

موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة (5)

الشرق الأوسط الكبير

الباب الخامس

الشرق الأوسط الكبير

إعداد

الباحث في القرآن والسنة

علي بن نايف الشحود

الباب الخامس الشرق الأوسط الكبير

#مستجدات الخطة الصهيونية للشرق الأوسط

المركز الفلسطيني للإعلام

أعد المركز الفلسطيني للإعلام دراسة تحت عنوان: "ما هي مستجدات الخطة الصهيونية للشرق الأوسط" جاء فيها:

وردت فقرة في الورقة الاستراتيجية رقم 474 التي أصدرها المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي تقول: "إن القيام بعملية تغيير النظام هي هدفنا وغايتنا التي نسعى لتحقيقها في كل من لبنان وسوريا، وقد كتبنا منذ وقت طويل بأن هناك ثلاثة طرق يمكن استخدامها لإنجاز تلك الغاية:

* أن تختار هذه الأنظمة تغيير نفسها.

* أن يتم إسقاطها بواسطة شعوبها.

* أن يتم الهجوم عليها من الخارج بذريعة أنها تهدد العالم الخارجي".

• الدلالة والمضمون:

الفقرة التي وردت في ورقة المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي تعتبر بمثابة إعادة الإنتاج لما ورد عام 1915م من حديث على لسان زئيف جابوتنسكي الزعيم الصهيوني، وذلك في مقاله الذي نشرته صحيفة دي تريبيون بتاريخ 30 تشرين الثاني 1915م، والذي قال فيه: "إن التطع المستقبلي الوحيد بالنسبة إلينا هو تقطيع سوريا، ومهمتنا هي أن نحضر لهذا التطع المستقبلي، وكل ما عدا ذلك هو مضيعة للوقت".

وبعد ذلك جاء ديفيد بن غوريون في عام 1948م وقال: "يتوجب علينا الاستعداد من أجل المضي قدماً في مواصلة الحملة، وغايتنا هي أن نحقق النجاح الباهر في تحطيم لبنان، الأردن، وسوريا، والنقطة الأضعف هي لبنان...".

أما عوديد اينعون فقد وضع الـ(خطة الصهيونية للشرق الأوسط في عام 1982)، وقال فيها: "من الواضح أن الافتراضات العسكرية المذكورة أعلاه، والخطة بشكل عام؛ تعتمد أيضاً على استمرارية أن يكون العرب في حالة انقسام أكثر مما هو عليه الآن، وأيضاً في حالة افتقار لأي حركة جماهيرية حقيقية، ومن ثم فإن أي مواجهة عربية - عربية أياً كان نوعها سوف تساعدنا على المدى القريب، وسوف تؤدي إلى تقصير الطريق باتجاه الغاية والهدف الأكثر أهمية والذي يتمثل في تحطيم وتقسيم العراق إلى محافل طائفية، وأيضاً سوريا ولبنان".

• النموذج التطبيقي:

الأداء السلوكي للسياسة الخارجية الأمريكية والإسرائيلية يشير إلى جملة من الوقائع والأدلة المادية التي تؤكد بأن تحالف إسرائيل - أمريكا يمضي باتجاه تنفيذ الغايات والأهداف التي ظلت تتكرر بدءاً من عام 1915م، مروراً بعام 1948م، وعام 1982، وحتى اليوم.

التحليل الكلي والتحليل الجزئي مترابطان، وذلك على أساس اعتبارات الاستدلال على الكل بالجزء، والجزء بالكل، وعلى سبيل المثال: فإن ما يحدث على الواقع الميداني من وقائع جزئية يؤكد ذلك، وهي وقائع يمكن تناولها من منظور التحليل الجزئي على النحو الآتي:

- العراق: بعد تزايد الخلافات العربية - العربية تمت عملية غزو واحتلال العراق، وبعد فترة من وضع العراق تحت الاحتلال العسكري برزت أولى الخطوات العملية لتقسيم العراق إلى محافل طائفية - إثنية وذلك عن طريق الدستور العراقي الذي وضعته السفارة الأمريكية (ومن ورائها إسرائيل)، والقاضي بتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات فيدرالية، وتخصيص الموارد النفطية الخاصة بكل كيان بشكل منفصل.

- الأردن: برغم عدم احتلال الأردن فقد تم بالكامل وضع الأردن تحت الوصاية الإسرائيلية - الأمريكية بموجب اتفاقية السلام الإسرائيلية - الأردنية التي تم التوقيع عليها في منطقة وادي عربة، وهي اتفاقية جعلت من الهياكل المؤسسية السيادية الأردنية مجرد فروع لرصيفاتها من إسرائيل، فالمخابرات الأردنية، والشرطة الأردنية هي مجرد فروع للمخابرات الإسرائيلية والشرطة الإسرائيلية، كذلك فالجيش الأردني

هو عبارة عن كيان صغير يقوم فقط بأداء مهمة واحدة هي (حماية الملك)، ولا شأن له بالقضايا الأخرى، وقد استطاع الأمريكيون والبريطانيون النجاح في تكييف المذهبية العسكرية والقتالية الخاصة بالجيش الأردني وقوات الحرس الملكي بما يتلاءم مع أداء هذه المهمة.

الأسواق الأردنية والاقتصاد الأردني أصبحوا لا يمثلون سوى فروعاً من الأسواق الإسرائيلية، وحالياً يعمل الاقتصادي الأردني كمر لـ(العلاقات الاقتصادية العربية - الإسرائيلية غير المعلنة)، وبكلمات أخرى فقد أصبح الاقتصاد الأردني يقوم بدور حصان طروادة الاقتصادي الإسرائيلي داخل الاقتصاد العربي، وذلك بدليل انتشار الكثير من السلع الإسرائيلية في الأسواق العربية المختلفة بسبب قيام الكثير من الشركات الأردنية بتمرير السلع الإسرائيلية بعد تغيير شهادات الأصل والمنشأ بحيث تكون أردنية خالصة، كذلك يشتري الإسرائيليون حاجتهم من السلع العربية من الأسواق الأردنية دون حاجة إلى تغيير شهادات المنشأ والأصل.

وسياسياً أصبح الأردن محطة للتنسيق بين بعض الأطراف العربية والإسرائيلية، ويمضي النظام الملكي الأردني في مسيرة التعاون مع إسرائيل ظناً منه بأن هذا التعاون سوف يكفي الأردن شر المطامع الإسرائيلية، وسوف يدرأ عنه شبح الاحتلال الإسرائيلي، ولكن سوف يتفاجأ رموز النظام الملكي لو شاهدوا خارطة إسرائيل الكبرى التي ظهرت حديثاً بعد غزو العراق، وخارطة الشرق الأوسط الكبير، أما آخر المفاجآت فيتمثل في حوار شيمون بيريز مع ديفيد ماكوفيسكي والذي أعلن فيه شيمون بيريز عن رفض إسرائيل للقيام بالإعلان عن حدودها السياسية.

- لبنان: في لبنان أصبح المخطط واضحاً، وقد قطع التنفيذ فيه شوطاً كبيراً، وفي هذا الصدد يشير التحليل الذي قدمه الباحث الأمريكي تريش شو إلى:

* ملف المحكمة الدولية، وكان آخرها العبارات التهديدية التي وجهها الأمريكيون للمحقق الدولي سيرجي براميريتز في حالة قيامه بإعداد تقرير يؤدي إلى ناتج لا يساعد في إنجاز المهمة المطلوبة، وقد أشار الباحث الأمريكي بتفصيل أكبر إلى المحقق الدولي السابق ديتليف مليس ودوره الذي تم إحباطه.

* تحركات السفير الأمريكي في بيروت جيفري فيلتمان، وعلى وجه الخصوص تهديداته للحكومة اللبنانية بشأن وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوح.

* الشبكات اللبنانية التابعة للموساد الإسرائيلي، والتي تم القبض على عناصرها بواسطة قوات الأمن اللبنانية، وكانت تقوم ببعض الهجمات الإرهابية والتفجيرات وغيرها من الأنشطة ذات الصلة باغتيال الحريري وغيره، وفي نهاية الأمر تم التكتم على ملفاتها بسبب ضغوط (السفارة) الأمريكية في بيروت.

* تجاهل الأمريكيين واللبنانيين ولجنة التحقيق الدولي لما ورد في تقرير ستراتفور الأمريكي الخاص بجريمة اغتيال الحريري.

* الطريقة التي تم بها إصدار القرارات الدولية حول لبنان، وطبيعة السيناريو الذي سوف يترتب على هذه القرارات في المنطقة عموماً، وداخل لبنان على وجه الخصوص.

* حادثة اغتيال الأخوين مجذوب، وبالذات طريقة التنفيذ، والتغطية، وقيام السلطات اللبنانية بلفلفة الموضوع.

وعموماً لقد أصبح لبنان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الغاية التي تحدث عنها جابوتتيسكي، وبن غوريون، وعوديد اينعون، وأكدت عليها وثيقة المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، ولم يبق من سيناريو القضاء على لبنان سوى تنفيذ السيناريو الفرعي الخاص بأشكال الحرب الداخلية اللبنانية، وحالياً بعد قيام الحكومة اللبنانية بوضع ملف المحكمة الدولية في يد أمريكا وبريطانيا وفرنسا فإنها تكون قد تقدمت خطوة كبيرة في التنازل عن سيادة لبنان، ولن يكون أمام هذه الحكومة من سبيل سوى الرفض والتراجع، وفي هذه الحالة سوف تدخل في مواجهة مع هذه الأطراف، وهو ما تريده أيضاً وتتحسب هذه الأطراف باعتباره المسار البديل في عملية استهداف لبنان.

المصدر: <http://www.islamicnews.net>

=====

#الشرق الأوسط الجديد مسرحية هزليه تنتظر طلقة الرحمة

جمال سعيد

23 ربيع الثاني 1428 هـ الموافق له 10 - 5 - 2007 م

NEW كثيرة جداً هذه الكلمة بمدلولاتها ومشتقاتها التي يحتويها القاموس الجغرافي والسياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي العالم الجديد NEW WORLD الذي اكتشفه كولومبوس في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، وأهم مدنها نيويورك New York أي مدينة يورك البريطانية الجديدة، وأهم مشاريعها السياسية بين " الشرق الأوسط الجديد " New Middle East.

ومن ثم فالثقافة الأمريكية بحكم التاريخ والجغرافيا ليست تراثية مطلقاً، فالدولة ولدت منذ نحو خمسة قرون فقط، وتاريخها بدأ أيضاً مع الكشوفات الجغرافية، ومن ثم فالذهنية الأمريكية تقوم في الأساس على إعادة صياغة الواقع دون النظر إلى الخلفيات التاريخية التي لا تهتم بها العقلية الأمريكية كثيراً.

وكانت منطقة الشرق الأوسط إحدى المحطات الرئيسية في تغيير الواقع وفق الرؤية الأمريكية، وذلك منذ أن طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام 2003م عبارته المشهورة "ستون عاماً من التغاضي الغربي عن غياب الديمقراطية في الشرق الأوسط لم يجلب لنا الأمان، لأننا لا نستطيع شراء الاستقرار على حساب الحرية على المدى الطويل" والتي مثلت تغييراً جذرياً في أسلوب تعامل الإدارة الأمريكية مع المنطقة من خلال ما عرف بالشرق الأوسط الجديد، فماذا تم خلال هذه السنوات الأربع، وإلى أي مدى نجح أو فشل هذا المشروع الجديد؟

الشرق الأوسط الجديد:

"من بيروت إلى بغداد فإن الشعب يقوم بخيار الحرية، والشعوب المحتشدة في هذه القاعة عليها القيام بخيار أيضاً".

كانت تلك الكلمات التي دشن بها الرئيس الأمريكي جورج بوش خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 - 9 - 2006 في دورتها السنوية الـ 61.

كلمات بوش جاءت بينما الحلم الديمقراطي الأمريكي يتلقى ضربات قاصمة في لبنان، وأفغانستان، والعراق، إلى الدرجة التي دفعت روبرت سائلوف مدير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى إلى القول: "لا أستطيع القول أن الأجندة الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ماتت، لكنها في غرفة العناية المركزة".

ولكن ما هي الأسباب والمعوقات التي دفعت بهذا المشروع إلى غرفة العناية المركزة؟ تضافرت حزمة من الأسباب والعوامل لتقف جميعها وراء هذه الانتكاسة الأمريكية التي ترفض واشنطن الاعتراف بها منها: أن واشنطن انحازت لقيمها المادية على حساب تلك القيم المثالية التي تشدقت بها أيام الحرب الباردة مع المعسكر السوفيتي، وهنا نقطة هامة؛ فقراءة المشروع الشرق أوسطي الجديد يجب قراءته في سياق عام يضع بجانبه أفول نجم الشيوعية السوفيتية، وتجذر قيم ومصطلحات العولمة، وتضخم دور الشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى صعود نجم الإسلام السياسي. فوفقاً للرؤية الأمريكية كان الشرق الأوسط الجديد الذي بشر به بوش في 2003م يتطلب إعادة صياغة أنظمة الحكم في تلك الدول، بحيث تفرز أنظمة جديدة تحظى بشعبية مقبولة لدى الناس، وفي نفس الوقت تتوافق مع قيم العلمنة الغربية، وكانت الآلية الوحيدة لهذه الرؤية عبر صناديق الانتخابات، وهو الأمر الذي حقق نجاحاً بعض الشيء في النموذج التركي الذي سعد بحزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة.

ولكن رياح الديمقراطية لم تأت بما تشتهي السفن الأمريكية، ففي أعقاب النجاح غير المسبوق لجماعة الإخوان المسلمين في مصر في الوصول إلى 88 مقعداً في مجلس الشعب المصري، وقبلها فوز حماس بالأغلبية في الانتخابات الفلسطينية؛ لتعيد خلط الأوراق الأمريكية من جديد.

فالقيم التي تتبناها الحركات الإسلامية تتعارض بشكل أساسي مع الأمانى الأمريكية في إعادة هيكلة السوق والأفكار والثقافات الشرق الأوسطية الجديدة، ومن ثم فقد كان لزاماً على صانع القرار الأمريكي التخلي هنا عن مثالية الديمقراطية، والقبول بأخف الضررين، فوجود أنظمة غير منتخبة ديمقراطياً، وغير مقبولة شعبياً؛ أفضل كثيراً من المخاطرة بدعم قيم الحرية والمساواة التي من شأنها الذهاب بالمكتسبات المادية التي يحتفظ بها صانع القرار الأمريكي في المنطقة.

صحيفة الديلي تليجراف في عددها الصادر بتاريخ 16 فبراير 2006 تلقي ضوءاً على هذا الأمر قائلة في افتتاحيتها: إن "انتخاب حكومة إسلامية ديمقراطية في الأراضي المحتلة كان أمراً مثيراً للغاية، تصوروا تأثير حدوث الشيء نفسه في

مصر"، وتضيف الصحيفة: أن "مخاطر الديمقراطية" أضحت أكثر وضوحاً عندما تغلبت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على حركة فتح في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت الشهر الماضي، ولذا ترى الديلي تليجراف أنه "لم يكن من المفاجئ أن يصدر الرئيس المصري مرسوماً رئاسياً الشهر الماضي يقضي بتأجيل انتخابات المجالس المحلية لمدة عامين، وهو القرار الذي صدق عليه البرلمان المصري".

نathan براون كبير الباحثين في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، والمشارك في برنامج المؤسسة لدراسة التحول الديمقراطي في العالم العربي؛ يلقي من ناحيته ضوءاً جديداً قائلاً في حديث مع راديو سويس أنفو بتاريخ 7 مايو 2006: "أن الإدارة الأمريكية بدأت تشعر بخوف حقيقي إزاء ما أسفرت عنه الانتخابات الديمقراطية من صعود للإسلاميين خاصة في مصر، بل وفي أي انتخابات قد يتم إجراؤها في بلاد عربية أخرى إذا واصلت واشنطن دفع مسيرة التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي، لذلك قررت الحكومة الأمريكية أن تغمض أعينها عن قرار الحكومة المصرية تأجيل الانتخابات البلدية لمدة عامين".

حتى في لبنان التي شهدت ولادة الشرق الأوسط الجديد من خلال مظاهراتها المليونية التي أسقطت حكومة رشيد كرامي في عام 2005م، والتي وصفتها صحيفة التايمز البريطانية في عددها الصادر بتاريخ 3 مارس 2005 قائلة " أنها تنبئ بثورة ديمقراطية مماثلة لانهايار الستار الحديدي في أوروبا الشرقية قبل 16 عاماً".

هذه الصورة الوردية سرعان ما تبخرت خاصة مع العدوان الصهيوني الأخير في يوليو من العام الماضي، حيث بدت واشنطن تغير من لهجتها، فبدلاً من الدعاوى السلمية لانتقال السلطة إذا بوزيرة الخارجية الأمريكية تعلن في 22-7-2006 أن نيران المدافع الإسرائيلية ستخرج من رحم الدولة المدمرة "شرق أوسط مختلف، إنه شرق أوسط جديد" على حد تعبيرها.

الوضع أيضاً في أفغانستان والعراق يغني عن المزيد من التفاصيل، ويكفي سرد أعداد القتلى والجرحى في دوامات العنف اليومية ليتم من خلالها قراءة نجاحات

المشروع الأمريكية الجديد، ومعرفة لماذا تراجع المشروع الشرق الأوسطي الجديد أو بمعنى أدق دخل العناية المركزة.

الخروج من النفق المظلم:

"الخوف من الديمقراطية يعد بمثابة تشجيع على الفساد والقمع والركود، كما أن تأجيل يوم الحساب قد يجعل مقدمة أشد وطأة"، هذا ما انتهت إليه صحيفة الديلي تليجراف في تقريرها الصادر بتاريخ 16 فبراير دون أن تضع من ناحيتها رويشة علاج يخرج مشروع الشرق الأوسط الجديد من غيبوبته الطويلة.

ناثان براون يضع من ناحيته خيطاً يمكن أن يصل بنا إلى الحل المنطقي وفق الرؤية الأمريكية وذلك من خلال طرح تساؤل مفاده: هل يمكن إقامة نظام سياسي يستطيع استيعاب الحركات الإسلامية السياسية؟

طرح ناثان السؤال دون أن يقدم أي حل، لكن يمكن القول أن التجربة السياسية الوحيدة التي يمكن القول أنها نجحت نوعاً ما كانت في تركيا، لكن الأخيرة - ولسوء حظ مشروع الشرق الأوسط الجديد - تلتقت في الأيام الأخيرة ضربة موجعة على خلفية السجال بين الإسلاميين والعلمانيين حول ترشح وزير الخارجية عبد الله لمنصب رئيس البلاد.

صحيفة ليبراسيون الفرنسية خرجت في الثالث من شهر مايو الجاري بتقرير تحت عنوان "لا عمامة ولا قبعة" قائلة: إن احتمال انتخاب إسلامي رئيساً للدولة التركية أيقظ المجتمع العلماني في هذا البلد، فبدأت الأحزاب العلمانية نشاطات تهدف إلى سد الطريق أمام هذا الاحتمال عن طريق المظاهرات، واللجوء للقضاء والمجلس الدستوري.

وأمام هذا التعتن العلماني بدأ أن المشروع الديمقراطي في تركيا بات يواجه صعوبات كبيرة ليس في الداخل فقط ولكن أيضاً لأمريكا وحلفاءها الذين دائماً ما اتخذوا النموذج التركي مثلاً يحتذى به في كيفية الموائمة بين النفعية والمثالية، والديني والعلماني في السياسة.

المشروع الأمريكي لكي يخرج أيضاً من هذا النفق المظلم، وبعيداً عن استيعاب الحركات الإسلامية في اللعبة السياسية؛ يحتاج إلى إجابات شافية من الحركات الإسلامية نفسها التي باتت صداع في رأس صانع القرار الأمريكي. حيث أن الحركات الإسلامية التي تقبل بالعملية السياسية والدولة المدنية ما زالت صامتة، أو تعطي إجابات شافية لصانع القرار الأمريكي فيما يتصل بحرية بكيفية التعامل مع المشروع الصهيوني، كما أن إجابتها وأطروحتها الخاصة بحرية السوق وتنتقل الأموال ما زالت غامضة وفضفاضة.

المصدر: <http://www.islammemo.cc>

=====

#رؤية أميركية في ملفات الشرق الأوسط

محمد أبو رمان

19 - 3 - 2007م

ثمة تحوّل كبير في اتجاه السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط يقوم على إعادة تعريف مصادر التهديد والأولويات، واستراتيجية التعامل مع الدول والأطراف المختلفة في المنطقة.

احتلال العراق كان - في رؤية المسؤولين الأميركيين - مفتاحاً ذهبياً لتغيير أوضاع المنطقة، وخلق مرحلة جديدة، لكن النتائج كانت مختلفة تماماً؛ إذ تحوّل العراق إلى حاضنة لـ"الإسلام الراديكالي" بشقيه الشيعي والسني، وتعرّضت الولايات المتحدة إلى نكسة استراتيجية كبيرة يرى مسئولون أميركيون أنّ عقدة فينتام تهون أمامها.

على الجهة المقابلة أدت "دعوة الإصلاح الأميركية" إلى فتح مناخ ومتنفس للحركات الإسلامية في العملية الانتخابية، فكانت المرحلة الأخيرة بمثابة فترة ذهبية للصعود الإسلامي، إلا أن التحدي الحقيقي والمتغير الرئيس في المنطقة تمثل بعودة المحافظين في إيران إلى الحكم سواء في الانتخابات النيابية 2004م، أو الرئاسية 2005م، إذ أعاد الرئيس الجديد نجاد توجيه السياسة الخارجية الإيرانية بالكلية، وفي محور ذلك الإصرار على تخصيص اليورانيوم، والمضي قدماً في برنامج إيران

النووي، واستثمار الظروف الإقليمية لإعادة مشروع تصدير الثورة لكن بصيغة وأدوات أخرى، وهو ما نجح فيه إلى درجة كبيرة.

مع الوقت أدت المتغيرات الجديدة إلى إعادة تفكير حقيقية في الاستراتيجية الأميركية بعد أحداث أيلول 2001م، ما تمخض عنه انقلاب كامل على مرحلة ما بعد 11 سبتمبر من خلال اعتبار التحدي الإيراني مصدر التهديد الرئيس، والعودة إلى السياسة الواقعية بتقديم الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية والسياسية على سؤال الإصلاح وحقوق الإنسان، والعودة إلى مفاهيم الحرب الباردة ببناء تحالف إقليمي ضد "الخطر الإيراني" الجديد بما في ذلك البحث في فرص تجنيد وتوظيف الحركات السلفية (التي اعتبرت بعد سبتمبر المصدر الرئيس للإرهاب!)، وتجديد الصفقة التاريخية مع الدول العربية الحليفة لمواجهة إيران، ما يعني أننا أمام فترة ذهبية ثانية في العلاقات الاستراتيجية الأميركية - السعودية.

ملامح الانقلاب الأميركي الحالي في المنطقة بدت واضحة تماماً، وليست بحاجة إلى تكهن أو نكاه في القراءة الاستراتيجية؛ لكن آفاق هذا التحول والتوقعات المختلفة لا تزال موضع سؤال رئيس بين احتمال وجود صفقة إقليمية تنهي كثيراً من الملفات الشائكة، وبين تطور الحرب الباردة الجديدة إلى مرحلة عسكرية قد تعيد هيكلة المنطقة جيوسراتيجياً.

سؤال المرحلة الحالية والقادمة كان موضع حوار خاص مع مسؤول رفيع في الخارجية الأميركية الذي أكد على الخلفية السابقة في تطور السياسة الأميركية، وقدم أفكاراً تصب في صلب الموضوع، وفي استشراف المرحلة القادمة؛ أول الملفات الذي ناقشته مع المسؤول هو الملف الإيراني الذي يشكل قطب الرحي في التفاعلات الإقليمية اليوم.

يرى المسؤول أن إيران تولدت لديها قناعة أن الإدارة الأميركية ضعيفة وعاجزة وغير قادرة على ضرب إيران بسبب الإخفاق في العراق، لذلك عملت الإدارة الأميركية في الفترة الأخيرة على تغيير هذه القناعة من خلال قلب الطاولة على النفوذ الإيراني، ومحاصرة إيران في المنطقة بعامة - وفي العراق بخاصة -، ويرى المسؤول أن

الإيرانيين بدأوا يدركون أنّ تلك القناعة خادعة وغير صحيحة، وأنّ الإدارة الأميركية تملك خيارات مفتوحة، وأنها قادرة على إعادة ترتيب أوراق القوة والنفوذ في المنطقة. يرى المسؤول الأميركي أنّ الاستراتيجية الأميركية الجديدة تجاه إيران أكثر واقعية وحذراً مقارنة بما حدث في العراق، فالسياسة الأميركية عادت إلى الأسلوب المعروف العصا والجزرة، وإذا كانت العصا تتمثل بالعقوبات والتهديدات والرسائل المختلفة في المنطقة؛ فإنّ الجزرة هي المبادرة الأميركية المعروضة أمام الحكومة الإيرانية الآن، والتي تقوم على تنفيذ أغلب المصالح والمطالب الإيرانية باستثناء موضوع تخصيب اليورانيوم، ولا يخفي المسؤول الأميركي أنّ هنالك تقدماً حاصلاً في الملف الإيراني، لكنه لم يصل بعد إلى مرحلة نوعية ملفتة.

ينفي المسؤول الأميركي أنّ قراراً قد اتخذ بشأن الحرب على إيران، وإن كان يقر بأنّ ثمة نقطة اللاعودة في الخيارات الدبلوماسية، عندئذ ستكون فكرة الضربة الجوية القاسية مطروحة بقوة أمام صانع القرار الأميركي، ويؤكد المسؤول على الانقسام والصراع داخل أروقة صناعة القرار الأميركي نحو إيران، إذ يقود نائب الرئيس ديك تشيني التيار المؤيد للحل العسكري، بينما تدفع وزيرة الخارجية كونداليزا رايس وعدد من المسؤولين لمنح فرصة جيدة ووقت كاف للحل الدبلوماسي، وللاتفاق مع القوى العالمية الأخرى بخصوص الملف الإيراني، وقد أظهرت المؤشرات الأخيرة أنّ الصين وروسيا ليسا داعماً مطلقاً لإيران.

ويرى المسؤول أنّ الاتجاه المعارض لتشيني هو الذي يدير الملف الإيراني إلى الآن، وقد أكد مسئول بارز أمام الكونغرس في الأيام القليلة الماضية أنّ هدف الإدارة الأميركية ليس تغيير النظام في طهران بل سلوكه السياسي، وهو ما يمثل خروجاً على الخط السياسي التقليدي ذاته، إذ كان المطروح دوماً هو تغيير النظام نفسه.

على الصعيد العراقي، وبخصوص استراتيجية بوش الجديدة؛ يرى المسؤول أنّ المعضلة الحقيقية سياسية، وأنّ الإدارة الأميركية تدرك ذلك تماماً، وقد سعت بكل الوسائل لإقناع السنة بالمشاركة في العملية السياسية، وبالحد من التغول الطائفي الشيعي على المؤسسات السياسية والأمنية، لكن مشكلة الإدارة الأميركية تتمثل بالمثل القائل: "العقرب في جيبة القميص"، فالحكومة الحالية طائفية بامتياز، وعلى

صلة قوية بإيران، وهو ما يجعل من المهمة الأميركية في غاية الصعوبة مقارنة فيما لو كان الرئيس شخصاً علمانياً كإياد علاوي.

في ملف التسوية لا يبدي المسئول الأميركي حالياً تفاؤلاً، ويرى أنّ هنالك حركة جيدة وتحريكاً للمياه الراكدة في الآونة الأخيرة، لكن المشكلة تكمن في الجانب الإسرائيلي الذي لا يظهر أي استعداد وقدرة على تقديم التنازلات الضرورية للحل النهائي، فليس المطلوب استئناف العملية السلمية بل المطلوب هو التوافق على الأسئلة الرئيسة المرتبطة بالقضايا المفصلية، ولا يرى المسئول فائدة أو اختراقاً يمكن أن يحدث من جولة رايس في المنطقة، فالمحصلة ستكون وفقاً للمثل العربي "تمخّض الجمل فولد فأراً!"

مع هذا يؤكد المسئول أنّ هنالك تنامياً في إدراك نخب سياسية أميركية واسعة لأهمية حل القضية الفلسطينية، ويشير المسئول إلى أنّ الوزيرة رايس استخدمت لأول مرة مصطلح "ضرورة رفع الظلم عن الفلسطينيين" في أحد لقاءاتها الأخيرة في واشنطن، لكن ذلك لا يتوازى مع ضغوط حقيقية على إسرائيل، مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة القليلة المتبقية للرئيس بوش التي ربما ستعتمد معها إسرائيل سياسة المماطلة.

المتضرر والخاسر الأكبر في التحول الأميركي الجديد هو ملف الإصلاح السياسي، إذ يقر المسئول أنّ أولوية الإصلاح تراجعت في سياق العودة إلى السياسة الواقعية القديمة، وأنّ الإدارة الآن تخلت عن هذا الموضوع لصالح الاعتبارات الأمنية والسياسية الأخرى، ويضرب المسئول مثلاً على التحول الأميركي بالاعتقالات الأخيرة في مصر التي طالت مئات الإخوان المسلمين، إذ طالب مسئولون أميركيون بإصدار موقف أميركي مندّد بها؛ مقارنة بالموقف الأميركي من اعتقال أيمن نور، إلا أنّ هذه المحاولة باءت بالفشل!

رؤية المسئول الأميركي قد لا تقدم جديداً في قراءة السياسة الأميركية وآفاقها، لكنها تسلط المزيد من الضوء عليها، وعلى التحولات الجارية، والمرحلة الحالية الحرجة في المنطقة.

المصدر: <http://www.alasr.ws>

=====

#نفط الشرق الأوسط .. لا تضع كل البيض في سلة واحدة!!

معمر الخليل

1428/2/13هـ

مع الطلب المتزايد على النفط في العالم، وتركّز معظم احتياطات النفط العالمي في الشرق الأوسط؛ تبدو الدول المستوردة للنفط لاهثة وراء نفط المنطقة، في نفس الوقت الذي تتخذ فيه إجراءات استباقية للخروج من طوقها، والبحث عن مصادر أخرى. وعلى اعتبار أن كلاً من الولايات المتحدة والصين هما أكثر دول العالم استهلاكاً للنفط؛ فإن سياستهما الاقتصادية في التعامل مع ذلك المنتج المتدفق تعتبر نموذجاً واقعياً لطريقة تعامل العالم مع نفط الشرق الأوسط. حاجة متنامية:

لا تبدو الولايات المتحدة والصين أنهما ستتوقفان عند حد معين من الحاجة للمزيد من الاستهلاك النفطي، وأمام ذلك بات الصراع حامياً بين الدولتين في كسب ثقة الدول المنتجة للنفط، والحصول على المزيد من العقود الجديدة في الدول المؤهلة لدخول نادي مصدر النفط.

وبحسب الأرقام التي تتيحها وزارة الطاقة الأمريكية فإن الولايات المتحدة تستهلك نحو 20 مليون برميل نفط يومياً، أي ما يعادل ربع إجمالي استهلاك العالم من النفط الخام، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى نحو 26 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020م، وهي تستورد من حاجتها نحو 12 مليون برميل يومياً، وهذه الكمية من المتوقع لها أن ترتفع إلى أكثر من 16 مليون برميل يومياً بحلول العالم 2020م، وإلى أكثر من 20 مليون برميل يومياً بعد عام 2030م وذلك نتيجة اتجاه الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة إلى الانخفاض لنحو يقدر بخمسة ملايين برميل يومياً بحلول عام 2020م بسبب نضوب الحقول الحالية، وعدم اكتشاف حقول جديدة. أما الصين، فقد بدأت باستيراد النفط منذ عام 1994م، وعاماً بعد عام باتت من أكثر الدول استهلاكاً للنفط لدرجة باتت تنافس فيها الولايات المتحدة، مع الحفاظ على إنتاجية محلية، وشرة متزايد للنفط العالمي.

ففي 2006م بلغ إنتاج الصين من النفط الخام 183.68 مليون طن بزيادة 1.7% عن السنة التي قبلها، فيما بلغت وارداتها 162.87 مليون طن، بنسبة أعلى بـ 19.6% عن السنة السابقة، من بينها 138.84 مليون طن نفط خام، و 24.03 مليون طن من المنتجات النفطية الأخرى.

وخلال السنة الأخيرة ارتفع اعتماد الصين على النفط المستورد نسبة إلى الطلب السنوي ليصبح 47%؛ بزيادة قدرها 4.1% عن السنة التي قبلها، ويرى المحللون الاقتصاديون أنه خلال العام الحالي 2007م فإن الناتج المحلي الصيني من النفط سيرتفع بنسبة 52%، فيما سترتفع في نفس الوقت حاجتها للنفط المستورد بنسبة 6%.

البحث عن الذهب الأسود في القارة السوداء:

ركزت كل من الولايات المتحدة والصين صراعهما النفطي في القارة الإفريقية التي باتت تعتبر اليوم مخزون المستقبل من النفط، وليس ذلك بغريب طالما أن الاكتشافات المستمرة تقدم مؤشرات مرتفعة هناك، خاصة وأن النفط الإفريقي يتمتع بمواصفات قياسية من حيث الجودة العالية، وسهولة التكرير.

أمريكا التي باتت تستورد سنوياً نحو ثلثي حاجتها من النفط وضعت استراتيجية تهدف إلى التحكم في مناطق النفط الإفريقية عبر صفقات وعقود نفطية، فضلاً عن تواجد استخباراتي وعسكري، وأمام حاجة بلاده التي تزيد عن 12 مليون برميل مستورد يومياً - تأتي معظمها من السعودية وبعض الدول المنتجة للنفط - حاول الرئيس الأميركي جورج بوش منذ أربعة أعوام عقد صفقات نفطية مع نحو 10 دول إفريقية خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2002م.

أما التحرك الأكثر أهمية في هذا المجال فقد جاء على شكل إقامة قيادة عسكرية أمريكية خاصة بإفريقيا ستشرف على دعم الحكومات الموالية لأمريكا هناك، والتي وقّعت أو ستوقّع عقود نفط تضمن احتكار واشنطن له لسنوات طويلة.

ورغم إعلان وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس أن القيادة الإفريقية الجديدة ستتيح للولايات المتحدة "تنسيق عملياتها العسكرية بشكل أفضل، والتصدي لكل تهديد محتمل"؛ إلا أن الجميع متفقون على أن الهدف الأساسي من وجود قيادة عسكرية

أمريكية لإفريقيا يأتي لضمان الحصول على النفط، على سبيل المثال تقول شبكة البي بي سي في تعليقها على خبر إنشاء القيادة الأمريكية هناك: "إن إفريقيا توفر 10% من النفط الذي تستورده الولايات المتحدة، كما إن واشنطن قلقة من المنافسة الاقتصادية والدبلوماسية للصين".

وتحاول الولايات المتحدة دعم الحكومات الحالية عبر برامج تنموية تهدف إلى زيادة استقرار الدول الإفريقية المنتجة للنفط - خاصة في غرب إفريقيا - عبر مشاريع اقتصادية واجتماعية كبيرة، فمع مطلع عام 2000م رصدت الولايات المتحدة مبلغ 5 مليارات دولار لتمويل مشاريع مشتركة مع بلدان شمال أفريقيا، وزادت اهتمامها أيضاً بمشكلات بلدان وسط وغرب أفريقيا السياسية والاجتماعية منها، كما قدمت مساعدات بقيمة 200 مليون دولار لمكافحة مرض الإيدز المستشري في بلدان القارة المختلفة.

وعلى ذات الصعيد نرى الاهتمام الصيني المتزايد بمصادر إفريقيا النفطية عبر أكثر من زيارة قام بها الرئيس الصيني بنفسه إلى دول إفريقية منتجة للنفط، وبالتالي تقليل حجم الاعتماد على النفط الخليجي الذي يشكل نسبة 61.1% من وارداتها النفطية، خاصة وأن المحللين الاقتصاديين في الصين يرون أن وقف تدفق النفط للصين من الشرق الأوسط (لأي سبب كان) ستكون له آثار مدمرة على الاقتصاد الصيني لأمد بعيد، ويبدو التخوف الصيني منطقي، مع وجود تحالفات قوية بين دول منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وانتشار قوات أمريكية هناك، واعتبار المنطقة قنبلة موقوتة قد يؤدي انفجارها إلى نتائج كارثية في العالم.

وفيما تبلغ نسبة واردات الولايات المتحدة النفطية من إفريقيا 15%؛ تبلغ نسبة تلك الواردات للصين 22%، أي أن اعتماد الصين على النفط الإفريقي أكبر من أمريكا عليه، وتعتبر نيجيريا أكبر منتج للنفط في إفريقيا، وقد دفعت المؤسسة الحكومية الصينية "سي ان او او سي" المحدودة 2.7 مليار دولار في إبريل 2006 للحصول على حصة نسبتها 45 في المئة في حقل نفطي رئيسي هناك، وقد حصلت بكين على حق التنقيب في أربعة مواقع أخرى من بينها كينيا، وفي أنغولا التي تخطت

السعودية، وصارت المصدر النفطي الأكبر إلى الصين؛ باتت شركة صينية أخرى شريكة رئيسية في قطاعات (نفطية) متعددة أخرى.

ووفقاً لإحصاءاتها الرسمية استثمرت الصين 900 مليون دولار في أفريقيا في العام 2004م غالبيتها في البلدان المنتجة للنفط، كما ألغت الصين المليارات من الديون الأفريقية لتحصل على بطاقة الدخول إلى أفريقيا، ففي نيجيريا كانت الوعود الصينية باستثمار نحو 4 مليارات دولار في المصافي، وشركات الكهرباء والزراعة؛ شرطاً للحصول على حق تنقيب النفط، كما ستستردّ الصين قرض الـ4 مليارات دولار لأنغولا بالنفط، وكذلك الأمر في السودان وغيرها من دول القارة السمراء.

وفيما يواصل الرئيس الصيني وقادته الكبار جولاتهم في إفريقيا يقول كسيا يشان (الباحث في معهد الصين للدراسات الدولية): "إن تحويل إفريقيا إلى أكبر مصدر للصين من واردات النفط الأساسية هي استراتيجية جديدة للطاقة في الصين"، مضيفاً بالقول: "لقد اتخذت الصين بالفعل إفريقيا بعين الاعتبار فيما يتعلق باستراتيجية اعتماد تلك القارة مصدر كبير للنفط في المستقبل"، ويتابع بالقول لإحدى وسائل الإعلام الصينية: "إن بكين تمتلك علاقات ودودة مع الدول الإفريقية، وذلك ينصب في مصلحة الاستثمار الصيني في القارة السوداء، وإنتاج المزيد من النفط للصين"، متوقفاً أن تحتل إفريقيا خلال سنوات قليلة في المركز الثاني لأكبر مصدري النفط للصين.

مخاوف من المستقبل:

تفسر كل من الولايات المتحدة والصين توجهها لموارد نفطية جديدة بعيداً عن الشرق الأوسط بمبدأ "لا تضع البيض كله في سلة واحدة"، فالنفط الذي يعتبر عجلة الحياة الاقتصادية للدول الغربية بات المؤثر الأكبر في اقتصاديات اليوم، على سبيل المثال توجد 300 مليون سيارة في الولايات المتحدة التي توصف بأنها "دولة على عجلات" تمتص أكثر من 231 برميل نفط كل ثانية، كما يمثل النفط أمناً اقتصادياً عالي الأهمية للصين والتي تراهن على اقتصادها في مواجهة الهيمنة العالمية الأمريكية.

الشرق الأوسط تعتبر قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة خاصة مع وجود نزاعات عرقية وطائفية، ووجود قوات احتلال فيها، ووجود أنظمة مهددة بالسقوط أو أسقطت

بالفعل (كالعراق)، مع وجود مقاومة مسلحة تستمد أسلحتها وتمويلها من دول مجاورة قد تجعل تلك الدول بؤرة جديدة.

وإذا كانت الأحلام الأمريكية السابقة (قبل احتلال العراق) قد رسمت صورة أكثر إشراقاً بأحداث مأمولة تنهي احتلال العراق سريعاً، وتعيد بناء منشآته ومرافقه النفطية مع سيطرة أمريكية كاملة عليها لدرجة يصل فيها سعر برميل النفط إلى 10 - 15 دولاراً؛ فإن الأحداث التي وقعت بعد ذلك ألقّت بظلالها على أسعار النفط ليرتفع معها سعر البرميل الواحد إلى أرقام قياسية تعدى حاجز الـ 75 دولاراً.

وهذه المخاوف بطبيعة الحال لم تعد خافية، ولا يمكن التستّر عليها؛ على سبيل المثال فإن الرئيس الأمريكي أعلن في إحدى خطاباته خلال العام الماضي عن أن الولايات المتحدة ستخفض من واردات النفطية من منطقة الشرق الأوسط بمقدار 75% مع حلول عام 2025م، فإلى متى يبقى الشرق الأوسط السلة الأهم الذي يتجمع فيه بيض العالم؟! مع العلم أن تضاعف أهمية المنطقة كمصدر للنفط قد يرافقه تضاعف لدورها السياسي والاقتصادي في العالم!

المصدر: <http://www.almoslim.net>

=====

#فراغ القوة في الشرق الأوسط!

طلعت رميح

1427/11/10هـ

منذ مدة استقر الكثير من المحللين السياسيين وكتاب الدراسات والأبحاث على وجود ثلاث قوى وثلاث مشروعات تتصارع على المستوى الاستراتيجي لإعادة ترتيب أوضاع الدول الإسلامية، وإحداث تغييرات ذات طابع حضاري شامل.

المشروع الأول: هو معلن عن نفسه بنفسه وهو المشروع الأمريكي لتغيير الشرق الأوسط، أو لتشكيل شرق أوسط جديد، خاضع للهيمنة الأمريكية المطلقة، وهو مشروع اعتمد لتنفيذه القوة العسكرية المباشرة، والقتال الحربي ضد الدول التي رفضت مسايرة المشروع كما هي حالتي العراق وأفغانستان، كما اعتمد نمط أو نظرية الفوضى البناء في حالات أخرى أو ضد دول أخرى، ووفق أساليب متنوعة شملت عمليات

الاجتيال لأحداث حالات من الاضطراب في بنى الدول، وضم شخصيات سياسية وفكرية وثقافية إلى خططها ومشروعها، وتربية وحماية شخصيات "شابة" جديدة لتغيير اتجاهات الرأي العام كمكان وطني عام، وإيجاد جسور علاقات ومصالح مع قطاعات فئوية أو طائفية على حساب الأوطان، ولعزل "المكونات الوطنية" في كل بلد عن بعضها البعض، وأحداث حالات من التخلخل والتفكك داخل المجتمعات لتسهيل مهام الاختراق، وتطويع الإرادة والسيطرة، كما هي استخدمت مختلف أشكال الضغوط الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية على حكومات الدول لتغيير توجهاتها، أو لتطويع إرادتها في إطار المشروع الأمريكي.

والمشروع الثاني هو المشروع الإيراني الذي هو مشروع يعلن عن نفسه بتصرفاته وسلوكه بأكثر مما يعلن عن نفسه من خلال مشروع استراتيجي متكامل (على مستوى الإعلام والطرح السياسي)، كما هو على صعيد الإعلان عن نفسه قد اكتفى بإعلان رفضه ومقاومته للمشروع الأمريكي، وهو مشروع اعتمد القوة العسكرية على صعيدين: الأول هو إعداد الدولة الإيرانية ذاتها على المستوى العسكري لتتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة (خاصة في ضوء خروج القوة العراقية من التوازن الاستراتيجي معها)، والثاني: من خلال دعم ومساندة قوى وأحزاب وتيارات شيعية على المستويات السياسية والعسكرية والإعلامية (منظمة بدر، ومقتدى الصدر في العراق، وحزب الله في لبنان، والهزارة في أفغانستان وغيرها).

كما هو اعتمد على توريث "خصومه" في مشكلات في داخل المحيط الإيراني عبر تشجيعهم ودعمهم والتحالف معهم لإطاحة خصوم إيران في المحيط، وإضعاف هؤلاء الخصوم أنفسهم، وجعلهم أضعف على صعيد المساومات مع الطرف الإيراني؛ فقد تحالفت إيران مع الولايات المتحدة وبريطانيا في العدوان على أفغانستان على مختلف الصعد، بما حقق لها إقصاء حركة طالبان في أفغانستان (والتي كانت طهران من قبل قد حشدت قواتها العسكرية لحربها قبل العدوان الأمريكي)، والحكم في العراق بقيادة الرئيس العراقي صدام حسين الذي وقف في وجه مشروعها (هذا) والذي كان يحمل عند بدايته عنوان "تصدير الثروة"، أو تصعيد حالة التشيع في المحيط.

وكذا هي اعتمدت استراتيجية سياسية وإعلامية تقوم على "خلط الأوراق" و"التعتيم" على أهداف استراتيجيتها، وهي لذلك مارست نشاطاً إعلامياً وسياسياً متواتراً (قناة العالم - تصريحات أحمد نجاد شبه اليومية تقريباً).

والمشروع الثالث هو المشروع الثالث وسبب التسمية "هنا" لا يعود إلى عدم وضوح هويته ولكن بقصد التوضيح، حيث هو مشروع لا دولة تقوده أو تسانده (كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة، وإيران في المشروعين الآخرين)، كما هو مشروع واسع الأطياف، وبلا قياده مركزية، إذ تتعدد الجماعات والاتجاهات التي تدعو وتعمل من أجله (بلا اتفاق واضح بينها)، وكذا لأن الأغلب على توصيفه هو أنه "مشروع مقاوم"، بما يشير إلى أنه يقاوم المشروعات الأخرى بالدرجة المهمة، وإن كان ذلك لا يعني أنه لا وضوح لديه - بهذه الدرجة أو تلك - على صعيد استراتيجيته في إعادة ترتيب المنطقة، إذ هو بالإجمال يدعو إلى البناء الإسلامي للمجتمعات، ولعودة الدولة الإسلامية كتعبير عن الأمة الإسلامية.

وهو يختلف عن المشروعات الأخرى في أن "تنوع" أساليب وصوله إلى أهدافه هي حالة ترتبط برؤية كل جماعة - لا ضمن خطة واحدة كما هو الحال في المشروعات الأخرى -، إذ تعتمد "القاعدة" على الأعمال العسكرية (وهي تختلف معها في نشاطها، وسبل تحقيق أهدافها مجموعات أخرى كثيرة)، وكذا هي تمارس نشاطاً إعلامياً واسعاً (على عكس تيارات أخرى)، بينما هي لا تمارس "العمل السياسي" كما هو معتاد أو وفق ما هو متعارف عليه (عند جماعات أخرى)، كما تعتمد حركات وجماعات أخرى أساليب "الدعوة" و"النشاط السياسي" (نموذج حركة الإخوان المسلمون بكل أطيافها).. إلخ.

وهكذا صار الصراع بين الاتجاهات الثلاثة والاستراتيجيات الثلاثة طوال المرحلة الماضية التي يمكن التأريخ لها - في هذه المرحلة - بثورة الخميني بالنسبة للمشروع الإيراني (والذي لم يأت بعيداً في واقع الأعمال عن المشروع الشاهنشاهي إلا في النمط الصريح المعلن من الولاء للمشروع الأمريكي)، وبالعدوان الأمريكي على العراق في عام 1991 باعتباره نقطة إطلاق السيطرة الأمريكية على العالم، والتي جاء إعلانها - عسكرياً - من العراق تحديداً لما لهذا من دلالات حضارية

واستراتيجية تواصلت فيما بعد عبر العراق أيضاً، (وهو ليس منفصلاً بطبيعة الحال عن الاستراتيجيات الأمريكية منذ الخمسينات بشكل خاص).

أما المشروع الثالث فإن التأريخ له هو عمليه صعبة، إذ هو مشروع يمكن التأريخ له ببدايات المقاومة للغزوة الاستعمارية الأوروبية من قرنين من الزمان، كما يمكن التأريخ لضروراته منذ إسقاط تركيا لواجبها تجاه الأمة الإسلامية عبر حركة أتاتورك، وكذا بظهور حركة الإخوان المسلمين، أو بنشاط وقوة التيار السلفي، أو بظهور تنظيم القاعدة، أو بظهور حركة حماس (مع الاختلاف البين والواضح بين تلك التيارات)، أو غيرها، وإن كان الأكثر تحديداً هو ظهور حالة المقاومة الشاملة للمشروعين الآخرين.

صراع على ماذا؟

في التاريخ الاستعماري كله جرى التعميم على الأهداف من الحروب والمشروعات الاستعمارية، كما جرى تقديم أوصاف خادعة لعمليات الاحتلال، حيث الخداع هو الاستراتيجية الدائمة في كل عمليات الاحتلال، النموذج الأبرز كان الحرب العالمية الأولى التي جرت فعلياً لتحقيق هدف الإجهاز النهائي على دولة الخلافة الإسلامية بأحداث تغيير فكري وسياسي في مركزها في تركيا، واحتلال أقاليمها وولاياتها كلياً باعتبارها مهزومة في الحرب، لكن تلك الأهداف استبدلت بإعلان شعارات وصياغات تتحدث عن: تركة الرجل المريض"، وفي تلك المرحلة جرى احتلال فلسطين من قبل القوات البريطانية لتسليمها للصهاينة وفق وعد بلفور، وكان المسمى الذي أطلق على الاحتلال هو "الانتداب"، كما جرى تقسيم الولايات الإسلامية بين بريطانيا وفرنسا وفق اتفاق سايكس بيكو باعتبارها دول منتصرة في الحرب.

وفي الصراع الراهن فإن الولايات المتحدة قد اختارت عنوان الشرق الأوسط الكبير للتعمية على هدفها في حرب الإسلام والمسلمين (وتغيير هوية المنطقة)، واحتلال الأراضي الإسلامية، والاستيلاء على ثروات الأمة... الخ، كما هي اختارت شعارات الديمقراطية لتضليل الشعوب إعلامياً وذلك وفق خطط إعلامية مدروسة.

أما إيران فقد اتخذت غطاء لها في تحقيق أهدافها من الشعارات الأمريكية ذاتها في جانب كما هو الحال في حديثها عن الإرهاب في العراق وأفغانستان الذي هو وصف

للمقاومة الإسلامية، كما هي خلال الحرب مع العراق قد اختارت شعارات مقاومة البعث الصدامي، ومواجهة تطلعات صدام...الخ.

ولأن المشروع الثالث هو المشروع الذي يستهدف مصالح الأمة، ويرتبط بهويتها، ويدافع عنها؛ فهو ليس فقط في غير حاجة إلى "شعارات للتغطية" على مشروعه؛ بل هو يطرح شعارات محددة صادقة مع توجهاته وأهدافه، وإن كان الأغلب فيها حتى الآن هو أنها ترفع شعارات مواجهة المشروعين الآخرين باعتبارهما مشروعين "استعماريين" بأكثر مما تطرح بنود وبرامج مشروعاتها الأصلي، مع الاختلاف بطبيعة الحال بين هذه الجماعة أو تلك على هذا الصعيد بحكم اختلاف الظروف التي تنشط فيها كل جماعة وليس فقط بفعل حالة التعدد والاختلاف بين الجماعات باتجاهاتها المختلفة.

وفي كل ذلك والحاكم لكل ذلك هو أن المنطقة التي يجري حولها الصراع ليست "أرض فضاء على صعيد النظم التي تحكمها، ولا على صعيد شعوبها، ولو كانت كذلك ما كانت هناك حاجة من قبل المستعمرين لإخفاء أهدافهم، ولا كان هناك خطاب موجه من أصحاب مشروع الأمة...الخ، وهنا يمكن القول بأن أصحاب المشروعات "الثلاثة" على اختلاف أهدافهم واستراتيجياتهم وتضادها حتى القتال ينطلقون من فكرة مفادها أن "نظم الحكم" التي تسيطر على الأوضاع في المنطقة لم يعد يمكن لها الاستمرار، أو لم تعد تملك مقومات البقاء - فوجهوا جهودهم لتغييرها كل حسب أهدافه - كما هم وجدوا أن الشعوب باتت أقرب إلى حالة التغيير منها إلى حالة الركون إلى التعايش مع أوضاعها الراهنة.

الصراع إذن يجري على منطقة محدودة، ذات هوية محددة، وفي ظل حالة انفصال بين الشعوب ومختلف أشكال الحكم فيها بما أوجد الفرصة لدى أصحاب الاستراتيجيات الثلاثة للدخول على خط التغيير، وأحدها استعماري (من بعيد)، وثانيها تشكل عوامل القرب الجغرافي والاستراتيجي ملامح قوته، وثالثها يتمتع بالمشروعية لدى الشعوب إن لم يكن بحكم تعبيره عنها (وفق ملامح متنوعة ومتعددة الأوجه يختلف فيها وضع كل تيار أو جماعة)، ولذلك اختلفت طرق الاقتراب في

تنفيذ الأهداف بحكم طبيعة الاستجابات المختلفة من الشعوب لكل استراتيجية من الاستراتيجيات الثلاث.

الاتفاق والاختلاف الاستراتيجي:

بدأت المعركة وفق هذه الاستراتيجيات من مرحلة طويلة مضت، كما يمكن القول إن حالتها المرحلية الفاصلية كانت ما بعد غزو واحتلال أفغانستان ثم العراق، وفي ذلك ووفق الأولويات والمعطيات في الواقع جرى تقاطع أو توافق بين اثنين منها ضد الاستراتيجية الثالثة.

وواقع الحال أن كلاً من استراتيجيات الولايات المتحدة وإيران قد التقتا أو تقاطعت مع بعضهما البعض في تلك الرحلة ضد الاستراتيجية الثالثة وقواها، مع تباينات هنا وهناك بطبيعة الحال مثل كل التقاء، حيث الالتقاء شي و"التطابق" شيء آخر، وفي استراتيجيات الدول أو في الاستراتيجيات بشكل عام لا يوجد تطابق أبداً.

لقد التقت الاستراتيجيتين الأمريكية والإيرانية على إقصاء حركة طالبان من الحكم في أفغانستان، حيث الولايات المتحدة كان هدفها الرئيس هو تمديد خط أنابيب من بحر قزوين عبر أفغانستان (وهو ما كانت طلبت من طالبان تمريره فرفضت)، وحيث إيران كانت مهتمة بالأمر من زاوية ضرب أوائل تطبيق المشروع الثالث في أفغانستان، وبحكم أن وجود "هذا المشروع الواضح في معالمه العقائدية والسياسية - والأخيرة على صعيد الرفض للمشروعات الأخرى - قد مثل النموذج الذي يدفع حتى في إيران للتطور باتجاهه هم الآخرين... الخ، كما يمكن القول بأن إيران رأت أن "إقصاء طالبان" سيفتح الطريق لها لتوصيل الغاز والنفط الإيراني - ومن بحر قزوين - إلى باكستان والهند أيضاً بما يحقق أهدافها الاستراتيجية في الإقليم.

كما التقت الاستراتيجيات على إقصاء حكم الرئيس صدام حسين من العراق، حيث الولايات المتحدة استهدفت السيطرة على بترول العراق، وضرب قوة ممانعة لوجودها في "الشرق الأوسط" أي لإعادة ترتيب العالم الإسلامي تحت هيمنتها المطلقة بدءاً من منطقة الخليج.

وحيث إيران صاحبة مصلحة في ضرب قوة ممانعة لتمدها الاستراتيجي في "المنطقة العربية" باعتبار حكم صدام كان مستنداً إلى مفهوم القومية في مواجهة

"القومية الفارسية"، هذا إلى جانب التقاء استراتيجي عام بسبب استهداف كليهما "تفكيك" الدول القائمة في الجناح الآسيوي الممتد من أفغانستان إلى لبنان باعتبار أن التفكيك هو لمصلحة الطرفين كمقدمه لإعادة ترتيب التواجد السكاني في علاقته بالجغرافيا الجديدة المستهدفة.

ففي حين اهتمت الولايات المتحدة من هذا التفكيك - وبالدرجة الأولى - إعادة بناء نظم سياسية على أسس عقديّة فكرية، وسياسية واجتماعية ثقافية، تكون تحديد التوجه لصبغة واضحة لا لبس فيها ولاءً للولايات المتحدة حضارياً وفكرياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وكذا إعادة تشكيل الدول وفق كيانات أصغر وأضعف لتستمر تحت السيطرة الأمريكية دون قدرة على مقاومة النفوذ والوجود والمصالح الأمريكية؛ فإن إيران اهتمت بتحقيق التفكيك، وكذا بإقامة "الدول الجديدة" على أساس من فكرة "تحرير" الشيعة من سيطرة الدول "السنية" الحالية، وباتجاه "السيطرة" على هذه البلدان الجديدة، أو تغيير هوية الدول القديمة في المناطق التي تمكنها الكثافة السكانية الشيعية من فعل ذلك، أو بزيادة تمثيل الشيعة في السيطرة على القرار السياسي في المناطق الأقل كثافة شيعياً بين السكان، أو حتى بإضعاف قوة "السنة" في تلك المساحة من العالم الإسلامي كصيغة عامة (كما هو الحال في الدفاع المستميت عن سوريا، والتحالف مع الاحتلال في داخل العراق، وتقييم التغطية السياسية له، والدفع المغامر بالمعدات العسكرية لحزب الله).

وهكذا، وبعد أن جرى "الانتهاء" من عملية غزو واحتلال أفغانستان والعراق دخل الطرفان في "مواجهات" بسبب محاولة كل منهما تحويل نتائج الغزو إلى مصلحته الاستراتيجية دون أن ينفك "التحالف" و"الالتقاء" الاستراتيجي بينهما بسبب الآفاق البعيدة له باعتبار أن استراتيجية إيران تستهدف بناء "دولة الشيعة الكبرى" في المنطقة، وأنها في ذلك تتجاذب مع الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق أهدافها دون الدخول في مواجهات معها تكون لمصلحة أصحاب الاستراتيجية الثالثة، وهو نفس الفكر لدى مخططي الاستراتيجية الأمريكية التي تخشى من دخول في مواجهة مع إيران، حيث هذه المواجهة ستكون لمصلحة المشروع الثالث.

لقد دخلت قوى إقليمية أخرى على خطوط الصراع فكانت التهديدات بقصف إيران، والضغط عليها بالملف النووي، وكان الصدام المتفجر في لبنان، ثم كانت الدعوات الغربية من بعد لإشراك إيران في حل المشكلة العراقية ثم اللبنانية، وسيتلو ذلك الحديث حول الفلسطينية أيضاً، وكانت الاستجابة الإيرانية أيضاً.

فراغ القوة:

والحادث الآن بوضوح هو أن أصحاب الاستراتيجية الثالثة قد تمكنوا من "إعطاب" استراتيجية الولايات المتحدة التي أصيبت بانكسار حقيقي، لكنهم لم يتمكنوا بنفس القدر من إفشال الاستراتيجية الإيرانية، بما أحدث فراغاً على صعيد القدرة الأمريكية في التأثير في المنطقة، أو على صعيد قدرة الاستراتيجية في الصراع مع الاستراتيجيتين الأخرتين، ولو حتى كحالة مرحلية.

كما الحادث الآن هو أن الاستراتيجية الإيرانية كانت الأكثر جهوزية من الاستراتيجية الثالثة على استثمار الانكسار الحادث في الاستراتيجية الثانية - الأمريكية - بما جعلها تستثمر بنجاح الضربات التي وجهت من قبل أصحاب الاستراتيجية الإسلامية ضد الاستراتيجية الأمريكية، كما هي تحولت (أي الإيرانية) إلى الاندفاع الهجومي لتحقيق أهدافها التكتيكية والاستراتيجية على نحو واضح وصريح على خلاف المرحلة الأولى التي كانت مكتفية فيها "بالتسلل" غير المحسوس وغير الهجومي، والأمر باختصار هو أن الاستراتيجية استفادت من تحالفها مع الاستراتيجية الأمريكية، وعززت أوضاعها على حساب الاستراتيجية الإسلامية والأمريكية بفعل الضربات الأمريكية التي وجهت للنشاط الإسلامي، وبفعل الضربات الإسلامية للوجود الأمريكي.

وهنا كان الهجوم الصهيوني على حزب الله - بأوامر أمريكية مباشرة - محاولة لإيقاف الاندفاع الإيراني على حساب المشروع الأمريكي، ولإضعاف التحالف السوري الإيراني، كما هنا جاءت زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة - قبل الانتخابات الأمريكية - في إطار إعادة حسابات التحالف الاستراتيجية في المنطقة، ومحاولتها تشكيل تحالف مع "الدول السنية المعتدلة" لمواجهة الاندفاع الإيراني، أو كمحاولة لإنهاض القوى الاحتياطية للمشروع الأمريكي لمواجهة المشروع الإيراني،

ولقطع الطريق على استثمار أصحاب المشروع الإسلامي حالة الانكسار في الاستراتيجية الأمريكية، ولقد دخلت المنطقة مرحلة إعادة تشكيل التحالفات، وهو ما سنتناوله في تحليل آخر.

المصدر: <http://www.almoslim.net>

=====

#الشرق الأوسط بين الجديد والكبير

د. غازي التوبة

1428/2/4 هـ الموافق له 2007/02/22م

شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل السابق أول من تحدّث عن "الشرق الأوسط الجديد" في عام 1993 بعد توقيع اتفاقية أوسلو في حدائق البيت الأبيض بين إسحاق رابين وياسر عرفات، وكان تصوّر بيريز قائماً على أنّ وحدة اقتصادية ستحقّق بين المنطقة العربية وإسرائيل، وستجمع هذه الوحدة الاقتصادية بين العبقريّة الصهيونية في القيادة، والأيدي العربية الرخيصة المستخدمة في التصنيع، والثروة العربية المتكدّسة من بيع البترول الخ...، وكان التفاؤل سيد الموقف آنذاك، والسبب في ذلك هو الاعتقاد بأنّ اللقاء الفلسطيني - الإسرائيلي كسر آخر الحواجز في الممانعة بين العرب وإسرائيل، ولم يبق إلاّ التداخل والتواصل والتلاحم... الخ، وذهبت الأحلام بعيداً في رسم صورة "الشرق الأوسط الجديد"، وخصّصت لكل دولة ما يجب أن تفعله وتنتجه؛ فإسرائيل ستخصّص بالإلكترونيات والحاسبات، ومصر بالسياحة... الخ، ولكنّ شيئاً من ذلك لم يتحقّق، وتعثّر اتفاق أوسلو الذي كان الشرارة في كل تلك الأحلام، والسبب في ذلك أنّ إسرائيل تريد أن يكون لها كل شيء، ولا تريد أن تعطي شيئاً للآخرين، وكانت نهاية اللحم كابوساً مزعجاً، فصانعا اللحم نُجرا: اسحاق رابين وياسر عرفات، الأول: نحره أهله، والثاني: نحره محالفوه.

ثم صار الحديث عن "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وطرح بوش هذا المشروع بعد احتلال العراق، ونوقشت بنود المشروع في اجتماع الدول الثمانية الصناعية الكبرى في يوليو 2004 في جزيرة ايلاند، وأبرز ما جاء في المشروع آنذاك هو الدعوة إلى الديمقراطية، والتغيير الثقافي، وحقوق الإنسان، والتأكيد على حقوق المرأة، وإنهاء

الأمّية الخ...، وقد وُضعت برامج تفصيلية تحقّق تلك الأهداف، كما رُصدت ميزانيات مالية من أجل الإنفاق على تلك البرامج بين الدول الثمانية، لكنّ شيئاً من ذلك لم يتحقّق، بل تحقّقت الفوضى التي أسموها "الفوضى الخلاقة"، وتجلّت هذه الفوضى في أبهى صورة في العراق؛ فالدمار يعمّ كل شيء: البناء والطرق والجسور الخ...، والكل يقتل الكل: السنة، والشيعية، والأكراد، والصابئة الخ...، والجميع يتآمر على تقسيم العراق، ولم تتحقّق ديموقراطية، ولا حقوق إنسان، ولا ارتقاء ثقافي، ولا محو أمّية الخ...

ثم طلعت كوندليزا رايس علينا بمقولة: "الشرق الأوسط الجديد" أثناء التدمير غير المسبوق للبنان، ورافق مقولتها مقال للضابط الأمريكي السابق رالف بيترز نزل في مجلة القوات الأمريكية عدد تموز (يوليو) تحت عنوان "حدود الدم"، وهو جزء من كتاب "لا تترك القتال أبداً" يرسم ملامح الشرق الأوسط الجديد الذي أشارت إليه كوندليزا رايس، وجاء في ذلك المقال أنّ السبب في اضطراب الشرق الأوسط هو عدم تطابق الحدود الجغرافية مع الحدود الإثنية والطائفية والعرقية في المنطقة، والسبب في ذلك أن أوروبا التي قسّمت الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى لم تراعى ذلك، وراعت أهواءها، وبعض المصالح الخاصة، وأشار المقال أيضاً إلى ضرورة تصحيح الجوانب الحدودية من أجل التوصل إلى شرق أوسط مستقرّ، واقترح المقال صورة جديدة للشرق تقوم على تفصيلات متعدّدة منها إقامة ثلاث دول في العراق: كردية في الشمال، وسُنّية في الوسط، وشيعية في الجنوب، واقترح أن تلتحق الدولة السُنّية المجتزأة من العراق في وقت تالٍ بسورية، واقترح "مشروع الشرق الأوسط الجديد" تفكيك السعودية، ووضع الأماكن المقدّسة في مكّة والمدينة تحت وصاية دولية، وإلحاق شمالي السعودية بالأردن، وإلحاق جنوبي السعودية باليمن، كما اقترح مشروع الشرق الأوسط الجديد إيجاد دولة شيعية تجمع بين جنوب العراق، وتأخذ جزءاً من الإمارات، وجزءاً من السعودية، كما استهدف المشروع تغييراً في حدود كل دول الشرق الأوسط كسورية، وإيران، ومصر، وباكستان، ولبنان الخ... والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هو: ما الهدف النهائي من هذه المشاريع المطروحة بين وقت وآخر

بدءاً من "مشروع الشرق الأوسط الكبير" وانتهاء بـ "مشروع الشرق الأوسط الجديد"؟
وما الملامح التي تجمع بينها؟

أولاً: تلتقي هذه المشاريع على أهداف دعائية كبيرة من مثل تحقيق الأمن والسلامة، والتنمية والديموقراطية، وحقوق الإنسان وإزالة الأمية، وإقامة العدل الخ...، لكن هذه الأهداف تبقى في حدود الدعاية، ولا يتحقق شيء منها على أرض الواقع، وينطبق عليها المثال الذي راج عن الشيوعية إبان انتشارها: "اقرأ عن الشيوعية تفرح، جرب تحزن".

ثانياً: تحرك هذه المشاريع النزعة الطائفية والتفتيت الطائفي، وتستهدف وحدة الأمة العربية والإسلامية بحجة الظلم الذي لحق هذه الطوائف والأعراف خلال التاريخ الماضي، وهذا الاستهداف للإحياء الطائفي يخدم إسرائيل بالدرجة الأولى، ويمكن أن نتأكد من ذلك باستعراض السياسة الأمريكية في مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، فهي لا تمارس هذا الدور من التفتيت الطائفي، مع أن تعدد الطوائف والأعراف والأجناس موجود في تلك المناطق وبصورة أكبر مما هو موجود في المنطقة العربية.

ثالثاً: مما زاد في الحرص على تنفيذ مخططات التفتيت الطائفي في المنطقة وجود المحافظين الجدد في قيادة أمريكا، ومن الواضح أنهم صهاينة مثل صهاينة إسرائيل إن لم يكونوا أكثر صهيونية؛ إذ يشاركون الإسرائيليين آلامهم وآمالهم وأحلامهم، ويلتقون مع صهاينة إسرائيل في بعض الرؤى الدينية التي يستقونها من المسيحية والصهيونية التي تستمد مادتها من التوراة التي هي جزء من الكتاب المقدس عند المذهب البروتستنتي الذي يعتنقه المحافظون الجدد.

رابعاً: مما يؤسف له أن إيران هي الوجه المقابل لأمريكا في استغلال التفتيت الطائفي، وإشاعته، وممارسته، وتعميق جذوره، ويتضح ذلك في العراق حيث تقسيم العراق، وحلّ الجيش العراقي فعلاً يتعديان هدف إزالة نظام صدام حسين، وهو الهدف الذي سوّغت إيران وأعاونها به التعاون مع أمريكا في احتلالها للعراق عام 2003، ويصبّ هذان الفعلان المشار إليهما في خانة التفتيت الطائفي بالدرجة

الأولى، والأمر لا يتوقف على ساحة العراق بل يتعدّها إلى ساحات أخرى في العالم العربي والإسلامي.

خامساً: يبقى الحصول على البترول هدفاً رئيسياً ومهماً في كل هذه المشاريع، وذلك لأنّ الصين والولايات المتحدة ستحتاجان إلى 70% من بترول الشرق الأوسط خلال السنوات العشر القادمة.

سادساً: تهدف هذه المشاريع إلى دمج إسرائيل في المنطقة من جهة، وجعلها تلعب دوراً مركزياً من جهة ثانية، وستكون بمثابة القلب له، لذلك تستهدف هذه المشاريع إلى إيجاد إسرائيل العظمى ذات الاقتصاد القوي، وذات الجيش المبنى على أحدث التطوّرات التكنولوجية، والتي ستقود الشرق الأوسط الجديد، وستشيع الديمقراطية فيه حسب أوهايم المشاريع الأمريكية.

سابعاً: إنّ حلم التفتيت الطائفي للمنطقة العربية حلم إسرائيلي قديم، وقد اتضح ذلك في مذكرات بن غوريون منذ قيام إسرائيل، وكلامه عن استدراج الطوائف في لبنان إلى التعاون مع إسرائيل، وقد أصبح الأمر أكثر وضوحاً في الكتاب الذي نشره الصحفي الهندي كارانجيا بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، فقد أشار فيه إلى استهداف إسرائيل إقامة دول الطوائف في المنطقة، ويمكن أن يعتبر الدارس لأوضاع المنطقة أنّ عمل إسرائيل واستهدافاتها في التفتيت الطائفي طبيعي، ويتسق مع طبيعتها الديموغرافية، ولكنّ من غير الطبيعي أن ترسم دولة عظمى كالولايات المتحدة استراتيجيتها انطلاقاً من هذا الأمر.

المصدر: <http://www.islamtoday.net>

=====

#حكاية مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

محمد مصطفى علوش - بيروت

1428/1/13 هـ الموافق له 2007/02/01م

محاولات أوروبا لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط ليست جديدة، فقد عملت على حل النزاع العربي الإسرائيلي غير مرة، ولأسباب نذكرها لاحقاً؛ إذ تعود الرغبة الأوروبية لحل النزاع العربي - الإسرائيلي إلى عام 1991م حين تمكنت الحكومة

الإسبانية من جمع العرب وإسرائيل على طاولة واحدة للمرة الأولى، وقد اعتبر كثير من المتابعين أن ذلك اللقاء هو الذي ساهم في إطلاق العملية اللاحقة في أوصلو التي أدت إلى قيام الدولة الفلسطينية.

وفي نفس الاتجاه، وبمناسبة مرور (15) عاماً على مؤتمر "مدريد للسلام في الشرق الأوسط"؛ فقد انعقد في مدريد مؤخراً - وعلى مدار ثلاثة أيام - مؤتمر دعا إليه مركز (توليدو) الدولي للسلام والمعهد الثقافي، وقد شارك في المؤتمر الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ورئيس مجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن حمد العطية، ومبعوث الأمين العام لتنفيذ القرار 1559 (تيري رود لارسن)، ومفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية (بينيتا فيريروفالدنر)، كما شارك في المؤتمر - وبصفة شخصية وبموافقة حكومية - الناطقة باسم سوريا في مؤتمر مدريد بشرى كنفاني، ومدير الدائرة القانونية في وزارة الخارجية رياض الداودي، وقد شملت قائمة المشاركين الرئيس اللبناني السابق أمين الجميل، ووزير خارجية مصر السابق أحمد ماهر، والمستشار السياسي للرئيس المصري أسامة الباز، ومحمد دحلان، ومصطفى البرغوثي، وحنان عشراوي، وبين أعضاء الوفد الإسرائيلي وزير الخارجية الأسبق (شلومو بن عامي)، ورئيس الاستخبارات العسكرية السابق (أوري ساغي)، هذا بجانب وجود مسؤولين روس، ودوليين، وأوروبيين، وأمريكيين وخبراء أمثال مدير قسم الشرق الأوسط في مجموعة الأزمات الدولية (روبرت مالي)، ومدير قسم التخطيط السابق في الخارجية الأمريكية (سام لويس).

وقد حملت كلمات وزير خارجية إسبانيا (ميغل انخل موراتينوس) دلالات واضحة، وخصوصاً أنه مبعوث سابق للسلام في الشرق الأوسط؛ إذ قال: "إن أي حل يجب أن يذهب أبعد من "خريطة الطريق" التي تجاوزها الزمن، وأن يشمل كل القوى الإقليمية"، وقد كانت دعت كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا إلى دور أوروبي أكبر في إنهاء النزاع.

لماذا تقف أوروبا وراء هذا المؤتمر؟

تحاول الدول الأوروبية بكل ما أوتيت من قوة السيطرة على الوضع القائم في الشرق الأوسط، أو أن تصبح لاعباً مهماً فيه، وذلك لأسباب حيوية واستراتيجية.

تعلم الدول الأوروبية أن الوضع في الشرق الأوسط وصل إلى قمته في التآزم، وأنه قد يخرج عن السيطرة في أي لحظة، وبالتالي سيكون الوبال على الجميع، فأوروبا التي اعترضت على غزو الولايات المتحدة للعراق تشعر بقلق من الوضع الذي صارت إليه الأمور؛ إذ إن التقارير تشير إلى أن الخلاف السني الشيعي وصل إلى قمته في المنطقة، كما أن النفوذ الإيراني بلغ حداً قد يخرج إيران عن السيطرة، أو يشعل حرباً إقليمية جديدة، وهو ما نراه من تكثيف أوروبي واضح في المنطقة والذي ظهر مع قدوم قوات دولية إلى لبنان، وفي رأبي أن الاتحاد الأوروبي يرغب في عدم توتير الوضع في الشرق الأوسط من خلال دفع المسارات العالقة بين العرب وإسرائيل إلى الإمام وذلك عبر دعم مثل هذه المؤتمرات، والسبب بحسب ما أرى يعود للأمر التالية:

1- تتخوف من تصدير الصراع في الشرق الأوسط إلى أراضي الاتحاد، وهذا وارد جداً لوجود عدد كبير من المسلمين سنة وشيعة، عرب وغير عرب على أراضيها وبكثافة عالية نسبياً؛ إذ يزيد عدد المسلمين على أراضي الاتحاد عن 17مليون نسمة، كما أن إطلال أكثر من دولة محورية من دول الاتحاد على البحر المتوسط يشكل هاجساً دائماً للمعنيين بمستقبل الاتحاد من أي تدهور أمني في المنطقة العربية، أو دول الشرق الأوسط؛ حيث سيكون الاتحاد من أكثر المناطق استهدافاً وهذا ما لا يريده.

2- يريد الاتحاد الأوروبي الحد من الهجرة الشرعية وغير الشرعية القادمة من دول المغرب العربي والشرق الأوسط، والتي تشكل تهديداً حقيقياً على المدى البعيد على دول الاتحاد، هذا التهديد المتمثل في التغير الديموغرافي والديني والعرقى لدول أوروبا.

3- الحد من العمالة الشرق أوسطية التي تدفقت بشكل هائل خلال العقدين الأخيرين على دول أوروبا الغربية، وفتح الأبواب أمام العمالة من دول أوروبا الشرقية التي تتداخل حدودها مع الدول الأوروبية الغنية، وذلك في سبيل تحصين الاتحاد من الداخل على كافة الصعد.

4- للاتحاد الأوروبي مصالح حيوية واستراتيجية في منطقة ودول الشرق الأوسط لأهميتها الاستراتيجية والنفطية على مستقبل الاتحاد، وبالتالي يريد أن يكون له دور مؤثر وفاعل، وهو ينافس بشدة الوجود الأمريكي في المنطقة، ويحاول الحد منه؛ إذ يجعله رهينة لموقفه، كما حصل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة الدول الأقوى في العالم، والتي حاولت أن تحرك المجتمع الدولي بما يتفق مع مصالحها وتوجهات إدارات البيت الأبيض الدينية المتعاقبة.

5- تعلم كل من الصين وروسيا ودول الاتحاد والولايات المتحدة أن من يستطيع أن يسيطر على دول الشرق الأوسط هو من سيقود العالم في النصف الأول من هذا القرن لأهمية المنطقة، وأن نفوذ أي دولة عالمياً مرتبط بمدى نفوذها على هذه المنطقة، وها نحن نرى تنافساً أمريكياً روسياً أوروبياً إسرائيلياً وحتى صينياً على هذه المنطقة، إضافة إلى بعض المناطق في إفريقية، وإن كان النفوذ الصيني يتمثل بطرق غير ملحوظة.

6- التصعيد الخطير في المنطقة، وخصوصاً مع التدخل الأمريكي المباشر في الصومال الذي سوّغه الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية (توم كيسي) بقوله: "نعتقد أن الأمر ملائم للدفاع عن الولايات المتحدة، وحماية كل المجتمع الدولي؛ لأن إرهاب القاعدة والمرتبطين بها يستهدف فقط الولايات المتحدة"، وكانت دول الاتحاد الأوروبي - لاسيما فرنسا وإيطاليا والنرويج وألمانيا - انتقدت إلى جانب الجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) العمليات العسكرية الأمريكية في الصومال، حتى إن الناطق باسم الخارجية الفرنسية (ماتي) قال عنها: "تثير قلقنا؛ لأنها تعقد الوضع في الصومال، وقد تزيد التوترات الحادة أصلاً في هذا البلد"، كما هو معلوم انتقادات شيراك اللاذعة لسياسات بوش في العراق معتبراً إياها حولت العراق إلى منطقة توتر واستقطاب للقاعدة وغيرها ممن يشكلون تهديداً عالمياً.

هذه الهواجس وغيرها هي التي تجعل دول أوروبا معنية بحل ما في الشرق الأوسط يحصن جبهتها الداخلية من أي خلل، ويضمن مصالحها الحيوية داخل المنطقة، ولذلك تسعى دول الاتحاد أن تكون أكثر اعتدالاً وتوازناً من الولايات المتحدة التي تميل بشكل كلي لصالح إسرائيل في الصراع العربي - الإسرائيلي، وهذا يعود لعدة

أسباب؛ فدول الاتحاد تعلم أن وقوفها لجانب العرب - نوعاً ما - في الصراع يساعدها على التغلغل أكثر، ويسترجع لها بعض نفوذها، وهي بالتالي لا تريد أن تكون الدفة تميل بالكلية لصالح الولايات المتحدة أم غيرها في المنطقة على حساب مصالحها.

من هنا نرى ونفهم مدى اهتمام الاتحاد الأوروبي بالصراع الدائر في الشرق الأوسط، والعمل على الحد من التوتر القائم فيه ليس حياً بالعرب والمنطقة بقدر ما هو تخوف من انعكاس ذلك على مصالحها فيه من جهة، وعلى أمنها الداخلي من جهة أخرى، وبناء عليه نستطيع أن نفهم مبادرة السلام التي تقدمت أسبانيا بها.

هل حقق المؤتمر الهدف الذي من أجله أُقيم؟

من الظلم أن يُقارن المؤتمر الحالي بسلفه في عام 1991م، خصوصاً أن المؤتمر الحالي لا يتوفر فيه ولا يوجد فيه كبار اللاعبين السياسيين الذين كانوا آنذاك، أو من خلفهم في مناصبهم، على الرغم من أن أسبانيا تلقي بثقلها في إنجاز المؤتمر.

يقول الخبير في الشرق الأوسط والمدير المساعد لمعهد دراسات النزاعات والتحريك الإنساني (خيسوس نونيز فالفيردي) إنه "من الصعب أن يكون المرء متفائلاً بأن تكون هناك نتائج مباشرة للمؤتمر، فمن غير المرجح أن نتمكن من تبديد موجات القلق في المنطقة حالياً"، وأقر (اميليو كاسينيللو) - وهو مدير مجموعة (توليد للسلام)، وهي إحدى الجماعات التي نظمت المؤتمر 0 أن "هناك اختلافات لا يمكن إنكارها بين الأحزاب ذات الصلة بالنزاع في الشرق الأوسط، ولكن يمكن تجاوزها".

في حين يرى المفكر السياسي والوزير اللبناني السابق غسان سلامة أن خمس نقاط برزت خلال الاجتماع سجلت تطوراً في الذهنيات، وستُنقل إلى الأطراف المعنية وهي:

1. التركيز مجدداً على الحل الشامل، على عكس مؤتمر مدريد الأول الذي كانت تدفع فيه الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الاتفاقات الثنائية التي لم تضيف شيئاً للسلام في المنطقة.

2. اعتقاد المشاركين - وخصوصاً الطرف الأوروبي - أن الانسحاب الإسرائيلي من البلدان المحتلة ينبغي أن يُتفق عليه ولا تكون من جانب واحد كما حصل في غزة وجنوب لبنان.

3. الموقف الراض للدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة.

4. التألف من اللجنة الرباعية الدولية الملتكئة في ممارسة دورها.

5. أهمية البحث في ملفات أسلحة الدمار الشمل في المنطقة حتى لا تتكرر ذريعة الولايات المتحدة في احتلال بلد كما حصل مع العراق.

المصدر: <http://www.islamtoday.net>

=====

#الشرق الأوسط بانتظار أسابيع خطيرة

باتريك سيل *

2007/02/02م

صحيفة الحياة اللندنية

تتجمع كل العناصر المكونة لحرب جديدة في الشرق الأوسط، هناك تصعيد لحمي الحرب يتقاسمها رئيس الولايات المتحدة الجاهل «المتنمر»، وصقور «إسرائيل» الذين يستغلون بلا خجل مشاعر «البارانويا» التي تطفو على سطح الرأي العام الإسرائيلي. يبدو أن الرئيس بوش يتخوف، أو لعل مستشاريه من المحافظين الجدد قد أقنعوه بأن إيران تشكل تحدياً جدياً للهيمنة الأميركية على منطقة الخليج الاستراتيجية، كما أن المنظرين الإسرائيليين يضعون على قدم المساواة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وهتلر، ويصورون برنامجه النووي على أنه خطر «وجودي» على الدولة اليهودية، وأنه ليس أقل من تحضير لمحركة جديدة (هولوكست).

إن الرسالة التي تريد واشنطن وتل أبيب أن تبلغها بنبرة عالية وواضحة هي ضرورة إيقاف الطموحات الإيرانية عند حدها، مهما كلف الثمن، وفيما تتدفق قوات «الضربة الأميركية» المحمولة على الخليج، وفيما تستمر القاذفات الإسرائيلية على التدريب على المهمات الطويلة الأمد؛ يتنبأ الكثير من المراقبين بأن هجوماً على إيران سيقع في أوائل الربيع المقبل.

إن «العقيدة الأمنية» الخاطئة والمتخلفة والخطيرة التي تغذي هذه الهستيريا الحربية تقوم على الزعم بأنه يتوجب على الولايات المتحدة وحليفاتها «إسرائيل» المحافظة على التفوق العسكري في المنطقة، وإلا تعرضتا لكارثة حتمية، وأن الذين يبشرون بالمصالحة مع القوى المحلية على أساس الاعتراف المتبادل بالمصالح المشروعة، أو الحرص على تساكن الجوار البناء، أو الدعوة إلى توازن القوى العادل؛ فهؤلاء ينبغي استبعادهم على أنهم انهزاميون، راغبون في الاسترضاء.

ويبدو أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» مصممتان على تجاهل دروس الحروب التي خاضتا غمارها وخسرتها في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية، والتي تتجلى في أمور عدة: أن الاحتلال يستولد المقاومة، وأن العدوان الوقح والظلم يفرخان الإرهابيين، وأنه من الصعب إخضاع مقاومة زبئقية غير مرئية، وأن الدول التي تواجه خطر الحرب مرغمة على ممارسة الردع، وأن ظهور الانتماء القومي أو الإسلامي قد يولد النضال العنيد، وأن المواطنين في نهاية المطاف لن يستسلموا ولن ينهزموا.

على واشنطن أن تفكر ملياً، وأن تدرك أن الصين لم تكن بحاجة إلى قواعد عسكرية في الخليج للحصول على صفقة تاريخية مع إيران تؤمن لها إمدادات طويلة الأمد من النفط والغاز قيمتها 100 بليون دولار، ولم تكن بكين بحاجة إلى أن تعتمد على ديبلوماسية البوارج الحربية لزيادة حجم تجارتها الثنائية مع المملكة العربية السعودية بمقدار 30 في المئة بين عامي 2005 و2006 كما جاء في صحيفة «الفايننشال تايمس» البريطانية في 30 كانون الثاني (يناير).

على أن هناك إشارة أو إشارتين إيجابيتين في المناخات القاتمة التي تحيط بنا، لقد بدأ الكونغرس تحت قيادة الحزب الديمقراطي «صحوته» وهو يسعى إلى كبح جماح عدوانية الرئيس بوش، بحرمانه من المبالغ اللازمة لتعميق تورطه في العراق، وبإصراره على أن الرئيس لا يستطيع أن يشن حرباً على إيران من دون موافقة الكونغرس الواضحة، ومن جهة أخرى فإن الجمهور الأميركي بدأ يثور على الاستمرار في حرب العراق الكارثية كما ظهر جلياً في التظاهرة الضخمة المعادية للحرب التي شهدتها واشنطن في الأسبوع المنصرم.

ومما يحمل دلالة أكثر أهمية هي المناقشات المفتوحة التي تتكاثر الآن في الولايات المتحدة حول النفوذ الهدام للوبي اليهودي على سياسة الولايات المتحدة، إذ على رغم التهجمات السفهية التي شنها اليهود من غلاة اليمين على الرئيس جيمي كارتر، فإن تعريته للسياسات الإسرائيلية في كتابه القيم «فلسطين: السلام لا الفصل العنصري (أبارتايد)» يلقى رواجاً كبيراً، مما جعل هذا الكتاب يتصدر قائمة الكتب الأكثر مبيعاً .Best Seller

إن الاتحاد الأوروبي المعروف بمواقفه الخجولة والمنقسمة يدعو الآن متأثراً بالاعتراضات الأميركية والإسرائيلية إلى الاستعجال في إعادة إطلاق عملية السلام الإسرائيلية - العربية المحتضرة، وتظهر الدول الأوروبية معارضتها الشديدة لدعوة الولايات المتحدة إلى مقاطعة المصارف الإيرانية، كما يطلب ستوريت ليفي معاون وزير الخزانة الأميركية لشؤون الإرهاب وتمويل المخابرات، وتظهر إشارات إيجابية أخرى في المنطقة ذاتها، إذ تبدي القوى المحلية رغبتها في تسوية قضاياها من دون تدخل خارجي.

فقد عقد مبعوثان من مستوى رفيع هما الأمير بندر بن سلطان وعلي لاريجاني المسؤولين عن مجلسي الأمن القومي في كل من المملكة العربية السعودية وإيران اجتماعات طويلة في عاصمة كل منهما، وكانت الدبلوماسية السعودية ناشطة على جبهات أخرى: لقد استدعى الملك عبدالله بن عبدالعزيز طرفي النزاع الفلسطيني - الفلسطيني المتنافسين «فتح» و«حماس» إلى مكة المكرمة للحوار مباشرة، وهناك إشاعات عن عزم المملكة العربية السعودية على دعوة الأطراف المتنازعة في لبنان إلى قمة في الطائف التي شهدت آخر محاولة للتوصل إلى توزيع السلطة في لبنان عام 1989م.

وتتصدر التوتر بين السنة والشيعة الذي اندلع بعد الغزو الأميركي للعراق «أجندات» كل الزعماء الإقليميين: حسن نصرالله الأمين العام لـ «حزب الله»، وفؤاد السنيورة رئيس الحكومة اللبنانية؛ تحدثا عن الحاجة إلى تسوية الخلافات من خلال الحوار لا العنف، وأصبح في حكم المؤكد أن القوى المحلية في غياب تغير جذري في سياستي

الولايات المتحدة و"إسرائيل" بحاجة ماسة إلى الاتفاق على أهداف واضحة دفاعاً عن نفسها ووجودها، وفيما يلي بعض هذه الأهداف:

* ينبغي على دول الخليج أن ترفض الهيمنتين الأميركية والإيرانية، وأن تناضل من أجل أن تبقى ساحة للتسامح والحداثة تتعايش عليها المصالح الغربية والإيرانية.

* ويتوجب أن توقع دول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، الكويت، وعمان) على معاهدة أمنية مع إيران لتبديد المخاوف المتبادلة، وينبغي على دول الخليج أن تعلن أنها لن تسمح بأن تهاجم إيران انطلاقاً من أراضيها، وعلى إيران من جهتها أن تتعهد بأنها لن تسعى إلى تحريك الشيعة في دول المنطقة لزعزعة الاستقرار في دول الخليج، ولن تحاول أن تصدر أيديولوجيتها الإسلامية الثورية.

* هناك حاجة إلى إيجاد توازن جديد في لبنان يعكس الحقائق الديمغرافية والسياسية، وإلى إعادة النظر في مؤسسات الدولة، وإجراءات اقتسام السلطة لإعطاء الطائفة الشيعية حصة أكبر في اتخاذ القرارات، شريطة أن لا تكون هذه الحصة طاغية**.

* لا بد من إرساء العلاقات السورية - اللبنانية على أسس صحية، وهذا يتطلب اعتراف سورية باستقلال لبنان، في مقابل أن يعترف لبنان بأن لسورية في غياب سلام عربي - إسرائيلي مصالح أمنية مشروعة في لبنان، ولا يمكن لسورية أن تتحمل أو أن تتسامح إذا ما خضع لبنان لنفوذ قوة معادية لها**.

* ينبغي أن تتشكل حكومة وحدة وطنية فلسطينية على أساس برنامج موحد يعترف ب"إسرائيل" ضمن حدود 1967 ويتخلى عن العنف، في مقابل التزام "إسرائيل" بإنهاء الاحتلال، والتخلي عن العنف أيضاً، والاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة.

* ويتوجب على العرب أن يبذلوا جهوداً دبلوماسية نشطة لكسب التأييد الأميركي والأوروبي، بل وتأييد الجمهور الإسرائيلي أيضاً، ويتحقق ذلك بدعم خطة السلام السعودية التي تبنتها قمة بيروت العربية في 20 آذار (مارس) 2002، والتي تعد "إسرائيل" بعلاقات طبيعية مع 22 دولة في الجامعة العربية في مقابل انسحابها إلى

حدود 1967، ويمكن للولايات المتحدة الأميركية أن تساهم في نجاح هذا الإنجاز إذا وفرت لإسرائيل ضمانات أمنية رسمية.

* وأخيراً لا بد من عقد مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا بهدف إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي مرة وإلى الأبد، وهذا من شأنه أن يزيل أسباب العداء بين الغرب والعالم الإسلامي.

سيحتاج تحقيق هذا السلام إلى ما يقارب 50 بليون دولار، على أن تساهم في جمعها كل القوى النافذة لتغطية تعويضات وإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في دولة فلسطينية مستقلة، وتمويل إخلاء المستوطنين الإسرائيليين من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

تبقى قضية البرنامج النووي الإيراني التي ستصر "إسرائيل" والموالون لها على رؤيتها من منظار توراتي لا على أنها رد فعل دولة محاصرة بالضغوط الدولية، وتخشى العدوان عليها، وتسعى إلى الحصول على قوة رادعة، ولا يبدو أن سياسة «العنترة» والعقوبات والتهديد بالحرب ستقنع إيران بإيقاف نشاطاتها النووية إن لم تساعد على توسيعها وتسريعها.

الوسائل المعقولة الوحيدة هي الحوار، والاعتراف بالمصالح الإيرانية المشروعة، بالإضافة إلى تعهد القوى النووية بتطوير أسلحتها، وبأن تعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

يستحسن بالدول المحلية في المنطقة خصوصاً في الأوقات التي تتصاعد فيها الأخطار الجسيمة أن تتحمل مسؤوليتها، وأن تتجو من الطموحات الخبيثة، ومن التحرشات العسكرية للدول الخارجية.

* كاتب بريطاني متخصص في قضايا الشرق الأوسط.

** وجهة نظر خاصة بالكاتب البريطاني باتريك سيل. (موقع المختار الإسلامي).

المصدر: <http://www.palestine-info.info>

=====

#ماذا تفعل كوندوليزا في الشرق الأوسط!؟

باتريك سيل

صحيفة الاتحاد الإماراتية

2007/01/15م

على رغم طيران وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في عطلة نهاية الأسبوع الماضي إلى منطقة الشرق الأوسط الملتهبة التي مزقتها الحروب؛ فقد قللت رايس نفسها - ولا أحد غيرها - من أهمية زيارتها هذه، ذلك أنها لم تأت وفي معيتها خطة أو مشروع محدد، وإنما جاءت لتستمع فحسب على حد تصريحها للصحفيين. وما من شيء أوضح من هذا الأسلوب لفضح سلبية أميركا، ولا مبالاتها بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفقدان واشنطن لهيبتها وتأثيرها في المنطقة، ومشكلة رايس أن رئيسها بوش يبدو غارقاً حتى أذنيه في مأزقه العراقي، بينما ينشغل في الوقت ذاته بتصعيد مواجهته مع طهران، ويستشف من إشارات بوش وتحرشاته النارية بإيران في خطابه الأخير، وكذلك من الغارة الأميركية على القنصلية الإيرانية في مدينة أربيل مؤخراً أنه قد اختار طريق المواجهة مع طهران بدلاً من السعي لإدارة حوار معها.

والشاهد أن إيران والعراق هما اللذان يقضان مضجع بوش، ويصيبانه بالصداع والدوار، وبالتالي فهما الملفان اللذان ما زالا يدمران رئاسته، ويهزان أركانها، وهما كذلك في قرارة نفسه الملفان اللذان يلقيان بظلالهما الوخيمة على النزاع بين "إسرائيل" وجيرانها المباشرين في كل من فلسطين وسوريا ولبنان أيضاً، لكن وكما نلاحظ فقد تشبث مستشارو بوش من "المحافظين الجدد" برفض أية محاولة للربط ما بين الحرب الدائرة في العراق والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ويجادل هؤلاء أيضاً بالقول إن على "إسرائيل" أن تعتمد إلى حل نزاعها مع جيرانها الفلسطينيين والعرب وفق شروطها ورؤاها الخاصة بما في ذلك استخدام القوة الخشنة العمياء إذا ما اقتضت الضرورة.

ومشكلة الرئيس بوش هي أنه لم يدرك أو يصل إلى قناعة بعد بأن في السعي والعزم على التسوية العادلة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ما يعيد إلى الولايات المتحدة مصداقيتها وتأثيرها في العالم العربي الإسلامي، وما يذلل بالتالي الطريق أمام تسوية كافة النزاعات الإقليمية الأخرى في المنطقة بما في ذلك المأزق العراقي، وبروز دور

إيران كقوة إقليمية مناوئة ومعادية للمصالح الأميركية، ولذلك كله فقد جاءت زيارة رايس إلى المنطقة وهي لا تحمل معها سوى الخيبة والعجز الأميركيين، وفيما نعلم فإن زيارة كوندوليزا رايس تبدأ بـ"إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تلتقي كلاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، والرئيس محمود عباس "أبو مازن"، قبل أن تغادر منها لتواصل جولتها في بقية العواصم والدول الشرق أوسطية الأخرى. وعلى رغم إنكار رايس أن تكون لها خطة أو تصور محدد لزيارتها هذه؛ إلا أن الشائعات قد سرت وسبقتها إلى القول إن الهدف الرئيسي للزيارة هو استكشاف مدى قدرتها على إقناع كل من أولمرت و"أبو مازن" ببدء العمل معاً من أجل الإعلان عن قيام دولة فلسطينية داخل حدود سياسية وجغرافية مؤقتة، وفي ذات الوقت ستبذل رايس قصارى جهدها في الحصول على دعم إقليمي لخطة بوش الأخيرة الخاصة بإرسال المزيد من القوات إلى العراق، إلى جانب سعيها لإقناع الدول العربية المعتدلة لاسيما مصر والمملكة العربية السعودية والأردن واستقطابها ضد إيران.

وهنا بالذات يكمن خطأ أجندة هذه الزيارة، وتتبدى نقاط ضعفها على الأرجح، فربما تبدو فكرة إقامة دولة فلسطينية داخل حدود سياسية جغرافية مؤقتة مغرية لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنكوب محمود عباس "أبو مازن"، الذي لم يجن ثمرة سياسية واحدة حتى الآن من حكومة أولمرت، بما في ذلك عدم تفكيك تل أبيب لأي من نقاط تفتيشها غير الشرعية، دعك من تفكيك أي من مستوطناتها منذ مجيء أولمرت إلى السلطة، غير أن من المرجح أن تثير هذه الفكرة مشاعر فقدان الثقة في الرئيس "أبو مازن" بين قطاعات واسعة من الفلسطينيين إن وافق عليها، ذلك أن الفلسطينيين سينظرون إلى أي اتفاق ذي طبيعة مؤقتة على أنه خدعة لا أكثر لإعطاء "إسرائيل" المزيد من الوقت الكافي لالتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية.

وما يتطلع إليه الفلسطينيون بحق هو إجراء مفاوضات التسوية النهائية للنزاع، التي طالما انتظروها طويلاً، وتتمثل قضايا التسوية هذه في حق اللاجئين في العودة، وحدود الدولة الفلسطينية، ومصير مدينة القدس، وموارد المياه، وهي القضايا المفضية إلى وضع حد نهائي للنزاع، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهناك منقصة أخرى في مدخل رايس لحل الأزمة تتلخص في سعيها لإبرام صفقة إسرائيلية

- فلسطينية معزولة بدلاً من السعي لإبرام صفقة سلام شرق أوسطية شاملة، لا بد لها من أن تشمل كلاً من سوريا ولبنان، وقد نقل عن إدارة بوش حثها لأولمرت على عدم الالتفات مطلقاً لنداءات سوريا، ومطالباتها بإبرام صفقة سلام شاملة كهذه، وما أفدح الخطأ!

ذلك أن لسوريا القدرة على هدم أي صفقة سلام مع الفلسطينيين ما لم يتم التصدي لمطالبها هي لاسيما استعادة مرتفعات الجولان المحتلة منذ عام 1967، ولهذا السبب فإنه ما من صفقة سلام إسرائيلية - فلسطينية معزولة - أياً كانت - سيكتب لها النجاح والبقاء ما لم تكن شاملة، وتتضمن المشاركة السورية اللبنانية فيها.

هذا وتكمن المفارقة المأساوية في الموقف الحالي في اتفاق كافة أطراف النزاع على ضرورة وأهمية المشاركة الأميركية في عملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، إلا أن واشنطن هي التي اختارت عزل نفسها، وإقصاءها عن هذه العملية على امتداد السنوات الست الماضية، ولهذا السبب فإن زيارات ريس وجولاتها الصامتة المتواضعة في المنطقة بهدف "الاستماع" لا أكثر - كما تقول - لم تعد كافية ولا رافعة للذراع الأميركية، وما أبعد هذه الزيارات عن أن تكون بديلاً عملياً للالتزام الأميركي الجاد والصارم بالسعي إلى التوصل إلى تسوية دولية للنزاع وفقاً لمعايير وموجّهات واضحة، لا لبس فيها ولا غموض.

لقد علّق العرب آمالاً كبيرة على أن تساعد هيمنة المرشحين "الديمقراطيين" على كل من مجلسي الشيوخ والنواب في الكونجرس الأميركي إثر انتخابات نوفمبر الماضي النصفية في تصحيح استراتيجية الرئيس بوش وسياساته إزاء بلدانهم، غير أن تلك الآمال قد تبددت الآن، ففيما يتصل بالأزمة العراقية لم يفعل بوش شيئاً سوى رفض توصيات لجنة "بيكر - هاملتون" الخاصة بانسحاب الوحدات الأميركية المقاتلة من العراق، وليس أدل على ذلك الرفض من سعيه لإرسال المزيد من القوات والتعزيزات العسكرية إلى هناك، وعلى رغم احتمال سعي "الديمقراطيين" من أعضاء الكونجرس لتجفيف التمويل المالي اللازم لتنفيذ هذا القرار إلا أن ذلك يظل احتمالاً بعيداً كل البعد عن اليقين.

أما على صعيد النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني فما أكثر النواب والسيناتورات "الديمقراطيين" الذين يبيزون أقرانهم "الجمهوريين" و"المحافظين الجدد" في تطرفهم ونزعتهم "صقرية"، وانحيازهم الأعمى إلى جانب "إسرائيل" على حساب الفلسطينيين، ولكي لا نلقي بالقول والاتهامات جزافاً، فلنشر في هذا إلى "تون والتون" الرئيس الجديد للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، فهو من أشد المتحمسين وأقرب الأصدقاء لـ"إسرائيل"، وبالمثل أيضاً تعد نانسي بيلوسي الناطقة الجديدة باسم المجلس شخصية أحادية البعد في علاقتها بالطرف الإسرائيلي من النزاع، ولننظر إليها كيف هرولت إلى إبعاد نفسها عن كتاب "فلسطين.. لا التمييز العنصري" الذي صدر حديثاً للرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر! ففي حديث لها بمقر لجنة "إيباك" وهي المنظمة الرئيسية للوبي الصهيوني الموالي لإسرائيل في أميركا قالت بيلوسي: "هناك من يدفع بالقول إن جوهر النزاع الدائر الآن هو الاحتلال الإسرائيلي لكل من قطاع غزة والضفة الغربية، ولكن هذا القول ليس سوى محض هراء وترهات لا أساس لها من الصحة، والحقيقة أن تاريخ هذا النزاع لم يكن يوماً حول الاحتلال بقدر ما هو حول حق "إسرائيل" الأساسي والجوهري في البقاء".

والسؤال هنا: مع وجود شخصيات بهذا الفهم والانحياز الأعمى لإسرائيل في قمة الهرم السياسي الأميركي فما الذي يمكن أن يأمله الفلسطينيون والعرب؟ وما السبيل لأن تتوخى واشنطن العدل والمساواة تجاههم في تسوية نزاعهم مع تل أبيب؟!

المصدر: <http://www.palestine-info.info>

=====

#التغيير بين طموحات الشعوب وأطماع الأمريكان

أ.د. محمد اسحق الريفي

2006/12/08م

تطمح شعوبنا إلى التغيير الذي يؤدي إلى الإصلاح، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير يؤدي إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً وثقافياً، ورغم التناقض بين ما تطمح إليه شعوبنا من تغيير وما تسعى إليه الولايات

المتحدة الأمريكية هناك توافق على أن عملية التغيير يجب أن تقوم على أساس الحد من سلطة أنظمة الحكم ونفوذها.

التغيير الذي تنشده الشعوب العربية والإسلامية يقوم على أساس استنهاض الأمة العربية والإسلامية، وتعزيز الثقافة والقيم والمبادئ الإسلامية، ويؤدي إلى الإصلاح في كافة المجالات خاصة تلك التي تتعلق بالحرية الإنسانية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وكذلك في المجالات التي تتيح للمواطن المساهمة في بناء مؤسسات الدولة وتطويرها، وتحقيق مواطنته الصالحة الفعالة.

تأتي استراتيجية التغيير الأمريكي في منطقتنا في سياق سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة نظام عالمي جديد تتفرد بقيادته، وتهيمن عليه، ويرتكز هذا التغيير على الأيديولوجية الأمريكية التي وضع أسسها فرانسيس فوكوياما من خلال نظريته التي أسماها «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» وصاغها صمويل هنتغتون في نظريته «صراع الحضارات»، وهي أيديولوجية تقدر النموذج الديمقراطي الأمريكي، وتعدّي الحضارة الإسلامية باعتبارها نقيضاً ثقافياً وقيماً للحضارة الغربية، وتهديداً خطيراً للهوية القومية الأمريكية.

لذلك فإنه من الواضح أن هناك تناقضاً كبيراً بين هذين التغييرين من حيث الأهداف والمفاهيم، والاستراتيجيات والأدوات، وهذا يفسر التناقضات الهائلة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شعوبنا العربية والإسلامية، ازدواجية معاييرها، ويفسر التناقض بين ممارساتها على أرض الواقع وبين ما تتادي به من ديمقراطية، وما تتشوق به من مبادئ إنسانية، وما تدعيه من حرصها على الحرية الإنسانية وحقوق الإنسان والحرية الدينية!

وهناك مشاهد عديدة في منطقتنا تعكس مدى تخبط سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وتناقضات ممارساتها وخططها، ففي المشهدين العراقي والأفغاني تستخدم الإدارة الأمريكية الفوضى المدمرة، وتشجع الاستبداد وعملائها وأدواتها من أجل تكوين أنظمة حكم خاضعة لها تنفذ أوامرها، وتحقق التغيير الذي تطمح به في منطقتنا.

كما أن المشهدين الصومالي والسوداني يعززان تفسيرنا للتناقضات الأمريكية على نحو ما أشرنا، ويكشفان الوجه الحقيقي للإدارة الأمريكية ونواياها، ويؤكدان لجوء الولايات المتحدة الأمريكية لزرع الفوضى الإقليمية من أجل إحداث التغيير الذي تسعى إليه والذي يتمثل في تفكيك منطقة الشرق الأوسط، وإعادة صياغتها على أساس الهيمنة الأمريكية الصهيونية على منطقتنا، وذلك بعد إضعاف الممانعة والمقاومة الشعبية الإسلامية فيها إن استطاعت.

إن هذه المشاهد المختلفة تعكس حالة الخوف التي تسيطر على الأمريكيين من وصول الإسلاميين إلى الحكم، وتفسر لنا سبب تغيير قناعات واشنطن فيما يتعلق بطريقة التغيير وأدواته، وسبب تشبث الولايات المتحدة الأمريكية بأنظمة الحكم العربية الموالية لها رغم استبدادها وفسادها، وعدم ديمقراطيتها، وانتهاء صلاحيتها، وإعاقتها للإصلاح والتنمية الإنسانية في البلاد التي تحكها.

لذلك علينا ألا ننخدع بالتغيير والإصلاح والديمقراطية الذي تتادي به الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى شعوبنا ألا تتخدع بانتخابات هنا وهناك تؤدي إلى وصول بعض رموز الحركات الإسلامية والقيادات الشعبية إلى البرلمانات، ومجالس الشعب دون إحداث التغيير الذي تنشده شعوبنا، بل على شعوبنا أن تنطلق ذاتياً نحو التغيير الذي تنشده وتصحوا من غفلتها نافضة عنها غبار الأوهام، وممزقة لثوب اليأس الذي يلفها ويحجب عنها رؤية الأشياء على حقيقتها، فلا مجال للحديث عن التغيير في ظل ما نعيشه من أوهام التغيير الأمريكية والديمقراطية الأمريكية الزائفة، ولا فائدة من الحديث عن استنهاض الأمة في ظل مرض اليأس الذي أصاب شعوبنا، وأقعدنا عن التغيير والإصلاح.

وفي ظل الانتكاسات العسكرية التي منيت بها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان، وتضعف النفوذ الأمريكي في العالم، وانتصار المقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان على جيش الاحتلال الصهيوني؛ أدركت الولايات المتحدة الأمريكية استحالة إمكانية التغيير في بلادنا باستخدام قوتها العسكرية المفرطة، ويجب أن تنعكس هذه الظاهرة إيجابياً على قناعة شعوبنا بإمكانية التغيير والأمل في

الإصلاح، فقد أصبح التغيير مرهوناً بانتصارنا في صراع الأذهان والوجدان، وقدرتنا على الانتصار في حرب العولمة الثقافية والمعرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تكثف الآن جهودها في منطقتنا في المجالات التعليمية والثقافية لتحقيق ما تصبوا إليه من تغيير يجعل الإنسان المسلم يعيش في عالم بلا انتماء لوطن أو ثقافة أو دين، تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تحول المسلم إلى شخص يتمركز حول حاجاته ومصالحه، ويعيش في مجتمع مدني قائم على المعرفة بعيداً عن أي مرجعية دينية أو ثقافية تحقيقاً لمفهوم «المواطنة العالمية» أو «عولمة المواطنة».

بل الأكثر من ذلك تريد الولايات المتحدة الأمريكية للإنسان المسلم الذي احتلت أرضه، وانتهك عرضه، وامتهنت كرامته، وحورب في دينه؛ أن يعيش غريباً في وطنه مجرداً من كل أسباب القوة التي يمكن أن يستخدمها في الدفاع عن نفسه وعرضه وأرضه، وحماية ثقافته ودينه، بينما يملك أعداؤنا ما يتمكنون به من الهيمنة علينا وإخضاعنا لإرادتهم والنيل من ثقافتنا وديننا.

وفي ظل ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية من هيمنة على منطقتنا، أو إغراقها في فوضى إقليمية مدمرة؛ لا بد من التحلي بالوعي السياسي الإسلامي الذي ننظر به إلى العالم نظرة شاملة من خلال زاوية واقعية تتخذ من عالمية الإسلام، وريانية رسالته؛ منطلقاً لها.

إن تحقيق هذا الوعي السياسي الإسلامي هو الخطوة الأولى نحو التغيير الذي تنشده شعوبنا العربية والإسلامية، وإلا فالتغيير الأمريكي قد قطع شوطاً كبيراً في غفلة من أبناء أمة محمد - صلى الله عليه وسلم -، ولم يعد أمام شعوبنا متسعاً للتردد والحرية، والترقب والانتظار.

<http://www.palestine>-بتصرف من

=====

#المطامع العسكرية والبتروولية في الشرق الأوسط

سارة عبد الحميد

6 رمضان 1427هـ الموافق له 28 سبتمبر 2006م

البروفيسور 'ميشيل جوسودويسكي' هو مؤلف كتاب 'عولمة الفقراء' الذي يعتبر من الكتب الأفضل مبيعاً، والذي تم نشره بأحد عشرة لغة، كما أنه أستاذ اقتصاد في جامعة أوتاوا بكندا، ومدير مركز أبحاث العولمة، بالإضافة إلى مشاركته في الموسوعة 'بريطانیکا'، ومن آخر مؤلفاته 'الحرب والعولمة والحقيقة وراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر'.

• روبرتو فرانكي: لقد أقام الأمريكيون قواعد عسكرية في العراق والسعودية، والكويت وأفغانستان، وباكستان وقرغيستان وتركمنستان، ويدعي الأمريكيون أنهم يكافحون 'الإرهاب' بمثل هذه الطريقة، ولكن أليس من حقنا الافتراض أنهم يرغبون السيطرة على احتياطي بترول هذه الدول، وتأمين خطوط أنابيب البترول التي يمر من خلالها في حقيقة الأمر، وفي أفغانستان على وجه الخصوص قد نخمن بالتأكيد أن الأمريكيين يولون اهتماماً خاصاً لزراعة المخدرات، فما هو تأثير هذا التوسع التعسفي في الأراضي الذي تتبعه الولايات المتحدة في إطار النشاط الجيوسياسي في هذه المناطق؟ وكيف يمكن لهذا الوضع المتفجر أن يثير قلق بعض الدول مثل الصين وروسيا والهند؟

ميشيل جوسودوفسكي: تحتوى هذه المنطقة على نحو 70 بالمئة من الاحتياطي العالمي من البترول والغاز، فهي تمتد من أقصى المملكة العربية السعودية حتى بحر قزوين، كما تتضمن أيضاً جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، فهي تضم بالتالي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ومن أهم الدول المنتجة التي نجدها في تلك المناطق: المملكة العربية السعودية، العراق، إيران، الكويت، إلا أن هذه المنطقة مستغلة ليس فقط من جانب شركات إنجليزية - أمريكية، بل هناك مصالح أوروبية روسية وصينية بالمنطقة، فيوجد إذاً تنافس لإقامة منطقة تأثير في هذا الإقليم الكبير، ويمكننا ملاحظة أن العمل العسكري الأمريكي الذي يحدث في هذه المنطقة هو محاولة ليس فقط لطرد الروس ولكن للصينيين والمصالح الأوروبية مثل شركة البترول الفرنسية البلجيكية 'توتال - فينا - ألف' والشركة الإيطالية '3ENI'.

أما بالنسبة للصينيين فليدهم تبادلات تجارية مع إيران، ولديهم عقود موقعة أيضاً مع العراق دون إغفال أن الصين تصدر معدات عسكرية، وهو نفس الشيء مع روسيا،

وبالنسبة لأفغانستان تلتقي حدودها الغربية مع الصين، ولها حدود مشتركة مع باكستان وإيران، ومن الواضح أن هذه الدول تغلب دوراً هاماً على الساحة الجيوسياسية.

• هل تعتبر أفغانستان منطقة التقاء لهم:

إنها تعتبر نقطة التقاء حتى لو لم تكن دولة هامة في مجال إنتاج البترول، ولكن مع مراعاة أنها دولة لها ثروتها البترولية غير المستغلة، كما أنها تعتبر معبراً أرضياً لخطوط أنابيب البترول التي تتجه نحو بحر السعودية.

ومن الناحية التاريخية فإن أفغانستان كانت دولة هامة؛ ولنتذكر أنه في عام 1979 تم إعلان الحرب الأفغانية السوفيتية ولم يكن ذلك من خلال الاتحاد السوفيتي ولكن بواسطة الـCIA، وفي هذا الصدد لعب الـCIA دوراً مشجعاً في ثورة الإسلاميين داخل أفغانستان، كما يمكننا تذكر أن هذه الثورة كانت بإدارة الحكومة الموالية للسوفيت في ظل حكومة بريك كارمل، ومن خلال مزيد من تقديم المساندة المالية للمجاهدين فإن عمليات الـCIA هي المسئولة عن إنشاء شبكة تنظيم القاعدة بشكل من الأشكال، أما العنصر الثاني الهام بالنسبة لأفغانستان فهي تجارة المخدرات التي ازدهرت في الستينيات وفي بداية الثمانينيات، وتتضح ثمار هذه التجارة اليوم من خلال ما تمثله من إيراد 100 مليار دولار، ولا يمكن إغفال هذا المبلغ عندما يعتبر الجزء الأكبر من هذه التجارة ناتج عن التجارة بالتجزئة.

أي أن إيرادات المخدرات تجنى بالدولارات النظم البنكية والأسواق والجرائم المنظمة، وأن هذه التجارة الكبيرة تتم برعاية من الـCIA، وقد اعتلت طالبان الحكومة في أفغانستان بمساندة من الأمريكيين، ولكن عقب عدة أعوام منعت وحرمت طالبان إنتاج المخدرات، إلا أن تطبيق هذا القرار جاء قبل عام من الاحتلال الأمريكي، وخلال قيام نظام طالبان انخفض الإنتاج إلى أكثر من 90 بالمئة، بينما عقب مرور عام على الاحتلال الأمريكي عاد الإنتاج إلى نفس مستوياته قبل حكم طالبان، وهو ما يؤكد على أن إنتاج المخدرات يتم بحماية من أجهزة الاستخبارات الأمريكية.

• ولكن هل سيطرة الولايات المتحدة على أفغانستان على سبيل المثال سيؤثر

بالضرورة على زعزعة السياسة الخارجية لقوى مثل الصين والهند وروسيا؟

من المؤكد أن الانتشار العسكري في هذه المنطقة يستهدف مواجهة الصين وروسيا، ولكنها ليست المنطقة الوحيدة للانتشار العسكري، فمنذ عام 1999 عملت الولايات المتحدة على زيادة وجودها العسكري على الحدود البحرية مع الصين [بحر الصين وبحر اليابان، وشبه جزيرة كوريا ومضيق تايوان] أكثر من حدودها الغربية [الجمهوريات السوفيتية سابقاً، أفغانستان، وباكستان]، وقد أبرمت الولايات المتحدة أيضاً اتفاق تعاون على الصعيد النووي مع الهند يستهدف الصين وروسيا؛ فما يحاول الأمريكيون القيام به هو إقامة تحالف عسكري من شأنه وقف إمكانية قيام باقي الدول في هذه المنطقة من إنشاء شراكات ذات النوع التجاري والفني.

• لماذا يثير الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد بالأخص الولايات المتحدة و'إسرائيل' بمواصلة بلاده البرنامج النووي؟

إن البرنامج النووي الإيراني قد بدأ في ظل نظام شاه في السبعينيات بمساندة من الولايات المتحدة، وكان هذا البرنامج في الأصل مخصص لأهداف مدنية، ولكن التكنولوجيا هنا، والأمريكيون هم الذين نقلوها، وقد يكون الأمريكيون في ذلك الوقت كان لديهم نية إنشاء قوة نووية في إيران لخدمة مصالحهم، لذلك فإن البرنامج النووي الإيراني ليس جديداً.

ولا تعتبر حالياً تصريحات الرئيس الإيراني ضد 'إسرائيل' أمراً جديداً نهائياً لأن القادة الإيرانيين في كافة الأزمان يدلون بتصريحات سلبية ضد 'إسرائيل'، وفي هذا الصدد أعتقد أنه يجب التمييز بين فن البلاغة والفعل، إنني أرى من جانب السياسيين الإيرانيين تصريحات حاقة دائماً، ولكني أرى أن العالم ليس مُعد وفقاً لفن البلاغة، ولكنه منظم طبقاً للأفعال الحازمة في مجال القانون الدولي والانتشار العسكري والأعمال الاقتصادية، وهذا ما يميز إيران عن 'إسرائيل'، وهو ما تدلي به 'إسرائيل' من تصريحات حاقة بشأن زعماء دول قد يصبحون أهدافاً لعمليات الاغتيال.

فيجب التفريق إذاً، فوسائل الإعلام تدعي أن الرئيس الإيراني بصدد مهاجمة 'إسرائيل'، ولكن في الحقيقة أنه ألقى تصريحاً يوضح من خلاله أنه لا يحب 'إسرائيل' ولا يعترف بوجودها، ولا يوجد جديد في ذلك، فلم يعترف الملا نهائياً بوجود الدولة العبرية، فهل ذلك يُصدمنا؟ لم يشكل ذلك بالنسبة لي أي صدمة.

ولكن ما أغضبني هو أن 'إسرائيل' تهاجم منازل أشخاص يعيشون في فلسطين بواسطة المروحيات، وما يثير سخطي أيضاً هو تصريح مثل الذي ظهر خلال هذا الأسبوع [تاريخ الحوار 11 سبتمبر 2006] في وسائل الإعلام والذي ذكر أن عضواً في البرلمان 'الإسرائيلي' قد صرح أنه ينبغي اغتيال أوري أفيري الناشط 'الإسرائيلي' المناهض للحرب، وأيضاً عندما قررت على الصعيد السياسي اغتيال عرفات، أو زعيم حماس، وفي كافة هذه الحالات ينبغي علينا أن نتحدث عن عنف رسمي وليس فجائي، عندما يتم التصريح باغتيال رئيس دولة، وأن يتم اتخاذ قرار ذلك؛ فإنه خرق لكافة معايير المجتمعات المتحضرة، وفي المقابل إذا تم التصريح أننا نرغب في اختفاء 'إسرائيل' من على وجه الأرض فإنه من رأيي ليس تصريحاً له مضمون فعلي أو عملي، لا يوجد هناك ما يشير إلى أن إيران تبتغي مهاجمة 'إسرائيل'، ولكن وسائل الإعلام دائماً على استعداد لتحويل تصريحات الرئيس الإيراني، ولكنها لا تقول شيئاً حول ما هو قائم في الولايات المتحدة بشأن سياسة اغتيال رؤساء الدول، فإن هذا التنظيم كان من قبل ممنوعاً حتى أقره مجلس الشيوخ الأمريكي منذ عام، وهو ما يسمى الكيل بمكيالين.

المصدر: <http://www.islammemo.cc>

=====

#ولادة شرق أوسط من لبنان طبيعته المقاومة!

27-8-2006م

الظروف الضاغطة والخطيرة التي تشهدها لبنان بعد حرب مدمرة طالت البشر والحجر والشجر تنذر بما هو أسوأ، وتتطلب مراجعة سريعة وحقيقية وواقعية لأسباب هذه الحرب بعيداً عن العاطفة والجدل العقيم الذي لا يقدم ولا يؤخر شيئاً، والإقرار بأن أخطاء كثيرة ارتكبت من جميع الأطراف اللبنانية بمختلف مشاربها السياسية والإيديولوجية، وأن توجيه التهم فقط إلى "حزب الله" وسوريا وإيران دون غيرها من الأطراف الأخرى التي تتجاذبها المصالح والأهداف السياسية في المنطقة موقف منحاز يعمق الإشكال أكثر مما يعالجه.

قد تكون كل هذه الاعتبارات غير غائبة عن ذهن اللاعبين في مرمى لبنان، فانقاذ "المغامرة الأحادية" لحزب الله ربما يكون مشروعاً، ولكن كان يتوجب الإفصاح وتحديد أسباب هذه "المغامرة"، حتى لا يبدو الناقد كمن يبحث عن الإبرة في القشة، ويبقى التفاهم اللبناني اللبناني، والسني الشيعي، والمسيحي الإسلامي، والمقاوم والمسالمة؛ الخيار الوحيد المطروح في الساحة اللبنانية لاستثمار "الصمود" المحقق في وجه العدوان الإسرائيلي.

الحوار له مزايا واستحقاقات، رغم أنه قد لا يجد من اللبنانيين أذناً صاغية لفرط ما كابدوه من إرهاب سياسي واجتماعي خلال السنوات الماضية بسبب التدخلات العربية والأمريكية، والإسرائيلية والإيرانية في شأنهم الداخلي، وقلة أو انعدام ما جنوه من فوائد ومكاسب من تلك التدخلات.

والحق يقال: إن اللبنانيين يتصورون وجودهم وكأنهم مخيرون بين المقاومة أو التفاوض مع إسرائيل دفعا للحرب التي تطالهم للمرة السابعة، وأن حل مشكلتهم لا يخرج عن توخي أحد طرفي هذه الثنائية "المستعصية"، مشكلة هذه المقاربة أنها تغفل عن خصوصية القضية الأساسية وهي التدخلات الأجنبية في الشؤون اللبنانية، والطمع الإسرائيلي.

وهذه أكثر من أن تكون ظاهرة عادية أو طبيعية، ما يجعل من اعتراف أحد الطرفين بالثاني بمثابة الاعتراف بالطرف الخارجي الآخر.

وانطلاقاً من هذه الخصوصية اللبنانية ربما يتعين على الدولة اللبنانية "الضامن الحقيقي" للسيادة والحرية والاستقلال أن تكافح من أجل بسط نفوذ الدولة على كل شبر من الأراضي اللبنانية، وفي الوقت نفسه للانعتاق من جميع سبل النفوذ الخارجي، أي من أجل الإقرار بأن لبنان ليس ميداناً للصراعات الدولية للقوى العظمى على حسابهم، والأمر ذاك قد يكون محسوماً إذا اتفق جميع الفرقاء اللبنانيين في طاولة الحوار الداخلي على الحديث عن "التنازلات الواجبة" لكل طرف في المعادلة اللبنانية، وبهذه الخصوصية قد لا يكون عسيراً الاكتفاء بمجرد المفاضلة بين المقاومة أو التفاوض أو التدخل الأجنبي أو السلم السياسي الداخلي (إن سلمنا بأن مثل هذه المفاضلة قد طرحت في يوم من الأيام).

والتردد الدائم بين القتال والتفاوض، بين العنف والتسوية، بين الفتنة الداخلية والسلم الداخلي، ونزوعها إلى التسوية وإرجاء الحسم إنما هي في بعض جوانبها تعبيراً عن تلك الخصوصية المشار إليها سابقاً!

* لماذا الحرص على تجريد لبنان من السلاح والانتماء؟

في السياق نفسه يحمل الموقف العربي العام أو الخاص من "حزب الله" الكثير من التناقضات والتباينات، لأن "حزب الله" كحركة مقاومة، وهيئة شعبية، وتيار إسلامي "شيعي" نفسه مليء بالتناقضات، مما يجعل الحكم على نشاطاته في لبنان عموماً والجنوب خصوصاً ضرباً من الخيال، الحزب يواجه إسرائيل مواجهة عسكرية وكأنه جيش مغوار، أثبت أنه قادر على إلحاق خسائر بالقوات الإسرائيلية العدوانية التي لا "تغلب"، وهذا الجانب يلهب مشاعر المسلمين في جميع بقاع العالم وخاصة في البلاد العربية حتى ولو كان نصراً "وهمياً" حسب بعض وسائل الإعلام العربية، وحتى ولو كان على يد العرب من "لبنان" ولغير مصلحة العرب "إيران" كما جاء في تصريح لمسئول عربي.

غير أنه يجب التنويه - رغم شكوكنا حول المستفيد من الحرب الأخيرة - بأن المقاومة اللبنانية اليوم تنتج "ثقافة" جديدة تؤكد رسالة واضحة أنها مع كرامة الإنسان اللبناني والعربي، وبالمقابل التآمر عليها "بات مكشوفاً سواء في لبنان أو فلسطين، لأن النظام الجديد الذي تريد أمريكا إرساءه في المنطقة هو تقرد وهيمنة العدو الصهيوني على المنطقة".

كان تركيز الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها المباشر في أزمة لبنان المستقلة على أكثر من صعيد، من خلال الأغراض الإستراتيجية الخمسة:

- 1- انسحاب كامل وشامل للقوات العسكرية والمخابراتية السورية.
- 2- تجريد المقاومة الإسلامية اللبنانية (حزب الله) من السلاح.
- 3- إبعاد لبنان عن محيطه العربي انتماءً وشعوراً.
- 4- تأمين حدود إسرائيل على المدى البعيد.
- 5- فرض تسوية سلمية بين بيروت وتل أبيب في آخر المطاف.

يبقى التساؤل في هذا الشأن عن الكيفية التي يمكن الحؤول بها دون تحقيق أغراض واشنطن وتل أبيب في تجريد لبنان من السلاح والقوة الرادعة التي تمتلكها من خلال حزب الله، والأوراق التفاوضية في مزارع شبعا، وتلال كفر شوبا، والأسرى في السجون الإسرائيلية، والانتماء العربي والإسلامي، من دون الإساءة إلى الجهود السياسية الداخلية والخارجية المبذولة من أجل الخروج من الأزمة الحالية؟

على الأقل توجد حالياً، جملة من "التطورات" أثرت أو قد تؤثر على التطورات الميدانية القائمة في لبنان وفي المنطقة، نجملها فيما يلي:

- انتقام إسرائيل من حزب الله ومن الشيعة عموماً في كل مناطق وجودهم في لبنان.
- تمهيد إسرائيل الوضع أمام أمريكا للتدخل الإيراني المباشر في الوضع اللبناني، من أجل القيام بهجوم واسع على إيران.
- اختلال التوازن الدولي يحفز على الحرب المقبلة سواء في الجولة الثانية في لبنان، أو الحرب "المنتظرة" على إيران من خلال التعاون الثنائي الاستراتيجي بين تل أبيب وواشنطن!

- تصاعد مشاعر العداة العام ضد إسرائيل وأمريكا في الأوساط الشعبية العربية والإسلامية، وهذا السخط الجماهيري تستفيد منه حركات المقاومة الإسلامية.
- التخوف من تدهور الأوضاع داخل البلاد العربية، والمخاوف من أن توسيع الصراع سيؤدي إلى انفجارات جماهيرية شعبية تعصف وتطيح بالأنظمة الحليفة لأمريكا وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

- الشراكة "الجهادية" بين حماس وحزب الله في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وبين كل المقاومات المنتشرة على الأراضي العربية والإسلامية في العراق، وأفغانستان، وباكستان ضد الوجود الأمريكي.

- العجز الدولي على إيجاد الحلول عند الأزمات في الشرق الأوسط منذ أكثر من نصف قرن، وبهذه "الحيوية" فإن الأوضاع المستقبلية قد تتسبب بل نسفت جميع الخطط التي تم تفصيلها على المقاس من أجل "شرق أوسط كبير"، أو "شرق أوسط جديد"، أو "شرق أوسط مسالم"، أو "شرق أوسط مستوعب لإسرائيل"، أو أي شرق

أوسط ينتصب في ذهن أي زعيم أو سياسي أو خبير أو استراتيجي أو منظر أو إعلامي أو أي إنسان على وجه البسيطة!

المصدر: <http://www.alasr.ws>

=====

#الشرق الأوسط بين الجديد والكبير

غازي التوبة *

1427/08/24هـ

الحياة/ شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل السابق أول من تحدث عن «الشرق الأوسط الجديد» في عام 1993 بعد توقيع اتفاقية أوسلو في حدائق البيت الأبيض بين اسحق رابين وياسر عرفات، وكان تصور بيريز قائماً على أن وحدة اقتصادية ستتحقق بين المنطقة العربية وإسرائيل، وستجمع هذه الوحدة الاقتصادية بين العبرية الصهيونية في القيادة، والأيدي العربية الرخيصة المستخدمة في التصنيع، والثروة العربية المتكدسة من بيع البترول... الخ، وكان التفاؤل سيد الموقف آنذاك، والسبب في ذلك هو الاعتقاد بأن اللقاء الفلسطيني - الإسرائيلي كسر آخر الحواجز في الممانعة بين العرب وإسرائيل، ولم يبق إلا التداخل والتواصل والتلاحم... الخ، ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق، وتعثر اتفاق أوسلو الذي كان الشرارة في كل تلك الأحلام، والسبب في ذلك أن إسرائيل تريد أن يكون لها كل شيء، ولا تريد أن تعطي شيئاً للآخرين، وكانت نهاية الحلم كابوساً مزعجاً، فصانعا الحلم نُحرا: إسحاق رابين وياسر عرفات، الأول نحره أهله، والثاني نحره حلفاؤه.

ثم صار الحديث عن «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، وطرح بوش هذا المشروع بعد احتلال العراق، ونوقشت بنود المشروع في اجتماع الدول الثماني الصناعية الكبرى في تموز (يوليو) 2004 في جزيرة ايلاند، وأبرز ما جاء في المشروع آنذاك هو الدعوة إلى الديمقراطية، والتغيير الثقافي، وحقوق الإنسان، والتأكيد على حقوق المرأة، وانتهاء الأمية... الخ، ووضعت برامج تفصيلية تحقق تلك الأهداف، كما رصدت موازنات مالية من أجل الإنفاق على تلك البرامج بين الدول الثماني، لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق، بل تحققت الفوضى التي سموها «الفوضى الخلاقة»،

وتجلت هذه الفوضى في أبهى صورة في العراق، فالدمار يعم كل شيء: البناء والطرق والجسور، والكل يقتل الكل: السنة والشيعية والأكراد والصابئة... الخ، والجميع يتآمر على تقسيم العراق، ولم تتحقق ديمقراطية ولا حقوق إنسان، ولا ارتقاء ثقافي ولا محو أمية.

ثم طلعت كوندوليزا رايس علينا بمقولة «الشرق الأوسط الجديد» أثناء التدمير غير المسبوق للبنان، ورافق مقولتها مقال للضابط الأميركي السابق رالف بيترز نشر في عدد تموز (يوليو) من مجلة القوات الأميركية تحت عنوان «حدود الدم» وهو جزء من كتاب «لا تترك القتال أبداً» يرسم ملامح الشرق الأوسط الجديد الذي أشارت إليه كوندوليزا رايس، وجاء في ذلك المقال أن السبب في اضطراب الشرق الأوسط هو عدم تطابق الحدود الجغرافية مع الحدود الإثنية والطائفية والعرقية في المنطقة، والسبب في ذلك أن أوروبا التي قسمت الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى لم تراع ذلك، بل راعت أهواءها وبعض المصالح الخاصة، وأشار المقال أيضاً إلى ضرورة تصحيح الجوانب الحدودية من أجل التوصل إلى شرق أوسط مستقر، واقترح المقال صورة جديدة للشرق الأوسط تقوم على تفصيلات متعددة منها إقامة ثلاث دول في العراق: كردية في الشمال، وسنية في الوسط، وشيعية في الجنوب، واقترح أن تلتحق الدولة السنية المقنطعة من العراق في وقت تال بسورية، كما استهدف المشروع تغييراً في حدود كل دول الشرق الأوسط كسورية وإيران، ومصر وباكستان، ولبنان... الخ.

والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هو: ما الهدف النهائي من هذه المشاريع المطروحة بين وقت وآخر بدءاً من «مشروع الشرق الأوسط الكبير» وانتهاء بـ«مشروع الشرق الأوسط الجديد»، وما الملامح التي تجمع بينها؟

أولاً: تلتقي هذه المشاريع على أهداف دعائية كبيرة مثل تحقيق الأمن والسلامة، والتنمية والديمقراطية، وحقوق الإنسان وإزالة الأمية، وإقامة العدل... الخ، لكن هذه الأهداف تبقى في حدود الدعاية، ولا يتحقق شيء منها على أرض الواقع، وينطبق عليها المثال الذي راج عن الشيوعية إبان انتشارها «اقرأ عن الشيوعية تفرح، جرب تحزن».

ثانياً: تحرك هذه المشاريع النزعة الطائفية والتفتيت الطائفي، وتستهدف وحدة الأمة العربية والإسلامية بحجة الظلم الذي لحق بهذه الطوائف والأعراق خلال التاريخ الماضي، وهذا الاستهداف للإحياء الطائفي يخدم إسرائيل بالدرجة الأولى، ويمكن أن نتأكد من ذلك باستعراض السياسة الأميركية في مناطق أخرى مثل أميركا اللاتينية وشرق آسيا، فهي لا تمارس هذا الدور من التفتيت الطائفي مع أن تعدد الطوائف والأعراق والأجناس موجود في تلك المناطق، وبصورة أكبر مما هو موجود في المنطقة العربية.

ثالثاً: مما زاد في الحرص على تنفيذ مخططات التفتيت الطائفي في المنطقة وجود المحافظين الجدد في قيادة أميركا، ومن الواضح أنهم صهاينة مثل صهاينة إسرائيل إن لم يكونوا أكثر صهيونية، إذ يشاركون الإسرائيليين آلامهم وآمالهم وأحلامهم، ويلتقون مع صهاينة إسرائيل في بعض الرؤى الدينية التي يستقونها من المسيحية والصهيونية التي تستمد مادتها من التوراة التي هي جزء من الكتاب المقدس عند المذهب البروتستانتي الذي يعتنقه المحافظون الجدد.

رابعاً: مما يؤسف له أن إيران هي الوجه المقابل لأميركا في استغلال التفتيت الطائفي، وأشاعته وممارسته، وتعميق جذوره، ويتضح ذلك في العراق حيث تقسيم العراق، وحل الجيش العراقي فعلان يتعديان هدف إزالة نظام صدام حسين، وهو الهدف الذي بررت إيران وأعوانها به التعاون مع أميركا في احتلالها للعراق عام 2003، ويصب هذان الفعلان المشار إليهما في خانة التفتيت الطائفي بالدرجة الأولى، والأمر لا يتوقف على ساحة العراق بل يتعداها إلى ساحات أخرى في العالم العربي والإسلامي.

خامساً: يبقى الحصول على البترول هدفاً رئيسياً ومهماً في كل هذه المشاريع، وذلك لأن الصين والولايات المتحدة ستحتاجان إلى 70 في المئة من بترول الشرق الأوسط خلال السنوات العشر المقبلة.

سادساً: تهدف هذه المشاريع إلى دمج إسرائيل في المنطقة من جهة، وجعلها تلعب دوراً مركزياً من جهة ثانية، وستكون بمثابة القلب له لذلك تستهدف هذه المشاريع إيجاد إسرائيل العظمى ذات الاقتصاد، وذات الجيش المبنى على أحدث التطورات

التكنولوجية، والتي ستقود الشرق الأوسط الجديد، وستشيع الديمقراطية فيه حسب أوهام المشاريع الأميركية.

سابعاً: إن حلم التفيت الطائفي للمنطقة العربية حلم إسرائيلي قديم، وقد اتضح ذلك في مذكرات بن غوريون منذ قيام إسرائيل، وكلامه عن استدراج الطوائف في لبنان إلى التعاون مع إسرائيل، ويمكن أن يعتبر الدارس لأوضاع المنطقة أن هدف إسرائيل في التفيت الطائفي للمنطقة هدف طبيعي، ويتسق مع طبيعتها الديموغرافية، ولكن من غير الطبيعي أن ترسم دولة عظمى كالولايات المتحدة استراتيجيتها انطلاقاً من هذا الأمر.

* كاتب فلسطيني.

المصدر: <http://www.almokhtsar.com>

=====

#الشرق الأوسط الجديد سفايح أمريكي صهيوني

مصطفى فرحات

28-7-2006م

على الرغم من فظاعة العدوان الإسرائيلي على لبنان، وهو الذي لا زال يحصد مئات الأرواح، ويهدم البنية التحتية لدولة برمتها، وعلى الرغم من التواطؤ الواضح الفاضح للمجموعة الدولية التي وقعت رهينة الهيمنة الأمريكية ذات البعد الصهيوني؛ فإن جميع المعطيات توحى بأن عالم ما بعد العدوان على لبنان لن يكون كما كان قبله، لأن المبادرة التي حملتها الولايات المتحدة الأمريكية بغطاء إسرائيلي تحت مسمى "مشروع الشرق الأوسط الجديد" سيحدد مستقبل الأنظمة وطبيعة الدول في المستقبل القريب على الأقل بما يعزز الهيمنة الأمريكية ببعدها الصهيوني، ويجعلها الموجّه الوحيد في سياسات العالم بعدما أضحت الموجّه الوحيد لثرواته.

* سيناريو أمريكي بإخراج صهيوني:

لقد تحدث المتتبعون كثيراً عن حجم التماهي الواقع بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية، كما تحدثوا كثيراً عن طبيعة النظامين، ومدى التغلغل المؤسستي فيهما معاً بما يخدم المصلحة المشتركة.

وكثيراً ما اعتُبرت إسرائيل على أنها أكبر من مجرد حليف تقليدي، حيث صُنفت بأنها المتحكم الرئيس في نظام الحكم الأمريكي بمؤسسته: الجمهورية والديمقراطية، وهو ما أكده الرئيس جورج والكر بوش الذي أعلن بمجرد توليه الحكم بأن إسرائيل هي الحليف الوحيد والثابت في منطقة الشرق الأوسط.

وبناء على هذه النظرية يتم الإعداد بقوة لدمج الكيان الصهيوني في حلف الناتو، وقد عبّر عن ذلك كثيرون من بينهم رئيس الحكومة الإسبانية السابق: خوسي ماريّا أثنار، وذلك ضمن محاضرة ألقاها في اجتماع لأعضاء الحلف، بل إنه أكد قبل أيام قناعاته على اعتبار أن إسرائيل هي جزء من النظام الديمقراطي الغربي، وأن أي اعتداء عليها يُعتبر اعتداء على الغرب كله.

وتأتي تصريحات كوندوليزا رايس الأخيرة بشأن الأوضاع متماشية مع هذا السياق، فهي ما فتئت تؤكد بأن "آلام لبنان تُعتبر مخاضاً لميلاد شرق أوسط جديد" تتغير من خلاله المعالم، رافضة في السياق نفسه أي تدخل يُرجع المنطقة خطوات إلى الوراء لأن ساعة الحسم النهائي قد بدأت.

ولم تكن مهمة رايس الجديدة بصفتها "قابلة" لهذا المخاض العسير نشازاً لا ينسجم والمسيرة العامة للسياسة الأمريكية، لأن ميلاد شرق أوسط جديد يعني خريطة جديدة، ونظاماً عالمياً جديداً "وظائف" جديدة.

وضمن هذا السياق نفسه نفهم أن عدوان إسرائيل لم يكن مجرد رد فعل على أعمال "غير محسوبة العواقب" مثلما فهمت بعض الأنظمة العربية، وسارعت من ثم إلى إدانة حزب الله عبر التصريحات السياسية من جهة، والفتاوى الدينية من جهة أخرى، وإنما كان التصرف الصهيوني قائماً بناء على مشروع تم تدارسه مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من سنة، ونال موافقة البيت الأبيض وبركته كما نقلت ذلك صحيفة "سان فرنسيسكو كرونكل".

وكتواصل مع مسيرة الحركة الصهيونية العالمية ذكر دافيد بن غوريون في عام 1957 بأن إسرائيل تنوي استحداث دويلة مسيحية في لبنان، وتضم بعض الأرض اللبنانية، وفق ما نُشر رسالة بملحق مذكراته.

وفي عام 1996 حرّر المحافظون الجدد الأمريكيون دراسة أشرف عليها ريتشارد بيرل وتحمل عنوان: "قطيعة حقيقية.. استراتيجية جديدة لتأمين مملكة إسرائيل"، ثم سُلمت إلى بنيامين ناتياهو رئيس الوزراء الصهيوني حينها، وجاء ضمن هذه الوثيقة على السعي لإلغاء اتفاقيات السلام بأوسلو، والقضاء على ياسر عرفات، ثم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وقلب نظام صدام حسين لإرباك إيران وسوريا، وتفكيك العراق إلى دويلات، مع إنشاء دولة فلسطينية داخله، ثم استغلال إسرائيل كقاعدة تكميلية للبرنامج الأمريكي المتعلق بحرب النجوم.

ويظهر أن هذه الدراسة قد وجدت طريقها للتنفيذ، فالكيان الصهيوني أعاد احتلال 7 بالمائة من الأراضي الفلسطينية، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة بالجدار العازل، مع ممارسة حصار اقتصادي على الفلسطينيين، وإلقاء القبض على بعض المنتخبين بما فيهم وزراء.

كما تم دفع منظمة الأمم المتحدة إلى الضغط على سوريا لكي تنسحب من لبنان، وهو ما يعني تمهيد الأرضية لعدوان إسرائيلي مرتقب، مع تداعيات اغتيال رفيق الحريري الذي كان يُحافظ - وفق تقارير فرنسية - على المصالح الفرنسية في لبنان، ثم تدمير المنشآت الاقتصادية اللبنانية والبنية التحتية، وما تبع ذلك من مقتل المئات وتشريد مئات الآلاف من اللبنانيين.

وجاءت الوقائع الميدانية مطابقة للمخطط الصهيوني الأمريكي، حيث تم إسقاط نظام صدام حسين في العراق، وفتح الباب على مصراعيه أمام فتنة طائفية بين السنة والشيعية والأكراد تمهيداً لخلق دويلات متعددة داخل الدولة الأم، كما تم إسقاط نظام طالبان بأفغانستان بحجة دعم أسامة بن لادن على خلفية أحداث سبتمبر - علماً أن الخبراء تحدثوا عن تقرير أمريكي كان على طاولة الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش في شهر أوت أي شهراً قبل أحداث سبتمبر يقضي بضرورة التدخل العسكري المباشر في أفغانستان، وتبني خيار التغيير الداخلي في إيران، وهذا التقرير أُعدّ في

فترة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، ولكن ظروف المصادقة عليه لم تتم إلا في عهد سيطرة المحافظين الجدد على البيت الأبيض الأمريكي - .
ولعل هذه السياسة المتبعة هي التي تفسر ما أكده بوش الابن للرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي سعى لحماية المصالح الفرنسية في لبنان؛ حيث أكد له في اجتماع الثماني أن "القضية ليست عمليات إسرائيلية بتأييد أمريكي، وإنما عمليات أمريكية بتنفيذ إسرائيلي".

المصدر: <http://www.alasr.ws>

=====

#الشرق الأوسط الجديد سِفاح أمريكي صهيوني

مصطفى فرحات

28 - 7 - 2006م

على الرغم من فظاعة العدوان الإسرائيلي على لبنان - وهو الذي لا زال يحصد مئات الأرواح، ويهدم البنية التحتية لدولة برمتها -، وعلى الرغم من التواطؤ الواضح الفاضح للمجموعة الدولية التي وقعت رهينة الهيمنة الأمريكية ذات البعد الصهيوني؛ فإن جميع المعطيات توحي بأن عالم ما بعد العدوان على لبنان لن يكون كما كان قبله، لأن المبادرة التي حملتها الولايات المتحدة الأمريكية بغطاء إسرائيلي تحت مسمى "مشروع الشرق الأوسط الجديد" سيحدد مستقبل الأنظمة، وطبيعة الدول في المستقبل القريب على الأقل بما يعزّز الهيمنة الأمريكية ببعدها الصهيوني، ويجعلها الموجّه الوحيد في سياسات العالم بعدما أضحت الموجّه الوحيد لثرواته.

* سيناريو أمريكي بإخراج صهيوني:

لقد تحدث المتتبعون كثيراً عن حجم التماهي الواقع بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية، كما تحدثوا كثيراً عن طبيعة النظامين، ومدى التغلغل المؤسساتي فيهما معاً بما يخدم المصلحة المشتركة.

وكثيراً ما اعتُبرت إسرائيل على أنها أكبر من مجرد حليف تقليدي، حيث صُنِّفت بأنها المتحكم الرئيس في نظام الحكم الأمريكي بمؤسسته: الجمهورية والديمقراطية، وهو

ما أكده الرئيس جورج والكر بوش الذي أعلن بمجرد توليه الحكم بأن إسرائيل هي الحليف الوحيد والثابت في منطقة الشرق الأوسط.

وبناء على هذه النظرية يتم الإعداد بقوة لدمج الكيان الصهيوني في حلف الناتو، وقد عبّر عن ذلك كثيرون من بينهم رئيس الحكومة الإسبانية السابق: خوسي ماريّا أثنار، وذلك ضمن محاضرة ألقاها في اجتماع لأعضاء الحلف، بل إنه أكد قبل أيام قناعاته على اعتبار أن إسرائيل هي جزء من النظام الديمقراطي الغربي، وأن أي اعتداء عليها يُعتبر اعتداء على الغرب كله.

وتأتي تصريحات كوندوليزا رايس الأخيرة بشأن الأوضاع متماشية مع هذا السياق، فهي ما فتئت تؤكد بأن "آلام لبنان تُعتبر مخاضاً لميلاد شرق أوسط جديد" تتغير من خلاله المعالم، رافضة في السياق نفسه أي تدخل يُرجع المنطقة خطوات إلى الوراء لأن ساعة الحسم النهائي قد بدأت.

ولم تكن مهمة رايس الجديدة بصفتها "قابلة" لهذا المخاض العسير نشازاً لا ينسجم والمسيرة العامة للسياسة الأمريكية، لأن ميلاد شرق أوسط جديد يعني خريطة جديدة، ونظاماً عالمياً جديداً، "وظائف" جديدة.

وضمن هذا السياق نفسه نفهم أن عدوان إسرائيل لم يكن مجرد رد فعل على أعمال "غير محسوبة العواقب" مثلما فهمت بعض الأنظمة العربية، وسارعت من ثم إلى إدانة حزب الله عبر التصريحات السياسية من جهة، والفتاوى الدينية من جهة أخرى، وإنما كان التصرف الصهيوني قائماً بناء على مشروع تم تدارسه مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من سنة، ونال موافقة البيت الأبيض وبركته كما نقلت ذلك صحيفة "سان فرنسيسكو كرونكل".

وكتواصل مع مسيرة الحركة الصهيونية العالمية ذكر دافيد بن غوريون في عام 1957 بأن إسرائيل تنوي استحداث دويلة مسيحية في لبنان، وتضم بعض الأرض اللبنانية وفق ما نُشر رسالة بملحق مذكراته.

وفي عام 1996 حرّر المحافظون الجدد الأمريكيون دراسة أشرف عليها ريتشارد بيرل وتحمل عنوان: "قطيعة حقيقية، إستراتيجية جديدة لتأمين مملكة إسرائيل"، ثم سلّمت إلى بنيامين ناتياهو رئيس الوزراء الصهيوني حينها، وجاء ضمن هذه الوثيقة

على السعي لإلغاء اتفاقيات السلام بأوسلو، والقضاء على ياسر عرفات، ثم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وقلب نظام صدام حسين لإرباك إيران وسوريا، وتفكيك العراق إلى دويلات مع إنشاء دولة فلسطينية داخله، ثم استغلال إسرائيل كقاعدة تكميلية للبرنامج الأمريكي المتعلق بحرب النجوم.

ويظهر أن هذه الدراسة قد وجدت طريقها للتنفيذ، فالكيان الصهيوني أعاد احتلال 7 بالمائة من الأراضي الفلسطينية، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة بالجدار العازل، مع ممارسة حصار اقتصادي على الفلسطينيين، وإلقاء القبض على بعض المنتخبين بما فيهم وزراء.

كما تم دفع منظمة الأمم المتحدة إلى الضغط على سوريا لكي تنسحب من لبنان، وهو ما يعني تمهيد الأرضية لعدوان إسرائيلي مرتقب، مع تداعيات اغتيال رفيق الحريري الذي كان يُحافظ وفق تقارير فرنسية على المصالح الفرنسية في لبنان، ثم تدمير المنشآت الاقتصادية اللبنانية والبنية التحتية، وما تبع ذلك من مقتل المئات، وتشريد مئات الآلاف من اللبنانيين.

وجاءت الوقائع الميدانية مطابقة للمخطط الصهيوني الأمريكي، حيث تم إسقاط نظام صدام حسين في العراق، وفتح الباب على مصراعيه أمام فتنة طائفية بين السنة والشيعية والأكراد تمهيداً لخلق دويلات متعددة داخل الدولة الأم، كما تم إسقاط نظام طالبان بأفغانستان بحجة دعم أسامة بن لادن على خلفية أحداث سبتمبر، علماً أن الخبراء تحدثوا عن تقرير أمريكي كان على طاولة الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش في شهر أوت أي شهراً قبل أحداث سبتمبر يقضي بضرورة التدخل العسكري المباشر في أفغانستان، وتبني خيار التغيير الداخلي في إيران، وهذا التقرير أُعدّ في فترة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، ولكن ظروف المصادفة عليه لم تتم إلا في عهد سيطرة المحافظين الجدد على البيت الأبيض الأمريكي.

ولعل هذه السياسة المتبعة هي التي تفسر ما أكده بوش الابن للرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي سعى لحماية المصالح الفرنسية في لبنان، حيث أكد له في اجتماع الثماني أن "القضية ليست عمليات إسرائيلية بتأييد أمريكي، وإنما عمليات أمريكية بتنفيذ إسرائيلي".

#بوش ومسلسل الانتكاسات في الشرق الأوسط

إدريس الكنبري - الرباط

1427/4/16 هـ الموافق له 2006/05/14م

تحت عنوان (فشل جورج بوش في الشرق الأوسط) كتب المحلل السياسي الفرنسي (تيري دي مونتبريبيل) في صحيفة (لوموند) الفرنسية مقالاً جاء فيه:

مع اقتراب موعد إجراء انتخابات الكونغرس الأمريكي فإن حصيلة جورج بوش الذي يقترب من النصف الثاني لولايته الثانية في منطقة الشرق الأوسط - المنطقة الأكثر أهمية في السياسة الدولية في الوقت الحالي - تبدو حصيلة مشؤومة.

فالعراق على حافة الحرب الأهلية، وانتخابات 15 ديسمبر 2005 لم تعمل سوى على دعم المنطق الطائفي المدمر، بحيث تبدو مهمة رئيس الوزراء الجديد حاسمة، أما الوضع الاقتصادي في البلاد فوضع كارثي، بينما دُمّرت البنية التحتية مقارنة بمرحلة ما قبل الحرب، ونصف السكان لا يستطيعون الوصول إلى المياه.

في البلدان العربية تتنامى النزعات المعادية لأمريكا؛ إذ إن البرلمان المصري يضم حالياً (88) إسلامياً، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة قادت الانتخابات التي أُجريت بشكل ديمقراطي يوم 25 يناير الماضي إلى فوز كاسح لحركة حماس ووصولها إلى السلطة، أما في سوريا التي توجد تحت ضغط دولي قوي فإن النظام - الذي يظهر وكأنه يمسك زمام الأمور بيده - يحاول دفع المعارضة إلى الصمت، وفي نفس الوقت منح موقعاً مهماً لبعض الإسلاميين.

بالموازاة مع هذه الأوضاع هناك التوتر الذي وصل أقصى مداه بين الولايات المتحدة وإيران، فكل المؤشرات تشير إلى أن هذه الأخيرة واثقة من نفسها، ولا تتردد في اتخاذ المواقف المثيرة، إن الجمهورية الإسلامية لم تنفذ التزاماتها بعدم التصريح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، والمياه الثقيلة المكتشفة عام 2002.

على الصعيد السياسي ترى إيران أنها في موقع قوة لثلاثة أسباب: من ناحية أولى لأن الشعب الإيراني يساند النظام في هذه المعركة، ومن ناحية ثانية لأن النظام في إيران يدرك بأن روسيا والصين ستقفان ضد أي تصرف متطرف قد تقدم عليه الولايات المتحدة، وأخيراً لأن طهران - في حال وقوع مغامرة عسكرية - ستكون أمامها كل الفرص من أجل جعل الثمن غالياً (في العراق وفلسطين، والأسواق النفطية... إلخ)، ليس لدى الإيرانيين - بلا شك - مصلحة في الحصول على السلاح النووي، الأمر الذي لا يبدو أنه سيتحقق غداً على كل حال، ولكنها تعرف بأنها يمكن أن تصل إلى هذا الهدف من دون مخاطر جمة، فهذه القضية من وجهة نظر الإيرانيين قضية مشروعة طالما أن باكستان - وإسرائيل بشكل رسمي - تشكلان جزءاً من النادي النووي.

مقابل هذا الوضع كشفت انتخابات 28 مارس الماضي التي أُجريت في إسرائيل عن انقسام المجتمع الإسرائيلي، والأفضلية التي يوليها الناخب الإسرائيلي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، أما القضية الأمنية فقد أصبح ينظر إليها بشكل مختلف، فلا أحد تقريباً يرى مصلحة في التفاوض مع الفلسطينيين، والجميع يميل إلى سياسة الفصل التي تبناها أرييل شارون، ويتبناها اليوم إيهود أولمرت، فبعد الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة سيضطر المستوطنون اليهود في الضفة الغربية إلى الإخلاء، وفي النهاية سيتم رسم حدود الدولة الفلسطينية المثقوبة مثل فروة النمر بقرار من الإسرائيليين وحدهم، من يعتقد بأن مسلسلًا كهذا يمكن أن يقود إلى تحقيق السلام؟

إن إدارة جورج بوش نفسها لم تقف تدعماً هذه السياسة الأحادية لإسرائيل، إنها تطالب بمزيد من الديمقراطية ولكنها - خشية الفوضى - ترفض منح الوقت والفرصة لحركة حماس من أجل التخفيف من حدة مواقفها، وتحديد استراتيجية إزاء إسرائيل، وبشكل عام فإنها ترفض الحوار مع الإسلاميين مهما كانوا معتدلين، والذي سيأتي يوم يصبح فيه أمراً لا مناص منه، فعلى الرغم من بروز ضرورة الحوار مع إيران المحاذية للعراق، وعلى الرغم من الإخفاق الذي مُنيت به في هذا الأخير؛ لا تزال واشنطن تدق طبول الحرب.

لا تبدو في الأفق استراتيجية أمريكية شاملة، وبسبب عدم إحداث تحول في السياسة الأمريكية فإن الوضع العام في منطقة الشرق الأوسط يستمر في التدهور، ففي وثيقة نُشرت بموقع جامعة هارفارد انتقد جامعان أمريكيان محترمان هما (جون ميرشايمر) و(ستيفان والت) السياسة الأمريكية إزاء إسرائيل بكثير من الحدة، مشيرين إلى أنه للمرة الأولى والوحيدة في تاريخها تضع الولايات المتحدة مصالحها ومصالح حلفائها جانباً دفاعاً عن مصالح دولة أخرى هي إسرائيل، ومن المؤكد أن هذه الدراسة المعمقة سوف تثير الكثير من الجدل.

إن موقفاً أكثر توازناً للولايات المتحدة من شأنه أن يغير كل شيء، لقد رأينا كيف أن المسلسل الذي تضمنته "خارطة الطريق" التي حاربتها الأحادية الأمريكية - الإسرائيلية كان من الممكن أن تمنح فرصاً للسلام، وفي نفس الاتجاه كان على واشنطن أن تدخل في مفاوضات مع طهران بادئة بالملفات المشتركة مثل العراق، لكي تكون هناك ديناميكية جديدة، وإيجابية بدل الإصرار على هدف وهمي مثل: قلب نظام الحكم فيها، فهكذا صنعت الولايات المتحدة مع الصين عام 1972 عن طريق الدبلوماسية التي أُطلق عليها اسم "لعبة الطاولة"، ونفس المبادرة تم اقتراحها في نوفمبر من العام 2004 عبر فريق عمل بقيادة كل من (زيغنيو بريجينزكي) و(روبرت غيتس) في إطار مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك.

في الوقت الحالي، وعلى الرغم من الصعوبات التي يستمر في مواجهتها بعد إخفاق الاستفتاء على الدستور الأوروبي في فرنسا، لا ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يقلل من الحذر فيما يتعلق بملف الشرق الأوسط، والوقوف في صف الولايات المتحدة، إن المقاربة الشاملة والمتوازنة لهذه القضية سوف تسمح بوضع حد لهذا التدهور الخطير.

المصدر: <http://www.islamtoday.net>

=====

#صدمة أخرى لمشروع الشرق أوسطية !

محمد جمال عرفة: القاهرة

بفوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلبية مقاعد البرلمان الفلسطيني، تلقت الخطة الأمريكية لما يسمى بنشر الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي صدمتها الثانية، بعد الصدمة الأولى وهي فوز جماعة الإخوان المسلمين في مصر بـ 88 مقعداً.

سبب الصدمة أن مشروع الشرق أوسطية قائم بشكل أساسي على التنبؤ بفوز الليبراليين والموالين لأمريكا في هذه الانتخابات الحرة الديمقراطية التي يدعو لها هذا المشروع، ولذلك صُدموا عندما بدأت ضغوطهم خصوصاً على مصر تؤتي غير الثمار التي يأملونها وتأتي بالإسلاميين في صورة جماعة الإخوان، وصدّموا مرة ثانية عندما تأكد لهم أن خيار الجماهير العربية في حالة الانتخابات الحرة كان اختيار التيار الإسلامي كما حدث في فلسطين، مما يعني فشل مشروعهم.

خريطة الصراع:

وفوز حماس لن يقلب فقط خريطة الصراع في الشرق الأوسط ويغير ثوابته، لكنه أيضاً فوز ساحق سيترتب عليه قيام الإسلاميين لأول مرة في انتخابات عربية بتشكيل حكومة وليس مجرد فوز بنسبة من المقاعد غير المؤثرة، كما في حالة إخوان مصر (20% من المقاعد فقط).

ولهذا لم يتوقف الحديث منذ فوز حماس في واشنطن ومراكز الأبحاث الغربية والآلة الإعلامية، عن فشل مخطط مشروع الشرق أوسطية، وضرورة وقفه، بعدما ثبت أن صناديق الانتخابات تأتي بالإسلاميين وأن الشعوب العربية التي تعاني الفساد والدكتاتورية أثبتت أنها تصوت للخيار الإسلامي.

الأمر الواقع:

وبصرف النظر عن الحديث الدائر حالياً عن احتمالات وقف أو تجميد إدارة بوش خطتها لنشر الديمقراطية في العالم العربي، مما يعني استئناف الأنظمة حملات القمع والبطش بالقوى المعارضة خصوصاً التيار الإسلامي، فإن الوضع في فلسطين المحتلة يختلف عن باقي الدول العربية، بعدما وصلت حماس للسلطة وأصبح التعامل مع الواقع الفلسطيني لا بد منه لحماية مصالح الكيان الصهيوني.

فقد حاولت السلطة الفلسطينية تأجيل الانتخابات مرتين لتوقعها فوز حماس بنسبة كبيرة من المقاعد، وحاولت تل أبيب عرقلة مشاركة حماس. وقد انقسمت إدارة بوش في الرأي حول مشاركة حماس في الانتخابات، لكنها قررت بعد تردد أن تدعم ما ترى أنه خطوة نحو تحقيق رؤيتها لتنفيذ الديمقراطية في الشرق الأوسط، رغم استمرار نظرها إلى حماس على أنها منظمة "إرهابية"، ومن ثم لا يمكن لها المشاركة في سياق السياسة الفلسطينية، ولكن الولايات المتحدة أقرت في نهاية المطاف صراحة أن حماس لا يمكن استبعادها من صفوف السياسة الفلسطينية، خاصة بعدما فازت بأغلبية كبيرة في الانتخابات التي جرت بهدوء وفي جو سلمي وحر طبقاً لشهادات مراقبين دوليين، على رأسهم الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، على أمل أن تعدل حماس ميثاقها بعد الانتخابات لتعترف بحق "إسرائيل" في الوجود وتوقف المقاومة. وربما لهذا أشاد الرئيس بوش بالانتخابات الفلسطينية على غير العادة، واعتبرها نتيجة تصويت الشعب، ولكنه دعا حماس للتخلي عما أسماه العنف، بيد أن رد الفعل الأمريكي لم يتوقف على هذا، بل بدأت خطوات ضغط مكثفة على حماس والشعب الفلسطيني أشبه بالعقوبات لتصويت الشعب لحماس، أبرزها احتمالات قطع المعونات الأمريكية والمعونات الأوروبية والدولية التي يتعايش عليها الشعب الفلسطيني.

فقد أصدر مجلس النواب الأمريكي قراراً في ديسمبر 2005، حذر فيه السلطة الفلسطينية من تعريض علاقتها بالولايات المتحدة للخطر في حالة إشراكها "للمنظمة إرهابية" في الحكومة وأرسل 73 سيناتوراً أمريكياً رسالة إلى بوش يطالبونه فيها بالقيام بتحريك عاجل، وصدرت تحذيرات من احتمال تقليص المساعدات المخصصة للفلسطينيين هذا العام والتي يبلغ حجمها 234 مليون دولار.

ومع هذا فهناك توقعات أن يتعامل الأمريكيون مع الأمر الواقع، لأنه في ظل المشكلات التي لا تحصى والتي تواجه الولايات المتحدة في المنطقة وفي داخل أمريكا سيكون رفض الحوار مع حكومة حماس نوعاً من الخسارة المزدوجة؛ لأنه سيؤجج الصراع ويدفع حماس للمقاومة وهي في السلطة مما يعيد الأوضاع في فلسطين إلى عهد الاحتلال الصهيوني الكامل، ويلغي وجود السلطة الفلسطينية،

وسيدفع الكيان الصهيوني في المقابل لاستكمال بناء الجدار العازل والانسحاب انسحاباً أحادي الجانب من المناطق التي تشكل تهديداً أمنياً لها، وبالتالي استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مع ما يعنيه من تأجيج إثارة مشاعر الكراهية نحو الولايات المتحدة في المنطقة.

الالتزامات الدولية

ومع هذا فهناك خطورة بشأن هذا الفهم الأمريكي الخاطئ لفوز حماس يتلخص في اعتباره نوعاً من التصويت الاحتجاجي الشعبي على فساد سلطة فتح، أو أنه تصويت على "التغيير والإصلاح" فقط، وهذا غير صحيح، فالتصويت لحماس هو تصويت على برنامج المقاومة المسلحة والتحرير عموماً، و ضد برامج التسوية والتفريط في الأرض التي لم تجلب للفلسطينيين أرضاً محررة (سوى بالقوة مثل غزة) أو تجلب لهم أمناً أو دولة واضحة المعالم، كما أن هذا التصويت كما حدث في مصر كشف الكثير من القوى العلمانية واليسارية الجديدة التي كانت تدعي أنها بديل للسلطة وحماس وتمثل تياراً مستقلاً ومحايداً، وتتلقى أموالاً ضخمة من برامج تمويل الديمقراطية الغربية لهذا الغرض، وأثبتت صناديق الاقتراع أنها قوى وهمية لا وجود لها في الشارع السياسي العربي!.

خلاصة الأمر أن فوز حماس فضلاً عن أنه شكل صدمة ثانية لما يسمى بمشروع نشر الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، إلا لأنه أكد مرة أخرى عملياً أن الانتخابات الحرة تأتي بالإسلاميين، وهذا سيربك كافة الخطط الغربية والصهيونية في المنطقة.

الصهاينة فقدوا صوابهم!

دعوة لإبادة كل الناجحين من حماس

في وقت تبادل فيه مسئولون في جهاز المخابرات الصهيوني العام وشعبة الاستخبارات العسكرية، الاتهامات حول الإخفاق في عدم توقع نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أظهرت تقدم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بأغلبية مطلقة فيها، نقل التلفزيون العبري عن مصدر سياسي صهيوني رفيع المستوى قوله: "لا مناص من إجراء محادثات مع حركة حماس في المستقبل"، على حد تعبيره.

وأضاف المصدر للقناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي "إن هناك عدداً كبيراً من القضايا الحياتية اليومية التي تحتاج إلى تنسيق إسرائيلي فلسطيني، وتحتاج إلى إجراء اتصالات بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية".

من جهة أخرى ذكر التلفزيون أن يوفال ديسكين رئيس المخابرات الإسرائيلي ألمح عدة مرات خلال مداوات أمنية جرت خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى أنه لن يفاجأ في حال فازت حركة "حماس".

وأوضح أن تقويمات جهاز المخابرات استندت بالأساس إلى عملاء في صفوف السلطة الفلسطينية، حسب زعمه، فيما استندت تقويمات شعبة الاستخبارات العسكرية إلى المنشورات الفلسطينية واستطلاعات الرأي التي نشرت في الأسابيع الماضية في الصحف الفلسطينية، والتي لم تكن تتوقع فوز "حماس" في هذه الانتخابات.

على جانب آخر دعا نائب يميني في البرلمان الصهيوني (الكنيست) إلى اغتيال جميع مرشحي حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية، وحققوا فوزاً كبيراً، وحصلوا على أغلبية مقاعد البرلمان.

ونقلت وسائل إعلام عبرية عن النائب إيفي إيتام من حزب "هنيحود هليئومي" اليميني من على منصة الكنيست، قوله معقّباً على نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية: "يجب على الحكومة الإسرائيلية تصفية كل ممثلي حماس في البرلمان".

وأضاف قائلاً: "يجب قلب قائمة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني إلى قائمة الشباك (جهاز المخابرات الإسرائيلي) للتصفية".

المصدر: <http://www.almujtamaa-mag.com>

=====

#الشرق الأوسط في ناظري كوفي أنان

صحيفة 'آ بي ثي' الإسبانية

ترجمة: مروة عامر

19 ربيع الأول 1427هـ الموافق له 17 أبريل 2006م

س: تؤكد 'واشنطن بوست' أن البيت الأبيض يعد لعمل حربي ضد إيران، هل نحن بصدد نموذج آخر لهجوم وقائي دون اعتبار منظمة الأمم المتحدة؟ ألم تتعلم واشنطن أي درس من الأخطاء التي تم ارتكابها في العراق؟

- أعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدير الأمر بشكل ملائم، ولازلت أعتقد أن أفضل حل هو التفاوض، فلا أرى ماذا يمكن أن يحل القيام بعملية عسكرية، إننا لا نرى ضرورة للقيام بأعمال يمكن أن تزيد من اشتعال جو مشتعل بالفعل بما يكفي، أمل أن تفوز روح التفاوض، وألا يكون الخيار العسكري سوى توقعات.

س: تجمد المغرب منذ عام 1992 الاستفتاء بشأن مستقبل الصحراء، فهل هناك خيار آخر سوى انتظار أن تتدارك أطراف القوى موقفها أم لدى المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة سبل أخرى من أجل فرض حل عادل؟

- بصراحة، لا يمكن للأمم المتحدة فرض حل، وهو ما يفسر لماذا حاولنا بشكل مكثف للغاية التوصل لحل يرضي جميع الأطراف، وذلك هو ما حاول مبعوثي الخاصين القيام به مثل وزير الخارجية الأمريكي السابق 'جيمس بيكر'، الذي حاول لمدة سبعة أعوام التوصل لاتفاق، الأمر الذي يواصله الآن ممثلي الخاص الجديد 'فان فالسوم'، إننا بصدد موقف شائك: تصر قيادة الصحراء الغربية على حق تقرير المصير، والذي كان يمثل جزءاً من الاتفاق الذي وافق عليه الطرفين، إلا أن المغرب ينوه الآن إلى منح حكم ذاتي للصحراء، ويحاول المجتمع الدولي بين هذين الخيارين التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف، الأمر الذي يستغرق وقتاً، إلا أنني لازلت واثقاً في أننا سوف ننجح.

س: كيف ينبغي أن تتم مكافحة 'الإرهاب'؟ ألا يمكن أن يكون جوانتانامو والعراق سبباً في تغذية هذه الآفة؟

- إن وجود قوى خارجية في أية دولة يثير رد فعل وطني، وفي هذا الصدد ينبغي أن نعترف بأن ذلك الوجود في العراق يمثل مشكلة، وفي الوقت ذاته يرى البعض أن ذلك الانتشار العسكري قد يساعد على تحسين الأوضاع، إننا بصدد رأيين على الطاولة: رأي من يقولون أن القوات الأجنبية لا تساعد على إحلال السلام، ورأي من يعتبرون أن مغادرة القوات بشكل متعجل قد لا يساهم في تهدئة الوضع في الدولة،

إننا بصدد أحد المواقف التي لا يوجد فيها حل جيد تماماً، إلا أنه لا زالت لدي ثقة في إمكانية تشكيل جيش وطني حقيقي يعمل من أجل عراق موحد، ومن الواضح أن الوضع في الوقت الراهن سيء تماماً، فالوضع الذي يعيشه العراق والذي يسوده عدم أمن مستمر بالنسبة للمواطنين أمر غير مقبول.

س: وفيما يتعلق بجوانتانامو؟

- أشير إلى التقرير الذي وضعه مقرر خاص للأمم المتحدة، والذي تضمن اعتبارات في غاية الخطورة، لقد صرح الكثيرون منا بأن أفضل ما يمكن عمله بالنسبة لجوانتانامو هو غلقه.

س: تطلب منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من حماس نبذ 'العنف'، في الوقت الذي آلت فيه خارطة الطريق إلى حال أسوأ من الانهيار، بينما تكاد 'إسرائيل' تنتهي من بناء جدارها غير الشرعي، وتحفظ 'بمستوطناتها'، من أين يمكن البدء من جديد؟

- ليست فقط اللجنة الرباعية [منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا] التي تطالب حماس بنبذ واضح 'للعنف'، من الواضح أن حماس الآن هي المسؤولة عن الأراضي، وأنها لم تعد حركة منفصلة عن النظام، فهي الآن السلطة الفلسطينية، وعليها أن تتولى مسؤولياتها، وأن تتخذ إجراءات محددة، وقرارات صعبة، حتى تحافظ على تعاون المجتمع الدولي معها، وأود أن أضيف أنه لا ينبغي على السلطات 'الإسرائيلية' أن تغلق باب المفاوضات، وأعتقد أن رئيس الوزراء الجديد قد يتخذ خطوات في ذلك الصدد، وبالرغم من أن الانسحاب من غزة تم بشكل أحادي الجانب إلا أنني أرى أن الانسحاب النهائي وترسيم حدود لا يمكن أن يتم دون مفاوضات.

س: هل تدفع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي دئنهما لجمهورية الكونغو الديمقراطية المغفلة من خلال مساعدتها على إجراء أول انتخابات حرة بها منذ الاستقلال؟

- سوف تجري الكونغو أولى انتخاباتها الديمقراطية عقب 45 عاماً، ما يعني وجود رجال ونساء قد وصلوا إلى ذلك العمر دون أن يتمتعوا أبداً بفرصة التصويت، إن المواطنين يشعرون بحماس كبير إزاء إمكانية ممارسة حقوقهم الديمقراطية لأول مرة،

إننا بصدد دولة تقرب مساحتها من مساحة أوروبا الغربية، وتفنقر تماماً للبنى التحتية، ولذلك فضلاً عن التحديات التي تتضمنها العملية، فهناك تحديات لوجيستكية هائلة، إلا أننا متفائلون، فقد قبلت غالبية الأحزاب ميزانياتنا، فيما عدا [زعيم المعارضة السياسية، ورئيس حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، إتيان تشيسكيدي]، الذي رفض الاشتراك، وقد وانتني الفرصة للالتقاء به، إلا أنني أرجو أن يقبل الآخرون قواعد اللعبة، ويحترموا النتائج.

س: لماذا لم تصرح سيادتكم ولو بكلمة واحدة لصالح عبد الرحمن الأفغاني المدان بالإعدام لتصره، والذي لجأ في نهاية الأمر إلى إيطاليا؟

- شخصياً لم أصرح بشيء، إلا أن منظمة الأمم المتحدة قد صرحت، فقد كان ممثلي في المنطقة من بين أوائل من صرحوا في هذا الصدد، ولم تقتصر على التحدث فقط فقد عملنا مع السلطات الأفغانية، إلا أننا لم نرد إثارة ضجة أكثر من اللازم.

س: وسط رد الفعل 'العنيف' ضد الرسوم الكاريكاتورية لمحمد - صلى الله عليه وسلم -، آثرت طلب احترام جميع المعتقدات؟

- إنني أعتقد في الفصل بين الكنيسة والدولة، حيث أنني أرى أنه لا ينبغي دمج المجالين، وفي الوقت ذاته عندما أدليت بتلك التصريحات أوضحت أنه بالرغم من مساندتنا لحرية الصحافة فينبغي أن تتم ممارسة هذه الحرية بشكل حساس، ومعيار سليم، واحترام لمقدسات الآخرين، ولا يعني ذلك أنني أدافع عن تدخل الدين في الشؤون العلمانية، فالرسالة التي كنت أريد نقلها هي أننا نتمتع بحقوق، إلا أنه ينبغي ممارسة هذه الحقوق بشكل مسئول.

س: كان البعض ينتظر المزيد من الأمين العام للأمم المتحدة خلال الأيام التي سبقت حرب العراق؟

- لقد عملت بشكل شاق للغاية محاولاً تجنب وقوع هذه الحرب، إلا أنه ينبغي كذلك إدراك أنه عندما تعاني المنظمة من الانقسام، عندما يعاني الأعضاء الذين يشكلون منظمة الأمم المتحدة من الانقسام؛ يكون على الأمين العام محاولة تقريب المواقف، وتوحيد الرغبات من أجل الوصول إلى اتفاق يسمح بمواصلة التقدم، وكان موقفي من

الحرب معروفاً، لم أكن أؤيد الحرب، لم أساندها، وأوضحت وجهة نظري خلال محادثاتي مع الأمريكيين والأطراف الأخرى، وفي الوقت ذاته كأمين عام يكمن عملي في العمل على تقريب المواقف وليس زيادة تعميق الانقسامات، فما يبقى أمامك عقب ذلك سوى أن تحاول مواصلة عمل ما ينبغي عليك عمله.

س: خلال انتداب سيادتكم الثاني والأخير على رأس منظمة الأمم المتحدة لا يبدو أن إصلاح المنظمة وأهداف الألفية لخفض الفقر في العالم قد وصل إلى حد بعيد.

- لا أعتقد أنه يمكننا انتظار معجزات في العالم الذي نعيش فيه، ويبدو لي أن التاريخ الصحيح بالنسبة لأهداف التنمية للألفية هو 2013، لديك حق فبعض الدول قد لا تكون تمكنت من تحقيق كل الأهداف، إلا أن دولاً أخرى تمكنت من تحقيقها، بل وتخطتها كذلك، الأهم هو أن نكون قادرين على الحفاظ على إطار عام للتنمية، وفي هذا الصدد فقد تم قبول أهداف الألفية بشكل عالمي، وهو ما يدركه المواطنون في الوقت الراهن، إن مكافحة الفقر لازالت مستمرة، وكذلك إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وكما سبق وأن أشرت فإننا بصدد عملية وليس حدث، وفي كل الأحوال أعتقد أنه تم تحقيق أشياء كثيرة منذ شهر سبتمبر الماضي مثل موافقة الدول الأعضاء على مفهوم مسئولية الدول عن حماية مواطنيها، كما قمنا بتشكيل لجنة لإرساء السلام من أجل مساعدة الدول على الخروج من النزاعات، فضلاً عن إصلاح لجنة حقوق الإنسان، وشكلنا كذلك مركزاً لتقييم النزاعات الأمر الذي قد يسمح لنا بالعمل بشكل أسرع، كما أنشأنا صندوقاً جديداً للمساعدة على الانتقال إلى 'الديمقراطية'، واقترحت أيضاً إعادة النظر في مدة الانتدابات داخل منظمة الأمم المتحدة، وسوف تخضع كل الانتدابات التي تزيد عن خمسة أعوام على رأس أية هيئة لتقييم من أجل التأكد مما إذا كانت قد أدت التزاماتها بشكل ملائم أم لا.

س: ماذا أخطرك [رئيس الحكومة الإسباني] خوسيه لويس ثاباتيرو بشأن [الحركة الباسكية الانفصالية المسلحة] إيتا، وماذا قلت سيادتكم لرئيس الحكومة فيما يتعلق بإمكانية نهاية الإرهاب في إسبانيا؟

- لم ندخل في تفاصيل دقيقة بشأن الأمر، فقد تحدثنا عن إعلان الهدنة من قبل إيتا، الأمر الذي اعتبره حدثاً إيجابياً، وآمل أن تضع جميع الأطراف السياسية في

إسبانيا في اعتبارها التوصل إلى نهاية للعنف، ومحاولة العمل من أجل ذلك، فقد استغرق ذلك وقتاً طويلاً، أعلم أنه هناك الكثير من المواطنين الذين عانوا كثيراً، فبعضهم فقد أقرباءه، وينبغي أخذ الضحايا في الاعتبار، لا يمكن إيجاد أعذار للعنف، وأقول ذلك بينما تواصل منظمة الأمم المتحدة وضع اتفاقية دولية لمكافحة العنف، وبالرغم من وجود معاهدات كثيرة إلا أننا نتعرقل دائماً في نفس المفهوم: هل ينبغي استثناء 'المقاتلين من أجل الحرية' ومقاومة الاحتلال، الأمر الذي تصر عليه غالبية الدول العربية بسبب الوضع في فلسطين، وشخصياً أعتقد أنه ينبغي أن نكون واضحين أخلاقياً تماماً في مواجهة 'الإرهاب'، وكنت قد طرحت اقتراحاً خلال زيارتي الماضية لإسبانيا في مارس في هذا الصدد: إنني أعتبر أن أي هجوم يستهدف مدنيين غير مسلحين بهدف القتل أو الإصابة أو الإرهاب هو إرهاب بحت أياً كانت القضية التي يدافع عنها، وإذا قبل الجميع هذا المبدأ الأخلاقي فقد يمكننا المضي قدماً، والموافقة على اتفاقية بهذا الشأن، ولكن عودةً إلى قضية إيتا فقد شاهدنا نزاعات طويلة الأمد تم التوصل إلى حلول بشأنها، لذلك أمل أن نكون بصدد بداية النهاية لعنف إيتا.

س: هل كوفي أنان في العام الأخير لانتدابه هو نفس الشخص الذي تولى منصب الأمين العام منذ عشرة أعوام؟

- لا يمكنني أن أزعم أنني نفس الشخص منذ عشرة أعوام، فقد تعلمت الكثير بشأن الطبيعة الإنسانية، إلا أنني لم أفقد الأمل أو التفاؤل، وأعتقد أنني لم أفقد قدرتي على التعاطف مع الناس، والشعور بمعاناتهم.

المصدر: <http://www.islammemo.cc>

=====

#تركيا والدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

طه عودة

1426/12/24هـ

تركيا ترغب بأن تأخذ دوراً فاعلاً في عام 2006م في حل الأزمات بالمنطقة، وفي هذا الإطار هي تطلب اليوم دوراً للوساطة في مشكلة سوريا، أما بالنسبة لطلبها

السابق بالوساطة في أزمات فلسطين و "إسرائيل" ولبنان فإنها لم تتلق الرد من المسؤولين المعنيين لحد الآن، الحكومة التركية التي بلورت سياستها الخارجية على المساهمة بلعب دور فعال وبناء في أزمات المنطقة ستجدد طلبها بالوساطة في عام 2006م الجاري، وسوريا هي من أكثر المواضيع الحساسة.

(رئيس الوزراء التركي) رجب طيب إردوغان أعلن في مايو العام الماضي عن استعداد بلاده للوساطة في النزاع الفلسطيني "الإسرائيلي" الذي يعد من أكثر المسائل تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، حزب العدالة والتنمية طرح أكثر من مرة اقتراح "الوساطة"، وآخر محاولة كانت خلال زيارته للقدس المحتلة في الثالث من مايو عام 2005م، بينما عرض في قمة تونس بتاريخ 28 مارس الوساطة في الأزمة السورية اللبنانية التي تعجرت بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. لا رد لحد الآن:

تركيا لم تتلق رداً لحد الآن على اقتراحها من الدول التي لها شأن بالنزاع، وبالنظر إلى تصريحات رجب طيب إردوغان نستشعر بأن أنقرة ستواصل اقتراحها بالوساطة في عام 2006 أيضاً خشية من أن تتطور الأزمة السورية لتصل إلى حد وقوع عملية عسكرية كما حصل في العراق، ومن هذا المنطلق فإن إردوغان جدد مقترح الوساطة على ضيوفه الأمريكيين الذين زاروا أنقرة مؤخراً، ومما يعزز احتمال تولى تركيا الوساطة أيضاً في هذه المسألة هي تصريحات إردوغان الأخيرة من أن تركيا تلعب دوراً مهماً في مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. ماذا يحمل العام الجديد في جعبته:

إذا صح التعبير فإن الأجواء ستسخن في الشرق الأوسط عام 2006، وتركيا بدورها ستجد نفسها وسط هذه الأجواء المفعمة بالتوتر، ورغم الفاتورة الباهظة التي دفعتها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب احتلالها للعراق؛ إلا أنها لا زالت باقية على سياساتها وحساباتها في الشرق الأوسط، وتحاول بكل قوتها وضع يدها والسيطرة على كل مصادر الطاقة في منطقتنا، ولتحقيق هذا الغاية فإنها تصوب أسهمها نحو سوريا وإيران اللذين يعتبران من أهم أولوياتها.

الولايات المتحدة لا ترضى بأي شكل وتحت أي شروط بامتلاك إيران للأسلحة النووية، ولكي تمنع هذا التطور فإنها لن تتوانى عن ضرب المفاعل الإيرانية، بل وأكثر من ذلك فإنها تعتبر أن توجّه إيران لبيع نفطها الخام بعملة اليورو بدلاً من الدولار هو حملة ضدها تستحق العقاب، كما نذكر بأن توجه صدام حسين لاستخدام اليورو بدلاً من الدولار في تجارة النفط كان له تأثير كبير في توقيت الهجوم الأمريكي على العراق.

وأيضاً بنفس الشكل فإن الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لها ترى بأنها تملك مبررات مهمة لاستهداف سوريا، فقبل أي شيء هي تريد السيطرة المطلقة على سوريا من أجل كسر قوة المقاومة في العراق، وهذه السيطرة كما أنها سوف تريح كفة "إسرائيل" في المنطقة، فإنها أيضاً ستؤمن المشروعية لقيام دولة كردية في شمال العراق.

كل المؤشرات تؤكد بأن الولايات المتحدة ستستخدم "إسرائيل" في هجوم محتمل على المفاعلات النووية الإيرانية، وفي هذا الإطار يلفت المحللون النظر إلى تصريحات (مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي) ستيفن هادلي الذي قال: "يجب أن نبقى في العراق من أجل حماية أمن "إسرائيل" وبأن نوسع عملياتنا لتشمل إيران وسوريا". تطورات ما بعد الحرب على العراق تظهر بوضوح أن طموح القوة العسكرية الأمريكية لا يحده السقف العراقي، لكن مع ذلك فإن الضغوط تتزايد عليها للانسحاب من العراق، ووسط هذه الشروط يبدو بأنه من الصعب أن تشن الولايات المتحدة لوحدها حرباً على دول أخرى في المنطقة، لهذا السبب فإن السيناريو الأساسي عندها لعام 2006 هي الاستعانة بـ"إسرائيل" لضرب المفاعل النووية الإيرانية، والسيطرة على سوريا، بالإضافة إلى منح تركيا دوراً ثقيلاً.

الصحفي في جريدة "يني شفق" المعروف بقربه من حزب العدالة والتنمية إبراهيم كارا غول كتب في مقالته الأخيرة: أن الولايات المتحدة اقترحت على تركيا القضاء على المنظمة الكردستانية بشمال العراق، والمساهمة في تنشيط العلاقات التركية مع مسعود البارزاني، مقابل أن تفتح الممر الجوي أمام هجوم أمريكي "إسرائيلي" محتمل على إيران، وجاء في الخبر أيضاً أن المساومات حول هذا الموضوع جرت أثناء

زيارة (قائد القوات الجوية) الجنرال فاروق جومرت لـ"إسرائيل"، وخلال زيارة (رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي) دان هالوتز إلى أنقرة، وفي اللقاء الذي جمع بين المخابرات التركية والأمريكية في أنقرة، والمسؤولين العسكريين الأتراك - الأمريكيين - "الإسرائيليين" - الأكراد في شمال العراق.

(وزير الخارجية) عبد الله غول نفى أي مساومات تركية أمريكية حول هذا الموضوع مقابل تأكيده على التقدم الكبير الذي طرأ في العلاقات التركية السورية، وهذه التصريحات إنما هي مؤشر على أن تركيا تحاول قدر الإمكان التوصل من الدور الذي فصلته لها أمريكا، لكن مع ذلك يبدو أنه من الصعب جداً عليها أن تتقاضي لعب هذا الدور وسط الضغوطات الكبيرة الممارسة عليها.

ولنفرض أن أمريكا لم تطلب من تركيا أي شيء لحد الآن، لكن ماذا سيحصل في حال طلبت؟ وهل ستمكن تركيا من الرفض؟ على سبيل المثال ماذا كان رد تركيا على الطلب "الإسرائيلي" بتدريب مغاوير الجبال في جنوب شرق البلاد؟ هل رفضت هذا الطلب من منطلق أن إيران قد تعده تمهيداً لضربة عسكرية ضدها مما قد يوتر العلاقات بين البلدين؟

من الواضح أن حكومة حزب العدالة والتنمية ستجد نفسها في عام 2006م أمام اختبار صعب في الشرق الأوسط.

المصدر: <http://www.almoslim.net>

=====

#ضجيج الإصلاح .. جردة حساب أولية

ياسر الزعاترة

تابعنا خلال الشهور الماضية جدلاً لم يتوقف حول الإصلاح الداخلي في الدول العربية، بل وحراكاً سياسياً واضحاً في بعض الدول، وكان جدل الداخل والخارج في معادلة الإصلاح حاضراً بقوة، فضلاً عن مبادرة البعض إلى التبشير بالزمن الأمريكي الجديد، وحيث اكتشفت الولايات المتحدة أن الأنظمة القائمة لم تعد تضمن مصالحها في المنطقة وأن الإصلاح هو الأفضل لحماية تلك المصالح، وهو ما عبرت عنه كوندوليزا رايس بقولها في القاهرة «على مدى ستين عاماً سعت الولايات

المتحدة إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية ولم ننجز أياً منهما، والآن نتبنى نهجاً مختلفاً، إننا ندعم التطورات الديمقراطية لكل الشعوب». من حيثيات الجدل المذكور ما يتعلق بالحوار الإسلامي الأوروبي والأمريكي الأوروبي، حيث انشغلت بعض القوى الإسلامية بأفاق ذلك الحوار وفرصه ومحاذيره، وانقسم رموزها بين مؤيد ومعارض ومتحمس، فيما لم تخل الساحة ممن يرون الفرصة سانحة لتغيير الأوضاع القائمة لأن واشنطن عازمة على ذلك!!

كتبنا مراراً في هذا الموضوع، وقلنا إن واشنطن لن تستبدل أنظمة مطواعة بآخرين لهم أجندتهم المخالفة لأجندتها، ولا سيما في زمن المحافظين الجدد، حيث غدت تلك الأجندة محكومة للهواجس الإسرائيلية، ولكنها تستخدم قصة الحوار وضغوط الإصلاح في سياق المزيد من ابتزاز الأنظمة القائمة.

لقد أدركنا منذ البداية أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ما هو إلا شكل من أشكال الاستجابة الأمريكية للمطالب الإسرائيلية بعد أن عجز مسار أوسلو عن تحقيق الأهداف التي بنيت عليه، والنتيجة أن الأوضاع القائمة في الدول العربية، على هزالها القائم لن تكون قادرة على تمرير اللعبة، ولذلك كان لا بد من إعادة إنتاجها على أسس جديدة، فكان احتلال العراق الذي أريد له أن يكون المحطة الأولى في مشروع الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة.

الآن وبعد شهور عديدة على اندلاع ضجيج الإصلاح وأسئلة الداخل والخارج في سياقه يمكننا إجراء جردة حساب أولية لما جرى كي ندرك أي الرؤيتين كانت سليمة، وأيهما كانت خاطئة، مع أنه من المبكر الحديث عن نتيجة نهائية.

لقد تابعنا حراكاً سياسياً في عدد من الدول العربية لم يؤد إلى نتيجة إيجابية تذكر، اللهم سوى المزيد من التراجع الرسمي أمام مطالب البرنامج الإسرائيلي الأمريكي في المنطقة، ولعل نموذج موريتانيا والهجمة الواسعة على الحريات قبل الإطاحة بولد الطابع، وكذلك نموذج تونس يشكلان دليلاً على نمط التعاطي الجديد مع اللعبة.

لا خلاف على أن الحالتين الفلسطينية والعراقية تعدان من أهم النماذج الجديدة للإصلاح الأمريكي، فهنا ثمة ديمقراطية وتعددية من نوع خاص يراد لها أن تحمل المشروع الأمريكي الإسرائيلي، فالإصلاح الفلسطيني هو الوجه الآخر لمشروع

التهدئة الذي أسدل الستار على انتفاضة الأقصى التي شكلت أسوأ مرحلة بالنسبة للاحتلال الصهيوني، وهو، إلى ذلك، عنوان للقبول بمسار سياسي لا يملك أدنى أفق مشرف. أما مسائل الإصلاح أو الديمقراطية والتعددية في الحالة العراقية فهي عنوان للقبول بوجود الاحتلال وهيمنته على المحاور الحيوية في بنيان الدولة، ومن ثم وضع هذا البلد الذي يملك واحدة من أهم مناطق النفط في العالم تحت الوصاية الأمريكية، وإذا لم يكن فهي الشردمة والتفتيت كسيناريو قابل للتصدير إلى بقية دول المنطقة. ويكفي أن يؤخذ قرار التمديد لقوات الاحتلال بعيداً عن الجمعية الوطنية كي ندرك حقيقة اللعبة. والنتيجة أننا في الحالتين أمام ديمقراطية مبرمجة لا يمكن أن يسمح لها بتحقيق عكس المطلوب منها، وإذا وقع المحذور فسيكون الموقف مختلفاً إلى حد كبير، وإلا فهل يتوقع عاقل أن يسمح لحماس بالفوز على حركة فتح، أو أن يجري التسامح مع حلفاء إيران في حال مالوا إلى الاستئثار بالكعكة لحسابهم ومن ثم إدارة الظهر لواشنطن ومطالبتها بترحيل قواتها من البلاد؟!!

في لبنان فقط جرى الانحياز للحريات، وبالطبع في مواجهة سوريا، وليس انتصاراً للتعددية الحقيقية، ولو خرج من بين اللبنانيين من يطالب بديمقراطية صوت واحد لرجل واحد لكان الوضع مختلفاً، وبالطبع إدراكاً لما يعنيه ذلك من هيمنة المسلمين الذين يشكلون 59% من عدد الناخبين وأكثر من ذلك من مجموع السكان بحسب الإحصاءات الرسمية.

أما في الدول الأخرى فليس ثمة تقدم يذكر، بل إن السياق العام ما زال يؤكد مقولة الابتزاز، وحيث يقايض التراجع السياسي داخلياً وخارجياً بمستوى الضغوط المتعلقة بالإصلاح.

أدلة ذلك كثيرة، من بينها السعودية التي اعتبرت فيها الانتخابات البلدية التي يعين نصف أعضاء مجالسها نموذجاً معقولاً للتقدم نحو الإصلاح بعد مواقف سياسية سبقت تنصيب الملك عبد الله، ثم جرى تغيير الموقف مرة أخرى، ربما بسبب مواقف ذات صلة بالملف الفلسطيني، فيما يتكرر الموقف على نحو أوضح في نماذج أخرى تتبنى الكثير من عناصر البناء الديمقراطي من دون تغيير يذكر في حقيقة الوضع

السياسي، وإن توفر قدر من الانفتاح الإعلامي كما هو الحال في اليمن والمغرب والأردن والبحرين.

ما يجري في مصر وسوريا دليل على لعبة الابتزاز، ففي الأولى اعتبر تغيير المادة 76 من الدستور تقدماً، فيما جرى غض النظر عن اعتقال المعارضين وضربهم وإهانتهم، ثم توج ذلك كله بتمرير انتخاب الرئيس مبارك من دون إشكالات تذكر، وبالطبع بعد أن قدمت التنازلات السياسية في الملف الفلسطيني والعراقي، فيما يصعب التكهن بأشكال التنازلات الأخرى، وفي سوريا يتم التسامح مع ملف الإصلاح الداخلي بسبب مخاوف الإسلاميين، فيما يجري تركيز لعبة الابتزاز على قضايا أخرى مثل دعم الإرهاب في العراق وفلسطين.

نموذج ليبيا حيوي في هذا السياق، وهو معروف للجميع، وكذلك الحال في السودان والجزائر، فيما لا تخضع دول عربية أخرى لا تفكر في تعددية حقيقية قريبة لأية ضغوط لأن مواقفها معقولة بحسب التصنيف الأمريكي.

تلك هي حكاية الإصلاح في العالم العربي، ولا نضيف الإسلامي مذكرين بديمقراطية مشرف العسكرية، أو بابتزاز أردوغان بسطوة العسكر، فهل يأتي بعد ذلك من يراهن على الأمريكيان، أم أن الأصل هو التعويل على الدور الشعبي الذي تقوده القوى الحية من أجل انتزاع الشعوب لحقها، ليس في المشاركة الحقيقية في القرار، بل أيضاً وربما الأهم، في التخلص من التبعية للخارج، وهي تبعية تبتز الأنظمة وتقهّر الشعوب في آن؟.

المصدر: <http://alshaab.org>

=====

#ماذا حل بمشروع الشرق الأوسط الكبير؟

نصر شمالي

يتلخص الهم الأميركي الرئيس في منطقتنا اليوم بتحقيق انتصار ميداني ضدّ المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، وأيضاً في أفغانستان، والانتصار المؤمل لا يطمع في اجتثاث هذه المقاومة من جذورها، بل في مجرد الإخلال بالتوازن الحربي على الساحة العراقية، الذي شكّل انتصاراً هائلاً للمقاومة عبّر عن نفسه بتعطيل

البرامج الأميركية الحقيقية سواء في العراق أم في المنطقة عموماً، فبفضل فعالية المقاومة العراقية توقف الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، مؤقتاً بالطبع، وتركز الجهد على تهدئة الجبهة الفلسطينية وإشغالها بالانسحاب من غزة، وتجريد المقاومة اللبنانية من سلاحها بحجة عدم ضرورته وتناقضه مع السيادة، والاستماتة في تشكيل قوات عسكرية وأمنية عراقية قادرة على حمل أعباء مواجهة المقاومة نيابة عن القوات الأميركية، وإنه لمفهوم الترابط بين جبهات المقاومة العربية الثلاث، مضافاً إليها الجبهة الأفغانية، سواء من وجهة نظر المقاومة أم من وجهة نظر المحتلين الأميركيين والإسرائيليين.

المشروع وعقبة المقاومة الكأداء!

لقد وقع مشروع الشرق الأوسط الكبير في مأزق كبير، فهو عرضة لعصف الرياح إن لم يكن عرضة للانهايار، ولكي ندرك خطورة وأهمية ما استجد على الساحة العربية، خاصة العراقية، تتوجب العودة إلى عام 2003، وإلى الخطاب الشهير للرئيس بوش، حيث شرح مشروعه داعياً إلى إدخال إصلاحات جذرية في أوضاع الدول العربية تشمل قطاع التعليم الذي يجب أن يخلو من كل ما يحرض على المقاومة ويدعو إلى التمسك بالعروبة والإسلام والوحدة! وتشمل قطاع الاقتصاد الذي تتوجب خصصته ودمجه في اقتصاد السوق الدولية! وتشمل المجتمع المدني الذي ينبغي أن يرتبط بالهيئات الدولية الفرانكفونية والأنكلوسكسونية وأن ينشغل بشؤونه اليومية الراهنة، من دون الالتفات إلى أية أهداف أخرى تتعلق بالتحريير والنهضة القومية والوحدة العربية! وتشمل إطلاق حرية المرأة على غرار المرأة التي نشاهدها في المسلسلات التلفزيونية الأميركية والمتأمركة! وتشمل تنظيم انتخابات برلمانية شكلية سطحية، بلا عمق ولا مضمون! وتشمل إطلاق حرية الرأي والصحافة.. الخ، حيث تقتصر مثل هذه الحرية على مجرد الكلام والكلام! ولقد كان الأميركيون يتوقعون الانطلاق بالراحة في مشروعهم الكبير الذي سوف يفضي قطعاً إلى تفرغ الأمة والمنطقة من كل فعالية إنسانية تحررية، ويحوّلها إلى شذرات وشظايا، وإلى فراغ يملؤه المرتزقة الصهاينة من اليهود وغير اليهود لخدمة المصالح الأميركية، غير أن العقبة العراقية الكأداء المفاجئة عطلت هذا التوجه بمجمله، وراحت الإدارة الأميركية تتلمل موجهة اللوم

إلى سورية، ومحملة مسؤولية تكوّن برنامجها لمن وصفتهم بالأجانب الذين تسمح لهم سورية بعبور الحدود إلى ميادين القتال!

لغة منمّقة، لكنها مفضوحة!

بعد تجربة البلقان الناجحة، وبعد الاحتلال السهل لأفغانستان، كان الأميركيون يعتقدون أن الطرق جميعها أصبحت ممهّدة لإقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وما كان ليخطر في بالهم أن العراق، بعد إثني عشر عاماً من الحصار المحكم المدمّر، سوف يبدي أية مقاومة تستحق الذكر! وكانت صحيفة واشنطن بوست قد كشفت مبكراً، في افتتاحيتها بتاريخ 30/12/2002، أن إدارة بوش (وهي تقترب من لحظة احتلال العراق) تبالغ في استخدام لغة منمّقة عن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، حيث القادة الأميركيون يتبارون في إلقاء الخطب بهذا الصدد، فتحدث كولن باول وزير الخارجية عن مبادرة أميركية لتطبيق الديمقراطية في البلاد العربية، وحملت تلك المبادرة عنوان: "مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية"، وجاءت مبادرة بوش تكراراً لها وإعلاناً عن بدء تنفيذها، رافضة التدرج في الإصلاحات ومننقدة العقود الستة الماضية التي لم يتحقق خلالها أي تقدّم ملحوظ، وداعية إلى التنفيذ والتغيير بسرعة وفوراً، غير آبهة لتحذيرات واعتراضات الحلفاء الغربيين! لقد كانت الإدارة الأميركية مطمئنة تماماً إلى خلوّ طريق مشروعها من أية عقبة جدّية، إلى الحدّ الذي جعلها تقرّر الانفراد بعائدات المشروع الخرافية واستبعاد شركائها وحلفائها!

هاس يذيع الأهداف الحقيقية!

بالإضافة إلى الرئيس ووزير خارجيته، راح مدير المخابرات المركزية الأميركية جورج تيننت يتحدث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير بثقة مطلقة! وأعلن مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية ريتشارد هاس أن الدور الأميركي يتلخص في تضيق الفجوة الديمقراطية بين الدول العربية وبقية دول العالم! لقد شرح ريتشارد هاس: "إن الإدارات الأميركية السابقة أخطأت عندما لم تعط نشر الديمقراطية في الدول العربية الأولوية القصوى، وهي البلاد التي تعتمد الولايات المتحدة عليها في ميدان النفط، والقواعد العسكرية، والتعاون مع الإسرائيليين في تحقيق عملية السلام"! وهكذا

تتلخص قضية الديمقراطية، حسب كلام هاس، في السيطرة الأميركية على النفط العربي، وفي إقامة القواعد العسكرية الممولة عربياً على الأرض العربية لضبط العالم بمجمله، وفي التعاون مع الكيان الصهيوني كإدارة إقليمية أولى للشرق الأوسط الكبير!

العالم يتساءل، وبغداد تجيب!

لقد أبدى المعلقون الدوليون، في جميع أنحاء العالم، دهشتهم وشكوكهم في مرحلة التمهيد لاحتلال العراق، بينما هم يستمعون إلى خطابات أعضاء الإدارة الأميركية عن مشروع الشرق الأوسط الديمقراطي الكبير، وراحوا يتساءلون: كيف يمكن إقناع "شعوب الشرق الأوسط" بجدية واشنطن، عندما تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما العرب والمسلمون يرون شعباً بأكمله، هو الشعب الفلسطيني، محروماً من حرياته بل من أبسط حقوقه؟ وكيف يمكن لواشنطن إقناع أحد بجدية مبادرتها وسياستها قائمة على المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين، فهي تطالب بمنح الحرية للإسلام السياسي في بلد، وتطالب بمحاربة الإسلام باعتباره إرهاباً في بلد آخر؟ أليست هي من يسمي هذا التيار إرهابياً في مكان، وتسميه إصلاحياً تحريراً في مكان آخر؟ أليست هي من احتضن الفصائل الأفغانية الإسلامية التي اعتبرتها، في ما بعد، من ألد أعدائها؟ وهل ستمارس واشنطن ضغوطاً متساوية على أصدقائها وأعدائها، وهي التي تتعامل مع دول المنطقة العربية بطريقتين: القفاز المخملي لبعضها والقبضة الحديدية لبعضها الآخر؟ وإذا انصاعت دول "الشرق الأوسط" للتهديد، وأطلقت العنان للديمقراطية، ثم أسفرت الانتخابات عن نجاح قوى سياسية معارضة للولايات المتحدة، فهل ستقبل واشنطن بما أنتجته الديمقراطية، أم ستطالب بديمقراطية ذات مواصفات خاصة تتفق مع مصالحها؟ ثم ما هي حقيقة الأهداف الأميركية، وهل يمكن تبيد الشكوك المحيطة بأهداف إدارة بوش العسكرية والنفطية الاستعمارية، وإلى أي مدى يمكن أن تذهب، وهل يملك الشعب الأميركي القدرة على الصمود طويلاً في حال التعثر؟

لقد طرحت هذه التساؤلات مسبقاً، في جميع أنحاء العالم، سواء في أجهزة الإعلام أم في اجتماعات الحكومات والبرلمانات أم في المظاهرات العالمية الحاشدة، وكان على

الجميع أن ينتظروا لبضعة أيام فقط، بعد البدء باحتلال العراق، كي يسمعوها الجواب والقول الفصل من بغداد!

المصدر: <http://al-shaab.org>

=====

#هل تراجع الأمريكيون عن مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

د. عبد الله بن عبد العزيز الزايد

في خطوة تشير بالتراجع أمام الأنظمة العتيدة يبدو فتور الأمريكان عن مشروعهم (الشرق الأوسط الكبير) واضحًا جليًا خصوصًا في جانب الإصلاح السياسي؛ إذ لم تبدِ الإدارة الأمريكية أي استنكار حقيقي للإعلانات الإصلاحية السورية من قبل بعض الرؤساء العرب الذين قاموا بما سمّوه إصلاحات، وهي عبارة عن محاولات سورية غير حقيقية في سبيل الإصلاح السياسي.

وهذا السكوت الذي فهم منه التأييد، يدفع للتساؤل عن السبب الذي حمل الأمريكان على طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي بشرّوا به العالم، وجعلوه من أولويات أجندة القمم السياسية، وما الذي حملهم على التراجع وإعلان الاستسلام للأنظمة التي كانوا يطالبونها بالإصلاح. وهل كانت فكرة المشروع مجرد نزوة طارئة ورأيًا لم يُدرس ولم ينضج، وإنما كان ردّ فعل على أحداث سبتمبر تبين أنها ردة فعل غير مدروسة، أم أن الأنظمة المعنية في المنطقة استطاعت التأثير على عتاة السياسة الأمريكية والتغلب على قناعاتهم وإقناعهم بخطئهم في محاولة فرض الإصلاح والحرية؟!

أم أن غزو العراق وأفغانستان واستمرار الاحتلال والمقاومة أعطى الإدارة الأمريكية نوعًا من الاطمئنان على الأمن القومي الأمريكي ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وأنها تستطيع فرض ما تريد بالقوة العسكرية، وبالتالي فلا حاجة لهذا المشروع؟

إذا نظرنا لمسوغات إعلان المشروع فهي كما جاء في مقدمته:

"وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروّعة.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق، ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية، وسيمثل ذلك تهديدًا مباشرًا لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني".

وهذا يؤكّد إدراك الولايات المتحدة خطورة سياساتها السابقة في دعم الأنظمة القائمة على حرمان شعوبها من الحقوق السياسية، وإن هذه السياسة أدّت إلى سخط شعبي عام على الأنظمة والدول الكبرى الداعمة لها خصوصًا الولايات المتحدة. وجاء هذا المشروع معبرًا عن رغبة في تلافي أسباب الانفجار في تلك المنطقة والانقلاب على مصالح الدول الكبرى.

غير أن الشيء غير المفهوم هو أن الدولة المبتدئة بالمشروع والمتحمسة له ما لبثت أن تراخت عن أهم بنوده، وأكبر أسبابه، وهو الإصلاح السياسي لتلافي الحرمان الذي تشعر به شعوب المنطقة.

ويؤكد هذا التراخي تأييد الولايات المتحدة لقانون الانتخاب الرئاسي في مصر، وسكوته عن بقاء الرئيس العسكري الباكستاني برويز مشرف الذي انقلب على الديمقراطية.

إلى حد الحرب على قبائل بلاده إرضاء للإدارة الأمريكية.

إن المتأمل في أحوال المنطقة يجد أنه من الحكمة ومن المصلحة المشتركة لشعوب المنطقة، ولغيرهم ممن لهم مصالح مهمة فيها، أن تكون الأوضاع مستقرة غير مهددة بالثورات والقتال، وإن استمرار شعور الشعوب بالحرمان من حقوقها سيؤدي إلى مزيد من القلاقل والفتن، وإن الإصلاح السياسي سبيل مهم لاستقرار المنطقة، ولذلك فإن التراجع عن محاولات الإصلاح يُعدّ تأييدًا لاستمرار أوضاعٍ منطقتيٍّ مهددةٍ غير مستقرة. وبالتالي استمرار ما تخوّف منه واضعو المشروع على مصالحهم ومصالح العالم.

وأضاف الأمريكيون خطأ آخر إضافة إلى خطئهم في دعم استمرار الوضع السياسي المتأزم، وهو مقايضة الأنظمة بأن تقوم -مقابل السكوت عنها- بتغييرات تشريعية

وثقافية واجتماعية ودينية تخدم الولايات المتحدة في سعيها للتأثير الثقافي والاجتماعي، وتضعف الهوية الإسلامية والعربية تتمثل في فرض تغييرات على أوضاع الأسرة المسلمة، ووضع المرأة، والتشريعات والأنظمة النابعة من الشريعة الإسلامية.

وقد سايرت بعض تلك الأنظمة المطالب الأمريكية وتحمّست لفرضها على نحو يوجب مزيداً من الكره لتلك الأنظمة وللولايات المتحدة التي تفرض عليها هذه التغييرات المرفوضة شعبياً، مقابل تجاهل التغييرات الإيجابية المطلوبة من تلك الشعوب.

1426/4/20

2005/05/28

المصدر: <http://www.islamtoday.net>

=====

#أمريكا وديمقراطية التقسيم

ماجد الحربي

1426/3/29هـ

أمريكا بلد الحريات، أمريكا بلد الديمقراطية، أمريكا نصيرة الشعوب المضطهدة من الحكام الطغاة، هذه الشعارات وغيرها لم يفتأ سادة البيت الأبيض يرددونها حتى ظن بعض السذج أن أمريكا هي التي ستملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، فأدعياء الليبرالية يؤممون وجوههم شطر أمريكا لتحقيق شهواتهم، وأصحاب الشبهات يعتقدون أن العدل والمساواة ما هي إلا ما تعتقده أمريكا وتصدّق عليه لجان حقوق الإنسان المصنوعة بوحيتها، والحكام المسرفين بحقوق شعوبهم يتهافتون على البيت الأبيض لطلب الصفح والمغفرة من العم سام، فصارت أمريكا عند هؤلاء هي الآلهة التي تعبد من دون الله، ومن يراها خلاف ذلك يوصم بصفة الإرهاب التي لاشك أنها ستنتال مباركة الآلهة، فينطبق عليهم قول الشاعر:

وإن كان فيهم ناصحاً وموجّهاً يقولون عنه مائناً ومخرباً

أما أمريكا فلا يعنيه من هذا الأمر شيئاً، وما هذه الشعارات إلا كلام حق أريد به باطل، فسيد البيت الأبيض دخل العراق وعينه على 25% من نفط العالم الموجود بالخليج العربي، واحتياطياً يكفي لما يربو على مئة سنة قادمة، أما قلبه فمتخن ببقاء دولة يهود، وإبعاد الأخطار المهددة لوجودها والمتمثلة بالحركات الجهادية، أما ما عدا ذلك فهو كلام للاستهلاك الدولي، ولا مانع أن يقال عن سجن عشرة آلاف مواطن ومواطنة في أبي غريب وتعذيبهم أنه عمل إنساني أريد به رفع الظلم عن الشعب العراقي بتخليصه من هؤلاء الإرهابيين.

أما الديمقراطية التي يريدونها صناع القرار في البيت الأبيض للعراق فهي تعني فرض أشخاص لحكم العراق ممن يدينون بالولاء والطاعة لأمريكا التي انتشلتهم من أوكار الإجرام، وبارات الخمر، وما ذلك إلا ليقينهم أن العبد لا يمكن أن يخالف أمر سيده، وبالتالي ستكون لهم الحرية الكاملة - وليس للشعب العراقي - بنهب خيرات البلد، وتحجيم دوره الإيجابي بالمنطقة، ولم يتوقعوا أنهم سيواجهون بمقاومة بحجم المقاومة التي تواجههم حالياً بأرض الرافدين، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي سفن الأمريكان، فكان رامسفيلد يقول في بداية غزو العراق: إن العراقيين سيستقبلون جنودهم بالورود، ولكن الأمر بخلاف ما توقعه هذا الصيلبي الحاقد.

فالعراقيون استقبلوا جنوده بالعمليات الاستشهادية، والسيارات المفخخة، مما جعلهم يفرون من المعركة كالفئران، ويخرجون من أرض العراق هرباً متخفين بملابس النساء العراقيات، مما أرغم رامسفيلد ومايرز على الاعتراف باستحالة القضاء على المقاومة العراقية، أعقب ذلك تقرير المجلس الأمريكي للأبحاث المستقلة في العلاقات الخارجية الذي يقترح تقسيم العراق إلى ست ولايات فيدرالية على أساس جغرافي.

ومن عنده اطلاع على سياسة الإدارة الأمريكية يعلم أن قراراتها تأتي على شكل اقتراحات، فما يعلن عنه أنه اقتراح هو في واقع الحال قرار استراتيجي قد تمت المصادقة عليه، ولم تأت تصريحات جلال الطالباني عند ما تولى منصبه من فراغ، فقد قال: إنه لا يمكن القضاء على المقاومة بواسطة الجيش العراقي، فلا بد من تشكيل مليشيات من البشمرجة والمليشيات الشيعية والسنية لهذا الغرض، فهذا التصريح مرتبط بقرار التقسيم.

فالديمقراطية الأمريكية بالعراق تقتضي بعد فشل آلتها العسكرية تقسيم العراق إلى ولايات متناحرة كل ولاية تدافع عن كيائها بواسطة الميليشيات الخاصة بها، مما يخفف الضغط عن الجيش المحتل الذي قد يلجأ للانحياز إلى قواعد معينة بالمنطقة، ويفرض سيطرته بواسطة الحكومة المركزية العميلة في بغداد، والتي ستستنفذ وسائل الدعاية الإعلامية لديها لإقناع الناس بأنها حكومة وطنية، عملت على إخراج المحتل، وأن ما يحصل ما هو إلا تناحر بين الميليشيات المحلية، بإيحاء ودعم من جهات خارجية لا تريد للعراق والعراقيين الخير.

وهذا يذكرنا بالمؤتمر الرباعي سيئ الذكر الذي عقد على إثر هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، حيث قرر المتآمرون (أمريكا - الاتحاد السوفيتي - الحكومة العميلة في أفغانستان وباكستان)، سحب الجيش السوفيتي المهزوم من أفغانستان، ودعم الحكومة العميلة بهذا البلد بالأسلحة والمال لمواجهة المجاهدين، وتجنيد العملاء لإيهام المواطنين أن الجيوش المحتلة انسحبت، وأن ما يجري ليس بجهاد بل هو صراع على السلطة، حيث استمر الصراع في أفغانستان حتى قبض الله لها حكومة طالبان الإسلامية التي قضت على الصراعات الداخلية، ووحدت البلاد تحت ظل راية التوحيد.

ولسنا هنا بصدد الاسترسال بالأحداث التي أعقبت حكم طالبان، فما أردت الوصول إليه هو تأكيد أن سياسة الاحتلال واحدة وإن اختلفت وسيلة التنفيذ، فما طبق في أفغانستان بعد اندحار الاتحاد السوفيتي يراد تطبيقه بالعراق بعد هزيمة أمريكا، مع فارق أن الجيش السوفيتي خرج من كل الأراضي الأفغانية، أما الجيش الأمريكي فلا نتوقع خروجه كلياً من المنطقة - في الوقت الحالي على الأقل - خصوصاً أنه يملك قواعد آمنة بالمنطقة يمكن الانحياز إليها، ولكن يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.

المصدر: _____ در :

3http://www.almoslim.net/figh_wagi
320/show_news_comment_main.cfm?id=

=====

#أسامة قاضي:آلية الإصلاح ضرورة في الوطن العربي

حوار / طه عبد الرحمن

1426/1/26 هـ الموافق له 2005/03/07 م

في عام 1996 أقام الدكتور أسامة قاضي منتدى الفكر والثقافة الإسلامية في ولاية ميتشجن بالولايات المتحدة الأمريكية ليكون منتدى مستقلاً يحمل تياراً معتدلاً لنشر الثقافة الإسلامية في وسط المجتمع الأمريكي.

وفي حديثه لـ موقع (الإسلام اليوم) خلال زيارته للقاهرة تعرض د. قاضي لأزمة الواقع العربي، والبحث عن آليات جادة للإصلاح في الوطن العربي، والعمل على إزالة أزمة الثقة بين الحكام، وعاب د. أسامة قاضي على المثقفين الإسلاميين الانعزال عن واقعهم، داعياً إلى ضرورة إعادة صياغة الثقافة الإسلامية وفق الثوابت الإسلامية، إضافة إلى حديثه عن جوانب أخرى ذات الصلة، جاءت في الحديث التالي:

نظراً لاهتمام منتدى الفكر والثقافة بولاية ميتشجن الأمريكية بالقضايا الثقافية، هل ترى أن الواقع الثقافي العربي يعاني اليوم من أزمة؟

في الحقيقة أرى أنه يعاني من أزمة إدارة، لأنه لا ينفصنا الرجال والنساء الواعون بثقافتهم، ولكن المشكلة في تشتتهم لعدم وجود إدارة تحكمهم بالشكل الصحيح، وبسبب الفوضى القائمة نجد ظهور أنصاف مثقفين، وأنصاف واعين، يفتون بغير علم، ويعلمون الناس بغير علم، فضلاً عن ظهور أنصاف غربيين لدرجة تجعلنا نصل إلى مرحلة من انعدام الانسجام بين المواطن والسياسة، فيصبح لدينا انفصام في الشخصية الحضارية.

مشاكل ثقافية:

ولماذا يتم تجنب التعاطي مع الثقافة الإسلامية في كثير من المواقع الثقافية الرسمية بعالمنا العربي؟

أعتقد أن هناك عدة مشاكل: إحداها أننا لم نستطع أن نصل إلى صناع القرار لنؤكد أهمية هذه الثقافة، وأنها ستنتفعه ولن تضره، من هنا يوجد فهم خاطيء في عرض

وتقديم الثقافة الإسلامية من الطرفين، لذلك تبدو فجوة كبيرة بين صنّاع القرار والشعب، فضلاً عن خطورة البطانة التي تحيط بصناعة القرار في العالم العربي. وأفهم أنه كلما تمّ الانفصال بين الأمة وثقافتها كان هناك خطر يهدّد الأمة، لذلك لا ينبغي أن تكون هناك أزمة ثقة بين قمة الهرم وقاعدته، ولو استطعنا أن نقنع صنّاع القرار بأهمية القاعدة الشعبية فإن الأمة ستستعيد هيبتها.

ولا أدري ما المانع في العزوف عن تطبيق منهج الثقافة الإسلامية في مؤسساتنا الرسمية العربية، وأتصور أنه يمكن إعادة الثقة من خلال صنّاع القرار، لأن بيديهم إمكانية «فتح الصنبور أو غلقه» في آن واحد، لذلك فالخطوة الأولى في وطننا العربي تتمثل - كحل عملي - في تفعيل السلطة الرابعة المتمثلة في الصحافة، ومنح الصحفيين حصانة، وعدم توقيف الصحفيين، ومحاولة إيجاد آلية الإصلاح، لتكون الصحف جهاز إنذار لصانع القرار.

انعزاليّة عن الواقع:

هناك اتهام للمثقفين الإسلاميين بأنهم منعزلون عن واقعهم، وأنهم يعيشون في واقع غير واقعهم الحالي، فكيف تقرأ صحة أو خطأ هذا الاتهام؟ أتفق مع هذا الرأي تماماً، لذلك فلا بد أن يشمل الإصلاح الثقافة الإسلامية نفسها، فنحن لدينا كتلة هائلة من الفوضى في الفتاوى والتضارب فيها، وليّ عنق النص، وأرى أن أمثال هؤلاء يطمحون إلى شعبية، والإنسان الذي يطمح إلى إحقاق حق لا يخشى أحداً، وهكذا ينبغي أن يكون المثقف، ونحن بحاجة ماسة إلى إعادة صياغة ثقافتنا الدينية بل والسياسية والاقتصادية، وإعادة الأمور إلى نصابها، وهذا يحتاج إلى علم وجرأة، وهذه مهمة المثقفين الواعين.

وفي عالمنا الإسلامي أرى أن هناك تيارين: أحدهما ينفي الآخر، والثاني ينفي الذات الحضارية (الذين يطالبون بالحدّثة، وفتح صفحة جديدة مع الحياة)، وما بين هذين التيارين نحن بحاجة إلى تيار وسطي لإدارة الحوار، وللأسف هذا التيار الوسطي لا يستطيع أن يجابه كل هذه التيارات ربما لإقصائه مرة، وعدم تمكّنه مرة أخرى.

وأنتم تقيمون في الولايات المتحدة، ما مدى تأثير الثقافة الإسلامية التي تحملها الجاليات في أوساط هذا المجتمع، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وتزايد دخول الغربيين في الإسلام؟

أعتقد أن الوزن النوعي للمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية مازال ضعيفاً وليس بتلك القوة، نتيجة الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها المسلمون هناك خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، ولعل هذه الظروف تكون غريبة للوجود الإسلامي ليُخرج من بين أصلابه وعياً حقيقياً باحتياجاته.

وأذكر أن هناك الكثير من المؤسسات الإسلامية في داخل الولايات المتحدة يديرها أشخاص غير أكفاء، وغير ممثلين للإسلاميين، وإنما ممثلون لغيرهم، ولذلك أطلب من الفضائيات العربية التحقق من مثل هذه المؤسسات والقائمين عليها مقابل وجود أشخاص آخرين نشعر بإخلاصهم في العمل.

والوضع الإسلامي في أمريكا هو وضع لا يُحسد عليه، ولذلك كله فإن الثقافة الإسلامية في الولايات المتحدة يتم النظر إليها وبشكل مزدوج. اعتناق الإسلام:

لكن البعض يرى زيادة إقبال الغربيين على اعتناق الإسلام، ورغبتهم أيضاً في الاطلاع على الإسلام أليس كذلك؟

الشعب الأمريكي بشكل عام شعب قارئ، وهو يثق بحكومته عموماً، في الوقت الذي لا يثق في «جورج بوش» شخصياً، كما أنه يثق بالإعلام حتى لو كان مشوّهاً، وإن كانت بعض الأجهزة الإعلامية الحيادية قد استطاعت أن تقدم صورة موضوعية عن الإسلام.

والمثقف الأمريكي عندما بدأ يسمع عن أحداث سبتمبر يؤمن بفلسفة الذات والفردية، ولا توجد الآن دراسات عن دخول الأمريكيين في الإسلام، ونحن نتحدث عن (300) مليون أمريكي، ولذلك فلو اعتنق مئة منهم الإسلام فإننا كأن لم نتحدث عن شيء، ونحن الآن مليار و (300) مليون مسلم فهل نحن فاعلون؟ لذلك العبرة بالفاعلية.

والمهم أيضاً النظر إلى طبيعة الذين يعتنقون الإسلام، فقد يكونون من الأمريكيين السود، أو من الجماعات المسحوقة، أو جماعات أخرى قد لا يكون لها القيمة أو

النوعية، فضلاً عن طبيعة المادة التي تقدم الإسلام أو تتحدث عنه، فقد يقرأ لمستشرقين أو الخارجية الأمريكية أو استعرض تفاسير القرآن عن غير فهم، ومن هنا يأتي الخطأ، ونحن في الولايات المتحدة ضعفاء، وهذا من ضمن التخبط الموجود هناك، ومهمتنا أن نطرح تياراً إسلامياً معتدلاً يؤمن بالوسطية، ويؤمن بإحقاق الحقوق، ووجود أجهزة إعلامية قوية، ودعم الجالية الإسلامية القوية.

ما هي طبيعة المنتدى الذي تتولون رئاسته؟

طبيعته إيجاد تيار وسطي، فنحن أسسنا منتدى الفكر والثقافة الإسلامي عام 1996 كهيئة مستقلة تُعنى بالحوار والتجديد والتأصيل، ونحن لا نستهدف إلغاء الأصول، ولكننا نريد أن نوجد تياراً فكرياً واعياً حتى تهض الأمة من وعكثها الراهنة.

وبعد تأسيس هذا المنتدى في أمريكا - والنزاع مع بعض المؤسسات الإسلامية وليس مع الحكومة الأمريكية - حوربنا من جانب بعض الإسلاميين؛ لأنهم لا يفهمون الفكر أو الثقافة الإسلامية بالشكل الصحيح، ولكننا قمنا بتحييد هذا الصراع والنزاع.

وأصدرنا كتاباً عن «الإسلام والدور المنتظر» ثم طبعناه مرتين 1996 و1999، وشارك فيه (11) مفكراً، و «من أجل أخلاق أفضل»، «الحوار والديمقراطية في الشرق الأوسط»، كما لدينا إذاعة تبث في ولاية ميتجشن وإياهو ومدينة «وزنر» في كندا لمدة ساعتين أسبوعياً، وكنت العضو العربي الوحيد في المنظمة الإعلامية الأمريكية في ولاية ميتجشن.

ونسعى إلى أن يكون لنا بصمة في التاريخ، وأشرطة إذاعتنا قمنا بوضعها في أحد أكبر المكتبات في أمريكا، ومحفوظة في التاريخ الشفهي للعرب الأمريكيين، وكان غرضنا في ذلك استفادة الباحثين جميعهم من هذه الأشرطة، فضلاً عن حفظهما من التلف.

المصدر _____ در :

http://www.islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm
5248&artid=77&catid=72?id=

=====

#الصراع على المياه في الشرق الأوسط

د.محمد مورو (*)

إذا كان الصراع على البترول قد شكل مساحة كبيرة من معادلات وأحداث المنطقة منذ عقود كثيرة وحتى الآن، فإن الصراع على المياه يمكن أن يكون أشد حدة؛ ذلك أن المياه في التحليل النهائي أهم من البترول وأعلى؛ فهو سر الحياة ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: 30].

ولا شك أن الإدراك المبكر لأهمية المياه، ومعرفة طبيعة الصراع القادم حولها سيؤثر على أمتنا إذا ما أحسنوا الاستعداد بكثير من الجهد والتضحيات، ويؤمن لهم مستقبلاً معقولاً، أما إذا ظل العرب في حالة غفلة عن هذه التقنية الخطيرة فإن مجرد وجودهم على سطح الأرض سيصبح أمراً صعباً!

ومن المهم هنا أن نقرر حقيقة بديهية، أن هناك علاقة مباشرة بين الأمن العربي بعمامة ومسألة تأمين مصادر المياه. وإذا كان الأمن العام لدولة ما هو الإجراءات التي تتخذها تلك الدولة لتحافظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، فإن فهم الأمن على أنه موضوع الدفاع العسكري داخلياً وخارجياً هو أمر سطحي وضيق؛ لأن الأمن العسكري هو وجه سطحي ضيق لمسألة الأمن الكبرى كما يقول روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق؛ فهناك الكثير من الجوانب غير العسكرية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة الأمن القومي، ومن هذه الجوانب بالطبع مسألة الأمن الغذائي والاقتصادي ومسألة المياه على رأس تلك الجوانب.

وإذا أخذنا مسألة الأمن الغذائي كمحدد لفهم مستقبل العالم العربي لوجدنا أن الأمر مفرغ؛ ذلك أنه إذا كان من يمتلك غذاءه يمتلك قراراً؛ فإن وجود فجوة غذائية في العالم العربي تصل إلى حوالي 30 مليار دولار سنوياً هي الفرق بين الصادرات والواردات العربية مما يمثل مشكلة خطيرة، بل ونسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الاستراتيجية في مجال الغذاء لا تزيد عن 39%، وهذه النسبة لها أهميتها؛ ونراها في حالة الدول ذات الأهمية في المنطقة العربية مثل مصر التي يبلغ اكتفاؤها الذاتي من القمح 27%.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن السوق العالمية للقمح تتشكل من دول ذات توجهات سياسية ومتعارضة معنا، لأدركنا فداحة المشكلة؛ فالدول الكبرى المسيطرة على سوق

تصدير القمح هي «أمريكا، كندا، أستراليا، السوق الأوروبية المشتركة»؛ حيث يمكنها التكتل في احتكار للتحكم ليس في تصدير القمح فقط بل وفي أسعاره كذلك. وهكذا فإن المسألة الغذائية تفجر بالضرورة مسألة الماء؛ حيث إن الماء هو العنصر الأساس للزراعة القادرة بدورها على سد تلك الفجوة الغذائية. وبالطبع لا تقتصر أهمية الماء على مسألة الزراعة؛ فالماء ضروري للتصنيع أيضاً، فضلاً عن أهميته لتلبية الاستهلاكات البشرية المباشرة من مياه شرب وغسيل وغيرها، وليس عبثاً بالطبع أن تكون معظم الحضارات قد نشأت حول مصادر المياه.

ومشكلة المياه في الوطن العربي ذات أبعاد كثيرة؛ فالوطن العربي يقع في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، وتقل فيه الموارد المائية المتجددة عن 1% من المياه المتجددة في العالم، ونصيب الفرد العربي من المياه 1744 متراً مكعباً سنوياً، في حين أن المعدل العالمي يصل إلى 12900 متر مكعب سنوياً، ومعدل هطول الأمطار في الوطن العربي بين 5 . 450 ملم سنوياً، في حين يتراوح في أوروبا مثلاً بين 200 . 3000 ملم سنوياً. وتمثل الصحارى في الوطن العربي مساحة 43% من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي، وفي عام 2000م حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي 300 مليون نسمة فإن عجز الموارد المائية العربية يصل إلى 127 مليار متر مكعب؛ وذلك لأن حجم الموارد المائية المتاحة حالياً تبلغ 338 مليار متر مكعب سنوياً لا يستثمر منها إلا 173 مليار متر مكعب! في حين أن الوطن العربي يحتاج لتلبية احتياجاته من المياه . إذا أحسن استخدامها، وتم عمل خطط لسد الفجوة الغذائية . إلى حوالي 500 مليار متر مكعب من المياه سنوياً.

والموارد ومصادر المياه في الوطن العربي تتمثل في الأمطار والمياه السطحية «الأنهار» والمياه الجوفية، ولعل المشكلة حول المياه السطحية «الأنهار» هي الأهم؛ فالمياه السطحية المتاحة حالياً للوطن العربي تبلغ 127 . 5 مليار متر مكعب سنوياً، تحوز ثلاثة أقطار عربية حوالي 71 % منها، هي مصر والعراق والسودان، ومن المفروض أن يزيد حجم الموارد السطحية ليصل إلى 256 مليار متر مكعب من المياه؛ أي ضعف ما هو متاح حالياً عن طريق مشروعات الري والسدود مثل قناة جونجلي في السودان.

وإذا أدركنا أن 67% من مياه الأنهار «المياه السطحية» في البلدان العربية تأتي من خارج بلادهم لعرفنا حجم ما يمكن أن يحدث من مشكلات إذا قام العرب بعمل تنمية أو سدود تؤدي إلى زيادة مواردهم، وعلى سبيل المثال فإن نهر النيل ينبع من إثيوبيا «النيل الأزرق»، وبحيرة فكتوريا «النيل الأبيض»، ويمر في تسع دول إفريقية هي «إثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو والسودان ومصر»، ويقطع مسافة من أبعد منابعه على روافد بحيرة فكتوريا نيانزا في قلب إفريقيا إلى ساحل رشيد على البحر الأبيض المتوسط في مصر حوالي 6700 كم.

أما نهرا الفرات ودجلة فينبعان من الجبال الواقعة شمال تركيا، ويمر الفرات عبر سوريا ثم العراق. أما نهر دجلة فيمر من تركيا إلى العراق مباشرة.

وبالنسبة لنهر النيل . مثلاً . الذي تعتمد مصر عليه اعتماداً شبه كامل في اقتصادياتها وخاصة الزراعة؛ فإن نصيب مصر منه يصل الآن إلى 5.55 مليار متر مكعب سنوياً، والسودان إلى 5.18 مليار متر مكعب سنوياً، وبديهي أن مصر والسودان يسعيان إلى زيادة مواردهما من مياه النيل عن طريق مجموعة من المشروعات، وهذه المشروعات لن تؤثر على حصة دول المنبع؛ لأن المياه قد تركت أراضيهم بالفعل من ناحية، ولأن هذه الدول لها مصادر مياه غنية جداً، وإثيوبيا مثلاً التي يأتي منها 85% من مياه النيل المستخدمة في مصر ليست في حاجة إلى مياه النيل أصلاً؛ لأن مواردها المائية أعلى كثيراً من احتياجاتها، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة؛ حيث تسعى قوى عالمية وإقليمية لحرمان مصر من حصة كبيرة من المياه أو منها على الأقل من زيادة مواردها من تلك المياه؛ فإسرائيل تسعى إلى زيادة نفوذها في القرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك أمريكا التي نجحت أخيراً في تحقيق أكبر قدر من النفوذ على كل من إثيوبيا وأوغندا والكونغو «ميدكابيللا» ورواندا وبورندي.

والمخططات المعادية لمصر في هذا الصدد كثيرة؛ فالجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان بقيادة جون جارنج المدعوم إسرائيلياً منع إنشاء قناة جونجلي التي كان من الممكن أن تزيد نصيب مصر والسودان من المياه، وهناك مخطط قديم يقضي بمحاولة تحويل مجرى النيل في إثيوبيا، وقد قام المكتب الأمريكي لاستصلاح

الأراضي بعمل الدراسات الخاصة به إلا أنه بالطبع لم ينفذ، ولكنه يشكل فكرة في الأدرج يمكن تنفيذها فيما بعد للضغط على مصر، وهناك الآن عدد من الدراسات الجاهزة لإقامة سدود على النيل في إثيوبيا سوف يمولها البنك الدولي تؤثر على حصة مصر من المياه بنسبة 20% سنوياً، أي 7 مليارات متر مكعب من المياه، بل ووصل التفكير إلى حد أن هناك خطة تقضي بتحويل كل مصادر المياه في تلك المنطقة لتصب في منطقة البحيرات العظمى في وسط القارة كخزان عملاق للمياه، ثم بيع هذه المياه لمن يريد ويدفع الثمن كالبترول تماماً، ويمكن كذلك تعبئتها في براميل تحملها السفن أو عن طريق أنابيب لبيعها لدول خارج القارة، وتطالب إسرائيل أيضاً بمدّها بنصيب من مياه النيل عن طريق سيناء، وإلا قامت بإحداث متاعب لمصر في منابع النيل في إثيوبيا ومنطقة البحيرات.

وفي الحقيقة فإن المطامع الإسرائيلية في مياه النيل قديمة قدم المشروع الصهيوني ذاته، فقد تقدم الصهاينة في بداية هذا القرن بمشروع إلى اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر لهذا الغرض إلا أن ذلك المشروع قد رفض، وفي عام 1974م قام مهندس إسرائيلي «إليشع كيلى» بتصميم مشروع لجلب المياه لإسرائيل من الدول المجاورة على أساس أن إسرائيل ستعاني من مشكلة مياه في المستقبل، ويتلخص المشروع بالنسبة لنهر النيل في توسيع ترعة الإسماعيلية حتى يزيد معدل تدفق المياه داخلها إلى 30 متراً مكعباً في الثانية، ونقل هذه المياه عن طريق سحارة تمر أسفل قناة السويس، ثم تصب المياه على الجانب الآخر من القناة في ترعة مبطنة بالإسمنت لمنع تسرب المياه، وتصل هذه الترعة إلى ساحل فلسطين المحتلة وتل أبيب، ثم في خط آخر يتجه جنوباً نحو بئر السبع لعرب صحراء النقب، وتسعى إسرائيل وفق هذه الخطة إلى الحصول على 8 مليارات متر مكعب من المياه سنوياً من النيل، وقد تكرر الحديث عن هذا المشروع فيما بعد خاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1979م.

وبالنسبة لنهر الفرات الذي ينبع من تركيا ويمر في سوريا والعراق، فإنه نشأت حول حصص المياه والتدفق في هذا النهر العديد من المشاكل بين كل من تركيا وسوريا والعراق، وتستخدم تركيا مسألة المياه للضغط السياسي على سوريا مثلاً بسبب قضية

دعم سوريا للأكراد الأتراك، ومن الناحية الفنية فإن سوريا لديها عجز في المياه يقدر بحوالي مليار متر مكعب سنوياً، ومع قيام تركيا بمشروعات كبرى على نهر الفرات تقضي بإنشاء 13 سداً، نفذت بالفعل منها سد أتاتورك عام 1990م؛ فإن معدل التدفق في النهر قد انخفض مما أثر على كل من سوريا والعراق، كما أن قيام سوريا بدورها بإنشاء سدود على الفرات يؤثر على العراق الذي يصل إليه النهر في النهاية، بل قد وصلت الأمور إلى حافة الصدام بين سوريا والعراق عام 1974م.

وهناك مشروعات يتم التفكير فيها الآن خاصة بعد التحالف العسكري التركي الإسرائيلي بنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل عبر أنبوب طويل يسير في البحر المتوسط إلى شواطئ إسرائيل، وهذا يحقق لتركيا موارد مالية من بيع المياه، ويحقق لإسرائيل تلبية حاجاتها من المياه بثمن بسيط، ولكن هذا بالطبع سيكون على حساب كل من سوريا والعراق.

كانت المياه من أهم العوامل التي نشأت بسببها الحروب بين العرب و (إسرائيل)، فالعمليات العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية اللبنانية عامي 1964، 1965م كانت بسبب الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن ونهر بانياس ونهر اليرموك ونهر الحاصباني، كما كان من أسباب حرب 1967م موضوع تحويل مجرى نهر الأردن، وفي عام 1982م شنت إسرائيل حملة عسكرية على لبنان كان من أهدافها أطماع إسرائيل في نهر الليطاني.

وتسعى (إسرائيل) كما ذكرنا من قبل إلى الحصول على مياه نهر الفرات من تركيا مباشرة، وكذلك الحصول على حصة من مياه نهر النيل عن طريق قناة الإسماعيلية باتجاه النقب وساحل (إسرائيل).

وتعتبر المياه محوراً هاماً من محاور الفكر الصهيوني؛ فبعد صدور وعد بلفور عام 1917م تقدم حاييم وايزمان رئيس المؤتمر الصهيوني آنذاك إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا طالباً تحسين حدود إسرائيل حسب وعد بلفور، لتضم حوض الليطاني وجبل الشيخ وحرمون أي تضم أنهار الأردن وبانياس واليرموك.

ويقول الصهيوني بلسان هوارس عام 1921م: «إن مستقبل فلسطين بأكمله هو بين أيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن».

وأعلن ديفيد بن جوريون عام 1955م «أن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، وأننا إذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نبقى في فلسطين».

ومن المعروف أن الحدود الإسرائيلية المستهدفة طبقاً للخريطة المعلقة على الكنيسة في إسرائيل هي من النيل إلى الفرات أي من ماء إلى ماء.

على كل حال فإن إسرائيل توفر حاجاتها المتزايدة من المياه التي تصل 3.5 مليار متر مكعب حالياً، وتريد إسرائيل زيادتها إلى 12 ملياراً للتوسع في مشروعاتها، وتحصل عليها الآن إما من سرقة مياه الآبار العربية بوسائل تكنولوجية معقدة داخل الأراضي المحتلة، أو من مشروعات تستهدف السيطرة على أكبر قدر ممكن من مياه الأنهار العربية وحرمان الآخرين منها خاصة على أنهار الليطاني والحاصباني وبانياس واليرموك والأردن. وبالطبع فإن الفجوة المائية بين ما تنهبه إسرائيل حالياً من المياه العربية وبين ما تستهدف نهبه يمكن أن يشكل عنصراً هاماً من عناصر اندلاع حروب قادمة في المنطقة.

(*) رئيس تحرير مجلة المختار الإسلامي . مصر .

رمضان 1423 هـ * نوفمبر - أكتوبر 2002م

http://albayan-magazine.com المصدر :

=====

#تركيا الدولة النموذج أمريكياً

طه عودة

1425/12/5 هـ

لقد استعادت تركيا مكانتها كدولة كبرى في عيون الأمريكيين، ورغم حقيقة أن الرفض التركي لطلب واشنطن بتمرير قواتها من الأراضي التركية إلى العراق قد يبقى دائماً في عقول الناس، إلا أن كافة المستجدات تؤكد أن مكانة تركيا في الشرق الأوسط الكبير لا زالت محفوظة ومهمة جداً بالنسبة للأمريكيين؛ فتركيا العلمانية التي تتبنى

الديمقراطية والإسلام بعضويتها في الاتحاد الأوروبي يمكن أن تكون النموذج الأفضل للبلدان الأخرى في المنطقة.

تركيا والديمقراطية الأمريكية:

في الماضي كانت تركيا تتبنى حساسية كبيرة إزاء الإمبرياليين والقوى الإمبريالية، ولعل هذه الحساسية كانت متفاوتة عند البعض، ومختلفة عند البعض الآخر طبقاً للإيديولوجية التي ينتسبون إليها، ولكن بالنتيجة كانت هناك حساسية تركية، وكانت هناك مكافحة ضدها، أما اليوم فقد تغيرت المعادلة السياسية بحيث وصل الأمر إلى درجة أن المسؤولين الأتراك بدؤوا مناقشة كافة المسائل التركية الداخلية والخارجية متجنبين الحديث عن الحسابات، والخطط الإمبريالية، وباتوا بتجسيد مفاهيم التسليم التركي التام روحاً وجسداً إلى الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكأنهما مخرج "الحرية" والديمقراطية" الوحيد أمام تركيا، مع العلم أن الحسابات والخطط الإمبريالية في المنطقة ومطامعها في أراضي منطقة الشرق الأوسط لا زالت قائمة.

في المدة الأخيرة بدأنا نسمع الكثير عن أسطوانة ما يسمى بـ"الشرق الأوسط الكبير" و"دول شرق أوسطية متحدة" والديمقراطية العصرية"، وهم عندما يتحدثون عن المساعي لتطبيق هذه الخطة في المنطقة فإنهم يتجنبون ذكر حقيقة أن دول المنطقة سوف تنقلص أو حتى تحذير الشعوب من هذه الخطر، علماً أن قوى الاحتلال الإمبريالية لم تعد تتكرر حقيقة خطتها في تقسيم العراق بعد احتلالها له، بل حتى أن تقسيم مصر وإيران هو جزء وارد في هذا المخطط، وهذا التوجه يأتي في إطار استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على دول الشرق الأوسط من خلال تحكمها بشكل مباشر في زمام الأمور في تلك البلدان، وتشكيل إدارات أمريكية تدير العمل السياسي داخل كل دولة بالتعاون مع رموز يعملون لصالحها، وفي هذا الإطار فقد بدأت الولايات المتحدة بتسويق سلعتها من خلال إرسالها للوفود إلى هذه الدول، أو استقبالها وفود من تلك الدول لتحويل مجتمعات دول الشرق الأوسط إلى معسكرات تخدم المصالح والمطامع الأمريكية.

لقد تم رصد مبلغ 30 مليون دولار لتشجيع برامج الديمقراطية في العالم العربي، ثم 25 مليون دولار من أجل تغيير الهياكل السياسية في تلك الدول للتوافق مع التوجه

الأمريكي الجديد في المنطقة، هناك ألعيب ومؤامرات كثيرة تدور حول تركيا ومنها تقسيمها - وبغض النظر عما إذا كانوا سينجحون في ذلك أم لا - نحن لا ننكر أن هناك من يحاول هنا التحذير من هذه الخطط بصوت عالٍ، إلا أن هذه الفئة القليلة تواجه دوماً من يعتم عليها، ويقف حائلاً بينها وبين إيصال كلمتها إلى الشعب تحت اعتقاد وتقديم بأن الالتصاق بذيل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هو الخلاص الوحيد أمام تركيا، وهذه ليست الحقيقة، فإذا عدنا إلى ما قبل عدة سنوات نرى بأن تركيا بينما كانت تكافح منظمة حزب العمال الكردستاني الانفصالية؛ فإن الولايات المتحدة كانت تزود هذه المنظمة بمختلف أنواع الدعم المادي والمعنوي، بل حتى إن معظم الأسلحة التي كانت تحارب هذه المنظمة تركيا، وتقتل أبناءها فيها كانت من الصنع الأمريكي.

وفي ضوء كل هذه الحقائق هل يستصعب علينا فهم حقيقة أن التوجهات التركية للولايات المتحدة هو خطأ كبير، وبأن ذلك لن يفيدها، بل والعكس صحيح سوف يضرها بشكل مطلق؟

الإعلام التركي - ومنذ سنين طويلة - يمارس حملة التنويم المغناطيسي على الشعب، فهو يعكس الحقائق من جهة، ويبرز ما يراه مناسباً مع الحملة الدعائية الإمبريالية من جهة أخرى، بل أنهم وصلوا إلى درجة نجحوا معها بإعاقه حتى التفكير الشعبي بهذه المواضيع، مثلاً: لماذا لا نفكر بالخطط التي تبيت وراء الاستعجال الأمريكي لانضمام جزيرة قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، وهل لهذا الأمر علاقة بخططها "بالشرق الأوسط الكبير" علماً منا أن الأحداث التي تدور حولنا ليست نتيجة مصادفات عابرة، بل هي خطط وحسابات منسقة تقوم على حلقة متصلة بأخرى وصولاً إلى الهدف المنشود، وهو تقسيم الشرق الأوسط.

العلاقات التركية الأمريكية وعامل العراق:

لقد واجهت العلاقات التركية - الأمريكية ما بعد مدة الحرب الباردة تغيرات جادة مقترنة بالتحول الجديد في النظام الدولي، وفي حيرة أعقبتها الحرب الباردة فقد عاشت تركيا والبلدان الأخرى التي هي في مواقع مماثلة لها مدة قلقة مستنديين على اعتقادات أن أهميتهم الإستراتيجية قد تضاءلت، وبأنهم سيهمشون، ووسط مدة الحيرة

هذه قدمت تركيا دعمها إلى العمليات الدولية للولايات المتحدة مثل: حرب الخليج، وتجاهلت كل المخاطر التي يمكن أن تتعكس عليها سلبياً وذلك في محاولة مستميتة لاستعادة موقعها الهام.

نعم لقد أدرك صناع السياسة الخارجية في تركيا أن هجمات 11 سبتمبر / أيلول التي شكلت النظام العالمي يمكن أن تكون فرصة ثمينة لتحقيق التقارب التركي الأمريكي بشكل أكبر، ولهذا فإن تركيا اليوم تجاهد لشغل مكان ضمن هذا النظام الجديد، و لن تتردد في تحمل المخاطر ثانية مهما كانت أبعادها في سبيل تحقيق هذا الهدف، وعند هذه النقطة بالضبط فإن تركيا تواجه معضلة فيما يتعلق بعامل العراق في العلاقات التركية - الأمريكية.

لا شك أن قضية العراق كانت الأكثر صعوبة في ملف العلاقات التركية الأمريكية، سياسة تركيا نحو العراق هي بمثابة السباحة ضد التيار، فمن الواضح أن السياسة الخارجية التركية التي تقتدر إلى تأثير على صياغة الأحداث، وحتى إلى مبادرات جزئية في المتناول مهما كانت متواضعة، لن تكون قادرة على القيام بتغييرات ذات مغزى في اليوم الذي تقرر فيه الولايات المتحدة الشروع بالعملية ضد العراق.

أمريكا لديها معارضات محلية تجاه سياسة العراق المتشددة، فعندما نفكر في سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الأخيرة فإن موقف واشنطن يبدو وقد أصابه الوهن قليلاً بسبب تصلب مواقف حلفائها، وفقداء المبادرة والحيادية في قضية مهمة جداً مثل عملية السلام، أما تركيا فقد بقيت سلبية في مثل هذه القضية بينما كان من الممكن أن تكون ممثلة مؤثرة، بحيث نرى أن أنقرة سارعت إلى الإعلان عن دعمها الكامل للولايات المتحدة في حملة "مكافحة الإرهاب الدولي" بعد هجمات 11 سبتمبر/أيلول، كما بذلت الجهود الباسلة لتأييدها أثناء العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، إلا أن تركيا اليوم قلقة بشأن ما يدور في مخيلة الولايات المتحدة الأمريكية من مخططات ومطامع مستقبلية.

المصدر: _____ در :

3http://www.almoslim.net/figh_wagi
248/show_news_comment_main.cfm?id=

=====

#البزنس والسياسة:التطبيع مع إسرائيل مُنتجاً

محمود سلطان

2005/02/14

ليس ثمة خلاف على أن ثقافة العولمة تعتمد أساساً على "فكرة النسبية" بمعنى نسبية الأخلاق، القيم، العقيدة، ونسبية الثوابت الوطنية كذلك، فنحن إذ نناقش مخاطر التطبيع ونجرمه ونحرمه، ونبحث سبل مقاومته؛ فإنه في المقابل يوجد من يحله، ويعتبره الحضانة لتأمين مشاريع التسوية في الشرق الوسط، أي باتت المسألة بشأنه "مسألة نسبية" وليس ثمة إجماع على اعتباره "حراماً وطنياً".

قس على ذلك الأخلاق والقيم، ولنأخذ مثلاً مسألة الشواذ، نحن المسلمين نجرم ونحرم، ولكن هناك في العالم من يحل، ويسن التشريعات في أوروبا التي تجيز زواج الشواذ، وتبني الأطفال، وحفظ حقوقهم في الميراث، وذهبت إلى ذلك كنائس غربية. والمقصود من الاحتكام إلى معيار "النسبية" في تقدير أمور تتعلق بمنظومة القيم التي يعتنقها الإنسان هو هز ثقته في ما استقر في وجدانه الخاص، ومن ثم في الضمير الجمعي بأنه "ثابت" دينية، أو عقدية، أو وطنية، وما شابه، أي ليس هنالك ثمة ثوابت، ويظل الإنسان محايداً إزاء منظومة القيم الثابتة في ثقافته، أي يتحول إلى فسيفساء واسعة فضفاضة وفارغة، وبمعنى آخر إلغاء "الإنسان الايدولوجيا" ليحل محله "الإنسان الهلامي".

ومع انتشار هذا المفهوم تراجعت الصرامة في قداسة "الحدود السياسية" و"السيادة الوطنية" للدول، لصالح مفهوم "العالم - القرية"، والتسليم بالعولمة (أمركة العالم) ليس باعتبارها حالة طارئة فرضها منطق القوة والتفوق التقني، وإنما باعتبارها وعلى نحو ما ذهب إليه "فوكوياما" المحطة الأخيرة والنهائية في مسيرة التطور الإنساني.

ورجل الأعمال بطبيعته ينتمي إلى "شريحة اجتماعية" محايدة عادة ما يكون ولائها لـ"السوق"، أو على أقل تقدير تخضع عملية ترتيب الأولويات عنده لمعايير المكسب أو الخسارة، أي أنه أكثر القوى الاجتماعية قابلية لقبول قيم "العولمة" لأنها ستبرر له "حيده القيمة".

والمشكلة الآن أن رجل الأعمال لم يعد طموحه محكوماً بأطر تجارية محضه، إذ لو كان هذا الطموح عند هذه الحدود فحسب لهان أمره، غير أن المشكلة في أن طبقة رجال الأعمال الآن تتهياً لتحل محل النخبة السياسية، في إدارة الدولة ورسم سياساتها العامة، وهي ظاهرة كوكبية كونية أصابت مناطق عدة في العالم - بما فيها العالم العربي -، ففي مصر مثلاً شكل الحزب الوطني الحاكم أمانة السياسات، وهي هيئة استحدثها الحزب، في إطار تهيئة نجل الرئيس مبارك "جمال" ليتصدر الصفوف في العمل السياسي العام، وهو رجل اقتصاد عمل في أحد البنوك البريطانية، ويتردد أنه يحمل الجنسية البريطانية، وعضو في الوقت ذاته بحزب العمال البريطاني.

أمانة السياسات تحولت بمضي الوقت إلى أقوى هيئات الحزب، والمهيمنة على اتجاهات الرأي العام فيه، وتحولت أيضاً إلى ناد لرجال الأعمال من الذين يحتكرون تقريباً السوق المصري، ويرسمون من خلاله السياسات العامة للدولة، وشكلت ما يقرب من 70 % من الحقائب الوزارية في الحكومة الحالية برئاسة د. أحمد نظيف، فضلاً عن أنها - أي أمانة السياسات بأعضائها من رجال الأعمال المصريين - ترتبط مصلحياً بالمشروع الأمريكي في المنطقة العربية، والذي ينطلق أساساً من إستراتيجية أمريكية ثابتة، ولها الأولوية القصوى لصانع القرار الأمريكي، وهي لي عنق الأنظمة العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لحملها على قبول الكيان الصهيوني كـ"دولة" طبيعية في المنطقة.

ومثال آخر من فلسطين: حيث تتشكل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة من "طبقة رجال الأعمال"، فجميل العطيفي كان وزيراً في حكومة أحمد قريع، ونجله "يوسف" أصحاب شركة العطيفي، ويتزعمان أكبر شبكة لتفريب الأسمت والأسلحة والسكر. محمد دحلان يعتبر رجل أعمال، إذ تقدر بعض المصادر ثروته بـ 53 مليون دولار، ويمتلك فندق الواحة بغزة والذي يعتبر الفندق رقم واحد بين فنادق الـ 5 نجوم في الشرق الأوسط.

محمد رشيد المستشار المالي للوزير الفلسطيني الراحل عرفات، له اسم آخر "خالد إسلام"، يحتكر الوقود بالسلطة الفلسطينية، وكذلك نبيل شعث، وأحمد قريع (أبو

(العلاء): يمتلك الأول "الشركة المصرية لاستيراد الحواسب"، فيما يملك الثاني شركة "رنتل كار" لسيارات الأجرة.

وكما أشير سلفاً فإن الظاهرة عامة، ولا تختصر في العالم العربي وحسب، ففي الولايات المتحدة الأمريكية فإن بوش ومن قبله أبوه وجده، وديك تشيني، ورامسفيلد، وكونداليزا رايس جميعهم يرتبطون بشكل أو بآخر بامبراطورية النفط في بلادهم والمكونة من شركات ضخمة لها استثمارات بمليارات الدولارات في العالم، وفي إيطاليا يرأس الحكومة الحالية الملياردير ورجل الأعمال بيرلسكوني.

وفي هذا السياق فإنه من الأهمية الإشارة إلى أنه ليس ثمة ما يمنع رجل الأعمال من الاشتغال بالسياسة كأن يكون فاعلاً سياسياً في الأطر السياسية التي تنتشط خارج دائرة السلطة، مثل: الأحزاب، النقابات، الجمعيات الأهلية بتنوعها. إذ إن انتقاله من هذه الدائرة إلى دائرة "الفعل السياسي" بأن يتبوأ مركز صناعة القرار في مؤسسات الدولة الرسمية: البرلمان، المجالس الشورية، الوزارة، رئاسة الدولة، ليس ثمة ضمانه تعصمه من استغلال وجوده في هذا المركز لإدارة شؤون الدولة على النحو الذي يجعلها عند نقاط التقاء مع مصالحه وأعماله ومشاريعه وشركاته الخاصة.

وعلى أقل تقدير فإن هذه المكانة السياسية الرسمية هي في نهاية الأمر "حصانة" يعتصم بها من الملاحقات القضائية والأمنية، تيسر له مساحة كبيرة من الحركة والمناورة: ففي مصر على سبيل المثال اكتشف المصريون أن 12 عضواً بالبرلمان - دخلوه باعتبارهم رجال أعمال - كانوا مدرجين في قوائم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالقاهرة باعتبارهم من كبار تجار المخدرات في مصر، ورغم أن صحيفة الوفد المصرية نشرت في عهد الراحل مصطفى شردي تلك القوائم مختومة بخاتم وزارة الداخلية؛ فإن البرلمان المصري لم يستطع إلغاء إلا عضوية اثنين فقط، فيما ظلت البقية منهم يتمتعون بحمايته وعضويته، رغم أنه كان من بينهم من محترفي تهريب "الحشيش الإسرائيلي"، وفي السياق ذاته عرف البرلمان المصري "نواب التجنيد" الذين تهربوا من أداء الخدمة العسكرية، و"نواب القروض" الذين استغلوا مناصبهم البرلمانية في نهب أموال المودعين بالبنوك.

ومؤخراً: بعدما أبرمت مصر اتفاقية "المناطق الصناعية المؤهلة" - الكويز - تم استبعاد بعض المناطق من الدخول في هذه الاتفاقية مثل: "المحلة الكبرى" و"الإسماعيلية"، ثار رجال الأعمال على هذا الاستبعاد، واعتبروه انحيازاً لرجال أعمال آخرين ضدهم، وطالبوا بضرورة مساواتهم بغيرهم ممن شملتهم الاتفاقية، يعني أنهم لا يرون في الأمر تطبيقاً ولكن اعتبروه "مؤامرة" عليهم باستبعادهم من "كعكة الكويز".

وفي هذا السياق فإن الذين يتعجلون ويضغطون على الحكومة السورية وحثها على سرعة الدخول في تسوية سياسية مع الكيان الصهيوني؛ هم طبقة رجال الأعمال السوريين، وهو شعور كما بينا في ما تقدم يتسق و"الحيدة القيمية" التي تشكل أسس "الوجدان الوطني" عند رجل الأعمال عادة.

وفي فلسطين أيضاً فإن الوزير "جميل العطيفي" تورط في نقل أسمنت مصري مع "رجال أعمال مصريين" إلى رجل أعمال إسرائيلي يدعى "زيفي بيليكسي"، استخدم في بناء المستوطنات، والجدار العنصري العازل، ولم تتمكن المؤسسات الرقابية والأمنية الفلسطينية من معاقبته، بل لا يزال نجماً إعلامياً، وضيفاً على قنوات التلفزة العربية يتحدث باسم الشعب الفلسطيني وكأنه واحد من قيادات حماس، أو الجهاد، أو كتائب شهداء الأقصى!!

وكذلك أبو العلاء "أحمد قريع" باعت شركاته مواد بناء لإسرائيل، استخدمت في بناء مستوطنات إسرائيلية في "جبل أبو غنيم"، والطريف في هذا الأمر أن متحدثاً باسمه برر هذا "التطبيع بالباطن"، والذي يعد في الأعراف والتقاليد الوطنية "خيانة"، برره بأن المستوطنات التي بنيت بمواد البناء التي وردتها شركاته للكيان الصهيوني إنما تقع في المناطق التي من المتوقع مستقبلاً أن تستعيدها السلطة الفلسطينية في التسويات المنتظرة مع الكيان الصهيوني!!

والحال فإن هذه الظاهرة متواترة كونياً، مما يجعلها أصلاً تبنى عليه المواقف وربما التشريعات مستقبلاً لتنظيم علاقة رجل الأعمال بالسياسة، فما حدث في مصر وفلسطين كمثليين لا حصراً نجده مكرراً في دول أخرى بعيدة عن العالم العربي، ففي أمريكا أدارت الإدارة الأمريكية الحالية الحرب في العراق على النحو الذي يخدم

تطلعات أباطرة النفط بها في "جنات العراق" النفطية، وهي تطلعات لم تعد سراً بعد أن كشف المرشح الأمريكي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة "جون كيري" عن أن نائب الرئيس ديك تشيني حصل على عمولة قدرها 2 مليون دولار نظير السماح للمجموعة النفطية "هالبرتون" الحصول على عقود بالعراق تقدر 6 مليارات دولار من دون استدرج عروض، وفي إيطاليا أقدم رئيس الوزراء بيرلسكوني على تقديم رشاوى للقضاء الإيطالي لتمرير محاولة اقتناصه شركة "إس إم إي" للأغذية المملوكة للدولة، وحاول في الوقت ذاته تمرير مشروع قانون لا يجيز إحالة رئيس الوزراء إلى المحاكمة في قضية فساد طالما ظل في منصبه، صحيح أن القانون جرى تعطيل إجراءات تمريره، إلا أن بيرلسكوني استطاع الإفلات من الحبس مستنداً على وجوده في منصبه، فيما سجن شركائه في القضية لعدم تمتعهم بحصانة مماثلة.

إن "الحيدة القيمية" عند رجل الأعمال على وجه الإجمال سواء أكان سياسياً أم خارج أية أطر سياسية عادة ما تؤسس عنده شكل العلاقة مع الوطن وقضاياهم وهمومه، وربما تفصل في مسألة "معنى الوطن" في وجدانه، ولعل ذلك ما يتضح في مسألة ما يسمون بـ"سماسة المدن"، وهم ينتمون إلى فئة "رجال الأعمال"، في العراق، وفي الأردن: ففي الأولى لا يتورعون عن التوسط للإسرائيليين في عمليات شراء واسعة النطاق للأراضي في كل من كردستان، والكفل (جنوب الحلة)، والعزير (شمال العمارة)، والتي يتكالب عليها الإسرائيليون لأسباب دينية، وفي الأردن تنشط مكاتب لرجال أعمال أردنيين بالمدن الصناعية لتسهيل عمليات شراء واسعة للأراضي يقوم بها إسرائيليون في كل من العقبة، مادبا، ومنطقة جلعاد والشمال.

إن ممارسة من هم خارج دائرة الفعل السياسي تعكس مدلول ومعنى الوطن عند رجل الأعمال عموماً، فما بالنابمن بات منهم "سلطة سياسية" داخل بلده، له قوة القسر والإلزام القانونيين؟! لعل ذلك من شأنه أن يفتح نقاشاً عاماً حول علاقة رجال الأعمال بالسياسة، وتبني دعوة ربما تكون مشروعة تستهدف إرساء قواعد وأعرافاً جديدة لهذه العلاقة، ربما تنتهي بالدعوة إلى ضرورة الفصل بين "البنس والسياسة".

المصدر : _____

<http://www.alasr.ws/index.cfm?fuseaction=content&contentid=20&categoryID=6100>

=====

#الاستخبارات الإسرائيلية وصناعة الخطر النووي الإيراني!

2004/10/18

بعد مرور أسبوعين على بداية عمليات القصف الجوي الأمريكي لأفغانستان، وبالتحديد في 24 أكتوبر 2001؛ بعثت إسرائيل بوفد حكومي كبير إلى واشنطن لإجراء مباحثات مع الإدارة الأمريكية، وكان ذلك الوفد يضم مدير لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية، ورئيس مجلس الأمن القومي فيها.

والغرض الأساس من إرسال هذا الوفد هو تحذير الولايات المتحدة مرة أخرى - عبر استخدام مزيد من الأدلة - من أن إيران تسعى لأن تصبح القوة النووية المقبلة في المنطقة.

كانت لهجة الرسالة الإسرائيلية قاطعة، ومفادها أن البرنامج النووي الإيراني يتقدم بسرعة كبيرة، ولهذا ينبغي عمل شيء، لقد وضع هذا التحذير إدارة جورج دبليو بوش في مأزق، فإيران التي تربطها علاقات سياسية وإيديولوجية قديمة مع أفغانستان عرضت تقديم تسهيلات للأمريكيين بالسماح للطائرات المروحية التابعة لقواتهم المسلحة القيام بعملياتها انطلاقاً من قواعد في أراضيها، كما وافقت على منح معلومات استخبارية للأجهزة السرية الأمريكية.

وكانت الاستخبارات الأمريكية تتابع عن كثب النشاط النووي الإيراني، وقد التقى المسئولون في الأجهزة السرية الأمريكية والإسرائيلية سراً عدة مرات، وكان الموضوع باستمرار هو تبادل المعلومات عن البرنامج النووي الإيراني.

لكن إيران نفت مرات عدة أنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، بينما تقول تقديرات الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية أنه أمام إيران خمس سنوات فقط كي تتوصل لإنتاج رؤوس نووية، لكن كان السؤال الذي يدور في الأذهان يتعلق بمعرفة ما إذا

كانت قد وصلت إلى نقطة اللاعودة، أي أنها بلغت المرحلة التي لا تعتمد فيها على استيراد مواد وعتاد من الخارج من عدمه.

وكانت إيران قد بدأت مساعيها لامتلاك السلاح النووي منذ عقد السبعينيات الماضي - أي خلال عهد الشاه - الذي تشير المعلومات إلى أنه استثمر ما يقدر بستة مليارات من الدولارات في المشروع النووي الذي شاركت فيه شركة "سيمنز" الألمانية، وكانت هذه الشركة قد أكملت بناء نصف المنشآت اللازمة لإقامة مفاعلين نوويين في منطقة بوشهر بالقرب من مياه الخليج، وتقارير الاستخبارات الأمريكية تؤكد بشكل قاطع أن شاه إيران كان يسعى إلى تصنيع القنبلة النووية بالفعل.

وكانت تلك المساعي قد توقفت عام 1979 بعد الإطاحة بنظام الشاه، ثم تبددت بعد ذلك المخاوف الأمريكية حيال النشاط النووي الإيراني بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، تلك الحرب التي أضعفت إيران والعراق في الوقت نفسه، كما أن البرنامج النووي الإيراني قد توقف بعد أن دمرت الطائرات العراقية بإحدى غاراتها منشآت بوشهر النووية.

ولقد انتهت تلك الحرب عام 1988، وعاد الإيرانيون للاتصال بعد ذلك بشركة "سيمنز" الألمانية بقصد استئناف النشاط النووي، غير أن الحكومة الألمانية استجابت للضغوط التي مارستها عليها الإدارة الأمريكية، وطلبت من الشركة عدم الاستجابة لما يريده الإيرانيون.

وإذا كان العداء المشترك للولايات المتحدة من قبل إيران والاتحاد السوفييتي - السابق - لم يؤد إلى توثيق العلاقات بينهما، فإن وفاة الخميني أعقبها انعطاف في إستراتيجية طهران، وهذا ما تبدى من خلال توقيع اتفاقية بين طهران وموسكو للتبادل التجاري وبيع السلاح، كما نصت الاتفاقية على التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ووافقت حكومة يلتسين على إعادة بناء المنشآت النووية التي كانت الحرب مع العراق قد دمرتها في منطقة بوشهر.

وفي 1985 وقع الجانبان عقداً قيمته 800 مليون دولار لإنشاء مفاعل نووي يتولى تشغيله فريق إيراني روسي، وبدأ تعاون فعلي حيث بدأت روسيا في تدريب الإيرانيين الفنيين والعاملين في ميدان الفيزياء، لكن ترددت شائعات تفيد أن المنشآت النووية

الإيرانية ليست في منطقة بوشهر - كما قيل سابقاً - وإنما في أماكن سرية أخرى تخضع للسيطرة المباشرة للعسكريين، ويقال إنه قد بديء العمل في هذه المنشآت السرية قبل حوالي عامين من تفجيرات 11 سبتمبر، وأنها منتشرة في أماكن متفرقة من إيران، حسب المصادر الإسرائيلية.

ويبدو أن الإيرانيين قد أرادوا بذلك اتخاذ إجراءات وقائية ترمي إلى الحد من الخسائر في حالة قيام إسرائيل بعمل مماثل لما فعلته في العراق عندما قامت بقصف المفاعل النووي العراقي "تموز" ودمرته.

لم يكن الهم الأكبر للمخابرات الإسرائيلية والأمريكية هو ما يمكن أن تحققه إيران من تقدم، وإنما فيما يمكن أن تحصل عليه من روسيا، إذ بعد تفكك الإمبراطورية السوفييتية كان هناك ضباط يريدون بيع سلاحهم لأية جهة كانت، كما أن بعض المواد والعتاد الحساسة قد بقيت في عدد من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وقد حاولت إيران كما تدل معلومات استخبارية الحصول على مواد لصناعة السلاح النووي من جمهورية كازاخستان حديثة الاستقلال في أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

وقد نجحت إدارة بيل كلينتون إلى حد ما في منع إيران من الحصول على ما تريده من روسيا، كذلك نجح الأمريكيون بمساعدة جهاز "الموساد" الإسرائيلي في إقناع شركات ألمانية وأوكرانية وتشيكية بعدم بيع التقنيات النووية لعملاء مجهولي الهوية، كما اقنعوا هذه الشركات بوقف التعاون بشكل كامل مع إيران، وامتنع شركاء آخرون عن التعاون مع إيران استجابة لتهديدات بعقوبات اقتصادية قد يتم فرضها عليهم.

لقد استمرت إدارة بيل كلينتون الثانية في التحذير من الخطر الذي يشكله صدام حسين، وهذا خفف إلى حد ما الضغط على إيران، كما خفف عنها أيضاً وجود أولويات أخرى لدى الإدارة الأمريكية، مثل توسيع إطار حلف شمال الأطلسي.

بعد انتخاب جورج دبليو بوش رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 2000 توقفت اللقاءات الأمريكية الإسرائيلية الخاصة بإيران، ولم يرغب الطرفان في استئنافها لفترة من الزمن، إذ كانت إسرائيل مشغولة بالانتفاضة، في حين أن رجال الإدارة الأمريكية الجديدة كانوا يحتاجون إلى الوقت الكافي من أجل تقييم المواقف.

وخلال عام 2001 - وفقاً لمصادر أمريكية - جمعت إسرائيل براهين جديدة على أن هناك شركتين روسيتين على الأقل تقومان بتصدير مواد لازمة لتصنيع السلاح النووي إلى إيران، وقد تم نقل هذه المعلومات إلى واشنطن في أكتوبر 2001، غير أن الإدارة الأمريكية كانت مشغولة بالملف العراقي، وبالبحث عن حلفاء جدد في حربها ضد "الإرهاب".

وفي نهاية 2001 توصلت الأوساط الاستخبارية الأمريكية إلى أن إيران تمثل خطراً عاجلاً في ميدان تصنيع السلاح النووي أكثر من الخطر الذي كان العراق يمثله، والحقيقة أن الكل يعلم أن إيران هي التي ستكون التالية في امتلاك السلاح النووي، فبعد انتهاء حرب الخليج استطاع المفتشون الدوليون إنهاء النشاط النووي العراقي بصورة شبه كاملة، ثم على الرغم من أن العراق يمتلك المعرفة العلمية والتقنية، ويمكنه معاودة نشاطاته النووية بسرعة، إلا أن المجتمع الدولي لن يمكنه من ذلك. لذلك لم يصل العراقيون بعد إلى المرحلة التي وصل إليها الإيرانيون في هذا الصدد، لقد واصلت إدارة جورج دبليو بوش تركيزها على العراق، وهذا يعود - حسب تعبير أحد كبار الاستراتيجيين الأمريكيين في إدارة بوش - إلى أنه "من المهم معالجة الوضع في العراق، وليس في إيران، فالعراق لا يجرى فيه أي شيء يسمح بتوقع تحسن الأوضاع فيه"، لكن بالمقابل - وعلى حد تعبير الخبير الاستراتيجي نفسه -: "في إيران يوجد أمل في أن يتحسن الوضع، بينما يسيطر صدام حسين على البلاد بقبضة من حديد، فإذا اختفى النظام العراقي من الصورة فإننا سوف نركز على إيران بطريقة مختلفة".

وكانت المساعدة التي قدمتها إيران في الحرب على أفغانستان، والتطورات الداخلية التي أظهرت ابتعاداً جماهيرياً عن القيادات التقليدية، وتزايد مشاركة النساء في الحياة السياسية، كل هذه العوامل شجعت الإدارة الأمريكية، لكنها لم تمنع الرسميين الأمريكيين بالمقابل من التأكيد أن إيران سوف تواصل مساعيها للحصول على السلاح النووي، وكان الإسرائيليون يعتقدون أن موقف الولايات المتحدة من إيران ستحدده - قبل كل شيء - نتائج الحرب الأمريكية ضد "الإرهاب"، فإذا لم تسفر

الجهود الأمريكية المبذولة في هذا الميدان عن نتائج ملموسة؛ فإن واشنطن سوف تلجأ إلى طلب المساعدة من إيران.

وفي أغسطس 2002 عقد التنظيم المعروف باسم "المجلس الوطني للمقاومة في إيران" مؤتمراً صحافياً في واشنطن، أعلن فيه أن هؤلاء المعارضين الإيرانيين يمتلكون الأدلة الدامغة على أن إيران قد أنشأت مباني للنشاط النووي في منطقة تقع جنوب العاصمة طهران، وبعد عمليات تفتيش قام بها خبراء تابعون لوكالة الطاقة الذرية الدولية في إيران تم العثور على مواد يمكن أن يجري استخدامها في النشاطات النووية، كما بدا أن بعض هذه المواد قد جرى جلبها من باكستان، بينما تم شراء البعض الآخر من السوق السوداء.

وفي أكتوبر 2003 أعلنت السلطات الإيرانية أنها قامت بإنتاج كمية من اليورانيوم المخصب، وأنها قامت أيضاً بنشاط نووي، وأن أنشطة البرنامج النووي تعود إلى ثماني عشرة سنة خلت.

وقد كان لإسرائيل دور في محاولة الحصول على المعلومات الخاصة بالنشاط النووي الإيراني، وتوظيف هذه المعلومات من أجل الحث على ضرورة كبح هذا النشاط ومنعه، وكانت الاستخبارات الإسرائيلية قد أشارت منذ عدة سنوات إلى أنها استطاعت فك وسائل إيرانية مشفرة علمت من خلالها بوجود اتصالات بين إيران وباكستان بشأن تصنيع السلاح النووي.

ومن المعروف أن للاستخبارات الإسرائيلية صلات قوية في إيران بحكم العلاقات الوثيقة التي كانت قائمة في زمن حكم الشاه، ولا تزال هناك اليوم صلات خاصة مع بعض جماعات المعارضة الإيرانية بما فيها المجلس الوطني للمقاومة في إيران، الذي يبدو أنه قد حصل على المعلومات التي أعلن عنها في المؤتمر الصحافي المشار من إسرائيل.

وفي غضون ذلك يواصل القادة الإيرانيون التأكيد أن بلادهم تسعى لإنتاج الطاقة النووية لاستخدامات مدنية سلمية، وليس لإنتاج السلاح النووي، وبالفعل توقفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر 2003 عن اتهام إيران بالسعي لإنتاج القنبلة

النووية، وقالت: إنه لا يوجد أي دليل على أن النشاطات النووية الإيرانية ترمي إلى تصنيع السلاح النووي.

المصدر: <http://www.alasr.ws/index.cfm?fuseaction=content&contentid=16&categoryID=5767>

=====

#أرى خلل الرماد وميض نار!

محمد طاهر أنعم

لا يفت في عضد الأمة المجاهدة والقوى المقاومة شيء مثل: الانهزامية النفسية؛ والشعور بالدونية.

والمسلمون يحملون المشروع الحضاري الأعظم والأعلى؛ والذي يصلح الحياة في شتى المجالات سياسية واقتصادية واجتماعية.. وسواها، ويبرهن على ذلك أن أكثر المناطق التي فتحها المسلمون في عصور الفتوحات اقتنع أهلها بهذا النظام الديني العظيم، ودخلوا في دين الله أفواجاً، من كل الأقوام والعرقيات، العرب والكرد، والبربر والترک، والفرس والأفارقة وسواهم.

والعكس من ذلك في البلاد المسلمة التي احتلها الكفار في القرون الماضية وفي عصر الاستعمار، حيث بقي أهلها على دينهم كارهين عدوهم حتى رحل عنهم بعد زمن طال أو قصر.

فالمشروع الحضاري الإسلامي هو المشروع الأصلح لحياة البشر في هذا الكوكب، كيف لا؟ والله - سبحانه وتعالى - خالق البشر، والعالم بمصالحهم؛ هو الذي بين معالم هذا المشروع، وأمر باتخاذة ديناً ومنهجاً.

ولا تزال الأمة بخير ما دامت تجعل هذه المسألة الجوهرية نصب عينها في كل منعطف.

أما الخطر الحقيقي فهو الانهزامية النفسية، هو أن يبحث المسلمون عن حلول إشكالاتهم وتخلفهم - الذي خلقه انحرافهم عن المنهج السوي - عند الكفرة الضالين.

الخطر هو أن يظن بعض الناس أن الكفار - على مختلف مسمياتهم الجميلة وغير الجميلة - يريدون خيراً للمسلمين، أو صلاحاً في أمور دنياهم؛ أو تقدماً. وقد أوضح الله - سبحانه وتعالى - هذه المسألة بما لا تجوز الغفلة عنه ((ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم)) ((يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر)).

الخطر هو أن نخلق الأعذار الواهية والأسباب الكاذبة للتعامل مع الكافر - والكافر المحارب -، والقبول ببعض مشاريعه السياسية والاجتماعية، وإملاءاته الاقتصادية وسواها.

الخطر هو أن يستقوي بعضنا ضد بعضنا بالآخر الكافر المحارب المتربص. والخطر هو أن يندفع المسلم منتقماً من ظلم وقع عليه من بني جلدته حكماً أو أحزاباً، أو قبائل أو قوميات في بلده؛ ليضع يده في يد الكافر الأعظم ظلماً، والأبعد حالاً؛ ملتمساً عنده الإنصاف، أو رغباً في تحقيق المصلحة الذاتية للجماعة أو الحزب أو العرقية أو سواها، ألم يقل ربنا - سبحانه وتعالى -: ((فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين)).

عندما طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير من أمريكا الوالغة في دماء المسلمين؛ أخذ الناس يسمعون من هنا وهناك دعوات غريبة من قوى سياسية حزبية وسواها في البلاد العربية تدعو لعدم رفض هذا المشروع الحضاري!! بل ومناقشته، وأخذ ما فيه من الخير والقيم المثلى والعليا!!

ومعظم تلك الدعوات جاءت من المعارضين والمضطهدين من أفراد وجماعات، وأحزاب وقوميات، وكانت رداً على موقف الحكومات الراض للمشروع، ليس اعتزازاً حضارياً بل لتضمنه الإصلاح السياسي، والمشاركة الشعبية والحزبية - على حد زعمهم -!

وتشتد الغرابة حين ترى بعض الموصوفين بالانتماء للفكر الإسلامي، والجماعات والتيارات الدينية؛ يتخذون مواقف غير رافضة للمشروع ومداهنة له؛ ناسين مشروعهم الحضاري الإسلامي المتكامل والذي لا ينبغي لهم قبول سواه.

ثم إن هناك عدم نضج سياسي - هذه أحسن عبارة يمكن أن تقال هنا - في التعامل مع المشاريع الأمريكية، فمن هو المسلم الذي ما تزال تتطلي عليه مشاريع الإصلاح الأمريكية، ومن الذي يصدق أن أمريكا تريد بنا خيراً ((لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر)).

أليست أمريكا هي التي دعمت تلك الأنظمة العربية القمعية والشمولية عشرات السنين، أليست هي التي كانت تغض الطرف عنهم وعن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان؛ التي تدينها تقارير المنظمات الحقوقية الدولية والأمريكية بالأخص، بل وحتى تقارير الخارجية الأمريكية نفسها.

أليست أمريكا هي التي تبيع لهم أجهزة القمع، وتقيم لهم الدورات التدريبية في التعامل مع المشاغبين، والإرهابيين، وأحداث الشغب. ما الذي يرجوه عاقل من أمريكا.

أين الحرية المزعومة في العراق بعد مرور العام.

أين مقومات الدولة والوطن والرفاه الاقتصادي.

أين حكومات الوحدة الوطنية، والقضاء على الميليشيات القبلية، والمذهبية، والانقسامات العرقية في أفغانستان، والعراق.

ثم هل يظن ظان أن أمريكا من الغباء بحيث تقبل أن نأخذ ما نريد من الإصلاحات السياسية في مشروعها - الشرق الأوسط الكبير - ونذر ما سواه!

إنه مشروع كبير متداخل؛ يتضمن تحرير المرأة من الشرع والعادات، ويتضمن هدم آخر معالم الولاء والبراء في التعامل مع دولة الكيان الصهيوني، وفتح السفارات لها في كل بلاد المنطقة، والتعامل الواقعي معها، ويتضمن القفز على القيود الشرعية في مفهوم الحرية بجميع مجالاتها الدينية والسياسية وغيرها.

وأخطر من كل هذا أن المشروع يهدف إلى تزويد الشخصية الإسلامية للمنطقة لتصبح شخصية مصالحة لا ارتباط لها بدين، أو عادات؛ فتمسي مسخاً لا هوية له!

وبالتأكيد فإن أمريكا لن تتنازل قيد شبر، وستضغط بكل وسائل الضغط لمن يستجيب لها في هذا المشروع وسواه؛ من أجل تجفيف منابع التدين، ومكافحة الإرهاب الذي يقصد به الإسلام المتحرك!

والغريب أن بعض العلمانيين والمتغربين في البلاد العربية قد فهموا فحوى المشروع فهللوا له وكبروا، وتحمسوا له لأنه يؤدي لما يأملونه ويدعون إليه، لا أقر الله أعينهم! بينما تجد بعض الإسلاميين والوطنيين - في غفلة عن الثوابت - يرحبون به، ويدعون لدراسته، وعدم التعجل في رده، والدعوة للمحاورة والتناقش مع الأمريكان حوله؛ ودراسته بشكل شمولي، وغيرها من دعوات التعقل والحوار مع الأسد الجائع الذي لا يفهم لغة الحوار!

ولا يجوز أن تكون مواقف الحكومات أو الأحزاب الحاكمة أو الطوائف أو العائلات التي في الحكم سبباً لاتخاذ مواقف غير محسوبة بمد يد التعاون مع الأمريكان، والخطر هو أن يدفع حب الانتقام الواحد أو الجماعة أو الحزب إلى التحالف مع الشيطان ضد خصمه!

المصدر : <http://www.islamselect.com>

=====

#علي بوخمسين علاقات القوة

جاء الخطاب الأمريكي تجاه الشرق الأوسط الكبير تجلياً لعلاقات القوة القائمة فيما بعد الحرب الباردة، فالقوة لا تعبر عن نفسها إلا من خلال علاقاتها بالقوى الأخرى، وليس ثمة خطاب يمكن تأسيسه إلا من خلال موقعه على رقعة التشابك بين القوى، ليس في وسع الولايات المتحدة (مثلاً) الإعلان عن مشروع للإصلاح في الصين، لأن خطابها حيال هذا البلد يبقى متموضعاً في أرضية توازن القوة ومستنداً إلى معادلات الممكن والممتنع، وفي السنوات العشرة الأخيرة انحرف الخطاب الأمريكي

الموجه للصين عن مساره التصاعدي المعهود منحدرًا في طريق تنازلي على وتيرة تعكس نمو وتساعد القوة الصينية في التقنية والاقتصاد.

كان على الخطاب الأمريكي تجاه الصين أن يتخلى عن نبرته لأن الشروط الموضوعية المنتجة له على صعيد الواقع المتحقق أصابها التغيير وإلا أصبح خطاباً ديمagogياً لا قيمة له، وفي الجانب الآخر فإن الشروط التي تمنح الخطاب الأمريكي تجاه الشرق الأوسط أمريته وعنفوانه هي حقائق ماثلة وتجربة يومية حية لا تنتهي في العراق أو أفغانستان أو فلسطين ولكنها تبدأ في ما يؤسس للموقف العربي الإسلامي ويحدد موقعه الحضاري المزاح عن دائرة الفعل والتأثير، فلقد كان لابد لخروج هذا العالم من التاريخ والزمن أن يأخذ طابعاً تراكمياً على مستوى العجز الذي جعل المنطقة برمتها تتحول إلى مريض العالم، فاقد الوعي، المستكين إلى مشارط (الحكام) من الغرب والشرق، حيث توحى الوتيرة المتصاعدة لانهمار مشاريع الإصلاح على الشرق الأوسط بأن التشخيص المرضي لهذه المنطقة قد اكتسب إجماعاً على مستوى العالم بأكمله، حيث إن (الإصابة) الشرق أوسطية لا تنتمي إلى حالات الكمون الذي يمكن عزله ومحاصرتة، فهي تتسرب عبر الشقوق والفجوات على جدران التحصينات التي تقام في وجهها لحماية (الحضارة)، تنفجر هنا وهناك وتثير الفرع في عالم (آمن)، من هنا اكتسبت (المشاريع الإصلاحية) الهائلة من أمريكا إلى اللكسمبورج مشروعيتها، حيث يجري تحضير غرفة العمليات لفحص رجل العالم المريض وتشريح جسده على أيدي الثمانية الكبار في وقت قريب، ويبدو رجل العالم المريض مريضاً بحق، عاجزاً وكسيحاً، وجماع ما تسعفه به قواه المتهالكة أن يتمتم بالرفض وهو يدير وجهه إلى الحائط، وليس ثمة ما يعكس هذا الواقع مثل (وثيقة العهد) التي بلورتها الجامعة العربية تحت وطأة الوابل المتزايد لمشاريع التدخل الأجنبي المقنعة والمتسترة تحت ألقاب الإصلاح الذي تبلغ مواسمه ذراها وترتفع راياته فوق مهرجانات الأدبيات السياسية ليزود الخطابية العربية بأبجديتها المزوقة المغرقة في الإيهام (كما نشرتها جريدة الحياة 11/3/2004)، حيث تتداخل المعاني والحدود لتعيدنا إلى نقطة الصفر من تاريخ طويل لنضال الأقوال وحروب المنابر وذكرى الانتصارات الدونكشوتية، فالعقلانية المستنيرة التي كنا نعتقد إنها تسللت إلى

الرداهات المغلقة التي ينتج بين جدرانها القرار العربي والمسلم لم تكن سوى عبارات رتيبة عائمة على محيط لامتناه من احتمالات المعنى والتفسير، فضفاضة صممت بعناية لتحوي كل شيء ولا شيء، فجاءت اللغة التي كان ينتظر لها أن تمنح أمتنا جدارتها لمواجهة المعضل الأكثر خطورة وحسماً لتجسد بكل جلاء موقفاً متهاكاً، لا ينطق إلا بالواقع المتحقق على ساحة توازن القوى ومعادلات السيطرة في العالم المعاصر، عندما نقرأ أن الموقعين المنتظرين على هذه الوثيقة (استذكراً للإنجاز التاريخي المتمثل في ميثاق جامعة الدول العربية) يؤكدون (تضامننا في تعزيز العلاقات والروابط بين الدول العربية وصولاً إلى التكامل من خلال تطوير التعاون العربي المشترك وتقوية قدراتنا الجماعية لضمان سيادة الأراضي العربية وأمنها وسلامتها وصونها) تصوروا!!! و(وعقدنا العزم على مواصلة خطوات الإصلاح) و(تهيئة الظروف الضرورية لإرساء التكامل الاقتصادي فيما بيننا على نحو يمكننا من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي).

كله رائع وفخم وعلى قدر كبير من الحصافة والفتنة، ولكن كيف؟ متى وأين؟ تبقى كلها هائمة معلقة غائرة في كثافة الضباب، كيف يمكن لهذه العمومية المطلقة أن تحرر مشروع النهضة الحضاري المرتقب من عقاله، تفك أسره المزمّن وتنتزعه من احتباسه وغيوبته؟ كيف لها أن تخلص الأمة العربية من سلبياتها وتعبئ قواها، وتشحذ إمكاناتها ضمن منهجية وعقلانية ملائمة لمرحلتها التاريخية وتمايزها الإنساني والثقافي؟! كيف يكون للدهشة مكان؟ وأين يكمن موضع العجب؟! إذا أصبحت أمة كهذه تواجه أخطر مفاصل تاريخها بهذا القدر من الهلامية مستباحة لكل الانتهاكات، فاقدة لوعيها على مشرحة العالم والتاريخ، ومع ذلك فإن على وعينا أن يتصدى لشبكة الألغاز التي يقذفنا بها الالتفاف المفاجئ لمسار الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فلا مجال لتخطي التساؤل عن مغزى أن تتم بسرعة فائقة زحزحة المنطقة من موقع الخصم الحضاري الذي ينبغي محاصرته إلى موقع الحليف المتوعك الذي ينبغي إحاطته بالعناية والحنو، من منطقة تتغرس جذور العداء للحرية والحضارة في عمق تربتها الثقافية، ونزوعها المتأصل، إلى منطقة تحمل (وعد) الحضارة في وطن الإنسانية المصانة والمحررة من همومها وأعبائها،

وليس على الجواب أن يضرب بعيداً عن خارطة القوة، عن التبدلات المفاجئة بدورها وعن عملية الحراك السريعة التي شهدتها مواقع القوة في سنوات قليلة متتالية وسريعة، عن المياه الغزيرة المتدفقة تحت طبقة رقيقة لن تلبث أن تنبجس عن تيار هادر يعيد رسم مشهد علاقات القوة في العالم، ويعلن ميلاد العملاق الصيني وظهور الصين الصينية، لا الصين الماركسية، ولا حتى الصين الماوية، بل صين الصين التي لن تكون نسخة لأحد ولا صدى لصوت أحد، أو تابعاً متظلاً بعباءة أحد، هذه الصين المنبعثة على إيقاع سريع بعثرت في ضربة واحدة مرتكزات القراءات السابقة لمستقبل العالم المنظور، وأبرزت أمام الأمريكيين العيوب التي اتسم بها اختيارهم لخصمهم الحضاري الموهوم، الذي تلقفه الاستراتيجيون الأمريكيون بعد سبتمبر البغيض لإذكاء جذوة الحس الوطني وتعبئة روح الانتماء بعد اختفاء الخصم السوفياتي، وهو ما يمثل ضرورة استراتيجية لبلد يمتلك مشروعاً كونياً.

لقد حفل هذا الخيار بسلبيات خطيرة في بعدها الثقافي والإنساني وفي مستوى الاستجابة للتحدي الذي جرى افتعاله، من ناحية فإن هذا الخصم المفترق إلى أبسط أبجديات الاستراتيجية والتخطيط، قد يستغرق الجهد الأمريكي ويستدرجه بعيداً عن تأكيد تفوقه التكنولوجي الحاسم، ويرغمه على الانخراط في الصراع وفق الشروط البدائية التي يتقنها، ويحد من تفاعله على مستوى المنافسة العالمية في حقول التقنية الفائقة، كما ينطوي الاختيار الخاطئ لهذا الخصم الحضاري على خطر تنامي النزعات الدينية المتطرفة واستقطابها المتسارع لقوى التمييز العنصري والعرقي، وأخطر من ذلك في الانتهاكات الجوهرية للدستور والحقوق المدنية التي أشاعت القلق في أوساط النخب الأمريكية من خلال القوانين التي أقرها الكونجرس فيما يشبه قوانين الطوارئ في دول العالم الموسوم بالتخلف.

ومع التحولات الجذرية في الصين، والتي يجسد أكثرها خطورة وأهمية في بلورة العمل المؤسسي ونمو روح القيادة الجماعية وتبني العقلانية الإدارية وانحسار التسلط الإيديولوجي، مما ساعدها على تخطي معضلتها التاريخية المدمرة المتمثلة في التضخم، ومع استمرار النمو بمعدلات هي الأعلى في العالم، واتساع رقعة التنمية على الصعيد الجغرافي والإنساني لكي تشمل الأرياف، التي كان القائد التاريخي دينغ

شاوبينغ قد أطلق منها تياره الإصلاحى الكبير، يتقدم كل ذلك القفزات التكنولوجية المثيرة التي توجهها رجل الفضاء الصينى الأول وسط مزيج من الإعجاب والذهول، مع كل هذه التحولات المتسارعة فى العالم الصينى الواسع ومع إدراك المؤسسة الأمريكية فى تشكيلاتها المتعددة والمنبثة فى عروق المجتمع بتهافت الخصم الحضارى المفتعل وما ينطوي عليه الصراع الدائر من التهديد المستتر وبعيد المدى، للأساس الحضارى والثقافى للمجتمع الأمريكى، فإن الأمريكيين يكتشفون بصورة مفاجئة الحقائق البسيطة التي وضعت أمامهم فى أعقاب سبتمبر وأشاحوا بوجوههم عنها فى حومة الغضب والهيجان، أن القوة وحدها لن تجتث الإرهاب والتطرف، إن جذوره تضرب فى عمق التخلف والفاقة والاستبداد، فى الظلم والتسلط الدولى والمحلى بأشكاله المختلفة، فى تغييب الإنسان واستباحته وحرمانه وتدمير الطبيعة من حوله لصالح المتسلط المحلى المحتمى بمظلة الأجنبى والملتب بأرديته، وكانت أرض الواقع تتبت حقائق تملأ الأفق وتطلق الرياح التي تبعثر كل الأوراق وتفرض إعادة كل القراءات ومراجعة كل التأويلات، وها هم الأمريكيون يستجيبون لانحرافات موازين القوة، وحركة الإزاحة والزحزحة التي يجري تأكيدها، للعالم الجديد الذي يأخذ سمته فى الانبعاث على خلفية الذهنىة الأمريكية نفسها، العقلانية العملائية المطلقة، رأسمالية الاقتصاد، العلم والتكنولوجيا، يترافق ذلك مع وعيهم المتزايد بخطأ خياراتهم فى الصراع، ولكن استجاباتهم تأتي أمريكية الروح والشكل والمضمون، إنها استجابة الأمرية المتعالية والمتجاهلة للآخر، شؤونه وشجونته، معاناته وطموحه، أوجاعه ومآسيه، حيث يكشف المشروع الأمريكى عن مستوى القيمة فى معادلات المخططين الأمريكيين لهذه المنطقة من العالم ذلك المستوى الذي يعكس موقع هذه المنطقة على خريطة القوة، فهذا المحيط الجغرافى والبشرى الواسع بأبعاده الثقافىة وتاريخه الممتد وحضاراته الأولى وإسهاماته الإنسانية الكبرى، تم اقتلعه من وسطه الإنسانى والتاريخى والثقافى وطمست كل الحقائق الماثلة على صفحة واقعه، كل التفجرات والأورام السرطانية على جسده، فلسطين وكشمير والصحراء الغربية وجنوب السودان وغيرها من البؤر التي امتدت لتشمل العراق وأفغانستان، جاء المشروع الأمريكى ليلحق هذا العالم الواسع باستراتيجيته الكونية طامساً ومتجاهلاً لطموحات شعوبه فى

بناء مشروعها الحضاري الخاص، إقامة أنظمتها الأمنية، صيانة استقلالها الوطني وثقافتها، جاء متلفعاً باطروحاته التقليدية، الديمقراطية والإنسان، المشروع الأمريكي اختزل الجغرافيا والبشر والتاريخ في صياغة مرتجلة تكشف فقط عن الارتباك الذي يعتري المخططين الأمريكيين، ذلك لأن محيط الفاقة الرازح تحت أثقال ساحقة من المعضلات والممتد من جبال الأطلس حتى سفوح الهيماليا بما في ذلك آسيا الوسطى والقوقاز، لا يمكن استئصال أدرانه المزمنة عبر خزانة الإسعاف التي حملها المشروع الأمريكي في عباراته العمومية واستعاراته المرتجلة، ولن يكون للمثاليات التي اطلقها مفعول من أي نوع، قبل أن تتجاوز المنطقة إشكالياتها المتجذرة في الاستراتيجية الأمريكية نفسها، قبل معالجة مسائل إنسانية أصبحت لخرة عار تشوه الجبين الناصع الذي تحاول الحضارة القائمة استعارته، ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذي يعانون من لا إنسانية البطش الإسرائيلي بينما يكابدون مستويات من العيش لم تعد لائقة بالبشر، وعشرات الملايين الآخرين من المشردين نتيجة الحروب والتفجرات والنزاعات التي تخدم أغراض الهيمنة الأجنبية، البشر البائسون الهائمون على وجوههم، ضحايا الخوف والاضطراب والاضطهاد المحلي، مظاهر العوز والفاقة ونقص التغذية وتلوث المياه والبيئة، كل الركام الهائل والمتكاثر الذي أنجبه تاريخ طويل من التقهقر والغزو وانتهاب الثروات من قبل الاستعمار الغربي وعملائه المحليين. إن المشروع الأمريكي يبدو ساذجاً وطفولياً إلى درجة النكته في اختزاله وعموميته، انه مشروع مرتجل في سياق السياسة الأمريكية المعهودة المنبثقة دائماً وأبداً من مصالح متقلبة ونزقة، والمتأثرة بإرادة الحركة الصهيونية عندما تتعلق الأمور بالشرق الأوسط، فهذا المشروع لا يجهد نفسه كثيراً في إخفاء غايته الاستراتيجية القصوى، التي هي عزل المنطقة عن المصادر الحقيقية لمستقبلها الحضاري وقدراتها الكامنة لتجاوز أوضاعها الحالية، تلك الإمكانيات التي يوطرها كيانها الثقافي وهويتها العربية الإسلامية، يحولها إلى كتل بشرية فارغة من حس الانتماء والرابطة تخفق قلوب جماهيرها باللهفة إلى بريق (الحضارة) المنبعث عبر منارات الدولة العبرية.

30/03/2004 م

#دور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير

مصطفى محمد الطحان

نشر الكاتب الصحفي فهمي هويدي في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 2004/2/4 مقالةً هاماً حول هذا الموضوع جاء فيه:

• ليس المستهدف الشرق الأوسط فحسب، ولكنه العالم الإسلامي كله، والحديث الأمريكي المتواتر عن تغييرات مرجوة في خرائط المنطقة يبدو أنه كان أول الكلام وليس آخره، وهذا ليس استنتاجاً ولا هو استسلام لمنطق المؤامرة التي يصر بعض الأبرياء على نفي وجودها، ولكنه قراءة لأحدث الأخبار الآتية من العاصمة التركية أنقرة، ذلك أن صحيفة (يني شفق) نشرت في 2004/1/30 خبراً مفاده أن الرئيس الأمريكي جورج بوش عرض على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال استقباله في البيت الأبيض يوم 2004/1/28 معالم المشروع الأمريكي الجديد لـ(الشرق الأوسط الكبير)، الذي يمتد من المغرب حتى إندونيسيا، مروراً بجنوب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز.

• حسب الصحيفة فإن المشروع طبقاً لما عرضه الرئيس الأمريكي، جعل من تركيا عموداً قوياً، حيث تريد واشنطن منها أن تقوم بدور محوري فيه، حيث تتولى الترويج لنموذجها الديمقراطي واعتدالها الديني، لدرجة أن الرئيس الأمريكي اقترح أن تبادر تركيا إلى إرسال وعاز وأئمة إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي لكي يتولوا التبشير بنموذج الاعتدال المطبق في بلادهم، وأن هذا النموذج هو الأصلح للتطبيق في العالم الإسلامي، ومن ثم الأجدر بالتعميم لأسباب ثلاثة:

أولها: أنه ملتزم بالعلمانية التي تهمش دور الدين إلى حد كبير، بل وتعارض أي دور للدين في الحياة العامة، وهو مطلب تلح عليه واشنطن وتمارس أقصى ما تملك من ضغوط على الدول الإسلامية للاقتراب منه أو الالتزام به.

السبب الثاني: أن تركيا تعتبر نفسها جزءاً من الغرب، وموالاتها للولايات المتحدة ثابتة ولا شبهة فيها، وبالتالي فهي تعد جزءاً من العائلة الغربية، وتحفظ مع العالم الإسلامي بعلاقات شكلية.

السبب الثالث: أن تركيا لها علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل، الأمر الذي يلقي ترحيباً وتشجيعاً كبيرين من جانب واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي.

لهذه الاعتبارات فإن تركيا تعد من وجهة النظر الأمريكية الحليف النموذجي الذي ترشحه لكي يؤدي الدور الرائد في مشروعها ليس فقط لترويض المنطقة، ولكن أيضاً لتقديم نموذج الإسلام الذي تتوافر فيه شروط الاعتدال كما تراها واشنطن(1).

تحول في العلاقات التركية - الأمريكية

وإذا كانت العلاقات الأمريكية - التركية علاقات متميزة خلال عقود من الزمن.. إلا أنها كانت تنطلق من العسكر.. فالمسئول الأمريكي عندما كان يزور أنقرة على سبيل المثال.. كان يلتقي برئيس الأركان التركي، وفي اللقاء يتم التفاهم على كل النقاط التي تهم السياسات المشتركة التركية

الأمريكية، وتبقى زيارة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء من باب العلاقات العامة والبروتوكول الواجب لا أكثر.

وأمریکا اليوم غير أمريكا الأمس.

أمريكان الأمس.. كان يهملها من تركيا أن تكون قوة ضاربة في مواجهة الأصولية الإسلامية والشيعية.. وأن تسمح لها بإقامة قواعد عسكرية في جميع أرجاء البلاد.. وأن تبقي نصف مليون جندي تركي تحت السلاح.. وأن تقيم مناورات عسكرية دورية أمريكية - تركية إسرائيلية..

أما أمريكا اليوم.. فهي الطامحة إلى إقامة الإمبراطورية الأمريكية.. المنطلقة إلى تمسيح العالم (أي جعله مسيحياً) والتقرب إلى الله بمساعدة إسرائيل.. وإلحاق الهزيمة الكاملة بالعرب والمسلمين.. وإذا كانت أمريكا لا تستطيع القضاء على 1.5 مليار مسلم في العالم.. فلتحاول إيجاد نماذج إسلامية.. دينها الإسلام وإيمانها العلمانية تساعد في تحقيق أهدافها.. ووجدت ضالتها في تركيا وباكستان.. وإذا كان

النموذج الباكستاني مازال غير مهياً للتبعية الكاملة فإن النموذج التركي جاهز.. فقد تم التفاوض عليه منذ عام 1997.. أي قبل إسقاط حكومة نجم الدين أريكان.. بحثوا عن النموذج الذي يصلح لهذا الدور وأطلقوه هادراً يكتسح أمامه كل العقبات المحلية.. حتى وصل إلى المحطة الأخيرة ليصبح النموذج المطلوب. ولكن هل هناك أدلة على هذا الكلام؟

• الدليل الأول هو الخبر الذي نشرته جريدة يني شفق التركية (وهي بالمناسبة الجريدة شبه الرسمية).. والذي طالب فيه بوش ضيفه أردوغان بأن تصبح تركيا العمود الفقري لنشر فكرة الشرق أوسطية الجديدة في العالم الإسلامي، وأن ترسل تركيا دعاة ووعاظاً إلى منطقة الشرق الأوسط الكبير يروجوا للفكرة.

• والدليل الآخر هو مواقف الحكومة التركية الجديدة التي مازالت في نظر البعض حكومة إسلامية بأسلوب جديد.. من هذه المواقف:

1- التقريط بقضية قبرص.. والتي كانت مشكلة قومية تُجمع عليها الأحزاب التركية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.. ولكن حكومة أردوغان أعلنت أنها ستقبل التنازل عن أراض إلى الجانب القبرصي اليوناني المعترف به دولياً.. وهو شرط اليونان لإيجاد حلّ للقضية القبرصية.

2- التقريط بالسوق الإسلامية المشتركة.. وقد أبدى رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان مؤخراً معارضته لمبدأ إقامة سوق إسلامية مشتركة، ورأى أن المشروعات القائمة على أساس ديني لا تستقيم مع عالم التجارة.

وأعلن أردوغان في كلمته بمنتهى جدة الاقتصادي الخامس، الذي عقد بين 17 و18 يناير 2004، انه يرى خطأ مفهوم إقامة سوق إسلامية مشتركة، حيث أن المشروعات التي تقوم على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي لا يكتب لها النجاح، معتبراً في الوقت نفسه أن مثل هذه الأطروحات لا مكان لها في عالم التجارة في وقت يتجه العالم نحو العولمة.

وفي الوقت الذي عارضت الأوساط الإسلامية التركية تصريحات أردوغان، اعتبرها التيار العلماني رسالة موجهة للعالم الإسلامي لحثه على الحداثة والتوجه نحو ما أسموه (الليبرالية الدينية).

اتجاه نحو التغريب:

وفي مقال للكاتب الصحفي والسياسي سليمان عارف أمره من حركة مللي جوروش الإسلامي التي يتزعمها نجم الدين أربكان جاء فيه: (إن أردوغان يتوجه تدريجياً نحو التغريب، والتخلص من فكره السابق بمطالبة برفض السوق المشتركة الإسلامية). وأضاف: (أن تصريحات رئيس الحكومة تتعارض مع آمنيات وآمال الشعب التركي. لو كان أردوغان يتخوف من الأساس الديني للسوق المشتركة ويعارضها من هذا المنطلق، ترى هل نسي أن هناك أحزاباً في كثير من الدول الأوروبية تحمل الاسم المسيحي)؟

وتابع سليمان عارف أمره قائلاً: (فيما يتعلق برفضه للمشروع على أساس قومي فإن الاتحاد الأوروبي يستند على أساس عرقي باستخدام كلمة أوروبي، فهل سيتراجع أردوغان عن انضمام تركيا لعضوية الاتحاد لأنه يستند لأساس عرقي)؟

من جهته تساءل الكاتب الصحفي عبد الرحمن ديليباك في صحيفة (وقت) التركية عن كون منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تقوم على أساس عرقي وجغرافي؟ وقال: لست أدري من أوعز لأردوغان بهذا الرأي ومن يقف وراءه. ورأى أن يقوم أردوغان بتوضيح تصريحاته، وأن يبين للرأي العام هل هو رأي شخصي أم هو سياسة لحزب العدالة والتنمية؟

محاكمة الميراث الديني:

وفي معرض تعبيره عن تأييده لتصريحات أردوغان، انتقد يالجين دوغان بصحيفة (ميلليت) التركية اليسارية إغلاق السعوديين لمتاجرهم 5 مرات يومياً من أجل الصلاة، وقال: (هذا لا يتفق والسوق التجارية وجدية العمل، لأن الذهاب والعودة للصلاة يعني ضياع ساعة ونصف من وقت العمل)، على حدّ قوله.

وأضاف أنه يلمس (خلاًفاً بين قواعد وكوادر حزب العدالة والتنمية وبين أردوغان، فالقاعدة مازالت تسير على أساس إسلامي وديني، بينما أردوغان قد تغير).

أما يشار نوري أوزتورك أستاذ كلية الإلهيات، العضو البرلماني عن الحزب الجمهوري اليساري، فقد أبدى سعادته بتصريحات رئيس الحكومة التركي، وقال: أشعر بالسرور من تصريحات أردوغان، إن الشيء الذي يجب مناقشته أولاً هو

محاكمة الميراث الديني للعالم الإسلامي، يجب علينا أن نتوب من الميراث الماضي ونقول بأنه كان خطأ.

وقال الصحفي طه آكيول في حديثه مع شبكة (سي إن إن) التركية: لكي يمكن فهم تصريحات أردوغان يجب النظر لتاريخ الميراث الديني السياسي للحكم والمجتمع، نحن بحاجة لتغيير التوجه نحو الليبرالية الدينية، وهذه هي المرة الأولى في تاريخ تركيا التي تنتقل للعالم الإسلامي مفهوماً جديداً معاكساً لما سبق أن نقله أركان وذلك من أجل البحث عن مجتمع مفتوح وديمقراطي.

درس للعالم الإسلامي:

صحيفة (ترجمان) العلمانية اعتبرت تصريحات أردوغان درساً للعالم الإسلامي من تركيا الديمقراطية، بينما رأت صحيفة (دنيا) الاقتصادية أن ما رفضه أردوغان في منتدى جدة وتصريحاته بعدم وجود صحة لفكرة مشروع إقامة سوق مشتركة بين الدول الإسلامية يعد تطوراً في السياسة الخارجية التركية ودعوة للبلاد الإسلامية للاحتذاء بالنموذج التركي.

إسرائيل الكبرى:

وكتب مته جوندوغان في صحيفة (ملي غازتة): إن طرح أمريكا لمشروع الشرق الأوسط الكبير في هذا الوقت بالذات، بينما تضغط على سوريا وإيران، يعني طرحاً لمشروع دولة إسرائيل الكبرى.

وذكرت صحيفة (وقت) التركية أن مجموعة من قادة اليسار التركي (من بينهم كمال علمدار أوغلو رئيس جامعة استانبول، والدكتور نور الدين سوزان عضو البرلمان عن الحزب الجمهوري المعارض) بحثت يوم 2004/2/14 مع شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق وزعيم حزب العمل مشروع الشرق الأوسط الكبير. ولم يسمح للصحافة بالمشاركة في تغطية الاجتماع.

وقد صرح بيريز لقناة (إس تي في) التركية الخاصة التابعة لجماعة النور الدينية بأن تركيا دولة نموذجية بالعالم الإسلامي وعليها دور في مشروعات المنطقة.

وقال بيريز: إنه إذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب في القضاء على الصراع الكبير الجاري بين العالم الإسلامي والمسيحي فعليه منح تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، لأن ذلك هو الحل المناسب لمنع صراع الحضارات.

ورأى بيريز أنه باستطاعة تركيا أن ترسم طريقها الاستراتيجي من الناحية الأطلسية وطريقها الاقتصادي من الناحية الأوروبية، وطريقها السياسي من ناحية البحر الأبيض المتوسط.

وقال: إن العلاقة الجيدة التي تمتلكها تركيا مع إسرائيل والعالم العربي تؤهلها للعب دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا لحل الخلافات القائمة بينهما.
رؤية كيسنجر:

من جهتها، تعرضت الكاتبة الصحفية سبيل آرسلان في مقال لها بصحيفة (وقت) للمشروع بقولها: إن أمريكا أعطت الضوء الأخضر لأردوغان حول مشروع الشرق الأوسط الكبير في زيارته الأخيرة، على أساس أن تقوم تركيا بدور محوري في هذا المشروع، وهو ما يتفق ورؤية وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كيسنجر التي طرحها في عام 1995 والتي تقول بأن تركيا يجب أن تكون دولة محورية بالشرق الأوسط.

وقالت سبيل: إن التقاط صور لزوجتي أردوغان وجول المحجبتين مع قرينة الرئيس الأمريكي أو بعض زوجات رؤساء وزراء الدول الأوروبية ليس عشوائياً وإنما يدخل في إطار التقارب الأمريكي مع تركيا لإقناعها بالقيام بدور في المشروع، ومحاولة لإظهار نوع من التسامح مع الإسلام ممثلاً في الحجاب بينما تتريص به أوروبا.
استانبول مركز القيادة:

وأشارت صحيفة (ملي غازتة) التركية إلى تصريحات سابقة لجلال طالباني زعيم حزب الاتحاد الكردستاني العراقي التي قال فيها: إن مشروع الشرق الأوسط الكبير أو اتحاد الشرق الأوسط يجب أن يدار من استانبول على أساس تشكيل 4 تجمعات اتحادية في المرحلة الأولى تتحول إلى 4 كونفدراليات ينتخب لها خليفة في مرحلته الثانية.

ويقول مراسل (إسلام أون لاين. نت) أن المؤرخ اليهودي البريطاني الأصل برنارد لويس الذي يحمل الجنسية الأمريكية هو صاحب فكرة المشروع، ويهدف من خلاله إلى إذابة الهوية القومية لدى دول الشرق الأوسط والتوحد تحت هوية الشرق الأوسط الكبير.

والمعروف عن لويس أنه منحاز في آرائه وتحليلاته ضد العديد من وجهات النظر الإسلامية والعربية، إلا أن اختصاصه الأساسي وشغفه الرئيسي هو تركيا، ويعتبر أنها الأنموذج لبلدان الشرق الأوسط والمرشحة الأقوى للعب الدور الأول مع إسرائيل في الشرق الأوسط في العقود الخمسة المقبلة.
للذكرى فقط...

وإذا كانت الشعوب العربية والمسلمة لا تنتظر خيراً من قوى الاستكبار العالمي.. أمريكا وأوروبا ومن سار على دربها.. فصورتهن البشعة واضحة.. وأعمال إسرائيل الهمجية في فلسطين تزيد صورتهن وضوحاً.. ولكن الصورة لم تكن جلية بالنسبة للبعض بخصوص الأوضاع في تركيا.. فهل توضحت الصورة الآن؟ أرجو ذلك. #

2004/3/8

المصدر: <http://www.jimsyr.com>

=====

فلسطين ومشروع الشرق الأوسط الكبير

بيار عقل

هل القابليين للمبادرة الأمريكية "ناقصو الوطنية"؟

معظم الذين قرأوا موضوع " لماذا نؤيد مشروع الشرق الأوسط الكبير؟ " لم يعترضوا على ما جاء فيه، ولكن اعترضوا على عدم التطرق للموقف الأميركي من القضية الفلسطينية. فكيف نقبل مشروع أميركا للإصلاح والديمقراطية في المنطقة العربية في حين تتخذ إدارة الرئيس بوش سياسة منحازة لإسرائيل إلى درجة لم تبلغها أية إدارة أميركية سابقة؟

والسؤال "بديهي" لدي أي عربي. ولو أنه ليس "بديهيًا" بحد ذاته! و"البداهة" فيه هي أنه يكشف "الإرتباط" الحاصل، منذ أكثر من 50 عاماً، بين "القضية الفلسطينية"

و"أنظمة الاستبداد العربية". وهذا ما كان يُترجم، في الماضي، بمقولات من نوع أن "نظام صدام (أو غيره) إستبدادي فعلاً، ولكنه يشكّل "متراساً" في وجه "الهجمة" الصهيونية والإمبريالية!!"

طبعاً، يمكن الردّ على الاعتراض "البديهي" بأسئلة لا تقع "بداهة". فلماذا تُفمّع حرية الصحافة بحجّة المواجهة مع إسرائيل؟ للحفاظ على الأسرار العسكرية، حسب خرافة كانت سائدة في الخمسينات والستينات والسبعينات؟ وهل توجد أسرار في عصر الأقمار الصناعية والإنترنت؟ وإذا كانت الصحافة يمكن أن تكشف ما لا يجوز كشفه للعدو، فماذا الذي تكشفه كتابات نجيب محفوظ وبدر شاكر السياب الممنوعة في أكثر من بلد عربي؟ وكيف يشكّل تشكيل نقابة لعمّال المطابع مثلاً تهديداً لـ"الأمن القومي العربي". وهذا حتى لا نتحدّث عن المخاطر المزعومة التي يمكن أن يشكّلها وجود قضاء مستقل، أو برلمان مستقل.

وبالمنطق نفسه، كيف تمثّل "البربرية" المنحطّة السائدة في سجون معظم البلدان العربية دفاعاً عن "الأمن القومي" المزعوم؟ أي، ما العلاقة بين هذه المظاهر "المألوفة" للمجتمعات العربية والسياسات التي تقرّها إدارة بوش، أو غيرها، تجاه القضية الفلسطينية؟

هل القابلين للمبادرة الأميركية "ناقصو الوطنية"؟

لكن الردّ على السؤال بمثل هذه الأسئلة لا يكفي لإقناع المتشكّكين. ولذا، كان لا بدّ من الردّ على السؤال بخلفياته الحقيقية. فـ"الربط" بين الإصلاح الداخلي والقضية الفلسطينية هو في واقع الأمر ربط "قومي". أي أن المشكّكين ينطلقون من "غيرة قومية" مزعومة. غيرة على فلسطين أولاً، وغيرة على "العروبة"، أو على "السيادة العربية" التي لا يجوز لها القبول بتدخّل أجنبي في شؤونها.

وهذا "المنطق" (!) القومي هو ما يحتاج إلى ردّ. وهذا مهم لأن هذا المنطق المزعوم يتضمّن "منطقاً" آخر، مكتوماً أو صريحاً: وهو أن من يقبلون بالمبادرة الأميركية للشرق الأوسط الكبير هو من "ناقصي" الوطنية. أي من "المتواطئين" مع "الأجنبي". وكلمة "الأجنبي"، هنا، يمكن أن تحمل جميع المعاني الواعية وغير الواعية: فالأجنبي هو الأميركي والغربي عموماً، وهو "الروم" أو "العجم"، وهو أيضاً "غير المسلم" أو

حتى "الكافر"، إلخ.. أي أنها تعبير يعطيه كل واحد من المتعاطين بالشأن العام، وكل مواطن، ما يمثل خلفيته الثقافية والسياسية والدينية.

من استدعى الجيوش الغربية إلى المنطقة؟

لنبدأ بالنقطة الأولى. أليس من "أبلغ العبر" (والعرب يعشقون البلاغة) أن المسئول عن استدعاء القوات الأميركية والغربية إلى المنطقة، مرتين خلال السنوات الـ13

الأخيرة، كان تحديداً "حزب البعث العربي الاشتراكي"، بجناحه العراقي؟

لقد كان الاستبداد الصدامي، المستند إلى إيديولوجية قومية تتخللها ملامح فاشية واضحة، المسئول عن غزو بلد عربي مسالم، مما استدعى تدخلاً أجنبياً-عربياً عسكرياً في العام 1991. وكان نفس النظام المستبد، بما مثله من مخاطر جسيمة على شعبه أولاً، ثم على جيرانه، وأخيراً على العالم كله، هو الذي تسبب بالغزو الأميركي-البريطاني للعراق في العام 2003. هذه هي الوقائع. وكما قال الزعيم الكردي جلال الطالباني قبل أسبوع: "لم يكن التدخل الأميركي في العراق الحلّ الأمثل، ولكنه كان الحلّ الوحيد الممكن".

إن صدام "القومي العربي" بامتياز هو الذي جرّ على بلده، وعلى المنطقة، التدخل الأجنبي.

وبالمناسبة، فلا معنى للقول بأن صدام لم يكن يمتلك أسلحة الدمار الشامل التي تحدت عنها الرئيس بوش. وذلك، حتى لو ثبت، في النهاية، أن نظام صدام لم يكن يمتلك مثل هذه الأسلحة في العام 2003. لماذا؟

أولاً، لأن صدام حسين استخدم هذه الأسلحة فعلاً ضد شعب العراق (حلبجة)، وأجرى تجارب كيميائية وبيولوجية على المساجين السياسيين وغير السياسيين.

وثانياً، لأنه لم يكن بوسع جيران العراق، الأقربين والأبعدين (إيران مثلاً)، أن يبنوا "أمنهم القومي" على فرضيات أن علماء صدام وجنرالاته كانوا يكذبون عليه، ويرفعون التقارير الكاذبة عن أسلحة وهمية غير موجودة في الواقع! ويعني ذلك أن أي سياسي إيراني "مسئول" كان سيجد نفسه مضطراً للشروع ببرنامج أسلحة مقابل و"سري" لمواجهة الخطر العراقي المفترض. وهذا ما قد ينطبق على جيران العراق الآخرين.

ألا يوافق المعترضون "من زاوية قومية" أن غياب حرية التعبير في العراق هو الذي "ضخّم" خطر أسلحة الدمار الشامل الصّدامية؟ وأن بلداً يمتلك الحدّ الأدنى من الشفافية، أي من الحريات العامة، يحمي نفسه أكثر مما يحميها بلد يحكمه نظام فاشي مثل نظام صدام؟ إن العالم الحديث "قرية كونية"، وهذا يعني أن أية دولة لم تعد تمتلك "سيادة" مطلقة حتى ضمن أراضيها. لماذا؟ لأن نتائج مشاريعها الداخلية تؤثر في جيرانها، وحتى في دول تبعد عنها آلاف الكيلومترات. وهذه خلاصة المشكلة الأميركية مع كوريا الشمالية.

ولنعطِ مثلاً يفيد أصحاب "الحساسية القومية": لقد اعترضت روسيا على برنامج الدرع "الدفاعي" الأميركي. لاحظ كلمة "دفاعي". لماذا؟ لأن تطوير صواريخ أميركية قادرة على اعتراض الصواريخ النووية الروسية وتدميرها يعني أن روسيا ستفقد "رادعها" النووي، وتصبح بالتالي مكشوفة لخطر ضربة أميركية أولى. ألا يعني ذلك أن "السيادة" الأميركية "ناقصة"، لأنها مضطرة لمراعاة المخاوف الروسية؟

هل من حاجة لإضافة أن الإسبتداد الديني لم يسفر عن نتائج مغايرة؟ فالبربرية "الطالبانية" استدعت بدورها تدخلاً دولياً حرّر الشعب الأفغاني من قبضة القرون الوسطى ومن الإرهاب الممول عربياً.

ولا نجد حاجةً كبيرة، في سياق الأمثلة، للإلحاح على تهافت "الروح الوطنية" الجديدة و"العداء لأميركا" الذي اكتشفته أنظمة مثل المملكة العربية السعودية. فالسعودية نفسها تعرف، في ما نعتقد، أن أمنها "الوطني" مرتبط إرتباطاً وثيقاً بـ"العلاقة المتميزة" مع الولايات المتحدة.

والخلاصة، هنا، هي أن المشكّكين بـ"وطنية" من يؤيدون مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" هم الأكثر "أهلية" للطعن في وطنيتهم. و"العبر بالنتائج"، كما يُقال.

ماذا عن القضية الفلسطينية؟

والسؤال، هنا، هو: هل يمكن لعالم عربي ديمقراطي أن يظلّ على دعمه للشعب الفلسطيني؟ ألا تعني الديمقراطية والإصلاح أن شعوب المنطقة ستتهمك بترتيب "بيوتها الداخلي" على حساب شعب فلسطين؟

ولنفترض، أولاً، أن هنالك إقراراً ضمناً حتى من خصوم المبادرة الأميركية بأن القمع الفظيع الذي عاشته شعوب المنطقة طوال أكثر من خمسين عاماً لم يخدم قضية فلسطين. وإذا كانت "العبر بالنتائج"، فأنظمة الاستبداد العربي لم تحرّر فلسطين، بل وخسرت أراضي 67.

إن أي نظام عربي لا يرفع اليوم شعار تحرير فلسطين. وجلّ المطروح هو استعادة الأراضي المحتلة في العام 1967 مقابل السلام، أي "مبادرة الأمير عبد الله". هذا يعني أن أنظمة الاستبداد العربية، و"زمرها" العسكرية الحاكمة فقدت "شرعيّتها" السياسية، باعترافها هي نفسها. وهذا، إلا إذا أعلنت هذه الأنظمة رفضها لـ"مبادرة الأمير عبد الله". وهذا م لم يحصل.

الأفق السياسي العربي-الفلسطيني الآن هو: انسحاب إسرائيل من الأراضي غير الفلسطينية التي احتلتها في 1967 (أي الجولان عملياً)، وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

وينبغي أن يتركز النقاش، إذاً، حول النقطة التالية: هل يتعارض مطلب الإصلاح السياسي، وتوسيع الديمقراطية، وإعادة الإعتبار لـ"المرأة"، مع هذه الأهداف العربية؟ لنلاحظ، أولاً، أن أكبر مظاهرة في الشرق الأوسط إحتجاجاً على مجزرة صبرا وشاتيلا جرت في.. إسرائيل. وليس في أية عاصمة عربية. ببساطة، لأنه يحق للإسرائيلي أن يتظاهر، في حين لا يمتلك المواطن العربي هذا "الحق"! ولنلاحظ، ثانياً، أن نظام الفساد والفردية والبداهة الذي شرعت سلطة ياسر عرفات بإقامته في الضفة وغزة لعب دوراً مهماً في تراجع الدعم الأوروبي والأميركي للفلسطينيين، وسهّل خطة شارون باستبعاد عرفات من الواجهة. وهذا ما لا ينكره الفلسطينيون أنفسهم. وبكلام فلسطيني "لم يفهم عرفات أنه لا يستطيع أن يتعامل مع شارون مثلما تعامل مع سليمان فرنجية".

يتغيّر السؤال إذاً، ليصبح: أيّهما أفضل لإدارة الصراع مع إسرائيل؟ منطقة ديمقراطية، أي متصالحة مع نفسها، أم منطقة عرضة لهزّات داخلية، وحروب أهلية محتملة؟

ولا يستطيع أحد أن يجيب عن السؤال الآن. فمستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي مرهون بعوامل كثيرة، داخلية وخارجية. ولكن رأي "الديمقراطيين"، أي القابلين بمشروع الإصلاح والتغيير الأميركي-الأوروبي هو أنه الحل الوحيد (وقد لا يكون "الأمثل"، بتعبير جلال الطالباني مرة أخرى) للحؤول دون انهيارات عربية تجرّ على المنطقة تدخّلات أجنبية جديدة، وتؤخّر الانسحاب الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة.

الحل الأمثل يكون بمبادرات إصلاح عربية ذاتية تفرضها مؤسّسات المجتمع المدني العربية. وهذا، لو كانت مثل هذه المؤسّسات موجودة...

المصدر : <http://www.mettransparent.com>

=====

#وثيقة أمريكية ترسم ملامح الشرق الأوسط الجديد

مصطفى بكري

تقسيم نفط المنطقة بين واشنطن وحليفاتها بنسب محددة:

انتهت الإدارة الأمريكية مؤخرًا من إعداد 'وثيقة' جديدة أعدها مستشارو البيت الأبيض وترسم ملامح خطة واشنطن إزاء الشرق الأوسط الجديد في عامي 2003، 2004. وتتضمن هذه الوثيقة ما أسمته بخطة اختفاء أعداء الديمقراطية والسلام من الشرق الأوسط، وهم بالترتيب حسب طرحها صدام حسين، ياسر عرفات، معمر القذافي، عمر البشير، بشار الأسد.

ومن الغريب أن هذه القائمة خلت من الإيرانيين، على اعتبار أن آخر ما تم التوصل إليه هو تجنب العمل العسكري مع إيران خلال العامين القادمين، والعمل على تهيئة الظروف الداخلية في إيران لخلع حكم الملالي.

وقد أقرت الوثيقة القيام بعمليات عسكرية مباشرة ضد كل من أسمتهم بأعداء الديمقراطية في الشرق الأوسط، شريطة أن تجري هذه لعمليات بتنسيق مشترك مع دول حلف الأطلسي للسيطرة على الشرق الأوسط.

وتكشف الوثيقة أن الرئيس الأمريكي جورج بوش كان قد طلب من مستشاريه بعد أسبوع من توليه الحكم أن يعدوا تقريرًا عن الشرق الأوسط الجديد، وأنه قال لهم خلال

اجتماعه بهم: إن العرب يجب أن يظلوا أصدقاء لنا، ولكن شريطة أن ندير نحن شؤونهم الأمنية والاقتصادية، وأن تبقى 'إسرائيل' هي الأقوى أمنياً واقتصادياً. وتقوم الوثيقة الأمريكية على فكرة الارتباط الأوربي الأمريكي، حيث جرى إبلاغ قادة دول حلف الاطنطي بمضمونها، وسوف تكون مجالاً للبحث خلال زيارة رئيس الوزراء البريطاني توني بليز التي سيقوم بها إلى واشنطن في 31 يناير الجاري، كما أن قادة دول الحلف مطالبون بالرد عليها رسمياً خلال الأسابيع القليلة القادمة. وتوضح الوثيقة أسس هذا التحالف بين واشنطن ودول الحلف على الوجه التالي: إنشاء قواعد عسكرية متطورة لحلف الأطنطي داخل الأراضي العراقية بعد اسقاط نظام حكم الرئيس صدام على أن يكون قوام هذه القوات 120 ألف جندي أمريكي أوروبي.

تتولى هذه القوات المسؤولية المباشرة عن التطبيق الديمقراطي في العراق وضمان استقراره، وتشكيل حكومة من عناصر المعارضة العراقية ذات الصلة. إن مهمة هذه القوات لن تقتصر فقط على المهام الأمنية والعسكرية داخل العراق وإنما ستمتد إلى بقية دول المنطقة، حيث إن أمريكا قدمت تهديداً واضحاً في هذه الوثيقة إلى دول حلف شمال الأطلسي عندما أشارت إلى أن الدول التي لن تشارك في حماية الأمن والنظام في المنطقة لن تستطيع الاستفادة من الفرص الاقتصادية الواسعة التي تتيحها المنطقة.

وحددت الوثيقة نسبة اقتسام الغنائم البترولية في الشرق الأوسط على الوجه التالي: 40% للولايات المتحدة لأنها ستتحمل النصيب الأكبر من القوات والمعدات العسكرية، وكذلك كل ما يتعلق بتنفيذ خطط الطوارئ الأمنية لمواجهة التحديات 'الإرهابية' الجديدة.

أما بقية الـ 60% فستقسم بين دول حلف الأطلسي وغيرها، وهو أمر لا يزال محل خلاف بين الجانبين!!

وتشير الوثيقة من جانب آخر إلى ضرورات التوصل إلى فهم واحد ومشترك لحل النزاع العربي الإسرائيلي بحيث لا يجد العرب طرفاً آخر وسيطاً يوافقهم على كل أو

بعض مطالبهم، فيضطرون لقبول ما هو مطروح عليهم، بما يضمن بقاء 'النزاع العربي الإسرائيلي' تحت السيطرة.

وفي هذا الصدد تقول الوثيقة حرفياً: 'لقد عانت منطقة الشرق الأوسط كثيراً بسبب أحداث هذا النزاع الذي ألقى بغيوم سوداء على المصالح المستقرة في هذه المنطقة، ولكن في العامين الأخيرين أصبح مؤكداً أن 'الإرهابيين' بدأوا يلعبون الدور الأكبر في تحويل دفة هذا الصراع، وأصبحت لهم الغلبة الأساسية حتى توارت الحكومة الشرعية الفلسطينية، كما بدأ يقينا أن حكومة عرفات تدعم هذا الاتجاه 'الإرهابي' لأنها وجدت ضالتها في أن هذا النشاط 'الإرهابي' يعمل على إلحاق الخسائر الأمنية والاقتصادية بالإسرائيليين.

وتستكمل الوثيقة القول: 'لقد كان لدى عرفات تصور يشير إلى أن ذلك سيجبر الإسرائيليين على القبول بأفكاره، وتقديم تنازلات كبرى لصالحه، ولكن إذا عقدنا السلام على الأساس الذي يرتضيه عرفات، فإننا نكون قد دعونا إلى انتصار إرادة الإرهاب، وأفعال الإرهاب على منطق الحق والسلام، خاصة أننا قدمنا إلى عرفات النصائح مرارا وتكرارا بأن يسيطر على هذا الإرهاب، وأن يكون داعيا وبحق إلى إرساء أسس السلام مع الإسرائيليين بأشكال حقيقية من التعاون، وأنه في كل مرة كان يقدم دلائله وبدائله على أنه يشجع الإرهاب ولكن بطريق غير مباشر، إلى الدرجة التي استحال معها تحقيق السلام أو التقدم بخطوات تجاهه'.

وتقول الوثيقة: 'إن الدول العربية الأخرى لم تكن على علم بالحقائق الكاملة عما يحدث داخل الأراضي الإسرائيلية، وكان لديهم وجه واحد من الحقيقة وهو أن 'إسرائيل' دولة معتدية، وقد حاولنا كثيرا أن نتق على أن تكون هناك خطوات إضافية وحقيقية من أجل السلام إلا أنها كانت جميعا دون المستوى لأن عرفات كان أحد المشاركين فيها'. وتشير الوثيقة 'إلى أنه وبناء على التجربة الماضية لم يعد أمامنا في المرحلة القادمة سوى خيار واحد، هو أنه وبعد الانتهاء من حكم صدام وعودة الديمقراطية إلى العراق، فإن شعوب الشرق الأوسط لن تقبل باستمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأن أحد التحديات الأساسية التي ستواجهنا في المرحلة

القادمة هو استمرار المجموعات الفلسطينية في أعمالها 'الإرهابية' ضد إسرائيل وأمنها'.

وتقول الوثيقة: 'إذا أردنا أن نبقي هذا الوضع تحت السيطرة الأمنية فإن جزءا من القوات الأطلسية سيتحرك من الأراضي العراقية إلى داخل الأراضي الفلسطينية وسيكون ذلك بقرابة من 40 إلى 50 ألف جندي أطلسي، ستكون مهمتهم الأساسية مراقبة الأوضاع الأمنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لحين التوصل لسلام نهائي بين الجانبين'.

وتشير الوثيقة: 'إلى أن هذه المهمة قد تتطور في بعض الأحيان إلى التدخل الأمني العسكري المباشر ضد الجماعات 'الإرهابية' أو من يساندونها إذا قامت بأي نوع من العمليات 'الإرهابية' الجديدة ضد إسرائيل'.

وتقول الوثيقة: 'إن هذه القوات هي التي ستشرف على تنظيم إجراء انتخابات فلسطينية لاختيار قيادة بديلة عن عرفات، وأن عرفات سيكون وضعه في هذه الظروف الجديدة شبيها بوضع صدام حسين: شخصا غير مرغوب فيه، لأنه قام بتشجيع العمليات 'الإرهابية' وأضر كثيرا بالأمن الإسرائيلي على مدار السنوات الماضية، كما أنه غير مؤهل لإدارة المرحلة القادمة نظرا لطبيعتها الأمنية الحساسة بالإضافة إلى أنه سيقترن بها العمل بكل الطرق الممكنة على نشر مبادئ الديمقراطية واحتواء النزاعات والقيادات المدمرة في الشرق الأوسط التي تزيد معها حدة العمليات الإرهابية!!'

وتقول الوثيقة: 'إن أحد المبادئ الأساسية التي لا بد أن تمثل قاسما مشتركا لدينا هو أن يسود السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل على مراحل متدرجة:

أولها: أن يتم اختيار حكومة فلسطينية جديدة من خلال انتخابات حرة يتم الإشراف على كل خطواتها كاملا بمعرفة قيادات قوات الأطلسي، بما يضمن وجود الضوابط التنظيمية للعملية الانتخابية وأهمها التأكيد أن عرفات شخص غير معني بهذه الانتخابات، وأنه لا يمكن إجراء الانتخابات في ظل انتشار الجماعات 'الإرهابية' الفلسطينية فلا بد من القضاء عليها أولا من خلال تحركات القوات الأطلسية المدعوة للقيام بحملات اعتقال ومداهمات ومحاكمات لهذه العناصر، كما أنه يجب ضمان

تفكيك البنية التحتية للمؤسسات 'الإرهابية' الفلسطينية واعتقال كافة قياداتها وعدم السماح بترشيح كل المعادين لعملية السلام مع إسرائيل.

ثانيها: أن من سيتم اختيارهم من ممثلي الشعب الفلسطيني سيدعون مباشرة للدخول في مفاوضات مع إسرائيل' وأن قيادات الأطلسي هي التي ستشرف على هذه المفاوضات، وتحديد دور الدول العربية.

ثالثها: بعد الانتهاء من هذه المرحلة التي سنتركها نتواصل سنتجه إلى ليبيا، حيث يراىض هناك واحد من أكثر الأنظمة 'ديكتاتورية' في العالم على حد وصف الوثيقة وأنا سنجد الدوافع والاعتبارات الكافية للتدخل في ليبيا لأنه بدون تقدير هذه الدوافع والاعتبارات فستكون لدينا مشكلة حقيقية في التعامل مع شعوب الشرق الأوسط'.

وتقول الوثيقة: 'إن نظام القذافي دعم المنظمات 'الإرهابية' في العديد من دول العالم وأنه قدم إلى العراق في عام 1998 (200) مليون دولار لشراء العديد من المواد المختبرية اللازمة لصناعة أسلحة الدمار الشامل، كما أنه كان ينفق كثيرا على العلماء العراقيين، وكان هدفه هو أنه عند التوصل إلى صناعة القنبلة النووية العراقية يتم الإعلان بعد عدة سنوات قادمة عن القنبلة النووية العربية حتى تكون هي الرادع لإسرائيل'.

وتزعم الوثيقة أن هناك العديد من الأدلة والمنكرات الأخرى التي أكدت أن القذافي سعي شخصيا إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، وأن هناك ما يقرب من 100 عالم ذري عربي يعملون في تصنيع بعض المواد النووية، وأن البرنامج الليبي مازال مستمرا إلا أنه يحمل طابع السرية التامة، كما أن مكونات هذا البرنامج أو أغراضه وآفاه غير معروفة على الإطلاق'.

تخلص الوثيقة في هذه القضية إلى ضرورة الخلاص من النظام الليبي على نمط ما سيجري مع الرئيس صدام حسين..

وتقول الوثيقة: 'إننا سندعو في المراحل الأولى فرقا من التفتيش الدولي للبحث عن مصادر أسلحة الدمار الشامل الليبية، والأماكن التي تخزن فيها، وأنا نثق في أن القذافي سيضع عقبات كبرى أمام عمل لجان التفتيش الدولية، ولكن ما يجب أن

نفعه هو ألا ندع فرصا كثيرة للقذافي مثل صدام، وأن يتم الانتهاء عسكريا من القذافي وفي أقل الخيارات الزمنية المتاحة'.

وتقترح الوثيقة 'أن يتواجد في ليبيا عدد لا يزيد على 20 ألفا من قوات الأطلسي، وسيكون أحد مهامها الأساسية هو ضمان التطبيق الديمقراطي في ليبيا مثل العراق وفلسطين'.

وتقول الوثيقة: 'إننا على ثقة من أن العملية العسكرية في ليبيا قد تكون معقدة لاعتبارات تتعلق أساسا بمواقف الدول المجاورة خاصة مصر التي ترفض دائما اللجوء إلى القوة في تغيير النظام الليبي، إلا أن مصر أيضا، وعلى الرغم من صداقتها التقليدية لدول حلف الأطلسي، إلا أننا سنحتاج أن نطلب منها إجراء العديد من التغييرات المهمة التي لا بد وأن تتوافق مع الاتجاهات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط'.

وتتحدث الوثيقة مطولا عن حقيقة دور القوات الأطلسية في المنطقة بعد مرحلة صدام، وهنا تقول الوثيقة: 'إن طبيعة دور القوات الأطلسية في المنطقة لا تقتصر فقط على مجرد إجراء ترتيبات أمنية أو ضمان مساندة الجماعات والأفكار الديمقراطية التي لا بد أن تسود كل دول وأرجاء الشرق الأوسط، بل أيضا يجب أن تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية، باعتبار أن الفقر يمثل عائقا أمام التطور الديمقراطي وسندا أساسيا لانتشار الإرهاب'.

وتقول الوثيقة: 'إذا كانت لا توجد مشكلة في إدارة برامج التنمية الاقتصادية، فإن إحدى المشكلات المهمة التي ستواجهنا في هذه المنطقة هي طبيعة الآليات التي يمكن من خلالها الاعتماد على إدارة برامج التنمية'.

وتشير الوثيقة هنا إلى أن التعاون الاقتصادي الإقليمي سيمثل أحد الخيارات الأساسية للتعاون البناء في هذه المنطقة، وأن هذا التعاون يجب أن تشارك فيه كل الأطراف الإقليمية في المنطقة بما فيها 'إسرائيل' وأن ذلك سيكون تحت رعاية وتوجيه دول حلف الأطلسي، كما أن الحلف سيعمل على تنفيذ عدد من البرامج الاقتصادية الطموحة للتغلب على العديد من العوائق الاقتصادية التي تواجه العديد من دول المنطقة.

وتقول الوثيقة: 'إننا سنضمن من خلال أطر التعاون الإقليمي ضمان مرور أكبر عدد من الشركات الدولية الكبرى للاستثمار في المنطقة' وبعد ليبيا يأتي الدور على السودان من خلال تذكية الخلافات بين الحكومة السودانية والجنوبيين.. الأمر الذي يدفع بقوات حلف الأطلسي للتدخل المباشر وإسقاط نظام البشير.

أما بالنسبة لسوريا فسوف يجري افتعال العديد من الأزمات معها، تارة بتوجيه الاتهام إليها بحيازة أسلحة دمار شامل وحصولها على أسلحة متقدمة من العراق، واحتضانها لمنظمات 'إرهابية' مما يدفع قوات الحلف للقيام بمهمة إسقاط نظام حكم الرئيس بشار وتولية حكومة تقبل بالسلام والتعاون مع 'إسرائيل' وتدخل ضمن منظومة الدول التي تسعى واشنطن إلى نشر مفاهيم ومبادئ 'الديمقراطية' على أراضيها.

إذن هذه هي الملامح الأساسية لما تضمنته الوثيقة الأمريكية التي تناقش حالياً في أروقة حكومات دول حلف الأطلسي بهدف تطبيقها خلال عامي 2003، 2004. وفي هذا الإطار طلبت الولايات المتحدة من دول الحلف سرعة موافقتها بالردود النهائية للمشاركة في تنفيذ الخطة، حيث ترى واشنطن أن الدول التي ستوافق على التنفيذ العسكري معها هي الوحيدة التي سيكون لها حق الاستفادة من الميزات الاقتصادية في الشرق الأوسط.

المصدر: <http://www.elosboa.co.uk>

=====

#نص مشروع الشرق الأوسط الكبير

فيما يلي نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي المقدم إلى قمة الدول الثماني المنعقد في الولايات المتحدة في يونيو 2004

يمثل "الشرق الأوسط الكبير" تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت "النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003 - الحرية، المعرفة، وتمكين النساء - في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ8. وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة

في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروعة: (1)

- مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ22 هو أقل من نظيره في أسبانيا.

- حوالي 40 % من العرب البالغين - 65 مليون شخص - أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.

- سيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتناس هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

- إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليوناً بحلول 2010.

- يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المائة إلى 6 في المائة على الأقل.

- في إمكان 6، 1 في المائة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- لا تشغل النساء سوى 5، 3 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع 4، 8 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- عبر 51 في المائة من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين

إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الـ8. البديل هو الطريق إلى الإصلاح. ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الـ8، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبين "الشراكة الأوربية المتوسطة"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الـ8 بالإصلاح في المنطقة. إن التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الـ8 فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق ردا منسقا لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الـ8 أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينه التنمية.

أولاً: - تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة... ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو احد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية". (تقرير التنمية البشرية، 2002)

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى انه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تتسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقاً مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بان "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي ويمكن لمجموعة الـ8 أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

- مبادرة الانتخابات الحرة

في الفترة بين 2004 و 2006، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير (2) نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية.

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الـ8 أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ:

- تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.

- تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني.

من أجل تعزيز دور البرلمانات في مقرطة البلدان، يمكن لمجموعة الـ 8 أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

- معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء:

تشغل النساء 5، 3 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الـ 8 أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريباً على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء/تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قيادات من بلدان مجموعة الـ 8 والمنطقة.

- المساعدة القانونية للناس العاديين:

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجري على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الـ 8 أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تنشئ وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

- مبادرة وسائل الإعلام المستقلة:

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالبا ما تكون النوعية رديئة، إذ تقتصر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود

هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الـ 8 أن:

- ترعى زيارات متبادلة للصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.

- ترعى برامج تدريب لصحفيين مستقلين

- تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحفيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

- الجهود المتعلقة بالشفافية/ مكافحة الفساد:

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الكبرى في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الـ 8:

- أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الـ 8.

- أن تدعم علناً مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط - شمال أفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFIs ومنظمات غير حكومية إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

- إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الـ 8 حول الشفافية في المنطقة.

- المجتمع المدني

أخذاً في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الـ 8 أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الـ 8 أن:

- تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.

- تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

- تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية الأمريكية") لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير إستراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

- تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الإقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية").

ثانيا: - بناء مجتمع معرفي:

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعقاد، خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة".
(تقرير التنمية البشرية العربية، 2002)

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل فجوة معرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1، 1 في المائة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المائة منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الـ8 أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

- مبادرة التعليم الأساسي:

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشيا مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

- محو الأمية:

أطلقت الأمم المتحدة في 2003 "برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار "محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الـ8 لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010 وسترکز مبادرة مجموعة الـ8، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة 65 مليوناً من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الـ8 أن تركز أيضاً على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على الإنترنت إلى تدريب المعلمين.

- فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الـ8، سعياً إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضاً استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع لـ"يونيسكو"، بهدف إعداد فرق محو الأمية التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مئة ألف معلمة.

- الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصاً مهماً في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ8 تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً،

تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حالياً والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

- مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء "مدارس الاكتشاف" حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ 8 السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.

- إصلاح التعليم: ستقوم "المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة الـ 8 المقبلة (في آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم"، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ 8 توخياً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

- مبادرة التعليم في الإنترنت:

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت. ومن الضروري تماماً تجسير "الهوة الرقمية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة ولدى مجموعة الـ 8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوترى أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولاً على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداماً للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانيات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضا ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكمبيوتر بـ"بمبادرة فرق محو الأمية" المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحا للمعلمين والطلبة.

- مبادرة تدريس إدارة الأعمال:

لمجموعة الـ8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ8 تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو إستراتيجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

- توسيع الفرص الاقتصادية:

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مده ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الـ8 في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

- مبادرة تمويل النمو:

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ8 أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

- إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية

كبيرة. إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعين إليه، ولا يتم عموماً تقديم أكثر من 7.0 في المائة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة الـ8 المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المريح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدر أن في إمكان قرض من 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 1.2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفاً منهم من النساء.

- مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: باستطاعة مجموعة الـ8 المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الـ8 يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

- بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: في إمكان مجموعة الـ8 ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوروبي للإعمار والتنمية" لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ولـ"بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" هذا أن يكون منخراً للمساعدة التكنولوجية وإستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. اتخاذ قرارات الإقراض (أو المنح يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة).

- الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الـ8، توخياً لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة،

من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على:

- تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
 - رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.
 - تحديث الخدمات المصرفية.
 - تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.
 - إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.
- مبادرة التجارة:

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جدا، إذ لا يشكل سوى 6 في المائة من كل التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجاريا مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جدا بدلا من جيرانها. ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئا نادرا. ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية:

- الانضمام/ التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة
- يمكن لمجموعة الـ 8 أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية. (3)

وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الـ 8 لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية. وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل "الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" و"اتفاق مشتريات الحكومة" وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضا ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الـ 8 بشأن التسهيلات

والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

- المناطق التجارية:

ستنشئ مجموعة الـ 8 مناطق في الشرق الوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك "التسوق من منفذ واحد" للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

- مناطق رعاية الأعمال:

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصا في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تعرض منافذ محسنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

- منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير:

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تنشئ "منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط" الذي سيجتمع مسئولين كبارا من مجموعة الـ 8 والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسئولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال) لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا - المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبيك)، وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

(1) يشير "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربي، زائدا باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل. (2) تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات. (3) البلدان التي

قدمت طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة):
الجزائر ولبنان والسعودية واليمن. بلدان قدمت طلباً للانضمام (لم يُنظر بعد في
الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسورية. بلدان طلبت منحها صفة مراقب: العراق.

2004/02/22

24-05-2004

المصدر: <http://www.arabrenewal.com>

=====

#مشروع الشرق الأوسط الكبير

يمثل "الشرق الأوسط الكبير" (1) تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت
"النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية
البشرية العربية للعامين 2002 و2003 - الحرية، المعرفة، وتمكين النساء - في
خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة ال-8. وطالما تزايد
عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة
في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة.

إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروعة:
* مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية ال-22 هو أقل من نظيره في
أسبانيا.

* حوالي 40 في المائة من العرب البالغين - 65 مليون شخص - أميون، وتشكل
النساء ثلثي هذا العدد.

* سيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها
100 مليون بحلول 2020. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة
جديدة لامتناس هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

* إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليوناً
بحلول 2010.

* يعيش ثلث المنطقة على اقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المائة إلى 6 في المائة على الأقل.

* في إمكان 6، 1 في المائة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم اقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

* لا تشغل النساء سوى 5، 3 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع 4، 8 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

* عبّر 51 في المائة من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير ان يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني. البديل هو الطريق إلى الإصلاح. ويمثل تقريراً التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثماني، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبيّن "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.

إن التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديموقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسّقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريراً الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

* تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.

* بناء مجتمع معرفي.

* توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية. أولاً - تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح:

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة... ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو أحد التجليات الأكثر إيلاماً للتخلف في التنمية السياسية". (تقرير التنمية البشرية، 2002).

إن الديموقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنّف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى انه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تتسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقاً مع الرغبات التي يعبر

عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بان "الديموقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للإصلاح الديموقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

مبادرة الانتخابات الحرة:

في الفترة بين 2004 و 2006، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير (2) نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية.

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني ان ستقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات ب:

* تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.

* تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني

من أجل تعزيز دور البرلمانات في ديمقراطية البلدان، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء

تشغل النساء 5، 3 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن اجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريباً على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء/تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد ان تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

المساعدة القانونية للناس العاديين:

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز ان ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

مبادرة وسائل الإعلام المستقلة:

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أن هناك اقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وان الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالباً ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثماني أن:

* ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.

* ترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين.

* تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

الجهود المتعلقة بالشفافية / مكافحة الفساد

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الأكبر في وجه التنمية، وقد أصبح متأسلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الثماني:

- * أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثماني.
- * أن تدعم علناً مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط - شمال أفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFIs ومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

* إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.

المجتمع المدني:

أخذاً في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن:

- * تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.

- * تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديموقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

- * تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديموقراطية" الأميركية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

* تمويل منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقييمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية").

ثانياً - بناء مجتمع معرفي

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصاً في عالم يتسم بعولمة مكثفة".
(تقرير التنمية البشرية العربية، 2002)

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحدياً لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1، 1 في المائة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المائة منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

مبادرة التعليم الأساسي:

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

* محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في 2003 "برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار "محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الـ8 لمكافحة الأمية ان تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في

الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010. وسترکز مبادرة مجموعة الـ8، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة الـ65 مليوناً من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الـ8 أن تركز أيضاً على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على إنترنت إلى تدريب المعلمين.

* فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الـ8، سعياً إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضاً استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع لـ"يونيسكو"، بهدف إعداد فرق محو الأمية التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مائة ألف معلمة.

* الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصاً مهماً في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ8 تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حالياً والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

* مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء "مدارس الاكتشاف" حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ8 السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.

* إصلاح التعليم: ستقوم "المبادرة الأميركية للشراكة في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة الـ8 المقبلة (في آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط

لإصلاح التعليم"، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ8 توجيهاً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

مبادرة التعليم في إنترنت:

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع إنترنت. ومن الضروري تماماً تجسير "الهوة الرقمية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على إنترنت وأهمية إنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الـ8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوترى أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولاً على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداماً للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانيات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضاً ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بـ"بمبادرة فرق محو الأمية" المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على إنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة.

مبادرة تدريس إدارة الأعمال:

لمجموعة الـ8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ8 تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة

تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أميركي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأميركية. توسيع الفرص الاقتصادية:

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولاً اقتصادياً يشابه في مده ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصراً مهماً لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الـ8 في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

مبادرة تمويل النمو:

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ8 ان تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

* إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعين إليه، ولا يتم عموماً تقديم أكثر من 7.0 في المائة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة الـ8 المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المريح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدّر أن في إمكان قرض من 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 1. 2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفاً منهم من النساء.

* مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: باستطاعة مجموعة الـ8 المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الـ8 يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

* بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: في إمكان مجموعة الـ8 ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوروبي للاعمار والتنمية" لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ولـ"بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" هذا أن يكون مذخراً للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. اتخاذ قرارات الإقراض (أو المنح) يجب ان تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة.

* الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الـ8، توخياً لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على:

- تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.

- رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.

- تحديث الخدمات المصرفية.

- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.

- إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة

أن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جداً، إذ لا يشكل سوى ستة في المائة من كل التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جداً بدلاً من جيرانها. ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئاً نادراً. ويمكن لمجموعة الثمانية أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية:

الانضمام/ التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة
يمكن لمجموعة الثمانية أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية. (3) وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الـ 8 لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية. وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل "الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" و"اتفاق مشتريات الحكومة" وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضاً ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الـ 8 بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

المناطق التجارية

ستنشئ مجموعة الـ 8 مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك "التسوق من منفذ واحد" للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

مناطق رعاية الأعمال

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصاً في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات. ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تعرض منافذ محسنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تنشئ "منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط" الذي سيجمع مسؤولين كباراً من مجموعة الـ 8 والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسؤولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال) لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا - المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبك)، وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

(1) يشير "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربي، زائداً باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

(2) تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات.

(3) البلدان التي قدمت طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة): الجزائر ولبنان والسعودية واليمن. بلدان قدمت طلباً للانضمام (لم يُنظر بعد في الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسورية. بلدان طلبت منحها صفة مراقب: العراق

المصدر: الحياة

http://www.syrianlaw.com المصدر:

=====

#الاتحاد الأوروبي يدفع باتجاه الشرق الأوسط الكبير

إبراهيم علوش

بالرغم من بعض التعارضات الجدية الأوروبية-الأمريكية بصدد طريقة إدارة السياسة الإمبريالية في العراق وفلسطين والمنطقة العربية عموماً، والرغبة المشروعة لدى أطراف عربية رسمية وشعبية عديدة للاستفادة من تلك الخلافات في توسيع هامش مناورتها، فإننا نكون سذجاً لو تصورنا دوافع وآليات عمل الاتحاد الأوروبي مختلفة جوهرياً عن مثيلتها الأمريكية، أو لو تصورناها تلعب في المنطقة العربية خارج الخطوط الحمر والسياق الاستراتيجي الأمريكي-الصهيوني.

بالتأكيد، أوروبا الحضارة ليست بالضبط مثل أمريكا البراغماتية المقطوعة الجذور. كما إن منسوب التفهم والتعاطف النسبي مع قضاياها في الشارع الأوروبي يتجاوز مثيله في الشارع الأمريكي بسنوات ضوئية. بيد أن ذلك لا ينفي النزعة الإمبريالية المنبثقة من ثنايا الشرائح المعولمة في الدول المكونة للاتحاد الأوروبي، ولو كان يخفف من اندفاعها أحياناً ويغير من شكلها أحياناً أخرى.

على أية حال، وبغض النظر عن تصاعد وخفوت حدة التعارضات الأوروبية-الأمريكية حول توزيع الغنائم حسب الوزن النسبي لكلٍ منهما إزاء نزعة الاستئثار الأمريكية، كما في العراق مثلاً، فإن ما تجب رؤيته في هذا المفصل المحدد من تاريخ أمتنا هو دور الاتحاد الأوروبي في الترويج للتطبيع ومشروع «الشرق الأوسط الكبير»، وهو ما يزيغ عن الأبصار أحياناً في زوبعة العدوان السافر الأمريكي-الصهيوني علينا.

في عام 1995 بالتحديد، جاء إعلان برشلونة تحت عنوان «الشراكة الأورو-متوسطية» لإقامة سوق مشتركة أوروبية-متوسطية تضم تركيا و«إسرائيل» على خلفية معاهدات وادي عربة وأوسلو والمؤتمرات الاقتصادية «الشرق أوسطية». وهو ما تكامل مع الجهود الأمريكية للترويج للتطبيع والعولمة في المنطقة العربية، ولكن من بوابة أوروبية، تعطي للفئات الحاكمة في أوروبا مدخلاً للمشاركة في غنائمها الاقتصادية وغير الاقتصادية.

أهمية هذا الجهد طبعاً أنه ذو طبيعة استراتيجية ومؤسسية تتجاوز آثارها طويلة المدى هذا اللقاء التطبيعي أو ذلك. واليوم، بعد الاندفاع الأمريكية الجديدة لتأسيس

«الشرق الأوسط الكبير»، والتي سبقها إعلان بوش بعد شهر من سقوط بغداد بالضبط عن مشروعه لإنشاء منطقة حرة أمريكية في «الشرق الأوسط»، عادت عجالات «الشراكة الأورو-متوسطية» للدوران من جديد لتنتم الجهد الأمريكي في الهدف ولتجاوره في المحتوى. فقام وزراء خارجية الأردن وتونس ومصر والمغرب يوم 25 شباط/فبراير 2004 بالتوقيع في الرباط على اتفاقية إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية كجزء من استحقاقات الانضمام لمنطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية. وكالعادة، صدر بيان يضلل الجمهور العربي بالقول أنها خطوة على طريق السوق العربية المشتركة.

ولكن كريس باتن المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية نشر مقالاً في صحيفة يديعوت أحرونوت في 2004/2/26، أي بعد يوم بالضبط من توقيع الاتفاقية في المغرب، يربط فيها بوضوح ما بين تلك الاتفاقية كالتزام واضح للشراكة الأورو-متوسطية المتجسد في إعلان برشلونة، وما بين الترويج للتطبيع والعولمة. مثلاً، يقول باتن: «فهدفنا هو التوصل إلى سياسة توفر لجيراننا التقدم تجاه الحريات الأربع الأساسية للاتحاد الأوروبي ألا وهي: حرية انتقال البضائع والخدمات والأموال والأفراد، وذلك مقابل إصلاحات سياسية واقتصادية ملموسة والتي يجب على جيراننا اتخاذها لمصلحتهم الخاصة».

ومن الجدير بالذكر أن مصر والأردن والمغرب وتونس التي تقدم وزراء خارجيتها الصفوف لفتح أبواب التطبيع والعولمة و«الإصلاح» في المنطقة العربية أوروبياً، تشبه إلى حد بعيد الدول التي تم تداول اسمها إعلامياً غداة إعلان بوش عن مبادرته لسوق حرة «شرق أوسطية» في 9 أيار/مايو 2003 لكي تتقدم الصفوف في اتفاقيات تجارة حرة منفصلة مع أمريكا على نظام المناطق الصناعية المؤهلة الذي يقوم دائماً على ثلاثي الدولة الموقعة- أمريكا-«إسرائيل»، والذي تم تطبيقه في الأردن في التسعينيات.

باختصار، اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية لا تمت بصلة للسوق العربية المشتركة، لا في أهدافها ولا في أبعادها!! لكن على الأقل لن تتردد الدول العربية الموقعة على هذا الاتفاق بتنفيذه...وفي جميع الأحوال، فلننتبه للدور الأوروبي.

#الخطة الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط من منظور إسرائيلي

ماجد كيالي

تتابع إسرائيل بدأب واهتمام كبيرين وقائع الحرب الأمريكية ضد العراق، ولكن هذه المتابعة التي اتسمت بالحماس باتت تتسم أيضاً بالقلق، فالحملة الأمريكية انطلقت في البداية بدعوى نزع أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق، وبعد ذلك توسعت أهدافها لتشمل تغيير النظام فيه الذي ينتمي - بحسب الرئيس بوش - إلى "محور الشر" (مع إيران وكوريا الشمالية)، وهاهي الإدارة الأمريكية تتجه نحو الإعلان عن أن خطة حربها ضد العراق باتت تتضمن أيضاً السعي إلى بناء "شرق أوسط جديد" يتأسس على نشر الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي في الدول العربية، وذلك في خطاب سيلقيه كولن باول وزير الخارجية الأمريكي في 6 نوفمبر المقبل.

وكالعادة فقد كانت الإدارة الأمريكية حريصة على إطلاع إسرائيل على مضمون هذا الخطاب! وبحسب التسريبات الإسرائيلية (هآرتس 10/25) فإن خطاب باول هذا سيتضمن الحديث عن ضرورة ديمقراطية المؤسسات في دول المنطقة، والاهتمام بحقوق النساء، وتعزيز حرية الصحافة، وشفافية الحكم، وتحفيز الفرص الاقتصادية والتعليمية، كما سيدعو باول كل شعوب المنطقة إلى التعاون الاقتصادي، وسيعلن عن مبادرة "للتعاون الاقتصادي" كأساس هام في نظرية الأمن القومي الجديدة للولايات المتحدة، وانطلاقاً من أن إقامة منطقة تجارية حرة في الشرق الأوسط سيساعد في تشجيع إصلاحات اقتصادية وتطوير اقتصاد السوق.

وفي الحقيقة فإن هذه الخطة بغض النظر عن تعبيراتها المباشرة تذكر بالتقرير المغرض الذي وضعه لوران مورافيتش المحلل في مؤسسة "راند" للدراسات، وقدم في العاشر من يوليو الماضي إلى هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية "البنجاجون" والتي يشرف عليها ريتشارد بيرل، تحت عنوان: "الاستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط"، والذي جرى فيه الحديث عن ضرورة التغيير في المنطقة بحيث يكون "العراق هو المحور التكتيكي، والسعودية هي المحور الاستراتيجي، ومصر هي

الجائزة"، كما تذكر بخطة ريتشارد بيرل ذاته التي قدمها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتياهو في مطلع عام 1996م، وتتضمن فرض التسوية والنظام الإقليمي على العرب بواسطة وسائل القوة والضغط الأمريكي، وبما يتناسب مع المصالح الإسرائيلية.

وإذا كانت خطط الإدارة الأمريكية المتعلقة بنزع سلاح العراق وتغيير نظامه تتساقط تماماً مع الأهداف الإسرائيلية الرامية لإضعافه ومن ثم إخراجها نهائياً من معادلات الصراع العربي . الإسرائيلي، فإن الخطة الأمريكية الجديدة المتعلقة بالشرق الأوسط الجديد لا يبدو أنها تبعث على ارتياح الإسرائيليين، وما يلفت الانتباه أيضاً أنه ثمة خلاف بين الإسرائيليين حول هذه الخطة وجدواها وأبعادها وانعكاساتها السلبية أو الإيجابية على الجانب الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد حذر ميرون بنفستي في مقال نشره في هآرتس (10/24) من مغبة التفاؤل إزاء المخططات الأمريكية الشرق أوسطية وقال متسائلاً: "بعضهم يرى في الحرب ضد العراق فرصة لبناء "منطقة سلام ديمقراطية"، تقوم في ظلها في البلدان العربية أنظمة ليبرالية - ديمقراطية ومعتدلة، ولكن هل حقاً مثل هذا "الشرق الأوسط الجديد" سيحل المشكلات، أم سيحدث عدم استقرار يثقل على إسرائيل بالذات؟ هل يعتقد أحد ما بأن نظاماً بديلاً في العراق سيوقع على اتفاق سلام فوري مع إسرائيل؟ وهل لإسرائيل مصلحة في انهيار المملكة الأردنية؟ هل الجماهير التي ستحظى بأنظمة ديمقراطية تتوق بهذا القدر للسلام مع إسرائيل؟"، وبدوره فقد حذر ألوف بن من انعكاسات ما يجري على عملية التسوية، وبرأيه فإن: "مجرد وجود إطار لحل النزاع يحظى بالموافقة الدولية يعني التلويح للطرفين أن وقتها محدود (يقصد خطة بوش حول الدولة الفلسطينية)، في اليوم الذي تقرر فيه الولايات المتحدة التدخل سيكون لها إطار جاهز يصعب على الطرفين رفضه، وعندئذ سيسجل شارون في التاريخ كمن مهد الطريق للدولة الفلسطينية" (هآرتس 10/20)، ويذكر أن هذا الاستنتاج يتفق مع ما كان مارتن أندريك قد خلص إليه بقوله: "إن الحرب ضد العراق قد تبدأ بالضغط الأمريكي من أجل تجنيد الدعم الدولي لها، لكنها قد تنتهي بالضغط

الأمريكي على إسرائيل من أجل سحب جيوشها من الضفة" (يديعوت أحرونوت
9/13)

ويمكن اعتبار البيان الذي أصدره في سبتمبر الماضي 97 أكاديمياً بمثابة أجراً
موقف إسرائيلي جماعي إزاء الحرب الأمريكية ضد العراق، وجاء في البيان: "نحن
أعضاء الوسط الأكاديمي الإسرائيلي يرونا تصاعد حدة الاعتداءات الأمريكية على
العراق، والدعم الحماسي الذي تحظى به من جانب القيادة السياسية الإسرائيلية، وإننا
قلقون جداً بإزاء الدلائل التي تشير إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد تعتمد إلى استغلال
"قوضى الحرب" لكي ترتكب مزيداً من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، وهي جرائم قد
تصل إلى حد التطهير العرقي الكامل (الترانسفير)، إننا ندعو المجتمع الدولي إلى
التنبه للأحداث الجارية الآن داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة، لكي يصبح من
الواضح في شكل مطلق أن الجرائم ضد الإنسانية أمر مرفوض تماماً، وبغية اتخاذ
تدابير ملموسة للحيلولة دون حصول جرائم كهذه".

وانسجاماً مع مواقفه الجريئة المتعاطفة مع الفلسطينيين طرح جدعون ليفي كعادته
عدة تساؤلات لفت فيها الانتباه إلى خطورة موقف المجتمع الإسرائيلي من الحرب،
مستكراً في نفس الوقت هذا الموقف وهذه الحرب، يقول ليفي: "كيف حدث أن خرج
في بريطانيا 50 ألف إنسان للتظاهر ضد الحرب في العراق، بينما لم يخرج في
إسرائيل متظاهر واحد؟، وكيف حدث ألا تشهد إسرائيل نقاشاً جماهيرياً حول ضرورة
هذه الحرب في الوقت الذي يحتدم فيه الجدل حولها في الولايات المتحدة وأوروبا؟
إسرائيل تتحدث مرة أخرى بصوت واحد - صوت الحكومة -، مثلما يحدث في
المسألة الفلسطينية، وأحد الأسئلة الصعبة التي تثيرها إمكانية شن الحرب على
العراق، طرح في الأسبوع الماضي في لجنة الخارجية والأمن من قبل يوسي سريد
الذي كان من القلائل الذين تجرؤوا على التشكيك جهاراً في ضرورة الحرب، سريد
تساءل عما سيحدث إذا نجحت الحرب وتمت إزاحة صدام حسين وساد في العالم
العربي هيجان" (هآرتس 10/6)

وعلى العكس مما تقدم فمن الجهة المقابلة برزت مواقف إسرائيلية مشجعة ومتحمسة
تماماً للخطة الأمريكية "الشرق أوسطية"، داعية إلى عودة الاستعمار لهذه المنطقة،

فهذه المواقف انطلقت من إمكانية شطب السلطة الفلسطينية، والانتهاه من عملية التسوية، وصولاً ربما لترحيل قسم من الفلسطينيين، وفرض الواقع الإسرائيلي على العرب بوسائل القوة والإكراه، وفي هذا الإطار مثلاً يقول جي باخور: "الدكتاتوريات في العالم العربي فشلت في الخمسين سنة الأخيرة في إدارة بلدانها، بل وصارت خطراً على سلامة العالم، ومثلما احتاج الألمان إلى إنقاذ من الخارج من نظام شمولي استبدادي، هكذا يحتاج ذلك العرب أيضاً، في العراق، في جيرانه، وكذا في المناطق الفلسطينية، في الغرب باتوا يدركون أكثر فأكثر بأن هذه الأنظمة العربية غير المسؤولة تولد موجات إرهابية ولا تسمح لأي خيار آخر أمام العالم المذهول" (يديعوت أحرونوت 10/20)، ويذهب تسفي بار (رئيس بلدية رمات جان قائد حرس الحدود سابقاً) أبعد من ذلك كثيراً، ففي تحريض لا يخلو من العنصرية يقول: "الكثيرون يتساءلون مستغربين عن سبب إصرار بوش وبلير وحزبهما في الهجوم على العراق، السبب هو قلقهما من حقيقة أن جزءاً من الثروات الطبيعية العالمية مثل الفحم والنفط الضروريين لوجود وبقاء الجنس البشري موجود بيد الطاغوت: إيران والعراق وليبيا والسعودية، والدولة الأخيرة تظهر في الآونة الأخيرة بصورة الدولة الداعمة والممولة للإرهاب، الحرب الوشيكة هي مرحلة، أمريكا ستهاجم العراق وستحقق أهدافها، وفي المرحلة التالية ستكون هناك حاجة إلى سن قوانين دولية في إطارها يعلن عن الثروات الطبيعية (الفحم والنفط وما شابه) تحت وصاية دولية، مع سد الطريق على إمكانية وقوعها بيد الإرهابيين والقبائل والمتوحشين عديمي المسؤولية من بني البشر. (هآرتس 9/22)

أما نتتياهو (رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق) ففي كلمة ألقاها أمام مجلس النواب الأمريكي طالب الإدارة الأمريكية بتوسيع نطاق الحرب لإسقاط الأنظمة في 6 دول من أجل تفكيك الشبكة الإرهابية العالمية، وبحسب صحيفة معاريف (9/13) فإن نتتياهو لم يحدد أسماء الدول لكنه قصد سلطة عرفات وإيران والعراق وسوريا وليبيا والسودان، وقال نتتياهو في خطابه المذكور: "لو لم تدمر أبراج التوائم والبنتاجون لاقتربت بأن الوسيلة للقضاء على شبكة الإرهاب العالمية هي حل 6 أنظمة و 24

منظمة إرهابية تابعة لها، والخطر الأخير الذي يحوم فوق العالم هو تزود جزء من شبكة الإرهاب بسلاح نووي".

وعلى أية حال فإنه في ظل هذه الأوضاع المزرية التي تتحكم فيها الإدارة الأمريكية في العالم من حق إسرائيل أن تبدي كل الحماس للخطط الأمريكية، فليس ثمة ما هو أفضل بالنسبة لها من وضع تقوم فيه دولة أخرى على قياس أمريكا بحرب في المنطقة بالوكالة عنها، خصوصاً أن هذه الحرب ستؤدي حتماً إلى إضعاف العراق، ولخبطة الأوضاع في المنطقة، ولكن من جهة ثانية ثمة ما يدعو إسرائيل للقلق كثيراً إذ إن عواقب عدم الاستقرار والفرغ ربما تكون خطيرة جداً على إسرائيل وعلى المصالح الأمريكية في المنطقة، وفي الواقع فلا شيء يرجح عكس ذلك في ظل الرمال الشرق أوسطية المتحركة، ولا شيء يدعو أحداً للتفاؤل ومن ضمن ذلك بالطبع إسرائيل أولاً.

المصدر: <http://www.alwatan.com.sa>

=====

#مشروع الشرق الأوسط الكبير أم وجه جديد للاستعمار بشكليه القديم والجديد؟

د. عزام التيمي

ما أن هدأت العواصف التي أثارها فضيحة انتهاكات أبو غريب حتى عاد الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وخاصة إثر الدعوة التي وجهتها الإدارة الأمريكية لزعماء دول الشرق الأوسط للمشاركة في قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني الذي يتوقع أن تتعقد قريباً في شهر حزيران (يونيو).

ورغم عدم استجابة أهم الدول الشرق أوسطية لهذه الدعوة، ورغم الخسارة المعنوية الجسيمة التي منيت بها الولايات المتحدة بسبب مسالك جنودها في كل من العراق وأفغانستان، إلا أن الإدارة الأمريكية تبدو مصرة على طرح المشروع على قمة الثماني الكبار على أمل أن تقتنع هذه الدول بالدخول في شراكة مع الأمريكان لإصلاح أوضاع هذا الشرق الأوسط التي استعصت على الإصلاح حتى الآن.

يعتمد مشروع الشرق الأوسط الجديد في تبرير ذاته اعتماداً شبه تام على تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003، ويتكئ التقرير

الأمريكي المقدم حوله إلي قمة الثمانية - والذي سربت مسودته في وقت مبكر - بشكل لا مواربة فيها على ما اعتبره النداءات المقنعة والملحة التي يمثلها تقريراً التنمية البشرية العربية، مدعياً أنها نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون وممثلون للقطاع الخاص في أرجاء المنطقة، وهي نداءات يعتبرها بعض نقاد التقريرين صرخات طابور خامس يشكل معاول الهدم المحلية بمباركة وتمويل أمريكيين تحت مسميات الديمقراطية، وحقوق المرأة والأقليات والمجتمع المدني، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما لا يمكن اعتباره إلا استهتاراً بالمنطقة ومن فيها يتحدث المشروع الأمريكي عن ضرورة نشر الديمقراطية والحرية ناقلاً عن تقرير لمؤسسة فريدام هاوس الأمريكية في تقريرها للعام 2003 أن إسرائيل هي الدولة الحرة الوحيدة في المنطقة، وذلك دون تحديد لمعاني المفاهيم التي يتساهل المشروع في استخدامها، فماذا تعني الديمقراطية؟ وماذا تعني الحرية؟ إذا كانت إسرائيل هي النموذج، فقد عرفت الإجابة، وانزاح الستار، ليس من معاني الديمقراطية في العرف الأمريكي أن يختار الناس نظام الحكم الذي يريدون، ولا الشريعة التي إليها يحتكمون، بل الديمقراطية في المفهوم الأمريكي تعني أمرين لا ثالث لهما كما ذكرت مجلة الإيكونوميست البريطانية ذات مرة: أن يكون نظام الحكم قائماً على اقتصاد السوق، وألا يشكل تهديداً لأي من مصالح أمريكا، ولاشك أن الأولى تعني أن نتحول كلنا إلي سلع نباع ونشتري في سوق التجارة الأمريكي، وتعني الثانية أن نكون عبيداً مسخرين للحفاظ على أمن السيد الأمريكي القابع في البيت الأبيض، فنتجسس على أبناء ملتنا، ونخون جيراننا، ويبيع الواحد منا أخاه بثمان بخس، وتجوب أراضينا وأجواءنا ومياهنا الإقليمية القطع العسكرية الأمريكية بحرية متناهية، وكل من تعرض لها ممن تأخذه الحمية من أبنائنا لاحقناه وعاقبناه بل ومزقناه شر ممزق.

هل نحن إزاء استعمار من نوع جديد؟ لا، بل نحن إزاء الاستعمار القديم نفسه بعد أن فقدت أدوات الاستعمار الجديد فعاليتها في السيطرة على الأوضاع، وما غزو أفغانستان والعراق، والتلويح بغزو غيرهما إن دعت الضرورة إلا تأكيد على أن الإدارة الحالية في واشنطن لم تعد مقتنعة أو مكتفية بأدوات الاستعمار الجديد.

من الجدير بالذكر أن الاستعمار الجديد مصطلح يصف حالة من النفوذ تمارسه دولة على دولة أخرى أضعف وأقل شأنًا منها، ويكون هذا النفوذ متجلباً في مجالات أو قطاعات معينة، وتستخدم في سبيل بسطه وسائل شتى قد تكون اقتصادية أو لغوية أو ثقافية أو سياسية، أو مزيج منها، بدلاً من وسائل السيطرة التقليدية من احتلال عسكري وتبعية سياسية مباشرة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار كثير من الدول - وخاصة في القارة الأفريقية - التي تستخدم الإنجليزية أو الفرنسية لغة رسمية بدلاً من لغتها المحلية خاضعة لهذا النوع من الاستعمار، كما يمكن أيضاً اعتبار النفوذ الاقتصادي الذي تمارسه الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات في كثير من دول ما يعرف بالعالم الثالث نوعاً من الاستعمار الجديد.

وفيما عدا حالات قليلة ونادرة يمكن اعتبار كثير من المستعمرات السابقة في كل من آسيا وأفريقيا نقاط نفوذ لهذه الإمبريالية المقنعة، حيث تظل هذه الدول الممنوحة الاستقلال رسمياً تحت رحمة القوة الإمبريالية التي كانت تستعمرها، أو تحت سلطان قوة إمبريالية أخرى (حيث ورثت الولايات المتحدة النفوذ في كثير من بقاع الأرض من الإمبراطوريات المتراجعة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية) والتي تحتفظ باليد الطولي في تصريف أمور الاقتصاد، وكثير من أمور السياسية.

ينسب هذا المصطلح إلي أول رئيس لجمهورية غانا بعد الاستقلال كوامي نكرومه الذي كان أول صانع ومستخدم له بعد أن أدرك سريعاً إثر استلامه لمقاليد الأمور في بلاده بأن السيادة الوطنية التي منحتها (بضم الميم) الدول الأفريقية من قبل القوي الاستعمارية الجالية عنها لم تكن أكثر من حبر على ورق، أو لنقل هدية رمزية لا أكثر، حيث لم يطرأ تغير معتبر على العلاقة بين المستعمر (بكسر الميم) والمستعمر (بفتحها)، بل وجد نكرومه أن منح الاستقلال أوجد الفرصة لقيام نظام (مانيكيان) من التبعية والاستغلال حتى قال: الاستعمار الجديد هو أسوأ أشكال الإمبريالية، فهو بالنسبة للذين يمارسونه سلطة بلا مسؤولية، وهو بالنسبة للذين يعانون منه استغلال دون إمكانية التنظيم، ففي أيام الاستعمار التقليدي كانت القوة الإمبريالية مضطرة لتفسير وتبرير ما تقوم به وتتهجه من سياسات في بلاد الآخرين أمام الشعب في بلادها، وكان سكان المستعمرات الخاضعون لنفوذ الأجنبي

المسخرون لخدمته يتطلعون على الأقل إلى حمايته مما قد يتعرضون له على أيدي خصومهم؛ أما في حالة الاستعمار الجديد فلا هذا ولا ذاك متوفر.

ومع أن الحالة الأفريقية هي الأبرز في كتابات وتحليلات ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال؛ إلا أن أقطار العالم الإسلامي - الموزعة على القارتين الآسيوية والأفريقية - تظل هي النموذج الأخطر والأهم، وذلك لما خصت به المنطقة الإسلامية - والعربية منها بشكل خاص - من موارد نفطية، ومواقع استراتيجية، ولعل أحداث العقد الأخير تسلط الضوء على حقيقة أن ما من قطر من أقطار المسلمين إلا وكان خاضعاً على الدوام خلال ما يزيد عن قرن من الزمان لأحد النوعين من الاستعمار، سواء الشكل التقليدي المباشر، أو الشكل الجديد غير المباشر، حتى إذا ما حاول أي نظام التمرد أو الخروج عن قواعد اللعبة المرسومة سرعان ما استبدل غير المباشر بالمباشر، وعاد القديم ليحل محل الجديد، كما هو الحال اليوم في كل من أفغانستان والعراق.

ولعل من خصوصيات المنطقة الإسلامية أيضاً وقلبها العربي أنها في الوقت الذي ودعت فيه قوات المستعمرين - وخاصة البريطانيين والفرنسيين - شهدت زرع كيان غريب في قلبها ليشكل رأس حربة استعمارية بما يمثله من قاعدة عسكرية لا قبل لمن حولها بها، وترسانة سلاحية لا مثيل لها، وبما يمثله من حل لأزمة أوروبية مستقلة، وأقصد هنا الكيان الصهيوني الذي أراد البريطانيون والفرنسيون من إقامته إدامة الضعف والشلل والتمزق في الأراضي التي توزعوها فيما بينهم من تركة العثمانيين، وفي نفس الوقت حل المشكلة اليهودية التي ظلت تترقبهم قرناً طويلاً ولم يجدوا لها حلاً أفضل من ترحيل اليهود عنهم، وتحويلهم - كما يقول الأستاذ عبد الوهاب المسيري - إلى جماعة وظيفية تقوم نيابة عنهم بتركيع العرب والمسلمين إلى أجل غير مسمى، وما أن ورث العم سام تلك الديار حتى ورث أبوة المشروع الصهيوني فصار هذا الكيان بوصفهم حليفاً استراتيجياً لا يجوز مجرد التفكير بسوء تجاهه.

يمكن للمتأمل أن يرى في الحالة العربية والإسلامية من الشذوذ عن الحالة الأفريقية ما يثير الانتباه، إذ أن كثيراً من الدول الإسلامية - ورغم رحيل المستعمر عنها -

ظلت أراضيها مرتعاً للقوات الأجنبية - وفي هذه الحالة للوريث الأمريكي بعد أن أفل نجمان البريطاني والفرنسي - فيما يصعب تصنيفه من العلاقات، فما فتى الأمريكان يحتفظون بقواعد في كثير من دول العالم العربي والإسلامي، وتنتشر في بقاعه محطات التجسس البشرية والإلكترونية، ويرتع السادة الأمريكان في روابيه وفيافيه كما يشاءون. والغريب في الأمر أن التواجد الأمريكي في الأقطار الأخرى خارج المنظومة العربية والإسلامية - وخاصة في اليابان وأوروبا الغربية وحتى الشرقية اليوم بعد انهيار المنظومة الاشتراكية - لم يحل وجودهم فيها دون تقدمها وتفوقها في كافة الميادين، بل كان التواجد العسكري الأمريكي أقرب إلى الوفاق والشراكة منه إلى فرض النفوذ والتسخير، وكأن الحالة العربية والإسلامية جمعت أسوأ ما في الاستعمارين القديم والجديد، ولعل من المفيد أن تدخل عالم المصطلحات مفردة جديدة لتعبر عن هذه الخصوصية، والتي لا تكاد ترى في غير بلداننا؛ مفردة بإمكانها أن تعبر عن وجود حالة من الاستعمار بكافة أشكاله المباشر وغير المباشر، ولكنه استعمار يصاحبه تخلف وفساد، واستبداد يروق للمستعمر وللنخب الحاكمة الراضخة له على حد سواء.

ولعل السر في هذه الخصوصية يكمن في مواصفات الدولة الحديثة التي قامت في المنطقة العربية بشكل خاص . والإسلامية بشكل أعم . على أنقاض الإمبراطوريات الإسلامية الكبيرة العثمانية والقاجارية والموغالية، فهذه الدول - أو الدويلات - الحديثة لم تتكون وليدة عوامل محلية فسحب، بل كان الغزو الاستعماري ثم الاحتلال الأجنبي هو المصمم لها، والراسم لحدودها، والمحدد لمواردها وإمكانياتها، بل والمقيد لصلاحياتها.

ما من شك في أن عقوداً بل ربما قروناً من التخلف الناجم عن التخلي عما عزت به الأمة الإسلامية فيما سبق من عصور الازدهار والتفوق هو الذي مكن لأوروبا من أن تحط بشيطان المسلمين، وتحيل أوطانهم إلي مستباحات للنهب، ومجاميع بشرية للسخرة، ولعل هذا ما قصده المفكر الإسلامي الجزائري مالك بن نبي بعبارة القابلية للاستعمار، فلولا تلك القابلية التي تجلت في حالة عامة من التخلف والجهل والقيود عن العمل بل واللامبالاة لما غدت أوطان المسلمين فريسة سهلة للمستعمرين، ونظراً

لأن هذه القابلية للاستعمار إنما هي حالة عابرة، ولما كان المجتمع المسلم يحتفظ بالقدرة الكامنة على النهوض والثورة والتغيير؛ فقد كان الاستعمار لبلاد المسلمين استعماراً شرساً أتى - أو حاول أن يأتي - على البني التحتية للمجتمع، وقصد عن سبق إصرار وترصد ضرب منابع الإحياء، ومصادر الإلهام حتى لا يفيق النائم، ويستيقظ الغافل، وذلك نظراً لأن الهجمة الاستعمارية تصادفت مع محاولات محلية للإصلاح والتجديد استمرت طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وجد المستعمر أن لا بد من إعادة صياغة الثقافة حتى يصبح المجتمع طبعاً مطراً، فمنذ أن وطأت أقدام المستعمرين أراضي العرب والمسلمين لم يقف لهم بالمرصاد يقاومهم بثقة ويقين ورغبة في النصر أو الاستشهاد إلا علماء الأمة، الذين استفادوا من نفوذهم المعنوي في المجتمع، ومن مؤسسات الوقف التي ظلت لقرون طويلة مستقلة عن السلطان، مسخرة للنفع العام، فأصبحوا وأصبحت الأوقاف هدفاً أول لسلطات الحكم الأجنبي، ثم ما لبثت هذه السياسة القمعية أن استؤنفت من قبل الذين ورثوا الاستعمار في أنظمة ما بعد الاستقلال، تلك النخب التي استبدلت الإسلام بالعلمانية، واستمرت على نهج المستعمر ظلاماً وعسفاً، وما فتئت تبطش بكل منتقد لها أو منكر لما جلبته من منكرات أو أمر إياها بمعروف، ولما كانت النخب الحاكمة ضعيفة معزولة ومكروهة من قبل الناس؛ فإنها تظل بحاجة ماسة إلى الحماية من قبل قوة خارجية، تتفاني في تقديم القرابين لها مقابل ألا يزعزع نظامها أحد، ولا يهدد أمنها أحد.

ولعل فيما ارتكبه نظام معمر القذافي الجاثم على صدور أهل ليبيا منذ أكثر من ثلاثة عقود أخيراً خير مثال على هذا النمط من النخب الحاكمة التي لم تترك وسيلة تتكيل بالناس إلا مارستها مبررة ذلك تارة بالحفاظ على مكتسبات الثورة، وتارة أخرى بضرورة مكافحة الزندقة، وتارة ثالثة باستئصال شأفة العملاء والخونة، وفي آخر المطاف ما أن تشعر بأن وجودها مهدد حتى تسلم البلاد والعباد للاستعمار، لا في شكله الجديد غير المباشر، بل في شكله القديم المباشر.

إن عودة الاستعمار المباشر إن دلت على شيء فإنما تدل على عدم قناعة المستعمر (التمثل بالولايات المتحدة بشكل رئيسي) بجذوى الاستمرار في الاعتماد

على النخب الحاكمة الموالية له، وللمرء أن يتأمل في مصير نظام صدام حسين الذين شنت الحرب على العراق للإطاحة به رغم أنه كان منذ يومه الأول صنيعه الولايات المتحدة وحلفائها، مدعوماً من قبلهم، بل ومسلحاً بكافة التقنيات الحربية التي مكنته من شن حرب على إيران نيابة عن الولايات المتحدة عقاباً للشعب الإيراني على ثورته على واحد من أهم الدركيين في المنظومة الإقليمية التي تدين بالولاء للعم سام، فلقد كانت الثورة الإيرانية ضد نظام الشاه صفة مهينة ومؤلمة ومكلفة للولايات المتحدة وحلفائها.

لولا انهيار الثقة بمنظومة الدركيين والموالين لما اختار الأمريكيان الغزو والاحتلال المباشر نظراً لأن تكلفة هذا النوع من الاستعمار أكبر بكثير بل وتحف به المخاطر، إنها مجازفة كبيرة، ونتائجها غير مضمونة، ولكنها بدت في نظر تيار المحافظين الجدد، المتنفذين في دوائر صنع القرار اليوم في واشنطن أهون الشرين، وأخف الضررين، ولعل حساباتهم فيما قامت عليه اشتملت على تخوف من أن تنهار المنظومة القائمة شيئاً فشيئاً تحت وطأة الضغط الشعبي - وخاصة الإسلامي - الذي فرض في أكثر من موقع في العالم الإسلامي على النخب الحاكمة أن تكيف خطابها وبعض سياساتها لتتجاوب مع الرغبات الشعبية العارمة.

ويمكن مرة أخرى اللجوء إلي النموذج العراقي تدليلاً على هذه النظرية، إذ أن نظام الحكم البعثي - والذي طالما حارب بشراسة كل مظاهر التدين فارضاً العلمنة على المجتمع بالقوة - كان أحد الأنظمة التي اتجهت في السنوات الأخيرة نحو محاكاة الشارع الإسلامي، فكان له في نهاية المطاف بعض دور مؤثر في تعزيز وانتشار ظاهرة التدين حتى في أوساط الحزب الحاكم، والأجهزة العسكرية والأمنية التابعة له، وما من شك في أن مظاهر التدين في العالم العربي والإسلامي لم تقتصر على عامة الناس بل وصلت إلى النخب، وانتشرت حتى في أوساط المقربين من دوائر صنع القرار، الأمر الذي دق نواقيس الخطر، فسارع بعض حراس المنظومة الأمريكية إلى استثمار الأموال الطائلة في برامج إفساد إعلامية وثقافية، فهم أمام الملأ حراس للدين مدافعون عن قيمه ومقدساته، ولكنهم أيضاً ممولون لأفسد محطات

التلفزة الفضائية والصحف والمجلات والوضيعة التي ما من غرض لها سوى مناهضة
التدين عبر إفساد الناشئة، وإشغالهم بالتوافه والسفاسف.

بعد أكثر من عام على الغزو الأمريكي للعراق لا يبدو أن الاستعمار القديم المتجدد
أقدر من سابقه على إنجاز أهدافه، بل ثمة خيبة أمل شديدة حتى الآن مرجعها
تصاعد المقاومة العراقية ضد الغزو الأمريكي، وعجز إدارة الاحتلال عن تحقيق ما
منت العراقيين به من حرية وأمن ورخاء وديمقراطية، بل على العكس من كل ذلك
أثبت المحتلون أنهم لا يقلون انتهاكاً لحقوق الإنسان وجرأة على الكرامة الإنسانية من
الطواغيت المحليين، ولولا أن الأوضاع في العراق على غير ما يشتهي الأمريكان
لربما استمرت عجلة الغزو في الدوران، ولربما توسع الاحتلال جغرافياً ليشمل دولاً
مجاورة كانت على القائمة - وربما ما تزال - تنتظر دورها، ومع أن إيران وسوريا
هما المقصودتان بشكل مباشر إلا أن المملكة العربية السعودية لم تعد في مأمن هي
الأخرى، ويستدل على ذلك بالحملات العدائية المستمرة ضدها في الإعلام الأمريكي
وفي ردهات الكونغرس وغيره من مؤسسات النفوذ وصناعة القرار في واشنطن،
وليس من المبالغة القول بأن زعماء هذه الدول الثلاث مدينون للمقاومة العراقية -
وللأفغانية كذلك - بسبب عرقلتها للمشروع الأمريكي الاحتلالي الكبير.

من المثير للاهتمام وجود شعور متنام بأن مواجهة الاستعمار المباشر (أي في
صيغته القديمة - المتجددة) أسهل على الناس في الدول المحتلة من مواجهة
الاستعمار غير المباشر الذي تمثله الأنظمة الحاكمة في معظم الدول العربية
والإسلامية بغض النظر عن وصفها جمهورية أم ملكية أم جماهيرية، وسواء وصل
حكامها إلى السلطة عبر الانقلاب، أو من خلال التوريث، فهذه هي المناطق التي
ترزح تحت الاحتلال الأجنبي المباشر تشهد مقاومة مسلحة متصاعدة، سواء في
فلسطين، أو في أفغانستان، أو في العراق، بينما لا يكاد يجدي نفعاً كل ما يقوم به
المعارضون لأنظمة الحكم الممثلة للاستعمار غير المباشر في المناطق الأخرى،
سواء شارك هؤلاء المعارضون فيما هو مباح من الفعل السياسي، أو مارسوا العنف
يأساً وإحباطاً.

يضاف إلى ذلك أن عودة الاستعمار المباشر حققت للبعض أمنية طال انتظارها ألا وهي فتح باب للجهاد كان مغلقاً، ولم يتيسر فيما مضى إلا في حالات قليلة كما حدث أيام الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفييتي، ثم بدرجة أقل وأصعب بكثير في البوسنة والشيشان، أما فلسطين التي يتمنى ملايين المسلمين أن يجاهدوا في سبيل الله تحريراً لها من الاستعمار الصهيوني فليست متاحة بفضل حماية النظام الإقليمي (العربي بالدرجة الأولى) للكيان الصهيوني من كل مكان.

منذ أن احتل الأمريكان أفغانستان ثم العراق أوجدوا لآلاف المتعطشين للجهاد والاستشهاد واحداً من أوسع الأبواب، وها هي الساحة العراقية تشتعل لهيباً حارقاً من تحت أقدام الغزاة الأمريكان وحلفائهم، فيما يشبه الاستفتاء الشعبي العام - سني وشيعي - على أن بضاعة أمريكا التي أريد للعراق أن يشكل نموذجاً أولاً في تقبلها ومن ثم ترويجها غير مرغوب فيها، وليس ذلك من باب إنكار الجميل أو عدم التقدير؛ وإنما من باب فهم عميق لما تحمله الدبابة الأمريكية لهذا الشعب وللاُمة العربية والإسلامية من ورائه، إنها لا تحمل خيراً على الإطلاق.

يبدو بأن السحر قد بطل في أعين العراقيين كما بطل من قبل في أعين الأفغان، وانكشفت حقيقة الشرق الأوسط الجديد والكبير الذي تريده أمريكا لسكان هذه المنطقة، فثار أهل العراق انطلاقةً من الفلوجة والنجف، وصرخوا صرخة دوت في أقطار المعمورة: اغربوا عن وجوهنا أيها الأوغاد.

أستاذ زائر، قسم الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة كيوتو . اليابان

ومدير معهد الفكر السياسي الإسلامي في لندن . بريطانيا

والمحاضر بمعهد ماركفيلد للدراسات العليا بليستر . بريطانيا

المصدر: <http://www.alquds.co.uk>

=====

#قمة الثمانية والشرق الأوسط الكبير

عاصم السيد

عقدت مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى قمتها في الفترة ما بين 8 - 10 يونيو 2004م بمدينة سي أيلاند بولاية جورجيا الأمريكية، وعلى رأس أولوياتها مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط، الذي عدّل إلى "الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا".

وقبل بدء القمة أجرت الدول الكبرى تعديلاً جوهرياً في مبادرة إصلاح الشرق الأوسط التي أعلنت خلال اجتماع قمة الثماني، بما يعكس وجهات النظر العربية والاتحاد الأوروبي، وأعلنت باريس أن مشروع الشرق الأوسط الكبير أصبح الآن مشروعاً مرضياً بعد أن اعترف بوضوح بأن مسيرة السلام في الشرق الأوسط تعد عنصراً مركزياً لنجاح المشروع .

وقالت مصادر أوروبية إن النسخة الجديدة من المبادرة التي ترعاها الولايات المتحدة تؤكد أن التغيير في منطقة الشرق الأوسط مشروط بإنهاء العنف الإسرائيلي - الفلسطيني .

كما ركزت النسخة الجديدة على الاحترام والحوار والمشاركة بوصفها أساليب مؤدية إلى تحقيق الإصلاح، وتأكيد أن زخم التغيير يجب أن يأتي من داخل المنطقة . وقالت تلك المصادر إن الاتحاد الأوروبي عكف على مهمة شاقة من أجل إجراء تغييرات بالمشروع الأمريكي الأصلي حتى يتسنى إضافة وجهة النظر الأوروبية . في أداء المهمة .

والجانب الأمريكي الذي كان رافضاً مبدئياً التركيز علي الصراع العربي - الإسرائيلي في خطة الشرق الأوسط وافق الآن على أنه تجب الإشارة في جدول الإصلاح الإقليمي الذي أعلنته مجموعة قيادات الدول الصناعية الكبرى خلال اجتماعها إلى أهمية وضع نهاية للأعمال العدائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي استمرت على مدار أعوام طويلة .

وتم أيضاً التأكيد في بيان مجموعة الثماني حول الشرق الأوسط أن الصراع العربي - الإسرائيلي يعد بمثابة أولوية استراتيجية رئيسية ، والاتحاد الأوروبي وضع عمداً النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني في المقدمة لأن الواضح أن حل الصراع يعد قضية محورية لإرساء سلام ورخاء في منطقة الشرق الأوسط .

مجموعة الثماني أكدت أيضاً أنه يتعين عدم السماح بأن يشكل عدم إحرار تقدم في وضع نهائي للأعمال العدائية بين الإسرائيليين والعرب عقبة أمام الإصلاح ، ففي رأيها أنه يمكن أن تمضي جهود سلام الشرق الأوسط والإصلاح الديمقراطي والتغيير قدماً على نحو متواز .

كما وافقت الولايات المتحدة أيضاً على تخفيف خطتها الأصلية في أعقاب الانتقادات الحادة من جانب دول عربية وعدد من الحكومة الأمريكية .

لذلك ترى فرنسا مثلاً أن مشروع القرار الأمريكي حول الشرق الأوسط الكبير أصبح قراراً متوازناً ومرضياً بعد أن اعترف بوضوح بأن مسيرة السلام في الشرق الأوسط تعد عنصراً مركزياً لنجاح المشروع ، يذكر أن فرنسا كانت قد أعربت عن تحفظها حيال مشروع الشرق الأوسط، مطالبة بعدم فرض الإصلاحات على دول المنطقة من الخارج ، الإسلاميون غيروا نظرة الغرب للإصلاح.

وهكذا أصبحت واشنطن مهياًة الآن لكي تترك لكل دولة حرية اتخاذ ما تراه من إجراءات على طريق الإصلاح، وتتخلى عن المطالبة بالتعجيل بها.

والخوف من وصول الإسلاميين إلى الحكم سواء من جانب الأنظمة أو الغرب كان وراء ذلك التغيير، والخاسر الوحيد من هذا التحول هو الشعوب العربية والإسلامية المتعطشة للإصلاح والديمقراطية.

ويرى المراقبون أن الأنظمة العربية وكل من الأمريكيين والأوروبيين توصلوا إلى حل وسط، يتم بموجبه تفعيل أطر مواجهة الحركات الإسلامية في المنطقة من قبل الأنظمة، في مقابل التخلي عن الإلحاح في طرح قضايا الإصلاح من قبل الأمريكيين.

أي أن السبب الرئيسي في تراجع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عن الضغط على الأنظمة العربية لتطبيق ما أطلق عليه مبادرات إصلاحية للشرق الأوسط هو الخوف من التيارات الإسلامية؛ سواء المعتدلة منها أو المتطرفة.

ويقول مراقبون إن قرار قمة تونس العربية الأخيرة بإدانة العمليات الفدائية الفلسطينية التي تستهدف مدنيين إسرائيليين اتُّخذ مقابل قيام واشنطن بتعديل وثيقة الإصلاحات

المقترحة في الدول العربية؛ استجابة لرؤية الأنظمة العربية غير المتحمسة للقيام بإصلاحات سريعة.

وتطلب مبادرة الشرق الأوسط الكبير من الحكومات العربية وحكومات جنوب آسيا تطبيق إصلاحات سياسية واسعة، ومساءلتها عن سجلها في حقوق الإنسان، وتطبيق إصلاحات اقتصادية، كما تقترح المبادرة تقديم دعم عسكري وتجاري للدول التي تشملها المبادرة والتي تنفذ الإصلاحات المطلوبة.

الصيغة الجديدة التي تدارستها قمة الدول الصناعية تؤكد على خصوصية كل دولة من ناحية، وعلى عدم وجود معيار واحد ينطبق على الجميع من ناحية أخرى بشأن الإصلاح.

دول عربية وأفريقية في القمة

وقد دعيت عدة دول عربية إلى المشاركة في قمة مجموعة الثماني، ولا يعرف الأساس الذي اعتمد لاختيارها، وكانت مصر من بين الدول التي وجهت إليها الدعوة، لكن الرئيس مبارك اعتذر "لارتباطات لديه"، وقد اعتذر الرئيس التونسي كذلك، وأغلب الظن أن السعودية لن تحضر، وأن دولاً أخرى شاركت مثل اليمن والأردن.

مصر تقول إنها لا ترفض الإصلاح ولا ترفض الحوار حوله لكنها ترفض "إذابة الجامعة العربية"، وتقول أيضاً: إن مجموعة الثماني تقدمت بأوراق كثيرة وكان فيها أمر خطير، وهو أنها تريد أن تجمع بين دول عربية وغير عربية مثل أفغانستان وباكستان وتركيا وهي دول صديقة ولكن ظروفها مختلفة عن الدول العربية، في إشارة إلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي أطلقت في قمة جورجيا، وهناك إحساس لدى مصر بأن هذه الفكرة قد تؤدي إلى إذابة الجامعة العربية.

ومن جانبه أعلن البيت الأبيض دعوة 5 دول أفريقية لحضور قمة مجموعة الثماني، وهي: غانا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وأوغندا، والدعوات أرسلت إلى زعماء السعودية ومصر والأردن واليمن والمغرب.

ووجه الرئيس الأمريكي جورج بوش دعوة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لحضور قمة مجموعة الثمانية الكبار المقبلة لبحث مبادرته للشرق الأوسط الكبير

لإجراء إصلاحات إقليمية سعياً وراء كسب تأييد للمبادرة بعدما رفض بعض القادة العرب دعوة بوش لحضور القمة.

وفي أول كلمة تلفزيونية يوجهها للشعب العراقي أعلن رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي الجمعة 4-6-2004 أن رئيس البلاد الجديد غازي الياور ونائبه سيشاركون في قمة مجموعة الثماني التي ستعقد في الولايات المتحدة من 8 إلى 10 يونيو 2004.

رفض عربي بقيادة مصر

ورقة العمل التي طرحها الرئيس مبارك على القمة العربية في تونس حول مبادرات الإصلاح في العالم العربي تضمنت تحفظات رئيسية على مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

أولى الملاحظات على هذه المبادرة هي أن الموقف الأمريكي ما زال بعيداً عن الرؤية العربية "فما زالت الولايات المتحدة ترى أن الأولوية للإصلاح السياسي بجميع أبعاده" خلافاً للموقف الأوربي الأقرب للموقف العربي وهو "ضرورة تحقيق إصلاح متوازن يبدأ بالإصلاح الاقتصادي".

أما التحفظ الثاني فهو حسب نص ورقة العمل التي تلاها مبارك أمام القادة العرب - "التجاهل التام" من قبل "واضعي النص المعدل للمبادرة الذي صدر منتصف الشهر الجاري لما يتطلبه الإصلاح من تدرج للحفاظ على الاستقرار، وللحيلولة دون سيطرة قوى التطرف والتشدد على مسار الإصلاح".

والتحفظ الثالث هو أن المبادرة "تسعى منذ وضعها إلى إيجاد إطار أوسع من إطار الجامعة العربية"، وبرغم تطور الورقة من اقتراحها بادئ الأمر أن يتبع الإصلاح في العالم العربي نموذج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ثم تحويله إلى اقتراح باتباع نموذج منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي فإن كل هذه المفاهيم تستهدف وضع هيكل بديلة لجامعة الدول العربية".

أما التحفظ الرابع، فهو "أن المبادرة ستسعى للفصل بين جهود دعم الإصلاح من جهة، والتعامل مع القضايا السياسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمنطقة العربية - خاصة قضية العراق - من خلال النص صراحة على أن عدم إحراز تقدم في

التعامل مع القضايا السياسية يجب ألا يحول دون المضي قدماً في تنفيذ خطط الإصلاح".

والتحفظ الخامس هو أنه "مع كل ما تقدم تسعى المبادرة لإدخال الناتو (حلف شمال الأطلسي) كطرف في دعم جهود الإصلاح".

وأضاف مبارك: "إذا كان الغطاء المقترح لتدخل الناتو هو دعم الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب فإن سبيلنا في تحقيق ذلك يقوم على تصحيح الفكر، وتدعيم ثقافة المجتمعات العربية، والسعي إلى تسوية القضايا السياسية والاقتصادية والتي تنتج عنها حالة الإحباط والتطرف والضعف".

بوش واستغلال المشروع انتخابياً

الولايات المتحدة سعت إلى إقناع مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى بالالتزام بدعم الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية بالشرق الأوسط، وهو مشروع طموح خففت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش منه بعد الانتقادات التي أثارها.

وشكل "الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا".." "الطبق الرئيسي" خلال مأدبة غداء بين قادة مجموعة الثماني (الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وكندا، وروسيا) وقادة 6 دول إسلامية تمت دعوتها في هذه المناسبة، وهي: أفغانستان، والجزائر، والبحرين، والأردن، وتركيا، واليمن، ينضم إليهم الياور.

وجعل بوش من هذه الفكرة أحد محاور معركته على الإرهاب، وقدمها على أنها الشق السلمي لتحركه ضد التطرف، بعد استخدام القوة في أفغانستان والعراق، وقال بوش: "على المدى القصير سنعمل مع كل حكومة في الشرق الأوسط تحشد قواها للقضاء على الشبكات الإرهابية"، وأضاف "على المدى الأبعد ننتظر من أصدقائنا في المنطقة مستوى أفضل من الإصلاحات والديمقراطية".

وفي حين يسعى بوش إلى جعل العراق واجهة إحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط، زاد هذا النزاع الذي ينظر إليه الرأي العام العربي على أنه حملة استعمارية من تشكيك هذا الجزء من العالم بأي مبادرة أمريكية، وتريد واشنطن الآن خصوصاً أن تعرب مجموعة الثماني عن اهتمامها بجهود إحلال الديمقراطية والتحديث في هذه

المنطقة، مشددة في الوقت ذاته على أن هذه المشاريع يجب أن تصدر عن الدول المعنية أنفسها.

ويبخل المسئولون الأمريكيون بالتفاصيل حول الجوانب الملموسة لهذه المشاريع، لكنهم يأملون الاستفادة من انعكاسات قمة الدول العربية التي انعقدت في تونس في مايو 2004، واعتمدت وثيقة "التطوير والتحديث" لإدخال إصلاحات في العالم العربي.

المصدر: <http://www.islamtoday.net>

=====

#حملة أمريكية تروج لمبادرة الشرق الأوسط الكبير

واشنطن تختار غروسمان للترويج لمشاريعها الإصلاحية:

يبدأ مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية مارك غروسمان جولة تشمل الأردن ومصر والمغرب والبحرين وتركيا وبلجيكا، في محاولة لتحريك المشروع الخاص بالإصلاحات المعروف باسم مبادرة الشرق الأوسط الكبير. وتهدف المبادرة - التي ترغب واشنطن أن يتم اعتمادها خلال قمة مجموعة الثماني في يونيو/ حزيران القادم - إلى تشجيع تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية في العالم العربي والإسلامي لعلاج حالة الإحباط والفقر الذين تعتبرهما واشنطن مصدر الإرهاب العالمي.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر إن زيارة غروسمان المسؤول الثالث في وزارة الخارجية الأمريكية لكل من أنقرة - التي تعتبرها واشنطن نموذجاً للتطور الديمقراطي - وبروكسل - حيث يوجد مقر الاتحاد الأوروبي - تهدف لتلقي الدعم وإشراكهما في مخططات واشنطن.

وقال مسؤول أمريكي: إنه من المتوقع أن يؤكد غروسمان خلال جولته على التزام بوش بالمبادرة والعمل على تطبيقها تدريجياً، كما سيؤكد المبعوث الأمريكي على الحاجة الملحة "لمواجهة البطالة الهائلة في الشرق الأوسط والفقر والقمع" وهي أحوال تعتقد الولايات المتحدة أنها أدت لظهور مشاعر معادية للغرب وخاصة تجاهها.

ومن المرتقب أن يأخذ هذا الملف حيزاً مهماً خلال الاجتماع الوزاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي غداً الاثنين في واشنطن كما أفادت مصادر أمريكية. وفي إطار جهودها لحشد التأييد العربي لمشروعها الذي قامت بتوزيع مسودته الأولية يجري الحديث عن دعوة زعماء الأردن والمغرب والبحرين إلى اجتماع مجموعة الدول الثماني، وعن زيارة الرئيس المصري حسني مبارك للبيت الأبيض في أبريل/ نيسان القادم.

ويواجه المشروع الأمريكي انتقادات كثيرة في العالم العربي الذي يأخذ على واشنطن قلة التنسيق مع دول المنطقة، وشكا زعماء عرب من أنه لم يتم التشاور معهم، وأن الإصلاح يجب أن يأتي من الداخل لا أن يفرض عليهم.

وأيدت باريس أمس الانتقادات العربية، ويخشى مسؤولون أوروبيون من أن المبادرة الأمريكية ستحل محل خطة برشلونة للشرق الأوسط، وتعمق الصدام بين الغرب والعالم العربي في ما تتجاهل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لكن واشنطن قللت من الانتقادات العربية، وقال مسؤول أمريكي كبير أول أمس إن الزعماء العرب ردوا بشكل إيجابي على فكرة الإصلاح أثناء اللقاءات الخاصة، في حين أنهم يبديون اعتراضهم عليها في العلن معتبرين أنها محاولة لفرض أفكار غربية تخدم المصالح الأمريكية.

المصدر: <http://www.aljazeera.net>

=====

#تفاصيل المشروع الأمريكي لدمقرطة الشرق الأوسط

تنسيق أمريكي أوروبي لاستخدام سلاح المعونات ضد الأنظمة العربية المناوئة
مصطفى بكري

استبعاد المناوئين للسياسة الأمريكية من الترشيح ببلاغ من رجال أمريكا في البلدان العربية.

وقف جمع التبرعات والزكاة في المسجد وقصر دورها على العبادات.

التوقف عن قمع 'الشواذ' وإطلاق الحرية لزواج المثليين.

يجب تحية الدين كمصدر للتعاملات وتقليص دوره في الحياة.

ضرورة التوصل لاتفاق تعاون عسكري بين إسرائيل والعرب قبل التوصل لأية اتفاقات سياسية.

انتهت الإدارة الأمريكية مؤخراً من تطوير مشروع 'الشرق الأوسط الجديد'، وبلغت المشروع المطور الذي حمل عنوان 'الشرق الأوسط الموسع' إلى عدد من البلدان والحلفاء الأوروبيين خلال الأسبوعين الماضيين وذلك للمشاركة معها في تنفيذ بنود المشروع المقدم.

وعلمت 'الأسبوع' أن المشروع الجديد أشرف عليه فريق عمل فني برئاسة 'بوب بلاكويل' مساعد مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي كوندليزا رايس.

وتتوقع المصادر أن يعلن الرئيس جورج بوش تفاصيل الصيغة المعدلة لهذه المبادرة والتي استغرق إعدادها حوالي 40 يوماً خلال الأسابيع المقبلة، خاصة أنه كان قد أشار إليها عابراً في خطابه الذي ألقاه مؤخراً أمام المعهد القومي الأمريكي للديمقراطية.

وقد تولت كوندليزا رايس الترويج لصيغة المشروع خلال حفل عشاء جرى في لندن مؤخراً، وخلال زيارة الرئيس جورج بوش إلى العاصمة البريطانية، حيث قامت بإبلاغ عدد من كبار المسؤولين بالدول الأوروبية الحليفة بمضمون المشروع.

وتشير المعلومات إلى أن المشروع الجديد يسعى إلى تشكيل ائتلاف أمريكي أوروبي لإجبار الدول العربية على تطبيق المشروع الجديد لتحقيق ما يسمى بالديمقراطية، حيث يقوم هذا الائتلاف على فكرة أنه في حال قيام واشنطن بمنع المساعدات أو المنح الاقتصادية عن أي دولة لا تطبق معايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تقوم الدول الأوروبية هي الأخرى بتطبيق ذات القرار، وتوقف مشروعاتها الاقتصادية، وتعلق اتفاقات الشراكة مع الدول المعنية في هذا الشأن.

وتؤكد المعلومات أن الفكرة الأمريكية جاءت أساساً بعد دراسة الأثر الأوربي الاقتصادي على الدول العربية، وانتهت هذه التقديرات إلى أن الدول العربية خاصة مصر تتعامل مع الدول الأوروبية باعتبارها بديلاً عن التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة، وأن اتفاقات المشاركة الأوروبية العربية ستلعب دوراً محورياً في تحسين موازين المدفوعات العربية، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار والتبادل التجاري مما يجعل

القرارات الأمريكية وحدها غير ذات تأثير كاف في منع الدول العربية من تبني سياسات مباشرة أو غير مباشرة ضد السياسة الأمريكية.

وتتعلق فكرة 'الشرق الأوسط الموسع' من أن البرلمان الأوروبي أصدر عدة قرارات تتعلق بانتهاكات واضحة لحقوق الإنسان في مصر والسعودية وسوريا واليمن ودول أخرى إلا أن هذه القرارات لم تأخذ طريقها فعلياً للتنفيذ، ولذلك فإنه من المستحسن تشكيل لجنة عمل برلمانية مشتركة من الكونجرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي يطلق عليها 'لجنة العمل الدولية لاحترام حقوق الإنسان والتطبيق الديمقراطي'.

وتقترح المبادرة أن تقوم هذه اللجنة بزيارات عمل مفاجئة إلى الدول العربية، وأن تتولى هذه اللجنة بنفسها مراجعة سجلات حقوق الإنسان، وزيارة السجون والاستماع إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني، وعقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات مشتركة مع هذه المنظمات، على أن تقوم هذه اللجنة في بداية عملها بإعداد مذكرة شارحة للإجراءات الواجب اتباعها للتطبيق الديمقراطي الصحيح في الدول العربية، وكذلك تلافي السلبات القائمة التي تكرر من الأوضاع السيئة لانتشار انتهاكات حقوق الإنسان.

ويشير المقترح الأمريكي إلى أنه وبعد الاتفاق على مضامين هذه المذكرة سوف يصدر ميثاق عمل أمريكي أوروبي مشترك للشرق الأوسط الديمقراطي، وأن الدول العربية ستكون مجبرة على تنفيذ بنود هذا الميثاق وكذلك لوائح عمله التي ستتناول مجالات بعينها مثل كيفية إجراء انتخابات ديمقراطية، أما لوائح العمل فستحدد المقصود بهذه الإجراءات وكيفية تطبيقها عملياً من خلال إجراءات محددة.

وتمثل الانتخابات المرتبة الأولى في التطبيق الديمقراطي لأن المشروع الأولي للمذكرة الشارحة يتناول تغيير قوانين الانتخاب في عدد من الدول العربية من بينها مصر، وبحيث يكون الإشراف الدولي الذي يتكون من مراقبين أمريكيين وأوروبيين هو المكون الأساسي في هذه الانتخابات، وأن هؤلاء المراقبين سوف يستعينون بمساعدين لهم من ممثلي بعض منظمات المجتمع المدني.

وفي مصر مثلاً تقترح المذكرة الشارحة أن يتولى مركز ابن خلدون الذي يترأسه سعد الدين إبراهيم وبعض منظمات حقوق الإنسان التي لها ارتباطات خاصة بالولايات

المتحدة وبعض دول أوروبا وبعض المراكز السياسية في الجامعات مسألة الإشراف الجزئي في المرحلة الأولى في الانتخابات التي تتعلق بالإدلاء بالأصوات، وحراسة الصناديق، على أن يقتصر دور رجال الأمن على حماية هؤلاء المساعدين والمراقبين حتى إعلان النتائج الانتخابية.

وتشير التقديرات إلى أنه وعلى الرغم من أن الفكرة الأمريكية تبدو في ظاهرها جذابة لضمان سلامة الانتخابات إلا أنها في حقيقتها تحمل ثلاثة مضامين خطيرة: الأول: هي الاعتداء المباشر على سيادة هذه الدول التي سيصبح موقفها سلبياً في الانتخابات حيث ستنتقل كل اختصاصات السيادة الداخلية إلى الطرفين الأمريكي والأوروبي.

الثاني: سلب اختصاص السيادة التشريعية من البرلمانات العربية لأن دور برلمانات هذه الدول سيقصر على مجرد التصديق على الإشراف الأجنبي على الانتخابات. الثالث: وهذا هو الأخطر تحفيز أصحاب الأفكار السياسية المرتبطة بالفكر الغربي على ترشيح أنفسهم في هذه الانتخابات، ودعمهم بالمال، والمساندة الأدبية لتمكينهم من احتلال أغلبية المقاعد في المجالس والمواقع الهامة.

وهكذا ففي الوقت الذي تحمل فيه الورقة الأمريكية شعار 'الانتخابات النظيفة' نجدها تضع آليات من شأنها أن تفرز نتائج موجهة لصالح فئات أو أحزاب بعينها. وتقترح المذكرة الشارحة إعداد قوائم أمريكية وأوروبية أولية حول الأفراد الذين ينتمون إلى منظمات وأفكار إرهابية أو متطرفة على أن تقوم الأجهزة الأمنية في داخل الدول العربية بمنع هؤلاء من الترشيح في الانتخابات.

وتقترح الورقة استكمال هذه القوائم بقوائم أخرى موسعة يتم إعدادها بمعرفة بعض منظمات المجتمع المدني والشخصيات الأخرى في داخل مجتمعات البلدان العربية، بما يعني أنه يكفي لأي منظمة مجتمع مدني أو شخصيات تثق الإدارة الأمريكية في آرائهم وأفكارهم، أو يعملون مع أجهزتها أن يحددوا أسماء بعض الشخصيات الوطنية في داخل البلد ليصدر فرمان أمريكي بمنعهم من الترشيح بادعاء أنهم يمتون بصلة ما لأعمال أو منظمات إرهابية.

وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين الأوروبيين اعتبروا أن ذلك الشرط سيصعب تنفيذه في البلدان العربية إلا أن راييس أكدت أنها على ثقة من أن نجاح الائتلاف الأمريكي الأوروبي سيجعل ذلك ممكناً، وأن الدول العربية ستقبل في النهاية بهذه الشروط الجديدة.

ويتضمن مشروع 'الشرق الأوسط الأوسع' فكرة أمريكية حول مفهوم 'خريطة التغيير لطريق جديد'، وهي تعني أن تكون هناك استراتيجية موحدة لعمل ثلاث وزارات هامة هي الإعلام، والتعليم، والأوقاف، بحيث يتم دمج عمل هذه الوزارات، وتلزم بتنفيذ التزاماتها وفقاً لاستراتيجية مشتركة تدور حول مفهوم التعليم الديمقراطي، والإعلام الديمقراطي، والدين القائم على الحوار والتعايش مع الآخرين بما يفضي إلى علمنة التعليم في جميع المراحل ليصب منتجاً الرئيسي في تكنولوجيا المعلومات، وأن يجري تغيير مفاهيم الإعلام السائد، أما الدين فلا مكان له في مؤسسات الدولة نهائياً، بل يجب التركيز على الإطلاق الكامل لحرية المعتقدات دون عوائق.

وتشير التقديرات هنا إلى أنه على الرغم من أن ظاهر الفكرة يدور حول مثاليات التطبيق الديمقراطي إلا أن الأمريكيين لم يغفلوا في ثنايا هذه الأوراق عندما أشاروا إلى إمكانية إنشاء مؤسسات تبشير غربية بسلام المسيح وعدالته من منطلق أن هذه المؤسسات ستترسي مفاهيم السلام والتعاون بين الجميع.

وسوف تحصل هذه المؤسسات على تمويل مالي غربي كبير للقيام بأدوارها الاجتماعية والاقتصادية، مع ضمان ألا يجوز تحت أي ادعاء مصادرة ما تسميه واشنطن بحرية الاعتقاد والانتقال من ديانة إلى ديانة أخرى بشرط ألا يؤدي الوضع الجديد إلى أية أفكار جديدة حول التطرف الديني.

والمعني المطروح في هذا الإطار هو أن هذه المؤسسات ستقوم على أساس ديني غربي، وأنه سيكون من حقها القيام بأي نوع من الأنشطة في حين أن المساجد ستلتزم بأداء الصلوات الإسلامية، وسيتم منعها من ممارسة أية أدوار اجتماعية أو ثقافية، وإنما ستقوم الوزارة المسؤولة عن الشؤون الدينية بهذه الأنشطة، وسيمنع أيضاً في هذا الإطار أن تقوم المساجد بجمع التبرعات أو الزكاة أو غيرها من المسائل

التي تدخل في نطاق النشاط الاجتماعي خشية أن تصل هذه الأموال إلى أيدي الجماعات الإرهابية كما تدعي!!

وترى المذكرة الأمريكية أن 'خريطة التغيير' على هذا النحو ستشمل كل الدول العربية دون استثناء ابتداء من المملكة المغربية حتي البحرين والإمارات في أقصى الشرق ومرورا بالسودان واليمن في الجنوب.

وتشير المذكرة إلى أن هدف 'خريطة التغيير' هو تغيير الأفكار القائمة والواردة في هذه المنطقة، وهي الأفكار التي فشلوا في التعامل معها على مدار السنوات الماضية خاصة التي تحمل طابعاً عدائياً للسياسة الأمريكية وبعض السياسات الأوروبية.

أما عن مفهوم الحريات كما يورده المشروع الأمريكي الجديد فهو يعني أن تكون الحريات الشخصية مصادرة ويجب حمايتها من أي تدخل حكومي، حتى لو كانت هذه الحريات الشخصية ستصطدم في بعض الأحيان ببعض المبادئ الدينية التي استقرت عليها المجتمعات العربية لعقود متتالية، بما في ذلك أنواع الحريات الجنسية فهذه الحريات ستجعل الأفراد أحراراً في التعبير عن أنفسهم بالشكل الذي يختاره هؤلاء الأفراد.

وتؤكد المذكرة ضرورة تبني المفهوم الغربي للحريات مؤكدة أن هناك مشكلة أساسية في تأويل مفهوم الحريات ليكون تعبيراً عن مساندة بعض الأنظمة السياسية في المنطقة مما يجعل الحريات خالية من أي مضمون حقيقي.

وتقول المذكرة: إن بعض دول المنطقة تؤكد حرية التعبير الإعلامي إلا أن الإعلام في هذه الدول موجه بصفة مباشرة لخدمة النظم السياسية، وأن بعض منظمات المجتمع المدني إذا حاولت التمرد أو ممارسة حرية تعبير حقيقية ضد النظام فإنها تقع في أخطاء قاتلة تصبح على إثرها مستهدفة من النظام السياسي في هذه الدول، وكذلك الأمر بالنسبة لمفهوم احترام حقوق الإنسان الذي يجب أن يتماشى مع المفاهيم الدولية السائدة.

وتتحدث المذكرة في هذا الإطار عن قمع الأنظمة العربية للشواذ جنسياً، ومنع زواج المثليين (الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة)، ففي هذا كما ترى المذكرة انتهاك صارخ

لحقوق الإنسان تتوجب مراجعته وضمان هذه الحقوق!!

آلية التطبيق:

ثمة تساؤل يطرح نفسه هنا عن آلية التطبيق لهذا المشروع في الدول المستهدفة، هل سيتم عن طريق القوة أم عن طريق الضغوط؟

المذكورة الأمريكية تجيب عن هذا التساؤل بالقول: إن كل الخيارات مفتوحة لتطبيق المشروع الجديد، وأن لجان الكونجرس كانت قد أوصت بفرض أنواع مختلفة من العقوبات الاقتصادية والسياسية على البلدان المخالفة إلا أن عدم التعاون الأوروبي جعل الولايات المتحدة عاجزة عن تطبيق أية معايير حقيقية أو التزامات واضحة ضد هذه الدول.

وتقول المذكورة: إن التعاون الأمريكي الأوروبي أصبح مؤكداً في ظل المرحلة القادمة خاصة أن الإرهاب الأوسطي طال الأراضي الأوروبية وأن الولايات المتحدة آلت على نفسها أن تقود الأعمال العسكرية للقضاء على بؤر الديكتاتورية والجماعات الإرهابية المتطرفة إلا أن التعاون الأمريكي الأوروبي أصبح مطلباً أساسياً حتى يمكن بناء ائتلاف قوي لمتابعة التطبيق الديمقراطي في دول الشرق الأوسط.

وتقترح المذكورة في هذا الإطار اختيار أحد بديلين:

الأول يقضي بإنشاء مكاتب أمريكية أوروبية مشتركة لها حصانات لازمة وكاملة لممارسة أعمالها ومتابعة تطبيق المعايير الديمقراطية في المنطقة، على أن يرأس هذه المكاتب ممثل أمريكي، وآخر أوروبي بسلطات واحدة، ومهمتها إعداد تقارير دورية شهرية وسنوية لتقييم كل ما يتعلق بمجالات تطبيق أو انتهاك الديمقراطية في هذه البلدان.

وسوف تكون هذه التقارير هي السند الأساسي للقرارات والعقوبات التي سيتخذها الكونجرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي ضد هذه البلدان.

وسوف يكون من حق هذه المكاتب إجراء اتصالات مباشرة مع بعض الشخصيات أو منظمات المجتمع المدني، أو أعضاء البرلمانات، أو الاطلاع على أحوال السجون في إطار عمليات المتابعة.

وستوجه تقارير المكاتب الدورية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر إلى وزراء الخارجية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

أما التقرير السنوي فيتم توجيهه إلى الكونجرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي إضافة إلى وزراء الخارجية.

وستتوازي هذه المكاتب في اختصاصاتها مع وضع السفارات الأمريكية والأوروبية في البلدان العربية، إلا أن هذه المكاتب ستكون معنية بالمهمة وحدها، وأن السفارات يمكن أن تساعد في تقديم بعض المعلومات أو المساعدات الإدارية أحياناً، وسيكون من حق النظم السياسية في هذه الدول مراجعة التقارير السنوية التي تعدها هذه المكاتب وإجراء مناقشات بشأنها، إلا أن المذكرة تعترف بأن هذه العملية معقدة، وستحتاج إلى الكثير من الجهد، حيث يتوقع أن تكون هناك خلافات بين الحين والآخر مع النظم السياسية الكائنة في المنطقة.

وتطالب المذكرة بعدم التساهل في احتواء هذه الخلافات أو الرضوخ لمطالب الأنظمة لحساب مصالح آنية، لأن عدم التطبيق الديمقراطي في الشرق الأوسط أضحى حالة استثنائية معقدة تتطلب الإدراك التام لمواجهتها، والعمل على استئصال كل الأسباب الداعية إلى تفشي الظواهر السلبية في مجتمعات الشرق الأوسط.

أما البديل الثاني الذي تطرحه المذكرة فهو يقوم على أن تتولى مكاتب 'الناتو' في الدول العربية كل الاختصاصات السابقة المشار بشأنها إلى المكاتب الأمريكية الأوروبية المشتركة، وعلى هذا الأساس تدعو المذكرة إلى:

التوسع في إنشاء مكاتب الناتو في الدول العربية، ومفهوم التوسع يشمل هنا عدداً وكيفية، فمن ناحية العدد فإن كل الدول العربية بلا استثناء حتى تلك المختلف معها يجب أن توافق على افتتاح مكاتب للناتو في أراضيها، وهي مكاتب ستتبع حلف شمال الأطلسي.

الميزة التي يراها الأمريكان في مكاتب الناتو هي أن طبيعة الإجراءات العسكرية سيتم الاتفاق عليها من حلف الناتو، في حال الدول التي ترفض الامتثال نهائياً للتوصيات والقرارات الصادرة بصدده تحسين التطبيق الديمقراطي، وبالتالي فإن مكاتب الناتو سيتم تزويدها ببعض المتخصصين وكذلك ممثلو وزارات الخارجية.

أما التوسع الكيفي فهو أن هذه المكاتب سيضاف إليها ثلاثة أقسام رئيسية بالإضافة إلى أقسام الأمن العسكري، ومتابعة شئون الناتو، والاتصالات الموجودة بالفعل في

مكاتب الناتو في الدول العربية، وهذه الأقسام هي: قسم التطبيق الديمقراطي، قسم تطبيق معايير احترام حقوق الإنسان، قسم الحريات.

وتتترح المذكرة أن يكون هناك اجتماع سنوي لتقييم حالة الديمقراطية في البلدان العربية يضم مستشار الأمن القومي الأمريكي، ووزير الخارجية، ومستشاري الأمن القومي في دول أوروبا ووزراء الخارجية، هدفه تحليل التقارير والنتائج في سرعة التطبيق الديمقراطي، وكذلك اتخاذ القرارات النهائية بشأن حالات الانتهاك أو فرض عقوبات جديدة أو تجديد عقوبات قائمة، وتشجيع بعض الدول التي تكون قد أقدمت على اتخاذ إجراءات جديدة في التطبيق الديمقراطي، أو تكليف لجنة منبثقة من هذا الاجتماع لعقد مشاورات ولقاءات مع قادة النظم السياسية في المنطقة لإبراز المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام السياسي في حال عدم الالتزام بالتطبيق الديمقراطي.

أما القرارات النهائية الخاصة بالأعمال العسكرية فسوف يتم عرضها على مجلس الأمن من أجل التأكيد على دور الأمم المتحدة في النظام الدولي.

وتؤكد المذكرة أن التوافق الأمريكي الأوروبي في نطاق الاجتماع السنوي المقرر للشرق الأوسط الموسع سيعزز من الهيبة الأمريكية الأوروبية في النظام الدولي الجديد، ويجبر دول الشرق الأوسط على الانصياع للخطة.

وفي حال وجود اختلاف داخل مجلس الأمن مع دول أخرى ترفض الاستجابة للنداءات الأمريكية والأوروبية فإن هذا الاجتماع يجب أن ينفذ قراراته بغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع مجلس الأمن.

وتتحدث المذكرة عن تصوراتها لآفاق المرحلة المستقبلية فتقول: 'إن الديمقراطية الحقيقية لم تعد مجالاً للاختبار في التطبيق أو عدم التطبيق في هذه المنطقة، بل إن الجميع يجب أن يلتزم بهذا النهج كأساس حقيقي لإرساء مفاهيم الأمن والاستقرار الدولي.'

وتضيف المذكرة أننا قد نكون أمام موجة من التحديات المرتبطة بانتشار الإرهاب، أو تلك المعنية بانتشار جماعات التطرف في عدد من مناطق العالم، ولكن المعيار للالتزام هو الأساس في تحقيق التوسع الديمقراطي، وإننا يجب أن نقتنع بأن هذا

التوسع الديمقراطي لن يكون إلا من خلال برامج محددة، وأن هذه البرامج سيتم تنفيذها في إطار زمني محدد ومتفق عليه، إلا أن هذا الإطار الزمني سيتفاوت تطبيقه من دولة لأخرى، ولكن بشكل رئيسي فإن هذا المدى الزمني يجب ألا يستغرق عدداً محدوداً من السنوات وذلك لتحقيق أكبر طفرة ممكنة.
هيئة للتدخل المباشر:

يتحدث الجزء الثاني في المشروع الأمريكي عن إنشاء هيئة أمريكية أوربية مشتركة تكون مسئولة عن جوانب التطبيق الديمقراطي والحريات واحترام حقوق الإنسان، وسيطلق على هذه الهيئة مسمى 'منظمة الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية'.

ومن أهم الأغراض الأساسية والمباشرة لعمل هذه المنظمة هو تحقيق التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين كل الدول القائمة في المنطقة باعتبار أن التعاون يمثل الحلقة الأساسية في نجاح نماذج الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والتعاون سيكون كما ترى المذكرة بديلاً عن الصراع أو سوء الفهم القائم بين هذه الدول وبعضها البعض وخاصة ما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل.

وترى المذكرة أن العلاقات العربية الإسرائيلية لا تزال تمثل أحد العوائق المهمة أمام تحقيق نموذج الاستقرار والسلام بين دول المنطقة، كما أن تزايد إشكاليات العلاقات العربية الإسرائيلية وما يرتبط بها في بعض الأحيان من توتر سياسي أو صراع عسكري يكون مبرراً لتعطيل التطبيق الديمقراطي بحجة مواجهة إسرائيل.

وتقول المذكرة: إن المشكلة الأكثر أهمية هي أن أسس التسوية السياسية النهائية غير واضحة المعالم، وأن التسويات الجزئية دائماً عرضة للاختلافات والتأويلات الخاطئة، إلا أننا في المرحلة القادمة يجب ألا نجعل العلاقات الإسرائيلية العربية تمضي نحو مزيد من التوتر.

وستركز منظمة الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية وفق المذكرة على:

إبعاد العلاقات العربية الإسرائيلية.

إبعاد العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي.

تكييف مسار هذه العلاقات ليصب في إطار التطبيق الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.

البدء في عقد اتفاقات للعمل الاقتصادي والثقافي المشترك بين إسرائيل والدول العربية.

نماذج التطبيق الديمقراطي الإسرائيلي ومدى ملاءمتها للتطبيق في الدول العربية. كيفية تحقيق التعاون الإسرائيلي العربي في أن يكون الشرق الأوسط الموسع خالياً من كافة أنواع الصراعات السياسية والعسكرية، وبناء نماذج جديدة للتعاون الأوسطي على معايير البناء والتفاهم المشترك للمرحلة الجديدة.

أن إحدى المسائل المهمة في تحقيق التعاون الإسرائيلي العربي هي التعاون العسكري، حيث إن هذا التعاون يمثل البداية الفعلية لإزالة الشكوك المتبادلة، وسوء الفهم حول مسائل الثقة أو عدم التفاهم.

وسوف تعمل مؤسسة 'الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية' في هذا الإطار على تبادل الخبرات العسكرية العربية والإسرائيلية في إطار برامج محددة، وأن هذا التبادل والتعاون سيشمل ما يتعلق بالمناورات العسكرية، ولقاءات دورية بين القيادات العسكرية العربية والإسرائيلية يكون هدفها تكريس الفهم المتبادل.

وتتشرط المذكرة الأمريكية تحقيق مفهوم يطرح لأول مرة وهو التوصل لاتفاقات وتعاون عسكري بين إسرائيل والدول العربية قبل التوصل إلى اتفاقات سياسية، كأن يتحقق التعاون العسكري بين سوريا وإسرائيل في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية، وقبل حدوث أي تقدم على صعيد التسوية السياسية، وكذلك الأمر مع لبنان والفلسطينيين، كما تلتزم الدول الأخرى التي ليست لها أراض محتلة بأسس هذا التعاون العسكري.

وتشير المذكرة إلى أن التعاون العسكري سيكرس من مفاهيم التفاهم الثقافي والسياسي بين هذه البلدان وإسرائيل، كما أن هذا التعاون العسكري سيفتح المجال أمام التعاون الاقتصادي، وإنشاء مؤسسات التعاون الاقتصادي الجديدة والتي ستحقق المفهوم الأوسع للشرق الأوسط الجديد.

وتقول المذكرة: إن منظمة الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية ستكون مختصة بالتطبيق الديمقراطي، حيث إنه من المفترض وفقاً للرؤية الأمريكية أنه سيتم اعتماد

مئات الملايين من الدولارات لتكون تحت تصرف هذه المنظمة من أجل إمداد الهيئات والدول لتشجيعها على الانخراط في التطبيق الديمقراطي. وستكون هذه المنظمة معنية بالاشتراك في برامج التعاون الاقتصادي المشتركة بين دول المنطقة وبعضها البعض، كما أن هذه المنظمة ستصدر لوائح بأسماء الدول التي تمتنع عن التطبيق الديمقراطي، أو تخالف الإجراءات الديمقراطية. ومن خلال هذه الإجراءات فإن المنظمة ستكون لها رؤيتها في تحقيق نطاق الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وأن هذا الأمن الإقليمي سيكون له جناحان أساسيان هما التعاون من جانب، والتطبيق الديمقراطي من جانب آخر. وتقول المذكورة: 'إن منطقة الشرق الأوسط تواجه فيها عدواً جديداً لم يكن قائماً قبل ذلك وهو 'التعصب والتشدد الديني' وهو ما يعبر عنه بلغة الدين العنيف أو الإسلام المعاصر'.

وتضيف المذكورة: 'نحن لا نعرف بدقة مدي حجم الاختلاف بين الإسلام المعاصر والإسلام كما هو في طبيعته الأولى، إلا أن هذا الدين المعاصر هو امتداد لما سبق من الديانة في صورتها الأولى، وذلك على الرغم من تأكيداتنا العلنية المستمرة إننا نحترم هذا الدين.

إن احترامنا لهذا الدين ينبع من ضرورة احترامنا لشعوب هذه المنطقة، وكذلك احترامنا للسياسات والرأي العام في داخل هذه الدول '، وتقول المذكورة: إن الإسلام في مبادئه العامة كما نعرفها قد يقبل بالتعايش مع الآخرين وهو ما سنحاول تكريسه والتأكيد عليه دائماً حتي تنجح مثل هذه المنظمات في العمل داخل نطاق هذه البلدان، إلا أنه أياً كانت تعاليم الإسلام أو مبادئه أو قيمه أو كل ما يتعلق بهذه الديانة من أصول أخرى فإننا يجب أن ننحيه دائماً من أن يكون مصدراً للتعاملات، أو أساساً أو فرعاً في بناء العلاقات الأوروبية الأمريكية مع العرب، وأن هذا يتطلب في المقام الأول التركيز على تقليص دور الدين في الحياة العامة بالمنطقة، وأن يكون الدين لا مجال له سواء في الأحاديث أو الشعارات إلا في نطاق أداء الشعائر والطقوس الدينية، وكذلك حصر نفوذ رجال الدين أو الذين يحاولون خلط الدين بالسياسة.

وتطالب المذكرة بتحرير الإسلام من المعاملات في الحياة العامة، وكذلك التداخلات السياسية أو الثقافية، وتقول: إن كل ذلك من الأمور الهامة، إلا أنه من المهم التركيز على أحد المفاهيم الثابتة وهو إزالة المشاعر المرتبطة بالدين الإسلامي والتي يتخذها البعض ذريعة لوقف الإصلاحات السياسية وكل أنواع الإصلاحات الأخرى، فالديمقراطية أو التعاون أو الحريات بجميع أشكالها وأنواعها لن تصطدم بالدين الإسلامي كديانة أو مبادئ، وفي ذات الوقت فإن الإسلام لا يجب أن يتدخل فيها كعائق يحد من الانطلاقات والتقدم.

وتقول المذكرة: إن من التجارب المهمة التي يجب أن تقتنع بها حكومات ونظم وشعوب المنطقة التجريبتين الأمريكية والأوروبية اللتين حصرتا نطاق الدين في الكنيسة فقط، وألا يكون هناك مجال لهذه المشاعر الدينية في المسائل السياسية والاقتصادية، أو إدارة الحكم بصفة عامة.

وتضيف المذكرة أن التحدي الأكبر هو فصل مبادئ الحكم عن مبادئ الدين في هذه المنطقة، وأن الخلط الدائم بينهما يعد حاجزاً رئيسياً للتقدم أو التعاون أو تطبيق النماذج الديمقراطية الناجحة، فالدين يعد حاجزاً رئيسياً للتعاون والتقدم أو تطبيق النماذج الديمقراطية الناجحة، فالدين يعد حاجزاً للتعاون لأنه يقصر التعاون فقط على الدول العربية والإسلامية معاً في نطاق إقليمي أو شبه إقليمي، وفي ذات الوقت فإنه يرفض مبادئ التعاون وأسسها بين إسرائيل والدول العربية وذلك للنظرة العدائية المستحكمة التي يبرزها الدين الإسلامي في مواجهة اليهود.

وتقول المذكرة: إن ذلك يؤكد أن مثل هذه المبادئ الدينية تشكل عائقاً أمام التطبيقات الديمقراطية والتعاون الحقيقي القائم على أسس الثقة المتبادلة والشعور بالمحبة تجاه الآخرين، والفهم المشترك الذي ينمي حلقات التعاون، والإدراك المتميز بأن هذا هو إحدى الوسائل الضرورية، والبدائل الأكثر ملاءمة لنماذج التعاون بين الشعوب في المنطقة.

وتتناول المذكرة أيضاً فكرة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتشير إلى أنه من الضروري أن تكون هناك تدخلات قوية وحاسمة للتوصل إلى أسس ومبادئ جديدة للتسوية، لأن الملف الفلسطيني سيظل دائماً هو قدر هذه المنطقة في التأخر وعدم

الانسجام مع السياسات العالمية، كما أن هذا الملف يعوق الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم.

وعلى هذا النحو فإن دوائر العمل السياسي والاقتصادي تقول المذكرة: لا بد أن تتلاقى في النهاية مع الملف الفلسطيني، وقد حذرت المذكرة الدول الأوروبية من تكرار أخطاء 60 عاماً مضت في السياسة الأوروبية، واعتبرت أن اجتماعاً لمجموعة تحضيرية تتولى دراسة أفضل البدائل والخيارات لبرامج الديمقراطية هو الصيغة الملائمة للطرح في إطار المشروع الأمريكي المقدم.

وتختتم المذكرة تفاصيل المشروع المعتمد من قبل الإدارة الأمريكية بالقول: 'إن الشرق الأوسط مقدم على حالة من المتغيرات العاصفة، وأن حكومات هذه المنطقة يجب أن تعي أن حركة التاريخ متطورة بطبيعتها، وإنها قادرة على الاستمرار والنمو، وأن كل دول العالم بما فيها دول الشرق الأوسط مطالبة بأن تصبح جزءاً من هذه الحركة المستمرة'.

بعد كل ذلك ما رأي الأنظمة وما رأي النخب وما رأي الشارع؟.. وماذا يقول هؤلاء المتأمركون الذين يروجون للمشروع الأمريكي تحت يافطة الديمقراطية؟ فإذا بالأمر مؤامرة ترتكب ضد الدين والوطن والهوية والانتماء!!

<http://www.elosboa.com> المصدر:

=====

#بين مطرقة "خطة شارون" وسندان "الشرق الأوسط الكبير"!

"الأخذ والعطاء" هما جوهر منطق التفاوض، فكلا طرفي الصراع لا تشتد لديه الحاجة إلى الدخول في مفاوضات مع الطرف الآخر إلا إذا شعر وتأكد أنّ في مقدوره أن "يأخذ"; لأنّ في مقدوره أن "يعطي".

هذا الجوهر من منطق التفاوض هو الآخذ في التلاشي بين إسرائيل والفلسطينيين، فالدولة العبرية في عهد حكومة شارون، وفي هذا المناخ الدولي والإقليمي والعربي، تشعر أنّ في مقدورها الحصول على كل أو جلّ ما تريد من دون "مساعدة فلسطينية"، فليس الرئيس عرفات وإنما الرئيس بوش هو الذي في مقدوره الآن أن يذل لها العقبات من طريقها إلى العالم العربي، ويكفي في اعتقادها أن يشهر من

"حصنه الحصين" في العراق "سيف الإصلاح الديمقراطي" ("الشرق الأوسط الكبير") في وجه الحكومات العربية حتى يدخل "السلام" و"التطبيع" من "البوابة الشارونية"، التي ليس ثمة ما يمنع من أن يُكتب عليها عبارة "مَنْ يدخل هذه البوابة سيصل حتماً إلى الحل الذي تبشّر به وتعدّ خريطة الطريق"!

جملة صغيرة نريدها حتى نتعاون جميعاً في تنفيذ "خطة شارون" التي نكرهها ونمقتها ونخشاه، وهذه الجملة التي ستجعل "خطة شارون" تنزل علينا برداً وسلاماً هي "هذه الخطة ستكون (مع كل ما تقضي إليه من نتائج عملية) جزءاً من الجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق"!

قديماً أي قبل انتهاء "الحرب الباردة" وزوال الاتحاد السوفيتي وزلزال 11 أيلول 2001 وغزو أفغانستان والعراق كان بديهية سياسية وإستراتيجية القول باستحالة "السلام" و"التطبيع" بين إسرائيل والعالم العربي من دون حل المشكلة القومية للشعب الفلسطيني بكل أوجهها وأبعادها، فالفلسطينيون (مع حقوقهم القومية) كانوا هم "المشكلة" و"الحل" في سعي إسرائيل إلى "السلام" و"التطبيع" مع الدول العربية؛ ذلك لأنّ تخطي هذا "العائق الفلسطيني" كان يمكن أن يزعزع "أمن" و"استقرار" أنظمة الحكم العربية، فضغوط الولايات المتحدة كانت أضعف من أن تُشعر أنظمة الحكم العربية بضالة تأثير "الضغط الفلسطيني".

اليوم اختلف كل شيء، وصارت أنظمة الحكم العربية تنظر إلى "الواقع" بعيون مختلفة، فالقول باستحالة السلام من دون الفلسطينيين غداً "خرافة سياسية"؛ أمّا "التهديد"، الذي تشتد حاجة أنظمة الحكم العربية إلى درأه عنها، فما عاد "التهديد الفلسطيني" وإنما تهديد القوة الإمبريالية العظمى في العالم، والذي لا يمكن درؤه إلا في "الطريقة المختبرة"، وهي "استرضاء إسرائيل" ومؤيديها الأقوياء في داخل الولايات المتحدة.

شارون يدرك أنّ العالم العربي ما عاد "حقيقة سياسية وإستراتيجية ثابتة"، فكل شيء فيه دخل، أو يوشك أن يدخل "مرحلة انتقالية"، لا شيء واضح من معالمها، حتى الآن سوى أنّ رياح التغيير فيه تجري بما تشتهي سفينة الولايات المتحدة، ويمكن

بالتالي أن تجري بما تشتهي سفينة "إسرائيل العظمى"، فلم العجلة.. ولم "الحل الدائم" مع الفلسطينيين!؟

إذا كانت حال العرب هي فعلاً هذه الحال التي تعدّ إسرائيل بجعل خرافة "أرض الميعاد" حقيقة نابضة بالحياة، فإنّ "الحكمة اليهودية" تقضي بالسير في طريق "الحل الانتقالي طويل الأجل" مع الفلسطينيين (ومن دونهم) فإسرائيل تشعر الآن أن ليس لدى الفلسطينيين ما يغيرها بالتوصل إلى حلول للمشكلات عبر التفاوض معهم.

شارون يقول في نفسه: "إذا تفاوضت مع الفلسطينيين، أكان مفاوضات عرفات أم قريع فإنني سأسمع منهم ما لا يسرني سماعه من كلام عن حق العودة، والقدس، والمستوطنات، والحدود.. الآن ما عاد بالأمر المهم أن يحدثني الفلسطينيون عن الأهمية التاريخية لاعتراهم بحق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، أو أن يحدثوني عن العواقب التاريخية لرجوعهم عن هذا الاعتراف، ما عاد مهماً كل ذلك فالسور الذي أبتنيه هو الحدود الآمنة والذي على صخرته سيتحطم وهم المقاومة العسكرية، وغزو العالم العربي بالسلام وفي السلام صار ممكناً بمعونة عصا الحليف الإستراتيجي، وانتفت الحاجة بالتالي إلى استرضاء الدول العربية عبر استرضاء الفلسطينيين، وكل ما ينبغي لإسرائيل أخذه من الفلسطينيين وأراضيهم في مقدورها الآن أخذه من دون أن تعطيهم شيئاً مما يطلبون، فلديّ السور، ومعه نصف أراضي الضفة الغربية، ولديّ العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل، والاستيطان اليهودي الأبدية في غوش عتصيون ومعاليه أدوميم وآرييل وفي أحياء القدس، ولديّ سجن كبير للفلسطينيين يقيمون في داخله إذا ما أرادوا دولتهم القومية المستقلة..".

ولم يعارض الإسرائيليون هذا "الحل الانتقالي طويل الأجل"!

لن يظهروا ميلاً إلى معارضته؛ لأنّه سينفّذ ضمن "اتفاق" على أنّه سيكون "خطوة في الطريق إلى تنفيذ خريطة الطريق"؛ ولأنّه درأ عنهم مخاطر حق العودة، وأبقى لهم القدس الشرقية وأهم المستوطنات وقسماً كبيراً من أرض الضفة الغربية، من دون أن يتمخض كل ذلك عن تلك العواقب التي كانوا يخشونها كمثال "فقدان الأمن"، والإضرار بالعلاقة مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، ومنع الدول العربية من إقامة السلام مع إسرائيل وتطبيع كل أوجه العلاقة معها.

وليس ثمة ما يمنع شارون من أن يقبل إظهار خطته على أنها جزء من الجهود المبذولة لتنفيذ "خريطة الطريق"، التي ما زال مصرّاً على إظهار استمساكه بها، فهذه الخريطة نصّت على قيام "دولة فلسطين" بعد "مرحلة انتقالية"، تُقام فيها "دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة"، ويمكن اتخاذ "سور شارون" بعد تعديل الولايات المتحدة لمساره "حدوداً مؤقتة" لهذه الدولة؛ كما يمكن إظهار هذا السور ذاته على أنه "حل أمّني مؤقت" أي أنّ "الحل الدائم" وعندما يأذن به الله يمكن ويجب أن يأتي بما يلغي الحاجة إلى بقاء هذا السور، الذي سيظل قائماً إلى أن يدرك الفلسطينيون أنّ مصلحتهم في الانتقال من "الدولة ذات الحدود المؤقتة" إلى "دولة فلسطين" تقضي بقبولهم جوهر الحل الإسرائيلي لمشكلات "حق العودة" و"القدس الشرقية" و"المستوطنات" و"الحدود".

وتعتقد حكومة شارون أنّ تعريض الولايات المتحدة الدول العربية لمزيد من "ضغوط الشرق الأوسط الكبير" سيحمل هذه الدول على "بذل جهود حقيقية" لإقناع الفلسطينيين بضرورة أن يصبحوا جزءاً من الحل الذي تنشده "خطة شارون" حتى يصبح ممكناً، بعد ذلك بوقت لا يعلمه سوى الله السير معاً في الطريق المؤدية إلى تنفيذ "خريطة الطريق"!

وغني عن البيان أنّ في قطاع غزة الذي خرج منه المستوطنون والجنود الإسرائيليون سيكون "الاختبار الثنائي الحاسم"، أي أنّ فيه سيُختبر "أمن إسرائيل"، و"إمكان قيام شيء من السيادة الفلسطينية".

هذا يعني أنّ لا أسلحة ولا وسائل قتالية سنُهرَّب من مصر إلى قطاع غزة، ومن أجل أن تنجح مصر في الوفاء بهذا الالتزام الذي لا ترفضه من حيث المبدأ يسعى المصريون إلى جعل حكومة شارون تبدي من "المرونة" ما يسمح للقاهرة بالتوصل إلى "إجماع فلسطيني" على ضرورة جعل قطاع غزة "منطقة آمنة"، وما يسمح لها أيضاً بمساعدة السلطة الفلسطينية في طريقة تمكّنها من حفظ الأمن والنظام العام.

وعبر هذا "الدور الأمني المصري" الذي يحتاج القيام به على خير وجه وتذليل العقبات "السياسية والقانونية" من طريقه إلى "اتفاق" بين مصر وإسرائيل، يصبح

ممكناً قيام "المطار" و"الميناء" بعملهما، وبدء "إعادة البناء" .. وبروز مزيد من معالم ومظاهر السيادة الفلسطينية.

بالاتفاق مع مصر (والولايات المتحدة) تشرع إسرائيل في تنفيذ "خطة شارون" في قطاع غزة، أي تشرع في إخراج جنودها ومستوطناتها منه، وبالاتفاق مع السلطة والمنظمات الفلسطينية تشرع مصر في أداء دورها الأمني في طريقة تعطي إسرائيل الأمن، وتمكّن الفلسطينيين من أن يثبتوا للعالم قدرتهم على إدارة دولة لهم.

الفلسطينيون يدركون كل الشرور في "خطة شارون"; ولكنّ الجهود مبذولة الآن لتوضيح أنّ عملهم المقبل انطلاقاً مما ستمخض عنه من نتائج عملية لا يعني، ويجب ألا يعني أنهم كانوا جزءاً من هذه الخطة، أو أنّ لهم إرادة في كل هذا الذي حدث، فهم إنما يقومون بكل ما ينبغي لهم القيام به حيث يخرج الجنود والمستوطنون الإسرائيليون، والجهود مبذولة أيضاً لتوضيح أنّ كل هذه الشرور لن تدوم طويلاً؛ لأنّ "الاتفاق" كان أن تكون "خطة شارون" خطوة في الطريق إلى تنفيذ "خريطة الطريق"، التي عبرها ستبرّ الولايات المتحدة في وعد قيام "دولة فلسطين"!

أمّا "الحقيقة" التي لا يشوبها وهم" فهي أنّ "خطة شارون" لا تعدو أن تكون حلاً انتقالياً طويل الأجل، لن يتحول إلى "حل دائم" إلا بعدما تتمخض المرحلة الانتقالية التي يجتازها العالم العربي عن تلك النتائج التي تمكّن إسرائيل من جعل هذا "الحل الدائم" ثمرة قبول فلسطيني لجوهر الحل الإسرائيلي لمشكلات "اللاجئين" و"القدس الشرقية" و"المستوطنات" و"الحدود".

إنّ "خطة شارون" هي "الحقيقة" التي يحاولون الآن إلbasها وهم أنّ الشروع في تنفيذها، والمساعدة في تنفيذها، يمهدّان السبيل إلى تنفيذ "خريطة الطريق"، وقيام "دولة فلسطين" التي لن تتحدد شكلاً ومحتوى إلا بما يتفق و"الحقائق الجديدة" التي ستأتي بها "هراوة الشرق الأوسط الكبير"!

<http://194.165.135.200> المصدر:

=====

#بين الجامعة العربية و(الشرق الأوسط الكبير)

منير شفيق *

ثمة إيجابية من وضع مشكلة إصلاح الجامعة العربية (الأدق إصلاح العلاقات العربية - العربية) على نار حامية، فعلى رغم أن ذلك ضرب على حديد بارد، بسبب استراتيجيات الدولة القطرية وسياساتها، إلا أنه كَشَّاف للسياسات العربية الراهنة في هذه المرحلة، كما هو كشاف لمدى إمكان "التحرك العربي المشترك" في مواجهة الهجمة الأمريكية - الصهيونية التي تواجه الوضع العربي برمته إلى حد التجرؤ على إعلان هدف إحداث تغيير جوهري فيه.

هذا يعني إن السياسة قبل الإصلاح، والإصلاح مرتبط بالسياسة، ومن ثم فهو إن تم خدم سياسات معنية، وإن لم يتم خدم سياسات أخرى، صحيح إن إشكالية الجامعة العربية منذ نشأتها حتى اليوم نابعة أساساً من طبيعة التجزئة ومن طبيعة دولتها القطرية، أي أن ثمة مشكلة في التكوين، وما يحمل من غريزة ونزعات قبل أن تكون في السياسة، بل كثيراً ما كانت الخلافات السياسية في المراحل السابقة تعبر عن التناقضات الناشئة عن طبيعة التجزئة ودولها، وقد وصل الأمر في حالات إلى أن يذهب عمرو يساراً إذا ذهب زيد يميناً، أو العكس (بالمعنى المجازي ليسار ويمين)، ومن يتابع التناقضات العربية وصراعات المحاور في مرحلة حلف بغداد يجد أمثلة على ما تقدم.

على أن الوضع تغير نسبياً وليس جوهرياً بعد انتهاء الحرب الباردة، وبوضوح أكبر بعد العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله، فقد أصبحت السياسة وعلى التحديد مدى الاستجابة لأميركا أو التجاوب مع سياساتها تتخفى وراء الخلافات المتعلقة بإصلاح الجامعة، أو الموقف من إعادة انتخاب عمرو موسى أميناً عاماً لها، فقد ينشب خلاف حاد حول نقطة تتعلق ببند من بنود نظام الإصلاح لا يكون مقصوداً لذاته، بقدر ما يختبئ وراءه من خلافات سياسية متعلقة مثلاً بالعلاقات مع أميركا والدولة العبرية، أو بهذا الجانب أو ذاك من السياسات الخاصة بفلسطين والعراق، والموقف العربي العام من مشروع "الشرق الأوسط الكبير".

طبعاً إن تفسير تلك السياسات ذات الجموح المتطرف نحو أميركا يجب ألا يقتصر على تأويله من خلال المتغيرات في موازين القوى فحسب، وإنما أيضاً لا بد من أن تبقى إشكالية التجزئة ودولتها حاضرة في التحليل، بل جاء التغيير في موازين القوى

ليغري بعض الدول بإطلاق غريزتها القطرية النابذة للتعاون العربي لتصبح جموحاً يمزق تلك الغلالة الرقيقة التي تحفظ لها هويتها العربية رسمياً، والتي اسمها الجامعة العربية، وهذا كله ما كان ليتم لولا الدفع الأمريكي باتجاهه، فهو الأكثر تطابقاً مع مشاريع الشرق أوسطية، أما الخلفية النظرية له فهي أن هذه المنطقة فسيفساء (موازيك) من طوائف واثنيات وأديان وأقطار تجمعها الجغرافيا (والرغبة الأمريكية - الإسرائيلية)، وليس لها من هوية عربية أو إسلامية، أو من شعوب حية لها تطلعاتها أو مصالحها العليا.

لكن في المقابل وضمن حكم حال التجزئة، وبسبب تفاوت الأحجام والأدوار وعوامل أخرى، كان لا بد من أن تتماسك عدة دول العربية (ولو بتراخ أو ليس كما يجب) في مواجهة، أو ممانعة، الهجمة المذكورة من جهة، وفي التشديد من جهة أخرى على أهمية الجامعة العربية، وعدم السماح لغلالاتها حتى لو كانت رقيقة بالتمزق، بل انتقل البعض بما يشبه الهجوم إلى تقديم مشاريع إصلاح للجامعة تحت هدف تثبيت بقائها، وزيادة فعاليتها إن أمكن، وهذا في الوقت الذي دخلت الجامعة العربية (العلاقات العربية - العربية) أخطر مراحل تمزقها، وطُرح استبدالها برابطة "الشرق الأوسط الكبير"، في هذا الوقت اشتدت دعوة إصلاحها رداً على ذلك النقيض الخطير المدمر، ليس من زاوية الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية، وتصفية القضية الفلسطينية فحسب، وإنما أيضاً إلغاء هوية المنطقة، وبعثرة شعوبها.

من هنا جاءت مشاريع إصلاح الجامعة العربية والردود عليها لتعبّر عن المعادلة التي وصل إليها الصراع، طبعاً هنالك من راح يشن حملة تغطيتها القناة الأمريكية "الحرّة" (مشروع الحرب النفسية ضد العرب)، ومضمونها يقول إن ما تريده أميركا هو الذي سيتحقق، أما في المقابل فثمة من يدحضها وبحق ليقول: على الرغم مما يبدو على السطح من قوة للهجمة الأمريكية والإسرائيلية، فإنها في حقيقتها ضعيفة، بل ربما كانت أشد ضعفاً مما يمكن أن يخطر في بال.

فهي ضعيفة أمام شعب فلسطين وعدالة قضيته، وأمام مقاومته وانتفاضته وتضحياته وصموده، والدليل مشروع الانسحاب الكامل من قطاع غزة، وتغطيته بمزيد من

المجازر وأخيرتها وليست بآخرها المجزرة التي أوقعها عن سبق إصرار وتصميم في القطاع نفسه بتاريخ 2004/3/7م.

إنها في نهاية المطاف مجازر المتراجع وليس المتقدم، وهي ضعيفة أمام الشعب العراقي الذي جعل بول بريمر يفرح كطفل لتوقيع "الدستور" العراقي الموقت من قبل مجلس يعرف أنه معيّن وغير شرعي، فما مصدر هذا الفرح بخطوة لا يدري ما نتائجها، ولا ما هي الخطوة الثانية؟ السبب شعوره أن الشعب العراقي يستطيع إجبار الاحتلال على الرحيل خلال هذا العام، وإلا حدث ما لا يحبه بوش الذي يستجدي التهذئة لعلها تسعفه على النجاح في الانتخابات الرئاسية، لكن المشكلة في القادة الذين ضل تقديرهم للموقف لناحية عدم قدرة إدارة بوش الآن على مواجهة إجماع عراقي موحد ومصمم على رحيلها فوراً، وقبل الانتخابات وبلا مناورة ولا إبقاء لقواعد عسكرية.

وأمركا ضعيفة أمام الاعتراضات الفرنسية - الألمانية إزاء مشروعها لـ"الشرق الأوسط الكبير" (انظر هجوم جاك شيراك عليه)، وهي ضعيفة أمام فلاديمير بوتين وهو يطهر إدارته من "أصدقائها"، أو أمام الصين التي انتزعت منها التهذئة في الموضوع الكوري، وبكلمة أخرى هذه القيادة الصغيرة التي تخضع الاستراتيجية الأمريكية العليا لمعركتها الانتخابية جديرة بتقديم التراجعات، وتلقي الهزائم خلال هذا العام.

من هنا يمكن لعدد من الدول العربية وعلى الخصوص مصر والسعودية وسورية أن تخطو في مؤتمر القمة العربية المقبل خطوة إلى أمام (سواء ارتفعت إلى مستوى "الإصلاح" أم لا) باتجاه تثبيت الأقدام في مواجهة هجمة "الشرق الأوسط الكبير"، وتهديد سورية بالعقوبات، وضرورة دعم شعبي فلسطين والعراق، أما من جهة ثانية فإن على الدول العربية التي تستقوي بأميركا، أو تلك التي بين بين أن تعود إلى الصف العربي، وتدرك أن ما تريده أميركا لها من وراء كشف غطاء الغلالة العربية ليس في مصلحتها بالتأكيد، هذا ولا يزال بمقدورها أن تنتظم في هذا الصف العربي الذي تمادى في اعتداله، وكفى دفعه أكثر فلم يبق غير الهاوية.

أما إذا ظننت إدارة بوش أن في مقدورها تبديل الوضع العربي الذي يراه كثيرون "مؤمركاً" أكثر من اللازم، ثم المجيء بآخر وفقاً للمقاس الأمريكي - الإسرائيلي، فهي تخوض في بحر من الضباب، فما هي ذي أزاحت نظام صدام حسين فماذا وجدت تحته؟ مقاومة مسلحة، ومعارضة شعبية شبه شاملة، وما هي قد حاصرت الرئيس الفلسطيني وهشمت السلطة الفلسطينية، وأطلقت العنان لجيش شارون (وهو أقدر من جيشها) ليحتل ويدمر ويسفك الدماء، فماذا وجدت؟ شعب بأسره يقاوم، وينتفض ويصمد، ولا يلين، وإذا لم يكن هذا المثلان معبرين فلتعض أميركا في ابتزاز الأنظمة والتهديد بتغييرها، فماذا ستجد بعدها غير الطريق المسدود وهو الشعوب، وأكثرها مكبوت لم تذوق أميركا طعم إفلاته بعد.

وبالمناسبة انتشر مؤخراً وهم حول أسباب عدم رضا الشعوب العربية عن أوضاعها، وذلك من خلال عدم إبراز أن الجزء الأكبر من الغضب الشعبي نابع من سياسات الاقتراب أو التقرب من أميركا، كما العجز أمام مواجهة التحديات الإسرائيلية من قبل الأنظمة، فجماهير الأمة تتمزق صباح مساء وهي ترى ما يحدث في فلسطين وبلا حراك عربي، والدليل: ليخرج صوت نظام ضد أميركا حتى ترتفع شعبيته، وفي المقابل ليتأمل القادة في القمة العربية في كل ذلك أيضاً لكي يجعلوا اعتدالهم قوياً.

(* عن صحيفة الحياة

http://www.alsahwa-yemen.net المصدر :

=====

#بوش يعلن بدء تنفيذ المؤامرة الكبرى

تفاصيل ما جرى في قمة الثماني حول 'الشرق الأوسط الكبير'

مصطفى بكري

1/4 تدريس العلوم الدينية والمناهج التعليمية وفقاً للرؤية الأمريكية.

1/4 'منبر المستقبل' أداة للرقابة على البرامج المعدة.. وجهاز 'الحوار الديمقراطي'

هدفه التدخل المباشر في شؤون المنطقة.

¼ القول بأن النزاعات الإقليمية يجب ألا تعوق الإصلاح يعني القفز على الصراع العربي الإسرائيلي والعراق.

¼ إنشاء 'معاهد للديمقراطية' هدفه تجنيد الشباب العربي لتبني مواقف واشنطن.
¼.. وأخيراً.. لماذا اعتمد البيان الختامي مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط كبند رئيسي؟!

خلافات حادة شهدتها قمة الدول الثماني حول مبادرة الشرق الأوسط الكبير، واشنطن حاولت فرض أجندتها كاملة إلا أن فرنسا وألمانيا وروسيا تحديداً كانت لها بالمرصاد، البيان جاء كصيغة توفيقية إلا أنه يحمل بداخله قنابل موقوتة وتفسيرات مطاطة سوف تسعى واشنطن من خلالها إلى فرض أجندتها كاملة، والتدخل المباشر في شؤون المنطقة العربية، خاصة أن الرئيس بوش استطاع أن يفرض المبادرة الأمريكية حول الإصلاح في الشرق الأوسط، لتصبح واحداً من البنود الهامة للقمة، وهذه المبادرة لاقت رفضاً كبيراً من غالبية الدول العربية بسبب تدخلها السافر في شؤون المنطقة في انتهاك واضح للسيادة وفرض الأجندة الأمريكية كاملة. لم تقدم القمة جديداً للعراق أو فلسطين، لكنها في المقابل منحت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لبدء تنفيذ برامجها التي ستقضي إلى كوارث حقيقية في المنطقة خلال الفترة القادمة.

إنها البداية.. فتعالوا نقرأ ماذا حدث؟

أسرار ما جرى في قمة الثماني:

شهدت قمة الثماني التي انعقدت في ولاية جورجيا خلال الأيام القليلة الماضية خلافات حادة بين المشاركين فيها حول المباحثات غير المعلنة لخطة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا.

أكدت المعلومات أنه وعلى الرغم من استجابة الولايات المتحدة للمطلب الألماني بحذف كلمة 'الكبير' من مشروع الشرق الأوسط الكبير، إلا أن واشنطن صممت على الكثير من المواقف الأخرى التي لقيت معارضة أوروبية وروسية ويابانية واضحة.

ووفقاً لمعلومات خاصة حصلت عليها 'الأسبوع' من مصادر مقربة فإن المواقف المعارضة أدت إلى تبني عدة ملاحظات في مواجهة الأفكار الأمريكية ومن بينها:

المشروع الأمريكي أكد في بدايته التمهيدية ضرورة مواجهة التحديات في هذه المنطقة من خلال الإصلاح الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي، وقد رأت فرنسا ضرورة أن يكون هذا الإصلاح منبثقاً ونابعاً من دول المنطقة، أما ألمانيا فقد رأت ضرورة تحديد موضوع التحديات بتلك التي تهم المجتمع الدولي، وتؤثر في استقرار السلم والأمن الدوليين، أما إيطاليا فقد رأت أن يتم تحديد نوعية هذه التحديات من خلال دول المنطقة نفسها، أما واشنطن فقد أصرت على إبقاء العبارة كما هي، وأخيراً وبعد جدل جاءت صيغة هذه الفقرة بمراعاة التحفظ الفرنسي فقط والخاص بأن يكون الإصلاح نابعاً من المنطقة، وقد أيدتها روسيا واليابان في ذلك.

وقد جاءت الفقرة في صيغتها النهائية كما أعلنها البيان الختامي للقمة بالقول: 'نحن قادة الدول الثماني ندرك أن السلام، والنمو السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والازدهار والاستقرار في دول الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا؛ يمثل تحدياً يهمننا ويهم المجتمع الدولي عموماً، ولذلك نحن نعلن تأييدنا لإصلاح ديمقراطي، اجتماعي، واقتصادي ينبثق من تلك المنطقة'.

وفي الفقرة الثانية طرحت واشنطن صيغة تقول: 'ضرورة التزام دول المنطقة التزاماً حقيقياً بالحرية والإصلاح في جميع المجالات'، وقد أبدت فرنسا اعتراضها على هذه الصيغة باعتبار أنها تتناقض مع الفقرة الأولى، أما إيطاليا فقد رأت ضرورة الإشادة بمنجزات الحضارة في هذه المنطقة توطئة للإصلاح، وأن الإصلاح مرتبط بعظمة الإنجازات الحضارية التي تحققت في هذه الدول، وقد رأت ألمانيا تغيير كلمة 'التزام' إلى مسئوليتنا الخاصة دول الثماني، والتعهد بالسعي لتحقيق هذه المهمة من خلال التعاون مع الدول القائمة في المنطقة.

وقد وافقت الولايات المتحدة على الصيغة الألمانية مع إلغاء عبارة 'التعاون مع الدول القائمة في المنطقة'، كما وافقت على الاقتراح الإيطالي بالإشارة في البند الثاني إلى الإسهامات الرائعة التي قدمتها ثقافة هذه المنطقة إلى الحضارة الإنسانية، والترحيب بالبيانات الصادرة عن الإسكندرية والبحر الميت وصنعاء والعقبة.

ولهذا جاءت الفقرة الثانية من بيان الثماني لتقول: 'إن شعوب الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا لها تراث غني، وثقافة من الإنجاز في الحكومة والتجارة والعلوم

والفنون وأكثر..، وقد قدمت الكثير من المساهمات المستديمة للحضارة الإنسانية، ونحن نرحب بالبيانات الأخيرة عن الحاجة إلى الإصلاح الصادرة عن قادة في المنطقة، خصوصاً البيان الأخير لقادة الجامعة العربية في تونس، كما نرحب بالبيانات الإصلاحية الصادرة عن ممثلي الأعمال والمجتمع المدني بما فيها بيانات الإسكندرية والبحر الميت وصنعاء والعقبة، وبصفتنا قادة الديمقراطيات الصناعية الكبيرة في العالم فإننا نعترف بمسئوليتنا الخاصة لدعم الحرية والإصلاح، ونتعهد ببذل جهود متواصلة في هذا الجهد العظيم'.

كان هناك خلاف حول برنامج 'الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك' حيث إن الصياغة الأمريكية لهذا البرنامج تضمنت: شراكة من أجل الديمقراطية وحكم القانون.

إن النزاعات الإقليمية في المنطقة خاصة الصراع العربي الإسرائيلي يجب ألا تكون عقبة أو عائقاً أو مبرراً لتأجيل الإصلاحات السياسية.

مشاركة منظمات المجتمع المدني بفاعلياته المختلفة في برنامج الإصلاح الذي يجب ألا يكون مفروضاً من أعلى (حكومات دول المنطقة)، ولكن من خلال التنظيمات والأقليات والجمعيات الأهلية، أي ينبع من الشعوب ذاتها، وأن حكومات دول المنطقة عليها فقط أن تنظم هذه الفئات الاجتماعية للتعبير عن آرائها بحرية وصراحة مطلقة في نوعية هذه الإصلاحات، وأهدافها على المدى القصير والمدى الطويل.

وبعد المناقشات جاء البند الثالث في صيغته النهائية بالإعلان ليقول: 'لذلك نحن نلزم أنفسنا اليوم بشراكة من أجل التقدم، ومستقبل مشترك مع حكومات وشعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذه الشراكة ستتركز على تعاون حقيقي مع حكومات المنطقة، فضلاً عن ممثلي الأعمال والمجتمع المدني لتقوية الحرية والديمقراطية، والازدهار للجميع'.

طرحنا واشنطن صيغة تقول: 'إن برامج الإصلاح طويلة وممتدة، ولا يمكن أن يتم إيقافها بقرارات سياسية داخلية، وإن الالتزام الحكومي بها التزام قطعي بالاستمرار حتى مع تغير الحكومات، ولهذا الغرض لابد من الحصول على ضمانات كافية من دول المنطقة بالالتزام بهذه البرامج بدون توقف، وأن يحق للولايات المتحدة والدول

الأوروبية أن تتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية من أجل صياغة أفضل لمشروع الشراكة من أجل التقدم والمستقبل، إلا أن العديد من الدول الأوروبية رأت أن الصياغة الأمريكية تعيد ذات المفاهيم السابقة التي رفضتها غالبية الدول العربية، ورأت ضرورة الاستئناس والإشارة إلى قرارات القمة العربية الأخيرة في تونس'.

أما واشنطن فقد رأت أن القمة الأخيرة وإن كانت ايجابية إلا أنها حملت التزامات عامة دون تحديد بات، ومع ذلك فهي وافقت على الإشارة إليها في الفقرة الثانية.

وقد طرحت الدول الأوروبية أن برنامج الشراكة يجب أن يكون له غرض اقتصادي، حيث أنه بدون توفير الفرص الاقتصادية، والمساعدات المهمة التي يمكن أن تقدمها أمريكا ودول أوربا فإن الإصلاحات السياسية ستواجه بعراقيل حقيقية.

وقد رأت أمريكا أن تربط الغرض الاقتصادي لهذا البرنامج بالوثائق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلانات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به بحيث يضم التلازم بين الإصلاح السياسي والاقتصادي.

ألمانيا رأت أن تكون هناك برامج اقتصادية واضحة ومحددة حول الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول، وأن هذه البرامج هي فقط محل الالتزام المطلق من حكومات دول هذه المنطقة، وأن برامج الإصلاح الاقتصادي يجب أن تتم تحت إشراف مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وأن هذه الفرص يجب أن ترتبط في الوقت ذاته بمفهوم العدالة الاجتماعية.

وقد تضمن إعلان قمة الثماني هذا الموقف في البند الرابع والذي قال: 'إن القيم التي تتضمنها الشراكة التي نقترحها هي عالمية المدى، فالكرامة الإنسانية، الحرية، الديمقراطية، حكم القانون، الفرص الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية هي تطلعات عالمية، وتتجسد في وثائق دولية ذات صلة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان'.

وقد طرحت الدول الأوروبية رؤية تؤكد أهمية حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي باعتباره العنصر الرئيسي من عناصر التقدم في المنطقة، وقد وافقت أمريكا على الطرح الأوربي إلا أنها أضافت بنداً مهماً وهو أن يكون هناك التزام من الولايات المتحدة والدول الأوروبية بتنفيذ برنامج الشراكة من أجل المستقبل سواء فهمت دول المنطقة أن ذلك فرض عليها أو غير مفروض، وقد طرحت واشنطن في هذا الصدد صيغة

تقول: 'أن تلتزم الولايات المتحدة بالتعاون مع شركائها الأوروبيين في اختيار الآليات والوسائل المناسبة من أجل تطبيق هذا البرنامج، وأن الدول التي سترفض مجمل الالتزام به سيتم تصنيفها في خانة الدول غير الراغبة في الإصلاحات، ويتم فرض اتجاه تدريجي للعقوبات على هذه الدول، مع تخير الوسائل المناسبة التي لا تضر بشعوب المنطقة.

وقد رفضت الدول الأوروبية هذه الصيغة باعتبارها أكثر الصيغ التي يمكن أن تؤدي إلى وقف كل برامج الإصلاح في المنطقة، أما واشنطن فقد رأت أن دول المنطقة عازفة عن أن تقوم بإصلاحات حقيقية، وأن هناك جملة كبيرة من الإصلاحات الشكلية لا تقترب من الإصلاح السياسي، وأن مرتكز الإصلاحات الحقيقية في المنطقة هو تداول السلطة السياسية، وتداول المناصب الحكومية، وأن هذه الحكومات ترفض الأساليب الاختيارية والطوعية في أي برامج للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن التجارب السابقة أثبتت أن الأساليب الطوعية تعد غير مجدية في إطار استمرار المساعدات الاقتصادية دون ربطها بتحقيق أي تقدم في مجال الإصلاحات بالمنطقة، وأنه لهذا الغرض فإن الالتزام بتحقيق برنامج طموح بالتعاون المشترك بين الحكومات والمجتمع الدولي قد يعد هو الوسيلة الأكثر ملاءمة في المرحلة الراهنة أو المستقبلية.

وعلى الرغم من أن الرؤية الأمريكية أسهبت كثيراً في شرح المفاهيم، إلا أنها وافقت على فكرة الالتزام القوي تجاه برامج الإصلاحات، وأن تكون العبارة غامضة أو عامة بحيث لا يتم تأويلها أو تفسيرها في الإطار الخاطئ من حكومات دول المنطقة لذلك جاءت العبارة: 'إن تقوية التزام المجتمع الدولي بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا مسألة مهمة'، وقد اعترضت أمريكا على عبارة مهمة، ورأت استبدالها بكلمة أساسية.. وقد صيغت العبارة في البيان المعلن على الوجه التالي 'إن تقوية التزام المجتمع الدولي بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا هو أمر أساسي'، وقد وافقت الدول الأوروبية على ذلك.

أما بشأن النزاعات الإقليمية خاصة الصراع العربي الإسرائيلي، فقد تغلبت وجهة النظر الأمريكية في الإشارة إلى أن الإصلاحات هي التي ستسهم بشكل أكيد

ورئيسي في اتجاه حل الصراع العربي الإسرائيلي وكافة النزاعات الإقليمية الأخرى، وتمت الموافقة على إدراج ذلك في وثيقة الإعلان التي نصت حرفياً بالقول: 'إن حل النزاعات طويلة الأمد، المريرة في غالب الأحيان، وخصوصاً النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو عنصر مهم من عناصر التقدم، وفي الوقت نفسه النزاعات الإقليمية يجب ألا تكون عقبة في طريق الإصلاحات بل الحقيقة هي أن الإصلاحات يمكنها أن تساهم مساهمة مهمة في حلها.

أما العبارة التي كانت أكثر إثارة للجدل فهي الاقتراح الإيطالي بإضافة فقرة خاصة ومنفصلة حول أن الإصلاح الناجح يعتمد على بلدان المنطقة، ولا يمكن فرضه من الخارج.. أمريكا رأت أن هذه العبارة لا لزوم لها، فرنسا رأت أن العبارة قد تكون مطمئنة لبلدان المنطقة، بريطانيا رأت أن العبارة غير مهمة ولكن لا تشكل إخلالاً بمقومات المشروع الأخرى، ألمانيا رأت الاستجابة لظروف المنطقة، ومطالب زعمائها، فرنسا أعادت التأكيد أن هذه العبارة في حد ذاتها غير كافية بل يضاف إليها فقرة أخرى تعتمد على احترام تنوع كل بلد.

وبعد جدل طويل وافقت الولايات المتحدة على هذه العبارة في برنامج الشراكة مع التأكيد على فكرة الشراكة مع دول المنطقة والتي لا بد وأن تراعي عدم إعاقة الإصلاح، وقد استطاع الجانب الأمريكي في القمة أن يعيد الالتزام ببعض النقاط الأساسية في هذا البرنامج، وأن الدول الأوروبية أبدت استجابة كذلك على الرغم من أنها أضافت في الوثيقة عبارة: 'إن دعم الإصلاح في المنطقة، هو لمصلحة جميع مواطنيها' إلا أن أمريكا تدخلت من جديد ورأت أهمية تقديم تعهدات حقيقية بذلك تمتد لأجيال مقبلة، وعلى هذا الأساس جاءت الفقرة في البيان لتنص بالقول: 'إن الإصلاح الناجح يعتمد على دول المنطقة، والتغيير ينبغي ألا يفرض من الخارج'، وفي فقرة أخرى نص الإعلان بالقول: 'إن تأييدنا للإصلاح سيتناول حكومات، قادة أعمال وجمعيات أهلية في المنطقة في شراكة كاملة في جهدنا المشترك، إن دعم الإصلاح في المنطقة لمنفعة جميع مواطنيها هو جهد طويل الأمد، ويتطلب من الدول الثماني والمنطقة أن تقدم التزاماً لأجيال'.

وقد برز خلاف آخر حول مطلب الدول الأوروبية بأن تتم الإشارة إلى الشراكة الأوروبية المتوسطة باعتبارها أحد البرامج الأساسية في خطة الإصلاح، وقد تمثل الجانب الاقتصادي وضرورة التأكيد على قوة الدفع اللازمة لعملية برشلونة، إلا أن أمريكا ليست طرفاً في عملية برشلونة، ورأت أن إبداء الالتزام القوي بعملية برشلونة سيعيد الهيمنة والتأكيد الأوروبي في السيطرة على مقدرات المنطقة في إطار الإصلاح الاقتصادي، ولذلك رفض الجانب الأمريكي إطار عملية برشلونة إلا إذا اقترن ذلك بالإشارة المباشرة إلى مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، وهي العبارة التي هي أساساً محل رفض الدول العربية، وهذا ما أكدت عليه فرنسا صراحة من أن برشلونة تمثل إطاراً مقبولاً من الدول العربية في حين أن المبادرة الأمريكية مرفوضة من الدول العربية، وأنه من غير المنطقي الربط بين المبادرتين، وإزاء الآراء الألمانية والبريطانية تمت الإشارة إلى المبادرتين معاً.

ولذلك فإن الإشارة إلى المبادرة الأمريكية القديمة الخاصة بالشرق الأوسط في إطار المبادرة الجديدة يمثل خطراً على دول المنطقة.

وهكذا جاءت الفقرة في البيان الصادر عن القمة لتقول: 'هذه الشراكة تبني على سنين من التأييد لجهود الإصلاح في المنطقة عن طريق برامج تعاونية ثنائية ومتعددة الأطراف، والشراكة الأوروبية المتوسطة 'عملية برشلونة'، ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، ومبادرة الحوار الياباني العربي هي أمثلة على التزامنا القوي بدعم التنمية الديمقراطية والاقتصادية، ونحن ملتزمون بصورة مماثلة بمثل ذلك التقدم في أفغانستان والعراق عن طريق جهودنا المتعددة الأطراف للتعمير، وستبني الشراكة التي نقترحها على مشاركة مستمرة في المنطقة'.

وتناول البحث 'منبر المستقبل' وهو أحد الأجهزة المهمة في المبادرة وفقاً للرؤية الأمريكية الخلف الأمريكي الأوروبي محور حول صياغة هذه الفكرة، حيث تسعى أمريكا إلى أن يكون منبر المستقبل هو الهيئة المباشرة التي تتولى من خلالها صياغة الأفكار العملية لتنفيذ برامج الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وأن أمريكا والدول المتقدمة ستكون معنية بإعداد هذه البرامج والأفكار، ويتم الاجتماع مع وزراء خارجية دول المنطقة من أجل الاتفاق معهم على كيفية تنفيذ هذه البرامج، والمدى

الزمني المقترح لتنفيذها، وأن يكون منبر المستقبل هو الهيئة الأكثر ملاءمة للرقابة على دول المنطقة من حيث التأكد من مدى الالتزامات، وإبداء الملاحظات حول طرق التنفيذ، إلا أن الأطراف الأوروبية إضافة إلى روسيا واليابان مع التباينات في مواقفها رأّت أن تكون فكرة المنبر هي: يتم من خلاله إدارة حوار مفتوح.

أن يجمع وزراء الخارجية والاقتصاد ووزراء آخرين لإجراء مناقشات غير ملزمة حول مفهوم الإصلاح، إلا أن عدم إلزامية هذه البرامج في المنبر لا تعني وقفها، وإنما لا بد من توصلها حتى يتم التوصل إلى مفهوم مشترك إزاءها، وأن ذلك من الضروري للتوصل إلى صياغات مقبولة من الجانبين.

أن المنبر هو حلقة وسيطة بين احتياجات المنطقة وما تعبر عنه من طموحات في الإصلاح السياسي والاقتصادي، وبين الرؤية الأمريكية الأوروبية في كيفية تنفيذ هذه البرامج، وأنه إذا تعارضت رؤية التنفيذ مع رؤية دول المنطقة فإنه من الضروري التوصل إلى اتفاقات رئيسية في هذا الصدد، إلا أن أمريكا رأّت أن هذه الرؤية ستفرغ مضمون الإصلاح من معناه الحقيقي.

واقترحت أمريكا في هذا الصدد فقرتين رئيسيتين هما:

أولاهما: حذف عبارة 'غير الزامية' وألا يتم الإشارة إليها من قريب أو بعيد في نطاق فكرة عمل المنبر.

وثانيتها: ضرورة الإشارة المباشرة إلى ضمان أن تستجيب دول المنطقة لجهود الإصلاح المبذولة، وأن يكون هذا المنبر هو الوسيلة الرئيسية لتبادل الأفكار والآراء بين وزراء الخارجية (الشق السياسي في الإصلاح)، ووزراء الاقتصاد (الشق الاقتصادي في الإصلاح)، مع وزراء خارجية واقتصاد أمريكا والدول الأوروبية، وأن يتم تبادل الآراء والأفكار التي لا بد أن تقضي إلى التزامات مشتركة.

كما أنه من الضروري وفق الرؤية الأمريكية تحديد اختصاصات هذا المنبر لمراجعة الجهود المبذولة، وأنه بدون هذا الإطار فإن المنبر لن يكون ذا عمل حقيقي، إلا أن الصيغة النهائية التي تم الاتفاق عليها وهي ستكون محل مراجعة في القمم القادمة هي أن المنبر إطار عملي على مستوى وزاري يجمع وزراء الخارجية والاقتصاد،

وزراء آخرين من أجل مناقشات دائمة حول الإصلاح، وأن المنبر حلقة وسيطة للإصغاء لحاجات المنطقة، ولضمان الاستجابة إلى الآراء والأفكار التي أدت إليها المناقشات.

وواضح من هذه الصيغة وفق الأفكار الأمريكية أنها غلبت وجهة نظرها حول أهمية أن يكون للمنبر بعض النواحي الإلزامية في عمله من حيث فرض إطار عمل لدول المنطقة.

ومنبر المستقبل هو أول جهاز تمخض عن هذه القمة حيث إنه من المقرر أن يعقد أول اجتماعاته في خريف 2004، وأن هذا الاجتماع المقبل ستطرح فيه رؤية أمريكية أوروبية مشتركة حول نواحي الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الإطار فإنه من المقترح التركيز على فكرة إنشاء معاهد للديمقراطية لتدريب الشباب على الممارسة الديمقراطية، وأن تكون هذه المعاهد تحت الإشراف المباشر لوزارات الخارجية الأمريكية والأوروبية، إضافة إلى بعض الجامعات والمعاهد العلمية في هذا الصدد.

وستكون أحد أغراض هذه المعاهد الديمقراطية تشجيع الممارسة السياسية من خلال الأحزاب والمنظمات المدنية، بالإضافة إلى اقتراح برامج الديمقراطية في المدارس المختلفة، وإعداد قادة رأي عام لقيادة الممارسة الديمقراطية خاصة في القرى والمناطق التي يضعف فيها التزام الحكومة بالعملية التعليمية، وكذلك بناء الخطط المرورية لصياغة أفضل نحو المستقبل.

وقد رأت أمريكا أن منبر المستقبل وإن كان يمثل إحدى الصيغ الأساسية المطروحة للقاء وزراء الخارجية والاقتصاد لتبادل الرأي حول تطوير برامج الإصلاح إلا أن هذا اللقاء يجب أن تعقبه لقاءات أخرى ثنائية من أجل تنفيذ المشروعات الأكثر أهمية في المنطقة، على أن تكون هذه الاجتماعات الدورية فرصة إضافية لمراجعة القرارات وإطلاق مبادرات جديدة.

وقد جرى الاتفاق على برنامج تدريب 100 ألف معلم من دول المنطقة في أمريكا ودول أوروبا، حيث إن الولايات المتحدة اقترحت صياغة تقول: 'تدريب 100 ألف معلم كمرحلة أولى وسيكون هدفهم الرئيسي القضاء على الأمية التعليمية باعتبار أن

ذلك الخطر يعوق المشاركة السياسية أو تطوير هذه البرامج، وأن هؤلاء إن كانوا سيشكلون تياراً رئيسياً في محو الأمية إلا أن المرحلة الثانية المرتبطة بتدريب 100 ألف معلم آخر ستكون أكثر تركيزاً على المناهج التعليمية التي لا بد من إدخال تعديلات جوهرية عليها تتواءم مع طبيعة المرحلة الجديدة، وأن هذه البرامج التدريبية ستركز على:

المنهج التعليمي الجيد في إطار التعاون مع الثقافة الغربية.

الأصول المشتركة لتدريس العلوم الدينية في المدارس.

تطوير التعليم في اللغات الأجنبية.

المناهج التربوية في تشكيل عقل متحضر بعيداً عن التعصب والأنانية.

المشاركة السياسية كمنهج تعليمي ومكون حضاري.

أنواع الحريات الفردية وتقديسها في المناهج التعليمية.

الإعداد المشترك لرؤية تعليمية ذات أهداف بعيدة المدى في المواطنة والالتزام بالقيم العالمية.

المبادئ العملية لنقل أفكار التلاميذ إلى التنفيذ الفعلي وعبر التطابق مع الاتجاهات العالمية للتحديث والتطوير.

الإسلام كدين واختلافه عن الممارسة الفعلية، والأهداف المستوفاة من تطوير هذه الممارسات.

مبادئ الالتزام المشترك في تطوير أهداف العملية التعليمية.

ويذكر هنا أن كل نقطة من النقاط العشر السابقة كانت قد أعدت بشأنها الإدارة الأمريكية أوراق عمل مختصرة، وأن هذه الأوراق تضمنت الرؤية الأمريكية في المناهج التعليمية.

وقد طالبت الولايات المتحدة بأن تكون هذه الأوراق بمثابة ملحق رئيسي وأساسي لخطة العمل أو الوثيقة الأصلية، إلا أن الدول الأوروبية رفضت هذا الاقتراح على أساس أن ذلك سيمثل خرقاً أكيداً لما سبق الاتفاق عليه من أن تطوير التعليم بصفة رئيسية لا بد وأن يشكل حقلاً للتشاور والتعاون مع الآخرين، وأن التعليم نظراً لأنه

يمثل حساسية خاصة لدي هذه الدول مع الموافقة على برامج التدريب فإنه يمكن أن يكون هناك ملحق إرشادي مشترك.

وسوف يركز هذا الملحق على استخدام التقنيات وكيفية إزالة الأمية والأفكار الجديدة حول استخدام الإنترنت أو زيادة الطاقات الإدارية الناجحة.

وأشارت الورقة الإيطالية إلى أن هذه الأفكار العامة لا تمثل خلافاً مع هذه الدول، في حين أن أي أفكار أخرى تفصيلية لابد وأن تشهد خلافاً كبيراً خاصة في إطار الاتجاه إلى تغيير المناهج التعليمية من داخل هذه الدول ذاتها، وأن الدول الأخرى قد ترفض أي مشروع معد سلفاً في هذا النطاق، وأن يكون ذلك هو الوسيلة الأكثر ملاءمة لإشاعة الانفتاح، وخلق فرص عمل جديدة للشباب، وأن هذا هو أحد المعايير المهمة لنشر الديمقراطية.

وكان هناك خلاف حول ما يتعلق بإنشاء جهاز يسمى 'حوار ديمقراطي'، وأن هذا الجهاز يكون موازياً للمنبر الديمقراطي، إلا أن خطورة هذا الجهاز 'حوار ديمقراطي' وفق الرؤية الأمريكية أنه يعتبر جهاز المراجعة الأول لما يمثل تدخلاً مباشراً في السياسات الداخلية للدول الأعضاء، حيث ترى الورقة الأمريكية أنه كجهاز فني يعمل على التدقيق في الوسائل المتاحة في برامج الديمقراطية المطبقة في بلدان المنطقة، وهذا يعني تدخل الجهاز المباشر في بعض الأحيان من أجل تغيير هذه الوسائل إذا لم تحقق النتائج المرجوة منها، وأن ذلك يتطلب تغيير وقياس نتائج الديمقراطية، الأمر الذي ترفضه العديد من الدول الأوروبية وروسيا واليابان، وترى أن مؤشرات أو مقياس الديمقراطية قد يحمل أكثر من معنى لدى هذه الدول خاصة إذا كانت هناك مؤشرات سلبية، فهذا سيؤدي مباشرة إلى رفض هذه الدول لتطبيق برامج أخرى، وأن هذا سيكون تحت إشراف منظمة دعم الديمقراطية، وهذه ستكون معنية باللقاء المباشر مع حكومات دول المنطقة.

وسيكون هذا الجهاز على صلة بالمركز الديمقراطي الأوسطي الذي سيخصص لمتابعة أوضاع الديمقراطية في المنطقة، إلا أن الدول الأوروبية رفضت هذه الصيغة، ورأت أن ذلك قد يؤدي إلى إثارة العديدة من القلاقل والاختلافات بين هذه الدول وبعضها البعض، وأنه حتى مع الاتفاق على إنشاء مؤسسة الحوار الديمقراطي إلا أن

هذه المؤسسة لابد وأن يقتصر دورها الرئيسي على المساهمين الأساسيين، أو بمعنى آخر أن الدول التي ترغب في أن تراقب تطبيقاتها الديمقراطية تتضم إلى مؤسسة الحوار الديمقراطي، وأن الدول الأخرى يكون من حقها الاستفادة من التجارب والخبرات المكتسبة في نطاق هذا الجهاز، كما أن تشجيع الانضمام إلى الحوار الديمقراطي يتطلب التشجيع على الانخراط في المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالتنمية في الشرق الأوسط مثل إنشاء شبكة لتمويل معاهد التنمية.

ومن جانب آخر ناقش المجتمعون مطولاً الأوضاع في العراق والسودان، وقد اعترضت روسيا وفرنسا وألمانيا بشدة على إرسال قوات من حلف الناتو إلى العراق ضمن إطار القوة المتعددة الجنسيات.

وقد جاءت دعوة اللجنة الرباعية للانعقاد لبحث ما يسمى بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي مجرد ذر للرماد في العيون.

أياً كان الأمر فالمنطقة مقبلة على تطورات خطيرة، ومن الآن فصاعداً سوف نشهد تدخلات أمريكية سافرة في أوضاعنا الداخلية أهدافها أكبر بكثير من شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان.. إنها محاولة لتغيير منظومة القيم كاملة، وإعادة صياغة رؤيتنا للدين والعقيدة.

السؤال الآن ماذا أنتم فاعلون!؟

<http://www.elosboa.com> المصدر:

=====

#العراق « نافذة » بوش لمشروع الشرق الأوسط الكبير

قبل خمسة أسابيع من تسليم (السلطة) للعراقيين، وقبل خمسة أشهر من انتخابات الرئاسة التي قد يفقد فيها بوش (السلطة) في واشنطن، حاول بوش أن يجمل مشروعه الديمقراطي في العراق، الذي يعد المرحلة الأولى لما يعتبره المحللون في التوجه الأمريكي لإعادة ترتيب النظام العالمي الجديد، وفرض الديمقراطية الأمريكية في مختلف دول العالم على أساس الضغط المتزايد دون الأخذ في الحسابان حقيقة تعدد وتنوع الخصائص الدينية والقومية والتاريخية والوطنية للشعوب ولكل دولة.

ولقد تبين الأمر بوضوح أثناء المشاركة الأمريكية في عمليات فرض الإصلاحات الديمقراطية الغربية بالقوة على دول البلقان، وأفغانستان، والعراق، التي أفرزت العديد من النتائج السلبية أخطرها زعزعة الأمن، والاختراق بعيد المدى لمصالح الشعوب والقوميات والأقليات في تلك البلدان.

ولقد اختارت إدارة بوش للعرب ضمن هذا التوجه مشروعاً معلباً أسمته مبادرة الشرق الأوسط الكبير الذي يرى فيه المراقبون إصراراً أمريكياً على وضع الشرق الأوسط تحت الهيمنة والإشراف المباشر من خلال فرض الديمقراطية الغربية وهو ما ينسجم تماماً مع مصلحة إسرائيل ومخططاتها.

ويذكر المراقبون أن المشروع الأمريكي ما هو إلا المشروع الذي قدمه رئيس وزراء إسرائيل الأسبق ورئيس حزب العمل الحالي شيمون بيريز قبل أكثر من عشرة أعوام، ودون شك فإن دخول المشروع الأمريكي الإسرائيلي حيز التنفيذ يعني بالنسبة للإسرائيليين حصولهم على ورقة جديدة قوية تسهل لهم وبكثير من الإمكانيات ممارسة المزيد من الابتزاز ضد القادة العرب والدول العربية - وخاصة ذات العلاقة بعملية السلام -، من خلال تغييب دورها وإضعافه من خلال بروز دول وقوى أخرى، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تأجيل وحتى إلغاء مفاوضات إعادة الأراضي العربية المحتلة سواء في لبنان أو سوريا أو فلسطين وإبقائها تحت سيطرة الإسرائيليين.

وقد أوكلت واشنطن لأطراف دولية إقليمية لتنفيذ هذا المشروع (المعلب)، فبالإضافة إلى الكيان الإسرائيلي وافقت تركيا على مقترح واشنطن بأن تقوم بدور بارز في تنفيذ هذا المشروع بحيث تكون نموذجاً للدول الإسلامية والعربية في كيفية استيعاب الإصلاحات والديمقراطية الغربية مقابل توسيع نطاق المساعدات الأمريكية لأنقرة لتعزيز قواها العسكرية والسياسية والاقتصادية للسيطرة على المنطقة وحوض البحر الأبيض المتوسط، وإغماض عين واشنطن عن مساعي تركيا التوسعية ورغبتها في إعادة ترتيب حدودها مع سوريا والعراق، وتفيد المعلومات أن أنقرة وواشنطن تخططان لإنشاء مركز دائم للحلف الأطلسي في تركيا لتقديم المساعدات الفنية والاستشارية

للشرق الأوسط الكبير لتحديث جيوش دوله ومعداتها، وأن يكون هناك حضور ومشاركة كبيرة لتركيا ودول الحلف عبرها في اقتصاديات المنطقة.

المصدر: <http://www.bernama.com>

=====

#الشرق الأوسط الكبير والمشاريع المقابلة له .. العربية والأوروبية

رياض أبو ملحم

المشروع الأمريكي الرامي إلى إحداث تغييرات جذرية في منطقة الشرق الأوسط يطرح مزيداً من الأسباب الموجبة للحديث عن ضرورة قيام نظام دولي جديد لا يستند إلى الأحادية القطبية، مثل هذا النظام غير موجود كما يقول أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى (في حوار خاص)، لذلك يحدث هذا الاضطراب الكبير على المستوى العالمي، والذي كان غزو العراق، وتأجيج الصراع العربي . الإسرائيلي بعض نتائجه المباشرة.

ومنذ الكشف عن مشروع «الشرق الأوسط الكبير» (وهو نسخة متطورة عن مشاريع أمريكية سابقة)، بدا أن الإدارة الأمريكية مصممة على مواصلة خطواتها الأحادية، برغم إعلان نيتها عرض المشروع على قمة الدول الثماني في مطلع يونيو المقبل، ثم على القمة الأمريكية . الأوروبية في وقت لاحق، وبعد ذلك على القمة الأطلسية التي ستعقد في أنقرة نهاية يونيو.

إذ أن « المشروع الإصلاحى والتغييرى الشامل الذى يهدف إلى تعميم الديمقراطية » في طول المنطقة وعرضها - كما قيل - يأخذ شكل الإملاء والإجبار على مختلف دول المنطقة، ويترك الباب مفتوحاً أمام الولايات المتحدة للتدخل في كل كبيرة وصغيرة من شئون البلاد والعباد.

إلى جانب أن هذا المشروع يسقط موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي كلياً، ويتصرف حياله وكأنه غير موجود، في حين أن هذا الصراع المدمر الذي تسبب في تعجير سلسلة طويلة جداً من الحروب وأعمال العنف المختلفة لا تزال تقاعلاتها تتوالى حتى اليوم؛ أحدث حالة من الفوضى العارمة في المنطقة على مدى نصف القرن الماضى.

وهناك إجماع دولي على استحالة أن تستعيد المنطقة أمنها واستقرارها وهدها من دون إنهاء الصراع على نحو عادل وشامل ومتوازن، ومن دون بلوغ الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة.

هذه الأمور وغيرها مما يحيط بموقف الإدارة الأمريكية الحالية من شكوك وشبهات هي التي حملت الدول العربية على أن تتخذ موقفاً سلبياً من المشروع الأمريكي، كذلك فعلت الدول الأوروبية الرئيسية - لا سيما فرنسا وألمانيا - التي أبدت خشيتها من أن يؤدي التحرك الأمريكي الجديد إلى اضطرابات إضافية في منطقة الشرق الأوسط من شأنها تدمير الإنجازات التي حققتها الشراكة الأوروبية - المتوسطية من جهة، وتهديد أمن دول الاتحاد الأوروبي ومصالحها من جهة أخرى.

سخط في مواجهة الإملاء:

على الصعيد العربي أثار الشكل الإملائي والمتعالي لمشروع «الشرق الأوسط الكبير» سخط الدول العربية كلها، وإن كان المسئولون العرب أقروا بالحاجة إلى إصلاحات واسعة في دولهم ومؤسساتهم على أن تتم في صورة متدرجة، وضمن الظروف الخاصة بكل منها، ومن دون تدخل خارجي.

بيد أن الجميع أكدوا رفضهم لعملية الفصل القسري بين الإصلاحات البنوية المطلوبة وموضوع الصراع العربي - الإسرائيلي نظراً لقناعاتهم الكاملة بأن ثمة ترابطاً موضوعياً بين المسألتين تعززه الوقائع اليومية في فلسطين المحتلة وفي عدد من الدول المجاورة لها.

فالإدارة الأمريكية تطرح مسألة العنف في المنطقة والمدرجة تحت عنوان «الإرهاب»، بما في ذلك المقاومة الوطنية الشرعية ضد الاحتلال الإسرائيلي؛ على أنها ناشئة عن غياب الديمقراطية والتوجهات الإصلاحية، وهذا التعميم الفضفاض يسقط تلقائياً أبرز عامل من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة: الصراع العربي - الإسرائيلي.

وبرغم إجماع الدول العربية حكومات وشعوباً على أن النزاع القائم في فلسطين وحولها يحول دون إرساء وضع مستقر في منطقة الشرق الأوسط تستعيد فيه شئون التنمية والتطوير ديناميتها الطبيعية، فإن إدارة الرئيس جورج بوش مازالت ترفض هذا

المنطق، وتصر على معالجة أوضاع المنطقة بمعزل عن الصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيراته العميقة.

ويتساءل العديد من المراقبين عن الأسباب التي تمنع الإدارة الأمريكية من الاهتمام بمعالجة موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى جانب السعي لتنفيذ إصلاحات مؤسسية شاملة في الدول العربية تقضي إلى إحلال الديمقراطية، وتعميم الحريات، وضمان حقوق الإنسان؟

ويلاحظ هؤلاء أن سوء النية لدى الإدارة الأمريكية يظهر جلياً عندما ترفض هذه الإدارة الاستماع إلى وجهة النظر العربية، فتواصل دعم العدوان الإسرائيلي من ناحية، وتشجع الحكومة الإسرائيلية على إحباط أي مشروع سلمي من شأنه وضع حد للصراع التاريخي القائم، وتكون النتيجة الطبيعية لذلك إحداث مزيد من الفوضى والاضطراب وأعمال العنف في المنطقة.

ويصف المحللون مشروع إدارة بوش كمن يضع العرب أمام الحضان، ويرى هؤلاء أن الإدارة الأمريكية تتوهم إمكانية إذابة هذا الصراع إلى حد تلاشيه كلياً بعد أن تحقق عملية الإصلاح الطويلة في الدول العربية هدفها الكامل.

وهذا يعني الطلب من الدول العربية وشعوبها المشدودة إلى الصراع مع إسرائيل الانتظار قرناً عدة أخرى لرفع أثقال هذا الصراع عن صدرها، بينما تترك الحرية لإسرائيل خلال ذلك لتعميق وجودها في المنطقة، والاستيلاء على مزيد الأرض، وتشريد المزيد من أصحابها، ثم تبيد الفرص المحتملة لإقامة الدولة الفلسطينية الموعودة.

ومن الواضح أن نائب وزير الخارجية الأمريكية للشئون السياسية مارك غروسمان الذي قام بجولة دعائية واسعة في المنطقة حاول أن يعكس الواقع عندما قال: إنه لا يمكن انتظار إحلال السلام في الشرق الأوسط لتشجيع الإصلاح»، فالمنطق ذاته يمكن استخدامه للقول أنه لا يمكن انتظار قرون عدة لتحقيق الإصلاح الديمقراطي في دول المنطقة حتى يأتي بعد ذلك دور تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

فالإصلاح هو الذي يحتاج إلى وقت طويل حتى يحقق النتائج المطلوبة، بينما يمكن تسوية موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي خلال مدة زمنية قصيرة (نسبياً) إذا صدقت نوايا الولايات المتحدة، وكفت عن تشجيع العدوان الإسرائيلي وحمايته.

مشروع عربي مستقل:

ونتيجة للمشاورات العربية - العربية من جهة، والاتصالات العربية - الأوروبية من جهة أخرى استقر الرأي على أن يكون للدول العربية مشروعها الإصلاحي المستقل البديل، ويزوج هذا المشروع الذي سيعرض على قمة تونس في نهاية مارس الجاري بين الإصلاحات الديمقراطية والتحديثية في الدول العربية من ناحية، ومعالجة موضوع الصراع العربي . الإسرائيلي من ناحية ثانية.

ففي الشق الأول يتضمن المشروع أفكاراً واقتراحات مجددة في شأن الإصلاحات المطلوبة، والآلية التي سيجرى اعتمادها في عملية التنفيذ، أما في الشق الثاني فسيعيد القادة العرب التأكيد على مبادرتهم الخاصة بتسوية القضية الفلسطينية التي سبق إقرارها في قمة بيروت عام 2002.

مع تطويرها بعض الشيء بما يؤدي إلى توضيح بعض بنودها على نحو يعزز من أهميتها كوثيقة رئيسية تمثل الموقف العربي بصورة دقيقة، فالمبادرة تقوم على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية إلى حدود عام 1967، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، والانسحاب من مرتفعات الجولان السورية المحتلة والأجزاء المتبقية من الأراضي اللبنانية، على أن يقابل ذلك تطبيع عربي مع إسرائيل، ووضع حد للصراع الدموي القائم.

وكما يقول أمين عام الجامعة العربية (في حوار خاص): فإن أي تطبيع مع إسرائيل له شروطه، ولذا فإن الدول العربية ستؤكد مجدداً استعدادها لتنفيذ التزاماتها التي تنص عليها المبادرة العربية بشرط أن تنفذ إسرائيل التزاماتها بالمقابل، وبالتوازي بما يفضي إلى تحقيق السلام العادل والشامل في نهاية المطاف.

وفي خطوة موازية سيكون هناك أمام القمة العربية في تونس مشروع آخر لتطوير مؤسسات جامعة الدول العربية، وتعزيز العمل العربي المشترك، بحيث يصبح

الموقف العربي أكثر تماسكاً وفعالية على المستوى العربي الجماعي من جهة، وعلى المستوى الدولي من جهة أخرى.

ومن الآن وحتى نهاية مارس الجاري سيكون لدى الحكومات العربية الوقت الكافي لبلورة مواقف نهائية من مختلف الأفكار المطروحة بعد أن قام وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعاتهم الأخيرة في القاهرة بوضع الاقتراحات المعروضة في صيغ محددة سواء فيما يتعلق بالمشروع الإصلاحى العربى البديل للمشروع الأمريكى، أو بالنسبة لمشروع تطوير مؤسسات الجامعة العربية وفي هذا الإطار ينشط المسؤولون العرب في إجراء اتصالات ومشاورات مع حكومات الدول الأوروبية المهمة للتنسيق معها، وجعل مواقف الطرفين مكمله لبعضها البعض، وهو ما يؤدي إلى محاصرة التحركات الأمريكية الأحادية، ويضع حدًا لتطرفها وانفلاتها، حتى قبل الوصول إلى القمم الدولية الثلاث المقررة في يونيو المقبل.

أوروبا وشراكتها المتوسطية:

فالدول الأوروبية تدرك تماماً نتيجة لتجربة الشراكة الأوروبية - المتوسطية التي مضى عليها نحو ثماني سنوات مدى التأثير السلبي للصراع العربي - الإسرائيلي، وغياب السلام والاستقرار في المنطقة على المجتمعات العربية، وهي تضع الآن في اعتبارها ثلاثة أمور أساسية:

الأمر الأول: أن الضغط على الدول العربية لا يفيد وحده في إنهاء المشاكل المجتمعية القائمة إذ لابد من توفير قنوات كاملة، وتعاون ايجابي لدى الأطراف المعنية في شأن تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، وإلا فسيحدث العكس تماماً.

والأمر الثاني أن الاتحاد الأوروبي انفق حتى الآن مليارات الدولارات في إطار الشراكة الأوروبية - المتوسطية استفادت منها الدول الأعضاء في تطوير وتحديث مؤسساتها الصناعية والتعليمية والثقافية والتنمية ولا يستطيع الاتحاد أن يتصرف الآن وكأن كل هذه الإنجازات لم يكن لها وجود أو معنى، وأن كل شيء بالتالي ينبغي أن يبدأ من الصفر، أو من الاقتراحات الأمريكية تحديداً ثم تسير الأمور بعد ذلك وفق توجيهات البيت الأبيض والمصالح الأمريكية.

والأمر الثالث أن العوامل والتأثيرات السلبية التي أفرزها ويفرزها استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي ألحقت وتلحق ضرراً كبيراً بالخطط الأوروبية الرامية إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة سلام (وفقاً لمسار برشلونة)، تنعم الدول المحيطة به بكل مزايا الانتماء إلى الفضاء الأوروبي الواسع، فالتعاون المتوسطي كما أراده الأوروبيون لم يتحقق تماماً، وثمة مشروعات كثيرة لم يتسن تنفيذها بينما كان يمكن أن تحقق فوائد كبيرة للعديد من دول المنطقة.

لذا لا تستطيع دول الاتحاد الأوروبي أن تتجاهل هذا الواقع لا لسبب إلا لأن الإدارة الأمريكية تريد ذلك، فالشراكة الأوروبية المتوسطة مستمرة، وهي تتطور على نحو مشجع، وفي الواقع فإن من حق الاتحاد الأوروبي أن يقلق بسبب الهجمة الأمريكية الجديدة فهي قد تقسد إنجازاته الكبيرة، أو تضيف عامل اضطراب جديداً إلى المنطقة على الأقل بالإضافة إلى العوامل العديدة الموجودة.

وانطلاقاً من هذا الواقع يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الاقتراحات الأمريكية يمكن أن تشكل دعماً لخطواته السابقة إذا تمت بالتنسيق الكامل معه، وبعد إعادة النظر في الأسس التي تركز إليها، ولكن من دون استخدام أسلوب الإملاء والإجبار على الطريقة الأمريكية السائدة، ذلك أن الشراكة الحقة كما تحددها العلاقة الأوروبية المتوسطة تحتاج إلى تعاون في مختلف المجالات، وليس إلى إملاءات، كما تحتاج إلى تفهم كامل لحقيقة تأثير الصراع العربي - الإسرائيلي على كل ما يحدث في المنطقة.

هذا الموقف الأوروبي من مشروع «الشرق الأوسط الكبير» بدا واضحاً تماماً من خلال التصريحات القوية التي صدرت عن الرئيس الفرنسي جاك شيراك بعد استقباله الرئيس المصري حسني مبارك وعدد من المسؤولين العرب الآخرين خلال الأسبوع الماضي، ومن خلال مضمون المشروع الفرنسي - الألماني المشترك الذي يحدد بالتفصيل الرؤية الأوروبية الكاملة مما يسمى «شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك في الشرق الأوسط».

فقد أكد الرئيس شيراك ترحيبه بـ «التشاور والتحديث» ولكن «من دون تدخل أو إجبار»، كما أوضح أن أي تحديث في المنطقة يتطلب مسبقاً إنهاء الصراع

الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي وصفه بأنه «لب الصعوبات» في المنطقة، وكذلك «وجوب إيجاد حل للوضع في العراق يستعيد بموجبه هذا البلد سيادته ووحدته»، واعتبر الرئيس الفرنسي ذلك «شروطاً مسبقة لأي تحديث نؤيده طبعاً».

في مواجهة المشروع الأمريكي:

أما المشروع الفرنسي . الألماني الذي يفترض أن يصبح مشروعاً أوروبياً شاملاً بعد عرضه على القمة الأوروبية أواخر الشهر الجاري، وإن بدا - من حيث الشكل - مكماً للمشروع الأمريكي «الشرق الأوسط الكبير» فهو ينسف أبرز مرتكزاته وآليات عمله، فهذا المشروع (على نقيض المشروع الأمريكي) يؤكد في صورة حاسمة أن «تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي تشكل أولوية استراتيجية لأوروبا، وفي غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط».

كما يعتبر المشروع الأوروبي أن «نهج برشلونة» (المقصود به الشراكة الأوروبية - المتوسطية، وسلسلة مبادرات التعاون بين الطرفين) «يؤمن مجموعة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ الإصلاحية في المنطقة، ومنها على سبيل المثال: إجراء حوار سياسي وأمني في شأن السلام والاستقرار في المتوسط، وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الإعلامية وإقامة دولة القانون، وتنفيذ إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي، وتطوير التعليم، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، ودعم انبثاق مجتمعات مدنية.. الخ أما المقاربة الأمنية التي يطرحها المشروع فتستند إلى الاستراتيجية الأمنية الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2003م. وفي النهاية يدعو المشروع الأوروبي إلى صدور إعلان عن قمة الدول الثماني يستند إلى مضمون الاقتراحات الأوروبية والأمريكية، وإلى الإعلان الذي سيصدر عن قمة تونس العربية، مؤكداً على التمسك بالمبادئ الأساسية: الإصلاح والديمقراطية والتحديث، التي تحكم هذه العملية.

على أن أبرز ما يسجله المشروع الأوروبي المشترك هو الحؤول دون تحويل «الأحادية الأمريكية» التي يعبر عنها مشروع «الشرق الأوسط الكبير» إلى خيار وحيد بالنسبة لقمة الدول الثماني والقمة الأخرى اللاحقة، وهذه مسألة شديدة الأهمية في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

وحيال ذلك يمكن القول أن مشروع «الشرق الأوسط الكبير» بما يواجهه من ردود فعل سلبية يسجل على إدارة الرئيس جورج بوش نقطة فشل جديدة، ولعل الاختبار الأخير سيكون في نوفمبر المقبل داخل الولايات المتحدة نفسها.

كاتب لبناني . باريس

المصدر: <http://www.albayan.ae>

=====

#أمة تحت الوصاية

د. أحمد عرفات القاضي

تضمن المشروع الأمريكي لإصلاح وعلاج الخلل لدى الأمة العربية والإسلامية فيما عرف بمشروع الشرق الأوسط الجديد، متضمناً ومركزاً على مجموعة نقاط للعلاج يمكن تسميتها الوصفة الأمريكية لعلاج العرب والمسلمين من أمراضهم المزمنة، والتي تتلخص كما يشير التقرير في: الجهل، والتخلف، والاستبداد، والرجعية، وهي أمراض تجعلنا أمة مخاصمة لروح العصر بامتياز.

ومن هنا فإن الإدارة الأمريكية مشكورة لكي تعالجنا من هذه الأمراض المزمنة بعد أن شخصت الداء شرعت فوصفت العلاج، ويتلخص في أربع كلمات: إصلاح التعليم، وبناء مجتمع المعرفة، ونشر الديمقراطية، وبناء المجتمع الحر اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وإنقاذ المرأة من براثن التخلف والرجعية، تلك هي روثة العلاج التي كتبها السادة في واشنطن لإصلاح أحوالنا والدخول بنا إلى روح العصر الذي خاصمناه طويلاً.

وبغض النظر عن مدى دقة التوصيف من عدمه فإن الملفت للنظر أن أسيادنا في واشنطن تعاملوا معنا على أننا أمة قاصر لا تستطيع تصريف شئونها، ويجب على الآخرين أن يتولوا هذه المهمة النبيلة كواجب إنساني وحضاري يتطلع به السيد الأمريكي باعتباره راعي شئون العالم والقيم بأمره في ظل العصر الإمبراطوري الجديد.

وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل لم يكلف السيد الأمريكي النبيل نفسه بأخذ آرائنا في الدواء الذي يجب علينا أن نتجرعه علماً بأن الطبيب الأمين يجب أن يصارح مريضه بطبيعة مرضه، ومدى خطورته، وينصحه بالدواء، والمريض حر في تنفيذ مشورة الطبيب أم لا، ولكن يبدو أن السيد الأمريكي تعامل معنا من منطلق الأبوة، ورأى أننا مازلنا أطفالاً، ولا نعرف مصطلحتنا، وبالتالي من واجبه كوصي وأمين علينا يقوم بدور الأب أن يعطينا الدواء الناجع دون مشورتنا.

لقد جاء نشر المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد بجريدة «الحياة» اللندنية في الأسبوع الماضي والذي توجهت به الإدارة الأمريكية إلى قمة مجموعة الثماني التي ستعقد في أوائل الصيف المقبل في ولاية جورجيا الأمريكية طالباً منهم الموافقة على المشروع، والاشترك في تمويله لاجتثاث جذور الإرهاب في تلك المنطقة التي تهدد أمن العالم الحر واستقراره، كاشفاً عن تصرف الإدارة الأمريكية باعتبارها الموجه لشئون العالم، وصاحب الرأي، والوحيد الذي يجب أن يطاع من قبل جميع الأطراف، وهو ما يدعم حقيقة نزعة الهيمنة والرؤية الأحادية المسيطرة على الإدارة الأمريكية الحالية.

ورغم كثرة الردود التي كتبت في نقد ذلك المشروع باعتباره مشروعاً خارجياً من قبل العديد من الكتاب والباحثين العرب، وكان من أشد الردود قسوة رد الدكتور نادر الفرجاني المؤلف الرئيسي لمشروع تقرير التنمية الإنسانية العربية في العامين 2003/2002 الذي استندت إليه الرؤية الأمريكية في مشروعها لإصلاح الشرق الأوسط الكبير في أكثر من موضع، موضحاً انتقائية الرؤية الأمريكية، وعدم صدقيتها في تعاملها مع تقرير التنمية التي اعتمدت عليه.

وما يهمنا أن نشير إليه في هذا الصدد الوقوف عند بعض القضايا التي وردت في التقرير دون النظر في محتواه لأنه كان ضعيفاً في المحتوى، وفي المنهج، وفي تشخيصه للداء ووصفه للعلاج، وهو ما تناولته أقلام كثيرة بالنقد والتقنيد، ولا يسعنا أن نتمادى في هذا المجال، وهذه القضايا يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

- أولاً العنوان الذي حمله المشروع وهو الشرق الأوسط الكبير، وهو ترديد لمقولة الثعلب المكار والصهيوني واسع الحيلة شيمون بيريز صاحب كتاب الشرق الأوسط

الجديد الذي نشره منذ فترة طويلة مبشراً بعصر جديد تكون لإسرائيل فيه الهيمنة الاقتصادية على المنطقة، لتقودها نحو عصر جديد من الرفاهية والرخاء، وهو نفس ما تردده الإدارة الأمريكية الحالية في خطتها الجديدة، فهل كان هذا الاتفاق في تحديد العنوان من قبيل المصادفة؟

أم أن هناك أيدي صهيونية عبثت بالتقرير ووجهته نحو غايتها المنشودة سواء بالمشاركة الفعلية في صياغته، أو بالمشورة والتوجيه بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية في كل من واشنطن وتل أبيب وهما في أوج التفاهم والتناغم. ثانياً يفتقد التقرير في تشخيصه لأزمة الأمة العربية والإسلامية إلى المصادقية وذلك بخلوه من أي إشارة لدور الاحتلال سواء أكان الإسرائيلي لفلسطين أو الأمريكي في العراق وأثره على إعاقة التنمية في البلدين وفي توجيههما نحو المستقبل وهو بذلك يناقض نفسه.

فكيف يتولى مسؤولية الإصلاح وهو في الوقت ذاته يقف في وجه تحقيق هذا الإصلاح باحتلال دولة ذات سيادة تحت حجج ثبت كذبها وزيفها، وربما جاءت تصريحات تشانيز القائد الأمريكي في العراق إلى أن قوات الاحتلال ستبقى في العراق لسنوات مقبلة وليس لشهور فقط طعناً في هذه المصادقية، وكشفاً للنوايا الأمريكية بإطالة بقائها لأكثر فترة ممكنة طبقاً لاستراتيجيات وحسابات أمريكية مما يظهر أن موضوع نقل السلطة في العراق، وإجراء انتخابات ليس سوى تصريحات استهلاكية لكسب الوقت، وامتصاص غضب الشارع العراقي والعربي.

. ثالثاً التناقض في حديث التقرير عن ضرورة نشر قيم الحرية والديمقراطية مع واقع الاحتلال الأمريكي في العراق، وما أعلنه مؤخراً الحاكم الأمريكي في العراق بول بريمر برفضه أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع في دستور العراق الجديد بناء على طلب الشعب العراقي، فهل هي حرية وديمقراطية مفصلة بالمقاس، ولا ينبغي أن تشذ عن القالب المطلوب أن تكون فيه؟

أم أنها حرية حقيقة للشعب من حقه أن يضع المرجعية الثقافية والقانونية لدستوره متمشياً مع هويته الثقافية والدينية؟ أم أن تلك الشريعة الإسلامية وتعاليمها من وجهة نظر بريمر ورفاقه في واشنطن كما أعلنوا مراراً وتكراراً كانت مصدر الإرهاب،

وبالتالي يجب أن تغيب تماماً من حياة الشعب العراقي وشعوب المنطقة، ومن هنا كان التركيز الأساسي للتقرير على التعليم وضرورة أن يقوم على قيم ومبادئ تؤكد معاني الحرية والتسامح والحوار .

- رابعاً لا أدري لماذا أضاف المشروع إلى مفهوم الشرق الأوسط الكبير خمس دول فقط أربع منها إسلامية هي باكستان وأفغانستان وتركيا وإيران والخامسة هي دولة الكيان الصهيوني؟ فلماذا تجاهل المشروع مثلاً دولة بنغلاديش ومعلوم أن خطة المشروع الطموح هي مقاومة التخلف والفقر والمرض باعتبارها الثالوث الذي ينهش في عظام المنطقة فيولد الإرهاب الذي يقض مضاجع السادة الأفاضل في واشنطن علماً بأن بنغلاديش دولة إسلامية ملاصقة لباكستان، وكانت جزءاً منها، وهي من أكثر بلاد العالم فقراً، فلماذا تجاهلها التقرير رغم أنها جزءاً من المنطقة التي تسعى واشنطن لتغييرها؟ ولماذا هذه الدول بالذات؟

ولماذا تتجاهل واشنطن عندما تتحدث عن التنمية في العالم الإسلامي وترجعه إلى ثقافة العصور القروسطية التي تخاصم قيم الحداثة والحرية والديمقراطية تركز على نماذج الفشل وتجاهل بصفة مستمرة تجربة ماليزيا الرائدة مع أنها دولة إسلامية ومن النور الآسيوية.

. خامساً يضع التقرير من أولوياته التركيز على التعليم، وبناء مجتمع المعرفة، ويشير إلى هجرة العقول المبتكرة إلى الخارج لفشل المجتمع العربي الإسلامي في استنبات نموذج مجتمع حر تنموي ناجح، فهل صحيح تسعى واشنطن لبناء مجتمع معرفي عربي يقوم على علوم التكنولوجيا الحديثة؟

وإذا كان ذلك صحيحاً فلماذا عمدت واشنطن إلى منع الطلاب العرب والمسلمين من دراسة تخصصات وثيقة الصلة بعلوم التقنية والتكنولوجيا الحديثة بعد أحداث سبتمبر 2001م على واشنطن ونيويورك، وماذا فعلت قوات الاحتلال الأمريكي في العراق لحماية أصحاب الخبرة من العلماء العراقيين أصحاب الكفاءات في مجالات العلوم الدقيقة التي اغتيل منهم حتى الآن تسعة من رموزهم الأكفاء، ومعلوم أن الموساد كان يخطط لتصفية هؤلاء العلماء من قبل الحرب الأمريكية على العراق فهل يتم

اغتيال هؤلاء العلماء وتصفييتهم بعيداً عن أعين قوات الاحتلال أم تحت سمعهم وبصرهم وبرضاهم التام؟

وهل كان الكشف عن شبكة العالم الباكستاني عبد القدير خان أبو القنبلة النووية الإسلامية كما يسميه الغرب تمهيداً لتصفيته وتسليط الدور على تلاميذه في باكستان تمهيداً لتبعهم والتخلص منهم كما هو الشأن مع العلماء العراقيين.

. وأخيراً هل فعلاً تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديمقراطية في بلادنا، وأنها ضد الاستبداد والظلم الذي كان سبباً رئيسياً في تخلفنا وتراجعنا؟ وإذا كان ذلك صحيحاً فهل ستوافق الولايات المتحدة عن نتائج انتخابات يفوز بها حزب إسلامي أو شيوعي مثلاً في العراق أو غيره من البلاد العربية والإسلامية، وهل ستدعم النتيجة في هذه الحالة؟ أم ستهدد باحتلال البلد الذي اختار توجهاً معيناً كما فعلت أوروبا مع الجزائر في الانتخابات التي أسفرت عن فوز التيار الإسلامي وجبهة الإنقاذ في أوائل التسعينيات في أول انتخابات حرة تشهدها الجزائر منذ أكثر من نصف قرن.

هذه بعض الملاحظات السريعة على المشروع الأمريكي الطموح نحو شرق أوسط كبير برؤيته المفروضة علينا لتتقذنا من براثن التخلف والرجعية، وتأخذ بأيدينا نحو مجتمع الرفاهية والحرية والتقدم، أما الرد على المشروع الأمريكي المعيب من جميع جوانبه سواء في التشخيص، أو في وصفه للعلاج، والذي يتدثر برؤية إمبريالية لا ترى الآخر إلا برؤية مشوهة لأنه يرفض التبعية والسير على خطاها.

وكيف يكون لنا مشروعنا النهضوي النابع من داخلنا، والذي تنادى به المصلحون والمفكرون في بلادنا منذ ما يزيد على قرنين من الزمان، الذي يعبر عن ذاتيتنا، ويرتكز على هويتنا الثقافية والدينية، والذي لا يخاصم روح العصر، ولا يعادي المدنية والتقدم فهذا هو حديثنا في المقال القادم.

. كاتب مصري . جامعة الإمارات

<http://www.mafhoum.com> المصدر :

=====

#الشرق الأوسط الكبير إشاعة للديمقراطية أم تبعية أمريكية

عامر راشد

عشية الكشف عن مسودة المبادرة الأمريكية للتغيير في الشرق الأوسط المسماة بـ (مشروع الشرق الأوسط الكبير) أكد الرئيس الأمريكي بوش الابن أمام جنود قاعدة " فورت بولك " في ولاية لويزيانا الجنوبية: " أن خيار الولايات المتحدة الأمريكية واضح، وهو: " إما أن تتقدم الحرية في المنطقة، أو أن تبقى مصدرة للعنف إلى كل أنحاء العالم "، وخاطب جنوده قائلاً:

" أمريكا تعتمد على جنودها لمواجهة الأخطار "، وأضاف: " لاشك أن العدو سينهزم وستسود الحرية "، ما قاله الرئيس الأمريكي يفضح الجانب الأكثر بشاعة في السياسة الأمريكية القائم على توظيف الهيمنة العسكرية في فرض المخططات الأمريكية لإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط بما يلبي مصالح الإمبراطورية الأمريكية التي دأبت في السنوات الأخيرة على تقديم نفسها كقوة لا متناهية في المجالات كافة، الثقافية، والاقتصادية، والعلمية، والعسكرية على ما في هذا من مغالطة سنتعرض لها لاحقاً.

ومن المهم أن نثبت بداية إقرارنا بأن الإصلاح الشامل في البلدان العربية وخصوصاً في حقل السياسة والاقتصاد بات ضرورة ملحة ولازمة للمحافظة على الاستقرار والاستقلال، وكشرط للتنمية بما يتطلبه ذلك من تغييرات بنيوية جذرية أساسها ديمقراطية تؤمن أوسع مشاركة سياسية تضمنها قيام دولة المؤسسات والقانون والشفافية، وبأن الموقف من المشروع الأمريكي لا ينطلق من رفض الإصلاح و التغيير من حيث المبدأ بل على العكس من ذلك تماماً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نجاح أي عملية إصلاح حقيقية يشترط تحقيق المصلحة الوطنية أولاً، وهو ما تقفز عنه المبادرة الأمريكية، انطلاقاً مما سبق يمكن لنا أن نسوق الملاحظات التالية على ما بات يعرف بـ (المبادرة الأمريكية لتغيير الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً):

أولاً: الخلل الأساسي في الوثيقة أنها تتناول الإصلاحات المطلوبة كمصلحة أمريكية خالصة، هدفها المعلن تلبية المصالح الأمريكية أولاً وأخيراً، وفي سبيل هذا فهي تحاول إعادة قولبة المنطقة قسراً بما يتماشى مع مفهوم العولمة الأمريكية، غير آبهة بمصالح شعوب المنطقة، إن أساس السياسة الأمريكية نظرة استغلالية قاصرة تقسم

العالم إلى معسكري (خير أو شر) وتطبيقها العملي المسخ (من هو معنا ومن هو ضدنا)، ليصبح من المشروع أن نتساءل: أليس من السذاجة اعتقاد الإدارة الأمريكية بإمكانية نجاح سياساتها الخارجية المبنية على المصالح الأمريكية فقط، والسعي إلى تنفيذها بأساليب عدوانية؟!..

ثانياً: يلاحظ أن الخطة في مسعاها لإعادة قولبة المنطقة سعت إلى إعادة تعريف مصطلح الشرق الأوسط بحيث يضم إلى جانب الدول العربية كل من: إيران، تركيا، باكستان، أفغانستان، دول آسيا الوسطى، دول القرن الأفريقي، وطبعاً إسرائيل يبقى لها موقع الصدارة، ولا يخفى في هذا أن التوسيع يهدف إلى جعل تعريف المنطقة مطابقاً لخارطة الحروب الأمريكية تحت دعوى (مكافحة الإرهاب الأصولي الإسلامي)، وبهذا فهي أقرب إلى كونها تحديد لمنطقة العمليات الحربية للجيش الأمريكية.

ثالثاً: المبادرة الأمريكية استمرار لسياسة إدارة بوش الابن التي تجعل من تحقيق المصالح الأمريكية أساساً للشرعية الدولية، ولذلك فهي تقدم الدور الأمريكي على دور الهيئات والمؤسسات الدولية، على اعتبار أنها فقدت في ظل عالم القطب الأحادي شرعيتها، وكذا مواد القانون الدولي التي كانت وليدة معادلات دولية لم تعد قائمة، وهذا يؤسس برأيها لشرعية الاستفراد الأمريكي، ومحاولات فرض الديمقراطية والإصلاحات الليبرالية من جانب واحد بما تمثله من مصلحة وطنية أمريكية؟!..

رابعاً: المبادرة تقفز عن أولوية تحقيق تسوية سياسية شاملة ومتوازنة للصراع العربي الإسرائيلي كشرط لازم في تحقيق الديمقراطية والتنمية، وما يشكله استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وتكرها لحقوق الشعب الفلسطيني من عامل تفجير دائم، وفتحة لحروب لا تنتهي، كيف يمكن الحديث عن توفير مقومات التنمية والديمقراطية في ظل ارتهان المنطقة لسيف التوسعية العدوانية الإسرائيلية المدعومة أمريكياً، ألا يصبح من حقنا القول بأن أحد أهداف المبادرة الأساسية خلق مدخل لتكريس الهيمنة الصهيونية التوسعية على المنطقة.

خامساً: الإدارة الأمريكية تراهن في إمكانية فرض مشروعها على استمرار زخم اندفاعها العسكري ونجاحه وهذا أمر مشكوك به في ظل ارتفاع العجز في الميزانية

الأمريكية بشكل غير مسبوق والبالغ 500 مليار دولار، مع دين يقدر بـ 7 ترليون دولار، وجاءت مؤشرات الأداء الاقتصادي الأمريكي التي تنذر بتباطؤ اقتصادي لتزيد من حدة الجدل واتهامات بلجوء إدارة بوش إلى تجميل الأرقام، وتشبي الأرقام بأن معجزة التسعينيات التي وفرها ارتفاع معدلات نمو القطاع المالي لن تتكرر، مع بقاء القطاعات الإنتاجية الأخرى (الزراعة - الصناعة - التكنولوجيا - الخدمات) دون معدلاتها الأوروبية، وهو ما يسميه د. سمير أمين الطابع الطفيلي للاقتصاد الأمريكي، من كل ما سبق يمكن القول بأن الإدارة الأمريكية الحالية أو وريثتها ستجد صعوبة في تمويل حروبها القادمة.

سادساً: إن اختيار منطقة الشرق الأوسط للبدء بها قد يبدو من الناحية الشكلية فيه الكثير من الموضوعية لسهولة السيطرة عليها كونها تعاني من حالة تفكك وتناحر هائلة أوصلتها إلى درجة من الإعياء عطلت قدرتها على المقاومة، وافتقادها إلى التنظيم والعمل المشترك أبقاها أسيرة فجوة هائلة بعيداً عن عصر التكنولوجيا الرقمية، هذا إضافة إلى هشاشة أوضاعها الداخلية التي لا تملكها الحصانة السياسية والاجتماعية المطلوبة في المواجهة، لكن هذا الافتراض ساذج كونه يجعل من قبول الشعوب العربية مقايضة حقوقها واستقلالها بمجموعة إصلاحات أمراً ممكناً، إن شعوبنا تريد الإصلاحات مدخلاً لتعزيز استقلالها، واستعادة حقوقها، وهذا ما لن تجده في المبادرة الأمريكية، يضاف إلى هذا بأن محاولة أمريكا بسط سيطرتها على المنطقة خطوة على طريق تحقيق هدفها الإستراتيجي في بسط هيمنتها على العالم سيفتح على اشتداد وتيرة الصراع بما قد يفضي إلى نشوء تحالفات دولية جديدة بغية الحد من التفرد الأمريكي.

سابعاً: إن محاولة فرض روح الثقافة الاستهلاكية الأمريكية ستلقى ممانعة كبيرة من قبل المجتمعات العربية كونها تناقض خصوصيتها الثقافية والاجتماعية، وأكثر من ذلك فإن أي إصلاحات بنوية حقيقية في الدول الريعية العربية (الخليجية تحديداً) ستعيد النظر ببعض مظاهر الثقافة الاستهلاكية الأمريكية التي تسللت إلى مجتمعاتها في سنوات الطفرة النفطية كشرط لقيام تنمية متوازنة ومستقلة.

ثامناً: تحقيق المشروع كما هو مطروح بشكل قسري يتطلب سيطرة أمريكية مباشرة طويلة الأمد تنتقص من استقلالية بلدان المنطقة بما يعني: المحافظة على القواعد العسكرية القائمة، وإقامة قواعد جديدة، وإبقاء العمل بـ (مفهوم الحروب الإستباقية)، وما سيخلقه هذا من بؤر توتر جديدة.

ويبقى من الضروري التنويه مجدداً إلى أن كل الملاحظات السابقة التي سيقى على المشروع الأمريكي تندرج في سياق البحث عن المدخل الأنسب للإصلاح لا رفضه، وبما لا ينتقص من الحقوق العربية، فلقد بات الإصلاح يحتل سلم الأولويات في المجتمعات العربية كضرورة راهنة وملحة، وضعها في إطار التجاذب بين الحكومات والإدارة الأمريكية يحرفها عن مسارها، ويقوض أسسها، لذلك فإن اختيار المدخل الصحيح للإصلاح وتوفير شروطه لا يقل أهمية عن موضوع الإصلاح بحد ذاته.

الشرق الأوسط الكبير بين مقاومة "الأمركة" وضرورة التغيير:

اختار واضعو نص مبادرة (الشرق الأوسط الكبير الأمريكية) استعراض عدد من الإحصائيات توطئة لمتنها، ورصدت الإحصائيات واقع المنطقة اقتصادياً وسياسياً بهدف إثبات مقولة رئيسية ستبنى عليه لاحقاً البنود الأساسية في مشروع التغييرات المقترحة: "طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة"، والإشكالية هنا لا تكمن في صوابية المقولة السابقة من عدمها بل في تجاهل مسبباتها، ولعل في جلائها إجابة على السؤال الذي ما فتى الإعلام الأمريكي يردده " لماذا يكرهوننا؟"، وخدمة للنقاش يجب أن ننطلق فيه من نقض مقولة أن التغيير في الشرق الأوسط يمثل مصلحة وطنية أمريكية خالصة، كون الاستقرار والسلم العالميين مصلحة إنسانية مشتركة أساسها عدم التعارض مع مصالح الشعوب الواقع عليها التغيير، من هنا فإن المبادرة الأمريكية حين تعيد التأكيد على بعض الإحصائيات المتضمنة تقريرى الأمم المتحدة حول واقع التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و 2003، وخصوصاً ما يتعلق منها بـ (الحرية، المشاركة السياسية، المعرفة، تمكين النساء) للقول بعد ذلك بأنها تساهم في "خلق الظروف التي تهدد مصالح أعضاء مجموعة الـ 8 " تتجاهل بشكل صارخ مصلحة ورغبة المجتمعات العربية في التغيير،

وهذا لم تسقطه المبادرة سهواً، بل عمد يعكس ما يتطلبه الهدف الأساسي من وراء طرح المبادرة ألا وهو إعادة قولبة المنطقة بما يمكن من إلحاقها نهائياً بالعجلة الأمريكية، وهذا يفسر لماذا لم تأخذ المبادرة شكل مسودة يدار على أرضيتها الحوار مع الحكومات ذات الشأن بدل طرحها على قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى لإقرارها في حزيران / يونيو المقبل، إن هذا التصرف الأمريكي الأحادي لم يستتفر معارضة عربية فقط، بل ومعارضة أوروبية أيضاً، وتجلى ذلك في المبادرات الاعتراضية والتكميلية الأوروبية وأبرزها: المقترح الفرنسي الألماني المسمى بـ (شراكة إستراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط)، والمبادرة النرويجية الكندية، ومبادرة وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، وخوفاً من محذور البناء الخاطئ على الملاحظة الأخيرة يجب إدراك أن التناقض الأوروبي الأمريكي هو في إطار الجزئيات، التي على أهميتها لا تعدو كونها صالحة فقط للتوظيف في التلطيف من الغلو الأمريكي، وشرط عدم تحولها أي المبادرة الأوروبية - إلى مدخل لبلورة رؤية أمريكية أوروبية جديدة تعيد تحديد وتأسيس العلاقة الأمريكية الأوروبية - ما بعد احتلال العراق - عملاً بمبدأ تقاسم المصالح هو صمود الممانعة العربية أولاً وأخيراً، ولهذا شروط:

إن الشرط الأول لنجاح الممانعة العربية في وجه المشروع الأمريكي لا يكون بتجاهل الحقائق التي استندت لها المبادرة الأمريكية وإن أساءت توظيفها، - المقصود خلاصة تقرير الأمم المتحدة للتنمية في البلدان العربية - بل بالتسليم بها وجعلها أساساً للزوم التغيير القادم لا محالة.

الشرط الثاني هو تحديد غاية الإصلاح، فليس صحيحاً أن غاية الإصلاح هو تقديم أنفسنا للآخر بشكل يقبله على أهمية ذلك، فقبول الآخر لنا أو قبولنا له يتطلب تملك مجتمعاتنا لثقافة جديدة أساسها التعددية في العلاقة مع الذات أولاً ومن ثم مع الآخر، بما يضمن حق التعددية السياسية والفكرية والثقافية على قاعدة التكامل، وبما يضمن تحقيق السلم الأهلي والحرية والديمقراطية، وشرط هذا قيام دولة المؤسسات، والأخذ بمبدأ التداول السلمي للسلطة.

الشرط الثالث تجنب الوقوع في محذور الاستسلام لوطأة الواقع العربي الراهن ومخيباته بدعوى الواقعية، لأن هذا يجعل من النظرة التحليلية لأزماتنا من هذا المنطلق أزمة بحد ذاتها، كونها تضع نفسها في إطار سكوني يفقد لرؤية التغيير وروحه، وغالباً ما تصل إلى نتائج خاطئة أو منقوصة الجامع بينها قولها بعبثية المراهنة على الحراك المجتمعي الداخلي، وهذا سيقود بالنتيجة إلى القول باستحالة التغيير الذاتي، والتسليم بأحقية فرض الإصلاحات من الخارج.

الشرط الرابع مع إدراكنا بأن الكثير من الحكومات العربية بحكم مصالح بعض فئاتها تفتقد الحماسة للتغيير، وبعضها الآخر يفقد الوعي والمقدرة على التغيير إلا أنها تدرك حاجتها الماسة للتغيير كمبرر إجباري للخروج من أزماتها المزمنة والمستقلة، والخطر هنا لجوء بعض الحكومات إلى إدخال الإصلاحات من الباب الدوار، بما سيفقدنا لقيمتها عملياً عبر تأكلها، وتحويلها إلى تسويات مرحلية، قابلة للنقض والتراجع عنها على ضوء تغيير ميزان القوى والظروف التي فرضتها.

الشرط الخامس مع معرفتنا بأن التباطؤ في إقرار الإصلاحات والعمل بها يحمل محذور تأكلها وتفريغها من محتواها، والالتفاف عليها، إلا أنه يجب الانتباه إلى أن حرق المراحل قد يحمل مخاطر أكبر بحصول انهيارات شاملة، وبالتالي لا بد من خلق الظروف التي تؤسس لإصلاحات بنوية حقيقية، وإبقاء المخاطر الداخلية والخارجية التي سترافق حكماً عمليات الهدم والبناء تحت السيطرة، إن جعل الإصلاح رهن العقلية التجريبية المغامرة لا تحتمله مؤسساتنا المجتمعية الهشة، ولا حلول سحرية لأخطاء السنين المتراكمة، وما جرى في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يعطينا ألوف الأمثلة على ما ذكر سابقاً، إن توسيع المشاركة السياسية، وتأطير الحياة السياسية في مؤسسات ديمقراطية منبثقة عن عملية انتخابية مباشرة تشكل أنسب المداخل للإصلاح وغايته في آن واحد.

الشرط السادس إدراك أن الفكر الحدائوي العربي انسجماً مع أهدافه يجب أن ينطلق من الخاص في فهمه وتفاعله مع العام، وأن الأخذ بالوصفات الأمريكية أو الأوروبية الجاهزة يقع على النقيض من ذلك تماماً، إن العولمة الأمريكية المتوحشة تفتقد إلى قوة المثال كونها تحول إملاءاتها إلى معاول هدم لخصوصية الآخرين خدمة

لمصالحها الضيقة، وزاد من ذلك تحول الولايات المتحدة الأمريكية نفسها إلى دولة بوليسية مرة أخرى تضطهد الأقليات العرقية والدينية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

إن طرح المشروع الأمريكي تواقف مع ظهور علامات بداية تآكل المشروع الأمريكي للهيمنة على العالم، ولا يعدو كونه محاولة لتوظيف قوة الدفع التي يوفرها تفوقها العسكري الهائل، لكن درس العراق الذي ما زال يتتابع فصولاً يؤكد يوماً بعد يوم حقيقة حاولت إدارة بوش الابن إغفالها وهي أن النصر العسكري شيء، وقطف ثماره شيء آخر.

نقف اليوم على مفترق طرق سيحدد مصيرنا إلى سنوات طويلة قادمة، إما الأخذ بالحدثة والإصلاح منهجاً لتغيير واقع مجتمعاتنا المتداعية، وإما مزيداً من التدايعات والكوارث، الإصلاح ليس خيار بل شرط لازم، فلنعبره بإرادتنا وإلا فالبديل عبوره من باب الآخرين بشروط و إملاءات أقل ما فيها أنها تقوض استقلالنا إذا لم نقل تقوض أساس وجودنا الفاعل.

المصدر: <http://www.alwatanvoice.com>

=====

#المناخ الدولي والإقليمي والشرق الأوسط الجديد

ودع العالم القرن العشرين وسنواته الأخيرة مثقلة بأنواع التحولات في الدول والأحلاف، فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه، وتبع ذلك تفكك المعسكر الشرقي وحلف وارسو، وبذلك توقفت الحرب الباردة، فإذا بالولايات المتحدة الأمريكية تطل برأسها ساعية للاستئثار بالقرار الدولي من خلال ما أطلقت عليه "النظام العالمي الجديد"، ومن خلال ذلك عملت وتعمل أمريكا لتكون المرجعية البديلة عن هيئة الأمم المتحدة.

وشهدت هذه الحقبة بدايات نهوض الاتحادات القارية كالاتحاد الأوروبي، ودول شرقي آسيا، وهذا أزعج الولايات المتحدة الأمريكية التي لا ترغب بظهور قوة عالمية تتازعها القرار، ولعل ما حدث أثناء التفاوض لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان في شهر نيسان (أبريل) 1996 يشكل دليلاً واضحاً على هذا التنازع، حيث عمل وزير

الخارجية الأمريكي كريستوفر وبشراكة إسرائيلية لتعطيل فعل مساعي دوشاريت وزير الخارجية الفرنسي وبريماكوف الروسي ووزيرة خارجية إيطاليا أنيللي التي جاءت تمثل الاتحاد الأوروبي.

السنوات الأخيرة من القرن العشرين شهدت تضرعاً في النظام العربي حيث المنازعات العربية - العربية، وكان أبرزها ما خلفه الاجتياح العراقي للكويت، هذا بالإضافة إلى الحوادث الداخلية في مصر والجزائر ولبنان، والحركات الانفصالية في جنوبي السودان وشمالى العراق.

هذا الواقع ترافق معه اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والعدو الإسرائيلي، ومن ثم لاحقاً وبعد مدريد اتفاقية "أوسلو" مع أبي عمار، ووادي عربة مع الأردن، هذه الوقائع أسهمت في تراجع دور جامعة الدول العربية، وفي تدني الإمكانيات العربية في رد ومواجهة التحديات على الأمة سواء التحدي الإسرائيلي ببعديه التوسعي والتقسيمي، أو التحديات الإقليمية كمشكلات المياه والجزر، أو التحديات الدولية وفي مقدمتها التحدي الأمريكي بقواعده وأساطيله وأطروحاته في النظام العالمي الجديد من خلال مشروع حلف الشرق الأوسط وهو المشروع المشترك الأمريكي الإسرائيلي الاستعماري والتوسعي.

الولايات المتحدة الأمريكية وحاجتها للشرق أوسطية:

إذا كان الاتحاد السوفيتي السابق قد انهار بفعل عوامل متعددة أبرزها عداء النهج السوفياتي للدين والقومية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني في ميادين عديدة اجتماعية واقتصادية تهدد كيانها، فالمجتمع الأمريكي يعاني من نتائج التميز العرقي الذي يخلف مع تعدد المذاهب والجماعات بنية المجتمع ووحدته، يضاف إلى ذلك مظاهر الفساد من الشذوذ إلى الأمراض وأشكال الانحراف وصولاً إلى إحصاءات نشرها تفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية التي يسكنها ما بين 4 إلى 5 بالمئة من سكان المعمورة تستهلك 50 بالمئة من المخدرات المنتجة في العالم.

ومجتمع الولايات المتحدة الأمريكية والأرقام من أوائل التسعينات ينتشر فيها بين أيدي المواطنين 120 مليون بندقية و 60 مليون مسدس، ويذهب فيها نتيجة جرائم ثأرية 19000 قتيل سنوياً [1].

والاقتصاد الأمريكي مثقل بالديون والأعباء، والعجز يزداد عندهم عاماً بعد عام، ولعله من المفيد لفهم مقدار الأزمة الاقتصادية الأمريكية أن نورد هذا الكلام من كتاب بول كنيدي: "الاستعداد للقرن الحادي والعشرين" الذي تمّ تأليفه عام 1992؛ وفيه:

"تبلغ دفعات الفوائد على الدين القومي 300 مليون دولار سنوياً وتشكل 15% من المصاريف الحكومية، وكما لاحظ المحرر الاقتصادي لجريدة (وول ستريت جورنال) تتجاوز دفعات الفوائد الآن كل المبالغ التي تدفعها الحكومة على الصحة والعلم والقضاء والزراعة والإسكان وحماية البيئة والإدارة العدلية، بالطبع لا يحتمل أن تزداد هذه المصاريف على حساب نفقات حكومية أخرى فحسب ولكن دفعات الفوائد تذهب عادة إلى مالكي السندات الحكومية الأجنبي مما يؤدي إلى نقصان الثروة الأمريكية أكثر فأكثر.

لم يكن الدين القومي هو الوحيد الذي تضخّم في الثمانينات بل وكل شيء آخر من الدين، فمنذ عام 1986 بدأت حكومات الولايات والحكومات المحلية تعاني عجزاً، ولقد فاقم هذا الاتجاه تقليص المنح الفيدرالية، أما ديون المستهلكين التي حفزتها القروض السهلة فقد وصلت إلى 4 تريليون دولار، بينما قلّصت الدفعات على القروض المداخيل الفردية، وكان دين الشركات المساهمة أكثر سوءاً، فحالما بدأت فترة التسعينات ذهب حوالي 90% من مجمل دخل الشركات المساهمة الأمريكية بعد دفع الضرائب لدفع الفوائد على ديونها"[2].

إن الأزمات والإشكالات التي يعاني منها مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية تدفع قادة أمريكا إلى البحث عن مصادر للثروة ينهبونها ويصادرونها ليحلوا بها أزماتهم، كما أنهم يعملون من خلال تفجير التناقضات، وتكبير دورهم خارج حدودهم على نزع فتيل النزاعات والانقسامات المجتمعية الحادة داخل بلادهم.

إن الأطماع الاستعمارية مع التزامهم المشروع الصهيوني بالإضافة إلى أزماتهم التي ألمحنا لبعضها كلها عوامل أوصلتهم إلى طرح مشروع الشرق أوسطية كمشروع حلف جديد يكرر نماذج أحلاف طرحوها سابقاً كحلف بغداد وسواه.

العدو الإسرائيلي وحاجته لحلف الشرق الأوسط:

اقترب عمر احتلال العدو الإسرائيلي لفلسطين من النصف قرن، وعمر احتلاله لأراضٍ أخرى كالجولان السورية ومزارع بلدة شبع اللبناية عن ربع قرن بقليل، ومع ذلك نجد أن هذا الكيان الإسرائيلي الذي يتكون من خليط سكاني تعود أصوله لقوميات عديدة لا يزال يعاني من مشكلات عديدة.

إن يهوداً الذين يدّعون حقاً تاريخياً في فلسطين لا تربطهم بفلسطين أية صلة، ويهود الذين يزعمون أنهم من أصول سامية أتت الوقائع لتظهر تهافت مزاعمهم هذه، إن يهود العالم تعود أصول أغلبيتهم الساحقة إلى أصول خزرية، وقد تهوّد أغلب سكان مملكة الخزر (قزوين) بعد تهوّد ملكهم "بولان" في النصف الأول من القرن الثامن الميلادي.

يقول المسعودي عن مملكة بحر الخزر (قزوين): "فأما اليهود فالملك وحاشيته والخزر من جنسه، وكان تهوّد ملك الخزر في خلافة هارون الرشيد، وقد انضاف إليه خلق من اليهود وردوا عليه من سائر أمصار المسلمين ومن بلاد الروم"[3].

وتفيد دراسات معاصرة عديدة منها دراسة بنيامين فريدمان أن 92% من يهود العالم خزريون، يقول: "إن من يزعمون أنفسهم يهوداً، المتحدرين تاريخياً من سلالة الخزر، يشكلون أكثر من 92 بالمئة من جميع من يسمون أنفسهم يهوداً في كل مكان من العالم اليوم، والخزر الآسيويون الذين أنشأوا مملكة الخزر في أوروبا الشرقية أصبحوا يسمون أنفسهم يهوداً بالتحول والاعتناق سنة 720 م، وهؤلاء لم تطأ أقدام أجدادهم قط الأرض المقدسة في تاريخ العهد القديم"[4].

وبولان Bulan الخزري الذي تهوّد مع معظم سكان مملكته ما بين عام 720 م و740 م، لم تلبث مملكته أن تفككت وزالت من الخريطة السياسية في القرن الثالث عشر الميلادي، وتوزع سكانها في أوروبا الشرقية ومنها إلى مناطق أخرى من العالم، يقول آرثر كيستلر:

"والواقع أن موضوع الجدل هو مصير الخزر اليهود بعد تدمير إمبراطوريتهم في القرن الثالث عشر، والمصادر شحيحة عن هذه المسألة، وإن ورد ذكر بعض مستوطنات الخزر في القرم وأوكرانيا والمجر وبولندا وليتوانيا، وتكشف الصورة العامة التي تنبثق من هذه المعلومات المتناثرة عن هجرة قبائل وجماعات خزرية إلى تلك

الأقاليم الواقعة في شرق أوروبا، ولا سيما روسيا وبولندا، حيث وجدت في فجر العصر الحديث أكبر تجمعات من اليهود، الأمر الذي دفع كثيرين من المؤرخين إلى الحدس بأن جزءاً هاماً أو قل غالبية من اليهود الشرقيين (أعني من شرق أوروبا) وبالتالي يهود العالم، ربما كانوا أصلاً من الخزر لا من أصل سامي" [5].

إذا كان يهود العالم من هذه الأصول الخزرية - كما تبين - فالسؤال: لماذا لم يدعوا حقاً في وطن قومي يهودي في منطقة بحر قزوين موطنهم الأصلي؟ وما الرابط بينهم وبين فلسطين؟ هذا الأمر يظهر لنا الهدف الاستعماري المتخفي وراء يهود والصهيونية.

ويهود الذين وفدوا مغتصبين مستوطنين في فلسطين المحتلة منهم الأشكناز وهم من أصول ألمانية - أوروبية وهؤلاء يشكلون الطبقة أو الفئة التي تتولى أغلب السلطات والمواقع القيادية، ومن المغتصبين يهود السفاردييم وهؤلاء سكنوا أسبانيا (الأندلس سابقاً) وما حولها ويشكلون غالبية في فلسطين المحتلة بعد قيام دولة العدو لكن نفوذهم أقل من نفوذ الأشكناز.

ومن يهود دولة العدو يهود الفلاشا الوافدون من أثيوبيا، هذا بالإضافة إلى يهود كانوا في بعض الأقطار العربية، ومع الإشارة أن الأشكناز والسفاردييم جاءوا من أمم عديدة وبلغات وانتماءات قومية متنوعة، هذا الانقسام في مجتمع الكيان العدو حاداً حيث نجد من بيده النفوذ كالأشكنازيين، ومن يعاملون كالعبيد وقيمون في مخيمات رديئة الخدمات كالفلاشا.

وهناك انقسام آخر عندهم هو الانقسام الديني ما بين فريق يرى أن إقامة الدولة واعتماد القدس عاصمة لها يكون على يد المسيح الموعود ويجب انتظاره، ومنهم السامريون، وما بين انقسامات أخرى في النظرة إلى المعاد الأخروي وهل هو على الأرض، كما يعتقد الصدوقيون مثلاً.

والانقسام الثالث بينهم هو في المشروع السياسي حيث يرى فريق منهم (الليكود) بأن التوسع يكون بالمحافظة على الأرض المحتلة، وإضافة أراضٍ لها عند الاقتدار والسيطرة على مزيد من الشعب العربي، وفريق آخر (العمل) يرى أن التوسع يكون

من خلال الاجتياح للمنظومة الحضارية العربية وذلك في ميادين الاقتصاد والثقافة والإعلام... إلخ.

الإشارة إلى هذه الانقسامات في مجتمع دولة العدو الإسرائيلي تدلّ على الأزمات التي يعانون منها، ولذلك يكون توجيه الأنظار إلى الخارج، وممارسة الاجتياحات النارية بالسلاح أو الاجتياحات الاقتصادية والثقافية حاجة إسرائيلية من باب الهروب إلى الأمام، حتى لا تتفجر الصراعات الداخلية عندهم والتي ظهرت بوادرها الأولى في عملية اغتيال رئيس وزراءهم إسحاق رابين.

والعدو الإسرائيلي عنده أشكال أخرى من المعاناة هي:

1 . لا تزال دولة إسرائيل تعتمد في ميزانيتها على الدعم الأمريكي والغربي بشكل رئيسي، وبذلك يكون وضعها المالي غير مستقر ومهدد عند توقف المساعدات، لهذا يستعجلون قيام سوق الشرق الأوسط ظناً منهم أنها ستوفر لهم استثمارات وموارد تلغي حاجتهم المالية لأمريكا والغرب.

2 . هجر يهود دولة العدو "الغيتوات" في مواطنهم الأصلية ليعيشوا جميعاً في غيتو اسمه دولة إسرائيل لأن المحيط العربي تفصله عنهم حواجز نفسية إضافة إلى تحفز للتحريم، ويظن الإسرائيليون واهمين أن توقيع صلح مع بعض المسؤولين قد يلغي عزلتهم والتجربة أثبتت عكس ذلك، لأن العربي يرى فيهم - وهو محق - مغتصبين للأرض والمقدسات، وقتلة للإنسان مجرمين، وعنصريين مستعمرين، فهم أعداء وجود لا أعداء حدود.

3 . تعاني دولة العدو في الجانب السكاني، فالمعلوم أنهم لم يستطيعوا استيعاب الزيادة السكانية في الأراضي التي اغتصبوها في عام 1967م، كما أن الأرض التي اغتصبوها عام 1948م من المتوقع حتى عام 2025 م أن يصبح فيها السكان العرب بنسبة 50% كحد أدنى، لذلك يعتمد العدو الإسرائيلي إلى التهجير، وإلى تحقيق التفوق العسكري ليحكم بالحديد والنار.

4 . رغم مرور قرابة نصف قرن من الزمن على قيام دولة العدو في فلسطين المحتلة لم يتمكن من صياغة مجتمع مدني منسجم أو بلغته لم يتمكن من تطبيع العلاقات بين يهود المتعددي الانتماءات والأجناس، وهذا مؤشر على أنه لن يستطيع العيش

مع سكان المنطقة العرب، فالجسم الدخيل لا يمكن أن ينصهر مع محيط مخالف له
لا بل معادٍ.

إن الوقائع التي تمّ استعراضها تتدرج في باب تبيان حاجة العدو الإسرائيلي لمشروع
حلف الشرق الأوسط، ولتوقيع مصالحات لسلام مزعوم مع المحيط العربي، أو إجراء
معاهدات مع حالات إقليمية كما جرى مع تركيا كل ذلك لأن الحالة لم تعد تحتل
عند الإسرائيليين أن يبقى وضعهم على ما هو عليه.

العرب وخطر حلف "الشرق الأوسط":

إن الأمة العربية تعاني من جملة تحديات خارجية إقليمية ودولية، ومن تحديات
داخلية تجعل قدرة الأمة - خاصة في الجانب الرسمي الحكومي - ضعيفة في ردع
هذه التحديات، فعلى الصعيد الداخلي يشكل التخلف، وعدم إطلاق مشروعات التنمية
بالشكل الكافي؛ قيلاً في يد الأمة مضافاً إليه نسبة الأمية المرتفعة، والهوة الشاسعة
التي تفصل بين الحكومات والشعوب بسبب مشكلة الحرية.

إن ضعف بنيان الحياة الديمقراطية والحريات العامة في أغلب الأقطار العربية شكّل
ويشكل معوّقاً رئيساً في طريق إطلاق الطاقات باتجاه صنع التقدم والازدهار.
ومن المشكلات الداخلية تلك الأحداث والفتن التي ترتدي الطابع الديني أو العرقي
والتي تهدد الوحدة الوطنية، وتضيّع طاقات كثيرة في مواجهات ليست في موقعها
المطلوب.

أما التحديات الإقليمية فأولها الاحتلال الصهيوني الذي يحمل مشروعاً استعمارياً
توسعياً لا يقف عند حدود التوسع الجغرافي، وإنما يشن الإسرائيليون غارات متنوعة
لاجتياح الأمة العربية، والقضاء على مرتكزاتها الحضارية وجوداً ومصيراً، إضافة
إلى حراسة التجزئة، ومنع وحدة الأمة، مع إجبارها على الإنفاق العسكري منذ ما
يزيد عن نصف قرن.

وهناك التحديات على تخوم الأمة منها: التحدي التركي من خلال عضويته في حلف
الأطلسي، وتحالفه مع دولة إسرائيل العدوة، وإشكالية المياه مع سوريا والعراق،
والتحدي الإيراني في مسألة جزر الإمارات العربية المتحدة التي يحتلونها منذ حكم
الشاه عام 1971م، وتحدي النزاع على الخليج العربي والموقع والدور الإقليمي،

وهناك التحدي الأثيوبي الذي يقوم في مسألتين: مياه النيل، ومساعي إقامة السدود عليها لمنعها عن السودان ومصر، ومسألة الاتفاقات الزراعية وسواها مع دولة إسرائيل، وعلى الصعيد الدولي التحدي الأخطر يأتي من الاستفراد الأمريكي، وعمله للقبطية الواحدة في القرار الدولي هذا مع النهب للثروات، والوجود العسكري المباشر الذي يضع قيوداً قاسية على حرية الأمة في بناء تقدمها، وتنظيم هيكلاتها، وفي تأسيس علاقاتها الدولية.

إن حلف الشرق الأوسط أكثر خطراً من حلف بغداد في الخمسينات، والتسليم به تسليم بتبعية الأمة لحلف أمريكي - إسرائيلي يستهدف ضرب هوية الأمة في العروبة والإسلام، وهذا أمر مطروح بشكل وقح من قبل رئيس وزراء العدو شمعون بيريز الذي نادى بتحويل جامعة الدول العربية إلى جامعة للشرق الأوسط ليتسنى لهم ولتركيا ولدول أخرى دخولها، كل ذلك لنسف وجود الأمة، والقضاء على هويتها العربية - الإسلامية.

هذا العدوان الذي يتسلل ليفرض الاستسلام على الأمة بلداً بعد آخر تحت شعار سلام مزعوم، يحصل بعد سقوط المعسكر الشرقي، وتوقف الحرب الباردة، وبذلك تكون معظم الدول العربية قد خسرت مصادر التسليح وقطع الغيار لعنادها العسكري، والولايات المتحدة الأمريكية وشريكها إسرائيل تطالبان بتقليص الطاقة العسكرية العربية، وفك الاستنفار الذي مضى عليه ما يربو على نصف قرن، وما ذلك إلا لتبقى إسرائيل القوة الوحيدة المتفوقة في المنطقة.

هذا الواقع العسكري العربي الصعب بفعل الافتقار لمصادر التسليح، وعدم إطلاق مشروع بناء القوة الذاتية العربية بالشكل الكافي، لا يخلو من إيجابيات، ومن مقومات تؤهل قدرات الأمة العسكرية للانطلاق، وأترك للواء طلعت مسلم أمر عرض هذا الواقع بحكم اختصاصه وخبرته، فهو يقول:

"تودع الأمة العربية نهاية القرن العشرين وتستقبل مطلع القرن التالي وهي في أوضاع دفاعية تتسم بسمات سلبية كثيرة أهمها تجميد معاهدة الدفاع المشترك، وعدم وجود بديل منها، وبالإضافة إلى ما سبق نجد اندلاع حروب أهلية في أكثر من مكان داخل الوطن، وحظراً تسليحياً عاماً وخاصاً يحصر الأسلحة العربية في حدود

معينة لا تقابلها حدود مماثلة لمصادر التهديد المحتملة، وأوضاعاً اقتصادية وتخلفاً علمياً وتعليمياً وصناعياً وتقنياً لا يخدم الأمن الدفاعي العربي.

وبالتالي فإن ميزان القوة العسكرية والقدرة الدفاعية في المنطقة يشير إلى تفوق العناصر غير العربية على القوة العربية، ويجعل الوطن مكشوفاً للتهديدات الخارجية، ورغم قتامة الصورة فإن الأوضاع الدفاعية العربية لا تخلو من بعض النقاط المضيئة التي نتجت من ثمار فترة سعت فيها الأمة وواكبتها الحكومات إلى بناء قوة دفاعية فاعلة فاكتملت الخبرات في ميادين القتال، وتمرّست في استخدام كثير من معدات القتال والأسلحة الحديثة، واكتسبت الكوادر العلمية والصناعية بعض الخبرات الإدارية والفنية الهامة التي تمكّنها من إدارة العملية الإنتاجية على مستوى راقٍ [6].

إن الأمة العربية بكل دولها تملك مع الخبرات والإمكانات التي تمت الإشارة إليها سابقاً حصناً حضارياً هاماً مكنها من الصمود، ومن ثمّ المواجهة، فالتحرير والتغيير في مراحل تاريخية سابقة، ومن الأمثلة على ذلك أن الفرنجة الذين غزوا الأمة انطلاقاً من أوروبا مع نهايات القرن الحادي عشر الميلادي تمكنوا من تأسيس دولة في منطقة قيام دولة إسرائيل اليوم أطلقوا عليها اسم: الدولة اللاتينية، وجعلوا عاصمتها القدس، وعندما أسقطت الأمة تلك الدولة عاد من أسسوها إلى حيث أتوا، والأمر نفسه سيحصل لا ريب في وقت ما وسيعود يهود إلى بلدانهم الأصلية.

والأمة تمتلك لمواجهة خطر إسرائيل والاستعمار من خلال الشرق أوسطية الطاقة البشرية، تلك الطاقة التي صنعت انتفاضة الأرض المحتلة التي لا تزال، وهي نفسها قاومت التطبيع في مصر، وتقاومه اليوم في الأردن، وقاومته وتقاومه مديناً وعسكرياً في كل أرض عربية محتلة في لبنان وسوريا وفلسطين.

هذه الطاقات البشرية مضافة إلى الحصن الحضاري هي عماد الأمة في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الذي تتلخص فيه مشاريع التوسع الاسرائيلية، والأطماع الاستعمارية الأمريكية، ولقد أحسن صنعا الشاعر طارق ناصر الدين حيث قال:

"كل شهيد يتقدس دمه

ينبت سوسنةً، تنطق:

لا للتطبيع مع القاتل

يا هذا الشعب كلام الله إليك

هو الردُّ الفاصل

أبطالك عاصفة وزلازل

ورموزك رايات ومشاعل

هل يوجد أعظم من شعب

هل يوجد أعظم من شعبٍ

يتحول فيه البشر قنابل؟ " [7]

إن مشروع الشرق أوسطية اجتياح من نوع جديد ليس أمام قادة العدو سواه، وهو بالمحصلة مخطط إسرائيلي توسعي ليس إلا.

يتحدث الأستاذ كمال شاتيل عن هذا المخطط ومخاطره على العرب قائلاً: "إن زعماء إسرائيل يروجون لسوق الشرق الأوسط من الناحية الاقتصادية للتأثير على أصحاب رؤوس الأموال - والفقراء أيضاً - ولإغرائهم وإقناعهم بجدوى مشروع السلم الإسرائيلي، وفائدته للعرب واليهود على السواء.

فالإغراءات تبدأ اقتصادية، ثم تتحول بعد التطبيع - كما يخططون - لتصبح اختراقاً لوحدة المجتمع العربي، واختراقاً لكل التركيبات الاجتماعية في كل الساحة العربية، وعلينا أن ننتبه إلى حقيقة قائمة وهي أنه ليس في طاقة إسرائيل أن تتوسع في المدى المتوسط، وهي ليست قادرة على إقامة مشروع: أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل، في المدى المنظور، فهي عجزت عن استيعاب الأراضي المحتلة عام 1967، واستحال عليها هضمها، ولذلك فإن مخططاتها تتمحور حول السيطرة على المنطقة حربياً واقتصادياً وتقسيمياً بإشعال الحرب الأهلية داخل كل قطر عربي على أساس مذهبي وطائفي وعرقي لتدور كل الكانتونات الانفصالية في فكلها بعد ذلك" [8].

إن مشروع الشرق الأوسط لا يرد خطره على الأمة العربية إلا بمواجهة تتبع مرحلتي الممانعة والإعداد، وكل ذلك لن يقوم بغير المنهج الوجودي إن كان في إطار الوحدة الوطنية لكل قطر عربي، أو الوحدة القومية في إطار تطوير ميثاق جامعة الدول العربية ليلبي الأغراض المطلوبة.

إن النظام العربي في واقعه الراهن قوطياً وقومياً لم يعد بإمكانه أن يشكل سداً دفاعياً في وجه التحديات على الأمة لذلك لا بد من تطويره في إطار جامعة الدول العربية وتطوير ميثاقها وهيكلاتها ومؤسساتها.

"إن الحديث عن تطوير النظام العربي، وصولاً إلى تأسيس نظام عربي جديد، يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية لمواجهة التحدي المصيري للوطن العربي، وفرض الشرق أوسطية التي تعني - في المحصلة النهائية - الاندماج تحت جناح إسرائيل التي ترنو إلى فرض هيمنتها، وسيطرته على المنطقة، وهو هدفها الثابت الذي تتحوّر سبله وأدواته ووسائله، ولكنه يبقى الهدف الاستراتيجي للمشروع الصهيوني. ولعل هذا الأمر يرتب على كافة القوى السياسة العربية - على المستويين الشعبي والرسمي - اجتياز أول درجة نحو تأسيس نظام عربي جديد - كهدف استراتيجي - بقبول الوفاق العربي القائم على المصارحة الحقيقية، والمصالحة غير الشكلية كمدخل مرحلي لتحقيق هذه الغاية" [9].

إن المصالحة ضرورية لحشد الطاقات وتطوير ميثاق الجامعة العربية تمهيداً لوضع استراتيجية لمواجهة في الميادين كافة العسكرية والاقتصادية والثقافية... إلخ.

[1] للتفصيل يراجع: كنيدي، الدكتور بول، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، الأردن، دار الشروق، سنة 1993.

[2] كنيدي، الدكتور بول، م. س، ص 369.

[3] المسعودي، مروج الذهب، م1، بيروت، دار الفكر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 5، سنة 1393 هـ . 1973 م، ص 178.

[4] فريدمان، بنيامين، يهود اليوم ليسوا يهوداً، إعداد زهدي الفاتح، بيروت، دار النفائس، ط 2، سنة 1403 هـ . 1983، ص 44، 45.

[5] كيسلر، آرثر، القبيلة الثالثة عشرة ويهود اليوم، ترجمة أحمد نجيب هاشم، القاهرة، المصرية العامة للكتاب، سنة 1991، ص 23.

[6] مسلم، اللواء طلعت، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين في:

التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، سنة 1994، ص 260.

[7] ناصر الدين، طارق، قصائد مؤمنة، بيروت، توزيع دار العلم للملايين، ط 1، سنة 1996، ص 51.

[8] شاتيللا، كمال، موقفنا من حلف الشرق الأوسط، بيروت، المركز الوطني للدراسات والنشر، سنة 1415 هـ . 1994 م، ص 5.

[9] عبد الوهاب، علاء، الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، القاهرة، سينا للنشر، ط 1، سنة 1995، ص 370.

المصدر: <http://markaz.co.uk>

=====

#مشروع الشرق الأوسط الكبير قراءة في البعد الثقافي (2 - 2)

محمد سليمان أبو رمان

ربط مشروع الشرق الأوسط الكبير (انظر: نص الوثيقة في صحيفة الحياة 13 فبراير 2004) بشكل وثيق بين مصالح الدول الكبرى وتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية المطلوبة من الدول العربية والإسلامية لمواجهة الإرهاب والتطرف، واستندت الوثيقة بشكل مباشر على تقرير التنمية العربيين الصادرين عن الأمم المتحدة (وقد قام بوضعها باحثون عرب)، فقد ورد في نص المشروع: " يمثل الشرق الأوسط الكبير تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، وساهمت " النواقص " الثلاث التي حددها الكتاب العرب لتقرير التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و 2003 الحرية، المعرفة، تمكين النساء في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ 8، وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة.. "، والجديد في الشرق الأوسط الكبير - وهو مشروع قدمته الولايات المتحدة كمقترح لشراكة أطلسية تجاه الشرق الأوسط - أنه ركز بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية على تحديث المجتمعات العربية والمسلمة، وعلى إجراء تحول ثقافي فيها.

وإذا كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية جزءاً رئيساً من الدعاية الأمريكية فما هي طبيعة التحول الثقافي المطلوب، وما هي أهدافه؟ فهل المطلوب نشر ثقافة الديمقراطية السياسية داخل المجتمعات العربية والمسلمة، وبناء رأي عام يطالب بالحرية السياسية وبحقوق الإنسان؟

وأنا هنا لا أريد أن أجعل هذا المقال في نقد الدعاوى الأمريكية بالديمقراطية والحرية، وفي الرد على هذا التقرير؛ فقد تولى هذه المهمة غيري من الكتاب والمنقذين، كما أنني أعتقد أن الإنسان العربي الأمي يستطيع أن يفند الدعاوى الأمريكية فالأمر جد واضح، لكن أريد أن ألفت الانتباه في هذا السياق إلى خطورة الأمر، وإلى مجموعة كبيرة من السياسات التي بدأت تطبق على أرض الواقع في كثير من الدول العربية خاصة في مجال التحول الثقافي المطلوب.

أعود لتساؤلاتي السابقة لأقول: بالتأكيد إن الولايات المتحدة لا تهدف إلى بناء رأي عام يطالب بالديمقراطية، أو ينادي بالحقوق السياسية للشعوب، فالرأي العام المقصود متوافر وبزخم شعبي وثقافي كبير، وهو نابع من رحم المعاناة اليومية للإنسان العربي، الذي ملّ فساد الحكومات وفسلها السياسي، والذي اكتوى بنار الاستبداد والتسلط وغياب الحرية وحقوق الإنسان.

إذن فما هي طبيعة التحول الثقافي وأبعاده في الرؤية الأمريكية، وما سر تأكيد تقرير الشرق الأوسط الكبير على العمل على تحديث المجتمعات العربية؟

أدع الجواب عن هذا السؤال للخبير الأمريكي انغلهارت في مقال له في مجلة Foreign Policy (عدد أكتوبر 2003 / النسخة العربية) بعنوان "الصدام الحقيقي للحضارات"، إذ استند مقال انغلهارت على فكرة رئيسية، وهي: أن صموئيل هانتجتون في أطروحته حول صدام الحضارات قد أصاب نصف الحقيقة بأن الثقافة باتت أمراً مهماً بالنسبة للشعوب في العالم، وأن السمة الأساسية للصراع العالمي في المرحلة القادمة تكمن في الجانب الثقافي.

إلا أن المشكلة ليست كما ظن هانتجتون مرتبطة بالقيم السياسية في العالم الإسلامي، فنتائج الاستطلاعات العالمية تظهر أن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية العامة أصبحت قيماً مرغوباً فيها، ومطلوبة بشكل كبير في المجتمعات

المسلمة، لكن المشكلة الحقيقية تتمثل في المعتقدات الأساسية لهذه الشعوب المرتبطة بالثقافة الاجتماعية.

ووفقاً لاستطلاعات رأي واسعة حللها انغلهارت؛ فإن الشعوب المسلمة أقل تسامحاً تجاه المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة، والعلاقات الجنسية، وحقوق المثليين، بعبارة أخرى: فإن الصدام الحقيقي للحضارات هو صدام حول المفاهيم الجنسية السائدة في الحضارات، والتي تعكس التباين القيمي الحقيقي في المعتقدات الأساسية. وبعد أن ربط انغلهارت بين مستويات الإصلاح الثلاثة: السياسي والاقتصادي والثقافي، أكد على أن التحولات الاقتصادية بالتحديد ستؤدي دوراً مهماً في التغيير الثقافي المنشود، ووصل في نهاية مقاله إلى استنتاج رئيس وهو: أن الوصول إلى الديمقراطية من خلال الإصلاحات المطلوبة والضغط الأمريكية أمر ممكن، لكن الحفاظ على الديمقراطية هو الأمر الصعب، وبالتالي فإن " الالتزام الحقيقي بالإصلاحات الديمقراطية سيتم قياسه بالرغبة في تخصيص الموارد الضرورية لتعزيز التنمية البشرية في العالم الإسلامي، إنَّ للثقافة تأثيراً دائماً على الكيفية التي تتطور بها المجتمعات، ولكن لا يمكن للثقافات أن تكون القدر المحتوم لهذه المجتمعات "، والمسكوت عنه في مقال انغلهارت السابق هو أن الإصلاح الأمريكي المطلوب يرتبط بتغيير ثقافي شامل وجذري في العالم الإسلامي.

إنَّ قراءة المقال السابق بشكل جيد تضعنا - في رأيي الشخصي - على الطريق الصحيح في فهم الإصلاح الثقافي المطلوب؛ إذ أن الجهود والرؤية الأمريكية لا تتوقف عند حدود القيم السياسية، وإنما تتعداها كما هو واضح في مشروع " الشرق الأوسط الكبير " إلى المرأة وتحديث المجتمعات، والتغير في مناهج التعليم، ودور الانترنت والمجتمع المدني والفئات المختلفة في المجتمعات العربية.. إلخ.

من ناحية أخرى فإن التحولات السياسية والاقتصادية تجلب معها القيم الاجتماعية المرتبطة بها، والمكونة من مفاهيم حاكمة على تصورات الإنسان وسلوكه الاجتماعي والأخلاقي، والحرية المقصودة بالدرجة الأولى هي الحرية الشخصية والاجتماعية وليست السياسية، والناظر في المجتمعات العربية التي دخلت في طور الخصخصة واقتصاد القطاع الخاص يجد تغييراً ملحوظاً في الثقافة الاجتماعية، خاصة لدى فئات

الشباب والعنصر النسائي، مع ولوج المرأة إلى سوق العمل والأماكن المختلطة إلى فترات ممتدة إلى الليل، أو مع تنشيط قطاع السياحة والخدمات العامة، ناهيك عن دور الإعلام المرسوم بدقة لتحقيق هذه الأهداف كما سيأتي لاحقاً.

إن تكامل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية المطلوبة أمريكياً في المجتمعات المسلمة يعني خلق بنى اجتماعية تحمل تصورات ثقافية متأثرة بشكل كبير بالنموذج الأمريكي في نظرتها إلى الحياة والمجتمع، وفي سلوكها الأخلاقي، وهذا الجانب من التأثير والهيمنة أخطر بكثير من الجانب العسكري المباشر، وهو الذي أطلق عليه الخبير الأمريكي جوزيف ناي مصطلح " القوة الناعمة " The Soft Power.

المشروع الأمريكي الطموح في الإصلاح الثقافي، وفي نشر النموذج الأمريكي في المجتمعات المسلمة والعربية ليس جديداً على الدبلوماسية والمؤسسات الأمريكية؛ بل هو امتداد للحرب الباردة الثقافية، التي بدأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ضد الاتحاد السوفيتي، ولكن هذه المرة ضد العدو الجديد وهو الحركات الإسلامية في حرب باردة ثقافية ثانية The Second Cold War كما أشار إلى ذلك عدد من المفكرين الأمريكيين (في وصف الحرب مع الحركات الإسلامية).

بناء على ما سبق؛ فإن الدبلوماسية الأمريكية بدأت بالفعل بالتوجه إلى المجتمعات العربية والمسلمة من خلال العديد من آليات العمل: البعثات الدراسية لخب من المثقفين العرب، نشر الكتب والمجلات الأمريكية باللغات المحلية، دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تتبنى القيم الليبرالية وتنتشرها كمراكز الدراسات، ومراكز حقوق الإنسان، دعم الحركات النسوية ذات الطابع الليبرالي، والتركيز على النساء في عملية الإصلاح المطلوب، تعزيز التبادل الثقافي والمنح التي توجه إلى المثقفين والسياسيين لزيارة الولايات المتحدة، دور المنظمات غير الحكومية في تنشيط المجتمع المدني باتجاه التغريب، تقوية الارتباط بين عدد كبير من أصحاب الرأي والكتاب والمثقفين والصحفيين وبين المؤسسات الأمريكية، وتوزيع الجوائز والرشاوى المغدقة عليهم.

يضاف إلى ما سبق إنشاء مؤسسات إعلامية تنشر الثقافة الأمريكية، وتتبنى رؤيتها السياسية في المنطقة، كإذاعة "سوا" وقناة "الحرّة"، وعدد من المجالات المختلفة، بيد أن الغريب والملفت حقاً للانتباه في الفترة الأخيرة هو الدور المشبوه والخطير الذي تقوم به عدة محطات فضائية عربية ذات أصول تمويلية معروفة ببث برامج شبابية خطيرة جداً، تتضمن وجود مجموعة من الشباب والفتيات في منازل مشتركة لفترات طويلة تستمر إلى شهور يعيشون معاً، وتذوب بينهم الحواجز، ويصل الأمر إلى حد ممارسات لا أخلاقية ضمن البرامج، وهذه البرامج وجرأة الإقدام عليها وتماھيها مع المشروع الأمريكي - بالنسبة لي - محير، ويدفع إلى البحث والتفكير حول مُعدي هذه البرامج وأهدافها وخطورتها، وأنا أشير هنا إلى برنامج يقدم على قناة أل LBC بعنوان "ستار أكاديمي"، وبرنامج يقدم على قناة MBC الثانية بعنوان "الأخ الأكبر"، والغريب أن هناك فتيات خليجيات في البرنامجين على الرغم أن المجتمعات الخليجية مجتمعات محافظة، كما أن البرنامج الثاني يصور في دولة البحرين مما أثار مشاكل كبيرة هناك (انظر: صحيفة الحياة: الأخ الأكبر" ينذر باستجواب وزير الإعلام البحريني، 25/2/2004)، وكل هذا وذاك يدفع إلى أخذ مسألة التحول الثقافي بمنتهى الجدية.

وبعد،..

هل ستجح الولايات المتحدة في تنفيذ مخططاتها في المنطقة؟ وهل ستمكن من المضي قدماً في التأثير على المجتمعات العربية والمسلمة؟ في المقابل هل نرفض الإصلاح العام؛ لأن الولايات المتحدة تطالب به؟

بالتأكيد إن المرحلة القادمة خطيرة وحرّجة، وتتطلب وعياً من نوع خاص وعلى مستوى عال من أهل الفكر والثقافة والحركات والمؤسسات الإسلامية، وتتطلب أيضاً مراجعة جذرية وحقيقية لخطابنا الإسلامي وكثير من مفرداته، وكذلك الأمر أدواته ولغته ومنهج مخاطبة الناس، فلا يكفي نقاء الفكرة كي تصل إلى الناس فلا بد من توخي الحكمة من خلال اللغة والأسلوب وأدوات الخطاب المختلفة.

إن فهم المشروع الأمريكي وأهدافه ومنطقة وأدواته سيساهم بشكل كبير في إدراك منهج التعامل معه، وهذا يقودنا إلى مطالبة المؤسسات الإسلامية البحثية بتشكيل

فرق عمل لتقدم خطأً استراتيجية عملية ومنهجية للتعامل مع تحديات المرحلة والمستقبل القريب التي تواجه الأمة المجتمعات المسلمة، وبدون هذه الخطط سيبقى الجميع كحاطب ليل!.

وخطورة الجانب الثقافي والاجتماعي في المشروع الأمريكي أنه يتحرك على نفس الأرض التي ينطلق منها المشروع الإسلامي؛ أي المجتمعات والإنسان المسلم، وبالتالي يسعى الساسة الأمريكيان إلى نقل ميدان المعركة إلى الحصون الداخلية وإلى الجانب الأخطر المتعلق بالبعد النفسي والفكري، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تفكير عميق وطويل، وقراءة متأنية قبل صوغ خطط العمل المطلوبة.

المصدر: <http://www.islamtoday.net>

=====

الشرق الأوسط الكبير .. مصطلح جديد للهيمنة الأمريكية

إسلام مصطفى

كان تنفيذ الرئيس الأمريكي جورج بوش قراره بغزو العراق في مارس 2003 نقطة الانطلاق نحو إعادة احتلال ليس فقط الأراضي العراقية - كما هو حاصل الآن - وإنما احتلال أو لنقل إعادة احتلال الأراضي العربية في مجملها، وربما يضم أيضاً أراضي لدول إسلامية أخرى أصبحت شوكة في ظهر الإدارة الأمريكية تود الخلاص منها، كما كان ذلك نقطة انطلاق نحو تمكين الكيان الصهيوني من بسط إرادته ونفوذه على ثروات العرب، وذلك فيما كشف عنه بوش مؤخراً في رغبة أميركا في إقامة ما أسماه بـ"الشرق الأوسط الكبير"، واتخذت هذه الرغبة شكل (المبادرة) التي لا هدف لها - كما يدعى بوش - سوى إحداث نقلة نوعية لمنطقة الشرق الأوسط للانتقال من عهود الديكتاتورية إلى عصور الحرية والديمقراطية وهو الشق الأول لمبادرة بوش، وكذلك تمكين الشعوب من التحكم في ثروات بلادها وهو ما يسميه بالرشاء الاقتصادي للمنطقة وهذا هو الشق الثاني في مبادرته.

بوش يمهد للمبادرة:

في بادئ الأمر حاول بوش التمهيد لطرح الأفكار الأمريكية المجهزة لمنطقة الشرق الأوسط مسبقاً فقال: إن المنطقة بحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية، وإن الإدارة

الأمريكية ستقوم بذلك لتحويل المنطقة إلى منطقة فعالة تساهم في بناء الحضارة المعاصرة، وحتى يحدث ذلك لابد من تغيير شقين أولهما: تغيير الأنظمة الديكتاتورية في البلاد العربية، وإجراء إصلاحات سياسية في البلاد الأخرى لتدعيم أسس الديمقراطية، وثانيها: تحقيق الرخاء الاقتصادي لشعوب المنطقة التي عانت الكثير من سيطرة طبقة فاسدة على ثروات بلادهم، حتى أن وزير خارجية أميركا لم يُخف ذلك، وقال صراحة في أحد المؤتمرات - التي عقدت لتبرير الحرب على العراق - إننا نهدف إلى تغيير خريطة منطقة الشرق الأوسط.

ثم لم يلبث أن أصبح الأمر جدياً ولم يعد بحاجة إلى التريث والتمهيد، فانتخابات الرئاسة الأمريكية لم يبق على إجرائها سوى بضعة أشهر، وكان إعلان الرئيس الأمريكي في خطاب له عن نيته في إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية تضم (الكيان الصهيوني، البلاد العربية، إيران، أفغانستان، وباكستان)، ولذلك سميت منطقة تجارة حرة شرق أوسطية وليست عربية خالصة لتضم في ذلك الدول التي ترغب أميركا في إدخالها الحظيرة الأمريكية الكبرى، كما أنها ليست عربية أيضاً لتضم الكيان الصهيوني ولتفرضه على البلاد العربية، وعدد بوش الفوائد التي ستجنيها الدول العربية من إقامة مثل تلك المنطقة التجارية الحرة من تبادل للسلع، ورفع الحواجز الجمركية على واردات البلاد العربية وهكذا، وبالفعل هللت الدول العربية فرحاً بهذا الاقتراح، كما أن الأوساط السياسية لدى الكيان الصهيوني لم تصدق أن الحلم بدأ يأخذ طريقه للتحقيق بأيدي حليفها الكبرى أميركا، إلا أن بوش لم يقنع بذلك، وبدأ يخطط لإعلان الرغبة الأمريكية المسلحة وهي تغيير خريطة الشرق الأوسط اقتصادياً وسياسياً، وزادت الضغوط بسبب قرب انتخابات الرئاسة الأمريكية ما جعله يعلنها على الملأ برغبة أميركا في إقامة ما يسمى بـ"الشرق الأوسط الكبير" وهو الحلم المشترك الأكبر للصديقتين أميركا وإسرائيل وذلك عن طريق إقناع الدول الكبرى التي تمثل الدول الصناعية الكبرى في العالم - وهم سبع دول - بضرورة الاتفاق على التكايف من أجل إجراء هذا التغيير في المنطقة، وإقامة الكيان الجديد، وقرر بوش أن يقنع زعماء الدول الصناعية الكبرى بالرغبة الأمريكية وذلك في اجتماع تحتضنه أميركا في يونيو المقبل في إحدى الولايات الكبرى.

تقرير التنمية البشرية:

استند بوش في البناء الدرامي لمبادرته إلى تقرير التنمية الإنسانية لعامي 2002، 2003 والخاص بالعالم العربي، لكنه اختار - بلا شك - منه ما يناسب مبادرته، ومع أن تقرير التنمية - الذي تصدره الأمم المتحدة - يشير إلى أن الاحتلال الصهيوني عائق أساسي أمام التنمية في العالم العربي، إلا أن المخطط الأمريكي عمد إلى إغفال هذه النقطة في طرحه للمبادرة، ولعل بوش حين بدأ خطابه الخاص بإعلان المبادرة أراد أن يمارس دوراً كبيراً يمثل من خلاله دور الساحر الذي بعصاته السحرية يستطيع إنقاذ العالم من المعضلات المهنية التي يغرق فيها، فقال: إن مجموع الإنتاج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية أقل مما هو في أسبانيا، واستخدام شعوبها للإنترنت أقل من استعمال شعوب أفريقيا الواقعة إلى جنوبي الصحراء"، ثم استدرك قائلاً: "إلا أن للعالم العربي تقاليد حضارية عظيمة لكنها مفقودة في مجال التقدم الاقتصادي".

وعدد بوش ما جاء في التقرير السنوي للتنمية الإنسانية الذي تطرق إلى الممارسات الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وممارسة الحريات العامة في هذه البلدان، وحق الفرد من التعليم، ثم عاد بوش مرة أخرى للضغط على هذا الوتر الحساس عقب احتلاله للعراق، وأعلن رغبته في طرح مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" على مجموعة دول الثمانية في يونيو المقبل، وحدد ورقة عمل يقدمها للمجموعة على أنها ضرورية للمنطقة التي يجب تضافر الدول الكبرى لتنفيذ بنودها، وقسم أولويات العمل فيها إلى:

1- تحقيق الرخاء الاقتصادي: وبذلك خرجت المخططات الأمريكية المعدة مسبقاً إلى حيز التنفيذ في أوائل العام 2004 ليبدأ معه عام الشرق الأوسط الكبير بعد انتهاء العام العراقي باحتلال أراضيه في 2003م، إذن تضمنت الورقة الأمريكية خططاً طويلة المدى لتغيير بناء منطقتنا لعل بدايتها كان في العراق الشقيق الذي وقعت على أراضيه الأقدام المدنسة في مارس 2003 م، ولم تخرج منه حتى الآن، وتستمر الخطة حتى 2013 كما أريد لها.

كما جاء في مبادرة بوش الخاصة بتحقيق الرخاء الاقتصادي للمنطقة فإن الخطة تتطلب عقد اتفاقيات ثنائية عربية أمريكية تمهيداً لإتمام إنجاز هذه المنطقة التجارية الحرة الكبرى حتى عام 2013، واشترط بوش على الدول العربية التي ترغب في إتمام مثل هذه الاتفاقيات ضرورة أن تتخذ خطوات إصلاحية مثل: محاربة الفساد، وما أسماه بالإرهاب، وحماية الحقوق الفكرية، وتطوير أساليب العمل التجارية فيها، تحرير اقتصادياتها، وإصلاح السياسات والمؤسسات الاقتصادية في أنظمتها، وتحرير اقتصادها بما يسمح بتمية دور القطاع الخاص، وبما يعزز من فرص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية - ومنها بالطبع أموال الكيان الصهيوني - إلى البلاد العربية، وبالتالي أصبح على الدول العربية أن تبذل جهوداً مضمينة لتحقيق الرغبة الأمريكية، وتوفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية، وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد العربية، حتى أن مسئولاً عربياً كبيراً صرح لصحيفة عربية قائلاً: "إن ضغوطاً كبيرة تمارس حالياً على الأنظمة العربية لتنفيذ مناطق التجارة الحرة معها، وتحديد أوليات بدء موعد المفاوضات حسب مدى استجابة هذه الدول لطلبات الولايات المتحدة الأمريكية، والخاصة بالملفات الساخنة مثل: العراق، والسودان، ومكافحة ما تسميه الإدارة الأمريكية بالإرهاب، وتعديل أو تغيير البرامج الدينية، والمناهج التعليمية، وتوسيع نطاق الديمقراطية، القضاء على الفساد والرشوة والبيروقراطية في الجهاز الحكومي لكل بلد.

كما تشترط الخطة السماح لرؤوس الأموال الصهيونية بتمويل المشروعات العربية والمساهمة فيها، أو إدماج الكيان الصهيوني في بوتقة المنطقة الكبرى، وهو الهدف الذي تسعى الإدارة الأمريكية من أجله، ويؤكد الخبراء والمحللون أن اتفاق التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية تضمن شرطاً لم يعلن، واكتفت الدوائر السياسية الأمريكية بتداوله سراً، يقضى بأن يكون الكيان الصهيوني طرفاً أساسياً في أي تبادل تجاري حر بين دول منطقتنا وأميركا، حيث وضعت أميركا إلى جانب الشروط السابقة المعلنة - صراحة - لإبرام الاتفاق شرطاً مجحفاً يتعلق بمكونات السلع التي يسمح بدخولها إلى السوق الأمريكي، هو ضرورة أن تشمل هذه السلع على مكونات إنتاج صهيونية المنشأ بنسبة 13% على الأقل وإلا تم حظر دخولها.

بنود المبادرة تتضمن الورقة الأمريكية التي ستطرح على دول مجموعة الثماني الصناعية والتي تشمل المبادرة الاقتصادية، مصادر التمويل لإعادة بناء الشرق الأوسط على الطريقة الأمريكية، حيث تشمل بعد إجراء تغييرات هيكلية في المؤسسات والأنظمة الاقتصادية تفعيل دور القطاع الخاص، وتخفيف قبضة الحكومات في البلاد العربية عن الشركات العامة، بل وبيعها جميعها إلى القطاع الخاص فيما يسمى حالياً بـ"الخصخصة"، وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية مع توفير البيئة المناسبة لها، وتكوين مبادرة تمويل النمو " مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير "، وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير، وذلك لتمويل المشروعات الصغيرة، وتفعيل دور القطاع الخاص ومساعدته في مشروعاته.

إذن الورقة الأمريكية تطرح مفهوماً بديلاً وكياناً جديداً للمنطقة تسميها منطقة الشرق الأوسط الكبير والذي يضم بالإضافة إلى الدول العربية، الكيان الصهيوني، إيران، تركيا، أفغانستان، وباكستان، ولعل ما شاهدناه في أفغانستان ثم العراق لدليل قاطع على بدء تنفيذ المخطط الكبير للمنطقة التي بقيت المنطقة الوحيدة التي لم تتدخل فيها أميركا بشكل فعلى لإقامة كيان جديد يتعامل مع النظام العالمي الجديد الذي تجلس فيه أميركا على رأسه متفردة بمقعد واحد تشير يميناً ويساراً فيتم تلبية ما تريد، لكن أين وضع الكيان الصهيوني من المخطط!؟

الكيان الصهيوني طرف أساسي، تتضمن ورقة العمل أو المبادرة الأمريكية لإقامة منطقة حرة (شرق أوسطية - أمريكية) إقامة تعاون وثيق بين الكيان الصهيوني والدول الشرق أوسطية، فمع تحرير الاقتصادات العربية والإسلامية في المنطقة يصبح حرية تدفق الأموال اليهودية إلى البلاد العربية والإسلامية أمراً يسيراً، ولذلك هلت الأوساط السياسية والأحزاب السياسية لدى الكيان الصهيوني طرباً وفرحاً بهذه المبادرة، وعند نجاح المخطط الأمريكي يصبح من حق الأموال الصهيونية التدفق إلى البلاد العربية والمساهمة في مشروعات عربية، بل وإقامة مشروعات صهيونية خالصة على الأراضي العربية، كما أن هذه المبادرة أو هذا المخطط - في حال نجاحه - يقضى على المقاطعة العربية للمنتجات الصهيونية تماماً، لأن كما سبق

وذكرنا - من شروط إقامة مناطق تجارة حرة مع الكيان هو أن تحتوى على مكونات صهيونية بنسبة 13%، كما أن المنطقة الحرة تعنى حرية تبادل السلع بوضع متكافئ يحق فيه للكيان الصهيوني تصدير منتجاته إلى البلاد العربية والعكس، وبالتالي يتم صهر الكيان الصهيوني في بوتقة العالم الإسلامي والعربي، ومع توفير البنية اللازمة والظروف والمناخ الملائم، والقضاء على الفساد والإرهاب، يصبح الكيان الصهيوني جزءاً لا ينفصل عن العالم الإسلامي والعربي، لكن كيف يتم ذلك؟ وكيف تنجح المخططات الأمريكية الصهيونية مع وجود مثل هذا "الإرهاب" الفلسطيني - المقاومة الفلسطينية - كما تقول أميركا؟

وفي هذا الإطار تقول كونداليزا رايس: إن "منطقة الشرق الأوسط تعاني تخلفاً مرده إلى ما يسميه أبرز المثقفين العرب بـ"الافتقار إلى الحرية السياسية والاقتصادية"، حيث يتحول الإحساس باليأس لدى فئات كثيرة إلى أرض خصبة للأيديولوجيات التي تقنع الناس بترك التعليم، والعمل، والعائلة كي يفجروا أنفسهم آخذين منهم أكبر عدد ممكن من الأرواح"، ومن هنا لابد لإنجاح مثل هذا المخطط (الأمريكي الصهيوني) القضاء على المقاومة الفلسطينية نهائياً، وهنا تبرز الحاجة - دائماً - إلى قيادة فلسطينية ترضى بالمخططات الأمريكية، وتقنع ببيع وطنها غير عابئة بذلك، ومن هنا نجد الضغط المتزايد في الأوقات الراهنة لطرده أو إقصاء زعماء فلسطينيين، والضغط لقبول قيادات أخرى تقبل بالشروط الأمريكية، وتدع عن لرغبات الكيان الصهيوني.

ولكن.. أين العرب؟

ترحيب عربي لم يتغير، الموقف العربي حيال المخططات أو فيما يسمى بالمبادرات الأمريكية - فقد قوبلت المبادرة لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية بالترحاب والتهليل، ورأت الأوساط الاقتصادية والسياسية في البلدان العربية هذه المنطقة فرصة جادة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ورفع معدل التنافس في أسواق المنطقة، كما أنها فرصة لزيادة الصادرات العربية إلى السوق الأمريكي الذي يعد من أكبر الأسواق العالمية كقوة شرائية، ولم تنتبه الأنظمة العربية إلى حقيقة أهداف المخطط الأمريكي الصهيوني.

#الشرق الأوسط الكبير

توفيق محمد

انشغل العالم العربي مؤخراً بكليته في مناقشة المبادرة الأمريكية المسماة « الشرق الأوسط الكبير »، والتي تدعي أمريكا أنها أعلنت عنها بهدف إجراء إصلاحات ديمقراطية وسياسية ومجتمعية واقتصادية في دول الشرق الأوسط (العربية ودول جنوب شرق آسيا) أي الدول الإسلامية.

ومن أبرز المحاور التي تركز عليها المبادرة الأمريكية حسبما ذكرت صحيفة الأهرام المصرية:

- بناء مجتمعات واعية ومؤسسات غير حكومية، وتكثيف التعاون مع منظمات شعبية تركز جهودها للإصلاح الاقتصادي، ودعم الحريات العامة، وفي هذا السياق تعد أمريكا هذه المنظمات بالمساعدات اللازمة.

- توفير الدعم والتمويل اللازمين لعمل المنظمات غير الحكومية.

- حث حكومات المنطقة على السماح بعمل المؤسسات المستقلة، وتجنب فرض قيود عليها، أو التدخل في شؤونها.

هذا إلى جانب المحاور الأخرى التي تتحدث عن الديمقراطية والحريات والإصلاحات السياسية والاقتصادية.

الذي يلاحظ البنود أعلاه يكتشف أن المبادرة الأمريكية تسعى إلى نقل مقاليد السلطة في دول الشرق الأوسط إلى المنظمات الشعبية والأهلية التي تتعهد أمريكا بتوفير الدعم والإمكانيات اللازمة لها، وإذا علمنا أن أمريكا ومجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى - التي ستكون شريكاً في هذه المبادرة، حيث من المتوقع أن تتبنى هي وأمريكا القمة التعليمية التي اقترحتها أمريكا للشرق الأوسط، والتي تهدف إلى بحث إدخال إصلاح للعملية التعليمية في الدول الإسلامية والعربية، بمعنى تغيير المناهج الإسلامية -، إذا علمنا أن هذه الدول تشترط أن تتبنى المؤسسات والجمعيات الأهلية والشعبية سياستها المجتمعية والاقتصادية فسوف نعلم أن

مجموعات حملة الشهادات العليا الذين تربوا في أمريكا ضمن بعثات تعليمية أمريكية وأوروبية مجانية هم الذين سيقودون هذه المؤسسات والجمعيات التي ستقود المجتمع العربي وفق المنظور الأوروبي والأمريكي، ووفق مفاهيمهم التي تتناقض كلياً ومفاهيم العالمين العربي والإسلامي.

فإذا كانت مصر قد تجرأت على محاكمة مثلي الجنس وعبدة الشيطان في مرحلة سابقة ثم عدلت عن ذلك، فإنها حسب المفاهيم الجديدة التي تطلق الحريات على علاتها لن تقدم على ذلك (ومصر نموذج لمجموعة الدول العربية والإسلامية)، وإذا كانت مصر قد تجرأت على محاكمة سعد الدين إبراهيم - مدير مركز ابن خلدون للأبحاث بتهمة التجسس لإسرائيل ولأمريكا ثم عدلت عن ذلك بعد الضغوط من الطرفين المذكورين؛ فإنها لن تقدم على مثل هذه الخطوة مستقبلاً لأن أمثال سعد الدين وأمثال مثلي الجنس هم الذين سيقودون العالم العربي والإسلامي مستقبلاً حسب الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط العربي، وستصبح الموارد المالية بأيدي هؤلاء المدعومين أمريكياً بكل الإمكانيات المالية والفنية، وستصبح الحكومات العربية مقاولاً فرعياً لدى هذه الجمعيات والمؤسسات.

وواضح جداً أن الديمقراطية التي تسعى أمريكا إلى إنزالها على دول الشرق الأوسط من المفروض أن تفرز أنظمة تتوافق مع الرؤية الأمريكية للمنطقة وليس على رؤية شعوب المنطقة لطبيعة الأنظمة التي تود تلك الشعوب أن تحكمها، فماذا لو أفرزت الانتخابات الحركات الإسلامية لقيادة الدول العربية كما حصل في الجزائر عام 1989 أين ستقف أمريكا وأوروبا في هذه الحالة؟ أليس في الجانب الذي وقفت فيه لما انقلب العسكر في الجزائر على إرادة الشعب؟ وفي تونس لما كاد يصبح المفكر الإسلامي الأستاذ راشد الغنوشي رئيساً للدولة فانقلب عليه وعلى حركته ربيب (السي أي إي) زين العابدين بن علي هو وزمرة العسكر فنفوه حيث يعيش اليوم لاجئاً سياسياً في لندن، وشردوا جماعته، وسجنوا من بقي منهم، وماذا لو أفرزت الانتخابات أغلبية إسلامية في مجلس النواب فقام النظام بتغيير نظام الانتخاب لتحجيم التمثيل الإسلامي في المجلس كما حصل في الأردن؟ وماذا مع استمرار منع الحكومة المصرية لجماعة الإخوان المسلمين من المشاركة السياسية، واعتبارها

خارجة عن القانون رغم مبادرات المصالحة العديدة والمتكررة التي أعلنتها الجماعة مع النظام؟.

وبالإجمال فإن أمريكا تسعى أن تفرز الديمقراطية التي تريد تفصيلها لدول الشرق الأوسط أحزاباً وقادة يعملون وفق رؤيتها المجتمعية والقيمية والسياسية، ولأجل هذا الغرض عملت أمريكا خلال السنوات الماضية على تدريب وتدريب أعداد لا بأس بها من المثقفين العرب ضمن بعثات تعليمية مجانية في جامعاتها حيث لقنهم أسلوب الحياة الأمريكية، ومجموعة القيم الأمريكية التي تتنافى كلياً مع مجموعة القيم العربية والإسلامية، وهؤلاء هم المعول عليهم أمريكياً لقيادة المنطقة العربية والشرق أوسطية في المرحلة القادمة، ولهم يتم تمهيد السبيل والطرق لاستلام زمام الأمور في الدول العربية والإسلامية تحديداً.

والمفارقة العجيبة في هذا الشأن أن المجتمع الأمريكي حسب غالبية الدراسات واستطلاعات الرأي هو مجتمع متدين، وليس سراً أن الرئيس الأمريكي وإدارته هم من المتدينين المتشددين، وعليه فقد أعلن مؤخراً عن نيته إلغاء قانون زواج مثلي الجنس المعمول به في أمريكا (زواج الرجل بالرجل، والمرأة بالمرأة) فلماذا يضغط على مصر لوقف محاكمة مثلي الجنس عندها بينما يسعى الرئيس الأمريكي إلى إخفاء هذه الظاهرة من مجتمعه (وهي خطوة محمودة)، أم أن الديمقراطية و « الحريات » التي يراد إنزالها على رأس العالم العربي تختلف عن تلك التي تطبق في أمريكا؟، ولماذا تكون الإدارة الأمريكية إدارة متدينة بل الأكثر تديناً، وتشارك الأحزاب التي تخوض الانتخابات (كما في ألمانيا) تحت مسمى (المسيحيون الديمقراطيون) بكل صراحة بينما تمنع الأحزاب والحركات الإسلامية في الدول الأوروبية من هذا الحق؟

والذي نخلص إليه أن مشروع « الشرق الأوسط الكبير » الذي يحمل لافتة الديمقراطية والحريات والإصلاحات ليس إلا مشروعاً استعماريّاً بل قل استخرايياً بثوب إصلاح، مع تأكيدنا أن هناك حاجة ماسة بل وماسة جداً إلى أحداث إصلاحات جذرية في الأنظمة العربية تراعي نبض الشارع العربي، وقبل ذلك تراعي دينه وعقيدته الإسلامية السمحاء.

إصلاحات منذ هدى شعراوي!!!

وما يؤكد صدق ما ذهبت إليه هو تأكيد الرئيس المصري حسني مبارك أن الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة المصرية تعود إلى سنوات طويلة ترجع إلى عهد « الزعيمة النسائية هدى شعراوي في أوائل القرن العشرين »!!
وهدى شعراوي هي تلك الزعيمة!! النسائية المتحررة من الدين والقيم الإسلامية والعربية، والتي عبرت عن ذلك ودعت النساء إلى إتباعها يوم أن وقفت في ميدان التحرير في وسط القاهرة، وخلعت عنها حجابها وداسته بقدمها خلال مظاهرة نسائية في إشارة منها إلى التحلل من القيم الإسلامية، ومنذ ذلك اليوم أطلق على ذلك الميدان ميدان التحرير، ومن المؤسف أن رئيس أكبر دولة عربية - مصر الكنانة - التي يعتبر شعبها شعباً مؤمناً بالفطرة، ولديه أكبر تيار إسلامي أن يعتبر خطوة هدى شعراوي الانفصالية عن الخلق والأدب الإسلامي - بل قل العربي - خطوة إصلاحية، وواضح جداً أن الرئيس المصري - على جانب آخر - قد فهم مرمى «الإصلاحات» التي تريدها أمريكا للدول العربية ودول جنوب شرق آسيا (أي الإسلامية).

وليس سراً أننا مع رفضنا للمبادرة الأمريكية المسماة « الشرق الأوسط الكبير » نرفض الرفض العربي للإصلاحات التي يجب أن تتبع من صميم عقيدتنا الإسلامية، ومن حاجات مجتمعاتنا العربية والإسلامية، فالأنظمة العربية التي ترفض المبادرة الأمريكية ترفضها لأنها تعلم أن تاريخ صلاحيتها قد انتهى، وأن هناك مجموعات غير صغيرة ممن دربتهم وعلمتهم وأعدتهم أمريكياً جاهزون للانقضاض على عروشهم وكراسيهم خاصة وأن تبعية الأنظمة العربية الحالية بعد الذي حصل للعراق أصبحت أوضح من قرص الشمس.

ولذلك هناك حاجة ماسة أن تكون الإصلاحات والحريات المنتظرة في العالم العربي والإسلامي نابعة من صميم إرادة الشعوب العربية، ومحكومة لعقيدتها الإسلامية، وليس للإرادة الأمريكية الاستخرايية.

« صناع الحياة »

وما دمنا نتحدث عن الإصلاحات والنهوض بالأمة، ونطلق مبادرة مقابل مبادرة أخرى، فإننا كأمة إسلامية نملك أجود المقومات وأحسنها، وباستطاعتنا أن نوفر كافة الإمكانيات للنهوض بالأمة الإسلامية من رقتها، فنحن نملك نظاماً إسلامياً حكم الكون فأبدع قروناً طويلة، ونتمتع بإيمان عال أن تحلينا به فهو كفيل بأن يعيدنا إلى دور الريادة، ولا ينقصنا سوى الإرادة الصلبة والإيمان القوي لتحقيق ذلك، وكما قال صاحب برنامج صناع الحياة الأستاذ عمرو خالد: فإن الألمان لا يتفوقون علينا بشيء سوى الإرادة الكبيرة، والإيمان بالفكرة، وأن اليابانيين لا يتفوقون علينا بشيء سوى الإرادة الكبيرة والإيمان بالفكرة، فهؤلاء الشعبان استطاعا خلال ثلاثين عاماً بعد أن دكت قوات التحالف دولهم دكاً، ودمرتها شر تدمير، وألقت على مدينتي هيروشيما وناكازاكي القنابل الذرية، وسوت المدن الألمانية بالأرض، بعد كل ذلك استطاع الشعبان أن ينهضا خلال ثلاثين عاماً لتصبح دولهم من أكثر الدول تطوراً صناعياً واقتصادياً إن لم تكن أكثرها.

فلماذا لا نكون نحن المسلمين، ونحن الذين نملك كل المقومات اليوم مثلهم، وننهض كما نهض بنا في أزمان سلفت صلاح الدين الأيوبي، والظاهر بيبرس، والعز بن عبد السلام، ومحمد الفاتح وغيرهم؟! هل ذلك مستحيل؟! أقول لا إذا توفرت الإرادة القوية والإيمان الكبير بالفكرة مع تجديد الدين في حياتنا.

وهي دعوة لنا جميعاً أن نراقب ونتابع «صناع الحياة» أيام الثلاثاء والجمعة للأستاذ عمرو خالد - حفظه الله -.

المصدر: <http://www.sawt-alhaq.com>

=====

#الشرق الأوسط (الكبير) رشوة جديدة لصانعي الرئاسيات

مطاع الصفدي

ربما لم يسبق أن احتلت انتخابات رئاسية مركز اهتمام عالمي شامل وقلق مثلما هو الأمر راهناً بالنسبة لمعركة البيت الأبيض ومن سيحتله لأربعة أعوام أخرى بدءاً من نهاية العام الحالي، ليس العرب والمسلمون وحدهم من يأتون في الصف الأول من المهتمين والمتوجسين - وهو وضع طبيعي ما داموا يشكلون الهدف الأول من

استراتيجية المشروع الإمبراطوري الذي ابتدعه رجال بوش - وألزموا به دولتهم وربما لعهود رئاسية آتية سواء أتاها قائدها من أحد توأمي الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي.

فالعالم كله يتابع تطورات الترشيح للخصم الديمقراطي الذي سيقارع بوش، ويكاد التعاطف يغدو شبه إجماعي لدى أكثرية القادة - وخاصة في الغرب الأوروبي - بعد الشرق العربي في التمني لرجل مثل جون كيري في الإمساك بناصية الصراع ضد بوش وعصبته من غلاة المؤدلجين للبربرية الجديدة، وقد يكون هذا المرشح على مستوى التمني الدولي الذي يكاد يصير علنياً، وأقرب ما يكون إلى موقف سياسي مشترك تعتصم وراءه العلاقات الدولية من دون أية اتفاقات بين أقطابها، حتى أقرب حلفاء بوش من مثل بريطانيا وحكومتها العمالية لم تعد على استعداد للاستمرار في دور التابع الساذج لسيد البيت الأبيض، خاصة بعد أن انتقل هذا من موقع المهاجم الشرس إلى قفص الاتهامات الموجهة إليه من كل حذب وصوب داخل بلاده عينها، فإذا لم تكن أمريكا قد أمسكت بزمام قيادة العالم بعد كلياً، إلا أن تحولاتها السياسية الداخلية أضحت شأناً داخلياً وأساسياً لمعظم القوى الكونية صغيرها وكبيرها، وهذا التطور لا يضاعف فقط من مسؤولية الناخب الأمريكي الذي سيساهم صوته في الإتيان برئيس للمعمورة وليس لبلده فحسب، وإنما سوف يطالبه كذلك أن يكون على مستوى هذه المسؤولية، وأن يعي قيمة القرارات المتعلقة بسياسة بلاده الخارجية، وأثرها الحاسم في توجيه المصير الإنساني الشامل، فلا يكتفي فقط بوعود المرشحين التي تمس شؤون الحياة الداخلية وحدها - كما جرت العادة في مختلف الانتخابات الرئاسية، وحتى النيابية السابقة -.

لعل الناخب الأمريكي وفي المقدمة يأتي مثقفو اليسار واليمين كذلك من غير كتبة التقارير الحكومية الضالة المضللة لصانع القرار لعل هؤلاء أو بعضهم على الأقل أصبح يدرك أن الأسباب الحقيقية لأهم أمراض الاقتصاد المحلي هي على صلة وثيقة بما تقتله حكومات بلادهم من أزمات دولية خارجية، وناجمة عن التدخلات في شؤون الدول الأخرى، وافتعال الحروب التي تكلف الدولة أعباء هائلة لا نفع من ورائها إلا لحفنة من تجار السلاح، وبعض الشركات العابرة للقارات، فالتوسع

الأمريكي هو لمصلحة هذه الشركات وحدها، بينما تتحمل خزينة الدولة تكاليفها الباهظة التي يدفعها الشعب من الضرائب المتزايدة عليه، والمفروضة باسم الوطنية الزائفة، هذا النوع من التحليلات لم تعد غريبة عن التداول الإعلامي، وليس البحث الأكاديمي وحده، وقد غذت تكاليف حرب العراق واحتلاله الشواهد اليومية المحسوسة علي هذه الحقائق الصارخة المباشرة، ولم يعد بالإمكان إخفاء المطامع النفطية خاصة، وما يسمى بنفقات الإعمار، والعروض ذات الأرقام الفلكية التي تحوز عليها الشركات العملاقة القريبة من رموز السلطة، هذا بالرغم من أن مثل هذه السجلات والفضائح لم يجر استثمارها بصورة واضحة بعد في خطابات المرشحين المعارضين لبوش، لكنها أصبحت متداولة بما يكفي لتنبئه الرأي العام المتابع الذي يزداد باستمرار القطاع المهتم منه بقضايا السياسة الخارجية، والدور التدميري الخطير الذي تلعبه إدارة بوش في إثارته والحض عليه.

هل يصحو أخيراً جمهور الناخبين؟ وهل يُنتظر لحملات المعارضة التي يتبارى في دعمها بالحقائق والأرقام المرشحون أن تطرح مشكلة الخداع السياسي ما هو أخطر منها على مستوى الأخلاق العامة للقادة التي تأتي في رأس التقاليد الاجتماعية، ونعني بها مشكلة الكذب الشخصي لمن يفترض فيه أن يكون ممثلاً للصالح العام والقيم على رعايته، ذلك موضوع آخر يتخطى العادات السيئة المعتادة للحياة الدبلوماسية، وما قد تسمح به من التلاعب التكتيكي تحت صيغة المناورات المقبولة إلى حد ما في ملعب العلاقات الدولية، شرط أن يظل فن المناورة ملتحفاً غطاء ما يسمى بالمصالح العليا للدولة الحديثة، غير أنه عندما تصل الأمور إلى حد انقلاب هذه المعادلة بحيث تبلغ المناورة مستوى الكذب والافتراء على مصالح الدولة ومعها مجتمعها لتحقيق أغراض شخصية تتعلق بالفئة الحاكمة وحدها عندئذ وفي هذه الحالة يغدو الكذب مضاداً تماماً لأبسط قواعد الشرعية القانونية، ولا بد أن يخرج مرتكبه من دائرة السياسة مهما كان علو مقاماتها، ليدخل تحت طائلة القضاء وأعرافه المبدئية، والسوابق في هذا السياق ماثلة في الذاكرة الجماعية، في الأمس القريب فقط أرغم الرئيس كلينتون على الاعتراف بالكذب حول علاقته بموظفة في البيت الأبيض، والقيام بمراسم الاعتذار العلني أمام الكونغرس والمجتمع في وقت واحد،

رغم أن فعلة الرئيس بقيت أقرب إلى صفة الجنحة الشخصية، لكنها تتال بالطبع من خصال الرئيس المطلوبة في مقامه.

أما الإطاحة المدوية بالرئيس نيكسون فقد استحقها لا لكون الرئيس قد ارتكب خطأ سياسياً أضر بالمصلحة العامة المؤتمن عليها، بل لأنه كذب عندما أنكر معرفته بالتتصت على رجال الحزب المعارض له خلال تجديد رئاسته الثانية، وهنا كذلك تنهض المعصية الأخلاقية ما فوق قواعد اللعبة التنافسية المتعارف عليها قانونياً، فالحديث عن (غيت عراقي) لم يعد تمنياً مكتوماً بقدر ما أضحى موضوع الساعة إعلامياً حتى الآن.

هذا لا يبرئ (تقاليد) الكذب الأنغلو أمريكي أنه كان ملح الأيديولوجيا الاستعمارية التي ترثها أمريكا راهنياً عن جدتها بريطانيا العجوز مؤسسة الإمبراطورية الاستعمارية الأولى والكبرى في العصر الحديث، لكنه كان دائماً ذلك الكذب الموجه نحو خداع الآخر، المتمثل في عشرات الشعوب الآسيوية والإفريقية المغلوبة على أمرها، والمؤلفة لكيان تلك الإمبراطورية التي ينبغي ألا تغرب عنها الشمس، ما أن تمنح شرف الانضمام إلى تاج الإمبراطورية لتنعم بأفضل التمدين الإنكليزي، ونبالتة الأسطورية.

فالكذب في حقبة الاستعمار التقليدي كان يتقنع بأيديولوجيا التمدين، ورسالة الإنسان الأبيض، كان كذباً أيديولوجياً موجهاً إلى الشعوب الأخرى، ومسوغاً لعبوديتها، لكن العهد البوشي يرتكب كلاً من الكذب الأيديولوجي والخداع الأخلاقي في وقت واحد، وهما موجهان إلى الداخل الأمريكي وإلى الخارج العالمي معاً أيضاً، هنالك بالطبع أولاً حجة أسلحة التدمير الشامل التي صورها بوش وعصيته للشعب الخارج من صدمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كما لو أن العراق سوف يصبها على رأسه، ولا يحتاج صدام حسين من أجل تحريكها إلى أكثر من خمس وأربعين دقيقة فقط، إنها الأكذوبة المسوغة والمولدة لأفزع شرور العالم ضد بعضه، وهي الحرب وفي شكلها الأشد بربرية عندما تكون عدوانا على شعب محاصر جائع لكنه متمسك بتراث أقدم حضارات الإنسان على هذه البسيطة، ثم أن الأكذوبة الكبرى تتساقط معالمها الواحدة بعد الأخرى، وتتهافت مبرراتها علي يد المحققين من مجتمعها بالذات، ويتم

هذه المرة ضبط موروث الكذب الأنغلو أمريكي في أعلي جولاته وأخطرها، ولدى قطبيه الأعظمين بليز وبوش، ومن لندن وواشنطن تعصف سجالات الاتهامات الصارخة داخل الطبقة السياسية الحاكمة نفسها في الاستعمارين القديم والمعاصر .

في الماضي كان الكذب الأيديولوجي يرفع شعارات التمدين، وأصبحنا اليوم مرغمين على تصديق أيديولوجيا التحرير الديمقراطي تحت طائلة حروب الغزو والتدمير المنظم الشمولي للدول ومجتمعاتها وحضاراتها، وقد انتقل بوش وعصبته وهو في قفص الاتهام من التشبث بأكاذيب أسلحة التدمير إلى التغطية على كل تلك المرحلة البائسة وذلك بتوسيع أيديولوجيا التحرير الديمقراطي من شرق أوسط ينداح حول مستنقعي الاحتلال من فلسطين إلى العراق، لكي تشمل (شرقاً أوسطاً أكبر) يمتد من الأطلسي والمغرب إلى حدود الهند، كأنما لم يعد أمام بوش وعهده مهدداً بعدم التجديد - وبما هو الأسوأ أيضاً - إذ قد تفتح الهزيمة السياسية الطريق أمام القانون لمقاضاة (مجرمي الحرب) الذين كذبوا وخدعوا وورطوا شعبهم والعالم وشعب الضحية الأولى في العراق الشهيد المستديم، وكانت الورطة هي أكبر من مجرد خطأ في التقدير السياسي، وأشد فداحة من معصية الكذب اللاأخلاقي نفسه، لتصبح أخطر سلاح تدمير شامل حقاً وواقعاً، موجه إلى صميم عصر المدنية لكل الإنسانية، وردّها إلى بربرية التقاتل العبثي من جديد في ظل إمبراطورية الجشع والنهب المعمم.

ليس ثمة من تفسير لمفاجأة بوش الجديدة حول إعلانه عن مشروع "الشرق الأوسط الأكبر"، وتسريب نصه أولاً إلى إحدى الصحف العربية قبل سواها من غربية وحتى أمريكية سوى أنه نوع من الهجوم المعاكس الذي يلجأ إليه ويختلقه خيال سياسي مريض يصارع أشباح الهزيمة على مختلف الخطوط، بعد أن أمسى صاحبه محاصراً في قفص الاتهام، ومن قبل طبقته السياسية عينها من أحلاف أو منافسين، لكن أحداً من هؤلاء لن يرى في المشروع سوى أنه أكذوبة أخرى متطورة عن سابقتها حول أسلحة التدمير و"التحرير الديمقراطي" للعراق والمنطقة، وكونها حلقة جديدة من السلسلة القديمة، وموجهة خاصة نحو الداخل، وفي أوج معركة الرئاسة، وخاصة نحو مؤسسة السلطة العليا لعله يغيرها بل يوشىها بمساحة أوسع لامتداد إمبراطورية الغزو، والتي تعني في جوهرها الاستيلاء الشامل على مصادر الطاقة الأهم،

واحتكارها عبر القارة العربية الإسلامية من الأطلسي والمغرب حتى حدود الهند، هل ينجح هذا الإغراء الوهمي بترجيح التجديد لبوش بنوع من تزوير آخر إجرائي أو سري فوقي، ويستمر حبل الكذب الأنغلو أمريكي بين إمبراطورية الماضي وإمبراطورية المستقبل المزعومة، لكن محاكمة العهد البوشي قد ابتدأت إعلامياً وانتخابياً وهذا له ما بعده.

المصدر: <http://www.alshaab.com>

=====

#نص المبادرة الفرنسية الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط

محمد جمال عرفة

أولاً- الأهداف:

1 - إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق مشترك نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأطلسيين، نحن على استعداد لدعم بلدان الشرق الأوسط وتشجيعها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إن كل مبادرة في شأن الشرق الأوسط ينبغي أن تلبي حاجات المنطقة وتطلعاتها، ونجاحها يتوقف بالدرجة الأولى على هذه البلدان، إن تطلعات المواطنين - وهم في غالبيتهم من الشباب - كبيرة، إذ إن نصف سكان المنطقة هم دون الثامنة عشرة، ويقضي التحدي الحقيقي بتعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة، إن الحكومات مثلها مثل المجتمع المدني شريكة في هذه المهمة.

2 - إن على الاتحاد الأوربي أن يستجيب لهذه الأمور، إذ إن لأوروبا مصلحة كبيرة في التطور الإيجابي للمنطقة، فإلى جانب التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية والثقافية والاقتصادية والبشرية بين أوروبا والمنطقة والتي تدفع بوضوح في هذا الاتجاه، ويمثل الالتزام الحالي للاتحاد الأوربي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى والأوسط أولوية مركزية في إطار العمل الأوربي، وفي هذا الإطار عمل الاتحاد خلال الاجتماع الأوربي - المتوسطي "يوروميد" في نابولي والقمة الأوربية في بروكسيل في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تحديد إستراتيجية تخدم هذه المنطقة.

3 - اقترحت الولايات المتحدة أفكاراً في شأن "الشرق الأوسط الكبير"، وسبل مواكبة تحديثه، وإحلال الديمقراطية فيه، وعلينا أن نستقبل بإيجابية إمكان عملنا معاً، وتنسيق جهودنا، وينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتطلع إلى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط، كما ينبغي عليه أن يحدد مقارنة مميزة تكمل مقارنة الولايات المتحدة، بالاستناد إلى مؤسساته الخاصة وأدواته.

ثانياً - مبادئ العمل:

- إن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة، إن كل الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن حذر جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض "نموذج" من الخارج، سنعمل مع كل البلدان لاستجابة مطالبها فور الإمكان، عبر مشاركتها الوثيقة، وفي أبكر مرحلة ممكنة، علينا التحرك عبر الحوار والتحفيز مع الحكومات، وأيضاً مع المجتمعات المدنية بالالتصاق إلى أقصى قدر بحقائق كل بلد.

- لا بد من الأخذ في الاعتبار للمشاعر الوطنية وهوية كل بلد: ينبغي الحرص على تجنب مخاطر المقاربة الشديدة العمومية التي تغيب الخصوصيات الوطنية، وتصف الإسلام باعتباره غير قابل للحدثة، ولا بد بموازاة ذلك من حصّ البلدان المعنية على التعبير عن آرائها سواء في إطار الجامعة العربية، أو في المنتديات المخصصة لذلك، من أجل إشهار تطلعاتها.

- التزام على المدى البعيد: إننا منخرطون منذ سنوات عدة في هذا الالتزام، ونحن نعتبر شراكتنا بمثابة التزام بعيد المدى ودائم، إنها مهمة ستستمر عبر أجيال عدة.

- إستراتيجية الأمن الأوروبية: إن مقاربتنا تستند إلى الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في كانون الأول (ديسمبر) 2003م، وهذا سيشمل الأوجه السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تشكيل مجتمع مدني.

النطاق الجغرافي:

إن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط، ونأمل بالانطلاق من المسارات القائمة مثل نهج برشلونة، والحوار المتوسطي، وعلينا تعميق علاقاتنا مع مجلس التعاون الخليجي.

قاعدة العمل:

إن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتضمن تشخيصاً جيداً، وتشكل بحد ذاتها برنامج إصلاحات، فالحاجة إلى تغييرات في العمق ملموسة عملياً في كل مكان، إن بلداناً عدة بدأت تنفذ إصلاحات ملحوظة، وتميل هذه الظاهرة إلى الاتساع حالياً، وعلى المستوى الإقليمي تتضمن المبادرة السعودية لكانون الثاني (يناير) 2003 اقتراحات إقليمية، وإصلاحات داخلية في كل من البلدان، وتشكل إلى جانب سواها قاعدة جيدة للمناقشة.

- فاعلية العمل المتعدد الأطراف: لا بد من السعي إلى فاعلية شاملة لعملنا من خلال تعبئة الهيئات المعنية، إن القيمة المضافة لكل من المنظمات والهيئات ينبغي أن تستخدم بأفضل السبل، ومنها خصوصاً الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي في ما يخص قضايا الأمن والدفاع، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية بالنسبة إلى قضايا التطور، إن كلاً من الاستحقاقات المقبلة (القمم الأوروبية، قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى، القمة الأوروبية الأمريكية، حلف شمال الأطلسي) ستقدم مساهمتها المحددة وتشكل مناسبة لإعطاء قوة الدفع الضرورية في المجالات المحددة.

- تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي: إن عمله ملحوظ من خلال نهج برشلونة (وبدرجة أقل الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي)، إن أدوات هذه الشراكة (اتفاقات الشراكة وبرنامج "ميديا" والحوار السياسي) تعمل منذ 8 سنوات، وتحظى بإمكانات مالية مهمة، إن هذا المكسب الأوروبي ينبغي أن يطور ويتعزز.

- مسيرة السلام في الشرق الأوسط: إن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تشير إلى أن "تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي تشكل أولوية إستراتيجية لأوروبا، وفي غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط"، ولهذا السبب من الضروري إعادة إطلاق نهج السلام في الشرق الأوسط بالتوازي، من أجل التوصل إلى التسوية المنتظرة منذ مدة بعيدة لكل مسارات، ومن الضروري أيضاً إنشاء حكومة مسئولة وسيدة في العراق، إن أيّاً من هاتين المسألتين ينبغي ألا تعرقل تطوير شراكة على المدى الطويل، لكن لا يمكننا توقع النجاح الكامل ما لم تتقدم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

ثالثاً - اقتراحات الحل:

على الاتحاد الأوروبي أن يعد مقاربة ومساهمة مشتركتين.

1- مبادرة أوروبية:

إن المبادرة الأوروبية ستحدد في إطار القمم الأوروبية، واجتماعات مجالس الشئون العامة والعلاقات الخارجية، هناك مساهمة مرتقبة من الأمانة العامة للمجلس والمفوضية، والمقصود بذلك زيادة جهودنا لتعزيز الأدوات القائمة والتي تستند إليها شراكتنا مع بلدان المتوسط وبلدان الخليج، بالتعاون مع بلدان أخرى من الشركاء.

2- مبادئ الاتحاد الأوروبي:

- حوار سياسي وأمني في شأن السلام والاستقرار في المتوسط خصوصاً إجراءات ثقة.

- ديمقراطية وحقوق إنسان ودولة قانون وحرية إعلامية وحكم جيد.

- إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي.

- تطور اجتماعي خصوصاً في مجال التعليم والمساواة بين الرجل والمرأة.

- دعم انبثاق مجتمعات مدنية، وتطوير تعبيرها وتطلعاتها.

3- أعمال الاتحاد الأوروبي:

- إن نهج برشلونة يؤمن سلسلة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ المذكورة سابقاً، بعد التقدم الذي أحرز خلال القمة الأوروبية المتوسطة في نابولي في كانون الأول الماضي: اتفاقات الشراكة، مشروع لمنطقة تبادل حر، برنامج "ميدا - 2"، تسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية - المتوسطة (فيميب) وأسس أوروبية - متوسطة جديدة من أجل الحوار بين الثقافات، إن هذه الأدوات تمزج بين الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مستويات عدة بما في ذلك المستوى الوزاري، وتحظى بإمكانات مهمة يمكن أن تستخدم للحث على الإصلاح والتغيير، هذا الحوار يمكن أن يتعزز ويتوسع من خلال الجمعية البرلمانية الأوروبية - المتوسطة المقبلة، وعلينا أيضاً الإعداد لمناقشة صريحة ومنفتحة في شأن تطبيق المكسب الذي تحقق في برشلونة.

- إن "مبادرة الجيران الجدد" أيضاً ستساهم في إعادة تنشيط علاقاتنا في المنطقة وفقاً لمبادئ الاتحاد الأوروبي.

- سيكون من الضروري تكثيف الحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي، وتسريع المفاوضات بشأن منطقة للتبادل الحر على أساس المبادئ المذكورة سابقاً، إن الوضع مختلف في دول الخليج ونظراً إلى ثروتها النسبية (باستثناء اليمن) فإن المشكلة لديها ليست التمويل، والتركيز ينبغي أن يتم على صعيد المهارة العملية والمساعدة التقنية التي تحتاج إليها هذه البلدان فعلياً.

- وعلى الاتحاد الأوروبي أن يشجع ويدعم المبادرات من أجل التعاون الإقليمي الداخلي، ومنها على سبيل المثال تلك المتعلقة بالدول المتاخمة للخليج، بما في ذلك إيران والعراق، ومن شأن ذلك أن يشكل طريقة لبدء إحلال الثقة مثلاً من خلال إنشاء مائدة مستديرة تتناول مسائل الأمن العملية مثل المخدرات وتبييض الأموال وحماية البيئة البحرية أو حول مسائل المياه الإقليمية.

مسائل الأمن:

في مجال الأمن تقود المشكلات الخاصة لكل منطقة إلى اعتماد مقارنة مميزة في منطقة المتوسط (بما فيها الشرق الأوسط) والخليج، ويجب أن يبقى إطارا التعاون مع الاتحاد ومع حلف شمال الأطلسي مختلفين، ويلزم تطوير تبادل وجهات النظر في شأن مسائل الأمن والتعاون في منطقة المتوسط في منتديات الحوار بين الحلف الأطلسي والاتحاد.

* التحركات التي ينبغي للاتحاد الأوروبي القيام بها:

- تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فاعلية في إطار "تعاون مرن ومفتوح على قاعدة التطوع".

- متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الإرهاب، والانتشار النووي، ومكافحة الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.

- التفكير في إطلاق مشروع ميثاق سلام واستقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

في إطار الشرق الأوسط الأشمل يمكن للاتحاد أن:

- يعزز الحوار السياسي والأمن مع دول الخليج.

- إطلاق مبادرة تهدف إلى حث دول الشرق الأوسط ومواكبتها في اختبار هيكلية محلية للأمن يمكنها في مرحلة أولى أن تتناول تجنب النزاعات انطلاقاً من المواضيع التالية: عدم المس بالحدود وحمائتها، إجراءات الثقة والأمن، مكافحة الإرهاب وتهريب أسلحة الدمار الشامل، ومعاودة التفكير في المناطق الخالية من هذه الأسلحة.

- تنظيم ندوات إعلامية - تعبوية لدول المنطقة تتناول الدروس التي يمكن استخلاصها من سياسة منع النزاعات التي طورها الاتحاد الأوروبي في مناطق أخرى (ميثاق الاستقرار في البلقان، تعزيز القدرات المحلية لحفظ السلام في أفريقيا على سبيل المثال).

فيما يتعلق بالقمة المقبلة:

- قمة الجامعة العربية في تونس في 29 و30 آذار (مارس)، يجب أن تستخدم الرئاسة والممثل الأعلى والمفوضية اتصالاتهم مع الشركاء العرب (والاجتماع الوزاري مع الولايات المتحدة) من أجل تقديم وجهة نظرنا، والمساهمة في هذه العملية، واستطلاع مدى الاهتمام والتشجيع على المشاركة والمبادرة الذاتية، بهدف إصدار إعلان تونس الذي يؤكد التمسك بالمبادئ الأساسية (الإصلاح والديمقراطية والتحديث) التي تحكم هذه العملية.

- قمة مجموعة الثماني في سي إيلاند من 8 إلى 10 حزيران (يونيو).

توفر هذه القمة فرصة لإعطاء دفع سياسي بتبني "إعلان من أجل مستقبل مشترك"، وأن يأتي إذا أمكن كرد على إعلان يصدر عن قمة تونس العربية، ويجب على دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجموعة الثماني أن تتحدث باسم شركائها في الاتحاد، ويصاغ نص هذا الإعلان السياسي في إطار اجتماعات وزارات الخارجية (اجتماع المديرين السياسيين في 11 آذار/ مارس، واجتماع وزراء الخارجية في منتصف أيار/ مايو)، ويمكن للإعلان أن:

- يشرح المنطق الذي قاد إلى هذه المبادرة.

- يبرز استناد المبادرة إلى خطوة جماعية.

- يشير - إذا أمكن - إلى قمة الجامعة العربية ويعرب عن تقدير إيجابي للجهود الإصلاحية التي بدأت في المنطقة.

- يستعيد الخطوط الأساسية للمبادرة الأمريكية (الشرق الأوسط الكبير) والاجتماعات الأوروبية.

- يشير إلى أن أعضاء مجموعة الثماني مستعدون لتطوير التعاون كل وفق آلياته، على هذه الأسس مع الدول المهتمة، مع الإشادة بالجهود التي بدأها البعض.

- توجيه نداء إلى المنظمات المعنية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي...) لتقديم مساهمتها وفق هذه الأسس.

وفي إطار مواز يعمل خبراء وزارات الخارجية على اقتراح مشروع يأخذ في الاعتبار الاقتراحات الواردة في وثائق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويمكن لهذه الأفكار أن تقدم إلى دول المنطقة في شكل اقتراح داعم لجهود الإصلاح القائمة، ويمكن تماشياً مع الطابع السياسي لإعلان القمة ضم اقتراح المشروع الأساسي إلى الإعلان نفسه بصفته خطة تحرك لمجموعة الثماني.

إن علينا تشجيع شركائنا الأمريكيين على تنظيم اجتماع لوزراء خارجية مجموعة الثماني مع نظرائهم من المنطقة على هامش قمة سي إيلاند، واجتماع منفصل مع جميع أو بعض قادة دول المنطقة، مما يبرز الطابع الجماعي للمبادرة، ويكرس في الوقت نفسه انضواء الدول المعنية في هذه المبادرة التي ستتحول عندها إلى شراكة حقيقية، مما قد يعني بشكل أو بآخر انطلاقها الفعلية.

- قمة الاتحاد الأوروبي - الولايات المتحدة (موعدتها لم يحدد)

تندرج هذه القمة في إطار مبادرة مجموعة الثماني.

سنقدم موقفنا الأوروبي خلال الاجتماع الوزاري (الأوروبي - الأمريكي) على مستوى وزراء الخارجية الذي يعقد في مطلع آذار (مارس)، ونناقش مبادرتنا مع شركائنا في (يوروميد) خلال اجتماع في دبلن يومي 5 و6 أيار (مايو)، وسيوضح الاتحاد

الأوروبي والولايات المتحدة عندها نقاط مقاربتهم، ويشيران إلى رغبتهم في إقامة حوار - كل بخصوص ما يهمه - مع الدول والمنظمات المهتمة، ويعلنان

استعدادهما للتسيق بشكل وثيق مع المبادرات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط.

4 - يمكن وفق رؤيتنا المشتركة لحلف شمال الأطلسي أن يطلق في إستانبول سلسلة مبادرات تهدف إلى تعزيز حوارهِ مع منطقة المتوسط، وأن يقدم إلى دول الشرق الأوسط اقتراحات في مجال الأمن.

المصدر: <http://islamonline.net>

=====

#الدكتور اللاوندي: في العصر الأمريكي .. لا مكان للأمم المتحدة!

حوار / السيد عبد الفتاح 1428/4/18

2007/05/05

الدكتور سعيد اللاوندي خبير العلاقات الدولية في حوار مع (الإسلام اليوم) :

- الموساد الإسرائيلي أحكم قبضته على العراق.
 - مشروع الشرق الوسط الكبير مؤامرة ضد العرب والمسلمين.
 - تل أبيب هي المستفيد الوحيد من اغتيال الحريري.
 - شارون لا يريد سلاماً مع الفلسطينيين.
 - أحداث دار فور ليست بعيدة عن المشروع الاستعماري الأمريكي.
- أكد الدكتور سعيد اللاوندي خبير العلاقات السياسية الدولية أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تتبناه الولايات المتحدة ما هو إلا مؤامرة أمريكية إسرائيلية ضد العرب والمسلمين، وأنه يهدف إلى تذويب الهوية العربية والإسلامية للمنطقة وتحويل العرب إلى أقلية في المنطقة. كما أكد على أن هناك نوعاً من الانسجام الكبير بين السياسة الخارجية الأمريكية والإسرائيلية يصل إلى حد التطابق.
- وقال الدكتور سعيد اللاوندي في حوارهِ مع (الإسلام اليوم) أن ما يحدث حالياً مع سوريا ولبنان ما هو إلا تطبيق حرفي لمشروع الشرق الأوسط الكبير . وتطرق اللاوندي في حوارهِ إلى التغلغل الصهيوني في العراق وفي دار فور . كما أشار خبير العلاقات السياسية الدولية إلى انتهاء دور الأمم المتحدة تماماً في ظل عصر القوة الوحيدة عصر الولايات المتحدة.

حول قضايا الساعة الراهنة (الإسلام اليوم) التقت الدكتور سعيد اللاوندي فكان هذا الحوار ..

ما تعليقكم على الأزمة السورية و اللبنانية المثارة حالياً؟

. لا يدهشني ما يجري حالياً مع سوريا؛ لأننا شعوب بلا ذاكرة، بمعنى أننا لو تذكرنا أدبيات ومفردات مشروع الشرق الأوسط الكبير لتبين لنا أن سوريا هي المحطة الثانية بعد العراق، ثم إيران وحتى السعودية مدرجة ضمن مفردات المشروع، ولا تُستثنى مصر؛ لأنه بحسب وصف أحد الصقور الجارحة في الإدارة الأمريكية الذي قال: " أما مصر فهي درة التاج" أي أنها ستكون الختام في إطار تنفيذ هذا المشروع. وأرى أن الولاية الثانية لبوش يمكن أن نسميها باطمئنان ولاية مشروع الشرق الأوسط الكبير، بمعنى أنها معنية بتنفيذه، ولذلك كانت إرهابات التصعيد مع سوريا في نهاية الولاية الأولى له، ومع ولايته الثانية وصل التصعيد إلى ذروته فكانت البداية بموافقة الكونجرس على إصدار قانون محاسبة سوريا، وها نحن اليوم أمام المطلب الثاني وهو خروج سوريا من لبنان.

ولكن هل تغيب إسرائيل عن هذا كله؟

في الحقيقة إننا أمام درجة قصوى من التماهي بين السياستين الخارجية الإسرائيلية والأمريكية، بمعنى أن " شارنسكي" وهو وزير المغتربين وشؤون القدس في حكومة شارون هو الملهم الأساسي للرئيس الأمريكي، والذي اعترف بذلك عندما أشار إلى أن كتاب شارنسكي "دفاعاً عن الديمقراطية" يكاد يكون دستور حياة بوش! وإذا استحضرننا ما قاله سلفان شالوم وزير خارجية إسرائيل من أن خطة إسرائيل التي تعمل عليها منذ سنوات كانت هي تعبئة المجتمع الدولي وحشده ضد سوريا لإخراجها عنوة من لبنان.

وإذا وضعنا في الاعتبار هذه العبارة لتبين لنا أن المخطط الخاص بالشرق الأوسط الكبير هو مخطط أمريكي إسرائيلي بالدرجة الأولى.

وماذا ترى الوضع بعد الانسحاب السوري من لبنان؟

الأبواب مفتوحة أمام كافة الاحتمالات. فإسرائيل تضع عينها على جنوب لبنان، وليس سراً أنها تربطها علاقات قوية ببعض العناصر اللبنانية ذات النفوذ، ولست أبرئها أيضاً من اغتيال الحريري؛ لأن أكثر الأطراف استفادة من ذلك هي إسرائيل بقدر ما أن أكثر الأطراف خسارة هي سوريا.

وَأعتقد أن العلاقات السورية اللبنانية قد أصابها إسرائيل في مقتل، واليوم تجد لبنان نفسها بين أمرين أحلاهما مر:

فإما تكرار اتفاقية 17 أيار " مايو" مع إسرائيل أو قبول توطين اللاجئين الفلسطينيين وهو ما يفتح المجال أمام حدوث صبرا وشاتيلا مرة أخرى .

والنقطة الأهم هي أن المطامع الإسرائيلية لم تتوقف بعد؛ فالهدف النهائي هو القضاء على حزب الله، لذلك فالمطالب الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية تتمحور حول نزع أسلحة حزب الله تحت دعاوى اعتباره قوة سياسية، وليس مليشيات، وهو غير ذلك فهو مقاومة مشروعة ضد إسرائيل.

سيناريو العراق في سوريا

هل من الممكن أن يتكرر السيناريو العراقي مع سوريا وتوجّه لها أمريكا ضربة عسكرية؟

ليس على المدى المنظور، ولا أعتقد إمكان توجيه ضربة عسكرية؛ لأسباب منها أن سوريا لم تماطل بل نفذت كل ما طُلب منها. كما أن هناك شعوراً ومسؤولية عربية بتجنيبها مصير العراق، وفي هذا الإطار استضاف الرئيس المصري مبارك على عجل الرئيس السوري في شرم الشيخ، ثم ذهب إليه بعد ذلك في دمشق وبين المرتين لم تتوقف دبلوماسية الهاتف. كذلك فلا ننسى ملف إيران وتسخين الأجواء معها قد يجعل مسألة ضرب سوريا غير وارد على الأقل في المدى المنظور.

كيف تنظرون إلى الوضع الراهن في العراق؟

ما يحدث في المشهد العراقي اليوم يكاد يكون مرسوماً بدقة من جانب المحافظين الجدد؛ فالهدف هو تفنيت العراق وإفساح المجال أمام النعرات الطائفية وإحداث فتن بين السنة والشيعة، وهو ما حدث بالفعل . فالسنة لا وجود لهم على الخريطة السياسية والشيعة بحكم الأغلبية حظوا ب(140) مقعداً في البرلمان والأكراد مطالبهم الاستقلالية لا ينكرها إنسان . وفي اعتقادي أنه سوف يكون هناك صياغة لدستور مشابه للدستور اللبناني، ففي الأخير يجب أن يكون الرئيس مارونياً ورئيس الوزراء سنياً، ورئيس مجلس النواب شيعياً.

يبدو أننا أمام مشهد مماثل في العراق، فالرئيس من المحتمل أن يكون كردياً ورئيس الوزراء شيعياً ورئيس مجلس النواب سنياً. بمعنى آخر كنا نتحدث في السابق عن " لبننة" كوسيلة من وسائل نشر الفوضى وعدم الاستقرار في بلد معين، وها نحن نجد أنفسنا أمام " عرقنة"، فالمشهد العراقي رغم المزاعم الأمريكية ليس في صحّة جيدة، والفتن والمتحركات أكثر من الثوابت.

الموساد في العراق

ماذا تقول عن التواجد الإسرائيلي في العراق؟

أنا أرى أن الواهمين وحدهم هم الذين يعتقدون أن إسرائيل " بريئة" من كل الجرائم التي حدثت وتحدث في العراق، وهناك رجال الموساد الذي يحكم قبضته الحديدية على أنحاء العراق شمالاً وجنوباً، ولا ننسى الإسرائيليين الموجودين تحت غطاء شركات المقاولات والتجارة والأمن الخاص التي تدسّ أنفها في كل شيء.

كما تؤكد مصادر صحفية أن رئيس الموساد زار العراق سراً، وتفقد خلالها المحطة الاستخبارية المقامة في بغداد، وتشير المصادر نفسها إلى أن هناك محطات أخرى على الحدود الإيرانية والسورية وفي مناطق الأكراد، وأن هناك تدريباً لعناصر عراقية في هذه المحطات؛ فعناصر الموساد موجودة بكثافة في شمال العرق وقد كشفت تركيا ذلك موضحة أن هناك عملاء إسرائيليين يقومون بتدريب أكراد. ولا شك أن هذا الوجود الاستخباراتي يدعمه في خط مواز تغلغل يهودي في قطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة إلى حد أن المواطن العراقي باتت عينه تألف السلع الإسرائيلية التي تغمر الأسواق. فالشركات الإسرائيلية كثيرة وفي مجالات عدة ومنها شركة " دان" لبيع الحافلات والسيارات القديمة و" رينكس" المنتجة للقمصان الواقية من الرصاص و" شريونيت موسيم" للأبواب المصفحة و" عيتس كرمائيل" للأبواب ومنتجات أخرى و" تامي فور" لأجهزة تنقية المياه و" طمبور" للدهانات، و" ترليدور" للأسلاك الشائكة، و" تنور غاز" للمطابخ، و" جاية كوم" للهواتف، و" سكال" للمنتجات الإلكترونية، و" نعان دان" لمعدات الري، و" سونول" للوقود، و" دلتا" للمنسوجات.

غياب عرفات خسارة لإسرائيل

ننتقل للملف الفلسطيني و بعد الخطوات الأخيرة هل تتوقع نجاح عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية؟

ما زلت مقتنعاً أن الطرف الذي خسر كثيراً برحيل عرفات هو الطرف الإسرائيلي، وذلك لأن إسرائيل غير جادة في السير في طريق السلام، وفي زمن عرفات كانت تزعم أنه ليس الشريك المناسب لإقامة سلام معهم، وكانت هذه الحجة تجعلها تملك حق القتل وسفك الدماء والاعتقالات وتجريف الأراضي وهدم المنازل. بمعنى آخر كانت تواصل سياسة إرهاب الدولة على الشعب الفلسطيني.

ولكن عندما جاء أبو مازن، ورفع شعار رفض عسكرة الانتفاضة، وتحدث عن هدنة، ونفذ جانباً مما كانت تطالبه منه أمريكا خصوصاً فيما يتعلق بفصل السلطة السياسية عن الأمنية، وإدانة العنف ضد إسرائيل، هنا وجدت إسرائيل نفسها في مأزق حقيقي؛ لأنها لم تعد تستطيع الاستمرار في إرهاب الدولة، وعندما هيأت مصر اجتماعات شرم الشيخ وجدت إسرائيل نفسها مجبرة على الوفاء بما وعدت به. صحيح أن ما قدمته قليل وقام بالتسويق والمماطلة إلا أن واشنطن يبدو أنها حريصة على إحداث درجة من درجات الهدوء في الملف الفلسطيني الإسرائيلي لكي تتفرغ لباقي الملفات مع سوريا ولبنان وإيران وحزب الله.

وكيف تقرأ الوضع في السودان؟ وما دور إسرائيل فيما يحدث هناك؟

بالنسبة للسودان لو استحضرننا المدى الجغرافي في مشروع الشرق الأوسط الكبير نتأكد أن أحداث دار فور ليست بعيدة عن هذا المشروع الاستعماري الكبير الذي تقوده أمريكا.

وبالتأكيد أن أصابع إسرائيل تعبث في دار فور منذ زمن وعبر سفاراتها في أفريقيا تقود أكبر (مافيا) لتجارة السلاح مع المتمردين في دار فور وغيرها.

وعلينا أن ندرك أننا أمام نيران يتم الإعداد لها منذ فترة، وسوف تشتعل إن عاجلاً أو آجلاً لتلتهم الأخضر واليابس في المنطقة. وهناك تعبئة دولية من خلال الأمم المتحدة لتوجيه اتهامات إلى السودان بأنها تمارس حرباً عرقية وحول هذه النقطة يجري ماء كثير في النهر؛ فالاتحاد الأوربي يؤكد أن السودان بريء، بينما الأمم المتحدة لا تكف عن توجيه الإدانات للنظام السوداني الذي يتهم من جانبه أوروبا

وأمریکا بأنهما يشعلان النيران .. تبقى نقطة أخيرة وهي أن دارفور منجم نطف ويورانيوم، وهناك استثمارات صينية في هذه المنطقة لذلك اشترأت أعناق الدول الكبرى نحو دار فور انطلاقاً من مشاريعها ومطامعها الاستعمارية، والمؤلم أن أوروبا التي تنادي بحقوق الإنسان وحرية التعبير إلا أنها كانت من أكثر المناطق استعداداً لإرسال قوات للتدخل السريع في دار فور، وهو مؤشر يؤكد أن هذه المنطقة في جنوب القارة ليست مجرد صحراء قاحلة كما يبدو.

وفاة الأمم المتحدة

أعلنت في أحد كتبك عن وفاة الأمم المتحدة فما الذي دعاك للقول بذلك؟ الحقيقة لست أدري لماذا يبكي البعض أو يتباكي على الأمم المتحدة التي تعصف بها أهواء السياسة الدولية، وتكاد تحوّلها إلى رماد تذرّوه الرياح لتلحق بسابقتها عصابة الأمم، والتي كتبت شهادة وفاتها بنفسها عندما عجزت عن منع قيام الحرب العالمية الثانية. وها هو المشهد يكاد يتكرر بدقائقه حيث تبرز فيه الأمم المتحدة وكأنها "خيال ظل" أمام صلف القوة الأمريكية الباطشة التي لا تقبل إلا صورة الانصياع الكامل وإلا فالقرار بالحتم سيكون انفرادياً. وإذا علمنا أن الولايات المتحدة تدأب منذ فترة على إفساح المجال أمام ذراعها الحديدي القوي علي حساب تقليص دور الأمم المتحدة، لأدركنا أننا نقرب من لحظة الحقيقة التي تُعلن فيها وفاة الأمم المتحدة. وهناك من يرى أنها ماتت بالفعل في سراييفو؛ لأنها كانت ضعيفة ولا تملك من أمر نفسها شيئاً وأجهزتها مشلولة وآلياتها البيروقراطية ثقيلة وسكرتيرها العام متردد. ومن ثم فحصاد عملها كان صفرًا في هذه الأزمة وما تلاها من أزمات مثل الأزمة العراقية التي كشفت بما لا يدع مجالاً للشك هشاشة هذه المنظمة.

إذن فهي ليست موجودة. وإن كان لابد من الاعتراف بوجودها قبل ذلك فهي على الأقل أصبحت في حكم الميتة أو المتوفّاة! فلقد انتهى في صبيحة يوم 12 سبتمبر 2001 أي في اليوم التالي لأحداث 11 سبتمبر عصر القانون الدولي، وبدأ فعلياً عصر قانون الدولة الأقوى "الولايات المتحدة". وحسبما قال "جون بولتون" أحد صقور الخارجية الأمريكية "ليس هناك شيء اسمه الأمم المتحدة.. هناك مجتمع دولي تقوده الولايات المتحدة!!"

يكاد يكون هناك إجماع عالمي على كراهية الولايات المتحدة فهل عرفت أمريكا لماذا يكرهها العالم؟

على عكس ما تشتهي الإدارة الأمريكية فإن مشاعر الغضب والحقد ضد أمريكا والأمريكيين قد تصاعدت في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، ولم تعد مقصورة على العالم العربي والإسلامي، فالثابت أن هذه الكراهية امتدت بعد 11 سبتمبر وسقوط بغداد لتشمل العالم كله. لتظهر أمريكا كوحش كاسر لا تشغله سوى مصلحته الشخصية. والمدهش حقاً أن هذا الأسلوب الاستفزازي الذي برعت فيه إدارة بوش لا يؤدي إلا إلى تأجيج مشاعر الكراهية ضد أمريكا والشعب الأمريكي . ورغم ذلك يخرج علينا بوش بتساؤل غريب يقول فيه: لماذا يكرهنا العالم مع أننا شعب طيب؟ وعلى الرغم من ذلك فإنني أرى أن أمريكا غير جادة بالفعل في بحثها عن أسباب كراهية العالم لها، وإلا فلماذا تصر على استعداء الآخرين واستفزازهم . كذلك فإن سياسة الكابوي التي يتمسك بها في صلف مقيت صقور الإدارة الأمريكية هي أحد أسباب اشتعال نيران الكراهية -بحيث بات يُستعاض -كما تقول صحيفة لوموند الفرنسية- عن كلمة " أمريكي " بكلمة " الشخص الكريه".

وفي محاولة منها لتحسين صورتها السيئة هذه لم تتردد الإدارة الأمريكية في إنفاق مئات الملايين من الدولارات لتغيير صورتها في أذهان الآخرين، ولذا فقد استحدثت إدارة جديدة في وزارة الخارجية الأمريكية تُعرف باسم دبلوماسية العلاقات العامة، و مهمة هذه الإدارة هي تبييض وجه أمريكا خصوصاً في مواجهة موجات الكراهية التي طوقت الآفاق باعتراف الأمريكان أنفسهم، ولكنني أؤكد أن الولايات المتحدة لن تنجح في ذلك مادامت مصممة على اتباع نفس سياساتها وأساليبها مع الجميع. أنت ترى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو مؤامرة أمريكية ضد العرب أليس كذلك؟

بكل تأكيد هذا المشروع يعتبر مؤامرة ضد العرب والمسلمين، وكيف لا يكون كذلك وهو في الأصل مشروع إسرائيلي يستهدف السيطرة على المنطقة " أرضاً وسماءً " . والحق أن مشاريع " التذويب " و " السلب " و " الهيمنة " الخاصة بالشرق الأوسط لم تتوقف منذ عقود بدعوى تنمية الشرق الأوسط اقتصادياً. ولا يخفى على لبيب أن

الهدف الأكبر من وراء كل هذه المخططات الأمريكية الإسرائيلية هو تذويب العرب في محيط أوسع بحيث تبهت ملامح " الهوية" العربية والإسلامية للمنطقة بعد أن تتحول شعوبها إلى أقلية لا تمثل أكثر من 40% من إجمالي شعوب الشرق الأوسط الكبير

=====

#عوض القرني: إسرائيل تفرح بصراعاتنا الطائفية

الرياض/عبد الحي شاهين 1428/4/18

2007/05/05

عدّ الداعية السعودي عوض القرني التحركات السياسية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تهدف في الأساس إلى إقامة ما يُسمّى بـ"إسرائيل الكبرى" في المنطقة العربية، وتمدّدها على حساب الفلسطينيين واللبنانيين، وقال: إن ما يُسمّى بالشرق الأوسط الجديد والكبير كلها عبارة عن لافتات لتحقيق هذا الغرض، بيد أنه أكّد أن واشنطن ستخفق في فرض مشروعها في الشرق الأوسط، واستدل بمرجعيات تاريخية وقال: إنه - أي التاريخ - أثبت باستمرار إخفاق "المشاريع الأمريكية" بدءاً بالمشروع الصهيوني القائم في المنطقة الذي يواجه مقاومة شديدة وانكسارات حادة في أسسه التي قام عليها، ثم ما جرى بعد ذلك في العراق وفي أفغانستان، وما جرى في لبنان أخيراً، إضافةً إلى أن تاريخها في دعم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة انتهى إلى لا شيء.

وتوقّع الشيخ عوض القرني في حديثه لشبكة (الإسلام اليوم) أن يشهد الشرق الأوسط حالة استقطابات حادة خلال الفترات القادمة، وأن تدفع الولايات المتحدة باتجاه صراعات عربية - عربية بين الحكومات العربية، وربما صراعات طائفية ومذهبية وسياسية وصراعات حزبية من أجل إعطاء إسرائيل فرصة من الوقت لالتقاط أنفاسها، لكنّ حركات المقاومة سترتفع معنوياتها وعملياتها ستتزايد وتيرتها، وسيكثر المقتنعون بها، موضحاً أن إسرائيل ستواجه من جانبها العديد من المشكلات الداخلية بعد إخفاقها في لبنان.

فإلى تفاصيل الحوار:

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من الحروب المتواصلة .. في رأيكم .. ما الغرض من إشعال هذه الصراعات؟

الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخها كله، تعتمد على القوة وعلى العنف والقهر، بدءاً من تكوينها وإنشائها؛ إذ قامت على أنقاض إبادة شعب كامل في أمريكا الشمالية وهم الهنود الحمر، وإلى بداية هذا القرن وعمليات الإبادة متواصلة، وكذلك في علاقاتها مع الدول الأخرى استخدمت القوة والقتل والحرب وجميع أساليب الدمار استخدمتها في العالم كله، ولم ينج من أذاها أحد، هذه طبيعة غالبية في تفكير الإدارة الأمريكية، ومن خلال التجارب والخبرات التي كوّنت تاريخ أمريكا أصبحت هذه العقلية هي التي تحدّد لها أساليب تحقيق أهدافها.

أمر آخر لو جرّبت أمريكا وسائل أخرى فلن يكون لها قبول؛ لأنها تعلم أن تاريخها الأسود وأهدافها السيئة ومظالمها في المنطقة لن تجعل الناس يقبلونها سلمياً، فتحاول من خلال القوة أن تفرض وجودها وتكره الناس على قبولها.

هل ترى أن هناك تحولات في المشاريع الأمريكية في المنطقة خاصة فيما يتعلق بـ) الديمقراطية والحرية)؟

في الواقع أنا أشكك كثيراً في دعاوى أمريكا أنها تتادي بالحرية والديموقراطية في المنطقة؛ لأن الأمثلة أمامنا واضحة تماماً، مثلاً في فلسطين تقف أمريكا ضد الحل الديموقراطي، وكذلك أغلب الأنظمة الاستبدادية نجد أن أمريكا هي التي تدعمها، بصورة مستمرة، ونحن نرى في العراق الدماء أنهاراً والأشلاء جبالاتاً، وليس هناك حل ديموقراطي، والواقع أن زعم نشر الحرية والديموقراطية هو دعوى أمريكية، أما الأجنحة الأمريكية الحقيقية في المنطقة فهي قائمة على دعم إسرائيل وفرض وجودها وهيمنتها، واستغلال خيرات المنطقة، واستعباد شعوبها، وتغيير عقائدها وثقافتها وأفكارها، هذه هي الأجنحة الحقيقية لأمريكا.

هل تلاحظون اختلافاً بين مشروع الشرق الأوسط الكبير والموسع والجديد الذي يُطرح الآن بعد الحرب على لبنان؟

هي كلها لافتات وعناوين مختلفة لحقيقة واحدة هي إسرائيل الكبرى، يُراد لها أن تتمدد، وتتحقق من خلال هذه اللافتات وهذه الصيغ.

ولماذا طرح مشروع الشرق الأوسط الجديد أثناء الحرب ضد لبنان؟
لقد أثبتت الحقائق على الأرض إخفاق المشاريع الأمريكية قاطبة، بدءاً بالمشروع الصهيوني القائم في المنطقة الذي يواجه مقاومة شديدة وانكسارات حادة في أسسه التي قام عليها، ثم ما جرى بعد ذلك في العراق وفي أفغانستان، وما جرى في لبنان أخيراً، وأيضاً تاريخها في دعم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة انتهى إلى لا شيء.

كيف يمكن أن يكون حال الشرق الأوسط في حال نجاح المشروع الأمريكي؟
أستبعد أن تتجح الولايات المتحدة الأمريكية في فرض مشروعها على المنطقة، يمكن أن يحدث دماراً في المنطقة وحروباً لدعم هذا المشروع، لكنها لن تنجح في النهاية، وبالتالي لا أجد حاجة للتفكير في احتمالات نجاح النظرية الأمريكية في المنطقة؛ لأنها ضد سنن الله، وضد مسيرة التاريخ، وضد مصالح وتطلعات الشعوب، فمآلها إلى الخسران بإذن الله.

بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان كيف ترى تداعيات هذه الحرب على المنطقة؟

هناك العديد من التداعيات.

أولاً: سيحصل في داخل إسرائيل مشكلات ليست بالسهلة (وهذا بدأ منذ أيام الحرب)، لكنهم تعودوا على امتصاص المشكلات، وأتوقع أن تدفع أمريكا باتجاه صراعات عربية -عربية بين الحكومات العربية والأنظمة العربية، وربما صراعات طائفية ومذهبية وسياسية وصراعات حزبية من أجل إعطاء إسرائيل فرصة من الوقت لالتقاط أنفاسها، لكن أيضاً حركات المقاومة سترتفع معنوياتها، وعملياتها ستنزايد وتيرتها، وسيكثر المقتنعون بها في هذه الحالة.

بجانب ذلك سنشهد قريباً تحالفات جديدة في المنطقة؛ لأن العرب مع الأسف الشديد هم صدى لردود الأفعال والإملاءات الأجنبية، ولا يعبر عنهم رأي واحد، ولا موقف واحد، وأقصد هنا أكثر الأنظمة وبعض الأحزاب والقوى السياسية.

كيف نقرأ مستقبل الصراعات الطائفية والاقبالتال في العالم الاسلامي خلال الأيام المقبلة؟

أتوقع أن تزداد حدة الاستقطاب والصراع الطائفي؛ لأن العديد من القوى من مصلحتها أن تدفع إلى ذلك، أمريكا وإسرائيل، و أيضاً من يدور في فلكها في المنطقة، وأيضاً قوى الجهل والتخلف، وكذلك أصحاب الفقه السطحي، وقليلو الوعي، كلها ستدفع إلى الصراع الطائفي الحاد في المنطقة، وظني أن هذه الصراعات ستزداد اشتعالاً في المنطقة.

بخلاف النظرة الأمريكية أو الغربية عموماً... هل تعتقد أن الشرق الأوسط ينبغي أن تتغير فيه بعض الأساسيات؟ (هل تطالب بشرق أوسط جديد؟ وما هي ملامحه؟) مسمى الشرق الأوسط هو مسمى غربي، وأنا أعترض على هذا المسمى، وللأسف أن الغرب غيروا حتى حقائق الجغرافيا، فما كان شرقاً أوسطاً بالنسبة لهم جعلوه شرقاً أوسطاً بالنسبة للعالم كله، وما كان شرقاً أقصى جعلوه شرقاً أقصى للعالم كله، وما كان شرقاً أدنى جعلوه شرقاً أدنى للعالم كله .. وهكذا ..

نحن في منطقة "إسلامية" و "عربية"، وهذه التسميات هي التي يجب أن تسود، وأما الأسس التي تحتاج إلى تغيير فنعم، فكما أن الغرب بحاجة إلى تغيير أسس هذه المنطقة، ويسعى لذلك، فنحن بحاجة إلى تغييرها كذلك، لكن بالطبع من منظور وزاوية غير منظور وزاوية أمريكا والغرب.

نحن في حاجة للعودة إلى الجذور والأصالة والتخلص من التغريب والتبعية، نحن في حاجة لسلوك دروب النهضة والتقدم والتخلص من التخلف والتأخر، نحن في حاجة إلى الوحدة والتضامن والتخلص من الفرقة والتشردم، وبالتالي فنحن في حاجة لإعادة بناء المنطقة، لكن على خلاف الصورة التي يريد الغرب إعادة تشكيلها عليها

=====

#محنة أهل السنة... هل تكون العراق بوابة للاختراق الشيعي الإيراني!

سعد بن عبدالله البريك 1426/9/9

2005/10/12

مع يقيني بأن الشيعة ليسوا سواء، وأن شيعة الفرس ليسوا كشيعة العرب، وأن شيعة العرب طرائق قديداً، إلا أن تصريحات وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بخصوص الأوضاع السياسية الحالية في العراق جاءت بمثابة (صيحة نذير) توظف

العقول من سبات الغفلة عن التصدي للمخططات الإستراتيجية للمستفيدين من تفاقم الفرص في المنطقة، والذين وجدوا في الساحة العراقية مرتعاً خصباً برعاية أمريكية ومباركة بريطانية، وتوجّس متردّد من الدول الفاعلة في أوروبا وآسيا.

وبينما يجهل أو يتجاهل المعنيون بالوضع من قريب أو بعيد خطورة الطموحات المذهبية في العراق، وما حوله على مستقبل استقرارهم وأمنهم القومي - لا سيما في الخليج - جاء التحذير من السعودية على لسان وزير الخارجية السعودي ليقرب صورة مآلات الصراع الحالي في العراق بكل أدواته السياسية والعسكرية والفكرية على العراق نفسه وعلى المنطقة برمتها.

وفي هذا السياق أعرب مجلس الوزراء السعودي "عن أمله في أن يدرك الجميع أن مصلحة المنطقة هي في بقاء العراق كياناً سياسياً عربياً إسلامياً موحداً ممثلاً لجميع أبنائه وطوائفه، وبمنأى عن التدخل في شؤونه الداخلية".

والمتتبع للوضع العراقي، وما يجري في أروقته السياسية سواء على صعيد التشكيل الإداري والسياسي للحكومة العراقية الحالية، أو على صعيد ارتباطها الفكري والعقدي والسياسي مع إيران أو على صعيد تنسيقها مع إدارة الاحتلال الأمريكي، أو على صعيد الممارسات العسكرية (الحكومية العراقية-الأمريكية) في المدن والشوارع العراقية أو على صعيد محاولات بناء دولة العراق الحديث بدستور جديد... يُدرك - بجلاء - طبيعة المخطط الذي يجري تنفيذه بخطوات مدروسة في اتجاه التمهيد النفسي والسياسي لقيام دويلات متفاوتة القوى، وصالحة للتوظيف السياسي بل والعسكري أيضاً لتحقيق الحلم الإستراتيجي الأمريكي الكبير (الشرق الأوسط الكبير).

التحذير الذي أطلقه وزير الخارجية السعودي أشار إلى أهم محاور الخطورة في الوضع العراقي الحالي، وما قد يتمخض عنه... فقد حذّر من حدوث حرب أهلية عراقية طاحنة ستدمر العراق (المدمر أصلاً) ...وتدفع المنطقة إلى كارثة... وتجر العرب إلى الصراع... كما حذّر من عواقب التغلغل الإيراني في العراق.. وخطورة بنود الدستور العراقي الذي يهيئ الجو القانوني والسياسي لتقسيم العراق!

وبعيداً عن أسلوب التعميم وانطلاقاً من تصريحات وزير الخارجية سعود الفيصل، نستعرض في هذا المقال في "حلقة الأولى" حقيقة التغلغل الإيراني في العراق، وعلاقة ذلك بما يحدث في مدن أهل السنة من تقتيل وإبادة على يد الميلشيات الشيعية الحزبية والقوات العراقية الحكومية تحت غطاء عسكري وسياسي وإعلامي.

وقبل ذلك، إذا استطلعنا ردود الفعل من التحذير السعودي نجده قد حظي باهتمام بالغ من قبل الأوساط السياسية في العالم، وكان من الطبيعي جداً أن تعتبره أمريكا في البداية تصريحاً "غير مسؤول"!!، ليس لأنه مخالف للواقع أو مفتقر للمصداقية والعقلانية في التحليل وبعد النظر، ولكن لكونه يحمل في طياته تعريفاً بالوضع المتردي الذي تشهده أمريكا في العراق والمتمثل في مغامراتها (التكتيكية) الطائشة مع الشيعة هروباً من جحيم المقاومة...!!! لكن الوسط السني الذي عانى الأمرين من جراء الوضع السياسي الحالي في العراق، ويتوقع الأسوأ من كل المعطيات السياسية في المرحلة المقبلة (مرحلة ما بعد الدستور)، كان له موقف آخر من تصريحات الفيصل، فقد جاءت ردود الفعل من قبل التكتلات السنية في العراق مرحبة بالتحذير السعودي حيث صرح المكتب السياسي للحزب الإسلامي العراقي في بيان له على موقعه على الإنترنت أن: "تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بشأن العراق، والتي حذر فيها من أن العراق يتجه نحو التفكك، تحمل وصفاً دقيقاً لحالة العراقيين، وتنم عن تقدير واقعي للمخاطر التي تحيق ببلادهم"، وأن تصريحاته: "تحمل وصفاً دقيقاً لحالة العراقيين الذين حز في نفوسهم أن يُتركوا في أتون المؤامرة وحدهم كل هذه الفترة"، وأن "أبناء العراق يتطلعون إلى أشقائهم العرب جميعاً، وبالأخص في المملكة العربية السعودية ليعينوهم على تجاوز المحنة، وتحقيق التوافق، ونبذ الفرقة فيما بينهم". وأن "نصرة العراقيين في هذا الظرف العصيب واجب تقتضيه أخوة الإسلام والعروبة خصوصاً، وهم يواجهون مؤامرة عاتية على عقيدتهم وهويتهم وتتواطأ عليهم إرادة الغزاة مع إرادة القوى الشعبوية الحاكمة".

وفي السياق ذاته ثمن مجلس الحوار الوطني التحذيرات السعودية واصفاً إياها بأنها "أشاعت ارتياحاً في أوساط الشعب العراقي المظلوم". و متمنياً من "باقي الأشقاء والمسلمين أن يقتدوا بمبادرة الأمير سعود الفيصل، ويمزقوا جدران الصمت على

مؤامرة ذبح العراق التي ستتعرض تداعياتها -إذا مرت لا سمح الله- على عموم
الوضع العربي والإسلامي في المنطقة".

وردود الفعل هذه من قبل أكبر التكتلات السنية في العراق تعكس عمق الأزمة التي
يعيشها أهل السنة في العراق؛ فهم الخاسر الوحيد والأول على الصعيد المحلي إذا ما
نجحت الحكومة في إقرار الدستور، وقبل ذلك عليهم يقع مسلسل الإبادة والتهميش
والتطهير الطائفي في كل شبر يمثله السنة على أرض العراق السنية، وهم أيضاً من
سيدفع فاتورة التقسيم في حال وقوعه، لكنهم وفي حال وقوع كارثة التقسيم أو أماراتها
ومقدماتها فلن يكونوا هم الخاسر الأخير، وإنما ستُجرّ المنطقة كلها إلى صراع لا
تُحمد عقباها!!

وإن أسئلة كثيرة وتساؤلات مثيرة لتفرض نفسها على كل متتبع لأحداث الشارع
العراقي الآخذة في الاستفحال والتعقيد. لماذا توأطت القوات الأمريكية والحكومة
العراقية على إبادة أهل السنة في العراق دون غيرهم من طوائف العراق؟ ولماذا تكون
الإبادة قبيل أهم المنعطفات السياسية كالانتخابات ومشروع الدستور؟ وما سر علاقة
الميليشيات العميلة لإيران وميليشيات الأحزاب والتكتلات الشيعية بالحكومة العراقية في
الإبادة الطائفية التي تجري في مدن أهل السنة في العراق؟ ولماذا يرفض أهل السنة
مشروع الدستور الجديد وتصرّ الطوائف الأخرى على تمريره بدعم أمريكي وإيراني
متّحد؟ وما هي عواقب إقرار الدستور على العراق وعلى أهل السنة فيه، بل وعلى
الخليج والمنطقة عموماً؟ وهل لهذه الأحداث علاقة بمشروع إستراتيجي أمريكي (جديد)
أو (قديم) في المنطقة؟ وما سر الانعطاف السياسي الأمريكي في تحالفه المكشوف
مع شيعة العراق، ومن ورائهم إيران؟ أهو خيار مدروس سلفاً قبل احتلال العراق أم
تكتيك فرضته معطيات الوضع الراهن الناجم عن شموخ المقاومة؟ وفي الإجابة عن
هذه التساؤلات تتضح صورة الوضع برمته بكل خلفياته ومآلاته المتوقعة!

أما فيما يخص "مشروع إبادة أهل السنة في العراق"، فقد أصبح حقيقة جلية يعيشها
العراق واقعاً ملموساً محسوساً، وتتناقل كل الإذاعات العالمية ووكالات الأنباء أخباره
اليومية من قصف عشوائي بالمقاتلات الحربية وطائرات وصواريخ الآباتشي على
منازل العزل، وتقتيل جماعي على يد الميليشيات الشيعية المنظمة، وتهجير من المدن

والقرى واعتقالات جماعية، واختطافات سرية، ومداومة للبيوت والمساجد، واختطاف العلماء وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في أشنع صورها بكل أنواع التعذيب والتتكيل في الفلوجة والسماوة وتلعفر والرمادي والموصل وبغداد والحديثة والبصرة وغيرها، حتى أصبحت أخبار التتكيل وإبادة أهل السنة في العراق مستقيضة لدى الرأي العام العالمي، وعارية عن كل المسوغات التي ترددها الحكومة العراقية والاحتلال الأمريكي؛ لتسويغ حربها على أهل السنة، حتى إن الناطق باسم هيئة علماء المسلمين مثى حارث الضاري وصف ما تقوم به القوات العراقية بـ"الإرهاب" ضد أهل السنة، كما وصفت بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق عمليات الحكومة العراقية بـ"إرهاب المؤسسات الأمنية"، وكذلك صرح الأزهر في بيان له بأن الذي يحدث في العراق هو إرهاب تمارسه أمريكا في أرض الواقع، وأصبحت صحف الاحتلال نفسها في بريطانيا وأمريكا تتناول موضوع الانتهاكات الوحشية لقوى الأمن العراقي وميليشياتها في تقارير لا تقبل التأويل بل، وتستغرب من صمت الحكومات عن ذلك.

فقد وصف تقرير لصحيفة (الأبزيرفر البريطانية) بتاريخ 25/7/5 بأن عنف القوات العراقية "أصبح أكثر سخونة وبدرجة كبيرة، وتبدو وكأنها استعمال لحرب العنف المضاد القذرة!"، وأن "ما يصدم المرء هنا هو أن ما حدث وما يحدث، يمر تحت أنوف الرسميين البريطانيين والأمريكيين"، وأن "هناك سؤال عن المدى الذي ذهب إليه القمع"، و"إن من غير الطبيعي أن تبقى الحكومات ساكته". ولم يكن الكاتب الأمريكي والصحافي المستقل (ستيفن فينسنت) إلا ضحية من ضحايا المؤامرة الطائفية، فقد عثر عليه مقتولاً بعد أربعة أيام من نشر المقال الذي انتقد تنامي الأصولية الشيعية في البصرة"، بحسب تصريحات السفارة الأمريكية بالعراق نفسها. وكان (فينسينت) قد اختطف من فندقه بعد أن كتب المقال في صحيفة (نيويورك تايمز)، واتهم مسؤولين بريطانيين بالسماح للأحزاب الشيعية بالتسلل إلى شرطة البصرة، وكان قد قضى شهرين كاملين في جمع معلومات شديدة الخطورة في هذا الشأن، وعزم على إخراجها في كتاب يكشف طبيعة المؤامرة.

وقد كانت صرخة وفد "القوى العراقية المناهضة للاحتلال" في رسالته التي وجهها للأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بتاريخ (24-12-8) تعبيراً يشكل إجماعاً عراقياً (يشمل حتى بعض الشيعة المعتدلين) على النوايا الأمريكية بزرع فتيل فتنة طائفية؛ إذ جاء في الرسالة:

معالي الأستاذ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية المحترم
تحية طيبة وبعد:

"تعلمون سيادتكم أن الاحتلال الأمريكي قد انتهك سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وشكل تحدياً خطيراً ليس لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي العراق ورفات أبنائه فحسب، بل ولاستقرار وأمن دول المنطقة وللعلاقات الدولية المبنية على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومنذ احتلالها للعراق مارست قوة الاحتلال الأمريكية سياسة تهدف إلى بذر الفتنة الطائفية والعرقية بين أبنائه والسعي لإعادة تركيب المؤسسات السياسية والإدارية العراقية على قواعد استحدثتها للتقسيم العرقي والطائفي والمذهبي، وطمس الهوية الحضارية والثقافية والوطنية للشعب العراقي، وإضعاف انتمائه الوطني والقومي والديني...."، إلى آخر ما تضمنته الرسالة.

هذا من حيث المؤشرات العامة على وجود حرب طائفية مقننة ضد أهل السنة بشهادات غريبة ومحلية، أما على الصعيد الميداني للأحداث، فلا أعتقد أن أحداً يشكك في طبيعة المجازر التي وقعت على مسمع ومرأى من العالم طيلة وجود الاحتلال، وعلى الأخص في المناطق السنية؛ فالدمار الذي شهدته الفلوجة على مرأى ومسمع من العالم لا يزال شاهداً بمقاربه الجماعية بما فيها ملعب كرة القدم الذي يغطي تحت أديمه حوالي سبعمائة شهيد شاهد على المجزرة التي لحقت بأهل السنة هناك. وما شهدته تلغفر مؤخراً شاهد آخر على تواصل "مشروع الإبادة لأهل السنة في العراق" وما بين الفلوجة وتلغفر مشاهد أخرى لا تقل ضراوة في التقتيل والتهجير والبطش والاعتصاب وكل أشكال الإذلال!!

ولسائل أن يسأل: أليس كل ذلك من أجل مكافحة الإرهاب؟ والجواب ما يجيب به شهود العيان الرسميون في العراق، وليس تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكي، ولا الناطق باسم البنّتاغون الأمريكي، ولا ما تروّجه الحكومة العراقية،

وإعلام الميليشيات الشيعية، ولا حتى المحلل السياسي على قناة الجزيرة. فحينما أعلن الزرقاوي أن أمريكا تدعم الميليشيات الإيرانية للتكامل بأهل السنة لاشتراكهما في مصالح إستراتيجية في العراق لم تكذبه كل التكتلات السنوية المعترف بها رسمياً في العراق، ليس تأييداً لخطه وبرنامجه في المقاومة، ولكن لأنها الحقيقة المرة التي جاءت على لسانه، ولا يمكن بأي حال إنكارها! بل إن وزير الدفاع العراقي السابق حازم الشعلان كشف حقائق غاية في الخطورة بحكم اطلاعه شخصياً على حقيقة سير العمليات العسكرية في العراق ومشاركته في الحكومة، فقد كشف في عمان في مقال نشرته الشرق الأوسط بتاريخ 18 شعبان من هذا العام أن: "الكثير من المسؤولين في الجمعية الوطنية يعملون الآن لصالح المخابرات الإيرانية". وأطلق رئيس الجمهورية نفسه إثر خلافات مع رئيس الحكومة إبراهيم الجعفري مفاجأة لم تكن في الحسبان، كشف فيها التكامل المتعمد من قبل الحكومة العراقية -المدعومة أمريكياً وإيرانياً- بشأن أهل السنة، وإن كان لم يشر إلى التدخل الإيراني، مما يعكس خطورة الوضع إلى حد لا يمكن معه السكوت!! فقد نشرت جريدة الحياة قبل أيام قليلة مطالبة الزعيمين الكرديين رئيس الجمهورية جلال طالباني، ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لرئيس الوزراء إبراهيم الجعفري بإنهاء حد لـ"الجرائم الكيفية بحق السنة العرب".

وهذه الشهادة على وجود التكامل (المُسيّس) بأهل السنة في العراق من قبل أعلى مسؤول في الدولة يصدق كل أرقام القتلى والجرحى والمعتقلين وانتهاكات حرمان المساجد وتحويلها إلى حسينيات شيعية، وكل أشكال الإبادة في المناطق التي يتواجد بها أهل السنة سواء كانوا أكثرية أم أقلية.. كما أن هذه المطالبة بالحد من الجرائم ضد أهل السنة من قبل أعلى مسؤول في الدولة خارج الانتماء العربي والسني وحليف للاحتلال، بل ومتهم بالتمكّر (للعراقية) نفسها من قبل الكثير من الجهات.. تؤكد أن مزاعم الحكومة العراقية والاحتلال من أن أهل السنة يشكلون قاعدة للإرهاب إنما هي مزاعم لذرّ الرماد في العيون، وضمان غطاء إعلامي مقنع لتبرير مسلسل الإبادة العرقية.

واللافت للأنتظار أن أمريكا -وبعد أن أفادت أن تصريحات الفيصل غير مسؤولة- عادت وصرحت على لسان وزير خارجيتها لشؤون الشرق الأوسط دافيد ويلش: أنه يتقهم قلق المملكة إزاء "الاختراق الإيراني"، معتبراً أن انتقادات وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الأخيرة لواشنطن "لها ما يبررها"، ورغم أنه نفى تورط أمريكا في التحالف مع الحكومة الإيرانية في ذلك، إلا أنه أقر بوجود خطر إيراني، وبخاصة في جنوب العراق "سببه ضعف البنية السياسية والعراقية التي تسمح بتغلغل خفي للنفوذ الإيراني".

لكن وضع العمليات العسكرية والتسهيلات اللوجيستية والسياسية للمليشيات والتكتلات الشيعية تؤكد ضلوع أمريكا في مسلسل تهميش وتغيب أهل السنة من الوجود السياسي في العراق لصالح التمكين للطائفة الشيعية، ما دامت تخدم الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة عموماً. ومما يبعث على العجب إصرار من يغرد خارج السرب على قنواته المسيّسة في برنامج "لقاء خاص"، حيث يرى أن لا دليل حتى الآن يثبت تدخل إيران في شؤون العراق، وأن قيام دولة شيعية في العراق لا يمثل أي مشكلة، وهذا التصريح بقدر ما يعبر عن قصوره السياسي في إدراك أكثر الحقائق السياسية على أرض العراق وضوحاً يعبر أيضاً عن قصوره في تصور مخاطر الامتداد الفكري والسياسي لإيران في المنطقة، اللهم إلا إذا كان يملك من الضمانات الأمريكية والإيرانية ما يجعله بمنأى عن ذلك، فحينئذ يمكن الحكم على هذا القصور بالبراءة التامة لكن التهمة بالتخذيّل على وزن (التطبيع) لن تزول.

ويبقى السؤال مطروحاً: إذا لم يكن مسلسل التطهير لأهل السنة له علاقة بالحرب على الإرهاب في العراق، فإلى أي شيء يهدف؟

مهما تكن المسوّغات التي يسوقها الاحتلال وأذنابه الذين يسوّقون بقاءه فإن جرائمه المتواصلة ضد سنة العراق أضحت من الواضح في النهاية! فالهدف الأول والأخير من التنكيل المتعمد الذي لقيه أهل السنة هناك بشهادة واستتكار الساسة العراقيين أنفسهم: هو تهميش الطائفة السنية من المسرح السياسي الحالي، وتحجيم دورها إلى حد يضمن معه الاحتلال وأعوانه تحقيق الإستراتيجية الاستعمارية الرامية إلى تقسيم البلد، وتجريد السنة من كل مقومات القوة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في إطار

إستراتيجية أمريكية تهدف إلى إحداث توازنات جديدة في المنطقة تمهيداً لنشأة الشرق الأوسط الكبير .

فالسيناريو الذي مرت به عملية الاستفتاء على الدستور كان فصلاً آخر من فصول محنة أهل السنة في العراق؛ فقد تمت إبادتهم سياسياً بعدما استنزفت الآلة العسكرية ومعها بعض الميلشيات الشيعية مدنهم وبيوتهم بكل أنواع التكيل.

كانت ولادة الدستور العراقي عبارة عن فصول متتالية متكاملة أتت في إطار مؤامرة تاريخية محبوكة كان المستهدف في كل فصولها بالتحديد هو "سنة العراق". فالمرحلة التي مرت بها عملية فرض الدستور أو بلغة سياسية أدق "تمريره" بالرغم من كل تعقيداتها وتداعياتها وتسارع أحداثها تظل خريطة واضحة للمحللين، وتشير إلى أهداف وإستراتيجيات وتكتيكات وأدوات محددة، تظهر في صلب الخريطة وكل مساحتها .ومهما تكن التسمية التي انتقاها الاحتلال لفرض الدستور، فإن مصطلح الإقرار الذي تم توظيفه لا يعكس بأي حال الرفض المطلق الذي لقيه الدستور من طرف سنة العراق جميعهم .فالإقرار يعني موافقة السنة أو سكوتهم عليه، وهو ما لم يحصل مطلقاً أثناء عمليتي الصياغة والاستفتاء .

فقد تم "تمرير الدستور" في إطار "مسرحية" تستحق التأريخ! لعب فيها كل من الاحتلال ومؤازروه دور علاقة تجسد فيها عنصر التضحية والولاء والمغامرة والتفاني والتحدي والارتباط وتجاوز كل القوانين والأعراف والقيم.

تمت هذه العلاقة التاريخية بين الاحتلال ومعاونيه في الداخل، ولا أحد يدري حتى الآن: أهي علاقة (متعة) تمت باتفاق بين الطرفين على أساس جدول زمني لإنهائها (أم رغبة في زواج بنية الطلاق من طرف الاحتلال) !! لكن ما لا يشك فيه كل المراقبين أن مصلحة الطرفين (أو الأطراف) هي محور التلاقي في هذه العلاقة، وأنها علاقة لا تحمل في طياتها حتى الحد الأدنى من مقومات البقاء لأمد طويل .

وها نحن نرى بعد مخاض سياسي وعسكري مرير - لم ينته بعد- ولادة دستور عراقي تاريخي من علاقة محرمة مفضوحة!

فكيف تم تمرير "الدستور العراقي" سياسياً وعسكرياً وإعلامياً؟ ومن هم ممثلو الأدوار الرئيسية في مسرحيته؟ وما الأهداف السياسية والإستراتيجية للاحتلال من هذا

الدستور؟ وهل لهذا الدستور أي سقف حد أدنى من الشرعية والمشروعية في أي قانون دولي؟

في البدء نود أن نعطي للقارئ الكريم صورة عامة سردية عما أُطلق عليه (عملية "إقرار" أو تمرير الدستور). فحينما نتحدث عن الدستور العراقي فنحن نقصد بالتحديد الحديث عن مضامينه ذات البعد السياسي.. فالدستور في حد ذاته يمثل المرجعية القانونية العليا للدولة، وبالتالي فإنه الأساس لكل سياساتها الداخلية والخارجية، وإذا نظرنا إلى مضامين الدستور العراقي الجديد فإننا نجد بالإضافة إلى افتقاره للمشروعية الدينية: أرضية قانونية صالحة لتحويل العراق إلى فدراليات متعددة بمجرد إقراره! وبمعنى مبسط فإن الدستور العراقي يجوز ويسمح قانونياً بإمكانية تقسيم العراق إلى دويلات مستقلة باسم شيء يسمونه "الفدرالية" وهي - وإن تكن إطاراً سياسياً يجمع الشعب الواحد ذا الطوائف المتفرقة - إلا أنها في حالة العراق إطار سياسي يفرق الشعب الواحد ذا الطوائف المجتمعة. ولذلك يعدها المراقبون أول فدرالية معكوسة في التاريخ. هذا التقسيم هو الإستراتيجية الأولى في مخطط الاحتلال حتى قبل غزو العراق، ولأجل تحقيق هذه الإستراتيجية كان لا بد من رسم أهداف مرحلية دقيقة ترسم الخريطة القانونية التي يمكن أن ترشد الاحتلال إلى الوصول إلى إستراتيجية التقسيم في النهاية؛ لأجل ذلك كان لا بد من تحقيق الهدف الأول، وهو إيجاد أرضية قانونية للتقسيم مهما كلف الثمن، وتلك الأرضية لن تكون إلا بالدستور العراقي الذي يضمن للطوائف والإثنيات حق الاستقلال والانفصال، وفي الوقت نفسه يضمن للاحتلال هدفه الإستراتيجي الأول في المنطقة، وهو التقسيم، وبضمانه يستطيع ضمان باقي الأهداف الإستراتيجية الأخرى في المنطقة.

لكن "عملية تمرير الدستور" وحدها تحتاج من الاحتلال إلى إجراءات عديدة سياسياً وعسكرياً؛ فليس من السهل تمرير دستور يسمح بتقسيم بلد (قسمة ضيزى) دونما تجاوز كل أشكال المعارضة داخلياً على مستوى الأطياف السياسية الشيعية العربية والسنية والكردية سواء منها ذات الأجندة السياسية أو الخيار العسكري، وأيضاً على المستوى الإقليمي المتمثل في دول الجوار، لاسيما الدول الفاعلة فيه كالسعودية

وايران وتركيا وسوريا، وعلى المستوى الدولي المتمثل في الأمم المتحدة والمنظمات القانونية الدولية والرأي العام العالمي.

لكن الحقيقة أن الاحتلال لم ينظر قط إلى عملية كتلك نظرة قاصرة بل جند لها جندها، وسعى لها سعيها على كل صعيد، وهياً لها ظروفها وحسب لها حساباتها، وغامر بالبقية الباقية من مصداقيته المهزوزة على الصعيد السياسي والقانوني والإنساني ليحققها بأي ثمن. فكانت إستراتيجية التقسيم هي المحور الذي يدور عليه الدستور، ومن أجل ذلك كان المسار السياسي لأمريكا منذ سقوط بغداد عبارة عن "تكتيكات" دارت في فلكها أجندة الأحزاب، والمكونات السياسية في العراق منذ دخول الاحتلال وإلى يومنا هذا.

وهنا نتساءل: ما هي التكتيكات التي انتهجتها أمريكا لتمير الدستور؟ صحيح أن ولادة الدستور العراقي من الأب غير الشرعي (قانون الإدارة المؤقت) كانت في العراق، لكن أطوار نشأته فيما قبل الولادة كانت استثنائية بكل ما يعنيه مصطلح الاستثناء من معنى!! وكما سبق أن أشرنا فإن الحديث عن الدستور العراقي بشكله الحالي هو في العمق حديث عن التقسيم ليس إلا! في اعتقادي أن الدستور العراقي هو نفسه نص مشروع التقسيم، ولذلك فإن الحديث عن هذا هو حديث عن ذلك، ومن هذا المنطلق فإن نشأة الدستور العراقي مرّت بأطوار يمكن تسميتها بالأطوار الثلاثة:

الطور الأول: طور الفكرة، وقد تم في أروقة تل أبيب. نعم في تل أبيب، وهي المرحلة التي نشأت فيها الرغبة في تقسيم العراق بالصورة نفسها التي يصفها الدستور العراقي الآن، وهي التي عبّر عنها (عوديد ينون) في مقال كتبه حينما كان مستشاراً لرئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن تحت عنوان: "إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات"، وصرّح فيها أن العراق هو العدو الأكبر لإسرائيل لذا يجب تقسيمه إلى ثلاث دول، دولة كردية في شمال العراق، وأخرى شيعية في الجنوب، وثالثة سنية في الوسط!" ومن هنا فإن فكرة الدستور الذي يؤدي إلى التقسيم كانت جزءاً من مخططات اليهود، وهذا ليس بمستغرب على أمة وصفها الله بموقدي الفتن: (...كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَاراً لِلْحَرْبِ

أَطْفَاءُهَا اللهُ...)[المائدة: من الآية64]. فمصلحة إسرائيل في تقسيم العراق محققة على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي.

الطور الثاني : طُوّر الإعلان عن فكرة التقسيم في مراكز التخطيط والقرار الأمريكي؛ فقد تمت إعادة صياغة فكرة (عوديد ينون) على لسان رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي (ليزلي غيلب Leslie elb's) فقد نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية في 2003/11/25 مقالاً تحدّث فيه عن حل الثلاث دول، واقترح فيه تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات هي: الشيعة في الجنوب، والأكراد في الشمال، والسنة في الوسط.

وقد صرح في اقتراحه بأن الهدف من ذلك هو إضعاف السنة على حساب تقوية الشيعة والأكراد؛ ليصبح أهل السنة في العراق "أولاد العم الفقراء" على حد تعبيره، ولم تسلم السعودية نفسها من مخططه. ولا بد أن نشير هنا إلى أن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي هو أحد مراكز التخطيط الإستراتيجي في أمريكا، والذي يجمع داخله كلاً من المخابرات الأمريكية، ووزارة الخارجية الأمريكية، وكبار أصحاب الشركات العملاقة، وهو ما يعني أن مثل هذه الاقتراحات التي تُعطى لها صفة العلانية في أشهر الصحف الأمريكية تعكس مخططاً كان يجري حبه في أروقة البيت الأبيض قبل احتلال العراق بكثير. وتعليقاً على هذه التصريحات جاء مقال تحت عنوان: والآن... يبدأ طرح تقسيم العراق... لـ "إضعاف السنة"! في جريدة الحياة بتاريخ 2003 /11/28 يربط بين القضية الفلسطينية ومقال (ليزلي) هذا .. مما يؤكد أن مشروع التقسيم الذي لن يُكتب له وجود إلا بدستور يؤيِّده -مرتبط في العمق بصراع اليهود مع المسلمين؛ فالتقسيم من خلال الدستور العراقي ما هو إلا حلقة في سلسلة ذاك الصراع، وعيِّنة من أجنذاته الجديدة.

ولم تكن العاصمة لندن بعيدة عن مرحلة نشأة الدستور في هذا الطور؛ فقد كان لها الدور الكبير في تفعيل مبادرات التقسيم والترويج لدستور عراقي يسمح بذلك بعد الاحتلال؛ لذلك فقد دعمت كل أشكال المعارضة المتبينة لفكرة التقسيم؛ فكان "إعلان شيعة العراق" في لندن والذي ضم معظم أطراف الشيعة، وصرح فيه موفق الربيعي بإصرار الشيعة على مبدأ الفدرالية (الغطاء السياسي للتقسيم)، وأن أي دستور لا

يتضمن ذلك لن يُقبل قائلًا: تشهد الساحة السياسية حركة ساخنة فيما يتعلق بالوضع الداخلي للعراق ومستقبله السياسي؛ إذ يجري الكلام عاليًا حول تغيير النظام الحاكم وضرورة إزالته من السلطة. وفي هذا السياق بات من المهم جدًا تكرار التأكيدات السابقة بأن الوصول إلى صيغة سليمة لمستقبل العراق ومقبولة من قبل الشعب العراقي، لا بد أن تنطلق من المبادئ العامة التي حددها (إعلان شيعة العراق) والتي تنحصر في الأسس الثلاثة التالية:

1. الديمقراطية.

2. الفدرالية.

3. إلغاء سياسة التمييز الطائفي. "انتهى"

وها نحن نرى اليوم ثمرات إعلان شيعة العراق متمثلة في الغياب التام للديموقراطية، والحضور التام للتمييز الطائفي ضد السنة، والتميرير التام لمشروع التقسيم المنصهر في الدستور تحت مظلة الفدرالية !

الطور الثالث: طور المخاض، وهو الطور الذي بدأ بفترة ما بعد سقوط بغداد" وتولي الحاكم الأمريكي (بول بريمر) إدارة شؤون العراق بقانون إدارة الدولة المؤقت، وما تلا ذلك من انتخابات وتشكيل الجمعية الوطنية العراقية؛ فالحكومة الانتقالية، وفي هذه المرحلة بالذات كان تركيز الاحتلال كله على التنظيمات الشيعية الصفوية، وكذلك الأكراد لإبرام اتفاق نهائي يتم على أساسه تنفيذ (السيناريو) الكامل لتميرير الدستور وإيجاد دولة عميلة لأمريكا كما صرح بذلك "جيمس كوجان" في مقالة نشرها بمركز البحوث العالمية في أمريكا، ولا عجب في ذلك؛ فالتاريخ يعيد نفسه؛ فدور الخيانة العلقمية العظمى الذي مارسه ابن العلقمي بتواطئه التاريخي مع هولاء في احتلاله لبغداد لا يزال التشيع الصفوي يمارسه مع هولاء العصر (أمريكا)، وإذا كان نصير الدين الطوسي هو السند الشرعي والمرجعية في فتوى احتلال المغول لبغداد فإن بعض المراجع الشيعية الإيرانية في العراق بمن فيهم (السيستاني العراقي - الفارسي) هم من يمارس دور الطوسي اليوم في تأييد خطوات الاحتلال من بداية الغزو وحتى إقرار الدستور.

وباستكمال الأطوار الثلاثة بدأ الاحتلال وأذنابه بتمهيد الطريق لولادة الدستور العراقي الجديد في إطار فصول "مسرحية التمرير".

فالفصل الأول: ابتداءً بلجنة صياغة الدستور، فكان التركيز على هوية اللجنة من أولويات الاحتلال في تحقيق أهدافه. وإذا تتبعنا خيوط المسألة فس نجد أن حسم الأمر في هوية اللجنة قد تم سلفاً بمقتضى قانون إدارة الدولة، فعن ذلك القانون الاستعماري تمخضت الانتخابات بمواصفاتها المفنكرة إلى أدنى شروط النزاهة، مما دفع أهل السنة في العراق إلى مقاطعتها ليأسهم التام من كسب أي استحقاق سياسي، وفي تلك الأثناء كانت الطائرات الأمريكية -ومعها جحافل المتحالفين مع الاحتلال داخل العراق - تدك مدن السنة وبيوتهم بيتاً بيتاً باسم "مكافحة الإرهاب" لإثناء السنة عن المشاركة السياسية، وعن تلك الانتخابات انبثقت الجمعية الوطنية العراقية، ثم بعدها الحكومة الانتقالية في الثامن والعشرين من أبريل بأغلبية شيعية كردية، ومن هذه الأغلبية الشيعية الكردية تمخضت لجنة صياغة الدستور لتكتبه بمداد شيعي أمريكي كردي تتأغمط فيه مصالح الأطراف الثلاثة على حساب سنة العراق.

ويجمع السياسيون وخبراء القانون الدولي على أن الطريقة التي تم بها اختيار لجنة الصياغة ليست من القوانين والأعراف الدولية في شيء؛ فهي تُعدّ طريقة غير مشروعة وغير شرعية بكل المقاييس؛ إذ لا بد من وجود "مجلس تأسيسي منتخب" يمثل العرقيات والطوائف لأجل مهمة واحدة هي صياغة الدستور، ولا يجوز قانونياً أن يكون معيناً من السلطة، كما وقع للجنة صياغة الدستور العراقي، وهذه هي الطريقة التي صاغت بها أمريكا ذات النظام الفدرالي دستورها، وكذلك اليابان وإيطاليا وغيرها، وهكذا هو مسطر في القوانين الدولية ومبادئ علم السياسة؛ لأن الدستور يعكس في النهاية أهداف من وضعه.

وبالرغم من سماح الاحتلال وأذنابه لسنة العراق بالمشاركة في لجنة الصياغة بطريقة شكلية فقد تم تجاهل كل مطالبهم، بل وقُتل منهم اثنان من الأعضاء القانونيين في اللجنة وهما: د.ضامن حسين العبيدي ود. مجبل الشيخ عيسى. مما دفع بسنة العراق إلى تعليق المشاركة حتى يُفتح تحقيق دولي في قضية الاغتيال، وأنى له أن يُفتح !!

لقد كانت رحي الاحتلال السياسية ماضية في تفتيت السنة وتهميشهم من المشاركة، فيما كانت رحاه العسكرية تطحن بكل ترساناتها في شوارع ومدن السنة بلا حسيب أو رقيب، وكانت النتيجة أن صيغ الدستور على ما أَرادَه الاحتلال، ومن معه ليتم الإعلان عن بداية الفصل الثاني من مسرحية التمرير في عملية الاستفتاء.

محلياً -في العراق- تم الرفض الكامل للدستور بعد صياغته من طرف سنة العراق بكل أطيافهم السياسية، اللهم ما عدا الانتكاسة التاريخية التي صرح بمقتضاها الحزب العراقي الإسلامي تأييده للدستور مجازفاً بحقوق إخوانه السنة.

وإقليمياً نعتت كل من السعودية وسوريا وتركيا الدستور العراقي بالمهدد للتقسيم، والمؤجج للحروب الأهلية، وأوروبياً صرح الاتحاد الأوروبي بأن الدستور العراقي ليس نموذجياً، أما أمريكياً فقد أجمعت مراكز البحوث الأمريكية على أن الدستور العراقي غير قابل مطلقاً لأي تطبيق عملي، وأن صياغته تمّت تحت ضغوط أمريكية، وأنه يفرق المجموعات العرقية في البلد، حتى وصف (جيمس كوجان) الدستور العراقي في مقالة نشرها مركز البحوث العالمية بأنه: "وصفة لحكم استعماري"، وبأنه من بدايته إلى نهايته يرسّخ الأطماع الأمريكية الاستعمارية في الشرق الأوسط، وأن هذا الدستور تم باتفاق مع الأكراد و الشيعة لاسيما "حزب الدعوة الإسلامي والمجلس الأعلى للثورة" بهدف إيجاد دولة عميلة لأمريكا. وأما صحيفة (نيويورك تايمز) فوصفت الدستور الحالي بأنه "لا يشجع على فرص عراق موحد ومسالم" أي أنه يشجع على التقسيم. ووصفت صحيفة (بوسطن غلوب) العملية الدستورية بأنها: "جاءت مخيبة للأمل وعملت على تفرقة البلد". ويُجمع خبراء القانون على أن لا شرعية للدستور الذي جرى "تمريره" لأنه:

أولاً: مرجعية لجنة صياغته نفسها غير شرعية؛ لأنها من وضع الاحتلال، وهو من وضع قانون الإدارة المؤقت، ومنه انبثقت لجنة الصياغة، وينص قانون جنيف لعام

1949م على أنه "لا يحق للاحتلال أن يتعرض للدستور" وها هو قد تعرض!!

ثانياً: إن لجنة صياغة الدستور لم يتم انتخابها على أساس الطوائف الممثلة للعراق.

ثالثاً: ثبوت تدخل الاحتلال في كل مراحل الصياغة بشكل مباشر، لعب فيه دور الوصي الأمر، والمحدد لزمن الصياغة ومكانها وأعضائها وشكلها النهائي، دون مراعاة للمتطلبات القانونية في ذلك.

رابعاً: القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ينصان على أن لا شرعية لأي انتخابات تحت الاحتلال؛ لعدم وجود الإرادة والسيادة وحق تقرير المصير المغيبة في إطاره. وبالرغم من عدم شرعية الدستور وعدم مشروعية عملية الاستفتاء برمتها في إطار الاحتلال بإجماع أهل القانون. وبالرغم من كل محاولات التضييق و"الإرهاب" الذي مورس على أهل السنة لتمريره فإن عملية الاستفتاء كشفت عن فصل آخر من فصول المسرحية التي لعب أدوارها الاحتلال وأتباعه من الشيعة والأكراد، فماذا جرى في أثناء الاستفتاء؟

الفصل الثاني: وفيه تم التلاعب بالنتائج فقد استفاد الاحتلال من تجربة الانتخابات في أسلوب تجاوز المعارضة السنية وكل معارضة إقليمية أو دولية، ولم يعد يشعر بالحرج السياسي والقانوني في تمرير أي أجندة سياسية تخدم مشروعه هذا.. وهذا ما جعله أكثر جرأة في عملية تمرير الدستور وأكثر تحدياً لكل القوانين والمواثيق الدولية بدءاً من ديباجة صياغة الدستور ومروراً بتحديد مدتها الأقصر في التاريخ، وانتهاء بتزوير نتائج الاستفتاء.

لنتذكر جميعاً أن أول إعلان حاسم عن وفاة ياسر عرفات كان على لسان البيت الأبيض؛ فقد كان أول من أعلن عن وفاته، وهو لا يزال راقداً في فرنسا؛ إذ خرج بوش يترحم عليه قائلاً: "ليرحمه الله"، في وقت كان الأطباء الفرنسيون والعالم يجهلون نبأ موته وسط تضارب قاتم للأنباء!!

وأثناء عملية الاستفتاء على الدستور العراقي وقع الشيء نفسه، و بالطريقة نفسها، فقد أعلن بوش على لسان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أن الدستور العراقي تم إقراره؛ إذ صرحت بأنه "وعلى الأرجح، تمّ قبول مسودة الدستور العراقي الجديد". وفي تعليقاتها كرّرت رايس ثلاث مرات أنّ الدستور تمّ قبوله حتى قبل إعلان النتائج!! فيما كان الشعب العراقي والعالم يجهل نتائج الاستفتاء، في إشارة واضحة لكل الأطراف المعنية داخلياً وخارجياً بأن الدستور "سيمرّ يعني سيمرّ!!" أحبّ من أحبّ

وكره من كره!! وفي رسالة واضحة أيضاً للمفوضية العليا بتزوير نتائج الاستفتاء كما فهم ذلك سنة العراق، وصرح بذلك رئيس مجلس الحوار الوطني صالح المطلك. أما على صعيد الساحة العراقية وبعيداً عن جدال أرقام ونسب التصويت فقد شهدت عملية الاستفتاء تجاوزات فادحة مكشوفة أعلن إثرها سنة العراق بكل قياداتهم السياسية نداء استغاثة للمجتمع الدولي بأن "الاستفتاء" يتم تزويره. فقد صرح صالح المطلك رئيس "مجلس الحوار الوطني العراقي" (يضم عدداً من القوى السنية) أثناء عملية الاستفتاء أن نتائج محافظة ديالا تعرّضت للتزوير، وقال في تصريح لقناة (العربية) ما نصه: "ما حصل في ديالا -على سبيل المثال- اللي يخلينا نقول: إنه ما يجوز تتكرر هذه الممارسات "أن قوات الدولة" داهمت مراكز الاقتراع وسحبت صناديق الاقتراع بالقوة من المفوضية، وهذه المعلومة جاءتني من ممثلينا هناك، ولم أعتد على الممثل واتصلت بالموظفين التابعين للمفوضية العليا لكي أتأكد من الموضوع، وأجابوني بنفس الطريقة أن الصناديق أخذت منهم بالقوة من قبل قوات الدولة، إذاً كيف تريد أن أقول: إنه لا يوجد هناك تزوير؟ لم أخذت هذه الصناديق بالقوة؟"

وبعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء قال المطلك في تصريح لوكالة (رويترز): إن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أذعنت للضغوط الأمريكية، وتلاعبت في نتائج استفتاء الدستور لصالح زعماء الشيعة والأكراد المسيطرين على الحكومة العراقية الانتقالية.

أما هيئة علماء المسلمين في العراق (أعلى مرجعية للسنة في العراق) فقد أعلنت رفضها لنتيجة الاستفتاء على مسودة الدستور العراقي، التي أعلن إقرارها، موضحة أنها لم تُفاجأ بنتيجة الاستفتاء. ووصفت مشروع التصويت في بيان لها بالمؤامرة الكبرى، ودعت كل القوى الوطنية إلى رفضه بكل الوسائل، وقال الشيخ عبد السلام الكبيسي الناطق الإعلامي باسم الهيئة: "إن الدستور هو دستور احتلال"، مؤكداً أنه سيزول مع زوال الاحتلال عن الأرض العراقية.

ووصف حسين الفالوجي (وهو من الشخصيات السنية البارزة) الاستفتاء: بأنه استفتاء تلاعبت به واشنطن. واتهم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي وصفها بأنها

غير مستقلة وتخضع لسيطرة الأمريكيين المحتلين بتزوير الاستفتاء وقال: كلنا يعلم أن هذا الاستفتاء زورته المفوضية العليا غير المستقلة للانتخابات. ولكن تلك التصريحات ما كانت لتُسمع في ظل الغطاء الإعلامي والرعاية الأمريكية لسير عملية الاستفتاء؛ فقد جاءت محاكمة صدام لتشغل أنظار الشعب العراقي والعالم 180 "درجة" عن كل شيء إلا عن محاكمة صدام المثيرة، في وقت حاسم كان يُعاد فيه فرز نتائج التصويت في الموصل التي كان رفض الدستور فيها بنسبة عالية تصل إلى 90% . وبعد أن تم الإعلان عراقياً عن نتائج الاستفتاء قام أهل السنة المغلوبين على أمرهم بالطعن في نتائج الاستفتاء، كما طعنوا من قبل في شرعية الاحتلال وشرعية الانتخابات وشرعية الصياغة.

صحيح أن قانون جنيف عام 1949م لا يعترف بقانونية أي استفتاء أو انتخابات تجري في ظل الاحتلال لعدم وجود الحرية والسيادة والاستقلال لكن حتى لو قدم سنة العراق مليار طعن من الطعونات القانونية في عملية الاستفتاء فلن يجدوا من ينصفهم في ذلك لسبب بسيط واضح هو أن من يشكونه هو القاضي "ومن استرعى الذئب فقد ظلم".

ما جرى في إطار هذه العملية ليس كل شيء؛ فهناك نكسة تاريخية للاحتلال فاقت النكسة الفيتنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ومعنوياً هذا بالضبط ما نتحدث عنه الأعلام السياسية الأمريكية نفسها، وفي ظلها يتساءل المراقبون: هل سيشهد العالم نهاية فعلية للاحتلال في أحضان الموالين له من الشيعة وغيرهم؟! عموماً هذا ما ترسمه الأحداث اليومية في الساحة العراقية، وهذا ما تخبرنا به دروس التاريخ وقوانين وسنن الله في هلاك واندحار المعتدين الظالمين أيضاً!! فلا أمريكا بترسانتها، ولا أذنانها داخل العراق بقادرين -حتى الآن- على الخروج (بحفظ ماء الوجه) من مستنقع الساحة الخضراء الضيق....بينما ساحة المعركة في العراق -كما يعرفها الجميع- أكبر من الساحة الخضراء بكثير. وبالرغم من أن سنة العراق قرّروا الدخول في الانتخابات البرلمانية القادمة، وشكلوا "جبهة التوافق العراقية" كإطار موحد يجمع شتات السنة، ويعطي قوة سياسية أكبر للمشاركة، إلا أن ما يجب أن يُحسب له الحساب هو ضمانات النزاهة، وإذا كان الدستور قد تم تمريره بالقوة و(البلطجة)، لا

بالنزاهة فهل يا ترى ستمر الانتخابات هذه المرة نزيهة لا يكتشف فيها سنة العراق تزويراً ولا تبديلاً!! ما يبدو هو أن السنة في العراق ليس لديهم أي قناعة بوعد نزاهة الانتخابات الذي تردده حكومة الجعفري المتهمه بعدم الثقة والطمأنينة!! لكن -ومع القناعة بعدم النزاهة- فهم مصممون على المشاركة لكونهم متأكدين من أن مشاركتهم ستسفر عن حلّين هما الرهان الرئيس المشجع على المشاركة:

الأول: إمّا أن يحصلوا على ما يستحقونه من التمثيل السياسي في العراق كاملاً غير منقوص، وحصولهم على هذا الاستحقاق يؤدي تلقائياً إلى التخفيف من شدة الاحتقان التي يعيشها العراق، ويجنّب أبناء شعبه حرباً طائفية استوفت جميع الشروط اللازمة لقيامها .

الثاني: وإما أن تزور نتائج الانتخابات كما زُورت نتائج الدستور من قبل؛ فينقلب السحر على الساحر، وتدور على الاحتلال وأعوانه الدوائر، ويكون سنة العراق وقتئذ قد استفدوا كل السبل السلمية الممكنة لإعطاء فرصة للحلول السياسية في إطار نزيه، واستنفاد هذه السبل يعني بقاء الخيار الوحيد والمتمثل في التفاف كافة التنظيمات السنية حول المقاومة المسلحة وتبنيها للاتجاه المسلح. وعشية الانتخابات البرلمانية القادمة... لا يزال (سيناريو) الإبادة آخذاً في الاستفحال، ولا تزال أشكالها آخذة في التنوع؛ فضائح التعذيب والاعتقالات التي كُشِف عنها مؤخراً في سجون الاحتلال ومنظمات حلفائه من الشيعة كمنظمة الإرهاب المنظم المسماة: (بدر) .. كل هذه الفضائح تعطي مؤشراً خطيراً على استكمال كافة الشروط الموضوعية لقيام حرب طائفية في العراق يكون المستفيد الأول منها هو الاحتلال... وإن كانت في نظر المراقبين قائمة بالفعل من طرف أتباعه وحلفائه في الداخل، لكنها لم تُجابه بردة فعل حاسمة من قبل سنة العراق.. وفي تلك الفضائح التي تم كشفها وإدانتها حتى من قبل الأمم المتحدة.. مؤشر خطير على هوية من سيحكم العراق وكيف سيحكمه!! ولصالح من سيحكمه!!.. هذا - طبعاً- إذا استطاع الخروج سالماً من مأزق الساحة الخضراء! وما هو -باعتقاد المحللين- بخارج!

=====

#الصحة الإسلامية في السنغال.. نجاحات ثقافية واقتصادية

رضا عبد الودود 1426/6/5

2005/07/11

لعل الكثيرين من المهتمين بالشأن الإسلامي والمشتغلين بالسياسة يغيب عن أذهانهم تفاعلات الحياة السياسية ودور القوى الاجتماعية داخل المجتمعات الإفريقية، ولعل الحديث عن أوضاع التيار الإسلامي في السنغال يأتي من قبيل مناقشة إمكانيات تعميق التقارب مع الدول الإفريقية التي لا تتجاوز معارف الكثير منها عن قشور المعرفة، بل إن الكثير من المسلمين العرب بل والأفارقة يعلمون تفاصيل الواقع الأمريكي أكثر من معرفة أحوال جيرانهم بفعل التقارب الثقافي والفكري بوساطة المنظمات المدنية والعلمية التي تلعب دوراً فاعلاً في صياغة ثقافة الشعوب العربية والإفريقية تمهيداً لتنفيذ الأطروحات العالمية والمخططات التي إذا تمّ تنفيذها انقلبت ثقافة المنطقة رأساً على عقب، ومن ذلك مشروع القرن الإفريقي الكبير الذي يعمل على محاصرة التوجه العربي والإسلامي المرتبط بالإقليم منذ قديم الأزل، وإحلال ثقافة إفريقية مسيحية بدلاً منه. ومما يزيد خطورة الأمر أن مشروع الشروق الأوسط الكبير وتوسيع جامعة الدول العربية يهدف كلاهما إلى أن يكون التقارب والتكامل على أسس جغرافية فقط وتجاهل لبنة الدين والثقافة، وهذا يعني بوضوح قبول الكيان الصهيوني كعضو "شرعي"، وإذابته بيننا بسهولة.

مما يلزمنا التعرف على أحوال المسلمين في السنغال البالغ تعدادهم نحو (12) مليون نسمة، معظمهم مسلمون؛ إذ يشكلون نحو 95% من عدد السكان أغلبهم يتبعون المذهب المالكي كعادة غرب إفريقيا، مركزين على التيار الإسلامي نبض هذه الأمة وحامل هويتها في زمن صراع الحضارات..

صراع فرنسي أمريكي

وتبدأ فصول المشهد السنغالي من الصراع الفرنسي الأمريكي على إفريقيا؛ تُعدّ فرنسا من أكبر الشركاء الاقتصاديين للسنغال التي تتلقى معونات اقتصادية فرنسية تشكل العمود الاقتصادي للسوق السنغالي، إلا أن تلك العلاقات شهدت تراجعاً حاداً منذ أحداث سبتمبر 2001؛ إذ شكلت زيارة بوش للسنغال وعدة دول

إفريقية في 2003 انقلاباً في علاقات السنغال مع فرنسا ليطفو على السطح شعار مكافحة الإرهاب أساساً جديداً للعلاقات مع واشنطن!!

الغريب أن الحركات الصوفية المبتدعة تنشر في السنغال بطريقة تلفت النظر وهي إحدى الأسباب الرئيسية في عرقلة الصحوة الإسلامية الصحيحة في السنغال؛ إذ ينتمي أغلب الصوفية هناك للطريقة التيجانية، ويمتلكون أكبر المزارع، بالإضافة إلى تلقيهم أموالاً طائلة تحت شعار هدايا من مريدين في أوروبا وأمريكا، وقد شهدت الفترة الأخيرة صراعاً وتبادلاً للاتهامات بين الطرق الصوفية بسبب جمع تلك الأموال المشبوهة، ولعل أخطر ما في تلك الصراعات استخدامها من قبل الحكومات السنغالية المتتالية في تصفية الحسابات السياسية مع الخصوم خاصة مع التيار الإسلامي (عباد الرحمن) والعناصر السلفية الأخرى، وقام وزير الداخلية الأسبق (جيوليتي كه) بإغلاق مقر هيئة الإغاثة الإسلامية في العاصمة دكار واتهام القائمين عليها بالإرهاب، مما تسبب في اندلاع أعمال عنف لم تشهدا السنغال من قبل، وأسفرت عن حرق محطات البنزين والسيارات والعديد من المباني الحكومية في عام 1997، وخرجت المظاهرات التي قادتها جماعة المسترشدين والمسترشدات مع (عباد الرحمن) متوجهة إلى القصر الجمهوري، واضطر الرئيس وقتها إلى عزله لامتصاص الغضب الجماهيري.

الصحوة الإسلامية والرهان على الشعب

تأسست الجماعة الإسلامية السنغالية "عباد الرحمن" في جنوب البلاد في يناير سنة 1978م بعد اتصالات عدة قادتها مجموعة من الإسلاميين المقتنعين بضرورة الحل الإسلامي؛ إذ انققت مجموعة تجاوزت (200) شخص على إنشاء حركة إسلامية منظمة واضحة الأهداف محددة المعالم تعيد للشعب السنغالي هويته التي شابها الكثير من الانحراف بفعل الاستعمار الغربي (فرنسا) وتحكم مشايخ الطرق الصوفية في البلاد. وحسب الوثائق التأسيسية للحركة الإسلامية في السنغال فإن أهم الأهداف المرسومة والتي قامت عليها الجماعة هي: تنقية التوحيد لله عز وجل. و الالتزام بكلمة التوحيد عقيدة. والتزام توحيد المسلمين سلوكاً وممارسة، واحترام الأخوة الإسلامية، مع احترام غير المسلمين ودعوتهم للإسلام.

كما تعتمد الحركة على العمل الخيري لتجسيد الأخوة الإسلامية، وتهتم بشؤون المسلمين من خلال التربية والتعليم والعمل الاجتماعي كبناء المساجد والمدارس والمرافق العامة وتوثيق العلاقات مع كل القطاعات الاجتماعية السنغالية من جمعيات إسلامية وطرق صوفية وتجمّعات نقابية وأحزاب سياسية.

ولعل أهم ما يلفت النظر في التجربة الإسلامية في السنغال تركيز الحركة على التعليم بوصفه أحد أهم الأولويات بالنسبة لحركة دعوية في طور النشأة والتكوين. وذلك لمواجهة الانقسامات والازدواجية التي يعيشها المسلمون بين التعليم الديني والتعليم الحكومي كما يقول الشيخ مالك انجاي مرشد الحركة الحالي. ومن ثم أنشأت الحركة العديد من المدارس النموذجية التي تجمع العلوم الدينية والعلوم المدنية.

وتتطلق جماعة (عباد الرحمن) في السنغال عموماً بنظرتها الشمولية للدين وتعاملها مع كل أمور الحياة بهدف إيجاد مجتمع إسلامي حقيقي مع ما يتطلبه ذلك من تأنٍ، ومرحلية وتدرّج يتلاءم مع الوضع العام للبلد، وتأخذ بعين الاعتبار تطوّر الجماعة داخل المجتمع دون أن تنسى بالطبع الأهداف التي من أجلها وجدت. وترى الحركة أن أكبر وسيلة لتحقيق أهداف الجماعة هي: "الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وحل الخلاف بالتّي هي أحسن، مع التنبيه بما استطاعت إليه سبيلاً".

وللحركة لجنة اجتماعية تقوم بدور اجتماعي بين قادة ورموز المجتمع السنغالي من أحزاب سياسية وطرق صوفية، لكن ذلك لم يمنع من وجود خلاف بينها وبين النظام الاشتراكي الحاكم آنذاك بزعامة عبده ضيوف.. ذلك أن الجماعة ركزت في خطابها الدعوي منذ نشأتها على نقد العلمانية من خلال المحاضرات والملتقيات العامة والنخبوية، وهو أمر ما كان ليروق لنظام متطرف في إعجابه بالعلمانية، مستغلاً في تسلطه الدعم الغربي ومساندة الطرق الصوفية.

وهكذا ظلت العلاقة بين جماعة (عباد الرحمن) والسلطة السياسية القائمة يطبعها شيء من التوتر وإن ظل محكوماً بالأطر القانونية، دون أن يتطور الأمر إلى الصدام إلى نهاية التسعينيات؛ إذ قرّرت الحركة في مؤتمرها السابع الانفتاح على السلطة السياسية القائمة.

حين بدأت العملية السياسية في السنغال تتجه نحو التغيير إثر الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد وارتفاع أعداد الشباب العاطلين عن العمل والمطالبين بتغيير سياسي إلى الأفضل، عقدت الحركة عزمها على المشاركة في اللعبة السياسية، ودعمت رئيس الوزراء السابق مصطفى أنياس في الجولة الأولى مع مجموعة من القوى السياسية المختلفة، وفي الجولة الثانية بدّلت الحركة تحالفها وقرّرت دعم المرشح عبد الله واد رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي المعارض، وتم ما أردوا، وأعلن رئيس الجمهورية الممسك بزمام الحكم عبده ضيوف هزيمته في الانتخابات وسقط نظامه، ودخلت البلاد في عهد جديد.

إدماج التربية الإسلامية في مناهج التعليم

وتحوّلت العلاقة بين الحركة الإسلامية والسلطة من سلبية في السابق إلى علاقة تشاور وتبادل مع النظام الجديد، بل شهدت تحسّناً ملحوظاً بعد دعم الحركة للدستور الجديد الذي قدمته الحكومة رغم علمانيّتها بعدما ارتأت الجماعة أنه أفضل للشعب السنغالي من سابقه خصوصاً في مجال الحريات السياسية.

إلا أن العلاقة بين الاثنين شهدت تطوراً سريعاً عام 2002م، وخصوصاً في مؤتمر الحركة الثامن الذي انعقد في داكار في الفترة ما بين 5 إلى 10 مارس، والذي مثل الحكومة فيه وزير الثقافة السنغالي أحمد تيجان وان، والذي عبر عن ارتياح حكومته تجاه الحركة، وقد فاجأ "وان" الحضور بإعلان الحكومة السنغالية الموافقة على إدخال مادة التربية الإسلامية في المدارس النظامية، والذي كان من أهم مطالب الجماعة خلال السنوات الماضية مشيداً بالدور الكبير الذي لعبته الجماعة في تربية وتكوين الشباب .

التنمية والفقر تحديات للجميع

وتواجه الحركة الإسلامية بعض التحديات في ضوء الأزمة الاقتصادية السنغالية التي تعاني من نقص الموارد وضعف الإمكانيات؛ في ظل ابتعاد غالبية الشعب عن مبادئ الدين وقيمه الحضارية، وهو أمر يثقل بدون شك كاهل الحركة الإسلامية. لذا فإن الصحوة الإسلامية في السنغال التي قطعت أشواطاً بعيدة في الإصلاح التربوي والاجتماعي لم يبق أمامها سوى خطوات لاستيعاب خبرة العصر وتوظيفها لتعجيل

حركة التغيير الاجتماعي، والسعي لحضور رسمي في مؤسسات الدولة يوازي الحضور الشعبي ويكمّله ويحصن الجهود المبذولة من خطر الاندثار. كما يُلاحظ كذلك أن الحكومة السنغالية من خلال تعاطيها مع جماعة "عباد الرحمن" تبدو جادة في منهج التغيير الديمقراطي والتدافع السلمي، وحريصة على مد الجسور مع أبناء الحركة الإسلامية، فهي متقدمة في هذا المضمار بدون شك على العديد من حكومات الدول الإسلامية داخل المنطقة وخارجها.

ولعل التحدي الأبرز للصحة الإسلامية هو نجاحها في تفعيل لجنة للزكاة لمواجهة العراقيل التنموية في ظل الإسراف غير المبرر من أتباع الحركات الصوفية للمسؤولين الحكوميين الذين يستهويهم الفساد المالي واستغلال أموال وهبات أتباع التيجانية في مشروعات خاصة تؤثر سلباً في تنمية المجتمع السنغالي الذي يتهدده الفقر ومشروعات التنصير التي ترفعها المنظمات التصيرية الدولية التي تغزو غرب إفريقيا التي تتمتع بغالبية كبيرة من المسلمين لا تروق للمنظمات الكنسية التي تنزع مشروعاتها وسط جهل المسلمين وفاقتهم الاقتصادية.

ولعل جهود الصحة الإسلامية بمختلف منظماتها الخيرية بدت أكثر اهتماماً بالموارد الذاتية والداخلية بعد حملات الإغلاق بحق المنظمات الإسلامية الخيرية ومنظمات الإغاثة الإنسانية ذات الطابع الإسلامي بعد تبني غالبية دول العالم لشعارات مكافحة الإرهاب وقطع سبل تمويل مشروعات الكفالة لجوعى وفقراء إفريقيا والمسلمين.

وفي هذا الإطار تبدو شبكة "الدراسات والبحوث الإسلامية للتنمية" في السنغال أكثر نجاحاً في تنظيم عدد من الدورات المفتوحة لكل السنغاليين تتضمن ندوات وبحوثاً متعمقة في مسائل زكاة الأموال والثمار، كما تتطرق إلى الاجتهادات والمتغيرات المستجدة على الساحة السنغالية والإفريقية التي ترتبط بمصارف الزكاة، فضلاً عن مناقشة سبل إنشاء لجنة وطنية للزكاة".

في ظل افتقار الخطاب الدعوي والوعظ والمحاضرات التي يلقيها العلماء للمعالجة الحقيقية لقضايا الزكاة، إضافة إلى ضعف المعلومات الشرعية التفصيلية عن الزكاة. يُذكر أنه لا يوجد مصارف رسمية للزكاة في السنغال، ويتم تحصيلها بشكل فردي وعلى أساس انتماءات ولائحة للعلماء والدعاة. وتعثرت محاولة جرت عام 2000 في

السنغال لإقامة مؤسسة زكاة إسلامية إفريقية تغطي عدة دول في غرب إفريقيا؛
بسبب ضعف المساهمات من الدول والخلافات الإجرائية

=====

#تبرئة قاتل إيمان!!

إبراهيم الزعيم 1426/11/9

2005/12/11

لم يكن قرار المحكمة العسكرية في قيادة المنطقة الجنوبية للجيش الصهيوني التي برأت الضابط الذي قتل الطفلة إيمان الهمص (13 عاماً) في الخامس من أكتوبر من العام 2004 في رفح مستغرباً، لكنه -وعلى الرغم من ذلك- يكشف مدى الاستهتار بأرواح الفلسطينيين ليس المقاومين فحسب، بل حتى الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة.

ضوء أخضر للقتل

إيمان التي قُتلت بدم بارد استشهدت أثناء مرورها من أمام أحد أبراج المراقبة الصهيونية، وهي تحمل حقيبتها المدرسية؛ إذ أطلق الضابط الصهيوني ما يزيد عن عشرين رصاصة على جسدها، بحجة الاشتباه بوجود متفجرات في حقيبتها. يحدثنا شقيقها إيهاب معقّباً على هذا القرار فيقول: لقد كان هذا القرار متوقّعاً من قبل حكومة الاحتلال؛ لأن هذا القاتل قبل ثلاثة أشهر أخذ وسام الشجاعة على قتله للأطفال، وبخاصة إيمان، ولذلك كان عندنا شعور بأن قرار القضاء لن يكون في صالحنا.

ويضيف إيهاب بأن هذا القرار يمنح الجنود ضوءاً أخضر لقتل الأطفال الفلسطينيين، واصفاً ذلك بالإرهاب.

ويقول إيهاب: إن هذا القرار لن يمر مرور الكرام، ولن يُسكت عنه، مضيفاً " لقد قدّمنا استئنافاً للمحكمة والقضاء، وإذا لم ينصفنا سنلجأ للقضاء الدولي".

ودعا المحامين العرب إلى الوقوف بجانبهم ليس في هذه القضية فحسب، بل في كافة القضايا التي تخص الشعب الفلسطيني.

صك مفتوح

حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وعلى لسان مشير المصري الناطق الإعلامي باسمها قالت: إن هذا القرار يؤكد مدى التواطؤ الحكومي والرسمي مع الجنود والضباط المجرمين، ومع عصابات الإرهاب الصهيونية.

ويضيف المصري: إن هذا القرار يؤكد أن هناك سياسة صهيونية ممنهجة لقتل كل ما هو فلسطيني، ويؤكد على العقلية الصهيونية التي تتعامل مع الفلسطينيين، وهي عقلية الإجرام والإرهاب، مشيراً إلى أن قرار البراءة الذي أصدرته المحكمة يعطي الجنود الصهاينة مزيداً من الجرأة لارتكاب المزيد من الجرائم، لاسيما أن هذا القرار الصهيوني بمثابة غطاء وصك مفتوح لجنود وضباط الاحتلال ليستبيحوا كل ما هو فلسطيني.

وحمل حكومة الاحتلال مسؤولية ما يترتب من تبعات على هذا القرار، موضحاً أن العقلية الصهيونية والإجرام الصهيوني لن يُقابل بالخنوع من قبل الشعب الفلسطيني، مضيفاً "يجب أن يدرك العالم أن المشكلة في الاحتلال الذي يستهدف ويستبيح دماء أطفال الشعب الفلسطيني وهو الذي يقتل الأبرياء".

دولة عنصرية

أما حركة المسار الوطني الإسلامي فقالت في بيان صحفي: إنه بالرغم من اتهام النيابة العسكرية الصهيونية لهذا الضابط بإفراغ ذخيرة سلاحه الأوتوماتيكي في جثة الطفلة "الهمص"، إلا أنها برأته، موضحة أن القرار جاء منسجماً وملائماً لسياسة إرهاب الدولة، الذي تنتهجه حكومات الاحتلال المتعاقبة، ضد الشعب الفلسطيني أطفالاً ونساءً وشيوخاً دون تمييز.

وتضيف الحركة: إن هذه الأفعال تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، بأن دولة الاحتلال هي دولة عنصرية على الرغم من إدعاءاتها الكاذبة أمام العالم بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأنها تتمتع بنزاهة القضاء.

وطالب البيان بضرورة تفعيل قرارات محكمة العدل الدولية في لاهاي، والقاضية بمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة الذين ارتكبوا المجازر بحق المواطنين في فلسطين، وفي مقدمتهم ارئيل شارون، رئيس الوزراء الصهيوني.

ودعا البيان المجتمع الدولي إلى الضغط على الحكومة الصهيونية من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

يتلاءم مع إرهاب الدولة

وزارة الداخلية والأمن الوطني اعتبرت قرار المحكمة قراراً عنصرياً يتواءم مع سياسة وعقلية ممنهجة يركز إليها إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه سلطات الاحتلال الصهيوني في تنفيذ عدوانها وجرائمها المستمرة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وهو ما يشجع جنود الاحتلال على ممارسة شهوة القتل بدم بارد، وخارج إطار القوانين الإنسانية والضوابط العسكرية التي كفلتها اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من المواثيق الدولية.

قتلت مرتين

وبكلمات لا تخلو من السخرية يقول الكاتب أحمد دحبور في مقال له بعنوان "قتل النفس مرتين": "ولكن للإنصاف لا بد من الاعتراف بأن ذوي الدم الأزرق من شعب الله المختار المتعاليين على البشر جميعاً، يمكن أن يقتادهم القضاء في حالات معينة إلى المحاكم.. من ذلك ما تردّد أخيراً من أنباء محكمة قد استغرقت عاماً كاملاً - أرايتم العدل؟ - مثل خلالها الضابط الذي قتل الطفلة إيمان الهمص، بعد أن التبس عليه الأمر، فظن حقيبتها المدرسية عبوة متفجرات؟؟ بقي أن نذكر أن إيمان بنت السنوات العشر هي تلميذة في مدرسة ابتدائية".

ويوجه الكاتب هجوماً لاذعاً للقضاء الصهيوني فيقول: "ومع ذلك فقد نطق الناطق بالحكم.. الضابط بريء، وقد كاد له بعض الجنود الذين يغارون من وسامته وشجاعته ورتبته. مع أن المسكين لم يفعل - باعترافه - إلا أنه أطلق النار على الطفلة ظناً منه أنها إرهابية، ثم كشف القضاء العادل النزيه غير العنصري أن الطفلة ليست إرهابية، ولكن راحت في كيسها.. ولم يبق أمام القضاء غير المطالبة برد الاعتبار والشرف العسكري إلى الضابط.. لم يحصل هذا في جنوب أفريقيا أيام حكم الابرتهايد، ولم يحصل في زيمبابوي عندما كان اسمها روديسيا.. بل حدث في الشرق الأوسط بعد أن قرر الرئيس الأمريكي أن يفرض الديمقراطية على الشرق الأوسط الكبير بمذابح القائم والرمادي والحلة وكربلاء ومدينة الصدر. ولعلي لا

أُتخبت إذا تساءلت عما إذا كان الرئيس الأمريكي سيمنح شخصياً وسام الشجاعة الديمقراطية لقاتل الطفلة إيمان الهمص.. والآن ، وحسب هذا الحكم القراقوشي العنصري كم مية تقدرون للطفلة الشهيدة؟.. لقد استشهدت حين أُرداها مجرم الحرب، هذا الوحش البشري بدم بارد وهي بين لداتها وأترابها في طريقها إلى المدرسة.. ثم استشهدت هذه الأيام، أي بعد عام من موتها، حين رأى القضاء الصهيوني العنصري أن الجنود لا يدانون إذا كان ضحاياهم من الفلسطينيين".

إعلامي وقانوني

وحول رأي القانون التقينا المحامي ضياء المدهون - مدير مركز التجمع للحق الفلسطيني - فقال: يجب أن ندرك أن القضاء الصهيوني في مثل هذه الحالات يأخذ القرارات التي تعطي الضوء الأخضر لاستمرار إرهاب الدولة المنظم، من خلال هذه القرارات التي تبرئ القتلة أو تحكم عليهم بأحكام بسيطة.

وعما يمكن فعله قانونياً في مثل هذه الحالة يقول المدهون: ما يمكن فعله هو الاستئناف، وهو يقدم من جهتين: إما من الجاني - وهو في حالة كهذه لن يقدم على هذه الخطوة لأن القرار في صالحه -، والجهة الثانية هي النيابة العامة الصهيونية، وهي لن تفعل ذلك.

ويضيف بأن عائلة الضحية ليس بيدها أن تفعل شيئاً إلا المطالبة بالتعويض، وذلك لا يتم إلا إذا أُدين القاتل.

وعن دور المؤسسات الحقوقية يقول: المؤسسات الحقوقية تخوض غمار هذه المعركة باتجاهين:

الأول: إعلامي ويتمثل في رصد وتوثيق الممارسات الصهيونية وفضحها.

والثاني: قانوني ويتمثل في مخاطبة المحاكم الدولية، ومطالبة الدول الموقعة على اتفاقية جنيف بأخذ دورها.

=====

#أثر القلم النسائي في معالجة القضايا

د.نورة بنت خالد السعد 1428/3/13

2007/04/01

لقد ارتبطت مسؤولية (القلم) بالعلم والوعي، وكان النداء الرباني في الآيات الأولى التي تلقاها سيد البشرية ومعلمها الأول، ففي قوله تعالى: "اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم". ولهذا فإن من يحمل (أمانة القلم) ينبغي أن يكون في مستوى هذه الأمانة وهذه المسؤولية التي سيحاسب إذا لم يحسن أدائها، ولم يكن كفوًّا لها ولمتطلباتها من ثبات على المبدأ ووعي بمتغيرات الواقع وجذورها ومصدرها وآثارها السلبية والاجتماعية على بناء مجتمعه بالدرجة الأولى ثم بالمجتمعات عامة، ثم إن التكوين العلمي والنفسي والاجتماعي لمن تتحمل مسؤولية الكتابة، له دور كبير في تناولها لقضايا المجتمع، ومعرفتها بتقنيات الإقناع والتأثير في عرض الأفكار والالتزام بالثوابت الشرعية، والمعايير الاجتماعية، كي يمكن أن تستقطب الرأي العام لما تناقشه.

إن الثبات على المبدأ واستشعار القضايا المصيرية التي تمس حياتنا جميعًا رجالاً ونساء سيسهمان في التوعية بهذه القضايا، خصوصًا إن مجتمعاتنا تمر بمرحلة خطيرة من المؤثرات السياسية والثقافية التي أدت إلى طهور العديد من (القضايا) التي يمكن اعتبارها تغريبية ظاهرها التحديث والتقدم والتنمية والديمقراطية، ومبدأ الشراكة، وسواها من المفاهيم التي تحمل أبعادها العقدية الموغلة في الخطورة، والتي تؤثر في السياق الاجتماعي بأبعاده التربوية، والنفسية والاجتماعية والاقتصادية.

أعتقد هذه القضايا التي يمر بها مجتمعنا الآن أصبحت واضحة ولا تحتاج إلى برهان، فالانتقال من مصطلح (تجديد الخطاب الديني) وما يحمله من أبعاد، ومصطلحات (التخلف والتحديث) و(الديمقراطية)، و(حقوق المرأة) وفق منظومة اتفاقيات الأمم المتحدة، ومحاولة تطبيقها قسراً من خلال تمريرها عبر اتفاقيات الألفية الإنمائية، أو مشروع الشرق الأوسط الكبير، هي القضايا الأساسية التي ينبغي أن تسهم الكاتبات في مناقشتها والتوعية بها، ولا نغيب القضايا الأخرى التي تهم المواطن في حياته اليومية مثل المشكلات السلوكية التي تصدر من الأفراد أو الشباب، أو البطالة، والفقر، والفساد الإداري، والواسطة، وسواها من قضايا يسهم الكتاب جميعًا في مناقشتها.

ما اقترحه هنا لدور القلم النسائي وأثره في القضايا وعلى وجه الخصوص المتعلقة بالمتغيرات العالمية، أن يتم من خلال الآتي:

أولاً: التوعية بجذورها التاريخية والعقدية، وما أهدافها الحقيقية وما آثارها على المنظومة المجتمعية، على الأسرة والتعليم والاقتصاد والخ...

ثانياً: إنكفاء الحس النقدي تجاه هذه القضايا، فالنقد هو وسيلة لتحقيق الوعي الاجتماعي، وهو الذي يجدد البناء الفكري للمتلقين من القراء، ويدفعهم للتحرك من المناطق الهامشية للحدث إلى مركز الدائرة فهم أو هن جزء من هذه القضية، الذين لا يمكن تجاوز أدوارهم الاجتماعية وبالطبع مستوى (ويعيهم الاجتماعي) وكلما زاد الوعي الاجتماعي للأفراد كلما كانت هناك الإرادة الإنسانية للإصلاح والوقوف أمام أي سلبيات ومخاطر تهدد نسيج المجتمع.

ثالثاً: إشراك المتلقين في إيجاد الحلول لسلبيات القضايا التي استعرضت بعضها منها على سبيل المثال. إذ لا يكفي أن تكون هناك قضية يكتب عنها، بل ينبغي أن نسهم جميعاً في إيجاد حلول لسلبياتها، أو تعزيز لإيجابياتها، وتدريب الذات على (الفاعلية الاجتماعية) التي هي المحصلة الأهم لحوار الكاتبة والقارئ رجلاً أو امرأة.

إن دور القلم النسائي هو صوت الداعية وهموم المثقفة، وتربية الأم ورعاية الأب، وحرص المعلمة، وتجاوب الطالبة، هو صوت الراعي وتجاوب الرعية، هو (الأمانة) وعلينا جميعاً (حملها) لنؤدي رسالتنا التربوية.

=====

#لا صلة للسودان بالتمرد في اتشاد !

القاهرة / عبد الرحمن أبو عوف 1428/4/18

2007/05/05

أكد وزير الأوقاف السوداني د. التيجاني أزهرى في حوار شامل لـ(الإسلام اليوم) أن حل مشكلة دارفور سهل، ويمكن إذا رفعت واشنطن يدها عن هذه القضية، مشدداً على عدم قبول السودان نشر قوات دولية في دارفور إلا بعد استتباب الأوضاع وتوقيع اتفاقية سلام.

ونفى د. التيجاني وجود أي دور للسودان في دعم التمرد في تشاد، وهي الاتهامات التي يطلقها القادة التشاديون لصرف النظر عن تزايد حدة المعارضة للنظام هناك، وتحميل السودان المسؤولية عن متاعب النظام التشادي الداخلية ..

حول قضايا السودان الساخنة كان لنا هذا الحوار مع وزير الأوقاف السوداني د. التيجاني أزهري ..

فإلى نص الحوار:

في البداية ما تعليقكم على الاتهامات التشادية للسودان بالتدخل في شؤونها الداخلية ودعم التمرد؟

السودان لم يتدخل في شؤون تشاد من قريب أو بعيد، ولم يدعم المتمردين على النظام هناك، وهذه الاتهامات ليست جديدة، فقد سبق ووجهت للسودان منذ فترة طويلة، ونفاها السودان بل وطالب بتشكيل دوريات مشتركة بين البلدين لحماية الحدود الطويلة جداً والوعرة بين البلدين، وهو ما رفضته انجamina بدون أن نجد لهذا الموقف تفسيراً إيجابياً إلا محاولة تصعيد التوتر مع السودان، وهو أمر لا يصب في مصلحة الطرفين، وقد حدّرتنا النظام التشادي قبل ذلك كثيراً من خطورة الاحتماء بالخارج ومحاولات تدويل قضايا المثلث الحدودي بين تشاد والسودان وليبيا؛ كون هذا التدويل يحمل مخاطر جمة على الجميع، وعلى الرغم من هذا وجدنا الإخوة في تشاد يحاولون تصدير مشاكلهم الداخلية إلى السودان، وتحمله مسؤولية التمرد، وهو أمر عجيب وغير مفسر؛ فقد طلبنا في فترة سابقة تشكيل لجان تحقيق تابعة للاتحاد الإفريقي مكلفة بالبحث في هذه المسألة وتحديد الطرف الذي يتدخل في شؤون الآخر، ولكن تشاد لم تتعاط إيجابياً مع جميع المقترحات.

بالعودة إلى مشكلة دارفور ومدى تعرّض السودان لضغوط إقليمية ودولية للقبول بوجود قوات أممية في الإقليم ، ما تعليقكم على ذلك ؟

أودّ في البداية أن أؤكد أن دارفور ستظل جزءاً عزيزاً من السودان، وأن ما يحدث في الإقليم حالياً من اضطرابات هو أمر طارئ ومصنوع وقابل للاحتواء، لكن بوعي وبتعقل يصبح حل هذه الأزمة أمراً ميسوراً، ونستطيع بدعم من الإقليمين العربي والإفريقي تجاوز هذه الأحداث التي يتم طرحها في الإعلام الغربي بشكل مبالغ فيه،

ولا يعبر عن الواقع، وإنما يعبر عن إستراتيجيات غريبة عن المنطقة، ويأتي في إطار المحاولات الأمريكية لدخول السودان عبر خيار التقسيم الذي هو جزء أساس من مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو أمر خُطِّط له جيداً بعد انتهاء الحرب الباردة لضمان هيمنة الولايات المتحدة على العالم، وضمان بقائها قوة واحدة مسيطرة على العالم عبر السيطرة على مناطق ذات موارد طبيعية هامة ، وأنا أعتقد أن قضية دارفور لا تزيد عن كونها قضية انتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ تسعى إدارة بوش لتفجير القضية في وسائل الإعلام لاكتساب تأييد النخب الإفريقية واللوبي الإفريقي المؤيد تقليدياً للديمقراطيين، خصوصاً أننا على أعتاب انتخابات الكونجرس، وبمجرد انتهاء هذه الانتخابات ستهدأ الضجة المفتعلة حالياً حول الإقليم المضطرب.

محاولة أمريكية للسيطرة

لكنكم تجاهلتم الحديث عن الضغوط الإقليمية والدولية الخاصة بقبول قوات أممية في دارفور؟

هذه أيضاً من المشاكل المفتعلة الخاصة بالإقليم، ولكن إذا بحثنا الأمر من الناحية القانونية؛ فالسودان عضو في الأمم المتحدة، وتاريخنا مليء بالمشاركة في قوات حفظ السلام الدولية، ولكن المسألة لا تُطرح من الزاوية القانونية بل من الجانب السياسي ورغبة في الاتجاه إلى الحل الدولي؛ إذ يسعى الأمريكان بكل الطرق لإيجاد موطئ قدم في دارفور كمقدمة للسيطرة على المنطقة كلها، أما على الجانب العربي فالأمر لا يصل إلى الضغوط بل كانت هناك عروض لوجهات النظر المختلفة حول القوات الدولية، وشرح السودان للدول العربية مخاطر هذا التدويل على القضية، وهو ما كان له أثر كبير في تغيير وجهات نظر العديد من الدول التي كان غائباً عنها كافة المعلومات الخاصة بخطورة التدويل.

غياب عربي

لكننا سمعنا أخباراً متواترة أن غياب بعض العرب عن قمة الخرطوم وخصوصاً من جانب مصر كان بسبب رفضها قبول قوات دولية في دارفور؟

أحب أن أنبه فقط إلى نقطة هامة وهي أن قمة الخرطوم لم تكن استثناء من القمم العربية ، فمتوسط حضور القادة في القمة كان (14) رئيساً بعكس القمم السابقة التي

لم يزد الحضور فيها على (12) قائداً، وأظن أن انشغال القادة والرؤساء بملفات خطيرة في بلدانهم هي التي حالت دون حضورهم؛ فالرئيس مبارك رئيس أكبر دولة عربية لما جاء إلى السودان بعد انتهاء القمة بأقل من أسبوع، وقتها زار الجزائر التي تحدث البعض عن أنها قادت الحملة ضد تدويل قضية التطورات في دارفور، وأدلى بتصريحات تدعم مهمة الاتحاد الإفريقي لحل أزمة دارفور في محيطها الإفريقي إدراكاً منه أن القوى الساعية للتدويل لا تسعى لصالح أو خير المنطقة؛ لذا فالحديث عن عقاب عربي للسودان لرفضه التدويل أمر غير واقعي أو منطقي، وأقولها صريحة: إن السودان لن يسمح بنشر قوات دولية في دارفور إلا بعد التوصل إلى اتفاق سلام يمنع محاولات البعض للعبث بوحدة واستقرار السودان.

الرئيس البشير قال ذات يوم: إن قضية دارفور ليست معقدة، وإن سبب تفجيرها كان صراعاً على "جمل"، فلماذا تطورت الأمور إلى هذه الدرجة؟

مشكلة السودان أنه عانى طويلاً من حرب الجنوب التي أثرت على التنمية في عديد من مناطقه، كما عانى أيضاً من تربيص كثير من القوى الدولية به، ورغبتها في عدم حدوث استقرار في السودان؛ فعندما اقتربنا من حل مشاكل الجنوب تم تفجير الصراع في دارفور وشرق السودان، وتلقت دول عديدة هذه القوى للتآمر على السودان، ولكن هذه القوى التي فتحت لها قوى إقليمية دولية أبوابها اكتشفت أنها تحولت لأداة في يد هذه القوى للإضرار بالسودان، وهو الأمر الذي جعلها تفتيق، وأقولها مطمئناً: إننا سنصل إلى حل قريب لقضية دارفور بدعم من المحيطين: العربي والإفريقي، فلولا الولايات المتحدة الأمريكية لتم حل أزمة دارفور في خمسة أيام؛ لأنها في المقام الأول قضية مصنوعة لتحقيق أهداف إستراتيجية أمريكية ساعية للسيطرة على المناطق الإستراتيجية ذات الثروات الطبيعية.

محطة انطلاق للموساد

يتحدث الكثيرون عن دور صهيوني فاعل ووجود مكثف للموساد في أزمة دارفور، وتتردد اتهامات عن استخدام الأراضي التشادية كمحطة انطلاق لأنشطة معادية في

الإقليم ؟

هذا أمر مؤكد، وإسرائيل وأجهزتها الاستخباراتية موجودة في كل دول المنطقة لتحقيق أهدافها المتمثلة في الالتفاف حول العالم العربي، وتستغل وجود دول معادية للسودان لتكريس وجودها، ولا أستبعد أن تكون إسرائيل قد استخدمت علاقاتها مع هذه الدول لدعم التمرد في دارفور وغيرها، وإمداده بالأسلحة والعتاد، وخصوصاً أن القوات السودانية قد ضبطت أسلحة إسرائيلية وغربية في الإقليم، من ثم فإسرائيل موجودة في المنطقة بكثافة خصوصاً في منطقة البحيرات العظمى، وتعمل على استعداد الدول على مصر والسودان، وتستغل قضية المياه لتحقيق أهدافها، لكنني أطمئنك إلى أن هذه القضية المعقدة التي تحتاج تكاتفاً مع جميع دول المنطقة يمكن حلها عبر دعم عربي فاعل لمصر والسودان، واستغلال رغبة أثيوبيا وأوغندا في البحث عن حل إقليمي لها.

تسود علاقات السودان حالات شدّ وجذب خصوصاً مع أريتريا وأوغندا .. إلى أين وصلت تلك العلاقات بين البلدين؟

مشكلتنا مع أريتريا أنها لعبت دور الوكيل عن قوى دولية راغبة في زعزعة استقرار السودان، ثم إنها دولة هشة من حيث المؤسسات، وتخضع فقط لرغبات الرئيس أفورقي، ونحن من جانبنا سعينا كثيراً لاحتواء التوتر بيننا وبين أسمرة، لكننا كنا نصطدم في هذه المسألة بشيء من التعنت الأريتري، وفي الفترة السابقة شهدت علاقات البلدين تطوراً إيجابياً تمثل في موافقة كل من الخرطوم وأسمرة على تطبيع علاقات البلدين، وعدم العودة إلى أجواء التوتر السابقة، أما فيما يخص أوغندا فعلاقاتنا بها طبيعية، ومسألة جيش الرب متفق على حلها بين جميع الأطراف، ولكن تبقى معالجة القضية على الأرض، فيما هناك اتفاق شامل على الإستراتيجيات.

رؤوس عديدة

نعود إلى قضايا السودان الداخلية، ومنها تعدد الرموز الكبيرة في الساحة السياسية هناك من أمثال البشير . الترابي . الميرغني . المهدي، وهي ظاهرة معقدة، ولا شك أنها أثرت سلباً على تقاوم مشاكله؟

هذه مشكلة كبيرة ومعقدة، خصوصاً أن هذه الرؤوس بينها خلافات سياسية، وصعب أن تجد هناك إجماعاً بينها على أي قضية سياسية، كما أن البحث عن حل لها في

النخب السياسية السودانية مرهق للغاية، ولكن هذه المشكلة ستحلّ بمرور الزمن، وباعتلاء الأجيال الشابة صدارة المشهد السياسي في السودان .. مشكلة هذه الشخصيات أن هؤلاء جميعاً تعدّوا مرحلة السبعين من العمر ما عدا البشير، أي أن لكل واحد منهم شخصيات قوية بارزة، مما يصعب من مهمة جمع هؤلاء خلف قضية سياسية واحدة، لكن تتلاشى هذه المشكلة لدى أجيال التكنوقراط الشباب.

حذرت كثير من الدوائر من خطر تنصيري كبير في دارفور .. ما تقييمك لهذا الأمر؟ وهل حقق نتائج ذات قيمة؟

لا يوجد خطر تنصيري في السودان على الرغم من وجود مئات من المنظمات التنصيرية، وهذا يعود إلى العمق الإسلامي الذي يحكم إيمان السودانين بالإسلام، وعلى الرغم من وجود صعوبات إلاّ السودان غير قابل لأن يكون معقلاً للتنصير، كما أن القضية لها وجه إيجابي؛ إذ إن استتباب الأمن في السودان قد جعل الكثير من المسيحيين واللادينيين يقبلون على اعتناق الإسلام وليس العكس

=====

#. زينب: تحريف القرآن دعاني لترجمته

حوار: عز الدين فرحات 1425/2/24

2004/04/14

د. زينب عبد العزيز - أستاذ الحضارة الفرنسية بجامعة الأزهر - درست الفرنسية منذ طفولتها بعد أن حفظت القرآن الكريم، كان والدها (رحمه الله) يتقن الفرنسية والإيطالية والإنجليزية؛ لذلك أخذت عنه حب تعلم اللغات، فالتحقت بكلية الآداب قسم اللغة الفرنسية، وتخرجت فيه، وعملت معيدة بكلية الدراسات الإسلامية بالأزهر، ثم انتقلت معيدة بقسم اللغة الفرنسية بكلية الآداب جامعة المنوفية، وتدرجت في المناصب حتى وصلت رئيسة لهذا القسم، واختيرت عضواً بمجمع البحوث الإسلامية، ثم تركت العمل الإداري لتتفرغ لترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية الذي تم إنجازه -بفضل الله تعالى- في أدق ترجمة ظهرت حتى الآن.

ولها إسهامات أخرى وكتابات متعددة منها "كتاب حرب صليبية بكل المقاييس" وكذلك كان لها إسهامها في مواجهة قانون منع الحجاب في فرنسا، وآخر كتاب

صدر لها هذا العام بعنوان "الإلحاد وأسبابه، الصفحة السوداء للكنيسة" وحول هذه المحاور كان لموقع (الإسلام اليوم) هذا الحوار معها..
حول مشروعكم الضخم "ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية" متى بدأت العمل في هذا المشروع؟ وكم استغرق من الوقت؟
بدأت ترجمتي لمعاني القرآن الكريم عام 1992م واستغرقت 8 سنوات بواقع 15 ساعة يومياً.

ما الدافع وراء قيامكم بهذه الترجمة؟

الدافع لذلك هو كثرة ما وجدته من تحريف متعمد في ترجمات المستشرقين، وما يوجد بترجمات المسلمين من جنوح نحو التفسير وهذا ليس من حق المترجم فالترجمة شيء والتفسير شيء آخر، كذلك نقل بعض المترجمين المسلمين عن الترجمات الغربية المحرفة بحسن نية أو عدم معرفة بالمعنى الدقيق للفظ.
هل من الممكن أن تذكروا لنا أمثلة من تحريفات المستشرقين في ترجماتهم لمعاني القرآن الكريم؟

هناك أمثلة كثيرة منها على سبيل المثال:

. ترجمة كلمة شعائر بمعنى وضع علامات أو إشارات Reperages رغم أنها تعني المناسك الدينية ولها ما يقابلها في الفرنسية Rites:
. «الذين يتبعون الرسول النبي الأمي» (الأعراف: 157)

ترجمت: En Faveur De ceux oui suivent l'envoge Leproph éte naternel وتعني «النبي الأمومي» (من الأمومة).

. «إن الله لا يخلف الميعاد»، وترجمت بمعنى «إن الله لا يتخلف عن المواعيد التي ارتبط بها»، Dieu me margue pas ou Rendey-vous وبالطبع فإن المقصود بالميعاد هو الوعد وليس الموعد!

. «خاتم النبيين» ترجمت بمعنى الختم الذي تختتم به الأوامر Le seeou Des prophetes

. «فتلقي آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم»

ترجمت: بمعنى أن الله هو الذي تاب وليس آدم، رغم أن المقصود: أن الله هو الذي يقبل التوبة، والعديد من الأخطاء الأخرى التي أكدتها أيضا اللجنة التي شكلها شيخ الأزهر السابق الشيخ جاد الحق.

ما المنهج الذي اتبعتموه في هذه الترجمة؟ وبم تتميز عن غيرها من الترجمات السابقة؟

اتبعت كافة مناهج الترجمة وفقاً لمقتضيات النص القرآني مع مراعاة الدقة المتناهية لنقل المعنى والالتزام بمعنى النص وشكله من حيث الأفراد والجمع أو الزمن الماضي أو المستقبل أو المفعول المطلق وأساليب التفضيل وكلها صيغ لم يهتم بها أحد!. هل واجهتكم صعوبات أو معوقات أثناء عملكم في هذه الترجمة؟ وكيف تغلبتم عليها؟

لجأت إلى أستاذ أصول الفقه بالأزهر للتغلب على صعوبات اللغة العربية وقد تولى أسبوعياً لمدة 4 سنوات شرح وتفسير كل كلمة وكل حرف له دلالة، أو حتى ضرورة التشكيل، وكثير منها لم يراعه أحد في الترجمات الأخرى. استمر عملكم في هذه الترجمة ثماني سنوات كيف كان أثر هذا العمل على حياتك الشخصية وبرنامج حياتكم اليومية؟

لقد ألغيت حياتي الشخصية وكرست برنامج حياتي اليومية لهذه الترجمة -فالحياة اختيار-؛ لذلك اخترت الأهم على المهم خاصة وأن ظروفني كانت تسمح لي بذلك فزوجي متوفى وابني يعيش بالخارج، وكان لي مُطلق حرية الاختيار دون أن أغبن أحداً حقّه.

قبل الحرب على العراق صدر لكم كتاب "حرب صليبية بكل المقاييس" ما الذي جعلكم تجزمون بأنها حرب صليبية؟ و بعد مرور عام على احتلال العراق هل ظهرت مؤشرات تؤكد ما ذهبتم إليه من أنها حرب صليبية؟

الربط بين مختلف الأبعاد الدينية الكنسية والسياسية وعلاقتها المباشرة مع مجمع الفاتيكان الثاني المنتهي عام 1965م الذي تم فيه اتخاذ قرار تنصير العالم.

والمؤشرات التي تؤكد ما ذهبتم إليه من أنها حرب صليبية كثيرة منها على سبيل المثال: دخول المبشرين مع قوات الاحتلال، وإعلان بوش في 15/1/2004م

تخصيصه 28 مليار دولار لبناء كنائس خلال هذا العام، وقيامه ببناء 14 قاعدة عسكرية بالعراق، وبداية اختلاقه دويلة للأكراد وهو ما يمثل بداية تقتيت العالم الإسلامي والعربي؛ ليسهل تنصيره.

في ضوء الأحداث الجارية ما رؤيتكم لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تنادي به الولايات المتحدة في المنطقة؟

هذا المشروع لا يعني أكثر من التمهيد لإقامة "إسرائيل الكبرى" من النيل للفرات - كما يزعم الكيان الصهيوني المحتل لأرض فلسطين - وسيطرتها على المنطقة.

كان لكم موقف من قضية حظر ارتداء الحجاب في فرنسا في رأيكم هل إثارة هذه القضية في هذا الوقت دينية أم علمانية؟ بمعنى هل القضية حظر ارتداء الحجاب، أم حرب صليبية على الإسلام بشموله؟

قضية حظر ارتداء الحجاب في فرنسا تدخل بكل تأكيد في نطاق الحرب الصليبية على الإسلام بشموله، وقد أرسلت خطابين للرئيس جاك شيراك بخصوص هذا القانون. (1)

في ظل الأحداث العالمية المعاصرة والهجمة على الإسلام كلمة توجهونها للمرأة المسلمة ؟

على المرأة المسلمة أن تفهم الأبعاد الحقيقية لهذه الهجمة الشرسة على الإسلام، وأن تكون مثلاً ونموذجاً للإسلام الحقيقي، وألا تتجرف مع تيارات الغرب الكاسحة والتي تفرد لها المساحات الواسعة في وسائل إعلامنا

=====

#بيت سيئ السمعة

سلمان بن فهد العودة 1425/3/26

2004/05/15

كنت أشعر بالقهر والغیظ يتغلغل في داخلي؛ كلما سمعت مسؤولاً في الإدارة الأمريكية يتحدث عن القيم والحرية والديمقراطية والحقوق!!

ولقد وصف كبير الأغبياء الحرب على العراق بأنها واحدة من أكثر الحملات العسكرية إنسانية في التاريخ.

أقول: لستم أهلاً لأن تعطوا الناس دروساً في هذا المجال، وأنتم أول من يطيح بها! ويشاء الله أن تتعرض هذه الإدارة لامتحان عسير في ما أسمته (حرباً على الإرهاب) وأن تتكتم لفترة على ممارساتها الوحشية في أفغانستان وغوانتانامو ثم في العراق؛ لينكشف الأمر غير بعيد.

إن آلاف الصور التي نشرتها الصحف ومحطات التلفزة الأوروبية والأمريكية؛ تفضح ممارسات في غاية البشاعة ضد الإنسانية والأخلاق، فتعرية الأجساد والإجبار على الممارسات الجنسية والإهانات النفسية والسحل والسحب والضغط الهائل والتضليل والقتل المتعمد هي مفردات في سجل أسود لهذه الإدارة وآلتها العمياء (البنجاجون).

والذي ظهر ليس سوى جزء من جبل الجليد!!

فهناك المزيد مما لم تصله الكاميرات، أو وصلته ولم يصل بعد إلى وسائل الإعلام. ولقد يقول المرء: إن ممارسات البعث البائد أهون مما عملته هذه الإدارة خلال عام أو أقل!!

ولو أتيح لكل امرئ أن يتحدث ويظهر أمام وسائل الإعلام ليبوح بمعاناته؛ لكننا نسمع ونرى ما تشمئز منه النفوس وتنفطر القلوب وتدمع العيون مما ينسينا ما سمعناه من أمثالهم عن الحقبة السابقة.

ولعل هذا اليوم غير بعيد.

والإدارة ظلت متكئة على هذا الإجراء الإجرامي لبضعة شهور حتى فضحتها الصور؛ فقال كبيرها ببلادة: إن الأمر لا يعجبه!!..

ثم رفع اللهجة ليقول: إنها ممارسات شائنة!

لكن تظل الإشادة المفرطة بأداء العسكريين، ومحاولة حصر المسؤولية بعدد محدود من الجنود ليذهبوا ضحايا.

ومن الواضح أن الذي حدث هو جزء من عملية واسعة؛ للتحقير والإذلال وانتزاع الاعترافات وتدمير عوامل القوة والاعتزاز في نفوس العراقيين؛ بل وفي نفوس المسلمين، وأنها أمور مبيتة على أعلى المستويات.

ويأبى الله إلا أن تتحول الشواهد والصور ووسائل الإعلام إلى أدوات لتعرية وجه أمريكا القبيح وأعمالها الوحشية واستخفافها بالقيم الإنسانية؛ فلقد أصبحنا نعرف جيداً

ما تعني الحرية التي تعدنا بها أمريكا.. وماذا تعني حقوق الإنسان.. وماذا يعني الإصلاح والشرق الأوسط الكبير الذي يبشرون به..

وهاهم يعلنون الحرب على الحرية في القنوات العربية التي لم تندمج في برنامجهم ويمارسون الضغط السياسي الكبير، والإجراء الأمني والعسكري لعرقلتها أو تعويق أدائها كما فعلوا مع الجزيرة والعربية وغيرها !!

وها هي (الحررة) تغرد خارج السرب وتتجاهل معاناة الناس وهمومهم الحقيقية وتشاغلهم بقضايا خارج التاريخ، ولكن دون جدوى.

إن الأمر أكبر من الاعتذار! وهذه الصور وقود جديد لكراهية عارمة ضد أمريكا قد تتحول إلى طوفان جارف لا يميز ولا يفرق، وتصبح السيطرة عليه، أو التحكم في برامجه واتجاهاته وردود أفعاله، أو محاكمته بالمنطق.

وإذا كنا رأينا آلاف الاعتداءات العنصرية على مسلمين في أمريكا وأوروبا بعد أحداث سبتمبر.. فكيف نتخيل ما سيقع نتيجة هذا القهر والعدوان الرسمي الموثق.. والمرتبط بعدوان أوسع على استقلال وإرادة الشعوب الإسلامية في العراق وفلسطين وغيرها. إنني أرى الأمر يتجه نحو مزيد من الوضوح والحسم، وإن شعوب الإسلام اليوم لم تعد تتحمل المزيد.

وهذا الإجرام الأمريكي والصمت الدولي والاستسلام العربي والإسلامي؛ سيصنع المزيد من الاضطرابات في الشعوب الإسلامية وسيحولها إلى برميل بارود قابل للانفجار.

ولعل أمريكا وإسرائيل تراهنان على زعزعة الاستقرار في بلاد المسلمين وحرمانهم من السلام الداخلي تمهيدًا لتغيير الأوضاع وفق ما يريدون!!

ولقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "مَا حَسَدْتَكُمْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ مَّا حَسَدْتَكُمْ عَلَى السَّلَامِ وَالتَّأْمِينِ" [رواه ابن ماجة من حديث عائشة رضي الله عنها (856)].

وبيقين فاليهود لا يحسدوننا على مجرد تبادل التحية بيننا؛ لكنهم يحسدوننا على ما هو أبعد من مجرد اللفظ؛ يحسدوننا على السلام النفسي والهدوء الاجتماعي ومثانة العلاقة بين المسلمين ويسعون في الأرض فسادًا، والله لا يحب المفسدين.

نعم؛ إن اليهود ومتطرفي الإدارة الأمريكية الحالية يريدون خلخلة الأوضاع؛ باعتقاد أن خلط الأوراق يمهد لإعادة ترتيبها!

ولكنني أرى هذه حماقة رعاء جديدة؛ يرتكبها هؤلاء الطغاة دون أن يستفيدوا من دروس التاريخ، مما يكشف عن هشاشة القيم التي يتشدقون بها. وليس هذا ببدع في تاريخهم؛ فقد واجهت الجالية اليابانية داخل الولايات المتحدة اضطهادًا بشعًا أثناء الحرب العالمية الثانية.

وظلت أمريكا أكبر مصدر للعنف في العالم كله، وأكبر متملص من الالتزامات الدولية في مجال العدل والحقوق إلا حينما تكون محتاجة لها. ويكفي أن 45% من صادرات الأسلحة بالعالم أمريكية، ومنها الأسلحة التي يقتل بها الأبرياء في فلسطين. يبقى السؤال الكبير منتصبًا أمامنا جميعًا:

ماذا يتوجب علينا أن نضع من أجل الإصرار على السلام في داخلنا ؟

كيف نتغلب على أسباب التوتر الذاتي الذي تحدثه لنا تلك الممارسات ؟

كيف نجتمع بين رفض مؤثر وصوت مسموع ضد الاعتداءات المتكررة على كل ما هو مقدس لدينا .. وبين بعد النظر والرؤية المستقبلية التي تضمن لنا موقعًا سياسيًا ومعلوماتيًا وحضاريًا أفضل بين أمم الأرض ؟

كيف نتلافى الروح الغضبية المفرطة التي هي من لوازم رؤية العار الذي يلحق بنا دون أن نحرك ساكنًا ؟!

إن السلام النفسي والاجتماعي في خطر..

وعلى الذين يدركون أهمية المحافظة عليه أن يعلموا أن الصمت المطبق والسكوت المهين أمام غطرسة المتغترسين هو أقوى عناصر هذا التفجير.

من حق كل مسلم أن يشعر بأن هذه الصور وما سيخرج بعدها يعنيه بصفة شخصية وكأنه يحدث له أو لعائلته، فهذا أقل مقتضيات الإيمان (بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ)،

"كمثل الجسد الواحد"، كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ."

ومن حقه وواجبه أن يتدبر الوسيلة التي يعبر بها عن امتعاضه وانزعاجه لهذا الاحتقار اللعين لأبناء ملته ودينه.

وكيف لا وقد بدأت الخيوط ترشد إلى أن كبار المتطرفين الدينيين لهم أصابع في استخدام هذا النمط من الأذى النفسي والجسدي لتحطيم امتناع السجناء وتدمير رجولتهم وإنسانيتهم!؟

إن المطالب ليست هي رأس وزير الدفاع، ولكنها رأس السياسة الأمريكية العدوانية عديمة الحياء، والتي تعلن تأييد العنف الإسرائيلي، وتعلن العقوبات على سوريا، في الوقت ذاته الذي تستبطن المزيد من صور الممارسات البشعة التي يمهدون لظهورها وانتشارها.

ولو أن كل مسلم سجل شعوره الحي تجاه هذا البغي السافر في مقال، أو نشره في موقع، أو أعلنه في قناة فضائية، أو نادى به في مجلس لما كان لصوت مليار وربع مليار أن يذهب أدرج الرياح.

وربما كانت الأدلة تتزايد علينا يوماً بعد يوم لتقول لنا: إن كنتم صادقين في لجم هذه الحرب الصليبية فوحدوا المعركة ولا تضيعوا جهدكم القليل في صراعات صغيرة حقيرة لا تليق إلا بعقول التافهين.

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

ولو نارًا نفخت بها أضاءت ولكن أنت تنفخ في رماد

=====

#المرأة السعودية بين التحرير والتطوير

أنور العسيري . ياسر باعامر 1425/4/26

2004/06/14

د.علي با دحدح

- تاريخ المملكة تأسيساً سياسياً وتشريعاً قضائياً وواقعاً اجتماعياً ونهضة تعليمية؛ كانت فيه مكتسبات تتعلق بالمرأة بشكل لا ينبغي إغفاله.

- يجب أن نعرف هل قضيتنا الآن هي أن كشف الوجه فيه اختلاف فقهي!؟

- كثير من الدعاة كتبوا منذ عشرات السنين عن بعض القضايا وطرحوها في منابر عامة لكن مشكلتهم أنهم ميدانيون لاوقت لديهم للإعلام.

- دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب التي أسست عليها هذه الدولة كانت دعوة إصلاحية بالنسبة للمرأة.

- دعوات تحرير المرأة مصطلح حديث ونحتاج مزيد بحث في الدعوات المشهورة عند الناس مثل دعوات قاسم أمين وغيره.
د.عدنان باحارث:

حجم المال الذي يأتي للمرأة السعودية وهي غير مكلفة شرعاً بالإنفاق ضخم جداً، وهذا ليس موجوداً في أي مكان في العالم.

- جاءت هدى شعراوي ومزقت الحجاب ليكون مظهراً على تحرير المرأة، والآن يأتون بصورة امرأة قادت طائرة أليس بين هذه الأمور رابط صحيح؟!

- حين تمل المرأة دورها في تكثير النوع؛ فإنها تريد أن تدخل ميدان الرجال والرجل لن يرحمها.

- الرجل اقتصادياً يخدم الاقتصاد حين يجمع الثروة ثم يفتتها؛ أما المرأة فهي تجمع المال شرعاً ولا تفتته إلا بالإرث فقط، والاقتصاديون يعرفون الخطر الذي يشكله هذا الأمر.

أدار الندوة:

أنور العسيري . ياسر باعامر

تقف المرأة السعودية اليوم في دعوات الإصلاح الركن الذي يحاول البعض التسلق من ورائه لتوجيه أهداف وتمير مخططات استراتيجية ذات مطامح تتعارض وعقيدة الإسلام.. تستخدم هذه الكتل المتربعة صدر الإعلام الشعارات البراقة ومصطلحات التحرير ودعوات مقاومة الظلم وحرب الامتهان، في حين تجد واقعهم تعرية للمرأة وامتهان لكرامتها وتسليع لدورها داخل المجتمع، فغدت سلعة في سوق النخاسة، ومسخت هويتها لتصبح مطية إغرائية للترويج لأي منتج جديد..

ندوتنا التي سننطلق وإياكم في غمارها تهدف إلى قراءة هذه الدعاوى والتأصيل لضوابط الإصلاح الإسلامي للمرأة السعودية ومقاومة المغريات وتوجيه سفينة النجاة عبر ضيوف كانت لهم بصمة في تاريخنا الإصلاحي.. نعبر وإياكم معهم إلى رؤية أكثر تنوعاً.. قابلة -ولاشك- للأخذ والرد وتوزع الآراء ومقابلة الاختلاف.

فضيلة الشيخ الدكتور علي با دحدح.. دعنا ننتقل من ندوتنا بعودة حقيقية بالذاكرة إلى الفضاء الأول الذي انطلق منه الإسلام بشموله وتكامله في وسط بيئة جاهلية تضع المرأة بإنسانيتها وحيوية دورها في زاوية دونية حتى وصل الأمر ببعض القبائل إلى أن يدفعهم الخوف من العار والفقر إلى وأدهن..السؤال الذي يبعث نفسه من خلال تلك المواجهة بين الإسلام ومظاهر الجاهلية والتخلف هو: كيف استطاع أن يغير الإسلام تلك الصورة البالية عن المرأة في الجاهلية إلى هذه الصورة التي حولتها من رهينة إلى شريك حقيقي في الحقوق والواجبات؟

الحقيقة التاريخية هي ما ذكرت -أخي العزيز-، إذ إن المرأة في العصر الجاهلي في الجزيرة العربية كانت تواجه من مجتمعها سلبيات كثيرة منها أن الحقوق المالية للمرأة لم تكن ذات اعتبار فإذا مات زوج المرأة انتقلت كسلعة، فمن يرث هذا الميت يرث معه زوجته ومتاعه وكأنها جزء من هذا المتاع. أيضًا كانت المرأة عارًا بحيث ينظر إليها نظرة أشبه بشيء يتبرأ منه أو يستحيا منه. النقطة الثالثة وهي الأكثر أهمية وذكرت ذلك عائشة -رضي الله عنها- في الحديث الصحيح وهو انتشار ألوان البغاء وامتهانه في المجتمع الجاهلي، وهذا أيضا كان امتهان للمرأة فقد كان لهن رايات يعرفن بها وصور أخرى من وأد البنات، وإن كانت الصورة العامة الانطباعية ليست حقيقية، أي لم يكن العرب كلهم أو أكثرهم يمارسون هذا الجرم إنما كان بعضهم يفعل ذلك، وفي الجملة لم تكن المرأة في وضع ملائم يتناسب مع بيئتها.

لكنه و في تلك الفترة كانت أيضًا المرأة تعتبر في أوضاع مهينة غير سوية في بعض الحضارات المعاصرة كالمسيحية بتحريفها؛ حيث كان من مباحثها في العصور الوسطى وما بعدها هل المرأة إنسان أم شيطان؟ هل لها روح بشرية مثل الرجل أم شيء آخر؟. والحضارة اليونانية جعلت المرأة سلعة تعرض وتمتهن من الناحية الجنسية والغريزية البحتة وغير ذلك من صور كثيرة.. ونستطيع أن نقول إن أكثر المحاور أو الركائز الأساسية التي وضعها الإسلام في النظرة للمرأة كشقيقة للرجل في أصل خلقتها وفي مبدأ تكليفها وفي أساس تكريمها وتشريفها...قال تعالى: (ولقد كرّمنا بني آدم) أي ذكورًا وإناثًا وقال تعالى: (خلقكم من نفس واحدة). وأيضًا جعل التكليف في خطابات كثيرة للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات،

وما هو مذكور في الصيغة الذكورية إنما خطابه للمذكر والمؤنث كما هو معروف في اللغة العربية وهذا جانب أول. أما الجانب الثاني؛ فهو جانب إكرام المرأة من وجهين: في الوجه الأول تشريفها و تقديرها بحيث تكون مصونة وتخدم وتحمل وترعى بشكل أساسي تكون هي التي تقدم لها الأشياء والخدمات. والوجه الثاني هو التكريم في حقوقها التي رتب لها في كل الأوضاع أمًا و بنتًا وزوجة إلى غير ذلك مما هو معلوم. الجانب الثالث هو الدور الكبير للمرأة في الإسلام، وهو ما أشرت له في النقطة السابقة.. (الأم) والنصوص الشرعية في بيان مكانتها وذكر فضلها، ونعرف حديث النبي -عليه الصلاة والسلام- "من أحق الناس بحسن صحابتي.. قال أمك ثم أمك ثم أمك ثم أبوك إلى غير ذلك..، والنصوص معروفة في هذا. ثم (الزوجة) في حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-: (خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي) وحقوق الزوجة معروفة في الإسلام من الصيانة والرعاية والإجلال والتكريم وحسن العشرة بالمعروف وما هو معلوم في هذا.. وكذلك النظرة إلى (البنت) نظرة إجلال وتقدير أيضًا، وقد حث عليه الصلاة والسلام على رعاية البنات وتخصيص أمر رعايتهن بالفضل لما يكون في نفوس بعض الناس من تفريق بين ذكر وأنثى.. هذه النظرة وجدنا الأحاديث تقف بقوة أمامها وحديث (من عال جاريتين...) مثال أمامنا.. كل هذا للتكريم والعناية بالمرأة.

آخر نقطة هو أن الإسلام شهد للمرأة في الحياة العامة بما يحقق أمرين: أولاً بما يناسب فطرتها وطبيعتها؛ لأن هذا هو الذي يحقق الفائدة، بمعنى لو أنت حملتني هذا الحمل وأنا لست قادرًا عليه فإنك سوف تضرني وتسيء إليّ ولن يكون هذا تكريمًا لي، فالإسلام جعل للمرأة دورًا يتناسب مع فطرتها وإمكاناتها، وذلك في الحقيقة هو الذي جعل المرأة تؤدي دورها بشكل جيد.

الدكتور عدنان باحارث الأكاديمي والمهتم بقضايا المرأة معلقاً على ما ذكره الدكتور با دحدح: لا يختلف العقلاء في الوضع الذي كانت عليه المرأة قبل ظهور الإسلام؛ بل ولا يختلف أحد على وضع المرأة في كل الجاهليات، سواء الجاهليات الوثنية قبل الإسلام في العصور السابقة أو الجاهليات المعاصرة أو اللاحقة، والواقع يشهد أن

المرأة ما عرفت الخير في الحياة الإنسانية قط إلا في ظل القيادات الإسلامية.. قيادة الأنبياء -عليهم جميعاً الصلاة والسلام-، وفي قيادة خاتمهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، الذي جاء بهذا الدين الكريم العظيم الذي يحفظ للإنسان عموماً ذكراً و أنثى خيره. ومن ناحية أخرى أرى أنه لا يمكن أن يصل الظلم إلى المرأة إلا وقد وصل للرجل أولاً؛ فتجهيل الرجال يتبعه عادة تجهيل للنساء، وظلم الرجال يتبعه عادة ظلم للنساء، وكثيراً ما يغضب بعض الناس ويظن أن المجتمع يظلم فقط النساء ولا يظلم الرجال، وليس من الغريب أن يكون الظلم عادة يقع جله وأكثر ألمه على المستضعفين في المجتمع؛ فالمرأة من أول الفئات التي يمكن أن يقع عليها الظلم بقسوة، وكذلك على الأطفال ومساكين الناس، لكن إذا وقع الظلم في العادة؛ فإنه يصيب الجميع، ولكن على تفاوت بين هؤلاء وهؤلاء، والإحصاءات التي تذكر دائماً تتضمن تجهيل للموقف؛ فحينما يأتون بالإحصائيات في أي بلد لا يأتون أيضاً بالإحصائيات المقابلة لها في الذكور؛ فالعدد والنسبة متقاربة جداً، وأذكر مثلاً واحداً: يذكر عن أحد الأدباء في بلاد شنقيط في موريتانيا عاش قبل ثمانين عاماً أنه قال: لا أعرف في بلادنا امرأة لا تقرأ ولا تكتب.. إن التعليم في الذكور قد وصل إلى مئة في المئة، وكذلك وصل في النساء، ويندر أن يوجد في مجتمعنا امرأة لا تقرأ ولا تكتب، وكيف وصل العلم إلى النساء في ذلك الوقت مع أن المرأة في ذلك الوقت كانت مستورةً محفوظةً؛ فدل على أن وجود العلم في الرجال لا بد أن ينتقل قطعاً إلى النساء والأدلة على ذلك كثيرة جداً.

الدكتور با دحدح متداخلاً: أنا أحب أن أضيف نقطة صغيرة تعقيباً على ما أشار إليه الدكتور عدنان وهو ما ذكره من تجهيل لإحصائيات المرأة؛ فهي تركز على المرأة ولا تذكر الرجل، أيضاً أنا أقول: إن اتجاه التاريخ ينقل لنا عن مجتمعات معينة أن المرأة كانت فيها المغنية، وكانت فيها المطربة؛ وكأن نساء العصور السابقة هن مغنيات ومطربات وراقصات؛ وهذا غير صحيح!. إن ما يحدث في الحقيقة توظيف غير منهجي وغير علمي مما طرحه. ماذا عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب؟ هل ننظر فعلاً إلى أن هذه الدعوة التي أسست عليها هذه الدولة كانت دعوة

إصلاحية بالنسبة للمرأة .. نعم فكما ركزت على التوحيد قامت بإعادة إحياء القيم الإسلامية والثوابت التي نظر من خلالها الإسلام إلى المرأة. هل يمكن أن ننظر إلى أن تأسيس هذه الدولة بمشروعها الإسلامي الإصلاحي نظر نظرة إيجابية تجاه المرأة؟

د.با دحدح :أولا بالنسبة للدعوة الوهابية هي دعوة إسلامية وليست مذهبا منفردا والنسبة إلى الأشخاص هي قضية اجتماعية تاريخية موجودة، وقد جددت وأكدت ونبتهت هذه الدعوة إلى كثير من الأخطاء؛ أبرزها قضية التوحيد لوجود مظاهر شركية وتعلقات بالقبور، لكنها أيضا واجهت انحرافات بعض العادات والتقاليد والتي كانت أشد إجحافاً وظلماً وتجاهلاً للمرأة.

وفي البيئة التي ظهر فيها الإمام محمد بن عبد الوهاب ربما كان فيها ولا زال بعض آثار عدم إعطاء المرأة حقها في الميراث وعدم إعطائها حقها في إبداء رأيها وقبولها ورفضها في مسائل الزواج؛ فلما جاءت دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب جددت وأكدت المعاني الإسلامية بأصولها الشرعية، وكان من سياق ذلك التفكير في هذا والتنبيه عليه..

د. باحارث متناولاً أطراف الحديث :

بالنسبة لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -عليه رحمة الله- هي دعوة كغيرها من الدعوات الإصلاحية في بلاد المسلمين.. دعوة مجتهدة لإعادة المسلمين إلى ما كانوا عليه من قوة وتمكين، مرتبطين في ذلك بكتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-، وهي كغيرها من الدعوات تقيم في حدود القيم التشريعية والإسلامية.. هناك اجتهادات قد تكون مصيبة وقد تكون هناك اجتهادات أيضا مخطئة في هذا، لكن عموما هي دعوة إسلامية إصلاحية لا نشك في ذلك، ومحمد بن عبد الوهاب -عليه رحمة الله- من المصلحين و قطعاً من أهل الخير والفضل، والمصلح لا يقصر نفعه على فئة معينة من الناس؛ فلا بد أن يكون لهذا الشخص نظرتة للمرأة شمولاً وعموماً ودعوته في القضية التي برزت هي الدعوة إلى معاني التوحيد ونبذ ما كان عليه بعض الناس في هذه الجزيرة من المخالفات الشرعية، والمرأة كانت مقصودة قطعاً في هذا؛ بل إن غالب ما يقع من الانحرافات في هذا الجانب كثيراً ما يقع من جهة

المرأة.. القضية واضحة؛ لكن قد لا يكون الخطاب في تلك الفترة يتناسب مع مخاطبة النساء، ولهذا نقول ونؤكد أن مخاطبة الرجل هي مخاطبة للمرأة حينما تخاطب الزوج إنما أنت تخاطب زوجته كما أنك حين تخاطب الأب فأنت تخاطب أيضاً ابنته.. القضية واضحة، وليس فيها هذا التزمت الذي يريد أن يلبسه علينا بعض الناس؛ فالصلاح في الرجل لا بد أن يتبعه صلاح في المرأة وهذا أمر مشاهد. بالنسبة للشيخ محمد بن عبد الوهاب برز في فترته جمع من النساء، وأذكر أن بعض النساء اللواتي كانت لهن أدوار بالغة جداً في دفع أعداء الشيخ وقد ذكر الشيخ حمد الجاسر -رحمه الله- في بحث لطيف عن دور المرأة في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وذكر فيها جمع من النساء منهن امرأة كان لها دور رئيس في هذه القضية، حين حمت أحد دعاة آل سعود الكبار من أن يُقتل، وهذه مسألة الحقيقة من المهم أن تذكر، لكن مع كل هذا أن المسألة دخلت عفوية ولا يقال دور المرأة ونحو ذلك المسألة دخلت عفوية، و المرأة التي كانت بعد زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- وشاركت في قتل الأسود العنسي.. إنه المجتمع المسلم بكل أطيافه يمثل جسداً واحداً متكاملًا متعاضداً في صالح الإسلام، وهو ليس بغريب على المرأة المسلمة، لكن إبرازه بهذه الطريقة مقابل نشاطات الرجل أمر خاطئ، وهذا خطأ يقع فيه كثير من الناس من الذين يريدون أن يبرزوا المرأة على حساب الرجل أو يبرزوا الرجل على حساب المرأة. نقول: المسألة لا تسير بهذه الطريقة وإنما المرأة والرجل يسيران في طريقين متوازيين إلى الله -عز وجل- وليسا بمتعارضين.

ألا تعتقدون أهمية أن نراعي ونحن نقرأ التاريخ ظروف وطبيعة ذلك العصر الذي كان ينظر للمرأة نظرة غير إيجابية وأثر هذه الدعوة المباركة في تحقيق هذه المكاسب للمرأة السعودية؟

د.باحارث: نعم علينا أن ننظر إلى أن تأسيس هذه الدولة وتحالفها مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب هي عودة للإسلام بشموله وتكامله، وحتى لو لم ننظر إلى تفاصيل موضوع المرأة بفرعياتها وحتى أسسها؛ لكن بنظرة عامة عودة الدعوة إلى أصالة الفهم الإسلامي البعيد عن تخرصات البدع والتقاليد المنحرفة عن الإسلام دعوة إصلاحية هدفها تحرير المجتمع رجاله ونسائه على حد سواء من ريقه الجهل

والتخلف، وإذا قرأنا دعوات تحرير المرأة التي مرت بمجتمعاتنا العربية والإسلامية دائماً نشاهد أن هناك في كل عصر ومصر مجموعة ونخب ثقافية تدعو إلى تحرير المرأة والقيام بإصلاحات، ودائماً ينصب التركيز على المرأة؛ والغريب أننا لم نسمع في تاريخ الحركات الإصلاحية دعوة لتحرير الرجل!

في المقابل نحن لا نجد من الدعاة والعلماء إلا الوقوف في اتجاه الدفاع أمام أطروحات تحرير المرأة؛ فهل يعد هذا الموقف إيجابياً خاصة والأطروحات الإصلاحية التي تستهدف المرأة غالباً ما تغيب عنها الرؤية الشرعية؟

د. با دحدح : أولاً تاريخياً عندما نتحدث عن دعوات تحرير المرأة كمصطلح؛ فإننا نقرأ مصطلح حديث ظهر في القرن الماضي في منتصفه وأوائله ونحتاج مزيد بحث في هذه الدعوات المشهورة عند الناس مثل دعوات قاسم أمين وغيره.. ولا ننسى أيضاً أن هناك عناصر مختلفة من أهمها أن كثيراً من هذه الدعوات ارتبطت أيضاً بالعنصر الخارجي الأجنبي الذي كان يمثل في ذلك الوقت عنصر الاستعمار: الاحتلال البريطاني في مصر، والفرنسي في سوريا وبلاد المغرب العربي. وأنه كان مؤسساً لهذه الصورة التي ربطت باسم تحرير المرأة، وإن كان الاسم ليس صحيحاً وقد أسس لها عن توجه؛ لأنه يريد أن يصبغ هذه المجتمعات بصبغته: في مناهج التعليم، والحياة الاجتماعية، وفي الحياة الوظيفية. أيضاً هناك نقطة أحب أن أشير إليها وهي ما ارتبط بهذه الدعوات والقضايا التي اعتبرها استخدام للمرأة في الإغراء والإغواء والجانب الأنثوي منها، وهي قضية الفن وأكثر من بدأت بهم الفنون المسرحية والسينمائية والغنائية في العالم العربي هم من العرب غير المسلمين، وهؤلاء دخلوا بأسمائهم الفنية المسلمة. وهذا أيضاً يعطينا انطباعاً عن هؤلاء حتى ولو استبعدنا مسألة البراءة والإدانة هم ينطلقون من ثقافة وفكر مختلف، والعنصر الاجتماعي لم يتغير في حياتهم؛ فإذا كان لدي نصارى أو يهود في المجتمع؛ فهذا لا يعني أنهم سيصبغوا بثقافة المجتمع صبغة كاملة.. قد يؤثر فيهم المجتمع لكنهم يظلون مرتبطين بعقيدهم ومبادئهم. و نقطة أخرى تتعلق بالقضية التي أشرت إليها، وفيها مغالطات كثيرة، إذ يُطرح سؤال: لماذا نقول إصلاح المرأة ولا نقول إصلاح الرجل؟ وهذا يدل على أنها قضية مقصودة فيها مغالطة وعدم وضوح رؤية، وحتى لا

نتهم اتهامات جزافية نقول إن الربط بالمذهب العلمي المنهجي غير صحيح وأن ما يتم فيه نوع من القفز على الحقائق وهو نوع من تغيير العقل و إعطاء صور مبهرجة وربطها بقضايا ليست متصلة بها.

نحن نريد أن نتحدث عن أي قضية سواء كانت إصلاح المرأة أو أي قضية على مستوى المجتمع، بمنهج علمي وحقائق واقعية. عندما نتحدث عن هذا؛ ففي الأمر مغالطات كثيرة وتظهر في أمثلة متعددة. حتى الناحية الاقتصادية هناك فهم مغلوط باتجاه القضية، والحقيقة الآن أن الدراسات الاقتصادية تقف عكس دعاوى عمل المرأة.

وفي رسالة صدرت عن جامعة أم القرى بخصوص عمل المرأة وأثره الاقتصادي وهي دراسة أقيمت على مصر والسعودية أثبتت أن عمل المرأة لا يؤدي الجدولة الاقتصادية التي زعمت، فما تأخذه من الأجر ينفق بطبيعتها على نفسها وعلى متطلبات هذا الخروج أكثر، وليس هذا في مجتمعاتنا المحافظة بل حتى في المجتمعات الغير المحافظة؛ فهناك دراسة في اليابان أثبتت أن المعدل الذي ينتج عن عمل المرأة اقتصادياً لا يعادل إلا ثلاثين بالمئة من حجمها في أحسن أحوالها، وأحياناً يصل إلى عشرة بالمئة لأسباب وظروف كما يقولون موضوعية. ثم إن هناك من ادعى أن عدم عمل المرأة يعني أن نصف المجتمع معطل وأنا هنا أود أن أقول: إن كل موظف لا يستطيع أن يؤدي دوره كاملاً إلا إذا كان عنده أسرة متماسكة وزوجة تعينه، وبالتالي يحصل إنتاج في تربية الأبناء وأشياء عظيمة جداً لا يمكن أن يأتي الذكر لها، لكن هناك وهج إعلامي ومضامين براقية وحقائق غائبة ونوع من القفز على الخطوات يحاول البعض إبرازها حتى يتم ترديدها مثل: حقوق المرأة وتحرير المرأة؛ دون أن نعطي مفردات ملموسة قائمة على أسس. وإلى الآن لم يظهر أحد تكلم في مثل هذه الموضوعات وأعطانا أرقاماً حقيقية، أما أن تأتيني بأرقام معينة هي نتائج نهائية تكون لعدد المتعلمات وتقابله بحاجة لعدد من الوظائف فهذا خطأ؛ إذ من قال إننا علمنا كل إنسان من أجل الوظيفة؟! وعندما تتعلم المرأة ثم تعلم عشرة من الأبناء، وتأهلهم لأن يكونوا متفوقين دراسياً أليس هذا استثمار؟!!

د. باحارث :في الحقيقة أود أن أضيف إضافة إلى الكلام الذي ذكرناه قبل ذلك عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب -عليه رحمة الله-؛ فقد ذكر بعض الباحثين في الدولة السعودية الثالثة بعض الأنشطة للمرأة في تلك الفترة، وكان نشاطهن لطيفاً جداً وهو نشر؛ فالقضية الغربية هي: من أي شيء ستتحرر المرأة؟ ما هي النقاط التي نحررها منها؟ السؤال الذي يطرح من خلال هذه الدعاوى هو: ما هي الغايات والأهداف التي قامت عند أول دعوة لتحرير المرأة؟ في إحدى الأمصار الإسلامية حين راجعنا المسألة وجدناها تدور في قضيتين اثنتين: أما الأولى؛ فهي التعليم، وأما الثانية؛ فهي كشف وجه المرأة .. التعليم لا خلاف فيه، ولكن الواقع الذي حصل بعد ذلك هو ارتباط التعليم بالفساد.. هذه القضية حصلت على مستوى العالم بأجمعه، حتى عند الغرب ارتبط التعليم بالفساد، ولهذا فكثير من العلماء الفضلاء في بلادنا حين رفضوا تعليم المرأة لا من باب أنها تقرأ وتكتب ولكن الامتناع في هذا الموضوع خوفاً من الفساد وخوفاً من أن يتطور الأمر كما تطور في بعض الدول.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: كم هو الزمن الفاصل بين كشف وجه المرأة وكشف ما اتفق العلماء على تحريمه من الفخذ والصدر والشعر؟ والإجابة العلمية هو ما لا يزيد على أربعين عاماً أي في نفس الجيل. ولهذا من ذهب إلى بعض البلاد التي حصلت فيها هذه الأزمة وكانت في أوائل القرن العشرين (تقريباً في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات) الذي ذهب وجد المرأة في تلك البلاد ترقص في الملهى أمام الرجال لا تستر إلا العورة.

باحارث متطرقاً إلى أهمية الموضوعية في الطرح: لا بد أن نعطي نظرة متوازنة لأي موضوع بالنسبة لقضية عمل المرأة.. لا يعبد الله -سبحانه وتعالى- في هذه الأرض إلا بوجود الإنسان، والإنسان لا يمكن أن يبقى في هذه الأرض حياً صالحاً إلا بالعمارة؛ فأنت تحتاج إلى قضيتين: تحتاج إلى الإنسان أن يُخلق وأن يوجد، وتحتاج مع الإنسان إلى عمارة لإصلاحه؛ حتى تتحقق العبودية في الأرض. الله -سبحانه وتعالى- وزع المهمتين بين الرجل والمرأة؛ فأعطى مهمة تكثير النوع الإنساني للمرأة حتى تكثر هذا النوع، وربطها بالنسل برباط تكاد تكون قضيتها الكبرى، وأعطى للرجل الجانب الآخر قضية العمارة... الرجل في قضية التنازل دوره في غاية

القصر في حين تجد المرأة في قضية التنازل دورها أكثر تجسداً ووضوحاً، و انظر إلى طول دورها وفي الحضانة بعد ذلك وفي الرضاعة، و الله -سبحانه وتعالى- أعطى الرجل المواهب للضرب في الأرض، وخلقه أيضاً من الأرض مباشرة في حين خلق المرأة من الرجل؛ فأصبحت مهمتها وميلها إلى طبيعة هذا الرجل والإحاطة به وخدمته حتى يستمر في عمارة الأرض، ومن هذا الجانب يتضح للقارئ أن المرأة حين تريد أن تعمل عمل الرجل وأن تنتج كما ينتج الرجل، والرجل أيضاً حينما يريد أن يعمل عمل المرأة وينتج ما تنتجه المرأة يسيران في اتجاه عكس الفطرة؛ فهل يمكن للرجل أن يذهب إلى ميدان المرأة وينتج كما تنتج بهذا التفصيل؟ هذا لا يمكن! مكان المرأة لا بد أن يبقى شاغراً ولا يمكن أن يدخله أحد فلا يمكن للرجل أن يحمل على سبيل المثال!

وهذه قضية جوهرية تحتاج إلى بعض البيان، وهو محل تفصيلي خطير. بعد أن أسسنا تاريخياً على بعض القواعد وبعض الركائز التي قدمها الإسلام، وبعد أن مررنا أيضاً على تجربة تاريخية وهي ميلاد هذه الدولة والدعوة الإصلاحية التي أشرفت بها؛ كيف تستطيع د.عدنان أن تكمل لنا رسم ملامح العلاقة بين الرجل والمرأة في واقعنا؟

.باحارث: ذكرنا كيف أن الله -سبحانه وتعالى- قسم المسؤولية بين الرجل والمرأة؛ فلتتحقق العبودية له -سبحانه وتعالى- بأن تتكفل المرأة بتكثير النوع الإنساني، وكل ما جهزه الله فيها يدل على ذلك قطعاً، ثم كلف الرجل في الجانب الآخر بإثارة الأرض وهي العمارة؛ فكل منهم يحمل هذه المسؤولية المرأة حين تملّ من مشروعها في تكثير النوع لكونه مكرراً؛ فإنها تريد أن تدخل ميدان الرجال، ودخولها في مجال الرجل ليس بغريب تستطيع أن تدخل هذا الميدان، ولكن سوف يكون الصراع في مجال الرجل، والرجل لن يرحمها في هذا الصراع، أما إذا أراد الرجل أن يقع في ميدان المرأة؛ فلن يجد له فرصة في هذا الميدان. إذاً الصراع سوف يكون في ميدان الرجل. والله -سبحانه وتعالى- كلف الرجل فطرياً وشرعياً بأن يقوم هو على المرأة نفقة وإصلاحاً حتى تتفرغ لهذه المسؤولية؛ فالله -سبحانه وتعالى- جعل ثروات الرجال تفتت قطعاً شرعاً وفطرة لمن تحت أيديهم من النساء والأطفال؛ فالرجل

اقتصاديًا يخدم الاقتصاد حين يجمع الثروة، ثم يفتتها، ثم تفتت بعد ذلك بالإرث؛ أما المرأة تجمع المال شرعًا ولا تفتته إلا بالإرث فقط؛ والاقتصاديون يعرفون الخطر الذي يشكله هذا الأمر.

وهل تقصد من هذا الطرح إلغاء أهمية عمل المرأة؟

د.باحارث موضحاً: عفواً التطرف من جانب هو انعكاس لطرف آخر. أنا أتحدث عن أن الأصل في عمل المرأة ليس الخوض في مواطن الكد .. هذه أمور تتطوع بها تطوعاً لخدمة المجتمع طوعاً من عند نفسها، لا تلزم بشيء في ذلك، ولا أعرف أحداً يقول إن هذا فرض عين على النساء؛ إنما هو فرض كفاية غالباً يحمل به الرجال وإنما هذه تأتي بالفطرة..

با دحدح متحدثاً: هناك نقطة أخرى من المهم طرحها وهو مصطلح تابع لهذا، مصطلح (المساواة) وهو مصطلح غير علمي وغير منطقي؛ لأن المساواة بين مختلفين لا بد أن تكون غير صحيحة، ولو لم تكن ظاهرة، ولكن لا نقول الإسلام جاء بالمراعاة وليس بالمساواة، لا لأن المساواة فضيلة تركت في الإسلام لكن لأن المساواة ليست صحيحة أصلاً وكما ذكر الدكتور عدنان لو أردنا المساواة اجعلوا الرجل يحمل ويلد ويرضع حتى نقول المرأة تعمل وتذهب في المصنع، لكن المراعاة مهمة: مراعاة طبيعة الرجل في وظيفته ومراعاة طبيعة المرأة في وظيفتها، وقدرات الرجل وقدرات المرأة. واليوم العلم أصبح يحدثنا بالتفصيل عن طبيعة المرأة في عقلها وعاطفتها وطبيعة الرجل في عقله وعاطفته؛ بل أصبحت بحوثاً ملموسة مادية معروفة لم يتدخل فيها العنصر العاطفي وإنما العنصر المادي العلمي الذي قررها، واليوم ألف الغربيون وليس نحن "المرأة من الزهرة والرجل من المريخ"، وهذه القضايا بعد دراسات علمية و اجتماعية مستفيضة.

باحارث: أريد أن أضرب مثلاً واحداً لو سمحتم لي

تخيلوا أن هناك وظيفة أعلن عنها؛ فتقدم لها رجل وزوجته فقبلت أوراق المرأة ولم تقبل أوراق الرجل، ثم تأتي الشريعة وتقول لهذا الرجل أنت ملزم بالنفقة عليها، وتقول الشريعة لهذه المرأة أنت لست ملزمة بالنفقة عليه، ولا أن تصرفي قرشاً من نقودك.. ماذا سوف نفعل؟ هل نقوم بتغيير شريعتنا، أم نقول لهذه الوظيفة أو لصاحب

الوظيفة اعطها للرجل؛ لأنه سوف يفتتها قطعًا وسوف يذهب للمرأة، أما خيرها فلن يصل إلى الرجل إلا تطوعًا أو تحت ضغط كما يحصل الآن بين كثير من الأزواج مع زوجاتهم؟!

نتحدث الآن عن واقعنا، ونتحدث عن مشروع أمريكي بعد سقوط العراق ومشروع غربي إصلاحي ركز على المرأة ، وخصوصاً المرأة السعودية والتي كانت محور مناقشات وصلت حتى أبواب الكونجرس المغلقة... سؤالنا هو: لماذا المرأة السعودية في هذا الوقت ؟ وماذا يراد منها؟

با دحدح: أنا أحب أبدأ أولاً بالمصطلحات مرة أخرى أنا لا أرى أن نسميها دعوات إصلاحية أنا أسميها دعوات مصلحة هم يريدون مصلتهم، وحيث ما كانت مصلتهم عملوا لها وغلفوها وصدروها؛ وإلا كيف يتفق لي أن تكون هذه الدول أمريكا أو غيرها تريد مصلحتي وتاريخها ومذهبها الرأسمالي الذي تتبناه يعتمد على تكريس المصلحة المادية والقوة الإمبراطورية في يدها؟! إذا لا بد أن تكون فلسفتها الفكرية هي التي تقود طروحاتها العملية هذا أولاً. وثانيًا: قضية ارتباط هذه الدعاوى بالشرق الأوسط الكبير يجب قبلها ألا ننسى أن هناك مصطلح سابق وهو الشرق الأوسط الجديد، هذا المصطلح ظهر بعد مدريد وبالذات بعد أوسلو، وكان الهدف منه واضحًا؛ بل منصوبًا عليه، وهو دمج إسرائيل في بيئة الدول العربية حتى وضعوا أهمية دخول إسرائيل في جامعة الدول العربية، وتسمى جامعة دول الشرق الأوسط ، وعقدت مؤتمرات اقتصادية في المغرب وفي الأردن والإمارات على اعتبار أن الاقتصاد قضية قابلة للترويج لما فشلت هذه المشروعات فوجهت برد الفعل الذي يرفض اندماج دولة عنصرية محتلة، ووجد أنه لا بد أن نوسع الدائرة ونخلط الأوراق ودخلت في لعبة الشرق الأوسط الكبير دول أخرى، حتى يكون ذوبان إسرائيل أو دخولها وليس إسرائيل، وإنما الفكر والطرح الصهيوني المسيحي اليميني الذي يهدف الآن ومن خلال العولمة ونظرة التجارة العالمية للهيمنة الاقتصادية، ومن خلال القوة السياسية إلى تسويق الديمقراطية الغربية، ومن خلال أيضًا الضغط العسكري إلى التسلط على المقدرات الاقتصادية؛ فالمسألة لا بد أن لا نأخذها بسياق

محدد؛ فنفرح أن أمريكا قالت لنا إن المرأة عندكم لا تتعلم علموها فتبدأ مسيرة تعليمنا بالطريقة الأمريكية!!

بعد فشل مسألة المشروع الأول.. هل وجدوا بوابة المرأة أسهل للمحاولة؟
با دحدح : نعم هو المشروع الثاني، وتريد أمريكا اليوم أن تقوي هذا المشروع الذي طرحته على الدول الأوروبية... حتى في البلاد العربية الأخرى المرأة فيها تمارس كل ما تمارسه المرأة الغربية تقريبًا بحماية القانون، وفي دول عربية نعرف أنه لا يجوز التعدد الشرعي؛ بل وقدمت هذه الدول أفلامًا أظهرت فيها المرأة عارية تمامًا، وظهرت فيها ممارسات جنسية على خشبة المسرح وهذا معروف ومكتوب ومنصوص عليه ومعروفة الأفلام والجوائز التي قدمت، ولا ينتقد هذا العمل الإجرامي اللاأخلاقي ضد المرأة المسلمة وامتهان كرامتها وتشجيعها على الانحلال. إذا ما هو المطلوب في قضية المرأة السعودية؟ ولماذا التركيز عليها؟ السبب لأنها النموذج الوحيد المخالف للتيار العام، ومخالفته لها أصولها، سواء كانت شرعية أو واقعية أيضًا؛ فالتعليم المختلط يكاد يكون ممارسة طبيعية في العالم العربي والإسلامي.. العمل الذي امتهنت فيه المرأة في صور كثيرة يكاد يكون موجودًا في كل العالم الإسلامي.. المزايا الاجتماعية والمادية التي يكفلها الإسلام للمرأة لا تكاد تكون موجودة بصورة جيدة (لا أقول كاملة). ثم المملكة بجملتها من مكتسباتها الإسلامية ومحافظتها العامة في قضيتين مهمتين: قضية الصياغة القانونية، نحن هنا لدينا نظام البلد القائم على الإسلام ينص على هذه الأمور، وأيضا الوضع الاجتماعي العام. هذه كرسست وضعًا مخالفًا لما يريد هؤلاء زرع، ويجب أن نعرف كذلك هل قضيتنا الآن هي أن كشف الوجه فيه اختلاف فقهي، أم أن القضية هي ستار أكاديمي؟! إن عبارات من يدعون الإصلاح من معسكر أمريكا تقول نريد إصلاحًا وإعطاء دور أكبر للمرأة بما لا يتعارض مع الشريعة، ولا يتعارض مع تقاليدنا الاجتماعية، ولا يتعارض مع الدور الأساسي للمرأة، هذه عبارات لفظية والمهم ليست العبارة بقدر العمل، ويجب أن نعرف كيف يمكن أن نعطي عمليًا بتحقيق الأهداف المتوخاة بما لا يتعارض مع الدور الأساسي للمرأة؛ كونها زوجة ومربية للأبناء، وقائمة في بيتها . الحقيقة أنهم يرمون بعبارات مطاظة غير قابلة للفهم لأن المرأة المسلمة دورها واضح

وجلي في الإسلام وفي مجتمعنا السعودي المسلم، وهذه القضية لا بد أن نطرحها للناس بصدق إن كنتم يا من تتادون بتحرير المرأة عندكم أفكار كونوا أصحاب مصداقية فقولوا ماذا تريدون؟ وما هو النموذج للمرأة الذي تطرحون؟ نحن نريد أن نقدم نموذجنا الموجود في منهج الإسلام.. نعم في التقديم العملي في الجملة هناك أخطاء.

خذ مثلاً آخر وهو الغناء بالنسبة للمرأة؛ أنا لا أتحدث عن أحكام فقهية بشكل عام.. انظر إلى هذا الأمر الذي بدأ منذ سنين، و يوم أن كانت أم كلثوم تغني كانت تلبس من أخصص قدميها إلى رأسها، وأقصى ما في يدها المنديل.. الآن وصلنا إلى أن المغنيات العربيات يغنين وهن بلباس البحر تقريباً!!

أقول: دقق النظر في هذه القضية، وانظر إلى التدرج فيها، وانظر إلى التدرج الحالي الذي وصلت إليه المرأة من الغناء على المسرح، ثم كان اللباس الفاضح، ثم جاء الفيديو كليب؛ فهل هذا الآن منتقد عند هؤلاء؟! أنا لا أسمع انتقاداً؛ بل يقولون: نحن نريد للمرأة أن تشارك في الفن.. مشاركة الفن نحن نعرفها والناس يعرفونها، وهي أمام أعيننا ليست شيئاً جديداً. إذاً هل هم يريدون هذا أم شيئاً آخر؟! وضحوا لنا ما عندكم!

د.باحارث : السؤال الذي يطرح مع قانون المرأة في العصر الحديث: أين هي المرأة التي تريدون من الفتاة السعودية؟ وهل تريدون أن تكون مثلها؟ أرونا إياها.. سوف يختارون -مثلاً- امرأة من أمريكا أو امرأة من هناك ؛ نقول: لا.. أرونا المجتمع الذي يمثل هذه المرأة، كم عدد هؤلاء النساء القدوات التي تريدون أن يكن مثلها الآن من حولنا، ليس هناك مجتمع قدوة أبداً لا في الغرب ولا في الشرق، ولا في الدول العربية، ولا حتى في الدول الخليجية، نحن نجد في الحقيقة أنفسنا في نور جميل صالح بين هذه الظلمة الضخمة التي تحف بنا.. نعم القصور موجود ولا ننكره، ولا يمكن أن ينكر أحد هذا القصور، ولكن نحن أفضل الموجود قطعاً أنا أريد أن أضرب مثلاً فقط: المرأة السعودية كم حجم المال الذي يأتي للمرأة السعودية وهي غير مكلفة شرعاً بالإنفاق عن طريق التعليم وعن طريق الطب؟ شيء ضخم جداً.. أموال ضخمة جداً تصل إلى النساء، وهذا ليس موجوداً في أي مكان في العالم، وأنا

أتحدى من هذا المكان أن يأتي أحد ويقول: إن هناك وظيفة في نظام وظيفي يعطي المرأة بقدر ما يعطي الرجل مع نفس الشهادات؛ بل عندنا هنا كثير من النساء بالبيكالوريوس يحصلن على رواتب في التعليم لا يعرفها الأستاذ الجامعي، وكلنا يعرف هذا الكلام، وهذا نتحدى به الآن أي دولة في العالم، ثم بعد ذلك نقول للغربيين: أنتم الآن تزعمون تحرير المرأة.. أولاً أنتم قد اتفقتم جميعاً على أن المرأة الآن عندكم مضطهدة تستخدم في وسائل الإعلام وتستخدم في المراقص وتستخدم داعرة وتستخدم في أمهن الوظائف.. وهذه تقارير الأمم المتحدة، والأدلة موجودة! المرأة الراقصة والمرأة المغتصبة والمرأة التي تدير الوظائف، والرجل تركها ورفع يده عنها، ويكفيها فقط وظيفة السكرتيرة، ومعروف ما معنى السكرتيرة؛ أي بالمعنى الإداري وبالمعنى حتى الأخلاقي، خادمت الفنادق.. خادمت الملاهي.. مضيفات الطائرات.. أهذه هي المرأة التي تريدونها؟ أم أنكم تريدون أن تضربوا المثال بتاتشر؟ كم سوف يكون هناك تاتشر.. هذه بريطانيا لم تظهر فيها تاتشر إلا مرة في تاريخ بريطانيا منذ أن كانت عظمى حتى أصبحت صغرى طوال هذه الفترة لم تنتج إلا امرأة واحدة تفخر بها!، و هذه أمريكا الآن أكثر من مائتي سنة تعيش ليس فيها امرأة وصلت إلى هذه القمة ولا حتى نائب رئيس؛ فالقضية ليست سهلة بهذا الكلام.. إذا كانوا يريدون منهم تطور باتجاه معين نقول لهم: أعطونا المجتمع الذي اكتمل فيه شكل المرأة حتى نفتدي به؛ فإذا لم تأتونا به فسنظل على حالنا حتى تأتون به.

بالنسبة للانحرافات -أيها الإخوة- الانحراف دائماً يبدأ يسيراً سهلاً؛ فنقول: هذا أمر سهل لا خلاف فقهي، ثم يتوسع إلى ما لا قبل للمجتمع به، وهذا الذي يحصل الآن، عندما نقول المرأة تقود السيارة مثلاً نعم تقود السيارة، لكن بعد ذلك سوف تأتينا قضايا ضخمة جداً . في تقرير للدولة السعودية في كتاب الإحصاء الذي تصدره وزارة الداخلية بعد خطة من الخطط الخمسية حينما كان في تلك الخطة الاستعادة من طاقة المرأة في التنمية؛ فإذا بتلك الخطة بعد خمس سنوات تفجعنا بإحصائية مفادها وجود عدد من النساء ممن وقعن في الجريمة، وهذه بحسب تعليق مقدم هذه الإحصائية أن هذا راجع كما نص في مقدمة الكتاب إلى انفتاح المرأة على العمل.

د. با دحدح مبيناً : لدي مقال لمحزر أمريكي يقول: أمامي صورتين على مكبتي: صورة لامرأة أمريكية بلباس البحر، وصورة لامرأة بالبرقع، نظرت إليهما فظلت أفكر وأقارن.... يقول: لم أجد نفسي متحمسا للدفاع عن البرقع؛ لأنه غير موجود في ثقافتي، ولكنني نظرت إليه، فوجدت فيه مزايا أصبحت مشدوداً إليها و الاعتراف بحقيقتها .. يقول: مثل لي البرقع المرأة التي تركز على بيتها وزوجها وأطفالها وترعى مملكتها، يمثل البرقع معاني من الحياء. ووجدت النموذج الآخر كالتالي تعرض نفسها في السوق ولا أحد يقبل بها، أو كأنها في المزاد العلني. وقد أجرى مقابلات حول نفس الموضوع، وفي تصريح له أشار إلى أن إشكالية الحجاب ووضع المرأة في السعودية التي هي لها صورة معينة في الفكر الغربي والإعلام الغربي لا وجود لها في هذا المجتمع، ولا تمثل شيئاً غريباً أو شاذاً في هذا المجتمع، وقال: وجدت النساء السعوديات وهن على هذه الصورة وهن على أحسن وأرقى مستويات التعليم، ويفقهن في الكمبيوتر والاتصالات الفعلية. وجاء أيضا في مقابلة مهمة إذ قالت له إحدى النساء وهي من المتعلمات في الغرب: إن كنت تسألني عن الإصلاح على نمط المرأة الغربية فأستطيع أن أجيبك بكل سهولة أنني لا أريد ذلك لا، لا، لا،..؛ لأنني أجد في بيئتي ومجتمعي ما لا أجده في هذا. وفي الحقيقة هذا التصور الآن بدا ضخماً وهائلاً، والغرب اليوم يشكو من هذه القضية في مجالات كثيرة؛ فهناك جمعيات لا تحصى في أمريكا للدفاع عن المرأة ضد الاغتصاب والدفاع عن المرأة ضد الانتهاك والدعارة؛ بل هناك الآن كثير من الجهات تريد أن تفصل المرأة في المواصلات العامة و تريد أن تفصل المرأة في الجامعات وفي قطاع التعليم، وأنا أذكر لك في جريدة التايمز المشهورة منذ عدة سنوات كان عنوان غلافها الرئيس (تشلدرن هاف تشلدرن) والتحقيق يقول: إن بنات عمرهن 11 و12 سنة يحملن ويلدن، وإحصائية قديمة أخرى عن طالبات الثانوية في نيويورك تقول إن نسبة من حملن من سفاح 48%. والآن صدر كتاب اسمه (موت الغرب) يقول في المقدمة: إن عدد المواليد في 19 دولة أوربية وغربية أقل من عدد الجنائز، ويقول المؤلف: إننا سنموت وننتهي فعلياً كبشر بمعدلات التناقص هذه الموجودة، فضلاً عن الجانب الأخلاقي، ونشرت هذه الإحصائيات في حلقات متتابعة في مجلة الحرس الوطني

عن هذا الكتاب على مدى ثماني أو عشر حلقات؛ فهل يريدون أن تصل إلى هذا المستوى؟!

باحارث: نقطة بسيطة هنا نذكرها.. الموضوع ذو شجون كما يقال ..أحد الإخوة الذين يجيدون اللغة الإنجليزية في أمريكا كان يجلس ليشارك بعض القنوات في الفترة التي عقد فيها المؤتمر الإسلامي في مصر؛ فأحدى المذيعات وأظنها بريطانية عملت مقابلة مع دكتورة في الجامعة، وهذه الدكتورة كانت ملتزمة بحجابها بالكامل حتى إن وجهها مغطى كما يسمونها (خيمة) وأثناء اللقاء -وهذا على الهواء- سألت المذيعة؛ فقالت أما ترين نفسك وأنتي في هذا التقدم وهذا الانفتاح ثم تصرين على لبس هذا الشكل غير المناسب؛ فالمرأة كانت ذكية جداً وكانت تجيد اللغة الإنجليزية فقالت لها: أنا أسألك سؤالاً: هل تسمحون لأحد من شعبكم أن يسير في الشارع العام عارياً؟ فقالت: لا . فقالت هل تسمحون أن تدخل المرأة (عارية) الكنيسة؟ فقالت: لا. فقالت لها انظري.. نحن قبل 1400 سنة كنا عند أظهر مكان في الأرض عند كعبتنا نسير عراة فتقدمنا إلى هذه المرحلة فبيننا وبينكم 1400 سنة حتى وصلوا إلى مرحلتنا!.

والابتدال الذي تشهده بعض دولنا العربية وصل إلى أن الرقابة تعترض على مشاهد جنسية.

هناك بعض الدعاوى التي حملتها بعض النساء السعوديات في مجتمعنا..البعض منهن خرجن من الوسط الدعوي والأخريات من مشارب متنوعة؛ فكيف تقرأون هذه المطالب الإصلاحية؟

د.باحارث: أنا أحب أن أبدأ بنقطة هي: هل التخصص له اعتبار، أم هو مهمل تماماً؟ البعض يقول إنه غير مهمل، وإذا جئنا للتخصص الشرعي الفقهي الديني قيل: إن فهم الدين لا يحتاج إلى تخصص فإذا كانت كل التخصصات لها اعتبار؛ فهذا له اعتبار، فكون الناس الآن يكتبون يقولون: لا نرى هذا من الناحية الشرعية، وليس هناك ما يدل، وليس هناك دليل...!! كاتب صحفي لا يعرف الأصول ولا الأدلة ولا يعرف قواعد فقهية ولا يعرف أصول فقه ولا يعرف تراث فقهي ولا يعرف إجماع وغير إجماع؛ ثم يصبح مفتياً وقاضياً في مسائل شرعية!! هذه أمور غير

مقبولة. وقد تطور الأمر إذ إننا الآن بدأنا نقرأ أن هذه الفنانة تقول أنا لا أرى هذا الأمر حراماً، وأنا أعرف أن هذا ليس فيه كذا..أنا استمعت إلى إذاعة كذا (تعتبر إذاعة سعودية في شهر رمضان المبارك) وكانت المقابلة مع أهل الفن وكيف يقضون برنامجهم اليومي في رمضان في محاولة لصناعة قذوات زائفة.. أنا أقول: إن هذه المسألة من الذي يفصل فيها؟ هل هو كل أحد؟! هذه قضية مهمة!! نحن نقول من الناحية الشرعية: فرق بين قضية أن هناك اختلافاً، وفرق بين اعتبار الاختلاف، وفرق بين تطبيق هذا الاختلاف. مثلاً: هل كل اختلاف معتبر؟ نحن إذا جئنا لمسألة الاختلاف يمكن في كل مسألة أن نأتي باختلاف، وبالمناسبة أكثر من يعرضون للمسائل الشاذة أو المسائل الغريبة سواء كانت في المسائل الفقهية أو في المسائل العقدية يأتوننا برأي شاذ واحد وينقلونه عن كتاب، ويقولون: هذا كتاب علمي معروف ويطنطنون بهذه القضية.. هذه قضية مهمة وعندما يأتينا في القضايا العقدية من لا يفهم العلم الشرعي، ثم يحاول القول وكأن العالم الإسلامي ليس فيه سوى هذا المثل أو هذه النماذج؛ وبالتالي هذه أيضاً نقطة ابتدائية خطيرة؛ ينبغي معرفتها؛ لأن الصحافة الآن تحاول أن تناقش أي إشكالية؛ والحقيقة أنا أقول إن مهمة الصحافة ليست مناقشة قضايا علمية، وإذا أرادت ذلك؛ فلا بد أن تفتح ملفات طويلة، لكن الصحافة هكذا تريد أن تأخذ قضية كاملة في عمود واحد وتخلص منها إلى نتيجة .. نقطة أخرى أود أن أشير إليها؛ وهي أن كثيراً من النساء اللاتي يتصدرن هذه الدعوات نسبتهن في المجتمع نسبة صغيرة؛ سواء قلت لي واحدة ترشحت في الكونجرس؛ فهذه لم تعش في بيئتنا ولا تعرف معالم بناء شخصيتنا، وحتى الأخريات يعشن حياة في أمريكا وأوروبا دهرًا طويلاً من الزمن، وفكرهن وزيارتهم وقذوتهم وهواهن وكل شيء متعلق بالغرب، فهؤلاء كلهن نشأن في بلاد الغرب. وبالمناسبة بعض الأسر السعودية التي كانت ثرية وتقدمت في التعليم قبل أن يصبح التعليم هنا درسوا في الجامعة الأمريكية في مصر والجامعة الأمريكية في بيروت ودرسوا مراحل الدراسة الأولى إلى الثانوية في كلية فكتوريا في الإسكندرية، وهذه كلها مدارس غربية تنصيرية تأقلموا معها. نحن لا نذمهم بمعنى أن نقول إنهم فسقة أو إنهم أصحاب هوى، ولكن نقول إن طبيعة نشأتهم لا تمثل الفكر الإسلامي، وكون الإنسان يصلي

لا نستطيع أن ننزع عنه الإسلام، لكن كونه يصلي لا يعني أنه يمثل الإسلام ويفهم الإسلام ويفقه الإسلام!. لقد أصبح كل أحد الآن بالجريدة يكتب كتابة، ويقول هناك أخطاء في تدريس أبنائنا! إذا ما معنى ذلك؟ هل يعني هذا أن الشذوذ أو أن الرأي المخالف المحجوب هو الذي يصبح الأصل؟ حتى ثقافة الاختلاف لا تعني الإقرار بالخطأ؛ تعني تفهمه أو عذر صاحبه في ذلك، ولا تعني أن يكون الخطأ المحدود الذي تتبناه فئة قليلة من الناس هو الأصل الذي يوازي حكم الأغلبية. أنا لو قلت - مثلاً-: نسبة الذين يقولون في مسألة معينة 10%، ونسبة الآخرين 90% من عموم العلماء هذا لا يعني أن أعطي رأي 10% بنفس القوة التي يأخذها 90% وهذا يقوله العقلاء؛ بل تقوله الديمقراطية اليوم؛ فإذا 51% صوتوا للمشروع فإنها نسبة تفوز على 49% .

بعض اللواتي قدمن مطالب إصلاحية هن من الوسط الدعوي ومن الكاتبات والمتفتحات الإسلاميات؛ فهل هناك شك في صدق نواياهن، أم أننا نعيش في مأزق ولا بد من الاعتراف بالخطأ؟

د.با دحدح :لا شك أن لدينا قضيتين: الأولى؛ هناك أخطاء لا بد أن تدرس، أنا لا أقبل الاعتراف أو الأخذ في الأمور هكذا لمجرد إثارتها عبر مقالة أو رأي غير مستند على أداء بحثي علمي .. لدينا قضية القضاء، وهي إشكالية موجودة وتمثل صعوبة بالنسبة للمرأة، وبدلاً من أن نتكلم عن أصل القضاء الشرعي ومحاولة اجتثاث الشيء من جذوره؛ علينا البحث عن معالجة الأخطاء .. وهذا مهم؛ فوجود الخطأ لا بد أن يدرس ليكون هناك بناء صحيح للإصلاح. الأمر الثاني: الرأي الشخصي لفرد أو امرأة أو اثنين حتى لو كانت داعية أو ملتزمة.. فإن الرأي تقابله آراء أخرى. ثم أيضاً هناك فقه الموازنة في رعاية المصلحة العامة والنظرة الكلية؛ لو كان عدوي الآن يقول كلاماً وهذا الكلام أوافق فيه ينبغي أن أحسن عرضه بما لا يمكن عدوي وعبر موافقتي له من أن يصل إلى مآرب أخرى.. هذه القضية قضية وعي، وعلينا أن نعي أن هناك أيضاً ظروفًا بيئية شخصية لبعض الناس؛ تجعل له طرح معين، والظروف الشخصية لا تملي على الناس المشكلة..

أنا اكتب في الإعلام إذا رأيي ينتشر.. ورأي الغالبات الآن تشكل من الإعلام ولا يتشكل من الحقيقة، أنا أدعو الناس أن يصوتوا للمرأة السعودية وانظروا ماذا تختار!
يا من تدعون الديمقراطية اتركوا المرأة تصوت على نمط المرأة الذي تريد!!
دكتور علي أنت الآن تتحدث على أن هناك أخطاء، لكن مشكلتنا في عدم الاعتراف بها! الإشكالية هو أن التيارات الأخرى تسابق الزمن بطرح القضايا بحثاً عن الحل؛ بينما يتلقف الوسط الدعوي وخصوصا المشايخ هذه المبادرات بالصد وادعاء كمالية المجتمع!

د.با دحدح: نعتف ونبادر علمياً وليس بناء على استباق فهذا الذي يحصل استباق، وأنا أدعو كل صحفي الآن أن يعطيني قضايا محددة طرحت خلال الأشهر الماضية باستثناء قضية القضاء وباستثناء حالات يذكرونها عن أن الرجال يظلمون النساء أو لا يعطوهن حقوقهن.

دفاعكم أمام بريق أطروحات الغربيين قد يسقط نساءنا في تيار التغريب الذي تحذرون منه

د.با دحدح : قد تجذب لكن نحن نطرحها بالمقابل وبهدوء وبعيداً عن الإثارة المفتعلة، ثم أنت تتكلم بمقياس الإعلام، ونحن نتكلم بالمقياس العلمي الاجتماعي، أنا لا أختلف معك؛ لكن أقول لك كم حجم هؤلاء.. أنا أريد شيئاً علمياً.. هو لا شك لولا أن هناك أخطاء ما اعترفنا بها ؛ لكن أنا لا أريد أن نعتف بالقضية دون منهج علمي.. أنا أريد أن نعتف بالمنهج العلمي إذا كانوا صادقين في طرح القضية؛ بحيث ندرس استبيانات ونقدم حالات نخرج بنتيجة عملية حقيقية، وهذا صحيح، والآن الناس يقدمون اقتراحات عملية في بعض هذه الجوانب، ولا شك أن هناك قصوراً في المبادرات الإصلاحية؛ لأن الوضع المستقر لا يستفز الناس لأن يقدموا، و أن يكونوا متحمسين جداً لإصلاح بعض الأخطاء، وهناك تقصير من الدعاة في المبادرة، وأنا واثق تماماً وأقول هذا عن يقين، وأستطيع أن أثبت لك من خلال ما كتبه بعض الناس أن الدعاة قد كتبوا في أوقات سابقة ومنذ عشرات السنين عن بعض القضايا وطرحوها في منابر عامة وطرحوها أيضاً في جهات خاصة، ولكن هم ليسوا إعلاميين؛ هم ميدانيون ولا يتفرغون للطرح الإعلامي.

عفواً أستاذ عدنان نحن نريد أن ننقل لرؤيتك لأسس وضوابط تعتقد بوجود توفرها في أي محاولة إصلاح وتطوير لدور المرأة في المجتمع السعودي.

د.باحارث: أي إصلاح لا ينطلق من معالم ديننا وما اتفقت عليه الأمة وأجمعت عليه؛ فإنه قطعاً ليس بإصلاح.. صحيح لابد أن ينطلق من معالم ديننا ومما أجمعت عليه أمتنا، أنه حق؛ فهذا هو الانطلاق الذي ننطلق منه، وأي إصلاح يخرج عن هذا فليس بإصلاح، و أريد أن أؤكد في الضوابط على أهمية أن تقبل المرأة بأفضلية الرجل؛ فالله -سبحانه وتعالى- قدم الرجل في أشياء معينة ليست بالتحديد في حدود الذكورة والأنوثة، فالله -سبحانه- قدم الرجال على النساء في نص القرآن وفي التعامل، وجعل للرجال على النساء درجة فطرية، ليس هو من أجل شيء ما وإنما لتنظيم الحياة الإنسانية؛ فالله -سبحانه وتعالى- وزع هذه الملكات بين الرجال والنساء، والمشكلة الآن التي تواجهنا أن المرأة تريد أن تخرج عن هذا الإطار، وتريد المساواة في القوامة بينها وبين الرجل، وهذا لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون؛ لا فطرياً ولا اقتصادياً. قد يختل مقام الرجل اقتصادياً حينما تقوم المرأة بالإتفاق، لكن كيف نحاول الإخلال بهذا الميزان فطرياً؟!!

فالضوابط هي ما أجمعت عليه الأمة، أما بالنسبة للمسائل الخلافية التي ذكرها الدكتور علي با دحدح إلى عهد قريب قبل أن تأتينا هذه الثورة المعلوماتية وقبل أن تأتينا شبكات الانترنت كان كثير من الناس من الذين لا ثقافة إسلامية عندهم، وكانوا متغربين، كان يصعب عليهم أن يحنوا ظهورهم ويدخلوا لهذه الكتب ويخرجوا منها المسائل الفقهية؛ أما الآن فقد أصبحت القضية عن طريق (السي دي) يكفيه بضغطة واحدة أن يصل للمعلومات الفقهية، ثم يأتي بعد ذلك ويضحك علينا في الجريدة ويأتينا بتلك الأقوال مسرودة؛ وكأنه ذهب وأخذها من هناك؛ نقول هذا العلم لا ولن يبني الشخصية بهذه الطريقة، وإنما يبقى مختلاً حتى يعكف صاحبه على المشايخ.

ما هو المطلوب من المرأة السعودية للمشاركة في أي مشاريع إصلاحية؟

د.باحارث: نوجهها إلى الالتزام بدينها وأخلاقها والآداب الإسلامية، وأن تدفع عن نفسها هذه الهجمة بكل ما تستطيع: أن تكتب بقلمها في الصحافة، أن تتصل ببعض

المسؤولين تعطيهم وجهة نظرها، وأن تصرح أن هذا الإصلاح الذي يأتي من الخارج (ولا سيما من الفكر غير الإسلامي أو من الداخلين المستغربين) غير موافق لشريعة ربها.

يناقش مؤتمر الحوار الوطني دور المرأة السعودية في المجتمع ما هي رؤيتكما لعوامل نجاح المؤتمر؟

د.با دحدح: ألا تكون قضية الإسلام والشريعة الإسلامية عبارة ورقة للبحث، وإنما أن نبني هذا الموضوع الحساس والمهم بأصالة شرعية ودراسة علمية تخصصية، حتى إذا خرجنا برؤية أو برأي يكون على أسس صحيحة، وهذه مسألة أولى. المسألة الثانية: تاريخ المملكة تأسيسًا سياسيًا وتشريعًا قضائيًا وواقعًا اجتماعيًا ونهضة تعليمية كانت فيه مكتسبات تتعلق بقضية المرأة بشكل مناسب لا ينبغي إغفالها، ومن الخطر والخطأ أن ننقض كل شيء. نحن عندنا التجربة الفريدة في التعليم غير المختلط من الحضارة إلى الدكتوراه، واستطاعت المرأة السعودية أن تحصل على الدكتوراه داخل المملكة وخارج المملكة بالإشراف وبآليات طورت دون أن نضطر أبدًا إلى أن ندخل إلى حمأة الاختلاط ومشكلاته الكبرى، والإحصائيات في بعض الدول العربية توحى إلى أن نسبة 27% على أقل تقدير من بنات الجامعة متزوجات زواجًا عرفيًا، هذه التي تريد أن تسلك مسلكًا تظنه شرعيًا فضلًا عن ما هو وراء ذلك، لو تصورنا وجود أخطاء في هذه المسيرة؛ فإن الحل هو علاجها وتطويرها وإعطائها أفقًا أوسع دون أن ننقلب عليها. مشكلة ردود الفعل التي تأتي سواء كانت بتوجه يسمى إصلاحيًا أو غير إصلاحية مشكلتها في أنها تستند على الخطأ اليسير لنقض الأصل كله.. هذه قضية مهمة؛ الوضع النظامي والشرع.. كل النصوص النظامية في المملكة العربية السعودية وسياساتها الأمنية وسياساتها التعليمية وسياساتها الموجودة في الأنظمة تعطي المرأة الجانب المتعلق بالشريعة والحفاظ عليه،

وكما ذكر في الحوار الأول والثاني أننا نلتقي على قضايا أساسية، فنحن وطن واحد ونحن قيادة واحدة لا نزاع فيها؛ كيف نجمع على أننا وطن لا نريد تقنيت وحدته وعلى قيادة لا نشك في شرعيتها، ولا نجمع على أن ديننا هو الشيء الذي لا نزاع فيه، وعلى أن واقعنا الذي انعكس عن هذا الدين ليس فيه مجال للنزاع!؟

النقطة الأخيرة أقولها في هذا الحوار: الحقيقة وهو مشابه للحوارات السابقة ينبغي ألا يأتي أحد للحوار لقضيتين أساسيتين إما تمرير مصالح شخصية وآراء شخصية، وإما للقفز فوق الحواجز والتشويش.. قضية الحوار الأصل أنه يراد منها أن تحقق مصالح وطنية عليا، وعندما يتجرد المحاورون من ذواتهم ومن طموحاتهم ومن رد فعلهم الشخصي؛ فأعتقد أنهم سيحصلون على المطلوب. الأصل في هذه القضايا أن الذين يختارون أو الذين يشاركون يسهمون بقضية تخدم الوطن كله، فينبغي أن يستحضر أمانته أمام الله -عز وجل-، ثم أمانته أمام المسؤولين الذين اختاروه، ثم أمانته في القضايا التي يتحدث فيها. للأسف رأينا في السابق أشياء أخرى كانت عبارة عن مهارات وطبعًا مشاركة المرأة مهمة، وقولها في مثل هذه القضايا سيكون له قيمته ووزنه المعتبر، والله أعلم.

د.باحارث: أنا حقيقة أريد أن أختتم هذه الندوة بسؤال يقول: أين كانت المرأة في العصر الذهبي في الإسلام؟ والإجابة أن المرأة أنجزت في العصور الذهبية؛ فكانت سيدة النساء وسيدة الوزراء. وهؤلاء النساء أين كن في تلك العصور؟ هل كن في الأندية؟ هل كن في الشوارع؟ هل كن حتى في المساجد؟ كانت المرأة في بيتها، وكل ما حققته تعلمته في البيت؛ فأصبحت مسندة عصرها. هذه النقطة التي يجب أن نقولها: أين كانت المرأة في العصر الذهبي؟ كانت في بيتها قطعًا والأدلة على هذا كثيرة جدًا؛ أما قضية أن المرأة نحتاج لها في النهضة الاقتصادية؛ فنقول: إذا عجز الرجال عن القيام بهذه النهضة؛ فهل تقوم الأيدي الناعمة بهذه النهضة؟ ثم الأزمة التي حصلت في شرق آسيا -وإن كان الغربيون لهم يد في هذه الأزمة التي حصلت- وجدنا الإحصائيات في تلك الفترة أن نسبة النساء العاملات 60%، وكأنها رابطة كلما زادت نسبة النساء في العمل كلما كان الضرر أكثر على الجانب الاقتصادي

=====

#معالجات المسألة الثقافية بين قرنين

غازي التوبة 1427/6/9

2006/07/05

زاد الاهتمام بالمسألة الثقافية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتكرّر الحديث عن ضرورة إحداث تغييرات ثقافية واسعة في منطقتنا العربية في القرن الحادي والعشرين، وطرحت أمريكا من أجل تحقيق تلك الغاية "مبادرة الشراكة الأمريكية-الشرق الأوسطية" في 2003/12/12م على يد كولن باول وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، كما طرح جورج بوش رئيس الولايات المتحدة "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي ناقشته ووافقت على تبنيه الدول الصناعية الكبرى الثماني في حزيران (يونيو) من عام 2004م، وقد تضمّن المشروعان السابقان الصادران عن مؤسّسات أمريكية ودولية توجّهات نحو إحداث تغيير في كل تقريعات المسألة الثقافية في منطقتنا من مناهج، وإعلام، ولغات، وطرق تربّية، ومدارس، وخطاب ديني الخ...، واستهدف المشروعان إقامة ورش عمل للتدريب على العمل الديمقراطي، والممارسات الانتخابية والنقابية الخ...، واعتمد المشروعان تعميم ثقافة حقوق الإنسان، وحرية المرأة، والمبادئ الديمقراطية الخ...، ورصد المشروعان مبالغ مالية من أجل الإنفاق على مراكز التدريب والتعليم والورش والمؤتمرات والدعاية المرتبطة بهما.

والسؤال الآن: هل الاهتمام بالمسألة الثقافية أمر جديد على المنطقة؟ الجواب: لا، بل هو قديم منذ القرن التاسع عشر، فقد اهتم رفاة رافع الطهطاوي وهو أول معلّم من معالم النهضة بالمسألة الثقافية، وربما كانت المسألة الثقافية اهتمامه الأول، فقد كتب رسالته المشهورة "المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين" في صدد الحديث عن التعليم والتربية والمدارس، كما أنشأ داراً للترجمة من أجل نقل جانب من التراث الفرنسي الذي اطلع عليه أثناء مرافقته للبعثة المصرية خلال إقامته في فرنسا.

وأكدت سيرة محمد عبده (ت 1905م) أبرز رموز النهضة أيضاً الاهتمام بالمسألة الثقافية، فقد كتب مذكرتين في إصلاح التعليم قدّم إحداها إلى شيخ الإسلام في استنبول، والثانية إلى اللورد كرومر في مصر، وكتب رسالة في إصلاح الأزهر تناولت المدرسين ونظام التدريس والامتحان وكتب التدريس ورواتب المدرّسين الخ...، وقدّم هذه الرسالة إلى مجلس إدارة الأزهر الذي أصبح عضواً فيه، وكتب مذكّرة في إصلاح المحاكم الشرعية، كما وضع لائحة لإصلاح المساجد وقدّمها إلى مجلس الأوقاف لإقرارها والعمل بها، وأنشأ جمعية إحياء الكتب العربية افتتحها

بطباعة كتاب "المخصص" لابن سيده الخ... وألّف محمد عبده كتباً عالجت مختلف النواحي الثقافية والدينية، فألّف "رسالة التوحيد" التي عالجت الجانب العقائدي في تراث الأمة، كما ألّف "تفسير المنار" الذي عالج التقريب بين الغيب الديني والمادية الغربية الخ...

ثم زاد الاهتمام بالمسألة الثقافية بعد الحرب العالمية الأولى إثر التغييرات الكبيرة التي مرّ بها العالم العربي، ويمكن أن نمثّل على ذلك بطله حسين الذي ألّف كتاباً خاصاً عن الثقافة إثر إعلان استقلال مصر عام 1936م، سمّاه "مستقبل الثقافة في مصر" وقد تحدّث في هذا الكتاب عن التعليم، واللغات الأجنبية، وواجبات المعلم، وواجبات الدولة تجاه المعلم، والأزهر، واللغة العربية، والعلوم الدينية الخ...، ثم استلم طه حسين وزارة المعارف في يناير عام 1950م، واستمرّ وزيراً إلى يناير عام 1952م، وكانت فرصة لتطبيق رؤاه الثقافية، وبالفعل من أشهر أفعاله أثناء تولّيه الوزارة، حرصه على تعميم التعليم وتوسيع دائرة المتعلّمين، وإطلاق مقولته المشهورة حيث قال: "التعليم يجب أن يكون بالنسبة للمصري كالماء والهواء".

خلاصة القول: إنّ الاهتمام بالمسألة الثقافية قديم، وقد ساهم في طرح مشاكلها ووضع الحلول لها كل رموز النهضة، ومع ذلك فإنّ النتائج كانت مخيبة للآمال على مستوى العالم العربي: أمّية متفشّية بلغت (70) مليوناً في العالم العربي، عدد الاختراعات والابتكارات محدود، المراكز البحثية محدودة، الكتب المترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية قليلة بالمقارنة مع ترجمات دولة كالليونان، الكتب المؤلّفة قليلة بالمقارنة بالكتب المؤلّفة في دولة مثل إسرائيل الخ...

لماذا جاءت النتائج بهذه الصورة مع الاهتمام الواسع المستمرّ بالمسألة الثقافية خلال القرن الماضي؟ لا يكمن النقص والخطأ في الاهتمام بالمسألة الثقافية ومعالجته، ولكن يكمن الخطأ في رؤية الواقع البشري والاجتماعي والنفسي والعقلي المرتبط بالمسألة الثقافية، والإجابة الخاطئة عن أسئلة من مثل: من هو الإنسان الذي نتجّه إليه لمعالجة مشكلته الثقافية؟ ومن هو المجتمع الذي نخاطبه؟ وسنأخذ مثلاً على ذلك طه حسين وكتابه الذي استشهدنا به من قبل وهو "مستقبل الثقافة في مصر".

تحدّث طه حسين في بداية كتابه عن العقل المصري، وقرّر أنه متّصل بالعقل الأوروبي، وأنه ليس هناك فرق جوهري بينهما، وأنّ الشعب المصري متأثر بشعوب البحر الأبيض المتوسّط، واعتبر طه حسين أنّ الإسلام لم يخرج مصر عن عقليتها الأولى، وبأنّ رضا مصر عن الفتح الإسلامي لم يبرأ من السخط، ولم يخلص من الثورة والمقاومة، وبأنها لم تهدأ، ولم تطمئنّ إلا حين أخذت تسترد شخصيتها المستقلة في ظلّ ابن طوسون، وفي ظلّ الدول المختلفة التي قامت بعده.

ويتصل هذا الكلام الذي ذكره طه حسين في كتاب "مستقبل الثقافة في مصر" اتصالاً وثيقاً بوجهات نظره الأخرى التي عبّر عنها في منابر أخرى سياسية وأدبية وثقافية؛ إذ دعا فيها إلى القومية المصرية الفرعونية، والتي اعتبر فيها أنّ الشعب المصري يشكّل "أمّة مصرية" مستقلّة، كما اعتبر أنّ مصر هي "الوطن المصري".

لا أريد أن أناقش وجهات النظر السابقة ومدى خطئها وعدم صوابيتها، فقد فعلت ذلك في مكان آخر كما فعل ذلك غيري، ولكنني أشير إلى أنّ هذا هو أحد الأسباب الرئيسة الذي جعل الخطط الثقافية لا تنجح ولا تعطي ثمارها؛ إذ كيف تنجح، ونحن لم نعرف ذاتنا معرفة صحيحة؟ فكيف يكون الشعب المصري "أمّة مصرية" بالمعنى الفرنسي للأمة التي تعتمد العوامل الجغرافية في تكوين الأمة، وليس جزءاً من أمّة عربية إسلامية؟! وكيف تكون مصر "وطناً" بالمعنى الأوروبي لكلمة "الوطن" وليس جزءاً من الوطن العربي الإسلامي؟ وكيف لم يخرج الإسلام "العقل المصري" عمّا كان عليه قبل الإسلام، ونتجاهل كل الآثار الثقافية والعلمية والتربوية والفنية التي تركها الإسلام في واقع الحياة المصرية؟

هذه هي العوامل التي جعلت معالجات المسألة الثقافية في القرن العشرين لا تعطي ثمارها ونتائجها الصحيحة، فهل المعالجات في القرن الحادي والعشرين ستتجنّب تلك الأخطاء؟ الملاحظ أنّ معالجات المسألة الثقافية في القرن الحادي والعشرين، تقع في الخطأ ذاته الذي وقعت فيها معالجات القرن العشرين، بل ربما في خطأ أسوأ، فهي تنظر إلى المنطقة على أنها جغرافياً ممتدّة فارغة تريد أن تملأها بالمضمون الثقافي الذي تريده، وهي توسّعها مرّة كما في "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، فتجعلها ممتدّة

من باكستان إلى المغرب مروراً بأفغانستان وإيران وتركيا و إسرائيل، وهي تضيّقها
مرة أخرى لتجعلها ممتدة من إيران إلى المغرب كما في التعديلات الأوروبية له.
إنّ تلك الرؤية للواقع البشري تشير إلى أننا لم نستقد من كل التجارب السابقة في
القرن العشرين، وإلى أننا ربما سننتهي إلى نتائج أسوأ في معالجات المسألة الثقافية
في القرن الحادي والعشرين.

=====

#الشرق الأوسط بين "الجديد" و "الكبير"

د. غازي التوبة 1428/2/4

2007/02/22

شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل السابق أول من تحدّث عن "الشرق الأوسط
الجديد" في عام 1993 بعد توقيع اتفاقية أوسلو في حدائق البيت الأبيض بين
إسحاق رابين وياسر عرفات، وكان تصوّر بيريز قائماً على أنّ وحدة اقتصادية
ستحقّق بين المنطقة العربية وإسرائيل، وستجمع هذه الوحدة الاقتصادية بين العبقريّة
الصهيونية في القيادة، والأيدي العربية الرخيصة المستخدمة في التصنيع، والثروة
العربية المتكدّسة من بيع البترول الخ...، وكان التفاؤل سيد الموقف آنذاك، والسبب
في ذلك هو الاعتقاد بأنّ اللقاء الفلسطيني-الإسرائيلي كسر آخر الحواجز في
المانعة بين العرب وإسرائيل، ولم يبق إلاّ التداخل والتواصل والتلاحم الخ...،
وذهبت الأحلام بعيداً في رسم صورة "الشرق الأوسط الجديد"، وخصّصت لكل دولة
ما يجب أن تفعله وتنتجه؛ فإسرائيل ستخصّص بالإلكترونيات والحاسبات، ومصر
بالسياحة الخ...، ولكنّ شيئاً من ذلك لم يتحقّق، وتعثرّ اتفاق أوسلو الذي كان الشرارة
في كل تلك الأحلام، والسبب في ذلك أنّ إسرائيل تريد أن يكون لها كل شيء، ولا
تريد أن تعطي شيئاً للآخرين، وكانت نهاية الحلم كابوساً مزعجاً، فصانعا الحلم نُجرا:
اسحاق رابين وياسر عرفات، الأول: نحره أهله، والثاني: نحره محالفوه.

ثم صار الحديث عن "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وطرح بوش هذا المشروع بعد
احتلال العراق، ونوقشت بنود المشروع في اجتماع الدول الثمانية الصناعية الكبرى
في يوليو 2004 في جزيرة ايلاند، وأبرز ما جاء في المشروع آنذاك هو الدعوة إلى

الديموقراطية، والتغيير الثقافي، وحقوق الإنسان، والتأكيد على حقوق المرأة، وإنهاء الأمية الخ... وقد وُضعت برامج تفصيلية تحقّق تلك الأهداف، كما رُصدت ميزانيات مالية من أجل الإنفاق على تلك البرامج بين الدول الثمانية. لكنّ شيئاً من ذلك لم يتحقّق، بل تحقّقت الفوضى التي أسموها "الفوضى الخلاقة"، وتجلّت هذه الفوضى في أبهى صورة في العراق؛ فالدمار يعمّ كل شيء: البناء والطرق والجسور الخ...، والكل يقتل الكل: السنة والشيعية والأكراد والصابئة الخ...، والجميع يتآمر على تقسيم العراق، ولم تتحقّق ديموقراطية، ولا حقوق إنسان، ولا ارتفاع ثقافي، ولا محو أمية الخ...

ثم طلعت كوندليزا رايس علينا بمقولة: "الشرق الأوسط الجديد" أثناء التدمير غير المسبوق للبنان، ورافق مقولتها مقال للضابط الأمريكي السابق رالف بيترز، نزل في مجلة القوات الأمريكية عدد تموز (يوليو) تحت عنوان "حدود الدم"، وهو جزء من كتاب "لا تترك القتال أبداً" يرسم ملامح الشرق الأوسط الجديد الذي أشارت إليه كوندليزا رايس، وجاء في ذلك المقال أنّ السبب في اضطراب الشرق الأوسط هو عدم تطابق الحدود الجغرافية مع الحدود الإثنية والطائفية والعرقية في المنطقة، والسبب في ذلك أن أوروبا التي قسّمت الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى لم تراعى ذلك، وراعت أهواءها وبعض المصالح الخاصة، وأشار المقال أيضاً إلى ضرورة تصحيح الجوانب الحدودية من أجل التوصل إلى شرق أوسط مستقرّ، واقترح المقال صورة جديدة للشرق تقوم على تفصيلات متعدّدة، منها إقامة ثلاث دول في العراق: كردية في الشمال وسُنّية في الوسط، وشيعية في الجنوب، واقترح أن تلتحق الدولة السُنّية المجتزأة من العراق في وقت تالٍ بسورية، واقترح "مشروع الشرق الأوسط الجديد" تفكيك السعودية، ووضع الأماكن المقدّسة في مكّة والمدينة تحت وصاية دولية، وإلحاق شمالي السعودية بالأردن، وإلحاق جنوبي السعودية باليمن، كما اقترح مشروع الشرق الأوسط الجديد إيجاد دولة شيعية تجمع بين جنوب العراق وتأخذ جزءاً من الإمارات وجزءاً من السعودية، كما استهدف المشروع تغييراً في حدود كل دول الشرق الأوسط كسورية وإيران ومصر وباكستان ولبنان الخ... والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هو: ما الهدف النهائي من هذه المشاريع المطروحة بين وقت وآخر بدءاً من

"مشروع الشرق الأوسط الكبير" وانتهاء بـ "مشروع الشرق الأوسط الجديد"؟ وما الملامح التي تجمع بينها؟

أولاً: تلتقي هذه المشاريع على أهداف دعائية كبيرة من مثل تحقيق الأمن والسلامة والتنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان وإزالة الأمية وإقامة العدل الخ...، لكنّ هذه الأهداف تبقى في حدود الدعاية، ولا يتحقّق شيء منها على أرض الواقع، وينطبق عليها المثال الذي راج عن الشيوعية إبان انتشارها: "اقرأ عن الشيوعية تفرح، جرّب تحزن".

ثانياً: تحرك هذه المشاريع النزعة الطائفية والتفتيت الطائفي، وتستهدف وحدة الأمة العربية والإسلامية بحجّة الظلم الذي لحق هذه الطوائف والأعراف خلال التاريخ الماضي، وهذا الاستهداف للإحياء الطائفي يخدم إسرائيل بالدرجة الأولى، ويمكن أن نتأكّد من ذلك باستعراض السياسة الأمريكية في مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، فهي لا تمارس هذا الدور من التفتيت الطائفي، مع أنّ تعدّد الطوائف والأعراف والأجناس موجود في تلك المناطق وبصورة أكبر مما هو موجود في المنطقة العربية.

ثالثاً: مما زاد في الحرص على تنفيذ مخططات التفتيت الطائفي في المنطقة وجود المحافظين الجُدد في قيادة أمريكا، ومن الواضح أنهم صهاينة مثل صهاينة إسرائيل إن لم يكونوا أكثر صهيونية؛ إذ يشاركون الإسرائيليّين الآمهم وآمالهم وأحلامهم، ويلتقون مع صهاينة إسرائيل في بعض الرؤى الدينية التي يستقونها من المسيحية والصهيونية التي تستمد مادتها من التوراة التي هي جزء من الكتاب المقدّس عند المذهب البروتستنتي الذي يعتنقه المحافظون الجُدد.

رابعاً: مما يؤسف له أنّ إيران هي الوجه المقابل لأمريكا في استغلال التفتيت الطائفي، وإشاعته، وممارسته، وتعميق جذوره، ويتضح ذلك في العراق حيث تقسيم العراق وحلّ الجيش العراقي فعلاً يتعدّيان هدف إزالة نظام صدام حسين، وهو الهدف الذي سوّغت إيران وأعاونها به التعاون مع أمريكا في احتلالها للعراق عام 2003، ويصبّ هذان الفعلان المشار إليهما في خانة التفتيت الطائفي بالدرجة

الأولى، والأمر لا يتوقف على ساحة العراق بل يتعدّها إلى ساحات أخرى في العالم العربي والإسلامي.

خامساً: يبقى الحصول على البترول هدفاً رئيسياً ومهماً في كل هذه المشاريع، وذلك لأنّ الصين والولايات المتحدة ستحتاجان إلى 70% من بترول الشرق الأوسط خلال السنوات العشر القادمة.

سادساً: تهدف هذه المشاريع إلى دمج إسرائيل في المنطقة من جهة، وجعلها تلعب دوراً مركزياً من جهة ثانية، وستكون بمثابة القلب له، لذلك تستهدف هذه المشاريع إلى إيجاد إسرائيل العظمى ذات الاقتصاد القوي وذات الجيش المبنى على أحدث التطوّرات التكنولوجية، والتي ستقود الشرق الأوسط الجديد، وستشيع الديمقراطية فيه حسب أوهاام المشاريع الأمريكية.

سابعاً: إنّ حلم التفتيت الطائفي للمنطقة العربية حلم إسرائيلي قديم، وقد اتضح ذلك في مذكرات بن غوريون منذ قيام إسرائيل، وكلامه عن استدراج الطوائف في لبنان إلى التعاون مع إسرائيل، وقد أصبح الأمر أكثر وضوحاً في الكتاب الذي نشره الصحفي الهندي كارانجيا بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، فقد أشار فيه إلى استهداف إسرائيل إقامة دول الطوائف في المنطقة، ويمكن أن يعتبر الدارس لأوضاع المنطقة أنّ عمل إسرائيل واستهدافاتها في التفتيت الطائفي طبيعي، ويتسق مع طبيعتها الديموغرافية، ولكنّ من غير الطبيعي أن ترسم دولة عظمى كالولايات المتحدة إستراتيجيتها انطلاقاً من هذا الأساس

=====

المرأة بين التّحرير من الحجاب والتّحرر من الشّرف

ماذا يريدُ دُعاةُ النّسويّة من المرأة المسلمة ؟

فاطمة عطوة 1425/6/5

2004/07/22

احتلت إشكاليّة المرأة وقضاياها مساحة كبيرة في ساحة الجوار العالمي الذي يجري هذه الأيام فوق صفيح ساخن، وهو غالباً جوار أحادي الجانب ؛ إذ تحاول بعض القوى العالميّة فرض أجندة مشاكلها ورؤاها علينا باعتبار أننا الآن في مرحلة تراجع

حضاريّ هائل، ربّما لم يسبق لها مثيل على طول فترات تاريخنا، ومن هذه القضايا قضية العُنف ضدّ المرأة باعتباره أحد أهمّ أشكال التمييز ضدّها، وفي هذا السياق يتمّ الخلط بين الحق والباطل، و العادات والدين بصورة غير متجانسة، ولا تهدف إلا إلى تحطيم ما تبقى لدينا من وعي واعتزاز بالذات، ولنأخذ ما اصطلح على تسميته بجرائم الشرف كنموذج صارخ لهذا الخلط الفاضح في قضية العُنف ضدّ المرأة .

الجسد الإنسانيّ بين التّكريم والاستباحة

يقول تعالى: (ولقد كرّمنا بني آدم...) [الإسراء:70]، ويقول عز وجل: (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يُؤاري سؤاتكم وريشاً وللباسُ التّقوى ذلك خيرٌ ...) [الأعراف:26] ويقول عزّ من قائل: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أُنْبُسِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ) [النور:30] ، ويقول: (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ) [النور:31] .

هذه الآيات وغيرها الكثير تحمل الكثير من سمات المنهج القرآنيّ في التعامل مع إشكاليّة الجسد، وهو منظور يتماشى مع الفطرة الإنسانيّة السويّة، حيث يحتل الجسد موقعاً وسطاً؛ فهو حاضر وفاعل في الحياة، ولكن بصورة كريمة تحفظه من الابتذال والامتهان من خلال ستره والاقتصار على دائرة الزواج لإشباع حاجته الغريزيّة في الجنس الآخر وهو بهذا يبتعد عن الرهبانيّة التي تهتمّش الجسد وتحاول أن تمحو تلك الغريزة التي فطرها الله في البشر، وهو أمر بعيد عن الحكمة، وأثبت الواقع مدى زيفه وتهافته، وكذلك يبتعد عن الإباحيّة المسعورة التي تسود البشر في كل مرحلة تاريخيّة تتسم بالفوضى، وفي كل حضارة توشك على الذبول والاندثار ولكنّ دعاة التهتك والفساد - في هذه الأيام - لم يكتفوا بفسادهم وانحرافهم وشذوذهم، بل أصروا على تصدير هذا الفساد والانحراف إلى كافة أصقاع الكرة الأرضيّة، وفي المركز منه بلادنا العربيّة والإسلاميّة أو ما اصطلحوا على تسميته أخيراً "بالشرق الأوسط الكبير" ، وهذا التصدير من اللون الإجماريّ حيث لا يُؤخَذ رأي المستوردين في نوعيّة البضاعة العنّة، التي غلّفوها بشكل أنيق، ووضعوا لها عناوين برّاقة، وعقدوا لها المؤتمرات والمنتديات، وكان شعارهم في كل هذه المؤتمرات والمنتديات شعار قوم لوط (أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَبْتَطِهُرُونَ) [النمل:56]

فلا مكان في عالمهم الملوّث للمتطهرين الشرفاء، ولا بدّ من شنّ الحملة وراء الحملة؛ حتى ينعدموا، وينقرضوا، ولا يُسمع لهم صوت ينغص على سادة العالم الجدد ما هم فيه من لذة حيوانيّة .

حملة للقضاء على البكارة (والتخلّص من إشكاليّات الشرف)

ومن تلك الحملات المشؤومة الحملة على البكارة بمفهومها الماديّ ودلالاتها المعنويّة المرتبطة بها، وهي حملة يتزعمها في الداخل تيّارات نسويّة (1) متطرّفة تقوم بإعادة صياغة الأجندة الغربيّة عن طريق ربطها بالبيئة العربيّة بصورة مفتعلة وغير موضوعيّة ومستغلة في الوقت ذاته إشكاليّات حقيقيّة تواجه المرأة العربيّة والمسلمة .

وبداية الحملة بدأت ببعض حوادث فردية وشاذة قام فيها الأهل بالتخلّص من فتاتهم؛ لأنّ ثمة شكوكًا أثّرت حول طبيعة سلوكها ومدى التزامها بحسن الخلق، ثم ثبت بعد ذلك في تقرير الطبيب الشرعيّ أنّ الفتاة المجنيّ عليها كانت عذراء ولم ترتكب فعلا يستدعي ما حدث لها من إزهاق لروح بريئة .. من هذه الحوادث بدأت الحملة لمواجهة هذه الجرائم التي أخذت اسمًا إعلاميًا هو "جرائم الشرف" ثم ارتفع منحنى الحملة ليصل إلى نقطة خطيرة، وهي أنّ الحلّ الوحيد للقضاء على مثل هذه الجرائم العنيفة ضد المرأة هو "إلغاء فكرة الشرف" ذاتها عن طريق أنّ يتساوى الجميع في التخلّص الدليل المادي للشرف " غشاء البكارة " والاكتفاء بالدلالة المعنويّة للشرف والبكارة تمامًا، كالشباب الذي لا يوجد دليل ماديّ على شرفه وبكارتته، على اعتبار أنّ الشرف مسألة ليست مرتبطة بالأنثى فحسب. هذه هي المبررات الواهية لتلك الحملة الخبيثة، والتي يقودها تلك النسويات المتطرّفات، وهن يستخدمن كلّ وسائل الإعلام وكلّ الضغوط الدوليّة لتمير هذه الأفكار، ومن أخطر الوسائل التي استخدمتها الأدب والأعمال الفنيّة (2) سواء كان هذا الأدب نسويًا أو ما اصطلح على تسميته "بأدب الجسد"، والعامل المشترك بين كل هذه الأعمال الأدبيّة - دون الولوج بالطبع في تحليل الجانب الفنيّ في العمل - أنّ البيت مكان يشبه السّجن بالنسبة للمرأة، وأنّ الجميع يتكاتف على كبتها وإذلالها داخله، وأنّها لا بدّ أنّ تستردّ جسدها أولاً كي تتحرّر من هذا السّجن .. تقول الدكتورة شيرين أبو النجا معبرة عن هذا التيار

النسوي المتطرف : " لقد أرست المنظومة المعرفية الذكورية قواعد واضحة حدّدت أماكن

تواجد النساء والمساحة الخاصة بهن : المنزل . وهي منظومة تربط المنزل وسلسلة من التداويات والمفاهيم التي تتمحور حولها حياة المرأة أو بمعنى أدق هي المفاهيم التي تشكل هوية المرأة : رعاية الأبناء ، شرف البنات ، عمل غير مدفوع الأجر ، السلوك القويم ، طاعة الزوج ، وأخيراً الإنكار المطلق لتفرد الذات الأنثوية، وبذلك يصبح المنزل شرفة منعزلة داخل حدوده الهندسية، أمّا خارجه فتتشكل السياسات بمعناها الحرفي، وعندما يُقال: إنّ المرأة مكانها المنزل " ملكة متوجة " فالمقصود هو إقصاؤها عن مساحة كبيرة تتشكل فيها الرؤى، ويصنع فيها القرار أي مساحة تتمركز فيها القوى(3)".

هذا هو المنزل في الفكر النسوي المتطرف مكان قبيح لقمع المرأة والسيطرة عليها، وإلهائها في أمور تافهة، وتربية الأبناء، وطاعة الزوج والسلوك القويم !! وهكذا يتم السخرية من مفهوم البيت، ومفهوم التربية، ومفهوم الشرف بحيث لا تتحقق حرية المرأة وفعاليتها إلا خارج البيت تماماً، كما لا تتحقق هذه الحرية إلا بحرية الجسد، الذي هو ملك خاص بالمرأة، ولها وحدها حرية التصرف فيه من خلال فكرة التجربة والخطأ؛ فالجسد من وجهة هذه النظر النسوية هو الأسلوب الأمثل لاكتشاف الذات، وأي تحرر يستبعد حرية الجسد كاملاً فليس بالتحرر الحقيقي، هذا الكلام هو مضمون الكثير من الأعمال الأدبية والفكرية النسوية التي تشقّ طريقها هذه الأيام برّح شديد، وهو مضمون فكر عالمي يتشكل ويراد له أن يفرض بكل الوسائل على إنساننا العربي المسلم سواء كان رجلاً أم امرأة .

جرائم الشرف .. رؤية شرعية

يقول تعالى: (الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...) [النور:2]

بهذه الصورة القاطعة يساوي الشرع الإسلامي بين الرجل والمرأة في الجريمة المخلة بالشرف، وبالعقاب الذي يستحقه أي إنسان يقارف هذا الفعل .. فالإسلام يريد للإنسان أن يحيا حياة نظيفة طاهرة، لذلك أحلّ له الزواج وحرّم عليه الزنا، لا فرق في ذلك بين رجل وامرأة، أو غني وفقير، ولم يحمّل المرأة المسؤولية وحدها عن هذه

الجريمة وما جاء في مثل قوله صلى الله عليه وسلم " إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ ، أَقْبَلَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَإِذَا أُدْبِرَتْ ، أُدْبِرَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ " (4) ، وَأَنَّ "النساء حبائل الشيطان" (5)، وغير ذلك من أحاديث فلا بدّ من فهمها في سياق كل الأحاديث التي تتحدث عن المرأة في مثل قوله صلى الله عليه وسلم "النساء شقائق الرجال" (6) فالمرأة أحبولة الشيطان هي التي تترك نفسها للشيطان يختار لها أزيائها ومشيتها وتلك هي المرأة التي علقت عليها السيدة عائشة بقولها: إِنَّ الرَسُولَ لَوْ رَأَى مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لَمَنَعَهُنَّ مِنَ الْمَسَاجِدِ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فِي حِينِ أَنْ الرَسُولَ قَالَ: " لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ " (7) وليس ثمة تناقض أو إشكالات فالمرأة أمة الله لا تمنع المسجد؛ لأنها جزء صالح من نسيج المجتمع، له أن يتمتع بكامل حقوقه الإيمانية، أمّا المرأة (أحبولة الشيطان) فهي تُمنع المسجد، و لا بدّ من عقابها وازدراءها من المجتمع حتى تعود إلى رشدها ودينها.

وهناك الرجل الشيطان نفسه ينتهك الحرمات، ويلغ في الأعراض بلا أدنى إحساس من ضمير، وهو ولاشك عضو مرفوض من مجتمع المؤمنين؛ لذلك رفض الرسول أن يتهاون مع الرجل الذي أراد الدخول في الإسلام بشرط أن تترك له حرية الزنا وأفهمه بمنطق بسيط وواضح أن الحُرُمَاتُ كُلُّهَا مقدسة، فهل يرضى أحد أن تنتهك حرمة أمه أو أخته أو زوجته؟

كذلك فالتائب والتائبة متساويان ويتقبلهما المجتمع الإسلامي بكل ترحاب، وهذا ما دفع الرسول صلى الله عليه وسلم أن يُعلّق على توبة الغامدية بقوله: "إنها تابت توبة لو وزّعت على أهل الأرض لكفّتهم" (8) هذا هو موقف الإسلام منذ اللحظة الأولى التي يواجه فيها هذا النوع من الجرائم فقبل تقرير حد معين على الزنا قال تعالى: " (وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) [النساء:15]

ولأنّه من الصّعوبة بمكان أن يحبس الرجل طول عمره فكانت عقوبته الإيذاء متروكا لضمير الجماعة المؤمنة (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا...) [النساء: من الآية16] ، ثم نزلت (الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...) (النور: من الآية2) وزاد بعض العلماء تغريب الشاب سنة كاملة، ولم يضيفوا عقوبة للمرأة وحتى أثناء

الجلد يُعَرَى ظهر الرجل، أما المرأة حتى وهي زانية فإنّ سترها واجب وأما المحصن والمحصنة فجرت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم العملية على رجمهما لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة، وإذا اتهم الزوج زوجته بمثل هذه الجريمة بلا شهود على قوله فسُنّ لذلك الملاعنة التي تفسخ الزواج، ولم يُسنّ له قتل الزوجة مثلاً، والعقاب في كل هذه الجرائم يتم عن طريق السلطة الشرعية، وليس موكولاً للأفراد؛ للانتقام بوسائلهم الخاصة كما نرى من بعض الجهلة هذه الأيام.

جرائم الشرف .. رؤية مجتمعية .

لكن إذا كان هذا موقف الشرع من الجرائم الخلقية الشهيرة بجرائم الشرف فلماذا يُحمل المجتمع المرأة الوزر الأكبر من هذه الخطيئة؟ ولماذا تظلّ التائبة موضع شكّ وريبة واتهام؟ لا بدّ قبل إدانة المجتمع وجلده واتهامه بمجافاة روح الشرع (الذي ساوى بين الرجل والمرأة في الجريمة والعقاب مثلما ساوى بينهما في إمكانية اكتساب الفضيلة والتدرج في مراتب السموّ الرفعة) أقول لا بدّ قبل الإدانة من تفهم الأسباب التي دعت المجتمع إلى ذلك .. فمن ذلك أنّ خوف المجتمع على المرأة أشدّ من خوفه على الرجل؛ لأنّ المرأة هي الخاسر الأكبر من جرّاء هذه العلاقة غير المشروعة فالمرأة لها طبيعة نفسية تختلف عن طبيعة الرجل النفسية؛ فالصدمة التي تشعر بها المرأة عندما تدرك حجم الخطأ الذي وقعت فيه، ونظرتها المزرية لنفسها أمر قد يؤدي بها إلى الانتحار، وهي لا تتحمل العلاقات العابرة التي لا توصل لمفهوم الاستقرار والسكن الذي هو أمر غريزي لدى المرأة، والأخطر من ذلك أنّ هذه العلاقة قد تترك خلفها روحاً بريئة تتحمل المرأة وحدها عبء مسؤوليتها؛ فكثير من الفتيات الأمريكيات -على سبيل المثال- اختفى من حياتهنّ الصديق الذي شاركهنّ الإثم ساعةً ليتركهنّ وحدهنّ يتجرعن طعم المأساة المرة؛ فهنّ بحاجة إلى المال كي تنفق إحداهنّ على نفسها وطفلها وقد تلجأ للإجهاض الذي قد يؤدي بحياتهما ... الخ .

فالمجتمع يريد أن يحمي المرأة من كل هذه الآلام التي قد تتحملها وحدها؛ فيقسو عليها حتى يجعل وقوعها في الخطيئة أمراً بالغ الصعوبة .

ومن أسباب تشدّد المجتمع تجاه المرأة، أنّه بذلك يغلق الباب أمام فساد المجتمع كله؛ فلو أنّ جميع النساء ملتزمات فمع من سينحرف الرجال؟!!

وكذلك من أسباب هذا التّشدد أنّ المرأة أقدر بطبيعتها أن تتحكم في أحاسيسها وغريزتها، يؤكد ذلك جميع العلماء الذين درسوا الجنس بين الرجل والمرأة وعلى رأسهم فرويد .

وعلى الرغم من ذلك فالمجتمع في مجمله يزدري الرجل المنحرف أشدّ الازدراء، ويرفضه ويندّد به؛ فليس صحيحًا أنّه يتساهل معه، أو يتقبّله ببساطة كما يدّعي البعض؛ فالفارق بين الرجل والمرأة هو اختلاف في درجة العقاب الماديّ والمعنويّ، وليس الهدف من ذلك إبراء مجتمعاتنا من كل نقيصة أو خطأ، ولكنّها محاولة للفهم الصّحيح بعيدًا عن الفهم المتطرّف الذي يلوي أعناق الحقائق للوصول إلى نتائج موضوعة سلفًا.

(1) > (1a name=" > يتزعم هذه الحملة في مصر فريدة النقاش رئيسة تحرير مجلة أدب ونقد اليسارية.

(2) انظر على سبيل المثال رواية "الباحثة عن الحب" لنوال السعداوي، وكذلك رواية "زهرة" للكاتبة اللبنانية حنان الشيخ.

(3) نسائي أم نسوي ص 80 بتصرّف يسير

(4) رواه الترمذي.

(5) من تخريج أحاديث الإحياء عن خالد بن يزيد.

(6) رواه أحمد.

(7) رواه البخاري ومسلم.

(8) رواه مسلم

=====

(...) في إسرائيل!

سلمان بن فهد العودة 1425/8/11

2004/09/25

أحداث الساعة تآبين للنظام العربي، وإعلان لخاتمة حزينة لهذه المرحلة بكل تطلعاتها وإخفاقاتها وممانعاتها.

النظام الأمني يتهتك في ظل حضور إسرائيلي مدروس في المنطقة، وتأثير مباشر على مجريات القرار في الولايات المتحدة.

وما خبر اكتشاف الجاسوس الإسرائيلي على أعلى المستويات في (البنجاجون) إلا نموذج لهذا التأثير.

وقد كان لهذه الجاسوسية تأثير حقيقي على قرار حرب العراق وما تلاه، وعلى مجمل السياسات الأمريكية في قضايا الشرق الأوسط، مما يؤكد أن حفظ أمن إسرائيل هو أبرز أهداف تلك الحملة.

بيد أن الإدارة الأمريكية -بجملتها- خاضعة للنفوذ اليهودي، ومرشحو الرئاسة يختلفون في أشياء عديدة، ولكنهم يتفقون على دعم إسرائيل وحمائتها، ويتنافسون في تقديم المزيد للمواطن الإسرائيلي.

ويأبى الإعلام أن يكشف للشعب الأمريكي حقيقة الأمر؛ فالإعلام خاضع هو الآخر للنفوذ اليهودي، كشركة (تايم وارنر) التي تملك عدداً من شبكات التلفزيون بينها (CNN) والمئات من شبكات الإعلان والفرق الرياضية وشبكات للإنترنت واستوديوهات ومؤسسات للإنتاج السينمائي ودور نشر للكتب، كما يسيطر اليهود على غيرها من محطات التلفزة كـ (Fox TV) و (Cbs tv) و (ABC) و (NBC) ومجموعة من الصحف اليومية واسعة الانتشار، وللإهود نفوذ كبير في هوليوود وصناعة السينما العالمية.

ولذلك تم التستر على فضيحة الجاسوس في وزارة الدفاع، ولنا أن نتصور لو أن هذا الجاسوس كان عربياً!

لقد دارت التهم حول موظف عادي في سجن (غوانتاناموا) وتم تصعيد الخبر إعلامياً، وتكشفت النتائج عن وهم كاذب أو خداع مدروس.

وهذا يشكل التحدي الخارجي الهائل لما كان يسمى بـ "النظام العربي"، فالإرادة -بتقديم الرءاء- الأمريكية ماضية على كسر أي امتناع عربي أو إسلامي يعكّر على الوجود اليهودي، ويحول دون إتمام صفقة سلام ذليل يفتح لإسرائيل الحدود العربية، ويقدم سفاراتها في العواصم الكبرى، ويقضي على كل وجود عسكري أو أمني يهددها في الحاضر أو المستقبل.

وفي الوقت الذي لا تزال خطة أمريكا في العراق تعاني من الإخفاق، فإن صقور الإدارة يتحرشون -بقوة- بسوريا وإيران والسودان، ويضغطون على مصر والسعودية ولبنان.

ووضع كهذا يتزامن مع مساندة إعلامية وأمنية للقوى الداخلية المنسجمة مع السياسة الأمريكية؛ فهناك بند خاص لدعم "المتقنين" المتحالفين مع أمريكا، ويخطئ من يظن أن هذه الأساليب كانت حكراً على نظام البعث في العراق، فقد ذكرت (فرانسيس ستوندر) في كتاب (الحرب الباردة الثقافية) أن المخابرات الأمريكية قامت عام 1950م بتأسيس منظمة ثقافية باسم (منظمة الحرية الثقافية) تحولت في عام 1976م إلى الاتحاد الدولي للحرية الثقافية، وقد قامت هذه المنظمة بإنشاء فروع لها في خمس وثلاثين دولة تم اختيارها بعناية، وقد أصدرت هذه المنظمة أكثر من عشرين مجلة ذات تأثير كبير، وقامت بتنظيم المعارض الفنية والحفلات الموسيقية؛ لكي يتواصل الجميع مع الأسلوب الأمريكي في الحياة، ولخدمة المصالح الأمريكية، وكانت هذه المنظمة التابعة لـ (CIA) تدعم من تسميهم بـ "أصدقاء الحرية" بمبالغ طائلة تتجاوز خمسة ملايين فرنك سويسري شهرياً.

والقنوات الحرة تمارس تبشيراً مكشوفاً بالقيم الأمريكية، أو بـ "اللاقيم" على الحقيقة، وقد يصل بها الحماس إلى أنها لا تستطيع أن تداري انحيازها السافر لكل ما هو ضد العروبة والإسلام!

ولقد أصبح العديد من كتاب الأعمدة يشمتون بالمقاومة الوطنية الصادقة حيث كانت، ويعدونها عبثاً وهدرًا، في الوقت الذي يشيدون به بعملاء الغرب الذين يمنحونهم صفات العقلانية والتطوير والانجاز وإعادة الإعمار!

وضمن هذه الحلقة تتحرك جهود مكافحة الإرهاب لتشويه صورة المقاومة المشروعة، وقطع المساعدات المادية، أو المؤازرة السياسية وعزلها عن ارتباطها التاريخي بالشعوب الإسلامية.

وأمريكا التي تمسك بمعظم خيوط اللعبة توظف المنظمات الدولية لمصالحها الخاصة وتستصدر القرارات التي تشاء، وتغلق أبواب نادي العولمة الاقتصادية في وجه الدول التي تظهر شيئاً من استقلال الإرادة السياسية.

لسنا نستغرب أن يحدث هذا؛ فالذي لا يساعد نفسه لن يساعده الآخرون، والضعيف يظل عُرضة للابتزاز، ويغري الآخرين بهذا، لكن الغرابة في المسارعة العربية في هؤلاء القوم، حيث ترتفع نبرة الحديث عن علاقات طبيعية مع إسرائيل، ويبادر بعض القوم إلى زيارتها، ويسارع آخرون لتعويض اليهود المهاجرين -كحالة ليبيا المنكوبة- ويتوارى آخرون خجلاً من الحديث عن العدو الصهيوني الذي أصبح كياناً ثم دولة، وقد يأتي اليوم الذي تصفه بعض قنوات الإعلام السياسي بالصديق، وإذا لم تُفعل مداراة للشعور الشعبي؛ فإنها تكون قد قطعت قبل ذلك شوطاً بعيداً في تبادل الخبرات الأمنية، والتعاون الاقتصادي، والتطبيع السياسي الهادئ.

وقد يأتي اليوم الذي نتحدث فيه تلك الأقنية عن زيارات متكررة إلى "القدس" تحت سمع الكاميرات وبصرها.. ولم لا؟ فنحن في عصر التحوّلات والمفاجآت، وإذا لم يحدث هذا اعتباراً بما جرى في مصر فلتكن اللقاءات المكوكية المتخصصة هي البديل الأجدى لاندماج "إسرائيل" في الشرق الأوسط الكبير!

في النهاية لست متشائماً لأنني أعرف أن الطب نجح في زراعة الكبد والكلية و... و...، ولكنني لا أعرف حتى الآن أن الطب نجح في زراعة "رأس".

إن أفسى هزيمة تحقيق بنا أن نصل إلى شفير اليأس؛ فليكن لنا معتصم بإيماننا بالله ووعده رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن الدائرة على الظالمين المعتدين، ولو فسح لهم في الوقت، والله يملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته، "وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ" [هود:102].

ملاحظة: كتب هذا المقال في نهاية شهر رجب الفرد 1425 / 7/29 هـ

=====

#تقرير "البيان" الاستراتيجي الثاني

قراءة: عماد الخطيب 1425/9/20

2004/11/03

تقدم مجلة "البيان" الشهرية الصادرة عن المنتدى الإسلامي بلندن تقريرها السنوي الثاني لعام 1425 هـ والذي كان عنوانه (مستقبل العالم الإسلامي ، تحديات في عالم متغير).

أما التقرير الأول والذي يعد بادرة جديدة حيث طرحت مجلة البيان في الأسواق أحدث إصداراتها : التقرير الارتيادي (الاستراتيجي) السنوي ، و الذي جاء ليسد ثغرة هائلة في الوعي العربي ، طالما تسلل منها أعداؤنا ، ليحدثوا نزيفاً في وعي أمتنا ، و أتى التقرير ليفجر إعلاناً مدوياً ، وتطبيقاً عملياً ، لقاعدة هامة ، وهي أن العقل العربي ينبغي أن يكون صياغة إسلامية خالصة ..

ويهدف التقرير في طرحه السنوي إلى :

1 - بحث الخيارات الممكنة والسبل المتاحة لكي تأخذ الأمة الإسلامية وضعها ومكانتها في البيئة الدولية وقدرتها على تحدي القوى والاستراتيجيات العالمية والإقليمية، بل وصولها إلى وضع القوة المهيمنة الأولى على الساحة الدولية مستقبلاً في ضوء اللحظة الراهنة ليس استكباراً أو تجبراً في الأرض؛ بل أداء لمهمتها التي كلفها الله بها في الأرض.

2 - يكون التقرير أداة للتأثير على صانعي القرار أو النخبة القريبة من الدائرة المشتركة في صناعة القرار داخل دوائر الحكم العربية من سياسيين وإعلاميين؛ وذلك يتحقق من خلال إشراك مجموعة من الباحثين المحايدون في مراكز البحوث العربية والذين يرتبطون بدوائر صنع القرار عن طريق التشاور.

3 - تربية وتدريب عناصر على التحليل السياسي المرتبط بالرؤية الارتيادية.

4 - إحياء الحس الارتيادي لدى النخبة من أبناء الأمة.

5 - إبراز جانب النظرية السياسية في المنهج الإسلامي.

هذه هي الأهداف العامة كما جاءت في مقدمة العدد الأول منه . بينما الهدف الخاص لكل تقرير هو تتبع التغيرات العالمية الاستراتيجية بأبعادها السياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها التي جرت خلال عام على أوضاع الأمة الإسلامية) وهي تجاهد لتحقيق مكانتها في البيئة الدولية وقدرتها على تحدي القوى والاستراتيجيات العالمية والإقليمية.

ويقوم هذا التقرير بالبحث عن اللحظة التي نعتبرها نقطة فاصلة في العلاقات الدولية والنظام الدولي، وهي لحظة صعود الأمة الإسلامية إلى تبوؤ مكانتها على الساحة الدولية؛ في وقت تخترق فيه هذه الأمة والقوى الفاعلة فيها بحُجُب وقيود تحول بينها

وبين الصعود؛ فضلاً عن الاستمرار في هذا الصعود. هذه اللحظة أو الثغرة قد تكون حين تتهاجر قوى عظمى ومهيمنة، أو يقع خلل في ميزان القوى العالمي، أو تحدث أزمة عالمية حادة، اقتصادية أو عسكرية، أو غير ذلك من الظروف الدولية، وهذا ليس ببعيد أو مستغرب، فالأمثلة كثيرة والشواهد القريبة عديدة؛ منها القنبلة النووية الباكستانية.

ففي عام 1974م أجرت الهند اختباراً على قنبلة تبلغ قوتها حوالي 15 كيلو طناً، وقالت إن الاختبار هو انفجار نووي للأغراض السلمية.

في إثر ذلك اجتمع رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو بكبار العلماء، وأخبرهم عن نية الحكومة في تطوير أسلحة نووية.

وفي بداية الثمانينيات شهدت الساحة الدولية الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، والذي أشارت المصادر الأمريكية بعد ذلك أنه تم باستدراج أمريكي للروس لإغراقهم في المستنقع الأفغاني، وكانت باكستان لأسباب عديدة هي المعول الأمريكي الرئيس في إسقاط القطب الذي ظل ينافس أمريكا على الهيمنة لعدة عقود. ورأت الولايات المتحدة أن استراتيجية إسقاط الاتحاد السوفييتي مقدّمة على استراتيجية مكافحة انتشار الأسلحة النووية، والتقط الجانب الباكستاني الفرصة، وأشارت تقارير متعددة إلى حصول باكستان على نموذج قنبلة ذرية من الصين تم اختباره مسبقاً، إلا أن باكستان نفت ذلك. وفي عام 1981م نشرت وكالة أسوشيتدبرس محتويات تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية، جاء فيه: «إن لدينا سبباً قوياً للاعتقاد بأن باكستان تسعى إلى تطوير القدرة على التفجير النووي، وأنها تنفّذ برنامجاً لإعداد وتطوير نظام إطلاق التفاعل في الأسلحة النووية»، وفي أواخر عام 1981م صدر كتاب بعنوان (القنبلة الإسلامية)، يتحدث عن الجهود الباكستانية الأخيرة لتنفيذ تجربة نووية.

وبعد أن انتهت الولايات المتحدة من إضعاف الاتحاد السوفييتي ثم إسقاطه تضاءلت الحاجة إلى باكستان، وتفرغت لمشكلة قنبلتها النووية، ولكن كانت عجلة المشروع الباكستاني قد وصلت إلى مرحلة لا يستطيع أحد إيقافها، وأفلتت باكستان بقنبلتها النووية.

فهذا النموذج نجحت فيه القوى الإسلامية في تنمية رصيد القوة لدى الأمة الإسلامية، وهذا يجعلنا نرقب الوضع الدولي جيداً، بل نسعى إلى تغييره في اتجاه تصعيد دور فاعل للأمة على الصعيد العالمي.

وبذلك يتتبع التقرير حال الأمة الإسلامية، ومدى ما تمتلكه من أدوات القوة ووسائلها، ووضع القوى الدولية وترتيبها، والعلاقات بينها، والنظريات السياسية التي تقودها؛ محاولاً رصد الفراغ الذي يمكن من خلاله أن تنفذ الأمة والقوى الفاعلة فيها.

وبدأ التقرير الثاني كما هو العادة في التقرير الأول بباب النظرية والفكر.

ويتناول الفصل الأول في هذا الباب: مقدمة في فقه النظام السياسي الإسلامي من خلال التعريف بالنظام الإسلامي والتنظيمات الإدارية المتعلقة به، وأحكام الخلافة، ومستقبل النظام الإسلامي في واقعنا المعاصر.

أما الفصل الثاني فيتناول قضية الإرهاب وشروط البحث في هذا الموضوع، والجوانب المرتبطة به مثل الإعلام والفكر والسياسة وغيرها.

ويحاول الباحث في الفصل الثالث المشاركة في تأسيس معرفي إسلامي لمفهوم حوار الحضارات الذي كثر الكلام حوله، وتباينت المواقف تجاهه في ظل ظروف هيمنة للحضارة الغربية.

كما خصص التقرير باباً كاملاً لدراسة هذه الحرب من زواياها الاستراتيجية المختلفة، فتحدث الفصل الأول عن مقارنة بين كل من الإعلام الغربي والعربي والصعوبات والتحديات والسلبيات التي أظهرتها تلك الحرب في هذا المجال.

وتناول الفصل الثاني التعريف بأهل السنة في العراق؛ حيث جرى التعريف بأوضاعهم، ورصد الباحث التحديات التي تواجههم على عدة مستويات سواء في ذلك المحيط الدولي أو الإقليمي أو المحلي، ثم وضع حلولاً للتعامل مع هذه التحديات.

أما في الفصل الثالث فيقوم الباحث فيه برصد المتغيرات في المنطقة العربية بعد أحداث احتلال العراق، وحاول الإجابة عن أسئلة تتعلق بمجالات التغيير المتوقعة في المنطقة العربية، وما هي أهداف التغيير المحتمل؟ وما هي عوامل نجاح وإخفاق هذا التغيير المحتمل؟

ثم في النهاية حاول الإجابة عن السؤال المحوري فيما يتعلق بسبل مواجهة هذا التغيير وكيفية التعامل معه.

وفي الفصل الرابع يتناول التقرير الدور الإسرائيلي في العدوان على العراق، ودلالاته الاستراتيجية. ويبحث في الدور الذي قامت به إسرائيل في التحضير للحرب قبل احتلال العراق وبعده؛ وذلك من خلال تحليل الاستراتيجية الإسرائيلية في العالم الإسلامي والعربي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص. كما يبحث في سياسة إسرائيل في دعم الولايات المتحدة في عدوانها على العراق، والمكاسب التي حققتها إسرائيل من الاحتلال الأمريكي للعراق على الصعيدين الأمني والاقتصادي.

ويبحث الفصل الخامس في تأثير الحرب على العراق على توازن القوى الدولي من خلال تقويم واقع كل قوة كبرى في حدود الدور واحتمالاته المستقبلية، وتأثير ذلك على العالم الإسلامي، ثم مناقشة بعض الخيارات الاستراتيجية للعالم العربي الإسلامي في ظل نتائج الدراسة.

والفصل السادس يركز على المحددات التي يمكن بها توقع مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق والسيناريوهات المستقبلية لهذا الوجود، ثم إمكانية تأثير القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية في هذا الوجود ومستقبله.

أما الباب الثاني فيطل على العلاقات الدولية من خلال التركيز على أوضاع البؤر الساخنة التي تواجهها أمتنا:

فالفصل الأول يتناول الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العالم وانعكاسها على العرب.

ويتناول الفصل الثاني الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط؛ وذلك من خلال المشروع الأمريكي المسمى الشرق الأوسط الكبير.

وفي الفصل الثالث من هذا الباب يرصد مسمى (المحافظون الجدد) ذلك المصطلح الذي أخذ يتردد بقوة في الفترة الأخيرة، ويحاول هذا الفصل إزالة الالتباس المتعلق بهذا المفهوم على صعيد النخب الفكرية.

وفي الباب الرابع يحاول الباحث استكشاف التغيرات الطارئة على القضية الفلسطينية خاصة ما يمس منها المقاومة ويستشف أبعادها المستقبلية.

وفي الباب الخامس يناقش الباحث التحديات التي تمس أمن باكستان القومي، والتحديات التي تهدد الهوية الإسلامية التي قامت عليها باكستان والتي على رأسها حصار المحور (الأمريكي - الإسرائيلي - الهندي).

ويتناول الفصل السادس المعادلة الأفغانية والصراع الدولي حولها، وسبل خروج الأمة الإسلامية من المأزق الأفغاني.

ويضع الفصل السابع المسألة الشيشانية بأبعادها المختلفة القديمة والحالية تحت البحث، ويحاول الكشف عن أبرز العوامل المؤثرة في القضية في مراحلها المختلفة والإجابة عن تساؤلات عديدة.

ويسلط الفصل الثامن الضوء على الصراع في إيران بين المحافظين والإصلاحيين أو دعاة التشيع وحاملي لواء الليبرالية.

ويركز الفصل التاسع والأخير في هذا الباب على شكلين من أشكال الترجمة العملية للتناول الغربي لمصطلح الإرهاب الشكل الأول؛ تقزيم العمل الخيري الإسلامي. والشكل الثاني؛ مصادرة الأموال الإسلامية والعربية.

ويبقى في النهاية ملحقان للتقرير:

الملحق الأول: يتعلق بترجمات النشرات الصادرة عن أهم مراكز البحوث والدراسات خاصة في الولايات المتحدة وإسرائيل ومنها ملخصات دراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية لمركز كارينجي للسلام، ودراسة انهيار العرب لمركز ديان، وملخص لتوقعات مركز جافي الإسرائيلي لعام 2003م، وملخص لنشرات مركز استخبارات الشرق الأوسط لنفس العام، وكذلك ملخص لنشرة واشنطن الفصلية للعام نفسه.

الملحق الثاني: ويتناول أشهر تسعة كتب سياسية تتعلق بالشأن الإسلامي في العالم التي صدرت في العام الماضي؛ حيث تناولنا تعريفاً بالكتاب والمؤلف، وهي: (مستقبل الإسلام السياسي)، و(ما بعد الحرب في العراق)، و(التصدي للجهاد ووجهاً لوجه مع الإسلام السياسي)، و(نهاية الشر)، و(ما بعد الجهاد)، و(أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد)، و(الدور السياسي للدين في الشرق الأوسط)، و(مشكلة القوة الأمريكية).

وبذلك يتتبع التقرير حال الأمة الإسلامية ومدى ما تمتلكه من أدوات القوة ووسائلها، ووضع القوى الدولية وترتيبها، والعلاقات بينها، والنظريات السياسية التي تقودها؛ محاولاً رصد الفراغ الذي يمكن من خلاله أن تنفذ الأمة والقوى الفاعلة فيها.

فالأمة بحاجة حقيقية إلى بعث الاهتمام جدياً بالدراسات المستقبلية في عالمنا الإسلامي؛ ليس بأن تأخذنا ضرورات البريق العالمي؛ فنبدي بشكل مذهري وقشري اهتماماً بالمسمى، دون أن نهتم اهتماماً فعلياً بالجوهر؛ وذلك من باب إبراء الذمة والظهور بمظهر المتقدمين، فنقوم بإضافة كلمة المستقبل إقحاماً إلى بحوثنا ودراساتنا ومقالاتنا، ولكن من خلال جهود علمية مؤسسية تأخذنا إلى نطاق أكثر جدية وفاعلية من مجرد حُدس الأفراد وتوقعاتهم المعتمدة على قدراتهم الاستشرافية الذاتية؛ ذلك أن للدراسات المستقبلية أساليب منهجية تحتاج إلى درس ومران، وهي فوق ذلك تحتاج إلى قدر من التخيل العلمي المستقبلي، والتحرر الذهني، فضلاً عن قدرة على التدريب الدائم على تنمية عقلية البدائل القادرة على طرح تصورات إبداعية نظرية وواقعية على حد سواء، وهو ما يتطلب ضرورة التحرر من أسر الرؤية اللحظية بما تتطلبه من عدم إهمال للتفاصيل والأحداث والتطورات التي قد تبدو جزئية ومنفصلة، في حين أنها تنطوي على قدر كبير من الأهمية، كما أنها لا تهمل ما قد يراه أغلب الناس ضرباً من العشوائية، في حين أنه ينطوي على انتظام ما بالإمكان دراسته وفقاً لمنطقه الخاص.

=====

#المبادرة الخامسة : حتمية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني

1428/1/9

2007/01/28

المبادرة الخامسة: حتمية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني

- هل يؤمن القادة بالعالم الإسلامي بسلطة المجتمع ..؟
- الحق الاجتماعي هل جعلته الحكومات صدقة ..؟
- صوت الشعوب في بعض الدول ...مؤسسة حقيقية أم بهرجة إعلامية ومتاجرة بالحقوق

!!!!....

خلفية المبادرة

المجتمع المدني وفق المفهوم العام يأتي على نقيض المجتمع القروي - الريفي - حيث العلاقات لا تكون إرادية بقدر ما هي طبيعية, ينتمي الفرد إليها بالضرورة ويصعب عليه الانسحاب منها والتكر لها (القبيلة - العشيرة. . الخ).

ومؤسسات المجتمع المدني تمثل المؤسسات التي ينشئها الناس فيما بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية, فهي إذاً مؤسسات إرادية ينشئها الناس وينخرطون فيها أو يحلون فيها وينسحبون منها.

تلك المؤسسات مستقلة عن الدولة سواء أكانت اقتصادية (شركات - مؤسسات - مصارف. .) أو اجتماعية (جمعيات - نقابات - روابط. .) أو سياسية (أحزاب - مجالس منتخبة - .) أو ثقافية (منتديات - صالونات - وسائل إعلام - صحف ومجلات. .). من هنا فإن مؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات أهلية مستقلة عن تدخل الدولة، ولكنها ليست مستقلة عن إطارها، فهي تتميز بالاستقلالية وروح المبادرة الفردية، والجماعية، والعمل التطوعي والوظيفي المنظم، لخدمة الجماعة من أجل المصالح العامّة، والدفاع عن الفئات المظلومة والمضطهدة والمهمشة. ولذا فهي تمثل مجتمع من التنظيم المهني والجمعياتي الفاعل والمؤثر، كما يمكن اعتبارها واحدة من الضمانات الحقيقية لاستقرار المجتمع وتحقيق أمنه ورفاهيته.

من هنا فإن إنشاء مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية والتي تؤدي دور فاعل في الدول الإسلامية والعربية بشكل خاص - مسألة جدية وواقعية لا تحتل التأجيل حيث تؤدي إلى إحياء المجتمع وإبراز طاقاته وبث الحيوية والنشاط في أوصاله.

إن مشكلة بعض الأنظمة العربية التخوف من مؤسسات العمل المدني، لأنها سوف تحرمها من "الامتيازات" الخاصة التي ترفل فيها، والتي تجعلها فوق القانون. لأن الاستبداد هو الذي يمكنها من قمع معارضيتها ومنتقديها وإيداعهم غياهب السجون، حتى صارت الشعوب العربية- التي عرفت في الماضي بجرأتها في الحق - تتخوف الآن من إبداء رأي، وهذا أدى إلى شيوع السلبية والانهازمية وتنامي الروح الأنانية. كما أنه ذاته هو ما جرأ، وربما دفع القوى الخارجية إلى مباشرة التدخل المقيت في

بلادنا كما حصل في العراق مثلاً أو مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو أمر مرشح للحدوث في دول أخرى حسب رؤية الدول الغربية وخططها المعلنة. وهذا ما يراه الدكتور عبد الله الحامد ويؤكد أن المجتمع المدني ليس مجتمع الفردية . أو الانحصار ضمن تجمعات منغلقة على حقوقها ومصالحها . كما يسئ فهمه بعض الناس، بل هو مجتمع التسامح والحوار، والاعتراف بالآخرين الموجودين في الوطن واحترام آرائهم واتجاهاتهم.

أما أهمية دور المؤسسات داخل المجتمع المدني وضرورة المبادرة إليها فيمكن إبرازها في النقاط التالية:

لا يمكن تنبيه الدولة إلى الاختلال بدون مؤسسات المجتمع المدني، لأن السلطة المطلقة ذات ميل طبيعي إلى خرق القوانين التي أصدرتها هي نفسها دون وجود مصلح أو رقيب، لذا يمكننا القول "السلطة بلا رقيب علة بلا طيب".

مؤسسات المجتمع المدني هي ضمانة الأمن والسلام الداخلي، من خلال إيجاد توازن بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع، إذ بمؤسسات المجتمع المدني تناط مسؤولية التوازن والانسجام بدلاً من التناحر والانقسام، فهي تقف في وجه نزوع الدولة إلى بسط هيمنتها، وهي ليست ضد الدولة ولكنها ضد شموليتها واستبدادها.

مؤسسات المجتمع المدني تجسد إرادة الأمة التي ينبغي للدولة العمل على تنفيذها، وتندر المسؤولين عن السلطة بما يسرى داخل المجتمع من أمراض أو علل، وتعمل على توثيق العلاقة بين الحاكم والمحكوم (تلاحم الجبهة الداخلية).

تلك المؤسسات تنتقل بالإنسان من مجرد "رعية" اعتاد على تنفيذ الأوامر والانصياع المطلق، إلى مواطن يتحدد كيانه بمجموعة من الحقوق والواجبات، هذا المواطن وبهذه الصفات فقط يمكنه أن يمتلك الأدوات اللازمة، ليمارس هذا المواطن مواظنته بشكل ناضج وحقيقي وصحيح.

من أجل ذلك تشتد الحاجة في بلداننا العربية والإسلامية إلى تفعيل وتنشيط قيم المجتمع المدني، وإقامة هياكل مؤسساته، لأن أي دولة لن تستطيع الصمود أمام العولمة الإمبريالية، ما لم تكن فيها مؤسسات راسخة للمجتمع المدني.

الدكتور الشيخ ناصر العمر يرى أن الأمر لا يحتمل التأجيل أو التأخير ، ولذا لابد من تنادي المثقفين والعلماء للمسارعة في إيجاد مؤسسات المجتمع المدني، و تفعيل دورها، نظراً لأهميتها في "إنعاش المجتمع المسلم"، ولأنها تشكل "قوة ضغط حقيقية على الحكومات الجاثمة على رقاب الناس". ويبيدي الدكتور ناصر أسفه البالغ لنجاح تجربة تلك المؤسسات لدى الدول الأخرى وتأثيرها الشديد على أمريكا والدول الغربية على وجه الخصوص، وانعدام تجربة تلك المؤسسات في المجتمعات المسلمة على الرغم من إمكانياتها المادية والبشرية الهائلة.

المحاور الرئيسية للمبادرة

من المؤكد جداً أن للمنظمات والهيئات والنقابات (مؤسسات المجتمع المدني) دوراً أساسياً جداً في المجتمع، لأنها تقوم بدور الوسيط بين الدولة وعامة الناس، كما أنها تعد بمثابة ركائز مهمة في وجه تغول الدولة وتسلطها. والمبادرة الحالية لإنشاء تلك المؤسسات يمكن عرضها ضمن المحاور الثلاثة التالية، مع ملاحظة أن بين تلك المحاور تلازم وارتباط شديد.

ضمن المحور الأول يرى مجموعة من الباحثين منهم الدكتور ناصر العمر والدكتور عبد الله الحامد وغيرهم، أن تحقيق هذا المقترح (مؤسسات المجتمع المدني) لأهدافه المرجوة، يستلزم إرساء التالي:

1. استقلالية هذه المؤسسات في وجودها وقراراتها عن المؤسسات الرسمية(الحكومات)، بحيث ترعى حقوق الناس، وتؤمن لهم العمل، لئلا يلجئوا إلى استجداء المتنفذين من أجل إيجاد عمل لهم، وتمارس نوعاً من الضغط والتأثير على الحكومات، يوازن ما يقوم به المتنفذون وأرباب المصالح الخاصة في الدولة، الذين يوجهون إصدار النظم والقرارات بما يخدم مصالحهم، كما هو الحال في بعض الدول الإسلامية كالجزائر وتركيا.

2. الرفق في الطرح، والبعد عن مواجهة الدول وعن مجالات العنف، حتى لا تسد الأبواب منذ البداية والعمل على ألا يتولى تلك الهيئات أشخاص معادون للدولة، أو لهم تاريخ في الوقوف في وجهها.

3. ألا تكون تلك المؤسسات إقليمية، من خلال العمل على أن يكون لأهل كل اختصاص أو مهنة هيئة تمثلهم، بحيث تتحول تدريجياً إلى مؤسسة عمل اجتماعي حقيقية.

4. الارتباط المباشر بالشعوب، والبعد عن المظهرية والبهرجة الإعلامية، بحيث تتكفل تلك المؤسسات بالاتصال بشرائح المجتمع المختلفة، وتعيش هموم الناس وآلامهم ومعاناتهم في مدارسهم، ومستشفياتهم، ومصالحهم وسجونهم، كما تخاطب الناس عبر وسائل الإعلام المختلفة، كالإنترنت والمنبر والصحيفة.

5. الدكتور عبد الكريم بكار يعترف بصعوبة القيام بعملية ربط الشعوب العربية بصورة سريعة بمؤسسات العمل المدني، ويحدد بأنه من واجب تلك المؤسسات أن تتمتع بالجادبية التي تمكنها من شد الناس نحوها وثقتهم بها، وذلك يتم من خلال الاستراتيجيات التالية:

- الثبات على مبادئها من غير انغلاق ولا تحجر.
- الوقوف إلى جانب الأغلبية الصامتة من أبناء الأمة.
- الدفاع عن المظلوم ومساعدته على نيل حقوقه.
- البعد عن الحزبية والفئوية والتعصب، بحيث تعبر المؤسسات عن تطلعات ومشكلات جميع الأمة.

- التمتع بشيء من الجرأة في الطرح حتى تثبت قدرتها على الريادة الاجتماعية.
- 6. عدد آخر من الباحثين يؤكدون على أن بناء المؤسسات (المجتمع المدني) وتفعيلها في البلاد العربية، لا بد أن يتم بصورة ناضجة، ويمكن أن يتم عن طريق:
 - دراسة التجارب السابقة، ومحاولة تلافي الأخطاء التي وقعت فيها.
 - قيام كل مهنة بخدمة الأغراض التي قامت من أجلها والحذر من تداخل الأهداف وتقاطع الآليات المستخدمة لكل هيئة.

• تشكيل هويات تلك الهيئات عن طريق الإبراز الإعلامي المكثف للشخصيات المؤهلة لأداء الدور المستقبلي.

- ضرورة أن يتاح لها التمتع بقوة اقتصادية هائلة، من خلال تأمين مصادر دخل ثابتة مرتبطة بالأدوار التي تقوم بها.

فيما يتعلق بالمحور الثاني للمبادرة، وبصورة عملية وواقعية، يرى العديد من العلماء والباحثين التي تم استقتاؤهم، وعلى رأسهم الدكتور سعيد بن ناصر الغامدي، أنه لا بد من اعتماد المرحلة لتأمين وجود مؤسسات المجتمع المدني للدول التي لا تتوفر فيها تلك المؤسسات. هذه المرحلة تستلزم التالي:

1. الإشاعة الفكرية لقضية المجتمع المدني، وبيان أهميته وفائدته للشعب وللدولة.
2. إشاعة مفاهيم (الحق الاجتماعي)، وأن ما يعطاه المجتمع ليس صدقة ولا منة، بل هو حق من حقوقه.

3. إشاعة مفاهيم (الواجب الاجتماعي)، وضرورة مشاركة "الجميع" في خدمة "المجتمع"، وبيان أهمية الإسهام في هذا الجانب بصورة عملية.

4. إزالة القداسة الموهومة في أذهان الناس تجاه المؤسسات الرسمية.

5. الاستفادة المبدئية (في الوقت الراهن) من المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية (الجامعات، والجمعيات الخيرية)، لإنشاء هيئات ومؤسسات يمكن أن تصبح بشكل طبيعي نواة لمؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل مفاهيم وأعراف (المجتمع المدني) بالتدريج.

6. السعي العملي من قبل القوى الفكرية والاجتماعية المختلفة، لإيجاد أي " منظمة " أو "هيئة " أو " نقابة " أو " اتحاد " أو "مؤسسة ذات طابع مدني"، وتشجيع هذا الاتجاه والإسهام فيه.

المحور الثالث يرتبط بالدول التي توجد فيها مؤسسات (المجتمع المدني) بصورة شكلية، حيث تكون المبادرة الحقيقية في تفعيل دورها وتمكينها من تحقيقها لأهدافها الحقيقية في تنمية المجتمع، وتماسكه وصيانتته. ويكون ذلك بالتالي:

1. إعادة النظر في أفكارها ووسائلها والقائمين عليها.

2. ترسيخ أعراف الرقابة المالية والإدارية والمحاسبة عملاً وتطبيقاً.

3. فتح المجال لمشاركة أفراد المجتمع، وتفعيل الوسائل المعينة على ذلك، والتخلص من السيطرة المزمدة لفكرة (النخبة) و (الصفوة) في هذه المؤسسات.

4. التنسيق والتفاهم مع كافة القوى و المؤسسات بما فيها التي لا تتبنى الاتجاه الإسلامي، وإفادتهم والاستفادة منهم (ضمن ضوابط ومحترزات شرعية).

5. السعي في فتح مؤسسات أخرى يحتاجها المجتمع، أولها تأثير في الأنظمة

=====

#الليبراليون الجدد.. في حِقة ما (تحت) الحداثة!

د.مسفر بن علي القحطاني * 1425/11/30

2005/01/11

الليبرالية والحداثة من أعقد المصطلحات على التعريف والضبط المنطقي، ولكنها عند التناول والاستعمال تتشكّل وحدة معرفية يتضح منها المقصود العام عند الإطلاق. فالليبرالية -بشكل عام- كلمة مترجمة من الإنجليزية يقصد بها الحرية المطلقة في الميدانين: الاقتصادي والسياسي، ثم انسحب ذلك على الميادين الأخرى: الفكرية والاجتماعية والدينية. (1)

أما مصطلح الحداثة فالاختلاف في تحديد مفهومه مازال قائماً ومعقداً عند الكثير من مفكري الغرب المعاصرين.

فالحداثة بتعبير (بيتربروكر) كان بناءً على ما قامت أركانها بعد وقوع الحدث نفسه، فاستخدام اللفظ وشيوعه كان حديثاً ومحسوراً بالحقل الأدبي، فأصبحت تطلق على التجديد كأداة للإبداع الأدبي والرؤى المبتكرة ثم انسحبت أيضاً لتشمل المجالات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فالحداثة وعي جديد، وهي شرطٌ تمكن الغرب من تحقيقه وإنجازه وأحياناً تفاعل ضده من أجل تقويضه وإلغائه. (2)

وقد عبّر عنها الدكتور الغدامي بـ"التجديد الواعي" بمعنى تحديث النسق الذهني ليكون وعياً شاملاً للتاريخ وللواقع. (3)

والناظر في واقع الفكر الليبرالي الذي تبنّى الحداثة بجميع أشكالها قد حقق انتشاراً واسعاً في العالم كله خلال العقود الماضية، واخترق المعسكر الشيوعي، وضرب معوله في جدار برلين ليعلن السقوط الكلي للفكر الاشتراكي في الغرب.

أما عالما العربي فنتيجة للامتداد الفكري والسياسي مع الغرب فقد تبنت منه الكثير من مجتمعاتنا العربية الليبرالية الرأسمالية والسياسة الديمقراطية على غرار بقية فريق الشمال الأبيض، ولم تكن هناك قناعة تامة بهذا الانتماء الفكري لليبرالية عند كثير من أبناء تلك الشعوب بعكس القليل من النخب المثقفة فيها.

وتمت من أجل ذلك محاولات كثيرة لمسح الهوية الدينية والقومية وإرغام تلك المجتمعات بتبني ثقافة الحداثة على النمط الغربي وتسييسها بالفكر الديمقراطي مما أنتج مع تراكمات الزمن وتسلط المستعمر أشكالاً متطرفة من الأصولية القومية إلى الليبرالية المتطرفة إلى العنف الإسلامي مما كلف الأمة المزيد من المعانات والويلات الطويلة والمؤلمة جرّاء ذلك الانفصام النكد لشخصية الأمة وموروثها الديني، والذي مازلنا نعاني من إفرزاته السلبية إلى وقتنا المعاصر.

ومع أن استيعاب نخبنا المثقفة للفكر الحداثي كان بطيئاً ومتأخراً، فإنها لم تكذب أقدامها على درجته حتى أضحي العالم الغربي ينقد فكره الليبرالي ويودع حداثته التقليدية وينسلخ منها إلى ما أصطلح عليه فلسفياً بـ"ما بعد الحداثة" ..

وعوداً إلى عنوان المقال الذي أخصّ فيه الليبراليين العرب الجدد، كتيار حديث ظهر مع بداية عقد التسعينيات الميلادية كتوجه جديد برز على الساحة السياسية والاقتصادية والفكرية متزامناً مع أزمت المنطقة والتدخل الأجنبي في شؤونها، فقد أخذ بعد ذلك أهمية قصوى في الدوائر السياسية الغربية خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

إن النشأة الفكرية لهذا التيار تكوّنت أثناء السجال الأيديولوجي بين فلاسفة الحداثة وما بعد الحداثة، بينما يصف برهان غليون الحالة المعاصرة لمجتمعاتنا العربية وسياساتها الحداثية بأنها أشبه إلى كونها مجتمعات (ما تحت الحداثة) لا (ما بعد الحداثة) يقول في هذا الصدد: "إن ما تحت الحداثة لا تعني الخروج من الحداثة، ولكن فقط الانحطاط في هذه الحداثة. فكما تدفع أزمة الحداثة المجتمعات النامية أو المهمشة إلى نكوص لأفراد نحو قيم وتقاليد وأنماط من التفكير وأساليب من العمل تكاد تكون ما قبل حداثية، أي سابقة على الثورات الأساسية التي شكّلت قيم الحداثة، تدفع الأزمة ذاتها الأفراد في المجتمعات التي لا تزال أمامها آفاقاً مفتوحة إلى التطلع إلى تحقيق حريات وحقوق وامتعات تجاوز ما أتاحتها حتى الآن قيم الحداثة الكلاسيكية." (4)

إن هذه الحالة الرثّة من الحداثة كما يقول غليون تعود بنا إلى استخدام أدوات تفكير القرون الوسطى من أجل تنظيم مجتمع حديث أو يعيش على الأقل في العصر الحديث. (5)

فالأصوات بدأت تملأ بشكل كبير في نقد الحداثة الغربية وتهميش ذلك الإله الذي قُدس في كثير من مجتمعات العالم. بعد أن اشتعلت جذوة النقد من كبار فلاسفة الغرب، أمثال: الفيلسوف الفرنسي (ليونار) في كتابه الشهير (الظرف ما بعد الحداثي) حيث قدم نقداً عنيفاً لمشروع الحداثة الغربي. غير أن الفيلسوف الألماني (هابرماس) ذهب إلى أبعد من ذلك بزعمه أن الحداثة نفسها لم يكتمل مشروعها بعد. وعزّز هذا النقد للحداثة الغربية وأجنحتها السياسية والعسكرية ما كتبه (جاك دريدا) و (وميشيل فوكو) وغيرهما في بيان مهازل الديمقراطية وتناقضاتها الكثيرة.

يلخصّ الدكتور عبدالوهاب المسيري فلسفة (ما بعد الحداثة) بأنها تجرّد من العقلانية المادية؛ فلا تعرف البطولة ولا تعرف المأساة ولا الملهاة، فلسفة تدرك حتمية التفكير الكامل والسيولة الشاملة، إذ يتم التوصل إلى أن كل شيء نسبي مادي، وأن الفلسفة الإنسانية وهم، وأن الاستتارة المضيئة حلم وعبث، وأن الواقع في حالة سيولة حركية مثل المادة الأولى، وأن ليس ثمة ذات إنسانية متماسكة ثابتة، ولا موضع طبيعي مادي ثابت و متماسك، فهذه كلها مجرد تقاليد لغوية وعادات فكرية وصور مجازية وحتى إن وُجدت الذات ووجد الموضوع فلن يتفاعلا، إذ لا توجد لغة للتواصل أو التفاعل. فالنسق الفلسفي الغربي العلماني يمر في مرحلة عجز كبير في الإجابة عن الأسئلة المصيرية الباعثة على القلق الإنساني بعد إجهاده عبر مسيرة تطوره الحضاري. (6)

إن الليبراليين العرب الجدد أمام هذا الجدل الواسع في مفاهيم الحداثة والليبرالية لم يحصل لهم تغييرٌ يُذكر في جدوى القيم الفلسفية لنهضتهم الإصلاحية لأن غلبة الشعارات الدعائية على (7) مجمل أطروحاتهم لا يعينهم مصداقيتها في أرض الواقع أو السعي لتحقيقها في المستقبل مادامت القبلية والوجهة والمصلحة غربية المصدر والمآل. (8)

ومع كل هذا الإخلاص والتفاني لليبرالية والحادثة الغربية - حتى ما أصبح منها بالياً ومتهاكاً- وقعت الكثير من الصور والحالات المتناقضة والمتباينة لأولئك الليبراليين أمام محك الأحداث الكبرى التي تمرّ بها المنطقة العربية، والمتأمل لدورهم في المرحلة القادمة يجد أن هناك خطوطاً مشتركة تقوم عليها سياستهم المقبلة، لخصّها د.شاكر النابلسي في خمسٍ وعشرين قاعدة كما جاء في مقال له بعنوان: "من هم الليبراليون العرب الجدد؟ وما خطابهم؟" (9). وقد بيّن أن هذا الجيل الجديد من الليبراليين هم امتداد لأفكار التنوير الذين جاؤوا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأبناء الفكر الليبرالي الذين جاؤوا في النصف الثاني من القرن العشرين. ثم وضع مبادئ هذا الجيل التنويري بما أسماه "مسودة أولى لمانفستو الليبراليين الجدد". ومن خلال التأمل في هذه المبادئ الخمسة والعشرين وتحليلها نجد أن أغلبها مرتكز على موقف عدائي من الدين والتراث والتاريخ الماضي للأمة! فمن المبدأ الأول حتى الحادي عشر ومن الخامس عشر حتى التاسع عشر تركزت مبادئ تلك العريضة على الدعوة إلى محاربة الإرهاب الديني والقومي والمطالبة بإصرار لإصلاح التعليم الديني الظلامي، والتأكيد على إخضاع المقدس والتراث للنقد العقلي والعلمي وعدم الاستعانة مطلقاً بالمواقف الدينية التي جاءت في الكتاب المقدس تجاه الآخرين، واعتبار الأحكام الشرعية خاصة بزمانها ومكانها وأن الفكر الديني حجر عثرة أمام الفكر الحرّ وتطوره، والتأكيد على نبذ الولاء للماضي أو الانغلاق عليه وأنه السبب الحقيقي لضعفنا وانحطاطنا، كما ينبغي الاحتكام إلى القوانين المعاصرة لا إلى التخيلات الماضوية أو الأساطير الظلامية!.

كما نصت المبادئ الأخرى (الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر) على ضرورة سيادة العقل وطرح الأسئلة على كافة المستويات كما طرحها تنويريو القرن الماضي، وتبني الحداثة العربية تبنياً كاملاً باعتبارها هي التي تقود إلى الحرية. أما بقية المبادئ الأخرى من (العشرين حتى الخامس والعشرين) فقد ركزت على قضايا السياسة والمجتمع وذلك بالتأكيد على عدم الحرج من الاستعانة بالقوى الخارجية لدحر الديكتاتوريات العاتية واستئصال جرثومة الاستبداد وتطبيق الديمقراطية العربية، كما لا يمنع أن يأتي الإصلاح من الخارج ولو على ظهر دبابة

بريطانية أو بارجة أمريكية أو غواصة فرنسية مع تأكيدهم بأن يأتي بالطرق الدبلوماسية!.

كما ذكرت المسودة ضرورة التطبيع السياسي والثقافي مع الأعداء, ولا حلّ للصراع العربي مع الآخرين إلا بالمفاوضات السلمية مع التأكيد على الوقوف إلى جانب العولمة وتأييدها, كما ختم البيان الليبرالي بالمطالبة بمساواة المرأة مع الرجل مساواة تامة في الحقوق والواجبات والعمل والتعليم والإرث والشهادة (10).. وبعد هذا العرض لمقالة الدكتور شاكر النابلسي أجد التوافق الكبير بين أطروحات ومقالات رموز هذا التيار وما جاء في عريضة المبادئ الليبرالية التي سطرها الدكتور النابلسي.

ولعل التسارع في أحداث الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر جعلت الكثير من الدوائر السياسية والفكرية الغربية تعتمد على هذا التيار وتعبئه للهجوم على المعتقد الديني والثابت الشرعية لشعوب المنطقة بحجة محاربة الإرهاب ومحاولة الإصلاح الديمقراطي للأنظمة والحكومات العربية. وفي هذه الأثناء أصدر الليبراليون العرب الجدد (البيان الأممي ضد الإرهاب) والذي أعدّه نخبة من الليبراليين العرب هم: العفيف الأخضر وجواد هاشم وشاكر النابلسي، وفيه حث للأمم المتحدة لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم (1566) حول التدابير العملية للقضاء على الإرهاب وذلك بضرورة الإسراع في إنشاء محكمة دولية تختص بمحاكمة الإرهابيين من أفراد وجماعات وتنظيمات بما في ذلك الأفراد الذي يشجعون على الإرهاب بإصدار الفتاوى باسم الدين.(11)

إن التناقضات والمغالطات وقصور المصادقية التي حفل بها هذا البيان جعلته ممجوجاً مرفوضاً حتى عند الأجيال الليبرالية العتيقة فضلاً عن النقد الكبير الذي كتبه الكثير من المثقفين العرب حول هذا البيان. (12)

في حين يعدّهم البعض (حصان طروادة) لتنفيذ سياسة الشرق الأوسط الكبير الذي يروج له وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) والتي طرحها في 12ديسمبر 2002م بعنوان : "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط : بناء الأمل لسنوات قادمة " والذي يتقاطع بشكل كبير مع مطالبات ومبادرات

الليبراليين الجدد كتشجيع الديمقراطية الغربية في المنطقة وتوسيع الفرص الاقتصادية وإصلاح النظم التعليمية وغيرها.

ومع أهمية تنفيذ هذا المشروع من خلال الاجتماعات الرسمية والمنتديات العالمية كالذي حصل في المغرب مؤخراً بما سمي "منتدى المستقبل للإصلاح العربي" في 10 ديسمبر 2004م؛ فإن التخوف كبير من هذا المشروع الذي سيلغي خصوصية المنطقة قومياً ودينياً ويترك أهم قضايا المنطقة والمتمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي من غير حل مع الاهتمام المتزايد بأمن إسرائيل وحماية حدودها الإقليمية. هذه الإشكاليات التاريخية والدينية والمعرفية التي يسعى الليبراليون الجدد وحلفاؤهم لتحقيقها واختراق شعوب المنطقة بها بغض النظر عن التدايعات الخطيرة للاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان وإفرازاته الاقتصادية والسياسية. سوف يؤدي إلى نتائج عكسية ويحمل المنطقة المزيد من الانفجار والتشطي المحموم بين طوائف المجتمع وترسيخ هوة الكراهية والصدام بين حضارات الأمم والشعوب. في حين أن الإدارة الأمريكية الحالية لا تخفي توجهها الديني المسيحي البروتستانتى المتشدد الذي ساهم في حشد تأييد ولايات (حزام الإنجيل) المتدينة، بل ولا يخفي بوش الابن أثناء حملته الانتخابية أن يعين مساعداً له هو (ديفيد بارتون) ليتجول في مئات الكنائس ويقول فيها: "إن فصل الدين عن الدولة هو مجرد خرافة" (13)

إن الليبراليين العرب الجدد والذين يدعون أنهم يشكلون تياراً جماهيرياً صامتاً لا يستطيع أحد أن يقبل بذلك الادعاء إلا من خلال أدلة تثبت هذا الوجود، فالحالة الفريدة التي تشكّل فكرهم عليها جاءت متأخرة وما استأسدت هذه الأصوات النشاز التي ظلّت في جحورها كامنّة عقوداً من الزمن إلا مع قوة المحتل الأمريكي وسياسته التعسفية في المنطقة التي جاءت في أخرج زمن مرّ على الأمة.

ولم يعبأ هذا التيار بكل الظروف المحيطة؛ بل انتهز كل فرصة سنحت له للانتقام من كل التيارات الأخرى وكل الخصوم التقليديين ومع هبوب رياح التغيير في المنطقة تمكّنت أكثر من بعض المواقع الإعلامية والمنابر الفكرية لتصادر ما بقي لها من شعارات التسامح والحرية والدعوة إلى الإنسانية، واستبدلتها بتأكيد خيار القوة والسلاح ومن أجل الإصلاح، والاستعداد على كل دولة حاضنة للإرهاب -بمفهوم

المحافظين الجدد- والقضاء على منابعه الفكرية بتغيير كل ماله علاقة بالتعليم الديني، والدعوة الدائمة للقضاء الحتمي على الحركات الإسلامية المعاصرة كونها منبع كل شر وعنف وإرهاب!! لقد رفعت الحداثة الليبرالية قاعدة التخلف أمام جماهير الأمة: (إما الاندماج في الآخر أو التحلل الذاتي والذوبان).

إن هذا الطرح لم يوجد له مثل إلا في الفاشية الديكتاتورية التي ظهرت كثورة ضد الحداثة وقيم التنوير لكن نراها تذبج الآن بأيدي الليبراليين المتحررين من خلال معايير متضاربة ومصالح شخصية براجماتية وسياسة ميكافيلية، لتحقيق أهدافهم وتصفية حساباتهم مع خصومهم، بل ربما لا أجد نقداً ألبسوه الإسلاميين إلا وتقصوه بكل عنف وبنفعية. لقد أفتى الليبراليون بتحريم السياسة على علماء الدين ودعاته وجنّدوا لذلك النصوص والفتاوى!، وأدلجوا مواقفهم الحزبية من أجل دحض آراء خصومهم الإسلاميين ولم يعتبروا حينها أي مبدأ للحوار معهم أو إعمال للعقل في الحكم عليهم وهم من يدعي الحوار و العقلنة ليلاً ونهاراً!.

إن ما نطالعه اليوم من مقالات وخطابات لذلك التيار الجديد لهو سعي لإجهاض مؤشرات العافية وركائز الإجماع الوطني على كثير من المبادئ والقيم الحضارية، طفت هذه الأطروحات المؤدلجة غرباً على سطح خطابنا الإعلامي من خارج صفنا الوطني في مرحلة الجزر والانحسار مما يستلزم التحسب لعمق جبهة المواجهة واتساع أفق الغارة التي تستهدف الوطن والأمة كونهم من أبنائنا (المارينز)!.
إن ما يجري في الغرب من مراجعات فكرية ونقد منهجي لفلسفة الحضارة الراهنة، ينبغي أن تحفز أهل العقل والمعرفة من رموز التيار الليبرالي القديم والحديث إلى البحث في مرفأ النقد والمراجعة لحقيقة الأزمة المعاصرة، فعصور التبعية والتقليد الأعمى والسير في ركب الغرب من غير تجريد وتفكيك ليس شأن النخب المثقفة الواعية. بل الذي يُنتظر من هذه النخب أن يتجردوا من مصالحهم الشخصية بنقد الذات وفق معطيات الحاضر واستشرافات المستقبل، فبناء أي نهضة حضارية لا يستلزم تدمير كل الأبنية الماضية وسحقها للزوال، ولو كانت حضارات أمم وشعوب عريقة كما يفعل بعض الليبراليين الجدد، وهذا ما يؤكد للمتابع أن هؤلاء ليسوا سوى

- ظواهر صوتية في فلاة الوهم والتخيلات..* رئيس قسم الدراسات الإسلامية والعربية
بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن
- [1]-انظر:المورد , لمنير البعلبكي مصطلح (liberalism) ص 525, دار العلم
للملايين - بيروت1970م.
- [2] - أنظر: صدى الحداثة , لرضوان زيادة ص 32، المركز الثقافي العربي -
الطبعة الأولى 2003م.
- [3] - أنظر: حكاية الحداثة , د.عبدالله الغدامي ص 38، المركز الثقافي العربي -
الطبعة الثانية 2004م.
- [4] - العرب وتحولات العالم، برهان غليون، ص 97، المركز الثقافي العربي،
الطبعة الأولى 2003م.
- [5] - المرجع السابق ص 95.
- [6] - انظر : الحداثة وما بعد الحداثة. د.عبدالههاب المسيري ود.فتححي التريكي،
دار الفكر، سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق.2003م.
- [7] - انظر : ملف الالهزم الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
العدد 119-نوفمبر 2004م. مقال 0 الليبراليون الجدد في المنطقة العربية) هاني
نسيرة.
- [8] - جريدة السياسة الكويتية 22 يونيو 2004م.
- [9] - هذا الوصف الذي نقلته عن تلك المبادئ هي جزء من النصوص الواردة في
مسودة الليبراليين الجدد وليس تعبيراً اختلقته من عندي، وهذا المقال قد نشر بالتزامن
مع صحيفة (السياسية) الكويتية و (المدى) العراقية و(الأحداث) المغربية ونشر في
موقع (إيلاف) تاريخ 22 يونيو 2004م.
- [10] - انظر : نص البيان في موقع (إيلاف) يوم الأحد 24 أكتوبر 2004م.
- [11] - انظر : مقال (البيان الفضيحة) محمد آل الشيخ، جريدة الجزيرة
1425/9/17هـ، وردّ كتبه مهند الصلاحات نشر في صحيفة شرق وغرب
الإلكترونية في 20 نوفمبر 2004م، ومقال : " لا صوت يعلو فوق صوت الأمركة"
باسل ديوب أخبار الشرق 8 تشرين الثاني 2004م.

[12]- انظر: كتاب (أمركة.. لا عولمة) بروتوكولات كولن باول لإصلاح وتهذيب العرب , لمجموعة من المؤلفين , دارجهاد, القاهرة 2003م.

[13] - جريدة الشرق الأوسط 31 أكتوبر 2004م.

=====

#وهذا البلد الأمين (الحلقة الأولى)

سلمان بن فهد العودة 1426/1/17

2005/02/26

"والتين والزيتون* وطور سينين* وهذا البلد الأمين* لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم* ثم رددناه أسفل سافلين* إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون* فما يكذبك بعد بالدين* أليس الله بأحكم الحاكمين" [التين: 1-8].

أقسم الله سبحانه وتعالى بثلاثة أقسام:

1- التين والزيتون.

2- طور سينين.

3- البلد الأمين.

وإذا أخذنا بالتفسير القائل أن المقصود بقول الله سبحانه وتعالى: "والتين والزيتون" منابها في الشام وفلسطين، وقول الله سبحانه وتعالى: "وطور سينين": أنه طور سيناء.

فمعنى ذلك: أن هذا القسم يجمع نبوءات الأنبياء الكرام كلهم، عليهم الصلاة والسلام ويؤكد أن دعوتهم واحدة ودينهم واحد، وهذا يعطي قدراً كبيراً من الأهمية، لبلاد العالم الإسلامي كلها، فالرقعة الإسلامية كلها رقعة اختارها الله سبحانه وتعالى واجتباها واصطفها وميزها.

ونحن حينما نتكلم عن خصوصية هذا البلد المبارك لا يعني أننا نمارس نوعاً من الإقصاء لبلاد أخرى، فضلها الله سبحانه وتعالى وكرمها.

ولذلك فالعالم الإسلامي كله مجموعة تتكامل فيما بينها.

والعالم -اليوم- يشهد ما يسمى بـ: صناعة الأحلاف السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، حتى الشركات الكبرى التي تحسب رؤوس أموالها بالمليارات من

الدولارات، تسعى إلى مزيد من التحالفات، حتى تأخذ حصة أكبر من السوق العالمية، خصوصاً في عصر العولمة.

إذاً هذا معنى واضح وجلي وجميل في القرآن.

وفي السياق نفسه ذكر الله تعالى البلد الأمين.

والمفسرون وإن اختلفوا حول التين والزيتون وطور سنين فإننا لا نجد اختلافاً حول البلد الأمين؛ لأن الله سبحانه وتعالى سماه باسمه معرباً بـ (ال) البلد وهذا ينطلق إلى مكة بمجرد سماعه، حتى لو لم يكن معه شيء آخر.

ثم أشار إليه، فقال: "وَهَذَا الْبَلَدِ" يؤكد أن الحديث عن معهود مرئي مشاهد بالعيان، ثم عرفه ثالثاً بهذا الوصف الجميل الدائم: "الْأَمِينِ".

ولهذا لم يختلف المفسرون في تعريف البلد الأمين ما هو؟

بل لم يختلف المفسرون، حينما أقسم الله سبحانه وتعالى بقوله: "لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ" [البلد: 1-2] أن المقصود به مكة المكرمة.

بل لم يختلفوا عندما قال سبحانه وتعالى "رَبِّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ" [النمل: 91] أن المقصود بها مكة.

ولذا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر: أي بلد هذا؟ أليس البلدة؟ قال الناس كلهم: بلى يا رسول الله.

ففي هذا إشارة إلى:

أولاً: أن دين الإسلام له وضوح وقوة ونصاعة لا توجد في الأديان السابقة كلها وكيف لا، وقد اختاره الله سبحانه وتعالى ليكون خاتمة الرسالات.

ثانياً: أن موطن هذا الدين الأصلي ومنطلقه ومهبط الوحي وموئل الرسالة له من الخصوصية والتميز والفضيلة ما ليس لغيره.

وفي الآيات أن الله سبحانه وتعالى جعل مناط التكريم هو الإنسان؛ فَإِنَّ الْأَرْضَ لَا تَقْدَسُ أَحَدًا وَإِنَّمَا يُقَدِّسُ الْإِنْسَانَ عَمَلُهُ. كما قال سلمان الفارسي رضي الله عنه.

فقداسة هذه الأرض بقداسة إنسانها الذي جعل الله له تكريماً ومزية، كما قال سبحانه وتعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ" [الإسراء: 70].

ثم هناك الكرامة الخاصة للمسلم الذي حفظ الله تعالى دمه وماله وعرضه حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع في خطبته الشهيرة: (إِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟). قالوا: نَعَمْ . قَالَ: (اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّهُ رَبٌّ مُبَلِّغٌ يُبَلِّغُهُ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ فَكَانَ كَذَلِكَ - قَالَ - لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ). رواه البخاري ومسلم.

وهذا واضح في قوله سبحانه وتعالى - هنا-: "لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ" وقوله: "إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ".

فهذا بلد الإيمان البلد الأمين، بلد الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

وهذه دعوة إبراهيم عليه السلام، حينما يقول: "رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ [البقرة:126].

في هذه الدعوة ثلاثة معان:

1- أن يجعل الله سبحانه وتعالى هذا البلد آمناً وإبراهيم نبي من أولي العزم لكن هل كان يدري مدى ما تصل إليه دعوته العظيمة هذه، أن يجعل الله تعالى هذه المهامه التي يخاف فيها الذئب، وكان الناس فيها يقتل بعضهم بعضاً ويسبي بعضهم بعضاً ولم يكن فيها حضارة ولا مدنية ولا تواصل ولا بناء.

ثم يأذن الله سبحانه وتعالى أن تتحول إلى واحة من واحات الأمن والإيمان والمدنية حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم: (يَسِيرَ الرَّكَّابُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتِ، لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ أَوْ الذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ...) رواه البخاري.

فيضرب الأمن بجرانه في هذه الرقعة الواسعة والمهيعة الممتدة وتنتهي كل ألوان العدوان التي كانت تمارسها العصابات في الجاهلية وفي غيرها.

2- "وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ [البقرة:126].

والله أعلم هل كان إبراهيم يتصور ما سوف تبلغه دعوته في هذه الصحراء الجرداء، حيث لا ماء ولا مرعى ولا مظهر من مظاهر الحياة التي توجد في جنان الدنيا ومواقعها إلا أن الله سبحانه وتعالى يأذن أن يوجد فيها أعلى ثروة مادية وهي: (النفط).

حتى إنني أتذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم -كما في صحيح البخاري- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (فَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدِي) أي من غير كبير جهد ولا كد، حتى وهو نائم عليه الصلاة والسلام ولم يكن الناس حتى الذين سمعوا كلمات النبي صلى الله عليه وسلم، يتخيلون حقيقة هذا الرزق وهذه البركة، التي دعا بها النبي صلى الله عليه وسلم لمكة وللمدينة وما حولها، من سعة الرزق والفضل والخير والعطاء.

3- "مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ" [البقر: 177] فيأذن الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا البلد موئلاً للإيمان ومهبطاً للوحي ومستقراً للرسالة وهكذا تجمعت هذه الأضلاع الثلاثة: الإيمان والأمن والرزق.

هناك سر كبير، في الجمع بين هذه المعاني ولعلي لا أذهب بعيداً إذا قلت: إن الرزق والأمن ركنان لا بد منهما للحياة وقد امتن الله سبحانه وتعالى على العباد كثيراً بأن أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف!

ويأتي الأمر الثالث وهو (الإيمان)، إشارة إلى أن هذه المقدرات هي من أعظم أسباب بقاء الإيمان ونموه.

فالإيمان والتوفيق والعلم والتقدم والحضارة لا يمكن أن تستقر في بلد يعاني المسغبة والجوع والفقر وينشغل الإنسان فيه بلقمة العيش ويخاف على نفسه وأهله. فكانت هذه هي القاعدة الطبيعية الصحيحة أن يوجد الأمن والرزق، حتى تنطلق دعوة الله عز وجل من هذه البلاد لتشمل أنحاء المعمورة.

وليس غريباً أن نجد . اليوم بحمد الله . المؤسسات الخيرية والجمعيات التي تنطلق من هذا البلد يداً ممتدةً لكل الجياع والفقراء والأيتام والمحتاجين والجهلة في أنحاء العالم.. تقدم لهم الهداية بيد وتقدم لهم لقمة العيش والغذاء والكساء باليد الأخرى.

ولعل هذا من أسباب حفظ الله سبحانه وتعالى لهذا البلد، وبقاء الخيرية فيه وبقاء الأمن ودفع الله سبحانه وتعالى كثيراً من الغوائل والمشكلات.

وفي صلح الحديبية عندما تعاهدت قريش، مع النبي صلى الله عليه وسلم، يقول الزهري: إنه بعد هذا الصلح أمن الناس بعضهم بعضاً، حتى إنه لم يكلم أحد يعقل في الإسلام إلا دخل فيه.

أي: إن قبول الناس للدعوة والخير إذا كانت عقولهم مستقرة وهادئة يكون أسرع وأكبر، بينما إذا كان الإنسان يحاذر خوفاً أو جزعاً أو قلقاً أو جوعاً فإنه لا يستطيع أن يفكر بشكل صحيح ولا أن يسمع الخطاب ولا أن يرد الجواب.

هذه البلاد، التي أذن الله جل جلاله -إلى نهاية الدنيا- أن تكون محضن الحرمين الشريفين اللذين اختارهما الله سبحانه وتعالى اختياراً ربانياً، على علم، "وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ" [القصص:68].

مكة المكرمة أحب البلاد إلى الله، كما يقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عدي: (والله إنك لخير البلاد وأحب البلاد إلى الله) يقول هذا، وهو يغادرها صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة، فخص جل جلاله مكة المكرمة بالحب، وجعلها مثابة للناس وأمناً، تثوب إليها قلوبهم ولا تقضي منها وطراً، واليوم يشهد العالم كثيراً من التجمعات والمهرجانات للرياضة أو التجارة أو غيرها، ويبدل المنظمون لها الكثير من الجوائز والمغريات والتسهيلات، والتنقلات والرحلات الإضافية و... و... من أجل أن يفلحوا في حشد عدد أكبر إلى مكان المهرجان، أما مكة شرفها الله فإن الأمر منعكس تماماً فالحاجة ملحة إلى أن يتم تنظيم وتقوية الذين يريدون المجيء إلى مكة بدافع إيماني ذاتي ولو أن كل من أراد الحج أو العمرة إلى مكة جاءها؛ لضاق بهم رحب المكان، ولما اتسعت لهم فجاج مكة وشعابها .

فانظر هذه الروح هذه الأفئدة من الناس التي تهوي إلى هذا المكان الطاهر المبارك، وكم هي بحاجة إلى حفظ الأمن وحفظ الطريق، وأن تكون هذه البلدة واحةً آمنةً مطمئنةً، كما أذن الله -تبارك وتعالى- وجعل ذلك من الشريعة، وجعله من القدر. وقد سماها الله: أم القرى فحولها قرى كثيرة "وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا" [الأنعام:92]، من حولها قرى كثيرة تستظل بظلها.

فلهذه القرى ميزة وخصيصة وكرامة، وهذا البلد إذا كان منطلقاً للإشعاع والنور فأحق البلاد بالنور والإشعاع والخيرية هي البلاد المحيطة به.

زد على ذلك إشارة النبي صلى الله عليه وسلم إلى بقاء الإسلام في هذه البلاد، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، وَهُوَ

يَأْرُرُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرُرُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا). و(إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرُرُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرُرُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا) يعني يحن ويرجع وينضم ويجتمع، والحديث في مسلم وغيره.

ففي ذلك إشارة إلى ارتباط، مستقبل وحاضر وماضي هذه البلاد بالإسلام، وأنها قد عجنت جميعاً بها فهذه الأرض يحبها الإنسان بحكم فطرته وطبيعته وحنين الإنسان إلى وطنه.

وَحَبَّبَ أَوْطَانَ الرِّجَالِ إِلَيْهِمْ

مَارَبُ قَضَاهَا الشَّبَابُ هُنَالِكَ

إِذَا ذَكَرُوا أَوْطَانَهُمْ ذَكَرْتَهُمْ

عُهُودَ الصَّبَا فِيهَا فَحَنُّوا لِذَلِكَ

لكن هناك عامل، لا أقول إنه إضافي، بل هو أسبق، أن يحبها الإنسان تديناً، وتهوي أفئدة المسلمين إليها، وربما كان قصارى ما يتمناه الواحد منهم أن يجلس فيها أياماً وليالي آمناً، أو أن يصفح أرضها، أو أن يعيش فيها، أو حتى أن يموت على ثراها الطيب الطاهر إذا حانت له وفاة.

في الصحيحين عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "على أنقاب المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال"، وفي البخاري من حديث أبي بكر: "لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال"، وفيهما عن أنس -رضي الله عنه-: "ليس بلد إلا سيطؤه الدجال، إلا مكة والمدينة"، وهذه أحاديث صحاح تؤكد الحراسة الربانية لهاتين المدينتين المقدستين، وفي بعض ألفاظها أن الله -تعالى- وكل بها صفوفاً من الملائكة يحرسونها.

وهذه وعد أكيد بحفظ هذه الحوزات المباركة من الفتنة العامة.

نعم هي ليست بمعزل عن التأثير بما يحيط بها، حتى في عهد النبوة كان بها المنافقون، لكنها تبقى قوية متماسكة، عصية على ألوان التخريب والتغيير الفاسد، وإن كانت السنة الربانية في الجملة جارية عليها وعلى غيرها، بيد أنها أعصى وأمنع بالقياس إلى غيرها.

ومن هنا نعلم أن الإيمان هو أساس كل مشروع إصلاحى يمكن أن يتم في هذا البلد، فأهله بفطرتهم مسلمون، وهذا يمنح طمأنينة بحصول قدر من التوافق والانسجام والوحدة، حيث تجمعهم كلمة التوحيد وقواعد الإسلام وأصوله العظام. وهذا يخفف من عوامل الفرقة والتناحر والاختلاف القبلي والمناطقى والفئوى وغير ذلك.

ومن ثم فالانطلاق من هذه القاعدة المهمة في أي مشروع يستهدف رفعة البلد وإصلاحه وحفظه وتقدمه وحضارته هو أمر طبعى ومنطقي، بل هو ضرورة لا محيد عنها.

فالتحديات الخارجية؛ سواء كانت أخلاقية، تعبت بالقيم والمعاني الفاضلة، وتحاول اختراق الأجيال وتغيير أنماطها السلوكية، ونماذجها الأخلاقية، وتشيع لديها ثقافات شاذة كثقافة (الجندر) التي تتبناها مؤتمرات السكان الدولية وهي تقوم على إلغاء التميز الجنسي بين الرجل والمرأة ونحن لا نقول بالتمييز، لكننا نقول بالاختلاف، وليس الذكر كالأنثى.

أو كانت تحديات اجتماعية، توظف الاختلالات الاجتماعية في قضايا المرأة أو العلاقات أو العنصرية؛ لهدف خلط الأوراق وإرباك مسيرة المجتمع.

أو سياسة تنادي بالإصلاح وفق رؤية غربية وعينها على النفط والثروة، أو على المصالح اليهودية المنتفعة من بناء (الشرق الأوسط الكبير) الذي يسمح باندماج إسرائيل ضمن حركة تطبيع جادة، تعود بالنفع على اقتصادها، وتزيل الحواجز التاريخية، وتضمن في الوقت ذاته بقاء إسرائيل قوة عسكرية ضاربة في المنطقة بلا منازع.

فالمعتصم هنا - إزاء هذه التحديات كلها وغيرها - هو الانطلاق بحركة تصحيحية صادقة وجادة ذاتية تستلهم التجربة الإسلامية التاريخية، والنجاحات النموذجية الحية، وتقتبس من جذوة الإيمان رسوخاً في ثقتها بدينها وحضارتها واستقلالها، وجرأة في مواقفها وقراراتها مع نفسها ومع الآخرين، وامتتاعاً شجاعاً عاقلاً أمام محاولات لي الذراع.

إن الإيمان يمنحنا قوة في مواجهة تيارات التغريب، وقدرة على ابتكار الوسائل والأساليب والبرامج والمشاريع التي تضمن التحديث والتطوير والتقدم والرقي، ومواكبة المستجدات والمتغيرات، دون أن نفرط في قيمنا ومحكمات ديننا.

ويبرز هنا الارتباط العضوي بين التحديات الخارجية والتحديات الداخلية التي هي منفذ كل متربص، وعلى رأسها هذه الفترة أعمال العنف التي تنترس بدوافع دينية، وبالتالي فالخطاب الديني الرشيد المنطلق من حقائق الوحي والتنزيل هو القادر - بإذن الله- على مواجهتها ودحضها.

نسمع حديثاً عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في إخراج المشركين من جزيرة العرب...

فهل هذا الحديث صحيح ؟

نعم فقد رواه الشيخان وغيرهما.

أهو منسوخ ؟

كلا.. فقد قاله -صلى الله عليه وسلم- في مرضه قبل أن يموت بخمس، فهذا النص الذي يختطفه طرف ما، ويوظفه، ويصعدّ به في اتجاه إعلان الحرب على اللحمة القائمة اليوم، وعلى العالم كله.. كيف يمكن إعادته إلى سياقه الصحيح؟

يملك ذلك الفقهاء الذين لديهم القدرة الشرعية والعقلية واللغوية، والذين يقررون:

1- أن الأمر النبوي موجه لأصحاب السلطة والقدرة والولاية، وليس لأحاد الناس، وإلا لشاعت الفوضى وانقطع الحبل الواصل بين فيئات المجتمع.

2- أن معنى الإخراج غير القتل، فهو لم يقل: اقتلوا، وعلى فرض أنهم تُركوا دون إخراج بصفة تخالف مراد الشارع فهو أهون من الافتيات على الشريعة بقتل أنفس معصومة.

3- أن المقصود بقاؤهم كطائفة وقوة سياسية لها حقوق المواطنة، ولهذا جاء في الحديث الآخر (لا يجتمع في جزيرة العرب دينان).

أما بقاء أفراد أو مجموعات بصفة طارئة أو استثنائية فهو حاصل منذ عهد النبوة، وعبر عصور الخلفاء الراشدين، وفي عهد بن أمية وبنو العباس والعثمانيين إلى اليوم.

والفاروق الشديد في الحق الذي أجلى اليهود قد أذن لهم بالقدوم إلى المدينة أياماً للبيع والشراء ونحوها، كما في البخاري وغيره.

وبقاء الرقيق والخدم ظل قائماً، حتى إن الذي قتل الفاروق كان غلاماً مجوسياً! فهل كانت عصور التاريخ كلها متكررةً للشريعة، وهل نلحم نحن بأن نحقق ما لم يتيسر لمحمد -صلى الله عليه وسلم- وخلفائه الراشدين؟

4- أن أوامر الشريعة كلها مرهونة بالقدرة والمصلحة الراجحة، وعدم إمكانية الاستغناء.

5- أن المتيقن من جزيرة العرب: الحجاز، وما وراء ذلك فمختلف فيه، ولا يجزم بأنه مراد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

وقد ترك عمر اليهود بتيماء وما جاورها، لأنها ليست داخلة في هذا المصطلح. وأجلى أبو بكر قوماً فلحقوا بخيبر.

وفي تحديد المصطلح اختلاف كبير ذكره شراح السنة، وأهل المعاجم اللغوية والجغرافية، وهم المرجع في ذلك، إذ لم يحدد الشرع معنى مختلفاً لذلك عما تعرفه الناس.

وشيوع معنى عرفي في ظرف تاريخي متأخر لا يقتضي إسقاطه على النص النبوي المتقدم.

والمقصود أن الاعتصام بالخطاب الديني الرشيد هو الكفيل بدحض ذريعة المتعسفين؛ فإذا توفرت في لغة هذا الخطاب المصادقية والنضج والاستقلالية والهدوء والحضور أمكن أن يكون عصمةً قويةً لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وهذا التحدي المتمثل بالعنف هو حالة طارئة تتكرر بين الحين والآخر، لكن ثمة تحديات تتمثل في مقتضيات التنمية، والتخطيط السليم، والمحافظة على حقوق الناس، وتوفير ضروريات الحياة، والمجاهدة المستميتة في هذا السبيل، وتعميق انتماء الفرد لوطنه بواسطة التوعية الدائمة، وبايصال مزايا وخصائص هذا الانتماء له، بالسكن، والوظيفة وتسهيلات الحياة المختلفة.

إن المثل يقول: "الإنسان في حياته مثل راكب الدراجة، إما أن يظل متحركاً أو يسقط". وقول الله أصدق: (لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر). وكأن النص يوحي

بأن الإنسان لا يظل على حاله فإن لم يتقدم فهو يتأخر. وهذه التحديات جبل الله الحياة عليها منذ مقتل ابن آدم الأول، وهي فرص تثير الاستجابة، وتحقق المزيد من الاهتمام واليقظة والسعي الدائب في الاستدراك.

وثمة تحدٍ آخر وهو الانفجار السكاني، وتزايد نسبة المواليد بصورة لا توجد في أي بلد آخر، حيث أعلى معدل نمو سكاني في العالم هو في مدينة الرياض حيث تتجاوز (3.6%) سنوياً وهذا يتطلب حركة سريعة لتوفير الفرص والوظائف والمسكن ومجالات العمل، وتحقيق مستوى جيد لدخل الفرد. ويلح على فتح مجالات واسعة جداً لبناء المواهب وتفعيل الطاقات وتأهيل الشباب والفتيات لخوض الغمار. يجب أن يكون ثمة التزام تام بتوفير المحاضن التي تستقبل الشباب وترعاهم وتربيهم وتبنى شخصياتهم، وتربطهم بقيم هذا البلد ومبادئه العظيمة التي هي سر وجوده واستقلاله.

وتكفل التنوع، فهذا يريد حفظ القرآن، وهذا يريد الخطابة، وهذا يهوى الرياضة، وهذا للحاسب، وهذا للصدقة والحوار، وهذا للأدب والشعر والقصة، وهذا للرسم... والإطار العام هو التوجيه والرقابة الهادئة، بدلاً أن يترك هؤلاء للمجالس الخاصة، والاستراحات واللقاءات التي لا حسيب فيها ولا رقيب.

إن لدي سؤالاً ساذجاً، ولكنه صادق: إذا لم توجد هذه المحاضن فإلى أين يذهب أولادنا؟

وقد فتح على الشباب اليوم باب الإشباع الحرام، فالقنوات الفضائية، وخطوط الصداقة الفاجرة، ومواقع الإنترنت الإباحية، والسفريات السهلة الرخيصة، ووسائل التواصل عبر الجوال وجوال الكاميرا، والجوال التبادلي القادم وضعتنا أمام مشكلة حقيقة لا يجوز التغافل عنها.

فإلى متى تظل العقبات واقفة كالرماح في طريق الإشباع الحلال، للذكر والأنثى، فلا مال ولا سكن، ولا تسهيل، وقد يقف الأهل عقبة أمام إتمام الزواج بحجة أو أخرى.

أين (المجلس الأعلى للشباب، أو الأسرة) الذي طال انتظاره؟

وثمة تحدٍ ثالث يتعلق بالتحديث والتطوير، فالعالم اليوم قرية واحدة، بل شقة بل غرفة!

ويعجبني تعبير د. عبد القادر طاش -رحمه الله - حيث يقول : العالم اليوم غابة واحدة!

هناك سطوة من الأقوياء وجبروت.

ولا يمكن مقاومة هذه السطوة إلا بتحديث البنى التحتية من مدارس ومؤسسات صحية وتربوية وتواصلية.

وتحديث الأنظمة والقوانين التي يحتاجها البلد بحيث تسمح للإنسان أن يعرف ماله وما عليه، وأن يطمئن على استثماراته ومشاريعه وحقوقه، لأن العدل والنظام سيد الجميع.

ويمكن الاستفادة من الفقهاء والخبراء، ومن التجارب المختلفة والإصرار على مرجعية صارمة للشريعة لا تفريط فيها ولا تنازل عنها.

هناك من يجر هذا البلد إلى الوراء، وهناك من يجره إلى الإمام، وأمام هذه التجاذبات يحتاج الأمر إلى حكمة وروية وترتيب الأولويات والتدارس والشورى والإخلاص هو العصمة (إن يريد إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً حكيماً).

=====

#إدارة المعلومة في الحرب على الإرهاب

د. محمد بن سعود البشر 1426/3/24

2005/05/03

يقول الخبير العسكري الإستراتيجي (كارل فون كلوزويتز Karl von Clausewitz): " الحرب في القرن الحادي والعشرين تعني مواصلة العمل السياسي بوسائل أخرى غير القوة العسكريّة". وهو بمقولته هذه يقرر حقيقة أن طبيعة الحرب في هذا القرن تشهد مرحلة تغيير جذريّة كما شهدها من قبل المجتمع والسياسة على حد سواء، وجوهر هذا التغيير أن الحرب أصبحت تُدار بوسائل أخرى قد تكون أكثر تأثيراً وفاعليّة من السلاح، ومنها وسائل الإعلام، وقد صدّق (روبن براون Robin Brwon) على هذا الاتجاه بقوله: "إن الحرب على الإرهاب التي يشهدها العالم هذا اليوم بقيادة الولايات المتحدة تدور رحاها من خلال وسائل الإعلام". فالطريقة التي تقدّم بها وسائل الإعلام فصول الصراع العسكري الذي تقوده

أمريكا تمثل جزءاً هاماً ومحوراً رئيساً في الحرب على الإرهاب، وجوهر هذه الطريقة يتمثل في الاستخدام الذكي والبارع في "إدارة المعلومة" ومعالجتها قبل تقديمها للرأي العام حتى تحقق الأهداف الكبرى لإعلان الحرب، بل وإطالة أمدها، فقد شهد العالم تلاعباً بالمعلومة التي قدمتها وسائل الإعلام الأمريكية، والغربية تبعاً لذلك، من أجل إقناع الرأي العام الداخلي والعالمي بأن النظام السابق في العراق كان متورطاً في علاقات مع تنظيم القاعدة، وبأنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وكررت الآلة الإعلامية هذه المعلومات من أجل تهيئة الرأي العام العالمي للتدخل في العراق والإطاحة بنظامه السياسي، وإحلال الديمقراطية وإشاعة الحرية والأمن للشعب العراقي وشعوب المنطقة. فكان التدخل العسكري المرتبط برؤية أمريكية إستراتيجية في المنطقة لم تكن الدعاوى السابقة إلا غطاء ومبرراً لتحقيقها.

ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن الاستخدام المقنن لوسائل الإعلام من خلال الإدارة الذكية للمعلومة كان جزءاً هاماً من الصراع العسكري الذي تخوضه الولايات المتحدة في المنطقة العربية بدعوى الحرب على الإرهاب، وهذه الإدارة الذكية للمعلومة تكاملت في صياغتها المفاهيم العسكرية، والاتجاهات الفكرية، والدبلوماسية السياسية لتكون أبلغ في التأثير وأكثر في الإقناع وقد كان.

إطالة الحرب هدف محوري هام تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقه لتكامل محاولتها المنظمة في إدارة المعلومة فيما تبقى من فصول الحرب على الإرهاب.

وها نحن اليوم نسمع مصطلحات تتردد كثيراً على مسامعنا: الحرية، حقوق الإنسان، الإصلاح، الشرق الأوسط الكبير، وهي جزء من السيناريو الإعلامي الذي أعده أباطرة "المعالجة المعلوماتية" وتنقله إلينا الآلة الإعلامية الأمريكية لتحقيق ما تبقى من الأهداف الإستراتيجية لهذه الحرب. فهل ننتظر حتى تُطبّق مثل هذه المصطلحات المزعومة في منطقتنا على الطريقة التي طبّقت بها "الديمقراطية" في

العراق!؟

=====

#صحافة ضد المقاومة: جريدة الشرق الأوسط أنموذجاً (3/1)

د. أحمد بن راشد بن سعيد * 1426/4/1

2005/05/09

مقدمة

صحيفة الشرق الأوسط واحدة من أبرز الصحف العربية، وتقدم نفسها للعرب والعالم بصفتها (جريدة العرب الدولية). تتخذ الصحيفة مواقف مثيرة للجدل، لاسيما ما يتعلق بالقضايا الكبرى للعرب كفلسطين والعراق والظاهرة الموسومة بالإرهاب. وتولي في تناولها الإخباري والتحليلي اهتماما كبيرا للحركات الإسلامية والناشطين الإسلاميين، واصفة الظاهرة الإسلامية عموما وبلا تمييز بالتطرف والأصولية، وربما كان هذا الموقف سببا في فقدانها كثيراً من الصدقية والاحترام في أوساط تيارات إسلامية وشعبية عديدة لاسيما في السعودية والخليج. وما زاد الطين بلة احتضان الصحيفة لكتاب رأي من التيار الموصوف بالليبرالي، وضعف الرأي الآخر في الصحيفة، واللغة المتشنجة التي يستخدمها هؤلاء الكتاب في تناولهم للقضايا المتصلة بالإسلام والمنتهم إليه. والصحيفة لا تضيق فقط باتجاهات الإسلام السياسي كما تسميها، ولا بتسييس الدين فقط كما يردد بعض كتابها ومحريها، بل تضيق حتى بالمظاهر والشعائر الإسلامية كتحفيز القرآن الكريم، والعمل الخيري والإغاثي، وارتداء الحجاب. وقد اتخذت الصحيفة مواقف مؤيدة للحكومة الفرنسية في حملتها لحظر الحجاب في المدارس الرسمية الفرنسية، واختفى تقريبا أي رأي مضاد، سواء في التناول الإخباري، أو في الرأي والتحليل. عبد الرحمن الراشد رئيس تحرير الصحيفة تبنى وقتها الموقف الفرنسي، داعيا إلى تفهم "الدوافع الحقيقية للقرار" الذي يرمي إلى "تخفيف مظاهر التدين" وهو ما سيخدم وضع المسلمين الفرنسيين على المدى البعيد كما قال (15 كانون الثاني / يناير 2004). وفي مقال آخر أكثر وضوحا بعنوان "حاربوا التطرف لا الحكومة الفرنسية" أكد الراشد أن مظهر المسلمين البارز "يوشي بالتطرف فكرا وكلاما ولبسا" وأن على المثقفين العرب محاربة الإرهاب والتطرف بدلا من الطعن في نوايا الحكومة الفرنسية (3 شباط / فبراير 2004).

لكن أبرز ما يثير التساؤل هو موقف الصحيفة من حيث تناولها الإخباري والتحليلي من المقاومة في فلسطين والعراق، البلدين العربيين الواقعيين تحت الاحتلال المباشر، وهو ما تناقشه جزئيا هذه الورقة.

المنهج

ستقتصر هذه الورقة على تناول صفحات الرأي في صحيفة الشرق الأوسط للمقاومة في فلسطين والعراق، ولن تتعرض لتناولها الإخباري. تنطلق الورقة من فرضية أن أعمدة الرأي في الصحيفة تقف في مجملها ضد نهج المقاومة وممارستها وثقافتها. وينبثق من هذه الفرضية السؤال التالي: هل أعمدة الرأي في صحيفة الشرق الأوسط تقف ضد نهج المقاومة وثقافتها في فلسطين والعراق؟

للإجابة عن هذا السؤال، فإن الباحث انتقى كاتبين يوميين وكاتبين أسبوعيين من كتاب الصحيفة، وحلل مضمون إنتاجهم في فترة محددة تحليلاً كيفياً. الكاتبان اليوميان هما عبد الرحمن الراشد، وأحمد الربيعي، والكاتبان الأسبوعيان هما صالح القلاب، ومأمون فندي. لم يكن هناك مفر من اختيار الكاتبين اليوميين المذكورين، لأنهما الوحيدان اللذان يكتبان بصفة شبه يومية في الصحيفة. أما الكاتبان الأسبوعيان فوقع الاختيار عليهما عمداً لاعتقاد الباحث أنهما من أكثر الكتاب تناولاً لقضيتي العراق وفلسطين. كانت فترة الدراسة التي وقع عليها الاختيار هي الواقعة بين الأول من تموز (يوليو) و الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) عام 2004، وهي الفترة التي اشتدت فيها ضراوة المقاومة العراقية، ولم تتوقف الانتفاضة المشتعلة في فلسطين، رغم استشهاد الشيخ أحمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، ورحيل السيد ياسر عرفات، وما تبع ذلك من ابتهاج إسرائيلي وأميركي محمود ومفتعل بانحسار الانتفاضة، وتراجع خيار المقاومة. شملت الدراسة كل ما نشرته صحيفة الشرق الأوسط لهؤلاء الكتاب، مما له علاقة بشأن المقاومة في فلسطين والعراق. كان مجموع مقالات عبد الرحمن الراشد التي تم تحليلها 24 مقالا، وكان مجموع ما تم تحليله من مقالات الربيعي 28 مقالا، أما صالح القلاب، فبلغ مجموع مقالاته المدروسة 6 مقالات، فيما بلغت مقالات مأمون فندي التي تمت دراستها 5 مقالات.

مناقشة

عبد الرحمن الراشد

ينطلق الكاتب اليومي عبد الرحمن الراشد في كتاباته من تعاطف واضح مع السياسة الأميركية في المنطقة، وفي العراق تحديدا، وهذا التعاطف دفعه لانتقاد المقاومة، والتقليل من شأنها، والسعي لربطها بالعدمية والعبث. ومن منطلق الواقعية يطالب الراشد دائما بالرضوخ والاستسلام وعدم مصادمة العالم، كما يردد كثيرا، والعالم كما يراه هو الولايات المتحدة والدول الغربية.

في عموده المنشور في العاشر من تموز (يوليو) ناقش الكاتب الهجوم الذي شنته بعض الصحف البريطانية على الدكتور يوسف القرضاوي، واحتجاجها على السماح له بدخول بريطانيا، وأيد مواقف هذه الصحف قائلا إن ارتباط اسم الشيخ بتنظيم الإخوان المسلمين "جعله ينظر إلى العالم من نافذة الحزب أكثر من واقع الأمة وقدراتها وحاجاتها"، وإنه من الشيوخ الذين "يحرصون الشباب على القتال، وهم لم يغادروا بلدانهم، ولا يسمحون لأولادهم بالشيء نفسه". وأضاف قائلا إن القرضاوي "من أكثر الدعاة إلى الحرب والمواجهة، لكنه يعيش في قطر في بيت مكيف". والراشد يقصد بالحرب والمواجهة هنا المقاومة المشروعة في فلسطين والعراق، فهو يرى أنها ضرب من العنف أو الإرهاب الذي يستحق هو نفسه الإدانة والمقاومة. ويؤكد هذا المعنى في كلامه عن القرضاوي، عندما ينتقد موقف الشيخ من اليهود، وينقل عنه قوله: "اليهود كطائفة ظلمهم واضح بين.. ظلم عظيم، وظلم لا نظير له، وظلم مكشوف.. لا نحاور هؤلاء [اليهود] وأيديهم ملوثة بدمائنا". وعلق الراشد على ذلك بقوله إن القرضاوي سياسيا "يمثل أقصى التطرف بكل أسف".

في عموده المنشور في الثاني عشر من تموز (يوليو) كتب الراشد مقالا بعنوان (ليس جدارا عنصريا) انتقد فيه من يقولون إن هدف الجدار الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة هو التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، لأن "إسرائيل تستطيع أن تقند دعوى تهمة العنصرية بالتذكير أن أكثر من مليون من "مواطنيها" في داخل إسرائيل هم فلسطينيون، ويعيشون معها نصف قرن، ويحملون هوياتها، وتدعي أن لهم نفس الحقوق الممنوحة لليهودي الإسرائيلي". ودعا الراشد إلى عدم الانشغال بموضوع الجدار، والاهتمام "بتفعيل التفاوض، وإعادة الكرة مرة بعد أخرى".

في مقاله المنشور في 17 من تموز (يوليو) انتقد الراشد ما وصفه "بالغضبة المضرية" من نبيل أبو ردينة، مستشار الرئيس ياسر عرفات على تيري رود لارسن، مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط. وأكد أن لارسن ليس تافها ولا مشبوها كما قال أبو ردينة، وأن تقريره عن قرب انهيار السلطة الفلسطينية "يصب حقيقة في صالح الفلسطينيين".

في عموده المنشور في من 26 تموز (يوليو) تحدث الراشد عما يحدث في العراق، منتقدا "المقاومة" ضد الأميركيين، قائلا إن الحرب هناك "بدأت بمقاومة، ثم أصبحت أرضا تجتذب أفراد تنظيم القاعدة الذي يجمع عناصره، وتقدر بالآلاف من المجندين القدامى والجدد".

في 28 من تموز (يوليو) أكد الراشد المعنى ذاته قائلا "إن جزائريين ومغاربة وخليجيين ولبنانيين وفلسطينيين ويمنيين وسودانيين ينشطون في العراق"، وإن "هوية جيش المتطرفين" الذي يتشكل هناك لا ينتمي إلى القاعدة وحدها، "بل صار مظلة تضم تنظيمات متطرفة مختلفة تعمل منفصلة في ثلاث قارات، تجتمع الآن ولأول مرة على أرض واحدة. هذه جميعها تلتقي في رؤيتها المناهضة للواقع السياسي معتبرة جميع الأنظمة كافرة، ولا بد من مواجهتها".

في 3 من آب (أغسطس) كان عنوان عمود الراشد "هل هي المقاومة التي عنها تدافعون؟". تساءل الكاتب وأجاب في ثانيا عموده مؤكدا أن المقاومة العراقية "تريد أن تخلق مناخا عاما من الفوضى، وتحيل البلاد إلى قطع متناثرة، تتيح لها فرصة إدارتها مكسرة". وتبنى المقترح الأميركي بإرسال قوات عربية وإسلامية إلى العراق، وقال إن هدف هذه القوات هو "محاصرة الإرهاب، وليس مقاومته عسكريا".

في 15 من آب (أغسطس) كان عنوان عمود الراشد "علاوي أن يكون أو لا". وصف الكاتب جيش المهدي بالمليشيا، ووصف المقاومين في مدينة الفلوجة بأنهم "فرقة الرعب"، وقال إن حكومة علاوي تدير "معارك حاسمة" ضد هؤلاء وأولئك، فإما أن تثبت "أن لها سلطة على كل شبر من البلاد، أو ستنتهي محاصرة في العاصمة. وهذا الحسم بالتأكيد في صالح الجميع". وأضاف أنه إذا "فشلت الحملة العسكرية

الحالية سنرى عراقا ممزقا, وحركات تنشق عن أخرى.. " وأن نجاح الحملة سيخدم كل دول الجوار, ولذا يجب أن تكون "سريعة وحاسمة وبأقل قدر من الأضرار".

في عموده المنشور في 21 من آب (أغسطس) أكد الراشد أنه لا يوجد خيار أمام حكومة علاوي, "إلا أن تثبت قدرتها على الأرض", أو "سينتهي العراق دولة مساحة نفوذها لا تتجاوز المنطقة الخضراء في بغداد".

في 22 من آب (أغسطس) عاد الكاتب إلى الشأن الفلسطيني, وكتب مقالا بعنوان "أنقذوا عرفات". انتقد فيه الرئيس الفلسطيني, مؤكدا أنه "ارتكب أخطاء جسيمة في تاريخه, حروبا في غير محلها, ومغامرات خاطئة, ورفض مشاريع سلام ثمينة". وهي التهم عينها التي ترددها إسرائيل والإدارة الأميركية ضد عرفات.

كتب الراشد في 24 من آب (أغسطس) مثنيا على نتائج الاحتلال الأميركي للعراق قائلا إن العراق انتقل بالاحتلال من "عهد صدام المحارب للدين ثلاثين سنة إلى انفتاح كامل يسمح للجميع بظهور حقيقي في الحياة العامة, بما في ذلك المراجع الدينية". كما أثنى الكاتب على الحكومة التي جلبها الاحتلال قائلا إنها "ابتعدت عن الانتماء لأي فريق ديني, بدليل أن معركتها ضد جبهة شيعية في النجف تأتي موازية لمعركتها ضد الجماعة السنية المتطرفة في الفلوجة".

في 28 من آب (أغسطس) احتفل الكاتب بخروج الزعيم الشيعي مقتدى الصدر من النجف, وكان عنوان عموده "هزيمة الصدر بداية لعهد جديد". قال الكاتب إن خروج الصدر من المدينة الشيعية المقدسة يمثل "نهاية فصل واحد مهم في معركة طويلة لبناء العراق الحديث".

كان عنوان عمود الكاتب في 4 من أيلول (سبتمبر) هو "الحقيقة المؤلمة أن كل الإرهابيين مسلمون". لم يصنف الكاتب ممارسات شارون في الأرض المحتلة في خانة الإرهاب, ولا ممارسات الإدارة الأميركية في أبو غريب وغوانتانامو, وحصر تهمة الإرهاب في المسلمين, تماما كما يرى الساسة الأميركيون والإسرائيليون. يقول الكاتب مرددا المقولات والإدعاءات الأميركية إن "الذين يمارسون عمليات اغتصاب وقتل في دارفور مسلمون". وينتقد الكاتب عمليات المقاومة الاستشهادية في فلسطين

بطريقة غير مباشرة، فيقول: ".ومعظم الذين نفذوا العمليات الانتحارية ضد حافلات ومدارس وبيوت ومبان في أنحاء العالم في السنوات العشر الماضية أيضا مسلمون". ويلقى الراشد على هذه الصورة التي رسمها متعجبا: "يا له من سجل سيء، ألا يقول شيئا عن أنفسنا ومجتمعاتنا وثقافتنا؟". ويستمر في عملية جلد أو تدمير الذات هذه قائلا: "هذه الصور قاسية ومخجلة ومهينة لنا". ويقترح الراشد وصفة للعلاج تبدأ بالاعتراف بصحة هذه التهم كلها، ثم "مطاردة أبنائنا الإرهابيين" الذين هم "نتاج طبيعي لثقافة مشوهة". ويدعو الكاتب القراء إلى الاستماع للشيخ يوسف القرضاوي، الذي وصفه "بشيخ التلفزيون" زاعما أنه "أفتى جهارا بجواز قتل المدنيين الأميركيين في العراق". ويضيف: "تصوروا عالم دين يحث على قتل مدنيين، شيخ في أرذل العمر يحرض صببية صغارا على قتل مدنيين.. كيف لأب مثله أن يواجه أم الفتى بيرغ الذي ذبح ابنها نحرا لأنه جاء للعراق، للعمل في أبراج هندسية؟ كيف نصدقه عندما يقول لنا إن الإسلام دين رحمة ودين تسامح، وهو يحوله إلى دين دم؟". طبعا الراشد لم يتطرق إلى مذابح الفلسطينيين، ولم يورد اسم شهيد فلسطيني واحد، وهو بالمناسبة لم يعلق على جريمة قتل الشيخ أحمد ياسين، إلا بقوله "دعوا الانتقام" لأنه "عمل أعمى، والحرب لا يكسبها العميان" كما قال (28 آذار/ مارس 2004)، ولم يعلق ألبتة على استشهاد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي. لم يتذكر الراشد أن للشهداء الفلسطينيين أيضا أسماء تسجل وتعلن، واكتفى فقط بذكر اسم الأميركي بيرغ.

في عموده المنشور في 21 من أيلول (سبتمبر) علق الراشد على منع السلطات الألمانية مؤتمرا فكريا عربيا بدعوى أنه سيجتذب متطرفين معادين للعولمة وللولايات المتحدة وإسرائيل، ورأى أن السبب يكمن في تغير "رؤية العالم تجاهنا، بسبب ما صدرناه لهم من مناظر بشعة تحملها المواقع الإلكترونية من حفلات إعدام، وتبثها محطات تلفزيون من أشرطة تهديد، ومؤتمرات تتدارس بإعجاب ومفاخرة أعمال التدمير". وحذر الكاتب من محاولة من وصفهم بالمتطرفين "ركوب القضية الفلسطينية العادلة، لاستغلالها في قضيتهم الدولية". وختم بالقول: "يخطئ الفلسطينيون والمؤمنون بالحق الفلسطيني عندما يخطون القضايا، ويورطون قضيتهم في محرقة الإرهاب المحكوم عليها بالفشل". الراشد هنا لم يحدد بالضبط ما يعني

بالإرهاب، والذي يبدو أنه يقصد العمليات الاستشهادية في الوطن المحتل، التي يصفها عادة بالانتحارية.

في مقال (البراغماتية السورية) المنشور في 23 من أيلول (سبتمبر) قال الكاتب إن براغماتية النظام السوري ساعدته عبر السنين في الخروج من كثير من المآزق، وإن "سورية البراغماتية هي التي لم تتجر 30 سنة إلى مواجهات خاسرة مع إسرائيل". وهكذا حكم الكاتب على أن أي شكل من أشكال المقاومة أو رد العدوان أو محاولة تحرير الأرض هو ضرب من العبث أو الكفاح الخاسر. وختم الراشد عموده بالقول إن دمشق تواجه تهما "يسهل تفعيلها" مثل "إخفاء أسلحة دمار شامل، ووجودها العسكري على أرض دولة أخرى بصورة "غير مشروعة"، واستضافتها لتنظيمات "إرهابية"...", ما يجعل الخيارات التي أمامها "قليلة وخطيرة".

في 30 من أيلول (سبتمبر) انتقد الراشد تصريح وزير الخارجية الفرنسي ميشيل بارنيه الذي دعا فيه إلى إشراك قوى المقاومة العراقية في المؤتمر الدولي حول العراق، والذي التأم في شرم الشيخ بمصر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2004. تساءل الراشد: "كيف يمكن أن تدعى للحضور مقاومة من الأشباح؟ هل سيصلون إلى القاعة ملثمين كما يظهرون على التلفاز مع ضحاياهم المخطوفين، أو المقطوعة رؤوسهم؟". وأضاف مهاجما المقاومة بأطرافها كافة، وبلا تمييز قائلا إن "المقاومة صاحبة السيارات الانتحارية والرؤوس المقطوعة ليست عراقية، وأيضا لا تعترف بالأمم المتحدة إلا كمنظمة للدول الكافرة، ومشروعها لن يتوقف إلا بقطع آخر رأس في العالم، لا العراق وحده". وتبنى الكاتب الخط الأميركي بالكامل بدعوته إلى دعم الحكومة التي نصبها الاحتلال الأميركي في العراق قائلا إن كان العراق "بحاجة إلى مؤتمر، فهو من أجل التأكيد على سلامة نظام شرعي يجمع ولا يفرق".

في 3 من تشرين الأول (أكتوبر) عاد الراشد مجددا إلى الشأن الفلسطيني، منتقدا الانتفاضة التي كانت "حجارة ومقالع من صبية الشوارع، ثم أصبحت صواريخ وسيارات مفخخة يقودها بالغون". يقول الراشد إن الانتفاضة نجحت في صيغتها الأولى، وأخرجت إسرائيل داخليا وخارجيا، لكن "بعد أن خطفنت التنظيمات الانتفاضة

تحولت إلى حرب مألوفة، كأى حرب أخرى في سيرى لانكا وشمال نيجيريا وإيرلندا الشمالية، مواجهات بين طرفين متقاتلين. خسرت الانتفاضة براءتها ودعايتها بعد أن تبدلت مظاهرها الأولى من جنود إسرائيليين يقتلون أطفالا عزل إلى مسلحين فلسطينيين يقتلون أطفالا إسرائيليين". ساوى الراشد في كلامه بين الطرفين، المحتل الإسرائيلي، والفلسطيني الواقع تحت الاحتلال. ووصف المقاومين الفلسطينيين بالمسلحين، بينما وصف الإسرائيليين الذين يقتلون أطفال فلسطين بالجنود. ومضى الراشد منتقدا القيادات الفلسطينية قائلا إنها أخفقت إخفاقا كبيرا في استثمار الانتفاضة سياسيا، وإنها تنافست على أمر واحد وهو "التبرع بالشهداء مجانا". وأضاف أن الانتفاضة "متناقضة، تظهر محتارة، مرة مثل معارضة عراقية مسلحة، وتارة مثل تنظيم القاعدة".

في 9 من تشرين الأول (أكتوبر) كان عنوان عمود الراشد واضحا في دلالته: "التطرف من الفلوجة إلى طابا". الذي حدث إذن في الفلوجة من مقاومة للغزاة الأميركيين هو تطرف مشابه لتفجيرات طابا. يريد الكاتب أن يشوه وجه المقاومة العراقية بربطها بأعمال غير قانونية، أو مثيرة للجدل، أو موصومة بالتطرف. يقول في خلط واضح للأوراق: "لا يعقل أن نبرر الأعمال الإرهابية في انفجار، ونهاجمها في انفجار آخر، فهي مترابطة فكريا إن لم تكن مترابطة عضويا". ويضيف: "فلا فرق بين هجمات انتحارية في كابل أو الأنبار أو إسلام أباد أو الرياض أو الجزائر أو باريس أو دمشق أو طرابلس أو طابا. كلها تلتقي في حقيقة واحدة، منفذوها عقول متطرفة".

في 30 من تشرين الأول (أكتوبر) استخدم الراشد التوصيفات الأميركية للمشهد العراقي، فوصف المقاومة العراقية بأنها "بعثية"، ووصف المقاومين بأنهم "متمردون" و"أصوليون".

في 13 من تشرين الثاني (نوفمبر) بدأ الراشد مقالا من 3 حلقات بمناسبة رحيل الرئيس ياسر عرفات. كان عنوان السلسلة "ماذا بعد دفن عرفات؟". تبنى الراشد الرواية الإسرائيلية والأميركية بشأن عرفات قائلا: " عرفات كان طرفا في المشكلة"، وغيابه "يمثل فرصة إيجابية". وانتقد الرئيس الراحل بقوله إنه مات عاجزا عن خوض

"المعركة الصعبة" لأنه " كان يراعي كل الاحتمالات, وبالتالي اختار أن يخسر الفرص الثمينة من أجل أن يكسب الإجماع الفلسطيني". إذن كان على عرفات أن يكسر الإجماع, ويشق الصف الفلسطيني, ويذهب في طريق التنازلات إلى آخر مدى, وأن يقمع - كما يطالب الإسرائيليون والأميريكيون - المنظمات التي ترفض الاستسلام للشروط الإسرائيلية. يطرح الراشد رؤيته أمام القيادة الفلسطينية الجديدة بقوله: "الامتحان الدموي آت للقيادة الفلسطينية التي سيتحدى سلطتها الخارجون عليها, وستواجه عمليات تمرد داخلية, وسيارات انتحارية في تل أبيب والقدس, وقتلى إسرائيليين بالعشرات, وبيانات فلسطينية تتهمها بالخيانة, وبيانات دولية تتهمها بالعجز, ومنظمات فلسطينية تعلن عزمها على قيادة الشأن الفلسطيني, والاقتتال للحصول على شعبية في الشارع الفلسطيني المأزوم والمحبط دائما".

في الحلقة الثانية دعا الكاتب الحكومات العربية إلى تأييد القيادة الفلسطينية الجديدة, مؤكداً أنه "مع غياب أبو عمار لم يعد هناك مبرر للتقاعس في دعم السلطة لتصبح قادرة على تقديم الرعاية الإنسانية والخدمة المدنية التي عجزت عنها بسبب ما مرت به من حصار ومقاطعة دولية", وأن "الإخفاق في رفع الحصار عن المدن الفلسطينية وعدم دعم السلطة في رام الله سيتسبب في استنساخ عرفات بآخر". وزعم الراشد أن معظم عمليات القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية و قطاع غزة كانت للانتقام لا للقضاء على خصومها, وهي الذريعة التي طالما استخدمتها إسرائيل ووسائل الإعلام الغربية المتعاطفة معها لتبرير ممارسات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية في الأرض المحتلة.

في الحلقة الأخيرة من سلسلة "ما بعد دفن عرفات" كتب الراشد: "اختتمت الحالة العرفاتية بحالة جمود قاتلة, وساحة مكتظة بالانتحاريين, وقطيعة دولية, وبرود عربي, ومؤسسة سياسية معطلة, وخزينة مفلسة, وصراع على السلطة كاد ألا ينتهي". هذا المشهد الذي يرسمه الراشد حول عرفات يؤكد انحيازه المطلق للصورة النمطية الأميركية للمشهد الفلسطيني التي لا يبرز فيها سوى الجمود والفساد والإفلاس وقطعان بشرية فاقدة للأمل ومقبلة على الموت انتحارا. الحقيقة تقول إنه لم تكن هناك قطيعة دولية, بل قطيعة أميركية إسرائيلية, أما البرود العربي الذي أشار إليه

الكاتب فكان مجرد ثمرة لهذه القطيعة. هذا لا يعني طهارة الساحة الفلسطينية في عهد عرفات من الفساد, ولكن الراشد لا يرى في المشهد أكثر مما يسمح به المنظور الأميركي والإسرائيلي الذي قرر عزل عرفات, وسعى لتصوير الشعب الفلسطيني بوصفه شعبا كارها للحياة, عاشقا للعدمية والموت الرخيص.

في مقال له بعنوان (شدوا الأحزمة في الأرض المحتلة) منشور في 29 من تشرين الثاني (نوفمبر) أثنى الراشد على الأداء السياسي للقيادة الفلسطينية الجديدة, لكنه أثار مجددا مسألة حركات المقاومة, وعلاقة السلطة بها. يقول: "بقيت ملفات صعبة, لكن ليس صعبا في هذا الظرف التضامني التوصل إلى حلول لها, مثل سحب قرار الحرب من يد الفصائل والتنظيمات الأخرى مثل حماس والجهاد الإسلامي التي تقرر متى وأين وكيف وأين تقاتل. الوقت حان للتنسيق مع السلطة الفلسطينية, والاعتراف بحقها في اتخاذ القرار الاستراتيجي, كالحرب والسلام". ويتساءل الراشد ماذا ستفعل السلطة الفلسطينية عندما تقرر إيقاف العمليات العسكرية, ثم "تتمرد فصائل على القرار, وتخرق الاتفاق, ويقتل جمع من المدنيين الإسرائيليين؟". ويلجأ الراشد إلى التحريض على فصائل المقاومة متسائلا: "هل ستقبل السلطة بتنظيمات خارجة عن إرادتها, تنفذ عمليات متى ما تريد, وتبني معسكرات كيفما تريد, وتتعامل سياسيا مع جهات خارجية متى ما تريد؟ لا توجد سلطة في العالم تقبل بذلك إلا إذا كانت مجرد دمية لآخرين.. لا تملك القيادة الجديدة إلا حسم مسألة المرجعية السياسية الواحدة, ككل نظم العالم, وتفرضها بشكل لا تردد فيه..".

في مقال من حلقتين بعنوان "من ينقذ السنة من السنة", نشر في يومي 1 و 2 من كانون الأول (ديسمبر) انتقد الراشد المقاومة السنية في العراق متسائلا بتهكم: "هل المسالخ البشرية التي عثر عليها في الفلوجة, وروعت صورها العالم هي بيوت سنية؟ وهل المجالس والعلماء الذين توعدوا أقوى قوة في العالم, ينطقون بالفعل بلسان أضعف فريق في العراق؟". يتجاهل الراشد الصور التي روعت الضمير الإنساني حقا, وهي صور الذبح الجماعي, والإجهاز على الأسرى في المساجد, وسياسة الأرض المحروقة, وحرب الإبادة التي شنتها قوات الاحتلال الأميركية على تلك المدينة العراقية الصغيرة. ويجعل الراشد معيار العدل والحكمة هو الاستسلام للقوي

المتجبر، والإقرار بالضعف والخنوع أمام دمويته وإرهابه، عندما يتساءل: هل العلماء الذين توعدوا أميركا ينطقون بلسان السنة الضعفاء؟ من قال إن القوة الأميركية لا راد لقضائها، ولا معقب لحكمها، ومن قال إن السنة هم أضعف فريق في العراق؟

يضيف الراشد شامتا بالسنة العرب: "الفلوجة المعركة رغم ما سببته من أذى كبير، ربما أنقذتهم من متطرفيهم، الذين كانوا يقودونهم نحو الدمار.. تحصنهم في الفلوجة حولها إلى مقبرة لهم.. وما حدث يبرهن كذلك على انعدام خبرة القيادة والمفاوضة عند السنة العرب. وهم بالفعل أناس بلا خبرة سياسية".

في الحلقة الثانية من مقاله "من ينقذ السنة من السنة" يواصل الكاتب هجومه على السنة العرب، فيقول إنهم "تحت القصف، وخارج سوق الانتخاب، بسبب عنادهم وجهلهم، وترك زمام قيادتهم للمتطرفين الذين يسكنون بينهم، أو يتحدثون باسمهم، وعلى سنة العراق أن يتذكروا أن متطرفي السنة، لم يفلحوا في البلدان ذات الأغلبية السنية، كما في الخليج ومصر والأردن، حتى يمكن أن يفلح تطرفهم في فعل شيء لصالح العشرين في المائة من سكان العراق". لا يضيف الكاتب جديدا هنا سوى أنه رمى السنة العرب في العراق عن بكرة أبيهم بالتطرف، بما فيهم هيئة علماء المسلمين، أبرز الأصوات الوطنية التي تعارض الانتخابات في ظل الاحتلال، بل ذهب إلى خارج حدود العراق فرمى حركات معارضة إسلامية في بلدان عديدة بالتطرف، وكرر المقولة الدعائية الأميركية القاضية بأن سنة العرب أقلية لا تتجاوز نسبتها عشرين في المائة من سكان العراق.

لا يبدو أبداً أن الراشد يضيف جديداً في طرحه. إنه فقط يعيد إنتاج ما تضخه وسائل الدعاية الأميركية حول الأحداث والأشخاص والظواهر في المنطقة العربية بأسلوب فيه كثير من الغطرسة والضحالة والنمطية.

ضمن إطار مقاله عن (صحافة ضد المقاومة - جريدة الشرق الأوسط أنموذجاً) تناول الكاتب في حلقة الأولى عبدالرحمن الراشد ومقالاته التي تعكس تعاطفاً مع السياسة الأميركية في المنطقة، واليوم نستكمل معكم الحلقة الثانية من مقال الدكتور أحمد بن راشد بن سعيد في حديثه عن أحمد الربيعي كنموذج ثان عن كتّاب الصحافة ضد المقاومة.

أحمد الربيعي

غلب الشأن العراقي على كتابات أحمد الربيعي، ربما لمجاورة بلده الكويت للعراق، وللتجربة المرة التي عاشتها الكويت بسبب الاحتلال العراقي عام 1990. واتفق الربيعي مع زميله الراشد في النظر إلى أعمال الاختطاف وقطع الرؤوس بصفقتها نماذج للمقاومة العراقية، ومن ثم تصنيف تلك المقاومة في خانة الإرهاب.

في 5 من تموز (يوليو) تحدث الربيعي عن ما وصفه "بالصورة القاتمة" التي ترسمها الفضائيات العربية عن العراق، من "حرب وضرب وعويل وبكاء". وقال إن العراق بلد كبير، ولكن الفضائيات لا تنقل عنه سوى "انفجارات الفلوجة، ومعارك النجف"، ومشاهد الماثمين الذين "يتحدثون عن القتل والانتقام ويقطعون رؤوس الناس بالسكاكين".

في 17 من تموز (يوليو) انتقد الكاتب السلطة الفلسطينية لما وصفه "بالحملة الشعواء" التي شنتها على تيري رود لارسن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط، وقال إن لارسن لم يفعل ما يبزر الهجوم عليه، وإن "جريمته الكبرى هي انتقاده للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وحديثه عن الفساد في السلطة، ومطالبته بإعطاء صلاحيات أكبر لرئيس الوزراء الفلسطيني". وأضاف: "فلسطين أولاً، وبعدها يأتي عرفات وغيره". انضم الربيعي إلى الراشد في توجيه سهام النقد إلى عرفات الذي كان يتعرض وقتها لحملة إسرائيلية أميركية تتهمه بالفساد والاستبداد ورفض ما يسمى بالحلول السلمية.

في اليوم التالي، كتب الربيعي مقالا بعنوان "القيادة الفلسطينية أولاً"، كرر فيه الفكرة ذاتها، وأكد أن "ما تفعله القيادة الفلسطينية يطرح مشروع "القيادة أولاً"، ومصالحة القائد فوق كل مصالح الأمة، وهو أمر مؤسف".

في 20 من تموز (يوليو) واصل الربيعي حملته على رئيس السلطة الفلسطينية، وطالبه صراحة بالاستقالة، قائلاً: "لقد حان الوقت لرئيس السلطة الفلسطينية أن يرتاح ويريح غيره، فالمرحلة التي يعيشها الفلسطينيون تتطلب وجوهاً جديدة، ورؤية جديدة، ودماء جديدة. وياسر عرفات، أقدم زعيم عربي، يجب أن يقدم استقالته للمجلس التشريعي الفلسطيني، ويترك للفلسطينيين حق اختيار زعيم جديد في انتخابات نزيهة

وبلا تدخلات.. قبل أن يضطر لذلك بضغوطات داخلية وإقليمية. وهو بذلك سيقدم خدمة كبيرة لشعبه".

في 26 من تموز (يوليو) عاد الربيعي للحديث عن القضية العراقية، فانتقد بشدة "فضائيات المثلثين"، قائلاً: ".. يبدو أنه لأول مرة في التاريخ تضع محطات فضائية إمكانياتها تحت خدمة مثلثين لا يعرف أحد من هم، سوى أنهم يمارسون القتل والإرهاب"، وأضاف: "إعلام المثلثين هو إعلام لا يحترم المشاهد.. وهو في النهاية تشجيع على القتل".

ويواصل الكاتب خلطه الأوراق، ووضعه كل أعمال العنف في سلة المقاومة، متجاهلاً العمليات النوعية والضربات الموجعة التي توقعها المقاومة في صفوف الاحتلال الأمريكي، ومركزاً فقط على عمليات الاختطاف والاغتيال والإعدام التي تتم بين حين وآخر في العراق. يقول في مقال له منشور في 3 من آب (أغسطس) إن "مشروع الإرهاب في العراق لم يترك بشراً ولا حجراً إلا واستهدفه، ضرب الشرطة والمدنيين، واختطف سائقين فقراء من جنسيات عديدة للابتزاز، وفجر أنابيب نفط ومحطات كهرباء، واغتال شخصيات عراقية عديدة، ولكن مشكلته الكبرى أنه إرهاب بلا أفق سياسي، وبلا حدود دنيا من الأخلاق، وإن تلبس بلباس المقاومة، ووجد من يصفق له في الإعلام العربي خارج العراق".

في 9 من آب (أغسطس) انتقد الكاتب الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، قائلاً إنه "ينتمي إلى عائلة قدمت الكثير من الشهداء، وسيكون من سوء التقدير أن يعزل الإنسان نفسه، وأن يدخل في حرب ضد الجميع".

في 10 من آب (أغسطس) كتب الربيعي مقالاً بعنوان "الاختطاف تجارة مزدهرة" انتقد فيه مجدداً "إعلام المثلثين" الذي يساعد على انتشار عمليات الاختطاف في العراق كما قال.

وفي مقال له بعنوان "استهداف بيوت العبادة"، منشور في 14 من آب (أغسطس) تحدث الكاتب عن المعركة بين القوات الأميركية وجيش المهدي، منحياً باللوم ضمناً على جيش المهدي، لتحصنه كما قال وراء المساجد والأماكن الدينية. يقول: "المعركة عند مرقد الإمام الحسين وفي العتبات ليست الأولى، ويبدو أنها لن تكون الأخيرة،

فاستخدام المساجد والأماكن الدينية للحروب هو أمر يتعارض مع تقاليد الإسلام, فبيوت الله ليست أماكن للقتال, بل أماكن للسلام والطمأنينة". ويضيف: "هناك حالات كثيرة اختبأ بها إرهابيون في المساجد, وخبأوا أسلحتهم في بيوت العبادة, وهناك من يستخدم المساجد كمواقع للتحرير على القتل والعنف..", وهذا العمل "استخفاف بمعتقدات الناس, وهو في النهاية عمل جبان يدل على حالة مرضية أكثر منها حالة سياسية".

في 21 من آب (أغسطس) كتب الربيعي مقالا بعنوان "ساعات الحسم الأخيرة" قال فيه إنه "ليس أمام الحكومة العراقية من خيار بعد رفض جيش المهدي لكل النداءات والمبادرات السياسية سوى الحسم العسكري, وإلا تحول البلد إلى الفوضى, وتقاسمته الميليشيات المسلحة". وعبر الكاتب عن قلقه على الأميركيين قائلا: "هناك خوف حقيقي من أن يتصرف بعض المراهقين داخل جيش المهدي.. بطريقة تسيء إلى مرقد الإمام علي, وإلى المواقع الدينية الحساسة, بهدف توريث الأميركيين". وختم مقاله بدعوة مقتدى الصدر إلى التخلص من "بعض معاونيه", والموافقة على "الحل السلمي بالشروط الحكومية".

في 28 من آب (أغسطس) كتب الربيعي مقالا تساءل في مقدمته: "هل يتعلم السيد مقتدى الصدر وجيش المهدي شيئا من تجربة الأسابيع الماضية؟ هل يدركون أن المعارك التي ليس هدف سياسي, وليست ضمن استراتيجيه محددة هي معارك عدمية لا يمكن أن تحقق هدفا؟". ينظر الربيعي إلى أي مقاومة للأميركيين بوصفها معركة عبثية لا جدوى منها, ولا سبيل للنصر فيها. ويدعو الحكومة العراقية إلى المزيد من العنف قائلا: "لا بد من أن تتصرف الدولة مع أية عمليات عنف في المستقبل بكثير من الحسم والقوة, فمن المستحيل الحديث عن إعادة الإعمار تحت تهديد السلاح والقتل, والسيارات المفخخة, واختطاف الأبرياء". يتحدث الربيعي عن عنف المقاومة, ولا يشير ألبتة إلى عنف الاحتلال الأميركي, والقصف الهجمي شبه اليومي للفلوجة, والضحايا الذين يوقعهم هذا القصف في مناطق عديدة متفرقة من العراق.

وينضم الربيعي إلى زميله الراشد في انتقاد الشيخ يوسف القرضاوي, ويكتب مقالا في 4 من أيلول (سبتمبر) بعنوان "القرضاوي المعتدل", يقول فيه: "كأنه لا يكفينا هذا

القتل اليومي.. فيظهر علينا من يفترض أن يكون داعية إسلاميا معتدلا هو الشيخ يوسف القرضاوي ليفتي بجواز قتل المدنيين الأميركيين في العراق، وليقول بلغة عربية واضحة وصريحة: "إن كل الأميركيين في العراق محاربون، لا فرق بين مدني وعسكري، ويجب قتالهم لأن المدني الأميركي جاء العراق لخدمة الاحتلال".. ولأن السيد الشيخ القرضاوي مثل كثير من الشيوخ المتطرفين لا يموتون عادة، ولا يستشهدون، ولا يحدث ذلك لأبنائهم الذين يتعلمون عادة في أحسن جامعات الغرب، فإن مثل هذه الفتوى سيقروها شباب مسلم متحمس، وقد يذهب إلى العراق لتنفيذ الواجب الديني الذي دعا إليه الشيخ القرضاوي". ويضيف الكاتب قائلاً: "الفرق بين الجنون والعقل، بين التطرف والاعتدال واضح. فالقرضاوي الذي يعيش حياة الرغد والعز في الدوحة يفتي بقتل المدنيين الأميركيين". ينظر الربيعي إلى صاحب الرأي الذي يختلف معه بوصفه متطرفا ومجنونا ومتناقضا، وإذا كان ذلك المخالف عالم دين إسلامي أو منتما لتيار إسلامي، فإن دعاوى التسامح واحترام الرأي الآخر كلها تتهاوى، وتبرز فقط لغة التهكم والتهميش والازدراء.

في 6 من أيلول (سبتمبر) كتب الربيعي مقالا انتقد فيه فصائل المقاومة الفلسطينية، لعدم تحديد أولوياتها، وتوحيد مواقفها كما قال. وأكد أن "هناك صراعات بين "حماس" و"الجهاد" من جهة، وبقية الفصائل على خلفية الموقف من التسوية السياسية، وقضية العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين، وهناك خلافات وصراعات حادة بدأت داخل حركة التحرير الفلسطيني (فتح) وصلت إلى درجة التصفيات الجسدية".

ويعود الربيعي إلى الشأن العراقي وإلى موضوع المقاومة تحديدا، فيكتب في 20 من أيلول (سبتمبر) متسائلا: "أليس تشجيع القتل في العراق اليوم بحجة العروبة والإسلام والمقاومة هو الذي يؤدي إلى حصد الأرواح البريئة في العراق"؟

في 27 من أيلول (سبتمبر) يتهكم الربيعي بالمقاومة الفلسطينية، ويكرر وصفه العمليات الاستشهادية بالانتحارية، فيقول: ".. يمارس العرب حالة من الفروسية والبطولات والعنتريات التي ما قتلت ذبابة. فعندما تحدثت عملية انتحارية في إسرائيل تعلن ثلاث منظمات فلسطينية مسؤوليتها عن الحادث، وهذا يعني أن هناك اثنتين من هذه المنظمات تمارس الكذب..".

في مقال له منشور في 9 من تشرين الأول (أكتوبر) يؤكد الربيعي أن "العنف والقتل في العراق هما الاستثناء" و"الاستقرار هو القاعدة", وأن "أقل المتضررين من العنف هم قوات التحالف, لذلك فإن عنفا بلا قاعدة شعبية هو عنف بلا شرعية, وإن حمل عناوين التحرير والاستقلال والإسلام والوطنية".

في 23 من تشرين الأول (أكتوبر) تحدث الربيعي بمرارة عن عمليات اختطاف "الأجانب العاملين في المساعدات الإنسانية" في العراق, متسائلا: "كيف يمكن لنا أن نعتذر باسم أطفال العراق, وباسم سمعتنا وسمعة ثقافتنا؟ كيف يمكن أن نفسر خيبتنا وفعلة التفرج التي نمارسها على المستوى الإنساني؟ أية كلمات يمكن أن نستخدمها لنقول للعالم إننا أبرياء من هذه الجرائم, وهل يمكن أن يكون صوتنا أعلى من صوت القتل والمختطفين وقطاع الطرق الذين يصفق لهم الكثيرون, ويسمونهم مقاومة؟". مرة أخرى يغض الربيعي الطرف تماما عن جرائم الاحتلال الأميركي, وفضائحه وممارساته غير الإنسانية, ويواصل عملية (سلخ الذات), ويترحم على (ثقافتنا) التي أفرزت في رأيه الإرهاب والتطرف.

في مقاله المنشور في 25 من تشرين الأول (أكتوبر) ينتقد الربيعي علماء الدين السنة في العراق قائلا: "بعض رجال الدين السنة في ما يسمى بالمثلث السني يتصرفون دون شعور لتلك المناطق عبر تشجيع العنف, لكن الأمل ما زال قائما في صحة متأخرة لهؤلاء للتفكير من جديد بمستقبل أهلهم ووطنهم".

في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) يحذر الربيعي من تكرار ما وصفه بمأساة الأفغان العرب, ويورد مصطلح "العراقيين العرب" للإشارة إلى "العرب المتطرفين الذين ذهبوا إلى العراق تحت شعار الجهاد ضد الكفار", محذرا من أن هؤلاء "لا يحاربون الأميركيين فحسب, بل يفخخون السيارات ضد المدنيين العراقيين. ولذلك, فإن خطرهم في حال عودتهم سيكون أكبر".

في 8 من تشرين الثاني (نوفمبر) يعلق الربيعي على الفتوى التي أصدرها عدد من العلماء والدعاة في السعودية حول وجوب الوقوف مع أهل الفلوجة ضد الهجوم الأميركي على مدينتهم. يقول الربيعي إن الفتوى الداعية إلى "مساعدة الفلوجة الصامدة المنصورة" هي تحريض للشباب, وتغريب بهم, لدفعهم إلى طريق الانتحار,

وهي دليل على أن عددا من الموقعين على الفتوى، ممن اعتقدنا أنهم عادوا إلى طريق الحق، وقطعوا العلاقة بفكر العنف، قد عادوا إلى طريقهم القديم، يحرضون الناس على الموت تحت اسم الجهاد". مقاومة الأميركيين الغزاة في رأي الربيعي ليست سوى انتحار، والدعوة إليها ليست سوى تحريض. وحده الربيعي وزملاؤه من المدافعين عن المشروع الأميركي في المنطقة يعرفون "طريق الحق"، ويحتكرون تعريف الصحيح والخطأ. يتساءل الربيعي في ثنايا مقاله: "ألا يكفي ما حدث؟ ألا تكفي هذه الجرائم التي ارتكبت باسم الإسلام؟.. ألا تكفي حسرة قلوب آباء وأمهات، ذهب أبناءهم إلى أفغانستان والعراق، فانتهوا في سجن غوانتانامو..؟". يكرر الكاتب هنا الرواية الأميركية الرسمية للأحداث، من أن أسرى غوانتانامو قتلة وإرهابيون، مع أن أكثرهم لم تثبت عليه تهمة، وعدد غير قليل منهم كانوا أناسا بسطاء، وموظفي إغاثة إنسانية، وقد انتقدت ظروف اعتقالهم وأسبابه منظمات حقوقية دولية عديدة أبرزها منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش.

في مقاله المنشور في 17 من تشرين الثاني (نوفمبر) يتساءل الربيعي: "متى يأتي الزمن النظيف؟"، ويضيف: "من حقنا أن نلحم بأوطان هائلة، وأسر مستقرة، وصناعة وزراعة وإنترنت ولحاق بركب الحضارة، بعد أن استهلكنا نظام طالبان وتورا بورا، ومقاومو الفلوجة، والمحللون السياسيون والاستراتيجيون الذين يكذبون علينا كل يوم في القنوات الفضائية".

في 20 من تشرين الثاني (نوفمبر) يتحدث الربيعي عن المقاومة الفلسطينية، ويدعوها إلى المصارحة بدل المصالحة كما يقول. يتساءل: "لماذا لا تكون هناك جلسات مصارحة تكون مدخلا إلى المصالحة، أو تكون دافعا لطلاق بائن بين أطراف متناقضة". الساحة الفلسطينية كما يرى الربيعي "تضم طرفين أساسيين، طرف لديه مشروع للسلام، له تصور لدولتين متجاورتين، وعاصمتين منفصلتين، وصفقة سلام تاريخية، وطرف آخر لا يؤمن بهذا الكلام، وهو يبحث عن الشهادة، وليس عن إقامة دولة، وهو يرفض التفاوض، ويرفض الدولتين، ويعتقد أنها حرب أزلية بلا سقف، يخوضها بالنصوص الدينية وبالسلاح، ولا مجال فيها لغير ذلك..". ويمضي الكاتب في هجومه على الفصائل الإسلامية المقاومة في فلسطين قائلا: "من الظلم للشعب

الفلسطيني محاولة جمع النار والماء, وتركيب خليط من المتناقضات الإيديولوجية والسياسية". ويختم بقوله: ".. ما دامت جماعة حماس والجهاد ترفضان السلام بالصيغة الفتاوية, أو صيغة الشعبية والديموقراطية وغيرهما, فما الداعي لتجميع المتناقضات". ليس واضحا من كلام الكاتب ما يرمي إليه سوى رفض فكرة التنوع داخل البيت الفلسطيني, أو الدعوة إلى التناحر بين فصائل المقاومة, أو القطيعة والطلاق البائن بينها على حد تعبيره. وللمرء أن يتساءل بكل براءة: ماذا تريد إسرائيل والإدارة الأميركية أكثر من هذه الوصفة الكارثية للمجتمع الفلسطيني.

يعود الربيعي إلى الشأن العراقي في 21 من تشرين الثاني (نوفمبر), فيدعو العراقيين إلى كسر حاجز الخوف, والسعي لبناء عراق مستقر, بعيدا عن "الإرهاب والقتل" كما قال.

في 22 من تشرين الثاني (نوفمبر) يتحدث الربيعي عن قصة اختفاء ابن الشيخ سلمان العودة, وقلق والده من أنه ربما ذهب إلى العراق للجهاد ضد الاحتلال الأميركي, ثم ثبوت أن الأمر كان مجرد "مزحة" فقط. يلتقط الربيعي القصة, ليوجه هذه "النصيحة" للشيخ العودة: ".. نتمنى أن يضع الشيخ العودة نفسه بمكان مئات الآباء والأمهات الذين فقدوا أولادهم, وانتهى هؤلاء إلى الفلوجة, أو قتلوا في أفغانستان, أو قبعوا في سجون غوانتانامو". ثم يتساءل الكاتب: ".. هل كان الشيخ سلمان العودة يوقع البيان الذي وقعته قبل أيام بشأن الجهاد في العراق, لو أنه مر بتجربة ابنه معاذ, وشعر بحجم المرارة والألم؟". ينتقد الكاتب ما يصفه بغسل أدمغة الشباب, ودفعهم إلى حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل, ووقعهم ضحية "الفكر المتطرف". كما انتقد من يوقعون على بيانات تدعو الناس إلى الجهاد, بينما "يحرصون على إبعاد أنفسهم, وإبعاد أبنائهم, عن دخول تلك المغامرة, وهم يدفعون بأبناء الفقراء إلى الموت, بينما يدرس أولاد هؤلاء في أفضل الجامعات الغربية, ويعيشون حياة هائلة..". ينتقد الكاتب موقف الشيخ العودة ضمنا, مطالبا برفض "العنف والقتل تحت حجج جهادية واهية".

في الشأن العراقي أيضا يتحدث الربيعي في مقاله المنشور في 28 من تشرين الثاني (نوفمبر) منتقدا "التوتر والعنف الذي تمارسه قوى الإرهاب في بعض المناطق", وهو ما يستحيل معه إجراء الانتخابات كما قال.

في 14 من كانون الأول (ديسمبر) يناقش الكاتب وضع القيادة الفلسطينية الجديدة, مؤكداً أن نجاح هذه القيادة "يتطلب أولاً توقف بعض الفلسطينيين عن عمليات انتحارية لا تخدم قضيتهم, وخاصة ضد المدنيين".

في مقاله المنشور في 21 من كانون الأول (ديسمبر) يعلق الربيعي على جريمة التفجير التي نفذت بحق المدنيين في مدينتي النجف وكربلاء, منحياً باللائمة في ذلك على المقاومة العراقية: "لا بد من أن نبارك للمقاومة العراقية الباسلة, ولمن يدعمونها عبر الفضائيات بهذا "الإنجاز" حيث يقتل مدنيون لا ذنب لهم, وحيث يمارس القتل في العراق جرائمهم, ويرفعون شعارات الإسلام والوطنية وطرد الاحتلال". ويضيف: "إن هؤلاء الذين يقتلون شيعة العراق, هم أنفسهم الذين يقتلون سنة العراق, واستباحوا الفلوجة, وقتلوا الأكراد, وفجروا الكنائس الآمنة".

في 28 من كانون الأول (ديسمبر) كتب الربيعي مقالا بعنوان "المقاومة العراقية في دمشق" انتقد فيه موقف سورية من احتلال العراق, وتعاطفها مع المقاومة في ذلك البلد. يقول: "إذا أردت أن تعرف ماذا تريد أن تفعل "المقاومة العراقية", فعليك بالإصغاء جيداً إلى الإعلام السوري, أو الإعلاميين المحسوبين على سورية.. آخر ما قالوه في دمشق, تحريض سافر على قتل الشرطة العراقية, واعتبار عصر صدام حسين أفضل من الأوضاع الحالية..". ويضيف: "لا أعرف من الذي يدير ملف العراق في دمشق, ولكنني أعرف جيداً أنها إدارة تضر بالعراق, وتضر بسورية.. لقد مللنا ونحن نكرر ضرورة أن تفكر دمشق في مصالحها الوطنية, وأن تخرج من عصر الشعارات والأحلام, إلى فضاء العمل السياسي المحترف..". تزامن هذا الكلام مع حملة أميركية إسرائيلية على دمشق, وبدأ أن الربيعي يستجيب لأوتار هذه الحملة, ويردد الإدعاءات الأميركية عينها بخصوص الموقف السوري من أحداث العراق. يختم الربيعي مقاله متسائلاً: "هل نصرخ في واد غير ذي زرع لا يسمعنا فيه أحد؟"

ربما..". الأكد أنه لا يوجد عربى ولا مسلم حقيقى يعبر سمعا إلى خطاب التبعية والاستسلام لإرادة العدوان والهيمنة الأميركية

وقفنا فى الحلقة الثانية عند تناول الكاتب للنموذج الثانى من نماذج كُتاب (جريدة الشرق الأوسط) كنموذج (للصحافة ضد المقاومة).. ونتابع معكم اليوم الحلقة الأخيرة من هذه السلسلة، والتي يتناول فيها الكاتب نموذجين آخرين هما: صالح القلاب، ومأمون أفندى.

صالح القلاب

كتب صالح القلاب عن الشأن العراقى، لكن ما كتبه عن فلسطين كان أكثر، نظرا لارتباط بلده الأردن على المستوى الشعبى والرسمى بالقضية الفلسطينية.

فى 25 من آب (أغسطس) ناقش القلاب الوضع فى العراق، مقارنة الزعيم الشعبى مقتدى الصدر بزعم حركة طالبان الملا عمر. يقول: "لنتصور ماذا سيحل بالعراق لو أن حكومة إياد علاوى، التي هي رغم سلبياتها الكثيرة خشبة الخلاص الوحيدة والأخيرة، انهارت فى لحظة من اللحظات قبل أن تنجز مهمتها بتسليم البلاد إلى حكومة دائمة منتخبة..". ويحذر قائلا: "إن انهيار هذه الحكومة، ورحيل القوات المحتلة، سيؤديان حتما إلى حكومة كحكومة "طالبان"، وإلى رئيس كالملا عمر. وغير مستبعد إذا انتصر جيش المهدي، وأصبح مقتدى الصدر رئيسا لجمهورية إسلامية عراقية أن ينتقل أسامة بن لادن بإرهابه وقواعده إلى بلاد الرافدين..".

فى 8 من أيلول (سبتمبر) كتب القلاب عن ذكرى تفجيرات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 فى الولايات المتحدة، وقال إن الرئيس بوش كان سيعلم "أمام اجتماع تاريخى للجمعية العمومية للأمم المتحدة قيام الدولة الفلسطينية المنشودة" لولا وقوع الأحداث، وتتابع العمليات "الانتحارية" ضد الإسرائيليين، "التي تلاحقت بطريقة مثيرة للاستغراب". وقد زعزعت هذه العمليات - كما يقول الكاتب - "الموقف الفلسطينى، وعززت الحجة الإسرائيلية القائلة بأن الفلسطينيين إرهابيون، وإنهم جزء من جبهة "طالبان" وأسامة بن لادن وصدام حسين، فى حين أن الإسرائيليين مثلهم مثل الأميركيين ضحايا لهذا الإرهاب، وأن حيفا وتل أبيب يحل بهما ما حل بنيويورك وواشنطن". ويصل الكاتب إلى القول بأنه "كان على العرب، والفلسطينيين تحديدا أن

يعرفوا أن ما جرى ليس مجرد هدم بناية، وخطف عدد من الطائرات. وكان عليهم أن يبادروا، وعلى الفور، إلى التخلص من الأوهام التي كانت لا تزال عالقة بهم منذ مراحل الحرب الباردة، وأن يعلنوا هم، حتى قبل الولايات المتحدة، ومعها الغرب كله، الحرب على الإرهاب. كما كان عليهم أن يرموا بكل ثقلهم لوقف العمليات الانتحارية التي أوصلت الوضع الفلسطيني إلى ما وصل إليه". يحمل القلاب العرب والفلسطينيين مسؤولية التدهور والمعاناة في الأرض المحتلة، فالعرب مسؤولون نتيجة لغنائهم وقصر نظرهم وعدم استيعابهم الحرب الأميركية الجديدة على ما يوصف بالإرهاب، والفلسطينيون مسؤولون بسبب دمويتهم وعنفهم غير الأخلاقي الذي يسمونه استشهادا ومقاومة. أما الإدارة الأميركية وإسرائيل فهما بريئتان من كل نقيصة، ولا تقترfan إرهابا بحق الفلسطينيين والعرب.

في ذكرى مرور أربع سنوات على انتفاضة الأقصى كتب القلاب مقالا في 6 من تشرين الأول (أكتوبر) بعنوان: "أربعة أعوام كانت كارثة للفلسطينيين ودمارا لقضيتهم". اختصر العنوان ما أراد الكاتب أن يقوله، لكنه أوضح مراده بجلاء في ثنايا المقال، عندما أكد أن "التغني بصواريخ القسام" الكرتونية لا فائدة منه، بل إنه يعزز ما تتذرع به إسرائيل لتبرير الجرائم البشعة التي ترتكبها في غزة، وفي كل الأراضي الفلسطينية". وأضاف: ".. الصراع مع عدو تقوده هذه الحكومة، وفي ظل موازين قوى هي هذه الموازين القائمة، لا يدار من خلال المنطق، ولا من خلال الاستمرار في حشد المبررات لتأكيد الحق، بل على أساس الممكن والمتاح..". إذن لا صواريخ القسام "الكرتونية" تقيد، ولا استخدام المنطق في المواجهة ينفع، ولا التذرع بالحق الأخلاقي في إدارة المعركة يجدي. الحل الوحيد هو الانبطاح، ومد العنق لسكين شارون.

يقول القلاب إننا إذا انظرنا إلى انتفاضة الأقصى " من زاوية الربح والخسارة بالنسبة للفلسطينيين ومشروعهم الوطني ومصالحهم العليا، فإننا سنجد أنها كانت كارثة ومصيبة، بل وأم المصائب". ينتقد الكاتب الفصائل الفلسطينية المعارضة لأنها تنظر بعين حواء، ولا تجاري الواقع الدولي، كما يقول. ولو أن هذه الفصائل تدرك الواقع "لما بادرت إلى عسكرة انتفاضة الأقصى، ولما كثفت العمليات "الانتحارية"، وغبار ما

جرى في نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001 كان يغطي الكرة الأرضية كلها". ويضع القلاب اليمين الإسرائيلي المتطرف, وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في سلة واحدة, فيقول إنهما رغم تناقضهما فقد "التقيا عند نقطة واحدة, وهي إضعاف القيادة الفلسطينية الممثلة بعرفات وعزلها وذبح عملية السلام". ويضيف: "كان المفترض.. أن تبادر حركة "حماس" وعلى الفور, إلى إيقاف العمليات الانتحارية بمجرد وقوع كارثة الحادي عشر من سبتمبر.. لم تفعل حركة "حماس" هذا, ولم تترك أنه إذا كانت عسكرة الانتفاضة جائزة قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001, فإنها لم تعد جائزة بعد أن وقع ما وقع, وبعد أن اتضح أن الخيارات الفلسطينية غدت محدودة جدا, فإما في خنادق الحرب على الإرهاب التي أعلنها العالم بقيادة الولايات المتحدة, وإما في خنادق الإرهاب الممثل بالقاعدة وأسامة بن لادن وبكل الدول والتنظيمات المؤيدة للعنف والمساندة له والمتورطة فيه". ينبثق من هذا الكلام أمران. الأول أن العمليات الاستشهادية في فلسطين هي عمليات إرهابية, ويجب التبرؤ منها والتخلي عنها. والثاني أن الإرهاب هو ما ترى الولايات المتحدة أنه إرهاب, وهو تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن. أما الجرائم الصهيونية واحتلال أراضي بلدان مستقلة بالقوة, وقتل وتشريد الآلاف من أهلها, فذلك لا يدخل في تصنيف الإرهاب. يدافع القلاب بشكل أوضح عن السياسة الأميركية عندما يقول إن الأميركيين .. كان لديهم استعداد للاستمرار في اعتبار الفلسطينيين جزءا من الجبهة المناهضة للإرهاب, لو أن العمليات الانتحارية لم تتواصل بالشكل الذي تواصلت فيه, ولو أن الانتفاضة لم تتخذ هيئة العمليات الانتحارية". ويضيف متحدثا بلسان الشعب الفلسطيني كله: ".. غير صحيح على الإطلاق أن الشعب الفلسطيني.. راض عن هذه المسيرة ويؤيد العمليات "الانتحارية", ويساند تظاهرة صواريخ القسام..".

في مقال له منشور في 3 من كانون الأول (ديسمبر) تحدث القلاب عن اجتماع عقده الملك عبد الله الثاني ملك الأردن مع بعض وزرائه بعيد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 في الولايات المتحدة, شدد فيه على "ضرورة الاتصال بالقيادة الفلسطينية, وإبلاغها أن عليها أن تسيطر على الوضع, وألا تسمح بوقوع أية

عمليات إرهابية - انتحارية, لأن العالم كله مقبل على مرحلة جديدة, سيكون الفرز فيها بين الإرهاب وضحاياه, ولأنه يجب أن يدرك الفلسطينيون بخاصة, والعرب والمسلمون بصورة عامة خطورة أن يصنفوا على المعسكر الإرهابي". ويضيف الكاتب: ".. لا بد من ممارسة ضغط حقيقي على "حماس", وعلى الدول التي تقف وراءها, لمنعها من القيام بأية عملية "انتحارية" في هذا الظرف الحساس..". ويختم بالقول: "إذا لم تتوقف العمليات "الانتحارية", حتى إن واصلت إسرائيل استفزازاتها, فإنه لن تكون هناك أي فرصة لاستئناف عملية السلام..". وهكذا فالقلاب يصنف العمليات الاستشهادية عمليا في خانة الإرهاب, ويسمي الإرهاب الإسرائيلي المنظم من تقتيل جماعي, واغتيالات للقادة, وهدم للبيوت فوق رؤوس ساكنيها, وتجريف للحقول, ومصادرة للأراضي, وبناء لجدار يلتهم الزرع والضرع, وتشريد وأسر وتعذيب, كل ذلك يسميه استفزازا فقط, ويطالب بتجاهل هذا "الاستفزاز", واستجداء السلام قبل أن يطير من أيدي الفلسطينيين والعرب بسبب جهلهم بالواقع, وعنقهم الأعمى!

يعود القلاب للشأن العراقي, فيكتب في 22 من كانون الأول (ديسمبر) مقالا يؤكد فيه أن العراق لم يكن "بحاجة إلى حرق المراحل, والقفز من فوقها, والانتقال فورا من "ديكتاتورية" بغیضة, ونظام شمولي تواصل, على مراحل مختلفة, لأكثر من أربعين عاما, إلى انفلات ديموقراطي..". ويوضح قائلا: ".. جاءت جرعة الديموقراطية أكثر مما يتحملة بلد بقي محكوما بالحديد والنار لأكثر من أربعة عقود متلاحقة, فجاءت النتيجة على ما نراه من فوضى صاخبة, تضرب أطنابها في كل مكان". ويضيف الكاتب في إشارة إيجابية للاحتلال الأميركي: "ربما أراد المعنيون, وعلى رأسهم الأميركيون الذين جاؤوا تحت عنوان: "إسقاط النظام الديكتاتوري, واستبداله بديموقراطية على النمط الغربي", إقناع العراقيين والعرب والعالم كله, بأن الاحتلال ليس دائما بالضرورة ضد مصالح الشعوب, وأن تخليص الشعب العراقي من نظام شمولي وفردى وسفاح, واستبداله بنظام صناديق الاقتراع والحريات العامة, يسوغ رؤية الدبابات الأميركية في الشوارع العراقية. لقد أراد الأميركيون, ووافقهم على ذلك معظم

القوى والتنظيمات التي انخرطت في حرب التخلص من نظام صدام حسين, إقناع العراقيين بالفرق بين ما كانوا عليه, وبين خيارهم الجديد..".

في مقاله المنشور في 29 من كانون الأول (ديسمبر) والذي جاء بعنوان "عام فلسطين وعام القضية الفلسطينية", يدعو القلاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى عدم الالتزام بثوابت القضية الفلسطينية قائلاً: "لن يكون العام المقبل, وهو أول عام لأبي مازن في مواقع المسؤولية الأولى, سهلاً ولا مريحاً, لكنه عام واعد. وحتى يصبح هذا العام على غير ما كان عليه العام الماضي الذي هو ثالث ثلاث سنوات عجاف موجعة ومربكة, بل وقاتلة, فإن عليه أن لا يبقى أسيراً للذين يدفعونه إلى الخلف باسم الثوابت التي لم يفرط فيها عرفات". ويطالب الكاتب أبا مازن بما تطالبه به إسرائيل والولايات المتحدة: الوقوف ضد فصائل المقاومة, ونزع سلاحها, وتحقيق الأمن للإسرائيليين, وطمأنة قلوبهم. يقول: "حتى يمكن تجريد اليمين الإسرائيلي من كل أسلحته التي استخدمها على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.. فإنه لا بد من إشعار الإسرائيليين بأن هناك إمكانية فعلية وحقيقية لتوفير الأمن لهم, وأن هناك إمكانية فعلية وحقيقية لتصبح العمليات الانتحارية من الماضي, وأنه لن يكون هناك سلاح غير السلاح الرسمي الفلسطيني, ولن تكون هناك أي سلطة موازية للسلطة الفلسطينية".

مأمون فندي

انضم مأمون فندي إلى زميليه الراشد والربعي في انتقاد السلطة الفلسطينية لموقفها الغاضب من تقرير (تيري رود لارسن) عن الوضع الفلسطيني. كتب فندي في 19 من تموز (يوليو) مقالاً بعنوان "مصلحة عرفات قبل حرية فلسطين" انتقد فيه القيادة الفلسطينية, مؤكداً أنه "بات واجباً على العرب مجتمعين مواجهتها دونما موارد, لأن الأمر في الأراضي المحتلة وصل بالفعل إلى درجة الانهيار". وأضاف: "يبدو أن مصلحة عرفات أهم من مصلحة الشعب الفلسطيني. هذا هو تفسيرى للغضبة الفلسطينية على ممثل الأمين العام للأمم المتحدة.. كانت في تقرير (لارسن) مرافعة جادة ومقنعة أمام مجلس الأمن في رأيي (غير المتواضع) هي أفضل من كل مرافعات نبيل أبو ردينة وأبو عمار وجماعته من أهل فلسطين". ويتساءل فندي: "..

لماذا كل هذا الغضب العرفاتي على تقرير يصب في المصلحة الفلسطينية؟ الغضبة أساسها أن (لارسن) انتقد السلطة وأداءها، وطالبها بأشياء واضحة هي محل إجماع المجتمع الدولي الآن". ويواصل فندي سخريته المريرة من السلطة الفلسطينية، فيقول: "دعونا نواجه الحقائق: النقطة الأولى التي يجب أن يعرفها العرب، هي أن العالم كله الآن لا يثق بعرفات، باستثناء جماعة نبيل أبو ردينة الذين يفسرون العالم بالمقلوب لأبو عمار.. النقطة الثانية هي أن اللاعبين الأساسيين من العرب في الملعب الفلسطيني، وهما مصر والأردن، أيضاً لا يثقان بالرجل.. إذن من بقي مع أبو عمار بعد أن تركه الأميركيان والأوروبيون والروس والمصريون والأردنيون؟ بقي معه (لارسن) ممثل كوفي أنان، وهام أبو عمار وناصر القدوة وأبو ردينة يخسرون الأمم المتحدة أيضاً". ويصل فندي إلى القول بأن "عرفات لم يعد يعنيه أي شيء سوى "حرية حركته هو".. حرية عرفات الشخص أهم من حرية الفلسطينيين.. ما يقوم به أبو عمار ليس إستراتيجية تحرير، وإنما مناورات بقاء، الأساس فيها شخصه، وليذهب الشعب الفلسطيني والمنطقة إلى الجحيم". ويختم قائلاً: "عرفات لا يريد أن يسجن فقط الشعب الفلسطيني معه، هو يريد أن يسجننا جميعاً".

في التاسع من آب (أغسطس) كتب فندي داعياً إلى "قيام جماعة التفكير، بدلاً من جماعات التكفير"، وقال: "إن التفكير هو الفريضة الغائبة، لا التكفير والتفجير". وأضاف: "لك أن تتخيل هذا العالم كغرفة واحدة، فيها ممثل عن كل الملل والنحل، ممثل عن كل جماعة عرقية ودينية، وبينهم ممثل عن العرب والمسلمين، ترى مع من يتحدث هذا العربي المسلم داخل هذه الغرفة؟". يتحدث فندي بسخرية عن العربي القابع في الغرفة، وقد عزم ألا يحدث أحداً؛ لأنه أعلن الحرب على الجميع. يقول: إن هذا العربي لن يتحدث مع ممثل أميركا، "لأنها دولة إمبريالية، يناصبها العداء، فهي التي تحتل العراق، وتساعد إسرائيل ضد الفلسطينيين، ويعلن عليها العربي المسلم جهادا كجهاد جماعة مقتدى الصدر في النجف، والزرقاوي في الفلوجة وبغداد.. أما إذا صنفنا من هم في الغرفة حسب دياناتهم، فبالطبع لن يتحدث العربي المسلم مع ممثل اليهود الذي يشتبك معه في حرب منذ خمسين عاماً..". ويصل فندي إلى التأكيد بأن "العربي المسلم الموجود في الغرفة لن يتحدث مع أحد، ولن يحادثه أحد،

لأنه تقريبا معاد للعالم كله..". ويسهب الكاتب ويطنل في بيان هذه "التخيلات", ويمضي متحدثا بلسان العرب والمسلمين: "لقد كفرنا الجميع, وفكرنا قليلا.. كفرنا العالم كله, ورأينا العالم كله بمثابة مؤامرة ضدنا, تخيلنا كل إنسان في العالم وكأنه يصحو في الصباح فقط ليحك المؤامرات ضدنا..".

في 4 من تشرين الثاني (نوفمبر) كتب فندي مقالا بعنوان "فوز بوش: رسالة أميركا الجديدة" دعا فيه العرب إلى الانقياد لسياسة إدارة بوش في المنطقة. يقول: "فوز بوش هو رسالة أميركية إلى العالم. فحوى هذه الرسالة إلى العالم هو أن الأميركيين يصادقون على رؤية جورج بوش في مكافحة الإرهاب, هذه الرؤية القائمة على محاور ثلاثة: المحور الأول هو القضاء على الجماعات الإرهابية ذات البعد العالمي global reach, المحور الثاني هو ضرب الدول الراعية للإرهاب, أما المحور الثالث فهو تغيير البيئة والمناخ المولد للإرهاب, وفي هذا السياق, يبقى على الدول التي تصنفها أميركا رسميا على لائحة الدول الداعمة للإرهاب, أن تأخذ موضوع استراتيجيه الحرية الأمامية Forward Freedom, والتي تبنتها إدارة جورج بوش مؤخرا, وكذلك موضوع الشرق الأوسط الكبير على محمل الجد". ويوضح الكاتب مراده أكثر بالقول: "ويعني ذلك أن مسألة الإصلاح من الخارج للمنطقة العربية, والضغوط المكثفة تجاهها مسألة حقيقية, وعلى دول المنطقة أن تعيد صياغة سياساتها ومواقفها على هذا الأساس الجديد". يورد الكاتب مفردات الخطاب الأميركي كالإرهاب وحرب الأفكار والحرية والإصلاح والشرق الأوسط الكبير, بوصفها مسلمات وحقائق غير قابلة للنقض, داعيا العرب إلى تبنيها والاستجابة لها, قبل أن يقبلوا بها رغما عن أنوفهم.

في مقال له منشور في 15 من تشرين الثاني (نوفمبر) تحدث فندي عما وصفه "نحو عرفات", ويقصد علاقة علم النحو بحياة الرئيس الراحل ياسر عرفات. يتسم المقال بالتهكم أكثر من اتسامه بالوصف, وينسب كل مسيرة عرفات إلى أفعال النحو وقواعده وحروفه. مثلا يشير في مقاله إلى أن عرفات مات في باريس, ومات كما يقول فعل "معتل الوسط, ويسمى أجوف, مات في المنفى بعد المقاطعة, وأبو عمار لم يكن غريبا على حروف النفي, من لاءات الخرطوم إلى نفيه في الأردن, إلى لبنان

بعد أحداث أيلول الأسود, ومن نفيه من لبنان إلى تونس عام 1982.. حروف علة, وحروف نفي, وأفعال مقاربة, تلك كانت حياة عرفات..". ويختتم مقاله الطويل بالقول إن عرفات كان "جامدا أحيانا, وكان معتلا في آخر حياته, وكان ناقصا في بعض أفعاله..".

في 6 من كانون الأول (ديسمبر) كذب فندي مقالا بعنوان: "إمارة حماس" زعم فيه أن "مقاطعة حماس للانتخابات الفلسطينية تقع ضمن خطة شارون لتفخيخ الوضع الفلسطيني, وإحلال إمارة حماس في غزة محل الدولة الفلسطينية". وينتقل الكاتب فجأة من غزة إلى بغداد, فيربط بين حماس وهيئة علماء المسلمين العراقية قائلا: "مقاطعة حماس للانتخابات الفلسطينية, هي المعادل الموضوعي لمقاطعة هيئة علماء المسلمين والسنة في العراق للانتخابات العراقية". ويضيف: "وفي كلتا الحالتين, يخدم الإسلاميون الاحتلال عمليا, بينما يقاومونه على الفضائيات, وبرمزيات لا تسمن ولا تغني من جوع..". موقف فندي المتحامل على الإسلاميين جعله يصنفهم خدما للاحتلال, بل ويتهمهم بالعداء الفطري للديموقراطية, وهي التهمة عينها التي تلصقها دوائر غربية كثيرة بالإسلاميين. يقول ساخرا: "حماس لديها حساسية تجاه الانتخابات, ومعها كثير من إسلاميي المنطقة, كحساسية مرضى الانفلونزا للسّمك والبيض..".

بعد ذلك يبدأ الكاتب في صياغة فكرة المقال, وهي في جوهرها تحريضية ضد حماس, والتحذير من هيمنتها على الوضع في غزة, بعد الانسحاب الإسرائيلي منها. يسرد فندي عددا من المظاهر الدالة على نفوذ حماس في القطاع, كالأعلام الخضراء, ومسيرات تشييع الجنائز, وغيرها. وقال إن "هذه السيطرة من قبل حماس في غزة, مرشحة للزيادة, وربما كبديل لسلطة الاحتلال, في غياب دور للأمن الفلسطيني". ويواصل فندي تحريضه الجميع على حماس, مذكرا مصرًا بأن حماس حركة إسلامية, وامتداد طبيعي لحركة الإخوان المسلمين. يقول: ".. ستملأ حماس الفراغ الذي يتركه الاحتلال من خلال كتائب القسام, كمقابل للجيش النظامي, جيش حماس السري لضبط الأمن كبديل عن دحلان وجماعته. والتنظيم السري لحماس, هو أقرب إلى التنظيم السري الذي ابتدعته الحركة الأم, وهي حركة الإخوان

المسلمين في مصر, وأعتقد أنه واضح لكل من درس ألف باء الحركات الإسلامية أن حماس هي جماعة الإخوان المسلمين - فرع فلسطين - أو فرع غزة, لأنها تشبهها تماما في الخريطة التنظيمية, وفي البناء الهيكلي, وتتبع نفس التوجه الاستراتيجي". ويمضي فندي محرضا العالم كله على حماس من خلال مقارنتها بحركة طالبان, "وبنفس الطريقة التي حاولت بها حركة الإخوان المسلمين السيطرة على مقاليد الحكم في الجزائر, أو في تونس (جبهة الإنقاذ هي التي كادت أن تصل إلى الحكم في الجزائر عبر صناديق الاقتراع, وليس الإخوان, والذين سيطروا في النهاية هم العسكر, وهم الذين أجهضوا خيار الشعب), تحاول حماس أيضا السيطرة على النضال الفلسطيني, وإخراج أي قوى أخرى خارج الحلبة, ومن هنا, ومتى ما سيطرت حماس على غزة, فنحن بصدد قيام إمارة حماس في غزة, على غرار إمارة طالبان في أفغانستان..".

ويرد الكاتب قائلا: ".. توحى كل المؤشرات, من الجيش إلى الإعلام إلى الخطاب السياسي للحركة, أنها تتبع أسلوب طالبان في السيطرة على الوضع الفلسطيني برمته, وإزاحة السلطة..". بعد رسم هذه الصورة المثيرة للضحك, يتساءل فندي: "ماذا يعني قيام إمارة حماس في غزة بالنسبة للمنطقة, وبالنسبة لإسرائيل؟". يحاول الكاتب مجددا إثارة حفيظة القيادة المصرية, فيحذر من أن "المتضرر الأول من إمارة حماس ليس إسرائيل, وإنما مصر كجوار لهذه الإمارة الجديدة, بنفس الطريقة التي لم تكن طالبان فيها خطرا على الهند, بل كانت خطرا على باكستان..". ويضيف: "وإمارة حماس لن تقبل بالسلام كما تتبناه خارطة الطريق, فأى دارس لحالة حماس يعرف أنها لا تقبل إلا بفلسطين كلها.. أمل حماس هو تحرير الأرض من البحر إلى النهر. إمارة حماس هي هدية شارون للعالم العربي وهو يخرج من قطاع غزة".

ينتقد فندي المؤيدين لحماس في العالم العربي قائلا إن كثيرين "ممن هم خارج حدود فلسطين يؤيدون سيطرة حماس على الشارع الفلسطيني, ويصفقون لقيام إمارة حماس. ودائما ما أسأل نفسي: كيف يفكر هؤلاء؟". يهتدي فندي إلى تفسيرين لهذا السلوك الشاذ في نظره, الأول أن "هناك الكثير ممن هم في سن الأربعين, وأكبر ممن فاتهم قطار تحريم أنفسهم بالمتفجرات, قد تضاءلت فرصتهم في أن يصبحوا انتحاريين,

ولذلك نجدهم وهم في سن اليأس، يصفقون لأولاد الناس وهم يفجرون أنفسهم".
التفسير الثاني أن كثيرين "ممن يحاولون ادعاء الثورة في أزدل العمر، مثل الرجال
الذين تصيبهم أزمة منتصف العمر، فتجد بعضهم في سيارة حمراء جالسا إلى جوار
فتاة شقراء في عمر بناته. الثوريون في آخر العمر وأرذله هم فئة قريبة من فئة
مراهقة العواجز والتصابي..". ويختم فندي تحليله الفذ بالقول إن قيام "إمارة حماس
يعني شيئا واحدا مطابقا لمبدأ شارون في الانسحاب: غزة أولا وأخيرا.. إمارة حماس
في غزة هي بداية تدخل خارجي، مثلما هي بداية حرب أهلية فلسطينية".

خاتمة

هناك عدة قواسم يشترك فيها كتاب صحيفة الشرق الأوسط، الذين تمت دراستهم هنا.
من أبرز هذه القواسم الهجوم على المقاومة الفلسطينية، سيما التيار الإسلامي في
هذه المقاومة. كل الكتاب دعوا صراحة إلى إخضاع فصائل المقاومة الفلسطينية،
وقاموا بالتحريض عليها، وقد سفه القلاب استخدام صوراخ القسام لمهاجمة
الإسرائيليين، وربط السلاح الاستشهادي بالإرهاب صراحة، بينما استخدم في المقابل
وصف "الاستفزاز" للإشارة إلى العدوان الإسرائيلي. الراشد والقلاب انتقدا "عسكرة
الانتفاضة"، والجميع وصف العمليات الاستشهادية بالانتحارية، وروجوا المصطلحات
الأميركية الرسمية المتعلقة بالمشهد الفلسطيني. لقد وضع الكتاب كلهم المقاومة
الفلسطينية الإسلامية عمليا في خانة الإرهاب والتطرف.

في ما يتعلق بالموقف من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، فقد اشترك
الجميع في توجيه سهام النقد لسياساته ومواقفه. الربيعي طالبه بالاستقالة، والراشد دعا
العرب إلى دعم القيادة التي خلفته، بدعوى انتقاء موانع مقاطعة القيادة الفلسطينية
بعد رحيله. وقد هاجم ثلاثة من الكتاب، وهم الراشد والربيعي وفندي موقف عرفات
ورموز السلطة من تيري رود لارسن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى الشرق
الأوسط، وأيدوا ما جاء في تقرير لارسن عن وضع السلطة وأدائها.

الراشد والربيعي هاجما الشيخ يوسف القرضاوي، لمواقفه الداعية إلى المقاومة في
فلسطين والعراق، ووصفاه بالتطرف. كما رددا تقريبا التهم الأميركية الموجهة لسوريا،

وحثاها على تفادي الاصطدام مع معطيات الواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال الأميركي للعراق.

الراشد والربعي أيضا دعيا إلى دعم الحكومة العراقية المعينة من قبل الاحتلال. وبينما أثنى الراشد على ما سببه الاحتلال الأميركي من "انفتاح كامل" على الدين، أشاد القلاب "بديموقراطية" الاحتلال، لكنه حذر من جرعاتها الزائدة التي ربما غص بها الشعب العراقي، وناء بحملها.

كان هناك ربط بين المقاومة العراقية والإرهاب في خطاب الكتاب الأربعة، وقد انتقد الجميع حركة مقتدى الصدر، ووقف الراشد والربعي في صف الحكومة العراقية ضد هذه الحركة. ووقف الراشد والربعي تحديدا ضد مقاومي مدينة الفلوجة، ووصماهم بالتطرف. كما انتقدا (وشاركهما فندي) العرب السنة في العراق، لمقاومتهم الأميركيين، ورفضهم المشاركة في الانتخابات. وتعرض العلماء والدعاة السعوديون الذين أفتوا بوجوب نصره أهل الفلوجة لانتقاد لاذع من قبل الربعي الذي وصفهم بالتحريض على العنف، والتغريب بالشباب.

اتسم خطاب الكتاب الأربعة بالتحريض والتهمك وضيق الصدر بالمختلف والآخر، واتهامه بالتطرف والإرهاب، والدعوة إلى إقصائه وتهميشه، واحتكار الحقيقة المطلقة، وتسفيه ثقافة المقاومة بوصفها ثقافة للموت والعدمية والانتحار، والتكر للهوية الإسلامية التي تلهب جذوة هذه المقاومة، وترسم خطها المستقل. يصدق على هؤلاء الكتاب، وهم أبرز كتاب الشرق الأوسط، وصف "كتاب المارينز" الذين يكتبون وفق إيقاع البنتاغون، ويتحدثون تقريبا بلغة واحدة، في صحيفة تزعم احتقالها بالتنوع، وتمثيل العرب كافة. هؤلاء الليبراليون الجدد لا ينطلقون في كتاباتهم من روح وطنية ولا قومية ولا إسلامية بالطبع، بل يصدرن عن الهوى الأميركي والصهيوني، وهذا ما يجعلهم دائما في الخندق المعادي للمقاومة مفهوما وثقافة وممارسة.

بهذه النتيجة تجيب هذه الورقة عن سؤالها اليتيم: هل أعمدة الرأي في صحيفة الشرق الأوسط تقف ضد نهج المقاومة وثقافتها في فلسطين والعراق؟ الجواب كما يكشف بجلاء طرح الكتاب الأربعة: نعم.

المصادر: أعداد من جريدة الشرق الأوسط، وأشير إلى تاريخ كل عدد داخل النص.

#إحلال القيم.... الانتخابات نموذجاً

د. إبراهيم الناصر * 1426/4/17

2005/05/25

بسقوط الفكر الشيوعي الذي مثل عقيدة وفكراً (أيديولوجية) لعقود من الزمان، وما تلاه أو سبقه من سقوط منظومات فكرية استطلت بمظلة اليسار تكون الساحة الفكرية الكونية خلصت إلى منهجين أو عقيدتين متقابلتين هما الليبرالية الغربية والإسلام، قدر هذين المنهجين أنهما ضدان لا يتعايشان في مكان واحد، من حيث أن كلا منهما يمثل منهجاً للحياة يشمل تصوراً شاملاً للكون والحياة والإنسان، مابيناً للآخر تماماً، فهما يتنافسان في أن يحقق كل منهما عولمة لمنهجه وإحلالاً لقيمه لدى الآخر والآخرين، تحقيقاً لقول الحق تبارك وتعالى في سورة المائدة عندما ذكر اليهود والتوراة ثم النصارى والإنجيل ثم المسلمين والقرآن المهيم، قال بعد ذلك: (ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما أتاكم)، ولذا كان من هدي الإسلام مخالفة المشركين عموماً وأهل الكتاب خصوصاً، وعدم التشبّه بهم فيما هو من خصائصهم تحقيقاً للتوحيد وإبطالاً للتعدد.

والنفس البشرية ألهمت الفجور، كما ألهمت التقوى أي وجود قابلية النفس البشرية لهما واستعدادها لقبولهما، كما قال تعالى: (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها) وقال عن الإنسان: (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) فالإلهام والهداية هما القابلية والاستعداد لدى الإنسان بسلوك طريق الفجور والكفر من خلال الالتزام بالليبرالية أو طريق التقوى والشكر بالالتزام طريق الإسلام.

وكون الليبرالية الغربية تتضمن بعض الحقوق الطبيعية الإنسانية مصحوبةً بتلبية رغبات الإنسان وشهواته وجشعه وأنايته من خلال مبادئها في الحرية والرأسمالية والفردية والحقوق المنفلتة من قيود الشرائع السماوية، يوجد جاذبية إليها ويمد في عمرها؛ لأن الإنسان ألهم الفجور كما ألهم التقوى، ومن الفجور التلبس بقيم الليبرالية وشهواتها، والإنسان إذا لم يحمل الإسلام سيحمل الليبرالية أو غيرها كما قال تعالى: (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)، وحكم

عليه بالخسران إذا لم يؤمن بالله ويلتزم هديه كما قال تعالى: (والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر) ووصفه بأوصاف السلب والنقص كما في آخر سورة الأحزاب عند عرض الأمانة قال: (وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً)، وقال تعالى (إن الإنسان خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً إلا المصلين) وغير ذلك من الأوصاف السلبية، وهذه صفات تتوافق مع مبادئ وأهواء الليبرالية الغربية وعموم المناهج الوضعية القائمة على محاكاة الله في منهجه والمتعدية لحدود الله في حكمه وشرعه. والإنسان بخصاله تلك التي لم يهذبها الإسلام سيجد رغباته بمبادئ الليبرالية الغربية وبيئتها وأهوائها وشهواتها، فهناك إنسان ليبرالي وإنسان مسلم، ولا يوجد مسلم ليبرالي؛ لأن هذا جمع بين الضدين، وهناك منهجان ونظامان للحياة منهج الليبرالية ونظامها، ومنهج الإسلام ونظامه، ولا يوجد منهج ليبرالي إسلامي يكون الإسلام فيه عقائد وعبادات والليبرالية نظام حياة، إلا في أذهان الملبسين الحق بالباطل، المحرّفين للشرائع، المفتونين بحضارة الغرب، الجاهلين بالإسلام وطريقته. وترويج أن الليبرالية هي بيئة وآليات لا تتعارض مع الإسلام فيه تزوير للحقائق أو جهل بها، وعندما كان أهل الإسلام في قوة إيمان وعزة شأن، كانوا ينشرون مبادئ التقوى والإيمان وقيم الدين في أنحاء المعمورة، وحققوا عولمة لنموذجهم القيمي في مجتمعات كثيرة، وعندما حصل التراجع للمسلمين وانحسر المد الإسلامي بسبب ضعف إيمان المسلمين ونقص دينهم تمكن منهم النموذج الغربي، وفرض العلمنة في معظم مجتمعات المسلمين بقوة السلاح أولاً ثم بنفوذ الفكر، وسعى إلى إحلال قيمه مستفيداً من حالة ضعف المسلمين وانبهار بعضهم به وإعراضهم عن تحذير نبيهم لهم في ذلك عندما قال: (لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضبّ لدختموه قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى قال: فمن)، ولو أخذنا الانتخابات بنسختها الغربية كنموذج باعتبارها آلية للديمقراطية الغربية ورمزاً لقيمة غربية، فلن تجد تعليلاً لهذه الدعوة إلى ممارستها بصيغتها تلك في المجتمعات الإسلامية من قبل الغرب - ساسة ومفكرين - إلا هذا التفسير. صحيح أن الساسة الغربيين تحكمهم المصالح على حساب القيم إذا حصل التعارض بينهما، لكن يبقى

مبدأ عولمة النموذج وإحلال القيم ثابتاً في مبادئ وديساتير هذه الحضارة؛ فلا غرابة أن يتضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع الشراكة الشرق أوسطية منظومة من القيم الغربية في المسألة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأن يهتم الرئيس بوش رئيس الإمبراطورية الأمريكية بانتخابات جزئية في بلد من دول العالم الثالث (الانتخابات البلدية في السعودية)؛ لأنه يمثل حضارة لها رسالة في دعم قيمها كالحرية والديمقراطية، ولو بصياغة لا تتعارض مع أهواء الهيمنة والسلب والنهب للآخرين.

هل نستطيع أن نصحح واقعنا ونصلح مجتمعنا بتأسيس قيمي محلي وبفعل ثقافي إسلامي؟ وعندما تقعد بنا حالة الجمود التي تشتملنا وضعف الإبداع الذي يشلّ عقولنا، هل نستفيد من إبداعات الآخرين وطرائقهم بمنهج راشد دون استنساخ، أي بأسلمة النموذج حسب مصطلحات البعض.

إن سلّم القيم - بضم السين وفتح اللام المشددة - المعروف لدى علماء الاجتماع يبين حال المجتمع من خلال أفرادها عندما تبدأ بعض السلوكيات كظواهر معزولة ثم تنتقل إلى اتجاهات مشهودة ثم تتحول إلى قيم حاكمة، وعند هذه المرحلة يتطبع المجتمع بطبيعة تلك القيم الحاكمة لسلوكه، ولهذا فإن المصلحين الواعين لهذه الحقائق يسعون دائماً إلى منع الظواهر والاتجاهات السلبية التي تنشأ في المجتمع من مواصلة تسلق السلم قبل أن تصبح قيماً، فيسعون إلى ترشيدها وتهذيبها قبل وصولها رأس هرم القيم؛ فيصعب الاقتلاع والتغيير ويحصل التحوّل والتبديل؛ ولذا يصح أن نعدّ صراع التحوّلات في المجتمع أنه صراع قيم، أي إحلال قيم محل أخرى، وهذا الصراع ليس دائماً سلبياً لأنه ليس كل قيمة في المجتمع هي قيمة إيجابية، فالاستبداد في ميادينه المختلفة والفساد المالي والإداري، وبعض قيم القبيلة والعشيرة التي تحكّم كثيراً تصرفات الحاكم والمحكوم وبعض القيم الاجتماعية هي قيم حاكمة سلبية، والإصلاح يكون في تغييرها أو تهذيبها كما هي طريقة الإسلام عندما نزل على العرب فغيّر فيهم قيماً وهذب أخرى، وهذه مسؤولية المصلحين والمجدّدين من الدعاة والعلماء والمنقّفين الراشدين، أما صراع القيم بين دعاة الإسلام ودعاة الليبرالية (العلمانية) فهو في الغالب صراع بين قيم دينية وقيم لا دينية، وفي أحسن الأحوال

في المجتمعات المتدينة مثل مجتمعنا هو صراع يبدأ حول الذرائع والمقدمات؛ ولذلك تكثر الدعوة إلى إلغاء باب سد الذرائع، وتتوسع الدعوة إلى باب فتح الذرائع، وهما أصلان محكمان في الشريعة، لكن هاتين الدعوتين في هذين الاتجاهين في هذه المرحلة الاستثنائية تدلان على جهة مؤشر التحولات عند أصحابها، والمقصود أن نحذر من إحلال قيم غربية في مجتمعنا على حين غرة أو غفلة أو حسن ظن بمن يسعى إلى ذلك، وليكن لدينا من الفقه بأحوال الواقع ما يجعلنا نميّز بين ما يمكن قبوله وما يجب رفضه، وما يكون مزيجاً من الأمرين فيحتاج إلى ترشيد، والانتخابات هي من النوع الثالث، وقد ذكرت ذلك بأكثر من هذا في ورقة سابقة، ومسؤولية علماء الشريعة ودعاتها وأهل الفكر والنظر في الأمة من المهتمين بالشأن العام يكون في طرح رؤية رشيدة للانتخابات منطلقة من النظر الشرعي أدلة ومقاصد، ومن المواءمة الواقعية، مرونة وملائمة، خاصة إذا كانت البلاد سائرة إلى توسيع هذه الدائرة في ميادين أخرى.

=====

#دور المرأة في المحن والشدائد

د. ليلي بيومي 1427/7/5

2006/07/30

لا يختلف اثنان أن الأمة العربية والإسلامية تعيش اليوم أصعب فترات حياتها؛ إذ التهديدات الخارجية ومحاصرة الغرب الصليبي لنا، وإعادة احتلال أراضينا بعد أن كنا قد طردناه وحررنا بلادنا من شروره، لكنه بحقه الصليبي، وبتسيقه مع الصهاينة، عاد إلينا مرة أخرى بشكل أشد شراسة، تحت دعاوى زائفة مثل "الشرق الأوسط الكبير"، وإقامة الأنظمة الديمقراطية والتبشير بالحرية الزائفة.

وفي هذه الظروف، وربما نتيجة لها، تعيش الأمة حالة من التخبط السياسي والاقتصادي والعلمي، يحتاج إلى إصلاح وتنمية وتطوير، وهذا الإصلاح العام في المجتمع الإسلامي يتطلب المشاركة الفعلية للمرأة؛ حيث إنها أكثر من نصف المجتمع، كونها هي مربية الأجيال ومؤسسة المبادئ في نفوس النشء.

وفي نفس الوقت فإن دفع العدوان عن الأمة كما في فلسطين والعراق وأفغانستان ولبنان والسودان والصومال... الخ يحتاج إلى بذل وتضحية وجهاد.

وهكذا لم يعد لدينا وقت لدعاة العلمانية الذين يدلسون علينا ويوجهون المرأة وجهة غير صحيحة، ونحن، مع ذلك، نعترف أن هناك أفكاراً، ومصالح معينة، وظروفاً تاريخية غير مواتية، أبعدتنا عن الفهم الصحيح لسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأبعدتنا عن التصور السليم لدور المرأة في مجتمعاتنا؛ إذ تدهورت أوضاع المرأة في مجتمعاتنا -وعبر تاريخنا الإسلامي الطويل- من صحابية جليلة واثقة من تشجيع رسول الله صلى الله عليه وسلم لها، إلى جارية تدب على رؤوس الحكام، ثم إلى دمية تُستعمل في مشروع استعماري محكم.

وربما كانت الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا مدخلاً لأن تحقق المرأة النموذج الرسالي الذي جاء به الإسلام، من خلال مشاركة فاعلة وواعية في إعداد الأجيال الجديدة لتحمل المسؤوليات الجسام، بل ومن خلال المشاركة المباشرة في كل مناحي الحياة، خاصة في هذه المحن والشدائد التي تعيشها الأمة.

المرأة المسلمة حين تقلب الموازين

إن أمتنا اليوم تعيش في حالة هزيمة حضارية وتخلف على مستوى ضياع الكثير من أراضي المسلمين، واستهداف بلادهم من قبل الاستعمار الجديد، والتجزئة والاستبداد، ونهب ثرواتهم، واختراقهم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وإعلامياً وثقافياً، وبالتالي فإن كل مسلم رجلاً كان أم امرأة مطالب بالاضطلاع بواجبه للخروج من هذه الحالة والانتصار على التحديات وتجاوزها.

ومن نافلة القول التأكيد على أن المرأة المسلمة مطالبة بالجهاد والنضال والمشاركة في معارك الأمة بشرط أن يكون ذلك في إطار الضوابط الشرعية، ولكنني أضيف هنا أن تلك الضوابط الشرعية ليست مطلوبة في حالة المرأة فقط، ولكنها مطلوبة في حالة المرأة والرجل وفي كل موضوع وفي كل قضية.

إن عملية النهوض الإسلامي التي يريد المخلصون منا القيام بها تتعرض لكثير من التشويش والتزييف في محاولة لوأدها، وكلما كثرت أراجيف هؤلاء المشككين

وشبهاتهم في قضية ما أدركنا أهميتها وخطورتها، لأنه لولا تلك الأهمية والخطورة لما اهتموا بها.

فهؤلاء المشبهون مثلاً يثيرون الشبهات حول قضية الجهاد؛ لأنه الطريق الطبيعي والوحيد أمام أمتنا لانتزاع حقوقها واستعادة مكانتها الحضارية وتجاوز التحديات، وهم يثيرون الشبهات حول قضية المرأة في الإسلام؛ لأنهم يدركون أن المرأة المسلمة حين تشارك في الجهاد والنضال الإسلامي العام فسوف تكون عاملاً مهماً في ترجيح كفة الإسلام على أعدائه في الداخل والخارج، وبالتالي تشكل خطراً هائلاً على المشروع الاستعماري المعادي للأمة، ورصيذاً ضخماً للمشروع الإسلامي الذي يستهدف إنهاء الأمة وتجاوز تحدياتها واستعادة سيادتها الحضارية.

وفي هذا الصدد فإننا إزاء تيار رئيس في الأمة الإسلامية المعاصرة يستلم موقفه الأصيل من الإسلام من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكافة مصادر ووسائل التشريع الصحيحة والمعمول بها، وهذا التيار يعرف للمرأة حقوقها ويدفعها إلى المشاركة الواسعة في معارك الأمة في كل مجال، وعلى جانبي هذا التيار الرئيس هناك تياران هامشيان؛ أحدهما يتمثل في تيار يحبذ الانغلاق والجمود ويخطط بين ما هو شريعة وما هو تقاليد أو عادات، ويريد إخضاع المرأة المسلمة لحالة من السلبية والتهميش والعزلة وحبسها في التقاليد بحسبانها من الإسلام،

والثاني يتمثل في تيار تغريبي مرتبط بالاستعمار يريد أن يحوّل المرأة إلى سلعة تجارية ويجردها من إنسانيتها ويدفعها في طريق الانحلال والتغريب ومعاداة ثقافتها ودينها، ويزعم هذا التيار أنه يريد تحرير المرأة في حين أنه يريد استعبادها وتبعية المرأة والرجل والمجتمع بأسره للاستعمار والخضوع له.

ومن العجيب أن لهذا التيار التغريبي الذي يزعم تحرير المرأة، موقفاً مشيئاً من تحرر المجتمع كله من الاستعمار والتبعية، بل إن كل رموز هذا التيار -بلا استثناء- معروفون بعمالتهم للاستعمار والدعوة للخضوع له، ويدعون إلى إلغاء ثقافتنا وهويتنا والانخراط الكامل في ثقافة وهوية الغرب الصليبي.

إن الرموز الحقيقية لتحرر المرأة في بلادنا العربية هن اللاتي حُضنَ المعارك من أجل استقلال بلادهن والدفاع عن الأرض والثقافة والهوية من أمثال للافاطمة التي

قادت انتفاضة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر في أوائل الاحتلال الفرنسي للجزائر، أو شهيدات ثورة التحرير الجزائري 1954 - 1962 أمثال الشهيدة فضيلة سعدان أو أم محمد أو تلك المرأة الفلسطينية التي تشارك في الانتفاضة، أو المجاهدة الفلسطينية الشابة عواطف، أو المرأة السودانية التي تخرج في المظاهرات أو مارست الجهاد ضد التمرد في الجنوب، أو المرأة الأفغانية التي شاركت في تحرير بلادها من الاستعمار الروسي أو المرأة المصرية التي شاركت في الكفاح المسلح ضد الحملة الفرنسية أو شاركت في ثورة 1919 أو تلك التي دخلت السجن دفاعاً عن عقيدتها.

المرأة الفلسطينية نموذجاً

إن المرأة الفلسطينية العادية مارست الجهاد في أعلى صورته؛ إذ سقط العديد من الشهداء طوال فترات الاحتلال سواء كان ذلك برصاص مباشر من جنود الاحتلال والذين لا يأبهون بقتل النساء، أو عن طريق الغاز الخانق المسيل للدموع أثناء تواجدهن في ساحات المواجهة أو أداء الصلاة في المسجد الأقصى، كما أن المستشفيات لا تخلو من النساء الجريحات من كل الفئات العمرية.

كما لعبت المرأة الفلسطينية دوراً مهماً في الجانب الإعلامي والصحفي في إبراز وإظهار الوحشية والقمع اللذين يتعامل بهما جنود الاحتلال الإسرائيلي واستخدام الأسلحة الحية في مواجهة أطفال وحجارة، ونقلت لنا وكالات الأنباء والمحطات التلفزيونية صوراً لكثير من الفلسطينيات الصحفيات في وسط المواجهات وتحت زخات الرصاص يتابعن أولاً بأول الأحداث في مواقعها، ولا يكاد يخلو تقرير تلفزيوني مصور عن أحداث هبة الأقصى من مشاهدة لمئات النسوة وهن يعترضن الجنود لدى محاولتهم اعتقال أحد الشبان، كما كانت الصحفيات الفلسطينيات من أوائل الذين قدموا تقارير تلفزيونية حول المجازر التي ارتكبتها جنود العدو الصهيوني وخاصة مقتل الطفل محمد الدرة.

وكما كانت الصحابيات على عهد رسول الله (صلي الله عليه وسلم)، يقمن بتطبيب الجرحى وعلاجهم تقوم أيضاً المرأة الفلسطينية بشكل تطوعي داخل المستشفيات وخارجها وفي ساحات الانتفاضة بنفس المهمة، من خلال التواجد في نقاط الإسعاف

الميدانية التي أقيمت بالقرب من نفاط الانتفاضة، ومن ناحية أخرى تقوم الممرضات بمجهود لا يُستهان به داخل المستشفيات طوال اليوم.

لقد كان أداء المرأة الفلسطينية على سبيل المثال في الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي فازت فيها حماس، أداءً عالياً، استكمالاً لدورها في العمل العام كأسيرة واستشهادية وناشطة اجتماعية، شاركت على مدار العقود الماضية في المشروع النضالي جنباً إلى جنب مع الرجل.

وهكذا فإن من يقول إن الحركات الإسلامية تهضم دور المرأة فهو مخطئ، فالحركات الإسلامية هي من تعطي المرأة حقها أكثر من أي حركات أخرى؛ لأنها تستمد فكرها من الإسلام الذي لم يحرم المرأة من حقها السياسي، وجعل دورها متكاملًا جنباً إلى جنب مع الرجل في كافة مناحي الحياة.

السيدة خديجة ومواجهة المحن والشدائد

السيدة خديجة، أم المؤمنين، - رضي الله عنها - هي أول من عُرفت في الإسلام بالبطولة والشجاعة في الحق، وهي أول امرأة حملت لواء الإسلام، وتحملت في سبيل ذلك ما لا يطيقه إنسان.

بعد الزواج بخير البرية محمد - صلى الله عليه وسلم - بخمسة عشر عاماً نزل الوحي على النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمنت به، وكانت أول من آمن بالله وبرسوله، وصدق بما جاء منه، فخفف الله بذلك عن نبيه - صلى الله عليه وسلم - ، وكان الله يفرّج عنه بها إذا رجع إليها، حيث تثبته وتخفف عنه وتصدقته، وتهوّن عليه أمر الناس.

ولمّا أجبرت قريش بني هاشم عام المقاطعة أن يخرجوا من مكة إلى شعابها، لم تتردد في الخروج مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لتشاركه أعباء ما يحمل من أمر الرسالة. وعلى الرغم من تقدمها بالسن، فقد نأت بأثقال الشيخوخة بهمة عالية، وأقامت في الشعب ثلاث سنين، وهي صابرة محتسبة للأجر عند الله تعالى. وبهذا فضلت خديجة على نساء أمة محمد كما فضلت مريم على نساء العالمين.

أم سلمة وموقف لا ينسى

قالت له يا رسول الله . صلى الله عليه وسلم . انحر الهدى، وقصّ الشعر فسيتبعك المسلمون.. ففعل وفعلوا.. وانفكت الأزيمة وارتفعت المحنة التي كادت تعصف بقلوب المؤمنين، لولا أن الله تعالى سخر سيدة فاضلة لترتفع المحنة وتزول الشدة على يديها.

إن هذه الواقعة التي يسطرها التاريخ بحروف من نور لأم المؤمنين "أم سلمة" خلال صلح الحديبية، تشير بشكل واضح إلى الدور الكبير الذي تلعبه النساء في أوقات الأزمات والشدائد.

ولا يتسع المجال لاستعراض المزيد من هذه القصص المذهلة، كما أننا لا نحتاج للأمثلة المؤكدة على دور المرأة في الشدائد، فلا تكاد تخلو حياة المرء من امرأة كانت لها وقفات كبيرة الشأن عظيمة المكانة، سواء كانت تلك المرأة أمًا أو زوجة أو حتى ابنة، في المنزل كانت أو في العمل، وعلى المستوى الشخصي أو العام.

فعلى المستوى الشخصي، وكمثال بسيط على دور المرأة في المحن والشدائد؛ من الذي يتحمل المسؤولية شبه كاملة في حال ابتليت الأسرة بطفل معاق، أليست هي المرأة، ومن الذي يتحمل مسؤولية تدبير أمور البيت في حال ضاق الحال بالزوج ولم يستطع الإنفاق على البيت بشكل كاف أو أُصيب بالمرض، أليست هي المرأة؟

ومن النماذج السامقة ما نراه في حالة اعتقال الرجل، - وهذا نشاهده بشكل خاص في فلسطين والعراق - حيث تتحمل المرأة المسؤولية كاملة، وترفض طلب الطلاق على الرغم من الضغوط الخارجية - أحياناً - خاصة من الأهل.

لقد صدق الذي قال "ما من رجل عظيم إلا وراءه امرأة عظيمة"، فالرجل إن لم تتوفر له الراحة والجو الملائم من حيث الهدوء والتشجيع فلن يبذل ويحقق الإنجاز والتفوق، فالرجل الذي يقضي يومه في حل مشاكل بيته ويعيش في اضطراب وقلق بشكل دائم، كيف له أن يجد التركيز ليحقق شيئاً ملموساً في الحياة.

ولهذا كان خير متاع الدنيا المرأة الصالحة، وبالطبع فإن صلاح دين المرأة يشمل سلوكها وأخلاقها وموقفها من زوجها وتربيتها لأبنائها وصبرها في المحن والشدائد الخاصة بأسرتها أو بأمته.

أم عمارة نموذج فدائي لا يموت

ونتوقف هنا قليلاً للحديث عن نموذج نسائي فريد، نقدمه لبناتنا ونسائنا في العصر الحديث وهن يعشن مآسي الأمة وإحاطة الأعداء بها، علهن يأخذن منها القدوة والمثل في كيفية مواجهة أعدائنا والدفاع عن مقدساتنا وثرواتنا واستقلالنا الوطني.

إن هذا النموذج النسائي الفريد هو نسيبة بنت كعب، وهي أم حبيب وعبد الله ابني يزيد بن عاصم. لم تكن مشاركتها في غزوة أحد ودفاعها عن النبي صلى الله عليه وسلم أول ولا آخر تضحياتها في سبيل الله. فقد كانت إحدى امرأتين وفدتا مع ثلاثة وسبعين رجلاً إلى مكة للقاء النبي -صلى الله عليه وسلم- ومبايعته عند العقبة. فهي من المبايعات على طول المدى. فقد بايعت النبي -صلى الله عليه وسلم- بيعة الرضوان عند الشجرة التي رضي الله عن كل من بايع تحتها وأثبت ذلك في محكم التنزيل.

وخرجت نسيبة إلى غزوة أحد مع زوجها وولديها فقاتلت قتالاً شديداً وجرحت اثني عشر جرحاً، وأظهرت في قتالها شجاعة نادرة نالت إعجاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ومن رآها من أصحابه تصول وتجول وتضرب بسيفها هنا وهناك ومعها زوجها وولداها يساعدها في قتال العدو، وكانت نسيبة تدور تسقي المقاتلين، فلما تحوّل الحال وانهمز المسلمون انحازت إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مع الصفوة الذين أحاطوا به. فلما ولى الناس عن النبي جاء ابن قمئة يقول: دلوني على محمد، لا نجوت إن نجا، فتصدت له أم عمارة ومصعب بن عمير وآخرون ممن أحاطوا بالنبي -صلى الله عليه وسلم- فكان ما كان من إصابتها.

ولقد شهد النبي -صلى الله عليه وسلم- لهذه المسلمة المحتسبة فقال: "ما التفتُ يميناً ولا شمالاً إلا رأيت أم عمارة تقاتل دوني.

وتمضي الأيام والسنون وترتفع راية الإسلام. ويفتح المسلمون مكة بإذن الله وعونه. ويلحق النبي -صلى الله عليه وسلم- بالرفيق الأعلى، وينقلب المرتدون المنافقون على أعقابهم، فكانت معركة اليمامة وهي من أشرس المعارك على المسلمين وفيها قتل ابنها حبيب. فمضت تطلب قتل عدو الله مسيلمة الكذاب، فإذا هو قتيل، وإذا عبد الله ابنها الآخر هو الذي أخذ بثأر أخيه، وخلص الإسلام من رأس الفتن

=====

عندما تذهب السكره... وتجيء الفكرة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.
وبعد:

فقد فجّر العدوان اليهودي على أرض لبنان المسلمة عدداً من القضايا والتساؤلات والاختلافات على ساحات مختلفة، لكون هذا العدوان جاء من طرف متفق على عداوته ووجوب محاربته، بينما جاءت المواجهة من طرف مختلف عليه من حيث أمانته على مصالح الأمة العامة، وتزايد الشكوك حول أجندته الخاصة.

وربما يظل هذا الاختلاف قائماً لأمد غير قريب، حتى تُظهر الأحداث الواقعة على الأرض، ما تخفيه الخطط والتدابير، مما هو مغيب مستور؛ فهذا شأن الفتن: إذا أقبلت لا يعرفها إلا العقلاء، وإذا أدبرت عرفها كل الناس. والفتنة هنا تتلخص في أن (حزب الله) هو صناعة إيرانية خالصة في أهدافها ووسائلها وإمكانياتها، ولا يكاد يجادل في ذلك إلا مكابر. وقد أدرك العارفون من خاصة وعامة أن الدولة الإيرانية لم تكن يوماً أمينة على مصالح الأمة بشكل عام؛ فالأمانة لا تتجزأ ولا يمكن أن تُخلص إيران للأمة في لبنان بينما هي تخونها في العراق وأفغانستان، ولا يمكن في الوقت نفسه أن يقاتل الإيرانيون أعداء الأمة - لصالح الأمة - في لبنان، بينما يقاتلون إلى جوار أعدائها في العراق وأفغانستان.

ومما زاد في الفتنة والالتباس أن ما يعرف بـ (المقاومة اللبنانية) اليوم، هي نفسها التي زرعتها إيران وأحلتها محل المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان بدءاً من عام 1982م، وشارك الشيعة من خلال (منظمة أمل الشيعية) في حرب المخيمات ومجازر صبرا وشاتيلا، في محاربة الفلسطينيين واقتلاعهم من الجنوب اللبناني بالتحالف مع النصاري والنصيريين الذين يحكمون سورية. واليوم يرفع شيعة لبنان شعار (تحرير جنوب لبنان) على أنقاض شعار (تحرير كل فلسطين) الذي أنهى بإخراج المقاومة الفلسطينية (حركة فتح) من الجنوب اللبناني بعد تشتيتها في تونس واليمن والسودان؛ حيث لم تعد بعدها إلا رافعة الراية البيضاء مكان راية النضال والفداء، سالكة دروب الاستسلام من مدريد إلى أوسلو. ولم يكن هذا الدور التأمري الواضح ضد الفلسطينيين بالاشتراك مع اليهود والنصارى والنصيرية؛ إلا لقطع

الطريق على المشروع الجهادي الفلسطيني السني، لحساب المشروع اللبناني الشيعي، ليبقى الشيعة في واجهة القضية الإسلامية الكبرى في عالم اليوم، وهي قضية فلسطين. لكن أقدار الله . تعالى . جاءت على عكس ما يشتهي المتآمرون؛ حيث انبعثت من داخل فلسطين مقاومة جديدة سنية، مارست خلالها منظمة حماس مقاومة حقيقية تحت راية نقية لا تتخفى وراء تقية أو أجندة خفية.

وللحقيقة فإن اختلاف الناس في شأن الحرب التي اندلعت بين دولة اليهود المعتدية وبين (حزب الله) لم يأت من فراغ... فالمتعاطفون معذورون؛ لأنهم لم يروا من كل الدول المحيطة بدولة الأعداء الصهاينة من ينكي فيهم بهذا الشكل من الإقدام والجرأة رغم ما لدول المواجهة تلك من جيوش جرارة على الحدود، تقف وراءها جيوش جرارة أخرى خلف الحدود، لها من الإمكانيات الإضافية ما كان يكفي للتكامل بهذا العدو الجبان على مدى أكثر من خمسين عاماً أضعاف أضعاف ما حدث على أيدي المقاتلين من شيعة لبنان رغم ضعف قوتهم وضعف معداتهم مقارنة بقوات ومعدات تلك الجيوش.

* أما المحذرون المتحفظون فهم يرفضون ابتداء الطغيان الصهيوني الأمريكي في المنطقة، ويدركون أبعاد مشروع الشرق الأوسط الكبير ثم الجديد، ويوجبون مقاومته بكل ألوان المقاومة، ويفرحون بكل نكاية تتخذ العدو وتزيد من جراحه وآلامه؛ ويرفضون أيضاً استهداف لبنان بالتدمير الوحشي الذي أهلك الحرث والنسل، كما يرفضون سلبية الأنظمة العربية وعجزها.

* وهؤلاء المحذرون المتحفظون لديهم قناعة راسخة بطغيان اليهود واستكبارهم ونقضهم للعهود والمواثيق، ويدركون أن لغة القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الأعداء؛ فالضعفاء والعجزة لا مكان لهم في ظل شريعة الغاب.

* ومع تحذيرهم من الانسياق الكامل وراء العواطف والظواهر فإنهم معذورون؛ لأنهم لم يستطيعوا تجاهل الحقيقة القائلة بأن دماء مئة ألف من أهل السنة التي تراق في العراق على أيدي أولياء إيران في العراق لم تلقَ أي إدانة من أولياء إيران في لبنان.

* وهم معذورون كذلك عندما يرون أن هناك مزايدة واضحة على المجاهدين الحقيقيين المخلصين للأمة سواء كانوا في فلسطين أو العراق أو أفغانستان؛ فبينما

كان موقف المقاومة اللبنانية الشيعية مخزياً من المقاومة الإسلامية في العراق حتى قال (نصر الله) عنهم إنهم (صداميون تكفيريون)؛ فإنه أيضاً - أي نصر الله وأتباعه - لم يُعرَف لهم موقف تضامني واضح من المقاومة الفلسطينية غير الشعارات والتصريحات التي قصارى ما تفعله في النهاية أن تصور المقاومة اللبنانية على أنها هي القدوة والمثل الأعلى للمقاومة الفلسطينية، كما ردد زعيم (حزب الله) غير مرة.

* والمحدِّرون المتحفظون معذورون أيضاً وهم يرون أن (النعرات الطائفية) التي ينادي بعضهم بعدم إثارتها مع (إخوانهم الشيعة) لم يثرها إلا هؤلاء المتشيعون، ليس بالكلمات والتصريحات فقط، وإنما بالاغتيالات والتحرشات والتحالفات مع كل الأعداء ضد مخالفيهم في الفكر والمذهب، دون أن تكون هناك أي مبادرة لإيقاف هذه النعرات من إيران، ولا ممن يأتمر بأمر إيران.

* والمحدِّرون المتحفظون معذورون كذلك وهم يرون خيوطاً واضحة تربط بين توقيت ما حدث في لبنان، مع توقيت ما يحدث في العراق ولبنان؛ حيث غطت غيوم تلك الحرب على أخطر ملفات المرحلة الراهنة وهي ملف اغتيال الحريري والملف النووي الإيراني وملف (التطهير) العرقي في العراق، وكلها ملفات تصب فقط في مصلحة الطائفة الشيعية إماميةً كانت أو علوية (نصيرية).

* والمحدِّرون المتحفظون أيضاً معذورون وهم يشاهدون ويسمعون ويفهمون بما يصل إلى اليقين، أن منظومة الفكر الشيعي هي منظومة مناوئة لأهل الحق في الأمة بدءاً من أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وحفصة وغيرهم من عموم الصحابة رجالاً ونساءً. رضي الله عنهم أجمعين. إلى حد تكفيرهم والمناداة بالبراءة منهم ومن تابعيهم، ومن سار على نهجهم من أهل السنة في كل مكان بزعم أنهم (النواصب) أعداء أهل البيت، مع التوعد الشديد والأكيد بالثأر والانتقام منهم رجالاً ونساءً، أمواتاً وأحياءً... هذه المنظومة الفكرية المنحرفة بل الموغلة في الانحراف والابتعاد هي هي... نعم! هي هي المنظومة الفكرية نفسها التي يدين بها ويعمل لها شيعة اليوم ومن ضمنهم منسوبو (حزب الله)، هؤلاء الذين اختطفوا لأنفسهم تسمية قرآنية، حسم القرآن أوصاف حامليها، ملخصاً إياها في قول الله . تعالى :: ((إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ

وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ)) (المائدة: 55 - 56).

فالذين (يتولون) الله ورسوله والذين آمنوا - وعلى رأسهم الصحابة - هم حزب الله،
ولا يمكن أن ينطبق وصف (حزب الله) على الذين (يتبرؤون) من الذين آمنوا وعلى
رأسهم الصحابة . رضي الله عنهم . هذا منطق القرآن الذي لا يُقبل تجاوزه او الجدل
فيه.

* والمحدِّرون المتحفظون يخافون على الأمة من أن يتحول الانبهار ب (بطولات ما
يعرف ب «حزب الله») إلى انبهار بالمنظومة الفكرية التي يتبناها ويعمل لحسابها هذا
الحزب؛ وفي هذا ما فيه من خطر يعلم الجميع ضرره الفادح، وهو خطر المد
الفكري الشيعي الذي يُتَوَقَّع أن ينتعش بعد انتهاء الحرب؛ حيث ستتحسر آثارها
العسكرية عن آثار فكرية سيحرص القوم على استغلالها واستثمارها. والتاريخ يثبت
في القديم والحديث أنه ما من بطولة شخصية، حقيقية كانت أو وهمية، إلا وتحولت
في الغالب إلى (منظومة) فكرية أو رُوِّجت لها، هذا ما حدث مع (كمال أتاتورك)
الذي مهدت بطولاته المزيفة للقومية الطورانية والفكرة العلمانية في الديار التركية،
وهو ما حدث أيضاً مع (جمال عبد الناصر) الذي ساهمت بطولاته الوهمية أو
المضخَّمة في دفع فكرة القومية العربية، ويقال مثل هذا أيضاً عن (هتلر) والنازية، و
(ستالين) والشيوعية، و (الخميني) والأفكار الثورية الشيعية، ونحو هذا كثير.

* والمحدِّرون المتحفظون، يشفقون على الأمة من أن تقع في إثم خذلان المجاهدين
الحقيقيين في فلسطين والعراق والشيشان وأفغانستان وغيرها؛ أولئك الذين لن يضرهم
- بإذن الله - من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك قائلون،
فهؤلاء هم الأبطال حقاً، وهم أنصار الدين حقاً، وهم حزب الله حقاً، شرعاً وعقلاً؛
لأنهم هم الذين يجاهدون ويبدلون ويضحون، دون حسابات خاصة، ودون تبعية أو
عصبيه لأية حمية، عنصرية كانت أو مذهبية، ودون أن تكون وراءهم أيضاً قوة
دولية أو إقليمية أو محلية، تقف معهم أو تدربهم أو تسلحهم أو تمولهم، ودون أن
يكون لهم ظهير ونصير غير الله تعالى، في عالم يتنكر لهم، وعامة لا تعرف قدرهم،
وخاصةً قلما تنتصف لحقهم. إن أولئك الأحرار الأبرار، هم أرباب البطولة الحقبة

الذين أرغموا أنف العدو الكبير - أمريكا - التي تساند العدو الحقير . الصهاينة . دون أن يكون لهم جيش ولا دولة ولا أرض ولا مصدر دائم للإعداد والإمداد . * والمحذرون المتحفظون . مع ذلك كله . يرون المبادرة إلى إغاثة المنكوبين المستضعفين، ومدّ يد العون للشيوخ والنساء والأطفال، وتخفيف جراحاتهم ومعاناتهم؛ فرفع الظلم مطلوب شرعاً .

ستذهب السكرة وتجيء الفكرة، وعندها:

* سيرى الناس أن هذه الحرب قد خطط لها طرفان رئيسان، هما المستقيدان الوحيدان مما جرى بسببها من دمار وخراب:

الطرف الأول: هم الأمريكيون الذين قال مسؤولوهم: إن هذه الحرب، هي البداية لتشكيل (الشرق الأوسط الجديد) الذي يريدون فيه تأمين قاعدتهم العسكرية الكبرى (في الأرض المحتلة).

والطرف الثاني: هو إيران التي أرادت أن تشغل العالم عن مخططاتها الإجرامي في العراق، وعن برنامجها الرامي إلى امتلاك السلاح النووي في أقرب وقت ممكن؛ حيث اشترت وقتاً ثميناً بهذه الحرب، وتركت للشعب اللبناني دفع فاتورته من دمائه وأمواله واستقراره ومقدراته.

* وعندما تذهب السكرة وتجيء الفكرة: سيكتشف الناس أن أحداث لبنان، ما كانت إلا بداية لمرحلة جديدة من مشروع مد شيعي قديم جديد، يريد ضم لبنان إلى هيمنة إيران، مثلما حدث في العراق ليتحقق بذلك ما سبق أن خطط له أصحاب مشروع (إيران الكبرى) الممتدة من البحرين إلى حدود فلسطين، في هلال شيعي يسمح بتطويق الجزيرة العربية مهد الإسلام الصحيح.

* وعندما تذهب السكرة وتجيء الفكرة: سيعلم الناس أن هناك مشروعين يتنافسان على قيادة الأمة نحو التغيير: أحدهما: يقوم على الحق والسنة، والآخر: يقوم على الباطل والبدعة، وأن المشروع الأول الذي أُسس على الحق من أول يوم، هناك إصرار على الإضرار به، والتغطية عليه لحساب (مشروع الضرار) الآخر المشيد على أنقاض أعراض الصحابة، حملة الدين، وواسطة الرسالة، وسادة أهل الجنة بعد الأنبياء .

إن الحق أبلج والباطل لجلج، وحُق لقوم جعلهم الله شهداء على الناس ليكون الرسول عليهم شهيداً ألا يضيع الحق فيهم، انسياقاً وراء العواطف، والتفافاً على الصواب، بما يسوّغ في الناس تعظيم البدعة، وتوهين السنة مع من يحمونها من مجاهدين وعلماء ومصلحين، تطاولت عليهم الألسن التي تقاصرت عن غيرهم من الذين لا يُرجى نفعهم ولا يُتوقع إخلاصهم للسواد الأعظم من الأمة.

فاللهم ألهمنا رشدنا، واهدنا سواء السبيل، وثبتنا عليه حتى نلقاك، غير خزايا ولا مفتونين ولا مبدلين ولا مغيرين... آمين

=====

الشرق الإسلامي بين المشاريع الرومانية والأطماع الفارسية

الحمد لله رب العالمين ؛ خلق الخلق بقدرته، وقضى فيهم برحمته وعدله ، لا يقع شيء إلا بأمره، ولا يقضى شأن إلا بعلمه ((يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ)) أحمده على ما هدانا وأولانا ، وأشكره على ما أعطانا وآوانا ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ؛ لم يقدره الخلق حق قدره، ولا عبده حق عبادته ((وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ)) وأشهد أن نبينا وحبينا وقدوتنا محمداً عبد الله ورسوله ؛ أرسله الله تعالى بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين.

أما بعد : فانقوا الله - عباد الله - وأطيعوه ؛ فإن العباد مهما بلغوا مفتقرون إلى ربهم ، محتاجون إليه في كل لحظة وحين ، وإذا اشتدت المحن ، وعظم الكرب ، فلا فرج ولا مخرج إلا بالله العليم القدير ((قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فذل فذلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ)) (يونس : 31،32).

أيها الناس: لقد أنعم الله تعالى على البشر عامة بدين الإسلام الذي هو الرحمة والعدل ، ثم كانت النعمة الخاصة لمن أسلم دينه لله تعالى، واتبع الحق من ربه،

وجانب الباطل بأديانه المختلفة، ومذاهبه المتعددة، فانزعج من أدران الوثنية ، ومن أضرار الأديان المحرفة، وسلم من ظلمات الإحداث والبدعة، فكان إسلامه نقياً صافياً كما شرعه الله تعالى وارتضاه ، وأنزله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وتلك نعمة لا يدرك كثير من المسلمين عظمها وقدرها ، فلا يشكرون المنعم علينا بها ((قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)) (الحجرات: 17) .

إن العرب في جاهليتهم لم يكونوا شيئاً يذكر ، ولا أمة تعرف فتهاج ، ولم يحسب الآخرون لها أي حساب؛ لأنهم كانوا قبائل متفرقة ، وعشائر متناحرة ، يفني بعضهم بعضاً في سبيل ناقة عقرت، أو خيل سبقت، أو كلمة قيلت ، وكانت السيادة للفرس والروم.

لقد كانت القبائل العربية المتاخمة لبلاد الفرس أو لبلاد الروم تابعة لإحدى هاتين القوتين العظميين آنذاك ؛ فملوكهم يعينون بقرارات من قصور الأكاسرة والقيصرة ، وأبناؤهم يرمى بهم بين السيوف والرماح لصنع أمجاد ليست لهم ، وإنما هي لملوك الفرس والروم ، فاصطنع الفرس قبيلة لحم اليمانية ومنحوا رؤساءها لقب (الملوك) فكان منهم ملوك المناذرة، واصطنع الروم قبيلة تنوخ العدنانية ومنحوا رؤساءها أيضاً لقب (الملوك) فكان منهم ملوك غسان ، وكم أهرقت من دماء لأبناء هاتين القبيلتين وأحلافهما في سبيل عرشي كسرى وقيصر.

والحرب بين فارس والروم قديمة قدم دولتيهما ، تكون الغلبة للفرس تارة، وتارة أخرى تكون الغلبة للرومان.والفرس أسبق في الدولة والقوة من الرومان ، ولما سبي اليهود بأيدي البابليين ونُقلوا إلى العراق أعادهم أمبراطور فارس قورش الإخميني إلى فلسطين قبل ميلاد المسيح عليه السلام بخمسة قرون وزيادة ، وكان ذلك أول تقارب تاريخي بين الفرس واليهود ، و قبل الميلاد بثلاثة قرون وزيادة قامت للرومان دولة وثنية قوية على يد الإسكندر المقدوني الذي يعده الأوربيون أعظم قائد روماني في التاريخ ، ففضى على دولة الفرس ، وضمها إلى مملكته ، ولكن الفرس أعادوا دولتهم بعد قرن من الزمان ، وقويت دولتهم بعد قرون خمسة في عهد الساسانيين، وظلت

الحروب والثارات مشتعلة بين الفرس والروم قرونا تباعا ، وكانت قبائل العرب من حطب حروبهم.

وبعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم شن كسرى الفرس إبرويز حربا ضروسا على الروم استولى فيها على بلاد الشام ومصر ، وسلب الرومان صليبهم الأكبر ، ونقله من بيت المقدس إلى المدائن عاصمة الفرس ، وهذه الحادثة هي التي ذكرت في القرآن ((الم * غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)).

أي: غلبهم الفرس، وسيُغلب الفرس على أيدي الرومان بوعد من الله جل جلاله ، ووقع ذلك ؛ إذ تولى هرقل عرش القياصرة فشن حربا ضروسا على الفرس استرد بها الشام ومصر ، وهاجم الفرس في بلادهم ، وكسر قوتهم ، واستولى على أموالهم ، وفرض الجزية عليهم. ووضعت الحرب أوزارها بين الفرس والروم ليبدأ عهد جديد على أيدي المسلمين ؛ إذ بشر النبي صلى الله عليه وسلم بفتح بلاد الفرس وبلاد الروم فقال عليه الصلاة والسلام : ((إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، والذي نفسي بيده لتنتفن كنوزهما في سبيل الله)) [1].

وفي حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال له النبي صلى الله عليه وسلم: ((لئن طالت بك حياة لتفتحن كنوز كسرى)).

وبشر عليه الصلاة والسلام أول جيش مسلم يغزو الروم فقال صلى الله عليه وسلم : ((أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم)) [2].

وأخبر عن الاستيلاء على قصر كسرى فقال عليه الصلاة والسلام : ((عُصيبة من المسلمين يفتتحون البيت الأبيض بيت كسرى)) [3].

ولما وضعت الحرب أوزارها بين المسلمين والمشركين عقب صلح الحديبية كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى ملوك العالم آنذاك يدعوهم إلى الإسلام ومنهم كسرى وقيصر ، فأما كسرى فأخذته العزة بالإثم ، واستكبر ذلك واستعظمه ؛ لما قام في

قلوب الفرس من احتقار العرب ، والإزرء بهم، فمزق كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعا عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يمزق الله ملكه كل ممزق. وأما قيصر الروم فقد مشى من حمص إلى القدس شكرا لله تعالى لما نصره على الفرس ، فورد عليه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت المقدس ، ثم طلب أحدا من العرب يسألهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان المسؤول أبا سفيان قبل أن يسلم ، وجرت المحاوره المشهوره التي أعلن فيها هرقل صدق النبي صلى الله عليه وسلم وقال لأبي سفيان: (وإن يك ما قلت حقا فيوشك أن يملك موضع قدمي هاتين ، ولو أرجو أن أخلص إليه لتجشمت لقاءه ولو كنت عنده لغسلت قدميه) وكاد هرقل أن يسلم لولا خوفه على ملكه فخر الإسلام وما بقي له الملك .

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ووفاة الصديق أبي بكر رضي الله عنه ، وفي خلافة الفاروق عمر رضي الله عنه كسر المسلمون الروم في وقعة اليرموك وفتحوا الشام وبيت المقدس بقيادة خالد وأبي عبيدة رضي الله عنهما ، وودع هرقل سورية وداعا لا لقاء بعده.

ثم كسر المسلمون الفرس في القادسية بقيادة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وتتبعهم سعد في مواقع كثيرة إلى أن فتح الله عليه المدائن عاصمة الفرس ، وأخضعها للإسلام ، ودخل سعد قصر كسرى الأبيض الذي بشر النبي صلى الله عليه وسلم بفتحه ، وصلى سعد رضي الله عنه في إيوانه. ثم قضى المسلمون على تجمعات الفرس في نهاوند بقيادة النعمان بن مقرن المزني رضي الله عنه سنة إحدى وعشرين للهجرة.

وهكذا انتهت الدولتين العظيمين آنذاك فارس والروم على أيدي أهل الإسلام ، وأما شعوب هاتين الدولتين ، فكثير منهم دخلوا في دين الله تعالى ، وبقي كثير منهم تحت حكم المسلمين بعقد الذمة ، ثم أسلم أكثرهم لما عرفوا الإسلام، ورأوا عدل المسلمين فيهم ، ورحمتهم بهم ، حتى كانوا أرحم بهم من ساستهم الذين حكموهم من قبل ، وبعضهم هاجروا إلى بلاد لم يصلها الإسلام ، وبعضهم أظهر الإسلام وأبطن

الكفر ، وعمل هؤلاء المنافقون الباطنيون على زعزعة المسلمين من داخلهم ببث الفرقة بينهم ، ونشر الأراجيف فيهم.

وذات يوم ظهر الحقد الفارسي المجوسي على عمر رضي الله عنه الذي فتحت فارس في خلافته؛ إذ طعنه غلام مجوسي كان يمسح على رؤوس الصبيان الفرس ويقول : أكلت العرب كبدي، أكل عمر كبدي ، فغدر بالمسلمين وقد أمنوه ، وقتل خليفتهم وهو يصلي بالناس ثم قتل نفسه.

وبعدھا بسنوات قلائل أظهر ابن سبأ اليهودي المنافق نغمته على عثمان رضي الله عنه ، وأتبعها بادعاء التشيع لآل البيت ، حتى علا كعبه ، وظهر أمره ، وزاد أتباعه ، فسار على رأس فتنة قتلوا فيها الخليفة عثمان رضي الله عنه ، ومن ثم فرقوا الأمة ، وقسموها إلى طوائف ومذاهب ، واستحسن كثير من الفرس التمهذب بالمذاهب السبئية الباطنية التي تدعي التشيع لآل البيت ؛ بغضا للعرب، ومخالفة لهم ، لا محبة لآل البيت . وتبعهم في ضلالهم هذا كثير من دهماء العرب وجهالهم، وعادت العنصرية الفارسية لأهلها من جديد رغم أن الإسلام ألغى العنصريات والعصبية الجاهلية، وكانت هذه المذاهب الباطنية قد استمدت أكثر عقائدها من عقائد اليهود ومبادئهم وكان هذا هو التقارب الثاني بين الفرس واليهود.

وبلغ من عصبية الباطنيين وحقدهم أنهم مالتوا أعداء الإسلام على المسلمين طوال تاريخهم ؛ فالعبيديون الباطنيون في مصر والشام سلّموا رقاب المسلمين للصليبيين في الحملة الصليبية الأولى، ولم ينج من سيوف الصليبيين إلا حاكم بيت المقدس من قبل بني عبيد وحاشيته وأهله ؛ إذ خرجوا من القدس سالمين بأعين الصليبيين الذين قتلوا كافة المسلمين.

وإخوانهم القرامطة المجوس هم الذين قتلوا الحجاج في حرم الله تعالى يوم التروية ، ودموا بجثثهم بئر زمزم، واقتلعوا الحجر الأسود وأخذوه معهم ، وخطب رأسهم أبو طاهر القرمطي المجوسي على باب الكعبة مدعيا الربوبية ، مستهزئا بسورة الفيل ، سائلا عن الطير الأبايل ، عليه من الله ما يستحق.

ونصير الدين الطوسي والمؤيد ابن العلقمي سهّلا للنتر غزو بغداد والقضاء على الخلافة العباسية في مؤامرة قذرة حفظها التاريخ للباطنيين، والصفويون المجوس

استعانوا بأعدائهم الرومان ضد خلافة بني عثمان ، وكانوا من أهم الأسباب التي حالت دون فتح العثمانيين لأوربة الغربية ؛ إذ وقفت جيوش بني عثمان على أبواب فينا بسببهم ، وللفرس المجوس وأتباعهم من الباطنيين العرب صولات وجولات وخيانات أيام الاستعمار الغربي لبلاد أهل الإسلام ، ولا زال كيدهم ومكرهم بأهل الإسلام إلى يومنا هذا ، وظهر لكل الناس في الحملة الاستعمارية الإنجليزية الجديدة دور الفرس في إسقاط العراق وبلاد الأفغان تحت أقدام الاحتلال ، ومفاخرتهم بذلك وإعلانه على الملأ دون حياء ولا موارد ، ومن ثم عملوا من الجرائم البشعة بأهل الإسلام ما هاب المحتل الصائل أن يعمل مثله ، فهذه حال الفرس المجوس مع المسلمين .

وأما الرومان فقد سيروا للمشرق المسلم خلال منتهي سنة ثمانى حملات صليبية كبرى ، وقضوا على الإسلام في الأندلس، وأبادوا المسلمين فيها ، ونصروا من سلم من الإبادة والتهجير وعقب سقوط الخلافة العثمانية انتهبوا أمصار المسلمين ، وقسموها بينهم فيما عُرف بالاستعمار والانتداب الأجنبي، وما خرجوا منها إلا وقد سيطروا عليها سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، ولا زال هذا دأبهم إلى يومنا هذا.

تلك كانت أبرز العناوين في علاقة المسلمين بالفرس وبالروم وأهم الملامح من تاريخ الصراع الروماني الفارسي الذي يوشك أن يندلع من جديد على أراضي المسلمين ؛ ليكون حطبه بلاد أهل الإسلام وأبناءهم ومقدراتهم ، كما كان العرب في جاهليتهم حطبا لحروب فارس والروم.

حفظ الله بلاد المسلمين من كل سو ومكروه، وأدار الدائرة على أعدائهم ، إنه على كل شيء قدير

أقول ما تسمعون وأستغفر الله لي ولكم.

الخطبة الثانية

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد : فاتقوا الله - أيها المسلمون - وأطيعوه ، واشكروا نعمه ولا تكفروه : ((وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَالَّذِينَ مِنَ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ * بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ)) (الزمر : 65،66) .

أيها الناس: في كل أمة من الأمم ، وفي كل جنس من أجناس البشر أبرار وفجار ، وخيار وأشرار، وكما كان في العرب أبو جهل وأبو لهب كان في الفرس وفي الروم كفار ككفار العرب، وكما كان في العرب مؤمنون صالحون كان في الفرس والروم مؤمنون صالحون، يتقدمهم في الإيمان والهجرة والصلاح: سلمان الفارسي، وصهيب الرومي، اللذان سبعا إلى الإسلام قبل عزّ المسلمين ، وقبل ذلة الروم وفارس، فرضي الله عن سلمان وعن صهيب.

بيد أن الدولة الفارسية المستقوية في هذا العصر قد قدمت عصبيتها لعرقها على إسلامها، ولا زالت تفاخر بفارسياتها على لغة القرآن، وتسعى جاهدة لإعادة الأمجاد الفارسية التي قضى عليها الإسلام ، ويكفي فيهم أنهم يفاخرون بالمجوسي الذي قتل عمر رضي الله عنه، ويعدونه من شهدائهم وهو لم يدخل في الإسلام ، ولم يسجد سجدة واحدة لله تعالى. ولا زالوا يزرون بالصحابة رضي الله عنهم ويكفرونهم ويلعنونهم ، وأشد ما تكون نقيمتهم على عمر وسعد بن أبي وقاص؛ لأن فتح فارس، وإطفاء النار التي كانوا يعبدها أجدادهم إنما كان في خلافة عمر، بقيادة سعد، رضي الله عن عمر وعن سعد وعن الصحابة أجمعين. وقد تواردت أخبار مذابح جماعية في العراق لكل من كان اسمه عمر ولو كان فاسقا أو زنديقا فضلا عن أن يكون مسلما صالحا.

وإذا كانت قبائل العرب في الجاهلية وقودا لحروب فارس والروم ؛ فإن التاريخ يعيد نفسه في الأحداث المعاصرة؛ إذ أضحت بلاد العرب والمسلمين موقع تصارع وتنافس بين القوتين الفارسية الباطنية، والرومانية الإنجيلية الصهيونية.

وليعلم من اختاروا المذاهب الباطنية من أبناء العرب، وانضوا تحت لواء الأمة المجوسية، وكان ولاؤهم لها أعظم من ولائهم لدولهم ، ليعلموا أن مذهب المجوس يقوم على العنصرية للعرق والجنس فلا مكان لهم فيه ، ومهما قدموا للفرس فلن يحظوا عندهم بشيء؛ لأن أصولهم ليست فارسية، إن هم إلا أجراء وعمال ينفذون

المخططات الفارسية فحسب ثم يُلفظون كما لُفظت قبائل العرب المنضوية في الجاهلية القديمة تحت اللواء الفارسي ، بل إن في عقائد الفرس الجدد أنهم متى تمكنوا أبادوا غير جنسهم ممن هم يدينون بدينهم ، ويتمذهبون بمذهبهم الباطني ، فاتباع المذهب لا يلغي العصبية، ولا سيما إن كان العرق عربيا ، والعرق عندهم فوق الدين.

وليعلم من اختاروا الترويج والتمكين للمشاريع الإنجيلية الصهيونية في بلاد المسلمين تحت ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير أو الجديد ، أنهم مجرد عمال وخدم يجري استخدامهم وانتعالهم ثم استبدالهم، وليسوا أكثر من غساسنة جدد عند رومان جدد ، ولا يزال الرومان يحتقرونهم أبد الدهر.

وما أضحت بلاد أهل الإسلام ومقدراتهم ألعوبة في أيدي الأعداء، وميدانا لتنافس جديد بين الفرس والرومان في هذا العصر إلا بسبب الذنوب والمعاصي التي أورثت المسلمين ذلا وصغارا وتفرقا حتى هانوا على أعدائهم.. عصوا الله تعالى فذلوا وهانوا، وتفرقوا واختلّفوا فضعفوا واستكانوا ، ولا يزالون متربصين ينتظرون ما تسفر عنه هذه الحروب المشتعلة التي تطحن بلادهم، وتستنزف أموالهم ، وتخرب عمرانهم، وثمراتها لغيرهم، وعلقمها عليهم، ولا حول لهم ولا قوة إلا الانتظار والتربص فهم غير قادرين لا على الفعل، ولا على رد الفعل، ولا على إيقاف الحرب، نعوذ بالله من الذل والهوان ، ولا مخرج من ذلك إلا بالتوبة من الذنوب، واللجوء إلى الله تعالى، وإزالة أسباب الفرقة والاختلاف، وكل ما يجري نحن مسئولون عنه أمام الله تعالى ثم أمام التاريخ بذنوبنا وبما كسبت أيدينا، فتوبوا إلى الله أيها المسلمون لعلكم تحفظون وتتصرون ((عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَكْيِيلًا)) (النساء: 84).

وصلوا وسلموا على نبيكم كما أمركم بذلك ربكم.

[1] متفق عليه.

[2] رواه البخاري .

[3] رواه مسلم .

=====

غزّة وابن تيمية والنشيد الوطني الصهيوني

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله ومن والاه..أما بعد :

1) فقبل ثمانية قرون تقريبا ، مرّ العلامة المحقق أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية رحمه الله بغزّة ، وعقد في جامعها (لعله العمري) مجلسا علميا كبيرا ، فتعلق أهل غزّة به ، وسأله أميرها المنصوري أن يضع له برنامج عمل سياسي إسلامي ، فأجابه ابن تيمية رحمه الله إلى ذلك ، وحرّر له مشروعا متكاملا في هذا الشأن ، كتبه في ليلة واحدة ، وقدمه له صلاة الفجر ، واشتهر وانتشر تحت مسمى : (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) ، وهو الكتاب القيم المعروف المشهور ، الذي لا تخلو منه مكتبة طالب علم .. تذكرت هذا العالم وقصته ، وأنا أفكّر في ذلك الثغر الذي يحمل رقما قياسيا في الكثافة السكانية على مستوى العالم مع صغر مساحته ، وقلة موارده ، ومحاصرة أهله .

2) وغزة تاريخ إسلامي عريق دونه الشيخ عثمان الطباع في : إتحاف الأعرزة في تاريخ غزة ، .. وغزّة هي غزّة التي عرفناها من قبل في فتوحات الفاروق رضي الله عنه ، ومرت بنا في ترجمة الإمام محمد بن إدريس الشافعي الغزي ، أحد أئمة الفقه الأربعة ، تلميذ الإمام مالك ، وشيخ الإمام أحمد رحمهم الله ..

وإنّي لأتذكر غزّة بل فلسطين المحتلة كلّها ، كلّما قرأت أو سمعت أو تذكرت آخر سورة آل عمران ، لأنّها جمعت خصالاً نراها رأي العين في الأسرة الفلسطينية الصابرة ، المصابرة ، المرابطة ، رجلا وطفلا وامرأة وعجوزا .. غزّة التي تكاد تتجاوز حدود المعقول في صمودها واستبسال أهلها وتضحياتهم ، بل تجاوزت حدود المألوف وقاربت تجاوز حدود المعقول ، حين نعلم أنّ حوامل غزّة يساهمن في المقاومة بتبرعهن بنوع من الأحماض البولية الخاصة بالحوامل ، لأنها توفر لمصانع الأسلحة المحلية للمرابطين مواد أولية ليدافعوا بها عنهن !!

3) تذكرت غزّة وماضيها ، و تذكرت جميع الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان ومزارع شبعا وغيرها ، ثم تذكرت دعوات التطبيع وما يصاحبها من جهد مأزور فيما يشبه التمهيد لتطبيع المسلم عقديا من خلال القدح الجائر والاعتداء السافر على مسلمات العقيدة الإسلامية ، ودلائل النصوص القرآنية القطعية ..

تذكرت تلك الجهود الخاسرة التي يتبناها كتاب الخور المهين في عالمنا العربي ، ما بين قاصد و جاهل ومستغفل ، للنيل من عقيدة الولاء للمؤمنين وكأنما هو جهد في تذليل الصعوبات العقديّة أمام الغزاة المحتلين والصهاينة الغاصبين ، بوعي أو دون وعي لحقيقة المعركة ، التي يجسدها علناً النشيدُ الوطني للكيان الصهيوني :

" طالما في القلب تكمن .. نفس يهودية تتوق .. ولأمام نحو الشرق .. عين تنظر إلى صهيون .. أملنا لم يضع بعد .. حلم عمره ألفا سنة .. أن نكون أمة حرة على أرضنا .. أرض صهيون والقدس .. " .

أقول هذا ، لأننا وجدنا من الكتاب العرب من يتعاطف مع جندي أسره مقاومون شرعيون على أرضهم - وهو الحق الذي تكفله قواعد القانون الدولي - تحت دعاوى الحرص على الفلسطينيين ، في حين أنني سمعت بعضهم من قبل يردد جملة : " إخواننا في فلسطين !! " إخواننا في فلسطين !! " على سبيل السخرية .. مستهجننا تعاطفنا مع إخواننا المسلمين ، داعياً إلى التفوق في ظل العولمة ونبذ الأممية زعم ، وعدم التدخل فيما وراء الحدود . فيا ترى هل يظن هؤلاء أنّ الجندي اليهودي المأسور ، دون الحدود أو يعلمون أنه وراءها ؟

(4) لقد كانت صناديق الاقتراع التي نادى بها دعاة الديمقراطية امتحانا صعبا لهم .. فبعد عدد من النتائج غير المرضية لهم في عدد من البلدان ، حاولوا تدجين الأمة إعلامياً ثم طالبوا بوضع الصناديق لها مرة بعد مرة ، وكان مكان اختبارهم الأخير للأمة ، هو أفسى مواقع معاناتها ، فتمّت : انتخابات المجلس التشريعي في السلطة الفلسطينية ؛ وما إن ظهرت النتائج الأولية حتى تهامس الظلمة من الإفرنج ، فلم نلبث أن سمعنا صراخ (الشرعية الدولية وحقوق الإنسان) - التي طالما يطالبون خصومهم برعايتها ، في مثل حالة الصين وكوريا الشمالية - سمعناها تصرخ في فلسطين تحت أقدام واضعيها ، وتنتهك دون قدرتهم على تبرير منطقي لما يجري منهم تجاهها ، فحوصر الشعب الفلسطيني الذي كانوا يقدمون صورة الحرص عليه في قالب (الديمقراطية) ، وبلغ الأمر بأدعياء الديمقراطية ، والمتباكين على حقوق الإنسان ، أن يتآمروا على الشعب الفلسطيني في مناطق السلطة بمنعه من استلام

أجرة عَزَقَ الجبين ، التي يشتري بها - وليس منها - حليب المولود ، وغذاء الطفل ، وقوت الإنسان .

لقد أزلت هذه الانتخابات ، بقايا أوراق التوت عن سوءات دعاة الشرق الأوسط الكبير ، وبصقت في وجوه المبشرين برغده وعدالته وتفوق حقوق الإنسان فيه .
لم لا ؟ ألم ير الناس كيف حوصرت حكومةٌ منتخبة في انتخابات لم يشكك أحد في نزاهتها ، مع محاولاتٍ جرت لتدارك النتيجة ولو في اللحظة الأخيرة .

لقد شهد العالم كيف خلت - ولم تكن من قبل كذلك - خزينة المالية الفلسطينية قبيل تسليمها للحكومة المنتخبة بفوق ناقة ، وكأنَّ أموال الأمة وأرزاق الناس ، ومستحقات اليتامى محلَّ عبثٍ سياسي .. والإمعان في الحصار بمنع البنوك من التعامل مع الحكومة المنتخبة - التي حصلت على أصوات لم يحصل على مثلها المرشحون في أعرق الأحزاب السياسية الغربية - بعيد إعلان النتائج .

ثم رأى العالم بالصوت والصورة كيف يُجلب قوت الشعب للشعب تهريبا ، عبر منفذ بري حدودي وحيد بين غزة ومصر ، في معاطف وزراء في حكومة شرعية !
إنَّ هذا الظلم والجور والتعامل غير الحضاري - ذاته - نكرني رسالة أبي العباس ابن تيمية رحمه الله إلى ملك قبرص التي يطالبه فيها بإطلاق سراح أسرى المسلمين ، ويحذره فيها من عقوبة الظلم وسنة الله في الظالمين دولا وأفرادا .

(5) ظنَّ الخصوم أنَّ الأمة هزمت واستسلمت ، ولكن الوهم تبدد ، ولنا في التاريخ معتبر ، فلقد تيقنوا فيما بعد أنَّها لم تمت وإنَّما كانت مسترخية ، وربما كان منها من أخذته سنة من النوم ، تحت شعارات القومية العربية الزائفة ، والشعارات الثورية الفارغة ، في ظاهرة صوتية لخصتها للجيل الذي لم يشهدها ، تصريحات وزير الإعلام العراقي الذي غطَّى غبارُ القصف آثار أقدامه قبل أن يغادر بغداد هاربا و هو يتحدَّث عن الصّدِّ والصمود إلى آخر نطفة دم ..

لقد رُكِّلت الأمة عام النكسة ، فاستيقظت وصحت ، واكتشفت سرَّ هزيمتها الحديثة ثم سرَّ نصرها القديم الذي قامت عليه دولتها الأولى وما تلاها من دول الإسلام ، وحتى هذه الأحقاب المتأخرة التي تحالف فيها الإمامان محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب رحمهما الله ، في دليل مادي ملموس على سبب النصر الإلهي ؛ ولعلَّ

هذا سرّ التضايق من الصحوة ، ومن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ومن قبلهما ابن تيمية إيّاه - رحمهم الله - وكأنّ ظلّمة الإفرنج ومساندي المغتصب ، يستشرفون آثار تراث هؤلاء القادة وتجربتهم في مستقبل القضية .. إنّ ظلّمة الإفرنج ومن خُدع بهم أو وافقهم من بني جلدتنا ، يريدون من الأمة أن تموت لا أن تغرق في النوم فقط ؛ ليسرحوا ويمرحوا خارج وحي الله ، في ليبرالية مخزية ، لا تعرف ديناً ولو كان الإسلام ، ولا ثابتاً ولو كان عقيدة التوحيد ، ولا أصلاً يقينياً منصوصاً ولو كان الولاء في أواسط الحجرات والبراء في أواخر المجادلة . وما علم هؤلاء أنّ من النّوم نوماً كهفياً يصحو فيه المضطهدون على زغاريد النصر ومباهج الاحتفاء .

(6) إنّ من المؤسف أن نرى التطبيع الإعلامي في إعلام العرب والمسلمين يسابق التطبيع السياسي في ظل أجواء لا تسمح لذي حياء أن يتكلم . ولكن يا ترى ماذا يستطيع أن يقول دعاة التطبيع (الصلح الدائم الذي يتم بمقتضاه الدخول في جملة من الاتفاقات متنوعة الجوانب بما في ذلك الجانب الثقافي والاقتصادي والأمني وغيرها) مع هذا الكيان الصهيوني الغاصب المحتل ، الذي لم يحترم شيخاً ولم يرحم طفلاً ، ولم يقدر - ولو إنسانياً - وضع امرأة حامل ! ليضعها وجنينها في عنابر قذرة ، خلف قضبان ظالمة ، ومعاملة جائرة .. ما الذي يمكنهم قوله ، ولم صمّت بعضهم عن الحديث في الحدث ، وانكفاً بعضهم على إثارة قضايا داخلية محسومة شرعاً ونظاماً ، وفعل بعضهم الأسوأ بما تقدم ذكره ..

(7) وهنا لا يفوتني أن أهدس في آذان المخلصين من الدعاة والكتاب بأننا يجب أن ندرك الفرق بين الصلح مع اليهود في فلسطين بالمعنى القانوني الدولي ، وبين ما قد يضطر إليه الإخوة في الحكومة الفلسطينية الحالية من الدخول في مفاوضات والوصول إلى اتفاق هدنة سواء كان ذلك في العاجل أو الآجل ، فلنفترض أنّ الإخوة في القيادة الفلسطينية الحالية - وهم ما بين علماء و طلبة علم أو رادّون إليهم - سلكوا هذا المسلك ، فهل يسوغ التثريب عليهم ، فضلاً عن تخوينهم والنيل منهم ؟ كلاً فثمة فرق بين مسألة الصلح الدائم الذي أجمع العلماء على منعه . العلماء السابقون . ، واتفق على تجريمه في قضية فلسطين المعاصرون ، وبين عقد

هدنة مؤقتة أو مطلقة في نظر مصلحي ممن يملك آلة الاجتهاد وتقدير المصلحة المرعية في الشرع .

وبسبب الخلط في فهم هذه المسألة ، غلط بعض الناس على شيخنا العلامة / عبد العزيز بن باز - رحمه الله - حين نسبوا إليه جواز الصلح مع اليهود بالمفهوم العرفي الدولي (الصلح المؤبد) مع أنه قد أوضح ما عناه وبيّنه بقوله : " الصلح بين ولي أمر المسلمين في فلسطين وبين اليهود لا يقتضي تملك اليهود لما تحت أيديهم تمليكاً أبدياً ، وإنما يقتضي ذلك تملكهم تملكاً مؤقتاً حتى تنتهي الهدنة المؤقتة ، أو يقوى المسلمون على إبعادهم عن ديار المسلمين بالقوة في الهدنة المطلقة . " (مجلة البحوث الإسلامية : العدد (48) ص : 130-132) .

(8) قد يصاب بعض الناس من أهل الغيرة والحمية ، وخاصة الشباب بنوع من الإحباط أو اليأس وهم يشهدون هذا الحدث وأمثاله ، وحق لهم أن يتألموا .. ولكن ربما تصرف بعضهم تصرفاتٍ غير مشروعة ، لا يرجعون فيها لعالم معتبر ، ولا سياسي حاذق .

ولهؤلاء يقال : السكينة السكينة .. يمكنكم أن تصنعوا شيئاً في نصرة المسلمين بطرق مشروعة مرجوة النفع مأمونة العواقب ، إزاء ما يجري من حصار إخواننا في غزة على سبيل المثال .

وإذا ما استبعدنا استخدام جميع الوسائل القانونية المعترف بها في سبيل مطالبة العدو بالعدالة ، ومراعاة القوانين الإنسانية الموافقة للشرع ، على المستوى الرسمي والمؤسسي في العالم العربي والإسلامي - وهي أمور يفقهها أهل الشأن - فإنّ بإمكاننا كأفراد أن نقوم بجهود نصرة شرعية قانونية مؤثرة إن شاء الله تعالى ، ولو لم يكن فوراً .

وهذه بعض الأمثلة للوسائل المشروعة المتاحة أذكرها على سبيل التنبيه لا الحصر :
فالمثال الأول : الدعاء لإخواننا في غزّة والقنوت لنازلتهم ، وقد أفتى بذلك في هذه القضية بالذات سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ حفظه الله لكل من سأله ، واصفاً ذلك بأنه أيسر ما يمكننا تقديمه من نصرة .

كيف وقد وجدنا في الأنباء أنّ حاخامات يهود يدعون إلى الصلاة من أجل تحرير جندي ظالم ، ويقومون على أرض مطار غزة في محاولة لتثبيت الغزاة الغاصبين ، فما أهوننا إن لم نرفع أيدينا إلى الله عز وجل نطلب منه الغوث لأهلنا في غزة ، ونتضرع إليه طلبا للطفه سبحانه بالأجنة في بطون الحوامل ، والصغار في أحضان الأمهات ، والشيوخ في زنازين الصهاينة ، والمصابين والمرضى في عنابر المشافي وغرف الإنعاش .

والثاني : الكشف الإعلامي للحقائق المتعلقة بأسرانا في فلسطين ، أعداداً وأوضاعاً ، وأحوالاً ، فليزر من يروم نصرة إخوتنا في فلسطين - على سبيل المثال - مواقع الأسرى على الشبكة العالمية ، وليحك منها للناس بعض ما يجد من معاناة امرأة أو طفل أسير أو شيخ قد بلغ من الكبر عتياً ! أو مولود فلسطيني ولد أسيراً في عنابر السجون الصهيونية الظالمة ! فربما رقّ مؤمن فانتصر بالدعاء الذي قد لا يرد ، أو اطلع ذو مالٍ فاتقى الله في ماله وبذل ، أو قرأ خصم فارعوى ورجع ، أو بلغ من هو أوعى من قاريء . ومثله كشف الحقائق المتعلقة باللاجئين الذين يحل محلهم ظلماً وعدواناً قطعان المستوطنين في المغتصبات الصهيونية الظالمة .

الثالث : إبراز كل ما يتعلق بجهود المقاطعة الشعبية وأسبابها المشروعة ، من خلال مواقع المقاطعة الشعبية للكيان الصهيوني على الشبكة العالمية وغيرها ، ومنها مواقع عديدة معروفة ومليئة بالحقائق الميدانية ، والمزيد من الأفكار العملية المشروعة التي تحتاج إلى مزيد تفعيل ، لتساهم في بقاء القضية الإسلامية حية في نفوس الأمة ، وتوعية الرأي العام العالمي بها من خلال عرض كل جديد وتوضيحه مدعماً بالوثائق والأدلة . وعدم نسيان الحقائق المتعلقة بالجهود الصهيونية في محاولة هدم المسجد الأقصى ، وما يجري منهم تحته من أعمال حفر وتنقيب ، واخللة لمبانيه ، وامتهان لأرضه ، وتهديد بذلك على أيدي العصابات الصهيونية شديدة التطرف ، وكذا محاولاتهم السيئة في تغيير التركيبة السكانية في القدس المحتلة .

الرابع : كشف خطوات التطبيع الظالم ، والإفادة في ذلك من إحصائيات المواقع الموثوقة التي أنشأتها المؤسسات الإسلامية والعربية في البلاد التي تضرر أهلها من التطبيع ، ولم يجنوا منه غير الفساد في الاقتصاد والزرع والنسل ، وتيسير الاختراق

الصهيوني للبلاد العربية والإسلامية ومؤسساتها الحيوية المهمة . ولنلق الضوء على خطوات التطبيع الإعلامي ، كترداد الأسماء والمصطلحات العبرية ، مثل : (حاجز إيريز) بدل معبر بيت حانون ؛ و(حائط المبكى) بدل حائط البراق ؛ و(إيلات) بدل أم الرشراش ، و(أشكيلون) بدل عسقلان ، و(تل أبيب) بدل تل الربيع .. و (الأراضي الفلسطينية) بدل فلسطين ، إقراراً ضمناً بأن ما تبقى حق ليهود ! و (إسرائيل) للإشارة للكيان اليهودي الصهيوني المحتل أو للأراضي المحتلة عام 1948م ، والإيحاء بأن هذا الجزء المحتل صار حقاً ليهود ، لا يجوز حتى التفاوض عليه ، بخلاف الأراضي المحتلة عام 1967م فلا زالت تستحق أن يُتفاوض عليها ! (ينظر للمزيد : مصطلحات يهودية احذروها - مركز بيت المقدس) .

الخامس : المساهمة في إيصال طلبات أسرى الفلسطينيين وما يعانیه المأسورون ، إلى منظمات حقوق الإنسان فإنَّ الله ينصر هذا الدين بالرجل الفاجر كما في الصحيح ، ومطالبة هذه المنظمات بالمزيد من الجهود في سبيل إحسان معاملة الأسرى وإطلاق سراحهم ، بيانا للحقيقة ، ومحاولة في التأثير على الرأي العام العالمي ، وقطعا للطريق على تباكي الصهاينة أمامها واستعطافهم لها من خلال قضايا نادرة أو مختلقة أو مدعومة بحبل من الناس . وفي هذا مساندة للجهود الرسمية المخلصة ، كالذي جرى في مجلس حقوق الإنسان في الأيام الماضية القريبة ، حين تمكنت الدول العربية والإسلامية الأعضاء فيه من تمرير قرار يؤكد إعادة طرح موضوع الانتهاكات في الأراضي العربية المحتلة على المجلس في المستقبل ، وتنظيم دورة خاصة حول الموضوع ، من خلال التصويت الذي حسم الموقف بعد تباكي اليهود وأعاونهم ، وقد اعترفت سويسرا موطن اتفاقيات جنيف بانتهاك الكيان الصهيوني للقانون الإنساني بإنزال "عقاب جماعي" بالفلسطينيين في غزة ، مع أنها صوتت ضد القرار السابق .

هذه أمثلة لبعض الأمور التي يمكننا أن نقوم بها دون عناء بصورة مشروعة مأمونة .

نسأل الله عز وجل أن ينصر الإسلام والمسلمين ، وأن يوفق ولاية أمور المسلمين للقيام بكل ما يطيقون من جهد في نصره الحق وأهله ، ورفع الظلم عن إخواننا المسلمين في كل مكان .

هذا والله تعالى أعلم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله .

=====

#من يجني ثمار الجهاد في العراق؟؟

للكاتب : عبد التواب يوسف محمد

الحدث

سقطت بغداد وسقطت معها كل أفنعة الزيف والباطل ، ولم يثبت إلا ثلثة من الرجال الذين زادهم الصهر لمعاناً وقوة ، فولدت مقاومة عنيدة، ألهمت ظهر المحتل، وألحقت به الخسارة والدمار، فتداعى الحريصون على مصلحة المحتل لاحتواء المقاومة، وجعل المحتل يسرح ويمرح دونما رقيب، فمن تشكيك في مشروع الجهاد، إلى الإدعاء بأن المقاومة تفتقد إلى برنامج واقعي لخروج المحتل، إلى تحميل المقاومة- ظلماً وزوراً - ما يدور في العراق من قتل وتكبير، ناسين أو متناسين أن البلد يريزح تحت نيران الاحتلال.

التقرير

لم يبق في العراق ولا في غيره من يجهل أن الجهاد في العراق أثبت بأن خيار المقاومة هو الطريق الأصوب، لرد العدوان عن الأمة المسلمة .

الكل كان في حالة من الارتباك والذهول، من هول الفاجعة التي حلت بإخواننا في العراق، واحتلال بلد مسلم من قبل الصليبيين، وليت المحتل كان من دولة واحدة، وإنما من دول متعددة ، الكلّ تجمع على شعبنا وأهلنا في عاصمة الخلفاء، ولكن بدلاً من أن يهتّب المسلمون لنجدة إخوانهم، انقسموا ما بين مؤيد للاحتلال، ومشارك له فعلياً، وبين مقدم للمساعدة اللوجيستية كما يقولون: (التموين، والمساعدات الطبية،- وربما توفير الطلقات النارية- وفتح المطارات) ، وبين مكثف بالاستتكار المخجل، الذي يُراد به الاستهلاك المحلي في معظم الأحيان، وليس قناعة بالجهاد الشرعي، بعد أن أصبح كثيرٌ من قادة العالم الإسلامي لا تعدوا معرفتهم بالإسلام عن بقية

زعماء الدول الغربية، وبعد أن وُجد من بين رؤساء العالم العربي من يتقن الإنجليزية أفضل من العربية بشهادة الغرب .

لكن السؤال هل حققت المقاومة الشرعية في العراق أهدافها المرجوة؟؟

قد يبدو للبعض لأول وهلة، أن المقاومة في العراق والجهاد ضد المعتدين، لم تأت الثمار المرجوة، فالغزاة المعتدون أذاقوا الويلات والعقاب الجماعي للشعب المسلم الأعرل، فما تعرض له هذا الشعب الأبوي لا يحصيه مقال ولا كتاب، وإنما ينبغي إذا أردنا معرفة حجم المأساة، أن تُكوّن لجان ذات أفرع عديدة، وتخصصات متنوعة، ولكن نذكر بعضاً منها، وهي كالتالي:

1- بعد احتلال العراق تم تدمير البنى التحتية للدولة، وتم تسريح المؤسسات الحكومية، من جيش، وشرطة، وغيرها من مرتكزات وهياكل الدولة، من المؤسسات التعليمية والعلمية .

2- نهب ثروات البلاد النفطية والمعدنية، وغيرها .

3- نهب العملات الأجنبية الصعبة في البنوك العراقية، دعك عن العملة العراقية والذهب التي كانت في البنوك والدوائر الحكومية .

4- سرقة المتاحف الوطنية والتي اشتهر العراق بها من الأشياء الأثرية التي يعود بعضها إلى مئات القرون .

فالمعلومات الموثقة تؤكد أنه في أيام كارنر المندوب السامي - العجل -

الأمريكي الذي سبق بر يمر تم تدمير ونهب أكثر 1200 مصنع عراقي، والعراق معروفاً، على مستوى المنطقة بقدرات ونوعية مصانعه، وتم أيضاً نهب قصور الدولة بكل ما فيها ، هذه هي الخسائر المادية فماذا عن الخسائر البشرية .

وإليك الأرقام والإحصاءات .

الخسارة البشرية .

ملاحظة لا أحد يستطيع أن يقول كم هو عدد القتلى ؟

لأنّ القتل مستمر، ولا تُوجد إحصاءات دقيقة لسببين .

أولاً: لعدم وجود هيئات دولية تولي أهمية لذلك .

ثانياً: لأن الاحتلال يمنع حتى من الصحفيين ، وغيرهم من الأطباء متابعة ما يجري من المعارك ، فما لم تخطفه كاميرات الصحفيين في سرعة وصدفة - الصحافة ممنوعة في نقل تلك الأمور - فالستر مآله .

إذا الخسارة البشرية تكون محل تخمين ولا أحد يعرف بالضبط العدد الحقيقي :

* تجاوز عدد القتلى حسب بعض المصادر مائة وخمسين ألف منذ زمن بعيد .
* أكثر من مائتي ألف مواطن، رجالاً ونساءً وأطفالاً يقعون في السجون - عفواً - في زنازين التعذيب وأقبية الممارسات الوحشية .

* تقبع أكثر من تسعمائة سيدة وفتاة داخل زنازين وأقبية التعذيب الوحشية.

* تبدو مجازر الفلوجة المتعاقبة نموذجاً للمذابح الأخرى التي شهدتها وما تزال سامراء، تكريت، القائم، الرمادي والموصل

وكلنا نتذكر ما أصاب مدينة المآذن - الفلوجة - فقد

* انتهكت قوات الاحتلال أعراض 149 امرأة عراقية داخل مساجد الفلوجة، وليس خارج المساجد .

* هدمت ما يقارب من 17 ألف منزل سكني تمت تسويتها بالأرض .

* هدم 45 مسجداً.

* هدم 56 مدرسة.

* 459 محلاً تجارياً .

* استشهاد ما يزيد على 300 مدني عراقي.

وللستر على الجريمة قامت قوات الغزو وعملائها بطرد الإعلاميين من المدينة، لتتم المجزرة بعيداً عن عيون العالم.

اختصاراً لوقتي ووقت القارئ أقول :

الإبادة الجماعية للشعب المسلم ولكن ماذا في الطرف المقابل ؟

الاعتراف الأمريكي بالخسائر:

* اعترف الأمريكيون بأن الخسائر في الجنود هي 2111 قتيلاً - لكن لا أحد

يصدق بعد أن افتضح الأمريكيون بكذبة القرن الواحد والعشرين . (أسلحة الدمار

الشامل) .

ماذا تقول التقارير غير الاعترافات الأمريكية ؟ .

تمحورت تلك التقارير أن عدد القتلى هو 27 ألف جندي أمريكي .
وذلك بناء على مراجعة سجلات المستشفيات الألمانية (مستشفى رامستاين الرئيسي في القاعدة الأمريكية) والمستشفيات العراقية والكويتية ذات العلاقة مع الجيش الأمريكي، بان عدد الإصابات من نيسان إلي كانون الثاني، يقدر بواحد وعشرين ألفاً، بحيث يكون المجموع الكلي للإصابات منذ بدء الغزو إلي بداية العام 2005، يقارب ثمانية وأربعين ألفاً، وباستعمال مؤشر خام بمعدل واحد من القتلى لكل ثمانية جرحي، فان التوزيع يكون ستة آلاف قتيل مقابل اثنين وأربعين ألفاً من الجرحى 53 % منهم باتوا خارج الحياة الطبيعية للإنسان، ومثل ما عرف عن تقارير وزارة الدفاع الأمريكية في حرب فيتنام فإنها لا تصرح أكثر من 20% من واقع الإصابات.
لماذا تخفي أمريكا قتلها ؟؟؟؟

* لأن كثيراً من الجنود هم في الواقع من طلاب الجنسية وليسوا جنوداً في الحقيقة .

* والبعض منهم عنده الإقامة وليس الجنسية .

* وأخيراً إذا عرف أنه مع التستر على الخسائر إلا أن التطوع بالجيش توقف تماماً عُرف سبب الكتمان فكيف لو أذاعوا ما عندهم من الخسائر الفادحة .

* ومثل تقارير فيتنام العسكرية، فإن وزارة الدفاع الأمريكية لا تصرح بأكثر من 20 % من واقع الإصابات الحقيقية، ومرد ذلك أن جيش طلاب الجنسية الأمريكية وحملة البطاقة الخضراء والمتعاقدين مع شركات كلاب الحرب الأمريكية مثل (توبال ريسك، وفيتيل ودانيكرو) ليس لهم حق الإعلان عن موتاهم في الحروب.

وعودة إلى السؤال هل حققت المقاومة الشرعية في العراق أهدافها المرجوة؟؟

الإجابة على هذا التساؤل يتوقف على إجابة سؤال آخر .

وهو: ما الأهداف من المقاومة؟؟

نعم إن من ينظر الأمور بمقاس الخسارة والربح الآني، وبالنظرة العددية المجردة، الواحد مقابل الواحد، وبمنطق المادية وحده، دون المقاصد والأغراض ، ودون اعتبار لإفشال المخططات يجد فرقاً قد يبدو أن المقاومة لم تحقق مغزاها .

لكن نظر الأمور بهذه الطريقة فيها شيء من الإجحاف ، كيف وقد سعى القوم - الصليبيون الغزاة - تدمير العراق كمرحلة أولية ومواصلة المسيرة والزحف نحو العواصم الأخرى فها هي الدكتورة - رايس - تقول ملء فيها وأمام عدسات المصورين في بداية الهجوم، وقبل أن يمرغ أنف الاستكبار العالمي بالطين من قبل المقاومة الباسلة ، إن خطة التخلص من الدكتاتوريات قد بدأت ببداية الغزو على العراق ولن تنتهي إلا بإزالة الصداميين ثم الأسديين ثم المباركيين ثم".
الهدف من المقاومة .

كان منع الغزاة من تمكّن نهب خيرات البلاد ، وإقامة القواعد العسكرية الدائمة، ومن مواصلة الهجوم على بقية البلاد الإسلامية، والإجبار على الرحيل، وها هي الثمرات قد أينعت، وقد حان قطافها، وها هي أمريكا تلوذ بالفرار، وقد أعرب أعتا رجالها ومجرمو حربها الانسحاب بعد أن لم يكن يخطر على قلب بشر أن الأمريكان ينسحبون، فلولا الله ثم رجال صدقوا ما سمحوا حتى إعطاء ما كان يسمى " بمجلس الحكم " للعراقيين، حتى الذين أتتهم دباباتها، وها هو الكل يستظل بظل المقاومة.
وأخشى ما أخشاه !!!

أن يجني ثمار الجهاد أناس لم يشاركوا في الجهاد ، بل كانوا في الصف المقابل المثبط للمجاهدين كرهاً أو طاوعاً ، وقد بدا للعيان مدى استفادة الحكومات العربية التي كانت في قائمة الانتظار لزحف الصليبيين على عروشهم ، وقد كان الحديث يدور حول من هو الثاني والثالث، أي الكل كان في القائمة، وما خطة الشرق الأوسط الكبير الخطة الأمريكية عنا ببعيد، لكن بعد اللطمة الموجعة المفجعة للأمريكان، وبعد استقبالهم بالبنادق بدلاً من الزهور كما أوهم لهم طلائع الخيول التي امتطالها أمثال جلبي، وإياد علاوي ، وبعد أن عايش الجنود الأمريكيون الحقيقة وليس الخيال الذي رسمته أفلام هوليوود التي تصور الجندي الأمريكي أن مسدسه ذات الطلقات السبع لا ينفد، وأن غيرهم يلوذ بالفرار، فإذا العبوات الناسفة تميز بذكاء عجيب الدبابة الأمريكية من غيرها، وإذا المقاومون يدافعون عن الأمة والدين بأجسادهم العارية، ووسط تخلي الجميع عنهم، وتبرأ القريب منهم قبل البعيد، ووسط

إدانة الجميع لهم، وحبهم للموت بعزة نفس كحب الأميركيان في الحياة والبقاء أو
يزيد،

رحم الله الشهداء وأبقى للإسلام رجالاً يذودون عن حماه.
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

=====

أفي جهاد الصليبيين الغزاة شك ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

فضيلة الشيخ عبد المحسن العبيكان وفقه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأسأل الله لي ولكم العافية في الدنيا والآخرة وبعد :
فانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم : (الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله ؟
قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) ، ومن باب التواصي بالحق
ووجوب المناصحة بين المسلمين أكتب لكم بعض التعقيبات والإيرادات على ما
طرحتموه وتطرحونه في الحوارات الفضائية والصحفية من بيان موقفكم من قيام
المجاهدين السنة في أرض الرافدين برفع راية الجهاد ضد العدو الصليبي المحتل
الذي غزا المسلمين في عقر دارهم ، وقصدي من هذه المناصحة بالدرجة الأولى أنتم
بارك الله فيكم ؛ فإني أخاف عليكم من تبعات هذه الفتوى في الدنيا والآخرة ، وإلا
والحمد لله فالسواد الأعظم من المسلمين علمائهم وعامتهم قد أنكروا هذه الفتوى
واستغربوا أن تصدر من أمثالكم .

أسأل الله عز وجل أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى
صراط مستقيم والآن أرجو أن تفتح قلبك لهذه المناصحة وأن تتقبلها بصدر رحب وأن
تحسن الظن بمسديها لكم .

فضيلة الشيخ : يرد على فتواكم بعدم مشروعية الجهاد في العراق الإيرادات التالية :
الإيراد الأول : من المعلوم أن الفتوى الشرعية حتى تكون مسددة وصائبة فلا بد لها
من ركنين اثنين :

الأول : معرفة الواقعة التي يراد الافتاء فيها من جميع الجوانب .

الثاني : معرفة حكم الله فيها أو في مثلها وحينئذ ينزل الحكم على الواقعة وبهذا يتم إصابة الحق إن شاء الله تعالى ولتطبيق هذه القواعد على ما يدور الآن من جهاد وقاتل بين المسلمين وبين الكفرة الصليبيين الغزاة و المظاهرين لهم من المنافقين في العراق يتبين لنا ما يلي :

أولاً : توصيف الواقع : والواقع في أرض العراق أنها أرض إسلامية غزيت من قبل الأمريكان الكفرة وحلفائهم من الغرب والشرق واحتلوا هذه الأرض الإسلامية وفتنوا المسلمين أصحاب هذه الديار في دينهم ودمائهم وأعراضهم واقتصادهم .
ومما يتعلق بوصف الواقع أيضاً أن غزو الكفار لأرض العراق سيتعداه إلى الدول المجاورة للعراق فيما لو انتصر الكفار وفرضوا سيطرتهم على العراق - لا قدر الله تعالى - وهذا ما يلوحون به بل يصرحون به أحياناً بما يسمى ب مشروع الشرق الأوسط الكبير -

ثانياً : معرفة حكم الله عز وجل في مثل هذه الواقعة :
قد حسم علماء الإسلام هذا الأمر بما لا يدع مجالاً للشك ولا للتردد والحيرة حيث قسموا الجهاد في سبيل الله عز وجل إلى قسمين :

(1) جهاد الطلب : وهو طلب العدو في أرضه وإخضاعه لدين الإسلام وهو فرض كفاية إلا أن يطلب الإمام النفير من عموم المسلمين فعندئذ يتعين ، وكذلك الحال فيما لو حضر المسلم الصف للقتال فلا يجوز له حينئذ النكوص عن القتال ولو كان القتال في أصله كفايياً .

(2) جهاد الدفع : وهو جهاد الكفار الذين هاجموا المسلمين في عقر دارهم وراموا احتلال بلاد المسلمين وفرض حكمهم عليهم .

وهذا النوع من الجهاد هو الذي أفتى فيه أهل العلم بأنه فرض عين على أهل هذا البلد المغزى حسب القدرة المتاحة لهم فإن لم يستطيعوا وجب على من يليهم من بلدان المسلمين نصرتهم وفي ذلك .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : (وإذا دخل العدو بلاد المسلمين فلا ريب أنه يجب دفعه على الأقرب فالأقرب ، إذ بلاد المسلمين كلها بمنزلة البلدة الواحدة) [1] .

وقد نقل رحمه الله تعالى الإجماع على وجوب جهاد الدفع هذا ، وأنه لا يشترط له شرط من توفر القدرة التامة والإمكانات ، بل إن العدو يدفع حسب الإمكان ؛ يقول رحمه الله تعالى : (وأما الدفع فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمة والدين فواجب إجماعاً ، فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه ، فلا يشترط له شرط بل يدفع بحسب الإمكان ، وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم الكافر وبين طلبه في بلاده) [2].

ولما سئل رحمه الله تعالى فيما لو تعارض إنفاق المال في الجهاد الذي يتضرر بتركه مع إطعام الجياع أفتى رحمه الله بقوله: (قدمنا الجهاد وإن مات الجياع كما في مسألة التترس وأولى ؛ فإن هناك - التترس - نقتلهم بفعالنا وهنا يموتون بفعل الله) [3].

ويقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى : (فقتال الدفع أوسع من قتال الطلب وأعم وجوباً ، ولهذا يتعين على كل أحد أن يقوم ويجاهد فيه : العبد بإذن سيده وبدون إذنه ، والولد بدون إذن أبويه ، والغريم بغير إذن غريمه ، وهذا كجهاد المسلمين يوم أحد والخندق ، ولا يشترط في هذا النوع من الجهاد أن يكون العدو ضعفي المسلمين فما دون ، فإنهم كانوا يوم أحد والخندق أضعاف المسلمين ، فكان الجهاد واجباً عليهم ، لأنه حينئذ جهاد ضرورة ودفع ، لا جهاد اختيار) [4]

فهل يدع هذا الكلام الواضح الصريح الذي صرح به هذان العالمان الجليلان في حكم جهاد الدفع من قول لقائل أو فتوى لمفت بأن جهاد الأمريكان الغزاة في العراق غير مشروع

الإيراد الثاني : من حجج المانعين من جهاد المحتلين في العراق عدم مقدرة المسلمين هنالك على قتال الأمريكان وحلفائهم ؛ وذلك لضعفهم وللأضرار العظيمة التي تصيب المسلمين من عدوهم من جراء ذلك .

والجواب على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : سبق كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وتلميذه ابن القيم رحمه الله تعالى وذلك بقولهما إن جهاد الدفع لا يشترط له شرط بل يدفع العدو الصائل حسب

الإمكان ؛ لأنه جهاد ضرورة ودفع لا جهاد اختيار ، ولا أرى داعياً إلى نقل كلامهما مرة ثانية فليرجع إليه في الفقرة السابقة .

الوجه الثاني : إن القول بأن المسلمين في العراق لا قدرة لهم ولا حيلة لدفع عدوهم الكفار والمحتل كلام يكذبه الواقع ويرده ، فما نراه اليوم ونسمعه من الإثخان الشديد والنكاية العظيمة بالكفرة الغزاة من قبل المجاهدين شيء يثلج صدور كل مسلم صادق محب لدينه وأهل ملته ، وقد اعترف العدو الكافر بهذه المعاناة والإثخان مع محاولته التعتيم الشديد على نقل أخبار قتلاه وجرحاه وخسائره الكبيرة ، فكيف يقال إنه لا قدرة للمسلمين هناك على قتال عدوهم ونحن نرى ونسمع ما يشفي صدورنا من هزائم متلاحقة للكفرة وأذئابهم من المنافقين ؟

الوجه الثالث : لو سلمنا باشتراط القدرة لجهاد المحتل في العراق فما هي حدود هذه القدرة ومن الذي يحددها ؟

وللجواب على ذلك نرجع إلى ما سبق بيانه من أن الفتوى والحكم على الشيء يقوم على معرفة الواقعة التي يراد الحكم فيها ، وعلى معرفة حكم الله في مثلها ، وإذا أردنا أن نطبق هذه القاعدة هنا على مسألة القدرة على قتال الغزاة في العراق فمن الذي يصف لنا هذا الواقع ويحدده بدقة ؟ أهم الذين يعيشون هذا الواقع ويعرفون ما عندهم من القدرة وما عند عدوهم ؛ ويعلمون الملابس والظروف المحيطة بهم وغير ذلك من المسائل التي لها أثر في إعطاء الوصف الدقيق ؟ أم أن الذي يصف هذا الواقع وبالتالي يفتي فيه هو من يجهل هذا الواقع ممن هو بعيد عن البلد وظروفه ومجريات الأمور فيه ولا دراية له بأحوال المجاهدين وقدراتهم ولا حال عدوهم وما يعاني من مشاكل وورطات ؟ لا شك أن الجواب البدهي الموافق لقواعد الفتوى هو أن الذي يحدد القدرة ووجوبها من عدمها هو من يعيش في هذا الواقع ويراه ويلمسه ، ويعاينه يوماً بعد يوم ، فلا جرم أن كانوا هم أولى من يفتي في ذلك فهم الذين يقاسون حر وجرم العدو الغازي ويلمسون جنبه وخيبيته ؛ وثقتهم بالله عز وجل كبيرة في إلحاق الهزيمة به ولو بعد حين .

فليتق الله عز وجل أولئك الظالمون لأنفسهم الذين يفتون في واقع الجهاد وهم بعيدون عنه لا يعلمون عنه إلا نتقاً من هنا وهناك . وقد يكون أغلبها من الإعلام المضلل

المخذل . وليتركوا الحكم على الوقائع لأهلها الذين يعانون حرها وقرها , ويعرفون مدخلها ومخرجها . نسأل الله عز وجل أن يرفع عنهم البلاء وأن يثبت أقدامهم وينصرهم على القوم الكافرين .

الإيراد الثالث : عندما غزا الروس الشيوعيون بلاد الأفغان في العقود الماضية أجمع علماء المسلمين على مشروعية جهاد الشيوعيين هنالك , وهب أغنياء الأمة وأغلب حكامها في مساندة المجاهدين في أفغانستان بالمستطاع من المال والعتاد والرجال , وبعد أن هزم الله الشيوعيين على أيدي المجاهدين وخرجوا أدلة صاغرين بعد ذلك بسنوات غزا الصليبيون أرض أفغانستان بقيادة أمريكا الطاغية ثم قامت بعد ذلك بغزو العراق واحتلاله والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بقوة هو :
ما الفرق بين غزو الشيوعيين لبلاد أفغانستان وبين غزو الأمريكان الكفرة لبلاد الأفغان والعراق ؟

أليس كلاهما عدوين كافرين قاما بغزو المسلمين في عقر دارهم واحتلوا بلادهم ؟ إذن فما معنى كون الجهاد مشروعاً ضد الشيوعيين عندما احتلوا أفغانستان وليس مشروعاً عندما احتل الأمريكان الكفرة أفغانستان والعراق ؟ وما معنى أن يهب المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها لنصرة إخوانهم المجاهدين في أفغانستان . هذا بنفسه وذاك بماله ، وآخر برأيه وخبرته . ثم لا نجد هذه المناصرة للمجاهدين في أرض العراق المحتلة إلا من قلة من الناس على خوف ووجل ؟ أليس في هذا تفريق بين متماثلين وتطبيق لمعياريين ؟ وإن لم يكن هذا هو الواقع فما هو الجواب إذن ؟
إني لا أجد جواباً مقنعاً إلا القول بأن أمريكا كانت راضية مؤيدة لذلك الجهاد لأنه ضد أعدائها الروس ، أما في العراق فإن أمريكا هي الغازية وبالتأكيد هي المستهدفة بالقتال والجهاد , هذا هو الجواب المقنع لهذه التساؤلات المحيرة ، ولكن هل هذا الجواب هو المنجي بين يدي الله عز وجل ؟ وهل هو عذر لهذا التخذيل والتعويق والتباطؤ عن نصرة المجاهدين في أرض الرافدين ؟

وإهمالاً لهذا الجواب الصحيح سمعت من بعض المنتسبين للعلم جواباً آخر مفاده أن المجاهدين في أرض الأفغان كانت لديهم القدرة وكانوا يُدعمون من المسلمين بكل

مكان , بل كانت بعض الدول الكافرة تدعمهم ، أما الجهاد في العراق فليس له القدرة وليس هناك من يدعمه ولا من ينصره كما حصل ذلك في أفغانستان !!
ولا يخفى ما في هذا الجواب من اضطراب وحيدة عن الجواب الصحيح السالف الذكر. إن الأفغان لما بدؤوا الجهاد لم يكن لديهم الحد الأدنى من القدرة , وكانت بدايتهم ببنادق الصيد والأسلحة الشخصية عكس المجاهدين في العراق ؛ فهم منذ بدايتهم وهم يملكون مخازن الأسلحة المتطورة والمتنوعة ولديهم أهل الخبرة في القتال فكيف يقال : إن جهاد الأفغان كان لديه القدرة وهذه بدايتهم ، نعم لقد تلقوا بعد ذلك دعم إخوانهم المسلمين لهم ، فلماذا لا يكون مثل هذا الدعم للمجاهدين في العراق ؟ والجواب هو ما ذكرته آنفاً وهو الجواب الصحيح مهما حاول من يحاول الحيدة عنه ، ولكنه والله لا يعذر عند الله تعالى ولا تبرأ به الذمة .
وأمر مهم لا بد من ذكره هنا :

ألا وهو التأكيد على أن دعم الجهاد في العراق أهم و أكد من دعم الجهاد السابق في أفغانستان ضد الشيوعية ذلك لأن جهاد الصليبيين في أرض العراق والنكاية بهم وإلحاق الهزيمة بهم إن هو إلا دفاعاً عن المنطقة الإسلامية المحيطة بالعراق كلها وليس دفاعاً عن العراق وحده ، وانتصار المجاهدين هنالك هو انتصار للمسلمين في البلاد المجاورة كلها ؛ ذلك لأن الكفرة الغزاة قد أعلنوا ذلك في خطبهم وطفح على ألسنة قادتهم كطرحهم مصطلح الشرق الأوسط الكبير .

وإن نجاحهم في إيجاد حكومة ديمقراطية - بزعمهم - يعني فرضها بعد ذلك على دول المنطقة ، وقيامهم بالتدخل السافر في خصائص سياسة كل بلد كالجيش والتعليم والإعلام والاقتصاد وضرورة أن يمشي وفق النظرة الأمريكية ، ولو تم انتصارهم في العراق لا قدر الله عز وجل ووجدوا أنفسهم مستقرين مرتاحين لا يزعجهم أحد بقتال ولا جهاد لبدؤوا بتنفيذ مخططاتهم في غزو دول المنطقة سواء بالغزو العسكري السافر أو الغزو المبطن الذي يتدخل في تغيير عقيدة الأمة وهويتها وثقافتها ويجعلها تابعة ذليلة للغرب الكافر .

إذن : فكسر الأمريكان في العراق والإثخان فيهم وجعلهم لا يذوقون الراحة والاطمئنان من شأنه أن يحمي العراق ودول المنطقة كلها من شر هؤلاء الكفرة ,

ومن شأنه أن يحبط عليهم مخططاتهم ومكرهم ويقطع الطريق عليهم حتى لا يفكروا مرة أخرى بغزو بلاد الإسلام .

أما لو ضعف الجهاد في العراق وخذل أهله كما يفعله الآن - وللأسف - بعض المنتسبين إلى العلم فإن النتيجة وخيمة على المسلمين بعامه وليس على أهل العراق خاصة . فليتق الله عز وجل من ينفر الناس من جهاد المسلمين في العراق ؛ إنه بذلك يقدم خدمة كبيرة للغزاة الكفرة في التمكين لهم وإفساح الطريق الممهّد لهم في تثبيت جذورهم في أرض العراق المسلمة ، والتي ينطلقون بعد ذلك منها لفرض سيطرتهم العسكرية أو الفكرية التامة على بلاد الحرمين والخليج والشام .

أفيريضي المخذلون للجهاد في العراق بهذه النتيجة المرة؟؟؟

الإيراد الرابع : لو سلمنا جدلاً بما يقوله المانعون للجهاد في العراق بحجة العجلة والتهور وعدم القدرة أو بحجة الأخطاء التي يرتكبها بعض المجاهدين في قتالهم فما هو الموقف من هؤلاء المجاهدين بعد أن لم يسمعوا ولم يقتنعوا بحجج المانعين حيث بدؤوا جهادهم واشتعل القتال بينهم وبين عدوهم الكافر المحتل ؟

هل يجب والحالة هذه دعمهم ومواصلة توجيههم ونصحهم والوقوف معهم أمام العدو الكافر ؟ أم العكس من ذلك وهو تخذيلهم وتحذير الناس منهم ومن دعمهم ؟ أم اعتزال الفريقين والنظر إلى هذا القتال على أنه قتال فتنة فلا يشارك فيه بيد ولا لسان ولا مال ؟

هذه المواقف ثلاثة نضعها أمام المانعين للجهاد في العراق فما هو الموقف الصائب منها الموافق للشرع ومقاصده ؟

إن مما أقره أهل العلم في جهاد الكفار أنهم يرون قتالهم مع البر والفاجر لا يمنع فجور المسلم وفسقه من أن يقاتل معهم ، إذا كان العدو كافراً بل حتى لو كان المسلمون المجاهدون أصحاب بدعة غير مكفرة لجاز أو وجب قتال الكفار معهم وبخاصة إذا كان القتال قتال دفع وصد للكفار عن ديار المسلمين ، ولم يقل أحد من أهل العلم بأنه قتال فتنة ؛ لأن قتال الفتنة هذا الذي يكون بين فئتين من المسلمين أما القتال بين الكفار وبين المسلمين فلم يقل أحد من أهل العلم بأنه فتنة ولو كان الصف المسلم متلبساً ببدع غير مكفرة أو فسوق أو أخطاء ، بل يجب والحالة هذه

مناصحتهم فيما هم عليه من أخطاء فإن استجابوا فالحمد لله وإن لم يستجيبوا لسبب أو آخر فلا يكون هذا مبرراً لاعتزالهم فضلاً عن التنفير منهم أو التحذير من دعمهم أو نصرتهم ، لأن في تخذيلهم أو التخلي عن نصرتهم إعانة ومظاهرة غير مباشرة للعدو الكافر الصائل ، وتوهين للصف المسلم وإخفاق له مما قد يقود إلى انتصار الكفار وتمكينهم من بلدان المسلمين ؛ وحينئذ لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة . فإذا تقرر هذا مع أهل البدع ، فكيف والحال عند المجاهدين السنة في العراق أنهم ملتزمون بمنهج أهل السنة الجماعة ؟

والمقصود أن يتقي الله عز وجل هؤلاء المخذلون للمجاهدين والمنفرون عن جهاد الكفار بحجة أخطاء المجاهدين أو تسرعهم ، وبما أن سوق الجهاد قد قام بين المسلمين وأعدائهم الكفرة فليس أمام المسلم إلا أن يتولى إخوانه الذين يجاهدون الكفرة الغزاة ولو كان يرى أنهم مخطئون ما دام أن هذا الخطأ لم يخرجهم من الإسلام .

أما أنه . لا قدر الله تعالى . يضع نفسه في خندق المخذلين لهم المضعفين لشوكتهم ، فما أقرب هذا الخندق من خندق الكفرة المعتدين ؛ لأن فرحهم بذلك سيكون شديداً ، ويكفي بفرح الكفار وسرورهم بهذه المواقف المخذلة مقتاً وشناعةً ونكراً ، فإن المتعين على المسلم أن يقوم بما يغيظ الكفار ويحزنهم لا بما يفرحهم ويسرهم ؛ قال تعالى : ((أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ)) (المائدة: من الآية54) وقال تعالى : ((مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا)) (الفتح:29) .

وقال تعالى : ((وَلَا يَطُؤْنَ مَوْطِنًا يُغَيِّظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)) (التوبة: من الآية120) .

الإيراد الخامس : لا أدري ما هو موقف من يفتي بعدم مشروعية الجهاد في العراق والاستسلام للأمر الواقع وعدم مدافعتة .. لا أدري ما موقفه فيما لو غزت أمريكا بلاد الحرمين - لا قدر الله عز وجل - ونصبت فيها أحد عملائها حاكماً على

المسلمين فهل يرى الاستسلام لذلك والرضى به وعدم مقاومته أم أنه يرى جهادهم ودفعهم قدر الإمكان ؟

فإن كان الجواب بالاستسلام والرضى بالواقع فهو الخزي والعار والشنار وإن كان الجواب هو الجهاد والدفع فقد وقع في التناقض والاختلاف في تطبيق المعايير والتفريق بين المتماثلين إذ ما الفرق بين بلاد الحرمين وبلاد الرافدين أليس كل منهما أرضاً من بلاد المسلمين ؟

وأختم هذه الرسالة بتذكير نفسي وتذكير الشيخ العبيكان بضرورة مراجعة النفس ومحاسبتها والحذر من الأهواء الخفية التي قد تخفى على صاحبها فيظن أنه متجرد للحق فتدفعه لمثل هذه الآراء الشاذة وكما أخبر المعصوم صلوات ربي وسلامه عليه فإن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً يهوي بها سبعين خريفاً في النار وإن سلف هذه الأمة وخيارها كانوا يخافون على أنفسهم من النفاق والفتنة على ما وقر في قلوبهم من الإيمان و مجانبتهم لأسباب النفاق وذرائعه وتحريمهم للحق والصواب وطلبهم له من مصادره الأصلية كما أطلب منه الوقوف على تلك الإيرادات السابقة وغيرها من الإيرادات ومراجعة فتواه وعرضها على ميزان الكتاب والسنة بفهم خيار الأمة والتراجع عنها علناً لإبراء لذمته أمام الله عز وجل ، أسأل الله عز وجل أن ينصر دينه ويعلي كلمته ويعز جنده كما أسأله سبحانه أي يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

[1]الاختيارات الفقهية ص 447

2 الاختيارات الفقهية ص 309، 310

[3]الفتاوى الكبرى 608/4

[4]الفروسية لابن القيم ص 187

=====

من وحي الهجرة

موسوعة خطب المنبر - (ج 1 / ص 3108)

محمد أحمد حسين

القدس

1425/1/7

المسجد الأقصى

الخطبة الأولى

أيها المسلمون، أيها المرابطون في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، أيها الصامدون في رحاب المسجد الأقصى تفدونه بالمُهَج والأرواح، رغم كيد المحاصرين لهذا المسجد ورغم إجراءاتهم التعسفية للحيلولة بين عباد الله وبيوت الله.

مر بالمسلمين خلال الأسبوع الماضي ذكرى الهجرة النبوية الشريفة، التي جعل منها الفاروق عمر مبدأ للتاريخ الهجري للأمة الإسلامية، لما لهذه المناسبة من أثر واضح في مجرى الأحداث ومسار الدعوة الإسلامية، فهل استوعب المحققون دروس الهجرة، ووقفوا على أهدافها ومراميها، وحققوا التآسي بصاحبها عليه الصلاة والسلام؟! هل أخذوا منها ما يعينهم على إصلاح أحوالهم وتغيير واقعهم وتحسين أوضاعهم؟!!

هذه الأوضاع والأحوال التي نفذ من خلالها أعداء الأمة، لبسط السيطرة على ديار المسلمين وفرض ثقافة المحتل على شعوبهم، تحت شعارات تحرير الشعوب ورعاية حقوق الإنسان ونشر العدالة السياسية والاجتماعية بين هذه الشعوب المقهورة، وكأن قهر الاحتلال يقل عن قهر السلطان والاستبداد، إلى غير ذلك من الدعاوى العريضة التي تخفي وراءها الأهداف الحقيقية لهذه الحملة الاستعمارية التي تستهدف ديار المسلمين.

ولعل ما تروّج له أمريكا لما يسمى "مشروع الشرق الأوسط الكبير للإصلاح" يأتي ضمن هذه الحملة، لبث المزيد من السيطرة والنفوذ الأجنبي وتعزيز الوجود الاستعماري، والذي انتشرت جيوشه المحتلة في أقطار كثيرة من دنيا العروبة والإسلام، لتنفيذ سياسات المحتلين، والتمكين للغزو الثقافي الذي يستهدف عقيدة الأمة وفكرها ومقومات نهضتها.

أيها المسلمون، يا إخوة الإيمان في كل مكان، لو تمثلت أمتكم روح الهجرة وتضحياتها لما وصلت إلى هذا الحد من استهانة الأمم بها، فروح الهجرة تعني

اليقين الجازم بأن الله ينصر دينه ويؤيد رسوله، إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ [التوبة:40].

ولذلك عاد من كان يطارد رسول الله في الصباح، عاد حارسًا له في المساء بعد أن رأى بأم عينيه أن الله يمنع رسوله، ولكنه عاد بجائزة عظيمة، إنها سواري كسرى، عاد بسواري كسرى، ليتسلمها سراقه بن مالك في عهد الفاروق عمر، يوم وصل المسلمون إلى مدائن كسرى، وبادت دولة الأكاسرة.

إنها الثقة بالله، واليقين بنصره، حين لا يتوجه المرء إلا لله، فلا ضعيف مع الله، ولا قوي بسواه، وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْعَالِبُونَ [المائدة:56].

أيها المسلمون، يا إخوة الإيمان في كل مكان، ونقرأ في كتاب الله العزيز قوله تعالى: إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ [غافر:51]، ومن يتابع مراحل الدعوة الإسلامية يرى المسلمين في مكة وقد تعرضوا لكل أصناف البلاء والاضطهاد من قبل كفار مكة، ولم يسلم من أذى المشركين رسول الله، فصبر هو وأصحابه، وتحمل الأذى، وتسامت همهم فوق كل بلاء في سبيل الله ونصرة دينه والثبات على الإيمان، حتى ضاق المشركون بهم ذرعًا، وراحوا يبطشون بأصحاب النبي، ويخططون لقتل النبي نفسه: وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ [الأنفال:30].

فأذن النبي عليه الصلاة والسلام لأصحابه بالهجرة إلى المدينة المنورة حيث دار الهجرة، وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ [الحشر:9]، إن المهاجرين في هذه الأيام غرباء في ديار الإسلام.

أيها المسلمون، وبالمهاجرين والأنصار قامت دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة على أسس الإيمان والمواخاة وتربية المسجد الذي بناه النبي عليه الصلاة والسلام أول ما نزل المدينة، هذا يؤكد على دور المسجد في إعداد الأجيال الريانية وحملة الدعوة الإسلامية.

وقد نظم نبينا عليه الصلاة والسلام حياة مجتمع المدينة في وثيقة دستورية تحفظ حقوق المسلمين وغير المسلمين في سماحة وعدالة لم تعرفها أحدث القوانين الوضعية، ولم تقترب منها، وكيف لا والرسول صلى الله عليه يشرع من وحي ربه، والبشر يشرعون من هوى أنفسهم، وينحرفون مع مصالحهم.

أيها المسلمون، ولم يمض طويل وقت حتى عاد المهاجرون الذين تركوا الأوطان والأهل والأموال في سبيل الله، نصره لدينه واتباعاً لرسوله، عادوا براءة الحق التي هاجروا تحت لوائها فاتحين منتصرين، ليعلو نداء التوحيد فوق البيت الحرام وتنتهي عبادة الأوثان والأصنام، وإذا بمكة ومن حولها من جزيرة العرب تذعن لراية الهجرة، راية الحق، ويؤدي الله جل في علاه نصره لرسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا، وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [الأنفال:10]، فهلا حقق المسلمون في هذه الأيام وهم يعيشون ذكرى الهجرة النبوية وصف الإيمان الذي ينصر الله أهله، كما نصر الصحابة الكرام بقيادة النبي عليه الصلاة والسلام ومن سار على نهجه من الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين.

لقد علمتنا الهجرة الشريفة أن الثقة واليقين بالله يقودان إلى نصره الموعود لعباده المؤمنين، وصدق الله العظيم: وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ [الروم:47]، جاء في الحديث الشريف عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله : ((المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه))، أو كما قال.

التائب من الذنب كمن لا ذنب له. فيا فوز المستغفرين، استغفروا الله، وادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة.

الخطبة الثانية

الحمد لله الهادي إلى الصراط المستقيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اقتدى واهتدى بهداه إلى يوم الدين.

وبعد: أيها المسلمون، يا أبناء ديار الإسراء والمعراج، لم تكتف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بما يقوم به جيشها من اجتياح للمدن والقرى وقتل للأبرياء وفرض الحصار على سائر الأرض الفلسطينية، وترويع الأمنيين بهدم البيوت، وتجريف الأراضي، وقطع الأشجار لمواصلة بناء جدار الفصل العنصري، إمعاناً في تكريس الاحتلال وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية لإعاقة الحياة العادية للمواطن الفلسطيني، بعزل المزارع عن مزرعته، والطالب عن مدرسته وجامعته، والطبيب عن عيادته، وأبناء الأسرة والبلدة الواحدة عن بعضهم بعضاً.

لم تكتف هذه السلطات بكل هذه الممارسات الظالمة، بل أضافت إليها سطوًا وقرصنة على أموال البنوك العربية والعبث في محتوياتها وحساباتها ومصادرة أموالها، مرهبة الموظفين والمراجعين، في سابقة خطيرة تستهدف زعزعة الحياة الاقتصادية لأبناء شعبنا التي تزداد حرجاً يوماً بعد يوم، جراء الممارسات الإسرائيلية، مع أن كل هذه الممارسات التي تهدف إلى إذلال شعبنا والتضييق عليه لن تزيد هذا الشعب المرابط إلا إصراراً على البقاء وتمسكاً بحقوقه الثابتة مواصلاً حياته في رباط وثبات فوق تراب وطنه الطهور.

يا أبناء ديار الإسراء والمعراج، ومن الممارسات الظالمة ما تفوه به نائب وزير الدفاع الإسرائيلي بوصفه الفلسطيني والعرب بأنهم يعانون من خلل في صفاتهم الوراثية، يدفعهم هذا الخلل إلى قتل الآخرين، إن أقل ما توصف به هذه التفوهات بالعنصرية والاعتداء على حكمة الله في خلقه وتكريمه لبني الإنسان.

وقريب من هذه التفوهات وفي نفس السياق ما تفوه به أحد الحاخامين اليهود بوصفه للدين الإسلامي بأنه دين متخلف، ودعا إلى فصل المواطنين العرب عن الإسرائيليين لعدم إمكانية التعايش بين الإسرائيليين والعرب في الدولة العبرية على حد قوله وزعمه.

إن هذه التفوهات والتي سبقتها تفوهات كثيرة بوصف العرب بالصرصير أو الأفاعي أو الذئاب تدل بوضوح على العقلية السوداوية تجاه الدين الإسلامي، والعنصرية البغيضة ضد المواطنين العرب من أبناء فلسطين المحتلة.

لقد أقر الدين الإسلامي يهود المدينة على دينهم، وحفظ حقوقهم في الوثيقة التي وضعها النبي لتنظيم حياة مجتمع المدينة في ظل دولة الإسلام الأولى، وعاش غير المسلمين على امتداد التاريخ الإسلامي في ظل دولة الإسلام يتمتعون بكامل حقوقهم الدينية والمدنية، ولكنها عدالة الإسلام وسماحة المؤمنين.

إنه الإسلام . أيها الناس . الذي كفل كرامة الإنسان دون النظر إلى دينه وجنسه، فلا عزة للمسلمين بغير الإسلام، ولا سعادة للبشرية المنكوبة بعيدًا عن سلطانه وأحكامه. ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

=====

عزة المؤمن

موسوعة خطب المنبر - (ج 1 / ص 3364)

إسماعيل الحاج أمين نواهضة

القدس

1425/4/30

المسجد الأقصى

الخطبة الأولى

وبعد: أيها المسلمون، يقول الله تعالى في محكم كتابه وهو أصدق القائلين: هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ [آل عمران: 138-141].

أيها المسلمون، قال ابن عباس رضي الله عنهما: انهزم أصحاب رسول الله يوم أحد، فبينما هم كذلك إذ أقبل خالد بن الوليد بخيلٍ من المشركين، يريد أن يعلو عليهم الجبل، فقال الحبيب محمد صلوات الله وسلامه عليه: ((اللهم لا يعلو علينا، اللهم لا قوة لنا إلا بك، ليس يعبدك بهذه البلدة غير هؤلاء النفر))، فأنزل الله هذه الآيات، وثاب نفرٌ من المسلمين رماة وصعدوا الجبل، ورموا خيل المشركين، حتى هزموهم،

فذلك قوله تعالى: وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ [محمد:35]، يعني الغالبين على الأعداء بعد غزوة أحد.

وفي هذا القول بيان فضل هذه الأمة، لأنه خاطبهم بما خاطب به أنبياءه، حيث قال لموسى عليه السلام: إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى [طه:68]، وقال لهذه الأمة: وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ. أيها المؤمنون، أيها المرابطون، يجيء هذا التوجيه الرباني ليعالج ويواجه الوهن والحزن اللذين يساوران المكث في هذا المقام، يواجههما بالاستعلاء والاعتزاز، لا بمجرد الصبر والثبات، الاستعلاء الذي ينظر من علٍ إلى القوة الطاغية المتجبرة والقيم السائدة والتقاليد والعادات والجماهير المتجمهرة على الضلال.

أيها المسلمون، إن المؤمن هو الأعلى، الأعلى سندًا ومصدرًا، وهو الأعلى ضميرًا وشعورًا وخلقًا وسلوكًا، لأن عقيدته في الله هي بذاتها موحية بالرفعة والنظافة والطهارة والعفة والتقوى والعمل الصالح والخلافة الراشدة، فضلًا على إحياء العقيدة عن الجزاء في الآخرة، الجزاء الذي تهون أمامه متاعب الدنيا وآلامها ومصائبها وحسراتها جميعًا، ويطمئن إليه ضمير المؤمن، ولو خرج من الدنيا بغير نصيب، كما أن المؤمن هو الأعلى شريعةً ونظامًا.

وحين يراجع المؤمن كل ما عرفته البشرية قديمًا وحديثًا، وقيسه إلى شريعته ودينه، يراه كله أشبه بمحاولات الأطفال وخطى العميان، إلى جانب هذه الشريعة الغراء والنظام الكامل، وفي نفس الوقت سينظر إلى البشرية الضالة الحائرة من علٍ في عطفٍ وإشفاقٍ عليها، على بؤسها وشقائها، ولا يجد في نفسه إلا الاستعلاء والتكبر على الشقوة والضلال.

أيها المسلمون، وهكذا كانوا، المسلمون الأوائل يقفون أمام المظاهر الجوفاء والشعارات البراقة والقوى المتجبرة المتسلطة والاعتبارات التي تتعبّد الناس في الجاهلية، والجاهلية ليست كما يظن البعض أنها فترة من الزمان وقد انتهت، إنما هي حالة من الحالات تتكرّر وتتجدّد في الماضي والحاضر والمستقبل على السواء.

نعم، هكذا وقف المغيرة بن شعبة أمام صور الجاهلية وأوضاعها وتطوراتها في معسكر رستم قائد الفرس المشهور، عن أبي عثمان النهدي قال: لما جاء المغيرة إلى القنطرة، وعبرها إلى أهل فارس، أجلسوه، واستأذنوا رستم في إجازته، ولم يغيروا شيئًا

من شاراتهم تقويةً لتهاونهم، فأقبل المغيرة بن شعبة، والقوم في غيهم، عليهم التيجان والثياب المنسوجة بالذهب، وبسطهم على غلوة، أي: على مسافة ثلاثمائة أو أربعمئة خطوة، لا يصل أحدٌ إلى صاحبهم حتى يمشي عليها، فأقبل المغيرة، وله أربع ضفائر، يمشي حتى جلس على سرير رستم ووسادته، فوثبوا عليه، وأنزلوه ومغثوه أي: صرعوه، فقال: كانت تبلغنا عنكم الأحلام، ولا أرى قوماً أسفه منكم، إنا معشر العرب سواء، لا يستعبد بعضنا بعضاً، إلا أن يكون محارباً لصاحبه، فظننتكم أنكم تواسون قومكم كما نتواسى، وكان أحسن من الذي صنعتم أن تخبروني أن بعضكم أرباب بعض، وإن هذا الأمر لا يستقيم فيكم، ولا نصنعه، ولم آتيكم ولكن دعوتموني، اليوم علمتُ أن أمركم مضمحل أي: زائل، وأنكم مغلوبون.

أيها المسلمون، وتتبدل الأحوال، ويقف المسلم موقف المغلوب المجرّد من القوة المادية، فلا يفارقه شعوره واعتقاده أنه الأعلى، وينظر إلى الآخرين من علٍ ما دام مؤمناً، فيستيقن أنها فترةٌ وتمضي، وأن للإيمان كرامةً لا مفرّ منها، فمهما كانت القضية، فإنه لا يحني لها رأساً، ولا يجامل ولا يساوم ولا يتنازل، المؤمن يصغي إلى نداء ربه: لا يَعْزُوكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ [آل عمران: 196، 197].

كما ويقف المؤمن قابضاً على دينه كالقابض على الجمر في المجتمع البعيد عن الدين وعن الفضيلة وعن القيم العليا وعن كل ما هو طاهرٌ نظيفٌ جميل، ويقف الآخرون هازئين ساخرين بهذا المؤمن وعقيدته وقيمه، فلا يهن المؤمن، وهو ينظر من علٍ إلى هؤلاء الساخرين الضاحكين، وهو يقول كما قال واحدٌ من الرهط الكرام الذين سبقوه في موكب الإيمان في الطريق الطويل، إنه نوح عليه السلام: إِنَّ تَسَخَّرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسَخَّرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسَخَّرُونَ [هود: 38]، وهو يرى نهاية الموكب الوضيع ونهاية القافلة البائسة في قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ [المطففين: 29].

أيها المسلمون، إن المسلم على الحق، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟! وليكن للضلال سلطانه وجبروته، ولتكن معه جموعه وجماهيره وحلفاؤه، إن هذا لا يغير من الحق شيئاً، فدولة الباطل ساعة، ودولة الحق إلى قيام الساعة، فالمؤمنون دائماً يتمثلون

قول الحق جل وعلا: الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ [آل عمران:173]، حسبنا الله ونعم الوكيل، حسبنا الله ونعم الوكيل.

أيها المسلمون، إننا لا نقف اليوم، ولن نقف إن شاء الله تعالى في يومٍ من الأيام موقف المدافع عن هذا الدين وكأنه في قفص الاتهام، فهو أسمى وأرفع من كل ذلك، وأبعد من أن توجه إليه التهم أو تثار حوله الشبهات، فحديثنا من منطلق بيان هدايته ومنهجه وطبيعته؛ لأنه دين الرحمة والعدل والأمن والسلام والطمأنينة، وإن المستقبل له بالرغم من كل المحاولات اليائسة للنيل منه أو لتشويه صورته وطمس معالمه وحضارته من قبل أعدائه، حسدًا من عند أنفسهم، وخوفًا على مبادئهم الهدامة ومعتقداتهم الزائفة وأفكارهم الشيطانية، أو النيل منه من قبل أتباعه الذين لا يفهمونه، وبالتالي لا يحسنون عرضه على الآخرين.

نعم، إن المستقبل والعلو لهذا الدين، إنهم يرونه بعيدًا ونراه قريبًا، إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ [آل عمران:19]، يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ [الصف:8]، يريد المشركون إطفاء نور الله وشرعه المنير بأفواههم؟! وهذا تهكم بهم في إرادتهم إطفاء الإسلام بقولهم عن القرآن الكريم: إنه سحرٌ وشعرٌ وأساطير الأولين، واليوم يقولون عنه: إنه دين الإرهاب، سبحان الله! ما أشبه اليوم بالبارحة، وكأن التاريخ يعيد نفسه، فالشر والإلحاد يعودان من جديد، ولكن بثوبٍ آخر.

أيها المسلمون، وقد شبه الله تعالى من أراد إبطال هذا الدين أو الصّدّ عنه بمن أراد إطفاء الشمس الساطعة بغمه الحقير، والله تعالى متمّ نوره أيّ مظهر دينه بنشره في الآفاق وإعلانه على كافة الأديان، كما جاء في الحديث الشريف الذي رواه الإمام مسلم: ((إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن ملك أمّتي سيبلغ ما زوى لي منها))، والله تعالى سبحانه وتعالى سيعلي شأن هذا الدين رغم أنف الكافرين المجرمين الحاقدين، فتاريخ الإسلام والمسلمين وما اشتمل عليه من نماذج العدل المشرقة ومن مبادئ حقوق الإنسان واضحٌ معلوم لدى القاصي والداني، ولدى العدو والصديق، كما أن تاريخ الآخرين بما اشتهر عليه من جرائم بشعة وأعمالٍ

بربرية همجية يشيب لهولها الأطفال وتتشعر منها الأبدان معلومًا أيضًا، ولم يعد سرًا يتكتم عليه، إن في هذا لبلاغًا لقوم عابدين.

ادعوا الله، وأنتم موقنون بالإجابة، فيا فرج المستغفرين، استغفروا الله.

الخطبة الثانية

وبعد: أيها المؤمنون، إن المسلمين اليوم قد أضحوا أمام فتنة عمياء وشدائد مظلمة، ليس لها من دون الله كاشفة، إنها فتنة أوقد نارها أعداء الإسلام، وما أكثرهم، يريدون بذلك إضعاف شوكة العرب والمسلمين وغزو بلادهم ونهب خيراتهم وثرواتهم والهيمنة عليهم. إن الشعوب العربية والإسلامية تواجه اليوم بغيًا مفضوحًا وعدوانًا سافرًا، لا يستند إلى برهانٍ أو دليل، وما مشروع الإصلاحات التي ينادى بها هنا وهناك، وما مشروع الشرق الأوسط الكبير إلا استكمالٌ لمشروع الهيمنة وفرض السيطرة علينا، وما يحدث اليوم على أرض العراق من جرائم بشعة ومجازر مؤلمة يروح ضحيتها آلاف الأبرياء، ما هو إلا حلقة في سلسلة متواصلة الحلقات، تستهدف النيل من المسلمين أينما كانوا، كما أنها تستهدف صمودهم وزرع بذور الفتنة بينهم لإضعافهم. إن هدف المحتلين هو تدمير البنية التحتية للشعب العراقي، حتى لا تقوم لهم قائمة. أيها المرابطون، أما ما يحدث لشعبنا الفلسطيني فهو أمر يصعب وصفه بالكلمات، حيث إنه يتعرض منذ مدة طويلة لحصارٍ سياسي وعسكري واقتصادي واجتماعي وثقافي وديني، كما ويتعرض لجميع أنواع القهر والذل والأعمال التعسفية على مرأى ومسمع من دول العالم الكبرى وهيئة الأمم ومجلس الأمن ومؤسسات حقوق الإنسان، ولا أحد من هؤلاء يحرك ساكنًا، وليست هذه أول مرة يتعرض فيها شعبنا للحصار والمضايقات، ولكن يبدو هذه المرة أن هذا الحصار أشد وأنكى، والعالم كله على علم بأن شعبنا قد احتلت أرضه، وسلبت حقوقه، وتعرض لنكباتٍ متتالية على مدار السنوات الماضية، وصدرت القرارات المؤيدة لهذا الحق عن المؤسسات الدولية، ولكن مع الأسف بقيت حبرًا على ورق، فمع كل ذلك طرحت عملية السلام على الساحة، فكانت المكافأة ضرب حصارٍ متعدد الأشكال والألوان، وبصورةٍ تتنافى مع أبسط مشاعر الإنسانية، وحرّم هذا الشعب من لقمة العيش ومن خيرات بلاده، وهدمت

البيوت، وصودرت مساحاتٌ شاسعةٌ من أرضه، ولا يكاد يمضي يوم إلا وتطالعنا وسائل الإعلام بمصادراتٍ جديدة وإنشاء مستوطناتٍ إضافية، ناهيك عن عمليات القتل والتدمير والاعتقال والترويع التي أصبحت تتكرر بشكلٍ يومي، ثم جاءت عملية بناء الجدار الفاصل حول مدينة القدس بشكلٍ خاص وحول القرى والمدن الفلسطينية بشكلٍ عام، فمدينة القدس أصبحت معزولة تمامًا عن باقي المدن والقرى الفلسطينية التي بدورها تحولت إلى معسكرات اعتقالٍ جماعية.

إن بناء هذا الجدار ضرب حياة الفلسطينيين على جميع المستويات: الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وسيحول حياتهم إلى جحيمٍ لا يطاق، فالى متى يبقى العرب والمسلمون يتفرجون، وكأن ما يجري على هذه الأرض أمرٌ لا يعنيه؟! أيها المسلمون، إن إعلان بعض المسؤولين الإسرائيليين بأن البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك ورأس العمود وغيرها من الأحياء القريبة من القدس ستبقى جزءًا من دولتهم، إنه أمرٌ في غاية الخطورة، وإنه يمثل في حد ذاته انتهاكًا صارخًا لمكانة المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثالث المساجد التي تشد إليها الرحال، إن المسجد الأقصى المبارك هو رمز عقيدة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، فارتباط المسلمين به ارتباطٌ عقدي منذ رحلة الإسراء والمعراج، وسيبقى هذا الارتباط قائمًا إلى يوم الدين، بالرغم من كل ما نشاهده من تغييراتٍ على أرض الواقع، وما نسمعه من تصريحاتٍ تعتبر استفزازًا لمشاعر المسلمين في كل مكان.

=====

سنة التغيير

موسوعة خطب المنبر - (ج 1 / ص 3369)

محمد أحمد حسين

القدس

1425/5/7

المسجد الأقصى

الخطبة الأولى

أيها المسلمون، أيها المرابطون في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، من سنن الله الاجتماعية أنه تعالى لا يبذل ما يقوم من عافية وأمنٍ وعزّةٍ ونعمةٍ وسلطانٍ ومنعةٍ إلا إذا كفروا تلك النعم، وارتكبوا المنكرات، وغيّروا حالهم من الطاعة إلى المعصية، ومن اتباع منهاج الله إلى اتباع الأهواء، ومن حاكمية الله إلى سلطان البشر، وقد ورد في الأثر: ((أوحى الله إلى نبيٍّ من أنبياء بني إسرائيل أن قل لقومك: إنه ليس من أهل قريةٍ ولا أهل بيت يقومون على طاعة الله، فيتحولون منها إلى معصية الله إلا حوّل الله عنهم ما يحبون إلى ما يكرهون))، ثم قال: إن تصديق ذلك في كتاب الله: إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ [الرعد:11].

أيها المسلمون، تعالوا بنا نطبق هذا النص الكريم على حال أمتنا اليوم، لنرى مدى حاجتها إلى تغيير أحوالها، إلى تغيير النوايا والسلوك والأعمال، فقد ربطت مشيئة الله تغيير الأحوال سلباً أو إيجاباً بنية الأفراد والجماعات والأمم، فأقبال الأمة بنية خالصة لله، مع العمل الصالح والسلوك السوي يرشحها للتغيير نحو الخير والأفضل، لأن الجزاء من جنس العمل، والله يقول: ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [الأنفال:53]، فتغيير الحال لا يكون بالتمني والأمني، ولكن بالعمل الجاد والنية الخالصة والسلوك القويم، فمن أراد أن يصل إلى بر الأمان وشاطئ السلامة فعليه أن يعد الزاد من التقوى والعمل الصالح، وأن يحكم السفينة ويتعهد الراحلة، وإلا كان كما قال القائل:

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها... إن السفينة لا تمشي على اليابس
لأن بحر أعمالكم هو الذي يقودكم إلى العزة والكرامة.

أيها المسلمون، يا خير أمةٍ أخرجت للناس، هل تدارستم حال الأمم السابقة التي أعرضت عن هدايات الله وخالفت رسله، فأخذها الله بذنوبها، وجعلها عبرةً لكم، كدَابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَا هُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ [الأنفال:54].

ولكم . أيها المسلمون . أسوةٌ حسنة في حال سلفنا الصالح الذين قبلوا نعمة الله، وحملوا الإسلام الذي رضيه الله لنا ديناً، حملوا الإسلام عقيدةً وشريعةً ونظام حياة، فغيّر الله أحوالهم من الضعف إلى القوة، ومن الفرقة إلى الوحدة، ومن الضلال إلى

الإيمان، ومن الذل إلى العزة، وغدت دولة الإسلام هي الدولة الأولى في العالم عدة قرون من الزمان، يطمع في عدلها الضعفاء، ويهايبها الأعداء، وينتشر سلطانها من الصين شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، يحكم خليفتها بكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وتطبق رايها شرع الله، في سلوك لا يعتريه الخلل، وعمل لا يشوبه الزلل، حنفاء لله غير مشركين به، فأيدهم الله بنصره، وأمدهم بتوفيقه وعونه، ومكن لهم في الأرض، واستخلفهم فيها، أليس الله هو القائل: وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ [النور: 55]!؟

يقول ابن مسعود رضي الله عنه: (من كان متأسياً فليتأس بأصحاب رسول الله ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم)، رضي الله عنهم ورضوا عنه، وفي الحديث الشريف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله قال: ((كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي))، قالوا: يا رسول الله، ومن أبي؟ قال: ((من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبي))، أو كما قال.

فيا فوز المستغفرين، استغفروا الله، وادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة.

الخطبة الثانية

الحمد لله الهادي إلى الصراط المستقيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اهتدى واقتدى بهداهم إلى يوم الدين.

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد، كما صليت وسلمت وباركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد.

وبعد: أيها المسلمون، يا خير أمةٍ أخرجت للناس، كيف يغير الله حال أمتنا وهي تقيم على المعاصي، انظروا أنى شئتم إلى أحوالنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهل هذه الأحوال مرشحةٌ للتغيير أو تقود الأمة نحو الأفضل؟!

إن الأمة تحكم بغير ما أنزل الله، وقد نحي دستور الإسلام الخالد عن سدة حكمها منذ زوال الخلافة الإسلامية التي حكمت بالإسلام، واتخذت القرآن دستوراً وسنة نبينا هادياً ودليلاً، وأصبحت أشكال الحكم ومسمياته في دنيا المسلمين لا تقرّ معروفاً ولا تنهى عن منكر، بل تشرع وفق الهوى بعيداً عن هدايات الله، وتأخذ بالقوانين الوضعية التي تبعد الناس عن روح العقيدة وعن أحكام الشريعة، أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ [المائدة:50].

أما اقتصاد المسلمين فيقوم على الربا الذي حرمه الله، وأصبحت المؤسسات الربوية ركيزة من ركائز الاقتصاد الرأسمالي القائم على الربا والاحتكار وجمع الثروة بأية وسيلة، دون النظر إلى آفاتها وآثارها على المجتمع، أصبحت هذه المؤسسات هي المتحكمة في اقتصاد المسلمين، مع أن الله جل وعلا لم يعلن حرباً على ذنب كإعلانه الحرب على الربا والمتعاملين به، يقول سبحانه وتعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ [البقرة:278، 279]، نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. فكيف يتغير حال أمة تحارب الله ورسوله بأكل الربا والتعامل به؟!

أما أحوالنا الاجتماعية فحدث ولا حرج عن السفور والتبرج والاختلاط بين الرجال والنساء وتشبه الجنسين بعضهم ببعض، وكأن مقياس الحضارة الاجتماعية أصبح الميوعة والتخث وتقليد المجتمعات الإباحية التي لا تعرف للفضيلة معنى ولا للمروءة قيمة، المروءة التي عرفها المسلمون تحافظ على العرض، وترعى الشرف، وتضع المرأة في مكانها اللائق من الصون والكمال والعفة.

أيها المسلمون، وأما أحوالنا الثقافية فقد غزتها أفكار الآخرين وثقافتهم، التي أخرجت أبناء الأمة عن تميزهم بالشخصية الإسلامية، التي توازن بين أشواق الروح ومتطلبات البدن، لتخرج إنساناً سوياً في فكره وأخلاقه وعلمه وثقافته، وتشده إلى كوامن الإيمان ونوازع الخير، فهل قامت فلسفة التربية والتعليم في بلاد المسلمين

على بناء الشخصية الإسلامية وفق المفهوم الإسلامي أم تركز هذه التربية على سلخ الإنسان المسلم من ماضيه وحاضره، ليلحق بركب المستعمرين الذين يروجون لمشاريع التغيير في ديار المسلمين، بما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الصغير أو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟! هذا المشروع الذي يسعى للهيمنة على ديار المسلمين، فقد أعد ليشمل كل بلاد المسلمين التي نعمت حتى أجل قريب بحكم الإسلام، وامتد إليها سلطان المسلمين، وكان خليفتهم يخاطب السحابة قائلاً: "أمطري أين شئت، فإن خراجك محمول إلينا".

أيها المسلمون، يا أبناء ديار الإسراء والمعراج، مادام تغيير الأحوال يرتبط بتوجه الأمة ونواياها وأعمالها وسلوكها نحو الخير، فلا بد لأمتنا من سلوك هذا التوجه، ليغير الله أحوالها، ويأخذ بيدها نحو مراقبي العزة والفلاح.

جديرٌ بالأمة بعد أن جربت كل المبادئ الأرضية من قومية واشتراكية ورأسمالية أن تعود ثانية إلى رحاب إسلامها، الذي أخرجها من الظلمات إلى النور، وأنزلها المنزلة اللائقة بها بين أمم الأرض كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ [آل عمران:110]، وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا [البقرة:143].

أيها المسلمون، يا أبناء ديار الإسراء والمعراج، إن الإسلام العظيم الذي وقف في وجه المغول والتتار يوم كان شعار المعركة في عين جالوت "وا إسلاماه"، هو نفسه الذي وحد المسلمين بقيادة الناصر صلاح الدين، وحرر القدس وبلاد الشام من دنس الصليبيين، وهو نفسه . أي: إسلامكم . القادر إذا توجهت الأمة إليه بتحكيمة والاحتكام لشرعه، أن يقف في وجه المشاريع الاستعمارية، التي تسعى لبسط نفوذها على ديار المسلمين، وهي جادة بالقضاء على حضارتهم وثقافتهم وتفكيك وحدتهم، ووضع حدٍ لنهضتهم وقوتهم، في حربٍ لا تخفي أهدافها، للقضاء على العقيدة الإسلامية والمسلمين، من خلال شعارات براقة ومبادئ هدامة، يدركها من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

أما أنتم يا أبناء أرض الإسراء والمعراج، يا من شرفكم الله بالرباط في بيت المقدس وأكنافه، وجعلكم سدنة وحراساً لمسجدها الأقصى الذي بارك الله فيه وبارك حوله،

فعلينا بمزيدٍ من الصبر والثبات والعمل المخلص ذي النوايا الحسنة، وعليكم بالعزيمة الصادقة على وحدة الصف والموقف والكلمة، في مواجهة الأخطار التي تحيط بكم وبقضيتكم وبمقدساتكم وبمقدرات شعبكم، في زمن العجز العربي والصمت الدولي على ما يجري في أرضكم الطاهرة، بإرادة الحرية وإرادة العزة لا يقمعهما الحديد، ولا يخمدها البطش، ولا تقهرها السجون، ينشرون كل ما من شأنه أن يفتت في عضدكم من السماسرة والعملاء والخونة والجواسيس، الذين لا همّ لهم إلا متاع الدنيا الزائل والثمن البخس في مواقفهم الجبانة، التي تمكن للاحتلال والمحتلين. ولا تياسوا . أيها المسلمون . من روح الله، إِنَّهُ لَا يَنْتَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ [يوسف:87]، واعلموا أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً.

دع المقادير تجري في أعنتها...ولا تبيتن إلا خالي البال
ما بين طرفة عينٍ وانتباهتها...يحول الله من حال إلى حال
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ [آل عمران:200].

الحملات المسعورة ضد الإسلام وأهله

موسوعة خطب المنبر - (ج 1 / ص 3630)

عكرمة بن سعيد صبري

القدس

1425/10/21

المسجد الأقصى

الخطبة الأولى

أما بعد: فيقول الله عز وجل في سورة التوبة: يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ [التوبة:32]، ويقول سبحانه وتعالى في سورة الصف: يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ [الصف:8].

أيها المسلمون، يا أمة القرآن، يا أحباب محمد عليه الصلاة والسلام، إن الحملة الصليبية المسعورة لم تقتصر في حربها ضد المسلمين فحسب، بل تعدت هذه الحملة الحاقدة ضد ديننا الإسلامي العظيم في هذه الأيام، وهي مستمرة وفي تزايد بهدف تشويه صورة الإسلام، وقد سبق أن نبهنا لخطورة هذه الحملة الصليبية الجديدة منذ سنتين أو أكثر.

فقد صدر مؤخرًا في أمريكا كتاب يحمل عنوان "الفرقان الحق" باللغتين العربية والإنجليزية، وقد وزع على المكتبات الأمريكية والأوروبية وعلى الإنترنت، كما وزع بشكل واسع في المدارس الأجنبية الموجودة في البلاد العربية، وقد وصلت نسخة منه إلى فلسطين. ومع الأسف لم نسمع أي ردة فعل من الأنظمة الرسمية في العالم العربي والإسلامي، فكان الأمر لا يعينهم.

هذا الكتاب المزيف الذي أطلق عليه اسم: "الفرقان الحق" هو ليس بالفرقان، وليس بالحق. إن هدفه التشكيك بالقرآن الكريم ودستور المسلمين، وهدفه إبعاد المسلمين عن دينهم، بل إن شياطين الإنس يخططون لأن يكون هذا الكتاب المزعوم بديلا عن القرآن الكريم، وهيهات لهم ذلك، لقد خابوا وخسئوا، لقد خاب ظنهم وطاش سهمهم.

أيها المسلمون، يا أمة القرآن، لقد صدر فعلا الجزء الأول من الكتاب المزعوم: "الفرقان الحق" بالرسم العثماني، وأن عدد صفحات هذا الجزء ثلاثمائة وثمان وستون. وكما يزعم شياطين الإنس بأن الأجزاء الأخرى من هذا الكتاب المزيف ستصدر تباعا لتصل إلى اثني عشر جزءا. أي: أن كتاب "الفرقان الحق" المليء بالمغالطات والافتراءات والتناقضات يتكون من اثني عشر جزءا. وهو يمثل حربا ثقافية وغزوا فكريا ضد الإسلام والمسلمين بشكل واضح سافر حاقدا، كمحاولة يائسة لصرف المسلمين عن القرآن الكريم ولإبعادهم عن دينهم.

أيها المسلمون، يا أمة القرآن، إن شياطين الإنس القائمين على إعداد ما يسمى بكتاب "الفرقان الحق" قد خططوا لإعلان حرب صليبية جديدة ضد الإسلام والمسلمين، وذلك بممارسة أشد أنواع القهر السياسي والاقتصادي والعسكري بحق المسلمين المتمسكين بعقيدتهم وديارهم، وإن أمريكا الكافرة المتغترسة ستحاول أن تعمل خلال الثلاثة الأعوام القادمة على إضعاف الشرق الأوسط الكبير، وذلك بتفريغ

المنطقة العربية من القوة العسكرية والاقتصادية وتغيير المناهج التعليمية والتربوية، وبالمقابل تقوية إسرائيل اقتصاديا وعسكريا وإطلاق يدها على البلاد العربية. ويشمل مشروع منطقة الشرق الأوسط أيضا إنشاء قنوات ووسائل إعلام أمريكية في المنطقة كلها تنطق باللغة العربية بهدف إجبار المسلمين للتخلي عن القرآن الكريم والعمل بالكتاب المزعوم "الفرقان الحق".

أيها المسلمون، يا أمة القرآن، نتساءل: أين ما يسمى بالديمقراطية التي تنتهج بها أمريكا وهي تدعي حرية الرأي والفكر؟! لماذا سيجرون المسلمين حسب مخططاتهم الاستعمارية لترك القرآن الكريم وإلزامهم حسب زعمهم بما يسمى بكتاب "الفرقان الحق"؟! إننا نستذكر محاكم التفتيش التي وقعت في بلاد الأندلس إسبانيا، فكانت وصمة عار في جبين إسبانيا. ثم لماذا تحاول أمريكا تقسيم وتجزئة أقطار إسلامية؟! لماذا تنادي بتقسيم العراق وتقسيم السعودية إلى أجزاء وأجزاء؟! ألا يكفي العالم الإسلامي ما يعانيه من تقسيمات على ضوء اتفاقيات سيكس بيكو، وتريد أمريكا أن تجدد هذه الاتفاقيات الظالمة لتزيد في تقسيماتها؟! ثم لماذا لا تقسم أمريكا نفسها وهي مكونة الآن من إحدى وخمسين ولاية؟!

أيها المسلمون، يا أمة القرآن، إن شياطين الإنس الذين يعدون ما يسمى بكتاب "الفرقان الحق" يحاولون جاهدين محاكاة وتقليد القرآن الكريم في أسلوبه وشكله وحروفه ورسمه، وقد أخذوا بعض التعابير القرآنية وأسماء السور، وأقحموها في هذا الكتاب المزيف، وذلك لإقناع المسلمين بأن هذا البديل أفضل من القرآن الكريم.

ويزعم شياطين الإنس بأن القرآن الكريم من وضع البشر، وأنه مزيف، وأنه غير صالح لحياة البشرية في هذه الأيام. كما يزعمون بأن القرآن الكريم يدعو للإرهاب والتطرف حسب تفسيراتهم، وأنه يثير روح العدا بين الشعوب حسب افتراءاتهم.

إن هؤلاء الحاقدين لا يدركون بأن القرآن الكريم جاء لهداية البشرية جمعاء ولإسعادها، وأنه دعا للإيمان والتوحيد وإلى أعمال العقل والتفكير.

أيها المسلمون، يا أمة القرآن، إن شياطين الإنس ينكرون الوحي الذي هو من عند الله العلي القدير، والذي نزل على قلب نبينا الأكرم محمد، والمعلوم أن الذي ينكر الوحي على سيد الخلق محمد فإنه ينكر الوحي عن سائر الأنبياء والمرسلين.

لقد اغتاط شياطين الإنس من المسلمين؛ لأن كتاب المسلمين ودستورهم القرآن الكريم هو الكتاب الوحيد في الكون كله الذي لم يطرأ عليه تغير ولا تحريف ولا تبديل ولا زيادة ولا نقصان.

أيها المسلمون، إن مئات الملايين من المسلمين يحفظون القرآن الكريم بقلوبهم وعقولهم، وإن الملايين من مراكز تحفيظ القرآن منتشرة في أرجاء المعمورة، وصدق الله العظيم إذ يقول في سورة النساء: أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا [النساء: 82]، ويقول تعالى في سورة الإسراء: لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا [الإسراء: 88]، ويقول عز وجل: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ [فصلت: 41]، [42].

لا يدركون بأن الله رب العالمين قد تكفل بنفسه بحفظ القرآن الكريم بقوله: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: 9]. وهذا الحفظ هو مظهر من مظاهر إعجاز القرآن الكريم.

أيها المسلمون، يا أمة القرآن، لم يكتف الاستعمار الدولي بما يخطط ضد القرآن الكريم، بل إنه يسعى إلى تقويض الأسرة المسلمة وتدمير الأخلاق الإسلامية القويمة، وذلك من خلال عرض بعض المحطات الفضائية لبرامج تلفازية هابطة مدمرة للقيم والأخلاق، وتسخير الجهود العربية والأموال العربية لهذه المهام الاستعمارية الكافرة، والتي تستهدف الجيل الصاعد من الشباب والفتيات، بالإضافة إلى التدخل في المناهج المدرسية بهدف نشر الرذيلة والأفكار المسمومة وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية تؤدي إلى بث روح الفرقة والهزيمة والتبعية وهدم الأسرة والمجتمع وإلهاء الناس عن القضايا المصيرية للأمة، وعليه يتوجب شرعا مقاطعة هذه المحطات المشبوهة الهابطة الرخيصة، ويحرم شرعا مشاهدة البرامج اللاأخلاقية، كما يحرم التعامل معها والمشاركة فيها، وكم من الملايين من المكالمات الهاتفية التي شارك الشباب والشابات من خلالها في هذه البرامج الهابطة، والله سبحانه

وتعالى يقول: وَأَثِقُوا فِئْتَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ
الْعِقَابِ [الأَنْفَال: 25].

الخطبة الثانية

قبل البدء ب-----

الخطبة الثانية أشير إلى مسألة فقهية تتعلق بالمرور بين المصلين: لقد لوحظ مرارا وبخاصة أيام الجمع بأن المصلين يقطعون صلاة بعضهم بعضا، وذلك من خلال المرور بين يدي المصلين، فكأن هذا المرور أصبح شائعا ومألوفاً ومعتاداً، وكأن الناس يشعرون أنهم في سجن يريدون الهرب منه بسرعة، ولا يدرك هؤلاء المتسرعون الحكم الفقهي حيث نهى الرسول عليه السلام عن المرور بين يدي المصلين من خلال عدة أحاديث نبوية شريفة، وعليه ينبغي للشخص حين الانتهاء من صلاته للسنة البعدية أن يلتفت خلفه قبل الانصراف حتى يتأكد أن الذي وراءه قد انتهى من صلاته أم لا.

يا أبناء الإسراء والمعراج، من المؤسف والمؤلم أن يروج من جديد لما يسمّى بوثيقة جينيف، وسبق أن تعرضنا لوثيقة جينيف قبل عام تقريبا وأخمدت في مهدها، ولكن البعض من أبنائنا أخذوا يدعون لها ويرجون لها من جديد، هذه الوثيقة التي تمثل تنازل فوق تنازل لحقوقنا الشرعية في أرضنا المباركة المقدسة، إنهم يتوهمون بأن الاحتلال الإسرائيلي سيتوقف عن بناء الجدار العنصري اللأمني، إنهم يتوهمون بأن الاحتلال سيتوقف عن مخططاته التوسعية وعن القتل وسفك الدماء وعن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، ثم ماذا بقي من الأرض التي سيفاوضون عليها إذا لم يتم الانسحاب؟! ثم من فوضهم ليتحدثوا باسم اللاجئين الفلسطينيين مع التأكيد على أن حق العودة للاجئين هو حق شرعي لا يسقط مع مرور الزمان!؟

أيها المسلمون، نتساءل: من أعطى هؤلاء الذين وقّعوا على ما يسمى بوثيقة جينيف اللعينة، من أعطاهم الصلاحية لتسليم حائط البراق لسلطات الاحتلال؟! وهل أن فرض أمر الواقع يغير من الأحكام الشرعية؟! وهل يضيع الحقوق المشروعة؟! إن هذا الحائط هو جزء من سور المسجد الأقصى المبارك، وهو وقف إسلامي من

الناحية الشرعية، حتى إن عصبة الأمم المتحدة قبل ما يزيد عن سبعين عاما قد اعترفت بملكية حائط البراق للمسلمين باعتباره وقفا إسلاميا، وكذلك لجنة شو البريطانية أقرت بذلك. فالمؤسسات غير الإسلامية سبق وأن اعترفت وأقرت بأن حائط البراق للمسلمين، فما بال هؤلاء يتنازلون عنه؟! وعليه فإن هذه الوثيقة المزعومة هي غير شرعية ولا نعترف بها لا سابقا ولا لاحقا، كما أن المسلمين يرفضون سائر المبادرات المحلية والدولية التي تمس حق شعبنا في العودة إلى أرضه أو تساوم على القدس ومقدساتها.

أيها المسلمون، سيظل أبناء أرض الإسراء والمعراج أوفياء لبلادهم التي باركها الله وقدسها وقرر إسلاميتها مهما طالت مدة الاحتلال والاعتصاب والاستعمار، هذه الأرض التي ورثناها والتي ارتبطت بقرار من الله رب العالمين وورثناها أمانة غالية عن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم.

ويتوجب على شعبنا الفلسطيني المرابط المزيد من التكاتف والتعاون وحرص الصفوف ووحدة الموقف للمحافظة على مقدساته ومقدراته وحقوقه المشروعة ليقضي الله أمرا كان مفعولا.

=====

الشرق الأوسط الجديد

موسوعة خطب المنبر - (ج 1 / ص 4918)

حمود بن غزاي الحربي

الرس

1427/7/3

جامع عبد الله بن عمر

الخطبة الأولى

عباد الله، عند اشتداد المحن وتفاقم الأزمات يذكر العبد أن له ربًا يسمع الشكوى ويرفع البلوى، يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء، كما قال تعالى: أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ إِلَهُ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ [النمل:62].

وعند اشتداد المحن ونزول النوازل بالأمة يجدُ العبدُ المسلم أسبابها وآثارها والمخرج منها في كتاب الله الذي سماه بصائر، فقال في سورة الجاثية: هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ [الجاثية:20]، أي: معالم يتبصرونها.

إن أهل القرآن يجدون ما يقع الآن في فلسطين ولبنان أو وقع في العراق وأفغانستان في كتاب الله الذي أنزله على قلب رسوله وخليته محمد قبل أربعة عشر قرناً، فأعداء الله ورسوله بالأمس هم أعداء اليوم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

عباد الله، دماؤنا وأشلائنا وأسranنا وقتلانا واستباحة الأوطان والأموال والأعراض مشاهد ألفناها منذ عشرات السنين، ورأيناها منذ غابر الزمن في فلسطين وأفغانستان وفي الشيشان وكوسوفا وفي البوسنة والعراق وفي لبنان وغيرها، منذ متى ودولة يهود تفعل أكثر مما تفعله في لبنان وفلسطين اليوم؟! وينتهي المشهد على مظاهرات ومسيرات، صراخ وعويل وشجب واستنكار، ثم ماذا؟ كامب ديفيد، معاهدات سلام، أوصلو الأولى والثانية، شرق أوسط كبير، ثم شرق أوسط جديد، وهكذا يبدأ المشهد داميةً ثم يسدل الستار على ابتسامات ومصافحات ومعاهدات مليئة بالذلّ والخنوع، وهكذا عاشت أمة الإسلام في سراديب الظلام طيلة فترة الصراع، وفي أنفاق التيه إلى اليوم، وستبقى حتى تعود إلى ربها وخالقها وتقرأ معالم الطريق من القرآن الكريم وتستبين سبيل المجرمين كما أمرها الله تعالى: لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمُهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ [الأنفال:37].

عباد الله، لستم بحاجة إلى سماع أعداد القتلى والجرحى في فلسطين ولبنان، فالكل يسمع ويرى، ولن نتحول إلى محللين سياسيين من على منبر الجمعة، فلكل مقام مقال كما يقال، لكننا نودّ أن نقف وقفات قرآنية ونبوية مع هذا الحدث الذي يدرك الرجل الحصيف أنّ له ما بعده على المنطقة بأسرها. وفي القرآن خبر من قبلنا ونبأ من بعدنا وحكم ما بيننا، لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ورسول الله تركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

الوقفة الأولى: يقول تعالى: أَوْلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُّصِيبَةٌ قَدَّ أَصَبْتُمْ مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ [آل عمران:165]، وقال تعالى: وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا

كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ [الشورى:30]، ويقول تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ
حَتَّىٰ يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ
[الرعد:11]، ويقول تعالى: وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ
عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَا هَا تَدْمِيرًا [الإسراء:16]. ويقول رسولنا الكريم الذي لا ينطق عن
الهُوى في الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن ورواه ابن عمر رضي الله عنهما:
(إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم بأذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله
عليكم ذلًّا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم)).

في كل حدث وكل نازلة وكل مصيبة يتحدث الناس عن الأسباب، سواء كانت حربًا
أو غرقًا أو زلزالًا، ويقولون كل شيء إلا شيئًا واحدًا، ويعرجون على كل سبب إلا
سببًا واحدًا، هو الذنوب والمعاصي التي غرقت بها الأمة اليوم إلا من شاء الله،
والإقصاء لهذا السبب إقصاء للعلاج أيضًا. لما خالف الرماة أمر رسول الله في أحد
كانت المصيبة التي أصابت جيش المسلمين، فتساءل الناس: أنى هذا؟! فجاء الرد
قاسيا: قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ. فكيف بنا نحن اليوم؟! كيف بالعالم الإسلامي الغارق
في شهواته وملذاته؟! أليس من العار والشنار على الأمة الإسلامية أن تمزق أشلاؤها
وتسبى أعراضها وتهدم مدنها وقراها ويقتل رجالها في فلسطين وفي لبنان وفي العراق
وغيرها وعلى بعد مئات الكيلومترات تشارك ثلاث عشرة دولة عربية بمسابقة ملكة
جمال العرب لاختيار أجمل فتاة عربية، ويتخلل المسابقة حفل فني ساهر يحييه
مطربون ومطربات من لبنان والمغرب وليبيا وغيرها؟!!

إنَّ الأمة . عباد الله . قبل أن تصاب في جسدها أصيبت في دينها وعقلها وتفكيرها،
أمتنا مخدرة بالفن والرياضة والمسرح، وأنى لأمة مخدرة بأفيون الشهوات والشبهات أن
تنتصر على أعدائها؟! ومن سفاهات الشعوب أن تطالب قادتها وساداتها أن يكونوا
كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين والشعوب ذاتها غارقة في
وحل الشهوات ومستنقعات الرذيلة ما بين كأس وغانية وسباق محموم لحرب الله
تعالى بالرِّيا، ومن استحيا منها تسلل لواءًا إلى الربا بطرق ملتوية وفتاوى مشتبهة، فيا
ليت شعري متى نفقه هذا السر من أسرار المصائب والابتلاءات؟! فإنه ما وقع بلاء
إلا بذنب، وما رفع بلاء إلا بتوبة، وسنظل . من وحي القرآن الكريم وسنة سيد الأولين

والآخرين . نستبعد النصر على يهود في وقتنا هذا، فالنصر ليس عبارة تكتب، ولا شعار يرفع، إنه غالي الثمن، ومن المستحيل أن يتحقق النصر بضعفائنا على يد قوم يلعنون خيارنا، من المستحيل أن يتحقق النصر لأمة عطّلت الجهاد وسكتت عن الإلحاد ورضيت بالفساد. إنّ الذين يرفعون راية النصر في المستقبل قومٌ وصفهم الله بقوله في سورة الإسراء: عِبَادًا لَّنَا، حَقَّقُوا الْعِبُودِيَّةَ لِلَّهِ تَعَالَى قَوْلًا وَعَمَلًا وَاِعْتِقَادًا، لم يتحدث عن دولتهم ولا عن حزبهم ولا عن لونهم، بل وصفهم بالعبودية لله تعالى.

الوقفه الثانية: وأمام الواقع المر الذي تعيشه الأمة في لبنان وفلسطين يتعين القول بأنه ليس من المروءة في شيء الشماتة بدماء تنزف وديار تحرق وبشيوخ وأطفال ونساء يقتلون، ولكن من الحكمة والحصافة عدم الانجرار وراء غبار العاطفة القاتلة. لقد نجح الغرب في تحويل الشعوب المسلمة عند الأزمت إلى متفرجين بكائين بالدمع على إخوانهم في فلسطين وفي أفغانستان وفي العراق وأخيرًا في لبنان؛ مسيرات في الشوارع وملاسنات في الفضائيات ومظاهرات تحرق علم إسرائيل وأمريكا، وأيام معدودة وينتهي الصراخ وتجف المآقي بدموعها وكأن شيئًا لم يكن، بينما يهود لَمَّا شُتَّتُوا خَطَّطُوا عشرات السنين حتى أقاموا دولتهم في فلسطين، مؤتمرات وجمعيات وندوات وضغطٌ سياسي حتى قامت إسرائيل الكبرى، والتي يُخطط لها أن تكون العظمى في الشرق الأوسط الجديد، ولا زالت إسرائيل تُقاضي ألمانيا سنويًا لمذبحة اليهود المكذوبة. المعركة القادمة مع إسرائيل تحتاج إلى عمل منظم يبدأ بالفرد ويمر بالأسر وينتهي بالمجتمع، لا يحتاج إلى حرق أعلام وصراخ وعويل وشجب واستنكار.

الوقفه الثالثة: إنّ خيارات السلام سقطت ومبادرات الاستسلام فشلت بتوقيع إسرائيل التي غدرت ونقضت العهد، فإلى متى نخدع؟! وإلى متى تخدع الأمة بالتعايش السلمي مع إسرائيل؟! إنّ المسلم الذي رضي بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمد نبيًّا ورسولًا يدرك ديمومة المعركة وسجال الحرب مع يهود حتى تقوم الساعة كما أخبر بذلك الصادق المصدوق في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة: ((لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون، حتى يختبئ اليهودي من وراء

الحجر والشجر فيقول الحجر والشجر: يا مسلم، يا عبد الله، هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود)).

إن تاريخ يهود مليء بالغدر مع أنبيائهم ومع نبينا محمد ، فقد غدر يهود بني قينقاع بعد غزوة بدر، وغدرت بنو النضير بعد غزوة أحد، وغدرت بنو قريضة بعد غزوة الأحزاب، واليوم يعيد التاريخ نفسه، كم هدنة وقعت مع اليهود فكانت كل هدنة عهد لحرب لاحقة، ولا يصلح لليهود إلا الدم ويقولون: متى هو؟ قل: عسى أن يكون قريباً. بارك الله لي ولكم في القرآن الكريم، ونفَعني وإياكم بما فيه من الآيات والذكر الحكيم، قلت ما سمعتم، فإن كان صواباً فذلك من الله وكرمه، وإن كان غير ذلك فاستغفر الله، إن الله غفورٌ رحيم.

الخطبة الثانية

الحمد لله على إحسانه، والشكر على فضله وامتنانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لشانه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه، صلى الله عليه وسلم، صلاة زكية طيبة مباركة، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فعلى ظهر دباباتها وتحت أزيز طائراتها في فلسطين ولبنان وفي العراق وأفغانستان بشرت أمريكا العالم بميلاد شرق أوسط جديد ينهي حالة الصراع في المنطقة، وكعادة الضعفاء فرح المخلفون بمقعدهم بهذه البشرية، وظنوا أنها وليدة أزمة ونهاية حرب، وما اعتبروا عبارات أمريكا السابقة: اتحاد دول حوض البحر الأبيض، والسوق الشرق الأوسطية المشتركة، والشرق الأوسط الكبير، واليوم: الشرق الأوسط الجديد، فما هو يا ترى؟!!

لقد تكلم "هرتزل" مؤسس الدولة اليهودية في فلسطين عن مبادرة "رايز" قبل سنتين عامًا في مذكراته عندما طالب بـ"كومونولث شرق أوسطي"، فليست جديدةً كما يظنها البعض، لكننا أمة لا نقرأ، وبعد ذلك أُلّف "شمعون بيريس" كتابه الذي سماه: "شرق أوسط مدمج بالتنمية والرفاه"، وطرح فيه مشروعه الذي نادى وبشرت به "رايس"، اليوم ثم جاء "هورفينز" ونادى بالمجتمع من أجل السلام، وفي عام اثنين وتسعين وتسعمائة وألف وفي نهاية عهد "بوش الأب" وبداية عهد "كلينتون" بدأ التحضير لهذا

الأمر بين "بول وولفر" و"زلمانوي خليل زاده" و"لويس سكوتر" وفي عام ستة وتسعين أي: قبل عشر سنوات استكمل دراسته "ريتشارد بيرل" و"دوجلاس فيت" مع مجموعة من المحافظين المتشددين في الإدارة الأمريكية، ومن أجله صنعت الأزمة في لبنان حتى تأتي إليه العرب وهي صاغرة.

أما أهدافه فهي باختصار "سايكس بيكو" جديد، يهدف إلى أن يدور المشرق العربي في الفلك الإسرائيلي الأمريكي مقابل دوران المغرب العربي في الفلك الأوروبي، ويدعو إلى التخلي عن اتفاقية "أوسلو" وإسقاط النظام العراقي والسوري وإعادة تشكيل العراق على أساس طائفي وإعادة تقسيم المنطقة وطمس شخصية الإقليم العربي، أي: إقامة كانتوناً سياسياً تصبح إسرائيل القوة الإقليمية الكبرى التي تسيطر عليها، وفي جانبه الاقتصادي يهدف الشرق الأوسط الجديد إلى ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية المياه النفط السياحة التكنولوجيا بالاقتصاد الإسرائيلي، ودعوة رأس المال العربي للاستثمار في إسرائيل، وإنشاء أكبر بنك شرق أوسطي في "تل أبيب" ترتبط به دول المنطقة.

هذا ما جاءت به "رايس" وتدعو إليه، وهو بنصّه ما نشر في مجلة الحركة الصهيونية في عام اثنين وثمانين وتسعمائة وألف، سبحان الله! - أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ [الذاريات:53].

عباد الله، وَمَا كَيْدُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي تَبَابٍ. لقد دعم الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي دولة يهود قبل قيامها وبعد قيامها وميلادها قارب الستين عاما، لكنها خلال هذه العقود ومع سياسة القمع والقتل والسجن والتغريب ما ذاق شعبها الراحة والاستقرار خصوصاً في العشر السنوات الأخيرة من عمرها، وها نحن ننتظر وعد الله فيها، والشعوب المسلمة التي أسقطت كل مبادرات الاستسلام واختارت ذروة سنام الإسلام الجهاد في سبيل الله ستسقط هذه المبادرة وتحيلها إلى التقاعد المبكر بإذن الله.

اللهم أبرم لأمتنا أمراً رشداً يُعزُّ فيه أهل طاعتك...

=====

#...مسار المأساة وأسبابها بين الحملتين الصليبيتين الثانية والثالثة (1798 م

-1990م)

سأعتمد في بناء هذه الفقرة على بعض الكتب البالغة الأهمية التي لخص فيها شيخنا الشهيد عبد الله عزام رحمه الله خلاصة أسباب وطبيعة الانقلاب الشامل الذي حصل في أحوال العرب والمسلمين خلال هذه الفترة . وهي كتاب (خط التحول التاريخي) , وكتاب (أضواء على القومية العربية) وكتاب (السرطان الأحمر) . حيث تشكل مادة هذه الكتب أساسا في فهم أسباب ما نحن فيه مما نعيشه اليوم , وفهم برامج الحملات الأمريكية الحالية , التي سرعان ما يكتشف المرء بقراءته لهذه الكتب : أن برنامج الأمريكان اليوم مطلع القرن الحادي والعشرين , حول الشرق الأوسط الكبير , وبرنامج تغيير المناهج التعليمية والدينية , وبرنامج رامسفيلد (لحرب الأفكار) .. ما هي إلا عبارة عن تطبيق مكرر - ولكن بحماقة - لبرنامج الإستعمار الأوربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من قبل .

حيث سأنقل مقاطع واسعة منها باختصار وتصرف طفيف, وأضع تلك النقول بين قوسين [..] مشيرا إلى مكانها في المصدر وهو: (موسوعة الذخائر العظام فيما أثر عن عبد الله عزام) , وأضع تعليقاتي وإضافاتي في ثناياها بين قوسين { .. } . وقد كفتني كتبه الثلاثة هذه - رحمه الله رحمة واسعة - عن العودة اللازمة لعشرات المراجع التي تغطي تاريخ وأحداث تلك الفترة , وهو أمر غير متيسر لي الآن ونحن نعيش مرحلة المخابئ والمطاردات الأمريكية - أخزاهم الله - ... , وأعيد التنويه إلى أن تراث الشيخ عبد الله يحتوي من الكنوز السياسية والفكرية والشرعية ما يجعله ركنا أساسيا للتربية الفكرية والمنهجية للمجاهدين في هذا الزمان . فجزاه الله ما هو أهله . قال الشيخ عبد الله عزام رحمه الله :

[لقد شهدت المنطقة الإسلامية خلال القرون الثلاثة الماضية , تغيرا بدأ بطيئا ثم أخذ يشتد تدريجيا حتى إذا بدأ النصف الأول من القرن العشرين بلغ التغيير قمته , وأصبح سبيل التقليد للغرب عارما . حتى أصبح الناظر لأول وهلة يحسب أن هذا السيل الجارف لا يمكن الوقوف في وجهه , وأن محاولة التصدي له هو ضرب من العبث الضائع أو الانتحار الواضح . وكانت معركة التغيير على ثلاثة أطوار :

الطور الأول: اللقاء بين الغرب والشرق في ميدان القتال .

الطور الثاني: المعركة بين الغرب والشرق في ميدان الفكر و الثقافة والدين .

الطور الثالث: المعركة بين أبناء الشرق أنفسهم في ميادين الفكر والدين و السياسة.
(1)...- أما الطور الأول:

فكان للغرب صولات وجولات إبان الحروب الصليبية , ثم انتهت بهزيمته نهائيا
وخروجه مهزوما مدحورا .
(2)...- أما الطور الثاني:

فقد اتبع الغرب أساليب عديدة , واستعمل وسائل كثيرة لإماتة المسلمين موتا بطيئا ,
وكان هدفه في هذا الطور غسل أدمغة المسلمين من إسلامهم وإخراجهم بهدوء من
دين الله إلى دين الطاغوت , دون إثارة ضجة ولا صخب.
وتولت الأجهزة الغربية تربية طبقة بديلة لهم في جميع المجالات , وسلمت مقاليد
الأمر لهم , وأبعدت الصادقين عن أجهزة التوجيه والبناء وأصبحت دوائر التعليم
والإعلام - الصحافة والراديو ومن ثم التلفزيون - بأيدي الطبقة المنسلخة عن الشرق
(المسلم) المعلنة لولائها للغرب (الصليبي الملحد).

ويمكن أن تتخلص مهمة هذه الفترة بكلمة جب - المستشرق الإنجليزي :-
(هذا - التعليم - هو السبيل الوحيد لفرجة البلاد الإسلامية وتغريبها , لقد كان
التركيز قويا لإنشاء الطبقة التي تأخذ نهائيا بوجهة نظر لا سلطان للدين عليها ,
وحيث يمكن الجلاء عن أرضها وتسليمها زمام السلطة فيها لأنها امتداد لفكر
المحتل).

وكذلك تمثلها كلمة (لورد ميكالي) رئيس اللجنة التعليمية في الهند :-
(يجب أن ننشئ جماعة تكون ترجمانا بيننا وبين الملايين من رعيتنا وستكون هذه
الجماعة هندية اللون والدم إنجليزية الذوق والرأي واللغة والتفكير).
وهي نفس كلمة (اللورد ليد) - المعتمد البريطاني عن كلية فيكتوريا سنة (1936م):
(ومتى تسنى للجمهور بأن يعرف هذه الكلية يتنبه الآباء أن تعليم أولادهم فيها ينمي
فيهم من الشعور الإنجليزي ما يكون كافيا لجعلهم صلة للتفاهم بين الشرقي
والغربي).

(3)...- أما الطور الثالث:

(طور الإستقلال الوطني) كما يحلو لهم أن يسموه , ومجيء الأنظمة المحلية , والعسكرية بالذات , فقد كان هذا الطور أشد الأطور تأثيرا , وفرضت الحضارة الغربية بالقوة العسكرية التي تسمى بالوطنية والتقدمية والشعبية , وهذه الأنظمة التي جاءت بضجة الزفاف الوطني , والتي قدمت إلى الأمة بأهازيج شعبية حماسية , وتحت هذا الضجيج والصخب قام أبناء الوطن - المستغربين - الحاكمين بنصب المشانق وسحق المبادئ و اجتثاث القيم , و إبادة العلماء والمخلصين.

ولقد لقي الصادقون من أبناء جلدتهم الحاكمين - من العذاب والاضطهاد - أضعاف أضعاف ما رأوه أيام الإنجليز والفرنسيين , ويكفي أن نضرب أمثلة لهذا:

ما لقيه الباتان على يد أمان الله خان في أفغانستان .

ما لقيه الأكراد على يد مصطفى كما أتاتورك في تركيا.

ما عاناه الإخوان المسلمون على يد عبد الناصر وزبائنه في مصر .

وما يواجهه الصادقون على أيدي الأنظمة العسكرية المنبثة في أرجاء العالم العربي والإسلامي فهي نسق واحد و نموذج واحد في محاربة الحق وأهله ينسجون على منوال سابقهم ويسيروا على نهجهم.

وإن صورة القسوة والوحشية التي عامل بها الغرب أبناء المسلمين لتبدو هزيلة صغيرة بجانب الصورة التي عاملهم بها الحكام المحليون (الإنجليز السمر).

خطوط التغيير:

هذا وقد سار التغيير في العالم الإسلامي في خطوط ثلاثة متوازنة:

1- الخط الأول: خط الإفساد الأخلاقي.

2- الخط الثاني: خط محاربة مصادر التشريع الإسلامي وتمييع النصوص.

3- الخط الثالث: خط التمزيق الأمة الإسلامية.

أما الخط الأول: الإفساد الخلفي:

فيتخلص في كلمة زويمر - رئيس المبشرين - في مؤتمر القدس سنة (1934م):

(... نريد أن نخرج جيلا لا صلة له بالله , ولا صلة له بالأخلاق التي تقوم عليها

الأمم).

فكان التركيز على المرأة وإخراجها , وعمل الإتحادات النسائية والمسرح والغناء والتمثيل ومعاهد الفنون الجميلة , والمعاهد الرياضية للبنات , ونشر العري والمسابح ودور الأزياء , والصورة العارية , ودكاكين التجميل . حتى أصبحت المرأة كما قال (مورويجر) في كتابه - العالم العربي اليوم: (إن المرأة المسلمة المتعلمة هي أبعد أفراد المجتمع عن تعاليم الدين وأقدر أفراد المجتمع على جر المجتمع كله بعيدا عن الدين).

وقد بدأت ثورة المرأة على الإسلام بوضوح في مصر إبتداءا من منيرة ثابت : (أول صحفية مصرية) والتي يسمونها (الفتاة الثائرة) وكانت صديقة لسعد زغلول وتستطيع أن تتدخل في توجيه دفة الحكم.

ثم جاءت هدى شعراوي وقامت في ثورة سنة (1919) بمظاهرة نسائية , وأحرقن الحجاب في الشوارع العامة . وكانت (صفية زغلول) زوجة سعد زغلول أول زوجة زعيم تظهر سافرة في المحافل العامة وسمت نفسها على الطريقة الإنجليزية باسم زوجها وأطلقت على نفسها لقب (أم المصريين).

ولقد كان زوجها سعد زغلول زعيما من زعماء الحركة النسائية ويقول: (لقد شاركت صديقي قاسم أمين في أفكاره التي ضمنها كتابه (المرأة الجديدة). وصدرت الصحف تدافع عن حقوق المرأة منها (فتاة الشرق) ومجلات (الهلال) و(المقتطف) و(المصور).

ونادى (لطفى السيد) بالتعليم المختلط وفرضه على الجامعة المصرية . ولذا فقد أشادت (هدى شعراوي) بهذا الفعل , ثم أیده طه حسين وسمير القلماوي .. وغيرهم .

وفي تركيا سنة (1929) صدر قرار حرم تعدد الزوجات وقضى على الحجاب , ونظام الحريم , وقانون الطلاق وخرجت المرأة في مدن تركيا باللباس العاري. وفي سنة (1965) أصدر الحبيب بورقيبة قرارات مشابهة في تونس.. وهكذا في باقي البلاد .

أما الخط الثاني: (التشكيك في مصادر التشريع الإسلامي وتمييع نصوصها) فقد تمثل في الهجوم على:

القرآن نفسه: وتميز القرآن المكي , والتشكيك بالمدني وسلخ القرآن عن الوحي , واعتبار الوحي انفعالا نفسيا وحالات عصبية.

وكان أول من جاهر من ذراري المسلمين بإنكار ربانية القرآن ورفع عقرتة بجحود المصدر الإلهي للقرآن هو (طه حسين) في كتابه (الشعر الجاهلي) الذي اتبع فيه مصدر التشكيك الذي ورثه عن ديكرت.

السنة المشرفة: وقد كان التركيز في عدائها لتحطيمها كمصدر أساسي لشرح القرآن وبيان مجمله وتقييد مطلقه وتخصيص عمومه.

وقد جاء الهجوم على السنة من نواح كثيرة أهمها:

التعرض لشخصية الرسول صلى الله عليه وسلم والنيل منها.

التركيز على صحيح البخاري باعتباره أصح كتاب بعد كتاب الله والتشكيك فيه: وقد كتب (أبو ريا - أضواء على السنة المحمدية -) (وصالح أبو بكر - الإسرائيليات في البخاري -) وكتبت مجلة العربي (راجعوا البخاري فليس كل ما فيه صحيح).

التركيز على النيل من شخصية أبي هريرة كأكثر روا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - رواية - . والطعن بشخصية السيدة عائشة كمصدر غني من مصادر نقل هذا الدين.

والآن هناك دعوة عريضة تتبناها بعض الأنظمة مثل (القذافي) في ليبيا لنبذ السنة نهائيا.

اللغة العربية: باعتبارها لغة القرآن فنادوا:

نبذ قواعد اللغة (النحو والصرف) وقد نادى بهذا سلامه موسى , وطه حسين , وتوفيق الحكيم صاحب قاعدة (سَكَنَ تسلّم).

العامية بدل الفصحى: ابتداء من (ونلهلم سبيتا) (الألماني: مدير دار الكتب المصرية) , ثم (ويلمور) القاضي الإنجليزي , و (نليكوكس) - المهندس الزراعي الإنجليزي - وأخيرا جاء سلامة موسى , و قاسم أمين , ثم كتب بالعامية المصرية كل من يوسف السباعي وإحسان عبد القدوس.

اتخاذ الأحرف اللاتينية بدل العربية: ونادى بهذا عبد العزيز فهمي - مصر - وسعيد عقل - لبنان - .

وأما مصطفى كمال أتاتورك فقد نفذ هذا الأمر بالحديد والنار .

د- (الدعاية) للشعر المنثور بد الشعر الموزون. {لكون الشعر العمودي أحد أهم أوعية اللغة العربية}.

التاريخ الإسلامي: والتركيز على الشبهات فيه وتضخيم مساحة الإختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم. والتركيز على أن الدولة العباسية هي دولة الإمام والخمور والغلمان خاصة في عهد الرشيد {كما روج لذلك} - كتاب الأغاني للأصفهاني - ثم تشويه تاريخ الدولة العثمانية الإسلامية واعتباره نوعا من الإستعمار .

استبدال الثقافة الغربية بالثقافة الإسلامية :

ففي مصر - قائدة العالم العربي - أوصى المؤتمر التبشيري المنعقد سنة (1906) بإنشاء جامعة علمانية تتاهض الأزهر الذي (يهدد الكنيسة بالخطر) ولتكن هذه الجامعة على غرار الجامعات الفرنسية . فقامت الجامعة المصرية (1908م) واستلم رئاستها بعد فترة لطفي السيد .

وقد ظهرت كتابات تنادي بالذوبان بالغرب مثل كتابات طه حسين في كتابه (مستقبل الثقافة في مصر) حيث يقول: (علينا أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ولنكون لهم شركاء في الحضارة , خيرها وشرها , حلوها ومرها , ما يُحب منها وما يُكره , وما يُحمد منها وما يُعاب).

وقد بدأ هذا الخط أيام (محمد علي باشا) من خلال كتابة رفاة الطهطاوي في (تخليص الإبريز بتلخيص باريز) واشتدت الدعوة إليه أيام الخديوي إسماعيل وظهر خط إسماعيل في كتابات (محمد عثمان جلال) خليفة الطهطاوي . ووضع إسماعيل نظاما للأزهر سنة (1872م) وجاء دنلوب واستلم التوجيه في وزارة المعارف وأقصى الإسلام نهائيا عن المدارس وازدري الأزهر وحاول الحط من مكانته فكان حامل شهادة اللغة الإنجليزية يأخذ شهريا (12) جنيه وحامل شهادة اللغة العربية يأخذ (4) جنيهات , وأما الأزهري يأخذ (112) قرشا مصريا .

ثم ظهرت مدارس كثيرة في هذا الشأن:

المدرسة الأولى (مدرسة الذوبان في الغرب نهائيا) وقطع الصلة بالإسلام ومن أبرز الأسماء في هذا الشأن: طه حسين , سلامه موسى , لطفي السيد وصهره إسماعيل مظهر , وعبد العزيز فهمي...

مدرسة الخلط والترقيع (بين الإسلام والثقافة الغربية) ويتزعمها (الشيخ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده).

وارتفعت في هذا المجال دعوات وعلت أصوات بشعارات كبيرة منها:

التطوير: ومعناه تمييع النصوص الإسلامية , وإدخال الإلحاد والعلمانية الغربية بالثوب المقنع البراق , ومن هذا القانون تطوير الأزهر الذي صدر أيام عبد الناصر فكان ضربة قاصمة له.

ومعنى التطوير كذلك بناء قنطرة فوق الهوة التي صنعها الإسلام بين الشرق والغرب من أجل الوصول إلى التفاهم والتواصل وبالتالي تؤدي إلى تمزيق العالم الإسلامي كما يقول جب: (لعل الآراء الجديدة وحاجات الحياة ستتجح أخيرا في تشتيت المجتمع الإسلامي وتمزيق وحدته).

الإتصال بالثقافة اليونانية كأساس من أسس التطوير.

رفع شعار الحرية: وقد قامت الحكومات العلمانية في العالم الإسلامي بتوفير الحرية الفكرية إذا استعملها الناس ضد الدين.

الدعوة إلى دين عالمي: كما نادى به : (كالغزلي) : ومعنى الدين العالمي إنهاء الإسلام نهائيا وذوبانه في بوتقة اليهودية العالمية.

التقارب بين الأديان: كما نادى بذلك (أصف على قبطي الإسماعيلي) وأصبحت المؤتمر تعقد من أجل هذا الشأن.

الدعوة إلى أنواع للإسلام: كالإسلام الكلاسيكي. والإسلام الحديث كما قال فضل الرحمن الهندي , وبه قال أحمد خان مؤسس الكلية المحمدية الإنجليزية الشرقية (نشر الإسلام الحديث المتأثر بالمذاهب الغربية) وكذلك تكرر أسماء الإسلام الهندي والإسلام الباكستاني والإسلام التركي.

العلمانية (secularism) (اللادينية) وذلك ليصبح الإسلام كالمسيحية تماما لا صلة له بالحياة كما جاء في كتاب (الإسلام وأصول الحكم) علي عبد الرازق.

الإصلاح الديني: كما يسمونه , كما حصل في برنامج (التحطيم الكمالي للإسلام) باسم الإصلاح الديني كما يسميه (سميث) و(بروكلمان) وغيرهم من المستشرقين , ومعنى الإصلاح الديني تغيير نصوص الإسلام نصوص جديدة ويبقى عليه اسم الإسلام.

وقد كان الإستعمار والإستشراق والتبشير هذه الأصابع الثلاثة للأخطبوط المعادي للإسلام تسير جنبا إلى جنب.

وقد عقدت الجامعات الأمريكية بالذات عدة مؤتمرات لمحاربة الإسلام على رأسها المؤتمرات التي عقدت في جامعة (برنستون) في أمريكا.

مؤتمر جامعة بن ستون سنة (1947م) واسمه (الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته).

مؤتمر جامعة برنستون سنة (1953م) واسمه (الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة)

مؤتمر لاهور الذي عقد سنة (1955م) بترتيب المستشرقين الغربيين وفشل تماما.

الخط الثالث: خط التمزيق للأمة المسلمة:

ومن وسائله:

القومية: العربية والكردية والهندية.

الدعوات العالمية: كالشيوعية.

الدعوات الإنسانية الماسونية - اليهودية - وفروعها مثل نوادي الليونز , و الروتاري

, شهود يهوه , بني برث , (أبناء العهد).

الفرق (الكافرة) المنسوبة للإسلام: مثل :

القاديانية - البابية - البهائية - النصيرية- الدروز...]. أه .

•...خط التحول التاريخي:

[إن أخطر ما تعرضت له الأمة الإسلامية هو عملية التحول الداخلي أي الهزيمة

الروحية والنفسية والعقلية أمام أعدائها , فاستخذت أمام الأصنام , وركعت على أقدام

الطغاة , وأصابها الوهن الذي عرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه (حب الدنيا

وكراهية الموت). ففي الحديث الصحيح: الذي رواه أحمد : (يوشك ن تداعى عليكم

الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها . قال قائل : من قلة نحن يومئذ؟ قال : بل أنتم

يومئذ كثير. ولكنكم غثاء كغثاء السيل.ز ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة

منكم , وليقذفن في قلوبكم الوهن , قيل : وما الوهن يا رسول الله ؟ قال : حب الدنيا
وكرهية الموت).

-...فكيف أصبحت (خير أمة أخرجت للناس) غثاء..؟

-...وكيف أصبح الخير النافع زيدا و جفاء..؟

-...وكيف خلفت الأسود قرودا..؟

-...وكيف ولدت ليوث الغاب خنازيرا..؟

إن أخطر ما يمكن أن تصاب به الأمم هو هزيمتها في أعماقها . فهذا هو الداء
القاتل , إن أشد رمية أصابت الأمة في مقتلها هي فقدان الثقة بنفسها . فالشعوب إنما
تنتصر يوم أن تتفاعل بمبادئها و تحيا بعقائدها وتستعلي بدينها . ولن تهزم أمة
تلتف على عقيدة صحيحة تعيش من أجلها وتجاهد لإحيائها مهما كان أعداؤها,
ومهما تألبت عليها القوى... وهذا المبدأ هو الذي سطره رب العزة في سبب النصر
والهزيمة إذ يقول سبحانه :

? أَوْلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ
اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ? (آل عمران:165) . فالهزيمة تبدأ داخلية ثم تنعكس على
ساح المعركة . والخلل يبدأ في أعماق النفس ثم نرى آثاره اندحارا في ميادين الحياة,
سلوكا وأخلاقا ومعاملة . فكيف تمت عملية التحويل !؟

•...أوربا و حرب الكلمة بدل حرب السيف:

في الحملات الأخيرة على مصر(1249ميلادية) , آخر أيام الأيوبيين وأول أيام
المماليك , وقع (لويس التاسع) ملك فرنسا أسيرا وأودع سجن القلعة . وهناك كان
لديه فسحة من التأمل ليضع أسس هامة لتفكير الصليبيين في كيفية غزو المسلمين
 . وكتب توجيهاته الهامة تلك والتي كان خلاصتها:

(إن المسلمين لا يهزمون ما دامت عقستهم قائمة ويجب أن تبدأ الحرب على
المسلمين بحرب الكلمة) .

وهكذا أدرك ملوك النصارى ألا سبيل لهم إلى البقاء . وبدؤوا يعيدون التفكير في
طريقة غزوا المسلمين والتعامل معهم.

و كانت حملة نابليون على مصر نقطة بارزة في تحول المعركة وأساليبها , فلقد غزا نابليون مصر (1798م) مدججا بأحدث الأسلحة الفرنسية ومدافعها ورشاشاتها . ودخلت الخيل الأزهر وداست سناكبها الحصير الذي خرج عشرات الألوف من علماء الأمة , فانتنفض الأزهر وهب دفاعا عن كرامة هذا الدين وأقضى مضجع نابليون وأرق أجفانه ولم يستطع الاستقرار رغم العملاء الذين وقفوا بجانبه كيعقوب القبطي ومن وقف معه الأروام ونصارى الشام وغيرهم . وأخيرا انقض (سليمان الحلبي) على (كليبر) نائب نابليون الذي خلفه في مصر وقتله.

وكان خروج الفرنسيين من مصر من أبرز المعالم في أوروبا الحديثة , إذ أدت إلى تصميم أوروبا على خوض معركة اللسان بدل معركة السنان . واتجهت إلى نزع هذا الدين من أعماق هذه الأمة ليغرسوا بدله القومية والعصبية وغيرها من الشعارات لمحاولة لملأ الفراغ.

فقد جاء في مؤتمر (الشرق الأدنى وثقافته) الذي أقامه مجموعة من المستشرقين في جامعة أمريكية جاء في:

(أننا في كل بلد إسلامي دخلناه نبشنا الأرض حتى نخرج آثار ما قبل الإسلام ونحن لا نطمع أن يرتد المسلم عن عقيدة الإسلام إلى عقيدة ما قبل الإسلام ولكن يكفي تشتيت ولائه).

وجاء في تقرير أحد معاهد الإرساليات بقلم نبيه أمين فارس :

(بينما كان الشرق الأدنى مطمحا لأفكار بناء الإمبراطوريات كان أيضا مطمح جماعة أخرى من الناس تتشد أن تتجز عن طريق الكلمة ما عجز أجدادهم الصليبيون عن تحقيقه عن طرق السيف) .

{ولنضرب مثلا عن ذلك بما بدأ في عقر دار لإسلام ن الإفساد, في مصر والشام} •...محمد علي باشا (وريث نابليون) (1904-1949):

وجاء محمد علي باشا ليعمل ما عجز عن عمله نابليون , وأراد أن يحول مصر قطعة من فرنسا , وبدأ بإرسال البعثات إلى فرنسا لتغسل أدمغة المبعوثين , ومن بين الذين ذهبوا هناك (رفاة الطهطاوي) الذي عاد داعية للثقافة الغربي وكتب (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) ونقل القانون الفرنسي . واتخذ محمد علي باشا

رجلا فرنسيا - وهو طبيب - مستشارا له وكان اسم هذا الرجل (كلوت بك) وكان لهذا الفرنسي تأثيرا كبيرا في تغريب مصر. وفي عهد محمد علي أدخلت القوانين الفرنسية لتحل تدريجيا محل الشريعة الإسلامية . وكان جلساءه الخاصين من السياح والقناصل والمبشرين . ومن أعمق الآثار السيئة التي حلت أيام محمد علي باشا أنه فتح أبواب مصر والشام - عندما خضعت له - للمبشرين النصارى , فقد كانت موصدة دون هؤلاء بسبب صرامة الدولة العثمانية وحزمها في هذا الموضوع ومنعها للمبشرين.

وكان نتيجة دخول المبشرين للشام أن أنشأوا جامعتين في لبنان:
الأولى: الكلية السورية الإنجيلية التي أنشأها البروتستانت ثم أصبح اسمها (الجامعة الأمريكية) - بيروت.

الثانية: كلية العزيز التي أنشأها الكاثوليك ثم أصبح اسمها (الجامعة اليسوعية).
ولقد كانت الجامعة الأمريكية نقطة الانطلاق لكثير من الآراء والاتجاهات المنحرفة التي تركت أثارا عميقة في عملية تحويل العالم العربي , ومن هذه الاتجاهات الإتجاه القومي الذي كان يراد له أن يحل محل عقيدة الإسلام في القلوب لملء الفراغ الذي خلفه الإسلام بعد أن انحسر في جميع مناحي الحياة .

جاء في كتاب المجتمع العربي / جامعة بيروت / كلية الآداب:
(إن أول جمعية بدأت تدعو إلى القومية العربية هي جمعية مسيحية أوحى بفكرة تأسيسها رجل يسمى (الياس حبالين) من بلدة ذوق مكايل . وكان أستاذا للغة الفرنسية يدرسها في الجامعة الأمريكية لطلاب صف, فيهم إبراهيم اليازخي ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس وكان الأستاذ معجبا بالثورة الفرنسية) .

وأصبحت القومية العربية بفضل قادتها ودعاتها ومعظمهم من النصارى دينا جديدا حل محل الإسلام كما قال علي ناصر الدين في مقدمة كتبه قصة العرب , هامش ص: 38 (العروبة نفسها دين عندنا نحن القوميون العرب المؤمنون العريقين من مسلمين ومسيحيين , لأن كان لكل عصر نبوته المقدسة , فالقومية العربية هي نبوة هذا العصر).

وقدمت لنا الجامعة الأمريكية ومدارسها في المنطقة قادة الأحزاب القومية في المنطقة: فأسس حزب القوميين السوريين: أنطون سعادة ومن بعده أسد أشقر ثم جورج عبد المسيح.

وأسس حزب البعث: ميشيل علق النصراني , زكي الأرسوزي النصيري , ورئيس حزب القوميين العرب: جورج حبش بتوجيه من أستاذه قسطنطين زريق - الأستاذ في الجامعة الأمريكية.

جاء في البروتوكول الخامس من بروتوكولات حكماء صهيون: (لقد بذرنا الخلاف بين كل واحد وغيره في جميع أغراض الأميين الشخصية والقومية خلال عشرين قرناً) .

وقد نجحت الدول الغربية في توجيه محمد علي باشا لتأدية أكبر خدمة للغرب ومنها:
1....زلزلة سلطة الدولة العثمانية الإسلامية على الشرق ومحاربة تركيا في موطن كثيرة.

2....تنشيط حركة التبشير النصراني في المنطقة.

3....تحويل مصر وسوريا إلى دول متغربة بتفكيرها وحياتها.

4....ضرب الحركة الإسلامية التي ظهرت في الجزيرة العربية (الحركة الوهابية).

5....إدخال القوانين الغربية لتطبيق على المسلمين .

وكل القضايا التي فعلها (الخمسة المتقدمة) خطيرة وأحدثت أثرا كبيرا في حياة المسلمين خاصة فيما يتعلق بإدخال الدين الجديد (دين نابليون) أي القوانين الفرنسية وخلطها بالقانون الإلهي فأنشأ دينا جديد خليطا من (الدين الفرنسي والدين الإسلامي) وكان ساعده الأيمن في تبديل دين الله هو رفاة الطهطاوي . وأما أستاذه الكبير فهو الدكتور (كلوت) الذي وجه الحياة المصرية في أكثر مناحيها . وأما بالنسبة لضرب الحركة والوهابية (دعوة التوحيد) في الجزيرة العربية فأرسل محمد علي ابنه إبراهيم باشا سنة (1231هـ) (سنة 1815م) إلى جزيرة وفي سنة (233هـ) (1817م) فدخل إبراهيم باشا (الدرعية) عاصمة الدعوة. وقضى على الحركة الوهابية.

وقبل أن نطوي صفحة محمد علي باشا لا بد من وقفة عند رفاعة الطهطاوي الذي كان له اكبر الأثر في عملية التحويل.

لقد أقام الطهطاوي (أحد أعضاء بعثات محمد علي إلى باريس) في باريس من (1826-1831) فرجع وكتب كتابه (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) الذي كتبه أثناء إقامته في فرنسا وعرضه على أستاذه (جومار) . وأبدى إعجابه الشديد بفرنسا , وقد قام في تخليص الإبريز بترجمة الدستور الفرنسي وبتمجيد الثورة الفرنسية التي حطمت الكنيسة وأحالتها إلى ركام من مخلفات التاريخ.

وفي زمن الخديوي إسماعيل كان الطهطاوي عضده الأيمن في الإفساد والتغريب وكتب زمنه كتابيه (منهاج الألباب المصرية في منهاج الآداب العصرية) و (المرشد الأمين للبنات و البنين) وهو يبدي اهتماما ظاهرا بالتاريخ الفرعوني ويسمى رمسيس الثاني (فرعون سيدنا موسى) : (فخر الدولة المصرية في الأزمان الجاهلية ومصباح تاريخها) . ولا ينقضي عجب المسلم وهو يرى الطهطاوي يعرض نظام الشركات والمصاريف الربوية دون تعليق . ويرى أن الرقص الفرنسي نوع من الشلينة (الأناقة والفتوة والرياضة ويعجب بالمرح ويشجع الطهطاوي على اختلاط الجنسين , وتعليم الفتيات دون قيود ولا التزام بحدود شرعية ومنع تعدد الزوجات وتحديد الطلاق وأصبح يردد شعارا جديدا (أخوة الوطن) . هذا الشعار الذي أصبح دينا لدعاة القومية والعنصرية فيما بعد.

والطهطاوي شأنه شأن معاصره (خير الدين التونسي) الذي ألف كتاب (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك) هما أول رسل الحضارة الغربية في بلادنا اللذين عملا كطلائع لهدم صرح الإسلام العظيم في نفوس أبنائه.

•...صالون الأميرة نازلي فاضل:

كانت نازلي ابنة مصطفى فاضل - أخ إسماعيل باشا - وكان مصطفى وليا للعهد ثم أقصاه إسماعيل فسافر إلى تركيا ثم إلى أوروبا وهناك تربت ابنته نازلي وأنقنت عدة لغات وتزوجت أحد وزراء تونس ثم عادت إلى مصر لتعمل بها من التخريب ما عجزت عنه الدوائر الغربية . ففتحت صالونها ملتقى هواة السلطة ومحط أنظار الذين يحلمون بالعلو في الأرض , لأن الصالون أصبح يحظى برعاية (كرومر) - المعتمد

البريطاني في مصر - وكان الرواد الدائمون لهذا الصالون ممن يتطلعون إلى الانتفاع بجاه الأميرة وبمالها.

من بين هؤلاء الذي يعتبرون عليا مجلسها:

- سعد زغلول: الذي جاء من الشارع - دون جاه ولا علم ولا مال - وتولى رئاسة مكتبها وبقي حتى سن السادسة والثلاثين لم يتزوج ثم تزوج (صفية ابنة مصطفى فهمي) رئيس وزراء الإحتلال البريطاني لبضعة عشرة عاما , والغريب أن هذا الزواج من ابنة رئيس الوزراء التي لا تتجاوز الخامسة عشرة من عمرها . وأصبحت (صفية) فيما بعد تحمل اسم (صفية زغلول) وتكنى (بأم المصيريين) .

ومن رواد الصالون: الشيخ جمال الدين الأفغاني وتلميذه الشيخ محمد عبده ولقد اطلعت على رسالة بين الشيخين عن الأميرة مما يدمي القلب عن حالة قادة الفكر الإسلامي!! في ذلك الوقت .

ومن رواد الصالون كذلك:

لطفي الخولي . ثم جيء بقاسم أمين الذي رد مرة على أحد الفرنسيين (دار كور) , وقد نال هذا الفرنسي من مكانة المرأة في الإسلام . فقام أمين ورد عليه وبين أن الإسلام أعطى المرأة مكانتها اللائقة وحفظ وظيفتها الأساسية واحتشامها بلباسها . وبسبب هذه المقالة أوغر سعد زغلول ومحمد عبده صدر الأميرة نازلي على قاسم أمين لأن كلامه ينال من مقام الأميرة لأنها تدعو إلى العري والتهاك . ثم اقترحوا حلا لرضا الأميرة عليه بأن يكتب كتابا عن المرأة فخرج سنة (1900م) بكتاب (تحرير المرأة) الذي اشترك في كتابته قاسم أمين والشيخ محمد عبده . وقبل سنوات اكتشف هذا السر فقد أعلن حفيد محمد عبده أن جده هو كاتب كتاب (تحرير المرأة) ومعنى تحرير المرأة : تحريرها من القيم والمبادئ والحياء والخلق .

وبقيت بريطانيا ترعى هذا الصالون ورواده حتى أوصلوهم إلى سدة الحكم:

فقد أصبح محمد عبده مفتيا للديار المصرية , وأصبح سعد زغلول وزيرا للمعارف ثم رئيسا للوزراء وأضحى لطفي السيد (أستاذ الجيل) رئيسا للجامعة المصرية وفرض الاختلاط بين الجنسين في الجامعة.

ولطفي سيد : هذا هو الذي سخر صحيفته المسماة (بالجريدة) لتكريس آراء كرومر والدفاع عنها , والدعوة إلى الفرعونية وصياغة شخصية مصرية ذات طابع مميز .
وقد كان صنائع صالون نازلي فاضل يتبنون هذا بفصل مصر عن العالم العربي الإسلامي .

فمثلا سعد زغلول أجاب عن سؤال حول الوحدة العربية قائلاً: (إنها وحدة بين أصفار) .

وسار في هذا الخط طه حسين الذي قال : (إن الدين واللغة لا يصلحان أساسا للوحدة السياسية , وإن المصري فرعوني قبل أن يكون عربيا) , وقد نشر هذا الحديث (سلامة موسى) في صحيفته (المجلة جديدة) (1928م) لأنه كان يسير في نفس الخط .

وقال طه حسين (لو وقف الإسلام بيني وبين فرعونيتي لنبذت إسلامي) .
وفي سنة (1927م) مات زغلول ليأتي النحاس رئيسا للوفد , حيث فرضته الدبابات البريطانية في 4 فبراير سنة 1942 رئيسا للوزراء رغم أنف الملك فؤاد .
- صفية زغلول (أم المصريين) وهدى الشعراوي . ولقد كان لصفية وهدى أثر كبير في إفساد فطرة المصرية الطيبة . أما صفية فكانت تدير عجلة الفساد من فوق سدة الحكم بسبب كون زوجها رئيسا للوزراء , وهي كما ذكرنا ابنة مصطفى فهمي رئيس الوزراء من قبل .

أما هدى شعراوي فهي ابنة سلطان باشا الذي وقف بجانب الإنجليز ضد الثورة العربية وقد استلم من الإنجليز مبلغا ضخما لقاء عمالته ثم أصابه السرطان وقيل أن يموت زوج ابنته من رجل ثري اسمه (علي شعراوي) في الخمسينات من عمره فأصبح اسمها (هدى شعراوي) وكان علي شعراوي من عملاء الإنجليز وقد أخذت هدى إلى أوروبا و لدى عودتها من رحلتها , وعلى سلم الباخرة نزعت خمارها (منديل الرأس) ووضعت تحت قدميها وقالت: انتهى عصر الظلام إلى الأبد , وشكلت (جمعية السيدات المصريات) .

•...كرومر حاكم مصر البريطاني والقس دنلوب:

أما كرومر فهو المعتمد البريطاني الذي يدير مصر منذ الاحتلال سنة 1882 إلى 1906 , وقال الدكتور النشار (أعلن كرومر منذ مجيئه إلى مصر أنه سيهدم القرآن والكعبة والأسرة الإسلامية والأزهر) (1).

ركز كرومر في هجومه على الدولة العثمانية وحمل على الإسلام من خلال تركيا التي تمثله , و نشر الإنجليزية , وحارب العربية , ونادى بفكرة مصر للمصريين , وحط من قيمة الأزهر ورجاله رقى طبقة المتفرنجين , وكان يقول:

" سوف يجد محبو الوطنية أحسن أمل لهم في ترقى أتباع محمد عبده للحصول على مصر مستقلة بالتدرج " (2)

ألف كرومر كتاب (مصر الحديثة New Egypt) وادعى أن الإسلام مناف للحضارة ويعلم أتباعه الحقد على مخالفيهم !! وهو ينافي العمران ويبيح الطلاق ويحرم الربا والخمر .

كان لطفي السيد أحد الذين حملوا لواء الدفاع عن كرومر وسياسته في صحيفته (الجريدة) , وصحيفة المقطم .

أما دوجلاس دنلوب:

فهو أحد سيئات كرومر الكبرى . فلقد شجع كرومر المبشرين في مصر والسودان إلا أنه عندما رأى طريقتهم الساذجة في التعرض للناس في الشوارع خشي أن يؤدي عملهم هذا إلى يقظة الناس ومن ثم تتفجر ثورة وطنية بحماية إسلامية . فحد من نشاطهم , فرفع المبشرون تقرير إلى الحكومة البريطانية فأرسلت بريطانيا عتابا إلى كرومر فرد على المبشرين بأني سأعمل عن طريق راهب واحد أضعاف عملكم , وأحضر دنلوب سنة (1889) وهو راهب تخرج من كلية لاهوت بريطانية وعينه كرومر (1897) سكرتيرا للمعارف . ثم سنة (1906) عين مستشارا لوزارة المعارف , وقد كان دنلوب هو الوزير الفعلي .

وكان ينفذ سياسة كرومر (عقل بريطاني وأيدي مصرية) ويرفع شعار سيده : (متى توارى القرآن ومكة من بلاد العرب يمكننا حينئذ أن نرى العربي يتدرج في سبيل الحضارة) .

وقد حارب دنلوب اللغة العربية والأزهر , وشجع الإنجليزية وأصبح تدريس العلوم والرياضيات والكيمياء والجغرافيا بالإنجليزية وحارب التعليم العالي بحجة أن المصريين لا يصلحون للتعليم العالي وحارب الكتب الإسلامية أو التي فيها عاطفة إسلامية مثل كتب علي مبارك و عبد العزيز جاويش .
وأخطر ما عمله دنلوب , أنه رسم المناهج التي أصبحت مثلا يحتذى للدول العربية وقسم التعليم إلى قسمين :

-...ديني : وجعله خاصا بالأزهر ومعهده .

ومدني: حارب فيه كل كلمة دينية , ومنع من توظيف خريجي الأزهر - أهل العلم الحقيقي - وإذا احتاج إلى بعضهم كان يدفع للواحد 112 قرشا مصريا في الشهر , هكذا كانت الحال في مصر - رائدة العالم العربي - أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ففي السياسة: يرجع الأمر إلى الإنجليز فمعتددهم هو الحاكم الفعلي للبلد وأما الخديوي فلا يملك من أمره شيئا.

وفي الاقتصاد: خيرات مصر تصب في جيوب الإنجليز.
والأزهر: مقصى عن توجيه دفعة الحياة.

الإعلام: الإذاعة مديرها لطفي السيد وأمثاله كما أنه مدير الجامعة , والصحف اليومية والدورية . والمجلات معظمها بي النصارى كالأهرام , والمقطم , والمقتطف , الهلال , ما ينوف على عشرين منها بأيدي النصارى , ووزارة المعارف والمناهج: بيد دنلوب.

والجامعة : بيد لطفي السيد. ثم جاء طه حسين ليواصل الدور من خلال كتبه (الشعر الجاهلي) و (الأدب الجاهلي) لينكر ربانية القرآن وأطلق كلمته.
(للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل ولكننا لا نرى هذين مصدرا تاريخيا موثوقا) ثم استلم الجامعة , ثم المعارف قال بعضهم " انتهى عهد دنلوب وابتدأ عهد طه حسين " .

وفي أواخر القرن التاسع عشر حصل أخطر حدث في العصر الحديث وهو مؤتمر
بال

(1897م) الذي عقده هرتزل في سويسرا.

•...مؤتمر بال في سويسرا / 1897 :

يكاد كثير من مفسري التاريخ يجمعون أن مؤتمر بال يعتبر أخطر حادث في العصر الحديث , وهو نقطة التحول بالنسبة للعالم الإسلامي , إذ دأبت بعده اليهودية العالمية على تنظيم الخطط وإحكام الأحابيل والشباك التي تصطاد بها المسلمين للوصول إلى أرض الميعاد .

وأما هرتزل فهو صحفي يهودي نمساوي ولد سنة (1860) وفي سنة (1894) حضر محاكمة الضابط اليهودي (دريفوس) الذي يحمل الجنسية الفرنسية حيث اتهم هذا الضابط بالتعامل مع ألمانيا وحكمت عليه بجريمة الخيانة عشر سنوات مع تجريد من مناصبه العسكرية , ولقد أثرت المحاكمة في نفس هرتزل . إذ ظن أن دريفوس حكم ظلما بسبب دينه اليهودي وقال - من شاء أن يُنصف في هذا المجتمع فلينتصر - وصمم أن يعمل من أجل إنشاء وطن لليهود , وبعد هذا الحدث بسنة أي سنة (1895م) أصدر كتابه (الدولة اليهودية) وهو شبيه بالكتاب الذي أصدره موسى هيس (من روما إلى القدس).

وفي سنة (1897) استطاع أن يجمع المنظمات الصهيونية في مؤتمر صهيوني عالمي في بال , وأعلن هرتزل في نهاية المؤتمر أن الدولة اليهودية قامت وحدد لذلك زمنا لا يتعدى خمسين سنة.

وانبثقت عن هذا المؤتمر (بروتوكولات حكماء صهيون) التي تعتبر أخطر الوثائق في العصر الحديث , ومعظم التدمير الذي حل بالبشرية في القرن العشرين كانت بسببها.

من نصوص من البرتوكولات:

البرتوكولات الثاني (لا تحسبوا أن تصريحاتنا كلمات جوفاء . نحن الذين رتبنا نجاح دارون - من قبل - وإن فرويد منا , وإن ماركس و نيتشة منا , وسنبقى ننشر آراءهم لما لها من أثر هدام على الفكر الأممي) . (الفكر الأممي) يعني فكر الأمم غير اليهودية, وقد أشار القرآن إلى طبيعة اليهود هذه فقال تعالى :

(ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)
(آل عمران: 75) .

ليس من حرج ولا إثم علينا - اليهود - إذا أسأنا إلى الأمم الأخرى غير اليهودية
البرتوكول الثالث: (سننشر بين الشعوب أدبا قدرا مريضا يهدم الأسرة . وسنستمر
بالترويج لهذا الأدب , يجب أن نعمل - لتتهار - الأخلاق في كل مكان فتسهل
سيطرتنا .

إن فرويد منا وسيظل يعرض العلاقات الجنسية في ضوء الشمس لكي لا يبقى في
نظر الشباب شيء مقدس ويصبح همه ارواء غريزته الجنسية وعندئذ تنهار الأخلاق
في كل مكان ونستولي على العالم وهو مخدر).

البرتوكول الرابع: (سننزع فكرة الله من أذهان المسيحيين ونضع بدلها أرقاما حسابية
وضرورات مادية) .

وخلاصة البرتوكولات تتخلص في كلمة (أوسكار ليفي) التي قالها بتبجح و صلف:

(نحن اليهود سادة العالم ومفسدوه ومحركو الفتن فيه وجلادوه) .

وكانت طريقة اكتشاف البرتوكولات أن روسيا علمت أن اليهود يخططون ضدها
فأرسلت لاقتحام مقر حكماء صهيون وبالفعل وبخطة محكمة أوقدوا النيران حول
العمارة فهرب اليهود من العمارة فاقتحموها وأخرجوا ما استطاعوا أن يخرجوه من
الأوراق ثم أحضرتها روسيا . وقام الدكتور (نيلوس) بتحليلها وتوقع نيلوس سقوط
القيصرية في روسيا , وسقوط الدولة العثمانية .

وقد كان البرتوكول الرابع عشر يقول: (يجب علينا أن نحطم كل عقائد الأديان)

•...السلطان عبد الحميد يعرقل على اليهود الطريق إلى فلسطين:

إن معظم الأحداث الكبرى التي جرت في المنطقة الإسلامية - العربية خاصة -
كانت ترمي إلى الهدف الكبير الذي وضعه هرتزل ومن ورائه اليهود نصب أعينهم
وهو الوصول إلى أرض الميعاد كان أمام اليهود عقبة كأداء لا يمكن تجاوزها وهي
الدولة العثمانية وعلى رأسها السلطان عبد الحميد الثاني الذي حكم بين (1876-

1909)

حاول اليهود أولاً إغراء السلطان الصالح عبد الحميد , فالسلطان عبد الحميد وصل إلى الخلافة في وقت كادت الماسونية تأخذ بخناق الدولة . ولنرجع إلى هرتزل الذي توجه إثر انتهاء مؤتمر بال سنة (1897) لمقابلة السلطان عبد الحميد وأخذ معه حاخام القسطنطينية (موسى ليفي) وعرضوا على السلطان عروضاً منها:

5-...إنشاء أسطول عثماني.

6-...دعم سياسة العثمانيين في العالم الخارجي.

7-...مساعدة اليهود للسلطان في تحسين أوضاعه المالية.

8-...إنشاء جامعة عثمانية في القدس.

قال هرتزل " مثلاً لو رضي مولانا وباع لنا الأراضي التي ليس لها مالكون في فلسطين بالثمن الذي يقدره" فغضب السلطان وقال:

(إن أراضي الوطن لا تباع , إن البلاد التي امتلكت بالدماء لا تباع إلا بالثمن نفسه)

ولم ييأس هرتزل وقابل السلطان مرة ثانية (1901) وفي هذه المرة عرضوا على السلطان نفسه (150) مائة وخمسين مليوناً من الجنيهات الذهبية الإنجليزية فقال (إنكم لو دفعتم ملء الأرض ذهباً - فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي , لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد على ثلاثين سنة , فلن أسود صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين).

ولقد كانت المقابلة هذه المرة مع (قره صو) المحامي اليهودي الماسوني الذي أشرف على محفل سالونيك.

ولقد نقلت بعض المصادر أن السلطان صاح في وجه هرتزل (أخرج من وجهي يا سافل) وصاح بالحاجب الذي أدخله قائلاً (أما كنت تعلم ما يريد هذا الخنزير مني) فطار هرتزل مع قره صو إلى إيطاليا وأرسل (قره صو) برقية إلى السلطان. (ستدفع الثمن هذه المقابلة من نفسك وعرشك).

يقول هرتزل في مذكراته : (ونصحني السلطان عبد الحميد بأن لا أتخذ أية خطوة أخرى في هذا السبيل لأنه لا يستطيع أن يتخلى عن أي شبر واحد من أرض

فلسطين إذ هي ليست ملكا له , بل هي لأمتة الإسلامية التي قاتلت من أجلها وروت التربة بدماء أبنائها وقال عبد الحميد: إن عمل المبضع في بدني لأهون علي من أن أرى فلسطين تقطع من إمبراطوريتي. ثم قال: وفر نقودك يا هرتزل فعندما يذهب عبد الحميد ستأخذون فلسطين مجانا).

وبعد هذا صمم اليهود على الإطاحة بعبد الحميد وفي سنة (1904) فجروا عربة أمام المسجد الذي يصلي فيه السلطان صلاة الجمعة ونجاه الله من الموت وقتل كثير من الناس .

وتكالب الماسون على إقصائه , ودفعت الماسونية بعملائها إلى أن تصدروا المناصب العليا في الدولة أمثال طلعت باشا , أنور باشا - وزير الحربية - أرسيتيدي باشا - رومي أصبح وزيرا للنافعة , جمال باشا - حاكم الشام - مصطفى كما باشا قائد جبهة الشرق العربي في الحرب العالمية الأولى جاويد باشا (دافيد باشا) - وزير المالية.

(حسين جاهد يالشين) أحد أعضاء لجنة التوفيق الثلاثة (أمريكي وفرنسي وتركي) بين العرب واليهود وأصبح السلطان يجد نفسه يوما بعد يوم محاطا برجال اشترتهم الماسونية من خلال جمعية (الإتحاد والترقي) وأصبحت قبضته تخف تدريجيا حتى استطاعوا أن يجبروه على إعلان الدستور . فأنشأ مجلس المبعوثان (مجلس النواب) الذي دخله اليهودي والنصراني والمسلم وجاء (قره صو) إلى مجلس المبعوثان.

وكان إعلان الدستور نصرا للنصارى واليهود في كل الأرض حتى أهدى جورجى زيدان النصراني - دار الهلال - كتابه الإنقلاب العثماني إلى الأبطال !!؟ أعلنوا الدستور سنة (1908) ثم استطاع الماسون أن يحركوا الجيش بقيادة محمود شوكت - العربي واجتمع مجلس النواب لينتزعوا قرارا بالإطاحة بالسلطان . ولقد كانت أصابع ناحوم حايم (حاخام القسطنطينية) بارزة في الأمر , وقدم كتاب الخلع إلى السلطان عبد الحميد ثلاثة.

2-...قره صو .2-أستيدي باشا.3- عارف حكمت الذي كانت أمه خادمة في قصر السلطان فأخذ السلطان ابنها هذا - عارف - وأدخله في البحرية حتى أصبح ياورا في البحرية .

كان إقصاء السلطان عبد الحميد عن الخلافة في نيسان سنة (1909) وكانت هذه أكبر طعنة وجهت للإسلام , وفي تلك الليلة التي نزل فيها السلطان عبد الحميد عن سدة الحكم نستطيع القول بأن:

الإسلام الفعلي أزيل من الوجود والشهود وسقطت فلسطين - حقيقة - في يد اليهود.

يقول أنور باشا - أحد أقطاب الماسونية و الإنقلاب على السلطان عبد الحميد مخاطبا جمال باشا أتعرف يا جمال ما هو ذنبنا؟

نحن لم نعرف السلطان عبد الحميد فأصبحنا آله في يد الصهيونية واشترتتنا الماسونية العالمية , نحن بذلنا جهودنا للصهيونية فهذا ذنبنا الحقيقي.

ويقول برنارد لويس: (لقد تعاون الإخوة الماسون واليهود سرا على إزالة السلطان عبد الحميد لأنه كان معارضا قويا لليهود. إذا رفض بشدة إعطاء أي شبر أرض لليهود في فلسطين.

تركيا بعد السلطان عبد الحميد:

سقط السلطان الصالح عبد الحميد بفعل الماسونية اليهودية وأصبحت تركيا تسير من قبل (جمعية تركيا الفتاة , وجمعية الاتحاد والترقي) التي أضحت لعبة بيد الماسونية , فقد كانت القومية التركية التي يدعو إليها حزب الإتحاد والترقي بيد اليهود وهكذا توالى النكبات على تركيا , الخلافة ضعيفة تلعب بها جمعية الاتحاد والترقي - الدعاة القوميون - هؤلاء علمانيون لا متدينون , المحافل الماسونية تنتشر انتشار النار في الهشيم , الديون تتراكم , ومن وراء ذلك كله الأصابع اليهودية التي صممت الإطاحة بتركيا لتصل إلى أرض الميعاد.

•... مصطفى كمال يحطم تركيا ويلغي الخلافة:

وخرجت تركيا محطمة من الحرب العالمية الأولى و تقاسمت الدول الكبرى ورثة الرجل المريض! كما كانوا يطلقون على تركيا , واستراحت أوروبا من هذا الغول الرهيب الذي كان يقض مضاجعها لقرون طويلة.

وجاء مصطفى كمال بعد هزيمته في جبهته في الشرق العربي وبرزت شخصيته كقائد عسكري من خلال بعض الإشتباكات العسكرية مع اليونان . وانطلقت الأفلام

لتبرز مصطفى كمال . وهناك بعض المحللين التاريخيين والسياسيين يرون أن سكوت دول الحلفاء الثلاث التي كانت تعسكر قواتها على مقربة من أرض المعركة كان لخطة وهي إبراز مصطفى كمال من أجل دور الذي ينتظره وهو محاربة الإسلام وإسقاط الخلافة.

وانسحبت دول الحلفاء من تركيا وعندما وقف مجلس العموم البريطاني في وجه كرزون الذي وافق على سحب جيوش الحلفاء من تركيا قائلين ستعود تركيا مرة أخرى لاحتلال أوروبا فقال: اطمئنوا.

(لن تقوم لتركيا قائمة بعد أن جردناها من الإسلام والخلافة).

•...حالة العالم الإسلامي بعد منتصف القرن التاسع عشر (إلى منتصف القرن العشرين).

كان العالم الإسلامي في النصف الأول من القرن العشرين نائما في سبات عميق مستسلما للذل قد استمر السياط التي بيد جلاديه تلهب ظهره . وقد اتفق الغرب الذي يقبض بخناق العالم الإسلامي على أمرين: أن لا تقوم للإسلام قائمة.

أن تقوم الدولة اليهودية في فلسطين.

والعالم الإسلامي قسمان: العالم الإسلامي العربي. و العالم الإسلام غير العربي.

•...أحوال العالم الإسلام العربي:

أما العالم الإسلامي العربي: فقلبه النابض مصر وهي في قبضة بريطانيا وقد رأينا كيف عاثوا بها فسادا عن طرق أسرة محمد علي وعن طريق صنائعهم فيها , وكانت الأردن والعراق وفلسطين تحت وطأة الإحتلال البريطاني كذلك , ولم يكن حالها أحسن من حال سابقتها مصر .

وأما فرنسا: فكانت تتحكم بسوريا ولبنان والشمال الأفريقي , حيث صممت أن تحول الشمال الأفريقي إلى ماخور كبير من مواخير باريس من تونس حتى طنجة .

وفرضت اللغة الفرنسية وأخرجت الظهير البربري (القانون البربري) في 16 مايو سنة 1930 الذي قضى بتنفيذ الأحكام العرفية البربرية وقانون الأحوال الشخصية البربرية

بدل الشريعة الإسلامية . وذلك للتفريق بين العرب والبربرية . وتحويل البلد إلى ساحة نزاع عرقي وسلخ المسلمين عن دينهم .

وفي نفس الوقت أثار سعيد عقل , ويوسف السودا , و فيكتور خلاط , شبح الفنيقية , وإحياء أسماء هاينبال , وصناعة حزب القوميين السوريين , وإعلان أن لبنان لا ينتمي إلى العرب بل هو جزء من حضارة البحر المتوسط .

وفي مصر: يثير سلامة موسى وطه حسين الفرعونية . وأعلن طه حسين في مستقبل الحضارة في مصر: أن مصر جزء من حضارة المتوسط (الأوروبية) وليست عربية فهي أقرب إلى حضارة إيطاليا وفرنسا واليونان منها إلى جزيرة العرب . ويجب تقليد الأوروبيين في مآكلهم ومشروبهم وملبسهم وحياتهم .

وأما فلسطين: فهي تحت إدارة المندوب السامي البريطاني - اليهودي (هربرت صموئيل) . الذي يمهّد لإقامة دولة اليهود فيها . ولذا فإنه يغرق المدن الكبرى بالمسارح والسينما والأندية الليلية بالإضافة إلى التحكم بالمناهج المدرسة العلمانية وإقصاء التربية الإسلامية والتاريخ الإسلامي عن الحياة المدرسية . وكانت الإذاعة بأيديهم .

وأما النصيريون في سوريا: فكانت فرنسا بالإضافة إلى ما تقدم من وسائل بريطانيا في عملية التغيير , كانت ترعى طائفة النصيريين الذين سمتهم العلويين ليختلط أمرهم لدى المسلمين . وهذه الطائفة الذين كانوا قد اتخذوا من بينهم إلها وهو (سليمان المرشد) وقد كان راعيا للبقر واتخذ رسولا اسمه (سليمان الميدة) كان يعمل راعيا للجمال , وسليمان المرشد هذا من قرية (جوبا يرغال) شرقي اللاذقية , وكان المستشار الفرنسي يسجد له مع الساجدين ليزيد أتباعه غيا . وقد صنع له جلبابا فيه مصابيح كهربائية تضيء فيسجد له الأتباع !.

•...أحوال بقية المسلمين في العالم الإسلامي:

أما عن المسلمين في بقية العالم الإسلامي فحدث عنهم ولا حرج , فزيادة عن الجهل المطبق الذي يتضور فيه غالبية المسلمين , شجعت الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا الطرق الصوفية المنحرفة التي لا تفهم من الإسلام إلا العزلة السلبية والصبر على الإلتسعمار , لأنه ابتلاء من الله . و التمسح بالقبور وإقامة الأضرحة

ورفع الرايات فوقها من أجل التبريكات , و إشغال الشعب بعيد ميلاد المشايخ وتتويجهم ثم الدعوات حول قبورهم والحلف بأسمائهم وإهداء الزهور على أنصابتهم. وزيادة على هذا فقد ابتدعت نبوات جديدة وظيفتها إلغاء الجهاد , وترسيخ الولاء لبريطانيا.

1- ففي الهند: أبرزت (ميرزا غلام أحمد) القادياني. وهذا المتبىء ولد سنة (1840) في قاديان / وأصيب في شبابه بالهستيريا.. وفي سنة (1884) أعلن حرمة الجهاد ضد الإنجليز في كتابه (براهين أحمدية) .

وفي المرحلة الثانية: أعلن تشبهه بالمسيح سنة (1891) وأصدر ثلاثة كتب (فتح الإسلام توضيح مرام, إزالة أوهام).

وقال: أنه المسيح الموعود.

وفي المرحلة الثالثة أعلن أنه نبي سنة 1900, وقد ادعى أن الله جمع جميع الأنبياء في شخصه.

قال بشير محمود (أحد الدعاة القاديانيين): (غلام احمد أفضل من بعض أولي العزم من الرسل) !!.

ولقد تبعه الكثيرون لبياعوه على الولاء لبريطانيا. يقول محمود أحمد (خليفة ميرزا غلام احمد في رسالته : (هدية لسمو الأمير ويلز نجل جورج الخامس سنة 1931) :

(أنا أرحب بك وأؤكد لك أن الجماعة الأحمدية وفيه لبريطانيا وستبقى وفيه - إن شاء الله - وإن منهج هذه الجماعة منذ تأسيسها أن تطيع الحكومة القائمة ببريطانيا وهذا شرط البيعة فيها) .

جاء في كتاب (ترياق القلوب) لميرزا غلام أحمد : (لقد قضيت عمري في تأييد الحكومة الإنجليزية و نصرتها, وألفت في منع الجهاد ووجوب طاعة أولي الأمر الإنجليز من الكتب والنشرات ما لو جمع لملأ خمسين خزانة . وقد نشرت جميع هذه الكتب في البلاد العربية ومصر والشام وكابل) .

2- البابية والبهائية في إيران :

وهذا دين آخر رعته بريطانيا وحرصت على نشره روسيا من أجل تمييع العقيدة الإسلامية. و البابية مؤسسها شيوعي يدعى (ميرزا علي محمد الشيرازي) تلقب بالباب واشتق اسمه من الحديث الموضوع (أنا مدينة العلم وعلي بابها) . وادعى النبوة أولا , ثم ادعى أنه المظهر لله , ثم أسس تلميذه (البهاء) دين البهائية . وفي سنة 1848 عقد البهائية مؤتمر بدشت , وأعلنت البابية نسخ الشريعة الإسلامية بالبابية . ثم أعدم البهاء , وتفرقت جماعته إلى فرق (في نواحي إيران) . ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن النواة الأولى لأتباع الباب كان لليهود فيها عدد كبير منهم ... وقد كان قسم من أعمال السفارة الروسية في طهران منحصرا في تهيئة الألواح و تنظيم أعمال البابية .

وقد مرت دعوة البهاء بثلاثة أطوار , الأول ادعى فيه أنه عيسى عليه السلام , ثم ادعى النبوة ثم ادعى الألوهية...

•...مدرسة مد الجسور نحو الغرب:

لقد اشرنا أكثر من مرة إلى أن الغرب آثر أن لا يستعمل القوة إلا في حالات الضرورة القصوى لأنه أدرك أن بإمكانه أن يصنع من خلال ربابه من أبناء البلد أضعاف ما تحققه جنده وأساطيله الجوية والبحرية.

ولقد رأى الإنكليز - بالذات - أن من أفضل الطرق لضرب جذورهم في أرض المسلمين هو إقامة مدارس تقوم بردم الهوة بين الغرب المشرك والشرق المسلم بتميع الحواجز وإزالة الفواصل وتقريب الشقة بين الإيمان الناصع والكفر الصريح بتلبيس الأمور واختلاط الشارات وهدم الفوارق بين المسلمين والكافرين (1). ومن هذه المدارس :

مدرسة محمد عبده في مصر .

مدرسة أحمد خان , وعلى طريقته وحيد الدين خان . (في الهند) .

مدرسة محمد عبده في مصر :

يختلف المفسرون لأحداث التاريخ حول شخصية محمد عبده وفي تحليل مواقفه السياسية وصلته بالاحتلال البريطاني (2):

فمنهم من يغالي فيه و يرى فيه المصلح الذي أيقظ مصر من سباتها العميق , وأنه بذل وسعه في إصلاح الأزهر ., وأنه كان لا يستطيع مواجهة بريطانيا فاضطر إلى مهادنتها من أجل حماية الأوقاف الإسلامية والقيام بالإصلاح الجذري للأزهر و العلماء . ومن هؤلاء تلميذه محمد رضا , ومحمد البهي..

ومنهم من يرى أنه قام بدور كبير في خدمة بريطانيا أكثر من العلمانيين الصرحاء , وذلك لأنه مد الجسور بين النفسية المصرية الإسلامية والنفسية الإنجليزية الحاقدة , واستطاع أن يقنع الكثيرين أنه لا بد من التعاون مع بريطانيا.

ومن أصحاب هذا الرأي الشيخ عليش شيخ الأزهر الذي كفر محمد عبده .

ومهما يكن من أمر فهناك قضايا كبرى لا نستطيع إغفالها في حياة محمد عبده:

1- دخوله الماسونية وهذا أثبتته له حتى تلميذه وأثبت حصوله على أوسمة في الماسونية من الملحق الثقافي الأمريكي في المحفل الماسوني اللبناني.

2- وقوفه بجانب كرومر ضد الخديوي عباس.. ومكانته الرفيعة لدي الإنكليز وتدخلهم لدعمه في كل ملمة به. كما خصوه بمنصب الإفتاء في مصر وحصروه فيه.

3- كان محمد عبده من رواد صالون الأميرة نازلي كما أسلفنا . وقد حفظت صور لمحمد عبده يخالط فيها بعض نساء الإفرنج وغيرهن من خليعات مصر في ذلك الزمان.

4- كان كرومر يقول للخديوي عباس :

(إسمح لي أن أقول أنه مادام لبريطانيا العظمى نفوذ في مصر , فإن الشيخ محمد عبده يكون هو المفتي حتى يموت).

وقد جاء في كتاب كرومر (مصر الحديثة):

(إن محمد عبده كان مؤسساً لمدرسة حديثة قريبة الشبه من تلك التي أسسها السيد أحمد خان في الهند مؤسس جامعة عليكرة).

يقول المستشرق الإنكليزي (هاملتون جب) في كتابه : (أين يتجه الإسلام) :

(ومن ناحية أخرى نجد أن الشيخ محمد عبده قد صنع جسرا فوق الهوة التي تفصل التعليم التقليدي الجاف عن التعليم المصري الخاضع لمذهب العقليين الذي غزا الشرق والغرب) .

لا أشك أن تفسير محمد عبده للقرآن والذي نقله تلميذه محمد رضا يدل على الهزيمة الروحية أمام ضغط الغرب الجاثم على صدور المسلمين واستحياء من المستشرقين . حيث أول الملائكة بالقوى الطبيعية , وفسر سجودهم لآدم بتسخير قوى الأرض له , وأول الجن بالميكروبات , و الطير الأبايل بمخلوقات من جنس البعوض والذباب , والحجارة مت سجليل بالجراثيم !..

فأين كان محمد عبده من قوله تعالى :

(وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ) (هود:113) .

مدرسة أحمد خان بهادور في الهند :

لقد ألق بريطانيا وجود علماء صادقين مجاهدين في شبه لقارة الهندية من أمثال الشيخ (أحمد بن عرفان الشهيد(1842) الذي ألهب شعلة الحماس والجهاد في نفوس المؤمنين في الربع الأول من القرن التاسع عشر. ولذلك لجأت إلى تربية صنائع دينية تمسح من الأذهان فكرة الجهاد فاخترع تعددا من المدارس مثل :

القاديانية , وقدمت ميرزا غلام أحمد على أنه نبي ينسخ الجهاد .

أحمد خان . العلماني الذي نادى بإلغاء الجهاد أيضا.

وقد ولد أحمد خان هذا سنة 1817 في دهلي, ثم عمل في خدمة بريطانيا أمينا في الحكم الجنائي 1837. ولدى قيام المسلمين بالجهاد سنة 1857, وقف أحمد خان ضد الثورة الإسلامية , وخلص كثيرا من البريطانيين من القتل , ودفع مبلغا ضخما من ماله لإنقاذهم , وألف كتابا عن أسباب الثورة أنحى فيه باللائمة على المسلمين الجهلة .

وقد منحته بريطانيا وسام نجمة الهند . وفي سنة 1875 أنشأ (الكلية الشرقية

الإنجليزية) في عليكرة . واسمها الآن (الجامعة الإسلامية) . وهلك سنة 1898 .

ومن أهم محاولات أحمد خان :

إنشاء دين جديد تنتصر فيه الأديان الثلاثة (الإسلام , النصرانية , اليهودية) .
محاولة إثبات صحة الأناجيل, وكتب في هذا كتابا سنة 1862 أسماء تبيان الكلام .
نادى بالمذهب الطبيعي الدهري , وقال أن جميع الأنبياء كانوا طبيعيين لا يعتقدون
بالإله- والعياذ بالله- ولقب نفسه بالطبيعي.

زعم أنم النبوات تكتسب بالرياضة الروحية . إلغاء فريضة الجهاد .

مدرسة وحيد الدين خان في دلهي بالهند :

وقد أشد وحيد خان بسلفه أحمد خان . وكان من أفكاره التي جاءت في كتبه :

1- الدعوة إلى إنشاء مركز عالمي عصري بشرط أن يبتعد عن السياسة بكل شكل .

2- ترك الدنيا لأهلها وتذكير الناس بالموت فقط .

3-إلغاء الجهاد والدعوة لترك مواجهة الغرب , والدعوة إلى الإستكانة والذل والصبر

.

4- أن الأنبياء بعثوا للمؤمنين الفاسدين .

المستشرق الإنكليزي (جب) يكتب عن العالم الإسلامي سنة 1932:

خلال الثلث الأول من القرن العشرين, نجح اليهود وحلفاؤهم الغربيين في مجالات
شتى في العالم الإسلامي..

فقد أسقطوا الخلافة العثمانية , وزجوا بتركيا في الحرب العالمية الأولى, فحطموها
وتقاسموا ممتلكاتها , وقد وقف الزعماء العرب بسذاجتهم إلى جانب الحلفاء والإنجليز
خاصة ضد إخوانهم المسلمين الأتراك العثمانيين, ظنا منهم أنهم سف يساعدهم
على قيام مملكة عربية مستقلة !ولمن الحقائق التي سبق أن أشار إليها القرآن كانت
غير ذلك ! يقول لورنس (رجل الإستخبارات البريطاني) الذي رتب الثورة العربية
الكبرى ضد العثمانيين لمساعدة بريطانيا التي أغدقت الوعود الكاذبة للشريف حسين
والي مكة والحجاز آنذاك . يقول: (كنت أعلم أننا إذا كسبنا الحرب فإن عهدنا
للعرب ستصبح أوراقا ميتة, ولو كنت ناصحا شريفا للعرب لنصحتهم بالعودة إلى
بيوتهم , لقد كان قادة الحركة العربية يفهمون السياسة الخارجية فهما عشائريا بدويا,
وكان البريطانيون والفرنسيون يقومون بمناورات جريئة اعتمادا على سذاجة العرب
وضعفهم وبساطة قلوبهم وتفكيرهم , وكان لهم ثقة بالعدو . إنني أكثر ما أكون فخرا

أن الدم الإنكليزي لم يسفك في المعارك الثلاثين التي خضناها , لأن جميع الأقطار الخاضعة لنا لم تكن تساوي في نظري موت إنكليزي واحد)..

لقد قال ويزمن بعد ذلك : (لقد قدم لورنس خدمات جليلة لليهود)! ثم بدأ الغرب عن طريق التعليم ينفث الم في أوصال هذه الأمة , فأفسد الناشئة , وأفسد النساء وحطم المكونات الأسرية , وأدخل أندية الماسون و الروتاري في نخبة المجتمعات .. ونشر الفسوق عبر المسرح والسينما ووسائل الإعلام ..

يقول المستشرق الإنكليزي جب في كتابه وجهة العالم الإسلامي :

[عن (التعليم) (1):

إن هذا هو السبيل الوحيد لفرنجة بلاد المسلمين وتغريبها , لقد كان التركيز قويا لإنشاء الطبقة التي تأخذ نهائيا بوجهة نظر لا سلطان للدين عليها , وحينئذ يمكن الجلاء عن أراضيها وتسليمها زمام السلطة فيها لأنها امتداد لفكر المحتل .] ! ويقول :

[إن المدارس والمعاهد لا تكفي فليست إلا الخطوة الأولى ويجب صرف الاهتمام إلى خلق رأي عام بالاعتماد على الصحافة , فهي أقوى الأدوات الأوربية وأعظمها نفوذا في العالم الإسلامي , و مديرو الصحف القومية معظمهم من التقدميين والصحف تتميز بنزعة علمانية غالبية كما يرى .] !

ويضيف بأن التعليم والصحافة قد ترك المسلمين لا دينيين إلى حد بعيد :

[إن العالم الإسلامي سيصبح خلال فترة قصيرة لا دينيا في كل مظاهر حياته .]

ويبدي جب تخوفه من ناحيتين :

1-...المعاهد الدينية .

2-...الحركات الإسلامية : التي يرى أنها تتطور بسرعة مذهلة مدهشة , وتتفجر

انفجارا مفاجئا قبل أن يتبين المراقبون من إماراتها ما يدعوهم إلى الريبة في أمرها .

و يقول: [إن الحركات الإسلامية لا ينقصها إلا الزعامة وظهور صلاح الدين .] !

•...زعيم المبشرين (زويمر) يصف المسلمين الذين يريدهم الغرب سنة 1933

:(1)

يقول زويمر مخاطبا المبشرين في مؤتمر القدس سنة 1933:

[** .. إن مهمتكم هي إخراج المسلم من الإسلام ليصبح مخلوقا لا صلة له بالله , وبالتالي لا صلة تربطه بالأخلاق التي تعتمد عليها الأمم في حياتها , وبذلك تكونون أنتم طليعة الفتح الاستعماري في الممالك الإسلامية. هذا ما قمتم به خلال الأعوام المئة السابقة خير قيام .

** لقد قضينا في هذه الحقبة من الدهر منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا على جميع برامج التعليم في الممالك الإسلامية , ونشرنا في تلك الربوع مكامن التبشير والكنائس والجمعيات والمدارس المسيحية , تلك التي تهيمن عليها الدول الأوروبية والأمريكية .

** أنتم أعددتكم بوسائلكم جميع العقول في الممالك الإسلامية إلى قبول السير في الطريق الذي مهدتم له كل تمهيد .

** إنكم أعددتكم شبابا في ديار الإسلام لا يعرف الصلة بالله , ولا يريد أن يعرفها , وأخرجتم المسلم من الإسلام ولم تدخلوه في المسيحية . وبالتالي جاء النشء الإسلامي طبقا لما أراد له الإستعمار , لا يهتم للعظائم , ويحب الراحة والكسل , ولا يصرف همه في الدنيا إلا في الشهوات , فإذا جمع المال فللشهووات , وإن تبوأ أسمى المراكز ففي سبيل الشهوات وجود بأعلى ما يملك .] !

ويقول زويمر :

[إن السياسة الاستعمارية لما قضت منذ 1882م على برامج التعليم في المدارس الابتدائية , أخرجت منها القرآن , ثم تاريخ الإسلام , وبذلك أخرجت ناشئة لا هي مسلمة , ولا هي مسيحية , ولا هي يهودية . ناشئة مضطربة , مادية الأغراض , لا تؤمن بعقيدة ولا تعرف حقا , فلا للدين , ولا للكرامة , ولا للوطن حرمة] ! أهـ.

لقد وصف (زويمر) الجيل خلال القرن التاسع عشر والثلث الأول القرن العشرين وصفا دقيقا . ولكنه خاب فأله فيما بعد , ولم يصدق ظن (جب) , الذي رأى أن الشرق المسلم سيصبح علمانيا عن قريب .

لقد كان الله - عز وجل - لهم بالمرصاد . (فقد نهضت الصحوة الإسلامية بمدارسها المختلفة , ثم أفرزت الصحوة الجهادية , وعادت الأمة تلتمس الخلاص في طريق القرآن) .

? إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ? (لأنفال:36) . [أه (1) دعوة المقاومة الإسلامية العالمية - (ج 2 / ص 349)

=====

#...هزائم العرب والمسلمين وتفككهم و مسيرهم نحو قعر الهاوية خلال النصف

الثاني من القرن العشري:

وهكذا شهد النصف الثاني من القرن العشرين استقلال الدول العربية والإسلامية , وكان استقلالا شكليا مبرمجا لم يكن في حقيقته أكثر من عملية تحول في أسلوب المحتلين المستعمرين إلى ما عرف باسم الإستعمار الحديث . حيث فتت الإستعمار العالم العربي إلى نحو 22 دولة , وفتت العالم الإسلامي إلى ما بلغ بمجموعه أكثر من 55 دولة , وقد تسلط على حكم تلك البلاد بترتيب دقيق ومباشر من الإستعمار , نماذج متعددة من أنظمة الحكم , فكان منها الأسر الوراثية المالكة , ولاسيما في مناطق الثروات الطبيعية الكبيرة الهامة ولاسيما مناطق النفط . وكان منها الأنظمة الديكتاتورية العسكرية القمعية , ولاسيما في مناطق الحركة والنشاط والوعي والثقافة , كما في بلاد العراق والشام ومصر . وكان منها أنظمة ديكتاتورية تسترت بالنظام الليبرالي الغربي .. وغير ذلك .

ولكن كل تلك الأنظمة ساست شعوبها بالقمع والظلم والقهر , ومارست عليهم سياسات الإفقار والتجهيل, والسير بهم نحو دروب الفسوق ونشر الفواحش , والنتيه والضلال ..

كما حكمت كل تلك الأنظمة بلا استثناء - بالقوانين الوضعية المستوردة من بلاد الغرب المستعمر كلا أو جزءا ..

وخلال تلك الأعوام انحط العالم الإسلامي إلى أسفل قائمة الدول المتخلفة التي تعاني من كم هائل ومتنوع من الأزمات .. وبسبب ذلك , وبسبب ما أوجد الغرب في تلك

البلاد من التيارات الفكرية والسياسية المتعددة المشارب والأهواء بين فلسفات الشرق الشيوعي الاشتراكي الملحد .. و هرطقات الغرب الإباحي الليبرالي المتهتك .. قام صراع مرير على السلطة في كثير من تلك البلاد , وتمكنت كتل سياسية مناوئة للأنظمة الحاكمة من الوصول للحكم , وقدمت نماذج مغايرة عنها لم تكن أقل منها كفرا وظلما وتيها وانحلالا , واستمر مسلسل الضياع والأزمات .

كما دخلت كثير من الأنظمة المصطنعة حروبا إقليمية فيما بينها , ولم يحل الدين الواحد , ولا حتى روابط القومية بين الحكام وبين قيام تلك الحروب . فحرب بين إيران والعراق , وبين العراق والكويت , وبين اليمن والسعودية , وبين السعودية ومصر . وحروب بين ليبيا وتشاد وبين الجزائر والمغرب , وبين سوريا والأردن وبين سوريا وقوى متعددة في لبنان , ونزاعات حدودية بين إمارات الخليج , بين السعودية وقطر , وبين قطر والبحرين , وقتال ضار بين النظام الأردني والفلسطينيين , وبين النظام السوري والفلسطينيين , وبين القوى اللبنانية المختلفة والفلسطينيين , وتهديدات كادت تشعل الحرب بين سوريا وتركيا , وبين سوريا والعراق , وبين السودان وإريتريا , وبينها وبين تشاد .. إلى آخر تلك الصراعات والحروب التي أهلكت مئات آلاف الأرواح وأفقرت البلاد والعباد ولم يكن منها صراع واحد يمكن اعتباره على حق وباطل , أو أن فيه رائحة من دواعي القتال الشرعي .. وإنما قتال على نزوات الملوك والحكام , لتكون العزة لفلان أو لعلان , من الجرايع الحاكمة في بلاد المسلمين . وفي ظل هذه الأوضاع طمع الأعداء فينا , فاحتل اليهود ثلثي فلسطين سنة 1948 , بخيانة قيادات الجيوش العربية السبعة . ثم احتل سنة 1967 ما تبقى من فلسطين و القدس الشرقية والمسجد الأقصى المبارك , بالإضافة إلى أراض من سوريا ومصر ولبنان والأردن تزيد مساحتها على 5 أضعاف مساحة فلسطين , كل ذلك بسبب خيانة الأنظمة في كل من سوريا البعث و النصيرية , ومصر عبد الناصر والقومية العربية , ونظام الماسوني العريق الملك حسين في الأردن . وفي سنة 1973 حول النظام النصيري في سوريا , ونظام الخائن أنور السادات النصر العربي اليتيم الوحيد ضد اليهود إلى هزيمة عسكرية ثم سياسية, في حرب رمضان الشهيرة بعد عبور

القوات المصرية التاريخية لقناة السويس تحت صيحات الله أكبر . والزحف الرائع للقوات السورية التي وصلت بحيرة طبريا وأنزلت قواتها في مرتفعات الجولان .. ومنذ الاتفاقات الخيانية للرئيس السادات سنة 1980 ثم اتفاقيات فصل القوات بين سوريا الأسد النصيري وإسرائيل , ثم ما تلا ذلك من الخيانات التي تولى كبرها ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية ثم ما سمي بالسلطة الوطنية الفلسطينية , خسر العرب كل شيء بما فيها أرضهم ومقدساتهم بل وكرامتهم , أما م إسرائيل المدعومة من أمريكا وأوربا .. وأما في العالم الإسلامي فقد قضت قوى الكفر المختلفة كثيرا من بقاعه واحتلتها .. فاحتلت الهند كشمير , واحتفظت روسيا القفقاس والجمهوريات وسط آسيا , وفقد المسلمون استقلالهم وأكثر بلادهم في دول أوربا الشرقية , وكذلك في العديد من الدول الأفريقية وجنوب شرق آسيا ..

وأما منذ 1990 , ومنذ تسلمت أمريكا راية العدوان وتحكمت في العالم واتخذت من الشرق الأوسط (الكبير) وهم معظم العالم العربي والإسلامي مجالا لغزواتها وطموحاتها الإمبراطورية ونهبها الاستعماري , فقد وصل العالم العربي والإسلامي إلى قعر الانحلال والتفكك والهزائم وكان فاتحة ذلك , احتلال أفغانستان ودخول القوات الأمريكية اليهودية الصليبية المشتركة عاصمة الرشيد (بغداد) في ابريل 2003.

وبالاختصار , فقد سجلت العقود السبعة الأخيرة تاريخا أسودا محزنا للعرب والمسلمين امتلأت فيه الأرض بين جور الحكام وعدوان المستعمرين جورا وظلما وبلاء وظلمات وهزائم وبلاءات لا يعلم مداها إلا الله .

•...جذور البلاء و أسباب الهزيمة :

قال الشيخ عبد الله عزام طيب الله ثراه : [

لقد لخص رب العزة جل جلاله- أسباب الهزيمة في سطر واحد .

فقال تعالى : ? إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ ? (المجادلة:20)

وقال تعالى : ? وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ ?

(الشورى:30). وقال تعالى : ? يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ

عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنَقَّلُوا خَاسِرِينَ ? (آل عمران:149) . وقال تعالى : ? وَلَا تَرْكَنُوا إِلَىٰ

الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ؟
(هود:113) . وفي الحديث الصحيح الذي رواه أحمد :

(بعثت بالسيف حتى يعبد الله وحده , وجعل رزقي تحت ظل رمحي , وجعل الصغار و الذلة على من خالف أمري , ومن تشبه بقوم فهو منهم) .
إذن فخلاصة أسباب الهزيمة :

-...عصينا الله فهزمتنا .

-...نسينا الله فنسينا .

-...تحدينا الله فأذلنا .

وأضاف رحمه الله :

وأنا أسوق لك بعض أخبار العالم العربي خلال الستينيات و السبعينيات للإثبات :
اختطف الجيش السوري , مدير مخابرات إربد(شمال غرب الأردن) , فبادره مدير استخبارات درعا (جنوب غرب سوريا) بشتم آل البيت , فقيل له ألا تستثني الرسول الكريم : فأجاب هو على رأس القائمة.

قال أحد (الملاحين) قادة المنظمات الفلسطينية في الأردن , قبل فتنة أيلول الأسود :
(لو امتدت إلينا يد الله لقطعناها) تعالى الله عما يشركون .

عرضت في مصر سنة 1967 مسرحية اسمها (أصل الحكاية) ألفها (بكر الشرقاوي) , وكان بطلها (الله سبحانه) وتقول المسرحية أن الإنسان خلق قبل الله .
تعالى الله عما يلحد الجاحدون .

الدبابات المصرية التي دخلت سيناء في حرب 1967 كان مكتوبا عليها (ناصرنا ناصر) ! أي الذي سينصرنا هو (جمال عبد الناصر) ! بينما كتب اليهود على دباباتهم نصوصا من التوراة .

بتاريخ (1965/1/24) دخلت الدبابات لأول مرة في تاريخ دمشق مسجد بني أمية بالمصلين فاستشهد منهم مائتان وأغلق الجامع أياما لإزالة ما علق بستائره ومحاربه من دماء المسلمين.

وفي ذلك اليوم قال مديع دمشق (إننا لن نسمح لمن كانوا يعيشون في هذه البلاد قبل ألف وأربعمائة سنة أن يفرضوا علينا أنظمتهم القديمة وأن يضعوا لنا أسس حياة نعيشها في هذه العصر).

في مدينة جنين /الضفة الغربية/ فلسطين قامت مظاهرة خرجت من مدرسة جنين الثانوية وهجموا على دار الإخوان وأخرجوا المصاحف والتقاسير و مزقوها و داسوها بالأقدام على طول الشارع العام وذلك في شهر نيسان سنة (1967) قبل الهجوم بشهرين.

عندما أعدم جمال عبد الناصر المفكر الإسلامي سيد قطب - رحمه الله - وزع أهل مدينة نابلس / فلسطين الكنافة احتفاء بهذا النصر.

قالت لي إحدى المثقفات وهي تناقشني: عمر بن الخطاب لم يعمل مثل عبد الناصر فغضب زوجها وقال: والله إن محمدا لم يعمل مثل عبد الناصر.

كانت كلمة (سر الليل) في بعض قواعد الجبهة الديمقراطية في الأردن سنة (1969) ؛ سب الرب ، وشم الدين ، وعلى سبيل المثال قاعدة (حرثا).

في تجمع للفدائيين في قرية (الرام/ إربد/ الأردن) سنة (1969) عندما كان الشباب المسلم (الإخوان المسلمون) يؤذنون للصلاة يصطف مقابلهم الجبهة الشعبية الديمقراطية / نايف حواتمة والجبهة الشعبية / جورج حبش ينشدون:

إن تسل عني فهذي قيمي أنا ماركسي لينيني أممي
وقد رأيت هذا بنفسي.

(1)... (ليلي خالد) تسمى مجموعتها مجموعة (جيفارا) وتعلن في صحيفة لبنانية أنها (ماركسية) وأنها أكبر من أن تؤمن بالله لأنها سخافة.

(2)...أعلنت (فدوى طوقان) في صحيفة إسرائيلية أنها تنكر وجود الله: فنقول لها الكاتبة الإسرائيلية (لهذا بنينا وهدمتم ... وغلينا وانهزمتم)

(3)...يقول سعد جمعة: (في يدنا وثائق تثبت أن المخابرات الأمريكية والبريطانية كانت وراء إنقلاب البعث في العراق في (17) أيلول سنة (1968) وكان همزة الوصل مع المخابرات الأجنبية هو العميل الشهور (لطف العبيدي) وكان العبيدي على اتصال مستمر بعدد من البعثيين وفي طليعتهم أحمد حسن البكر).

4)...يقول هيكل في عدد الأهرام (1971/1/15) : وهو يستعير لسان الأديب الفرنسي مالرو: (لدي تصور عن انتشار الإسلام في مصر بسرعة , وإن مصر دائما تبحث عن فرعون يمثل سمو روحها ... إن الإسلام لم ينتشر بسرعة بعد الفتح العربي , لكنه انتشر بسرعة بعد الخلافة حين أصبح الخليفة - بالسلطان الزمنية والروحية في يده - فرعوننا يلبس بدل التاج عمامة)

5)...كتبت جريدة البعث العراقي - في أول مرة استلم فيها البعث لعراق عن ميشيل عفلق (الله العائد) وقال شاعرهم:

ياسيدي ومعبدي وإلهي حسبي ألم فتاتكم حسبي.

6)...قال إبراهيم خلاص في مجلة (جيش الشعب السورية) في (1967/4/25) (قبل الهزيمة بشهر واحد):

(والطريق الوحيد لتشديد حضارة العرب وبناء المجتمع العربي هي خلق الإنسان الاشتراكي العربي الجديد الذي يؤمن: أن الله والأديان والإقطاع ورأس المال الإستعمار والمتخمين وكل والقيم التي سادت المجتمع السابق ليست إلا دمي محنطة في متاحف التاريخ) .

7)...كتبت عناصر الوحدات والسرايا والحزبيون - التابعون للسلطة في سوريا - لافتات تقول مايلي: (يسقط الله) (الأسد ربنا)

(لا إله إلا الوطن ولا رسول إلا البعث)

كان هذا في رجب سنة (1400هـ) الموافق أيار سنة (1980م).

وأظن أن هذا النقل من هذا الغناء يكفي.

وأنقلك إلى صفحة أخرى عن أعدائنا - ليهود - .

1-...تقول ابنة دايان في كتابها (جندي من إسرائيل): لقد كانت فرائصنا ترتعد عندما سمعنا أن العدو على الجبهة الجنوبية ولكن عندما جاء الحاخام وصلى بنا تبذل الخوف أمنا.

(وتقول: إن مراسيم الطقوس 0 في التوراة - أن يقدم للجنود يوم السبت معلبات , وعندما أحضروا لنا طعاما طازجا مطهيا قبل المعركة - يوم السبت -

(1967/6/3) رفض الجنود الأكل فأفتى لهم الحاخام الأكبر جواز هذا أثناء الإستفار).

2-...تقول جولدا مائير (إن أساس قوتنا الوحيد هو ارتباط كل يهودي في الدنيا بنا ارتباط العقيدة)

3-...حضر ابن غوريون وزلمان شازار تشييع جنازة تشرشل وكان اليوم - السبت - فسارا على أقدامهما حوالي 6 كم لأن ركوب السيارة ممنوع عندهم يوم السبت , مع أنهما قد بلغا من العمر عتبا.

4-...كتب ابن غوريون إلى ديغول - رئيس وزراء فرنسا - سنة (1967) يقول: (إن سر بقائنا بعد التدمير البابلي والروماني وحقد المسيحيين الذين أحاطوا بنا ألف عام يكمن في صلاتنا الروحية بالكتاب المقدس , وعندما جاءت اللجنة الملكية البريطانية في آخر سنة (1926) لتدرس مستقبل الانتداب قلت لها: الانتداب الخاص بنا هو التوراة , لقد استخرجنا منه قوتنا لنقاوم عالما عاديا ولنستمر في الإيمان بعودتنا إلى بلادنا).

5-...وفي الصفحات الأخيرة من مذكرات وايزمن - وهو ما يعتبر توصية عامة لإسرائيل - هدفنا هو بناء حضارة تقوم على المثل الصارمة للآداب اليهودية عن تلك المثل يجب أن لا نحيد فإذا استهدف اليهود في نشاطهم قيما حقيقية ... عندما يطل الله بعطف على أبنائه الذين عادوا بعد تيه طويل إلى بيتهم ليخدموه وعلى شفاههم مزموور , محيين بلادهم القديمة وجاعليها مركز حضارة إنسانية).

6-...عندما دخل دايان القدس سنة (1967) قال: يا لثارات خبير , وقال الجنود الإسرائيليون وأنا سمعت أصواتهم مسجلة من الإذاعة الإسرائيلية: محمد مات ..محمد مات.. وخلف بنات.

7-...لقد رفض الحاخام أن يكتب عقد قران (ابنة ابن غوريون) رئيس وزراء إسرائيل لأن أمها ليست يهودية , والتوراة تعتبر النسب للأم .

8-...يقول بيغن أثناء لقاء مع السادات حول الضفة الغربية : (أنا رجل مؤمن بالتوراة , رباني الأب الروحي جابوتنسكي - كما ربي حسن البنا عندكم سيد قطب , وأنا أعتبر الانسحاب من الضفة الغربية مخالفة للتوراة ولمبادئ الروحية)

حدثني هذا الإخوة عن إخواننا في المنطقة المحتلة سنة (1948) الذين قاموا بترجمتها من العبرية.

قال ابن غوريون عندما دخل القدس سنة (1967) (هذا أعز يوم علي منذ دخولي أرض الميعاد)

بعد احتلال القدس (1967) جاء لي في اشكول يحمل ورقة صغيرة كتب فيها أمانيه ووضعها في شق من شقوق حائط المبكى (حائط البراق للمسلمين) كما تفعل العجائز عندنا.

11-...في مقابلة إذاعية مع جندي إسرائيلي في جبهة السويس صيف سنة (1969) يقول المذيع له: أنت شاب في العشرين من عمرك وقد قدمت إلى إسرائيل بعد حرب الأيام الستة من كاليفورنيا فما الذي حفرك؟ قال الشاب: لقد حفزني ديني ودفعتني إيماني للمجيء إلى الأرض المقدسة لأحقق رسالة الأنبياء والسعادة التي أحسها في الدفاع عن معتقداتي الدينية لا تعدلها سعادة في الدنيا.

12-...لقد أحييت إسرائيل اللغة العبرية - لغة التوراة - بعد أن درست منذ ثلاثة آلاف عام - فأسماء: الهستدروت , الكنيست , إيالات أصبحت هي أسماء مؤسسات ومدن.

13-...هل عرفت بعد هذه المقارنة لماذا انتصر اليهود؟ ولا يغر البعض قوله: أننا مسلمون أفضل من اليهود على أية حال , فقد كتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم : (أما بعد , فإني أوصيك ومن معك من الأجناد يتقوى الله على كل حال , فإن تقوى الله أفضل العدة على العدو فإن ذنوب الجيش أخوف من عدوهم , وإنما ينصر المسلمون بمعصية عدوهم لله ... فإن استوينا وإياهم في المعصية كان لهم فضل في قوة ... وإن الله سلط المجوس الكفار على اليهود وهم أهل الكتاب) . [أه . (1)

انتهى النقل من كلام الشيخ عبد الله عزام رحمه الله .

•...النظام العالمي الجديد 1990 وانطلاق الحملات الصليبية الثالثة بقيادة أمريكا

استتب الأمر للغرب بالسيطرة على مقدرات العالم الإسلامي. ونجحت خطته في تولية أوليائه مسؤولية رعاية شؤونه دون أن يتكبد أي خسائر. وامتنعت الاحتكارات الأمريكية والأوروبية الكبرى زبدة خيرات بلادنا وثرواتها دونما رقيب ولا حسيب ودون أي بادرة مقاومة. وانهار الإتحاد السوفييتي بعد غلظته التاريخية في أفغانستان كما رأينا. وأعلن رؤساء حلف الناتو أنهم اختاروا الإسلام عدو استراتيجيا بديلا.. وآتت الحملات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب بعيد الجهاد الأفغاني ضد الروس أكلها. وتشتت كوادر التيار الجهادي وتنظيماته وتحقق للغرب ما يريده من تفكيكها وحوصرت الصحوة الإسلامية السياسية و دجنت أحزابها وادخلت في متاهات اللاجدوى ودروب الإنحراف... واستتب الوضع لإسرائيل وانخرط الثوريون الفلسطينيون في مسارات أوصلو! وأفتى علماء المسلمين الكبار بشرعية الوجود الأمريكي في الجزيرة العربية! كما أفتوا بشرعية التطبيع مع الإحتلال اليهودي لفلسطين وبيت المقدس!!

فلم يكن هناك فيما يبدو أي سبب ظاهر يدعو الغرب للعودة إلى أسلوب الحملات العسكرية على المسلمين. ولكن المفاجأة كانت في أن الغرب بقيادة أمريكا وتبعية بريطانيا وأوربا الناتو وروسيا قد قرروا الزحف عسكريا على العالم الإسلامي عامة وعلى الشرق الأوسط خاصة, فيما يبدو وكأنه عملية إعادة احتلال مباشر جديد, وسيكس بيكو أمريكية بريطانية صليبية جديدة.

فلماذا أقدم الغرب على هذه الخطوة؟ علما أن غنائمه كانت تصل باردة بلا عناء ولا دماء يتكفل بإيصالها زعماء العرب والمسلمين!

في رأيي يعود ذلك إلى عدة أسباب. منها ما يتعلق بالصليبيين وقيادتهم الجديدة أمريكا وحلفائها. ومنها ما يتعلق باليهود ومشروعهم الصهيوني في إسرائيل. ومنها ما يتعلق بما استجد من ظروف عالمنا الإسلامي وصحوته الجهادية. واختصر ذلك في النقاط التالية:

•...أسباب الحملات الصليبية الثالثة على العالم الإسلامي منذ 1990:

أولا: الاسباب المتعلقة بالروم الجدد (أمريكا - أوربا - روسيا):

1....التدهور الاقتصادي والركود والتضخم وتراجع الواردات المالية في العالم الصناعي الغربي بشكل حاد, نتيجة أسباب كثيرة أهمها تقلص العائدات الاستعمارية من العالم الثالث نتيجة صحوة الشعوب وإدراكها لقيمة ثرواتها ونشوء بعض الأنظمة الوطنية التي تعمل على سد أوجه الفقر في بلادها ووقف نزيف النهب من مخزونها الوطني نحو الغرب الإستعمار . كما عانت الحضارة الغربية نتيجة الترف ورفاه العيش من تراجع القطاع المنتج في المجتمع في مجالات الزراعة والصناعات الأساسية على حساب توسع هائل في مجالات الشرائح المستهلكة غير المنتجة من الحرف الكمالية. (الفنون - الأمن - البحوث - التجار - الرياضيين.....الخ) كما تراجع الميزان التجاري نتيجة عجز الدول الفقيرة عن استهلاك ما تنتجه الدول الغنية وانخفاض قدرات الشراء لديها وبالتالي انخفاض قدرة الغرب الصناعي على التصريف. كما أن هناك عاملين قاتلين نخرا في بنية الحضارة الغربية اقتصاديا واجتماعيا, أظن كثير من الباحثات والكتاب الغربيين فيهما مؤخرا بجرأة وصراحة ودقوا لها ناقوس الخطر وهما (تقشي الربا في كل مفاصل الاقتصاد الغربي) وكذلك (عمل المرأة في مجالات عمل الرجال وإخلاتها لموقعها في المنزل) فقد تحقق للاقتصاد الغربي بسبب (الربا) ما بشر الله من أعمل به من (المحق) كما قال تعالى : (يحق الله الربا) . فالإقتصاد الغربي ومعظم العالمي يصير إلى (المحق) عمليا. كما خلف عمل المرأة انتشار البطالة في أوساط الرجال . وكذلك أدى إلى دمار البنية الاجتماعية للأسرة وتراجع الاقتصاد. كل هذا وغيره جعل الدول الاستعمارية وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا بحاجة إلى رفع وارداتها الاستعمارية لسد عجزها الاقتصادي عن طريق السيطرة على منابع الثروة ولاسيما منابع الطاقة (البتروال والغاز) في الشرق الأوسط الخليج العربي الفارسي ومحيط بحر قزوين. وحتى تستطيع أمريكا أن تسيطر على عصب الاقتصاد العالمي وبالتالي تستنزفه لصالح اقتصادها.

2....سحر القوة الذي سيطر على الإدارة الأمريكية وجنون الحلم الإمبراطوري: تضخمت القوة العسكرية الأمريكية بشكل هائل , حتى غدت بمفردها أكبر من مجموع قدرات الناتو وروسيا مجتمعة بحسب تقارير مراكز الدراسات الاستراتيجية

العالمية. كما تقدمت قدراتها التكنولوجية بشكل مذهل جعل منها قوة أسطورية لا تتازع ولاسيما في مجال القدرات الجوية والصواريخ العابرة والسيطرة على أنحاء الأرض بالقدرات التجسسية الهائلة للأقمار الصناعية وقدرتها على توجيه الرمايات الصاروخية والجوية والبحرية. وبامتلاكها لأضخم ترسانة نووية في العالم..... كل ذلك ولد بشكل طبيعي لدى الإدارة الأمريكية الحلم بالانفراد بحكم العالم وقد طفحت كتابات منظرها بذلك حتى قبل القضاء على الاتحاد السوفييتي ربما بعقدين من الزمن حيث تبنا ونظروا للانفراد بحكم العالم والتخطيط لأن يكون القرن الحادي والعشرون قرنا أمريكيا وأن تقود أمريكا حضارة الروم وترث أمجادها وتغزو العالم. وكان من الطبيعي أن تفكر أمريكا من أجل تركيع حلفائها ودحر خصومها بالإمساك بشريان الحياة وعصب الحركة للعالم الصناعي وذلك باحتلال منابع النفط وامتلاكها مباشرة. والسيطرة على المعابر الاستراتيجية للعالم ونشر قواتها في كافة أرجائه ومنع نهوض أي قوة مناوئة لها وامتلاكها لأسلحة دمار شامل استراتيجية.

هذه القناعات التي تبلورت أواخر القرن العشرين لدى مجموعة من المنظرين والسياسة في الحزب الجمهوري ممن أسموا أنفسهم (المحافظون الجدد). والذين تبنا لسوء الحظ عقائد الحلم الصهيوني وقيام إسرائيل واجتماع اليهود فيها كمقدمة لنزول المسيح بعد حرب كونية مع المسلمين.... إلى آخر ترهاتهم التي تختلط فيها أساطير الدين بأحلام الاستعمار.

3....سعي الدول الأوروبية وروسيا لمعاونة أمريكا خوفا وطمعا بالإضافة للدافع العقدي الصليبي المتجذر لدى جميعهم : فالخوف من أن تمتلك أمريكا وحدها فعليا منابع الطاقة ومصادر القوة وأن تتحكم بها. وطمعا في ما يمكن أن تجره لها المشاركة من مكاسب ترقع بها اقتصادها المنهار. جعلها تشارك جميعا في حرب الخليج الثانية بفاعلية. وبلغت نسبة المشاركة الأوروبية ما لا يقل عن 25% في حين شاركت بريطانيا وحدها بـ15% وزادت نسبة الأمريكان في القوات التي بلغت مليون جندي على 55%. حيث أسفرت حرب (عاصفة الصحراء) أو (تحرير الكويت) كما أسموها عن تدمير العراق وجيشه وترسيخ أقدام بريطانيا وأمريكا في قلب المنطقة العربية والإسلامية سنة 1991. كما شاركت أوروبا وفرنسا وبريطانيا والفاثيكان بصورة

رئيسية بالحرب الصليبية على المسلمين في البوسنة (1994-1996) من أجل توحيد الدين في القارة الأوروبية الساعية إلى الوحدة على الهوية الصليبية. أما روسيا فقد تولت فصلا صليبيا مستقلا في الشيشان القفقاس منذ (1994) وإلى اليوم حيث ما زال المسلسل الدموي يجري بمشاركة أوربية أمريكية بالدعم بالصمت أو بالمواقف السياسية و الإعلامية . إلى أن حملت أمريكا حملتها الكبرى على العراق في حرب الخليج الثالثة التي أسموها (حرية العراق !) والتي قامت بها أمريكا وبريطانيا بمشاركة لوجستية فاعلة من قبل كامل دول الناتو رغم الموقف الفرنسي الألماني والروسي المعارض الذي ما لبث أن لحق بالركب الاستعماري من أجل حصة في كعكة العراق حيث اعترفوا بالإجماع بحالة الاحتلال الأمريكي للعراق في مجلس الأمن ثم تابعوا التدرج نحو المسار الأمريكي على استحياء خف مع الوقت ليصير إلى الوقاحة الصريحة. وهكذا حضرت الحملات الصليبية بسبب هذا الدافع الذاتي .

ثانيا : نضوج المشروع الصهيوني واقترب اليهود من موعد هدم المسجد الأقصى و اعلان مملكة إسرائيل الكبرى بحسب الأحلام التلمودية :

لم يخف كبار زعماء الصهاينة في كتاباتهم ومقابلاتهم حلمهم الأكبر وهو إقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل. ولم يستحوا من إعلان عزمهم على هدم الأقصى وإقامة هيكل سليمان المزعوم على أنقاضه. كما لم يخفوا عزمهم على إقامة دولة يهودية صرفة وما يقتضيه ذلك من طرد ما تبقى من المسلمين والعرب من أرض فلسطين.

وبعد أن دجنت إسرائيل بالتعاون مع أمريكا أنظمة الحكم في الجوار أو ما يسمى بدول الطوق وتمكنت بواسطة السادات من تفكيك الجيش المصري واختصاره لأقل من الثلث عدديا وتسليحا وبعد أن كفل لهم الملك الحسين الخائن حاكم الأردن وولده من بعده أطول حدود لهم مع الجوار. وتكفل النصيرية في سوريا أيضا بتفكيك الجيش السوري أكبر جيوش المنطقة وأشدها تسليحا تدريجيا، وضمن نصارى لبنان أمان حدودها الشمالية. انتقل اليهود لمرحلة فرض التطبيع السياسي والإقتصادي والثقافي على الدول العربية بل وطمحوا لأن يشمل ذلك العالم الإسلامي. ولم يبق في المنطقة من القوى العسكرية العربية إلا العراق ومن القوى الإسلامية إلا باكستان

فوضع اليهود نصب أعينهم هدف تدمير الجيش العراقي أولاً. ثم الباكستاني ولما كانوا لا يستطيعون ذلك بأنفسهم كان لا بد من استقدام الجيوش الصليبية ولاسيما الجيش الأمريكي ليقوم بالمهمة كما أن اليهود بما فطروا عليه من ذل ومسكنة وخوف وجبن لا يطمئنون لجيشهم المتفوق عددا وتسليحا على مجموع ما تبقى من قوة عسكرية في دول الجوار حتى مع وجود أكثر من 250 رأس نووي جاهز لتدمير ما يريدونه من أهداف من حولهم. فهم يخشون أن تتمرد الشعوب العربية والإسلامية على صنائعهم الحاكمة في عواصم العرب والمسلمين ويجدون أنفسهم بملايينهم الستة محاطون بمئات ملايين الشعوب الغاضبة التي تناصبهم العدا وتحمل من الأحقاد المقدسة ما يكفي لسحقهم إن اتحت الفرصة لتلك الشعوب. ولذلك عمل اليهود على استقدام جيوش النصارى لترابط في المنطقة وتبقى وتعمل على تفتيت دولها إلى كيانات أصغر وتفتعل حروبا داخلية مذهبية وعرقية تضمن الاستقرار والسيادة والتفوق العسكري بل تضمن أن تكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلك جيشا في المنطقة. ولم يكن هذا الهدف صعبا على الصهاينة بعد أن أدت دسائسهم ومكرهم وأعمال الاختراق والتجسس وشراء الذمم والتغلغل بالأسلوب اليهودي على مدى نصف قرن. أدت إلى سيطرة اليهود على حكومة أمريكا وحكومات معظم دول الناتو. وتشير الإحصائيات إلى نسبة عالية مخيفة من الوزراء وأعضاء الحكومات وأعضاء البرلمانات والأجهزة النافذة والأحزاب السياسية الرئيسية وكافة وسائل الإعلام العالمية وأجهزة السينما والإنتاج التلفزيوني والصحف ... كلهم يهود أو أولاد أو أزواج ليهوديات . وهذا يعني يهود يتهم بحسب عقيدة التي تعتبر أبن اليهودية يهودي.. هذا فضلا عن سيطرتهم التامة على النظام المصرفي والمؤسسات المالية الكبرى في العالم وتحكمهم في الأمم المتحدة وما ينبثق عنها من مؤسسات ... لقد وصل اليهود إلى ما ذكره القرآن من العلو الكبير وها هم يفسدون في الأرض كيف يشاؤون .. واستطاع أحبار اليهود المتسللون إلى النصرانية ولاسيما للمذهب البروتستانتي السائد في أمريكا وبريطانيا .. أن يخرعوها ويؤسسوا في أمريكا مذاهب ومنظمات كنسية صليبية متطرفة تقوم على ازدواجية المصدر العقدي بحيث تكون العقيدة في الولايات المتحدة الصهيونية وآمال إسرائيل وأحلامها وأفضلية شعبها

المختار. حتى بلغ أنصار هذه المنظمات والكنائس عشرات الملايين و صارت مواردها المالية بالمليارات وما أصبح تملكه من شبكات التلفزيون ووسائل الإعلام ما يجعلها إمبراطورية طاغية مكنت اللوبي الصهيوني من أن يتلاعب بالكونغرس والانتخابات الأمريكية كيفما أحب .. وهكذا ظهر المنظرون الجدد في السياسة الأمريكية في الحزبين الديمقراطي والجمهوري وخاصة في الثاني وتولوا دعم برامج إسرائيل التي اقتربت من تحقيق أهدافها.... وهكذا ساق اليهود الجيش الأمريكي وجيوش أوروبا الصليبية ليحتلوا الشرق الأوسط و يفتتحو ذلك بتدمير آخر الجيوش المتبقية وهو الجيش العراقي عبر حرب 1991 وحرب 2003. فيثأرو لليهود من العراق وأرض بابل بحسب معتقداتهم ويثأرو لمرحلة الأسر البابلي ويذيقوا أحفاد أولئك الأجداد أبشع ألوان الذل والهوان كما ضمنوا تفكيك العراق وسحق قدراته.. وتجدد الضغط باتجاه سوريا التي ألغي فيها نظام التجنيد الإلزامي لأول مرة في تاريخها منذ الاستقلال مما سيقلص عدد الجيش السوري الذي يناهز مليون جندي إلى أقل من 20% منه ليقوم على المتطوعين الذين تتكون غالبيتهم الساحقة من النصريرية وأبناء الأقليات الدينية الأخرى ويبقى المسلمون السنة وهم الغالبية الساحقة من سكان سوريا أكثرية غير مسلحة يسلخ اليهود وعملاؤهم جلدتهم متى شأؤوا. كما تتجه أنظار أمريكا علنا لتفكيك وتقسيم تركيا و باكستان والسعودية ومصر.. وتنتشر في الشرق الأوسط الأدنى وهو ما يسمونه منطقة العمليات الوسطى أكثر من 1.5 مليون جندي أمريكي يربط نحو مليون منهم في البلاد العربية من بغداد إلى طنجة منهم نحو الثلثين في منطقة الشرق الأوسط !!! وهكذا كانت الاسباب الصهيونية أساسية في حضور الصليبيين. وإعلام بوش هذه الأيام إطلاق مشروع ما أسماه (الشرق الأوسط الكبير)..

ثالثا: أسباب متعلقة بظروف العالم الإسلامي:

كما سيأتي التفصيل في الفصلين التاليين عن مسار الصحوة الإسلامية الجهادية. فقد أدى نشاطا لصحوة الإسلامية التي سارت في محاور ثلاثة دعوية/ سياسية / جهادية مسلحة. إلى أن تكون شبحا مرعبا يهدد مصالح الصليبيين والمشروع الصهيوني في المنطقة. فقد انتشرت الأحزاب التي تبني المشروع الإسلامي

واستطاعت أن تكون كتلا نيابية كبيرة في عدد من برلمانات الدول العربية و الإسلامية . بل بعضهم أن يشكل الحكومات كما في تركيا أو كاد كما في الجزائر .. كما أدى النشاط الدعوي لمختلف مدارس الصحوة إلى أسلمة قطاعات كبيرة من المجتمع ولو عاطفيا. ولكن الأخطر من ذلك أن قمع السلطات لمختلف مجالات الصحوة السلمية والذي كان ترتيبا لحصار الصحوة أدى إلى امتداد الصحوة الجهادية وازدياد منجزاتها وخبراتها ولاسيما بعد نضوج كوادرها وتضخمها من خلال تجربة الأفغان العرب الأولى في أفغانستان (1984-1992). فقد شكلت الظاهرة الإسلامية تهديدا حقيقيا للأنظمة العربية والإسلامية وأصبح الصليبيون غير مطمئنين إلى حسن أداء تلك الأنظمة التي أقاموها في المنطقة ولا إلى مصيرها ورغم نجاح هذه الأنظمة في قمع كافة مدارس الصحوة وإيصالها إلى الفشل في تحقيق أهدافها وإدخالها في ضحضاح الأزمة عمليا، إلا أن الغرب بما درس من تكويننا الحضاري يعلم مدى خطورة الجذوة الكامنة تحت الرماد الساكن حاليا، ورأى أن وجوده العسكري الفعلي هو خير ضامن لمصالحه. وأن عليه أن يقوم بتنفيذ سيكس بيكو جديدة تقسم المقسم و تجزئ المجزأ من هذه الكيانات وتضمن بحسب ما يتخيل مصالحه بنفسه وبحراسة حراب جنوده.

وهكذا تضافرت الأسباب الثلاثة لأن تزحف تلك الحملات الصليبية الثالثة وتجتاح الشرق الأوسط من جديد.

•...محطات الحملات الصليبية الثالثة (1990-2003):

1- حرب العراق الأولى (عاصفة الصحراء - حرب تحرير الكويت):

افتتحت أمريكا حملاتها الصليبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (1990) مباشرة بتنفيذ برنامجها الذي أعدت له من أواسط السبعينات وشكلت من أجله آنذاك قوات التدخل السريع للسيطرة على منابع النفط وتحديث العديد من الدراسات والكتب في حينها عن سيناريوهات افتعال تهديد لدول الخليج إما من العراق أو إيران لتبرير التدخل الأمريكي.

وفعلا وكما صار معروفا في وسائل الإعلام فقد تم استدراج صدام حسين عن طريق السفارة الأمريكية في بغداد وإغرائه باحتلال الكويت. وكان الجيش العراقي قد بلغ

مستوى رفيعا بعد حرب الخليج الأولى مع إيران (1979-1987). ومنذ ذلك الحين ضربت القوات الأمريكية والبريطانية بجرانها في المنطقة. وكما ذكرت آنفا في مطلع البحث فقد قدمت حكومات الدول العربية وعلى رأسها السعودية ودول الخليج والمغرب و الباكستان وسوريا والأردن ومصر وتركيا مشاركة فعالة. فقاتلت جيوشها الجيش العراقي تحت القيادة الأمريكية. ولكن العامل الأبرز في تحولات معادلة القوى في الحملات الصليبية الثالثة كان في دخول الأجهزة الدينية الرسمية ومؤسسات علماء السلطان وقسم كبير من قيادات الصحوة الإسلامية إلى جانب هذا الحلف بقيادة أمريكا. حيث دفع بهم الحكام الخونة إلى إصدار الفتاوى التي تضيء الشرعية على حضور الصليبيين وتمركزهم في جزيرة العرب وسيطرتهم على عقر دار المسلمين. ولكن أدهى ما في هذا الأمر هو انزلاق المدجنين والفاستدين من بعض قيادات الصحوة إلى التوقيع على فتاوى تشرع لذلك وذلك نتيجة دخولهم عبر بوابات الديمقراطية ليصبحوا جزءا من السلطات الرسمية في حكومات الردة. فكانت هذه الفتنة جزءا من الثمن الذي يدفعه المتخوضون في مستنقعات السياسة اللاشعرية أنهم تجاوزوا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(ومن أتى أبواب السلاطين افتتن) (وما أزداد عبد من السلطان قربا إلا أزداد من الله بعدا).

وسحقت القوات الأمريكية الجيش العراقي وخلفت أكثر من 300 ألف قتيل بين المدنيين والعسكريين ودمرت البنية التحتية للعراق التي بنيت عبر نصف قرن من الإستقلال ثم ضربت الحصار القاتل على العراق لمدة ثلاثة عشر عاما قتلت خلالها أكثر من مليون ونصف المليون طفل من أطفال العراق عدا ما قتلت من ذويهم نتيجة النقص الحاد في الغذاء والدواء.

وهكذا أهلت أمريكا العراق للحرب التالية التي أجهزت عليه فيها في مارس وابريل 2003.

وبعيد الحرب العراقية الأولى مباشرة و كإجراء احتياطي ضد المقاومة المفترضة التي ستنشأ كرد فعل على هذه الحملات الصليبية , والتي من المفترض أن تقوم بها أوساط الحركات الجهادية وشباب الصحوة الإسلامية, أطلقت أمريكا حملتها لمطاردة

الجهاديين ورموز الصحوة الجهادية تحت دعوى مكافحة الإرهاب. وتصاعدت وتيرة المؤتمرات الأمنية العالمية و الإقليمية خلال ولاية كلينتون الذي خلف بوش الأب لتتابع أمريكا هجماتها على العالم الإسلامي فتتابع حصار العراق وتتولى إجبار الدول العربية والإسلامية على مشاريع التطبيع مع اليهود وتتولى بنفسها مكافحة (الإرهاب الإسلامي) كما وصفوه.

2- المذابح الصليبية للمسلمين في البلقان و القفقاس (1994-1997):

في زحمة زخم الهجمة الأمريكية الصليبية على العالم الإسلامي ومزاعم مكافحة الإرهاب والأصولية الإسلامية. استغل الروس الظروف العالمية في مواجهة المسلمين وشنوا حربهم الدموية على الشيشان حيث ارتكبت أبشع المجازر وتعرض المسلمون الشيشان لحرب إبادة ما زالوا يقدمون قربانها بالآلاف إلى اليوم...

كما شن الصرب والكروات بدعم من الفاتيكان ودعم وسكوت الدول الأوروبية حرب إبادة على المسلمين في البوسنة ثم كوسوفو.. حيث ارتكبت أبشع المجازر التي راح ضحيتها مئات الألوف من المسلمين تحت سمع وبصر الأمم المتحدة بل في داخل محمياتها كما حصل في مذبحة (سيربينتسا) حيث انسحبت قوات الحماية الفرنسية الموكلة بحراسة محمية للأمم المتحدة لتقسح المجال لمليشيات الصرب أن تقتل أكثر من 8000 مدني بوسني مسلم أكثرهم من النساء والأطفال والعجائز في أكبر سلسلة مذابح إبادة جماعية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية .

3-...حصار الإمارة الإسلامية في أفغانستان ثم تدميرها سنة (2001):

لم يرق للأمريكان وأوروبا الناتو التي خططت ونفذت الحرب الأهلية بين فصائل المجاهدين في أفغانستان (1992-1996) من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الذي يقضي بأن يحكم الصليب الأحمر الغربي بعد المطرقة والمنجل الأحمر الشرقي أفغانستان وبعد حرق ما تكس في أفغانستان من سلاح وخبرات جهادية في تلك الحرب الأهلية , لم يرق لهم أن يفاجئهم القدر بظهور طالبان وتمكنها من تحكيم الشريعة وإقامة إمارة أفغانستان الإسلامية. كما لم يرق لهم أن تسفر حملات مكافحة الإرهاب العالمية لكوادر التيار الجهادي والأفغان العرب عن عودتهم إلى أفغانستان

وتشكيلهم إلى جانب طالبان بؤرة قضت مضاجع أمريكا والغرب ونوابهم من الحكام المرتدين.

فبدأت أمريكا وأوروبا عمليات الحصار الاقتصادي والسياسي على الإمارة الإسلامية منذ نشأتها وتتابع ذلك في عهد كلينتون الذي اختتمه بقصف 75 صاروخ كروز على بعض معسكرات المجاهدين العرب والطالبان واستمر الحصار في عهد بوش الابن الذي أطلق صيحته بأنه مكلف من قبل الرب برسالة إصلاح العالم وأنه متوجه لقيادة حملة صليبية ومكافحة الإرهاب الإسلامي حيث افتتح حملته تلك بعد أحداث سبتمبر بغزو أفغانستان وتدمير الإمارة الإسلامية إبادة ما استطاع إبادته من اللاجئين العرب والمسلمين إلى أفغانستان في ديسمبر 2001 .

4-...حرب احتلال العراق (مارس 2003) . والزحف الأمريكي على الشرق الأوسط :

وقد تكلمنا عنها فيما سبق بما يعني عن الإعادة .

•...حالة المرجعيات في العالم الإسلامي ووقوف التيار الجهادي وحيدا في مواجهة الحملات الصليبية الثالثة :

أما المرجعية السياسية للمسلمين:

فكما مر معنا فقد دمرها الإستعمار الصليبي منذ إسقاط الخلافة ولم تقم لها بعد ذلك قائمة . بل إن الذي حصل أن حكام بلاد المسلمين صاروا جزءا من معادلة القوى إلى جانب الصليبيين وقد ازداد هذا فظاعة خلال الحملات الصليبية الثالثة. وأما المرجعية الدينية:

فقد تولت الحكومات الخائنة العميلة تصفيتها في كافة بلدان العالم العربي وأكثر العالم الإسلامي كما مر معنا في الفقرات السابقة. وقد حاولت الصحوة الإسلامية أن تقدم بديلا وتتسلم زمام المرجعية. خصوصا أن علماء مرموقين وقادة بارزين مؤهلين وقيادات عديدة من مختلف مدارسها لمعت وتأهلت ولكن ولأسباب عديدة سننتاولها في الفقرات التالية بالتفصيل لم تستطع الصحوة أن تقدم بديلا عن المرجعية الكلاسيكية المتمثلة بأئمة المذاهب الأربعة والمراجع الفقهية وأئمة الطرق الصوفية.

ولم تستطع بالخلاصة أن تكون مرجعية شعبية وتمتلك طاعة الشارع المسلم وتبعيته...

وهكذا لم يكن هناك مرجعية دينية مؤهلة لمواجهة الحملات الصليبية الثالثة. وأما المرجعية الاجتماعية:

فقد كنا قد تحدثنا عن تفككها منذ منتصف القرن العشرين نتيجة الإستعمار ونتيجة التطور الاجتماعي نحو التصنيع والهجرات نحو المدن الكبرى وتفكك الروابط القبلية. فتابع ذلك سيره بتسارع كبير.. وتراجع دور البوادي والأرياف في السياسة لصالح المدن الكبرى والحياة المدنية التي لا تقيم وزنا لهذه الروابط. وباستثناء بعض البلدان الإسلامية كأفغانستان واليمن.. وبعض البلدان الأخرى. كانت هذه المرجعية أضعف من أن تمارس دورا في المواجهة. وقد كان من سياسة الحكام جميعا قتل هذه المرجعية ونزع سلاح القبائل والعشائر وسياسات التفرقة بينها وأضعاف كل منها على حدة.. وبطبيعة الحال كانت هذه المرجعيات دائما تبعا للمرجعية الدينية أو للدينية والسياسية معا. ولذلك كانت هذه المرجعية غائبة عن ساحة المواجهة أيضا شأنها شأن سابقاتها في هذه المواجهة الأخيرة

إذن من وقف للحملات الصليبية الثالثة منذ 1990 وإلى 2001؟؟ :
في الحقيقة وباختصار..

لقد قدمت الحملات الصليبية الثالثة بعد أن صفت من أمامها كل إمكانيات المقاومة . فقد قضت على المرجعيات كلها تقريبا . وقضت إلى حد بعيد على مقومات نشوء المقاومة والمواجهة في الشعوب العربية والإسلامية. ولئن كانت الحملات الثانية قد قدمت على بصيرة وخبرة من تجارب قرنين من الزمن خلال الحملات الأولى وعلى دراسات وأبحاث لهذه الأمة على كافة الأصعدة عبر 500 سنة بعدها. فإن هذه الحملات الصليبية اليهودية الأمريكية الجديدة تأتي على خلفية كل ذلك بالإضافة إلى تجارب الحملات الثانية وما وفرته خدمات طبقة المرتدين من الحكام وعملائها من المستعربين عبر نصف قرن أو أكثر من الزمن.

كما توفرت لها كل إمكانيات النجاح. ولئن كان هناك شيء من التوازن في معطيات المواجهة على الأرض بين قوات الحملات الصليبية الأولى وحتى الثانية وبين قوات

المجاهدين التي واجهتها عددا وعدة , فإن تقهقر المسلمين إلى حضيض التخلف في معظم الميادين. ونهوض الحضارة الأمريكية تكنولوجيا عسكريا إلى قمة التطور, وما سبق من تدمير نوابهم الحكام لكل إمكانيات المقاومة جعل الساحة عمليا شبه خالية في هذا الصراع وصارت المواجهة اليوم غير متوازنة البتة.

وأما خلاصة نبضات المقاومة للحملات الصليبية الثالثة وأعوانها المرتدين والمنافقين خلال (1990- سبتمبر 2001) فيمكن ذكر أهمها بحسب التسلسل الزمني بحسب ما أتذكره الآن على الشكل التالي :

•...حركة الجهاد المسلح في الجزائر (1991- 1995) والتي تم القضاء عليها خلال السنتين التاليتين من خلال عمل استخباراتي ناجح وبالغ التعقيد من التعاون بين المخابرات الجزائرية والفرنسية وبعض المخابرات العربية حيث أخرج الجهاد عن مساره ودمره بعد أن عزله عن جمهوره بسبب انحرافه (يمكن لمن أراد تفاصيل عن تلك التجربة العودة إلى كتاب - شهادتي على الهاد في الجائر - للمؤلف).

•...المواجهات الجهادية المسلحة التي قامت في ليبيا ضد نظام القذافي (1993- 1995) والتي كان أبرزها محاولة الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا والتي تمكن النظام من تحديد نشاطها العسكري في داخل ليبيا وتحولت إلى العمل التنظيمي الدعوي السري والنشاط في المهجر.

•...حركة نفاذ الشريعة شمال غرب باكستان سنة (1996) والتي قضت عليها الحكومة الباكستانية أمام تخاذل الشارع الإسلامي وتخلف حركات الصحوة في باكستان عن نصرتها.

•...حركة جيش عدن أبين في اليمن بقيادة الشهيد أبو الحسن المحضار رحمه الله والتي قضي عليها في مهدها (1998).

•...حركة الشباب الجهادي في جبال النبطية شمال لبنان بقيادة الشهيد أبو عاشة اللبناني والتي قضي عليها في مهدها (1999).

•...حركة طالبان التي انطلقت سنة 1994 وأقامت الإمارة سنة 1996 وسقطت أواخر 2001 وكانت بمن لحق بها من التجمعات الجهادية العربية والباكستانية والوسط آسيوية أهم الظواهر الجهادية خلال العقد المنصرم.

- ... الإنتفاضة الفلسطينية المسلحة التي انطلقت سنة 2000 وما زالت إلى الآن وهي من أهم فصول المواجهة والمقاومة الجهادية للحملات الصليبية اليهودية الثالثة.
- ... عدد من المحاولات الجهادية المحدودة والمبادرات الفردية التي قام بها المجاهدون ضد مختلف أشكال تواجد الصليبيين في العالم العربي والإسلامي والتي حصلت في بلدان مختلفة خلال العقد المنصرم ومن ذلك بعض عمليات المقاومة المتواضعة في السعودية ضد الأمريكان والتي كان أهمها تفجيرات الرياض و الخبر .
- ... عمليات المقاومة والدفاع عن النفس التي قام بها حطام التيار الجهادي في مواجهة حملة المطاردات بعد سبتمبر في مختلف دول العالم ولاسيما في مواجهة الكارثة التي نفذتها الحكومة الباكستانية خلال ملاحقة الناجين على أراضيها والتي أسفرت عن مقتل عشرات المجاهدين العرب وأسر ما يزيد على 600 منهم سلمتهم إلى أمريكا ليستقروا في معتقل غوانتانامو التاريخي . وغيره من السجون الأمريكية في أماكن عدة..
- ... حركات الجهاد التي نشرت في وسط آسيا ضد الحكومات الشيوعية المدعومة من الاتحاد السوفييتي ولاسيما في طاجيكستان (2001/1993) ثم ما تلاها في أوزبكستان (2001/1997) .
- ... وكذلك جهاد المسلمين في تركستان الشرقية(2001/1996) ضد الحكومة الصينية
- ... هذا بالإضافة إلى حركات المقاومة والمواجهة التي تمت ضد القوى الصليبية في ساحات الجهاد المختلفة خلال هذه الفترة مثل الجهاد الذي حصل في البوسنة (1996/1994) وكذلك في الشيشان خلال نفس الفترة وما تلاها والذي ما زال مستمرا . وكذلك المواجهة البطولية التي قام بها المجاهدون في الصومال . وكذلك حركات الجهاد القديمة والمستمرة خلال هذه المرحلة في الفلبين وكشمير و ارتيريا وبورما واندونيسيا وغيرها من الجبهات التي اشتعلت أو كانت مشتعلة واستمرت ضد الصليبيين وغيرهم من الكفار المستعمرين .
- ... بالإضافة لبعض العمليات التي قام بها تنظيم القاعدة ضد التواجد الأمريكي في المنطقة والتي كان أهمها عمليات تفجير سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام

ونسف البارجة الأمريكية كول في عدن . ثم كان آخرها العمليات الاستشهادية في نيويورك وواشنطن (11- سبتمبر 2001) والتي افتتحت فصلا جديد من المواجهة بين الصليبيين والمسلمين وغيرت وجه التاريخ ومعطيات الصراع .

وبالنظر الدارسة لمعادلة الصراع بين المسلمين والحملات الصليبية الثالثة منذ 1990 وإلى احتلال العراق 2003 نجد أن معادلته قد أخذت الشكل التالي :

أمة اليهود(على رأسها إسرائيل) + أمة النصارى(على رأسها أمريكا وبريطانيا ودول الناتو وروسيا) + طوائف حكام الردة في العالم الإسلامي + قوى المنافقين وعلى رأسها المؤسسة الدينية الرسمية وعلماء السلطان ومن فسد من قيادات الصحوة في بلادنا × التيار الجهادي المسلح جماعات وأفراد ؟

هزمت قوى المقاومة.. وحصر التيار الجهادي.. وشلت الصحوة الإسلامية..
وخرجت الأمة من المعركة.

•...وقفه تأملية مع معادلات الصراع بين المسلمين والحملات الصليبية الثلاثة:

وجدنا أن معادلات الصراع كانت مع تلك الحملات على الشكل التالي:

الحملات الصليبية الاولى (1291/1050) : وكانت معادلاتها:

أمة الصليب × أمة الإسلام ؟ انتصرت أمة الإسلام (1)

الحملات الصليبية الثانية (مرحلة الإستعمار القديم) (1800/1970):

أمة الصليب + أمة اليهود × أمة الإسلام ؟ انتصرت أمة الإسلام (2)

الحملات الصليبية الثانية (مرحلة الإستعمار الحديث) (مرحلة الإستقلال):

أمة الصليب + أمة اليهود + طوائف الحكومات المرتدة × الصحوة الإسلامية ؟

هزمت الصحوة الإسلامية وخرجت الأمة من المعركة (3)

الحملات الصليبية الثالثة (المرحلة الأمريكية) (1990-2003) :

أمة اليهود(على رأسها إسرائيل) + أمة النصارى(على رأسها أمريكا وبريطانيا) +

طوائف حكام الردة في العالم الإسلامي + قوى المنافقين وعلى رأسها المؤسسة

الدينية الرسمية وعلماء السلطان ومن فسد من قيادات الصحوة في بلادنا × التيار

الجهادي المسلح جماعات وأفراد ؟

هزمت قوى المقاومة .. وحصر التيار الجهادي .. وشلت الصحوة .. وخرجت الأمة من المعركة (4)

وإذا أردنا أن نضع بعض الملاحظات التوضيحية لمزيد من الفهم لهذه المعادلات التاريخية الرهيبة وما نستخلصه منها من دروس عظيمة كي ندرك أسباب الهزيمة ونتلمس مقومات النصر حيث حصل كي يتكرر معنا بإذن الله نجد من ذلك :

1....إن أول ما تطالعنا به هذه المعادلات من حقائق أن خلاصتها أننا انتصرنا في المعادلتين (1) و(2) وانهزمنا في (3) وانسحقنا في (4) وواضح تماما أننا انتصرنا عندما واجهت الأمة عدوها عسكريا رغم الفارق الهائل في العدد والعتاد، وفي واقعنا المعاصر الحالي أمثلة متكررة على هذا كما حصل في أفغانستان عندما واجهت الأمة عدوها بكامل طبقاتها وتكرر ذلك بشكل جزئي في الشيشان وفي البوسنة رغم أننا في زمن الهزيمة والتراجع.

وكذلك توضح المعادلات أننا انهزمنا عندما واجهت شريحة محدودة العدو ووقفت الأمة تتفرج عليها وانسحقنا عندما خرجت معظم هذه الشريحة من المواجهة بل وانضم قسط

من الأمة إلى العدو ولم يبق في المواجهة إلا حفنة قليلة من الجهاديين. وكان المعادلات يمكن اختصارها ببساطة بمعادلتين:

أمة الإسلام × أمم الكفر ؟ انتصرنا

نخبة من الأمة × أمة الكفر + منافقي الأمة ؟ انهزمنا

فأول الدروس المستفادة من هذه العبرة والمعادلات هو أن علينا أن نعيد الأمة إلى المواجهة بحيث (تعود المواجهة معركة أمة وليست صراعات نخبة) كما هو حاصل الآن. وأول ما يستلزم هذا أن تقنع النخبة الأمة بأن من وقف مع العدو ليس منها وإنما من العدو (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) وأن مواجهته من صميم الجهاد وليست فتنة.

2....أن الأمة قد تحركت لما توفرت لها المرجعية الشرعية القدوة التي تحركها في حين لم تستطع الصحوة ولا نخبتها الجهادية أن تشكل مرجعية تقنع الأمة بالتحرك

معها وأن على أي نخبة ستتصدى للمقاومة أن تعمل على أن تشكل مرجعية تشمل قيادات الجهاد وعلمائه ومفكره ورموزه وأن تلف الأمة من حولها.

3... أن العدو قد انهزم أمامنا في ساحات المواجهة العسكرية ولكنه انتصر علينا عندما مهد لغزوه بغزو فكري حضاري وفكك البنى التحتية التي تولد بذور المقاومة في الأمة وأن علينا أن نبدأ بترميم هذه البنية بالإضافة لما يجب من إطلاق المقاومة كما اشرنا آنفا. (راجع / مستويات المقاومة المقدمة

4... أن اليهود قد دخلوا الحملات الصليبية الثانية كعنصر مساعد في الإستعمار القديم. ولكنهم تحولوا إلى طليعة قائدة ومحركة للحملات الصليبية الثالثة. ويجب علينا أن نواجههم بهذه الصفة ونعطي تدمير طبيعتهم إسرائيل وأداتهم أمريكا أولوية تتناسب حجم دورهم وخطره في المرحلة القادمة.

5... تبين المعادلتين (3) (4) أن المرتدين قد حسموا المعركة لصالح العدو الصليبي اليهودي عمليا، وذلك بخداع الأمة بانتمائهم المزيف للمسلمين وهويتهم الوطنية المزورة. فيجب على طلائع الجهاد والمقاومة وإعلامهم الموجه وقياداتهم المفكرة والمنظرة لمستقبل العمل أن تعيد إبراز دور المحرك الأساسي للمرتدين وهم الصليبيون وتحريك المقاومة تجاههم لأن ذلك سيعيد إدخال الأمة في المعركة ويقنعها بقتال المرتدين تبعا للصليبيين على أنهم جزء من العدو الحقيقي والأساسي وأنهم ليسوا أكثر من مجرد ستار له.

6... تبرز المعادلة الأخيرة دور أمريكا كقوة قائدة للحملات وككتلة رئيسية في الوزن العسكري مما يعطي مواجهتها أولوية كبرى كما يلفت النظر بفهم التناقضات الداخلية داخل الحلف الصليبي وما بين محاوره الثلاثة (أمريكا - بريطانيا / أوروبا الغربية /روسيا) إلى ضرورة العمل على فك هذا الحلف والإنفراد بالمحور الصهيوني الأمريكي ما أمكن ذلك وسيأتي تفصيل على هذا في النظرية السياسية من الفصل الثامن إنشاء الله.

7... من خلال المتابعة نجد أن الشعوب الأوروبية كلها قد وقفت وراء جيوشها وملوكها داعمة مؤيدة في الحملات الصليبية الأولى وكذلك في الثانية. ولكن انتشار مفاهيم التواصل الحضاري وحركات السلام في كثير من شرائح المجتمع الأوروبي

وازدیاد المعرفة بالإسلام في أوربا جعل جماهير غفيرة مليونية العدد تقف موقف المعارضة والشجب لتلك الحملات حتى في بريطانيا. في حين وقفت الغالبية الساحقة من المجتمع الأمريكي المتصهين وراء رئيسها الصليبي المتهود بوش وعساكره وهذا أمر يجب التفكير فيه ونحن نصيغ نظريات المقاومة القادمة.

8.... إن نظرة في الصورة الأخيرة للمعادلة نجدها قد عادت إلى صيغتها أيام الإسلام الأولى لتكون :

يهود + نصارى + مشركين + مرتدين + منافقين × المؤمنین المجاهدين
وهكذا نعود كما بدأنا، ويعود الإسلام وأهله المؤمنون المصابرون غرباء كما بدؤوا غرباء.. فطوبى للغرباء من الأولين والآخرين ونسأل الله أن يجعلنا منهم.

9.... الملاحظة الأخيرة . وهي في غاية الأهمية وتشكل ركنا أساسيا في فهم طبيعة صراعنا الحالي ويجب أن تكون ركنا أساسيا من العقيدة الجهادية للمقاومة في هذا الزمن وهي الفقرة الهامة التالية :

•... دور المنافقين من علماء السلطان . والفاستدين من قيادات الصحوة الإسلامية في هزيمة الأمة المسلمة وطلعتها المجاهدة أمام الأعداء:

أمام الحملات الصليبية المعاصرة خلال الإستقلال ولاسيما بعد الحملة الصليبية الأمريكية الجديدة.

فكما مر معنا في الفصل السابق عن كيفية نشوء مدرسة علماء السلطان في التاريخ الإسلامي منذ تحول الخلافة الراشدة إلى الملك العضوض ثم الجبري ثم قيام حكم الطواغيت. وكيف اتبع المسلمون سنن من كان قبلهم من اليهود و النصارى. وأصبحت السلطة فيهم كما كانت عبر التاريخ في كل الممالك الضالة تقوم على (الحاكم والكاهن والأعوان) . فقد اصطف علماء السلطان على أبواب سلاطين بني أمية منذ النصف الثاني للقرن الأول الهجري ولم يمض على وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا خمسين سنة. وسجلت لنا أقوال علماء الحق الذين اعتزلوا أبواب الأمراء بعض النصوص في نهى أولئك والتشنيع عليهم وتحذير العامة من فسادهم ؟.. فقد قام في مقابلة ذلك الفريق التعيس من علماء السلطان علماء للحق صدعوا به واحتسبوا على الأمراء وقاموا بحق الله في الحكام والمحكومين. وما زالت هذه

الطائفة ثقل في حين تتوسع فرقة علماء السلاطين مع الوقت و تفسد دورها مع ازدياد وتطور فساد الملك من العضوض إلى الجبرية إلى ملك الطواغيت إلى أن قامت اليوم فئة علماء الإستعمار وفقهاء البنتاغون وجهاز آلات حرب الأفكار من علماء مكافحة الإرهاب تحت قيادة رامسفليد.. ! والله الأمر من قبل ومن بعد.

وقد كان دور هذه الفئة الخبيثة من علماء السلطان محدودا في تأييد الحملات الصليبية الأولى حيث وقفت الأمة ومرجعياتها الدينية في وجه ذلك الغزو الصليبي. واقتصر دور الفاسدين منهم على تأييد الملوك والأمراء الذين خانوا أمتهم وتعاونوا معهم من أمثال الصالح اسماعيل أيوب ملك دمشق الذي والى الصليبيين وأدخلهم أسواق دمشق وباعهم السلاح وملكهم بعض حصون المسلمين وكذلك بعض أمراء الأندلس الذين تعاونوا مع النصارى وملكوهم حصون المسلمين وتعاونوا معهم. وقد ذكرت وثائق التاريخ طرفا من ذلك من مثل ما قاله الإمام ابن حزم الذي عاش ذلك الحين في القرن الخامس الهجري أي الحادي عشر الميلادي . قال ابن حزم عن أمراء الأندلس في زمانه , في كتابه (التلخيص في وجوه التلخيص) :

[فهذا أمر امتحنا به نسأل الله السلامة . وهي فتنة سوء أهلكت الأديان إلا من وقى الله تعالى . لوجوه كثيرة يطول لها الخطاب . وعمدة ذلك ؛ أن كل مدبر مدينة أو حصن في شيء من أندلسنا هذه , أولها عن آخرها محارب لله ورسوله صلى الله عليه وسلم , ساع في الأرض بالفساد . للذي ترونه عيانا من شنهم الغارات على أموال المسلمين من الرعية التي تكون في ملك من ضادهم . وإباحتهم لجندهم قطع الطريق . ضاربون للجزية والمكوس والضرائب على رقاب المسلمين . مسلطون لليهود و النصارى على قوارع طرق المسلمين . معتذرون بضرورة لا تبيح ما حرم الله . غرضهم منها استدامة إنفاذ أمرهم ونهيمهم .

فلا تغالطوا أنفسكم , ولا يغرنكم الفساق والمنتسبون إلى الفقه , اللابسون جلود الضأن على قلوب السباع. المزينون لأهل الشر شرهم . الناصرون لهم على فسقهم .

فالمخلص لنا منها ؛ الإمساك بالألسنة جملة وتفصيلا إلا عن أمر بالمعروف أو نهي عن المنكر وذنم جميعهم . والله لو علموا أن في عبادة الصلبان تمشية لأموهم

لبادروا إليها .فنحن نراهم يستمدون النصارى, ويمكنون لهم من حرم المسلمين , وربما أعطوهم المدن والقلاع طوعا, فأخلوها من الإسلام وعمروها بالنواقيس .
لعن الله جميعهم وسلط عليهم سيفا من سيوفه . فمن عجز عن ذلك رجوت أن تكون
التقية تسعه . وأن ينكر بقلبه . هذا مع أنه لو اجتمع كل من ينكر بقلبه لما غلبوا
على أمرهم) أه .

وهكذا لم يغفل الاستعمار الصليبي الذي قاد الحملات الصليبية الثانية منذ القرن
السابع عشر وإلى منتصف القرن العشرين دور هذه الشريحة الخبيثة في إسناد
احتلاله وإجهاض المقاومة وتجفيف جذورها في الأمة. فكما لم يهمل ملوك وسلطين
المسلمين في تلك الحقبة دورهم في تركيع الشعوب واستعبادهم وانتزاع طاعة الناس
لهم. لم يهمل المستعمر ذلك .. فقد استطاع الإنجليز في كل مكان احتلوه من العالم
الإسلامي تجنيد بعض العلماء و. بعض الصوفية أئمة الطرق لهم في مصر
والسودان وشبه القارة الهندية وغيرها. فقد كتب (كرومر) المندوب البريطاني المشرف
على استعمار مصر كثيرا من الرسائل إلى محمد عبده (شيخ الأزهر) في حينها
وأثنى عليه وعلى تعاونه. ولما مات محمد عبده كتب (كرومر) إلى حكومته ينعي
فيه أخلص أصدقاء بريطانيا في مصر!! حيث كان لمحمد عبده وأستاذه الأفغاني
من قبل دورا بارزا في حركة التغريب والغزو الفكري في أوساط المسلمين بل وصل
الحد إلى أن يكونوا أعضاءا في أول محفل ماسوني في الشرق الأوسط !!

بل ذهب الإنجليز لأبعد من استخدام علماء السلطان , فلقد استحدثوا مذاهب جديدة
من العدم وأوجدوا لها ملايين الأتباع مع الوقت في شبه القارة الهندية مثل مذهب
القاديانية. والبهائية وسواها.. الذي كان أهم أهداف استحداثه أنه يسقط الجهاد ضد
الإنجليز.. كما استطاعت فرنسا تجنيد بعض علماء الشام وشمال إفريقيا وأئمة بعض
الطرق الصوفية الذين أفتوا بأن(فرنسا قدر الله). ومن يحاربها فهو كمن يحارب قدر
الله ويرفض ما قدر وكتب على المسلمين!

كما لعب بعض علماء المسلمين وشيوخ الطرق في وسط آسيا والممالك الإسلامية
في القفقاس وما حولها دورا بارزا في النفاق للقيصرة وللثورة البلشفية وللينين ولستالين
ذاته... والوثائق متوفرة لمن أراد جمعها وليس هنا محل الاستقصاء.

فلما رحل الإستعمار وقامت الحكومات الوطنية والأحزاب السياسية المحلية صار لكل حزب شيوخ وعلماء دين في حملاتهم الانتخابية وقوائمهم من المرشحين. وصار لكل حكومة منذ ذلك الوقت وزراء أوقافها ومراجع إفتاء تتأفق لها .. ومما نذكره في سوريا أن (أحمد كفتارو) وزير الأوقاف الحالي وطيلة حكم النصيرية في سوريا منذ 1970 وإلى اليوم (أي طيلة عهد حافظ أسد وابنه بشار). كان سنة 1954 يقود الحملة الانتخابية (لخالد بكداش) مؤسس الحزب الشيوعي السوري واللبناني. الذي أدخل الإلحاد والشيوعية إلى بلاد الشام. فقد قاد حملته الانتخابية في المساجد! في مواجهة الحملة الانتخابية للإخوان المسلمين ومرشحها الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله. فقد كان يخطب اثر صلاة الجمعة في المسجد الأموي ليثني على خالد بكداش الذي يصلي سنة الجمعة البعدية ثمان ركعات! فيما ينتظر الناس والشيخ فراغه من النوافل حتى يبدؤوا الحملة الانتخابية.. فتأمل !! وهكذا كان لحزب البعث علماء سلطة في سوريا حتى وقف الشيخ الدكتور العلامة (سعيد رمضان البوطي) في محاضرة في استانبول في تركيا يقول لما سألوه عن مذبة حماة التي راح ضحيتها زهاء 50 ألف مسلم من الشعب المسلم السني على أيدي الجيش النصيري وقائده حافظ أسد. قال البوطي: (لقد تترس بهم المجرمون (يقصد المجاهدين لما انتفضت المدينة مع المجاهدين) فحل لولي الأمر أن يقتلهم!) ومشاهد البوطي كثيرة يطول ذكرها هنا حتى كان آخرها أنه أم صلاة الجنازة عند موت حافظ أسد وخنقته الدموع وهو يدعو رافعا صوته لينقل التلفزيون الرسمي دعاءه (الجهري!) في صلاة الجنازة فقال : (اللهم إنا - أي هو ومن يصلي خلفه من الإستخبارات وكبار النصيرية والبعثيين - أنه - أي حافظ اسد- قد لقيك يشهد أن لا إله إلا أنت وان محمدا عبدك ورسولك اللهم اجمعنا (أي الحفل الكريم وإمامهم البوطي) معه في الفردوس الأعلى .!!!!!!! . وللبوطي هذا صولات وجولات في دعم الحكومات

اللبنانية (النصرانية) والأردنية (الماسونية) وبعض حكام دول الخليج. وكان له مقام رفيع في الندوة الحسنية عند الملك الحسن الثاني في المغرب. وكتاب البوطي العجيب (الجهاد كيف نمارسه وكيف نفهمه) الذي توصل فيه إلى أن المجاهدين للحكام في هذا الزمان ليسوا شهداء حق ولا بغاة حتى!! وإنما مفسدون في الأرض

حكمهم أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض...! وكان من آخر مآثره وقوفه بشراسة مع حكومة الجزائر ضد الانتفاضة الجهادية الرائدة في الجزائر قبل أن تستولي الاستخبارات على قيادتها وتصبغها بالتكفير! ولم يعجبه ولا حتى الجبهة الإسلامية للإنقاذ فحمل عليها واعتبرها خارجة على الحكومة الشرعية!!.

وفي مصر كان لعبد الناصر في مصر بعض شيوخ الأزهر الذين أفتوه بقتل سيد قطب وإخوانه وبعدم جواز توبتهم بعد أن قدر عليهم. وكان للسادات من بعده في مصر فقهاء للتطبيع والسلام مع اليهود مثل الشيخ الشعراوي الذي كتب القوائد في مدح فاروق ثم كتب الشعر في الثناء على إنقلاب عبد الناصر ضد الملك فاروق! وامتدح الأخير! ثم ألّه السادات وكان هو الذي رد على من عارض السادات بعد زيارته الخيانية للقدس بقوله بأن الرئيس هو بمنزلة من لا يسأل عن ما يفعل وهم يسألون!! فأنزله منزلة الرب سبحانه وتعالى عما يجحد الجاحدون! ثم نافق الشعراوي لمبارك حتى قبيل أن يلتئم عليه قبره بأيام في واقعة مشهودة.. وهو الذي قرأ البيان الذي وقع عليه ستة من العلماء منهم شيخ الأزهر ومفتي الدولة ووزير الأوقاف والشيخ محمد الغزالي والشيخ القرضاوي وجاء فيه أن ما يجري من أعمال عنف ضد الحكومة ليس جهادا وإنما إرهابا محرما وقالوا بالحرف: (ذلك بأننا لا نعلم بأن حكام مصر قد ردوا لله حكما)! وكان ذلك في عهد حسني مبارك الذي ورث العرش الفرعوني فورث معه من ضل من سحرة مصر وكهانها. فلم يرو أنه رد لله حكما في (مصر)! البلد المسلم الذي تدفع فيه العاهرات ضريبة الدخل بموجب القانون لوزارة المالية باعتبارهن من مرافق السياحة!! وأما سلسلة الطنطاويات من فتاوى شيخ الأزهر الأخير (سيد طنطاوي) فأشهر من أتذكر وأكثر من أن تحضر. وكان آخرها دعمه لفرنسا في منع المسلمات من لبس الحجاب!!.

كما كان لآل سعود في السعودية هيئة كبار العلماء والدعوة والإرشاد، والقضاء الأعلى وغيرها من المؤسسات الدينية الرسمية التي كان لها مآثرها منذ أسسها الملك فيصل. وقل مثل ذلك عن علماء المغرب الأقصى الذين يركعون ويسجدون للملك و يتعذرون بدعوى سجود الملائكة لآدم وأنه سجود شكر وليس سجود عبادة وكيف لا

يسجدون كما سجد الملائكة لآدم والملائكة خير منهم والملك من أولاد آدم - على الأرجح - !

ولا ننسى شهادة أبو شقرة العالم (السلفي) في الأردن. الذي قال أنه نظر في حال الأمة فوجد أن مجدد القرن الخامس عشر الهجري هو جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله. ولا ندري كيف حل الإشكال مع علماء السعودية الذين عقدوا مؤتمرا في الذكرى المئوية لدخول الملك عبد العزيز الرياض مع أعوان الإنكليز ووجدوا أن المجدد هو الملك عبد العزيز آل سعود! وهكذا قل مثل ذلك عن كافة الدول العربية و الإسلامية وموقف علماء السلطان مع ملوكهم ورؤسائهم وأمرائهم وعن تسويغهم لحكمهم بغير ما أنزل الله وما يسومون الناس به من العذاب والمكوس وصولا إلى موالاتهم لليهود والنصارى..

ولكن الأتكي من الدور البشع الذي لعبه علماء السلطان إلى جانب حكومات الطواغيت والحملات الصليبية الثانية والثالثة , هو الدور المفاجئ الذي لعبه بعض الفاسدين من قيادات الصحوة الإسلامية ذاتها. فإذا كان العلماء المنافقون قد لعبوا دور مفتي السوء إلى جانب السلطة, فقد دخل بعض قيادات الصحوة أولئك في السلطة ذاتها وصاروا من أركانها بدعوى المصلحة وفن الممكن. كما سنرى في الفصل القادم إنشاء الله. وهكذا وبصفتهم يمثلون الدين والعمل الإسلامي وينتمي بعضهم إلى قطاع العلماء. فتكامل البلاء بهم ليكونوا مع علماء السلطان والمؤسسة الدينية الرسمية عكاز الكهانة إلى جانب الحكام.

ولكن الدور الأخبث لطائفة علماء السلطان برز مع قدوم الحملات الصليبية الثالثة بقيادة أمريكا منذ 1990 على الشرق الأوسط. فلما زحفت إلينا جحافل الأمريكان و الأوربيين وحلفائهم المرتدين وعساكرهم. تولى علماء السلطان وفقهاء الضلالة والفاسدين في الصحوة كسح الألغام أمام تلك العساكر وتحطيم أي إمكانية مقاومة قد تنشأ ونزع غطاء الشرعية عنها سلفا. وقد تولى تنظيم ذلك النظام الحاكم في السعودية وجهازه الديني الذي بادر إلى إطلاق فتاوى جواز الاستعانة بالكفار للضرورة من قبل أولياء الأمور الشرعيين وإضفاء الشرعية على ما حصل. وبذلك قطعوا الطريق على من يفكر بالجهاد. وشكل مؤتمر مكة 1990 الذي دعي له 413

شخصية من كبار علماء المسلمين وقيادات الصحوة والرموز الدينية من كافة دول العالم الإسلامي الثمانية والخمسين . وحضر منهم 398 شخصية . فأصدروا بيانا ختاميا شرع للوجود الأمريكي والتعاون معه ضد العراق بصفتها استعانة شرعية. ثم تتالى البلاء لتصدر الفتاوى من السعودية بجواز التطبيع مع اليهود حيث تولى مفتي الديار الشيخ ابن باز إصدار الفتوى التي لا يعبر عن مدى فداحتها إلا أن نعلم أن (بيريذ) رئيس وزراء إسرائيل في حينها لما ذكرها أمام أعضاء الكنيست وقفوا يصفقون لها وأثنى (بيريذ) على الشيخ المعتدل ودعا شباب المسلمين لإتباع آراء هذا الشيخ الجليل وعدم السعي وراء آراء أمثال حزب الله المتطرف.. فتأمل إلى أين وصلت الفتنة والبلاء!

وعلى مدى عقد أسود من الزمن (2000/1990) تولى الجهاز الديني الرسمي وعلماء السلطان وعملاء الصحوة الإسلامية في السلطات المرتدة الحاكمة وبرلماناتها ووزاراتها مكافحة التيار الجهادي جنبا إلى جنب مع مشروع مكافحة الإرهاب الذي قاده أمريكا وانعقدت من أجله عشرات المؤتمرات الأمنية في العالم وفي بلاد العرب والمسلمين. مما أدى إلى تشريد الجهاديين وتمزيقهم شر ممزق.

ولما قامت دولة الشريعة في أفغانستان على يد طالبان (2001/1994) تولت هذه المرجعيات الدينية العملية إسقاطها جنبا إلى جنب مع الجهود الأمريكية الصليبية بدافع من حكاهم. وحتى في المسائل الصارخة الحساسة لم يستح أولئك العلماء والقادة العملاء أن يسدوا خدماتهم الجليلة تلك. ومن أوضح وأفظع الأمثلة على ذلك أنه لما اتخذ أمير المؤمنين في أفغانستان (ملا محمد عمر) قرارا بهدم الأصنام الأثرية العملاقة لبوذا, هرع فريق من هؤلاء العلماء ورموز الإسلام , وكان على رأسهم الشيخ القرضاوي إلى أفغانستان بدفع من حكاهم المدفوعين من أسيادهم , بتحريك من المنظمات الصليبية الدولية , للحيلولة دون هدم الأصنام !وكانت فضيحة للجهاز الديني الرسمي في العالم العربي والإسلامي ولاسيما في السعودية ومصر. الذين اتخذوا من تلك الفعلة المجيدة لطالبان قضية لتشويههم والعمل على إسقاطهم . وهو ما حققته أمريكا أواخر 2001 بمشاركة فعالة من حكومة باكستان ودول الخليج وهياكلها الدينية المناقفة.

ولما قامت بعض الأعمال الجهادية المحدودة بعيد حرب العراق الأولى 1991 وإلى سنة 2000 ضد الصليبيين الغزاة ، أصدرت هيئة كبار العلماء أقبح الفتاوى بالحكم على المجاهدين بالإفساد في الأرض وأن عقابهم القتل والقطع والنفي . فدعوا الناس لحربهم وتوعدهم بعدم دخول الجنة التي صارت ملكا لباباوات المسلمين القابعين في السعودية يوزعون أملاكها على الناس ، ويحددون من يروح ريحها ومن لا يروح ، كما فعل باباوات النصارى في العصور الوسطى!

ولما جاءت أحداث سبتمبر 2001 وتذرعت بها أمريكا وزحفت على أفغانستان وأسقطت الإمارة الشرعية فيها ثم أطلق جورج بوش حملته الصليبية تحت شعار مكافحة الإرهاب. هب الهيكل المنافق من علماء المسلمين وكثيرون من قيادات الصحوة لينضموا إلى تلك الحملة بكل جدارة وإخلاص وتقاني.

ويكفي كي يمتلئ القلب حزنا والنفس كمدًا أن تتابع البرامج الدينية وخطب الجمعة عبر الفضائيات اليوم من المسجد الحرام إلى المسجد النبوي إلى المسجد الأزهر إلى كبريات المساجد في عواصم بلاد العرب والمسلمين لتشهد الدور الرائد الذي تؤديه المؤسسة الدينية الرسمية وما تقدمه من خدمات جليلة لأمريكا . حتى أصبح لبرامج مكافحة الإرهاب وصب جام الغضب والتضليل والتهمة بالانتماء للخوارج وعصابات الإجرام والمخدرات على كل من تسول له نفسه مقاومة أمريكا في غزوتها الصليبية ومقارعة حكام بلادنا المرتدين الذين يقودون طلائع حملتها. ولا يتسع المكان للشواهد هنا وقد جمعت كثيرا منها مع مسودات بحث كنت أعده قبل سقوط كابل وكان بعنوان (الفرقان بين علماء الرحمن وعلماء السلطان) ونماذجهم منذ علماء بني أمية إلى فقهاء البنّتاغون اليوم . وأسأل الله أن يعينني على جمعه مرة أخرى وإخراجه.

وألخص الدور الذي لعبه وما يزال يلعبه علماء السلطان والفاقدون من قيادات الصحوة إلى جانب الحملات الصليبية الحديثة في أربعة أهداف أساسية بالإضافة لخامس أشد شرا منها على المدى البعيد وهذه الأهداف هي:

1- الحكم بإسلام الحكام المرتدين الحاكمين لبلاد العرب والمسلمين رغم تشريعهم من دون الله وحكمهم بغير ما أنزل الله وولائهم للأعداء الكفرة وسهرهم على

مصالحهم والقتال دفاعا عنهم إلى جانب عساكرهم وتحت قيادتهم , فضلا عما يرتكبه من ألوان الكفر والفساد واعتبار كل ذلك فسوقا وظلما لا يعدوا أن يكون كفرا أصغرا لا يخرجهم من ملة المسلمين. وبالتالي الحكم بشرعيتهم كأولياء أمور لهم على الرعية المسلمة كافة حقوق الطاعة والولاء والتعاون .

2- الحكم بمشروعية الإحتلال الصليبي الأمريكي وغيره لبلاد المسلمين بدعوى أن ذلك استتصارا مشروعا بهم تبرره الضرورة . والإفتاء بمشروعية التطبيع مع اليهود . وإسباغ الشرعية على احتلال فلسطين بدعوى أن كل ذلك قد تم بموجب اتفاقيات ومعاهدات سياسية وعسكرية واقتصادية تمت بين الكفار وأولياء الأمور الشرعيين. بما فيهم عرفات وسلطته صاحبة أوصلو و مدريد وخارطة الطريق.

3- تحريم المقاومة للمحتلين الصليبيين واليهود , بوصفها إرهابا للمستأمنين والمعاهدين, وخروجا على أولياء الأمور الشرعيين . وسحب الشرعية بذلك عن أي شكل من أشكال جهادهم.

4- الحكم على المجاهدين و المقاوميين بأنهم مفسدون في الأرض . وإباحة قتلهم وسجنهم وتعذيبهم ومطاردتهم من قبل أولياء الأمور (المسلمين!) (الشرعيين!) وأسيادهم (المستأمنين!) و(المعاهدين!) الذين صاروا بكامل عتادهم ومئات آلاف من جنودهم وطائراتهم وقنابلهم الذكية وصواريخهم المدمرة (نميين!) . وتحريم خفر ذمة ولي الأمر الذي أمنهم وجاء بهم من أجل مصلحتنا ونصرتنا!. فكيف يخيفهم الإرهابيون!!

5- أما الخامسة الفاجعة الأخبث من كل هذا والأبعد أثرا في تحطيم جذور الإسلام والمقاومة عند المسلمين؛ فهو ما يقوم به علماء النفاق وفقهاء البنتاغون والقيادات الفاسدة في الصحوة من إفساد عقيدة المسلمين بدعوى (الوسطية) و (الإعتدال) و(الإسلام العصري المنفتح) و(حوار الحضارات) و(الشفافية) و (الحكمة في الدعوة) و... و... وغيرها من الشعارات الزائفة التي يتم عبرها (أمركة الإسلام) اليوم.

وقد تولت الفضائيات التي تنتشر سمومها القاتلة انتشار السرطان في جسد الأمة وكذلك أجهزة الإعلام و النشر الأخرى هذه الدعاوى التي أصبح الإعراض عليها

جريمة تدل على أن صاحبها من الإرهابيين! ويأخذ عليها بالنواصي والأقدام , وأقل عقوباتها الإعدام .

وهذا البند موضوع يستأهل أن تكتب فيه الكتب الكثيرة لغزارة مادته وكثرة شواهدة وليس كتابنا محل ذلك, فحسبنا الله ونعم الوكيل فقد اتسع الخرق على الراقع. بل تاه المرقعون وسط مئات الخروق التي تغوص الأمة في أنحائها والله المستعان. دعوة المقاومة الإسلامية العالمية - (ج 2 / ص 429)

=====

#...من تكتيكات (حرب الأفكار) الأمريكية :

لقد اشتملت هذه الحرب على زخم إعلامي وفكري هائل. فكان من ذلك افتتاح عدة محطات إذاعية باللغة العربية ولغات المسلمين . موجهة وممولة من قبل الحكومة الأمريكية مباشرة.

ثم دخلت أمريكا مجال القنوات الفضائية باللغة العربية وبطاقم إعلامي عربي محترف من المنافقين والمرتدين والعملاء. فافتتحت قناة (الحرة) .

كما ألزمت أمريكا الحكومات العربية والإسلامية بتغيير مناهج التربية والتعليم , وفرض رقابة صارمة لحذف كل ما من شأنه أن يزكي روح المقاومة في الأمة . كما صدرت أوامر أمريكية لحكوماتنا , بالتزام لائحة توجيهات تشمل حصار المساجد والدروس والخطب والتعليم الديني . وتتضمن تفاصيل من الإلغاء والتضييق والتشويه والتحريف..

ومصيبة المصائب أن أمريكا تستعمل كثيراً من قطاعات العلماء ورموز الصحوة الإسلامية بفعل ضغوط الحكومات . وتستعمل هذا القطاع الإسلامي المحترف في معركة الأفكار لتشويه الدين وإتلاف مقومات المقاومة والجهاد فيه عن طريق الفتاوى العميلة المشوهة تحت مسمى مكافحة الإرهاب والتطرف . وعن طريقة بث أفكار الخنوع والذوبان في الفكر والحضارة الأمريكية, تحت مسميات كثيرة . منها : الإعتدال , والوسطية , والتعاون والحوار مع الآخر... وغير ذلك من دعاوي الدعاة على أبواب جهنم الذين يلبسون لباسنا ويتكلمون بأسننتنا من أبناء جلدتنا.

وفي وسط هذه الفتن الطامة الطاغية , يمكن تلخيص حالة العقيدة القتالية لدى المسلمين من خلال رصدها لدى ثلاثة شرائح هي:

- العقيدة القتالية الجهادية لدى عامة المسلمين.

- العقيدة الجهادية لدى مدارس وقطاعات الصحوة الإسلامية.

- العقيدة الجهادية لدى الجهاد بين اليوم بعد أحداث سبتمبر والعراق وما استجد من ظروف . و سنتناول ذلك باختصار . ثم أنتقل إلى لب الباب الأول وهو:

نظرية العقيدة الجهادية والمنهج في دعوتنا : دعوة المقاومة الإسلامية العالمية.

أولاً: أما عن العقيدة القتالية لدى قطاعات الشعوب العربية والإسلامية اليوم :

فإنه لم يبق لدى معظم شرائح الأمة , بسبب تتالي العقود على سياسات القمع والخوف والتجهيل . ومحاربة الإسلام و تغييب شرائعه . والتي مارستها الحكومات عبر وسائل الإعلام , ومناهج التربية التي تعتمد الإفساد والعلمنة , والقضاء على ما تبقى من مكونات الدين والعقيدة لدى شعوبها في الغالبية الساحقة لبلاد المسلمين.

وبسبب ما ران على قلوب الأكثرية من الوهن (حب الدنيا وكراهية الموت). لم يبق من العقيدة الجهادية لدى مختلف طبقات الأمة , إلا العواطف وبعض آثار ما تبقى من عقيدة الجهاد لدى النذر اليسير من الأمة..

ولكن حملات أمريكا علينا منذ عقد من الزمن وتتالي استنزافاتها وما فعلته في العراق ثم أفغانستان ثم العراق ثانية.. وما تطرحه اليوم من برامج الإحتلال والعدوان على كافة الصعد. مستهدفة الجميع حكاماً ومحكومين , دولاً وجماعات , أحزاباً حاکمة أو معارضات. ودعمها اللامتناهي لإسرائيل وما تثيره القضية الفلسطينية ومجرياتنا منذ لانتفاضه خاصة.

جعل أساسيات العقيدة الجهادية تعود للأمة. حيث يشهد رجل الشارع العادي صحوة فطرية طبيعية لا يمنعها من توليد الأعمال والأفعال , إلا سياسات القمع والخوف والأنظمة البوليسية في كل مكان.

ولكن المبشرات تبدو أكبر بفضل الله, ثم بفضل حمق أمريكا وحلفائها الصليبيين , ومن ورائها قوى بني صهيون. إن تلك المبشرات تلمس اليوم في كل مكان.

وعلى العكس مما تظنه أمريكا. فإن حملاتها لتغيير المناهج وأصول التربية والتعليم ومحاربة التدين . قد جلبت ردة الفعل هائلة حتى في صفوف وأوساط العلمانيين , الذين لا يجدون لهم اليوم مادة وهوية للمواجهة بدوافع النخوة والشرف , إلا الإسلام ورايته وهويته . إنه مكر الله .

إن روح العقيدة الجهادية تتسرب إلى الأمة بشكل يبعث على الأمل . بل على الاعتقاد بقرب التحرك نحو الإنتصار . فإن الجماهير تتلملم .

لقد سلبت أمريكا دنياهم التي ابتلوا بحبها , وحببت إليهم الموت كحالة أفضل من ظروف الحياة التي تعدهم إياها . وهكذا تحل لنا أمريكا عقدة حب الدنيا وكرهية الموت !

إن أمريكا تساعدنا اليوم على بغض الدنيا وحب الموت . ويجب أن نشكرهم : فلا جزاهم الله خيرا . وسلطنا عليهم موتا زؤاما .

وعندما سيصل هذا الإحساس ليكون جماهيرياً . ستلقى الجماهير عن كاهلها الوهن . وستسير الأمور بشكل عكسي . وعندها تعود المهابة منا إلى صدور أعدائنا . ولا نعود غثاء كغثاء السيل لا قيمة لنا . وإنما جماهير مؤمنة تتحرك بالقوة الدافعة لا إله إلا الله محمد رسول الله .

ثانياً: وأما عن حالة العقيدة القتالية الجهادية في أوساط الصحوة الإسلامية:

لقد خلعت مختلف أوساط الصحوة الإسلامية غير الجهادية على اختلاف مدارسها وعلى مدى عقود متلاحق على طريق التسييس , خلعت كل مقومات العقيدة الجهادية عملياً . ولكن ومنذ قيام النظام العالمي الجديد . ولاسيما بعد سبتمبر وإعلان الحملات الصليبية بعد احتلال العراق على الشرق الأوسط الكبير وهو عملياً العالم الإسلامي . منذ ذلك الوقت تشهد الصحوة الإسلامية غير الجهادية حالة فرز وانقسام حادة .

فالأقلية الصالحة من أهل الخير من علماء وقادة ورموز صحوة , استفزهم الهجوم و أحيا فيهم مكان الدفاع والغيرة . فمالوا للفكر المقاوم , وإن كان على استحياء . ولكنها صحوة داخل الصحوة تبشر بخير . ولكن أكثرية وللأسف تتحول للعمل كبيادق منافقة من حيث تدري أولاً تدري . في خدمة برنامج رامسفيلد لحرب الأفكار .

ويكفي للدلالة على ذلك ولمعرفة الأسماء والهيئات والأشخاص التي تشن الغارة على الإسلام من داخل صفه، أن نقفي أثر وسائل الإعلام المختلفة من إنترنت وفضائيات وصحف ومجلات ومؤلفات . لتتابع سيل عمل كتيبة حرب الله ورسوله والطليعة المقاومة في هذه الأمة . تحت دعاوى الحوار والاعتدال والوسطية ونبذ الإرهاب.

لقد وصل الهجوم والسموم لكل مناحي ومبادئ هذا الدين . تحليلاً للحرام . وتحريماً للحلال وحرباً لله ورسوله وهكذا تبنى مساجد الضرار بتخطيط رامسفيلد و كونديليسا .

إن مساجد الضرار النفاق تبنى محاربيها من جديد . وترفع مآذنها من جديد. إرساداً لمن حارب الله ورسوله. لتحارب أصحاب مسجد قباء , الذين أسسوا بنيانهم على تقوى من الله ورضوان من أول يوم..

إن رحى المعركة الداخلية تدور اليوم. وستكون ضارية مع طلائع رامسفيلد المعممة من أصحاب اللحى المنمقة والبطون المكورة التي ملأها سحت الدولارات رغباً , وروعته سياط الحكام و وعيدهم رهباً..

وأما عن حالة العقيدة الجهادية في التيار الجهادي بعد سبتمبر:

فالحال يبشر بالخير الكثير . ولكن هناك إشكاليات تحتاج للكثير من الجهد والعمل . أما بشائر الخير؛ فإن العدوان الأمريكي جعل كفة الطروحات الجهادية ترجح . وجعل الجماهير المؤيدة للمقاومة أوسع . وهذا يسهل على دعوة الجهاد قيامها بالحثد.

وأما الإشكالات فعدة أمور:

أولها وأخطرها أن حرب أمريكا على أفغانستان ثم على التيار الجهادي برمته قد كبدت التيار الجهادي خسائر بشرية فادحة قتلاً أو أسراً. فإن معظم الكادر الأساسي منه قد قضى في سبيل الله , وقد سبقت الإشارة لذلك. ولم يبق من حملة رايته ودعوته , ومن كتابه ومنظريه خاصة إلا النزر الأقل من القليل. حيث تقع على كاهلها مهمة إحياء دعوة الجهاد . ونشر مبادئ العقيدة الجهادية . وإعادة نشر مناهجها.

كما أن التراث الجهادي المكتوب على قلته بالإضافة للتراث الفكري للصحة الإسلامية الذي يشكل مرجعاً فكرياً وفقهياً للفكر الجهاد من أمثال مؤلفات سيد قطب رحمه الله . وغيره كمؤلفات أخيه الأستاذ محمد قطب وبعض مؤلفات آخرين مما كتب في الستينات والسبعينات . يتعرض اليوم للهجوم وللمصادرة من المكتبات ووسائل النشر . كما يتعرض للطعن والتشويه .

وكذلك فكر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعلماء المدرسة النجدية , وما بني عليها من تراث المخلصين من دعاة بلاد الحرمين .. كل ذلك يتعرض اليوم للمصادرة والتغيب . والطعن والتشويه .

بل إن الأمر يذهب بعيداً . فد طال الهجوم اليوم تراث أمثال الإمام ابن تيمية وابن القيم ومدرستهم . وغير ذلك على مستوى كل ما من شأنه إن يوفر مادة للعقيدة الجهادية .

إنهم يطاردون حتى بعض النصوص القرآنية في كتب المدارس الابتدائية . إنهم صرحوا في بعض دراساتهم بأنهم لن يسمحوا بتدريس سورة (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ..) لأنها تقول في نهايتها (لكم دينكم ولي دين) . وهذا يشجع الإرهاب . كيف !؟ الجواب بسيط : فاليوم ليس هناك إلا دين واحد , دين بوش الذي يريد أن يفرض نفسه على العالم رباً واحداً أحداً لا يقبل معه شريكا .. و خسى الكلب .

وعلى الناس القرار : إلا معه أو عليه . هكذا قرر المجرم .

فالعقيدة الجهادية مهددة في التيار الجهادي بغياب روادها من جهة و بتغيب أدبياتها وما يدعمها من المكتبة الإسلامية من جهة أخرى .

وهناك مشكلة ثالثة . وهي أن الفكر الجهادي , بني على الحاكمية ومبادئ المفاصلة مع كل أركان الجاهلية . من أجل إطلاق تنظيمات جهادية نخبوية تحارب أنظمة . وكان له فقهه وأدبياته . وهو تراث يجب الحفاظ عليه , ولكن مع الانتباه لأمر هام :

إن معركتنا اليوم مختلفة , فهي معركة دفع صائل الأعداء الكفار مع أوليائهم بطريقة أممية ومقاومة شعبية إسلامية عالمية. وهذا مجال لم يكتب له إلا القليل و يحتاج اليوم فكره ونظرياته وفقهه وأحكامه وأدبياته.

فمن يقوم بهذا وقد عضت السيوف رجال التيار الجهادي ومضوا إلى ربهم شهداء . وسحبت السلاسل إلى غوانتانامو الأمريكية والكثير من (الغوانتانامويات) في البلاد الأوروبية , بل والعربية والإسلامية المجاهدين بالآلاف وبعشرات الآلاف !.

إن الثغرة شاغرة.. ونسأل الله أن يقبض لها فرسانها. فمن هنا البداية. يجب طرح عقيدة جهادية تناسب مرحلة المقاومة. دعوة المقاومة الإسلامية العالمية - (ج 3 / ص 412)

=====

العقيدة هي كل لا يتجزأ

ابتداءً نقول بأن العقيدة هي كل لا يتجزأ. وما هذا التقسيم الدراسي إلا لتسهيل الفهم , والتمييز بين أقسام العقيدة , وتبيان ترابط تلك الأقسام.

(العقيدة الجهادية القتالية) , هي فرع من كل هو (العقيدة الإسلامية) . والتي تشمل بإيجاز على كل أركان الإسلام والإيمان . والتسليم بقواعد الشريعة والدين . والطاعة والانقياد لحكم الله ورسوله . وكل ما نشأ عن هذا الانقياد والتسليم . من الإيمان بالقلب , والإقرار باللسان , والعمل بالجوارح . و ما يتبع ذلك من التصرفات والأفكار والأحاسيس . فكل ذلك من العقيدة . وكذلك ما يترتب عليها من السعي في فعل المأمور . وترك المحذور برضى وتسليم .

ولما هممت أن أقدم للعقيدة الجهادية , بنبذة عن العقيدة بشمولها . رأيت أن اقتطف مما كتبه الشيخ عبد الله عزام. فإن من منهجي في الكتابة أني إذا توصلت لمفهوم , أو كتبت شيئاً , ثم رأيت لمن سلف إيجازاً حسناً , أن استغني عنه به) .

فقد عرّف شيخنا وأستاذنا الجليل أبو محمد عبد الله عزام غفر الله له و رحمه الله تعالى رحمة واسعة . فقال في كتيبه الموجز القيم (العقيدة وأثرها في بناء الجيل) :

[العقيدة: هي الضابط الأمين الذي يحكم التصرفات , ويوجه السلوك , ويتوقف على مدى انضباطها وإحكامها كل ما يصدر عن النفس من كلمات أو حركات . بل حتى

الخلجات التي تساور القلب , والمشاعر التي تعمل في جنبات النفس , والهواجس التي تمر في خيال. هذه كلها تتوقف على هذا الجهاز الحساس. وباختصار فالعقيدة هي دماغ التصرفات, فإذا تعطل جزء منها أحدث فساداً كبيراً في التصرفات. وانفراجاً هائلاً عن سوي الصراط [...].

ثم قال: [وعلى هذا فإن كل الإنحرافات التي نعانيها في سلوكنا , أفراداً وجماعات, راجعة بكليتها إلى الإنحراف في التصور العقدي . فالناس في هذه الأيام بحاجة إلى بناء العقيدة من جديد . وإلى تصحيح التصور الإعتقادي . فلا بد من إفراد الله سبحانه وتعالى بالألوهية. ولا بد من أن تستقر عظمة الله عز وجل في الأعماق . وأن يعمر النفوس حبه. ولا مناص من أن تحيا القلوب وهي تستشعر هيئته وجلاله. ويقوم هذا الدين على:

1- حقيقة الألوهية .

2- حقيقة العبودية .

3- الصلة بين العبد وربّه .

وهذه أمور ثلاثة لا بد من استقرارها في النفوس:

- معرفة الله وقدره .

- معرفة العبد وحده .

- والصلة بين الخالق والمخلوق .

وعلى هذا فإنه من العبث تتبع فروع الشرع , وطلبها من شخص لا ترسخ في قلبه حقيقة هذا الدين. ولا تستقر في كيانه عظمة الله التي تهيم على كل سكنه و نأمة وحركة في هذا الكون . والحق أن الناس غابت عنهم حقيقة هذا الدين العظيم . ومثل كثير منهم - حتى الذين يقيمون الشعائر التعبدية - كمثل الأعمى الذي أمسك بذنب الفيل , ويحسب أنه أمسك بين يديه جسم الفيل [...].

(ثم قال): [وقد أصبح اليوم لدينا شيئاً مألوفاً , أن نرى شخصاً يداوم على العبادات وهو في نفس الوقت يزاول أعمالاً تخرجه من إطار هذا الدين . كالاستهزاء بسنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . أو بفرضية وردت في محكم التنزيل. وهولا يعلم أنه بالاستهزاء إنما يهزأ من أوامر الله ويسخر منها. وهذا الذي اتفق أهل

الذكر من هذه الأمة ؛ أنه يعني ردة المستهزئ . وخروجه من الإسلام . ومن هذا القبيل سب الدين , أو سب الله أو رسوله, فمن فعلها حكم عليه بالردة [...].

(ثم قال): [أعود لأقرر الحقيقة الكبرى . أن الناس لا يعرفون حقيقة هذا الدين ويخلطون بين مناهج متعددة في حياتهم , قسم ضئيل من منهاج حياتهم من دين الله, وأما معظم المنهاج الذي يوجه حياتهم , فهو من صنع هواه أو هوى غيره من البشر. ?أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا * أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ? . (الفرقان /43-44) .

وعلى هذا فإنني أرى أن التركيز على مسائل فرعية من الشريعة بالنسبة للناس أمر غير منطقي , بل محاولة عابثة لاستنابات البذور في الهواء . ولا يمكن أبداً بتجميع أغصان نضرة مع بعضها في الهواء . أن يتكون منها شجرة ذات جذور ضاربة في أعماق الأرض.

لا بد من سلوك المنهاج الرباني الذي رسمه الله لهذا الخلق. فلا بد من زرع البذرة في التربة, ثم تعهدها حتى تستوي قائمة على أصولها. ثم تمتد بفروعها وأفنانها . وهكذا بالنسبة لبقية هذا الدين العظيم, لا بد من اقتناء السبيل الذي رسمه الله لهذا الكائن حتى يحمل هذا الدين . لا بد من بناء الأساس بغرس البذرة في أعماق الأرض . أي غرس العقيدة في أعماق القلب.

والعقيدة هي الأساس المكين الذي ترتكز عليه فروع هذا الدين كله. ومن العبث محاولة إشادة بناء ضخم بلا أساس . ومن هنا: فإن محاولة تتبع فروع الشريعة بالتفصيل والتعليل , هو اشتغال بالمهم عن الأهم. ولا يمكن أن تؤتي المحاولة أكلها التي نرجوا, والثمار التي نأمل . ومن الأولى أن نتبع المنهاج الرباني في بناء هذا الدين للنفس البشرية. وذلك بترسيخ العقيدة أولاً في الأعماق. ثم مطالبة النفس بعدها بأوامر الشريعة كلها. إذ أن المنهاج الرباني في تربية النفس جزء من العقيدة ذاتها .

ولا ننسى أن الداعية إلى رب العالمين, لا بد أن يتمثل فيه المنهاج الإلهي كاملاً, ولا بد أن يكون مصحفاً يمشي على الأرض, يتحرك فيتحرك بحركته القرآن . فالداعية يطالب بالشريعة كاملة. ولكنه في الوقت نفسه , لا يطالب الناس بفروع الشريعة قبل أن يعلمهم هذا الدين, ويشد أنظارهم إلى إطاره الكامل الشامل , وبعد أن يرسموا في

أذهانهم الصورة الكاملة . يدخل معهم داخل الإطار ليعلمهم تفاصيل هذا الدين وتاريخاته . وهكذا قام الإسلام أول مرة في النفوس البشرية, وهكذا يقوم في كل مرة يحاول فيها بناء هذه النفوس بالإسلام. ولا مناص من اقتفاء هذا السبيل ولا مفر من انتهاجه. فكما أن هذه الأوامر والنواهي فريضة من عند الله , واتباعها فرض لازب في رقابنا , فكذلك اقتفاء المنهج الرباني في بناء النفس فرض كذلك . وكل محاولة لإقامة هذا الدين بغير هذا المنهج الرباني لا بد أن تبوء بالفشل . وذلك لأن هذا الدين لا يكون ولن يكون إلا كما أراد الله. ولن يبنى إلا بنفس المنهج الذي رسمه رب العالمين. وكل منهج بشري نستعمله لإيصال حقيقة هذا الدين إلى الناس هو فاشل لا محالة. وهو عبث و ملهاة ولعب.

لا بد من إتباع المنهج الرباني القيم الذي رسمه رب العالمين. وسلوكه سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم لإيصال دين الله إلى قلوب البشر ولا بد من البدء بالعقيدة. من تعريف الناس بالهيم الحق, وبحقيقة وجودهم على هذه الأرض , والمهمة المنبذة بهم إبان مرورهم بهذه الدنيا. من المسؤول عنهم؟ أي منهج يجب أن يحكمهم؟ صلة هذا الإنسان بالكون من حوله , مكانة هذا الكائن من الكون , وبعبارة أقصر إقرار جلال الله ورهبته وهميته في أعماق قلب الإنسان وطريقة الوصول إلى رضاه.

ومن ثم وفي هذا الوقت , فإنني لا أرى تتبع الجزئيات من هذا الدين في سلوك الناس. كالشرب باليمين, وترك التدخين , والشرب جالساً, إلى غير ذلك من هذه التفاصيل التي لا تحتلمها ولا تطيق الدوام عليها إلا نفوس بنيت على العقيدة, وجبلت بعظمة الإيمان . لا بد أن نبدأ مع النفس البشرية من حيث هي , بحيث نلتقطها من هذا الحضيض الذي هبطت إليه. ثم نسير معها صعوداً نعطيها الإيمان جرعة جرعة. نواكبها في نموها ونقيل عثراتها. ونردها من هنا ونهذبها من هناك, حتى تشب قائمة على عمودها , صلبة لا تهزها الزلازل والأعاصير. وهنا فقط نطلب منها كل ما يريد الله منها, فنتنفذ وهي راضية مستسلمة مطمئنة أن الخير كله فيما نفذت .

لأن الخير كله منحصر في منهج الله والشر كله الشر في الخروج عن منهج الله .
؟ فَأَمَّا يَا تَبِئْتِكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنِّي
ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ؟ (طه 126/124) .

وأعود فأذكر أن النفوس التي تقدم الإسلام للناس , لا مناص لها من أن تكون شريعة تدب على الأرض, وتأخذ بالعزائم . ولا بد لها من أن تكون المرآة الصافية التي تعكس حقيقة هذا الدين أصوله وفروعه, إذ لابد لها من أن يكون لحمها و دمها هو هذا الدين الذي إليه تدعوا, والمنهاج الذي تهتف بالناس أن ينهجوا. ? هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ? (ابراهيم:52) . [...]

(ثم يقول) :

[فالعقيدة تمثل الأساس للبناء , والعمارة الضخمة لابد لها من أساس مكين وقاعدة صلبة حتى يستقر فوقها البناء. وهنا يبرز عامل آخر ينبثق عن هذه الحقيقة, وهي أنه لابد من بناء الأساس قبل الشروع برفع البناء , و إلا فسينهار البناء كله. لابد من البداية مع أي نفس ندعوها إلى هذا الدين أو نريد تربيتها على أساس الإسلام من الإيمان أولاً , وقبل كل شيء , خاصة في هذا العصر الذي بهت فيه مفهوم العقيدة في نفوس أبناء هذا الجيل المنتسب إلى الإسلام , لابد من انتهاج نفس الطريق الذي انتهجه رسول الله صلى الله عليه وسلم من تثبيت العقيدة في النفس ثم مطالبتها بالفروع .لابد أن نعرف الناس بربهم وعظمتهم و هيمنتهم على الكون, فهو مالك الملك, وهو الذي بيده ملكوت كل شيء. وهو القاهر فوق عباده, وهو الذي إليه يرجع الأمر كله, وهو الخالق الرازق.. لابد من هذه البداية. أما أن نبدأ فنطالبهم بتطبيق فروع الشريعة وهم لم يعرفوا صاحب الخلق والأمر, فهذا عبث ومحاولة لاستتبات البذور في الهواء.]. أه. انتهى النقل من كلامه رحمه الله تعالى.

والآن وبعد أن أسهبت في النقل لأقدم لموضوع العقيدة الجهادية بهذه الكلمات التي عبر بها شيخنا الشهيد عما أردت التعبير عنه بأفضل بيان يحمل في طياته أنفاس وأسلوب الشهيد المعلم سيد قطب - رحمه الله - الذي تمتلئ كتاباته بهذه المعاني و الاصطلاحات .. وما أريد أن أعقب به هنا.. لربط الفرع بالأصل . أي ربط (العقيدة الجهادية القتالية) التي نحن بصددنا في هذا الباب , بالعقيدة الكلية , وهي (عقيدة الإسلام) بشمولها وكمالها.

أقول أن هذا الربط بين الأصل والفروع . أدركه العدو في هذا الزمان أكثر من إدراك أكثر أهل الملة الإسلامية له. فقد علم وهو يشرع بالغزو والاحتلال أنه ستكون (مقاومة) , وهذا بدهي.. وعلم أن أهم جهات المقاومة وأشدّها وأعصاها على المواجهة , هي المقاومة النابعة من (العقيدة الجهادية القتالية) لدى المسلمين عامة , والإسلاميين خاصة, و الجهاديين على وجه الخصوص .

ولأن هذا العدو المعاصر ذكي محترف للعدوان على مر العقود والقرون , ولأنه يقيم أعماله على الدراسات الاستراتيجية وآراء الأخصائيين ؛ فقد علم هذه المعادلة وفهمها بعمق على بساطتها , فهما أعجم وللأسف على أكثر المسلمين , بل حتى على أكثر قواد الصحوة وعلماء هذا الزمان من المسلمين .

وهذه المعادلة التي فهمها العدو هي ببساطة:

(المقاومة هي وليدة عقيدة جهادية , والعقيدة الجهادية القتالية هي فرع من شجرة العقيدة الإسلامية الشاملة) .

ولذلك يعمل العدو اليوم من أجل أن لا تتضح ثمرة المقاومة , على أن يجفف غصن العقيدة الجهادية وذلك بقطع جذور العقيدة الشاملة , كمنهج اعتقاد وعمل وإحساس, كمنهج فكر و حركة لدى أهل ملة الإسلام المعاصرين .

فأعلن بوش و وزير دفاعه ما أسموه (حرب الأفكار) و(الحرب الاستباقية الفكرية) بعد الحرب الإستباقية العسكرية. وجاءنا بمشاريع (تغيير المناهج) , وتعديل أساليب التربية والتعليم , العام والديني , وضبط خطاب المساجد وطرق التربية فيها . ثم أتبع ذلك بمشروع لخصه الإستراتيجيون الأمريكيان في أكثر من 1000 ورقة , وعنونوه باسم (مشروع الشرق الأوسط الكبير . والذي يضع قواعد التغيير الشامل في العالمين العربي والإسلامي على كل الصعد , السياسية والاقتصادية , والثقافية والدينية , والتاريخية واللغوية, والاجتماعية و الفنية ... و مكونات الحضارية كأمة , شعوبا و حكاما ومحكومين .

ومن هنا يجب أن ندرك وهذا ما أشرت إليه بمقدمة هذا الجزء الثاني من الكتاب وكذلك في مقدمة الجزء الأول عن(محاوّر المقاومة ومستويات المقاومة) . وأعيد هنا

ما له علاقة بالفقرة وهو قلبي :

لابد لكي تحصل المقاومة التي نطمح إليها , من نمو لعقيدة الجهادية القتالية . ولا يمكن لهذه أن تثبت إلا في نفوس قد امتلأت إيماناً بالمناحي الشاملة للعقيدة الإسلامية . والتي أساسها الانقياد التام لمعني لا إله إلا الله , بالمفهوم المحدد لمعنى محمد رسول الله . فاستعدت كي تبني منهج حياتها , بكل التسليم والانقياد و الرضى لمعني هذه الشهادة . مدركة تماماً معني قوله تعالى: ؟ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ؟ (الأحزاب:36). وقوله تعالى : ؟ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ؟ (النساء:65) . إن على علماء الأمة وقيادات الصحوة , أن يعملوا على ترسيخ أسس العقيدة الشاملة الكاملة لدفع المسلمين إلى التمسك بأصول دينهم , عقيدة وسلوكاً . وإبراز ملامح عقيدتهم الجهادية وإزكائها. دعوة المقاومة الإسلامية العالمية - (ج 3 / ص 417)

=====

#خلاصة واقع الحملات الأمريكية و الواقع العربي

ثانياً: خلاصة واقع الحملات الأمريكية و الواقع العربي والإسلامي والدولي إزاءها :
إن الأساس في وضع أركان الإستراتيجية العامة للمقاومة ونظريتها السياسية . هو معرفة ملامح الإستراتيجية المعادية . و تركيبة أطرافها ومعرفة معطياتها . ثم معرفة تركيبة أنصارنا ومن معنا في الصف المقاوم . ولقد تعرضنا من خلال الفصول السابقة (في الجزء الأول) لكثير من جزئيات واقع الأمة الإسلامية . وفي هذه الفقرة نعرض لثلاث نقاط مهمة يشكل فهمها أساس منطلقات وضع أركان النظرية السياسية لدعوة المقاومة.

(1) - طبيعة الحملات الأمريكية ومحاورها وأهدافها ووسائلها:

المستخلص من سيل الكتب والدراسات والتصريحات والوثائق التي تملأ وسائل الإعلام المختلفة اليوم ؛ أن الحملات الصليبية اليهودية الجديدة تأخذ بعداً حضارياً متكاملاً يهدف إلى إزالة مكونات الأمة الحضارية الإسلامية على كافة الأصعدة.

•...في الجانب العقدي:

تهدف (الحملات الصهيونية- الأمريكية) , إلى تبديل ملامح الدين الإسلامي ومعتقداته الأساسية , وتحريفها وإبعاد المسلمين عنها , بحيث تقدم لهم نموذجاً عن إسلام أمريكي عصري علماني , لا يعدو كونه أقرب إلى الشكليات والعادات وبعض الشعائر.. , مع تبديل المعتقدات الأساسية . وإلغاء القضايا الرئيسية المتعلقة بالهوية الدينية , والولاء والبراء , والكيان السياسي , والشخصية المسلمة , والحياة الإسلامية على كل صعيد ... الخ .

وأهم وسائلها في ذلك الإعتماد علي طليعة من علماء السلطان , وبعض الفاسدين من رموز الصحة الإسلامية . لتجنيد فصائل من (علماء الإستعمار) و(دعاة البنتاغون) . ووضع برنامج طموح بالتعاون مع الحكومات في العالم الإسلامي لتخريج دفعات من العلماء والدعاة (المهجنين فكريا) و(المستنسخين أمريكيا) . عن طريق ما يسمى دورات إعادة التأهيل الشرعي لخطباء المساجد والأئمة والوعاظ والمشايخ .

وكذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إسلامية تحت مسميات شتى تدعو لذوبان الشخصية الإسلامية وتحريف الدين تحت شعارات (الحوار) و(الوسطية) و(خطاب الآخر) و(إعادة صياغة الخطاب الديني)... على أساس أنها من مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية. وقد بلغت الوقاحة والسفاهة بالأمريكيين أواسط سنة (2004) أن يصلوا في طموحاتهم المريضة في تغيير الدين الإسلامي , إلى جمع عدد من العلماء والمختصين من أو بعض المرتدين من أجل اختصار القرآن !! , فأخرجوا قرآنا جديدا مختصرا بعد أن حذفوا من القرآن كل آيات الجهاد والولاء والبراء , وما يدعو إلى كراهية الكفار ومفارقتهم وجهادهم !! بدعوى أن ذلك أساس الإرهاب في الدين الإسلامي . وأسماوا القرآن الجديد المختصر (فرقان الحق) ..!!!! وكأنما قرآننا الكامل المحفوظ بحفظ الله رغم أنوفهم هو فرقان باطل ! حاشاه , وكبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا . ولك أن تتصور إذن إلى أي مدى يذهب البعد العقائدي لهذه المعركة.

•...وفي الجانب الفكري والثقافي:

تهدف الحملات إلى علمنة العقل العربي والإسلامي وتفكيكه , و إعادة صياغته على الطريقة الأمريكية. بحيث يخلق أجيالاً من الممسوخين الذين لا هوية دينية ولا فكرية لهم , ولا يربطهم بجذورهم التاريخية والثقافية أي رابط . ويقودهم مجموعة من العملاء , الذين لا ينتمون إلى أمة الإسلام إلا بالأسماء والأشكال . ولكنهم صهاينة متأمركون في الفكر والثقافة والمعتقدات . ولهذا الهدف والبرنامج تفاصيل كثيرة وبرامج أصبحت مشهورة , تحت شعار حرب الأفكار والمناهج التي تشنها أمريكا على المسلمين وحضارتهم وشعوبهم لفصلهم عن تلك المكونات الحضارية .

•...وفي البعد السياسي:

تهدف الحملات إلى تفكيك الكيانات السياسية القائمة في العالم العربي والإسلامي . وإعادة صياغاتها عن طريق اللعب بالخرائط السياسية , والنظم الحاكمة القائمة , و التركيبة السكانية طائفيًا وعرقياً . كما تهدف إلى فرض نموج من (الديمقراطية الاستعمارية) المبتكرة . التي تمزج بين مبادئ ذات (أصول ديمقراطية) و(أوضاع استعمارية) (وأساليب قمعية تعسفية لحكومات ديكتاتورية) !! . وذلك بفرض جملة من السياسات, لإبعاد كل أشكال المعارضة الدينية والقومية والوطنية والسياسية من طريقها , وجعلها غير فاعلة. بحيث تزيل أمريكا بعض الأنظمة التي أقامتها أو دعمت وجودها سابقا .. وتطيح ببعضها وتبقى بعضها , وتعيد تشكيل وإنشاء أنظمة أخرى مكانها . بما يمكنها من تنفيذ برنامجها في منطقتنا عبر مشروعها الذي أسمته:

(الشرق الأوسط الكبير) الممتد من تخوم الصين إلى سواحل الأطلسي , ومن ضفاف البحر الأسود وقزوين وإلى بحر العرب وصحراء أفريقيا الكبرى.. أي بالمختصر.. العالم العربي ومعظم الإسلامي .

•...وفي البعد الاقتصادي:

تهدف أمريكا إلى السيطرة التامة على اقتصاديات وموارد تلك المنطقة ولاسيما الطاقة, وخاصة البترول والغاز . مما يسمح لها بالتحكم باقتصاديات حلفائها وإجبارهم على العمل ضمن برنامجها . كما تهدف إلى ربط اقتصاد المنطقة بعجلة اقتصادها واقتصاد إسرائيل . من خلال ما تسميه اتفاقيات الشراكة , وإقامة المناطق

الحررة , والمشاريع الإقتصادية المشتركة ... والحيل الإقتصادية الاستعمارية
الاحتكارية الأخرى.

•...وفي البعد الاجتماعي:

تهدف الحملات إلى تفكيك المكونات الاجتماعية للعرب والمسلمين , وإعادة
صياغتها على صعيد الأعراف والتقاليد والسلوكيات ... من خلال برامج الإعلام ,
وهجوم الفضائيات وشبكات الانترنت , وما تبثه من خلالها وتلعب بفعله بعقول
الناس لتمسخهم وتعيد استنساخهم بحسب النموذج الغربي الأمريكي. عبر نشر ثقافة
الدعارة والسفور والاختلاط والغناء وفنون الرذيلة .. تحت مسميات الحرية والترفيه
ومساواة الجنسين وتحرير المرأة... إلخ . وقد أطلق الأمريكيون على مخططهم هذا
اسم برامج إعادة صياغة المجتمعات !!

•...وفي البعد التربوي والتعليمي:

تشن أمريكا على العالم العربي و الإسلامي اليوم , حملة ضارية في المجال التربوي
والتعليمي والفكري والثقافي . حملة أشد شراسة من حملتها العسكرية وأكبر ميزانية
وأعقد في مخططاتها وشبكاتها وخفاء أساليبها.

فقد أدرك الصليبيون واليهود كما قدمت في مقدمة الكتاب تحت عنوان - محاور
المقاومة - أدركوا أن جذور المقاومة تأتي من دين الأمة و موروثها العقدي والفكري
والثقافي والأخلاقي . وأن وسيلة تغذية هذا الموروث والحفاظ عليه تأتي من خلال
مادة التربية والتعليم وأساليبها.. فركزت أمريكا وحلفاؤها الهجوم في هذا المنحى .
مستخدمة نفس استراتيجيات (البناء والهدم) التي أسلفنا ذكرها . فهي تعمل على هدم
موروثنا الفكري التربوي , وعلى بناء فكرها ونظرياتها وأساليب حضارتها وحياتها في
أمتنا .

أو هكذا تحاول أن تعمل , وقد عملت لهذا عن طريق فرض مشاريع تغيير مناهج
التعليم على وزارات التربية والتعليم في العالم العربي والإسلامي , بكافة مراحلها من
الابتدائية إلى العليا وركزت خاصة على تخريب مناهج في مواد التاريخ , والتربية
الوطنية , والتربية الإسلامية , واللغة العربية , والعلوم السياسية والاجتماعية , ومواد

الأخلاق... إلخ . كما سعت إلى منع التعليم الديني المتخصص والتضييق عليه ,
وفرض سيطرة الحكومات على المساجد والدروس والخطب.. الخ .

•...وفي البعد العسكري للحملات :

تعمل الحملات الأمريكية على فرض سيطرتها العسكرية على المنطقة التي أسمتها
الشرق الأوسط الكبير عبر الاستراتيجية التالي:

1- حضورها العسكري المباشر عن طريق الاحتلال لبعض المناطق كما أفغانستان
والعراق , ومناطق أخرى تخطط لغزوها مثل سوريا وإيران والسودان ومصر وأجزاء
من جزيرة العرب ...

2التعاون في جزيرة العرب حالياً , وكذلك في تركيا ومصر وشمال أفريقيا ودول وسط
آسيا..حيث يوجد في ما تسميه منطقة العمليات الوسطى , والتي تضم العالم العربي
ومعظم الإسلامي , أكثر من مليون وتضف المليون جندي أمريكي عدا قوات الحلفاء
من الناتو وغيره .

3 - حضورها العسكري المباشر عن طريق القواعد البرية والبحرية والأساطيل التي
تحيط بمجموعها بكافة هذه المنطقة وتشكل مع قواعدها الثابتة في قلب العالم العربي
والإسلامي احتلالها وسيطرتها في المنطقة .

4- رفع إمكانيات الجيش الإسرائيلي ليكون قوة استراتيجية ضاربة متفوقة شبه وحيدة
في المنطقة .

5- تفكيك الجيوش العربية والإسلامية المحيطة بإسرائيل , عن طريق تدميرها كما
في العراق أو تفكيكها كما جرى لجيوش مصر والأردن وسوريا وغيرها التي تحولت
لمهام الأمن لقمع شعوبها .

6- إدخال الجيوش القائمة القوية المتبقية في المنطقة في خدماتها اللوجستية كما
يفعل الجيش الباكستاني في ساعة كتابة هذه السطور ليلة 21-3-2004 في
مجازره التي يضرب بها المجاهدين العرب والأوزبك والتركستان و الشيشان ومن
أواهم في منطلق قبائل وزيرستان .. وكما تقدم باقي الجيوش التركية وغيرها في
المنطقة خدماتها طوعاً أو كرهاً.

•...وفي البعد الأمني :

- يمكن تلخيص الإستراتيجية الأمنية لأمريكا في آخر ما وصلت إليه بالنقاط التالية:
- 1 - نشر الوحدات الأمنية من مختلف أجهزة الإستخبارات والأمن الأمريكية مثل (CIA) و (FBI) وغيرها مما أستحدثته اليوم . بشكل مباشر عبر المكاتب المعلنة الرسمية في العواصم العربية والإسلامية . وعن طريق المكاتب السرية , تحت أغطية مختلفة . وعن طريق الأقسام الأمنية في سفاراتها في المنطقة.
 - 2 - وضع كامل أجهزة استخبارات الأنظمة العربية والإسلامية في المنطقة في خدمتها المباشرة. وتوكيلها بالأعمال القذرة من الاعتقال والتعذيب والقمع والتصفية.
 - 3 - وضع القوات الأمنية لعشرات الدول الحليفة المباشرة وغير المباشرة في العالم بأسره في خدمة برنامجها الأمني . وإجبار تلك الدول على تنفيذ برنامجها ولوائحها الأمنية . واعتقال من تشاء وتسليم من تشاء , حتى رغم أنف الحكومات وأجهزتها القضائية حتى بعد تبرئة ساحتهم , كما حصل في اعتقال الجزائريين الستة من المجاهدين العرب في البوسنة بعد تبرئة المحكمة البوسنية لهم! و خطفهم وأخذهم إلى غوانتانامو رغم أنف حكومة البوسنة , ورغم الرأي العام العالمي الأبله المأسور لوسائل الإعلام الصهيونية الدولية !.
 - 4 - عقد الاتفاقيات والأحلاف والمؤتمرات الأمنية الدورية و الطارئة في كل أنحاء الأرض .
 - 5 - إلغاء الملاذات الآمنة للإسلاميين المطاردين من قبل بلادهم أو من قبلها . وإجبار الدول على تسليمهم . أو طردهم لتطاردهم بدورها و تختطفهم .
 - 6 - تجفيف منابع المالية للجماعات الجهادية وكل مؤسسة إسلامية تعتبرها إرهابية أو داعمة للإرهاب . وذلك في محاولة لإدخال المجاهدين وأسره في حلة الجوع والخوف والفاقة . وشل قدرتهم على العمل والحركة .
 - 7 - تدمير القواعد العسكرية المتمركزة , والخطوط الظاهرة لبؤر المقاومة. عن طريق القصف الجوي والصاروخي , أو تكليف قوات عميلة للجيش أو الميليشيات المحلية بالزحف عليها وتصفيتها .
 - 8 - تصفية رؤوس المقاومة ورموز الجهاديين اغتيالاً وخطفاً.

9 - اعتقال العناصر الجهادية من كل مكان , وتسليمها لأمريكا أو لبلادها أو سجنها محلياً .

10 - ممارسة سياسة (الضربات الاستباقية) وإجهاض الخلايا المفترضة للإرهاب كما يدعون . بحيث تدمر أمريكا وتصفي أي مؤسسة أو شخصية تظنها أو تتهمها بأنها معادية .

11 - إعتقاد الردع والإرهاب المعاكس .. باستخدام التكنولوجيا المهيمنة و إمكانيات الدولة العظمى .

12 - تجنيد العملاء في أوساط الإسلاميين وزرعهم في ساحات المقاومة المفترضة .

13 - إطلاق (حرب الأفكار) كما أسماها رامسفيلد , والهدف منها تدمير الخلفيات الفكرية والدينية والثقافية التي تغذي الاستعداد للمقاومة , وزرع مفاهيم الاستسلام للعدو في الأمة بدلا عنها .

(هذا في الإتجاه الهجومي وأما في الاتجاه الدفاعي فيمكن إضافة البنود التالية :)

14 - التوسع في إصدار التشريعات القانونية لمكافحة الإرهاب داخل أمريكا وفي بلاد الحلفاء , بصرف النظر عن الحقوق المدنية وحقوق الإنسان .

15 - استحداث أجهزة أمنية داخلية جديدة وإعطائها وزارة جديدة في أمريكا .

16 - الإحتياطات الدفاعية الداخلية , والإجراءات الأمنية التي تبلغ حد الهوس عندهم . وإجراء المناورات الأمنية على هجومات مفترضة , حتى بأسلحة الدمار الشامل .

17 - الضغط على الجاليات العربية والإسلامية , وحصارها أمنياً واختراقها وتوظيفها .

18 - توظيف المنظمات الدولية والمتفرعة عن الأمم المتحدة في برنامجها لمكافحة الإرهاب , مثل إلزام الدول الأعضاء كافة برفع التقارير عن إنجازاتها في مكافحة الإرهاب , وتقديم كشوف عن مجريات النظام البنكي و حوالات الأموال في بلادها , مع التهديد بالعقوبات للدول المتهاونة .

19 - وأخيراً ما اقترحته الزنجية الشمطاء والحية الرقطاء (كونديليسا ريس) من فكرة تشكيل ميليشيات محلية من القوى الصديقة في كل مناطق العالم لتكون ذراع

أمريكا المحلية في مكافحة الإرهاب . وذلك لسد العجز الظاهر في القوة البشرية الأمريكية وعجزها عن سد احتياجات اللحم الإمبراطوري .
هذه باختصار ما يمكن تسميته : [استراتيجية إرهاب الدولة العظمى . القطب العالمي الأوحى : أمريكا] حتى الآن . أخزاهم الجبار المنتقم .
وبها نختم المحاور العامة لهذه الحملات التي تتحرك بنظرية صراع الحضارات , حيث أعلنوا أنهم وضعوا هدف إزالة الحضارة الإسلامية طريقا للبقاء وتوحيد الصفوف . دعوة المقاومة الإسلامية العالمية - (ج 4 / ص 251)

=====

- حلفاء أمريكا وعملائها داخل الصف العربي والإسلامي:

وهؤلاء أخطر الحلفاء لأنهم في صفنا الداخلي . ويتكون هذا المعسكر من المرتدين والمنافقين . ويحتوي على الطيف الخبيث التالي ؛ نذكرهم بحسب تدرج أهمية دورهم لصالح العدو:

1 - الأنظمة .. الحاكمة في الدول العربية والإسلامية:

فنتيجة للفساد التاريخي لهذه الأنظمة , وواقعها المرير , وكونها حصرت همها في البقاء في السلطة بأي ثمن , فقد أصبحت ألعوبة بأيدي الإدارة الأمريكية . وليس هنا مجال الاستفاضة في شرح مناحي فساد هذه الأنظمة وعمالتها للأعداء , فذلك يطول وهو مشتهر على كل حال . وباختصار نقول لقد رهنت هذه الأنظمة إرادتها وتصرفاتها بإرادة أعداء الإسلام , ولاسيما أمريكا . ففتحت لهم أراضيها برا وبحرا وجوا , يقيمون فيها القواعد , وينطلقون منها لحرب المسلمين وإبادتهم . وأمدتهم بالنفط والطاقة لإدارة ألتهم الحربية , وضخت ثروات المسلمين في خزائنهم و بنوكهم . وجعلت أجهزتها الأمنية واستخباراتها وسجونها روعا قذرة لخدمة مخططات أمريكا في حرب الإسلام والمسلمين وطلعتهم المجاهدة المقاومة . ووقفت معها باختصار بكل أجهزتها السياسية والعسكرية وسواها , ضد شعوبها ورغما عنهم . ولم تسمح لتلك الشعوب , بممارسة أي نصرة لقضاياهم , وإخوانهم المسلمين . وحرمتهم حتى من أبسط أشكال الاعتراض والتعبير عن رأيهم في كل هذا الظلم والظلمات .

2- المنافقون من علماء السلطان وفقهاء الاستعمار والفاقدون من قيادات الصحوة الإسلامية:

يمثل هذا الفريق باختصار السياج الشرعي الذي يسبغ الشرعية على كل ما يلاقه المسلمون من ظلم وعنت . بدءا من أم البلبا , وهي حكمهم بشرائع أعدائهم بغير ما أنزل الله , وانتهاء بإسباغ الشرعية على احتلال بلاد المسلمين واعتبار عساكر الأعداء مأمنين لا يجوز شرعا الاعتداء عليهم , ومرورا بدعم مشاريع التطبيع مع اليهود , وأخيرا وليس آخرا التحرك بكل جد وحماس في برامج أمريكا لحرب الأفكار . لمكافحة المسلمين والمجاهدين والمقاومين شرعيا باسم الدين , وفكريا باسم الإسلام . لسحب الشرعية عن الجهاد والمقاومة , بعد أن أسبغوها على الإحتلال وأحلافه من الحكام المرتدين . وقد سبق في فصول الكتاب عن هذا ما يغني عن التكرار هنا . وأخطر ذلك وأشدّه إجراما برامجهم البعيدة المدى للتأصيل لتحريف الدين , وإعادة تقديمه وفق المواصفات الأمريكية لمكافحة الإرهاب . التي تعتبر أصل ذلك يبدأ من نصوص القرآن والسنة وتراث الأمة التي أجمعت عليه عبر القرون من الحاكمة والولاء والبراء وأسس التوحيد .

3- الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي والإسلامي:

استطاعت أمريكا , مستفيدة من تراكمات المشاكل والظلم الذي وقع على كثير من الأقليات , مثلها مثل باقي شرائح الأمة من جهة . ومن تراكمات الأحقاد التاريخية بغير حق لدى بعض الأقليات في الكثير من الحالات الأخرى , استطاعت أن تشكل رأس الحربة العسكرية والسياسية التي تتحرك على الأرض بشكل متناسق مع قوات أمريكا وحلفائها , كما حصل من الأقليات الفرسوانية والتركستانية والشيعية الهزارة أثناء غزوها لأفغانستان . وكما حصل باستخدامها الأكراد وسواهم من الأقليات أثناء غزوها للعراق .. وكما تجهزهم ليتحركوا اليوم في سوريا وتركيا وإيران . وكما يحصل من القوى المسيحية الصليبية السياسية والعسكرية في لبنان .. وكما تحاول فرنسا وأمريكا تحريك النعرات القومية البربرية في شمال أفريقيا... وهكذا دواليك , كما تحاول أن تلعب على وتر القنبلة الموقوتة بين السنة والشيعية في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما في الخليج والشام . حيث وفر الجهل حيننا والأحقاد التاريخية حيننا

آخر فرصة لها لتدمير وحدة الأمة من داخلها وهو أهم عوامل نصرها في هذه المواجهة , بعد أن وفر القوميون العرب , والشعوبيون المتعصبون من الأقليات من العلمانيين مادة هذا السم القاتل لتمزيق شمل الأمة عبر عقود متعاقبة .

4 - المهاجرون المستغربون من أصحاب الجنسيات المزدوجة والولاء الأمريكي: وهذه الشريحة من التكنوقراط وحملة الشهادات العلمية والدراسات العالية.. من أهم وأخطر الشرائح. فقد نشأت هذه الطبقة من المهاجرين وأبناء المهاجرين من الجاليات الإسلامية في أوروبا وأمريكا بسبب الظروف السياسية والاقتصادية في العالم العربي والإسلامي.. وقد تلقت أجهزة الاستخبارات الغربية عشرات الآلاف من هؤلاء وأبنائهم واختارت فهم من سيكونون رجال السياسة والقيادة في شتى المناحي في بلادهم.. ومن أوضح النماذج على هؤلاء أمثال رجل الأعمال والنفط الأفغاني البشتوني الأمريكي الجنسية (حامد كرزاي) رئيس أفغانستان المهاجر إلى أمريكا و(... وزاده) سفير أمريكا الأفغاني - الفرسواني الأصل , الأمريكي الجنسية أيضا , وهو مهندس (مؤتمر بون) الذي رسم مخطط احتلال أفغانستان سياسياً. ومثل كبار المعارضين العراقيين من أمثال اللص الدولي المحترف (أحمد الجبلي) , ورفاقه الآخرين مثل (العلوي) و(بحر العلوم) وغيرهم من الذين قضوا شطر عمرهم في أمريكا والغرب. ومنهم اليوم المعارضين الليبيين وكبار رموزهم في أمريكا . وكذلك المعارضة السورية والإيرانية .. التي تصنع على عجل اليوم في أمريكا.. والنماذج كثيرة بعد أن وفرت أنظمة الظلم والإستبداد جاليات من المسلمين بعشرات الملايين في بلاد الغرب منذ قامت هذه الأنظمة . والبرنامج أصبح واضحاً مكروراً معروفاً ورجاله وأدواته كذلك .

5- العملاء المتأمركون من التيار العلماني داخل العالم العربي والإسلامي : أفرز الهجوم السياسي الأمريكي على العالم العربي والإسلامي تحت زعم الإصلاح والديمقراطية نوعاً من المعارضات السياسية التي تبنت مشاريع الديمقراطية والإصلاح السياسي الأمريكي, من العلمانيين المستغربين , أو المتأمركين بالأحرى الذين يرحبون صراحة ودون أي مواربة باستنساخ النموذج الأمريكي لنظم الحياة بأي طريقة ولو كانت على الدبابة الأمريكية بحسب النموذج العراقي . وقد استأسد هؤلاء

المعارضون حتى على الأنظمة السياسية المنغلقة كما في مصر ودول الخليج وغيرها بعد أن لمسوا الحماية الأمريكية وخور الأنظمة التي تعد أيامها المتبقية ! وهذا الصنف مع سابقه هم الذين تعدهم أمريكا لحكمنا في مرحلة ما بعد زوال الأنظمة الحالية .

6 - طبقة المنتفعين من الإستعمار ماديا من كبار رجال المال والأعمال في بلادنا: تنشأ مع هذا الهجوم الأمريكي الشامل اليوم , والذي يتضمن مشاريع مؤامرة اقتصادية كبرى , طبقة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال في العالم العربي والإسلامي. من الذين يدخلون شركاء في المشروع الاستعماري الأمريكي عبر مخططات الشراكة .. والمناطق الحرة.. والمشاريع الإقتصادية الأمريكية والغربية الكبرى. وغالب هؤلاء من رجال السلطة والسياسة , ورؤساء المجتمعات العربية والإسلامية , من رؤساء القبائل أو الإقطاعيين , أو الرأسماليين الذين تتناسب و تتداخل مصالحهم مع أهداف ومصالح المشروع الأمريكي في أسموه الشرق الأوسط الكبير .

7 - الطبقة المنحلة الفاسدة من فساق عوام المسلمين : وأكثر هؤلاء من الشرائح الشعبية في عامة الأمة العربية والإسلامية , من الممسوخين فكراً والمهزومين حضارياً , الذين ربطوا عقولهم بمنابع البث الفكري والثقافي لأجهزة الإعلام الأمريكية والغربية, وتربوا على برامج (الفيديو كلوب) و(ستار أكاد مي) و فضائية (روتانا) وأمثالها ... حيث تهتم القوى الاستعمارية برسم مخططات تغريب كبرى لتوسيع هذه الشريحة عن طريق افتتاح الجامعات والمراكز العلمية والثقافية والبعثات إلى أمريكا لمدد طويلة لتأهيل كادر عميل كاهل علمياً وفكرياً وثقافياً. ليكون منهم جمهور المصنفين في حفلة الزار الأمريكية التي تدق طبولها في طول بلادنا وعرضها اليوم . دعوة المقاومة الإسلامية العالمية - (ج 4 / ص 270)

=====

أمريكا ومشروع التقسيم في العراق

موسوعة الخطب والدروس - (ج 123 / ص 1)

هواجس أم تصميم

محمد الزواوي

كما دخلت الإدارة الأمريكية في أزمة جديدة بعد المواجهة الإيرانية في مجلس الأمن، مع تملك إيران لجزء كبير من مفاتيح اللعبة في العراق، وبات ظاهر الوجود الأمريكي في العراق أنه يمثل مأزقاً للإدارة الأمريكية، وأنها دخلت مستتقماً لا تستطيع الخروج منه، وأن الوضع ينتقل من سيئ إلى أسوأ، ولكن مسؤولي التخطيط الاستراتيجي في الإدارة الأمريكية يرون عكس ذلك.

فالاستراتيجيون ينظرون إلى العالم بخرائطه كنقاط مضيئة من النفط والذهب والموارد والمصادر الطبيعية، ثم بعد ذلك ينظرون إلى تلك الأراضي وسكانها وسبل السيطرة عليهم، وينظرون إلى الاختلافات العرقية والمذهبية والقبلية وكيفية استغلالها سواء بالتحريش بينهم أو نصرة طرف على الآخر، أو عن طريق السيطرة على الأطراف معاً. ولا أعتقد أن الاستراتيجيين الأمريكيين يرون نقطة أكثر إضاءة على الخريطة من شمال العراق الغني بالموارد الطبيعية.

فشمال العراق من أغنى مناطق العالم بالثروة النفطية، مثل آبار الموصل وكركوك وخانقين، وتقدر كمية المخزون الاحتياطي

المسلمون والعالم . أمريكا ومشروع التقسيم في العراق هو اجس أم تصميم؟

للسنة الرابعة للحرب على العراق وسقوط بغداد، وما يزال القادة العسكريون الأمريكيون يطالعوننا بتصريحات يؤكدون فيها على عدة أشياء: لا لتقسيم العراق، لا للقواعد الأمريكية الدائمة، لا للانسحاب السريع قبل تجهيز الجيش العراقي، لا للتخفيض الكبير لعدد الجيش الأمريكي بالعراق. ولكن من ينظر إلى الأوضاع على الأرض يعلم أن الولايات المتحدة لن تستطيع المضي قدماً في وجودها بالعراق على هذا الوضع المضني والمرهق لجيشها، في ظل انحسار الدعم الشعبي بالداخل الأمريكي، والروح المعنوية المتدنية للجنود الذين لا يرون نوراً في نهاية النفق المظلم.

لحقول النفط في كركوك وحدها بأكثر من 10 مليارات برميل، بقدرة إنتاجية تصل إلى ما مقداره 750 ألف برميل إلى مليون برميل يومياً، وفي عام 2002م كان خط الأنابيب ينقل نحو مليون برميل من النفط الخام يومياً من حقول كركوك النفطية إلى

ميناء جيهان التركي، كما كان الاستيلاء على مدينة كركوك من أهم أهداف قوات الاحتلال الأمريكي بمشاركة الميليشيات الكردية منذ بدء العمليات العسكرية في شمال العراق.

كما يوجد العديد من الأنهار ومصادر المياه العذبة التي تعد محورية وهامة لكل دول المنطقة، ويتوقع أن تكون مصدراً للصراع في القرن الحالي، كما تحوي المنطقة العديد من الثروات الأخرى مثل النحاس والكبريت والكروم والملح، كما أن شمال العراق الذي يسيطر عليه الأكراد يمثل فراغاً استراتيجياً كبيراً للإدارة الأمريكية من الحماقة ألا تسيطر عليه؛ فالأكراد يقعون وسط محيط معاد من تركيا وإيران وسورية، وسيرحبون بشدة بأن يدخلوا في «الحماية الأمريكية»، وهو ما خطت له الإدارة الأمريكية منذ البداية.

وقد أشار العديد من المراقبين والمحللين إلى أن الإدارة الأمريكية «فشلت في التخطيط لمرحلة ما بعد غزو العراق»، ولكن الأيام أثبتت أن هذا منافٍ للحقيقة؛ فالولايات المتحدة خطت تحديداً لهذه المرحلة وبكل دقة وتصميم، واستطاعت الوصول إلى هدفها الأسمى في العراق بعد احتلالها، هذا الهدف هو إيجاد مناخ من الفوضى وَصَعَ بيئةً يكون الكل فيها خاسراً في العراق، من انتشار الفوضى والسلاح واليأس بين جميع أطراف المعادلة العراقية. وليس خافياً على ذي لبِّ المصلحة الأمريكية في تدمير الأضرحة والمزارات الشيعية؛ فهذا هو المناخ المناسب لإشعال حرب أهلية في العراق، هذه الحرب التي من شأنها تعميق فكرة انفصال تلك الأطراف بعضها عن بعض، وتحقيق حكم ذاتي لكل من السنة والشيعية والأكراد، ومن هذه النقطة سوف تبدأ الإدارة الأمريكية في الدخول في المرحلة الجديدة، في دويلات ما بعد العراق.

فتقسيم العراق سيكون بمنزلة طوق النجاة للإدارة الأمريكية في العراق؛ وقد لا يكون هناك ترحيب بالقوات الأمريكية في المناطق السنية، أو حتى في المناطق الشيعية بسبب المواجهة النووية مع إيران والأبعاد الاستراتيجية الأخرى للمد الفارسي في المنطقة، وسمعة إيران والشيعية في العالم الإسلامي على المدى البعيد. وفي ظل وجود تركيا وإيران وسورية الذين يعارضون وجود دولة كردية، فسوف تكون الولايات

المتحدة هي خير نصير «للمظلوم الضعيف المضطهد الشعب الكردي» الذي يطالب بحق من حقوق الإنسان، ألا وهو «حق تقرير المصير، وحق الانفصال» كما حدث في تيمور الشرقية التي انفصلت عن إندونيسيا بنفطها ومواردها، وسنغافورة التي انفصلت عن ماليزيا بحق تقرير المصير، وسترحب أمريكا بوجود قواعد دائمة لها في المنطقة الكردية بشمال العراق، كما أن الأرقام تؤكد أن المنطقة الكردية هي أكثر مناطق العراق أمناً للأمريكان، وتشهد المنطقة أقل العمليات العسكرية ضد الاحتلال ووجوده بالعراق.

وخطت تقسيم العراق ليست وليدة اليوم أو العام الماضي أو حتى الأيام التي سبقت غزو العراق، ولكن تقسيم العراق كان مطروحاً على الأجندة الأمريكية منذ عهد طويل، ومنذ صدور وثيقة Clean Break الشهيرة عام 1996 التي كانت تهدف إلى تأمين «الدولة الصهيونية»، كما نادى بتقسيم العراق العديد من المفكرين والمؤرخين الصهاينة، أمثال (بيني موريس) و (روبرت بلاكويل) و (برنارد لويس) وغيرهم كثير، والذين كانوا يطالبون بتصحيح الخطأ الذي وقعت فيه بريطانيا عندما كانت تحتل العراق؛ فقد صرح المؤرخ الصهيوني (بيني موريس) في عدد من الإذاعات الأمريكية قبيل الحرب على العراق أن «العراق دولة مصطنعة رسمها الإنجليز وخطوا فيها عشوائياً شعوباً وطوائف لا تريد في الحقيقة أن تتعايش مع بعضها». كما اعتبر المؤرخ اليهودي الأمريكي (برنارد لويس) العراق دولة مصطنعة، وأن احتلاله فرصة لتصحيح هذا الخطأ الذي ارتكبه البريطانيون، بإعادة تقسيمه عرقياً وطائفيًا.

كما اتخذت الولايات المتحدة خطوات أخرى من أجل تحقيق هدفها في تقسيم العراق، بالرغم من أن كل التصريحات العلنية من الإدارة الأمريكية كانت تنفي تقسيم العراق، وأن أمريكا تريد الحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه، ولكن الدستور العراقي الجديد الذي تم الاستفتاء عليه في 15 أكتوبر 2005م ليجسد مفهوم التقسيم من خلال تسمية الدولة بالدولة الاتحادية أو الفيدرالية، قد جاءت عبارة (اتحادي) 61 مرة في هذا الدستور، كما فرق ما بين الدستور الاتحادي ودستور الأقاليم، بالرغم من تأكيده على عدة عبارات مثل: الهوية الإسلامية، والحفاظ على سلامة أراضي العراق، والالتزام بميثاق الجامعة العربية، إلى آخر هذا الكلام الذي لا يهم أمريكا في شيء؛

فما كان يهيم الولايات المتحدة فيه هو عبارة واحدة فقط: وهي أنه دستور اتحادي؛ مما يجعل الباب مفتوحاً أمام الانفصال بعد أن تتشكل هوية كل «اتحاد» وإقليم على حدة، وصياغته لقوانين وتنظيمات خاصة به وإدارة ثرواته.

كما يحمل هذا الدستور في طياته بذور الفرقة والخلاف، بأن وضع بعض العبارات غير الواضحة من أجل أن تكون هناك مقدرة على إشعال الخلافات في أي وقت، مثل تلك الفقرة في المادة (109) التي تقول: «تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة؛ على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لفترة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منه بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون»، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام الأكراد بالمطالبة بما يرون من حصة تعويضاً لهم وإنصافاً لشعبهم، وهو ما يمكن أن يكون فتيل أزمة في أي وقت من الأوقات.

وكافة التقارير تشير إلى وجود حالة من الرغبة الكردية الشعبية في الانفصال، ويظهر ذلك من خلال تصريحات كافة الأكراد حول العالم الذين يطالبون بحقهم في تقرير المصير والعيش في ظل دولة بثقافة ولغة كردية خاصة بهم، ويقولون إنهم لديهم كافة مقومات وجود الدولة؛ ولكنهم نسوا الإشارة إلى أن اللبنة الأخيرة في تلك الدولة الكردية أنه يجب أن تكون الحماية الأمريكية لهم، والذي لن يكون بلا مقابل بالطبع؛ وبذلك ستستطيع أمريكا أن تقرض إملأاتها على الدولة الكردية، وستقوم شركات السلاح الأمريكية بإنشاء خطوط إنتاج كاملة لتوفير حاجات الدولة الناشئة التي تقع في بيئة معادية، كما أن «الدولة الصهيونية» لن تكون بعيدة عن تلك المعادلة.

فالكيان الصهيوني من أكبر المستفيدين من وجود دولة كردية في تلك المنطقة، كما أشارت صحيفة (هآرتس الصهيونية) بتاريخ 2005/5/16 أن هناك أنبوباً نفطياً مقترحاً سينقل النفط من كركوك والموصل إلى ميناء حيفا عبر الأردن، وطلب مسؤول كبير في البنتاجون من وزارة الخارجية الأمريكية بحث تكلفة ضخ النفط من

كروك إلى حيفا، وترميم خط النفط الذي كان يستعمل قبل عام 1948 في نقل النفط، وصرح مسؤول صهيوني أن القرار ينتظر موافقة الأردن، الذي سيحصل على حصة مقابل اختراق الأنبوب لأراضيه.

كما ستنتظر «الدولة العبرية» أول ضربة من معول التقسيم الذي سوف يحدث شرخاً عميقاً في المنطقة العربية، هذا الشرخ الذي سيمتد إلى دول الجوار وربما إلى كافة دول المنطقة، وسيظل هذا الشرخ يتشعب ويتسع ويؤدي إلى تمحور دول واستقطاب كيانات بناء على ضربة المعول الأولى تلك، مما سيغير من الصورة التي عليها المنطقة العربية في عالم اليوم، بوجود دولة أخرى شيعية من ورائها مد فارسي، مما سيجعل المواجهة حتمية بين السنة والشيعية، وهو المطلب الأسمى لأمريكا و«الصهاينة»، كما كانت الحرب العراقية الإيرانية هي الأوزة التي تبيض ذهباً للإدارة الأمريكية، وكان (رامسفيلد) ذاته هو الممول الرئيس لتلك الحرب بالأسلحة الكيماوية وغير التقليدية.

ويمكن لأمريكا في هذا الوقت أن تظل على الحياد، وأن يكون أملها هو حماية تلك الدولة الكردية المستضعفة، كما سوف تستطيع الولايات المتحدة أن تهدئ مخاوف الأقطاب العالمية الأخرى، مثل الصين التي تعتمد على النفط الإيراني والذي سيظل يتدفق بلا توقف، وسوف تظل أمريكا حريصة على إرضاء كافة الدول الكبرى التي سترضى بقسمة من الكعكة العراقية، وعلى مستوى شعوب العالم ستكون لأمريكا «قضية أخلاقية» أخرى، غير تلك الخاصة «بتحرير الشعب العراقي»، فتلك القضية سوف تصبح إعانة الشعب الكردي الصديق على نيل استقلاله وحق تقرير مصيره.

وقد بدأ التحضير الإعلامي الأمريكي والبريطاني لقضية التقسيم منذ وقت طويل، ومؤخراً كتبت (جاريث ستانسفيلد) في «الصندي تيليجراف» البريطانية مقالاً صباح الأحد 19 مارس 2006 بعنوان: «هل ينقذ التقسيم العراق من نذر حرب أهلية؟» تقول فيه: «ومهما كانت الأسباب؛ فما من شك في حرج الموقف الذي يقف فيه العراق الآن. وبالرغم من الجدل الدائر بين السياسيين والأكاديميين بشأن ما إذا كانت هناك حرب أهلية تدور في العراق بالفعل، فإن الحقيقة هي أن العنف يظل موجوداً،

ولا يزال هناك قدر كبير من الأمل بين عامة العراقيين»، وهذا الأمل فيما تراه هو التقسيم.

وكتبت الصحيفة ذاتها خبراً ينقل عن (رامسفيلد) قوله: «نحن نحاول معرفة ماذا سنفعل إذا سقط العراق في دوامة حرب أهلية»، ثم يضيف: «مجتمع الاستخبارات يفكر بشأن هذا ويحلله». وبالطبع فإن مجتمع الاستخبارات هذا لم يبدأ اليوم ولا أمس، ولكنه بدأ منذ وقت مبكر للغاية، قبل غزو العراق بعدة سنوات، وتم تتويجه بمباحثات سرية مع الجانب الإيراني، وقد خرجت الكثير من التصريحات الإيرانية التي تصب في هذا الاتجاه أيضاً على لسان (عبد العزيز الحكيم الطبطباي) وغيره، وقد صرح المذكور في 11 أغسطس 2005 في خطابه بمدينة النجف بمطالبتة بإقامة إقليم فيدرالي يضم جنوب ووسط العراق.

ولا ريب أن أمريكا تدرس الآن كافة الحلول والخيارات الممكنة مع إيران؛ فما كان إرسال الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن إلا مقدمة للضغط على إيران قبل إجراء أي مفاوضات بشأن العراق، وربما تضغط أمريكا على إيران بأن تجمد الأخيرة برنامجها النووي نظير سماح أمريكا بقيام دولة شيعية في العراق المقسم، ونظير السماح لإيران أيضاً باستمرارها في ضخ النفط وتصديره إلى الصين، وبهذا تكون أمريكا قد ضربت عصفورين بحجر واحد: تجميد النووي الإيراني، وبسط نفوذها العسكري على المنطقة من خلال الدولة الكردية، وإرضاء الصين أحد أهم الأقطاب العالمية.

ويبدو أن الجانب الإيراني قد وصلته الرسالة الأمريكية من خلال الاجتماعات السرية بينهما؛ فقد صرح السفير الإيراني في أنقرة (فيروز دولت آبادي) لصحيفة «ميلليت» التركية بتاريخ 5 أبريل 2006 أن هدف الولايات المتحدة من مشروع الشرق الأوسط الكبير، هو إقامة دولة كردية مستقلة في المنطقة، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تسعى لتأسيس دول عرقية صغيرة تخضع للسيطرة الأمريكية، وأوضح السفير الإيراني أن مشروع كردستان الكبير تم طرحه خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأن السياسات الرامية لتنفيذ هذا المشروع «لا تزال سارية حتى الآن»،

وأضاف أن أمريكا تتحرك لإقامة دولة كردية مستقلة على أن تقوم بعد ذلك باستقطاع جزء من الأراضي التركية والإيرانية لضمها لهذه الدولة.

كما أن أمريكا لن تجد فرصة لتأديب سورية أفضل من إقامة الدولة الكردية في المنطقة، كما أن تأليب أكراد سورية سيكون من أهم وسائل زعزعة النظام في البلاد، ولن تعدم أمريكا «جلبي» آخر، كردياً سورياً هذه المرة ليكون رأس الحربة في المنفى لزعزعة النظام، أو استغلال الآخرين لتحقيق مصالحها التي بدأت أبعادها تتضح في المنطقة. وسيكون لدى أمريكا العديد من الخيارات الاستراتيجية لتضخيم وتعزيز تلك الدولة الكردية التي ستنشأ عملاقة بعد الدعم الأمريكي لها وبسبب مصادرها الطبيعية الهائلة، وستكون بمثابة الدولة الأم: داعمة لكافة الأكراد في دول الجوار.

أما تركيا والتي صرحت مراراً وتكراراً بأنها لن تسمح بقيام دولة كردية في المنطقة فلن تستطيع مواجهة دولة تدعمها الولايات المتحدة دعماً مباشراً، كما أن الولايات المتحدة من خلال قنواتها الدبلوماسية تمتلك ورقة دخول تركيا للاتحاد الأوروبي؛ فهي كدولة رائدة في حلف شمال الأطلسي «الناتو» تمتلك زمام دول أوروبا، ولا يخرج عن فلك أمريكا سوى فرنسا وألمانيا، وتستطيع طمأنة مخاوف تركيا بأنها لن تسمح للأكراد بانتزاع شبر من أراضيها، كما ستغض أمريكا الطُرف عن أية عمليات قمعية للجيش التركي لتطهير أراضيها من الأكراد الذين سيفرون إلى الدولة الجديدة، وبذلك تنعم تركيا . ولو مؤقتاً . بأمن قومي داخلي خالٍ من الانفصاليين الأكراد.

وربما تمتلك أمريكا الكثير من أوراق اللعبة في المنطقة بوضع أقدامها في أفغانستان والعراق، من خلال قواعد عسكرية وجوية في الخليج العربي وتركيا، وكلها نقاط تماس تستطيع أمريكا استغلالها استراتيجياً بصورة جيدة، سواء كان ذلك وسيلة للضغط، أو حتى وسيلة لإلهاب المنطقة في حالة حدوث أي مواجهة عسكرية مع إيران، مثل قيام «الدولة الصهيونية» بقصف المفاعلات الإيرانية بمساعدة أمريكية؛ فأمریکا تستطيع تأليب تركيا والخليج العربي كله على إيران في حالة قصف إيران لأي من القواعد العسكرية في تركيا أو الخليج، مما سيجعل الجميع يفكرون ألف مرة قبل الدخول في خيار عسكري مع الولايات المتحدة.

إن الولايات المتحدة تسير بخطى ثابتة تجاه إنشاء الدولة الكردية في المنطقة، وتنتظر ضربة المعول الأولى لتقسيم العراق ورفع علم كردستان لتشكيل ما يمكن وصفه بـ «إسرائيل الثانية». ولا يزال المجتمع المخابراتي والاستراتيجي وقوافل التضليل الإعلامي يعملون على تحقيق هذا الهدف بأجندة واضحة تمضي بخطى متأنية، وبأساليب مغرقة في الخداع الاستراتيجي، وبتصريحات علنية ترفض أفكار التقسيم والقواعد على لساني وزير الدفاع ووزيرة الخارجية، بل على لسان الرئيس الأمريكي ذاته، الذي لا يزال يلعب باقتدار دور الببغاء الأبله الذي يقف على قمة جبل الجليد الأمريكي الذي لا يظهر منه شيء إلا قمته وفوقها هذا الببغاء الملون، الذي ينقل تلك الخطابات التي تُطلب منه لتوصيل رسائل تضليلية بعينها، والذي لا يفتأ يؤكد على ما يُطلب منه تأكيده.

وتسير المخططات الأمريكية في المنطقة على وعي وإدراك تام من جانب إيران وتركيا وربما سورية أيضاً، ولكن يظل البعد العربي غائباً عن تلك المعادلة بسبب طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد العربية، ولا تزال المنطقة تغط في سبات عميق، حالة من النوم الإرادية أو الإجبارية، ولكنها لا تزال حالة سبات عميق، وتغافل تام عن أهم قضايا الأمن القومي العربي، وملاحقة للأهداف الشخصية والإقليمية وتغليب الخلافات البينية على المصلحة العليا للأمة العربية والإسلامية، في ظل حالة من التصفيق الحاد والانحناء إعجاباً وإكباراً بسياسات (بوش) التي تحرّم سحب القوات الأمريكية من العراق بدعوى أن ذلك سيمثل خطراً على الأمة العربية، و «سيخلق حالة من الفوضى في المنطقة

=====

عندما تذهب السكره ... وتجيء الفكرة

موسوعة الخطب والدروس - (ج / ص 1)

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.
وبعد:

فقد فجّر العدوان اليهودي على أرض لبنان المسلمة عدداً من القضايا والتساؤلات والاختلافات على ساحات مختلفة، لكون هذا العدوان جاء من طرف متفق على

عداوته ووجوب محاربتة، بينما جاءت المواجهة من طرف مختلف عليه من حيث أمانته على مصالح الأمة العامة، وتزايد الشكوك حول أجدته الخاصة. وربما يظل هذا الاختلاف قائماً لأمد غير قريب، حتى تُظهر الأحداث الواقعة على الأرض، ما تخفيه الخطط والتدابير، مما هو مغيب مستور؛ فهذا شأن الفتن: إذا أقبلت لا يعرفها إلا العقلاء، وإذا أدبرت عرفها كل الناس. والفتنة هنا تتلخص في أن (حزب الله) هو صناعة إيرانية خالصة في أهدافها ووسائلها وإمكانياتها، ولا يكاد يجادل في ذلك إلا مكابر. وقد أدرك العارفون من خاصة وعامة أن الدولة الإيرانية لم تكن يوماً أمينة على مصالح الأمة بشكل عام؛ فالأمانة لا تتجزأ ولا يمكن أن تُخلص إيران للأمة في لبنان بينما هي تخونها في العراق وأفغانستان، ولا يمكن في الوقت نفسه أن يقاتل الإيرانيون أعداء الأمة - لصالح الأمة - في لبنان، بينما يقاتلون إلى جوار أعدائها في العراق وأفغانستان.

ومما زاد في الفتنة والالتباس أن ما يعرف بـ (المقاومة اللبنانية) اليوم، هي نفسها التي زرعتها إيران وأحلَّتْها محل المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان بدءاً من عام 1982م، وشارك الشيعة من خلال (منظمة أمل الشيعية) في حرب المخيمات ومجازر صبرا وشاتيلا، في محاربة الفلسطينيين واقتلاعهم من الجنوب اللبناني بالتحالف مع النصارى والنصيريين الذين يحكمون سورية. واليوم يرفع شيعة لبنان شعار (تحرير جنوب لبنان) على أنقاض شعار (تحرير كل فلسطين) الذي أنهى بإخراج المقاومة الفلسطينية (حركة فتح) من الجنوب اللبناني بعد تشتيتها في تونس واليمن والسودان؛ حيث لم تعد بعدها إلا رافعة الراية البيضاء مكان راية النضال والفداء، سالكة دروب الاستسلام من مدريد إلى أوسلو. ولم يكن هذا الدور التأمري الواضح ضد الفلسطينيين بالاشتراك مع اليهود والنصارى والنصيرية؛ إلا لقطع الطريق على المشروع الجهادي الفلسطيني السني، لحساب المشروع اللبناني الشيعي، ليبقى الشيعة في واجهة القضية الإسلامية الكبرى في عالم اليوم، وهي قضية فلسطين. لكن أقدار الله . تعالى . جاءت على عكس ما يشتهي المتآمرون؛ حيث انبعثت من داخل فلسطين مقاومة جديدة سنية، مارست خلالها منظمة حماس مقاومة حقيقية تحت راية نقية لا تتخفى وراء تقية أو أجندة خفية.

وللحقيقة فإن اختلاف الناس في شأن الحرب التي اندلعت بين دولة اليهود المعتدية وبين (حزب الله) لم يأت من فراغ... فالمتعاطفون معذورون؛ لأنهم لم يروا من كل الدول المحيطة بدولة الأعداء الصهاينة من ينكي فيهم بهذا الشكل من الإقدام والجرأة رغم ما لدول المواجهة تلك من جيوش جرارة على الحدود، تقف وراءها جيوش جرارة أخرى خلف الحدود، لها من الإمكانيات الإضافية ما كان يكفي للتكيل بهذا العدو الجبان على مدى أكثر من خمسين عاماً أضعاف أضعاف ما حدث على أيدي المقاتلين من شيعة لبنان رغم ضعف قوتهم وضعف معداتهم مقارنة بقوات ومعدات تلك الجيوش.

3 أما المحذرون المتحفظون فهم يرفضون ابتداء الطغيان الصهيوني الأمريكي في المنطقة، ويدركون أبعاد مشروع الشرق الأوسط الكبير ثم الجديد، ويوجبون مقاومته بكل ألوان المقاومة، ويفرحون بكل نكاية تتخذ العدو وتزيد من جراحه وآلامه؛ ويرفضون أيضاً استهداف لبنان بالتدمير الوحشي الذي أهلك الحرث والنسل، كما يرفضون سلبية الأنظمة العربية وعجزها.

3 وهؤلاء المحذرون المتحفظون لديهم قناعة راسخة بطغيان اليهود واستكبارهم ونقضهم للعهود والمواثيق، ويدركون أن لغة القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الأعداء؛ فالضعفاء والعجزة لا مكان لهم في ظل شريعة الغاب.

3 ومع تحذيرهم من الانسياق الكامل وراء العواطف والظواهر فإنهم معذورون؛ لأنهم لم يستطيعوا تجاهل الحقيقة القائلة بأن دماء مئة ألف من أهل السنة التي تراق في العراق على أيدي أولياء إيران في العراق لم تلق أي إدانة من أولياء إيران في لبنان.

3 وهم معذورون كذلك عندما يرون أن هناك مزايدة واضحة على المجاهدين الحقيقيين المخلصين للأمة سواء كانوا في فلسطين أو العراق أو أفغانستان؛ فبينما كان موقف المقاومة اللبنانية الشيعية مخزياً من المقاومة الإسلامية في العراق حتى قال (نصر الله) عنهم إنهم (صداميون تكفيريون)؛ فإنه أيضاً - أي نصر الله وأتباعه - لم يُعرف لهم موقف تضامني واضح من المقاومة الفلسطينية غير الشعارات والتصريحات التي قصارى ما تفعله في النهاية أن تصور المقاومة اللبنانية على أنها هي القدوة والمثل الأعلى للمقاومة الفلسطينية، كما ردد زعيم (حزب الله) غير مرة.

3 والمحدّرون المتحفّظون معذورون أيضاً وهم يرون أن (النعرات الطائفية) التي ينادي بعضهم بعدم إثارتها مع (إخوانهم الشيعة) لم يثرها إلا هؤلاء المتشيعون، ليس بالكلمات والتصريحات فقط، وإنما بالاغتيالات والتحرشات والتحالفات مع كل الأعداء ضد مخالفيهم في الفكر والمذهب، دون أن تكون هناك أي مبادرة لإيقاف هذه النعرات من إيران، ولا ممن يأتمر بأمر إيران.

3 والمحدّرون المتحفّظون معذورون كذلك وهم يرون خيوطاً واضحة تربط بين توقيت ما حدث في لبنان، مع توقيت ما يحدث في العراق ولبنان؛ حيث غطت غيوم تلك الحرب على أخطر ملفات المرحلة الراهنة وهي ملف اغتيال الحريري والملف النووي الإيراني وملف (التطهير) العرقي في العراق، وكلها ملفات تصب فقط في مصلحة الطائفة الشيعية إماميةً كانت أو علوية (نصيرية).

3 والمحدّرون المتحفّظون أيضاً معذورون وهم يشاهدون ويسمعون ويفهمون بما يصل إلى اليقين، أن منظومة الفكر الشيعي هي منظومة مناوئة لأهل الحق في الأمة بدءاً من أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وحفصة وغيرهم من عموم الصحابة رجالاً ونساءً. رضي الله عنهم أجمعين. إلى حد تكفيرهم والمناداة بالبراءة منهم ومن تابعيهم، ومن سار على نهجهم من أهل السنة في كل مكان بزعم أنهم (النواصب) أعداء أهل البيت، مع التوعد الشديد والأكيد بالثأر والانتقام منهم رجالاً ونساءً، أمواتاً وأحياءً... هذه المنظومة الفكرية المنحرفة بل الموغلة في الانحراف والابتعاد هي هي... نعم! هي هي المنظومة الفكرية نفسها التي يدين بها ويعمل لها شيعة اليوم ومن ضمنهم منسوبو (حزب الله)، هؤلاء الذين اختطفوا لأنفسهم تسمية قرآنية، حسم القرآن أوصاف حاملها، ملخصاً إياها في قول الله . تعالى .: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ} [المائدة: 55 - 56].

فالذين (يتولون) الله ورسوله والذين آمنوا - وعلى رأسهم الصحابة - هم حزب الله، ولا يمكن أن ينطبق وصف (حزب الله) على الذين (يتبرؤون) من الذين آمنوا وعلى رأسهم الصحابة. رضي الله عنهم. هذا منطق القرآن الذي لا يُقبل تجاوزه أو الجدل فيه.

3 والمحدِّرون المتحفِّظون يخافون على الأمة من أن يتحول الانبهار بـ (بطولات ما يعرف بـ «حزب الله») إلى انبهار بالمنظومة الفكرية التي يتبناها ويعمل لحسابها هذا الحزب؛ وفي هذا ما فيه من خطر يعلم الجميع ضرره الفادح، وهو خطر المد الفكري الشيعي الذي يُتَوَقَّع أن ينتعش بعد انتهاء الحرب؛ حيث ستحسر آثارها العسكرية عن آثار فكرية سيحرص القوم على استغلالها واستثمارها. والتاريخ يثبت في القديم والحديث أنه ما من بطولة شخصية، حقيقية كانت أو وهمية، إلا وتحولت في الغالب إلى (منظومة) فكرية أو رُوِّجت لها، هذا ما حدث مع (كمال أتاتورك) الذي مهدت بطولاته المزيفة للقومية الطورانية والفكرة العلمانية في الديار التركية، وهو ما حدث أيضاً مع (جمال عبد الناصر) الذي ساهمت بطولاته الوهمية أو المضخَّمة في دفع فكرة القومية العربية، ويقال مثل هذا أيضاً عن (هتلر) والنازية، و (ستالين) والشيوعية، و (الخميني) والأفكار الثورية الشيعية، ونحو هذا كثير.

3 والمحدِّرون المتحفِّظون، يشفقون على الأمة من أن تقع في إثم خذلان المجاهدين الحقيقيين في فلسطين والعراق والشيشان وأفغانستان وغيرها؛ أولئك الذين لن يضرهم - بإذن الله - من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك قائمون، فهؤلاء هم الأبطال حقاً، وهم أنصار الدين حقاً، وهم حزب الله حقاً، شرعاً وعقلاً؛ لأنهم هم الذين يجاهدون ويبذلون ويضحون، دون حسابات خاصة، ودون تبعية أو عصبية لأية حمية، عنصرية كانت أو مذهبية، ودون أن تكون وراءهم أيضاً قوة دولية أو إقليمية أو محلية، تقف معهم أو تدريبهم أو تسلحهم أو تمولهم، ودون أن يكون لهم ظهير ونصير غير الله تعالى، في عالم يتنكر لهم، وعامة لا تعرف قدرهم، وخاصة قلما تنتصف لحقهم. إن أولئك الأحرار الأبرار، هم أرباب البطولة الحقبة الذين أرغموا أنف العدو الكبير - أمريكا - التي تساند العدو الحقير . الصهاينة . دون أن يكون لهم جيش ولا دولة ولا أرض ولا مصدر دائم للإعداد والإمداد.

3 والمحدِّرون المتحفِّظون . مع ذلك كله . يرون المبادرة إلى إغاثة المنكوبين المستضعفين، ومدّ يد العون للشيوخ والنساء والأطفال، وتخفيف جراحاتهم ومعاناتهم؛ فرفع الظلم مطلوب شرعاً.

ستذهب السكره وتجيء الفكرة، وعندها:

3 سيري الناس أن هذه الحرب قد خطط لها طرفان رئيسان، هما المستفيدان الوحيدان مما جرى بسببها من دمار وخراب:

الطرف الأول: هم الأمريكيون الذين قال مسؤولوهم: إن هذه الحرب، هي البداية لتشكيل (الشرق الأوسط الجديد) الذي يريدون فيه تأمين قاعدتهم العسكرية الكبرى (في الأرض المحتلة).

والطرف الثاني: هو إيران التي أرادت أن تشغل العالم عن مخططاتها الإجرامي في العراق، وعن برنامجها الرامي إلى امتلاك السلاح النووي في أقرب وقت ممكن؛ حيث اشترت وقتاً ثميناً بهذه الحرب، وتركت للشعب اللبناني دفع فاتورته من دمائه وأمواله واستقراره ومقدراته.

3 وعندما تذهب السكرتة وتجيء الفكرة: سيكتشف الناس أن أحداث لبنان، ما كانت إلا بداية لمرحلة جديدة من مشروع مد شيوعي قديم جديد، يريد ضم لبنان إلى هيمنة إيران، مثلما حدث في العراق ليتحقق بذلك ما سبق أن خطط له أصحاب مشروع (إيران الكبرى) الممتدة من البحرين إلى حدود فلسطين، في هلال شيوعي يسمح بتطويق الجزيرة العربية مهد الإسلام الصحيح.

3 وعندما تذهب السكرتة وتجيء الفكرة: سيعلم الناس أن هناك مشروعين يتنافسان على قيادة الأمة نحو التغيير: أحدهما: يقوم على الحق والسنة، والآخر: يقوم على الباطل والبدعة، وأن المشروع الأول الذي أسس على الحق من أول يوم، هناك إصرار على الإضرار به، والتغطية عليه لحساب (مشروع الضرار) الآخر المشيد على أنقاض أعراض الصحابة، حملة الدين، وواسطة الرسالة، وسادة أهل الجنة بعد الأنبياء.

إن الحق أبلج والباطل لجلج، وحق لقوم جعلهم الله شهداء على الناس ليكون الرسول عليهم شهيداً ألا يضيع الحق فيهم، انسياقاً وراء العواطف، والتفافاً على الصواب، بما يسوغ في الناس تعظيم البدعة، وتوهين السنة مع من يحمونها من مجاهدين وعلماء ومصالحين، تطاولت عليهم الألسن التي تقاصرت عن غيرهم من الذين لا يرجى نفعهم ولا يتوقع إخلاصهم للسواد الأعظم من الأمة.

فاللهم ألهمنا رشدنا، واهدنا سواء السبيل، وثبتنا عليه حتى نلقاك، غير خزايا ولا مفتونين ولا مبدلين ولا مغيرين... آمين

=====

عولمة الغضب

موسوعة الخطب والدروس - (ج / ص 1)

د. عبد العزيز كامل

منذ زمن ليس بالطويل، يلحظ من يراقب العلاقة بين الشرق الإسلامي والغرب النصراني، أن هناك استدراجاً واستغضاباً واستفزازاً متعمداً للمسلمين، يتنامى ويتنوع بصورة مطردة، في شكل غزوات عسكرية، أو حملات ثقافية وإعلامية، أو محاصرات اقتصادية، وأخيراً... تهجمات دينية. وأصبحنا لا نكاد نرى مكاناً في العالم الإسلامي غير مستهدف بجل أو كل تلك التحديات.

وتتجاوز حملة الاستغضاب والاستدراج لتخرج من النطاق الجغرافي للعالم الإسلامي لتنتقل إلى المسلمين المواطنين أو المستوطنين في أكثر بلدان العالم الغربي بغرض إشعار كل مسلم في العالم أنه تحت المواجهة، بشكل أو بآخر، إما أمنياً أو اقتصادياً أو حضارياً أو عسكرياً أو سياسياً أو ثقافياً..!

من اللافت للنظر أيضاً أن من يستغضبون عموم المسلمين اليوم، ليسوا من أبناء طائفة واحدة من النصارى، حتى يقال إن بينهم وبين المسلمين ثأراً أو قضية، ولكن عداء أولئك يصدر من جميع طوائفهم، بروتستانتية كانت أو كاثوليكية أو أرثوذكسية، مع قدر غير قليل من التعاون الجلي والخفي مع اليهود؛ فهؤلاء جميعاً مع اختلاف بعضهم مع بعض إلى حد أنهم يلعن بعضهم بعضاً، ويكفّر بعضهم بعضاً؛ إلا أنهم يجتمعون في هذا المسار، مسار التحدي والاستكبار على المسلمين. فمن جرائم البروتستانت المتواترة والمتكاثرة من الأمريكيين والبريطانيين والأستراليين والدانماركيين والنرويجيين، إلى جحود الكاثوليك من الفرنسيين والإيطاليين والأسبان، إلى أحقاد الأرثوذكس من الروس والصرب، إلى تعاون كل هؤلاء وتواطئهم مع حثالات اليهود في الشرق والغرب؛ فالهجمة اليوم عامة، وهي مستأنفة تمثل امتداداً لهجمات استعمارية بروتستانتية وكاثوليكية وأرثوذكسية ويهودية طالت غالب أوطان المسلمين

على مدى ما مضى من قرن ونصف. والآن تمتد لتشمل العالم الإسلامي دفعة واحدة لإغضابه دفعة واحدة، ودفعه إلى الارتباك والارتجال.. طمعاً . ربما . في إحداث (فوضى خلّاقة) دولية..!!... إنها عولمة من نوع جديد: عولمة للغضب.. تهدف إلى تدويل الغضب الإسلامي بعد إيقاظه!

لقد نجحت عولمة الغضب في صهر العالم الإسلامي كله في بوتقة غضبية واحدة، بعد تلك الجريمة النكراء الشنعاء التي تناول فيها سفهاء الروم من سكان أوروبا على النبي الكريم المرسل إلينا وإليهم وإلى الناس أجمعين . صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً . فأول مرة في التاريخ المعاصر، تحدث على مستوى المسلمين (انتفاضة عالمية) تعم كل مكان في الأرض، لتشمل كل نَسَمَة مسلمة تشهد لله بالوحدانية وللنبي بالرسالة، ولأول مرة يجري التعامل مع (العالم الإسلامي) على أنه شيء واحد، في مقابل (العالم الغربي)، فتصدر التصريحات وتلقى البيانات وتوجه الكلمات والوساطات إلى: (العالم الإسلامي) وليس إلى بلد معين أو منظمة معينة أو تجمع إقليمي معين؛ فهل كان هذا مقصوداً..؟! هل أراد هؤلاء أن يكرسوا هذا التقابل المتناقض بين (عالمين)، ليكون ذلك من الآن فصاعداً لغة التخاطب بين العالم الإسلامي والعالم الغربي؟!!

لقد عاش العرب والمسلمون في السنوات الأخيرة وهم يتصورون أن الصراع اختُصر مع أمريكا وحليفاتها (إسرائيل) وأن الغرب ليس أمريكا فقط، فإذا هم اليوم (يفاجؤون) بأن الغرب عالم واحد وموقف واحد، ويناصر بعضه بعضاً لَوَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ { [الأنفال: 73] فهل نحن بصدد دخول عملي في (عولمة) للصراع مع المسلمين، أو ما يطلقون عليه صراع الحضارات؟! وهل هو تدشين مبكر لملاحم عالمية جديدة لا يعلم مداها إلا الله..؟!!

الذين بشروا بـ (صراع الحضارات) يعلمون أن هذا الصراع، هو تاريخ البشرية في الماضي والحاضر والمستقبل؛ حيث كان جزء كبير منه صراعاً بين الحق والباطل، ولهذا لم يكن صراع الحضارات أو الثقافات أو الأديان شراً كله، بل كان في أحيان كثيرة طريقاً وحيداً، يُكْرَهُ عليه المؤمنون لإحقاق الحق وإبطال الباطل، وإفاضة البلاغ

للعالمين، ودفع شر الأشرار وبأس الكفار بجهاد وجلاد الأختيار {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ} [البقرة: 251].

والفساد اليوم يهدد الأرض كلها بحماقات الغرب المحادّ لله ورسله... فساد في الاعتقاد وفساد في الأخلاق وفساد في الإعلام وفساد في المجتمعات وفساد في الأسر وفساد في العلاقات وفساد في البيئة، ومع هذا يراد (عولمة) كل هذا الفساد بالقوة؛ لأنه يمثل نموذج الحضارة الأخير الذي ينبغي إخضاع كل الحضارات له، ولو أدى ذلك إلى صدامها وصراعها.

أليس هذا ما تؤمن به وتدعو إليه وتسير فيه الصقور والنسور الحاكمة في أمريكا وبريطانيا وأستراليا وفرنسا وإيطاليا... وأخيراً.. (الدجاج المتوحش) في كل من الدانمرك والنرويج وإسبانيا...؟! دعك من الشعوب، في التهاؤها وغفلاتها، فهي تُسْتَعْلَ وتُسْتَعْلَل من كبرائها وزعمائها، لتساق إلى أتون مواجهة، قد لا ترضى بها ولا توافقها عليها.

لقد تنامى التحذير من تفجير (صدام الحضارات) بعد الأحداث الأخيرة التي اندلعت في العالم بسبب الرسوم المسيئة، ونحن في حاجة إلى أن نعيد قراءة الأطروحة، أو النظرية المسماة بذلك الاسم، لنتدبر شأننا، وننظر إلى مواضع خطانا، ونحكم بعين البصيرة على هذه النظرية الخطيرة التي احتقى بها الغرب، أهي أسطر في كتاب فكري... أو تخطيط لانقلاب كوني؟

صراع الحضارات: نظرية أم إستراتيجية؟

صاحب هذه النظرية: (صموئيل هنتجتون) أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد الأمريكية، وقد صاغ أطروحته لأول مرة في شكل مقالة نشرت في صيف عام 1993 م في دورية (فوريجن أفيرز)، وكان ذلك بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة التي رأى الغرب بعدها أن عدوه الشيوعي قد توارى، ليبدأ البحث عن عدو جديد، ثم أُلّف هنتجتون كتاباً في الموضوع ذاته بعنوان (صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي) والعنوان نفسه يشي بأن الأمر ليس مجرد نظرية، بل هو إستراتيجية (عملية). فقد تضمن أفكاراً هي أقرب إلى الخطط، وفرضيات يراد تحويلها إلى حتميات.

ولنُعد التأمل في أهم مرتكزات ومنطلقات ذلك الكتاب/النظرية/الإستراتيجية:

1 . الدين هو أهم العوامل التي تميز بين الحضارات، وهو العامل الأهم في صراعات المستقبل.

2 . القرارات التي تصدر عن المنظمات الدولية ينبغي أن تخدم مصالح الغرب، ولكنها تقدم في صورة إرادة المجتمع الدولي.

3 . المجتمعات الإسلامية لا تحدد هويتها إلا بالإسلام (الأصولي)، ورفض العلمانية الغربية هو أكبر الحقائق الاجتماعية في بلاد المسلمين طوال القرن العشرين.

4 . الكتل الاقتصادية الإقليمية المتنافسة هي صيغة الاقتصاد العالمي في المستقبل.

5 . الصراعات العسكرية بين الحضارات الإسلامية والغربية استمرت عدة قرون وسوف تستمر وتزداد في المستقبل، وقد تكون أكثر قساوة.

6 . الازدياد السكاني للعالم الإسلامي سيسبب المشاكل لأوروبا بسبب الهجرات المتزايدة صوب الغرب.

7 . أطراف العالم الإسلامي هي مناطق صدام بين الإسلام وغيره من الأديان: في الجنوب (جنوب السودان . نيجيريا . الصومال . إريتريا . إثيوبيا) في الشمال: (البوسنة . كوسوفا . ألبانيا «مع الصرب» . أرمينيا «مع أذربيجان» - روسيا مع «أفغانستان» . باكستان «مع الهند» - الفلبين «مع الجنوب الإسلامي الفلبيني»، فحدود العالم الإسلامي حدود دامية.

8 . حروب المستقبل ستشهد تحالفاً وتضامناً بين حضارات ضد حضارات.

9 . الحضارة الغربية تعيش مرحلة القمة الآن، اقتصادياً وعسكرياً.

10 . الغرب سيسيطر على بقية العالم عن طريق المؤسسات الدولية.

ثم يخلص الكاتب إلى توصيات، قال إن على الغرب أن يتبناها لمواجهة صراعات المستقبل. وقد قسم السياسات الموصى بها إلى قسمين:

سياسة على المدى الطويل، وسياسة على المدى القصير.

أما على المدى القصير، فقد قدم التوصيات التالية:

- على الغرب أن يسعى إلى تعاون أوثق داخل دول الحضارة الغربية، وخاصة بين دول أوروبا وأمريكا الشمالية.

- ضرورة السعي لدمج دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية في المجتمع الغربي واستغلال التقارب الثقافي (الديني) في هذا.

. السعي للحفاظ على علاقات تعاونية أوثق بين كل من روسيا واليابان.

. منع تطور الصراعات المحلية داخل الحضارة الغربية إلى صراعات كبيرة.

- العمل على الحد من توسع القوة العسكرية للدول الإسلامية والكونفوشية (الصين وكوريا وفيتنام واليابان).

. عدم السعي إلى تخفيض القوة العسكرية الغربية، مع أهمية الاحتفاظ بقوة عسكرية في شرق وجنوب آسيا (إندونيسيا . باكستان . أفغانستان . الخليج).

. استغلال الخلافات بين الدول الإسلامية والكونفوشية والهندوسية.

- دعم الجماعات المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية (الليبراليين) في دول الحضارات الأخرى.

. تقوية دور المؤسسات الدولية التي تعكس مصالح الغرب وقيمه وتمنحها الشرعية.

أما على المدى الطويل، فملخص مقترحات «هنتجتون» هو: أن على الحضارة الغربية أن تحتفظ بقوتها العسكرية والاقتصادية، وتعمل في الوقت نفسه على مقاومة محاولات الحضارات الأخرى في السعي للحصول على أسباب القوة الاقتصادية والعسكرية، مع أهمية أن تفهم دول الحضارة الغربية المنطلقات الدينية والفلسفية التي تدفع الحضارات نحو مصالحها.

عندما نعيد قراءة أحداث الأعوام القليلة الماضية، وخاصة منذ بدأت الألفية الثالثة، نكاد نرى مجموع أفكار صراع الحضارات في خلفية الأحداث جميعاً، وخاصة فيما يتعلق بالعالم الإسلامي أو ما اصطلحت أمريكا على تسميته مؤخراً بـ «الشرق الأوسط الكبير»، حيث اندلعت حروب عسكرية، وشدت حملات أمنية وإعلامية، وهجمات ثقافية على خلفيات حضارية أو دينية صريحة مثل: اجتياح أفغانستان وما تبعه من دعم لعصابة الإفساد الحاكمة هناك، والتواطؤ في الجرائم اللإنسانية التي ارتكبت في سجن يانجي، وبعده في معتقل جوانتنامو، ثم ما حدث في العراق ولا يزال يحدث بعد الغزو الذي استند إلى كذب صريح على العالم كله، أدخل العراق بعده في دوامة الفوضى الشاملة، وكذلك ما تسرب من أنباء عن مقتل ما لا يقل عن

120 ألفاً من المدنيين أثناء غزو العراق، وقبلهم 20 ألفاً من القتلى المدنيين في غزو أفغانستان، وقبلهم قتل ما يزيد عن مليون طفل عراقي أثناء الحصار، ولا ننسى قضية الشيشان التي قايسوا عليها روسيا، وبلاد البلقان المسلمة التي طردوا منها الصرب ليحتلها (ناتو) الغرب، والسودان المستهدف بالتقسيم المصلحي بين الفرقاء الغربيين، وفلسطين التي يستكثرون عليها بعدما يقرب من ستة عقود من الاحتلال، مجرد سلطة (حكم ذاتي) نظيف ونزيه اختاره الشعب، لا لشيء إلا لأنه يحمل قضية (الإسلام) في برنامجه الانتخابي (الديمقراطي).

وكانت أحداث أزمة (الرسوم المسيئة) للرسول -صلى الله عليه وسلم-، ثم ما تلاها وواكبها من نشر صور ولقطات إذلال وامتهان كرامة الإنسان على يد الأمريكيين والبريطانيين في السجون والثكنات العسكرية في العراق، آخر حلقات ذلك المسلسل الهجومي الصدامي المتواصل.

ليست مصادفات:

لا يمكن لعقل أن يفسر ذلك التسلسل العدائي بالمصادفات أو محض الاتفاق، ولا يمكن كذلك أن يتفهم ذلك الإجماع المتواطئ . مؤخراً . من أكثر دول الغرب على العناد والاستقزاز بإعادة نشر الرسوم المسيئة، والإصرار على عدم الاعتذار بصورة واضحة، إيغالاً في التحدي الجماعي لمجموع شعوب العالم الإسلامي؛ حتى إن مسؤولي الاتحاد الأوروبي، عدوا مقاطعة الدانمرك اقتصادياً، مقاطعة لدول الاتحاد الأوروبي كلها. وتوحيد أوروبا لموقفها يجيء لتعجيز أو تشتيت الموقف الإسلامي الموحد، بتكثير عدد الدول التي سيتعين على المسلمين مقاطعتها اقتصادياً بسبب اتخاذ موقف الدانمرك نفسه أو الوقوف معها.

يساورني شك يكاد يقترب من اليقين، بأن تحريك فتنة الأزمة الأخيرة، إنما تلعب فيه أصابع ماهرة في خبثها، وبعيدة في مراميها، ولا أستبعد منها اليهود وإن كنت لا أغفل غلاة النصارى من ذوي الاتجاه اليميني الديني الإنجيلي، ومنم الحزب الحاكم في الدانمرك، بمعنى أن الأحداث ليست مجرد تقاعلات وتداعيات؛ فالفريقان اللذان يكادان يتطابقان في أهدافهما ووسائلهما وعقائدهما، يتركان كل حين آثاراً تشير إلى تعمد التصعيد.

وعلى وجه الخصوص فإن بصمات اليهود . قتلة الأنبياء . في الحملة على سيد الأنبياء . صلوات الله وسلامه عليه . لا تكاد تخطئها العين، وهناك قرائن واضحة تدل على أن ظل اليهود ليس بعيداً عن أجواء تلك الأزمة؛ فالصحيفة الدانماركية التي تولت كبر هذه الفتنة ونفخت في كيرها . وهي صحيفة (يولاند بوسطن) . يتوسط عنوانها الرسمي نجمة داوود اليهودية بلون أصفر يميزها عن الحروف الإنجليزية في الكلمتين المكتوبتين باللون الأسود، مع شيء من التحوير في تلك النجمة، وإذا صح أن رئيس تحرير الصحيفة الدانماركية وكذا رئيس تحرير الصحيفة النرويجية اللتين نشرتا الرسوم الشائنة، هما من أعضاء المؤتمر اليهودي العالمي الذي يدير شؤون الفتن في العالم، يكون الكثير من ملامح ومعالم الصورة قد بدأ يتضح. ويتضح أكثر إذا عُلم أنهما من الناشطين مع مركز (سايمون فيزنتال) اليهودي في أمريكا، والمختص بوضع الاستراتيجيات الدولية لخدمة أهداف اليهود والدفاع عنها.

إن أول من بدأ جرائم الاعتداء العلني على شخص رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في السنوات الأخيرة هم اليهود، حيث أقدمت امرأة يهودية إسرائيلية على نشر رسوم لها، رسمت فيها . قاتلها الله ولعنها . صورة النبي -صلى الله عليه وسلم- في صورة خنزير، وكتبت على جسده باللغة العربية اسم النبي -صلى الله عليه وسلم-، وسمحت بعض الصحف بنشرها، لتنتشر بعد ذلك في بعض صحف العالم، وقد ثارت وقتها ضجة من الاحتجاج الإسلامي في أنحاء متفرقة من العالم، وكعادته انبرى بعض الغربيين يؤيدون والبعض الآخر يفلسفون، وآخرون يعتذرون، ليسكنوا الحمية ويميعوا القضية، وكان على رأس هؤلاء وقتها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، لكن بلاد كلينتون نفسها . الولايات المتحدة . تسلمت من اليهود راية التحدي لمقدسات المسلمين بعد ذلك، عندما أقدم جنودها مرات متعددة على دعس المصحف الشريف وتمزيقه بل... التبول عليه (قاتلهم الله ولعنهم). ثم جاء حمار بشري في شكل وزير إيطالي هو (ربرتو كالديرولي) وزير (الإصلاح) في إيطاليا ليرتدي قميصاً عليه الرسوم المسيئة متحدياً جميع المسلمين في العالم، وقبل ذلك كان أحد مهاويس أمريكا وهو الصحفي (ريتش لوري) قد طالب بضرب مكة بقنبلة نووية! وذلك في

مقال نشرته له مجلة (ناشيونال ريفيو)، وقد كرر الدعوة نفسها السيناتور الأمريكي (توم تانكريدو)!! وكأن القوم يتناوبون على امتهان مقدساتنا ودوس كرامتنا. وفي تناغم أخير مع السلوك الشائن في أمريكا وأوروبا، أقدم مجند يهودي إسرائيلي . بعد جريمة الدانمارك . على كتابة شتائم نابية على جدران أحد المساجد في إحدى مدن فلسطين في 15 فبراير 2006، يسب فيها رسول -صلى الله عليه وسلم- بألفاظ وقحة؛ فلما ثار المواطنون المسلمون وتظاهر بعضهم احتجاجاً؛ تدخلت الشرطة الإسرائيلية، فأطلقت عليهم النيران الحية! ثم تكررت الفعلة الشنعاء بعد ذلك بثلاثة أيام من جندي آخر في مسجد آخر!!

إن هذه الشرارات الصغيرة الحقيرة، هي التي تنشئ النيران الكبيرة الخطيرة، وهذا هو ما يراهن عليه مشعلو الفتن وسماسرة الحروب؛ فقد يصدر تصريح، أو يبدر تصرف أو ينشر مقال أو رسم أو مشهد مسيء، فإذا هو يضيء سماء العالم الاسلامي بوهج الغضب وشهب التثوير، وهم يعلمون أننا لسنا بحمير حتى نستغضب فلا نغضب أو نستثار فلا نشور.

إن هؤلاء الساعين الى إيقاد نار الحروب يريدونها محرقة عالمية، ولولا أن الله . تعالى . يطفى من نارهم ما يشاء، لقلنا: على الأرض العفاء، منذ زمن طويل {كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} [المائدة: 64]، إننا لا نستند في ترجيح تعمد الاستغضاب الصهيوني . يهودياً كان أو نصرانياً . إلى ظن أو تخمين، بل نستند الى يقين نطق به القرآن المبين، في قول الله - تعالى . عن عداوتهم وجراءتهم على النبي -صلى الله عليه وسلم- وعلى الدين الذي جاء به، كفرأ وحسداً، لا جهلاً وغفلة: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيَّا بِالسِّنِّتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ} [النساء: 46]، وهم لن يطعنوا في ديننا فقط؛ بل سيقاتلوننا عليه في حروب دينية صريحة، كما حدث كثيراً في التاريخ {وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتِطَاعُوا} [البقرة: 217]. ولليهود والمشركين الدور الأساس في ذلك: {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا} [المائدة: 82]؛ فهم العدو الأول للمسلمين في الزمان كله والمكان كله، منذ مبعث النبي الخاتم -صلى الله

عليه وسلم-. ولا نستطيع هنا أن نتجاهل أن الحزب الحاكم في مملكة الدانمارك هو حزب يميني ديني بروتستانت متشدد، والصحيفة التي أشعلت الفتنة هي صحيفة صادرة عنه.

وهذه الحملة المشتركة بقيادة المغضوب عليهم للضالين قد تجر العالم . كما جروه من قبل إلى صدامات دولية، تكون ساحتها على أرض المسلمين، وبأموال المسلمين، وأرواح المسلمين.

الأحقاد الدينية ... على درب المحرقة الكبرى:

لا تزال البشرية في البدايات المبكرة للألفية الثالثة، التي يعتقد المتشددون الإنجيليون وغلاة البروتستانت . تبعاً لعقائد يهودية . أنها لا بد أن تشهد بداية النهاية لأيام (العامة) أو الكفار أو الكُفرير أو (الجويم) بتعبير التوراة المحرفة التي يقرؤونها ويتعبدون بها، حيث ستأتي بعد أيام (العامة) تلك، أيام (الخاصة) التي تخص الشعوب المختارة وحدها من الأنجلوساكسون وحلفائهم من اليهود، لضمان سيادتهم على العالم لألف سنة قادمة؛ وهذا هو جوهر (العقيدة الألفية)، التي ترجمت في السنوات الأخيرة إلى برامج عملية، وإستراتيجية عالمية للولايات المتحدة، أطلقوا عليها مشروع (القرن الأمريكي) أو (إمبراطورية القرن الحادي والعشرين). ليبدأ هذا القرن أمريكياً يهودياً غربياً، تمهيداً لـ (الأيام الأخيرة) أو بالتعبير العبري التوراتي (أحريت أياميم) والذي ستعقبه مرحلة (يوم هدين) بالعبيرانية أو (يوم الدين) بالعربية. ولا بد . قبل أن يأتي (يوم هدين) أو يوم القيامة الكبرى . من التمهيد للألف السعيد بإقامة قيامة صغرى، تكون سبباً في هلاك غالبية سكان الأرض، أو بالتحديد: (ثلثا سكان العالم)(1) من غيرهم. والأسباب التي ستؤدي لإقامة هذه القيامة الصغرى عندهم لا تُنتظر، بل تُدبر وتصنع!!

هل نفتري عليهم...؟! هل نبالغ في تقدير خطورة أحلامهم التدميرية الإرهابية العالمية..؟! لا... وسأذكر بعض الأدلة من كتبهم (المقدسة) بنصوصها وتأويلاتها التي تصنع وجداناً عدائياً لسائر البشر، وخاصة . أكرر .: (وخاصة): العرب والمسلمين والكنفوش (الصينيون والكوريون والفيتناميون واليابانيون)(2) الذين تجمعهم عند هؤلاء تسمية التوراة: (يأجوج ومأجوج) حيث سيتكتل هؤلاء في الأيام الأخيرة .

كما يعتقدون . في (محور الشر) الذي ينطلق من الشرق لينازل محور الخير أو العالم الغربي، في وسط العالم أو (الشرق الأوسط) وبالتحديد في (فلسطين) التي أرادوا محو اسمها لتصبح فقط (إسرائيل) كما سمتها التوراة المحرفة.

3 تقول التوراة التي يدين بها أكثر من ملياري نصراني، ونحو (16) مليون يهودي في عالم اليوم:

3 (في الأيام الأخيرة، عندما تتجمع إسرائيل من الأمم، سوف تتسبب في أمرٍ ما، هذا ما سوف يحدث، إنني سوف أضع صنارة في أفواه القوى المؤتلفة).

3 وجاء فيها أيضاً: (بعد أيام كثيرة، تُقتد في السنين الأخيرة، تأتي إلى الأرض المستردة من السيف، المجموعة من جبال إسرائيل التي كانت خربة للذين أخرجوا من الشعوب وسكنوا آمنين كلهم، وتصعد وتأتي كزوبعة، وتكون كسحابة تغطي الأرض أنت وكل جيوشك، وشعوب كثيرون معك).

3 وجاء فيها: (ويكون في ذلك اليوم، يوم مجيء جوج على أرض إسرائيل... يقول السيد الرب: يكون سيف كل واحد على أخيه، وأعقبه بالوباء وبالدم، وأمطر عليه وعلى جيشه وعلى الشعوب الكثيرة الذين معه مطراً جارفاً وحجارة برد عظيم وناراً وكبريتاً)(3).

3 أما التلمود الذي يمثل شروح التوراة، والذي يعد عند التوراتيين أقدس من التوراة نفسها فيقول: (قبل أن يحكم اليهود نهائياً، لا بد من قيام حرب بين الأمم، يهلك خلالها ثلثا العالم، ويبقون سبع سنين، يحرقون الأسلحة التي اكتسبوها بعد النصر)(4).

3 وجاء في بروتوكولات حكماء صهيون: (إن القتال المتأخر بيننا سيكون ذا طبيعة مقهورة، لم ير العالم لها مثيلاً من قبل، والوقت متأخر بالنسبة لعباقتهم)(5).

3 أما الإنجيل الذي يدين به نصارى العالم بكل طوائفهم، فإنه يزيد في تحديد المعلومات عن هذا الصدام الأخير، فيشير إلى موقع المعركة الكبرى، أو المحرقة الكبرى ويشير إلى اسمها ووصفها؛ فقد جاء فيه . كما يقولون على لسان عيسى . عليه السلام . وهو يصف مجيئه المفاجئ في آخر الزمان تمهيداً للألف السعيد: (ها

أنا آتي كلص، طوبى لمن يسهر ويحفظ ثيابه لئلاً يمشي عرياناً فيروا عريته،
يجمعهم إلى الموضع الذي يدعى بالعبرانية هرمجدون(6).

لن أطيل في تفصيل هذه المعتقدات الأشبه بالخرافات؛ فقد فصلت فيها في بعض
كتبي، وبينت أنها وإن كانت أشبه بالأساطير، إلا أنها أساطير مدججة بالجوش
والأساطيل، تقف وراءها أحلاف عظمى، تملك القوة ولا تملك الحكمة، ولها ترسانات
ضخمة من كل أسلحة الدمار التقليدي وغير التقليدي. وهذه الأساطير ينظر لتفعيلها
العديد من المفكرين والاستراتيجيين الذين يغلفون أفكارهم الخرافية بأغلفة أكاديمية،
تحدث عن احتمالات وسيناريوهات الحرب العالمية الثالثة، التي أثبتت الحربان
العالميتان قبلها، زيادة احتمال وقوعها.

لا أريد أيضاً أن يُفهم من كلامي أنني أجزم أن أحداث فتنة (الرسوم المسيئة) بالذات،
والتي أرجح تدبير وتنسيق المواقف فيها؛ قد جاءت كلها على خلفية تلك المعتقدات،
لكني أؤكد، أن ما حدث وما يمكن أن يحدث هو مقدمة شحن لعواطف الدين
والعقيدة عند الشعوب المستهدفة بصدام الحضارات أو الثقافات، وهذه الأحداث
فرصة سانحة، لن يفوتها الحاقدون على البشر، المعظمون لأنفسهم والمقدسون
لذواتهم دون بقية الخلق: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ
يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ} [المائدة: 18]، هؤلاء البشر ممن خلق الله،
ينحدرون مع الأيام، استجابة للشيطان، حتى يصبحوا جزءاً أصيلاً من رعيته،
المكونة من أتباعه وذريته، وصدق الله: {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ
قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ
كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ} [الأعراف: 179].

وهذه الأنعام التي تناولت على خير الأنام محمد . صلوات الله عليه وسلامه .
تستكثر كثيراً وعتواً، أن يمس أحد «مقدساتهم» وثوابتهم، وعلى رأسها «حرية التعبير»
التي تستلزم عندهم «حرية التعبير»، وتتضمن حرية التغيير بالقوة وغير القوة لثوابت
ومقدسات الغير!

أما ثوابتهم هم، ومقدساتهم هم، ومسلماتهم هم؛ فالويل، ثم الويل لمن يتعدها أو
يعاديها، وأبرز مثال على ذلك ما يسمونه: (معاداة السامية)(1)... وما ينتج عنها

مما يصفونه بـ (المحرقة الكبرى) أو (الهولوكست)، التي تتكسر عندها كل أدوات التعبير، ولا تقبل عند المساس بها التأسفات أو المعاذير!

من يجرؤ على الكلام؟

بهذا العنوان، صدر كتاب عام 1985 لمؤلفه السيناتور الأمريكي السابق: (بول فندلي) ذكر فيه أن هناك إرهاباً يمارس على حرية النقد والتعبير، يمارسه اليهود وأشياعهم داخل الأروقة السياسية في أمريكا، يقدر في كل دعاوى الحرية والديمقراطية في الغرب؛ فهي حرية ذات حدود مرسومة، وسقوف معلومة، يحرم تخطيها، ويجرّم من يقع فيها.

فدعاوى الغربيين اليوم أن حرية التعبير والرأي عندهم لا حدود لها، يدحضها سلوكهم عند أي تصرف أو سلوك أو تفكير أو تعبير يتعرض بالعداء لـ (السامية)! ومن أبرز التجليات المجسدة لقضية (معاداة السامية)، قضية المحرقة اليهودية، أو (الهولوكست). والهولوكست، كلمة يونانية، تعني (القربان الكامل) إشارة إلى القرابين التي كانت تُقدّم تعبّداً، كي تُحرق في المعابد بشكل كامل، حيث لا ينال أحد من البشر منها شيئاً. وقد أشاع اليهود هذا التعبير كمصطلح يرمز إلى ما حدث لهم على يد الزعيم الألماني (أدولف هتلر)، حيث صوّروا ما فعله ضدهم من انتقام وحرق في السجون أنه أكبر محرقة في التاريخ.

لقد مارس اليهود كمّاً كبيراً من التهويل والتزييف لحقائق تلك المحرقة، بغرض تضخيم أموال التعويضات التي طلبوها . ولا يزالون . عوضاً عما لحق بهم من (أعداء السامية). وفلسفة (الهولوكست) أو المحرقة اليهودية، كانت تتطوي على إبراز حقيقة مفادها أن (المسيحيين) يكرهون اليهود، وعليهم أن يثبتوا عكس ذلك، ولن يثبت عكس ذلك إلا بدفع التعويضات والتجاوز عن مساءلة اليهود وفق أي قوانين أو معايير دولية أو محلية في أي بلد يسكنونها؛ لأنه (يكفيهم) ما كابدوه من تعنت هتلر معهم، حيث لم يدفعه إلى ذلك إلا (معاداة السامية)! إنهم يقولون: إن العالم كله يكرههم ويريد قتلهم، ولهذا فيجب ألا تكون الأمم المتحدة عوناً مع العالم عليهم. وتماشياً مع هذا الابتزاز اليهودي فإن الصحافة في العالم الغربي، تصور دولة اليهود

دائماً على أنها محاصرة ومضطهدة من طوفان عدائي محيط بها، يريد إدخالها في محرقة أخرى(2).

وبالرغم من حداثة حادثة المحرقة اليهودية نسبياً في التاريخ؛ فقد استطاع اليهود أن يحرفوا و يزيّفوا تفاصيلها، ثم جعلوا هذا التزييف والتحريف أمراً ثابتاً بل مقدساً، لا ينبغي لأحد أن يشكك فيه أو حتى يناقشه وإلا كان معادياً للسامية، ومن ثم معرضاً نفسه للعقوبات القانونية. لقد عبثوا بالأرقام الدالة على عدد الذين أحرقهم هتلر؛ فالمحققون الأكاديميون والمحايدون أثبتوا . وفقاً لمصادر اليهود أنفسهم . أنه كان في أوروبا كلها في الفترة التي حدثت فيها المحرقة، ثلاثة ملايين وعشرة آلاف وسبعمائة واثنان وعشرون يهودياً فقط (722.010.3) بمن فيهم يهود ألمانيا، فكيف يتم حرق ستة ملايين يهودي على يد هتلر داخل حدود ألمانيا..!؟!

واليهود يغالطون، فيتحدثون عن (ضحايا) المحرقة، فيدخلون فيها كل يهودي «تأذى» من تلك المحرقة، ولو كان ذلك بدموع ذرفها، أو دولارات خسرها، فيوصلونهم إلى ستة ملايين!! ويردد العالم «الحر» بغبائه ذلك الدجل، لا بل يحاسب بقية العالم بمقتضاه!! وقد أشاع اليهود أيضاً أن سكان فلسطين من الإسرائيليين، أكثرهم من الناجين من المحرقة! فهم على هذا يستحقون هم وأولادهم وأحفادهم من العالم كله والعالم الغربي على وجه الخصوص، ألاّ يقطع عنهم المعونات والتعويضات، وألاّ يتردد في معاقبة من يعاديهم بشتى أنواع العقوبات.

لقد قتل هتلر من العجر والشيوعيين أكثر مما قتل من اليهود، بل تسبب في الحرب العالمية الثانية التي قُتل فيها نحو خمسين مليوناً من البشر، منهم 17 مليون سوفيتي، وتسعة ملايين ألماني، وعشرات الملايين من السلافيين والعجر والبولنديين ومختلف دول آسيا وأفريقيا، ولم يتحدث أحد عن هذه المحرقة الحقيقية التي لم يكن ظل اليهود بعيداً عنها.

معاداة السامية، وشجاعة الجبناء:

صدرت في العديد من الدول الأوروبية قوانين تحرم وتجرم كل من يشكك في الرواية اليهودية عن (الهولوكست) بل كل من يحاول كشف الحقيقة عنها، (من هذه الدول فرنسا الحرة) التي لاحقت بموجب هذا القانون المفكر الفرنسي (روجيه جارودي)

الذي أعلن إسلامه عام 1981م؛ فقد أتهم بمعاداة السامية بسبب تشكيكه في المحرقة، وإثباته أن عدد الضحايا اليهود في المحرقة، يبلغ 900 ألف إلى مليون ومئتي ألف، وليسوا ستة ملايين كما يدعي اليهود، لقد حوكم جارودي وحكم عليه بالسجن، وصودر كتابه الذي تجرأ فيه على الكلام وهو كتاب: (الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل)!

. وحوكم كاتب سويدي آخر، وهو (رينيه لويس) بمقتضى القانون السويدي الذي يحرم معاداة السامية؛ لأنه شكك في قصة المحرقة، وحُكم عليه بالسجن لمدة 17 عاماً، ولا يزال في سجنه حتى اليوم.

. واعتقل الكاتب البلجيكي (سيغفريد فيريبكيه) في أحد مطارات هولندا، بسبب تشكيكه في المذكرات التي تُدرّس في الكثير من مدارس الدول الأوروبية عن المحرقة. - وفي عام 2000 م، صدر كتاب في الولايات المتحدة الأمريكية للكاتب الأمريكي (فينكلشتاين) اسماه (صناعة الهولوكست)، فضح فيه الممارسات اليهودية التي تتاجر بما وصفه (الآلام الإنسانية) لإشباع أغراض مادية، فثارت ضجة بسبب الكتاب، حتى إنه كان الموضوع الأول الذي وضع للنقاش في احتفالات أوروبا (السنوية) بـ (عيد المحرقة)!

. وحوكم الكاتب الألماني (أرنست زوندل) في 15 نوفمبر 2005، بتهمة التشكيك في المحرقة، وطرد من كندا بسبب نفيه وقوع ما يسمى بـ (أفران الغاز).

- وفي 16 نوفمبر 2005، تم ترحيل عالم الكيمياء الألماني (جيرمان رودلف) من أمريكا إلى ألمانيا؛ لأنه أعد بحثاً كيميائياً أثبت فيه أن صنف الغاز الذي تحدثت اليهود أن هتلر استخدمه ضدهم في أفران الغاز الحارقة، غير موجود أصلاً بالخواص التي ذكرها اليهود، وقد حكم على هذا الباحث بالسجن لمدة عام وشهرين، عقاباً له، لا على حرية الرأي فحسب، بل على حرية التفكير والبحث!

. واعتقل المؤرخ البريطاني (ديفيد ارفنج) في النمسا، وهو في طريقه لإلقاء محاضرة في إحدى جامعاتها، بتهمة أنه سبق أن ألقى محاضرة هناك عام 1989م، شكك فيها في المحرقة، وكان قد ألف كتاباً بعنوان (حروب هتلر) في الموضوع نفسه، وقد بدأت محاكمته مؤخراً في 20/2/2006، وهو في العام السابع والستين من عمره،

مما جعله يتراجع عن آرائه في محاولة منه لتقادي هذا الحكم، وحكم عليه رغم ذلك بالسجن ثلاث سنوات!

في مقابل ذلك، كانت السويد قد دعت الكاتب الهندي المرتد (سلمان رشدي) صاحب كتاب (آيات شيطانية) لزيارة عاصمتها، وعندما جاء احتفت به كل وسائل الإعلام، وأتاحت له كامل الحرية في مخاطبة الشعب السويدي النصراني عن آرائه في الدين الإسلامي، بينما حجبت تلك (الحرية) نفسها عن ضيف آخر في التوقيت نفسه، وهو الكاتب الفرنسي المعروف بالعداء للصهيونيين (فوريسون) ومنعته من المحاضرة، بل سمحت . من باب حرية التعبير . بالتظاهر ضده!!

الذين تحدثوا عن جرم التشكيك في حرق اليهود؛ لم يتحدثوا عن مئات الملايين التي أبادها الأمريكيون . حلفاء اليهود وأشباههم . فقد أبادوا نحو ستين مليوناً من الهنود الحمر في الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وأبادوا في عملية إحلال العبيد من الأفارقة مكانهم، أكثر من مائة مليون أفريقي، قضوا في عمليات الحشر الوحشي في سفن الشحن التجارية، ومع هذا لم يتحدث أحد عن هذا (الهولوكست) الأمريكي، بل تحدثوا عن أمريكا «محررة» العبيد!! ويتحدثون اليوم عن (حرية التعبير) التي يُستثنى منها التعرض لليهود، ويريدون . وهذا هو الأدهى . (عولمة) القوانين القاضية بتجريم التشكيك في المحرقة، فعلى عادة الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة في محاسبة ومعاقبة كل من يخالف سياساتها ويتعرض لمصالحها ومصالح ربيبتها وحببيتها (إسرائيل) بإصدار القوانين في ذلك، وعلى غرار (قانون محاسبة سورية) و (قانون محاسبة السودان) و (قانون محاسبة إيران) وأخيراً (قانون محاسبة مصر)!... صدر في أكتوبر عام 2002 قانون في الولايات لمحاسبة ومعاقبة كل من يعادي اليهود، ويحمل القانون اسم (قانون محاسبة أعداء السامية).

ولم يتوقف الأمر على تصدُر أمريكا لحماية (جناب) إسرائيل من التعدي أو التحدي، ولو بفكرة أو تصريح أو كتاب أو مقال على مستوى العالم، حتى دفعت الأمم المتحدة... (ممثلة العالم) في طريق إصدار قانون مماثل، ففي أول نوفمبر من عام 2005، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ينص على رفض الأمم المتحدة لأي إنكار لحقيقة المحرقة كحدث تاريخي، سواء بشكل كلي أو جزئي، واعتبر القرار

مثل هذا التصرف أمراً ممنوعاً ويعرض صاحبه للمساءلة، ودعا القرار إلى ضرورة (تتقيف) شعوب العالم عن المحرقة، واختار يوم 27 يناير من كل عام ليكون يوماً عالمياً لتخليد ذكرى ضحايا المحرقة!!

وفي السياق نفسه، أقامت الحكومة الإسرائيلية في 19 مارس 2005، معرضاً في تل أبيب عن المحرقة، ودعت إليه آلافاً من الشخصيات، من رموز الفكر والسياسة والفن، وقد لبوا الدعوة، وكان على رأسهم (الأمين) العام للأمم المتحدة: كوفي أنان، الذي عبر عن تضامن العالم الذي يمثله، مع اليهود! وماذا بعد...؟

إن (عولمة الغضب) تسير في اتجاهات متعددة وليس في الاتجاه الإسلامي فقط؛ فأصرار الخبثاء من فجار الكفار على المزيد من استغضاب المسلمين كل حين، يبدو أنه يلعب على أوتار الأفعال المحسوبة، بانتظار ردادات الفعل غير المحسوبة، ليبدو المسلمون في النهاية هم المجرمون، وهم الإرهابيون، وهم الفوضويون، وتثور في المقابل موجات غضب مضادة في الغرب، تنعكس مزيداً من التضييق على المسلمين، ومحاربة لهم في أمنهم واستقرارهم ومقدساتهم ومقدراتهم، يمكن استغلالها . وهذا هو الأخطر . في تدبير (فوضى خلّاقة) على مستوى العالم، لا يوجد من المسلمين من هو مستعد لمواجهتها وإحباط كيدها.

لكننا لا نريد أن يظل أعداؤنا وأعداء الإنسانية أشباحاً وهمية؛ فالجرم موجود، والفاعلون معروفون، والشركاء مستعلنون، وإذا كان البرلمان الأوروبي قد أعلن في 2006/2/15 تضامنه مع الدانمارك واعتبر أن استمرار مقاطعتها، هو مقاطعة للاتحاد الأوروبي كله، إرهاباً وإرهاباً للمسلمين وكسراًً للحصار الاقتصادي ضد من أجرموا في حقهم؛ فعلى المسلمين أن يقولوا كلمتهم بلسان إسلامي واحد، ويقولوا إن الاعتداء على مقام نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- هو اعتداء على كل مسلم في أعز شيء عنده، ومن ثم، فإن كل مسلم من حقه، بل من واجبه رد الاعتداء، في حدود المشروع والمقدور؛ لأن من أمن العقوبة أساء الأدب، وأي إساءة للأدب أسوأ من التناول على سيد الخلق -صلى الله عليه وسلم-؟ والمقاطعة الاقتصادية هي

أحد الحقوق أو الواجبات في نصرة نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهي يجب أن تؤدي دورها كاملاً، كما أدت الإساءة . كما أراد أصحابها . دورها كاملاً .
لكن المقاطعة وحدها لا ينبغي أن تكون آخر المطاف في ظل إصرار المعتدين على إفشالها وإرباكها، وقد أفاض العلماء والدعاة والمفكرون في تعديد الأشكال والأنواع التي تتدرج تحت صنف مواجهة التحدي، لكن تحدياً آخر لم يتطرق إليه أحد فيما أعلم، وهو من سينظم هذه المواجهة، سواء كانت مقاطعة اقتصادية أو غيرها مما تفرضه تداعيات الأزمة أو ما يمكن أن يأتي بعدها؟ من سيضع ضوابطها، ويحدد أوقاتها، ويتابع فعاليتها؟ في ضوء الفرقة والشقات الذي تعانيه الأمة على مستوى نخبها قبل شعوبها؟!

إن هذا هو التحدي الأكبر الذي تواجهه النخب العلمية والدعوية والفكرية والسياسية في الأمة، وإذا كانت تلك النخب غير قادرة اليوم على أن توحد صفوفها . ولا أقول رأيها . لتقود الشعوب في وجه مثل هذه التحديات الجديدة الكبرى، فلتترك الجماهير المسلمة تعبر عن مكنون الخير في الأمة في مواجهة التحدي؛ ولتدع لها (حرية التعبير) لكن بالضوابط والشروط بحيث لا تخرج عن الشريعة التي جاء بها محمد -صلى الله عليه وسلم-، وقد أثبتت تجارب السنوات القليلة الماضية أن (الفطرة) التي تحرك تلك الجماهير، هي أذكى وأجدى من كثير من التنظير الناشئ عن حسابات حزبية أو آنية أو أمنية؛ ف (عولمة الغضب) لا نتوقع لها نهاية قريبة... حتى لو انتهت أزمة الرسوم المسيئة

=====

أسلمة الديمقراطية .. حقيقة أم وهم ؟ (2/1)

بقلم محمد بن شاكر الشريف

"...فالديمقراطية وإن كانت قد انطلقت من نقطة أن الحكم للشعب لكنها انتهت واقعا وفعلا لحكم الأقلية، الأقلية الغنية المثقفة المنظمة التي استطاعت أن تحول القضية لصالحها فيما يطلق عليه حكم النخبة ..."

عقيب الانهيار المدوي للاتحاد السوفييتي وسقوط دولته، كان هذا إعلانا بغياب القوة الرئيسة المنافسة لليبرالية الغربية، وكان في الوقت نفسه إعلانا بانتصار الليبرالية

الغربية وتربعها على القمة العالمية، ومن تلك اللحظات بدأت الدعوة إلى الديمقراطية على أنها السند الشرعي لأي نظام تقوى وتنتشر، على أساس أن مرحلة الديمقراطية تمثل أفضل نظام سياسي يمكن أن تتوصل إليه البشرية، وأن التاريخ قد توقف عند هذا الحد فيما يعرف بـ"نهاية التاريخ" (كما يذكر فوكوياما) .

من هنا بدأت أغلبية الدول تسارع إلى هذا الخيار لعدم قدرتها على مناوأة الدولة العظمى المتسيدة للنظام العالمي الجديد والداعية إلى تغليب نظرتها الديمقراطية، وذلك في الوقت الذي فقدت فيه تلك الدول الحماية التي كانت تتمتع بها من الاتحاد السوفييتي الزائل، ويظن كثير من الناس أن دعوة أمريكا إلى تبني النموذج الديمقراطي وفرضه على العرب والمسلمين كان نتيجة مباشرة لما اشتهر بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد أظهرت أمريكا بعد هذا الحدث رغبة عارمة في نشر الديمقراطية في بلاد العرب والمسلمين على أنها العلاج الأكيد والناجع - من جهة مصلحتها - لهمجية العرب والمسلمين - بزعمها - .

فوجئت أمريكا في تلك الأحداث بهجمات عنيفة دامية، حيث هوجمت قلاعها الاقتصادية والعسكرية ، مما دعاها لإعلان حربها العالمية على الإرهاب، والتي كان منها الدعوة لنشر الديمقراطية حسب ما جاء في مشروع الشرق الأوسط الكبير وتبنيها لدعوى الإصلاح، وقد فرح بذلك الكثير من الإسلاميين ورأوا فيها الفرصة الكاملة للوصول إلى الحكم لتنفيذ مشروعهم السياسي، على أساس أن نشر الديمقراطية صار مطلباً أمريكياً يخدم مصلحة أمنها القومي ولذلك فهي تدعم ذلك التوجه وتعززه، وبذلك زاد زخم الحديث عن الديمقراطية، وعن توافقها مع الإسلام، وأن الإسلام قد سبق الديمقراطية وقرر أهم خصائصها، وإذا كان هذا الحديث ليس بالجديد كلية إلا أن زخمه قد زاد بعد الحملة الأمريكية ووجد له أنصاراً كثيرين .

موقف بعض الإسلاميين من الديمقراطية :

الطور الأول من الفكر الإسلامي (الديمقراطي) يزعم أن جوهر الديمقراطية موجود في الإسلام، وأن الإسلام قد سبق بما أتت به الديمقراطية، أو أنه يمكن أن تتوافق الديمقراطية مع الإسلام، وأن ما يُرى بينهما من اختلاف من الممكن إزالته، يقول خالد محمد خالد بعدما ادعى أنه يوجد لحكام وقادة غير مسلمين لكنهم ديمقراطيون

شواهد قريبة من سلوك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : "من أجل هذا قلنا وسنظل نقول إن الديمقراطية إسلام" ويقول : "كان عرضنا هذه المشاهد - وهي قليل من كثير - تبياناً لديمقراطية الحكم في الإسلام، واكتشافاً للتخوم الواسعة المشتركة بين الإسلام كدين وبين الديمقراطية كمنهج ونظام" .

ويقول الشيخ يوسف القرضاوي : "الواقع أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام" ، وكلام كثير جداً من مثل هذا .

وأما في وقتنا الحاضر بعد ظهور اعتراضات كثيرة من الناحية العقدية على الديمقراطية وهي واضحة وقوية، فقد نحا الطور الثاني من الفكر الإسلامي (الديمقراطي) إلى الفصل بين الفكر التنظيري الديمقراطي، وبين آليات الديمقراطية، فابتعد عن القبول بالأسس النظرية التي تقوم عليها الديمقراطية، لما تشتمل عليه من مصادمة صريحة للمقررات العقدية الإسلامية، بينما قبل الآليات الديمقراطية، على أساس أن الآليات هي مجرد وسائل عملية لا تتطوي على فكر أو عقيدة، بل هي آليات محايدة يستخدمها المسلم كما يستخدمها الكافر، كالسيارة التي يستخدمها المسلم في الذهاب إلى المسجد ويستخدمها النصراني في الذهاب إلى الكنيسة، وهكذا .

من أجل هذا رغبتُ في كتابة هذا المقال لبيان حقيقة الديمقراطية وهل حقا أتى بها الإسلام، أو أنه من الممكن إزالة ما بينهما من تعارض مع احتفاظ كل منهما بخصائصه المميزة، أو أنه يمكن التخلص من الأساس النظري لها وعدم التقيد به والاستفادة مما فيها من آليات مجردة عن أصولها المذهبية، وهذا أوان الشروع في المقصود :

ماذا تعني كلمة الديمقراطية ؟ :

الديمقراطية كلمة لا تينية وهي مكونة من شقين : الشق الأول demos وتعني الشعب ، والشق الثاني cratie وتعني حكم أو سلطة، فاللفظ على ذلك يعني حكم الشعب، أو الحكم للشعب، "وإذا كان للديمقراطية مصطلحات عديدة ... إلا أن لها مدلولاً سياسياً والذي شاع استعماله في كل الأدبيات والفلسفات القديمة والحديثة وأنها مذهب سياسي محض تقوم على أساس تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية

في الدولة" ، فالكلمة العليا والمرجعية النهائية إنما هي للشعب ولا شيء يعلو فوقه، فهي "تعني أن يضع الشعب قوانينه بنفسه، وأن يحكم نفسه بنفسه، ولنفسه" . والحكومة التي تقبلها النظرية الديمقراطية "هي الحكومة التي تقر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطان لرقابة رأي عام حر له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذ" .

وقد تبلورت هذا الفكرة فيما بعد تحت مصطلح السيادة، وقد عُرِّفت السيادة :بأنها سلطة عليا مطلقة لا شريك لها ولا ند متفردة بالتشريع الملزم، فيما يتعلق بتنظيم شئون الدولة أو المجتمع، فلها حق الأمر والنهي والتشريع والإلزام بذلك، لا يحد من إرادتها شيء خارج عنها، ولا تعلوها أو تدانيتها سلطة أخرى ، والسيادة في الفكر الديمقراطي إنما هي للشعب وتتمثل ممارسة الشعب للسيادة في ثلاثة جوانب رئيسة :
1- إصدار التشريعات العامة الملزمة للجماعة التي يجب على الجميع الالتزام بها وعدم الخروج عليها، وهذه تمارسها السلطة التشريعية .

2- المحافظة على النظام العام في ظل تلك التشريعات، وهذه تمارسها السلطة التنفيذية .

3- حل المنازعات سلميا بين المواطنين انطلاقا من هذه التشريعات، وهذه تمارسها السلطة القضائية ، ويتبين من ذلك أن السلطة التشريعية هي أم السلطات الثلاث .
تطور الديمقراطية باختلاف الأزمان والبيئات :

وليس من شك في أن الديمقراطية تطورت مع الزمن تطورا كبيرا ولم تبق على شكلها الأول الذي ظهرت به أول مرة في أثينا ، فقد كان الشعب الذين يحق لهم الحكم في بداية الفكرة قليلا بالنسبة للعدد الفعلي، فقد أخرج منه الأرقاء كما أخرج منه النساء، كما اشترط لذلك بعض الشروط كامتلاك نصاب مالي معين، والتمتع بكفاءة أو وجهة في المجتمع، وبمرور الزمن تغير كثير من كل ذلك، إلى أن وصل إلى حق الاقتراع العامة .

كما اختلفت الصورة التي تمارس بها الديمقراطية فبعد أن كانت الديمقراطية تباشر من قبل الشعب بلا واسطة فيما عرف بالديمقراطية المباشرة، احتاجوا مع تطور الأوضاع، والانتقال من دولة المدينة - صغيرة المساحة قليلة العدد - إلى الدولة

القومية - ممتدة المساحة كبيرة العدد - وقيام عوائق في سبيل العمل بالديمقراطية المباشرة، إلى تغيير الصورة من الديمقراطية المباشرة إلى الديمقراطية غير المباشرة (النيابية)، التي ينوب فيها عن الشعب أفراد يختارهم الشعب ليحكموا بدلا عنه، كما ظهر التزاوج لاحقا بين الصورتين فيما سُمي بالديمقراطية شبه المباشرة، وذلك للتغلب على بعض السلبيات من إلغاء الديمقراطية المباشرة كليا، حيث تكون هناك موضوعات يحكم فيها الشعب حكما مباشرا، وموضوعات أخرى يحكم فيها الشعب حكما نيابيا .

كما تعددت أشكال الحكومات ، فهناك النظام الرئاسي ، حيث تتركز السلطة في يد رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب، وهو الذي يعين الوزارة، ويكون هناك فصل شبه حاد بين السلطة التنفيذية "رئيس الجمهورية" وبين السلطة التشريعية "البرلمان" . وهناك النظام البرلماني ، حيث تتركز السلطة في يد مجلس "برلمان" منتخب من الشعب، وهو الذي يعين الوزارة، ويوجد هنا تداخل بين أعمال السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

وهناك نظام حكومة الجمعية ، حيث تتركز السلطة في يدي جمعية منتخبة من الشعب وهي تجمع في يدها سلطات واختصاصات السلطتين التشريعية والتنفيذية . ومع كل هذه التطورات والتغيرات في الأشكال والصور ، ظلت الديمقراطية تحافظ على أمر جوهري لم تحد عنه أبدا، وهو الأمر الذي تكون اسمها منه وهو أن الحكم للشعب، فلا شيء يعلو عليه، وكل سلطة في المجتمع فإنما تستمد منه، فالشعب (السياسي) كله له الحكم : فالأغلبية لها حق التفرّد بالحكم، والأقلية لها حق المعارضة للأغلبية .

تأثير الفكر الديمقراطي على الدساتير العربية :

وقد ظهر هذا واضحا في دساتير البلاد العربية التي كتبت في بدايات القرن العشرين وما تلا ذلك ففي الدستور المصري المادة رقم 3 : "السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها" ، وفي المادة 86 : "يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع" .

وفي الدستور السوري المادة رقم 2 في الفقرة الثانية : "السيادة للشعب، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور" ، وفي المادة رقم 5 : "يتولى مجلس الشعب السلطة التشريعية على الوجه المبين في الدستور" .

وفي دستور السودان الانتقالي لسنة 25 في الباب الأول الفقرة الثانية : "السيادة للشعب وتمارسها الدولة، طبقا لنصوص هذا الدستور والقانون" .

وفي الدستور الأردني مادة 24 : "الأمة مصدر السلطات" ، ومادة 25 : "تتاط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك" .

وفي الدستور التونسي مادة رقم 3 : "الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور" ، وفي المادة 18 : "يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس نيابي" .

وفي الدستور الجزائري مادة رقم 6 : "الشعب مصدر كل سلطة، السيادة الوطنية ملك للشعب وحده" ، وفي المادة رقم 7 : "السلطة التأسيسية ملك الشعب، يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها" ، وفي المادة 98 : "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه" .

وفي الدستور المغربي مادة رقم 2 : "السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية" .

وفي الدستور القطري مادة 59 : "الشعب مصدر السلطات ويمارسها وفقا لأحكام هذا الدستور" ، وفي المادة 61 : "السلطة التشريعية يتولاها مجلس الشورى على الوجه المبين في هذا الدستور" .

وفي الدستور الكويتي مادة 51 : "السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور" .

وبقية الدساتير لا تخرج عن ذلك من حيث المضمون وإن اختلفت الصيغ، كما أن هذه الدساتير تنص على أن نظام الحكم نظام ديمقراطي، وهي الصيغة السياسية لمصطلح السيادة الشعبية .

وهذه الخصيصة التي تميزت بها الديمقراطية على تعاقب الدهور تعد أكبر اختلاف حقيقي بين الإسلام وبينها، فإن قاعدة الإسلام هي توحيد الله تعالى، والتي تعني أن يكون المسلم عابداً لله وحده، وذلك بالاحتكام إلى ما شرعه الله تعالى في أموره كلها من صلاة وصيام وحج، ومعاملات بين الناس وخصومات، وفي شئونه كلها.

فقد ورد في مواضع عديدة من كتاب الله قصر الحكم عليه سبحانه فقال تعالى : { أَلَا لَهُ الْحُكْمُ } [الأنعام: 62] ، وقال: { إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ } [يوسف: 4] ، وقال تعالى : { فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ } [غافر: 12] والآيات في هذا المعنى كثيرة، وقال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } [النساء: 59] فلم يُحکم الله تعالى في موارد النزاع أحداً غير الكتاب والسنة، وقال تعالى : { قَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً } [النساء: 65] فأوجب تحكيم الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما يشجر بين المسلمين، وأمر رسوله أن يحكم بين الناس بما أنزله عليه فقال تعالى : { فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ } [المائدة: 48] ، وقال تعالى في الآية التي تليها : { وَإِن احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ } [المائدة: 49] .

فالحق عند المسلم هو ما أمر به الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم أو دعا إليه، والباطل هو ما نهى الله عنه ورسوله صلى الله عليه وسلم، فالله تعالى هو الذي يشرع، وهو الذي يأمر وينهى، وهو الذي يُلزم، وهو الذي يعاقب على المخالفة ويثيب على الطاعة، فالسيادة الكاملة إنما هي لله تعالى وحده، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (السيد الله).

بينما الحق في الديمقراطية هو ما أمر به الشعب، والباطل هو ما نهى عنه الشعب، وإرادة الشعب هي معيار الخطأ والصواب، فما أقرته وقبلته فهو الصواب وما تركته ولم تقبله فهو الخطأ، فالإرادة الشعبية معصومة، ومن هنا فإن الديمقراطية قد رفعت الشعب إلى المنزلة التي لا تليق إلا بالله تعالى، وهذا الفرق لا يستطيع أن ينكره أحد،

إلا عن طريق الكذب والتضليل لخداع الناس وإيهامهم، وتعريفات الديمقراطية في بلد المنشأ تدل على ذلك، بل ابتعاد الديمقراطية عن الدين هو أحد مسوغات الدعوة إليها .

والديمقراطيون الحقيقيون لا يعدون هذا عيباً أو نقصاً يحاولون التبرؤ منه، بل هو عندهم من مميزات الديمقراطية، فكما يبين أحدهم أنه يستحيل تعريف الديمقراطية "دون تحرير الذهن من الأحكام المسبقة مهما كانت، أي إعطاء مسؤولية القرار للشعب دون تقييد مسبق بأي قيد نصي أو تشريعي أو فقهي، فالناس وفق هذا المنطق هم الذين يملكون حق السيادة والمرجعية في شئونهم التعاقدية الوضعية" ، وبهذا يتم فك أي ارتباط إيجابي بين الديمقراطية وبين الدين، فالديمقراطية تبعد الدين عن التدخل في الحياة العامة للمجتمع، وهي بذلك تكون الوجه السياسي للعلمانية، وهذا لا شك اختلاف جذري بين الإسلام والديمقراطية ولا يمكن تقريب الديمقراطية من الإسلام إلا بالتخلي عن هذا الوصف الجوهرى في الديمقراطية، لكن إذا أمكن التخلي عن هذا الوصف في محاولة التقريب، هل يظل ما بقي منها باسم الديمقراطية ؟

في حين لا يمثل الشعب أية مرجعية في الحكم، هذا ما تأباه قواعد اللغة ويأباه العقل والمنطق، ولا يمثل الإبقاء على الاسم في هذه الحالة إلا القبول بالتبعية الفكرية، واختزال الفكر الإنساني كله في الفكر الغربي .

لكن هل استطاعت الديمقراطية أن تحقق هذا الذي زعمته وادعته ؟

يقسم الفكر الديمقراطي الشعب إلى فئتين: إحداهما يمكن تسميتها بالشعب السياسي، وهو الذي تكون له السيادة، والفئة الثانية هي المتبقية من مجموع الشعب، وهي التي لا دخل لها بهذه السيادة، وهذه الفئة تغيرت بتغيير الأزمان، فقد كانت في أول الأمر تشمل الأرقاء وتشمل النساء والأطفال غير البالغين، والرجال غير المتعلمين، والفقراء، وغير النبلاء في المجتمع، وهم يمثلون الأغلبية العددية في المجتمع، وقد كان النظام الذي يمنع كل هذه الفئات من السيادة ينظر إليه على أنه نظام ديمقراطي، مما يبين أن السيادة الشعبية كانت مجرد شعار لا رصيد لها يسندها من الواقع، ثم بمرور الزمن تغيرت هذه الفئة، لكنها ما زالت حتى الآن تشمل الصبيان

الذين لم يبلغوا سنا معينة (18 عاما) إضافة إلى المحكوم عليهم في بعض القضايا التي تحددها القوانين .

وإذا تجاوزنا هذه النقطة وانتقلنا إلى الدستور الذي يعد أعلى وثيقة قانونية في النظام الديمقراطي يلتزم بها الجميع ويحنون هاماتهم لها، واتخذناه مثلا للحديث، نجد أن الشعب لم يكن هو الذي وضع هذه الوثيقة، وإنما وضعها مجموعة من الناس ممن تخصصوا في الأمور القانونية والمسائل السياسية، وهي لا شك مجموعة صغيرة جدا جدا بالمقارنة إلى عدد الشعب (السياسي) مما يعني أن السيادة الشعبية لم تكن هي التي صاغت أعلى وثيقة قانونية يتحاكم إليها في البلاد، ولو قيل : لكن هذا الدستور لا يُقر إلا بعد الموافقة عليه من الشعب عن طريق التصويت وأخذ الآراء، فإن ذلك أيضا لا قيمة له لعدة أمور :

أولا: تشتمل هذا الوثائق على مسائل فنية تخصصية لا يدركها إلا المتخصصون وهم قلة قليلة في أي مجتمع، فموافقة غيرهم عليها ليس له قيمة حقيقية ، وكذلك اعتراضهم لا قيمة حقيقية له، فإن الموافقة أو الاعتراض الناشئين عن مجرد الرغبة أو الاستجابة للدعاية ووسائل الإعلام، من غير علم حقيقي بالمسألة والقدرة على تبيان ما فيها من إيجابيات أو سلبيات لا يساوي شيئا في ميزان تقويم الآراء .

ثانيا : لو تجاوزنا هذه النقطة فإنه دائما ما لا يحصل إجماع على تلك الوثائق، بل يقبلها طائفة ويرفضها آخرون، ذلك أنه في ظل عدم وجود مرجعية متفق عليها بين الناس ويخضعون لها - خارجة عن الإنسان نفسه - فإنه يستحيل أن يتفق الناس كلهم أو أغلبهم على رأي واحد في عشرات بل مئات المسائل المهمة، وإذا أقرت هذه الوثائق لكون الموافق عليها أكثر من المعارض، فمعنى ذلك أن هناك مجموعة كبيرة من الشعب (السياسي) وهي قد تصل إلى الثلث أو قريب من النصف (على حسب الأغلبية المعتد بها في هذه المسائل)، لم يكن لنصيبتها من السيادة الشعبية أثر في إقرار هذه الوثيقة، على أن موافقة الموافق لا تعني بالضرورة موافقة حقيقية، إذ ربما تكون الموافقة نتيجة ضغوط من أطراف خارجية، أو تدخل الإعلام الموجه الذي يقوم بدور كبير في صناعة وتشكيل آراء الناس وتصوراتهم، أو نتيجة الاتفاق على تقسيم

المغانم بين الفئات المؤثرة في التصويت، وأقرب مثال لذلك ما حدث في إقرار الدستور العراقي الذي وضع بعد الاحتلال .

بل إن الأساس الذي يعتمد عليه في بيان الأغلبية المعتد بها، هل هو الأغلبية المطلقة (أي ما زاد على 5% ولو كان بصوت واحد) أو أغلبية الثلثين أو غير ذلك، هو نفسه يحتاج إلى إجماع الشعب (السياسي) حتى يمكن أن يؤسس عليه ما يأتي بعده، وإلا لم يكن هناك أي معنى للحديث عن السيادة الشعبية المتخذة عن هذا الطريق، وهذا الإجماع نادر الحدوث، وعادة ما لا يحدث أبدا .

ثم إن الذين يحق لهم الدخول تحت مسمى الشعب السياسي، كثير منهم لا يشارك في عمليات الانتخاب والتصويت، مما يجعل الأغلبية عند حدوثها هي أغلبية من شارك في التصويت لا أغلبية الشعب السياسي، ولو أننا أخذنا مثالا قريبا من انتخابات قد جرت في مصر فقد فاز الرئيس المصري بالانتخابات بنسبة تجاوزت الثمانين في المائة لكن لو نظرنا كم فردا اشترك في الإدلاء بصوته ممن يحق لهم المشاركة، لم نجده يتجاوز نسبة الـ (24%)، حسب الإحصاءات الرسمية، وما يجري في كثير من الدول لا يختلف عن هذا .

ثالثا : ولو تجاوزنا هذه النقطة ونظرنا إلى الدستور الذي تم إقراره، فإنه بعد جيل أو جيلين يكون الذين أقروا هذا الدستور جيفا تحت التراب، وهذا يعني إثبات السيادة والإرادة لأناس أموات، وهو ما يعني في الوقت نفسه، أن الأحياء محكومون بإرادة الموتى، وليس بإرادتهم، فأين السيادة الشعبية في هذا .

رابعا : ولو تجاوزنا مرة أخرى هذه النقطة، فإن الأطفال الذين كانوا أطفالا وقت كتابة الدستور وإقراره، قد صاروا بعد زمن رجالا لهم جزء من السيادة، فأين تأثير هذه السيادة على الدستور والقوانين المنبثقة عنه في إدارة البلاد .

وفي تحديد الشعب نفسه :

ما الذي يجعل العربي والكردي في العراق يمثلون شعبا واحدا، وكذلك الكردي والتركي في تركيا يمثلون شعبا واحدا، والعربي والبربري في الجزائر يمثلون شعبا واحدا، كل فرد منهم له جزء من السيادة، بينما العربي الأردني أو المصري أو السوري المقيم في بلد عربي آخر لا يعد من شعب ذلك البلد، ومن ثم لا يمثلون

شعبا واحدا؟ ولا شك أن هذا المقيم في بلد ما تجري عليه أحكام هذا البلد، وهو في الوقت نفسه لا يعد من الشعب فليس له أية حقوق في ممارسة الحكم فيه، (وهذا أمر يقره الفكر الديمقراطي) ما يعني أنه ليس له نصيب في السيادة الشعبية، وهنا تخفق الديمقراطية في تقديم التفسير المقنع لرضوخ هذا المقيم أو إجباره على الالتزام بأحكام البلد الذي يقيم فيه، من غير أن يكون له نصيب من السيادة أو ممارسة الحكم فيه . وبالانتقال من كل ذلك نجد أن المؤهلين لممارسة الحكم باقتدار حقا، ليسوا هم الشعب كله، بل هم مجموعة أناس معينين محدودين، مما يجعل الحكم محصورا فيهم إلى حد كبير، وبذلك يتحول دور الشعب من كونه الممارس للحكم، إلى الاقتصار على اختيار القادة الأكفاء ليقوموا بممارسة الحكم، وهو لا يمارس هذا الحق إلا مرة كل عدة سنوات عندما تحين مواعيد الانتخابات، وفي كل هذا قضاء على قضية السيادة الشعبية، وهو ما يؤول في النهاية أن تكون الديمقراطية بحق هي حكم الأقلية وليس حكم الأكثرية .

فالديمقراطية وإن كانت قد انطلقت من نقطة أن الحكم للشعب لكنها انتهت واقعا وفعلا لحكم الأقلية، الأقلية الغنية المثقفة المنظمة التي استطاعت أن تحول القضية لصالحها فيما يطلق عليه حكم النخبة "ففي الأنظمة الغربية لا يحكم الشعب كما تفترض النظرية، ولكن الذي يحكم هي تلك الأقلية التي تسمى النخبة، ومن ثم ففي الغرب نخبة ديمقراطية تحكم بسبب ما يتوفر لها من قدرة على التحكم في الموارد الطبيعية ومصادر الثروة والقوة، وبحكم بعض المزايا الموروثة وغيرها من العوامل" ويحق لنا بعد ذلك كله أن نقول : إن اعتبار الشعب هو الذي يحكم في النظام الديمقراطي، يعد من الخدع الكبرى في تاريخ الأنظمة السياسية" .

هذا العيب الجوهرى في الديمقراطية الذي يجعل السيادة للشعب - وهو الأمر الذي تشبثت به ولم تستطع تحقيقه في واقعها، وذلك لعدم واقعيته - هو نقطة الضعف القاتلة لها في شريعة الإسلام، وهو ما دعا الكثيرين ممن يريدون جعل الديمقراطية من مكونات النظام السياسى الإسلامى أو إدخالها فيه - وذلك بغرض الخروج من حالة الاستبداد التي تعيشها كثير من شعوب الأمة الإسلامية - إلى تجاوز هذه النقطة تحت الدعوة إلى الاستفادة من آليات الديمقراطية، دون التمسك بالأساس

النظري لها أو الاعتماد عليه، على أساس أن هذه النظرة المذهبية أو الفلسفية للديمقراطية كانت مرتبطة بزمن النشأة وظروفها، وقد تجاوزتها الديمقراطية في تطبيقاتها المعاصرة، ولم تعد تعول على هذا الأساس، أو ترتبط به .

فهم يرون أن الديمقراطية كفلت الكثير من الحقوق والحريات التي تتحقق بها إنسانية الإنسان كحرية التنقل، والاستقلال في الرأي والتفكير، والمشاركة في القرار السياسي وفي اختيار الحكومة، وفي القدرة على الإنكار على الحكومات، وتغييرهم عند الخروج عن الجادة، وفي حق التملك وحق الأمن وغير ذلك، كما يحقق المساواة للجميع أمام القانون، ويرون أن هذه الأمور لا ترتبط بالأساس النظري للديمقراطية الذي قامت عليه الديمقراطية، بل هي آليات تنظيمية، وطرائق عملية للحفاظ على حقوق الناس وحررياتهم، وتأمين تداول السلطة بينهم بطريقة سلمية، كما أنها من الأمور المشروعة في الإسلام .

لكن هنا نقطة مهمة غابت عن أصحاب هذا الرأي، الذين يحاولون سلخ الديمقراطية من أصلها وذلك أن هذا رأيهم ولا يعبر عن الشعب السياسي كله، فالشعب السياسي حسب الفكر الديمقراطي يدخل فيه المواطن المسلم كما يدخل فيه المواطن الكافر، والمسلمون منهم المسلم حقيقة ومنهم غير ذلك كالعلمانيين والحدائين والقوميين وغيرهم، وهؤلاء يصرون على ارتباط الديمقراطية بأصلها الذي خرجت منه، ولا سبيل - ديمقراطيا - بإلزامهم بغير ذلك .

ولا شك أن العمل الديمقراطي القائم على الأساس الفلسفي للديمقراطية يتناقض مع المقررات الإسلامية كما ظهر، فإن جعل التشريع بيد الشعب هو إلغاء لشريعة الله تعالى وهذا ما لا يقول به مسلم أو يقبله، ولعل في ظهور هذا العيب الواضح في الديمقراطية، ما يدعونا إلى عدم الوقوف أمامه ويكفي فيه ما تقدم، ويبقى الحديث عن التصور الذي يتناول الديمقراطية بوصفها آليات، أو منهج عمل، من غير استناد إلى فكرة أو تصور مذهبي أو فلسفي، وهذا هو موضوع المقال القادم إن شاء الله .

=====

الإصلاح على الطريقة الأميركية

- الإصلاح الأميركي قادم بسرعة الصاروخ، والكل في المنطقة يتأهب وشعاره «كن مستعداً لتنفيذ الأوامر». ففي الأسابيع الماضية، حاول عمرو موسى ورفاقه من وزراء الخارجية العرب، إصلاح جامعة الدول العربية أو ترميمها، أو نفض غبار احتلال العراق عنها، لكنه لم يصل إلى علاج ناجع ريثما يأتي الترياق من واشنطن.

- انعقد مؤتمر في مكتبة الإسكندرية في 3/12، تحت عنوان «قضايا الإصلاح العربي»، وألقى فيها الرئيس مبارك كلمة شدّد فيها على التحديث والتطوير، وحضر بعض المؤتمرين دون تمكنهم من الاطلاع على وثيقة «الشرق الأوسط الكبير» فبدأ في البحث عنها ليتأكدوا من نقدها، علماً أنها محور النقاش، وشارك في المؤتمر 170 شخصية من الناطقين بالعربية، وتحدثوا عن الإصلاح السياسي، والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ومشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية، وتحدثوا عن تداول السلطة سلمياً، والتعددية، ومنح المجتمع المدني دوراً أكبر.

- وأخيراً، بدأت الأنظمة العربية، بعد صدور الأوامر الأميركية، بالحديث في أمور كان الحديث فيها من الممنوعات، والأنظمة الآن في سباق مع الأوامر، لكي تقول للناس إنها قامت بمحاولات لتجميل صورتها، ليس امتثالاً لأوامر واشنطن، بل طوعاً واستباقاً للضغوط، لكن الصورة واضحة، والناس يعرفون كل ما يدور حولهم، وليسوا جهلاء، ولن تتركهم أميركا حتى تمرّغ كرامتهم في الوحل، والأيام القادمة حافلة بالأحداث المذلة بسبب الهجمة الأميركية المتعترسة.

- وفي 3/12 تحولت أعمال شغب بين جمهوري فريقي (الفتوة) من دير الزور، و(الجهاد) من مدينة الحسكة، إلى أعمال تخريب وعنف في مدينتي القامشلي، ودمشق، واعتدى خلالها متظاهرون على ممتلكات عامة، ورفعوا شعارات سياسية، وحرقوا ممتلكات، وكسروا سيارات خاصة، أو سيارة إسعاف، ومحلات ومؤسسات عامة. وتعليقاً على ذلك نقول دون الدفاع عن أحد من الحكام، أو هجوم على أحد من هواة كرة القدم، بل حزناً على هذه الأمة التي تساق سوقاً إلى المخططات المرسومة من قبل العدو الأميركي.

- لقد حدثت في منطقتنا في العقود الأخيرة أحداث زلزلت المنطقة زلزلة شديدة، ولا داعي لذكرها، إذ الكل يعرفها، لكنها لم تحرك الشارع في سوريا، لكن لعبة كرة قدم

حركته تحريكاً يثير الريبة والشك، في أن له تداعيات ترتبط بالضغط الخارجية، فقبل أيام قليلة تحرك أنصار حقوق الإنسان في تظاهرة في دمشق، وكان بينهم دبلوماسي أميركي، ثم تحرك أنصار «عون» في بيروت في يومين متتاليين، ثم تحركت خلال 24 ساعة أحداث القامشلي ودمشق، والاعتداء على السفارة في بروكسيل، والاعتداء على شاحنة مدنية في بغداد، كل ذلك ترافق مع تحريك قانون محاسبة سوريا!!

=====

الترابي.. في مواجهة أمطار غزيرة....!

نعم... هي طريقته التي تميزه عن غيره من السياسيين والمفكرين، فتصنف عند البعض بأنها "ميزة افضلية" على الآخرين، وبعض آخر ينظر اليها كواحدة من الاسباب التي تعيق انطلاقه السياسي وتجعله يبدد مكاسبه السياسية بسهولة ويسر، على ما انفق فيها من جهد وسعى..!

الدكتور حسن عبد الله الترابي.. يلقي آراءه وافكاره المثيرة للجدل والاشتباك فتقوم الدنيا عليها احتجاجاً وتجلس مختصمة بين رافض ومؤيد..والرجل لا يدير رأسه الى الوراء، اذ انه يمضى من محطته تلك، ليثير قضية أخرى في محطة جديدة..!

فقبل ان تزول آثار حديثه السياسي عن محاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك وما صاحبها وتكتمل دائرة ردود فعل ما قال، اذا بالترابي ينتقل بقاطرته الى مجالات الفقه، فتتعدى ردود فعلها النطاق المحلى لتأتى الردود من مجتمعات الفقه من المملكة العربية السعودية ومن الشيخ يوسف القرضاوى وحزب العمل الاسلامى بالاردن. وقبل هؤلاء تصدر بيانات الحركات السلفية بالخرطوم التي لا تبدأ بالشيخ محمد عبد الكريم الذى اعتقل فى مستهل التسعينات بعد اصداره لشريط كاسيت حمل عنوان "اعدام زنديق" -ويقصد الترابي- ولا تنته البيانات بفتاوى الشيخ سليمان ابو نارو زعيم فصيل من جماعات الاخوان المسلمين المنقسمة على نفسها عدة مرات..وبين هؤلاء تقف الكيانات الدينية الرسمية على حياد متأهبة للحديث اوللصمت معاً...!

سرقة الكاميرا

وبهذه المزية يستطيع الترابي على قول أهل الدراما ان يسرق الكاميرا من القضايا والاشخاص فلا يغادر مانشتات الصحف ولا شاشات الفضائيات ولا مجالس المدينة الا ليأتى اليها أكثر اثاره!

آراء الترابي التي اطلقها عن امامة المرأة للصلاة وعن جواز تزويجها من المسيحي واليهودي وعن ان شرب الخمر لا يصبح امراً قانونياً الا اذا تحول لعدوان وان شهادة المرأة تعادل شهادة الرجل وقد تفوق، وكون الحجاب يقصد به خمار المرأة الذي يغطي صدرها فقط .. وألا عودة اخرى للمسيح وان انتظار المهدي لا جدوى منه...فهي أغلبها آراء ادلى بها الترابي من قبل, لكنه قام بذلك فى دوائر شبه مغلقة, ولم يتسرب منها الا القليل منقولةً عنه من شائئيه ,الامر الذى كان يضع الفتاوى بين الشك واليقين. ورغم ذلك فقد كانت تتشكل حول فتاويه امواج من ردود الفعل تتراوح بين النقد والتجريح والعتاب والقبول...!

هجمات سابقة

من قبل قوبلت هذه الآراء بنقد شرس من الدكتور عصام احمد البشير، في أواخر السبعينات ولكن دكتور عصام عاد ووافق الترابي فى بعض آرائه وسكت عن البقية.. وتصدى لآراء الترابي زعيم انصار السنة الشيخ المرحوم بن باز.. واعتبرها الداعية السعودى سفر الحوالى في شريط تعليمى مسجل انها العلمانية فى ثوبها الجديد... واخرج فى مستهل التسعينات الشيخ القادم من المملكة العربية السعودية بعد ابعاده من هنالك محمد عبد الكريم- رئيس الرابطة الشرعية للدعاة- شريطه الشهير "اعدام زنديق" الذى قام بمنتاجه فنياً احد اعضاء حركة الجهاد المصرية, وتردد ان الاجهزة السودانية قد قامت بتسليمه للسلطات المصرية بعد ان كان محبوساً لسنوات هو وعبد الكريم بسجن كوبر.. واثناء الخلاف الذى نشب بين الشيخ الترابي والرئيس البشير فيما عرف صحفياً بصراع القصر والمنشية قامت مجلة "الدستور" السودانية بنشر مادة الشريط على صفحاتها , الامر الذى اعتبره البعض محاولة لوضع الترابي فى مواجهة صدامية مع المجموعات السلفية تصرفه عن منازل القصر الجمهورى بالبرلمان فى ما عرف وقتها بأزمة التعديلات الدستورية..!

وفى منتصف التسعينات قبل اضعاف وضع الترابي داخل السلطة, كان قد تعرض الدكتور جعفر شيخ ادريس- اشرس الناقد للترابي- لاعتداءات لفظية وتعبيرية لاذعة بمسجد جامعة الخرطوم, من عدد من شباب الاسلاميين بعد الهجوم الذى شنه ادريس على الترابي وافكاره معاً فى الصحف والندوات... وانتقل الرد على شيخ ادريس الى قاعة الشارقة بجامعة الخرطوم حيث الدكتور امين حسن عمر والاستاذ المحبوب عبد السلام والدكتور التجاني عبد القادر تصدوا دفاعاً عن الترابي وآرائه وهجوماً على شيخ ادريس, الذى وصف من قبل المحبوب "بطائر البطريق" فى عدة مقالات نشرها الاخير بصحف الخرطوم...!!

اين هؤلاء؟

وما تجدر ملاحظته ان الترابي كان لا يرد معقياً على منتقديه, ويترك ذلك اما للمحبوب عبد السلام او امين حسن عمر او الدكتور التجاني عبد القادر وفى مرات الاستاذ احمد كمال الدين المحامى او الاربعة معاً.. وتمر الآن كثير من المياه تحت الجسر, حيث لم يعد الدكتور امين حسن عمر وان كان على وفاق مع الترابي فى أغلب آرائه لكنه لم يعد له حماسة الدفاع، بعد انقسام الرابع من رمضان, وذهاب امين بعيداً عن الترابي... اما الدكتور التجاني عبد القادر فهو بالولايات المتحدة الامريكية فى عالمه الاكاديمي منكفياً عليه, و المحامى احمد كمال الدين المقيم حالياً بدولة البحرين تشغله الكتابة عن ازمة دارفور عن اشياء كثيرة, فهو يغرد قريباً من سرب حركة العدل والمساواة, نعم.. لم يعد الا المحبوب عبد السلام وحده يطارد ناقدى الترابي وافكاره ويتصدى لهم بحجج نصية وتفسيرية مساقاة بأسلوب صحفي جاذب... ولكن ذلك لا يكفى فى صد الهجوم على الترابي الذى يأتيه من عدة جهات.. حيث لم يقصر الامر على المجموعات السلفية ومشايعها فقط.. حيث هنالك هجمات متكررة ظلت تأتي للترابي من اعداء آخرين وهم من المدرسة الصوفية على اختلاف طيفها حيث اصدر الشيخ علي زين العابدين كتاباً تحت عنوان (الصارم المسلول فى الرد على الترابي شاتم الرسول).. وهنالك كتاب آخر اصدره شيخ صوفى من موريتانيا وهو من اصل سعودي الشيخ ابراهيم ملا خاطر وكان

تحت عنوان (سهام الاصابة على من انكر حديث الذبابة) أضف إلى كل هؤلاء مجموعات من العلمانيين تكفيهم الشماتة عليهم...!

امطار غزيرة

إذاً هي حرب على جبهات عديدة تواجه الترابي في كل مرة يتم فيها الاتحاد عليه بين اعداء استراتيجيين لبعضهما (السلفيون والصوفية)..وعلى غير بعيد تنتظر الحكومة في شقها الايمن المؤتمر الوطني على ضفة النهر....!

كثافة الآراء الفقهية التي اطلقها الترابي اخيراً وتتابعها الزمنى المتقارب.. جعلت المراقبين يبحثون عن دلالة للتوقيت او ان كانت ترقد تحت هذه الآراء بعض من اجنذة سياسية...؟

هنالك تفسيرات مختلفة:

اولها/ ان هذه الآراء للترابي آراء قديمة ولكن لتقدير منه او لتدبير ممن هم معه في ايام جبهة الميثاق والجبهة الاسلامية والانتقاد لم يكن يصرح بها في دوائر مفتوحة تحسباً لخسائر سياسية قد تترتب عليهم, عندما تستغل جماهيرياً ضدهم من قبل الخصوم..وهنا يفسر التوقيت على وجهين:

1/ ان الترابي تخلص من عبء الحسابات السياسية واصبح يتحرك بطاقة وطلاقة المفكر.. الذي كانت تقيده التقديرات السياسية!

2/او انه وصل لقناعة بلوغه سقف تجربته السياسية حاكماً ومعارضاً وحتى لا تتحسر عنه الاضواء, اراد الانتقال الى مربع آخر وهو مربع الفقة كي يحتفظ بنجوميته هنالك...!

ثانياً/هنالك من يرى في التوقيت محاولة للدخول للملعب السياسي عبر باب جديد..بمعنى ان الترابي ادرك بان سبباً اساسياً من اسباب اقصائه من السلطة هو العامل الخارجي, فاراد عبر اطلاق هذه الفتاوى على العلن ان يقدم نفسه في نسخة جديدة للغرب على مقياس احتياجه الراهن- في الوجه الثقافي والاجتماعي - لفتاوى جديدة تدعم مشروع الشرق الاوسط الكبير..ومن هنا خرجت اشاعة ان اتصالاً هاتفياً قد تم بين الترابي والرئيس الامريكي جورج بوش...!

ثالثاً/ ترجع مصادر مقربة للتراشي توقيت اطلاق الفتاوى الى تأملات وقراءات قام بها الشيش ابان فترة اعتقالاته الاخيرة جعلته يستوثق اكثر من سلامة آرائه.. ويضيف اليها آراء جديدة...!!

كيف النهاية؟

اخيراً تبدو المواجهة مع التراشي في سبيل ان تنتقل من مواجهة فكرية وصحفية (عبر الصارم المسلول وسهام الاصابة) الى مواجهة اعتدائية كما يلوح البعض او قانونية وهى ما طالبت به الجماعات السلفية بالخرطوم والتي اصدر ابرز قادتها الشيش محمد عبد الكريم من قبل شريط "اعدام زنديق"...

بقلم ضياء الدين بلال نقلا عن الرأي العام

الحوار بين الحضارات

د. خالد بن عبد الله القاسم 1427/7/25

2006/08/19

أولاً: الإسلام دين الحوار:

ثانياً: أهم أهداف الحوار في الإسلام:

ثالثاً: آداب الحوار:

وقبل الدخول في حوار الحضارات نمهد بتعريف الحوار والحضارات.

أما الحوار في اللغة من الحور وهو الرجوع ويتحاورون أي يتراجعون الكلام (1). وقد ورد في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم كلها تظهر الاختلاف بين المتحاورين ومحاولة إقناع بعضهم بعضاً، الأول ورد في قصة أصحاب الجنة "فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا" [الكهف:34]، والثاني فيها أيضاً "قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا" [الكهف:37]. والثالث في أول سورة المجادلة "قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا" [المجادلة:1]. ونفهم من هذه المواضع الثلاثة أن الحوار مراجعة الكلام وتداوله بين طرفين مختلفين.

ويتفق الحوار مع الجدل والمناظرة والمحااجة في كونه مراجعة الكلام وتداوله بين عدة أطراف إلا أن الجدل يأخذ طابع القوة والغلبة والخصومة وهو مأخوذ من معناه اللغوي حيث يسمى شدة القتل جدل، والجدال من الإبل الذي قوي ومشى مع أمه(2).

ولفظة الجدل مذمومة في غالب آيات القرآن الكريم، حيث وردت في تسعة وعشرين موضعاً(3)، مثل قوله سبحانه: "مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً" [الزخرف:58]، ولم يمدح الجدل إلا إذا قيد بالحسنى وجاء ذلك في موضعين، في قوله سبحانه: "وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" [العنكبوت:46]، وقوله سبحانه وتعالى: "وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" [النحل:125].

وأما الحضارة فهي في اللغة من الحضر وهي الإقامة في المدن والقرى وهي ضد البداوة، قال القطامي:

فمن تكن الحضارة أعجبتة فأى رجال بادية ترانا(4)

وفي العصر الحديث أطلق البعض هذا المصطلح على كل نتاج مادي لأمة من الأمم من عمران ومخترعات وابتكارات وتنظيمات. وتوسع النطاق ليشمل بالإضافة على النتائج المادية القيم الدينية والثقافية(5).

وعليه فكل أمة تشترك في هذه المعاني لها حضارة تخصها، فهناك الحضارة الإسلامية، والحضارة الأوروبية الغربية المسيحية، والحضارة الأوروبية الشرقية المسيحية، والحضارة الهندية، وحضارة الشرق الأقصى(6) وغير ذلك. أولاً: الإسلام دين الحوار:

الحوار منهج قرآني، فقد كلم الله ملائكته واستمع منهم "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ" [البقرة:30] وكذلك رسله "وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ" [المائدة:116]، وحتى مع الكافرين "قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَتْهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى" [طه:125-126]. وحتى مع إبليس "قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ

طِينٍ" [الأعراف:12]. والقرآن مليء بمحاورات الرسل مع أقوامهم "قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي
اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ" [إبراهيم:10] .

وتأمل حوار إبراهيم عليه السلام مع مدعي الربوبية "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي
رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ
إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ
لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ" [البقرة: 258].

وحوار موسى مع فرعون مدعي الألوهية والربوبية في سور عديدة في القرآن وكذلك
بقية الرسل عليهم صلوات الله وسلامه حيث يحاورون أقوامهم بالحكمة لدعوتهم إلى
الله وبيان الحق لهم والرد على شبهاتهم.

وهذا القرآن يحكي حوار النبي -صلى الله عليه وسلم - مع امرأة "قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ
الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ"
[المجادلة: 1].

وحضارتنا الإسلامية على مدى التاريخ هي حضارة الحوار فقد حاور علماء
المسلمين كافة أهل الملل والنحل بالمنهج القرآني والدعوة إلى الخير(7).
ثانياً: أهم أهداف الحوار في الإسلام:

1 - الدعوة إلى الإسلام, وعبادة الله وحده لا شريك له وهذا أسمى هدف "وَمَنْ أَحْسَنُ
قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ" [فصلت: 33] ومعرفة
الله هي أعظم حقيقة وعبادته هي الحكمة من خلق البشر "وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ
إِلَّا لِيَعْبُدُونِ" [الذاريات: 56], ويترتب عليها سعادة البشرية في الدنيا والآخرة " فَمَنْ
اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى" [طه: 123, 124].

ويدخل في ذلك إبراز محاسن الإسلام والرد على شبهات أعدائه وإيضاح الحقيقة
العظيمة في الحكمة من خلق البشر وما يُراد منهم وما يراد بهم وما مصيرهم.

فالحوار مطلب إسلامي لكي نقوم بواجبنا تجاه الأمم الأخرى ليس لافادة أنفسنا
فحسب بل لفائدة الأمم الأخرى أيضاً لنوصل إليها الخير الذي أمرنا به.

فالأمة الإسلامية هي صاحبة الرسالة الأخيرة، وعليها واجب البلاغ، قال تعالى: "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ" [آل عمران: 110].

2- تحقيق وظيفة الإنسان في الأرض وهي الخلافة وعمارة الأرض "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" [البقرة: 30] (8).

3- تبادل العلوم النافعة، وحل الإشكالات القائمة والتعاون على الخير "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" [المائدة: 2].

وليس من أهداف الحوار موالاتة الكفار ومودتهم من دون المؤمنين، فقد جاءت النصوص القطعية في النهي عن ذلك، قال الله تبارك وتعالى: "لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ" [آل عمران: 28].

كما أن الحوار لا يهدف إلى التنازل عن شيء من ثوابتنا العقدية أو الشرعية، أو المشاركة في الدعوات المغرضة لوحدة الأديان التي تساوي الإسلام بغيره وخطأ الحق بالباطل، أو مشاركة الكفار في باطلهم، وقد نهى الله نبيه عن ذلك فقال سبحانه: "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ [الكافرون: 1-6]، وقال أيضاً: "وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ" [القلم: 9] وقال سبحانه: "وَلَوْلَا أَنْ تَبَتُّنَا لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً" [الإسراء: 74] كما يجب التفريق بين الكفار المحاربين الذي يجب معهم الجهاد في سبيل الله "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَاداً فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ" [المتحنة: 1]، وقال سبحانه: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ" [التوبة: 73]، والمسالمين الذين قال الله فيهم: "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" [المتحنة: 8].

ثالثاً: آداب الحوار:

من أهم آداب الحوار:

1- حسن القصد من الحوار: وذلك بالإخلاص لله والرغبة في طلب الحق، قال تعالى: "وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ" [البينة: 5].

2- العلم: فلا حوار بلا علم، والمحاوّر الجاهل يفسد أكثر مما يصلح، وقد ذم الله سبحانه وتعالى المجادل بغير علم "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ" [الحج: 8]، وذم أهل الكتاب لمحاجتهم بغير علم كما في قوله تعالى: "هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ [آل عمران: 65-66].

العلم عام في كافة مواضع الحوار، فيشمل العلم بالإسلام وعقيدته وحضارته والعلم بالمحاوّرین وخلفياتهم وكافة ما يحتاج إليه في الحوار.

فالمحاوّر المسلم داع إلى الله يجب أن تكون دعوته بعلم وبصيرة كما قال سبحانه "قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي" [يوسف: 108].

فالعلم بالإسلام وحضارته وشبهات المخالفين في غاية الأهمية في حوار غير المسلمين لإقناعهم ورد شبهاتهم فضلاً عن عدم الانخداع والتأثر بها.

3- التزام القول الحسن، وتجنب منهج التحدي والإفحام، حيث أن أهم ما يتوجه إليه المحاوّر التزام الحسن في القول والمجادلة، ففي محكم التنزيل: "وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" [سورة الإسراء: 53] "وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ" [سورة النحل: 125] (9).
وعلينا أن ننأى بأنفسنا عن أسلوب الطعن والتجريح والهزء والسخرية، وألوان الاحتقار والإثارة والاستفزاز.

4- التواضع واللين والرفق من المحاوّر وحسن الاستماع وعدم المقاطعة والعناية بما يقوله المحاوّر، فهو أدعى للوصول إلى الحقيقة واستمرار الحوار، وهذا ما علمناه القرآن، فقد أمر الله نبيه موسى وأخاه هارون عليهما السلام عند مخاطبة فرعون الذي طغى وتجبر وادعى الألوهية والربوبية، فقال سبحانه: "فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى" [طه: 44].

5- الحلم والصبر، فالمحاور يجب أن يكون حليماً صبوراً، فلا يغضب لأتفه سبب، فإن ذلك يؤدي إلى النفرة منه والابتعاد عنه، والغضب لا يوصل إلى إقناع الخصم وهدايته، وإنما يكون ذلك بالحلم والصبر، والحلم من صفات المؤمنين قال تعالى: "وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ" [آل عمران: 134]. وعندما قال رجل للنبي - صلى الله عليه وسلم - أوصني، قال: (لا تغضب) (10) وكررها مراراً.

ومن أعلى مراتب الصبر والحلم مقابلة الإساءة بالإحسان، فإن ذلك له أثره العظيم على المحاور، وكثير من الذين اهتموا لم يهتموا لعلم المحاور واستخدامه أساليب الجدل، وإنما لأدبه وحسن خلقه واحتماله للأذى ومقابله بالإحسان، وقد نبه الله عز وجل الداعين إليه إلى ذلك الخلق الرفيع وأثره وفضل أصحابه، فقال تعالى: "وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ" [فصلت: 33-35].

6- العدل والإنصاف؛ يجب على المحاور أن يكون منصفاً فلا يرد حقاً، بل عليه أن يبدي إعجابه بالأفكار الصحيحة والأدلة الجيدة والمعلومات الجديدة التي يوردها محاوره وهذا الإنصاف له أثره العظيم لقبول الحق، كما تضي على المحاور روح الموضوعية.

والتعصب وعدم قبول الحق من الصفات الذميمة في كتاب الله فإن الله أمرنا بالإنصاف حتى مع الأعداء فقال: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ إِلَّا تَعَدَّلُوا اءِدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ" [المائدة: 8]، ومن تدبر القرآن الكريم وذكره لأهل الكتاب وصفاتهم الذميمة يجد أن المولى عز وجل لم يبخسهم حقهم، بل أنصفهم غاية الإنصاف، ومن ذلك قوله تعالى: "وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِنِيطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِنِيطَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا" [آل عمران: 75]، وقوله تعالى: "لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ" [آل عمران: 113]. يقول ابن القيم:

وتعر من ثوبين من يلبسهما *** يلقي الردى بمذمة وهوان

ثوب من الجهل المركب فوقه *** ثوب التعصب بثست الثوبان
وتحل بالإنصاف أفرح حلة *** زينت بها الأعطاف والكتفان(11)
ويأمر الله بمحاورة أهل الكتاب بلغة الإنصاف والعدل: "قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى
كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا" [آل عمران: 64].
والإسلام ينطلق في الحوار من التكافؤ بين البشر لا تفاضل لعرق كما حكى الله عن
اليهود قولهم: "تَحْنُ أُنْبَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُؤُهُ" [سورة المائدة: 18] أو لون كما يدعى
العنصريون البيض في أوروبا، أو طبقية كما هي عند الهندوس، وإنما بصلاحهم،
ولنتأمل آية قرآنية مفتحة بالمبدأ ومقررة وجود الاختلاف ومبينة أهمية التعارف
وخاتمة بميزان التفضيل "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا
وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" [الحجرات: 13].
وهذا الاختلاف من آياته سبحانه "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ
السِّنِّكُمْ وَالْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ" [الروم: 22].

فالإسلام يقرر أن الاختلاف حقيقة إنسانية طبيعية ويتعامل معها على هذا الأساس
"لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَاوِلُوا شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا
آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ" [المائدة: 48].

فوجود الاختلاف أمر واقع وله حكم إلهية ويجب التعايش وفق ما أمر الله من
الدعوة والنصيحة(12).

وأخيراً هذه نظرنا للحوار والاختلاف، ولكن عندما ننظر إلى الواقع ودعوات الحوار
الصادرة من الغرب لنا أن نتساءل: كيف يؤتي الحوار ثماره في العالم اليوم بين
الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب وهو يصاحب الهيمنة والاستعلاء، والظلم
والجور، والاحتلال ولغة السلاح.

إن التكافؤ بين المتحاورين مهم جداً ليحقق الحوار أهدافه(13).
أن الحوار لا يحقق أهدافه مع المجازر المستمرة في فلسطين والاحتلال في العراق
وأفغانستان؛ بل كيف تتفق لغة الحوار ع الجدار العنصري في الأرض المحتلة على
الرغم من إدانة العالم في الأمم المتحدة (باستثناء بعض دول الغرب المنحازة
للصهيونية).

أي حوار ينادي به الغرب مع هذا العدوان والظلم ولغة الاستعلاء، وفرض المصطلحات واستغلال التفوق الإعلامي لتشويه الآخرين.

كيف نثق بهذا الحوار الذي يهدف إلى نمط جديد من الدبلوماسية لتكريس الظلم ومصالح تتعلق بالاقتصاد والسياسة ومواصلة الحرب والصراع والاحتلال (14).

إن الغرب مطلوب منه قبل أن يتحدث عن الحوار ونشر الديمقراطية (والشرق الأوسط الكبير) إن كان يريد خيرًا بالآخرين يجب تقليص الهوة السحيقة بين البلدان الغنية والفقيرة، وعليه مساعدة البلدان على التنمية لا توريثها في الديون والفقر، وفرض الإملاءات عليها، ومساعدة البلدان التي خربتها الحروب كالصومال وأفغانستان وغيرها على إنهاء ذلك الوضع، بل أن تكف يدها عن إشعال الفتن في تلك البلدان.

بعد ذلك يُقال أننا نرفض الحوار والتسامح؛ ومن يتهمنا بذلك؟ إنه المستعلي الظالم المحتل لأرضنا والساعي لتشويه ديننا وثقافتنا، ومع ذلك فلا نزال نقول إننا مع دفاعنا عن ديننا وثقافتنا وأرضنا وأنفسنا فإننا نرى أن الحوار هو خيار مهم لتحقيق أهدافنا العليا القائمة لمصلحة البشرية.

(1) لسان العرب، ابن منظور (218/4-217).

(2) لسان العرب، ابن منظور (103/11).

(3) انظر: أصول الحوار، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1408هـ - 1987م، ص: 9. وانظر: الحوار مع أهل الكتاب، د. خالد بن عبدالله القاسم، دار المسلم، الطبعة الأولى، 1414هـ، ص: 104.

(4) لسان العرب، (196/4).

(5) انظر: الحضارة والعالم الآخر، د. عبدالله الطريقي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، 1415هـ، ص: 16-17.

(6) انظر: الحضارة، حسين موسى، عالم المعرفة، 1998م، ص: 220.

- (7) انظر: موقف الإسلام من الحضارات الأخرى، د. محمد نورد شان، بحث مقدم إلى ندوة الإسلام وحوار الحضارات، غير منشور، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض - السعودية، محرم 1423هـ، ص: 6.
- (8) انظر: مدخل إسلامي لحوار الحضارات، لمحمد السعيد عبد المؤمن ص(11-12)، بحث مقدم لندوة الإسلام وحوار الحضارات، مكتبة الملك عبد العزيز، 1423هـ غير مطبوع.
- (9) أصول الحوار وآدابه في الإسلام، صالح بن عبدالله بن حميد، ص: 13.
- (10) أخرجه البخاري، ك الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (5765).
- (11) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، ابن القيم، دار المعرفة، بيروت، 1345هـ، ص: 19.
- (12) انظر: مجلة العرفة، العدد 101 شعبان 1424هـ، موضوع قيم الإسلام، الحوار الانفتاح على العالم، ص: (18 - 26).
- (13) انظر: من أجل حوار بين الحضارات (9) روجيه جارودي دار النفائس، الطبعة الأولى 1411هـ.
- (14) انظر: حوار الحضارات، محمد خاتمي (50) ضمن كلمة الرئيس الإيراني في اليونسكو (بتصرف) في فرنسا 91/10/30 دار الفكر دمشق الطبعة الأولى 1423هـ.

=====

#الليبراليون الجدد في حِقة ما تحت الحداثة!

د.مسفر بن علي القحطاني * 1425/11/30

2005/01/11

الليبرالية والحداثة من أعقد المصطلحات على التعريف والضبط المنطقي، ولكنها عند التناول والاستعمال تتشكّل وحدة معرفية يتضح منها المقصود العام عند الإطلاق. فالليبرالية -بشكل عام- كلمة مترجمة من الإنجليزية يقصد بها الحرية المطلقة في الميدانين: الاقتصادي والسياسي، ثم انسحب ذلك على الميادين الأخرى: الفكرية والاجتماعية والدينية. (1)

أما مصطلح الحداثة فالاختلاف في تحديد مفهومه مازال قائماً ومعقداً عند الكثير من مفكري الغرب المعاصرين.

فالحداثة بتعبير (بيتربروكر) كان بناءً على ما قامت أركانه بعد وقوع الحدث نفسه، فاستخدام اللفظ وشيوعه كان حديثاً ومحسوراً بالحقل الأدبي، فأصبحت تطلق على التجديد كأداة للإبداع الأدبي والرؤى المبتكرة ثم انسحبت أيضاً لتشمل المجالات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فالحداثة وعي جديد، وهي شرطٌ تمكن الغرب من تحقيقه وإنجازه وأحياناً تفاعل ضده من أجل تقويضه وإلغائه. (2)

وقد عبّر عنها الدكتور الغدامي بـ"التجديد الواعي" بمعنى تحديث النسق الذهني ليكون وعياً شاملاً للتاريخ وللواقع. (3)

والناظر في واقع الفكر الليبرالي الذي تَبَنَّى الحداثة بجميع إشكالها قد حقق انتشاراً واسعاً في العالم كله خلال العقود الماضية، واخترق المعسكر الشيوعي، وضرب معوله في جدار برلين ليعلن السقوط الكلي للفكر الاشتراكي في الغرب.

أما عالمة العربي فنتيجة للامتداد الفكري والسياسي مع الغرب فقد تبنت منه الكثير من مجتمعاتنا العربية الليبرالية الرأسمالية والسياسة الديمقراطية على غرار بقية فريق الشمال الأبيض، ولم تكن هناك قناعة تامة بهذا الانتماء الفكري لليبرالية عند كثير من أبناء تلك الشعوب بعكس القليل من النخب المثقفة فيها.

وتمت من أجل ذلك محاولات كثيرة لمسح الهوية الدينية والقومية وإرغام تلك المجتمعات بتبني ثقافة الحداثة على النمط الغربي وتسييسها بالفكر الديمقراطي مما أنتج مع تراكمات الزمن وتسلط المستعمر أشكالاً متطرفة من الأصولية القومية إلى الليبرالية المتطرفة إلى العنف الإسلامي مما كلف الأمة المزيد من المعانات والويلات الطويلة والمؤلمة جزاء ذلك الانفصام النكد لشخصية الأمة وموروثها الديني، والذي مازلنا نعاني من إفرزاته السلبية إلى وقتنا المعاصر.

ومع أن استيعاب نخبنا المثقفة للفكر الحداثي كان بطيئاً ومتأخراً، فإنها لم تكذب أقدامها على درجته حتى أضحي العالم الغربي ينقد فكره الليبرالي ويودع حداثته التقليدية وينسلخ منها إلى ما أصطلح عليه فلسفياً بـ"ما بعد الحداثة" ..

وعوداً إلى عنوان المقال الذي أخصّ فيه الليبراليين العرب الجدد، كتيار حديث ظهر مع بداية عقد التسعينيات الميلادية كتوجه جديد برز على الساحة السياسية والاقتصادية والفكرية متزامناً مع أزمات المنطقة والتدخل الأجنبي في شؤونها، فقد أخذ بعد ذلك أهمية قصوى في الدوائر السياسية الغربية خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سمبتمبر 2001م.

إن النشأة الفكرية لهذا التيار تكوّنت أثناء السجال الأيديولوجي بين فلاسفة الحداثة وما بعد الحداثة، بينما يصف برهان غليون الحالة المعاصرة لمجتمعاتنا العربية وسياساتها الحداثيّة بأنها أشبه إلى كونها مجتمعات (ما تحت الحداثة) لا (ما بعد الحداثة) يقول في هذا الصدد: "إن ما تحت الحداثة لا تعنى الخروج من الحداثة، ولكن فقط الانحطاط في هذه الحداثة. فكما تدفع أزمة الحداثة المجتمعات النامية أو المهمشة إلى نكوص لأفراد نحو قيم وتقاليد وأنماط من التفكير وأساليب من العمل تكاد تكون ما قبل حداثيّة، أي سابقة على الثورات الأساسية التي شكّلت قيم الحداثة، تدفع الأزمة ذاتها الأفراد في المجتمعات التي لا تزال أمامها آفاقاً مفتوحة إلى التطلع إلى تحقيق حريات وحقوق وامتعات تجاوز ما أتاحتها حتى الآن قيم الحداثة الكلاسيكية." (4)

إن هذه الحالة الرثّة من الحداثة كما يقول غليون تعود بنا إلى استخدام أدوات تفكير القرون الوسطى من أجل تنظيم مجتمع حديث أو يعيش على الأقل في العصر الحديث. (5)

فالأصوات بدأت تعلو بشكل كبير في نقد الحداثة الغربية وتهميش ذلك الإله الذي قُدّس في كثير من مجتمعات العالم. بعد أن اشتعلت جذوة النقد من كبار فلاسفة الغرب، أمثال: الفيلسوف الفرنسي (ليونار) في كتابه الشهير (الظرف ما بعد الحداثي) حيث قدم نقداً عنيفاً لمشروع الحداثة الغربي. غير أن الفيلسوف الألماني (هابرماس) ذهب إلى أبعد من ذلك بزعمه أن الحداثة نفسها لم يكتمل مشروعها بعد. وعزّز هذا النقد للحداثة الغربية وأجنحتها السياسية والعسكرية ما كتبه (جاك دريدا) و(وميشيل فوكو) وغيرهما في بيان مهازل الديمقراطية وتناقضاتها الكثيرة.

يلخصّ الدكتور عبدالوهاب المسيري فلسفة (ما بعد الحداثة) بأنها تجرّد من العقلانية المادية؛ فلا تعرف البطولة ولا تعرف المأساة ولا الملهاة، فلسفة تترك حتمية التفكير الكامل والسيولة الشاملة، إذ يتم التوصل إلى أن كل شيء نسبي مادي، وأن الفلسفة الإنسانية وهم، وأن الاستتارة المضيئة حلم وعبث، وأن الواقع في حالة سيولة حركية مثل المادة الأولى، وأن ليس ثمة ذات إنسانية متماسكة ثابتة، ولا موضع طبيعي مادي ثابت و متماسك، فهذه كلها مجرد تقاليد لغوية وعادات فكرية وصور مجازية وحتى إن وُجِدَت الذات ووجد الموضوع فلن يتفاعلا، إذ لا توجد لغة للتواصل أو التفاعل. فالنسق الفلسفي الغربي العلماني يمر في مرحلة عجز كبير في الإجابة عن الأسئلة المصيرية الباعثة على القلق الإنساني بعد إجهاده عبر مسيرة تطوره الحضاري. (6)

إن الليبراليين العرب الجدد أمام هذا الجدل الواسع في مفاهيم الحداثة والليبرالية لم يحصل لهم تغييرٌ يُذكر في جدوى القيم الفلسفية لنهضتهم الإصلاحية لأن غلبة الشعارات الدعائية على (7) مجمل أطروحاتهم لا يعينهم مصداقيتها في أرض الواقع أو السعي لتحقيقها في المستقبل مادامت القبلية والوجهة والمصلحة غربية المصدر والمآل. (8)

ومع كل هذا الإخلاص والتفاني لليبرالية والحداثة الغربية -حتى ما أصبح منها بالياً ومتهاكاً- وقعت الكثير من الصور والحالات المتناقضة والمتباينة لأولئك الليبراليين أمام محك الأحداث الكبرى التي تمرّ بها المنطقة العربية، والمتأمل لدورهم في المرحلة القادمة يجد أن هناك خطوطاً مشتركة تقوم عليها سياستهم المقبلة، لخصّها د.شاكر النابلسي في خمسٍ وعشرين قاعدة كما جاء في مقال له بعنوان: "من هم الليبراليون العرب الجدد؟ وما خطابهم؟" (9). وقد بيّن أن هذا الجيل الجديد من الليبراليين هم امتداد لأفكار التنوير الذين جاؤوا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأبناء الفكر الليبرالي الذين جاؤوا في النصف الثاني من القرن العشرين. ثم وضع مبادئ هذا الجيل التنويري بما أسماه "مسودة أولى لمانفستو الليبراليين الجدد". ومن خلال التأمل في هذه المبادئ الخمسة والعشرين وتحليلها نجد أن أغلبها مرتكز على موقف عدائي من الدين والتراث والتاريخ الماضي للأمة! فمن المبدأ الأول حتى

الحادي عشر ومن الخامس عشر حتى التاسع عشر تركزت مبادئ تلك العريضة على الدعوة إلى محاربة الإرهاب الديني والقومي والمطالبة بإصرار لإصلاح التعليم الديني الظلامي، والتأكيد على إخضاع المقدس والتراث للنقد العقلي والعلمي وعدم الاستعانة مطلقاً بالمواقف الدينية التي جاءت في الكتاب المقدس تجاه الآخرين، واعتبار الأحكام الشرعية خاصة بزمانها ومكانها وأن الفكر الديني حجر عثرة أمام الفكر الحرّ وتطوره، والتأكيد على نبذ الولاء للماضي أو الانغلاق عليه وأنه السبب الحقيقي لضعفنا وانحطاطنا، كما ينبغي الاحتكام إلى القوانين المعاصرة لا إلى التخيلات الماضوية أو الأساطير الظلامية!.

كما نصت المبادئ الأخرى (الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر) على ضرورة سيادة العقل وطرح الأسئلة على كافة المستويات كما طرحها تنويريو القرن الماضي، وتبني الحدائث العربية تنبياً كاملاً باعتبارها هي التي تقود إلى الحرية. أما بقية المبادئ الأخرى من (العشرين حتى الخامس والعشرين) فقد ركزت على قضايا السياسة والمجتمع وذلك بالتأكيد على عدم الحرج من الاستعانة بالقوى الخارجية لدحر الديكتاتوريات العاتية واستتصال جراثيمة الاستبداد وتطبيق الديمقراطية العربية، كما لا يمنع أن يأتي الإصلاح من الخارج ولو على ظهر دبابة بريطانية أو بارجة أمريكية أو غواصة فرنسية مع تأكيدهم بأن يأتي بالطرق الدبلوماسية!.

كما ذكرت المسودة ضرورة التطبيع السياسي والثقافي مع الأعداء، ولا حلّ للصراع العربي مع الآخرين إلا بالمفاوضات السلمية مع التأكيد على الوقوف إلى جانب العولمة وتأييدها، كما ختم البيان الليبرالي بالمطالبة بمساواة المرأة مع الرجل مساواة تامة في الحقوق والواجبات والعمل والتعليم والإرث والشهادة (10).. وبعد هذا العرض لمقالة الدكتور شاكر النابلسي أجد التوافق الكبير بين أطروحات ومقالات رموز هذا التيار وما جاء في عريضة المبادئ الليبرالية التي سطرها الدكتور النابلسي.

ولعل التسارع في أحداث الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر جعلت الكثير من الدوائر السياسية والفكرية الغربية تعتمد على هذا التيار وتعبئه للهجوم على

المعتقد الديني والثابت الشرعية لشعوب المنطقة بحجة محاربة الإرهاب ومحاولة الإصلاح الديمقراطي للأنظمة والحكومات العربية. وفي هذه الأثناء أصدر الليبراليون العرب الجدد (البيان الأممي ضد الإرهاب) والذي أعدّه نخبة من الليبراليين العرب هم: العفيف الأخضر وجواد هاشم وشاكر النابلسي، وفيه حث للأمم المتحدة لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم (1566) حول التدابير العملية للقضاء على الإرهاب وذلك بضرورة الإسراع في إنشاء محكمة دولية تختص بمحاكمة الإرهابيين من أفراد وجماعات وتنظيمات بما في ذلك الأفراد الذي يشجعون على الإرهاب بإصدار الفتاوى باسم الدين. (11)

إن التناقضات والمغالطات وقصور المصادقية التي حفل بها هذا البيان جعلته ممجوجاً مرفوضاً حتى عند الأجيال الليبرالية العتيقة فضلاً عن النقد الكبير الذي كتبه الكثير من المثقفين العرب حول هذا البيان. (12)

في حين يعدّهم البعض (حصان طروادة) لتنفيذ سياسة الشرق الأوسط الكبير الذي يروج له وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) والتي طرحها في 12 ديسمبر 2002م بعنوان: "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل لسنوات قادمة" والذي يتقاطع بشكل كبير مع مطالبات ومبادرات الليبراليين الجدد كتشجيع الديمقراطية الغربية في المنطقة وتوسيع الفرص الاقتصادية وإصلاح النظم التعليمية وغيرها.

ومع أهمية تنفيذ هذا المشروع من خلال الاجتماعات الرسمية والمنتديات العالمية كالذي حصل في المغرب مؤخراً بما سمي "منتدى المستقبل للإصلاح العربي" في 10 ديسمبر 2004م؛ فإن التخوف كبير من هذا المشروع الذي سيلغي خصوصية المنطقة قومياً ودينياً ويترك أهم قضايا المنطقة والمتمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي من غير حل مع الاهتمام المتزايد بأمن إسرائيل وحماية حدودها الإقليمية. هذه الإشكاليات التاريخية والدينية والمعرفية التي يسعى الليبراليون الجدد وحلفاؤهم لتحقيقها واختراق شعوب المنطقة بها بغض النظر عن التدايعات الخطيرة للاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان وإفرازاته الاقتصادية والسياسية. سوف يؤدي إلى نتائج عكسية ويحمل المنطقة المزيد من الانفجار والتشطي المحموم بين طوائف المجتمع

وترسيخ هوة الكراهية والصدام بين حضارات الأمم والشعوب. في حين أن الإدارة الأمريكية الحالية لا تخفي توجهها الديني المسيحي البروتستانتى المتشدد الذي ساهم في حشد تأييد ولايات (حزام الإنجيل) المتدينة، بل ولا يخفي بوش الابن أثناء حملته الانتخابية أن يعين مساعداً له هو (ديفيد بارتون) ليتجول في مئات الكنائس ويقول فيها: "إن فصل الدين عن الدولة هو مجرد خرافة" (13)

إن الليبراليين العرب الجدد والذين يدعون أنهم يشكلون تياراً جماهيرياً صامتاً لا يستطيع أحد أن يقبل بذلك الادعاء إلا من خلال أدلة تثبت هذا الوجود، فالحالة الفريدة التي تشكّل فكرهم عليها جاءت متأخرة وما استأسدت هذه الأصوات النشاز التي ظلّت في جحورها كامنّة عقوداً من الزمن إلا مع قوة المحتل الأمريكي وسياسته التعسفية في المنطقة التي جاءت في أخرج زمن مرّ على الأمة.

ولم يعبأ هذا التيار بكل الظروف المحيطة؛ بل انتهز كل فرصة سنحت له للانتقام من كل التيارات الأخرى وكل الخصوم التقليديين ومع هبوب رياح التغيير في المنطقة تمكّنت أكثر من بعض المواقع الإعلامية والمنابر الفكرية لتصادر ما بقي لها من شعارات التسامح والحرية والدعوة إلى الإنسانية، واستبدلتها بتأكيد خيار القوة والسلاح ومن أجل الإصلاح، والاستعداد على كل دولة حاضنة للإرهاب -بمفهوم المحافظين الجدد- والقضاء على منابعه الفكرية بتغيير كل ماله علاقة بالتعليم الديني، والدعوة الدائمة للقضاء الحتمي على الحركات الإسلامية المعاصرة كونها منبع كل شر وعنف وإرهاب!! لقد رفعت الحداثة الليبرالية قاعدة التخلف أمام جماهير الأمة: (إما الاندماج في الآخر أو التحلل الذاتي والذوبان).

إن هذا الطرح لم يوجد له مثل إلا في الفاشية الديكتاتورية التي ظهرت كثورة ضد الحداثة وقيم التنوير لكن نراها تذبج الآن بأيدي الليبراليين المتحررين من خلال معايير متضاربة ومصالح شخصية براجماتية وسياسة ميكافيلية، لتحقيق أهدافهم وتصفية حساباتهم مع خصومهم، بل ربما لا أجد نقداً ألبسوه الإسلاميين إلا وتقمصوه بكل عنف وبنفعة. لقد أفتى الليبراليون بتحريم السياسة على علماء الدين ودعاته وجنّدوا لذلك النصوص والفتاوى !، وأدلجوا مواقفهم الحزبية من أجل دحض

آراء خصومهم الإسلاميين ولم يعتبروا حينها أي مبدأ للحوار معهم أو إعمال للعقل في الحكم عليهم وهم من يدعي الحوار و العقلنة ليلاً ونهاراً!.
إن ما نطالعه اليوم من مقالات وخطابات لذلك التيار الجديد لهو سعي لإجهاض مؤشرات العافية وركائز الإجماع الوطني على كثير من المبادئ والقيم الحضارية، طفت هذه الأطروحات المؤدلجة غرباً على سطح خطابنا الإعلامي من خارج صفنا الوطني في مرحلة الجزر والانحسار مما يستلزم التحسب لعمق جبهة المواجهة واتساع أفق الغارة التي تستهدف الوطن والأمة كونهم من أبنائنا (المارينز)!.
إن ما يجري في الغرب من مراجعات فكرية ونقد منهجي لفلسفة الحضارة الراهنة، ينبغي أن تحفز أهل العقل والمعرفة من رموز التيار الليبرالي القديم والحديث إلى البحث في مرفأ النقد والمراجعة لحقيقة الأزمة المعاصرة، فعصور التبعية والتقليد الأعمى والسير في ركب الغرب من غير تجريد وتفكيك ليس شأن النخب المثقفة الواعية. بل الذي يُنتظر من هذه النخب أن يتجردوا من مصالحهم الشخصية بنقد الذات وفق معطيات الحاضر واستشرافات المستقبل، فبناء أي نهضة حضارية لا يستلزم تدمير كل الأبنية الماضية وسحقها للزوال، ولو كانت حضارات أمم وشعوب عريقة كما يفعل بعض الليبراليين الجدد، وهذا ما يؤكد للمتابع أن هؤلاء ليسوا سوى ظواهر صوتية في فلاة الوهم والتخيلات..

-
- * رئيس قسم الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن
[1]-انظر:المورد , لمنير البعلبكي مصطلح (liberalism) ص 525, دار العلم للملايين - بيروت1970م.
[2] - أنظر: صدى الحداثة , لرضوان زيادة ص 32، المركز الثقافي العربي - الطبعة الأولى 2003م.
[3] - أنظر: حكاية الحداثة , د.عبدا لله الغدامي ص 38، المركز الثقافي العربي - الطبعة الثانية 2004م.
[4] - العرب وتحولات العالم، برهان غليون، ص 97، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 2003م.

- [5] - المرجع السابق ص 95.
- [6] - انظر : الحادثة وما بعد الحادثة. د. عبدالوهاب المسيري ود. فتحي التريكي، دار الفكر، سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق. 2003م.
- [7] - انظر : ملف الالهزم الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد 119-نوفمبر 2004م. مقال 0 الليبراليون الجدد في المنطقة العربية) هاني نسيرة.
- [8] - جريدة السياسة الكويتية 22 يونيو 2004م.
- [9] - هذا الوصف الذي نقلته عن تلك المبادئ هي جزء من النصوص الواردة في مسودة الليبراليين الجدد وليس تعبيراً اختلقته من عندي، وهذا المقال قد نشر بالتزامن مع صحيفة (السياسية) الكويتية و (المدى) العراقية و (الأحداث) المغربية ونشر في موقع (إيلاف) تاريخ 22 يونيو 2004م.
- [10] - انظر : نص البيان في موقع (إيلاف) يوم الأحد 24 أكتوبر 2004م.
- [11] - انظر : مقال (البيان الفضيحة) محمد آل الشيخ، جريدة الجزيرة 1425/9/17هـ، وردّ كتبه مهند الصلاحات نشر في صحيفة شرق وغرب الإلكترونية في 20 نوفمبر 2004م، ومقال : " لا صوت يعلو فوق صوت الأمركة" باسل ديوب أخبار الشرق 8 تشرين الثاني 2004م.
- [12] - انظر : كتاب (أمركة.. لا عولمة) بروتوكولات كولن باول لإصلاح وتهذيب العرب ، لمجموعة من المؤلفين ، دارجهاد، القاهرة 2003م.
- [13] - جريدة الشرق الأوسط 31 أكتوبر 2004م.

=====

تفكيك إيران صراع السحالي والملاي

أحمد فهمي

ماذا يحدث لو تفككت إيران إلى كيانات أو دويلات صغيرة يحكمها نظام واحد ضعيف من وراء ستار أو أنظمة متعددة ؟ .. لا أشك في أن هذا السؤال قد تشارك في الإجابة عليه والتخطيط له خبراء عديدون في الإدارة الأمريكية ، سواء في أروقة الخارجية أو المخابرات أو البيت الأبيض ، ورغم أن كل المؤشرات العدائية التي

تبديةا الولايات المتحدة تجاه إيران تبدو منصبة على تغيير النظام وإتاحة الفرصة لنظام ليبرالي علماني مكان نظام الملالي ، إلا أن الحقيقة بعيدة تماما عن هذا الهدف المرهلي ، فالولايات المتحدة تخطط في أطروحتها لنظام عالمي جديد لتفكيك الدول التي تشكل خطرا عليها أو على " إسرائيل " ولو بصورة غير مباشرة " * " والخطر الذي يمثله نظام طهران على الأطروحة الأمريكية لا يتمثل في التوجه المعلن للعداء بين الدولتين ، بل هو يتركز في الأساس في كون إيران دولة ذات طموح أيديولوجي عقدي يمنعها عن الاستسلام الكامل للرغبات الأمريكية التي لا تتناسب حتى مع الأنظمة الحليفة لأمريكا في المنطقة ، فالإدارة الأمريكية تخطط لما هو أبعد من تحالف مؤقت بينها وبين بعض دول الشرق الأوسط الكبير ، إنها تريد أن تعيد رسم الحدود وتفكيك دول قائمة وتأسيس دول جديدة وفق أسس وقواعد تضعها هي ، وتسعى من خلالها إلى إذابة البروزات والمعوقات الدينية والعرقية والسياسية ، وإعادة توزيعها في أطر سياسية تضعف قدرتها على الانتفاضة أو الثورة ، والدافع الرئيس لهذا التوجه الأمريكي بخلاف الرغبة في السيطرة ، هو : إعادة صياغة المذاهب الفكرية والأيديولوجية والأهداف القومية والدينية بصورة مشفرة لا تستقبل إلا بث البيت الأبيض الأمريكي فقط ..

ولو نظرنا برؤية جغرافية إلى البقعة الكبيرة التي تضم أربع دول متجاورة : أفغانستان وإيران وباكستان والعراق ، فسنجد عددا من القواسم المشتركة بين هذه الدول :

1- الدول الأربع يتألف سكانها من عدة أعراق وطوائف مختلفة ومتباينة ومتصارعة ، قد تبلغ مستوى مأساويا كما في أفغانستان ، وقد تبدو متماسكة مؤقتا كما في إيران ..

2- تحظى كل من الدول الأربع بميزات استراتيجية أو اقتصادية أو جغرافية أو دينية أو عسكرية ، تجعل منها دولا ذات تأثير بالغ فيما حولها ..

3- يتركز في هذه الدول الثقل الشيعي الأكبر عالميا ..

4- النجاح في تفكيك هذه الدول - كما حدث في العراق وأفغانستان - ينتج عنه حقائق سياسية بالغة الخطورة أهمها : أنه لا يمكن بحال إعادة تأسيس الدولة المنهارة بعد تفككها عرقيا وطائفيا إلا إذا توفرت عدة عوامل لا تجتمع عادة إلا مرات نادرة

في التاريخ ، والنتيجة الثانية أن الولايات المتحدة ستسيطر على بقعة جغرافية هائلة صالحة في معظم أجزاءها لممارسة النفوذ السياسي ونشر التواجد العسكري ، والنتيجة الثالثة أن الحصار وعدوى التفكيك سيكون من نصيب الدول العربية في المرحلة التالية ..

5- يبدو التدرج واضحا في تراتبية التفكيك الأمريكي لهذه الدول ، فأولا كانت أفغانستان هي الأضعف والأخطر لتواجد نظام إسلامي ممثل في طالبان التي فتحت أرجاء البلاد لتنظيم القاعدة ، ثم كانت العراق الدولة التالية لتوفر مسوغات كافية لبدء الغزو ، ومن ثم فإن إيران تبدو عدوا محتملا أكثر من غيرها ، ويقدم نظام الملالي صورة دعائية سيئة كافية لترويج العداء في الغرب ضد إيران ، وأخيرا تأتي باكستان الحليفة ، والتي لن يحين دورها إلا بعد انتهاء دورها أو دور مشرف في تقديم كافة سبل الدعم للحرب الأمريكية ضد " الإرهاب " ..

وسوف تركز هذه الدراسة التي نعرضها في سلسلة من المقالات بمشيئة الله تعالى على الشأن الإيراني باعتباره في بؤرة الأحداث في الوقت الحالي ، ونظرة سريعة على التركيبة الإيرانية الداخلية تقدم لنا هذه المعلومات :

يتكون المجتمع الإيراني من عدة أعراق : الفرس بنسبة 51% ، الآذاريون 24% ، الجيلاكي والمازنداراني 8% ، الأكراد 7% ، والعرب 3% ، والبلوش 2% ، والتركمانيون 2% ، أما اللغات فهي : الفارسية ، التركمانية ، الكردية ، اللورية ، البلوشية ، العربية ، أما طائفيها ، فالنسبة الرسمية : شيعة 89% ، مسلمون سنة 10% ، بينما تصل مصادر غير رسمية بنسبة السنة إلى نحو 20% ..

ومشكلة الدولة متعددة الأعراق والطوائف أن هذا التعدد يضاعف من الحس الجمعي بقيم ومصالح مشتركة ، وما لم يتوافر قمع سياسي أو عسكري فإنه لا يمكن توحيد البلد تحت حكم نظام واحد ، وعبر التاريخ كانت هناك صورتان فقط توحدت فيها الأعراق والطوائف ، الأولى عندما ينصهر الجميع في بوتقة الإسلام - السني - في ظل حكم إسلامي ، والثانية حدثت ويمكن حدوثها لكن لفترة مؤقتة وبنسبة نجاح ناقصة ومشوهة ، وذلك عندما تعيش الأعراق والطوائف في ظل حكم ديمقراطي

حقيقي ، لكن هذا النموذج في حال تطبيقه بمثالية يكون أثره كما قلنا ناقصا ومشوها ، فكيف عندما يطبق بصورة جزئية ناقصة أو مشوهة ؟ ..

وتعاني إيران حاليا من صراع متبادل بين عدة أطراف ، فهناك الصراع الشيعي الشيعي بين المحافظين والإصلاحيين ، أو الصراع بين الليبراليين العلمانيين والدينيين ، وهناك الصراع مع الأكراد ، ومع السنة ، ويعاني المجتمع الإيراني من تمزق هائل بين مختلف الأطراف التي تبدو إلى الآن متوازنة في درجة قوتها ، وإن كان معدل تنامي الرفض للدولة الدينية في نموذجها الإيراني يبدو ملمحا إلى المصير الحتمي بنشأة صراع داخلي قد يصل إلى مستوى انتفاضة شعبية شاملة أوحرب أهلية ..

ومن الظواهر اللافتة التي تؤكد هذا التوجه الجراً الإعلامية المتزايدة على نقد نظام الملالي ، وكان المثال الأبرز مؤخرا الفيلم الشهير " مارمولك " أو " السحلية " وهو فيلم يقدم رؤية تفكيكية ساخرة لنموذج رجل الدين الذي يحكم إيران ، ويدعو الفيلم في فكرته الفلسفية إلى الربط بين خلفية النشأة والحياة لرجل الدين وبين مظهره الخارجي ، ويقدم نتيجة منطقية مؤداها أن هذا النموذج المشوه لا يصلح لحكم إيران ، وقد شاهد الفيلم حتى الآن عدد يقدر بالملايين ، وفي دور السينما فقط شاهده أكثر من نصف مليون إيراني ، وتباع أقراص DVD على الأرصفة في طهران ، وشاهد عد كبير من الملالي يقف في طوابير ليشاهد الفيلم في دور السينما ..

وقد أبرز الفيلم الفجوة الهائلة التي تنمو في أوساط الإيرانيين من حيث النظرة إلى رجل الدين الشيعي ، فهناك فريق المتدينين الذي يعتبر هؤلاء " ملالي " يستحقون التبريل والتقدیس والطاعة ، والفريق الآخر من الشعب متأثر بالثقافة الغربية يعتبرهم " سحالي " يستحقون السخرية والإبعاد عن حكم البلاد والعباد ، فهو إذن صراع بين رؤيتين وبين ثقافتين ، يحمل كلاهما جمهور شيعي ، صراع بين السحالي والملالي ..

ونحن عندما نتهم الولايات المتحدة بالسعي لتفكيك إيران واقعيا وسياسيا ، فذلك ليس نقلا حرفيا من مصادر أمريكية تعترف بذلك رسميا ، وإنما هو استنباط واستشراف للأطماع الأمريكية الاستعمارية من خلال دلائل ومؤشرات لا يمكن التغاضي عنها ، ويجب أن نضع في اعتبارنا أن تفاعل المقاومة في العراق يمثل عقبة كبرى في سبيل

تنفيذ الرؤية الأمريكية ، وأن إيران لها مصلحة عظمى في إغراق أمريكا في المستنقع العراقي لأنها تعلم جيدا أنها - وليس سوريا - تأتي تاليا على القائمة الأمريكية ، ولكن هذا الارتباك الأمريكي في العراق لا يعني أن إدارة بوش لا لا تمضي قدما في تهيئة الميدان الإيراني لمرحلة الصراع المقبلة ، فهناك ملامح كثيرة للتدخل الأمريكي الخفي في إيران سعيا لتفكيك النظام بدون تدخل عسكري ، على الأقل في المراحل الأولية ..

ونحاول في هذه الدراسة أن نفكك الواقع الإيراني - نظريا - لنتمكن من فهم المخطط الأمريكي لتفكيك إيران واقعا ، وسوف تتضمن الدراسة المحاور التالية :

1- الشعب الإيراني ينقسم إلى فسيفساء قابلة للانهييار في أي لحظة ، فهناك فسيفساء التوجهات السياسية والمذاهب الاجتماعية وفسيفساء الأعراق وفسيفساء الأديان ..

2- هناك فئات متغربة تنمو بقوة في أوساط الشباب وترتبط في جذورها وروافدها الفكرية مع الثقافة الغربية أكثر من ارتباطها مع ثقافة الماللي والثورة الإسلامية ..

3- فساد الماللي المالي والأخلاقي (الخمس والمتعة) واستغراقهم في الصراعات الحزبية والنخبوية ..

4- الصراع السياسي بين المحافظين والإصلاحيين وآثاره على المدى البعيد ، وأهمها فرز الشعب الإيراني ضد نظام الماللي ..

5- المحافظون يفتنون بأنفسهم مشروعية الثورة الإسلامية بالتدريج ..

6- أين أهل السنة في هذه التركيبة المعقدة ..

7- هناك فئات من الشعب لا تزال تؤيد نظام الماللي وتدعمه بقوة انطلاقا من تعصب للمذهب الشيعي ..

8- تنامي الدور الخارجي - الأمريكي - في التأثير في الشؤون الداخلية الإيرانية (مثال : قدرة النظام أصبحت محدودة في قمع أي انتفاضة شعبية ، إذ كثيرا ما تتخذ الإجراءات القمعية كذريعة للتدخل في الدولة من قبل القوى الدولية) ..

9- ما هي احتمالات نجاح المخطط الأمريكي ، وماذا يحدث لو تفككت إيران ؟ ..

"*" (راجع في ذلك مجلة البيان عدد مقالة : الدول الإسلامية بين التفكيك والتقسيم
، للكاتب)

=====

الدول الإسلامية بين التفكيك والتقسيم

أحمد فهمي

تحت عنوان: «تعديلات في الكتب المدرسية في العراق» نشرت صحيفة الحياة رسماً ساخرًا يبدو فيه مدرس عراقي في فصله؛ ممسكاً بكتاب يقرأ منه لتلامذته متوتراً: «وهنا دَحَلَ الرئيس بوش وحرر ليلي من براثن الذئب!»، ويظهر وراء النافذة جندي أمريكي متلصص، يرمز إلى فعل المراقبة.

هذا الرسم يعبر عن الوضعية التي تريد الإدارة الأمريكية أن تصل إليها في الدول الإسلامية كافة، فالرئيس بوش لم يأت فقط لكي يحرر الشعب العراقي من براثن صدام؛ بل أيضاً ليحرر ليلي من براثن الذئب، ويلي هنا ترمز إلى كل شأن داخلي وخصوصية إسلامية، والذئب يرمز إلى المارقين المعارضين للحرية على الطريقة الأمريكية.

وتأتي سياستا التفكيك والتقسيم للدول الإسلامية في مقدمة الوسائل المعتمدة لتحقيق تلك الغاية، وهناك مدخلان لمتابعة تفاصيل هذه المؤامرة المزدوجة.

أولهما: عن طريق رصد ومتابعة الدراسات والبحوث والتقارير والتصريحات التي تتسرب . أو تُسرب . من المراكز البحثية، والمؤسسات السياسية، وجهات الضغط اليهودية، وهي طريقة حصرية لا شك، وتقدم لنا رؤية شاملة، ولكن يعيبها أنها تدخلنا في متاهة من الخيارات والسيناريوهات المحتملة؛ كونها تبدأ من نقطة مبكرة في العقل الأمريكي، ورغم احتياجنا إليها إلا أن هناك طريقة أخرى من شأنها موازنة هذه الرؤية الأكاديمية.

ثانيهما: عن طريق تتبع وتحليل الأداء السياسي والعسكري الأمريكي في العالم الإسلامي؛ على الأقل في الأعوام القليلة الماضية. والسياسة الأمريكية تتميز باتباعها لأسلوب «الأنماط الحاكمة»؛ بمعنى التقيّد بسلوك نمطي . سابق . في المواقف اللاحقة، أو بمعنى اعتبار كل قرار لها بمثابة بروفة للقرار التالي، فعلى

سبيل المثال: احتلال «بنما» كان تجربة للإنزال البري في حرب الخليج، وحرب أفغانستان كانت بروفة لحرب العراق، على الأقل من منظور عسكري، وهكذا. وسوف نتبع في هذا المقال الطريقة الثانية.

? الاستراتيجية الأمريكية.. وسياسات التفكيك والتقسيم:
أولاً: تعريفات:

التقسيم السياسي للدول؛ مصطلح معروف ومتداول ومعناه ظاهر للأفهام. أما التفكيك؛ فنعني به في هذه الدراسة ما يأتي: سعي قوة خارجية إلى سلب قدرة نظام ما على نظم القوى السياسية الداخلية - عرقية أو طائفية أو سياسية - في عقد واحد ينبثق من عقيدته السياسية.

وبمعنى آخر؛ فإن التفكيك مرادف لانفراط العقد الداخلي، وتداعي مركزية النظام وسيطرته على القوى الداخلية. وينبغي الانتباه إلى أن التفكيك بهذه الوضعية لا يماثل الانهيار، بل هو مرحلة سابقة عليه، وفي حال نجحت القوة الخارجية في إحداثه؛ فإنها يمكن أن تحافظ على الاستقرار الداخلي بإعادة تركيب القوى الداخلية وفق نظم خاص بها.

ثانياً: الأهداف الأمريكية في العالم الإسلامي:

لماذا تريد الولايات المتحدة أن تفكك أو تقسم الدول الإسلامية؟ الإجابة عن ذلك تتضح من خلال خمسة أهداف، اثنان منها يتعلقان بالدولة الصهيونية، ويتحددان وفق مصالح دينية وسياسية مختلطة، وهذه الأهداف هي غاية ما يريده الأمريكيون، وليست أهدافاً مرحلية:

1 - تدشين القوة الأمريكية كإمبراطورية معاصرة تسيطر على دول العالم التي لا تعتنق الحضارة الغربية.

2 - ضمان أن تفقد الدول الإسلامية أي قدرة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو ثقافية على مواجهة أو تهديد أمن «إسرائيل» وسلامتها، والفقد هنا ينبغي أن يكون شاملاً ودائماً.

3 - التهيئة لدولة «إسرائيل» الكبرى وإقامتها وفق الحدود والتعاليم التوراتية، أو قوة «إسرائيل» العظمى وفق الحدود الحالية، وفي النطاق العربي والإسلامي.

4 - يتعلق بالإرهاب؛ الوصول بالدول الإسلامية إلى حالة العجز الكامل عن تخريج حركات إسلامية «متطرفة وإرهابية» حسب المفهوم الأمريكي، عن طريق إصابة الشعوب بالعقم الديني والثقافي والسياسي؛ بما يقلل من أي احتمال لانبعاث إسلامي يهدد المصالح الأمريكية.

5 - ضمان استمرار الدول الإسلامية مصدراً مأموناً للمواد الأولية وفي مقدمتها البترول، وسوقاً استهلاكية مفتوحة للمنتجات الأمريكية.

ثالثاً: أمريكا تجدد الرؤية الاستعمارية:

استعمار العالم الإسلامي في القرنين السابقين من قبل الأوروبيين؛ مرّ بأربع مراحل متتابة استغرقت منهم عشرات السنين، وهي: الاحتلال العسكري . التغيير الداخلي بما يتلائم مع ثقافة المحتل ومصالحه . تعيين نظام هش يدير البلد بإشراف مباشر من المحتل . الانسحاب وفسح المجال لنُظُم عميلة أو معادية للإسلام.

هذه المراحل هي نفسها التي طبقها الأمريكيون في أفغانستان والعراق، ويخططون لتطبيقها في دول أخرى، مع فروقات مهمة، وهي:

- الزمن الإجمالي للمراحل . ما عدا الانسحاب . لم يستغرق أكثر من أشهر معدودة، وهو ما فاق قدرة الكثيرين على الاستيعاب، وخاصة الذين لم يفقهوا بعد أساليب الاستعمار القديم.

- أن الانسحاب يُفترض به أن يكون اختيارياً وليس جبرياً بعد أن تكتمل خيوط المؤامرة، ويثبت النظام البديل جدارته، كما أن الاستقلال في هذه الحالة لن يكون تاماً.

- هذه الرؤية الأمريكية تتميز أيضاً بأن لديها القدرة على ابتكار مسوّغات فورية للبدء في أولى مراحل الاستعمار؛ ما يعني أن فترة التحضير قد تُدغم في أسابيع قليلة؛ ما يعني كذلك أن الرؤية اليومية قصيرة الأجل للأحداث، والتي تقدمها وسائل الإعلام العربية للرأي العام الإسلامي، يمكن أن تقوي البصر تحت القدمين، ولكنها تسبب العمى فيما وراء ذلك!

- حسب مفهوم الاتعاظ بالغير؛ فإنه يمكن في حالات معينة تجاوز المرحلة الأولى، والانتقال المباشر إلى المرحلة التالية وفق آلية سوف نتناولها بالتفصيل لاحقاً، وهو ما اخترنا له اصطلاحاً تسمية «التفكيك السياسي».

رابعاً: التفكيك السياسي وليس التقسيم؛ هو المرحلة المقبلة: تقسيم بعض الدول الإسلامية هو وسيلة . أمريكية . وليس غاية، والغاية ما ذكرناه سابقاً، وإن كان التقسيم وسيلة جذرية لتحقيق المقصود؛ إلا أنها تبقى غير عملية في كل وقت لأسباب كثيرة:

- هناك دول إسلامية غير قابلة للتقسيم؛ من حيث عدم وجود تمايز عرقي أو طائفي داخلها.

- كثير من الدول القابلة للتقسيم لا يشترط أن يتوفر فيها عوامل أساسية . مُحفزة ؛ توفرت في النموذجين العراقي والأفغاني . الأكثر عرضة لخطر التقسيم ؛ مثل القمع الداخلي، وتمايز الأقليات جغرافياً، أو حتى توفر معارضة سياسية ناشطة ذات مطالب انفصالية واضحة.

- في بعض الحالات، مثل السودان، يكون التقسيم مطلباً مرفوضاً، فقد أبدى جون جارنج ذو التبعية الأمريكية رغبة واضحة في الحفاظ على وحدة السودان، وهذا يعني أن تقسيم الدين يأتي في مرتبة متقدمة على تقسيم الدولة في المفهوم الأمريكي.

- التقسيم بدون إعدادات مسبقة قد يؤدي إلى حالة من الفوضى يعتبرها الأمريكيون المجال الخصب لنشأة الحركات «الإرهابية» في زعمهم؛ حيث تكثر الكيانات ذات السيطرة المركزية المحدودة، كما أنه يتطلب تغطية عسكرية مكثفة قد لا تتوفر في ظل التجربتين الأفغانية والعراقية، كما أن الدول الغنية بمواردها مثل العراق؛ لن يستقيم الانتفاع بثرواتها في ظل فوضى سياسية وعسكرية.

- لا توجد سيناريوهات مقنعة إلى الآن لتنفيذ انتقال تعسفي من مرحلة الدولة الواحدة إلى كيانات متعددة، وهو ما يقوي الحاجة إلى مرحلة انتقالية تحقق جل فوائد التقسيم دون التعرض لمفاسده.

وكان التفكيك السياسي - بدون احتلال عسكري - هو المرحلة الملائمة للواقع الإسلامي، وخاصة أنه أسلوب يناسب الدول كافة؛ كونه: يتضمن ليس فقط الدول

ذات التمايز العرقي والطائفي؛ بل ذات التمايز السياسي والقبلي أيضاً، كما أنه يوفر القوة العسكرية لمناطق أخرى، ولا يسبب التورط فيه أزمات داخلية أمريكية. لكن في المقابل يبقى التفكير مرحلة انتقالية لما بعدها، يعني التقسيم إلى دول وكيانات صغيرة، أو إعادة رسم الحدود بين الدول الحالية. وننبه إلى أمر مهم، وهو أن الأمريكيين لا ينظرون في هذا الصدد إلى أي دولة بوصفها واقعاً، وإنما بوصفها قدرة؛ بمعنى أنه قد تكون دولة ما حليفة لهم في الوقت الحالي، وهذا واقع، ولكن الدولة نفسها بوصفها قدرة تصنف خطراً محتملاً على المصالح الأمريكية لمجرد كونها إسلامية، واحتمالات التفكير والتقسيم تعنى - فقط - بقدرة الدولة، وليس واقعها، وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير كثير من المتناقضات في الأداء السياسي الأمريكي، بل والأوروبي مع دول مثل تركيا.

? آلية التفكير السياسي في الدول الإسلامية:

تملك الولايات المتحدة أوراق ضغط كثيرة على الدول الإسلامية، بعضها للأسف سُلمت من قبل هذه الدول عن طواعية؛ لذا تبقى المسؤولية موزعة بين طغيان الأمريكيين، وتخاذل المسلمين.

ويمكن بلورة مراحل التفكير السياسي وصوره في النقاط الآتية:

أولاً: القوة العسكرية:

وهي الوسيلة الآكد في هذا المجال، ولكن الإشكالية الأزلية في العمل العسكري ليست هي تحقيق المكاسب، وإنما الحفاظ عليها بعد ذلك، وفي العراق وأفغانستان يمكن تلمس الخطوات الإجرائية التي قامت بها الإدارة الأمريكية: إيجاد المسوّغ لضربة عسكرية . تنفيذ عملية احتلال قوية وسريعة . إقامة نظام سياسي داخلي صوري، على رأسه عملاء سابقون للمخابرات الأمريكية؛ أمثال قرضاي والجلبي والجعفري؛ لذا فتش دائماً عن المعارضين المدعومين أمريكياً، فهم رؤساء المستقبل. وبعد ذلك يؤسس الأمريكيون توازناً داخلياً يكون الوجود الأمريكي العسكري حجر الزاوية فيه، بل يتحول . كما في العراق . إلى مطلب لفئات كثيرة داخلياً وخارجياً، وقد مر بنا كيف أن بعض الإسلاميين يطالبون أمريكا بعدم الرحيل قبل أن تستقر الأوضاع، وهذه قمة البراعة السياسية الأمريكية، والتي تكتمل بكون الانسحاب

الأمريكي في حال تحققه يعني تدشين مرحلة التقسيم فعلياً على أرض الواقع، وبأيدي العراقيين أنفسهم، يعني بأسلوب ديمقراطي، وهو ما يتجنب كثيرون الخوض فيه، وإلا فماذا يمكن أن يحدث لو قرر الأمريكيون الانسحاب فوراً من أفغانستان والعراق؟ وهو ما ينقلنا إلى سؤال أصعب: هل بقاء الأمريكيين في هذه المرحلة أفضل أو انسحابهم؟ ومحاولة الإجابة عن هذا التساؤل هي الفتنة التي وقع فيها بعض الإسلاميين في العراق . كما سبق .، والسر يكمن ليس في معرفة الجواب؛ بل في تحديد السؤال الصحيح.

ثانياً: التفريغ السياسي:

هناك مفهوم سياسي يمكن أن نطلق عليه «تزامم القوى»، يمكنه تفسير ديناميكية التوازن بين القوى السياسية الإقليمية والمحلية، ومن ثمّ تفسير طريقة التكيك السياسي لأي دولة، ويفيد هذا المفهوم أن: منطقة النفوذ التي تتنازل عنها قوة دولية أو إقليمية أو محلية . جبراً أو طوعاً . لا تبقى أبداً فارغة، بل تُشغل على الفور من قبل قوة أخرى فاعلة؛ لكي يتحقق التوازن وفق الوضع الجديد.

وهذا المفهوم يستخدم . بتوسع . من قبل الأمريكيين في إحداث تفريغ سياسي داخل الدولة الإسلامية المستهدفة عن طريق ممارسة ضغوط على نظامها السياسي الحاكم؛ بحيث يتخلى عن بعض نفوذه، وفي مقدمة ذلك العقد الذي تنتظم فيه القوى السياسية المحلية؛ بحيث تحدث خلخلة سياسية تتيح للأمريكيين الدخول كشريك رئيس في اللعبة السياسية الداخلية، ويُستخدم النفوذ الأمريكي من قبل أطراف مختلفة في تدعيم مواقفهم في مواجهة النظام الحاكم، ويعاد رسم الخريطة السياسية من جديد بعد إضافة الشريك الأمريكي.

ويمكن فهم الأمر بطريقة أخرى، فمن المفترض أن أي دولة لها أهداف استراتيجية كبرى يكون العمل على تحقيقها مهمة النظام الرئيسة، وهذه الأهداف مثل: تحقيق الاستقرار والتقدم، والتحول إلى قوة إقليمية، والحفاظ على الوحدة الداخلية، وتطوير القوات المسلحة، ونصرة القضايا العربية، ومنها أيضاً حماية النظام لنفسه، وهو أمر معتبر، والذي يحدث أن الضغوط الأمريكية . ومنها إشاعة مخططات التقسيم وترويجها . تؤدي تدريجياً إلى اختزال الأهداف الاستراتيجية للنظام، حتى لا تترك له

غاية إا حماية نفسه، وذلك يعني فراغاً سياسياً داخلياً كبيراً لا بد أن تشغله قوى أخرى، ويعني أيضاً سهولة توجيه النظام لخدمة المصالح الأمريكية، والمتأمل في حال أغلب الدول الإسلامية يلحظ بسهولة أنه لم يعد لها أدوار خارجية مؤثرة، وتآكل دورها الإقليمي إلى حد كبير، وطراً خلل واضح على مفهوم العلاقة بين الدولة والنظام؛ متمثلاً في سؤال: هل النظام يحفظ الدولة، أو أن الدولة تتولى حماية النظام؟

ثالثاً: تحفيز الأقليات:

كثير من الدول الإسلامية ذات تمايز عرقي أو طائفي أو قبلي، ويعتبر وجود الأقليات أحد عوامل التوتر وعدم الاستقرار الدائمين في أي دولة، ومدخل رئيس لأعدائها في محاربتها. وتحرص أجهزة المخابرات الأمريكية على ترسيخ علاقات قوية مع جميع الأقليات في الدول الإسلامية، في السر والعلن، حسب كون المعارضة خارجية أو داخلية، وتعتبر الأقليات أحد وسائل الضغط السياسي لخلخلة النظام في الدولة وإضعاف مركزيته، ويمكن تقسيم الأقليات باعتبار تأثيرها إلى: أقليات ناشطة، وأقليات نائمة، والأولى تتميز بحركة سياسية قوية، ومطالب واضحة، وعلاقات راسخة مع الأمريكيين، ويصل نفوذها في بعض الدول درجة مواجهة السلطات، والاتصال بالمسؤولين الأمريكيين عند حدوث أي أزمة، ويصح أن يطلق عليها دولة داخل الدولة، ومثل هذه الأقلية تصبح عنصراً مهماً في تفكيك الدولة، وفسح المجال للنفوذ الأمريكي.

أما الأقليات النائمة؛ فليس لها مطالب واضحة، ولا نشاط سياسي قوي، ويحاول الأمريكيون في الفترة الأخيرة الاتصال بممثلين لهذه الأقليات في دول مختلفة، والعمل على إيقاظها وتحفيزها، للاضطلاع بدور مستقبلي.

رابعاً: العد التنازلي:

وهو مرحلة متقدمة من الضغط السياسي، تصبح فيها الأزمة مع الأمريكيين أزمة وجود، بالنسبة إلى نظام الدولة الإسلامية بالطبع، وتعطي الإدارة الأمريكية تحذيرات واضحة، ومهلة محددة أحياناً لتنفيذ المطالب.

وقد تعرضت لهذا الأسلوب بالتحديد أربع دول إسلامية (أفغانستان، العراق، ليبيا، سوريا)، في اثنتين منها (أفغانستان، العراق) وصل العد إلى الصفر، وفي واحدة منها (ليبيا) تدارك النظام نفسه وأوقف العد على الطريقة الأمريكية، وفي الأخيرة (سوريا) يبدو الحال متأزماً، وخاصة أن الخيارات الأمريكية كثيراً ما تحصر الدولة المهددة بين: سُمّ وسيف، وفي النموذج السوري؛ جاء الهجوم «الإسرائيلي» قرب دمشق ليعلن بصراحة أن لا قابلية لوجود دولة البين بين؛ فإما التحول إلى نموذج صدام الرفض وتحمل العواقب، وإما التحول مائة وثمانين درجة بطريقة درامية.. كما فعل القذافي.

خامساً: الشرعية التاريخية:

يعتقد الغربيون بقوة في قدرة المرجعية التاريخية على التأثير في الواقع، وبصفة عامة؛ فإن أي قوة سياسية في أي بلد تتخذ من إحدى نقاط التاريخ محوراً ومرجعياً لها، ففي مصر . مثلاً . يرى الليبراليون أن فترة حكم الوفد والانتخابات الديمقراطية فترة ذهبية، ويرى الناصريون أن فترة حكم عبد الناصر ينبغي أن تكون مرجعاً محورياً للأمة كلها، والإسلاميون يتخذون من الخلافة العثمانية أقرب مرجعية تاريخية لهم، وتسعى كل قوة إلى العودة بالواقع لمطابقة مرجعيتها التاريخية، ويتسلل الأمريكيون من هذه الرؤية التاريخية؛ لتسويغ تفكيك بعض الدول الإسلامية، حيث تقترض أن وضعاً ما في التاريخ المعاصر لهذه الدولة هو وضع طبيعي، ويكون هذا الوضع عادة تفكيكياً قبل التوحد، فتعتبر هذه المرحلة من التاريخ هي المرجع، وأن الواقع ينبغي أن يدور لمطابقتها مرة أخرى، ولا شك أن ذلك سوف يكون لحساب أطراف دون أخرى.

وقد حاولت الإدارة الأمريكية استخدام هذه المرجعية التاريخية في كل من أفغانستان والعراق، عن طريق الملك ظاهر شاه، والشريف حسين.

سادساً: الضربات العسكرية الخاطفة:

دشنت الحكومة (الإسرائيلية) أسلوباً جديداً في هذا المجال، وذلك بضربتها الجوية الخاطفة لمخيم «عين صاحب» في سوريا، وهذه الخطوة ربما يكون الدافع الرئيس لها هو النيابة عن الإدارة الأمريكية المتورطة عراقياً في معاقبة بعض الدول المشاغبة، لكن بأسلوب «الأنماط الحاكمة» الأمريكي الذي سبق الحديث عنه،

وبذلك تكون هذه الضربة نمطاً حاكماً لما يليها بالصورة الآتية: ضربة لمخيم فارغ .
ضربات داخل دمشق لمراكز الفصائل الفلسطينية . ضربة جوية للمفاعل الإيراني .
ضربات جوية لتحديد القدرة النووية الباكستانية، وقد تستغرق هذه التتابعية شهراً أو
سنوات، لكن ما يهمنا هنا أن هذه الضربات تنشئ نوعاً من الاضطراب السياسي
الداخلي؛ لأن النظام المستهدف يتم ضربه دون أن يقدر على الرد؛ لأنه يعلم أنه
يُستدرج إلى حتفه، ومن ثمّ تتزايد حالة الاحتقان الداخلي، وتضعف سيطرة النظام.
وهذا الأسلوب يعتبر حلاً بديلاً . أو مؤقتاً . للخطة الأمريكية الأصلية، والتي سربها
الجنرال الأمريكي ويسلي كلارك المرشح الأمريكي الديمقراطي لانتخابات الرئاسة
القادمة، في كتاب له؛ أنه بلغته معلومات منذ عام 2001م، وقبل هجمات سبتمبر،
بوجود خطة أمريكية لاحتلال خمس دول بعد العراق؛ هي: سوريا وليبيا ولبنان
والصومال وإيران.

وتبقى قدرة الأمريكيين والإسرائيليين على إيجاد المسوّغات لتوجيه مثل هذه الضربات
عاملاً محددًا، ويلاحظ مؤخراً أن هناك نشاطاً غير معتاد في توجيه باقة متنوعة من
الاتهامات لمختلف دول المنطقة، وهذا بدوره يثير حالة من القلق والتوقعات غير
المرغوب فيها.

؟ من يحمل الهم الإسلامي؟:

هناك إجراءات لا بد أن تُتخذ، وهناك ردود أفعال لا يمكن أن تغيب في مواجهة
مؤامرة تفكيك العالم الإسلامي وتقسيمه، والخطاب هنا موجه إلى أربع فئات على
وجه التحديد: الحكومات . الشعوب . التيارات الإسلامية . المقاومة.
أولاً: الحكومات:

يرى كثيرون أن الخطاب الموجه للحكومات في هذا المجال خطاب عبثي، لعدة
أسباب، لعل من أبرزها اختلاف المنطلقات والرؤى والأهداف، ولكن مع ذلك يظل
توجيه الخطاب إليهم لازماً.. ولو باعتبار وعظي.

وتتبدى ملامح العجز لدى كثير من حكومات الدول الإسلامية في أمرين رئيسيين:

- السعي إلى امتلاك القوة العسكرية.

- القدرة على استخدام القوة سياسياً وعسكرياً.

أما أولهما؛ فقد تراجعت في أغلب الدول جهود السعي إلى امتلاك قوة عسكرية بارزة، خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي، وفي العالم العربي . تحديداً . قلَّ أن تجد دولة تعقد صفقة عسكرية مفلتة، تُحدث نقلة نوعية في الميزان العسكري مع العدو الصهيوني، ولا ينبغي أن نُخدع بالمليارات التي تدفع لشراء مجموعة طائرات الإف، فهذه الأسراب الحاشدة تنتظر تمام التطبيع والسوق الشرق الأوسطية؛ لكي تتولى «إسرائيل» مهمة تحديثها وتطوير أنظمتها أسوة بما يحدث مع الهند وتركيا، بل إن أهم المنتجات التي سيتم تبادلها مع اليهود في هذه المرحلة: المنتجات العسكرية الأمريكية بما فيها قطع الغيار اللازمة، والتي صُنعت في المصانع «الإسرائيلية» .

وطيلة أكثر من ثلاثة عشر عاماً لم نسمع أن دولة عربية واحدة تجاوزت الحدود في هذا المجال، أو ضُبطت لها صفقة صواريخ متطورة، أو حاولت امتلاك أحد أسلحة الردع الشامل.

أما بالنسبة للقدرة على استخدام القوة المتاحة عسكرياً أو سياسياً؛ فذاك من مواطن الضعف البارزة عربياً وإسلامياً، نتيجة الفوضى الحادثة في منظومة الأهداف الاستراتيجية للنظام، والرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان له عبارة معروفة، يقول: «إن أمن أي دولة يتوقف على عزمها على استخدام القوة أكثر مما يتوقف على رغبتها في التفاوض» . ونضرب مثالين على ذلك بدولتين إسلاميتين:

فباكستان تملك قوة ردع هائلة، وصناعة عسكرية متطورة، ولكنها تحولت بين يدي نظام برويز مشرف إلى عامل ضعف وانهزام، وصرنا أمام حالة سياسية فريدة من نوعها: نظام باكستان ينهزم في مواجهة الضغط عليه لامتلاكه السلاح النووي؛ بدلاً من أن يضغط هو بالسلاح نفسه لتحقيق مطالبه وتخفيف الضغوط! وفي برنامج وثائقي قدمته البي بي سي عن إرهابات حرب أمريكا على أفغانستان؛ صرح مسؤولون أمريكيون بارزون: أن أربعة . فقط . من الضباط الكبار في الجيش الباكستاني كانوا سيتسببون في إخفاق ذريع لخطة بوش لو أصروا على موقفهم الراض لتقديم الدعم لقواته العسكرية، ولم تكن أمريكا تملك في مواجهة باكستان أكثر من تفعيل الحصار الذي تفرضه عليها أصلاً منذ التفجيرات النووية . والكيان المحاصر يتحتم عليه البحث عن مخرج لفك حصاره، وليس البحث عن جحر يفاقم

أزمته! وهذا الفهم البسيط لهذه الإشكالية يغيب عن دولة نووية، ولكن تستوعبه حركة مقاومة مثل حماس؛ حيث يتصرف قادتها بناء على حقيقة مهمة، وهي أن العدو قد فقد كل وسائل الضغط في مواجهتهم، ومن ثمَّ لا مسوِّغ للانكماش.

وفي المقابل.. فإن نظام صدام حسين الذي كان قد فقد أسباب قوته؛ يجاهر باستخدام القوة، ويهدد بدحر الأعداء وقهر المعتدين، في حين تبين لاحقاً أن صدام يعجز حتى عن مجرد الذود عن ولديه، فصدام كان يهدد بقوة لا يملكها، ومشرف كان يملك قوة لا يستخدمها، وبقية الدول الإسلامية حالهم بين هذا وذاك!
ثانياً: الشعوب الإسلامية:

كانت الحكومات والحركات والتنظيمات تمارس من قبل أدوارها في آفاق بعيدة نوعاً ما عن الاهتمامات الشعبية اليومية، ولكن اليوم تغير الحال، وتدنت السُّقف حتى لامست الرؤوس، ولم يعد هناك مجال للحركة دون استئذان، ولكن الشعوب لا تبالي، وهذا يعني أن جهود أدلجة الفساد والفسق والفواحش من قِبَل علمانيي النظام والفوضى؛ قد لاقت نجاحاً كبيراً في تشويه الشخصية الإسلامية، وتحولت المأساة الإسلامية إلى خبر يومي متكرر لا تتغير فيه إلا الأسماء والأرقام، وصارت العقلية الجماهيرية تنتعش يسيراً ببعض الدماء الرطبة، ولا تشعر بأطنان الدماء اليابسة، تتفاعل بحرقه مع مشهد الدرة، ثم لا تتأثر بمئات الدر التي يهراق دمها يومياً، تثور وتغضب من زيارة شارون للأقصى، ثم لا تشعر بفتح شارون باب الزيارة أمام مئات من اليهود، يقول بعض الناس إن ثورة الجماهير في وقتنا الحالي ربما تكون علامة مرضية أكثر منها صحية. والحال هكذا، حيث الثورة لا تعني إفاقة بقدر ما تعني نجاح وسائل الإعلام في استثارة المشاعر.

والحاصل أن قدرة الشعوب على حمل همّ الإسلامي لا تعدو . أنياً . كونها قدرة تشجيعية تقتصر إلى من يطورها ويوجهها؛ بما يعني أن الشعوب لا تسابق، لكنها ميدان للسباق، وهذه حقيقة مهمة ومؤثرة.

ثالثاً: التيارات الإسلامية:

مرَّ بنا أن الأمريكيين قدّموا رؤية جديدة للاستعمار، اختزلت مراحل الزمنية بصورة غير مسبوقة، ومع تداول احتمالات التفكيك والتقسيم لدول إسلامية كبرى؛ فإن

مواجهة هذا الخطر برؤى فكرية صيغت قبل عشرات السنين؛ يُعدُّ تقصيراً في حق الدين والأمة، والعبء الأكبر في ذلك يقع على عاتق الإسلاميين، والمطلوب صياغة فكر استباقي في مقابل الفكر الارتدادي الذي تروجه تيارات مختلفة، فكر يكون من أهم ملامحه استيعاب جميع المتغيرات، وأهمها أنه يواجه استعماراً متعدد المراحل، ومنها قدرته على الاستعادة من أخطاء الماضي في مواجهة الاستعمار، والتعلم من تجربة سرقة علمانيي مرحلة الاستقلال لمجهودات الحركة الإسلامية.

هذا الفكر ينبغي أن يقدم للأمة رؤية موحدة، وخيارات متعددة، تستبق الأحداث وتخرج من أسر ردود الأفعال، وتتجهز لما هو آت؛ حتى نتجاوز مرحلة الصدمة التي يتعرض لها الإسلاميون في كل هجمة من قبل الأعداء.

إن متابعة أداء الإسلاميين في الفترة الأخيرة، خاصة في أعقاب الحرب على العراق؛ لا تعطي صورة متفائلة، فبينما لا يزال الجدل محتدماً حول جدوى العمل السياسي في ظل أنظمة غير ديمقراطية؛ يفاجئنا بعض الإسلاميين في العراق بتسويغ العمل السياسي في ظل المحتل الصليبي، ومن لوازم ذلك: تجريم كل حركات المقاومة للاستعمار القديم والجديد، والسلوك الأعجب تمثل في رد الفعل لدى الإسلاميين، والذي تراوح بين اللامبالاة، وبين اعتبار ذلك شأنًا عراقيًا، وأهل بغداد أدري بدروبها! وبذلك فإن الإسلاميين يواجهون مؤامرات التفرقة؛ بتجزئة المواقف، وأقلمة الثوابت، وإعادة إنتاج الأخطاء القديمة، وإنه من أكبر الخلل حالياً أن يقال عن فعل إسلامي في بلد ما إنه شأن داخلي، والدول الإسلامية قد تحولت بأسرها إلى سفينة واحدة، ليس انطلاقاً من مفهوم ديني . للأسف .، ولكن وفق مخططات التآمر الأمريكي، فكيف يليق بنا مع هذا أن نصف أفعالاً جوهرياً بأنها شؤون داخلية؟!!

وفي مجال التوحيد بين التيارات الإسلامية لم تُقدم إلى الآن استراتيجية فعالة، وبات كثير من الإسلاميين يُعدُّون من ضمن الثوابت التراكمية: استحالة أن يتم التوحيد أو على الأقل تضافر الجهود وتنسيقها عن طريق التواصل بين قادة التيارات المختلفة جغرافياً ومنهجياً، ولكن كان هذا في الماضي، فهل قُدمت رؤية جديدة لتمهيد هذا الطريق؛ ومعلوم ما يمكن أن يترتب عليه من نتائج فعالة؟

وقد يرى بعضهم أن إقامة كيانات جديدة يكون هدفها لمّ الشمل، وتوحيد الرؤى؛ هو إجراء كاف، ولكن الأمر أعجل من ذلك، وخاصة أنه قد بدرت بوادر غير محمودة العواقب لتوجهات من قبل بعض الحركات الإسلامية التي تبدي تأثيراً إيجابياً في مواجهة الجائزة التي يلوح بها الأمريكيون على طريق العمل السياسي . نموذج حزب العدالة والتنمية التركي . في ظل نظام علماني مطلق . النموذج التركي .، وهذه البوادر منها: التبرؤ الفكري والمنهجي من قطاعات عريضة من الإسلاميين . بديلاً للتوحد . وترسيخ نظرية الشأن الداخلي في التعامل مع الفصائل الإسلامية . بديلاً للشراكة .، وللأسف هذه هي نوعية الفكر الاستباقي التي تمت صياغتها حتى الآن في الأوساط الإسلامية!

أمر أخير يحتاج إلى مراجعة، وهو حتمية تخلص الإسلاميين من رؤية الحل الواحد التي يتقيدون بها، والتي توقع العمل الإسلامي في وضعية الأزمة عندما يتبين عدم ملائمة الرؤية لتطورات الأحداث، ونوضح أكثر فنقول: إن تقويمنا لحالة التفكير والتقسيم بأنها مصيبة كبرى قد تلحق المسلمين؛ لا يعني عدم بلورة رؤية مناسبة للعمل في ظل وضعية كهذه بافتراض حدوثها.

رابعاً: المقاومة:

ثلاث دول إسلامية.. المقاومة فيها تقف حاجزاً في طريق إكمال مؤامرة التفكير والتقسيم: أفغانستان، العراق، فلسطين. ففي باكستان تتمثل المهمة الرئيسية لنظام مشرف حسب الرؤية الأمريكية في التعامل مع منظومة: المقاومة . البعد الديني لدى الباشتون . الحدود الأفغانية، وفي حال فُضي على المقاومة، وكُللت مساعي مشرف بالنجاح في علمنة الباشتون وتأمين الحدود؛ فإن الغاية من بقاءه تتلاشى، ويتم الانتقال إلى المرحلة التالية، وهي تقسيم الدولة الباكستانية، وقد تحدثت دراسات أمريكية عن توقع ذلك مع العام 2010م.

وفي العراق وفلسطين؛ تفعل المقاومة الشيء نفسه . عن قصد أو بدون قصد .، حيث أدت المقاومة الفعالة إلى وقف هذه الخطط التي تحدث عنها كلارك سابقاً وتأجيلها، وربما إلغائها، وهذا يلفت الانتباه إلى أن تأثير المقاومة خارج حدودها أصبح أكبر بكثير من تأثيرها داخل الحدود، ولذا ينبغي أن يتقرر في حسّ هذه المقاومة وفي

عقلية منظريها ومخططيها؛ أنها تقوم بدورين متلازمين: السعي إلى طرد المحتل من بلدهم . إرهاب وتعطيل قوات المحتل عن متابعة مخططها في المنطقة. وقد يعتقد البعض تماثل الدورين، ولكن عند التدقيق . وليس هذا مجال بحثه . يتبين الفارق!

أمر آخر يلزم المقاومة في العراق، وهو إيجاد غطاء سياسي، أو عمل سياسي متزامن مع المقاومة، وفي أفغانستان . بعد البروز الأخير لطالبان . وفي فلسطين يتوفر هذا الغطاء أيضاً؛ لذا تتمكن المقاومة من حصاد مجهوداتها وتضحياتها، وقد تسربت مؤخراً أنباء عن محاولات أمريكية للاتصال بحركة طالبان وإغرائها بالسيطرة على بعض المناطق، كما أنه من أهم الأسباب التي دفعت الكيان الصهيوني لمحاولة تصفية الجناح السياسي لحماس؛ أنه كان فعالاً في توظيف مكاسب المقاومة لصالح الحركة والقضية الفلسطينية، لكن الأمر يختلف في العراق، في غياب عمل سياسي، حتى على مستوى أهل السنة عامة، والعمل السياسي الأبرز كان المشاركة في مجلس الحكم، وتبدو الأزمة فاعلة لو افترضنا انسحاب القوات الأمريكية بتأثير المقاومة، فمن سيحصد مكاسب المقاومة؟

? خاتمة:

تحدث مالك بن نبي . رحمه الله . قبل عشرات السنين عن القابلية للاستعمار بوصفها داءً خبيثاً يُطَوِّع البلاد الإسلامية لمحتليها، والمؤسف أنه بعد نحو خمسين عاماً من الاستقلال عن الاستعمار القديم؛ تبدي كثير من الدول استعداداً واضحاً للتفكك بيد الاستعمار الجديد، وحتى في حال تعطل مخططات الاستعمار لا يبدو عليها تأثير إيجابي، وتظل تسير في الطريق بفعل القصور الذاتي؛ رغم أن النتائج الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق تدعو إلى التفاؤل بتضاؤل التهديد الأمريكي، ومن أبرز هذه النتائج:

- تعجز الولايات المتحدة تماماً عن احتلال بلدين احتلالاً عسكرياً شاملاً في وقت واحد بقوات برية حاشدة.

- لا تستطيع القوات الأمريكية . بوضعها الحالي . أن تشن حربين شاملين على بلدين مختلفين في الوقت نفسه، وحتى الآن تبدو قدرتها على شن حرب جديدة دون تحقيق حد أدنى من الانتصار في حربها الأخيرة أمراً مشكوكاً فيه.

- قدرة مقاومة محدودة في عددها وعدتها على تعطيل مخطط استراتيجي لدولة عظمى.

- تأكدت في الحرب الأخيرة مقولة: إن الأمريكيين يندفعون لتنفيذ مخطط ما؛ تحت ضغط مجموعة متداخلة من المصالح الفردية والجماعية والرؤى؛ بطريقة تمنعهم من تدبير رؤية خارجية على المستوى نفسه من التخطيط.

- من مظاهر الخلل الرئيسة في النظام السياسي الأمريكي: قصر فترة الرئاسة . أربع سنوات ؛ أي أن قرارات الرئيس الأمريكي تخضع لتعقيدات الريح والخسارة بصورة كاملة في فترة السنة والنصف الأخيرة، وتتميز الفترة الأولى بالقدرة على اتخاذ قرارات جذرية وجريئة؛ بينما تصبح قرارات الفترة الأخيرة محسوبة بدقة شديدة.

هذه النتائج من شأنها أن تحدث حالة من الاطمئنان في الأوساط السياسية، ولكن بدلاً من ذلك أحدثت حالة من القلق؛ لأن العقول تفككت منذ زمن، وتثاءبت على مصالح وقتية، تجعلها تظل ساكنة في انتظار التعافي الأمريكي؛ بما يذكر بحالة المسلمين أيام الغزو الصليبي الأول.. حينما كان العليج الرومي يأمر ضحاياه المعدّين للذبح بانتظاره ريثما يتفرغ لهم، وكانوا - للأسف - ينتظرون..

=====

#حاجة البشرية جمعاء إلى الإسلام

عرضت الولايات المتحدة على مجموع الدول الصناعية الثماني مشروع «الشرق الأوسط الكبير» لدرسه، وبلورة موقف موحد منه خلال قمة الدول الثماني، التي ستعقد في حزيران المقبل في "سي أيلاند"، في ولاية جورجيا الأميركية، وتعمل واشنطن للحصول على تأييد كل من هذه الدول لمبادرتها. وقد تلقت هذه الدول المشروع الأميركي من غير أن تشترك في صناعته. أما حكام المسلمين، فقد فاجأهم هذا المشروع، وتملكهم خوف كبير منه لأنه يطال رؤوسهم.

لقد استند المشروع الأميركي على تقرير التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002م و2003م الذي تصدره الأمم المتحدة والذي يصف الوضع الحالي، في منطقة الشرق الأوسط، بأنه سيء في المجال الاقتصادي، والثقافي، والإعلامي، والسياسي وأنه

«إذا استمر على المسار ذاته، فإن المشكلة ستتفاقم، وسيشكل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني».

ويمثل هذا المشروع رؤية الولايات المتحدة لاستعمار منطقة الشرق الأوسط الذي وسّعه في مشروعها ليشمل إلى جانب الدول العربية كلاً من (إسرائيل)، وتركيا، وإيران، وباكستان، وأفغانستان وهي الدول التي تحصر فيها أميركا الخطر الإسلامي. وهي طرحته من أجل الحفاظ على مصالحها الأمنية باعتبار أن وضع المسلمين «المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية سيشهد مزيداً من التطرف، والإرهاب، والجريمة الدولية، والهجرة غير المشروعة». هذا وقد أرادت من الحلف الأطلسي أن يكون الذراع العسكرية الأمنية لتنفيذ هذا المشروع، وصرحت بأن النموذج الإسلامي_التركي أي نموذج اليهودي مصطفى كمال هو المثال.

إن الحل الذي خلصت إليه أميركا، في مشروعها هذا، هو الإصلاح. ولكن أي إصلاح؟ إنه الإصلاح الذي يرمي إلى ضرب الإسلام، تحت حجة ضرب الإرهاب ومنع التطرف الذي ترى أميركا أنهما إسلاميا الهوية والانتماء. نعم إنه الإسلام الذي يتحرك الجميع من أجل ضربه: أميركا و(إسرائيل) وأوروبا، وحكام المسلمين.

أما أميركا فإنها تعتبر الإسلام عدوها الاستراتيجي الأول، وتضع الخطط لمحاصرته، وتشويه صورته، وإبعاده عن ساحة الصراع، وتجمع الدول حولها من أجل قيادتها في هذا الصراع، وتريد بالمقابل من المسلمين أن يواجهوها بالحوار.

ويقف إلى يمينها، ويسارها، وأمامها، ووراءها، ومن فوقها، ومن تحتها، شياطين اليهود، ينفثون فيها روح الحقد والكراهية ويوقدون نار الحروب ضد الإسلام والمسلمين.

أما أوروبا فإنها تعتبر نفسها في حالة من الصراع الحضاري مع الإسلام ولكنها تحاول أن تجعله مقتنعا وتعمل على إظهار نفسها بعيدة عن الموقف الأميركي السافر. وهي تلتقي مع أميركا في توصيف المشكلة وأسبابها من غير أن تلتقي معها في المعالجة، وهي لها مشروع استعماري يختلف عن المشروع الأميركي، تسميه «الشراكة الأوروبية المتوسطية». وليس أدل على دخولها الصراع الحضاري مع

المسلمين من مسألة منع الحجاب الذي بدأ في فرنسا ثم في بلجيكا، وألمانيا، والحبلى على الجرار.

أما الحكام المفروضون على المسلمين، الذين يختلفون على كل شيء، فإنهم اتفقوا على أن وضع المنطقة يحتاج إلى إصلاح، ولكن ليس من الخارج، لأنه سيطيح بهم. إن هؤلاء الحكام ليسوا ضد المبادرة الأميركية، ولا ضد ما جاء فيها من حرب على الإسلام والمسلمين، فهم قد سبقوا أميركا في ذلك، ولا ضد ما تمثله من استعمار يتجدد على مختلف الصعد،... إنهم كانوا وسيقنعون أميركا أنهم ما زالوا خير أداة لها لتنفيذ كل ما تريده، إنهم ضد أمر واحد فقط، هو أن يأتي الموس على ذقونهم، إنهم لا يهتمهم سوى شيء واحد: الكرسي. لذلك تراهم يتحركون بحركات ظاهرها الإصلاح، وحققتها البقاء على الكرسي.

إن ما وصل إليه المسلمون من سوء حال يشهد به الجميع إنما هو من صنع أيدي من يريد الإصلاح: الغرب وصنائعهم من الحكام. إن النظام الرأسمالي، الظالم، الجشع، المفروض على المسلمين، وعلى العالم، هو الذي أفقر المسلمين، بل العالم كله.. فالعالم كله مدين للدول الرأسمالية عن طريق مؤسساتها الربوية من مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ما يقضي على كل أمل بالتنمية التي يدعي الجميع، نفاقاً، أنهم يسعون إليها، ومثله نظام التجارة العالمية، والدعوة إلى الخصخصة والعولمة وإدماج الشركات الرأسمالية الكبرى مع بعضها حتى تصبح كل واحدة منها كالعولمة يتطلع كل الخيرات، ولا يبقى للآخرين إلا الفتات. إن أميركا وأوروبا بنظامهم الرأسمالي هم أساس المشكلة وأبؤها، وما هؤلاء الحكام الرخيصون إلا أدوات بيد الغرب ضد أمتهم، وليس لهم في هذا الصراع إلا هم واحد، وهو أن يرضى عنهم الغرب ليبقيهم في نادي الرؤساء كما يقول أحدهم.

نعم إن المسلمين يحتاجون إلى حل، وإن أوضاعهم السيئة التي وضعهم الآخرون فيها تحتاج إلى تغيير، وليس إلى إصلاح، وهذا التغيير لا يمكن أن يأتي من الغرب، ولا من المبدأ الرأسمالي الجشع، بل إن المبدأ هذا هو نفسه بحاجة إلى تغيير... إن الحل لا يأتي إلا من الإسلام وحده، الذي يحرم الاحتكار والربا، ويمنع المغامرة بأموال الناس عن طريق البورصات واللعب بأسعار العملات بعد ربطها

بالدولار أو باليورو، ويمنع تلك التجمعات الضخمة من الشركات التي تشكل حالة من استغلال الشعوب وخيراتها.

إن الإسلام هو الحل الصحيح للمسلمين، ولغيرهم، وليس من حل صحيح غيره. ولكن كيف يحقق المسلمون ذلك؟

إن السبيل إلى إيصال الإسلام إلى العالم كله، ليكون رحمة لهم، لا يكون إلا باتباع سيرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - في تحقيق ذلك، فهو - صلى الله عليه وسلم - أقام المجتمع الإسلامي أولاً، ولم يخرج بدعوته وبجهاده إلى دول العالم إلا من خلال دولة أقامها في المدينة، وأقام أنظمتها، وأعد القوة، ومن ثم أطل إلى العالم ليس بالسيف فقط، بل بالحق، والسيف لم يكن إلا من أجل إزالة الحواجز التي تقف في وجهه وتمنع إيصاله للآخرين. فإذا وصل إلى الآخرين واستناروا بنوره وعاشوا في ظله، فإنه لا يُكرههم على اعتناقه.

إننا ندعو المسلمين أن يسيروا على طريقة الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وهل من المسلمين من يجرؤ على قول غير ذلك... إن الجهاد في سبيل الله، وإقامة الأنظمة الإسلامية المتعلقة بجميع شؤون الحياة، وإقامة الحدود... كل ذلك مطلوب وفرض ولكنه لا يتحقق من غير دولة. هذا ما يريده الله تعالى، وهذا ما فعله الرسول - صلى الله عليه وسلم -. قال تعالى: { الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ } قرآن كريم

=====

#حزب الله يقاتل اليهودمحاولة للاستنتاج .. ولا تثريب.

د. لطف الله خوجه 1427/8/4

2006/08/28

مختصر الأحداث.

ما حزب الله؟

متى يقع الكفر؟

هل تؤيد حزب الله؟

مختصر الأحداث.

حزب الله يقاتل اليهود.

حزب شيعي يتصدى لدولة إسرائيل.

يرميها بصواريخ الكاتيوشا، ذات التأثير الضعيف؛ حيث يطلق المائة، فلا تقتل إلا واحدا أو اثنين، وأحيانا لا شيء. وقد تلتف بعض الأبنية، وهي تثير الرعب في اليهود، وتشفي بعض ما في الصدور.

أما اليهود فإنهم دمروا لبنان، كما لم تدمر من قبل، وقتلوا المئات من: الأطفال، والنساء، والشيوخ، والضعفة، وشردوا مئات الآلاف من بلدانهم. والكل شاهد هذا.

فهذا القتال حقيقي، لا شك ولا ريب. والدليل: القتل، والدمار، والنزوح الجماعي.

اليهود يدعون أن قضيتهم عادلة؛ يقاتلون من أجل استرداد أسيرين أسرهما حزب الله.. بينما الوقائع تؤكد أنها حرب مبيتة، مخطط لها، ضحيتها شعب لبنان، وأرض لبنان، والمنطقة كلها.

وقف منها العالم مواقف:

- فمنهم المراقب المتفرج، الذي لا يأبه لما يحدث، فمنها دول كبرى، ومنها صغرى.
- ومنهم المشارك المعين، الممتنع والرافض إيقاف الحرب، المفشل لكل خطة في هذا الصدد.

- ومنهم المتأسف، يدعو لوقف الحرب، لكنه مكبل، لا يقدر على شيء.

- والمسلمون منصرفون عن الأمر، حتى إنهم لم يجتمعوا لأجل هذا البلد المسلم.
ثم إن كثيرا من أهل السنة، علماء وعوام، خرجوا مؤيدين، مساندين حزب الله، فكتبوا، وتظاهروا، ونددوا بالعدوان. وثمة منهم من أبدى رأيا معارضا في هذا الحزب؛ منع من تأييده، وحث على التنبيه على مخالفاته للإسلام والسنة، لاعتبارات: عقديّة. تاريخية. واقعية.

هذه خلاصة هذا الحدث. وما يعنينا هنا هو: محاولة حسم هذا الخلاف، وتوضيح المواقف.

* * *

ما حزب الله؟

حزب الله طائفة شيعية:

- اثنا عشرية؛ نسبة إلى اثني عشر إماما من آل البيت، ينتسبون إليهم.

- إمامية؛ لقولهم بأن الإمامة ركن الدين.

- جعفرية؛ نسبة إلى الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين.

أهل السنة يسمونهم: رافضة. وهم يرفضون هذه التسمية.

فهم في الاعتقاد موافقون لشيعة إيران، والمعروف السائد: أنه صنعية إيران، وهي الممولة والموجهة له.

وهذه نظرة لجملة من أصول الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية، التي لا يزالون يؤمنون بها:

أولا: الإمامة ركن الدين الأعظم.

الإيمان بالإمام جزء من عقيدتهم، وركن أساس من أركان الدين، ومن أصبح بلا إمام فهو ضال.

ويرون بطلان إمامة من تقدم عليا رضي الله عنه، وأنه كان الأحق بها نصا، لولا أنها سلبت بمؤامرة دبرها أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما. كذا قالوا !!.

ثانيا: تصورهم للإمام ووظائفه.

يعتقدون في الأئمة أنهم أشخاص غير عاديين، كانوا قبل العالم، أنوارا، ولهم ولاية تكوينية.

فالإمام مهيمن على شؤون الكون، ومجرياته، والكل خاضع له، ويعلم أمور الغيب، وهو معصوم من الخطأ، في كل أفعاله، وأقواله، ونتيجة لذلك: فإنهم يسألونه حوائجهم، ويستغيثون به في الكرب.

فاعتقادهم هذا في الأئمة أوقعهم في أعمال شركية، في الدعاء، وعند القبور، كما في النجف وكربلاء، وكما سمع الناس وشاهدوا في القنوات الفضائية، من استغاثة عوام الشيعة المهجرين في لبنان بالحسين وزينب، من إجرام اليهود الصهاينة.

والشيعة لا يخفون هذا، بل ينظرون له، ويبررون له، كما حدث وشاهد وسمع الجميع في مناظرات المستقلة، التي كانت عن التجديد، بين الشيخ عدنان العرعور وحسين الأسدي؛ الذي كان يشرعن ويحسن دعاء الحسين والاستغاثة به من دون الله تعالى.

ثالثا: قولهم بالتقية.

التقية معناها عندهم: كتمان الحق، وستر الاعتقاد، ومكاتمة المخالفين؛ أي عدم الإفصاح لهم.

هذا المبدأ أساس علاقتهم بأهل السنة بالأخص، ويروون فيه آثارا منسوبة إلى جعفر الصادق، كقوله:

- "تسعة أعشار الدين في التقية".

- "لا دين لمن لا تقية له".

- "التقية ديني ودين آبائي".

- "من صلى وراء سني تقية، فكأنما صلى وراء نبي".

رابعا: تحريف القرآن.

المعروف عنهم قولهم: أن القرآن محرف، أسقطت منه بعض السور، وكثير من الآيات في فضائل آل البيت، والأمر باتباعهم. وقد اتهموا الصحابة بفعل ذلك. وأن القرآن لم يجمعه كله إلا الأئمة، وأنه مثل هذا القرآن ثلاث مرات، ليس فيه منه حرف واحد. وقد ألف حسين بن محمد النور الطبرسي كتابا سماه: "فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب".

هناك فئة نفت التحريف منذ فترة مبكرة، في القرن الرابع والخامس، وهذا ما يردده المعاصرون، إلا أنهم لا يقولون بكفر من يقول بالتحريف؛ أعني كفر الفعل لا الفاعل. وهذا ما حمل جمعا من السنة على تلقي هذا النفي بكثير من الحذر، بل وعدم الاطمئنان في أحيان عديدة.

خامسا: تكفير الصحابة، ورد السنة.

ادعوا على الصحابة: أنهم اغتصبوا الإمامة من علي رضي الله عنه. وعليه فقد نصوا على تكفيرهم إلا جماعة، منهم: علي، وأبو ذر، وسلمان.

وطائفة من المعاصرين يجتنبون تكفيرهم، لكن يضللونهم. ففي كل حال عندهم: الصحابة ضالون.

وعليه: فإنهم يردون السنة؛ كونها جاءت من طريق الصحابة رضوان الله عليهم.

سادسا: مخالفتهم لأهل السنة.

هذه المخالفة مسطرة في كتبهم، ويكفي دليلا على أن المخالفة بين السنة والشريعة عقديّة، أصلية:

- اتخاذ الشيعة بيوتا للعبادة غير المساجد، سموها بالحسينيات، يضاھون بها بيوت الله تعالى.

- واتخاذهم بقعا كالنجف وكربلاء، ضاھوا بها البيت الحرام حرمة، وشرفا، بل زادت، يحجون إليها، ويتخذونها أعيادا، ومناسك.

- فهذه جملة من الأصول التي يخالف فيها الشيعة - وحزب الله من هذه الطائفة - أهل السنة.

وبها يتضح أن الخلاف كبير، وفي الأصول، وعلماء السنة متفقون على:

- أن القول بتحريف القرآن، كفر مخرج من الملة.

- وأن دعاء غير الله تعالى شيئا لا يقدر عليه إلا الله تعالى، كفر مخرج من الملة.

- ونسبة تصريف الكون وتدبيره إلى مخلوق، كفر مخرج من الملة.

- وادعاء أن أحدا يعلم الغيب المطلق، كفر مخرج من الملة.

كما أنهم متفقون على:

- الترضي عن الصحابة جميعا، وتعديلهم، وأنهم خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

- وأنه لا بيوت للعبادة غير المساجد، ولا يحج ولا يعظم سوى مكة، ثم المدينة والأقصى.

فهؤلاء إذن وقعوا في أعمال تخرج من الإسلام بالكلية، لكن المسألة المهمة هنا، هو:

- هل الشيعة كلهم وقعوا في هذه الأمور؟.

- وهل الذين وقعوا أقيمت عليهم الحجة، حتى يكفروا بأعيانهم؟.

* * *

متى يقع الكفر؟.

أما عن الأول:

فمن الصعب أن يقال: كل شيعي، هو يعتقد تلك المعتقدات.

إن ذلك لا يثبت إلا بمعرفة ما لدى كل شيعي:

- فالشيعة طوائف، قد تختلف فيما بينها، وإن اشتركت في أكثر الأصول.
- وأكثر الشيعة أخذوا تشيعهم وراثته. لا يدركون كثيرا من أصوله، وتفاصيله.
- ومن الشيعة من لا يؤمن بتلك المعتقدات أصلا، أو بكثير منها، إما فطرة، وإما لاطلاعه على فسادها، ومعرفته بالحق، لكنه يكتم إيمانه، خشية وخوفا.
ولذا فلا تثبت هذه المعتقدات لأحد منهم، إلا بإثباته على نفسه؛ بتصريح منطوق، أو مكتوب.

وبما أنه لم يحصل مثل هذا الإثبات والإقرار لكل فرد شيعي، فالقول الموافق لأصول الحكم على الآخرين: عدم الحكم على كل شيعي بنسبة تلك المعتقدات إليه، بمجرد انتسابه إلى طائفة الشيعة.

والموافق للأصول أيضا: الحكم على: الأفكار، والمعتقدات، والحزب والطائفة. من خلال: المؤلفات، والتصريحات، ونحو ذلك. التي تبين المذهب والاتجاه. فيقال: هؤلاء المنتمون لهذا الحزب، أو المنضون تحت هذا اللواء.. هذه معتقداتهم. فيكون حكما عاما، أما الخاص فيحتاج إلى زيادة فحص ودراسة. فالحكم على الأعيان بحكم ما: كالكفر، أو البدعة، أو الفسوق. لا يكون إلا بعد إقامة الحجة؛ بإثبات الشروط وانتفاء الموانع.

أما عن الثاني:

فالذي يمكن قوله: أنه ليس كل شيعي أقيمت عليه الحجة، لأسباب، منها:

- 1- تقصير أهل السنة في إيصال الحق إليهم.
 - 2- تجهيل رؤوس ومشايخ الشيعة لعوامهم، وضرب نوع من الحصار العلمي عليهم.
 - 3- تربية العامي منهم منذ الصغر على كره أهل السنة، حتى يتطبع به، بعد أن يفهم زورا وافتراء أن أهل السنة يكرهون أهل البيت، ويعادونهم.
 - 4- ربط المذهب الشيعي بتكتلات قبلية، أو اجتماعية، أو أسرية؛ ليتعذر على من عرف بطلانه الخروج عنه، خشية من منافرة تلك التكتلات، وهذا لا يقوى عليه كل أحد، مما يولّد أناسا يبطنون السنة، ويظهرون التشيع.
- فهم في الأعدار بين: جاهل جُهّل عمدا، ومن لبس عليه فلم يعرف الحق، ومكره يكتم إيمانه.

وفي هذا الحال من الظلم تكفير كل واحد منهم، قبل معرفة ما لديه من قول وعذر. فهم مسلمون من حيث العموم؛ لأنهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويصلون إلى القبلة، ويؤمنون بأركان الإسلام، والإيمان في الجملة ابتداء. فيثبت لهم بها اسم الإسلام.

أما ما يقعون فيه من الشركيات والكفریات، فقد يعذرون للموانع الآنفة، فالله تعالى رحيم لا يؤاخذ الناس بما جهلوا، أو ضلوا فيه عن غير عمد، أو أكرهوا عليه. ومن أوجب الواجبات على أهل السنة: تبصيرهم بالحق، ونقض الشبهات التي تزرع في عقولهم، وإزالة تشويه السنة من نفوسهم.

* * *

هل نؤيد حزب الله؟.

هذا السؤال لم يكن لي طرح لولا التباين بين السنة والشيعة في: المعتقد، والتاريخ، والمصالح.

والقسمة المتوقعة والواقعة هنا هي: التأييد، وعدم التأييد.

- فالقول بالتأييد يرتكز على مبررات:

الأول: أنها أرض إسلامية اعتدي عليها. والدفاع عن الأرض واجب.

الثاني: أنهم مسلمون؛ فهم يشهدون الشهادتين، وأهل قبلة. والمسلم له النصر.

الثالث: أنهم ظلموا بالعدوان الإسرائيلي. والسعي في إزالة الظلم واجب.

الرابع: أنهم يقاتلون أكبر أعداء الإسلام والمسلمين. والتكامل بالعدو مطلب.

الخامس: إفشال المخطط الصهيوني بإيقاع حروب بين أبناء المنطقة، بقصد الهيمنة.

- والقول بعدم التأييد يرتكز كذلك على مبررات:

الأول: التباين العقدي.

الثاني: صون دماء أهل السنة وأموالهم من عدوان الشيعة، إذا ما قدروا عليهم.

الثالث: إفشال المخطط الفارسي الصفوي للهيمنة على المنطقة.

وقبل الخوض في دراسة هذه المبررات واختبار ثبوتها من عدمه، من المطلوب تحديد مفهوم التأييد.

التأييد هو الدعم والمساندة، فالمعاني المحتملة للتأييد يمكن تقسيمها حسب ما يلي:
- أولاً: التأييد الدفاعي. وذلك برفض العدوان، والسعي في إيقافه، وغوث المنكوبين.
- ثانياً: التأييد الصامت. وذلك بالسكوت عن المخالفات العقدية، والتجاوزات العملية.

- ثالثاً: التأييد المثالي. وذلك بتمني انتصارهم، والدعاء لهم، ومدّهم بالمال، والقتال معهم.

وبالنظر إلى هذه المعاني، فلو أخذنا مبررات المؤيدين، فإنها بمجرد ما، مسوغة، لا بل موجبة؛ فلا يطلب للتأييد أكثر من كون المؤيد:

- مسلماً، مظلوماً، يقاتل عدواً للإسلام والمسلمين ينكل به، ويشفي صدور المجروحين.

- والأرض المعتدى عليها إسلامية خالصة.

- والمقصود إفشال خطط الصهيونية للهيمنة الكاملة على المنطقة.

وكل هذه المبررات موجودة في حرب حزب الله لليهود. فإذا حكمنا بالنظر إلى هذه المبررات مجردة، فالتأييد واجب.

ولو أخذنا مبررات المعارضين، فإنها أيضاً بمجرد ما صحيحة، مسوغة، لا بل موجبة لعدم التأييد، فأى فائدة من تأييد يفضي إلى: التلبس على الحق، وتشيع السنة، وتسلب الشيعة الفرس.

فأولها التباين العقدي، وهو ثابت كما تقدم بيانه، ومن قال غير هذا، فيحتاج أن يدرس كتب الشيعة والسنة عبر القرون، ومواقف بعضهم من بعض، ولوضوح التباين، فلا نحتاج أن نشغل أنفسنا بالرد على المنكرين؛ إذ إنكارهم الواضحات أمر معيب !!.

فالتباين العقدي مع التأييد يفضي إلى: التعمية عن الحق، وتشيع السنة؛ إذ التأييد والحالة هذه، قد يفهمه كثير من الناس على: أنه تصويب وشهادة بحسن المعتقدات. وربما جرهم ذلك إلى التشيع، خصوصاً مع حالة الإعجاب ببطولات الحزب في قتاله اليهود.

وهذا منزع صحيح لعدم التأييد؛ إذ يجب بيان الحق، وصون السنة من التشيع.

وثانيا: عدوان الشيعة على السنة، كلما تمكنوا:

- كما يحصل في العراق، وهو معروف.

- وحصل في لبنان، لما حاصرت حركة أمل الشيعية، فقتلت آلاف الفلسطينيين في المخيمات.

- وكذلك اضطهاد السنة في إيران.

ويلحق بهذا المبرر مبرر آخر هو: المخطط الفارسي للهيمنة على المنطقة.

ففي مثل هذا الحال، المنطق والعقل يقول: ليس من الحكمة تأييد من إذا قدر عليك، لم يرع فيك حرمة نفس، ولا مال، ولا دين، ولا أرض، كما حصل للسنة بعد الثورة الإيرانية.

فمن المهم إفشال هذه الخطط للتسلط الفارسي، صونا للسنة في نفوسهم، وأموالهم، وديارهم.

وهذا أيضا منزع صحيح لرفض التأييد؛ لأنه من الإعانة على النفس، وذلك لا يجوز.

* * *

وهكذا هي المبررات صحيحة في نفسها. فإذا تقابلت تعارضت، فكيف العمل حينئذ .؟

لا تحسم القضية إلا بالمقابلة، ثم الموازنة، ثم الترجيح. فإما أن يظهر قول على الآخر، فيكون هو الصواب، أو يتساوى، فحينئذ فالمسألة محل النظر والاجتهاد، لا يلام من نظر فاجتهد، فاختر أحدهما. فهذا حكم الترجيح؛ إذ الترجيح يكون بين الأقوال المتقاربة.

والسؤال المهم هنا؛ لمعرفة الراجح من القولين، هو: هل الأحوال المرتبطة بهذه الحادثة بعينها، تحقق مبررات المؤيدين أم المعارضين .؟

- هل تأييد حزب الله يتسبب في: التلبس على الحق، وتشيع السنة، وتسلط الفرس .؟

- أم عدم التأييد هو المتسبب في: احتراب داخلي، يساعد على المخطط الصهيوني في المنطقة .؟

للقوف على الجواب، نرجع إلى مفهوم التأييد، ونستعرض أنواعه، ونسلط عليها أدوات الفحص والدراسة، لنرى ماذا يمكن أن تحقق من المصالح، وما يمكن أن تجلب من المفسد؟.

النوع الأول: التأييد الدفاعي.

أي الدفاع عن الضعفاء. فالتأييد بهذا المعنى هل سيفضي إلى شيء من المفسد التي حذر منها المعارضون؟.

هذا النوع يتضمن: رفض العدوان، والسعي في إيقافه، وغوث المنكوبين. وهذه أمور لا يختلف أحد على أنها حق لكل إنسان، مظلوم، حتى لو لم يكن مسلماً. والظالم نفسه إذا عاد مظلوماً فله النصرة، ولا يكون ظلمه مانعاً، لقوله تعالى: "ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله..".

فتأييدهم بهذا المعنى هو المصلحة لا ريب، وهو الدعوة، والحكمة، والموعظة الحسنة. فنخرجها إذن من دائرة الخلاف، ونضعها في دائرة الاتفاق، ولننتقل إلى النوع الثاني.

النوع الثاني: التأييد الصامت.

وهو بمعنى السكوت عن معتقداتهم، وعن فعالهم بالسنة، والسكوت على قسمين: دائم، ومؤقت.

فأما السكوت الدائم، فهو تضليل عن الحق؛ فمتى يبين الحق مع سكوت دائم؟. وقد أخذ الله العهد والميثاق على أهل العلم: أن يبينوا الحق للناس، وإلا عذبهم، فقال تعالى: "وإذ أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنذبوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون".

"إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون * إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم..".

فهذا خلصنا منه، وهو منزع صحيح لرفض التأييد؛ إذ كان مداره عليه. فما القول في القسم الثاني؟.

القسم الثاني: السكوت المؤقت. وهو لمراعاة المصلحة، إن ترجحت بالسكوت.

ولا نظن في أحد من أهل العلم والفقہ والرأي إلا موافقته على: أن السكوت المؤقت يحتاج إليه في بعض الأحيان، حتى مع الكفار. والنصوص في هذا المعنى كثيرة لا تخفى، قال تعالى:

"لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة".

"من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم".

وفي ضوء ثبوت شرعية السكوت المؤقت عن بيان الحق، من حيث الأصل: فمن الجائز السكوت المؤقت عن أخطاء الشيعة، وأفعالهم، إذا ترتب عليه مصلحة تعود على المسلمين (= منع الاقتتال بينهم. كف العدوان. النيل من العدو اليهودي، تحرير الأرض الإسلامية، إفشال المخطط الصهيوني). أما إن ترتب عليه ضرر (= تضيع الحق، تشيع السنة، تسلط الفرس الشيعة) فقد يقال: لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. وحينئذ نرجع إلى تعارض الأدلة وتقابلها، لكن والحالة هذه: هل يمكن أن يترتب ضرر على السكوت المؤقت؟.

هذا سكوت غير مطلق، ولا دائم، فما يخشى من التعمية عن الحق منفي؛ إذ النقد لمعتقدات وأعمال الشيعة قائم قبل وبعد الحدث، وحتى في الأثناء، لمن ابتغى البحث في المظان من المؤلفات في الفرق والعقيدة. وبهذا يضمن بيان الحق، وصيانة السنة. مع التنبيه حين التأييد:

إلى أنه بالإجمال ثمة خلاف جذري عقدي بين الفريقين، ليس الوقت ملائم لتفصيله؛ إذ هناك ما هو أهم، وهو: كف العدوان، وإحباط مخطط تقنيت المنطقة. وهكذا تصبح المسألة من هذا الوجه محل النظر والاجتهاد، بحسب ما يتأتى من مصلحة.

فالتأييد بهذا المعنى فيه مصلحة، وهو الأقرب، ومفسدته بعيدة نوعا ما، فلنخرج هذا النوع أيضا من دائرة الخلاف، إلى دائرة الاتفاق، ولننتقل إلى النوع الثالث. النوع الثالث: التأييد المثالي.

وهو أعلى أنواع التأييد. فهل هذا النوع يفضي إلى شيء من المفاسد؟.

هذا النوع يكون: بإعلان المساندة، وبالدمع المالي، وتمني النصر والدعاء، والقتال. وإذا تذكرنا:

- أنهم مسلمون، وهم مظلومون، يقاتلون عدوا ينكلون به.
 - والأرض إسلامية خالصة، والدفاع عنها واجب، بكل ما يستطيع.
 - وثمة هدف لإيقاع المنطقة في حرب أهلية، ودينية، بقصد الهيمنة.
- فكل هذه أسباب مشروعة للتأييد المثالي.

وقتال السنة إلى جنب الشيعة عدوا مشتركا ليس بجديد على التاريخ الإسلامي، فقد كان سيف الدولة الحمداني يقود الجيوش الإسلامية في حرب الروم، وهو شيعي إمامي. فالقتال هنا ليس لحساب جهة ما، إنما لأجل الأرض أنها إسلامية، حصل العدوان عليها. فلنذكر هذا جيدا !!.

وأما المفاصد التي يخشى منها، وهي: التلبيس على الحق، وتشيع السنة. فذلك يمكن الاحتماء منه بالطريقة التي ذكرت سابقا، وهي البلاغ، البيان، والدعوة. فهذه لا تنقطع أبدا، ولو توقفت لوقت.

وأما عن المخطط الفارسي، فهذا إن ثبتت صلته بهذا الحدث (الحرب بين حزب الله وإسرائيل)، فذلك يدفع بالبيان، والبلاغ، وإيضاح الأمور بحقائقها؛ أي يكون العمل على أصعدة:

- تأييد المقاومة، لأنها تحمل كثيرا من أسباب التأييد.
 - فضح المخطط الفارسي، وعدم السكوت عنه، وتحذير المسلمين منه.
 - العمل المضاد؛ لإفشال هذا المخطط، مثل دعوة الدول السنية الكبرى أن يكون لها دور موازٍ للدور الإيراني؛ تأثيرا، وتخطيطا، ومنعة
- حزب الله يقاتل اليهود

محاولة للاستنتاج .. ولا تثريب.

د. لطف الله خوجه 1427/8/11

2006/09/04

مخطط فارسي، أم صهيوني؟.

تراشق !!.

نقد لا يوحد حربا.

مخطط فارسي، أم صهيوني؟.

وجود مخطط فارسي للهيمنة في المنطقة أمر معروف لكل: مراقب، ومحلل، وسياسي.

فالإشارات والعلامات لا تخفى:

- بدءا باحتلال الجزر الإماراتية الثلاثة.

- ثم السعي لامتلاك السلاح النووي.

- إلى التدخل في العراق، ومحاولة صياغتها لتكون مقاطعة تابعة.

- واختراق سوريا ونشر التشيع فيها بشكل غير مسبوق.

- والقدرة على تحريك السلم والحرب في لبنان.

- ثم مناوراتها الاستعراضية في الخليج العربي.

كما لا يخفى على متابع، الخطة الخمسينية، التي صدرت عن الدوائر الإيرانية؛ للهيمنة والتسلط على منطقة الشرق الأوسط، وكل ما حدث بعد ذلك من تحركات إيرانية، إنما يصب في صالح هذه الخطة وتنفذها. فالثورة في حالة تصدير حتى هذا الوقت، لكن في صورة مغايرة للبدايات، حيث الشعارات الثورية، والحروب، والإثارة. هي اليوم تمضي في خطى أكثر تأثيرا، بعد أن تعلم قادة الثورة من الدرس، فقلبوا المعركة من نطاق الثورة إلى الفكر، والسياسة، والتخطيط البطيء الطويل.

والمخطط الصهيوني كذلك ثابت، لا يجهله أحد، فهو معن بالقول وبالفعل:

- فدعوات الشرق الأوسط الكبير، والجديد.

- واحتلال أفغانستان والعراق تحت ذريعة الحرب على الإرهاب.

- وتهديد سوريا المستمر، ومحاولة إخضاعها بالقوة.

- وضرب المقاومة في فلسطين ولبنان.

أمر تبين ما وراءها، فالصهيونية لها غرض الهيمنة المطلقة على المنطقة.

فالمخططان ثابتان، والسنة العرب بالأخص معنيون بهذه المخططات، التي تحاك

ضدهم.

وليس المهم سرد تفاصيلهما، إنما معرفة أيهما المرتبط بهذا الحدث؛ الحرب بين حزب الله واليهود؟.

فإذا أخذنا في الاعتبار سرعة رد إسرائيل، ودخوله الحرب مباشرة بعد أسر الجنديين، وتلقيه من الدعم التام والمساندة التامة من الولايات المتحدة الأمريكية، ودخول الأخيرة الحرب بصورة واضحة هذه المرة، بإفشالها كل المساعي لوقف إطلاق النار، كما حدث في مؤتمر روما ومجلس الأمن، بل وإصرارها العلني على مواصلة الحرب. ومهما كان من انحيازها لإسرائيل في السابق، إلا أنها لم تبلغ هذه الدرجة، فقد كانت هذه المرة في صورة الذي يقود المعركة، ويحرك الآلة العسكرية الإسرائيلية. كل هذه دلالات على أن الحرب مبيتة، مخطط لها سابقا، اختير لها هذا التوقيت، واتخذت حادثة أسر الجنديين كذريعة مبررة.

وإذا أضيف لها الحرب التي سبقت ضد الفلسطينيين، بالذريعة ذاتها؛ تخليص الجندي الأسير، فبها يعلم أن المقصود هو: القضاء على كل أشكال المقاومة ضد إسرائيل، ووضع نهاية لها. لترتيب المنطقة من جديد، ضمن مشروع هيمنة صهيونية مطلقة.

وإذا انتقلنا إلى المقابل، فالسؤال الذي يرد هنا:

لم بادر حزب الله إلى أسر الجنديين في وقت، كانت فيه إيران تواجه معضلة إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن، لتواجه عقوبات الحصار الاقتصادي، والسياسي، والعسكري..؟.

هل كان لأجل صرف الأنتظار عن هذا المشروع زمنا، تستطيع فيه إيران إتمام مشروعها؛ ليصبح واقعا، تضطر الدول الكبرى للتعامل معه على هذا الأساس؛ لتعطى الوصاية على المنطقة، مقابل ضمانها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. إن لإيران الدور الأول في بروز هذا الحزب، وبقائه. فهي الممد له بالعون والمال، والعتاد، والرجال أيضا، والحزب يرجع إليها، ويعتد بمرجعيتها.

ودخوله في هذه الحرب، مع حيازته لهذا الكم الهائل من الصواريخ، الجاهزة، فيه دلالة على استعدادة لحرب قريبة، فهل كان على علم بأن إسرائيل ستبادر إلى الهجوم والقتال، ليعد عدته، أم كان يعد العدة ليجرها إلى حرب مشغلة؟.

فالحديث قد يرتبط بهذا أو ذاك، وارتباطه بالأول أظهر، لعلانية التصريحات، ووضوح المواقف الأمريكية الإسرائيلية. وارتباطه بالثاني أخفى؛ لغموض الموقف الإيراني وحزب الله وعدم تصريحهم بطبيعة العلاقة بينهما في هذه الحرب.

وفي هذا المقام، يستحضر المعارضون الثورة الإيرانية، وما وقع فيها من نكث الشيعة بوعودهم للسنة، بعدما شاركوهم الثورة، وما تلاه من اضطهاد السنة، حتى إن طهران لا يوجد فيها مسجد واحد إلى اليوم. وقد فرح كثير من السنة بالثورة وأيدوها، قبل أن تتبين لهم أهدافها الثورية الفارسية.

وهم يخشون أن يكون هذا الحدث، وهذا التأييد تكرارا للصورة نفسها، دون اعتبار ولا اتعاض.

والذي يبدو أن الحدثين مختلفين:

- فالثورة كانت انقلابا على الحكم، وأي مساندة للانقلابيين فإنها تعني تمكينهم من الحكم والسلطة، وهذا ما حدث بعد ذلك.

- أما هذا الحدث فليس انقلابا، بل أرض إسلامية اعتدى عليها الكافر، فدمرها وقتل المسلمين فيها، وهجر مئات الآلاف.

فاختلفت الصورتان، فلا يصح قياس هذا على هذا إذن.

فالتأييد غايته: غوث المظلوم، ودفع الظلم، والنكاية بالعدو، وإفشال المخطط الصهيوني، وتحرير الأرض. وهذا الهدف واضح، والمصلحة ظاهرة. أما التسلط الفارسي، فهو وإن لم يكن خافيا على أحد، فربطه بهذا الحدث خفي غير جلي، ويمكن تلافي المفاسد بخطوات أخرى، غير منع التأييد، كما مر سابقا.

وهكذا من خلال هذا التحليل والدراسة، نجد الجواب لكل دليل معارض:

- فالتأييد الدفاعي لا يختلف عليه أحد.

- والتأييد الصامت، يمكن بالصمت المؤقت.

- والتأييد المثالي، فلأجل الأرض الإسلامية، والمسلمين الضعفاء.

وما يخاف من المفاسد، يمكن دفعه بالعمل المضاد، ليس فقط بالامتناع عن التأييد، فهذا هو المنهج العملي في مثل هذه القضايا، وهذه هي المرونة في الحركة، والعمل، والإصلاح.

* * *

تراشق !!.

اختلف الناس في هذه القضية، وقال كل رآيه، ثم بدأ التراشق بين الطرفين !!؟. فالمؤيدون نعتوا المخالفين لهم: بأنهم في أوهام، لا يدركون أبعاد السياسة، مستغرقون في التحليل العقدي، لديهم تأزم نفسي، ينظرون بمنظار ضيق غير شمولي، يلجئون إلى التاريخ، لا يرون العالم إلا من خلال عقائدهم، وأنهم وحدهم على الحق. وغير المؤيدين ينعنون المخالفين: بأنهم ما وعوا الدرس، ولم يتعضوا بما سبق، وما يحدث في العراق، وأن هذا من تمييع الحق، وتمكين الأعداء. وأنه كان الأولى بهم السكوت إذ لم يدركوا أبعاد المؤامرة.

ولو تريت الفريقان، لوجدا المبررات صحيحة من الطرفين.

وهي متقابلة، تحتاج إلى موازنة؛ لترجيح الصواب منها، وطرح الأخرى.!!!.

وحقيقة المشكلة لدينا: أن الترجيح يأتي دائما بالظن، لا بالدراسة، والتتبع، والفحص!! ومن حاول الدراسة، فدراسته فردية، لا تقوم بها مؤسسات مختصة بالشئون السياسية، وهذا أمر يفتقر إليه أهل السنة، فلو كانت لديهم لجان ومؤسسات مختصة بدراسة السياسة الإيرانية خصوصا، والشريعة عموما؛ لأسعفت بدارساتها، حيال هذه الأحداث، الباحثين والعلماء، مما يمكّنهم أن يبنوا عليها حكما شرعيا مؤصلا، قريبا من الصواب، إن لم يكن الصواب نفسه.

لكن في مثل هذه الأوضاع المختلطة التي نعيشها، من غياب الهوية السنية، الجامعة لنشاطات السنة، المحققة لمصالحهم، فإن الجهود الفردية ستحل محلها. تراقفها مشكلة أخرى هي: عدوان الخائضين بعضهم على بعض، بالتسفيه، والطعن، والاستهجان، والاستخفاف، وكل ذلك ينافي أخوة الإسلام. وهكذا تجدنا في كل مسألة نازلة طارئة، نختلف اختلاف الخصوم والأعداء.

فلو أننا إذ فاتنا العمل والنشاط المؤسسي، تراحمنا فيما بيننا، فأظهرنا جدلا محترما:

- يتبع أصول الحوار وآدابه، بطرح الأدلة، وتتبع المستندات، ودراساتها، وتحليلها، واعتبار ما يمكن اعتباره، وطرح ما يمكن طرحه.

- مستخدمين في ذلك أدوات الترجيح بمنهجية علمية، من: ثبوت دليل، وصحة دلالة، ومناسبة للواقعة، وقياس صحيح. واعتبار الزوايا الأخرى، من: سياسية، واقتصادية، وتاريخية..

- وكل داخل في الجدل لديه القدرة والاستعداد على إعادة النظر في رأيه. لا، بل الرجاء في أن يجد الحق عند صاحبه؛ ليعمل به.

لكان في هذا تعويضا عن الفراغ الكبير، الذي تركه العمل المؤسسي في بنية الحركة السننية، وكان فيه بديلا عن العمل الجماعي، لكننا أبينا إلا أن نجعلها كما قال القائل: "حشفا وسوء كيلة"!!؟. فكل معجب برأيه، ولا يملك لأخيه إلا لسانا شديدا، شحيا على الخير!!؟.

نحتاج إلى أن تعلم أصول الحوار، والبحث، والمناظرة، والجدل بالحكمة، والموعظة الحسنة. ولا أكاد أستثني. فالكل، إلا القليل، وقع في هذا الخطأ.

* * *

- إذا أتى المؤيد بمبرر فيه: أنهم مسلمون. قال المعارض: لكنهم مخالفون في أصول من العقيدة.

- وإذا قال الأول: إنهم مظلومون. قال الآخر: لكنهم يعتدون ويظلمون السنة.

- وإذا قال: إنهم ينكلون باليهود. قال: لكن لهم مخطط للهيمنة.

وهكذا كل يذكر قضية صحيحة، يقابلها الآخر بأخرى مثلها. وليست نقطة الخلاف في هذه الأمور، إنما في المقابلة بينها، والموازنة، ثم الترجيح. فإن ثبت: أن تأييدهم ينفع فما المانع من تأييدهم؟.

وإذا ثبت العكس: أن تأييدهم يضر، فلم نؤيد عملا فيه ضرر علينا؟.

فكما رأينا المسألة، ليست محسومة ابتداء، كما جهد الفريقان على تصويره، بل هي مشروطة، والفقهاء كل الفقهاء، في إدراك هذا الشرط، إثباتا أو نفيًا. فمتى ثبت الشرط، أو انتفى فعلى المخالف التراجع.

وهذا الكلام متعلق بهذا الحدث، وحكم الحدث المعين لا يعمم، وإن كانت أطراف الصراع هي نفسها، فإن وحدة الأطراف لا يلزم منها وحدة الحكم، وإلا لما جاز للمسلمين أن يحاربوا الكافرين تارة، ويصالحوهم تارة، ويهادنوهم تارة.

والحقيقة أن ترجيح أحد القولين على الآخر، فيه كثير من المغامرة، لغموض جوانب من القضية، وعدم توفر المعلومات الصحيحة، بصورة واضحة، لأسئلة حاسمة في الموضوع.

فلو أخذنا قضية الهيمنة الفارسية، وهي حقيقة في أصلها، وإنما البحث في ارتباطها بهذا الحدث، ففي ارتباطها تتعارض الأدلة وتتقابل؛ فالتأييد يقوم على نفي الارتباط، وأدلته ما يلي:

- 1- أنهم مسلمون، مظلومون، يقاتلون عدوا للإسلام والمسلمين.
 - 2- أن الحزب والشيعة لم يكونوا يتوقعون هذا الرد من إسرائيل، ولو عرفوا ما أسروا؛ لتكون عقوبتهم: تدمير قراهم بالكامل، وتهجير أتباعهم كلهم إلا قليلا.
 - 3- أنه من الواضح من إصرار أمريكا على استمرار إسرائيل في القصف والعدوان: أنها حرب مبيتة؛ لخلق منطقة جديدة، سموها شرق أوسط جديد.
- فهذه إشارات وعلامات تنفي: أن تكون مخطئا فارسيا. ومن ثم فلا خوف من أطماع إيرانية شيعية، وإن كان من مبررات عدم التأييد ما هو قائم (تضييع الحق، وتشيع السنة؛ إعجابا ببطولات حزب الله). فيبقى مبرر، ويسقط مبرر، ويمكن علاج المبرر القائم ببيان الحق بلطف ورفق، بالتأييد مع الأشعار أنه لأجل منع الظلم، ومنع الاحتراب بين السنة والشيعة، وليست شهادة على حسن المعتقدات، أو الثقة الكاملة.
- وفي المقابل تقوم فكرة المعارض على تأكيد الترابط بينهما، وأدلته ما يلي:
- 1- أن الحزب والشيعة نالوا ثقة الناس، وإعجابهم، وهذا مكسب كبير لهم، فهذه الحرب أفادتهم كثيرا، ويمكن لهم أن يسخروها في مخططاتهم.
 - 2- أن هذه الحرب صرفت الأنظار زما عن مشروع إيران النووي، التي هي ماضية فيه.

- 3- أنها فتحت جبهة جديدة، وثغرة في جدار دولة إسرائيل، وقد تضطر معها أمريكا لاحقا إلى التفاوض مع إيران وحزب الله لإيقاف الحرب؛ التي دمرت اقتصاد إسرائيل، وهجرت كثيرا من شعبها، وفق صفقة يكسب منها حزب الله موقعا أقوى في لبنان، وإيران موقعا أقوى في المنطقة، وهذا غير مستبعد في عالم لا يعرف إلا لغة القوة، وفي السياسة لا مانع من خضوع قوة كبرى لأخرى أضعف منها، إذا أدركت أن لها

مصالح لا تتحقق إلا بنوع من الخضوع المؤقت، والولايات المتحدة تميل إلى الشيعة أكثر من ميلها إلى السنة، ولا يستبعد مثل هذا الحدث. فهذه إشارات وعلامات تثبت مخاوف المعارضين للتأييد، وهي ليست محض خيال، فعلى المؤيدين أن يتأملوها ملياً، ويدرسوها جلياً. والمهم هنا ليس الترجيح وحده، إنما أيضاً التأكيد: على أن كل فريق عليه أن يفيد من الآخر، فالواضح أن كلا عنده شيء، ليس عند الآخر، فمن جمع جمع، ومن فرق تفرق.

* * *

نقد لا يوقد حرباً.

بقيت الإشارة إلى مسألة طرقت ضمن أهداف المؤيدين، هي: أن بالتأييد نمنع الشحن الطائفي، والاحتراب بين المسلمين. وبعيدا عن هذا الحدث الذي نحن بصدد، فهذه المسألة تحتاج إلى نظر وتأمل؛ فالمفهوم الواضح، الذي لا يراد غيره: أن نقد الشيعة وبيان مخالفاتهم، وأفعالهم يفضي حتماً إلى احتراب بين السنة والشيعة. وهذه نتيجة لا يسلم بها...!!.

فلو كان كل نقد عقدي يفضي إلى احتراب، لوجدت كافة فرق النصارى محتربة، وكافة فرق اليهود كذلك، وديانات الهند، وكذا الدول المتعددة الديانات. لكن ذلك لم يكن لازماً، وإن كان حدث في وقت من الأوقات، إلا أنه لم يكن لمجرد الاختلاف، بل لأن هنالك عناصر كانت تحرض على الاقتتال. فعلم من ذلك: أن النقد العقدي والفكري المجرد من دون تحريض، سيقف عند مجرد النقد، والتخطئة، بل والتضليل. لكن لا يصل إلى الاقتتال والاحتراب، ما لم ينشأ عنصر يحرض على ذلك. وهذا ما نريد قوله: نقد وتخطئة، لكن من دون تحريض على عنف، حتى ما دون القتل. فليس ثمة طريق للإصلاح، سوى البلاغ، قال تعالى: "وما على الرسول إلا البلاغ المبين".

ومن العجيب: أن الذين يطالبون بالكف عن الكلام في معتقدات الشيعة نقداً، أو غيرهم، بدعوى الكف عن الشحن الطائفي، والاحتراب. تجدهم في مقام آخر:

مدافعين عن حرية الرأي، وإبداء وجهة النظر في أفعال الآخرين، تصويبا أو تخطئة، بل وتضليلا، ما دام أنه لم يتجاوز إلى العنف.

يقولون هذا في كافة الأمور، فإذا ما جاءوا إلى الاعتقاد والدين، طالبوا بالكف، حتى لا تحدث فتنة، وكأن الفتنة لا تكون إلا مع النقد الديني، دون سائر النقود؟!.

والحق: أن الإنسان، والمسلم والسني من باب أولى، لا يحب القتل والقتال، والعنف والعدوان، ويدفعه ما استطاع، بكل الحيل والوسائل، كما أن كل مؤمن يحب الله تعالى، فهو لا يرضى أن يسكت عن ضلال الناس، بعد أمر الله تعالى له أن يبلغ الناس الحق، الذي تعلمه، وهو سائله عنه.

فهو يعمل على الجمع بين الأمرين: تبليغ الحق الذي معه، وإن أغضب ناسا وأسخطهم، رحمة بهم، وقيامًا بالحق الذي أوجبه الله عليه؛ وفي الوقت نفسه لا يتخذ هذا التبليغ والتصويب لأخطاء الآخرين ذريعة إلى التحريض على الاحتراب والقتال. كلا، بل قدوته في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يبلغ: الأمم، والأقوام، والأفراد دين الله تعالى، دون عدوان، أو قتال، إلا إن اعتدي عليه.

* * *

إن هذه المسألة شائكة، وقد جاء الخوض فيها بقصد الوصول إلى جواب، فكان هذا البحث المختصر، وعسى أن يكون قد أصاب، وتلك منة الرحمن على عبده، وإلا فالخطأ من الإنسان ومن الشيطان، والله تعالى ورسوله برئيان من هذا القول، ويكفي أنه قد تقرر فيه:

أنه لا تثريب على من رجح الرأي الآخر، وقال به.
والله أعلم.

=====

دور الرسالة الإعلامية في توحيد المسلمين حول قضاياهم الكبرى

(فلسطين نموذجا)

نزار محمد عثمان *

أولاً: العولمة والتحدي الإعلامي:

مدخل:

يتميز عصرنا الذي نعيشه عصر العولمة بسقوط الحدود الزمانية والمكانية، وتلاشي المسافات؛ حيث تحول العالم إلى قرية صغيرة أصبحت فيها العلاقات البشرية أكثر تنظيماً وسرعة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التفاعل البشري والانفتاح الثقافي والتنازع الحضاري.

كما يتميز بالتطور الهائل في تكنولوجيا الانتقال والاتصال، حيث وصل الإنسان إلى القمر، وأرسل أجهزة إلى المريخ جمعت صوراً لسطحه وعينات من تربته، واخترعت أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من الناس كما في شبكة الإنترنت، والأقمار الصناعية والمحطات الفضائية، التي أصبح الإنسان قادراً عبرها على أن يرى ويسمع ما يدور في أرجاء العالم.

هذه الثورة التقنية العلمية الهائلة، نسبة لميلادها وتطورها في كنف الحضارة الغربية أفرزت تحديات كبيرة على كافة الأصعدة . خاصة الصعيد الإعلامي . حيث أصبح الإعلام العالمي أداة فعالة للنظام العالمي الجديد تعمل على تمكينه من بسط سيطرته، ونشر حضارته، والعمل على تشكيل العالم وفق الطريقة التي يريد، عبر إحكام السيطرة على المؤسسات الدولية وأجهزة الإعلام العالمية من صحف وإذاعات وقنوات فضائية ونحوه.

دور الرسالة الإعلامية الغربية في إضعاف الوحدة الإسلامية:

لعله بات من مكرور القول ترديد أن المسيطرين على الإعلام العالمي اليوم . على اختلاف منابره . يسعون بكل ما أوتوا من قوة لإبقاء الأمة الإسلامية في حالة الضعف والضياع والانقسام التي تعيشها، كما يسعون لإجهاض كل محاولة لتوحيد الأمة عبر مخطط إعلامي متكامل يراعي الجودة في خطوات العملية الإعلامية فيهتم بالمرسل والمستقبل كما لا يهمل الرسالة ولا وسيلة إيصالها. فنجد في اهتمامه بالرسالة يراعي أن تحقق مقاصده وتوافق مخطاطته، ويتقن في محاولة إخراجها في قالب محايد تارة وقالب منحاز تارة أخرى، وفي كل الأحوال تبقى الرسالة الإعلامية العالمية متمسمة بالآتي:

- التضليل وإلباس الحق ثوب الباطل، وإظهار الجاني بمظهر الضحية، والعكس صحيح؛ ومن ذلك ما يشاع من ربط الإسلام بالإرهاب، وما يبث ويتناقل من حب اليهود للسلام!.

- البعد عن الدقة والعلمية عند الحديث عن المسلمين فتجدهم يروّجون لممارسة حكومة السودان للرق في الجنوب، والتطهير العرقي في دارفور ونحو ذلك.

- التطفيف، وازدواجية المعايير، وسياسة الكيل بمكيالين، إذ يعتبر الإعلام العالمي الحركتين الانفصالييتين في أندونيسيا وجنوب السودان حركات تحررية مشروعة بينما حركتي المجاهدين في كشمير وحنوب الفلبين حركات إرهابية غير مشروعة(1).

- الانحياز التام ضد الفكرة الإسلامية الصحيحة، والسعي الدؤوب لزرع بذور التفرقة بين المسلمين، هذا الكيد الذي لم ينقطع منذ أيام عبد الله بن أبي بن سلول، مروراً بكتاب الوزير الروماني (ت. ج. دجوفارا)، الذي ظهرت طبعته الأولى باللغة الفرنسية عام 1914م، بتقديم لويس رينو الأستاذ في كلية الحقوق وكلية العلوم السياسية، عن مدى جدية الأوروبيين واهتمامهم بالقضاء على وحدة الأمة الإسلامية، في ظل كيان الدولة العثمانية. وعنوان الكتاب ((مائة مشروع لتقسيم تركيا))، بالاعتماد على أوراق وأرشيف وزارات خارجية الدول الأوروبية، وتبلغ صفحات الكتاب 650 صفحة من القطع المتوسط(2)، مروراً بالترويج لاتفاقيات سايكس بيكو، وسان ريمو، واتفاقيات باريس، والتي قُسمت بموجبها البلاد العربية والإسلامية إلى مناطق نفوذ واستعمار بين الدول الأوروبية إلى تصريحات المستشرق اليهودي المعاصر (برنارد لويس) التي يقول فيها: ((إن المنطقة الممتدة من باكستان حتى المغرب ستبقى في حالة اضطراب إلى أن يعاد النظر في الخريطة السياسية لدولها)) (3) والتي ظهرت آثارها الآن في كشمير والسودان وغيرها من دول العالم.

لماذا الرسالة الإعلامية؟ ولماذا فلسطين نموذجاً؟

العملية الإعلامية متعددة المحاور، مختلفة الجوانب، كثيرة التفاصيل غير أنه يمكن أن نَميّز فيها أربعة عناصر رئيسة هي: المرسل، المستقبل، الرسالة، وسيلة إيصال الرسالة، وكل عنصر من هذه العناصر تحته فروع كثيرة، ودراسة دور الإعلام في وحدة المسلمين يتطلب أن لا نهمل أحد هذه العناصر، الأمر الذي يؤدي إلى إطالة

قد لا تتناسب مع الموجهات المقررة لهذه الورقة، لذلك وقع الاختيار على أهم مكونات العملية الإعلامية: الرسالة الإعلامية دون سواها.

من جانب آخر فإن موضوع وحدة المسلمين من "أمهات الموضوعات" التي تحوي معالم عديدة، وشعباً كثيرة، رأينا أن نلجها من مدخل قضايا المسلمين الكبرى التي لا تختلف فيها الآراء ولا تتعدد حولها التوجهات، فاخترت فلسطين نموذجاً، لأن قضية فلسطين تقع في وجدان كل مسلم يشعر بانتمائه لهذه الأمة وينبض قلبه بالإيمان الصادق ويجيش صدره بعزة الإسلام، ذلك أن فلسطين تحوي القدس التي لها مكانتها الدينية المرموقة التي اتفق عليها المسلمون بجميع طوائفهم ومذاهبهم وتوجهاتهم.

فالقدس هي القبلة الأولى التي توجه إليها الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه منذ أن فرضت الصلاة في ليلة الإسراء والمعراج في السنة العاشرة للبعثة قبل الهجرة بثلاث سنوات وظلت القدس قبلة المسلمين بعد هجرتهم إلى المدينة المنورة ستة عشر شهراً حتى نزل القرآن يأمرهم بالتوجه إلى الكعبة قال تعالى: (و من حيث خرجت فولّ وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره)(4).

كما أنّ القدس هي منتهى الإسراء ومنطلق المعراج إلى السماء وفيها أمّ الرسول صلى الله عليه وسلم الأنبياء في المسجد الأقصى . على أرجح الأقوال . وفي ذلك دليل على ختم الإسلام للنبوات وشموله للرسالات السماوية السابقة، وبدء الإسراء من المسجد الحرام وانتهائه بالمسجد الأقصى فيه ربط للمسجدين لن يزول مهما فعل اليهود، يقول سبحانه وتعالى: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير)(5)، ثم إن المسجد الحرام هو ثالث الحرمين الشريفين: الأول هو المسجد الحرام في مكة، والثاني هو المسجد النبوي في المدينة، وثالثهما هو المسجد الأقصى في القدس قال صلى الله عليه وسلم: ((لا تُشَدُّ الرحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا))(6).

والقدس قبل هذا كله أرض النبيين ودار المرسلين ومأوى الصالحين، أرض المحشر والمنشر، مهاجر الخليل إبراهيم، وديار أيوب ومحراب داود، وعجائب سليمان ومهد

عيسى عليهم جميعاً السلام.. أرض البركة التي وصفها الله بأنها مباركة في خمسة مواضع في القرآن (7) هي:

- قوله تعالى: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله..)(8).

- قوله تعالى: (ونجيناه ولو طأ إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين)(9).

- قوله تعالى: (وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها التي باركنا فيها وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل بما صبروا..)(10).

- قوله تعالى: (ولسليمان الريح عاصفة تجري بأمره إلى الأرض التي باركنا فيها)(11).

- قوله تعالى: (وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير..)(12).

إن القدس في الاعتقاد الإسلامي سامية المكانة، عالية المنزلة، عزيزة الحمى.. لذلك اختيرت في هذه الورقة لتمثل قضايا المسلمين الكبرى.

ثانياً: الرسالة الإعلامية وتوحيد المسلمين حول قضاياهم الكبرى:

وفقاً لما يراه عدد من المختصين (13) يمكن أن يلعب الإعلام دوراً كبيراً في توحيد المسلمين حول قضاياهم المصيرية. والنموذج المختار هنا هو قضية فلسطين. وذلك

عبر السعي لإحداث تغيير إيجابي في:

- الجانب المعرفي

- المواقف والاتجاهات

- التنشئة الاجتماعية

وسنفرد هذه المحاور بشيء من التفصيل:

(أ) دور الرسالة الإعلامية في التغيير المعرفي:

في ظل واقع التشتت العربي والتفرق الإسلامي والاستكبار الأمريكي والتجاهل

العالمي يمكن للإعلاميين أن يقوموا بدور كبير في إحداث تغيير معرفي يهدف

لجمع الصف وتوحيد الكلمة حول:

(1) التصور الصحيح للوحدة الإسلامية:

ويتشكل هذا التصور في عدة نقاط أهمها:

1. الروابط الاجتماعية بين البشر كثيرة، جمعها قوله تعالى: (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين)(14) فحوت الآية: الرابطة العائلية، والرابطة القومية، ورابطة الإقامة (الوطن)، ورابطة المصلحة، والرابطة الإسلامية، وبيّنت أن الرابطة العقدية هي التي ينبغي أن يقدمها المسلمون في فلسطين وغيرها، ويبدلوا في سبيلها الغالي والمرتخص وإلا فلنتربص حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين.

2. الوحدة الإسلامية لا تعني أن تتطابق المجتمعات الإسلامية ولا تختلف عن بعضها في كثير أو قليل؛ ليس هذه مقصود الوحدة الإسلامية، بل لم يكن المسلمون كذلك عندما كانوا قلة قليلة، قامت على أكتافها دولة المدينة، "قلم يكن المهاجرون والأنصار متفقين في كل شيء بل وجد الفرق بين اللهجتين المكية والمدنية، وبين الأسلوبين اللغويين: المكي والمدني، وما يراه الدارسون للسيرة النبوية من الاتحاد الكلي فيما بين المجتمعين المكي والمدني، والمدنيتين: المكية والمدنية، ليس من الصحة في شيء، فإن الدراسة الحديثة للسيرة النبوية تقرر أن اختلافاً واضحاً كان يوجد بين المدنيتين، وكان أهل مكة . ولا سيما قريشاً. يحملون الشعور الزائد بالتفوق، يدل على ذلك ما دار بين القرشيين الثلاثة وبين الأنصار، في غزوة بدر الكبرى، حين قالوا للأنصار الذين خرجوا لمبارزتهم: "مالنا بكم من حاجة" ثم نادى مناديتهم: "يا محمد أخرجوا إلينا أكفاءنا من قومنا"، فلما برز لهم عبيدة وحمزة وعلي رضي الله عنهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، قالوا: "نعم أكفاء كرام" مما يدل على نخوتهم القبلية وأنهم كانوا يعتزون بقبيلتهم وجنسهم، ولا يرون غيرهم أكفاءً لهم في قليل أو كثير. ولم تكن القضية قضية المهاجرين والأنصار فحسب بل كانت الأنصار تتوزعها القبيلتان العظيمتان: الأوس والخزرج اللتان كانت بينهما معارك وحروب في الماضي القريب، هذا بالإضافة إلى أن الحياة المكية كان عمادها التجارة، على حين كانت الحياة المدنية تتوقف على الزراعة، والفلاحة، والغرس والتشجير، كما كان

هناك فرق بين الحياتين بالنسبة إلى المعاشرة العائلية والحياة الأسرية . كما أشار إلى ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إحدى المناسبات ، ومع كل هذا، لا يعرف التاريخ أنه قامت أخوة من قبل أو وجدت أصرة في مثل هذا التنسيق والدقة والوضوح على مجرد أساس الوحدة في العقيدة والغاية، قامت هذه الأخوة فيما بين المؤمنين المخلصين الذين كانوا يتمتعون بالثبات على وحدة العقيدة ووحدة الهدف، وكان ذلك قوة جديدة أنشئت لانقاذ العالم المنهار وتخليص الإنسانية من بؤسها وشقوتها" (15).

3. إن الإعلام مطالب بأن يقتبس من دولة المدينة النور الذي جعلها تشع إيماناً وأماناً، وحضارة ورقياً، وقوة ومنعة، وأن يذكر المسلمين بقوله تعالى: (إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير)، وكما قال أهل التفسير فإن هذا الموضوع هو الموضوع الوحيد الذي طالب فيه القرآن المسلمين بالتأسي بالكفار، الذين يوالي بعضهم بعضاً. 4. لم يؤت المسلمون في فلسطين إلا من قبل التفرق، فعندما كان المسلمون تحت ظل خلافة إسلامية لم يستطع العدو إليهم سبيلاً ولكن بعد أن سقطت الخلافة استطاع العدو أن يحتل فلسطين، ولن ترجع فلسطين للمسلمين بغير وحدة جامعة. 5. قضية فلسطين هي قضية الأمة الإسلامية ومن الخطأ الجسيم أن يظن بعضهم أن قضية فلسطين شأن فلسطيني يخص الفلسطينيين وحدهم، والأصل أنها قضية الأمة عربيها وعجميها، ويتعين علي الجميع العمل على حلها، ذلك لجملة أسباب منها:

أ- فلسطين أرض عربية إسلامية لها مكانتها المقدسة السامية التي تستوجب على الجميع العمل على حل قضيتها.

ب- قضية فلسطين تعتبر قاسماً مشتركاً بين كل التيارات العربية والإسلامية فهي همّ إسلامي وهاجس وطني وأرق قومي.

ت- المشروع الصهيوني لا يرمي إلى احتلال فلسطين وحدها بل يهدف إلى إسرائيل الكبرى التي تمتد من الفرات إلى النيل ويهدد الأمة بأسرها فالخطر يطال الجميع.

6. مواجهة المشروع الصهيوني المتعدد الأذرع تتطلب العمل على الأصعدة كافة: اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وإعلامياً . صحافة وإذاعة وتلفزيون ومسرح . واجتماعياً وهذا

لا يتم إلا بتضافر الجهود، وتوحيد الصفوف، ومشاركة علماء الأمة ومفكرها وقواها الحية من فصائل جهادية وتنظيمات سياسية وتجمعات قومية في هذه المعركة.

7. الوحدة والتجمعات التي تقام على غير الرابطة العقدية ليس لها من حظ الوحدة إلا الاسم، الذي لا يقم ولا يؤخر، والذي ربما يكون سبباً للاختلاف والتفريق، وقد جرّبت أمتنا الوحدات القومية، والنزعات الوطنية، والولاءات الحزبية، فما زادت إلا خبالاً على خبال، والإعلام مطالب بأن يردد مع الشيخ الندوي: "إنه لو تطلبت مصالح الأمة أن تمحى هذه الأحزاب والجماعات كما تمحى العبارة الخاطئة لأكون أول من يتشرف بهذه السعادة ويحوز هذه الكرامة"(16).

إن التصور الصحيح لقضية الوحدة الإسلامية رغم تنوع المجتمعات واختلافها يُعدُّ مقصداً رئيساً للإعلام الهادف المسؤول، وسنداً متيناً للعمل الجهادي في فلسطين وسائر بقاع المسلمين.

(2) بيان الموقف الصحيح من الأحداث الجارية:

من الأهداف المعرفية المهمة التي يجب أن تعمل الرسالة الإعلامية على حشد الناس حولها وتجميع الصف عليها؛ توضيح الموقف الصحيح من الأحداث الجارية، حتى يكون الناس على بصيرة من أمرهم، ولا تخدعهم الآلة الإعلامية الغربية؛ فتزل أقدام بعد ثبوتها.

وفي قضية فلسطين يمكن للرسالة الإعلامية أن تلعب دوراً رائداً في تصحيح الموقف من قضايا كثيرة أهمها السلام المزعوم الذي يقتضي تسلّم الفلسطينيين جزءاً من أرض فلسطين مقابل اعترافهم بالكيان الصهيوني، يمكن للرسالة الإعلامية أن تديم الطرق على هذا الموضوع مبينة أنه سراب خادع لن يدوم طويلاً للأسباب الآتية:

- الشعوب المسلمة ممثلة في تجمعاتها القومية والوطنية والإسلامية أجمعت على رفض هذا السلام المزعوم وعده استسلاماً لا سلاماً، وتنازلاً عن حقوق ضخمة لا يملك أحد حق منحها لليهود.

- فلسطين ليست ملكاً للفلسطينيين بل ملك للأجيال المسلمة إلى قيام الساعة والتنازل عن شبر منها لا يجوز.

- اليهود لن يسلموا شبرا من أرض فلسطين للفلسطينيين إلا وهم مكرهون ومتى زال الإكراه عادوا للتوسع واغتصاب الأراضي.

- السلام يخدم أهداف الكيان الصهيوني في المرحلة الراهنة ويساعده على وأد الانتفاضة الفلسطينية وإثارة النزاعات بين أهلها، كما يحملهم على الإقرار بحق المغتصب وتبعيتهم له، كما لا يخفى أنّ هذا السلام الموهوم يعمل على اختراق العالمين العربي والإسلامي.

- يجب التأكيد على خطورة الاعتراف بالكيان الصهيوني، وبيان خطر مقولة أنّ السلام هو الخيار الاستراتيجي الأوحّد لحل القضية، وتثبيت خيار المقاومة والجهاد بشتى صورته وأشكاله.

(3) دحض شبهات الأعداء:

لقد دأبت الرسالة الإعلامية الغربية في إثارة الشبهات حول الإسلام والمسلمين بشتى السبل، ومختلف الطرق، لذلك وجب على الرسالة الإعلامية الإسلامية أن تعطي هذه الشبهات حقها من النظر بالرد عليها ودحضها، على أن لا تستغرقها الردود أو تلهيها عن دورها في تصحيح التصورات، والتأصيل للمواقف المتجددة.

وقد التبس على كثير من الناس . في الشأن الفلسطيني . أمر الصراع بين المسلمين واليهود حتى أصبح بعضهم يصدق أنّ لليهود حقاً تاريخياً ودينيّاً في فلسطين، هذا الاعتقاد الخاطيء يوجب بذل جهدٍ إعلاميٍ مقابل يعمل على توعية الشعوب العربية والمسلمة بالحقائق التالية:

أولاً: فرية الحق التاريخي:

لا حق لليهود في القدس ولا في فلسطين إذ إنّ القدس عربية إسلامية فالمعروف تاريخياً أنّ الذي بنى القدس هم اليبوسيون وهم العرب القدامى الذين نزحوا من شبه الجزيرة العربية مع الكنعانيين. وسكنوها إلى أن جاء إبراهيم عليه السلام مهاجراً من وطنه الأصلي بالعراق غربياً ووُلد له إسحاق عليه السلام الذي وُلد له يعقوب عليه السلام الذي ارتحل بذريته إلى مصر (معنى هذا أن إبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام دخلوا غرباء إلى فلسطين وخرجوا غرباء لم يمتلكوا فيها شيئاً).

كذلك مات موسى عليه السلام ولم يدخل أرض فلسطين وإنما دخل شرق الأردن (17) والذي دخلها بعده يشوع (يوشع) وبقي فيها حتى الغزو البابلي الذي سحقها سحقاً ودمّر أورشليم وأحرق التوراة. "قلو جمعت كل السنوات التي عاشوها . أي اليهود . في فلسطين غزاة مخربين ما بلغت المدة التي قضاها الإنجليز في الهند أو الهولنديون في إندونيسيا" (18) فمن أين لهم الحق التاريخي فيها؟ والأدلة التاريخية تؤكد أنّ أكبر رقعة استطاع الكيان الصهيوني السيطرة عليها في أي وقت من الأوقات لم تكن في العصور القديمة وإنما في العصر الحديث عند احتلالها مجمل أرض فلسطين ومرتفعات الجولان وجنوبي لبنان وأرض سيناء وكان ذلك للمرة الأولى عام 1967 م (19). إن الحق التاريخي لليهود في أرض فلسطين فرية شوهاء وكذبة بلقاء، لا تقوم على ساق ولا تنهض بها حجة وهي أوهى من بيت العنكبوت.

ثانياً فرية الحق الديني:

القول بأنّ لليهود حقاً دينياً في فلسطين لا يقوى أمام التحقيق العلمي وإعلان أنّ تأسيس الكيان الصهيوني تحقيق للنبوذة التوراتية التي تقول "إنّ الله وعد إبراهيم عليه السلام بأن يعطي لنسله أرض فلسطين وكذلك وعد ابنه إسحق وحفيده يعقوب . الذي سموه إسرائيل . وسمّوا فلسطين أرض الميعاد.. كل ذلك وهم كبير.. فإنّ أولى الناس بإبراهيم هو الرسول صلى الله عليه وسلم والذين اتبعوه كما ورد في القرآن: (إنّ أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبيّ والذين آمنوا)(20). فالإمامة لا تنتقل بالوراثة (قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين)(21).

ثم أليس إسماعيل جدّ نبينا عليه السلام من نسل إبراهيم؟ فلماذا فهم اليهود أنّ النبوذة لا يدخل فيها إسماعيل عليه السلام وهو الابن البكر لإبراهيم عليه السلام.. إنّ منطق استيلاء اليهود على فلسطين لا يسنده شرع ولا يقره دين وكل تبرير لهم ما هو إلا اختلاق وكذب.

(4) فضح مخططات الأعداء:

إن واقع العجز العربي والوهن الإسلامي والمكر العالمي فتح الباب على مصراعيه لعدد من مخططات الأعداء لتجد لها موطناً في أرض المسلمين، تُعمل معولها في

مجتمعاتهم هدماً وتشتيماً وتمزيقاً، وحرصاً على وحدة المسلمين لزم أن يراعي الإعلاميون في رسالتهم الإعلامية أن يفضحوا هذه المخططات، ويسعوا إلى تعريتها حتى يحذرنا الناس.

وأكبر مخططات الأعداء في الشأن الفلسطيني هو المشروع الصهيوني الذي يراد له أن يتمدد وينتشر ليحكم السيطرة على المنطقة كلها اقتصادياً وثقافياً وأمنياً وسياسياً.. تحقيقاً لفكرة إسرائيل الكبرى.. قاعدة الحضارة وقائدة الديمقراطية.. مستخدمين في ذلك سلاح الإعلام والسلام والتسوية والتطبيع ونحوه من الوسائل.

إنّ التهوين من خطر المشروع الصهيوني دفنٌ للرؤوس في الرمال.. فقد هَوّن البعض من خطره قبل خمسين عاماً، وقال كيف يمكن لدولة صغيرة أن تهيمن على منطقتنا وأمتنا، وهاهي الدولة الصغيرة تفرض وجودها على الحكومات العربية والإسلامية وتملى شروطها وتهدد وتتوعد.. وهاهي أمتنا تدين وتشجب وتستنكر ولا تكاد تتجاوز ذلك.

يجب على الإعلاميين فضح المشروع الصهيوني وتعريته.. وذلك بـ:

- فضح اليهود وطبيعتهم

- مواجهة التطبيع وأخطاره

أولاً: فضح اليهود وطبيعتهم

على الإعلاميين أن يعرّفوا الشعوب ببعدها.. مستندين على القرآن الكريم وما فيه من وصف مفصل لليهود، وعلى السنة المطهرة، ثم كتب اليهود المقدسة عندهم كالتوراة وأسفار الأنبياء والتلمود والماشناه، وكتب التاريخ، وكتابات المعاصرين عنهم . المسلمين وغير المسلمين . المكتوبة باللغة العربية أو غيرها من اللغات مثل كتاب أحلام الصهيونية وأضاليلها للمفكر الفرنسي المسلم "رجاء جارودي"، ومن الواقع المعاش فبين أيدينا تجارب كثيرة في الحرب والسلام وسلسلة من الهدنات والاتفاقات والمعارضات كلها تبين أنّ اليهود لا يعرفون غير منطق القوة وأنهم لا أيمان لهم ولا عهد ولا نمة وأنّ أبرز صفاتهم هي العنصرية فهم يرون أنفسهم شعب الله المختار وما سواهم أميين ليس عليهم منهم شيء والعنف والطبيعة العدوانية متأصلة فيهم فقلوبهم قاسية كما وصفهم القرآن الكريم وتطلعاتهم التوسعية لإسرائيل الكبرى من

النيل إلى الفرات ومن الأرز إلى النخيل لا تخفى بل هم يريدون السيطرة على العالم كله، ثم كذلك من صفاتهم التحرر من الأخلاق وعدم ثباتها واستخدام المعايير المزدوجة: معيار مع النفس ومعيار مع الأغيار (الأميين) (ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون)(22)، وهم يرون أنّ الغاية تبرر الوسيلة ويحترمون العهود والمواثيق متى ماكانت في صالحهم ويتجاهلون متى ما لم ترق لهم وهم أحرص الناس على حياة وأكثر الناس شحاً وحباً للمال.. كل هذه المعاني وما شاكلها تحتاجها الشعوب المسلمة لتعرف عدوها وتقدره قدره وتعد العدة المناسبة لدفعه.. وهذا هو واجب الإعلاميين.

ثانياً: فضح التطبيع وخطورته:

أخذ التطبيع مع العدو الصهيوني صوراً عديدة منها:

- التطبيع الدبلوماسي: ومن ذلك الاعتراف بدولة لليهود في فلسطين، وتبادل البعثات الدبلوماسية معها واعتبارها دولة جوار وإشراكها في البيئة والمياه.
- التطبيع الاجتماعي: ومن ذلك دمج اليهود في المجتمعات العربية والمسلمة عن طريق السياحة والرحلات ونحوه.
- التطبيع الثقافي والإعلامي: ومن ذلك دخول اليهود في المجتمعات العربية والمسلمة عن طريق المؤتمرات والندوات والمعارض والمهرجانات والسينما والمسرح والصحافة والإعلام والجامعات ومراكز البحث العلمي.
- التطبيع التربوي: ومن ذلك توجيه المناهج الدراسية والبرامج التعليمية . في بعض الدول العربية . عن طريق حذف كل ما يتعلق باليهود ويكشف حقدهم وتآمرهم على الأمة.
- التطبيع الاقتصادي: ومن ذلك فتح الأسواق العربية والإسلامية لبضائع الكيان الصهيوني.

إن الشعوب العربية والمسلمة ترفض التطبيع الظاهر والخفي كما ترفض الاعتراف العلني والضماني بالكيان الصهيوني، وواجب الإعلاميين أن يحافظوا على هذه الجذوة متقدة ويقاوموا كل سعي نحو التطبيع مع العدو وذلك بالآتي:

(1) دعوة الشعوب لمقاطعة الكيان الصهيوني اقتصادياً وذلك بمقاطعة السلع والبضائع القادمة منه، وذلك لحرمتها لأن أرباحها تقوي اليهود على إخواننا في فلسطين، وواجبنا أن لا نعينهم على ذلك، كذلك تجب مقاطعة البضائع الأمريكية شجراً لموقف الإدارة الأمريكية المتذلل أبداً للصهاينة والداعم للعدوان على مقدساتنا، وكذلك الشركات التي يقف من خلفها اليهود في كل بلاد العالم.

(2) وقف التعامل مع الكيان الصهيوني دبلوماسياً وتجارياً وثقافياً ونحوه.

(3) إعلان أن السفر إلى الكيان الصهيوني لا يحلّ لمسلم ولو بدعوى الصلاة في المسجد الأقصى فإنما يشد المسلم رحاله إلى هذا المسجد حينما يتحرر من سلطان اليهود(23).

(4) مقاومة الغزو الثقافي للكيان الصهيوني ومقاومة التبشير بسياسات التطبيع وخاصة التطبيع التربوي وما يتضمنه من تغيير في المناهج التعليمية إرضاء لليهود، ومقاومة كل محاولة لاختراق العقل العربي والإسلامي.

(5) رفع الروح المعنوية للشعوب المسلمة:

إن الأمة الإسلامية أمة قوية: عقدياً واقتصادياً واجتماعياً بدليل أن النظام العالمي الجديد لا يرى عائقاً يحول دون إكماله لبسط نفوذه سوى الإسلام، لذلك أجلب بخيله ورجله محذراً من خطره.

والرسالة الإعلامية منوط بها أن تنهض بعبء تذكير المسلمين بعظم الثروة التي يمتلكون والتي تتمثل في الكتاب الخالد (القرآن)، والمثال العملي لتطبيقه (سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم)، والتاريخ الناصع (سيرة السلف الصالح والأئمة المصلحين، والقادة الفاتحين)، والموقع الجغرافي المتميز، والثروات المتعددة (بشرية، زراعية، حيوانية، مائية، معدنية، بترول..)، إن التذكير بهذه الثروات يعد عاملاً مهماً في استعادة الأمة لسيادتها وريادتها.

والرسالة الإعلامية منوط بها أن تذيع المبشرات . من القرآن والحديث واستقصاء التاريخ . بانتصار الإسلام والمسلمين، وتشجيع التوعية بأن الأمة الإسلامية قد مرّت عليها أعوام حالكة من قبل مُنعت فيها الجمعة والجماعة في المسجد الأقصى، ولم يُرفع فيه أذان ولم تقم فيه صلاة لمدة واحد وتسعين عاماً غير أنّ الله هياً قادة

مصلحين "ظهروا ونبغوا في أحوال غير مساعدة وفي أجواء غير موافقة بل وفي أزمنة مظلمة حالكة وفي بيئات قاتلة فاتكة وفي شعب أصيب بشلل الفكر وخواء الروح وخمود العاطفة وضعف الإرادة وخور العزيمة وسقوط الهمة ورخاوة الجسم ورقة العيش وفساد الأخلاق والإخلاق إلى الراحة والخضوع للقوة واليأس من الإصلاح" (24). تماماً في ظروف كالتالي نعيشها الآن فعملوا على البناء في مجالات عدة: البناء للشخصية المسلمة والبناء للنظام الإداري والبناء للأمة المتوحدة ونحوه حتى استطاعوا استرداد المسجد الأقصى من قبضة الصليبيين. إن الشعوب المسلمة تحتاج إلى أن تبصّر بسيرة أبطال الإسلام الذين استردوا البيت المقدس من قبضة الصليبيين مثل "عماد الدين زنكي" و"تور الدين محمود زنكي" و"صلاح الدين الأيوبي" وسائر الأبطال الذين بذلوا الغالي والمرخص وحققوا النصر المؤزر. إن مدارس سير العلماء الصالحين والأبطال الفاتحين تنفخ العزم في الروح وتجدد الثقة في النفس وتحفز الجوارح للعمل.

(ب) دور الرسالة الإعلامية في تغيير المواقف والاتجاهات:

إن تأثير الإعلام على كثير من القيادات السياسية في العالم أمر مقرر مألوف، ودوره في كثير من القرارات الحاسمة في تاريخ الأمم والشعوب مثبت معروف، وقبلًا قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة إن وكالة الأنباء التلفزيونية هي العضو رقم 6 في مجلس الأمن!

دور الرسالة الإعلامية الغربية:

لقد أدرك أعداء الأمة أهمية الإعلام في تغيير المواقف والاتجاهات، واستخدموه لتحقيق مآربهم فلم ينجحوا في تغيير رأي شعوبهم فحسب بل نجحوا في تشكيل الرأي العالمي كذلك؛ نقلت صحيفة الصنداي تايمز في أحد أعداد عام 1981م عن الصحفية الأمريكية اليهودية: سارة إيهرمان أن مؤسسة الضغط اليهودية إيباك قد تمكنت باستخدام الوسائل الإعلامية من تغيير الرأي العام الأمريكي خلال 48 ساعة فقط عقب قصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي. وتدّعي الصحيفة بكل فخر نجاح الضغط الإعلامي في تحويل الرأي العام الأمريكي من الموقف الغاضب جداً ضد

إسرائيل إلى تقبل وجهة النظر اليهودية، بل والقناعة بأن ضرب المفاعل كان عملاً شجاعاً من أجل سلام العالم.

وبيّنت دراسة متخصصة عن القضية الفلسطينية والإعلام الأمريكي، قام بها ر. س. زهارنة الأثر الكبير للرسالة الإعلامية في كسب التأييد لإسرائيل؛ حيث تعقّب دور أكبر المجالات الأمريكية بل والعالمية . مجلة التايمز . في تغيير اتجاهات ومواقف الشعب الأمريكي حتى أصبح في غالبه يرى أن للإسرائيليين حقاً مشروعاً في فلسطين؛ ذكر الباحث أن مجلة التايمز تدرجت بقراءها عبر المراحل التالية:

- منذ عام 1946 وحتى 1949م بدأت بتغيير كلمة "الفلسطينيين" إلى كلمات أخرى من مثل "سكان فلسطين" و"عرب فلسطين" وذلك لإخفاء الهوية الحقيقية للسكان الأصليين في المنطقة.

- ثم تغيّرت هذه المصطلحات خلال الفترة من 1950م إلى نهاية الستينيات إلى: "العرب غير الأردنيين" و"العرب الإسرائيليّين" و"الأردنيين".

- وصاحب ذلك تطور آخر وهو التركيز على خصوصية العلاقة بين أمريكا وإسرائيل لدرجة أن مجلة التايمز قامت بنقل الموضوعات الخاصة بقضية إسرائيل من صفحات القضايا الدولية في المجلة إلى الصفحات المحلية. واستمر هذا التغيير منذ ذلك الحين.

- أما من ناحية اللقاءات الصحفية فقد كان أغلبها يتم مع مسؤولين أمريكيين أو إسرائيليين مما جعل الطرح الصحفي دائماً متحيزاً للجانب الإسرائيلي من النزاع، وكان لتصوير الفلسطينيين أنهم من العرب أثر إعلامي قوي في أمريكا بين مختلف فئات الشعب الأمريكي لاستغلال الكراهية المترسخة نحو العرب من جراء سنوات من الإعلام السلبي، إضافة إلى تصوير إسرائيل كياناً صغيراً في مقابل عدو ضخم هم العرب، بدلاً من التركيز على المجازر الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

دور الرسالة الإعلامية الإسلامية:

يمكن لإعلامنا أن يلعب دوراً كبيراً في تغيير المواقف والاتجاهات وذلك عبر:

(1) توحيد الخطاب الإعلامي وتصحيحه ومن ذلك:

- البعد عن استخدام المصطلحات التي تتضمن اعترافاً بالكيان الصهيوني أو تمييزاً للقضية، واستبدالها بمصطلحات أخرى، تحمل صبغة إسلامية، ورؤية إيمانية ومن ذلك استبدال مصطلح: أزمة الشرق الأوسط بأزمة المشرق الإسلامي، لأن مصطلح الشرق الأوسط لم يكن له جذور في الاستخدام العربي والإسلامي، بل كان تعبيراً عن تقسيمات للعالم في إطار الحقبة الاستعمارية، كما أنه لم يظهر إلا في فترة تدهور دولة الخلافة في شكلها الأخير (الدولة العثمانية)، وأنه لم يصبح قابلاً للاستخدام على نطاق واسع إلا بعد انهيار الدولة العثمانية، هذا بالإضافة إلى أن الكيان الصهيوني لا يستخدمه بوصفه تعبيراً جغرافياً بل بوصفه مفهوماً شاملاً لتغيير هوية الصراع، وإعادة ترتيب المنطقة، بإدخال هذا الكيان ضمن منظومة المنطقة، وبوصفه مصطلحاً تحته مفهومات أخرى متعددة مثل التعاون الإقليمي والسوق الشرق أوسطية، والشرق الأوسط الكبير (24).

- استبدال الأسماء اليهودية لمعالم المدن الفلسطينية بالأسماء الإسلامية فنقول: حائط البراق بدلاً من حائط المبكى، وفلسطين المحتلة بدلاً من يهودا والسامرة والجليل، والمصلى المرواني بدلاً من إسطبلات سليمان، وقبة الصخرة بدلاً من قدس الأقداس، والبلدة القديمة بدلاً من الحوض المقدس، وحارة المغاربة وحارة الشرف بدلاً من حارة اليهود، وجبل بيت المقدس بدلاً من جبل الهيكل.

- استخدام المصطلحات الإسلامية التي تشعر بحالة الصراع مع اليهود، فنقول: العمليات الاستشهادية بدلاً من العمليات الانتحارية، الأسير الفلسطيني بدلاً من المعتقل الفلسطيني، والمغتصبة اليهودية بدلاً من المستوطنة اليهودية، والمغتصب بدلاً من المستوطن، وتحرير كل شبر من أرض فلسطين المحتلة بدلاً من دحر الاحتلال.

- البعد عن المصطلحات اليهودية واستبدالها بالمصطلحات الإسلامية: فنقول فلسطين بدلاً من أرض الميعاد، وفلسطيني مناطق الـ 48 بدلاً من عرب إسرائيل، وأسطورة المحرقة النازية بدلاً من الهولوكست، والحقوق الفلسطينية بدلاً من المطالب الفلسطينية.

- البعد عن المصطلحات الغربية التي تسيء إلى المقاومة الفلسطينية وتصنفها بالعنف والإرهاب والدموية وتتجاهل أن هذا حق مشروع في الدفاع عن النفس ورفع الظلم واسترداد الحقوق.

(2) دعوة القيادات العربية والرسمية إلى وقف التطبيع مع الكيان الصهيوني.

(3) دعوة القيادات العربية والرسمية إلى تبني الخيار الصحيح والناجع في التعامل مع العدو الصهيوني والذي تبنته حركات المقاومة الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي، وكتائب الأقصى) وهو خيار المقاومة والصمود وتعبئة الأمة.

(4) محاولة تأثيم الضمير الإنساني العالمي لسكوته عن الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وفضه الطرف عن الصلف اليهودي، وتحري مخاطبة المنظمات الإنسانية العالمية بأسلوب مؤثر جذاب بغية توجيهها والتأثير عليها لنشر رسالة إعلامية تخدم الهدف الإسلامي.

(5) توضيح أنّ الإرهاب هو ما يقوم به الكيان الصهيوني وليس ما تقوم به الحركات الجهادية من مقاومة مشروعة ومتعينة للاحتلال الغاشم.

(6) تحميل أمريكا مسؤولية ما يحدث للشعب الفلسطيني وفضح تحالفها مع العدو خصماً على حقوق أمتنا، واستخدامها المعايير المزدوجة التي تتبناها دوماً لصالح بني صهيون.

(7) مطالبة المنظمات الدولية أن تتحرى العدل في قراراتها، بعيداً عن اختلال الموازين الذي يؤدي إلى فقدان مصداقيتها.

(8) فضح أكاذيب وادعاءات اليهود حول أسطورة المحرقة النازية والمذابح التي تعرضوا لها، والعمل على إظهارهم على حقيقتهم العدوانية الإرهابية ونزع قناع البراءة والمسكنة والاستضعاف عنهم.

(ت) دور الرسالة الإعلامية في التنشئة الاجتماعية:

ويمكن أن تتم عبر عدة أمور منها:

(1) إشعار الأجهزة الإعلامية بمسئوليتها تجاه إبقاء قضية وحدة الأمة الإسلامية حول قضاياها الكبرى . خاصة فلسطين . حاضرة في أذهان الناشئة، والسعي لتنبية قطاعات المجتمع كافة بمسئوليتها في هذا الصدد.

(2) دعوة القيادات العربية والرسمية إلى إعطاء أمر وحدة الأمة حول قضية فلسطينية حقها في مناهج التعليم ووسائل الإعلام عبر التركيز على:

- أساس الصراع مع اليهود وخلفياته الفكرية والتاريخية والسياسية.

- مراحل تطور القضية الفلسطينية.

- أهمية القضية ومكانتها في أولويات العمل الإسلامي.

- جرائم اليهود ضد الشعب الفلسطيني.

(3) السعي لإنفاذ برنامج إعلامي ثقافي متكامل عبر الأجهزة الإعلامية المختلفة (المقروءة، والمسموعة، والمرئية) يهدف إلى:

- توعية أبناء المسلمين بأهمية فلسطين، وربطهم بها والتركيز بشكل خاص على القدس والمقدسات الإسلامية (المسجد الأقصى، قبة الصخرة والحرم الإبراهيمي..)
واستغلال المناسبات الدينية كالإسراء والمعراج وذكرى إحراق المسجد الأقصى وقيام الانتفاضة الإسلامية والأحداث الطارئة الهامة على الساحة الفلسطينية لمناصرة القضية الفلسطينية.

- العمل على المحافظة على جذوة الانتفاضة مشتعلة وعلى تطويرها وذلك باستثارة الحماس في الشعوب وقطع الطريق على حلول التسوية والاستسلام ودراسة الانتفاضة السابقة والأسباب التي أدت إلى إجهاضها.

- السعي لإيجاد مؤسسات الدعم لقضيتنا المحورية كجمعيات المناصرة للشعب الفلسطيني وهيئات الدفاع عن القدس والمقدسات الإسلامية ونحوه.

- حث الشعوب على تقديم الدعم المادي والمعنوي لقضية أمتنا وجمع الأموال لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

- السعي لحشد الكفاءات والطاقات السياسية والإعلامية لدعم قضية الأمة المركزية في الجانب السياسي والإعلامي وذلك بالتعبير بمختلف الوسائل الممكنة عن معارضة الخطوات التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية والتفريط بمقدساتها وفي الجانب الجهادي بدعم حركات المقاومة الإسلامية والتشجيع على كفالة عائلات الشهداء والمعتقلين ودعم مشاريع البنية التحتية للحركات والتنظيمات داخل الأرض

المحتلة وتأكيد مشروعية جهادها ومقاومتها للاحتلال ومواجهة محاولات إصاق تهمة الإرهاب بها.

- مخاطبة المؤسسات الرسمية والحكومية وحضُّها على التراجع عن خيار التسوية السياسية ومبدأ الأرض مقابل السلام وتوضيح عدم جدوى هذه التسوية سيما وقد كشفت الحقيقة العدوانية والتوسعية المتعنتة للكيان الصهيوني. والعمل على إنهاء القطيعة بين التجمعات السياسية المتعددة (لتحقيق التصالح الوطني)، وبين الأنظمة الحاكمة وشعوبها لتحقيق وحدة الجبهة الداخلية وإحياء التنافس السلمي المشروع عبر إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وكفالة الحريات وحشد طاقات الأمة وتجميعها حول هذه القضية.

خاتمة:

إنَّ الإعلاميين اليوم أمام مسؤولية عظيمة تتطلب منهم النظر في ثوابت التاريخ وسنن الكون ومعطيات الواقع وحقائق الغيب واستنطاق الوحيين لتقديم رسالة إعلامية فاعلة تعمل على توحيد الأمة والرجوع بالشعوب إلي الحركة وفق منهج الله في طريق الجهاد والمقاومة لترتفع راية الدين وتُمكن قيم الصدق والعدالة ويُستعاد الحق وتحرر الأرض، ويؤذن المؤذن (فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين)(25).

(1) انظر "رسالة من مكة.. عن أي شيء ندافع"، الشيخ سفر بن عبد الرحمن الحوالي، ص 57.

(2) التطلع للوحدة، حسن الصفار، ص 13.

(3) هل الإسلام هو الهدف، محمد السماك،، مجلة (الوعي الإسلامي) الكويتية، ص42، عدد 338، شوال 1414هـ.

(4) سورة البقرة: 150.

(5) سورة الإسراء: 1.

(6) منقق عليه.

(7) انظر القدس قضية كل مسلم د. القرضاوي ص 11.

(8) سورة الإسراء: 1.

- (9) سورة الأنبياء: 71.
- (10) سورة الأعراف: 137.
- (11) سورة الأنبياء: 81.
- (12) سورة سبأ: 18.
- (13) انظر "التأثير الإعلامي في الظواهر الاجتماعية بين السلب والإيجاب"، ورقة بحثية لـ د. أحمد حسن محمد، ص 1-2. وانظر مقال "حملة سبتمبر عملية اقتلاع حقيقي"، د. محمد الحضيف، موقع لها أون لاين.
- (14) سورة التوبة: 24.
- (15) الطريق إلى السعادة والقيادة للدول والمجتمعات الإسلامية، أبو الحسن الندوي، ص 40-42 بتصرف يسير.
- (16) المرجع السابق، ص 24.
- (17) القدس قضية كل مسلم د. القرضاوي ص 60.
- (18) المرجع السابق ص 64.
- (19) انظر تاريخ اليهود لأحمد عثمان 136/1، القدس قضية كل مسلم ص 64.
- (20) سورة آل عمران: 68.
- (21) سورة البقرة: 124.
- (22) سورة آل عمران: 75.
- (23) القدس قضية كل مسلم - ص 182.
- (24) أبو الحسن الندوي - مقدمة مذكرات الدعوة والداعية ص 4.
- (25) مصطلح الشرق الأوسط من التعبير الجغرافي إلى البديل، بحث نشر ضمن التقرير الارتياذي الأول لمجلة البيان، طلعت رميح، ص 368-369.
- (26) سورة الأنعام: 45.

=====

صحافة ضد المقاومة جريدة الشرق الأوسط أنموذجاً (3/1)

د. أحمد بن راشد بن سعيد * 1426/4/1

2005/05/09

مقدمة

صحيفة الشرق الأوسط واحدة من أبرز الصحف العربية، وتقدم نفسها للعرب وللعالم بصفتها (جريدة العرب الدولية). تتخذ الصحيفة مواقف مثيرة للجدل، لاسيما ما يتعلق بالقضايا الكبرى للعرب كفلسطين والعراق والظاهرة الموسومة بالإرهاب. وتولي في تناولها الإخباري والتحليلي اهتماما كبيرا للحركات الإسلامية والناشطين الإسلاميين، واصفة الظاهرة الإسلامية عموما وبلا تمييز بالتطرف والأصولية، وربما كان هذا الموقف سببا في فقدانها كثيراً من الصدقية والاحترام في أوساط تيارات إسلامية وشعبية عديدة لاسيما في السعودية والخليج. وما زاد الطين بلة احتضان الصحيفة لكتاب رأي من التيار الموصوف بالليبرالي، وضعف الرأي الآخر في الصحيفة، واللغة المتشنجة التي يستخدمها هؤلاء الكتاب في تناولهم للقضايا المتصلة بالإسلام والمنتمين إليه. والصحيفة لا تضيق فقط باتجاهات الإسلام السياسي كما تسميها، ولا بتسييس الدين فقط كما يردد بعض كتابها ومحريها، بل تضيق حتى بالمظاهر والشعائر الإسلامية كتحفيز القرآن الكريم، والعمل الخيري والإغاثي، وارتداء الحجاب. وقد اتخذت الصحيفة مواقف مؤيدة للحكومة الفرنسية في حملتها لحظر الحجاب في المدارس الرسمية الفرنسية، واختفى تقريبا أي رأي مضاد، سواء في التناول الإخباري، أو في الرأي والتحليل. عبد الرحمن الراشد رئيس تحرير الصحيفة تبنى وقتها الموقف الفرنسي، داعيا إلى تفهم "الدوافع الحقيقية للقرار" الذي يرمي إلى "تخفيف مظاهر التدين" وهو ما سيخدم وضع المسلمين الفرنسيين على المدى البعيد كما قال (15 كانون الثاني / يناير 2004). وفي مقال آخر أكثر وضوحاً بعنوان "حاربوا التطرف لا الحكومة الفرنسية" أكد الراشد أن مظهر المسلمين البارز "يوشي بالتطرف فكراً وكلاماً ولبساً" وأن على المثقفين العرب محاربة الإرهاب والتطرف بدلا من الطعن في نوايا الحكومة الفرنسية (3 شباط / فبراير 2004).

لكن أبرز ما يثير التساؤل هو موقف الصحيفة من حيث تناولها الإخباري والتحليلي من المقاومة في فلسطين والعراق، البلدين العربيين الواقعيين تحت الاحتلال المباشر، وهو ما تناقشه جزئياً هذه الورقة.

المنهج

ستقتصر هذه الورقة على تناول صفحات الرأي في صحيفة الشرق الأوسط للمقاومة في فلسطين والعراق, ولن تتعرض لتناولها الإخباري. تتطرق الورقة من فرضية أن أعمدة الرأي في الصحيفة تقف في مجملها ضد نهج المقاومة وممارستها وثقافتها. وينبثق من هذه الفرضية السؤال التالي: هل أعمدة الرأي في صحيفة الشرق الأوسط تقف ضد نهج المقاومة وثقافتها في فلسطين والعراق؟

للإجابة عن هذا السؤال, فإن الباحث انتقى كاتبين يوميين وكاتبين أسبوعيين من كتاب الصحيفة, وحلل مضمون إنتاجهم في فترة محددة تحليلا كفيًا. الكاتبان اليوميان هما عبد الرحمن الراشد, وأحمد الربيعي, والكاتبان الأسبوعيان هما صالح القلاب, ومأمون فندي. لم يكن هناك مفر من اختيار الكاتبين اليوميين المذكورين, لأنهما الوحيدان اللذان يكتبان بصفة شبه يومية في الصحيفة. أما الكاتبان الأسبوعيان فوقع الاختيار عليهما عمدا لاعتقاد الباحث أنهما من أكثر الكتاب تناولاً لقضيتي العراق وفلسطين. كانت فترة الدراسة التي وقع عليها الاختيار هي الواقعة بين الأول من تموز (يوليو) و الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) عام 2004, وهي الفترة التي اشتدت فيها ضراوة المقاومة العراقية, ولم تتوقف الانتفاضة المشتعلة في فلسطين, رغم استشهاد الشيخ أحمد ياسين, والدكتور عبد العزيز الرنتيسي, و رحيل السيد ياسر عرفات, وما تبع ذلك من ابتهاج إسرائيلي وأميركي محموم ومفتعل بانحسار الانتفاضة, وتراجع خيار المقاومة. شملت الدراسة كل ما نشرته صحيفة الشرق الأوسط لهؤلاء الكتاب, مما له علاقة بشأن المقاومة في فلسطين والعراق. كان مجموع مقالات عبد الرحمن الراشد التي تم تحليلها 24 مقالا, وكان مجموع ما تم تحليله من مقالات الربيعي 28 مقالا, أما صالح القلاب, فبلغ مجموع مقالاته المدروسة 6 مقالات, فيما بلغت مقالات مأمون فندي التي تمت دراستها 5 مقالات.

مناقشة

عبد الرحمن الراشد

ينطلق الكاتب اليومي عبد الرحمن الراشد في كتاباته من تعاطف واضح مع السياسة الأميركية في المنطقة, وفي العراق تحديدا, وهذا التعاطف دفعه لانتقاد المقاومة,

والتقليل من شأنها، والسعي لربطها بالعدمية والعبث. ومن منطلق الواقعية يطالب الراشد دائما بالرضوخ والاستسلام وعدم مصادمة العالم، كما يردد كثيرا، والعالم كما يراه هو الولايات المتحدة والدول الغربية.

في عموده المنشور في العاشر من تموز (يوليو) ناقش الكاتب الهجوم الذي شنته بعض الصحف البريطانية على الدكتور يوسف القرضاوي، واحتجاجها على السماح له بدخول بريطانيا، وأيد مواقف هذه الصحف قائلا إن ارتباط اسم الشيخ بتنظيم الإخوان المسلمين "جعله ينظر إلى العالم من نافذة الحزب أكثر من واقع الأمة وقدراتها وحاجاتها"، وأنه من الشيوخ الذين "يحرصون الشباب على القتال، وهم لم يغادروا بلدانهم، ولا يسمحون لأولادهم بالشيء نفسه". وأضاف قائلا إن القرضاوي "من أكثر الدعاة إلى الحرب والمواجهة، لكنه يعيش في قطر في بيت مكيف". والراشد يقصد بالحرب والمواجهة هنا المقاومة المشروعة في فلسطين والعراق، فهو يرى أنها ضرب من العنف أو الإرهاب الذي يستحق هو نفسه الإدانة والمقاومة. ويؤكد هذا المعنى في كلامه عن القرضاوي، عندما ينتقد موقف الشيخ من اليهود، وينقل عنه قوله: "اليهود كطائفة ظلمهم واضح بين.. ظلم عظيم، وظلم لا نظير له، وظلم مكشوف.. لا نحاور هؤلاء [اليهود] وأيديهم ملوثة بدمائنا". وعلق الراشد على ذلك بقوله إن القرضاوي سياسيا "يمثل أقصى التطرف بكل أسف".

في عموده المنشور في الثاني عشر من تموز (يوليو) كتب الراشد مقالا بعنوان (ليس جدارا عنصريا) انتقد فيه من يقولون إن هدف الجدار الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة هو التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، لأن "إسرائيل تستطيع أن تقند دعوى تهمة العنصرية بالتذكير أن أكثر من مليون من "مواطنيها" في داخل إسرائيل هم فلسطينيون، ويعيشون معها نصف قرن، ويحملون هوياتها، وتدعي أن لهم نفس الحقوق الممنوحة لليهودي الإسرائيلي". ودعا الراشد إلى عدم الانشغال بموضوع الجدار، والاهتمام "بتفعيل التفاوض، وإعادة الكرة مرة بعد أخرى".

في مقاله المنشور في 17 من تموز (يوليو) انتقد الراشد ما وصفه "بالغضبة المضرية" من نبيل أبو ردينة، مستشار الرئيس ياسر عرفات على تيري رود لارسن،

مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط. وأكد أن لارسن ليس تافها ولا مشبوها كما قال أبو ردينة، وأن تقريره عن قرب انهيار السلطة الفلسطينية "يصب حقيقة في صالح الفلسطينيين".

في عموده المنشور في من 26 تموز (يوليو) تحدث الراشد عما يحدث في العراق، منتقدا "المقاومة" ضد الأميركيين، قائلا إن الحرب هناك "بدأت بمقاومة، ثم أصبحت أرضا تجتذب أفراد تنظيم القاعدة الذي يجمع عناصره، وتقدر بالآلاف من المجندين القدامى والجدد".

في 28 من تموز (يوليو) أكد الراشد المعنى ذاته قائلا "إن جزائريين ومغاربة وخليجيين ولبنانيين وفلسطينيين ويمينيين وسودانيين ينشطون في العراق"، وإن "هوية جيش المتطرفين" الذي يتشكل هناك لا ينتمي إلى القاعدة وحدها، "بل صار مظلة تضم تنظيمات متطرفة مختلفة تعمل منفصلة في ثلاث قارات، تجتمع الآن ولأول مرة على أرض واحدة. هذه جميعها تلتقي في رؤيتها المناهضة للواقع السياسي معتبرة جميع الأنظمة كافرة، ولا بد من مواجهتها".

في 3 من آب (أغسطس) كان عنوان عمود الراشد "هل هي المقاومة التي عنها تدافعون؟". تساءل الكاتب وأجاب في ثنايا عموده مؤكدا أن المقاومة العراقية "تريد أن تخلق مناخا عاما من الفوضى، وتحيل البلاد إلى قطع متناثرة، تتيح لها فرصة إدارتها مكسرة". وتبنى المقترح الأميركي بإرسال قوات عربية وإسلامية إلى العراق، وقال إن هدف هذه القوات هو "محاصرة الإرهاب، وليس مقاومته عسكريا".

في 15 من آب (أغسطس) كان عنوان عمود الراشد "علاوي أن يكون أو لا". وصف الكاتب جيش المهدي بالمليشيا، ووصف المقاومين في مدينة الفلوجة بأنهم "فرقة الرعب"، وقال إن حكومة علاوي تدير "معارك حاسمة" ضد هؤلاء وأولئك، فإما أن تثبت "أن لها سلطة على كل شبر من البلاد، أو ستنتهي محاصرة في العاصمة. وهذا الحسم بالتأكيد في صالح الجميع". وأضاف أنه إذا "فشلت الحملة العسكرية الحالية سنرى عراقا ممزقا، وحركات تنشق عن أخرى..". وأن نجاح الحملة سيخدم كل دول الجوار، ولذا يجب أن تكون "سريعة وحاسمة وبأقل قدر من الأضرار".

في عموده المنشور في 21 من آب (أغسطس) أكد الراشد أنه لا يوجد خيار أمام حكومة علاوي، "إلا أن تثبت قدرتها على الأرض"، أو "سينتهي العراق دولة مساحة نفوذها لا تتجاوز المنطقة الخضراء في بغداد".

في 22 من آب (أغسطس) عاد الكاتب إلى الشأن الفلسطيني، وكتب مقالا بعنوان "أنقذوا عرفات". انتقد فيه الرئيس الفلسطيني، مؤكداً أنه "ارتكب أخطاء جسيمة في تاريخه، حروبا في غير محلها، ومغامرات خاطئة، ورفض مشاريع سلام ثمينة". وهي التهم عينها التي ترددها إسرائيل والإدارة الأميركية ضد عرفات.

كتب الراشد في 24 من آب (أغسطس) مثنيا على نتائج الاحتلال الأميركي للعراق قائلا إن العراق انتقل بالاحتلال من "عهد صدام المحارب للدين ثلاثين سنة إلى انفتاح كامل يسمح للجميع بظهور حقيقي في الحياة العامة، بما في ذلك المراجع الدينية". كما أثنى الكاتب على الحكومة التي جلبها الاحتلال قائلا إنها "ابتعدت عن الانتماء لأي فريق ديني، بدليل أن معركتها ضد جبهة شيعية في النجف تأتي موازية لمعركتها ضد الجماعة السنية المتطرفة في الفلوجة".

في 28 من آب (أغسطس) احتفل الكاتب بخروج الزعيم الشيعي مقتدى الصدر من النجف، وكان عنوان عموده "هزيمة الصدر بداية لعهد جديد". قال الكاتب إن خروج الصدر من المدينة الشيعية المقدسة يمثل "نهاية فصل واحد مهم في معركة طويلة لبناء العراق الحديث".

كان عنوان عمود الكاتب في 4 من أيلول (سبتمبر) هو "الحقيقة المؤلمة أن كل الإرهابيين مسلمون". لم يصنف الكاتب ممارسات شارون في الأرض المحتلة في خانة الإرهاب، ولا ممارسات الإدارة الأميركية في أبو غريب وغوانتانامو، وحصر تهمة الإرهاب في المسلمين، تماما كما يرى الساسة الأميركيون والإسرائيليون. يقول الكاتب مرددا المقولات والإدعاءات الأميركية إن "الذين يمارسون عمليات اغتصاب وقتل في دارفور مسلمون". وينتقد الكاتب عمليات المقاومة الاستشهادية في فلسطين بطريقة غير مباشرة، فيقول: ".ومعظم الذين نفذوا العمليات الانتحارية ضد حافلات ومدارس وبيوت ومبان في أنحاء العالم في السنوات العشر الماضية أيضا مسلمون".

ويعلق الراشد على هذه الصورة التي رسمها متعجبا: "يا له من سجل سيء، ألا يقول شيئا عن أنفسنا ومجتمعاتنا وثقافتنا؟". ويستمر في عملية جلد أو تدمير الذات هذه قائلا: "هذه الصور قاسية ومخجلة ومهينة لنا". ويقترح الراشد وصفا للعلاج تبدأ بالاعتراف بصحة هذه التهم كلها، ثم "مطاردة أبنائنا الإرهابيين" الذين هم "نتاج طبيعي لثقافة مشوهة". ويدعو الكاتب القراء إلى الاستماع للشيخ يوسف القرضاوي، الذي وصفه "بشيخ التلفزيون" زاعما أنه "أفتى جهارا بجواز قتل المدنيين الأميركيين في العراق". ويضيف: "تصوروا عالم دين يحث على قتل مدنيين، شيخ في أردل العمر يحرض صببية صغارا على قتل مدنيين.. كيف لأب مثله أن يواجه أم الفتى بيرغ الذي ذبح ابنها نحرا لأنه جاء للعراق، للعمل في أبراج هندسية؟ كيف نصدقه عندما يقول لنا إن الإسلام دين رحمة ودين تسامح، وهو يحوله إلى دين دم؟". طبعا الراشد لم يتطرق إلى مذابح الفلسطينيين، ولم يورد اسم شهيد فلسطيني واحد، وهو بالمناسبة لم يعلق على جريمة قتل الشيخ أحمد ياسين، إلا بقوله "دعوا الانتقام" لأنه "عمل أعمى، والحرب لا يكسبها العميان" كما قال (28 آذار/ مارس 2004)، ولم يعلق ألبتة على استشهاد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي. لم يتذكر الراشد أن للشهداء الفلسطينيين أيضا أسماء تسجل وتعلن، واكتفى فقط بذكر اسم الأميركي بيرغ.

في عموده المنشور في 21 من أيلول (سبتمبر) علق الراشد على منع السلطات الألمانية مؤتمرا فكريا عربيا بدعوى أنه سيجتذب متطرفين معادين للعولمة وللولايات المتحدة وإسرائيل، ورأى أن السبب يكمن في تغير "رؤية العالم تجاهنا، بسبب ما صدرناه لهم من مناظر بشعة تحملها المواقع الإلكترونية من حفلات إعدام، وتبثها محطات تلفزيون من أشرطة تهديد، ومؤتمرات تتدارس بإعجاب ومفاخرة أعمال التدمير". وحذر الكاتب من محاولة من وصفهم بالمتطرفين "ركوب القضية الفلسطينية العادلة، لاستغلالها في قضيتهم الدولية". وختم بالقول: "يخطئ الفلسطينيون والمؤمنون بالحق الفلسطيني عندما يخلطون القضايا، ويورطون قضيتهم في محرقة الإرهاب المحكوم عليها بالفشل". الراشد هنا لم يحدد بالضبط ما يعني بالإرهاب، والذي يبدو أنه يقصد العمليات الاستشهادية في الوطن المحتل، التي يصفها عادة بالانتحارية.

في مقال (البراغماتية السورية) المنشور في 23 من أيلول (سبتمبر) قال الكاتب إن براغماتية النظام السوري ساعدته عبر السنين في الخروج من كثير من المآزق، وإن "سورية البراغماتية هي التي لم تتجر 30 سنة إلى مواجهات خاسرة مع إسرائيل". وهكذا حكم الكاتب على أن أي شكل من أشكال المقاومة أو رد العدوان أو محاولة تحرير الأرض هو ضرب من العبث أو الكفاح الخاسر. وختم الراشد عموده بالقول إن دمشق تواجه تهما "يسهل تفعيلها" مثل "إخفاء أسلحة دمار شامل، ووجودها العسكري على أرض دولة أخرى بصورة "غير مشروعة"، واستضافتها لتنظيمات "إرهابية"...", ما يجعل الخيارات التي أمامها "قليلة وخطيرة".

في 30 من أيلول (سبتمبر) انتقد الراشد تصريح وزير الخارجية الفرنسي ميشيل بارنيه الذي دعا فيه إلى إشراك قوى المقاومة العراقية في المؤتمر الدولي حول العراق، والذي التأم في شرم الشيخ بمصر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2004. تساءل الراشد: "كيف يمكن أن تدعى للحضور مقاومة من الأشباح؟ هل سيصلون إلى القاعة ملثمين كما يظهرون على التلفاز مع ضحاياهم المخطوفين، أو المقطوعة رؤوسهم؟". وأضاف مهاجما المقاومة بأطرافها كافة، وبلا تمييز قائلا إن "المقاومة صاحبة السيارات الانتحارية والرؤوس المقطوعة ليست عراقية، وأيضا لا تعترف بالأمم المتحدة إلا كمنظمة للدول الكافرة، ومشروعها لن يتوقف إلا بقطع آخر رأس في العالم، لا العراق وحده". وتبنى الكاتب الخط الأميركي بالكامل بدعوته إلى دعم الحكومة التي نصبها الاحتلال الأميركي في العراق قائلا إن كان العراق "بحاجة إلى مؤتمر، فهو من أجل التأكيد على سلامة نظام شرعي يجمع ولا يفرق".

في 3 من تشرين الأول (أكتوبر) عاد الراشد مجددا إلى الشأن الفلسطيني، منتقدا الانتفاضة التي كانت "حجارة ومقالم من صبية الشوارع، ثم أصبحت صواريخ وسيارات مفخخة يقودها بالغون". يقول الراشد إن الانتفاضة نجحت في صيغتها الأولى، وأخرجت إسرائيل داخليا وخارجيا، لكن "بعد أن خطفت التنظيمات الانتفاضة تحولت إلى حرب مألوفة، كأى حرب أخرى في سيري لانكا وشمال نيجيريا وإيرلندا الشمالية، مواجهات بين طرفين متقاتلين. خسرت الانتفاضة براءتها ودعايتها بعد أن

تبدلت مظاهرها الأولى من جنود إسرائيليين يقتلون أطفالا عزل إلى مسلحين فلسطينيين يقتلون أطفالا إسرائيليين". ساوى الراشد في كلامه بين الطرفين, المحتل الإسرائيلي, والفلسطيني الواقع تحت الاحتلال. ووصف المقاومين الفلسطينيين بالمسلحين, بينما وصف الإسرائيليين الذين يقتلون أطفال فلسطين بالجنود. ومضى الراشد منتقدا القيادات الفلسطينية قائلا إنها أخفقت إخفاقا كبيرا في استثمار الانتفاضة سياسيا, وإنها تنافست على أمر واحد وهو "التبرع بالشهداء مجانا". وأضاف أن الانتفاضة "متناقضة, تظهر محتارة, مرة مثل معارضة عراقية مسلحة, وتارة مثل تنظيم القاعدة".

في 9 من تشرين الأول (أكتوبر) كان عنوان عمود الراشد واضحا في دلالاته: "التطرف من الفلوجة إلى طابا". الذي حدث إذن في الفلوجة من مقاومة للغزاة الأميركيين هو تطرف مشابه لتجويرات طابا. يريد الكاتب أن يشوه وجه المقاومة العراقية بربطها بأعمال غير قانونية, أو مثيرة للجدل, أو موصومة بالتطرف. يقول في خلط واضح للأوراق: "لا يعقل أن نبرر الأعمال الإرهابية في انفجار, ونهاجمها في انفجار آخر, فهي مترابطة فكريا إن لم تكن مترابطة عضويا". ويضيف: "فلا فرق بين هجمات انتحارية في كابل أو الأنبار أو إسلام آباد أو الرياض أو الجزائر أو باريس أو دمشق أو طرابلس أو طابا. كلها تلتقي في حقيقة واحدة, منفذوها عقول متطرفة".

في 30 من تشرين الأول (أكتوبر) استخدم الراشد التوصيفات الأميركية للمشهد العراقي, فوصف المقاومة العراقية بأنها "بعثية", ووصف المقاومين بأنهم "متمردون" و"أصوليون".

في 13 من تشرين الثاني (نوفمبر) بدأ الراشد مقالا من 3 حلقات بمناسبة رحيل الرئيس ياسر عرفات. كان عنوان السلسلة "ماذا بعد دفن عرفات؟". تبنى الراشد الرواية الإسرائيلية والأميركية بشأن عرفات قائلا: " عرفات كان طرفا في المشكلة", وغيابه "يمثل فرصة إيجابية". وانتقد الرئيس الراحل بقوله إنه مات عاجزا عن خوض "المعركة الصعبة" لأنه " كان يراعي كل الاحتمالات, وبالتالي اختار أن يخسر الفرص الثمينة من أجل أن يكسب الإجماع الفلسطيني". إذن كان على عرفات أن

يكسر الإجماع, ويشق الصف الفلسطيني, ويذهب في طريق التنازلات إلى آخر مدى, وأن يقمع - كما يطالب الإسرائيليون والأميريكيون - المنظمات التي ترفض الاستسلام للشروط الإسرائيلية. يطرح الراشد رؤيته أمام القيادة الفلسطينية الجديدة بقوله: "الامتحان الدموي آت للقيادة الفلسطينية التي سيتحدى سلطتها الخارجون عليها, وستواجه عمليات تمرد داخلية, وسيارات انتحارية في تل أبيب والقدس, وقتلى إسرائيليين بالعشرات, وبيانات فلسطينية تتهمها بالخيانة, وبيانات دولية تتهمها بالعجز, ومنظمات فلسطينية تعلن عزمها على قيادة الشأن الفلسطيني, والاقتيال للحصول على شعبية في الشارع الفلسطيني المأزوم والمحبط دائماً".

في الحلقة الثانية دعا الكاتب الحكومات العربية إلى تأييد القيادة الفلسطينية الجديدة, مؤكداً أنه "مع غياب أبو عمار لم يعد هناك مبرر للتقاعس في دعم السلطة لتصبح قادرة على تقديم الرعاية الإنسانية والخدمة المدنية التي عجزت عنها بسبب ما مرت به من حصار ومقاطعة دولية", وأن "الإخفاق في رفع الحصار عن المدن الفلسطينية وعدم دعم السلطة في رام الله سيتسبب في استنساخ عرفات بآخر". وزعم الراشد أن معظم عمليات القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية و قطاع غزة كانت للانتقام لا للقضاء على خصومها, وهي الذريعة التي طالما استخدمتها إسرائيل ووسائل الإعلام الغربية المتعاطفة معها لتبرير ممارسات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية في الأرض المحتلة.

في الحلقة الأخيرة من سلسلة "ما بعد دفن عرفات" كتب الراشد: "اختتمت الحالة العرفاتية بحالة جمود قاتلة, وساحة مكتظة بالانتحاريين, وقطية دولية, وبرود عربي, ومؤسسة سياسية معطلة, وخزينة مفلسة, وصراع على السلطة كاد ألا ينتهي". هذا المشهد الذي يرسمه الراشد حول عرفات يؤكد انحيازه المطلق للصورة النمطية الأميركية للمشهد الفلسطيني التي لا يبرز فيها سوى الجمود والفساد والإفلاس وقطعان بشرية فاقدة للأمل ومقبلة على الموت انتحاراً. الحقيقة تقول إنه لم تكن هناك قطية دولية, بل قطية أميركية إسرائيلية, أما البرود العربي الذي أشار إليه الكاتب فكان مجرد ثمرة لهذه القطية. هذا لا يعني طهارة الساحة الفلسطينية في عهد عرفات من الفساد, ولكن الراشد لا يرى في المشهد أكثر مما يسمح به المنظور

الأميركي والإسرائيلي الذي قرر عزل عرفات, وسعى لتصوير الشعب الفلسطيني بوصفه شعبا كارها للحياة, عاشقا للعدمية والموت الرخيص.

في مقال له بعنوان (شدوا الأحزمة في الأرض المحتلة) منشور في 29 من تشرين الثاني (نوفمبر) أثنى الراشد على الأداء السياسي للقيادة الفلسطينية الجديدة, لكنه أثار مجددا مسألة حركات المقاومة, وعلاقة السلطة بها. يقول: "بقيت ملفات صعبة, لكن ليس صعبا في هذا الظرف التضامني التوصل إلى حلول لها, مثل سحب قرار الحرب من يد الفصائل والتنظيمات الأخرى مثل حماس والجهاد الإسلامي التي تقرر متى وأين وكيف وأين تقاتل. الوقت حان للتنسيق مع السلطة الفلسطينية, والاعتراف بحقها في اتخاذ القرار الاستراتيجي, كالحرب والسلام". ويتساءل الراشد ماذا ستفعل السلطة الفلسطينية عندما تقرر إيقاف العمليات العسكرية, ثم "تتمرد فصائل على القرار, وتخرق الاتفاق, ويقتل جمع من المدنيين الإسرائيليين؟". ويلجأ الراشد إلى التحريض على فصائل المقاومة متسائلا: "هل ستقبل السلطة بتنظيمات خارجة عن إرادتها, تنفذ عمليات متى ما تريد, وتبني معسكرات كيفما تريد, وتتعامل سياسيا مع جهات خارجية متى ما تريد؟ لا توجد سلطة في العالم تقبل بذلك إلا إذا كانت مجرد دمية لآخرين.. لا تملك القيادة الجديدة إلا حسم مسألة المرجعية السياسية الواحدة, ككل نظم العالم, وتفرضها بشكل لا تردد فيه..".

في مقال من حلقتين بعنوان "من ينفذ السنة من السنة", نشر في يومي 1 و 2 من كانون الأول (ديسمبر) انتقد الراشد المقاومة السنوية في العراق متسائلا بتهكم: "هل المسالخ البشرية التي عثر عليها في الفلوجة, وروعت صورها العالم هي بيوت سنوية؟ وهل المجالس والعلماء الذين توعدوا أقوى قوة في العالم, ينطقون بالفعل بلسان أضعف فريق في العراق؟". يتجاهل الراشد الصور التي روعت الضمير الإنساني حقا, وهي صور الذبح الجماعي, والإجهاز على الأسرى في المساجد, وسياسة الأرض المحروقة, وحرب الإبادة التي شنتها قوات الاحتلال الأميركية على تلك المدينة العراقية الصغيرة. ويجعل الراشد معيار العدل والحكمة هو الاستسلام للقوي المتجبر, والإقرار بالضعف والخنوع أمام دمويته وإرهابه, عندما يتساءل: هل العلماء

الذين توعدوا أميركا ينطقون بلسان السنة الضعفاء؟ من قال إن القوة الأميركية لا راد لقضائها، ولا معقب لحكمها، ومن قال إن السنة هم أضعف فريق في العراق؟
يضيف الراشد شامتا بالسنة العرب: "الفلوجة المعركة رغم ما سببته من أذى كبير، ربما أنقذتهم من متطرفيهم، الذين كانوا يقودونهم نحو الدمار.. تحصنهم في الفلوجة حولها إلى مقبرة لهم.. وما حدث يبرهن كذلك على انعدام خبرة القيادة والمفاوضة عند السنة العرب. وهم بالفعل أناس بلا خبرة سياسية".

في الحلقة الثانية من مقاله "من ينقذ السنة من السنة" يواصل الكاتب هجومه على السنة العرب، فيقول إنهم "تحت القصف، وخارج سوق الانتخاب، بسبب عنادهم وجهلهم، وترك زمام قيادتهم للمتطرفين الذين يسكنون بينهم، أو يتحدثون باسمهم، وعلى سنة العراق أن يتذكروا أن متطرفي السنة، لم يفلحوا في البلدان ذات الأغلبية السنية، كما في الخليج ومصر والأردن، حتى يمكن أن يفلح تطرفهم في فعل شيء لصالح العشرين في المائة من سكان العراق". لا يضيف الكاتب جديدا هنا سوى أنه رمى السنة العرب في العراق عن بكرة أبيهم بالتطرف، بما فيهم هيئة علماء المسلمين، أبرز الأصوات الوطنية التي تعارض الانتخابات في ظل الاحتلال، بل ذهب إلى خارج حدود العراق فرمى حركات معارضة إسلامية في بلدان عديدة بالتطرف، وكرر المقولة الدعائية الأميركية القاضية بأن سنة العرب أقلية لا تتجاوز نسبتها عشرين في المائة من سكان العراق.

لا يبدو أبداً أن الراشد يضيف جديداً في طرحه. إنه فقط يعيد إنتاج ما تضحخه وسائل الدعاية الأميركية حول الأحداث والأشخاص والظواهر في المنطقة العربية بأسلوب فيه كثير من الغطرسة والضحالة والنمطية.

صحافة ضد المقاومة: جريدة الشرق الأوسط أنموذجاً (3/2)

د. أحمد بن راشد بن سعيد * 1426/4/8

2005/05/16

ضمن إطار مقاله عن (صحافة ضد المقاومة - جريدة الشرق الأوسط أنموذجاً) تناول الكاتب في حلقة الأولى عبدالرحمن الراشد ومقالاته التي تعكس تعاطفاً مع السياسة الأميركية في المنطقة، واليوم نستكمل معكم الحلقة الثانية من مقال الدكتور

أحمد بن راشد بن سعيد في حديثه عن أحمد الربيعي كنموذج ثان عن كِتَاب الصحافة ضد المقاومة.

أحمد الربيعي

غلب الشأن العراقي على كتابات أحمد الربيعي، ربما لمجاورة بلده الكويت للعراق، وللتجربة المرة التي عاشتها الكويت بسبب الاحتلال العراقي عام 1990. واتفق الربيعي مع زميله الراشد في النظر إلى أعمال الاختطاف وقطع الرؤوس بصفقتها نماذج للمقاومة العراقية، ومن ثم تصنيف تلك المقاومة في خانة الإرهاب.

في 5 من تموز (يوليو) تحدث الربيعي عن ما وصفه "بالصورة القاتمة" التي ترسمها الفضائيات العربية عن العراق، من "حرب وضرب وعويل وبكاء". وقال إن العراق بلد كبير، ولكن الفضائيات لا تنقل عنه سوى "انفجارات الفلوجة، ومعارك النجف"، ومشاهد الماثمين الذين "يتحدثون عن القتل والانتقام ويقطعون رؤوس الناس بالسكاكين".

في 17 من تموز (يوليو) انتقد الكاتب السلطة الفلسطينية لما وصفه "بالحملة الشعواء" التي شنتها على تيري رود لارسن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط، وقال إن لارسن لم يفعل ما يبزر الهجوم عليه، وإن "جريمته الكبرى هي انتقاده للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وحديثه عن الفساد في السلطة، ومطالبته بإعطاء صلاحيات أكبر لرئيس الوزراء الفلسطيني". وأضاف: "فلسطين أولاً، وبعدها يأتي عرفات وغيره". انضم الربيعي إلى الراشد في توجيه سهام النقد إلى عرفات الذي كان يتعرض وقتها لحملة إسرائيلية أميركية تتهمه بالفساد والاستبداد ورفض ما يسمى بالحلول السلمية.

في اليوم التالي، كتب الربيعي مقالا بعنوان "القيادة الفلسطينية أولاً"، كرر فيه الفكرة ذاتها، وأكد أن "ما تفعله القيادة الفلسطينية يطرح مشروع "القيادة أولاً"، ومصالحة القائد فوق كل مصالح الأمة، وهو أمر مؤسف".

في 20 من تموز (يوليو) واصل الربيعي حملته على رئيس السلطة الفلسطينية، وطالبه صراحة بالاستقالة، قائلاً: "لقد حان الوقت لرئيس السلطة الفلسطينية أن يرتاح ويريح غيره، فالمرحلة التي يعيشها الفلسطينيون تتطلب وجوهاً جديدة، ورؤية جديدة،

ودماء جديدة. ويأسر عرفات, أقدم زعيم عربي, يجب أن يقدم استقالته للمجلس التشريعي الفلسطيني, ويترك للفلسطينيين حق اختيار زعيم جديد في انتخابات نزيهة وبلا تدخلات.. قبل أن يضطر لذلك بضغوطات داخلية وإقليمية. وهو بذلك سيقدم خدمة كبيرة لشعبه".

في 26 من تموز (يوليو) عاد الربيعي للحديث عن القضية العراقية, فانتقد بشدة "فضائيات المثلثين", قائلا: ".. يبدو أنه لأول مرة في التاريخ تضع محطات فضائية إمكانياتها تحت خدمة ملثمين لا يعرف أحد من هم, سوى أنهم يمارسون القتل والإرهاب", وأضاف: "إعلام المثلثين هو إعلام لا يحترم المشاهد.. وهو في النهاية تشجيع على القتل".

ويواصل الكاتب خطه الأوراق, ووضعه كل أعمال العنف في سلة المقاومة, متجاهلا العمليات النوعية والضربات الموجعة التي توقعها المقاومة في صفوف الاحتلال الأميركي, ومركزا فقط على عمليات الاختطاف والاغتيال والإعدام التي تتم بين حين وآخر في العراق. يقول في مقال له منشور في 3 من آب (أغسطس) إن "مشروع الإرهاب في العراق لم يترك بشرا ولا حجرا إلا واستهدفه, ضرب الشرطة والمدنيين, واختطف سائقين فقراء من جنسيات عديدة للابتزاز, وفجر أنابيب نفط ومحطات كهرباء, واغتال شخصيات عراقية عديدة, ولكن مشكلته الكبرى أنه إرهاب بلا أفق سياسي, وبلا حدود دنيا من الأخلاق, وإن تلبس بلباس المقاومة, ووجد من يصفق له في الإعلام العربي خارج العراق".

في 9 من آب (أغسطس) انتقد الكاتب الزعيم الشيعي مقتدى الصدر, قائلا إنه "ينتمي إلى عائلة قدمت الكثير من الشهداء, وسيكون من سوء التقدير أن يعزل الإنسان نفسه, وأن يدخل في حرب ضد الجميع".

في 10 من آب (أغسطس) كتب الربيعي مقالا بعنوان "الاختطاف تجارة مزدهرة" انتقد فيه مجددا "إعلام المثلثين" الذي يساعد على انتشار عمليات الاختطاف في العراق. كما قال.

وفي مقال له بعنوان "استهداف بيوت العبادة", منشور في 14 من آب (أغسطس) تحدث الكاتب عن المعركة بين القوات الأميركية وجيش المهدي, منحيا باللوم ضمنا

على جيش المهدي, لتحصنه كما قال وراء المساجد والأماكن الدينية. يقول: "المعركة عند مرقد الإمام الحسين وفي العتبات ليست الأولى, ويبدو أنها لن تكون الأخيرة, فاستخدام المساجد والأماكن الدينية للحروب هو أمر يتعارض مع تقاليد الإسلام, فبيوت الله ليست أماكن للقتال, بل أماكن للسلام والطمأنينة". ويضيف: "هناك حالات كثيرة اختبأ بها إرهابيون في المساجد, وخبأوا أسلحتهم في بيوت العبادة, وهناك من يستخدم المساجد كمواقع للتخريب على القتل والعنف..", وهذا العمل "استخفاف بمعتقدات الناس, وهو في النهاية عمل جبان يدل على حالة مرضية أكثر منها حالة سياسية".

في 21 من آب (أغسطس) كتب الربيعي مقالا بعنوان "ساعات الحسم الأخيرة" قال فيه إنه "ليس أمام الحكومة العراقية من خيار بعد رفض جيش المهدي لكل النداءات والمبادرات السياسية سوى الحسم العسكري, وإلا تحول البلد إلى الفوضى, وتقاسمته الميليشيات المسلحة". وعبر الكاتب عن قلقه على الأميركيين قائلا: "هناك خوف حقيقي من أن يتصرف بعض المراهقين داخل جيش المهدي.. بطريقة تسيء إلى مرقد الإمام علي, وإلى المواقع الدينية الحساسة, بهدف توريث الأميركيين". وختم مقاله بدعوة مقتدى الصدر إلى التخلص من "بعض معاونيه", والموافقة على "الحل السلمي بالشروط الحكومية".

في 28 من آب (أغسطس) كتب الربيعي مقالا تساءل في مقدمته: "هل يتعلم السيد مقتدى الصدر وجيش المهدي شيئا من تجربة الأسابيع الماضية؟ هل يدركون أن المعارك التي ليس هدف سياسي, وليست ضمن استراتيجيه محددة هي معارك عدمية لا يمكن أن تحقق هدفا؟". ينظر الربيعي إلى أي مقاومة للأميركيين بوصفها معركة عبثية لا جدوى منها, ولا سبيل للنصر فيها. ويدعو الحكومة العراقية إلى المزيد من العنف قائلا: "..لا بد من أن تتصرف الدولة مع أية عمليات عنف في المستقبل بكثير من الحسم والقوة, فمن المستحيل الحديث عن إعادة الإعمار تحت تهديد السلاح والقتل, والسيارات المفخخة, واختطاف الأبرياء". يتحدث الربيعي عن عنف المقاومة, ولا يشير ألبتة إلى عنف الاحتلال الأميركي, والقصف الهجمي شبه اليومي للفلوجة, والضحايا الذين يوقعهم هذا القصف في مناطق عديدة متفرقة من العراق.

وينضم الربيعي إلى زميله الراشد في انتقاد الشيخ يوسف القرضاوي، ويكتب مقالا في 4 من أيلول (سبتمبر) بعنوان "القرضاوي المعتدل"، يقول فيه: "كأنه لا يكفينا هذا القتل اليومي.. فيظهر علينا من يفترض أن يكون داعية إسلاميا معتدلا هو الشيخ يوسف القرضاوي ليفتي بجواز قتل المدنيين الأميركيين في العراق، وليقول بلغة عربية واضحة وصريحة: "إن كل الأميركيين في العراق محاربون، لا فرق بين مدني وعسكري، ويجب قتالهم لأن المدني الأميركي جاء العراق لخدمة الاحتلال".. ولأن السيد الشيخ القرضاوي مثل كثير من الشيوخ المتطرفين لا يموتون عادة، ولا يستشهدون، ولا يحدث ذلك لأبنائهم الذين يتعلمون عادة في أحسن جامعات الغرب، فإن مثل هذه الفتوى سيقروها شباب مسلم متحمس، وقد يذهب إلى العراق لتنفيذ الواجب الديني الذي دعا إليه الشيخ القرضاوي". ويضيف الكاتب قائلاً: "الفرق بين الجنون والعقل، بين التطرف والاعتدال واضح. فالقرضاوي الذي يعيش حياة الرغد والعز في الدوحة يفتي بقتل المدنيين الأميركيين". ينظر الربيعي إلى صاحب الرأي الذي يختلف معه بوصفه متطرفا ومجنونا ومتناقضا، وإذا كان ذلك المخالف عالم دين إسلامي أو منتما لتيار إسلامي، فإن دعاوى التسامح واحترام الرأي الآخر كلها تنهاوى، وتبرز فقط لغة التهكم والتهميش والازدراء.

في 6 من أيلول (سبتمبر) كتب الربيعي مقالا انتقد فيه فصائل المقاومة الفلسطينية، لعدم تحديد أولوياتها، وتوحيد مواقفها كما قال. وأكد أن "هناك صراعات بين "حماس" و"الجهاد" من جهة، وبقية الفصائل على خلفية الموقف من التسوية السياسية، وقضية العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين، وهناك خلافات وصراعات حادة بدأت داخل حركة التحرير الفلسطيني (فتح) وصلت إلى درجة التصفيات الجسدية".

ويعود الربيعي إلى الشأن العراقي وإلى موضوع المقاومة تحديدا، فيكتب في 20 من أيلول (سبتمبر) متسائلاً: "أليس تشجيع القتل في العراق اليوم بحجة العروبة والإسلام والمقاومة هو الذي يؤدي إلى حصد الأرواح البريئة في العراق؟"

في 27 من أيلول (سبتمبر) يتهم الربيعي بالمقاومة الفلسطينية، ويكرر وصفه العمليات الاستشهادية بالانتحارية، فيقول: ".. يمارس العرب حالة من الفروسية والبطولات والعنتريات التي ما قتلت ذبابة. فعندما تحدث عملية انتحارية في إسرائيل

تعلن ثلاث منظمات فلسطينية مسؤوليتها عن الحادث, وهذا يعني أن هناك اثنتين من هذه المنظمات تمارس الكذب..".

في مقال له منشور في 9 من تشرين الأول (أكتوبر) يؤكد الربيعي أن "العنف والقتل في العراق هما الاستثناء" و"الاستقرار هو القاعدة", وأن "أقل المتضررين من العنف هم قوات التحالف, لذلك فإن عنفا بلا قاعدة شعبية هو عنف بلا شرعية, وإن حمل عناوين التحرير والاستقلال والإسلام والوطنية".

في 23 من تشرين الأول (أكتوبر) تحدث الربيعي بمرارة عن عمليات اختطاف "الأجانب العاملين في المساعدات الإنسانية" في العراق, متسائلا: "كيف يمكن لنا أن نعتذر باسم أطفال العراق, وباسم سمعتنا وسمعة ثقافتنا؟ كيف يمكن أن نفسر خيبتنا وفعلة التفرج التي نمارسها على المستوى الإنساني؟ أية كلمات يمكن أن نستخدمها لنقول للعالم إننا أبرياء من هذه الجرائم, وهل يمكن أن يكون صوتنا أعلى من صوت القتل والمختطفين وقطاع الطرق الذين يصفق لهم الكثيرون, ويسمونهم مقاومة؟". مرة أخرى يغض الربيعي الطرف تماما عن جرائم الاحتلال الأميركي, وفضائحه وممارساته غير الإنسانية, ويواصل عملية (سلخ الذات), ويترحم على (ثقافتنا) التي أفرزت في رأيه الإرهاب والتطرف.

في مقاله المنشور في 25 من تشرين الأول (أكتوبر) ينتقد الربيعي علماء الدين السنة في العراق قائلا: "بعض رجال الدين السنة في ما يسمى بالمثلث السني يتصرفون دون شعور لتلك المناطق عبر تشجيع العنف, لكن الأمل ما زال قائما في صحوة متأخرة لهؤلاء للتفكير من جديد بمستقبل أهلهم ووطنهم".

في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) يحذر الربيعي من تكرار ما وصفه بمأساة الأفغان العرب, ويورد مصطلح "العراقيين العرب" للإشارة إلى "العرب المتطرفين الذين ذهبوا إلى العراق تحت شعار الجهاد ضد الكفار", محذرا من أن هؤلاء "لا يحاربون الأميركيين فحسب, بل يفخخون السيارات ضد المدنيين العراقيين. ولذلك, فإن خطرهم في حال عودتهم سيكون أكبر".

في 8 من تشرين الثاني (نوفمبر) يعلق الربيعي على الفتوى التي أصدرها عدد من العلماء والدعاة في السعودية حول وجوب الوقوف مع أهل الفلوجة ضد الهجوم

الأميركي على مدينتهم. يقول الربيعي إن الفتوى الداعية إلى "مساعدة الفلوجة الصامدة المنصورة" هي تحريض للشباب، وتغريب بهم، لدفعهم إلى طريق الانتحار، وهي دليل على أن عددا من الموقعين على الفتوى، ممن اعتقدنا أنهم عادوا إلى طريق الحق، وقطعوا العلاقة بفكر العنف، قد عادوا إلى طريقهم القديم، يحرضون الناس على الموت تحت اسم الجهاد". مقاومة الأميركيين الغزاة في رأي الربيعي ليست سوى انتحار، والدعوة إليها ليست سوى تحريض. وحده الربيعي وزملاؤه من المدافعين عن المشروع الأميركي في المنطقة يعرفون "طريق الحق"، ويحتكرون تعريف الصحيح والخطأ. يتساءل الربيعي في ثنايا مقاله: "ألا يكفي ما حدث؟ ألا تكفي هذه الجرائم التي ارتكبت باسم الإسلام؟..ألا تكفي حسرة قلوب آباء وأمهات، ذهب أبناؤهم إلى أفغانستان والعراق، فانتهوا في سجن غوانتانامو..؟". يكرر الكاتب هنا الرواية الأميركية الرسمية للأحداث، من أن أسرى غوانتانامو قتلة وإرهابيون، مع أن أكثرهم لم تثبت عليه تهمة، وعدد غير قليل منهم كانوا أناسا بسطاء، وموظفي إغاثة إنسانية، وقد انتقدت ظروف اعتقالهم وأسبابه منظمات حقوقية دولية عديدة أبرزها منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش.

في مقاله المنشور في 17 من تشرين الثاني (نوفمبر) يتساءل الربيعي: "متى يأتي الزمن النظيف؟"، ويضيف: "من حقنا أن نلحم بأوطان هانئة، وأسر مستقرة، وصناعة وزراعة وإنترنت ولحاق بركب الحضارة، بعد أن استهلكنا نظام طالبان وتورا بورا، ومقاومو الفلوجة، والمحللون السياسيون والاستراتيجيون الذين يكذبون علينا كل يوم في القنوات الفضائية".

في 20 من تشرين الثاني (نوفمبر) يتحدث الربيعي عن المقاومة الفلسطينية، ويدعوها إلى المصارحة بدل المصالحة كما يقول. يتساءل: "لماذا لا تكون هناك جلسات مصارحة تكون مدخلا إلى المصالحة، أو تكون دافعا لطلاق بائن بين أطراف متناقضة". الساحة الفلسطينية كما يرى الربيعي "تضم طرفين أساسيين، طرف لديه مشروع للسلام، له تصور لدولتين متجاورتين، وعاصمتين منفصلتين، وصفقة سلام تاريخية، وطرف آخر لا يؤمن بهذا الكلام، وهو يبحث عن الشهادة، وليس عن إقامة دولة، وهو يرفض التفاوض، ويرفض الدولتين، ويعتقد أنها حرب أزلية بلا سقف،

يخوضها بالنصوص الدينية وبالسلاح, ولا مجال فيها لغير ذلك..". ويمضي الكاتب في هجومه على الفصائل الإسلامية المقاومة في فلسطين قائلا: ".من الظلم للشعب الفلسطيني محاولة جمع النار والماء, وتركيب خليط من المتناقضات الإيديولوجية والسياسية". ويختم بقوله: ". ما دامت جماعة حماس والجهاد ترفضان السلام بالصيغة الفتاوية, أو صيغة الشعبية والديموقراطية وغيرهما, فما الداعي لتجميع المتناقضات". ليس واضحا من كلام الكاتب ما يرمي إليه سوى رفض فكرة التنوع داخل البيت الفلسطيني, أو الدعوة إلى التناحر بين فصائل المقاومة, أو القطيعة والطلاق البائن بينها على حد تعبيره. وللمرء أن يتساءل بكل براءة: ماذا تريد إسرائيل والإدارة الأميركية أكثر من هذه الوصفة الكارثية للمجتمع الفلسطيني.

يعود الربيعي إلى الشأن العراقي في 21 من تشرين الثاني (نوفمبر), فيدعو العراقيين إلى كسر حاجز الخوف, والسعي لبناء عراق مستقر, بعيدا عن "الإرهاب والقتل" كما قال.

في 22 من تشرين الثاني (نوفمبر) يتحدث الربيعي عن قصة اختفاء ابن الشيخ سلمان العودة, وقلق والده من أنه ربما ذهب إلى العراق للجهاد ضد الاحتلال الأميركي, ثم ثبوت أن الأمر كان مجرد "مزحة" فقط. يلتقط الربيعي القصة, ليوجه هذه "النصيحة" للشيخ العودة: ". نتمنى أن يضع الشيخ العودة نفسه بمكان مئات الآباء والأمهات الذين فقدوا أولادهم, وانتهى هؤلاء إلى الفلوجة, أو قتلوا في أفغانستان, أو قبعوا في سجون غوانتانامو". ثم يتساءل الكاتب: ". هل كان الشيخ سلمان العودة يوقع البيان الذي وقعته قبل أيام بشأن الجهاد في العراق, لو أنه مر بتجربة ابنه معاذ, وشعر بحجم المرارة والألم؟". ينتقد الكاتب ما يصفه بغسل أدمغة الشباب, ودفعهم إلى حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل, ووقعهم ضحية "الفكر المتطرف". كما انتقد من يوقعون على بيانات تدعو الناس إلى الجهاد, بينما "يحرصون على إبعاد أنفسهم, وإبعاد أبنائهم, عن دخول تلك المغامرة, وهم يدفعون بأبناء الفقراء إلى الموت, بينما يدرس أولاد هؤلاء في أفضل الجامعات الغربية, ويعيشون حياة هانئة..". ينتقد الكاتب موقف الشيخ العودة ضمنا, مطالبا برفض "العنف والقتل تحت حجج جهادية واهية".

في الشأن العراقي أيضا يتحدث الربيعي في مقاله المنشور في 28 من تشرين الثاني (نوفمبر) منتقدا "التوتر والعنف الذي تمارسه قوى الإرهاب في بعض المناطق", وهو ما يستحيل معه إجراء الانتخابات كما قال.

في 14 من كانون الأول (ديسمبر) يناقش الكاتب وضع القيادة الفلسطينية الجديدة, مؤكداً أن نجاح هذه القيادة "يتطلب أولاً توقف بعض الفلسطينيين عن عمليات انتحارية لا تخدم قضيتهم, وخاصة ضد المدنيين".

في مقاله المنشور في 21 من كانون الأول (ديسمبر) يعلق الربيعي على جريمة التفجير التي نفذت بحق المدنيين في مدينتي النجف وكربلاء, منحياً باللائمة في ذلك على المقاومة العراقية: "لا بد من أن نبارك للمقاومة العراقية الباسلة, ولمن يدعمونها عبر الفضائيات بهذا "الإنجاز" حيث يقتل مدنيون لا ذنب لهم, وحيث يمارس القتل في العراق جرائمهم, ويرفعون شعارات الإسلام والوطنية وطرد الاحتلال". ويضيف: "إن هؤلاء الذين يقتلون شيعة العراق, هم أنفسهم الذين يقتلون سنة العراق, واستباحوا الفلوجة, وقتلوا الأكراد, وفجروا الكنائس الآمنة".

في 28 من كانون الأول (ديسمبر) كتب الربيعي مقالا بعنوان "المقاومة العراقية في دمشق" انتقد فيه موقف سورية من احتلال العراق, وتعاطفها مع المقاومة في ذلك البلد. يقول: "إذا أردت أن تعرف ماذا تريد أن تفعل "المقاومة العراقية", فعليك بالإصغاء جيداً إلى الإعلام السوري, أو الإعلاميين المحسوبين على سورية.. آخر ما قالوه في دمشق, تحريض سافر على قتل الشرطة العراقية, واعتبار عصر صدام حسين أفضل من الأوضاع الحالية..". ويضيف: "لا أعرف من الذي يدير ملف العراق في دمشق, ولكنني أعرف جيداً أنها إدارة تضر بالعراق, وتضر بسورية.. لقد مللنا ونحن نكرر ضرورة أن تفكر دمشق في مصالحها الوطنية, وأن تخرج من عصر الشعارات والأحلام, إلى فضاء العمل السياسي المحترف..". تزامن هذا الكلام مع حملة أميركية إسرائيلية على دمشق, وبدأ أن الربيعي يستجيب لأوتار هذه الحملة, ويردد الإدعاءات الأميركية عينها بخصوص الموقف السوري من أحداث العراق. يختم الربيعي مقاله متسائلاً: "هل نصرخ في واد غير ذي زرع لا يسمعنا فيه أحد؟"

ربما..". الأكد أنه لا يوجد عربى ولا مسلم حقيقى يعبر سمعا إلى خطاب التبعية والاستسلام لإرادة العدوان والهيمنة الأميركية.

|2|1|

* أستاذ الإعلام السياسى المشارك - جامعة الملك سعود - الرياض

صحافة ضد المقاومة: جريدة الشرق الأوسط أنموذجا (3/3)

د. أحمد بن راشد بن سعيد * 1426/4/15

2005/05/23

وقفنا فى الحلقة الثانية عند تناول الكاتب للنموذج الثانى من نماذج كتّاب (جريدة الشرق الأوسط) كنموذج (للصحافة ضد المقاومة).. ونتابع معكم اليوم الحلقة الأخيرة من هذه السلسلة، والتي يتناول فيها الكاتب نموذجين آخرين هما: صالح القلاب، ومأمون أفندى.

صالح القلاب

كتب صالح القلاب عن الشأن العراقى، لكن ما كتبه عن فلسطين كان أكثر، نظرا لارتباط بلده الأردن على المستوى الشعبى والرسمى بالقضية الفلسطينية.

فى 25 من آب (أغسطس) ناقش القلاب الوضع فى العراق، مقارنة الزعيم الشيعى مقتدى الصدر بزعم حركة طالبان الملا عمر. يقول: "لنتصور ماذا سيحل بالعراق لو أن حكومة إياد علاوى، التي هى رغم سلبياتها الكثيرة خشبة الخلاص الوحيدة والأخيرة، انهارت فى لحظة من اللحظات قبل أن تتجز مهمتها بتسليم البلاد إلى حكومة دائمة منتخبة..". ويحذر قائلا: ".إن انهيار هذه الحكومة، ورحيل القوات المحتلة، سيؤدىان حتما إلى حكومة كحكومة "طالبان"، وإلى رئيس كالملا عمر. وغير مستبعد إذا انتصر جيش المهدي، وأصبح مقتدى الصدر رئيسا لجمهورية إسلامية عراقية أن ينتقل أسامة بن لادن بإرهابه وقواعده إلى بلاد الرافدين..".

فى 8 من أيلول (سبتمبر) كتب القلاب عن ذكرى تفجيرات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 فى الولايات المتحدة، وقال إن الرئيس بوش كان سيعلم "أمام اجتماع تاريخى للجمعية العمومية للأمم المتحدة قيام الدولة الفلسطينية المنشودة" لولا

وقوع الأحداث، وتتابع العمليات "الانتحارية" ضد الإسرائيليين، "التي تلاحت بطريقة مثيرة للاستغراب". وقد زعزعت هذه العمليات - كما يقول الكاتب - "الموقف الفلسطيني، وعززت الحجة الإسرائيلية القائلة بأن الفلسطينيين إرهابيون، وأنهم جزء من جبهة "طالبان" وأسامة بن لادن وصادق حسين، في حين أن الإسرائيليين مثلهم مثل الأميركيين ضحايا لهذا الإرهاب، وأن حيفا وتل أبيب يحل بهما ما حل بنيويورك وواشنطن". ويصل الكاتب إلى القول بأنه "كان على العرب، والفلسطينيين تحديدا أن يعرفوا أن ما جرى ليس مجرد هدم بناية، وخطف عدد من الطائرات. وكان عليهم أن يبادروا، وعلى الفور، إلى التخلص من الأوهام التي كانت لا تزال عالقة بهم منذ مراحل الحرب الباردة، وأن يعلنوا هم، حتى قبل الولايات المتحدة، ومعها الغرب كله، الحرب على الإرهاب. كما كان عليهم أن يرموا بكل ثقلهم لوقف العمليات الانتحارية التي أوصلت الوضع الفلسطيني إلى ما وصل إليه". يحمل القلاب العرب والفلسطينيين مسؤولية التدهور والمعاناة في الأرض المحتلة، فالعرب مسؤولون نتيجة لغائبهم وقصر نظرهم وعدم استيعابهم الحرب الأميركية الجديدة على ما يوصف بالإرهاب، والفلسطينيون مسؤولون بسبب دمويتهم وعنفهم غير الأخلاقي الذي يسمونه استشهادا ومقاومة. أما الإدارة الأميركية وإسرائيل فهما بريئتان من كل نقيصة، ولا تقترfan إرهابا بحق الفلسطينيين والعرب.

في ذكرى مرور أربع سنوات على انتفاضة الأقصى كتب القلاب مقالا في 6 من تشرين الأول (أكتوبر) بعنوان: "أربعة أعوام كانت كارثة للفلسطينيين ودمارا لقضيتهم". اختصر العنوان ما أراد الكاتب أن يقوله، لكنه أوضح مراده بجلاء في ثنايا المقال، عندما أكد أن "التغني بصواريخ" القسام" الكرتونية لا فائدة منه، بل إنه يعزز ما تتذرع به إسرائيل لتبرير الجرائم البشعة التي ترتكبها في غزة، وفي كل الأراضي الفلسطينية". وأضاف: ".. الصراع مع عدو تقوده هذه الحكومة، وفي ظل موازين قوى هي هذه الموازين القائمة، لا يدار من خلال المنطق، ولا من خلال الاستمرار في حشد المبررات لتأكيد الحق، بل على أساس الممكن والمتاح..". إذن لا صواريخ القسام "الكرتونية" تفيد، ولا استخدام المنطق في المواجهة ينفذ، ولا التذرع

بالحق الأخلاقي في إدارة المعركة يجدي. الحل الوحيد هو الانبطاح, ومد العنق لسكين شارون.

يقول القلاب إننا إذا انظرنا إلى انتفاضة الأقصى " من زاوية الربح والخسارة بالنسبة للفلسطينيين ومشروعهم الوطني ومصالحهم العليا, فإننا سنجد أنها كانت كارثة ومصيبة, بل وأم المصائب". ينتقد الكاتب الفصائل الفلسطينية المعارضة لأنها تنظر بعين حواء, ولا تجاري الواقع الدولي, كما يقول. ولو أن هذه الفصائل تدرك الواقع "لما بادرت إلى عسكرة انتفاضة الأقصى, ولما كثفت العمليات "الانتحارية", وغبار ما جرى في نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001 كان يغطي الكرة الأرضية كلها". ويضع القلاب اليمين الإسرائيلي المتطرف, وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في سلة واحدة, فيقول إنهما رغم تناقضهما فقد "التقيا عند نقطة واحدة, وهي إضعاف القيادة الفلسطينية الممثلة بعرفات وعزلها وذبح عملية السلام". ويضيف: "كان المفترض.. أن تبادر حركة "حماس" وعلى الفور, إلى إيقاف العمليات الانتحارية بمجرد وقوع كارثة الحادي عشر من سبتمبر.. لم تفعل حركة "حماس" هذا, ولم تدرك أنه إذا كانت عسكرة الانتفاضة جائزة قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001, فإنها لم تعد جائزة بعد أن وقع ما وقع, وبعد أن اتضح أن الخيارات الفلسطينية غدت محدودة جدا, فإما في خنادق الحرب على الإرهاب التي أعلنها العالم بقيادة الولايات المتحدة, وإما في خنادق الإرهاب الممثل بالقاعدة وأسامة بن لادن وبكل الدول والتنظيمات المؤيدة للعنف والمساندة له والمتورطة فيه". ينبثق من هذا الكلام أمران. الأول أن العمليات الاستشهادية في فلسطين هي عمليات إرهابية, ويجب التبرؤ منها والتخلي عنها. والثاني أن الإرهاب هو ما ترى الولايات المتحدة أنه إرهاب, وهو تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن. أما الجرائم الصهيونية واحتلال أراضي بلدان مستقلة بالقوة, وقتل وتشريد الآلاف من أهلها, فذلك لا يدخل في تصنيف الإرهاب. يدافع القلاب بشكل أوضح عن السياسة الأميركية عندما يقول إن الأميركيين "كان لديهم استعداد للاستمرار في اعتبار الفلسطينيين جزءا من الجبهة المناهضة للإرهاب, لو أن العمليات الانتحارية لم تتواصل بالشكل الذي تواصلت فيه, ولو أن الانتفاضة لم تتخذ هيئة العمليات الانتحارية". ويضيف متحدثا بلسان

الشعب الفلسطيني كله: ". غير صحيح على الإطلاق أن الشعب الفلسطيني.. راض عن هذه المسيرة ويؤيد العمليات "الانتحارية", ويساند تظاهرة صواريخ القسام..".

في مقال له منشور في 3 من كانون الأول (ديسمبر) تحدث القلاب عن اجتماع عقده الملك عبد الله الثاني ملك الأردن مع بعض وزرائه بعيد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 في الولايات المتحدة, شدد فيه على "ضرورة الاتصال بالقيادة الفلسطينية, وإبلاغها أن عليها أن تسيطر على الوضع, وألا تسمح بوقوع أية عمليات إرهابية - انتحارية, لأن العالم كله مقبل على مرحلة جديدة, سيكون الفرز فيها بين الإرهاب وضحاياه, ولأنه يجب أن يدرك الفلسطينيون بخاصة, والعرب والمسلمون بصورة عامة خطورة أن يصنفوا على المعسكر الإرهابي". ويضيف الكاتب: ". لا بد من ممارسة ضغط حقيقي على "حماس", وعلى الدول التي تقف وراءها, لمنعها من القيام بأية عملية "انتحارية" في هذا الظرف الحساس..". ويختم بالقول: "إذا لم تتوقف العمليات "الانتحارية", حتى إن واصلت إسرائيل استفزازاتها, فإنه لن تكون هناك أي فرصة لاستئناف عملية السلام..". وهكذا فالقلاب يصنف العمليات الاستشهادية عمليا في خانة الإرهاب, ويسمي الإرهاب الإسرائيلي المنظم من تقتيل جماعي, واغتيالات للقادة, وهدم للبيوت فوق رؤوس ساكنيها, وتجريف للحقول, ومصادرة للأراضي, وبناء لجدار يلتهم الزرع والضرع, وتشريد وأسر وتعذيب, كل ذلك يسميه استفزازا فقط, ويطالب بتجاهل هذا "الاستفزاز", واستجداء السلام قبل أن يطير من أيدي الفلسطينيين والعرب بسبب جهلهم بالواقع, وعنقهم الأعمى!

يعود القلاب للشأن العراقي, فيكتب في 22 من كانون الأول (ديسمبر) مقالا يؤكد فيه أن العراق لم يكن "بحاجة إلى حرق المراحل, والقفز من فوقها, والانتقال فورا من "ديكتاتورية" بغيضة, ونظام شمولي تواصل, على مراحل مختلفة, لأكثر من أربعين عاما, إلى انفلات ديموقراطي..". ويوضح قائلا: ". جاءت جرعة الديموقراطية أكثر مما يتحملة بلد بقي محكوما بالحديد والنار لأكثر من أربعة عقود متلاحقة, فجاءت النتيجة على ما نراه من فوضى صاخبة, تضرب أطنابها في كل مكان". ويضيف

الكاتب في إشارة إيجابية للاحتلال الأميركي: "ربما أراد المعنيون، وعلى رأسهم الأميركيون الذين جاؤوا تحت عنوان: "إسقاط النظام الديكتاتوري، واستبداله بديموقراطية على النمط الغربي"، إقناع العراقيين والعرب والعالم كله، بأن الاحتلال ليس دائماً بالضرورة ضد مصالح الشعوب، وأن تخليص الشعب العراقي من نظام شمولي وفردى وسفاح، واستبداله بنظام صناديق الاقتراع والحريات العامة، يسوغ رؤية الدبابات الأميركية في الشوارع العراقية. لقد أراد الأميركيون، ووافقهم على ذلك معظم القوى والتنظيمات التي انخرطت في حرب التخلص من نظام صدام حسين، إقناع العراقيين بالفرق بين ما كانوا عليه، وبين خيارهم الجديد..".

في مقاله المنشور في 29 من كانون الأول (ديسمبر) والذي جاء بعنوان "عام فلسطين وعام القضية الفلسطينية"، يدعو القلاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى عدم الالتزام بثوابت القضية الفلسطينية قائلا: "لن يكون العام المقبل، وهو أول عام لأبي مازن في مواقع المسؤولية الأولى، سهلاً ولا مريحاً، لكنه عام واعد. وحتى يصبح هذا العام على غير ما كان عليه العام الماضي الذي هو ثالث ثلاث سنوات عجاف موجعة ومربكة، بل وقاتلة، فإن عليه أن لا يبقى أسيراً للذين يدفعونه إلى الخلف باسم الثوابت التي لم يفرط فيها عرفات". ويطالب الكاتب أبا مازن بما تطالبه به إسرائيل والولايات المتحدة: الوقوف ضد فصائل المقاومة، ونزع سلاحها، وتحقيق الأمن للإسرائيليين، وطمأنة قلوبهم. يقول: "حتى يمكن تجريد اليمين الإسرائيلي من كل أسلحته التي استخدمها على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.. فإنه لا بد من إشعار الإسرائيليين بأن هناك إمكانية فعلية وحقيقية لتوفير الأمن لهم، وأن هناك إمكانية فعلية وحقيقية لتصبح العمليات الانتحارية من الماضي، وأنه لن يكون هناك سلاح غير السلاح الرسمي الفلسطيني، ولن تكون هناك أي سلطة موازية للسلطة الفلسطينية".

مأمون فندي

انضم مأمون فندي إلى زميليه الراشد والربعي في انتقاد السلطة الفلسطينية لموقفها الغاضب من تقرير (تيري رود لارسن) عن الوضع الفلسطيني. كتب فندي في 19 من تموز (يوليو) مقالاً بعنوان "مصلحة عرفات قبل حرية فلسطين" انتقد فيه القيادة

الفلسطينية، مؤكداً أنه "بات واجباً على العرب مجتمعين مواجهتها دونما موارد، لأن الأمر في الأراضي المحتلة وصل بالفعل إلى درجة الانهيار". وأضاف: "يبدو أن مصلحة عرفات أهم من مصلحة الشعب الفلسطيني. هذا هو تفسيري للغضبة الفلسطينية على ممثل الأمين العام للأمم المتحدة.. كانت في تقرير (لارسن) مرافعة جادة ومقنعة أمام مجلس الأمن في رأيي (غير المتواضع) هي أفضل من كل مرافعات نبيل أبو ردينة وأبو عمار وجماعته من أهل فلسطين". ويتساءل فندي: ".. لماذا كل هذا الغضب العرفاتي على تقرير يصب في المصلحة الفلسطينية؟ الغضبة أساسها أن (لارسن) انتقد السلطة وأداءها، وطالبها بأشياء واضحة هي محل إجماع المجتمع الدولي الآن". ويواصل فندي سخريته المريرة من السلطة الفلسطينية، فيقول: ".. دعونا نواجه الحقائق: النقطة الأولى التي يجب أن يعرفها العرب، هي أن العالم كله الآن لا يثق بعرفات، باستثناء جماعة نبيل أبو ردينة الذين يفسرون العالم بالمقلوب لأبو عمار.. النقطة الثانية هي أن اللاعبين الأساسيين من العرب في الملعب الفلسطيني، وهما مصر والأردن، أيضاً لا يثقان بالرجل.. إذن من بقي مع أبو عمار بعد أن تركه الأميركيون والأوروبيون والروس والمصريون والأردنيون؟ بقي معه (لارسن) ممثل كوفي أنان، وهاهم أبو عمار وناصر القدوة وأبو ردينة يخسرون الأمم المتحدة أيضاً". ويصل فندي إلى القول بأن "عرفات لم يعد يعنيه أي شيء سوى "حرية حركته هو".. حرية عرفات الشخص أهم من حرية الفلسطينيين.. ما يقوم به أبو عمار ليس إستراتيجية تحرير، وإنما مناورات بقاء، الأساس فيها شخصه، وليذهب الشعب الفلسطيني والمنطقة إلى الجحيم". ويختم قائلاً: ".. عرفات لا يريد أن يسجن فقط الشعب الفلسطيني معه، هو يريد أن يسجننا جميعاً".

في التاسع من آب (أغسطس) كتب فندي داعياً إلى "قيام جماعة التفكير، بدلاً من جماعات التكفير"، وقال: "إن التفكير هو الفريضة الغائبة، لا التكفير والتفجير". وأضاف: "لك أن تتخيل هذا العالم كغرفة واحدة، فيها ممثل عن كل الملل والنحل، ممثل عن كل جماعة عرقية ودينية، وبينهم ممثل عن العرب والمسلمين، ترى مع من يتحدث هذا العربي المسلم داخل هذه الغرفة؟". يتحدث فندي بسخرية عن العربي القابع في الغرفة، وقد عزم ألا يحدث أحداً؛ لأنه أعلن الحرب على الجميع. يقول: إن

هذا العربي لن يتحدث مع ممثل أميركا، "لأنها دولة إمبريالية، يناصبها العداوة، فهي التي تحتل العراق، وتساعد إسرائيل ضد الفلسطينيين، ويعلن عليها العربي المسلم جهادا كجماعة مقتدى الصدر في النجف، والزرقاوي في الفلوجة وبغداد.. أما إذا صنفنا من هم في الغرفة حسب دياناتهم، فبالطبع لن يتحدث العربي المسلم مع ممثل اليهود الذي يشتبك معه في حرب منذ خمسين عاما..". ويصل فندي إلى التأكيد بأن "العربي المسلم الموجود في الغرفة لن يتحدث مع أحد، ولن يحادثه أحد، لأنه تقريبا معاد للعالم كله..". ويسهب الكاتب ويطيل في بيان هذه "التخيلات"، ويمضي متحدثا بلسان العرب والمسلمين: "لقد كفرنا الجميع، وفكرنا قليلا.. كفرنا العالم كله، ورأينا العالم كله بمثابة مؤامرة ضدنا، تخيلنا كل إنسان في العالم وكأنه يصحو في الصباح فقط ليحكك المؤامرات ضدنا..".

في 4 من تشرين الثاني (نوفمبر) كتب فندي مقالا بعنوان "فوز بوش: رسالة أميركا الجديدة" دعا فيه العرب إلى الانقياد لسياسة إدارة بوش في المنطقة. يقول: "فوز بوش هو رسالة أميركية إلى العالم. فحوى هذه الرسالة إلى العالم هو أن الأميركيين يصادقون على رؤية جورج بوش في مكافحة الإرهاب، هذه الرؤية القائمة على محاور ثلاثة: المحور الأول هو القضاء على الجماعات الإرهابية ذات البعد العالمي global reach، المحور الثاني هو ضرب الدول الراعية للإرهاب، أما المحور الثالث فهو تغيير البيئة والمناخ المولد للإرهاب، وفي هذا السياق، يبقى على الدول التي تصنفها أميركا رسميا على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، أن تأخذ موضوع استراتيجيه الحرية الأمامية Forward Freedom، والتي تبنتها إدارة جورج بوش مؤخرا، وكذلك موضوع الشرق الأوسط الكبير على محمل الجد". ويوضح الكاتب مراده أكثر بالقول: "ويعني ذلك أن مسألة الإصلاح من الخارج للمنطقة العربية، والضغوط المكثفة تجاهها مسألة حقيقية، وعلى دول المنطقة أن تعيد صياغة سياساتها ومواقفها على هذا الأساس الجديد". يورد الكاتب مفردات الخطاب الأميركي كالإرهاب وحرب الأفكار والحرية والإصلاح والشرق الأوسط الكبير، بوصفها مسلمات وحقائق غير قابلة للنقض، داعيا العرب إلى تبنيها والاستجابة لها، قبل أن يقبلوا بها رغما عن أنوفهم.

في مقال له منشور في 15 من تشرين الثاني (نوفمبر) تحدث فندي عما وصفه "نحو عرفات"، ويقصد علاقة علم النحو بحياة الرئيس الراحل ياسر عرفات. يتسم المقال بالتهكم أكثر من اتسامه بالوصف، وينسب كل مسيرة عرفات إلى أفعال النحو وقواعده وحروفه. مثلاً يشير في مقاله إلى أن عرفات مات في باريس، ومات كما يقول فعل "معتل الوسط، ويسمى أجوف، مات في المنفى بعد المقاطعة، وأبو عمار لم يكن غريباً على حروف النفي، من لاءات الخرطوم إلى نفيه في الأردن، إلى لبنان بعد أحداث أيلول الأسود، ومن نفيه من لبنان إلى تونس عام 1982.. حروف علة، وحروف نفي، وأفعال مقاربة، تلك كانت حياة عرفات..". ويختم مقاله الطويل بالقول إن عرفات كان "جامداً أحياناً، وكان معتلاً في آخر حياته، وكان ناقصاً في بعض أفعاله..".

في 6 من كانون الأول (ديسمبر) كذب فندي مقالاً بعنوان: "إمارة حماس" زعم فيه أن "مقاطعة حماس للانتخابات الفلسطينية تقع ضمن خطة شارون لتفخيخ الوضع الفلسطيني، وإحلال إمارة حماس في غزة محل الدولة الفلسطينية". وينتقل الكاتب فجأة من غزة إلى بغداد، فيربط بين حماس وهيئة علماء المسلمين العراقية قائلاً: "مقاطعة حماس للانتخابات الفلسطينية، هي المعادل الموضوعي لمقاطعة هيئة علماء المسلمين والسنة في العراق للانتخابات العراقية". ويضيف: "وفي كلتا الحالتين، يخدم الإسلاميون الاحتلال عملياً، بينما يقاومونه على الفضائيات، وبرمزيات لا تسمن ولا تغني من جوع..". موقف فندي المتحامل على الإسلاميين جعله يصنفهم خدماً للاحتلال، بل ويتهمهم بالعداء الفطري للديموقراطية، وهي التهمة عينها التي تلصقها دوائر غربية كثيرة بالإسلاميين. يقول ساخراً: "حماس لديها حساسية تجاه الانتخابات، ومعها كثير من إسلاميي المنطقة، كحساسية مرضى الانفلونزا للسّمك والبيض..".

بعد ذلك يبدأ الكاتب في صياغة فكرة المقال، وهي في جوهرها تحريضية ضد حماس، والتحذير من هيمنتها على الوضع في غزة، بعد الانسحاب الإسرائيلي منها. يسرد فندي عدداً من المظاهر الدالة على نفوذ حماس في القطاع، كالأعلام الخضراء، ومسيرات تشييع الجنائز، وغيرها. وقال إن "هذه السيطرة من قبل حماس

في غزة، مرشحة للزيادة، وربما كبديل لسلطة الاحتلال، في غياب دور للأمن الفلسطيني". ويواصل فندي تحريضه الجميع على حماس، مذكرا مصرا بأن حماس حركة إسلامية، وامتداد طبيعي لحركة الإخوان المسلمين. يقول: ".. ستملاً حماس الفراغ الذي يتركه الاحتلال من خلال كتائب القسام، كمقابل للجيش النظامي، جيش حماس السري لضبط الأمن كبديل عن دحلان وجماعته. والتنظيم السري لحماس، هو أقرب إلى التنظيم السري الذي ابتدعته الحركة الأم، وهي حركة الإخوان المسلمين في مصر، وأعتقد أنه واضح لكل من درس ألف باء الحركات الإسلامية أن حماس هي جماعة الإخوان المسلمين - فرع فلسطين - أو فرع غزة، لأنها تشبهها تماما في الخريطة التنظيمية، وفي البناء الهيكلي، وتتبع نفس التوجه الاستراتيجي". ويمضي فندي محرضا العالم كله على حماس من خلال مقارنتها بحركة طالبان، "وبنفس الطريقة التي حاولت بها حركة الإخوان المسلمين السيطرة على مقاليد الحكم في الجزائر، أو في تونس (جبهة الإنقاذ هي التي كادت أن تصل إلى الحكم في الجزائر عبر صناديق الاقتراع، وليس الإخوان، والذين سيطروا في النهاية هم العسكر، وهم الذين أجهضوا خيار الشعب)، تحاول حماس أيضا السيطرة على النضال الفلسطيني، وإخراج أي قوى أخرى خارج الحلبة، ومن هنا، ومتى ما سيطرت حماس على غزة، فنحن بصدد قيام إمارة حماس في غزة، على غرار إمارة طالبان في أفغانستان..".

ويرد الكاتب قائلا: ".. توحى كل المؤشرات، من الجيش إلى الإعلام إلى الخطاب السياسي للحركة، أنها تتبع أسلوب طالبان في السيطرة على الوضع الفلسطيني برمته، وإزاحة السلطة..". بعد رسم هذه الصورة المثيرة للضحك، يتساءل فندي: "ماذا يعني قيام إمارة حماس في غزة بالنسبة للمنطقة، وبالنسبة لإسرائيل؟". يحاول الكاتب مجددا إثارة حفيظة القيادة المصرية، فيحذر من أن "المتضرر الأول من إمارة حماس ليس إسرائيل، وإنما مصر كجوار لهذه الإمارة الجديدة، بنفس الطريقة التي لم تكن طالبان فيها خطرا على الهند، بل كانت خطرا على باكستان..". ويضيف: "وإمارة حماس لن تقبل بالسلام كما تتبناه خارطة الطريق، فأى دارس لحالة حماس يعرف

أنها لا تقبل إلا بفلسطين كلها.. أمل حماس هو تحرير الأرض من البحر إلى النهر. إمارة حماس هي هدية شارون للعالم العربي وهو يخرج من قطاع غزة".

ينتقد فندي المؤيدين لحماس في العالم العربي قائلاً إن كثيرين "ممن هم خارج حدود فلسطين يؤيدون سيطرة حماس على الشارع الفلسطيني، ويصفقون لقيام إمارة حماس. ودائماً ما أسأل نفسي: كيف يفكر هؤلاء؟". يهتدي فندي إلى تفسيرين لهذا السلوك الشاذ في نظره، الأول أن "هناك الكثير ممن هم في سن الأربعين، وأكبر ممن فاتهم قطار تحزيم أنفسهم بالمتفجرات، قد تضاءلت فرصتهم في أن يصبحوا انتحاريين، ولذلك نجدهم وهم في سن اليأس، يصفقون لأولاد الناس وهم يفجرون أنفسهم".

التفسير الثاني أن كثيرين "ممن يحاولون ادعاء الثورية في أزدل العمر، مثل الرجال الذين تصيبهم أزمة منتصف العمر، فتجد بعضهم في سيارة حمراء جالسا إلى جوار فتاة شقراء في عمر بناته. الثوريون في آخر العمر وأرذله هم فئة قريبة من فئة مراهقة العواجيز والتصابي..". ويختم فندي تحليله الفذ بالقول إن قيام "إمارة حماس يعني شيئاً واحداً مطابقاً لمبدأ شارون في الانسحاب: غزة أولاً وأخيراً.. إمارة حماس في غزة هي بداية تدخل خارجي، مثلما هي بداية حرب أهلية فلسطينية".

خاتمة

هناك عدة قواسم يشترك فيها كتاب صحيفة الشرق الأوسط، الذين تمت دراستهم هنا. من أبرز هذه القواسم الهجوم على المقاومة الفلسطينية، سيما التيار الإسلامي في هذه المقاومة. كل الكتاب دعوا صراحة إلى إخضاع فصائل المقاومة الفلسطينية، وقاموا بالتحريض عليها، وقد سفه القلاب استخدام صواريخ القسام لمهاجمة الإسرائيليين، وربط السلاح الاستشهادي بالإرهاب صراحة، بينما استخدم في المقابل وصف "الاستفزاز" للإشارة إلى العدوان الإسرائيلي. الراشد والقلاب انتقدا "عسكرة الانتفاضة"، والجميع وصف العمليات الاستشهادية بالانتحارية، وروجوا المصطلحات الأميركية الرسمية المتعلقة بالمشهد الفلسطيني. لقد وضع الكتاب كلهم المقاومة الفلسطينية الإسلامية عملياً في خانة الإرهاب والتطرف.

في ما يتعلق بالموقف من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، فقد اشترك الجميع في توجيه سهام النقد لسياساته ومواقفه. الربيعي طالبه بالاستقالة، والراشد دعا

العرب إلى دعم القيادة التي خلفته, بدعوى انتقاء موانع مقاطعة القيادة الفلسطينية بعد رحيله. وقد هاجم ثلاثة من الكتاب, وهم الراشد والربعي وفندي موقف عرفات ورموز السلطة من تيري رود لارسن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط, وأيدوا ما جاء في تقرير لارسن عن وضع السلطة وأدائها.

الراشد والربعي هاجما الشيخ يوسف القرضاوي, لمواقفه الداعية إلى المقاومة في فلسطين والعراق, ووصفاه بالتطرف. كما رردا تقريبا التهم الأميركية الموجهة لسوريا, وحثاها على تقادي الاصطدام مع معطيات الواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال الأميركي للعراق.

الراشد والربعي أيضا دعيا إلى دعم الحكومة العراقية المعينة من قبل الاحتلال. وبينما أثنى الراشد على ما سببه الاحتلال الأميركي من "انفتاح كامل" على الدين, أشاد القلاب "بديموقراطية" الاحتلال, لكنه حذر من جرعاتها الزائدة التي ربما غص بها الشعب العراقي, وناء بحملها.

كان هناك ربط بين المقاومة العراقية والإرهاب في خطاب الكتاب الأربعة, وقد انتقد الجميع حركة مقتدى الصدر, ووقف الراشد والربعي في صف الحكومة العراقية ضد هذه الحركة. ووقف الراشد والربعي تحديدا ضد مقاومي مدينة الفلوجة, ووصماهم بالتطرف. كما انتقدا (وشاركهما فندي) العرب السنة في العراق, لمقاومتهم الأميركيين, ورفضهم المشاركة في الانتخابات. وتعرض العلماء والدعاة السعوديون الذين أفتوا بوجوب نصره أهل الفلوجة لانتقاد لاذع من قبل الربيعي الذي وصفهم بالتحريض على العنف, والتغريب بالشباب.

اتسم خطاب الكتاب الأربعة بالتحريض والتهكم وضيق الصدر بالمختلف والآخر, واتهامه بالتطرف والإرهاب, والدعوة إلى إقصائه وتهميشه, واحتكار الحقيقة المطلقة, وتسفيه ثقافة المقاومة بوصفها ثقافة للموت والعدمية والانتحار, والتنكر للهوية الإسلامية التي تلهب جذوة هذه المقاومة, وترسم خطها المستقل. يصدق على هؤلاء الكتاب, وهم أبرز كتاب الشرق الأوسط, وصف "كتاب المارينز" الذين يكتبون وفق إيقاع البنتاغون, ويتحدثون تقريبا بلغة واحدة, في صحيفة تزعم احتفالها بالتنوع, وتمثيل العرب كافة. هؤلاء الليبراليون الجدد لا ينطلقون في كتاباتهم من روح وطنية

ولا قومية ولا إسلامية بالطبع, بل يصدر عن الهوى الأميركي والصهيوني, وهذا ما يجعلهم دائما في الخندق المعادي للمقاومة مفهوما وثقافة وممارسة.
بهذه النتيجة تجيب هذه الورقة عن سؤالها الينيم: هل أعمدة الرأي في صحيفة الشرق الأوسط تقف ضد نهج المقاومة وثقافتها في فلسطين والعراق؟ الجواب كما يكشف بجلاء طرح الكتاب الأربعة: نعم.

المصادر: أعداد من جريدة الشرق الأوسط, وأشير إلى تاريخ كل عدد داخل النص

=====

#غفلنا عن الكراع فطمعوا في الذراع !!!

حطين

ما أصدق هذا المثل على واقعنا اليوم .. فتنازلتتا غير منتهية .. والمطلوب منا أن نركع .. بل وننبطح لهذه اللعينة أمريكا فمن ديمقراطيتها المقيتة المتمثلة باحتلال بلاد المسلمين بدعاوى أوهى من بيت العنكبوت ومعاملتها للأسرى المنطلقة من عقلية رعاة البقر السادية إلى تلك الأحذية الأمريكية الكثيرة في طول البلاد الإسلامية وعرضها من الخونة إلى إقحام نفسها في أخص خصوصياتنا " التعليم و المناهج ، الجمعيات الخيرية ، المراكز الصيفية ، الحلقات ، المرأة وقضاياها القرآن بنكهة أمريكية ، حقوق الإنسان ..."

وآخر هذه المهازل وليس لهم آخر حول اللغة العربية ، وحتى لا أطيل على قارئ هذه السطور المقال - فأنا على يقين أن به من الحنق والغیظ ما بي ..

وأن الضغط أوشك أن يولد الانفجار وعسى أن يكون قريبا - ..

أترككم مع هذا المقال والذي نُشر في مجلة الدعوة .. العدد 1955

ما أشبه الليلة بالبارحة !!

د. محمد سالم

عندما بدأت هجمة الاستعمار الغربي على الشرق الإسلامي مع بداية القرن الثامن عشر ،

بعد أن ضعف شأن العرب والمسلمين ..

أراد المستعمرون هدم كل عوامل تماسك العرب المسلمين وكان أهم هذه العوامل وحدة الدين واللغة ..
إلا أنهم أخفقوا في هدم وحدة الدين عند المسلمين رغم محاولاتهم المتتابة وبمختلف الوسائل والإمكانات..
أما عن محاولاتهم لهدم وحدة اللغة فقد ظهرت الدعوة في أواخر عام 1881م إلى كتابة العلوم باللغة العامية التي يتكلمها الناس في حياتهم العامة ..
وفي عام 1902م ألف القاضي " ولمور " أحد القضاة الإنجليز في مصر كتاباً أسماه " لغة القاهرة"
اقترح فيه كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية ..
ولكن سرعان ما انتبه الناس لما جاء في الكتاب بعدما أشادت به مجلة " المقتطف " وراحت تروج لما جاء فيه ،
وردت الصحف المصرية على ذلك مشيرة إلى موضع الخطر من هذه الدعوة التي لا تقصد إلا محاربة الإسلام في لغته ..
وراح شاعر النيل حافظ إبراهيم يكتب قصيدته المشهورة التي يقول فيها متحدثاً بلسان العربية :

رجعتُ لنفسي فاتهمتُ حصاتي وناديتُ قومي فاحتسبتُ حياتي
رموني بعقم في الشباب وليتني عقمْتُ فلم أجزع لقول عداتي
ولدتُ ولمّا لم أجد لعرائسي رجالاً وأكفاءً وأدْتُ بناتي
وسعتُ كتاب الله لفظاً وغايةً وما ضقتُ عن آي به وعظمتِ
فكيف أضيقتُ اليوم عن وصف آلة وتنسيق أسماء لمخترعاتِ
أيطربكم من جانب الغرب ناعبٌ ينادي بوادي في ربيع حياتي
ولو تزجرون الطير يوماً عرفتم بما تحته من عثرة وشتاتِ
أيهجرتني قومي - عفا الله عنهم - إلى لغة لم تتصل برواة
سرت لوثة الإفرنج فيها كما سرى لعاب الأفاعي في مسيل فراتِ

ولاشك من أن حافظ إبراهيم نجح في التأثير على المستمع حين تحدث على لسان اللغة مصورا حالها وما وصل إليه مأبها، وما دبر لها من مؤامرات تؤدي إلى قتلها . كذلك نجح في مناداة اللغة لأبنائها كي يتمسكوا بها ، وفي إقناعهم بقدرتها على الوفاء بكل متطلبات العصر ، وهي التي وسعت كتاب الله .

وفي عام 1926م دعا المهندس الانجليزي " وليم ولكوكس " إلى هجر اللغة العربية مشيراً إلى تركيا التي استبدلت بالحروف العربية الحروف اللاتينية بعد انهيار الخلافة العثمانية..

والغريب أن أحد أعضاء مجمع اللغة العربية في مصر التقط الخيط ، وراح يقترح في سنة 1943م

كتابة العربية بالحروف اللاتينية ..

ويتضح من ذلك أن المستعمرين منذ زمن وجدوا من هدم اللغة العربية هدماً لإحدى الدعائم المهمة من تماسك الشعوب العربية.. وتمسكهم بدينهم الإسلامي، وأن من سار في ركب المستعمر كان ذلك تملقاً للمستعمر لمصلحة سياسية، وحقداً على كتاب الله ودينه..

وبعد أن سكتت تلك الدعوة زماً ..

طالعتنا مؤخراً الإدارة الأمريكية بإعداد مشروع هدفه تغيير شكل حروف اللغة العربية واستبدال اللغة اللاتينية بها تحت مسمى تحديث الثقافة العربية.. واعتبار هذا المشروع جزءاً من خطة الإصلاح في المنطقة العربية..

ضمن إطار مشروع " الشرق الأوسط الكبير " ..

مقدمو المشروع - وهم عدد من الخبراء المختصين - يقولون :

إن الهدف من هذا المشروع هو تحقيق تفاهم أفضل، ولغة مشتركة بين اللغة العربية وغيرها من اللغات الأخرى.

ويرى المشروع الأمريكي أن " المشكلة ليست في أن يقرأ غير العربي النصوص والأفكار والكتابات العربية باللغة اللاتينية

ولكن الأساس في هذا المشروع هو أن يتحدث العرب هذه اللغة الجديدة ويطبقونها عملياً في كل كتاباتهم ..

حيث إن الهدف الرئيس من هذا المشروع هو أن يتم تطوير دراسة مادة اللغة العربية في كل المدارس العربية والإسلامية..

وأن يتم إلغاء المناهج القائمة حالياً في هذه المدارس التي تعتمد على دراسة قواعد اللغة والصور الجمالية وإبداعاتها والكلمات والنصوص المتشابهة مثل الشعر القديم الذي ينتهي بحروف واحدة ..

وأحياناً فإن مناهج التعليم لهذه اللغة تتضمن توجيهات ومبادئ دينية قد لا تتفق على بناء التواصل مع الآخرين من غير العرب.. " !!

فما أشبه الليلة بالبارحة ..!

ويبدو أن الأصدقاء الأمريكان لا يعلمون أن العربية تتميز عن اللاتينية بعنصر جوهري يدعها في مأمن من أن يجري عليها ما جرى على تلك ..

وذلك أن العربية لغة دين سماوي ذي خطر .. وبها كُتبت أصول هذا الدين تشريعاً وحكمة وثقافة..

وعلى رأس هذه الأصول : القرآن مُعتمد المسلم ومرجعه في شؤونه الدينية وعقيدته الروحية ..

وقد قُدِّس نص القرآن كما أنزل بالعربية الفصحى، فبقيت ملازمة له، تكاد تُقدَّس معه نصوصها..

ولمَّا كانت العقائد الدينية راسخة في القلوب، على الرغم مما يقال من أن تطور المدنية سيقضي على تأثير العقيدة، فإن العربية باقية بقاء الإسلام... ..

لقد أوكَل الله لأهل الكتاب بحفظ كتبهم فضاعت .. وتكفل بحفظ كتابه فهو محفوظ بإذن الله ..

" إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ "

ولكن ما هو دور أبناء العربية تجاه هذه الحملة على العربية لأجل فصلنا عن مصادر التشريع والحضارة والتاريخ !!؟

yah.rm7http://www.anashed.net/audio/shakwa/tahon_al_

حول القرآن الأمريكي الجديد !!!

بقلم د. صلاح عبد الفتاح الخالدي

صار كثير من المسلمين المتابعين على علم بالقرآن الأمريكي الجديد «الفرقان الحق»، الذي ألفته لجنة أمريكية إسرائيلية، واعتمده أصحاب القرار في أمريكا، والذي يراد له أن يكون هو القرآن المعتمد في الدول العربية والإسلامية، في القرن الحادي والعشرين، ليحل محل القرآن الكريم، الذي أنزله الله الحكيم!

وقد صدر الجزء الأول من هذا القرآن الأمريكي في مطلع هذا العالم 2004 وبنوون إصدار احد عشر جزءاً تباعاً، أي أن «الفرقان الحق» -كما أسموه- مكون من اثني عشر جزءاً .. وسيكتمل تأليفه خلال أربع سنوات، كما يخططون..

وهم يحاربون به القرآن الكريم، ويهاجمون سوره وآياته، وأحكامه ومبادئه وتشريعاته وتوجيهاته وأفكاره وحقائقه.. صدر الجزء الأول من «الفرقان الحق» في مطلع هذا العالم، عن دارين للنشر في أمريكا هما: واين برس، وأوميجا، ويبيع في المكتبات المختلفة هناك كما يبيع على الانترنت في موقع «أمازون»..

والكتاب مكون من (366) صفحة مقاس 15*20سم، وعدد سوره سبع وسبعون سورة ومن أسماء تلك السور: الفاتحة، المحبة، المسيح، الثالوث، المارقين، الصلب، الزنا، الماكريين، الرعاة، الإنجيل، الأساطير، الكافرين، التنزيل، التحريف، الجنة، الأضحى، العبس، الشهيد..!!

والكتاب مطبوع باللغة العربية واللغة الإنجليزية، وكتب مقدمته اثنان من أعضاء اللجنة المكلفة بتأليفه، رمز لهما باسمي «الصفى والمهدي» والذي سمى نفسه المهدي هو من اصل عربي فلسطيني، واسمه «الدكتور أنيس سوروس» وصرح باسمه الحقيقي في موقع «أمازون» على الانترنت. بعد يومين من أحداث (11 سبتمبر 2001) ألقى أنيس سوروس محاضرة حاقدة في جامعة «هيوستن» دعا فيها إلى إبادة المسلمين، لأن الإسلام دين إرهاب وسفك دماء وان القرآن هو المصدر الأول للإرهاب، وانه يجب القضاء على هذا القرآن للقضاء على الإرهاب! واقترح على الحكومة الأمريكية طرد أي مسلم من أمريكا، وتجميع كل المسلمين في منطقة الشرق الأوسط، ثم إبادتهم بالقنابل النووية، وطلب الدعاء إلى الله كل ليلة سبت

لإزالة الإسلام والقرآن..وكانت محاضرتة في الجامعة في غاية العنصرية والحقده والشتم، مما اضطر رئيس الجامعة إلى الاعتذار عنها في اليوم التالي!!
وتقوم المنظمات اليهودية الكثيرة في أمريكا بالترويج للفرقان الحق، ونشره وتوزيعه على مختلف المراكز هناك، وتوزيعه على مراكز مختارة منتقاة في العالم العربي والإسلامي، وإعطائه لشخصيات مختارة في هذا العالم، لكنهم لا يريدون نشره على مستوى واسع في العالم العربي والإسلامي في هذه المرحلة على الأقل!
وقد ذكر وليد رباح رئيس تحرير صوت العروبة، التي تصدر في أمريكا، حادثة جرت له في مطلع هذا العام، تتعلق بنشر ذلك «الفرقان الحق» حيث اتصل به أمريكي عرف على نفسه بأنه «القسيس الياهو» (!!)

- والياهو اسم يهودي وليس نصرانياً- وسلمه نسخة من «الفرقان الحق» وطلب منه نشر سوره على صفحات جريدته «صوت العروبة» مقابل مليونين من الدولارات، وهو مبلغ كبير قدمه رشوة له!! فأعلن وليد رباح موافقته على النشر بشرط أن يوافق القسيس الياهو على الاشتراك في مناظرة حول القرآن و«الفرقان الحق» الذي يروجه. يكون هو الطرف الأول فيها، ويكون الطرف الثاني أي شيخ يختاره هو من المشايخ العاملين مع الجالية العربية والإسلامية في أمريكا!! فانسحب الياهو غاضباً حسيراً لأنه يعلم نتيجة المناظرة مسبقاً!!..

وقد خاطبت اللجنة الأمريكية الإسرائيلية بالفرقان الحق الذي ألقته العرب والمسلمين، وقالت في مقدمته: «إلى الأمة العربية خاصة، وإلى العالم الإسلامي عامة: سلام لكم ورحمة من الله القادر على كل شيء.. يوجد في أعماق النفس البشرية أشواق للإيمان الخالص. و السلام الداخلي، والحرية الروحية، والحياة الأبدية.. وأننا نثق بالإله الواحد الأوحد بأن القراء والمستمعين سيجدون الطريق لتلك الأشواق من خلال «الفرقان الحق»!!.

=====

#قانون الأخلاق

زهير سالم

من أين تتبع الأخلاق ؟

سؤال قديم متجدد طرحه الفلاسفة والمفكرون وعلماء السياسة والاجتماع. أجاب عليه الرسل عليهم السلام، واختلف فيه البشر ومايزالون..
في الرؤية (الحدائثية) المنبثة عن الجذور الإنسانية المهومة في آفاق الرغبة المنفلتة تتبع الأخلاق من (المجتمع).

فلكل مجتمع أن يصوغ قيمه وقوانينه الأخلاقية، ثم يفرضها على أبنائه، وعلى الآخرين إن كان يمتلك القوة المادية التي تخوله ذلك.

فمهما قلنا إن الحرب على أفغانستان والعراق كانت بوشية، ومهما حاولنا أن نحيد الإنسان الأمريكي عن معادلة إمبراطورية الشر في سعيها لفرض قيمها على الشعوب الأخرى، ومنها شعوبنا في إطار مشروع (الشرق الأوسط الكبير) ؛ فإن هذه الحروب قد نالت موافقة الكونغرس الأمريكي، ومجلس العموم البريطاني على حد سواء. وهي حسب المنطوق الديموقراطي الرأسمالي، بوجهيها (العنيف) و(الديبلوماسية) حرب أخلاقية خيرة تعبر عن رؤية أكثرية متحضرة ومقتدرة.

المثل الذي ضربناه في هذا السياق مثل صارخ فاقع، ولكنه في الوقت نفسه صالح لبيان خطورة ما يطرحه البعض حول تحطيم كل الثوابت في حياة الأمم، والجري دائماً وراء رأي الأكثرية واعتباره المرجعية الأولى والأخيرة.. قد تشرب الأكثرية يوماً من نهر الجنون، وقد تصاب بعمى الألوان، وقد تغشى بصيرتها الرغبة أو الغضب ؛ وهنا تبرز الثوابت كعاصم ومستند تضع خطأ أحمر أمام غرور الإنسان واندفاعه وصلفه..

الشرائع الربانية أكدت على أن هذه الخطوط الحمراء تتبع من الشريعة نفسها (الحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه..). والفلاسفة والمفكرون تحدثوا عن القانون الطبيعي (قانون الفطرة) في أصل الخلق. القانون الذي يجعل قطك حين تطعمه يأكل لقمته بجانبك، ويجعله حين يخطف تلك اللقمة من بين يديك يمضي بها بعيداً.

في شرعة الإسلام أخذت كل المقاييس أبعادها. فسبقت الشريعة إلى تحديد الحسن والقبيح والخير والشر.. وحين تختلط الأمور على الفرد في بعض الأحيان، رد الإنسان إلى الحقيقة الفطرية تعزز الحقيقة الشرعية: (استقت قلبك.. وإن أفتوك وأفتوك) وقال له ثانية (والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس).

ثم أعطى الجماعة (الأكثرية) دورها في تحديد بعض المساحات الخيرة والشريرة.. فسمى ما تعارف عليه الناس وألفوه (معروفاً) وما أعرضوا عنه واستهجنوه (منكراً). حقيقة أن الضمير الفطري ضمير رباني، وليس ضميراً اجتماعياً فقط هي تلك التي يغالط فيها المغالطون، وهي ركيزة أساس في التفريق بين مجتمعات الرغبة والهوى ومجتمعات السداد والرشاد.

=====

#مبادرة الشرق الأوسط الكبير

• الرئيس الأميركي بوش يطرح مبادرة جديدة أطلق عليها مبادرة الشرق الأوسط الكبير، ويريد خلالها إجراء تعديلات جوهرية في منطقة ما يسمى بالشرق الأوسط، ويريد إشراك دول الغرب معه في المساعدة على تحقيق أطماعه في صياغة الشرق الأوسط إذا استطاع ذلك، أو بقي في السلطة لرئاسة ثانية.

• قبل بوش الإبن طرح بوش الأب (النظام العالمي الجديد) وفي أيام كلنتون ظهر مصطلح (العولمة) وفي الفترة نفسها نزل إلى السوق مصطلح (الشرق أوسطية) التي تضم إسرائيل في مشاريع الشرق الأوسط السياسية والاقتصادية، وكتبت الأعلام وأسهب في كل هذه المصطلحات التي دخلت بازار السياسة، والتهى بها الكثيرون من أصحاب الأعلام المخلصة أو المأجورة، ولن تتوقف جعبة الأميركيين عن طرح الألباز والأحجيات التي تجعلنا ننشغل فيها بعض الوقت ريثما (يفبركون) أو يصنعون مصطلحاً جديداً.

• سوف يرى الناس في الأشهر القادمة هجمة أميركية وعربية تجاه المرأة وإخراجها من بيتها (المقصود المرأة المسلمة)، وسوف يزداد البكاء عليها وعلى حقوقها، وسوف تؤول الكتب، وتعد عشرات المؤتمرات، وسوف يتصدر هذه المؤتمرات والندوات بعض النساء المتأمركات لأن صورة المسرح الأميركية يلزمها تطعيم الصورة ببعض النساء حتى يقولوا (للسيد بوش) ها نحن عند حسن ظنك بنا، وهذا نوع من الانسلاخ والانسحاق أمام الجلال لم يسبق لها مثيل.

• سوف يرى الناس أيضاً مزيداً من الذين يتغنون بالديمقراطية، ويتباكون على الأقطار التي لم تسارع في ركوب القطار الأميركي المليء بصناديق الديمقراطية

المعلبة الجاهزة على الطريقة الأميركية، وسينافق المنافقون، وسوف يتدفق سيل الانتهازيين في جراته على الباطل، وسيصنّف الناس على الطريقة الأميركية: «من ليس معها فهو ضدها». وسوف يطير بعض الجبناء إلى واشنطن والبيت الأبيض ليقولوا لساكنيه { نَحْشَى أَنْ نُصِيبَنَّا دَائِرَةً } . لكنهم سيرتدون خائبين كما هي عاقبة الخونة دائماً وأبداً

=====

#مشروع الشرق الأوسط الكبير!

بقلم الدكتور عدنان علي رضا النحوي

ضجّت وسائل الإعلام كلها بالمشروع الذي طرحه بوش، والذي يدعو فيه إلى تغيير واقع هذه المنطقة أو إلى عملية إصلاح لها، المنطقة التي غير بوش اسمها، فأسمّاها " الشرق الأوسط الكبير "، ووضع لها حدوداً تمتدّ من المغرب الإسلامي إلى الشرق الإسلامي.

منذ العصور القديمة وهذه المنطقة ساحة صراع كبير بين مختلف الأمم والشعوب. منذ عهد السوماريين والبابليين، وعهد اليونان والرومان، وعهد الفرس، وعهد الفراعنة، أمم كثيرة كانت تزحف عليها من الشرق أو الغرب. لقد كان موقعها الخطير أحد أسباب هذا الصراع، فهي تملك منافذ للشرق والغرب والشمال والجنوب، منافذ للأطماع كلها والعدوان، أو منافذ للخير والحق.

وعلى سنن لله ثابتة ماضية، تظهر أمة وتقوى، ثمّ تضعف وتغيب ويأتي غيرها، فلأمم آجال محدّدة على قضاء لله نافذ وقدر غالب وحكمة بالغة كأجال الإنسان. وكل دولة يمتدّ طمعها إذا قويت واشتدّ بأسها، ثمّ تسعى إلى صورة من صور " العولمة " لتخضع أوسع مساحة من الأرض لنفوذها وسيطرتها ومصالحها:

(ولكلّ أمةٍ أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعةً ولا يستقدمون) [الأعراف :

[34

ومع ثبات هذه السنّة الرئائيّة ووضوحها، إلا أنّ الناس لم تعتبّر، وظلّت الأطماع والجري اللاهث وراءها هو الدافع إلى الامتداد، دون أن يأخذ الناس عبرة من الأحداث، أو من رسالة الأنبياء والمرسلين الذين بعثهم الله في كلّ أمة ومع كل

عصر برسالة الإسلام، بالدين الحقّ الواحد. الدين الذي خُتم برسالة محمد صلى الله عليه وسلم والكتاب الذي أنزل عليه وحياً من عند الله:

(ولقد بعثنا في كلّ أمةٍ رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حَقَّتْ عليه الضلالة فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذّبين)
[النحل : 36]

حتى جاءت الرسالة الخاتمة للإسلام، دعوة ربّانية للعالمين، للناس كافّة، تحمل المنهج المتكامل لتُصلح به حياة البشرية كلها، تحمل المنهج الحقّ للإصلاح كله، لإصلاح الفرد والبيت والمجتمع والأمة والبشرية كلها، تحمل المنهج الحقّ لكلّ زمان ومكان، ولمعالجة كلّ مشكلة صغيرة أو كبيرة:

(ما كان محمّداً أباً أحدٍ من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيّين وكان الله بكلّ شيءٍ عليماً) [الأحزاب : 40]

(وأنزلنا إليك الكتاب بالحقّ مصدّقاً لما بين يديه من الكتاب ومُهيّناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبّع أهواءهم عمّا جاءك من الحقّ لكلّ جعلنا منكم شريعةً ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمةً واحدةً ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون) [المائدة : 48]

وانطلق الإسلام برسالاته الخاتمة من مكة المكرمة والمدينة المنورة، ليملاً الأرض نوراً، وليُخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد. وامتدّ الإسلام بقدر الله حتى شمل الأندلس غرباً والصين شرقاً. وأُجمت كثير من الشهوات والمطامع وأهواء الدنيا. ثم نهضت قوى كثيرة تصدّ عن سبيل الله، وتُصارع دعوة الإسلام تحت شعارات مختلفة ورايات متعددة، ابتلاء منه سبحانه وتعالى وتمحيصاً لخلقه كلهم، فرداً فرداً وشعباً شعباً.

وإذا كان سلطان الإسلام قد تراجع اليوم، فإن الدعوة الإسلامية مازالت ماضية في الأرض، لتكون حُجّة للصادقين وحُجّة على المستكبرين. وامتدّ الصراع قرناً طويلاً، وما درى كثير ممن يحاربون الإسلام أنّ هذا الدين هو دين إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط، ودين موسى ودين عيسى، عليهم السلام جميعاً، دين واحد وربّ واحد لا شريك له.

وإذا كان هنالك من بدّل وغيّر في دعوة الله، وأغرته شعارات القوة المندفعة من ديمقراطية وعلمايّة وغيرهما، فما زال في الأرض قلوب صدق إيمانها وصفا توحيدها، وأبث أن تحرّف دين الله أو تبدّل فيه أو تتبع ما تشابه منه أو تفسد التأويل.

ولحكمة أرادها الله جعل في الغرب قوة مهيمنة، وعلى رأسها أمريكا التي بلغت من القوة المادية والتطور العلمي ونموّ العتاد والسلاح العسكري شأنًا نفخ فيها الكبر والغرور حتى استكبرت وطغت. ولحكمة أرادها الله كان المسلمون اليوم في أضعف حالاتهم التي مرّوا بها في التاريخ، في تمزّق، وقلّة عدة وسلاح، وتخلف علمي وصناعي، لا عذر لهم به، ولكنه بما كسبت أيديهم. ودفع هذا الحال كثيراً من المسلمين إلى التنازل عن ديار ومبادئ في مسلسل طويل، حتى فجع المسلمون بهزائم متتالية وهوانٍ كبير.

في هذه اللحظات تطلع أمريكا منتخخة الأوداج كبراً وغروراً لتتحدث بكل جرأة عن ضرورة إصلاح منطقة " الشرق الأوسط الكبير ". مصطلح جديد يخفي الحقيقة والاسم الصحيح " العالم الإسلامي ". ويريد بوش أن يجري إصلاحاً في هذه المنطقة ليهبها الديمقراطية والحرية والعدالة حسب ادعاءاتهم!

ليست هذه أول مرة يُطرح للعالم الإسلامي مصطلحات نابغة من أطماع وروح عدوانية. ففي عهد الخلافة العثمانية كانت تسمى قضية العالم الإسلامي " بالمسألة الشرقية "، تسمية طلعت من أطماع روسيا وأوروبا ومؤامراتهم الممتدة. ثم سُميت المنطقة في العصر الحديث " الشرق الأوسط " تسميةً نابغة من أطماع وشهواتٍ وعدوانٍ، وشاعت هذه التسمية حتى اليوم، وحتى جاء الرئيس بوش ليوسع المصطلح، ويُضيف عليه كلمة " الكبير "، إمعاناً في الدلالة على العالم الإسلامي كلاً.

مهما تعدّدت التسميات فالأرض واحدة، والميدان واحد، والأطماع واحدة، والعدوان الظالم واحد ممتدّ مع التاريخ، يُمحصّ الله من خلاله عباده.

إنه لأمر عجيب أن يظنّ بوش أنّ العالم كله غافل لا يعي، ينسى التاريخ القريب والبعيد. يدّعي " بوش " أنه يريد أن ينشر الديمقراطية وُزخرف الحرية المزعومة. لقد

ادعى هذا عند قراره غزو العراق. وهذه هي ساحة العراق شاهدة على ما قدم من تدمير وقتل وفتن لا تكاد تنتهي، وظلم تجاوز كل الحدود. وبالرجوع إلى تاريخ الديمقراطية الأمريكية في مختلف أنحاء العالم ابتداء من أمريكا اللاتينية ومختلف أقطارها، إلى أفريقيا، وإلى آسيا، لا تجد إلا الفواجع والمآسي والتدمير وقتل الإبادة، حتى انتزعت هذه الديمقراطية كل بسمه على وجه طفل، أو فرحة في قلب أم، أو كرامة في حياة إنسان، وغرست مكانها الدموع والأنين والدماء والأشلاء والإذلال.

أين نجد الديمقراطية؟! أنجدها عندما أدار بوش ظهره وسدّ أذنيه لصيحات الملايين في جميع أنحاء العالم ترفض غزو العراق؟! لقد تولى السلاح الفتاك، سلاح التدمير الشامل إجابة تلك الصيحات حين سحقته كل استغاثة، وأبادت حضارة العراق في أيام معدودات، وتركت الناس دون كهرباء ولا ماء ولا بترول، ومنهم من أصبح دون مأوى!

أين نجد الديمقراطية؟! هل نجدها في الكذب والإصرار على الكذب فيما يتهمون هذا القطر أو ذلك، وفيما اتهموا العراق بسلاح التدمير الشامل واتخذوا ذلك ذريعة لارتكاب جريمة وحشية في أرض العراق وشعب العراق وعمائر العراق؟! هل الديمقراطية في تاريخها الحديث كله إلا كذب وخداع، وكبر وظلم، وعدوان وطغيان، واستبداد.

هذه هي الديمقراطية التي جعل منها " فوكوياما " نهاية التاريخ! ولو سماها نهاية العدالة والحرية واختفاءهما لكان أقرب إلى الصواب!

الديمقراطية، بغض النظر عن الأصل الوثني للفظة اليونانية، فإنها اليوم نظام ابتدعه كبار المجرمين في النظام الرأسمالي، يمارسون فيه أبرع أسلوب للظلم ليؤمّنوا لأنفسهم حصاد الأرباح من كل نشاط اقتصادي، ويخدرون الشعوب بزُخرف كاذب من الحرية، وبإلقاء الفتات إليهم، وبنشر الفاحشة والخمور والمخدرات، بتخدير مباشر وغير مباشر. لك أن تبدي رأيك كما تشاء في الجو الديمقراطي، وأما القرار فيؤخذ في عتمة الكواليس وظلام الزوايا، ويشغلون الناس عن مصالحهم الحيوية بإثارة الفتن بعد الفتن.

إنَّ جرائم الديمقراطية كما نشاهدها على مساحة الكرة الأرضية جرائم ممتدة أوسع امتداد. فلماذا كانت هذه الجرائم؟! إنها شهوة النهب والطمع! إنهم يعبدون مصالحهم من دون الله. ومع كل إعلان للإصلاح أو التغيير، كان بوش وغيره يعلنون أن الإصلاح سيتم لتأمين مصالح أمريكا، والتغيير لتأمين مصالحها، والحروب لتأمين مصالحها، تُعلن ذلك دون أن تُعلن مرة واحدة عن مصلحة الإنسان، عن مصلحة الشعوب. ولو حدث أن أخطأت وادَّعتُ أنَّها تسعى لمصلحة إنسان أو شعب، فسرعان ما تثبت الأحداث أنَّ ذلك كان زُخرفاً كاذباً، وخداعاً جليلاً.

والذي يؤلم النفس أن نرى أمريكا تحمل رسالة الديمقراطية بزخرفها الكاذب وممارستها المدمّاة وتسعى كما تدّعي إلى نشرها في العالم، وفي الوقت نفسه نرى الأمة التي اختارها الله لتحمل رسالته إلى الناس كافة، إلى العالمين ممزقة مشتتة القوى، تخلى الكثيرون منها عن حمل هذه الأمانة، تخلّوا عن نشر دين الله، الإسلام كما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، في الأرض كلها، حتى تكون كلمة الله هي العليا. عجباً كل العجب! أيحمل أناس الباطل اليوم ويزينه شياطين الإنس والجنّ ويزخرفونه ويدعون إليه ويسعون لنشره في العالم كله، ونرى أناساً بين أيديهم الحقّ يتخلّون عن دعوته، وينصرفون إلى الدعوة إلى الديمقراطية والعلمانية؟!!

واقع المسلمين اليوم يشكو من نواحٍ متعددة من الخلل ومن تخلفٍ علميٍّ وصناعيٍّ، لا بدّ للمسلمين أن يُعالجوا هذا الواقع الذي أورثنا الهزائم والمذلة والهوان. وإنَّ علاج واقع المسلمين متوافر بأيدي المسلمين، فلننا بحاجة إلى وصاية أمريكا وغيرها علينا لتدّعي أنها تريد " الإصلاح " ! إنَّ أمريكا خير لها أن تلتفت إلى واقعها فهو بحاجة ماسّة إلى الإصلاح من جميع جوانبه. إن أمريكا بحاجة ماسّة إلى الإسلام! ونحن لسنا بحاجة إلى ديمقراطيتها! ليس واقع منطقتنا وحده يحتاج إلى إصلاح، إنَّ واقع البشرية اليوم كلّها يحتاج إلى إصلاح، لإخراجه من ظلمات الفتن والفساد والصدّ عن سبيل الله. إنَّ العالم كلّها بحاجة إلى إصلاح عاجل، وإنَّ أول مجتمع يحتاج إلى الإصلاح أمريكا نفسها، وقد طغى فيها الفساد ولم يستطع الزخرف أن يُخفّيه.

إذا كنّا نؤمن بالله حقاً، ونؤمن بأن منهاج الله حق كامل من عند الله، فيجب أن نؤمن أن الله أرحم بعباده من أن يبعث لهم برسالة خاتمة لا تعالج مشكلاتهم ونواحي

خلّهم. بل لقد أنزل الله سبحانه وتعالى الكتاب على عبده محمد صلى الله عليه وسلم للناس جميعاً للعالمين، شفاء ورحمة للمؤمنين. فالعلاج والإصلاح والتطوّر والنقدّم، والتجديد وكلّ ما يرجوه المؤمنون من عزّة وسؤدد هو بين أيديهم في الكتاب والسنة، جعلها الله مصدر كلّ خير للبشرية كلّها.

إنّ كثيرين من المسلمين الذين ينادون بالديمقراطية ويدعون إليها، يقومون بذلك ظناً منهم أنّ فيها الحرّية والعدالة والمساواة، كما أعلن ذلك داعية مسلم في أحد المؤتمرات. ولو أنّ رجلاً غير مسلم ادّعى ذلك لوجد له عذر، أما المسلم فما عذره؟! فإذا كان الإسلام، دينُ الله، لا يوجد فيه الحرّية والعدالة والمساواة، فلم أنتم مسلمون؟! وإذا كان الإسلام فيه الحرّية والعدالة والمساواة، كل ذلك رحمة من ربّ العالمين، فلم تُعطون هذا الشرف للديمقراطية زوراً وبهتاناً، وتترعون من الإسلام ظلماً وعدواناً!؟

إذا كان المسلمون لا يشعرون بحقيقة الحرية والعدالة والمساواة، فليس ذلك لأن هذه القيم غير موجودة في الإسلام، ولكنه لأننا لم نحسن تطبيق الإسلام. وإذا أساء بعضنا تطبيق الإسلام فما ذلك إلا لخلل في الإيمان وخلل في العلم، ولأخطاء جسيمة يرتكبها المسلمون.

إنّ ما نلقاه اليوم هو بما كسبت أيدينا، فالله حق لا يظلم أحداً. ولكنها سنن ربانية ثابتة ماضية في حياة الناس. ولو أخذ المسلمون بهذه السنن الثابتة واتبعوا منهاج الله لكانوا أعزّ أمة على الأرض. وحسبُ المسلمين أنّ لهم من الله قوة ومدداً ليست لغيرهم إذا صدقوا وآمنوا والتزموا.

ولكننا نحن ظلمنا أنفسنا، وارتكبنا من التنازلات ما وفّر للأعداء الفرصة لأن يجرؤوا علينا، ويُعلنوا يوماً حرباً على حجاب المرأة المسلمة، ويوماً يدّعون الإصلاح بنزع الإسلام من الحياة إن استطاعوا، ويوماً بالاحتلال، ويوماً بالفتن بعد الفتن.

إنّ سبيل الإصلاح واضح ممتدّ أمامنا. إنه نابع من منهاج الله إذا التجأنا إلى الله حق اللجوء، وإذا حاسبنا أنفسنا على ميزان منهاج الله، لنعرف أخطاءنا ولنعرف سبيل علاجها.

إن الإصلاح الذي نرجوه، لا ينحصر في تحسين واقعنا المادي. فتحسين الواقع المادي وحده قد تختلف السبل إليه بين أمواج المصالح والأهواء. ولكن الإصلاح الذي نرجوه هو الإصلاح الذي ننجو به من فتنة الدنيا ومن عذاب الآخرة، ولننال القوة والعزة على أساس ذلك. فهذا الإصلاح سبيل واحد فقط، لا يمكن أن تتعدد السبل له.

لا يملك المسلمون اليوم إلا أن يجهروا بدين الله الحق كما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، دون أيّ تحريف أو تأويل أو تبديل، ليبلغوه للناس كافة، للبشرية كلّها، حتى تكون كلمة الله هي العليا. لا بدّ أن يوقف المسلمون جريهم اللاهث وراء زخارف كاذبة من مصطلحات الاشتراكية والديمقراطية والعلمانية، وغير ذلك من المصطلحات التي أخذت تتبدّل كما تتبدّل " نماذج " الملابس! لا بدّ أن يوقف المسلمون مسلسل التنازلات التي طال أمره وأورثنا المذلة والهوان والصغار. لا بدّ للمسلمين اليوم أن يربطوا إصلاح الواقع المادي بإصلاح سبيلهم إلى الدار الآخرة في أيّ تصوّر أو عمل أو موقف، ولا يكونوا كالذين يؤثرون الدنيا على الآخرة:

(الذين يستحبّون الحياة الدنيا على الآخرة ويصدّون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً أولئك في ضلال بعيد) [إبراهيم : 3]

لا بدّ أن ينهجوا هذا النهج وأن يبذلوا من أجله البذل الذي يستحقّه كما أمرهم الله سبحانه وتعالى.

مهما كان الطريق طويلاً، فإنه الطريق الوحيد لبلوغ الإصلاح الذي نرجوه. وإن هذا الإصلاح يبتدئ من أنفسنا، وفي أنفسنا، ثمّ يمتدّ إلى ميادين الحياة كلّها، لتصبح ساحة عبادة لله، ووفاء بالأمانة، وقيام بالخلافة، وعمارة للأرض بحضارة الإيمان.

(وأنّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرّق بكم عن سبيله ذلكم وصّاكم به لعلكم تتقون) [الأنعام : 153]

وكذلك: (... وتوبوا إلى الله جميعاً أيّها المؤمنون لعلكم تفلحون) [النور : 31]

=====

#معالجات المسألة الثقافية بين قرنين

غازي التوبة 1427/6/9

2006/07/05

زاد الاهتمام بالمسألة الثقافية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتكرّر الحديث عن ضرورة إحداث تغييرات ثقافية واسعة في منطقتنا العربية في القرن الحادي والعشرين، وطرحت أمريكا من أجل تحقيق تلك الغاية "مبادرة الشراكة الأمريكية-الشرق الأوسطية" في 2003/12/12م على يد كولن باول وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، كما طرح جورج بوش رئيس الولايات المتحدة "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي ناقشته ووافقت على تبنيّه الدول الصناعية الكبرى الثماني في حزيران (يونيو) من عام 2004م، وقد تضمّن المشروعان السابقان الصادران عن مؤسّسات أمريكية ودولية توجّهات نحو إحداث تغيير في كل تقريعات المسألة الثقافية في منطقتنا من مناهج، وإعلام، ولغات، وطرق تربّية، ومدارس، وخطاب ديني الخ...، واستهدف المشروعان إقامة ورش عمل للتدريب على العمل الديمقراطي، والممارسات الانتخابية والنقابية الخ...، واعتمد المشروعان تعميم ثقافة حقوق الإنسان، وحرية المرأة، والمبادئ الديمقراطية الخ...، ورصد المشروعان مبالغ مالية من أجل الإنفاق على مراكز التدريب والتعليم والورش والمؤتمرات والدعاية المرتبطة بهما.

والسؤال الآن: هل الاهتمام بالمسألة الثقافية أمر جديد على المنطقة؟ الجواب: لا، بل هو قديم منذ القرن التاسع عشر، فقد اهتم رفاة رافع الطهطاوي وهو أول معلّم من معالم النهضة بالمسألة الثقافية، وربما كانت المسألة الثقافية اهتمامه الأول، فقد كتب رسالته المشهورة "المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين" في صدد الحديث عن التعليم والتربية والمدارس، كما أنشأ داراً للترجمة من أجل نقل جانب من التراث الفرنسي الذي اطلع عليه أثناء مرافقته للبعثة المصرية خلال إقامته في فرنسا.

وأكدت سيرة محمد عبده (ت 1905م) أبرز رموز النهضة أيضاً الاهتمام بالمسألة الثقافية، فقد كتب مذكرتين في إصلاح التعليم قدّم إحداها إلى شيخ الإسلام في استنبول، والثانية إلى اللورد كرومر في مصر، وكتب رسالة في إصلاح الأزهر تناولت المدرسين ونظام التدريس والامتحان وكتب التدريس ورواتب المدرّسين الخ...، وقدّم هذه الرسالة إلى مجلس إدارة الأزهر الذي أصبح عضواً فيه، وكتب مذكّرة في إصلاح المحاكم الشرعية، كما وضع لائحة لإصلاح المساجد وقدّمها إلى

مجلس الأوقاف لإقرارها والعمل بها، وأنشأ جمعية إحياء الكتب العربية افتتحها بطباعة كتاب "المخصص" لابن سيده الخ... وألف محمد عبده كتباً عالجت مختلف النواحي الثقافية والدينية، فألف "رسالة التوحيد" التي عالجت الجانب العقائدي في تراث الأمة، كما ألف "تفسير المنار" الذي عالج التقريب بين الغيب الديني والمادية الغربية الخ...

ثم زاد الاهتمام بالمسألة الثقافية بعد الحرب العالمية الأولى إثر التغييرات الكبيرة التي مرّ بها العالم العربي، ويمكن أن نمثّل على ذلك بطه حسين الذي ألف كتاباً خاصاً عن الثقافة إثر إعلان استقلال مصر عام 1936م، سمّاه "مستقبل الثقافة في مصر" وقد تحدّث في هذا الكتاب عن التعليم، واللغات الأجنبية، وواجبات المعلم، وواجبات الدولة تجاه المعلم، والأزهر، واللغة العربية، والعلوم الدينية الخ...، ثم استلم طه حسين وزارة المعارف في يناير عام 1950م، واستمرّ وزيراً إلى يناير عام 1952م، وكانت فرصة لتطبيق رؤاه الثقافية، وبالفعل من أشهر أفعاله أثناء تولّيه الوزارة، حرصه على تعميم التعليم وتوسيع دائرة المتعلّمين، وإطلاق مقولته المشهورة حيث قال: "التعليم يجب أن يكون بالنسبة للمصري كالماء والهواء".

خلاصة القول: إنّ الاهتمام بالمسألة الثقافية قديم، وقد ساهم في طرح مشاكلها ووضع الحلول لها كل رموز النهضة، ومع ذلك فإنّ النتائج كانت مخيبة للآمال على مستوى العالم العربي: أمّية متفشّية بلغت (70) مليوناً في العالم العربي، عدد الاختراعات والابتكارات محدود، المراكز البحثية محدودة، الكتب المترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية قليلة بالمقارنة مع ترجمات دولة كالليونان، الكتب المؤلّفة قليلة بالمقارنة بالكتب المؤلّفة في دولة مثل إسرائيل الخ...

لماذا جاءت النتائج بهذه الصورة مع الاهتمام الواسع المستمرّ بالمسألة الثقافية خلال القرن الماضي؟ لا يكمن النقص والخطأ في الاهتمام بالمسألة الثقافية ومعالجته، ولكن يكمن الخطأ في رؤية الواقع البشري والاجتماعي والنفسي والعقلي المرتبط بالمسألة الثقافية، والإجابة الخاطئة عن أسئلة من مثل: من هو الإنسان الذي نتجّه إليه لمعالجة مشكلته الثقافية؟ ومن هو المجتمع الذي نخاطبه؟ وسنأخذ مثلاً على ذلك طه حسين وكتابه الذي استشهدنا به من قبل وهو "مستقبل الثقافة في مصر".

تحدّث طه حسين في بداية كتابه عن العقل المصري، وقرّر أنه متّصل بالعقل الأوروبي، وأنه ليس هناك فرق جوهري بينهما، وأنّ الشعب المصري متأثر بشعوب البحر الأبيض المتوسّط، واعتبر طه حسين أنّ الإسلام لم يخرج مصر عن عقليتها الأولى، وبأنّ رضا مصر عن الفتح الإسلامي لم يبرأ من السخط، ولم يخلص من الثورة والمقاومة، وبأنها لم تهدأ، ولم تطمئنّ إلا حين أخذت تسترد شخصيتها المستقلة في ظلّ ابن طوسون، وفي ظلّ الدول المختلفة التي قامت بعده.

ويتصل هذا الكلام الذي ذكره طه حسين في كتاب "مستقبل الثقافة في مصر" اتصالاً وثيقاً بوجهات نظره الأخرى التي عبّر عنها في منابر أخرى سياسية وأدبية وثقافية؛ إذ دعا فيها إلى القومية المصرية الفرعونية، والتي اعتبر فيها أنّ الشعب المصري يشكّل "أمة مصرية" مستقلة، كما اعتبر أنّ مصر هي "الوطن المصري".

لا أريد أن أناقش وجهات النظر السابقة ومدى خطئها وعدم صوابيتها، فقد فعلت ذلك في مكان آخر كما فعل ذلك غيري، ولكنني أشير إلى أنّ هذا هو أحد الأسباب الرئيسة الذي جعل الخطط الثقافية لا تنجح ولا تعطي ثمارها؛ إذ كيف تنجح، ونحن لم نعرف ذاتنا معرفة صحيحة؟ فكيف يكون الشعب المصري "أمة مصرية" بالمعنى الفرنسي للأمة التي تعتمد العوامل الجغرافية في تكوين الأمة، وليس جزءاً من أمة عربية إسلامية؟! وكيف تكون مصر "وطناً" بالمعنى الأوروبي لكلمة "الوطن" وليس جزءاً من الوطن العربي الإسلامي؟ وكيف لم يخرج الإسلام "العقل المصري" عمّا كان عليه قبل الإسلام، ونتجاهل كل الآثار الثقافية والعلمية والتربوية والفنية التي تركها الإسلام في واقع الحياة المصرية؟

هذه هي العوامل التي جعلت معالجات المسألة الثقافية في القرن العشرين لا تعطي ثمارها ونتائجها الصحيحة، فهل المعالجات في القرن الحادي والعشرين ستتجنّب تلك الأخطاء؟ الملاحظ أنّ معالجات المسألة الثقافية في القرن الحادي والعشرين، تقع في الخطأ ذاته الذي وقعت فيها معالجات القرن العشرين، بل ربما في خطأ أسوأ، فهي تنظر إلى المنطقة على أنها جغرافياً ممتدة فارغة تريد أن تملأها بالمضمون الثقافي الذي تريده، وهي توسّعها مرّة كما في "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، فتجعلها ممتدة

من باكستان إلى المغرب مروراً بأفغانستان وإيران وتركيا و إسرائيل، وهي تضيّقها
مرة أخرى لتجعلها ممتدة من إيران إلى المغرب كما في التعديلات الأوروبية له.
إنّ تلك الرؤية للواقع البشري تشير إلى أننا لم نستقد من كل التجارب السابقة في
القرن العشرين، وإلى أننا ربما سننتهي إلى نتائج أسوأ في معالجات المسألة الثقافية
في القرن الحادي والعشرين.

=====

#تحرير المرأة في عصر "الشرق الأوسط الكبير"

إعداد محرر صفحة الإسلام وقضايا العصر

2004/06/14

المشروع الأمريكي عبر هجماته/مبادراته "الإصلاحية" للشرق الأوسط، احتوى على
قضية مركزية وهي المرأة. وهذا يطرح تساؤلات مهمة حوله، يجعل من الضروري
الالتفات إليها تأملا ومناقشة، فحين نجد أنفسنا بين مطرقة المشاكل الحقيقية التي
نعاني منها وسندان الهيمنة الأمريكية التي علينا رفضها.. ماذا نعمل؟ خصوصا أننا
أمام تحديات جديدة تنقلنا من نفق التقاليد غير الإسلامية إلى حافة هاوية "الفردية"
المتركزة حول الجسد. وما الذي يمكن أن تضيفه أمريكا في مبادرتها "الشرق
الأوسط الكبير" لقضية تحرير المرأة؟ وكيف تخرج المرأة العربية من موقع المتفرج إلى
موقع الفاعل في كل ما يدور حولنا من أحداث؟ وكيف يمكن تفهيم أولئك الذين لا
يزالون يدورون في فلك "الجسد/الفتنة" حين يختزلون تحرير المرأة - داخليًا وخارجيًا
- في "العري"؟ وكيف يمكن النظر إلى التعديلات التي طاولت -ولا تزال- المرأة
الخليجية؟.. أسئلة مهمة تناقشها هبة رؤوف عزت (***) خلال هذا الحوار.

* تعيش المرأة العربية مأزقا خطيرا يتمثل في شعورنا - نحن النساء - بأن هناك
مشكلة حقيقية تعاني منها المرأة العربية .. وهي مشكلة الفقر والجهل والبطالة
والتمييز.. وهي مشاكل يشترك معنا في كثير منها كثير من الرجال، ولكن تتركز
مشكلتنا في ذلك الاستخدام السيئ من قبل قوى خارجية (كأمريكا) وقوى داخلية
(أنظمتنا العربية) لهذه المشاكل لمصلحتها. فنجد أنفسنا بين مطرقة المشاكل التي

نعاني منها وسندان الهيمنة الأمريكية التي علينا رفضها ... ماذا نفعل حيال هذا الأمر؟

- لا توجد حلول فورية لتغيير أوضاع الفقر والجهل والبطالة والتمييز الجاهلي (التقليدي والمستورد) ضد المرأة؛ فالتغيير يأخذ وقتا ويحتاج إستراتيجيات ولن نستطيع تغييره، ولن نستطيع أمريكا تغييره ببيانات أو مشروعات أو تصريحات. أعتقد أننا بحاجة حقيقية أولا لمعرفة الواقع، وهذه مهمة تقوم بها -بنشاط- هيئات دولية تدرس وتجمع الإحصاءات وتحلل البيانات، ولا تقوم بها هيئاتنا الإسلامية التي تنصرف إلى كتابة المقالات وإعداد الدراسات النظرية والانتقاد القوي لأطروحات الاستعمارية دون رصد حقيقي وواقعي للتحويلات التي تشهدها تلك المرأة العربية. ويجب التذكير بأن هذه المرأة التي نتكلم عنها، تشكل الفتيات النسبة الغالبة في تكوينها، وأن النسبة المتزايدة هي من سكان الحضر والمدن، ونحن أمام تحديات جديدة نتقلنا من نفق التقاليد غير الإسلامية التي بها تمييز ضد المرأة، إلى حافة هاوية "الفردية" المتمركزة حول الجسد؛ سواء لإعادة صياغة التصورات حول معنى الحرية أم بتفكيك البنى الاجتماعية والمؤسسات المختلفة الجماعية.

بين المطرقة والسندان يمكن أن يكون هناك عجينة لينة قابلة للتشكيل، ويمكن أن يكون هناك كتلة صلبة من الحديد تكسر المطرقة والسندان، والفعل الذي يتم السؤال عنه - في نظري - هو الفعل اليومي، والفعل المتراكم والفعل الممكن الذي يدفع سقف المستحيل، وربما في لحظة معينة تصبح مواجهة الإمبراطورية عن طريق الأفعال الصغيرة أكثر تأثيرا من الخطاب الضخم الذي لا يدل الناس على آليات يومية بسيطة.

ماذا نفعل؟ أنا شخصا بالأمس كنت في لقاء أشارك فيه بتقرير عن أوضاع المرأة العربية، مع إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة، التي لا أرى من المفيد تركها للهيمنة الأمريكية؛ لأنها ليست ملكا خاصا لأمريكا، لكنني اليوم طوال الصباح كنت في اجتماع مع مجموعة من النشطاء نسعى لتجاوز الاختلافات الأيديولوجية وتسجيل منظمة أهلية ضد الفساد في مجتمعي، فالانعزال في دوائر مغلقة لا يفيد، وإنما حركة واسعة لكل واحد منا في مجاله ثم التشبيك والتنسيق حتى يتراكم الفعل.

لننظر حولنا.. في أسرتنا وفي الحي وفي مجال العمل، ولنفكر: كيف يمكن الدفاع عن حقوق المضطهدين وتحسين أوضاع الناس بآليات بسيطة؟ باختصار: ما هو الفعل الممكن الذي يبني زخماً لتغيير ديمقراطي يومي يحترم إنسانية الإنسان؟. إننا لا نستطيع أن نواجه الهيمنة الأمريكية ومشاريع الشرق الأوسط الكبير - أو الصغير - ببشر لا يشعرون بآدميتهم، وإذا شعروا بها لا يتشاطرونها مع الآخرين بشكل عادل وكريم!.

لكن مع هذا نحتفظ دائماً بالأمل وشعلة النشاط في القلب؛ لأن الله غالب على أمره، ونحن حتى الآن لم نستوف شروط النصر؛ لأننا أهملنا (اقرأ)، وأهملنا (وقل اعملوا)، ولم نبذل كل الوسع بعد.

* لكن ما هي الإضافة الأمريكية في مبادرتها "الشرق الأوسط الكبير" لقضية تحرير المرأة، خصوصاً أن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة قد غطت الجانب النظري والتنفيذي لما يخص الجوانب المختلفة لقضية المرأة؟.

- الخطط الأمريكية قديمة والتدخل الأمريكي جارٍ على قدم وساق منذ فترة طويلة، والتعليم تم إعادة هيكلته لخلق كوادر . رجال ونساء . تقبل القيم الاستهلاكية، هذه هي الإضافة المستمرة التي يتم تجديد إستراتيجياتها كي تصبح سوقاً بلا ثقافة ولا هوية تستطيع المقاومة.

إن ما تود الولايات المتحدة الأمريكية الآن تحقيقه هو تجاوز مرحلة خلق النخب التي تحدث منذ مائة عام أو يزيد عبر التعليم وبرامج التدريب وطرح الرؤى والأفكار واختراق المجتمع المدني، إلى أن يصبح هذا المد الاستهلاكي عامّاً وجماهيرياً. وأعتقد أن أخطر ما يمكن أن يحدث للمرأة العربية في المستقبل هو إبعادها عن الثقافة الإسلامية، في الطبقات الوسطى والعلوية، ووضع هؤلاء النساء في مواقع صنع القرار فتتم سرقة واختطاف رؤى التحرير والمساواة للمرأة لتخرج خارج إطار النضال الديمقراطي، وهذا حدث بالفعل في بعض البلدان ومنها مصر، فقد تم تأميم الحركة النسائية بالمعنى الذي كان سائداً في الستينيات والسبعينيات، والتي كانت ذات توجه يساري لكنه كان وطنياً وعروبياً.

أما الآن، فالإتجاه إلى الفكر والخيال النسوي، وفصل جهد تمكين النساء عن معركة الديمقراطية الواسعة حتى يظن الناظر إلى الخريطة العربية أن النساء قد حققن مكاسب وهو ليس صحيحا خاصة حين تتولى المناصب القيادية نساء من نفس النخبة السائدة المتأسسة على روابط قبلية أو فئوية أو عرقية أو طبقية.

إن إعادة تشكيل النخبة وإعادة تشكيل الثقافة عبر تهميش التعليم الوطني العام والاحتفاء بالتعليم الأجنبي في المراحل ما قبل الجامعية والجامعية: مسألة حاسمة في خلق أجيال مستفيدة من الاندماج في دوائر الأعمال الأجنبية بأوطاننا وتوسيع هامش الفئات التي تحمل هوية هجينة ملتبسة، وحين يتم الدفع بها إلى مواقع صنع القرار لن تكون أولوياتها وطنية، وقضية المرأة لا تنفك عن كل هذه التحولات.

والجديد ليس اختراعا لمفهوم أو لقضية، بل تحويل المسارات وتغيير الأشكال والتكتيكات، وهنا يجب أن نتابع أوضاعنا جيدا ونرصد تحولات المجتمع والثقافة؛ لأنها أخطر من تصريحات السياسة أو خطب الأنظمة في المناسبات المختلفة. التغيير من أسفل وضرب البنية التحتية الاجتماعية على هذا النطاق هو الجديد والمتجدد.

* كيف تخرج المرأة العربية من موقع المتفرج إلى موقع الفاعل في كل ما يدور حولنا من أحداث؟

- "التسلط الذكوري" أحيانا يكون ضاعطا جدا جدا، لكنه - أحيانا - أسطورة نبكي بسببها دون أن نرى مصادر القوة في بنيتنا التقليدية الأسرية. أعتقد أنه في ظل أكثر العلاقات استبدادا مع الذكور في الأسرة أو الدائرة الاجتماعية يمكن التماس مسارات للتمكين وللعمل، بالنسبة للسيدات العاديات مثلا.

السياسة ليست الوصول إلى سدة الحكم، بل هي المشاركة في التأثير على توزيع الموارد المادية والمعنوية في المجتمع بشكل يسمح بعدالة أوسع، في تقاسم السلطة، والثروة. وعلى ذلك فإن كل امرأة يمكنها أن تؤثر في تلك المعادلة، لكننا إما أن نحبس أنفسنا في البيوت، أو نتطلع لرئاسة الوزراء!

في حين أن الفعل المدني الأهلي اليومي قد يكون أكثر تأثيرا وأوسع مدى من الانضمام إلى أي من الأحزاب أو الخروج إلى الترشيح في الانتخابات على أهمية كل هذه الأشكال.

وبالنسبة للأمم، من المفيد أن تعلم أنها يمكن أن تكون مسئولة ومشاركة في المجتمع، بل ومؤثرة في السياسات العامة من خلال "الحضور المستمر" في حياة أسرتها، والخروج لمتابعة مصالح تلك الأسرة.

ويمكن لي التمثيل هنا بالتعليم والصحة. في مدرسة أولادي مجلس للآباء، وهو غير يوم لقاء الآباء بالمدرسين، ورغم أن المرأة المصرية في الطبقة الوسطى يمكنها الحركة والمشاركة فإننا يوم الاجتماع الأول لمجلس الآباء في مدرسة بها ألف تلميذ لم يحضر سوى عشرة، منهم ثلاث نساء. وقد استوقفني هذا الأمر؛ فقد كنت دائما أدعو إلى المشاركة السياسية القوية للمرأة والتي أعتقد أنها واجب شرعي وليس ترفا، ولي في ذلك كتابات عديدة شرعية وسياسية، لكنني وجدت نفسي في موقف أتساءل فيه: كيف يمكن أن تشارك المرأة في الجدل الديمقراطي وفي الشأن العام السياسي وفي الدفاع عن حقوقها وحقوق الإنسان وفي المطالبة بتوزيع أكثر عدلا للسلطة وللثروة إذا كانت لا تخرج أصلا لمتابعة السياسة التعليمية في داخل مدرسة أولادها؟ ولا أظن أنه في أي مجتمع ذكوري سيمنعها أحد من ذلك. لكن المشكلة أن المرأة لا تريد أن تكون أكثر فاعلية وأكثر مسئولية في أحيان كثيرة لأسباب مختلفة، منها ما هو مرتبط في بعض المجتمعات العربية بالرفاهة الزائدة، ومنها ما هو مرتبط في مجتمعات أخرى بالفقر، ومنها ما هو قرين السلبية واستمرار دور الضحية المقهورة.

دعوني أؤكد لكم أنني قابلت كثيرا من النساء هن شغلة من النشاط والفعل والمشاركة، رغم أنهن أميات لا يقرأن ولا يكتبن لكنهن على علم باحتياجات المجتمع الصغير الذي يمارسن فيه دورا فاعلا، كما أنهن يدركن الأمومة بشكل إيجابي ونشط.

إن المرأة في أشد أوضاع التسلط الذكوري قادرة على توسعة هامش الحرية والفعل والتواصل مع ثقافتها من أجل التغيير واستكشاف مواطن الضعف في تلك البنى

الذكورية والضغط عليها، وأزعم أن هناك أفقا دائما للتغيير، وأزعم أيضا أن الله أرحم بكل امرأة من أن يجعلها عاجزة تماما عن أي فعل.

لكن المهم أن نتظر كل واحدة إلى مساحات الممكن وتوسع هامشها بدلا من أن تتطلع إلى المستحيل وتظل تتباكى على أنها مقهورة، وأنا أعتقد أن تغيير الخطاب يجب أن يتأسس على ربط اليومي بالمدني، وإتاحة الفرصة لأشكال مختلفة من الفعل وعدم التعميم في تجارب التمكين الفردي والجماعي وتبادل التجارب في نفس الوقت. ويمكن تبادل الأفكار ونشرها عبر الشبكة، أو الاندراج في برنامج للتعليم المستمر، أو مراسلة "إسلام أون لاين.نت" في قضايا تهتك وجمع المعلومات من على الشبكة في هذا المجال أو الانضمام إلى ساحة من ساحات الحوار الثقافي حول قضية ما. هناك آفاق كثيرة وهناك دائما.. الإمكانية. دعونا نفكر كيف يمكن أن نتحرك خطوة ولو صغيرة إلى الأمام، وكيف يمكن أن نساعد على رؤية بصيص أمل.

* الغرب واليهود يريدون أن يشاهدوا المرأة العربية والمسلمة تمشي في الشارع شبه عارية - إن لم نقل: عارية - وهذا هو الإصلاح الذي يريدون؟.

- لا شك أن هناك اختلافا في منظومة القيم، والعري جزء من الحرية الفردية في الثقافة الغربية، رغم أنه عندهم أيضا له مساحات وحدود، وهناك تقنين لحقوق الجسد أو - على الأقل - مسيرة من السعي لتوسعة التقنيات.

الأطروحة الغربية تقوم على أولوية الوجود في المجال العام كمؤشر على الفاعلية والقوة، في حين أننا في تصورنا الإسلامي نعتقد أن المجال العام المدني وأيضا المجال الاجتماعي الأسري لا يقل أهمية، وأنه أيضا مساحة حرة حتى إن كان فيها في جانب مساواة، وفي جانب آخر توزيع لبعض (وأكرر: بعض) الأدوار.

حين جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم برسالة هي رحمة للعالمين لم تكن قريش يعجبها أن تخرج المرأة، وكان الدور الأسري للمرأة القرشية هو الدور الأول وربما الوحيد، ونذكر أن الموسرات كن يستأجرن الرجال من أجل المتاجرة في أموالهن كما فعلت خديجة رضي الله عنها، لكن المرأة في المدينة كانت تشارك في المجال العام زراعة وتجارة، وكن متواجدات بالرأي وبالحضور في خارج أوارهن الأسرية، رغم أنهن كن أمهات رائعات. لكن زوجات قويات.

التحول الاجتماعي الذي أدى إليه النهج النبوي لم يدفع باتجاه نموذج المرأة القرشية أو المكية، بل دفع باتجاه نموذج المرأة في المدينة، وإن شئت فعد إلى سيرة أم سليم التي هي أم أنس بن مالك، تر نموذجا فريدا لامرأة قوية ومؤمنة صلبة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب زيارة بيتها، بل ودعوة الصحابة إليه للطعام، ويحتفي بمشاركتها في مجالس النساء في المسجد تسأل وإن أخرجت أسئلتها عائشة!

لم يقل أحد حينئذ إن الخروج يعني السفور، وهذه النقلة تمت مصادرتها تاريخيا حين مُنعت النساء من المساجد في المرحلة الأخيرة من عصر الخلفاء، على اختلاف بعدها تاريخيا في درجة مشاركة المرأة في المجال العام والسياسي والاقتصادي في المجتمعات الإسلامية بعد الفتوح بحسب الثقافة الأصلية للبلدان.

هذه المقدمة ضرورية حتى لا يكون رد فعلنا تجاه "تحرير المرأة" الغربي والهجمة الأمريكية على المنطقة على هذا المسار هو أن نخون تصوراتنا الإسلامية، ونخون الله ورسوله بالتضييق على النساء بزعم أن أي مساحة للفعل توافق المخطط الأمريكي.

إن سد الذرائع لا يجب أن يؤدي إلى سد الشرائع. ويعنيني أكثر من الذي تريده أمريكا: ماذا نريد نحن؟ في زمن خرجت فيه المرأة للتعليم والعمل ولديها مساحات من الحرية، هل ما يقدمه الخطاب الإسلامي هو مشروع يحترم المرأة - أمًا وفتاة وامرأة عاملة وناشطة في المجتمع - ويدفعها إلى أن تدافع لا عن حريتها فقط وإنما عن حرية الأوطان، وحرية أبنائها السياسية في المستقبل واحترام حقوقهم في فرص متكافئة في التعليم والعمل من أجل مستقبل أفضل لأغلبية الشعوب وليس لأقليات فيها؟

هل تأتي قضية الكرامة والحماية من التمييز والتحرش وضمان الحقوق النقابية والمكتسبات القانونية للأمهات العاملات وللطالبات وللنساء العاملات في المجال المدني والأهلي على رأس قائمة الهموم، أم ندور فقط حول قضية السفور والحجاب، وكأن الحجاب هو قرين الحجب لأن الخروج هو قرين السفور والانحلال؟!!

القضايا لا تعالج هكذا، وأخشى ما أخشاه أن تكون الهجمة الأمريكية معوقا للتجديد الإسلامي الشرعي المنضبط المستقيم، ويكون رد فعلنا هو غلو وتبسيط، نكون نحن

الخاسرين فيه وليس أمريكا، بل أزعج أنه سيحول دون أن تطور مشاريع ناجحة للمقاومة والتعبئة.

خريطة القضايا واسعة، وتعميق التصورات مهمتنا معا، فلنفكر سوياً في كيف نضبط مساحات الحرية حتى لا نرى العري في شوارعنا، ولكن دون أن نختزل فكرة الحرية إلى الجسد. ثم كيف نضبط مساحات الحرية بحرية وبمراهنة على الفطرة السوية داخل نفوس الغالبية كما كان يعلمنا الشيخ محمد الغزالي رحمه الله؛ لأن الإفراط في استدعاء القانون أو استدعاء الدولة يفتح مجالاً لها في مساحات المجتمع فتدخل لتصادر الحرية على جميع المستويات.

وفي عصر العولمة كيف يمكن أن نصوغ رسائل واضحة ومركبة في نفس الوقت تكون أفقا للكرامة للناس فنكتسب الأنصار، ونفتح دوائر لا يمكن أن يفتحها خطاب الإدانة.

الاجتهاد هنا فريضة؛ لأن سياقات المدن وجسور الاتصال لا ينفع معها كثير من طرقنا في التناول. والتحدي هو كيف نستطيع تطوير رؤانا بشكل واثق للتعامل مع تلك المستجدات؟

ربما نحتاج إلى أن نتبادل الأفكار أكثر، فالمسافة لم تعد فارقة لهذه الدرجة؛ لأن قانون المدنية الحديثة يحكم الأمكنة.

* هل الإصلاحات - فيما يخص المرأة الخليجية - هي إصلاحات وهمية ومنساقه لرغبات أمريكا فقط، دون رغبة حقيقية من النظام هناك في إصلاح وضع المرأة؟

- إن وضع المرأة الخليجية لن يتحسن فعلا إلا في ظل تحول ديمقراطي واجتماعي عميق، وأخشى أن بعض الإصلاحات الجزئية قد تستغل لحجب الإصلاح العميق المطلوب في دول الخليج. ولا أقصد فقط الثقافة التي تقوم - حتى الآن - على إقصاء المرأة من المجال العام، بل أقول أيضا: الثقافة الاستهلاكية لمجتمعات نفطية، وهي ثقافة تنذر بأن خروج المرأة من بيتها - غالبا - لن يكون لدعم قضايا العدل الاجتماعي والمشاركة السياسية، بل سيكون في دعم دوائر الأعمال في اقتصاد يزداد ارتباطا باقتصاد السوق العالمية.

أعتقد أن تحريك الماء الراكد في وضع المرأة في الخليج مهم، خاصة أن من الإسلاميين هناك من يقفون ضد حصول المرأة على حقوق سياسية مكفولة لها في الشرع، وليس عندي أي استعداد للمداهنة أو التلطف في هذه المسألة، والحالة الكويتية نموذج في كيف تحولت قضية المرأة إلى ورقة في النزاع السياسي رغم أن الإسلاميين أولى بأن يكونوا هم طليعة التغيير الاجتماعي لصالح المرأة؛ لأن النساء حين لا يجدن خطاباً إسلامياً رشيداً منصفاً فإنهن سينتقلن إلى مساحات أخرى تقدم عدالة ومشاركة حتى إن كان الثمن هو التحرر الوطني ذاته، وهذا في أي مجتمع. لا أحد يستطيع أن يعرف نوايا التغيير، لكننا نستطيع أن نضبط مساراته إذا شئنا أن نشارك بقوة في صياغته بدلاً من التساؤل ونحن جلوس نضرب أخماساً في أسداس.

* ما المقصود بتحرير المرأة في مفهومكم؟

- إن الحرية تصور مرتبط بالإطار المرجعي؛ فهي في فكرة التنوير بدأت تحرراً للفكر من الكنيسة وليس من الدين، ثم تطورت إلى تحرر من الدين، يكفي أن نقارن هنا بين فكر جون لوك المؤمن وفكر روسو العلماني المتطرف، وفي هذا السياق كان تحرير المرأة - في بداياته - حصولها على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحول الرأسمالي الصناعي حيث كانت النساء والأطفال يعانون من ظروف غير إنسانية في داخل الآلة الاقتصادية (وهو ما أنشأ النقد الماركسي للرأسمالية). وكانت قيمة المساواة هي الحاكمة، ثم ما لبث الفكر النسوي أن تطور عبر أجيال مختلفة وتفرقت سبله لنجد فيها المتطرف الذي يرى الرجال مصدر الشر والعنف، والنساء مصدر السلام والرحمة، في رؤية أقرب إلى العنصرية النسوية المعادية للرجال، أما الأسرة فمبكراً تفككت بعد أن سحبت الدولة وظائفها، ثم اختلت العلاقات بداخلها لصالح فك الارتباط ما بين الحب والزواج والجنس والإنجاب، ولذلك أبعاد طبية وأبعاد نفسية وأبعاد اقتصادية ليست بعيدة عن صعود ثم هبوط نموذج دولة الرفاهة.

من المهم أن نفهم سياقات فكرة تحرير المرأة وعلاقتها بالاقتصادي والسياسي. ويمكنني بإيجاز أن أقول: إن الحرية عندي مقترنة بالعدل، يتم تسكينها في أبنية اجتماعية تتوازن فيها الحقوق والواجبات، وتبني هذه الوحدات مجتمعاً يحترم العدل

في المال والشورى في الأمر، وبذلك تنبني علاقة مركبة بين الشخصي والأسري والاجتماعي، والمدني والسياسي، في شكل دوائر متتالية وأيضاً متقاطعة، وتوجد منظومة من القيم الأخلاقية على مستويات شتى تضم هذه الدوائر حتى لا تنتشى. هذا أقرب إلى متن شديد التركيز - على نهج علماء السلف - يحتاج إلى هامش طويل لشرحه، يدخل فيه تفصيل معنى القوامة والاستخلاف والولاية وإنسانية المرأة في علاقتها بأنوثة المرأة وتداخل الأدوار وتفاعل المساحات وتنوع مضمون القيم ودلالاتها حين تنتقل من المستوى الفردي إلى المستوى الجمعي وهكذا. ولكون الإجابات الموجزة في مثل هذه القضايا المركبة عادة تكون مضللة تماماً، لا بد من مطالعة - على سبيل المثال - دراسة لي حول القوامة في صفحة (الإسلام وقضايا العصر) على الموقع هنا لتعطيك نموذجاً لكيفية تناول المفاهيم واستكشاف مساحتها ثم علاقتها بمفاهيم أخرى في أنساق فكرية وأيديولوجية مختلفة تقارباً أو ربما تتافراً.

=====

#ماذا يريد مشروع الشرق الأوسط الكبير من المرأة المسلمة ؟

د.لينه الحمصي

دكتورة في الفقه الإسلامي ومقارنة الأديان

في خضم أمواج القنابل والقاذفات الصاروخية الأمريكية والاسرائيلية بالاشتراك مع بعض الدول الأوروبية الموجهة صوب منطقة الشرق الأوسط ، يبرز الحديث عن المشروع الأمريكي الصهيوني المسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير .

هذا المشروع الذي يحمل في ظاهره التقدم والمدنية والرقى والحضارة إلى بلدان الشرق الأوسط ، أو هكذا يراد تصويره ، إلا أنه في باطنه ومن وراء الكواليس يعمل على غزو المنطقة سياسياً وثقافياً واقتصادياً ، وتهديم وتقويض ما تبقى فيها من قيم دينية وأخلاقية ، ليتم بناؤها من جديد على مقاسات لا تتناسب مع هوية المنطقة ولا مع حضارتها ولا مع قيمها ، ولكنها على كل حال تتناسب مع الرؤية الهمجية الاستعمارية ، التي تخطط فيما تخطط لاستعمار المنطقة بكل ما تحتمله كلمة استعمار من احتمالات وأبعاد ، وسلب كل ما يمت إليها بصلة جذرية من تاريخ

وحضارة ودين ، ضمن أجندة مخططاتها الواضحة الأهداف التي لاتخفى على كل ذي لب عاقل مبصر ...

فماذا في هذا المشروع الخطير ، الذي قد يفوق أو يضاهي القنابل النووية والصواريخ الذرية في خطرها وشرها ...؟

الحديث عن هذا المشروع يقتضي منا الحديث عن الوجه المخملي ، وعن الوجه الآخر ، الذي يختفي وراء هذا القناع المزيف ...

الوجه المخملي للمشروع ، يتحدث عن مد يد المعونة إلى منطقة الشرق الأوسط التي تصنف ضمن دول العالم الثالث ، أو الدول النامية كما يقال ، من أجل رفع مستواها والسير بها قدماً على سلم الحضارة ، ويركز هذا المشروع على ضرورة الإصلاح عبر ثلاثة محاور ، محور الحرية ، وضرورة نشر الديمقراطية ، ومحور المعرفة ، وضرورة إجراء الإصلاح في المجال التعليمي وتغيير المناهج التعليمية ، ومحور تمكين النساء ، وأهمية تعزيز مكانة المرأة في المجتمع ، وتمكينها من أداء دورها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

مطالب قد تبدو للوهلة الأولى أن القصد منها حسن النية في مساعدة منطقة الشرق الأوسط ، إلا أن الحقيقة المخفية وراء هذا الوجه المخملي تقضح تلك النوايا الخبيثة ...

فمقولة الديمقراطية التي تريد أمريكا ورببيتها الصهيونية نشرها في بلاد الشرق الأوسط تخالف السياسة الفعلية التي تتبعها أمريكا في تلك المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية ، والمتمثلة في دعم الأنظمة الدكتاتورية المستبدة ، ومن ثم ضربها فيما بعد بحجة أنها دكتاتورية ، لمقاصد تبيتها أمريكا ضمن سياستها البعيدة المدى أو القصيرة المدى ، في نهب موارد بلدان المنطقة وشعوبها ، والأمر الذي يثير الغرابة هو اعتراف بعض الكتاب الأمريكيين منهم الكاتب الأمريكي (كورنل وست) بزيف الديمقراطية الأمريكية ، وهذا الاعتراف وإن جاء متأخراً ، إلا أن قيمته مستمدة من كونه اعترافاً من الداخل الأمريكي ، الذي باتت تحكمه قوانين السيطرة والمال ومصالح الشركات الكبرى والبيوتات المالية الضخمة ، ومصالح الصهيونية العالمية في نهاية المطاف .

ويرى هؤلاء الكتاب أن العبارة التي صرّح بها مؤخراً الرئيس جورج دبليو بوش « إما أن تكون معنا أو تكون ضدنا » لم تكن مجرد قول أو زلة لسان ، وإنما هي نتيجة للفكر الذي أوجدها وصاغها وحولها إلى منهج عمل للإدارة الأمريكية ، الهدف من ورائها سلب حريات الشعوب الأخرى ، طالما أن هذه الشعوب الأخرى تخالف السياسة الأمريكية التي لا تخطئ ولا تخيب في الرؤى أو المنهج ، حسب رأيه طبعاً . وبالتالي تم تكوين إيديولوجية أمريكية جديدة غلافها الديمقراطية وفحوى محتواها الديكتاتورية ، تعمل على تصدير الفوضى والدمار ومئات الأطنان من القنابل والصواريخ وآلاف القتلى والجرحى والمشردين إلى تلك الشعوب الضعيفة المنكوبة ، التي لم يكن لها من ذنب إلا مخالفتها للمفاهيم الأمريكية ..

أما الحديث عن تطوير المناهج ، فالواقع يبرز أن الهدف الأمريكي الحقيقي من هذه الكلمة هو تغيير المناهج لاتطويرها ، والقصد من هذا أولاً وأخيراً هو حذف مقاطع من القرآن الكريم تتعلق بالجهاد الإسلامي ضد المستعمرين المعتدين ، بحجة أن هذا إرهاب ، إضافة إلى إلغاء أحاديث نبوية وحقائق تاريخية للحجة ذاتها ، بل لقد تعدى الأمر في بعض الدول العربية التي انساقت لهذا المشروع ، أن أصبحت تدرّس قواعد اللغة العربية بالانكليزية ، لأن اللغة العربية التي نزل بها القرآن تعلم الإرهاب .

ولا تغيب عن أذهاننا المقولات الفكرية التي تتبناها السياسة الأمريكية الحالية ، والتي تتحدث ، حسب ما سماه هنتنغتون ، عن « صراع الحضارات » ، والتي تخلص إلى نتيجة هامة ، تتلخص في أن الحضارة الأمريكية هي الحضارة القوية ، المخوّل لها - بناء على هذه المقولة - أن تهصر كل الحضارات وتدحرها ، أو في أقل الدرجات أن تقولبها على قالب ينتاسب مع الفكر الأمريكي والرؤية الأمريكية والرغبة الأمريكية .

وهذا بالضبط ما ألمح إليه والد الرئيس الحالي لأمريكا الرئيس بوش في عام 1992 م ، بعد أن أنجزت أمريكا مهمة إخراج القوات العراقية من الكويت حيث قال : « إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية والسلوك الأمريكي ونمط الحياة الأمريكية والثقافة الأمريكية » .

ويأتي الحديث عن المرأة وتمكينها وتحريرها حسب هذا المشروع في إطار لامع براق ، يؤكد على أهمية رفع التهميش والاضطهاد والتمييز ضد المرأة العربية والمسلمة في الشرق الأوسط ، وضرورة تمكينها وتفعيل دورها وتعزيزه على جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

ولكن : هل فعلاً يطمح الغرب عموماً ، وأمريكا خصوصاً ، إلى تمكين المرأة العربية وتحريرها وتفعيل دورها ، أم أن هذا يندرج تحت مقولة : كلام حق أريد به باطل ؟ وماذا يريد الغرب من وراء هذه المطالب ، وما هي مصلحته ؟

لاشك أن الواقع الملموس في العراق المحتل من قبل أمريكا خير شاهد على كذب هذه الادعاءات وعوضاً عن أن تعمل أمريكا على تمكين المرأة العراقية وتفعيل دورها ، ورفع الاضطهاد عنها ، ساهمت بشكل مؤكد في زيادة الاضطهاد والعنف الواقع عليها ، وفي زيادة التقدير والتجهيل والتهميش ...

إذاً ما تريده أمريكا والغرب من إطلاق هذا المشروع هو شيء آخر يتخفى تحت هذه الشعارات البراقة ...، يتلخص في ضرب مواطن القوة التي تحول دون اختراق المجتمعات الإسلامية ، ولا شك أن الأسرة الإسلامية المتماسكة هي أهم مواطن هذه القوة . ولسنا مفتنتين أبداً حين نستخلص هذه النتيجة ، فكل المؤشرات الواضحة وغير الواضحة ، تدل على أن الغرب يريد أن يسوق إلينا قسراً قوانيناً تهدم كيان الأسرة ، بحجة أنه يريد أن يسوق إلينا الحضارة والديمقراطية .

نلمح هذا واضحاً في محاولته لفرض قرارات المؤتمرات العالمية بخصوص المرأة واتفاقية رفع التمييز ضد المرأة (السيداو) بجميع آلياتها وفعاليتها ، من رفع لقوامه الزوج عن زوجته ، وإباحة الشذوذ الجنسي والاعتراف بحقوق الشاذين (المثليين) ، والتأكيد على حرية المراهقين الجنسية ، وتوفير الإجهاض الآمن لهم ، وتأمين وسائل منع الحمل ... إضافة إلى محاولة بسط النفوذ حتى على قانون الأحوال الشخصية المستمد من الشريعة الإسلامية ، بحجة أن في هذا القانون مواداً تتعارض مع كرامة المرأة ورفع التمييز ضدها ...

والمحزن المبكي في هذا الهزيمة النفسية التي لحقت بالشرق أمام الحضارة المادية الغربية ، الأمر الذي أفقد بعض المسلمين توازنهم ، وتعالى الصيحات للركض وراء

الحضارة الجديدة بعجزها وبجرها ، منادين باستبدالها بتلك التعاليم ، التي مضى عليها 15 قرناً من الزمان ، والتي أكل عليها الدهر وشرب حسب رأيهم ...

والى هؤلاء نقول : ليس كل جديد يؤخذ ولا كل قديم ينبذ .

ونقول لهم : دع عنك قول عصابة مفتونة يجدون قديم كل أمر منكر

ولو استطاعوا في المجامع أنكروا من مات من آبائهم أو عمرا

من كل ساع في القديم وهدمه وإذا تقدم للبناء قصر

ونقول لهم أيضاً :

نحن مع تمكين المرأة وإصلاح حالها ونصر قضاياها ، نحن مع رفع الاضطهاد والتمييز ضدها ، نحن مع تغيير بعض قوانين الأحوال الشخصية المجحفة بحق المرأة ، ولكننا نريد هذا الإصلاح بناء على قيمنا وثقافتنا وتعاليم ديننا وثوابتنا الإسلامية ، وليس بناء على ما يريده الغرب ولا بناء على ثقافة الغرب وقيمه ورؤيته .

هنالك سؤالان يطرحان نفسيهما بقوة :

السؤال الأول : هل وصلت الدول الغربية أصلاً إلى رؤية سليمة وعادلة وشاملة بخصوص حقوق المرأة ، لتصدّر إلينا هذه الرؤية وتلزمنا بها ؟

السؤال الثاني : هل الصورة التي تعيشها المرأة المسلمة اليوم هي الصورة الإسلامية التي أمر بها القرآن الكريم وسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم .

نجيب عن السؤال الأول فنقول : « نساء الغرب يصرخن أنقذونا من العبودية »

هذا هو العنوان العريض لما سنطرحه ، أما العناوين الفرعية فهي كالتالي :

* الإعلام الغربي المغرض يصوّر لنا حال المرأة هناك تصويراً زائفاً خادعاً ، يظهر فيه المفاتن والمحاسن ، ويخفي الكثير الكثير من المخازي والمآسي التي ترزح تحت نيرها المرأة الغربية ...

* تقول إحدى الباحثات الأمريكية ، وهي تصوّر ذكورية المجتمع الغربي واضطهاده للمرأة : عندما نتحدث عن المرأة فكل الدول هي دول نامية ...

* باحثة أخرى ألّفت كتاباً أسمته « أسطورة تحرير المرأة في الغرب » استعرضت فيه العديد من الصور القاتمة ، التي تضطهد المرأة وتكبلها بسلاسل الذل والعنف

والتمييز بينها وبين الرجال ، مسلطة الضوء على المفارقات المضحكة بين قرارات المؤتمرات والاتفاقيات العالمية وبين الواقع المؤلم الذي تعيشه المرأة الأمريكية .

* ولهؤلاء الذين تهمهم الإحصائيات ولغة الأرقام نورد مايلي :

المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية :

أصدرت الشرطة الفيدرالية الأمريكية تقارير عن العنف ضد المرأة الأمريكية :

* 79% من الرجال في أمريكا يضربون زوجاتهم ضرباً يؤدي إلى عاهة .

* 17% منهن تستدعي حالاتهن العناية المركزة .

* وهناك زوجة يضربها زوجها كل 18 ثانية في أمريكا .

كما بينت دراسة أخرى أن 41% من النساء أكدن أنهن ضحايا العنف الجسدي من قبل أمهاتهن ، و 44% من جهة آبائهن .

أما نسبة اغتصاب الأنثى في أمريكا ، فيغتصب يومياً في أمريكا 1900 فتاة ، 20% منهن يغتصبن من قبل آبائهن .

أما عن قتل النساء في أمريكا فإنه يقتل كل يوم عشر نساء من قبل الزوج أو الصديق .

بلغت نسبة الطلاق في أمريكا 60% من عدد الزيجات .

المرأة في فرنسا :

هنالك مليوناً امرأة معرضة للضرب سنوياً .

95% من ضحايا العنف في فرنسا هن من النساء ، 51% منهن تعرضن للضرب من قبل أزواجهن .

أمينة سر الدولة لحقوق المرأة (ميشيل أندريه) تقول : "حتى الحيوانات تعامل أحياناً أفضل من النساء، فلو أن رجلاً ضرب كلباً في الشارع سيتقدم شخص ما يشكو لجمعية الرفق بالحيوان ، ولكن لو ضرب رجل زوجته في الشارع فلن يتحرك أحد".

نشرت جريدة السفير اللبنانية نتائج التحقيق الوطني في فرنسا عام 2001 م :

أن امرأة فرنسية من أصل 5 كانت عام 2000 م تتعرض لضغوط أو عنف جسدي أو كلامي في الأماكن العامة .

وأن 48 ألف امرأة تعرضت للاغتصاب عام 1999 م ، وأن أماكن العمل هي المجال الأول للضغوط النفسية .

أكثر من 40% من الولادات تسجل خارج مؤسسة الزواج .
وصلت نسبة المراهقات الحوامل إلى 30 فتاة من كل 1000 أعمارهن بين 15 - 19 سنة .

تشير الإحصائيات أن معدل الزواج في تراجع مستمر ولا تسجل فروق في هذا بين فرنسا والسويد والنرويج .

أما في بريطانيا فالحال أسوأ . إذ تشير الأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاء الوطني البريطاني أن نصف الأطفال في بريطانيا تحمل بهم أمهاتهم خارج العلاقة الزوجية ، بينما كانت النسبة تصل إلى الثلث فقط قبل عشر سنوات .
77% من الأزواج يضربون زوجاتهم دون سبب .

أكثر من 50% من القتلات كن ضحايا الأزواج أو الشريك .
ارتفع العنف في البيت بنسبة 46% خلال عام واحد إلى نهاية آذار 1992 م .
أحياناً يصل الأمر ببعضهم إلى حدّ إطفاء السجائر على جسد زوجته أو شريكته أو تكبيها بالسلاسل والأغلال ، ثم إغلاق الباب عليها وتركها على هذه الحال ساعات .

- وأمام هذه الإحصائيات والأرقام الرهيبة ، التي تبرز لنا الصورة الحقيقية لما هي عليه المرأة في الغرب نقف مدهوشين لنقول :

أين هي قرارات مؤتمر بكين 1995 م وماقبله من مؤتمرات المرأة العالمية التي قامت بها الأمم المتحدة

لرعاية شؤون المرأة وتمكينها وتحريرها !؟

لماذا لم ينته العنف الواقع على المرأة الغربية واضطهادها رغم قرارات اتفاقية السيداو عام 1981م والإعلان العالمي لمناهضة العنف على المرأة عام 1993م ؟

ماذا تفعل القوانين الصارمة والمدروسة ، التي صيغت لرفع الاضطهاد عن المرأة ؟
ألم تحلّ الملاجئ المحدثّة لإيواء النساء المعنفات ، والتي تبلغ في أمريكا وحدها 1400 ملجأ ، قضية هاتيك النساء ؟

ألا يفرض هذا الواقع المؤلم للمرأة الغربية على المحللين الاجتماعيين والنفسيين الوقوف مراراً وتكراراً ، والتريث أمام تلك الظاهرة ، لمحاولة استشفاف الأسباب القريبة والبعيدة ، التي تجعل القوانين في واد والواقع في واد آخر ؟

ألا يوصلنا هذا إلى أهمية التربية الإيمانية والروحية للأفراد ، والتي يفترض بها أن تكون حارساً من الداخل ، تحيي الضمير الإنساني ، وتشجع على الالتزام الحقيقي والتغيير الفعلي ، قبل الحديث عن القوانين والقرارات على أهميتها ...

أما السؤال الثاني الذي طرحناه سابقاً : هل صورة المرأة المسلمة اليوم هي الصورة الإسلامية التي أمر بها القرآن الكريم وسنة المصطفى عليه السلام ؟
فإن الجواب عنه يتلخص بحرفين اثنين لاثالث لهما : لا ...

نعم ... تعيش المرأة المسلمة في معظم الأحيان حالة من السلبية والتقاعس ، كما تقبع تحت أنواع من الظلم والاضطهاد ... والسبب الرئيس في هذا هو الفهم الخاطئ للدين .

وإن مسؤولية النهوض من هذه الكبوة تقع على عاتق الرجل والمرأة على السواء ، فحين ندرك أن الدين ليس صلاة وصياماً وحجاً وزكاة فقط ، بل إن مشاركة المرأة السياسية دين ، ومشاركتها الاقتصادية دين ، ومشاركتها الاجتماعية والثقافية دين ، وأن دورها لا يقتصر فقط على إنجاب الأولاد وتربيتهم على أهميته ، عندها فقط نستطيع أن نرتقي بالمرأة إلى الصورة الحقيقية التي رسمها لها القرآن الكريم ونبي الإسلام صلى الله عليه وسلم .

وهذا ما أدركه السفير الألماني في اليمن « مراد هوفمان » الذي أعلن إسلامه ، وقال في كتابه « الإسلام كبديل » :

«صححوا أوضاع المرأة المسلمة عندهم فإنها تنفر الأوروبيين من الإسلام» .

ومع هذا الوضع غير المرضي للمرأة المسلمة اليوم ، والذي يحاول الغربيون استغلاله لتشويه صورة الإسلام ، فإنني أقول :

إن وضع المرأة المسلمة اليوم ، رغم ترديه وتقهقره ، فإنه أفضل حالاً من وضع المرأة الغربية ، وإذا كان ولا بد لأحد الطرفين الشرقي أو الغربي من أن يأخذ بيد الآخر ، فإننا الأجدر والأفضل رغم سوء أحوالنا ...

وأخيراً أقول للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط :
كفاني الله شرك يابن عمي فأما الخير منك فقد كفاني

=====

#المدارس الأجنبية في بلادنا ... غزو آن له أن ينتهي

د. ليلي بيومي

1427/8/25

في تقرير لروبرت ساتلوف مدير قسم السياسة والتخطيط في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى قال: " المدارس الأمريكية في البلاد العربية والإسلامية ليست مجرد صروح تعليمية رفيعة المستوى، بل هي سلاحنا السري في معركة أمريكا الأيديولوجية لأمركة المجتمعات العربية والإسلامية "

وفي مقالته يكشف روبرت ساتلوف النقاب عن وجود 185 نوع من المدارس الأمريكية منتشرة في 132 دولة , من بينها 50 مدرسة (بفروعها) في البلدان العربية والإسلامية، وأنها تخضع مباشرة لإشراف وزارة الخارجية الأمريكية من خلال مكتب خاص يسمى مكتب المدارس الأمريكية عبر البحار!

ويركز ساتلوف على اعتماد المدارس الأمريكية على مبدأ الاختلاط بين الذكور والإناث في جميع المراحل الدراسية، وعلى الدور الذي تقوم به في فرض نمط الحياة الأمريكية على طلابها من العرب والمسلمين من خلال الترويج للثقافة الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكية بين طلابها وطالباتها العرب والمسلمين.

هذه شهادة من أهلها نقدمها إلى قومنا في البلاد العربية والإسلامية الذين يرفضون صيحات التحذير من تلك المدارس التي تقوم بدور موجه لتغيير أنماط الفكر والسلوك لدى أبنائنا ومن ثم لدى الشباب

هذه شهادة من أهلها نقدمها إلى قومنا في البلاد العربية والإسلامية الذين يرفضون صيحات التحذير من تلك المدارس التي تقوم بدور موجه لتغيير أنماط الفكر والسلوك لدى أبنائنا ومن ثم لدى الشباب ويعتبرون ذلك انسياقاً وراء مفهوم المؤامرة الذي يجعلنا نعلق كل مشاكلنا على شماعه الغرب لنخلي مسؤوليتنا عنها.

إن التعليم هو أحد المحاور الرئيسية في تكوين الشخصية وصبغها بالشكل الذي تنمو عليه، وهو الذي يعمل على صياغة العقول والنفوس منذ الصغر.

وعلى سبيل المثال فإن المدارس البروتستانتية الأمريكية التي انتشرت في بلادنا مثلت في مجموعها منظومة تعليمية عملت على ربط أبناء هذه المدارس بالشكل الديني (البروتستانتية) وفيما بعد بمنظومة الحياة الأمريكية.

لذلك نجد نظام التعليم بها يصنع في عقول التلاميذ نوعا من الإكبار إن لم يكن التقديس للمنظومة الأمريكية، سواء في القيم أو العادات أو حتى في النمط الاستهلاكي؛ ومن ثم نجد أن أغلب المنتجات الأمريكية تستند في ترويجها إلى تلاميذ هذه المدارس الذين يزرعون في من حولهم حب التشبه بهم، فيمتد الترويج لما هو أمريكي بين الجميع.

وسائل ومضامين مسمومة

يقول د. إبراهيم الرئيس أستاذ مناهج التربية : إن خطورة هذه المناهج الأجنبية التي تدرس في المدارس الأجنبية في البلدان العربية أنها تحمل لنا وسائل وأدوات ومعاني مسمومة ومضامين ذات أبعاد إيديولوجية وسياسية تخالف تقاليدنا ومعلوماتنا ومعارفنا ، بل ووصل الأمر في بعض الدول العربية للاستعانة بأمريكيين وأجانب لوضع المناهج الدراسية العربية، مما أثار انتقادات بشأن حذف مقررات دينية معينة أو سور قرآنية عن اليهود (لتسهيل التطبيع)، غير حذف بعض المعارك والبطولات العربية باعتبارها عنف لا مبرر له للطلبة!.

أما أخطر ما في هذه المناهج الأجنبية فهو تكريس وترسيخ معنى ذهني خطير في عقول الأجيال وهو ضرورة فصل الدين عن الدولة بمعانٍ مختلفة ومتداخلة وخفية والاتجاه بفكر هذه الأجيال إلى نهج الدولة العلمانية، وهذا الاستيراد الآلي غير المدروس والذي تتلقاه عقول أبنائنا على أرض هذه الدولة جاء في ظل غياب هيئة رقابية وطنية عليا مختصة، وعلى دراسة دقيقة بأمر هذه المناهج الأجنبية وفرزها وفق الأسس والضوابط الخاصة بتقاليد وأخلاقيات كل دولة، وليس هذا غريبًا، خصوصًا أن غالبية هذه المدارس والجامعات الأجنبية لا تخضع مناهجها للمراقبة

من قبل وزارات التعليم في الدول العربية، وقد نتج عن ذلك حالات غريبة لتدريس كتب ومواد تخالف تاريخ وتقاليد وعادات المجتمعات العربية.

وعلى سبيل المثال فإن المدارس البروتستانتية الأمريكية التي انتشرت في بلادنا مثلت في مجموعها منظومة تعليمية عملت على ربط أبناء هذه المدارس بالشكل الديني (البروتستانتية)

فبحوار ما سبق كشفه من كتب تدرس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، تم كشف كتب أخرى مشبوهة تدرس في المدارس، ففي إحدى المدارس الأجنبية تم الكشف عن كتاب في مادة التاريخ كان يدرس للطلاب تاريخ قيام دولة إسرائيل، كما أن بعض المدارس تتعمد ألا تقدم شيئاً عن تاريخ الدول العربية والإسلامية ولا لغتها، وإذا تم تدريسها في بعض من تلك المدارس الأجنبية فإنه يدرس من وجه نظر أجنبية.

وهذا الأمر - كما يقول د. إبراهيم الرئيس - قد يؤدي في المستقبل إلى نتائج خطيرة وإلى تجزئه ثقافية في فكر المجتمع وإلى نوع من الاختراق الثقافي والاجتماعي والطائفي والسياسي والاقتصادي، وإلى نوع من التآكل الفكري والحضاري لكل مقومات الوطن الحضارية والتاريخية والدينية، وبالتالي اقتلاع كل الجذور التي صنعتها مؤسساتنا الاجتماعية والتربوية الوطنية في فكر المجتمع.

ليسوا أبرياء

ويذهب الخبير التربوي الدكتور عماد حسين إلى إن القائمين على التعليم الأجنبي من الأجانب لم يأتوا إلى بلاد المسلمين أبرياء من الهدف، وبالتالي لا بد أن نبحث عن الأهداف التي تركوا بلادهم وأهلهم من أجلها، لا توجد أعمال خيرية في العلاقات الدولية، ولذلك فإن هناك أهدافاً غير بريئة من وراء وجود المدارس الأجنبية في أراضي المسلمين.

والمستعمرون أنفسهم اعتبروا السياسات التعليمية أحد أهم المحاور التي يجب السيطرة عليها؛ ولذلك وجدنا داندلوب في مصر يقوم بوضع برامج تخدم إنجلترا، والسلطة الفرنسية في الجزائر منعت التعليم باللغة العربية، وأغلقت كافة المدارس الإسلامية بما يتيح لثقافتها أن تسود.

القادمون إلى بلادنا من الغرب يحملون أهدافا تركوا من أجلها راحتهم وبلادهم، وعلى هذا فهم قد تفرغوا للقيام برسالة يؤمنون بها، وهي ألا يتكرر مشهد الفتوحات الإسلامية مرة ثانية، سواء ما حدث في العهد الأول من الدولة الإسلامية، أو ما حدث على يد الدولة العثمانية من محاصرة العواصم الأوربية تحت راية الإسلام، وبالتالي فهم يهدفون بشكل أساسي إلى تمييع المعاني والعقائد الإسلامية؛ حتى لا يتكرر مثل هذا الجيل مرة ثانية؛ ولهذا فإن ما يتوجه إليه الغرب الآن من توجيه قدراته نحو المناهج والمدارس الإسلامية ليس إلا حلقة جديدة في هذا المخطط.

مأوى للتبشير والاستعمار

أما أخطر ما في هذه المناهج الأجنبية فهو تكريس وترسيخ معنى ذهني خطير في عقول الأجيال وهو ضرورة فصل الدين عن الدولة بمعانٍ مختلفة ومتداخلة وخفية والاتجاه بفكر هذه الأجيال إلى نهج الدولة العلمانية،

يذهب د. محمدي سلامة أستاذ التاريخ إلى أن المدارس الغربية في البلاد العربية والإسلامية مأوى للتبشير والاستعمار معاً، وهي تجعل من نفسها داعية لدين غير دين البلاد، كما تجعل من نفسها حكومة داخل حكومة البلاد، وفي ذلك إهدار للاستقلال، ومدعاة للفساد.

إن الأمم الحريصة على توحيد كلمتها وتوحيد آمالها، تصب أبناءها في قالب واحد، حتى يكونوا متفقين متساندين، أما هذه المدارس فتجعل أبناء البلاد شيعاً كل طائفة تصطبغ بصبغة خاصة، وهنا تتضارب الميول، وتتنازع الآمال، ويكون أبناء البلد الواحد، بعضهم أعداء بعض وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى.

ويضيف د. محمدي أن من الخطأ أن يُسلم الوالد ولده إلى المدرسة التبشيرية لتأخذه عدة سنوات، فتتسلمه ولداً صحيحاً بعقيدته وثقافته ودينه، ثم بعد حين ترده إلى أهله وأمه وبلادهم ولداً مزيفاً، ما كان فيه قد أخذ منه، وما أعطيه ففساد لا جدوى منه ولا منفعة.

وليس من المعقول ولا من الجائز أن تستورد أمة لها شخصيتها ورسالتها، ولها عقائدها ومناهج حياتها، ولها طبيعتها ونفسياتها، ولها تاريخها وماضيها، ولها محيطها الخاص وظروفها الخاصة، أن تستورد نظاماً تعليمياً من الخارج، ولا أن

تكل وظيفة التعليم والتربية وتنشئة الأجيال، وصياغة العقول إلى أناس - مهما بلغوا من البراعة في التدريس، وإتقان اللغات والفنون - لا يؤمنون بهذه الأسس والعقائد، ولا يتحمسون لشرحها وتعضيدها.

ازدواج لهوية الطفل

ومن جانبه يؤكد الأستاذ الدكتور يونس الحماوي الأستاذ في جامعة الأزهر والأمين العام للجمعية المصرية لتعريب العلوم : أن التعليم باللغات الأجنبية للأطفال دون سن الثانية عشرة يؤدي إلى حدوث التشويش اللغوي لديهم فتختلف عليهم الحروف العربية والحروف الأجنبية، وتوجد دراسات أخرى حول قضية الازدواج اللغوي وخطورة هذا الازدواج على هوية الطفل وانتمائته الحضاري؛ لأن فرجة اللسان قد يستتبعها فرجة العقل والسلوك، وهنا مكنم الخطورة، وتؤكد تلك الدراسات على ضرورة أن يتعلم الطفل في بدايات حياته باللغة العربية حتى إذا أتقنها اتقانًا تامًا نبدأ في تعليمه اللغات الأجنبية حتى لا يُعاني الازدواج اللغوي.

ومخاطر التدريس باللغات الأجنبية ليست مقصورة على مستوى ما قبل الجامعة، ولكن هناك مخاطر التدريس داخل جامعاتنا العربية باللغات الأجنبية، وهي مخاطر واضحة على كفاءة العملية التعليمية وكفاءة الخريجين وإهدار الأموال على تعليم يعطي مردودًا متدنيًا إلى جانب العدوان على اللغة العربية وإهانتها في وطنها فلا توجد دولة في العالم تقوم بتدريس العلوم التطبيقية بغير لغاتها القومية، فاليابانيون يدرسون تلك العلوم باليابانية والصهاينة بالعبرية والألمان بالألمانية.. وهكذا، جامعاتنا فقط هي التي لا تعرف أهمية اللغة العربية وتشعر بالدونية أمام اللغات الأجنبية.

كما أن استمرار التدريس باللغات الأجنبية يجهض أي مشروع لإنتاج المعرفة والإبداع في المجالات المختلفة؛ لأن هناك حقيقةً تربويةً ونفسيةً تؤكد أن الإنسان لا يستوعب العلم ولا يستطيع أن يُدع إلا من خلال لغته القومية، والمتأمل في المستوى العلمي للخريجين من الكليات التطبيقية يفاجأ بتدني هذا المستوى وعدم قدرتهم على الاستيعاب وضعفهم في اللغتين العربية والأجنبية معًا، وهناك دراسات مصرية وأردنية وسعودية تشير إلى أن كفاءة التعليم والتعلم باللغة الوطنية تفوق بكثير التعليم والتعلم باللغة الأجنبية، وهذه الدراسات موجودة ومنشورة.

وجهة نظر مخالفة

إلا أن هناك وجهة نظر أخرى تتبناها د. كوثر كوجك خبيرة المناهج التي ترى أن التعليم الأجنبي مدخل معقول للتغلب على مشكلات التعليم الحكومي، وأنا يجب أن نختار بين تعليم أجنبي حديث فيه بعض السلبيات التي قد تؤثر في الهوية والثقافة واللغة العربية، وتعليم حكومي مليء بالسلبيات ولا يواكب العصر ، وتقول إن الكثيرين يصورون التعليم الأجنبي على أنه كلُّه شرور، والهدف منه تغريب المجتمع والأمة، وإبعادنا عن الدين الإسلامي، وفي هذا مبالغة - بحسب قولها - لأن المتأمل للتعليم الأجنبي يجد أن له إيجابيات ، واختيار التعليم الأجنبي قد يعكس رغبة جدية في النهضة، ومواكبة العصر، والإفلات من حالة التخلف. كما ترى أنه من المهم في هذه الحالة التأكيد على دور وسائل التنشئة الاجتماعية الأخرى لتقادي ما يحدث من خلل ومن سلبيات، ونعني بشكل خاص التربية الأسرية، ودور المؤسسات الإعلامية والتعليمية والدينية ، وقد يكون لوجهة نظر الدكتورة كوثر صدى لدى بعض المشجعين للثقافة الانفتاحية الغير مقيدة بضوابط البيئة الإسلامية وقيمها ، إلا أن هذا الكلام لا يمكن أن يعدو الحديث النظري الخالي من التدقيق والبحث العلمي حيث ثبت بما لا يدع مجالاً للشك الدور السلبي والتغريبي الخطير الذي تقوم به هذه المدارس التي يغلب عليها الفكر التبشيري المتحرر

أهداف تربوية مختلفة

ترى د. بثينة عبد الرؤوف رمضان أستاذة التربية أن المدارس الخاصة التي تقوم بتطبيق نظام تعليمي أجنبي انجليزي أو أمريكي أو فرنسي أو كندي تقوم بتدريس مناهج تختلف حسب البلد التابعة له وتحقق الأهداف التربوية للبلد الأصل، ومعظم هذه المدارس ارتبط دخوله إلي مصر في الماضي بفترات الاستعمار، والمدارس التي تقوم بتدريس المنهج الأمريكي هي الأكثر انتشاراً في بلد مثل مصر. إن هناك اختلافاً بين كل من نظام التعليم الأمريكي والتعليم المصري من حيث مرجعية الأهداف، وهذا يعني أن هناك اختلافاً في النتائج، والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط، أولاً، دخول الأطفال في سن مبكرة إلي المدارس الأمريكية يؤدي إلي صراع داخل الفرد لتشكيل الهوية. ثانياً: تسهم المناهج الأمريكية في نقل القيم الأمريكية بما

يؤدي إلي ضعف الولاء والانتماء للمجتمع المصري. ثالثا: تعلم المدارس الأمريكية علي تهميش الثقافة الوطنية واللغة القومية.

اللغة هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها الإنسان إدراك هويته، فإذا فقدت الأمة لغتها فقدت هويتها. ومن حق الشعوب تعلم اللغات الأجنبية بما لا يؤثر علي اللغة الأم وينعكس سلبا علي الهوية القومية. إن عصر العولمة يتطلب معرفة بمختلف اللغات مع ضرورة الاحتراس من أضرارها. وتعلم التلاميذ اللغات الأجنبية في سن مبكرة لا ينبغي أن يكون علي حساب اللغة الأساسية لتلك الجماعات والأمم. فاللغة الأساسية هي التي تؤثر في وجدان الشخص، أما اللغات الأجنبية علي أهميتها فلا تؤثر في وجدانه. إن اللغة تمثل حلقة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل.

تفكيك ثقافي

أما د. حامد عمار - شيخ التربويين المصريين - فلا يستبعد، بل يرجح، من المنظور الثقافي، أن التعليم الأجنبي أو باللغة الأجنبية قد يراه الغرب وسيلة لتكوين عقلية وثقافة تخفف ما يزعمونه من أن نظم تعليمنا ومناهجها وأجواءها مصادر لتوليد العنف الذي قد يشتت ليصل إلي مرحلة يسمونها الارهاب، وبذلك يصبح التعليم الجديد أداة للاندماج في ثقافة الغرب وقيمه والتقدير الوافر لها ولفرصها في العمل. ويكفي هنا أن نشير إلي دعاوي اليمين المسيحي الصهيوني في أمريكا، وإلي تنظيرات هنتجتون وفوكوياما في اعتبار الإسلام العدو الحالي لحضارة الغرب في صراع الحضارات بعد زوال الاتحاد السوفييتي عدوهم السابق.

وثمة علاقة بين اتفاقية الدول الثماني الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فيما عرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، من أجل إعادة تشكيل خريطة المنطقة، وتفكيك الروابط والوشائج التاريخية والثقافية بين الدول العربية، وإذ تعتبر تدريس اللغة العربية والتعليم من خلالها عقبة في تحقيقه. وينبغي العمل علي استبداله بلغة أجنبية، بما يعين علي التخلخل الثقافي، بل ذوبان ما تبقي من عوامل التواصل والارتباط في دائرة الوطن الغربي.

وباختصار فإن موجة التعليم باللغة الأجنبية، إنما تتجه في تعليمها إلي الخارج، إلي السوق العولمي إلي إنتاج الفرد السوقي، لا المواطن العربي المسلم. يتم ذلك في

مؤسسات وثقافات تتسرب دون وعي يقظ منا لأهدافها المستترة تحت مظلة نشر العلم والمعرفة الجديدة لصالح سياقنا الإنمائي والحضاري والديمقراطي. وهو شعار حق يراد به باطل من حيث مخاطره والتي قد تؤدي إلي ذوبان هويتنا الحضارية، بل وانسلاخ أجزاء الوطن العربي من ثقافتها وتراثها الحي ولغتها ومصالحها.

=====

#ثلاث رسائل

د. عبد الله قادري الأهدل

الرسالة الأولى: إلى الشعب العراقي:

أيها الشعب المسلم الشجاع الأبي، لقد ابتليت بمحن كثيرة من حكم كثير من أبنائك، وآخركم النظام الذي أطيح به قبل عام.

ولكن البلاء الأشد جاء من بعض أبنائك الذين باعوك وباعوا وطنك وعزتك وخيرات واقتصادك ومقدساتك وعرضك، عندما ذهبوا يستجدون البيت الأبيض، ليزيح النظام السابق، ويعتلون هم كرسي الحكم في العراق، على سُلّمٍ أجنبيّ، هو الدبابة الصليبية الأمريكية، لأن غالبهم كانوا يعلمون أن الشعب لا يمكن أن يقبل عملاء أعدائه الذين يتخذون أولئك العملاء همزة وصل تسقط عند الدرج، أو محللين كمحلل المطلقة ثلاثا لمن طلقها...

وكان أولئك العملاء يظنون أنهم سينعمون تحت مظلة الجيش الأمريكي، بحكم مستبد جديد، اسمه الحرية والديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان، ويصدرون القوانين والأنظمة باسمهم، بعد أن يتلقوا التوجيهات بها من ولي الأمر الحقيقي!

ولم تخف على عقلاء الشعب وأحراره قبل الاحتلال وبعده، أهداف الحملة الأمريكية الظالمة، وهي السيطرة على العراق والشعوب العربية والإسلامية، واستغلال خيرات المنطقة، وإيجاد الفرقة والشقاق بين أهلها، ومحاربة الإسلام باسم الإرهاب، وتمكين الدولة اليهودية من السيطرة على الشرق الإسلامي، باسم الشرق الأوسط الكبير، كل ذلك تحت الشعارات الكاذبة السابقة.

واليوم يا شعب العراق، ظهر للعالم كله سوء النوايا المبيتة ممن باعك من أبنائك، وممن قتلك وشردك وانتهك مقدساتك وعرضك، ودمر كل مرافقك، إضافة إلى السيطرة على خيراتك.

وعندما سقط تمثال حاكم العراق السابق في وسط بغداد، كان كل من له عقل رشيد سليم، يعلم أن احتلال العراق ليس نزهة يتمتع بها العدو المغتصب، لأن العراق هو العراق في القديم وفي الحديث، وإلي ذلك أشار الكاتب، بهذا العنوان صباح سقوط بغداد:

و بقي العراق!

ولقد أثبت الشعب العراقي أنه باق، لم تخضع الأسلحة الفتاكة ولا الجيوش المتوحشة، والمشاهد هو البرهان...

اعتدى العدو الأجنبي الظالم على الشعب العراقي في بلده، فوقف وقفة المعتدى عليه المظلوم، خذله إخوانه وأهله المحيطون به، فلا نصير له إلا ربه، ثم إيمانه وجهاده وصبره ومصابرته، وتلك هي أسس عوامل نصره...

واليوم عرف المعتدون أنهم في ورطة لم يكونوا يتوقعونها، ولم تتبئهم بها استخباراتهم وأقمارهم التجسسية، لأن القوة العراقية لم تكن تحت ضوء الشمس حتى تنقل لهم استخباراتهم وجواسيسهم صورها، وإنما كانت في نفوس العراقيين وقلوبهم، فأبانت عن نفسها في وقتها!

اليوم عادت الطائرات الحربية والصواريخ والأسلحة الثقيلة تدمر على أهل العراق بيوتهم، وتقتلهم قتلا جماعيا في شوارعهم وأسواقهم ومنازلهم ومستشفياتهم ومساجدهم، لا تفرق بين كبير وصغير وامرأة ورجل... وهم يناشدون إخوانهم العرب والمسلمين والجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن يستتروا [فقط] ظلم حكام أمريكا وعدوانهم، فلم يجدوا من تلك المؤسسات من يستجيب لندائهم...

اليوم نقول لك يا شعب العراق، لا تنتظر من أولئك كلهم نصرا، فقد سبقك الشعب الفلسطيني الذي ينادي هذه النداءات منذ أكثر من خمسين عاما، ولم يتلق إلا الخذلان، لأن أمريكا قد قالت لهم جميعا، كما قال فرعون: "أنا ربكم الأعلى"

ولم يبق لك أيها الشعب إلا توكلك على ربك واللجوء إليه ونصح كل رجل وكل امرأة وكل طفل، أن يتقربوا إلى الله بالصلاة والدعاء ليلا ونهارا، بأن ينزل الله عقابه بالمعتدين الظالمين، وهذا ما يجب أن يفعله جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، ولا بيد أن يستجيب الله دعاء المظلومين، وينصرهم على الظالمين، كما نصر رسله على أممهم المعتدين، من نوح - عليه السلام - إلى محمد - صلى الله عليه وسلم -... وفي قصصهم القرآني آيات وآيات:

"وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليم شديد" "وانصرنا على القوم الكافرين" وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم -: (إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته) وقال لمعاذ العالم الصحابي الجليل: (واتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب) وفي الاتحاد السوفييتي عبرة...

فأكثرنا من دعاء الله والاستعانة به، واتخذوا ما تملكون من أسباب الدفاع عن نفوسكم ودينكم وذريعتكم وأموالكم، وأبشروا بنصر ربكم، فأنتم بلادكم وعدوكم زيد طارئ عليكم:

"فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ" [الرعد (17)]

الرسالة الثاني: إلى الشعوب الإسلامية وحكامها:

أيتها الشعوب الإسلامية، إن العدو الصليبي الجديد، والعدو اليهودي الأثيم، مصممان على هذه الحملة الظالمة المتجبرة على عدوانهما عليكم وعلى دينكم الذي سموه "العدو الأخضر" بعد قضائهم على الاتحاد السوفييتي الذي كانوا يسمون "العدو الأحمر" ولسنا في حاجة إلى إقامة البيئات على هذا التصميم وهذا العدوان، فسمائنا، وأرضنا ورمالنا وصحارينا وودياننا وجبالنا، وبحارنا وأنهارنا، ومساجدنا وعلماؤنا ونسائنا وأطفالنا، ومستشفياتنا، كلها تؤذن وتسمعنا أذاتها كل حين، بهذا العدوان السافر...

وإن ما يقع في فلسطين والعراق وأفغانستان، في طريقه إلى كل بلد إسلامي، وبخاصة البلدان العربية، التي هي أرض الرسالات وقلب الأمة الإسلامية، ولولا أن

الله وفق الشعب العراقي المسلم الشجاع، أن يقف أمام المعتدين هذا الموقف الجهادي العظيم، لكان المعتدون قد ألحقوا به شعوباً أخرى مجاورة...

وهذا يوجب على علماء الأمة الإسلامية وحكامها ومفكريها وعقلائها، أن يتنبهوا لهذا الخطر الداهم، ويبصروا الأمة بالعواقب الوخيمة التي ستنتزل بهم إذا استكانوا وتنازعو فيما بينهم ذلك التنازع الذي ذكر الله - تعالى - ما يترتب عليه، من الذل والهوان وذهاب القوة: " وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ "

[الأنفال (46)]

فنحن جميعاً في سفينة النجاة أو الهلاك، سفينة النجاة إذا تعاوننا على البر والتقوى وتناصحنا فيما بيننا تناصح صدق ووفاق، لا كلام ألسن ونفاق، فلا نجاة إلا بالنصح والصدق والوئام...

وسفينة هلاك إذا نحن نأينا بأنفسنا عن النصح والتعاون على البر والتقوى، وبقينا ننظر إلى هذا السيل الجارف الذي يريد أن يحطم كل السدود التي تغرقنا وتغرق سفينتنا، أشد مما أغرق سيلُ العرم أهلَ سبأ، وذلك الزلزال المدمر الذي سيعم تدميره ولا يخص:

"وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " [الأنفال (25)]

ارجعوا إلى ربكم، وفتشوا عن عيوبكم، وأصلحوا شأنكم، أنفسكم واقضوا على كل فساد حل بدياركم، ما دام في الوقت سعة، ولا تنتظروا ما ينادي به عدوكم من الصلاح، فهو لا يريد إلا مزيداً من فساد هذه الأمة.

اعرفوا الله في الرخاء يعرفكم في الشدة، ولا تستجيبوا لما يريده بكم عدوكم، من التفريق بينكم، واتخاذ بعضكم سلماً للسيطرة عليكم، كما فعل بغيركم قبلكم...

وتذكروا هذا المثل العظيم الذي ضربه الرسول - صلى الله عليه وسلم -، في حديث النعمان بن بشير - رضي الله عنهما -، عندما قال: (مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا لو:

أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا،
وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا) [صحيح البخاري (882/2)]

الرسالة الثالثة إلى الشعب الأمريكي

أيها الشعب الأمريكي تنبه لسياسة زعمائك الخارجية الخرقاء التي جعلت تتعجب من
سكوتك على عدوان زعمائك ودعمك لهم بالضرائب التي أثقلت كاهلك، وهم
يستغلونها في ظلم الشعوب والعدوان عليهم، وقتل أبنائهم وتخريب ديارهم، والسيطرة
على مصالحهم بدون حق..

إنهم يخدعونك أيها الشعب ويزينون لك الباطل، ويسمون الظلم عدلا والاستعباد
حرية، وإخافة الناس وإرهابهم أمنا واستقرارا.

إنهم يدفعون بأبنائك إلى الحروب الظالمة، ليعيدوهم إليك في نعوش أو معوقين فقدوا
العيش الرغيد الذي كانوا يتمتعون به بجوار أسرهم في ربوعك.

أترضون أيها الآباء والأمهات والإخوان والأخوات والأبناء والبنات، أن تروا أقرباءكم
يحترقون في دباباتهم وفي طائراتهم التي يصطادهم فيها المظلومون في الأرض
والجو، أترضون أن تستقبلوا أقرباءكم في النعوش وقد ودعتموهم أحياء؟

أترضون أن تروا أبناءكم يقتلون النساء والشيوخ والأطفال في منازلهم؟
ألا ترون أنه من الجنون والحمق والخرق، أن تختاروا لقيادتكم من يقودكم إلى دماركم
وهلاككم؟

ألا تعتبرون بالاتحاد السوفييتي الذي اعتدى وظلم وتجبر، وكان غنيا قويا، فتمزق
إلى دويلات وأصبح ضعيفا فقيرا؟

إن شعوب العالم مهما ضعفت لا بد أن تدافع عن نفسها، ولو بأسنانها و أظفارها،
وإن هذه الشعوب التي كانت ترى في الشعب الأمريكي شعب النظام والقانون والعدل
والديمقراطية والتسامح، أصبحت ترى فيه الفوضى والظلم والاستبداد والتعصب
البغيض، بسبب مواقف قاداته.

إن علماء المسلمين وزعماءهم لا يقرون العدوان على أبنائكم ومؤسساتكم في بلادكم،
وقد أنكروا ما حصل في 11 سبتمبر، ولكن الظلم الذي يصدر من قاداتكم على
الشعوب الإسلامية في فلسطين والعراق وغيرهما، يثير في كثير من أبناء الشعوب

الإسلامية الغيرة والحدق ويتصرفون تصرفات من قبل أنفسهم تصرفات لا يستطيع كثير من آباءهم ولا أسرهم ولا حكوماتهم أن يحولوا بينهم وبين تلك التصرفات. ولكنكم تستطيعون أنتم أن تعيدوا احترام أبناء الشعوب الإسلامية لكم وتوقفها عن محاولة الهجوم عليكم في بلادكم وفي خارجها، إذا توقفت عن دعم ظلم زعمائكم لتلك الشعوب، فلم تنتخبوا من يعتدي عليها ولا من يقف مع الظالمين اليهود على المظلومين في فلسطين وفي غيرها...

لقد كان أبناء الشعوب الإسلامية لا يرضى غالبهم بأمريكا بديلا في طلب العلم وفي السياحة وفي التدريبات المتنوعة، وفي التجارة والاقتصاد وغيرها... وقد خسرتم اليوم أموالكم وأبناءكم وأصدقاءكم، فهل يليق بكم أن تستمروا في دعم زعمائكم الذين جلبوا لكم تلك الخسارات، وجعلوكم تعيشون في رعب ممن لم يستطيعوا السيطرة على أنفسهم بعد أن حصل العدوان على بلدانهم... إننا ندعوكم إلى التفكير في مصالحكم ومصالح أبنائكم وشعبكم، وأمنكم، ونعتقد أن هذا الشباب الذي يقوم بهجماته عليكم في الداخل والخارج، سيقف عن تلك الهجمات وسيسمع ويطيع للمفكرين والعقلاء الذين ينصحونه اليوم فلا يبالي بهم.

1425/2/18 هـ . 2004/4/8 م

http://saaid.net المصدر:

=====

#إطالة على أحداث لندن

تاريخ النشر : 2005-16-07 |

لا تقتلن امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هراماً ولا راهباً في صومعته ولا تقطعن شجرة ولا تحرقن بيتاً، هذه هي المعاني التي تمثل القواعد العامة للتعاطي مع ما يطلق عليهم اليوم اصطلاحاً "المدنيين"، وهي تمثل مجموعة من الأحكام الشرعية التي تركها النبي الكريم لإرشاد المسلمين في كيفية تعاطيهم في حروبهم مع أعدائهم في ميادين القتال وساحات المعارك، ما يجعل استهداف "المدنيين" أشد حظراً خارج دائرة الحرب.

جعلت ذلك مدخلاً للحديث في الموضوع بغية وضع الأمور في نصابها، ولحسم قضية عدم جواز استهداف المدنيين لا في الحرب ولا في السلم. أما بالنسبة للحديث بحد ذاته فإن هناك مجموعة من المعطيات لا بد من التوقف عندها لبلورة قراءة متعمقة للحديث.

فالتجيرات التي تستهدف المراكز المدنية في بريطانيا عموماً منبعها الجيش الجمهوري الأيرلندي بالعادة، وليس للمسلمين سابقة واحدة فيها، وأما ردة فعل المسلمين كمتهمين بشكلٍ تلقائي عند وقوعها هذه المرة، إنما هو نتيجة لذلك النجاح الذي حققته حكومات الغرب من خلال أجهزتها المختلفة ووسائل إعلامها المحترفة بالتلبيس على الرأي العام العالمي في القضايا الدولية، وبجعل المسلمين المشتبه الأول الجاهز للبس التهم. ما صنع عقدة المرادفة، بأن المسلم هو مذنب إلى أن يثبت العكس!

وهناك حالة من الانصياع لهذا المفهوم حتى عند المسلمين، الأمر الذي يدل على مدى الهزيمة النفسية التي يحيونها للأسف الشديد. وهو ما يفسر تعاطي المسلمين مع كل حدث يقع في هذا الكون بعقدة ذنب مستديمة، وعليهم ذرف الدموع وكيل الاعتذار والشجب والاستتكار، والويل لمن لا يفعل ذلك منهم!؟

فمع المسلمين لا داعي للتحقيق والبحث عن الأدلة لإثبات أنهم مذنبون، ويكفي أن يقوم بليز بالإشارة إلى ذلك ضمناً كما جاء في خطابه فور سماعه بالحدث، مع أنه لم يتم بعد إسعاف الجرحى في حينها.

وبذلك أجم بليز الرأي العام على المسلمين، بإلقاء التهمة الجاهزة جزافاً عليهم، مع عدم نسيانه طبعاً إظهار "انسانيته" بأنه ليس كل المسلمين مجرمين! - يا سلام - ، وذلك بدلاً من أن يدعو إلى تهدئة الأمور بانتظار التحقيقات والتحذير من خطورة إطلاق أحكامٍ متسرعة، حتى تهدأ النفوس وتظهر الحقائق، فكان كمن يصب الزيت على النار، ما قد يفسر بأن هناك أجندة ما معدة سلفاً، يراد تجيير الحدث لتحقيقها، فبليز ليس بالرجل الساذج ليقع في مثل تلك الخطيئة، ما يلمح إلى أن وراء الأكمة ما وراءها!

وأما ما ادعاه توني بليير بأن من يقف وراء تلك التفجيرات إنما يريد أن يغير قيم المجتمع البريطاني، فإنه محض تغذية للحالة العدوانية اتجاه المسلمين، إذ أن من المعلوم أن أعمال العنف لا تغير قيما بل ترسخها بالعادة، وكل ما تحدثه مجرد خوف وقلق، فالقتل والتفجير يستعملان للترويع، وهما ليسا برسالة فكرية لإحلال قيم مكان أخرى، وكأنما أراد بليير من وراء ذلك ايجاد مزيد من الضغوط النفسية على المسلمين إضافة إلى تجييش الرأي العام البريطاني خلفه، بغية قطع الطريق أمام هجوم متوقع على سياساته والخط من قدره، ما يخشى معه من تأليب الرأي العام عليه وعلى حكومته، خاصة أنه كان قد قاد حرباً في العراق لا تتمتع بأدنى شعبية، وهو حليف استراتيجي للإدارة الأميركية الأكثر بغضا في العالم.

كما أن بليير يعي تماماً أنه مع شركائه في المعسكر الغربي، هم من يريدون تغيير قيم المسلمين ومفاهيمهم عن الحياة وينادون بذلك صراحةً، بل ويلزمون الأمة الإسلامية بتغيير أفكارها ومناهجها وطريقة عيشها ويعتبرون ذلك شرطاً لتقبل في ملتهم، سواء في العالم الإسلامي من خلال تطبيق منظومة ديمقراطية الشرق الأوسط الكبير على الطريقة الأميركية، أو في بلاد الغرب من خلال عملية دمج المسلمين ضمن قيم ومفاهيم ووجهة نظر الغربيين الخاصة بهم عن الحياة.

وأما بالنسبة لتشديد الحملة على الإرهاب كما جاء في خطاب بليير، فإنها باتت نكتة سمجة، وسيمفونية مملولة بعد أن استُعملت "عمال على بطل"، وقد تم استهلاكها إلى آخر رفق في السنوات التي تلت أحداث 11 سبتمبر، بخاصة أن تلك الحملة قد حولت أفغانستان إلى أكبر منتج للسموميات المخدرة في العالم، بعد أن قضت عليها حكومة طالبان إلى حد بعيد باعتراف من هيئة الأمم المتحدة، بل وأعادت أمراء الحرب ليسوموا أرض الأفغان سوء العذاب، كما حولت أرض العراق إلى بحيرة من الدماء، وقسمت البلد فعلياً، وأججت فيه حرباً طائفية تؤذن بشّر لا يطاق، كان العراق تحديداً أبعد ما يكون عنها. كما لم تحقق تلك السياسات العنجهية من قبل بوش وبليير الأمن في العالم، بل بات القلق والاضطراب هو سيد الموقف.

وأما بالنسبة للادعاء بأن تنظيم القاعدة هو من يقف وراء الأحداث الأخيرة، خصوصاً بعد نشر بيان منسوب له يدعي ذلك، فإن هناك ثلاث نقاط تدحض صحة

نسبة ذلك الزعم: أولاً، الخطأ اللغوي في نص الآية في ختام البيان، وهذا أمر لا يستهان به عندهم. ثانياً اشتمال الخطاب على نداء إلى "الأمة العربية"، وهذا مفهوم يتناقض مع العقيدة الإسلامية، ويعتبر استعماله من المحظورات في أدبيات القاعدة بل ردة عن الإسلام، لأنه يغذي النفس القومي الجاهلي ويدعو إلى العصبية القومية المقيتة، والثالث الاسم الغريب المركب للجماعة الذي صيغ باسمه البيان، والذي لا تقدم على فعله جماعة لها باع في العمل الحركي. ما يشير إلى أن هناك محاولات لإلصاق الموضوع بالقاعدة وتليبس المسلمين التهمة بغض النظر عن الحقيقة.

على كلٍ صحيحٌ أن السياسات الخرقاء التي يتبعها الغرب في العالم قد تجعل التفسير الأسهل لما حدث أنه مجرد ردة فعل على سياسات قادته الإجرامية التي اقترفوها وما يزلون في أماكن شتى، ما حدا بعمدة لندن كين ليفينغستون إلى قوله كنا نعلم ان هذا اليوم سيأتي ! كما ذكر النائب في البرلمان البريطاني غالاوي أن أطفال لندن هم كأطفال الفلوجة ، وكذلك كان رأي روبرت فيسك الصحفي البريطاني الشهير، وهو ما تنطبق عليه الرواية الشهيرة عن الجنرال الفرنسي الذي وطأ رقبة مقاوم جزائري إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث أطلق النار على رأسه ما تسبب بتناثر بعض رذاذات الدم على ثوب الجنرال الذي ركل الجثة بقدمه قائلاً لقد أوسخت ثيابي أيها الوغد، بمعنى أن تلك النتيجة متوقعة لتلك المقدمات، إلا أن الأخذ بعين الاعتبار بعض المعطيات من الواقع نفسه قد ترشد إلى تفسيرٍ آخر:

فقد تم الإعلان يوم الحادث ومن عدة مصادر، أن السفارة الإسرائيلية في لندن قد تلقت تحذيرات جدية بتهديدات متوقعة قبل وقوع التفجيرات بساعات من قبل السلطات البريطانية، ثم تم نفي تلك الأخبار لاحقاً، والمثير حقاً أن شارون قد أعطى تعليماته عقب ذلك إلى وسائل الإعلام اليهودية في "إسرائيل" بعدم تسليط الضوء على تفجيرات لندن وإفقال الموضوع، ما يثير علامات استفهام جدية!

كما أن الاحتقان داخل أوروبا نفسها قد وصل ذروته قبل انعقاد قمة الثماني في اسكولتندا، بين كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، والأهم هو ذلك الصراع الدولي القائم بين ضفاف الأطلسي - أوروبا وأميركا- وانعكاساته على القضايا الدولية وهو أمر بادٍ للعيان، خصوصاً إثر إصرار الأخيرة على التهام كعكة العراق بمفردها، وتسليطها

على السودان للاستئثار بثرواته المكتشفة حديثاً، هذا فضلاً عن تأزم العديد من القضايا الدولية وعدم معالجة العالقة منها، كمشكلة الاحتباس الحراري والمحكمة الجنائية الدولية وأزمة التسوية في فلسطين والمستنقع الذي غرقت فيه أميركا في العراق، والصورة الشنيعة التي تشكلت في أذهان البشرية عنها بفضل معسكرات الاعتقال والتعذيب، والاختراقات الواضحة والفاضحة لحقوق البشر.

ومن الجدير ذكره هنا، إن غالبية الجماعات العسكرية، مختربة ومكشوفة ومتابعة عن كثب، فضلاً عن أنها تتميز بقلّة وعيها السياسي، ما يعني إمكانية استغلالها، كل ذلك وغيره، يجعل الحديث عن التفجيرات الأخيرة أكثر تعقيداً مما يطرح، وأبعاده أكبر من أن تُلخص في أن القاعدة ضربت من جديد، وأن الموعد القادم قد يكون في الدانمرك أو في غيرها.

هذا هو ما ينبغي أن يعيه المتابعون، خاصة المسلمون، الذين يراد لهم أن يغرقوا في زوايا ضيقة يتم تليبهم فيها، ما يفقدهم القدرة على التمييز ويمنعهم من إحصار الأمور كما يجب، مما يؤدي إلى شلهم عن اتخاذ مواقف سليمة، كما يؤصل الشعور بالعجز فيهم، ويدفعهم إلى التبرؤ من بعضهم، ويجعلهم رهن ما يصاغ لهم من سياسات مأكرة.

2005/7/11م

المهندس حسن الحسن

نائب ممثل حزب التحرير في المملكة المتحدة

=====

#رايس تفضح عملاء أميركا في الشرق الأوسط

تاريخ النشر : 2005-23-06 |

في محاضرة ألقته في الجامعة الأمريكية في القاهرة بعيد ظهر الأحد 2005/06/19م أمام قرابة ألف مصري وجهت لهم الدعوات من قبل السفارة الأمريكية بالقاهرة. أقرت رايس بان الولايات المتحدة أخطأت عندما سعت على مدى ستين عاماً إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية ولم ننجز أيًا منهما .

هذا بالضبط ما كان قد قاله بوش أثناء إلقاءه كلمة يوم 2005/03/09م أمام كلية الحرب التابعة لجامعة الدفاع القومي في واشنطن، حيث تعهد «بأن يكون نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط هو ما يميز فترة رئاسته الثانية، وأكد الرئيس الأميركي جورج بوش أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لم تعد تستهدف دعم الأنظمة الشمولية بحجة الحفاظ على الاستقرار، معتبراً أن الأنظمة القمعية «لن تكون جزءاً من المستقبل، بل هي جزء من ماضٍ فقد صدقته».

بهذا يكون بوش بعبقريته السياسية الفذة والتي فاق بها عبقرية وزيرة خارجيته ريس قد سبق إلى كشف عمالة الأنظمة الدكتاتورية، أنظمة العسكر والحكم البوليسي في الشرق الأوسط.

من المعلوم أن ما تواجهه المنطقة الشرق أوسطية منذ خمسينات القرن الماضي من حكم تعسفي قمعي لم يكن إلا بفضل أميركا التي حاولت أن تثبت عملاءها على كرسي الحكم في حمية الصراع الأوربي الأميركي خاصة الأنجلوأميركي على الشرق الأوسط لنهب ثرواته الطبيعية والتحكم بموقعه الإستراتيجي بما فيه المضائق والممرات البحرية، وأما الآن فأمركا بعد أن ثبتت نفوذها واستعمارها في الشرق الأوسط ترى أن تثبته أكثر وأكثر خاصة بعد أن أصبحت إرهابات النصر للإسلام محسوسة لدى أميركا وغير أميركا من دول الكفر.

وفي بيان لأهمية دور مصر في مشروع تثبيت القيم الأميركية المسمى " الشرق الأوسط الكبير"، لترسيخ النفوذ الأميركي والهيمنة الأميركية بتحويل الاستعمار السياسي والاقتصادي إلى استعمار فكري وكذلك رسالة تشجيع واضحة للحركات التي ظهرت فجأة ودون سابق إنذار بأن أميركا معكم وترعاكم قالت ريس في شرم الشيخ إن «مصر دولة مهمة للغاية والرئيس (حسني) مبارك بدأ هذه العملية واتخذ الخطوة الأولى التي تعد جوهرية في أن تكون هذه الانتخابات حرة وعادلة وتوفر الفرص للمعارضة في أن تكون لها مساحة في وسائل الإعلام وأيضاً بأن يكون هناك تنافس في هذه الانتخابات، واعتقد أن الأصدقاء المصريين يفهمون ذلك، وأرى أيضاً أنهم سيتحملون هذه المسؤولية نظراً لأن العالم كله يراقب ما يجري حالياً في

مصر نظراً إلى أهميتها في المنطقة، ولقد ناقشنا ذلك وأتمنى أن أرى هذه الانتخابات».

وبخصوص فرض القيم والأفكار والمفاهيم الحضارية الغربية بنمط أميركي فقد قالت راييس أيضاً في شرم الشيخ أن الولايات المتحدة «لا تمثل حكماً ولكنها تتحدث عن القيم والمبادئ والمعايير التي نؤمن بها»، وأضافت «أعتقد أنها أمور كونية وعالمية واعتقد أن الشمولية موجودة في هذه المنطقة فمن على وجه الأرض لا يريد أن يصل إلى ما نأمل أن نحققه من قيم؟..... واعتقد انه على مدار التاريخ فإن الولايات المتحدة تدعم هذه القيم، وبالتالي لا بد أن نؤكد حقيقة أن الأمر يستغرق بعض الوقت». وأقرت راييس بأن «العملية ليست باليسيرة لكننا لن نتوقف عن العمل لمصلحة هذه القيم والمبادئ».

وفي إطار فرض القيم الأميركية تحدثت راييس في محاضرتها في الجامعة الأميركية، فتحدثت مطولاً عن المرأة وقالت إن النجاح الحقيقي للديمقراطية يعتمد على بناء الشخصية العامة والفضائل الشخصية... وهناك من يقول إن الديمقراطية هي للرجال فقط... وفي الواقع فإن العكس هو الصحيح... فنصف الديمقراطية ليس ديمقراطية كما قالت واحدة من المسلمات اللاتي يلعبن دوراً قيادياً، أن المجتمع مثل الطير له جناحان، والطير لا يلق إذا كان أحد جناحيه مكسوراً. وقالت «إن المرأة تلهما جميعاً، ففي الكويت على سبيل المثال احتجت المرأة حتى حصلت على حقها في التصويت ووافق مجلس الأمة الكويتي على ذلك».

وأما أن الهدف الأميركي هو فرض الاستعمار الفكري الذي سينتج الاستعمار الحضاري، وأن أميركا ترغب بفرض الحضارة الغربية على النمط الأميركي بحذافيرها فأتضح جلياً عندما حاولت راييس في محاضرتها تلك أن تدافع عن الحضارة الغربية في ظل ما أصبح معروفاً من أن الحضارة الغربية أنتجت الشذوذ الجنسي والتفكك الأسري والانحلال الاجتماعي والانحلال الأخلاقي والجريمة المنظمة المعروفة بالمافيا، فرأت راييس الدفاع عن الحضارة الغربية بقولها " أن هناك من يقول إن الديمقراطية تدمر المؤسسات الاجتماعية وتؤدي إلى تآكل المستويات الأخلاقية، ولكن الواقع عكس ذلك تماماً".

وفي اعتراف واضح بل فضح لتلك الحركات التي باتت فجأة تدعو إلى الديمقراطية في الشرق الأوسط ومصر خاصة، بأنها تتلقى الدعم من أميركا حالها حال الحكام الحاليين في معظم البلاد العربية والتي باعترافها واعتراف بوش من قبل مدعومة من أميركا، فقد قالت راييس في المحاضرة إن الإدارة الأميركية لا تفرض الديمقراطية بل تدعمها لأن الديمقراطية لا تأتي من الخارج، ووجهت نداءً ملحاً من أجل تغييرات ديمقراطية في الشرق الأوسط. وقالت إنها تساند التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب في المنطقة ولم يعد الخوف من التغييرات مبرراً لعدم إقرار الحرية والديمقراطية، وقالت إن الرئيس الأميركي جورج بوش جعل إحلال الديمقراطية في العالم العربي إحدى أولوياته لمواجهة الإرهاب والتطرف.

ومن كلامها عن بوش فإن الهدف من وراء حمى الإصلاح والدمقرطة الأميركية، هو وبكل بساطة نشر الديمقراطية الغربية بما فيها من قيم وأفكار ومفاهيم حضارية غربية منحة لتثبيت النفوذ الأميركي في المنطقة الشرق أوسطية، من أجل محاربة ما أسمته أميركا الإرهاب، وإن كانت أميركا تقصد لمحاربة الإسلام، لمنعه من أن يعود نظاما سياسيا مطبقا في دوله تحمله هدى ونور للبشرية، فتخرج العباد من جور الأديان إلى عدل الإسلام.

بقلم: شوقي سليمان

www.al-aqsa.org

=====

الشرق الإسلامي بين المشاريع الرومانية والأطماع الفارسية

الحمد لله رب العالمين ؛ خلق الخلق بقدرته، وقضى فيهم برحمته وعدله ، لا يقع شيء إلا بأمره، ولا يقضى شأن إلا بعلمه ((يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ)) أحمدته على ما هدانا وأولانا ، وأشكره على ما أعطانا وآوانا ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ؛ لم يقدره الخلق حق قدره، ولا عبده حق عبادته ((وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ)) وأشهد أن نبينا وحبيبنا وقودتنا محمدا عبد الله ورسوله ؛ أرسله الله تعالى بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره

الكافرون، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين.

أما بعد : فاتقوا الله - عباد الله - وأطيعوه ؛ فإن العباد مهما بلغوا مفتقرين إلى ربهم ، محتاجون إليه في كل لحظة وحين ، وإذا اشتدت المحن ، وعظم الكرب ، فلا فرج ولا مخرج إلا بالله العليم القدير ((قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فذل فذلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ)) (يونس : 31،32).

أيها الناس: لقد أنعم الله تعالى على البشر عامة بدين الإسلام الذي هو الرحمة والعدل ، ثم كانت النعمة الخاصة لمن أسلم دينه لله تعالى، واتبع الحق من ربه، وجانب الباطل بأديانه المختلفة، ومذاهبه المتعددة، فانزع من أدران الوثنية ، ومن أوضار الأديان المحرفة، وسلم من ظلمات الإحداث والبدعة، فكان إسلامه نقياً صافياً كما شرعه الله تعالى وارتضاه ، وأنزله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وتلك نعمة لا يدرك كثير من المسلمين عظمها وقدرها ، فلا يشكرون المنعم علينا بها ((قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)) (الحجرات: 17) .

إن العرب في جاهليتهم لم يكونوا شيئاً يذكر ، ولا أمة تعرف فتهاج ، ولم يحسب الآخرون لها أي حساب؛ لأنهم كانوا قبائل متفرقة ، وعشائر متناحرة ، يفني بعضهم بعضاً في سبيل ناقة عقرت، أو خيل سبقت، أو كلمة قيلت ، وكانت السيادة للفرس والروم.

لقد كانت القبائل العربية المتاخمة لبلاد الفرس أو لبلاد الروم تابعة لإحدى هاتين القوتين العظميين آنذاك ؛ فملوكهم يعينون بقرارات من قصور الأكاسرة والقيصرة ، وأبناؤهم يرمى بهم بين السيوف والرماح لصنع أمجاد ليست لهم ، وإنما هي لملوك الفرس والروم ، فاصطنع الفرس قبيلة لحم اليمانية ومنحوا رؤساءها لقب (الملوك) فكان منهم ملوك المناذرة، واصطنع الروم قبيلة تنوخ العدنانية ومنحوا رؤساءها أيضاً

لقب (الملوك) فكان منهم ملوك غسان ، وكم أهرقت من دماء لأبناء هاتين القبيلتين وأحلافهما في سبيل عرشي كسرى وقيصر .

والحرب بين فارس والروم قديمة قدم دولتيهما ، تكون الغلبة للفارس تارة، وتارة أخرى تكون الغلبة للرومان.والفارس أسبق في الدولة والقوة من الرومان ، ولما سبي اليهود بأيدي البابليين وُنقلوا إلى العراق أعادهم أمبراطور فارس قورش الإخميني إلى فلسطين قبل ميلاد المسيح عليه السلام بخمسة قرون وزيادة ، وكان ذلك أول تقارب تاريخي بين الفرس واليهود ، و قبل الميلاد بثلاثة قرون وزيادة قامت للرومان دولة وثنية قوية على يد الإسكندر المقدوني الذي يعده الأوربيون أعظم قائد روماني في التاريخ ، ففضى على دولة الفرس ، وضمها إلى مملكته ، ولكن الفرس أعادوا دولتهم بعد قرن من الزمان ، وقويت دولتهم بعد قرون خمسة في عهد الساسانيين، وظلت الحروب والثارات مشتعلة بين الفرس والروم قرونا تباعا ، وكانت قبائل العرب من حطب حروبهم.

وبعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم شن كسرى الفرس إبرويز حربا ضروسا على الروم استولى فيها على بلاد الشام ومصر ، وسلب الرومان صليبهم الأكبر، ونقله من بيت المقدس إلى المدائن عاصمة الفرس ، وهذه الحادثة هي التي ذكرت في القرآن ((الم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِّن بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)).

أي: غلبهم الفرس، وسيُغلب الفرس على أيدي الرومان بوعد من الله جل جلاله ، ووقع ذلك ؛ إذ تولى هرقل عرش القياصرة فشن حربا ضروسا على الفرس استرد بها الشام ومصر ، وهاجم الفرس في بلادهم ، وكسر قوتهم ، واستولى على أموالهم ، وفرض الجزية عليهم. ووضعت الحرب أوزارها بين الفرس والروم لبدأ عهد جديد على أيدي المسلمين ؛ إذ بشر النبي صلى الله عليه وسلم بفتح بلاد الفرس وبلاد الروم فقال عليه الصلاة والسلام : ((إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، والذي نفسي بيده لتنتفن كنوزهما في سبيل الله)) [1].

وفي حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال له النبي صلى الله عليه وسلم: ((لئن طال بك حياة لتقتن كنوز كسرى)).

وبشر عليه الصلاة والسلام أول جيش مسلم يغزو الروم فقال صلى الله عليه وسلم: ((أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم)) [2].

وأخبر عن الاستيلاء على قصر كسرى فقال عليه الصلاة والسلام: ((عُصيبة من المسلمين يفتتحون البيت الأبيض بيت كسرى)) [3].

ولما وضعت الحرب أوزارها بين المسلمين والمشركين عقب صلح الحديبية كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى ملوك العالم آنذاك يدعوهم إلى الإسلام ومنهم كسرى وقيصر ، فأما كسرى فأخذته العزة بالإثم ، واستكبر ذلك واستعظمه ؛ لما قام في قلوب الفرس من احتقار العرب ، والإضرار بهم ، فمزق كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعا عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يمزق الله ملكه كل ممزق.

وأما قيصر الروم فقد مشى من حمص إلى القدس شكرا لله تعالى لما نصره على الفرس ، فورد عليه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت المقدس ، ثم طلب أحدا من العرب يسألهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان المسؤول أبا سفيان قبل أن يسلم ، وجرت المحاوراة المشهورة التي أعلن فيها هرقل صدق النبي صلى الله عليه وسلم وقال لأبي سفيان: (وإن يك ما قلت حقا فيوشك أن يملك موضع قدمي هاتين ، ولو أرجو أن أخلص إليه لتجشمت لقاءه ولو كنت عنده لغسلت قدميه) وكاد هرقل أن يسلم لولا خوفه على ملكه فخر الإسلام وما بقي له الملك .

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ووفاة الصديق أبي بكر رضي الله عنه ، وفي خلافة الفاروق عمر رضي الله عنه كسر المسلمون الروم في وقعة اليرموك وفتحوا الشام وبيت المقدس بقيادة خالد وأبي عبيدة رضي الله عنهما ، وودع هرقل سورية وداعا لا لقاء بعده.

ثم كسر المسلمون الفرس في القادسية بقيادة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وتتبعهم سعد في مواقع كثيرة إلى أن فتح الله عليه المدائن عاصمة الفرس ، وأخضعها للإسلام ، ودخل سعد قصر كسرى الأبيض الذي بشر النبي صلى الله

عليه وسلم بفتحه ، وصلى سعد رضي الله عنه في إيوانه. ثم قضى المسلمون على تجمعات الفرس في نهاوند بقيادة النعمان بن مقرن المزني رضي الله عنه سنة إحدى وعشرين للهجرة.

وهكذا انتهت الدولتين العظميين آنذاك فارس والروم على أيدي أهل الإسلام ، وأما شعوب هاتين الدولتين ، فكثير منهم دخلوا في دين الله تعالى ، وبقي كثير منهم تحت حكم المسلمين بعقد الذمة ، ثم أسلم أكثرهم لما عرفوا الإسلام، ورأوا عدل المسلمين فيهم ، ورحمتهم بهم ، حتى كانوا أرحم بهم من ساستهم الذين حكموهم من قبل ، وبعضهم هاجروا إلى بلاد لم يصلها الإسلام ، وبعضهم أظهر الإسلام وأبطن الكفر، وعمل هؤلاء المنافقون الباطنيون على زعزعة المسلمين من داخلهم ببث الفرقة بينهم ، ونشر الأراجيف فيهم.

وذات يوم ظهر الحقد الفارسي المجوسي على عمر رضي الله عنه الذي فتحت فارس في خلافته؛ إذ طعنه غلام مجوسي كان يمسح على رؤوس الصبيان الفرس ويقول : أكلت العرب كبدي، أكل عمر كبدي ، فغدر بالمسلمين وقد أمنوه ، وقتل خليفتهم وهو يصلي بالناس ثم قتل نفسه.

وبعدها بسنوات قلائل أظهر ابن سبأ اليهودي المنافق نغمته على عثمان رضي الله عنه ، وأتبعها بادعاء التشيع لآل البيت ، حتى علا كعبه ، وظهر أمره ، وزاد أتباعه ، فسار على رأس فتنة قتلوا فيها الخليفة عثمان رضي الله عنه ، ومن ثم فرقوا الأمة ، وقسموها إلى طوائف ومذاهب ، واستحسن كثير من الفرس التمدد بالمذاهب السبئية الباطنية التي تدعي التشيع لآل البيت ؛ بغضا للعرب، ومخالفة لهم ، لا محبة لآل البيت . وتبعهم في ضلالهم هذا كثير من دهماء العرب وجهالهم، وعادت العنصرية الفارسية لأهلها من جديد رغم أن الإسلام ألغى العنصريات والعصبيات الجاهلية، وكانت هذه المذاهب الباطنية قد استمدت أكثر عقائدها من عقائد اليهود ومبادئهم وكان هذا هو التقارب الثاني بين الفرس واليهود.

وبلغ من عصبية الباطنيين وحقدهم أنهم مالتوا أعداء الإسلام على المسلمين طوال تاريخهم ؛ فالعبيديون الباطنيون في مصر والشام سلّموا رقاب المسلمين للصليبيين في الحملة الصليبية الأولى، ولم ينج من سيوف الصليبيين إلا حاكم بيت المقدس

من قبل بني عبيد وحاشيته وأهله ؛ إذ خرجوا من القدس سالمين بأعين الصليبيين الذين قتلوا كافة المسلمين .

وإخوانهم القرامطة المجوس هم الذين قتلوا الحجاج في حرم الله تعالى يوم التروية ، وردموا بجثثهم بئر زمزم، واقتلعوا الحجر الأسود وأخذوه معهم ، وخطب رأسهم أبو طاهر القرمطي المجوسي على باب الكعبة مدعيا الربوبية ، مستهزئا بسورة الفيل ، سائلا عن الطير الأبايل ، عليه من الله ما يستحق .

ونصير الدين الطوسي والمؤيد ابن العلقمي سهّلا للنتنر غزو بغداد والقضاء على الخلافة العباسية في مؤامرة قذرة حفظها التاريخ للباطنيين، والصفويون المجوس استعانوا بأعدائهم الرومان ضد خلافة بني عثمان ، وكانوا من أهم الأسباب التي حالت دون فتح العثمانيين لأوربة الغربية ؛ إذ وقفت جيوش بني عثمان على أبواب فينا بسببهم ، وللفرس المجوس وأتباعهم من الباطنيين العرب صولات وجولات وخيانات أيام الاستعمار الغربي لبلاد أهل الإسلام ، ولا زال كيدهم ومكرهم بأهل الإسلام إلى يومنا هذا ، وظهر لكل الناس في الحملة الاستعمارية الإنجيلية الجديدة دور الفرس في إسقاط العراق وبلاد الأفغان تحت أقدام الاحتلال ، ومفاخرتهم بذلك وإعلانه على الملأ دون حياء ولا موارد ، ومن ثم عملوا من الجرائم البشعة بأهل الإسلام ما هاب المحتل الصائل أن يعمل مثله ، فهذه حال الفرس المجوس مع المسلمين .

وأما الرومان فقد سيروا للمشرق المسلم خلال مئتي سنة ثمانى حملات صليبية كبرى ، وقضوا على الإسلام في الأندلس، وأبادوا المسلمين فيها ، ونصّروا من سلم من الإبادة والتهجير وعقب سقوط الخلافة العثمانية انتهبوا أمصار المسلمين ، وقسموها بينهم فيما عُرف بالاستعمار والانتداب الأجنبي، وما خرجوا منها إلا وقد سيطروا عليها سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، ولا زال هذا دأبهم إلى يومنا هذا .

تلك كانت أبرز العناوين في علاقة المسلمين بالفرس وبالروم وأهم الملامح من تاريخ الصراع الروماني الفارسي الذي يوشك أن يندلع من جديد على أراضي المسلمين ؛ ليكون حطبه بلاد أهل الإسلام وأبناءهم ومقدراتهم ، كما كان العرب في جاهليتهم حطبا لحروب فارس والروم .

حفظ الله بلاد المسلمين من كل سو ومكروه، وأدار الدائرة على أعدائهم ، إنه على كل شيء قدير

أقول ما تسمعون وأستغفر الله لي ولكم.

الخطبة الثانية

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فانقوا الله - أيها المسلمون - وأطيعوه ، واشكروا نعمه ولا تكفروه : ((وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَالَّذِينَ مِنَ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ * بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ)) (الزمر : 66،65) .

أيها الناس: في كل أمة من الأمم ، وفي كل جنس من أجناس البشر أبرار وفجار ، وخيار وأشرار، وكما كان في العرب أبو جهل وأبو لهب كان في الفرس وفي الروم كفار ككفار العرب، وكما كان في العرب مؤمنون صالحون كان في الفرس والروم مؤمنون صالحون، يتقدمهم في الإيمان والهجرة والصلاح: سلمان الفارسي، وصهيب الرومي، اللذان سبقا إلى الإسلام قبل عزّ المسلمين ، وقبل ذلة الروم وفارس، فرضي الله عن سلمان وعن صهيب.

بيد أن الدولة الفارسية المستقوية في هذا العصر قد قدمت عصبيتها لعرقها على إسلامها، ولا زالت تفاخر بفارسياتها على لغة القرآن، وتسعى جاهدة لإعادة الأمجاد الفارسية التي قضى عليها الإسلام ، ويكفي فيهم أنهم يفاخرون بالمجوسي الذي قتل عمر رضي الله عنه، ويعدونه من شهدائهم وهو لم يدخل في الإسلام ، ولم يسجد سجدة واحدة لله تعالى. ولا زالوا يزرون بالصحابة رضي الله عنهم ويكفرونهم ويلعنونهم ، وأشد ما تكون نقتهم على عمر وسعد بن أبي وقاص؛ لأن فتح فارس، وإطفاء النار التي كانوا يعبدها أجدادهم إنما كان في خلافة عمر، بقيادة سعد، رضي الله عن عمر وعن سعد وعن الصحابة أجمعين.وقد تواردت أخبار مذابح جماعية في العراق لكل من كان اسمه عمر ولو كان فاسقا أو زنديقا فضلا عن أن يكون مسلما صالحا.

وإذا كانت قبائل العرب في الجاهلية وقودا لحروب فارس والروم ؛ فإن التاريخ يعيد نفسه في الأحداث المعاصرة؛ إذ أضحت بلاد العرب والمسلمين موقع تصارع وتنافس بين القوتين الفارسية الباطنية، والرومانية الإنجيلية الصهيونية.

وليعلم من اختاروا المذاهب الباطنية من أبناء العرب، وانضوا تحت لواء الأمة المجوسية، وكان ولاؤهم لها أعظم من ولائهم لدولهم ، ليعلموا أن مذهب المجوس يقوم على العنصرية للعرق والجنس فلا مكان لهم فيه ، ومهما قدموا للفرس فلن يحظوا عندهم بشيء؛ لأن أصولهم ليست فارسية، إن هم إلا أجراء وعمال ينفذون المخططات الفارسية فحسب ثم يُلفظون كما لُفظت قبائل العرب المنضوية في الجاهلية القديمة تحت اللواء الفارسي ، بل إن في عقائد الفرس الجدد أنهم متى تمكنوا أبادوا غير جنسهم ممن هم يدينون بدينهم ، ويتمذهبون بمذهبهم الباطني ، فاتباع المذهب لا يلغي العصبية، ولا سيما إن كان العرق عربيا ، والعرق عندهم فوق الدين.

وليعلم من اختاروا الترويج والتمكين للمشاريع الإنجيلية الصهيونية في بلاد المسلمين تحت ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير أو الجديد ، أنهم مجرد عمال وخدم يجري استخدامهم وانتعالهم ثم استبدالهم، وليسوا أكثر من غسانة جدد عند رومان جدد ، ولا يزال الرومان يحتقرونهم أبد الدهر.

وما أضحت بلاد أهل الإسلام ومقدراتهم ألعوبة في أيدي الأعداء، وميدانا لتنافس جديد بين الفرس والرومان في هذا العصر إلا بسبب الذنوب والمعاصي التي أورثت المسلمين ذلا وصغارا وتفرقا حتى هانوا على أعدائهم..عصوا الله تعالى فذلوا وهانوا، وتفرقوا واختلّفوا فضعفوا واستكانوا ، ولا يزالون متربصين ينتظرون ما تسفر عنه هذه الحروب المشتعلة التي تطحن بلادهم، وتستنزف أموالهم ، وتخرب عمرانهم، وثمراتها لغيرهم، وعلقمها عليهم، ولا حول لهم ولا قوة إلا الانتظار والتربص فهم غير قادرين لا على الفعل، ولا على رد الفعل، ولا على إيقاف الحرب، نعوذ بالله من الذل والهوان ، ولا مخرج من ذلك إلا بالتوبة من الذنوب، واللجوء إلى الله تعالى، وإزالة أسباب الفرقة والاختلاف، وكل ما يجري نحن مسئولون عنه أمام الله تعالى ثم أمام التاريخ

بذنوبنا وبما كسبت أيدينا، فتوبوا إلى الله أيها المسلمون لعلكم تحفظون وتتصرون
(عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا) (النساء: 84).

وصلوا وسلموا على نبيكم كما أمركم بذلك ربكم.

[1] متفق عليه.

[2] رواه البخاري .

[3] رواه مسلم .

=====

أفي جهاد الصليبيين الغزاة شك ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

فضيلة الشيخ عبد المحسن العبيكان وفقه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأسأل الله لي ولكم العافية في الدنيا والآخرة وبعد :
فانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم : (الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله ؟
قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) , ومن باب التواصي بالحق
ووجوب المناصحة بين المسلمين أكتب لكم بعض التعقيبات والإيرادات على ما
طرحتموه وتطرحونه في الحوارات الفضائية والصحفية من بيان موقفكم من قيام
المجاهدين السنة في أرض الرافدين برفع راية الجهاد ضد العدو الصليبي المحتل
الذي غزا المسلمين في عقر دارهم ، وقصدي من هذه المناصحة بالدرجة الأولى أنتم
بارك الله فيكم ؛ فإني أخاف عليكم من تبعات هذه الفتوى في الدنيا والآخرة , وإلا
والحمد لله فالسواد الأعظم من المسلمين علمائهم وعامتهم قد أنكروا هذه الفتوى
واستغربوا أن تصدر من أمثالكم .

أسأل الله عز وجل أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى
صراط مستقيم والآن أرجو أن تفتح قلبك لهذه المناصحة وأن تتقبلها بصدر رحب وأن
تحسن الظن بمسديها لكم .

فضيلة الشيخ : يرد على فتواكم بعدم مشروعية الجهاد في العراق الإيرادات التالية :

الإيراد الأول : من المعلوم أن الفتوى الشرعية حتى تكون مسددة وصائبة فلا بد لها من ركنين اثنين :

الأول : معرفة الواقعة التي يراد الافتاء فيها من جميع الجوانب .

الثاني : معرفة حكم الله فيها أو في مثلها وحينئذ ينزل الحكم على الواقعة وبهذا يتم إصابة الحق إن شاء الله تعالى ولتطبيق هذه القواعد على ما يدور الآن من جهاد وقاتل بين المسلمين وبين الكفرة الصليبيين الغزاة و المظاهرين لهم من المنافقين في العراق يتبين لنا ما يلي :

أولاً : توصيف الواقع : والواقع في أرض العراق أنها أرض إسلامية غزيت من قبل الأمريكان الكفرة وحلفائهم من الغرب والشرق واحتلوا هذه الأرض الإسلامية وفتنوا المسلمين أصحاب هذه الديار في دينهم ودمائهم وأعراضهم واقتصادهم .
ومما يتعلق بوصف الواقع أيضاً أن غزو الكفار لأرض العراق سيتعداه إلى الدول المجاورة للعراق فيما لو انتصر الكفار وفرضوا سيطرتهم على العراق - لا قدر الله تعالى - وهذا ما يلوحون به بل يصرحون به أحياناً بما يسمى بـ مشروع الشرق الأوسط الكبير -

ثانياً : معرفة حكم الله عز وجل في مثل هذه الواقعة :

قد حسم علماء الإسلام هذا الأمر بما لا يدع مجالاً للشك ولا للتردد والحيرة حيث قسموا الجهاد في سبيل الله عز وجل إلى قسمين :

(1) جهاد الطلب : وهو طلب العدو في أرضه وإخضاعه لدين الإسلام وهو فرض كفاية إلا أن يطلب الإمام النفير من عموم المسلمين فعندئذ يتعين ، وكذلك الحال فيما لو حضر المسلم الصف للقتال فلا يجوز له حينئذ النكوص عن القتال ولو كان القتال في أصله كفائياً .

(2) جهاد الدفع : وهو جهاد الكفار الذين هاجموا المسلمين في عقر دارهم وراموا احتلال بلاد المسلمين وفرض حكمهم عليهم .

وهذا النوع من الجهاد هو الذي أفتى فيه أهل العلم بأنه فرض عين على أهل هذا البلد المغزو حسب القدرة المتاحة لهم فإن لم يستطيعوا وجب على من يليهم من بلدان المسلمين نصرتهم وفي ذلك .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : (وإذا دخل العدو بلاد المسلمين فلا ريب أنه يجب دفعه على الأقرب فالأقرب ، إذ بلاد المسلمين كلها بمنزلة البلدة الواحدة) [1] .

وقد نقل رحمه الله تعالى الإجماع على وجوب جهاد الدفع هذا ، وأنه لا يشترط له شرط من توفر القدرة التامة والإمكانات ، بل إن العدو يدفع حسب الإمكان ؛ يقول رحمه الله تعالى : (وأما الدفع فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمة والدين فواجب إجماعاً ، فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه ، فلا يشترط له شرط بل يدفع بحسب الإمكان ، وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم الكافر وبين طلبه في بلاده) [2].

ولما سئل رحمه الله تعالى فيما لو تعارض إنفاق المال في الجهاد الذي يتضرر بتركه مع إطعام الجياع أفتى رحمه الله بقوله: (قدمنا الجهاد وإن مات الجياع كما في مسألة التترس وأولى ؛ فإن هناك - التترس - نقتلهم بفعالنا وهنا يموتون بفعل الله) [3].

ويقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى : (فقتال الدفع أوسع من قتال الطلب وأعمّ وجوباً ، ولهذا يتعين على كل أحد أن يقوم ويجاهد فيه : العبد بإذن سيده وبدون إذنه ، والولد بدون إذن أبويه ، والغريم بغير إذن غريمه ، وهذا كجهاد المسلمين يوم أحد والخندق ، ولا يشترط في هذا النوع من الجهاد أن يكون العدو ضعفي المسلمين فما دون ، فإنهم كانوا يوم أحد والخندق أضعاف المسلمين ، فكان الجهاد واجباً عليهم ، لأنه حينئذ جهاد ضرورة ودفع ، لا جهاد اختيار) [4]

فهل يدع هذا الكلام الواضح الصريح الذي صرح به هذان العالمان الجليلان في حكم جهاد الدفع من قول لقائل أو فتوى لمفت بأن جهاد الأمريكان الغزاة في العراق غير مشروع

الإيراد الثاني : من حجج المانعين من جهاد المحتلين في العراق عدم مقدرة المسلمين هنالك على قتال الأمريكان وحلفائهم ؛ وذلك لضعفهم وللأضرار العظيمة التي تصيب المسلمين من عدوهم من جراء ذلك .

والجواب على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : سبق كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وتلميذه ابن القيم رحمه الله تعالى وذلك بقولهما إن جهاد الدفع لا يشترط له شرط بل يدفع العدو الصائل حسب الإمكان ؛ لأنه جهاد ضرورة ودفع لا جهاد اختيار ، ولا أرى داعياً إلى نقل كلامهما مرة ثانية فليرجع إليه في الفقرة السابقة .

الوجه الثاني : إن القول بأن المسلمين في العراق لا قدرة لهم ولا حيلة لدفع عدوهم الكفار والمحتل كلام يكذبه الواقع ويرده ، فما نراه اليوم ونسمعه من الإثخان الشديد والنكاية العظيمة بالكفرة الغزاة من قبل المجاهدين شيء يثلج صدور كل مسلم صادق محب لدينه وأهل ملته ، وقد اعترف العدو الكافر بهذه المعاناة والإثخان مع محاولته التعقيم الشديد على نقل أخبار قتلاه وجرحاه وخسائره الكبيرة ، فكيف يقال إنه لا قدرة للمسلمين هناك على قتال عدوهم ونحن نرى ونسمع ما يشفي صدورنا من هزائم متلاحقة للكفرة وأذئابهم من المنافقين ؟

الوجه الثالث : لو سلمنا باشتراط القدرة لجهاد المحتل في العراق فما هي حدود هذه القدرة ومن الذي يحددها ؟

وللجواب على ذلك نرجع إلى ما سبق بيانه من أن الفتوى والحكم على الشيء يقوم على معرفة الواقعة التي يراد الحكم فيها ، وعلى معرفة حكم الله في مثلها ، وإذا أردنا أن نطبق هذه القاعدة هنا على مسألة القدرة على قتال الغزاة في العراق فمن الذي يصف لنا هذا الواقع ويحدده بدقة ؟ أهم الذين يعيشون هذا الواقع ويعرفون ما عندهم من القدرة وما عند عدوهم ؛ ويعلمون الملابس والظروف المحيطة بهم وغير ذلك من المسائل التي لها أثر في إعطاء الوصف الدقيق ؟ أم أن الذي يصف هذا الواقع وبالتالي يفتي فيه هو من يجهل هذا الواقع ممن هو بعيد عن البلد وظروفه ومجريات الأمور فيه ولا دراية له بأحوال المجاهدين وقدراتهم ولا حال عدوهم وما يعاني من مشاكل وورطات ؟ لا شك أن الجواب البدهي الموافق لقواعد الفتوى هو أن الذي يحدد القدرة ووجوبها من عدمها هو من يعيش في هذا الواقع ويراه ويلمسه ، ويعاينه يوماً بعد يوم ، فلا جرم أن كانوا هم أولى من يفتي في ذلك فهم الذين يقاسون حر

وجرم العدو الغازي ويلمسون جنبه وخيبته ؛ وثقتهم بالله عز وجل كبيرة في إلحاق الهزيمة به ولو بعد حين .

فليتق الله عز وجل أولئك الظالمون لأنفسهم الذين يفتون في واقع الجهاد وهم بعيدون عنه لا يعلمون عنه إلا نتقاً من هنا وهناك . وقد يكون أغلبها من الإعلام المضلل المخذل . وليتركوا الحكم على الوقائع لأهلها الذين يعانون حرها وقرها ، ويعرفون مدخلها ومخرجها . نسأل الله عز وجل أن يرفع عنهم البلاء وأن يثبت أقدامهم وينصرهم على القوم الكافرين .

الإيراد الثالث : عندما غزا الروس الشيوعيون بلاد الأفغان في العقود الماضية أجمع علماء المسلمين على مشروعية جهاد الشيوعيين هنالك ، وهب أغنياء الأمة وأغلب حكامها في مساندة المجاهدين في أفغانستان بالمستطاع من المال والعتاد والرجال ، وبعد أن هزم الله الشيوعيين على أيدي المجاهدين وخرجوا أدلة صاغرين بعد ذلك بسنوات غزا الصليبيون أرض أفغانستان بقيادة أمريكا الطاغية ثم قامت بعد ذلك بغزو العراق واحتلاله والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بقوة هو :
ما الفرق بين غزو الشيوعيين لبلاد أفغانستان وبين غزو الأمريكان الكفرة لبلاد الأفغان والعراق ؟

أليس كلاهما عدوين كافرين قاما بغزو المسلمين في عقر دارهم واحتلوا بلادهم ؟ إذن فما معنى كون الجهاد مشروعاً ضد الشيوعيين عندما احتلوا أفغانستان وليس مشروعاً عندما احتل الأمريكان الكفرة أفغانستان والعراق ؟ وما معنى أن يهب المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها لنصرة إخوانهم المجاهدين في أفغانستان . هذا بنفسه وذاك بماله ، وآخر برأيه وخبرته . ثم لا نجد هذه المناصرة للمجاهدين في أرض العراق المحتلة إلا من قلة من الناس على خوف ووجل ؟ أليس في هذا تفريق بين متماثلين وتطبيق لمعيارين ؟ وإن لم يكن هذا هو الواقع فما هو الجواب إذن ؟
إني لا أجد جواباً مقنعاً إلا القول بأن أمريكا كانت راضية مؤيدة لذلك الجهاد لأنه ضد أعدائها الروس ، أما في العراق فإن أمريكا هي الغازية وبالتأكيد هي المستهدفة بالقتال والجهاد ، هذا هو الجواب المقنع لهذه التساؤلات المحيرة ، ولكن هل هذا

الجواب هو المنجي بين يدي الله عز وجل ؟ وهل هو عذر لهذا التخذيّل والتعويق والتباطؤ عن نصرّة المجاهدين في أرض الرافدين ؟

وإهمالاً لهذا الجواب الصحيح سمعت من بعض المنتسبين للعلم جواباً آخر مفاده أن المجاهدين في أرض الأفغان كانت لديهم القدرة وكانوا يُدعمون من المسلمين بكل مكان ، بل كانت بعض الدول الكافرة تدعمهم ، أما الجهاد في العراق فليس له القدرة وليس هناك من يدعمه ولا من ينصره كما حصل ذلك في أفغانستان !!

ولا يخفى ما في هذا الجواب من اضطراب وحيدة عن الجواب الصحيح السالف الذكر . إن الأفغان لما بدؤوا الجهاد لم يكن لديهم الحد الأدنى من القدرة ، وكانت بدايتهم ببنادق الصيد والأسلحة الشخصية عكس المجاهدين في العراق ؛ فهم منذ بدايتهم وهم يملكون مخازن الأسلحة المتطورة والمتنوعة ولديهم أهل الخبرة في القتال فكيف يقال : إن جهاد الأفغان كان لديه القدرة وهذه بدايتهم ، نعم لقد تلقوا بعد ذلك دعم إخوانهم المسلمين لهم ، فلماذا لا يكون مثل هذا الدعم للمجاهدين في العراق ؟ والجواب هو ما ذكرته آنفاً وهو الجواب الصحيح مهما حاول من يحاول الحيدة عنه ، ولكنه والله لا يعذر عند الله تعالى ولا تبرأ به الذمة .

وأمر مهم لا بد من ذكره هنا :

ألا وهو التأكيد على أن دعم الجهاد في العراق أهم و أكد من دعم الجهاد السابق في أفغانستان ضد الشيوعية ذلك لأن جهاد الصليبيين في أرض العراق والنكاية بهم وإلحاق الهزيمة بهم إن هو إلا دفاعاً عن المنطقة الإسلامية المحيطة بالعراق كلها وليس دفاعاً عن العراق وحده ، وانتصار المجاهدين هنالك هو انتصار للمسلمين في البلاد المجاورة كلها ؛ ذلك لأن الكفرة الغزاة قد أعلنوا ذلك في خطبهم وطفح على ألسنة قاداتهم كطرحهم مصطلح الشرق الأوسط الكبير .

وإن نجاحهم في إيجاد حكومة ديمقراطية - بزعمهم - يعني فرضها بعد ذلك على دول المنطقة ، وقيامهم بالتدخل السافر في خصائص سياسة كل بلد كالجيش والتعليم والإعلام والاقتصاد وضرورة أن يمشي وفق النظرة الأمريكية ، ولو تم انتصارهم في العراق لا قدر الله عز وجل ووجدوا أنفسهم مستقرين مرتاحين لا يزعجهم أحد بقتال ولا جهاد لبدؤوا بتنفيذ مخططاتهم في غزو دول المنطقة سواء

بالغزو العسكري السافر أو الغزو المبطن الذي يتدخل في تغيير عقيدة الأمة وهويتها وثقافتها ويجعلها تابعة ذليلة للغرب الكافر .

إذن : فكسر الأمريكان في العراق والإثخان فيهم وجعلهم لا يذوقون الراحة والاطمئنان من شأنه أن يحمي العراق ودول المنطقة كلها من شر هؤلاء الكفرة , ومن شأنه أن يحبط عليهم مخططاتهم ومكرهم ويقطع الطريق عليهم حتى لا يفكروا مرة أخرى بغزو بلاد الإسلام .

أما لو ضعف الجهاد في العراق وخذل أهله كما يفعله الآن - وللأسف - بعض المنتسبين إلى العلم فإن النتيجة وخيمة على المسلمين بعامة وليس على أهل العراق خاصة . فليترك الله عز وجل من ينفر الناس من جهاد المسلمين في العراق ؛ إنه بذلك يقدم خدمة كبيرة للغزاة الكفرة في التمكين لهم وإفساح الطريق الممهّد لهم في تثبيت جذورهم في أرض العراق المسلمة , والتي ينطلقون بعد ذلك منها لفرض سيطرتهم العسكرية أو الفكرية التامة على بلاد الحرمين والخليج والشام .

أفيريضي المخذلون للجهاد في العراق بهذه النتيجة المرة؟؟؟

الإيراد الرابع : لو سلمنا جدلاً بما يقوله المانعون للجهاد في العراق بحجة العجلة والتهور وعدم القدرة أو بحجة الأخطاء التي يرتكبها بعض المجاهدين في قتالهم فما هو الموقف من هؤلاء المجاهدين بعد أن لم يسمعوا ولم يقتنعوا بحجج المانعين حيث بدؤوا جهادهم واشتعل القتال بينهم وبين عدوهم الكافر المحتل ؟

هل يجب والحالة هذه دعمهم ومواصلة توجيههم ونصحهم والوقوف معهم أمام العدو الكافر ؟ أم العكس من ذلك وهو تخذيلهم وتحذير الناس منهم ومن دعمهم ؟ أم اعتزال الفريقين والنظر إلى هذا القتال على أنه قتال فتنة فلا يشارك فيه بيد ولا لسان ولا مال ؟

هذه المواقف ثلاثة نضعها أمام المانعين للجهاد في العراق فما هو الموقف الصائب منها الموافق للشرع ومقاصده ؟

إن مما أقره أهل العلم في جهاد الكفار أنهم يرون قتالهم مع البر والفاجر لا يمنع فجور المسلم وفسقه من أن يقاتل معهم , إذا كان العدو كافراً بل حتى لو كان المسلمون المجاهدون أصحاب بدعة غير مكفرة لجاز أو وجب قتال الكفار معهم

وبخاصة إذا كان القتال قتال دفع وصد للكفار عن ديار المسلمين ، ولم يقل أحد من أهل العلم بأنه قتال فتنة ؛ لأن قتال الفتنة هذا الذي يكون بين فئتين من المسلمين أما القتال بين الكفار وبين المسلمين فلم يقل أحد من أهل العلم بأنه فتنة ولو كان الصف المسلم متلبساً ببدع غير مكفرة أو فسوق أو أخطاء ، بل يجب والحالة هذه مناصحتهم فيما هم عليه من أخطاء فإن استجابوا فالحمد لله وإن لم يستجيبوا لسبب أو آخر فلا يكون هذا مبرراً لاعتزالهم فضلاً عن التنفير منهم أو التحذير من دعمهم أو نصرتهم ، لأن في تخذيلهم أو التخلي عن نصرتهم إعانة ومظاهرة غير مباشرة للعدو الكافر الصائل ، وتوهين للصف المسلم وإخفاق له مما قد يقود إلى انتصار الكفار وتمكينهم من بلدان المسلمين ؛ وحينئذ لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة . فإذا تقرر هذا مع أهل البدع ، فكيف والحال عند المجاهدين السنة في العراق أنهم ملتزمون بمنهج أهل السنة الجماعة ؟

والمقصود أن يتقي الله عز وجل هؤلاء المخذلون للمجاهدين والمنفرون عن جهاد الكفار بحجة أخطاء المجاهدين أو تسرعهم ، وبما أن سوق الجهاد قد قام بين المسلمين وأعدائهم الكفرة فليس أمام المسلم إلا أن يتولى إخوانه الذين يجاهدون الكفرة الغزاة ولو كان يرى أنهم مخطئون ما دام أن هذا الخطأ لم يخرجهم من الإسلام . أما أنه . لا قدر الله تعالى . يضع نفسه في خندق المخذلين لهم المضعفين لشوكتهم ، فما أقرب هذا الخندق من خندق الكفرة المعتدين ؛ لأن فرحهم بذلك سيكون شديداً ، ويكفي بفرح الكفار وسرورهم بهذه المواقف المخذلة مقتاً وشناعةً ونكراً ، فإن المتعين على المسلم أن يقوم بما يغيظ الكفار ويحزنهم لا بما يفرحهم ويسرهم ؛ قال تعالى : ((أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ)) (المائدة: من الآية54) وقال تعالى : ((مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً)) (الفتح:29) .

وقال تعالى : ((وَلَا يَطَّأُونَ مَوْطِئًا يُغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)) (التوبة: من الآية 120) .

الإيراد الخامس : لا أدري ما هو موقف من يفتي بعدم مشروعية الجهاد في العراق والاستسلام للأمر الواقع وعدم مدافعتة .. لا أدري ما موقفه فيما لو غزت أمريكا بلاد الحرمين - لا قدر الله عز وجل - ونصبت فيها أحد عملائها حاكماً على المسلمين فهل يرى الاستسلام لذلك والرضى به وعدم مقاومته أم أنه يرى جهادهم ودفعهم قدر الإمكان ؟

فإن كان الجواب بالاستسلام والرضى بالواقع فهو الخزي والعار والشنار وإن كان الجواب هو الجهاد والدفع فقد وقع في التناقض والاختلاف في تطبيق المعايير والتفريق بين المتماثلين إذ ما الفرق بين بلاد الحرمين وبلاد الرافدين أليس كل منهما أرضاً من بلاد المسلمين ؟

وأختم هذه الرسالة بتذكير نفسي وتذكير الشيخ العبيكان بضرورة مراجعة النفس ومحاسبتها والحذر من الأهواء الخفية التي قد تخفى على صاحبها فيظن أنه متجرد للحق فتدفعه لمثل هذه الآراء الشاذة وكما أخبر المعصوم صلوات ربي وسلامه عليه فإن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً يهوي بها سبعين خريفاً في النار وإن سلف هذه الأمة وخيارها كانوا يخافون على أنفسهم من النفاق والفتنة على ما وقر في قلوبهم من الإيمان و مجانبتهم لأسباب النفاق وذرائعه وتحريمهم للحق والصواب وطلبهم له من مصادره الأصيلة كما أطلب منه الوقوف على تلك الإيرادات السابقة وغيرها من الإيرادات ومراجعة فتواه وعرضها على ميزان الكتاب والسنة بفهم خيار الأمة والتراجع عنها علناً لإبراء لذمته أمام الله عز وجل ، أسأل الله عز وجل أن ينصر دينه ويعلي كلمته ويعز جنده كما أسأله سبحانه أي يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

[1] الاختيارات الفقهية ص 447

2 الاختيارات الفقهية ص 309، 310

[3] الفتاوى الكبرى 608/4

ربح الجنة تهب من الفلوجة

هبي ربح الجنة, نسمات الفجر تعانق أرواح الشهداء في الفلوجة, نداء «الله أكبر الله أكبر حي علي الجهاد» يعلو من فوق مآذن المساجد, تتدفق أنهار من دماء الشهداء لتروي الأرض السوداء بالعراق بلاد الرافدين وحواضر الخلافة ومزاهر آل البيت الطاهرين.

الفلوجة, تلك المدينة الباسلة المحاصرة, تضرب أروع الأمثلة في التضحية دفاعاً عن الإسلام والعرض والوطن. إنهم فتية آمنوا بربهم يرتقون منازل الشهداء الصادقين, أبوا لإحرية الوطن, ورفع راية الجهاد, والدفاع عن الإسلام, اتهمهم الجزار الأمريكي المخادع الكذاب بالإرهاب, وقامت عصابات الخيانة والغدر ومرتزقة الكفر وأعداء الإسلام بقيادة المجرم سانشير - قائد القوات الأمريكية في العراق, والسفاح القاتل بريمر - سفير دولة الحرية المكذوبة والديمقراطية القاتلة رئيس ما يسمى سلطة الائتلاف بالعراق - برمي المدينة الباسلة الصابرة بالقنابل والصواريخ بطائرات إف 16 وإف 18, والأباتشي, وقصف المساجد وتدميرها علي عباد الله, مما أدي إلي استشهاد أربعين مصلياً داخل المسجد الكبير في الفلوجة, وتدمير المستشفيات ومنع المصابين من تلقي العلاج, وقد وصل عدد الشهداء حتي كتابة هذه السطور لأكثر من خمسمائة شهيد وألف جريح بجراحات خطيرة.

إن أهل الفلوجة الصامدين فرحون مستبشرون بنصر الله, ونراهم يدافعون ببطولة فذة عن ديارهم رافعين شعار النصر أو الشهادة, ومع كل رمية نداء: الله أكبر الله أكبر الله أكبر, {وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى} [الأنفال:17], وتتهايي علي طلقات مدافعهم الإيمانية الطائرات فتحترق الدبابات الأمريكية بمن فيها, فجعل الله أرض الفلوجة ناراً تحرق أقدام الأعداء, وسماء الفوجة فخاً لاصطياد طائراتهم وحتى الهواء شواء يلفح وجوههم وأدبارهم.

لقد أثبتت الانتفاضة المباركة في العراق, عراق العزة والنصر والبطولة, في الفلوجة وبعقوبة والرمادي والموصل وكركوك والبصرة والكونة والنجف وكربلاء وعاصمة

الرشيد بغداد, أنه بعد عام من الاحتلال, مافتئ أهل العراق يدافعون عنه ببسالة
ويصلون جنود الاحتلال نازًا موقدة, ونجد أعداء الله: أمريكا وحلفاءها يعضون أصابع
الندم علي الوحل الذي هم فيه, وكما كانت أفغانستان سببا في انهيار الاتحاد
السوفيتي ستكون العراق ومعها فلسطين وشباب الأمة الإسلامية والعربية المجاهد -
أبناء خالد بن الوليد وسيف الدين قطز وصلاح الدين الأيوبي وعز الدين القسام
وحسن البنا وأحمد ياسين - سببًا بفضل الله أولاً في انهيار وزوال مملكة الشر والظلم
أمريكا وحلفائها, أبرزهم دولة البغي والاحتلال الصهيوني في فلسطين.
وستهزم أمريكا ويزول مشروع الشرق الأوسط الكبير, وستنطلق رايات الإسلام ولن
تقف عند أسوار بغداد والقدس وإنما ستعلو فوق عواصم الإسلام كافة, معلنة إنهاء
الظلم وإقامة دولة السلام العالية بإذن الله, وإن غداً لناظره قريب: لوما النصر إلا من
عند الله إن الله عزيز حكيم} [الأنفال:10].

=====

#الجامعة العربية وظاهرة القمم

نايف ذوابه 1426/2/11

2005/03/21

على طريقة الإنجليز في استباق الأحداث و ركوب الموجة؛ فإنهم بدهائم المعهود،
أدركوا بعد الحرب العالمية الثانية أن عهد الاستعمار القديم قد ولى، وأن أمريكا -
التي تحلب ريقها على ثروات الشرق بعد دخولها الحرب العالمية الثانية- قد دخلت
منافسًا خطيرًا لهم بما تملك من إمكانيات اقتصادية وعسكرية هائلة، فضلاً عن
الدعاية القويّة التي دخلت بها على المستعمرات البريطانيّة والفرنسيّة، ومنها: حقّ
الشعوب في تقرير المصير، والحرية، وحقوق الإنسان، وأمريكا بلد الازدهار
والرفاهية؛ بمعنى أن أمريكا أصبحت قبلة لمن ينشدون الحرية والتقدم والازدهار
والتحرّر من الاستعمار!!

لهذا رأت إدارة المستعمرات البريطانيّة ومعها وزارة الخارجية توظيف نضال العرب
الوحدوي لصالحها، مستفيدة من وجودها في كل من مصر وسوريا وفلسطين والعراق
والأردن والخليج العربي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها تريد أن تحرف مسيرة

الوحدة عن مسارها الصحيح، لا سيما أنه كان هناك في العالمين العربي والإسلامي من لا يزال يتحرق أسفاً على زوال دولة الخلافة الإسلامية (الدولة العثمانية)، ويفكر في إعادتها في أماكن أخرى غير تركيا، ومن يرجع لقصيدة شوقي في رثاء الخلافة بعد أن هدمها مصطفى كمال أتاتورك، يدرك أي حزن جاشت به نفوسهم على ضياعها، ويدرك عمق الرابطة التي كانت تربط المسلمين بدولتهم، ويدرك أي إخلاص كان المسلمون يخلصون فيه لرمز وحدتهم، ومناطق عزتهم، والتي أصبحوا بغيبابها كالأيتام على مآذب اللثام؛ رغم أنها كانت في حالة احتضار، ولم تكن المثل الأعلى لما ينبغي أن تكون عليه دولة الخلافة الإسلامية قوة وهيبة ووعياً ونقاءً والتزاماً صحيحاً بالإسلام؛ لكنها - على أية حال - كانت كالأسد المهيب الرابض في عرينه الذي يعيش على ذكرياته المهيبة، وكان أعداؤها يخشون غضبة المسلمين إذا مُسّت خلافتهم، كما أن ذكرياتها المهيبة في نفوس أعدائها كانت تحول دون هدمها والقضاء عليها؛ فهي الدولة التي وقف جنودها على أسوار فينا عاصمة النمسا؛ فضلاً عن أن الموقف الدولي لم يكن يسمح بزوالها نتيجة الصراع الميرير بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وقد استقادت دولة الخلافة العثمانية من هذا التوازن في الموقف الدولي، مما حافظ على وجودها وحال دون غيابها.

ولقد ناضلت الدولة العثمانية نضالاً شرساً ومشرفاً للحفاظ على فلسطين، وكلمات خليفة المسلمين عبد الحميد - رحمه الله - ما زالت تدوي في سماء فلسطين بعد أن ألحّ عليه زعماء اليهود ليمنحهم وطناً قومياً فيها؛ ورغم كل المحن التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، ورغم الديون التي كانت تنقل كاهلها، فإنه أباي " هذه الأرض ليست ملكي؛ إنها أرض آبائي و أجدادي، ولعمل المبضع في جسدي أهون عليّ من أن أتنازل عن شبر واحد من أرض المسلمين!!"

في هذه الأجواء وُلدت جامعة الدول العربية؛ إذ حاولت بريطانيا إيقاف تقيدها أمام الزحف الأمريكي في المنطقة، والاحتفاظ بما أمكن من نفوذها فيها؛ لذا أعلن أنطوني إيدن وزير خارجية بريطانيا في أيار مايو 1941م ما يلي:

"يسعى العديد من المفكرين العرب إلى تحقيق درجة أكبر من الوحدة بين الشعوب العربية عما هو متحقق حتى الآن، وهم في تطلعهم إلى الوحدة العربية يأملون

الحصول على دعمنا، ويصعب ألا نستجيب لمطلب أصدقائنا، ويبدو أنه من الطبيعي والصحيح العمل على تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية فضلاً عن الروابط السياسيّة، وإن حكومة جلالته سوف تقدّم من جانبها كلّ تعاضيد من هذا القبيل يلقى تأييد الرأي العام العربيّ".

وهكذا وُلدت فكرة جامعة الدول العربيّة بفكرة بريطانيّة خبيثة، وبريطانيا نفسها هي التي مرّقت أوصال المسلمين، وقطّعتهم إربًا إربًا، وأشرفت على إنشاء جيوش تحرس الحدود المصطنعة التي أقامها المستعمر الكافر، وتحميها، وأصبح كل من يحمل فكر الوحدة متّهماً، وأصبح طريداً تتقاذفه الحدود الوهميّة، ومطلوباً لدى الأجهزة الأمنيّة التي كانت أكثر قسوة عليه من الاستعمار نفسه!!

وفرضت القوى الأجنبيّة على كل دولة علمًا، وجعلت لها نشيدًا وطنيًا، وأشارت على وكلائها بأن يحفظ التلاميذ هذا النشيد، مع أنه رمز فرقتهم، ودليل هوانهم، وسمّ يجري في عقيدتهم وأفكارهم!!

وهكذا كان تصريح "إيدن" يهدف إلى تكريس التجزئة تحت شعار الوحدة، وكانت الفكرة الإنجليزيّة الخبيثة في حقيقتها قطعًا للطريق على الوحدة الحقيقيّة!!

وكانت الجامعة العربيّة جزءًا من المؤسسة الرسميّة العربيّة، لا مؤسسة شعبيّة، ولا تجسّد طموحات الشعوب؛ لأنها وُلدت من رحم النظام العربي الرسمي، وكانت في خدمته، واعترفت في ميثاقها بواقع التجزئة، وحافظت عليها، ووفّرت شرعيّة لها، كما وفرت شرعيّة - في أحيان أخرى - للتدخل الأجنبي في البلاد العربيّة، وبمعنى آخر كانت الجامعة العربيّة ضرورة من ضرورات النظام الرسمي الدولي وفي خدمته .

وهكذا أصبحت الجامعة العربيّة ميدانًا للتنافس بين القوى الدوليّة لتسخيرها للترويج للأفكار التي تريد القوى الدوليّة صناعة رأي عام لها، وكان من الطبيعي لأمريكا - بالذات - التي أصبحت تهيمن على المنطقة، وتروج لأفكار الشرق الأوسط الكبير الذي يجري فيه دمج إسرائيل في المنطقة، أن تسخر الجامعة متى شاءت وأن تشلّ قدرتها متى شاء - ونظام التصويت في الجامعة يخدمها وهو ضرورة الإجماع على أي قرار هام يُتخذ فيها - وهكذا فإنه يستحيل اتخاذ قرار ذي بال فيها ما دام موضع خلاف، فأصبحت عاجزة عن حل أي خلاف مهما كان، وما القضية الفلسطينيّة

والأزمة العراقية الكويتية، والخلاف المغربي الجزائري - بخصوص قضية الصحراء الغربية-، والخلاف القطري البحريني... إلا أمثلة على شلل الجامعة، وإفلاسها السياسي وضعفها، وأنها ليست سوى صورة خاوية للنظام العربي، و المسمى "العمل العربي المشترك"!!

وليس سرًا ولا مبالغة أن أيّ مؤتمر من مؤتمرات القمة العربية تأتي أجندته جاهزة من الولايات المتحدة التي هيمنت على كل شيء في المنطقة، ويأتي في صورة: "ما تتوقع الولايات المتحدة " أن يبحثه مؤتمر القمة العربي، و"ما تتمنى" أن يتخذه من قرارات، ويسبق المؤتمر ترويج لذلك، كما يُروّج الآن لما يُتوقّع أن يبحثه مؤتمر الجزائر القادم يومي الثلاثاء والأربعاء القادمين 2005/3/22 و 2005/3/23 في تصريحات لمسؤولين كبار ورؤساء دول تردّدوا على واشنطن أو تلقّوا تعليمات من سفاراتها من تطوير للمبادرات العربية للسلام والإسراع في عملية التطبيع ما دام السلام هو الخيار الإستراتيجي، أي السير في عملية تطبيع سريعة ولو كان ذلك قبل التوقيع إثباتًا للنوايا الطيبة نحو إسرائيل المغلوب على أمرها!! و يتطلب ذلك تجاهل حق العودة للفلسطينيين، وعدم التطرّق لموضوع القدس والاستيطان، وغيرها من المواضيع الشائكة على طاولة المفاوضات، والدعوة إلى ضرورة تطبيق سوريا للقرار الدولي 1559، ثم ما قامت به مصر من رعاية لقاء الفصائل الفلسطينية للاتفاق على هدنة طويلة مع إسرائيل، كل ذلك سيُبحث وسيُقرّ له غطاء عربي يمنحه الشرعية فضلًا عن الاستمرار في الحديث عن عملية الإصلاح السياسي في المنطقة؛ وبذلك تزداد الضغوط على سوريا، وتزداد الضغوط على الفلسطينيين، وطبعًا كل ذلك في خدمة أمريكا، وخدمة إسرائيل، وخدمة المشروع الذي يجري صهر المنطقة فيه، وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد جاءت البشارة على لسان وزير الخارجية الإسرائيلي سلفان شلوم بأن هناك ثماني دول عربية جديدة على وشك إقامة تمثيل دبلوماسي مع إسرائيل، أو إعادة التمثيل الدبلوماسي معها!!

=====

#في العصر الأمريكي .. لا مكان للأمم المتحدة!

حوار / السيد عبد الفتاح 1426/2/12

2005/03/22

الدكتور سعيد اللاوندي خبير العلاقات الدولية في حوار مع (الإسلام اليوم) :

- الموساد الإسرائيلي أحكم قبضته على العراق.

- مشروع الشرق الوسط الكبير مؤامرة ضد العرب والمسلمين.

- تل أبيب هي المستفيد الوحيد من اغتيال الحريري.

- شارون لا يريد سلاماً مع الفلسطينيين.

- أحداث دار فور ليست بعيدة عن المشروع الاستعماري الأمريكي.

أكد الدكتور سعيد اللاوندي خبير العلاقات السياسية الدولية أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تتبناه الولايات المتحدة ما هو إلا مؤامرة أمريكية إسرائيلية ضد العرب والمسلمين، وأنه يهدف إلى تذويب الهوية العربية والإسلامية للمنطقة وتحويل العرب إلى أقلية في المنطقة. كما أكد على أن هناك نوعاً من الانسجام الكبير بين السياسة الخارجية الأمريكية والإسرائيلية يصل إلى حد التطابق.

وقال الدكتور سعيد اللاوندي في حوار مع (الإسلام اليوم) أن ما يحدث حالياً مع سوريا ولبنان ما هو إلا تطبيق حرفي لمشروع الشرق الأوسط الكبير . وتطرق اللاوندي في حوار له إلى التغلغل الصهيوني في العراق وفي دار فور . كما أشار خبير العلاقات السياسية الدولية إلى انتهاء دور الأمم المتحدة تماماً في ظل عصر القوة الوحيدة عصر الولايات المتحدة.

حول قضايا الساعة الراهنة (الإسلام اليوم) التقت الدكتور سعيد اللاوندي فكان هذا الحوار ..

ما تعليقكم على الأزمة السورية و اللبنانية المثارة حالياً؟

. لا يدهشني ما يجري حالياً مع سوريا؛ لأننا شعوب بلا ذاكرة، بمعنى أننا لو تذكرنا أدبيات ومفردات مشروع الشرق الأوسط الكبير لتبين لنا أن سوريا هي المحطة الثانية بعد العراق، ثم إيران وحتى السعودية مدرجة ضمن مفردات المشروع، ولا تُستثنى مصر؛ لأنه بحسب وصف أحد الصقور الجارحة في الإدارة الأمريكية الذي قال: " أما مصر فهي درة التاج" أي أنها ستكون الختام في إطار تنفيذ هذا المشروع.

وأرى أن الولاية الثانية لبوش يمكن أن نسميها باطمئنان ولاية مشروع الشرق الأوسط الكبير، بمعنى أنها معنية بتنفيذه، ولذلك كانت إرهابات التصعيد مع سوريا في نهاية الولاية الأولى له، ومع ولايته الثانية وصل التصعيد إلى ذروته فكانت البداية بموافقة الكونجرس على إصدار قانون محاسبة سوريا، وها نحن اليوم أمام المطلب الثاني وهو خروج سوريا من لبنان.

ولكن هل تغيب إسرائيل عن هذا كله؟

في الحقيقة إننا أمام درجة قصوى من التماهي بين السياستين الخارجية الإسرائيلية والأمريكية، بمعنى أن "شارنسكي" وهو وزير المغتربين وشؤون القدس في حكومة شارون هو الملهم الأساسي للرئيس الأمريكي، والذي اعترف بذلك عندما أشار إلى أن كتاب شارنسكي "دفاعاً عن الديمقراطية" يكاد يكون دستور حياة بوش! وإذا استحضرننا ما قاله سلفان شالوم وزير خارجية إسرائيل من أن خطة إسرائيل التي تعمل عليها منذ سنوات كانت هي تعبئة المجتمع الدولي وحشده ضد سوريا لإخراجها عنوة من لبنان.

وإذا وضعنا في الاعتبار هذه العبارة لتبين لنا أن المخطط الخاص بالشرق الأوسط الكبير هو مخطط أمريكي إسرائيلي بالدرجة الأولى.

وماذا ترى الوضع بعد الانسحاب السوري من لبنان؟

الأبواب مفتوحة أمام كافة الاحتمالات. فإسرائيل تضع عينها على جنوب لبنان، وليس سراً أنها تربطها علاقات قوية ببعض العناصر اللبنانية ذات النفوذ، ولست أبرئها أيضاً من اغتيال الحريري؛ لأن أكثر الأطراف استفادة من ذلك هي إسرائيل بقدر ما أن أكثر الأطراف خسارة هي سوريا.

وأعتقد أن العلاقات السورية اللبنانية قد أصابها إسرائيل في مقتل، واليوم تجد لبنان نفسها بين أمرين أحلاهما مر:

فإما تكرار اتفاقية 17 أيار "مايو" مع إسرائيل أو قبول توطين اللاجئين الفلسطينيين وهو ما يفتح المجال أمام حدوث صبرا وشاتيلا مرة أخرى.

والنقطة الأهم هي أن المطامع الإسرائيلية لم تتوقف بعد؛ فالهدف النهائي هو القضاء على حزب الله، لذلك فالمطالب الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية تتمحور حول نزع

أسلحة حزب الله تحت دعاوى اعتباره قوة سياسية، وليس مليشيات، وهو غير ذلك فهو مقاومة مشروعة ضد إسرائيل.

سيناريو العراق في سوريا

هل من الممكن أن يتكرر السيناريو العراقي مع سوريا وتوجّه لها أمريكا ضربة عسكرية؟

ليس على المدى المنظور، ولا أعتقد إمكان توجيه ضربة عسكرية؛ لأسباب منها أن سوريا لم تماطل بل نفذت كل ما طُلب منها. كما أن هناك شعوراً ومسؤولية عربية بتجنيبها مصير العراق، وفي هذا الإطار استضاف الرئيس المصري مبارك على عجل الرئيس السوري في شرم الشيخ، ثم ذهب إليه بعد ذلك في دمشق وبين المرتين لم تتوقف دبلوماسية الهاتف. كذلك فلا ننسى ملف إيران وتسخين الأجواء معها قد يجعل مسألة ضرب سوريا غير وارد على الأقل في المدى المنظور.

كيف تتظنون إلى الوضع الراهن في العراق؟

ما يحدث في المشهد العراقي اليوم يكاد يكون مرسوماً بدقة من جانب المحافظين الجدد؛ فالهدف هو تفتيت العراق وإفساح المجال أمام النعرات الطائفية وإحداث فتن بين السنة والشيعة، وهو ما حدث بالفعل. فالسنة لا وجود لهم على الخريطة السياسية والشيعة بحكم الأغلبية حظوا بـ(140) مقعداً في البرلمان والأكراد مطالبهم الاستقلالية لا ينكرها إنسان. وفي اعتقادي أنه سوف يكون هناك صياغة لدستور مشابه للدستور اللبناني، ففي الأخير يجب أن يكون الرئيس مارونياً ورئيس الوزراء سنياً، ورئيس مجلس النواب شيعياً.

يبدو أننا أمام مشهد مماثل في العراق، فالرئيس من المحتمل أن يكون كردياً ورئيس الوزراء شيعياً ورئيس مجلس النواب سنياً. بمعنى آخر كنا نتحدث في السابق عن " لبننة" كوسيلة من وسائل نشر الفوضى وعدم الاستقرار في بلد معين، وها نحن نجد أنفسنا أمام " عرقنة"، فالمشهد العراقي رغم المزاعم الأمريكية ليس في صحّة جيدة، والفتن والمتحركات أكثر من الثوابت.

الموساد في العراق

ماذا تقول عن التواجد الإسرائيلي في العراق؟

أنا أرى أن الواهمين وحدهم هم الذين يعتقدون أن إسرائيل " بريئة" من كل الجرائم التي حدثت وتحدث في العراق, وهناك رجال الموساد الذي يحكم قبضته الحديدية على أنحاء العراق شمالاً وجنوباً, ولا ننسى الإسرائيليين الموجودين تحت غطاء شركات المقاولات والتجارة والأمن الخاص التي تدسّ أنفها في كل شيء.

كما تؤكد مصادر صحفية أن رئيس الموساد زار العراق سرّاً، وتفقد خلالها المحطة الاستخبارية المقامة في بغداد, وتشير المصادر نفسها إلى أن هناك محطات أخرى على الحدود الإيرانية والسورية وفي مناطق الأكراد, وأن هناك تدريباً لعناصر عراقية في هذه المحطات؛ فعناصر الموساد موجودة بكثافة في شمال العراق وقد كشفت تركيا ذلك موضحة أن هناك عملاء إسرائيليين يقومون بتدريب أكراد. ولا شك أن هذا الوجود الاستخباراتي يدعمه في خط مواز تغلغل يهودي في قطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة إلى حد أن المواطن العراقي باتت عينه تألف السلع الإسرائيلية التي تغمر الأسواق. فالشركات الإسرائيلية كثيرة وفي مجالات عدة ومنها شركة " دان" لبيع الحافلات والسيارات القديمة و " رينكس" المنتجة للقمصان الواقية من الرصاص و " شريونيت موسيم" للأبواب المصفحة و " عيتس كرمائيل" للأبواب ومنتجات أخرى و " تامي فور" لأجهزة تنقية المياه و " طمبور" للدهانات، و " ترليدور" للأسلاك الشائكة، و " تنور غاز" للمطابخ، و " جاية كوم" للهواتف، و " سكال" للمنتجات الإلكترونية، و " نعان دان" لمعدات الري، و " سونول" للوقود، و " دلتا" للمنسوجات.

غياب عرفات خسارة لإسرائيل

ننتقل للملف الفلسطيني و بعد الخطوات الأخيرة هل تتوقع نجاح عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية؟

ما زلت مقتنعاً أن الطرف الذي خسر كثيراً برحيل عرفات هو الطرف الإسرائيلي، وذلك لأن إسرائيل غير جادة في السير في طريق السلام، وفي زمن عرفات كانت تزعم أنه ليس الشريك المناسب لإقامة سلام معهم، وكانت هذه الحجة تجعلها تملك حق القتل وسفك الدماء والاختيالات وتجريف الأراضي وهدم المنازل. بمعنى آخر كانت تواصل سياسة إرهاب الدولة على الشعب الفلسطيني.

ولكن عندما جاء أبو مازن، ورفع شعار رفض عسكرة الانتفاضة، وتحدث عن هدنة، ونفذ جانباً مما كانت تطلبه منه أمريكا خصوصاً فيما يتعلق بفصل السلطة السياسية عن الأمنية، وإدانة العنف ضد إسرائيل، هنا وجدت إسرائيل نفسها في مأزق حقيقي؛ لأنها لم تعد تستطيع الاستمرار في إرهاب الدولة، وعندما هيأت مصر اجتماعات شرم الشيخ وجدت إسرائيل نفسها مجبرة على الوفاء بما وعدت به. صحيح أن ما قدمته قليل وقام بالتسويق والمماثلة إلا أن واشنطن يبدو أنها حريصة على إحداث درجة من درجات الهدوء في الملف الفلسطيني الإسرائيلي لكي تتفرغ لباقي الملفات مع سوريا ولبنان وإيران وحزب الله.

وكيف تقرّ الوضع في السودان؟ وما دور إسرائيل فيما يحدث هناك؟ بالنسبة للسودان لو استحضرننا المدى الجغرافي في مشروع الشرق الأوسط الكبير نتأكد أن أحداث دار فور ليست بعيدة عن هذا المشروع الاستعماري الكبير الذي تقوده أمريكا.

وبالتأكيد أن أصابع إسرائيل تعبت في دار فور منذ زمن وعبر سفاراتها في أفريقيا تقود أكبر (مافيا) لتجارة السلاح مع المتمردين في دار فور وغيرها. وعلينا أن ندرك أننا أمام نيران يتم الإعداد لها منذ فترة، وسوف تشتعل إن عاجلاً أو آجلاً لتلتهم الأخضر واليابس في المنطقة. وهناك تعبئة دولية من خلال الأمم المتحدة لتوجيه اتهامات إلى السودان بأنها تمارس حرباً عرقية وحول هذه النقطة يجري ماء كثير في النهر؛ فالاتحاد الأوروبي يؤكد أن السودان بريء، بينما الأمم المتحدة لا تكف عن توجيه الإدانات للنظام السوداني الذي يتهم من جانبه أوروبا وأمريكا بأنهما يشعلان النيران .. تبقى نقطة أخيرة وهي أن دارفور منجم نفط ويورانيوم، وهناك استثمارات صينية في هذه المنطقة لذلك اشترأت أعناق الدول الكبرى نحو دار فور انطلاقاً من مشاريعها ومطامعها الاستعمارية، والمؤلم أن أوروبا التي تنادي بحقوق الإنسان وحرية التعبير إلا أنها كانت من أكثر المناطق استعداداً لإرسال قوات للتدخل السريع في دار فور، وهو مؤشر يؤكد أن هذه المنطقة في جنوب القارة ليست مجرد صحراء قاحلة كما يبدو.

وفاة الأمم المتحدة

أعلنت في أحد كتبتك عن وفاة الأمم المتحدة فما الذي دعاك للقول بذلك؟ الحقيقة لست أدري لماذا يبكي البعض أو يتباكي على الأمم المتحدة التي تعصف بها أهواء السياسة الدولية، وتكاد تحوّلها إلى رماد تذروه الرياح لتلحق بسابقتها عصابة الأمم، والتي كتبت شهادة وفاتها بنفسها عندما عجزت عن منع قيام الحرب العالمية الثانية. وها هو المشهد يكاد يتكرر بدقائقه حيث تبرز فيه الأمم المتحدة وكأنها "خيال ظل" أمام صلف القوة الأمريكية الباطشة التي لا تقبل إلا صورة الانصياع الكامل وإلا فالقرار بالحتم سيكون انفرادياً. وإذا علمنا أن الولايات المتحدة تدأب منذ فترة على إفساح المجال أمام ذراعها الحديدي القوي علي حساب تقليص دور الأمم المتحدة، لأدركنا أننا نقرب من لحظة الحقيقة التي تُعلن فيها وفاة الأمم المتحدة.

وهناك من يرى أنها ماتت بالفعل في سرايفو؛ لأنها كانت ضعيفة ولا تملك من أمر نفسها شيئاً وأجهزتها مشلولة وآلياتها البيروقراطية ثقيلة وسكرتيرها العام متردد. ومن ثم فحصاد عملها كان صفرًا في هذه الأزمة وما تلاها من أزمات مثل الأزمة العراقية التي كشفت بما لا يدع مجالاً للشك هشاشة هذه المنظمة.

إذن فهي ليست موجودة. وإن كان لابد من الاعتراف بوجودها قبل ذلك فهي على الأقل أصبحت في حكم الميتة أو المتوفاة! فلقد انتهى في صبيحة يوم 12 سبتمبر 2001 أي في اليوم التالي لأحداث 11 سبتمبر عصر القانون الدولي، وبدأ فعلياً عصر قانون الدولة الأقوى "الولايات المتحدة". وحسبما قال "جون بولتون" أحد صقور الخارجية الأمريكية "ليس هناك شيء اسمه الأمم المتحدة.. هناك مجتمع دولي تقوده الولايات المتحدة!!"

يكاد يكون هناك إجماع عالمي على كراهية الولايات المتحدة فهل عرفت أمريكا لماذا يكرهها العالم؟

على عكس ما تشتهي الإدارة الأمريكية فإن مشاعر الغضب والحقد ضد أمريكا والأمريكيين قد تصاعدت في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، ولم تعد مقصورة على العالم العربي والإسلامي، فالثابت أن هذه الكراهية امتدت بعد 11 سبتمبر وسقوط بغداد لتشمل العالم كله. لتظهر أمريكا كوحش كاسر لا تشغله سوى مصلحته الشخصية. والمدهش حقاً أن هذا الأسلوب الاستفزازي الذي برعت فيه إدارة بوش لا

يؤدي إلا إلى تأجيج مشاعر الكراهية ضد أمريكا والشعب الأمريكي . ورغم ذلك يخرج علينا بوش بتساؤل غريب يقول فيه: لماذا يكرهنا العالم مع أننا شعب طيب؟ وعلى الرغم من ذلك فإنني أرى أن أمريكا غير جادة بالفعل في بحثها عن أسباب كراهية العالم لها، وإلا فلماذا تصر على استعداد الآخرين واستفزازهم . كذلك فإن سياسة الكابوي التي يتمسك بها في صلف مقيت صقور الإدارة الأمريكية هي أحد أسباب اشتعال نيران الكراهية -بحيث بات يُستعاض -كما تقول صحيفة لوموند الفرنسية- عن كلمة " أمريكي " بكلمة " الشخص الكريه".

وفي محاولة منها لتحسين صورتها السيئة هذه لم تتردد الإدارة الأمريكية في إنفاق مئات الملايين من الدولارات لتغيير صورتها في أذهان الآخرين، ولذا فقد استحدثت إدارة جديدة في وزارة الخارجية الأمريكية تُعرف باسم دبلوماسية العلاقات العامة، و مهمة هذه الإدارة هي تبييض وجه أمريكا خصوصاً في مواجهة موجات الكراهية التي طوقت الآفاق باعتراف الأمريكان أنفسهم، ولكنني أؤكد أن الولايات المتحدة لن تنجح في ذلك مادامت مصممة على اتباع نفس سياساتها وأساليبها مع الجميع. أنت ترى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو مؤامرة أمريكية ضد العرب أليس كذلك؟

بكل تأكيد هذا المشروع يعتبر مؤامرة ضد العرب والمسلمين، وكيف لا يكون كذلك وهو في الأصل مشروع إسرائيلي يستهدف السيطرة على المنطقة " أرضاً وسماءً ". والحق أن مشاريع " التذويب" و" السلب" و" الهيمنة" الخاصة بالشرق الأوسط لم تتوقف منذ عقود بدعوى تنمية الشرق الأوسط اقتصادياً. ولا يخفى على لبيب أن الهدف الأكبر من وراء كل هذه المخططات الأمريكية الإسرائيلية هو تذويب العرب في محيط أوسع بحيث تبهت ملامح " الهوية" العربية والإسلامية للمنطقة بعد أن تتحول شعوبها إلى أقلية لا تمثل أكثر من 40% من إجمالي شعوب الشرق الأوسط الكبير

=====

#تقرير التنمية .. تقييم جيد لكن أين الحل!؟

ياسر الزعاطرة 1426/3/14

2005/04/23

من المؤكد أن التقرير الثالث للتنمية الإنسانية العربية هو الأفضل بين التقارير الثلاثة التي صدرت حتى الآن، ولعل ذلك هو سبب التحفظ الأمريكي عليه، فيما يبدو أن موجة النقد التي تعرض لها كل من التقريرين السابقين هي التي وقفت بشكل أساسي خلف التوازن الذي يتسم به التقرير الجديد.

لم يقل أحد بأن المشاركين في هذه التقارير كانوا عملاء للولايات المتحدة، حتى بعد أن جرى استخدام ما فيهما في سياق تبرير استهداف العراق والأمة عموماً، ومع أننا نملك مبرر الشك في كل ما يتم تمويله من الخارج إلا أننا لا نجد غضاضة في الإشارة إلى بعض الإيجابيات هنا أو هناك. وقد كان اعتراضنا منصباً على الرؤية الغربية التي حكمت التقريرين السابقين، الأمر الذي يبدو أنه سينسحب على التقرير الرابع حول "تمكين المرأة"، والذي يرجح أن يحظى بالكثير من الرفض في الأوساط الإسلامية عموماً.

عودة إلى التقرير الجديد الذي يمكن القول أنه قدم توصيفاً معقولاً لمشكلة الحرية والتعددية في العالم العربي، لاسيما ما يتعلق باللعبة الديمقراطية الجديدة التي أعادت إنتاج الدولة الشمولية بطريقة مبتكرة من دون تغيير شيء في الجوهر، إذ قدم التقرير تفاصيل حول الآليات التي اتبعتها وتتبعها الأنظمة في سياق إبقاء الأوضاع القائمة على حالها على مختلف الأصعدة التي تتعلق بالحرية والتعددية وتداول السلطة. والحال أنا لا نختلف كثيراً مع ما ذهب إليه التقرير على هذا الصعيد، فضلاً عن أحوال الدول التي لا زالت تدار بالطرق القديمة، بل لقد قلناه حرفياً وقاله سوانا في عشرات المقالات والدراسات، من دون أن يجري إغفال العامل الخارجي، أكان ما يتعلق بقضية فلسطين واحتلال العراق، أم دور الخارج المتعلق بدعم الديكتاتورية من قبل القوى المهيمنة في العالم، وهو أمر لم يعد التصريح به يتطلب الكثير من الجرأة بعدما اعترف به الأمريكان أنفسهم في سياق الحديث عن سياساتهم الجديدة في المنطقة، ولعل ذلك هو السبب في عدم الاحتجاج على هذا البعد في التقرير مع التركيز على مسألتَي فلسطين والعراق.

في سياق التوصيات قدم التقرير منها ما يكفي لإصلاح الحياة السياسية في الدول العربية، مع أن ذلك لا يشكل وصفة ضرورية للتنمية إن لم يترافق مع خطوات حقيقة تؤدي إلى تفعيل التعاون العربي وإقامة السوق العربية المشتركة. وهنا تحديداً يبرز السؤال الثاني المتعلق بموقف الخارج، الولايات المتحدة تحديداً، وما إذا كانت ستسمح بتطور من هذا النوع يمكن أن يضع الأمة العربية على طريق القوة بعد امتلاك السيادة الحقيقية؟

والحال أن قراءة مضامين مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما تبشر به الدوائر الأمريكية، إنما تشير إلى أن الصورة المطلوبة للعالم العربي تبدو أسوأ بكثير من صورته الحالية، تحديداً فيما يتعلق بالوحدة والتضامن، لأن الشرق الأوسط الكبير لم يعد كبيراً إلا بعد إضافة الدولة العبرية إليه، وهي التي ينبغي أن تصبح سيده الجميع بلا منازع، ولن يحدث ذلك من دون تكريس سياسة الشرذمة على مختلف الأسس الطائفية والعرقية والمذهبية.

قبل سؤال الموقف الأمريكي من مسألة الوحدة التي لا تملك التنمية أفقاً من دونها، ينهض سؤال الموقف من تحرير الشارع العربي من سطوة الأنظمة واستعادته للحد المعقول من الحرية والمشاركة السياسية، وهنا يمكن القول إن دولة "الثقب الأسود" التي تحدث عنها التقرير، والتي يقول إنها قد "اعتمدت إلى حد كبير على أجهزة التحكم والدعاية، إضافة إلى تحييد النخب بالترغيب والترهيب، والمصارعة إلى عقد الصفقات مع قوى الهيمنة الأجنبية أو الإقليمية أو إلى التكتل فيما بين الدول لتعزيز وضع النخب الحاكمة ضد القوى الصاعدة". هذه الدولة لا يبدو أنها في طور الاستجابة لنصائح التقرير الجيدة، ليس لأنها لا تحب ذلك فحسب، بل لأنها تدرك أن الموقف الأمريكي منها لا يتحدد بناءً على موقفها من الحرية والتعددية الحقيقية، بل على موقفها من المطالب المتصلة بقضيتي العراق وفلسطين والدور الإقليمي للكيان الصهيوني، ومعها ما يتصل بالاملاءات الأخرى المهمة لتحقيق المصالح الأمريكية ذاتها. وفي العموم فإن عاقلاً لن يصدق أن واشنطن عازمة بالفعل على دفع عجلة الديمقراطية في الوطن العربي، لسبب بسيط هو إدراكها لما يعنيه ذلك من صعود قوى أكثر عداءً لسياساتها، لاسيما وهي تدرك قبل ذلك أن مقولة الدكتاتورية

كسبب للإرهاب هي محض إجابة زائفة هدفها التهرب من الأسباب الحقيقية التي يغضب الاعتراف بها سادة القرار السياسي من أتباع الدولة العبرية في الأروقة الأمريكية.

مطالب الإصلاح الأمريكية هي وسيلة الابتزاز الجديدة التي اكتشفها المحافظون الجدد وسيستخدمونها بعناية خلال المرحلة المقبلة، وهي وسيلة أثبتت نجاعتها إلى الآن، أما لعبة الديمقراطية لمن يطيعون الأوامر فيمكن تخريجها بذات الطريقة المتبعة، أي هياكل ديمقراطية مفرغة من مضمونها الحقيقي. وإلا فكيف يمدح السيد بوش تقدم الإصلاحات الديمقراطية في دول يمكن القول إن حال الحرية فيها قبلها كان أفضل بكثير!؟

لمواجهة هذا الموقف وللإجابة على جدلية "بيدي لا بيد عمرو"، أي الإصلاح المفروض من الخارج في مقابل ذلك النابت من الداخل يقول التقرير: "والتحدي الذي يواجه قوى النهضة في الوطن العربي هو كيفية التعامل مع هذا البديل (ضغط الخارج) بما يعزز مسار الإصلاح من الداخل، ويقلل ما أمكن من مساوئ هذا البديل الجوهرية".

هذا البديل الثالث، بحسب التقرير، هو الذي سيجنب البلاد العربية مساراً بائساً يتمثل في لجوء البعض إلى "الاحتجاج العنيف"، الذي "تتزايد معه فرص الاقتتال الداخلي، وقد يفضي إلى تداول قادم للسلطة يتأتى عن العنف المسلح، بما ينطوي عليه من خسارة إنسانية لا تقبل مهما صغرت".

لا ندري هل يتحدث التقرير عن المدى القريب أم المتوسط أم البعيد، ذلك أن قدرة الاحتجاج العنيف على إحداث تغيير في العالم العربي لا تبدو واقعية، ليس فقط بسبب الموقف الحالي لقوى الهيمنة الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بل أيضاً لأن الدولة الأمنية غدت راسخة وليس ثمة قوة محلية تستطيع مواجهتها والانتصار عليها من دون دعم شامل من قبل الجماهير كما حصل في إيران.

أما ضغط الخارج، فهدفه الابتزاز كما أشرنا من قبل، وسينحاز للحكومات القائمة إذا ما وجد أن بديلها هو القوى الشعبية الأكثر رفضاً لسياساته. وتبقى الوصفة التي رجحها التقرير ممثلة في المواءمة بين المسارين، والتي ترد عليها فقرة أخرى أوردناها

من قبل، وتحدث عن قيام الأنظمة بـ "تحييد النخب بالترغيب والترهيب، والمسارة إلى عقد الصفقات مع قوى الهيمنة الأجنبية والإقليمية".

هكذا ينتهي التقرير من دون تقديم حل ناجع ومقنع، اللهم سوى نصائح موجهة للأنظمة، تماماً كما كان الحال في التقريرين الماضيين، لاسيما الثاني المتعلق بالمعرفة، لكن المسار الأفضل يبقى هو ذاته الذي آمن به المصلحون المنتمون إلى أمتهم، والذي يمكن إدراجه ضمن المسار الوسطي الذي أشار إليه التقرير، والمتمثل في استمرار النضال الشعبي ضد الدكتاتورية في الداخل إلى جانب النضال ضد الهيمنة الخارجية على القرار السياسي العربي، وهو ما يأمل المخلصون بالألا تواجهه الأنظمة بذات الردود التقليدية، أي التنازل للخارج والتحالف معه من أجل الهروب من طموحات الحرية مع المحافظة على الهوية العربية الإسلامية التي تتشدها الشعوب

=====

#حقيقة التغير في الموقف الفرنسي من سوريا

علي حسين باكير * 1426/3/16

2005/04/25

يثير الموقف الفرنسي من التطورات الحاصلة في المنطقة مؤخراً تساؤلات عديدة، و يطرح شكوكاً مشروعة حول طبيعة هذا الموقف خاصة في شقّه المتوافق جداً مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما أنّ فرنسا كانت و حتى وقت قريب جداً تقود المحور الروسي-الفرنسي-الألماني في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية و مخططاتها، فماذا جرى حتى تتبدّل الموازين، و تنقلب المواقف؟ و هل هذا الموقف الفرنسي حالياً هو موقف أني أم إستراتيجية حُسم أمرها بعد الفشل في مواجهة التعنّت الأمريكي و نجاح بوش في ولاية ثانية؟

في الحقيقة تبرز في هذا الإطار قراءتان مختلفتان للموضوع:

القراءة الأولى: ترى أنّ فرنسا كانت تتوقع من حلفائها التاريخيين في المنطقة، و في مقدّمهم سوريا تنسيقاً و تعاوناً أكبر في مواجهة الموقف الأمريكي، و في هذا السياق تفاجأت فرنسا من التحركات الدبلوماسية السورية بعد الحرب على العراق مباشرة، و

التي كانت حسب وجهة نظرها تقريباً من واشنطن على حساب فرنسا خاصة إثر تسرب معلومات مؤكدة إليها عن اجتماعات سورية - أمريكية على مستويات مختلفة عسكرية و اقتصادية و سياسية مما يخالف الاتفاق الضمني بين باريس و دمشق. و جاءت عملية اختطاف الرهينتين الفرنسيتين (الصحفيين) آنذاك لتؤكد وجود خلاف كبير بين سوريا و فرنسا, و لجأت فرنسا في إطار المساعي لإطلاق سراحهما إلى كل من مصر و الأردن و قطر فيما أهملت سوريا على الرغم من معرفتها بقدرة السوريين على تقديم المساعدة بشكل أكبر في هذا الملف. أكثر من ذلك فقد اتهمت جهات داخل فرنسا سوريا بالقيام بالعملية لكبح التقارب الفرنسي الأمريكي, و في هذا الإطار حاول شيراك إفشال مهمات وسطاء فرنسيين توجهوا لسوريا لترتيب لعملية الإفراج عن المعتقلين مع الجهات السورية, و هو ما اعتبرته القيادة السورية إشارة سلبية جداً من السلطة الفرنسية.

و بالتالي رأت فرنسا أنه إذا كان حلفاؤها في المنطقة يتواصلون مع أمريكا مباشرة فما مصلحتها هي في استبقاء العداء مع واشنطن ؟ لكننا نتحفظ كثيراً على هذه القراءة و نراها منقوصة و تضليلية، كما أنها -إن صحّت- يمكننا تفهّم الموقف السوري فيها في التعامل و التعاون مع الأمريكيين خاصة وأنّ مفاتيح اللعبة أصبحت مع الولايات المتحدة في الملف الفلسطيني، و الملف العراقي بعد أن أصبحت أمريكا جارة لسوريا، و على حدودها

القراءة الثانية تقول: إنّ فرنسا شيراك تأثرت بالأوضاع الداخلية التي شهدت تنامياً للوبي الصهيوني الموالي لإسرائيل و المعادي لسوريا داخل حزبه، و سمّت بعض المصادر اسم "سيرج داسو" و اللوبي الاقتصادي الإعلامي الذي كان أحد عناصر الضغط في تحوّل الموقف الفرنسي من سوريا, أضف إلى ذلك أنّ فرنسا أعادت مراجعة حساباتها بعد الغزو الأمريكي للعراق، فوجدت أنها خسرت و بكل المقاييس.

ففي موضوع العراق, خسرت فرنسا معركة العراق مع أمريكا؛ فقد كانت فرنسا للعراق الشريك التجاري الأول, كما أنّ الديون العراقية لفرنسا كانت كبيرة جداً ناهيك عن الشركات الفرنسية العاملة في العراق, و هذا يعني أنّ الهجوم الأمريكي على العراق أدى إلى فقدان فرنسا لنفوذها في هذه المنطقة إضافة إلى أموالها و مصالحها.

وأدركت فرنسا أنّ سيطرة أمريكا على منابع النفط بشكل مباشر - و التي كان العراق خارج إطارها إلى ما قبل الاحتلال - سيعني قدرة الولايات المتحدة على التحكم باقتصاديات الدول الأوروبية و نموّها، خاصّة وأنّها تستهلك نسبة كبيرة من نفط المنطقة.

حتى بالنسبة إلى حلفاء فرنسا في المحور الفرنسي الألماني الروسي، فقد كانت فرنسا الخاسر الوحيد بينهم؛ فروسيا أصبحت محور استقطاب لحلفائها القدامى و آخرين جدد في المنطقة كسوريا و إيران و تركيا، و استقادت من صفقات عسكرية و تجارية و اقتصادية، و بالتالي عزّزت موقعها في المنطقة في حين لم تتلق ألمانيا ضغوطاً كبيرة كونها أقلّ تأثراً في المنطقة، في حين كان نصيب فرنسا خسارة مواقعها القديمة (العراق) و (سوريا و لبنان) و توترت علاقاتها مع تركيا، و صبّت أمريكا جامّ غضبها عليها، و حرمت شركاتها من الاستثمار في العراق ، و شنت حرباً سياسية و إعلامية ضدّها.

أضف إلى ذلك أنّ الولايات المتحدة استطاعت أن توجد خطأً من داخل أوروبا مالياً لها، و هو ما أدّى إلى انشقاق في الاتحاد الأوروبي و إلى إضعافه و إثارة الخلاف بين أعضائه، و أفقد فرنسا الكثير من سطوتها و فعاليتها كقائدة للاتحاد الأوروبي.

و بناء على هذه القراءة ترى فرنسا أنّ أولويتها هي استعادة العلاقات الحسنة مع الولايات المتحدة خاصّة، و أنّ عليها التعامل مع حقيقة أنّ جورج بوش قد تمّ انتخابه لولاية ثانية في محاولة منها لإنقاذ ما تبقى من مصالحها في المنطقة، و للاستفادة من المكاسب الأمريكيّة، و بالتالي يجب التضحية بأحد الأوراق الفرنسية لكي تثبت ولاءها لأمريكا، فكانت سوريا و لبنان على أمل أن تكسب فرنسا إيران، و لا تضحي بها في هذا الإطار. و تريح فرنسا في نفس الوقت طالما أنّها في الصّف الأمريكي.

و تبدو هذه القراءة أوضح خاصّة أنّ التقارب الفرنسي بدا كأنّه إستراتيجية مدروسة و ليس تكتيكا أنيًّا، و ذلك عبر رصدنا للخطوات التدريجيّة التي قامت بها فرنسا على الشكل التالي:

أولاً: صنّفت فرنسا و معها الاتحاد الأوروبي حركات المقاومة الفلسطينيّة و من بينها تحديداً حماس و الجهاد بأنّها حركات إرهابية مع ما يترتب على هذا التصنيف من

نتائج على كافة الصعد، و جاء ذلك لإرضاء أمريكا و تجنباً لسخطها في إطار ما يُسمى الحرب على الإرهاب فهل اختلفت فرنسا في خطوتها هذه عن أمريكا و إسرائيل؟

ثانياً: فقد حضرت فرنسا في قمة الثماني الكبار (8G)، التي عُقدت في 2004/6/9 في سي آيلاند بولاية جورجيا الأمريكية، حيث شاركت في صفقة غير أخلاقية اقتضت بأن تقوم الولايات المتحدة بتعديل مشروع الشرق الأوسط الكبير بما يتناسب مع مصالح و وجهات النظر الأوروبية مقابل أن توافق فرنسا على تمرير مشروع القرار الأمريكي الذي طرح على مجلس الأمن آنذاك في قرار 1546 و الذي يقول بانتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق، مع العلم أن فرنسا كانت تدرك جيداً أنّ الاحتلال لم ينته و أنّ أمريكا مازالت موجودة، ثالثاً: ففي 2 سبتمبر/ أيلول 2004، وبعد مناقشات سرية، توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مجتمعتين إلى بلورة صيغة القرار 1559 في مجلس الأمن الدولي، بمعنى أنّ فرنسا شاركت بتمرير القرار ضدّ سوريا و لبنان "الصديق التقليدي لفرنسا!!"، وهو يهدف إلى ابتزاز السوريين للموافقة على كافة الشروط الأمريكية فيما يتعلّق بالعراق و الحرب على الإرهاب و خاصة ما يتعلّق بإستراتيجية أمريكا للدفاع عن إسرائيل مهما كلف الثمن، كما يهدف القرار إلى كسر شوكة اللبنانيين و تحجيم انتصارهم في تحرير أرضهم، فهل كانت فرنسا تجهل كل ذلك؟! أنسي السيد شيرك ما قال في آخر كلمة له أمام البرلمان اللبناني منذ عدّة أشهر: "إن خطوات إعادة الانتشار وفقاً لاتفاق الطائف ومرجعياته الدولية تعني أن الانسحاب العسكري السوري غير ممكن بأي صورة قبل تحقيق السلام الشامل في المنطقة!؟"

فما الذي تعيّر منذ ذلك الوقت و حتى الآن، أهي مصلحة لبنان و سوريا التي تغيّرت أم أنها مصلحة فرنسا التي تغيّرت؟* باحث في العلاقات الدوليّة مقيم في لبنا

=====

#الحكيم والحرب الطائفية في كل المنطقة!!

ياسر الزعائرة / عمان 1426/5/29

2005/07/06

معلوم أن عبد العزيز الحكيم هو شقيق محمد باقر الحكيم ووريثه في قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ذلك التنظيم الذي تأسس في إيران خلال الثمانينات وله سجله المعروف في التعاون مع الإيرانيين ضد العراق خلال الحرب بين البلدين، وفي الآونة الأخيرة قامت جهات في المخابرات العراقية بتسريب أشرطة مصورة لعدد من مسؤولي المجلس، من بينهم فاعلون في حكومة الجعفري، وهم يمارسون التحقيق والتعذيب بحق المعتقلين العراقيين لدى السلطات الإيرانية!!

في الأسبوع الماضي أصدر الحكيم بياناً وزع على الصحافيين على هامش حفل تأبيني أقيم إثر تفجيرات في مناطق متفرقة أودت بحياة عدد من الناس في الكرادة والشعلة، وفيه يقول "ندعو جميع العرب والمسلمين إلى الوقوف بمسؤولية وحزم مع أبناء الشعب العراقي وضد أولئك الذين يصدرون الإرهاب إلى العراق، وليعلموا أن نشوب الحرب الطائفية في العراق يعني إشعال الحرب في كل المنطقة".

ما يجب أن يقال هنا هو أن الشق الثاني من كلام الحكيم يبدو صحيحاً تماماً، إذ أن اشتعال الحرب الطائفية في العراق قد يشعلها في كل المنطقة، لكن ما يجري في العراق ليس كذلك في واقع الحال، والحكومة التي يشارك فيها الحكيم هي التي تهدد بإشعال تلك الحرب وليس الآخرين، وبالطبع من خلال ممارسة التطهير العرقي والعقوبات الجماعية بحق مناطق بأكملها هي من دون موارد مناطق العرب السنة.

ما يجب أن يتذكره الحكيم هو أنه إذا كان الشيعة غالبية في العراق وبوسع من يزعمون النطق باسمهم في ضوء مساعدة الأمريكان، ومن ثم سيطرتهم على الجيش وأجهزة الأمن أن يفرضوا ما يشاؤون من عقوبات على العرب السنة، فإنهم يظلون أقلية في العالم العربي والإسلامي، مع أننا نؤمن بأن حكومة الجعفري والحكيم لا تمثل الشيعة حقيقة التمثيل، بدليل أن من بينهم رموزاً وقوى وفعاليات معتبرة ترفض التمديد لقوات الاحتلال وتصر على رحيلها. ونشير هنا إلى "وثيقة الجلاء" التي وقعها 83 نائباً، معظمهم من النواب الشيعة في الجمعية الوطنية، إضافة إلى ممثلين عن التيار الصدري والمشاركين في المؤتمر التأسيسي لمقاومة الاحتلال الذي تصدره هيئة علماء المسلمين وتشارك فيه قوى وفعاليات شيعية معروفة مثل التيار الخالصي والبغدادي، وتطالب الوثيقة برحيل الاحتلال عن العراق.

من المستغرب أن يرى الحكيم، كما جاء في ذات البيان المشار إليه، أن ما يجري في العراق هي حرب ضد "المدنيين الأبرياء من أتباع آل البيت"، ليس لأن في ذلك ما فيه من تحريض على الفتنة فحسب، بل أيضاً لأننا ورغم معارضتنا لأية عمليات يمكن أن تطال المدنيين الأبرياء، إلا أننا لا نرى أن توصيف الحكيم صحيحاً ، فلو أراد المسلحون قتل الآلاف بالسيارات المفخخة لما كان ذلك صعباً لأن التجمعات المدنية متاحة على الدوام، لكنهم يستهدفون قوات الأمن والحرس الوطني التي تدهام المناطق وتقتل الناس، تماماً كما يفعل المحتلون، وفي كل الأحوال فإن المسلحين لا يسألون رجال الأمن إياهم عما إذا كانوا من الشيعة أم من السنة.

الواقع أن ثمة رؤية سياسية خلف ما يجري، لا يقلل من قيمتها خلافنا أو اتفاقنا معها. خلاصة تلك الرؤية هي الحيلولة دون نجاح الحكومة التابعة للاحتلال وذات النفس الطائفي الواضح في بسط الأمن والسيطرة على البلد، ومن ثم منح الأمريكان قواعد عسكرية يتحكمون من خلالها بالبلد وسياساته المحورية، والنتيجة هنا هي إنجاح المشروع الأمريكي (مشروع الشرق الأوسط الكبير) ومنحه فرصة التمدد في المحيط العربي والإسلامي.

من يديرون المعركة في العراق ومن يدعمونها لا يستهدفون إبادة الشيعة، حتى لو انطوى خطاب الزرقاوي على قدر كبير من العدائية لهم، بل الهدف هو الحيلولة دون حكومة طائفية في العراق تحوّل العرب السنة إلى ضحايا المرحلة الجديدة - حسب فهم هؤلاء - وبالطبع ضمن روح ثأرية تحاسبهم على ذنوب صدام حسين. أما الهدف الثاني، وربما الأهم فهو الحيلولة دون نجاح المشروع الأمريكي في المنطقة ككل .

المعركة كبيرة لأنها تمس الأمة ودينها وهويتها، وفي العموم فإن المشروع الأمريكي لا يستهدف السنة فحسب، فإيران الشيعية مستهدفة وحزب الله الشيعي مستهدف أيضاً، فيما سوريا التي يراها البعض (علوية)، توجد على رأس قائمة الاستهداف.

من هنا فإن التحذير من الحرب الطائفية ينبغي أن يتوجّه للجميع وخاصة بعض رموز السلطة الحالية ، ولو خرجت قوات الاحتلال من العراق اليوم وتم توافق وطني على وضع سياسي عادل في البلاد لما عمل الزرقاوي على إفشاله، ومن السذاجة أن

يعتقد أحد أن دولة الخلافة الراشدة ستقوم في العراق المدجج بالانقسامات العرقية والمذهبية وفي ظل الوضع العربي والإقليمي وميزان القوى الدولي الراهن، لكن الجميع سيفخر بالتأكيد بأن يقال إن المجاهدين العرب قد ساهموا في إفشال واحدة من أشرس الهجمات على الأمة في تاريخها.

الكرة الآن في ملعب قادة الائتلاف الشيعي وعلى رأسه من منحه الغطاء، أعني السيد السيستاني، وإذا لم يبادروا إلى صياغة معادلة توافق وطني عمادها انسحاب قوات الاحتلال من البلاد وإعادة السيادة الحقيقية وترتيب الأجواء لصيغة سياسية عادلة تشمل الجميع فإن النزيف سيستمر إلى زمن قد يطول، أكان بذات الصيغة القائمة أم وصولاً إلى الحرب الأهلية التي تأكل الأخضر واليابس.

لكن عجز القادة العراقيين عن فعل شيء على هذا الصعيد لا يجب أن يمنع رموز الأمة من الشيعة والسنة في العالم العربي من التحرك وتقديم مبادرة عمادها خروج الاحتلال والتوافق على صيغة عادلة لعراق موحد وكامل السيادة .

=====

#المغاريون والتطبيع العسكري في الناتو!

الرباط/ إدريس الكنبوري 1425/10/25

2004/12/08

العلاقات بين دول المغرب العربي الخمس والدولة العبرية ليست بنت الساعة، بل تمتد تاريخياً إلى فترات متقدمة من القرن الماضي، حتى إن المراقب قد يتساءل عن المفارقة الموجودة بين بعد المنطقة عن مسرح الشرق الأوسط جغرافياً، وبين تسارع وتيرة التطبيع بين دولها الخمس، وبين الدولة العبرية.

فقد قطعت كل من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس خلال العقد الماضيين أشواطاً كبيرة في التطبيع مع إسرائيل، وكان توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بمثابة آلة الضخ في وتيرة التطبيع تلك، إذ سارعت بعض تلك الدول إلى إقامة علاقات دبلوماسية مكشوفة مع الدولة العبرية مثلما فعلت كل من المغرب وموريتانيا، ولم تتوقف تلك العلاقات على المستوى

الديبلوماسية بل طالت المستويات الاقتصادية والتجارية، وأخيراً وصلت إلى مستوى التعاون العسكري داخل نادي حلف شمال الأطلسي.

واللافت في هذه المعادلة أن الاختراق الإسرائيلي للمنطقة ظل يتصاعد بالتوازي مع الاختراق الأمريكي ورغبة واشنطن في التمدد في المنطقة وإقامة شبكة من المصالح السياسية والاقتصادية والتجارية، وجعل المنطقة بوابة استراتيجية للتمدّد في العالم العربي.

إسرائيل والنادي المتوسطي

في 17 نوفمبر الجاري شاركت أربع دول مغاربية هي المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا، إلى جانب بلدين عربيين مشرقين هما مصر والأردن . المرتبطين باتفاقيتي سلام مع الدولة العبرية عامي 1978م و1994م، هما اتفاقيتا "كامب ديفيد" و"وادي عربة". في أول قمة لرؤساء أركان ووزراء دفاع بلدان حلف الأطلسي في بروكسل ببلجيكا، ضمن ما يسمى بـ"مجموعة الحوار المتوسطي" التي تتشكل من البلدان العربية المذكورة إلى جانب الدولة العبرية. وتُعتبر تلك القمة الأولى من نوعها التي تجمع أعضاء الحلف مع بلدان الحوض المتوسطي، وتأتي تمهيداً للقمة التي ستعقد في 8 ديسمبر القادم في العاصمة البلجيكية تحت عنوان "مستقبل علاقة الحوض المتوسطي مع حلف الناتو"، لكنها تعتبر الأولى التي يتم فيها إشراك الكيان الصهيوني منذ الإعلان عن انطلاق مشروع "الحوار المتوسطي" الذي دعا إليه الحلف عام 1994م.

المفاجأة أن هذا اللقاء جرى بعيداً عن الاهتمام الإعلامي الذي كان يتوجب أن يلقاه لدينا نحن في العالم العربي، وبالأخص في منطقة المغرب العربي التي أصبحت في الآونة الأخيرة مسرحاً لعدد من المناورات الأمريكية والصهيونية، الرامية إلى تطويعها والتأسيس لمشروعها الاستراتيجي الجديد لما بعد احتلال العراق في المنطقة العربية والعالم الإسلامي. فقد تزامنت تلك القمة مع التحضير لعقد "منتدى المستقبل" في الرباط في منتصف الشهر القادم، وهو المنتدى الذي يُعد الخطوة الأولى في إطلاق مسلسل الإصلاحات التي دعا إليها مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا في

العالم العربي والإسلامي قبل عام، بما يشير إلى أن هناك مرحلة جديدة وفاصلة تبدأ في المنطقة عنوانها الأبرز اختراق أمريكي . إسرائيلي أكبر .

حماية عربية لإسرائيل؟

منذ الإعلان عن مشروع الحوار المتوسطي عام 1994م، وانطلاق المفاوضات لإقناع الدول العربية والمغربية للانضمام إليه، كان الهدف المرسوم لحلف شمال الأطلسي هو التركيز على الضفة الجنوبية للمتوسط وقضايا الإرهاب الدولي والسلام والتعايش. وقد أصبح ذلك المشروع يكتسي أهمية أكبر لدول الحلف والولايات المتحدة الأمريكية بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، ورفع واشنطن لافتة "محاربة الإرهاب الدولي"، منذ ذلك الوقت برز الحوض المتوسطي كواجهة أمامية لتطبيق الاستراتيجية الأمنية الجديدة للحلف، والتي جرى تسطيرها في قمة روما بإيطاليا قبل عامين.

الدول العربية المشاركة في الحوار المتوسطي ليس أمامها سوى التصديق على الاستراتيجية الأمنية الجديدة لحلف الناتو والسير على خطوطها، في ضوء المفهوم الجديد للتحديات الأمنية بالنسبة لبلدان الحلف ما بعد مرحلتي نهاية الحرب الباردة وتفجيرات 11 سبتمبر، الأمر الذي يُلقي عليها أعباء أمنية، على رأسها ضمان الحماية لأعضاء الحلف كلما كانت هناك تهديدات تواجهها، باعتبار أن ذلك هو أحد المبادئ الكبرى التي حددتها قمة روما.

وقد جرى الحديث في اللقاء الأخير بين أعضاء الحلف وبلدان الحوار المتوسطي . ومن ضمنها إسرائيل . عن إمكانية مشاركة هذه الدول في أي قوات عسكرية يرسلها الحلف إلى العراق وفلسطين، لاستتباب الأمن في الأولى وضمن انسحاب إسرائيلي هادئ في الثانية، في حال ما إذا نفذ شارون خطته الانسحاب من غزة.

ويبدو أن القضية لا تقتصر على التعاون العسكري والأمني بين البلدان العربية المشاركة في الحوار المتوسطي وبين بلدان حلف الناتو، وإنما تتعداه إلى التوافق حول مبدأ ضمان أمن إسرائيل والتوقيع بالمصادقة على واقع الاحتلال الأمريكي والبريطاني في العراق، وذلك هو النفق الذي يتم جر الدول العربية الست إليه.

=====

دافوس " شرم الشيخ .. تكريس سياسات الهيمنة

القاهرة / عاصم السيد 1427/5/1

2006/05/28

جاء انعقاد منتدى (دافوس) الاقتصادي مؤخراً في مدينة شرم الشيخ المصرية متزامناً مع العديد من الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها مصر، والمنطقة العربية، ويمر بها العالم أجمع.

فعلى المستوى الإقليمي والعربي جاء منتدى (دافوس) هذا العام في ظل قضية الحصار الجائر وحرب التجويع الأمريكية- الصهيونية على الشعب الفلسطيني؛ بسبب تمسكه بثوابته وبخياره الديمقراطي ممثلاً في حركة المقاومة الإسلامية حماس، كما يأتي في ظل توتر وعدم استقرار في العراق، الذي يدخل عامه الرابع تحت الاحتلال الأمريكي البريطاني . وعلى المستوى الدولي فقد جاء المنتدى في ظل حالة من التشاؤم التي تسود الاقتصاد العالمي بسبب السياسات الأمريكية، سواءً على المستوى التجاري وقضية الأسواق (بسبب إصرار واشنطن على فرض إجراءاتٍ حمائية على أسواقها) أو مستوى البيئة، مع رفض الولايات المتحدة (تحت تأثير ضغط لوبي المجمع الصناعي- العسكري الأمريكي) الموافقة على التوقيع على بروتوكول (كيوتو) الدولي، الذي يحدّ من الانبعاثات الكربونية السامة في الجو. أمّا في مجال الطاقة فقد تراكب انعقاد المنتدى مع ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات جنونية مرشحة للارتفاع أكثر.

قضايا قُتلت بحثاً

وقد لاحظ المراقبون أن الموضوعات التي تمت مناقشتها في دورة شرم الشيخ كانت نسخة مكررةً من الدورة الماضية تقريباً التي عُقدت في الأردن.

فلم يخرج الحديث عن قضايا العولمة ، وحرية التجارة ، والمساواة ما بين بلدان العالم الثالث والمتقدم، فيما يتعلق بحرية الحركة في الأسواق العالمية دون إجراءاتٍ حمائية، على عكس ما تُصِرّ عليه وتقعله الولايات المتحدة حتى مع حلفائها الأوروبيين، كما سبق القول.

وكان هناك أيضاً كلام معاد عن الهجرة غير المشروعة وأهمية التمكين للمرأة، والتصدي لتجارة الرقيق الأبيض في هذا الإطار، إلى جانب مجموعة من التصورات حول قضية التنمية البشرية والاقتصادية في العالم الثالث، مع أهمية وضع أولويات لقضايا حقوق الإنسان والمرأة، والبيئة والصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، والتصدي لمفادات القضاء على الفقر والجريمة المنظمة وغسيل الأموال والمخدرات؛ بهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي.

والقضية الرئيسية التي حملها (كلاوس شواب) رئيس المنتدى للمشاركين في شرم الشيخ هي:

"إن الوقت قد حان لإحداث التغيير في الشرق الأوسط"، خاصة وأن هناك شبه إجماع بين قادة وشعوب بلدان المنطقة على أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية هي الطريق الوحيد لزيادة معدلات النمو ورفع مستوى المعيشة.

أما جلسات المنتدى التي استغرقت ثلاثة أيام فقد ناقشت قضايا الحكم الرشيد والمواطنة، والديموقراطية والسلام والأمن والهوية الثقافية، والتجارة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. كما عُقدت جلسات خاصة حول تأثير الأوضاع السياسية الراهنة في الحوار بين الشعوب، وتحديات العولمة، والتجارة العالمية، وسبل معالجة آثار الحوادث الإرهابية الأخيرة، والرسوم الدنماركية، وأعمال العنف المضاد في مستقبل الحوار بين الثقافات.

واحتلت قضية البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب الخريجين أهمية قصوى في أعمال المؤتمر، وطبقاً لبيانات المؤسسات الدولية، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتاج إلى إيجاد (80) مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2020 من أجل إبقاء معدلات البطالة على ما هي عليه حالياً، بينما المطلوب (100) مليون وظيفة جديدة لتخفيض نسبة البطالة إلى مستويات مقبولة بالمعايير العالمية.

والسبيل الوحيد لمواجهة هذه الأوضاع هو تحسين مناخ الأعمال في بلدان المنطقة، وسد الهوة بينها وبين الدول الغنية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ إذ يبلغ حجم الاستثمارات العالمية نحو (650) مليار دولار، بينما لا يتعدى نصيب الدول

النامية منها بما فيها الصين والهند 28%، في حين لا يتجاوز نصيب بلدان القارة الإفريقية نحو 1,2% من إجمالي الاستثمارات العالمية.

وتم عقدت ورش عمل على هامش منتدى (دافوس) شرم الشيخ حول تنمية قطاع السياحة في دول المنطقة ، وزيادة قدرته على المنافسة عالمياً، وتحديث القطاعات المالية والمصرفية ، والاستفادة من الفوائض المالية الضخمة الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول في رفع معدلات النمو. كما تم تخصيص ورشة عمل لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ناقشت سبل زيادة تنافسية شركات المعلومات والاتصالات في دول المنطقة، وحضرها رؤساء كبرى شركات التكنولوجيا العالمية. مناقشات كلامية

ولم يخل منتدى (دافوس) شرم الشيخ من مناقشات كلامية بين المسؤولين العرب والأمريكيين حول الحصار الغربي الظالم على الفلسطينيين، وتأثيره السلبي على تنامي الكراهية بين الشعوب كما شهد منتدى (دافوس) شرم الشيخ توبيخ مسؤولين عرب لمسؤولين أوروبيين، بسبب أزمة الرسوم الدانمركية المسيئة للرسول محمد - صلى الله عليه وسلم- في ظل غياب رئيس الوزراء الدنمركي المتعمد، خشية من توبيخه ومطالبته بالاعتذار.

وكان الحوار بين الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ومساعد وزيرة الخارجية الأمريكي روبرت زوليك، على هامش المنتدى، مناسبة لتوجيه الانتقادات اللاذعة حول سياسة الولايات المتحدة بالمنطقة، والازدواجية التي تتعامل بها مع الملفات الفلسطينية والعراقية والإيرانية.

التماهي مع الأجندة الأمريكية

ولم يكن صعباً أن يلاحظ المتابعون لمنتدى (دافوس) شرم الشيخ أن هناك تعمداً أن تكون المواقف والسياسات المعتمدة والمتبناة داخل المنتدى تسير وفق اتجاه واحد هو اتجاه التوافق مع وجهات النظر الأمريكية والصهيونية.

ومن أولى الأولويات المطروحة قضية الإرهاب، وجعل مكافحته أولوية قصوى لكل بلدان المنطقة، وقضية إيران ومساعدتها لامتلاك التقنية النووية، وأيضاً ملف التيار

الإسلامي ومعالجاته المطروحة، وربطه دائماً بملف مكافحة الإرهاب، والتعامل مع التيارات الإسلامية بالردع والعنف.

أما قضية القضايا فهي دمج الكيان الصهيوني في المنطقة وتوفير كل السبل لضمان أمنه وهيمنته على المنطقة وإقامة علاقات طبيعية بينه وبين كل الدول العربية. الترويج للشرق الأوسط الكبير

ومن عام 2002 وحتى عام 2006 استضافت المنطقة العربية أربعة اجتماعات إقليمية، ثلاثة منها عُقدت في الأردن، والرابع في مصر، واختيار الدولتين جاء على أساس دورهما الرئيس في قيادة الدول العربية في اتجاه مشروعات التسوية مع العدو الصهيوني، وكانت تهدف في الأساس إلى دمج المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي وبحث مستقبل 'الشرق الأوسط الكبير' الذي تسعى واشنطن لترويجه في المنطقة، فضلاً عن بحث مستقبل عملية السلام بين الدول العربية والكيان الصهيوني.

وعلى الرغم من أن منتدى (دافوس) للشرق الأوسط طرح نفسه على أساس أنه منتدى اقتصادي، إلا أنه هيمنت عليه الأجندة السياسية من أول يوم، بداية من بحث مد قناة بين البحر الأحمر والميت، وهو مشروع مشترك بين الأردن وإسرائيل، وإقامة منطقة تجارة حرة بين أمريكا والعرب.

كما شهد المنتدى، مثل سابقه في الأردن، تداخلاً حاداً بين السياسي والاقتصادي؛ إذ عُقدت محادثات اقتصادية وسياسية بين القادة الأمريكيين والعرب والإسرائيليين المشاركين في المنتدى .

=====

#المصالحة مع الذات لمواجهة التحدي الخارجي !

ياسر الزعاترة 1426/2/23

2005/04/02

كتبنا وسنظل نكتب عن الاستهداف الأمريكي لسوريا، وانتصرنا لها وسنظل نفعل في سياق المعركة اللبنانية مع الذين استقوا بالخارج عليها، وقبل ذلك كنا معها في مواقفها من الصراع مع الصهاينة، تلك التي كانت في عمومها الأقرب إلى نبض

الشارع العربي، لكن ذلك لم يكن لينسينا ذلك الجانب المتعلق بشؤون الداخل السوري الذي آن له أن يشهد نقلة إلى الأمام تضع الجماهير في صلب المواجهة مع الاستهداف الخارجي كي لا تتكرر التجربة العراقية، يوم كانت الجماهير في انتظار أي شيطان يأتي من الخارج ليخلصها من حكم بالغ في القمع إلى درجة لا يمكن لأحد أن يبررها، حتى لو كان له موقفه من أشكال الخروج المختلفة على النظام من قبل الشيعة والأكراد، بل وبعض السنة ممن كانت لهم محاولاتهم الانقلابية على النظام أيضاً.

ما يجب أن يقال ابتداءً هو أن مواقف حزب الله، ومجمل تيار الموالاة من الوجود السوري في لبنان ومن القرار 1559، وتأثير ذلك على ميزان القوى في اللعبة اللبنانية لصالح دمشق، كل ذلك لن يغير من حقيقة أن المعركة لا تزال في بداياتها، وأن تواصلها ليس موضع شك لدى المراقبين العارفين بالسياسة الأمريكية في عهد المحافظين الجدد.

نذكر بذلك لأن الولايات المتحدة لم تكن معنية في يوم من الأيام بمنطق العدل وسؤال الأغلبية والأقلية كي تقنعها مسيرات الموالاة بأن اللبنانيين يريدون علاقة خاصة مع السوريين، أو أنهم يرفضون قرار مجلس الأمن الدولي، فهي معنية أولاً وأخيراً بمصالح الدولة العبرية ثم مصالحها تالياً، لاسيما ما يتعلق بآليات خروجها من المأزق العراقي وصولاً إلى تمهيد الطريق من أجل إنجاز مشروع الشرق الأوسط الكبير.

نعيد التذكير بهذا الجانب كي لا يعتقد البعض أن المعركة قد انتهت، أو على وشك الانتهاء، وأنه لا قيمة لنصيحة تتعلق بالداخل السوري، وهو ما لا يبدو منطقياً بحال من الأحوال، ونتذكر كيف استجاب العراق لكل شروط ومتطلبات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل وقدم جميع التسهيلات المتعلقة بهذا الشأن، لكن ذلك لم يجد نفعاً في مواجهة نوايا إمبريالية لا حدود لجشعها وغطرستها.

ما يجري مع سوريا اليوم هو تكرار لذات السيناريو العراقي، ولا مجال أمام دمشق سوى الالتحام بجماهيرها وإجراء تغييرات حيوية تدفع باتجاه تحسين شروط المواجهة مع المخططات الخارجية التي تهب عليها مثل عاصفة هوجاء.

صحيح أن المعطيات العامة تبدو مختلفة من زاوية الداخل والخارج، إذ لا مجال لمقارنة الوضع السوري بالعراقي، لا من زاوية تعقيدات الداخل، ولا من زاوية القدرة على إدارة المعركة بقدر من الحكمة، فضلاً عن طبيعة التهم الموجهة إلى دمشق واحتمالات التدخل العسكري المباشر. لكن ذلك لا يغير من جوهر الملاحقة التي تتم فصلاً إثر آخر، وبوتيرة متسارعة وإصرار واضح.

ما ينبغي أن يقال ابتداءً هو أن إصلاح الوضع الداخلي السوري ليس في حاجة إلى استهداف خارجي يستدعي تمتين الجبهة الداخلية، فالدولة الأمنية التي تتعامل مع مواطنيها بمنطق العصا الثقيلة لم تعد مقبولة في هذه المرحلة، وإذا كان الإسلاميون السوريون قد أخطأوا في تقدير الموقف والتبعات عندما تورطوا في المواجهة المسلحة مع الدولة في الثمانينات، تلك التي تمت بغير رغبة ولا تخطيط منهم كما دلت معطيات كثيرة، فإن ذلك، على أهميته، لا ينبغي أن يكون مبرراً لاستمرار النهج الأمني الذي كان سابقاً على تلك المواجهة، فكيف وهم قد عادوا واعترفوا بخطأ ما جرى، وإن بشكل غير مباشر، وقدموا برنامجاً سياسياً متقدماً، فيما وقفوا من استهداف بلدهم مواقف وطنية مشهودة ولا زالوا يقفون؟

لقد حصل ما هو أسوأ من ذلك في الجزائر، كما حصل في مصر أيضاً، فيما وقعت مواجهات في الأردن مع منظمة التحرير، بل وحرب أهلية في لبنان أيضاً، لكن ذلك لم يدفع إلى تكريس النظام الأمني المطلق، بل كانت مصالحات بصرف النظر عن تقييمها من زواياها المتعددة.

من المؤكد أن سوريا الأسد الابن هي غير سوريا الأسد الأب، إذ أن تغييرات ما قد حصلت في بنية الدولة، لكن ما ينبغي التذكير به بالمقابل هو أن زمن الابن يختلف عن زمن الأب، في حين لا يبدو من العسير القول إن نهج الدولة الأمنية لا زال سارياً إلى الآن، ولا حاجة إلى تقديم الأدلة على ذلك، فهم يعرفونها كما نعرفها ويعرفها المواطن السوري في الداخل، فضلاً عن مئات الآلاف من السوريين في الخارج ممن لا يزالون محرومين من زيارة بلدهم فضلاً عن الحصول على أوراق ثبوتية غير مزورة!!

إن أحداً لا يطالب بتحويل سوريا إلى السويد أو سويسرا بين عشية وضحاها، لكن معارضة تعض على جراحها وترفض وضع يدها في يد أعداء بلدها وتملك كل هذا الحس الوطني الذي تبدى خلال السنوات الأخيرة، مثل هذه المعارضة تستحق ما هو أفضل مما لاقتة إلى الآن، الأمر الذي ينطبق على المواطن السوري الذي لا زال يعيش هواجسه التقليدية في التعامل مع الدولة وأذرعها الأمنية.

مرة أخرى نؤكد أننا نقول ذلك من منطلق الخوف على سوريا في مواجهة مخططات تستهدفها وتستهدف الأمة من ورائها، فيما نؤمن أن الإنسان السوري، والعربي والمسلم عموماً يستحق من أنظمتها ما هو أفضل على مختلف الأصعدة

=====

#بعد عشر سنوات..ماذا حقق مشروع برشلونة؟

إدريس الكنبوري/ الرباط 1426/10/25

2005/11/27

قبل عشر سنوات انطلق ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة، واثنى عشرة دولة من جنوب المتوسط- حوار متعدد الأبعاد انتهى إلى إرساء مشروع أطلق عليه مشروع برشلونة الأورومتوسطي، نسبة إلى عاصمة كاتالانيا الإسبانية التي احتضنت المؤتمر الأول للشراكة الأورومتوسطية في نوفمبر من عام 1995. ومنذ ذلك الوقت بدأ الحديث عن مشروع الشراكة هذا، وانتهى ما كان معروفاً في السابق بالحوار العربي الأوروبي الذي خلص إلى الإحفاق قبل ذلك بوقت طويل؛ بسبب العجز الأوروبي عن منافسة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وبسبب عدم استعداد العالم العربي للمراهنة على أوروبا، بينما هو يتسابق إلى وضع كامل البيض في السلال الأمريكية، مستعيداً مقولة السادات الذي كان يقول بأن 99% من أوراق الحل في الشرق الأوسط توجد بيد الولايات المتحدة.

وتعدّ مدة عقد من الزمن من عمر هذا المسار بين الشمال والجنوب كافية لاستخلاص أهم ما طبع تلك المرحلة، والتأمل في المردود السياسي والاقتصادي للتجربة، وما إن كانت قد حققت أهدافها التي رسمتها في البداية، وجوانب الاستفادة العربية منها.

عودة إلى الجذور

بدأ المشروع الأوروبي الذي انطلق في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي في سياق حزمة من التحولات الدولية والإقليمية التي أفرزتها مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبرز طموح أمريكي للعب دور أكبر على المستوى الدولي، يوازيه تطّع أوروبي إلى مزاحمة الزعامة الأمريكية من خلال السعي إلى المزيد من الارتباط، وإنشاء عملة نقدية موحدة، والتوسع شرقاً بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية.

وقد أريد لمشروع برشلونة أن يكون تنوياً لطموح أوروبي في لعب دور أوسع في العالم العربي والصفة الجنوبية للمتوسط، انطلق منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. ولكن التحديات والاضطرابات التي كانت تعيشها بلدان المنطقة في النصف الأول من التسعينيات أقنعت الزعماء الأوروبيين بضرورة المسارعة إلى إيجاد إطار يجمعها ببلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، من بين تلك التحديات وعلى رأسها بالدرجة الأولى المسألة الأمنية التي ظهرت مع الأزمة الجزائرية في بداية التسعينيات، وظهور المد الإسلامي في المنطقة؛ إذ باتت أوروبا متخوفة من أن تتسع دائرة ذلك المد

ليشمل باقي بلدان المنطقة، وبرز مشكلة الهجرة السرية التي كانت حتى ذلك الوقت ظاهرة جديدة، وكذلك المسألة السكانية بين ضفتي المتوسط التي كان الأوروبيون يرون فيها قنبلة موقوتة تهددهم ، تزداد مخاطرها مع ظروف الفقر وانعدام فرص التنمية الحقيقية في بلدان الجنوب، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الأمن والاستقرار في بلدان الشمال، وهذا ما يفسر تركيز إعلان برشلونة الأول على قضايا الأمن والتعاون الأمني بين الضفتين، ووضع سياسة أمنية مشتركة بين الجانبين. وإلى جانب هذه التحديات والاضطرابات كان هناك أيضاً التوجس الأوروبي من الدور الأمريكي في المنطقة بعد مؤتمر الدار البيضاء عام 1994 حول الشرق الأوسط وشمال إفريقية، وبعده مؤتمر عمان. فقد بدا للأوروبيين أن الأمريكيين يحثون الخطأ لجني ثمار الفراغ الذي خلفته مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وشيوع

الحديث عن نظام دولي جديد يجري البحث في سيناريواته المختلفة وأهم الفاعلين داخله.

ميزان غير متكافئ

وتظهر لنا قراءة هذه الجذور التي كانت خلف قرار الاتحاد الأوروبي بإنشاء إطار للمشاركة مع دول الجنوب نوع التوازن الذي ساد وظل سائداً طيلة المرحلة الفائتة من عمر المشروع الأورومتوسطي ما بين بلدان الضفة الجنوبية والضفة الشمالية. ذلك أنها تبرز لنا بداية أن الأوروبيين كانوا واعين بما يريدون من مشروع الشراكة، ويتفرون على أجندة خاصة بهم، ويحدّدون أهدافهم ضمن سياقين، الأول: تحصين القلعة الأوروبية في مواجهة بلدان الجنوب التي تسير بشكل لا يقدم أي تصور واضح لما يمكن أن يكون عليه مستقبلها، بالنظر إلى استشراف الفساد فيها ، ووجود فجوة بين الحكام والشعوب ، وانتشار الفقر والبطالة مما يهدد استقرارها على المدى المنظور.

والثاني: الوقوف في وجه التقدم الأمريكي الذي كان يسعى هو الآخر إلى وضع أسس علاقة جديدة مع بلدان المنطقة، بدأت مع مؤتمر الدار البيضاء، وتجلت بوضوح لدى الإعلان عن الشراكة الأمريكية . المغربية عام 1998، أو ما سُمّي وقتها بمشروع "إيزنستات"، نسبة إلى نائب كاتب الدولة الأمريكي في التجارة وقتذاك. أما على الجانب الآخر، فلم يكن هناك تنسيق بين بلدان الضفة الجنوبية من شأنه أن يشكل عامل توازن مع الأوروبيين، ويحدد أجندة خاصة بها بالتوازي مع الأجندة الأوروبية. فالاتحاد المغربي كإطار إقليمي وحيد يجمع أكثر البلدان الاثني عشر التي وقّعت على إعلان برشلونة كان إطاراً جامداً بسبب الخلافات المغربية . الجزائرية، والخلافات الليبية . المغربية على خلفية تخلي الأعضاء الآخرين في الاتحاد عن دعمهم لها في ملف (لوكيربي) وطائرة (يوتا) الفرنسية، وفوق ذلك تم استبعادها من المشاركة في قمة برشلونة نظراً لوجودها تحت طائلة العقوبات المفروضة عليها من

الأمم المتحدة منذ العام 1992، وحضرت فقط بصفة مراقب ، فشاركت كل دولة من الدول الأربع المتبقية (المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس) منفردة لا كجزء من

إطار إقليمي مشترك. ومن جهة ثانية تم إقحام إسرائيل في مشروع الشراكة المتوسطة من طرف الأوروبيين ، كدليل على رغبتهم في لعب دور في مسلسل السلام في المنطقة، وكان ذلك أحد عناصر الهدم المبكرة في ضوء الإخفاق المتكرر لمشاريع التسوية السياسية، وعدم حصول ميل عربي . علني على الأقل . إلى التطبيق مع الدولة العبرية وقتها. كل هذه المعطيات جعلت مسلسل برشلونة حوارًا ناقصاً بين طرفين يوجدان في وضعية غير متكافئة، طرف يستمع فقط ، وآخر يتحدث أو يملئ.

ثلاثة مسارات

تمحور مشروع الشراكة الأورومتوسطي كما صاغه إعلان برشلونة عام 1995 حول ثلاثة مسارات: المسار السياسي والأمني، من خلال السعي إلى إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويرتبط بهذا الهدف تقوية التعاون الأمني بين الأطراف، وتنسيق السياسات لمحاربة الإرهاب والعنف والجريمة المنظمة والقيام بإصلاحات سياسية.

ثم المسار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يرمي إلى بناء منطقة مشتركة للازدهار من خلال حل معضلة المديونية التي تثقل كواهل بلدان الجنوب، وتشجيع التعاون بين الأطراف، ومساعدة الأوروبيين لدول الجنوب من أجل تحقيق النهوض الاقتصادي، وإيجاد فرص الشغل، وإدخال الإصلاحات الهيكلية على مؤسساتها الاقتصادية، وتعديل القوانين الموجودة لجلب الاستثمار، عبر آلية أطلق عليها برنامج "ميديا" للدعم المالي، ويسعى هذا المسار إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بحلول عام 2010. أما المسار الثالث والأخير فهو الجانب الثقافي والاجتماعي، ويرتبط بذلك إصلاح البرامج التعليمية، وتنمية الموارد البشرية، وإيجاد ثقافة للتسامح واحترام الهوية الثقافية للدول.

وبالرغم من أنه أريد لهذه المسارات الثلاثة أن تسير متلازمة مع بعضها، إلا أن الواقع أظهر في السنوات القليلة التالية للتوقيع على إعلان برشلونة، وطيلة المؤتمرات التي عُقدت حتى اليوم (مالطا 1997، شتوتغارت 1999، مرسيليا 2000، فالنسيا 2002، نابولي 2003 والوكسمبورغ 2005) أن الأوروبيين غير مستعدين للوفاء

بالعود التي قطعوها على أنفسهم أمام بلدان الجنوب، سواء من خلال عدم الجدية في التعاطي مع أزمات الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية تحديداً؛ إذ بقيت علاقة أوروبا بالمنطقة قاصرة على الدعم المالي دون لعب أي دور سياسي، وفي حالات كثيرة كانت تنهرب من إدانة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ولا تتخذ قرارات واضحة وصريحة، أو من خلال ضعف المعونات المالية المرصودة ضمن برنامج (ميدا) التي لم ترق إلى طموح بلدان الضفة الجنوبية؛ إذ لم تكن تمثل قيمة ما يقدمه هذا البرنامج في الفترة ما بين (1995-2000) سوى خمسة مليارات يورو، وظل نفس الغلاف المالي تقريباً مخصصاً للمرحلة الثانية من البرنامج للفترة ما بين (2000-2006)، مما أعاق -بحسب العديد من المهتمين الأوروبيين أنفسهم- تحقيق أهداف مشروع برشلونة فيما يتعلق ببلدان الجنوب، الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى إعادة النظر في البرنامج، فأعلن وزير الخارجية الإسباني (ميغيل أنخيل موراتينوس) لوكالة (أوروبا بريس) قبل أسبوع أن الاتحاد الأوروبي سيرفع الدعم المالي المخصص ضمن برنامج (ميدا) للفترة ما بين (2007-2013) إلى (1500) مليون يورو، الأمر الذي يؤكد أن الأوروبيين -بعد عشر سنوات من انطلاق المسلسل- باتوا يدركون محدودية الشراكة كما تم وضعها في إنفاذ أهدافها المرسومة.

الأجندة الأمريكية في مقابل الأجندة الأوروبية

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 منعطفاً حاسماً بالنسبة لمسار الشراكة الأورومتوسطية، وللسياسات الأوروبية حيال الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط الذي أصبح أكثر فأكثر جسراً لعدم الاستقرار ومنطقة مليئة باحتمالات التهديد المستقبلي.

خلطت السياسة الأمريكية التي قادها اليمين الأمريكي المحافظ الأوراق في المنطقة وفي الكثير من مناطق العالم، إذ سعت الإدارة الأمريكية بزعامة الجمهوريين والمحافظين الجدد إلى تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب، "تحالف الراغبين" في الالتحاق به حسب مقولة الرئيس الأمريكي جورج بوش، كان أحد أهدافه -وبشكل واضح- إبعاد أي نفوذ أوروبي في المنطقة المتوسطية وباقي جهات العالم، والتمكن

من جر الأوروبيين وراء واشنطن تحت لافتة محاربة الإرهاب، واسترجاع النفوذ الأمريكي في أوروبا إبان مرحلة الحرب الباردة حينما كانت الإدارة الأمريكية تدير أمام الأوروبيين بدعوى محاربة الشيوعية وتتزعّم حرب النجوم ضد الاتحاد السوفياتي. فظهر التنافس على أشده بين الاتحاد الأوروبي ممثلاً في الثنائي الفرنسي . الألماني؛ إذ أدرك البلدان أن واشنطن تحضر من وراء رفع شعار محاربة الإرهاب المزعوم خطأً جديدة تنفرد بوساطتها بمقاليده الأمور في السياسة الدولية. وصار التنافس أكثر شراسة عندما هاجم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد قبيل الحرب على العراق كلاً من برلين وباريس، واصفاً إياهما بـ"أوروبا العجوز" التي لا تحتاج إليها واشنطن بقدر ما تراهن على البلدان الأخرى الملتحقة حديثاً بالاتحاد الأوروبي كقوى صاعدة وحليف قوي للأمريكيين.

في أعقاب تلك الأحداث وضعت الإدارة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا عام 2002، الذي شمل هو الآخر البعد الاقتصادي والسياسي والثقافي والأمني، وفق تقسيم معين لبلدان العالم العربي والإسلامي. وقد لقي هذا المشروع في بدايته ردود فعل أوروبية غير مرحبة، خاصة

من لدن فرنسا وألمانيا، وتم وضع ورقة أوروبية حول الإصلاحات السياسية في العالم العربي ودمقرطة الأنظمة العربية، وأخيراً انتهى الأمر عند نقطة تقاطع بين الأوروبيين والأمريكيين الذين اضطروا . لتحصيل الدعم الأوروبي . إلى إدخال تعديلات على ورقتهم، وعقد أول مؤتمر لتسويق المشروع في العاصمة المغربية الرباط.

وقد أظهر مشروع الشرق الأوسط الكبير أن العالم العربي والإسلامي أصبح مرتين بين نوعين من الأجندة: الأجندة الأمريكية التي تتجلى في مشروع الشرق الأوسط الكبير، والأجندة الأوروبية الممثلة في مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وبالقدر الذي كان الأول يتقدم بخطوات محسوبة عبر إجراءات أقدمت عليها الإدارة الأمريكية مع عدد من البلدان العربية والإسلامية من المغرب إلى باكستان، شملت كافة الجوانب من الأمن والتعليم إلى الاقتصاد والتحالفات العسكرية، مرفقة بضغوط خفية أو ظاهرة، كان المشروع الثاني يتراجع تدريجياً ليصبح مجرد ذكرى، وتحولت اللقاءات

التي كانت تُعقد في إطاره إلى شكل من الندوات أو حلقات النقاش أو لقاءات المجاملة.

الأمن أولاً... الأمن أخيراً

من الواضح أن السنوات العشر الماضية لم تكن في مستوى توقعات بلدان الجنوب التي راهنت عليها في البداية؛ إذ بالرغم من الخطابات الأوروبية المتكررة استمرت الفجوة الواسعة بين بلدان الضفتين نسبة إلى الدخل الفردي وحجم النمو الداخلي، وأخفقت هذه الدول في التوصل إلى صيغة للتنسيق أو التعاون الاقتصادي فيما بينها كما هو محدد في إعلان برشلونة الذي يتحدث عن تكامل اقتصادي جنوب - جنوب قبل الدخول في مرحلة 2010، وكمثال على ذلك فإن المبادلات بين بلدان الاتحاد المغاربي الخمس، وهي المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا ، لا تتجاوز 3% من حجم مبادلاتها مع الخارج. واستمر الوضع في بلدان الجنوب خلال هذه الفترة مستقراً في مكانه تقريباً؛ إذ لم تتجاوز نسبة النمو 3.9% ما بين (1995 - 2003)، أما نسب البطالة فلا تزال تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولا تزال بلدان الجنوب بعيدة عن طموح الوصول إلى (90) مليون منصب شغل في أفق عام 2020. ولكن المفارقة في مسلسل الشراكة أن الأوروبيين في الوقت الذي يتحدثون فيه عن تنمية الجنوب يغلقون الباب أمام منتجاته الفلاحية في اتفاقيات التبادل الحر، ويدعمون الفلاحة الأوروبية، مما يكشف أن الأوروبيين لا يضعون في أولوياتهم النمو الاقتصادي لبلدان الجنوب بقدر ما يهتمون بالجانب الأمني فحسب، ويتساءل بعض الخبراء الأوروبيين: إذا كانت أوروبا قد

أخفقت طيلة السنوات الماضية في منح شيء للجنوب عندما كان الاتحاد يتشكل من (15) دولة، فكيف تستطيع فعل ذلك اليوم بعد أن أصبحت منشغلة بالبلدان العشرة من شرق أوروبا واتسعت إلى (25) دولة؟

ويظهر جلياً أن مرحلة ما بعد تفجيرات الدار البيضاء ومدريد واستانبول ولندن وعمان قد دفعت الاتحاد الأوروبي إلى الإقرار بأن الأولوية للأمن وتحصين ذاته في مواجهة المخاطر المحتملة، فالأوروبيون اليوم باتوا منشغلين أكثر بقضيتين: قضية الأمن والإرهاب، وقضية تدفق المهاجرين غير الشرعيين. وإذا كانت تفجيرات بعض

العواصم الأوروبية تعطي مصداقية لهذا الاهتمام بنظر الأوروبيين، فإن ما حصل من مأس على الحدود بين سبتة ومليلية المحتلتين في شهر أغسطس الماضي وفي جزيرة لامبيدوسا الإيطالية، وما حدث في بعض الأحياء الشعبية بالعاصمة الفرنسية قبل أيام - يزيد في قناعة الأوروبيين بمخاطر الهجرة غير المتحكم بها، ويحفزهم إلى إيجاد سياسات للتصدي لهاتين القضيتين، بينما على بلدان الجنوب الوقوف في الطابور، بانتظار أن تسحقهم مقتضيات التبادل الحر عام 2010، إذ لا أحد . وعلى رأس هؤلاء الأوروبيون أنفسهم . يستطيع الزعم بأن الخمس سنوات المتبقية ستكون كافية لدول الجنوب من أجل حسم قضايا ثقيلة مثل: رفع نسبة النمو، ومحاربة البطالة، وجذب الاستثمار، وتأهيل الاقتصاد الداخل

=====

#محنة أهل السنة ...

هل تكون العراق بوابة للاختراق الشيعي الإيراني!

سعد بن عبدالله البريك 1426/9/9

2005/10/12

مع يقيني بأن الشيعة ليسوا سواء، وأن شيعة الفرس ليسوا كشيعة العرب، وأن شيعة العرب طرائق قديداً، إلا أن تصريحات وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بخصوص الأوضاع السياسية الحالية في العراق جاءت بمثابة (صيحة نذير) توظف العقول من سبات الغفلة عن التصدي للمخططات الإستراتيجية للمستفيدين من تقاقم الفرص في المنطقة، والذين وجدوا في الساحة العراقية مرتعاً خصباً برعاية أمريكية ومباركة بريطانية، وتوجّس متردّد من الدول الفاعلة في أوروبا وآسيا. وبينما يجهل أو يتجاهل المعنيون بالوضع من قريب أو بعيد خطورة الطموحات المذهبية في العراق، وما حوله على مستقبل استقرارهم وأمنهم القومي - لا سيما في الخليج - جاء التحذير من السعودية على لسان وزير الخارجية السعودي ليقرب صورة مآلات الصراع الحالي في العراق بكل أدواته السياسية والعسكرية والفكرية على العراق نفسه وعلى المنطقة برمتها.

وفي هذا السياق أعرب مجلس الوزراء السعودي "عن أمله في أن يدرك الجميع أن مصلحة المنطقة هي في بقاء العراق كياناً سياسياً عربياً إسلامياً موحداً ممثلاً لجميع أبنائه وطوائفه، وبمناى عن التدخل في شؤونه الداخلية".

والمنتبع للوضع العراقي، وما يجري في أروقه السياسية سواء على صعيد التشكيل الإداري والسياسي للحكومة العراقية الحالية، أو على صعيد ارتباطها الفكري والعقدي والسياسي مع إيران أو على صعيد تنسيقها مع إدارة الاحتلال الأمريكي، أو على صعيد الممارسات العسكرية (الحكومية العراقية-الأمريكية) في المدن والشوارع العراقية أو على صعيد محاولات بناء دولة العراق الحديث بدستور جديد... يُدرك - بجلاء - طبيعة المخطط الذي يجري تنفيذه بخطوات مدروسة في اتجاه التمهد النفسي والسياسي لقيام دويلات متفاوتة القوى، وصالحة للتوظيف السياسي بل والعسكري أيضاً لتحقيق الحلم الإستراتيجي الأمريكي الكبير (الشرق الأوسط الكبير).

التحذير الذي أطلقه وزير الخارجية السعودي أشار إلى أهم محاور الخطورة في الوضع العراقي الحالي، وما قد يتمخض عنه... فقد حذر من حدوث حرب أهلية عراقية طاحنة ستدمر العراق (المدمر أصلاً) ...وتدفع المنطقة إلى كارثة... وتجر العرب إلى الصراع... كما حذر من عواقب التغلغل الإيراني في العراق.. وخطورة بنود الدستور العراقي الذي يهيئ الجو القانوني والسياسي لتقسيم العراق!

وبعيداً عن أسلوب التعميم وانطلاقاً من تصريحات وزير الخارجية سعود الفيصل، نستعرض في هذا المقال في "حلقة الأولى" حقيقة التغلغل الإيراني في العراق، وعلاقة ذلك بما يحدث في مدن أهل السنة من تقتيل وإبادة على يد الميليشيات الشيعية الحزبية والقوات العراقية الحكومية تحت غطاء عسكري وسياسي وإعلامي.

وقبل ذلك، إذا استطلعنا ردود الفعل من التحذير السعودي نجده قد حظي باهتمام بالغ من قبل الأوساط السياسية في العالم، وكان من الطبيعي جداً أن تعتبره أمريكا في البداية تصريحاً "غير مسؤول"!!، ليس لأنه مخالف للواقع أو مفتقر للمصداقية والعقلانية في التحليل وبعد النظر، ولكن لكونه يحمل في طياته تعريفاً بالوضع المتردي الذي تشهده أمريكا في العراق والمتمثل في مغامراتها (التكتيكية) الطائشة

مع الشيعة هروباً من جحيم المقاومة...!!! لكن الوسط السني الذي عانى الأمرين من جراء الوضع السياسي الحالي في العراق، ويتوقع الأسوأ من كل المعطيات السياسية في المرحلة المقبلة (مرحلة ما بعد الدستور)، كان له موقف آخر من تصريحات الفيصل، فقد جاءت ردود الفعل من قبل التكتلات السنية في العراق مرحبة بالتحذير السعودي حيث صرح المكتب السياسي للحزب الإسلامي العراقي في بيان له على موقعه على الإنترنت أن: "تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بشأن العراق، والتي حذر فيها من أن العراق يتجه نحو التفكك، تحمل وصفاً دقيقاً لحالة العراقيين، وتنم عن تقدير واقعي للمخاطر التي تحيق ببلادهم"، وأن تصريحاته: "تحمل وصفاً دقيقاً لحالة العراقيين الذين حز في نفوسهم أن يُتركوا في أتون المؤامرة وحدهم كل هذه الفترة"، وأن "أبناء العراق يتطلعون إلى أشقائهم العرب جميعاً، وبالأخص في المملكة العربية السعودية ليعينوهم على تجاوز المحنة، وتحقيق التوافق، ونبذ الفرقة فيما بينهم". وأن "نصرة العراقيين في هذا الظرف العصيب واجب تقتضيه أخوة الإسلام والعروبة خصوصاً، وهم يواجهون مؤامرة عاتية على عقيدتهم وهويتهم وتتواطأ عليهم إرادة الغزاة مع إرادة القوى الشعبوية الحاكمة". وفي السياق ذاته ثمن مجلس الحوار الوطني التحذيرات السعودية واصفاً إياها بأنها "أشاعت ارتياحاً في أوساط الشعب العراقي المظلوم". ومتمنياً من "باقي الأشقاء والمسلمين أن يقننوا بمبادرة الأمير سعود الفيصل، ويمزقوا جدران الصمت على مؤامرة ذبح العراق التي ستعكس تداعياتها -إذا مرت لا سمح الله- على عموم الوضع العربي والإسلامي في المنطقة".

وردود الفعل هذه من قبل أكبر التكتلات السنية في العراق تعكس عمق الأزمة التي يعيشها أهل السنة في العراق؛ فهم الخاسر الوحيد والأول على الصعيد المحلي إذا ما نجحت الحكومة في إقرار الدستور، وقبل ذلك عليهم يقع مسلسل الإبادة والتهميش والتطهير الطائفي في كل شبر يمثله السنة على أرض العراق السنية، وهم أيضاً من سيدفع فاتورة التقسيم في حال وقوعه، لكنهم وفي حال وقوع كارثة التقسيم أو أماراتها ومقدماتها فلن يكونوا هم الخاسر الأخير، وإنما ستُجرّ المنطقة كلها إلى صراع لا تُحمد عقباه!!

وإن أسئلة كثيرة وتساؤلات مثيرة لتفرض نفسها على كل متتبع لأحداث الشارع العراقي الآخذة في الاستفحال والتعقيد. لماذا تواطأت القوات الأمريكية والحكومة العراقية على إبادة أهل السنة في العراق دون غيرهم من طوائف العراق؟ ولماذا تكون الإبادة قبيل أهم المنعطفات السياسية كالانتخابات ومشروع الدستور؟ وما سر علاقة الميلشيات العميلة لإيران وميلشيات الأحزاب والتكتلات الشيعية بالحكومة العراقية في الإبادة الطائفية التي تجري في مدن أهل السنة في العراق؟ ولماذا يرفض أهل السنة مشروع الدستور الجديد وتصرّ الطوائف الأخرى على تمريره بدعم أمريكي وإيراني متّحد؟ وما هي عواقب إقرار الدستور على العراق وعلى أهل السنة فيه، بل وعلى الخليج والمنطقة عموماً؟ وهل لهذه الأحداث علاقة بمشروع إستراتيجي أمريكي (جديد) أو (قديم) في المنطقة؟ وما سر الانعطاف السياسي الأمريكي في تحالفه المكشوف مع شيعة العراق، ومن ورائهم إيران؟ أهو خيار مدروس سلفاً قبل احتلال العراق أم تكتيك فرضته معطيات الوضع الراهن الناجم عن شموخ المقاومة؟ وفي الإجابة عن هذه التساؤلات تتضح صورة الوضع برمته بكل خلفياته ومآلاته المتوقعة!

أما فيما يخص "مشروع إبادة أهل السنة في العراق"، فقد أصبح حقيقة جلية يعيشها العراق واقعاً ملموساً محسوساً، وتتناقل كل الإذاعات العالمية ووكالات الأنباء أخباره اليومية من قصف عشوائي بالمقاتلات الحربية وطائرات وصواريخ الآباتشي على منازل العزل، وتقتيل جماعي على يد الميلشيات الشيعية المنظمة، وتهجير من المدن والقرى واعتقالات جماعية، واختطافات سرية، ومداومة للبيوت والمساجد، واختطاف العلماء وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في أشنع صورها بكل أنواع التعذيب والتنكيل في الفلوجة والسماعة وتلعفر والرمادي والموصل وبغداد والحديثة والبصرة وغيرها، حتى أصبحت أخبار التنكيل وإبادة أهل السنة في العراق مستقيضة لدى الرأي العام العالمي، وعارية عن كل المسوغات التي ترددها الحكومة العراقية والاحتلال الأمريكي؛ لتسويغ حربها على أهل السنة، حتى إن الناطق باسم هيئة علماء المسلمين مثى حارث الضاري وصف ما تقوم به القوات العراقية بـ"الإرهاب" ضد أهل السنة، كما وصفت بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق عمليات الحكومة العراقية بـ"إرهاب المؤسسات الأمنية"، وكذلك صرح الأزهر في بيان له بأن

الذي يحدث في العراق هو إرهاب تمارسه أمريكا في أرض الواقع، وأصبحت صحف الاحتلال نفسها في بريطانيا وأمريكا تتناول موضوع الانتهاكات الوحشية لقوى الأمن العراقي وميليشياتها في تقارير لا تقبل التأويل بل، وتستغرب من صمت الحكومات عن ذلك.

فقد وصف تقرير لصحيفة (الأبزيرفر البريطانية) بتاريخ 25/7/5 بأن عنف القوات العراقية "أصبح أكثر سخونة وبدرجة كبيرة، وتبدو وكأنها استعمال لحرب العنف المضاد القذرة!"، وأن "ما يصدم المرء هنا هو أن ما حدث وما يحدث، يمر تحت أنوف الرسميين البريطانيين والأمريكيين"، وأن "هناك سؤال عن المدى الذي ذهب إليه القمع"، و"إن من غير الطبيعي أن تبقى الحكومات ساكته". ولم يكن الكاتب الأمريكي والصحافي المستقل (ستيفن فينسنت) إلا ضحية من ضحايا المؤامرة الطائفية، فقد عثر عليه مقتولاً بعد أربعة أيام من نشر المقال الذي انتقد "تنامي الأصولية الشيعية في البصرة"، بحسب تصريحات السفارة الأمريكية بالعراق نفسها.

وكان (فينسينت) قد اختطف من فندقه بعد أن كتب المقال في صحيفة (نيويورك تايمز)، واتهم مسؤولين بريطانيين بالسماح للأحزاب الشيعية بالتسلل إلى شرطة البصرة، وكان قد قضى شهرين كاملين في جمع معلومات شديدة الخطورة في هذا الشأن، وعزم على إخراجها في كتاب يكشف طبيعة المؤامرة.

وقد كانت صرخة وفد "القوى العراقية المناهضة للاحتلال" في رسالته التي وجهها للأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بتاريخ (24-12-8) تعبيراً يشكل إجماعاً عراقياً (يشمل حتى بعض الشيعة المعتدلين) على النوايا الأمريكية بزرع فتيل فتنة طائفية؛ إذ جاء في الرسالة:

معالي الأستاذ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية المحترم

تحية طيبة وبعد:

"تعلمون سيادتكم أن الاحتلال الأمريكي قد انتهك سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وشكل تحدياً خطيراً ليس لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي العراق ورفات أبنائه فحسب، بل ولاستقرار وأمن دول المنطقة وللعلاقات الدولية المبنية على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومنذ احتلالها للعراق مارست قوة الاحتلال الأمريكية

سياسة تهدف إلى بذر الفتنة الطائفية والعرقية بين أبنائه والسعي لإعادة تركيب المؤسسات السياسية والإدارية العراقية على قواعد استحدثتها للتقسيم العرقي والطائفي والمذهبي، وطمس الهوية الحضارية والثقافية والوطنية للشعب العراقي، وإضعاف انتمائه الوطني والقومي والديني...."، إلى آخر ما تضمنته الرسالة.

هذا من حيث المؤشرات العامة على وجود حرب طائفية مقننة ضد أهل السنة بشهادات غريبة ومحلية، أما على الصعيد الميداني للأحداث، فلا أعتقد أن أحداً يشكك في طبيعة المجازر التي وقعت على مسمع ومرأى من العالم طيلة وجود الاحتلال، وعلى الأخص في المناطق السننية؛ فالدمار الذي شهدته الفلوجة على مرأى ومسمع من العالم لا يزال شاهداً بمقاربه الجماعية بما فيها ملعب كرة القدم الذي يغطي تحت أديمه حوالي سبعمائة شهيد شاهد على المجزرة التي لحقت بأهل السنة هناك. وما شهدته تلغفر مؤخراً شاهد آخر على تواصل "مشروع الإبادة لأهل السنة في العراق" وما بين الفلوجة وتلغفر مشاهد أخرى لا تقل ضراوة في التقتيل والتهجير والبطش والاعتصاب وكل أشكال الإذلال!!

ولسائل أن يسأل: أليس كل ذلك من أجل مكافحة الإرهاب؟ والجواب ما يجيب به شهود العيان الرسميون في العراق، وليس تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكي، ولا الناطق باسم البنتاغون الأمريكي، ولا ما تروجه الحكومة العراقية، وإعلام الميليشيات الشيعية، ولا حتى المحلل السياسي على قناة الجزيرة. فحينما أعلن الزرقاوي أن أمريكا تدعم الميليشيات الإيرانية للتكيل بأهل السنة لاشتراكهما في مصالح إستراتيجية في العراق لم تكذبه كل التكتلات السننية المعترف بها رسمياً في العراق، ليس تأييداً لخطه وبرنامجه في المقاومة، ولكن لأنها الحقيقة المرة التي جاءت على لسانه، ولا يمكن بأي حال إنكارها! بل إن وزير الدفاع العراقي السابق حازم الشعلان كشف حقائق غاية في الخطورة بحكم اطلاعه شخصياً على حقيقة سير العمليات العسكرية في العراق ومشاركته في الحكومة، فقد كشف في عمان في مقال نشرته الشرق الأوسط بتاريخ 18 شعبان من هذا العام أن: "الكثير من المسؤولين في الجمعية الوطنية يعملون الآن لصالح المخابرات الإيرانية". وأطلق رئيس الجمهورية نفسه إثر خلافات مع رئيس الحكومة إبراهيم الجعفري مفاجأة لم

تكن في الحسبان، كشف فيها التتكيل المتعمد من قبل الحكومة العراقية -المدعومة أمريكياً وإيرانياً- بشأن أهل السنة، وإن كان لم يشر إلى التدخل الإيراني، مما يعكس خطورة الوضع إلى حد لا يمكن معه السكوت!! فقد نشرت جريدة الحياة قبل أيام قليلة مطالبة الزعيمين الكرديين رئيس الجمهورية جلال طالباني، ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لرئيس الوزراء إبراهيم الجعفري بإنهاء حد لـ"الجرائم الكيفية بحق السنة العرب".

وهذه الشهادة على وجود التتكيل (المُسيّس) بأهل السنة في العراق من قبل أعلى مسؤول في الدولة يصدق كل أرقام القتلى والجرحى والمعتقلين وانتهاكات حرمان المساجد وتحويلها إلى حسينيات شيعية، وكل أشكال الإبادة في المناطق التي يتواجد بها أهل السنة سواء كانوا أكثرية أم أقلية.. كما أن هذه المطالبة بالحد من الجرائم ضد أهل السنة من قبل أعلى مسؤول في الدولة خارج الانتماء العربي والسني وحليف للاحتلال، بل ومتهم بالتتكر (للعراقية) نفسها من قبل الكثير من الجهات.. تؤكد أن مزاعم الحكومة العراقية والاحتلال من أن أهل السنة يشكلون قاعدة للإرهاب إنما هي مزاعم لذر الرماد في العيون، وضمان غطاء إعلامي مقنع لتبرير مسلسل الإبادة العرقية.

واللافت للأنظار أن أمريكا -وبعد أن أفادت أن تصريحات الفيصل غير مسؤولة- عادت وصرحت على لسان وزير خارجيتها لشؤون الشرق الأوسط دافيد ويلش: أنه يتفهم قلق المملكة إزاء "الاختراق الإيراني"، معتبراً أن انتقادات وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الأخيرة لواشنطن "لها ما يبررها"، ورغم أنه نفى تورط أمريكا في التحالف مع الحكومة الإيرانية في ذلك، إلا أنه أقر بوجود خطر إيراني، وبخاصة في جنوب العراق "سببه ضعف البنية السياسية والعراقية التي تسمح بتغلغل خفي للنفوذ الإيراني".

لكن وضع العمليات العسكرية والتسهيلات اللوجيستية والسياسية للمليشيات والتكتلات الشيعية تؤكد ضلوع أمريكا في مسلسل تهميش وتغيب أهل السنة من الوجود السياسي في العراق لصالح التمكين للطائفة الشيعية، ما دامت تخدم الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة عموماً. ومما يبعث على العجب إصرار من يغرد

خارج السرب على قنواته المسيّسة في برنامج "لقاء خاص"، حيث يرى أن لا دليل حتى الآن يثبت تدخل إيران في شؤون العراق، وأن قيام دولة شيعية في العراق لا يمثل أي مشكلة، وهذا التصريح بقدر ما يعبر عن قصوره السياسي في إدراك أكثر الحقائق السياسية على أرض العراق وضوحاً يعبر أيضاً عن قصوره في تصور مخاطر الامتداد الفكري والسياسي لإيران في المنطقة، اللهم إلا إذا كان يملك من الضمانات الأمريكية والإيرانية ما يجعله بمنأى عن ذلك، فحينئذ يمكن الحكم على هذا القصور بالبراءة التامة لكن التهمة بالتخذيّل على وزن (التطبيع) لن تزول.

ويبقى السؤال مطروحاً: إذا لم يكن مسلسل التطهير لأهل السنة له علاقة بالحرب على الإرهاب في العراق، فإلى أي شيء يهدف!؟

مهما تكن المسوّغات التي يسوقها الاحتلال وأذنابه الذين يسوّقون بقاءه فإن جرائمه المتواصلة ضد سنة العراق أضحت من الواضح في النهاية! فالهدف الأول والأخير من التتكيل المتعمد الذي لقيه أهل السنة هناك بشهادة واستتكار الساسة العراقيين أنفسهم: هو تهميش الطائفة السنية من المسرح السياسي الحالي، وتحجيم دورها إلى حد يضمن معه الاحتلال وأعوانه تحقيق الإستراتيجية الاستعمارية الرامية إلى تقسيم البلد، وتجريد السنة من كل مقومات القوة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في إطار إستراتيجية أمريكية تهدف إلى إحداث توازنات جديدة في المنطقة تمهيداً لنشأة الشرق الأوسط الكبير.

فالسيناريو الذي مرت به عملية الاستفتاء على الدستور كان فصلاً آخر من فصول محنة أهل السنة في العراق؛ فقد تمت إبادتهم سياسياً بعدما استنزفت الآلة العسكرية ومعها بعض الميلشيات الشيعية مدنهم وبيوتهم بكل أنواع التتكيل.

كانت ولادة الدستور العراقي عبارة عن فصول متتالية متكاملة أتت في إطار مؤامرة تاريخية محبوكة كان المستهدف في كل فصولها بالتحديد هو "سنة العراق". فالمراحل التي مرت بها عملية فرض الدستور أو بلغة سياسية أدقّ "تمريره" بالرغم من كل تعقيداتها وتداعياتها وتسارع أحداثها تظل خريطتها واضحة للمحللين، وتشير إلى أهداف وإستراتيجيات وتكتيكات وأدوات محددة، تظهر في صلب الخريطة وكل مساحتها. ومهما تكن التسمية التي انتقاها الاحتلال لفرض الدستور، فإن مصطلح

الإقرار الذي تم توظيفه لا يعكس بأي حال الرفض المطلق الذي لقيه الدستور من طرف سنة العراق جميعهم. فالإقرار يعني موافقة السنة أو سكوتهم عليه، وهو ما لم يحصل مطلقاً أثناء عمليتي الصياغة والاستفتاء.

فقد تم "تمرير الدستور" في إطار "مسرحية" تستحق التأريخ! لعب فيها كل من الاحتلال ومؤازروه دور علاقة تجسد فيها عنصر التضحية والولاء والمغامرة والتقاني والتحدي والارتباط وتجاوز كل القوانين والأعراف والقيم.

تمت هذه العلاقة التاريخية بين الاحتلال ومعاونيه في الداخل، ولا أحد يدري حتى الآن: أهي علاقة (متعة) تمت باتفاق بين الطرفين على أساس جدول زمني لإنهائها (أم رغبة في زواج بنية الطلاق من طرف الاحتلال) !! لكن ما لا يشك فيه كل المراقبين أن مصلحة الطرفين (أو الأطراف) هي محور التلاقي في هذه العلاقة، وأنها علاقة لا تحمل في طياتها حتى الحد الأدنى من مقومات البقاء لأمد طويل .
وها نحن نرى بعد مخاض سياسي وعسكري مرير - لم ينته بعد- ولادة دستور عراقي تاريخي من علاقة محرمة مفضوحة!

ككيف تم تمرير "الدستور العراقي" سياسياً وعسكرياً وإعلامياً؟ ومن هم ممثلو الأدوار الرئيسية في مسرحيته؟ وما الأهداف السياسية والإستراتيجية للاحتلال من هذا الدستور؟ وهل لهذا الدستور أي سقف حد أدنى من الشرعية والمشروعية في أي قانون دولي؟

في البدء نود أن نعطي للقارئ الكريم صورة عامة سردية عما أُطلق عليه (عملية "إقرار" أو تمرير الدستور). فحينما نتحدث عن الدستور العراقي فنحن نقصد بالتحديد الحديث عن مضامينه ذات البعد السياسي .فالدستور في حد ذاته يمثل المرجعية القانونية العليا للدولة، وبالتالي فإنه الأساس لكل سياساتها الداخلية والخارجية، وإذا نظرنا إلى مضامين الدستور العراقي الجديد فإننا نجد بالإضافة إلى افتقاره للمشروعية الدينية: أرضية قانونية صالحة لتحويل العراق إلى فدراليات متعددة بمجرد إقراره !وبمعنى مبسط فإن الدستور العراقي يجوز ويسمح قانونياً بإمكانية تقسيم العراق إلى دويلات مستقلة باسم شيء يسمونه "الفدرالية" وهي -وإن تكن إطاراً سياسياً يجمع الشعب الواحد ذا الطوائف المتفرقة- إلا أنها في حالة العراق إطار

سياسي يفرق الشعب الواحد ذا الطوائف المجتمعة. ولذلك يعدها المراقبون أول فدرالية معكوسة في التاريخ. هذا التقسيم هو الإستراتيجية الأولى في مخطط الاحتلال حتى قبل غزو العراق، ولأجل تحقيق هذه الإستراتيجية كان لا بد من رسم أهداف مرحلية دقيقة ترسم الخريطة القانونية التي يمكن أن ترشد الاحتلال إلى الوصول إلى إستراتيجية التقسيم في النهاية؛ لأجل ذلك كان لا بد من تحقيق الهدف الأول، و هو إيجاد أرضية قانونية للتقسيم مهما كلف الثمن، وتلك الأرضية لن تكون إلا بالدستور العراقي الذي يضمن للطوائف والإثنيات حق الاستقلال والانفصال، وفي الوقت نفسه يضمن للاحتلال هدفه الإستراتيجي الأول في المنطقة، وهو التقسيم، وبضمانه يستطيع ضمان باقي الأهداف الإستراتيجية الأخرى في المنطقة.

لكن "عملية تمرير الدستور" وحدها تحتاج من الاحتلال إلى إجراءات عديدة سياسياً وعسكرياً؛ فليس من السهل تمرير دستور يسمح بتقسيم بلد (قسمة ضيزى) دونما تجاوز كل أشكال المعارضة داخلياً على مستوى الأطياف السياسية الشيعية العربية والسنية والكردية سواء منها ذات الأجندة السياسية أو الخيار العسكري، وأيضاً على المستوى الإقليمي المتمثل في دول الجوار، لاسيما الدول الفاعلة فيه كالسعودية وإيران وتركيا وسوريا، وعلى المستوى الدولي المتمثل في الأمم المتحدة والمنظمات القانونية الدولية والرأي العام العالمي.

لكن الحقيقة أن الاحتلال لم ينظر قط إلى عملية كتلك نظرة قاصرة بل جنّد لها جندها، وسعى لها سعيها على كل صعيد، وهياً لها ظروفها وحسب لها حساباتها، وغامر بالبقية الباقية من مصداقيته المهزوزة على الصعيد السياسي والقانوني والإنساني ليحققها بأي ثمن. فكانت إستراتيجية التقسيم هي المحور الذي يدور عليه الدستور، ومن أجل ذلك كان المسار السياسي لأمريكا منذ سقوط بغداد عبارة عن "تكتيكات" دارت في فلكها أجندة الأحزاب، والمكونات السياسية في العراق منذ دخول الاحتلال وإلى يومنا هذا.

وهنا نتساءل: ما هي التكتيكات التي انتهجتها أمريكا لتمرير الدستور؟ صحيح أن ولادة الدستور العراقي من الأب غير الشرعي(قانون الإدارة المؤقت) كانت في العراق، لكن أطوار نشأته فيما قبل الولادة كانت استثنائية بكل ما يعنيه مصطلح

الاستثناء من معنى!! وكما سبق أن أشرنا فإن الحديث عن الدستور العراقي بشكله الحالي هو في العمق حديث عن التقسيم ليس إلا! في اعتقادي أن الدستور العراقي هو نفسه نص مشروع التقسيم، ولذلك فإن الحديث عن هذا هو حديث عن ذلك، ومن هذا المنطلق فإن نشأة الدستور العراقي مرّت بأطوار يمكن تسميتها بالأطوار الثلاثة:

الطور الأول: طور الفكرة، وقد تم في أروقة تل أبيب. نعم في تل أبيب، وهي المرحلة التي نشأت فيها الرغبة في تقسيم العراق بالصورة نفسها التي يصفها الدستور العراقي الآن، وهي التي عبّر عنها (عوديد ينون) في مقال كتبه حينما كان مستشاراً لرئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن تحت عنوان: "إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات"، وصرّح فيها أن العراق هو العدو الأكبر لإسرائيل لذا يجب تقسيمه إلى ثلاث دول، دولة كردية في شمال العراق، وأخرى شيعية في الجنوب، وثالثة سنية في الوسط!" ومن هنا فإن فكرة الدستور الذي يؤدي إلى التقسيم كانت جزءاً من مخططات اليهود، وهذا ليس بمستغرب على أمة وصفها الله بموقدي الفتن: (...كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَاراً لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ...)[المائدة: من الآية 64]. فمصلحة إسرائيل في تقسيم العراق محققة على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي.

الطور الثاني: طُور الإعلان عن فكرة التقسيم في مراكز التخطيط والقرار الأمريكي؛ فقد تمت إعادة صياغة فكرة (عوديد ينون) على لسان رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي (ليزلي غيلب Leslie elb's) فقد نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية في 2003/11/25 مقالاً تحدّث فيه عن حل الثلاث دول، واقترح فيه تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات هي: الشيعة في الجنوب، والأكراد في الشمال، والسنة في الوسط.

وقد صرح في اقتراحه بأن الهدف من ذلك هو إضعاف السنة على حساب تقوية الشيعة والأكراد؛ ليصبح أهل السنة في العراق "أولاد العم الفقراء" على حد تعبيره، ولم تسلم السعودية نفسها من مخططه. ولا بد أن نشير هنا إلى أن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي هو أحد مراكز التخطيط الإستراتيجي في أمريكا، والذي يجمع داخله كلاً من المخابرات الأمريكية، ووزارة الخارجية الأمريكية، وكبار أصحاب

الشركات العملاقة، وهو ما يعني أن مثل هذه الاقتراحات التي تُعطى لها صفة العلانية في أشهر الصحف الأمريكية تعكس مخططاً كان يجري حبه في أروقة البيت الأبيض قبل احتلال العراق بكثير. وتعليقاً على هذه التصريحات جاء مقال تحت عنوان: والآن... يبدأ طرح تقسيم العراق... لـ "إضعاف السنة"! في جريدة الحياة بتاريخ 28/11/2003 يربط بين القضية الفلسطينية ومقال (ليزلي) هذا .. مما يؤكد أن مشروع التقسيم الذي لن يُكتب له وجود إلا بدستور يؤيده -مرتبط في العمق بصراع اليهود مع المسلمين؛ فالتقسيم من خلال الدستور العراقي ما هو إلا حلقة في سلسلة ذاك الصراع، وعيئة من أجنذاته الجديدة.

ولم تكن العاصمة لندن بعيدة عن مرحلة نشأة الدستور في هذا الطور؛ فقد كان لها الدور الكبير في تفعيل مبادرات التقسيم والترويج لدستور عراقي يسمح بذلك بعد الاحتلال؛ لذلك فقد دعمت كل أشكال المعارضة المتبنية لفكرة التقسيم؛ فكان "إعلان شيعة العراق" في لندن والذي ضم معظم أطراف الشيعة، وصرح فيه موفق الربيعي بإصرار الشيعة على مبدأ الفدرالية (الغطاء السياسي للتقسيم)، وأن أي دستور لا يتضمن ذلك لن يُقبل قائلًا: تشهد الساحة السياسية حركة ساخنة فيما يتعلق بالوضع الداخلي للعراق ومستقبله السياسي؛ إذ يجري الكلام عالياً حول تغيير النظام الحاكم وضرورة إزالته من السلطة. وفي هذا السياق بات من المهم جداً تكرار التأكيدات السابقة بأن الوصول إلى صيغة سليمة لمستقبل العراق ومقبولة من قبل الشعب العراقي، لا بد أن تنطلق من المبادئ العامة التي حددها (إعلان شيعة العراق) والتي تنحصر في الأسس الثلاثة التالية:

1. الديمقراطية.

2. الفدرالية.

3. إلغاء سياسة التمييز الطائفي. "انتهى"

وها نحن نرى اليوم ثمرات إعلان شيعة العراق متمثلة في الغياب التام للديموقراطية، والحضور التام للتمييز الطائفي ضد السنة، والتميرير التام لمشروع التقسيم المنصهر في الدستور تحت مظلة الفدرالية !

الطور الثالث: طور المخاض، وهو الطور الذي بدأ بفترة ما بعد سقوط بغداد" وتولي الحاكم الأمريكي (بول بريمر) إدارة شؤون العراق بقانون إدارة الدولة المؤقت، وما تلا ذلك من انتخابات وتشكيل الجمعية الوطنية العراقية؛ فالحكومة الانتقالية، وفي هذه المرحلة بالذات كان تركيز الاحتلال كله على التنظيمات الشيعية الصفوية، وكذلك الأكراد لإبرام اتفاق نهائي يتم على أساسه تنفيذ (السيناريو) الكامل لتمرير الدستور وإيجاد دولة عميلة لأمريكا كما صرح بذلك "جيمس كوجان" في مقالة نشرها بمركز البحوث العالمية في أمريكا، ولا عجب في ذلك؛ فالتاريخ يعيد نفسه؛ فدور الخيانة العظمى العظمى الذي مارسه ابن العظمى بتواطئه التاريخي مع هولاء في احتلاله لبغداد لا يزال التشيع الصفوي يمارسه مع هولاء العصر (أمريكا)، وإذا كان نصير الدين الطوسي هو السند الشرعي والمرجعية في فتوى احتلال المغول لبغداد فإن بعض المراجع الشيعية الإيرانية في العراق بمن فيهم (السيستاني العراقي - الفارسي) هم من يمارس دور الطوسي اليوم في تأييد خطوات الاحتلال من بداية الغزو وحتى إقرار الدستور.

وباستكمال الأطوار الثلاثة بدأ الاحتلال وأذنابه بتمهيد الطريق لولادة الدستور العراقي الجديد في إطار فصول "مسرحية التمرير".

فالفصل الأول: ابتداءً بلجنة صياغة الدستور، فكان التركيز على هوية اللجنة من أولويات الاحتلال في تحقيق أهدافه. وإذا تتبعنا خيوط المسألة فسنجد أن حسم الأمر في هوية اللجنة قد تم سلفاً بمقتضى قانون إدارة الدولة، فعن ذلك القانون الاستعماري تمخضت الانتخابات بمواصفاتها المفنكرة إلى أدنى شروط النزاهة، مما دفع أهل السنة في العراق إلى مقاطعتها ليأسهم التام من كسب أي استحقاق سياسي، وفي تلك الأثناء كانت الطائرات الأمريكية -ومعها جحافل المتحالفين مع الاحتلال داخل العراق - تدك مدن السنة وبيوتهم بيتاً بيتاً باسم "مكافحة الإرهاب" لإثاء السنة عن المشاركة السياسية، وعن تلك الانتخابات انبثقت الجمعية الوطنية العراقية، ثم بعدها الحكومة الانتقالية في الثامن والعشرين من أبريل بأغلبية شيعية كردية، ومن هذه الأغلبية الشيعية الكردية تمخضت لجنة صياغة الدستور لتكتبه بمداد شيعي أمريكي كردي تناغمت فيه مصالح الأطراف الثلاثة على حساب سنة العراق.

ويجمع السياسيون وخبراء القانون الدولي على أن الطريقة التي تم بها اختيار لجنة الصياغة ليست من القوانين والأعراف الدولية في شيء؛ فهي تُعدّ طريقة غير مشروعة وغير شرعية بكل المقاييس؛ إذ لا بد من وجود "مجلس تأسيسي منتخب" يمثل العرقيات والطوائف لأجل مهمة واحدة هي صياغة الدستور، ولا يجوز قانونياً أن يكون معيناً من السلطة، كما وقع للجنة صياغة الدستور العراقي، وهذه هي الطريقة التي صاغت بها أمريكا ذات النظام الفدرالي دستورها، وكذلك اليابان وإيطاليا وغيرها، وهكذا هو مسطر في القوانين الدولية ومبادئ علم السياسة؛ لأن الدستور يعكس في النهاية أهداف من وضعه.

وبالرغم من سماح الاحتلال وأذنابه لسنة العراق بالمشاركة في لجنة الصياغة بطريقة شكلية فقد تم تجاهل كل مطالبهم، بل وقُتل منهم اثنان من الأعضاء القانونيين في اللجنة وهما: د.ضامن حسين العبيدي ود. مجبل الشيخ عيسى. مما دفع بسنة العراق إلى تعليق المشاركة حتى يُفتح تحقيق دولي في قضية الاغتيال، وأنى له أن يُفتح !! لقد كانت رحي الاحتلال السياسية ماضية في تفتيت السنة وتهميشهم من المشاركة، فيما كانت رحاه العسكرية تطحن بكل ترساناتها في شوارع ومدن السنة بلا حسيب أو رقيب، وكانت النتيجة أن صيغ الدستور على ما أَرادته الاحتلال، ومن معه ليتم الإعلان عن بداية الفصل الثاني من مسرحية التمرير في عملية الاستفتاء.

محلياً -في العراق- تم الرفض الكامل للدستور بعد صياغته من طرف سنة العراق بكل أطيافهم السياسية، اللهم ما عدا الانتكاسة التاريخية التي صرح بمقتضاها الحزب العراقي الإسلامي تأييده للدستور مجازفاً بحقوق إخوانه السنة.

وإقليمياً نعتت كل من السعودية وسوريا وتركيا الدستور العراقي بالممهد للتقسيم، والمؤجج للحروب الأهلية، وأوروبياً صرح الاتحاد الأوروبي بأن الدستور العراقي ليس نموذجياً، أما أمريكياً فقد أجمعت مراكز البحوث الأمريكية على أن الدستور العراقي غير قابل مطلقاً لأي تطبيق عملي، وأن صياغته تمّت تحت ضغوط أمريكية، وأنه يفرق المجموعات العرقية في البلد، حتى وصف (جيمس كوجان) الدستور العراقي في مقالة نشرها مركز البحوث العالمية بأنه: "وصفة لحكم استعماري"، وبأنه من بدايته إلى نهايته يرسخ الأطماع الأمريكية الاستعمارية في الشرق الأوسط، وأن هذا

الدستور تم باتفاق مع الأكراد و الشيعة لاسيما "حزب الدعوة الإسلامي والمجلس الأعلى للثورة" بهدف إيجاد دولة عميلة لأمريكا. وأما صحيفة (نيويورك تايمز) فوصفت الدستور الحالي بأنه "لا يشجع على فرص عراق موحد ومسالمة" أي أنه يشجع على التقسيم. ووصفت صحيفة (بوسطن غلوب) العملية الدستورية بأنها: "جاءت مخيبة للأمل وعملت على تفرقة البلد". ويجمع خبراء القانون على أن لا شرعية للدستور الذي جرى "تمريره" لأنه:

أولاً: مرجعية لجنة صياغته نفسها غير شرعية؛ لأنها من وضع الاحتلال، وهو من وضع قانون الإدارة المؤقت، ومنه انبثقت لجنة الصياغة، وينص قانون جنيف لعام 1949م على أنه "لا يحق للاحتلال أن يتعرض للدستور" وها هو قد تعرض!!
ثانياً: إن لجنة صياغة الدستور لم يتم انتخابها على أساس الطوائف الممثلة للعراق.
ثالثاً: ثبوت تدخل الاحتلال في كل مراحل الصياغة بشكل مباشر، لعب فيه دور الوصي الأمر، والمحدد لزمان الصياغة ومكانها وأعضائها وشكلها النهائي، دون مراعاة للمتطلبات القانونية في ذلك.

رابعاً: القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ينصان على أن لا شرعية لأي انتخابات تحت الاحتلال؛ لعدم وجود الإرادة والسيادة وحق تقرير المصير المغيبة في إطاره. وبالرغم من عدم شرعية الدستور وعدم مشروعية عملية الاستفتاء برمتها في إطار الاحتلال بإجماع أهل القانون. وبالرغم من كل محاولات التضيق و"الإرهاب" الذي مورس على أهل السنة لتمريره فإن عملية الاستفتاء كشفت عن فصل آخر من فصول المسرحية التي لعب أدوارها الاحتلال وأتباعه من الشيعة والأكراد، فماذا جرى في أثناء الاستفتاء؟

الفصل الثاني: وفيه تم التلاعب بالنتائج فقد استفاد الاحتلال من تجربة الانتخابات في أسلوب تجاوز المعارضة السنية وكل معارضة إقليمية أو دولية، ولم يعد يشعر بالحرج السياسي والقانوني في تمرير أي أجندة سياسية تخدم مشروعه هذا.. وهذا ما جعله أكثر جرأة في عملية تمرير الدستور وأكثر تحدياً لكل القوانين والمواثيق الدولية بدءاً من ديباجة صياغة الدستور ومروراً بتحديد مدتها الأقصر في التاريخ، وانتهاء بتزوير نتائج الاستفتاء.

لنتذكر جميعاً أن أول إعلان حاسم عن وفاة ياسر عرفات كان على لسان البيت الأبيض؛ فقد كان أول من أعلن عن وفاته، وهو لا يزال راقداً في فرنسا؛ إذ خرج بوش يترحم عليه قائلاً: "ليرحمه الله"، في وقت كان الأطباء الفرنسيون والعالم يجهلون نبأ موته وسط تضارب قاتم للأخبار!!

وأثناء عملية الاستفتاء على الدستور العراقي وقع الشيء نفسه، وبالطريقة نفسها، فقد أعلن بوش على لسان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أن الدستور العراقي تم إقراره؛ إذ صرحت بأنه "وعلى الأرجح، تمّ قبول مسودة الدستور العراقي الجديد". وفي تعليقاتها كرّرت رايس ثلاث مرات أنّ الدستور تمّ قبوله حتى قبل إعلان النتائج!! فيما كان الشعب العراقي والعالم يجهل نتائج الاستفتاء، في إشارة واضحة لكل الأطراف المعنية داخلياً وخارجياً بأن الدستور "سيمرّ يعني سيمرّ!!" أحبّ من أحبّ وكره من كره!! وفي رسالة واضحة أيضاً للمفوضية العليا بتزوير نتائج الاستفتاء كما فهم ذلك سنة العراق، وصرح بذلك رئيس مجلس الحوار الوطني صالح المطلك.

أما على صعيد الساحة العراقية وبعيداً عن جدال أرقام ونسب التصويت فقد شهدت عملية الاستفتاء تجاوزات فادحة مكشوفة أعلن إثرها سنة العراق بكل قياداتهم السياسية نداء استغاثة للمجتمع الدولي بأن "الاستفتاء" يتم تزويره. فقد صرح صالح المطلك رئيس "مجلس الحوار الوطني العراقي" (يضم عدداً من القوى السنية) أثناء عملية الاستفتاء أن نتائج محافظة ديالا تعرّضت للتزوير، وقال في تصريح لقناة (العربية) ما نصه: "ما حصل في ديالا -على سبيل المثال- اللي يخلينا نقول: إنه ما يجوز تتكرر هذه الممارسات "أن قوات الدولة" داهمت مراكز الاقتراع وسحبت صناديق الاقتراع بالقوة من المفوضية، وهذه المعلومة جاءتني من ممثلينا هناك، ولم أعتمد على الممثل واتصلت بالموظفين التابعين للمفوضية العليا لكي أتأكد من الموضوع، وأجابوني بنفس الطريقة أن الصناديق أخذت منهم بالقوة من قبل قوات الدولة، إذاً كيف تريد أن أقول: إنه لا يوجد هناك تزوير؟ لم أخذت هذه الصناديق بالقوة؟"

وبعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء قال المطلك في تصريح لوكالة (رويترز): إن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أذعن للضغوط الأمريكية، وتلاعبت في نتائج

استفتاء الدستور لصالح زعماء الشيعة والأكراد المسيطرين على الحكومة العراقية الانتقالية.

أما هيئة علماء المسلمين في العراق (أعلى مرجعية للسنة في العراق) فقد أعلنت رفضها لنتيجة الاستفتاء على مسودة الدستور العراقي، التي أعلن إقرارها، موضحة أنها لم تُعاجأ بنتيجة الاستفتاء. ووصفت مشروع التصويت في بيان لها بالمؤامرة الكبرى، ودعت كل القوى الوطنية إلى رفضه بكل الوسائل، وقال الشيخ عبد السلام الكبيسي الناطق الإعلامي باسم الهيئة: "إن الدستور هو دستور احتلال"، مؤكداً أنه سيزول مع زوال الاحتلال عن الأرض العراقية.

ووصف حسين الفالوجي (وهو من الشخصيات السنية البارزة) الاستفتاء: بأنه استفتاء تلاعبت به واشنطن. واتهم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي وصفها بأنها غير مستقلة وتخضع لسيطرة الأمريكيين المحتلين بتزوير الاستفتاء وقال: كلنا يعلم أن هذا الاستفتاء زورته المفوضية العليا غير المستقلة للانتخابات.

ولكن تلك التصريحات ما كانت لتُسمع في ظل الغطاء الإعلامي والرعاية الأمريكية لسير عملية الاستفتاء؛ فقد جاءت محاكمة صدام لتشغل أنظار الشعب العراقي والعالم 180 درجة" عن كل شيء إلا عن محاكمة صدام المثيرة، في وقت حاسم كان يُعاد فيه فرز نتائج التصويت في الموصل التي كان رفض الدستور فيها بنسبة عالية تصل إلى 90% . وبعد أن تم الإعلان عراقياً عن نتائج الاستفتاء قام أهل السنة المغلوبين على أمرهم بالطعن في نتائج الاستفتاء، كما طعنوا من قبل في شرعية الاحتلال وشرعية الانتخابات وشرعية الصياغة.

صحيح أن قانون جنيف عام 1949م لا يعترف بقانونية أي استفتاء أو انتخابات تجري في ظل الاحتلال لعدم وجود الحرية والسيادة والاستقلال لكن حتى لو قدم سنة العراق مليار طعن من الطعونات القانونية في عملية الاستفتاء فلن يجدوا من ينصفهم في ذلك لسبب بسيط واضح هو أن من يشكونه هو القاضي "ومن استرعى الذئب فقد ظلم".

ما جرى في إطار هذه العملية ليس كل شيء؛ فهناك نكسة تاريخية للاحتلال فاقت النكسة الفيتنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ومعنوياً هذا بالضبط ما نتحدث عنه

الأقلام السياسية الأمريكية نفسها، وفي ظلها يتساءل المراقبون: هل سيشهد العالم نهاية فعلية للاحتلال في أحضان الموالين له من الشيعة وغيرهم؟! عموماً هذا ما ترسمه الأحداث اليومية في الساحة العراقية، وهذا ما تخبرنا به دروس التاريخ وقوانين وسنن الله في هلاك واندحار المعتدين الظالمين أيضاً!! فلا أمريكا بترسانتها، ولا أذناؤها داخل العراق بقادرين -حتى الآن- على الخروج (بحفظ ماء الوجه) من مستنقع الساحة الخضراء الضيق....بينما ساحة المعركة في العراق - كما يعرفها الجميع - أكبر من الساحة الخضراء بكثير. وبالرغم من أن سنة العراق قزروا الدخول في الانتخابات البرلمانية القادمة، وشكلوا "جبهة التوافق العراقية" كإطار موحد يجمع شتات السنة، ويعطي قوة سياسية أكبر للمشاركة، إلا أن ما يجب أن يُحسب له الحساب هو ضمانات النزاهة، وإذا كان الدستور قد تم تمريره بالقوة و(البطجة)، لا بالنزاهة فهل يا ترى ستمر الانتخابات هذه المرة نزيهة لا يكتشف فيها سنة العراق تزويراً ولا تبديلاً!! ما يبدو هو أن السنة في العراق ليس لديهم أي قناعة بوعد نزاهة الانتخابات الذي تردده حكومة الجعفري المتهمة بعدم الثقة والطمأنينة!! لكن -ومع القناعة بعدم النزاهة- فهم مصممون على المشاركة لكونهم متأكدين من أن مشاركتهم ستسفر عن حلّين هما الرهان الرئيس المشجع على المشاركة:

الأول: إمّا أن يحصلوا على ما يستحقونه من التمثيل السياسي في العراق كاملاً غير منقوص، وحصولهم على هذا الاستحقاق يؤدي تلقائياً إلى التخفيف من شدة الاحتقان التي يعيشها العراق، ويجنب أبناء شعبه حرباً طائفية استوفت جميع الشروط اللازمة لقيامها .

الثاني: وإما أن تزور نتائج الانتخابات كما زُورت نتائج الدستور من قبل؛ فينقلب السحر على الساحر، وتدور على الاحتلال وأعدائه الدوائر، ويكون سنة العراق وقتئذ قد استفدوا كل السبل السلمية الممكنة لإعطاء فرصة للحلول السياسية في إطار نزيه، واستنفاد هذه السبل يعني بقاء الخيار الوحيد والمتمثل في التفاف كافة التنظيمات السنية حول المقاومة المسلحة وتبنيها للاتجاه المسلح. وعشية الانتخابات البرلمانية القادمة... لا يزال (سيناريو) الإبادة آخذاً في الاستفحال، ولا تزال أشكالها آخذة في التنوع؛ ففضائح التعذيب والاعتقالات التي كُشِف عنها مؤخراً في سجون

الاحتلال ومنظمات حلفائه من الشيعة كمنظمة الإرهاب المنظم المسماة: (بدر) .. كل هذه الفضائح تعطي مؤشراً خطيراً على استكمال كافة الشروط الموضوعية لقيام حرب طائفية في العراق يكون المستفيد الأول منها هو الاحتلال... وإن كانت في نظر المراقبين قائمة بالفعل من طرف أتباعه وحلفائه في الداخل، لكنها لم تُجابه بردة فعل حاسمة من قبل سنة العراق.. وفي تلك الفضائح التي تم كشفها وإدانتها حتى من قبل الأمم المتحدة.. مؤشر خطير على هوية من سيحكم العراق وكيف سيحكمه!! ولصالح من سيحكمه!!.. هذا - طبعاً- إذا استطاع الخروج سالماً من مأزق الساحة الخضراء! وما هو -باعتقاد المحللين- بخارج!

=====

#قمة الكبار.. في مواجهة التحديات !

سامح جاد / القاهرة 1426/6/3

2005/07/09

كما كان متوقعا جاءت نتائج قمة مجموعة الثماني التي اختتمت أعمالها مساء أمس بضواحي مدينة أدنبرة باسكتلندا مخيبة للآمال ، خاصة فيما يتعلق بالملف البيئي والتغيرات المناخية التي يشهدها العالم - بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري - حيث رفضت واشنطن تقديم أي تنازل في هذا الصدد ، هذا إضافة للنتائج المتواضعة التي أسفرت عنها القمة فيما يتعلق بمكافحة الفقر في العالم وخاصة على مستوى القارة الأفريقية .

وقد صاحبت هذه القمة - والتي أثرت عليها كثيرا تفجيرات لندن - مظاهرات واحتجاجات واسعة من مناهضي العولمة والرأسمالية والمدافعين عن حقوق الإنسان تطورت إلى اشتباكات مع الشرطة الاسكتلندية، كما شهدت العديد من العواصم العالمية مظاهرات تنديد بالقمة التي لم تسهم في حل مشكلة الفقر الذي يروح ضحيته الملايين من البشر في العالم خاصة في إفريقيا، كما ندد المتظاهرون بالعدوان الأنجلو أمريكي على العراق والذي لا يزال مستمرا.

من هم مجموعة الثماني ؟

تتألف مجموعة الثماني من كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا. وقد عقدت أول قمة في رامبويه في فرنسا عام 1975، ومنذ ذلك الحين يجري انعقاد القمة بشكل منتظم كل عام. وقد بدأ قادة الثماني قمتهم على وقع احتجاجات شعبية ومظاهرات عارمة اجتاحت العديد من العواصم العالمية من لندن إلى طوكيو حتى جوهانسبرج تدعو القادة إلى ضرورة التركيز على قضايا محاربة الفقر والتغيرات المناخية.

وقد استعدت الشرطة الأسكتلندية لمواجهة أكبر عملية أمنية لها على الإطلاق حيث شارك أكثر من مائة ألف متظاهر ضد القمة من المناهضين للحروب والعولمة والرأسمالية ليشكلوا رباطا أبيض من البشر حول مركز العاصمة التاريخية، ويمثل الرباط الأبيض حملة "فلنقض على الفقر" (Make Poverty History).

ووجه المتظاهرون انتقاداتهم خصوصا للولايات المتحدة التي لم توافق سوى على زيادات قليلة لمساعدة أفريقيا، ونكرت صحيفة التايمز اللندنية أن الأجهزة الأمنية المسئولة عن توفير الحماية للقمة قررت نقل الضيوف إلى قصر توليالان الذي بني قبل 160 عاما في وسط حديقة على بعد 32 كلم من قصر غلينغلز.

جدول أعمال القمة

وشهد جدول أعمال قمة الثماني في العاصمة الاسكتلندية بحث ثلاث قضايا رئيسة هي الفقر والمناخ والإرهاب، بعدما غيب عن عمد بحث قضايا أخرى على رأسها الاحتلال الأنجلوأمريكي للعراق وتدهور الأوضاع الأمنية في العراق رغم تسليم السيادة المزعوم للعراقيين في ظل رفض الاحتلال لوضع جدول زمني للانسحاب وسط موجة سخط عالمية ضد استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق، كما غابت

القضية الفلسطينية عن جدول القمة

قضية الفقر

ملف الفقر في أفريقيا من أولويات القمة حيث يؤيد زعماء مجموعة الثماني اتفاقا توصل إليه وزراء ماليتهم الشهر الماضي لإسقاط ديون 18 من الدول الفقيرة أغلبها في أفريقيا، بالإضافة إلى مضاعفة المساعدات الخارجية وإصلاح القواعد التجارية

التي تضر الدول الفقيرة، وأمام قادة مجموعة الثماني فرصة نادرة لإنقاذ 30 ألف طفل من الموت يوميا بسبب الفقر الشديد.

ويناقش المؤتمر أيضا الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط وسط دعوات لتحميل المنتجين مسئولية ارتفاع الأسعار، وقد اتهم آلاف من المناهضين للحروب والعولمة والرأسمالية مجموعة الثمانية التي تضم أغنى دول العالم بتجاهل الفقراء.

قضية المناخ

توقع وزير الخزانة البريطاني "جوردن براون" أن ترفض الولايات المتحدة أي خطة عمل لمجموعة الثماني لمكافحة ارتفاع حرارة الأرض إذا كانت مماثلة لبروتوكول "كيوتو" -وهو اتفاق دولي لمكافحة التغيرات المناخية الطارئة بسبب الأنشطة الصناعية والبشرية- الذي رفض بوش في مارس 2001 التصديق عليه؛ لأنه يفرض على الدول الصناعية -دون غيرها- خفض انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، فضلا عن أنها لا تدعو الدول النامية إلى مراعاة المعايير نفسها، مع العلم أن واشنطن تطلق ربع الغازات التي تسبب احتباس الحرارة.

ودعا الرئيس الأمريكي جورج بوش مجموعة الثماني إلى الاهتمام بمعالجة موضوع التغيرات المناخية لكنه رفض مسبقا أي اتفاق شبيه ببروتوكول كيوتو.

أما الرئيس الفرنسي جاك شيراك فقد أوضح في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين والمستشار الألماني غيرهارد شرودر أن فرنسا لا بد أن تتخذ موقفا صارما للتوصل إلى هذا اتفاق بشأن ظاهرة الاحتباس الحراري، وتضع باريس عددا من الشروط من أجل الوصول إلى اتفاق خاصة ضرورة "الإشارة بشكل واضح إلى مرجعية العلوم في الإعلان" المنتظر.

الإرهاب ومقاومة المشروع

يسعى زعماء مجموعة الدول الصناعية الكبرى الثماني إلى تبني معاهدة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تعثرت سنوات عديدة بشأن تعريف "الهجوم الإرهابي"، فيما تعارض الدول الإسلامية أي صياغة تزيل حق "المقاومة المشروعة" من جانب أي شعب يكافح لإنهاء احتلال أجنبي كما هو الحال في العراق وفلسطين.

وتسعى مجموعة الدول الثماني إلى الخروج بمعاهدة تربط معا نحو عشر اتفاقات دولية موجودة بالفعل تتناول أوجها محددة للإرهاب، مثل: احتجاز رهائن، وعمل تفجيرات، وخطف طائرات، وتمويل الإرهاب. لكن تحقيق التقدم تعثر منذ البداية بسبب خلافات بشأن تعريف الإرهاب.

ودعا مسئولون أمريكيون إلى إنهاء "المناقشات العقيمة" بشأن التعريفات، وقالوا: إن تبني المعاهدة يأتي ضمن ست أولويات لإصلاح الأمم المتحدة، ويبدو أن الولايات المتحدة تسعى لتسخير مقررات القمة وتوصياتها لخدمة حربها المزعومة على الإرهاب.

هل من جدوى للقمة !؟

الدول الصناعية الثمانية الكبرى هي التي تضع الأجندة الاقتصادية للعالم، بل هي التي تعيد تشكيل الخرائط السياسية في النظام العالمي الجديد في ظل القطب الواحد، كما حدث في قمة الثماني الماضية في (سي أيلاند 2004) عندما اقترحت المجموعة نموذجا مختلفا لمنطقة الشرق الأوسط أطلقت عليه الشرق الأوسط الكبير، بل راح القطب الأوحده يقسم العالم ما بين دول إرهابية وداعمة للإرهاب وحليفة في الحرب على الإرهاب.

وإذا كانت قمة الثماني تعقد منذ 1975 (أول قمة في رامبويه في فرنسا) وعاما بعد عام تزيد المظاهرات والاحتجاجات ضد القمة وضد الدول التي تمثلها القمة ، فهنا يطرح تساؤل حول جدوى هذه القمة، وهل هي بالفعل تأتي لمساعدة الفقراء؟ تأتي بالحرية والإصلاح للشعوب؟ هل العالم أصبح أكثر أمنا؟

الإجابة على هذه التساؤلات نراها بنظرة سريعة على ما يشهده العالم، فالفقراء ازدادوا فقرا والمجاعات والأمراض انتشرت أكثر ، أما الحرية المنشودة للشعوب فقد صارت بعيدة المنال بعد أن أضحت المقاومة إرهابيا! والجمعيات الخيرية ومساعدة المنكوبين (منابع للإرهاب)، بل وصارت الأمم المتحدة أداة في أيدي الأقوياء لمعاينة الشعوب واحتلال البلاد (أداة للحرب وليس للسلام)، حتى المناخ ودرجة حرارة الأرض صارت عرضة للانتهاك من قبل الدول الصناعية، أما حقوق الإنسان فقد أقبرت وأقيم لها نصبا في جوانتانامو وياجرام وأبو غريب.

=====

#الصحة الإسلامية في السنغال..

نجاحات ثقافية واقتصادية

رضا عبد الودود 1426/6/5

2005/07/11

لعل الكثيرين من المهتمين بالشأن الإسلامي والمشتغلين بالسياسة يغيب عن أذهانهم تفاعلات الحياة السياسية ودور القوى الاجتماعية داخل المجتمعات الإفريقية، ولعل الحديث عن أوضاع التيار الإسلامي في السنغال يأتي من قبيل مناقشة إمكانيات تعميق التقارب مع الدول الإفريقية التي لا تتجاوز معارف الكثير منها عن قشور المعرفة، بل إن الكثير من المسلمين العرب بل والأفارقة يعلمون تفاصيل الواقع الأمريكي أكثر من معرفة أحوال جيرانهم بفعل التقارب الثقافي والفكري بوساطة المنظمات المدنية والعلمية التي تلعب دوراً فاعلاً في صياغة ثقافة الشعوب العربية والإفريقية تمهيداً لتنفيذ الأطروحات العالمية والمخططات التي إذا تمّ تنفيذها انقلبت ثقافة المنطقة رأساً على عقب، ومن ذلك مشروع القرن الإفريقي الكبير الذي يعمل على محاصرة التوجه العربي والإسلامي المرتبط بالإقليم منذ قديم الأزل، وإحلال ثقافة إفريقية مسيحية بدلاً منه. ومما يزيد خطورة الأمر أن مشروع الشرق الأوسط الكبير وتوسيع جامعة الدول العربية يهدف كلاهما إلى أن يكون التقارب والتكامل على أسس جغرافية فقط وتجاهل لبنة الدين والثقافة، وهذا يعني بوضوح قبول الكيان الصهيوني كعضو "شرعي"، وإذابته بيننا بسهولة.

مما يلزمنا التعرف على أحوال المسلمين في السنغال البالغ تعدادهم نحو (12) مليون نسمة، معظمهم مسلمون؛ إذ يشكلون نحو 95% من عدد السكان أغلبهم يتبعون المذهب المالكي كعادة غرب إفريقيا، مركزين على التيار الإسلامي نبض هذه الأمة وحامل هويتها في زمن صراع الحضارات..

صراع فرنسي أمريكي

وتبدأ فصول المشهد السنغالي من الصراع الفرنسي الأمريكي على إفريقيا؛

تُعدّ فرنسا من أكبر الشركاء الاقتصاديين للسنغال التي تتلقى معونات اقتصادية فرنسية تشكل العمود الاقتصادي للسوق السنغالي، إلا أن تلك العلاقات شهدت تراجعاً حاداً منذ أحداث سبتمبر 2001؛ إذ شكلت زيارة بوش للسنغال وعدة دول إفريقية في 2003 انقلاباً في علاقات السنغال مع فرنسا ليطفو على السطح شعار مكافحة الإرهاب أساساً جديداً للعلاقات مع واشنطن!!

الغريب أن الحركات الصوفية المبتدعة تنشر في السنغال بطريقة تلفت النظر وهي إحدى الأسباب الرئيسة في عرقلة الصحة الإسلامية الصحيحة في السنغال؛ إذ ينتمي أغلب الصوفية هناك للطريقة التيجانية، ويمتلكون أكبر المزارع، بالإضافة إلى تلقيهم أموالاً طائلة تحت شعار هدايا من مريدين في أوروبا وأمريكا، وقد شهدت الفترة الأخيرة صراعاً وتبادلاً للاتهامات بين الطرق الصوفية بسبب جمع تلك الأموال المشبوهة، ولعل أخطر ما في تلك الصراعات استخدامها من قبل الحكومات السنغالية المتتالية في تصفية الحسابات السياسية مع الخصوم خاصة مع التيار الإسلامي (عباد الرحمن) والعناصر السلفية الأخرى، وقام وزير الداخلية الأسبق (جيوليتي كه) بإغلاق مقر هيئة الإغاثة الإسلامية في العاصمة دكار واتهام القائمين عليها بالإرهاب، مما تسبب في اندلاع أعمال عنف لم تشهدا السنغال من قبل، وأسفرت عن حرق محطات البنزين والسيارات والعديد من المباني الحكومية في عام 1997، وخرجت المظاهرات التي قادتها جماعة المسترشدين والمسترشدات مع (عباد الرحمن) متوجهة إلى القصر الجمهوري، واضطر الرئيس وقتها إلى عزله لامتصاص الغضب الجماهيري.

الصحة الإسلاميّة والرهان على الشعب

تأسست الجماعة الإسلامية السنغالية "عباد الرحمن" في جنوب البلاد في يناير سنة 1978م بعد اتصالات عدة قادتها مجموعة من الإسلاميين المقتنعين بضرورة الحل الإسلامي؛ إذ انفتحت مجموعة تجاوزت (200) شخص على إنشاء حركة إسلامية منظمة واضحة الأهداف محددة المعالم تعيد للشعب السنغالي هويته التي شابها الكثير من الانحراف بفعل الاستعمار الغربي (فرنسا) وتحكم مشايخ الطرق الصوفية في البلاد. وحسب الوثائق التأسيسية للحركة الإسلامية في السنغال فإن أهم الأهداف

المرسومة والتي قامت عليها الجماعة هي: تنقية التوحيد لله عز وجل. و الالتزام بكلمة التوحيد عقيدة. والتزام توحيد المسلمين سلوكاً وممارسة، واحترام الأخوة الإسلامية، مع احترام غير المسلمين ودعوتهم للإسلام.

كما تعتمد الحركة على العمل الخيري لتجسيد الأخوة الإسلامية، وتهتم بشؤون المسلمين من خلال التربية والتعليم والعمل الاجتماعي كبناء المساجد والمدارس والمرافق العامة وتوثيق العلاقات مع كل القطاعات الاجتماعية السنغالية من جمعيات إسلامية وطرق صوفية وتجمّعات نقابية وأحزاب سياسية.

ولعل أهم ما يلفت النظر في التجربة الإسلامية في السنغال تركيز الحركة على التعليم بوصفه أحد أهم الأولويات بالنسبة لحركة دعوية في طور النشأة والتكوين. وذلك لمواجهة الانقسامات والازدواجية التي يعيشها المسلمون بين التعليم الديني والتعليم الحكومي كما يقول الشيخ مالك انجاي مرشد الحركة الحالي. ومن ثم أنشأت الحركة العديد من المدارس النموذجية التي تجمع العلوم الدينية والعلوم المدنية.

وتتعلق جماعة (عباد الرحمن) في السنغال عموماً بنظرتها الشمولية للدين وتعاملها مع كل أمور الحياة بهدف إيجاد مجتمع إسلامي حقيقي مع ما يتطلبه ذلك من تأنٍ، ومرحلية وتدرّج يتلاءم مع الوضع العام للبلد، وتأخذ بعين الاعتبار تطوّر الجماعة داخل المجتمع دون أن تنسى بالطبع الأهداف التي من أجلها وجدت. وترى الحركة أن أكبر وسيلة لتحقيق أهداف الجماعة هي: "الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وحل الخلاف والتي هي أحسن، مع التنبيه بما استطاعت إليه سبيلاً".

وللحركة لجنة اجتماعية تقوم بدور اجتماعي بين قادة ورموز المجتمع السنغالي من أحزاب سياسية وطرق صوفية، لكن ذلك لم يمنع من وجود خلاف بينها وبين النظام الاشتراكي الحاكم آنذاك بزعامة عبده ضيوف.. ذلك أن الجماعة ركزت في خطابها الدعوي منذ نشأتها على نقد العلمانية من خلال المحاضرات والملتقيات العامة والنخبوية، وهو أمر ما كان ليروق لنظام متطرف في إعجابه بالعلمانية، مستغلاً في تسلطه الدعم الغربي ومساندة الطرق الصوفية.

وهكذا ظلت العلاقة بين جماعة (عباد الرحمن) والسلطة السياسية القائمة يطبعها شيء من التوتر وإن ظل محكوماً بالأطر القانونية، دون أن يتطور الأمر إلى

الصدام إلى نهاية التسعينيات؛ إذ قرّرت الحركة في مؤتمرها السابع الانفتاح على السلطة السياسية القائمة.

حين بدأت العملية السياسية في السنغال تتجه نحو التغيير إثر الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد وارتفاع أعداد الشباب العاطلين عن العمل والمطالبين بتغيير سياسي إلى الأفضل، عقدت الحركة عزمها على المشاركة في اللعبة السياسية، ودعمت رئيس الوزراء السابق مصطفى أنياس في الجولة الأولى مع مجموعة من القوى السياسية المختلفة، وفي الجولة الثانية بدّلت الحركة تحالفها وقرّرت دعم المرشح عبد الله واد رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي المعارض، وتم ما أرادوا، وأعلن رئيس الجمهورية الممسك بزمام الحكم عبده ضيوف هزيمته في الانتخابات وسقط نظامه، ودخلت البلاد في عهد جديد.

إدماج التربية الإسلامية في مناهج التعليم

وتحوّلت العلاقة بين الحركة الإسلامية والسلطة من سلبية في السابق إلى علاقة تشاور وتبادل مع النظام الجديد، بل شهدت تحسّناً ملحوظاً بعد دعم الحركة للدستور الجديد الذي قدمته الحكومة رغم علمانيّتها بعدما ارتأت الجماعة أنه أفضل للشعب السنغالي من سابقه خصوصاً في مجال الحريات السياسية.

إلا أن العلاقة بين الاثنين شهدت تطوراً سريعاً عام 2002م، وخصوصاً في مؤتمر الحركة الثامن الذي انعقد في دكار في الفترة ما بين 5 إلى 10 مارس، والذي مثل الحكومة فيه وزير الثقافة السنغالي أحمد تيجان وان، والذي عبر عن ارتياح حكومته تجاه الحركة، وقد فاجأ "وان" الحضور بإعلان الحكومة السنغالية الموافقة على إدخال مادة التربية الإسلامية في المدارس النظامية، والذي كان من أهم مطالب الجماعة خلال السنوات الماضية مشيداً بالدور الكبير الذي لعبته الجماعة في تربية وتكوين الشباب .

التنمية والفقر تحديات للجميع

وتواجه الحركة الإسلامية بعض التحديات في ضوء الأزمة الاقتصادية السنغالية التي تعاني من نقص الموارد وضعف الإمكانيات؛ في ظل ابتعاد غالبية الشعب عن مبادئ الدين وقيمه الحضارية، وهو أمر يثقل بدون شك كاهل الحركة الإسلامية. لذا

فإن الصحة الإسلامية في السنغال التي قطعت أشواطاً بعيدة في الإصلاح التربوي والاجتماعي لم يبق أمامها سوى خطوات لاستيعاب خبرة العصر وتوظيفها لتعجيل حركة التغيير الاجتماعي، والسعي لحضور رسمي في مؤسسات الدولة يوازي الحضور الشعبي ويكمّله ويحصن الجهود المبذولة من خطر الاندثار. كما يُلاحظ كذلك أن الحكومة السنغالية من خلال تعاطيها مع جماعة "عباد الرحمن" تبدو جادة في منهج التغيير الديمقراطي والتدافع السلمي، وحريصة على مد الجسور مع أبناء الحركة الإسلامية، فهي متقدمة في هذا المضمار بدون شك على العديد من حكومات الدول الإسلامية داخل المنطقة وخارجها.

ولعل التحدي الأبرز للصحة الإسلامية هو نجاحها في تفعيل لجنة للزكاة لمواجهة العراقيل التنموية في ظل الإسراف غير المبرر من أتباع الحركات الصوفية للمسؤولين الحكوميين الذين يستهويهم الفساد المالي واستغلال أموال وهبات أتباع التيجانية في مشروعات خاصة تؤثر سلباً في تنمية المجتمع السنغالي الذي يتهدده الفقر ومشروعات التنصير التي ترفعها المنظمات التنصيرية الدولية التي تغزو غرب إفريقيا التي تتمتع بغالبية كبيرة من المسلمين لا تروق للمنظمات الكنسية التي تترعرع مشروعاتها وسط جهل المسلمين وفاقتهم الاقتصادية.

ولعل جهود الصحة الإسلامية بمختلف منظماتها الخيرية بدت أكثر اهتماماً بالموارد الذاتية والداخلية بعد حملات الإغلاق بحق المنظمات الإسلامية الخيرية ومنظمات الإغاثة الإنسانية ذات الطابع الإسلامي بعد تبني غالبية دول العالم لشعارات مكافحة الإرهاب وقطع سبل تمويل مشروعات الكفالة لجوعى وفقراء إفريقيا والمسلمين.

وفي هذا الإطار تبدو شبكة "الدراسات والبحوث الإسلامية للتنمية" في السنغال أكثر نجاحاً في تنظيم عدد من الدورات المفتوحة لكل السنغاليين تتضمن ندوات وبحوثاً متعمقة في مسائل زكاة الأموال والثمار، كما تتطرق إلى الاجتهادات والمتغيرات المستجدة على الساحة السنغالية والإفريقية التي ترتبط بمصارف الزكاة، فضلاً عن مناقشة سبل إنشاء لجنة وطنية للزكاة".

في ظل افتقار الخطاب الدعوي والوعظ والمحاضرات التي يلقيها العلماء للمعالجة الحقيقية لقضايا الزكاة، إضافة إلى ضعف المعلومات الشرعية التفصيلية عن الزكاة.

يُذكر أنه لا يوجد مصارف رسمية للزكاة في السنغال، ويتم تحصيلها بشكل فردي وعلى أساس انتماءات ولائية للعلماء والدعاة. وتعثرت محاولة جرت عام 2000 في السنغال لإقامة مؤسسة زكاة إسلامية إفريقية تغطي عدة دول في غرب إفريقيا؛ بسبب ضعف المساهمات من الدول والخلافات الإجرائية

=====

#ابتزاز " أردوغان" بالعسكر ونظريات الإصلاح!!

ياسر الزعاترة / عمان 1426/6/6

2005/07/12

بعد زيارته الاحتفالية لتل أبيب قبل أسابيع، رحل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى واشنطن، وهما رحلتان لم تأتيا عبثاً، فقد وصلت رسائل الشريك الأمريكي سريعاً لزعيم العدالة والتنمية، ونموذج الإسلام المعتدل، بحسب المصادر الأمريكية، وبحسب توصيف العلمانيين العرب الذين طالما عيروا الإسلاميين في بلادنا بالنموذج التركي متجاهلين الفروق الجوهرية بين الحالتين، ومتجاهلين أن أياً من الأنظمة العربية لا يمكنه أن يستوعب مجرد التفكير في حصول حزب إسلامي على معظم مقاعد البرلمان لمجرد حصوله على 33% من أصوات الناخبين.

نعم، وصلت الرسائل، بل لعلها وصلت بوسائل فيها الكثير من التهديد، وبالطبع من خلال العسكر الأتراك، ومن خلال الفريق العلماني المتطرف التابع لهم، أكان في قصر الرئاسة، أم في المؤسسة الأمنية والقضائية، فقد خرج هؤلاء جميعاً في صعيد واحد، كل بطريقته، يذكرون أردوغان بأنهم لا يزالون هنا، وأنهم يراقبون بكل توتر خطواته الرامية لإحداث نقلة في التعاطي التركي الداخلي مع المسألة الإسلامية، وهي هنا حرية التدين بكل بساطة، وليس إقامة الدولة الإسلامية بحسب التعبيرات الإسلامية الحركية في المشرق العربي!!

كان الغضب الأمريكي قد تراكم بسبب جملة الموقف التركية التي سبقت غزو العراق وتلته، إلى جانب العلاقات الباردة مع تل أبيب، مقابل العلاقات التي بدت مميزة مع الجارة سوريا، مع أنها لم تنتطو على اتفاقات استثنائية يمكنها أن إثارة مخاوف هذا الطرف أو ذلك، فيما يُشار هنا إلى أن العلاقة المصنفة باردة مع تل أبيب لم تغيّر

كثيراً في الاتفاقات الأمنية والعسكرية، بل ولا حتى العلاقة الاقتصادية؛ إذ سجل التبادل التجاري بين البلدين ارتفاعاً من (1.2) مليار دولار في العام 2003 إلى مليار دولار في العام 2004.

في تل أبيب حاول أردوغان أن يحقق تقارباً مميّزاً مع مضيفه (المجرم شارون) الذي كان قد انتقده غير مرة في سياق اغتيال القادة الفلسطينيين، وقد سجّل زعيم العدالة والتنمية نجاحاً معقولاً على رغم بعض الإشارات السياسية التي كان لا بد منها تبعاً لحساسيات الشارع التركي مثل رفضه ارتداء القبعة اليهودية، أو الدخول إلى فناء الحرم القدسي بالسيارة التي ترفع العلم الإسرائيلي، وهي خطوات لم تقل كثيراً من التأثيرات السلبية للزيارة في وعي الشارع التركي، وتحديداً النواة الصلبة لمؤيدي العدالة والتنمية من الإسلاميين والمتدينين.

قبل رحلته إلى تل أبيب كان أردوغان قد حاول استرضاء واشنطن بصفقة صيانة لطائرات إف-16 تقدر قيمتها بمليار ومائة مليون دولار، إلى جانب تمديد اتفاقية الاستخدام الأمريكي لقاعدة إنجيرليك الجوية التركية، لكنه كان يعلم أن ذلك كله لن يكون كافياً لإعادة العلاقة مع واشنطن إلى سابق عهدها.

في هذا السياق جاءت الزيارة الأخيرة لأردوغان، وهي زيارة لا تقول المؤشرات إنها كانت ناجحة، بقدر ما يمكن القول إنها ستمنح أردوغان فرصة أخرى لإثبات أهليّته لعلاقة مميزة مع واشنطن. وفيما لم ترشح معلومات بشأن المطالب الأمريكية الحيوية من أردوغان فيما يخص الساحة العراقية والمساعدة في دعم الجهود الأمريكية للخروج من المأزق، إلا أن في حديث بوش وأردوغان عن دعم تركيا لمشروع الشرق الأوسط الكبير ما يكفي للدلالة على القدام من السياسات، ذلك أن العراق هو المحطة الأولى في المشروع، ولا بد أن تنجح حتى ينسحب النجاح على المحطات الأخرى.

أما الموقف من سوريا فقد كان لافتاً للنظر، إذ أصر بوش على عزلها ورفض أي تقارب تركي معها. ويبقى الموقف على الصعيد الداخلي، وحيث طوّل أردوغان بالعمل على مواجهة مشاعر العداة للولايات المتحدة في الشارع التركي، كأن بوسعه

أن يخترع دواء يوزع في أقراص على الأتراك يؤدي إلى تخلصهم من مشاعر العداة
تلك!!

خلاصة القول هي أن اللقاء لم يحقق المطلوب، لاسيما فيما يتعلق بالمطالب التركية
الخاصة بقبرص، ومعها التعامل مع حزب العمال الكردستاني، فيما سيكون على
أردوغان أن يقدم المزيد من المواقف التي يمكن أن تمنحه الرضا، وبخاصة دعم
مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي يعلم أردوغان روحيته الإسرائيلية. وفي حال لم
يحدث ذلك ستقوم الأطراف المتربصة به وبتجربته داخل تركيا بترتيب حساباتها على
أمل دفعه نحو الإخفاق والسقوط، إن لم يكن بطلب من واشنطن، فاستغلالاً للفرصة
السانحة.

والحال أن ما يمنح أردوغان بعض القوة في مواجهة الإملاءات الأمريكية، ومعها
الضغوط الداخلية من طرف العسكر وحلفائهم، إنما هي قوته الشعبية الناجمة بشكل
أساسي عن نجاحاته الاقتصادية، في حين لا يزال الشارع التركي، وبخاصة المتدين
منه، في انتظار بعض التقدّم فيما يتعلق بملف الحرية الدينية، وبخاصة مسألة
الحجاب.

ما نريد قوله هو: إن انفتاح واشنطن على العلاقة مع الإسلاميين كذبة كبرى يُراد
ترويجها على بعض المغفلين، وربما المأزومين، في الساحة الإسلامية، فيما الحقيقة
هي أن أي طرف إسلامي لا يبدي استعداداً للاعتراف بالمشروع الإسرائيلي، فيما
يخضع لشروط العلاقة الفوقية مع الولايات المتحدة لن يكون مقبولاً حتى لو وضع
النساء في مرتبة الوصاية على الرجال، وقال: إن الشريعة قد نُسخت ويمكن
استبدالها بتعاليم المحافظين الجدد اليمينية!!

=====

#الشرق الأوسط الجديد .. قديم(1)

ترجمة: بتول عبد الحق

كتب: تيري ميسان * 1427/7/7

2006/08/01

سئلت كوندوليزا رايس عن الخطوات التي سوف تنتهجها في سبيل إعادة الاستقرار إلى لبنان، فكان جوابها: "إنني لا أرى أي مصلحة من أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً بين إسرائيل و لبنان. أعتقد أنه سيكون من الخطأ أن نعمل لأجل هدف كهذا. إن ما نفكر فيه هنا، بطريقة أو بأخرى، هي البداية، إنها آلام المخاض التي تسبق ولادة الشرق الأوسط الجديد، و مهما يكن من أمر، فإنه يتعين علينا أن ندفع باتجاه تشكّل هذا، و ألاّ نتراجع إلى الوراء". بالتالي فإن ما يقع في لبنان في الوقت الحالي من وجهة نظر واشنطن، لا علاقة له بقضية تحرير الجنديين الأسيرين في يد حزب الله، بمعنى أن ما يقع هو التطبيق الجدي لما تقرره نظرية "الفوضى البناءة" التي جرى التبشير بها طويلاً. إذاً فإن أتباع الفيلسوف (ليو شتراوس) الذين يُعرفون إعلامياً تحت مسمى "المحافظين الجدد"، يؤمنون أن التغيير لا يتحقق من خلال الجمود، و إنما يتعين لأجل إحداث ذلك، تحطيم كل شكل من أشكال المقاومة. بعبارة أخرى، يتعين إدخال المجتمع كله في الفوضى حتى تتمكن 'الخب' في أن تنعم باستقرار مواقعها. ثم إنه و على حسب أتباع (شتراوس) دائماً فإنه لا يمكن للمصالح الإمبريالية الأمريكية أن تلتقي مع مصالح الدولة اليهودية إلا وسط هذه الفوضى.

الواقع أن الحرص الإسرائيلي على تقسيم لبنان، و إقامة دويلة مسيحية صغيرة فيه، ثم إلحاق جزء من ترابه بها أمر قديم، و ليس حديثاً مثلما قد يقول بعضهم؛ إذ أُعلن عن هذا في العام 1957، من قبل ديفيد بن غوريون بوساطة رسالة شهيرة له نُشرت ملحقاً فيما بعد في مذكراته التي طُبعت بعد وفاته، (2) و هذه 'الطموحات' تم إدراجها في مشروع استعماري كبير للشرق الأوسط أُعد خلال العام 1996 تحت عنوان: القطيعة الحقيقية: الإستراتيجية الجديدة لأمن المملكة (3) -مملكة إسرائيل طبعاً-. هذه الوثيقة الأخيرة، أعدها أحد مراكز (التيك تانكس) التابعة للمحافظين الجدد (IASPS) من طرف مجموعة من الخبراء الذين جمعهم (ريتشارد بيرل) (الكاتب الصهيوني المعروف) و تم تسليمها لبنيامين نتنياهو، و فيها ما يمكننا عده، شرحاً وافياً للفكر الصهيوني التحديثي الذي أسسه فلاديمير جابوتينسكي، (3) و تتمحور أساساً حول النقاط التالية:

- إلغاء بنود اتفاقات أوسلو.
- التخلص من ياسر عرفات
- ضم الأراضي الفلسطينية.
- إسقاط الرئيس صدام حسين في العراق واحتلالها تمهيداً لزعزعة كل من سورية و لبنان.

- تقسيم العراق و إقامة دولة فلسطينية فوق ترابه.
- استعمال التراب 'الإسرائيلي' كقاعدة ملحقه بالبرنامج الأمريكي المعروف تحت مسمى: حرب النجوم.

لقد كانت هذه الوثيقة في الواقع، هي روح الخطاب الذي ألقاه نتتياهو بعد ذلك مباشرة أمام الكونغرس الأمريكي،(4) و يمكننا أن نلاحظ في هذا الخطاب كل مقومات و 'توابل' هذه الوضعية الحالية التي نعيشها: تهديدات لسورية، إيران و حزب الله فضلاً عن الشروع الفعلي في ضم الجزء الشرقي من مدينة القدس.

من هنا، يمكننا أن نلاحظ أن 'وجهة النظر' هذه تلتقي بشكل مباشر مع الرغبة الأمريكية في السيطرة على هذه المنطقة الغنية بالنفط التي يسميها كل من (زيجنيف بريجنسكي) و (برنارد لويس): "قوس الأزمات" و هي كل المنطقة التي تمتد من خليج غينيا إلى بحر قزوين مروراً بالخليج العربي و التي تعني أيضاً، العمل على إعادة تشكيل الحدود، و تغيير الدول و الأنظمة السياسية السائدة فيها أو بحسب تعبير جورج بوش: "إعادة صياغة الشرق الأوسط الكبير".

هذا هو الشرق الأوسط "الجديد" الذي تعتقد الآنسة كوندوليزا رايس أنها سوف تكون 'القابلة' التي تشهد ولادته.

الفكرة في عمومها بسيطة: الاستعاضة عن الدول التي تشكلت بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية بدويلات أصغر منها تكون ذات تركيبة أحادية الإثنيات ثم تحييد هذه 'الدويلات' بعد ذلك من خلال شغلها ببعضها البعض. بعبارة أخرى، إن الأمر يعني مراجعة بنود الاتفاقية التي تمت المصادقة عليها بشكل سري خلال العام 1916، و التي عُرفت تاريخياً باسم 'اتفاقية سايكس-بيكو' بين الإمبراطوريتين الفرنسية و البريطانية(5)، وصولاً إلى تحقيق الهيمنة المطلقة من قبل الدول

الأنجلوسكسونية على المنطقة. هذا يعني أن عملية إيجاد دويلات جديدة تقتضي تدمير هذه المتواجدة حالياً، و هذا ما تسعى لأجل تحقيقه إدارة الرئيس بوش منذ خمس سنوات قبل الآن، و يمكننا لأجل البرهنة على ذلك أن نستشهد بما يلي:

- لقد اقتُطع ما نسبته 7% من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ثم إن كلاً من قطاع غزة و الضفة الغربية قد جرى فصلهما بشكل فعلي بواسطة الجدار، أما السلطة الفلسطينية فلقد تم تدميرها قبل أن يُعمد أخيراً إلى توقيف النواب و الوزراء الذين ينتمون إلى حكومة منتخبة.

- لقد فرضت الأمم المتحدة على لبنان أن ينزع سلاحه، حيث أخرجت القوات السورية، و تم التشديد على حزب الله، أما رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، فلقد جرى اغتياله؛ مما أدى إلى أن تقعد فرنسا نفوذها في المنطقة، و حالياً تم تدمير البنية التحتية للبلد، و صار أكثر من نصف مليون إنسان هناك، نازحين يبحثون عن مأوى.

- تم القضاء على نظام صدام حسين في العراق و استبداله بنظام حكم أشد قسوة بات يسجل مقتل نحو (3000) إنسان كل شهر هناك فضلاً على أن هذه البلاد التي بلغت أقصى درجات الاضطراب، مرشحة إلى أن تنقسم إلى ثلاث كيانات مختلفة.

- أما في أفغانستان فلقد تم إسقاط إمارة طالبان هناك، و جرى تعويضها بديمقراطية غريبة لا تزال لحد الساعة عاجزة عن فعل أي شيء مما وعدت به، و لا حتى الحد من زراعة الأفيون و الواقع أن هذه البلاد باتت مقسومة بين أمراء الحرب المحليين الذين تشتد المواجهات بينهم كل يوم؛ لأن الحكومة المركزية لم تستطع حتى أن تفرض على سكان العاصمة طاعتها.

أما في واشنطن، فإن صبر أتباع شتراوس نفذ، و لم يعودوا قادرين على التحمل أكثر؛ لأجل هذا تراهم يحاولون تصدير 'الفوضى' صوب السودان، سورية و إيران. و الحقيقة أنه لا مجال للحديث عندهم عن ديموقراطية انتقالية، فالمرحلة لا تحتل غير مزيد من الدماء و الدموع في نظرهم، في حين أن الرئيس جاك شيراك الذي حاول أن يتدارك آخر ما تبقى لفرنسا من مصالح في لبنان، أسرع بإيفاد رئيس وزرائه، (دومينيك دوفيلبان) قبل أن تتبدد أوهامه خلال قمة الثمانية في سانت بترسبورغ؛ لأن

الرئيس جورج بوش أوضح له على هامش الأشغال، أن ما يجري في لبنان ليست حرباً إسرائيلية تباركها الولايات المتحدة، وإنما هي خطة أمريكية تنفذها القوات الإسرائيلية، و ظهر هذا جلياً في كلمات السيد (دوفيلبان) الذي لم يجد أي كلمات يقولها أمام محدثيه في بيروت، غير عبارات المواساة التي تعبر عن الضعف بشكل لا غبار عليه.

بطريقة أكثر وضوحاً، لقد طُرح مشروع تدمير لبنان قبل أكثر من عام من الآن، من طرف قيادة الجيش الإسرائيلي على إدارة بوش، و هذا ما كشفته جريدة سان (فرانسيسكو كرونكل)(6). لقد كان هذا المشروع محل نقاش سياسي خلال أشغال المنتدى العالمي الذي ينظمه سنوياً معهد (أمريكن إنتربرايز) في دورته الأخيرة التي انعقدت يومي 17 و 18 من شهر حزيران/يونيو المنصرم في الولايات المتحدة؛ إذ تقول التقارير إن كلاً من نتنياهو، وديك تشيني، وريتشارد بيرل و غيرهم من رموز - التيار المتصهين - حضروا أشغاله، و يبدو أن الضوء الأخضر قد أُعطي من قبل البيت الأبيض أياماً قليلة بعد ذلك.

إن العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية تقع تحت الإشراف المباشر من قبل كتابة الدفاع الأمريكية؛ إذ تقوم هذه الأخيرة بإعداد الخطط و تحديد الأهداف، و أما الدور الرئيسي فلقد حُوّل به الجنرال (بانتر غرادوك) بصفته قائداً للقيادة الجنوبية - الأمريكية - و هذا الأخير متخصص في حركات المدرعات مثلما أثبت ذلك خلال "زوبعة الصحراء" أو خصوصاً حينما كان قائداً لقوات مشاة حلف النيتو خلال حرب كوسوفا. إنه رجل يحظى بثقة مطلقة من قبل رامسفيلد؛ فهو من تكفل بأمر تسيير قيادة الأركان خصيصاً لأجله فضلاً على أنه هو من تكفل ببلورة و تطوير معتقل غوانتانامو، ثم إنه سوف يعين خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، قائداً للقيادة الأمريكية في أوروبا و قوات النيتو هناك و من هذا المنطلق يمكننا أن نتوقع أنه سوف يكون المشرف المباشر على القوات التي قد يبعث بها هذا الحلف إلى جنوب لبنان؛ زيادة عن تلك التي تم إرسالها إلى أفغانستان و السودان.

لقد اعتاد الجنرالات الإسرائيليون و الأمريكيون، على الالتقاء و التعاون ثم التنسيق منذ نحو ثلاثين سنة بناء على المبادلات التي ينظمها 'المعهد اليهودي لقضايا الأمن

القومي' الذي يُعرف اختصاراً باسم: (JINSA) و هي 'جمعية' تجبر كل كوادرها على أن يحضروا -و بشكل منتظم- ملتقيات تنظم لدراسة فكر (ليو شتراوس).

(1) العنوان الأصلي للمقال: المحافظون الجدد و سياسة 'الفوضى البناءة' و يمكن قراءته على الرابط:

<http://mondialisation.ca/index.php?context=viewArticle&code=2815&articleId=20060725MEY>

(*تيري ميسان هو صحفي و كاتب فرنسي، إلى جانب أنه مدير شبكة فولتير العالمية، فضلاً على أنه صاحب كتاب 'الخدعة المرعبة' الذي دحض فيه الرواية الرسمية لحقيقة ما جرى في 11/9، و لقد تُرجم الكتاب إلى كل اللغات العالمية تقريباً.

(2) يمكن قراءة النسخة الفرنسية من رسالة بن غوريون إلى موشيه شاريت حول هذا الموضوع على الرابط: <http://www.voltairenet.org/article.html9886>

(3) يمكن قراءة نسخة مختصرة من الوثيقة على الرابط:

<http://www.israeleconomy.org/strat.html>

(4) والد ننتياهو نفسه كان سكرتيراً خاصاً لفلاديمير جابوتينسكي، مؤسس الصهيونية الحديثة التي ينتمي إليها إيهود أولمرت أيضاً.

(5) تم التوقيع على هذه الاتفاقية 'السرية' بتاريخ 16 أيار/مايو بين السير مارك سايكس عن بريطانيا و فرانسوا جورج بيكو ممثلاً لفرنسا قبل أن تقبل بها بعد ذلك كل من إيطاليا و روسيا.

(6) نُشر هذا المقال في عدد جريدة سان فرانسيسكو كرونكل ليوم 21 من شهر تموز/يوليو الحالي.

=====

#الشرق الأوسط الكبير

د. محمد مورو 1425/1/11

2004/03/02

الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً أحدث صيحة في عالم المبادرات الأمريكية والأوروبية لإعادة صياغة المنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية

والصهيونية والفرنسية عموماً. المسألة إذاً ليست جديدة تماماً ولكن فيها ما هو جديد أيضاً فمثل هذه المشروعات والمبادرات لم تنقطع منذ حرب الكويت عام 1991 في إطار انفراد أمريكا بالهيمنة على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق والمنظومة الاشتراكية والتواجد الفعلي للقوات الأمريكية في المنطقة بعد حرب الكويت عام 1991 لتكمل مع إسرائيل حلقة الاحتلال والهيمنة، وقد شهدنا مثل تلك المبادرات منها ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، وهي فكرة أمريكية صهيونية تستهدف إدماج إسرائيل في المنطقة وإفقاد العرب والمسلمين الهوية والثقافة والتميز الحضاري وبالتالي الانتماء إلى الشرق الأوسط أو عالم المصالح و(البيزنس) والسلام - وهو وهم طبعاً-. ثم ما يسمى بالانتماء لبحر المتوسط، وهي فكرة أوروبية تحقق أهدافاً قريبة من الأهداف السابقة، أي استبدال الانتماء العربي والإسلامي بالانتماء إلى ثقافة البحر المتوسط، وهذه بالطبع أقل خطراً من الشرق أوسطية رغم أنها تدمج إسرائيل أيضاً في المنطقة، ولكنها تتعارض شيئاً ما مع المفهوم الأمريكي للمنطقة.

ثم بعد ذلك ظهرت مبادرة (كولن باول) للشراكة والسلام والتنمية، وقد تم رصد اعتمادات وأموال وإنشاء صحف وقنوات فضائية وتلفزيونية للتبشير بتلك القيمة وغيرها، ثم أخيراً مشروع بوش المسمى بالشرق الأوسط الأوسع نطاقاً، وهو يضم حسب تعريف بوش نفسه العالم العربي + إسرائيل + إيران، وباكستان، وتركيا، وأفغانستان؛ أي نطاق عربي إسلامي يقبل باندماج إسرائيل فيه وهو هنا يشبه مشروع الشرق أوسطية المعروف، ثم حديث عن التنمية، وعن الرخاء وأرقام عن تدني الدخل، وتدني مستوى المعيشة، نقشي البطالة والامية، وكأن السيد الأمريكي اكتشف ما هو غير معروف لحالتنا. بدهي فإن الوعد هنا الرخاء الاقتصادي وهو وهم طبعاً (فالحداثة لا تلقي بالكتاكيت)، المهم في المسألة أن ذلك كله بشرط دعم اقتصاد السوق، أي تسليك مواسير النهب والهيمنة وإعادة هيكلة المجتمعات لإفقادها الهوية والثقافة، ثم حديث عن دور المرأة وتحريرها، وهو حديث ممجوج من كثرة تكراره وحق يراد به باطل، وكذا دعم مؤسسات المجتمع المدني طبعاً بشروط أن تكون تلك المؤسسات ناشئة في ظل العولمة ووفقاً لمفاهيمها وأجندتها وليست مؤسسات أهلية إسلامية كانت ولا تزال معروفة ومؤثرة، وأخيراً الحديث التقليدي عن

الديمقراطية وحقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات ووقف التعذيب والانتهاكات، وهو حديث منافع تمامًا لأنه يمس وترًا حساسًا وصحيحًا، ولكنه نوع من الخيار بين الوهم والجحيم؛ وهم إمكانية تحقيق الحرية عن طريق الاستعمار، وجحيم دعم الحكومات المستبدة نكايه في أمريكا. وينبغي بالطبع أن نكون موقفًا مركبًا يرفض الاستعمار ويرفض الاستبداد في نفس الوقت.

دكتاتورية ونفاق

على كل حال فإن الحديث المنافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان يستدعي قدرًا أكبر من المناقشة ووضع النقاط على الحروف، فبداية فإن الذي صنع الديكتاتورية وصنع التطور الاجتماعي الصحيح في المنطقة هو الاستعمار ذاته وأمريكا وإسرائيل تحديدًا، وجورج بوش نفسه اعترف بأن أمريكا دعمت الاستبداد في المنطقة لمدة ستين عامًا، وقد آن الأوان لوقف هذا الخطأ والجزء الأول من كلام بوش صحيح؛ وبالتالي ينبغي لإصلاح الخطأ الاعتذار ودفع التعويضات للمتضررين وهم كثير من الذي انتهكت حرياتهم ومحاكمة المسؤولين عن ذلك أمثال كسينجر وكلينتون وبوش الأب وفيهم من لا يزالون أحياء مثلًا !! أما الجزء الثاني من كلام بوش فهو نفاق محض ، ذلك أن أمريكا نفسها لا تطيق ولا تقبل حكومات منتخبة ومقبولة شعبيًا ولا تقبل بديمقراطية حقيقية في المنطقة؛ لأن ذلك يقود مباشرة إلى ظهور التيار الإسلامي وثقافة المقاومة وهما خطر على المشروع الأمريكي الصهيوني قطعًا ، ثم إن التاريخ القديم والحديث بل والآتي للولايات المتحدة لا يبشر بذلك؛ فهي أولاً دولة قامت على إبادة شعب آخر ثم استرقت السود ثم مارست طوال تاريخها العدوان على الآخرين وارتكبت من المذابح ما يكفي لتسويد صفحاتها، ثم هي التي أسقطت الديمقراطيات ودعمت المستبدين وتآمرت ضد زعماء وطنيين .. إلخ .. ثم هي نفسها التي تدعم إسرائيل التي تنتهك كل حقوق الشعب الفلسطيني يوميًا على مدار الساعة، وهكذا فإن الحديث عن الديمقراطية أمريكيًا هو نفاق محض، أضف إلى ذلك أنه على مستوى اللحظة والراهن؛ فإن أمريكا قد ثبت كذبها في موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل من أفغانستان والعراق فلم تحقق في أيٍّ من البلدين لا الرخاء ولا الأمان ولا الديمقراطية؛ بل العكس كان هو الصحيح على طول

الخط، فالبطالة زادت والمعاناة الاقتصادية تفاقمت والأمن والأمان ضاعا تمامًا، فضلا عن فقدان الاستقرار والكرامة.

أمريكا فقدت المصداقية

وعلى مستوى الأحداث الجزئية ذات الدلالة؛ فإن قيام القوات الأمريكية بقتل أسرى قلعة جانجي في أفغانستان، وإصدارها الأوامر بقتل كل أسير ينتمي لطالبان والقاعدة، ثم ما حدث ويحدث في معتقل جوانتانامو، وكذا الممارسات القمعية والتمييزية والعنصرية ضد العرب والمسلمين في أمريكا كلها تقول بأن فاقد الشيء لا يعطيه وأن حديث أمريكا عن الديمقراطية هو نفاق محض.

في هذا الصدد فإن أحدًا لا يصدق أمريكا حتى الأمريكيين والأوروبيين بل والمتعاطفين مع النموذج الأمريكي بين المثقفين العرب؛ فالمفكر الأمريكي (فوكوياما) صاحب نظرية " نهاية التاريخ " التي بشر فيها بسيادة الليبرالية الغربية يرى أن دعوة أمريكا إلى الديمقراطية تقتصر إلى المصداقية، والصحفي البريطاني (روبرت فيسك) يقول الشيء نفسه مع إضافة أن أمريكا تدعم الطائفية وتمنع الديمقراطية في العراق؛ بل ويقول: إن الغرب نفسه هو الذي منع التطور الديمقراطي في المنطقة؛ فبريطانيا مثلاً هي التي منعت بالقوة التطور الديمقراطي في مصر في الثلاثينيات من القرن الماضي. والدكتور (عبد المنعم سعيد) وهو مفكر مصري وصحفي بالأهرام ورئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية وهو بالمناسبة مع النموذج الأمريكي وضد المقاومة ومع التطبيع .. إلخ اكتشف أخيراً أن الاستثناء الأمريكي بخصوص الديمقراطية قد انتهى، وأن المدينة المضيئة على التل قد أصبحت معتمة!! وأن هناك أيديولوجية شوفينية بدأت تتزعزع في أمريكا ذاتها.

الجديد في المبادرة

الجديد في مبادرة الشرق الأوسط الكبير هو أن الأمريكان قد لجأوا هذه المرة إلى إشراك الأوروبيين في المسألة، وهذا بالطبع جاء تحت ضغط المقاومة العراقية التي يمكن أن تتحول إلى حالة عربية إسلامية وتكون خطراً على المشروع الغربي برمته وليس المشروع الأمريكي فقط، وأمام مثل هذا الخطر؛ فإن أمريكا تتخلى عن غطرستها وتشارك الأوروبيين معها والأوروبيون يتنازلون عن مصالحهم المتعارضة

مع أمريكا لمواجهة هذا الخطر ويشاركون الأمريكيين في المسألة، وهذا ما يفسر قبول الأوروبيين بالمشاركة في المبادرة، بل وتتخلي ألمانيا عن معارضتها لأمريكا عموماً وهكذا أقوال وزير خارجيتها التي تصب في دعم أمريكا تماماً، وهذا الموقف ليس جديداً لا على أوروبا ولا على أمريكا؛ فهناك بالطبع تناقضات مصالح بين هذه الدول وبعضها ولكنها تناقضات ثانوية في النهاية يتم تسويتها باقتسام الكعكة أو زوالها بظهور خطر حقيقي عليها كلها مثل خطر المقاومة والتاريخ مملوء بنماذج لزوال تلك التناقضات الثانوية مثل ترحيب فرنسا بالاحتلال الإنجليزي لمصر 1882؛ وذلك لذبح الثورة العرابية لأنها كانت تشكل خطراً على المشروع الاستعماري الأوروبي بأكمله وقد قال ذلك مباشرة وزير خارجية فرنسا في إطار تهنتته للإنجليز بهزيمة عرابي ، والأمر نفسه حدث في الاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي عام 1904 والذي ضربت فيه فرنسا الحركة الوطنية المصرية في ظهرها بعد أن أظهرت لها التأييد قبل ذلك وهو نفسه ما يفسر الموقف الفرنسي "الضمير الفرنسي المطاط" في الموقف من العراق منذ عام 1990 وحتى الآن والموقف الألماني مؤخراً والموقف الروسي "السوفيتي" عام 1967..، وغيرها من الأمور التي تبدو غير مفهومة بعض الوقت ما لم يتم وصفها في إطار نظرية التناقضات الثانوية التي تزول أمام التناقض الجوهري وهو التناقض بين الحضارة الإسلامية ككل والحضارة الغربية ككل!

صناعة خارجية مرفوضة

بقي أن نقول إن تلك المبادرات تأتي بطريقة فوقية، فلا الشعوب شاركت في مناقشتها - وهذا طبيعي - ولا حتى الحكومات الصديقة للغرب تم استشارتها وهذه إهانة لها! وهي مبادرات على طريقة القص واللصق، ومهما كانت النية وراءها؛ فإن الجسم العربي الإسلامي سيرفضها بالضرورة بحكم التكوين الحضاري والثقافي وبحكم الحساسية التاريخية وبحكم أنها صناعة خارجية.

=====

الولايات المتحدة وديمقراطية الأنابيب من المغرب إلى باكستان!

إدريس الكنبوري 1425/1/12

2004/03/03

أعلنت الإدارة الأمريكية يوم 9 فبراير على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش عن وضع مشروع جديد أطلقت عليه تسمية "الشرق الأوسط الكبير"، من أجل ديمقراطية المنطقة العربية والعالم الإسلامي وتطوير الحالة السياسية فيهما، والدفع بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبالإطلاع على النص الكامل للمشروع، يتضح لنا بأنه لا يختلف كثيرًا عما طرحه قبل عامين كل من "ريتشارد هاس" مدير إدارة التخطيط في الخارجية الأمريكية، وكولن باول كاتب الدولة الأمريكي في الخارجية، باسم "مبادرة الديمقراطية" في العالم العربي، ويمكن ملاحظة أوجه الاختلاف بين المشروعين السابقين والمشروع الحالي في نقطتين:

- النقطة الأولى: أن مشروع بوش يأتي قبيل الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي سيخوض فيها الرئيس الجمهوري منافسة قوية مع غريمه الحزب الديمقراطي، وهو لذلك يريد إقناع الرأي العام الأمريكي بأنه يحمل مشروعًا شاملاً لتغيير منطقة الشرق الأوسط، وأن احتلال العراق لم يكن سوى الحلقة الأولى في هذا البناء الكبير، ومن ثم فإن هذا الاحتلال مشروع من هذه الناحية، وهو رد غير مباشر على الحملة التي يواجهها بوش حاليًا بعد انكشاف الأكاذيب المخبرانية بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية.

. النقطة الثانية: أن المشروعين السابقين كانا مشروعين أمريكيين، دعوة وتنفيذًا، وقد لقيًا لهذا السبب اعتراضًا قويًا من لدن بلدان الاتحاد الأوروبي، خاصة تلك التي كانت تعارض الحرب على العراق، أما المشروع الحالي فتريد الإدارة الأمريكية إشراك الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية الكبار فيه، وسوف تقدمه لقمة هذه الأخيرة التي ستعقد في يونيو القادم بالولايات المتحدة الأمريكية، للحصول على دعم أعضائها، كما أن المشروع يتضمن عدة إشارات إلى هذه الدول باعتبارها مسؤولة عن تطبيق ما ورد فيه ورعاية تنفيذه وتحمل جزء من تمويله.

لكن مشروع بوش لا يختلف كثيرًا من حيث مضامينه عن مشروع هاس وباول، فهو استمرار لهما في الروح التبشيرية التي انطلقا منها، كما يشترك معهما في القناعة بأنه لا بد من تغيير الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة.

مفهوم الشرق الأوسط الكبير

يعتبر المشروع أن مفهوم الشرق الأوسط الكبير، مع زيادة هذه الصفة إليه، يقصد به عموم المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج، ولكنه يدخل فيه البلدان الإسلامية الأخرى غير المحسوبة على الشرق الأوسط مثل باكستان وإيران وتركيا وأفغانستان، وبطبيعة الحال الكيان الصهيوني الذي يعتبره المشروع جزءًا من الشرق الأوسط الكبير، مع ملاحظة أنه يعتبر الكيان الصهيوني البلد الديمقراطي الوحيد في هذا المحيط الجيو-سياسي، ويهم المشروع كامل المنطقة التي تمتد من المغرب إلى باكستان.

مثل هذا المفهوم للشرق الأوسط لا بد أن يذكرنا بمفهوم آخر سبق وأن تم التسويق له على نطاق واسع في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، بعد المؤتمر الاقتصادي الشهير للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد بمدينة الدار البيضاء عام 1994، وهو "الشرق الأوسط الجديد"، والذي كان قد بشر به وزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الوقت شيمون بيريز الذي شارك في المؤتمر إلى جانب رئيس الوزراء المغتال أسحق رابين. ولكن مفهوم الشرق الأوسط الجديد الذي نادى به بيريز في كتاب له بنفس العنوان كان ذا أبعاد اقتصادية صرف، الهدف منه تحويل الكيان الصهيوني إلى دولة طبيعية في المحيط العربي من خلال آليات العمل الاقتصادي والتجاري المشترك مع البلدان العربية، وقطف ثمار التطبيع الاقتصادي الذي بدأ ينشط بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، بينما مفهوم الشرق الأوسط الكبير يتسع ليأخذ أبعادًا شاملة تصب في الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية والتجارية، وتشكل الولايات المتحدة محورًا له.

النواقص الثلاث

ينطلق المشروع الأمريكي الجديد في تسويغ مطالبته بالإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي والإسلامي من تقرير التنمية البشرية العربية لعامي 2002 و 2003 الذين شخّصوا مواضع الأزمات في المجتمعات العربية وعوامل التخلف فيها، من ذلك مؤشرات التنمية الاقتصادية ومستوى الدخل الفردي ونسبة الأمية وغياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية والفساد السياسي وغياب حرية التعبير وتبعية

الإعلام الرسمي وغياب مجتمع المعرفة والمعلومات والفقر والبطالة، وهي ظواهر حقيقية يعيشها العالم العربي ولا يمكن التغافل عنها.

ويرى المشروع أن هناك نواقص ثلاث يعتبر أنها "تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانية"، وهي: الحرية والمعرفة وتمكين النساء، ويضيف أنه "طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة"، وبعد أن يورد بعض الإحصاءات والأرقام الواردة في تقرير التنمية البشرية العربية المشار إليهما أعلاه، يقرر بأن "المنطقة العربية تقف عند مفترق طرق"، ليستنتج بأن "البديل هو الطريق إلى الإصلاح".

ما هي مرتكزات الإصلاح؟

يتضمن المشروع ثلاث أعمدة رئيسة ترتكز عليها خطة تغيير منطقة الشرق الأوسط الكبير:

. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

. بناء مجتمع معرفي.

. توسيع الفرص الاقتصادية.

وتعتبر هذه بمثابة الأولويات الضرورية لتغيير وتنمية المنطقة، حسب واضعي المشروع؛ "فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينات التنمية"، ويدعو المشروع في إطار تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح في العالم العربي إلى تنظيم انتخابات حرة، وتنظيم زيارات متبادلة على الصعيد البرلماني بين هذه البلدان ودول مجموعة الثماني التي يدعوها المشروع إلى تبني أطروحاته وتمويل مشاريع الإصلاح في المنطقة العربية، ورعاية معاهد لتدريب النساء على القيادة السياسية، وتقديم المساعدة القانونية للناس العاديين. كما يدعم المشروع مبادرة تطوير وسائل الإعلام المستقلة والحرّة في العالم العربي، وتنمية دور المجتمع المدني.

أما على صعيد بناء مجتمع معرفي؛ فالمشروع يرى أن الفجوة المعرفية في المنطقة العربية ونزيف الأدمغة يشكلان تحديًا لآفاق التنمية فيها، لذلك فهو يدعو إلى دعم التعليم الأساسي وتعميمه والقضاء على الأمية، وتحديث التعليم بحيث يواكب التطورات التكنولوجية الحالية، داعيًا إلى إنشاء ما أسماه "مدارس الاكتشاف" أسوة بالأردن، ويدعو المشروع في نفس السياق إلى عقد قمة خاصة بإصلاح التعليم في المنطقة في شهر مارس الجاري أو أبريل المقبل، قبل انعقاد قمة دول الثماني في شهر يونيو القادم.

وفيما يتعلق بالشرط الثالث من مبادرة الإصلاح الخاص بتوسيع الفرص الاقتصادية، يلح المشروع على تجسير الفجوة الاقتصادية بين بلدان الشرق الأوسط الكبير، عبر إحداث تحولات اقتصادية تشبه في مداها ما حدث في البلدان الأوروبية الشرقية الشيوعية، وإطلاق قدرات القطاع الخاص، ويدعو البلدان الثمانية الأوروبية المتقدمة إلى دعم وتمويل ما يسميه "مبادرة تمويل النمو" التي تقوم على مشاريع الإقراض الصغيرة وإنشاء "مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير" تقوم دول الثماني بالمساهمة في تمويله، وهدفه تمويل مشروعات التنمية في المنطقة، كما يدعو إلى إنشاء "بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" على غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، لمساعدة الدول الراغبة في الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية (نشير إلى أن مشروع بيريز الذي أشرنا إليه أعلاه دعا إلى إنشاء بنك خاص بشمال إفريقيا والشرق الأوسط تقوم دول الخليج بتمويل القسط الأوفر فيه).

المشروع والخلافات الأوروبية . الأمريكية

كما سبق القول، لا يختلف المشروع الحالي لدمقرطة العالم العربي وتغييره عما طرحه مدير إدارة التخطيط في الخارجية الأمريكية ريتشارد هاس في 4 ديسمبر 2002 حول "المزيد من الديمقراطية في العالم العربي"، ووزير الخارجية الأمريكي كولن باول في 12 ديسمبر 2002 بعده بأيام حول مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، وما طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه يوم 6 نوفمبر 2003 أمام "الصندوق القومي للديمقراطية"، ولكن الجديد في المشروع الأخير هو أن الولايات المتحدة تريد تقسيم الأدوار بينها وبين الاتحاد

الأوروبي والبلدان الصناعية الكبرى، عبر إيكال بعض الأدوار إليها، لا تتجاوز التمويل وبعض التقنيات التي لا تمس بجوهر المشروع، بمعنى أن الإدارة الأمريكية تريد لمخطط إصلاح العالم العربي أن يكون أمريكي الصنع أوروبي التسويق والتمويل.

إن واشنطن من خلال رغبتها في إشراك الأوروبيين في مشروعها، تريد أن تعطي دفعا أكبر له وتأييدا دوليا أوسع لأهدافه، وهي بذلك تحاول في نفس الوقت كسب أوروبا إلى جانبها بعد الفجوة التي اتسعت بينهما منذ ما قبل الحرب على العراق في أبريل من السنة الماضية، خاصة فرنسا وألمانيا، وأن تظهر للبلدان الأوروبية بأنها لا ترغب في أن تستحوذ لوحدها على المنطقة، ولكنها تمنح لها فرصة للمشاركة في تشكيل مستقبل بلدانها، من خلال الإحالة في إحدى الفقرات على مسلسل برشلونة الأوروبي . متوسطي لعام 1995، على الرغم من أن ما هو مخول لأوروبا لا يتجاوز الجوانب المالية والفنية، كما تفعل الولايات المتحدة دائما في منطقة الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني . الصهيوني، حيث تكون مبادرات التسوية السياسية أمريكية، وتمويل الإعمار والبناء أوروبيا.

وقد وضعت ألمانيا في السابع من فبراير الماضي، بعد اطلاعها على المبادرة الأمريكية، مبادرة جديدة لتشكل نواة لمبادرة أوروبية أوسع تخص التغيير في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، وركزت المبادرة الألمانية على الاعتبارات الأمنية في المنطقة التي تشكل خطرا على الأمن الأوروبي والأمريكي، وهو ما يوحي بأن هناك تقاربا أمريكيا . أوروبيا قيد التبلور فيما يتعلق بمبادرات الإصلاح السياسي في العالم العربي. ويوم السبت الماضي، انطلقت في بروكسيل مناقشات فرنسية . ألمانية بمشاركة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا بشأن ورقة عمل تتعلق بالشراكة الاستراتيجية مع الشرق الأوسط، سوف تتم مناقشتها في إطار أوروبي أوسع، قصد وضع تصور أوروبي مشترك قبل انعقاد قمة البلدان الثمانية بين 8 و 10 يونيو القادم، والتي سيقوم فيها جورج بوش شخصيا بطرح مشروع "الشرق الأوسط الكبير" فيها، كما أن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد سيدافع عن الجوانب الأمنية في المشروع في قمة دول حلف شمال الأطلسي التي ستعقد يومي 28 و 29

يونيو في استانبول بتركيا. غير أن الفجوة بين الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة فرنسا وألمانيا، ما زلت متسعة فيما يخص هذه المبادر؛ فأوروبا ترى أن المطلوب أولاً إنهاء ملف الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي المسؤول عن توتر المنطقة، وطي الملف العراقي بزوال القوات الأمريكية وتفويض السلطة للعراقيين.

العرب أمام التحدي الجديد

رفضت بعض الدول العربية حتى الآن المشروع الأمريكي الداعي للتغيير السياسي والاقتصادي، بدعوى أنه يحاول الإتيان بالتغيير من الخارج وفرضه قسراً على البلدان العربية، ووقعت الحكومتان السعودية والمصرية بياناً رفضتا فيه الخطة لكونها مفروضة وتتجاهل الخصوصيات العربية، والتحقت سوريا بهما لاحقاً، لكن كاتب الدولة الأمريكي في الخارجية كولن باول رد على هذه الاعتراضات بأن واشنطن " لن تقترح أبداً خطة إصلاحات قادمة من الخارج"، وقال في الأسبوع الماضي في تصريحات له بأن كل ما تحاول الولايات المتحدة القيام به هو مساعدة هذه الدول على الإصلاح " بالطريقة التي يختارونها".

الإدارة الأمريكية أوفدت مبعوثاً خاصاً إلى بعض الدول العربية هو مارك غروسمان وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، الذي بدأ جولة له في بلدان المغرب والمشرق العربي يوم الأحد الماضي بهدف طرح المبادرة الأمريكية على زعماء هذه الدول قبل انعقاد القمة العربية المقررة في العشرين من الشهر الجاري بتونس، وكانت بعض البلدان العربية قد أكدت بعد الاطلاع على الوثيقة الأمريكية بأن هذه الأخيرة يمكن أن تعرض للمناقشة في القمة إذا رغبت الدول العربية، ويبدو أن غرض جولة غروسمان هو فرض المشروع على القمة العربية لتتم مدارسها رسمياً. وغروسمان هو المسؤول الأمريكي الثاني الذي يزور المنطقة العربية للترويج للمشروع، بعد الجولة التي قام بها ألان لارسون مساعد كاتب الدولة في الشؤون الاقتصادية والزراعية في الأسبوع الماضي.

هذه هي ديمقراطية الأنايبب الصناعية التي تريد الولايات المتحدة إنزالها من أعلى على بلدان العالم العربي وزرعها في جسمه، وهي تطرح تحدياً جدياً على العالم العربي والإسلامي الذي لم يعد يملك زمام أمره، وتفرض عليه بالتالي الاختيار بين

نوعين من التغيير: التغيير من الداخل، أو التغيير القادم من الخارج والمفروض بالقوة والتهديد وربما بوسائل أكثر بشاعة. ويمكن القول إن هذه المشاريع الأمريكية المتعددة والمتوالية، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير، قد رسخت لدى القيادات والنخبة العربية قناعة مفادها أن المنطقة قد أصبحت اليوم في مرمى الاستهداف الأمريكي والغربي، ولكنها أيضًا رسخت قناعة أخرى من الضروري التجاوب معها، وهي أن الإصلاح بات مطلبًا ضروريًا، وأن تقادي المخاطر الخارجية ينطلق من الإنصات للدعوات الداخلية بالتغيير.

والواضح أن المشروع الأمريكي يكتسي الكثير من النفاق، فهو يتجاوز المشكلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها الصراع الفلسطيني . الصهيوني والاحتلال الصهيوني لفلسطين، وما يحدث في العراق يقدم الدليل حسب العديد من الملاحظين الأوروبيين على فشل الولايات المتحدة في إرساء الديمقراطية التي تنادي بها، علمًا بأنها تدّعي بأن العراق سيكون اللبنة الأولى في بناء الشرق الأوسط الجديد الذي تدعو إليه.

الآراء المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي الموقع أو القائمين عليه، ولذا فالمجال متاح لمناقشة الأفكار الواردة فيها في جو من الاحترام والهدوء ونعتذر عن حذف أي تعليق يتضمن:

- 1- الهجوم على أشخاص أو هيئات.
- 2- يحتوي على كلمات غير مهذبة، ولو كانت كلمة واحدة.
- 3- لا يناقش فكرة المقال تحديداً.
- 4- إذا كان جهازك لا يدعم العربية اضغط هنا لوحة المفاتيح العربية

...

أضف تعليقك

الاسم ...

البريد الإلكتروني ...

البلد ...

التعليق ... علق على الموضوع على ان لايتجاوز تعليقك 200 كلمة

الحروف المتبقية

أدخل رمز التأكيد ...

راسل مشرف النافذة ... اطبع الصفحة ... أرسل لصديقك

...الإسم:ابو البنات

البلد: خميس مشيط

التوقيت: AM 06:11

التاريخ: 2004/03/09 ...

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين أما بعد
فإنما أصاب الأمة الإسلامية من هوان وضعف هونتيجة بعدها عن منهج الله الذي
رسمه لهذا الكون وسعا في بيان سيد الخلق عليه أفضل الصلاة والسلام حيث قالقي
الحديث الشريف "إذا تبايعتم بالعينة وأذتم أذئاب البقر وضيتم بالزرع وتركتم
الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى تعودوا الى دينكم.....أو كما قال عليه الصلاة
والسلام فلما فعلنا هذه الامور التي حذرنا منها وقعنا في الذل "من الاعداء" ولن يرفع هذا
الذل إلا بالعودة الى الله عز وجل... والله تعالى اعلم صلى الله على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين

...الإسم:ابوهتون

البلد:

التوقيت: AM 06:09

التاريخ: 2004/03/08 ...

الحرب على الاسلام بعد انهيار الشيوعية روح اليهود لها في امريكا منذ عقود.. ولها
طابع الحرب الباردة مع استخدام القوة عند الحاجة بسبب عدم وجود قوة ردع
عسكرية... وارى امكانية هزيمتهم ولكن نحتاج الى خطة اسلامية استراتيجية ذات
طابع طويل 20 سنة ودون شك ان ركائز هذه الخطة يجب ان تستمد من كتاب الله
واليك هذه الامثلة التي اعتقد انها ركائز:

1- الاجتماع لقول الله عز وجل (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَأَنَّهُمْ

بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ)

2- العدل ركيذه (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)

علماء المسلمين بجميع فئاتهم يجب عليهم الاجتماع والاعتماد على اليات التصحيح التي لا تؤدي الى فرقتهم ومن يستمع اليهم.. اجتماعهم يعني اجتماع العموم وهذا بحد ذاته يعطيهم قدرة على الضغط والتأثير ويهرب القلة التي تسعى الى هدم القيم الاسلامية..

=====

البعد الثقافي في مشروع الشرق الأوسط الكبير (2/1)

الديمقراطية والتحديث في خدمة مصالح الدول الكبرى

محمد سليمان أبوorman 1425/1/15

2004/03/06

يؤكد مشروع الشرق الأوسط الكبير - الذي قدّمته مؤخرًا الولايات المتحدة لقمة الدول الثماني (كورقة عمل لشراكة أطلسية اتجاه الشرق الأوسط) - ما ورد في تقارير ووثائق سابقة صادرة عن المؤسسات الرسمية والبحثية الأمريكية حول التحول في التصور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر .

ولا يخرج مضمون الوثيقة الجديدة في إطاره الكلي عن الوثائق السابقة، من حيث التركيز على عمل الولايات المتحدة باتجاه إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم العربي، إلا أنه يوسع من النطاق الجيوسياسي للمنطقة ليشمل الإقليم الممتد من إندونيسيا إلى المغرب العربي. ومن ناحية ثانية؛ فإنه يربط بشكل وثيق بين الإصلاح الثقافي وتحديث البنية الاجتماعية العربية؛ بل والتركيز على عنصر " النساء " داخل هذه البنية.

في هذا السياق يبرز التساؤل حول جدية الولايات المتحدة ومصادقتها في طرح موضوع الإصلاحات، والفلسفة السياسية التي تكمن وراء الربط بين الإصلاحات

المطلوبة والمصالح الحيوية للغرب في العالم العربي بشكل خاص والإسلامي بشكل عام، وأخيراً أثر هذا التوجه على الواقع العربي والاحتمالات المتوقعة..

الدروس المستفادة أمريكا من أيلول وأثرها على السياسة الشرق أوسطية

شكّلت أحداث أيلول نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية إذ إن " المحافظين الجدد " وجدوا من خلالها الفرصة سانحة لتنفيذ أحلامهم الإمبراطورية بالهيمنة على العلاقات الدولية انطلاقاً من فرضية تمثل عقيدة لديهم تقوم على مفهوم " الاستثناء الأمريكي " وعبء الرجل الأبيض، كما أن تصوراتهم مسكونة بهاجس بقاء أمريكا القوة الوحيدة وتحقيق ما يسمونه " السلام الأمريكي " على غرار " السلام الروماني ".

فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، والمتفقون والمفكرون الأمريكيون يجرون عملية مراجعة جذرية للسياسة الخارجية الأمريكية، وللنظريات الاستراتيجية السابقة، وقد تنوعت وتعددت اتجاهات مراكز التفكير في هذا السياق، وأنجزت المراكز المرتبطة بالمحافظين الجدد مجموعة من الدراسات التي تضع معالم استراتيجية أمريكية تحمل العقائد السابقة، وقد حاولوا تمرير بعضها في فترة الرئيس كلينتون إلا أنهم لم ينجحوا. ومع وصول الرئيس بوش إلى السلطة تحول المحافظون الجدد من التأثير على صناعة القرار إلى سدة القرار، ووجدوا في أحداث أيلول الفرصة المناسبة لتمرير هذه المشاريع، ومن خلال نظم استراتيجي لها وهو " الحرب على الإرهاب ".

لقد طورت وصيغت تصورات المحافظين الجدد بعد أحداث سبتمبر مباشرة وبدأت تصبغ السياسة الخارجية الأمريكية، ومن أبرز المناطق التي تأثرت بهذه التصورات هي منطقة الشرق الأوسط؛ إذ بدأ الخبراء الأمريكيون بمراجعة كبيرة للسياسة الأمريكية في هذه المنطقة، ليتوصلوا إلى نتيجة رئيسة وهي: أن واشنطن ارتكبت خطأً كبيراً بدعم الأنظمة القمعية في المرحلة السابقة، هذه النتيجة أكدها مارتن إنديك - الخبير الأمريكي المعروف - عندما اتهم النظم العربية بأنها فشلت في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها، وأنها قمعت هذه الشعوب، والتي وجدت في عداة الولايات المتحدة مجالاً للتنفيس عن حالة الإحباط والغضب من الأوضاع السياسية والاقتصادية. (انظر تصريحه في الجزيرة نت 2001/10/11)، ووافق الرئيس

بوش نفسه في خطاب له بتاريخ (2003/11/6) على الملاحظة السابقة عندما أعلن فيه أن خطأ واشنطن في المرحلة السابقة تمثل بدعم الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط.

وقد توافقت كثير من مراكز الدراسات وبنوك التفكير الأمريكية مع الرؤية السابقة؛ فعلى سبيل المثال في مقال للباحث الأمريكي ميكائيل كلير Michael Klare بعنوان " Asking Why " في مجلة Foreign Policy in Focus (سبتمبر 2001) - بعد أحداث أيلول مباشرة - تساءل فيه عن السبب في إقدام حوالي عشرين شاباً من العالم العربي على قتل أنفسهم من خلال تدمير الطائرات وقتل آلاف البشر؟ ووصل إلى نتيجة رئيسية: وهي أنّ دعم الولايات المتحدة للحكومة السعودية في المرحلة السابقة قد ولدّ هذا الغضب الشديد، وبدلاً من توجه العداء نحو حكومة المملكة توجه إلى الخارج من خلال الإرهاب الدولي وتنظيم القاعدة بقيادة السعودي ابن لادن.

ولقد نالت المملكة العربية السعودية قسطاً وافراً من حملة الدعاية الأمريكية، واعتبر عدد كبير من المفكرين والخبراء الأمريكيين أن المجتمع السعودي هو محضن الخلايا الإرهابية؛ نظراً لطبيعة الظروف السياسية الداخلية وطبيعة التعليم الديني والثقافة [الوهابية] المنتشرة فيه، وحظي الفكر الوهابي بجزء كبير من الحملة السياسية والإعلامية الأمريكية؛ فمن أكثر الكتب مبيعاً في الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة السابقة كان كتاب " مملكة الكراهية " The Hatred's Kingdom How Saudi Arabia Supports the New Global Terrorism " لمؤلفه دور جولد Dore Gold ، والمؤلف هو سفير إسرائيل السابق في الأمم المتحدة ، وهو رئيس مركز القدس للشؤون العامة، وشغل منصب مستشار لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (بنيامين نتنياهو)؛ وقد تناول الباحث في الكتاب تاريخ الحكومة السعودية وربط بينها وبين أموال النفط والإرهاب الدولي والعقيدة الوهابية ، مفرداً فصلاً خاصة عن العقيدة الوهابية ودورها في تعبئة المجتمعات العربية والإسلامية بالأفكار المعادية للغرب والتي تنشر البغض والكراهية ضد المجتمعات غير المسلمة، وطالب جولد في نهاية كتابه الحكومة السعودية بإثبات جديتها في محاربة الإرهاب من

خلال تجميد الأموال التي تدعم من خلالها الحركات الإسلامية، وأيضًا بإجراء إصلاحات تعليمية بنيوية والتخلص من رواسب الفكر الوهابي في مناهج التعليم. حسنًا.. من خلال النتائج السابقة إلى أي شيء وصل الساسة الأمريكيان؟ وإلى ماذا انتهت عشرات الأسئلة والأبحاث الأمريكية التي صدرت بعد أحداث أيلول؟ لقد تمخضت الجدالات والدراسات والخلاصات عن نتائج أساسية بنيت عليها كثير من التصورات الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط، وأهم هذه النتائج أن الخطر الكبير الذي يهدد المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط هو الأصولية الإسلامية، وأنّ الحلول الأمنية التي اتخذتها الدول العربية والولايات المتحدة لن توتي ثمارها؛ لأن الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها البلاد العربية هي التربة التي تنبت فيها بذور الإحباط والغضب وخيبة الأمل، والتي تستثمرها الحركات الأصولية لتجنيد الأعضاء وتكوين الخلايا، وما دامت هذه الظروف موجودة؛ فإنها مرشحة لتفريخ الإرهابيين والمتطرفين الإسلاميين، وبالتالي لا يمكن القضاء على الإرهاب دون إحداث تغييرات جذرية في أوضاع العالم العربي والإسلامي؛ تتمثل هذه التغييرات بنشر الديمقراطية والتحويلات الاقتصادية نحو الخصخصة واقتصاد السوق، وتغيير مناهج التعليم (خاصة التعليم الديني).

من هنا وصل الفكر السياسي الأمريكي إلى أن المعركة مع ما يسميه بالإرهاب الدولي ليست معركة عسكرية أو أمنية فقط؛ وإنما معركة شاملة. وما دام أن كثيرًا من الدول العربية تفتقد إلى الإرادة الجدية في إحداث تحولات سياسية واقتصادية خوفًا على مصالحها المبنية على الفساد السياسي وغياب الشفافية والرقابة؛ فإنّ على الولايات المتحدة أن تمارس ضغوطًا شديدة على الدول العربية لتلتزم بالمضي قُدماً بالإصلاحات المطلوبة.

وأريد هنا أن أقتبس نصًا للخبير الأمريكي زيجنو بريجنسكي يوضح لنا منطق الرؤية السابقة، ونصل من خلاله إلى المقدمات والأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تربط بشكل رئيس بين الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية وبين محاربة الإرهاب (الأمر الذي ظهر في الوثائق الأمريكية فيما بعد)، قال بريجنسكي: " الحكومات الفاشلة هي التربة الرئيسة التي تولد التطرف الإسلامي، والسياسات الخاطئة لهذه

الحكومات هي التهديد الرئيس لمصالحنا الاستراتيجية، وقد فشلت الحكومات والأحزاب العلمانية في توفير أنماط مستقرة للتنمية الاقتصادية والبنية الأساسية اللازمة لإجراء تغيير اجتماعي ضخم " [انظر زيغنو بريجنسكي ، السياسة الخارجية الأمريكية : تحديات القيادة في القرن 21 ، مجلة شؤون الأوسط ، كانون الأول كانون الثاني 1999].

إذاً ماذا على الولايات المتحدة أن تفعل؟ .. إنَّ عليها أن تدفع الأنظمة العربية باتجاه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والخصخصة وسياسات السوق وإصلاح الأنظمة التعليمية... إلخ.

وهنا يثار تساؤل موضوعي حول جدية الولايات المتحدة في الدعوة إلى الديمقراطية، خاصة أن الديمقراطية والانتخابات النيابية تأتي في كثير من الأحيان بحركات معارضة لها إلى السلطة خاصة الحركات الإسلامية، وربما هذه الإشكالية هي التي جعل منها روبرت ساتلوف معضلة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، أو ما سماه بـ"الإسلام المعتدل أو الانتخابي"، ويتأسس هذا التساؤل على منطق محكم: وهو أن الولايات المتحدة تدفع العالم العربي إلى الديمقراطية في إطار مواجهتها للحركات الإسلامية؛ فكيف يمكن أن تطالب بالديمقراطية التي تأتي بهذه الحركات؟! بلا شك فإن الولايات المتحدة لا ترحب بالديمقراطية التي تأتي بالحركات الإسلامية الراديكالية - وفق التصنيف الأمريكي -، وبالتالي فإن الديمقراطية التي تريدها أمريكا هي الديمقراطية الليبرالية، وهي "ديمقراطية مشروطة" تفتح المجال للانتخابات النيابية ومحاربة الفساد السياسي وحرية التعبير، ومؤسسات المجتمع المدني، والحريات العامة والشخصية، ومصاحبة ذلك للتحول الاقتصادي نحو القطاع الخاص والاندماج في السوق العالمية، بناء على فرضية رئيسة هي: أن التحولات الاقتصادية المطلوبة مع فتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني وحرية التعبير والحريات العامة ستفتح المجال لتحول اجتماعي واسع من خلال تبدل وتغير ثقافة الناس واهتماماتهم، واتساع نطاق الفئات المجتمعية التي تتأثر بالثقافة الغربية ومقولاتها الفلسفية، ونمو نسبة المثقفين والكتاب والسياسيين والشباب الذين يرتبطون بالمؤسسات الغربية سواء على الصعيد الفكري أو السياسي، والذين سيصوغون الخطاب السياسي والإعلامي،

وسيوثرون على النسبة الكبيرة من الشباب العربي (الذين يشكلون أكبر الفئات العمرية في المجتمعات العربية)، ويعملون على ملء الفراغ الفكري والثقافي لهم بدلاً من الحركات الأصولية، وهنا ينتقل ميدان مواجهة الحركات الإسلامية إلى داخل المجتمعات العربية، من خلال العمل على تجفيف منابعها الفكرية والتعليمية: (المساجد، المدارس الدينية)، ومن خلال التأثير على رافدها البشري (شريحة الشباب)، أي محاصرتها في الداخل. والشق الرئيس في الحرب هو الجانب الثقافي والفكري أو بتعبير (رامسفيلد): " حرب الأفكار".

ما أردت أن أقوله من خلال النصوص والملاحظات والنتائج السابقة - بجملة محددة - : هو أنّ الهدف الحقيقي من وراء دعاوى الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي يتمثل في حفظ المصالح الحيوية الغربية بتغيير البنية الثقافية للمجتمعات العربية والمسلمة، وبالتالي فإنّ الولايات المتحدة وإن كانت تصر على الضغط على الأنظمة للمساواة في التحولات المطلوبة؛ فإنّ تركيزها الأكبر هو على المجتمعات العربية وعملية التحول الثقافي فيها، الفكرة السابقة أكّدها وليام بيرنز بقوله: " إننا نشجع التغييرات البنوية بعيدة المدى".

هذا التحول من الأنظمة إلى المجتمعات انعكس على اهتمام الدبلوماسية الأمريكية، والدعوات المختلفة التي صدرت عن خبراء أمريكيين بضرورة إجراء إعادة تكييف هيكلية وموضوعية لوزارة الخارجية لتمكين من القيام بمهامها ومسؤولياتها الكبيرة في ظل التحول في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث أيلول.

ضمن الجهود الأمريكية لدراسة حالة الدبلوماسية الأمريكية، وازدياد موجة العداوة للولايات المتحدة في أنحاء العالم؛ شكّل مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك قوة مهام لدراسة الموضوع، وقد كتب هذا الفريق المكون من عدد من الخبراء المتخصصين تقريراً بعنوان " العثور على صوت أمريكا : استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة في العالم العربي " (9 / 2003) ، كما شكّل فريق آخر يرأسه الخبير الأمريكي المعروف إدوارد جرجيان وخلص إلى مجموعة من التوصيات قدّمها في تقرير بعنوان " تغيير العقول لكسب السلام " (10 / 2003) ؛ والذي يعيننا في التقريرين السابقين هو تأكيدهما على ضرورة الاهتمام بالتواصل مع المجتمعات

العربية والمسلمة ، ومد جسور العلاقة مع الكتاب والصحفيين والمثقفين ، وفئات مختلفة داخل هذه المجتمعات، أو بعبارة أخرى الاهتمام بـ " الدبلوماسية الأهلية " في المرحلة القادمة .

الملاحظات والنتائج السابقة استوعبتها الوثائق الأمريكية الرئيسية الخاصة بسياسة الولايات المتحدة الجديدة تجاه الدول العربية؛ فقد أكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي على النية الصارمة لدى إدارة الرئيس بوش في ربط علاقتها بكثير من الدول بعملية التحول الديمقراطي والاقتصادي، كما ربطت الوثيقة المساعدات الاقتصادية بالتغييرات المطلوبة.

ثم جاءت مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط (ديسمبر 2002) وأكدت على إصرار الولايات المتحدة على قيام دول منطقة الشرق الأوسط بإصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية . وقد نصت المبادرة على أن " أي معالجة للشرق الأوسط تتجاهل تخلفه السياسي والاقتصادي والتعليمي ستكون مبنية على رمال "، واستندت في دعوتها إلى الإصلاح وربطه بالنمو ومكافحة الإرهاب على المعلومات الواردة في تقرير التنمية الإنسانية عام 2002 .

ربط مشروع الشرق الأوسط الكبير (انظر : نص الوثيقة في صحيفة الحياة 13 فبراير 2004) بشكل وثيق بين مصالح الدول الكبرى وتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية / الاجتماعية المطلوبة من الدول العربية والإسلامية لمواجهة الإرهاب والتطرف ، واستندت الوثيقة بشكل مباشر على تقرير التنمية العربيين الصادرين عن الأمم المتحدة (وقد قام بوضعها باحثون عرب) فقد ورد في نص المشروع : " يمثل الشرق الأوسط الكبير تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي ، وساهمت " النواقص " الثلاث التي حددها الكتاب العرب لتقرير التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و 2003 - الحرية ، المعرفة ، تمكين النساء - في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ 8 ، وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة ، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة .. " ، والجديد في الشرق الأوسط الكبير - وهو مشروع قدمته الولايات المتحدة كمقترح لشراكة أطلسية تجاه

الشرق الأوسط - أنه ركز بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية على تحديث المجتمعات العربية والمسلمة وعلى إجراء تحول ثقافي فيها.

وإذا كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية جزءًا رئيسًا من الدعاية الأمريكية، فما هي طبيعة التحول الثقافي المطلوب، وما هي أهدافه؟ .. فهل المطلوب نشر ثقافة الديمقراطية السياسية داخل المجتمعات العربية والمسلمة، وبناء رأي عام يطالب بالحرية السياسية وبحقوق الإنسان؟

وأنا هنا لا أريد أن أجعل هذا المقال في نقد الدعاوى الأمريكية بالديمقراطية والحرية، وفي الرد على هذا التقرير؛ فقد تولى هذه المهمة غيري من الكتاب والمثقفين، كما أنني أعتقد أن الإنسان العربي الأمي يستطيع أن يفند الدعاوى الأمريكية، فالأمر جد واضح، لكن أريد أن ألفت الانتباه في هذا السياق إلى خطورة الأمر، وإلى مجموعة كبيرة من السياسات التي بدأت تطبق على أرض الواقع في كثير من الدول العربية خاصة في مجال التحول الثقافي المطلوب.

أعود لتساؤلاتي السابقة، لأقول: بالتأكيد إن الولايات المتحدة لا تهدف إلى بناء رأي عام يطالب بالديمقراطية أو ينادي بالحقوق السياسية للشعوب، فالرأي العام المقصود متوافر وبزخم شعبي وثقافي كبير، وهو نابع من رحم المعاناة اليومية للإنسان العربي، الذي ملّ فساد الحكومات وفشلها السياسي، والذي اكتوى بنار الاستبداد والتسلط وغياب الحريات وحقوق الإنسان.

إدًا: فما هي طبيعة التحول الثقافي وأبعاده في الرؤية الأمريكية، وما سر تأكيد تقرير الشرق الأوسط الكبير على العمل على تحديث المجتمعات العربية؟

أدع الجواب عن هذا السؤال للخبير الأمريكي انغلهارت في مقال له في مجلة Foreign Policy (عدد أكتوبر 2003 / النسخة العربية) بعنوان " الصدام الحقيقي للحضارات "، إذ استند مقال انغلهارت على فكرة رئيسة، وهي: أن صموئيل هانتجتون في أطروحته حول صدام الحضارات قد أصاب نصف الحقيقة بأن الثقافة باتت أمرًا مهمًا بالنسبة للشعوب في العالم، وأن السمة الأساسية للصراع العالمي في المرحلة القادمة تكمن في الجانب الثقافي.

إلا أن المشكلة ليست كما ظن هانتجتون مرتبطة بالقيم السياسية في العالم الإسلامي، فنتائج الاستطلاعات العالمية تظهر أن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة أصبحت قيما مرغوبًا فيها ومطلوبة بشكل كبير في المجتمعات المسلمة ، لكن المشكلة الحقيقية تتمثل في المعتقدات الأساسية لهذه الشعوب المرتبطة بالثقافة الاجتماعية .

ووفقا لاستطلاعات رأي واسعة حللها انغلهارت ؛ فإن الشعوب المسلمة أقل تسامحًا تجاه المساواة بين الجنسين ، وحقوق المرأة ، والعلاقات الجنسية ، وحقوق المثليين ، بعبارة أخرى : فإن الصدام الحقيقي للحضارات هو صدام حول المفاهيم الجنسية السائدة في الحضارات ، والتي تعكس التباين القيمي الحقيقي في المعتقدات الأساسية.

وبعد أن ربط انغلهارت بين مستويات الإصلاح الثلاثة : السياسي والاقتصادي والثقافي ، أكد على أن التحولات الاقتصادية بالتحديد ستؤدي دورًا مهمًا في التغيير الثقافي المنشود . ووصل في نهاية مقاله إلى استنتاج رئيس وهو : أن الوصول إلى الديمقراطية من خلال الإصلاحات المطلوبة والضغط الأمريكية أمر ممكن ، لكن الحفاظ على الديمقراطية هو الأمر الصعب ، وبالتالي فإنّ " الالتزام الحقيقي بالإصلاحات الديمقراطية سيتم قياسه بالرغبة في تخصيص الموارد الضرورية لتعزيز التنمية البشرية في العالم الإسلامي . إنّ للثقافة تأثيرًا دائمًا على الكيفية التي تتطور بها المجتمعات . ولكن لا يمكن للثقافات أن تكون القدر المحتوم لهذه المجتمعات " ، والمسكوت عنه في مقال انغلهارت السابق هو أن الإصلاح الأمريكي المطلوب يرتبط بتغيير ثقافي شامل وجذري في العالم الإسلامي.

إنّ قراءة المقال السابق بشكل جيد، تضعنا - في رأيي الشخصي - على الطريق الصحيح في فهم الإصلاح الثقافي المطلوب ؛ إذ أن الجهود والرؤية الأمريكية لا تتوقف عند حدود القيم السياسية ، وإنما تتعدها كما هو واضح في مشروع " الشرق الأوسط الكبير " إلى المرأة وتحديث المجتمعات ، والتغيير في مناهج التعليم ، ودور الانترنت والمجتمع المدني والفئات المختلفة في المجتمعات العربية .. إلخ .

من ناحية أخرى فإن التحولات السياسية والاقتصادية تجلب معها القيم الاجتماعية المرتبطة بها والمكونة من مفاهيم حاکمة على تصورات الإنسان وسلوكه الاجتماعي والأخلاقي. والحرية المقصودة بالدرجة الأولى هي الحرية الشخصية والاجتماعية وليست السياسية، والناظر في المجتمعات العربية التي دخلت في طور الخصخصة واقتصاد القطاع الخاص يجد تغييراً ملحوظاً في الثقافة الاجتماعية، خاصة لدى فئات الشباب والعنصر النسائي، مع ولوج المرأة إلى سوق العمل والأماكن المختلطة إلى فترات ممتدة إلى الليل، أو مع تنشيط قطاع السياحة والخدمات العامة، ناهيك عن دور الإعلام المرسوم بدقة لتحقيق هذه الأهداف - كما سيأتي لاحقاً -.

إن تكامل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية المطلوبة أمريكياً في المجتمعات المسلمة، يعني خلق بنى اجتماعية تحمل تصورات ثقافية متأثرة بشكل كبير بالنموذج الأمريكي في نظرتها إلى الحياة والمجتمع وفي سلوكها الأخلاقي، وهذا الجانب من التأثير والهيمنة أخطر بكثير من الجانب العسكري المباشر، وهو الذي أطلق عليه الخبير الأمريكي جوزيف ناي مصطلح " القوة الناعمة " The Soft Power .

المشروع الأمريكي الطموح في الإصلاح الثقافي، وفي نشر النموذج الأمريكي في المجتمعات المسلمة والعربية، ليس جديداً على الدبلوماسية والمؤسسات الأمريكية؛ بل هو امتداد للحرب الباردة الثقافية، التي بدأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ضد الاتحاد السوفيتي، ولكن هذه المرة ضد العدو الجديد وهو الحركات الإسلامية في حرب باردة ثقافية ثانية The Second Cold War كما أشار إلى ذلك عدد من المفكرين الأمريكيين (في وصف الحرب مع الحركات الإسلامية).

بناء على ما سبق؛ فإن الدبلوماسية الأمريكية بدأت بالفعل بالتوجه إلى المجتمعات العربية والمسلمة من خلال العديد من آليات العمل: البعثات الدراسية لخب من المثقفين العرب، نشر الكتب والمجلات الأمريكية باللغات المحلية، دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تتبنى القيم الليبرالية وتنتشرها كمراكز الدراسات ومراكز حقوق الإنسان ، دعم الحركات النسوية ذات الطابع الليبرالي والتركيز على النساء في عملية الإصلاح المطلوب ، تعزيز التبادل الثقافي والمنح التي توجه إلى المثقفين

والسياسيين لزيارة الولايات المتحدة ، دور المنظمات غير الحكومية في تنشيط المجتمع المدني باتجاه التغريب ، تقوية الارتباط بين عدد كبير من أصحاب الرأي والكتاب والمثقفين والصحفيين وبين المؤسسات الأمريكية، وتوزيع الجوائز والرشاوى المغدقة عليهم.

يضاف إلى ما سبق إنشاء مؤسسات إعلامية تنشر الثقافة الأمريكية وتتبنى رؤيتها السياسية في المنطقة، كإذاعة " سوا " وقناة "الحرّة"، وعدد من المجالات المختلفة، بيد أن الغريب والملفت حقًا للانتباه في الفترة الأخيرة هو الدور المشبوه والخطير الذي تقوم به عدة محطات فضائية عربية ذات أصول تمويلية معروفة ببث برامج شبابية خطيرة جدًّا، تتضمن وجود مجموعة من الشباب والفتيات في منازل مشتركة لفترات طويلة تستمر إلى شهور يعيشون معًا، وتذوب بينهم الحواجز، ويصل الأمر إلى حد ممارسات لا أخلاقية ضمن البرامج. وهذه البرامج وجرأة الإقدام عليها وتماهيها مع المشروع الأمريكي - بالنسبة لي - محير، ويدفع إلى البحث والتفكير حول مُعدي هذه البرامج وأهدافها وخطورتها، وأنا أشير هنا إلى برنامج يقدم على قناة أل LBC بعنوان " ستار أكاديمي " ، وبرنامج يقدم على قناة MBC الثانية بعنوان " الأخ الأكبر " والغريب أن هناك فتيات خليجيات في البرنامجين ، على الرغم أن المجتمعات الخليجية مجتمعات محافظة ، كما أن البرنامج الثاني يصور في دولة البحرين ، مما أثار مشاكل كبيرة هناك (انظر : صحيفة الحياة : الأخ الأكبر" ينذر باستجواب وزير الإعلام البحريني ، 25 /2/2004)، وكل هذا وذاك يدفع إلى أخذ مسألة التحول الثقافي بمنتهى الجدية .

وبعد ، ..

هل ستتجح الولايات المتحدة في تنفيذ مخططاتها في المنطقة؟ وهل ستتمكن من المضي قدما في التأثير على المجتمعات العربية والمسلمة؟ . في المقابل هل نرفض الإصلاح العام؛ لأن الولايات المتحدة تطالب به؟

بالتأكيد إن المرحلة القادمة خطيرة وحرجة وتتطلب وعيا من نوع خاص وعلى مستوى عال من أهل الفكر والثقافة والحركات والمؤسسات الإسلامية، وتتطلب أيضًا مراجعة جذرية وحقيقية لخطابنا الإسلامي وكثير من مفرداته، وكذلك الأمر أدواته ولغته

ومنهج مخاطبة الناس، فلا يكفي نقاء الفكرة كي تصل إلى الناس فلا بد من توشي
الحكمة من خلال اللغة والأسلوب وأدوات الخطاب المختلفة.

إن فهم المشروع الأمريكي وأهدافه ومنطقة وأدواته سيساهم بشكل كبير في إدراك
منهج التعامل معه، وهذا يقودنا إلى مطالبة المؤسسات الإسلامية البحثية بتشكيل
فرق عمل لتقدم خططاً استراتيجية عملية ومنهجية للتعامل مع تحديات المرحلة
والمستقبل القريب التي تواجه الأمة المجتمعات المسلمة، وبدون هذه الخطط سيبقى
الجميع كحاطب ليل ! .

وخطورة الجانب الثقافي والاجتماعي في المشروع الأمريكي أنه يتحرك على نفس
الأرض التي ينطلق منها المشروع الإسلامي؛ أي المجتمعات والإنسان المسلم،
وبالتالي يسعى الساسة الأمريكيان إلى نقل ميدان المعركة إلى الحصون الداخلية وإلى
الجانب الأخطر المتعلق بالبعد النفسي والفكري، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تفكير
عميق وطويل وقراءة متأنية قبل صوغ خطط العمل المطلوبة...

=====

بوش والشرق الأوسط والخطة السرية!

معاهدة هلسنكي جديدة ضد الأمة الإسلامية !

طلعت رميح 1425/1/18

2004/03/09

الخطة الأمريكية الجديدة التي جاءت هذه المرة تحت عنوان الشرق الأوسط
الكبير.. لا جديد فيها على صعيد الشعارات.. فكل الشعارات الواردة فيها مثل: "
التطوير الديمقراطي " و " الانتخابات " و "التنمية الاقتصادية " و "حقوق الإنسان "
و"حقوق النساء" و"تغيير الأنظمة العربية " و"حرية الصحافة " .. سبق أن جرت
على لسان المسؤولين الأمريكيين عدة مرات من قبل.. سواء في مبادرة كولن باول
لتنمية وتعزيز الديمقراطية، أو في مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية التي
طرحها بوش بعدها.. وكذلك كانت فكرة ربط " الديمقراطية" بالمساعدة الاقتصادية
"التي وردت بتشديد وإلحاح في نص هذه الخطة.

ومع ذلك فإن هذه الخطة الجديدة تأتي مختلفة تمامًا عما سبق؛ بل هي تمثل " إعلانًا عن حرب شاملة" .. وهو الأمر الذي دعا الكثيرين لتشبيهها بمعاهدة هلسنكي الموقع عليها في عام 1975، والتي على أساسها جرى صراع مفتوح بين الرأسمالية والشيوعية، انتهى بسقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي أو بالدقة انهيار التجربة السوفيتية وحلف وارسو.. وذلك نظرًا لأن المفهوم والمضمون والإطار الذي بنيت عليه الخطة الجديدة - مبادرة الشرق الأوسط الكبير - إنما هو نفس مفهوم ومضمون وأطر معاهدة هلسنكي.. ويزيد أنها تمثل رفقًا لدرجة الصراع بين الغرب والإسلام.. من درجة الخلاف بين الأنظمة وبعضها البعض ومن درجة الخلافات والصراعات على المصالح.. إلخ ، إلى درجة الصدام الحضاري الشامل وعلى أرضية صراع الحضارات.

وإذا كان المفهوم والمضمون الوارد في الخطة معروفًا ومفهومًا لكثرة الضجيج في الإعلام من تصريحات أمريكية أو لأنه مكرر من المبادرات السابقة؛ فإن إطار وآليات التنفيذ في الخطة الأمريكية الجديدة، يقوم هذه المرة على توافق واتفاق أمريكي - أوروبي.. اتفاق أطرافه وقواه وعناصر تنفيذ قراراته هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي - أيًا كان مستوى التنسيق والاتفاق ودرجته - على خوض حرب شاملة ، يحدد فيها كل طرف دوره وخطته ومهامه وفق قواعد ملزمة، وداخل أطر تنظيمية محددة، وهو ما يعني -إذا تم الاتفاق على المبادرة - نجاح الولايات المتحدة، في خطتها التي سعت إلى تنفيذها بجر أوروبا إلى هذه المواجهة، أو لنقل -بتعبير آخر-: إن الولايات المتحدة التي رأت أوروبا تتحرك بعيداً عنها - في بعض الأحيان في مواجهتها - تحاول استعادة السيطرة عليها مرة أخرى ضمن رؤية لمواجهة العالم الإسلامي، فإذا كانت أوروبا قد تحركت بعيداً عن الخطة الأمريكية منذ أن انتهى الخوف من الخطر السوفيتي؛ فإن توقيع أوروبا وانضمامها لهذه الخطة إنما يعني أن الولايات المتحدة من خلال استدعاء الخطر الإسلامي في استعادة أوروبا أو نجحت في أن تعود أوروبا تحت سيطرتها ، أو ضمن الخطة والاستراتيجية الأمريكية مرة أخرى . وهو ما يقلل من الفرصة التي أتاحت خلال المرحلة الماضية، لبروز خلاف مؤثر داخل الحالة الغربية، كان بالإمكان التعويل على بعض من فوائده عربياً

وإسلاميًا - في حالة وجود تنسيق إسلامي - وهو ما يعني ليس فقط أن الفجوة تضيق بين الولايات المتحدة وأوروبا، والذي كان فرصة تاريخية ننفذ منها لدعم موقفنا في المواجهة وإنما هو تحالف غربي شامل بلا موارد أو مناورات في مواجهة المسلمين. وفي الإطار أيضًا.. فإن الولايات المتحدة ومن خلال تقديمها الخطة والسعي لاعتمادها من الدول الثماني الصناعية الكبرى - أو ما يسمى بحكومة العالم - فإنها تستهدف أولاً وأخيراً وقبل كل شيء أن يأتي الاتفاق على غرار اتفاقية (سايكس بيكو) التي كانت التتويج لنتائج الحرب العدوانية الأوروبية الأولى.. أو على غرار اتفاقية مالطا التي جرى بمقتضاها تقسيم مناطق النفوذ في العالم في ضوء نتائج الحرب العدوانية الثانية.. وهو كله كما نرى يتخطى فكرة تغيير الأنظمة أو مواجهة "الحركات المقاومة" إلى فكرة إعادة التشكيل لمناطق النفوذ والسيطرة داخل هذه المنطقة تحت القيادة الأمريكية طبعًا، ومن خلال حرب شاملة يتم جر أقوى دول العالم خلالها إلى مواجهة مع الأمة الإسلامية الضعيفة والمفككة!.

بنود الاتفاقية

أشرنا إلى أن الشعارات الرئيسة للخطة لا تخرج كثيرًا عن الشعارات السابق ورودها في الخطط الأمريكية السابقة؛ ومن ثم فإن الأهم والكاشف في نص المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، هو ما ورد من ثلاثة بنود في آخر المسودة وهي الأهم.. أو هي الكاشفة لجوهر المشروع؛ فالبند الأول منها يتضمن تعريف بالدول التي ستتنصوي ضمن مشروع الشرق الأوسط العظيم؛ فيقول: "يشير الشرق الأوسط الكبير إلى بلدان العالم العربي زائدًا باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل. ويشير البند الثاني إلى البلدان التي تمثل أولوية في الفترة المقبلة في تنفيذ المشروع، فيحدد أن أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا.. أما البند الثالث فيشير إلى البلدان التي تقدمت بطلبات إلى منظمة التجارة العالمية، وهي لبنان والسعودية واليمن.. وأفغانستان وإيران.. الخ، وإلى الدول التي طلبت منحها صفة مراقب مثل العراق.

ومن قراءة البند الأول يتضح أن الدول التي سيتم تشكيل الشرق الأوسط الكبير منها هي كلها دول إسلامية - كلها - ما عدا إسرائيل، والأخيرة هي الدولة الوحيدة التي

سيتم "حشرها" ضمن هذا الإطار.. ولولا حشرها لكانت التسمية هي الدول العربية والإسلامية.. وهو ما يكشف عن أسباب بدء باكستان السير المستتر والمتردد والخجول والمناور في العلاقات مع إسرائيل في الفترة الأخيرة.. كما يكشف أيضًا لماذا كان الهجوم على العراق وأفغانستان باعتبارهما البلدين الراضين من قبل لدخول القرن الأمريكي وخطة دمج إسرائيل في المنطقة.. وهو يكشف لماذا كانت صيرورة العلاقات التركية الإسرائيلية على هذا النحو منذ فترة طويلة، وكيف كان التفكير الاستراتيجي بها.. ويكشف لماذا يستمر الهجوم على مصر والسعودية وسوريا.. الخ. وقبل هذا وبعده هو يكشف أن الذي سيجري هو إنهاء فكرة العالم العربي وتأسيس منظومة جديدة تضم دول الجوار.. وهي في إجمالها دول قوية أو محورية (باكستان - تركيا - إيران - إسرائيل) سينتج عن وجودها الآن وتحت الرعاية والضغط الأمريكي ومن خلال وجود الكيان الصهيوني، تغيير التوازنات في المنطقة العربية وإعادة رسم خريطة قوى جديدة.. وإعادة رسم وتشكيل خريطة أوضاعها السياسية والاقتصادية والجغرافية بطبيعة الحال.. وبما يعني أن العالم العربي سيتم إغراقه في محيط أوسع منه - وهو غير موحد أو متضامن أو متوافق في داخله - بما يسمح بصنع محاور داخله وبما يغير وزن وأولويات قضاياها وبما يجعل قضايا أفغانستان والعراق وفلسطين ضمن دائرة إقليمية محكمة.

ترشيح إسرائيل كدولة محورية

وبمراجعة البند الثاني يتضح أن الأمر ليس فقط هو فرض تشكيل عام لضم دول المحيط إلى دول الداخل ضمن منظومة الشرق الأوسط الكبير.. وليس فقط مستهدفًا وقاصدًا دمج إسرائيل على كل المستويات داخل الجسد العربي والإسلامي.. وإنما ذلك سيجري وفق خطة محددة من الخارج ترشح إسرائيل لكي تكون هي الدولة المحورية في تنفيذ عمليات التطوير والتغيير الديمقراطي داخل هذه الدول؛ فقد أشارت الخطة إلى أنه وفق "تقرير فريدم هاوس للعام 2003؛ فإن إسرائيل كانت البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي صنف بأنه حر". .. وقد حدد هذا البند - الثاني - الدول التي سيجري فيها انتخابات خلال المرحلة القادمة ليتم تشكيل إطار لمتابعتها ومراقبتها وتشكيل مرجعية للفصل فيها وإنزال العقاب بشأنها بما يعني

تشكيل هيئات تراقب وتتابع وتنفذ عمليات التغيير الداخلي.. أما البند الثالث؛ فهو يحدد الدول التي تريد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ليكون الأقطاب الصناعيون جاهزين لتحديد وتقاسم المصالح بشأنها، وإذا كانت الأمور قدمت في هذه البنود الثلاثة وفق رؤية معلوماتية؛ فإن بنود المبادرة توضح المقصود منها وفيها بدقة وبتحديد يندر أن يصدر بشأن دول ذات سيادة. حيث حددت آليات محددة للرقابة والتدخل والمتابعة والثواب والعقاب!

عوامل فشل الخطة

ثمة من يغمز من الطرف الأوروبي، في انتقاده للخطة وإيضاح عدم قابليتها للحياة بأن الولايات المتحدة حديثة العهد بلعبة الديمقراطية في العالم، أي في المستعمرات وأن ذلك هو جوهر الضعف في الخطة.

وثمة من يرى أن الولايات المتحدة، تقادت بصفة دائمة أن " تتولى حكم شعب آخر"، وأنها في كل نزواتها الاستعمارية، كانت الأشد قسوة في الحروب والاعتداءات إلا أنها كانت دومًا تأتي بعملاء لها، في كل بلد تطيح بحاكمه.. وتنتهي احتلالها المباشر بسرعة إذا نجح عدوانها العسكري المباشر وهي لم تشز في ذلك سوى في فيتنام؛ فنالت هزيمتها، وهي الآن ترتكب خطأ فيتنام بالجملة.

وفي المنطقة العربية يجري التركيز على عدم مصداقية الولايات المتحدة - كسبب لعدم إمكانية نجاح الخطة- بين جماهير الأمة العربية؛ بسبب موقفها المؤيد والداعم بصفة مطلقة للكيان الصهيوني ضد العالم العربي، ثم أكملت دورة عدائها بعدوانها على أفغانستان ثم العراق، وقد ضربت عرض الحائط " بالديمقراطية الدولية"، وبقرارات " المؤسسة الدولية " في عدوانها على العراق.. وأنها فرضت احتلالها بالقوة العسكرية والطائرات والمدافع تحت شعارات إقامة الديمقراطية، بينما الديمقراطية لا تبنى بالسلاح وإنما بالحوار.

لكن جوهر الخطأ الأمريكي، في التعامل مع العالم العربي الإسلامي، هو في واقع الأمر أخطر من كل ذلك. الخطأ الأمريكي الجوهرى في الحديث عن مبادرة على غرار هلسنكي- هنا أوضح من فكرة أي مبادرة سابقة- هو أنها تخطط بين "نظام وضعي" بشري وبين دين سماوي، إنها لا تدرك أن ما ينفع في المواجهة مع الاتحاد

السوفيتي بنظريته الشيوعية أو الاشتراكية لا يجدي ولا ينفع مع دين سماوي ، وأنها حينما تتحدث عن إمكانية " زيادة أو نقصان أو خطأ من هذا الجانب أو ذلك في النظرية الماركسية .. شيء ، وأنها عندما تتحدث بنفس الطريقة فيما يتعلق بالإسلام شيء آخر لا يكون له نفس النتائج التي حققتها في الصراع ضد الشيوعية؛ بل سيكون له نتائج عكس ما تستهدف؛ فالإسلام عقيدة قرآن وسنة، به ما هو غير خاضع للتقييم والتقدير ، ولا للرأي .. لا من مسلم ولا من غيره.. ومن ثم فإن كل اقتراب لها من المنطقة تحت شعارات تجعل "الديموقراطية في مواجهة الإسلام " أو طرح التعامل مع الإسلام باعتباره ظاهرة ثقافية أو اجتماعية يمكن تغييرها من صلب العقيدة؛ فإن ذلك لن يأتي سوى بضده.

=====

#. حبيب: مبادرة الإخوان إصلاح شامل

حوار: رجب الباسل 1425/1/22

2004/03/13

- استبعاد الإخوان من الحوار أكد عدم وجود رغبة حقيقية في الإصلاح لدى النظام.
- المبادرة الأمريكية تهدف للتدخل في شؤون الأمة العربية والإسلامية وفرض الوصاية عليها.
- مبادرة الإخوان ليس مقصودًا بها إحراج أحد أو تحديًا لأية جهة.
- لم نتصل بالنظام قبل الإعلان عن المبادرة.
- تطبيق الشريعة الإسلامية هو مطمحنا وأملنا.
- أطلقت جماعة الإخوان المسلمون مبادرة للإصلاح الشامل في مصر يوم الأربعاء الماضي أحدثت ردود فعل واسعة داخل مصر وخارجها.. استتدت المبادرة في طرحها على أن الشريعة الإسلامية هي الطريق الوحيد لإحداث نهضة شاملة في مصر، وأن ذلك يتطلب أيضًا إطلاقًا للحريات السياسية والاقتصادية في إطار الشرع لكي يتحقق الإصلاح المرجو من الداخل، وعلى أساس أجندة نابعة من ديننا وقيمنا قبل أن يفرضها علينا الأمريكيون بناء على تصوراتهم وقيمهم ومصالحهم.

التقينا الدكتور محمد حبيب النائب الأول للمرشد العام للجماعة، وطرحنا عليه تساؤلاتنا حول أسباب إطلاق المبادرة وأهدافها وفرص الاستجابة؛ لها فكان ذلك الحوار...

بداية د. محمد لماذا طرح الإخوان مبادرتهم للإصلاح السياسي الآن ؟ المشروع الذي أعلن عنه الإخوان يوم الأربعاء الماضي (2004/3/3م) بنقابة الصحفيين كان مشروعاً إصلاحياً شاملاً لكافة جوانب الحياة، وهو يطرح بهذا الشمول لأول مرة منذ مدة... أما المطالبة بالإصلاح السياسي فليس جديداً، فقد طالبنا به منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وبخاصة أثناء الانتخابات النيابية في أعوام 84، 87، 90، 95، 2000م.

وقد كان بيننا وبين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة تنسيق في هذا الصدد حيث توجد قواسم مشتركة كثيرة يأتي على رأسها الحريات العامة وحق الأفراد والهيئات في إنشاء الأحزاب وإصدار الصحف والمجلات، وإيقاف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات والموسومة بأنها سيئة السمعة، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وضرورة أن يحاكم المواطن أمام قاضيه الطبيعي ، وإزالة كافة المعوقات أمام مؤسسات المجتمع المدني ، وإجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة؛ تُعبر بحق وصدق عن إرادة الشعب وأن يتم ذلك تحت الإشراف القضائي الكامل بدءاً من تنقية جداول الناخبين وانتهاءً بإعلان النتائج. وبرغم هذا كله لم يحدث تجاوب من السلطة الحاكمة، وكل ما قامت به مؤخراً من إصدار بعض القرارات هو تحصيل حاصل ونوع من التجمل لا أكثر، وخلال الأشهر الخمسة الأخيرة أقام الحزب الوطني حوارات مع قيادات بعض الأحزاب الأخرى، لكنها لم تتطرق إلى مسائل جوهرية كإيقاف العمل بقانون الطوارئ، أو إلغاء القوانين الاستثنائية... إلخ. وبالتالي جاء الحوار باهتاً؛ بل إنه وصل في الشهر الأخير إلى حالة من التجمد، الأمر الذي يوحي بأنه كان أمراً شكلياً قصد به التهدئة من جانب، والرد على المبادرات الخارجية من جانب آخر.

من ناحية ثانية تم استبعاد فصيل سياسي ودعوي وشعبي كالإخوان المسلمين لهم ثقلهم وتأثيرهم في الشارع السياسي من الحوار، وهو ما أكد عدم وجود رغبة حقيقية

في الإصلاح، والحقيقة أن السلطة تتصرف من منطلق ومنظور شمولي تجاه الأحزاب والنخب والشعب، مثلاً: هل يعقل أن يتشكل مجلس قومي لحقوق الإنسان بالتعيين، ويعلم أفرادَه بذلك من خلال الصحف؟

وأخيراً جاءت مبادرة الإدارة الأمريكية فيما أطلق عليه بمشروع الشرق الأوسط الكبير بهدف التدخل في شؤون الأمة العربية والإسلامية، وفرض الوصاية عليها وإلزامها بمطالب معينة لا تتفق وثوابت الأمة وأعرافها وتقاليدها بحجة إقامة الديمقراطية، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، ويبدو أن الإدارة الأمريكية ماضية في طريقها، عازمة على تنفيذ ما طرحته، وقد قامت بإشراك الدول الصناعية الثماني والتي سوف تتخذ موقفاً موحدًا في يونيو المقبل داعماً ومؤيداً للمبادرة الأمريكية.. لأجل هذا كله كان مشروعنا.

على ماذا يعول الإخوان لنجاح هذه المبادرة أو المشروع؟
أولاً: يهمننا التأكيد على حرصنا على مصلحة أوطاننا، وأن هذا المشروع ليس مقصوداً به إحراج أحد أو تحدياً لأية جهة.

ثانياً: يهمننا أن تأخذ السلطة الحاكمة، هذا المشروع مأخذ الجد، وأن تبدأ فعلاً في اتخاذ خطوات جريئة نحو الإصلاح. ونحن نعلم - بطبيعة الحال - أن السلطة لن تستطيع ترجمة المشروع في يوم وليلة، لكن لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات التي تؤكد رغبتها في الإصلاح الحقيقي. عموماً نحن نضع المشروع بين يديها، ونأمل أن يوفقها المولى - عز وجل - إلى ما يحبه ويرضاه.

ثالثاً: إن اقتناع الأحزاب والقوى السياسية بهذا المشروع ووقوفهم إلى جواره يمثل - بلا شك - دعماً حقيقياً له، ويضمننا المبدأ القائل: "نتعاون معاً فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه".

رابعاً: من المهم أيضاً أن يعلم الشعب ما الذي نفكر فيه، وما هي رؤيتنا للإصلاح من منطلق أن الشعب هو صاحب الحق الأول في ضرورة الإصلاح، والذي سوف تعود عليه آثاره إن عاجلاً أو آجلاً.

هل طرح المشروع جاء كردة فعل على تدخلات خارجية، أم أنه نتاج عمل وجهد سابقين؟

صحيح أن المشروع يمثل خطوطاً عريضة واتجاهات عامة حول رؤيتنا للإصلاح الشامل؛ لكنه أيضاً تضمن بعض التفاصيل في جوانب كثيرة، وهي تمثل جهداً كبيراً بذل فيه الباحثون والعلماء وأهل الاختصاص في مختلف المجالات أوقاتاً طويلة، والمعنى الذي أريد أن أؤكد عليه هو أن طرح المشروع لم يكن مفاجئاً أو رد فعل بقدر ما كان مواكباً لما يجري من أحداث.

هل تعمدتم الإعلان عن مبادرتكم في نفس توقيت إعلان بوش لمشروعه نحو الشرق الأوسط الكبير؟

كما قلت لم يكن مشروع الإصلاح وليد اليوم، ولكن أتصور أن إعلانه في هذا الوقت بالذات كان ردّاً على زيارة وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إلى مصر ودعوته للأحزاب والقوى السياسية للحوار معه في السفارة الأمريكية. وإعلان المشروع في هذا التوقيت كان بهدف:

- (1) تأكيد الرفض الكامل لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قدمته واشنطن.
- (2) قطع الطريق على مشروع الإدارة الأمريكية، وأن الشعوب العربية والإسلامية تملك مشروعات إصلاحية في الجوانب المختلفة أفضل وأشمل وأكثر ملاءمة لهوية الأمة وخصوصيتها الثقافية وميراثها الحضاري.
- (3) ضرورة المسارعة في إجراءات الإصلاح حتى لا تكون هناك ذريعة لأي تدخل أجنبي.

هل أشركتم باقي الأحزاب والقوى السياسي في هذا المشروع، حتى ولو باستطلاع آرائهم قبل طرحها؟

لا.. لم يحدث، وإن كان المشروع - كما قلت سابقاً - وبخاصة المحور السياسي فيه كثير من القواسم المشتركة بيننا وبين الأحزاب والقوى السياسية، والمشروع كما ذكرت يتضمن خطوطاً عريضة في كافة المجالات، وسوف ندعو الأحزاب والقوى السياسية لدراسته، وأرجو أن يجمعنا بهم لقاءات عما قريب - إن شاء الله-، فالهجمة الشرسة التي تتعرض لها الأمة تحتاج إلى تكاتف كل القوى.

وهل يمكن أن نتوقع مبادرة إصلاح شاملة تتفق عليها الأحزاب والقوى السياسية المصرية؟

هذا المشروع يعبر عن رؤيتنا وتصورنا لما يجب أن يكون عليه الإصلاح، وقد أعلننا إبراءً للذمة والإعذار إلى الله -تعالى-، ولا بأس؛ بل أرى من الضروري أن يكون هناك مشروع يشمل الإخوان والأحزاب والقوى السياسية.

دعنا نكون أكثر صراحة... هل حصل الإخوان على ضوء أخضر من النظام لإعلان هذا المشروع لمساعدته في مواجهة المبادرة الأمريكية المفروضة من الخارج ؟

لم يحدث أي اتصال مع النظام بخصوص الإعلان عن هذا المشروع، وإن كان النظام لم يضع أية عقبات لمنعه، وهذا التصرف يحسب له .. نحن أردنا أن يعلم الجميع أن المشروع يعبر عن وجهة نظر فصيل سياسي شعبي دعوي له تأثيره وفعالته الكبيرة على مستوى الشارع السياسي، والمهم أن ندفع عن بلادنا وأمتنا هذه المصيبة!.

وهل تتوقعون استجابة النظام للمبادرة، أم أن استغلاله ل طرحها سيكون وقتياً؟ نأمل أن يستجيب النظام لمشروعنا، وأن تكون هناك رغبة حقيقية في الإصلاح، وأن تترجم هذه الرغبة في صورة خطوات عملية وإجراءات جادة، شاملة وكاملة نحو الإصلاح، ليس فقط لصد الهجمة التي تستهدف التدخل في شؤوننا وفرض الوصاية علينا من الخارج، وإنما لإحداث النهضة المطلوبة.. نحن نريد إصلاحًا يحقق أحلام وطموحات شعبنا، ونسعى لإيجاد أمة قوية ناهضة وواعدة.. فالدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به مصر يمكن أن يكون عظيمًا..

بمعنى آخر هل يمكن أن يسمح النظام للإخوان بمزيد من حرية الحركة السياسية سواء تمثل ذلك في الاعتراف بالجماعة أو بحزب سياسي لها؟ محاولة تهميش أو تحجيم فصيل سياسي كإخوان يُفقد مسألة الإصلاح ركنًا أساسيًا لها، ونأمل أن يتفهم النظام ذلك..

من ناحية أخرى الهجمة التي تقودها الإدارة الأمريكية تستهدف تركيع الأمة كلها والسيطرة على مقدراتها وثرواتها، وتمكين الكيان الصهيوني من مهمته في التوسع والهيمنة وابتلاع فلسطين، فضلاً عن ضمان تفوقه العلمي والتقني والعسكري الساحق على كل الدول العربية مجتمعة.

الرئيس مبارك أكد مؤخرًا أن مبادرة الحوار مع الأحزاب السياسية ستمتد إلى القوى السياسية والمستقلين والنقابات..؛ فهل تتوقعون أن يشملكم هذا الحوار؟ وبأي شكل تتوقعون ذلك؟

بصرف النظر هل سيتمتد الحوار إلينا أم لا، المهم أن يكون الحوار شاملاً لقضايا رئيسية، سبق عنها الكلام في صدر هذا الحديث، وإلا فسوف يكون الحوار باهتًا شكليًا، وبالتالي لن تكون هناك نتيجة من ورائه. إن الإصلاح الذي يتم على هذا النحو يكون مبررًا لتدخل الآخرين.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نحن نريد أن ننهض بأممتنا.. نريد أن نقضي على التخلف الذي نعاني منه، وأن نعالج الأزمات والمشكلات المتفاقمة التي وقعنا فيها.

سؤال آخر يطرح نفسه: لماذا لم تكن مبادرة الإخوان لإصلاح العالمين العربي والإسلامي وليس مصر فقط بما يتناسب مع حجم الجماعة ومع حجم المبادرة الأمريكية التي لا تقتصر على مصر وحدها؟

كما سبق أن ذكرت مشروع الإصلاح يتضمن مبادئ عامة وخطوطًا عريضة، وتصلح أن تكون مشروعًا إصلاحيًا على مستوى الأمة العربية والإسلامية هي في مسيس الحاجة إليه، فلن نستطيع النهوض من وهنتنا إلا بإنهاء الاستبداد الذي يعتبر السبب الرئيس لكل المصائب والمواقع التي ألمت بنا، فحرب الخليج الأولى والثانية، وما جرته من خراب ودمار ووقوع أوطاننا في قبضة الاحتلال أساسها الاستبداد وحكم الفرد.. أيضًا التخلف العلمي والتقني، والتدهور الاقتصادي، والأزمات المتفاقمة كالإسكان والبطالة والتعليم والصحة أساسه الاستبداد، كذلك عدم الوقوف بجد وبما ينطق والتحدي الذي نواجهه بالنسبة لقضايا الأمة في أفغانستان والعراق وفلسطين كله أساسه الاستبداد.

إذًا هل تتوقع من تنظيمات الإخوان في الأقطار الأخرى أن يقدم كل منهم مبادرة للإصلاح وبما يتناسب مع ظروفها؟

هذا متروك - بطبيعة الحال - للإخوان في الأقطار وما يروونه مناسبًا لظروفهم.. أنا أقول: إن الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني لابد وأن يكون لها دورها في مواجهة

هذه الهجمة الأمريكية الشرسة، على الأقل أن تعلن احتجاجها ورفضها لها.. كما أن مسألة الإصلاح الداخلي تحتاج إلى إصرار وإلى تنشيط. وهل تتوقع أن تكون لمبادرات الإخوان الإصلاحية في الأقطار الأخرى ثوابت لا يجوز الخروج عليها، مثل الشريعة ورفض التدخل الأجنبي؟ مؤكداً؛ فتطبيق الشريعة الإسلامية هو مطمحنا وأملنا، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى جهود كبيرة ووقت أيضاً، كما أن رفض التدخل الأجنبي يعتبر من الثوابت.. إن الإدارة الأمريكية هي الداعم القوي لكل أنواع الديكتاتوريات والاستبداد.. وهي التي تضع العقبات للحيلولة دون تقدم الأمة العربية والإسلامية علمياً وتقنياً.. وهي التي تستغل الظروف المتردية للدول لمزيد من التبعية لها والدوران في فلكها.. وهي التي تقوم بدعم الكيان الصهيوني في توسعه وامتداده وجرائمه وابتلاعه لأرض ومقدسات فلسطين..! فهل يُرجى بعد ذلك من ورائه خير؟!

=====

#ملاحقة أمريكا للإسلام.. طريقها للهاوية

محمد المصري 1425/1/27

2004/03/18

تحت عنوان "السياسة الأمريكية نحو الإسلام تقودها للهاوية" كتب (عبيد الله خان) بجريدة "باكستان تايمز" الصادرة بتاريخ 14 مارس 2004 مفنداً آراء المفكر البريطاني (بيرنارد لويس) صاحب اقتراح استخدام القوة العسكرية الأمريكية ضد العالم الإسلامي؛ بزعم إعادة تحويله وإرساء الديمقراطية فيه.. تلك المقترحات التي سرعان ما استساغها أعضاء إدارة بوش اليمينية، وبدأوا في تطبيقها عملياً بعد أحداث 11 سبتمبر، باحتلال أفغانستان، ومن ورائها العراق، ثم اقتراحات الإصلاح السياسي في العالم العربي ومبادرة الشرق الأوسط الكبير وغيرها من التحركات الأمريكية بزعم الإصلاح، والتي ألمح بوش إلى أن حلف الأطلسي سيكون له دورٌ في تنفيذها، كما يبحث الكاتب أيضاً في الجذور الصهيونية لمبادئ لويس وأمثاله.

لويس الصهيوني

يقول خان: "إن المفكر البريطاني برنارد لويس - والذي ألف 20 كتابًا عن الإسلام - يعد من أصحاب الفكر الإرهابي الذي يقود اتباعه إلى إرهاب دموي كالذي تقوم به أمريكا ضد مختلف شعوب المنطقة.

فرؤى هذا الرجل تبين مدى الفهم القاصر للإسلام بين الجمهور الغربي خاصة قادة الرأي منهم؛ فها هو لويس لا يعترف بانتصار الإسلام على الصليبيين ويتهم من حديث المسلمين عن نصر مرتقب على اليهود، زاعمًا أن المسلمين لم ينتصروا على أحد وأن تركيا هي من هزمت الصليبيين ثم هزمت بريطانيا بدورها الأتراك وهزم اليهود البريطانيين، متسائلًا في النهاية عن هوية من سيأتي بعد اليهود.

يقول عبيد الله خان: ليست هناك حاجة لسؤال السيد لويس؛ فمن المؤكد أن الصهاينة سيتخلصون من أمريكا، ثم يأتي دور المسلمين ليخلصوا من اليهود بعد ذلك.

ويبدو جليًا أن لويس وأمثاله يستخدمون هذا الكلام لتأكيد مزاعمهم في أن المسلمين فشلوا في تحديث مجتمعاتهم، وبالتالي يطالب بتدخل خارجي لتحديث هذه المجتمعات ويدعو أمريكا للقيام بهذا الدور باستخدام القوة العسكرية.

وليس خفي أن الصهيونية هي من ألهمت لويس هذا المبدأ الداعي لغزو عسكري أمريكي للمسلمين بزعم إصلاح مجتمعاتهم وتطويرها، وهو ما يفسر هذا النهج الدموي العسكري الذي تنتهجه الإدارة الأمريكية الحالية والتي بدأت في تطبيق مبدأ لويس ذو الصبغة الصهيونية باحتلال العراق وأفغانستان.

وتبني أمريكا لهذا المبدأ الصهيوني الأصل الذي دعا إليه لويس يعني أن الصهاينة نفذوا أكثر من نصف أجندهم لإزاحة أمريكا والجلوس مكانها كدولة عظمى.

فقد استطاع الصهاينة خلال العقد الماضي من القرن العشرين تحقيق هدفين؛ هما: تحويل أمريكا من مبدأ احتواء العدو إلى التفكير في مهاجمته وهزيمته، ثم إقناعها بأن الإسلام هو عدوها القادم وذلك تحت مزاعم كثيرة خلقت موجة خوف من الإسلام استتبعته بموجة عدااء له.

وقد ساعد لويس الصهاينة في تحقيق أهدافهم كثيرًا، يقول ديفيد فرم - كاتب خطب الرئيس بوش - : "إن أمريكا بدلاً من تحسس أعدائها الحقيقيين أدانت المسلمين

مباشرة في أحداث 11 سبتمبر، حيث اجتمع حينها لويس بموظفي الإدارة الأمريكية محملاً مسؤولية أحداث سبتمبر لتيار مناهضة الأمركة الناشئ -على حد زعمه- بين المسلمين".

كما اجتمع لويس -طبّقاً لمجلة "وول ستريت جورنال"- بعد ثمانية أيّام فقط من أحداث سبتمبر بصديقه أحمد جليبي - عضو مجلس الحكم العراقي الآن- ليناقشا احتلال العراق عسكرياً بزعم تجنب الإرهاب، الأمر الذي يوضح مدى التّخطيط الصهيوني لخلق أنسب ظروف موالية لدفع أمريكا لخدمة اللعبة الصهيونيّة الكبيرة، فبينما يللم الأمريكيّون قتلاهم في سبتمبر، نجد السيد لويس - القريب من إسرائيل- يقنع بوش بتورط العراق في أحداث سبتمبر وينصحه باحتلالها".

تضليل الأمريكيين

يؤكد خان أن أفكار لويس لتغيير ثقافة المسلمين بالقوة، تضلل الأمريكيين بإيعاز صهيوني حيث تقدم هذه الأفكار الصهاينة على أنهم أصدقاء في الوقت الذي يحفرون فيه قبراً لأمريكا، فلو كان الإسلام هو العدو الأول كما يصور لويس وصهاينته لما خاطر هذا العدو باستتارة أمريكا تلك القوة المتعلقة.. فأمریکا لا تحتاج لأعداء في ظل وجود لويس وأمثاله من الصهاينة قريبين منها.

والمغالطة الكبرى في هذا المذهب أنه يصور الصراع بين أمريكا والإسلام على أنه صراع ثقافي في الوقت الذي لا تعني فيه ثقافة أمريكا للصهاينة شيئاً إلا أنها فقط تريد بذلك دفع أمريكا لإضعاف وطمس الثقافة الإسلامية حتى يسهل احتلال وإخضاع العالم الإسلامي بعد ذلك.

ومن المغالطات الأخرى في أفكار السيد لويس ما كتبه عن صدام الحضارات حين قال: " إن المسلمين يكرهون الغرب لأنّ الحضارة المسيحيّة تفوقت عليهم عسكرياً، واقتصاديّاً وثقافيّاً، لذلك ليست هناك حاجة للمهادنة معهم؛ بل لابد من الاستمرار في سياسة المعايير المزدوجة و الظلم".

و ليس برنارد لويس وحده من يزعم أن كرهًا إسلاميًا لأمريكا سببه أن المسلمين ليسوا أقوى أو ناجحين أو أغنياء، بل يوافقه كثيرون أمثال فريدمان، وبايبس، وبيزل، ويرمي هؤلاء من وراء ذلك إلى القول بأن اليهود والصهاينة الذين يمثلون طبقة الأغنياء

ورجال الأعمال والسياسيين الفاسدين، هم الأصدقاء الأغنياء الناجحين والأقوياء
لأمريكا!!.

فقد عمل لويس بصفته صديقاً لرؤساء وزراء إسرائيليين متتالين بمن فيهم شارون
كأداة لتبرير جرائم إسرائيل ضد العالم الإسلامي.

والأمر الذي يضايق عصابة الصهاينة والمنافقين تلك هو إحساسهم بأن المسلمين لا
يخافونهم؛ فقد رفض 56% من المسلمين الإصلاح الأمريكي، حسب استفتاء بقناة
الجزيرة.

وهذا ما يثير حنق أمثال لويس ليتساءل: "لماذا لا يخافنا المسلمون ولا
يحترمونا؟".. فالسذج فقط هم من قد يصدقون أن أفكار برنارد لويس باستخدام القوة
كضمان لأمن أمريكا، قد تفرض احتراماً أو حتى خوفاً من أمريكا.
بداية النهاية

إن المرحلة الحالية من الفشل الأمريكي هي بداية النهاية بعد أن أقنع لويس -المدفوع
صهيونياً- البيت الأبيض باستخدام القوة العسكرية مع الدول الإسلامية.. يقول "بيتر
والدمان" من مجلة وول ستريت جورنال: "إن السيد لويس أسهم في إقناع البيت
الأبيض باستخدام القوة العسكرية ضد الدول الإسلامية"، فأفكار لويس هذه هي
البداية لإعادة احتلال العالم الإسلامي وانهيار أمريكا مثل سابقتها بريطانيا.
فها هو السيد بول وولفويتز -نائب وزير الدفاع الأمريكي- يؤكد أن الإدارة الأمريكية
قبلت "روشة" السيد لويس للتعامل مع العالم الإسلامي.

وبتحول أمريكا لمبدأ "الهجوم كوسيلة للدفاع" والحروب الاستباقية بدأت حروبها في
أفغانستان والعراق وباقي الشرق الأوسط وستظل أمريكا هكذا مهاجمة وشرسة في
ظل سيطرة هذا المبدأ على سياستها الخارجية وظنها أنه يمكن تغيير ثقافة الشعوب
بالقوة.

إلا أن أمريكا ستتردد تدريجياً لسياسة الدفاع في الداخل والتفوق على الذات عندما
تبدأ هزائمها وتتوالى، والتي بالفعل ظهرت بوادرها في أفغانستان والعراق وبالفشل
والتفوق الأمريكي تخلص الساحة لإسرائيل للإمساك بزمام المنطقة.

فبدلاً من أن تهزم أمريكا الإرهاب وترسي الاستقرار في الشرق الأوسط بهذا التوجه، أشعلت مقاومةً أكبر ضدها في العالم الإسلامي وخلقت موجة من العداء تسميها أمريكا "إرهاباً".

وبينما تقترب أمريكا من نهايتها، فقد مئات الآلاف حياتهم بسبب عقوباتها وحروبها الغير قانونية، كما قدر لملايين أخرى أن تعاني بسبب السقوط الكبير والوشيك للعملاق الأمريكي، بعد أن حفر الصهاينة قبره في الشرق الأوسط

=====

#القمة العربية.. من أجل شارون وبوش!

طلعت رميح 1425/1/30

2004/03/21

الفارق بين ما تناقشه قمة عربية وأخرى -منذ نشأة الجامعة العربية وحتى الآن - هو في طبيعة الأسئلة المطروحة عليها من الخارج والتي تختلف باختلاف الدول الاستعمارية بين مرحلة وأخرى وباختلاف خططها وأهدافها تجاه الأمة بين مرحلة وأخرى .

والفارق بين نتيجة هذه القمة أو تلك، أو الفارق بين قرارات هذه القمة أو تلك، هو في طبيعة الإجابة التي يحددها الرؤساء والقادة العرب على تلك الأسئلة التي توجهها الدول الخارجية من مرحلة لأخرى، حيث كانت تلك الإجابات في مرحلة الستينيات إجابات متحدية - دون إعداد حقيقي للمواجهة -، ثم تحولت في مرحلة السبعينيات إلى إجابات "متعاونة"، أو "متجاوبة" مع الضغوط في مسيرة بدأت في قمة فاس بالمغرب التي أقرت بداية لغة التفاوض مع إسرائيل، وأسست لفكرة الدولة الفلسطينية.. إلخ.

في كل تلك المراحل كانت المشكلة الاستراتيجية التي واجهتها القمم والجامعة العربية منذ نشأتها وحتى اليوم، والذي جعلها تدور في دوامة الفرقة والاختلاف وعدم الإنجاز، وكذلك الذي جعلها تتراجع ولا تتقدم هو أن هذه القمم أبداً لم تنظر في الأسئلة الموجهة إليها من الداخل (من شعوبها)، وأنها اكتفت في الأغلب والأعم بمحاولة التوفيق بين الاستجابة للضغوط أو الرد بالإيجاب على الأسئلة الموجهة

إليها من الخارج، وبين الرفض الشعبي لهذه الإجابات..مركزة جهودها على كيفية تمرير الإجابات المتعاونة والمتجاوبة مع الضغوط الخارجية بين جماهير شعوبها، وليس حمل آراء شعوبها والدفاع عنها في مواجهة التحديات والضغوط الخارجية. والسؤال الجوهرى بشأن القمة العربية القادمة هو :هل تخرج هذه القمة عما سارت عليه القمم السابقة؟!

السرية لماذا؟

تعقد القمم دومًا في سرية، غير أن كل حالات الانعقاد للقمم العربية ثبت أنها كانت تصل بكامل تفاصيلها إلى إسرائيل في إحدى القمم بالصوت والصورة!، وبطبيعة الحال إلى الولايات المتحدة، بما يجعلها سرية فقط على الشعوب العربية لا أكثر ولا أقل!!

ودون أن يكون القصد تصويرًا كوميديًا أو مأساويًا؛ فإن القمة العربية المقرر انعقادها في نهاية الشهر في تونس، والمعروض عليها وثيقة أسماها وزراء الخارجية العرب "وثيقة العهد بين قادة الدول العربية"..والتي وصفت بالسرية، حيث رفض وزراء الخارجية العرب إعلانها أو إعلان فحواها، ثم لم يمض على اعتمادها عدة أيام حتى كانت بنودها بنودًا بنودًا على كل لسان.. هذه الوثيقة وما جرى حولها من مناقشات لا تعدو من أولها إلى آخرها إلا محاولة للإجابة عن الأسئلة المطروحة من الخارج على القمة العربية؛ وهي أسئلة وصلت في هذه المرحلة إلى طرح أسئلة حول جذور الهوية وأسسها، من نوع: هل أنتم مسلمون، أم عرب، أم أنكم شرق أوسطيون تنتمون إلى الجغرافيا..لا العقيدة أو حتى الحضارة.

ومرة أخرى دون أن يكون القصد كوميديًا أو مأساويًا؛ فكذلك كان الحال بالنسبة لما جرى من مناقشات وزراء الخارجية العرب حول "الإصلاح الداخلي" التي جرت في سرية "بالغة"، غير أنها لم تكذ تنفض حتى ملأت (أخبارها السرية) كل بقاع الأرض، فظهر أنها لم تناقش أية قضية على أي جانب من السرية.. وعندها اكتشف الناس أنها لم تكن سوى إعدادًا للردود العربية على الأسئلة المطروحة خارجيًا حول ما سمي "بالإصلاح" في الدول العربية.

وإذا كان بالإمكان تقديم تأويلات كثيرة لحكاية المداولات السرية والوثيقة السرية -التي هي أشبه بالنكتة المصرية الشهيرة حيث كان سائق الأتوبيس ينادي على الركاب "وصلنا محطة المطار السري"، فيرى البعض أن معناها فقط هو عدم فتح المجال أمام الإعلام لنقل الخلافات أو أن السرية لا تعدو كونها محاولة لعدم تمكين الإعلام من تسخين الأجواء الداخلية -داخل الاجتماع -بين المسؤولين وبعضهم البعض، أو بين المجتمعين وشعوبهم، أو بين الـشعوب والحكام، وهي كلها تفسيرات تعكس خوفًا وقلقًا من معرفة الشعوب بحقيقة ما جرى.. فإن الواضح هو أن اجتماع الوزراء بمقر الجامعة العربية بالقاهرة وما أعده من وثيقة سواء ما يتعلق بإصلاح الجامعة العربية أو إصلاح الأوضاع الداخلية. والقمة العربية في تونس وما سيسصدر عنها أو ما ستنظره وما تقرره لن يخرج عما جرى في القمم العربية السابقة، إذ هو يتحاشى "الإجابة" الصريحة المتحدية المدروسة والمخططة، على الأسئلة المعروضة عليها والمفروضة عليها من الخارج، أو هو سيواصل مسيرة الإجابة المتعاونة مع طراح الأسئلة من الخارج، ويواصل في نفس الوقت أيضًا الابتعاد عن إجابة الأسئلة التي تطرحها الشعوب العربية، ومن ثم يواصل الإمعان في لعبة تمرير الإجابات الخفية التي تقدم على الأسئلة المفروضة من الخارج بين الشعوب.

اجتماع الخلافات حول الإجابات!

كان اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب هو اجتماع الخلافات لا اجتماع الاتفاقات أو التوافق، وكانت الخلافات كلها حول الإجابات التي يجب على القمة العربية أن تقدمها عن أسئلة شارون وبوش لا أكثر ولا أقل. ومن ثم كيفية تمرير هذه الإجابات بين الشعوب العربية!

فحينما طرحت فكرة تشكيل "مجلس أمن عربي"، ضمن مشروع إعادة هيكلة أو تطوير الجامعة العربية؛ ثارت الأسئلة مباشرة من ممثلي بعض الدول العربية.. إذ قال أحدهم: هل من حق مجلس الأمن العربي هذا إعلان الحرب على إسرائيل؟ والمقصود لم يكن تحديد اختصاصات المجلس، وإنما هل بوسع هذا المجلس أو المطلوب منه أن يجيب عن سؤال شارون الذي طرحه منذ مجيئه إلى السلطة وهو: هل من أحد يعارض استخدامي للقوة؟ وهل لديه القدرة على مواجهتي بالقوة؟

وخلال نفس المناقشة أكد ممثل دولة أخرى على ضرورة التأكيد على عدم التعارض بين المجلس وصلاحياته وبين استمرار العمل بالاتفاقات الأمريكية مع بعض الدول العربية الخاصة بالقواعد العسكرية على أراضيها.. وقال آخر إن العراق قابل الجامعة بتمثيله في ظل وجود القوات الأمريكية على أرضه، وانتهى الأمر إلى قول أو توافق -في حدود ما نشر- على أن وجود القوات العسكرية الأمريكية على أرض أي دولة هو عمل من أعمال السيادة، وهنا قال ممثل دولة أخرى إنه لن يكون هناك أمن عربي بينما الدول العربية موقعة 81 اتفاقية عسكرية مع دول خارجية.

وكانت أسئلة بوش بدورها حاضرة، وفي هذه المرة بشكل أعم وأقوى من كل مرة أو من كل قمة سابقة؛ فإذا كانت الولايات المتحدة تميل من قبل إلى ممارسة الضغوط الخفية غير المعلنة كما لو كانت في الفترة الأخيرة ترسل رسائل للقمة من خلال تصريحات مسؤوليها، وفي هذه المرة كانت الأسئلة الأمريكية متبلورة في مشروع واضح محدد لتنفيذه أي مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وهنا انقسمت الآراء والإجابات بين من رفضها من حيث الشكل مع تقديم مبادرة عربية تتبنى ما جاء في مبادرة بوش -أي تقديم مسميات عربية وإعادة كتابة الخطة الأمريكية باللغة العربية- وبين من رأى ضرورة تأجيل الموقف منها لمزيد من الدراسة بهدف الالتحاق بالخطة بين مدة انعقاد القمتين الراهنة والتي تليها دون ضجيج، وبين رأي ثالث دخل إلى التفاصيل دون إبداء الرفض، أو القبول، أو التأجيل تحت دعوى دراسة الأمر.

الشعوب ..و المبادرة المضادة !

كانت السرية إذاً لإخفاء طبيعة الاستجابات الحقيقية، وحتى لا يكشف خلاف الوزراء صورة الموقف الحقيقي في القمم العربية أمام الشعوب العربية التي ظلت عبر التاريخ غائبة ومغيبة عما يجري، وكذلك ستكون القمة!.

وكانت الاستجابة -كما هي منذ السبعينات- تعاونًا وتجاوبًا مع الضغوط الخارجية ..ورفضًا لطرح الأسئلة الدائرة في كل مكان عربي أيًا كانت طبيعة المتواجدين فيه.

لكن السؤال الذي بات يطرح نفسه بعمق وجدية وفي هذه اللحظات الحادة في عمر الأمة هو: لماذا لا تتبنى قيادات الأمة رؤية محددة تتجمع حولها الشعوب بالتوقيع

والإعلان والدعوة؛ لتطرحها على القمة العربية، لتكون هي الاختراق الأول للحالة المستقرة داخل اجتماعات القمم والقائمة على استبعاد أسئلة الشعوب، وفي حدها الأدنى تكون نوعاً من الضغط الداخلي المواجه للضغط الخارجي، وفي حدها الأقصى تحدياً لطبيعة التحديات وطبيعة الاستجابات، وكيفية بناء حاضر الأمة ومستقبلها؟

لكن لم تقبل الأمة إلا أن تجتمع "قممها" فقط للإجابة عن أسئلة تطرح من الخارج دون أن تجيب عن أسئلة أصحاب الحق في السؤال والمساءلة!؟

=====

#العقلية الإسرائيلية.. كيف تفكر!

د. محمد مورو 1425/2/6

2004/03/27

من المهم بالطبع فهم طريقة التفكير الإسرائيلية، وفهم العقلية والوجدان الذي يحكم التصرفات الإسرائيلية، وبدهي أن العقلية والوجدان الإسرائيلي يتأثران بعاملين مهمين هما: العقلية والوجدان اليهودي، على أساس أن إسرائيل مشروع غربي استعماري يقوم على أكتاف اليهود.

وإذا كانت السمات الأساسية للعقلية والوجدان الغربي هي العنف والقهر والعدوان والعنصرية والعداء الصليبي للحضارة الإسلامية؛ فإن ذلك سيجد امتداداته الواضحة في السياسة الإسرائيلية، وإذا كانت العقلية والوجدان اليهودي -في مجمله وفي خطوطه العريضة- هي: العنصرية (شعب الله المختار)، الغدر، الخيانة، الخديعة، المكر، وعقلية الجيتو، الجبن في القتال... إلخ؛ فإن ذلك أيضاً يجد امتداداته في السياسة الإسرائيلية.

وبداية فإنه من الضروري هنا أن نتحرر من وهم اللحظة في الحكم على السمات العامة للعقلية والوجدان اليهوديين؛ دون أن نغفل -طبعاً- دراسة تلك اللحظة باعتبارها تكريساً للعقلية التاريخية اليهودية، ونقصد هنا أن البعض عادة ما يتحدث عن العبقرية الصهيونية واليهودية والذكاء اليهودي... إلخ، ولكننا نرى أنه مكر وليس ذكاء، بمعنى أنه يجيد فن التكتيك والمراوغة والمساومة، ولكنه مصاب بالعمى

الاستراتيجي والغباء المستقبلي؛ ولعل من المفيد هنا أن نقول أن من المفهوم مثلاً - وهو خطأ وخطيئة طبعاً- أن ينكر إنسان وجود الله، ومن المفهوم مثلاً أن يؤمن إنسان بالله ثم يعصاه على أساس الضعف الإنساني (كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون)، ولكن من غير المفهوم أن يؤمن إنسان بالله ويعرف حدود قدرته ثم يعانده، وهذا بالتحديد السمة الرئيسة لليهود، أليس هذا غباء استراتيجياً؟! إذاً علينا أن نتحرر من وهم العبقرية اليهودية والذكاء اليهودي، وأن نتعامل معهم على أساس أنهم مكارين ولكنهم أغبياء.

الجدار والنبوءة القرآنية

إحدى سمات العقلية اليهودية هي عقلية الجيتو، ولعل الجدار الذي تقيمه إسرائيل هو تكريس لعقلية الجيتو، والجدار هو في الحقيقة ثلاثة جدران: الجدار الغربي: وهو شديد التلوي والتعرج بهدف التوغل داخل الضفة الغربية لإحاطة كل المستعمرات الإسرائيلية الكبرى في إطاره. والثاني: هو جدار العمق الذي يتوغل داخل الضفة الغربية شرقاً لإحاطة مستعمرات أخرى وربطها بطرق التفاضلية وجدران فاصلة.

أما الجدار الثالث؛ فيقام على امتداد نهر الأردن بعمق 20 كيلو متر غرباً، أي بعمق الضفة الغربية، وهكذا فالجدار يستهدف إحاطة الكيان الصهيوني من كل جانب، وفي هذا الإطار تأتي خطة شارون للانسحاب من بعض المستعمرات التي لا يمكن للجدار أن يحيطها سواء في غزة . الأكثر . أو الضفة الغربية. عدد أقل . لتؤكد حقيقة الجيتو وحقيقة الخوف والجبين الصهيوني، والجدار يستهدف وضع الفلسطينيين في معازل أشبه بأقفاص الدجاج؛ ولذا يطلق عليه الكثيرون جدار الفصل العنصري، وهذا تكريس للعنصرية المستمدة من الأخلاق اليهودية والقيم الحضارية الغربية على حد سواء.

والجدار يتكون من عدد الاستحقاقات أو النطاقات الأمنية ويبلغ عرضه من 80 . 100 متر مكونة كالتالي: أسلاك شائكة لولبية، خندق بعرض أربعة أمتار وعمق خمسة أمتار يأتي مباشرة عقب الأسلاك، شارع مغطى بالتراب والرمل الناعم بعرض أربعة أمتار لكشف آثار المتسللين، جدار يعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع أكثر

من ثلاثة أمتار مركبة عليه أجهزة إنذار إلكترونية وكاميرات أضواء كاشفة، وتوجد هذه المنشآت نفسها على جانبي الجدار، كما عمد الإسرائيليون إلى تثبيت رشاشات بالجدار ذات مناظير عبارة عن كاميرات تليفزيونية يمكن التحكم فيها من مواقع للمراقبة عن بعد.

ولعل هذه الاستحقاقات تؤكد أولاً الفشل الصهيوني في القضاء على المقاومة والانتفاضة الفلسطينية، وهو ما كان قد وعد به شارون عقب انتخابه، وضرب لذلك موعداً هو ثلاثة أشهر، ومرت أكثر من ثلاث سنوات دون أن يحقق شارون وعده، وكذا فإن تلك الاستحقاقات تؤكد عقلية الجبن والخوف والفرع اليهودي، ومن ثم الإسرائيلي، وبناء الجدار في حد ذاته يؤكد ويحقق نبوءة قرآنية، يقول الله تعالى - وهو أصدق القائلين -: (لا يقاتلونكم جميعاً إلا في قرى محصنة أو من وراء جدر)، والقرى المحصنة هي المستعمرات الصهيونية وهي شديدة التحصين والحراسة، والجدر هي مجموعة الجدر المكونة للجدار!! ولعلنا هنا ننقل ملاحظة هامة عن الدكتور (عبد العاطي محمد عبد الجليل) الذي رصد أن كل الكتاب والسياسيين ووسائل الإعلام .. إلخ، استخدموا كلمة الجدار لوصف هذا الجدار الصهيوني، وكان يمكن مثلاً استخدام كلمة السور الواقية، أو الساتر أو الحائط أو غيرها من الأسماء، ولعل ما يؤكد ذلك أن الناس استخدموا مثلاً مصطلح سور الصين العظيم، سور برلين، خط ماجينو، خط سيجفريد، لوصف جدران عازلة أو خطوط دفاعية. والجدار فيه السمات وهذا يؤكد النبوءة القرآنية.. والحمد لله رب العالمين.

الجدار يشتمل على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى بطول 360 كم من قرية سالم أقصى شمال الضفة الغربية حتى بلدة كفر قاسم جنوباً. والمرحلة الثانية تمتد 45 كم من قرية سالم حتى بلدة التياسير في غور الأردن. والمرحلة الثالثة من مستوطنة "الكنا" حتى منطقة الفصل العنصري يستقطع 45% من أراضي الضفة الغربية وجزءاً كبيراً من أراضي غزة. وقد بلغت المساحات الفلسطينية المصادرة حوالي 187 ألف دونم معظمها في محافظات جنين وقلقيلية والقدس، كما تم تدمير آلاف المباني والمنشآت وتشريد آلاف الأسر واستقطاع جزء كبير من المياه العذبة، أي أنه فساد في الأرض وهو خلق يهودي،

وقيمة حضارية غربية طبعًا (ويسعون في الأرض فسادًا). وبدهي أن الفساد الصهيوني والغربي له آلاف الملامح والممارسات في فلسطين وخارجها وليس الجدار فقط.

ويجب هنا أن نلفت النظر إلى أن هذا الجدار لن يحمي إسرائيل في النهاية؛ لأن إرادة الجهاد لدى الفلسطينيين -بتوفيق الله تعالى- سوف تتغلب على كل العقبات كما تغلبت من قبل، وسوف تستمر المقاومة. وهذا يؤكد من جديد الغباء اليهودي الاستراتيجي. ومن الملفت للنظر هنا أن بناء الجدار وخطة الفصل العنصري تتعارض مع ما روج له الأمريكيون والإسرائيليون ودعاة السلام المزعوم والتطبيع من إمكانية دمج إسرائيل في المنطقة -الشرق الأوسط الكبير- وكل المشروعات المشابهة. والجدار أيضًا ينسف فكرة السلام وخارطة الطريق؛ بل وفكرة إمكانية قيام دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين المزعوم. وهذا يؤكد الخداع والغدر الغربي والإسرائيلي.

خطة شارون

تقضي خطة شارون بالانسحاب من معظم غزة ومستعمراتها، وإخلاء بعض المستعمرات من الضفة الغربية، وهذه الخطة بالطبع تتعارض مع خارطة الطريق المزعومة، وهي حل من طرف واحد، ويتجلى فيها المكر الصهيوني (الذكاء التكتيكي) فالخطة تتخلص من غزة، أي تتخلص من المركز الرئيس للمقاومة، والثقل السكاني والأعباء الأمنية الكبيرة، وهو أمر إسرائيلي قديم وليس جديد، وقد قال رابين ذات يوم أنه عليه أن يصحو من النوم فيجد غزة قد غرقت في البحر، ويستهدف شارون أيضًا من تلك الخطة تكريس الاستيطان والاستيعاب للضفة الغربية والقدس، ثم إمكانية بناء جدار عازل حول إسرائيل "خطة الجدار" ومن ضمن المكر الصهيوني هنا هو المحاولات المستميتة لتسليم مسؤولية غزة الأمنية إلى مصر، أي توريث مصر في حماية إسرائيل والعمل كشرطي لديها، وهو ما فشل فيه ياسر عرفات مسبقًا، ولكن الحكومة المصرية رفضت ذلك، ونرجو أن تستمر في هذا الرفض المبدئي. تقول صحيفة "معاريف" الإسرائيلية: "يعكف شارون على تحقيق لف غزة في ورق هدايا ثمين، ولا مانع أن يكون مزركشًا ومغريًا ليضعه تحت أقدام

المصريين بعد سحب جميع قوات الجيش من هناك على أن تصبح مصر مسؤولة عن البركان النشط في غزة، وبذلك ينتقل صراع غزة المزمع من مكتب شارون إلى دوائر الحكومة المصرية التي يصبح لزاماً عليها بدلاً من شارون تحمل أعباء مواجهة حفر الأنفاق وتهريب السلاح والصواريخ والمواد المتفجرة والمتطوعين، وأن تدلف السلطات المصرية إلى غزة لتتعامل مع خطباء المساجد وصواريخ القسام ومدافع الهاون والشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي ونافذ عزام ومحمد الهندي.. كل هؤلاء ستتخلص منهم إسرائيل دفعة واحدة وتلقيهم في حجر المصريين.. صفقة رابحة بلا شك؛ خاصة أن إسرائيل ستتحصن في تلك الأثناء خلف الجدار العازل وتلقي على مصر تبعات كل قذيفة هاون بالاتفاق مع أمريكا".

خطة شارون للانسحاب من مستعمرات غزة تحقق له الكثير من الأهداف التكتيكية، منها: التخلص من العبء الأمني المكلف اقتصادياً جداً -إحاطة الجدار بكل إسرائيل بعد التخلص مما هو خارجه، وهنا فإن خطة شارون تؤكد أخلاق الجيتو ونفسية العزلة والعنصرية، التخلص من الصراع الديموجرافي، توريط مصر، وغيرها من الأهداف، ولكن في المقابل فإنه على المدى الاستراتيجي؛ فإن هذا الانسحاب يؤكد أولاً أن المقاومة نجحت في إجبار شارون على التفكير في الانسحاب وهو ما يذكر بحالة جنوب لبنان.

وبدهي أنه لولا المقاومة والصراع الأمني في غزة لما فكر شارون في ذلك، وهذا يعني أن الأمل لا زال مفتوحاً أمام المزيد من المقاومة للمزيد من الانسحاب، وأن المقاومة وحدها وليست المفاوضات هي اللغة الوحيدة التي تفهمها إسرائيل، ويجب ألا نغفل عن هذه الحقيقة، ونتصور أن شارون يفكر بمعزل عن تلك الحقيقة، وأن خطة شارون والجدار على المستوى الاستراتيجي ينسف فكرة دمج إسرائيل في المنطقة، وهذا يفيد لكشف زيف دعاة السلام والمطبعين وزيف وخداع مشروعات من أمثال الشرق الأوسطية والشرق الأوسط الكبير والمتوسطة... إلخ، وأن الحقيقة هي أن إسرائيل كيان غريب وجيتو عنصري في وسط عربي إسلامي لن يقبل بوجوده، وسوف يلفظه بالمقاومة وليس بغيرها عاجلاً أم عاجلاً

=====

#قمة الأزمة.. أم أزمة القمة؟

عبد الرحمن أبو عوف- سامح جاد 1425/2/8

2004/03/29

تأتي القمة العربية في شكلها الدوري لتضيف همًا جديدًا إلى الهموم العربية؛ فبرغم أن الشعوب العربية لم تصل طموحاتها إلى خروج القمة بقرارات تعيد إلى الشارع العربي التوازن المفقود مع تتابع الضربات من الداخل والخارج؛ إلا أن مجرد انعقاد القمة العربية أصبح حلمًا عربيًا.. ففي تطور مأساوي ، وقبل ساعات من توافد القادة والزعماء العرب على العاصمة التونسية أعلنت تونس قرارًا بتأجيل عقد القمة العربية إلى موعد يتحدد فيما بعد ، وكالعادة أرجعت أسباب التأجيل إلى خلافات شديدة حول الصيغ النهائية للقرارات ، التي كان من المفترض أن تصدر عن القمة.

فبالرغم من الصمت العربي المعتاد إزاء تصاعد العدوان الصهيوني في فلسطين إثر اغتيال شيخ المجاهدين أحمد ياسين والعدوان الأمريكي في العراق؛ فإن الإعلان التونسي اليوم الأحد عن تأجيل القمة لأجل غير مسمى لم يكن مفاجئًا للمواطن العربي رغم الصدمة التي انتابت وزراء الخارجية العرب من القرار التونسي الذي لم يأت من فراغ، إنما كان انعكاسًا لحالة التمزق والفشل العربي، حيث تصاعدت التوقعات في أوساط المحللين السياسيين قبيل انعقاد القمة بالفشل الذريع لهذه القمة لتتحول القمة في ذاتها إلى أزمة بدلاً من السعي لحل الأزمات التي يعيشها العالم العربي.

وقد أحاطت الشكوك بالقمة العربية بعد الإشارة إلى أن الزعماء عازفون عن الحضور، ورغم أن الحكومات العربية منذ شهور وهي تعد للقمة والتي كان يفترض أن تعقد يومي الاثنين والثلاثاء القادمين في تونس إلا أنها لم تتفق على مواقف مشتركة، سواء فيما يخص الإصلاح الداخلي للجامعة العربية أو ما يخص سبل الرد على المبادرة الأمريكية الخاصة بالديمقراطية في الشرق الأوسط.

وقد أكد دبلوماسيون قبيل القمة التي لم تتعد أن الحكومات تشعر أيضًا بالقلق من احتمال أن يكشف عقد قمة في هذه المرحلة عجزها عن التأثير على مسار الأحداث،

سواء في العراق أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهما أكثر القضايا الإقليمية أهمية.

وقد كشفت إسرائيل ضعف هذه الحكومات عندما ظهر أنها لا تملك ما ترد به على اغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين في غزة بعد أدائه لصلاة فجر الاثنين الماضي سوى الشجب والاستنكار، حيث تتعرض الحكومات لضغوط شعبية تطالب باتخاذ موقف أقوى لكن جعبتها خالية من وسائل التأثير على الأحداث.

وكان وزراء الخارجية العرب عقدوا جلستهم الرسمية الأولى الجمعة الماضية في تونس وحاول وزير الخارجية التونسي الحبيب بن يحيى الذي تستضيف بلاده القمة والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى تبديد أي شكوك فيما يخص عقد القمة، وقال ابن يحيى في مؤتمر صحفي مشترك مع موسى: "لم نسجل أي طلب والقمة قائمة إن شاء الله ستسجل نقلة نوعية في العمل العربي المشترك".

وأضاف موسى "لا حاجة للعودة للحديث عن احتمالات غير قائمة، ومن ثم مسألة التأجيل غير واردة، القمة ستعقد في موعدها"، ويبدو أن عقد القمة من عدمه سار لهم الأكبر للقادة العرب الذي غالبًا ما يتزافق تصاعد العدوان الصهيوني ضد الفلسطينيين ورئيسهم ياسر عرفات مع انعقاد القمم العربية المتلاحقة، بما يشبه الرسالة من الاحتلال الإسرائيلي إلى القادة العرب لتكون (الرسالة) شهادة على عجزهم.

الإصلاحات أفسدت القمة

والغريب أن الخلافات العربية في هذه القمة تعدت المتوقع، وأصبحت المشكلات المثارة داخل أروقة الإعداد للقمة أكثر مما ستناقشه من قضايا، فقد شهدت الجلسة الثانية لوزراء الخارجية العرب نقاشًا حادًا بعد أن هاجم رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي مشروع الإصلاحات العربية المقدم مدعومًا بوزير خارجية سوريا فاروق الشرع ولبنان جان عبيد.

وأفاد مسؤول عربي أن "القدومي رفض المشروع المصري-الأردني حول الإصلاحات في العالم العربي معتبرًا أن هذين البلدين اللذين وقعا معاهدتي سلام مع إسرائيل فقدتا حقهما في تقديم مبادرات من هذا النوع".

وأضاف القدومي "وحدهم الفلسطينيون وسوريا ولبنان لهم الحق في تقديم مبادرة إصلاح" للعالم العربي.

ويعتبر معارضو مشروع الإصلاحات في العالم العربي أن من الأفضل الاكتفاء باتخاذ موقف حازم إزاء إسرائيل والتشديد على الطلب من الدولة العبرية الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام 1967.

وبالنسبة للملف العراقي يبدو أنه لا خلافات بين الوزراء العرب حوله. وقال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري: "إن العراق قدم مشروع قرار حول تطورات الأوضاع في العراق في ضوء القرار الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة (مطلع الشهر الجاري) لأن هذا القرار سيكون الأساس في صياغة موقف من تطورات الوضع في العراق"، ويؤكد مشروع القرار وحدة الأراضي العراقية وسيادة العراقيين على أرضهم إضافة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا البلد.

ومن الخلافات التي ثارت أيضًا تمسك مصر والأردن والسعودية بإعادة تفعيل المبادرة العربية التي أطلقتها المملكة السعودية قبل عامين، والتي تؤكد تمسك العرب بالسلام مع الكيان الصهيوني كخيار استراتيجي، ومن ثم قبولها (أي الدول العربية) بالتطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل انسحاب الأخيرة من الأراضي التي احتلتها في يونيو 1967 في حين عارضت هذا الرأي سوريا وفلسطين ولبنان، واعتبرت أن الظروف غير ملائمة خاصة بعد اغتيال إسرائيل لزعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين لإعادة تفعيل مثل هذه المبادرات.

كذلك من الخلافات التي ثارت خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب تمسك ليبيا بضرورة الإشادة الرسمية من القمة بالموقف الليبي الذي تمثل في التنازل عن برامجها للتسلح النووي في حين عارضت سوريا بشدة المشروع الليبي، ومن ثم التوصل لحل توفيقى وهو التأكيد على الدعوة لنزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط ليشمل المشروع بذلك إسرائيل، ولا يمثل ضغطًا جديدًا على سوريا إلى جانب الضغوط الأمريكية التي تتهمها بامتلاك أسلحة دمار شامل.

فرض التجربة التونسية

الجديد في القمة التي لم تتعقد هو محاولة تونس فرض تجربتها فيما وصفته بالتغيير والإصلاح، وربما يكون هذا هو السبب الرئيس في إعلان تونس تأجيل القمة في الوقت الذي كانت فيه اجتماعات وزراء الخارجية العرب لا تزال منعقدة، ومن ثم تواردت أنباء حول رفض الرئيس التونسي لاستقبال وزراء الخارجية العرب لإيضاح أسباب تأجيل القمة بسبب ما قال عنه وزير الخارجية التونسي: إنه "نزلة برد أصابت الرئيس التونسي"، ولكن تونس عادت ونفت صحة هذا النبأ.

أحلام موسى التي تبددت!!

من جانبه قال عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية إن قرار التأجيل للقمة العربية سوف تترتب عليه تداعيات كبيرة وصفها بأنها خطيرة، وذات أثر بالغ على مجمل العمل العربي المشترك، مضيفاً أنه لا يجب أن نحمل تونس وحدها كل المسؤولية، وإنما كان مجمل الأداء العربي بأكمله مشاركاً في المسؤولية.

وقد أعلن موسى أنه يسعى لتحويل الجامعة العربية إلى هيئة إقليمية على غرار الأمم المتحدة، لها مجلس للأمن وسلطة الإلزام بتنفيذ قراراتها، وبموجب الميثاق الحالي للجامعة لا تلتزم الدول الأعضاء إلا بالقرارات التي توافق عليها.

وهكذا فقد أحدث تأجيل القمة شرخاً عربياً جديداً تهاوت معه الأحلام العربية بإقامة مجلس أمن عربي على غرار مجلس الأمن الدولي، وبرلمان عربي على غرار البرلمان الأوروبي.

ولم تفلح القمة العربية منذ إنشاء الجامعة في جعل قراراتها ملزمة لكل الدول العربية، وفشلت أيضاً في وضع آلية لفض المنازعات العربية حتى لا نفتح الحدود العربية للقوات الأجنبية.

الوضع الفلسطيني وحرب المبادرات

يشير الدكتور أحمد ثابت -أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة- إلى أن قضية اغتيال أحمد ياسين الزعيم الروحي لحماس زادت من الضغوط على القادة العرب، حيث أصبحوا مطالبين أمام شعوبهم بالسعي لاتخاذ خطوات جادة وعقابية تجاه إسرائيل تتمثل في وقف أية خطوات للتطبيع معها وتجميد العلاقات الاقتصادية التي نمت وترعرعت في الفترة الأخيرة مع دول من المشرق والمغرب العربي.

وأعرب ثابت في تصريحات خاصة للإسلام اليوم عن تشككه حول فرص نجاح القمة في حالة انعقادها بسبب الخلافات الشديدة بين الأنظمة العربية فيما يخص مبادرة الشرق الأوسط الكبير؛ فهناك لوبي يؤيد هذه المبادرة ويسعى لتفعيلها وآخر يرفضها، وبين الطرفين ستضيع القمة خصوصًا أن هناك حرب مبادرات بين الدول العربية حول تطوير العمل العربي المشترك وتضخم الأجندة التي سيبحثها القادة مما يصعب من احتمالات نجاح القمة.

هذا وليس مستغربًا أن تسارع إسرائيل بالإعراب عن سعادتها الغامرة بوصول ما يفترض أنه أعلى بناء مؤسسي بالوطن العربي وهو القمة العربية لهذه المرحلة؛ فخرجت الخارجية الإسرائيلية ببيان تشيد فيه بتأجيل القمة وتقول: "لقد أدرك العالم العربي الآن أنه مخطئ في سياسته تجاه إسرائيل ولهذا فقد أجل القمة"، في الوقت الذي أعرب فيه كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات عن مخاوفه من استغلال إسرائيل لهذا الفشل العربي لتصعيد عدوانها ضد الشعب الفلسطيني، كما حذر من سعي بعض الدول العربية للتعامل مع أمريكا بشكل منفرد بعيدًا عن المسلمات العربية التي يأتي على رأسها الحق الفلسطيني.

بوش يحذر القمة

وقد نقلت مراسلة مجلة "المصور" المصرية في تونس منذ أيام تحذير الرئيس الأمريكي جورج بوش للقمة العربية التي كان من المفترض أن تتعقد في تونس من خطورة اتخاذ مواقف من شأنها دعم ما تسميه واشنطن "بتهج الجماعات الإرهابية على الساحة الفلسطينية"، والتخلي عن خيار السلام والتطبيع مع إسرائيل كخيار وحيد لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وتضمنت الرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي إلى عدد من القادة العرب مؤخرًا عددًا من المطالب الأمريكية التي تطالب واشنطن بضمها إلى بيان القمة العربية، وأبرز هذه المطالب هي أن تعبر الدول العربية عن رغبتها الجادة والمخلصة في التعاون مع كافة الأطراف الإقليمية وأن يتم التأكيد على حل كافة الإشكالات والخلافات بين الدول العربية والدول الأخرى (يقصد إسرائيل) على أساس التفاهم والتفاوض، وتجنب كل ما يتعلق بالأعمال العدائية أو العسكرية، وأن يتم تشجيع

الأطراف الدولية على حل هذه الخلافات، إلى جانب تطوير مجالات التعاون المشترك بين الدول العربية والأطراف الإقليمية الأخرى في المنطقة، وإنشاء آليات وأجهزة سياسية وفنية تدعم تحقيق هذا التعاون، والتفكير الجدي في إنشاء مشروعات مشتركة تمهيدًا للوصول إلى أرضية التعاون المشترك التي تحقق التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط.

هل تصلح القاهرة ما أفسدته تونس؟

وفي محاولة منها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه أعلنت القاهرة بعد ساعات من إعلان تونس تأجيل القمة لأجل غير مسمى أعلنت مصر استعدادها لاستضافة القمة العربية بشكل عاجل وسريع بعد احتدام الخلافات خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب حول مشاريع الإصلاح وباقي القضايا العربية، وقال بيان صادر عن الرئاسة المصرية: "إن جمهورية مصر العربية ترى ضرورة عقد تلك القمة على وجه السرعة، وترحب مصر بعقد مؤتمر القمة في دولة المقر في أقرب وقت ممكن يتم الاتفاق عليه".

ولكن السؤال هو: هل يصلح في القاهرة ما فسد بتونس؟ وما فسد بالقمة العربية المتعاقبة التي أصبحت مجرد أرقام لعدد القمم التي تضاف إلى رصيد الضعف العربي ومتى يدرك الزعماء والقادة العرب أننا لسنا بهذا الضعف المهين؛ فنحن نمتلك موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا، ونملك أكثر من ثلث إنتاج بترول العالم ومعظم احتياطاته، ولدينا أكثر من ألف مليار دولار في خزائن البنوك الأمريكية، ولدينا معدات وأسلحة حديثة بعشرات المليارات، ولدينا تجربة العبور العظيم، ولدينا التجربة الرائعة للمقاومة في فلسطين ولبنان والعراق.. فإذا كانت لدينا كل تلك الإمكانيات، وإذا كان أعداؤنا ليسوا بتلك القوة القاهرة فإننا نستطيع أن نخرج من عنق الزجاجة القاتلة ونجبر الآخرين على أن يعيدوا النظر في سياساتهم ومخططاتهم ومبادراتهم.. هذا إذا جاءت قمة عربية قادمة!!

=====

#تقابل موقوتة وراء الشرق الكبير..

إعداد: مركز أبعاد 1425/2/8

2004/03/29

لا شك أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعمل على تسويقه لدى الدول الصناعية الثماني الكبرى وحلف الناتو؛ للضغط به على المنطقة العربية قد جاء في توقيت صعب للغاية.. ف قمة الدول الثماني التي تعقد في ولاية جورجيا الأمريكية تبحث فيها أمريكا عن إعطاء شرعية دولية لمشروعها، وكذلك تعقد في نفس المدة قمة حلف الناتو في اسطنبول، وهذان الحدثان يتوافقان مع حدثين مهمين في المنطقة؛ الأول: تسليم السلطة للعراقيين في يونيو القادم، والثاني: الانتخابات الرئاسية في أفغانستان.

هذا التوافق لا معنى له إلا أن مبادرة الشرق الأوسط الكبير توجه رسالة إلى الناخب الأمريكي، إذ تعد تشيئاً لحملة بوش لتجديد ولايته في البيت الأبيض، وهذا هو النصف الأول من الرسالة، أما النصف الثاني: فيتمثل في الإيحاء للشعب الأمريكي أن بوش زعيم من فصيل عظيم للزعماء (مثل كارتر وريجان)، فإذا كان الاثنان قد حاربا الشيوعية؛ فإن الرئيس بوش يواصل جهده لنشر الحرية والديمقراطية في العالم. السم في العسل

هذه الملاحظة كانت جديرة بالاهتمام قبل الدخول في لب قضية الشرق الأوسط الكبير؛ فرغم أن هذه المبادرة التي تحمل في إطارها الشكلي أفضاً براءة مثل: الديمقراطية، والحرية، ومواجهة الفقر، والتطرف والإرهاب...؛ إلا أن هذه الألفاظ تدور في فلك "السم في العسل"، ولا تستطيع إخفاء أن الهدف الحقيقي منها هو استكمال فصول الهيمنة على المنطقة، وخلق واقع جديد تسيطر عليه واشنطن وحلفائها في تل أبيب وأنقرة.

وتهدف المبادرة حسب التسريبات الصحفية -حيث لم تنشر رسمياً حتى الآن- إلى دعم الديمقراطية والحرية عن طريق دعم الانتخابات الحرة في البلاد العربية من خلال المساعدات التقنية والفنية والقانونية؛ مع الوضع في الاعتبار أن عددًا من الدول العربية قد أعلنت عن نيتها في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وبلدية في الأشهر القادمة، وعلى رأسها الجزائر وتونس والسعودية.

ويمكن في هذه الحالة للدول الصناعية الثماني أن يظهروا دعمهم لهذا الإصلاح الديمقراطي عبر وسائل الدعم العديدة، ويركز واضعو المشروع على الدور المهم

الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني كقوة دافعة للإصلاح، وهو ما يتطلب معه أن يكون هناك جزء كبير من المساعدات لصالح هذا القطاع للعب الدور الذي يجب أن يقوم به فيما يخص الإصلاح والتحديث.

وركزت المبادرة كذلك على ضرورة إنشاء مجتمع متقدم علمياً من خلال التعليم الأساسي ومحو الأمية وسد النقص في الوسائل التعليمية وإصلاح برامج التعليم، ولتحقيق الأهداف فلا يجب ترك المجال الاقتصادي بدون دعم وتنمية، حيث طالبت المبادرة بتحقيق شراكة اقتصادية مع دول المنطقة، حيث ستدعم الدول الثماني الكبرى إنشاء صناديق لتمويل التنمية، ومعالجة الفجوة الاقتصادية عن طريق إنشاء مؤسسة المال الدولية بدعم من الدول الكبرى، وكذلك تدشين بنك تنمية الشرق الأوسط لدعم وإصلاح وتطوير هيكله المؤسسات المالية في المنطقة، ومساعدة دول المنطقة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتحسين التبادل التجاري بين مجموعة الثماني ودول المنطقة.

استبداد وإرهاب

وليس هناك أي شك في أن القراءة الأولى للمشروع الأمريكي تطرح عددًا من الملاحظات؛ أولها: أنها ركزت على العالم العربي، وبعض دول جنوب آسيا، وهي مناطق تعاني من الاستبداد والديكتاتورية والفساد والإرهاب، وأن كل الدول التي تشملها المبادرة دول إسلامية، وعلى هذه الدول إعادة رسم خريطة المنطقة لخدمة المصالح الأمريكية والمشروع الصهيوني.

الملاحظة الثانية تدور حول أهداف واشنطن من وراء طرحها للمبادرة:

وأولها: الوصول إلى موقف دولي يدعم مساعيها لخلق واقع جديد في منطقة الشرق العربي تحديداً، ويقوم على معطيات محددة أهمها إقامة منطقة جديدة تتسيدها وتهيمن عليها إسرائيل، وخلق محور (إسرائيلي . تركي) لإحداث نوع من السيطرة الاستراتيجية على المنطقة ووصلها بالقارة الأوروبية لخلق واقع جيوسراتيجي جديد.

هيمنة

ثانيها: احتواء ما يطلق عليه بالإسلام السياسي، وذلك بضم كل من إيران وباكستان وأفغانستان لهذا المشروع، والذي يعتمد أساسًا على إصلاح العالم العربي سياسيًا واقتصاديًا وتعليميًا وتنمويًا، والسيطرة على الإرهاب الإسلامي.

ثالثها: جرجرة الدول الثمانية الصناعية الكبرى إلى مخطط واحد يعترف بالدور الأمريكي الجديد في المنطقة، بعد أن رفضت كل من فرنسا وروسيا وألمانيا دعم واشنطن لحربها على العراق.

رابعها: محاولة إقامة نظام لا يقوم على المنافسة الأوروبية الأمريكية في المنطقة العربية، وإنما خلق واقع جديد يقوم على مفاهيم ذات عناوين واحدة، مع ترك مساحة التفسير المتباين للولايات المتحدة وحلفائها.

أهداف انتخابية

أما الملاحظة الأخيرة على القراءة الأولى للمشروع؛ فنشير إلى أن هذه المبادرة موجهة أصلاً إلى الناخب الأمريكي لإلهائه عن المأزق الذي تواجهه الولايات المتحدة في العراق، وسحب البساط من تحت أقدام المنافس الديمقراطي لبوش جون كيري الذي يركز حملته على خيبة بوش في الملف العراقي.. لذا فبوش يسعى إلى تنبيه الرأي العام الأمريكي أنه يخوض حربًا شرسة ضد الإرهاب.. لتحقيق الأمن للمواطن الأمريكي، وخلق واقع جديد في الشرق الأوسط يتمتع بالحرية والديمقراطية والتنمية؛ كما يلفت النظر في المبادرة أنها تجاهلت تمامًا أي ربط بين الإصلاح في الشرق الأوسط وبين قضيتي فلسطين والعراق؛ كأنهما مسألتان لا يهمان دول وشعوب المنطقة رغم أن الأولى حجر الزاوية في كل مشاكل المنطقة، ولا يمكن الحديث عن جدوى أي إصلاح بدون حلها.

ويبدو أن تجاهل الأميركيان للقضية الفلسطينية أمر متعمد ينسجم مع استراتيجية الإدارة الحالية التي لا تربط بين الإصلاح والتحديث وحل القضية، وذلك بإطلاق يد شارون لتصفية القضية الفلسطينية لفرض رؤيته على الفلسطينيين.. كما أن عدم الحديث عن العراق يعطي دليلاً على عدم جدية واشنطن لنشر الديمقراطية؛ لأن تجربتها في العراق تجعل الجميع يتشككون في مساعيها ونواياها تجاه المنطقة.

اعتراضات

والدول العربية من ناحيتها أبدت اعتراضات شديدة على المبادرة وأوضحت أن الإصلاح والتحديث يجب أن يكون نابغاً من دول المنطقة يرعى خصوصيتها وليس مفروضاً عليها من الخارج.

وقد سعت الدول العربية التي تحفظت على المبادرة إلى الربط بينها وبين القضية الفلسطينية وإقرار السلام في المنطقة، وهو مسعى أكد المراقبون أنه يرمي تحقيق هدفين؛ الأول: سعي من النخب الحاكمة لإبقاء الوضع على ما هو عليه من احتكار السلطة، وتزوير الانتخابات، ورفض أي إصلاح حقيقي تحت يافطة أن الإصلاح المفروض من الخارج مرفوض.

والثاني: ممارسة ضغوط على واشنطن حتى يكون الإصلاح في المنطقة بالتعاون مع الأنظمة، وليس مع مؤسسات المجتمع المدني، وهنا تدخلت واشنطن بالتأكيد للدول العربية أنها لن تفرض الإصلاح عليهم؛ بل سيتم بالحوار والتعاون معهم، إلا أن هذه التطمينات لم تبدد مخاوف هذه الدول.

وإزاء استمرار هذه المخاوف تدخلت عدة دول من الاتحاد الأوروبي لها مصالح استراتيجية من وراء المبادرة الأمريكية في طرح مبادرة مماثلة وإن كانت تجميلية للمبادرة الأمريكية القبيحة.. اختلفت معها في الرتبة وليس في النوع.

وكانت الاختلافات في ثلاث نقاط:

. رفض فرض إصلاحات تتعارض مع تقاليد الدول العربية.

. اشتراط التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية؛ قبل انخراط العرب في أي إصلاحات.

- إعطاء دور مهم للحكومات العربية في الإصلاحات، وعدم تجاهلها لصالح مؤسسات المجتمع المدني.

حائط صد

ولكن المبادرة الأوروبية رغم تجنبها العديد من الخطايا الأمريكية لم تشفع لها لقبول الدول العربية لها؛ بل إن هناك دولاً عربية قد تقدمت بمبادرات للإصلاح، أهمها المبادرة المصرية التي تدعمها السعودية وسوريا واليمن والأردن؛ ذلك لتشكيل حائط صد ضد المبادرات الخارجية وخصوصاً الأمريكية التي تسعى إلى الهيمنة على المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً والقبول بقيادة إسرائيلية تركية للمنطقة.

وقد ركزت الدول العربية على توجيه رسالة لأوروبا وأمريكا أن فرض الإصلاح من الخارج ربما يوصل إلى الحكم قوى رجعية ومتطرفة كما حدث في الجزائر، ولكن واشنطن قابلت ذلك بطمأنة الدول العربية أنها لا ترغب في تغيير دراماتيكي للمنطقة، وأن هدف هذه المبادرة أن تصل إلى الحكم قوى ديمقراطية وليبرالية واستبعاد القوى الراديكالية والمتطرفة، وهذا ما يفسر أن واشنطن ستعمل على فرض رؤيتها على المنطقة، ولا تخشى من وصول قوى إسلامية إلى الحكم؛ لأنها ستسعى إلى فرض أسلوب (الإسلام الرومانسي) الذي يؤمن بالديمقراطية والتعددية، ولا يعادي الغرب وإسرائيل؛ على غرار تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، وهو ما يعطي تركيا فرصة لإعادتها إلى الأضواء كقائد للإصلاح في المنطقة مع السادة في تل أبيب.

كما أن واشنطن تراهن على اللوبي العربي الموالي لسياستها في الشرق الأوسط ليمارس ضغوطاً على القمة القادمة في تونس للقبول بالمبادرة الأمريكية بعد دراستها وتفتيتها وإلباسها ثوباً عربياً، وهو ما يؤكد أن العرب سيقبلون هذه المبادرة بعد تعديلها حتى لو كان الأمر في الخفاء لحفظ ماء وجههم؛ لأن المعطيات تشير إلى عدم استطاعة أي دولة المجاهرة بعداء واشنطن التي أعلنت أنها لا ترغب في أن تسمع صوتاً عربياً واحداً يعترض، ولكن من يريد أن يتحدث مع واشنطن فليكن ذلك بأسلوب فردي وليس بأسلوب جماعي، وهو ما يشير إلى نوايا واشنطن في تفتيت المنطقة العربية وفرض النمط القطري، وهو الطرح الذي يتواءم مع المساعي الأمريكية كما يؤكد الدكتور جمال زهران -أستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس- بالقول: إن مخاطر هذه المبادرة عديدة أهمها: أنها تسعى لتذويب الهوية العربية في إطار شرق أوسطي؛ بل إن واشنطن ترغب في إعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة بصورة تنزع عنها صفة الإقليمية، وتكريس مبدأ القطرية ليسهل احتواء المنطقة وإخضاعها.

وأشار د. زهران إلى أن أهم مخاطر هذه المبادرة أنها تعكس المنهج الإمبراطوري الذي يسيطر على حكام واشنطن المحافظين، والذين يرغبون في تطويع العالم كله

تحت هيمنتهم، وجعل أمريكا القوة الوحيدة حتى لو كان ذلك على حساب الشرعية الدولية، وهذا ما يفسر ما حدث في العراق وأفغانستان، وتهديد سوريا وإيران. وشدد زهران على أن هذه المبادرة تحمل في طياتها عوامل فشلها بتجاهلها لقضايا فلسطين والعراق، وهذا لن يجعل الشعوب العربية تؤيدها رغم أنها تواقّة للإصلاح، وذلك بسبب عدم الثقة في النوايا الأمريكية.

ويرى د. حسن نافعة أن الموقف الأوروبي يسعى لقطع الطريق أمام نزعة الانفراد الأمريكية بتقرير مستقبل العالم العربي وهو الفضاء الخلفي لأوروبا، والتي كانت تتمتع فيه بنفوذ كبير.. لكن هذا الموقف يصطدم بالضعف السياسي للقارة العجوز، لذا اختار الأوروبيون في النهاية طريق التعاون، واقتسام المصالح مع الأمريكان؛ لأن المواجهة مع صقور واشنطن لن تكون في صالح أوروبا.

وشدد د. نافعة على أن استقرار الأوضاع في العالم العربي يصب في خانة أوروبا حيث إن مصالحها ترتبط سلبيًا وإيجابيًا بالوضع في المنطقة، كما أن وجودها النشط في المنطقة يضيف إلى رصيدها كقوة عالمية مؤثرة.

أما عن الأهداف الاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط؛ فيؤكد الدكتور عبد الحميد الغزالي -أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة- أن أهدافه واضحة وعلى رأسها إدماج المنطقة قسرًا في الاقتصاد العالمي بمشاركة إسرائيل من خلال عدة قنوات منها: بنك تنمية الشرق الأوسط، ومؤسسة المال.

ومن شأن ذلك أن يحول المنطقة إلى سوق استهلاكية لأمريكا وإسرائيل، تحقق من خلالها هذه الدول فائضًا اقتصاديًا كبيرًا مع الدول العربية التي تعاني تخلفًا اقتصاديًا.

وكذلك يهدف هذا المشروع إلى دمج إسرائيل في اقتصاد المنطقة، وفتح أفاق التعاون الاقتصادي معها مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الصهيوني الذي يشكل عبئًا على الاقتصاد الأمريكي.. أضف إلى ذلك وضع واشنطن يدها على ثروات المنطقة من نفط وغاز، وعلى الاحتياطي العملاق لهاتين السلعتين الاستراتيجيتين، والسطو على المنتجات الأولية الزراعية في المنطقة لخدمة الاقتصاد الأمريكي.

وعن السبل لمواجهة هذا المشروع يطرح السفير طه الفربواني -وكيل وزارة الخارجية المصرية السابق- رؤيته بالقول: إن واشنطن تهدف إلى اختراق مجال التعليم لاختراق الأجيال القادمة، وإخضاع ثقافتها للهيمنة الأمريكية، وكبح جماح العنف والإرهاب الإسلامي كما تسميه؛ كي لا تتكرر أحداث سبتمبر مرة أخرى على حد زعم قادة واشنطن، وهذا يطرح علينا تحديات كبيرة ينبغي أن نواجهها بطرح رؤية عربية موحدة للإصلاح السياسي والاقتصادي، وخلق توازن بين السلطات المختلفة في العالم العربي، وإصلاح مؤسسات الرئاسة في العديد من الدول.

وأضاف أن الحل الأمثل لمواجهة المخططات الأمريكية يكمن في التحام القادة العرب بشعوبهم والتصالح معهم؛ لأن هذا يسد الفجوة التي تنفذ منها المخططات الأمريكية الصهيونية لاستغلال نقمة الشعوب على الأنظمة.. خصوصاً أن الطرح الأمريكي يهدد بهدم هذه الأنظمة، ويهز الأرضية التي تقف عليها، وسترتكب هذه الأنظمة الخطأ الفادح إذا اعتقدت أن الاتجاه صوب واشنطن ملاذًا آمنًا للخروج من هذا المأزق، وساعتها ستكون هذه الأنظمة قد حفرت قبرها بنفسها.
عناوين فرعية لخدمة الموضوع:

- . تقويت المنطقة، وإخضاعها للهيمنة الأمريكي صهيونية.. الهدف الحقيقي.
- . إعادة رسم خريطة المنطقة وتحويلها إلى سوق استهلاكية لمنتجات القوى الكبرى.
- . السطو على مقدرات المنطقة الاقتصادية وتحويلها إلى منطقة نفوذ كامل لأمريكا..
- . فرض النموذج العلماني التركي واحتواء قوى الإسلام السياسي.
- . الخلافات العربية حبر عثرة لصياغة رؤية وطنية للإصلاح.
- الخبراء والدبلوماسيون: المصالحة بين الأنظمة والشعوب السبيل الوحيد لمواجهة واشنطن.

=====

#القمة العربية .. منزلقات جديدة!

عبدالفتاح الشهاري 1425/2/9

2004/03/30

لا يمكن أن ينظر إلى ما قامت به تونس من تأجيل للقمة العربية - هو الأول من نوعه في تاريخ الجامعة العربية منذ نشوئها في العام 1945 - إلى ما أرجعته من تضارب في الصياغة العامة لقرارات القمة خصوصاً وأن كل الدلائل والمؤشرات تستلزم وضع أكثر من علامة استفهام على هذا الأمر، جميعها يرتبط بالخلفية السياسية للأحداث التي سبقت موعد انعقادها، والتي كان آخرها اغتيال الشيخ أحمد ياسين، وما تبعه من مواقف أمريكية لن يستطيعوا أمامها أن يتخذوا قرارات تحقق طموح الشارع العربي والجماهير العربية والإسلامية، ومن تلك المواقف الأمريكية التي كانت ستوقع قادة القمة العربية في حرج أمام شعوبها هو استخدام أمريكا حق الفيتو أمام مجلس الأمن الدولي ضد إدانة إسرائيل، فيما أقدمت عليه من اغتيال الشيخ ياسين، مما سيجبر رؤساء الوفود وممثلي الدول المشاركة أن يتنبهوا إلى مغزى هذا الفيتو، وإدراك ما تعنيه أمريكا من خلاله، وهو إعطاء الضوء الأخضر للقيادة الإسرائيلية لتصفية قادة حماس والجهاد الإسلامي، والذي سيعني حرج الدول العربية من اتخاذ أي قرار إيجابي بعكس ما ترمي إليه هذه الرؤية الأمريكية، خاصة وأن هذا الأمر جاء بشكل صريح من قبل الرئيس بوش في رسالته التي وجهها إلى الدول العربية مطالباً بعدم تسرع القمة العربية في اتخاذ أي قرارات من شأنها أن تقف عائقاً أمام المصالح الدولية أو الداعمة للإرهاب ومنظماتها وحركاتها والتي تصنف حماس أمريكياً وأوروبياً ضمن قائمتها.

ورجوعاً إلى هذا الإلغاء أو التأجيل الذي صدر بقرار رسمي من القيادة التونسية يبدو أن قناة أخرى من قنوات الخلل في الجامعة العربية ستبدأ في الظهور في الوقت الذي يسعى فيه المجتمعون إلى طرح مشروع إعادة هيكلة وإصلاح منظومة الجامعة العربية، والتي من إحدى مقترحات ذلك الإصلاح إنشاء مجلس شورى للجامعة، والتصويت بنسب الأغلبية بدلاً من التصويت الجماعي.

ومما لاشك فيه أن هذا الإجراء التونسي قد سبب مشاكل متعددة الاتجاه، تتمثل إحداها في خيبة آمال الوفود العربية التي كانت متواجدة على الأراضي التونسية وشعورها بأنها شخص غير مرغوب فيه دون أن تراعي الجهة المنظمة ذلك، كما أنه أصاب القادة العرب بخيبة أمل لما يضعهم فيه ذلك الموقف من زيادة استهجان

واستياء من قبل شعوبهم والذين وإن كانوا غير معولين عليهم الشيء الكثير وإنما أقل القليل فإن فشلهم في الجلوس على مائدة مستديرة في ظل ظروف حرجة كهذه أصابهم بتبلد مضاعف عن ما سينتج عن اجتماع قادتهم وزعمائهم..

فكيف سيكون أثر ما قامت به تونس على الجامعة العربية؟ هل سيعني ذلك تحديد مواعيد القمم العربية القادمة على نفس الموعد الجديد الذي سيحدد خلال الأسابيع القادمة؟ أم سيتم معالجة مثل هذه الإجراءات ووضعها في الحسبان ضمن الإصلاحات المقدّمة للجامعة العربية؟ وهل ستصر تونس على حقها في احتضان القمة العربية؟ وهل ستوافق الدول العربية على اعتذار تونس، أم ستقام القمة في مقر الجامعة العربية، أم سيكون ربما هناك قرار بأن تثبت اجتماعات القمة العربية القادمة جميعها في مقر الجامعة بالقاهرة؟ وعلى صعيد الجامعة العربية وهيكلها، هل سيكون جديد هذه القمة هو مفاجأة الإصلاح الهيكلي والشكلي للجامعة؟ أم في قراراتها السياسية الساخنة؟ أم هل لهذا التأجيل علاقة بما طرحه بوش في مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

تساؤلات ربما لن تكون معظمها ذات جدوى أو نفع للشارع العربي الذي لم يعد يعوّل كثيراً على مثل تلك الاجتماعات أو القمم؟

=====

#قمة تونس .. أسباب التأجيل وقصة إصلاح الجامعة

ياسر الزعاترة 1425/2/9

2004/03/30

من العبث القول: إن ما جرى في تونس، وتحديدًا ذلك الإعلان المفاجئ عن تأجيل القمة العربية "إلى أجل غير مسمى" ذو صلة بهزال الجامعة العربية والآليات والقوانين التي تحكمها.

ما جرى في واقع الحال هو نتاج مساومة لم تتجح بين تيارين داخل الأروقة العربية، يرى الأول أن على العرب أن يقبلوا بالإملاءات الأمريكية والمشاريع الخاصة بالشرق الأوسط الكبير، وبالطبع ما تنطوي عليه من أبعاد سياسية وغير سياسية؛ لأن معارضة الولايات المتحدة ليست ممكنة هذه الأيام إذا كانت مصلحة في الأصل، أما

التيار الثاني فيرى أن مواجهة واشنطن غير ممكنة، لكن القبول بكل مشاريعها هو الانتحار بعينه؛ لأنها مشاريع ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب. بالمقابل يبدو من الخطأ الاعتقاد بأن التيار الثاني ذو صلة بالثورية أو التمرد، حتى لو صح أن بعض العواصم قد دأبت على اتخاذ مواقف أكثر تقدماً في سياق معارضة الإملاءات الأمريكية.

جاء اغتيال الشيخ أحمد ياسين ليشكل نقطة تحوّل على مرمى أيام من القمة؛ فقد وُحِدَ دم الشيخ جماهير الأمة على نحو غير مسبوق، وجعل موقف الزعماء العرب محرّجاً إلى حد كبير، خاصة المنضويين تحت لواء التيار الأول، ذلك أن فرصتهم في فرض توجهاتهم تبدو صعبة إن لم تكن مستحيلة. أما تبنيهم للخط الآخر فسيغضب واشنطن. وهنا كان الحل الأمثل للخلاص من ضغوط الجماهير وعدم إفساح المجال للتيار الرفض للإملاءات الأمريكية أو لنقل المتحفظ عليها كي يفرض رأيه. وقد تمثّل الحل المذكور بإعلان تونس، صاحبة الأرض تأجيل القمة على نحو منفرد، وكما لم يحدث من قبل في تاريخ الجامعة.

في هذا السياق يمكن القول: إن البيان التونسي الرسمي والتعليقات المرافقة قد جاءت لتفصح اللعبة أكثر من قدرتها على توفير مبرر مقنع للتأجيل. ذلك أن نفي الضغوط الأمريكية لم يكن سوى تطبيقاً للمثل المعروف "يكاد المريب يقول خذوني". أما تفاصيل البيان؛ فقد أوضحت أن دولة الاجتماع كانت تريد من القمة إقراراً غير مباشر بقبول "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي فرضته الولايات المتحدة؛ بل إن فقرات من المشروع قد استخدمت في البيان التونسي.

تونس تريد -حسب البيان- "التنصيص على تمسك العرب بقيم التسامح والتفاهم، وبمبدأ الحوار بين الحضارات، وتأكيد رفضهم المطلق للتطرف والتعصب والعنف والإرهاب، وحرصهم على التصدي لهذه الظواهر في إطار التعاون والتضامن الدوليين للقضاء على أسبابها". أما الأسوأ فهو إشارة البيان إلى "تجربة تونس في التغيير والإصلاح"، التي أكدت "مدى نجاعة الالتزام بتلك المبادئ".

ما أرادت تونس ومعها عدد من الدول العربية الأخرى إذاً هو قبول "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، ورفض التفريق بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال كما دأب الخطاب

الرسمي للقمم العربية. وهنا يمكن القول: إن ذلك لم يكن ليجد قبولاً من طرف المحاور العربية الرئيسة على تفاوت مواقفها، وتفاوت قوة رفضها، لا سيما مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا التي كان رفضها لمشروع واشنطن واضحاً، كما أن تحفظها على وصف المقاومة بالإرهاب معروف أيضاً.

ما يمكن أن يتذكره المعنيون -وقد تذكره في سياق البيان التونسي- هو أن تونس لا تعيش جنة الديمقراطية وحقوق الإنسان كما يحاول بيانها أن يقول؛ بل إن أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان فيها إنما تقع ضمن اللائحة الأسوأ عربياً، بدليل سجونها التي تعج بالمعارضين السياسيين وصحافتها المقموعة. أما الذي لا يقل أهمية فهو أن أحداً من الدول العربية لا يبدو متحمساً لنهج "تجفيف ينابيع التدين" الذي تطبقه الدولة في تونس، والذي وصل حد منع الحجاب في أماكن العمل الرسمي ومحاربة مظاهر التدين على صعد مختلفة.

مشروع "الشرق الأوسط الكبير" لم يكن الخلاف الوحيد، ولا المقاومة والإرهاب؛ فهناك مبادرة السلام العربية والموقف من العراق، إلى غير ذلك من الملفات، لكن القرار التونسي قد استبطن ذلك كله على أسس تخالف ما تريده الجماهير العربية التي تأمل في مواقف قوية من الاحتلال الإسرائيلي ومن الاحتلال الأمريكي للعراق، في ذات الوقت الذي ترفض فيه الاملاءات الأمريكية، حتى لو كانت تحت عنوان الإصلاح الذي يريده الشارع العربي، ولكن على نسق مختلف عن الإصلاح التونسي الذي يعني التغريب وشطب الهوية من دون ديمقراطية حقيقية تتيح للإنسان حق المشاركة في صناعة مجتمعه.

عند تقييم القرار التونسي لا بد من الإشارة إلى ردة الفعل الإسرائيلية المرعبة بقرار التأجيل على اعتبار أن عداً إسرائيل لم يعد كافياً لتوحيد العرب كما ورد على لسان مسؤول إسرائيلي.

ماذا عن قصة إصلاح الجامعة؟

من الصعب القول: إن هذه المسألة كانت حاضرة في قرار تأجيل القمة، لكن مسألة إصلاح الجامعة كانت مطروحة منذ سنوات. وهنا يبدو من الضروري التذكير بأن الولايات المتحدة والصهاينة لا يريدون لهذه الجامعة على هزالها أن تبقى، بل إن

مصطلحات التضامن والتعاون العربي تبدو مرفوضة بالنسبة لواشنطن وتل أبيب، ومن الأفضل شطبها لحساب عالم شرق أوسطي لا يعترف بالعروبة هوية جامعة، ولا حتى بالإسلام، فالشرق الأوسط الكبير تتمثل فيه كل الملل والأعراق ولا يقتصر على العرب أو المسلمين.

من هنا يمكن القول: إن دعم هذا الحد الأدنى من التضامن العربي، سواء كان خليجيًا أم مغاربيًا أم عربيًا عامًّا من خلال الجامعة يبدو مهمًّا، على رغم كل الاعتراضات على الجامعة ومنهجية عملها.

في سياق قصة الإصلاح تبرز دائمًا مسألة التوافق أو الإجماع مقابل التصويت بالأغلبية. وهنا يمكن القول إن توافقًا على صيغة جديدة للتصويت تبدو مسألة صعبة، لأن الكثيرين يريدون صوتًا واحدًا لكل دولة، الأمر الذي لا يمكن قبوله من الدول العربية الكبيرة.

على هذا الصعيد طرح النموذج الأوروبي الذي يأخذ في الاعتبار عدد سكان الدولة في عدد نوابها في البرلمان الأوروبي، الأمر الذي لا يبدو مقبولًا عند دول عربية محدودة السكان. ولما كان قبول الكبار بالصيغة العادية (صوت لكل دولة) صعب إلى حد كبير، مقابل صعوبة إقرار صيغة السكان؛ لأن واشنطن لا تريدها لمخاوف قدرتها على تفعيل القرار العربي، فإن المراوحة ستبقى سائدة خلال المرحلة المقبلة، وذلك إلى حين بروز معطيات دولية تجعل بإمكان العرب أن يقرروا بأنفسهم ما يريدون، وعلى نحو يأخذ في الاعتبار توجهات جماهيرهم. ولن يحدث ذلك إلا في حال تراجع نفوذ الولايات المتحدة وبروز حالة من التعددية القطبية في العالم، الأمر الذي لا يبدو مستبعدًا بعد تورط واشنطن في العراق، وما جرى وسيجري على خلفية الحرب وتداعياتها.

=====

#صراع الانتخابات البلدية في تركيا

طه عودة 1425/2/11

2004/04/01

حقق حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه رئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان فوزًا كبيرًا في الانتخابات البلدية والمحلية بحصوله على أكثر من 43% من الأصوات، فيما واجه حزب الشعب الجمهوري المعارض هزيمة كبرى بحصوله على 14% من الأصوات؛ إلا أنه حافظ على سيطرته على مدينة أزمير.

لقد عانق الناخبون الأتراك حزب العدالة والتنمية مجددًا بشوق كبير ورجب طيب إردوغان بدوره رغم أن كافة استطلاعات الرأي العام قد أظهرت مسبقًا تقدم حزبه على كافة الأحزاب الأخرى؛ إلا أنه لم يهمل إجراء مؤتمرات جماهيرية في 55 ولاية تركية؛ بل جاهد من أجل كسب أكبر عدد من الأصوات الشعبية.

أما منافسه حزب الشعب الجمهوري (المعارض الوحيد في البرلمان)؛ فقد كان كالذي تقبل نتيجة الاستطلاعات واستسلم لها مسبقًا حيث إنه لم ير حاجة لإقامة مؤتمرات جماهيرية كافية تحت اعتبار منه أن مثل هذه المؤتمرات لن تغير النتيجة. مقابل ذلك؛ فإن مؤتمرات حزبي الحركة القومية والطريق القويم الجماهيرية لم تكن أقل من مؤتمرات إردوغان، والنتيجة أن الحزب الذي سعى أكثر ربح.

هناك تحليلات عدة تشرح خلفية هذه النتائج وأهمها أن الشعب حدد موقفه عند صناديق الاقتراع من خيارين وجدت تركيا نفسها في مواجهتهما:

الأول: أن تتبع نصيحة أتاتورك الذي أوصى بالانضمام إلى الحضارة الغربية من خلال الاتحاد الأوروبي.

والثاني: هو المحافظة على الوضع الراهن المغلق عن العالم الخارجي.

الأغلبية الساحقة من الشعب التركي وضعت نصب اهتمامها التالي:

1- أن تحصل تركيا على موعد لبدء المفاوضات الأوروبية الرسمية في نهاية العام الحالي.

2- وللحصول على هذا الموعد هم يدركون بضرورة حل المسألة القبرصية.

وفي هذا الإطار نرى أن المفاوضات الجارية حاليًا في سويسرا بين الجوانب التركية واليونانية على خطة كوفي عنان جذبت اهتمام الشعب التركي أكثر من الانتخابات المحلية.

والآن بالعودة إلى شرح نتائج الانتخاب نقول بأن الشعب يعتقد بأن حزب العدالة والتنمية هو تقدمي يجاهد بإخلاص لتغريب البلد وكسب عضوية الاتحاد الأوروبي بينما حزب الشعب الجمهوري يبذل جهده لمنع انضمام تركيا إلى الحضارة الغربية حيث إن أغلبية الناس تعتقد أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو أهم مشروع للجمهورية العلمانية حاليًا لتحقيق الديمقراطية، بينما تنظر إلى حزب الشعب الجمهوري على أنه من المسؤولين الرجعيين الذي يديرون الأحزاب اليسارية الهامشية، ويعرقلون الحل في قبرص مثل رؤوف دنكطاش. وهكذا فقد قال الشعب كلمته الأخيرة مصوتا علانية لحزب العدالة من أجل مكافحة الوضع الراهن مطالبًا إياه بحمل تركيا إلى الحضارة الغربية، فيما وجه صفة قوية ليس فقط للشعب الجمهوري؛ بل لكل من يحاول الدفاع والمحافظة على الوضع الراهن في البلاد.

حزب العدالة هو الفائز

لم يفاجأ الكثير من تصاعد أصوات حزب العدالة والتنمية، والسبب بسيط وهو أن الشعب بدأ يميل للوقوف بجانب الأقوى، ولكن من دون شك أن حزب العدالة قد فوجئ هو نفسه وشعر بالحزن بعد أن خيبت النتائج ظنه وهو الذي كان يعتقد بأنه سيحصل على 60-70% من مجمل الأصوات التركية وأيضًا إلى جانبه من أجروا مثل هذه الاستطلاعات. أما حزب الشعب الجمهوري المعارض؛ فإن نتائج أصواته أيضًا لم تكن غريبة، كما أن الأحزاب اليسارية التي تجمعت تحت لواء الحزب الواحد فإنها لم تف بالتوقعات التي كان محسوبة لها. حزبا الطريق القويم والحركة القومية في هذه الانتخابات المحلية أثبتا أنهما تمكنا من الحفاظ على أصواتهما نوعًا ما، فيما نجح حزب السعادة الإسلامي في رفع أصواته ولو قليلاً، بينما واصل حزبا الوطن الأم واليسار الديمقراطي نزيههما السياسي.

التأثير الأمريكي الإسرائيلي على الانتخابات التركية

ما أن أصبحت النتائج الأولية شبه مؤكدة حتى خرج رجب طيب إردوغان رئيس الوزراء وزعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم ليعلن بكل روح رياضية أمام أجهزة التلفاز التالي: "لن يصيبنا الغرور لأن التواضع من شيمنا.. هذه النتائج تؤكد أن الشعب صوت للاستقرار.. الانتخابات هي عيد الديمقراطية!".

في البداية نرغب بتحليل هذه الاستراتيجية الجديدة وأيضاً نصيب الصحافة التركية منها:

لا شك أن الأوساط التي تدير مشروع الشرق الأوسط الكبير والقائم أساساً على حماية الأمن الصهيوني سوف تفعل ما بوسعها من أجل تعيين الأدمغة التي روضتها ونزعت منها شريان القومية في مواقع صنع القرار. وفي هذا الإطار فإن أول استراتيجية لهذه الأوساط وظفتها في انتقاء استطلاعات الرأي العام والمبالغة بالتكهن بنتائج الانتخابات المحلية لتوحي أمام الشعب أن أصوات حزب العدالة والتنمية سوف تكتسح بقية الأحزاب.

وفي استراتيجية دعائية أخرى منها كانت عبر التحكم عن بعد في الصحافة التركية والتي برزت في الشعار المشهور (إذا كنتم تريدون خدمات جيدة توجهوا إلى حزب العدالة والتنمية) ولا سيما أنه الشعار الذي دأب رجب طيب إردوغان على المجاهرة به في كل مؤتمر جماهيري أجراه تحت رأي: "الاستقرار في تركيا يمر عبر انتخاب حزب واحد يديرها".

وإذا ما دققنا في التصريحات التي كانت تصدر من مرشحين هذا الحزب الذين كانوا ينتقلون من تلفاز إلى آخر نرى بوضوح الجهود التي بذلها الإعلام التركي منذ شهر تقريباً في تحريك وتحويل الرأي العام إلى اتجاه واحد ومعين، وهو حزب العدالة والتنمية، حيث إنه ضمن هذه الفترة استقبل تقريباً كل مرشحين الحزب الحاكم مقابل استقبال روتيني لزملاء الأحزاب الأخرى، وذلك بهدف أن تترك لدى الرأي العام انطباعاً أن "حزب العدالة هو الأقوى في تركيا". وللأسف الشديد؛ فإن المواطن التركي انقاد لهذه اللعبة الإعلامية وخضع بدوره مغناطيسياً لتأثيرها .. وبما أنه دوماً يقف بجانب الأقوى فقد أختار حزب العدالة والتنمية.

وهكذا نرى بأن الإرادة التي تحكم العالم اليوم وتستغل نعمه تمكنت مجدداً من اختراق الجدار الشعبي التركي لتكليل السيناريو الذي حضرته في هذا الاتجاه بالنجاح الكبير.. والفائز كان من وافق على ارتداء القميص الذي تقصده أمريكا وإسرائيل!.

وماذا عن الاستقرار؟ يبدو وكأنه حلم صعب التحقيق في ظل الاستعمار السياسي الأمريكي الإسرائيلي الحالي لتركيا

#المسكوت عنه في قمة تونس المؤجلة !!

عاصم السيد 1425/2/16

2004/04/06

ليس من السهل العثور على أجوبة قاطعة عن الأسباب الحقيقية لتأجيل القمة العربية التي كان مقرراً عقدها مؤخراً في تونس، فالنظام الرسمي العربي يعمل تقليدياً على مستويين: سياسة تمارس علناً، وأخرى تمارس في الخفاء؛ الأولى فارغة المضمون، والثانية هي السياسة الحقيقية المعتمدة.

إن القمة العربية أُجّلت لغير الأسباب التي أُعلن عنها؛ فمن غير المتصور أن تلغى القمة لأن وزراء الخارجية اختلفوا حول الإصلاح والتطوير وحقوق المرأة والمجتمع المدني، كما ذكر الإعلان التونسي؛ فهذا الكلام لا ينطلي على أحد.

إن غياب المصارحة هو السبب، فقبيل ساعات من وصول القادة العرب للمشاركة في قمتهم الدورية في تونس، قررت الدولة المضيفة تأجيلها لأجل غير مسمى بسبب ما اعتبرته تبايناً شديداً في الرؤى حول قضايا الإصلاح، هذا إقرار خطير؛ لكن الأخطر منه هو الأسباب التي لم يعلن عنها تفصيلاً وبوضوح حتى الآن.

سؤال لا بد أن يعرف كل مواطن من أبناء الأمة العربية الإجابة عنه، فهذا حقه الذي حُرّم منه لسنوات طويلة تمتد إلى زمن تأسيس جامعة الدول العربية 1945، ولم يعد ممكناً أن يستمر هذا الحرمان لأجل غير مسمى كما هو حال تأجيل القمة العربية لأجل غير مسمى.

لقد ظل مجمل العمل العربي المشترك ومجمل أداء النظام العربي ومؤتمرات القمة وغيرها من الاجتماعات العربية أسيرة حرص شديد من الحكومات العربية على "سرية" ذلك العمل وتلك الاجتماعات والمؤتمرات، وخلف هذه السرية التي هي السمة العامة لكل ما يتعلق بالمعلومات العربية كان "التستر" هو العامل الحاسم على كل أداء النظام العربي، إلى درجة أن البعض من أعداء النظام العربي خاصة وأعداء أي عمل تجمعي عربي عامة أخذ يحمل الجامعة العربية والنظام العربي مسؤولية الفشل

والعجز، من دون وعي بأن خلف هذا الفشل والعجز تقف الدول العربية متحملة وحدها المسؤولية.

مسؤولية الجامعة العربية والنظام العربي تتلخص في الحرص على سرية المداورات والاجتماعات والمواقف والتستر على الأخطاء، وعدم تسمية المسؤوليات.

مسؤولية الجامعة والنظام العربي هي غياب المصارحة والمكاشفة والعلنية، وغياب ديمقراطية العمل العربي، والإبقاء على هذا العمل "سلطويًا" حتى النخاع والحيلولة دون المشاركة الشعبية فيه، بحيث انحصر العمل العربي في الحكومات من دون الشعوب. وإذا كانت الحكومات تجامل بعضها بعضًا والجامعة تتسر على الحكومات؛ فإن الضحية ليس فقط الجامعة ولا النظام العربي ولكن الحاضر العربي كله والمستقبل العربي كله!

هذه المرة نطالب بكشف الحقائق وتحديد المسؤوليات لأن قرار تأجيل قمة تونس ليس مجرد قرار بتأجيل قمة، ولكنه قرار بتأجيل "أمة" عن الخوض في تحديات المستقبل نظرًا لأهمية القضايا التي كانت مطروحة على تلك القمة، وهي قضايا الإصلاح الداخلي وإصلاح النظام العربي وقضايا مستقبل العراق ومستقبل القضية الفلسطينية. وطالما أن القادة العرب يتصرفون بهذه السرية؛ فمن حقنا أن نصدق الأنباء التي ذكرت أن تونس أجلت عقد القمة العربية حتى تتجنب مشاركة وفد فلسطيني يضم ممثلين عن حركات المقاومة الإسلامية "حماس"، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة.

ومن حقنا أيضاً أن نربط بين تأجيل القمة واغتيال رمز المقاومة الفلسطينية الشيخ (أحمد ياسين) وأن نصف تأجيل القمة بأنه "اغتيال" لهذا الزعيم للمرة الثانية.

ومن حقنا أيضاً أن نصدق ما يقال بأن موعد انعقاد اجتماع القمة سبقه قول بأن العرب "سيقدمون المخرج لإسرائيل من مأزقها باغتيال الشيخ (أحمد ياسين). ونعلم بالطبع أن دول الجامعة العربية تتخذ إجمالاً موقفاً سلبياً إن لم يكن عدائياً تجاه المقاومة الفلسطينية.

لو انعقدت القمة العربية في موعدها المضروب لما توفر لها خيار سوى تأييد التوجه الثأري لمنظمات المقاومة الفلسطينية بأسلوب العمليات الاستشهادية، وفي هذا

السياق ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن الوفد الفلسطيني إلى القمة كان يضم ممثلين لفصائل المقاومة وتحديداً: "حماس"، و"الجهاد الإسلامي"، و"فتح"، و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين".

الضغوط الأمريكية نسفت القمة

يرى فريق كبير من المحللين السياسيين العرب أن ضغوط الولايات المتحدة على تونس نسفت القمة العربية بسبب عزم القمة المؤجلة على طرح مشاريع إصلاح تتعلق بالعالم العربي لا بالشرق الأوسط الكبير الذي تروج له واشنطن.

وقد أكد وزراء خارجية عرب قبل مغادرتهم تونس أن أبرز أسباب إرجاء القمة انزعاج أمريكي من ورقة إصلاحية تم التوصل إليها بعنوان (الإصلاحات في الوطن العربي) فيما كانت واشنطن تريد أن تظل تحت عنوان (الإصلاحات للشرق الأوسط الأكبر) فطلبت التأجيل .

وقال هؤلاء الخبراء إن الخلافات حول النص لم تكن السبب في نسف القمة إذ ليس بين المشاركين من كان سيأخذها إلى تحرير فلسطين أو إلى مواجهة الإدارة الأمريكية طلباً لتحرير العراق؛ بل إن تونس أرجأت القمة على الرغم من أن الوفود العربية نزلت عند رغبة المضيف التونسي وأضافت مقاطع مما اقترحه حول آخر المطالب الأمريكية المتصلة بمشروع الشرق الأوسط .

و معروف أن القادة العرب كانوا يريدون من القمة إعادة إطلاق مبادرة ولي العهد السعودي السلمية (قمة بيروت 2002) وطرح أفكارهم بشأن الإصلاح السياسي كرد على الخطط الأمريكية .

الملفات الخطرة

لم يكن هناك كثير تفاؤل بما يمكن أن تصل إليه القمة المجهضة في ملفاتها الرئيسية الثلاثة: فلسطين والعراق وقضايا الإصلاح سواء إصلاح جامعة الدول العربية أو الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل الأقطار العربية. كان التوقع ينصب على شيء من التشدد اللفظي المبرر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خاصة على ضوء جريمة اغتيال الشيخ (أحمد ياسين). وشيء من التراجع اللفظي في الملف العراقي بالنظر إلى أن السقف الذي بلغته قمة شرم الشيخ الماضية في مارس 2003

يصعب الوصول إليه في ظل الظروف الراهنة. أما ملف إصلاح جامعة الدول العربية فكانت التوقعات المبنية على توجهات المجلس الوزاري الأخير الذي انعقد في شهر فبراير الماضي تُشير إلى تبني صيغة عامة أَلْفَهَا العرب كثيراً في مؤتمرات القمة، تُفيد بالموافقة على توجهات الإصلاح ومقترحاته من حيث المبدأ مع إحالة الأمر برمته إلى مزيد من الدراسة. وأما بخصوص الإصلاح الداخلي فكان المنتظر أن تُقر القمة الحاجة إليه وتُظهر أن دولها ماضية في طريقه، رافضة إملاء الإصلاح عليها من الخارج، مؤكدة على المضي قدماً في خطط للإصلاح تتبع من داخلها وفق الظروف الخاصة بكل بلد عربي.

كان النظام العربي قبل القمة بشهور قد أظهر مؤشرات على تراجع واضح بعد احتلال العراق. فقد كان المتوقع أو على الأقل المأمول أن تُعقد قمة عربية استثنائية بعد واقعة الاحتلال التي لا تُعد بأي معيار واقعة مألوفة في النظام العربي، خاصة وأن بروتوكول دورية القمة ينص على إمكانية عقد مثل هذه القمم الاستثنائية إذا طرأت مستجدات تتعلق بالأمن القومي العربي بشرط أن تدعو إليها دولة عضو بالجامعة العربية أو أمينها العام وموافقة ثلثي الأعضاء على هذه الدعوة، لكن أحداً لم يدعُ إلى قمة استثنائية مع أن انعقاد القمم كان يحدث لأسباب أهون بكثير من واقعة كاحتلال العراق.

أسباب ساعدت على نسف القمة

إن إدراج كل مشاريع الإصلاح العربية سواء منها المتعلقة بالأنظمة العربية ، أو تلك الخاصة بالجامعة العربية على جدول أعمال واحد في مؤتمر قمة دورية ، كان له أثر واضح فيما حدث؛ فالمفروض أن القمة تبحث المشكلات التي واجهتها الدول العربية في عام مضى وما تم بشأنها ، ثم تخصص قمة استثنائية لدراسة مشاريع الإصلاح ، وقد أدى ذلك إلى تفعيل الخلافات في وقت غير مناسب ثم انفجارها وتأجيل القمة .

أحد أسباب نسف القمة أيضاً هو تردد وزراء الخارجية العرب في اتخاذ الخطوة الأولى باتجاه الإصلاح في اليومين اللذين أُجريت خلالهما المحادثات التحضيرية للقمة، إلى جانب عدم التوصل إلى بيان مشترك حول مبادئ التغيير السياسي وإعادة صياغة موقف الجامعة العربية من السلام مع إسرائيل؛ فالزعماء العرب انقسموا

حيال مسألة الإصلاح السياسي إلى فريقين: الأول يرفض تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية العربية. والثاني يؤكد أن الدعوة إلى التغيير ليس حكراً على واشنطن، مطالبين بنشر الدعوة إلى الديمقراطية في كامل العالم العربي. إن الخلاف لم يكن حول الإصلاح فحسب، بل حول مسألة استئناف المفاوضات العربية . الإسرائيلية، خاصة أن الفلسطينيين والأردنيين رفعوا اقتراحاً بذلك بالرغم من اغتيال إسرائيل للشيخ (أحمد ياسين)، غير أن لبنان وسوريا، رفضتا ذلك. كما أن وزراء الخارجية العرب شعروا بالانزعاج من الطريقة التي يحاول بها أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى الدفع نحو الإصلاح داخل الجامعة معتبرين أن موسى يرغب فقط في تعزيز دوره.

الانسحاب هوية عربية

إنها لعنة الانسحابات التي فرضت نفسها على العمل العربي المشترك؛ ففي اجتماعات تونس الأخيرة مرة انسحب عمرو موسى، ومرة انسحب وزير خارجية الكويت احتجاجاً على الأمين العام، ومرة انسحب محمد بن عيسى بعد ما قال للأمين العام إنه يرفض الدروس من أي كان، وعندما عاد الشيخ محمد صباح السالم إلى القاعة قال إن الكويت تصر على أن يكون الأمين العام المساعد كويتيًّا، وأن يتولى بالتحديد شؤون المال، وتم الاتفاق على إعادة "الرقابة الداخلية" في الجامعة التي كان قد أسسها الشاذلي القليبي للنظر في قرارات الأمين العام ورفضها أو تبريرها.

إن الخلافات العربية ليست وليدة اليوم؛ بل بدأت مع نشأة الجامعة العربية رغم أن عدد أعضائها لم يتجاوز سبع دول آنذاك، فاختلف العرب عام 1948 كان وراء نكبة فلسطين التي تبعتها نكبات أخرى آخرها احتلال العراق. فهذه "الحالة الصراعية" والانسحابات العربية تلقي بظلالها الكثيفة وتؤثر سلباً في القضية الفلسطينية وما تتطلبه من تضامن عربي يكفل لها الدعم المطلوب معنوياً وسياسياً ومادياً.

أزمة بروتوكولية

الرئيس التونسي طلب تدخلاً مصرياً لضمان حضور ولي العهد البحريني على الأقل للقمّة بدلاً من ملك البحرين وذلك في إطار أزمة بروتوكولية حساسة أثارها

البحرينيون في كواليس التحضيرات، إلا أن الرئيس التونسي استشاط غضباً عندما وصله قرار بحريني بأن يتولى وزير الخارجية البحريني عملية تسليم رئاسة القمة في جلسة الافتتاح وهو ما اعتبرته تونس إساءة بالغة لها.

على العموم ينبغي التأكيد على أن إلغاء القمة أو عقدها لم يكن بيد تونس فالدولة المضيفة لا تملك أن تلغي القمة، وإن كانت غير قادرة فأمامها خياران: إما ترحيلها لدولة أخرى مثلما صار عندما تنازلت الإمارات للبنان في العام 2002، أو أن تحيلها إلى مقر الجامعة العربية في القاهرة مثلما حصل في البحرين العام 2003؛ لذا فإن تصرف تونس يمثل خطأً إجرائياً وقانونياً، وحاولت مصر استيعاب الأمر ولملمة الموضوع بدعوة لقمة عاجلة وإلا سيفرط عقد القمة، خصوصاً أن الرئيس المصري (حسني مبارك)، مهتم بالحفاظ على قرار قمة القاهرة في العام 2000 بدورية انعقاد القمة . الرئيس التونسي ألغى القمة بذريعة أنه يقدر أنها لن تستجيب للمطالب التي عاد بها من واشنطن .

في النهاية نؤكد على أن هناك شواهد عدة على أن ثمة أطرافاً عربية فقدت حماسها للعمل العربي المشترك، وأثرت أن تصطف في مواقع أخرى خارج السرب العربي بمنظمتها؛ لاعتقادها أن ذلك أدعى لتأمينها وأحفظ لمصالحها في المدى البعيد، وهي تلك التي تتخرط فيما سُمي مؤخراً بالعالم العربي الجديد، تميزاً لها عن العالم العربي القديم الذي تقوده مصر وسورية والسعودية، وهذه الأطراف دفعت باتجاه التأجيل ورحبت به .

=====

#واشنطن .. وتعميم النموذج التركي

عاصم السيد 1425/3/5

2004/04/24

الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاقها مبادرتها "الشرق الأوسط الكبير" للإصلاح في العالم العربي والإسلامي لا تستهدف مجرد القول والدعاية؛ ولكنها تعني ما نقوله، وتسعى إلى التنفيذ، وضمن الأطر التنفيذية للمبادرة الأمريكية تستضيف مدينة اسطنبول التركية خلال هذه الأيام مؤتمراً حول الديمقراطية في العالم الإسلامي..

تشارك فيه قيادات حكومية، وزعماء ومسؤولون من الدول الإسلامية، والمبادرة التي أعلنتها الولايات المتحدة اعتبرت تركيا إحدى الدول القائدة في المنطقة، واعتبرت أن نظامها الإسلامي الحاكم الآن عبر حزب العدالة والتنمية هو نموذج مثالي يجب أن يسود العالم العربي والإسلامي.

وقد أعربت واشنطن عن رغبتها في أن يخرج من تركيا عشرات ومئات الدعاة والوعاظ ليدعوا إلى النموذج الإسلامي التركي ومزاياه، وأن يساهموا في محو الأفكار المتطرفة السائدة في الذهنية العربية والإسلامية، ويستبدلوها بأفكار تركية متصالحة مع العلمانية.

والسؤال الذي نحن معنيون بالإجابة عنه في هذه السطور هو: لماذا هذا التركيز الأمريكي على تركيا؟ وما هي النقاط التي تثير إعجاب واشنطن في النموذج التركي؟ وما هي إمكانيات نجاح تركيا في أن تقود العالم الإسلامي؟

تركيا في التصور الأمريكي

كانت واشنطن دائما داعمة ومؤيدة لوجود تركيا في حلف شمال الأطلسي؛ كي تعمل كعازل بين الاتحاد السوفييتي (سابقاً) وبين أوروبا والخليج العربي في عهد الحرب الباردة.

ونظرت واشنطن بعد ذلك لأنقرة على أنها يمكن أن تلعب دور الموصل داخل الاتحاد الأوروبي للمصالح الأمريكية. والولايات المتحدة تعلن في كثير من المناسبات أنها تؤيد انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي؛ لأنها تعتبر النموذج الإسلامي في تركيا الأفضل والأمثل في العالم الإسلامي، وترغب في تقوية ودفع هذا النموذج العلماني لكي يهيمن على المنطقة والعالم العربي والعالم الإسلامي.

الولايات المتحدة تريد أن يمارس المسلمون دينهم، وأن يذهبوا إلى مساجدهم ويعبدوا الله بشرط واحد: هو الفصل بين الدين والدولة، وهو النمط القائم في الولايات المتحدة نفسها، ولكنه غير قائم في العالم الإسلامي سوى في تركيا، وواشنطن ترى أنه لو نجحت التجربة الإسلامية التركية، وانتشرت في العالم الإسلامي؛ فإن مستقبل الأحزاب الإسلامية سوف يصبح كمستقبل الأحزاب المسيحية في ألمانيا ودول أوربية

أخرى؛ فهذه الأحزاب بدأت كأحزابٍ دينيةٍ، وانتهى بها الأمر إلى أن أصبحت أحزابًا معتدلةً لا يكاد الدين يصيغ توجهاتها.

تركيا ورقة للتغطية على إسرائيل

الولايات المتحدة الأمريكية نظرت في العالم الإسلامي فلم تجد أية ورقة يمكن أن تلعب بها وتروجها على أنها النموذج والمثل؛ لأن العرب كلهم راسبون في المجال السياسي والديمقراطية، وفي نفس الوقت؛ فإن واشنطن ترغب في أن تصبح إسرائيل هي القائد والزعيم في العالم العربي والإسلامي، ويتم تعميم نموذجها ليكون هو السائد، ولكن عيب هذا النموذج أنه مرفوضٌ عربيًا وإسلاميًا، وهناك استنفارٌ شديدٌ لمواجهته، وهو استنفارٌ عقائديٌّ في الأساس، وبالتالي كانت واشنطن في حاجةٍ إلى افتعال شبهةٍ إسلاميةٍ في الموضوع؛ فلم تجد ضالتها إلا في النموذج التركي ليطمئن الحديث بشأنه عن الماضي والتاريخ، والدولة العثمانية الإسلامية، وترغب واشنطن أن تأخذ تركيا كغطاءٍ لإسرائيل ليقوم الطرفان بقيادة التغيير في العالم العربي والإسلامي؛ حتى تختفي الحساسية ضد الصهاينة لو دخلوا هذا المعترك وحدهم.

وقد يقول قائل ألا تخشى واشنطن من أن تلعب بورقة تركيا فيقلب السحر على الساحر، وتتأصل الهوية الإسلامية في تركيا وينتصر الإسلام على العلمانية الكمالية المتطرفة هناك، ويكون في ذلك خسارة محققة وفارقة للغرب كافة، والإجابة على هذا السؤال تقول: إن أمريكا لا تخاف من عودة تركيا للإسلام؛ فهي مطمئنة تمام الاطمئنان أن الجيش ومؤسسات الحكم العلمانية المتطرفة بما فيها مؤسسة المال والتجارة التي يسيطر عليها يهود الدونمة، ثم مؤسسة الصحافة العلمانية المتطرفة كل هؤلاء سيقفون بشدة ضد استعادة تركيا لهويتها الإسلامية .

وكأن الأمريكيان يقولون: فنلعب مع أردوغان الذي ليس لديه إلا مساحة محدودة ليلعب فيها، وما دام أردوغان وحزبه يلعبون في هذه المساحة المحدودة فلا خوف منهم، ولو خرجوا عن الإطار فمن الممكن الانقراض عليهم بسهولة، والإطاحة بهم كما تمت الإطاحة قبل ذلك بأربكان وحزب الرفاه؛ أي أن أربكان وحزب العدالة والتنمية ما هما إلا ورقة يتم اللعب بها أمريكيًا لتحقيق هدفٍ معينٍ، ثم يتم القذف بها

بعد ذلك بعيدًا كما فعلوا مع صدام تمامًا؛ حيث أغروه ودفعوه للحرب مع إيران، ثم غزو الكويت، وكان في ذلك هلكته، وبعدها تخلصوا منه.

أردوغان ..تباين وانقسام

انقسم الرأي في أردوغان وحزب العدالة والتنمية إلى فريقين؛ الفريق الأول: يرى أن مشروع العدالة والتنمية هو تنازلٌ عن مشروع الحركة الإسلامية، بل خيانةٌ له، ورهانٌ على العلمانية الإسلامية، ورغبةٌ في العيش تحت الأضواء، وإرضاءً للعسكر، واستسلامٌ للعلمانية، ويقولون إن أردوغان وزملاءه -في سبيل تحقيق ذلك- يتنازلون عن الثوابت الإسلامية؛ لدرجة أن أردوغان بعد فوزه مباشرة؛ وفي جولته الأوروبية أفرط في رمضان حتى لا يتعارض ذلك مع دعوته على مائدة الغذاء، وحتى لا يوصف بالتطرف لأنه صائمٌ في رمضان، كما يقولون إن تنازلاته في مجال الحجاب تدل على هذا التنازل؛ لأنهم لم يقفوا الموقف الإسلامي الذي كان ينتظره الكثيرون.

والفريق الثاني يرى أن أردوغان وحزبه استمرارٌ وتواصلٌ مع المشروع الذي بدأه مندريس، واستأنفه ديميريل، ثم تورغوت أوزال، ووصل إلى ذروته مع أربكان، وهو مشروع مصالحة تركيا الحديثة مع تاريخها، وهويتها من خلال الحد من التطرف العلماني للدولة في عدائها للدين في مسعى لاستبدال علمانية متطرفةٍ بأخرى معتدلة؛ هي أقرب إلى النوع الأوروبي الذي يغلب عليه الحياد إزاء المسألة الدينية، وهذا الطريق الثاني يعلل أسباب اكتساح الحزب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وتشكيله للأغلبية البرلمانية ليس لتساهله دينيًا، وتخليه عن الثوابت، وإنما جاء استقطابه لقطاعٍ واسعٍ من اليمين العلماني، وكذلك اليسار لأن أحزاب اليمين واليسار أصبح الجميع يعرف فسادها، وعجزها عن تقديم حلولٍ لمشاكل البلاد الكبرى، كما استقطب الحزب ثلثي الأكراد؛ بالإضافة لجمهوره الطبيعي من الإسلاميين. كل هؤلاء رأوا في العدالة والتنمية إنقاذًا لتركيا من الفساد الاقتصادي، أو من الحرب الأهلية مع الأكراد.

تطوير الآليات

النظر في الشعارات التي رفعها زعماء حزب العدالة والتنمية من أن حزبهم ليس حزبًا دينيًا، ومحاولتهم التأكيد على التوافق بين الإسلام والعلمانية.. كل ذلك جاء بعد أن

وعت الحركة الإسلامية التركية أن الاستمرار بنفس السياسات والوجوه ليس من شأنه إلا استمرار الحصار والضغط العلماني، ولذلك لم يكن أمامهم إلا تغيير السياسات، والإتيان ببرامج وأفكارٍ جديدةٍ.. كل هذا في إطار أن حصدتهم لأصوات الناخبين لم يأت نتيجة الشعارات التي رفعوها، وإنما من إنجازاتهم في البلديات التي وفرت الخدمات المتنوعة للجماهير في اسطنبول مثلاً، وهكذا كان هدف حزب العدالة والتنمية هو تجنب وقوع السيف العلماني على رؤوسهم مع الاستفادة من تجارب الماضي؛ خاصة وأن الإسلاميين في عددٍ من الدول العربية اضطروا إلى الإقدام على مواءمةٍ من هذا النوع حتى استطاعوا الاشتراك في الانتخابات والوصول للبرلمان، وهكذا فإن ما عليه غالبية المحليين والمراقبين هو أن حزب العدالة والتنمية هو امتداد متطور لتراث الحركة الإسلامية، مع مرونةٍ أكبر في التعامل مع مؤسسات المجتمع، والسياسات المحلية والدولية .

=====

#الإصلاح الأمريكي يحقق هدف من؟

مصطفى محمد الطحان 1425/3/6

2004/04/25

منذ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) مشروعه (الشرق الأوسط الكبير).. والصحف على اختلاف اتجاهاتها تكتب مطولاً حول هذا المشروع.. بين مؤيد ومخالف..

وبعد قراءتي لكل ما وقع تحت يدي من هذه المقالات وصلت إلى نتيجة أحببت أن أقدمها للسادة القراء؛ فقد تكون فكرة مفيدة بينون عليها.. أو لا تكون كذلك فينسونها. التاريخ يعيد نفسه

- إن هذا المشروع الذي أطلق عليه (الشرق الأوسط الكبير أو الأكبر).. ما هو إلا نسخة معدلة منقحة للمعاهدات الاستعمارية التي بدأت بغزو نابليون لمصر وإعلانه بأنه جاء ومعه مطبعة لتحرير الشعب المصري من جور الدولة العثمانية واستبدالها وتحرير المصريين وتنويرهم.. وبعد دخوله إلى مصر ليحرر المصريين توجه نحو

فلسطين وفي طريقه وجه نداءه الشهير إلى يهود العالم.. يخبرهم ويطمئنهم أنه إنما جاء لإيجاد وطن قومي ليهود العالم في فلسطين.

- والمشروع استمرار لاتفاقيات الشريف حسين مع الإنكليز الذين وعدوا بتشكيل إمبراطورية عربية تضم جميع الدول العربية يكون الشريف حسين على رأسها.. مقابل أن يعلن الشريف حسين الثورة ضد الدولة العثمانية، وأن تنضم القوات العربية إلى قوات الحلفاء..

ونفذ الشريف حسين ما اتفق عليه.

أما دول الغرب فقد عقدت معاهدة (سايكس - بيكو) السرية عام 1916 لاقتسام الأرض العربية والإسلامية، وأعطت بريطانيا لليهود وعد بلفور عام 1917 وأرسلت هربرت صموئيل اليهودي الصهيوني مندوباً سامياً إلى فلسطين ليحوّلها إلى إسرائيل عام 1948.

وفي عام 1918 وبينما كان الشريف حسين يتهيأ للجلوس على عرش إمبراطوريته.. كان الجنرال النبي قائد القوات المشتركة للحلفاء يدخل القدس، ويعلن على رؤوس الأشهاد انتهاء الحروب الصليبية. وقال: لم تنته هذه الحروب يوم أعاد صلاح الدين القدس إلى هويتها الإسلامية؛ بل انتهت اليوم عندما أعادها النبي إلى هويتها الصليبية.

وفعل مثل فعله وقال مثل قوله الجنرال غورو الفرنسي وهو يدخل دمشق.. ويقف على قبر صلاح الدين ويقول: ها قد عدنا يا صلاح الدين..!

- والمشروع استمرار لكل الفيتو الأمريكي ضد حقوق المسلمين والعرب وأهل فلسطين، ولكل التأييد لمشاريع الصهاينة في استيلائهم على فلسطين وتشريد شعب فلسطين، وتمكين إسرائيل من المنطقة، وتقوية ترسانتها النووية وتزويدها بأكثر ترسانة من نوعها في المنطقة.

- والمشروع ليس مشروعاً أمريكياً؛ فأمريكا اليوم مجرد قائد للصليبيين كما كانت يوماً إنكلترا وكما كانت قبلها فرنسا وهولندا والبرتغال.

إنه مشروع استعماري يمثل جميع القوى الغربية.. وعليه فسيعرض المشروع الذي أعدته أمريكا على قمة مجموعة الثماني الكبار في جورجيا الأمريكية الصيف المقبل،

وعلى قمة الاتحاد الأوروبي السنوية، وعلى قمة حلف الأطلسي الصيف المقبل في استانبول.. ولقد نكر وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد أن استراتيجية أمريكا للحرية بدأت تلقى قبولاً في أوساط الأطلسي بحيث تتمدد مظلتها العسكرية نحو الجنوب لتشمل كامل المنطقة العربية من المغرب وحتى البحرين.

- الأمر يختلف كلياً عن ما تقوله أمريكا؛ فالقضية هي هيمنة استعمارية جديدة تحت اسم جديد.. على المنطقة الإسلامية التي ستكون نقطة التركيز الأولى للدولة العظمى الوحيدة في العالم، لعقود عدة مقبلة، سواء كان قاطن البيت الأبيض من المحافظين الجمهوريين أو من الليبراليين الديمقراطيين كجون كيري.

لقد طالبت صحف واشنطن بوست ونيويورك تايمز مرشح الرئاسة الديمقراطي جون كيري بتوضيح موقفه من العراق، باتجاه الإعلان بأنه لا ينوي التخلي عن العراق في حالة فوزه بالانتخابات(1).

قراءة موضوعية للمشروع

القراءة الموضوعية للمشروع لا تعزله عن موقعه وسياقه في السياسة الأمريكية. وما تتضمنه من أهمية إحداث تغييرات جوهرية في الشرق الأوسط عبر إقامة نظم ديمقراطية في دوله ليس جديداً؛ وإنما له جذوره التي تمتد إلى عام 1992 حين أعد بول وولفوفيتز مساعد وزير الدفاع آنذاك ديك تشيني (في ولاية جورج بوش الأب) دراسة حول توجهات سياسة الدفاع في الولايات المتحدة، دعا فيها إلى إعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية، بعدما خلت لها الساحة، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين، ودخول العالم في حقبة القطب الأوحده. في تلك الدراسة تحدث وولفوفيتز عن ضرورة منع ظهور أي منافس للولايات المتحدة في الساحة الدولية، ودعا إلى الاهتمام بتوسيع مناطق الديمقراطية والسلام في العالم. وقد شاءت المقادير أن يصبح وولفوفيتز نائباً لوزير الدفاع في الإدارة الحالية، وتشيني نائباً لرئيس الجمهورية.

في عام 1997 تأسس المركز الذي تبنى مشروع القرن الأمريكي الجديد، وأصدر مؤسسوه آنذاك (إعلان مبادئ) ركز على أهمية الدور الأمريكي في قيادة العالم،

وضرورة إقامة نظام عالمي (موال لأمتنا ورخائنا ومبادئنا). وتحدث عن نقطتين أخريين هما:

- التعاون مع الحلفاء الديمقراطيين في النظم المعادية لمصالحنا وقيمنا (الموجودة في الشرق الأوسط أساساً).

- وتعزيز قضية الحرية السياسية والاقتصادية في الخارج.

في عام 1998 وجه (18) من الشخصيات الأمريكية رسالة إلى الرئيس كلينتون طالبوه فيها بوضع استراتيجية جديدة تحمي مصالح أمريكا وحلفائها وتحقق الدفاع عن القيم الأمريكية. ودعوا صراحة إلى إسقاط النظام العراقي، منبهين إلى فشل سياسة احتوائه، وكان من بين الموقعين على تلك الرسالة أشخاص أصبحوا يحتلون مناصب مهمة في الإدارة الأمريكية الحالية، منهم رامسفيلد وزير الدفاع ونائبه وولفوفيتز وزلماي خليل زاده، الذي صار مبعوث الإدارة الأمريكية في أفغانستان، ثم سفيراً في كابول، وريتشارد بيرل عضو مجلس الدفاع (استقال مؤخراً).

في سنة 2002 وبعد أحداث سبتمبر أعلن الرئيس بوش استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي ركزت في فصلها السابع على أهمية توفير البنية الأساسية للديمقراطية في الشرق الأوسط، وتوسيع دائرة التنمية لإنضاج مجتمعات المنطقة.

هذا التراث الذي تراكم منذ أوائل التسعينيات، وأسهم فيه خبراء الدفاع مع عناصر المحافظين الجدد (وكلهم من الصقور) احتل مكانة في عقل الإدارة الراهنة، خصوصاً أن كثيرين ممن صنعوا ذلك التراث أصبحوا من أعمدة تلك الإدارة. وقد امتد تأثيره إلى أروقة وزارة الخارجية، حتى صار يشكل الوعاء الأساسي الذي خرجت منه مبادرة المشاركة في الشرق الأوسط التي أطلقها في العام الماضي كولن باول وزير الخارجية، ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي نحن بصددده. وهو ما يعني بصريح العبارة أننا بصدد حلقة في مسلسل طويل يفتقد إلى البراءة، وأن المشروع من أوله إلى آخره لا يستهدف تلبية لأشواقنا الوطنية كما يزعم الذين يريدون استغلالنا، وإنما هو توسل بتلك الأشواق وتوظيف لها يراد به إحداث تغييرات في هيكل المنطقة وبنيتها بما يظن أنه يخدم الأمن القومي الأمريكي، ويصب في (اختراع الشرق الأوسط) ورفع ألوية القرن الأمريكي عليه(2).

لقد حان الوقت

ومما زاد الصورة جلاء الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي أي

إيه) جيمس ولسي الذي قال: إن الوقت قد حان لكي تستبدل الولايات المتحدة جميع الأنظمة العربية.

وأشار ولسي في كلمة ألقاها خلال مناظرة كبيرة نظمها اتحاد الطلبة في جامعة أوكسفورد البريطانية إلى أنه حان وقت إصلاح الأخطاء التي ارتكبتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتعاملها مع الحكومات العربية الحالية وذلك بسبب تعطشها للطاقة والنفط، وأضاف أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تخطط لإزالة الأنظمة العربية الحالية وأن تجد بدائل للطاقة.

وقال ولسي في مناظرة (الحرب على الإرهاب): إن الدول العربية تقسم إلى قسمين: إما ديكتاتوريات مطلقة، أو أنظمة لأسر محدودة تتولى الحكم بأسلوب بيروقراطي متخلف لا يترك أي مجال للمشاركة السياسية.

وقال: إن الحرب التي تنوي الولايات المتحدة شنها على العراق لا ترتبط بالضرورة بموضوع أسلحة الدمار الشامل، بل هي (أساس لنشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي).

وهاجم الرئيس السابق لـ(السي أي إيه) الحكومات العربية قائلاً: ما إن ننتهي من الصداميين، حتى ننتقل إلى المباركين (في إشارة إلى مصر) ومن ثم إلى السعوديين. نريد تحرير الشعوب العربية والإسلامية من أنظمة حكمها.

كلمة أخيرة

يريدون تحرير الشعوب العربية، كما حررت فرنسا مصر.. وكما فعلت بريطانيا وفرنسا في إسقاط دولة الخلافة العثمانية واقتسام أراضيها تحت شعارات براقية مثل التحرير والتنمية والتجديد.. وكما فعلوا جميعاً بفلسطين التي مازال يتعرض شعبها للتصفية..

ولا ضير أن يفعلوا إذا كانت الحكومات العربية راضية!!(1)مجلة الوسط اللندنية

2004/2/23

(2) المكر والاستعباط في المشروع الأمريكي - فهمي هويدي (2004/3/9).

=====

#لماذا تفشل مشروعات الإصلاح!؟

د. محمد مورو 1425/3/10

2004/04/29

منذ أن طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش ما أسماه الشرق الأوسط الكبير والذي من المفترض أن تتبناه مجموعة الدول الثماني الكبار في العالم في مؤتمرها القادم، منذ ذلك الحين تبارت حكومات وجماعات ورموز ثقافية وسياسية في طرح تصورات وعقد مؤتمرات وإصدار توصيات حول مشروعات للإصلاح، ولكن الحقيقة أن كل هذه المبادرات محكوم عليها بالفشل لأسباب كثيرة واقعة في بنية هذه الحكومات والجماعات الثقافية والسياسية ولأسباب تتصل بإغفال العنصر الرئيس للإصلاح والنهضة، وهو نفس العنصر الذي فشلت بسبب غيابه كل مشروعات النهضة العربية والإسلامية التي شهدتها تلك البلدان في غضون القرنين المنصرمين.

بداية فإن مشروعات الإصلاح القادمة من الخارج هي بالضرورة فاشلة، لأنها أولاً تفتقد للمصداقية وتتسم بالنفاق ، وأهدافها لا علاقة لها في الحقيقة بموضوع الإصلاح أصلاً ، بل نكاد نقول إن الغرب وأمريكا لا يريدون لنا الإصلاح والديمقراطية والنهضة أو أي شيء إيجابي أصلاً ، لا على الأساس الإسلامي ولا حتى على الأساس العلماني ولا على أي أساس ، المطلوب فقط هو إعادة هيكلة مجتمعاتنا بما يضمن الخضوع والانصياع الكامل للمشروع الغربي الأمريكي الصهيوني، لا أكثر ولا أقل، ونلاحظ في هذا الصدد أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تم طرحه مؤخرًا لم يكن مشروعًا أو مبادرة؛ بل كان نوعًا من الحكم والعقاب أو عقد الإذعان فهو لم يناقش الحكومات المعنية ولم يهتم بأخذ رأيها ؛ بل وضع المشروع هكذا وعليهم التنفيذ، فضلاً عن أن أي مشروع للإصلاح ما لم يستند إلى إرادة شعبية حقيقية فلن ينجح.

وبدهي أن الممارسات الأمريكية والغربية مع شعوبنا تاريخيًا وعقائديًا ووجدانيًا كلها تقود إلى نفرة الشعوب من أي شيء يأتي من هناك، أو على الأقل الشك فيه

والارتياب بمضمونه وأهدافه، ويكفي أن مشروع الشرق الأوسط الكبير اهتم بإدخال إسرائيل قسراً في المنظومة العربية الإسلامية، وهذا مستحيل حتى ولو استند إلى قوة هائلة لأنه ضد حقائق التاريخ والجغرافيا والدين والوجدان، وهكذا فإن مثل هذه المشروعات تولد ميتة وأعتقد أن الذين جاءوا بها يعرفون هذا ولا يريدون إلا نوعاً من الضغط على الحكومات بها للمزيد من الانصياع والإذعان والانبطاح ووضع الحكومات في حالة رد فعل.

من جانب آخر؛ فإن الضجة الهائلة والتحليلات المستمرة في الصحف والفضائيات والجلسات الثقافية والسياسية والاهتمام المبالغ فيه من الحكومات والمثقفين بالموضوع يعكس قدرًا هائلًا من الخلل، ولن يكون التفكير في الإصلاح مجددًا إذا تم بناءً على ضغط خارجي، ومجرد الرقص على أنغام الخارج هو في حد ذاته خلل كبير وأحد أسباب الفشل؛ نعم لقد تأخرنا كثيرًا في الإصلاح، نعم نحن في حالة مزرية، وهذه جريمة ارتكبتها الحكومات والقوى السياسية والجماعات الثقافية على حد سواء؛ فالحكومات أدمنت الاستبداد والفساد، وهذه جريمة تستحق عليه المحاسبة، والقوى السياسية لم تمتلك الشجاعة الكافية، ولا الرؤية الصحيحة لمواجهة هذا التحدي لا نستثني من ذلك أحد هذه القوى السياسية مهما كانت مستبعدة أو حتى تعرضت لقهر هائل، هو قهر غير مبرر وهو مجرم ويستحق الإدانة ولكن ذلك لا يعفيها من المسؤولية، ربما يقلل مسؤوليتها ولكنه لا يعفيها من المسؤولية، والجماعات الثقافية ارتضت في مجملها أن تكون بوقاً للحاكم أو ترديدًا ومرجعاً لصدى الخارج، وبحثت عن المنافع والمناصب والمؤتمرات بالتقرب من المؤسسات الحاكمة أو عن الشهرة والجوائز بالتقرب إلى المؤسسات الغربية حتى لو كان الثمن مثلاً سب الدين أو التخلي عن الثوابت؛ بالطبع لكل ظاهرة استثناءاتها ولكنها استثناءات تؤكد القاعدة ولا تلغيها.

إذا تابعنا ردود الأفعال الحكومية تجاه مبادرة الشرق الأوسط الكبير؛ نجد أن الحكومات أصيبت فجأة بحمى الإصلاح والحديث عنه. والقول إنها كانت تؤمن به وتعدّ له وتجهز أدواته ولكنها تحتاج إلى وقت، وهو كذب صريح (ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدين). ثم عادت

تلك الحكومات تتحدث عن الخصوصية.. وهو حق أرادوا به باطل؛ لأن الخصوصية لا تعني الظلم والفساد والتعذيب في السجون وانتهاك حقوق الإنسان، ثم لاذت الحكومات بمجموعة من المثقفين للتحدث عن الإصلاح وتضع لهم أجندات بهدف امتصاص الضغط الخارجي ليس إلا؛ وانبرت جماعات المثقفين كل يدلي بدلوه، وكأن الإصلاح، والقضاء على الفساد، وتحقيق الحريات واحترام حقوق الإنسان أو حتى تداول السلطة وتغيير الدساتير مسألة صعبة، وهي ليست صعبة بالطبع، وهي خطوة ضرورية طبعاً، ولكنها لن تحقق الإصلاح هكذا فجأة وبعصا سحرية.

وفي هذا الصدد يمكن أن نرصد مؤتمر المثقفين في مكتبة الإسكندرية، الذي تم طبعاً برعاية حكومية سواء اعترف بذلك من اعترف أو أنكر من أنكر، ووصل المؤتمر إلى عدد من التوجيهات حول: الدعوة إلى تداول السلطة، وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وإلى تحرير الصحافة والإعلام، والتوقف التام عن اعتقال الناس في الدول العربية بسبب آرائهم، وإصلاح المؤسسات والهيكل السياسية والإدارية، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً صريحاً.. أو غيرها من التوجيهات التي كان من الممكن لطالب حقوق مثلاً أن يدلي بها بسهولة، ولو كانت المسألة ليست مجرد امتصاص الضغط الأجنبي لقال هؤلاء المثقفون إنهم في حالة اعتصام مستمر وإضراب الطعام مثلاً حتى يتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين في مصر، أو إلغاء قانون الطوارئ مثلاً. وهكذا فإن التصرف كرد فعل للضغط الأجنبي، وعدم الندم الثقافي على ما فرطنا في حق الوطن طويلاً وافتقادنا لدور المثقف كضمير للمجتمع ورائد للتغيير والتنبيه للمخاطر كزرقاء اليمامة لن يؤدي بالطبع إلى نجاح تلك الخطة غير السرية.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أن مبادرة جماعة المثقفين بالإسكندرية لم تتطرق إلى موضوع الاحتلال الأمريكي للعراق والممارسات الإسرائيلية بخصوص الفلسطينيين ، أو الرفض الصريح لقبول إسرائيل في منظومة الشرق الأوسط.

وهكذا؛ فإن هناك شبهات واضحة حول الهدف الحقيقي من تلك المبادرات: الأهداف الشخصية، والأهداف ذات الصلة بالحكومة، والأهداف ذات الصلة بإرضاء

الأمريكان وتقديم البعض أنفسهم لهم كبديل.. وكلها تعرقل الإصلاح وتفقده مصداقيته.

بقي أن نقول إن كل مبادرات الإصلاح من الخارج أو الداخل فشلت وستفشل لعدم إدراكها أن المنوط بالإصلاح هم الناس.. الأمة.. الجماهير، وأن هؤلاء ليسوا قِطْعاً من الحجر؛ بل لهم تركيبهم الوجداني والعقائدي . جزء من هذا التركيب الحضاري والوجداني أننا أمة لا تنهض ولا نصلح إلا بالمقاومة (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) ، وإننا ننحط على مستوى الاقتصاد والسياسة والحرية والاجتماع وكل شيء بترك المقاومة "ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا" ، وإن الطريق الصحيح للإصلاح يبدأ بمقاومة المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، وبدون ذلك فإنه لن يكون إلا قبض الريح وحصاد الهشيم وبناء على غير أساس مهما كانت المطالب والمبادرات والمؤتمرات والتوصيات براقعة ولامعة ، وحتى لو خلصت نوايا الحكومات والمثقفين والجماعات السياسية .. فبغير المقاومة لا إصلاح ولا تقدم ولا نهضة.

=====

#مفتي فلسطين: بلادنا ليست مزرعة لبوش

حوار: عبد الرحمن أبو عوف 1425/3/27

2004/05/16

- مؤامرة التهويد تزداد تصاعداً والضغط تتزايد لطرده عرب القدس ..
 - اليونسكو تتواطأ مع الصهاينة لتذويب الهوية العربية الإسلامية للمدينة ..
 - فلسطين ليست مزرعة يملكها بوش ليمنحها لشارون ..
 - الضغوط الأمريكية وراء تراجع الدعم العربي للجهاد الفلسطيني ..
 - اغتيال الكوادر الفلسطينية لن توقف مقاومة شعبنا البطولية ..
 - مخطط شارون للانسحاب من غزة هدفه إشعال حرب أهلية وتوريث مصر .
- أكد الشيخ عكرمة صبري خطيب المسجد الأقصى ومفتي الديار الفلسطينية أن محاولات تهويد القدس وطمس هوية المدينة الإسلامية مستمرة على قدم وساق لخلق أغلبية يهودية في القدس الشرقية ، يتم هذا عبر مخطط صهيوني واضح ومنظم لشراء الأراضي العربية ومصادرتها وطرده سكانها العرب بوسائل غير قانونية؛

وأضاف الشيخ عكرمة أن اليهود يستغلون الظروف الاقتصادية السيئة لعرب القدس لإقناعهم ببيع أراضيهم لوسطاء فلسطينيين يعملون مع اليهود ويقومون بتزوير عقود الملكية للاستيلاء التام على المدينة .. وشدد صبري في حوار مع "الإسلام اليوم" على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني لأراضيه وما يقوم به الفلسطينيون هو كفاح ومقاومة مشروعة وبكل الوسائل لدحر الاحتلال وطرده من أرضنا ومقدساتنا ، موضحًا أن سياسات اغتيال الكوادر وكبار قادة حركات المقاومة الإسلامية والوطنية وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين والرنتيسي لن يفت في عضد الشعب الفلسطيني، ولن يسهم في تراجع حدة المقاومة لأن قضيتنا قضية شعب، وليست قضية أشخاص مهما علا قدرهم ؛ لذا فحركة حماس ستمارس دورها بنشاط في مقاومة الاحتلال رغم الضربات التي شنّها الاحتلال على كوادرها .. وناشد صبري الحكام العرب بضرورة الإسراع بعقد القمة العربية موضحًا أن تأجيلها كان هروبًا من المسؤولية وانصياعًا للضغوط الأمريكية .. قضايا عديدة وملتهبة نتناولها مع مفتي الديار الفلسطينية في السطور التالية ..

هل لفضيلتكم أن تطلعنا على المحاولات الصهيونية لتهويد المدينة المقدسة؟

محاولات التهويد بدأت منذ عام 67 على مختلف الأصعدة وما حصل مؤخرًا هو تغلغل صهيوني في البلدة القديمة عبر جمعيات صهيونية ودور غير مباشر لسماسرة وعملاء فلسطينيين يحاولون شراء أرض مقدسة من الفلسطينيين كوسيط تم بيعها لليهود بأسعار مرتفعة جدًا، كما تواصل السلطات الصهيونية فرض ضرائب باهظة على التجار وأصحاب المصانع الفلسطينيين بهدف التضيق عليهم وترحيلهم من القدس إلى الخارج كما تلاحق الشرطة الإسرائيلية هؤلاء التجار بالقوة وتصادر سياراتهم وبضائعهم لإجبارهم على الخروج من القدس ، أضف إلى ذلك قيام إسرائيل بتغيير أسماء الشوارع والأزقة في البلدة القديمة إلى أسماء عبرية لتزييف التاريخ وتغيير معالم وهوية المدينة.

لكن هناك جهات دولية وعربية نددت بهذا المسعى الصهيوني وطالبت بإنهائه فورًا حفاظًا على طابع المدينة التاريخي .. فهل كان لذلك أثر ؟

الصهاينة لا يهتمهم شيء فهم مستمررون بدون هوادة ويقومون حاليًا بمحاولة لطمس حفائر المدينة المقدسة ، وهذا أكبر خطر لأنه يتواكب مع تجريف بعض البيوت والمساجد مما أدى إلى ضياع بعض الآثار الإسلامية وهو مستمررون في البحث عن هيكل داود المزعوم أسفل المسجد الأقصى غير عابئين بأي شيء ، كما أن منظمة جبل الهيكل تسعى بدأب لتحقيق أهدافها بدعم أمريكي ضخم حيث إن هناك مليونيرات أمريكيان يقدمون لهم كافة أشكال الدعم .. يحدث هذا في ظل شح عربي كبير؛ فدولة واحدة فقط هي العربية السعودية هي التي تسهم في صندوق الأقصى وحدها وباقي الدول لا تسهم بدولار واحد للتصدي لهذه المحاولات فمثلاً منبر صلاح الدين يحتاج للترميم ولا تجد دوائر الأوقاف دعمًا لإنقاذه ، أما عن المنظمات التي تدين محاولات التهويد بتغيير معالم المدينة فأغلبه عربي إسلامي .. فمثلاً منظمة اليونيسكو متواطئة مع الصهاينة وتتآمر على التراب الفلسطيني بتأثير من الصهيونية العالمية ودورها سلبي للغاية إن لم يكن داعماً للعبث الصهيوني.

تراجع العرب

ولماذا تراجع الدعم العربي للقضية الفلسطينية؟

التراجع طبعًا بسبب الضغوط الأمريكية التي طالبتهم بوقف الدعم لأنه يسهم في دعم الإرهاب على حد زعمهم ، ومن الأسف أن العرب استجابوا لذلك ولم يكتفوا بهذا بل إن الأنظمة العربية مارست ضغوطًا على العديد من الجمعيات الخيرية لوقف دعمها لشعبنا وكفاحه وجهاده المشروع لتحرير أرضه لكيلا يستطيع مجابهة الإرهاب الصهيوني .. أما حديث بعض الدول أنها تدعم من خلال منظمة دعم اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (الأونرا) فهذا الكلام ذر للرماد في العيون .. لأن الأونرا حاليًا تعاني نقصًا شديدًا في الأموال وتعجز عن تحقيق الحد الأدنى .

قضية شعب

وماذا عن الاغتيالات التي يقودها شارون ضد قادة وزعماء حماس وتهديده لحياة عرفات ؟

سياسة الاغتيالات التي يتبناها شارون وعصابته الحاكمة لن تحل المأزق الصهيوني بل تزيد الأمور تعقيدًا حيث إنها ستزيد الشعب الفلسطيني إصرارًا على استرجاع

حقوقه المشروعة .. فاغتيال الشيخ ياسين والرنتيسي لن يقضي على حركة حماس المجاهدة بل سيولد من رحمها مجاهدون يردون الصاع صاعين لإسرائيل .. ثم إن هذه الحركة لا تعتمد على سياسة رد الفعل ولها استراتيجية واضحة وستستطيع رد الضربات لإسرائيل التي ستدفع الثمن باهظاً على هذه السياسة ؛ فإسرائيل تكون واهمة إذا اعتقدت أن عملية الاغتيالات ستنتهي القضية .. فالقضية قضية شعب وليست قضية رموز مهما علا قدر هذه الرموز . أما فيما يخص حياة الرئيس عرفات فإن المس بحياته لن يحل المشكلة وسينفجر على إسرائيل شلالات الدماء لأنها ستوصل شعبنا إلى اليأس التام ولن تجد إسرائيل من يتفاوض معها، وستخلق تيارات لا ترضى إلا بتحقيق جميع مطالب الشعب الفلسطيني كاملة بدون انتقاص .

وعود بوش الكاذبة

أبدت جهات دولية عربية وأوروبية استياءها الشديد من وعود بوش لشارون فيما يخص اللاجئين والحدود فما تقييمك لهذا الوعد؟

بوش لا يملك شيئاً حتى يعد به لأن فلسطين أرض إسلامية مغتصبة وليست مزرعة يملكها الرئيس الأمريكي .. فوعد بوش مثل وعد بلفور (عطاء من لا يملك لمن لا يستحق) وهذا الوعد سيكون مصيره الفشل لأن بوش لا يملك فرض رؤيته على الشعب الفلسطيني الذي يفرض الوصاية عليه .. كما أن حقوق اللاجئين ثابتة ومؤيدة بقرارات من الأمم المتحدة وهي قضية معقدة فليست لقمة سائغة يستطيع بوش وشارون هضمها أبداً مهما طال الزمن ومهما كانت الظروف والمتغيرات في صالح العدو الصهيوني .

تبادل أدوار

تلقى شارون صدمة قاسية برفض الليكود لخطة الانسحاب من غزة .. ما تقييمك لهذه الخطة ولماذا رفضها الليكود؟

أولاً قضية الاستفتاءات شأن صهيوني لا تهمنا من قريب أو من بعيد وأظن أنها قضية توزيع أدوار وهي لعبة يجيدها الصهاينة كثيراً .. أما خطة الانسحاب من غزة فهي خطة ولدت ميتة وأراد من خلالها شارون أن يوضح للعالم أن القضية قد انتهت وهو واهم إن اعتقد أنه يستطيع اختزال قضية عادلة كقضيتنا في الانسحاب الأحادي

من غزة ويسعى شارون من خلال خطته المزعومة إلى ضرب عدة عصابات بحجر واحد؛ فهو يريد إشعال حرب أهلية بين السلطة وفصائل المقاومة أولاً، وثانياً استغلال هذه الفتنة للتأكيد للعالم أنه لا يوجد شريك فلسطيني يتفاوض معه، وثالثاً إقحام مصر في قضية غزة للوقية بينها وبين الفلسطينيين .. لكن هذه المحاولات ستفشل على حائط صد الوحدة الوطنية الفلسطينية وكذلك لن تتجح محاولات شارون لضرب مصر التي نثمن دورها التاريخي في دعم الكفاح العادل للشعب الفلسطيني .

طرحته الولايات المتحدة مشروع الشرق الأوسط الكبير على دول المنطقة وإن كان بصورة غير رسمية ثم قامت بسحبه كيف ترى هذا المشروع؟

المشروع الأمريكي لا هدف له إلا السيطرة الكاملة على المنطقة وإخضاعها للهيمنة الأمريكية الصهيونية وتوجيه ضربة قاضية للمد الإسلامي بعد أن لاحظت وجود صحوه إسلامية تقف ضد محاولاتها، وأرى أن واشنطن غير جادة في قضية الديمقراطية في المنطقة لأنها ستكون المتضرر الأكبر من نشر هذه الديمقراطية كونها ستصل إلى سدة الحكم تيارات ضد السيطرة الأمريكية على مقدرات المنطقة وليس أدل على ذلك من قيامها بسحب المشروع ؛ فهي كانت تريد انتزاع تنازلات من الحكام العرب ونجحت في ذلك فلماذا الإصرار على إحراجهم.

كارثة القمة

فشلت الدول العربية في عقد القمة العربية وتم تأجيلها عدة مرات مما يعطي تأكيداً على التخبط العربي؛ فما تعليقكم ؟

فشل الأنظمة العربية في عقد القمة كارثة كبيرة على أمتنا العربية تعكس عدم تحمل القادة العرب لمسؤوليتهم خلال التحديات الرهيبة التي تواجه الأمة وهروباً من مجابهة الواقع المر .. فلا شك أن الحكام استجابوا للضغوط الأمريكية المتصاعدة عليهم التي لا هدف لها إلا تركيعهم وإخضاعهم لرغباتها الجهنمية حيث يرغب بوش في جعل المنطقة فناء خلفياً لمزرعته في كرافود وهذا يفرض تحديات على القادة العرب بأن يطرحوا خلافاتهم الجانبية ويركزوا في محاولة صياغة خطاب عربي يقود أمتنا للتخلص من المخاض الصعب الذي تعاني منه لذا فقمة تونس هي قمة فارقة في

تاريخنا العربي فإما النجاح وإما مواجهة غضبة الشعوب العربية التي لن يستمر صمتها على هذه المهازل.

الصهاينة وراء التفجيرات

شهدت المملكة العربية السعودية موجة أعمال عنف وتفجيرات .. فمن برأيك يقف وراء هذه التفجيرات؟

الأيادي الصهيوني والأمريكية وراء هذه الموجة لزعة الأمن والاستقرار في المملكة ونشر أجواء من الاضطرابات لإرهاب السعودية ومحاولة إخضاعها للضغوط الأمريكية فيما يخص موقفها من القضايا الراهنة وإضعاف دورها الوطني والإسلامي في إطارها الإقليمي ومحاولة التلاعب في تماسكها الداخلي، ونحن رغم إدانتنا لأعمال العنف والتفجيرات نطالب بمواجهة عاقلة تجفف منابع هذه الاضطرابات ومنع واشنطن وغيرها من استغلالها لزيادة المد الصهيوني في المنطقة وتكريس هيمنة إسرائيل .

=====

#الشرق الأوسط..الكبير..الجديد!!

عمان / عاطف الجولاني * 1427/7/14

2006/08/08

ما إن أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قبل أيام عن رغبة الولايات المتحدة بإنشاء شرق أوسط جديد، حتى راح البعض يطرحون تصورات وسيناريوهات متوقعة لهذا الشرق أوسط الأمريكي الجديد الذي يرغب بوش بإقامته في المنطقة.

بعض المتعجلين تحدثوا عن خرائط جغرافية جديدة، تُقسّم دول المنطقة بموجبها على أسس طائفية وعرقية، ويُعاد رسم الحدود بين الدول العربية والإسلامية، بحيث تتوسع دول على حساب أخرى، وتنشأ دول جديدة ليست قائمة الآن (كردستان، بلوشستان، دولة العراق العربي السني، دولة العراق العربي الشيعي، دولة دينية في السعودية...).

البعض الآخر يرسّم خرائط سياسية جديدة للمنطقة، تقوم على أساس الإجهاز على حركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، وتعزيز مكانة إسرائيل كدولة

مركز قوية ومهيمنة في النظام الإقليمي الجديد، وإثارة الخلافات الطائفية والعرقية والمذهبية، وإضعاف الكيانات العربية لتتحول إلى مجرد أحجار تُحرّك وفق الرغبة الأمريكية على رقعة الشطرنج.

فهل نحن أمام مشروع (سايكس بيكو) أمريكي جديد بالفعل هذه الأيام؟ وهل تبدأ أمريكا، الآن فقط، بإنشاء نظامها الشرق أوسطي الجديد في المنطقة؟ وبماذا يختلف عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته في الأعوام الماضية؟ ولم اختارت راييس أجواء التصعيد والعدوان الإسرائيلي على لبنان وفلسطين لتبشّر بالنظام الإقليمي الجديد؟ وهل الطريق ممهدة أمام ولادة مثل هذا الشرق أوسط الأمريكي الجديد، أم أن دونه الكثير من العقبات والتحديات؟
ليس جديداً

كحال كل القوى العظمى التي ترى أن من حقها ترتيب الأوضاع الدولية بما يخدم مصالحها، ويحقق أهدافها في السيطرة والتحكم وبسط النفوذ، لم تتوان الولايات المتحدة الأمريكية طيلة العقود السابقة عن العمل على صياغة الخرائط الجغرافية والسياسية في المنطقة العربية وغيرها من مناطق العالم بما يتفق مع رغباتها ومصالحها. وحين شعرت بعد أحداث 11 سبتمبر بالحاجة لإعادة رسم صورة المشهد الإقليمي في المنطقة، لم تكتف بالإعلان عن نواياها وخططها، بل حركت جيوشها وآلتها العسكرية لتنفيذ تلك الخطط، وأعلنت صراحة عزمها على إقامة نظام إقليمي جديد، يتناسب ومعطيات المرحلة الجديدة التي جعلت عنوانها الحرب على الإرهاب.

فبدأت بتغيير الخريطة السياسية في أفغانستان، وأسقطت نظام طالبان، وأقامت نظام حكم تابعاً لها، وانتقلت في الفصل الثاني من مخططها إلى العراق، فاحتلت أرضه وغيّرت نظامه السياسي، ولو قُدّر لمخططها النجاح في هذه المحطة، لربما كنا شهدنا خلال الأعوام الثلاثة الماضية فصولاً أخرى من المشروع الذي أرادت تنفيذه في المنطقة. فقد كان يجري الحديث عن نوايا أمريكية لإحداث تغييرات سياسية وجغرافية واسعة على الوضع في سوريا وإيران ومصر والسعودية ودول أخرى.

الشعار الذي رفعته إدارة المحافظين الجدد في حينه لتسويق مشروعها الاستعماري الجديد وإضفاء نوع من الشرعية والأخلاقية عليه، هو نشر الحرية والإصلاح في

المنطقة، وإقامة نظام شرق أوسطي ديموقراطي كبير خال من القمع والاستبداد والفساد. وزعمت إدارة الرئيس بوش أن عدوانها على العراق واحتلالها لأرضه، يهدف إلى نشر الحرية فيه، وتخليص العراقيين من نظام استبدادي تسلطي، وتقديم نموذج للمنطقة لمواصفات الحكم الرشيد والصالح الذي تنوي أمريكا تعميمه في المنطقة.

غير أن الأداء البطولي للمقاومة العراقية، والذي لم يكن في حساب أصحاب القرار في إدارة صقور البيت الأبيض، أربك المخطط الاستعماري الأمريكي الجديد، وأغرق الولايات المتحدة في مستنقعات العراق التي استوعبت الاندفاع الأمريكية، وعطلت فصول المخطط اللاحقة. كما أن النموذج الذي قدمته أمريكا للديموقراطية والإصلاح ونظام الحكم الرشيد في العراق، جاء نموذجاً مسخاً ومشوّهاً، يغيب عنه الأمن، ويسود فيه القتل والفوضى، وتسيطر عليه الصراعات الطائفية والعرقية. وهو ما أفقد المشروع والأمريكي كل مسوغاته الأخلاقية والسياسية.

لكن تعثر المشروع الأمريكي في محطة العراق لم يوقف سعي أمريكا لمحاولة تنفيذ ما أمكن من مخططاتها، وإن كانت اضطرت لإجراء تغييرات على كثير من تفاصيله. و عوضاً عن شعارات الإصلاح ونشر الحرية والديموقراطية، اعتمدت آلية جديدة تقوم على أساس التهديد والتلويح بفرض الحصار السياسي والاقتصادي، وإثارة الفتن الطائفية والعرقية، واستهداف حركات المقاومة الشعبية.

فقد مارست ضغوطاً مشددة على سوريا ولبنان، مستغلة حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، مما أسفر عن سحب القوات السورية من لبنان وسيطرة حلفاء أمريكا من جماعة 14 آذار على الحكومة اللبنانية الحالية. كما شهد لبنان خلال الشهور الماضية - بدفع واضح من الإدارة الأمريكية - تعبئة طائفية واسعة النطاق، بخاصة بين الشيعة والسنة. وهي ذات السياسة التي اعتمدها أمريكا في العراق بعد إخفاق مشروعها العسكري؛ إذ لجأت لتغذية النزاعات الطائفية بين الشيعة والسنة، وقامت بعملية تحريض طائفي واسعة قادت في نهاية المطاف إلى عمليات قتل متبادلة تشهدها مدن العراق بصورة يومية.

أما في إيران فاختارت الإدارة الأمريكية ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية مشددة على إيران للتراجع عن ملفها النووي، وسعت لحشد تأييد دولي واسع وراء موقفها، لا

سيما في أوروبا التي أظهرت غالبية دولها استعداداً للتساوق مع التوجهات الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني.

حركات المقاومة تعرضت هي الأخرى لحصار شديد وضغوط متواصلة. حيث تعرض حزب الله إلى حملة واسعة النطاق استهدفت عزله سياسياً ونزع سلاحه. وتعرضت حركة حماس وحكومتها الفلسطينية إلى حصار خانق من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من الدول العربية، بهدف إسقاط حكومتها، وإجهاض تجربتها في مهدها.

نجاح صغير .. و إخفاقات بالجملة

وعند تقييم النتائج التي حققها المشروع الأمريكي بنسخته الأصلية والمعدلة، يتضح أنه حقق إنجازات محدودة، مقابل إخفاقات كبيرة واجهها في أكثر من محطة وموقع. فإضافة إلى إخفاقه الكبير في العراق، فإن سياسة الضغوط والتهديد لم تنجح في دفع إيران وسوريا ولبنان للإذعان للرغبات الأمريكية. فإيران من جانبها تحدت الضغوط الأمريكية والدولية وأعلنت صراحة عن انضمامها للنادي النووي وقيامها فعلياً بتخصيب اليورانيوم. وسوريا نجحت هي الأخرى في احتواء الضغوط الأمريكية وتشهد الآن وضعاً سياسياً مريحاً نسبياً .

وحزب الله الذي سعت الإدارة الأمريكية إلى تحجيمه سياسياً وعسكرياً ومصادرة سلاحه عبر قرار مجلس الأمن رقم 1559، استطاع تجاوز الضغوط الأمريكية واستحقاقات قرار مجلس الأمن، وانتقل من موقع الدفاع وردّ الفعل إلى موقع الفعل والمبادرة. نفس الأمر ينطبق على حركة حماس وحكومتها التي نجحت في الموائمة بين متطلبات الحكم والمقاومة، واستطاعت فرض معادلة سياسية جديدة.

أفغانستان هي الأخرى تشهد منذ شهور تصعيداً عسكرياً غير مسبوق ضد القوات الأمريكية والمتحالفة معها، بحيث أضحت 'عراقاً آخر' تغرق أمريكا في مستنقعاته وتتكد خسائر فادحة في الأرواح والمعدات بشكل يومي . وبصورة فاجأت الجميع، دخلت الصومال بقوة على المشهد، لتعلن عن إخفاق جديد للسياسة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي ؛ إذ أخفق حلفاؤها من أمراء الحرب في المحافظة على

مواقعهم، فضلاً عن التقدم على حساب المحاكم الشرعية التي استطاعت بسط سيطرتها على معظم الأراضي الصومالية.

عنوان كبير آخر لإخفاق السياسة الأمريكية في المنطقة، تمثل بنتائج الانتخابات في فلسطين ومصر ودول عربية أخرى تقدمت فيها الحركات الإسلامية بصورة كبيرة دفعت أمريكا للتوقف كلياً عن دعوات الديمقراطية والإصلاح في المنطقة، بعد أن تبين لها أن المستفيد الأكبر من انتخابات نزيهة أو شبه نزيهة، ستكون الحركات الإسلامية غير المرغوبة أمريكياً، والتي تعدها واشنطن بديلاً سيئاً عن أنظمة الفساد والاستبداد الموجودة في المنطقة.

وإضافة إلى تعدد الجبهات المشتعلة التي باتت واشنطن عاجزة عن التعامل معها، تكبدت الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة في الجانب القيمي والحضاري، وأضحت صورتها الأخلاقية كالحة وسلبية بعد فضائحها في سجون أبي غريب وغوانتانمو، وفضائعها وجرائمها في مدن حديثة والإسحاقى والفلوجة، وعمليات النقل السري للمعتقلين إلى مراكز تعذيب متعددة في العالم، فضلاً عن التراجعات الخطيرة في مجال الحريات الشخصية داخل أمريكا ذاتها بحجة الحرب المعلنة على الإرهاب والهواجس الأمنية.

لماذا الآن؟

في ظل الإخفاقات الأمريكية، بدأت تُطرح الكثير من التساؤلات حول مصير 'الفوضى الخلاقة أو البناءة' التي تحدثت عنها رابيس واعتبرتها مدخلاً لإعادة صياغة النظام الإقليمي في المنطقة، وبات الكثيرون يعتقدون أن 'الشرق أوسط الكبير' الذي بشر به بوش تحول إلى مجرد شعار.

والسؤال: هل المعطيات القائمة حالياً تتيح للإدارة الأمريكية تنفيذ مشروعها الشرق أوسطي الجديد الذي تبشر به رابيس؟ أم أنه سيتحول هو الآخر إلى مجرد شعار كبقية الشعارات التي طُرحت في الفترة الماضية، وتهاوت أمام حقائق الواقع؟ وإن كان الأمر كذلك فما هي أسباب اختيار التوقيت الحالي للحديث عن الشرق أوسط الجديد؟

في المشهد السياسي القائم حالياً، يمكن قراءة المعطيات التالية:
* المشروع الأمريكي فاشل ومأزوم، ويظهر الكثير من التخبط والارتباك. وبعض الأطراف الدولية التي قبلت في فترات سابقة بأدوار سياسية هامشية في المنطقة بدأت تستغل الإخفاق والتراجع الأمريكي من أجل لعب أدوار سياسية أكبر وأكثر فاعلية.

* الكيان الصهيوني مرتبك ومأزوم كذلك، ويفتقد قوة الدفع والتقدم والقدرة على تحقيق الانتصارات وخاصة بعد سقوط مقولة " الجيش الذي لا يقهر" بعد حوالي شهر من العدوان على لبنان والذي تكبد خلاله خسائر فادحة في الأرواح والمعدات ، كما يفقد إلى القيادات القوية والكفوة القادرة على التعامل مع المعطيات الجديدة المعقدة.

* النظام الرسمي العربي هو الآخر ضعيف ومأزوم وعاجز عن الفعل، ويشعر بالحرَج في مواجهة غضب شعبي يتزايد بصورة مضطربة، وإن لم يصل مستوى التأثير في القرار السياسي.

* العملية السلمية التي اعتمدها العرب خياراً إستراتيجياً وحيداً، وصلت طريقاً مسدوداً، ولم يتردد أمين عام جامعة الدول العربية بنعيها وإعلان وفاتها خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب قبل أسابيع بالقاهرة .

* حركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق تتقدم، وتنتقل من حالة الدفاع إلى الهجوم والمبادرة.

فهل تتيح هذه المعطيات المجال أمام الإدارة الأمريكية لصياغة نظام إقليمي جديد؟ وهل توفر لها الظروف المواتية للحديث عن مشروع شرق أوسط أمريكي جديد؟ وهل مجرد رغبة أمريكا برسم خريطة سياسية وجغرافية للمنطقة، وحديثها عن امتلاكها خططا وتصورات، يجعل هذه المشاريع قادراً لا يُردّ ولا يُقاوم، وأمرأ واقعاً لا محالة؟

لقد طرأت مستجدات سياسية مهمة، وتغيرت كثير من قواعد اللعبة السياسية، وظهرت أطراف فاعلة جديدة مؤثرة في معادلة القوى الفاعلة في المنطقة. وإذا كان اللاعبون الأساس في المعادلة الإقليمية السابقة هم: الولايات المتحدة، وإسرائيل، والأنظمة العربية فإن حركات المقاومة الشعبية دخلت في الآونة الأخيرة كلاعب رئيس وفاعل في المعادلة الإقليمية الجديدة، ولم يعد ممكناً تجاوز فصائل المقاومة

الإسلامية في العراق، وحزب الله في لبنان، وحركة حماس وبقية فصائل المقاومة في فلسطين، عند مناقشة أي تصورات أو ترتيبات للوضع السياسي في المنطقة. وإذا ما قُدِّر للشعوب العربية أن تخرج عن دائرة صمتها، وأن تأخذ دورها الفاعل المطلوب في المرحلة القادمة، فلا شك أننا سنكون أمام نظام إقليمي جديد، لكنه لن يكون هذه المرة أمريكياً، كما تريده الولايات المتحدة وإسرائيل، وبعض الأطراف الرسمية العربية. شرق أوسط جديد .. لماذا؟

نعود إلى طرح السؤال: لماذا طرحت إدارة المحافظين الجدد في هذا الوقت بالذات مشروعها الشرق أوسطي الجديد، ما دامت تدرك حجم التحديات والمتغيرات والعقبات التي لا شك ستواجه تنفيذه؟

يمكن الحديث عن سببين مهمين دفعا رايس للإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الجديد على الرغم من إدراكها أن الظروف والمعطيات غير ملائمة البتة، وأن فرص نجاحه ضعيفة ومحدودة وهما:

الأول: إظهار قوة أمريكا، وتأكيد أنها ما زالت - على الرغم من إخفاقاتها على أكثر من جبهة وتراجعاتها - هي القوة المسيطرة والمهيمنة والممسكة بجميع خيوط اللعبة في المنطقة، والقادرة على رسم الخرائط، وتحديد الأدوار، وتقديم المشاريع.

الثاني: الإشغال والإلهاء ومنع حدوث فراغ في المنطقة يمكن أن يفتح المجال أمام طرح مشاريع وخيارات تتعارض مع مصالح أمريكا وحليفها الإسرائيلي، لا سيما بعد تعثر عملية السلام وتقدم خيار المقاومة الشعبية في أكثر من موقع.

الولايات المتحدة لديها - دون شك - تصورات وخطط وسيناريوهات جاهزة ترغب بتطبيقها في المنطقة لو أمكنها ذلك وامتلكت أدوات التنفيذ، ولا جدال في أن إسرائيل قوية ومسيطرة إقليمياً ستبقى إستراتيجية أمريكية غير قابلة للتغير أو التبديل في المدى المنظور، ولا نقاش في أن أمريكا ستبذل كل ما في وسعها من أجل إضعاف حركات المقاومة إن تعذر القضاء عليها، وأن تفتتت دول المنطقة على أسس طائفية وعرقية سيبقى هدفاً أمريكياً مطلوباً. لكن من الواضح أن رباحاً معاكسة للرياحات الأمريكية بدأت تهب بقوة على المنطقة، ستجعل من نجاح المشاريع والخطط الأمريكية أمراً ليس بالسهل أو الهين.

* رئيس تحرير صحيفة (السبيل) الأردنية

=====

#قمة تونس وتجاوز المأزق العربي!

عمرو محمد 1425/4/3

2004/05/22

في ظل المأزق العربي الراهن تتعقد القمة العربية المؤجلة في تونس حيث يطرح الواقع العربي جملة من التساؤلات حول ما إذا كانت القمة ستتجاوز هذا المأزق ويكون الشتات العربي في هذه القمة هو البداية لعمل عربي مؤسس ومنظم، أم سيكون النقيض عندما تعلق القمة بتوقيع قادتها شهادة وفاة النظام العربي؟! وبالرغم من ضبابية الواقع الراهن في تجاوز هذا المأزق مع انعقاد قمة تونس؛ إلا أن خبراء ومحللين سياسيين في التحقيق الذي أجراه موقع (الإسلام اليوم) يرون أنه يمكن تلافي هذه الضبابية برغم اشتداد المأزق الراهن إذا كانت هناك إرادة سياسية من جانب العمل العربي المؤسس فضلاً عن ضرورة تحرك الجمعيات والاتحادات العربية غير الرسمية، وما يزيد من المخاوف التي تساهم في تعمق المأزق العربي الراهن أن تخرج قرارات قمة تونس بقرارات دون المستوى لا تحقق الحد الأدنى من حالة الفوران السائدة في الشارع العربي فضلاً عن عدم ارتقائها وحجم التطورات المتسارعة في المنطقة وأن تصبح قرارات القمة "حبراً على ورق" تضاف إلى قرارات القمم السابقة!

تباين الموقف

بداية يتمنى الدكتور أحمد يوسف أحمد -مدير معهد البحوث والدراسات العربية- أن تخرج قمة تونس المؤجلة بقرارات إيجابية برغم تباين المواقف العربية على المستوى الرسمي، وخاصة في ما يتعلق بالمسألة العراقية.

ويعتقد مع هذا التباين أن القمة لن تكون قراراتها فارقة بحيث تخرج بقرارات تصل إلى الإجماع بتوجيه نداء واضح ومحدد للاحتلال الأمريكي بالانسحاب من العراق نتيجة لهذا التباين الناتج في الأساس عن تردّي النظام العربي؛ ولذلك فإن القمة العربية ستخرج بقرارات تسمح بأن يبقى الوضع على ما هو عليه، خاصة وأنه يبدو

أن كثيراً من القرارات حول تفعيل منظومة الجامعة مثلاً قد تم ترحيلها إلى القمة القادمة في الجزائر عام 2005.

ويشير الدكتور أحمد يوسف إلى أن الإشكالية القائمة في العالم العربي نتيجة عدم وضوح الموقف من احتلال العراق فإن هناك ممانعة أيضاً تحول دون اتخاذ القمة لقرارات يمكن أن تغضب السياسة الأمريكية، وهو ما يفرض على القمة أوضاعاً صعبة في الوقت الذي ينبغي أن يكون للدول العربية موقف صريح من السياسة الأمريكية وأنه يلاحظ أن النظام العربي يتعامل مع هذه السياسة بشكل التكيف وليس المواجهة، والدليل على ذلك قبول النظر لتمثيل مجلس الحكم في الجامعة العربية بشكل التكيف وليس مواجهة هذا التمثيل عندما تمت الموافقة على تمثيله في الجامعة رغم تعيينه من قبل قوات الاحتلال

ويؤكد د. أحمد يوسف أنه من الضروري أن تخرج القمة بخطاب عربي قوي يجمع الرأي العام العربي حوله في ظل حالة الغليان التي تنتاب الشارع العربي نتيجة للأوضاع في العراق والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية .

وفي هذا الإطار يقول د. أحمد يوسف: إن الوضع الحالي في العراق والدور المطلوب من النظام العربي يمكن أن يدفع بالقمة للخروج بقرارات توصف بأنها قرارات الحد الأدنى، وهي تحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال وجمع القوى السياسية المختلفة حول صيغة الحكم ووضع دستور جديد للبلاد وإشراف الأمم المتحدة والجامعة على المسألة العراقية وإن كان د. يوسف يستصعب على القمة الخروج بهذه التوصية في ظل حالة التباين العربي من المسألة العراقية، فضلاً عن أن الجامعة العربية تعكس هذا التباين، وبالتالي لا يمكن للقمة أن تخرج بقرارات قوية في هذا السياق حيث ترتبط الجامعة بإرادات الدول العربية.

انسحابات متوقعة

وهنا يبدي الدكتور محمد السيد سعيد - نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- مخاوفه من أن المأزق العربي الراهن قد ينتج عنه انسحابات من الجامعة العربية، باعتبارها خطوة تالية للأزمة وللتباين الحاصل بين الدول العربية،

بحجة عدم ملائمة الأوضاع في الجامعة للأهداف السياسية، وستبدو الفكرة الأساسية المسيطرة على الأوضاع في الفترة المقبلة هي بعد كل دولة عن الأخرى واستقلالها بذاتها عن الكيان العربي، وهو ما تسعى إليه الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويرى أن قرارات القمة العربية المقبلة ستكون انعكاساً للوضع السابق ذكره في ظل عدم الانسحاب العربي، وهو الذي بات مستحيلًا، ويتسم بالانقسام المذهل حتى حول بديهيات الأمور والقضايا العربية، وهو ما أدركه بعض القادة العرب في القمة "المؤجلة" واعتذار الكثيرين عن عدم المشاركة في فعاليتها، في الوقت الذي رأت تونس الدولة الرئيسة للقمة المقبلة أنها في أزمة بسبب مشروعات الإصلاح المقدمة . ويقول الدكتور محمد سعيد: إن المطالبة بالإصلاح، وهي القضية المدرجة على جدول المناقشات تثير كثيرًا من أشكال الخلاف حولها من بعض الدول، لأن هذه الدول ترى أنه في ظل مواكبتها للإصلاح والسعي إليه أمر قد يضعها في أزمة داخلية، نتيجة لعدم رغبتها في إحداث هذا الإصلاح؛ فضلاً عن أنها لو تخلفت عن تحقيق هذا الإصلاح، فإنها ستجد نفسها خارج هذه المنظومة الإصلاحية، وهذا يؤكد أنه لا بد من النظر إلى الإصلاح على أنه قضية أساسية ينبغي الشروع فيها، دون أن تكون هناك إصلاحات شكلية تتوافق مع المطالب الخارجية، أو بالأحرى الضغوط الأمريكية، بهدف تطويع المنطقة لمصلحة الأغراض الأمريكية.

الشماعة الأمريكية

ومن جانبه يرى السفير وفاء حجازي أن يتم جعل الضغوط الأمريكية "شماعة" تعلق عليها القرارات العربية الضعيفة، والحقيقة كما يعتقد أنها العالم العربي في حالة لامبالاة نتيجة لغياب الإرادة لمناقشة القضايا المهمة والعاجلة، والتي ينبغي أن تفرض نفسها على "الأجندة" العربية، ويحددها في قضية الإصلاحات الداخلية والصراع العربي . الإسرائيلي.

لذلك يعتقد أنه مع غياب قرارات عملية في هاتين القضيتين، يمكن أن تتدهور الأوضاع العربية، ويتسبب في فشل آخر، وربما يكون جديدًا من نوعه في المواقف العربية، التي أصبحت -على حد قوله- لا تتسم بالوضوح، وتقتصر على بيانات الشجب والاستنكار، فضلاً عن عدم تنفيذ القرارات.

ويرى أن القمة العربية إذا لم تخرج بقرارات قوية بدعم حقيقي للمقاومة الفلسطينية والعراقية بكافة الأشكال ، فستكون فاشلة في ظل ممارسات عدائية يومية على الشعب الفلسطيني، وارتكاب شارون لمذابح واسعة للشعب الفلسطيني على نطاق كبير، فضلاً عن ضرورة التأكيد على أن إسرائيل دولة معتدية، تلفظ السلام ، وتضرب بالقرارات الدولية عرض الحائط .

والقضية الثانية التي يرى ضرورة في الخروج بتوصيات ضرورية بشأنها هي الإصلاحات الداخلية، والتي يطالب بأن تكون هناك إصلاحات داخلية حقيقية، في أن يكون للشعب حقه في الديمقراطية وتشكيل الأحزاب وإطلاق الحريات.

ومع وجود مخاوف من عدم مناقشة القضيتين السابقتين والخروج بتوصيات واضحة بشأنها؛ يحذر السفير حجازي من خطورة غياب القضية التي تجمع الدول العربية، وتوحد موقفها في مواجهة التحديات الراهنة، وأن يتم الاستغراق في مناقشة مبادرة الشرق الأوسط الكبير، في الوقت الذي لم يعلن فيه العرب رفضهم الواضح والمطلق لهذه المبادرة، والتأكيد للولايات المتحدة على أن لديهم نظامهم الأساسي الذي يقوم على أسس متينة، يعبر عن خصائص المنطقة العربية، وقوامها الشخصية العربية، دون الدخول في نظام إقليمي مع إسرائيل، حتى لا يتعرض العرب لمزيد من الشتات والضياع، أكثر مما هو حاصل حالياً! .

ويصف السفير حجازي .. المأزق العربي الراهن، بأنه وقت المواقف الضائعة، وينذر بخطورة تفكيك الجامعة العربية، وهو البيت الذي عجز فيه العرب عن تسوية خلافاتهم وحل مشاكلهم فيه، حتى فرضت عليهم حلولاً خارجية بدعوى الإصلاح!

انبطاح عربي

الدكتور جمال زهران - رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة قناة السويس - يترجم المشكلات التي تواجه القمة بأنها تعكس "انبطاحاً" عربياً على المستوى الرسمي، والذي لا يتوقع له تحقيق إصلاح على أي مستوى، ما لم تحقق إصلاحات جوهرية وجذرية قد تتعلق بوجودها في الأساس، في ظل وجود أزمة هيكلية في النظام العربي، حتى أصبح من الصعب بمكان الاتفاق على الحدود الدنيا من الاتفاق، وهو ما يعكس أيضاً فشل النظام العربي، في عدم القدرة على التصدي لجرائم إسرائيل في

الأراضي الفلسطينية، وعدم التوصل إلى صيغة موحدة بصدد الاحتلال الأمريكي للعراق، في الوقت الذي أصبح فيه هذا النظام الرسمي غير قادر على رد الفعل، وهو ما قد يساهم في انفجار القمة، الأمر الذي يعكس مؤشرات عن أن قرارات القمة ستكون هزلية!.

ويرجع د. زهران هذا أيضًا إلى حرص الدول العربية على خطب ود الولايات المتحدة بشكل انفرادي وليس جماعيًا، وحاجة كل دولة عربية إلى جامعة عربية خاصة بها، توفر لها تفصيلات خاصة على مقاسها، وإلا التلويح بتجميد عضوية الجامعة، وهو ما يتطلب ضرورة تحرك مؤسسات العالم العربي بهدف إحداث إصلاح حقيقي وليس الإصلاح الذي يروج له المشروع الأمريكي وترفضه الأنظمة العربية، حيث يهدد وجودها في الأساس.

وهنا يؤكد د. زهران أن تأجيل القمة التي كان مقرراً لها أن تعقد في مارس الماضي كان وراءه سبب حقيقي اكتشفه المراقبون في الضغوط الأمريكية التي مورست لتمرير مبادرة الشرق الأوسط الكبير؛ إضافة إلى ما كان ظاهرًا في عدم تنفيذ الرغبة التونسية في طرح وجهات نظر معينة، وأنها عندما رأت عدم تنفيذها استغلت رئاستها للقمة المقررة، وقامت بإلغاء عقدها في الموعد المحدد له سنويًا.

ولذلك لا يستبعد أن تكون هذه التدايعات مقدمة لفشل القمة التي تعقد يومي السبت والأحد ، وأن تكون التحركات العربية البطيئة، التي تتحرك بها الدول في سلبية رد الفعل الإسرائيلي على ما يرتكبه في حق الشعب الفلسطيني الأعزل، فضلاً عن السلبية إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق، كل ذلك قد يؤدي إلى المخاوف التي تنتاب المراقبين وتسود الرأي العام العربي في أن لا يتم اتخاذ قرارات تصل إلى الحد الأدنى من المنطلقات العربية.

دورية الانعقاد

أما الدكتور مصطفى الفقي -رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان المصري- فيعتبر أن دورية انعقاد القمة العربية يعد إنجازًا كبيرًا. ويصف ما حدث في تونس بأنه كان "صدمة كبرى"، وأن التحركات المصرية التي تمت جاءت إنقاذًا للعمل

العربي المشترك، ومحاولة لمعالجة حالة الإحباط التي أصابت الشعب العربي منذ الإعلان عن القرار التونسي المفاجئ بالتأجيل.

ويرى الفقهي أن القمة العربية باتت مطالبة اليوم بضرورة تقديم رؤية شاملة لقضية الإصلاح التي كانت موضع خلاف كبير، بشرط أن ترتبط هذه القضية بضرورة تغيير الأوضاع في المنطقة، فلا يمكن إملاء وصفات خارجية على العالم العربي من دون الرد على من يقدمها بأن السبب الحقيقي لقسم كبير مما نعاني منه -على حد قوله- نتيجة ازدواج المعايير والظلم في العلاقات الدولية والانحياز المطلق لإسرائيل.

ويعتقد أن مشكلة العرب الأساسية التي تجسدت خلال الأزمنة الأخيرة تكمن في أن العالم العربي بات يرفض من الشعارات ما هو أعلى من سقفه بكثير، أو أنه بات يتحدث ولا يفعل، ومن ثم فلا بديل عن تحرر الإرادة القُطرية التي هي أول خطوة على طريق الصدق مع النفس.

ويقول الفقهي: لقد أصبح العالم العربي مكبلاً بمجموعة من الشعارات الثقيلة التي تتادي بها الجماهير، ولا تستجيب لها الحكومات، فقضية الإصلاح المثارة الآن تنظر إليها كل دولة عربية بمنظورها الخاص، فلا توجد قواسم مشتركة بين الجميع، بينما القضية في أصلها نسبية، وبالتالي فمن الظلم أن يصطف العالم العربي هنا في مستوى واحد، وإنما ينبغي إطلاق طاقاته ليتحرك باتجاه خلق فكرة النموذج .

=====

#قمة الثمانية.. والشرق الأوسط الكبير

عاصم السيد 1425/4/19

2004/06/07

تعقد مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى قمتها المنتظرة في الفترة ما بين 8-10 يونيو القادم بمدينة سي أيلاند بولاية جورجيا الأمريكية، وعلى رأس أولوياتها مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط، الذي عدّل إلى "الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا".

وقبل بدء القمة أجرت الدول الكبرى تعديلاً جوهرياً في مبادرة إصلاح الشرق الأوسط التي ستعلن خلال اجتماع قمة الثماني، بما يعكس وجهات النظر العربية والاتحاد الأوروبي ، وأعلنت باريس أن مشروع الشرق الأوسط الكبير أصبح الآن مشروعاً مرضياً بعد أن اعترف بوضوح بأن مسيرة السلام في الشرق الأوسط تعد عنصراً مركزياً لنجاح المشروع .

وقالت مصادر أوروبية إن النسخة الجديدة من المبادرة التي ترعاها الولايات المتحدة ستؤكد أن التغيير في منطقة الشرق الأوسط مشروط بإنهاء العنف الإسرائيلي .
اللسطيني .

كما ستركز النسخة الجديدة على الاحترام والحوار والمشاركة بوصفها أساليب مؤدية إلى تحقيق الإصلاح وتأكيد أن زخم التغيير يجب أن يأتي من داخل المنطقة .
وقالت تلك المصادر إن الاتحاد الأوروبي يعكف حالياً على مهمة شاقة من أجل إجراء تغييرات بالمشروع الأمريكي الأصلي حتى يتسنى إضافة وجهة النظر الأوروبية . في أداء المهمة .

والجانب الأمريكي الذي كان رافضاً مبدئياً التركيز على الصراع العربي . الإسرائيلي في خطة الشرق الأوسط وافق الآن على أنه تجب الإشارة في جدول الإصلاح الإقليمي الذي ستعنه مجموعة قيادات الدول الصناعية الكبرى خلال اجتماعها إلى أهمية وضع نهاية للأعمال العدائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي استمرت على مدار أعوام طويلة .

وسيتم أيضاً تأكيد في بيان مجموعة الثماني حول الشرق الأوسط أن الصراع العربي . الإسرائيلي يعد بمثابة أولوية استراتيجية رئيسية ، والاتحاد الأوروبي وضع عمداً النزاع الإسرائيلي . الفلسطيني في المقدمة لأن الواضح أن حل الصراع يعد قضية محورية لإرساء سلام ورخاء في منطقة الشرق الأوسط .

مجموعة الثماني أكدت أيضاً أنه يتعين عدم السماح بأن يشكل عدم إحراز تقدم في وضع نهائي للأعمال العدائية بين الإسرائيليين والعرب عقبة أمام الإصلاح ، ففي رأيها أنه يمكن أن تمضي جهود سلام الشرق الأوسط والإصلاح الديمقراطي والتغيير قدماً على نحو متواز .

كما وافقت الولايات المتحدة أيضًا على تخفيف خطتها الأصلية في أعقاب الانتقادات الحادة من جانب دول عربية وعدد من الحكومة الأمريكية .

لذلك ترى فرنسا مثلاً أن مشروع القرار الأمريكي حول الشرق الأوسط الكبير أصبح قراراً متوازناً ومرضيًا بعد أن اعترف بوضوح بأن مسيرة السلام في الشرق الأوسط تعد عنصرًا مركزيًا لنجاح المشروع . يذكر أن فرنسا كانت قد أعربت عن تحفظها حيال مشروع الشرق الأوسط مطالبة بعدم فرض الإصلاحات على دول المنطقة من الخارج

الإسلاميون غيروا نظرة الغرب للإصلاح

وهكذا أصبحت واشنطن مهياًة الآن لكي تترك لكل دولة حرية اتخاذ ما تراه من إجراءات على طريق الإصلاح، وتتخلى عن المطالبة بالتعجيل بها. والخوف من وصول الإسلاميين إلى الحكم سواء من جانب الأنظمة أو الغرب كان وراء ذلك التغير، والخاسر الوحيد من هذا التحول هو الشعوب العربية والإسلامية المتعطشة للإصلاح والديمقراطية.

ويرى المراقبون أن الأنظمة العربية وكل من الأمريكيين والأوروبيين توصلوا إلى حل وسط، يتم بموجبه تفعيل أطر مواجهة الحركات الإسلامية في المنطقة من قبل الأنظمة، في مقابل التخلي عن الإلحاح في طرح قضايا الإصلاح من قبل الأمريكيين.

أي أن السبب الرئيسي في تراجع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عن الضغط على الأنظمة العربية لتطبيق ما أطلق عليه مبادرات إصلاحية للشرق الأوسط هو الخوف من التيارات الإسلامية؛ سواء المعتدلة منها أو المتطرفة.

ويقول مراقبون إن قرار قمة تونس العربية الأخيرة بإدانة العمليات الفدائية الفلسطينية التي تستهدف مدنيين إسرائيليين أتخذ مقابل قيام واشنطن بتعديل وثيقة الإصلاحات المقترحة في الدول العربية؛ استجابة لرؤية الأنظمة العربية غير المتحمسة للقيام بإصلاحات سريعة.

وتطلب مبادرة الشرق الأوسط الكبير من الحكومات العربية وحكومات جنوب آسيا تطبيق إصلاحات سياسية واسعة، ومساءلتها عن سجلها في حقوق الإنسان وتطبيق

إصلاحات اقتصادية، كما تقترح المبادرة تقديم دعم عسكري وتجاري للدول التي تشملها المبادرة والتي تنفذ الإصلاحات المطلوبة.

الصيغة الجديدة التي سنتدارسها قمة الدول الصناعية تؤكد على خصوصية كل دولة من ناحية وعلى عدم وجود معيار واحد ينطبق على الجميع من ناحية أخرى بشأن الإصلاح.

دول عربية وأفريقية في القمة

وقد دعيت عدة دول عربية إلى المشاركة في قمة مجموعة الثماني، ولا يعرف الأساس الذي اعتمد لاختيارها. وكانت مصر من بين الدول التي وجهت إليها الدعوة لكن الرئيس مبارك اعتذر "لارتباطات لديه"، وفد اعتذر الرئيس التونسي كذلك. وقيل إن قطر لن تحضر وأغلب الظن أن السعودية لن تحضر وأن دولاً أخرى ستشارك مثل اليمن والأردن.

مصر تقول إنها لا ترفض الإصلاح ولا ترفض الحوار حوله لكنها ترفض "إذابة الجامعة العربية". وتقول أيضاً: إن مجموعة الثماني تقدمت بأوراق كثيرة وكان فيها أمر خطير، وهو أنها تريد أن تجمع بين دول عربية وغير عربية مثل أفغانستان وباكستان وتركيا وهي دول صديقة ولكن ظروفها مختلفة عن الدول العربية، في إشارة إلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي ستطلق في قمة جورجيا، وهناك إحساس لدى مصر بأن هذه الفكرة قد تؤدي إلى إذابة الجامعة العربية.

ومن جانبه أعلن البيت الأبيض دعوة 5 دول أفريقية لحضور قمة مجموعة الثماني، وهي: غانا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وأوغندا. والدعوات أرسلت إلى زعماء السعودية ومصر والأردن واليمن والمغرب.

ووجه الرئيس الأمريكي جورج بوش دعوة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لحضور قمة مجموعة الثمانية الكبار المقبلة لبحث مبادرته للشرق الأوسط الكبير لإجراء إصلاحات إقليمية سعياً وراء كسب تأييد للمبادرة بعدما رفض بعض القادة العرب دعوة بوش لحضور القمة.

وفي أول كلمة تلفزيونية يوجهها للشعب العراقي أعلن رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي الجمعة 4-6-2004 أن رئيس البلاد الجديد غازي الياور ونائبه سيشاركون

في قمة مجموعة الثماني التي ستعقد في الولايات المتحدة من 8 إلى 10 يونيو 2004.

رفض عربي بقيادة مصر

ورقة العمل التي طرحها الرئيس مبارك على القمة العربية في تونس حول مبادرات الإصلاح في العالم العربي تضمنت تحفظات رئيسية على مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

أولى الملاحظات على هذه المبادرة هي أن الموقف الأمريكي ما زال بعيداً عن الرؤية العربية "فما زالت الولايات المتحدة ترى أن الأولوية للإصلاح السياسي بجميع أبعاده" خلافاً للموقف الأوربي الأقرب للموقف العربي وهو "ضرورة تحقيق إصلاح متوازن يبدأ بالإصلاح الاقتصادي".

أما التحفظ الثاني فهو -حسب نص ورقة العمل التي تلاها مبارك أمام القادة العرب- "التجاهل التام" من قبل "واضعي النص المعدل للمبادرة الذي صدر منتصف الشهر الجاري لما يتطلبه الإصلاح من تدرج للحفاظ على الاستقرار وللحيلولة دون سيطرة قوى التطرف والتشدد على مسار الإصلاح".

والتحفظ الثالث هو أن المبادرة "تسعى منذ وضعها إلى إيجاد إطار أوسع من إطار الجامعة العربية". وبرغم تطور الورقة من اقتراحها بادئ الأمر أن يتبع الإصلاح في العالم العربي نموذج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ثم تحويله إلى اقتراح باتباع نموذج منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي فإن كل هذه المفاهيم تستهدف وضع هياكل بديلة لجامعة الدول العربية".

أما التحفظ الرابع، فهو "أن المبادرة ستسعى للفصل بين جهود دعم الإصلاح من جهة والتعامل مع القضايا السياسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمنطقة العربية - خاصة قضية العراق- من خلال النص صراحة على أن عدم إحراز تقدم في التعامل مع القضايا السياسية يجب ألا يحول دون المضي قدماً في تنفيذ خطط الإصلاح".

والتحفظ الخامس هو أنه "مع كل ما تقدم تسعى المبادرة لإدخال الناتو (حلف شمال الأطلسي) كطرف في دعم جهود الإصلاح".

وأضاف مبارك: "إذا كان الغطاء المقترح لتدخل الناتو هو دعم الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب فإن سبيلنا في تحقيق ذلك يقوم على تصحيح الفكر وتدعيم ثقافة المجتمعات العربية والسعي إلى تسوية القضايا السياسية والاقتصادية والتي تنتج عنها حالة الإحباط والتطرف والضعف".

بوش واستغلال المشروع انتخابياً

الولايات المتحدة تسعى إلى إقناع مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى بالالتزام بدعم الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية بالشرق الأوسط، وهو مشروع طموح خفت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش منه بعد الانتقادات التي أثارها.

ويشكل "الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا".." "الطبق الرئيسي" خلال مأدبة غداء بين قادة مجموعة الثماني (الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وكندا، وروسيا) وقادة 6 دول إسلامية تمت دعوتها في هذه المناسبة، وهي: أفغانستان، والجزائر، والبحرين، والأردن، وتركيا، واليمن، ينضم إليهم الياور.

وجعل بوش من هذه الفكرة أحد محاور معركته على الإرهاب، وقدمها على أنها الشق السلمي لتحركه ضد التطرف، بعد استخدام القوة في أفغانستان والعراق. وقال بوش: "على المدى القصير سنعمل مع كل حكومة في الشرق الأوسط تحشد قواها للقضاء على الشبكات الإرهابية". وأضاف "على المدى الأبعد ننتظر من أصدقائنا في المنطقة مستوى أفضل من الإصلاحات والديمقراطية".

وفي حين يسعى بوش إلى جعل العراق واجهة إحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط، زاد هذا النزاع الذي ينظر إليه الرأي العام العربي على أنه حملة استعمارية من تشكيك هذا الجزء من العالم بأي مبادرة أمريكية. وتريد واشنطن الآن خصوصاً أن تعرب مجموعة الثماني عن اهتمامها بجهود إحلال الديمقراطية والتحديث في هذه المنطقة، مشددة في الوقت ذاته على أن هذه المشاريع يجب أن تصدر عن الدول المعنية أنفسها.

ويخل المسئولون الأمريكيون بالتفاصيل حول الجوانب الملموسة لهذه المشاريع، لكنهم يأملون الاستفادة من انعكاسات قمة الدول العربية التي انعقدت في تونس في

مايو 2004، واعتمدت وثيقة "التطوير والتحديث" لإدخال إصلاحات في العالم العربي

=====

#القمة ومحرقه المقاومة

عبد الرحمن فرحانة 1425/4/23

2004/06/11

قبيل الإعلان عن نتائج قمة تونس التي انعقدت في 24/23 من مايو 2004م خرج علينا أمين الجامعة العربية عمرو موسى بتصريحات متفائلة قائلاً: إن في قرارات القمة مفاجأة غير سارة لأعداء العرب. وانتظرنا مفاجأة القمة السارة لنا باعتبارنا نعيش حالة عطش سياسي في هذا المناخ العربي القاحل.

لم يطل انتظارنا، وكما عهدنا العهد الأندلسي الجديد؛ فإذا بالقمة تقلب المفاجأة السارة إلى كارثة عربية هللت لها الصحف العبرية بعناوين عريضة وعلى صدر صفحاتها الأولى مشيدة بالتعقل والحكمة العربية ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني!

القمة الرشيدة لم يحركها مشهد العجوز الفلسطينية التي بدت تبحث عن دواء لها بين أنقاض بيتها الذي سحقته الجرافات الصهيونية في رفح، وكان قلب القاتل على الضفة الأخرى أرق من القلوب العربية الرسمية الصخرية حينما صرح ليبيد وزير ما يسمى بوزارة العدل الصهيونية قائلاً: لقد ذكرتني تلك العجوز بجذتي في الهولوكوست اليهودي أيام النازية.

الهولوكوست اليهودي التاريخي تحرك في قلب هذا القاتل حينما نبشه المشهد الفلسطيني، بينما أبناء جلدتها بدلاً من أن يغيثوا هذه العجوز الفلسطينية التي اكتحلت عيناها المتجددتان بغيار منزلها الذي سحقته جرافات شارون، بدلاً من النصر أو الإغاثة؛ تقوم القمة العتيدة بحرق مظلومية مشهد هذه العجوز، وتسقط شرعية المقاومة التي تدافع عنها.

أدانت القمة العتيدة "العمليات التي تستهدف المدنيين (بدون تمييز)؛ لأنها" لا تخلف إلا العنف والعنف المضاد، باعتبارها لن تؤدي إلى إقامة السلام الذي تحتاج إليه

المنطقة" . وعندما طلب الوفد اللبناني حذف جملة (بدون تمييز) تعللت القمة بخطاب عرفات الذي أدان فيه كافة العمليات التي تستهدف المدنيين من الجانبين وذلك في خطابه للقمة، وبذلك جعلوها في رقبة عرفات .

ليس جديداً على الموقف العربي الرسمي ألا يكون مكافئاً للحالة الفلسطينية ، ولكن الجديد أن يسقط القرار العربي في هذه الهوة العميقة من حيث "تجريم" المقاومة، ومساواة الجلاذ مع الضحية، مع ما يتضمنه هذا القرار من حرمان للمقاومة الفلسطينية من أقوى أسلحتها في المواجهة مع الكيان الصهيوني.

القرار العربي هذا جاء على قاعدة صفقة بين الإدارة الأمريكية والعرب، مفادها أن تتحى الأنظمة هذا المنحى الخطير مقابل أن تخفف الإدارة الأمريكية من الضغوط فيما يتعلق بمتطلبات الإصلاح التي تقتضيها مبادرة الشرق الأوسط الكبير، بمعنى أن العرب باعوا المقاومة مقابل شرعية البقاء السلطوي.

المنطق السياسي يقول إنه كلما شدد العدو الصهيوني على الفلسطينيين من المفترض أن يزيد التأييد العربي لهم باعتبارهم العمق الاستراتيجي، ولأن فلسطين مجرد الوكر الذي تبيت فيه الأفعى الصهيونية بينما سمومها تستهدف العالمين العربي والإسلامي ، ولكن المعادلة العربية المقلوبة : كلما زاد الضغط الصهيوني خضع الموقف العربي أكثر بمفاعيل الهيمنة الأمريكية . ولو قرأنا الخط البياني للموقف العربي منذ بداية الانتفاضة الحالية؛ لوجدناه منحدرًا نحو الأسفل بسرعة صاروخية، إذ إن سقفه في البداية وصل لحد الشجب والإدانة مع تقديم المعونات الإنسانية ، ثم انحدر نحو الصمت مع الاستمرار في تقديم المعونات الإنسانية ، ثم انحدر نحو الصمت والمشاركة في الحصار ومنع المعونات الإغاثية ، ثم انتقل نحو تجريم المقاومة بإدانة العمليات الاستشهادية - أقوى أسلحتها - ، وأخيراً انحدر الموقف العربي نحو التواطؤ والضغط على الفلسطينيين للموافقة على أجندة شارون .

وتشير بعض المصادر الصحفية في هذا الإطار أن مع عرفات مهلة حتى الخامس عشر من حزيران ليقرر حول موافقته على خطة شارون ، وما تتضمنه من تنازله عن إدارة الملف الأمني وانتقاله إلى غزة باعتبارها نموذج الدولة الفلسطينية الاختباري وفق الطرف العربي الذي طرح العرض ، بينما المؤشرات تنبئ أن العرض

هو غزة أولاً وأخيراً ، حيث تنتبأ بعض المصادر أن الضفة سينتقاسمها دور وظيفي من مثلث الأطراف : الأردن و"إسرائيل" والفلسطينيين . وفي المحصلة الدولة الفلسطينية هي غزة فقط.

وعودة لقرار القمة المتعلق بإدانة العمليات الاستشهادية؛ فماذا يعني هذا القرار ؟ لو قدر لهذا القرار أن يترجم ميدانياً، وبفضل الضغط الأمريكي ستُجبر الأطراف العربية على ترجمته ، مما يعني قطع الطرق على المقاومة وبالذات ستمنع حماس من الثأر لقادتها التي وعدت بالانتقام لهم، هذا في المدى المنظور القريب. وفي أفق أبعد سيتحول هذا القرار لمحركة للمقاومة، لأن أمريكا ستطلب بعد أية عملية استشهادية من كل العواصم العربية أن تستكرها ، وستمنع هذه العواصم من استضافة أو السماح لقادة المقاومة أن يتواجدوا على أراضيها. فهل باعت القمة المقاومة في السوق الأمريكي الرخيص مع أن بوش لن يدفع الثمن؟!

=====

#من يملأ الفراغ الاستراتيجي العربي؟

السيد أبو داود 1425/5/5

2004/06/23

حالة الفراغ الاستراتيجي التي يعيشها العالم العربي لا تخفى على أحد، وكانت أبرز تجلياتها في الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق وإسقاط بغداد عاصمة الخلافة العباسية وحاضرة الحضارة الإسلامية، وحالة الفراغ الاستراتيجي هذه ليست وليدة اللحظة الراهنة ولا هي من تجليات حرب الخليج الثانية وحصار العراق وكذلك حصار ليبيا والسودان وسوريا، إنما هذه الحالة موجودة منذ انهيار الخلافة العثمانية التي ظلت تملأ هذا الفراغ وتدافع عن العالم العربي والإسلامي لفترة زادت عن الخمسة قرون ضد الاستعمار الأوروبي، في بداية مرحلة الضعف هذه ومع الحرب العالمية الأولى ظهر وعد بلفور والنوايا الصهيونية الخبيثة في فلسطين ثم جاء عصر الانتداب وكان معه وقبله الاحتلال البريطاني الفرنسي للدول العربية.

وهكذا انكشف الوطن العربي استراتيجياً أمام القوى الدولية ذات النفوذ بدءاً من العهد الاستعماري وحتى الآن.

وحتى بعد أن حصلت الدول العربية على استقلالها فقد ظل هذا الفراغ موجوداً، وتمثل في الاستقطاب الأمريكي لبعض الدول العربية والاستقطاب السوفيتي لبعضها الآخر حتى جاءت قارعة أحد 11 سبتمبر 2001 لتتحول أمريكا من التدخل غير المباشر في المنطقة إلى التدخل المباشر والكامل وممارستها العدوان العسكري وإزالة نظام سياسي عربي مستقر.

إن عددًا من المحللين العرب يرجع حالة الفراغ الاستراتيجي العربي هذه إلى الكساح الاقتصادي والسياسي والأمني الذي يعيشه العرب والذي جعلهم مطمعاً لقوى النفوذ الدولي.

فحالة التخلف السياسي العربي وعدم وجود نظام ديمقراطي أدى إلى تكوين حالة خاصة من الاغتراب السياسي نتيجة للتسلط والدكتاتورية التي مارستها الدولة في عالمنا العربي لعقود طويلة.

ويُرجع البعض حالة التخلف السياسي هذه إلى العصر العباسي الثاني الذي انفصلت في ظله السلطة السياسية عن المجتمع العربي وأخذت ترتبط بالعناصر التركية التي شكلت نخبة عسكرية اضطلعت بالقضية الأمنية فحالت بين المجتمع العربي وبين أداء الدور العسكري "الجهادي"، وفي المقابل تحكمت في سلطته السياسية وموارده الاقتصادية مما قاد إلى نوع من الانفصال بين المدني والعسكري والسياسي والأمني، ترسخ في العصرين المملوكي والعثماني واستمر في ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية على مجتمعاتنا العربية التي لم تتجح في تجاوز ذلك عند تشكيل دولها الوطنية الحديثة.

محاولات أمريكية قديمة

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في المنطقة في خمسينات القرن الماضي بعد حرب السويس بإطلاق الرئيس الأمريكي أيزنهاور استراتيجية "ملء الفراغ" مرة تحت عنوان "حلف الدفاع عن الشرق الأوسط" ومرة أخرى تحت عنوان

"حلف بغداد"، ولكن هذه المحاولات فشلت في ظل وجود الاتحاد السوفيتي والقومية العربية وجمال عبد الناصر.

ورغم كل شيء يقال عن القومية العربية فقد ظلت حائط صد ومألت الفراغ الاستراتيجي، ولكنها تلوثت على أيدي مستبدين استغلوا لتحقيق أحلام خاصة. وإذا كانت القومية العربية بفعل مكنونات الاستبداد داخل قاداتها قد فشلت في مواجهة الصهيونية ومحاولات السيطرة الأمريكية فإن التيارات الإسلامية الناهضة تبدي مقاومة عنيفة للأمريكان والصهيونية واضطرها الضغط الأمريكي إلى ممارسة أشد أنواع العنف كطريق وحيد متاح للعمل السياسي. متغيرات جديدة

لقد ظهرت متغيرات جديدة بعد حرب الخليج الثانية وزادت وضوحًا بعد احتلال العراق جعلت الأمر مختلفًا ومعقدًا بالنسبة للدول العربية على مختلف الأصعدة الدولية والإقليمية والعربية وتتكامل هذه الظروف فيما بينها لتنشئ واقعًا جديدًا يملأ الفراغ الاستراتيجي بعد ترهل وشيخوخة النظام العربي وعدم جدواه. على الصعيد الدولي كان انهيار الاتحاد السوفيتي خطرًا على العالم العربي وهو الذي كان يناصر إلى درجة كبيرة الحقوق العربية في المحافل الدولية ويتصدى للمخططات الأمريكية ثم حاصرت أمريكا والغرب الشيوعية وأماتتها داخل بلادها وقضت عليها.. بعد ذلك تفرغت أمريكا لأمرين: الأمر الأول: هو حماية النفط وضمان تدفقه بنظام معين وحجم محدد وسعر مناسب. والأمر الثاني: هو الحفاظ على أمن إسرائيل ونسج مشروع جديد باسم "النظام الشرق أوسطي" تكون لإسرائيل فيه القيادة.

وعلى الصعيد الإقليمي نشطت تركيا وطرحت مشروعاتها ذات الطابع الاقتصادي وتحالفت استراتيجيًا مع إسرائيل.

وعلى الصعيد العربي شهدت العلاقات العربية تمزقًا غير مسبوق وغاب التضامن العربي وانهار الرابط القومي بين الدول العربية وانحسر المد القومي وترسخت القطرية وظهرت نزعات قطرية استقلالية وتفاعلت المصالح القطرية مع المصالح العالمية وخاصة الأمريكية وهو ما أفرز حالة الاستعانة بالقوات الأجنبية.

مشاريع ملء الفراغ

ولهذا ظهرت على الساحة عدة مشاريع لملء هذا الفراغ منها مشروع نظام البحر المتوسط وإعلان دمشق ومشروع الشرق الأوسط الذي تم تطويره مؤخرًا باسم "الشرق الأوسط الكبير".

وبالنسبة لمشروع نظام البحر المتوسط فثمة توجهات فكرية وسياسية وثقافية لتوثيق العلاقات بين الجانبين البحر المتوسط تجسدت في "مؤتمر الأمن والتضامن في البحر المتوسط" واقترح الاتحاد الأوروبي عقد الاجتماع التمهيدي له عام 1995 ويشمل منطقة تجارة حرة لأربعين دولة ويعالج شؤون الأمن المتبادل والهجرة إلى أوروبا والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وينظم شؤون التجارة ومشاريع النفط والغاز، ويدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويختص بشؤون الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وينتظم ذلك كله في ميثاق ومؤسسات.

ولكن يواجه هذا المشروع مشكلات كثيرة مثل: تحديد إطاره الجغرافي؛ فهناك دعوات لأن يضم دول المغرب العربي الخمسة فقط بالإضافة إلى البرتغال وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا، وهناك دعوات لإطار أوسع ودعوات لنظام أكثر سعة مما أدى لإرباك الدعوة وعدم نجاحها.

وبعد حرب الخليج الثانية أيضًا ظهر "إعلان دمشق" الذي تناول فيه مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى مصر وسوريا إلى الاجتماع في دمشق، وانتهى الاجتماع بإصدار "إعلان دمشق" الذي أعلن بناء نظام عربي جديد، ولكن هذه الصيغة لم تستطع الصمود أمام تطورات الوضع في المنطقة، وهناك مشروع الشرق الأوسط الذي تم تطويره إلى "الشرق الأوسط الكبير" وهو المشروع الذي يعد له الفكر الصهيوني منذ إنشاء دولة إسرائيل في الأربعينيات، ويعد شيمون بيريز أبرز منظريه والمشرفين عليه في الوقت الراهن.

وترى أمريكا وإسرائيل أن جميع الظروف مهيأة الآن لانطلاق هذا المشروع والذي تكون فيه إسرائيل هي القائدة حيث سيعتمد على التكنولوجيا الصهيونية والأيدي العاملة والسوق العربية ورغم أن هناك إلحاحًا أمريكيًا لتمير هذا المشروع إلا أن الوجود الإسرائيلي سيفسده الأمة تواجهه بكل عنف وخاصة على مستوى الفصائل

الإسلامية، ولن ينجح إلا مشروع ينبت من داخل العالم العربي تقوده مصر
والسعودية وسوريا ويحظى بإجماع الدول العربية أو غالبيتها ليعالج ويصحح مكامن
الضعف في النظام الحالي.

=====

#فرض الإصلاح ..مستحيل

محمد المصري 1425/5/6

2004/06/24

تحت عنوان "خادمات مقابل محتلين" رفض توماس فريدمان الكاتب الأمريكي
المعروف بجريدة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ 17 يونيو 2004 الطريقة الجبرية
التي تنتهجها أمريكا لفرض ما تسميه عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط ومؤيداً
لخروج الإصلاح من الداخل العربي، طارحاً على خلفية ذلك طريقة جديدة لأمريكا
لترويج أفكارها الإصلاحية في العالم العربي ويسوق في هذا الإطار بعض
الادعاءات التي تؤيد فكرته المزعومة.

ويقترح الكاتب الأمريكي التقليل من الوجود الأمريكي في المنطقة العربية وترك
المجال للشعوب لأن تقارن فيما بينها وبين دول جنوب شرق آسيا التي كانت ندًا لها
والآن لتبنيها عمليات إصلاحية أصبحت تتبوأ مكانة كبرى بين دول العالم، مستشهداً
بالخادمات والعمالة المتدنية الشرق آسيوية التي تستجلبها الدول العربية وكيف أن
هذه العمالة بدأت ترتقي لوظائف عليا معتمدة في ذلك على تطورها الذاتي على حد
رأي فريدمان.

إصلاح من الداخل

يقول فريدمان: "زيارتي للهند والصين خلال الأشهر القليلة الماضية أخبرتني كم نحن
كأمريكيين في حاجة لإنهاء عملنا في العراق والتقليل من تواجدنا هناك ليس لكي
نغسل أيدينا من فكرة وضرورة ترويج الإصلاح في العالم العربي، بل لكي نستطيع
دفع تلك الجهود.

فنحن لا نستطيع فرض الإصلاح على العرب.. انظر كيف قوبل اقتراح بإصلاح
مخفف خلال اجتماع قمة الثماني الكبرى (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) في العالم

العربي والإسلامي.. فلم يعر أحد الانتباه إليه، فالفكرة قتلت ككل خلال طريقها للوصول لأنها صنعت في أمريكا، الواسعة النشاط الآن في العالم العربي. فالضغط من أجل التغيير يجب أن يأتي من الداخل، وأعتقد أنه من الممكن ذلك إذا ما قلنا من تواجدنا، ثم بعد ذلك يجب على العالم العربي أن ينظر بشكل واضح في حقيقة أن الصين، والهند، وسريلانكا، والفلبين وكل البلدان التي تزود طبقات الصفوة في السعودية وباقي الدول العربية بالخدمات والمهن اليدوية في أعمال الإنشاءات قد قفزت كثيرًا للأمام عن طريق التنمية الخاصة بهم وبدأوا يحصلون على وظائف جيدة الآن بعيدًا عن أمريكا.

إبعاد الوجه الأمريكي

هناك طريقان أمام الولايات المتحدة لترويج الإصلاح في العالم العربي.. أحد الطريقتين هو محاولة فرض الإصلاح بالقوة وهو ما لا يأتي بنتيجة. فالسياسة الأمريكية أصبحت مكروهة جدًا في العالم العربي؛ فمن هم ضد الإصلاح يستطيعون إعلان عدم شرعية عملية الإصلاح بسهولة بتعريفه على أنه "مؤامرة أمريكية لتدمير الإسلام" كما أن المصلحين يصمتون لأنهم لا يريدون الظهور كمروجين لأجندة أمريكية.

الطريق الآخر لنا لترويج الإصلاح أن نبتعد عن الطريق بحيث تستطيع الشعوب في الشرق الأوسط أن ترى بشكل واضح كيف أن العديد من أطفال خدمهم من الهند والصين وسريلانكا والفلبين بدأوا يبرعون في الرياضيات والعلوم والهندسة، تاركين الأطفال العرب في التراب.

ويزعم فريدمان -في محاولة لإلهائنا عن النخر الأمريكي في المنطقة- قائلاً: "فقط عندما يركز العرب على ما يفعله أطفال خدمهم في العالم لا على ما تفعله أمريكا في منطقتهم سيتذكرون ثانية أحد أحاديث النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - الأكثر شهرة الذي يقول فيه: "اطلبوا العلم ولو في الصين" كواجب على كل مسلم.

مقارنات هشة

وفي إطار محاولاته لتعزيد طرحه المزعوم يقارن فريدمان بين حالتين قائلاً: "لم أذهب إلى الصين منذ عام 2001، ومن أول الأشياء الجديدة التي لاحظتها هنا هي

عدد النساء اللواتي يبعن بطاقات الهاتف الخليوي، بينما إسلاميون في العراق والسعودية يستعملون تقنية التليفون الخليوي والسيارات لصنع القنابل".

ولأسباب أكبر نحن -العدو الملموس- في حاجة لتسليم السلطة لحكومة عراقية منتخبة، وتحريك قواتنا في الخلفية، وإذا استطعنا أن نفعل ذلك، أقترح بأن تدعو قمة الثماني الكبرى للعام القادم كلاً من الصين والهند وعقد قمة للعشر الكبرى إما في إحدى الشركات الهندية الأصلية أو في محور شنغهاي الصناعي. ثم ندعو الزعماء العرب للحضور حيث كانت تعتبر الهند والصين نظائر للعرب في يوم من الأيام.

إن التغيير الحقيقي سيحدث عندما يرى العرب شيئاً في هاتين الدولتين يقارنون فيه أنفسهم بهما ويتوصلون إلى استنتاجات ليست مفروضة عليهم.

فقد كان عملنا أن يتم تحطيم العراق القديم ووضع الأسس لعراق جديد، أما الآن فنحن نحتاج للتقليل من وجودنا حتى تستطيع الشعوب في العالم العربي والإسلامي أن ترى بشكل واضح شيئاً ما نحن نعرقل رؤيته وهم يتجاهلون عن عمد وهو أن عالم اليوم يريد أن يستثمر في أطفال جوارهم أكثر من أطفالهم وعندما ينفذون إلى تلك الحقيقة جداً هم أيضاً سيتبنون الإصلاح

=====

#البطحي: تقرير(راند) يستهدف السعودية

حوار: عبد الله بن محمد الرشيد 1425/5/20

2004/07/08

الحرب العسكرية على الإرهاب لم تعد كافية في نظر المحافظين الجدد ؛ فمنذ الحادي عشر من سبتمبر قام العديد من الكتاب والعلماء وصنّاع القرار والباحثين بتأمل دور الإسلام في المجتمعات المسلمة. في الوقت الذي يتم فيه إعادة رسم الحدود الثقافية والاجتماعية في كل من واشنطن ولندن، وهي إستراتيجية يحاول الغرب من خلالها أن يسيطر على "الأصولية الإسلامية" بمساعدة المسلمين "المعتدلين".

وهذا الذي يكشفه لنا مفصلاً التقرير الأخير الصادر عن مؤسسة راند ، ومقرها في الولايات المتحدة، وبتمويل من مؤسسة (سميث ريتشاردسون) المحافظة، حيث يأتي

تقرير (الإسلام الديمقراطي المدني ، الشركاء والمصادر والاستراتيجيات) عن مؤسسة "راند" الأحدث في سلسلة من الأوراق السياسيّة المتخصصة التي تهدف إلى تشديد الهجمة العسكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة الغربيّة على العالم الإسلامي ، واستتصال الأصولية الإسلامية التي تعاضم الحديث عنها بعد 11 سبتمبر .

ولتسليط مزيد من الضوء على هذا التقرير ، ومناقشة أبعاده وخفائيه ، يسرنا أن يكون معنا المهندس سليمان البطحي - المشرف على موقع اللجنة العالميّة لنصرة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم - .

بعيداً عن تفاصيل ودقائق هذا التقرير ، هل ترى أن لهذا التقرير قدرة تنفيذية ؟ بحيث إنه يمثل رأياً رسمياً ينتقل إلى دوائر التنفيذ ؟ بعبارة أخرى ما مدى خطورة هذا التقرير ؟

ليتبين لنا مدى تأثير مثل هذه التقارير على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، علينا أن نعرف مصدر هذا التقرير، ومركزه والذين يقومون بتمويله للحصول على استشارات ونصائح حول مواضيع تتعلق بالسياسة الخارجيّة أو المحليّة. وإليك بعض المعلومات تساعد في الإجابة عن سؤالك:

أولاً : صنع القرار في الولايات المتحدة في عصرنا الحاضر يؤثر فيه جماعتان، الأولى: "الإنجيليين الجدد" الذين يجعلون العدا والصرع مع العالم الإسلامي صراعاً دينياً، أما الجماعة الثانية: فتتمثل في تيار "المحافظين الجدد" والذين يقومون بمهمة البرمجة ووضع السياسات والاستراتيجيات العامة، وبين هاتين الجماعتين تقبع مؤسسات ضخمة تعنى بالفكر الاستراتيجي وتحويله إلى خُطط ، خرائط ، برامج ، وأولويات يطلق على هذه المراكز "Think Tanks" أي "دبابات الفكر" وهي تسمية تمزج الفكر بفلسفة القوة، وهي تعبر عن التحالف بين الفكر والسلاح في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تمثل قوى ضاغطة وفاعلة تعمل بنشاط قلّ مثيله في العالم، وتعتبر مؤسسة "راند" مصدر هذا التقرير أحد هذه الدبابات الفكرية

ثانياً : هذه المراكز تبدو وكأنّ دورها لا يعدو تقديم الاستشارة، إلا أنّ تأثيرها لا يمكن تجاهله بل وإسهامها في التنفيذ، انظر مثلاً ما حدث في كوريا الجنوبية من تخفيض لعدد القوات الأمريكيّة بهدف تخفيف حدة العدا للولايات المتحدة هناك لقد كان ذلك

بناء على دراسة وتوصيات تقدمت بها مؤسسة "راند" مصدر هذا التقرير. وعلى حد علمي فإن هذا المركز بدأ يعمل من دولة قطر من خلال فرع برئاسة "شيرلي برنارد": عالمة الاجتماع، والباحثة الرئيسية، وكاتبة هذا التقرير، و زوجة زملي خليل زاده الذي يشغل منصب المساعد الخاص للرئيس بوش، ومبعوثه الخاص إلى أفغانستان، وأحد المقرّبين منه، وهو أيضاً رئيس لمجلس إدارة مؤسسة "راند" التي تبنت إعداد هذا التقرير بتمويل من مؤسسة سميث ريتشاردسون..

أعتقد أنّ ما ذكرت كافٍ لتوضيح خطورة هذا التقرير، والقارئ له بعناية سيرى أنّ تنفيذ هذا المخطط قد بدأ بالفعل في (منطقة الجزيرة العربية) وبالأخص في المملكة العربية السعودية.

ما الجديد في هذا التقرير ؟ وهل هناك علاقة بين هذا التقرير ومشروع الشرق الأوسط الكبير؟.

الجديد في هذا التقرير تحديد المصادر والشركاء والإستراتيجيات بناءً على فئات محددة في المجتمع يرى أنهم مناسبون لتنفيذ مشروع "الإسلام الديمقراطي المدني" بمعنى -حسب ما ورد في التقرير- "عالمًا إسلاميًا متوافقاً مع باقي النظام الدولي ، يكون ديمقراطياً، ومستقرًا سياسياً، ومتطورًا اجتماعياً، وقابلاً للنمو اقتصادياً ، ومواكباً لأنظمة وقوانين السلوك الدولي" أي عالم إسلامي بمواصفات أمريكية.

أما مشروع الشرق الأوسط الكبير فمن المحتمل أن يكون قد بُني على مثل هذه الدراسة وغيرها، كما يمكن اعتبار التقرير آليات تنفيذية لبعض النقاط التي وردت في مشروع الشرق الأوسط الكبير وتخدم مشروع القرن الأمريكي الجديد.

ما رأيك في المصادر التي اعتمد عليها التقرير ؟ هل تحقق فيها جانب البحث العلمي الدقيق؟

مصادر التقرير غالبيتها غير محايدة، وإن كانت بعض المعلومات صحيحة؛ فهناك بعض المغالطات فيه نذكر منها على سبيل المثال: ما ذُكر حول فقدان سورتين من القرآن الكريم ، وكل ذلك دون استشهاد أو دليل. وما نقله عن صحيح البخاري كان من أحد الكتاب العلمانيين.

ما هي المنطقة التي عناها التقرير بالحديث والتفصيل؟ حيث نراه يفصل في تصرفات المتشددين والتقليديين وغيرهم وكأنه يقصد منطقة محددة، إذ إنه من المعلوم أن تصرفات هذه الفئات تختلف من منطقة إلى منطقة في العالم الإسلامي؟ الناظر للتقرير بعين فاحصة يرى أنه ركز على مجتمع معين تنطبق عليه الأطياف التي ذكرها وأعتقد أنها تستهدف منطقة الجزيرة العربية والمملكة العربية السعودية بالتحديد، وإن كان قد تعرّض في بعض فقرات التقرير لمناطق بعينها كإيران وباكستان وغيرها إلا أنه يذكر أشياء لا وجود لها إلا في المملكة العربية السعودية.

ألا ترى أنّ التقرير قدّم تفسيراً سطحياً لبعض الممارسات الإسلاميّة، مما يشير إلى جهل واضح بطبيعة التركيبة أو النفسيّة الإسلاميّة ودوافعها، مثلاً عندما يصف التقرير الإسلام الراديكالي بأنه يحول الشباب إلى انتحاريين مستغلاً رغبتهم في البطولة والإثارة، ويعد التقرير ذلك عيباً يجب على الحداثيين استغلاله!! ما قولكم؟

لا أرى أنّ تفسيره لبعض الممارسات الإسلاميّة كانت سطحية، بل على العكس فقد قدم تفسيرات واقعيّة لكثير منها، والمثال الذي ذكرته من تحويل بعض الشباب إلى انتحاريين في الواقع موجود لدينا، فالتقرير ركّز على أنّ الحركات الجهادية المسلحة كتنظيم "القاعدة" والمؤيدين لها يعملون على استغلال الأوضاع التي يمر بها العالم الإسلامي وحالات القهر التي يعيشها المسلمون في أنحاء العالم بسبب السياسات الأمريكية لتوظيف الشباب من أجل تحقيق أهدافهم، ولهذا فهو يعتبر أنّ ذلك عيباً يمكن استغلاله ضد فئة معينة هم "المتشدّدون الراديكاليون". إلا أنّه يستغل حالياً لضرب جميع الأطياف الإسلاميّة عبر "الحداثيين" و "العلمانيين"!!

ركز هذا التقرير بشكل واضح على التقليديين باعتبار أنهم فئة يجب استغلالها لضرب المتشدّدين.. أولاً وبصورة مبسطة: ماذا يقصد التقرير بالتقليديين؟ وهل ترى أنّ هناك خلطاً بين التقليديين والمتشدّدين يحاول التقرير جاهداً أن يفصل بينهما؟ وهل يحمل هذا التقرير تحذيراً للتقليديين بأن يكونوا على أهبة الاستعداد والانتباه لأيّ استغلال لهم؟ وما هي الخطوات التي تراها مناسبة لتقويت هذه الفرصة عليهم؟

ذكر في ثنايا التقرير أنّه يصعب الفصل بين الفئات، وأنّ الفاصل بينها غير واضح، وقد يكون هناك بعض التداخل، ولذلك حاول التقرير أن يحدد بعض الموضوعات

الرئيسية مثل (مصادر التشريع ، الجهاد ، والديمقراطية وحقوق الإنسان ، والحريات الشخصية، والدولة الإسلامية، وتعدد الزوجات ، وضرب الزوجة، والمشاركة العامة للمرأة، والحجاب) ومقابلها رأي أو موقف كل فئة من هذه الموضوعات ليتحدّد بالتالي انتماؤها.

والتقليديون يُراد بهم السواد الأعظم من المسلمين السنة، و «تشجيع عدم الاتفاق» بين "المتشددين" و "التقليديين" هو ما يهدف إليه التقرير، وذكر أساليب يُستفاد فيها من "التقليديين" لمواجهة "المتشددين"، ولا يعني ذلك أنّ التقليديين هم الفئة التي يعوّل عليها، ولكن يمكن الاستفادة منهم مرحلياً، حتى يصلوا إلى الفئة التي تستطيع تحقيق "الإسلام الديمقراطي المدني" وهم الحداثيون وعامة العلمانيين الذين لا يملكون حالياً مقومات التأثير كالمتشددين والتقليديين؛ لذا أوصى التقرير بدعمهم لأنهم الفئة المناسبة.

وبغض النظر عن هذه الأطياف والتقسيمات التي ذُكرت وأطراف الصّراع فيها، فإنّ أعظم الخطوات لتقوية مثل هذه الفرصة؛ أن نعمل على دراسة مثل هذا التقرير وغيره، والبحث عن المغالطات التي تنتشر عن الإسلام ورصدها، ووضع رؤية إسلامية مقابلة لها تساهم في مواجهة هذه الحملة، كذلك العمل على الاتصال مباشرة بالفئات المستهدفة، وبالأخص أهل العلم والعمل معهم على تشجيع الحوار الهادئ بين جميع أطياف المجتمعات الإسلامية المختلفة، وألا ننساق وراء افتعال الخصومات، وأن نتجنب الخوض في صغائر الأمور مع التوافه الذين يتكلمون في أمر العامة.

قصة (حروب الحديث) حيث يشير التقرير إلى تحريف الحديث النبوي كوسيلة تكتيكية من أجل كسب المناظرات ضد المتشددين ، ألا ترى أنّ هذه الوسيلة قد بدأ استخدامها فعلاً؟ و كيف تقدر أثرها على عقول العامة؟

أعتقد أنّ التقرير قصد بـ "حروب الحديث" الاستفادة من الخلاف في تفسير أو شرح بعض الأحاديث بين "المتشددين" و "التقليديين" بحيث ينشغل كل منهما بالآخر في محاولة لإسقاط الخصم أمام العامة، وأعتقد أنّ هذا قد بدأ تطبيقه فعلياً ، فالمطلّع

على بعض وسائل الإعلام والإنترنت تساهم بدون أن تعلم - إذا افترضنا حسن النية- في هذه الحروب.

لقد ذكر المؤرخ البريطاني اليهودي " برنارد لويس" في إحدى لقاءاته : "شكرا لوسائل الاتصالات الحديثة، لقد سهلت علينا مهمة اختراق الدول الإسلامية المغلقة لنشر مبادئ الديمقراطية!"

كيف تقرأ هذا الربط المتعمد بين "حركة طالبان" والتيار المتشدد والتقليدي في السعودية ؟

من الواضح أنّ الربط في التقرير مبنيّ على نظرتهم إلى قضايا محددة، وأعتقد أنّهم يقصدون أنّ هناك عوامل مشتركة بين التيار المتشدد والتقليدي في السعودية أو ما يسمى "بالوهابية" التي تدعمها الحكومة السعودية وحركة طالبان. مثل تطبيق الشريعة الإسلامية، وما يتعلق بمعاملة المرأة، انتهاك حقوق الإنسان، تدمير الكنوز التاريخية. طرح التقرير مذاهب إسلامية بديلة أو وسيلة لضرب الإسلام المتشدد كما يقول التقرير كالصوفية ، والإسلام الشيعي ، والمذهب الحنفي . هل يعني ذلك أن هذا التقرير موجه لاستئصال الإسلام السني الوهابي والحنبلي على وجه الخصوص ؟

لقد ذكر التقرير "أنّ عملية تغيير دين ليست عملية سهلة إلا أنّها ممكنة " وأعطى مثالا بالتحول من الإمبراطورية العثمانية إلى دولة علمانية مثل ما حدث في تركيا!! وهذا ما جعلهم يفكرون في إيجاد "إسلام" يناسبهم، وذلك من خلال العمل على خلق "الإسلام السنّي" صاحب المذهب "الوهابي الحنبلي" -كما يسميه البعض- ، معتمدين في ذلك على أشخاص غير محايدين يعتبرونهم مصادر مهمة للمعلومات من أمثال ستيفن شوارتز (صوفي نقشبندي)، علي الأحمد (شيعي) وغيرهم كثير ممن يناصرون العداة للمذهب (الوهابي الحنبلي) ، لقد ورد في التقرير فقرة حول الصوفيّة كمثال، جاء فيها "إنّ الصوفيّة بما لديها من طقوس شعريّة وموسيقىّة وفلسفيّة، تمثل جسراً للخروج من الاندماج الديني."

ببساطة ما هو الإسلام الذي يريده هذا التقرير؟ وهل تعكس هذه الوثيقة (تدين الصراع) ؟ وما هي رؤيتكم لمستقبل المواجهة بين الإسلام الغرب في المرحلة المقبلة؟

هم يريدون "إسلام ديمقراطي مدني"، يتناسب مع توجهات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، يسهل توجيهه وتحويله صوب المزيد من الديمقراطية والحدثة والتأقلم مع النظام العالمي الجديد.. "باختصار يريدون إسلام شامل هش يمكن اختراقه و تشكيهه لكي يتناسب مع أجندتهم، وإن الصراع اليوم بين الإسلام والغرب -بلا شك- صراع فكري ديني؛ فالغرب يعرف جيداً أنّ المسلمين اليوم لا يملكون شيئاً يستطيعون مجابتههم به إلا ديننا وعقيدتنا الإسلامية. ولهذا أرجو أن نعي ذلك جيداً ونتسلح في هذا الصرع بالثبات على الحق والمحافظة على هويتنا الإسلامية.

و في هذا المقام أنصح كل مسؤول أن يقرأ التقرير بكل عناية ليرى مدى دقة وصف حال مجتمعنا الإسلامي وأطماع هؤلاء فيه وبوجه خاص منطقة الجزيرة العربية. وأناشد كل مسلم يشعر بالمسؤولية أن يعمل بكل ما يستطيع لإيقاف هذا المخطط الخطير

=====

#الشرق الأوسط بين "الجديد" و "الكبير"

د. غازي التوبة 1428/2/4

2007/02/22

شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل السابق أول من تحدّث عن "الشرق الأوسط الجديد" في عام 1993 بعد توقيع اتفاقية أوسلو في حدائق البيت الأبيض بين إسحاق رابين وياسر عرفات، وكان تصوّر بيريز قائماً على أنّ وحدة اقتصادية ستتحقق بين المنطقة العربية وإسرائيل، وستجمع هذه الوحدة الاقتصادية بين العبقريّة الصهيونية في القيادة، والأيدي العربية الرخيصة المستخدمة في التصنيع، والثروة العربية المتكدّسة من بيع البترول الخ...، وكان التفاوض سيد الموقف آنذاك، والسبب في ذلك هو الاعتقاد بأنّ اللقاء الفلسطيني-الإسرائيلي كسر آخر الحواجز في الممانعة بين العرب وإسرائيل، ولم يبق إلاّ التداخل والتواصل والتلاحم الخ...، وذهبت الأحلام بعيداً في رسم صورة "الشرق الأوسط الجديد"، وخصّصت لكل دولة ما يجب أن تفعله وتنتجه؛ فإسرائيل ستخصّص بالإلكترونيات والحاسبات، ومصر بالسياحة الخ...، ولكنّ شيئاً من ذلك لم يتحقّق، وتعثرّ اتفاق أوسلو الذي كان الشرارة

في كل تلك الأحلام، والسبب في ذلك أن إسرائيل تريد أن يكون لها كل شيء، ولا تريد أن تعطي شيئاً للآخرين، وكانت نهاية اللحم كابوساً مزعجاً، فصانعا اللحم نُجراً: اسحاق رابين وياسر عرفات، الأول: نحره أهله، والثاني: نحره محالفوه.

ثم صار الحديث عن "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وطرح بوش هذا المشروع بعد احتلال العراق، ونوقشت بنود المشروع في اجتماع الدول الثمانية الصناعية الكبرى في يوليو 2004 في جزيرة ايلاند، وأبرز ما جاء في المشروع آنذاك هو الدعوة إلى الديمقراطية، والتغيير الثقافي، وحقوق الإنسان، والتأكيد على حقوق المرأة، وإنهاء الأمية الخ...، وقد وُضعت برامج تفصيلية تحقّق تلك الأهداف، كما رُصدت ميزانيات مالية من أجل الإنفاق على تلك البرامج بين الدول الثمانية. لكنّ شيئاً من ذلك لم يتحقّق، بل تحقّقت الفوضى التي أسموها "الفوضى الخلاقة"، وتجلّت هذه الفوضى في أبهى صورة في العراق؛ فالدمار يعمّ كل شيء: البناء والطرق والجسور الخ...، والكل يقتل الكل: السنة والشيعية والأكراد والصابئة الخ...، والجميع يتآمر على تقسيم العراق، ولم تتحقّق ديمقراطية، ولا حقوق إنسان، ولا ارتقاء ثقافي، ولا محو أمية الخ...

ثم طلعت كوندليزا رايس علينا بمقولة: "الشرق الأوسط الجديد" أثناء التدمير غير المسبوق للبنان، ورافق مقولتها مقال للضابط الأمريكي السابق رالف بيترز، نزل في مجلة القوات الأمريكية عدد تموز (يوليو) تحت عنوان "حدود الدم"، وهو جزء من كتاب "لا تترك القتال أبداً" يرسم ملامح الشرق الأوسط الجديد الذي أشارت إليه كوندليزا رايس، وجاء في ذلك المقال أنّ السبب في اضطراب الشرق الأوسط هو عدم تطابق الحدود الجغرافية مع الحدود الإثنية والطائفية والعرقية في المنطقة، والسبب في ذلك أن أوروبا التي قسّمت الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى لم تراع ذلك، وراعت أهواءها وبعض المصالح الخاصة، وأشار المقال أيضاً إلى ضرورة تصحيح الجوانب الحدودية من أجل التوصل إلى شرق أوسط مستقرّ، واقترح المقال صورة جديدة للشرق تقوم على تفصيلات متعدّدة، منها إقامة ثلاث دول في العراق: كردية في الشمال وسُنّية في الوسط، وشيعية في الجنوب، واقترح أن تلتحق الدولة السُنّية المجتزأة من العراق في وقت تالٍ بسورية، واقترح "مشروع الشرق الأوسط

الجديد" تفكيك السعودية، ووضع الأماكن المقدسة في مكة والمدينة تحت وصاية دولية، وإلحاق شمالي السعودية بالأردن، وإلحاق جنوبي السعودية باليمن، كما اقترح مشروع الشرق الأوسط الجديد إيجاد دولة شيعية تجمع بين جنوب العراق وتأخذ جزءاً من الإمارات وجزءاً من السعودية، كما استهدف المشروع تغييراً في حدود كل دول الشرق الأوسط كسورية وإيران ومصر وباكستان ولبنان الخ... والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هو: ما الهدف النهائي من هذه المشاريع المطروحة بين وقت وآخر بدءاً من "مشروع الشرق الأوسط الكبير" وانتهاء بـ "مشروع الشرق الأوسط الجديد"؟ وما الملامح التي تجمع بينها؟

أولاً: تلتقي هذه المشاريع على أهداف دعائية كبيرة من مثل تحقيق الأمن والسلامة والتنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان وإزالة الأمية وإقامة العدل الخ...، لكن هذه الأهداف تبقى في حدود الدعاية، ولا يتحقق شيء منها على أرض الواقع، وينطبق عليها المثال الذي راجع عن الشيوعية إبان انتشارها: "اقرأ عن الشيوعية تفرح، جرب تحزن".

ثانياً: تحرك هذه المشاريع النزعة الطائفية والتفتيت الطائفي، وتستهدف وحدة الأمة العربية والإسلامية بحجة الظلم الذي لحق هذه الطوائف والأعراف خلال التاريخ الماضي، وهذا الاستهداف للإحياء الطائفي يخدم إسرائيل بالدرجة الأولى، ويمكن أن نتأكد من ذلك باستعراض السياسة الأمريكية في مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، فهي لا تمارس هذا الدور من التفتيت الطائفي، مع أنّ تعدد الطوائف والأعراف والأجناس موجود في تلك المناطق وبصورة أكبر مما هو موجود في المنطقة العربية.

ثالثاً: مما زاد في الحرص على تنفيذ مخططات التفتيت الطائفي في المنطقة وجود المحافظين الجدد في قيادة أمريكا، ومن الواضح أنهم صهاينة مثل صهاينة إسرائيل إن لم يكونوا أكثر صهيونية؛ إذ يشاركون الإسرائيليون آلامهم وآمالهم وأحلامهم، ويلتقون مع صهاينة إسرائيل في بعض الرؤى الدينية التي يستقونها من المسيحية والصهيونية التي تستمد مادتها من التوراة التي هي جزء من الكتاب المقدس عند المذهب البروتستنتي الذي يعتنقه المحافظون الجدد.

رابعاً: مما يؤسف له أنّ إيران هي الوجه المقابل لأمريكا في استغلال التفتيت الطائفي، وإشاعته، وممارسته، وتعميق جذوره، ويتضح ذلك في العراق حيث تقسيم العراق وحلّ الجيش العراقي فعلاّن يتعدّيان هدف إزالة نظام صدام حسين، وهو الهدف الذي سوّغت إيران وأعانها به التعاون مع أمريكا في احتلالها للعراق عام 2003، ويصبّ هذان الفعلان المشار إليهما في خانة التفتيت الطائفي بالدرجة الأولى، والأمر لا يتوقّف على ساحة العراق بل يتعدّها إلى ساحات أخرى في العالم العربي والإسلامي.

خامساً: يبقى الحصول على البترول هدفاً رئيسياً ومهماً في كل هذه المشاريع، وذلك لأنّ الصين والولايات المتحدة ستحتاجان إلى 70% من بترول الشرق الأوسط خلال السنوات العشر القادمة.

سادساً: تهدف هذه المشاريع إلى دمج إسرائيل في المنطقة من جهة، وجعلها تلعب دوراً مركزياً من جهة ثانية، وستكون بمثابة القلب له، لذلك تستهدف هذه المشاريع إلى إيجاد إسرائيل العظمى ذات الاقتصاد القوي وذات الجيش المبنى على أحدث التطوّرات التكنولوجية، والتي ستقود الشرق الأوسط الجديد، وستشيع الديمقراطية فيه حسب أوهام المشاريع الأمريكية.

سابعاً: إنّ حلم التفتيت الطائفي للمنطقة العربية حلم إسرائيلي قديم، وقد اتضح ذلك في مذكرات بن غوريون منذ قيام إسرائيل، وكلامه عن استدراج الطوائف في لبنان إلى التعاون مع إسرائيل، وقد أصبح الأمر أكثر وضوحاً في الكتاب الذي نشره الصحفي الهندي كارانجيا بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، فقد أشار فيه إلى استهداف إسرائيل إقامة دول الطوائف في المنطقة، ويمكن أن يعتبر الدارس لأوضاع المنطقة أنّ عمل إسرائيل واستهدافاتها في التفتيت الطائفي طبيعي، ويتسق مع طبيعتها الديموغرافية، ولكنّ من غير الطبيعي أن ترسم دولة عظمى كالولايات المتحدة إستراتيجيتها انطلاقاً من هذا الأساس

=====

#الإصلاح على أسنّة الرّماح

د. محمد مورو 1425/6/5

2004/07/22

الإصلاح هو الاسم الكودي الذي تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير التدخل في شؤون المنطقة وإعادة صياغتها على الطريقة الملائمة لها، ويصل الأمر إلى حدّ استخدام الإصلاح كمبرر للاحتلال العسكري كما حدث في العراق، وكما يمكن أن يحدث في دول أخرى، ومناطق أخرى وأحوال أخرى.

فالإصلاح هو الاسم الكودي للهيمنة، والنّهب، والاحتلال، وبسط النفوذ، وفرض الإرادات من الخارج. يمكن أن يكون الإصلاح أو يكون حماية الأقليات ، كما كان من قبل الرجل الأبيض "مرحلة الاستعمار" ، أو إنقاذ قبر المسيح من الكفار المسلمين كما حدث إبان الحروب الصليبيّة ، وهكذا فالمسألة في جوهرها ليست جديدة، بل هي جزء لا يتجزأ من المحاولات المستمرة في الزّمان والمكان، منذ ما يزيد على الألف عام؛ للقضاء على الحضارة الإسلاميّة التي تمثل الحقّ، والعدل، والخير، والحرية، لحساب الاستكبار، والعنصريّة، والقهر، والغُنف، والنّهب.

موضوع الإصلاح الذي قفز إلى واجهة الأحداث، وشكّل النقطة الرئيسة في الأجندة الأمريكيّة منذ مبادرة "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكيّة ، ثم خطاب الرئيس "بوش" حول ما يسمّى "بالشرق الأوسط الكبير" ، ثم "الشرق الأوسط الأكثر اتساعاً" في قمة الثمانية الكبار في "سي إي لاند" بالولايات المتحدة الأمريكيّة في 8 يونيو "حزيران" 2004 ، ثم قمة الاتحاد الأوروبي . أمريكا المنعقد بإيرلندا في 26 يونيو 2004 أيضاً ثم أخيراً في قمة حلف الناتو في اسطنبول يومي 28 ، 29 يونيو 2004 ، كلها أسماء لنفس المضمون، ولكن الجديد في المسألة أنّ تحويل المسألة من اختصاصات السياسيّين إلى اختصاصات العسكريّين متمثلاً في عرض الموضوع والحصول على حُطّة معيّنة من حلف الناتو وهو حلف عسكري أساساً ، يعني أنّ المسألة ليست فقط ضغوطاً سياسيّة، ولا رؤى ثقافيّة بل هي في صميم عمل العسكريّة أي الاحتلال والجيوش، وهو ما يُسقط القناع، ويكشف المضمون الحقيقي للموضوع، إنّه تبرير العدوان والاحتلال، ونشر النفوذ بالقوّة، وإجبار حكومات المنطقة على الاعتراف بإسرائيل، وتطبيع العلاقات معها، وإدماجها قهراً في المنظومة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة للمنطقة. ولعلّ هذه النقطة الأخيرة تُعطي

عكس المطلوب عندما قالت حكومات المنطقة: إنّه لا يمكن البدء في الإصلاح بدون حلّ مشكلة الصّراع العربيّ الإسرائيليّ ، فإذا بأمریکا تطور المشروع ليس باتجاه حلّ المشكلة ، بل بتكريس وجود إسرائيل وهيمنتها الإقليميّة بوضوح .

حصار العالم الإسلامي

عناوين المبادرات الصادرة عن القمم العربيّة المختلفة حول الموضوع تكشف عن المضمون الحقيقي لها، وهو الخضوع الكامل للهيمنة الأمريكيّة ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا والقبول الكامل بوجود إسرائيل والتعاون معها!! . وهو ما يُرشّح مباشرة من عنوان قمّة الثمانية الكبار في ولاية "جورجيا" بالولايات المتحدة الأمريكيّة 6 يونيو 2004 وقد كان "مشروع الشرق الأوسط الموسّع وشمال أفريقيا" ثم قمّة أيرلندا التي كان عنوان مبادرتها "26 يونيو" هو "دعم مساعي حكومات المنطقة الرامية إلى تحديث بلدانها والمُضيّ قُدّمًا في الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وتشجيع حقوق الإنسان" ثم قمّة "الناطو" باسطنبول 28 يونيو تحت عنوان "مبادرة اسطنبول للتعاون مع بلدان البحر المتوسط والخليج العربي" .. ونلاحظ في هذا الصدد أنّ مبرر استمرار وتوسيع حلف الناتو بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق والمنظومة الاشتراكيّة كان لمواجهة الخطر الإسلاميّ المزعوم، وقد عبّر عن ذلك في حينها عدد من قادة الحلف العسكريين والقادة السياسيّين الغربيّين والأمريكيّين . وهكذا فنحن في مرحلة تنفيذ الخُطة - المعتمدة أصلاً- وهي حصار العالم الإسلاميّ، والقضاء على أيّ مشروع وحدة إسلاميّة أو عربيّة، والهيمنة على المنطقة (وربما احتلالها عسكريًا) بدعوى محاربة الإرهاب!! . ولعلّ تصريحات "كوندا ليزا رايس" مستشارة الرئيس الأمريكيّ للأمن القوميّ تكشف حقيقة المسألة حين قالت في ديسمبر 2003 . أي قبل اجتماع حلف الناتو في اسطنبول 28 يونيو 2004 أو صدور مبادرة اسطنبول- : "إنّ المطلوب من "الناطو" أن يشارك في عمليّة التغيير في المنطقة العربيّة، ومراقبة والتأكّد من الإصلاحات المتخذة في هذه البلدان". وبدهي أنّ المشاركة، والمراقبة، والتأكّد عن طريق منظمة عسكريّة ،اللهمّ إلا إذا كان الهدف النهائيّ هو الاحتلال العسكريّ !

الخضوع التام للاحتلال

ولا يعيننا بالطبع أن نتحدث هذه المبادرات عن ضرورة قيام تلك الحكومات من تلقاء نفسها بالخطوات المطلوبة، أو عن طريق الحوار، فهو نوع من تقديم قُربان الطاعة، والقبول بالاحتلال طواعية، أي تحقيق الهدف بدون جهد، أو أن يقوم حلف الناتو بفرض ذلك بالقوة إذا لم يكن انصياع تلك الدول طواعية!! . فالمحصلة في النهاية واحدة، وربما كان الانصياع والقبول بالتدخل الأجنبي والقبول بإسرائيل والتعاون معها والانخراط في الجهد الأمريكي العسكري ضد الإرهاب، وغيرها طواعية أسوأ من الخضوع لذلك قهراً!! . والمهم في كل الأحوال أن صيغة المبادرات لا تخلو من الإشارة إلى أن من حق "الناتو" أن يفرض ذلك بالقوة!! . خاصة وأنه قد توسع شرقاً بل ووصل إلى حد الشراكة مع روسيا ذاتها أي أن المستهدف بوضوح لعمليات الملف هو المنطقة العربية خصوصاً ، والشرق الأوسط العربي الإسلامي عمومًا، وإلا فما الدافع العسكري وراء توسّعه وشراكته مع روسيا؟ ولماذا يستمرّ الحلف أصلاً بعد زوال الخطر الشيوعي والسوفيتي؟ ماذا يعني امتداد حلف الناتو من غرب المحيط الأطلسي إلى أقصى شرق القارة الأوروبية وحتى جنوب المتوسط، وشراكته مع روسيا ووصول عدد أعضائه إلى 26 عضوًا وهو ما لم يحدث أيام الحرب الباردة؟ ماذا يعني أن مسرح عمليات حلف الناتو قريب جدًا - بالمقاييس الجغرافية البحتة- من المنطقة العربية ؟

الاختراق الاستعماري

على كل حال فإن ما يسمّى بمبادرة "اسطنبول حول الشرق الأوسط الكبير" والتي تبناها حلف الناتو في مؤتمره الأخير باسطنبول 28، 29، يونيو 2004 تكشف الكثير من الحقائق حول طبيعة هذا الإصلاح والتعاون والدور الحقيقي لحلف الناتو في هذا الصدد . وقد تضمّنت تلك المبادرة :

- إنشاء قواعد عسكرية لحلف الناتو بحيث ترتبط تلك القواعد الجديدة بالقواعد الموجودة "الأمريكية" .

- من حق هذه القوات التدخل بدون استشارة الحكومات المعنية في حالة وجود أزمة .

- إنشاء مكاتب لجمع المعلومات والتحليل . وإنشاء المكاتب الفنية المتخصصة التي

تقدم توصيات في مجالات الأمن، والاقتصاد، والإصلاح الداخلي، والتعليم، والبيئة،

ومحو الأمية، والحقوق السياسية، والاقتصادية والاجتماعية ، وأن هذه المكاتب الفنية ستنتشر في الجهات العلمية والجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الوطنية المختلفة .

وبدهي أنّ الترجمة الحقيقية لهذه المقترحات هي الاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي، والاحتلال العسكري أيضًا إذا لزم الأمر .

ومن المقترحات أيضًا في مبادرة اسطنبول:

- إقامة علاقات شراكة وتعاون بين الدول العربية وإسرائيل، ويصل الأمر إلى حدّ إقامة مناورات عسكرية مشتركة بين تلك الدول وإسرائيل، ومشاركة هذه الدول وإسرائيل مع أمريكا في عملياتها العسكرية ضد الإرهاب .

- تغيير مناهج التعليم والتنقيف بما يتلاءم مع دعم ثقافة السلام وتجفيف منابع الإرهاب .

. التدرّج في الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان بما يتلاءم مع ظروف كل دولة .

. التحكم في تسليح الجيوش العربية بما يحقّق التوازن العسكري مع إسرائيل . والتنقيش الدوريّ على أسلحة الدمار الشامل في تلك الدول باستثناء إسرائيل .

وهكذا فإن مبادرات الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات ... الخ التي رفعت بها أمريكا وحلفاؤها وعملاؤها عقيرتهم طويلاً قد تمخضت عن تأجيل هذا الإصلاح، والتدرّج فيه، ولكن الإسراع بفرض إسرائيل، والتعاون معها على دول المنطقة، واختراق هذه الدول أو حتى احتلالها إذا لزم الأمر

=====

المرأة بين التحرير من الحجاب والتحرر من الشرف

ماذا يريدُ دُعاةُ النسوية من المرأة المسلمة ؟

فاطمة عطوة 1425/6/5

2004/07/22

احتلت إشكالية المرأة وقضاياها مساحة كبيرة في ساحة الحوار العالمي الذي يجري هذه الأيام فوق صفيح ساخن، وهو غالباً حوار أحادي الجانب ؛ إذ تحاول بعض القوى العالمية فرض أجندة مشاكلها ورؤاها علينا باعتبار أننا الآن في مرحلة تراجع

حضاريّ هائل، ربّما لم يسبق لها مثيل على طول فترات تاريخنا، ومن هذه القضايا قضية العُنف ضدّ المرأة باعتبارها أحد أهمّ أشكال التمييز ضدّها، وفي هذا السياق يتمّ الخلط بين الحق والباطل، و العادات والدين بصورة غير متجانسة، ولا تهدف إلا إلى تحطيم ما تبقى لدينا من وعي واعتزاز بالذات، ولنأخذ ما اصطلح على تسميته بجرائم الشرف كنموذج صارخ لهذا الخلط الفاضح في قضية العُنف ضدّ المرأة .

الجسد الإنسانيّ بين التّكريم والاستباحة

يقول تعالى: (ولقد كرّمنا بني آدم...) [الإسراء:70]، ويقول عز وجل: (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يُؤاري سوراتكم وريشاً وللباس التّقوى ذلك خيرٌ ...) [الأعراف:26] ويقول عزّ من قائل: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أُنْبُسِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ) [النور:30] ، ويقول: (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ) [النور:31] .

هذه الآيات وغيرها الكثير تحمل الكثير من سمات المنهج القرآنيّ في التعامل مع إشكاليّة الجسد، وهو منظور يتماشى مع الفطرة الإنسانيّة السويّة، حيث يحتل الجسد موقعاً وسطاً؛ فهو حاضر وفاعل في الحياة، ولكن بصورة كريمة تحفظه من الابتذال والامتهان من خلال ستره والاقتصار على دائرة الزواج لإشباع حاجته الغريزيّة في الجنس الآخر وهو بهذا يبتعد عن الرهبانيّة التي تهتمّش الجسد وتحاول أن تمحو تلك الغريزة التي فطرها الله في البشر، وهو أمر بعيد عن الحكمة، وأثبت الواقع مدى زيفه وتهافته، وكذلك يبتعد عن الإباحيّة المسعورة التي تسود البشر في كل مرحلة تاريخيّة تتسم بالفوضى، وفي كل حضارة توشك على الذبول والاندثار ولكنّ دعاة التهتك والفساد - في هذه الأيام - لم يكتفوا بفسادهم وانحرافهم وشذوذهم، بل أصروا على تصدير هذا الفساد والانحراف إلى كافة أصقاع الكرة الأرضيّة، وفي المركز منه بلادنا العربيّة والإسلاميّة أو ما اصطلحوا على تسميته أخيراً "بالشرق الأوسط الكبير" ، وهذا التصدير من اللون الإجماريّ حيث لا يُؤخَذ رأي المستوردين في نوعيّة البضاعة العنّة، التي غلّفوها بشكل أنيق، ووضعوا لها عناوين برّاقة، وعقدوا لها المؤتمرات والمنتديات، وكان شعارهم في كل هذه المؤتمرات والمنتديات شعار قوم لوط (أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَبْتَطِهُرُونَ) [النمل:56]

فلا مكان في عالمهم الملوّث للمتطهرين الشرفاء، ولا بدّ من شنّ الحملة وراء الحملة؛ حتى ينعدموا، وينقرضوا، ولا يُسمع لهم صوت ينغص على سادة العالم الجدد ما هم فيه من لذة حيوانيّة .

حملة للقضاء على البكارة (والتخلّص من إشكاليّات الشرف)

ومن تلك الحملات المشؤومة الحملة على البكارة بمفهومها الماديّ ودلالاتها المعنويّة المرتبطة بها، وهي حملة يتزعمها في الداخل تيارات نسويّة (1) متطرّفة تقوم بإعادة صياغة الأجندة الغربيّة عن طريق ربطها بالبيئة العربيّة بصورة مفتعلة وغير موضوعيّة ومستغلة في الوقت ذاته إشكاليّات حقيقيّة تواجه المرأة العربيّة والمسلمة .

وبداية الحملة بدأت ببعض حوادث فردية وشاذة قام فيها الأهل بالتخلّص من فتاتهم؛ لأنّ ثمة شكوكًا أثّرت حول طبيعة سلوكها ومدى التزامها بحسن الخلق، ثم ثبت بعد ذلك في تقرير الطبيب الشرعيّ أنّ الفتاة المجنيّ عليها كانت عذراء ولم ترتكب فعلا يستدعي ما حدث لها من إزهاق لروح بريئة .. من هذه الحوادث بدأت الحملة لمواجهة هذه الجرائم التي أخذت اسمًا إعلاميًا هو "جرائم الشرف" ثم ارتفع منحنى الحملة ليصل إلى نقطة خطيرة، وهي أنّ الحلّ الوحيد للقضاء على مثل هذه الجرائم العنيفة ضد المرأة هو "إلغاء فكرة الشرف" ذاتها عن طريق أنّ يتساوى الجميع في التخلّص الدليل المادي للشرف " غشاء البكارة " والاكتفاء بالدلالة المعنويّة للشرف والبكارة تمامًا، كالشباب الذي لا يوجد دليل ماديّ على شرفه وبكارتته، على اعتبار أنّ الشرف مسألة ليست مرتبطة بالأنثى فحسب. هذه هي المبررات الواهية لتلك الحملة الخبيثة، والتي يقودها تلك النسويات المتطرّفات، وهن يستخدمن كلّ وسائل الإعلام وكلّ الضغوط الدوليّة لتمير هذه الأفكار، ومن أخطر الوسائل التي استخدمتها الأدب والأعمال الفنيّة (2) سواء كان هذا الأدب نسويًا أو ما اصطلح على تسميته "بأدب الجسد"، والعامل المشترك بين كل هذه الأعمال الأدبيّة - دون الولوج بالطبع في تحليل الجانب الفنيّ في العمل - أنّ البيت مكان يشبه السّجن بالنسبة للمرأة، وأنّ الجميع يتكاتف على كبتها وإذلالها داخله، وأنّها لا بدّ أنّ تستردّ جسدها أولاً كي تتحرّر من هذا السّجن .. تقول الدكتورة شيرين أبو النجا معبرة عن هذا التيار

النسوي المتطرف : " لقد أرست المنظومة المعرفية الذكورية قواعد واضحة حدّدت أماكن

تواجد النساء والمساحة الخاصة بهن : المنزل . وهي منظومة تربط المنزل وسلسلة من التداويات والمفاهيم التي تتمحور حولها حياة المرأة أو بمعنى أدق هي المفاهيم التي تشكل هوية المرأة : رعاية الأبناء ، شرف البنات ، عمل غير مدفوع الأجر ، السلوك القويم ، طاعة الزوج ، وأخيراً الإنكار المطلق لتفرد الذات الأنثوية، وبذلك يصبح المنزل شرفة منعزلة داخل حدوده الهندسية، أمّا خارجه فتتشكل السياسات بمعناها الحرفي، وعندما يُقال: إنّ المرأة مكانها المنزل " ملكة متوجة " فالمقصود هو إقصاؤها عن مساحة كبيرة تتشكل فيها الرؤى، ويصنع فيها القرار أي مساحة تتمركز فيها القوى(3)".

هذا هو المنزل في الفكر النسوي المتطرف مكان قبيح لقمع المرأة والسيطرة عليها، وإلهائها في أمور تافهة، وتربية الأبناء، وطاعة الزوج والسلوك القويم !! وهكذا يتم السخرية من مفهوم البيت، ومفهوم التربية، ومفهوم الشرف بحيث لا تتحقق حرية المرأة وفعاليتها إلا خارج البيت تماماً، كما لا تتحقق هذه الحرية إلا بحرية الجسد، الذي هو ملك خاص بالمرأة، ولها وحدها حرية التصرف فيه من خلال فكرة التجربة والخطأ؛ فالجسد من وجهة هذه النظر النسوية هو الأسلوب الأمثل لاكتشاف الذات، وأي تحرر يستبعد حرية الجسد كاملاً فليس بالتحرر الحقيقي، هذا الكلام هو مضمون الكثير من الأعمال الأدبية والفكرية النسوية التي تشقّ طريقها هذه الأيام برّح شديد، وهو مضمون فكر عالمي يتشكل ويراد له أن يفرض بكل الوسائل على إنساننا العربي المسلم سواء كان رجلاً أم امرأة .

جرائم الشرف .. رؤية شرعية

يقول تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ... [النور:2]

بهذه الصورة القاطعة يساوي الشرع الإسلامي بين الرجل والمرأة في الجريمة المخلّة بالشرف، وبالعقاب الذي يستحقه أيّ إنسان يقارف هذا الفعل .. فالإسلام يريد للإنسان أن يحيا حياة نظيفة طاهرة، لذلك أحلّ له الزواج وحرّم عليه الزنا، لا فرق في ذلك بين رجل وامرأة، أو غنيّ وفقير، ولم يحمّل المرأة المسؤولية وحدها عن هذه

الجريمة وما جاء في مثل قوله صلى الله عليه وسلم " إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ ، أَقْبَلَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ وَإِذَا أُدْبِرَتْ ، أُدْبِرَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ " (4) ، وَأَنَّ " النِّسَاءَ حَبَائِلَ الشَّيْطَانِ " (5) ، وغير ذلك من أحاديث فلا بدّ من فهمها في سياق كل الأحاديث التي تتحدث عن المرأة في مثل قوله صلى الله عليه وسلم " النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ " (6) فالمرأة أحبولة الشيطان هي التي تترك نفسها للشيطان يختار لها أزيائها ومشيتها وتلك هي المرأة التي علقت عليها السيدة عائشة بقولها: إِنَّ الرِّسُولَ لَوْ رَأَى مَا أُحْدِثُ النِّسَاءَ لَمَنَعَهُنَّ مِنَ الْمَسَاجِدِ كَمَا مَنَعْتَ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فِي حِينٍ أَنْ الرِّسُولَ قَالَ : " لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ " (7) وليس ثمة تناقض أو إشكالات فالمرأة أمة الله لا تمنع المسجد؛ لأنها جزء صالح من نسيج المجتمع، له أن يتمتع بكامل حقوقه الإيمانية، أمّا المرأة (أحبولة الشيطان) فهي تُمنع المسجد، و لا بدّ من عقابها وازدراءها من المجتمع حتى تعود إلى رشدها ودينها.

وهناك الرّجل الشّيطان نفسه ينتهك الحرمات، ويلغ في الأعراض بلا أدنى إحساس من ضمير، وهو ولاشك عضو مرفوض من مجتمع المؤمنين؛ لذلك رفض الرسول أن يتهاون مع الرجل الذي أراد الدّخول في الإسلام بشرط أن تترك له حرية الزّنا وأفهمه بمنطق بسيط وواضح أنّ الحُرّمات كلها مقدّسة، فهل يرضى أحد أن تنتهك حرمة أمه أو أخته أو زوجته؟

كذلك فالتائب والتائبة متساويان ويتقبلهما المجتمع الإسلامي بكل ترحاب، وهذا ما دفع الرسول صلى الله عليه وسلم أن يُعلّق على توبة الغامدية بقوله: "إنها تابت توبة لو وزّعت على أهل الأرض لكفّتهم" (8) هذا هو موقف الإسلام منذ اللحظة الأولى التي يواجه فيها هذا النوع من الجرائم فقبل تقرير حد معين على الزنا قال تعالى : " (وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) [النساء:15]

ولأنّته من الصّعوبة بمكان أن يحبس الرجل طول عمره فكانت عقوبته الإيذاء متروكا لضمير الجماعة المؤمنة (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا...) [النساء: من الآية16] ، ثم نزلت (الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...) (النور: من الآية2) وزاد بعض العلماء تغريب الشاب سنة كاملة، ولم يضيفوا عقوبة للمرأة وحتى أثناء

الجلد يُعَرَى ظهر الرجل، أما المرأة حتى وهي زانية فإنّ سترها واجب وأما المحصن والمحصنة فجرت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم العملية على رجمهما لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة، وإذا اتهم الزوج زوجته بمثل هذه الجريمة بلا شهود على قوله فسُنّ لذلك الملاعنة التي تفسخ الزواج، ولم يُسنّ له قتل الزوجة مثلاً، والعقاب في كل هذه الجرائم يتم عن طريق السلطة الشرعية، وليس موكولاً للأفراد؛ للانتقام بوسائلهم الخاصة كما نرى من بعض الجهلة هذه الأيام.

جرائم الشرف .. رؤية مجتمعية .

لكن إذا كان هذا موقف الشرع من الجرائم الخلقية الشهيرة بجرائم الشرف فلماذا يُحمل المجتمع المرأة الوزر الأكبر من هذه الخطيئة؟ ولماذا تظلّ التائبة موضع شكّ وريبة واتهام؟ لا بدّ قبل إدانة المجتمع وجلده واتهامه بمجافاة روح الشرع (الذي ساوى بين الرجل والمرأة في الجريمة والعقاب مثلما ساوى بينهما في إمكانية اكتساب الفضيلة والتدرج في مراتب السموّ الرفعة) أقول لا بدّ قبل الإدانة من تفهم الأسباب التي دعت المجتمع إلى ذلك .. فمن ذلك أنّ خوف المجتمع على المرأة أشدّ من خوفه على الرجل؛ لأنّ المرأة هي الخاسر الأكبر من جرّاء هذه العلاقة غير المشروعة فالمرأة لها طبيعة نفسية تختلف عن طبيعة الرجل النفسية؛ فالصدمة التي تشعر بها المرأة عندما تدرك حجم الخطأ الذي وقعت فيه، ونظرتها المزرية لنفسها أمر قد يؤدي بها إلى الانتحار، وهي لا تتحمل العلاقات العابرة التي لا توصل لمفهوم الاستقرار والسكن الذي هو أمر غريزي لدى المرأة، والأخطر من ذلك أنّ هذه العلاقة قد تترك خلفها روحاً بريئة تتحمل المرأة وحدها عبء مسؤوليتها؛ فكثير من الفتيات الأمريكيات -على سبيل المثال- اختفى من حياتهنّ الصديق الذي شاركهنّ الإثم ساعةً ليتركهنّ وحدهنّ يتجرعن طعم المأساة المرة؛ فهنّ بحاجة إلى المال كي تنفق إحداهنّ على نفسها وطفلها وقد تلجأ للإجهاض الذي قد يؤدي بحياتهما ... الخ .

فالمجتمع يريد أن يحمي المرأة من كل هذه الآلام التي قد تتحملها وحدها؛ فيقسو عليها حتى يجعل وقوعها في الخطيئة أمراً بالغ الصعوبة .

ومن أسباب تشدّد المجتمع تجاه المرأة، أنّه بذلك يغلق الباب أمام فساد المجتمع كله؛ فلو أنّ جميع النساء ملتزمات فمع من سينحرف الرجال؟!!

وكذلك من أسباب هذا التّشدد أنّ المرأة أقدر بطبيعتها أن تتحكم في أحاسيسها
وغريزتها، يؤكد ذلك جميع العلماء الذين درسوا الجنس بين الرجل والمرأة وعلى رأسهم
فرويد .

وعلى الرغم من ذلك فالمجتمع في مجمله يزدري الرجل المنحرف أشدّ الازدراء،
ويرفضه ويندّد به؛ فليس صحيحاً أنّه يتساهل معه، أو يتقبّله ببساطة كما يدّعي
البعض؛ فالفارق بين الرجل والمرأة هو اختلاف في درجة العقاب الماديّ والمعنويّ،
وليس الهدف من ذلك إبراء مجتمعاتنا من كل نقيصة أو خطأ، ولكنها محاولة للفهم
الصّحيح بعيداً عن الفهم المتطرّف الذي يلوي أعناق الحقائق للوصول إلى نتائج
موضوعة سلفاً.

> (1a name="1") يتزعم هذه الحملة في مصر فريدة النقاش رئيسة تحرير
مجلة أدب ونقد اليسارية.

(2) انظر على سبيل المثال رواية "الباحثة عن الحب" لنوال السعداوي، وكذلك رواية
"زهرة" للكاتبة اللبنانية حنان الشيخ.

(3) نسائي أم نسوي ص 80 بتصرّف يسير

(4) رواه الترمذي.

(5) من تخريج أحاديث الإحياء عن خالد بن يزيد.

(6) رواه أحمد.

(7) رواه البخاري ومسلم.

(8) رواه مسلم

=====

#ميل لـ CIA: نحن نساهم في إشعال الحرب الأهلية بالعراق(1)

حاوره: كين سيلفرشتاين

ترجمة: بتول عبد الحق 1427/9/3

2006/09/25

خدم الدكتور إميل أ. ناخليه في وكالة (السي آي ايه) لمدة (15) سنة، و تقاعد في
30 حزيران/يونيو 2006، بعد أن كان مديراً لبرنامج التحليل الإستراتيجي للإسلام

السياسي، و هي المديرية الأهم من مجمع المخابرات المخصصة لقضية الإسلام السياسي. ركّز بحوثه عن الإسلام، وإصلاح التعليم، واستقرار أنظمة الحكم و قضايا السياسة تجاه الشرق الأوسط الكبير. وهو حائز أيضاً على عدد كبير من الميداليات و التتويجات من بينها ميدالية مدير الوكالة، و ميدالية التميّز في العمل المخبراتي، فضلاً على أنه عضو بمجلس العلاقات الخارجية.

سافر في العام 2002 إلى معتقل خليج غوانتانامو حيث بقي هناك (11) يوماً، التقى فيها معتقلين كثيرين. قبل انضمامه إلى الوكالة، عمل "ناخليه" و لفترة جاوزت الربع قرن، أستاذاً جامعياً، و تمكّن وقتها من أن يسافر عبر العالم، و يزور عدداً كبيراً من البلدان، كان العراق من بينها. قابلته و سألته عن هذا البلد و عن الحرب التي تخوضها إدارة الرئيس بوش على 'الإرهاب'، و لقد كانت هذه هي المقابلة الأولى التي يجريها الدكتور منذ مغادرته الوكالة.

خلال حملة التصعيد الإعلامي قبيل الحرب على العراق، أدعى مسؤولو الإدارة أن لنظام صدام حسين روابط مع المنظمات 'الإرهابية' بما فيها القاعدة. ما هي وجهة نظرك حول هذا الأمر؟

الواقع أنه لم يكن لدينا أي دليل على وجود محور "صدام - ابن لادن". لقد كان صدام جزّاراً، و لكنه كان جزّاراً علمانياً، و نحن كنا نعلم ذلك؛ فهو لم يبدأ في استخدام الدين إلاّ حينما شعر أنه مهزوم؛ إذ قرر أنه سيكون من المفيد له أن يعمل على تطوير الصبغة الإسلامية لقضيته منذ أن طُرد من الكويت في العام 1991، فبدأ في الذهاب إلى المسجد لأجل أداء الصلاة.

لقد كان الجميع في الشرق الأوسط يدرك أن الأمر مزحة؛ فالرجل لم يكن لديه أي أوراق اعتماد دينية؛ لأن العراق كان دولة علمانية؛ إذ كانت النساء فيها يتمتعن بحقوق أكثر من تلك التي هي ممنوحة لغيرهن في بلدان المنطقة، مثلما أن الشيعة كانوا هم العمود الفقري لحزب البعث، و حتى للحزب الشيوعي، ثم إن القاعدة لم تقرر جعل العراق مكاناً للجهاد إلا بعد نحو عام من وقوع الغزو في 2003؛ لأنهم كانوا يعدون العراق دولة علمانية. لم يكن العاملون في (السي آي إيه) يعتقدون أن هنالك روابط بين العراق و القاعدة، و لقد كان مصدر كثير من هذا النوع من

المعلومات هو المؤتمر الوطني العراقي و أحمد الجبلي، بمعنى أن أقاويل هؤلاء توافقت مع طلبات أولئك الذين هم في الإدارة، و الذين كانوا يرغبون في شن الحرب من أمثال وولفوفيتز، فييث، تشيني و غيرهم. من هنا فإن هؤلاء 'شجعوا' هذه المزاعم على الرغم من أنه لم يكن هنالك إطلاقاً، أي دليل يساند وجود أي نوع من الروابط. ما الذي يفسر إخفاق السياسة الأمريكية في العراق؟

السبب الرئيس لإخفاقنا في العراق يكمن في أنه لم يتم التفكير فيما بعد الغزو؛ إذ إنه كان واضحاً بأن العملية العسكرية سوف تتجح، و كانت هنالك رؤية أيديولوجية لدى بعض مسؤولي الإدارة ملخصها أننا سوف نُستقبل كمحررين. باختصار، لم يفهم هؤلاء الناس أن العراقيين -حتى و إن كرهوا صدام- إلا أنهم لن يباركوا قيامنا باحتلال العراق.

لقد كان العراق أكثر تعقيداً من مجرد القضاء على صدام و نظامه. كان ينبغي لنا أن نتعلم من الخبرة البريطانية في العشرينيات، حينما تم تشكيل العراق الحديث؛ إذ أثبتت التجربة أن الذين يجلبون الزعماء من الخارج، لن ينجحوا. لقد عبر الكثيرون عن ضرورة التفكير في التخطيط لمستقبل البلاد بعد إسقاط صدام، عن إمكانية حدوث عنف طائفي و ازدياد عدد الميليشيات؛ فضلاً عن حقيقة أن الشيعة سوف يطالبون بالارتقاء سياسياً. لم يكن أصحاب هذه الطروحات قليلين بين الأمريكيين داخل أجهزة الاستخبارات، و لكن الواقع أن الإدارة فضّلت الاستماع للأصوات الأخرى. لقد كان التركيز، في تصوّرهم، منصباً فقط على الغزو، و التخلص من صدام، ثم سوف يتطور كل شيء نحو الأفضل فيما بعد.

لقد سافرت إلى غوانتانامو في العام 2002، هل فاجأك ما رأيته هناك؟ قضيت ساعات أتكلم مع السجناء عن الأسباب التي جعلتهم يصيرون 'مجاهدين'، و كيف جاؤوا إلى المعتقل. صحيح أن بعض المعتقلين شاركوا في الجهاد في أفغانستان، و لكن ذلك -في الأغلب- كان ضد التحالف الشمالي. آخرون لم يكونوا كذلك إطلاقاً، و لكنهم اعتقلوا خلال الحرب، بمعنى أنهم كانوا، في المكان الخطأ، و في التوقيت الخطأ. حتى القيادة العسكرية هناك كانت تعلم أن ثلث المعتقلين على الأقل لم يكونوا، لا مجاهدين و لا 'إرهابيين'. و لكننا كنا ندفع لقوات الأمن

الباكستانية مكافأة عن كل شخص شرق أوسطي، يقبضون عليه و يسلمونه لنا. و لقد أقرّ لي معظم الذين تكلمت معهم في المعتقل أننا قد دفعنا ما يقرب عن (5000) دولار عن كل فرد - و للأسف- لقد عاملنا الجميع بنفس الطريقة، و قُدناهم كلهم إلى غوانتانامو، و هذا هو أكثر ما يثير الإحباط لدى الأمريكيين تجاه مفاهيم العدالة و الاستقامة.

كيف ستتصرف الولايات المتحدة في العراق حالياً؟

لقد توصلنا إلى أن وجودنا هناك هو جزء من المشكلة، بمعنى أنه يتعين علينا أن نفكر في ابتكار إستراتيجية للخروج. هنالك حرب أهلية في العراق، و وجودنا يساهم في تذكية هذا العنف. يمكنني القول إننا صرنا نمثل دور مانعة الصواعق؛ أي أننا لا نحد من العنف، و لكننا نساهم فيه، و هذا ما حفز 'المجاهدين'، و أما فكرة أن نجعل من العراق نموذجاً للمنطقة فلقد باتت متجاوزة، و السؤال الوحيد المطروح حالياً أمامنا، هو عن الشكل الذي سوف يصبح العراق عليه بعد أن صار ملجأً للطائفية: هل سيتبع النموذج الإيراني أم أنه سيلحق بالنموذج التسلطي العربي؟ إن عمر العراق حالياً هو فقط ثلاث سنوات، و لقد نُسي النموذج الديمقراطي العلماني تقريباً، و هذا ما سوف يمثل ظلاً حالكاً للجهود الأمريكية في نشر الديمقراطية بالمنطقة.

ما هي الآثار السياسية الجانبية المحتملة من الإخفاق العراقي و من حالات إخفاق الحرب على الإرهاب؟

لقد فقدنا مودة جيل كامل في العالم الإسلامي. اختفت ديموقراطية الرئيس و برنامجه لإصلاح الشرق الأوسط، ربما باستثناء الكلام الرسمي طبعاً. كانت تلك ميزة سياسات الرئيس للمنطقة، و لا أحد يتكلم عن ذلك الآن. لقد فقدنا المصداقية عبر العالم الإسلامي بخصوص الديمقراطية و الحكومة و العدل النيابيين. إننا نبتكر القواعد الجديدة لاعتقال الناس من دون تهم و الـ (إف بي آي) في غوانتانامو منذ سنوات، و لكنها لم تستطع أن تثبت أي تهمة ضد أي شخص. العالم الإسلامي يقول إننا نتكلم عن حقوق الإنسان، لكننا نعتقل الناس من غير أن نقاضيهم، و بالتالي فإن العالم الإسلامي يعدّ هذه الحرب على 'الإرهاب'، حرباً على الإسلام، و نحن لم نكن قادرين على أن نخلصهم من ذلك المفهوم بسبب غوانتانامو و أبو

غريب و سوء المعاملة الأخرى، فقدنا مفاهيم العدل، الاستقامة و حكم القانون، التي هي قلب المبادئ الأمريكية، و هذا الأمر خطير جداً، و أعتقد أنه سيبقى كذلك لسنوات كثيرة قادمة.

هل هناك تهديد متأصل في العالم الإسلامي للديموقراطية الغربية؟ لا، هناك تهديد فقط من هؤلاء الذين يستخدمون الإسلام لدوافع أيديولوجية، و الذين يرغبون في استخدام العنف. هنالك (1.4) بليون شخص في العالم الإسلامي، و أقلية صغيرة فقط، ربما 2 - 3%، تتشط سياسياً. إنهم مثلما هي حالة غيرهم من اليهود و المسيحيين، منشغلون بواقعهم المعيشي اليومي، تنشئة الأطفال، و تسديد الفواتير، بمعنى أن أكثر المسلمين لا تشكل تهديداً سياسياً و أقلية قليلة من بينهم فقط لديها الاستعداد لأن تمتلك ميولاً 'إرهابية'. هناك المئات من الأحزاب السياسية في العالم الإسلامي، في إندونيسيا، ماليزيا، البحرين، الكويت، المغرب و اليمن، باكستان، نيجيريا، و بنغلاديش. لقد شاركت هذه الأحزاب و مؤيدوها في انتخابات كثيرة، ففازوا أحياناً، و خسروا أحياناً أخرى، و اعترفوا بذلك في أغلب الأوقات، ثم إن هم أكثرهم، ليس هو تطبيق الشريعة و إخضاع المجتمعات لحكمها، حتى حركة حماس، لقد أظهرت هذه الأخيرة معارضتها لإسرائيل و خدمتها للمجتمع، و لكن ليس من منظور ديني. إن الإسلام السياسي ليس تهديداً، و إنما التهديد يأتي فقط حينما تصير الناس محبطة من العملية الديموقراطية فتنهج طريق العنف بعد ذلك. هناك خطر حقيقي من 'إرهابيين' قليلين، و ينبغي أن نسعى إليهم، و التهديد على الأمد البعيد قد يأتي من أولئك الذين سوف يسلكون هذه الطريق. إننا لا نحتاج إلى الهجوم فقط، بل يتعين علينا أن نعمل أيضاً و بجد، في صالح الديموقراطية و الإصلاح السياسي.

إيران لغز كبير آخر للمستشارين. كيف تصيغ الولايات المتحدة سياستها تجاه إيران؟ النزاع في عراق ما بعد صدام، الحرب الأخيرة بين حزب الله و إسرائيل، ثم تقوي و إحياء المذهب الشيعي في المنطقة، كل هذه عوامل بيّنت مكانة إيران، و أظهرت بعد حدودها و نفوذها كسلطة إقليمية بوضوح. سواء أحببنا ذلك أم كرهناه، سوف نعمل في سبيل استكشاف طرق إبداعية جديدة لشغل إيران أو جلبها نحو سياستنا في

المنطقة. لقد أسست الولايات المتحدة -و لعقود طويلة- سياستها في الشرق الأوسط، على التقرب و التعامل مع الأنظمة السنية الاستبدادية باسم محاربة الشيوعية خلال فترة الحرب الباردة حتى 11/9. لقد 'دللنا' تلك الأنظمة لأجل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي و تخوفهم من 'الشيعة'. إن إيران بلد كبير و فيها مجتمع مدني حيوي يملك تاريخاً و ثقافة غنية و تقاليد سياسية راسخة. أعتقد أنه سيكون ضاراً بمصالحنا طويلة الأجل، تجاهل الواقع الإيراني و السماح لأنفسنا أن تعميها كراهيتنا للرئيس الحالي، محمود أحمدي نجاد. النهضة الشيعية واضحة عبر المنطقة، من أذربيجان إلى باكستان. ينبغي أن نبذد المخاوف السنية عن الهلال الشيعي، و نبتكر طرقاً لشغل الزعماء الدينيين و الاجتماعيين الشيعة بالقضايا الاجتماعية و الدينية. إن النفوذ المتنامي لحزب الله، و زعيمه حسن نصر الله، عبر المنطقة و داخل الشارع السني، و النفوذ الإقليمي المتنامي لإيران، حقيقتان جديدتان، ينبغي أن نتعرّف عليهما. إن قضية الملف الإيراني النووي بهذه الطريقة، سوف تشكل إخفاقاً جديداً في المنطقة، و هنا أيضاً، لا بد لنا من سياسة جديدة. باختصار، علينا أن نعيد النظر في تصرفاتنا السابقة.

(1) العنوان الأصلي للحوار: " ستة أسئلة للدكتور إميل أ. ناخليه بخصوص (السي أي إيه) و الحرب على العراق: لا دليل على وجود رابط بين صدام و القاعدة"، و يمكن قراءة النص الأصلي على الرابط: <http://harpers.org/sb-six-questions-emile-nakhleh-1158706094.html>.

=====

#الصّراع في دارفور ومخاطر التّفسيم

بدران بن الحسن 1425/6/29

2004/08/15

بين يدي المشكلة:

يملكنا نحن المغلوبين على أمرنا في العالم العربيّ خصوصاً وفي العالم الإسلاميّ عموماً؛ حاكمين ومحكومين - انطباعٌ عامٌ وهو أنّ نعدّ كلّ شيء يأتي من الغرب إما "طاهراً مقدساً أو حقيراً مدتساً" بنظرة حدية بالغلة السذاجة كما يقول مالك بن نبي

_ عليه رحمة الله_ ، وذلك بفعل عدم قدرتنا على إدراك الأمور في عمقها وشمولها وفهم مختلف أبعادها .

ف نجد أنفسنا أمام موقفين لا ثالث لهما، فالذين يعتقدون أنهم يوالون الانتماء الحضاري الإسلامي يرون في كل موقف غربي أنه تحامل على الإسلام والمسلمين وحضارتهم ووجودهم، أما المنتمون إلى التغريب من أبناء المسلمين فيهللون لكل ناعق من العالم الغربي دون تفحص لما يقول أو يفعل، وذلك بحكم الاغتراب الحضاري الذي يعيشونه، وكلا الطرفين مجانب للصواب، فإنه ليس كل ما يأتي من الغرب شراً، وليس كل ما يأتي منه خيراً.

وفي هذا الإطار، فإنه لما تعالت أصوات جمعيات حقوق الإنسان الغربية منددة بما يقع في دارفور، وتبعتها حكوماتها في التهديد بالعقوبات والتدخل العسكري في السودان، ثارت ثائرة المتعاطفين مع الانتماء الحضاري الإسلامي للسودان مدافعين عن حكومته، وعن استقلال قراره، ومكذبين جملة وتفصيلاً ما يُشاع عن أحداث دارفور والصراع الخطير الدائر في ذلك الجزء من السودان.

ولكن هل وقف أحد منا وتساءل عن إمكانية أن يقع فعل مثل ما وقع في دارفور وليس خداعاً إعلامياً غريباً بحثاً عن هدف جديد بعد أفغانستان والعراق؟ هل نزل المتعاطفون مع الانتماء الحضاري الإسلامي للسودان إلى أرض الواقع وشاهدوا ما يقع، وتحققوا من مجريات الأمور؟ هل كلف أحد نفسه بسؤال السودانين الآخرين الذين لا يؤيدون حكومة الخرطوم عن حقيقة ما يجري؟

إنّ مناصرتنا للسودان مجتمعاً ودولة وليس حكومة ونظاماً يفرض علينا أن نتبين الأمر، فإن كان فيه مزيدة أحضرنا بياناتنا التي تبين كذب الافتراءات، وإن كان في الأمر حقيقة وقفنا مع الحقّ وصدعنا في وجه الحكومة السودانية ألا تورط السودان في حرب أهلية أخرى وفي مشروع تقسيم آخر، وألا تسمح بتآكل العالم العربي من أطرافه تعنتاً وحرماناً لحقوق مواطنيها في التعبير عن حقهم في العيش والاستقرار والأمن.

المشكلة موجودة ولا بدّ من الاعتراف

إنّ مشكلة ما في دارفور لا يمكن إخفاؤها أبداً أو الادّعاء بأنّ مليون مشرّد ونازح إنّما نزحوا بدون سبب أجبرهم على ترك أرضهم وديارهم وأموالهم والتجمّع في محتشدات تفتقد إلى أبسط شروط الحياة الإنسانيّة.

وإذا اعترف الجميع بأنّ هناك مشكلة فإنّ بحثاً حياديّاً ينبغي أن يقوم في أسباب المشكلة، ولا مانع من أن تستعين الحكومة السودانيّة، بخبراء من الدول غير الاستعماريّة، بل نقول أن تستعين بخبراء من الجامعة العربيّة أو من منظمة المؤتمر الإسلاميّ، وأهمّ الدّول المؤثّرة في سياستها مثل: مصر، والسعوديّة، وماليزيا، وإيران، وتركيا، وتطلب منهم أن يشكلوا لجاناً حياديّة من خبراء يعاينون المنطقة ويحقّقون في المسألة، ويبحثون عن المتسبّبين في الكارثة الإنسانيّة التي وقعت بين أبناء الوطن الواحد والدين الواحد، ويزيلون بذلك أيّ فتيل للتدخّل الدوليّ الاستعماريّ سواء أكان مباشراً من أمريكا وبريطانيا أو تحت غطاء الأمم المتحدة أو "النيّتو" كما حدث مع أفغانستان والعراق.

بل من مصلحة الحكومة السودانيّة ألاّ تتبالمع في المعاندة في إنكار الكارثة؛ لأنّ من مصلحتها أن تقبل بتدخّل دول إسلاميّة بخبراء مسلمين؛ ولأنّ المشكلة وقعت بين مسلمين في بلد واحد، خير لها من أن تصير إلى تدخّل احتلاليّ من أوروبا أو أمريكا أو من أيّ طرف آخر، وعندها يصعب التحكّم في الأمور.

كما أنّه من المصلحة للحكومة السودانيّة أن تباشر بفتح أبوابها للتعاون في مجال التّحقيق والحماية وحفظ الأمن في المنطقة من قبل الجامعة العربيّة ومنظمة المؤتمر الإسلاميّ والدول غير الاستعماريّة؛ لأنّ تتابع الأحداث يؤدّي إلى ثلاثة مخاطر كارثيّة على الحكومة والدولة والمجتمع:

أولها . أنّ تمادي المشكلة، واستمرارها، وإصرار المجتمع الدوليّ على اتهام الحكومة السودانيّة بالضلوع في التصفية العرقيّة قد يوصلها أو بعض أعضائها إلى محكمة جرائم الحرب .

وثانيها . أنّ تماديها في الامتناع عن طلب العون من العالم العربيّ والعالم الإسلاميّ من جهة وعدم قدرتها على التحكّم في الأمور من جهة أخرى يؤدّي إلى انهيار هيبة

الدولة وغياب القانون ونشأة بل وتكاثر الميليشيات المسلّحة التي قد تزيد من حجم الكارثة.

و ثالثها . فهو خطر التقسيم الذي يربع كل مسلم يستشعر مدى خطور هذه الاستراتيجية التكيكية التي يراة لها أن تزدهر في العالم الإسلامي، ولذلك جعلناه في عنوان هذا المقال.

خطر التقسيم:

إنّ خطر التقسيم أكبر المخاطر التي تهدّد السودان في وحدته الترابية والسياسية، كما تهدّد بتآكل العالم العربيّ من أطرافه.

فبعد اتفاق "مشاكوس" الذي يمنح الجنوبيين حقّ تقرير المصير خلال ستّ سنوات، تبدو الأمور في دارفور أنّها تسير في الاتجاه نفسه إذا لم تتدارك الحكومة السودانية الأمر في بدايته، وبالرغم من أنّ المتابعين يرون أنّ الأمر يختلف في دارفور عنه في الجنوب، فإنّ كثيرًا من مرصد الصّراع الفكريّ والسياسيّ في الغرب والشرق بدأت تعزف لحنا انفصاليًا آخر، فإذا كان اللّحن الذي يعزف في الجنوب هو التمايز الدينيّ الإسلاميّ الشماليّ والنصرانيّ الجنوبيّ، فإنّ اللّحن الذي بدأت قوى الاستكبار العالميّ تعزفه هو اللّحن العرقيّ؛ أي: أنّ الصّراع بين عرب وأفارقة، ولو أنّ كلا الطرفين يدين بالإسلام ويتمسّك به، وهنا تكمن الكارثة والفتنة.

ولعلّ أحدًا يتساءل: لماذا؟

نقول: إنّ التقسيم هو استراتيجية أمريكا والغرب بعد الحرب الباردة، وتريد أن تطبّقه على العالم الإسلاميّ بأسره، ففي السعودية والعراق والصّراع والتقسيم يكون على أساس طائفيّ (سنيّ - شيعيّ)، وفي مصر يكون التقسيم دينيّ بين المسلمين والأقباط، وفي الجزائر والمغرب على أساس لغويّ بين العرب والبربر، وفي ماليزيا وأندونيسا على أساس عرقيّ ودينيّ مسلمين وهندوس وبوذيين، وملايو، وصينيين، وهنود... وهكذا.

أما السودان فغناه التربة الخصبة لذلك بفعل ترامي أطرافه وكبر مساحته من جهة، وبحكم انتمائه الإسلاميّ العربيّ الإفريقيّ في الوقت نفسه، وكذلك بحكم أنّ الحكومة التي تحكمه تدّعي أنّها تحكم بالإسلام وتتبناه إطارًا دينيًا وحضاريًا لمشاريعها في

بناء الدولة، ولهذا فإنّ مخاطر تقسيم السودان كبيرة وكارثية إذا لم تأخذ الحكومة السودانية الأمر بجدّ.

وقد تعجبت من أنّ بعض المسؤولين السودانيّين يعدون الأمر مجرد صراع قبليّ من أجل مصادر الماء والكأا بين قبائل منطقة دارفور، وقد سمعت هذا من حوار لموقع "الإسلام أون لاين" مع الأستاذ الدكتور حسن مكي (مستشار وزير خارجية السودان)، وكذا الحوار الذي أجراه الدكتور عصام البشير مع موقع "الإسلام اليوم" إذ قلّا من شأن المشكلة، بينما العالم كلّه يشاهد عمق المأساة التي يتعرّض لها مسلمون على أيدي مسلمين.

ولم يتنبّها إلى أنّ التهديدات الأمريكيّة والبريطانيّة ليست رحمة بالمسلمين الذين يقتلهم إخوانهم المسلمون، وتتفرّج عليهم حكومات المسلمين، وإتّما هو استغلال للفرصة من قبل أمريكا واليمين المتصهين في البيت الأبيض لتعميق الشّرخ، وتفتيت الوحدات السياسيّة الموروثة عن عهد الاستعمار والحرب العالميّة الثانيّة، وإعادة تشكيل العالم العربيّ التي طرحها "كولن باول" (وزير خارجيّة أمريكا) منذ العام 2002م، والذي تطوّر ليصبح مشروع الشرق الأوسط الكبير، فهل تنتبه حكومة السودان والحكومات العربيّة قبل فوات الأوان، وقبل أن تُؤكل واحداً تلو الآخر

=====

#كوندي" تبشر بشرق أوسط جديد!

عمان/ ياسر الزعاترة 1427/7/1

2006/07/26

عندما تحدث شيمون بيريس عن الشرق الأوسط الجديد وألف كتاباً قدّم من خلاله أطروحته "العظيمة" كان جورج بوش الأب هو سيد البيت الأبيض حينها ، وكان جيمس بيكر هو وزير الخارجية، ولم يكن الصهاينة قد سرقوا القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة تماماً بعد، ونتذكر ضمانات القروض التي رفضت أمريكا منحها لتل أبيب على خلفية موضوع الاستيطان، وهو الموقف الذي قيل إن بوش الأب قد دفع ثمنه خسارة في الانتخابات لحساب كلينتون، فيما رسخ في الذاكرة كعبرة لبوش الابن في تعامله مع اللوبي الصهيوني.

في عهد كلينتون تمدد الصهاينة في الإدارة التي غدت العبرية لغة متداولة في أروقتها، لكنهم في عهد جورج بوش الابن لم يتركوا لسواهم شيئاً، أقله فيما يتصل بملف السياسة الخارجية. وفيما ماظلمهم الأول عندما أرادوا توريطه في احتلال العراق، لم يتردد الثاني في الخضوع بعد هجمات أيلول، وذهب إلى العراق مورطاً بلاده في مستنقع قدر لا زال منذ أكثر من ثلاث سنوات يستنزفها مالياً وبشرياً وسياسياً.

بدأ مشروع الشرق الأوسط الجديد بنسخته الشيمون بيريسية وانتهى قبل استلام المحافظين الجدد لمقاليد السلطة في واشنطن، لكنه مع ذلك لم ينجح، ولا ندري إذا كانت وزيرة الخارجية السمراء "كوندي" قد قرأت التجربة وتمعنت فيها.

بعد حرب الخليج ونهاية الحرب الباردة أراد الصهاينة استغلال اللحظة المناسبة من أجل صياغة المنطقة على مقاسهم، وتحدث بيريس عن شرق أوسط جديد تقوده تل أبيب بدل القاهرة. شرق أوسط مدجج بالتنمية والرفاه. هذا في الظاهر، أما في الباطن فهو شرق أوسط مفكك على أسس عرقية وطائفية ومذهبية يشتبك الجميع فيه مع بعضهم البعض بينما يتصالحون جميعاً، وربما يتحالفون أيضاً مع الدولة العبرية. أدرك العرب حقيقة اللعبة، فكان أن تماسكوا قليلاً، وفي قمة الإسكندرية 96 بدأت ملامح التصدي التدريجي لمشروع الشرق الأوسط الجديد عبر رفض التطبيع المبكر مع الدولة العبرية، ورفع شعار ربط التقدم في عملية التطبيع بالتقدم في المفاوضات. في قمة كامب ديفيد 2 أهيل التراب على حلم بيريس. حدث ذلك لأنه حلم لا يمكن أن يتحقق من دون استسلام عربي شامل، وفي تلك القمة تبدى للعرب أن ما يعرضه الإسرائيليون هو من الهزال بحيث يستحيل القبول به. أما ياسر عرفات فقد قال لمضيفيه الأمريكيين إنه لو قبل بما يعرضونه عليه فسيقتله الفلسطينيون.

الآن وبعد كل هذه السنوات الطويلة كيف يبدو الشرق الأوسط الجديد في خيال كوندي؟

من المؤكد أنه كما شيّد شيمون بيريس بناءه على لحظة استثنائية من الانهيار العربي والتفوق الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة، تشيد كوندي

مشروعها على لحظة تراجع غير مسبوق في الوضع العربي مع انسجام دولي استثنائي مع مساعي واشنطن لمواجهة التمرد العربي وروح المقاومة في المنطقة. حدث ذلك أيضاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرح مطلع العام 2004، وعرض بعد ذلك بشهور على قمة الثماني، لكنه ما لبث أن دخل سجل الوثائق المنسية الخاصة بهذه المنطقة، وذلك بعدما أكتشف الأمريكيون أن جوهره (الإصلاح) سيصب في صالح ألد أعدائها من الأصوليين، فحيثما تكون الانتخابات الحرة يتفوق الإسلاميون، بدليل ما وقع في تركيا ومصر والعراق وفلسطين، بل والسعودية (الانتخابات البلدية) أيضاً.

تأتي كوندي بمشروعها الجديد في سياق مواجهة التمرد الاستثنائي الذي تمثله المقاومة الفلسطينية واللبنانية، فضلاً عن العراقية التي تحضر هنا لأن التفرغ لها بعد يعد أمراً بالغ الأهمية، ولا شك أن مواجهة هذا التمرد وإخضاعه يشكل الحلقة الأولى في المسلسل، ولن يتم ذلك من دون استعادة وضع التهدئة في الساحة الفلسطينية بعد الإفراج عن الأسير، مع استعادة الأسيرين الآخرين وفرض مسار جديد على حزب الله يمهد لنزع سلاحه بعد إبعاده عن الحدود من خلال قوات دولية أطلسية. لا جديد بعد ذلك سوى ما يجري على الأرض، من مطاردة للبرنامج النووي الإيراني والضغط على سوريا، مع محاولات مستميتة لترتيب الوضع العراقي على نحو يستعيد الأمل بجعله محطة لإعادة تشكيل المنطقة وفق تعبير سلف كوندي السيد كولن باول، وبما يمهد الطريق أمام خطة الانطواء التي سينفذها أولمرت بناءً على برنامج شارون للحل أحادي الجانب.

تلك هي أحلام الأنسة كوندي، لكنها أحلام لن تتحول إلى واقع، وكما تبخر حلم بيريس ومن بعده حلم باول سيتبخر حلمها هي الأخرى، وفي حين تتواصل المقاومة في العراق فيما يتحول نموذجه الديمقراطي العتيد إلى ساحة للموت والقتل على الهوية بعدما قسمه الاحتلال على أسس طائفية وعرقية، فإن أفغانستان تعود إلى هويتها في مطاردة الإمبراطوريات، ولا تسأل بعد ذلك عن شارع عربي إسلامي يغلي بالكراهية للأمريكان والصهاينة وينحاز على نحو رائج إلى خيار التحدي والمقاومة.

=====

#لماذا يشتري الإسرائيليون الأراضي التركية؟

اسطنبول/ طه عودة 1425/8/20

2004/10/04

بدأت مسألة نمو حركة شراء الأجانب للأراضي التركية مقلقة للغاية؛ فقوى الشر التي لديها مطامع خبيثة في تركيا شرعت بالتخطيط لاستراتيجية جديدة، وانكبت على وضع خطط، واعتماد أساليب مختلفة للوصول إلى هدفها في النيل من تركيا.. ولم يعد يخفى على أحد المطامع الصهيونية بالأرض الموعودة، أو حلمهم بإنشاء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.. وفي ضوء هذه المطامع والحلم الكبير؛ فإن إسرائيل نجحت عبر أنشطة اللوبي اليهودي الواسعة لها في العالم في جذب الدول الكبرى مثل أمريكا إلى جانبها. أما أمريكا فمن جهتها فقد بنت حساباتها الأكثر ثقلًا على تركيا لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير. وطبقاً لجريدة "تايمز" فإن (كل شيء يسير وفقاً للخريطة التي تم وضعها عام 1996، حيث إن الدول الموجودة داخل هذه الخريطة سوف تكون مستهدفة بذريعتي دعم الإرهاب وحياسة أسلحة الدمار الشامل). تركيا هي المستهدف الأساسي من هذه الخطة والأحداث الخطيرة التي شهدتها في الفترة الأخيرة هي الدليل الأكبر على ذلك، حيث إن المنصرين اختاروا تركيا كمحطة مركزية لهم لنشر المسيحية في المنطقة، حيث بدأت (150) كنيسة تدق نواقيسها في تركيا بينما تم فتح (22 ألف) كنيسة في مبانٍ سكنية خلال العامين الماضيين في الوقت الذي تُمسك فيه الحكومة بالمشعل لإنارة طريقهم أكثر عبر استصدار قوانين التوافق مع المعايير الأوروبية، والتي تخدمهم بالدرجة الأولى، وتسهل لهم مساعيهم أكثر فأكثر. وأيضاً فتحت الطريق أمامهم في إطار التوافق التركي مع الاتحاد الأوروبي لامتلاك الأراضي في تركيا، بيد أن حركة الشراء الأجنبية للأراضي التركية شهدت ارتفاعاً مشهوداً منذ استصدار هذا القانون. وفي هذا الإطار تؤكد المديرية العامة للشهر العقاري على حدوث طفرة كبيرة في شراء الأراضي التركية خلال العام الأخير، حيث قام (44.740) شخصاً من (68) دولة مختلفة بشراء أراضٍ ومبانٍ. السوريون وحدهم اشترتوا مساحات زراعية في مدينة "هاتاي" الحدودية تقدر بـ(54.940.860) متراً مربعاً، وهي مملوكة لـ (228) شخصاً

أي أن الشخص الواحد منهم يمتلك (241) دونماً من الأراضي. هذه المستجدات التي أعقبت استصدار "قانون الإعمار" بعام واحد تغذي مشاعر القلق؛ لكونها مؤشراً واضحاً على أن تركيا في خطر وحصار كبيرين، وإذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة بأسرع وقت ممكن؛ فإنه سيصبح من المستحيل بمكان إيقاف فيض العمليات الشرائية هذه. ويحدّر مصطفى باش أوغلو -المدير العام لصندوق العمل والصحة- من هذا الخطر الكبير بقوله: "يجب على المختصين إجراء تحقيقات واسعة للتقريب عن خلفيات هذه الطفرة الكبرى في شراء الأجانب للأموال غير المنقولة في تركيا. باعتقادي أن القوى الخارجية التي لم تتمكن من احتلال الأناضول بقوة السلاح في الماضي تسعى اليوم لاحتلالها بقوة المال". كما نذكر ما أورده البروفيسور نجم الدين أربكان -زعيم حزب (الرفاه الإسلامي) المنحل ورئيس الوزراء الأسبق- من تحذيرات بهذا الخصوص عندما قال: "حزب العدالة والتنمية يخدم الخطة الصهيونية المعدة منذ خمسة آلاف عام. ويضيف "رئيس بلدية شانلي عرفة": إن (حزب العدالة والتنمية) يساهم اليوم فعلياً في جعل تركيا ولاية لإسرائيل، والسبب بأنهم سيربحون منها (20) مليون دولار.. يعني أنهم يبيعون هذه المدينة إلى إسرائيل مقابل (20) مليون دولار".

تقرير خطير...

وكشف تقرير نشرته مجلة "نقطة" المتخصصة في الشؤون السياسية والاستراتيجية التركية النقاب عن واقع التغلغل الإسرائيلي داخل تركيا ومخاطره على مستقبلها وأجيالها القادمة. وأوضح التقرير أن نحو ستين مواطناً يهودياً تركياً قاموا بشراء أراضي في المنطقة التابعة للمشروع العملاق لسدود جنوب شرق الأناضول "غاب" تقدر مساحتها الإجمالية بنحو أربعمئة وخمسين ألف دونم. ونقلت المجلة التقرير الذي أعدته منظمة تركية مدنية أن كل شخص من هؤلاء المواطنين اليهود الأتراك قام بشراء ما بين خمسة آلاف إلى عشرة آلاف دونم. وأوضح التقرير أنه بالرغم من أن هذه الأراضي مملوكة اسماً لليهود أترك إلا أن أصحاب هذه الأراضي الحقيقيين من الإسرائيليين؛ لأن اليهود الأتراك لا يملكون القدرة المالية على شراء هذه المساحات الشاسعة، مشيرة إلى أن المعلومات الاستخبارية تؤكد أن المورد المالي

الرئيسي لشراء هذه المساحات الضخمة من أراضي جنوب شرق الأناضول يرجع إلى رجال إسرائيليين يحملون صفة رجال أعمال، كما تؤكد هذه المعلومات الاستخبارية أن عنوان هذا المورد المالي هو مدينة اسطنبول التركية.

اللعبة الإسرائيلية الأمريكية على تركيا

وتوصل موقع "خبر نت" على الإنترنت إلى وثائق تكذب الذين ينكرون حقيقة شراء الأجانب للأراضي التركية. وطبقاً للخبر الذي نشره الموقع التركي، فقد قال بأنه أرسل موفداً صحفياً له إلى مدينة "كارس" (شرق تركيا) ليتحرى عن صحة الأخبار التي سبق وأن نشرتها الصحف تحت عنوان "اللعبة الأمريكية الإسرائيلية البشعة على كارس..". فقال بأن موفده التقى هناك بأورهان أزكيا نائب المدير العام السابق لدائرة التمليك في كارس الذي زوده بلائحة عن الشخصيات التي اشترت أراضي في هذه المدينة مع الإشارة منه إلى أن عملية الشراء تفجرت بقوة خصوصاً بعد القانون الذي استصدرته الحكومة التركية، وأعطت فيه الأجانب حق تملك الأراضي في تركيا. وأورد الموقع بالتدرج أسماء الدول التي اشترت أراضي في عموم تركيا:

- من إسرائيل: 38 ألف و 405 أشخاص، ويملكون أراضي مساحتها 114 ألف و 780 هكتاراً.

- من أمريكا: 31 ألفاً و 267 شخصاً، ويملكون أراضي مساحتها 74 ألفاً و 523 هكتاراً.

- من فرنسا: 16 ألفاً و 451 شخصاً، ويملكون أراضي مساحتها 473 ألف هكتار.

- من اليونان: 14 ألفاً و 449 شخصاً ويملكون أراضي مساحتها أربعة آلاف و 615 هكتاراً.

- من سوريا: 12 ألفاً و 481 شخصاً ويملكون أراضي مساحتها 253 ألفاً و 440 هكتاراً.

- من ألمانيا: 11 ألفاً و 985 شخصاً ويملكون أراضي مساحتها ستة آلاف و 770 هكتاراً.

- من أستراليا: تسعة آلاف و 761 شخصاً ويملكون أراضي مساحتها تسعة آلاف و 600 هكتار.

- من هولندا: سبعة آلاف و 90 شخصاً ويملكون أراضي مساحتها ستة آلاف و 870 هكتاراً.

- من بريطانيا: 5577 شخصاً ويملكون أراضي مساحتها ألفان و 805 هكتارات.
- وبالنسبة لأزكايها فإن هذه الأرقام التي أعلن عنها رسمياً منذ عام 2001 تبقى نسبية مقارنة بالعامين الماضيين اللذين حمى الوطيس فيهما لشراء الأراضي بالضعف. وطبقاً للمعلومات التي حصل عليها الموقع، فإن مشروع غاب من أكثر المناطق التي تستحوذ على اهتمام الأجانب وخصوصاً اليهود عن بقية المدن التركية الأخرى بنسبة 15.4 بالمئة.

إسرائيل وسيناريوهات المؤامرة

إسرائيل تضع السيناريوهات من خلف الكواليس، وتحيك المؤامرات ضد تركيا لكي تشغلها عن الخطط الجهنمية الهادفة إلى التمرکز في منطقة مشروع غاب أولاً، ومن بعدها جنوب شرق الأناضول امتداداً للوصول إلى إمبراطوريتها المزعومة... والأکید في الخطة الإسرائيلية هي أنها بدأت من نهر النيل، ووصلت الآن إلى الفرات.. كما أن النقطة التي لا يمكن التغافل عنها هي أن إسرائيل داخل اللعبة الكردية فهي تصعد التوتر في شمال العراق لكي تشغل تركيا والعراق وسوريا بالمشكلة الكردية ليتسنى لها أن تسرح وتمرح في المنطقة دون رقيب أو حسيب يدعمها في ذلك الانحياز الأمريكي السافر، بل المشجع لأهدافها التوسعية في المنطقة على حساب المسلمين.

=====

#الاقتصاد والإرهاب ودلال اليهود لدى (كيري) و(بوش)

ياسر الزعاطرة 1425/9/19

2004/11/02

مثلاً هي العادة، تبدو الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة من القضايا التي تهم القطاعات السياسية في العالم أجمع، لكنها تبدو أكثر تميزاً هذه المرة، من حيث حجم الاهتمام الذي ستحظى به، وهي التي سيتنافس فيها كل من الرئيس الحالي جورج بوش الابن عن الحزب الجمهوري، والسناتور جون كيري عن الحزب الديمقراطي.

هناك الكثير مما يجعل هذه الانتخابات مميزة إلى حد كبير، أكان على الصعيد الداخلي، أم على الصعيد الخارجي. فعلى الصعيد الأول تبدو معركة "بوش" ضد الإرهاب واحدة من أهم الأسباب، لاسيما أنها معركة تركت آثارها على كل شيء في الساحة، من الاقتصاد إلى الأمن والخوف إلى قضايا البطالة والتأمين الصحي والتعليم التي تتأثر بدورها بتقليص الميزانية لصالح زيادة مخصصات الأمن والدفاع. أما على الصعيد الخارجي فقد تحولت معركة "بوش" ضد "الإرهاب" إلى شكل من أشكال الصدام مع العالم أجمع، وتكريساً لأحادية القطبية بما تتطوي عليه من استخفاف بالشركاء الآخرين في الساحة الدولية، لاسيما داخل المنظومة الغربية التي تمثلها أوروبا.

لقد بات واضحاً أن حقبة "بوش" هي الحقبة الأكثر يمينية في تاريخ الولايات المتحدة، حيث تشكلت من عدة عصابات تألفت على منطقتي عسكري الوضع الدولي. ويقود هذه المجموعات فريق "مشروع قرن امبراطوري جديد" الذي تأسس عام 1997 برموزه الصهيونية واليمينية المسيحية ومعهم تجار السلاح وتجار النفط، وقد اتفق هؤلاء على ضرورة أن يكون القرن الجديد هو قرن الامبراطورية الأمريكية، ولن يتم ذلك إلا من خلال القوة العسكرية ولن تبدأ تلك المرحلة إلا باحتلال العراق. كان مصدر الفشل في أحلام الفريق المذكور هو ذاته منطلق المشروع الذي تبنته، ممثلاً في العراق، فمن الزاوية العسكرية كان احتلال ذلك البلد أمراً سهلاً، لكنه لم يكن كذلك من الناحية السياسية ولا في مرحلة ما بعد الاحتلال ممثلة في ترتيب البيت العراقي بحيث يغدو منسجماً مع المصالح الأمريكية الصهيونية.

من الناحية السياسية لم توفق واشنطن في ترتيب أمر التحالف من أجل شن الحرب، حيث ذهبت إليها فيما يشبه الانفراد. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، فقصة أسلحة الدمار الشامل التي استندت إليها لتبرير الحرب لم تكن صحيحة. أما الأهم فهو أن الشعب العراقي لم يرحب بالأمريكان كمحررين وإنما تعامل معهم كمحتلين، أكان ذلك سياسياً أم عسكرياً؛ حيث اندلعت المقاومة على نحو جعل نجاح المخطط كما رسمه صقور "البنتاغون" أمراً صعباً.

الآن يدخل جون كيري الانتخابات فيما يمكن القول: إنه مسار التركيز على فشل الطرف الآخر أكثر من برنامج مغاير تحفظه وعود الإنجاز، ويتبدى ذلك الفشل من خلال عدد من المعطيات الداخلية والخارجية. فداخلياً هناك الوضع الاقتصادي السيئ الذي يلقي بظلاله على الصحة والتعليم والبطالة. أما خارجياً فهناك العلاقة المضطربة لواشنطن مع حلفائها في أوروبا. فيما الأهم من ذلك كله هو الفشل في العراق وما يترتب عليه من استنزاف مالي وبشري بعد العجز عن العثور على أسلحة الدمار الشامل.

سيحاول (كيري) أن يركز على ذلك كله، إضافة إلى وعود الإصلاح المقابلة، وعلى رأسها إصلاح السياسة الخارجية والعلاقة مع الشركاء الآخرين كمسار لمحاربة الإرهاب والتصدي للتحديات الخارجية بدل الاستفراد ودفن الثمن المباشر دون الآخرين.

أما (بوش) فسيسعى إلى مواصلة حرب التخويف من الإرهاب الذي لا بد من استمرار محاربتة كي يبقى الوطن سليماً معافى. وقد جاء الإعلان الانتخابي الأول بمثابة تركيز على هذا العنصر من خلال استعادة مشاهد هجمات الحادي عشر من أيلول، فيما ركز الرئيس ونائبه على ضعف (كيري) وعدم قدرته على إدارة زمن الحرب.

لا شك أن لغة اليمين ستهيمن على خطاب (بوش)، مع محاولة استثمار النزعة اليسارية لكيري، فيما لا يُستبعد أن يستخدم البعد الديني للاستمرار في هذه اللعبة واستقطاب جماعات اليمين الديني لصالحه، وهي الجماعات التي دأبت على دعمه بوصفه متديناً على طريقتهما. ونعني جماعات الكنائس المعمدانية الجنوبية، صاحبة النفوذ الواسع على كم كبير من الجمهور المسيحي البروتستانتية.

أصول (كيري) موقف اليهود

لا شك أن سؤال موقف اليهود من اللعبة الانتخابية لا يزال برسم الإجابة ولم يُحسم بعد، فالرجلان اللذان يختلفان على ملفات كثيرة يتفقان تماماً، بل يزيدان على بعضهما، في الانحياز لليهود والدولة العبرية. وقد جاءت المعلومات الجديدة لتؤكد أن والد (كيري) ووالدته كذلك كانا يهوديين من تشيخيا، وقد تنصراً على المذهب

الكاثوليكي وهاجرا الى الولايات المتحدة عام 1905 بعد أن غير الأب اسمه. أما شقيق (كيري) فقد عاد وتهود، لكنه لم يفعل ذلك -أقله- علناً، فيما يعلن دائماً افتخاره بذلك النسب. ويُشار هنا إلى أن المركز الإسرائيلي لتوثيق المحرقة اليهودية قد كشف هذه القصة، مضيفاً أن جدة (كيري) اليهودية قد فقدت كلاً من شقيقها وشقيقتها في المحرقة.

(كيري) في ضوء ذلك يشكل حالة فريدة في السجل الانتخابي، ذلك أن فوزه بمنصب الرئاسة سيجعل منه اليهودي الأول إذا كان ولاؤه للدين اليهودي. أما إذا كان "كاثوليكياً" كما يقول، فسيكون الثاني على هذا الصعيد، إذ لم يسبق أن تبوأ كاثوليكي منصب الرئاسة إلا مرة واحدة وكان ذلك من خلال (جون كينيدي) الذي قتل قبل أن يكمل ولايته الرئاسية.

معروف أن الحزب الديمقراطي هو مزيج من اليهود والسود والملونين والأقليات عموماً، إلى جانب الكاثوليك والتيار الليبرالي واليساري في "الواسبس"، أو البيض الانجلوساكسون (البروتستانت). وعادة ما يقف اليهود إلى جانب الحزب الديمقراطي مع وجود آخرين من بينهم يدعمون الحزب الجمهوري من أجل كسب الطرفين معاً، وإن لم يتم ذلك بترتيب حقيقي بالضرورة؛ لأن الخلاف بينهم كان قائماً على الدوام.

في الموقف من الدولة العبرية قدّم (كيري) حتى الآن مواقف منحازة أكثر من (بوش)، حيث اعتبر الجدار الأمني حاجة إسرائيلية، وأدان ياسر عرفات واعتبره غير صالح لموقع الشريك السياسي بسبب دعمه للإرهاب. لكن ذلك كله لن يكون كافياً لحسم المسألة عند اليهود؛ لأن مواقفه الخارجية الأخرى قد تكون إشكالية بالنسبة لهم، ذلك أن استمرار معركة العراق ومشروع "الشرق الأوسط الكبير" ومطاردة "الإرهاب الإسلامي" ربما شكلت عناصر تجعل (بوش) أكثر جاذبية لليهود ولدولتهم الأم "إسرائيل".

بالمقابل فإن موقف العرب والمسلمين الذي كان يتحدد تقليدياً من خلال الملف الفلسطيني ومخالفة اليهود قد شهد تحولاً هذه المرة، حيث يتوقع أن يتم التصويت لصالح (كيري) بسبب الملف الخارجي وعلى رأسه قصة الإرهاب، لاسيما وأن الموقف من القضية الفلسطينية يبدو متطابقاً عند الرجلين.

واقع الحال هو أن المنظور العربي والإسلامي لا يبدو مطابقاً لمقاربة العرب والمسلمين، داخل الولايات المتحدة، بفوز (بوش) ربما شكل مصلحة للمسلمين لأن مواقف الرعاء ستواصل حشد العالم ضده، فيما ستؤثر على الأوضاع الداخلية على أكثر من صعيد، وهو سيواصل غطرسته في العراق، ما سيدفعه إلى الفشل الذي سيؤدي عملياً إلى دفع الولايات المتحدة خطوات أخرى نحو الورا، الأمر الذي يهم العالم أجمع، وعلى رأسه أمة العرب والمسلمين.

تبقى مسألة فرص الفوز لكل منهما، وهي مسألة لا مجال لحسمها، وإن بدا (كيري) متفوقاً هذه الأيام، لكن الأمل بفوز (بوش) يبقى قائماً، لاسيما إذا انحاز إليه اليهود أو معظمهم كما هو متوقع، أقله ضمن المعطيات القائمة.

=====

#تقرير "البيان" الاستراتيجي الثاني

قراءة: عماد الخطيب 1425/9/20

2004/11/03

تقدم مجلة "البيان" الشهرية الصادرة عن المنتدى الإسلامي بلندن تقريرها السنوي الثاني لعام 1425هـ والذي كان عنوانه (مستقبل العالم الإسلامي ، تحديات في عالم متغير).

أما التقرير الأول والذي يعد بادرة جديدة حيث طرحت مجلة البيان في الأسواق أحدث إصداراتها : التقرير الارتيادي (الاستراتيجي) السنوي ، و الذي جاء ليسد ثغرة هائلة في الوعي العربي ، طالما تسلل منها أعداؤنا ، ليحدثوا نزيفاً في وعي أمتنا ، و أتى التقرير ليفجر إعلاناً مدوياً ، وتطبيقاً عملياً ، لقاعدة هامة ، وهي أن العقل العربي ينبغي أن يكون صياغة إسلامية خالصة ..

ويهدف التقرير في طرحه السنوي إلى :

1 - بحث الخيارات الممكنة والسبل المتاحة لكي تأخذ الأمة الإسلامية وضعها ومكانتها في البيئة الدولية وقدرتها على تحدي القوى والاستراتيجيات العالمية والإقليمية، بل وصولها إلى وضع القوة المهيمنة الأولى على الساحة الدولية مستقبلاً

في ضوء اللحظة الراهنة ليس استكباراً أو تجبراً في الأرض؛ بل أداء لمهمتها التي كلفها الله بها في الأرض.

2 - يكون التقرير أداة للتأثير على صانعي القرار أو النخبة القريبة من الدائرة المشتركة في صناعة القرار داخل دوائر الحكم العربية من سياسيين وإعلاميين؛ وذلك يتحقق من خلال إشراك مجموعة من الباحثين المحايدون في مراكز البحوث العربية والذين يرتبطون بدوائر صنع القرار عن طريق التشاور.

3 - تربية وتدريب عناصر على التحليل السياسي المرتبط بالرؤية الارتياضية.

4 - إحياء الحس الارتياضي لدى النخبة من أبناء الأمة.

5 - إبراز جانب النظرية السياسية في المنهج الإسلامي.

هذه هي الأهداف العامة كما جاءت في مقدمة العدد الأول منه . بينما الهدف الخاص لكل تقرير هو تتبع التغيرات العالمية الاستراتيجية بأبعادها السياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها التي جرت خلال عام على أوضاع الأمة الإسلامية) وهي تجاهد لتحقيق مكانتها في البيئة الدولية وقدرتها على تحدي القوى والاستراتيجيات العالمية والإقليمية.

ويقوم هذا التقرير بالبحث عن اللحظة التي نعتبرها نقطة فاصلة في العلاقات الدولية والنظام الدولي، وهي لحظة صعود الأمة الإسلامية إلى تبوؤ مكانتها على الساحة الدولية؛ في وقت تخترق فيه هذه الأمة والقوى الفاعلة فيها بحُجُب وقيود تحول بينها وبين الصعود؛ فضلاً عن الاستمرار في هذا الصعود. هذه اللحظة أو الثغرة قد تكون حين تنهار قوى عظمى ومهيمنة، أو يقع خلل في ميزان القوى العالمي، أو تحدث أزمة عالمية حادة، اقتصادية أو عسكرية، أو غير ذلك من الظروف الدولية، وهذا ليس ببعيد أو مستغرب، فالأمثلة كثيرة والشواهد القريبة عديدة؛ منها القنبلة النووية الباكستانية.

ففي عام 1974م أجرت الهند اختباراً على قنبلة تبلغ قوتها حوالي 15 كيلو طناً، وقالت إن الاختبار هو انفجار نووي للأغراض السلمية.

في إثر ذلك اجتمع رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو بكبار العلماء، وأخبرهم عن نية الحكومة في تطوير أسلحة نووية.

وفي بداية الثمانينيات شهدت الساحة الدولية الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، والذي أشارت المصادر الأمريكية بعد ذلك أنه تم باستدراج أمريكي للروس لإغراقهم في المستنقع الأفغاني، وكانت باكستان لأسباب عديدة هي المعول الأمريكي الرئيس في إسقاط القطب الذي ظل ينافس أمريكا على الهيمنة لعدة عقود. ورأت الولايات المتحدة أن استراتيجية إسقاط الاتحاد السوفييتي مقدّمة على استراتيجية مكافحة انتشار الأسلحة النووية، والتقط الجانب الباكستاني الفرصة، وأشارت تقارير متعددة إلى حصول باكستان على نموذج قنبلة ذرية من الصين تم اختباره مسبقاً، إلا أن باكستان نفت ذلك. وفي عام 1981م نشرت وكالة أسوشيتدبرس محتويات تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية، جاء فيه: «إن لدينا سبباً قوياً للاعتقاد بأن باكستان تسعى إلى تطوير القدرة على التفجير النووي، وأنها تنفّذ برنامجاً لإعداد وتطوير نظام إطلاق التفاعل في الأسلحة النووية»، وفي أواخر عام 1981م صدر كتاب بعنوان (القنبلة الإسلامية)، يتحدث عن الجهود الباكستانية الأخيرة لتنفيذ تجربة نووية.

وبعد أن انتهت الولايات المتحدة من إضعاف الاتحاد السوفييتي ثم إسقاطه تضاءلت الحاجة إلى باكستان، وتفرغت لمشكلة قنبلتها النووية، ولكن كانت عجلة المشروع الباكستاني قد وصلت إلى مرحلة لا يستطيع أحد إيقافها، وأفلتت باكستان بقنبلتها النووية.

فهذا النموذج نجحت فيه القوى الإسلامية في تنمية رصيد القوة لدى الأمة الإسلامية، وهذا يجعلنا نرقب الوضع الدولي جيداً، بل نسعى إلى تغييره في اتجاه تصعيد دور فاعل للأمة على الصعيد العالمي.

وبذلك يتتبع التقرير حال الأمة الإسلامية، ومدى ما تمتلكه من أدوات القوة ووسائلها، ووضع القوى الدولية وترتيبها، والعلاقات بينها، والنظريات السياسية التي تقودها؛ محاولاً رصد الفراغ الذي يمكن من خلاله أن تنفذ الأمة والقوى الفاعلة فيها.

وبدأ التقرير الثاني كما هو العادة في التقرير الأول بباب النظرية والفكر.

ويتناول الفصل الأول في هذا الباب: مقدمة في فقه النظام السياسي الإسلامي من خلال التعريف بالنظام الإسلامي والتنظيمات الإدارية المتعلقة به، وأحكام الخلافة، ومستقبل النظام الإسلامي في واقعنا المعاصر.

أما الفصل الثاني فيتناول قضية الإرهاب وشروط البحث في هذا الموضوع، والجوانب المرتبطة به مثل الإعلام والفكر والسياسة وغيرها.

ويحاول الباحث في الفصل الثالث المشاركة في تأسيس معرفي إسلامي لمفهوم حوار الحضارات الذي كثر الكلام حوله، وتباينت المواقف تجاهه في ظل ظروف هيمنة للحضارة الغربية.

كما خصص التقرير باباً كاملاً لدراسة هذه الحرب من زواياها الاستراتيجية المختلفة، فتحدث الفصل الأول عن مقارنة بين كل من الإعلام الغربي والعربي والصعوبات والتحديات والسلبيات التي أظهرتها تلك الحرب في هذا المجال.

وتناول الفصل الثاني التعريف بأهل السنة في العراق؛ حيث جرى التعريف بأوضاعهم، ورصد الباحث التحديات التي تواجههم على عدة مستويات سواء في ذلك المحيط الدولي أو الإقليمي أو المحلي، ثم وضع حلولاً للتعامل مع هذه التحديات.

أما في الفصل الثالث فيقوم الباحث فيه برصد المتغيرات في المنطقة العربية بعد أحداث احتلال العراق، وحاول الإجابة عن أسئلة تتعلق بمجالات التغيير المتوقعة في المنطقة العربية، وما هي أهداف التغيير المحتمل؟ وما هي عوامل نجاح وإخفاق هذا التغيير المحتمل؟

ثم في النهاية حاول الإجابة عن السؤال المحوري فيما يتعلق بسبل مواجهة هذا التغيير وكيفية التعامل معه.

وفي الفصل الرابع يتناول التقرير الدور الإسرائيلي في العدوان على العراق، ودلالاته الاستراتيجية. ويبحث في الدور الذي قامت به إسرائيل في التحضير للحرب قبل احتلال العراق وبعده؛ وذلك من خلال تحليل الاستراتيجية الإسرائيلية في العالم الإسلامي والعربي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص. كما يبحث في سياسة إسرائيل في دعم الولايات المتحدة في عدوانها على العراق، والمكاسب التي حققتها إسرائيل من الاحتلال الأمريكي للعراق على الصعيدين الأمني والاقتصادي.

ويبحث الفصل الخامس في تأثير الحرب على العراق على توازن القوى الدولي من خلال تقويم واقع كل قوة كبرى في حدود الدور واحتمالاته المستقبلية، وتأثير ذلك

على العالم الإسلامي، ثم مناقشة بعض الخيارات الاستراتيجية للعالم العربي الإسلامي في ظل نتائج الدراسة.

والفصل السادس يركز على المحددات التي يمكن بها توقع مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق والسيناريوهات المستقبلية لهذا الوجود، ثم إمكانية تأثير القوى الفاعلة في الأمة الإسلامية في هذا الوجود ومستقبله.

أما الباب الثاني فيطل على العلاقات الدولية من خلال التركيز على أوضاع البؤر الساخنة التي تواجهها أمتنا:

فالفصل الأول يتناول الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العالم وانعكاسها على العرب.

ويتناول الفصل الثاني الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط؛ وذلك من خلال المشروع الأمريكي المسمى الشرق الأوسط الكبير.

وفي الفصل الثالث من هذا الباب يرصد مسمى (المحافظون الجدد) ذلك المصطلح الذي أخذ يتردد بقوة في الفترة الأخيرة، ويحاول هذا الفصل إزالة الالتباس المتعلق بهذا المفهوم على صعيد النخب الفكرية.

وفي الباب الرابع يحاول الباحث استكشاف التغيرات الطارئة على القضية الفلسطينية خاصة ما يمس منها المقاومة ويستشف أبعادها المستقبلية.

وفي الباب الخامس يناقش الباحث التحديات التي تمس أمن باكستان القومي، والتحديات التي تهدد الهوية الإسلامية التي قامت عليها باكستان والتي على رأسها حصار المحور (الأمريكي - الإسرائيلي - الهندي).

ويتناول الفصل السادس المعادلة الأفغانية والصراع الدولي حولها، وسبل خروج الأمة الإسلامية من المأزق الأفغاني.

ويضع الفصل السابع المسألة الشيشانية بأبعادها المختلفة القديمة والحالية تحت البحث، ويحاول الكشف عن أبرز العوامل المؤثرة في القضية في مراحلها المختلفة والإجابة عن تساؤلات عديدة.

ويسلط الفصل الثامن الضوء على الصراع في إيران بين المحافظين والإصلاحيين أو دعاة التشيع وحاملي لواء الليبرالية.

ويركز الفصل التاسع والأخير في هذا الباب على شكلين من أشكال الترجمة العملية للتناول الغربي لمصطلح الإرهاب الشكل الأول؛ تقزيم العمل الخيري الإسلامي. والشكل الثاني؛ مصادرة الأموال الإسلامية والعربية.

ويبقى في النهاية ملحقان للتقرير:

الملحق الأول: يتعلق بترجمات النشرات الصادرة عن أهم مراكز البحوث والدراسات خاصة في الولايات المتحدة وإسرائيل ومنها ملخصات دراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية لمركز كارينجي للسلام، ودراسة انهيار العرب لمركز ديان، وملخص لتوقعات مركز جافي الإسرائيلي لعام 2003م، وملخص لنشرات مركز استخبارات الشرق الأوسط لنفس العام، وكذلك ملخص لنشرة واشنطن الفصلية للعام نفسه.

الملحق الثاني: ويتناول أشهر تسعة كتب سياسية تتعلق بالشأن الإسلامي في العالم التي صدرت في العام الماضي؛ حيث تناولنا تعريفاً بالكتاب والمؤلف، وهي: (مستقبل الإسلام السياسي)، و(ما بعد الحرب في العراق)، و(التصدي للجهاد ووجهاً لوجه مع الإسلام السياسي)، و(نهاية الشر)، و(ما بعد الجهاد)، و(أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد)، و(الدور السياسي للدين في الشرق الأوسط)، و(مشكلة القوة الأمريكية).

وبذلك يتتبع التقرير حال الأمة الإسلامية ومدى ما تمتلكه من أدوات القوة ووسائلها، ووضع القوى الدولية وترتيبها، والعلاقات بينها، والنظريات السياسية التي تقودها؛ محاولاً رصد الفراغ الذي يمكن من خلاله أن تنفذ الأمة والقوى الفاعلة فيها.

فالأمة بحاجة حقيقية إلى بعث الاهتمام جدياً بالدراسات المستقبلية في عالمنا الإسلامي؛ ليس بأن تأخذنا ضرورات البريق العالمي؛ فنبدى بشكل مذهري وقشري اهتماماً بالمسمى، دون أن نهتم اهتماماً فعلياً بالجوهر؛ وذلك من باب إبراء الذمة والظهور بمظهر المتقدمين، فنقوم بإضافة كلمة المستقبل إقحاماً إلى بحوثنا ودراساتنا ومقالاتنا، ولكن من خلال جهود علمية مؤسسية تأخذنا إلى نطاق أكثر جدية وفاعلية من مجرد حدس الأفراد وتوقعاتهم المعتمدة على قدراتهم الاستشراعية الذاتية؛ ذلك أن للدراسات المستقبلية أساليب منهجية تحتاج إلى درس ومران، وهي فوق ذلك تحتاج إلى قدر من التخيل العلمي المستقبلي، والتحرر الذهني، فضلاً عن قدرة على

التدرب الدائم على تنمية عقلية البدائل القادرة على طرح تصورات إبداعية نظرية وواقعية على حد سواء، وهو ما يتطلب ضرورة التحرر من أسر الرؤية اللحظية بما تتطلبه من عدم إهمال للتفاصيل والأحداث والتطورات التي قد تبدو جزئية ومنفصلة، في حين أنها تنطوي على قدر كبير من الأهمية، كما أنها لا تهمل ما قد يراه أغلب الناس ضرباً من العشوائية، في حين أنه ينطوي على انتظام ما بالإمكان دراسته وفقاً لمنطقه الخاص

=====

#المبادرة الخامسة : حتمية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني

1428/1/9

2007/01/28

المبادرة الخامسة: حتمية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني

- هل يؤمن القادة بالعالم الإسلامي بسلطة المجتمع ..؟
- الحق الاجتماعي هل جعلته الحكومات صدقة ..؟
- صوت الشعوب في بعض الدول ...مؤسسة حقيقية أم بهرجة إعلامية ومتاجرة بالحقوق

!!!!.....

خلفية المبادرة

المجتمع المدني وفق المفهوم العام يأتي على نقيض المجتمع القروي - الريفي - حيث العلاقات لا تكون إرادية بقدر ما هي طبيعية، ينتمي الفرد إليها بالضرورة ويصعب عليه الانسحاب منها والتتكر لها (القبيلة - العشيرة . الخ).

ومؤسسات المجتمع المدني تمثل المؤسسات التي ينشئها الناس فيما بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فهي إذاً مؤسسات إرادية ينشئها الناس وينخرطون فيها أو يحلون منها وينسحبون منها.

تلك المؤسسات مستقلة عن الدولة سواء أكانت اقتصادية (شركات - مؤسسات - مصارف . .) أو اجتماعية (جمعيات - نقابات - روابط . .) أو سياسية (أحزاب - مجالس منتخبة - . .) أو ثقافية (منتديات - صالونات - وسائل إعلام - صحف

ومجلات. .) من هنا فإن مؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات أهلية مستقلة عن تدخل الدولة، ولكنها ليست مستقلة عن إطارها، فهي تتميز بالاستقلالية وروح المبادرة الفردية، والجماعية، والعمل التطوعي والوظيفي المنظم، لخدمة الجماعة من أجل المصالح العامّة، والدفاع عن الفئات المظلومة والمضطهدة والمهمشة. ولذا فهي تمثل مجتمع من التنظيم المهني والجمعياتي الفاعل والمؤثر، كما يمكن اعتبارها واحدة من الضمانات الحقيقية لاستقرار المجتمع وتحقيق أمنه ورفاهيته.

من هنا فإن إنشاء مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية والتي تؤدي دور فاعل في الدول الإسلامية والعربية بشكل خاص - مسألة جدية وواقعية لا تحتمل التأجيل حيث تؤدي إلى إحياء المجتمع وإبراز طاقاته وبث الحيوية والنشاط في أوصاله.

إن مشكلة بعض الأنظمة العربية التخوف من مؤسسات العمل المدني، لأنها سوف تحرمها من "الامتيازات" الخاصة التي ترفل فيها، والتي تجعلها فوق القانون. لأن الاستبداد هو الذي يمكنها من قمع معارضيه ومنتقديه وإيداعهم غياهب السجون، حتى صارت الشعوب العربية- التي عرفت في الماضي بجرأتها في الحق - تتخوف الآن من إبداء رأي، وهذا أدى إلى شيوع السلبية والانهازمية وتنامي الروح الأنانية. كما أنه ذاته هو ما جرأ، وربما دفع القوى الخارجية إلى مباشرة التدخل المقيت في بلادنا كما حصل في العراق مثلا أو مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو أمر مرشح للحدوث في دول أخرى حسب رؤية الدول الغربية وخططها المعلنة.

وهذا ما يراه الدكتور عبد الله الحامد ويؤكد أن المجتمع المدني ليس مجتمع الفردية . أو الانحصار ضمن تجمعات منغلقة على حقوقها ومصالحها . كما يسئ فهمه بعض الناس، بل هو مجتمع التسامح والحوار، والاعتراف بالآخرين الموجودين في الوطن واحترام آرائهم واتجاهاتهم.

أما أهمية دور المؤسسات داخل المجتمع المدني وضرورة المبادرة إليها فيمكن إبرازها في النقاط التالية:

لا يمكن تنبيه الدولة إلى الاختلال بدون مؤسسات المجتمع المدني، لأن السلطة المطلقة ذات ميل طبيعي إلى خرق القوانين التي أصدرتها هي نفسها دون وجود مصلح أو رقيب، لذا يمكننا القول "السلطة بلا رقيب علة بلا طيب".

مؤسسات المجتمع المدني هي ضمانة الأمن والسلام الداخلي، من خلال إيجاد توازن بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع، إذ بمؤسسات المجتمع المدني تتناط مسئولية التوازن والانسجام بدلاً من التناحر والانقسام، فهي تقف في وجه نزوع الدولة إلى بسط هيمنتها، وهي ليست ضد الدولة ولكنها ضد شموليتها واستبدادها.

مؤسسات المجتمع المدني تجسد إرادة الأمة التي ينبغي للدولة العمل على تنفيذها، وتتنذر المسؤولين عن السلطة بما يسرى داخل المجتمع من أمراض أو علل، وتعمل على توثيق العلاقة بين الحاكم والمحكوم (تلاحم الجبهة الداخلية).

تلك المؤسسات تنتقل بالإنسان من مجرد "رعية" اعتاد على تنفيذ الأوامر والانصياع المطلق، إلى مواطن يتحدد كيانه بمجموعة من الحقوق والواجبات، هذا المواطن وبهذه الصفات فقط يمكنه أن يمتلك الأدوات اللازمة، ليمارس هذا المواطن مواظنته بشكل ناضج وحقيقي وصحيح.

من أجل ذلك تشتد الحاجة في بلداننا العربية والإسلامية إلى تفعيل وتنشيط قيم المجتمع المدني، وإقامة هياكل مؤسساته، لأن أي دولة لن تستطيع الصمود أمام العولمة الإمبريالية، ما لم تكن فيها مؤسسات راسخة للمجتمع المدني.

الدكتور الشيخ ناصر العمر يرى أن الأمر لا يحتمل التأجيل أو التأخير، ولذا لابد من تنادي المثقفين والعلماء للمساعدة في إيجاد مؤسسات المجتمع المدني، و تفعيل دورها، نظراً لأهميتها في "إنعاش المجتمع المسلم"، ولأنها تشكل "قوة ضغط حقيقية على الحكومات الجاثمة على رقاب الناس". ويبيد الدكتور ناصر أسفه البالغ لنجاح تجربة تلك المؤسسات لدى الدول الأخرى وتأثيرها الشديد على أمريكا والدول الغربية على وجه الخصوص، وانعدام تجربة تلك المؤسسات في المجتمعات المسلمة على الرغم من إمكاناتها المادية والبشرية الهائلة.

المحاور الرئيسية للمبادرة

من المؤكد جداً أن للمنظمات والهيئات والنقابات (مؤسسات المجتمع المدني) دوراً أساسياً جداً في المجتمع، لأنها تقوم بدور الوسيط بين الدولة وعامة الناس، كما أنها تعد بمثابة ركائز مهمة في وجه تغول الدولة وتسلطها. والمبادرة الحالية لإنشاء تلك

المؤسسات يمكن عرضها ضمن المحاور الثلاثة التالية، مع ملاحظة أن بين تلك المحاور تلازم وارتباط شديد.

ضمن المحور الأول يرى مجموعة من الباحثين منهم الدكتور ناصر العمر والدكتور عبد الله الحامد وغيرهم، أن تحقيق هذا المقترح (مؤسسات المجتمع المدني) لأهدافه المرجوة، يستلزم إرساء التالي:

1. استقلالية هذه المؤسسات في وجودها وقراراتها عن المؤسسات الرسمية(الحكومات)، بحيث ترعى حقوق الناس، وتؤمن لهم العمل، لئلا يلجئوا إلى استجداء المتنفذين من أجل إيجاد عمل لهم، وتمارس نوعا من الضغط والتأثير على الحكومات، يوازن ما يقوم به المتنفذون وأرباب المصالح الخاصة في الدولة، الذين يوجهون إصدار النظم والقرارات بما يخدم مصالحهم، كما هو الحال في بعض الدول الإسلامية كالجزائر وتركيا.

2. الرفق في الطرح، والبعد عن مواجهة الدول وعن مجالات العنف، حتى لا تسد الأبواب منذ البداية والعمل على ألا يتولى تلك الهيئات أشخاص معادون للدولة، أو لهم تاريخ في الوقوف في وجهها.

3. ألا تكون تلك المؤسسات إقليمية، من خلال العمل على أن يكون لأهل كل اختصاص أو مهنة هيئة تمثلهم، بحيث تتحول تدريجيا إلى مؤسسة عمل اجتماعي حقيقية.

4. الارتباط المباشر بالشعوب، والبعد عن المظهرية والبهرجة الإعلامية، بحيث تتكفل تلك المؤسسات بالاتصال بشرائح المجتمع المختلفة، وتعيش هموم الناس وآلامهم ومعاناتهم في مدارسهم، ومستشفياتهم، ومصالحهم وسجونهم، كما تخاطب الناس عبر وسائل الإعلام المختلفة، كالإنترنت والمنبر والصحيفة.

5. الدكتور عبد الكريم بكار يعترف بصعوبة القيام بعملية ربط الشعوب العربية بصورة سريعة بمؤسسات العمل المدني، ويحدد بأنه من واجب تلك المؤسسات أن تتمتع بالجاذبية التي تمكنها من شد الناس نحوها وثقتهم بها، وذلك يتم من خلال الاستراتيجيات التالية:

• الثبات على مبادئها من غير انغلاق ولا تحجر.

- الوقوف إلى جانب الأغلبية الصامتة من أبناء الأمة.
- الدفاع عن المظلوم ومساعدته على نيل حقوقه.
- البعد عن الحزبية والفئوية والتعصب، بحيث تعبر المؤسسات عن تطلعات ومشكلات جميع الأمة.
- التمتع بشيء من الجرأة في الطرح حتى تثبت قدرتها على الريادة الاجتماعية.
- 6. عدد آخر من الباحثين يؤكدون على أن بناء المؤسسات (المجتمع المدني) وتفعيلها في البلاد العربية، لا بد أن يتم بصورة ناضجة، ويمكن أن يتم عن طريق:
 - دراسة التجارب السابقة، ومحاولة تلافي الأخطاء التي وقعت فيها.
 - قيام كل مهنة بخدمة الأغراض التي قامت من أجلها والحذر من تداخل الأهداف وتقاطع الآليات المستخدمة لكل هيئة.
 - تشكيل هويات تلك الهيئات عن طريق الإبراز الإعلامي المكثف للشخصيات المؤهلة لأداء الدور المستقبلي.
 - ضرورة أن يتاح لها التمتع بقوة اقتصادية هائلة، من خلال تأمين مصادر دخل ثابتة مرتبطة بالأدوار التي تقوم بها.
- فيما يتعلق بالمحور الثاني للمبادرة، وبصورة عملية وواقعية، يرى العديد من العلماء والباحثين التي تم استفتاؤهم، وعلى رأسهم الدكتور سعيد بن ناصر الغامدي، أنه لا بد من اعتماد المرحلة لتأمين وجود مؤسسات المجتمع المدني للدول التي لا تتوفر فيها تلك المؤسسات. هذه المرحلة تستلزم التالي:
 1. الإشاعة الفكرية لقضية المجتمع المدني، وبيان أهميته وفائدته للشعب وللدولة.
 2. إشاعة مفاهيم (الحق الاجتماعي)، وأن ما يعطاه المجتمع ليس صدقة ولا منة، بل هو حق من حقوقه.
 3. إشاعة مفاهيم (الواجب الاجتماعي)، وضرورة مشاركة "الجميع" في خدمة "المجتمع"، وبيان أهمية الإسهام في هذا الجانب بصورة عملية.
 4. إزالة القداسة الموهومة في أذهان الناس تجاه المؤسسات الرسمية.
 5. الاستفادة المبدئية (في الوقت الراهن) من المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية (الجامعات، والجمعيات الخيرية)، لإنشاء هيئات ومؤسسات يمكن أن تصبح بشكل

طبيعي نواة لمؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل مفاهيم وأعراف (المجتمع المدني) بالتدرج.

6. السعي العملي من قبل القوى الفكرية والاجتماعية المختلفة، لإيجاد أي " منظمة " أو "هيئة " أو " نقابة " أو " اتحاد " أو "مؤسسة ذات طابع مدني"، وتشجيع هذا الاتجاه والإسهام فيه.

المحور الثالث يرتبط بالدول التي توجد فيها مؤسسات (المجتمع المدني) بصورة شكلية، حيث تكون المبادرة الحقيقية في تفعيل دورها وتمكينها من تحقيقها لأهدافها الحقيقية في تنمية المجتمع، وتماسكه وصيانتته. ويكون ذلك بالتالي:

1. إعادة النظر في أفكارها ووسائلها والقائمين عليها.
2. ترسيخ أعراف الرقابة المالية والإدارية والمحاسبة عملاً وتطبيقاً.
3. فتح المجال لمشاركة أفراد المجتمع، وتفعيل الوسائل المعينة على ذلك، والتخلص من السيطرة المزمدة لفكرة (النخبة) و (الصفوة) في هذه المؤسسات.
4. التنسيق والتفاهم مع كافة القوى و المؤسسات بما فيها التي لا تتبنى الاتجاه الإسلامي، وإفادتهم والاستفادة منهم (ضمن ضوابط ومحترزات شرعية).
5. السعي في فتح مؤسسات أخرى يحتاجها المجتمع، أولها تأثير في الأنظمة

=====

#رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية: لا نسعى لعتبات الحكام

حوار / محمد حسين 1425/10/3

2004/11/16

أثار مشروع قانون الأسرة في الجزائر العديد من الإشكاليات بين من عرفوا بالعلمانيين وبين التيار الإسلامي هناك.. واعتبر البعض أن الخلاف حول مشروع قانون الأسرة الجديد سوف يضع الجزائر على بداية علاقة جديدة ومختلفة بين التيار الإسلامي.. وفي مقدمته حركة مجتمع السلم الجزائرية (حمس) التي يرأسها الشيخ أبو جرة سلطاني.. حيث اعتبر البعض أن التحالف الذي تم بين حركة مجتمع السلم وبين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.. والذي بدأ مع انتخابات الرئاسة منذ نحو 6 أشهر سوف يكون مصيره الفشل...

في حوارنا مع الشيخ أبي جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم.. والذي خلف الشيخ محفوظ نحاح رحمه الله .. يلقي لنا الضوء على آخر ما توصلوا إليه قانون الأسرة.. وحول آخر ما استجدَّ على الساحة الجزائرية.. خاصةً فيما يتعلق بالعلاقة بين الحركة.. وبين النظام الحاكم، وإلى تفاصيل الحوار...

بداية فضيلة الشيخ، نريد أن نتعرف على آخر ما توصلتم إليه حول قانون الأسرة؟ حركة مجتمع السلم نادت منذ عشر سنواتٍ بضرورة إثراء قانون الأسرة في ظل الشريعة الإسلامية، ورفعت شعارًا يقول (لا للإلغاء.. لا للإبقاء.. نعم للإثراء)، وعندما وضع السيد بوتفليقة في برنامجه الانتخابي بندًا يتعلق بمراجعة قانون الأسرة كان رأينا أن هذا التوجه يتقاطع مع دعوتنا؛ لكننا فوجئنا بأن المشروع المقترح في مجلس الحكومة يحتوي على جملةٍ من التجاوزات الشرعية، واعتبرنا هذه السابقة تمثل انتكاسة للمسار الديمقراطي، كما تشكل إحراجًا خطيرًا لخيارات الشعب الذي وقف مع مرشح المصالحة الوطنية، ورجح كفة الصراع لصالح التوجهات القائمة على المحافظة على الثوابت بنسبةٍ ساحقة، وبالتالي لا يعقل أن يكافأ الشعب الجزائري المسلم بتوجيه طعنةٍ علمانيةٍ في الظهر.. بمشروع قانونٍ ينزع العصمة من يد الرجل ويضعها في يد المرأة.. من أجل إحداث صراعٍ مفتعل بين النساء والرجال.. يكون الأطفال ضحيته الأولى تمهيدًا لتفكيك الأسرة، واخلخلة النسيج الاجتماعي للشعب الجزائري؛ فنحن لسنا ضد التعديل والإثراء، ولكننا ضد الخروج عن الشريعة، وفتح باب الفساد والفتنة.. بإقرار قانون أسرة علماني.

الهوية الإسلامية للجزائر

أشعر في كلامك أن هناك من يستهدف هوية الشعب الجزائري الإسلامية.. فما رأيك؟

من خلال الوجوه المنادية بإلغاء قانون الأسرة نهائيًا، أو تلك المنادية بإضفاء صبغة الشريعة الإسلامية على روحه، يتأكد أن الهدف ليس قانون الأسرة، وإنما العمل على شطب كل ما له صلة بالإسلام، والحيلولة دون مرافقة ولي الأمر لابنته إلى عش الزوجية.

اتفقتم في وثيقة التحالف مع الرئيس بوتفليقة على عدة قضايا هل إقرار قانون الأسرة يعد خرقاً من جانب السلطة لما تم الاتفاق عليه؟

في وثيقة التحالف أكدنا على مبدأ المحافظة على الثوابت والقيم، وحينما طالعنا مسودة مشروع قانون الأسرة المطروح لاحظنا خروجاً واضحاً عن روح الشريعة، واشتمنا روائح علمانية كريهة.. لتقويض أركان المجتمع.. بالدخول عليه من بوابة المرأة التي يريدون لها أن تخرج عن طبيعتها إلى "الجنדרه".

إلى أي مرحلة وصل مشروع القانون؟

القانون مازال مجرد مسودة في درج رئاسة الجمهورية، ومع ذلك نرى أن فرصة الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة 1954م سوف يتم إفسادها بإقحام قانون هجين لأسرة تغريبية.. لا يقرها ديننا.. ولا ترضاهنا شريعتنا.. وهي مؤامرة قد تبدو في ظاهرها بسيطة ولكنها سوف تجر على المجتمع الجزائري الفتنة والفساد، ومن أجل هذا نادينا في حركة مجتمع السلم بضرورة الذهاب إلى استفتاء عام حول التعديل لنأخذ التأشير الشرعية من قرار الشعب، وليس من لجنة حكومية مكونة من 52 فرداً.. تبرا أكثر من نصفها من صيغة مشروع القانون.. خاصة بعد أن فوجئت قبل أن تنتمي من الصياغة النهائية للمشروع بصيغة أخرى تم تمريرها عبر مجموعة من هذه اللجنة إلى وزارة العدل، ومنها إلى مجلس الحكومة.

مر على انتخابات الرئاسة أكثر من ستة أشهر.. إلى أي مدى التزم الرئيس بوتفليقة بما تم الاتفاق عليه؟

حتى اليوم ما تزال كل أطراف التحالف ملتزمة بتعهداتها، وما زال التحالف يبني مرحلة بمرحلة في انتظار الوصول إلى قاعدة عريضة للحكم ولجان فرعية تناقش مختلف القضايا المحلية لعرضها على اللجنة المركزية للتسيق لتتخذ في ضوءها القرارات المصيرية على مستوى القيادة العليا، ومع كثير من الجهات داخل المعارضة.

أضف إلى ذلك أن بعض وسائل الإعلام حاولت زعزعة استقرار رفع حالة الطوارئ، وحول المنظومة التربوية للعزف على أوتار الانشقاق، والإعلان عن وفاة التحالف؛ إلا أن المسار العام لهذا التحالف أكد أنه تحالف استراتيجي قائم ودائم، وأن لكل

شريك سياسي في التحالف حرية التعبير عن وجهة نظره من غير أن يكون ذلك سبباً في نقض ما تم الاتفاق عليه؛ لأننا تركنا لكل حزب هامشاً من الحرية.. يعبر فيه عن قناعاته، ويحافظ من خلاله على استقلاليته واستقلالية قراره السياسي، ولذلك فنحن رفضنا الذوبان في كتلة واحدة بشكل يجعل الفروق واضحة ودقيقة بين التحالف على المبادئ والثوابت والذوبان في كتلة سياسية واحدة.. من شأنها أن تغلق الساحة السياسية، وأن تدفع باتجاه الحزب الواحد، والاحتكارات التي حاربناها وما زلنا نحاربها.

توسيع المشاركة

اتفقتم في التحالف على توسيع مشاركة الأطراف الأخرى في الحكم إلى أي مدى تحقق هذا المطلب؟

التغيير المرتقب لم يحدث حتى الآن، ولعل أجندة الأولويات لدى السيد الرئيس تختلف عن جدول أعمال الشركاء المتحالفين، ولذلك لاحظنا بعد فوزه مباشرة أنه تم تجديد الثقة في رئيس الحكومة السابق، وشكلت حكومة قديمة متجددة في أقل من 5 دقائق وزارية، وحدث نفس الشيء في التغييرات التي مست السلك الدبلوماسي؛ لذلك لم يتغير شيء حتى الآن، وما زلنا ننتظر بعد الذكرى الخمسين للثورة تداولاً للسلطة، وليس تدويراً لها على الحواشي، وهو ما وعد به السيد رئيس الجمهورية؛ حيث أكد أن التحالف سوف يكون أفقياً وعمودياً، ونحن لازلنا ننتظر هذه الوعود، ولسنا متعجلين سياسة رئيس الجمهورية المعلنة والقائمة على الاستمرارية والتراكم؛ ليمكن من استكمال المشاريع العالقة في عهده الأولى، ويتفرغ لإعادة بناء مؤسسات الدولة بشكل يتكيف مع التطورات الحاصلة في المحيط الدولي، ويرتبط بخصوصيات الشعب الجزائري، وهذه الفلسفة قد تؤخر مشروع المشاركة، وتوسع قاعدة الحكم لبعض الوقت، وفي تقديرنا أن الذكرى الخمسين للثورة مناسبة تاريخية حاسمة ليتحرر الشعب الجزائري من كل الضغوط الداخلية والخارجية بطرق سلمية، ويستكمل بناء دولة الحق والقانون في ظل المبادئ الإسلامية. كما نص على ذلك بيان أول نوفمبر 1954م، وإذا مرت هذه المناسبة التاريخية ولم يحدث السيد رئيس الجمهورية تغييرات

في العمق نكون قد خسرنا 40 سنةً من عمر الاستقلال، وسنكون بحقٍ أمام مسؤولياتنا التاريخية في الوفاء للشهداء الذين سطروا في بيانهم التاريخي هدفين:
أ- تحرير الجزائر من كل أشكال الاستعمار.

ب- إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في ظل المبادئ الإسلامية. وإذا كان الهدف الأول قد تحقق بفضل دماء مليون ونصف مليون شهيد؛ فإن الهدف الثاني ينبغي أن يتحقق سلمياً بتوسيع قاعدة الحكم وإشراك أبناء الجزائر من جيل الاستقلال في تسيير شؤون الدولة؛ والكف نهائياً عن تدوير السلطة على الحواشي... فالشرعية التاريخية يجب أن تنتهي وينتهي معها كل الشرعيات الثورية والفئوية والجهوية لتبدأ (شرعية الجماهير أو الشرعية الشعبية).. التي (لا تؤمن إلا بشيء واحد هو صندوق الاقتراع النظيف والشفاف والبريء من التزوير).

نتائج التحالف

هل أنتم راضون عن نتائج التحالف؟

نسبياً.. نحن راضون.. ولكن طموحات المتحالفين أكبر من مجرد حقيبة وزارية أو اعتماد دبلوماسي أو ولاية؛ فتحالفنا مع مبادئ وثوابت؛ حيث وضعنا على رأس أولوياتنا السعي إلى ترقية الوثام المدني إلى مصالح وطنية، وهذا لم يتحقق، بل إن ما نستشعره ونشاهده أن هناك هجمةً شرسةً من قبل بعض العلمانيين على مبادئنا وثوابت أمتنا؛ كما أن هناك محاولاتٍ لزعزعة تقارب الإسلاميين مع الديمقراطيين والوطنيين؛ بل هناك (وشايات) غير بريئة للوقعة بين الشركاء المتحالفين للعودة بالجزائر إلى نقطة الصفر، ومع إحساسنا بكل هذه التجاوزات إلا أننا مازلنا نعتقد أن واجباتنا الوطنية تفرض علينا أن نستمر في وفائنا للرجال وللبرامج إلى أن نتحقق أهدافنا المسطرة في وثيقة التحالف التي تم التوقيع عليها في 16 / 2 / 2004م دون أن نحيد عن ذلك قيد شعرة لاعتقادنا أن حركة مجتمع السلم ما زالت تمثل "شعرة الميزان" في قانون التدافع بين النافذين في الحكم والرافضين له؛ لأنها وسط معتدل بين المطالبين وهم قعود والمغالين بغير إعدادٍ يتكافأ والمتغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة في بؤر التوتر العالمي لاسيما ما هو حادثٌ في فلسطين والعراق والمحيط المجاور.

مستقبل الحركة

كيف ترون مستقبل الحركة على ضوء إقرار مشروع قانون الأسرة؟

مستقبل الحركة ليس مرتها بمعالجة ملف قانون الأسرة أو تقاسم أدوار سياسية أو تغيير حكومي يحدث مرة كل عام؛ لأن مستقبلها بأيدي أبنائها من المناضلين ثم بأيدي آلاف المتعاطفين معها من أبناء الشعب الذين باركوا توجهاتها السلمية وثنوا وقوفها مع المبادئ والثوابت، وانتصارها للخيارات الأساسية، وتخليها عن الأنانيات الحزبية لجانب المصلحة الوطنية العليا، وكل هذه المعاني ضمانات ندخرها في رصيدنا السياسي ونضالنا السلمي لنطرحها عند الحاجة أمام الذين يزايدون علينا باسم الإسلام أو يحاولون ابتزاز عواطفنا الوطنية باسم التاريخ أو اسم الثورة، ولذلك فنحن نعتقد أن معركتنا شريفة وأهدافنا واضحة، ويجب أن يكون نفسنا طويلاً وصدورنا منسرحة للرأي الآخر.. خاصة وأن أماننا من الاستحقاقات السياسية والملفات التاريخية ما هو كفيل بالحكم لنا أو علينا، وبتقدير المكانة التي تستحقها الحركة.. حركة ضحت برصيد كبير من شعبيتها في سبيل اتخاذ مواقف استشرافية صامدة يراها البعض مهادنة أو مدهانة؛ ثم يؤكد التاريخ أنها الرأي الأصوب الذي يستشرف المستقبل، ويعمل من منظور استراتيجية شاملة دون الاستجابة لاستفزات ظرفية تمليها جهات متسارعة أو تفرضها عواطف متهورة لم يفلح أصحابها في إجماعها بنظرات العقول.

الموقف من الطوارئ

فور إعلان الرئيس بوتفليقة تمديد العمل بقانون الطوارئ أعلنتم أنكم تتفهمون هذا الموقف.. ما تعليقكم؟

الخطابات الرسمية كلها تصب في اتجاهٍ طيّ صفحة الحالة الأمنية في الجزائر وتشدد على خروج الجزائر نهائياً من أزمتها الأمنية، وتستهدف الاستقرار واستتباب الأمن العام، وهذا ما دفعنا أن نقترح قبل عام ونصف رفع حالة الطوارئ، وما زلنا متمسكين بهذا المطلب لاعتقادنا أن الديمقراطية لا تتنفس إلا في جو الحريات وأن فرض حالة الطوارئ يضيف على فلسفة نظام الحكم حالة من الخوف حيث يجعل

القانون طارئاً ويعطي لأجهزة الأمن كثيراً من الصلاحيات التي تجعل كل تجاوز في حق المواطنين مبرراً بحالة الطوارئ.

والسؤال الذي نطرحه إذا كان الوضع الأمني قد طوى كل صفحات التهديدات الداخلية ونجح في بسط نفوذ دولة الحق والقانون فما الداعي إلى استمرار حالة الطوارئ؟

أما إذا كان الوضع الأمني بحاجة إلى وقت إضافي فالمطلوب هو تحديد الزمن الذي ترفع بعده حالة الطوارئ كأن يقال لنا مثلاً نهاية عام 2005م أما أن تظل حالة الطوارئ حاسمة على صدور المواطنين يستغلها بعض أعداء الشعب في وضع مراسيم تنفيذية لمعاقبة بعض المواطنين باسم القانون كالمرسوم التنفيذي 54 لسنة 1991م والذي يستخدم كذريعة لمعاقبة من أرادوا باسم الانتماء السياسي أو تحت عنوان "شخص مشبوه" أو مواطن متحفظ عليه.

إن هذه المصطلحات لا وجود لها في لغة القانون، ولا مكان لها في الديمقراطية، ونحن في حركة مجتمع السلم ما زلنا نطالب الجهات الساهرة على الأمن بأن تقدم لنا تقريراً مفصلاً عن الواقع الأمني الذي في ضوئه يتم تحديد موقفنا النهائي تجاه قانون حالة الطوارئ دون أن يؤثر ذلك في العلاقة مع الشركاء؛ لأننا كما قلنا دائماً نتفهم موقف الحكومة ونتفهم خلفيات الكيل بمكيالين خاصة إذا تعلق الأمر بالانتخابات البرلمانية والمحلية التي ما زالت حالة الطوارئ تلعب فيها أدواراً مشبوهة في ترجيح كفة تيار على حساب آخر بحجة المحافظة على استقرار البلاد واستمرار المؤسسات وكأن الجزائريين قسمان:

أ- قسم مكتوب عليه أن يقف في الصفوف الخلفية.

ب- قسم مبجل يحظى بامتيازات تبدأ بالتنازل عن أفخم ممتلكات الدولة وتنتهي بتقليدهم الأوسمة ورفعهم إلى المناصب العليا حتى ولو اقتضى الأمر إحداث تزوير فاضح كشفت عنه تجربة 1997 و 2000م.

تراجع الحركة

هناك من يرى أن تحالف الحركة مع بوتليقة كان له عظيم الأثر في التأثير على شعبية حركة مجتمع السلم فما رأيكم؟

الشعب الجزائري شعب قابل للتسييس ولذلك فالوعاء الانتخابي كالدالة الرياضية يصعد من سطح +1 إلى سطح +99 ثم ينخفض إلى الصفر والمنحنيات الانتخابية بين سنوات 1995 و2004م أكدت هذه الحقيقة حيث تراجعت جبهة التحرير الوطني من حزب حاكم إلى 16 مقعداً فقط في انتخابات 1991 من أصل 308 مقاعد، وقفز التجمع الوطني الديمقراطي من لاشيء إلى 160 مقعداً عام 1997م ثم تراجع إلى 48 فقط عام 2002م، وقفزت جبهة التحرير الوطني من 64 مقعداً عام 1997م إلى 199 مقعداً عام 2002م، وتراجعت حركة النهضة من 34 مقعداً عام 1997م إلى مقعد واحد فقط سنة 2002م.

فإذا أخذنا حركة مجتمع السلم التي فقدت 42 مقعداً بين انتخابات 1997م و2002م.. أي تراجعت من 70 مقعداً إلى 38 نجد أنه بحسابات المنطق أن الوعاء الانتخابي ليس ثابتاً عند أي تشكيلة سياسية، ولذلك فالقول بأن المشاركة في الحكومة هي سبب تراجعنا عددياً ليس قولاً دقيقاً، والصواب أن يقال أن الديمقراطية الناشئة في الجزائر مازالت تراوح مكانها بين مد الإسلاميين وجزر عملية التزوير التي لا تعطي فرصة عملية موضوعية لقياس حجم أي حزب؛ لأن النتائج المحققة المعلن عنها رسمياً لا تعكس حجم الكتل البرلمانية الحقيقي، ولا تصلح أن تكون مؤشرات دقيقة يقاس بها حجم الأحزاب؛ خاصة وأن ما حدث بين سنوات 1990 و2000م كان عمليات حبس بنص سياسي لمعرفة حجم وقوة التمثيل الحقيقي لكل تيار من أجل إعادة ترتيب الخريطة المستقبلية على ضوء مشروع خريطة الشرق الأوسط الكبير التي تفرض حصصاً للمرأة وأخرى للأقليات؛ حتى وإن لم يكن هناك من يمثلون سوى أنفسهم، وهو أمر مستغرب في قياسات الممارسات الديمقراطية.

حجم الحركة الحقيقي

في تقديركم ما هو التمثيل الحقيقي للحركة الذي يمكن أن تعمله داخل الحكومة؟ الوعاء الانتخابي في الجزائر ليس وعاءً ثابتاً يمكن قياسه بالتيارات السياسية أو بالانتماء الحزبي؛ فهناك هجرات داخلية تتم من حزب لآخر بالجملة أحياناً كما أن هناك تحالفات سياسية لا يعلن عنها، ولكن تشعر بآثارها وانعكاساتها على النتائج والإدارة الجزائرية - رغم الشعار المرفوع بحيادها- إلا أنها تمثل أكبر حزب في

الجزائر يمتلك القدرة على "نفخ" صندوق انتخابي لصالح جهة وتفريغ صندوق آخر ضد جهة ثانية، وهذه السياسات لا تسمح بترك يد الديمقراطية، وسوف تظل فاتحة أبواب الارتزاق أمام الانتهازيين الذين كانوا سبباً في جعل السيد رئيس الجمهورية ينظر بعين الريبة إلى كل المؤسسات المنتخبة، ويمارس حقه الدستوري في التشريع "بالأوامر" رغم وجود هذه المؤسسات التي انتقض بعض من كانوا فيها محتجين على السيد رئيس الجمهورية.. إلا أن انتفاضتهم جاءت متأخرة عن موعدها لأنهم ساندوه عندما كانوا في كراسي الحكم.. فلما سحب البساط من تحت أقدامهم وجهوا أصابع الاتهام لمؤسسة الرئاسة، وهي حالة باعثة على الاشمئزاز من وضع نعتقد أنه إذا استمر سوف يمهد لميلاد طبقة عازلة بين الحاكم ورعيته

=====

#فرنسا والمغرب العربي..العودة للدور القديم

الرباط/ إدريس الكنبوري 1425/10/19

2004/12/02

الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك لليبيا يوم الأربعاء 24 نوفمبر، في طريقه إلى بوركينا فاسو للمشاركة في القمة العاشرة للفرانكوفونية، تكتسب أهمية كبيرة في السياسة المغربية لفرنسا وتُعد منعطفاً بارزاً في العلاقات المغربية . الفرنسية خلال العقود الأربعة الماضية، وتتخذ دلالات عدة بالنسب لمستقبل هذه العلاقات وبالنسبة لمنطقة المغرب العربي عموماً.

فهذه الزيارة تُعد الأولى من نوعها لرئيس فرنسي منذ انقلاب 1969م في ليبيا وبداية عهد العقيد الليبي معمر القذافي، وهي الأولى أيضاً لمسؤول فرنسي منذ استقلال ليبيا عن الاستعمار الإيطالي عام 1951م، ومن المؤكد أنها ستضع حداً للقطيعة التي استمرت طويلاً بين البلدين وجعلت فرنسا لا تتحدث في سياستها المغربية سوى عن أربع دول هي المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا إلى حد ما، دون المراهنة على أي امتداد لهذه السياسة في ليبيا.

للتقارب ثمن

مثل هذه الزيارة لم تكن واردة دون أن يقدم النظام الليبي مؤشرات تدل على اعتداله واستعداده للتقارب مع القوى الأوروبية في السنة الماضية، مما مكنه من العودة إلى الساحة الدولية بعد مرحلة طويلة من المناكفة وشدّ الحبل، فبعد غزو العراق أعلن النظام الليبي تخليه عن برامج التسليح النووي طواعية، بعد عدة أشهر من المفاوضات السرية مع واشنطن ولندن تُوّجت بإعلان بريطانيا عن الخطوة الليبية. وقد خلفت طريقة الإعلان عن تلك المبادرة . حيث إنها تمت من طرف لندن وليس طرابلس- والمفاوضات السرية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دون إشراك فرنسا- استياء واسعاً لدى المسؤولين الفرنسيين الذين رأوا في ذلك نوعاً من النية المبيتة في استبعاد أي دور فرنسي في مبادرة كبرى من هذا النوع، وفي منطقة ظلت تعد على الدوام مربعاً استراتيجياً فرنسياً بامتياز، بالنظر إلى ماضيها الاستعماري الطويل. ثم جاءت خطوة التعويض الليبي لضحايا طائرة لوكربي لتزيد من غضب الفرنسيين، فاختارت فرنسا الدخول في مساومة مع النظام الليبي ومطالبته بتعويض ضحايا طائرة"يوتا" الفرنسية التي أسقطتها المصالح الليبية فوق سماء النيجر عام 1989م، رداً على التدخل العسكري الفرنسي في التشاد وطرده القوات الليبية منها، وقبلت ليبيا بعد مفاوضات صعبة دفع (170) مليون دولار لعائلات الضحايا الفرنسيين، مما أدى إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية . الليبية.

وقد مهدت تلك الانفراجة، وإعلان النظام الليبي تخليه عن "الإرهاب" واعترافه بالممارسات الماضية علناً وتغيير الخطاب الراديكالي لدى المسؤولين الليبيين مهدت لعودة ليبيا إلى المسرح الدولي وشطب اسمها من اللوائح السنوية التي تعدها الإدارة الأمريكية عن الدول الراعية للإرهاب، ورفع الحصار الاقتصادي والحظر على استيراد الأسلحة اللذين كانا مفروضين عليها في السنوات الماضية، وبدأت طرابلس تستقبل المسؤولين الأوروبيين، حيث قام بزيارتها خلال الشهور الماضية كل من رئيسي الوزراء البريطاني طوني بليزر، والإيطالي سيرجيو برلسكوني والمستشار الألماني جرهارد شرودر، وأخيراً الرئيس الفرنسي شيراك.

الرهان على النفط الليبي

مقارنة مع المغرب وتونس والجزائر التي تُعد من الزبائن الأكبر لفرنسا في المغرب العربي، تكاد المبادلات التجارية والاقتصادية بين ليبيا وفرنسا لا تمثل حجماً قابلاً للقياس، ذلك أن الواردات الفرنسية من ليبيا . والتي تقتصر أساساً على البترول . لا تزيد عن 800 مليون أورو، وهي قيمة أقل بكثير من قيمة مشتريات فرنسا من البترول الجزائري مثلاً، بينما لا تتجاوز صادراتها إلى السوق الليبية 300 مليون أورو .

وتراهن فرنسا من خلال استئناف تطبيع علاقاتها مع ليبيا على الرفع من حجم المبادلات التجارية والاقتصادية الثنائية وإيجاد موقع لها في قطاع النفط الليبي، خاصة وأن هذا الأخير أصبح يثير شهية عدد من الشركات الأمريكية والبريطانية بعد التحول السياسي الليبي؛ إذ يقدر الاحتياطي الليبي من النفط بنحو 30 مليار برميل، وأعلنت طرابلس قبل أشهر أنها ستضاعف من إنتاجها ثلاث مرات في أفق عام 2010.

منافسة فرنسية . أمريكية على المنطقة

لكن إلى جانب الهاجس الاقتصادي والتجاري، تدرك فرنسا أنها دخلت مع واشنطن في منافسة محمومة على النفط في المنطقة المغاربية، خاصة وأنها تعي جيداً أنّ الانفراج في علاقاتها مع الجماهيرية لم يكن ممكناً قبل أن ترفع واشنطن اسم ليبيا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب وتصدر "تبرئة ذمة" في حقها، وهو ما دفع أحد المعلقين الفرنسيين إلى القول بأن فرنسا لا تزال ضحية الولايات المتحدة الأمريكية التي تحدد هي أي الدول من "محور الشر" وأي الدول من خارجه.

بداية التطبيع الفرنسي . الليبي تأتي في سياق تطورات سياسية واستراتيجية ضخمة تمر منها منطقة المغرب العربي، وتنهض كمؤشر على انطلاق الصراع بين باريس وواشنطن على النفوذ في المنطقة. فخلال الأسابيع القليلة المقبلة سينعقد بالمغرب "منتدى المستقبل" الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بغرض الدفع بمشروع "الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا" ودمقرطة الأنظمة العربية والإسلامية، وهو عنوان على تمادي النفوذ الأمريكي في المنطقة، وبمثابة تنويع لحربها على العراق التي كانت فرنسا وألمانيا من المعارضين لها، كما أنه . أي المنتدى . يأتي في

سياق التمدد الأمريكي في المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية، عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وخاصة على المستويين الأمني والعسكري، دون إغفال المستوى الاقتصادي والتجاري الذي يتقوى بفعل الدينامية التي فتحتها مشروع الشراكة الأمريكية . المغاربية المعلن عنها في عام 1998م، وكذا المستوى السياسي المتمثل في التعاطي الأمريكي مع موضوع النزاع حول الصحراء المغربية على حساب أي دور يمكن أن تلعبه فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة في المنطقة. ويمكن القول بأن الزيارة الخاطفة للرئيس الفرنسي لليبيا، على رغم قصرها، إلا أنها تتخذ طابعاً رمزياً قوياً بالنسبة لسياسة فرنسا المغاربية في هذه المرحلة، تريد من خلالها باريس وهي تحضر القمة العاشرة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية في "واغادوغو" ببوركينا فاسو أن توجه رسالة إلى واشنطن، فهذه القمة ستحضرها الجزائر بصفتها عضواً جديداً بالمنظمة منذ استقلال الجزائر عن فرنسا في بداية الستينيات من القرن الماضي، حيث ظلت الجزائر التي تشهد أكبر انتشار للغة الفرنسية في المنطقة تقاطع هذه المنظمة منذ إنشائها إلى عام 2002 عندما حضر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة القمة التاسعة لها في بيروت، من هنا فإن الرئيس الفرنسي يحضر القمة وفي جعبته مكسبان مهمان في المنطقة: عودة الجزائر إلى حظيرة المنظمة الفرانكوفونية وتطبيع العلاقات مع ليبيا. والرسالة الفرنسية إلى واشنطن تقول: إنه إذا كان "منتدى المستقبل" سيتعرض لإصلاح الأنظمة العربية والإسلامية وفق مشروع جاهز لا يأخذ في الحسبان الاختلافات الثقافية بين بلدان المنطقة، فإن قمة الفرنكوفونية ستعالج التعددية الثقافية وحوار الحضارات. وفي الظاهر يبدو ذلك تشخيصاً لحجم الخلافات الفرنسية . الأمريكية، لكنه في العمق يخفي صراعاً استعمارياً على النفوذ في المنطقة.

=====

#منتدى المستقبل واجهة الشرق الأوسط الجديدة

باسل النيرب 1425/10/28

2004/12/11

بمشاركة أمريكية عالية المستوى عقد منتدى المستقبل في العاصمة المغربية الرباط، شارك فيه وزير الخارجية الأمريكي المستقيل كولن باول، إضافة إلى مجموعة من وزراء الخارجية ووزراء المال في نحو 30 دولة تمثل مجموعة الثماني الكبار إلى جانب دول عربية وإسلامية.

الأجندة الأولية التي حاولت الإدارة الأمريكية تسويقها من أجل إنجاح هذا المؤتمر هي: إن من أهداف المؤتمر أن الدول المشاركة ستعلن برنامج دعم اقتصادي ومالي، لتنمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شبيهاً بخطة مارشال عقب الحرب العالمية الثانية وزيادة الشراكة التجارية مع المنطقة في مقابل التزام تلك الدول إدخال إصلاحات في المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية وتطوير مفهوم حقوق الإنسان وإشراك المرأة في الحياة العملية.

وجاء التسويق الأمريكي لهذه المبادرة من خلال توالي تصريحات الوزراء الأمريكيين من أن المنتدى تعاوني بدرجة أساسية؛ فيقول مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية والزراعية والأعمال التجارية (الآن لارسن): إن منتدى المستقبل سيفتح مجالات للتعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ومجموعة الدول الثماني للعمل سوية على النهوض بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعوب منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان "لارسن" قد أكد في مؤتمر صحفي بالقول: إن "هناك بعض المخاوف وبعض التساؤلات حيال هذه المبادرة في وقت سابق إلا أن كل تلك الأمور صارت خلفنا، وأعتقد أن بلدان المنطقة تدرك أن (المبادرة) هي مبادرة تعاونية بكل معنى الكلمة حيث يرمي هدفنا إلى تعزيز قياداتها وجهودها للترويج للفرص والإصلاح النابعة من داخل المنطقة".

من الناحية النظرية يبدو أن منتدى المستقبل لا يختلف كثيراً عن مشروع الشرق الأوسط الكبير؛ فالمشروعان يرميان من الناحية الأساسية إلى تفعيل فكرة الشرق الأوسط الكبير، بما هو مخطط أمريكي لإدماج إسرائيل في نسيج شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفرض توجهات غير مرتبطة بتطلعات الشعوب وطموحاتها المشروعة من أجل التنمية والسلم والاستقرار، ويستدل على هذا من تواصل الاجتماعات المحمومة، وما طرح بخصوص اللقاءات المتعددة الأطراف

لاجتماع دول جنوب المتوسط، واجتماع حلف الأطلسي، والدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، وقمة "أيس لاند" في يونيو 2004م، وكذا اجتماع وزراء خارجية دول المغرب العربي الخمس مع نظرائهم من خمس دول أوروبية متوسطة.

إن تواصل هذه الاجتماعات تهدف بالدرجة الأساسية إلى السير قدماً بمشروع "الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك مع دول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا"، والذي يعد منتدى المستقبل محطة رئيسة فيه، وهو مشروع صدر بعد قمة "أيس لاند" في يونيو 2004 من طرف الدول الصناعية الثماني، وشكل بذلك خطوة نحو إدماج الاتحاد الأوروبي في المشروع الأمريكي للشراكة مع الشرق الأوسط الكبير وذلك بعد تعديل بعض جزئياته، أي أن مستقبل علاقة دول جنوب المتوسط وضمنها المغرب مع الاتحاد الأوروبي أصبح هو الآخر مرتيناً في أهدافه وتوجهاته وأولويته للمشروع الأمريكي في إعادة صياغة المنطقة العربية ككل.

ويعد المسار الأول في هذا المنتدى ما تم الاتفاق عليه عند اجتماع القيادة العامة لدول حلف شمال الأطلسي مع دول الحوار المتوسطي والمكونة من إسرائيل والأردن ومصر والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا، ويأتي استكمالاً له مشروع الشركة الأمنية؛ حيث يعرض الحلف على الدول المشاركة في "المشروع/ المنتدى" تعاوناً في مجال الأمن، وهو ما أعلن عنه باسم شركة من أجل السلام وحوار دول المتوسط الطويل العهد للحلف، ومن بنوده كذلك تقديم المعطيات الخاصة بمراقبة الملاحة بالحوض المتوسطي، وهي ذات المبادرة التي قدمت بعد أحداث سبتمبر لمكافحة الإرهاب على مستوى حوض المتوسط، أما الأهم من موضع المراقبة فهو الاستعداد لعمل مستقبلي أوسع وتقديم التسهيلات العسكرية في الموانئ، ومشروع تأسيس منتدى مستقبلي عسكري.

وختاماً فإن هذا المنتدى "المستقبل" ليس إلا موجة جديدة للهيمنة على المنطقة بأهداف سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وتتم في سبيل تواصل العدوان على العراق وتصفية القضية الفلسطينية وفق المنظور الأمريكي - الإسرائيلي، وإلا ما معنى أن تتواصل المشاريع الأمريكية في الساحة العربية دون أن تجد حتى مشروعاً مضاداً لها من حيث القبول والأهداف؟

=====

#وهم الدراسات المستقبلية!

أحمد فهمي 1425/11/9

2004/12/21

يطرح هذا المقال إشكالية الدراسات المستقبلية، التي تحولت إلى ما يشبه "موضة" فكرية، تُؤلف من أجلها الكتب، وتُدبج المقالات، وتُعقد المؤتمرات، والمثير في الأمر أن أغلب هذه الأطروحات تتحدث عن أهمية الدراسات المستقبلية وجدواها وآلياتها دون أن تقدم بالفعل نموذجاً عملياً مستقلاً لدراسة مستقبلية جديرة بالتقدير، فهل نحن بحاجة إلى دراسات مستقبلية؟

إن الإغراق في الحديث عن الدراسات المستقبلية يُفسر في جانب كبير منه على أنه عملية هروب "أنيقة" من الواقع بتعقيده ومشكلاته صعبة الحصر والبحث والتحليل والتصريح إلى آفاق المستقبل التي لا حدود لها ولا قيود عليها، وهذا المسلك في الحقيقة يقترن به عدد من السلبيات التي من أبرزها:

أولاً: كثير من المهتمين بالدراسات المستقبلية يتعاملون معها باعتبارها قدرة على التخيل أو التخمين أو إعادة ترتيب المفردات والمتغيرات التي يتم تناولها في الواقع بعد إضافة عنصر الزمن، وحسب معامل واقعي يتم تحديده غالباً بصورة انهزامية تعكس الرؤى الغربية، وتهمل شأن العامل الذاتي الذي ينبغي إدراجه في مثل هذه الدراسات المستقبلية.

ونوضح ذلك بمثال ما يتعلق بالمنطقة العربية حيث يكثر الحديث عن تقسيم الدول وتفكيكها وعن مشروع الشرق الأوسط الكبير والإسلام البديل، وهذه كلها رؤى مستقبلية أمريكية المنشأ، وكل ما يفعله أغلب الباحثين العرب هو إعادة إنتاج هذه المدخلات بعد إضافة عنصر الزمن الذي يفترض أن الإدارة الأمريكية ستجرح في تنفيذ أغلب مخططاتها للمنطقة - العالم العربي عام 2020 أو 2025 أو 2050م الخ - ولذلك تصبح الأطروحات المستقبلية العربية في جانب كبير منها مجرد نماذج تطبيقية افتراضية للمشروعات الأمريكية تفقر للاستقلالية وتؤيد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نظريات مفكرين أمريكيين مثل: صمويل هيننتجتون أو فرانسيس فوكوياما

حول صراع الحضارات، ونهاية التاريخ، وهذا يعتبر اختراق أمريكي كبير للفكر السياسي العربي والإسلامي، وتكمن خطورة هذا الاختراق في حال استمراره أنه في مرحلة ما من الزمن القادم سوف تكون العقلية العربية خاضعة تماماً للهيمنة الفكرية الأمريكية، عندها يصبح الماضي والواقع والمستقبل يحمل صبغة العم سام.

ولا يعني ذلك أننا لسنا بحاجة إلى هذه النوعية من الدراسات، بل نحن نفنقر إليها، لكن ينبغي الحرص على أن تكون الرؤى المستقبلية انعكاساً دقيقاً للواقع من ناحية، ومن ناحية أخرى ترجمة صادقة لقدرات الأمة وطموحها.

ثانياً: يؤكد النقطة السابقة أن الدراسات المستقبلية الغربية لها أهداف أخرى غير ما سبق، فهي تُستخدم في أحيان كثيرة كوسيلة للتأثير في الواقع عن طريق فرض تصورات أو مسارات حتمية للمستقبل في الأذهان، ويعتمد ذلك على القول بأن أي فكرة جديدة يتم طرحها من قبل جهة مؤثرة فإنها تكون قادرة على إعادة تنظيم الرؤى والتصورات والأفكار الأخرى في سياق يتلاءم معها، وتصبح مسألة الرفض أو القبول عديمة التأثير في هذه المجال.

وجانب كبير من الدراسات أو نتائج الدراسات المستقبلية التي تُنشر من قبل مراكز بحثية تنتمي إلى الولايات المتحدة يكون هدفها الترويج لتصورات محددة، فهي في الأصل مخططات وليست دراسات مستقبلية، وقبل أشهر نشرت المخابرات الأمريكية على بعض مواقع الإنترنت دراسة وافية تتنبأ بانقسام الاتحاد الروسي وتفككه إلى دويلات عديدة في خلال عشر سنوات من الآن، وقد سببت الدراسة إزعاجاً شديداً لقيادات الكرملين؛ لأنهم يعلمون تأثيرها السلبي، والطريف أن هذا الأسلوب - بصورته المبسطة - يستخدمه سياسيون عرب بكثرة في قضايا مختلفة مثل ترشيح شخصيات خارج السياق لتولي مناصب مهمة، أو للترويج لقرارات لها تأثير جماهيري، وقد كان الرأي العام في إحدى الدول العربية يعتبر أن تصريح مسؤول ما عن عدم وجو خطط مستقبلية لرفع الأسعار هو تأكيد رسمي غير مباشر لرفعها بالفعل.

ثالثاً: : الغرب لديه منظومته الفكرية والثقافية المتساوقة مع مبادئه وقدراته، وهذه المنظومة تطوّرت وتدرج بناؤها بصورة طبيعية ومنطقية - بغض النظر عن موقفنا

من المضمون الذي تحتويه - والدراسات المستقبلية ظهرت وبرزت أهميتها كإحدى معطيات هذه المنظومة، وكان الهدف الرئيس منها مساعدة الدول الغربية على إدارة شؤونها وصراعاتها وتحقيق مصالحها واستغلال مواردها بأعلى مستوى من الكفاءة، ولذلك تُعتبر متلائمة مع البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية في الدول الغربية. والمشكلة هنا تكمن في أن المثقفين العرب اعتادوا أن يقتبسوا أجزاء مستقلة من هذه المنظومة، ثم يحاولون استنساخها في المحيط العربي، متغافلين عن أثر عوامل مثل الزمن والتدرج الطبيعي والتلاؤم السياسي والمجتمعي، ومن ثم يفشل الاستنساخ بعد فترة من الوقت تُهدر فيها الجهود والطاقات، وربما رأوا العلاج في اقتباس المزيد والمزيد، لنجد لدينا في النهاية تكوينات سياسية، فكرية، ثقافية شوهاء لا علاقة لها بالمجتمع الذي نشأت فيه، وهذا الكلام ينطبق على ظواهر كثيرة مثل: العلمانية والديمقراطية والليبرالية وغيرها، ومنها أيضاً قضية الاهتمام بالدراسات المستقبلية والذي نريد قوله: إن هذا النمط من البحوث لا يمكن أن يوتي ثماره ما لم تتوفر مُعطياته، وقد نجحت الدول الغربية في توفير المناخ الملائم لهذه البحوث، وعلينا أن نسعى لذلك، والفقرة التالية تلقي بعض الضوء على هذه القضية.

ما قبل الدراسات المستقبلية

رغم ما يُعتقد للوهلة الأولى أن الدراسات المستقبلية ربما تكون أكثر سهولة نسبية من مثيلتها الواقعية، إلا أن العكس هو الصحيح، ولتوضيح ذلك نقول: إنه على خط الزمن لا يمكن استيعاب مرحلة ما إلا بتحقيق قدر كافٍ من الاستيعاب لما يسبقها، فلن نفهم الحاضر إلا باستيعاب الماضي، ولن نقرأ المستقبل إلا بفهم الماضي والحاضر، أي أن البحث في المستقبل أكثر مشقة؛ لأنه يحتاج إلى جهود مضاعفة. والقول الفصل: إن مشكلتنا تكمن في عجزنا عن تحقيق مستوى من الإحاطة والاستيعاب لمفردات الواقع الذي نعيش فيه بدرجة تكفي لتقديم تصورات مستقبلية مقبولة، فالبنية المعلوماتية في العالم العربي تعاني من هزال شديد، ولا تسمح بتأسيس جهود بحثية واقعية أو مستقبلية اعتماداً عليها، والذي ينبغي أولاً أن يتم إصلاح وترميم هذه البنية المعلوماتية، ونشير فيما يلي لبعض عوامل الضعف في هذه البنية المعلوماتية.

أولاً: البيئة القانونية:

تعاني المجتمعات العربية من تدنٍ في سرعة تدفق المعلومات بسبب عدم وجود قوانين كافية لتحقيق ذلك، بينما تكفل الدول الغربية حرية المعلومات بقوة القانون، وحتى المعلومات بالغة السرية يتم إعلانها للناس بعد انقضاء مدة زمنية كافية لزوال خطر كشفها، ويتيح قانون حرية المعلومات في الولايات المتحدة مثلاً للباحثين الولوج إلى مختلف المصادر والحصول على ما يريدون، وفي بريطانيا أُعلن قبل فترة عن قرب تطبيق قانون حرية المعلومات الذي يتيح لأي مواطن بريطاني حرية الإطلاع على الملفات السرية، وهو ما أحدث حالة من الهلع في الدوائر الحكومية التي سارعت إلى تدمير أكبر عدد ممكن من الملفات التي يمكن أن تسبب لهم إحراجاً حسبما ذكرت (التليجراف)، وفي ألمانيا تقرر فتح جميع الملفات السرية لوزارة الأمن أثناء الحكم الشيوعي في ألمانيا الشرقية أمام الجمهور، وتقدم (1.9) مليون ألماني للاطلاع على ملفاته السرية حيث بلغ عدد الجواسيس في تلك الفترة أكثر من (400) ألف جاسوس وشملت الملفات (6) مليون شخص، وتكدّست على أرفف امتدت لعدة كيلومترات في عدة مبانٍ، وكلها فُتحت أمام الجمهور بلا قيود.

ثانياً: مصادر المعلومات:

يتمتع الباحثون في الدول الغربية بتوفر عدد هائل من مصادر المعلومات، والتي تشمل مراكز البحوث والدراسات، والمكتبات العامة المتاحة للجميع، ومراكز الاستطلاع والإحصاء التي تحوّل المجتمع بأسره إلى أرقام ذات دلالة واقعية ومستقبلية، وباختصار يمكن لهؤلاء الباحثين أن يقرؤوا مجتمعاتهم بعدة لغات: بالأرقام وبالأحداث وبالتوقعات وبالتصريحات وبالتحليلات، واللافت أن توفر المعلومات يسهم بدوره في إعادة إنتاجها بصورة متجددة ومختلفة تُثري حركة النشر وتُخضع كل شئ للبحث والتقصي، وفي مثل هذه الأجواء يصبح الحديث عن إعداد دراسات مستقبلية أمراً منطقياً ومناسباً.

وفي خطوة هائلة لخدمة البحث والدراسة بدأ موقع (جوجل) للبحث على الإنترنت - أمريكي - في مشروع ضخم لنقل محتويات خمس مكتبات كبيرة على الإنترنت مع إمكانية متقدمة للبحث، وهي مكتبات جامعات ميشيجان وستانفورد وهارفرد

وأوكسفورد ومكتبة نيويورك العامة، وتقدم مكتبة ميتشجان وحدها سبعة ملايين كتاب يستغرق إعدادها سبع سنوات.

ولكن في المقابل تفتقر الدول العربية إلى هذه المصادر الثرية وتعاني الجهات البحثية والعلمية من فقر شديد في المعلومات، والمؤسف أن الاعتماد على المصادر الغربية لمعرفة ما يخفى علينا من حالنا أصبح أمراً طبيعياً لا حرج فيه. ثالثاً: ضعف القدرات البحثية:

رغم قلة مصادر المعلومات المتاحة فإنها لم تستغل بالقدر الكافي، والعجيب أن مراكز البحوث والدراسات العربية العديدة التي يُعلن عنها ليس لها علاقة بالبحث أو الدراسة، فأغلبها عبارة عن دور لنشر الكتب أو مجرد مواقع على الإنترنت، كما أن حركة الترجمة عن المصادر الأجنبية تعاني من ضعف واضح وتقتصر في الأغلب على ترجمة "الأكثر مبيعاً" بينما يوجد كم هائل من المنشورات الغربية تحتوي على معلومات لا حصر لها يمكن الاستفادة منها بدون قيود، إلا أن ضعف جهود الترجمة تقف حجر عثرة.

ورغم أن الإنترنت يعتبر أكبر مصدرٍ مجاني للمعلومات، إلا أنه لم يُستغل - عربياً - بالقدر الكافي، ولا زلنا عاجزين عن استيعاب الدفق المعلوماتي الغزير الذي يقدمه الإنترنت ونؤثر أن نعيش على الكتابات الجاهزة التي يتحدث فيها الآخرون عنا، والذين يعتمدون بدورهم على الإنترنت كمصدر رئيس للمعلومات، وكمثال فإن الصحفي الفرنسي الشهير تيري ميسون مؤلف كتاب "الخدعة الكبرى" عن أحداث سبتمبر الذي أثار ضجة كبرى في أنحاء العالم، وتُرجم إلى عدة لغات، اعتمد في كتابه فقط على مصادر الإنترنت المتاحة للجميع، ولذلك تحاول هيئات أمريكية حكومية متعددة أن تراجع محتويات مواقعها على الإنترنت وتقوم بغربلتها بعد تكشف العديد من الأسرار.

ويقدم التأمل والمقارنة بين المواقع العربية المعلوماتية على الإنترنت ومثيلتها الغربية تقويماً واضحاً لقدراتنا البحثية، ونذكر مثلاً واحد فقط يبين الفارق في مستويات الأعمال، فقد قرّرت إحدى الجامعات الأمريكية أن تنشئ موقعاً متخصصاً في أحداث 11 سبتمبر وما نشأ عنها وتوابعها، وتطوع للعمل في الموقع عدد كبير من

الأساتذة والباحثين، ويهدف الموقع إلى جمع كل ما نُشر عن 11 سبتمبر في جميع أنحاء العالم، وليس أمريكا وحدها، والنقل يشمل الجهات الموالية والمعادية، ثم أرشفة هذه المادة على الموقع، فأين نحن من ذلك؟

رابعاً: التكوين النفسي:

التكوين النفسي للشخصية العربية يعطي مساحة واسعة ومتقدمة للعاطفة، وتلك مشكلة مزدوجة عند الرغبة في حلها، إذ نحتاج إلى تخفيض جرعة العاطفة، وإلى تحديد دقيق لمواطن إظهارها أيضاً، فقد وصل الحال في الآونة الأخيرة أن العاطفة أصبحت مقدمة على المعلومات لدرجة أنها أصبحت عنصراً تقويمياً رئيساً في مواجهة الأحداث، وقد ترتب على ذلك العديد من المواقف المتناقضة والمتقلبة، ونذكر مثلاً على ذلك موقف بعض المتعاطفين مع هجمات سبتمبر، فقد كانت المعلومات عديمة القيمة في تحديد الموقف من تلك الأحداث، وكانت العاطفة سيد الموقف يعني بعبارة أخرى ردود الأفعال، فعندما كان التوجه الأمريكي هو البحث عن جهة إسلامية لتحميلها مسؤولية الحدث، كان الموقف هجوماً على التعنت الأمريكي ومحاولة لنفي تلك التهمة، حتى بالغ البعض في إنكار أشرطة الفيديو التي تم بثها كدليل على مسؤولية القاعدة، وأذكر أن أحد الأشرطة بالغ بعض الناس في إنكاره، لدرجة أنه أعدّ ما يشبه دراسة مصغرة لبيان كيفية تزوير الأمريكيين للشريط، وذكر قياسات ومقارنات مختلفة لوجه زعيم القاعدة في معرض إثبات التزوير، وفي نهاية الأمر أعلنت القاعدة صحة الشريط في بيان لها، وفي المقابل عندما تحدّدت المسؤولية وبثت الجزيرة عدة أشرطة لبعض المشاركين في الهجمات تحولت الدّفة، وأصبح كل من يحاول نفي مسؤولية القاعدة عن الهجمات أو يتحدث عن تورّط جهات أمريكية بالعلم أو التسهيل، ويبرز كتابات مثل كتاب "الخدعة الكبرى" تتناول هذه المسألة، أصبح يتعرض لانتقادات من يؤيدون تلك الهجمات، وهذا يعني أنه لا أثر للدليل المعلوماتي في معالجة هذه القضية، بل العاطفة هي الأصل، وهذه الظاهرة النفسية تقلل من قيمة المعلومات وتخفّض من الطلب عليها.

والذي نريد قوله: إن الدراسات المستقبلية تحتاج لكي تؤتي ثمارها إلى توفر بيئة ملائمة، وبدلاً من الإفراط في الحديث عن أهمية تلك الدراسات وجدّواها ثم الاكتفاء

بتداول نماذجها الغربية، ينبغي عدم التقريط في إعداد البيئة المناسبة لكي يكون لنا نتاجنا الخاص الذي يعبر عن رؤيتنا لواقعنا ومن ثم تصوّرنا لمستقبلنا.

=====

#الليبراليون الجدد.. في حِقة ما (تحت) الحداثة!

د.مسفر بن علي القحطاني * 1425/11/30

2005/01/11

الليبرالية والحداثة من أعقد المصطلحات على التعريف والضبط المنطقي، ولكنها عند التناول والاستعمال تتشكّل وحدة معرفية يتضح منها المقصود العام عند الإطلاق. فالليبرالية -بشكل عام- كلمة مترجمة من الإنجليزية يقصد بها الحرية المطلقة في الميدانين: الاقتصادي والسياسي، ثم انسحب ذلك على الميادين الأخرى: الفكرية والاجتماعية والدينية. (1)

أما مصطلح الحداثة فالاختلاف في تحديد مفهومه مازال قائماً ومعقداً عند الكثير من مفكري الغرب المعاصرين.

فالحداثة بتعبير (بيتربروكر) كان بناءً على ما قامت أركانها بعد وقوع الحدث نفسه، فاستخدام اللفظ وشيوعه كان حديثاً ومحصوراً بالحقل الأدبي، فأصبحت تطلق على التجديد كأداة للإبداع الأدبي والرؤى المبتكرة ثم انسحبت أيضاً لتشمل المجالات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فالحداثة وعي جديد، وهي شرطٌ تمكن الغرب من تحقيقه وإنجازه وأحياناً تفاعل ضده من أجل تقويضه وإغائه. (2)

وقد عبّر عنها الدكتور الغدامي بـ"التجديد الواعي" بمعنى تحديث النسق الذهني ليكوّن وعياً شاملاً للتاريخ وللواقع. (3)

والناظر في واقع الفكر الليبرالي الذي تبنّى الحداثة بجميع إشكالها قد حقق انتشاراً واسعاً في العالم كله خلال العقود الماضية، واخترق المعسكر الشيوعي، وضرب معوله في جدار برلين ليعلن السقوط الكلي للفكر الاشتراكي في الغرب.

أما عالماً العربي فنتيجة للامتداد الفكري والسياسي مع الغرب فقد تبنت منه الكثير من مجتمعاتنا العربية الليبرالية الرأسمالية والسياسة الديمقراطية على غرار بقية فريق

الشمال الأبيض، ولم تكن هناك قناعة تامة بهذا الانتماء الفكري لليبرالية عند كثير من أبناء تلك الشعوب بعكس القليل من النخب المثقفة فيها.

وتمت من أجل ذلك محاولات كثيرة لمسح الهوية الدينية والقومية وإرغام تلك المجتمعات بتبني ثقافة الحداثة على النمط الغربي وتسييسها بالفكر الديمقراطي مما أنتج مع تراكمات الزمن وتسلط المستعمر أشكالاً متطرفة من الأصولية القومية إلى الليبرالية المتطرفة إلى العنف الإسلامي مما كلف الأمة المزيد من المعانات والويلات الطويلة والمؤلمة جزاء ذلك الانفصام النكد لشخصية الأمة وموروثها الديني، والذي مازلنا نعاني من إفرزاته السلبية إلى وقتنا المعاصر.

ومع أن استيعاب نخبنا المثقفة للفكر الحداثي كان بطيئاً ومتأخراً، فإنها لم تكذب تضاع أقدامها على درجته حتى أضحى العالم الغربي ينقد فكره الليبرالي ويودع حداثته التقليدية وينسلخ منها إلى ما أصطلح عليه فلسفياً بـ"ما بعد الحداثة" ..

وعوداً إلى عنوان المقال الذي أخصّ فيه الليبراليين العرب الجدد، كتيار حديث ظهر مع بداية عقد التسعينيات الميلادية كتوجه جديد برز على الساحة السياسية والاقتصادية والفكرية مترامناً مع أزمت المنطقة والتدخل الأجنبي في شؤونها، فقد أخذ بعد ذلك أهمية قصوى في الدوائر السياسية الغربية خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

إن النشأة الفكرية لهذا التيار تكوّنت أثناء السجال الأيديولوجي بين فلاسفة الحداثة وما بعد الحداثة، بينما يصف برهان غليون الحالة المعاصرة لمجتمعاتنا العربية وسياساتها الحداثيّة بأنها أشبه إلى كونها مجتمعات (ما تحت الحداثة) لا (ما بعد الحداثة) يقول في هذا الصدد: "إن ما تحت الحداثة لا تعني الخروج من الحداثة، ولكن فقط الانحطاط في هذه الحداثة. فكما تدفع أزمة الحداثة المجتمعات النامية أو المهمشة إلى نكوص لأفراد نحو قيم وتقاليد وأنماط من التفكير وأساليب من العمل تكاد تكون ما قبل حداثيّة، أي سابقة على الثورات الأساسية التي شكّلت قيم الحداثة، تدفع الأزمة ذاتها الأفراد في المجتمعات التي لا تزال أمامها آفاقاً مفتوحة إلى التطلع إلى تحقيق حريات وحقوق وامتعات تجاوز ما أتاحتها حتى الآن قيم الحداثة

الكلاسيكية." (4)

إن هذه الحالة الرثّة من الحداثة كما يقول غليون تعود بنا إلى استخدام أدوات تفكير القرون الوسطى من أجل تنظيم مجتمع حديث أو يعيش على الأقل في العصر الحديث. (5)

فالأصوات بدأت تملأ بشكل كبير في نقد الحداثة الغربية وتهميش ذلك الإله الذي قُدس في كثير من مجتمعات العالم. بعد أن اشتعلت جذوة النقد من كبار فلاسفة الغرب، أمثال: الفيلسوف الفرنسي (ليونار) في كتابه الشهير (الظرف ما بعد الحداثي) حيث قدم نقداً عنيفاً لمشروع الحداثة الغربي. غير أن الفيلسوف الألماني (هابرماس) ذهب إلى أبعد من ذلك بزعمه أن الحداثة نفسها لم يكتمل مشروعها بعد. وعزّز هذا النقد للحداثة الغربية وأجنحتها السياسية والعسكرية ما كتبه (جاك دريدا) و (وميشيل فوكو) وغيرهما في بيان مهازل الديمقراطية وتناقضاتها الكثيرة.

يلخصّ الدكتور عبدالوهاب المسيري فلسفة (ما بعد الحداثة) بأنها تجرّد من العقلانية المادية؛ فلا تعرف البطولة ولا تعرف المأساة ولا الملهاة، فلسفة تدرك حتمية التفكير الكامل والسيولة الشاملة، إذ يتم التوصل إلى أن كل شيء نسبي مادي، وأن الفلسفة الإنسانية وهم، وأن الاستتارة المضيئة حلم وعبث، وأن الواقع في حالة سيولة حركية مثل المادة الأولى، وأن ليس ثمة ذات إنسانية متماسكة ثابتة، ولا موضع طبيعي مادي ثابت و متماسك، فهذه كلها مجرد تقاليد لغوية وعادات فكرية وصور مجازية وحتى إن وُجدت الذات ووجد الموضوع فلن يتفاعلا، إذ لا توجد لغة للتواصل أو التفاعل. فالنسق الفلسفي الغربي العلماني يمر في مرحلة عجز كبير في الإجابة عن الأسئلة المصيرية الباعثة على القلق الإنساني بعد إجهاده عبر مسيرة تطوره الحضاري. (6)

إن الليبراليين العرب الجدد أمام هذا الجدل الواسع في مفاهيم الحداثة والليبرالية لم يحصل لهم تغييرٌ يُذكر في جدوى القيم الفلسفية لنهضتهم الإصلاحية لأن غلبة الشعارات الدعائية على (7) مجمل أطروحاتهم لا يعينهم مصداقيتها في أرض الواقع أو السعي لتحقيقها في المستقبل مادامت القبلة والوجهة والمصلحة غربية المصدر والمآل. (8)

ومع كل هذا الإخلاص والتفاني لليبرالية والحداثة الغربية - حتى ما أصبح منها بالياً ومتهاكاً- وقعت الكثير من الصور والحالات المتناقضة والمتباينة لأولئك الليبراليين أمام محك الأحداث الكبرى التي تمرّ بها المنطقة العربية، والمتأمل لدورهم في المرحلة القادمة يجد أن هناك خطوطاً مشتركة تقوم عليها سياستهم المقبلة، لخصّها د.شاكر النابلسي في خمسٍ وعشرين قاعدة كما جاء في مقال له بعنوان: "من هم الليبراليون العرب الجدد؟ وما خطابهم؟" (9). وقد بيّن أن هذا الجيل الجديد من الليبراليين هم امتداد لأفكار التنوير الذين جاؤوا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأبناء الفكر الليبرالي الذين جاؤوا في النصف الثاني من القرن العشرين. ثم وضع مبادئ هذا الجيل التنويري بما أسماه "مسودة أولى لمانفستو الليبراليين الجدد". ومن خلال التأمل في هذه المبادئ الخمسة والعشرين وتحليلها نجد أن أغلبها مرتكز على موقف عدائي من الدين والتراث والتاريخ الماضي للأمة! فمن المبدأ الأول حتى الحادي عشر ومن الخامس عشر حتى التاسع عشر تركزت مبادئ تلك العريضة على الدعوة إلى محاربة الإرهاب الديني والقومي والمطالبة بإصرار لإصلاح التعليم الديني الظلامي، والتأكيد على إخضاع المقدس والتراث للنقد العقلي والعلمي وعدم الاستعانة مطلقاً بالمواقف الدينية التي جاءت في الكتاب المقدس تجاه الآخرين، واعتبار الأحكام الشرعية خاصة بزمانها ومكانها وأن الفكر الديني حجر عثرة أمام الفكر الحرّ وتطوره، والتأكيد على نبذ الولاء للماضي أو الانغلاق عليه وأنه السبب الحقيقي لضعفنا وانحطاطنا، كما ينبغي الاحتكام إلى القوانين المعاصرة لا إلى التخيلات الماضوية أو الأساطير الظلامية!.

كما نصت المبادئ الأخرى (الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر) على ضرورة سيادة العقل وطرح الأسئلة على كافة المستويات كما طرحها تنويريو القرن الماضي، وتبني الحداثة العربية تبنياً كاملاً باعتبارها هي التي تقود إلى الحرية.

أما بقية المبادئ الأخرى من (العشرين حتى الخامس والعشرين) فقد ركزت على قضايا السياسة والمجتمع وذلك بالتأكيد على عدم الحرج من الاستعانة بالقوى الخارجية لدحر الديكتاتوريات العاتية واستئصال جرثومة الاستبداد وتطبيق الديمقراطية العربية، كما لا يمنع أن يأتي الإصلاح من الخارج ولو على ظهر دبابة

بريطانية أو بارجة أمريكية أو غواصة فرنسية مع تأكيدهم بأن يأتي بالطرق الدبلوماسية!.

كما ذكرت المسودة ضرورة التطبيع السياسي والثقافي مع الأعداء, ولا حلّ للصراع العربي مع الآخرين إلا بالمفاوضات السلمية مع التأكيد على الوقوف إلى جانب العولمة وتأييدها, كما ختم البيان الليبرالي بالمطالبة بمساواة المرأة مع الرجل مساواة تامة في الحقوق والواجبات والعمل والتعليم والإرث والشهادة (10).. وبعد هذا العرض لمقالة الدكتور شاكر النابلسي أجد التوافق الكبير بين أطروحات ومقالات رموز هذا التيار وما جاء في عريضة المبادئ الليبرالية التي سطرها الدكتور النابلسي.

ولعل التسارع في أحداث الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر جعلت الكثير من الدوائر السياسية والفكرية الغربية تعتمد على هذا التيار وتعبئه للهجوم على المعتقد الديني والثابت الشرعية لشعوب المنطقة بحجة محاربة الإرهاب ومحاولة الإصلاح الديمقراطي للأنظمة والحكومات العربية. وفي هذه الأثناء أصدر الليبراليون العرب الجدد (البيان الأممي ضد الإرهاب) والذي أعدّه نخبة من الليبراليين العرب هم: العفيف الأخضر وجواد هاشم وشاكر النابلسي، وفيه حث للأمم المتحدة لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم (1566) حول التدابير العملية للقضاء على الإرهاب وذلك بضرورة الإسراع في إنشاء محكمة دولية تختص بمحاكمة الإرهابيين من أفراد وجماعات وتنظيمات بما في ذلك الأفراد الذي يشجعون على الإرهاب بإصدار الفتاوى باسم الدين.(11)

إن التناقضات والمغالطات وقصور المصادقية التي حفل بها هذا البيان جعلته ممجوجاً مرفوضاً حتى عند الأجيال الليبرالية العتيقة فضلاً عن النقد الكبير الذي كتبه الكثير من المثقفين العرب حول هذا البيان. (12)

في حين يعدّهم البعض (حصان طروادة) لتنفيذ سياسة الشرق الأوسط الكبير الذي يروج له وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) والتي طرحها في 12ديسمبر 2002م بعنوان : "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط : بناء الأمل لسنوات قادمة " والذي يتقاطع بشكل كبير مع مطالبات ومبادرات

الليبراليين الجدد كتشجيع الديمقراطية الغربية في المنطقة وتوسيع الفرص الاقتصادية وإصلاح النظم التعليمية وغيرها.

ومع أهمية تنفيذ هذا المشروع من خلال الاجتماعات الرسمية والمنتديات العالمية كالذي حصل في المغرب مؤخراً بما سمي "منتدى المستقبل للإصلاح العربي" في 10 ديسمبر 2004م؛ فإن التخوف كبير من هذا المشروع الذي سيلغي خصوصية المنطقة قومياً ودينياً ويترك أهم قضايا المنطقة والمتمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي من غير حل مع الاهتمام المتزايد بأمن إسرائيل وحماية حدودها الإقليمية. هذه الإشكاليات التاريخية والدينية والمعرفية التي يسعى الليبراليون الجدد وحلفاؤهم لتحقيقها واختراق شعوب المنطقة بها بغض النظر عن التدايعات الخطيرة للاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان وإفرازاته الاقتصادية والسياسية. سوف يؤدي إلى نتائج عكسية ويحمل المنطقة المزيد من الانفجار والتشطي المحموم بين طوائف المجتمع وترسيخ هوة الكراهية والصدام بين حضارات الأمم والشعوب. في حين أن الإدارة الأمريكية الحالية لا تخفي توجهها الديني المسيحي البروتستانتى المتشدد الذي ساهم في حشد تأييد ولايات (حزام الإنجيل) المتدينة، بل ولا يخفي بوش الابن أثناء حملته الانتخابية أن يعين مساعداً له هو (ديفيد بارتون) ليتجول في مئات الكنائس ويقول فيها: "إن فصل الدين عن الدولة هو مجرد خرافة" (13)

إن الليبراليين العرب الجدد والذين يدعون أنهم يشكلون تياراً جماهيرياً صامتاً لا يستطيع أحد أن يقبل بذلك الادعاء إلا من خلال أدلة تثبت هذا الوجود، فالحالة الفريدة التي تشكّل فكرهم عليها جاءت متأخرة وما استأسدت هذه الأصوات النشاز التي ظلّت في جحورها كامنّة عقوداً من الزمن إلا مع قوة المحتل الأمريكي وسياسته التعسفية في المنطقة التي جاءت في أخرج زمن مرّ على الأمة.

ولم يعبأ هذا التيار بكل الظروف المحيطة؛ بل انتهز كل فرصة سنحت له للانتقام من كل التيارات الأخرى وكل الخصوم التقليديين ومع هبوب رياح التغيير في المنطقة تمكّنت أكثر من بعض المواقع الإعلامية والمنابر الفكرية لتصادر ما بقي لها من شعارات التسامح والحرية والدعوة إلى الإنسانية، واستبدلتها بتأكيد خيار القوة والسلاح ومن أجل الإصلاح، والاستعداد على كل دولة حاضنة للإرهاب -بمفهوم

المحافظين الجدد- والقضاء على منابعه الفكرية بتغيير كل ماله علاقة بالتعليم الديني، والدعوة الدائمة للقضاء الحتمي على الحركات الإسلامية المعاصرة كونها منبع كل شر وعنف وإرهاب!! لقد رفعت الحداثة الليبرالية قاعدة التخلف أمام جماهير الأمة: (إما الاندماج في الآخر أو التحلل الذاتي والذوبان).

إن هذا الطرح لم يوجد له مثل إلا في الفاشية الديكتاتورية التي ظهرت كثورة ضد الحداثة وقيم التنوير لكن نراها تذبج الآن بأيدي الليبراليين المتحررين من خلال معايير متضاربة ومصالح شخصية براجماتية وسياسة ميكافيلية، لتحقيق أهدافهم وتصفية حساباتهم مع خصومهم، بل ربما لا أجد نقداً ألبسوه الإسلاميين إلا وتقصوه بكل عنف وبنفعية. لقد أفتى الليبراليون بتحريم السياسة على علماء الدين ودعاته وجنّدوا لذلك النصوص والفتاوى!، وأدلجوا مواقفهم الحزبية من أجل دحض آراء خصومهم الإسلاميين ولم يعتبروا حينها أي مبدأ للحوار معهم أو إعمال للعقل في الحكم عليهم وهم من يدعي الحوار و العقلنة ليلاً ونهاراً!.

إن ما نطالعه اليوم من مقالات وخطابات لذلك التيار الجديد لهو سعي لإجهاض مؤشرات العافية وركائز الإجماع الوطني على كثير من المبادئ والقيم الحضارية، طفت هذه الأطروحات المؤدلجة غرباً على سطح خطابنا الإعلامي من خارج صفنا الوطني في مرحلة الجزر والانحسار مما يستلزم التحسب لعمق جبهة المواجهة واتساع أفق الغارة التي تستهدف الوطن والأمة كونهم من أبنائنا (المارينز)!.
إن ما يجري في الغرب من مراجعات فكرية ونقد منهجي لفلسفة الحضارة الراهنة، ينبغي أن تحفز أهل العقل والمعرفة من رموز التيار الليبرالي القديم والحديث إلى البحث في مرفأ النقد والمراجعة لحقيقة الأزمة المعاصرة، فعصور التبعية والتقليد الأعمى والسير في ركب الغرب من غير تجريد وتفكيك ليس شأن النخب المثقفة الواعية. بل الذي يُنتظر من هذه النخب أن يتجردوا من مصالحهم الشخصية بنقد الذات وفق معطيات الحاضر واستشرافات المستقبل، فبناء أي نهضة حضارية لا يستلزم تدمير كل الأبنية الماضية وسحقها للزوال، ولو كانت حضارات أمم وشعوب عريقة كما يفعل بعض الليبراليين الجدد، وهذا ما يؤكد للمتابع أن هؤلاء ليسوا سوى

- ظواهر صوتية في فلاة الوهم والتخيلات..* رئيس قسم الدراسات الإسلامية والعربية
بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن
- [1]-انظر:المورد , لمنير البعلبكي مصطلح (liberalism) ص 525, دار العلم
للملايين - بيروت1970م.
- [2] - أنظر: صدى الحداثة , لرضوان زيادة ص 32، المركز الثقافي العربي -
الطبعة الأولى 2003م.
- [3] - أنظر: حكاية الحداثة , د.عبدالله الغدامي ص 38، المركز الثقافي العربي -
الطبعة الثانية 2004م.
- [4] - العرب وتحولات العالم، برهان غليون، ص 97، المركز الثقافي العربي،
الطبعة الأولى 2003م.
- [5] - المرجع السابق ص 95.
- [6] - انظر : الحداثة وما بعد الحداثة. د.عبدالههاب المسيري ود.فتححي التريكي،
دار الفكر، سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق.2003م.
- [7] - انظر : ملف الالهزم الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
العدد 119-نوفمبر 2004م. مقال 0 الليبراليون الجدد في المنطقة العربية) هاني
نسيرة.
- [8] - جريدة السياسة الكويتية 22 يونيو 2004م.
- [9] - هذا الوصف الذي نقلته عن تلك المبادئ هي جزء من النصوص الواردة في
مسودة الليبراليين الجدد وليس تعبيراً اختلقته من عندي، وهذا المقال قد نشر بالتزامن
مع صحيفة (السياسية) الكويتية و (المدى) العراقية و(الأحداث) المغربية ونشر في
موقع (إيلاف) تاريخ 22 يونيو 2004م.
- [10] - انظر : نص البيان في موقع (إيلاف) يوم الأحد 24 أكتوبر 2004م.
- [11] - انظر : مقال (البيان الفضيحة) محمد آل الشيخ، جريدة الجزيرة
1425/9/17هـ، وردّ كتبه مهند الصلاحات نشر في صحيفة شرق وغرب
الإلكترونية في 20 نوفمبر 2004م، ومقال : " لا صوت يعلو فوق صوت الأمركة"
باسل ديوب أخبار الشرق 8 تشرين الثاني 2004م.

[12]- انظر: كتاب (أمركة.. لا عولمة) بروتوكولات كولن باول لإصلاح وتهذيب العرب , لمجموعة من المؤلفين , دارجهاد, القاهرة 2003م.

[13] - جريدة الشرق الأوسط 31 أكتوبر 2004م.

=====

#تراجعات عربيّة والإصلاح هو وسيلة الابتزاز

ياسر الزعاترة 1426/2/3

2005/03/13

ما بين التعاطي العربي مع الملف الفلسطيني واللبناني والعراقي خيط من التراجعات غير المبررة، والتي يمكن أن تنطوي على مخاطر حقيقية على مجمل الوضع العربي في مواجهة التحدّيات التي يطرحها برنامج الشرق الأوسط الجديد الذي بدأ في العراق وهاهو يطارد سوريا، فيما لن يتوقف طائعاً حتى يرتب وضع المنطقة على مقاس الدولة العبريّة التي يشكل رضاها مدخلاً لرضا المحافظين الجدد في الولايات المتحدة.

لسنا متشائمين تماماً، فنحن نعول على التماسك الشعبي في حال إخفاق الرسمي، لكننا نتحدث بلغة التحذير، في ذات الوقت الذي نشير فيه إلى بؤس الرؤى السياسية التي تقف خلف ما يجري، والتي لا تستند إلى منطق واقعي، فضلاً عن أن تستند إلى رؤية متماسكة تأخذ في الاعتبار مصالح الوطن والأمة عموماً.

ما يمكن قوله بكل بساطة هو أن النظام العربي الرسمي لم يعد معنياً سوى بمصالحه الذاتية، ولا نعني هنا مصالح الدولة والشعب، أو ما عُرف اصطلاحاً بالمصلحة القطريّة، بل نتحدث عن مصالح الفئات الحاكمة التي لم تعد ترى ما يجري إلا من حُرْم مصالحها الذاتية، والأسوأ أن ذلك يجري بروحية العجز، لا بروحية المواجهة مع التحدّيات المحيطة.

لقد أدرك المحافظون الجدد في الولايات المتحدة أن لعبة الإصلاح والمطالبة به هي الورقة التي يمكنهم من خلالها ابتزاز التنازلات التي يريدونها من الأنظمة العربية، سواء أكانت من ذلك اللون الذي أعاد إنتاج الدولة الشموليّة بمظاهر ديمقراطية (برلمان، أحزاب، انتخابات)، أم من تلك التي لا تزال تقوم على نظام الوصاية

التقليدي، وهذان بالطبع صنفان: صنف له مضامينه الديمقراطية المعقولة، وصنف لا يزال يجب على هذا الصعيد، وحيث يسعى بدوره، وإن على مراحل، إلى تكرار تجارب الآخرين في صناعة ديمقراطية وتعددية لا تغيّر شيئاً في الواقع السياسي على الأرض، مستفيدة من تجارب الدول التي سبقتها في هذا المضمار.

والحال إننا إزاء أنظمة لا تريد تغييراً ديمقراطياً حقيقياً ينطوي على تداول سلمي على السلطة، في ذات الوقت الذي تدرك أن قبول ما تفعل أو رفضه إنما يحدده سادة البيت الأبيض، الأمر الذي لا يتحدّد بناءً على مدى اقتراب التغيير من الديمقراطية الحقيقية، بل تبعاً لمدى استجابة الدولة المعنية-أو النظام المعنيّ بتعبير أدقّ- للمطالب الأمريكية بشأن الملفات التي تتصدر أجندتها في هذه المرحلة.

من المؤكد أننا لا ننتهم أو نتحدث عن مجرد نوايا، على اعتبار أن بعض النخب العربية المرتبطة بالغرب قد باتت تحدّثنا عن زمن آخر تبدو الولايات المتحدة فيه عازمة على فرض الديمقراطية بعيداً عن المقاربات السياسية القديمة التي كانت تتحدّث عن أنظمة فاسدة لكنها مطيعة كخيار مفضل لدى الأميركيان، والسبب بالطبع، بحسب ذات الرأي، هو مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول التي أثبتت أن الإرهاب إنما ينبت في ظل أجواء كهذه.

دعونا من حكاية التوقّعات والنوايا، ولنقرأ معاً خطاب حال الاتحاد الذي ألقاه جورج بوش قبل أيام، ويمكن النظر إليه بوصفه البرنامج الحقيقي للمحافظين الجدد في ولايتهم الثانية، ولنركّز قليلاً على حكاية الديمقراطية. لقد أشاد الرئيس الأمريكي بدول عربية بالاسم بوصفها تتقدم نحو "إصلاحات مملوءة بالأمل"، ولا حاجة لذكر الأسماء هنا، لكن المراقب العادي يدرك أن تلك الدول لم تغيّر في واقع الحال سوى الديكور الخارجي، بل إن الحريات في بعضها قد تراجعت عما كانت عليه قبل الإصلاحات إياها، وكل ما هنالك أن سياساتها الخارجية قد بدت منسجمة إلى حد كبير مع المطالب الأمريكية المعروفة في الملفات الأكثر أهمية بالنسبة إليها في هذه المرحلة.

الأکید أن الديمقراطية اللبنانية، ورغم كل الملاحظات عليها، كانت الأفضل عربياً، وهي بالتأكيد أفضل بكثير من كل الدول التي أشاد بها الرئيس الأمريكي، ومع ذلك

فقد فُرضت عليها وعلى سوريا العقوبات تحت دعاوى ديمقراطية أيضاً، كما هو الحال بالنسبة لقرار مجلس الأمن رقم 1559، وهاهي تخضع لمطاردة محمومة لا تتوقف.

لنسأل بعد ذلك عن السر وراء وضع الرئيس الأمريكي للسعودية ومصر في الجهة المقابلة للحالات التي أشير إليها سابقاً، رغم أن مصر مثلاً لا تختلف عنها في شيء يذكر، وإن بدا أن السعودية كذلك، وهي التي أخذت تتحرك بدورها نحو إصلاحات تدريجية بذات الروحية وبدأت بالانتخابات البلدية، ولا بد ستصل مع الوقت إلى الأوضاع القائمة في الدول الأخرى.

بعد السعودية ومصر جاءت سوريا في التصنيف السيئ، ليس ديمقراطياً بل بسبب رعاية الإرهاب، وهنا تحديداً تبرز حقيقة اللعبة، فالرئيس الأمريكي عندما يوجّه عصا الضغط والابتزاز نحو هذه الدول العربية الثلاث، فهو إنما يطالب الوضع العربي بمزيد من التراجعات على صعيد الملف الفلسطيني والعراقي؛ لأن تراجع هذه الدول لا بد سيعني تراجعاً عربياً شاملاً. فهذه الدول هي التي وقفت بتعاونها المشترك بعد أوصلو في وجه المشروع الشرق أوسطي الذي طرحه بيرييز والذي يُعاد إنتاجه اليوم بمُسمى آخر، هو الشرق الأوسط الكبير.

والحال أن الإصلاح الحقيقي القائم على تعزيز المشاركة الشعبية والتعددية الحقيقية والحريات الواسعة التي تعزّز انتماء المواطن لنظامه وبلده، ومن ثم لأمتة، هذا اللون من الإصلاح ليس هو المطلوب، إن لم يكن مرفوضاً؛ لأنه بكل بساطة يقوّي الجبهة الداخلية، ويحول دون التراجع أمام إملءات الخارج.

ما يجري إذن هو عملية ابتزاز يستجيب لها النظام العربي، وإلا فما معنى المبادرة إلى فك عزلة شارون، على رغم أنه لم يغير أياً من مواقفه؟ فلا هو شطب تحفظاته على خريطة الطريق، ولا تراجع عن التمسك بوعد بوش الذي وضع سقفاً بئساً لمفاوضات الوضع النهائي؟ ثم ما معنى أن يعلن بوش أنه ليس في وارد التفكير في جدولة انسحاب قواته من العراق؟ و ما معنى تصعيد الضغوط على سوريا في لبنان وسكوت النظام العربي عليها، فضلاً عن مواصلة الضغط على السعودية ومصر في ملفات كثيرة داخلية وخارجية؟

ما يجري يتطلب مراجعة حقيقية، فاستمرار الاستجابة للعبة الابتزاز المُشار إليه ليس حلاً، والأصل هو تمتين الجبهات الداخلية لمواجهة الضغوط، وإذا لم يحدث ذلك فإن الابتزاز سيكون بلا حدود، وهو ابتزاز يطال الهوية والجغرافيا والمصالح وكل شيء، كما أن الوضع الدولي ليس بذلك السوء الذي يستحق كل هذا الخوف، ولعل في تمرّد دول أمريكا اللاتينية وعودة المناكفة الأوروبية الراضة لنجاح المشروع الأمريكي في العراق، ومعها التحركات الروسية لاستعادة النفوذ الدولي، لعل ذلك كله يشكل نافذة لتغييرات حقيقية في المشهد الدولي، تعيد له قدرًا من التوازن. و لا شك أن استمرار النزيف الأمريكي في العراق سيكون سبباً رئيساً في إحداث هذا التحول المتوقع.

=====

#بوشارون: المخلوط السياسي الذي يحاصر المنطقة العربية

إدريس الكنبوري / المغرب 1426/3/17

2005/04/26

المتابع لما يجري في منطقة الشرق الأوسط هذه الأيام سوف يجد أن هناك عدة تحولات ترتسم في الأفق وترسم منظرا أسود اللون للمنطقة العربية، إلى حد أن لا أحد يتنبأ بما قد يحدث في الأيام أو الأسابيع القليلة القادمة، وأزعم أنه حتى الحكام العرب أنفسهم، باتوا لا يعرفون الوجهة التي تسير فيها الأمور، وأين ستستقر غدا، وما هي الاختيارات الممكنة.

في الأيام الماضية شكلت الزيارة التي قام رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون لواشنطن تكريسا للتحالف الاستراتيجي التام بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، حصل بموجبه شارون، أو البلدوزر كما تطلق عليه الصحافة العربية على ما كان يطلبه باستمرار، وهو مصادقة البيت الأبيض على سياسته اتجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، وخطته أحادية الجانب بالانسحاب من قطاع غزة، والبقع الاستيطانية في الضفة الغربية، والموقف الإسرائيلي من القدس الشرقية. وبخلاف بعض القراءات المتسرعة التي تعاملت مع تصريحات جورج بوش من داخل "العقل" الأمريكي نفسه، وحاولت أن توهم القراء بأن الأمر يتعلق بخلاف حقيقي لساكن البيت الأبيض مع رئيس الوزراء الإسرائيلي البدين، ورفض أمريكي لسياسة

الاستيطان، فإن الواقع لا يقول أكثر من أن الأمر مجرد تضليل للعرب ومسرحية أخرجتها الإدارة الأمريكية وزعت فيها الأدوار بين الرجلين، حتى يبدو أن هناك مواجهة بين بوش وشارون بشأن قضايا الاستيطان لفائدة السلطة الوطنية الفلسطينية والتسوية السياسية للنزاع الفلسطيني . الإسرائيلي. وهذا ليس مجرد استنتاج من خلال الأخبار والتصريحات، بل هو أيضا ما صرح به علنا الناطق الرسمي باسم الخارجية الإسرائيلية والسفير الإسرائيلي السابق في باريس ليومية "لوفيغارو" الفرنسية يوم الثلاثاء الماضي، فقد كشف الرجل عن وجود مراسلات سرية بين شارون وبوش وافق فيها الرئيس الأمريكي على مطالب شارون حول الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية التي تفصل بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم، بما يقود سلفا إلى منع إنشاء دولة فلسطينية متصلة جغرافيا، كما وافق فيها بوش على أن لا يكون هناك أي تراجع إسرائيلي إلى ما وراء خطوط 1967. ولا شك أن مثل هذه المواقف الأمريكية تقضي تماما على ما تعهد به جورج بوش نفسه للعرب والفلسطينيين قبل عامين من خلال ورقة خارطة الطريق، وما أطلق عليه "وديعة بوش" التي تؤكد من خلالها الإدارة الأمريكية على قيام دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل.

لكن جورج بوش الذي خرج عن تعهداته للعرب والفلسطينيين وأمطر صديقه شارون بكل الهدايا التي كان ينتظرها، لم يخرج عن تلك التعهدات التي قدمها لرئيس الوزراء الإسرائيلي منذ ولايته الأولى في البيت الأبيض عندما أطلق عليه قبل ثلاث سنوات لقب "رجل السلام". فما يقوم به شارون بالنسبة لبوش هو محاولة لصنع السلام مع الفلسطينيين، فيما يبدو هؤلاء واقفين في الصف الرفض للعروض الإسرائيلية، وهذا نفسه ما روج له شارون أثناء زيارته إلى واشنطن في الأسبوع الماضي، إذ وجه انتقادات قوية لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على اعتبار أنه ما يزال بعيدا عن التقدم نحو المشروع الإسرائيلي المعروض للتسوية، وشن حرب على فصائل المقاومة المسلحة، فيما تستمر الجرائم الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية تحت سمع وبصر المسؤولين الأمريكيين والعالم.

لقد دخل شارون إلى قلب بوش من نفس الباب الذي يحب هذا الأخير أن يدخله الجميع، وهو محاربة الإرهاب. وقد قضى السنوات الماضية كلها يبرر سياسته ناحية

الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بهذا الأمر، وانتهى ذلك إلى قبول أمريكي رسمي لسياسة عزله من طرف الحكومة الإسرائيلية ثم محاصرته في مقر المقاطعة برام الله طيلة السنوات الأربع الأخيرة من عمره. ولذلك ليس غريبا أن يتم هذا التقارب الواسع بين الرجلين ليشكلا مخلوطا سياسيا خطيرا يتهدد المنطقة ويحاصرها من كل جانب، إسرائيل من داخل المنطقة وفي قلبها، وواشنطن عبر النافذة العراقية المطللة على سوريا وإيران والدول المجاورة.

المثير هو أن الكتابات الصحفية، سواء منها العربية أو الغربية، بل حتى الإسرائيلية، لا تأتي أبدا على ذكر العرب في كل القراءات التي تقدمها للتحويلات الحاصلة في المنطقة، اللهم الا باعتبارهم ضحايا أو مفعولا بهم. فهو غائبون عن مسرح الأحداث وغير فاعلين فيها، أما ما سمي بالمبادرة العربية للتطبيع أو التسوية مع إسرائيل ، فهي غير موجودة إلا في أذهان صانعيها، بالرغم من أن ما يتم تحضيره للمنطقة يمس المستقبل العربي في الصميم ويحدد أشكال هذا المستقبل، وربما ينبئ من الآن بميلاد مولود مشوه الخلقة قد يجر المنطقة برمتها نحو الهاوية السحيقة.

لقد بنى العرب كل شئ على وعود بوش المتكررة لهم بدفع عجلة التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتحقيق حلم الدولة الفلسطينية، وركضوا جميعا خلف الوهم الذي صنعه الرئيس الأمريكي ومستشاروه. وفي وقت سابق شكل هذا الوهم غطاء سياسيا استفادت منه واشنطن في تمرير الحرب على العراق، إذ ضمن به بوش صمت البلدان العربية، لكن في وقت لاحق ظهر مبرر آخر وهو الحسم النهائي مع الإرهاب ومواصلة الإصلاحات السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية، بمعنى أن وعد بوش بإنشاء الدولة الفلسطينية أصبح مشروطا بهذين الأمرين، وذهبت هذه المواقف الأمريكية رصيда إضافيا إلى حساب شارون على حساب حل القضية الفلسطينية.

الرؤية الأمريكية . الإسرائيلية لأمر المنطقة ولحل النزاع الفلسطيني تبدو متناغمة وليست بحاجة إلى جهد كبير للتفكيك، فهي تنطلق من ضرورة تغيير الوضع القائم في المنطقة العربية أولا واعتبار حل القضية الفلسطينية حاصلا لذلك التغيير لا مقدمة له، وهنا محور الاختلاف بين المطالب العربية من جهة والأمريكية .

الإسرائيلية من جهة ثانية، والذي ظهر بعد وضع الإدارة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، فقد علق العرب مطالب الإصلاح على حل النزاع الفلسطيني . الإسرائيلي، بينما علقت الإدارة الأمريكية هذا الحل على تلك الإصلاحات، ثم تغلبت المطالب الأمريكية على المطالب العربية لأن العرب لا يملكون الوزن الكافي لتمير رؤيتهم للأمر.

وما يلوح في الوقت الراهن هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تضع الملف الفلسطيني في مركز الاهتمام فيما يتعلق بمنظورها الأشمل للتعاطي مع شؤون المنطقة، إذ أنها فتحت جبهات أخرى مع سوريا ولبنان وإيران، وتريد الانتهاء من هذه البؤر الثلاث بهدف وضعها داخل المساحة المتحكم بها لضمان استقرار إقليمي بالمنطقة بما يساير الأهداف الأمريكية في المستقبل المنظور . ولذلك تحرص على التجاوب مع حزمة المطالب الإسرائيلية لأنها توفر لها استراتيجية اللعب على الوقت الميت ريثما يتم دفع الأمور في الاتجاه المطلوب، ولذا يبدو من غير المؤكد حدوث تفكك في تحالف بوش . شارون أو "بوشارون" بما يقود إلى الفصل بين السياسة الأمريكية اتجاه الملف الفلسطيني والسياسة الأمريكية اتجاه ملف المنطقة العربية ككل واحد

=====

#إدارة المعلومة في الحرب على الإرهاب

د. محمد بن سعود البشر 1426/3/24

2005/05/03

يقول الخبير العسكري الإستراتيجي (كارل فون كلوزويتز Karl von Clausewitz): " الحرب في القرن الحادي والعشرين تعني مواصلة العمل السياسي بوسائل أخرى غير القوة العسكريّة". وهو بمقولته هذه يقرر حقيقة أن طبيعة الحرب في هذا القرن تشهد مرحلة تغيير جذريّة كما شهدها من قبل المجتمع والسياسة على حد سواء، وجوهر هذا التغيير أن الحرب أصبحت تُدار بوسائل أخرى قد تكون أكثر تأثيراً وفعاليّة من السلاح، ومنها وسائل الإعلام، وقد صدّق (روبن براون Robin Brwon) على هذا الاتجاه بقوله: "إن الحرب على الإرهاب التي

يشهدها العالم هذا اليوم بقيادة الولايات المتحدة تدور رحاها من خلال وسائل الإعلام". فالطريقة التي تقدّم بها وسائل الإعلام فصول الصراع العسكري الذي تقوده أمريكا تمثل جزءاً هاماً ومحوراً رئيساً في الحرب على الإرهاب، وجوهر هذه الطريقة يتمثل في الاستخدام الذكي والبارع في "إدارة المعلومة" ومعالجتها قبل تقديمها للرأي العام حتى تحقق الأهداف الكبرى لإعلان الحرب، بل وإطالة أمدها، فقد شهد العالم تلاعباً بالمعلومة التي قدمتها وسائل الإعلام الأمريكية، والغربية تبعاً لذلك، من أجل إقناع الرأي العام الداخلي والعالمي بأن النظام السابق في العراق كان متورطاً في علاقات مع تنظيم القاعدة، وبأنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وكررت الآلة الإعلامية هذه المعلومات من أجل تهيئة الرأي العام العالمي للتدخل في العراق والإطاحة بنظامه السياسي، وإحلال الديمقراطية وإشاعة الحرية والأمن للشعب العراقي وشعوب المنطقة. فكان التدخل العسكري المرتبط برؤية أمريكية إستراتيجية في المنطقة لم تكن الدعاوى السابقة إلا غطاء ومبرراً لتحقيقها.

ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن الاستخدام المقنن لوسائل الإعلام من خلال الإدارة الذكيّة للمعلومة كان جزءاً هاماً من الصراع العسكري الذي تخوضه الولايات المتحدة في المنطقة العربيّة بدعوى الحرب على الإرهاب، وهذه الإدارة الذكيّة للمعلومة تكاملت في صياغتها المفاهيم العسكريّة، والاتجاهات الفكرية، والدبلوماسية السياسيّة لتكون أبلغ في التأثير وأكثر في الإقناع وقد كان.

إطالة الحرب هدف محوريّ هام تسعى الإدارة الأمريكيّة لتحقيقه لتكمل محاولتها المنظمة في إدارة المعلومة فيما تبقى من فصول الحرب على الإرهاب.

وها نحن اليوم نسمع مصطلحات تتردد كثيراً على مسامعنا: الحرية، حقوق الإنسان، الإصلاح، الشرق الأوسط الكبير، وهي جزء من السيناريو الإعلامي الذي أعده أباطرة "المعالجة المعلوماتية" وتنقله إلينا الآلة الإعلامية الأمريكيّة لتحقيق ما تبقى من الأهداف الإستراتيجية لهذه الحرب. فهل ننتظر حتى تُطبّق مثل هذه المصطلحات المزعومة في منطقتنا على الطريقة التي طبّقت بها "الديمقراطية" في

العراق!؟

=====

#عون وجنبلاط .. وسرقة الأضواء !

نايف ذوابه / الأردن 1426/4/14

2005/05/22

يبدو أن العماد ميشيل عون قد تجرد من زهده السياسي الذي كان قد عبر عنه قبل بضعة شهور قبل أن ينجلي الأفق السياسي في لبنان؛ فالعماد كان قد صرح بأنه لا ينوي ترشيح نفسه للانتخابات، وإنما يريد فقط التأكيد على حق اللبنانيين في الحياة الديمقراطية والبرلمانية، بمعزل عن الوجود السوري الذي يكن له عداوة لدودة من يوم أن أسقطته سوريا، وخرج طريداً منفياً إلى فرنسا الراعية التاريخية للموارنة.

لكن المراقب للأمر على الساحة اللبنانية، ولنشاط العماد عون السياسي يدرك -بما لا يدع مجالاً للشك- أن العماد عون يهيئ نفسه للانتخابات النيابية بل والاستعداد لخوض معركة رئاسة الجمهورية، التي يبدو أنه الآن من أبرز مرشحيها، بعد أن انهالت عليه الفضائيات لإجراء حوارات سياسية، وبعد أن وجد في الأبواق السياسية في لبنان من يروج له ويخطب وده ويصفه بالنزاهة ونظافة اليد رغم انزعاجه الشديد لدى سؤاله في لقاء تلفزيوني عن الأموال التي تبرع بها لبنانيو المهجر في عهده فقال: إنه كان يوقع على سندات الصرف، لكن ما كان يعرف أن المسؤولين كانوا يشترون بها سيارات فارهة!!

ويمكن القول: إن العماد قد عاد عودة مظفرة بعد أن نجح في التحريض على سوريا في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي الذي أدى إلى صدور قانون معاقبة سوريا مستغلاً الثغرة التي نجمت عن مخالفة سوريا الظاهرية للغزو الأمريكي للعراق، ومع التحديات التي واجهتها أمريكا في العراق تحوّلت المسألة إلى شرخ خطير في العلاقات السورية الأمريكية التي هي في حقيقتها حليفة لواشنطن، وقد دخلت سوريا لبنان بموافقتها وبتفويض منها، لكن حداثة خبرة الرئيس بشار الأسد السياسية واندفاعه وراء الدعاية السياسية أوقعته في الفخ، وغاب عنه أن موارنة لبنان واليمين المسيحي فيه إلى جانب الإسرائيليين يتربصون به الدوائر، وينتظرون فيه يوماً أسود، وقد كان حين اغتالوا رفيق الحريري، وأوقعوا بالطائفة السنية حين جرّوها إلى المعارضة، وقد كانت في الموالاة بعد أن اغتالوا رمزا من رموز الطائفة السنية،

وأوغروا صدور الناس على سوريا، وأصبحت وحيدة في دائرة الاتهام، وشمت بها جيرانها الذين حرّضوا عليها، ونوّهوا بالخطر الذي يحرق بالمنطقة بسبب رعايتها للإرهاب ودعمها لحزب الله، هي وإيران، وقد استعجل الملك عبد الله الثاني في الاستفادة من الأجواء المشحونة ضد سوريا ظناً منه بأن سوريا توشك أن تعصف بها الأحداث، ويوشك نظامها على الزوال المحقق، كما تراءى ذلك من التصريحات الأمريكية، ولكن يبدو أن أمريكا تروت في الأمر لما تعانيه من مصاعب ومصائب في العراق أولاً ثم لوساطة السعودية ومصر لبشار الأسد بوضعه تحت التجربة، واختبار النوايا، وهذا ما صرح به فعلاً وزير الخارجية العراقية، من أن سوريا بشار الأسد وعدت العراقيين بمراجعة سياستها كلياً من العراق؛ وقد بدأت ترشح أخبار تفيد بأن هناك ضباطاً سوريين قد شاركوا في معركة القائم الأخيرة؛ حيث أمدوا الأمريكان بمعلومات استخبارية ساعدتهم في الوصول إلى أماكن وجود المجاهدين والنيل منهم، وهكذا يكون الموقف السوري قد انقلب من قضايا المنطقة التي يختلف فيها مع الأمريكان مائة وثمانين درجة حفاظاً على الكرسي!!

وقد انساق جنبلاط مع المعارضة وبالع في استعداد سوريا، وجعل البعض جنبلاط زعيماً للمعارضة التي أصبحت تجتمع في بيته لتحقيق مأربها في التحريض على سوريا محلياً ودولياً، وأوهموه بأنه الزعيم المرشح للبنان بعد ثورة الاستقلال، وقد حاول جنبلاط التنسيق مع ميشيل عون فزاره في باريس، ولكن يبدو أن الزيارة لم تكن موفقة، ولم تحقق النجاح المنتظر، وبدل أن تسفر عن توافق وتحالف وتصفية أجواء يبدو أنها عكرت ووترت الأجواء، ولم يمض وقت طويل حتى اشتعلت حرب التصريحات العدائية بين جنبلاط وعون بل بين الدروز والموارنة، بعد أن شعر جنبلاط أن عون يسحب بساط المعارضة من تحت قدميه ويسرق منه الأضواء، ويجمع المعارضة المارونية تحت مظلته السياسية، وهكذا يكون جنبلاط والمعارضة السننية التي جُرت لخذق العدا مع سوريا قد خرجوا جميعاً من "المولد بلا حمص"، وفاز الإسرائيليون والموارنة بالضربة القاضية على سوريا وعلى حلفاء سوريا السابقين؛ فخرجت سوريا من لبنان وانكشفت الخاصرة السورية من جهة لبنان لإسرائيل، وكسب الموارنة الجولة؛ إذ عادوا إلى الواجهة معززين بالدعمين الأمريكي

والإسرائيلي، وبدور يعضد الدور الإسرائيلي في المنطقة، للتآمر عليها، والنيل من وحدتها، في إطار ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، والرؤى الأمريكية للبننة المنطقة "وعرقتها" وبلقنتها، وتفكيكها إلى نحل ومذاهب وقوميات متناحرة، تتفجر بينها صراعات دامية وهذا هو العراق نموذجاً...!!

=====

#هل تراجع الأمريكيون عن مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

د. عبد الله بن عبد العزيز الزبيدي 1426/4/20

2005/05/28

في خطوة تشي بالتراجع أمام الأنظمة العتيدة يبدو فتور الأمريكان عن مشروعهم (الشرق الوسط الكبير) واضحاً جلياً خصوصاً في جانب الإصلاح السياسي؛ إذ لم تبدِ الإدارة الأمريكية أي استنكار حقيقي للإعلانات الإصلاحية السورية من قبل بعض الرؤساء العرب الذين قاموا بما سمّوه إصلاحات، وهي عبارة عن محاولات صورية غير حقيقية في سبيل الإصلاح السياسي.

وهذا السكوت الذي فهم منه التأييد، يدفع للتساؤل عن السبب الذي حمل الأمريكان على طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي بشّروا به العالم، وجعلوه من أولويات أجندة القمم السياسية، وما الذي حملهم على التراجع وإعلان الاستسلام للأنظمة التي كانوا يطالبونها بالإصلاح. وهل كانت فكرة المشروع مجرد نزوة طارئة ورأياً لم يُدرس ولم ينضج، وإنما كان ردّ فعل على أحداث سبتمبر تبين أنها ردة فعل غير مدروسة، أم أن الأنظمة المعنية في المنطقة استطاعت التأثير على عتاة السياسة الأمريكية والتغلب على قناعاتهم وإقناعهم بخطئهم في محاولة فرض الإصلاح والحرية؟!

أم أن غزو العراق وأفغانستان واستمرار الاحتلال والمقاومة أعطى الإدارة الأمريكية نوعاً من الاطمئنان على الأمن القومي الأمريكي ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وأنها تستطيع فرض ما تريد بالقوة العسكرية، وبالتالي فلا حاجة لهذا المشروع؟

إذا نظرنا لمسوغات إعلان المشروع فهي كما جاء في مقدمته:

"وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مرّوعة. وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق، ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفكرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية، وسيمثل ذلك تهديدًا مباشرًا لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني".

وهذا يؤكّد إدراك الولايات المتحدة خطورة سياساتها السابقة في دعم الأنظمة القائمة على حرمان شعوبها من الحقوق السياسية، وإن هذه السياسة أدّت إلى سخط شعبي عام على الأنظمة والدول الكبرى الداعمة لها خصوصًا الولايات المتحدة. وجاء هذا المشروع معبرًا عن رغبة في تلافي أسباب الانفجار في تلك المنطقة والانقلاب على مصالح الدول الكبرى.

غير أن الشيء غير المفهوم هو أن الدولة المبتدئة بالمشروع والمتحمسة له ما لبثت أن تراخت عن أهم بنوده، وأكبر أسبابه، وهو الإصلاح السياسي لتلافي الحرمان الذي تشعر به شعوب المنطقة.

ويؤكد هذا التراخي تأييد الولايات المتحدة لقانون الانتخاب الرئاسي في مصر، وسكوتها عن بقاء الرئيس العسكري الباكستاني برويز مشرف الذي انقلب على الديمقراطية.

إلى حد الحرب على قبائل بلاده إرضاء للإدارة الأمريكية. إن المتأمل في أحوال المنطقة يجد أنه من الحكمة ومن المصلحة المشتركة لشعوب المنطقة، ولغيرهم ممن لهم مصالح مهمة فيها، أن تكون الأوضاع مستقرة غير مهددة بالثورات والقتل، وإن استمرار شعور الشعوب بالحرمان من حقوقها سيؤدي إلى مزيد من القلاقل والفتن، وإن الإصلاح السياسي سبيل مهم لاستقرار المنطقة، ولذلك فإن التراجع عن محاولات الإصلاح يُعدّ تأييدًا لاستمرار أوضاعٍ منطقتيٍّ

مهدةٍ غير مستقرة. وبالتالي استمرار ما تخوّف منه واضعو المشروع على مصالحهم ومصالح العالم.

وأضاف الأمريكيون خطأ آخر إضافة إلى خطئهم في دعم استمرار الوضع السياسي المتأزم، وهو مقايضة الأنظمة بأن تقوم -مقابل السكوت عنها- بتغييرات تشريعية وثقافية واجتماعية ودينية تخدم الولايات المتحدة في سعيها للتأثير الثقافي والاجتماعي، وتضعف الهوية الإسلامية والعربية تتمثل في فرض تغييرات على أوضاع الأسرة المسلمة، ووضع المرأة، والتشريعات والأنظمة النابعة من الشريعة الإسلامية.

وقد سايرت بعض تلك الأنظمة المطالب الأمريكية وتحمّست لفرضها على نحو يوجب مزيداً من الكره لتلك الأنظمة وللولايات المتحدة التي تفرض عليها هذه التغييرات المرفوضة شعبياً، مقابل تجاهل التغييرات الإيجابية المطلوبة من تلك الشعوب

=====

#هل تنتهي طموحات "الأخ القائد" في أحضان شارون؟؟

عبد الحق بوقلقول/ الجزائر 1426/8/21

2005/09/25

لعل من أهم الأخبار التي تداولتها وكالات الأنباء العالمية في موضوع الشرق الأوسط خلال الأسبوع الأخير هو الخبر الذي يقول بأن حكومتي كل من تل أبيب و طرابلس الغرب بصدد وضع آخر لمسات التحضير البروتوكولي لزيارة سوف يقوم بها الزعيم الليبي معمر القذافي إلى دولة الاحتلال في "أقرب فرصة".

هذه الأخبار -وإن كانت قد لقيت تكذيباً رسمياً من قبل السلطات الليبية- لم تنته في الحقيقة، و ما زالت مختلف مصادر الأنباء تتوقع أن تتم الزيارة فعلاً بما أن الكل صار الآن يرى بشكل واضح تلك الجملة من التغييرات العميقة التي بدأت تظهر كسمة بارزة لكامل منطقة الشرق الأوسط منذ غزو العراق قبل أكثر من ثلاثين شهراً، على الرغم من أن الوضع في هذا الأخير لا تبدو عليه أي من ملامح الانفراج، زيادة على أن خبر الزيارة نفسه لم يلق تكذيباً من قبل أي جهة رسمية في تل أبيب ،

و هذا ما يدفعنا بالتالي إلى محاولة الوقوف على الدوافع الحقيقية التي تجعل منا نصدق مثل هذا الخبر الذي لم يكن في الواقع غير تحصيل حاصل مما يعني أن الجميع كان ينتظره، و لم تكن الصحف العبرية في الحقيقة غير الجهة التي سارعت إلى إعلانه خصوصاً إذا ما لاحظنا أن إذاعة هذا الأمر جاءت متزامنة مع تلك الدعوة الصريحة لسيلفان شالوم، وزير خارجية الكيان، و التي تقدم بها على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك حين طالب من كل الدول العربية بأن: "تجهر بعلاقاتها السرية مع إسرائيل"، و هي كلمة تعني ما تعنيه ، ثم إن الخبر في حد ذاته كان قابلاً للتصديق بالنظر إلى تلك السلسلة من الخرجات الاستعراضية التي ما فتئ نظام "الجماهيرية العظمى" يكررها في الفترة الأخيرة في تعبير واضح عن تحوّل عميق أصاب الدولة أو فنقل، أصاب عقلية "الزعيم القائد" بما أننا لن نكشف سرّاً حينما نقول: إن الجماهيرية هي، مثل كثير من بلداننا، دولة "نزوات" تحكمها أمزجة شخص وحيد قد يغير "الثابت" ويقلب الإستراتيجية الوطنية رأساً على عقب بين عشية وضحاها كما شاهد العالم مؤخراً !!

لكي نستطيع فهم ما يجري في هذا البلد العربي الغني بالثروة النفطية -التي صارت مع الأسف عبئاً على أمتنا- يتعين علينا أن نقتفي أثر بعض التطورات الأخيرة في العلاقات بين طرابلس الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية بما أن مستوى العلاقة مع القوة العظمى صار -مثملاً هو معروف-المقياس الحقيقي لتقييم مدى صلاحية و "انضباط " أي نظام على وجه الأرض في ظل الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم

من الدولة المارقة إلى الدولة الأنموذج

حينما التقى القذافي مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، (ريتشارد لوغار)، في العشرين من شهر آب/أغسطس الماضي تحت خيمة الأول في سيرت، مسقط رأس القذافي و عاصمة الجماهيرية الفعلية منذ سنوات، صرح (لوغار): "إنني هنا في ليبيا بناء على توصية خاصة من الرئيس بوش لأجل تطوير العلاقات الثنائية بين بلدينا. إن ترقية التمثيل الدبلوماسي بيننا قد يكون ثمرة هذه الزيارة"، و هذا التصريح تلاه مباشرة بعد يومين من ذلك، تصريح آخر لسيف

الإسلام القذافي -نجل القائد و خليفته على ما يبدو- لوكالة الأنباء الفرنسية بأنه يعتقد أن العلم الأمريكي سوف يُرفع "في الأيام القادمة" في طرابلس مثلما سيتم رفع العلم الليبي في واشنطن، مما يعني تطويراً للعلاقات الثنائية و جعلها ترقى إلى مستوى التمثيل الدبلوماسي بما أنها لم تتجاوز سقف "مكاتب الارتباط" منذ استئناف العلاقات في 28 حزيران/يونيو الماضي بعد أربع وعشرين سنة من انقطاعها. هذه التصريحات الليبية لم تتلق التجاوب المفترض من قبل واشنطن إلا أنها لم تكن محل معارضة من قبل هذه الأخيرة على أية حال؛ لأن الناطق باسم كاتبة الدولة للخارجية ، (شون ماك كورماك) صرح بعدها بساعات بأنه يتعين على الأمريكيين "التريث" قليلاً ليتم بعدها في الخامس و العشرين من نفس الشهر -آب/أغسطس- عقد اجتماع في لندن بين الأمريكيين و البريطانيين لكي يتم الاتفاق فيه على كيفية "تنسيق" العمل مع الجماهيرية.

ما السر إذن في كل هذه التطورات السريعة؟ كيف تحوّلت ليبيا هكذا من قائمة الدول المارقة منذ العام 1979، حتى يقرر الأمريكيون أن يستأنفوا علاقاتهم معها بشكل جدي؟

لقد كان الجميع يتوقع أن يكون رأس القذافي هو أول رأس سيسعى الأمريكيون إلى تحييته بعد أن يفرغوا من أمر صدام حسين ، حتى إن بعض المؤسسات الإعلامية في الغرب نفسه بدأت في تخيّل السيناريوهات المحتملة لمثل هذا الأمر، بل إن البعض الآخر سارع إلى وضع جدول زمني بذلك، مفاده بأن عملية "تحرير ليبيا" سوف تكون في الصيف الذي يتلو سقوط نظام البعث في بغداد أي صيف العام 2003 نفسه.

هل سبب تأخر كل هذا لا يعدو أن يكون تعثر المشاريع الأمريكية في العراق فحسب؟ أم أن الحقيقة ليست على نفس هذا القدر من البساطة، وأن تقارباً عملياً وقع بين الطرفين، وجعل الأمور تتجه بعد ذلك في غير الاتجاهات المتوقعة؟ الواقع أن الثانية هي الأصح بما أن العقيد الليبي أعلن صراحة عزم ليبيا التخلي النهائي عن كل برامج أسلحة التدمير الشامل لديها -هذا إن كان لديها هذه الأنواع من البرامج أصلاً- في كانون الأول/ديسمبر 2003 ثم قراره بعد ذلك أن تقوم الجماهيرية بدفع

مليارات الدولارات تعويضاً عن قتلى حوادث طائرة (البنام) فوق سماء لوكربي الاسكتلندية 1988 و الطائرة الفرنسية فوق صحراء النيجر عام 1989، و قبلها حادث تفجير ملهى "لا بال" في برلين الغربية عام 1986 .

هذه التغييرات لم تكن لتمر من غير أن تتحوّل العلاقة بين طرابلس و الغرب على وجه العموم من أقصى التنافر إلى أوثق روابط الود، و شهدت "خيمة الأخ القائد" في سيرت زيارات لشخصيات و قيادات غربية من بيرلسكوني الإيطالي و رئيس وزراء إسبانيا السابق خوسيه ماريَا أثنار إلى الوزير الأول البريطاني توني بليِر، و حتى الرئيس الفرنسي شيراك من غير أن ننسى الحديث المتداول مؤخراً عن إمكانية قدوم بوش نفسه إلى هناك. هل يعني هذا أن الزعيم القذافي أصبح متحمساً لهذه الفكرة الأخيرة إلى درجة أن يقدم على خطوة على هذا القدر من الجرأة، و يقوم بزيارة إسرائيل حتى يضطر الرئيس بوش إلى رد التحية بأحسن منها؟

أنا لا أستبعد هذا الأمر، و إذا كان وزير خارجية ليبيا عبد الرحمن شلقم قد أعلن أن هذا الأمر غير وارد في أجندة معمر القذافي؛ فالواقع يطلعننا أن هذا الأخير لم يكن يوماً شخصاً تحكّمه الأجنّادات؛ فلقد ظل منذ وصوله إلى السلطة، في الانقلاب الذي دبره هو بنفسه مع جهات- لسنا مضطرين إلى ذكرها- في غرة أيلول/سبتمبر 1969 على الملك إدريس الأول، شخصاً لا تحكّمه سوى الأمزجة الحادة التي جعلته يستدير دورة كاملة من التغني بأمجاد العروبة إلى الالتحام الكامل مع مشاريع تحمل نفس مقومات الفشل المسبق كالتي تحملها الجامعة العربية و نعني بها مشروع الاتحاد الإفريقي.

من العروبة إلى الأفرقة

كلنا يذكر تلك الملاسنة التي جرت في قمة شرم الشيخ 2003، و هي الحادثة التي نستطيع أن نقول: إنها كانت الدليل الأكبر على أن هذا العقيد صار شخصاً "غير مرغوب فيه" في المشاريع العربية، حتى وإن كانت بلاده لا تزال حتى الساعة عضواً في هذه الجامعة على الرغم من بعض القفزات الاستعراضية التي ما انفك هذا القائد يبيدها مرة تلو أخرى، ثم إنه يجب علينا ألاّ ننسى أن نظام معاوية ولد الطايح في موريتانيا الذي أطاح به انقلاب الثالث من شهر آب/أغسطس الأخير، لم يخف يوماً

اتهاماته لطرابلس بوقوفها خلف المحاولات الانقلابية الكثيرة التي كانت نواكشوط مسرحاً لها.

هذا يعني بما لا يدع مجالاً للشك بأن القائد الليبي صار الآن لا يهتم إلا بالتعاون، أو بالأحرى، الإشراف على العمل الإفريقي و لعل المؤتمر الذي نُظّم في مسقط رأسه سيرت في أوائل الشهر الحالي بمناسبة ذكرى إعلان تأسيس الاتحاد الإفريقي لدليل على أن القذافي الذي أفنى سنوات طويلة من عمر ثورته في توزيع الأموال على المناهضين للإمبريالية في العالم العربي و غيره، صار الآن لا يدفع فلساً إلا لأشد المتحمسين لمشروع "الولايات المتحدة الإفريقية" -مثلما يُسمّى الاتحاد- مع الحرص الكامل على ألا تتعارض مصالح هذه المشروع، الذي يحمل جينات الفشل في أحشائه، مع مشاريع أخرى كتلك التي تتولى الولايات المتحدة السير فيها، و نعني بها هنا مشروع الشرق الأوسط الكبير مثلاً.

هل يستفيد المواطن الليبي من هذا التحول؟

الواقع أن الليبيين كانوا دائماً آخر من يسمع عن التحوّلات "الإستراتيجية" في ذهن القذافي، و بالتالي فلن يكون غريباً أن تجد أن الليبيين صاروا لا يكثرثون كثيراً لمثل هذه التغيرات بما أنهم ألفوا تلك الوثبات التي لا تجلب عليهم في النهاية غير مزيد من الأزمات الاقتصادية و المالية، و أما الحديث عن التحوّلات السياسية فهو لا يزال في طور التخمين في طرابلس بما أن العقيد القذافي لم يقدّم حتى الساعة باعتماد أي إجراء قد يفيد بقرب تحقق بعض الإصلاحات السياسية، على الرغم من أن تصريحات سيف الإسلام كانت تصب في هذا الاتجاه حينما قال: إن سلطات بلاده سوف تقوم بالإفراج قريباً عن عدة عشرات من معتقلي الرأي من تيار الإخوان المسلمين على وجه أخص، إلا أن قرار الوالد في ذكرى "ثورة الفاتح" الأخيرة لم يكن غير إفراجه عما يناهز (1600) سجين من سجناء الحق العام.

إن سيف الإسلام لا يشغل رسمياً أي منصب في الدولة، و هذا من شأنه أن يعني بأن تصريحاته لا تعني الأب في شيء إلا أنها-في تقديري- بالونات اختبار تطلقها الأجهزة الدعائية للسلطات الليبية بغية جس نبض الخارج و الداخل معاً من غير أن

يكون لها أي مفعول على الأرض؛ مما يعني أنها لا تُوجه في الظرف الحالي سوى للاستهلاك الإعلامي.

إن ليبيا، بشهادة كل من عرفها، بلاد تستحق أن تكون في موقع أفضل بكثير من الذي تشغله الآن؛ فهي تمتلك كل مقومات التطور و الرقي بما حباها الله من نعم لم تتوافر لكثيرين غيرها، و لكنها -مع شديد الأسف- لا تزال تقنقر لإرادة سياسية حقة تجعل من تلك الأحلام التي استشهد من أجلها أسد الصحراء عمر المختار واقعاً معيشاً تنعم به أجيال أبنائها خصوصاً و أن الديمقراطية التي يتغنى الغرب بها، و التي كانت حتى وقت قريب أملاً و منفذاً يراود كل مترقب للتغيير، لا تعني غير الدخول تحت المظلة الأمريكية، و عدم معارضة مصالحها، و ليذهب بعدها كل شيء إلى الجحيم !!

=====

#تقرير " ميليس " بين الحياد والتسييس !

علي حسين باكير / لبنان 1426/9/20

2005/10/23

مساء الجمعة الأخير الموافق 2005/10/21 قدم المحقق الألماني ديتلف ميليس نص تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان. و لربما لم يكن الهاجس الكبير هو الإجابة عن سؤال: من قتل الحريري؟ بقدر ما كان الهاجس الأساسي لدى جميع الاطراف هو: هل سيتم تسييس التقرير أم أنه سيبقى في إطاره القانوني و القضائي؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب أن نبين للقراء أنّ التقرير كان هلامياً و رمادياً، و ليس كما ظهر في الإعلام أنه اتهم فلاناً أو علاناً من الشخصيات السورية و اللبنانية، أضف إلى أنّ عمل اللجنة هو جمع الوقائع، و ليس توجيه الاتهامات، لكن من واجبات اللجنة أيضا جمع أدلة قاطعة تسمح بتوجيه اتهامات في المحكمة أثناء المرحلة الثانية، لذلك فما يرد في تقرير اللجنة هام جداً لأنه يشكّل القاعدة التي تنتطلق منها المحكمة في توجيه الاتهام إلى جهة معينة أو أشخاص معينين، فإذا أخطأت أو تسرعت اللجنة أو استعانت بأدلة ضعيفة و رمادية ، أو بشهود مدسوسين

أو غير حقيقيين فإنّ ذلك سيؤدي إلى طمس الحقيقة ، فيما تتوجه أصابع الاتهام إلى جهة أخرى غير الجهة الحقيقية. و في هذا الإطار فقد كان من الواجب عدم نشر التقرير إذا كان الجميع يسعى إلى الوصول إلى الحقيقة دون تسييس التقرير ، و حفاظاً على مصداقيته، و أقله حتى تتم مراجعته من قبل مجلس الأمن و الدول المعنية بالتقرير بعيداً عن الإعلام و الاتهامات، و في جو مهني قضائي، و قد كان ميليس يعرف أنّ المهنية و المصلحة تقتضي عدم نشره ، وهو بذلك كان يفكر بطريقة صحيحة، و لذلك وضع عليه -و في الورقة الأساسية- جملة "سري للغاية"، و لكنّ جهة ما في الامم المتّحدة أو على علاقة معها قامت بتسريب التقرير للصحفيين، و هي لم تكتف بذلك بل أصبح هناك نسختان في آن واحد، نسخة تحتوي على أسماء جهات و أشخاص بشكل واضح ، و نسخة لا يوجد فيها أسماء!! و بذلك تكون أول مرحلة من مراحل تسييس التقرير قد بدأت، و لكن هنا يتبادر للمحلل سؤال مهم، و هو: إذا كان ميليس -كما بدا عليه عند عقده للمؤتمر الصحفي- لا يعلم لماذا تم إعطاء التقرير للصحفيين، ولم يتم إبقاؤه سرياً على الرغم من أنه قد اتخذ الإجراءات اللازمة لجعله سرياً، فمن هي الجهة التي سرّبت التقرير الذي احتوى الأسماء، و ما هو الغرض من ذلك، و لماذا لم تنتظر مناقشات مجلس الأمن والدول المعنية!؟

الواضح حتى الآن أنّ الجهة التي قامت بتسريب التقرير قد أرادت الاستفادة من ورود أسماء مهمة فيه، و بالتالي إثارة بلبلة حول الموضوع، و نشر بعض الفضائح في وسائل الإعلام، وهو ما من شأنه أن يزيد من الضغط -بطبيعة الحال- على النظام السوري دون أن يلتفت القراء أو حتى غيرهم إلى كون المعلومات الواردة في التقرير صحيحة أو غير صحيحة، موثوقة أو غير موثوقة، مدعومة بأدلة أو غير مدعومة، و دون الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذا التقرير ليس معداً للاتهام المباشر، و فعلاً هذا ما مرّ على الجميع، و لم يهتم أحد بهذه الأمور، لقد اهتموا بأسماء الموجودين في التقرير، و أصبحت سوريا متّهمة قبل تشكيل محكمة أو حتى النظر في الأدلة و مدى صحتها، و هكذا يكون الطرف الذي قام بالتسريب قد كسب نقطة مجانية عبر تسييسه بدءاً بمحتواه، و ليس انتهاءً بتسريب الأسماء في وسائل الإعلام، و قد تمّ

تمرير النسخة التي وردت فيها الأسماء عبر البعثة الصحفية البريطانية في الأمم المتحدة، و هي خطة ذكية لإبعاد الشبهات من أن أمريكا هي التي سرّبت التقرير، في حين أنّ الدلائل كلها تشير إلى أنها بالفعل هي من فعل ذلك لعدد من الأسباب المحتملة التي قد يكون من بينها:

1- جر سوريا الى عقد صفقة حول المطالب الأمريكية بعد أن ذُكرت أسماء رفيعة المستوى في التقرير تتعلق بها.

2- الضغط على سوريا إعلامياً، و تهيئة المناخات المشحونة ضدها و ذلك تمهيداً لاتخاذ إجراءات عقابية عبر مجلس الامن.

3- دفع سوريا إلى التعاون بشكل أكبر، و بالتالي تسليم أوراقها جميعاً في المرحلة الثانية من التحقيق الذي سيطالها بعد ورود أسماء رفيعة من النظام السوري في التقرير .

4- التمهيد لتحويل هذا التقرير إلى اتهام مباشر دون التحقق ممّا ورد فيه. و تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الخطوة في تمرير التقرير و تسييسه قد أضرت كثيراً بمصداقية التقرير و بكفاءة القيمين عليه، فضلاً عن أنّ ميليس قد بدا و كأنه قد تم استغفاله او استغباؤه عندما راح الصحفيون يحققون معه في المؤتمر الذي عقده تعليقاً على هذا الأمر إلى أن وصل الأمر به أن يقول "أنتم أحرار فيما إذا أردتم تصديقي أو لا" و قد بدا عليه الارتباك و الخلط في الكلام دون معنى.

الحقيقة في جميع الأحوال مهمة، و لكن الكذب في عصرنا قد يبدو أحياناً حقيقياً أكثر من الواقع، و خير دليل على كلامنا ما حصل للعراق، فقد شنتّ ضده حملات إعلامية و دعائية أدت إلى غسل عقول الناس إلى درجة أنّه لم يصدق أحد أنّ العراق لا يملك أسلحة دمار شامل حتى بعد احتلاله وتدميره!

بالتأكيد فإن السيناريو العراقي لايزال باكراً على الواقع السوري، و لكن البدايات قد بدأت تلوح بالأفق، و على الجميع التنبيه لهذا الأمر، و لا يشك أحد للحظة - سواء كانت سوريا هي من قام بالفعل بعملية اغتيال الحريري أم لم تقم بذلك - من أن تسييس التقرير، و استخدامه كأداة في اليد الأمريكية هو أمر مفروغ منه ، خاصة إذا تطابق مع مصالحها الحالية و حلفائها في المنطقة، و الخوف كل الخوف من أن

يتحول الأمر إلى توسيع لنطاق صلاحيات لجنة التحقيق لتشمل سوريا، وعندها يطالب التحقيق مع السوريين خارج البلاد، كما كانت المطالبة بالتحقيق مع العلماء العراقيين خارج البلاد قبل احتلال العراق ، و بعد المقابلات تصدر الاتهامات و بعد الاتهامات تبدأ المساومات.. وعندها تكون دائرة الشرق الأوسط الكبير قد اكتملت، و حلّ بها جميع حلفاء الولايات المتحدة من السودان إلى فلسطين إلى العراق و لبنان، و من ثمّ سوريا .. و البقية معروفة الولاء بالطبع !!

=====

#"رايس" وتسويق الخداع بالشرق الأوسط !

رضا عبد الودود/ القاهرة 1426/10/22

2005/11/24

جولة وزيرة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط الأخيرة والتي شملت البحرين والعراق والسعودية والأردن وفلسطين والكيان الصهيوني عبّرت بوضوح عن حجم الضغوط الداخلية التي تواجهها إدارة بوش التي يتزايد معارضوها في الكونجرس، وفي داخل الإدارات الحكومية الأمريكية يوماً بعد يوم بشأن الإخفاق الأمريكي في ضبط الأمور في العراق ، ووصول عدد القتلى الأمريكان إلى 2100 قتيل منذ بدء الحرب الأمريكية ، التي بُنيت على الكذب والخداع وترويج الشائعات ، والاعتماد على روايات ظنية لإقناع العالم بشرف الهدف الأمريكي. وفي محاولة منه لتعزيز الدعم الشعبي لموقف إدارته من الحرب على العراق، قال الرئيس الأمريكي بوش أمام حشد من قدامى الجنود في ولاية بنسلفانيا "لن نتراجع، ولن نستسلم أبداً في حربنا على الإرهاب. ولن نقبل بأقل من تحقيق نصر كامل على هذا العدو. ونحن مصممون على منع المتشددین من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووصولهم إلى السلطة في أي من بلاد العالم".

وهاجم الرئيس الأمريكي سوريا وإيران، وقال: إنه لا ينبغي الصبر عليهما، وإن الولايات المتحدة لا تفرق بين الإرهابيين وأولئك الذين يؤوونهم ويساعدونهم، وأنه "سيهزم الاثنین" !

وجاءت خطبة بوش الحماسية، والتي قاطعها عدة مرات الحضور من أصحاب البزة العسكرية بالتصفيق، تأكيداً لإستراتيجية جديدة كانت رايس قد أعلنت ملامحها منذ فترة وجيزة ، وتتلخص في أنه من الآن فصاعداً سيتم التركيز على "تنظيف" المكان (العراق) من "المتمردين"، ثم إحكام "السيطرة" على العراق، ثم "البناء". وهي السياسة نفسها التي شابهها ساسة في واشنطن بأنها نموذج لسياسة أمريكية خاطئة في الماضي استخدمت في فيتنام "Vietnam Pacification".

ضغوط على سورية بالرغم من وساطة السعودية

ولم تنس رايس مهمتها الأساسية التي جاءت من أجلها ، والمتمثلة في تصعيد الضغوط الأمريكية على سوريا بلسان العراق هذه المرة؛ إذ دعا رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري في مؤتمر صحافي مشترك مع رايس سوريا إلى ضبط الحدود مع العراق لمنع عمليات تسلل المقاتلين الأجانب. وقال: "نطلب منهم أن يسيطروا على الحدود، ويمنعوا هذا التسلل وهذا الإرهاب، ويحترموا سياسة حسن الجوار انطلاقاً من حرصنا على إيجاد علاقات عراقية-سورية جيدة" مضيفاً أن "هناك معلومات بوجود مراكز تخريب وعراقيين مخربين موجودين في سوريا يعدون ويحاولون إشاعة الخراب والإرهاب في الداخل العراقي" كما جدّدت رايس مطالبتها لسوريا بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، مشيرة إلى أنها لم تر حتى الآن من الجانب السوري سوى انتقاد لجنة التحقيق الدولية.

لا جديد في جعبة رايس للفلسطينيين

وعلى صعيد القضية الفلسطينية التي أكدت رايس أنها جاءت لتدفع مسيرة السلام بين الفلسطينيين والصهاينة ، لم تحمل الزيارة أي جديد في الموقف الأمريكي غير التأكيد على تفكيك منظمات المقاومة الفلسطينية- المسماة بالإرهابية حسب رايس- كشرط نحو البدء في تطبيق تفاهات شرم الشيخ ، والبدء في تطبيق آليات خارطة الطريق. الأمر الذي اعتبرته المنظمات الفلسطينية بداية لحرب أهلية يسعى الصهاينة لتأجيلها.

وذرأً للرماد في العيون استنبق شارون الزيارة باتخاذ إجراءات توحى بأنه يعمل من أجل تسهيل معيشة الفلسطينيين ، وتنفيذ تعهداته في شأن الاستيطان؛ إذ عقد اجتماعاً على عجل مع وزير دفاعه شأؤول موفاز ووزيرة العدل تسيبي ليفني ناقشوا خلاله تفكيكاً سريعاً لبؤرة «عمونة» الاستيطانية شمال القدس، وهي واحدة من بين (20) بؤرة تعهدت لأمريكا بتفكيكها. كما أصدرت السلطات الصهيونية تصاريح عمل لألفي عامل من قطاع غزة وثمانية آلاف آخرين من الضفة الغربية.

منتدى المستقبل يتخلى عن القضية الفلسطينية

وفي إطار التنازلات التي استقبلت بها الدول العربية وزيرة الخارجية الأمريكية أعلن المشاركون في قمة منتدى المستقبل الثانية بالبحرين تخليهم التام عن حل قضية الصراع العربي الصهيوني كشرط لبدء جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية التي تبشر بها الإدارة الأمريكية؛ إذ شدد وزير الإعلام وزير الدولة للشؤون الخارجية البحريني محمد عبد الغفار أنه يجب ألا يُربط الإصلاح بإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، مؤكداً أن الإصلاح يجب أن يكون ذاتياً وبقناعة القيادات العربية الحاكمة.

وجاء ذلك رداً على سؤال بشأن التحفظات التي أبدتها دول عربية شاركت في الدورة الأولى من منتدى المستقبل في ديسمبر 2004 في الرباط عن المضي في الإصلاحات ، رابطة ذلك بحل الصراع العربي الإسرائيلي.

وكانت مملكة البحرين قد استضافت يومي 11 و 12 نوفمبر الجاري الدورة الثانية من "منتدى المستقبل" الذي يبحث في المبادرة الأمريكية لإصلاح "الشرق الأوسط الكبير" . وتستهدف هذه المبادرة التي أعلنتها الولايات المتحدة في خضم غزوها للعراق صياغة "شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح". و"تشجيع الديمقراطية ، وبناء مجتمع المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية.." والتي سيتكفل صندوق المستقبل الذي خصص له (100) مليون دولار لدعمها والتبشير بها.

ومن ثم فإن نجاح رايس في فرض الأجندة الأمريكية الشاملة على مستوى الدول التي زارتها ، يحمل الكثير من المخاطر المستقبلية على قضايانا العربية والإسلامية ، وخاصة في فلسطين والعراق ، وكذا فرض مبادرة "الإصلاح" الأمريكية ، والتي من

بنودها غزو سوريا ومحاولة إخضاع إيران للشروط الصهيونية والأمريكية لنزع
خطتها الإستراتيجية نحو التسليح النووي، في الوقت الذي لا يجرؤ أحد على مناقشة
البرنامج النووي الصهيوني، ولا حتى نفاياته النووية الملقاة في الأراضي الفلسطينية
والعربية ، ولو من باب حماية البيئة فقط !!

=====

#البوليساريو...ولعبة المصالح الدولية !

إدريس الكنهوري/ الرباط 1426/11/20

2005/12/22

هل تغيرت قواعد اللعب في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا؟ وهل تسعى الإدارة
الأمريكية والفاعلون الأوروبيون المؤثرون في سياسات المنطقة إلى تبديل هذه القواعد
من خلال تبديل التحالفات؟ وإلى أي حد أصبحت المنطقة خاضعة أكثر فأكثر
لتداعيات ومخلفات ما يسمى بالحرب على الإرهاب في حقبة ما بعد 11 سبتمبر
2001 الشهيرة؟.

هذه الأسئلة وغيرها أصبحت تفرضها التحولات الجارية في المنطقة والتي تتراكم يوما
بعد آخر في اتجاه يقول المراقبون إنه قد يقلب المعادلات القائمة رأسا على عقب،
مستدلين على ذلك بوتيرة التغيرات التي تمس هذه المنطقة التي لم تعد . في تقدير
العديد . أقل أهمية من منطقة الشرق الأوسط الملتهبة ، فقربها من أوروبا
واستحقاقات الاتحاد الأوروبي، والمشروع الأمريكي المرتكز حول الشرق الأوسط
الكبير وشمال إفريقيا، وأهمية المنطقة من ناحية الثروة النفطية الواعدة من خلال ما
تأكد من بحوث وتنقيبات لشركات أمريكية وأوروبية، والتحديات الأمنية التي أملت
تقاربا قويا وملحوظا ما بين بلدان المنطقة وحلف شمال الأطلسي، اتضح في إجراء
العديد من المناورات العسكرية التي شارك في بعضها الكيان الصهيوني، كلها دواع
تؤكد أن منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا تمر بمنعطف حاسم سوف تؤكد أو
تنتفيه، أو تؤكد جزءا منه وتنتفي جزءا آخر، التطورات المقبلة على ساحته الأمنية
والسياسية.

ولأن نزاع الصحراء الغربية ما بين المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو، ظل منذ نحو عقود أربعة الصخور التي تكسرت عليها جميع مشروعات التقارب في المنطقة، والثغرة التي دأبت على النفاذ منها القوى الدولية والإقليمية، وملتقى ومفترق المصالح والتحالفات ما بين بلدان منطقة المغرب العربي إلى حدود منطقة الساحل الإفريقي، فإن مفتاح التحول الكبير في المنطقة سوف يكون من مدخل هذا النزاع، وبالتالي يرتبط ذلك التحول بطبيعة التعاطي مع موضوعين أساسيين: شكل الحل المقترح للنزاع، وشكل الموقف من جبهة البوليساريو التي كانت ولا تزال لاعبا إقليميا راهنت عليه جميع القوى الدولية والإقليمية إلى هذا الحد أو ذلك، في هذه المرحلة أو تلك.

الانشغالات الأمنية أملت العديد من التغيرات في شكل التعاطي مع القضايا السياسية الداخلية في المنطقة، وعلى رأسها بطبيعة الحال نزاع الصحراء الغربية التي تمتد على مساحة 265 ألف كيلومتر مربع. فقد خضع الموقف الأمريكي للكثير من التغير حيال هذه الأزمة الشائكة، وأصبحت الإدارة الأمريكية أكثر انخراطا في الموضوع في الأعوام الأخيرة (تعيين جيمس بيكر مبعوثا أمميا عام 1997 إلى 2004 ووضع مشروع باسمه للحل ما زال هو أساس المباحثات الحالية . إفراج البوليساريو عن آخر أسرى الحرب المغاربة في شهر أغسطس الماضي تم بوساطة أمريكية)، ونفس الأمر بالنسبة للموقفين الفرنسي والإسباني الذين حصل بينهما تقارب واضح لم يكن ممكنا قبل عشر سنوات على الأقل، زد على ذلك أن هذه الأطراف باتت اليوم تلح على وجوب مصالحة مغربية . جزائرية كمدخل للحل النهائي للنزاع، وهو ما لم يكن حاصلا من قبل، عندما كان يتم التآرجح بين دعم هذا الطرف أو ذاك لإبقاء المنطقة في حالة من عدم الاستقرار الذي يخدم المصالح الخارجية.

هل هي نهاية البوليساريو؟

قبل عدة أشهر أعلن أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي أن جبهة البوليساريو أصبحت تهدد أمن منطقة المغرب العربي، وكشف عن أن قياداتها باتوا متورطين في تهريب الأسلحة للجماعات المسلحة الجزائرية ، وتهريب البنزين عبر الحدود مع مالي والجزائر وموريتانيا، والمتاجرة في المساعدات الدولية التي تقدمها المنظمات والدول الأوروبية لسكان المخيمات في تندوف. وقد كانت تلك التصريحات معطى جديدا في ملف

الصحراء الغربية، أكد أن هناك إرادة أمريكية في وضع حل لنزاع الصحراء عبر تقارب جزائري مغربي بعيدا عن البوليساريو، أخذا بالاعتبار أن هذه الأخيرة بقيت قائمة على الساحة بفضل الدعم الجزائري.

وفي الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر الماضي أصدر "المركز الأوروبي للاستخبارات الاستراتيجية والأمن" تقريرا مطولا حمل عنوان "جبهة البوليساريو: شريك مفاوضات ذو مصداقية أم مخلفات حرب باردة وعرقلة لحل سياسي للصحراء الغربية؟" هو الأول من نوعه لمؤسسة أوروبية، والأول من نوعه أيضا لهذا المركز الذي تأسس عام 2002 من طرف بلدان الاتحاد الأوروبي، في إطار مرحلة ما بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

ويقول التقرير . الذي يعكس التصور الأوروبي للموقف في المنطقة . إن هناك اهتماما أمريكيا كبيرا بنزاع الصحراء، إذ بعد أن يتحدث عن وساطة إدارة جورج بوش في أغسطس الماضي للإفراج عن الأسرى المغاربة لدى البوليساريو بعد حوالي عشرين عاما من الاحتجاز، يقول " يعرف الجميع أن منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي كانت منذ سنوات عدة أحد المواضيع الكبرى التي تشغل الإدارة الأمريكية، وكانت هذه الأخيرة تسعى إلى ضمان استقرارها وبخاصة تحقيق المصالحة بين الإخوة الأعداء المغاربة والجزائريين بهدف الحيلولة دون تنامي الإسلام المتشدد والتحكم في حالة اللأمن التي تسود المنطقة".

ويشير التقرير إلى أن جبهة البوليساريو قد نشأت عام 1976 بالجزائر "خلال المراحل الأخيرة لتحرير منطقة المغرب العربي وخلال فترة الحرب الباردة وتعد نتاجا صرفا لهما، وتتخذ من جنوب الجزائر مستقرا لها"، ويعتبر أنه لم تعد تلك الحركة التحريرية التي كانت في الماضي ولقيت تأييدا واسعا من لدن تيارات اليسار والشيوعيين سواء في المغرب العربي أو في أوروبا وكوبا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية.

وفي محاولة لضرب المبررات التي استندت إليها البوليساريو لدى تأسيسها، مثل الزعم بوجود "أمة صحراوية"، يفند التقرير تلك المبررات متكئا على أدلة من التاريخ والوقائع الجغرافية في المنطقة، ويؤكد على أن حل مشكلة الصحراء بالتصور الذي

تحمله البوليساريو يعني إعادة نظر شاملة وجوهية في حقائق المنطقة برمتها ولا يقتصر على منطقة الصحراء الغربية المعروفة: "إن مسألة (الاستقلال الذاتي) لا يمكن أن تجد حلا لها إلا في الإطار الواسع للصحراء الغربية الذي ينبغي أن يدخل في الاعتبار مجموع مجال البداوة التقليدية القائمة على الترحل للقبائل المعنية، الأمر يتعلق بوضوح . وانطلاقا من ذلك . بإدراج جزء من جنوب المغرب وشمال موريتانيا والجزء الجنوبي الغربي للجزائر، أي باختصار إعادة النظر في الحدود المرسومة للمنطقة، الأمر الذي يبدو مستحيلا حتى تخيله".

ويقول التقرير إن إشراف الجزائر على إنشاء البوليساريو في السبعينات كان الهدف من ورائه الانتقام لهزيمتها أمام المغرب في المواجهة المسلحة بينهما عام 1963 والمعروفة باسم "حرب الرمال"، وبالتالي إسقاط الملكية في المغرب الذي كان يعتبر "بالنسبة للسوفيات والجزائريين بمثابة (طابور خامس) في المغرب العربي لـ"العدو"، فكانوا يعتقدون أنه بقليل من الجهد وبعض الوسائل يمكن أن ينزلق إلى "المعسكر التقدمي". ويضيف التقرير أيضا بأن الثورة الليبية التي كانت قريبة من جمال عبد الناصر كانت وراء الجبهة، وأن أول دفعة من الأسلحة المتطورة تلقتها البوليساريو كان مصدرها طرابلس.

التقرير يقسم التاريخ العسكري للبوليساريو إلى أربع مراحل:
- المرحلة الأولى: تطبيق استراتيجية حرب العصابات بنجاح باهر (1974-1976)، وفيها حقق انتصارات على المغرب وموريتانيا اللذين يتوفران على جيش نظامي غير معتاد على حرب العصابات.

- المرحلة الثانية: مرحلة التفوق الراجع إلى نفس الاستراتيجية والمدعومة هذه المرة باستعمال أسلحة متطورة (1976-1980).

- المرحلة الثالثة: مرحلة الانحسار والمعارك المتقطعة في الزمن أمام الاستراتيجية المغربية الجديدة (1981-1987)، وفيها تراجع البوليساريو عسكريا بعد بناء المغرب لجدار أمني في الصحراء عام 1980 للحد من هجمات عصابات البوليساريو.

- المرحلة الرابعة: من عام 1992 إلى اليوم، وهي مرحلة الضعف والانقسام داخل الجهاز العسكري للبوليساريو.

ويرى التقرير أن البوليساريو تأثرت بقرار وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه مع المغرب بوساطة من الأمم المتحدة عام 1991، وانعكس ذلك على دبلوماسيتها الخارجية التي يقول بأنها شهدت مراحل نجاح منقطع النظير خلال السبعينات والثمانينات (حصولها على عضوية منظمة الوحدة الإفريقية بتأييد الغالبية عام 1982 وخروج المغرب منها احتجاجاً)، كما انعكس على بنائها الداخلي " فقد اختار قسم من المقاتلين دخول موريتانيا بدلاً من العودة إلى المخيمات حيث المناخ السياسي شبه خانق، وبعضهم تزوج هناك واستقر وتفرغ آخرون للتجارة. لكن هذا الرحيل لم يكن خيانة أو تخلياً لأنه حصلت نقاشات مع القيادة تعهد فيها من اختاروا "الوداع للسلاح" بالعودة إلى القتال تحت الراية في حال فرضت الظروف تحركات جديدة. وقد فضلت قيادة البوليساريو إغماض عينيها، من جهة لأن الوضع الجديد الذي استتب مع وقف إطلاق النار لم يعد يبرر الإبقاء على عشرة آلاف قاتل، ومن جهة ثانية لأن ذلك سوف يخفف من العبء المالي الذي يكلفه جيش تحرير الشعب الصحراوي. ويقدر عدد المقاتلين الذين اختاروا الذهاب إلى موريتانيا بنحو ستة آلاف، أي حوالي 60 بالمائة من حجم الجيش. وبعد عشر سنوات من ذلك، أي عام 2000، عندما دقت قيادة البوليساريو ناقوس الخطر ودعت إلى استنفار عام لقواتها من أجل اعتراض مرور رالي باريس . داکار عبر الصحراء الغربية، لم يلب النداء سوى أقل من 50 بالمائة من أولئك الذين غادروا عام 1991"، ولكي تملأ قيادة البوليساريو النقص في الطاقم البشري "بدأت في توظيف شباب غير مؤهل وليست له أي خبرة في المعارك" مما قلص من هيبتها العسكرية وقدرتها على القتال في حال ما استدعت الظروف ذلك، وإشارة التقرير واضحة هنا إلى التهديدات المختلفة التي تصدرها قيادة البوليساريو بين الفترة والأخرى لدفع الأمم المتحدة إلى تحريك الملف والضغط على المغرب.

أما عن عدد قوات جيش البوليساريو "جيش تحرير الشعب الصحراوي" فإن التقرير يشير إلى أنها تظل لغزاً، لكن يقدرها وفقاً لمصادر عسكرية أمريكية وأوروبية ببضعة آلاف مقاتل اليوم، بينما تشير التقديرات إلى عدد هذه القوات في الماضي كان يقدر بنحو عشرين ألف مقاتل.

البوليساريو... حركة تحرير أم جماعة إرهابية؟

التقرير يكشف أن تنظيم البوليساريو ليس سوى جماعة مشكلة من أفراد عصابة مستعدة للعب جميع الأدوار في جميع الأوقات. فهو يبين بأن ما يدعى بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلنتها البوليساريو وبتزامن مع إنشائها تقريبا عام 1976 هي مجرد غطاء لوهم غير موجود على أرض الواقع، لكن بداخل هذا الوهم تجري عدة جرائم مثل الاغتيالات والتعذيب والاعتصاب والاعتقال. ويقول التقرير بأن قيادة البوليساريو ذات الميولات الشيوعية المتصلبة تقوم باحتجاز عائلات وأقارب الفارين أو المسافرين من الصحراويين كرهائن لضمان عدم هروبه، وأن هناك أزيد من 1500 طفلا تم فصلهم عن أسرهم ويعيشون في كوبا ليتلقوا تدريبا عسكريا ويشحنوا إيديولوجيا قبل العودة إلى مخيمات تندوف.

ويخصص التقرير فصلا كاملا تحت عنوان "أي مستقبل للبوليساريو؟" يتحدث فيه عن التهديدات التي باتت هذه الحركة تشكلها بالنسبة لأمن بلدان المنطقة، واحتمال سقوطه بيد متشددين دينيين. إذ يؤكد تسرب بعض مقاتلي الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية أو المتعاطفين معها إلى صفوفه، وحصول تقارب بين بعض أفراد قيادته وبين تلك الجماعة، ويضيف: "إن التهديد الإرهابي يجب في جميع الحالات أن يؤخذ بعين الاعتبار في المنطقة التي تمتد من جنوب المغرب والجزائر إلى شمال موريتانيا وحدود مالي والنيجر، إنه التهديد الذي يمس استقرار المنطقة خاصة بالنظر لوقوع البوليساريو تحت تأثير إرضاء الجماعة السلفية للدعوة والقتال أو الجيش الإسلامي للإنقاذ، وهو ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى الاهتمام أكثر بأمن هذه المنطقة. من الوارد. حسبما أكد ذلك خبراء وملاحظون. أن تتشكل هنا (أفغانستان ثانية)".

وعلى الرغم من تأكيد التقرير على الخطر الإرهابي الذي يشكله البوليساريو، إلا أنه يقول بأن "السيطرة المطلقة للجزائر ومصالح المخابرات الجزائرية على البوليساريو من جهة، والثقافة الاجتماعية للصحراويين من جهة ثانية، كلاهما يحول حسب المراقبين دون سقوط البوليساريو في يد متطرفين إسلاميين". وفي قبالة هذا الافتراض الذي يستبعده التقرير، يظل هناك خطر آخر تمثله البوليساريو، وهو أن تتحول هذه

الأخيرة إلى شبكة للجريمة المنظمة، بسبب انتشار الفقر وقلة الموارد، وينقل شهادة لأحد الضباط العائدين إلى المغرب بعدما قضى 26 سنة في المخيمات يقول فيها بأن "موظفي البوليساريو لا يتلقوا أجورهم لشهور طويلة، وتصل أجور بعضهم إلى 12 أو 17 دولارا مرتين في العام، وهي عوامل تضطرهم للبحث عن مصادر أخرى مثل التجارة والتهريب لإعالة أسرهم"، ويرى التقرير أن توفر البوليساريو على آلاف المقاتلين وعلى الأسلحة المتطورة والخبرة القتالية والمعرفة الدقيقة بالمنطقة، يمكن أن تجعله أكثر خطرا في حال ما لو تحول نحو الجريمة المنظمة أو الأعمال الإرهابية، خاصة إذا بدا له أن أي حل في الصحراء الغربية قد يتم وراء ظهره.

صدور التقرير في هذا التوقيت بعد حصول إجماع بين واشنطن ومديريد وباريس على وجوب تحقيق مصالحة مغربية جزائرية لحل نزاع الصحراء، وبداية حلحلة الملف عقب مبادرة المغرب . الأولى من نوعها . إلى طرح اقتراح يقوم على منح سكان الصحراء حكما ذاتيا موسعا تحت سيادة المملكة، هو مؤشر على أن الوضع في المنطقة مرشح ليشهد تحولات نوعية في المستقبل من الأيام. إذ لا شك أن التقرير تعبير عن وجهة نظر تتبناها أطراف أوروبية معنية بمستقبل المنطقة، ومن تم فإن ما ورد فيه، حسبما أفادت مصادر مغربية، هو بمثابة توصيات أو أفكار للأخذ بها في التعاطي مع ملف النزاع

=====

#أمريكا وبلدان المغرب العربي: تعاون أم استقطاب؟

عبد الحق بوقلقول / الجزائر 1427/1/13

2006/02/12

يظهر أن الحكومة الأمريكية - التي لا تريد أن تقر بإخفاقها المخجل في العراق - تحاول أن تنقص من حدة مأساتها "السياسية" في المشرق العربي من خلال سعيها إلى إجراء جراحة تجميل لما أصاب دبلوماسيتها هناك في الجانب الآخر من العالم العربي . فإلى أي حد يمكن لهذه الترقيعات التي أشار بها سفير واشنطن السابق في دمشق: إدوارد ديردجيان خبير شؤون المنطقة العربية، أن تكون صائبة؟ لقد كان

الأمريكان يعدون دوما منطقة المغرب العربي منطقة "نفوذ" أوروبي، فهل قرروا أن يغيروا هذا الثابت في منطق تعاطيهم مع المنطقة؟

الحقيقة أن منطقة المغرب العربي على الرغم من أنها لم تكن تحظى بالأولوية المطلقة في أجندة عمل صُناع السياسة الأمريكية إلا أنها -و منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر- أضحت تشكل محل اهتمام متزايد بسبب توجه الإدارة الأمريكية الحالية إلى بسط نفوذها عبر كامل النقاط الحساسة من الكوكب وفق ما تعدّه إستراتيجيتها في الحرب على ما تسميه الإرهاب.

ينبغي بداية الفهم أن الاهتمام الأمريكي الحالي بمنطقة المغرب العربي ينبع أساساً من دوافع اقتصادية وأمنية سياسية.. والمبادرة التي أُطلقت في العام 1999 تحت مسمى "مبادرة إيزنشتات" هي الدليل على الأبعاد الحقيقية لهذا التوجه، بما أن هدفها المعلن هو زيادة حجم المبادلات الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي و الولايات المتحدة ، من خلال تشجيع أكبر عدد ممكن من الشركات الأمريكية على الاستثمار في هذه البلدان، زيادة على أن الغريب في هذه المبادرة هو ما يمكننا ملاحظته من أنها دعوة صريحة من قبل واشنطن للعواصم المغاربية الخمس للعمل على إحياء اتحاد المغرب العربي ، بعد أن أُعلن عن وفاته "إكلينيكيا" كما يظهر في تأجيل عقد قمة رئاسته منذ فترة طويلة، مع ملاحظة رغبة واشنطن في التعاطي المباشر مع كل من ليبيا و موريتانيا بمعزل عن باقي أقطار الاتحاد ، بعد التغيرات الأخيرة في ليبيا، و سياسة "التقارب" الكبيرة التي أبدتها العقيد القذافي، ثم الانقلاب الأخير في موريتانيا، و الذي أطاح بنظام الرئيس السابق معاوية ولد سيد أحمد الطايع، وما تبع ذلك من انفراج كبير في علاقات نواكشوط بطرابلس.

هذا يعني أن الولايات المتحدة تقسم المنطقة من وجهة نظرها إلى قسمين:

-القسم الشمالي من المغرب العربي، و يشمل البلدان الثلاثة: تونس، الجزائر و المغرب، و هي المجموعة التي تتعامل معها واشنطن على أساس هيكل الاتحاد الذي ترغب في إحيائه عن طريق تشجيع التعاملات الاقتصادية مع هذه البلدان، و ترسيم علاقات تعاون أمني و استخباراتي ، مثلما هو واضح من خلال الزيارة الأخيرة

التي قادت مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى المنطقة قبل نحو أسبوع، علاوة على الزيارة المرتقبة لكاتب الدولة للدفاع دونالد رامسفيلد والتي ستشمل البلدان الثلاثة .
-القسم الجنوبي و الذي يشمل موريتانيا و الجماهيرية الليبية و هو الجزء الذي تتعامل معه الولايات المتحدة وفق مشروع بلدان الساحل ضمن إطار إستراتيجية الحرب على الإرهاب كما تسميها أمريكا، و التي تشمل أيضاً إلى جانب هذه البلدان كلاً من النيجر و مالي و السنغال، إلى جانب تشاد و حتى السودان، مع الإشارة إلى أن مشروع بلدان الساحل لا تعني التنسيق الأمني الاستخباراتي فحسب؛ لأن واشنطن تسعى بالمقابل أيضاً إلى تعزيز تواجدها الاقتصادي هناك، بما أنها تدرك أن ما تسميه "الإرهاب" يُستثمر في هذه المنطقة انطلاقاً من الفقر الذي يميز أغلب أقطارها.

في عقد التسعينيات الأخير، كان الأمريكيون مترددين جداً إزاء الوضع غير المستقر الذي كانت تعيشه الجزائر، فضلاً على أن محللين أمريكيين كثيرين وقتها كانوا لا يستبعدون أن يحقق المعارضون الإسلاميون لنظام الجزائر انتصاراً عسكرياً يلغي بعض التقاليد التي كانت تعرفها المنطقة من خلال حضور النفوذ الفرنسي خاصة، و هذا ملخصه أن الأمريكيين الذين لم يكونوا على أية حال، يتمنون انتصاراً حاسماً للإسلاميين، يتوقون في المقابل إلى تضعف المصالح الفرنسية هناك، بمعنى أنهم كانوا ينتظرون تغير ملامح الصراع المسلح داخل الجزائر، لأجل أن يتدخلوا منعاً لأن تتطور الأمور، و تصير في غير صالح كل الأطراف، فهم كانوا يدعمون جنرالات الجزائر علناً، و يعضون الطرف في ذات الوقت عن نشاطات معارضيتهم؛ لأنهم كانوا يدركون أنه يتعين عليهم التعامل بحذر مع تلك البلاد، فلا هم يدعمون خصوم النفوذ الفرنسي صراحة، و لا هم ساندوا حلفاءها هنا بطريقة تعجل بتصفية حساباتهم مع المعارضة الإسلامية.

تغير هذا المنطق مع هجمات سبتمبر، و لم تعد أمريكا بحاجة إلى أن تخفي حرصها على التواجد و التأثير في كل منطقة من العالم؛ فالتعاون الأمني بين أنظمة المنطقة برمتها، و بين واشنطن صار صريحاً، و زيارات الوفود الأمنية، و كبار الشخصيات العسكرية باتت روتيناً شبه يومي في الأقطار الثلاثة، و على الرغم من

أن الدور الفرنسي لا يزال حاضراً و مؤثراً إلا أنه أخذ في الانحسار لحساب الأمريكيين؛ فالمغرب قام مؤخراً مثلاً بتوقيع اتفاقية للتبادل الحر مع أمريكا على الرغم من أنه يُعدّ واحداً من أكثر شركاء الاتحاد الأوروبي، و الذين تأتي فرنسا في مقدمتهم.

يعتقد كثير من الملاحظين أن واشنطن بدأت تولي اهتماماً خاصاً بالمملكة المغربية على اعتبار أن هذه الأخيرة في مقدورها أن تلعب دوراً أكثر أهمية من الحالي بسبب موقعها الإستراتيجي الفريد، زيادة على أنه يمكن جعلها بمثابة جدار تنتهي عنده كل التيارات المعادية لأمريكا بشكل خاص، فلا شك أن كل متطلع ناحية الغرب في هذه المنطقة سوف يجد نفسه مجبراً على المرور عبر البوابة المغربية، بمعنى أن للمغرب دوراً كبيراً سوف يلعبه على الساحة المغاربية، و حتى على صعيد البلدان الإفريقية القريبة منه، و لكنه ينبغي الملاحظة هنا أيضاً أنه، و على الرغم من هذا الدعم و الاهتمام الذي يبديه الجانب الأمريكي ، إلا أن واشنطن لا تزال حتى الساعة ترفض الاعتراف بسيادة الرباط على الصحراء الغربية، و إن كان هذا يبدو أمراً طبيعياً بالنظر لتلك الكتلة من نواب الكونجرس الذين يدعمون فكرة إجراء استفتاء على الاستقلال في هذا الجزء من العالم، إلا أنه من زاوية أخرى أيضاً، حرص واشنطن على عدم استثارة الطرف الجزائري الداعم دائماً للقضية الصحراوية مثلما هو معروف، و التي تطورت علاقاتها هي الأخرى مع واشنطن بشكل كبير.

هذا التطور يبدو جلياً من خلال الزيارة التي أجراها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى واشنطن في صيف العام 2004، فالعلاقات الاقتصادية منذ ذلك الحين صارت توصف بأنها "ممتازة" إلى حد جعل بعض المراقبين يقولون: إن أمريكا استطاعت أن تزيج فرنسا من موقع الدولة "المميزة" في علاقات الجزائر الخارجية و التعاون الاقتصادي بين واشنطن و الجزائر، و إن كانت المحرقات أبرزه وأهمه، إلا أنه يشمل أيضاً ميادين الاتصالات والصناعات الصيدلانية مروراً ببعض تكنولوجيات المعلوماتية، ثم إنه يجب الإشارة إلى أن تصويت البرلمان الجزائري في نهاية شهر أبريل/نيسان المنصرم على قانون المحرقات الجديد، و الذي يسمح للشركات

الأجنبية بدخول سوق التتقيب و الاستغلال هو في الواقع -و على رأي محللين كثيرين- نتيجة منطقية لحزمة ضغوط أمريكية في هذا الاتجاه. وإذا كانت هذه هي حالة الجزائر و المغرب الأقصى فإن حالة الجمهورية التونسية في الواقع أكثر استقراراً بكثير من سابقتها؛ لأن هذا البلد كان دائماً على رأس قائمة البلدان "المرضي" عنها في واشنطن، و هذا منذ استقلاله في 1956 لأن تونس -من وجهة نظر البيت الأبيض- هي بلد تمكن من أن يحقق نموذجاً فريداً من خلال استطاعته أن يوجد في هذا الجزء من العالم، دولة علمانية أساسها المساواة - القهرية- بين الجنسين، و اقتصاداً ليبرالياً مبنياً على الربح، بالإضافة إلى تمكّن النظام التونسي من أن يفرض على المجتمع هناك معايير حدّت من الزيادة السكانية بشكل كبير، على الرغم من أنه لا أحد كان قد اشتكى قبل اليوم من الاكتظاظ السكاني هناك، و الثابت أن الأمر لا يعدو أن يكون شعيرة من شعائر "الحدّاتة".

خلال الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر، كانت تونس تستفيد بشكل واضح من الدعم الأمريكي لأجل التصدي للمد الإسلامي في المنطقة، و الروابط الوثيقة بين الدولتين بلغت درجة عدم تجرؤ واشنطن على الخوض في مجال حريات الإنسان المنتهكة هناك بشكل سافر.

من الطبيعي جداً أن نلاحظ ختاماً لكل هذا، أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يدخل ضمن إستراتيجية عالمية متكاملة، و لكن الحقيقة أيضاً أنه يدخل تحت خانة مشروع الشرق الأوسط الكبير، و الذي و إن كان متعثراً في المشرق إلا أنه قد ينجح في المغرب بسبب تورط الأنظمة من جهة، و عجز الطبقة السياسية هنا على العمل في سبيل إفشاله من جهة ثانية، و أما اللقاء الأخير في جزيرة صقلية الإيطالية لوزراء دفاع الناتو، و الذي استُدعي لحضور أشغاله، وزراء العَدوة الجنوبية - بما فيها البلدان المغاربية الخمسة - فإنه ليس إلا دليلاً إضافياً على أن أمريكا صارت تعمل في هذا الوقت على تثبيت ما بقي من مشاعر وحدة في العالم العربي، تمهيداً لأن ترسم فيها مراكز (الثينك تانكس) قريباً جداً، الشكل الجديد لجغرافية المنطقة.

=====

#اتحاد المغرب العربي .. والمسيرة المتعثرة

رضا عبد الودود / القاهرة 1427/1/27

2006/02/26

مرت الذكرى السابعة عشر لإقامة اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير الجاري دون ضجيج يُذكر، وبهدوء محزن لا للذكرى بقدر ما هو من مرارة الفشل والإخفاق لدول المغرب العربي التي لم تتذكر مشروع الاتحاد إلا بعدد من البرقيات والتهاني في صحف بلدان المغرب العربي...

ولعل الواجب على الفاعلين السياسيين من العرب والمسلمين أن يقفوا ملياً لدراسة وتتبع مسار التجربة المغاربية لاستيعاب العبر والدروس وتجاوز الخلاف من أجل بناء الكيانات العربية والإسلامية بشكل فعّال، لمواجهة تجبر وقوة التكتلات الدولية التي باتت عنوان المرحلة..ومن ثم تأتي تلك الإطالة على تاريخ وعوائق عمل الاتحاد المغاربي ومستقبله ..

تعود الإرهاصات الأولى لإنشاء "اتحاد المغرب العربي" إلى مؤتمر عقده الأحزاب المغاربية بمدينة طنجة بالمغرب في أواخر شهر أبريل عام 1958، بمشاركة ممثلين لعدد من الأحزاب من المغرب وتونس والجزائر، وخلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي طُرحت عدة مبادرات لتوحيد دول المغرب العربي في شكل معاهدات ثنائية، والبعض الآخر في شكل اتفاقيات تشمل كل أو معظم دول المغرب العربي، وتمثلت أول مبادرة جادة لتأسيس هذا الاتحاد في "إعلان زرالدة" الذي صدر عن قادة كل من الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس وليبيا، خلال لقاءهم على هامش القمة العربية التي استضافتها الجزائر في يونيو عام 1988، وهو الإعلان الذي أوصى بتشكيل لجنة تبحث في إيجاد وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وفي السابع عشر من شهر فبراير عام 1989 أعلن قادة الدول الخمس خلال اجتماع لهم بمراكش في المملكة المغربية عن تأسيس اتحاد إقليمي تحت اسم "اتحاد المغرب العربي".

وتبنى ميثاق الاتحاد عدة أهداف، منها؛ تعزيز أواصر الأخوة بين الدول والشعوب الأعضاء في الاتحاد، وتحقيق الرفاهية لتلك المجتمعات، والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، وانتهاج سياسة مشتركة بين الدول الأعضاء في

مختلف الميادين، والعمل بشكل تدريجي على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين هذه الدول. وتوقع الخبراء وقتها حدوث وحدة كاملة بين دول الاتحاد.

وجاءت نشأة الاتحاد في نهاية الثمانينيات متزامنة مع مرحلة مخاض دولي وقاري، أهم معالمه انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، مع ما جره ذلك التحوّل من تحريك لبعض الأنظمة العربية والمغربية التي كانت تسير على النمط الاشتراكي، فبدأت تميل تدريجياً ناحية اقتصاد السوق وخصخصة القطاع العام، وترافق ذلك مع بزوغ رغبة أمريكية في الهيمنة على مقاليد الأوضاع في العالم وفرض القطبية الأحادية، وبروز القناعة لدى عدد من البلدان العربية والإفريقية بأن العصر الجديد سيكون عصر التكتلات، مسترشدين آنذاك بالنقاش الذي فُتح داخل المجموعة الأوروبية حول التمدد شرقاً والتحول إلى الاتحاد الأوروبي، وظهور النقاش بشأن العملة الأوروبية الموحدة التي أصبحت في بداية القرن الحادي والعشرين واقعاً ملموساً.

وفي واقع الأمر فإن الاتحاد المغربي قد انتهى عملياً في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أي بعد أقل من ثلاث سنوات على إطلاقه. فالأزمة الجزائرية التي اندلعت في عام 1991 والدخول في دوامة الحرب الداخلية وانتشار العنف، بعد انقلاب الجيش الجزائري على الانتخابات البلدية والتشريعية التي شهدتها البلاد وفازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أوقفت محرك الاتحاد عن الاشتغال، وأدخلته غرفة المراقبة - وأحياناً العناية المركزة - التي استمرت طويلاً بفعل التحوّلات السياسية السريعة في الجزائر، وظهور المؤسسة العسكرية كفاعل رئيس في إدارة الصراع السياسي في الداخل والخارج.

ومجدداً كانت قضية الصحراء الغربية هي الورقة المركزية في كل هذه التحوّلات، بحيث لم تخضع لقانون التحوّل هذا في السياسات الجزائرية المتقلبة، فقد نشأ الصراع في الأصل كمحاولة من الجيش الجزائري للحيلولة دون تمدد المغرب جنوباً، وكان هدف الجزائر في عهد بومدين ألاّ يتحول المغرب إلى لاعب رئيس في المنطقة، في

الوقت الذي كان النظام الجزائري يرى أنه داعية الاشتراكية في المنطقة وعدو الأنظمة الملكية، ومناصر حركات التحرر العالمية الاشتراكية في تلك المرحلة. وقد ظل اتحاد المغرب العربي منذ اندلاع الأزمة الجزائرية مجرد مشروع على الورق ، بانتظار أن تتجاوز الجزائر أوضاعها الداخلية، إلى أن جاء عام 1994 عندما طلب المغرب رسمياً تجميد مؤسسات الاتحاد احتجاجاً على المواقف الجزائرية من قضية الصحراء الغربية، وكانت تلك بمثابة الضربة القاضية لما تبقى من هياكل ومؤسسات الاتحاد !

تحديات في طريق الاتحاد

ولعل حالة الجمود التي يشهدها الاتحاد المغربي منذ ذلك التاريخ تدعو للشعور بالمرارة والحزن ، في ضوء العوامل المشتركة التي تجمع بين المغاربة؛ من وحدة الدين، والتاريخ، والثقافة، واللغة، والتي تعد كلها مقومات تكامل وتوحد لبلدان المنطقة على طريق تفعيل جوانب التعاون المختلفة (سياسية اقتصادية اجتماعية) . ولكن على الرغم من كل ذلك بقيت التوترات البيئية هي السمة التي تطبع العلاقات المغربية في أكثر أوقاتها، مما انعكس سلباً على مجمل الأداء المغربي؛ الشيء الذي ترجمه بوضوح تجميد مؤسسات الاتحاد منذ عام 1994 بطلب مغربي ، وفي لحظة توتر في العلاقات مع الجزائر، مما أعاد المشروع برمته إلى درجة تقترب من الصفر هبوطاً...ولعل تلك الحالة تستدعي التوقف عند أسبابها والتي تمثل تحديات ومعوقات في الطريق نحو الوحدة والتقارب...أهمها.

المطامع الخارجية

وبجانب التحديات والعراقيل الداخلية تقف المصالح الخارجية والمشروعات الأوروبية والأمريكية الهادفة لإعادة صياغة المغرب العربي حسب مصالحها، خاصة بعد مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، أي مرحلة الانخراط في منظومة إقليمية ودولية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب بمفهومه الأمريكي، وتسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى هندسة المنطقة بحسب الأولويات الأمنية، وتريد لبلدان المنطقة أن تنخرط فيها أسوة بما يجري في مختلف بقاع العالم.

وتصارع المنطقة عدة مشاريع بهدف السيطرة عليها، فمن جهة هناك محاولات من حلف الناتو للتمدد والانتشار في المنطقة القريبة من المتوسط، والتي يرى أنها تمثل تهديداً مفترضاً لمصالحه، بحسب التعريف الجديد الذي وضعه الحلف للتهديد الأمني خلال قمة هلسنكي، وقد أصبح المغرب حليفاً له من خارج أعضائه في السنة الماضية برغبة أمريكية واضحة، ويجري في الوقت الحالي التباحث مع الجزائر وموريتانيا بشأن إيجاد صيغة محدّدة للتعاون الأمني معها، كل ذلك في إطار الحوار الذي يقوده الحلف مع بلدان غرب المتوسط تخوفاً من انبعاث تهديدات أمنية من المنطقة المتوسطية أو من منطقة الساحل والصحراء.

والى جانب هذا يوجد أيضاً تحدي الشراكة الأوروبية . المغاربية التي انطلقت عام 1995 في مؤتمر برشلونة الأورو- متوسطي، والذي يركز على فتح أجندة جديدة له تركز على البعد الأمني، وكذا تحدي الشراكة الأمريكية . المغاربية التي بدأت عام 1998 بالمشروع الذي أُطلق عليه اسم "مشروع إيزنستات"، نسبة إلى نائب وزير التجارة الأمريكي الأسبق.

ومن ضمن التحدّيات التي تعرقل عمل اتحاد المغرب العربي ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني، فبلدان المغرب العربي يبدو أنها أصبحت في الآونة الأخيرة ضمن دائرة الاستدراج نحو التطبيع بتوصيات أمريكية، بغية فتح الطريق نحو إفريقيا التي لا يخفى أنّ للكيان الصهيوني مصالح متعددة فيها، سياسياً واقتصادياً وثقافياً؛ إذ إن بلدان المنطقة المغاربية الخمس جميعها دخلت بشكل أو بآخر في نسج علاقات مع الدولة العبرية، و كانت المغرب وتونس وموريتانيا قد وصلت إلى حد فتح مكاتب لها في تل أبيب إبان التسعينيات من القرن الماضي، كما أن الجزائر وليبيا قد بدأتا في رفع أي تحفظات بشأن هذا الموضوع. وهذه التحدّيات كلها علاوة على التحدّيات الأصلية التي كانت في صلب إنشاء الاتحاد قبل عقد ونصف، وتخص النهوض بأوضاع المنطقة اقتصادياً وصناعياً وإيجاد قنوات لتبادل المنافع وفتح الحدود، هي التحدّيات المطروحة اليوم في أجندة الاتحاد، ويستلزم حلها في سبيل إحياء دور الاتحاد المغربي.

آمال مستقبلية

وعلى الرغم من حجم التحديات إلا أن أجواء جديدة من الحماس لتنشيط الاتحاد وبعث الروح فيه بدأت تلوح في الأفق، تترجمها الاجتماعات والتحركات الأخيرة على مستوى المسؤولين والدبلوماسيين المغاربة ، مما يدفع إلى التفاؤل بإعادة بعث الاتحاد ، وإعادة مشروعه إلى دائرة التداول السياسي والإعلامي ، بعد أن تحوّل إلى ذكريات وأصبح نسياً منسياً.

الأمل الجديد ليس مبعثه أن المشاكل السياسية بين الأنظمة المغربية قد تم تجاوزها، رغم التحسن الملحوظ في العلاقات الثنائية بين البلدان الخمس ، وخاصة على محور طرابلس انواكشوط بعد الإطاحة بنظام الرئيس الموريتاني السابق معاوية ، ولكن الأمر يبدو في جوهره استجابة لأوضاع وظروف لا يمكن إغفالها ، وتعاطياً مع ظروف خارجية لا تمكن مغالبتها، ضغوط يمكن أن نعدّها إلى حد ما من النوع الإيجابي تمت ممارستها على هذه الأنظمة ، وتستهدف تفعيل الاتحاد وتنشيط هيكله الميتة، وذلك في حد ذاته إيجابي.

ولعل القوى الاقتصادية الأجنبية هي التي تدفع اليوم نحو تعاون مغربي، فأوروبا التي فضلت في السابق المدخل الثنائي في مفاوضاتها مع دول المغرب العربي الذي لا تعدّه -اقتصادياً- كتلة واحدة ، فأبرمت اتفاقات شراكة مع كل من تونس والمغرب والجزائر في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، لكنها بدأت تدرك اليوم أن مشاكل الدول المغربية لا يمكن حلها من خلال مدخل ثنائي، فالهجرة عموماً - والسرية منها خصوصاً - باتت تشكل هاجس أوروبا التي بدأت تؤمن بحل إقليمي لهذه الظاهرة ،من خلال تنمية منطقة جنوب المتوسط بأكملها، وبدأت تضغط في ذلك الاتجاه، كما يطالب الأوروبيون المغربية المنخرطين معهم في الشراكة الأوروبية المتوسطية بتحرير التجارة فيما بينهم وعقد شراكة على نمط الشراكة مع الأوروبيين.

أما الأمريكيون فمحتاجون لتفاهم مغربي يتجاوز حل بعض المشاكل العالقة بين بعض دول الاتحاد إلى خدمة التوجهات الأمريكية نحو شمال إفريقيا ككل، وهي توجهات متعددة الرهانات والأبعاد (الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية) وبأهداف تشمل نشر قواعد عسكرية جديدة، ودمج أكبر في مشروع الشراكة الشرق أوسطية...ولعل التخوّف الذي يبدو في الأفق أن يكون تطوير الاتحاد المغربي

بشكل مضاد لتوجهات شعوب المنطقة، وخدمة لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يشكل أساس المخططات الغربية والأمريكية .. كل ذلك على حساب تطلعات الشعوب المغاربية في التنمية والتكامل والوحدة !

=====

#حرب لبنان تفضح العجز الأوروبي

الرباط / إدريس الكنبوري 1427/8/6

2006/08/30

يجمع المراقبون الأوروبيون على أن حرب لبنان كانت مرآة عاكسة للغياب الأوروبي بامتياز، مقابل حضور أمريكي لافت من خلال لعب الدور الرئيس في الواجهة كداعم قوي للعدوان الإسرائيلي على لبنان. لقد انتهت حرب لبنان بإخفاق ذريع للمشروع الأمريكي في المنطقة؛ لأن خطة "الشرق الأوسط الجديد" الذي بشرت به وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في لحظة اشتعال النيران، ظهر أنه ولد ميتاً ما أن انطفأت النيران بصدور القرار الأممي 1701؛ إذ بالنسبة لواشنطن كان العدوان الإسرائيلي على لبنان محاولة هندسية لرؤية مدى القدرة على تغيير المنطقة بعد تحييد المقاومة، ومن تم فرض إسرائيل كقوة إقليمية في المنطقة، وإرغام حركة حماس والشعب الفلسطيني على قبول كمشة الهدايا التي يمكن للإدارة الأمريكية تقديمها من غير اعتراض.

أما على الصعيد الأوروبي، فالأمر بدأ منذ الأيام الأولى للعدوان إخفاقاً ذريعاً للاتحاد الأوروبي في لعب دور متوازن يليق بحجمه وطموحاته الإستراتيجية والسياسية في العالم والمنطقة العربية. صحيح أن التحركات الأوروبية كانت حاضرة وحتى اليوم الأخير للعدوان؛ إذ إن إيطاليا احتضنت يوم 26 يوليو اجتماع روما لبحث القضية اللبنانية، وقدمت بريطانيا مشروعاً لإنهاء الأزمة بتقاهم مع واشنطن لكن هذه الأخيرة صرفت النظر عنه، وفي النهاية لعبت فرنسا دوراً معيناً بصيغة أو أخرى في التوصل إلى القرار 1701 يوم 11 أوغست الجاري، وقدمت مشروعها الخاص إلى مجلس الأمن، غير أن ذلك لم يعكس في الحقيقة الثقل الأوروبي على الساحة الدولية، وبقيت أوروبا خارج السياق طيلة أيام الحرب، وحتى في الوقت الذي بدا فيه

أن الحرب تسير نحو إسقاط الأجندة الأمريكية في المنطقة والعالم، وكان هناك ضرورة للتحرك الأوروبي لاستغلال الوضع والقبض على المناسبة، ظلت غائبة، واكتفت بانتظار القرار الأمريكي، وأكثر من ذلك، كانت وجهات نظر البلدان الأوروبية أعضاء الاتحاد الأوروبي متباينة فيما يتعلق بسبل الخروج من الأزمة، وفي تفاصيل الحل، وعلى سبيل المثال كان الموقف الفرنسي يميل إلى الحوار مع إيران، وأثار وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي أثناء لقائه بنظيره الإيراني منوشهر متقي في مقر السفارة الإيرانية في بيروت حول كون إيران "عنصر توازن" في المنطقة انتقادات واسعة وسط الحلفاء الأوروبيين، أما ألمانيا التي ظهر أن علاقاتها بواشنطن دخلت مرحلة جديدة قوامها التفاهم والتقارب بعد مجيء أنجيلا ميركل، فقد كان موقفها يميل إلى فتح حوار مع دمشق وليس مع طهران. وإلى هذا التباين الواسع في وجهات النظر برز هناك خلاف أوروبي . أوروبي حول أولوية وقف إطلاق النار على نشر القوات الدولية وما الذي ينبغي أن يسبق الآخر، كل هذا ما عرّى حقيقة أن هناك "اتحاداً" أوروبياً بالمعنى السياسي الذي يتضمن وحدة في المصالح المشتركة وتقارباً في المواقف، بمثل ما أضعف الموقف الأوروبي المشترك في مواجهة الموقف الأمريكي، وأظهرها بمظهر الاتحاد الذي لا يتكلم لغة واحدة، ولا ينطق بصوت واحد.

الانقسام الأوروبي

لقد كان الانقسام أهم ما طبع المواقف الأوروبية خلال العدوان الإسرائيلي، فالبعض كان يفضل السير خلف الخطوات الأمريكية خشية إزعاج واشنطن، أو رغبة في إيجاد مكان في القطار الأمريكي في حال ما انتهت الحرب بما يرضي إدارة جورج بوش والمحافظين الجدد، فيما كان البعض الآخر . مثل فرنسا . يرى أن الحرب مناسبة لتعديل بعض التوازنات القائمة في المنطقة، ومن تمركز اهتمامه على الحصول على موطن قدم له في منطقة تتبدل تضاريسها السياسية. وانعكس هذا الانقسام بشكل كبير في مؤتمر روما والبيان الختامي الصادر في أعقابه، والذي عكس في الواقع الرؤية الأمريكية للصراع التي أرادت من خلاله واشنطن توفير

غطاء سياسي وديبلوماسي للعدوان الإسرائيلي. لكن اجتماع وزراء الخارجية الأوروبي الذي انعقد مباشرة إثر مجزرة قانا الوحشية كشف ما هو أكثر من ذلك، فقد حصل اختلاف في المواقف بين البلدان الخمسة والعشرين بخصوص البيان الختامي والكلمات التي يجب استخدامها، وتلك التي ينبغي تجنبها؛ إذ إن المسودة الأولى من البيان التي صاغتها الرئاسة الفنلندية كانت تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار من أجل تجنب استهداف المدنيين الذي اعتبرته الوثيقة "خرقاً خطيراً" للقوانين الإنسانية، لكن هذه الصيغة أثارت حفيظة كل من بريطانيا التي لم يناقض رئيس وزرائها سياسته القاضية باتباع خطوات الرئيس الأمريكي جورج بوش، كما ظهر ذلك خلال وبعد الحرب على العراق، وألمانيا التي جاء موقفها غريباً، هي التي حرصت في السابق على عهد المستشار هرغارت شرودر على توثيق التحالف مع فرنسا، وانضفت إلى الموقفين البريطاني والألماني مواقف بولونيا والدانمارك والتشيك، فجاءت الصيغة الأخيرة للبيان الذي جرى تعميمه تدعو إلى وقف استهداف المدنيين "من الجانبين"، بما يعني المساواة بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية، وتدين حزب الله قبل أن تدين العدوان الإسرائيلي.

وعلى الرغم من ضعف البيان وانكشاف العجز الأوروبي، لم تتردد باريس في الإشادة بالبيان والقول بأنه يشكل نصراً دبلوماسياً، وكان المعول بالنسبة للمراقبين أن يبقى التحالف الفرنسي . الألماني القائم منذ معارضة الحرب على العراق عام 2003، وينزل بثقله خلف الاتحاد لاستصدار بيان يليق بوزن الاتحاد الأوروبي على المسرح الدولي، لكن التراجع الألماني لصالح الموقف الأمريكي، وتصريح المستشار الألمانية أنجيلا ميركل الذي أدانت فيه حزب الله، وأرجعت المشكلة كلها إلى خطف الجنديين الإسرائيليين، أضعف الموقف الفرنسي، لتجد باريس نفسها في النهاية في مواجهة واشنطن داخل مجلس الأمن.

لكن الانقسام الأوروبي لم يقف عند هذا الحد، فقد سارعت جميع البلدان الأعضاء إلى الإعلان عن استعدادها لإرسال وحدات عسكرية إلى لبنان في إطار القوة العسكرية الأممية في الجنوب، والمثير أن هذه الدول لم تعلن بأنها ستعمل ذلك تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، بل بشكل فردي وبدون تنسيق داخل الاتحاد، وهذا على

الرغم من وجود منسق أوروبي خاص مكلف بالسياسة الخارجية والدفاع هو الإسباني خافيير سولانا الذي قام بجولة في المنطقة، في الوقت الذي يتصرف فيه الأوروبيون، وكأنهم جزر معزولة لا بلدان متعايشة في اتحاد له أطره الداخلية الخاصة وقوانينه الناظمة.

ويمكن القول إن الأوروبيين، على الرغم من الحرص المستمر على التأكيد على وجود مصالح مشتركة، لا يزالون بعيدين عن تحقيق هذا الهدف برأي المراقبين. ويكون الجانب الأهم في الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي في عدم الحسم في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ زوال الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات القرن المنصرم ظل العديد من الدول الأوروبية يعتبر أن العلاقة التي كانت تربطه في السابق بواشنطن، خلال الحرب الباردة، لا ينبغي المساس بها، فيما استقر البعض الآخر على فكرة أن أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة يجب أن تجد طريقها الخاص من خلال الوحدة والشراكة بعيداً عن الراعي الأمريكي، وفي العام 1993 تم التوقيع على وثيقة ماستريخت التي اتفق الأعضاء الـ(25) في الاتحاد بموجبها على وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وهو المطمح الذي لا يزال لحد اليوم حبراً على ورق.

قد تبدو مرحلة التحضير للحرب على العراق عام 2003، والتحالف الفرنسي - الألماني الذي كان يريد أن يشكل قاطرة جر عربات الاتحاد المتفرقة، مرحلة طويت وانتهى الأمر، فالتحالف المشار إليه انحل بمجرد غياب المستشار الألماني جيرهارد شرودر من السلطة في برلين، وبريطانيا لا تزال تعطي على أي موقف مشترك يمكن أن يتخذه الأوروبيون، برهانها المستمر على الحليف الأمريكي، وسيناريو توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل بلدانا من أوروبا الشرقية لديها علاقات تاريخية مع واشنطن منذ زمن المواجهة مع الاتحاد السوفييتي قد يهدد بإضعاف أوروبا أكثر؛ لأن التوسع له تكاليف سياسية وإستراتيجية كبرى ربما لا تقدر بروكسيل على النهوض بها.

محمل القول إن الأزمة اللبنانية فضحت ما تبقى من النزعة الأخلاقية الأوروبية، فقد فضلت البلدان الأوروبية . حسب قول خبير فرنسي . العراق فيما بينها على مواجهة واشنطن، ذلك العديد من أعضاء الاتحاد يريدون من الآن استباق التطورات الإقليمية

والبحث عن مقعد لهم في القطار الأمريكي، والحصول على نصيبهم من مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، وذلك على حساب ما يُدعى بالسياسة العربية لأوروبا التي تُعد منطقة المتوسط شريكاً تجارياً واقتصادياً وسياسياً رئيسياً لها، وعلى حساب وزنها العالمي الذي أرادتته من خلال الوحدة الأوروبية والانفتاح على الشرق. فهي تتخوف في حال ما واجهت النفوذ الأمريكي أن تتسحب الولايات المتحدة من المؤسسات الدولية أو تجمّد تمويلها لها، وتضع الاتحاد أمام مأزقه، لكنها نظرة أقل ما يمكن القول عنها إنها تعبير عن الانتهازية، والقبول بتقاضي ثمن مقابل السير خلف الأثر الأمريكي، عوض البحث عن صوت خاص في السياسة الدولية.

=====

#الحوار بين الحضارات

د. خالد بن عبد الله القاسم 1427/7/25

2006/08/19

أولاً: الإسلام دين الحوار:

ثانياً: أهم أهداف الحوار في الإسلام:

ثالثاً: آداب الحوار:

وقبل الدخول في حوار الحضارات نمهد بتعريف الحوار والحضارات.

أما الحوار في اللغة من الحور وهو الرجوع ويتحاورون أي يتراجعون الكلام (1). وقد ورد في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم كلها تظهر الاختلاف بين المتحاورين ومحاولة إقناع بعضهم بعضاً، الأول ورد في قصة أصحاب الجنة "فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا" [الكهف:34]، والثاني فيها أيضاً "قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا" [الكهف:37]. والثالث في أول سورة المجادلة "قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا" [المجادلة:1]. ونفهم من هذه المواضع الثلاثة أن الحوار مراجعة الكلام وتداوله بين طرفين مختلفين.

ويتفق الحوار مع الجدل والمناظرة والمحااجة في كونه مراجعة الكلام وتداوله بين عدة أطراف إلا أن الجدل يأخذ طابع القوة والغلبة والخصومة وهو مأخوذ من معناه

اللغوي حيث يسمى شدة القتل جدل، والجدال من الإبل الذي قوي ومشى مع أمه(2).

ولفظة الجدل مذمومة في غالب آيات القرآن الكريم، حيث وردت في تسعة وعشرين موضعاً(3)، مثل قوله سبحانه: "مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا" [الزخرف:58]، ولم يمدح الجدل إلا إذا قيد بالحسنى وجاء ذلك في موضعين، في قوله سبحانه: "وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" [العنكبوت:46]، وقوله سبحانه وتعالى: "وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" [النحل:125].

وأما الحضارة فهي في اللغة من الحضر وهي الإقامة في المدن والقرى وهي ضد البداوة، قال القطامي:

فمن تكن الحضارة أعجبه فأبي رجال بادية ترانا(4)

وفي العصر الحديث أطلق البعض هذا المصطلح على كل نتاج مادي لأمة من الأمم من عمران ومخترعات وابتكارات وتنظيمات. وتوسع النطاق ليشمل بالإضافة على النتائج المادية القيم الدينية والثقافية(5).

وعليه فكل أمة تشترك في هذه المعاني لها حضارة تخصها، فهناك الحضارة الإسلامية، والحضارة الأوروبية الغربية المسيحية، والحضارة الأوروبية الشرقية المسيحية، والحضارة الهندية، وحضارة الشرق الأقصى(6) وغير ذلك.

أولاً: الإسلام دين الحوار:

الحوار منهج قرآني، فقد كلم الله ملائكته واستمع منهم "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ" [البقرة:30] وكذلك رسله "وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ" [المائدة:116]، وحتى مع الكافرين "قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَتْهَا كَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى" [طه:125-126]. وحتى مع إبليس "قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ" [الأعراف:12]. والقرآن مليء بمحاورات الرسل مع أقوامهم "قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ" [إبراهيم:10].

وتأمل حوار إبراهيم عليه السلام مع مدعي الربوبية "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ" [البقرة: 258].

وحوار موسى مع فرعون مدعي الألوهية والربوبية في سور عديدة في القرآن وكذلك بقية الرسل عليهم صلوات الله وسلامه حيث يحاورون أقوامهم بالحكمة لدعوتهم إلى الله وبيان الحق لهم والرد على شبهاتهم.

وهذا القرآن يحكي حوار النبي صلى الله عليه وسلم - مع امرأة "قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ" [المجادلة: 1].

وحضارتنا الإسلامية على مدى التاريخ هي حضارة الحوار فقد حاور علماء المسلمين كافة أهل الملل والنحل بالمنهج القرآني والدعوة إلى الخير (7).
ثانياً: أهم أهداف الحوار في الإسلام:

1 - الدعوة إلى الإسلام، وعبادة الله وحده لا شريك له وهذا أسمى هدف "وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ" [فصلت: 33] ومعرفة الله هي أعظم حقيقة وعبادته هي الحكمة من خلق البشر "وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ" [الذاريات: 56]، ويترتب عليها سعادة البشرية في الدنيا والآخرة "فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى" [طه: 123, 124].

ويدخل في ذلك إبراز محاسن الإسلام والرد على شبهات أعدائه وإيضاح الحقيقة العظيمة في الحكمة من خلق البشر وما يُراد منهم وما يراد بهم وما مصيرهم.

فالحوار مطلب إسلامي لكي نقوم بواجبنا تجاه الأمم الأخرى ليس لأفادة أنفسنا فحسب بل لفائدة الأمم الأخرى أيضاً لنوصل إليها الخير الذي أمرنا به.

فالأمة الإسلامية هي صاحبة الرسالة الأخيرة، وعليها واجب البلاغ، قال تعالى: "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ" [آل عمران: 110].

2- تحقيق وظيفة الإنسان في الأرض وهي الخلافة وعمارَة الأرض "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ
لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" [البقرة: 30] (8).

3- تبادل العلوم النافعة، وحل الإشكالات القائمة والتعاون على الخير "وَتَعَاوَنُوا عَلَى
الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" [المائدة: 2].

وليس من أهداف الحوار موالاتة الكفار ومودتهم من دون المؤمنين، فقد جاءت
النصوص القطعية في النهي عن ذلك، قال الله تبارك وتعالى: "لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ
الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ" [آل
عمران: 28].

كما أن الحوار لا يهدف إلى التنازل عن شيء من ثوابتنا العقدية أو الشرعية، أو
المشاركة في الدعوات المغرضة لوحدة الأديان التي تساوي الإسلام بغيره وخط الحق
بالباطل، أو مشاركة الكفار في باطلهم، وقد نهى الله نبيه عن ذلك فقال سبحانه: "قُلْ يَا
أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ
وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ [الكافرون: 1-6]، وقال أيضاً: "وَدُّوا لَوْ
تُذْهِنُ قَيْدَهُنَّ" [القلم: 9] وقال سبحانه: "وَلَوْلَا أَنْ تَبَتُّنَاكَ لَقَدْ كَرِهْتَ لِرَبِّكَ شَيْئًا
قَلِيلًا" [الإسراء: 74] كما يجب التفريق بين الكفار المحاربين الذي يجب معهم الجهاد
في سبيل الله "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمُ بِالْمَوَدَّةِ
وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ
خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمُ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ
وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ" [المتحنة: 1]، وقال سبحانه: "يَا
أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ" [التوبة:
73]، والمسالمين الذين قال الله فيهم: "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ
وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"
[المتحنة: 8].

ثالثاً: آداب الحوار:

من أهم آداب الحوار:

1- حسن القصد من الحوار: وذلك بالإخلاص لله والرغبة في طلب الحق، قال تعالى: "وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ" [البينة: 5].

2- العلم: فلا حوار بلا علم، والمحاوِر الجاهل يفسد أكثر مما يصلح، وقد ذم الله سبحانه وتعالى المجادل بغير علم "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ" [الحج: 8]، وذم أهل الكتاب لمحاجتهم بغير علم كما في قوله تعالى: "هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ [آل عمران: 65-66].

العلم عام في كافة مواضع الحوار، فيشمل العلم بالإسلام وعقيدته وحضارته والعلم بالمحاوِرِين وخلفياتهم وكافة ما يحتاج إليه في الحوار.

فالمحاوِر المسلم داع إلى الله يجب أن تكون دعوته بعلم وبصيرة كما قال سبحانه "قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي" [يوسف: 108].

فالعلم بالإسلام وحضارته وشبهات المخالفين في غاية الأهمية في حوار غير المسلمين لإقناعهم ورد شبهاتهم فضلاً عن عدم الانخداع والتأثر بها.

3- التزام القول الحسن، وتجنب منهج التحدي والإفحام، حيث أن أهم ما يتوجه إليه المحاوِر التزام الحسن في القول والمجادلة، ففي محكم التنزيل: "وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" [سورة الإسراء: 53] "وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ" [سورة النحل: 125] (9).
وعلينا أن ننأى بأنفسنا عن أسلوب الطعن والتجريح والهزاء والسخرية، وألوان الاحتقار والإثارة والاستفزاز.

4- التواضع واللين والرفق من المحاوِر وحسن الاستماع وعدم المقاطعة والعناية بما يقوله المحاوِر، فهو أدعى للوصول إلى الحقيقة واستمرار الحوار، وهذا ما علمناه القرآن، فقد أمر الله نبيه موسى وأخاه هارون عليهما السلام عند مخاطبة فرعون الذي طغى وتجبر وادعى الألوهية والربوبية، فقال سبحانه: "فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى" [طه: 44].

5- الحلم والصبر، فالمحاوِر يجب أن يكون حليماً صبوراً، فلا يغضب لأتفه سبب، فإن ذلك يؤدي إلى النفرة منه والابتعاد عنه، والغضب لا يوصل إلى إقناع الخصم وهدايته، وإنما يكون ذلك بالحلم والصبر، والحلم من صفات المؤمنين قال تعالى:

"وَالْكَافِرِينَ الْعَظِيمَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ" [آل عمران: 134].
وعندما قال رجل للنبي - صلى الله عليه وسلم - أوصني، قال: (لا تغضب) (10)
وكررها مراراً.

ومن أعلى مراتب الصبر والحلم مقابلة الإساءة بالإحسان، فإن ذلك له أثره العظيم على المحاور، وكثير من الذين اهتموا لم يهتموا لعلم المحاور واستخدامه أساليب الجدل، وإنما لأدبه وحسن خلقه واحتماله للأذى ومقابله بالإحسان، وقد نبه الله عز وجل الداعين إليه إلى ذلك الخلق الرفيع وأثره وفضل أصحابه، فقال تعالى: "وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ وَمَا يُلَقَاها إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَاها إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ" [فصلت: 33-35].

6- العدل والإنصاف؛ يجب على المحاور أن يكون منصفاً فلا يرد حقاً، بل عليه أن يبدي إعجابه بالأفكار الصحيحة والأدلة الجيدة والمعلومات الجديدة التي يوردها محاوره وهذا الإنصاف له أثره العظيم لقبول الحق، كما تضيء على المحاور روح الموضوعية.

والتعصب وعدم قبول الحق من الصفات الذميمة في كتاب الله فإن الله أمرنا بالإنصاف حتى مع الأعداء فقال: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ" [المائدة: 8]، ومن تدبر القرآن الكريم وذكره لأهل الكتاب وصفاتهم الذميمة يجد أن المولى عز وجل لم يبخسهم حقهم، بل أنصفهم غاية الإنصاف، ومن ذلك قوله تعالى: "وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِعِنطَارٍ يُؤدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا" [آل عمران: 75]، وقوله تعالى: "لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ" [آل عمران: 113]. يقول ابن القيم:

وتعر من ثوبين من يلبسهما *** يلقي الردى بمذمة وهوان

ثوب من الجهل المركب فوقه *** ثوب التعصب بئست الثوبان

وتحل بالإنصاف أفخر حلة *** زينت بها الأعطاف والكتفان (11)

ويأمر الله بمحاورة أهل الكتاب بلغة الإنصاف والعدل: "قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا" [آل عمران: 64].

والإسلام ينطلق في الحوار من التكافؤ بين البشر لا تفاضل لعرق كما حكى الله عن اليهود قولهم: "تَحْنُ أُنْبَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُهُ" [سورة المائدة: 18] أو لون كما يدعى العنصريون البيض في أوروبا، أو طبقية كما هي عند الهندوس، وإنما بصلاحهم، ولنتأمل آية قرآنية مفتحة بالمبدأ ومقررة وجود الاختلاف ومبينة أهمية التعارف وخاتمة بميزان التفضيل "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" [الحجرات: 13].

وهذا الاختلاف من آياته سبحانه "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ" [الروم: 22].

فالإسلام يقرر أن الاختلاف حقيقة إنسانية طبيعية ويتعامل معها على هذا الأساس "لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ" [المائدة: 48].

فوجود الاختلاف أمر واقع وله حكم إلهية ويجب التعايش وفق ما أمر الله من الدعوة والنصيحة (12).

وأخيراً هذه نظرتنا للحوار والاختلاف، ولكن عندما ننظر إلى الواقع ودعوات الحوار الصادرة من الغرب لنا أن نتساءل: كيف يوتي الحوار ثماره في العالم اليوم بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب وهو يصاحب الهيمنة والاستعلاء، والظلم والجور، والاحتلال ولغة السلاح.

إن التكافؤ بين المتحاورين مهم جداً ليحقق الحوار أهدافه (13).

أن الحوار لا يحقق أهدافه مع المجازر المستمرة في فلسطين والاحتلال في العراق وأفغانستان؛ بل كيف تتفق لغة الحوار ع الجدار العنصري في الأرض المحتلة على الرغم من إدانة العالم في الأمم المتحدة (باستثناء بعض دول الغرب المنحازة للصهيونية).

أي حوار ينادي به الغرب مع هذا العدوان والظلم ولغة الاستعلاء، وفرض المصطلحات واستغلال التفوق الإعلامي لتشويه الآخرين.

كيف نشق بهذا الحوار الذي يهدف إلى نمط جديد من الدبلوماسية لتكريس الظلم ومصالح تتعلق بالاقتصاد والسياسة ومواصلة الحرب والصراع والاحتلال (14). إن الغرب مطلوب منه قبل أن يتحدث عن الحوار ونشر الديمقراطية (والشرق الأوسط الكبير) إن كان يريد خيرًا بالآخرين يجب تقليص الهوة السحيقة بين البلدان الغنية والفقيرة، وعليه مساعدة البلدان على التنمية لا توريثها في الديون والفقر، وفرض الإملاءات عليها، ومساعدة البلدان التي خربتها الحروب كالصومال وأفغانستان وغيرها على إنهاء ذلك الوضع، بل أن تكف يدها عن إشعال الفتن في تلك البلدان.

بعد ذلك يُقال أننا نرفض الحوار والتسامح؛ ومن يتهمنا بذلك؟ إنه المستعلي الظالم المحتل لأرضنا والساعي لتشويه ديننا وثقافتنا، ومع ذلك فلا نزال نقول إننا مع دفاعنا عن ديننا وثقافتنا وأرضنا وأنفسنا فإننا نرى أن الحوار هو خيار مهم لتحقيق أهدافنا العليا القائمة لمصلحة البشرية.

(1) لسان العرب، ابن منظور (218/4-217).

(2) لسان العرب، ابن منظور (103/11).

(3) انظر: أصول الحوار، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1408هـ - 1987م، ص: 9. وانظر: الحوار مع أهل الكتاب، د. خالد بن عبدالله القاسم، دار المسلم، الطبعة الأولى، 1414هـ، ص: 104.

(4) لسان العرب، (196/4).

(5) انظر: الحضارة والعالم الآخر، د. عبدالله الطريقي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، 1415هـ، ص: 16-17.

(6) انظر: الحضارة، حسين موسى، عالم المعرفة، 1998م، ص: 220.

(7) انظر: موقف الإسلام من الحضارات الأخرى، د. محمد نور شان، بحث مقدم إلى ندوة الإسلام وحوار الحضارات، غير منشور، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض - السعودية، محرم 1423هـ، ص: 6.

(8) انظر: مدخل إسلامي لحوار الحضارات، لمحمد السعيد عبد المؤمن ص(11-12)، بحث مقدم لندوة الإسلام وحوار الحضارات، مكتبة الملك عبد العزيز، 1423هـ غير مطبوع.

(9) أصول الحوار وآدابه في الإسلام، صالح بن عبدالله بن حميد، ص: 13.

(10) أخرجه البخاري، ك الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (5765).

(11) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، ابن القيم، دار المعرفة، بيروت، 1345هـ، ص: 19.

(12) انظر: مجلة العرفة، العدد 101 شعبان 1424هـ، موضوع قيم الإسلام، الحوار الانفتاح على العالم، ص: (18 - 26).

(13) انظر: من أجل حوار بين الحضارات (9) روجيه جارودي دار النفائس، الطبعة الأولى 1411هـ.

(14) انظر: حوار الحضارات، محمد خاتمي (50) ضمن كلمة الرئيس الإيراني في اليونسكو (بتصرف) في فرنسا 91/10/30 دار الفكر دمشق الطبعة الأولى 1423هـ.

=====

#العدالة والتنمية" والطريق إلى السلطة

الرباط / إدريس الكنبوري 1427/5/17

2006/06/13

على بُعد عام وبضعة أشهر من الانتخابات التشريعية في المغرب تتجه جميع الأنظار إلى حزب (العدالة والتنمية) كأوفر الأحزاب حظاً في الحصول على عدد مقدر من المقاعد في البرلمان المغربي ، ومن ثم تشكيل الحكومة القادمة، كونه من ناحية الحزب الإسلامي الوحيد في البرلمان المغربي، والحزب الذي لم يتحمل أي مسؤولية حكومية منذ ظهوره عام 1996، كحاصل دمج بين حركة التوحيد والإصلاح وحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية ، الذي جمّد نشاطه السياسي منذ السبعينيات من القرن الفائت، وبقي هيكلاً فارغاً حتى دخله الإسلاميون، وغيروا اسمه إلى (العدالة والتنمية) بعد منعهم من إنشاء حزب سياسي خاص بهم.

وفيما لم تعد هناك أحزاب سياسية ذات قبول شعبي في البلاد، بعد إخفاق الاشتراكيين وأحزاب اليسار القديم في تجربة "التناوب التوافقي" الذي دشنه الملك الحسن الثاني عام 1998، وقبلهم إخفاق الأحزاب الأخرى التي تقلدت زمام الحكم طيلة العقود الماضية منذ الستينيات، فإن حزب (العدالة والتنمية) يبقى الحزب الوحيد اليوم الذي لا يمكن اتهامه، ومن تم يظل الأكثر حظوظاً في قيادة الحكومة المقبلة أو على الأقل الحصول على نصيب وافر من حقائبها الوزارية.

الاستطلاع . القنبلة

وبينما كان من المعتمد لدى الكثيرين أن الحزب قد تراجع تأثيره إثر تفجيرات الدار البيضاء في 16 مايو 2003 والحملة التي جوبه بها في الداخل، أيقظ استطلاع رأي أجراه المعهد الجمهوري الأمريكي في مارس الماضي مخاوف الأحزاب السياسية المغربية من هذا الحزب، ومن قدرته على اكتساح الانتخابات المقبلة. فقد منح الاستطلاع المشار إليه حزب (العدالة والتنمية) 47% من نسبة الأصوات في حال أُجريت الانتخابات التشريعية في القريب، فيما منح حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (طليعة التناوب التوافقي عام 1998 ومشارك في الحكومة الحالية) وحزب الاستقلال (مشارك في الحكومة) نسبة ضئيلة جداً، مما أثار حساسية بالغة في صفوف القوى السياسية الأخرى، وجعلها تندد بما أسمته التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للبلاد واستباق النتائج الانتخابية، واتهام الإدارة الأمريكية بنسج تحالف مع حزب (العدالة والتنمية). وكتبت يومية (العلم) التي هي لسان حزب الاستقلال وأقدم الصحف الوطنية في 21 مارس الماضي على صدر صفحاتها الأولى مقالاً تحت عنوان: "هل تصل نوايا السفارة الأمريكية بالرباط حد محاولة تشكيل الأغلبية والحكومة في المغرب؟"، قالت فيه: إن الاستطلاع المذكور "يتستر وراء خلفيات خطيرة جداً تهدف بالأساس إلى نسف العملية السياسية الوطنية برمتها، وإن حصر الاستطلاع على فئة معينة منتقاة بدقة كان الهدف منه التوصل إلى نتائج معينة ومرسومة سلفاً"، ووصفت الاستطلاع بأنه "استطلاع مخدوم".

كان ذلك الاستطلاع بمثابة قنبلة أُلقيت في المسرح السياسي المغربي؛ إذ لأول مرة تقوم مؤسسة أمريكية بإجراء استطلاع من هذا النوع عن الحياة السياسية بالمغرب،

ولأول مرة أيضاً تقدم فيه مؤسسة أجنبية في دولة عظمى كأمریکا شهادة مكتوبة عن تراجع نفوذ الأحزاب التاريخية في البلاد التي قامت بدور المعارضة الناجحة طيلة ثلاثين عاماً، لكنها أخفقت في أول اختبار حكومي لم يدم أكثر من خمس سنوات. وقد ألقى هذا الاستطلاع بظلاله على حزب (العدالة والتنمية) الذي رأى نفسه متورطاً في تهمة التحالف مع الإدارة الأمريكية الجمهورية، وبخاصة أن نتائج الاستطلاع نُشرت في الوقت الذي كان فيه الجدل محتدماً داخل الحزب ما بين مؤيد ومعارض للزيارة التي كانت مبرمجة لقيادة الحزب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حصلت في نهاية مايو الماضي؛ إذ رأى الكثيرون في ذلك التزامن بين الحدين استعداداً أمريكياً للتعامل مع الحزب، وترشيحه لقيادة الحكومة القادمة في المغرب، وأن الإدارة الأمريكية تريد الدخول في شراكة مع الحزب ضمن إستراتيجيتها الجديدة للتقارب مع الإسلاميين المعتدلين في العالم العربي.

لكن الاستطلاع من ناحية ثانية أخرج الكثيرين من داخل الحزب الذي عُرف في السابق بمعارضته لأي تقارب مع الولايات المتحدة، وبمعارضته لمشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، وخطة الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي التي تقودها واشنطن، ومنتدى المستقبل الذي عُقد عام 2004 بالرباط للدفع في هذا الاتجاه، ومن ثم وقفوا ضد زيارة أمين عام الحزب سعد الدين العثماني إلى واشنطن، متخوفين من أن يُفسر ذلك على أنه محاولة للتقارب مع الأمريكيين، وعلى أنه سكوت عما يحدث في العراق وأفغانستان وفلسطين.

وأمام هذا الاحتقان السياسي بادر الأمين العام للحزب إلى عقد ندوة صحفية في مايو الماضي لطمأنة الفاعلين السياسيين، وإزالة بعض الغموض الذي يكتنف العديد من مواقف الحزب، حيث وصف نتائج الاستطلاع الأمريكي الذي يرشحه للفوز الكاسح في الانتخابات بكونها "مفبركة" وتضخيماً مبالغاً فيه لقوته الانتخابية، وقال: إن نمط الاقتراع بالقائمة لا يسمح لحزبه بالحصول على الغالبية، كما دافع عن مؤسسة إمارة المؤمنين، وقال: إن المرجعية الإسلامية التي يرتبط بها حزبه لا دخل لها في برنامجه السياسي؛ لأن إمارة المؤمنين هي المخولة بالإشراف والحسم في القضايا الدينية.

تحولات سياسية

من المؤكد أن حزب (العدالة والتنمية) بات يشعر بأنه أصبح ورقة سياسية مهمة في المرحلة القادمة في البلاد، وأنه سيكون الفائز الأكبر أو بين كبار الفائزين في الانتخابات المقبلة، فيما لو أنها أُجريت في شفافية كاملة وضمن مناخ سليم. وقد قام الحزب طيلة العامين الماضيين بمحو الكثير من اللبس الذي أُحيط بخطابه السياسي بهدف تحقيق تقارب أكبر من الدوائر السياسية ودوائر القرار في البلاد، وفي العام الماضي نسج تحالفاً مع حزب "قوات المواطنة" الليبرالي الذي يرأسه عبد الرحيم الحجوجي الرئيس السابق لاتحاد المقاولين ورجال الأعمال في المغرب. وعلى الرغم من أن هذا الأخير لا يشكل أي قوة سياسية في البلاد، وأخفق في الحصول حتى على مقعد واحد في البرلمان في انتخابات 2002، إلا أنه ذو حضور ملحوظ وسط عالم المال والأعمال وعلى ارتباط بالسلطة، ومن ثم جاء تقارب حزب العدالة معه بغاية طمأنة رجال الأعمال وعالم الاقتصاد حول خياراته الاقتصادية والمالية، وتوجيه رسالة اطمئنان إلى السلطة ذات التوجه الليبرالي في السياسة والاقتصاد.

بموازاة مع ذلك، شرع الحزب في التعديل من مواقفه بشكل تدريجي، بما يُعدّ استعداداً لقبول المشاركة في الحكومة المقبلة بثمن سياسي؛ إذ قلل من لهجته في انتقاد السياسات الأمريكية، وسكت عن زيارة عمير بيريتز رئيس حزب العمل الإسرائيلي إلى الرباط. وجاءت هذه التحولات ضمن حزمة من التطورات السياسية التي شهدتها الحزب في الآونة الأخيرة، بدأت بتصويته على قانون الإرهاب عام 2003 على الرغم من رفضه من قبل جميع منظمات حقوق الإنسان المغربية والأجنبية، وتصويته على اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة، على الرغم من مخاطرها على النسيج الاقتصادي المغربي ومعارضتها من قبل المهنيين والمجتمع المدني، ودخوله في تقاهمات مع وزارة الداخلية، كان أبرزها قبوله رفض رئاسة فريقه البرلماني من قبل مصطفى الرميد الذي تعدّه الداخلية المغربية من أقطاب الجناح المتشدد داخل الحزب، ما حدا بهذا الأخير إلى تجميد نشاطه داخل الحزب لمدة عام احتجاجاً على سلوك الداخلية تجاهه، وعلى قبول قيادات الحزب توصيات باستبعاده.

الديبلوماسية الحزبية

على الصعيد الخارجي بدأ حزب (العدالة والتنمية) منذ العام الماضي دبلوماسية حزبية قوية للانفتاح على شركاء المغرب الخارجيين ونظرائه في العالم العربي والإسلامي، انطلقت بزيارة قيادة الحزب إلى تركيا للتعرف عن كثب على تجارب حزب (العدالة والتنمية) التركي في تسيير البلديات في المدن الكبرى وفي دواليب الحكومة، ثم زارت بعدها إسبانيا . الشريك التجاري الثاني للمغرب بعد فرنسا . إذ تباحثت مع المسؤولين بها بقصد تقريب وجهات النظر حول العديد من القضايا التي تُعدّ مثار خلاف بين البلدين، من جملتها قضية سبتة ومليلية المحتلتين وموضوع الصحراء والهجرة السرية والصيد البحري، وهي قضايا تهم الجانب الإسباني بشكل كبير، وتهتم كثيراً بالتعرف على مواقف الحزب المرشح للحكم في المغرب حيالها. وفي زيارته لفرنسا، القوة المستعمرة السابقة والشريك التجاري الأول للمغرب، قدم سعد الدين العثماني، أمين عام الحزب، البرنامج السياسي لحزبه وموقفه من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في المغرب، وحاول كسب تأييد المسؤولين الحكوميين والحزبيين في فرنسا لهذه الإصلاحات، مدركاً بأن جميع مشاريع الإصلاح في المغرب لا يمكن أن تمر دون أن يكون هناك تأييد فرنسي لها. أما في أمريكا فقد جرى التعريف ببرنامج الحزب أيضاً، وألقى "العثماني" محاضرة بمعهد (كارنجي)، وحصل على جائزة الديموقراطي المسلم، مما عُدَّ شهادة أمريكية باستحقاق الحزب تسيير دفة العمل الحكومي والموافقة على أن يكون الإسلاميون المعتدلون أحد أقطاب الحكومة القادمة في الرباط.

أي قوة سياسية؟

أحد أهم المعطيات التي تؤهل حزب (العدالة والتنمية) للفوز الكبير في الانتخابات المقبلة والمشاركة في الحكومة كأول تجربة يدخلها الإسلاميون في المغرب، أن الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي لم يعد يسمح للقصر بالالتكاء على الأحزاب الأخرى التي فاق عددها الأربعين حزباً سياسياً ، بسبب تركتها السابقة غير المشرفة للبلاد، وبات بحاجة إلى تجربة سياسية جديدة مع حزب لم يتورط في المشاركة الحكومية من قبل، خصوصاً وأن الملك نفسه أكد مراراً أن الانتخابات المقبلة ينبغي

أن تكون نظيفة وذات مصداقية، وأهاب بالأحزاب إلى الاقتراب أكثر من المواطنين، ووضع برامج اقتصادية واضحة وناجعة وصريحة، والابتعاد عن الابتزاز السياسي. وإذا كان الملك الراحل الحسن الثاني قد أدرك أهمية تغيير حلفائه السياسيين في نهاية التسعينيات من القرن الماضي ، فدعا معارضة أمس إلى دخول التناوب التوافقي عام 1998 لتجديد الخطاب السياسي ، وإعطاء مصداقية أكبر للعمل الحكومي واستعادة ثقة المواطن المغربي، فإن الملك الحالي محمد السادس يريد هو الآخر المراهنة على الإسلاميين المعتدلين عبر تدشين تناوب معهم، بعدما إخفاق تجربة التناوب مع الاشتراكيين التي أثارت في وقتها حماساً كبيراً، ما لبث أن خمد بعدما تأكد أنها لم تشرع في الإصلاحات الحقيقية المطلوبة

=====

لماذا الإصرار على الطائفية يا أهل لبنان؟

عبد الحق بوقلقول 1427/11/14

2006/12/05

يلاحظ على أغلب كتابات الإسلاميين في الفترة الأخيرة أنهم يجدون أنفسهم ملزمين على أن يعلنوا موقفهم بوضوح، من قضية ما يعرف إعلامياً بالمد الشيوعي خصوصاً منذ إقدام الولايات المتحدة على غزو العراق في شهر آذار/مارس 2003 حيث صحت عملية السطو هذه، إخفاق كارثي على كل المستويات بالنسبة لصناع الإستراتيجية في واشنطن إلى درجة قال عنها المدير الوطني لكل الهيئات الإستخباراتية الأمريكية جون نيغروبونتي نفسه قبل يومين فقط: أنها أكثر خطورة من الوضعية التي كانت عليها السياسة، و العسكرية الأمريكية.

طبيعي إذن أن يصاحب هذا الإخفاق، أو ينتج عنه بالأحرى، امتدادات أخرى فالفيزيائيون مثلاً، يقولون أن: 'الطبيعة تنفر من الفراغ' بمعنى أنه من غير الممكن علمياً أن يتحقق الفراغ في ظل ظروف اعتيادية، و هذا معناه أنه من الطبيعي جداً أن يلي سقوط نظام الرئيس صدام حسين، حالة تمدد آلية لأن نظام صدام على الرغم من كل عيوبه - التي لم تكن حكرًا عليه وحده- كان يمثل ثقلًا إقليمياً يلعب دور الجسم الموازن في لعبة التجاذبات الدولية.

هذه مقدمة ضرورية لا بد من الخوض فيها مسبقاً حتى يفهم المتابع أن واقع السياسة و الدبلوماسية الدولية لا يرضى بالجمود و بالتالي فإنه كان يفترض قبل سنوات من الآن، أن تفكر النخب فيما قد يعنيه خلو المنطقة من الرئيس صدام و نظام البعث الذي كان يقوده و باختصار شديد: لا بد من طرح السؤال بشكل مباشر: لماذا تخلفت النخب السياسية و الفكرية العربية؟ أو فلنكن أكثر وضوحاً و لنصفها باسمها فنقول 'السنية'، عن توقع تمدد و تقوي النظام الإيراني و استشراف مستقبل علاقاته مع حلفائه من المعارضة العراقية التي كانت شيعية في غالبيتها؟

لندع هذا الأمر جانباً و لنحاول الآن تتبع واحدة من أكثر إفرازاته الإستراتيجية وضوحاً، و هي الحالة اللبنانية و تعقيداتها التي بلغت مؤخراً نقطة ما كان ينبغي الوصول إليها لو أن الدول الإسلامية في المنطقة، تعاطت مع جوانبها و مشكلاتها بصيغ أخرى غير التريص و التنافر.

ما الذي حل بالطبقة السياسية في لبنان إذن، حتى تندفع عبر هذه الطريق الموحشة و التي قد تؤدي إلى الانفجار الطائفي بعد أن تأكد الاصطفاف المذهبي؟

لا يمكن لأي متتبع لواقع و مستجدات السياسة في لبنان عبر الشهور الأخيرة إلا أن يعترف بأن الاحتقان المرجعي قد بلغ مده و أن كل الفرقاء قد دفعوا بالوضع إلى نقطة اللارجوع خصوصاً منذ مآسي الصيف الأخير، و ما عرفته المدن، و القرى هناك من جحيم صبته من فوقها طائرات الاحتلال الصهيوني وسط صمت عربي مطبق و تواطؤ عربي مفضوح بطريقة لا نبالغ كثيراً حينما نقول أنها كانت شامته في حزب الله الذي قاد البلاد وفقاً لتعايير خصومه، إلى التهلكة. و لكن المشكلة التي طرحت نفسها بقوة بعد ذلك ملخصها أن الحزب الذي خرج متعافياً على الأقل، حتى لا نقول أكثر من ذلك، رأى أنه من حقه بعد أن فشل مخطط خصومه، أن يستحوذ وسط المشهد السياسي اللبناني على المكانة التي تليق بحجمه الشعبي و مصداقيته النضالية التي حازها رغماً عن الآخرين.

من هنا يمكننا أن نطرح التساؤل الأهم: لماذا يصر الفريقان على أن يصطبغ الخلاف بينهما بالطابع المذهبي؟ ما الفائدة التي ترجى حينما يقوم مفتي الجمهورية نفسه بإمامة صلاة الجمعة في السراي الحكومي؟ أليس في هذا السلوك الأخير

وحده، دليلاً على أنه تقرر دق إسفين الخلاف المذهبي بين السنة و الشيعة تحديداً و كيفية لا تخفى خطورتها على أحد؟ ثم، ألا يدرك سماحة المفتي أنه بهذا التصرف، يمنح الخصومة بعداً أعقد بكثير من حجمها فيجعلها ذات طابع مذهبي على الرغم من أنه كان يفترض من الشيخ قباني أن يعمل في سبيل أن يحتفظ منصبه بمكانة أرفع من كل منصب سياسي أو إداري هناك؟ هل كان بطيريك الموارنة أكثر حنكة و مراساً و هو الذي لم يجاهر بمخالفة مخالفه على الرغم من أنه لم يدخر جهداً في سبيل مساندة موافقيه؟

إنها أسئلة تطرح نفسها، و لا يمكننا من باب حسن الظن بالمسلمين هنا، أن نطعن في نيات أية جهة إلا أنه من حقنا أن نفهم السبب الذي لأجله اصطفت الحكومات الغربية و أولها، أمريكا، وراء الطاقم الوزاري الذي يقوده فؤاد السنيورة في الوقت الذي لما تجف فيه دماء قتلى القنابل الذكية التي أطلقتها طائرات الصهاينة بعد إلى درجة أن أحدهم كتب يقول: "يكفي السنيورة عاراً أن حكومته تلقت الدعم و المساندة من بوش " !!!

من غير العلمي قطعاً أن يكون موقفنا مجرد الحرص على معاكسة توجهات واشنطن و باريس و مثيلاتها و لكنه ليس في وسعنا و لا مقدورنا توظيف أدوات غيرها على أمل ألا يكون الأمريكان قد انتبهوا لهذا فصاروا يوجهوننا حيثما أرادوا فقط من خلال إعلان عكس ذلك !!!

المعلن في هذه الأزمة الحالية يفيد بأن سبب المشكلة مرده إلى المحكمة الدولية، و لكن الحقيقة غير ذلك لأن هنالك مشكلات أخرى مستترة إذ أن هنالك غضباً مستتيراً في عدد كبير من الأوساط من هذا التوزيع الطائفي و ما أفرزه من محاصصة وزارية و إدارية تفسر على أساس أنها ضرورات طائفية -نسبة إلى مقررات مؤتمر الطائف-.

على حسب الوزير غازي العريضي فإن هذه: "هي المرة الأولى على الأقل منذ اتفاق الطائف التي يشعر فيها اللبنانيون بالخوف والذعر من النزول إلى الشارع. لماذا؟ لأن حرباً نفسية مورست ضدهم من قبل أصحاب الدعوات والتهديدات باللجوء إلى الشارع لإسقاط الحكومة"

الواضح أن هناك محاولات لتعديل بعض بنود تلك الاتفاقية، علماً بأنها قد أصبحت جزءاً من القانون الدولي، حسب نصوص قرارات مجلس الأمن و آخرها القرار 1701، والذي أشار نصاً إلى هذا الاتفاق. و فضلاً عن ذلك فإنه في وسعنا أيضاً أن نلاحظ وجود تخوف من قبل حزب الله حول طبيعة مهمة قوات اليونيفيل فهي قد تصبح وفقاً لذات القرار، المليء بالألغام، بمثابة جندي يشرف على الحصار الذي يمكن أن تقوم به قوات حفظ السلام الدولية في لبنان، وصولاً إلى نزع جزئي لسلاحه الثقيل.

هنالك من يرى أيضاً أن لبنان، كنتيجة لشروط وقف إطلاق النار في آب/أغسطس الماضي، قد أصبح تحت وصاية الأمم المتحدة وكل من الولايات المتحدة وفرنسا، و بالتالي فإن سيادته باتت منقوصة و من هنا فإن القرار اللبناني لم يعد يصنع في بيروت بالضرورة و إنما أضحي ملكاً لعدد كبير من العواصم أولها واشنطن، و آخرها طهران مروراً بالرياض.

هذا يعني أن المأزق الحالي لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يكون مجرد نتيجة طبيعية لوضع داخلي مأزوم و إنما هو أيضاً نتيجة فعلية لتجاذبات دولية عديدة بمعنى أنه من قدر اللبنانيين أن يستعدوا مجدداً لخوض مواجهة جديدة داخلية بالأساس إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

قد يكون للأمريكيين دور محوري في ما يجري حالياً و هم الذين يعلنون صباح مساء، أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ما يزال مطروحاً و لا يحتاج الوضع بالتالي أن يكون الواحد منا عظيم الفطنة حتى يدرك أن لبنان قد يكون محطة 'استراحة' يحط فيها المارينز المطرودون من العراق لأن هؤلاء لن يعودوا إلى أمريكا دفعة واحدة بكل تأكيد، إلا أن هذا لا ينفي أن أنظمة المنطقة بريئة من أي تصعيد لأن المشكلة التي بدأت سياسية صارت اليوم تأخذ زياً طائفيًا.

=====

#من يدقّ طبول الحرب في واشنطن؟

الجزائر/ عبد الحق بوقلقول 1427/8/13

2006/09/06

لقد أضحى معروفاً لدى الكل أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، كانت تمهد الطريق لتوجيه ضربة ضد إيران بطريقة معدة و مدروسة إذا تواترت تقارير عديدة تفيد بأن هذه الإدارة خطت لتتفيذ هجوم عسكري جوي ضد هذا البلد، و لعل فيما كتبه الصحفي الأمريكي (سيمور هيرش) في شهر نيسان/أبريل الماضي على صفحات (النيويورك)، خير مثال على هذا.

بالإضافة إلى ما أورده هذا الأخير، هناك حالياً أدلة قوية على أن التصريحات الأخيرة التي يطلقها عدد من رموز الإدارة البيضاء، بطريقة تعني أن هؤلاء يرغبون في دخول مفاوضات حقيقية مع إيران، إنما هي فقط محاولات للتمويه على الهدف الفعلي بمعنى أنها دليل إضافي عن مبلغ الخبث: إن هؤلاء ببساطة مصممون على عدم التوصل إلى أي حل دبلوماسي لما يُسمى بأزمة إيران حتى، و إن كان السيد آنان يعتقد أنه لا يزال يملك هامش حركة و تأثير بهذه الزيارة التي تقوده إلى طهران مع كتابة هذه السطور.

بعبارة أخرى، إن هذا يعني أن الهدف الحقيقي الذي يعمل لأجله 'صقور' واشنطن، هو إزالة الحواجز الدبلوماسية التي قد تعيق الحل العسكري، ثم إن إشارات الإدارة بشأن الاستعداد للتفاوض مع إيران باتت بلا معنى تماماً؛ لأن هذه المفاوضات المزعومة، أُفترِضَتْ على شرط أن توقف إيران برنامجها لتخصيب اليورانيوم، و بالتالي فإن هذه الإدارة اشترطت مبدئياً، تعليق التخصيب، أي تحقيق مطلب يفترض أنه هدف المفاوضات من أساسها، و لا مناص من التذكير هنا بأن التخصيب في حد ذاته، حق شرعي تكفله معاهدة حظر الانتشار لإيران.

مشكلة الإدارة الأمريكية ضد إيران بكل معايير القانون الدولي ضعيفة جداً، و لا تستند على أي مرتكز 'أخلاقي'؛ لأن الدبلوماسية الأمريكية تدعي أن كل حركتها العالمية محكومة بمبدأ الأخلاق، أما أهدافها في توجيه ضربة عسكرية ضد طهران فهي مبهمة جداً، و احتمالات تحقيق أي نوع من النصر ذي معنى عملي، ضعيفة إلى درجة أن الخبراء العسكريين يعارضون بوضوح شديد، الخطط التي تُطرح حالياً في هذا الشأن؛ لأن وجهات نظر أغلب الخبراء بخصوص مثل هذه الحملة العسكرية، تؤكد أن أي عمل عسكري لن يحقق شيئاً و بالتالي، فإنه من حقنا أن

نفهم حالياً أن أهداف واشنطن من وراء كل هذا، لا تعدو أن تكون مصالح اقتصادية و جيوسياسية.

و إذا ما كانت الحال هكذا، و هي بلا شك كذلك، فما هي الأسباب التي تدفع صوب ما هو متوقع إلى درجة أن الرئيس بوش بات لا يتورع عن التصعيد، و التلويح بالقوة، بمناسبة و بغير مناسبة؟ ألا يدرك "الكاوبوي" أن المغامرة الجديدة قد تكون مأساوية مستقبلاً؟ ثم ما هي الجهات التي تدفع باتجاه هذه المواجهة؟

من الواضح أن أكثر النقاد سوف يشيرون إلى المحافظين الجدد الذين يشرفون على الإدارة الحالية بالكامل تقريباً، و هذا صحيح في بعض حيثياته، و لكنه لا يمنعنا من التساؤل أيضاً عن حقيقة تلك الجهات التي تؤيد نزعة هؤلاء المحافظين أو بعبارة أخرى: من يمثل هؤلاء و أي مصالح يحفظون؟

الواقع أنه و في أغلب الأحيان، يدّعي منظرو أيديولوجيا المحافظين الجدد، أن سياستهم الخارجية العدوانية تستند أصلاً إلى القيم الديمقراطية و الحرية، و الرغبة في نشرها في كل أنحاء العالم - هذه مسوغات لا يبدو و أن الإعلام نفسه، مستعد لقبولها-. من الواضح إذن، أن هذه قضية أكبر من مجرد نوايا طيبة؛ لأن هذه الشعارات باتت في حكم المؤكد، يافطات تستجلب في كل مرة تتطلب اللباقة وضعها لأجل إخفاء بعض المصالح "الخاصة" الحقيقية التي تختفي وراء واجهة قيم المحافظين الجدد و بلاغتهم الخطابية.

من هنا فإن القوى الدافعة و المؤيدة لنزعة المحافظين الجدد يجب أن نبحث عنها، ليس من خلال دفاعها المزعوم عن الديمقراطية، و لا حتى حرصها على 'المصالح الوطنية' الأمريكية بما أن حروب هذه الأخيرة، لم تحقق غير مزيد من المشكلات الخارجية و الداخلية على السواء. يتعين علينا أن نبحث عن تلك القوى، وسط المصالح الخاصة و الضيقة التي تتم التغطية عليها بعناية فائقة، وراء واجهة المصالح الوطنية.

الحقيقة إذن ملخصها أن هذه المصالح الخاصة، تستفيد من تزايد موارد الأعمال المربحة و عائدات الإنفاق الضخم على الحرب و الصناعات العسكرية. إنها تتضمن كلتا المصلحتين الاقتصادييتين (وهي معروفة بشكل جيد كالمجمع الصناعي

العسكري) و المصالح الجيوسياسية (المرتبطة كثيراً بالتيار المسيحي المتصهين المؤيد 'لإسرائيل الكبرى' في الشرق الأوسط، و اللوبي الإسرائيلي).

في الفترة الأخيرة، تعيش الولايات المتحدة على وقع نقاش وطني جديد يحاول كسر "التابو" المفروض على بعض المشكلات المسكوت عنها سابقاً مثل اللوبي الصهيوني و لوبي أرباب صناعة السلاح و النفط. لقد بات في حكم المؤكد الآن أن هنالك تحالفاً فعلياً بين مصالح هاتين الجهتين اللتين يمكننا أن نجمعهما معاً تحت مسمى واحد: التحالف الصهيوني الصناعي العسكري. هذا التحالف هو أكثر من أي شيء آخر، تحالف بنيوي تتزوج فيه اهتمامات الحرب مع مخططات مستقبل الشرق الأوسط، و حريّ بنا هنا أن نفصل المسألة بشكل أكثر وضوحاً.

ليس غريباً أن تلتقي مصالح المجمع الصناعي العسكري أو تجار الأسلحة و الحروب مع مصالح الراغبين في زعزعة الوضع الدولي الحرج أصلاً، بمعنى أن صنّاع الحرب و هم في ذات الوقت، المستفيدون من عائدات زيادات الطلب على السلاح، يحتاجون إلى حالة من التشنج الدولي لأجل الحفاظ على تنامٍ قارٍ في ميزانية البنتاغون و بالتالي، حصولهم على الشريحة الأكبر من كعكة الموازنة العامة الفيدرالية، و في وسع أي واحد هنا أن يلحظ مدى مبلغ السخط العام داخل الولايات المتحدة من ثقل هذه 'المصاريف' الإضافية نتيجة للحروب الأخيرة، على كاهل الدخل الوطني الخام و سطوتها على أموال دافعي الضرائب، بلا طائل تقريباً.

لنتذكر أن الوضع خلال عهد الثنائية القطبية أيام الحرب الباردة، كان يكفل لهؤلاء 'الصناعيين' جواً مكهرباً ملائماً جداً لأجل مضاعفة الثروات الخاصة لديهم؛ إذ كان يكفي وقتها تسويق 'الخطر الشيوعي القائم'، حتى لا يفكر أحد في التساؤل عن سر تلك المخصصات الضخمة للتسلح، أما و لقد صار العالم في مأمن من الستالينية، فإن الأثرياء صاروا مجبرين على التفكير في 'إيجاد' بعبع جديد كفيل بإدامة الحالة و تقويت حلم الانتعاش من ميزانية البنتاغون على دعاة ذلك. كان الأمر إذن يتطلب إيجاد مصادر جديدة للخطر على المصالح الأمريكية لأجل تسويق الحروب الأحادية و ميزانياتها، و لقد حُصرت قوائم هذه المصادر مباشرة عُقب انهيار الغول الشرقي،

فظهرت مفردات على مسرح السياسة العالمية على شاكلة: الدول المارقة، محور الشر، الإرهاب العالمي، الأصولية الإسلامية و أعداء الديمقراطية وهلم جرأً. و مثلما هي تخوفات المستفيدين من صناعة السلاح و تسويق الحروب، من أن السلام العالمي يهدد مصالحهم، يدرك المسيحيون المتصهينون من أنصار إسرائيل الكبرى أن السلام بين الكيان الغاصب و جيرانه العرب، يمثل خطراً حقيقياً على أهدافهم التي يسعون إلى تنفيذها وفقاً لتعاليم كتبهم المقدسة: السيطرة على أرض الميعاد، أما سبب الخوف فمرده إلى أن السلام سوف يعني الالتزام بمقررات الأمم المتحدة، و عودة الكيان إلى حدود ما قبل 1967، أو بعبارة أخرى: الانسحاب من الضفة الغربية و قطاع غزة، و لا نتحدث هنا عن باقي الأراضي المحتلة؛ لأنها باتت بفضل، حنكة و عظمة قواد عالمنا الإسلامي، أرضاً إسرائيلية و واقعا لا ينكره إلا من به جنّة.

و في سبيل تحقيق مطلب التوسع، لا يتورع المسيحيون الصهاينة في التعبير عن تخوفهم من السلام عبر الدخول في حوار حقيقي مع الفلسطينيين، و بالتالي فهم يركزون على تجاهل الفلسطينيين و حتى، الاستهزاء بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بهم، و جهودهم كلها تنصب حول تخريب مفاوضات السلام. و مثلما هي الحال، يعتقد هؤلاء المؤيدون أن الحرب و تشنج العلاقات هي فرص لا ينبغي تفويتها بما أنها تمنح أجواء مؤاتية تسمح بطرد الفلسطينيين وصولاً إلى تغيير الملامح الإقليمية و من ثمة: توسع إسرائيل و إعطاؤها دور 'قطب الرحي' وسط الشرق الأوسط الكبير، ثم الجديد.

يمثل التحالف الصهيوني الصناعي العسكري، من طرف عصابة المحافظين الجدد المحيطة بالرئيس بوش أما الإطار المؤسساتاتي للتحالف، فهو يتكون من شبكة من مراكز (الثينك تانكس) الوثيقة الارتباط التي تأسست، و يتم تمويلها أصلاً، من طرف لوبي السلاح و اللوبي الإسرائيلي، و من أهم هذه المراكز التي يمكننا الاستشهاد بها على سبيل المثال: معهد المؤسسة الأمريكية (AEI)، مركز السياسة الأمنية (CSP)، معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط (MEMRI)، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP)، منتدى الشرق الأوسط (MEF)، المعهد القومي

للسياسة العامة (NIPP) و لا يجدر بنا أن ننسى أيضاً، المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA).

هذه المراكز التي هي -واقعاً- مراكز لتبرير الحروب و تضخيم النفقات العسكرية، يسيرها بشكل رئيس، رموز المحافظين الجدد من التحالف الصهيوني الصناعي العسكري، و لم يعد اليوم سراً، على أن خطط السياسة الخارجية للإدارة الحالية، يتم تحريرها و صياغتها من قبل هذه المراكز.

ففي مركز السياسة الأمنية (CSP)، يتفاخر المنتسبون هناك بأن ما لا يقل عن (220) عضواً في المجلس الاستشاري عندهم، هم في ذات الوقت، مقربون من الإدارة البوشية علاوة على أن سدس موارد المركز تأتي مباشرة من مؤسسات الدفاع. و من أهم الأسماء التي يمكن مصادفتها هناك: (دوغلاس فيث) الذي خدم لمدة تجاوزت الأربع سنوات، وكيلاً للسياسة في وزارة الدفاع. و هنالك أيضاً، المراقب المالي في البنتاغون، (دوف زاخيم) إلى جانب ذائع الصيت، المسمى (ريتشارد بيرل)، الذي شغل منصب قيادة مجلس سياسة الدفاع سابقاً، و الصديق القديم لوزير الدفاع: دونالد رامسفيلد.

سوف يطول بنا الحديث هنا؛ لأن الأمثلة كثيرة، و لكن واجب الاختصار لا يمنعنا من أن نشير إلى أكثر هذه المراكز ارتباطاً بالكيان الغاصب إلى درجة أنه يمكننا أن نقول عنه إن المقر الحقيقي لسفارة تل أبيب في واشنطن؛ هو المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA).

بقي فقط أن نشير هنا، إلى أنه لا ينبغي الخلط بين اللوبي الصهيوني و بين لوبي السلاح في أمريكا؛ لأن الحقيقة تفرض علينا أن نقول إنه و على الرغم من أن العلاقة بينهما هي في أكثر مراحلها وثوقاً و التصاقاً، إلا أنها من ناحية أخرى، أيضاً تعرف في هذه الأيام بالذات، مشكلات خطيرة خصوصاً بعد العدوان الأخير على لبنان، و ما جره ذلك من نتائج كارثية على الداخل الصهيوني خاصة و العلاقات بين واشنطن وتل أبيب من ناحية أخرى أيضاً، و لقد صارت المنتديات العلمية هناك، تتشجع على الخوض في موضوع الترابط بين العاصمتين إلى هذا المستوى غير المسبوق في تاريخ العلاقات الدولية.

صحيح أن العلاقة القائمة هي علاقة مصالح و منافع متبادلة إلا أنها للدقة، ليست انصهاراً كلياً بمعنى أن هذا التناغم الكبير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مع سياسات تل أبيب، مرده إلى التقاء المصالح بين هذه الأخيرة و بين صناعات القرار الفعليين هناك وراء الأطلسي. و إذا كان في هذا القدر ما هو كافٍ لأن تتحرك كل المقدرات الأمريكية في الاتجاه المعاكس لمصالح باقي دول المنطقة، إلا أنه في وسعنا أن نقول: إن هذا ليس قدراً محتوماً؛ لأنه في مقدورنا نحن العرب أيضاً أن نتحرك، و نضغط لنحقق على الأقل، بعض التوازن خصوصاً، و أن حرب لبنان، دائماً، أثبتت للأمريكيين قبل الصهاينة، أن الحراك السياسي في الشرق الأوسط حقيقة فعلية، و معطى واقعياً لا يمكن التغاضي عنه، فهلا أدركنا المطلوب منا فعله

=====

#لملاحقة النفوذ الأمريكي والصيني

زيارة ساركوزي الجزائر.. مصالح فرنسا أولاً

الجزائر: فاروق أبو سراج الذهب

بوتلفيقة مع ساركوزي

فرنسا التي اغتازت كثيراً لما وصفته ب"الزحف" الأمريكي والصيني باتجاه منطقة شمال إفريقيا، وفي الجزائر بالذات، سارعت في عهد ساركوزي إلى طرح مشروع "الاتحاد المتوسطي" لتعيد انتشارها والبحث عن منافذ جديدة لها في الضفة الجنوبية للمتوسط، بعدما استحوذت ألمانيا على كل الطرق المؤدية إلى دول أوروبا الشرقية، وبسطة الولايات المتحدة الأمريكية قبضتها على دول الساحل الإفريقي، في إطار مبادرة حلفها ضد الإرهاب.

لكن فرنسا ساركوزي، التي لا تريد ترك المجال أمام واشنطن وبكين، وتبحث عن عملاء لمشروعها الجديد القديم "الاتحاد المتوسطي"، لم تحمل في حقيبتها أي مشاريع جادة للمنطقة، بقدر ما تبحث عن تحويل الجزائر إلى سوقها التجاري الأول، وليس الاقتصادي، بصفة دائمة.

وتسعى للقفز على الماضي الأليم، من خلال تفضيل رؤية المستقبل فقط، عبر ضمان تدفق النفط وتحويل دول الضفة الجنوبية إلى شرطي، لمنع تدفق المهاجرين

نحو أوروبا، وإشراكها مالياً في تنظيف بحيرة المتوسط من النفايات التي تنتفها مصانع أوروبا... وهي الركائز التي يعتمد عليها ساركوزي في بناء الاتحاد المتوسطي. لقد نجح ساركوزي بمشروعه الجديد في دق آخر مسمار في نعش "معاهدة الصداقة الجزائرية الفرنسية"، التي طويت بصفة نهائية، والتي أثارته معارضة قوية في الجزائر من خلال "قانون 24 فبراير" الذي مجد استعمار فرنسا للجزائر، ووقفز على مطلب الاعتذار الذي كانت تريده منه الجزائر.

فجاء ساركوزي ليؤكد عدم تقديم اعتذاره عن الماضي الاستعماري بذريعة؛ "أنني لا أريد أن أتسبب في جرح مشاعر الفرنسيين"، ومن يقرأ هذه الجملة يخيل إليه أن الجزائر هي التي احتلت فرنسا! في حين تأجل البحث في ملف التعاون النووي حتى عودة ساركوزي إلى الجزائر في نوفمبر القادم، وكهدية للجزائر وقّع الرئيسان على اتفاق إنشاء جامعة جزائرية فرنسية.

الشرطي الجنوبي

وتأتي الزيارة في إطار السعي الأوروبي، وخاصة الفرنسي لضبط عقارب ساعة منطقة غرب المتوسط على مقاس احتياجاتهم وانشغالاتهم، والبحث عن الكيفية المناسبة لجعل دول الجنوب، ومنها الجزائر، تلعب دور الشرطي؛ من أجل تأمين جنوب أوروبا، وبقدر ما ستكون عليه استجابة أهل الجنوب المتوسطي، ستأتي مكافأة باريس.

وإن كان ملف الهجرة هو القنبلة القادمة، لما له من ارتباطات مع التهريب، وربما بعض مظاهر الإجرام، فإن باريس وأوروبا عموماً لم تقدموا الحلول العملية لإقامة تعاون فعلي، وقرار باريس طرد حوالي 350 ألف مهاجر إلى الجزائر، يدخل فيما يمكن تسميته "النمط أو الأسلوب الذي تريده فرنسا في محاربة الهجرة السرية"، بدعم دول الجنوب مالياً، وطرد المهاجرين من أراضيها.

صراع فرنسي أمريكي صيني

ويتساءل المراقبون عن مستقبل العلاقة بين فرنسا ودول المغرب العربي في مقابل دخول كل من واشنطن وبكين على الخط، وعلى أي وتر تضرب القيادة الفرنسية

عندما تقترح مشروع الاتحاد المتوسطي، في ظل وجود مشروع الشرق الأوسط الكبير، وقبله "اتفاقية برشلونة" و"مشروع المتوسطية".

وعندما زار ساركوزي منطقة المغرب العربي، كان على رأس أجندته مشروع مهم وهو "الاتحاد المتوسطي". وبين "الاتحاد المغاربي" و"الاتحاد المتوسطي" يقف ملف الصحراء الغربية على مسافة واحدة من كلا المشروعين.

فماذا يعني أن توجل المغرب دبلوماسياً زيارة الرئيس الفرنسي إليها؟ وما مستقبل مسار التسوية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؟

صعود الرئيس الجديد ساركوزي في فرنسا وما يحمله من رؤية لجمع دول شمال إفريقيا، تحت مظلة "اتحاد متوسطي" يقوى تدريجياً بهيمنة اليمين على المجلس النيابي الفرنسي، ويلقي على طاولة النزاع الصحراوي معطى جديداً، يتمثل في تسريع آلية التفاوض، ضمن الفضاء المتوسطي للتقريب بين الرؤى المتباينة.

صك على بياض

ولم تكتف الجزائر بإعطاء موافقتها على مشروع الاتحاد المتوسطي المقترح من قبل الرئيس الفرنسي، بل كشف نيكولا ساركوزي أن "الرئيس بوتفليقة أصبح مدافعاً شرساً عن هذا المشروع ومعه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي"، وهو ما يعني أن ساركوزي، قد أخذ "صكاً على بياض"، حتى قبل أن تتضح جلياً معالم مبادرته؛ حيث أعلن نيكولا ساركوزي في ختام زيارته لتونس أنه تلقى الضوء الأخضر من الرئيس بوتفليقة؛ بشأن انضمام الجزائر إلى مبادرة "الاتحاد المتوسطي".. هذا الإعلان الذي قدمه ساركوزي بمثابة انتصار كبير للدبلوماسية الفرنسية في العهد الجديد، في وقت التزمت فيه السلطات الجزائرية الصمت، ولم تبد أي موقف بخصوص المشروع المطروح من طرف ساركوزي، في أعقاب زيارته القصيرة إلى الجزائر.

ومن شأن الموقف الجزائري الداعم لمشروع الاتحاد المتوسطي أن يسهل الطريق أمام ساركوزي في شرحه للمبادرة لبقية الدول الأخرى، ويجعله يربح الكثير من الوقت مع الشركاء الآخرين الذين سيزورهم رئيس دبلوماسيتها "برنار كوشنار" لعرض مشروع ساركوزي الذي وعد بعقد قمة للرؤساء المنخرطين في المبادرة في النصف الأول من

عام 2008م.

ويكون نجاح ساركوزي في الحصول "نعم" الجزائرية، وراء تأجيل كل المباحثات المتعلقة بالتأشيرات، الغاز، الذاكرة والشراكة الاقتصادية إلى موعد جديد آخر لزيارة دولة تدوم ثلاثة أيام يقوم بها للجزائر في شهر نوفمبر، ووصفت جريدة "لوموند" هذه الزيارة بأنها "أسعدت كثيراً المسؤولين الجزائريين" النتيجة الملموسة الوحيدة في زيارة ساركوزي المغربية..

مستقبل مشروعات الطاقة: ويتوقع الخبراء أن يحظى موضوع التعاون الفرنسي الجزائري في مجال إنتاج ونقل الغاز وتزويد السوق الفرنسي بالغاز، أن يحظى بحيز واسع على أجندة الطرفين، إلى جانب موضوع الاتحاد المتوسطي، إحدى أوراق الرئيس الفرنسي الانتخابية.

ويطرح الشارع الجزائري العديد من التساؤلات حول الخلفية التي تحكم مثل هذه الأجندة؟ وما ستقدمه الجزائر من رؤى لفرنسا في ضوء الخلاف الذي نشب بين الجزائر وإسبانيا المنافس الشرس لفرنسا على سوق الطاقة في المتوسط؟ يرى الخبير الاقتصادي الجزائري بشير مصطفى أن دراسة التركيبة السكانية المتوقعة في دول الاتحاد الأوروبي للعام 2030م تؤكد ملامح أزمة حقيقية، ستمس وقود التدفئة لملايين السكان في أوروبا..

وتشير الأرقام إلى أن دول الاتحاد الأوروبي ستشهد انخفاضاً في الإنتاج المحلي من الغاز، يقدر بنحو 30% (من 239 مليار متر مكعب حالياً إلى 173 مليار متر مكعب)، في الوقت الذي يزيد فيه الطلب على الغاز بنسبة 24% (من 537 مليار متر مكعب حالياً إلى 666 مليار متر مكعب العام 2030م)، معنى ذلك بلغة الحساب الاقتصادي تفاقم تبعية الاتحاد الأوروبي للخارج بنسبة تقدر بحوالي 23% (من 57% حالياً إلى 80% العام 2030م).

وللحفاظ على الوضعية الحالية تفكر دول الاتحاد الأوروبي في تأمين إمدادات الوقود عن طريق الاستحواذ على حصة جديدة من سوق الطاقة في العالم لا تقل عن 23% من حصتها الحالية.

وعلى هذه الخلفية اتخذت إسبانيا موقفاً من مشروع "ميد غاز" الجزائري الإسباني، وهو موقف متبدل لكنه متكيف مع معطيات جديدة برزت إلى السطح. فالإسبان

حسموا أمرهم عن طريق اللجنة الوطنية للطاقة الإسبانية، وهم مستعدون للتضحية بالمشروع كله أمام البدائل التي مازال يصنعها الحراك الدولي في مجال الطاقة، ولاسيما دخول روسيا على خط مضاعفة تصدير الغاز إلى أوروبا.

والملاحظ على الطرفين الإسباني والفرنسي، أن الأول يفضل الحل التقني الذي تضعه اللجنة الوطنية للطاقة في إسبانيا بعيداً عن الموقف الدبلوماسي، بينما تفضل فرنسا الحل التفاوضي على أعلى مستوى سياسي.. فهل تستمر الجزائر في محاولة كسر جمود الموقف الإسباني؟ أم أنها ستستثمر زيارة الرئيس الفرنسي لتقنع الشركة الفرنسية "غاز دي فرانس" بشراء حصة الطرف الإسباني؟

في كل الأحوال نشهد حالياً تحولاً في خريطة الطاقة الجزائرية من بلد مصدر للنفط، إلى مصدر للغاز مع ما يحمله ذلك من دلالات. ومعنى ذلك أن يستمر البلد كساحة صراع بين عملاء الجزائر القيايين على ما تبقى من احتياطي للغاز، وكل طرف يرغب في حصة أكبر لمدى أبعد من دول تشير جميع الدراسات إلى أن احتياطياتها من الطاقة لن تستمر لأكثر من نصف قرن آخر.

=====

#الطابور الخامس!

التطورات المثيرة والخطيرة التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة خاصة ما يجري على الساحة الفلسطينية تؤكد أن الطابور الخامس الذي تعاني منه الأمة أصبح مرضاً مزمناً يهددها في عقيدتها ودينها واستقلالها، بل ومستقبلها. ومع كل أزمة كبرى نتعرض لها بتنا نجد دوراً خبيثاً يلعبه هذا التيار لتأجيج الأزمات وصناعة الفوضى، ودفع الأمور نحو ما يريده أعداء الأمة.

إن منظومة هذا الطابور الخامس مركبة ومتنوعة في أدوارها ومخططاتها التي تعبت في السياسة والاقتصاد وفي الفكر والثقافة والتعليم، وهي إن بدت متباعدة إلا أنها تخدم على أجندة واحدة في تناغم وتنسيق.. أجندة المشروع الغربي الصهيوني المعادي للمشروع الإسلامي ولهويتنا وحضارتنا بل وديننا وعقيدتنا.

وبنظرة فاحصة وشاملة لخريطة الأوضاع في المنطقة نجد آثاراً لسموم هذا الطابور، فعلى صعيد الصراع العربي الصهيوني لم يعد خافياً أن تيار التطبيع والصلح مع

العدو الصهيوني الذي تمثله بعض الحكومات ويضم مجموعات من الساسة والمنقذين والاقتصاديين ذوي الصلات مع العدو الصهيوني هذا التيار يعمل منذ مبادرة السادات للقدس عام 1977م، على جر الأمة نحو الصلح مع العدو، وتقديم التنازلات لتلو التنازلات، كما يقود حملة ضد تيار المقاومة المشروعة التي يقرها القانون الدولي.

ومنذ ظهر هذا التيار على السطح، فإن رصيد إنجازته لصالح القضية الفلسطينية معدوم بينما رصيد خدماته للمشروع الصهيوني متزايد، على حساب حقوق الشعب العادلة، وما كشفته الأحداث الأخيرة في غزة يؤكد أن التيار الخياني المتصهين داخل حركة فتح التي تضم تياراً شريفاً واسعاً يمثل رأس الرمح لتيار التطبيع والانبطاح والهرولة.

إن هذا "الطابور الخامس" يلقي دعماً مالياً ورعاية سياسية من الغرب في كل المجالات. ومن يراجع الأوضاع في مناطق عديدة من العالم الإسلامي، يكتشف بسهولة قيادات هذا التيار الذين يقومون بأدوار متشابهة في بلادهم. والمثال الأوضح أمام العالم.. "قرضاي" في أفغانستان، والحكومات العراقية المؤيدة للاحتلال في العراق، والأنظمة الموالية التابعة للمشروع الغربي في العديد من البلاد الإسلامية التي تعمل لخدمة الأجندة الغربية الأمريكية في مجالات التعليم والاقتصاد والسياسة، ونشير في هذا الصدد إلى الحرب الشعواء التي شنتها الولايات المتحدة والغرب عموماً بعد أحداث سبتمبر 2001م لتجفيف منابع التعليم الإسلامي وتصفية مناهج التعليم بصفة عامة من كل ما يبين حقيقة اليهود والصهاينة.

كما نشير في نفس الوقت إلى مشروع "الجسور الثقافية" الذي تبناه الكونجرس الأمريكي في 10-5-2002م بميزانية 75 مليون دولار وهو مخصص وفق مقدمي المشروع من أعضاء الكونجرس، لتعزيز قدرة الولايات المتحدة على غريبله ومراقبة الطلبة الأجانب.. وصياغة مواقفهم من أمريكا، وتعليمهم القيم الأمريكية، لأنهم قادة الغد في العالم الإسلامي، وفق نص المشروع.

كما نشير إلى مشروع "إصلاح التعليم في الشرق الأوسط" الذي تشرف عليه إليزابيث تشيني والصادر من الكونجرس في 19-4-2005م ويهدف وفق الرؤية الأمريكية إلى "القضاء على انجذاب الشباب إلى التطرف"!!..

تلك نماذج من المشاريع الجاهزة في مجال التعليم التي تصدر إلينا ويقوم على رعايتها والترويج لها وتنفيذها، الطابور الخامس بهدف اقتلاع الأجيال من عقيدتها وتذويب هويتها وإحاقها بالثقافة والفكر الغربي.

إن هذا الطابور الخطير بات منتشراً في كل مفاصل المجتمعات العربية الإسلامية تحت مسميات عديدة وشعارات براقة كاذبة. وقد استطاع بفضل الدعم الغربي والأمريكي بصفة خاصة اختراق مؤسسات المجتمع المدني، وقد أشار مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته الولايات المتحدة قبل سنوات إلى أهمية الطابور الخامس بين هذه المنظمات بالقول: "إن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات فاعلة للمجتمع المدني ولا بد من زيادة التمويل المباشر لها ورفع كفاءتها"... ونشير في هذا الصدد إلى أن هذا النوع من منظمات المجتمع المدني المدعومة أمريكياً هو الذي قاد ما يسمى بالثورة البرتغالية في أوكرانيا، وأسقط النظام وجاء بحكومة موالية للولايات المتحدة... وما أكثر هذا النوع من المنظمات في منطقتنا العربية.

وهكذا تتجلى خطورة هذا الطابور وخطورة الدور الذي يقوم به والمخططات التي يعمل للتخديم عليها، وكلها تصب في صالح المشروع الغربي الصهيوني الاستعماري، لكن صحوة الشعوب وفي القلب منها التيار الإسلامي بمشروعه الكبير تقاوم هذا الطابور مقاومة شريفة..

ويوماً بعد يوم يزداد إدراك الشعوب لحقيقة هذا الطابور ويزداد التقافها حول التيار الإسلامي والوطني لمقاومة هذا الطابور. وإنها لمنتصرة بإذن الله

=====

#كسر شوكة الإسلام هدفهم ..

الأسرة المسلمة في فخ العولمة

القاهرة: هناء محمد

العولمة.. النظام العالمي الجديد.. القرية الكونية.. الشرق الأوسط الكبير.. مصطلحات مختلفة، اتفقت على هدف مشترك.. وهو كسر شوكة الإسلام، وهدم نظام الأسرة التي يتفرد هذا الدين العظيم برؤية عبقرية لها عجز الغرب، رغم عراقه حضارته، عن تطبيقها. وتقع المرأة في مركز دائرة الأسرة لتصبح المستهدفة الأولى بمخططات تحاك بليل لسلخها عن هويتها العقيدية، وتطويعها ثقافيًا لمقتضيات العولمة.

ورغم أن مصطلح العولمة قد شاع على الساحة الثقافية في العقدين الأخيرين، فإن تأسيسه الفعلي بدأ منذ عام 1965م في اجتماع المجمع المسكوني الثاني الذي نص على توحيد الكنائس تحت كاثوليكية روما لجمع صفها في مواجهة الإسلام واقتلعه في عقد التسعينيات.

وفي عام 1978م انعقد المؤتمر المسكوني الثاني في كلورادو، ونوقش فيه أربعون بحثًا حول منافذ التسلل لتصير المسلمين، وكانت المرأة والأسرة المسلمتان في مقدمة هذه المنافذ؛ استغلالاً لجهل بعض النساء بدينهن، وعدم حصولهن على حقوقهن كاملة، كما منحها لهن الإسلام، فضلاً عن سوء فهم بعض الرجال والمجتمعات لموقف الإسلام من المرأة، ومن ثم معاملتها بدونية، فكانت هذه الظروف مناخاً مهيئاً لتغلغل الفكر العلماني في نسيج الأسرة المسلمة، عبر عدة آليات يخدم بعضها بعضاً هي:

1 التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية النسائية لتكون أداة لتمرير مخططات العولمة.
2 الضغوط الاقتصادية لتفعيل وتنفيذ توصيات الاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة، ومقررات مؤتمرات الأمم المتحدة التي تروج للشذوذ وأشكال من العلاقات المثلية التي تطلق عليها زوراً "أسرة"، كما تطالب برفع سن الزواج في مقابل خفض سن الممارسة الجنسية .

3 تسليع المرأة واستخدامها كوسيلة تسويقية، والتركيز عليها كأنتى في أغاني العرى الفاضحة.

ويلاحظ أن الآيتين الثانية والثالثة مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، فمن خلال تشديد وثائق مؤتمرات المرأة على إلغاء التحفظات الدينية أو القيمية، ووصفها للدين بأنه مجرد

نسق تراشي نابع من تقاليد المرأة الفقيرة، وكذلك النظر إلى الزوجية والأمومة على اعتبار أنهما من أسباب قهر المرأة، وإلى العمل المنزلي كجهد غير مريح، من خلال هذا كله وغيره وصل إلى المرأة مفهوم مغلوطة عن الحرية، يجعلها تقبل التسليم، بل وتسعى إليه.

ليس هذا فحسب، بل إن بعض نساء المسلمين تحولن إلى أبواق لترويج مخططات العولمة، وبرامج الأمم المتحدة، واستراتيجيات تحرير المرأة عبر التناول على ثوابت الدين، والمطالبة بإلغاء بعضها مثل: نظام الإرث، وشهادة المرأة والعدة، وقد شهد مؤتمر "مائة عام على تحرير المرأة" الذي عقد في القاهرة عام 2000م مواجهات ساخنة بين العلمانيات والإسلاميات، بعد أن جاهرت بعض العلمانيات بهذه الأفكار، ووصفن الدين بأنه "عائق أمام تحرر المرأة وتحقيقها لذاتها!"

المرأة المسلمة بين تشدد والانحلال

والواقع أن التطرف العلماني في النظر إلى قضية المرأة والأسرة هو وجه واحد من نظرتين تتمزق المرأة المسلمة بينهما. والتطرف الثاني هو النظرة الضيقة المتشددة للمرأة، واعتبارها تابعة للرجل مجردة من الحقوق لا تتمتع بشرف المشاركة في تنمية وإصلاح مجتمعتها، ولعل أوضح صورة لهذه النظرة مقولة: إن المرأة لا تخرج إلا ثلاث مرات طوال حياتها: من رحم أمها، وإلى بيت زوجها، ثم إلى القبر.

وبين هذين النظرتين تقع نظرة الإسلام الوسطية المعتدلة، التي تجمع بين احترام خصوصية المرأة كأنثى، والاحتراف بها كإنسان في الوقت نفسه، تلك النظرة التي تسعى العولمة إلى تغييبها، والتعظيم عليها، وإحلال نظرة منفلتة متحررة من كل الضوابط مكانها.

انعكاسات العولمة على الأسرة المسلمة

يكشف التأمل الدقيق لأوضاع معظم الأسر المسلمة اليوم عن فجوة عميقة بين الصورة التي يرتضيها الإسلام لها، وواقعها الحالي، وذلك بسبب تسرب قيم العولمة إلى صميم الأسرة، لتصبح أهم ملامحها:

1 التفتك: فقد صار التماسك والترابط في كثير من أسرنا أثرًا بعد عين

2 النفعية: فلم تعد مصلحة الأسرة ككيان واحد تهم أفرادها، بل أصبح كل منهم أسير مصلحته الذاتية.

3 شيوع العقوق: فالبر والولاء للأبوين لم يعد قيمة متجذرة في نفوس الأبناء، الذين تحولت نظرتهم لآبائهم من التقدير إلى الاستهزاء، وصاروا يعتبرونهم متخلفي التفكير.

4 اختلال معايير الأبوة والأمومة: فكثير من الآباء يختزلون دورهم في الإنفاق متخليين عن مسؤولياتهم التربوية، وأدوارهم المعنوية في حياة أبنائهم، أما الأمهات فصرن يعتبرن أمومتهم عبئاً وتضحية غير مبررة، وأن أعمارهن التي أنفقتها داخل أسرهن ضاعت سدى.

5 تفسخ علاقات الجوار: فكم من أسر تتجاوز في السكن ولا يعرف بعضها بعضاً، وقد يلتقون قدرًا في المصاعد أو أثناء صعود السلم، فلا يتبادلون حتى التحية، ولم يعد الجار يتفقد أحوال جاره، ويتحرى احتياجاته، بل صارت كل أسرة جزيرة معزولة عن غيرها.

6 انهيار قيمة الكبير: فالمسن الذي كان شيخ الأسرة وحكيمها ورأسها، صار ينظر إليه على أنه عبء وتراث يجب أن ينزوي في ركن؛ لكيلا يعطل مشاريع باقي أفراد الأسرة، ودخلت بيوت المسنين ضمن ثقافة المجتمع، بعد أن كان ينظر إليها كعار وشيء مشين. وتراجعت صورة الأسرة الممتدة التي يمثل الجد أو الجدة عمودها، كما انتشرت ظاهرة مسني الشوارع الذين لا يجدون مأوى، أو الذين يعملون في مهن شاقة رغم شيخوختهم.

7 انتشار الجريمة الأسرية: فقتل الآباء للأبناء والأبناء لأمهاتهم وآبائهم، والأزواج للزوجات والعكس، وزنا المحارم وغيرها من الجرائم التي تقع في نطاق الأسرة الواحدة أصبحت عناوين شبه ثابتة في صفحات الحوادث.

8 صعود ثقافة الثراء بلا جهد: فمسابقات الهاتف السطحية، وشهادة المليون، وكوبونات السلع الغذائية وغيرها تكريس للخمول والوهن، والتقاعس والقعود، ولقيمة تحقيق الثراء بلا أدنى جهد، وانتظار الفرص دون السعي إليها، وكلها مفاهيم صدرتها لنا العولمة المرتكزة على تقديس المادية والفردية والانتهازية والكسب السريع.

9 غياب المفهوم الحقيقي للحرية: فبينما يطرح الإسلام قيمة الحرية الملتزمة بضوابط الشرع في إطار قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" أفرزت العولمة فهماً فوضوياً للحرية التي تجاوزت المسلك الشخصي إلى السلوك الجنسي، فبدأ الإعلام يروج لفكرة الملكية الخاصة للجسد، وعدم ارتباط عذرية الفتاة بالبركة. وبدأت بعض الأفلام تقدم شخصية المثلى أو الشاذ، وتدافع عن اختياره.

10 النظر إلى الالتزام الديني كقيود: فكثير من الآباء والأمهات أصبحوا يعتبرون اتجاه أبنائهم نحو التدين قتلاً لفرصهم في العمل والحياة، وساعد على ذلك ما تلاقيه المحجبات من صعوبات في الحصول على وظائف، فضلاً عن الاضطهاد والملاحقة الأمنية لأبناء الحركات الإسلامية، مما جعل الدين يتحول إلى مجرد طقوس تعبدية لا انعكاس لها على سلوك الفرد وأخلاقه، وهذا هو صلب أهداف العولمة، تحيية الدين عن الحياة، وفصله عن تفاعلات الحياة اليومية وحبسه في دور العبادة.

11 الأخذ بفكرة مراكز إيواء المعتقات: هذه الفكرة مهدت لها وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالعنف ضد النساء، ويمثل وجودها في بعض الدول العربية طعنة في مقتل لقيم التكافل الاجتماعي والحوار الإسلامي للمشكلات الأسرية، وتكريساً للعداء المزعوم بين الرجل والمرأة، وفصماً للعلاقات الأسرية، خاصة إذا ارتبط الإيواء ببرامج فكرية وثقافية لتزييف وعى من تؤويهن هذه البيوت، وتعبئتهن بأفكار تدعو إلى التمرد على الأسرة ورفض الانصياع للقيود الاجتماعية والأخلاقية وهو عين ما ترمى إليه العولمة.

ومن هنا يتضح لنا أن العولمة لا تقتصر على تعميم القيم الاقتصادية وأنظمتها، بل إنها أخذت فعلاً تعمم القيم الثقافية التي تكوّن لب حياة المجتمع، وبخاصة القيم الأخلاقية.

والثقافة التي تملك وسائل الاتصال القوية ووسائل صناعة الثقافة والرقابة عليها هي التي أخذت تهيمن اليوم عن طريق القنوات الفضائية والإنترنت، مما يؤدي إلى غلبة نماذج معينة من القيم الأخلاقية وأنماط معينة من السلوك والذوق، وخاصة عند الأطفال الذين لم تتكون لديهم ملكة النقد، والحصانة الذاتية، فيقعون فريسة سهلة لما

يعرض عليهم من صور مؤثرة، وأغان ورقص، وغيرها من أنماط الاستهلاك عن طريق الإعلانات المكررة والصور الجميلة المؤثرة، مما يؤثر تأثيراً واضحاً على المعتقدات والقيم .

وربما أدى هذا الاكتساح للقيم، وهدم العلاقات الأسرية، والهجوم على المرجعيات والقيم الثقافية إلى رد فعل، يتمثل في تفجير أزمة الهوية فيرجع الناس إلى التقاليد القديمة والعصبية القبلية أو القومية الضيقة، التي تؤدي إلى سلوكيات، ربما تكون أسوأ مثل التطهير العرقي، والاحتفاء المتشدد بالثقافة القومية، وعدم الانفتاح الواعي على سواها.

=====

#هلاً انتهزنا الفرص السانحة!

د. توفيق الواعي

darelbhoth*otmail.com

توفيق الواعي

كم من دروس انتهت ولم يستفد منها أحد، وكم من عبر مرت ولم تعها الشعوب اللاهية، وكم من فرص ضاعت ولم تتعظ بها الأمة، لا في ليلها ولا في نهارها، وكأن هذه الدروس والعبر والفرص تتنادينا كل يوم ينشق فجره: "يا مسلم، أنا خلق جديد، وعلى عمالك شهيد، فاغتمني فإني لا أعود إلى يوم القيامة"، ولكن لا مجيب. وكم من نعم أسبغها الله على عباده، عمي عنها الناس ولم يستعملوها فيما خلقها الله من أجله، فضاعت ومرت، وسبقنا إليها غيرنا واستفاد منها سوانا ونحن نائمون، وهذا يخالف شريعتنا وطبيعة تعاليمنا.

قال الله تعالى: ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات (البقرة: 148)، وقال تعالى: وسارعوا إلى " مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين 133 (آل عمران)، وقال تعالى: سابقوا إلى " مغفرة من ربكم وجنة عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للذين آمنوا بالله ورسوله... 21(الحديد)، وقد شاء الله سبحانه أن يعلمنا توجهات الأمم المتخلفة منها والسابقة، فقال سبحانه: ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله

ذلك هو الفضل الكبير 32 (فاطر) والسابقون ما سبقوا إلا بطبيعة قادرة وعزم شديد؛ لأنهم يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون 61 (المؤمنون).

هذا وقد نبهنا رسول الله ﷺ إلى اغتنام الفرص، واقتناصها قبل فواتها، حيث قال: "اغتنم خمسا قبل خمس، حياتك قبل موتك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وشبابك قبل هرمك، وفراغك قبل شغلك".

إن قلب المؤمن يحس آلاء الله في كل نفس وكل نبضة، ويرقب نعمه بكل مشاعره وقواه، وهؤلاء هم الذين يسارعون في الخيرات، وهم السابقون لها فينالونها ويكونون في الطليعة بهذه اليقظة، وبهذا التوجه وبتلك الأعمال والإنجازات.

تلك اليقظة التي يفرضها الإسلام على المسلم، ويستجيشها الإيمان بمجرد استقراره في القلوب. وهي ليست تكاليف فوق الطاقة، ولقد شرع الله التكاليف وفق ما يعلم من استعداد النفوس وقدراتها لا نكلف نفسا إلا وسعها (الأعراف:42)، وإنما يتخلف المتخلفون، ويضل العاجزون لأن قلوبهم في غمرة عن الحقائق، وفي لهو عن الفرص والنعم، لانشغالها بالتافه واندفاعها في التيه والضياع، فلا تفيق مجتمعاتهم إلا على الهول لتلقى التوبيخ والتحقير الذي تستحق: بل قلوبهم في غمرة من هذا ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون 63 حتى "إذا أخذنا مترفيهم بالعذاب إذا هم يجأرون 64 (المؤمنون).

فالعلة ليست في صعوبة الاغتنام وإنما لأن قلوبهم في غمرة، ولا ترى الفرص أو الخيرات، ولهذا فهم دائماً ينتبهون ويفيقون على الكوارث المباغثة والمفاجئة، فيجأرون ولا من مجيب، والناظر إلى جوار أمتنا اليوم التي تلازمها الكوارث وتباغتها النكبات، يقول: أين كانت هذه الأمة صاحبة المجد التليد والقرآن المجيد، والتعاليم الباعثة، والتوجهات الناهضة ولم تستغل فرصها وعقولها فيما ينفعها ويمنع عنها السوء والفحشاء؟! ولم نامت عن كل شيء نافع، وكل عمل سديد؟! ولم رضيت بالذلة وتركت العزة، ورضيت بالمسكنة وكرهت الرجولة، وتخلت عن الإنتاج ومدت الأيدي بالاستجداء، وعجزت عن إعداد السلاح واكتساب القوة حتى ضربت على أم رأسها وقفها؟! رأسها وقفها؟!

وكيف تخلت عن التكنولوجيا، وعشقت الأمية العلمية والبحثية، وتاهت عن علمائها ونبغائها، بل طاردتهم وعادتهم وحرصت عليهم، وولت أمورها العلمية لفقراء المواهب ومرترقة المناصب، وكذابي النهضات؟

وكيف ضاع اقتصاد الأمة، فلا صناعات، ولا زراعات، ولا تجارات، ولا استغلال للخامات، ولا انتفاع بالأيدي العاملة، ولا بالفرص المتاحة؟

وكيف تحكّم في الأمة التيه السياسي، وضاع منها التدبير الصالح والفهم الحكيم للأمور؟ وكيف قطعت الألسن وكببت الآراء، وانقلب المعروف منكراً والمنكر معروفاً، وانقلب النصح إلى عداوة، وضاعت كلمة الحق؟ وكيف ساد النفاق وارتفع متملقو السلاطين وكذابوهم، فضاعت الرؤى المستقبلية وتاهت كلمات النور في الظلام الدامس!

وها نحن أولاء اليوم نباع ونشتري وتمر بنا الفرص تلو الفرص ونحن في غفلة ساهون وفي عماية سادرون، جاءتنا فرصة الغزو العراقي، وكان العراق هو المستنقع الذي أطار صواب أمريكا وأضعف شأنها واحتاجت فيه إلى منقذين، ولم نستغل تلك الفرصة أو نستفد منها أو نشترط فيها، بل ازداد خضوعنا وغباؤنا.

وجاءت حرب لبنان وخرج "الصهاينة" ومعهم "أمريكا" من الحرب بهزيمة منكرة وفضيحة مدوية، بعد أن كانوا قد أعدوا العدة لتنفيذ الشرق الأوسط الكبير، وتقسيم بلادنا بما تمليه "إسرائيل"، وكان ينبغي على الجميع أن يستغل ضعف "إسرائيل" وخيبتها لفرض شروط معينة في القدس وفلسطين، ولكن خاب التوقع .

وجاءت أكبر الأثافي، وهي وقوف حماس في فلسطين ضد اليهود، ووقوف الشعب الفلسطيني بجانبها بدون مساعدات من أحد، ونجحت حماس في تأليف حكومتها المنتخبة، وجن جنوننا وزاد أسفنا لهذا النجاح الباهر، بل تعداه إلى حرب معلنة لصالح العدو، حتى نعترف ب "إسرائيل" دون أن تعترف بنا "إسرائيل"، وخضعنا مرة أخرى وأخرى حتى تمرغت الأنوف في الأوحال، بحصار الشعب الفلسطيني وتجويعه حتى يرفع الراية البيضاء، وزاد على ذلك تحريض الغوغاء على هذا، بل وتحريض السلطة الفلسطينية على المجاهدين ومحاولة إسقاط حكومة المخلصين بالاستعانة ب "إسرائيل". بدلاً من أن تكون حماس هي طليعة الأمة المجاهدة التي تتحمل عبء

التحرير والجهاد ولكنه يُراد لها الخذلان ويستعان عليها بسلطة فلسطينية فاسدة ومتآمرة، وبخونة عششت فيهم طيور العمالة، وبكثير من العملاء الذين ربتهم "إسرائيل" على يديها وتحت رعايتها، فهل يمكن لهؤلاء الذاهلين من أمتنا أن يقتنصوا الفرص ويفقهوا الدروس والعبر خاصة أن الدروس ما زالت في الساحة والعبر ما زالت تتجلى وتُظَل الأوجاء، وهل يفهم المناكيد الدروس؟ نسأل الله ذلك.

=====

#لهذا يحاربون الإسلام ..

ويسعون للقضاء على المسلمين (1 من 2)

الداعية الروسي شامل سلطانوف : مجتمعات الغرب تتآكل وهذا سر حريهم على الاسلام !

دراسة بقلم:د. شامل سلطانوف

غلاف المجتمع العدد 1702

مجلة المجتمع / "المجتمعات الغربية تتآكل من الداخل.. وشمسها إلى غروب".. هذه ليست أوهام وإنما حقائق تؤكد كل الوقائع الماثلة على الأرض بين جنبات تلك المجتمعات.. بينما المجتمعات الإسلامية رغم تخلفها تقوى وتزداد تماسكاً وبتزايد تعدادها.

في المستقبل القريب يتزايد الفراغ الاجتماعي وينقرض النسل في الغرب والمؤهل لملء ذلك الفراغ هو الإسلام والمسلمون.. ولهذا يشن الغرب حرباً لا هواده فيها على الإسلام والمسلمين.

والدراسة التي بين أيدينا للسياسي الروسي المسلم شامل سلطانوف عضو البرلمان الروسي والخبير السياسي .. تجسد بالأرقام والإحصاءات حال الغرب ومستقبله.. وتحلل من وجهة نظر جديرة بالتأمل فحوى تلك الحرب الدائرة على الإسلام في الغرب.

على تخوم خمسينيات القرن العشرين بدأت في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ما يصح أن نسميه "الثورة الجنسية العظمى". التي كانت عظمى حقاً بطريقتها الخاصة، ثورة أدت إلى تغير جذري في السلوك الجنسي للإنسان في المجتمع المتطور

صناعياً، وبدلت العديد من القيم الأخلاقية، والثقافية، والأسرية، والاجتماعية، بشكل مأساوي، وبالنتيجة ابتلعت حضارة العولمة الغربية حتى مطلع القرن الحادي والعشرين وبصورة نهائية ما تبقى من مدينة عظيمة في أوروبا وأمريكا "الشمالية".

الثورات الجنسية في المائة وخمسين قرناً الماضية، باتت مؤشراً له دلالاته على استمرار أزمة الديانة المسيحية وعملية الانحدار الديني في أوروبا: "عندما تغيب الآلهة، لا يبقى سوى الأعضاء التناسلية التي يتمكن المرء دوماً من مداعتها ليقضي على مله"! إن الحضارة الغربية ومنذ زمن بعيد لم تعد حضارة مسيحية، إلا أن "الثورة الجنسية العظمى" بالذات غدت ومنذ الستينيات الخطوة الحاسمة في نشوء وثنية جديدة مبدئياً، هي الوثنية العالمية للحضارة الاستهلاكية.

من الذي أوقد هذه الثورة ولأي غرض؟، ولماذا في النصف الثاني من القرن العشرين بالذات؟ ليست هناك أجوبة مقنعة وقاطعة على هذه الأسئلة حتى الآن، كما أنها لم توجد من قبل.

... إن تفسير الأمر بمجرد الصدف، هو في رأبي ليس بمسلك للمثقف الجريء.
تاتشر وأريكان...

آنذاك، وفي ستينيات القرن الماضي بالذات، أخذت تظهر في مطبوعات النخب الغربية دراسات وبحوث سياسية تتحدث بمزيد من القلق عن "الصحة الإسلامية" التي أخذت بالانهوض. وقد أسفرت الأزمة النفطية العالمية في 1973 1975م عن تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية والثقافية والأيدولوجية والعسكرية على العالم الإسلامي، وبعد اختفاء الاتحاد السوفييتي من الخريطة السياسية انتقلت تلك الضغوط إلى طور جديد.

في نوفمبر 2004م جمعني لقاء في أنقرة مع رئيس وزراء تركيا الأسبق السيد نجم الدين أريكان الذي أخبرني عن حادثة لها دلالة كبيرة، ففي بداية التسعينيات وأثناء إحدى قمم الناتو التي تدارست في موضوع نتائج انتصار الغرب النهائي على الاتحاد السوفييتي التفتت "السيدة الحديدية" مارجريت تاتشر فجأة إلى أريكان الجالس قريبا وقالت: "الآن جاء دوركم". وميم الجماعة هذه تعني العالم الإسلامي، حيث عُرف أريكان آنذاك بمواقفه المشجعة للتضامن الإسلامي العالمي الشامل.

في خريف العام 1992م أقدم الغرب على عدوان سياسي مباشر، حين ألغيت وبفظة وبصورة غير مشروعة نتائج الانتخابات البرلمانية في الجزائر، مما أشعل فتيل حرب أهلية هناك راح ضحيتها عشرات الآلاف من المسلمين.

إن المشكلة الرئيسية بالنسبة للمؤسسة العليا أو النخبة في الحضارة الغربية هي الإسلام كدين سماوي عالمي، وليس الأصولية الإسلامية أو الغلو أو التطرف الإسلامي. في كتابه الشهير "صراع الحضارات" الذي يتوقع حتمية الصدام بين الحضارة الغربية والعالم الإسلامي أبدى س. هنتجتون استدراكاً أو تحفظاً له دلالة كبيرة حين قال: "إن المشكلة الأساسية للغرب ليست هي الأصولية الإسلامية، بل هي الإسلام نفسه، الحضارة الأخرى..."

ر. بايبس بدوره يؤكد بشكل خاص على "الصراعات الحادة بين الإسلام والعصرنة (الحدثة) في القضايا الاقتصادية".

بعد التعليل الأيديولوجي لحتمية الصراع بين الحضارات، جرى تفجير البرجين في الولايات المتحدة وكأنما بطلب مسبق، فيما ترك "الإرهابيون العرب" كأنما نسوا أن يأخذوها نسخاً من القرآن الكريم، في أكثر الأماكن اكتظاظاً بالناس. وانتقلت أمريكا، على رأس الجبهة الغربية، وبشكل سافر إلى شن هجوم عسكري على العالم الإسلامي. استولت فيه على أفغانستان والعراق واحتلت أراضيها. وخيم خطر الغزو العسكري على سورية وإيران. واجتاحت موجات الحقد على الإسلام.. الأقطار الغربية الرئيسية، فيما يعلن بوش عن حتمية "الحرب طويلة الأمد لعقود من السنين على الإرهاب الإسلامي".

وباتت الهجمة واسعة النطاق على الإسلام واقعاً ملموساً في بداية القرن الحادي والعشرين.

توضحت حقيقة وأهداف الحرب المعلنة على العالم الإسلامي، في مشروع الولايات المتحدة بعيد المدى لنشر الديمقراطية في "الشرق الأوسط الكبير"، يريد الغرب أن يبدل الإسلام الحقيقي "المشاكس" بإسلام "ليبرالي ديمقراطي، غير مشاكس"، ويريد أن يستبدل القرآن الحقيقي "السيئ" بقرآن مصحح "محرر" في إحدى الجامعات الأمريكية العريقة، ليزيد من تشرذم العالم الإسلامي، ويسرع في قضم أهم أجزائه "خاصة تلك

الغنية بالنفط والغاز" ضمن الحضارة الغربية، هذا الأمر الذي وجد تجسيدا واضحا له في التقرير الذي أعدته مؤسسة "راند كوربور يشن" الأمريكية بعنوان "العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م".

المجتمع المتمدن هو الذي يحكمه الأطفال

حتى عام 1960م بلغ عدد سكان البلدان الغربية المتطورة صناعياً 750 مليون نسمة، وخلال الأربعين عاماً التالية "وهي فترة ظهور إفرازات ونتائج الثورة الجنسية في الستينيات" توقف تكاثر السكان في هذه البلدان، وبدأت في الواقع عملية تآكل في أعداد السكان الأصليين. فمن بين الـ 47 دولة أوروبية ليس هناك سوى بلد واحد هو ألبانيا الإسلامية سجل في سنة 2000م، مستوى مواليد كافياً للحفاظ على الأمة، أما باقي القارة أوروبية فهي في سبيلها إلى الانقراض.

في سنة 1960م كان السكان الأوروبيو الأصل يشكلون ربع سكان العالم، وفي سنة 2000م باتوا يشكلون السدس. وفي سنة 2050م سيشكلون عشر سكان العالم فقط. وفي نهاية القرن الحادي والعشرين سيعيش في أوروبا 207 ملايين شخص فيما لو بقيت توجهات النمو السكاني على حالها الآن، ومن دون حساب الوافدين. ومن بين سكان ألمانيا الـ 82 مليوناً سيبقى في عام 2050م أقل من 50 مليوناً. وفي عام 2100م سيتقلص هذا العدد إلى 38.5 مليون نسمة. أما سكان إيطاليا فسيتقلص عددهم في نهاية القرن الحالي إلى 41 مليوناً، فيما يتقلص سكان إسبانيا بمقدار الربع، ويتقلص عدد سكان أوروبا بأسرها بمقدار ثلثين.

وستطرأ تبدلات سكانية على المجاميع من مراتب الأعمار المختلفة. ففي سنة 2000م، كان يعيش في أوروبا 494 مليون نسمة في عمر يتراوح بين 16 و 65 سنة. وفي عام 2050م سيتقلص عددهم إلى 365 مليوناً، وخلال خمسين عاماً سيتغير التناسب بين العاملين والمتقاعدين من 1:5 إلى 1:2، وتؤدي الشيخوخة المتسارعة للسكان من الآن إلى أعباء اجتماعية متزايدة على ميزانيات الدول المتطورة. وبعد عشرين أو ثلاثين عاماً يمكن لهذا التسارع في الشيخوخة أن يؤدي إلى عواقب كارثية بالنسبة للاقتصاد الأوروبي كله.

وللحيلولة دون هبوط المستوى المعيشي الحالي "الأمر الذي يهدد بتقلبات اجتماعية وسياسية مصيرية" لابد لدول المجتمع الأوروبي من أن تزيد توارد الوافدين لدرجة كبيرة، وبشكل المسلمون جزءاً كبيراً منهم.

وفي الوقت الحاضر يتزايد عدد المسلمين المهاجرين إلى أوروبا وإلى الغرب عموماً رغم الوقوف بوجه هذا السيل سياسياً وحقوقياً وثقافياً. ففي فرنسا يقيم اليوم 5.8 ملايين مسلم، وفي بريطانيا 1.6 مليوناً، وفي الولايات المتحدة 7 ملايين، وفي إيطاليا مليون وفي ألمانيا 1.5 مليون وهلمجراً. ويقيم في أقطار الاتحاد الأوروبي عموماً أكثر من 15 مليون مسلم، وينتظر أن يزداد هذا العدد إلى 40 مليوناً في عام 2015م.

علماء بأن حركية تكاثر السكان لا توفر إمكانية تأمين المستوى اللازم لأوروبا من الأيدي الأيدي العاملة. ولذلك فإن هجرة الأيدي العاملة إلى الأقطار الأوروبية الرئيسية ليست منة أو رغبة أو حسن إرادة من جانب النخب الأوروبية وليست محاولة لمساعدة المجتمع الإسلامي العالمي في حل مشكلاته الاجتماعية المعقدة، بل هي إجراء أوروبي أناني قاس. وقد اعترف أحد خبراء الاتحاد الأوروبي على الرغم من تحيزه ضد الإسلام "بأن اقتصاد العالم الأوروبي مزدهر على حساب توارد الأيدي العاملة ومعظمها من المسلمين".

أما الآفاق المستقبلية السكانية في روسيا الاتحادية فهي أسوأ من تلك، ذلك لأن: أولاً: روسيا موضوعياً باتت بقدر كبير جزءاً من العالم الغربي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية. ولذلك فإن مشكلة الهوية الروسية متأزمة الآن إلى أقصى حد.

كان اندماج الاتحاد السوفييتي وتكامله التدريجي ضمن الحضارة الغربية قد بدأ فعلاً من سنة 1961م، عندما أقر البرنامج الحزبي الجديد الذي رسمت فيه مهمة بناء الصيغة الشيوعية "للمجتمع الاستهلاكي" في الاتحاد السوفييتي.

ولم يسفر البحث الممض عن الفكرة القومية الروسية في السنوات العشر الأخيرة عن نتيجة. ومن الناحية الموضوعية لم تعد الفكرة القومية بحد ذاتها لازمة لروسيا التي

أرغموها على التكامل والاندماج بالسوق الغربي الشامل وبالمجال الإعلامي العالمي الشامل والتي تقبلت القيم والمعايير الاستهلاكية المادية والثقافية والإعلامية الغربية. ثانياً: لا تزال الأزمة البنوية مستمرة في روسيا، وهي الأزمة التي تفرز تقاوم جميع الاتجاهات السلبية في البلاد، بما فيها المسألة السكانية الديموغرافية. ففي روسيا الاتحادية يتقلص العدد الإجمالي للسكان، بل يتقلص عدد القادرين على العمل. في عام 2010م ولكي تعوض البلاد عن شحة الأيدي العاملة ستضطر روسيا إلى زيادة حصة الوفاة الشرعية واستقدام من 700 ألف إلى مليون وافد سنوياً. وبعد خمسة وعشرين عاماً أخرى ستحتاج إلى حوالي خمسة ملايين وافد سنوياً لكي تحافظ على مستلزمات الحياة. وتنشأ حالة غريبة عجيبة عندما يتطرق الكلام إلى تكاثر السكان بوصفه المعيار الرئيس لوجود إرادة الحياة أو غيابها. فالفرد الغربي الذي يتمتع حسب الظاهر بالحرية الشخصية والعيش المرفه قد حل في الواقع كل مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية وأدرك مغزى حياته المادية على الأقل ويكشف عن حيويته وإيمانه الراسخ بالمستقبل إنما المفروض أن يتزعم العالم من حيث مستوى المواليد، لأن الراضين على حياتهم لابد وأن يتناسلوا لينقلوا فرحة الحياة إلى الأطفال. إلا أن الأمور تجري عن الضد من ذلك تماماً. ففي جميع البلدان الغربية المتطورة تقريباً يلاحظ من سنين تقلص مطلق في تعداد السكان. وإلى ذلك فإن نسبة المواليد تنخفض أيضاً عند الوافدين الذين تكاملوا مع الظروف الاجتماعية والإعلامية والمعيشية للمجتمعات الغربية.

=====

#القضية الفلسطينية: الواقع والآفاق

كتاب "القضية الفلسطينية: الواقع والآفاق" والذي أصدره المفكر الإسلامي غازي التوبة عام 2005م عن القضية الفلسطينية في الماضي والحاضر، جاء في خمسة أبواب.

حمل الباب الأول عنوان: "قضية فلسطين: الصليبيون في الماضي والصهاينة في الحاضر" واحتوى هذا الباب على فصلين، حمل الفصل الأول عنوان: "الحروب الصليبية: قراءة في عوامل الانتصار والهزيمة"، وحمل الفصل الثاني عنوان: "نقض دعاوى الصهاينة في فلسطين وإثبات دعاوى المسلمين فيها".

وجاء الباب الثاني تحت عنوان: "نشوء الصهيونية والتحرك نحو فلسطين"، واشتمل هذا الباب على مدخل وفصلين، حمل الأول منهما عنوان: "أضواء على نشوء الحركة الصهيونية"، وحمل الثاني عنوان: "المنظمة الصهيونية العالمية ودورها في إنشاء إسرائيل".

ثم جاء الباب الثالث تحت عنوان: "سقوط وصعود القومية العربية"، واحتوى على ثلاثة فصول عالجت الموضوعات التالية: سقوط الخلافة العثمانية ونتائج ذلك، القضية الفلسطينية وتطوراتها، حرب تشرين واتفاقات كامب ديفيد.

ثم حمل الباب الثاني عنوان: "الإسلاميون والقضية الفلسطينية"، واحتوى على ثلاثة فصول هي: قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وغياب الإسلاميين عن العمل الفدائي في الستينيات، وسبب ذلك ودور الإسلاميين في الانتفاضة الأولى التي انطلقت في نهاية عام 1987م.

ثم انتقل الكاتب إلى الباب الخامس الذي جاء تحت عنوان: "الأمة بين الامبراطورية الأمريكية وإسرائيل الكبرى"، وتناول الكاتب في هذا الباب الأحداث الغربية وجاء في ثلاثة فصول، حمل الأول عنوان: "الامبراطورية الأمريكية: قيادتها، أهدافها، وكيفية مواجهتها"، وحمل الثاني عنوان: "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، والثالث: "إسرائيل الكبرى".

ثم أورد الكاتب الخاتمة تحت عنوان: "القضية الفلسطينية: تقويم وآفاق"، تحدث فيها عن فشل التيار القومي العربي في تحقيق أي تقدم للقضية الفلسطينية بعد قيام إسرائيل عام 1948م، وبين فشل النهج الوطني الذي قاده ياسر عرفات والذي قام على اعتبار أن قضية فلسطين هي قضية الفلسطينيين فقط، والذي قام على عدم تبني أي نهج فكري لمعالجة قضايا الأمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية والنفسية والصحية... إلخ، ثم توقّع الكاتب أن يتمكّن التيار الإسلامي من

تحقيق تحوّل في مجال القضية الفلسطينية لأن هذا التيار يحمل الإسلام الذي يمكن أن يعبئ جماهير الأمة ويدفعها إلى البذل والتضحية، ثم تحدث الكاتب عن آيات "سورة الإسراء" التي بشرت المسلمين بدخول المسجد الأقصى وطرد اليهود، حيث قال تعالى: وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا (4) فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعدا مفعولا (5) ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرا (6) إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الآخرة ليسوؤوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا (7) (الإسراء).

وقد اعتبر الكاتب أن العلو الأول والإفساد الأول لبني إسرائيل والذي جاء مرتبطاً بدخول المسجد الأقصى كان بعد احتلال الضفة عام 1967م، لذلك فإن تحرير الأقصى مؤكد على يد فئة عابدة لله تعالى، كما قال تعالى: فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعدا مفعولا (5) (الإسراء).

تأليف: غازي التوبة

الناشر: المكتب الإسلامي بيروت

الإصدار: 1426هـ - 2005م

=====

#محو الحضارة العراقية من التاريخ

د.أكرم عبد الرزاق المشهداني (*)

akrammashhadani*ahoo.com

مخطئ من يظن أن السقوط الحقيقي الذي حدث في بغداد هو لحظة إسقاط (صنم ساحة الفردوس) ولكن الصحيح أنه كان في لحظة كسر أبواب المتحف العراقي تحت سمع ومشهد ورضا قوات الغزو الأمريكي، وترك المتحف نهباً للصوص بأنواعهم، ولا يقصد بذلك الدلالة الرمزية لهذا الحدث المأساوي فقط، وإنما يؤشر كذلك إلى الدلالات الاعتبارية والاقتصادية في آن واحد.

إذا ما لاحظ المرء أن أصغر حضارةٍ عمرًا في التاريخ (الولايات المتحدة الأمريكية) قد فرضت الغزو والهيمنة على أقدم حضارة، تكون الداللتان الرمزية والمادية متبلورتين أمام الناظر؛ لذا تؤكد وسائل الإعلام سوية مع المنظمات المتخصصة في العالم الغربي، على حقيقة مريرة مفادها أن عملية النهب سواء كان المنظم أم الاعتباطي للمواقع الأثرية في العراق مازالت تجري على قدم وساق، إذ تستدل هذه الجهات على هذه الحقيقة عن طريق انتشار تجارة اللقى الأثرية والتحف الفنية العراقية التي لا تقدر بثمن في أسواق العالم، خاصة في الدول الغربية. هذا ما حدا بالصندوق العالمي للأثار لإدخال بلد بكامله (العراق) في حقل المناطق الأثرية المهددة. وهذا لا يشكل سوى الرأس المنظور من جبل الجليد الذي يخفي كتلته الأكبر مغمورة تحت مياه المحيط المظلمة!

وإذا ما كانت بعض اللقى والقطع الأثرية قد شوهدت في "التداول" بأسواق لندن ونيويورك وسواهما من العواصم التجارية الكبرى، فإن حجم أو كم هذا النوع من "السلع" الثمينة يبقى كبيراً وخافياً نظراً لأن تداولها محظور دولياً، ولأن هذه القطع الفنية تمثل العبقرية الجماعية لإنسان حضارة وادي الرافدين.

نهب تحت حماية الأباتشي

من يتذكر وقت اجتياح العراق ، يعرف تماماً كيف ساهمت هذه الدول وعلى رأسها أميركا بنهب الآثار العراقية جملة وتفصيلاً، ويعرف كيف كان يتم النهب المنظم بحماية الأباتشي والأسلحة الأميركية المختلفة وصورت وقتها وسائل الإعلام هذا الحدث المهم ونقلوا الكاميرا إلى مقر وزارة النفط العراقية حيث احتشدت الدبابات الأمريكية تمنع حتى الموظفين العراقيين من الاقتراب من هذه الوزارة، يومها وبكل صفاقة طالعتنا "كونداليزا رايس" بتصريح استغربت فيه الحديث عن حماية وزارة النفط والسماح بنهب الآثار!!.. ومن ذلك اليوم حتى يومنا هذا شهدت العاصمة العراقية والمناطق الأثرية نهباً متزايداً للآثار، ومن الجدير ذكره أن بعض هذه القطع الأثرية ظهر في فرنسا ودول أوروبا، وبعضها الآخر تم ضبطه مع الجنود والإعلاميين الأميركيين الذي حاولوا تهريب هذه القطع إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى إثر كارثة بل فضيحة نهب آثار العراق، فقد استقال رئيس اللجنة الاستشارية للبيت الأبيض للشؤون الثقافية مارتين ساليفن يوم 14 أبريل 2003 أي بعيد احتلال بغداد بأسبوع، معتبراً أن نهب متحف بغداد كان مأساة يمكن توقعها ومنعها. وقد أثار نهب المتحف استنكاراً دولياً وتعبئة واسعة من أجل منع تشتيت هذا التراث الذي يمثل ذاكرة البشرية.

مأساة مريرة: لاشك أن الحديث عن مأساة آثار العراق المنهوبة يمتزج بمشاعر عميقة ومريرة بسبب عدم اكتراث العالم المتحضر وهيئة أمم المتحدة ولا مجلس أمنه، لهذا الوضع المأساوي لحضارة أرض الرافدين التي تبتطن كل بقعة منها جزءاً من قصة الإنسان الأولى نحو بناء الحضارة الآدمية. بيد أن ما قيل ويقال حول هذا الموضوع يبقى حبيساً في الصفحات الثقافية التي تقرأ ثم تطوى، إذا ما قرأت من قبل أصحاب الشأن!! هذا بحد ذاته مأزق للإنسان المرهف في كل مكان، خاصة إذا ما ارتقى بوعيه "الكوني" إلى مستوى الشعور بأن هذه المواقع الأثرية ليست ملكاً لأحد، فلا هي ملك فقط لأحفاد السومريين والأكاديين والآشوريين والبابليين في بلاد الرافدين اليوم، بل هي من ممتلكات وتراث الإنسانية جمعاء، لأنها تقص أول قصة حدثت في التاريخ، حيث تم ابتكار الزراعة وتأسست أول قرية، ثم أول مدينة، وابتكرت أول عجلة في التاريخ، ومن هناك نشأت الكتابة، زد على ذلك قصة الصراع بين الإنسان المتوثب للاستقرار الحضري على ضفاف دجلة والفرات؛ لذا كان "الصراع الأول" في وادي الرافدين: بين الصحراء والماء، البداوة والحضارة، الارتحال والاستقرار.

إن قصة الكنوز الأثرية في بلاد الرافدين قصة "مأساوية" بكل ما تتطوي عليه اللفظة من معنى. فقد بدأت القصة مع عصر النهضة الأوروبية حيث بدايات حملات الارتحال إلى الشرق من أوروبا، ثم جاءت الاحتلالات والوصايات الأوروبية للمنطقة لتجعل من التنقيب عن الآثار "حرفة" فنية ولصوصية منظمة ملأت من بين معطياتها متاحف بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة بالتماثيل والثيران المجنحة والأختام الأسطوانية المستخرجة من تحت تراب وادي الرافدين. حتى إذا ما جاء الاستقلال السياسي للعراق كي يفتح الباب لشيء من الأمل للحفاظ على ثروات العراق الأثرية، وهي ثروات لم يزل معظمها "حتى اللحظة" دفيناً في مواقع تعد

بعشرات الآلاف، تمتد ما بين دهوك والفاو. ومع هذا، ومع ظهور مؤسسات وطنية متخصصة وبروز مدرسة أثرية عراقية من الطراز الأول، وآثاريين عمالقة من عيار المرحوم طه باقر (مترجم أسطورة كلكامش) فإن دناءة نفوس بعض المتنفذين في الحكومات السابقة جالت بهم حد التناول على عدد من هذه اللقى النفيسة لتهريبها وبيعها في مزادات من نوع "كرستي" عبر تجار وسماسرة متخصصين.

اهتمام يهودي بالآثار!: كان اليهود في مختلف أنحاء العالم ومازالوا من أكثر المهتمين بالآثار العراقية نظراً لأن أرض بابل هي جزء لا يتجزأ من إرثهم الروحي والديني، حيث قصة السبي البابلي واستقرار بعض سلالاتهم، على ضفاف النهرين العظيمين، دجلة والفرات. على هذه الضفاف الخضر المظلة ببساتين النخيل الغناء كتب الأحبار العبريون الأوائل تحت ظلالها الوارفة أهم النصوص الدينية العبرانية، فسجلوا أهم الوصايا القديمة، من التوراة إلى التلمود، على لفائف حفظت في أسطوانات معدنية مصفحة في مخابئ وأماكن سرية: منها ما بُني في جدران بيوتهم ومعابدهم، ومنها ما دفن في مواقع خاصة لا يعرفها سوى الأحبار ومن ورثهم من كبار الحاخامات.

لذا فإن أرض أور، الموطن الأول لإبراهيم أبي الأنبياء صلى الله عليه وسلم، زيادة على أرض بابل، إنما تمثل جزءاً مهماً مما يسمى في التراث الثقافي الغربي بأرض الكتاب المقدس، وهم لهذا السبب يهتمون بل ويستمتتون من أجل استخراج مثل هذه الكنوز التي لم تعد يهودية فحسب، بوصفها جزءاً من الأرض التي تبتطنها أرض العراق. وقد وجه كبير الوثائقيين العراقيين أسامة النقشبندي نداء استغاثة بإعادة نسخ من التوراة مكتوبة على جلد الغزال سرقها اليهود من العراق بعد الغزو الأمريكي! معسكرات الغزاة

أما الأمريكان، الذين أقاموا معسكراتهم في بعض المواقع الأثرية أو على مقربة منها، مثل زقورة أور، ومدينة بابل، وآثار النمرود، وتل عركوف وغيرها، فإن اهتمامهم بالآثار العراقية لا ريب فيه، ليس فقط لأن هذه الآثار تريحهم معنى هيمنة "العالم الجديد" على "العالم القديم" كتعبير عن الشعور بالقوة والخيلاء، بل لأنها كذلك سلع يمكن أن تحيل الضابط أو الجندي الأميركي البسيط إلى مليونير، حيث يمكن أن

يدس ختماً أسطوانياً أو تمثالاً صغيراً، أقل حجماً من علبة الكبريت، في حقائب أمتعته، ليظهر في نيويورك أو لندن فجأة وهو يحمل ثمن مملكة بيده. وإذا كانت هذه الجماعات جُلها من الأجانب الطارئین على العراق، حيث تغيب المسؤوليات التاريخية والوطنية والحرفية عند التعامل مع هذه الآثار الثمينة، ويبقى السؤال الأهم والأكثر إلحاحاً، هو: من الذي يمكن أن يؤتمن على الآثار العراقية؟ القوات الأجنبية، كما لاحظنا، لا يمكن أن تخدم التراث العراقي بذلك: إضافة إلى انشغالاتها الآنية المباشرة، لا يمكن قط لهذه القوات أن تمنع جندياً، جاء للعراق من أجل المال أصلاً، من أن يحتفظ بشيء من آثار هذا البلد للـ"ذكرى". أما الحكومة العراقية، فلم تتمكن حتى اللحظة من احتواء هذه المأساة بسبب المأزق الأمني المعروف. المنظمات الدولية، من اليونسكو إلى الصندوق العالمي للآثار، تخشى الوصول إلى العراق، وهي تكتفي بكتابة القوائم الخاصة بالإرث العالمي وبمواقع التراث القديم، هذا مأزق إنساني خطير فقد شهدنا كيف أقامت قوات الغزو الأمريكي قاعدة عسكرية في مدينة بابل الأثرية ومن ثم سلمتها للقوات البولندية، وتحديث الأنباء عن دبابات قامت بهرس وتحطيم أرصفة قرميديية عمرها يزيد عن 3500 سنة إضافة إلى تصدع كامل بالجدران الأثرية التي قال عنها أحد الخبراء أنها غير قابلة للإصلاح بعد اليوم وهي في طريقها إلى الدمار الكامل، و لنقل في سياق هذا الكلام تحطيم جدران وقطع أثرية أخرى كي تتحول إلى أكياس للمتاريس التي تقيمها القوات المحتلة الأميركية خوفاً من الهجمات التي تشنها المقاومة أو خوفاً من "تبوخذ نصر" القادم من أعماق الأرض والحضارة.

لقد حذرت منظمة اليونسكو من أن الآثار العراقية معرضة للضياع بسبب عمليات التنقيب غير الشرعي، وبسبب ووجود القوات الأميركية في مواقع بابل وأور جنوب البلاد. جاء ذلك في كلمة ألقاها "كوتشيرو ماتسورا" مدير عام المنظمة، في الاجتماع الثاني للجنة الدولية للحفاظ على التراث الثقافي العراقي، المنعقدة في باريس.

محو حضارة

إن أحد أهم أهداف الغزو كان تدمير الذاكرة العراقية بشكل كامل إلى درجة يستحيل فيها قيام قائمة لها وهذا الأمر يتقاطع مع الرغبة اليهودية التي تسعى إلى الانتقام من

نبوخذ نصر والسبي الشهير وبالتالي رد الصاع صاعين عبر دولة أخرى متهددة جداً.

ومن هنا فنحن أمام كارثة حقيقية لن نشعر بهولها إلا يوم يختفي تاريخنا وبشكل كامل عبر محو هذه الحضارات عن طريق رموزها الأثرية وبالتالي تشكيل الشرق الأوسط الكبير بزعامة يهودية واضحة وهذا ما تسعى لتحقيقه كل من إسرائيل وأميركا والحلفاء الآخرون.

لقد قال مدير هيئة الآثار والمتاحف العراقية هناك 38 قطعة نفيسة سرقت من قاعات متحف بغداد غير إن السرقات التي طاولت مخازن المتحف اكبر بكثير وتعد بالآلاف من القطع.

وقال المدير العام للآثار العراقية: لقد أعادت جهة واحدة إلى المتحف الوطني 450 قطعة مسروقة، فكيف يكون حجم السرقات بالمئات فقط؟. وقال أيضاً: "لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد المسروقات للآثار العراقية، لكنها بحدود 17 ألف قطعة، وأضاف: "لقد تعرضت التلال الأثرية إلى الحفر غير المشروع وسرقت كميات كبيرة من الآثار وهربت إلى الخارج.

اليوم... وبعد ثلاثة أعوام من كارثة نهب وتدمير آثار أعرق حضارة في التاريخ على يد الغزاة ممن لا تأريخ لهم، مازال العالم يتفرج، ومازالت آثار العراق المنهوبة بتداولها السماسرة وتجار المنهوبات، ومازال المجتمع الدولي لم يمارس دوره المطلوب في استعادة الآثار العراقية المنهوبة، ومازال المجتمع الدولي قاصراً عن مواجهة السارق الأكبر والمسبب لهذه الكارثة!.

=====

#تزايد حركة التنصير وإرسال بعض الكوادر لتلقي دورات تدريبية في واشنطن

رياح "الإسلام الأمريكي" تهب على تشاد!

محمد البشير أحمد موسى

@hotmail.com203Albeshir

تشاد دولة إفريقية تتاصر الإسلام بقوة حيث تعد البوابة التي يعبر الإسلام منها إلى مختلف البلاد في القارة السمراء، ومثلها مثل الكثير من البلدان الإسلامية التي تقف

في مواجهة حملات التنصير التي تنخر في المجتمع علاوة على محاولات السلطات العمل على تفعيل قانون الأحوال الشخصية الجديد.

فقد قال الشيخ عبد الله عزام رحمه الله تعالى : "من مزايا سيد قطب الكثيرة: نفاذ بصيرته وعمق نظره، وكثيراً ما كان يردد: ستهبُّ في المرحلة القادمة على المنطقة رياح من الإسلام الأمريكي! فهل هبت حقاً رياح "الإسلام الأمريكي" على العالم الإسلامي، وبدأت أجندة مشروع "الشرق الأوسط الكبير" وخاصة قضية تحرير المرأة التي تطرح على أرض الواقع في عالمنا الإسلامي"؟!

منذ سقوط الخلافة الإسلامية، وتحديداً بعد ما يسمى بأحداث 11 سبتمبر 2001م بدأت تطرح بقوة مفاهيم ومصطلحات جديدة على الساحة الإسلامية لم تكن معهودة من قبل، يتبنّاها مجموعة من أبناء المسلمين انبهروا بالفكر الغربي العلماني وبدأوا ينادون بتلك الشعارات البراقة الخلافة وبدأت صيحات مثل: "يجب أن نأخذ كل ما يأتي من الغرب بطلوه وممره"! وعلى ألسنة كثير من أفراس الغرب لقد سبق هذا التوجه تمهيد طويل، استغرق حيناً من الزمن، حتى وجد الغرب من يتبنى تصوراته وأفكاره من أبناء الأمة الإسلامية، فبدأ هؤلاء بطرح مشاريعه نيابة عنه.

لماذا يطرح؟

ولعل مشروع قانون الأسرة أو مدونة الأحوال الشخصية من بين أهم المشاريع التي تطرح الآن وفي بقاع متعددة من عالمنا الإسلامي، ففي المغرب والجزائر وتشاد يطرح المشروع الآن وبقوة، يدعمه أبناء من جلدتنا يتكلمون لغتنا. ويمكننا أن نتساءل: لماذا يطرح هذا القانون في المستعمرات الفرنسية السابقة وبهذه القوة وفي وقت واحد تقريباً؟! سؤال جدير أن نقف عنده طويلاً!

لا تختلف البنود الواردة في مدونة الأحوال الشخصية التي تطرح في المغرب أو الجزائر عما ورد في مشروع مدونة قانون الأسرة التشادي، مع بعض الاختلافات الطفيفة ولكن الفكرة واحدة، فهي خلاصة توصيات وقرارات المؤتمرات الدولية الخاصة بالأسرة مثل مؤتمر المرأة في بكين، وكوبنهاجن، وأخيراً مؤتمر القاهرة.

ومن أهم القضايا التي تم التركيز عليها في مشروع مدونة الأحوال الشخصية التشادي قضايا مثل: تحديد سن الزواج، تعدد الزوجات،، الطلاق، القوامة، الميراث،

تأديب المرأة (كضربها، والهجر في المضاجع) شهادة المرأة، الحجاب، حقوق المرأة السياسية (حق الترشيح والترشيح للولاية العامة) إزالة الفوارق الطبيعية بين المرأة والرجل. ومعظم هذه القضايا هي التي تطرح في غالب المشاريع التي تُقدم في البلاد الإسلامية بصفة عامة، ونستنتج من ذلك أن هذه المدونة تدعو إلى الإباحية وتفكيك الأسرة المسلمة في تشاد وفي غيرها من الأقطار.

التخلف والجمود: لعل هذه هي أهم ملامح مشروع "قانون الأسرة التشادي" وقد سبق طرحه بهذه الصورة.. تمهيد طويل. فقد طرح المشروع لأول مرة من قبل بعض العلمانيين والنصارى، وفي أحد أهم مراكز التنصير في العاصمة "أنجمينا" (السيغود) وفي جمع من المثقفين وأساتذة الجامعات، وعندما حاول بعض المسلمين طرح أفكار مغايرة لأطروحاتهم في ذلك الاجتماع، تقبلوها بالسخرية والاستهزاء والتهجم عليهم بصيغ التخلف والجمود والرجعية!!!.

وهكذا دائماً، فإن الخطوات الشيطانية يقف وراءها النصارى في البلاد الإسلامية، فكما دعا النصراني مرقص فهمي صاحب كتاب "المرأة في الشرق" .. إلى القضاء على الحجاب وإباحة الاختلاط وتقييد الطلاق، ومنع الزواج بأكثر من واحدة، وإباحة الزواج بين النساء المسلمات والرجال النصارى، وكما كان أحد الذين روجوا لحركة تحرير المرأة في البلاد الإسلامية وخاصة مصر، فكذلك كان لنصارى تشاد الدور ذاته بوضع تلك المسودة ودعوتهم إلى هذا اللقاء!

وبعد هذا اللقاء الذي رُفض فيه الاستماع إلى وجهة نظر المسلمين، اجتمع عدد من كوادر المسلمين فوضعوا مسودة لقانون للأحوال الشخصية مقتبس من الشريعة الإسلامية، وقدموه إلى البرلمان التشادي لإقراره، وقدم النصارى والعلمانيون القانون الآخر، ولحساسية الموقف تم إرجاء القانونين إلى وقت لاحق وذلك في عام 2000م.

طرح القوانين

وفي الأسابيع المنصرمة أي بعد خمسة أعوام من تأجيل النظر في المدونتين، وخاصة في عيد ما يسمى "يوم المرأة العالمي" طرح القانون العلماني على الساحة التشادية مرة أخرى، وبجدية أكثر من ذي قبل، ويقف وراءه شخصيات مسؤولة في

الدولة! وقد تم طرح هذا القانون بينما تشاد تواجه تحديات جمّة في النواحي الاقتصادية، حيث مقدرات البلد تستنزف من قبل أمريكا وشركائها. ومن الناحية السياسية حيث التخبط الواضح، وخاصة فيما يتعلق بإعادة العلاقات مع الكيان الصهيوني، ومجيء عدد من المستثمرين الصهاينة إلى البلاد.

فقد كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الصهيونية، عن وجود اتصالات رسمية بين حكومتي الكيان الصهيوني وتشاد بهدف إعادة العلاقات الدبلوماسية، والتي انقطعت منذ السبعينيات من القرن الماضي، وأن المدير العام لوزارة الخارجية الصهيونية "يوآف بيران" قام بزيارة سرية لتشاد أجرى خلالها لقاءات مع مسؤولين تشاديين كبار. وتبع ذلك قيام وزير الخارجية التشادي "تاجوم ياماسوم" بزيارة سرية مماثلة إلى الكيان الصهيوني

أما النخبة الحاكمة فتري أنه من أجل الحفاظ على مقاليد الحكم يجب التقارب مع أمريكا، وهذا التقارب لا بدّ أن يمرّ عبر بوابة الكيان الصهيوني، وعبر نشر الثقافة الأمريكية و"القيم" الأمريكية! لذا كان توقيت بدء العلاقات مع الكيان الصهيوني وإعادة طرح مشروع قانون الأسرة متزامنين، وكأنّ هناك وعوداً أمريكية بمساعدة الطبقة الحاكمة بثنيت جذورها في الحكم وتوفير الحماية اللازمة لها مقابل البترول والثروات التشادية الأخرى.

معقل الإسلام

لذا لم يكن غريباً تلك الزيارة التي قامت بها الملحقية الثقافية بالسفارة الأمريكية في أنجينا مع وفد أمريكي جاء خصيصاً لزيارة أهم معاقل الدعوة الإسلامية في البلاد، وهي مدينة "بحر الغزال" (300 كلم من العاصمة) حيث زاروا المدارس العربية والإسلامية، والمحكمة الشرعية. وكان محور أسئلتهم يدور حول المنهج الدراسي في هذه المدارس، وخاصة القرآن الكريم والسنة النبوية، والقدر الذي يُدرّس منهما، وما هي الجهات الداعمة والمؤسسة لهذه المدارس؟! وأسئلة كثيرة.

فهل هذه الزيارات لمعاقل الدعوة الإسلامية تصب في إطار دراسة ردود الفعل من أبناء هذه المدن؟! وخاصة أنهم الآن يقودون حملة التوعية الإسلامية والدفاع عن اللغة العربية في البلاد، ويقفون ضد هذا التطبيع وضد مدونة الأحوال الشخصية

بقوة؟! علماً أن الشرارة الأولى لثورة "فرولينا" الإسلامية اندلعت ضد فرنسا وعمالها من هذه المدن!

ومع هذا فإن الحكومة لا تبالي كثيراً بكل هذه التحركات، وستمضي قدماً في هذا المشروع وفقاً للإملاءات الخارجية وخاصة الأمريكية، وإن أدى ذلك إلى تكميم الأفواه بالسجن أو القتل أو بإعطاء الامتيازات لأصحاب التوجّه "الإسلام الأمريكي" في البلاد بتقريبهم وإبعاد كل من يعارض هذا القانون.

وقد وردت في تقرير مؤسسة "رانند" للأبحاث الأمريكية الأخير توصية بتشجيع مجموعات إسلامية موالية في الفكر والطرح للغرب تحت رداء الإسلام حيث يقول التقرير: "إن المسلمين الليبراليين والمعتدلين لا يملكون شبكات فعالة كالتالي أنشأها المتطرفون، وعليه من الضروري إنشاء شبكة عالمية للمسلمين المعتدلين لنشر الرسائل المعتدلة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ولتوفير الحماية للجماعات المعتدلة، وقد تكون هنالك حاجة لقيام الولايات المتحدة بمساعدة المعتدلين الذين يفتقرون إلى الموارد اللازمة لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم".

ويظهر هذا في التوجّه الذي يقوده رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في تشاد، من موافقته على هذا المشروع، وتبنيّه خطأً بالإمكان أن نطلق عليه حسب التعبير الأمريكي "معتدلاً" وحسب تعبير سيد قطب رحمه الله تعالى "الإسلام الأمريكي" فقد كان من أوائل الذين أيدوا المشروع الجديد لهذا التصور العلماني والغريب على المجتمع التشادي المسلم، مع أن بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي يقول: "إن المجتمع المنغمس في الشهوات لا يستطيع أن يسن قانوناً أخلاقياً للعالم، وإن أي حضارة لا تستطيع أن تقدم قيادة أخلاقية سوف تتلاشى"، مع ذلك فإن هناك من يدعو إلى ما يسميه "القيم الأمريكية"! مع أن تشاد دولة إسلامية وقامت على أراضيها ممالك إسلامية مشهورة حكمت كثيراً من بقاع إفريقيا، واستمرت سنين عديدة تنشر الإسلام وسط المجتمعات الوثنية، وما زال هذا الدور جلياً في كثير من الدول المجاورة.. فهل يمكن أن تقبل "القيم" الأمريكية بهذه السهولة، وبهذه الإملاءات؟

=====

#ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير

قناة "البحرين"... تحرك اقتصادي بعد تعطل سياسي!

الضفة الغربية: رامي خريس

@hotmail.com77ramk

أثار الاتفاق الذي تم مؤخراً بين السلطة الفلسطينية والأردن والكيان الصهيوني لإحياء مشروع قناة أو خط أنابيب يصل البحر الأحمر بالبحر الميت، العديد من التساؤلات حول طبيعة الأخطار التي يمكن أن يتسبب فيها المشروع الذي تم التخطيط له في أوقات سابقة وأطلق عليه "قناة البحرين" وما يحمله من أهداف سياسية صهيونية خبيثة، في الوقت الذي بدأت فيه بعض الأبواق الترويج له! تتمحور فكرة مشروع القناة في إنشاء خط أنابيب ضخم يتم من خلاله نقل كميات ضخمة من مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت لرفع مستوى المياه داخله، وكانت الفكرة في بدايتها حفر قناة بين البحرين، وتكلف المرحلة الأولى نحو 800 مليون دولار وسيتم فيها إقامة خط أنابيب لنقل المياه بطول 180 كيلومتراً في حين تهدف المرحلة الثانية لإقامة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة 600 ميغاوات لكل من الأردن والكيان الصهيوني باستغلال الفرق في منسوب البحر الميت ومنسوب البحر الأحمر والذي يقدر بحوالي 400 متر، كما يستهدف المشروع إقامة محطة لتحلية مياه البحر الأحمر بطاقة 850 مليون متر مكعب سنوياً.. على أن تُنقل هذه المياه إلى كل من عمّان والخليل بالضفة الغربية والقدس.

اتفاق مفاجئ

وبحسب الدراسة سيمر جزء من هذه القناة عبر أنابيب وفي جزء آخر سيمر عبر مناطق منحدره بشدة تسمح بالاستفادة من المياه المتدفقة في توليد الطاقة الكهربائية، وفي مناطق أخرى على شكل بحيرات صغيرة لأغراض مشاريع سياحية. وقد جاء التوقيع على الاتفاق مفاجئاً خصوصاً في ظل الأجواء السياسية التي تشهدها المنطقة، وفي هذا السياق ينتقد الصحفي عدلي صادق التوقيع على اتفاق القناة ويقول إن العجيب في الأمر هو دوران عجلة المشروعات الاستراتيجية في الوقت الذي تتعطل فيه وتنغرز في الرمال عجلة السياسة، ويرى أنه إن كان من السهل معرفة كل آفاق المشروعات وأرقامها (سعر المتر المكعب من المياه مثلاً يتجه إلى

دولار ونصف الدولار) فمن الصعب معرفة آفاق السياسة والمصير الوطني مادامت استحقاقاتها لا تشترط تعطيل المشروعات الكبرى مقابل تعطيل مشروعنا السياسي. واستهجن صادق ترك الأمور الإستراتيجية لموظفين ومستشارين لا نعلم طبيعة ارتباطاتهم وخلفياتهم، في الوقت الذي يتركز فيه اهتمامنا على الإجابة عن أسئلة من شاكلة: من يأخذ؟ ماذا في وظائف الأمن والحكومة؟

بالرغم من بعض الفوائد المرجوة من المشروع فهناك أضرار وأخطار عديدة يمكن أن يخلقها مشروع القناة أو نقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت، ولكن هناك من الأطراف من يرى في المشروع مصلحة كبيرة لا يمكن تعويضها وتشير دراسة حول "قناة البحرين" نظرة على الأبعاد البيئية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" التي أعدها الصحفي والباحث محمد أبو شرخ إلى أن الفوائد المتوقعة من المشروع تختلف من دولة لأخرى.. فالأردن له رؤية خاصة للمشروع.. والجانب الفلسطيني له رؤية خاصة والصهاينة لهم رؤيتهم كذلك.

الأردنيون ينظرون إلى المشروع كأحد المشاريع الاستراتيجية المهمة التي تبنى عليها التنمية في الأردن ويفكرون بذلك في حل مشكلة المياه التي يعاني منها الأردن عن طريق مشاريع تحلية المياه التي سترافق مشروع القناة والاستفادة من الطاقة الكهربائية من خلال استخدام الأحجار الزيتية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء. وتوضح الدراسة أن الأردن المتحمس لا يستطيع أن ينفذه وحده لتكلفته العالية، ولذلك كانت هناك حاجة لدعم دولي، وبدون شراكة لا يتحقق بسهولة الدعم الدولي للمشروع، ولذلك سعى لإيجاد شراكة من الأطراف التي تشترك في شاطئ البحر الميت.

أما الفلسطينيون فلديهم رؤية مختلفة للمشاركة وهي تأتي لإثبات حقهم كدولة لها شاطئ على حوض نهر الأردن والبحر الميت، كما أن هناك علاقة لإثبات الحقوق في الحل النهائي بالاحتفاظ بالأغوار، والنقطة الأخرى أنه يريد الاستفادة من ثروات البحر الميت التي لم يكن يستفيد منها كما يريدون مراقبة الأوضاع البيئية للبحر الميت وأخطار المشروع على البيئة مثل انخفاض منسوب المياه في البحر الميت.

وتؤكد الدراسة أن المستفيد الأكبر من المشروع هم الصهاينة لأنهم سيرسمون أكبر نموذج للتطبيع مع الدول العربية، و(الكيان الصهيوني) يخطط لإقامة عدد من المصانع والتجمعات الصناعية بالشراكة مع الجانبين الأردني والفلسطيني وبذلك ستكون أسواق الدول العربية مفتوحة لها، كما أنها ستحصل على كميات من المياه التي تحتاجها في النقب وذلك لملائها بالسكان ومعالجة الخلل الجغرافي.. فالأماكن الكثيفة بالسكان يصعب اختراقها كما أن الكيان الصهيوني بحاجة إلى المياه في مفاعل ديمونة للتبريد ويمكن إنشاء مشاريع لمفاعلات نووية أخرى.

ويقول الصحفي محمد أبو شرح في حديثه لـ المجتمع إن الجانب الفلسطيني يجب أن يكون أكثر الأطراف حذراً لما قد يعود عليه لأنه قد يكون أكثر الخاسرين، حيث لم يصبح دولة بعد، وليس لديه الإمكانيات للاستفادة من المشروع بشكل اقتصادي، والكيان الصهيوني يقوم بفرض وقائع على الأرض. والتساؤل المطروح: هل ستقيم منتجعاتها في الأغوار؟ فهم يؤكدون من وقت لآخر تمسكهم بها وهذا أمر بالتأكيد يجب دراسته.

وتشير الدراسة إلى أن هذا المشروع قد يتسبب بتأثيرات أخرى جيولوجية على الأرض في المنطقة، وهذا ما يؤكد العديد من علماء الجيولوجيا الذين يقولون إن من شأن تنفيذ هذا المشروع التسبب في وقوع زلازل مدمرة، حيث ستصب كميات هائلة من مياه البحر المتوسط أو البحر الأحمر في البحر الميت، وباعتبار الأخير أخفض منطقة في العالم فإن الضغط على قعر البحر الميت سيزداد متسبباً في حدوث اختلال طبقات الأرض في منطقة الأغوار.

إثارة زلزالية

ومن جانبه يؤكد د. جلال الديبك رئيس مركز أبحاث علوم الأرض وهندسة الزلازل في جامعة النجاح في دراسة قامت بها الجامعة أن الضغط الناتج من زيادة منسوب المياه في البحر الميت يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الإثارة الزلزالية في المنطقة وبخاصة أن البحر الميت يحتوي على بؤرتين زلزليتين يمتد تأثيرهما ليشمل العديد من التجمعات السكانية الفلسطينية حيث توجد مدن فلسطينية على فوالق مرتبطة بمنطقة البحر الميت.

ويضيف الدبيك أن الخطر لا يكمن فقط في حدوث الزلازل التي تكون متوسطة الحجم في الغالب، بل في تأثير هذه الزلازل على المباني الموجودة في المدن الفلسطينية المختلفة والتي تعاني من عيوب خطيرة تجعلها معرضة لأضرار فادحة نتيجة لحدوثها وفي الجاهزية للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث. وضرب الدبيك مثلاً بمدينة نابلس التي تعتبر من أكثر المدن الفلسطينية التي يمكن أن تتضرر في مثل هذه الحالات حيث أقيمت مبانيها على سفوح الجبال، مما يعرض المباني لتأثير الانزلاقات الأرضية.

أجواء جديدة

وفي إطار الدراسة التي يجب أن تعد للمشروع بشكل علمي قبل التوقيع النهائي على أي اتفاقية أو البدء بالتنفيذ يؤكد أبو شرح أن المشروع موضوع كبير وخطير ويحتاج إلى دراسات معمقة، والجانب الفلسطيني ليس لديه رؤية كافية والموجود فقط توقعات ورؤية عامة للمشكلات والأخطار.

وأهم شيء يحتاج للدراسة موضوع المياه الجوفية وتأثرها بالمشروع لأنها قد تجذب إلى المياه كما يمكن أن تتأثر مناطق الأغوار وتغمر بالمياه المالحة وتؤثر سلباً على الزراعة، مشيراً إلى أن الفلسطينيين ربما هم الحلقة الأضعف كونهم لا يملكون سيطرة فعلية على المناطق التي سيتم فيها المشروع.. والمكسب الرئيس للفلسطينيين أن يكونوا مشاركين ومراقبين بشكل حذر وألا يوقعوا على أي اتفاقية يمكن أن تمس بالبيئة والموارد الفلسطينية.. ويجب أن تكون مشاركتهم قوية وواعية وليست مشاركة الانسياق.

ويؤكد أبو شرح أنه يجب أن ننتبه إلى المخططات الصهيونية التي تحمل أهدافاً خطيرة جداً وخاصة من الناحية السياسية وعلى مستوى مستقبل الصراع بشكل عام. فالمشروع يأتي ضمن الترتيبات الأمريكية بعد احتلال العراق، فهم يريدون خلق أجواء جديدة في المنطقة، وتلك القناة هي من ضمن المشاريع المعدة لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

=====

#سعد الدين العثماني:

الحل في تحديث "الحركات" وإصلاح الذات

الرباط- عادل الإقليعي

...

2004/04/22

سعد الدين العثماني

في حوار أجرته "إسلام أون لاين.نت" مع الدكتور سعد الدين العثماني، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، نصح الدكتور الحركات الإسلامية -في ظل طرح "الشرق الأوسط الكبير"- بالإسهام بقوة في الدفع في طريق الإصلاحات السياسية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية؛ والكف عن الحديث النظري من خلال إنزال "الإصلاح" على أرض الواقع؛ مع ضرورة التجديد والتحديث، والعمل على توفير المناخ السياسي الذي يسمح بإنجاح الإصلاحات الوطنية الذاتية.

كما ناشد الأنظمة والحركات معا بالإسراع في إيجاد التوافق بين بعضها البعض، اعتمادا على ثوابت وطنية، تكون ضمانا للاستقرار وحفظ المصالح العليا للدول، فيتم على أساسها التنافس السياسي الشريف والتداول على السلطة؛ وذلك من أجل قطع الطريق على أي تدخلات أجنبية.

وأكد أن حزب العدالة والتنمية -في إطار المبادرة- لن ينتظر الاعتراف من جهات خارجية، إلا أنه في المقابل لن يدير ظهره للحوار في إطار ما يضمن مصالح الشعوب والدول الإسلامية، مشيرا إلى أن أي خيار آخر يراهن على مشاريع الإصلاح الخارجية خيار باطل. وأخيرا، لم ينس الدكتور العثماني التحذير من السقوط في فخ رفض الإصلاح لمجرد أن الولايات المتحدة هي التي طرحت المبادرة.

واليك نص الحوار:

* إذا كنتم ترفضون الطرح الأمريكي من حيث المبدأ فهل لديكم بدائل متاحة؟

- المبادرة لها شقان: هناك النص الذي يحتوي على مقترحات وإجراءات مقبولة في مجملها، إذا استثنينا تلك المحاولة المكشوفة والهادفة إلى إدماج الكيان الصهيوني في الجسم العربي وتطبيع معه، وقد يكون ذلك هو جوهر الإصلاح في المنظور

الأمريكي. وهناك أبعاد المبادرة التي لا تتفصل عن السياق العام للتدخل الأمريكي في المنطقة. فمعروف أن أمريكا دعمت في كثير من الأحيان أنظمة غير ديمقراطية واستفادت منها، وتغاضت عن كثير من الممارسات المناهضة للحكم الراشد. وساندت محاولات عديدة لإجهاض تجارب ديمقراطية في المنطقة. كما أن أمريكا اليوم تحتل العراق، وليس في ممارساتها ولا خططها الظاهرة ما يوحي بأنها تقيم ديمقراطية أو تطبق إصلاحات سياسية أو اقتصادية. وبناء على هذه التجارب المريرة، فإن كثيرين يشكّون في أن الديمقراطية التي تسعى أمريكا إلى إنزالها في دولنا ستقرز أنظمة تتوافق مع الرؤية الأمريكية للمنطقة، وليس مع رؤية شعوب المنطقة وتطلعاتها. ستكون ديمقراطية على المقاس الأمريكي تصب في المصالح الأمريكية.

لكن هناك جانب آخر مهم، هو أن الإصلاحات كي تكون ناجعة يجب أن تتبع من الذات، لا أن تكون مملاة من الخارج. لقد فشلت العديد من محاولات التحديث في دولنا؛ لأنها سوقت بوصفها وصفة جاهزة مفروضة بالقهر، فكان مصيرها الرفض من قبل الشعوب. ولو استندت إلى أرضية صلبة -من عقيدة الشعوب وتراثها- لأسست للإصلاحات الضرورية بتعبئة شعبية واسعة، تضمن لها الحد الأدنى من النجاح.

أما الحديث عن البدائل، فإن الجديد في المشروع هو كونه طُرح في إطار مبادرة سياسية، أما المقترحات التي يتضمنها فليست سرا يفشى. فالمطالبة بمزيد من الديمقراطية والانتخابات النزيهة والشفافية في تدبير الشأن العام وغيرها موجودة في برامج مختلف الأحزاب والهيئات العربية، ونضالاتها المتواصلة في الميدان، وانطلاقا من معابنتها للمشاكل اليومية للمواطن العربي. وقد وقفت الولايات المتحدة للأسف الشديد ضد تلك البرامج والمحاولات الإصلاحية في السابق.

* ما رؤيتكم لمستقبل الحركات الإسلامية في المنطقة في ضوء هذا الطرح الأمريكي؟

- مستقبل الحركات الإسلامية لا يرتبط بالمبادرة، لكنه يرتبط بالخط السياسي الذي تتجهه، وبقدرتها على استيعاب المتغيرات المتسارعة في عالم اليوم وإفراز المبادرات

المناسبة. وأظن بالمناسبة أن الأولويات التي يجب أن تهتم بها هذه الحركات في الظرفية الراهنة تتبني على أمرين، هما:

أولاً: الإسهام بقوة في الدفع في طريق الإصلاحات السياسية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية. يجب ألا تبقى الحركات الإسلامية مكتفية بترديد خطاب حول الهوية والمرجعية، بل يجب أن تحوله إلى برامج إصلاح تعمل على أن يتم تنزيلها في الواقع. ويجب أن تكون قاطرة التحديث، والقطع مع عدد من تقاليد الجمود والانغلاق.

ثانياً: العمل على توفير الجو السياسي العام الكفيل بإنجاح الإصلاحات، وهو جو يحتاج إلى التوافق مع الأنظمة ومع الحركات السياسية الأخرى لإنجاح الإصلاحات. * هل تفكرون في التعامل مع هذا الطرح على أنه ورقة ضغط على أنظمتكم لتحسين أوضاعكم أو الاعتراف بكم أو تحقيق مكاسب ما؟

- من غير المعقول ولا المقبول أن يستعان بالأجنبي للضغط على دولنا، فهذا يعيد إلى الواقع الصراع المرير بين الحركات السياسية والأنظمة. وهو الصراع الذي أضاع لشعوبنا عقوداً طويلة من الزمان في الإقصاء والإقصاء المضاد، وأدى إلى دوس الحريات ومصادرة الحقوق، والاعتداء على الأرواح والأعراض. لذلك فإننا نرى أن الحياة السياسية في العالم العربي والإسلامي من الضروري أن تبنى على أساس من التوافق المبني على ثوابت وطنية، تكون ضماناً للاستقرار وحفظ المصالح العليا للدول، ويتم على أساسها التنافس السياسي الشريف والتداول على السلطة. وأظن أن من مصلحة الجميع، أنظمة وحركات سياسية ومجتمعية، أن تسرع في إنشاء هذه التوافقات لتقطع الطريق على أي تدخلات أجنبية أو أي صفات جاهزة مفروضة، أثبتت التجارب العديدة عقمها وعجزها عن إطلاق ديناميكية الإصلاح.

* ألا تخشون لو رفضتم الطرح الأمريكي أن تظهر على الساحة حركات إسلامية "صناعة أمريكية" وفق نموذج "الإسلام الأمريكي"؟

- المهم في رأيي هو تحريك عجلة الإصلاحات. وإذا كانت النيات صالحة والجبهة الداخلية موحدة، فلا أحد يمكن أن يخترقها. والصناعات الأمريكية في هذا المجال أثبتت فشلها على الدوام، مثل البضائع التي لا تراعي حاجيات الشعوب. والحركات

لا يكتب لها النجاح والاستمرار إلا إذا كانت أصيلة ومنطلقة من أرضيتها، ومستجيبة لمطالب واقعها، أما عمليات زراعة الحركات فهي عملية ثبت فشلها عبر التاريخ.

* وكيف ستكون استجابتكم للمتغيرات القادمة، أم ستديرون لها ظهوركم؟

- لا يمكن أن ندير ظهرنا للتطورات بل سنكون في قلبها، مساهمين فيها، محاولين التأثير في مساراتها. إن الإسهام في الإصلاح لا يمكن أن يكون بالانسحاب من الواقع، أو سلوك سياسة الكرسي الفارغ، بل بالحضور الفاعل والمستمر.

* لديكم إشكالية داخلية مع واقع غير ديمقراطي من وجهة نظركم، فهل ستستغلون هذه المتغيرات بغية إحداث تغييرات لصالحكم؟

- لقد خطا المغرب خطوات مهمة في طريق الإصلاح السياسي وتطوير وضعية حقوق الإنسان والحريات العامة. لكن لا تزال هناك كثير من الثغرات؛ ولا يزال هناك كثير مما يجب أن يفعل. وقد عبرنا باستمرار عن أملنا في أن تكون هناك خطوات شجاعة ذاتية لإحداث مزيد من الإصلاحات، وبالتالي تقوية الفرصة على أي تدخل خارجي. وطيلة السنوات الأخيرة وحزب العدالة والتنمية يوالي الاقتراحات والنضالات في مواضيع تطوير الديمقراطية، وإعطاء مصداقية للانتخابات المتتالية، ومعالجة اختلالات حقوق الإنسان والحريات العامة وحرية الصحافة، وإصلاح التعليم وقطاع الاتصالات الحديثة، وعلى مستوى العدالة الاجتماعية وغيرها. ونحن واعدون أن التطور نحو الأفضل لا يمكن إلا أن يكون تدريجياً، بسبب هشاشة الوضع السياسي في بلداننا.

* لو أتيحت لكم فرصة للاعتراف بكم ضمن "الشرق الأوسط الكبير"، وفتح المجال أمامكم للعمل في حرية، فهل ستقبلون أم سترفضون؟

- غير وارد أن ننتظر الاعتراف من أي كان، فالقوى الشعبية لها اعترافها من جماهيرها، وأي مشروع إصلاحي لا يأخذ بعين الاعتبار القوى الحقيقية في الواقع... فمآله الفشل. وإذا ذهب المشروع في اتجاه صنع قوى غير حقيقية - وهذا هو الراجح من خلال الانطلاق من بعض النخب التي تكونت في المؤسسات والمراكز التعليمية الأمريكية - فإنه قد حكم على نفسه بالفشل. إن أمريكا، كما يظهر، تسعى أن تفرز ديمقراطية على مقاسها، ثم تخضع لها الأحزاب والقادة، ويخضعون

فيها لرؤيتها المجتمعية ولقيمتها ومفاهيمها. ولذلك عملت أمريكا خلال السنوات الماضية على تدريب وتدريب أعداد من المثقفين، ليساعدها على تنفيذ مشروعها. * ما موقفكم في حال قبولكم، أمام الأنظمة الحاكمة وجماهيركم؟ وما مبرراتكم التي ستقدمونها لهم؟

- نحن لا ننتظر الاعتراف من جهات خارجية، ولكننا في المقابل لا ندير ظهرنا للحوار في إطار ما يضمن مصالح شعوبنا ودولتنا، وأي خيار آخر يراهن على مشاريع الإصلاح الخارجية باطل.

* كيف ستعيدون هيكله مواقفكم وبنائكم التنظيمي الداخلي، وكيف ستعيدون رسم علاقاتكم على الصعيد الخارجي وفق عاصفة المتغيرات القادمة؟

- مواقف حزبنا وهيكلته التنظيمية لا نبنيناها أو نعيد بناءها انطلاقاً من هذه المبادرات التي قد تتجح وقد تفشل. فمواقفنا تحددها توجهاتنا واختياراتنا والمبادئ التي يعتمدها حزبنا في مؤسساته المختصة، وهي تراعي في ذلك مرجعيته ورؤيته للتغيير والمشروع المجتمعي كما يتصوره. وفي إطار هذه المواقف، نستحضر بطبيعة الحال المعطيات والمتغيرات الدولية. ونفس الشيء بالنسبة لتطوير هياكلنا التنظيمية، فهو يرتبط بطبيعة كل مرحلة وحاجياتها، وتحديد تلك الحاجيات يستند عندنا على دراسات وورشات يقوم بها الحزب. وقل الشيء نفسه بالنسبة لعلاقاتنا الخارجية، التي تضبطها أوراقنا التصورية والبرامج التي تصادق عليها مؤسسات الحزب.

* ما تقييمكم للفكرة وما موقفكم بشكل عام منها؟

- لا شك أن هناك حاجة ماسة ومستعجلة إلى إحداث إصلاحات واسعة في الأنظمة العربية، وفي الواقع العربي والإسلامي إصلاحات تراعي مطالب المواطن العربي وحاجات بلداننا وشعوبنا. وبمراجعة مشروع "الشرق الأوسط الكبير" نجده يحمل لافتة تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي، وإدخال الإصلاحات السياسية والاقتصادية. ولا يمكن إلا أن نعترف أنه اقترح أموراً عديدة الجميع يعترف بحاجتنا إليها، وبكونها جزءاً من البرنامج الذي يجب أن يكون أرضية عمل الأنظمة والأحزاب والهيئات المدنية بمختلف توجهاتها. وأكثر من ذلك فإن المشروع يستند إلى

الخلاصات التي انتهى إليها تقرير التنمية البشرية العربية الذي صاغه مجموعة من المثقفين العرب.

وهكذا.. فبشكل عام إذا تعاملنا مع المشروع كمضمون بغض النظر عن الجهة الداعية إليه، فإننا نجد أن بعض القضايا التي يطرحها تلتقي مع كثير مما تطرحه وتطالب به كثير من القوى الإصلاحية في العالم العربي؛ ولذلك وجب الحذر من السقوط في فخ رفض الإصلاح لمجرد أن الولايات المتحدة هي التي طرحت المبادرة. لكن ذلك لا يمنعنا في نفس الوقت من أن نضعه في سياقه وأبعاده، خاصة أن الولايات المتحدة قد كانت حليفا تاريخيا لكثير من الأنظمة في المنطقة عندما كان ذلك يخدم مصالحها. ومن ثم نتساءل تساؤلا مشروعا، عما إذا كانت المبادرة هي صورة جديدة من السعي إلى تكريس مزيد من الهيمنة والتبعية والتخلف والتمزق. إن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار بعض مضامين المبادرة. لكن الإصلاح الحق لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا إذا انطلق بمبادرات وطنية تتطرق بها من الذات، وتستجيب لحاجات ذاتية، لا لاستحقاقات متصلة بإستراتيجيات الولايات المتحدة أو غيرها.

=====

#عبد الصمد فتحي: "لا نهوض لأمتنا إلا بالكتل"

الرباط- عادل الإقليمي **

2004/04/26

مسيرات حاشدة للتعبير عن الغضب العارم ضد الاحتلال الصهيوني أشار الأستاذ عبد الصمد فتحي، عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان بالمغرب، في حوار له مع "إسلام أون لاين.نت"، إلى أن مستقبل الحركة الإسلامية لن يتأثر بطرح "الشرق الأوسط الكبير"؛ ومن ثم نصح الحركات الإسلامية بعدم الانشغال بهذا الأمر أكثر من اللازم، والانشغال أكثر باستكمال التصور والمنهاج. واقترح تدشين ميثاق من قبل جميع الحركات السياسية الطامحة إلى التغيير، ليضع مبادئ وآليات هذا التغيير، بشرط أن يكون الشعب حاضرا لكل ما يجري. كما نادى إلى استغلال هذه الفرصة، بلم الصفوف، ومراجعة الماضي، وإعادة

الحسابات. وكذلك نادى إلى تفاعل المسلمين مع المستجدات، واستحضار المتغيرات الكبرى، وهي ظهور ملامح نظام عالمي جديد، يتمخض عن قوى وتكتلات جديدة متعددة.

* ما رؤيتكم لمستقبل الحركات الإسلامية في المنطقة في ضوء هذا الطرح الأمريكي؟
- إن مستقبل الحركة الإسلامية رهين بمستقبل الإسلام. وبالنسبة لنا، فغد الإسلام قادم؛ آمن بذلك من آمن؛ وكفر بذلك من كفر. إننا على مشارف الخلافة على منهاج النبوة الثانية، كما أخبر بذلك المصطفى عليه الصلاة والسلام، وكما يبشر بذلك عالم الغيب والشهادة. إن هذه الصحوة الإسلامية وهذا المد الإسلامي الذي يملأ صدها سمع الدنيا وبصرها، مؤشر من مؤشرات هذا الغد الموعود. إن مستقبل الحركة الإسلامية لن يتأثر بهذا الطرح، كما لم يتأثر بسابقه، وعلينا ألا نانشغل بهذا الأمر أكثر من اللازم، بل علينا أن ننشغل بالأساس: بناء الإنسان المسلم الفاعل التاريخي، وإيجاد الطليعة المؤمنة المجاهدة، واستكمال بناء التصور والمنهاج.

* إذا كنتم ترفضون الطرح الأمريكي من حيث المبدأ.. فهل لديكم بدائل متاحة؟

- الأمر لا يتعلق برفض مبدئي، يفهم منه الدفاع عن الأنظمة المستبدة صنيعة الغرب، ولا بقبول مبدئي يوحى بالرهان على أمريكا في التغيير التي تكن العداة للإسلام والمسلمين. إنما نحن بصدد حوار ومناقشة لمدائل التغيير الحقيقية. من هذا المنطلق، أقول إن أي مبادرة للإصلاح والتغيير من أمريكا ستبقى محط شك وريب، ما لم تغير من سياستها الخارجية، وتحكم منطق العدل والإنصاف في التعاطي مع قضايا أمتنا المستضعفة. وإن المدخل لذلك، يكمن في إعادة النظر في روح العداة للإسلام والمسلمين، والحركات الإسلامية. ينبغي على الغرب، وفي مقدمتهم أمريكا، إعادة النظر في كيفية التعامل مع الحركات الإسلامية، من خلال إدراك الأسس التي تقوم عليها.

فالحركات الإسلامية الجادة والأصلية تؤسس مشروعها المجتمعي على الإسلام باعتباره منهاج حياة؛ يسمو بالفرد والمجتمع إلى تأسيس روابط بين أفراد المجتمع والإنسانية على أساس الحب والإخاء لا الكره والبغضاء، وعلى أساس العزة والكرامة لا الذل والاستسلام، وعلى أساس التعاون والتكامل لا الاستغلال والتبعية، وعلى

أساس العدل والإنصاف لا الظلم والاستبداد، وعلى أساس الرحمة والقوة لا العنف وسفك الدماء.

إن خيار العداء والعنف والإرهاب لا ولن يوقف هذا المد الإسلامي الصاعد، إنما يذكي نار الحقد والانتقام، ويفتح المجال للعنف المضاد، فيأتي على الأخضر واليابس. إن أمريكا ليست قدرنا الوحيد؛ فالتغيير الحقيقي ينطلق بالاعتماد على العامل الذاتي، بعد الله سبحانه وتعالى، بتربية الأمة وتحرير طاقاتها لتكون لنا سندا بعد الله عز وجل في عملية الاقتحام.

التغيير الحقيقي يتأتى بجمع الجهود ولم الصفوف، في إطار العمل على المكشوف وفي الوضوح، بأن تجتمع القوى السياسية الرامية للتغيير، إلا من استثنى نفسه، لصياغة ميثاق على أرضية جامعة، يحدد معالم التغيير ومبادئه، وأن يصاغ هذا الميثاق على مرأى ومسمع من الشعب ليساهم في التقرير بالمصادقة عليه، ليكون الشعب فاعلا ومشاركا وليس قطيعا مفعولاً به. ثم يشرع في تطبيق بنود الميثاق، والتي من ضمنها وضع دستور من طرف جمعية منتخبة انتخابا حرا، يحدد الأجهزة وآليات العمل، لينطلق البناء بمشاركة كل أبناء الأمة، بدون إقصاء، في إطار تعددية تستوعب الجميع؛ وفي إطار الوضوح الذي من شأنه بناء الثقة. إن نقطة الانطلاقة هي التأكد من إرادتنا الذاتية، ومعالجة أمراضنا الذاتية، وتحرير إرادتنا الذاتية.

*هل تفكرون في التعامل مع هذا الطرح على أنه ورقة ضغط على أنظمتكم لتحسين أوضاعكم أو الاعتراف بكم أو تحقيق مكاسب ما؟

- إن الجواب على هذا السؤال يقتضي الجواب على السؤال المركزي الذي طرحناه، وهو: هل الطرح الأمريكي يهدف إلى تحسين وضعية الشعوب، والاعتراف بكل مكوناتها وتحقيق مكاسب لها، على رأسها الحرية والكرامة والديمقراطية والتنمية، بما لا يفقدها هويتها ومقوماتها الحضارية؟ بالنسبة لي الجواب لا، وبالتالي فهامش التناقض بين مصلحة الأنظمة الحاكمة والمصالح الأمريكية جد ضيق؛ فلذلك ينبغي عدم الرهان عليه، بل نتعامل معه في إطار حجمه الحقيقي، بما له وما عليه. إن هذه الفترة الحرجة مناسبة للشتات، وتوجيه الجهود، وجمع كلمة كل القوى

الداخلية، حيث يراجع كل طرف ماضيه، ويعيد حساباته، ويستحضر أن مستقبل الأمة رهين بمشاركة جميع مكوناتها، ويكون هذا المنطلق في التغيير والإصلاح والبناء، بعيدا عن الانتهازية.

*ألا تخشون لو رفضتم الطرح الأمريكي أن تظهر على الساحة حركات إسلامية "صناعة أمريكية" وفق نموذج "الإسلام الأمريكي"؟

- الحركة الإسلامية الجادة موجودة منذ عقود رغم الحصار والقمع والتضييق، ورغم الكيد والاستضعاف؛ فكل هذه الأمور لم تزدها إلا نموا وانتشارا. وهذا سببه، بعد تأييد الله عز وجل وحفظه، ارتباطها بمصالح الأمة وتبنيها لقضايا شعوبها التي أصبحت تميز بين الأصيل والدخيل. والأنظمة حاولت تفريخ إسلام رسمي، قبل أمريكا ولكنها لم تتجح. فما كان لله دام واتصل وما كان لغير الله انقطع وانفصل.

* وكيف ستكون استجابتكم للمتغيرات القادمة؟ أم ستديرون لها ظهوركم؟

- على الدعاة إلى الله المقتحمين أن يعرفوا العالم، وأحداث التاريخ، وسببية حركته، والقوى المؤثرة فيه كما هي، لا كما يصورها الطموح الجامح أو الأمل المكبوت أو اليأس اليائس. لذلك لا يمكن أن ندير ظهورنا لما يجري في الواقع من أحداث ومتغيرات، بل علينا التعامل معها ومعرفة كيفية مصانعتها. أوجدنا الله عز وجل في هذه الحياة لا لندير ظهورنا لكل ما يظهر من متغيرات، بل لنتعامل مع كل المستجدات. أوجدنا سبحانه وتعالى، وتحملنا رسالة عظيمة، لا نكون على هامش التاريخ، بل لنكون فاعلين في صناعته بتوفيق من الله سبحانه وتعالى.

نحن حملة رسالة تبشر الإنسان باسترجاع حق من أهم حقوقه المسلوبة، ألا وهو حق معرفة خالقه عز وجل، وندعو العالم إلى تحقيق السلام والأمن والعدل والكرامة والحرية بين جميع بني الإنسان دون تمييز أو استثناء. وتحقيق هذه الأهداف النبيلة الجليلة التي تتشوق لها الإنسانية جمعاء يتطلب عملا وحكمة؛ ومن الحكمة المرونة ومصانعة الواقع في إطار التكتيك، دون زيف أو تيه عن المقاصد المنشودة والأهداف الإستراتيجية. لذلك سنتفاعل مع كل المتغيرات، بل سنسعى بإذن الله لنكون فاعلين فيها، بما يوافق وينسجم مع منطق الدعوة الذي قوامه القوة، وليس بمنطق الساحة

الذي قوامه العنف، الذي نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نهجه والأخذ به. بالمقابل سنرفض وسنقاوم بكل الوسائل المشروعة كل ما يهدد هوية أمتنا.

*كيف ستعيدون هيكلة مواقفكم وبنائكم التنظيمي الداخلي؟ وكيف ستعيدون رسم علاقاتكم على الصعيد الخارجي وفق عاصفة المتغيرات القادمة؟

- إن هذه المبادرة ليست بالأمر الجديد؛ وليست بمثابة العاصفة التي تستدعي إعادة النظر في المواقف وفي البناء التنظيمي. فهي لم تغير من طبيعة العالم شيئاً، ولم تكشف عن أمر جديد. إنما تؤكد تكالب قوى الاستكبار على أمتنا المستضعفة واستهدافها في هويتها ومقوماتها. إن منهاج التغيير يجب أن يستحضر المتغيرات الكبرى؛ وهي ظهور ملامح نظام عالمي جديد، يتمخض عن قوى وتكتلات جديدة متعددة، من مثل تكتل البحر الهادئ الذي تتزعمه اليابان التي تتفوق وتتقدم في بعض الميادين بعقدين من الزمان أو أكثر، ومن مثل وحدة أوربا الغربية التي تتوسطها ألمانيا التي برهنت تكنولوجيتها التي تعتمد الصناعة المدنية على تفوقها، وهناك تكتل جنوب شرقي آسيا، وكذلك تطلع الصين والهند...

هذه المتغيرات ستتوارى معها في الأفق المنظور الهيمنة الأمريكية، بسبب مديونيتها وعجزها المالي وسمعتها الفاسدة؛ ولأن الغلبة في المستقبل للقوة الاقتصادية وليس للقوة العسكرية. ويمكن أن تفتح للمسلمين المكانة الشريفة، بعد أن تزول عنهم أقفال الحكم المتمثل في سلاطين النفط وأضرابهم، والحكم الجبري المتمثل في الزعامات القومية. فلا نهوض لأمتنا إلا بالتكتل، ولا تكتل في ظل سياج القومية، ولا تحرر يرجى منها إلا بالحكم القرآني: حكم الشورى والعدل. ولا قبل للقوة المقتحمة بتحديات الداخل والخارج، إذا لم تتسلح بالإيمان، وتعطي للعامل الذاتي الأولوية في التمحيص والعلاج. إنها تحديات كبيرة، ولكن الله أكبر "ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين".

*ما هو تقييمكم للفكرة؟ وما هو موقفكم بشكل عام منها؟

- في نظري أن المبادرة تعلن عن أهداف تبدو في ظاهرها دعوة لمحاربة الاستبداد الذي تعاني الشعوب من قهره وبطشه، ودعوة لمحاربة الأمية والجهل اللذين يعيقان حركة المجتمع، ودعوة لتنمية اقتصادية تخرج المجتمع من واقع التخلف والانحطاط.

ثلاثة أهداف لا يمكن لعاقل أن يجادل في أهميتها، غير أن السياق الذي تأتي فيه المبادرة يفرض طرح عدة أسئلة عن خلفيتها وعن حقيقة مضامينها. فالمبادرة تأتي في سياق يعرف ارتفاع موجة العداة من طرف أغلب أبناء الأمة الإسلامية المستضعفة إزاء أمريكا، بسبب سياستها الخارجية التي تكيل بمكيالين في قضايا أمتنا في فلسطين والعراق وغيرها. سياسة تجعل من المجرم الإرهابي الغاصب للأرض والوطن ضحية، ومن المدافع عن أرضه ووطنه وهويته مجرمًا إرهابيًا. سياسة صنعت أنظمة الاستبداد، ودعمتها، ورعتها، وتغاضت عن جرائمها في حق شعوبها لعقود. سياسة دمرت شعب العراق وحضارته بدعوى البحث عن أسلحة الدمار الشامل، فوجد الدمار، ولم توجد الأسلحة إلا تلك التي صنعتها أمريكا. سياسة تتغاضى عن أسلحة الدمار الشامل المعلنة لدى الكيان الصهيوني، وعن جرائم القتل والتدمير والتخريب التي تستهدف الشعب الفلسطيني الأعزل.

كيف يمكن الجمع بين هذه الأفعال المؤلمة وتلك الأهداف "النبيلة"؟ إن المقارنة بين الأفعال والدعاوى يطرح أكثر من علامة استفهام على الخلفية ومضامين الأهداف المعلنة لدى كل ذي عقل. لا نقول هذا من باب رفض كل ما يأتي من الآخر، بل نحن مطالبون شرعا بالانفتاح على كتاب العالم وتجارب الإنسانية، بقدر انفتاحنا على كتاب الله المقروء جل وعلا، ومطالبون بالتعاون بين بني البشر، لكن على أي أساس؟

فلمصلحة من هذه المبادرة؟ هل لمصلحة الشعوب المسلمة التي منعت النصر؟ أم لصالح أمريكا لحماية ورعاية مصالحها غير المشروعة في المنطقة؟ أم لصالح إسرائيل التي توفر لها المبادرة إطارا للاعتراف والتطبيع والتمكين من خيارات المنطقة، كما توفر لها فضاء لمسح الهوية العربية والإسلامية بتسمية الأمور بغير مسمياتها "الشرق الأوسط الكبير"؟.

هل أمريكا جادة في تحقيق الديمقراطية في أوطاننا؟ هل هي على استعداد للقبول بنتائج صناديق الاقتراع، ولو كانت لصالح الحركات الإسلامية وبرامجها ومشروعها المجتمعي، ولو ذهب بكراسي حلفائها ومن صنعوا على عينيها؟ هل يمكن لأمريكا

أن تحترم إرادة الشعوب المسلمة في تحديد نظام حكمها، في حالة اختيارها للإسلام القائم على الشورى والعدل؟

ما المقصود من تحقيق المجتمع المعرفي؟ هل يتمكن الشعوب المسلمة من محاربة الأمية والتسلح بالمعلومات والعلوم والتكنولوجيا والتقانة المحتركة من طرف الغرب؟ أم الهدف هو الدعوة لإصلاح التعليم بمحاربة كل ما يمت بصلة لكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في برامجنا التعليمية، بدعوى أنهما يربيان على العنصرية والكراهية حتى تتسلخ الأمة عن هويتها وتتجرد من كل مقوماتها؟ وعن أي تنمية اقتصادية يتحدثون؟ هل سيمكنوننا من خيراتنا وسيرفعون أيديهم عن مصادرها الحيوية؟ وهل سيتراجعون عن بخس أثمان موادنا الأولية وإغلاء أثمان موادهم المصنعة؟ أم سيزيلون مشنقة الديون عن رقاب شعوبنا، ويكسرون قيود المديونية التي يتحكمون في أسعار فوائدها الربوية، والتي تثقل كاهل الأمة عن أي اعتناق أو تحرر اقتصادي؟ ليس العيب أن يقدم لك أحد يد المساعدة أو النصيحة، ولكن هل تنفصل النصيحة والمساعدة عن فعل الناصح والمساعد؟

=====

#الإصلاح العربي.. بالثورة على الفساد

د. صلاح عبد المتعال *

2004/04/13

مجلس الشعب

إصلاح الشيء (لغة) هو إزالة التلف أو الضرر عنه وجلب المنفعة والسلامة إليه. وإذا كان الفساد هو التلف والعطب في الأمور والخلل والضرر والانحلال في المجتمع؛ فإن الإصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب وزوال العداوة والخصومة والشقاق، والتخفيف من حدة الصراع فيه. لقد ورد المصطلحان (الفساد والإصلاح) في القرآن الكريم في عشرات المواضع من الآيات القرآنية؛ إذ ورد الفعل فسد ومشتقاته الفعلية والاسمية في 44 موضعا، وورد الفعل صلح بمشتقاته الفعلية والاسمية أيضا في 182 موضعا. وهناك من الآيات التي تشير إلى سنن الله في خلقه، بمعنى أنها قوانين اجتماعية حتمية الحدوث فإذا "ظهر الفساد في البر والبحر

بما كسبت أيدي الناس... " (الروم: 41) أي استشرى، فإن عاقبة ذلك وخيمة بسقوط المجتمع وانتهيار أركانه واستهواء المستعمر للتسلط عليه " .. إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة... " (النمل: 34)؛ كذلك الإشارة إلى أن الإصلاح والإصلاح يدرأ الضرر والهلاك عن الأمة "وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون" (هود: 117)، ويجلب الخير والرخاء إليها "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض... " (الأعراف: 96).

الإصلاح أنواع

ويتشكل الإصلاح بمقصد أصحابه فإما أن يكون إصلاحا حقيقيا فتتلاشى التناقضات وتصح الأوضاع وتستقيم الأمور، أو أن يكون إصلاحا مزعوما هدفه تجميل الصورة أمام الرأي العام فتوضع الرتوش واللمسات الزخرفية ببعض الإجراءات والتغييرات السطحية لأي نقص أو عور في النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، بينما حدة التناقضات البالغة السوء هي التي تبقى على استمرار أصحاب ورعاة هذه النظم المتهالكة بحيث يصيبهم العجز لمواجهة التحديات الراهنة التي ينوء بحملها الوطن العربي.

ورقة الإصلاح العربي التي قدمتها تونس في مشروع عقد القمة العربية هي من قبيل ذلك النوع المزعوم للإصلاح؛ إذ أثارت أزمة مصطنعة لفرض الرأي الأمريكي لأولويات الإصلاح وربطه بالإرادة الأوروبية الأمريكية في مشروع شرق أوسطي كبير بما يتيح لإسرائيل التلاعب بمقدرات العرب وإرادتهم السياسية، خاصة بعد تهميش القضية الفلسطينية والغزو الأمريكي للعراق وإبراز قضية الإرهاب في المقدمة ابتغاء إدانة المقاومة المشروعة للطغيان الإسرائيلي في فلسطين وللاحتلال الأمريكي للعراق.

تكريس التبعية

لوحة من ألوان الطيف السياسي بالغة التنافر بين ألوان العمالة السياسية لأمريكا التي تقارب نجمة داود، والعجز العربي والتناقض بين أنظمة الحكم ومصالح شعوبها، والتظاهر بالرغبة في الإصلاح لذر الرماد في عيون الشعوب المقهورة التي استيئست من مطالب الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي، وتمكين الإنسان العربي من حقوقه

في العدالة والحرية والمساواة التي سلبت منذ أن تمكنت هذه الأنظمة على مر عقود من القرن العشرين، خاصة بعد أن نالت استقلالها من الاستعمار الأوربي من الخليج إلى المحيط.

ثم تفرط هذه النظم في استقلال شعوبها بتكريس التبعية الاقتصادية والسياسية واستمرار السلطة المستبدة، حيث حرمت مواطنيها من حق المشاركة في صناعة قرارات التنمية الاقتصادية والحرية السياسية في التعبير وتشكيل الأحزاب وتقييد مؤسسات المجتمع المدني وفتح الأبواب لاستشراء الفساد وصناعاته بطرق مستحدثة تواكب العصر تعلق على أساليب الجرائم التقليدية ضد النفس والمال، بل تصل بجرائمها إلى حد إفراغ الخزائن من المصارف والبنوك وسلب الأوطان من عصبه الاقتصادي بقروض ومنح مردوده لأصحابها الأمريكان والأوربيين مرة أخرى، مما يغرق الأمة بديون من المليارات التي تربطهم بعجلة الدائن المقرض فتتفاقم التبعية الاقتصادية والسياسية، وتقرض السياسات الإنتاجية وتتضاءل مساحة زراعات المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والذرة بالتحديد، وتقرض مشروعات الصناعة الاستهلاكية المعتمدة على الآلات المستوردة بقروضها الربوية المستغلة. وغير ذلك الكثير الذي يفتح الثغرات الكثير لانتشار الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس.

وتفوح رائحة الفساد بما يزكم الأنوف وذلك على أعلى المستويات السياسية والاجتماعية بين وزراء ووكلائهم وتصدر ضدهم الأحكام. ولا تقف تراكمات الفساد عند حد معين، بل تتكرر دون ضابط أو وازع أو حسم يقطع دابر المفسدين؛ مما يشير إلى أن الظاهر هو قمة الجبل الجليدي من الفساد الذي يخفي تحت مياهه إفسادا لن تنتهي توابعه إلا بإصلاح شامل يبدأ بثورة على الفساد والإفساد.

منظمات الشفافية

لقد قامت منظمة الشفافية الدولية (TI) - Transparency International - بالإعلان عن مؤشر مدركات الفساد (CPI) - Corruption Perceptions Index - للمنظمة للعام 2003 ويدل مؤشر الفساد في 133 بلدا من البلاد النامية - ومنها الدول العربية- أن 9 من أصل كل 10 دول نامية بحاجة ماسة لدعم عملي

لكبح الفساد، وحسب المؤشر الجديد الذي يصنف 133 دولة حسب المستوى المقدر لقبول الرشاوى لدى السياسيين وموظفي القطاع العام فيها.. إنه مؤشر مركب اعتمد على 17 عملية استقصاء أجرتها 13 مؤسسة مستقلة شملت رجال أعمال ومحللي مخاطر من تلك الدول ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، إذ يعرف بأنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

لقد قامت منظمة الشفافية الدولية المشار إليها بإعداد تقرير علمي عن مدى استثناء الفساد في الدول 133 موضوع الدراسة الميدانية. وتم تحديد مستوى الشفافية الأعلى أي النقاء من الفساد بعشر درجات؛ بمعنى أن دولة كفنلندا حصلت بالفعل على 9.7 من 10 درجات وبذلك هي أقرب إلى الشفافية والنقاء والبعد عن الفساد. أما دولة بنجلاديش فقد حصلت على 1.3 درجة، ومن ثم فهي بعيدة كل البعد عن الشفافية والأقرب إلى بؤر وانتشار الفساد. وقد بينت هذه الدراسة أن 7 من كل 10 بلدان تحصل على أقل من 5 نقاط على 10 نقاط، بينما تحصل 5 من 10 بلدان نامية على أقل من 3 نقاط على 10.

وإذا بحثنا عن موقع البلدان العربية من الشفافية والنقاء بالبعد عن بؤر وانتشار الفساد كما ورد في التقرير فإن 5 دول فقط من 17 دولة عربية كانت متوسطة في درجة الشفافية (عمان 6.6، البحرين 6.1، قطر 5.6، الكويت 5.3، الإمارات 5.2) من 10 درجات، أما الـ12 دولة عربية الأخرى فكانت أقل من 5 درجات وهي على التوالي تنازليا (تونس 4.9 . الأردن 4.6 . السعودية 4.5 . سوريا 3.4 . مصر 3.3 . المغرب 3.3 . لبنان 3.0 . فلسطين 3.0 . الجزائر 2.6 . اليمن 2.6 . السودان 2.3 . العراق 2.2...) من 10 درجات. منها 9 دول يتراوح مستواها المتدني بين (2 - 3) من 10 درجات، مما يضيف إلى جبين أمتنا العربية خجلا فوق خجل، بما يؤشر إلى مزيد من احتمالية الارتباط الإيجابي للعلاقة بين النظم السلطوية وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

هذا فضلا عن إفشال الفساد للنمو الاقتصادي وقطع أوصال التنمية المستدامة، والهبوط بالمواطنين إلى مستوى ما تحت خط الفقر ومعاناة الملايين من البؤس، مما يؤدي إلى حالات من اليأس وانتحاء شرائح من الشباب إلى الإرهاب أو الاستغراق

في مستتقع التيه والمخدرات، وما يتبع ذلك من جرائم أخرى ضد النفس والمال. ومن يرد المزيد من التفاصيل فليرجع إلى تقرير الشفافية الدولية المشار إليه سلفا لدراسة الفساد على مستوى العالم في تقرير 2003 لهذه المنظمة غير الحكومية ومركزها الرئيسي في برلين ولها 90 فرعا في العالم.

ونستخلص مما سبق أن هذه المؤشرات المشار إليها عن الفساد في الدول النامية عامة والدول العربية، خاصة ما هي إلا الشواهد السطحية إنما الحجم الأكبر هو في الأرقام المجهولة التي تقنن المفسدون من أصحاب المكانة والنفوذ في القيام بها أو ارتكابها بمكر ينفذون به من ثغرات القانون وسوء استخدام السلطة واستغلالها لمصلحة فسادهم والإضرار بأهلهم وشعوبهم.

لن يبدأ أي إصلاح عربي إلا بثورة على الفساد والإفساد الذي يأكل حصاد التنمية أولا فأولا. فهل سيظل الشعب العربي صامتا إلى الأبد وقد أغرقه القهر منتظرا الكابوي الأمريكي لينتقله من مستتقع الفساد، ويدله على طريق الإصلاح!!! كلا إنه زعم يراد به باطل والإرادة العربية الحرة كفيلة بأن تتخلص من فساد القهر الداخلي ودفح الطغيان الأمريكي الصهيوني.

* أستاذ علم الاجتماع بالجامعات المصرية - بريد إلكتروني:

=====

#الشرق الأوسط: من الاستعمار التقليدي إلى التعريف الأمريكي

مجدي رياض **

2004/04/17

لم يكن مفهوم الشرق الأوسط سوى تعبير عن المنظور الاستعماري في العصر البريطاني، ورؤية العالم ومناطق النفوذ من زاوية المركز الأوربي؛ وفي الوقت ذاته نفي لأي تسمية أو مشروع لتوحيد الوطن العربي؛ ومن هنا كان تعبير الشرق الأدنى مرادفا للدول العربية الواقعة فيما يسمى بالهلال الخصيب، واختلفت دلالة مفهوم الشرق الأوسط قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية عن دلالاته بعد الحرب.

وإذا كان المفهوم قد شهد انتشارا متعمدا في العصر الأمريكي فقد اعتراه إضافات عديدة، حتى استقر في المفهوم الأخير تحت عنوان "الشرق الأوسط الكبير". وإلى

جانبا هذا الاتساع في الدلالة شهد أيضا انقلابا في الأدوار؛ فبينما كان العصر البريطاني يركز على قناة السويس ومصر، أصبح العصر الأمريكي يركز على النفط والخليج. فالتقارير الإستراتيجية الأمريكية -منذ السبعينيات- تتحدث عن خطط التحرك والبدائل المختلفة للسيطرة على منطقة الخليج لضمان إمدادات البترول. وتزايدت هذه الدراسات في إعدادها وحدة لغتها منذ قيام الثورة الإيرانية وإسقاط الشاه؛ وغطت حقبة الثمانينيات، وصولا إلى العمل العسكري في التسعينيات وبداية الألفية الجديدة؛ ثم في تقديم مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي نجد أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية في تقرير مجموعة الدراسة الرئاسية المقدم في عام 2000، والذي شمل توصيات بالخطوات التي ينبغي اتباعها بالشرق الأوسط من المجموعة الرئاسية الجديدة!!

الانقلاب الجيوبولوتيكي

إن التركيز على الخليج العربي ودوائره الحيوية والمحيطية به لم تكن رغبة عابرة، ولم يكن صدفة. فمن المعروف أن تأمين الثروة والقوة بالنسبة للولايات المتحدة يرتبط بالتحكم عالميا بسوق النفط ومشتقاته؛ هذا التأمين يشكل أحد المفاتيح الرئيسية في إستراتيجيتها الكونية منذ عام 1945؛ فسيطرتها على تدفق النفط وفر لها الانطلاق الاقتصادي، وتأمين النظام الاقتصادي العالمي وهي نقطة المركز فيه.

لقد كانت الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية مكتفية ذاتيا بالنسبة للطاقة؛ لكنها تحولت الآن إلى المستهلك العالمي الأول؛ حيث تمثل 4.6% من سكان العالم، بينما تستهلك ربع إنتاج النفط في العالم. وفي الوقت ذاته -وكما يشدد بعض المحللين الأمريكيين- فإنها لا تزال تستورد 24% من احتياجاتها من نفط الشرق الأوسط. صحيح أن النسبة أقل من نسبتها قبل حرب أكتوبر 1973، ولكنها أكثر بنسبة الثلث قياسا بالسنوات القليلة الماضية؛ وهو ما يعنى بالنسبة للعقيلة الحاكمة بواشنطن، وللمخططين الإستراتيجيين بها، عدم السيطرة الجازمة في سوق النفط العالمية.

إن الباحث عن توجهات السياسة الاستعمارية بعد الثورة البترولية أو ما سمي بالانقلاب الجيوبولوتيكي/الإستراتيجي على حد تعبير العالم الرحل د.جمال حمدان

في مطلع الثمانينيات -وذلك في كتابه القيم "إستراتيجية الاستعمار والتحرير"- يستطيع بالقراءة لتلك الكتابات القيمة أن يستشف معادلة البترول والخليج، ودخولهما في صلب الإستراتيجية الاستعمارية الأمريكية. فمنذ أن أصبح الخليج المستودع الأول لمخزون البترول بالعالم تحول تدريجيا ليصبح محور السياسات والصراعات. من هنا كانت المعادلة أو المتتالية التكنولوجية الإستراتيجية الجيوبوليتيكية في عصر بريطانيا هي: الفحم، السكة الحديدية، الباخرة، قناة السويس، مصر، الاستعمار القديم، صراع الإمبراطوريات، ولكن هذه المتتالية تحولت في العصر الأمريكي إلى: البترول، السيارة، الناقلات، الخليج العربي، الاستعمار الجديد، صراع الكتلتين. وإذا كان الحديث للدكتور حمدان في بداية الثمانينيات فما بالنا الآن بعد انهيار الكتلة الثانية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم ولو مؤقتا؟ إن أهمية التنبه/التحليل الحمداني تكمن في تحديده لاتجاه البوصلة الإستراتيجية الاستعمارية مبكرا، والتي تذبذبت (من الغرب إلى الشرق، من قناة السويس إلى الخليج العربي). وهكذا بعد أن كان الخليج محطة على طريق السويس إلى الهند انزلت -ولا نقول انزوت- القناة إلى ممر على طريق البترول إلى الخليج.

إن هذا التبدل في اتجاه البوصلة نحو الموقع/الإقليم، وما يفرضه ذلك على الصراع والإستراتيجية، ولانتقال مركز الثقل الإستراتيجي وهو ما يدفع بالضرورة إلى تحجيم أدوار وتضخيم أدوار لإقليم أو دول، وما تحتويه من ممرات صناعية أو بحيرات وخلجان طبيعية. فبعد أن كانت السويس كبيرة والخليج صغيرا من الوجهة الإستراتيجية، انقلبت الموازين واختلت... فأصبح الخليج كبيرا جدًا والسويس صغيرة نسبيًا، بل وورث الخليج ومضيقه دور وموقع مصر وقناتها إلى حد بعيد جغرافيا وإستراتيجيًا؛ ومن هنا لم يكن غريبا وقوع ثلاث حروب على ضفاف الخليج وحوله، ولواشنطن يد فيها خفية أو علانية منذ الثمانينيات، وحتى الآن.. هذا إلى جانب حربها بأفغانستان.

إعادة تعريف الشرق الأوسط

لقد ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالرؤية الاستعمارية لمصالحها الإستراتيجية، وبتصورها لإعادة صياغة وتركيب المنطقة منذ القرن الماضي وحتى اليوم، ومن ثم

جمع مفهوم "الشرق الأوسط" بين الجغرافيا والسياسة، كما يرى الدكتور أحمد صدقي الدجاني، ولم تكن دلالاته الجغرافية مستقرة؛ حيث تذبذبت بين الاتساع والضييق حسب المصالح الاستعمارية، والرغبة في تفتيت الأمة العربية والإسلامية.

لقد كتب ونستون تشرشل في مذكراته عن الحرب العالمية الثانية، كما ذكر المفكر ساطع الحصري في كتابه "دفاع عن العروبة" (1955) عن مفهومه للشرق الأوسط؛ وذلك في 26 أغسطس 1942، يقول: إني كنت أشعر على الدوام أن تسمية مصر والمشرق وتركيا باسم "ميدل إيست" (الشرق الأوسط) لم تكن من التسميات الموفقة. فإن هذه البلاد تُولف الشرق الأدنى، وإيران والعراق تُولفان الشرق الأوسط؛ وبلاد الهند وبورما وماليزيا تُولف الشرق؛ أما الصين واليابان فتُولفان الشرق الأقصى. وقام تشرشل بإعادة تقسيم القيادة العسكرية، في مساء نفس اليوم، إلى قيادة الشرق الأدنى، وتحتوي مصر وسوريا وفلسطين ومركزها القاهرة؛ وقيادة الشرق الأوسط، وتشمل العراق وإيران ومركزها بغداد؛ وبذلك كانت البوصلة البريطانية في التسمية والتقسيم هي العمليات الحربية.

بعد تسع سنوات (أي في عام 1951) وفي مجلس العموم البريطاني وجه أحد النواب سؤالاً للحكومة عن البلاد التي تدخل ضمن اصطلاح الشرق الأدنى؛ فأجابه وكيل وزارة الخارجية آنذاك قائلاً: "إن تعبير الشرق الأدنى الذي لازم السلطنة العثمانية يعتبر الآن في بريطانيا العظمى مما فات أوانه في اللسان الرسمي، ويستعاض عنه الآن بتعبير الشرق الأوسط. ومجموعة البلاد التي يشار إليها بهذا التعبير تشمل: مصر، العراق، سوريا، لبنان، إسرائيل، العربية السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، مسقط، محمية عدن واليمن. أي ما يعرف بالوطن العربي مع اقتطاع المغرب العربي الكبير، ومع إضافة إسرائيل بديلاً عن فلسطين".

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ركزت على مفهوم الشرق الأوسط بمعناه الأخير، مع إضافة تركيا وإيران - وذلك في الإعلام وفي المؤسسات الدولية ووزارة الخارجية في كل ما يتعلق بالصراع العربي/الصهيوني، ونجحت في تسييد هذا المفهوم كبديل عن الوطن العربي أو العالم العربي... إلخ - فإنها ومنذ الثمانينيات اتخذت منحى جديداً. فقد قدم "بيتر دويجنان" بالمشاركة مع "إل إتش غان" دراسة

عن الشرق الأوسط لصانع القرار الأمريكي، أشارا فيها: إلى أن "لفظة الشرق الأوسط لفظة اعتباطية؛ فهي تشمل بالمعنى الضيق مصر والجزيرة العربية وتركيا وإيران؛ أما بالمعنى الواسع فهي تشمل كافة المناطق الممتدة من شاطئ المحيط الأطلسي، وعبر شمال أفريقيا، وصولاً إلى حدود إيران الشرقية".

ولكن أخطر ما في هذا المفهوم الذي تجذر فيما بعد وتوسع بجهود العديدين من المختصين ودوائر صنع القرار يتمثل في ثلاث نقاط:

الأولى: تسفيه وتقليل شأن المفهوم الضيق للشرق الأوسط، وفيما بعد إلغاؤه.

والثانية: الإشارة إلى أن هذه المنطقة الشاسعة تتطوي على اختلافات جغرافية وإثنية واسعة جداً، كما تحوي العديد من المناطق التي لكل منها تراثها التاريخي والحضاري الخاص بها؛ أي القول بعدم وحدته من جهة، وقبوله للتجزئة من جهة أخرى.

والثالثة: الاعتراف بوجود مؤشرات مشتركة بين بلدان الشرق الأوسط، يقع الإسلام في مقدمتها بوضوح؛ فالإسلام هو الذي استحوذ على عالمها، والمنطقة تدين بالإسلام باستثناء بعض الفئات. هذا العامل سوف يتم استخدامه سلباً في منظور صراع الحضارات، ونهاية التاريخ من الزاوية الأيديولوجية الأمريكية، وفي استهداف ضربه، وربطه بالإرهاب في المنظور الإستراتيجي العسكري/السياسي.

وإذا كانت وثائق وزارة الدفاع/مايو 1995، والكونجرس/مارس 1995 قد تضمنت إستراتيجية الولايات المتحدة بالشرق الأوسط -والتي اختزلت في ضمان تدفق البترول وبسعر مناسب، وضمان حرية الملاحة، والالتزام بأمن إسرائيل وتفوقها النوعي، وزيادة القدرات الدفاعية (لا الهجومية) للدول الصديقة- فإن الدراسات الإستراتيجية الأمريكية منذ العام 1997 قد اعتمدت المفهوم الأوسع لتعبير الشرق الأوسط الكبير؛ حيث إن هذا المفهوم الجديد يضم كلا من تركيا وإيران ودول آسيا الوسطى الإسلامية الغنية بالبترول، والسوق الضخمة المرتقبة للسلع الأمريكية؛ وهو ما أكدت عليه في خطتها المعلنة الآن، المعروفة بمشروع الشرق الأوسط الكبير (بلدان العالم العربي، زائد باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل). ومن هنا فإن التخطيط للاستقرار والأمن في المنطقتين العربية والإسلامية -كما ترى واشنطن- أصبح ضرورة حياتية وإستراتيجية بالنسبة لواشنطن.

لقد شدد مفكرنا الحصري على أن الانتقال بين التعريفات في العصر البريطاني لا يعود للتاريخ وللجغرافيا، بل للاحتياجات السياسية والمتطلبات العسكرية للاستعمار الغربي. ونحن نشير بدورنا أيضا إلى أن الانتقال والتوسع في التعريفات بالعصر الأمريكي، بل ومحاولة الاستقرار على النتائج النهائية للمفهوم الشرق أوسط، لا تعود إلى تقسيمات الجغرافيا والتاريخ (أي قوميات أو أقاليم متجانسة)، بل للاحتياجات الأمن والطاقة، ورسم الخريطة الإستراتيجية الأمريكية، بما فيها نفي كل ما يقال عن الدائرة أو الأمة العربية، خاصة في ظل ربط المشرق بتركيا وإيران والعديد من دول آسيا، وفصل المشرق عن المغرب، وربط الأخير بالدائرة الجنوبية للمتوسط، والتقسيم للوحدات القطرية الموجودة باسم الفوارق العرقية أو الدينية؛ وفي الوقت ذاته دمج إسرائيل كأمر واقع، بل وكجزء في هذا التقسيم السياسي العسكري، وهو ما ظهر فيما بعد في حلف بغداد، وظهر حديثا فيما سمي بالسوق الشرق الأوسطية.

ما الجديد في التعريف الأمريكي؟

1 - أنه تعريف غير خاضع لخطوط المعارك الحربية، وتبدلات القتال والمواقع (كما كان في بريطانيا العظمى)، أو كما كان الأمر بالنسبة للحرب الباردة وصراع الكتلتين، بعد الحرب العالمية الثانية، ولا يعني هذا عدم دخول البعد العسكري في هذا التعريف، لكن التعريفات السابقة ترسم الحدود وفق وجود القوات والعمليات، بينما التعريف الأمريكي يضع الحدود أولاً للمفهوم ثم يجعل القوة العسكرية (وغيرها من الأدوات الاقتصادية والثقافية) تتحرك فوقها، وتقيم عملياتها وقتما تشاء.

2- أنه تعريف يقوم على أساس خريطة بلا تضاريس جغرافية، فلا تحمل عوائق طبيعية.. وبلا تضاريس عسكرية أو بشرية، فلا تسجل عوائق صناعية أو حواجز مانعة؛ ومن ثم الرسم فوقها للأقاليم والحدود التصويرية لا التواء فيه، ولا صعوبة للخيال أو الجموح أن يسجل ما يريد أن يتصوره؛ أي الكتابة والرسم والتشكيل فوق صفحات بيضاء وخالصة، ومن ثم مطلوب ملء تلك الصفحات بالثقافة والأفكار والنظام الاقتصادي بل والعسكري وفق المشيئة الأمريكية؛ وهي فرصة قلما توفرت في التاريخ بهذه الصورة، ولا تتحمل التردد أو الانتظار لحظة واحدة من منظور رجال الإستراتيجية الأمريكية، خاصة أن مفهوم الشرق الأوسط بمعناه الواسع/الجديد

يمثل جزءا كبيرا من منطقة الارتطام التي يمكن أن ينطبق عليها رؤية ماكيندر منذ أوائل القرن الماضي للصراع بين قوى البر وقوى البحر للسيطرة على العالم؛ ولأن هذه المنطقة أرض الصدام والمعركة وجسر العبور لطرفي الصراع؛ فهي بين فكي الكماشة، وهي ضحية موقعها الجغرافي؛ وهو ما يسهل المهمة الأمريكية للانقضاض عليها والعبور منها للانفراد العالمي أيضا.

3- ولأنها فرصة تاريخية -كما تراها عقول التخطيط الإستراتيجي بواشنطن- فإن الإمساك بها ضرورة، وتشكيلها وفق الاحتياجات الاقتصادية الأمريكية (وفي مقدمتها الطاقة ثم الأسواق) حتمية؛ وبالضرورة والحتمية أن تكون خطوط الطول والعرض في الخريطة الجديدة هي التي توفر سهولة الإمدادات بالطاقة وسرعتها ورخصها، إلى جانب التحكم فيها، خاصة في ظل غياب الموانع والعوائق.

4- ووفق الضرورة والفرصة والاحتياجات، فإن فصل دول من إقليم الشرق الأوسط، أو إضافة دول إليه أمر بديهي؛ بل إن السعي إلى تقسيم دولة ما إلى دويلات أو كانتونات أو مناطق طائفية أو عرقية هو أمر ضروري تحكمه الرغبات والخطة الأمريكية، فضلا عن أنه تأمين للمستقبل ومفاجآت التاريخ ودروسه؛ هذا إلى جانب سهولة السيطرة لواشنطن وصعوبة المواجهة ضدها.

=====

#مصر وتركيا و"الشرق الأوسط الكبير"

كيف يرى المصريون والأتراك "الشرق الأوسط الكبير"؟*

القاهرة - محمد جمال عرفة

...

2004/03/30

مظاهرات تركية احتجاجا علي اغتيال الشيخ ياسين

عقدت في الفترة من 22- 23 مارس 2004 بالقاهرة ندوة مغلقة تحت عنوان "الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.. رؤى مصرية وتركية"، نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مع مركز الدراسات الإستراتيجية بوزارة الخارجية التركية، وشارك فيها حشد كبير من

الدبلوماسيين والباحثين والخبراء المصريين والأترك لبحث العلاقات المصرية التركية وأثرها على أوضاع الشرق الأوسط، ورؤية كل طرف لفكرة "الشرق الوسط الكبير" الذي تسعى واشنطن لفرضها على المنطقة العربية.

شارك في الندوة الناطقة باللغة الإنجليزية من الجانب المصري السفراء: حسام الدين قاسم عيسى مدير إدارة البلقان وجنوب أوروبا وتركيا في الخارجية المصرية، وفتحي الشاذلي سفير مصر السابق في تركيا، ونبيل بدر، ورؤوف غنيم. ومن الأكاديميين: د.كمال المنوفي عميد كلية الاقتصاد، د.عبد المنعم سعيد مدير مركز دراسات الأهرام، ود.قدري سعيد، ود.بكينام الشراقي، ود.بهجت قوراني، ود.سمعان بطرس فرج الله، ود.مصطفى كامل السيد، ود.مصطفى علوي، ود.حسن نافعة، ود.أحمد عبد الحلیم، ود.حسن أبو طالب، ود.إسماعيل صبري عبد الله، فيما أشرفت على الندوة وحاضرت فيها د.نادية مصطفى رئيسة مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد.

وشارك من الجانب التركي السفير التركي بالقاهرة كوركماز هكتانير، والسفير مورات بيلهان مدير مركز الدراسات الإستراتيجية التابع للخارجية التركية، ود.ميلهان التونيسيك من جامعة الشرق الأوسط التقنية، ود.كارجي إيرهان، ود.سيما كولايوجلو من جامعة إيزيك، ود.حيدر جونفير قنصل تركيا السابق في الإسكندرية.

وقد أكدت الدكتور نادية مصطفى أن أهمية هذه الندوة تنبع من ضرورة التنسيق والتشاور بين الطرفين المصري والتركي في هذه المرحلة الحرجة التي تسعى فيها الولايات المتحدة لفرض خطتها للشرق الوسط الكبير على الجميع، والتعاون لمواجهة مرحلة قادمة تتسم بالتحدي والتدخل الخارجي.

وقالت لـ"إسلام أون لاين.نت": إن المنطقة العربية والمتوسطة يُفرض عليها الآن إعادة تشكيل وتحالفات جديدة، وهو ما يتطلب التعاون، كما تجابه تحديات متداخلة من قضايا سياسية وثقافية وإقليمية، وقضايا أخرى مزمنة مثل قضية فلسطين، وأخرى ملحة مثل احتلال العراق، وكل هذا يجعل من الضروري أن تتسق مصر مع دول المنطقة على نطاق أوسع مثل تركيا وباكستان وغيرها بشأن ما هو قادم، ولا تكتفي

بالتركيز على المنطقة العربية فقط؛ لأن التخطيط الأمريكي يجري لبناء نظام أكبر وأشمل من المنطقة العربية يضم دولاً من أقصى الشرق، وأخرى من أقصى الغرب. وقالت: إن الدبلوماسية المتوازنة الذكية التي انتهجتها تركيا قبل وبعد احتلال العراق تدفعنا -كعرب- لضرورة اكتشاف المجالات والأراضي المشتركة للمصالح.. فلا يجوز أبداً ترك الساحة فارغة لإسرائيل لكي تقيم علاقات أكثر قوة مع تركيا على حساب العلاقات العربية، ولا يجوز أبداً أن نبقى سائرين في ظلال القوى العلمانية الراديكالية التي أسقطت العلاقات التاريخية والثقافية التي جمعت بين مصر وتركيا على مدى قرون من الزمان.

وحول مدى استفادة حكومتي البلدين من مثل هذه اللقاءات الأكاديمية البحثية قالت د.نادية مصطفى: إن المنظم من الجانب التركي هو مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لوزارة الخارجية التركية، وهو على علاقة وثيقة بصانع القرار في تركيا، وجزء من عملهم تقديم تقارير لصانع القرار التركي، أما نحن (الجانب المصري) فنسعى بدورنا لنقل أبحاثنا وتقاريرنا إلى الجهات المعنية مثل الخارجية المصرية التي شارك منها بالفعل دبلوماسيون في جلسات الندوة المختلفة. وقد ناقشت الندوة علي مدار يومين العديد من النقاط في أكثر من جلسة عمل يمكن إلقاء نظرة على بعضها عبر المحاور التالية:

*

ترويج للنموذج التركي

*

العلاقات التركية الإسرائيلية محدودة

*

توصيات لصالح الفلسطينيين

*

مصارحة حول الإصلاح المطلوب

*

أكثر من 35 تحدياً للخطة الأمريكية

*

حقيقة الإستراتيجية الأمريكية للمنطقة

ترويج للنموذج التركي

وقد شهدت جلسات الندوة مناقشات مطولة حول مسألة ترشيح أمريكا لتركي كنموذج علماني للتطبيق في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وأبدى الجانب التركي -من خلال كلمات بعض الضيوف- انطباعات بأنهم مع الفكرة الأمريكية للتغيير والترويج لها؛ باعتبار أن نموذجهم يستجيب للفكرة الديمقراطية، ويعد تجربة مثالية للديمقراطية تفصل بينها وبين الدين، وأيدوا التغيير والإصلاح في العالم العربي، مشددين على أن النموذج التركي ليس كما هو مفهوم في العالم العربي "الديني" وأن العلمانية التركية يفهمها الآخرون خطأ، ولكنها نموذج ديمقراطي، وهم مسلمون مع الإصلاح، ويعتبرون الدين في القلب والعلاقة مع الله، وما عدا ذلك "إسلام سياسي" يجب تحجيم دوره.

وظهر من كلمات الطرفين أن هناك فجوة بين فهم كل طرف للنموذج الديمقراطي العلماني المطلوب تطبيقه أمريكا في المنطقة، وفجوة أخرى في تصور كل طرف لدور الطرف الآخر فيما يخص التنسيق بينهما إقليمياً؛ حيث اهتم الجانب التركي - كما أشار السفير مورات بيلهان- بالتركيز على الفصل بين الجوانب الدينية البحتة المتمثلة في العلاقة بين المسلم وربه، والجوانب السياسية المتصلة بالحكم، وقال: إن تركيا لا تسعى لتقديم نفسها كنموذج للمنطقة، ولكن أمريكا هي التي تسعى لتقديمهم كنموذج، وإن نموذجهم ليس دينياً بما فيه نموذج حكومة حزب العدالة الحالية التي أكدوا أنها ليست إسلامية، وفوزها لا يعني -كما تصور البعض- أن هناك إحياء إسلامياً في تركيا، ولكنها -كما قالوا- تسير وفق النموذج العلماني التركي، معتبرين أن مسائل مثل الحجاب واللغة العربية وغيرها لا علاقة لها بالدين، ولكنها ضمن الإسلام السياسي.

وعلى العكس كان التصور المصري يربط بين الدين والدولة، ويركز على الأبعاد الثقافية المتضاربة بين التصور العربي والإسلامي للديمقراطية، والتصور التركي

الذي يعتبر مسألة مثل الحجاب ليست حرية شخصية ديمقراطية، ولكنها مسألة إسلام سياسي.

حيث صنف الأكاديميون المصريون النظام التركي على أنه نظام علماني ديمقراطي، ولكن ذو صبغة عسكرية، وقالوا: إن تركيا تواجه 3 أزمات، تتمثل في: أزمة الهوية، أزمة الاستقطاب العلماني/الإسلامي، أزمة عدم الاستقرار السياسي.

أما النظام المصري فهو -تبعاً للدستور- يندرج تحت دولة إسلامية، وهو نظام نصف ديمقراطي؛ حيث لا يتواجد مبدأ تدويل السلطة.

وبينما استطاعت العلمانية التركية التأثير على الإسلاميين التركيين استطاع النظام المصري أن يمنع التيار الإسلامي المعتدل من الحصول على الشرعية، خاصة بعد تصفيته للجماعات الإسلامية بالقوة، إلا أنه لا يمكن إغفال الفوارق بين طبيعة الحزب الإسلامي في تركيا (حزب العدالة والتنمية) والإخوان المسلمين بمصر، الذين لا يزالون يلعبون دور المعارض دون التمتع بصلاحيات الشرعية.

كذلك طرح الجانب المصري -كما أوضحت د.نادية مصطفى ود.كمال المنوفي- مخاوف مثقفين مصريين من أن تمثل تركيا خطراً على العرب، وأنها تلعب دوراً لصالح الغرب ضد العالم العربي، ودوراً آخر معادياً للعرب من خلال التعاون العسكري مع إسرائيل، خاصة أن تركيا تعتبر العلاقات مع العرب "أداة" وليست "هدفاً" في علاقاتها الكبرى مع الغرب.

وكانت هناك علامات استفهام من جانب عدد كبير من الأكاديميين المصريين حول طبيعة العلاقات التركية مع إسرائيل، وتحفظات -كما قال د.سمعان بطرس- على النظرة التركية غير المكتملة للإرهاب التي تستبعد الإرهاب الأمريكي والإرهاب الإسرائيلي، كما حدث مع قتل الشيخ أحمد ياسين.

العلاقات التركية الإسرائيلية محدودة

وقد رد الجانب التركي بنفي المخاوف بشأن العلاقات مع إسرائيل، حتى إن غالبية أعضاء الوفد التركي (د.بيلهان ود.سيما ود.ميلهان) ردوا على تهمة التعاون العسكري التركي الإسرائيلي بنوع من الاهتمام والنفي التام لأهمية العلاقات العسكرية التركية مع إسرائيل، والتقليل من أهمية هذا التعاون "المتواضع" من الأساس كما قالوا، ونفوا

بقوة أن يكون هذا التعاون ضد العرب، مؤكدين أن التعاون الاقتصادي مع إسرائيل ضئيل جدا، والتعاون العسكري مقصور على تدريب طيارين.

وفي هذا الصدد قال السفير مورات بيلهان ود.سيما ود.التونيسيك: إن العلاقات التركية الإسرائيلية ليست كما يتخوف منها العرب، وإنما علاقات عادية كتلك التي تقيمها مصر ودول أخرى مع إسرائيل، وإن تركيا لها علاقات تاريخية مع العديد من دول وقارات العالم في آسيا وأفريقيا وغيرها.

وقالوا: إنه ليس كل سياسات إسرائيل بالضرورة توافق عليها تركيا، وإن تركيا تسعى لتوظيف هذه العلاقات مع إسرائيل لصالح الشعب الفلسطيني أيضا، وإن ما يقوم به الإسرائيليون من اغتيالات يحد من فاعلية دور الوساطة التركية بين الطرفين.

وكان الدكتور كمال المنوفي عميد كلية الاقتصاد قد وصف العلاقات التركية مع إسرائيل بأنها علامة استفهام كبيرة، وتترك شعورا سيئا لدى العرب، وطالب بتوحيد الرؤى العربية والتركية من مسائل مثل الإرهاب والاستقرار في الشرق الأوسط والتعاون لمواجهة التحديات الكبيرة أمام البلدين، كما أبدى السفير نبيل بدر تخوفا من هذا التعاون، وطالب بإعادة النظر في العلاقات الإستراتيجية التركية مع إسرائيل، وردت عليه د.سيما التركية مؤكدة بالبراهين الاقتصادية أن العلاقات التركية مع العرب أكبر مما هو مع إسرائيل، وأن التعاون الاقتصادي مع إسرائيل يتأرجح صعودا وهبوطا، وأنها ليست علاقات إستراتيجية.

توصيات لصالح الفلسطينيين

وقد عكست توصيات هذه الندوة الرغبة في تحويل المخاوف العربية من التعاون التركي مع إسرائيل إلى ميزة؛ حيث تم الاتفاق على "توظيف" تركيا علاقاتها مع إسرائيل للضغط على الدولة العبرية بما يخدم الشعب الفلسطيني، إضافة إلى الاهتمام بتوضيح طبيعة العلاقات المصرية التركية والتقدم فيها وصحيح المواقف التركية، وصياغة اتفاقيات تعاون ثقافي علمي لدراسة الرؤى الإستراتيجية بينهما.

كذلك تم الاتفاق بين الطرفين المصري والتركي على عقد لقاء سنوي متبادل في كل دولة لدفع عملية التشاور حول تدعيم العلاقات، وتشجيع التبادل الطلابي في مجالات التعليم المختلفة.

مصارحة حول الإصلاح المطلوب

ويعتبر تقريب وجهات النظر والاتفاق على التنسيق فيما يخص علاقات البلدين، ونقل ما يدور في خلد كل طرف للقيادة السياسية في بلد الآخر من أهم عناصر نجاح الندوة عموماً؛ حيث أشار المصريون إلى أن النزاع بين النظام الشرق أوسطي في ظل الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية والشراكة الأوروبية المتوسطية في ظل قيادة الاتحاد الأوروبي سوف يلبس ثوبا جديداً، يعطي لكلٍ من الدورين التركي والإسرائيلي أهمية متصاعدة على حساب الدور المصري، وعلى حساب المساعي التي تبذل من أجل إعادة بناء نظام إقليمي عربي من جديد، وإنه لا يمكن استغناء تركيا عن بعض محددات سياساتها، مثل دور جيشها في تحسين علاقاتها الخاصة مع إسرائيل والغرب، ورغم ذلك فهناك مجالات للمصالح المشتركة.

وبالمقابل شدد الأتراك على أهمية تفهم العرب لأهمية التغيير والإصلاح وضرورته، وأن ينبع من المنطقة بدل أن يفرض عليها، وقال السفير "بيلهان": إن المنطقة تحتاج إلى التغيير، ومن المهم وضع أجندة لهذا التغيير السياسي حتى لا يتحول الأمر إلى فوضي.

وقال: إن تركيا ستعطي خبرتها في الديمقراطية والتعددية البرلمانية والسياسية للعالم العربي، إلا أنها لا تعتبر نفسها "موديل" أو نموذجاً يجب تطبيقه على المنطقة الشرق أوسطية التي تختلف إثنيا وعرقياً ودينيا وثقافياً عن بعضها البعض، ولكن تنظر لنفسها على أنها تقدم تجربة ديمقراطية متكاملة تفصل بين الدين والدولة.

وقد ردت د.نادية مصطفى على مسألة النموذج التركي الأمثل (الذي يجمع بين الإسلام والعلمانية والديمقراطية) قائلة: إن النموذج التركي للعلاقة بين الإسلام والمجتمع ليس هو النموذج الوحيد المطبق في العالم، ولا يصلح وحده بالتالي كنموذج للإصلاح في العالم العربي والمنطقة؛ وهو ما يعني وجود خلاف في الرؤية التركية والمصرية للنموذج الأصح للتطبيق في المنطقة.

بل وألمحت د.نادية إلى أن هناك مخاوف من أن تستغل أمريكا كلا من تركيا ومصر أو هذا النموذج المطلوب لتحقيق أهداف أمريكية خالصة والضغط على كل

بلد.. حيث يمكن مستقبلا الضغط على مصر بمشكلة المياه، والضغط على تركيا بورقة حريات الأقليات مثل الأكراد؛ وهو ما اتفق معه بعض الضيوف الأتراك. أيضا صرح الجانب التركي الجانب المصري -علي لسان د.ميلهان التونيسك- بأن هناك تحديات تواجه الخطة الأمريكية لنشر الديمقراطية في العالم العربي مثل القضية الفلسطينية والعداء لأمريكا في المنطقة واعتبارها "استعمارا جديدا". وقال د.بيلهان: إن المنطقة تبدو متجهة بوضوح إلى المقاومة بأكثر مما هي متجهة إلى التغيير الذي ينشده الأمريكان، ولكن إلى أي مدى تستطيع المنطقة أن تقاوم؟ وشرح ذلك بقوله: إن القوى الكبرى في عالم اليوم هي: أمريكا وأوروبا وروسيا والهند والصين، وكل منها مشتتة مع العالم الإسلامي بشكل أو بآخر؛ حيث تشتتت أمريكا عبر تفجيرات 11 سبتمبر، وأوروبا عبر التفجيرات الأخيرة، والهند عبر مشكلة كشمير المسلمة، والصين عبر مشكلة إقليم تركستان الشرقية (سينجيانج .. أي أن هناك مشكلات دينية لكل طرف مع الأقليات الإسلامية.. ولذلك فمن صالح هذه الدول المختلفة أن تساند مشروع التغيير والإصلاح الأمريكي الأوربي في منطقة الشرق الوسط الكبير.

ووفقا لهذه الحقائق يرى الطرف التركي أن الأفضل للمنطقة هو التوجه للإصلاح الداخلي بدلا من أن يتم فرضه عليها بالتدخل الخارجي.

أكثر من 35 تحديا للخطة الأمريكية

والطريف أن الطرفين المصري والتركي اعترفا بوجود تحديات ضخمة أمام فكرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية وتجاوب الطرفين معها؛ حيث رصد الجانب المصري -علي لسان د.عبد المنعم سعيد- 7 تحديات أو مخاطر، ورصد الجانب التركي -علي لسان د.سيما- 28 تحديا موجهة بشكل أساسي للجوانب الثقافية والاقتصادية؛ مما دعا د.بهجت قوراني أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية مدير إحدى جلسات المؤتمر للتلميح لفشل الفكرة الأمريكية بسبب هذه التحديات الكبيرة التي أضاف لها السفير فتحي الشاذلي تحديات أخرى عملية من الواقع العملي لا الأكاديمي البحت، مشددا على أن التحديات أكثر من الفرص في المنطقة، وأن القضية هي تحويل التحديات إلى فرص.

فقد تحدث د. سعيد عن المخاطر الأمنية والسياسية وتحديات مثل العولمة والشرعية والإصلاحات السياسية والقضية الفلسطينية، وركز على خطورة التحديات الثقافية المتعلقة بالنواحي الاجتماعية للإصلاح، والقيم المختلفة لكل من العرب والغرب والمخاوف العربية من فرض قيم ثقافية شاذة على العالم العربي.

ودعا للاستفادة من تجارب الإصلاح لدى الآخرين مثل الصين والهند، والتركيز على معالجة الخلافات في القيم الثقافية بين الرؤية التركية والأوروبية والعربية للإصلاح لإتاحة الفرصة لمزيد من التنسيق بين الطرفين والتعاون بشأن رؤى متوافقة في المنطقة.

أما الدكتورة "سيما كولايوجلو" فوضعت 28 تحديا اقتصاديا وثقافيا أمام الشرق أوسطية مثل البطالة والفقر وقلة فرص العمل والمعتقدات الدينية الخاطئة بشأن بعض العادات كالختان، ونقص معدل الدخل الفردي والفساد، وسيطرة القطاع العام، وقالت: إن منطقة الشرق الأوسط مصنفة كأشوأ 3 مناطق في العالم من الناحية الاقتصادية، وتحدثت عن خلافات كبيرة بين الاقتصاديين العربي والتركي تعوق مسألة المقارنة بين النموذجين.

وعلى العكس ترى د. نادية مصطفى أن كلا النظامين يواجه أزمات اقتصادية خطيرة تتمثل في البطالة والتضخم والتدهور الحاد في المستوى المعيشي، وأن هذه الأزمات أثرت بدورها على توجهات السياسة الخارجية للدولتين، ومن ثم فإن البعد البرجماتي (المصلحي) له أهمية كبيرة في هذا المضمار.

حقيقة الإستراتيجية الأمريكية للمنطقة

وقد ظهر أن هناك شبه اتفاق بين الجانبين بشأن حقيقة الإستراتيجية الأمريكية للمنطقة، وأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تفرز إستراتيجية عالمية أمريكية جديدة، ولكن الفكر الإستراتيجي الأمريكي كان قد خطط لهذا من قبل الأحداث التي لم يكن دورها سوى تسليط الضوء على هذه الإستراتيجية الأمريكية، وجعلها أكثر بروزا وظهورا.

والسياسات والدوافع الأساسية للإستراتيجية الأمريكية تدور حول:

1- مكافحة الإرهاب ليس فقط بالآلة العسكرية، وإنما بالسياسات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية.

2- إحكام السيطرة على مصادر النفط الممتدة من وسط آسيا إلى منطقة الخليج.

3- إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية لما يمهد لفرص الهيمنة الأمريكية على العالم بأسره.

4- منع ظهور القوى الكبيرة (الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي)، وطردها من ساحة المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

5- إعادة تشكيل العالم الإسلامي بما يتناسب مع مصالح التحالف الأمريكي الصهيوني.

وفي هذا الصدد تقول د.نادية مصطفى: إن الإستراتيجية الأمريكية تطمح في النهاية إلى تطبيق الأهداف التالية:

(1) حماية المصادر النفطية بهدف السيطرة على منطقة الخليج.

(2) حماية الأمن الإسرائيلي حتى ولو على حساب عملية السلام، وعلى حساب تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

(3) إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية من خلال بناء تحالفات جديدة، تضم الكويت وقطر والعراق على حساب التحالفات مع مصر والسعودية.

(4) ضرب مراكز المقاومة العربية المتبقية من خلال تضيق الخناق الاقتصادي والسياسي على سوريا، واستخدام ورقة الأقليات في السودان وفي سوريا.

وتضيف أنه بعد حرب العراق في مارس 2003 لم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى الحلفاء، والأصدقاء، أو حتى العملاء، وكذلك لم تعد العناصر الثقافية والاجتماعية للتدخل الأمريكي منفصلة عن العناصر العسكرية والاقتصادية. فمن المنظور الأمريكي لم تعد إعادة تشكيل الشرق الأوسط مقصورة على الأسباب العسكرية المباشرة، بل امتدت إلى الأسباب الثقافية والاجتماعية. وصارت العلاقة بين الإسلام والمجتمع والدولة في لب التغييرات اللازمة.

وهو ما يعني أن أحداث سبتمبر أدت إلى تصاعد التدخلات الخارجية بشكل ملحوظ؛ وكذلك إلى تصاعد العلاقة بين الداخلي والخارجي؛ فالخارجي صار داخلياً، والداخلي صار خارجياً، والإقليمي صار دولياً.

وأخيراً: فإن الضعف والترهل في العالم العربي والإسلامي سهل على الإدارة الأمريكية مهمتها؛ الأمر الذي أدى إلى وضع الشرق الأوسط في مقدمة الإستراتيجية الأمريكية العالمية بعد أحداث سبتمبر.

=====

#مصر وتركيا و"الشرق الأوسط الكبير"

الدور المصري والتركي في ظلال الشرق الأوسط الكبير *

د.نادية مصطفى **

ترجمة: شيرين حامد فهمي ***

...

2004/03/30

إن مفهوم "الشرق الأوسط" يستوعب كلا من تركيا ودولا غير عربية، ودولا عربية.. في داخل منظومة واسعة، تشتمل على تقاعلات إقليمية، وليست تقاعلات عربية فحسب. وقد بدأ مصطلح "الشرق الأوسط" في الظهور منذ حوالي قرن، ثم تجددت أهميته الآن بعد عدة انتكاسات أصابت المنطقة العربية والإسلامية مؤخراً. بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية شهدنا ميلاد النظام "الأأتوركي" في تركيا، وكذلك ميلاد القومية العربية في الدول العربية؛ الأمر الذي أدى إلى بروز الصراع والتطاحن بين الأتراك والعرب.

وطبعا كان الطرف الثالث -الاستعمار الأوربي- هو المستفيد الأول من تلك الصراعات التي عززها وعمقها كل من: الحرب الباردة وإقامة دولة إسرائيل وتوجهات القوميين العرب الراديكاليين. إلا أنه منذ عام 1991 (في ظل حرب الخليج الثانية ومشروع مدريد للسلام) بدأت العلاقات في التحسن تدريجياً. وقد نستخلص هنا أن التأثيرات والتدخلات الخارجية كان لها باع كبير على المناخ الإقليمي، ومن ثم على

العلاقات العربية التركية، وعلى مواقف كل منهما تجاه الظروف والمستجدات الإقليمية.

وإذا قمنا باستطلاع تاريخ الإمبراطورية العثمانية سواء في لحظات قوتها أو ضعفها وجدنا أن التدخلات الخارجية كانت ذات تأثير سلبي على العلاقات العربية التركية. واهتمامنا الحالي ينصب أساسا على "الشرق الأوسط فيما بعد 9-11"؛ حيث تواجه المنطقة في ظل هذا الوقت الحرج ضغوطا مفروضة من قبل القوة الأمريكية المهيمنة وحلفائها، تطالبها بالتغيير وبإعادة التشكيل. ومن ثم فنحن أمام تدخل خارجي هائل سيؤثر بقوة وبشدة على التوازنات الإقليمية، وعلى الأنظمة الداخلية. ولذلك فإن إطلاق مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" بعد احتلال أفغانستان ثم العراق ليس إلا خطوة ثالثة من أجل تطبيق الإستراتيجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر. وستنصب قضيتنا الأساسية في هذه الورقة على تحديد موقف كلٍ من الطرفين: العربي والتركي، تجاه هذه المبادرة الأمريكية.

اتسمت العلاقات العربية التركية في النصف الأخير من القرن العشرين بالتذبذب والتطور المستمر، وهي ظاهرة كانت نتيجة لعاملين مهمين: الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية والتوجه التركي تجاه الغرب من ناحية، والعلاقات التركية الإسرائيلية من ناحية أخرى. وتطور العلاقات بين الطرفين يعكس بوضوح ماهية السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط التي نظرت إلى العلاقات مع العالم العربي على كونها أداة، لا على كونها هدفا في حد ذاتها. بلغة أخرى: لقد نظرت تركيا إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة، وإلى تحالفها مع إسرائيل، وإلى اندماجها في داخل أوروبا، على كونها متغيرات مستقلة، بينما نظرت إلى علاقاتها مع العرب على كونها متغيرات تابعة.

إن فهم الدور التركي حيال المبادرة الأمريكية التي من شأنها إعادة تشكيل الشرق الأوسط يستلزم التالي:

- 1) دراسة المحددات الدولية والإقليمية التي تحيط بكل من مصر وتركيا.
- 2) تحديد مناطق وموضوعات التفاعل والتماس بين مصر وتركيا.

3) دراسة نظرتنا نحن المصريين للتوجهات التركية العامة حيال إعادة تشكيل الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر.

هذه الورقة باختصار تهدف إلى مناقشة المشكلة الآتية: العلاقة بين العناصر الجيوإستراتيجية التي تساعد على إمكانية تصاعد الصراعات والتوترات، والأواصر الثقافية والتاريخية الواحدة التي تساعد على إمكانية ظهور أفق للتعاون.

أولاً: محددات إعادة تشكيل الأنظمة العربية حيال نظام شرق أوسطي بعد 9/11:

1) المحددات الخارجية: الإستراتيجية الأمريكية العالمية (الحرب ضد الإرهاب) : التدخل الأمريكي ذو المشارب المتعددة لإعادة تشكيل المنطقة منذ الحرب الباردة، والإستراتيجية الأمريكية حيال الشرق الأوسط متأثرة من قبل إستراتيجيتها العالمية، ومن ثم كان موقف كل من مصر وتركيا متعلقاً بتطور هاتين الإستراتيجيتين. أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تفرز إستراتيجية عالمية أمريكية جديدة؛ بل إن الفكر الإستراتيجي الأمريكي كان قد خطط من قبل الأحداث التي لم يكن دورها إلا تسليط الضوء على الإستراتيجية الأمريكية، وجعلها أكثر بروزاً وظهوراً.

وتتلخص السياسات والدوافع الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في التالي:

1) مكافحة الإرهاب تبعاً للمنظور الأمريكي، وهو غير مقصور على استخدام الآلة العسكرية، وإنما تؤيده السياسات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية.

2) إحكام السيطرة على مصادر النفط الممتدة من وسط آسيا إلى منطقة الخليج، وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية لما يمهد لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم بأسره.

3) منع ظهور القوى الكبيرة (الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي) ، وطردها من ساحة المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة تشكيل العالم الإسلامي بما يتناسب مع مصالح التحالف الأمريكي الصهيوني.

وكما نرى فإن السياسات الأمريكية حيال الشرق الأوسط تكشف عن مدى التصاق القوة العسكرية والاقتصادية بالسياسة الثقافية والتعليمية.

ولقد اجتمعت الآراء المصرية والعربية على أن الإستراتيجية الأمريكية تطمح في النهاية إلى تطبيق الأهداف التالية:

(1) حماية المصادر النفطية بهدف السيطرة على منطقة الخليج.

(2) حماية الأمن الإسرائيلي حتى ولو على حساب عملية السلام، وعلى حساب تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

(3) إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية من خلال بناء تحالفات جديدة تضم الكويت وقطر والعراق على حساب التحالفات مع مصر والسعودية.

(4) ضرب مراكز المقاومة العربية المتبقية من خلال تضيق الخناق الاقتصادي والسياسي على سوريا، واستخدام ورقة الأقليات في السودان وفي سوريا.

وخاصة بعد حرب العراق في مارس 2003 لم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى الحلفاء والأصدقاء، أو حتى العملاء. وكذلك لم تعد العناصر الثقافية والاجتماعية للتدخل الأمريكي منفصلة عن العناصر العسكرية والاقتصادية. فمن المنظور الأمريكي لم تعد إعادة تشكيل الشرق الأوسط مقصورة على الأسباب العسكرية المباشرة، بل امتدت إلى الأسباب الثقافية والاجتماعية. وصارت العلاقة بين الإسلام والمجتمع والدولة في لب التغييرات اللازمة.

إن أحداث سبتمبر أدت إلى تصاعد التدخلات الخارجية بشكل ملحوظ، وكذلك إلى تصاعد العلاقة بين الداخلي والخارجي؛ فالخارجي صار داخليا، والداخلي صار خارجياً، والإقليمي صار دولياً.

وأخيراً فإن الضعف والترهل في العالم العربي والإسلامي سهل على الإدارة الأمريكية مهمتها؛ الأمر الذي أدى إلى وضع الشرق الأوسط في مقدمة الإستراتيجية الأمريكية العالمية بعد أحداث سبتمبر.

ثانياً- المحددات الداخلية:

كل من مصر وتركيا يواجهان نفس الظروف التالية:

أ) نوعية العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع:

النظام التركي نظام علماني ديمقراطي ولكن ذو صبغة عسكرية، وهو يواجه 3 أزمات تتمثل في: أزمة الهوية وأزمة الاستقطاب العلماني/الإسلامي وأزمة عدم الاستقرار السياسي. أما النظام المصري فهو -تبعاً للدستور- يندرج تحت دولة إسلامية، وهو نظام نصف ديمقراطي؛ حيث لا يتواجد مبدأ تدويل السلطة. وبينما

استطاعت العلمانية التركية التأثير على الإسلاميين التركيين استطاع النظام المصري أن يمنع التيار الإسلامي المعتدل من الحصول على الشرعية، خاصة بعد تصفيته للجماعات الإسلامية بالقوة. إلا أننا لن نستطيع إغفال الفوارق بين طبيعة الحزب الإسلامي في تركيا (حزب العدالة والتنمية) والإخوان المسلمين بمصر الذين لا يزالون يلعبون دور المعارض دون التمتع بصلاحيات الشرعية.

ب) الموقف الاقتصادي المتدهور:

يواجه النظامان أزمات اقتصادية خطيرة، تتمثل بوضوح في البطالة والتضخم والتدهور الحاد في المستوى المعيشي. وقد أثرت هذه الأزمات بدورها على توجهات السياسة الخارجية للدولتين؛ إذ تستخدمان تلك التوجهات في خدمة الأهداف التنموية المحلية. ومن ثم فإن البعد البرجماتي له أهمية كبيرة في هذا المضمار.

ج) توجهات الدور الإقليمي:

حرص النظامان -وما زال- على لعب دور إقليمي. وبالإضافة إلى إيران يمثل الثلاثة المراكز الأساسية في العالم الإسلامي، ومن ثم كانت الدول الثلاثة في تنافس دائم مع بعضها البعض. وقد اتسم توجه كلٍ من الدولتين: مصر وتركيا تجاه العالم العربي بالتذبذب، وبالانتقال بين الصعود والهبوط. وبينما كان هذا التذبذب يسير بدرجات مختلفة؛ فإن العلاقات مع الولايات المتحدة كانت هي المؤثرة على هذا التذبذب.

ثالثاً: المؤثرات الإقليمية:

أ) دور إسرائيل:

لقد استفادت إسرائيل -الدولة الإرهابية- أكبر استفادة من "الحرب على الإرهاب" التي أعلنتها الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر. فقد تعمقت علاقتها مع الولايات المتحدة تعمقا ملحوظا بعد الحرب الأمريكية في أفغانستان، وبعد احتلال العراق، وبات التحالف الأمريكي الإسرائيلي أكثر صلابة؛ مما يغري بتأثير أكبر في المستقبل القريب على التوازنات الإقليمية الجديدة. والأمر الذي يستحق الملاحظة هنا أنه بينما اتجهت العلاقات المصرية الإسرائيلية نحو التصاعد والتأزم -بسبب الهجوم

الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة- اتجهت العلاقات التركية الإسرائيلية نحو التحسن.

ب (محددات إقليمية أخرى:

- سقوط عملية التسوية السلمية ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية على يد التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وفرض تسوية بالقوة، تصب في مصلحة التحالف.
 - الضغوط الحالية على سوريا.
 - مستقبل أمن الخليج والتحالفات الإقليمية في ظل الاحتلال الأمريكي.
 - مستقبل الدولة العراقية الجديدة.
 - الضغوط الأمريكية الحالية على إيران وأفغانستان فيما بعد طالبان.
 - التحديات التي تواجه الدور الباكستاني في ظل الإستراتيجية الأمريكية.
 - توابع المشكلة الأمنية في دول الجوار الآسيوي.
 - بروز موضوعات ذات طبيعة إقليمية؛ مثل أسلحة الدمار الشامل، وتوزيع المياه، وحقوق الأقليات، ودور حركات الإسلام السياسي.
- مواقف مصر وتركيا في ظل عملية إعادة تشكيل الشرق الأوسط:
- قامت أحداث سبتمبر بفرض تحديات وتدخلات على المنطقة العربية والإسلامية؛ مما سيؤثر حتما على خيارات الدولتين، وعلى نظرة كل واحدة منهما تجاه الأخرى. فكان منظور بعض التوجهات المصرية تجاه تركيا كالتالي:
- أن تركيا دولة غربية وليست إسلامية، أو ربما تكون إسلامية ولكنها تواجه أزمة هوية بسبب المعوقات التي تجابهها على صعيد الامتزاج في داخل القارة الأوروبية؛ الأمر الذي سيجعلها تراجع سياستها الخارجية، وتعيد النظر بشأنها.
 - أن تركيا إما أنها تعتبر مصدرا للتهديد ضد المصالح العربية وضد الأمن العربي، وإما أنها تعتبر حليفة ممكنة بسبب الإرث الإسلامي الواحد الذي يجمع الأتراك والعرب.

- أن تركيا تمثل نموذجاً للعلمانية الحديثة التي تكون بمثابة جسر بين العلمانية الغربية والإسلام، أو أنها تمثل نمودجا "للإسلام السياسي المعتدل" الذي يُسمى

"العلمانية الإسلامية" التي يمكن دمجها في ظل دولة شبه ديمقراطية يسيطر عليها العسكر.

ومن أجل توضيح الدور الذي يلعبه التدخل الأمريكي للتأثير في مواقف الدولتين (مصر وتركيا) لا بد من الإشارة إلى 6 عوامل مهمة:

- (1) التغيير الداخلي على الصعيدين السياسي والاجتماعي.
- (2) التنسيق الأمني الإقليمي والتنسيق الاقتصادي الشرق أوسطي بعد احتلال العراق.
- (3) التحالفات الإقليمية في فترة ما بعد احتلال العراق.
- (4) انهيار عملية السلام.
- (5) التحالف الإسرائيلي التركي.
- (6) حوار أو تصادم الثقافات.

وسنقوم في هذه الورقة بعرض عاملين فقط لضرب أمثلة توضيحية للقراء:

(1) التغيير الداخلي وإمداداته الخارجية:

إن التغيير الداخلي سواء سياسياً أو اقتصادياً في كلٍ من مصر وتركيا صار مسألة خارجية. فالدولتان تسيران في منهاج التغيير الداخلي، ولكن عينهما -في اللحظة نفسها- على ردود الفعل الخارجية، وعلى ضغوط الدول الكبرى.

فعلى الجانب التركي نلاحظ الآتي:

محاولة تقديم صورة للإسلام المعتدل الذي يحظى على قبول الولايات المتحدة، والتعامل مع أزمتي حقوق الإنسان والهوية بدون استثارة غضب الغرب، وفي نفس الوقت بدون قطع العلاقات بين "الحزب الإسلامي الحاكم" (العدالة والتنمية) وجذوره الانتخابية والمجتمعية. باختصار: إن التطورات الداخلية الحالية في تركيا تسير تحت ضغط كلٍ من: مستقبل عضوية تركيا في داخل الاتحاد الأوربي، والمواجهة الممكنة مع الهيمنة الأمريكية التي يمكن أن تأتي بمخاطر وتهديدات حقيقية تضر بالمصالح الداخلية.

إن الخبرة السياسية التركية في ظل التاريخ الحديث (منذ الإصلاحات العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر حتى التغييرات الراديكالية التي أحدثها أتاتورك) سلطت الضوء على تأثير الأطراف الخارجية. ومما لا شك فيه أن أحداث سبتمبر قد فرضت

المزيد من القيود، خاصة على الحزب الإسلامي الحاكم. ومن الواجب علينا هنا في هذا الصدد التذكير بمدى أهمية دراسة طبيعة حزب العدالة والتنمية، وكيف أنه استطاع كسب هذا الكم الكبير من الأصوات، مع قدرته في نفس الوقت على إدارة علاقته مع الولايات المتحدة المعروفة بمواقفها المتحيزة ضد كل من العراق وفلسطين.

أما بالنسبة لمصر التي تعرض نموذجاً آخر للعلاقة بين الإسلام والدولة والمجتمع؛ فإن الظروف الحالية تفرض نوعاً مختلفاً من الضغط الخارجي على الخبرة المصرية في عملية التغيير الداخلي؛ فما زال هناك -حتى هذه اللحظة- تيار إسلامي ضخم يُنظر إليه بعدم الرضا؛ لكونه غير شرعي. وبالرغم من أن الأخير قد بدأ بالفعل في المشاركة مع تيارات سياسية أخرى في مصر لإدخال بعض الإصلاحات المطلوبة حتمياً على الصعيد السياسي فإنه ما زالت هناك شكوك حول ردود الفعل الأمريكية. لم يعد دور "العسكر" في مصر وتركيا مهيمناً، كما كان الوضع من قبل؛ فالدولتان تشهدان حركة واسعة للتعبئة المجتمعية؛ مما يعكس نوعاً من تجديد دور الإسلام في أنشطة المجتمع المدني، سواء اجتماعياً أو تعليمياً. وبينما قامت هذه الحركات المدنية برفض الإصلاحات التعليمية والثقافية -التي تبغي الولايات المتحدة فرضها كوسيلة لمحاربة جذور الإرهاب- كنوع من رفض التدخل الخارجي، إلا أن التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة قد اجتمعت كلها على إلزام الخطاب الديني بالتجديد. وحتى الآن لم يُتفق على صيغة مناسبة لتجديد محتوى هذا الخطاب.

بلغة أخرى: إن مستقبل الإصلاحات والتغييرات الداخلية في مصر وتركيا سوف يؤثر على مساحة التوازنات بين القوى السياسية الشرق أوسطية (علماني/إسلامي)، وسيؤثر أيضاً على طبيعة الديمقراطية التي ستتبنها الأنظمة السياسية. وهذه المساحة سوف تؤثر بدورها على توجهات السياسات الخارجية، وعلى نوعية التحالفات الإقليمية.

(2) دوائر السياسة الخارجية: تأثير الإستراتيجية الأمريكية العالمية، وضرورة التغيير الداخلي وتنسيق الأمن الإقليمي:

لا جدال أن كلا من البلدين له علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ بغض النظر عن الاختلافات في طبيعة ودرجة العلاقات بالنسبة للدولتين. ولا جدال أيضا أن لكل دولة دوائر للسياسة الخارجية، تختلف عن الأخرى، وأن أولويات هذه الدوائر تختلف تبعا للوقت المحاطة به. فعلى الجانب التركي نجد أن هذه الدوائر هي قائمة: الأوروبية، الأطلنطية، الشرق أوسطية، وسط آسيا، البلقانية، والإسلامية. وعلى الجانب المصري نجد أن هذه الدوائر هي قائمة: العربية، الإفريقية، المتوسطية، الشرق أوسطية، الإسلامية والجنوبية.

وكلا المجتمعين -المصري والتركي- يواجه أزمة هوية، قامت بإثارة التوترات بين النخب ذات التوجهات الفكرية المختلفة. وهذه الأزمة قامت بدورها بتصعيب وتعقيد خيارات ومواقف السياسات الخارجية.

وتحت تأثير الإستراتيجية الأمريكية العالمية وإملاءاتها لخلق شرق أوسط جديد تغيرت أولويات هذه الدوائر. فعلى الصعيد المصري نجد دائرة "الشرق الأوسط" هي التي اعتلت القمة على حساب الدوائر الأخرى، خاصة الدائرة العربية. وعلى الصعيد التركي نجد دائرة "الشرق الأوسط" تعتلي أيضاً القمة على حساب الدوائر الأخرى، وخاصة الأوروبية.

إن التنسيقات الشرق أوسطية (التي تشتمل على تضيق العلاقات مع إسرائيل، وكذلك على تحالف متوازن مع الولايات المتحدة أمام الأزمات العربية) ستكون بمثابة الثمن الذي ستدفعه تركيا في سبيل الحصول على المكاسب على مستوى الدائرة الأوروبية. ولكن علينا أن نسأل من الناحية الأخرى: إلى أي مدى يمكن للموقف السياسي الداخلي (حزب العدالة والتنمية) أن يؤثر على التوجهات التركية تجاه المزيد أو التراجع من التحالف مع إسرائيل والولايات المتحدة على حساب توازن العلاقات مع العالم العربي والإسلامي؟

وعلى الجانب الآخر نجد أن الموقف المصري -في ظل الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط- سيكون له دور كبير في التأثير على التوجهات المصرية تجاه الدائرتين العربية والإسلامية، وكذلك تجاه الدائرة المتوسطية الأوروبية.

إن النزاع بين النظام الشرق أوسطي في ظل الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية والشراكة الأوروبية المتوسطية في ظل قيادة الاتحاد الأوروبي.. سوف يلبس ثوباً جديداً يعطي لكلٍ من الدورين التركي والإسرائيلي أهمية متصاعدة على حساب الدور المصري، وعلى حساب المساعي التي تبذل من أجل إعادة بناء نظام إقليمي عربي من جديد.

الخلاصة:

يتبقى بعد هذا العرض الموجز عدة تساؤلات، لا بد من طرحها:

هل الظروف التي يمر بها الشرق الأوسط حالياً تشجع على إمكانية الوصول إلى تنسيق بين مصر وتركيا؟ وهل هذا التنسيق سيساعد على إحداث توازن بين أمام التدخل الأمريكي، مقللاً بذلك من حجم التأثيرات السلبية على المصالح الوطنية لكلٍ من الدولتين، خاصة مصر؟ هل المحددات الخارجية - خاصة الإستراتيجية الأمريكية العالمية - تشكل قيوداً أكثر على مصر من تركيا التي تعتبر الحليف التقليدي للولايات المتحدة وإسرائيل؟ هل ستمنع هذه المحددات تنسيقاً مثمراً بين مصر وتركيا؟ وإذا كانت الضغوط والمحددات الخارجية على تركيا ليست بالضخامة التي تعاني منها مصر؛ فهل بإمكان التنسيق المصري التركي أن يُصعد من الخيارات المصرية؟ وإذا كانت مصر قادرة على تحديد المكاسب الاقتصادية المباشرة التي ستجنيها من خلال علاقتها مع تركيا.. فهل سيمكنها ذلك من التأثير على المواقف التركية تجاه الأجندة العربية التي تحتوي على: "العراق بعد الاحتلال"، و"القضية الفلسطينية"، و"الحصار على سوريا"، و"الأمن الخليجي"؟

بلغة أخرى: إذا كان الدور المصري الحالي مكبلاً بالقيود والضغوط.. فهل بإمكان التنسيق المصري التركي أن يساعد على بعث الحيوية والفاعلية في الدور المصري من جديد؟

وعلى الناحية الأخرى فإن تركيا لا تشعر أبداً بأن مصالحها المباشرة (الاقتصادية) مع العرب معرضة للخطر؛ ومن ثم فهي لا تشعر بحتمية أو بضرورة مراجعة سياستها تجاه المسائل العربية، خاصة مسألة المياه، أو مسألة تقليص التحالف مع إسرائيل، بينما الأخيرة متواصلة في اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني. إلا أننا نجد بعض القوى المصرية غير الرسمية تعارض السياسة التركية، وترى فيها مصدراً

للخطر. ومن ثم فعلى الجانب التركي أن يعيد النظر في بعض سياساته؛ من أجل تحقيق المزيد من التنسيق والترابط مع مصر (فرض بعض الضغوط على إسرائيل بدلا من بيع المياه لها) .

إن الخلاصة التي نريد أن نقدمها في النهاية تتلخص في الآتي: إن تركيا تمثل مسألة ضخمة لا يجوز لمصر أن تتجاهلها أو أن تسقطها من اعتباراتها. وبالرغم من ترديد مقولات بعض القوميين العرب الذين يرون في تركيا خطرا مهددا للأمن القومي العربي، وأنه من واجب مصر إما ترك تركيا لإسرائيل، أو النظر إليها باعتبارها "إسرائيل ثانية" لخدمة الغرب في المنطقة، وبالرغم من وجود بعض الآراء المصرية التي ترى استحالة استغناء تركيا عن بعض محددات سياساتها، مثل دور جيشها في تحسين علاقاتها الخاصة مع إسرائيل والغرب، بالرغم من كل ذلك.. فإنه ما زال هناك -على الوجه الآخر- مجالات للمصالح المشتركة التي يمكن تدعيمها، والترويج لها.

ومن ثم فعلى مصر ألا تقنع بمد الاتصالات الاقتصادية والثقافية مع تركيا؛ وألا تقنع بلعب دور في تهدئة الصراعات بين تركيا وبعض الدول العربية مثل سوريا. بل عليها أن تتعدى ذلك كله، من خلال قيامها بمبادرات حقيقية، تعتمد على رؤية إستراتيجية تجاه تدشين وتأصيل العلاقات مع تركيا، بدلا من اقتصرها على اتخاذ مواقف رد الفعل تجاه المبادرات التركية الغربية الإسرائيلية. إن اعتماد مثل هذه الرؤية سوف يُحول مصر والعرب من مجرد أداة ثانوية للسياسات التركية إلى هدف واضح.

إن الدبلوماسية المتوازنة الذكية التي انتهجتها تركيا قبل وبعد احتلال العراق تؤكد علينا ضرورة اكتشاف المجالات والأراضي المشتركة للمصالح. فلا يجوز أبدا ترك الساحة فارغة لإسرائيل لكي تقيم علاقات أكثر قوة مع تركيا على حساب العلاقات العربية. ولا يجوز أبدا أن نبقى سائرين في ظلال القوى العلمانية الراديكالية التي أسقطت العلاقات التاريخية والثقافية التي جمعت بين مصر وتركيا على مدى قرون من الزمان. علينا أن نقنع بأن الاختلافات القومية لا تتجب صراعات من نفسها؛ فالأخيرة ليست إلا نتاجاً للحسابات السياسية.

وأخيراً فإن مصر ملزمة باستنفاد الجهد في تعزيز وتدعيم العلاقات مع تركيا، والاستفادة من هذه العلاقات أقصى استفادة؛ وكذلك على تركيا أن تقتنع بأن مصالحها مع العرب ليست أقل شأنًا من مصالحها مع الغرب وإسرائيل.

=====

#أمريكا تبحث عن شريك إسلامي "مودرن"

2004/01/13

د. حمزة زوبع **

على الرغم من الحرب الضروس بين الإسلاميين حول العالم والولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في متطرفيهم العدو الراهن، وترى في متشددتهم الخطر المتوقع.. فإن الولايات المتحدة الأمريكية يبدو أنها لم تحسم أمرها بعدُ بالنسبة للسياسيين من التيار الإسلامي؛ فلا هي قررت وضعهم في خندق الأعداء، ولا هي رحبت بهم كقادة المنطقة في المستقبل القريب.

وعلى غير العادة، ورغم التحذيرات الحكومية العربية من أن وصول التيار الإسلامي لسدة الحكم في بعض البلدان العربية يعني زيادة رقعة التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويعني بالتبعية تهديداً مباشراً لمصالحها في المنطقة وهي مصالح لا تخطئها العين؛ لأنها ببساطة ملء السمع والبصر.. رغم هذه التحذيرات قررت الولايات المتحدة الأمريكية، وبطريق غير مباشر أن تخطو خطوة في اتجاه "جس النبض"، والتعرف على التيار الإسلامي عن قرب، بدلا من اعتمادها على الرواية العربية الرسمية التي طالما ساهمت في توتر العلاقات بين الطرفين؛ وذلك من أجل ضمان الدعم الأمريكي للسلطات الحاكمة في العالم العربي.

مؤتمر بريء أم تأمري؟

حين أعلنت مجلة "الوطن" الكويتية عن المؤتمر الذي عُقد في الكويت (في الأسبوع الأول من الشهر الماضي) حول "دور الجماعات الإسلامية في الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط" -وهي مجلة ذات علاقة مع السلطة ومع التيار الإسلامي في نفس الوقت، وهي الدار التي تصدر النسخة العربية لمجلتي "نيوزويك" و"السياسة الخارجية" الأمريكيتين- ثارت شكوك حول سبب انعقاد المؤتمر، وعن

الجهة الراعية له، وعن المشاركين الذين كان بينهم ساسة سابقون في الإدارة الأمريكية تجمعهم علاقات بمؤسسة "كارنجي للسلام الدولي" التي تصدر عنها مجلة "السياسة الخارجية".

وكلها أسئلة تدور حول التفسير التأمري للخطوة؛ وهل هي خطوة حوارية بحثية بريئة، أم خطوة سياسية غير مبرأة من الأهداف والنوايا التي ربما يكون بعضها خبيثا وليس حميدا؟

فعلى سبيل المثال دُعي للمؤتمر ممثلو الجماعة الإسلامية في مصر، والتيار السلفي في كل من الكويت والبحرين، جنبا إلى جنب مع ممثلي الإخوان المسلمين (التنظيم أو الفكرة) في الكويت والأردن واليمن؛ هذا إضافة إلى دعوة ممثلي التيار الشيعي في البحرين والسعودية. وهذا ما زاد من تعقيد المسألة.. فهل جاء الأمريكيون ليسمعوا من يشتمهم ويلعن سياستهم في المنطقة، أم أرادوا أن يكون المؤتمر رسالة للجميع، وهم يتوقعون أن تكون اللقاءات الأولى بمثابة تفريغ لشحنات الغضب، وتنفيسا للغضب الكامن في النفوس بسبب الدعم الأمريكي لبعض الحكومات في المنطقة على حساب التيار الإسلامي؟

وفي اعتقادي أنه لم يكن بمقدور أي دولة اتخاذ نفس الخطوة، والسماح للتيار الإسلامي بكل أطرافه أن يحضر إلى بلد ما في العالم العربي، وأن يحاور، بل وينال من الولايات المتحدة الأمريكية (الحليف القوي) بدون رقابة أو تدخل من أحد. وبالتالي فإن قدرة الكويت على ذلك تحسب للكويت التي جعلت من أرضها ساحة للحوار بين الإسلاميين والمفكرين الغربيين، وعلى رأسهم الأمريكيون. وأعتقد أنه لو كان قد عُقد في أي دولة عربية أخرى لسمعنا اتهامات للتيار الإسلامي بأنه عميل للغرب، وأنه حليف للأمريكان، وأنه متآمر.. وأنه... وأنه...

كما أثرت الأسئلة حول عدم مشاركة رموز الإخوان المسلمين في مصر؛ بوصفها ذات موقع سياسي وشعبية كبيرة في مصر، وبوصفها البلد الذي ينتسب إليه المرشد العام للإخوان المسلمين. والواقع يفيد بأن الدكتور عصام العريان دُعي للمؤتمر، ولكنه مُنع من الخروج من مصر، كما أنه لم يُمنح تأشيرة من الكويت (حسب جريدة "الرأي العام الكويتية")؛ وعضوا عنه رُشح د. عبد المنعم أبو الفتوح الذي تعرض لنفس

ما تعرض له الدكتور عصام؛ أي المنع من السفر، ولم يوفد الإخوان في مصر أي ممثل لهم في المؤتمر!! ليضيف ذلك الموقف غموضاً حول رغبة الإخوان في المشاركة في مؤتمر من هذا النوع، وبهذا التنوع، وفي هذا التوقيت. عموماً لقد حسم العريان هذا الجدل بتصريحه بأنه كان سيحضر لو مُنح التأشيرة.

البحث عن مفاوض "معتدل"

ولم يكن التفسير التأمري للحدث مقصوراً على الإسلاميين؛ بل إن بعض رموز التيار الليبرالي في الكويت عبروا عن تشككهم في المؤتمر. فقال بعضهم: إن هذا المؤتمر مؤتمر ملغوم؛ إلا أن الجميع أقرّوا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن شريك، أو طرف محاور من جانب التيار الإسلامي، صاحب توجه سياسي وديني معتدل. والحجة التي طُرحت أن الولايات المتحدة لا تريد أن تترك المنطقة للظروف، ولا تستطيع أن تتحمل مفاجآت من العيار الثقيل -مثل تلك التي حدثت في العراق- حين اكتشفت مؤخراً أن الإسلاميين الشيعة لهم شعبية كبيرة، ولهم تنظيم، ولهم وجهة نظر (دينية) في شكل النظام الذي يجب أن يحكم في العراق بعد زوال الاحتلال.

وإذا أضفنا إلى مفاجأة العراق نتائج استطلاعات الرأي الكثيرة التي أجريت في العالم العربي -حول مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية، وحول نواياها في تحقيق ديمقراطية في المنطقة إذا ما اصطدمت نتائج هذه الديمقراطية (المفترضة) بالمصالح الأمريكية في المنطقة- فسنجد أن هناك بالفعل هاجساً لدى الأمريكيين، يدفعهم للتحرك خطوة في اتجاه الجماعات الإسلامية في المنطقة.

ويبدو للبعض أن هذا التحرك -على تواضعه- هو محاولة أمريكية لفض الاشتباك بين المصالح والمعتقدات. فالولايات المتحدة الأمريكية تعرف سلفاً أن هناك دوراً عقائدياً في الصراع؛ ولا يمكن لها مهما فعلت أن تتغلب عليه أو تحيده؛ كما أن لها مصالح لا يمكنها هي أن تتخلى عنها أو تؤولها، أو تتركها نهياً للضياح أو المفاجآت. وعليه فلقد طُرحت في المؤتمر أفكاراً (صدرت عن إسلاميين) من قبيل: "لنترك خلافنا العقائدي جانبا؛ فالإسلاميون لن يتخلوا عن فلسطين، ولكن لنتباحث حول علاقات طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل".

وبالطبع فإن مثل هذا الطرح قد لا يعجب البعض في الجانبين، لكنه قدم رؤية مختلفة أو طريقا ثالثا لإمكانية التعايش بين الطرفين في حال وصول الإسلاميين للسلطة، رغم تأزم الموقف في فلسطين، وانحياز الأمريكيين للصهاينة بشكل مستفز للمواطن العادي، وليس فقط الإسلاميين.

تحول المؤتمر إلى جلد ذاتي

برز من خلال المؤتمر أن ثمة تفكيراً عميقاً يعتمل في صدور ممثلي التيار الإسلامي المشاركين في المؤتمر. فالغالبية رغم أنها نالت من الولايات المتحدة الأمريكية فإنها رأت أن قراءة متأنية للوضع داخل الجماعات الإسلامية مطلوبة منذ وقت طويل؛ وإن كانت الحاجة إليها اليوم أشد. ولكن بعض ممثلي التيار الإسلامي في بعض الدول حولوا القضية من نقد ذاتي إلى جلد ذاتي؛ والبعض رأى أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدفع باتجاه التغيير في المنطقة بكل ما أوتيت من قوة؛ والبعض ذهب إلى أن مقرطة المنطقة لن تتم بدون دعم أمريكي.

هواجس وشبهات

ولعل من أبرز الهواجس والشبهات التي أثرت في المؤتمر هو هاجس تسلم الإسلاميين للسلطة، وما الذي يمكن أن يفعلوه؛ ليس فقط بالنسبة لخصومهم، ولكن في العملية الديمقراطية التي قد تأتي بهم. وهذا الهاجس كان مهماً وضرورياً أن يجيب عليه الإسلاميون، حتى ولو كان السؤال في غير موضعه؛ ذلك لأن الباحثين والمفكرين الغربيين يرغبون في التعرف على مدى التغيير الحاصل في الفكر السياسي عن الجماعات الإسلامية، خصوصاً في ظل التطورات التي نشأت على فكر هذه الجماعات من رفض مطلق لفكرة الديمقراطية لقبول مشروط. وهذا يعني أن الغرب - وخصوصاً مراكز البحث الأمريكية - كان في حاجة لسماع ما سيقوله ممثلو هذه التيارات عن فكرة إلغائهم للآخر حال وصولهم للسلطة.

ولكن المثير أن هذه المسألة طرحت أكثر من مرة، وعلى لسان أكثر من محاور؛ ولعل البعض أفرط في تشككه، حين أعلن أن هناك مخاوف من قيام الإسلاميين بالقضاء على كل مظاهر الفرح والسرور في المجتمعات العربية إن وصل الإسلاميون للسلطة؛ وهو ما دفع ببعض الإسلاميين للرد بسخرية، قائلاً: "لا تخف.."

سيكون في الدولة الإسلامية وناسه (أي فرح)". ولعل من الهواجس الأخرى هاجس المرأة.

والحقيقة أن التيار الشيعي برز كقائد في هذا المحك؛ وتردد السلفيون كثيرا، بل انقسموا في الرأي، بينما رأى أحد ممثلي الإخوان في الكويت أن العائق "بيئي" وليس شرعياً. أما التعامل مع غير المسلمين فقد كان قضية بذاتها؛ وإن حاول البعض تقديم رؤية المواطنة كحل، بينما لم يعلن الجميع الترحيب به.

ولعل الأمر الأكثر خشونة في قضية التعامل مع الإسلاميين -من وجهة نظر الأمريكيين- هو قضية الأحزاب السياسية الدينية؛ فهناك خلط كبير يحتاج إلى جهود للتفريق بين الأحزاب السياسية ذات الخلفية الدينية والأحزاب الدينية، ولم ينجح الإسلاميون في فض الاشتباك، وإزالة اللبس.

تركيا.. هل هي التجربة النموذج؟

لقد طرح أحد الباحثين الأمريكيين -الذي شغل منصبا في حكومة كلينتون- كيف دعمت الولايات المتحدة التيار الإسلامي في تركيا، وأصرت على موقفها من الديمقراطية. وتتأبأ بأن دخول تركيا للاتحاد الأوربي سيكون على يد حزب إسلامي، أو حزب ذي صبغة إسلامية، رغم ادعاءات الإسلاميين بأن الغرب ضد الإسلاميين. وهذا يطرح سؤالاً: "هل دخول تركيا للاتحاد الأوربي مرهون بوصول الإسلاميين للسلطة، أم بقدرتها على إحداث تغيير ديمقراطي في المجتمع، أم مرهون بإرادة الولايات المتحدة ورغبتها في انضمام تركيا للاتحاد؛ بوصفها الحليف القوي لها في أوروبا بعد بريطانيا ودول أوربية أخرى أصغر شأنًا؟".

والمثير حقا هو هذا التضارب في المواقف الأمريكية؛ فهل رحبت الولايات المتحدة بحزب العدالة مع أنه إسلامي؛ لأنه معتدل، أم لأنه قدم "طمأنات" (وربما تنازلات مهمة) في القضية الشائكة بين المسلمين والغرب (قضية فلسطين)؟ وهل وجود حزب العدالة والتنمية في الحكم هو النموذج الذي يمكن أن ترتضيه الجماعات الإسلامية في العالم العربي؟ بمعنى آخر: هل الإسلاميون متفقون على رؤية لشكل ونظام الحكم، وطبيعة العلاقات مع الدول الكبرى، في حال وصولهم للسلطة؟ الإجابة: لا..

وأعتقد من هذه الإجابة الأخيرة بقاء الموقف الأمريكي الرسمي من الجماعات الإسلامية "مهلك سر" لحين الوصول إلى حلول وسط. وفي نفس التوقيت وبنفس اللهجة -وربما بلهجة أشد وأقسى ووفقا لمعطيات المؤتمر المشار إليه- فإن الجماعات الإسلامية لن تخطو خطوة في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وربما بالغ البعض في موقفه العدائي منها؛ نظرا لأنه عقب المؤتمر بأيام قليلة رفض الأمريكيون رفضا قاطعا إجراء انتخابات في العراق (وهو القطر المفترض أن يكون نموذجا ديمقراطيا يحتذى لبقية الشعوب العربية). وبعد هذا الرفض تم تسريب خبر من وكالة الاستخبارات الأمريكية يقول بأن الإدارة الأمريكية لن تسمح لأي تغيير في المنطقة -وتحديدا مصر والسعودية- لأن ذلك يعني عدم استقرار المنطقة والإضرار بمصالحها.

تغيب الحكومات والمفكرين

مؤتمر يمثل هذه الأهمية يفترض أن يكون للحكومات العربية دور فيه؛ لأن إشكالية التيار الإسلامي ليست مع الولايات المتحدة فقط، بل في جزء منها مع الأنظمة. ولكن هذه الأنظمة يبدو أنها ترفعت عن المشاركة، أو أن المنظمين رأوا ألا يفسدوا المؤتمر بحضور حكومي مبرمج، يردد نفس المقولات والشعارات، أو ربما اعتقدوا أن الحكومات لا دور لها، وأن الأمر مرهون بالإرادة الأمريكية.. من يدري؟

وربما خافت الحكومات أن يدرك الأمريكيون -وعن قرب- حجم احتقان الموقف، وحجم المعارضة التي تفتتها الحكومات جراء مواقفها من التيار الإسلامي وحقوق الإنسان بشكل عام، والديمقراطية في العالم العربي. ولأنها كانت غائبة فقد غيبت معها وسائل إعلامها؛ ولم تقم بتغطية الحدث، ولو كخبر يستحق النشر.

وإذا كان غياب الحكومات مفهوما؛ فلماذا لم يُدعَ المفكرون الإسلاميون من أمثال محمد عمارة والعوا؟ الإجابة هي أن المنظمين ربما ليسوا في حاجة إلى منظرين، بل يبحثون عن قيادات يعرفون أن لها دورا تنفيذيا على أرض الواقع.. ربما.

أمريكا تريد أن "تقبرك" شريكا

الولايات المتحدة تبحث عن مفاوض أو محاور إسلامي معتدل، لكنها لا تريد أن يكون هذا الشريك الإسلامي بمواصفات عربية أو إسلامية، بل تريده شريكا أكثر

تحررا (أي أكثر تحللا من موروثه الديني والثقافي)، وأكثر تفهما (بمعنى ألا يربط بين التعامل مع أمريكا وموقفها من الكيان الصهيوني).

وفي اعتقادي أن البحث ما زال جاريا، وسيظل جاريا، لا لحين العثور على شخصيات إسلامية بهذه المواصفات؛ ولكن لحين قبول الولايات المتحدة فكرة التعايش مع إسلاميين يحملون مواصفاتهم.

والسؤال هو حول جدية الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، ومدى قدرتها على المشاركة في مؤتمرات من هذا النوع في المنطقة، أو إقناعها لأصدقائها في السلطة بالسماح بمثل هذه الحوارات، أو استدعاء الكوادر الإسلامية إلى الأراضي الأمريكية للتفاوض معها ومحاورتها. وهنا سنكون على أعتاب موقف أمريكي جاد يمثل تحديا للطرفين؛ وأشك في أن يكون أي من الطرفين لديه القدرة على الدخول في مثل هذا التحدي في الوقت الراهن. فلا الولايات المتحدة مستعدة أن تخسر حلفاء تعبت من أجل تثبيتهم، ولا الإسلاميون مستعدون للقبول بالسراب حتى ولو كان معسولا وجميلا ومغريا.

لماذا الكويت بالذات؟

الولايات المتحدة جاءت لتبحث عن شركاء، وبعض الإسلاميين جاء ليلعنها على الملأ، ويسفه أحلامها، والبعض الآخر قدم تنازلات، ولكن غابت الحكومات كما غاب المفكرون الإسلاميون. والكويت احتضنت الجميع لتثبت أن الإشكالية ليست أحادية الطرف، بل متعددة الأطراف. لكن أليس غريبا وعجيبا أن يعقد مثل هذا المؤتمر على أرض الكويت، ولا يعقد على أرض بلد كبير لديه مشكلة حقيقية مع الإسلاميين! وما أكثر تلك البلدان!!.. مجرد سؤال.

=====

#هل تفرض واشنطن إصلاحاتها على النظم العربية!؟

2002/07/14

محمد جمال عرفة - القاهرة

الرئيس المصري حسني مبارك

منذ أن فتحت الإدارة الأمريكية ملف السلطة الفلسطينية، وتساعد الحديث عن "إصلاحات داخلية" ضرورية في أجهزة السلطة، والحديث يتعاظم في الساحة الإعلامية الغربية حول ضرورة انتقال هذه الإصلاحات -على الطريقة الغربية- لبقية الدول العربية مثل مصر والسعودية وسوريا.

والإصلاحات المطلوبة هنا ليست ناتجة عن رغبة غربية في مساعدة الشعوب العربية على نيل حريتها بقدر ما هي الرغبة في تحسين الأحوال السياسية والاجتماعية عموماً كي لا ينشأ جيل على غرار بن لادن كما يقولون.

والغريب أنه في الوقت الذي كانت واشنطن تنتقد فيه بعنف النظم العربية، وتصفها صحفها بالديكتاتورية، وتطالبها بإصلاحات على غرار الفلسطينيين (تطوير التعليم، وغلق المدارس الدينية كجزء من تصور الإصلاح الغربي) بما في ذلك إصلاحات سياسية -أصدر برنامج هيئة الأمم المتحدة للتنمية والصندوق العربي للتنمية البشرية تقريراً يوم 3-7-2002 يتهم عدداً من الدول العربية بتبديد ثرواتها وحرمان الشعوب من الحريات السياسية الديمقراطية الأساسية.

وطالب معدو التقرير -الذي أعلن في القاهرة، ويتحدث عن 22 دولة عربية يعيش فيها 280 مليون عربي- الزعماء العرب بدراسة هذه النتائج التي توصل إليها برنامج الأمم المتحدة للإئتماء في تقرير التنمية العربية لعام 2002 من أجل تجنب حدوث اضطرابات اجتماعية.

حيث أرجع معدو التقرير حالة الفقر العربي إلى ما أسموه "فقر القدرات ونقص الفرص"، وقالوا: إن سبب فقر القدرات هذا يعود لثلاثة نواقص رئيسية هي: نقص الحرية، وهضم حقوق النساء، ونقص المعرفة.

بل إن التقرير قال بوضوح: إن سكان العالم العربي كانوا الأقل استمتاعاً بالحرية على الصعيد العالمي في التسعينيات، وإن التصنيف العالمي للحريات الذي يقسم العالم إلى سبع مناطق والذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة لقياس مظاهر متنوعة لنواحي العملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلالية وسائل الإعلام -أظهر أن العالم العربي يتمتع بأدنى مستوى من الحرية، وأن المنطقة

العربية تأتي في المرتبة الأخيرة على جميع مناطق العالم السبعة بما فيها أمريكا اللاتينية وآسيا؟!!

الغرب للفلسطينيين: لستم وحدكم!

وقد استغل المعلقون الغربيون التقرير بالطبع لتأكيد مقولاتهم عن ضرورة الإصلاحات في العالم العربي ككل، رغم تخوف آخرين -مثل الكاتب الأمريكي جيم هوجلاند- من أن تأتي الديمقراطية العربية بأثر سلبي على الغرب، حيث سيصعد إلى دفة الحكم ممثلو الشعوب الحقيقيون الذي يكرهون الغرب بسبب سياساته الظالمة وغير العادلة؟!!

فالكاتب الأمريكي توماس فريدمان كتب تحت عنوان "العرب على مفترق طرق" في صحيفة نيويورك تايمز 3-7-2002 يعلق على مطالبة بوش للفلسطينيين بالإصلاحات بقوله: "المؤسف أنه (بوش) لم يقل إنه ليس الفلسطينيون فقط هم الذين يحتاجون إلى تغيير راديكالي في حكوماتهم بل العالم العربي قاطبة".

أما تقرير الأمم المتحدة فعلق عليه بقوله: إنه "تقرير صريح إلى حد القسوة يحلل الأسباب الثلاثة التي جعلت طريق العالم العربي يهبط إلى الهاوية، وبشكل مختصر يمكن إرجاع هذا الأمر إلى انعدام حرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية، وهضم حقوق النساء، ونوعية التعليم المتدنية".

واعتبر فريدمان أن التقرير ينقل رسالة لأمريكا هي "أننا طالما عاملنا العالم العربي على أنه محطة بنزين غبية وطالما أن الحاكم يضخ لنا النفط ولا يؤدي إسرائيل فإننا لا نكثرث بأمر النساء والأطفال هناك حيث يقوم سوء الإدارة وتفتشي البطالة والحياة الفكرية الضعيفة بقتل مستقبل العرب". وأضاف: "لقد آن الأوان أن نكف عن الضحك على أنفسنا؛ لأن التخلص من بن لادن وصدام وعرفات لن يغير من الوضع شيئاً، يجب علينا أن نشمر عن سواعدنا لمواجهة كافة المشكلات في العالم العربي، وهناك كثير من العرب التحرريين الذين يمكن التحالف معهم، وليس فقط مع هؤلاء المتسكعين الذين أوصلوا البلاد إلى هذا الحال"!

أما روبرت فيسك الكاتب البريطاني صديق العرب فكان أقل حدة، وكتب في تعليق بعنوان "الأمم المتحدة تسلط الضوء على الحقائق المرة في العالم العربي" في صحيفة

الإنديبندنت 4-7-2002 يقول: "لن يجد العالم العربي -المحرور من الحرية السياسية، والمعزول عن عالم الفكر، والمضطهد للنساء في مجتمعه، والقامع للعلم والتطور- ما يقوله ضد الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير صادر عن الأمم المتحدة يصف بدقة متناهية الحياة القاحلة والمتحجرة في كثير من الأقطار العربية". ويضيف: "ولكنهم (يقصد الحكام العرب) سيفعلون ذلك! صحيح أن التقرير لا يقول ذلك، ولكن هذه الأنظمة الميتة والقاسية تسترت طويلا تحت قناع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لتتخفى استقدام الإصلاحات الديمقراطية".

دعوات مصرية للإصلاح!

ومثلما التقط الفلسطينيون الخيط الأمريكي الداعي للإصلاح وقالوا: "بيدي لا بيد عمرو"، ودعوا لإصلاحات داخلية حقيقية، معترفين بوجود حاجة قديمة للإصلاح تأخرت، ولا بد من وضع حد للفساد الذي استشرى بين بعض الوزارات والأشخاص على الطريقة الفلسطينية الخاصة -لا الإسرائيلية أو الأمريكية- لوحظ أن كتابا ومفكرين مصريين وعربا تحدثوا بالمثل عن الحاجة إلى إصلاحات داخلية في الدول العربية.

وقال بعضهم بوضوح -أغضب حكومات ومنع نشر آرائهم هذه في صحف رسمية-: إن الإصلاح يجب أن يبدأ من داخل الدول العربية قبل أن يُفرض عليها.

فقد كتب صلاح الدين حافظ نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام مقالا كان من المفترض أن يُنشر يوم 3 يوليه الجاري في جريدة الأهرام تحت عنوان "كيف نجري الإصلاح الديمقراطي بأيدينا؟"، ولكن ما تضمنه كان كفيلا بمنعه من النشر ونشرته

صحيفة "العربي" الناصرية يوم 7 يوليه تحت عنوان "المقال الممنوع!"

فقد قال حافظ: "إن هناك ضرورة بل ضرورات لإجراء إصلاح دستوري سياسي في بلادنا يفتح الباب واسعا من الآن فصاعدا لديمقراطية حقيقية وراسخة ومستمرة.. إصلاح نجريه بأيدينا وعن قناعة بأهميته وضرورته الحتمية، وليس استجابة لضغوط أمريكية أو تهديد أجنبي".

وقال: إن "بلدا مثل مصر بكل ما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية... ومن موروث تجارب سياسية ونظم حكم تطورت وتقلبت... هي الأكثر استعدادا وتهيؤا للتطور الديمقراطي العميق".

وبعد أن عدّد حافظ السليبيات من حيث: نقص عملية تبادل المواقع وتداول السلطة، ونقص حرية إصدار الصحف، والقوانين المقيدة للحريات، ونقص الإشراف الكامل على الانتخابات وغيرها، قال: "كيف تجري الإصلاح الديمقراطي المنشود بأيدينا لا بأيدي غيرنا؟".

ثم حدد أربعة أنواع من الإصلاحات تحدث عنها بالتفصيل هي:

- إصلاح قانوني تشريعي كامل وعلى رأسه تعديل الدستور.
- إصلاح سياسي - اقتصادي.
- إصلاح اجتماعي.
- إصلاح ثقافي تعليمي معرفي واسع.

وختم بقوله: "جاء دورنا لكي نستأنف المسيرة الإصلاحية ونعيد بناء الإصلاح الديمقراطي وفق مطالبنا ووفق مطالبنا وحاجاتنا الضرورية" و"أصبح الأمر أمر ضرورات حتمية حاکمة ولازمة. فلنعمل الأصح بأيدينا بدلا من أن يُفرض علينا الأسوأ بأيدي غيرنا!"

وما قاله صلاح حافظ عاد مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين السابق، رئيس تحرير المصور ليقوله بشكل مختصر في مقاله الأخير يوم 12 يولييه 2002 عن "شرعية ثورة يوليو بعد مرور 50 عاما على الثورة".

فبعد أن استعرض إنجازات وسليبيات ثورة يولييه وشرعيتها بعد مرور 50 عاما قال مكرم: إن "جوهر الشرعية الجديدة في استنادها إلى ديمقراطية حقيقية صحيحة تقوم على التعدد الحزبي، ويمارس المجتمع من خلاله انتخابات حرة ونظيفة".

واستطرد يقول: "هل يمكن أن نعتبر إشراف القضاء المصري على الانتخابات النيابية في مصر أول علامات هذه الشرعية الجديدة؟".

وقد تناول كُتاب عرب آخرون هذا الأمر (الإصلاحات العربية) بكثير من التفصيل، وأبدوا ذات المخاوف من فرض أمريكا إصلاحات معينة على هذه الدول ما لم تبادر

هي لتنفيذ إصلاحات حقيقية تفيد البلاد، فيما سخر آخرون من المطالب الأمريكية، معتبرين أن الإصلاح سيكون في المحصلة النهائية ضررا على أمريكا؛ لأنه سيأتي بالقوى الشعبية الحقيقية على رأس الحكم، وهذه لن تكون إرادتها مرتبهة للأمريكان لأنهم لا يخشون إلا شعوبهم!

الحزب الوطني المصري بين الجديد والقديم

وقد تزامنت هذه الدعوات الغربية للإصلاح السياسي في العالم العربي مع قيام بعض الدول العربية بخطوات سياسية تتدرج تحت مسمى الإصلاح السياسي، مثل إعلان البحرين إجراء انتخابات برلمانية في أكتوبر المقبل 2002، وسعي قطر لتشكيل برلمان منتخب، وإجراء الجزائر انتخابات قيل إنها حرة لأول مرة منذ انتخابات 1990 رغم ما شابها من عيوب.

ومن هذه الخطوات أيضا إعلان الحزب الوطني المصري الحاكم الذي يرأسه الرئيس مبارك القيام بنوع من التطوير عبر انتخابات من القاعدة للقمة، وهو ما قد يوحي بأنه يندرج ضمن خطط الإصلاح التي يثور الحديث عنها.

ولأن غالبية ما قيل عن إصلاحات عربية جاء على لسان كُتاب مصريين، ولم تعلن دول عربية أخرى خطوات سياسية داخلية هامة، إضافة إلى تشديد الرئيس مبارك على إصلاح الحزب الحاكم المصري، فمن الطبيعي أن تتركز الأنظار على مصر أكثر وتجربتها الحالية.

والحقيقة أن خطط تطوير الحزب الحاكم المصري تعود إلى ما قبل إثارة مسألة الإصلاحات في العالم العربي، ولكنها تصاعدت مع تعيين ابن الرئيس المصري جمال مبارك في هيئة المكتب السياسي للحزب العام الماضي، والحديث المتكرر عن قرب تصعيده لقيادة الحزب في أعقاب الانتخابات الحالية الدائرة في مكاتب الحزب الفرعية التي ستختتم بالمؤتمر العام الثامن للحزب برئاسة الرئيس المصري حسني مبارك خلال الفترة من 15 إلى 17 سبتمبر المقبل.

كذلك جاء الحديث عن مرور 50 عاما على ثورة يوليو وشرعيتها بعد هذه الأعوام مع تشديد كُتاب ومحللين على أن أحد مبادئ ثورة 23 يوليه الستة الباقية لم يتحقق

حتى الآن وهو "إقامة حياة ديمقراطية سليمة"؛ ليزيد الجدل حول تعميق وتنمية الديمقراطية التي تبدأ بإصلاح الحياة السياسية الحزبية والانتخابات. بل إن تصريحات الرئيس مبارك الأخيرة لصحيفة الأهرام (13 يوليه 2002) التي شدد فيها على أنه لا بديل عن تطوير الحزب الوطني "لأنه مؤمن تماما بأن الحياة السياسية لا بد أن تقوم على بناء ديمقراطي سليم"، إضافة إلى دعوة رئيس تحرير مجلة المصور السابق بالإشارة لها بأن يكون جوهر "الشرعية الجديدة" -كما أسماها- للثورة هو إقامة حياة ديمقراطية حقيقية .. هذه التصريحات ردها بعض المحللين إلى وجود أساس للأقوال التي دارت حول امتداد دعاوى الإصلاح السياسي إلى العالم العربي، وإن كان البعض يرى أن مطالب الإصلاح السياسي نبتت عربيا أولاً، ولكن عدم الأخذ بها من قبل الحكومات انتهى إلى أن يرفعها -لأهداف مختلفة بالطبع- الغرب في مواجهة نفس الحكومات!

فالرئيس المصري وجّه رسالة للقائمين على هذا التطوير في الحزب الحاكم -في حديثه للأهرام 13 يوليه 2002- قائلاً: إن "الهدف من التطوير ليس الانتخابات وإنما ما بعدها أي القيام بعمل جاد وإعداد كوادر للمستقبل تملأ الفراغ، وإتاحة الفرصة أمام الشباب والمرأة"، وقال: "ليس هناك من بديل عن التطوير الجاد للحزب الوطني باعتباره حزب الأغلبية، والقرار في الحزب لا بد أن يحكمه أساس ديمقراطي".

وجاء تركيز الرئيس على دور الشباب في الحزب ليزيد أسهم الحرس الشبابي الجديد قبالة الحرس القديم وعلى رأسه الأمين العام للحزب د. يوسف والي، وأبرز هذا الحرس الجديد ابن الرئيس المصري (جمال مبارك) الذي ترشحه الشائعات لتولي منصب أمين عام الحزب خلال شهرين؛ إذ قال مبارك إن: "الخريطة السياسية تغيرت فالأغلبية الآن في هرم السكان من الشباب ومن الضروري بالنسبة للحزب أن تتسع قاعدته منهم وعلى مستوى كل القيادات ويصبحوا مشاركين".

ومع أن الرئيس مبارك الذي يرأس الحزب الوطني تحدث عن "تطوير" و"إتاحة الفرصة أمام الشباب"، فقد لوحظ أن نتائج انتخابات القواعد في المحافظات والمدن

الصغيرة - كما قال كمال الشاذلي أمين التنظيم بالحزب الحاكم - أسفرت عن فوز 99% بالتزكية دون انتخابات.

وقد انتهى أيضا الفصل الثاني من انتخابات الحزب الحاكم التي جرت على مستوى الأقسام والمراكز والأحياء في 13 يوليه الجاري تمهيدا للفصل الثالث والأخير في سبتمبر القادم باختيار رئيس الحزب لأمناء الحزب الوطني بالمحافظات، وانتخاب هيئات المكاتب على جميع المستويات.

التغيير القادم

وكان جمال مبارك قد بدأت أسهمه تتصاعد منذ عامين تقريبا بسبب تصريحاته المتعددة في وسائل الإعلام؛ وهو ما أثار الشائعات حول توليه الرئاسة، وذلك ضمن عمليات توريث الحكم التي جرت في أربعة دول عربية (سوريا - الأردن - المغرب - البحرين)، بيد أن تصريحات قاطعة للرئيس مبارك وابنه نفت هذه الأنباء تماما.

وعاد جمال مبارك ليحسم المسألة بقوله: إن الرئيس مبارك (الأب) يرفض تماما توليه أي مناصب تنفيذية يرأسها والده، ولكن تعيين جمال في هيئة مكتب الحزب الحاكم أظهر جانبا من الدور المنتظر أن يقوم به داخل الحزب الوطني الحاكم.

وقد ظهرت إرهاصات هذا الدور في الحوار المطول مع جمال مبارك والذي أذاعه التلفزيون المصري يوم 30 يونيه الماضي عشية بدء الانتخابات الداخلية في الحزب الحاكم والمتوقع أن تسفر عن إطاحة عدد كبير من قيادات الحرس القديم، حيث تعهد جمال باعتباره عضو الأمانة العامة والمكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي بـ"استمرارية حملة التطوير والإصلاحات التي يقودها داخل الحزب"، وحذر القيادات القديمة من المراهنة على أن الموضوع سيهدأ بعد حين. ودعا شباب الحزب إلى المشاركة بقوة في الانتخابات الداخلية للحزب التي انتهت 13 يوليه الجاري.

ومع أن جمال صرح مرارا بأنه مجرد عضو في أمانة عامة تضم 23 عضوا، ومكتبا سياسيا يضم 6 أعضاء، ولجنة لتنفيذ الإصلاحات تضم 4 أعضاء، فإن كلماته اعتبرت أشبه بـ"تفويض كامل" من الرئيس حسني مبارك (رئيس الحزب) لتطهير صفوف الحزب من العناصر التي أساءت إليه طوال العقدين الماضيين.

فليس سرا أن هناك قيادات كبرت في السن، وعفا عليها الزمن، وأخرى تورطت في قضايا فساد مالي وسياسي وأخلاقي شوهت صورة الحزب الحاكم، وتوسعت صحف المعارضة في كشف فضائحتها، والأهم -كما ظهر ضمنا في تصريحات مبارك الأخيرة- أن هذه القيادات القديمة فشلت في تأسيس قاعدة شعبية حقيقية لحزب يفترض أنه حزب الأغلبية.

واللافت أن تصريحات جمال الأخيرة ليس مألوفا سماعها من مسؤول في الحزب الحاكم، حيث أقر فيها بأن "الشباب المصري بشكل عام، وليس شباب الحزب فقط، يعاني حالة من السلبية السياسية، ويردد كلاما مثل الانتخابات: مش هتفرق، وبلاش وجع دماغ، عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في الحياة السياسية".

كما أقر بأن الشباب قد يكون معذورا في سلبته أحيانا في مواجهة "قيادات لا تريد أن تترك الكرسي"، ولكنه أصر على ضرورة ألا ييأس الشباب وأن يستمر في المشاركة الفعالة؛ لأن ذلك هو الحل الوحيد، حسب تعبيره.

ومن الواضح أن جمال مبارك اكتسب خبرات سياسية واقتصادية مكثفة بالعمل عن قرب مع مساعدين مخضرمين للرئيس مثل الدكتور أسامة الباز مدير المكتب السياسي، بالإضافة إلى عمله كمتحدث رسمي باسم المجلس الاقتصادي الرئاسي المصري . الأمريكي، الذي أنشئ في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون لتقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وقد دفعت هذه التصريحات الأوساط السياسية المصرية لتوقع قرب تعيين جمال أمينا عاما للحزب الحاكم أو في منصب يليه مباشرة والإطاحة ببعض الوجوه القديمة في الحزب، خصوصا أن الإصلاحات التي يقودها جمال وأبوه لا تأتي فقط في وقت تتعاضم فيه الدعاوى الغربية بإصلاحات، ولكن في وقت استفحلت فيه بعض الفضائح السياسية والأخلاقية لبعض قيادات الحزب، حتى إن صحيفة مصرية معارضة زعمت تورط قياديين للحزب في إحدى المحافظات في "شبكة منافية للآداب"!

انتخابات الحزب الحاكم قد تسفر بالتالي -كما يقول مراقبون- عن شكل من الإصلاحات وتغيير قيادات من الحرس القديم لصالح الحرس الشبابي الجديد، ولكنها

-في رأي معارضين أيضا- قد لا تأتي بجديد سوى تغيير في "الأشخاص" دون "الأفكار"، ولكن الفيصل هو يوم 15 سبتمبر المقبل عندما يتم انتخاب المكتب السياسي للحزب وهيئته التي يكون لها دور هام، ليس فقط في تخطيط السياسات، ولكن أيضا في ترشيح رئيس الجمهورية المصري قبل طرحه في استفتاء عام. فهل تستغل الأحزاب والقوى السياسية العربية الحاكمة فرصة الحاجة لتغييرات حقيقية في بلادها وتنفيذها لصالح شعوبها؟ أم تقرض واشنطن هذه الإصلاحات كما فرضتها على الفلسطينيين؟

وهل صحيح أن الديمقراطية العربية تخدم مصالح أمريكا كما يقولون في الغرب؟ أم أنها ستفتح أبواب جهنم على الهيمنة والسيطرة الغربية في العالم العربي؟!
=====

#ديمقراطية بلا إسلاميين وإصلاح بلا ديمقراطيين

عبد الفتاح محمد ماضي * * ...

2004/04/14

لا يمكن للمرء إلا أن يتفق مع الانتقادات التي وجهت إلى المشاريع الأمريكية للإصلاح في العالم العربي، غير أن ثمة أخطاء على الجانب العربي أيضا لا يجوز تغافلها أو التغاضي عنها...

الهدف هو إصلاح ما أفسدته الحكومات

أولاً: يجب أن تؤمن الحكومات، وليس الشعوب، بأن عمليات الإصلاح المنشودة تستهدف في الأساس إصلاح ما أفسدته تلك الحكومات على مدى عدة عقود خلت؛ ففساد السلطة والإدارة والتعدي على حقوق الإنسان، وتغييب الشعوب سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً، وتراجع القيم والمثل الدينية والأخلاقية.. إنما جاء نتيجة لمفاهيم وسياسات خاطئة ومضللة تبنتها السلطات الحاكمة لأسباب متعددة، وأفضت في كثير من الأحيان إلى حالة التخلف السياسي والاقتصادي والتكنولوجي التي تعاني منها جُل الدول العربية.

إيمان الحكومات بهذا قد يترجم في الواقع العملي في أشياء كثيرة؛ لعل أبرزها أولاً: تركيز الاهتمام على تهذيب وسائط الإعلام ومناهج التعليم والتربية من القيم الهدامة

والآليات المضللة، وكذا على السبل الكفيلة بالعودة إلى القيم الأخلاقية والدينية. وثانيًا: كف السلطات الحاكمة عن كل أوجه الفساد المالي والسياسي والإداري، وإتاحة الفرصة أمام الشعوب للمشاركة في عمليات الإصلاح في كافة مستوياتها وأبعادها.

الإصلاح يجب أن يكون عامًا وشاملاً

ثانيًا: يجب على المنادين بالإصلاح داخل وخارج السلطة الاتفاق حول مضامين عمليات الإصلاح تلك. فالإصلاح لا مناص من أن يشمل وضع الآليات الحقيقية الكفيلة بتطبيق المسائل الرئيسية التي أشارت إليها معظم المبادرات المطروحة، ومنها احترام الحكومات لحقوق الإنسان الأساسية، وإطلاقها حرية التعبير عن الرأي، وإلغائها للقوانين المكبلة للحريات السياسية والاقتصادية، وتطبيقها حكم القانون وقاعدة الثواب والعقاب على الجميع، والقضاء على الفساد بكافة أشكاله، واستقلالية القضاء، وإصلاح أحوال التعليم والجامعات، وتوسيع سبل المشاركة السياسية بكافة صورها وأشكالها ومستوياتها، وإصلاح الدساتير والمؤسسات القائمة، وضمان حقوق الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية.

لا بد أن يتم ذلك كله دون تجاهل قيم ودين الغالبية العظمى من الشعوب العربية؛ الأمر الذي يجب على علماء هذا الزمان بحثه والخروج بصيغ مبتكرة لا تناقض القيم العليا لهذا الدين، ولا تتجاهل مكتسبات الغير في مجال الحكم وإدارة الدولة. وأقصد بالعلماء هنا علماء الشرع وكذا علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد والإدارة؛ فإقتصار ذلك العمل على فريق واحد يؤدي إلى حلول ناقصة في كثير من الحالات. فمسألة الحريات مثلا لا يجوز أن "تُستنسخ" من التجربة الغربية؛ فلا يمكن مثلا إقرار حريات الشواذ على النحو المعمول به في بعض المجتمعات الغربية، أو إطلاق حرية بيع الخمر؛ فكما تقف قوانين الولايات المتحدة وقيمها حائلا دون ممارسة المسلمين هناك لشعيرة الأضحية في المنازل، أو لتعدد الزوجات مثلا؛ فلا بد أن تحول قيم المجتمعات العربية وقوانينها دون ما يخالف قيم الإسلام ومبادئه العليا. فأوجه التعبير عن الحرية أمر نسبي تتغير بتغير الزمان والمكان.

وأذكر هنا ما أشار إليه العالم عبد الوهاب المسيري من أن المستعمر الغربي حين ذهب إلى أفريقيا ووجد أهلها -نظرًا للظروف المناخية- يتحررون من الثياب، راح يعلمهم كيف أن التستر بالثياب من مقتضيات اللحاق بالعالم المتحضر، أما اليوم فالتعري والتجرد من الثياب صار سمة رئيسية من سمات الحضارة الغربية ذاتها. لا إصلاح بدون إسلاميين

ثالثًا: هل ما تريده الحكومات هو ديمقراطية بلا إسلاميين؟ ما أعنيه هنا هو أن ثمة تناقضًا في الخطاب العربي الرسمي حول مسألة نفوذ بعض القوى الإسلامية، ونطاق عمليات الإصلاح المزمعة. ففي مناسبات معينة يعترف بعض المسئولين أن التيارات الإسلامية تسيطر على الشارع؛ نظرًا لتعاطف قطاعات كبيرة من الشعوب معهم من جهة، ولقوتهم التنظيمية من جهة أخرى. أما عند الحديث عن الإصلاح فيؤكد هؤلاء أنه لا مكان لتلك التيارات في أي نظام "ديمقراطي" مستقبلي، مستندين في ذلك إلى ما حدث في الجزائر مطلع التسعينيات. خطأ سياسة الإقصاء تلك (أو "فخ الانتخابات الحرة" كما يسميه بعض الباحثين الغربيين) ينبع من عدة أمور:

أولها أن من مبادئ الديمقراطية أن يكون في السلطة من يتمتع بدعم الغالبية وبالقدرات التنظيمية. وثانيها أن دولا إسلامية شهدت انتخابات حرة دون أن تكون الأحزاب الإسلامية عائقًا أمام الديمقراطية. ففي تركيا كانت المؤسسة العسكرية هي التي وضعت دستور 1982 بينوده المقيدة للحريات، وهي التي أقصت الإسلاميين عن الحكم دون أن يكون هناك أي "فخ". أما في باكستان وبنجلاديش فقد عانت الديمقراطية في الأساس من العسكريين وأجهزة الأمن وليس من الأحزاب الإسلامية، كما أن الإسلام ما كان يومًا عقبة أمام الديمقراطية ولا كان دعامة للحكم في إندونيسيا إبان عهد سوهارتو. وثالثها أن ما حدث في الجزائر إنما كان في الأساس نتيجة إلغاء الانتخابات وتسلمت العسكريين على مقدرات الأمور.

لا إصلاح بلا ديمقراطيين

رابعًا: هل يريد البعض إصلاحًا بلا ديمقراطيين؟ وأعني بالديمقراطيين أولئك الذين يؤمنون بالآليات والمؤسسات المطبقة بالغرب التي تنظم التداول السلمي على السلطة، وتحول دون تدلي الحكام إلى الاستبداد، وتحترم الحقوق الأساسية للإنسان.

إن الدعوة إلى إصلاح شامل وعام ينبغي ألا تفهم على أنها دعوة لفتح الباب أمام من لا يؤمن بالديمقراطية لممارسة الديمقراطية. إن من مبادئ الديمقراطية نبذ العنف كسبيل للسلطة والقبول بما يسمى "قواعد اللعبة الديمقراطية"، أي قبول من هم اليوم في الحكم، ومن هم في خارجه، مبدأ التداول على السلطة. ولذا فيجب على بعض القوى السياسية الإسلامية إزالة الغموض الذي يشوب خطابها السياسي، إن أرادت حقًا المشاركة في الإصلاح.

فالإصلاح بطبيعته يستلزم ترتيب الأولويات، والانفتاح على الغير، وحتمية العمل المرهلي. وعلى هذه القوى أيضًا إدراك أن آليات الديمقراطية ومؤسساتها تلك لا تعني البتة الانتقال من شأن الإسلام وقيمه، بل على العكس تمامًا..

أولاً لأن هذه الآليات من المكتسبات الإنسانية التي ابتكرها العقل البشري، بل وطبق بعض أوجهها المسلمون الأوائل. وثانياً لأن من مقتضيات الإسلام اقتباس النافع والأخذ بالحكمة أنى وجدت ما دامت لا تتناقض مع المبادئ والقيم الأساسية للإسلام. وثالثاً لأن هذا ما فهمه ويمارسه بعض الإسلاميين في اليمن والأردن والمغرب وفي إندونيسيا وبنجلاديش وتركيا وإيران، بل وفي المجتمعات الغربية أيضًا. إن إدراك هذه الأمور يستلزم من الجميع تجاوز منطق التفكير الإقصائي والاستعلائي، والتخلي عن عقلية الثنائيات ومحدودية التفكير والانغلاق. إن مساحات الاتفاق بين القوى السياسية المختلفة يجب أن تتسع لتشمل الاتفاق على الأهداف العليا المنشودة، والآليات والمؤسسات الكفيلة بوضع التنفيذ. فلن يتحقق الإصلاح إذا ظل تفكيرنا محصوراً في ثنائية "ديمقراطية بلا إسلاميين"، أو "إصلاح بلا ديمقراطيين".

=====

#حمزة منصور: الحركة الشعبية مقابل الشرق أوسطية

عمان - طارق ديلواني

2004/04/10

الشيخ حمزة منصور

أجرت "إسلام أون لاين.نت" حوارًا مع الأستاذ حمزة منصور الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، حول مشروع الشرق الأوسط الكبير؛ فأكد أن الحزب سيحارب المشروع مثلما حارب التطبيع مع الكيان الصهيوني من قبل، داعيًا إلى التركيز على وحدة الصف والكلمة بين العالمين العربي والإسلامي، وإلى تفعيل الجامعة العربية، وكذلك تفعيل وحدة العمل الشعبية في الدول العربية؛ باعتبار أن الثانية مقدمة للأولى.

* إذا كنتم تتقبلون الفكرة.. فكيف يمكنكم التعامل معها؟

- لا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نقبل هذا المشروع أو أن نتقبله على الإطلاق، حتى لو استسلمت الحكومات العربية له ولإرادة مطلقه، ودخلت نفق التبعية لواشنطن.. فواجبنا التاريخي والديني يحتم علينا بذل كل جهودنا، وعلى جميع الأصعدة لهدم كل البنى التي تحقق المصالح الأمريكية على حساب ديننا وعقيدتنا وتراثنا وإرثنا الحضاري. ولو افترضنا أن هذا المشروع تم فرضه على المنطقة بالقوة، فسنتعامل معه كتهديد للأمة، سنحاربه مثلما حاربنا التطبيع مع الكيان الصهيوني والعدوانية.

* إذا كنتم ترفضون الطرح الأمريكي من حيث المبدأ.. فهل لديكم بدائل متاحة؟

- نعم لدينا بدائل على المدى البعيد (إستراتيجية)؛ فنحن نؤمن بوحدة العالم الإسلامي، وهذه قضية نعتقد أنها ثابتة ومركزية، ونحن نحارب الشرذمة والتشتت الذي يعاني منه عالمنا العربي والإسلامي، ونؤمن أن الوحدة العربية هي الطريق للوحدة الإسلامية، ونعتقد أن مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير سيكون بوحدة الكلمة والصف بين عالمنا العربي والإسلامي.

كحزب إسلامي ومهم على الساحة الأردنية، وكممثلين للحركة الإسلامية في الأردن.. نعمل قدر الإمكان على تعزيز التضامن العربي، وتفعيل صيغ العمل المشترك؛ وهذا أساس برنامج عملنا الذي طرحناه كحزب.

نحن أيضًا مع استمرارية وتفعيل الجامعة العربية، ونطالب بالتضامن العربي، ونسعى لتعزيز وحدة العمل الشعبية في البلاد العربية؛ ومن هنا كان -على سبيل المثال- مؤتمر الأحزاب العربية الذي يرأسه الأمين العام السابق لحزبنا الدكتور إسحق

الفرحان؛ لأننا نعتقد أن تفعيل الجهات والجهود الشعبية مقدمة لتفعيل التضامن العربي الرسمي.

أطلعنا الحكومة الأردنية على توجهاتنا ورؤيتنا حول مشروع الشرق الأوسط الكبير، وحذرنا من تبعاته وأهدافه، وقلنا: إننا نرفض الإصلاح من الخارج، ونركز على الإصلاح الداخلي عبر إقرار مبدأ تداول السلطة، وإقرار تشريعات أكثر ديمقراطية. وطالبنا الحكومة الأردنية بقطع علاقتها مع الكيان الصهيوني، والاستناد للعمق العربي والإسلامي؛ لأنه عمقنا الإستراتيجي الحقيقي.

* ما رؤيتكم لمستقبل الحركات الإسلامية في المنطقة في ضوء هذا الطرح الأمريكي؟

- لا شك أن هذا المشروع يحمل في طياته الكثير ضد الحركات الإسلامية التي تقف سدًا منيعًا أمام أي محاولات للهيمنة على المنطقة. أرى أن مستقبل الحركات الإسلامية سيكون قاتمًا بالنظر إلى أن المواجهة الأساسية بين الهيمنة الأمريكية والعالم العربي والإسلامي ستكون مع القادة الدينيين والتنويريين الذين يأخذون على عاتقهم تنوير الشعب العربي والإسلامي بما يحاك ضده. وأخشى أن يؤدي فرض نظام الشرق الأوسط الكبير بالقوة في بعض الدول العربية إلى اصطدام الحكومات العربية بهذه الحركات، أو تصنيفها عامة على قائمة الإرهاب، أو تجفيف منابعها ومحاربتها.

وأرى أن هذه الحركات أمام تحد كبير على مستوى المنطقة ككل؛ فإما أن تكون بمستوى هذا التحدي، وإما أن تتخرط وتدوب في إطار مثل هذه المشاريع.

* هل تفكرون في التعامل مع هذا الطرح على أنه ورقة ضغط على أنظمتكم لتحسين أوضاعكم أو الاعتراف بكم أو تحقيق مكاسب ما؟

- بداية.. لا يمكن لنا التفكير بمنظور استغلال الفرص السانحة؛ فنحن نتعامل مع هذا المشروع، وننظر إليه باعتبار أن الإدارة الأمريكية تدرك مدى استسلام الأنظمة العربية؛ فتمتدادي في فرض هيمنتها واستهتارها بالأمة العربية ككل.

ولا يمكن النظر بأي حال من الأحوال إلى هذا المشروع على أنه ورقة ضغط على حكومتنا لتحسين وضعنا، أو الاعتراف بنا، أو تحقيق مكاسب؛ نحن في غنى عن أي مكاسب تأتي عن طريق الهيمنة الأمريكية.

ولكن أقول: إن هذه مناسبة جيدة للإصلاح، وفتح ملفات الإصلاح في العالم العربي، وأعتقد أن كل نظام عربي فيه بقية من خير، ويمكن أن تنتفض بعض الأنظمة العربية ضد هذا المشروع؛ ونحن بدورنا سنعزز ونبارك هذا الرفض، وسنقف وراء كل من يقول: لا للهيمنة الأمريكية؛ لكننا في الوقت نفسه نُصِر على عدم استمرار الوضع العربي الداخلي بهذا الشكل، وأنه لا بد من المراجعة والمحاسبة والمساءلة، ولكن بأيدينا لا بأيدي غيرنا.

* ألا تخشون لو رفضتم الطرح الأمريكي أن تظهر على الساحة حركات إسلامية صناعة أمريكية وفق نموذج "الإسلام الأمريكي"؟

- نحن عندما نرفض أو نقبل فإننا نستند لمبادئنا العقدية، بغض النظر عن المخاوف أو التبعات. ورفضنا لهذا المشروع هو سر قوتنا، أو يمكنك القول: شعبيتنا. وأعتقد أن محاولات تهميشنا عبر استحداث وخلق حركات إسلامية متأمركة ستبوء بالفشل، ولا نخشى ولا نخاف قيام مثل هذه الحركات.

وأود هنا أن أشير إلى أن الشعب الأردني أكثر الشعوب العربية كرهاً لأمريكا، بحسب استطلاع للرأي أجره البنتاجون الأمريكي قبل نحو عام؛ وأقول: إن الذي يميل للمشاريع الأمريكية هو من يفقد مصداقيته عند الشعوب.

* وكيف ستكون استجابكم للمتغيرات القادمة أم ستديرون لها ظهوركم؟

- لن ندير ظهورنا لأي شيء، ولن ندفن رؤوسنا في الرمل. فنحن حزب سياسي، يعمل وفق القانون، ويؤمن بالإصلاح والتغيير بوسائل سلمية.. لكنني أعتقد أن المرحلة المقبلة ستشهد إقصاء الإسلاميين والعناصر والقوى المؤثرة عن منابر التعبير.

استجابتنا للمتغيرات ستكون من خلال أطر العمل الشعبي؛ مثل اللجنة التنفيذية العليا "لحماية الوطن ومجابهة التطبيع"، ولدينا في الأردن أيضًا لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، ولجنة "نصرة العراق وفلسطين"؛ وأعتقد أن المتغيرات المحتملة

ستنسحب على الساحة العراقية والفلسطينية بشكل خاص، والساحة العربية بشكل عام، من حيث التأثير على القيم والاتجاهات، والترويج لتغيير المناهج والتطبيع مع إسرائيل، وقبولها في العالم العربي، وقولبة الإعلام العربي، وزيادة التغريب والغزو الفكري والأخلاقي.

* لديكم إشكالية داخلية مع واقع غير ديمقراطي من وجهة نظركم.. فهل ستستغلون هذه المتغيرات بغية إحداث تغييرات لصالحكم؟

- الإدارة الأمريكية غير جادة في دعوتها للديمقراطية في العالم العربي، وهي معادية للحركة الإسلامية، ولا يجوز لأمریکا أن تتحدث عن الديمقراطية وهي التي داست الديمقراطية في العراق وأفغانستان وجوانتانامو؛ حين تتحدث أمريكا عن الديمقراطية تكون كالمومس التي تتحدث عن عفتها..

وأقول مرة أخرى: إننا لسنا بحاجة إلى الديمقراطية الأمريكية التي يريدون فرضها؛ وإذا لم تأت الإصلاحات بشكل طوعي وعن قناعة من أصحاب القضية؛ فهي منقوصة لا حاجة لنا بها؛ ثم إن الديمقراطية بالمقاييس الأمريكية والنموذج الأمريكي تختلف عن الديمقراطية التي ننشدها والتي نستمد أصولها من عقيدتنا ومبادئنا، وأعتقد أن الأردن باتت قريبة من خطوات الإصلاح السياسي الأولى.

* لو أتاحت لكم فرصة للاعتراف بكم ضمن "الشرق الأوسط الكبير" وفتح المجال أمامكم للعمل في حرية.. فهل ستقبلون أم سترفضون؟

- نحن نفرق بين التعامل مع أمريكا والرضوخ للإملاءات الأمريكية؛ فنعامل مع أمريكا في ضوء مواقفها من مصالح أمتنا، وحينما تتخلص الولايات المتحدة من التبعية للكيان الصهيوني، وتوقف معاداتها لكل ما هو عربي وإسلامي؛ فلا مانع من التعامل معها على قاعدة الاحترام المتبادل.

القبول بإملاءات أمريكا أمر نرفضه بشكل جذري؛ لكننا نقبل التعامل مع الآخر إذا كان الآخر يحترم مصالحنا ومبادئنا.

وهنا أعتقد أنه لا يمكن لمشروع استعماري كمشروع الشرق الأوسط الكبير.. أن يعترف بحركة إسلامية أو بأي حركة تحرر وطني؛ لأن هذا يناقض مضمونه.

* كيف ستعيدون هيكله مواقفكم وبنائكم التنظيمي الداخلي؟ وكيف ستعيدون رسم علاقاتكم على الصعيد الخارجي وفق عاصفة المتغيرات القادمة؟

- نحن نؤمن بالمتابعة والتقويم المستمر.. ندرس كل مرحلة ونحدد إستراتيجيتنا في التعامل معها تبعًا للمتغيرات؛ فنحن حينما انحزنا للعراق ضد الغزو الأمريكي، وحينما أيدنا سوريا وإيران في وجه الهجمة الأمريكية.. اعتبرنا ذلك جزءاً من تقويم المرحلة؛ ولذلك لا بد من التوقف في كل محطة للتغيير والمراجعة دون أن يكون ذلك على حساب مبادئنا.

* ما هو تقييمكم لفكرة؟ وما هو موقفكم بشكل عام منها؟

- كان حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية للحركة الإسلامية في الأردن وجماعة الإخوان المسلمين في طليعة الأحزاب أو الهيئات التي عبرت عن موقفها من مشروع الشرق الأوسط الكبير. وكان تعبيرنا يتضمن رفضاً وإدانة مطلقين لهذا المشروع، والدعوة لعدم الاستجابة له أو الانسحاق في إطاره؛ لأننا نرى في هذا المشروع امتداداً لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه شيمون بيريز في التسعينيات من القرن الماضي. نحن نرى أن الهدف من هذا المشروع هو إلغاء وطمس هوية الوطن العربي والإسلامي، وإقامة واقع جديد يشارك فيه الكيان الصهيوني الذي سيمثل فيه الصدارة بحكم الدعم الأمريكي اللامحدود له.

ونحن نرى أيضاً أن القضية ليست مجرد إيجاد إطار يشارك فيه الكيان الصهيوني، أو يتم فيه قبول الكيان الصهيوني عربياً، بقدر ما هو تغيير ومسح لهوية المنطقة العربية الإسلامية التي تستند لعقيدة الأمة وإرثها الحضاري والتاريخي.

ولا يمكن لنا التعايش مع كيان عنصري إحلالي، قام أساسه على الاغتصاب، ويحمل مشروعاً للتوسع على حساب المنطقة المحيطة؛ لذلك رفضنا ونرفض هذا المشروع، وقد خاطبنا مؤتمر القمة العربية الذي لم يكن ببالنا أن يفشل قبل أن يبدأ.

=====

#نص مبادرة الإخوان للإصلاح في مصر

القاهرة - حمدي الحسيني - إسلام أون لاين.نت/3-3-2004

فيما يلي نص مبادرة الإخوان للإصلاح التي طرحتها الجماعة اليوم الأربعاء:

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين

حول المبادئ العامة للإصلاح فى مصر

إيماناً وتصديقاً بقول الله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ)
وإحساساً منا بالمسئولية الشرعية والوطنية والقومية، وقياماً بالواجب الشرعى حيث
يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة"

وحيث تشهد المنطقة العربية والإسلامية اليوم محاولات دؤوبة ومستمرة من أجل
فرض تغيير عليها من الخارج بالقوة حيناً وبالضغوط الشديدة أحياناً أخرى .

ويقيناُ منا أن هذه المحاولات الخارجية لا تستهدف فى جوهرها ولا أغراضها إصلاحاً
حقيقياً لصالح شعوب المنطقة بل هى تهدف فى المقام الأول والأخير لاستمرار
هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على ثروات ومقدرات المنطقة وتفق
الكيان الصهيونى المغتصب لأرض فلسطين وزرع حكومات أكثر تعاوناً معها فى
استراتيجيتها العامة .

ولما بدا لنا من عدم تجاوب الحكومة المصرية مع المطالب الوطنية التى عرضها
الإخوان المسلمون مع كل القوى الوطنية منذ عام 1987 وحتى اليوم فى أكثر من
وثيقة وعريضة، وأن جرعات الإصلاح التى تقوم عليها الحكومات المتتالية بطيئة
جداً إلى درجة تأخرت معها مسيرة الإصلاح طوال العقد الماضى بصورة كبيرة: لذا
ارتأينا أن نتقدم بهذه المبادرة ،

وبداية لابد لنا أن نؤكد بكل وضوح :

أولاً : إن الإخوان المسلمين يرفضون كل صور الهيمنة الأجنبية ويدينون كافة أشكال
التدخل الأجنبى فى شئون مصر والمنطقة العربية والإسلامية .

ثانياً : إن الإصلاح الشامل هو مطلب وطنى وقومى وإسلامى، وأن الشعوب هى
المعنية أساساً بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح الذى يهدف إلى إنجاز آمالها فى حياة
حرة كريمة ونهضة شاملة وحرية وعدل ومساواة وشورى .

ثالثا : إن البداية يجب أن تكون من الإصلاح السياسى الذى هو نقطة الانطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلها والتي تُعانى فى مصر والوطن العربى والإسلامى تدهورا متسارعا يكاد يصل بنا إلى القاع .

رابعا : إن القيام بزيادة هذا الإصلاح لا تقوى عليه حكومة ولا أى قوة سياسية منفردة، بل هو عبء يجب أن يحمله الجميع وأن المصالحة الوطنية العامة التى تؤدى إلى تضافر الجهود جميعا هى فريضة الوقت ليس لمجرد الوقوف ضد المخططات الهادفة إلى استباحة المنطقة، بل للنهوض من عثرائنا وعلاج مشاكلنا . ويرى الإخوان المسلمون أن واجب الوقت يقتضى من كل القوى السياسية والنخب الفكرية والثقافية وكافة المهتمين بالشأن العام أن يلتفوا حول إطار عريض ينطلق من المقومات الأساسية لهذا المجتمع، وأن يتعاونوا فى المتفق عليه - وهو كثير - وأن يتحاوروا حول المختلف فيه - وهو قليل من أجل الصالح العام لهذه الأمة .

إن الثالوث المدمر لهذه الأمة من جمود سياسى، وفساد وظلم اجتماعى، وتخلف علمى وتقنى يهدد مصر الآن فى أمنها الوطنى ومكانتها القومية وريادتها الإسلامية ودورها العالمى.

ومن منطلق أن هداية البشر إلى الحق، وإرشاد الناس جميعا إلى الخير، وإنارة العالم بمبادئ الإسلام هي الغاية العليا لدعوتنا: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ**.

وإيماننا بأننا ندعو بدعوة الله، وهي أسمى الدعوات، وبنادى بفكرة الإسلام، وهي أقوم الفكر، ونقدم للناس شريعة القرآن، وهي أعدل الشرائع **صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ** فإننا نؤمن بأن العالم كله عامة، ونحن خاصة، فى حاجة إلى هذه الدعوة، وإلى كل شيء يمهد لها ويهيئ سبيلها.

ومن منطلق: **إِنْ أُريدُ إِلَّا الإِصْلاحَ مَا اسْتِطَعْتُ** نرى أن الغاية لدعوتنا هذه هي الإصلاح الحقيقى الشامل الذى يجب أن نتعاون عليه جميعا، من خلال القنوات الدستورية والقانونية، لإقامة شرع الله، وفى ذلك صلاح الدنيا والدين، **هَمْ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الذِّينَ لَا يَعْلَمُونَ**.

ومن الحق أن نعترف أننا بعُدنا إلى حد كبير عن مقتضيات الإسلام الذى يحض على أن نفتبس النافع، وأن نأخذ بالحكمة أنى وجدناها، فهى ضاللتنا، ولا أمل لنا في تحقيق أي تقدم يُذكر في شتى نواحي حياتنا، إلا بالعودة إلى ديننا وتطبيق شرعنا، والأخذ بأسباب العلم، والتقنية الحديثة، وحياسة المعرفة بأقصى ما نستطيع، في ظل ثوابت هذا الدين العظيم، ومن منطلق مبادئه وقيمه.

ولذلك فإن لنا مهمة محددة، نقدمها كتصور أساسي للإصلاح، من خلال حقنا الأصيل في المشاركة الجادة والفاعلة في الحياة السياسية المصرية، على أساس كوننا جزءاً هاماً من هذا الشعب الحر الأبي.

وتتمثل هذه المهمة إجمالاً في العمل على إقامة شرع الله من منطلق إيماننا بأنه المخرَج الحقيقي الفاعل لكل ما نعاني منه من مشكلات داخلية وخارجية - سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية - وذلك من خلال تكوين الفرد المسلم والبيت المسلم والحكومة المسلمة، والدولة التي تقود الدول الإسلامية، وتقيم شتات المسلمين، وتستعيد مجدهم، وترد عليهم أرضهم المفقودة وأوطانهم السليبة، وتحمل لواء الدعوة إلى الله، حتى تُسعد العالم بخير الإسلام وتعاليمه.

فهذه غايتنا أيها الإخوة والأخوات الكرام، وهذا منهجنا.. وعليه، فرؤيتنا لإحداث هذا الإصلاح، وتحقيق هذه الغاية تتحدد في الخطوط الرئيسية التالية:
أولاً- في مجال بناء الإنسان المصرى:

إننا نؤمن أن الإنسان هو محور هذا الكون فهو الذى خلقه الله تعالى بيده ونفخ فيه من روحه وأسجد له ملائكته وعلمه الأسماء كلها وسخر له ما فى السماوات وما فى الأرض جميعاً منه ، وكرمه وفضله على كثير ممن خلق تفضيلاً ، واصطفى منه رسله وأنزل عليهم كتبه هداية وسعادة ، ومن ثمّ كانت سعادة الإنسان هى هدف كل تنمية وتقدم ورقى ، وكان الإنسان هو وسيلة تحقيق كل تنمية وتقدم ورقى ، لذلك كان لابد من تزكية كل ما يسمو بإنسانية الإنسان ، ويرتفع بخصائصه التى يتميز بها عن غيره من المخلوقات ، ولما كان الإيمان بأركانه وقواعده ، والأخلاق بمكارمها ومحاسنها ، أسمى ما يتصف به الإنسان ، إذ أنها تحيى الضمائر فتمنع المنكر والحرام ، وتحض على المعروف والحلال ، ولا تكتفى بأداء الواجبات ، بل

تدفع إلى الإلتقان والبذل والتضحية والعطاء ، ولما كان الشعب المصرى كله متدينا بطبعه ، إلا أنه فى الفترة الأخيرة رانت على القلوب غلالة من الغفلة والأناثية وسادت بعض القيم المادية والشهوات الآنية ، فأثرت تأثيرا سلبيا على الشخصية المصرية السوية ، ومن ثمّ كان لا مناص لمن يريد الإصلاح أن يسعى إلى تطهير جوهر هذه الشخصية وإعادة بنائها ولا سيما الأجيال الجديدة منها على أساس من الإيمان والاستقامة والأخلاق ، وإلا كان الإصلاح كمن يحرث فى الماء أو يبنى فى الهواء ، ولذلك فإننا فى هذا المجال نستهدف تحقيق ما يلى :

1. تأكيد احترام ثوابت الأمة المتمثلة فى الإيمان بالله وكتبه ورسله وشرعه .
2. تربية النشء نظريا وعمليا على مبادئ الإيمان والأخلاق الفاضلة .
3. إطلاق حرية الدعوة لشرح مبادئ الإسلام وطبيعته وخصائصه وأهمها شموله لتنظيم كل جوانب الحياة.
4. حث الناس على الالتمام بالعبادات والتمسك بالأخلاق الفاضلة والمعاملات الكريمة بكل الوسائل .
5. تنقية أجهزة الإعلام من كل ما يتعارض مع أحكام الإسلام ومقتضيات الخلق القويم .

ثانيا - فى مجال الإصلاح السياسي:

إننا نؤكد تمسكنا بنظام الدولة نظاما جمهوريا برلمانيا دستوريا ديمقراطيا فى نطاق مبادئ الإسلام .

كما نؤمن بحق الفرد فى المشاركة السياسية الفاعلة، كما نؤمن بأن هذه المشاركة أساس لاستقلال القرار السياسي، داخليا وخارجيا، كما نؤمن بحقنا فى علاقات دولية تقوم على النديّة، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية، واحترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشعوب فى تقرير مصائرهما، وأن هذا وغيره من جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق إلا من خلال تطبيق الديمقراطية التى نؤمن بها، ونلتزم بأصولها، وندعو الأحزاب والقوى السياسية الأخرى إلى تأييدها كميثاق وطني، تتمثل بنوده فيما يلى:

1. الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقًا في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمدادًا من إرادة شعبية حرة صحيحة.
2. الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
3. التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.
4. تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.
5. تأكيد حرية الرأي والجمهور به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والآداب العامة، والمقومات الأساسية للمجتمع، ويعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.
6. تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالًا بالالتزام العمل السلمي، وعدم اللجوء للعنف أو التهديد به.
7. تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.
8. تأكيد حق التظاهر السلمي.
9. تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابًا حرًا، ولمدة محدودة، يُعاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكد نزاهتها وصحتها وحيده القائمين على إجرائها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلماني الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات في انتخابات حرة نزيهة، هو الذي يتولى تشكيل الحكومة.
10. ضمان حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية، متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.
11. ضمان حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية، متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.

12. إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي، وعدم استعانة سلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وسيطرتها، أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع مدنيًا سياسيًا كسائر الوزراء.

13. أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما هو نصّ الدستور، وتحديد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، وعدم تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة، أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة، ووضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.

14. تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزًا لكل المصريين، فلا يت رأس أي حزب سياسي، ويكون بعيدًا كل البعد عن المسؤولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.

15. إلغاء القوانين سيئة السمعة، وعلى الأخص قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين، التي أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكد حرية المواطن وكرامته وحقه في الاشتراك في العمل العام.

16. الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم استثنائية عسكرية.

17. القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مقر الشرطة، ومقار مباحث أمن الدولة، وتطبيق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب) وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي وحفظ كرامة المواطن المصري.

18. إلغاء القوانين التي شلت حركة العمل الجاد في النقابات المهنية والعمالية وتبني مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر، وتُعطي من قيمة أداء المهن الحرة، وتحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعية في نطاقها المهني.

ثالثا - في مجال الإصلاح القضائي:

باعتبار أن السلطة القضائية هي صمام أمن المجتمع وأمان المواطن، وأن استقلالها ضرورة أساسية للقيام بوظائفها الحيوية لإقامة مجتمع الحق والعدل، فإننا نؤمن بأن الإصلاح القضائي من أساسيات الإصلاح الشامل، والذي يتمثل -في نظرنا- فيما يلي:

1- كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، وبكل الإجراءات، ووضع كل الشروط لإبعاده عن أية مظنة أو مطمع، واحترام أحكام القضاء وعدم التحايل عليها، وألا يُحاكَم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعي، وأن تُلغى جميع أنواع المحاكم الاستثنائية، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم ومخالفات العسكريين فقط.

2- الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، ويحق لكل من تحبسه احتياطياً أن يتظلم فوراً من قرارها أمام جهة قضائية.

3- تعديل القوانين وتنقيتها بما يؤدي إلى تطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، إعمالاً لنص المادة الثانية من الدستور.

رابعا - في مجال الإصلاح الانتخابي :

- كف يد السلطة والأمن عن التدخل في أى خطوة من خطوات العملية الانتخابية .
- تتولى أمر الانتخابات وتشرف عليها لجنة أو هيئة مسؤولة عن العملية الانتخابية بداية من جداول الناخبين وحتى إجراء الانتخابات والفرز ، وهذه الهيئة تتشكل من القضاة .

- رجال القضاء هم الذين يشرفون على العملية الانتخابية ومجلس القضاء الأعلى هو الذى يختار القضاة المشرفين على كافة خطوات العملية الانتخابية دون أى تدخل من وزير العدل.

- اللجنة تفصل فيما يعترض الدعاية الانتخابية .

- لكافة المرشحين حق الإعلان والدعاية الانتخابية من عقد مؤتمرات وتوزيع مطبوعات انتخابية وتسيير مسيرات وتعليق لافتات .

خامسا - في مجال الإصلاح الاقتصادي:

نحن نؤمن بالنظام الاقتصادي الذي ينبثق من إسلامنا كدين ونظام حياة شامل وكامل، يؤكد على حرية النشاط الاقتصادي، وعلى دور الفرد في هذا النشاط، محترمًا للملكية المتعددة، والتي تشمل كأساس الملكية الخاصة، شريطة قيامها بوظيفتها الاجتماعية، وملكية الدولة بالنسبة للمرافق العامة، والمنشآت الحيوية.

وعلى ذلك فنحن نعمل على تشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال برنامج مدروس للخصخصة يتسم بتقييم عادل للمشروعات العامة موضع الخصخصة، وشفافية كاملة عنه، مع الحفاظ على الحقوق الكاملة للعمال، كما نؤمن بضرورة إقامة المشروعات العامة الكبرى، شريطة دراسة متأنية لجداولها الاقتصادية، والتمويلية والفنية، ومشاركة عامة في الإحاطة بها ودراستها واعتمادها .

كما نؤمن بضرورة التعاون مع بقية دول العالم لخير البشرية، ومن ثمّ نعتمد تحرير التجارة والانفتاح أسلوبًا رئيسيًا لعلاقتنا مع الدول الأخرى، في ظل الاعتماد المتبادل، وثورة المعلومات والاتصالات، ولكننا ضد الهيمنة والتبعية التي تهدف إليها حركة العولمة المعاصرة، ومن ثمّ سوف نعمل على تعظيم إيجابيات اتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية، والحد من سلبيات هذه الاتفاقيات.

وعليه يقوم الإصلاح الاقتصادي -في نظرنا- على ما يلي:

(1) اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، مع تحريم وتجريم الربا كمصدر للتمويل أو الكسب.

(2) إيجاب العمل والكسب على كل قادر.

(3) الكشف عن منابع الثروات الطبيعية، ووجوب الاستفادة منها.

(4) حرمة المال واحترام الملكيات، وبالذات المال العام.

(5) تنظيم المعاملات المالية، والتدقيق في شئون النقد، باتباع سياسات نقدية ومالية وضريبية وتجارية وإنمائية رشيدة.

(6) تطبيق النظام الاجتماعي، ومساعدة العاطلين في إيجاد العمل الذي يناسبهم.

(7) تقرير مسؤولية الدولة في حماية النظام الاقتصادي.

(8) حظر استغلال النفوذ، ومحاربة الإثراء غير المشروع.

ووفقا لهذه المبادئ العامة نرى أساسا :

1) العمل على تعظيم الإنتاج بدءا بالضرورات ثم الحاجيات ثم الكماليات ، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار ومنح التسهيلات والإعفاءات لكل مستوى حسب أهميته ، فالإنتاج الغذائى والكسائى والمساكن ومستلزمات الإنتاج يجب أن تحظى بأكبر قدر من الإعفاءات والتسهيلات

2) الاقتصاد فى الاستهلاك بصورة عامة ، وربطه بالإنتاج ، ومنع الإسراف والتبذير والإنفاق الترفى والمظهري عن طريق :

- إعادة النظر فى النفقات الحكومية ولا سيما ما يتعلق منها بالحفلات والمناسبات ... إلخ

- الاهتمام بضبط كافة السلع المدعمة وضمان وصولها لمستحقيها من أجل ترشيد الدعم.

- ترشيد استهلاك السلع الترفيهية والكمالية

3) التشجيع على الادخار بكل الوسائل الممكنة ومنها على سبيل المثال :

- تنمية الوعى الادخارى لدى الأفراد وتبصيرهم بحق الأجيال القادمة .

- تنويع سبل الاستثمار فى المجالات المشروعة حسب أولويات حاجة الإنتاج وضرورات الاستهلاك.

- استخدام الصناديق الاجتماعية فى إقامة المشروعات الصغيرة وتمليكها للعاملين فيها .

- إيجاد نظام لتسويق منتجات هذه المشروعات داخليا ، وتيسير إجراءات التصدير إلى الأسواق العربية والأفريقية والخارجية .

4) ربط الصناعات الصغيرة المغذية والوسيطه بالصناعات الكبرى لدعمها وتطويرها واستهلاك منتجاتها ، ودعم هيئة الرقابة على الجودة للإلتزام بالمواصفات العالمية لضمان استمرار تسويق منتجات هذه المشروعات وذلك عن طريق :

- تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية على الاستثمار فى هذا المجال .

- ربط سياسة التعليم والتدريب بخطة إنشاء هذه المشروعات .

- ربط سياسة البحث العلمى بحل مشكلات هذا القطاع وتطويره .

- تشجيع الابتكارات والاختراعات فى هذا المجال .

5) إحداث تنمية زراعية جادة وشاملة ، رأسية وأفقية ، وتوفير التمويل اللازم لتحديث العملية الزراعية ، خاصة لصغار المزارعين ، وإتاحة فرص التسويق التعاوني ، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وتطوير التصنيع الزراعي .

6) العمل على تشجيع الصادرات ودعم الصناعات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة ، مع ترشيد الواردات دون مساس بمتطلبات التنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطني ، والضرورات الأساسية من مواد غذائية ودواء .

7) عدم الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل الفجوة الادخارية (الفرق بين الاستثمار المطلوب والادخار القومي) وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المباشر العربي للإسلامي ، ثم من بقية دول العالم ومؤسساته .

8) تغليظ العقوبات على جرائم الفساد الاقتصادي والمالي من الغش والنصب والاحتيال واستغلال النفوذ والمنصب واغتصاب أموال الدولة وأراضيها والتهرب من الضرائب والعمولات والرشاوى إلى غير ذلك من صور الفساد والإفساد .

سادسا - فى مجال التعليم والبحث العلمى :

التعليم والبحث العلمى هما وسيلتا أى تقدم مأمول ، ولذلك لا تبخل الدول المتقدمة بالمال والتدريب والإعداد وتوفير الأبنية والمكتبات والملاعب والمعامل والأجهزة على أجيالها الراغبة فى التعليم ، ولما كنا نريد أن نلحق بهذا الركب وجب علينا أن نهتم بالتعليم معلما ومنهجا ومعهدا أو مدرسة ولذلك فنحن نسعى لتحقيق ما يلى :

1- تحسين أوضاع المعلمين الوظيفية والمادية حتى يستغنى المعلم بدخله الرسمى من وظيفته عن الحاجة للدروس الخصوصية ، فيستعيد مكانته الأدبية والاجتماعية ، ودوره الغابر كقدوة ومرب للأجيال .

2- تطوير مناهج التدريس فى كليات التربية ودور المعلمين والقيام ببرامج التدريب المستمر حتى يتخرج المعلم مؤهلا لوظيفة محبا لها مستشعرا لعظمة مهمته فى الحياة .

3- رفع نسبة الأموال المخصصة للتعليم من الدخل القومى .

4- العمل على معالجة جادة لمشكلة الأمية بطريقة عملية ونهائية .

5- ترسيخ القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية والمثل العليا والانتماء للوطن .

- 6- الاهتمام بالرياضات البدنية والتدريب العسكرى ، وتجهيز المدارس بالملاعب والأجهزة الرياضية .
- 7- اتباع نظام التعليم الإقليمي الذى يزود التلاميذ بما يقفهم على شئون إقليمهم الخاص ويزيد من قدرتهم على استغلالها والانتفاع بها.
- 8- تطوير مناهج التعليم بما يحقق النهضة المصرية والحفاظ على الشخصية المصرية ومقوماتها ، بما يتفق وثوابت الأمة وخصوصيتها الثقافية وميراثها الحضارى والاهتمام بالعلوم الحديثة مثل الحاسبات والهندسة الوراثية .
- 9- رفع نسبة المخصص للبحث العلمى من ميزانية الدولة .
- 10- تحرير مجالات البحث العلمى من سيطرة البيروقراطية .
- 11- التوسع فى مجال إرسال البعثات إلى الخارج .
- 12- توفير حياة كريمة ومستوى مالى مريح للعاملين بالبحث العلمى .
- 13- توفير الإمكانيات العلمية من معامل ومكتبات وأجهزة وكيمائيات .
- 14- حصر دقيق للبحوث العلمية والدراسات التى تمت حتى يمكن الاستفادة منها وعدم تكرارها .
- 15- وضع خطة لكل معهد بحثى بحيث يتعاون العاملون فيه بروح الفريق ، حتى تتكون المدارس العلمية المتكاملة فى التخصصات المختلفة .
- 16- زيادة الاحتكاك العلمى عن طريق المؤتمرات العلمية وتبادل الزيارات بين الأساتذة والباحثين على المستوى الداخلى والعالمى .
- 17- ربط البحث العلمى بالإنتاج ، واستحداث أسلوب المشروعات البحثية المتخصصة التى تنفق عليها وحدات الإنتاج .
- 18- حل مشكلات المجتمع سواء فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو التعليمى إلخ عن طريق البحث العلمى والاستغناء عن استيراد الحلول الجاهزة التى قد لا تتناسب مع ظروفنا .

سابعاً : فى مجال إصلاح الأزهر الشريف :

إن الأزهر الشريف مؤسسة فريدة فى العالم ، حبا لله تعالى بها مصر ، ولقد قامت على دراسة وحماية ونشر علوم القرآن والشريعة واللغة العربية فى مصر ، وتخرج

منها علماء من كل بلاد الإسلام فكانوا خير رسل من مصر لشعوبهم ، بالإضافة إلى دور الأزهر التاريخي المجيد فى حمل راية الجهاد وقيادة المجاهدين أمام كل غزوات الاحتلال الأجنبى على مصر ، فضلا عن صدعه بالحق فى وجوه الحكام الظالمين ، ووقوفه بجانب المستضعفين المظلومين ، كل ذلك جعله قبلة لطلاب العلم من كل أنحاء العالم الإسلامى ، وجعله محل احترام بل تقديس المسلمين من إندونيسيا وحتى المغرب العربى ، الأمر الذى يفرض على كل من يحب مصر والإسلام ويسعى لرفع شأنهما أن يقوى الأزهر ويدعمه ، وأن يتيح له حرية الفكر والحركة والدعوة ، وأن يمدّه بالمال والرجال الذين يحملون أمانته ويؤدون رسالته ، ومن هذا المنطلق فإننا نسعى لتحقيق الآتى:

1. التوسع فى إنشاء الكتاتيب والحضانات مع التركيز على حفظ القرآن الكريم وجزء من السنة النبوية الشريفة وتعلم الأخلاق الفاضلة .
2. دعم المعاهد الأزهرية بالمعلمين الأمناء الأكفاء ، ووضع المناهج التى تناسب ظروف العصر .
3. دعم الكليات الشرعية بما يؤهل المتخرجين منها للدعوة والتدريس والفتيا والاجتهاد فى علوم الشريعة.
4. الاهتمام بالكليات الأزهرية المدنية حتى تخرج الطبيب والمهندس والمحاسب .. إلخ الداعية الذى يدعو إلى المعروف بلسانه وكيانه وسلوكه كما كان مستهدفا منها .
5. إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء بالانتخاب من العلماء .
6. اختيار شيخ الأزهر يكون بالانتخاب من هيئة كبار العلماء ويقتصر القرار الجمهورى على تسمية من ينتخبه العلماء .
7. إعادة أوقاف المسلمين إلى هيئة أوقاف مستقلة عن ميزانية الدولة ، وصرف عوائدها فيما أوقفت عليه ، وبالذات مخصصات الأزهر ومرتبات شيوخه وعلمائه وطلبة العلم فيه .
8. إطلاق حرية الدعاة والأئمة والوعاظ فى شرح مبادئ الإسلام وشريعته وقيمه وأخلاقه وتنظيمه لشئون الحياة وحله لمشكلاتها دون تدخل من السلطة الإدارية إلا بما يقتضيه العلم والخلق الإسلامى .

ثامنا - فى مجال مكافحة ظاهرة الفقر :

شاعت ظاهرة الفقر فى مجتمعنا ، إذ وصلت نسبة الفقراء من مجموع السكان طبقا للإحصاءات المتاحة إلى أكثر من 50% ، وعليه ، يتعين أن نوجه اهتمامنا إلى معالجة جادة لهذه الظاهرة ، وذلك من خلال :

* توفير المقومات الأساسية لحياة كريمة لعموم شعبنا وبالذات للطبقات الفقيرة ، وذات الدخل المحدود ، وتشمل هذه المقومات :

- المسكن الملائم الذى تتوافر فيه ضروريات الحياة الكريمة من إضاءة ومياه نقية وصرف صحى ومساحة مناسبة لأفراد الأسرة .

- الغذاء المتوازن بسعر مناسب وبكمية ونوعية تحفظ بنية الجسم وحيويته .

- الملابس المناسب الذى يستر الجسم ويحفظ للإنسان آدميته وكرامته .

- الخدمات الصحية التى توفر رعاية صحية حقيقية من تطبيب ودواء فى متناول هذه الفئات .

- الخدمات التعليمية الجادة والمجانية حقا والتى تعمل على رفع المستوى الثقافى لهذه الطبقات .

تاسعا : فى مجال الإصلاح الاجتماعى:

نحن نؤمن بأن التماسك والسلام الاجتماعى ضرورة لكل تقدّم، وهذا يتطلب العمل الجاد والمستمر على القضاء على مظاهر الفقر والحد من آثارها، كما يتطلب القضاء على العشوائيات، ومحاربة الإدمان والمخدرات، ورفع مستوى الفئات المُهمّشة، وتضييق الفجوة فى توزيع الدخل والثروة، من خلال مؤسسات الزكاة فى ظل نظام إسلامى متكامل.

وعليه فيتمثل الإصلاح الاجتماعى -فى نظرنا- فيما يلي:

1- تحقيق الريانية والتدين فى المجتمع.

2- الحفاظ على الآداب العامة، وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعى.

3- دعم مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية.

4- رعاية الأسرة، وبالذات (المرأة والشباب والأطفال).

5- محاربة الجرائم والفساد.

- 6- إحياء نظام الحسبة.
- 7- إقامة العدل الاجتماعي، وتوفير العمل والكسب.
- 8- العناية بالصحة العامة.
- 9- إصلاح التربية والتعليم.
- 10- تنظيم السياحة ، وخاصة السياحات العلمية والثقافية والعلاجية والبعد عن أنواع السياحات المشبوهة.

- 11- تأهيل العاطلين مهنيًا، وتوفير فرص العمل المناسب لهم.
- 12- الحفاظ على كيان الأسرة الشرعية أساسا للمجتمع ومحضنا للنشء ، وبيئة صالحة للتربية، والتصدي لمحاولات الخروج عليها والالتفاف من حولها لإقامة علاقات غير شرعية بكل أشكالها .

عاشرا - فى مجال المرأة :

إن المرأة هى نصف المجتمع وهى القائمة على تنشئة الأجيال رجالا ونساء ، فلا ريب فى استحقاقها أن تكون الجنة تحت أقدامها ، وهى مخلوق طاهر مكرم كرمه الله تعالى كما كرم الرجل (ولقد كرما بنى آدم ...) وهى مخلوق عاقل ورشيد وهى مخاطبة بالخطاب الإلهى فى القرآن والسنة كخطاب الرجل ومكلفة مثله ومسئوليتها كاملة ، فمسئوليتها الجنائية والمدنية كالرجل وذمتها المالية كاملة ، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافذة دون الحاجة إلى موافقة زوج أو أب أو أخ أو غيرهم، ونطاق قوامة الرجل على زوجته محصور فى مسائل المشاركة الزوجية - فقط - وهى قوامة مودة وتراحم وتشاور فى مقابل مسؤوليات يتحملها الزوج ولهذا المقام الكريم نرى :

1. أن من حق المرأة المشاركة فى انتخابات المجالس النيابية وما هو فى مثلها .
2. من حقها أن تتولى عضوية هذه المجالس فى نطاق ما يحفظ لها عفتها وحيادها وكرامتها دون ابتذال .

3. من حقها تولى الوظائف العامة عدا الإمامة الكبرى وما فى حكمها .

4. القضاء على الأمية المتفشية بين النساء ولا سيما فى الريف .

5. تضمين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها .

6. صيانتها فى كل مكان : فى وسائل الانتقال وفى أماكن العمل .

حادى عشر : في مجال الأخوة الأقباط :

إننا نؤكد أن موقفنا من الأخوة الأقباط موقف مبدئى ثابت مفروض على المسلمين بموجب إسلامهم وإيمانهم مؤكداً بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (قولية وعملية) وهذا الموقف يتلخص فى النقاط التالية :

1. هم جزء من نسيج المجتمع المصرى .
2. هم شركاء الوطن والمصير .
3. لهم مثل ما لنا وعليهم مثل ما علينا .
4. حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع ، والتعاون فى كل ما يخدم الوطن ويحقق الخير لكل المواطنين أمر لازم.
5. الحرص على روح الأخوة التى ظلت تربط على مدى القرون بين أبناء مصر جميعا مسلمين وأقباط وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة .
6. تأكيد الوحدة الوطنية وعدم السماح لأى نشاط يؤدي إلى إثارة مشاعر التفرقة الدينية أو التعصب الطائفى.
7. الحرص على روح الأخوة المصرية التى أظلت أبناء مصر على مر القرون مسلمين وأقباطا وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة بينهم لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها وحماية لها من ويلات التعصب الطائفى المقيت وعدم السماح لأى محاولات تؤدي لإثارة مشاعر التفرقة أو التعصب الطائفى بين المصريين .

ثانى عشر - فى المجال الثقافى:

نحن نؤمن بضرورة أن تنبثق ثقافتنا من مصادرها الإسلامية، تنمية للفرد والمجتمع، وهذا يتطلب إصلاحا جادا لمفردات الثقافة القائمة ووسائلها من صحف ومجلات وإذاعة وتلفاز، بحيث تتأسس مادتها وتنطلق من المبادئ والقيم الإسلامية، تربية للفرد، وتعميقاً لهذه المبادئ والقيم فى وجدانه، وذلك لحمايته من التغيب والتغريب، وبما ينأى بها عن مواطن العبث بالمبادئ الأخلاقية والسقوط فى هاوية الفحش والبذاءات وما توافق الناس جميعا على تسميته ببرامج ومسلسلات وتمثيلات هابطة تخدش الحياء وتشيع الفحش ، وتقوية هذه الوسائل بما يجعلها قادرة على مواجهة

عصر السماوات المفتوحة والفضائيات الوافدة، والاتصالات والمعلومات فائقة الزخم والسرعة.

وعليه، فيتمثل الإصلاح الثقافي -في نظرنا- فيما يلي:

- 1- صياغة رشيده لنظام التعليم.
 - 2- صياغة واعية للإعلام المقروء والمسموع والمرئي.
 - 3- حرية وتدعيم نشر الكتاب.
 - 4 تشجيع الندوات والمؤتمرات والمعارض.
 - 5- تشجيع السياحة العلمية وسياحة المؤتمرات.
 - 6- إعادة النظر في دور المجلس الأعلى للثقافة، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وكافة المؤسسات الثقافية، بما يكفل الإصلاح الثقافي المنشود.
 - 7- ترشيد دور السينما والمسرح، بما يتفق ومبادئ وقيم الإسلام.
- ثالث عشر - في مجال السياسة الخارجية :

ثمة دوائر يجرى العمل فيها في مجال السياسة الخارجية بما يحقق المصلحة العامة وهي الدائرة العربية ، ويتطلب الأمر دعم الجامعة العربية وتفعيلها ، وتفعيل آليات العمل العربي مثل الدفاع العربي المشترك والسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية .

ثم الدائرة الأفريقية ، مصر بلد أفريقي تربطها بدول حوض النيل والدول الأفريقية روابط تنمية هي حريصة عليها .

ثم الدائرة الإسلامية : وهي الدائرة العقائدية ، وتهتم السياسة الخارجية بهذه الدائرة بالسعى لتحقيق الوحدة الإسلامية وتفعيل المؤتمر الإسلامي .

وأخيرا الدائرة العالمية : ترتبط مصر بدول العالم بروابط عديدة ، كما أنها عضو في الأسرة الدولية والمنظمات الدولية، وهي من ثم تسعى لتأكيد الشرعية الدولية ، كما تسعى لخروج المنظمات الدولية من وصاية القوى الكبرى.

هذه هي الخطوط الرئيسية للإصلاح الشامل والممكن والمأمول، في شتى مجالات حياتنا السياسية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي تمثل الحد الأدنى المطلوب لتحقيق تقدم مستمر لمجتمعنا، وتنمية مستدامة لاقتصادنا، وثقافة

واعية لأبنائنا، يمكن - بعون الله وتوفيقه ومؤازرتكم - أن نسهم إسهامًا حقيقيًا في العمل على تنفيذها على المستوى القومي .

والله من وراء القصد، وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل.

محمد مهدي عاكف

المرشد العام للإخوان المسلمين

=====

#نص المبادرة الفرنسية الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط

2004/02/22

...

محمد جمال عرفة

أولاً- الأهداف:

1 - إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق مشترك نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأطلسيين. نحن على استعداد لدعم بلدان الشرق الأوسط وتشجيعها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن كل مبادرة في شأن الشرق الأوسط ينبغي أن تلبى حاجات المنطقة وتطلعاتها، ونجاحها يتوقف بالدرجة الأولى على هذه البلدان. إن تطلعات المواطنين، وهم في غالبيتهم من الشباب، كبيرة، إذ إن نصف سكان المنطقة هم دون الثامنة عشرة. ويقضي التحدي الحقيقي بتعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة. إن الحكومات، مثلها مثل المجتمع المدني، شريكة في هذه المهمة.

2 - إن على الاتحاد الأوروبي أن يستجيب لهذه الأمور، إذ إن لأوروبا مصلحة كبيرة في التطور الإيجابي للمنطقة. فإلى جانب التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية والثقافية والاقتصادية والبشرية بين أوروبا والمنطقة والتي تدفع بوضوح في هذا الاتجاه. ويمثل الالتزام الحالي للاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى والأوسط، أولوية مركزية في إطار العمل الأوروبي. وفي هذا الإطار، عمل الاتحاد خلال الاجتماع الأوروبي - المتوسطي "يوروميد" في نابولي

والقمة الأوروبية في بروكسيل في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تحديد إستراتيجية تخدم هذه المنطقة.

3 - اقترحت الولايات المتحدة أفكاراً في شأن "الشرق الأوسط الكبير" وسبل مواكبة تحديثه وإحلال الديمقراطية فيه. وعلينا أن نستقبل بإيجابية إمكان عملنا معاً وتنسيق جهودنا. وينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتطلع إلى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط. كما ينبغي عليه أن يحدد مقارنة مميزة تكمل مقارنة الولايات المتحدة، بالاستناد إلى مؤسساته الخاصة وأدواته.

ثانياً - مبادئ العمل:

- إن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة، إن كل الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن حذر جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض "نموذج" من الخارج. سنعمل مع كل البلدان لاستجابة مطالبها فور الإمكان، عبر مشاركتها الوثيقة وفي أبكر مرحلة ممكنة. علينا التحرك عبر الحوار والتحفيز، مع الحكومات وأيضاً مع المجتمعات المدنية بالالتصاق إلى أقصى قدر بحقائق كل بلد.

- لا بد من الأخذ في الاعتبار للمشاعر الوطنية وهوية كل بلد: ينبغي الحرص على تجنب مخاطر المقاربة الشديدة العمومية التي تغيب الخصوصيات الوطنية وتصف الإسلام باعتباره غير قابل للحدثة. ولا بد، بموازاة ذلك، من حضّ البلدان المعنية على التعبير عن آرائها، سواء في إطار الجامعة العربية، أو في المنتديات المخصصة لذلك، من أجل إشهار تطلعاتها.

- التزام على المدى البعيد: إننا منخرطون منذ سنوات عدة في هذا الالتزام. ونحن نعتبر شراكتنا بمثابة التزام بعيد المدى ودائم. إنها مهمة ستستمر عبر أجيال عدة.

- إستراتيجية الأمن الأوروبية: إن مقاربتنا تستند إلى الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في كانون الأول (ديسمبر) 2003. وهذا يشمل الأوجه السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تشكيل مجتمع مدني.

النطاق الجغرافي:

إن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط. ونأمل بالانطلاق من المسارات القائمة، مثل نهج برشلونة والحوار المتوسطي. وعلينا تعميق علاقاتنا مع مجلس التعاون الخليجي.

قاعدة العمل:

إن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتضمن تشخيصاً جيداً، وتشكل بحد ذاتها برنامج إصلاحات. فالحاجة إلى تغييرات في العمق ملموسة عملياً في كل مكان. إن بلداناً عدة بدأت تنفيذ إصلاحات ملحوظة، وتميل هذه الظاهرة إلى الاتساع حالياً. وعلى المستوى الإقليمي، تتضمن المبادرة السعودية لكانون الثاني (يناير) 2003 اقتراحات إقليمية وإصلاحات داخلية في كل من البلدان وتشكل، إلى جانب سواها، قاعدة جيدة للمناقشة.

- فاعلية العمل المتعدد الأطراف: لا بد من السعي إلى فاعلية شاملة لعملنا من خلال تعبئة الهيئات المعنية. إن القيمة المضافة لكل من المنظمات والهيئات ينبغي أن تستخدم بأفضل السبل، ومنها خصوصاً الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي في ما يخص قضايا الأمن والدفاع، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية بالنسبة إلى قضايا التطور. إن كلاً من الاستحقاقات المقبلة (القمم الأوروبية، قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى، القمة الأوروبية الأمريكية، حلف شمال الأطلسي) ستقدم مساهمتها المحددة وتشكل مناسبة لإعطاء قوة الدفع الضرورية في المجالات المحددة.

- تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي: إن عمله ملحوظ من خلال نهج برشلونة (وبدرجة أقل الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي)، إن أدوات هذه الشراكة (اتفاقات الشراكة وبرنامج "ميديا" والحوار السياسي) تعمل منذ 8 سنوات وتحظى بإمكانات مالية مهمة. إن هذا المكسب الأوروبي ينبغي أن يطور ويتعزز.

- مسيرة السلام في الشرق الأوسط: إن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تشير إلى أن "تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي تشكل أولوية إستراتيجية لأوروبا. وفي غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط". ولهذا السبب، من الضروري إعادة إطلاق نهج السلام في الشرق الأوسط بالتوازي،

من أجل التوصل إلى التسوية المنتظرة منذ مدة بعيدة لكل مساراته. ومن الضروري أيضاً إنشاء حكومة مسئولة وسيدة في العراق. إن أياً من هاتين المسألتين ينبغي ألا تعرقل تطوير شراكة على المدى الطويل، لكن لا يمكننا توقع النجاح الكامل ما لم تتقدم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

ثالثاً - اقتراحات الحل:

على الاتحاد الأوروبي أن يعد مقاربة ومساهمة مشتركتين.

1- مبادرة أوروبية:

إن المبادرة الأوروبية ستحدد في إطار القمم الأوروبية واجتماعات مجالس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية. هناك مساهمة مرتقبة من الأمانة العامة للمجلس والمفوضية. والمقصود بذلك زيادة جهودنا لتعزيز الأدوات القائمة والتي تستند إليها شراكتنا مع بلدان المتوسط وبلدان الخليج، بالتعاون مع بلدان أخرى من الشركاء.

2- مبادئ الاتحاد الأوروبي:

- حوار سياسي وأمني في شأن السلام والاستقرار في المتوسط، خصوصاً إجراءات ثقة.

- ديمقراطية وحقوق إنسان ودولة قانون وحرية إعلامية وحكم جيد.

- إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي.

- تطور اجتماعي، خصوصاً في مجال التعليم والمساواة بين الرجل والمرأة.

- دعم انبثاق مجتمعات مدنية وتطوير تعبيرها وتطلعاتها.

3- أعمال الاتحاد الأوروبي:

- إن نهج برشلونة يؤمن سلسلة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ

المذكورة سابقاً، بعد التقدم الذي أحرز خلال القمة الأوروبية المتوسطية في نابولي في

كانون الأول الماضي: اتفاقات الشراكة، مشروع لمنطقة تبادل حر، برنامج "ميديا -

2"، تسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية - المتوسطية (فيميب) وأسس أوروبية -

متوسطية جديدة من أجل الحوار بين الثقافات. إن هذه الأدوات تمزج بين الحوار

السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مستويات عدة بما في ذلك المستوى الوزاري،

وتحظى بإمكانات مهمة يمكن أن تستخدم للحث على الإصلاح والتغيير. هذا الحوار

يمكن أن يتعزز ويتوسع من خلال الجمعية البرلمانية الأوروبية - المتوسطة المقبلة. وعلينا أيضا الإعداد لمناقشة صريحة ومنفتحة في شأن تطبيق المكسب الذي تحقق في برشلونة.

- إن "مبادرة الجيران الجدد" أيضا ستساهم في إعادة تنشيط علاقاتنا في المنطقة وفقاً لمبادئ الاتحاد الأوروبي.

- سيكون من الضروري تكثيف الحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي وتسريع المفاوضات بشأن منطقة للتبادل الحر على أساس المبادئ المذكورة سابقاً. إن الوضع مختلف في دول الخليج، ونظراً إلى ثروتها النسبية (باستثناء اليمن) فإن المشكلة لديها ليست التمويل. والتركيز ينبغي أن يتم على صعيد المهارة العملية والمساعدة التقنية التي تحتاج إليها هذه البلدان فعلياً.

- وعلى الاتحاد الأوروبي أن يشجع ويدعم المبادرات من أجل التعاون الإقليمي الداخلي، ومنها على سبيل المثال تلك المتعلقة بالدول المتاخمة للخليج، بما في ذلك إيران والعراق. ومن شأن ذلك أن يشكل طريقة لبدء إحلال الثقة مثلاً من خلال إنشاء مائدة مستديرة تتناول مسائل الأمن العملية، مثل المخدرات وتبييض الأموال وحماية البيئة البحرية أو حول مسائل المياه الإقليمية.

مسائل الأمن:

في مجال الأمن، تقود المشكلات الخاصة لكل منطقة إلى اعتماد مقاربة مميزة في منطقة المتوسط (بما فيها الشرق الأوسط) والخليج. ويجب أن يبقى إطارا التعاون مع الاتحاد ومع حلف شمال الأطلسي مختلفين. ويلزم تطوير تبادل وجهات النظر في شأن مسائل الأمن والتعاون في منطقة المتوسط في منتديات الحوار بين الحلف الأطلسي والاتحاد.

* التحركات التي ينبغي للاتحاد الأوروبي القيام بها:

- تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فاعلية في إطار "تعاون مرن ومفتوح على قاعدة التطوع".

- متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الإرهاب والانتشار النووي ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

- التفكير في إطلاق مشروع ميثاق سلام واستقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

في إطار الشرق الأوسط الأشمل يمكن للاتحاد أن:

- يعزز الحوار السياسي والأمن مع دول الخليج.

- إطلاق مبادرة تهدف إلى حث دول الشرق الأوسط ومواكبتها في اختبار هيكلية محلية للأمن يمكنها في مرحلة أولى أن تتناول تجنب النزاعات انطلاقاً من المواضيع التالية: عدم المس بالحدود وحمائتها، إجراءات الثقة والأمن، مكافحة الإرهاب وتهريب أسلحة الدمار الشامل، ومعاودة التفكير في المناطق الخالية من هذه الأسلحة.

- تنظيم ندوات إعلامية - تعبوية لدول المنطقة تتناول الدروس التي يمكن استخلاصها من سياسة منع النزاعات التي طورها الاتحاد الأوروبي في مناطق أخرى (ميثاق الاستقرار في البلقان تعزيز القدرات المحلية لحفظ السلام في أفريقيا على سبيل المثال).

فيما يتعلق بالقمة المقبلة:

- قمة الجامعة العربية في تونس في 29 و30 آذار (مارس). يجب أن تستخدم الرئاسة والممثل الأعلى والمفوضية اتصالاتهم مع الشركاء العرب (والاجتماع الوزاري مع الولايات المتحدة) من أجل تقديم وجهة نظرنا، والمساهمة في هذه العملية، واستطلاع مدى الاهتمام والتشجيع على المشاركة والمبادرة الذاتية، بهدف إصدار إعلان تونس الذي يؤكد التمسك بالمبادئ الأساسية (الإصلاح والديمقراطية والتحديث) التي تحكم هذه العملية.

- قمة مجموعة الثماني في سي إيلاند من 8 إلى 10 حزيران (يونيو).

توفر هذه القمة فرصة لإعطاء دفع سياسي بتبني "إعلان من أجل مستقبل مشترك"، وأن يأتي، إذا أمكن، كرد على إعلان يصدر عن قمة تونس العربية. ويجب على دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجموعة الثماني أن تتحدث باسم شركائها في الاتحاد. ويصاغ نص هذا الإعلان السياسي في إطار اجتماعات وزارات الخارجية

اجتماع المديرين السياسيين في 11 آذار/ مارس واجتماع وزراء الخارجية في منتصف أيار/ مايو). ويمكن للإعلان أن:

- يشرح المنطق الذي قاد إلى هذه المبادرة.

- يبرز استناد المبادرة إلى خطوة جماعية.

- يشير، إذا أمكن، إلى قمة الجامعة العربية ويعرب عن تقدير إيجابي للجهود الإصلاحية التي بدأت في المنطقة.

- يستعيد الخطوط الأساسية للمبادرة الأمريكية (الشرق الأوسط الكبير) والاجتماعات الأوروبية.

- يشير إلى أن أعضاء مجموعة الثماني مستعدون لتطوير التعاون، كل وفق آلياته، على هذه الأسس مع الدول المهمة، مع الإشادة بالجهود التي بدأها البعض.

- توجيه نداء إلى المنظمات المعنية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي...) لتقديم مساهمتها وفق هذه الأسس.

وفي إطار مواز يعمل خبراء وزارات الخارجية على اقتراح مشروع يأخذ في الاعتبار الاقتراحات الواردة في وثائق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويمكن لهذه الأفكار أن تقدم إلى دول المنطقة في شكل اقتراح داعم لجهود الإصلاح القائمة. ويمكن، تماشياً مع الطابع السياسي لإعلان القمة، ضم اقتراح المشروع الأساسي إلى الإعلان نفسه بصفته خطة تحرك لمجموعة الثماني.

إن علينا تشجيع شركائنا الأمريكيين على تنظيم اجتماع لوزراء خارجية مجموعة الثماني مع نظرائهم من المنطقة، على هامش قمة سي إيلاند، واجتماع منفصل مع جميع أو بعض قادة دول المنطقة، مما يبرز الطابع الجماعي للمبادرة ويكرس في الوقت نفسه انضواء الدول المعنية في هذه المبادرة التي ستتحول عندها إلى شراكة حقيقية، مما قد يعني، بشكل أو بآخر، انطلاقها الفعلية.

- قمة الاتحاد الأوروبي - الولايات المتحدة (موعدتها لم يحدد)

تندرج هذه القمة في إطار مبادرة مجموعة الثماني.

سنقدم موقفنا الأوروبي خلال الاجتماع الوزاري (الأوروبي - الأمريكي) على مستوى وزراء الخارجية الذي يعقد في مطلع آذار (مارس) ونناقش مبادرتنا مع شركائنا في

(يوروميد) خلال اجتماع في دبلن يومي 5 و6 أيار (مايو). وسيوضح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عندها نقاط مقاربتهم، ويشيران إلى رغبتهم في إقامة حوار، كل بخصوص ما يهمهم، مع الدول والمنظمات المهمة، ويعلنان استعدادهما للتنسيق بشكل وثيق مع المبادرات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط.

4 - يمكن، وفق رؤيتنا المشتركة، لحلف شمال الأطلسي أن يطلق في إستانبول سلسلة مبادرات تهدف إلى تعزيز حوارهم مع منطقة المتوسط وأن يقدم إلى دول الشرق الأوسط اقتراحات في مجال الأمن.

=====

#أمريكا مغاريا: الأمن أولا.. الديمقراطية ثانيا

د. خالد شوكات**

...

2004/03/4

شكلت الزيارة التي قام بها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى واشنطن في فبراير 2004 فرصة أخرى للمحللين السياسيين للوقوف على حقيقة ومصداقية السياسة الخارجية الأمريكية حيال الدول العربية، خصوصا فيما يتعلق بالمشروع الإصلاحي الذي كشفت عن معالمه مؤخرا مجموعة الصقور في البيت الأبيض، والذي كان يهدف بحسب تصريحات هؤلاء - إلى تغيير الأنظمة القائمة في العالم العربي تباعا، حتى تتسجم مع قيم ومبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ حيث يقول عدد من الساسة الأمريكيين إنهم لا يرون عن الالتزام بها بديلا؛ ويزعم كثير منهم أن ذلك يمثل الشرط الوحيد لنيل الرضا والصدقة في هذا الزمن الجديد.

وكان مرد الأهمية - التي أسبغها المهتمون بالسياسة الخارجية الأمريكية على زيارة الرئيس التونسي للبيت الأبيض - عائدا بالأساس إلى كون نتائج هذه الزيارة ستمثل في الوقت نفسه نتائج الاختبار الثالث لواشنطن في المنطقة المغاربية، بالنسبة لحقيقة موقفها من الديمقراطية، بعد تبين نتائج الاختبارين الأولين اللذين خاضتهما حكومة الرئيس بوش في كل من موريتانيا وليبيا، والتي أبانت عن هوة واسعة بين أقوال

واشنطن وأفعالها، وبين تصريحات ساستها المبدئية وسيرة سياستها المتجردة من المصادقية.

لقد كانت ثمة شكوك تراود بعض المحللين في أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون في طريقها إلى تبني سياسة خارجية أكثر مبدئية ومصادقية إزاء العالم العربي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، خصوصا في ظل بروز أكثر من صوت أمريكي قوي يؤكد على الصلة الوثيقة بين الإرهاب والأنظمة الديكتاتورية؛ باعتبار الأول ناتجا طبيعيا للبيئات الملائمة التي تفرزها أنظمة الحكم الاستبدادية والشمولية المهيمنة بشكل غالب على العالم العربي.

غير أن الصورة التي تجلت ملامحها في واشنطن إبان زيارة الرئيس بن علي لها قد أثبتت إلى حد بعيد أن السياسة الأمريكية ما تزال بعيدة عن مبدأ الإخلاص لمشاريع التحول الديمقراطي في العالم العربي، وأكثر ميلا لمواصلة السير في نهج السياسات الترقيعية القائمة على معالجة الأخطار المحدقة بالمصالح الأمريكية ضمن مدد زمنية محدودة قد لا تتجاوز غالبا مدة الولاية الرئاسية الأمريكية؛ أي أربع سنوات في أقصى تقدير.

مفهوم سطحي للإرهاب

ولعل أهم نتيجة يمكن الخروج بها من زيارة الرئيس التونسي الأخيرة للولايات المتحدة أن واشنطن ربما تكون حسمت أمرها في اتجاه تبني المفهوم السطحي للإرهاب الذي تبنته قبلها بعض الأنظمة العربية، والذي يرى ببساطة أن الإرهاب هو ذلك العنف الدموي الذي تقف الحركات والجماعات الإسلامية المتشددة وراءه، والذي بلغ ذروته مع تفجيرات 11 سبتمبر وبرز تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن على الصعيد الدولي.

إن من أبرز الأدلة بحسب المحللين على إمكانية اعتناق واشنطن لهذا المفهوم السطحي للإرهاب -الذي يتفق بشكل جلي مع بساطة تفكير الرئيس الأمريكي جورج بوش- منح الأولوية للمعالجة الأمنية والعسكرية على حساب طرق المعالجة الأخرى المقترحة من قبل دوائر أكثر اتزاناً وعمقا في رؤيتها لما يتوجب فعله إستراتيجيا لحماية المصالح الأمريكية في البلدان العربية.

لقد منحت القيادة الأمريكية الرئيس بن علي وسامًا رمزيًا تقديرًا لجهوده في محاربة الإرهاب وتحالفه مع واشنطن في حربها ضده، في الوقت نفسه الذي صرح فيه مسؤولون أمريكيون بأن تونس لم تكن يوماً مصدرًا للإرهابيين؛ وهو ما يعني وعي بعض المراكز في واشنطن بأن الحرب التونسية ضد ما وصف بأنه "إرهاب" طيلة عقد التسعينيات كانت حرباً مفتعلة في حقيقتها، هدفها الأصلي تصفية خصم سياسي وإقصائه بشكل مبرم عن الساحة السياسية بقوة السلطة، أو ما يسميه بعض المحللين والمفكرين بـ"إرهاب الدولة".

ولعل أخطر ما في مسألة تبني واشنطن للمفهوم السطحي للإرهاب -مثلما يؤكد على ذلك عارفون بالشأن الأمريكي- ما سيستلزمه هذا التبني من ضرورة إيمان مركز القرار الأمريكي بالفكرة التي تصب جميع الحركات الإسلامية على اختلاف اتجاهاتها في قالب واحد، والزمع بأنه لا فرق داخل التيار الإسلامي بين معتدل ومتشدد، وبين مؤمن بالنضال السياسي كوسيلة لتحقيق الغايات الفكرية السامية، ومؤمن بالنضال المسلح الذي لا يفرق بين مدني وعسكري، ويعتبر الخصوم والآخريين جميعاً ملة واحدة.

إن أوساطاً سياسية وفكرية عديدة في المنطقة المغاربية والعربية كانت تتوقع تبني واشنطن لفهم أعمق لظاهرة الإرهاب، تقرن من خلالها بين الأفعال الإجرامية المدانة والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المفترزة لها؛ وهو ما يرتب عملياً صلة إستراتيجية قوية بين الحرب على الإرهاب ودعم التحول الديمقراطي في العالم العربي، وبين التنمية السياسية والقدرة على مقاومة أفكار الغلو والتطرف والنزعات الإرهابية.

لقد كانت خيبة الأمل لدى هذه الأوساط شديدة، عندما قرر البيت الأبيض -على نحو ما تجلّى في زيارة بن علي الأمريكية- منح الأولوية للمعالجة الأمنية والعسكرية، والاكتفاء حيال الديمقراطية بمجرد مطالب وتصريحات صحفية محتشمة قابلة للتأويل، يدرك المسؤولون الأمريكيون قبل غيرهم أن ضيوفهم سيضعونها جانبا بمجرد وضع أقدامهم على سلم طائرة العودة، والاكتفاء بعد ذلك بكلمات التتويه والإشادة بجهودهم المقدرة في حلف واشنطن المقدس ضد الإرهاب.

التطبيع يعني من الديمقراطية

والبين أن انكشاف العورة الأمريكية حيال الديمقراطية في المنطقة المغاربية -والعربية عامة- قد بدأ قبل أشهر من زيارة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي للولايات المتحدة؛ حيث قام الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بانتهاك صارخ، كرس الطبيعة الشمولية لنظامه السياسي، دون أن يبدي المسئولون الأمريكيون أي تحفظ على سلوك الحليف العتيد.

لقد قام نظام معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بتزوير الانتخابات الرئاسية، وقد جرى ذلك بشكل فج ومفضوح حسب ما تشير إلى ذلك تقارير المنظمات الدولية والمحلية التي قامت بالرقابة على العملية الانتخابية، فضلا عن الإقدام على سجن الخصوم السياسيين، وفي مقدمتهم المرشح الرئاسي الأبرز "ولد هيدالة"، غير أن واشنطن لم تحرك ساكنا، ولم يقم أحد من مسئولها بإدانة السلوك المستهتر بقيم الديمقراطية، خلافا لما كان عليه الأمر في جورجيا التي دعم فيها البيت الأبيض الانقلاب الشعبي ضد شيفردنادزه، مثلما دعمت لاحقا عملية التحول نحو الديمقراطية.

ولا يملك المحللون تفسيراً مقنعا حيال السكوت الأمريكي على سلوك النظام الموريتاني، غير إقدام هذا النظام على تحدي المحظور وكسر الإجماع العربي، بإقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية. فالتطبيع مع إسرائيل يعني أصحابه من واجب التزام قيم الديمقراطية، كما يبطل حق متابعة المنتهكين لحقوق الإنسان والحريات العامة والفردية.

وكانت مصادر موريتانية قد أشارت إلى أن واشنطن لم تكتف -بغض النظر عن سيرة نظام نواكشوط الشمولية- بل تدخلت مخبراتيا وربما عسكريا لصالح الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، عندما كاد انقلاب عسكري جرى في شهر أغسطس 2003 أن يطيح به.

والبين من كل ذلك أن النظام الموريتاني الحالي لن يجد بديلا لدى واشنطن، مهما انحرفت ممارساته وابتعدت عن قيم الديمقراطية، حتى تتبين الأخيرة أن النظام البديل لن يتراجع عن سيرة السلف المتواصلة مع الدولة الصهيونية.

التجرد من السلاح وسيلة..

أما الحالة الثالثة التي أظهرت فيها واشنطن تناقضا بين التصريح والسيرة الواقعية فهي الحالة الليبية؛ حيث بدا الأمريكيون وكأنهم قد وقّعوا اتفاقاً مع نظام العقيد القذافي يقضي بأن تتجرد ليبيا من ترسانة أسلحتها الكيماوية، وتقوم بإنهاء تجاربها في مجال التقنية النووية، في مقابل تعهد واشنطن بالسكوت عن مطالبها في ضرورة إصلاح طرابلس لنظامها السياسي.

وتشير مصادر مطلعة إلى أن مشاورات النظام الليبي مع الدوائر الاستخباراتية الأمريكية والبريطانية قد استمرت لمدة أشهر طويلة قبل صدور إعلان طرابلس ذائع الصيت بالتخلص من أسلحتها الكيماوية ووقف تجاربها ومنشآتها النووية. وكان الطب الرئيسي لنظام العقيد القذافي لتحقيق الكثير من المطالب الأمريكية هو قبول واشنطن بعدم التدخل لتغيير طبيعة النظام الراهن.

وقد لاحظ المتابعون تراجع واشنطن الواضح -إثر إعلان طرابلس تجردها من سلاحها- عن مطالبة نظام العقيد بإجراء إصلاحات سياسية عميقة، وإحداث مراجعات على أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

وما يمكن أن يخلص إليه المتابع للحالات الثلاث الأنفة أن واشنطن قد منحت مسألة الديمقراطية مكانة ثانية أو ثانوية في سياستها إزاء المنطقة المغاربية -العربية- فيما يبدو أنها قد منحت الأولوية لثلاثة توجهات أساسية يمكن لسالكها أن يتمتع بإعفاء أمريكي من الالتزامات الديمقراطية والحقوقية. وهذه التوجهات كما يلي: 1- الانخراط في حرب واشنطن ضد الإرهاب. 2- التطبيع مع الدولة العبرية. 3- التخلص من ترسانة الأسلحة النووية والكيماوية.

ولعل التأمل في حالات أخرى كثيرة في العالم العربي والإسلامي ستؤكد النتيجة نفسها، حيث تضغط واشنطن في اتجاه دفع إيران إلى التخلص من سلاحها الحديث ومنشآتها النووية، فيما تعمل على دفع دول أخرى إلى إقامة علاقات مع إسرائيل، بينما تحت ثالثة على تغيير مناهجها التربوية ووضع مؤسساتها الأمنية والعسكرية في خدمة واشنطن وحربها ضد الجماعات الإرهابية، على غرار ما يجري مع السعودية ودول عربية أخرى. ويظل الدليل الأكثر حسماً في تقييم حقيقة النوايا

والمخططات الأمريكية إزاء الديمقراطية في العالم العربي.. النهاية التي ستختارها
واشنطن للدراما العراقية.

=====

#هاني فحص: الإصلاح يبدأ بتجديد الذات

عبد الرحيم علي

...

2004/04/04

هاني فحص

طالب المفكر الإسلامي اللبناني الكبير السيد هاني فحص بضرورة المبادرة بتجديد
الذات العربية الإسلامية على خلفية أصولنا الحضارية ومقتضيات المعاصرة، وأشار
فحص في حوار مع شبكة "إسلام أون لاين.نت" إلى أهمية إنجاز المشروع الوطني
للدولة الوطنية أولاً، قبل الحديث عن المشاريع الجمعية والوحدوية.

موضحاً أن الفترة التاريخية التي طالت في مواجهة غير متكافئة مع المستعمر أدت
إلى نوع من النمو أو التطور غير المتكافئ في وطننا العربي والإسلامي.

وشدد فحص على ضرورة تطوير أوضاعنا الداخلية، مشيراً إلى أهمية النظر إلى
أوروبا كفرصة متاحة في هذا المجال، للشراكة والتفاهم.

من هنا نبدأ

وقال فحص إن البداية تكمن في إعادة النظر بنظامنا المعرفي، لخلق نظام معرفي
غير ملفق، يمتلك ذاكرة تاريخية ومرونة في الإصغاء لأسئلة العصر.

وتحدث فحص عن أهمية تحويل المنجز الحضاري إلى حالة من الصيرورة، مضيفاً
أن هذا لن يتم بدون فتح الحوار للجدل بين المعرفة والثروة، وكسر نظام الثنائيات.

وأشار فحص إلى أن دور الدولة تقلص لصالح المجتمع الذي توسع دوره، وأردف:
لذا يجب أن يرتقي نظامنا الأهلي إلى مجتمع مدني حقيقي يوازي دور الدولة ولا

يتصادم معها أو يلغيها.

وأعرب فحص عن خشيته من أن تكون المجتمعات العربية قد استقالت من التغيير، مضيفاً أن قصورنا في إصلاح شأننا هو ما جرأ الآخرين لطرح أطر لتحديثنا ومبادرات لتطويرنا.

ونوه فحص إلى أن الخطر لا يتوقف عند هذا الحد، مشدداً على أهمية أن نحتمي بصخور الذات في مواجهة غزو الآخرين لنا، ولكن في الوقت نفسه لا نتخلى عن موضوعيتنا، وأن نرى ما في طرح الآخرين من عموميات ثقافية هي ملك للبشرية جمعاء كالديمقراطية على سبيل المثال.

=====

#أمريكا للأحزاب المصرية: لن نفرض الإصلاح

القاهرة- عبد الرحيم علي- إسلام أون لاين.نت/ 2-3-2004

مارك جروسمان

كشفت مصادر سياسية مصرية مطلعة أن مساعد وزير الخارجية الأمريكي مارك جروسمان التقى عدداً من ممثلي الأحزاب المصرية ومنظمات المجتمع المدني صباح الثلاثاء 2-3-2004 في منزل السفير الأمريكي بالقاهرة ديفيد وولش، لبحث مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" التي طرحتها الولايات المتحدة قبل نحو شهر وتهدف لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وتعليمية واجتماعية بالدول العربية والإسلامية. وقالت المصادر التي طلبت من "إسلام أون لاين.نت" عدم الكشف عن هويتها: إن جروسمان أكد خلال اجتماعه ب ممثلي الأحزاب المصرية ومنظمات المجتمع المدني أن "الإدارة الأمريكية لن تقوم بفرض أية إصلاحات من الخارج على الدول العربية وأن الإصلاح سيكون من داخل هذه الدول".

وشدد جروسمان على أن الولايات المتحدة ترغب في "التعرف على وجهات نظر كل الأطراف السياسية والشعبية في المنطقة وليس وجهة نظر الحكومات فقط".

من جهة أخرى قال المسؤول الأمريكي: "إن المبادرة الأمريكية للإصلاح ليست بديلاً عن مباحثات السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، في إشارة إلى خطة خريطة الطريق المجمدة لتسوية القضية الفلسطينية التي أقرتها اللجنة الرباعية الدولية بعضوية الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة،

وشدد على أن إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين له "الأولوية لدى الأمريكيين".

وتركز جانب من تحفظات عدد من الدول العربية على مشروع واشنطن للإصلاح بالشرق الأوسط على تجاهله للصراع العربي الإسرائيلي باعتباره أحد أسباب عدم الاستقرار بالمنطقة.
"الإخوان" لم يمثلوا

ورفضت المصادر المصرية الإفصاح عن أسماء الشخصيات التي حضرت اللقاء، مكتفية بالتأكيد على أن عدد هذه الشخصيات تجاوز العشرين شخصا، وأنه "لم يوجد بينهم أي ممثل لجماعة الإخوان المسلمين في مصر".

ولم يتسن معرفة ما إذا ما كانت السفارة الأمريكية وجهت دعوة لجماعة الإخوان المسلمين لحضور الاجتماع.

كما صرح لشبكة "إسلام أون لاين.نت" الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع بأن السفارة وجهت الدعوة لحزبه لحضور اللقاء، لكن الحزب اتخذ قرارا بعدم الحضور لاعتراضه على المبادرة "من حيث المبدأ".

استطلاع كافة الآراء

وحول الهدف من اللقاء قال فيليب فرين الملحق الصحفي بالسفارة الأمريكية بالقاهرة: إن الهدف من اللقاء هو شرح المبادرة الأمريكية والتأكيد على أن الولايات المتحدة لن تقوم بفرض "إصلاح فوقى على أحد".

وأضاف فرين في تصريحات لإسلام أون لاين.نت الثلاثاء "من المهم لنا كأمركيين استطلاع كافة الآراء بشأن المبادرة وشرح وجهة نظرنا للجميع بلا استثناء"، مشيرا إلى أن الإدارة الأمريكية قررت مخاطبة الكل حكومات ومواطنين من خلال ممثلي المجتمع المدني في كل بلد على حدة.

وأشار إلى أن لقاء القاهرة ضم عددا من ممثلي الأحزاب المصرية بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني، رافضا هو الآخر الإفصاح عن أسماء الشخصيات التي حضرت اللقاء.

وشدد على أن السفارة الأمريكية في القاهرة "تعتمد مبدأ عدم الإفصاح عن أسماء الشخصيات الذين يلبون الدعوة لحضور لقاءاتها الخاصة". وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أعلنت الأحد 29-2-2004 أنها سترسل جروسمان في جولة بالمنطقة تبدأ الإثنين 1-3-2004 لبحث مبادرة الشرق الأوسط الكبير مع "الحكومات والهيئات الخاصة" في مصر والبحرين والأردن والمغرب، بالإضافة إلى تركيا التي تعتبرها واشنطن "نموذجاً إسلامياً" يحتذى به. وتأتي تلك الجولة في أعقاب جولة أخرى في المنطقة قام بها الأسبوع الماضي آلان لارسون وكيل الخارجية الأمريكية للشئون الاقتصادية وشملت مصر والمملكة العربية السعودية، والأردن ، والأراضي الفلسطينية، بهدف استطلاع الآراء بشأن المبادرة المطروحة.

وتعتبر مسودة المبادرة الأمريكية، التي قالت واشنطن إنها ستطرحها خلال اجتماعات حلف شمال الأطلسي والدول الثماني الصناعية الكبرى المقرر عقدها جميعا في صيف 2004، أن هناك 3 نقاط "عجز" في الشرق الأوسط تتمثل في: "الحريات والمعلومات ووضع المرأة".

وتدعو المبادرة إلى تقديم مساعدات في مجال التعليم المدني وتشكيل هيئات انتخابات مستقلة وتسجيل الناخبين، ولا سيما النساء. كما تطالب بتطبيق إصلاحات تشريعية، مقترحة قيام الغرب بإنشاء أو تمويل مراكز دفاع قانونية لتقديم المشورة في مجال القوانين المدنية أو الجنائية أو الإسلامية، وإفساح المجال لاستخدام محامين. وتشتمل المسودة المبدئية أيضا على مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية، منها أن تمول مجموعة الثماني الكبار "مؤسسة تمويل الشرق الأوسط الكبير" بحيث تكون على غرار مؤسسات التمويل الدولية؛ لدعم الأعمال والمشاريع المتوسطة وكبيرة الحجم.

=====

#هوجاء دور التنفيذ: مشروع الشرق الأوسط الكبير*

تركي الحمد ...

2004/04/04

منذ أحداث 11 سبتمبر عام 2001 . بل وقبل ذلك، ولكن أحداث سبتمبر عجلت بالمشروع . كان واضحاً أن هنالك سياسة جديدة للولايات المتحدة بالنسبة للعالم كافة، وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط خاصة. فمع سقوط الاتحاد السوفياتي، وتفرد الولايات المتحدة بالسيادة العالمية، خلت الولايات المتحدة خطوات سريعة نحو بناء امبراطوريتها العالمية.. هذه الامبراطورية التي بدأت الولايات المتحدة في دخول مرحلتها حقيقة بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتسارعت الوتيرة مع سخونة الحرب الباردة بين عملاقي ما بعد الحرب. ومع سقوط الاتحاد السوفياتي، تسارعت الوتيرة أكثر، على اعتبار أن النموذج الأميركي في العيش هو الذي انتصر في النهاية. ومع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بدأت الولايات المتحدة بالعمل الفعلي في بناء تلك الإمبراطورية، سواء بالعسكرة المباشرة، كما هو الحال في العراق وأفغانستان ودول أخرى قد تكون مرشحة مستقبلاً، أو بالضغط الاقتصادي كما هو الحال مع معظم دول العالم حتى قبل سبتمبر، أو بالتبشير الثقافي والسياسي المجرد. المهم في الأمر هو أن الولايات المتحدة عازمة، وخاصة في أعقاب سبتمبر، أن تبني «عالمًا على شاكلتها»، أو ما يسميه البعض أمركة العالم، إن لم يكن بالترغيب فلا شك أنه بالترهيب. فأحداث سبتمبر أدت، فيما أدت إليه، إلى السيطرة الكاملة لليمين المسيحي الجديد على مجريات الأمور في واشنطن، وانتصار وجهة نظر أصحاب نظرية «صدام الحضارات»، وهم من يمزج ما بين المصلحة القومية الأميركية والقيم الأميركية، في مقابل أولئك الذين ينادون بحوار الحضارات وتقاومها، الذين يفصلون ما بين المصلحة والقيمة، أو حتى في مقابل المخططين الاستراتيجيين ما قبل انتهاء الحرب الباردة، الذين كان مهمهم المصلحة القومية فقط، من دون اعتبار لأي شيء آخر.

والحقيقة أنه كان واضحاً منذ البداية إذاً أن الولايات المتحدة عازمة على بناء الامبراطورية الأميركية الجديدة، كنوع من بعث جديد للامبراطورية الرومانية القديمة، ولكن بتقنية متقدمة هذه المرة، محولة التجربة الأميركية في بناء الدولة ذاتها إلى تجربة عالمية، أي تأسيس ولايات متحدة عالمية، ولكن كان توقع ذلك من التنبؤات التي تقوم على تعدد السيناريوهات المحتملة، التي قد تتحقق وقد لا تتحقق. اليوم،

وبعد أن تقدمت الولايات المتحدة بمشروعها، مشروع الشرق الأوسط الكبير، لقمة مجموعة الدول الصناعية الثماني، المزمع عقدها في سي آيلاند، جورجيا، لتبنيه في يونيو المقبل، والربط بين هذا المشروع وخطاب الرئيس بوش في مكتبة الكونغرس في الرابع من شهر فبراير في ذكرى ونستون تشرشل، يبدو وكأن الخطة الأميركية لتغيير الخريطة السياسية، وربما الجغرافية، لمنطقة الشرق الأوسط قد أصبحت مسألة وقت ليس إلا، في ظل يمين ديني يرى أنه بذلك إنما يحقق إرادة الله على الأرض، كما تفعل «القاعدة» والأصولية الجهادية بالضبط، ولكن مع اختلاف في محتوى الإرادة بالنسبة لكل طرف.

فكما أن مفهوم الفسطاطين المتناحرين لدى الأصولية الجهادية قد أدى إلى توتر العالم في أعقاب سبتمبر، فإن الحل العسكري الذي يتبناه اليمين الأميركي الديني الجديد، سيؤزم العالم بدل أن يؤدي إلى استقراره في ظل الباكس أميركانا. مساعدة أميركا دول العالم كي تساعد نفسها، سواء سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، هو المدخل المناسب لتحقيق الهدف، وليس الفرض وسياسة القوة العسكرية. فالأمركة عن طريق العسكرية ستؤدي في منطقة مثل منطقتنا مثلاً إلى نمو الأصولية، وهذه بدورها ستزيد من محاولة الأمركة عسكرياً في حال استمرار حكم اليمين الجديد، لتزداد الأصولية، وهكذا دواليك. وإذا كان مطلوباً من دول المنطقة التخلص من الأصولية المغالية من أجل أمن العالم، فإنه من المهم أن تدرك الولايات المتحدة أن الأمركة المفرطة والمرتبطة بالحل العسكري، قد تؤدي إلى عكس مرادها، ويكون العنف المجرد هو النتيجة، فالأصوليون والجهاديون، مسلمين ومسيحيين على الجانبين، خطر على رفاه واستقرار وأمن العالم.

بعبارة أخرى، فإنه إذا كانت الأصولية الإسلامية، والأصولية الجهادية تحديداً، هي المسؤولة عن انفجار الأوضاع وتأزمها بين المسلمين وأميركا، فإن الأصولية المسيحية، والأصولية التي تعتقد في الحل العسكري تحديداً، هي المسؤولة عن تزايد المد الأصولي في المنطقة، وذلك حين تحاول أمركة العالم حتى لو كان ذلك بالقوة العسكرية، وفي النهاية فإن كلتا الأصوليتين وجهان لعملة واحدة. والحقيقة أنه لا تثريب على الولايات المتحدة في السعي نحو تحقيق غاياتها بالصورة التي تراها

مناسبة، فهي دولة تسعى إلى تأمين مصالحها وأمنها، والتمتع بثمرات القوة والمجتمع المتقدم الذي حققته، ولكن اللوم يكون منصّباً على هذه السياسة أو تلك لتناقضها مع حكمة أن أمن الولايات المتحدة ينبع أيضاً من أمن الآخرين، ورفاهها لا يكون إلا من خلال رفاه الآخرين، واستقرارها لا يكون إلا باستقرار الآخرين، ومن هنا يمكن نقد السياسة الأميركية، أما المبدأ فهو حق للجميع، سواء كانت أميركا أو غيرها. فأن تكون الولايات المتحدة اليوم هي القوة الأوحده في عالم اليوم، يفرض عليها مسؤولية أخلاقية قبل أن تكون سياسية في بناء عالم خال من المشاكل. أن تحاول الولايات المتحدة أمركة العالم، على أساس أن ذلك ضمانة لأمنها القومي ومصالحها الوطنية، سياسة خاصة بها، ولها الحق في أن تفعل ما تشاء من أجل ذلك الهدف، كما هو حق الآخرين أيضاً. ولكن كيف تكون الأمركة، وكيف يمكن تحقيق الهدف؟ هذا هو السؤال هنا.

ورغم أن الولايات المتحدة تريد أمركة كل العالم، إلا أنها تتعامل مع منطقة الشرق الأوسط، والشرق الأوسط الكبير، كما يسميه المشروع (كل الدول العربية، بالإضافة إلى تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان وإسرائيل) كحالة خاصة، تختلف عن بقية العالم. فهذه المنطقة، وفق المنظور الأميركي، ذات طبيعة مختلفة، فهي عصية على التغيير، مقارنة ببقية مناطق من العالم، كما أنه يُنظر إليها على أنها الحاضن الأول للإرهاب، فكرياً وعملاً، والذي هو اليوم العدو الأول لذات الكيان الأميركي، مع استبعاد إسرائيل من هذا المنظور، على أساس أنها امتداد أميركي مهدد في المنطقة، مثلها مثل أميركا ذاتها، ويهدف المشروع إلى صيانة أمنها بالتالي كجزء من الأمن القومي الأميركي. تغيير هذه المنطقة، وفقاً للمنظور الأميركي، يعتبر أمراً ضرورياً من أجل الأمن القومي الأميركي، وهذا التغيير يجب أن يكون على مختلف الأصعدة: سياسياً، ثقافياً، اقتصادياً، واجتماعياً.

لم تكن الولايات المتحدة حقيقة تهتم كثيراً بالأوضاع الداخلية لأية دولة قبل سبتمبر، ولم تكن تهتم إطلاقاً بمثل هذا الأمر قبل انهيار الكتلة الشرقية، إلا في حالات نادرة يكون التدخل فيها ملحاً، كجزء من الحرب الباردة، بدعم لهذا النظام كي لا يسقط في أحضان الشيوعية، أو إسقاط لذلك النظام بعد أن تحالف مع الشيوعية، أو بدا أنه

كذلك (مثلاً: إيران 1953، غواتيمالا 1954، 1963، الدومنيكان 1963، 1965، البرازيل 1965، شيلي 1973، وبنما 1989). ولكن بعد سبتمبر، لم يعد الفصل بين الأوضاع الداخلية لأية دولة وسياستها الخارجية أمراً وارداً في المنظور الأميركي، الذي أصبح أسير المنظور المحافظ الجديد الذي لا يفرق بين المصلحة وسيادة القيم الأمريكية في الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، وهي القيم التي اختزلها هذا اليمين إلى قيم محددة مأخوذة من العهد الجديد للكتاب المقدس، ووفق تفسير معين لمثل تلك النصوص، وهو بالضبط ما يفعله الأصوليون على الجانب الآخر، أي في المنطقة الإسلامية، أو منطقة الشرق الأوسط الكبير تحديداً. وربما لو أردنا تلخيص الفرق بين أميركا ما قبل سبتمبر وأميركا ما بعد سبتمبر، لما وجدنا أفضل من مقولة وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد، حيث يقول: «إن المهمة هي التي تحدد الحلفاء، وليس الحلفاء هم من يحددون المهمة»، بكل ما تحمله هذه العبارة من مضامين أصولية مسكوت عنها. بل وربما عدنا بجذور هذه المقولة . السياسة إلى أميركا ما بعد سقوط الكتلة الشرقية. فلقد كانت أميركا وحلفاؤها، بغض النظر عن أوضاعهم الداخلية، يحددون مهمة التحالف، أما اليوم فإن المهمة، تغيير العالم وفق نموذج معين، هي من يحدد الحليف، وإن لم يكن هناك حليف، فلا يهم، فأمركا قادرة بذاتها وبشكل منفرد على فعل ما تريد، وهذا هو ما حدث في المسألة العراقية مثلاً، وانحسار دور الأمم المتحدة في العهد الأميركي الجديد، أو لنقل الباكس أميركانا.

كان واضحاً منذ سقوط الكتلة الشرقية أن أميركا سوف تسعى لجعل العالم «عالمًا جديداً»، أي عالمًا أميركياً، وتسارع ذلك المنحى بعد سبتمبر كما سبق أن قيل. ولكن المشكلة أن الكثير دول منطقة الشرق الأوسط، والعربية منها على وجه التحديد، لم تدرك هذا المنحى الجديد في السياسة الخارجية الأميركية، أو أنها تجاهلته، واستمرت في التعامل مع الولايات المتحدة وفق المنطق القديم، أي منطق الحرب الباردة المنهار مع انهيار الاتحاد السوفياتي وبرجي التجارة في نيويورك لاحقاً. ولكن السياسة لا تعرف الثبات، وهذا ما أغفله أو تجاهله كثير من الساسة في المنطقة، وعليهم أن يعيدوا حساباتهم في مثل هذه المسألة. فإذا كانت مسؤولية الولايات

المتحدة، بصفتها القوة الوحيدة في عالم اليوم، أن لا تفرض سياساتها ورؤاها بقوة البندقية، لأن ذلك قد يؤدي إلى ردة فعل لا تخدم الهدف المنشود، فإن على بقية دول العالم، ودول منطقة الشرق الأوسط تحديداً، مسؤولية أن تعيد حساباتها من جديد بما يخدم شعوبها ومجتمعاتها وإنسانها واستقرار أنظمتها السياسية، وأن لا تصبح نشازاً في عالم يكاد يكون واحداً، إن لم يكن قد أصبح بعد. بذلك فقط يمكن تجنب النتائج الكارثية لسياسات الأصوليين على الجانبين. وبذلك فقط يمكن أن نسهم في بناء عالم تسوده كل القيم التي أرادها الله لخلقه جميعاً.

* نقلا عن جريدة الشرق الأوسط

=====

#مشروع أميركا للديموقراطية في الشرق الأوسط "الكبير" - نعم لكن مع من؟*

منصف المرزوقي ...

2004/04/04

لقد تعودنا منذ عشرات السنين على دعم الإدارة الأمريكية لكل الدكتاتوريات العربية ومن بينها دكتاتورية صدام حسين، فأصبحنا نضحك من سماع أي كلام صادر منها بخصوص دعم الديمقراطية في وطننا العربي، مثلما ما نسخر من وعودها بإحلال سلام عادل في فلسطين. فبالنسبة إلينا يدخل تحييز أميركا للاستيطان الصهيوني والنظام الاستبدادي العربي في جملة من ثوابت السياسة الأمريكية.

لكننا قد نخطئ في شكنا هذه المرّة لأن تاريخ هذه السياسة يعلمنا أن أميركا تستطيع أن تكون جادة في فرض الديمقراطية. بالطبع لا علاقة للأمر بموقف مبدئي. فالمنطق القارّ في السياسة الأمريكية أنه لا تردّد في إجهاض الديمقراطية إن خالفت المصالح، مثلما حدث في بداية السبعينات عندما ضربت النظام المنتخب في الشيلي والنظام الإيراني في الخمسينات، كما لا تردّد في فرضها إن كانت تخدم هذه المصالح مثلما حدث في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد توصلت إلى استنتاج هام في هذه المرحلة من تطور علاقتها بمنطقتنا العربية والإسلامية، أن الديمقراطية هي التي ستخدم مصالحها أكثر من الدكتاتورية، بعد أن استنفذ النظام العربي الساقط كل طاقاته وأصبح عبأ لا

معينا. لننتظر الانتخابات الرئاسية الجزائرية في ابريل المقبل، والتونسية في نوفمبر، حتى نحكم على مدى جدية هذا التوجّه. لكن فرضا أن هناك نية "صادقة" لمراجعة الاستراتيجية القديمة فإن الإشكالية الكبرى التي ستواجه هذا المشروع هي مع من ستبني هذه الديمقراطية المنشودة؟

لننظر إلى القوى السياسية في الساحة العربية ومدى إمكانية تقبلها للمشروع الذي لا يتصور أحد تحقيقه بدون طرف عربي يساهم في بلورته على أرض الواقع. في البداية هناك الأنظمة. إنها لم تستجب يوما لمطالب شعوبها الملحة لتعديل ساعتها واللاحق بركب العصر والخروج بالشعوب والأمة من الانحطاط التي أوصلتها إليه. لكنها رفضت كلّ تغيير جوهري يمسّ بالثوابت والمقدسات: البقاء في السلطة إلى الوفاة وإذا أمكن توريثها، عدم المحاسبة والتحكّم في الإصلاحات بمنهجية الريّ بالقطرة قطرة. نحن إذن أمام أنظمة أثبتت أنها لا تصلح ولا تصلح (بضمّ التاء). هل ستفعل الضغوط المرتقبة، خاصة الاقتصادية منها، لدفع الإصلاحات التي طال انتظارها؟ إن تجربتنا لأنظمة مستعدّة للتضحية بمصالح شعوب برمتها من أجل بقاء بعض الأفراد في السلطة المؤيدة، تجعلنا نشكّ في رصوخها لضغوط لن تتضرّر منها مصالحها المعفاة من أي عقاب اقتصادي.

إنه من غير الجدّي، بداهة، المراهنة على قدرتها على تبني قواعد لعبة جديدة مألها طال الزمن أو قصر إزاحة القائمين عليها من السلطة. أما وضع بعض المساحيق على نفس القناع البشع فلن يزيد الطين إلاّ بلّة. ولأننا لا نتصوّر أن أمريكا سترسل جيوشها لفرض رغبتها، فإن المتوقّع أن الدكتاتوريات العربية ستتعامل مع رغباتها كما تتعامل معها حكومة شارون بخصوص الملف الفلسطيني.

ثمة الطرف الإسلامي المتواجد بقوة متصاعدة. وباستثناء بعض الحالات الشاذة التي تحصى ولا يقاس عليها مثل حركة النهضة التونسية، فإنّ أغلب تنظيمات هذا التيار مناهضة للديمقراطية ومناهضة لأمريكا. ولأنها حاملة لبرنامج ورؤيا سياسية على طرفي نقيض من البرنامج الأمريكي فإنها ساعية وستسعى لضربه بكلّ الوسائل.

لم يبق لإنقاذ المشروع سوى الديمقراطيين العرب الذين يتشرّف كاتب هذه السطور بالانتماء إليهم. لكنهم وبغض النظر عن قدرتهم على مواجهة المدّ الإسلامي

والحصن الدكتاتوري, آخر من يقبل الانخراط في المشروع الأمريكي وآخر من يستطيع المشروع الأمريكي التعويل عليهم. لنتذكّر أصول هؤلاء الديمقراطيين. هم لم يولدوا على "العقيدة" الديمقراطية, إنما اعتنقوها بعد أن هاجروا إليها من الإيدولوجيات الكبرى التي كانت تسود وطننا العربي منذ الستينات أي الوطنية والقومية والاشتراكية. حصل هذا بعد اقتناعهم أن الخلل الأساسي في نظامنا السياسي العربي ليس الايدولوجيا وإنما الاستبداد. وثمة قاسم مشترك بينهم على تباين مرجعياتهم هو إيمانهم أن على الديمقراطية أن تكون أداة تحررنا من الاستبداد الداخلي والتبعية للخارج, انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الاستبداد استعمار داخلي والاستعمار استبداد خارجي.

إن وطنيتهم وقوميتهم تجعلهم مثلاً من ألدّ أعداء التطبيع مع إسرائيل, خاصة في ظرف الاستئساد الشاروني, ومن ألدّ أعداء الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق. ثمة أيضاً بقايا هامة من ايدولوجيا التحرر الوطني التي تطبع تفكيرهم وهي تحيّرهم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعوبهم. يعني هذا أنّ ديمقراطيتهم أقرب إلى ديمقراطية الاشتراكيين السويديين والشهيد "أولاف بالم" منها إلى الديمقراطية كما تفهمها الإدارة الأمريكية.

كل هذا يجعل من المستبعد جدّاً تلاقي الديمقراطيين الوطنيين مع المشروع الأمريكي.

ماذا بقي إذن؟ الديمقراطيون على شاكلة المعارضة العراقية السابقة التي ترعرعت بفضل أموال أجهزة الاستخبارات ودخلت بغداد على ظهر الدبابات؟ إذا تصورت أمريكا أن مثل هذا الطابور الخامس, الذي سيتصدّى له الاستبداد والإسلاميون والديمقراطيون الوطنيون, كلّ لأسبابه الخاصّة, هو القادر على تسويق المشروع الأمريكي فإن حجم خيبة أمل النهاية ستكون بحجم غرور البداية.

إن مقارنة المبادرة الحالية بمبادرة "هلسنكي" التي ساهمت كثيراً في هدّ قلعة الاستبداد الشيوعي وانتصار الديمقراطية, غير واقعية لاختلاف الوضع تماماً. فهناك في وطننا العربي بديلان متنافسان للاستبداد هما الديمقراطية والإسلام السياسي. لم يكن في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في السبعينيات سوى بديل واحد هو الديمقراطية.

أما الاختلاف الجوهرى الثانى فهو انعدام المصادقية التامّ لسياسة أمريكا فى دفع الديمقراطية فى عالمنا فى الوقت الذى تحتل فيه العراق وتدعم وحشية شارون وتهين مواطنينا فى مطاراتها ناهيك عن وصمة "جوانتانامو". إن السياسة الأمريكية هى اليوم، خلافا لعصر هلسنكى، أكبر عنصر تأخير وإرباك وإضعاف لمشروع زرع الديمقراطية فى وطننا العربى. بل يمكن القول أن كل سياستها تؤدى على العكس إلى فتح طريق سيارة للقوة الإسلامية المتشدّدة، وهذا ما رأيناه فى العراق وسنراه فى أماكن أخرى.

إن مبادرة "هلسنكى الجديدة" جاءت متأخرة وضعيفة وعديمة المصادقية وذات مفعول عكسى ولن تنفع فى تسويقها الأموال والفضائيات ووكالات تحسين الصورة. يبقى أن علينا، كديمقراطيين عرب، أن نتعامل من هنا فصاعدا مع العامل الأمريكى كعامل هامّ فى تأخير تمكّن الديمقراطية، إن تمكّنت يوما، وذلك عبر تحسين مظهر الاستبداد وتقوية التيار الإسلامى المتشدّد من إعطاء أبشع فكرة لشعبنا عن ديمقراطية يرمز لها العملاء. هل سنكون على مستوى هذا التحدي الضخم أم نسلّم أن الإدارة الأمريكية قد أعطت لديمقراطيتنا الناشئة قبلة الموت؟

* نقلا عن جريدة الحياة 22/02/2004

=====

#من سايكس بيكو إلى الشرق الأوسط الكبير*

وليد أبى مرشد ...

2004/04/04

منذ ان حلت الولايات المتحدة على الشرق الأوسط جارة عزيزة على سورية، تخطت العلاقة السورية . الاميركية الشكليات الدبلوماسية الى الاعتبارات الميدانية: تهمة «زعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط» صارت تعنى زعزعة ما يسمى . تهديبا . «بالوجود» الاميركى فى العراق. وتهمة اعاقه تطبيق النظام الديمقراطى فى الشرق الاوسط صارت تعنى معارضة المخططات الاميركية لعراق ما بعد صدام حسين. وتهمة «دعم الارهاب» صارت تعنى غض النظر عن تسلل مقاومى «الوجود» الاميركى الى العراق عبر الحدود المشتركة للدولتين.

الاتفاق على المصطلحات السياسية التي تتحكم بدبلوماسية واشنطن في الشرق الأوسط اصبح، بعد 11 سبتمبر (ايلول) 2001، من رابع المستحيلات... فكم بالحري الاتفاق معها على رؤية عربية . أميركية مشتركة للشرق الأوسط الجديد؟ ... والمشكلة انه في مفهوم «المحافظين الجدد» يتقرر مصير الشرق الأوسط في لقاءات مغلقة لعدد من منظري اليمين الجمهوري في واشنطن . الملقبين بالـ « Think Tank » . وفي اروقة الكونغرس المضيفة فوق العادة لعملاء اللوبي الصهيوني لذلك تبدو الرسالة الدبلوماسية الأبرز لقانون «محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان» الذي أقره الكونغرس ليس فقط تكريسه حق الزعامة الأحادية في اتخاذ قرارات أحادية في الشرق الأوسط، بل ابلاغه دول المنطقة ان صيغة «سايكس . بيكو» البريطانية الفرنسية الثنائية، التي افرزتها الحرب العالمية الاولى، اندثرت لصالح صيغة أميركية أحادية أفرزتها حرب العراق اسمها مشروع الشرق الأوسط الكبير .

في هذا الاطار، اطار الشرق الأوسط الاميركي «الكبير»، سوف تُزج العلاقة السورية الاميركية. وإذا جاز تلمس ابعادها على خلفية المعطيات الدولية الراهنة فقد يصح توقع مرورها بمرحلتين، احدهما تكتيكية تفرضها هذه المعطيات على المدى القصير، وثانيتها استراتيجية تستوجبها بؤادر الإقامة الاميركية الطويلة بين احضان عرب الشرق الأدنى كما يبدو من الالتزام المالي الضخم بما يسمى إعادة إعمار العراق (87 مليار دولار بدون احتساب النفقات العسكرية المتزايدة) والمشاريعالمعدة «لتأهيل» هذه الإقامة . تحديدا مشروع الشرق الأوسط «الكبير» .

خلال المرحلة الاولى . التي قد يحدد فترتها الاستحقاق الرئاسي الاميركي في نوفمبر(تشرين الثاني) المقبل . ستكون الادارة الاميركية أكثر حاجة «لتعاون» سوري معها على استعادة الاستقرار الامني في العراق . ومع استمرار انشغال الادارة الاميركية بايران وافغانستان وكوريا الشمالية، يصعب توقع تجاوز حالة التوتر، في العلاقات السورية . الاميركية، اطار الدبلوماسية الناشطة، والحارة احيانا، خصوصا في حال تيقن الادارة الاميركية من جدية التزام سورية بضبط الحدود المشتركة مع العراق وإغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية المصنفة «إرهابية» وربما التقاهم معها على جدول زمني لخروج القوات السورية من لبنان .

أما المرحلة الثانية . والأدق إذا ما اعيد انتخاب جورج بوش لولاية رئاسية ثانية . فرغم خطورتها المحتملة قد لا تشكل مبررا كافيا لان تعتبر واشنطن ان تصعيد ضغوطها الدبلوماسية على سورية الى مستوى الضغوط العسكرية سيكون أكثر جدوى من التفاهم معها على «ثوابت» معينة في الشرق الاوسط الكبير، ففي منظور واشنطن لا تزال سورية إحدى الدول العربية القلائل العلمانية النظام، والدولة التي تجنبت ادارة بوش ادراجها على لائحة دول «محور الشر» رغم كل ما وجهته اليها من اتهامات بتطوير اسلحة دمار شامل، والدولة الوحيدة التي تقيم علاقات دبلوماسية طبيعية مع واشنطن بين كل الدول المصنفة «مارقة»، بدليل تبادلها التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء حتى بعد قانون «محاسبة سورية».

وفي هذا السياق قد يساهم انفتاح دمشق على علاقات ودية مع تركيا الاطلسية وعلى استئناف المفاوضات مع اسرائيل الليكودية في امتصاص حرارة النقمة الاميركية عليها مما يفسح في المجال لتوقع تحول أزمة العلاقات السورية الاميركية، في المرحلة الثانية، من أزمة ثقة أميركية في دمشق الى أزمة تأقلم سوري محدود مع الشرق الاوسط «الكبير»... ونادرا ما جذفت سورية عكس التيار الدولي.

* نقلا عن جريدة الشرق الأوسط

=====

#الشرق الأوسط الكبير

2004/03/04

د. أحمد ثابت **

استخدم مفهوم الشرق الأوسط من قبل القوى الاستعمارية الأوربية إبان الحرب العالمية الأولى بصفة أساسية، وذلك في مواجهة تصاعد تجليات ومظاهر انبعاث الوعي القومي العربي الذي شهد مده وانتشاره لمواجهة نفوذ المشروع القومي الطوراني مع بدء أفول الدولة العثمانية، وما عرف بسياسة التتريك التي أرادت الحركة القومية التركية فرضها على المجتمعات العربية بقيادة حركة "تركيا الفتاة" منذ بدايات القرن العشرين.

وفي نفس الوقت برزت مشروعات مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية الاستعمارية واتفاقات ومعاهدات تقسيمها في الوطن العربي بين الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، مثل معاهدة سايكس-بيكو لعام 1916. ولم يكن مفهوم "الشرق الأوسط" يشير في الواقع إلى حيز جغرافي معين ولا إلى تاريخ محدد مشترك لشعوب المنطقة، بل استند بالأساس إلى نظرة السياسات الاستعمارية الأوروبية إلى أوروبا كـ"مركز" أو "قطب جاذب" للعالم يقع خارج "الشرق الأوسط"، وبناء على ذلك فقد صكت القوى الاستعمارية الأوروبية التعبيرات المختلفة بخصوص مناطق التوسع الاستعماري انطلاقاً من المركزية أو التمركز حول أوروبا في عصر الاستعمار التقليدي الذي شكل عالمًا تميز بكونه ذا قطب واحد هو القطب الاستعماري العالمي بدوله المختلفة.

في هذا الإطار شاعت فكرة "الشرق الأوسط" في السياسة البريطانية، وفكرة "المشرق" في أدبيات السياسة الفرنسية. وكلاهما مفاهيم جيو سياسية وإستراتيجية دلت على طبيعة مخططات القوى الاستعمارية الأوروبية إزاء "شرقها" هي بالمعنى الجغرافي وعكست إستراتيجيات تقاسم مناطق النفوذ بينها وخصوصًا مع اكتشاف البترول في كل من إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية. وهكذا تداخل في المشروع الاستعماري الجغرافيا والتاريخ والأيدولوجيا، وحمل المفهوم في طياته تصورًا لعلاقة الوطن العربي بالعالم الغربي.

وعندما نشأ الكيان الصهيوني في فلسطين بدعم استعماري مباشر صارت "شرق الأوسطية" إلى جانب مركزيتها الأوروبية شديدة الارتباط بعلاقة العرب بإسرائيل. ذلك أن إدراك القوتين الاستعماريتين الفرنسية والبريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لخطورة ما عرف بـ"المسألة اليهودية" أي موضوع رفض تجمعات يهودية عديدة في أوروبا الاندماج في الحداثة والتحديث والعلمانية الغربية، جعلهما يفكران جديدًا في إقامة "وطن للشعب اليهودي" أو لـ"الأمة اليهودية" حسب تعبير بالمرستون رئيس الوزراء البريطاني في أربعينيات القرن التاسع عشر أو حسب تعبير نابليون بونابرت قبل ذلك أي في أواخر القرن الثامن عشر، تحققان به -أي فرنسا

وبريطانيا- هدفين متقاطعين هما تجزئة المنطقة العربية من جهة وحل "المشكلة اليهودية" التي أزقت أوروبا كثيرًا، من جهة أخرى.

ومن ثم وكما يقول المفكر المصري الأستاذ محمد سيد أحمد: "إن (شرق الأوسطية) في أبعادها التاريخية، لا تقتصر على علاقة ثنائية بين العالم العربي/ الإسلامي من جانب، والعالم الغربي/ المسيحي/ اليهودي (بصفته كلا لا يتجزأ) من الجانب الآخر، وإنما هي علاقة "ثلاثية" تشمل ثلاثة أضلاع في آن واحد: العالم العربي/ الإسلامي والعالم الغربي، والعالم اليهودي/ الصهيوني. ونخطئ كثيرًا لو ضمنا العالم اليهودي/ الصهيوني إلى العالم الغربي على وجه الإطلاق دون إدراك أن هناك أوجه تمايز وتباين في الرؤية والهدف والإستراتيجية بينهما، كثيرًا ما يغفلها العرب وهم مخطئون ويسئون إلى أنفسهم. ومما تجدر تسجيله أن لإسرائيل رؤيتها الخاصة في هذا الصدد"(1).

إن "شرق الأوسطية" كفكرة تنسب إلى مركز خارج الشرق الأوسط هو أوروبا تاريخيًا وإلى الغرب وفيه الآن الولايات المتحدة - قطبه الأكبر، وهي لم تعبر أبدًا عن نطاق جغرافي تاريخي محدد على وجه الدقة، بل تعرضت للانكماش والتوسع مع تغير المشاريع الغربية والأمريكية تجاه الوطن العربي والعالم الإسلامي. ففي إطار سعي بريطانيا وفرنسا، ثم الولايات المتحدة لحصار المد القومي العربي بزعامة جمال عبد الناصر في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، تم توسيع المفهوم ليشمل دولاً إسلامية غير عربية مثل إيران في عهد الشاه وتركيا بحيث يصبح الشرق الأوسط نطاقًا إستراتيجيًا وأمنيًا يقوم على سلسلة من الأحلاف مثل حلف بغداد عام 1955، ثم مشروع النقطة الرابعة للرئيس الأمريكي الأسبق أيزنهاور لملء الفراغ الإستراتيجي بقيادة الولايات المتحدة مع أفول نجم بريطانيا وفرنسا عام 1957 ثم الحلف الإسلامي عام 1965، وهي الأحلاف الاستعمارية التي هزمت ووثدت مع الصحوة القومية وتأميم قناة السويس المصرية وحركة التحرر الوطني العربي والمد الوحدي العربي.

وهذه السلسلة أدخلت دولاً عربية تحكمها نظم محافظة موالية للولايات المتحدة مثل الأردن والسعودية وعراق نوري السعيد، وتخرج من نفس النطاق شرق الأوسطي دولاً

عربية رغم أنها تقع في قلب هذا النطاق نفسه إذا ما قبلنا مدلول المصطلح جغرافياً، مثل مصر وسوريا والعراق منذ عام 1958 واليمن منذ عام 1962.

معنى ذلك أن "الشرق الأوسط" هو تعبير عن منطقة "ذات جغرافيا متغيرة" (2)!!، ويدل على ذلك أن المصطلح صار يعبر عن مدلول جغرافي آخر مغاير بعد هزيمة النظام الناصري والمد القومي العربي عام 1967 على يد إسرائيل والدعم الأمريكي لها، فبعد أن كان يقتصر على مصر وفلسطين والشام، صار بعد عدوان عام 1967 وانشغال الحكومات العربية بمهمة "إزالة آثار العدوان" في إطار قرار مجلس الأمن رقم 242 يشير فقط إلى الحيز الذي تشغله الدول التي دخلت حرب 1967.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة في عهد إدارة نيكسون وتحت تأثير سياسة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر استثمرت إلى حد بعيد سعي الرئيس المصري السابق أنور السادات إلى تسوية سلمية سريعة ومنفردة مع إسرائيل بعد أن عبر منذ الأيام الأولى لحرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 عن عزمه على عدم إطالة أمد الحرب أو عدم توسيع مداها، وذلك في مراسلاته السرية مع كيسنجر، وتم ذلك الاستثمار من خلال نجاح كيسنجر في فك الارتباط بين قضيتي النفط والصراع العربي - الإسرائيلي في إطار مواجهته لتداعيات استخدام سلاح النفط العربي إبان حرب أكتوبر/ تشرين.

ومن جانب آخر وضعت الولايات المتحدة تصوراً للشرق الأوسط في هذه الحقبة يحصره في الأطراف العربية التي تقبل التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي بقيادة منفردة لواشنطن ومعها كل من إسرائيل وإيران الشاه وتركيا، مع التأكيد على أهمية إقامة علاقات اقتصادية وتنسيق أمني بين هذه الأطراف العربية وإسرائيل. وقد تم ذلك جزئياً مع توقيع أنور السادات معاهدة "سلام" منفرد مع إسرائيل عام 1979.

التغير بعد الحرب الباردة

طرحت نهاية الحرب الباردة مع زوال الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية ضد الغزو العراقي للكويت وانتصار الولايات المتحدة على المنظومة السوفيتية دون حرب فرصاً عديدة للمضي قدماً في تطبيق مشروعها المتجدد للشرق الأوسط، وخصوصاً مع قيادتها لما سُمِّي عملية سلام مدريد في أكتوبر 1991 وما بعدها والتي شهدت

دخول الأطراف العربية في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل، وكذلك المباحثات متعددة الأطراف التي شملت كل الدول العربية تقريبًا حتى تلك التي لم تشارك في الصراع العربي الإسرائيلي أو الحروب العربية الإسرائيلية مثل دول الخليج العربي. وحاولت واشنطن فرض تصورها شرق الأوسطي بقضايا متداخلة بين بعدها العالمي وبعدها الإقليمي مثل التسلح واللاجئين والمياه والتعاون الاقتصادي، مع السعي لتأسيس نماذج للتعاون والتكامل الاقتصادي والأمني على أسس جيو إستراتيجية، وجيو اقتصادية بهدف تقويض النظام الإقليمي العربي وعلى حساب قضايا ومصادر الصراع الجوهرية وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والقضية الفلسطينية، وعلى حساب الانتماءات والروابط العروبية الإسلامية الثقافية/ الحضارية والتاريخية واللغوية.

وفي هذا الإطار تلاقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة عبر طرح صيغة ملائمة لإدخال إسرائيل في "منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، ويشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية، ليخلق فيها نواة سوق شرق أوسطية تتوسع بالتدرج انطلاقًا من إسرائيل كنواة ودورها كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصاديًا وتكنولوجيًا وأمنيًا ومدنيًا" (3).

وقد تقدم بهذا الطرح "شيمون بيريز" في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" وكذلك بنيامين نتنياهو في كتابه "مكان تحت الشمس"، حيث تم تقديم إسرائيل لديهما كدولة متقدمة مصنعة وسط محيط من "التخلف" العربي، ودولة ديمقراطية بين نظم دكتاتورية، وكقوة عسكرية رادعة تمكنت من جلب العرب إلى طاولة المفاوضات بعد اقتناعهم بأنه لا مجال لهزيمة إسرائيل عسكريًا!! هذان الكتابان اللذان نشرهما عامي 1995 و1996 هما حصيلة فعلية لما طرحته تل أبيب من قائمة مقترحات قدمتها في الاجتماع الأول لما عرف بالمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو في يناير/ كانون الثاني 1992، ثم في المؤتمرات الاقتصادية لما عرف بـ"الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في الدار البيضاء عام 1994 وعمّان عام 1995 والقاهرة عام 1996 والدوحة عام 1997.

وتضمنت برامج للتعاون الاقتصادي في قطاعات ومشروعات محددة: المشاركة في الموارد الطبيعية والتكنولوجية والبشرية، التعاون في ميادين البحث العلمي، توسيع أسواق المنطقة، جذب الاستثمارات الخارجية ومن دول النفط العربية، جذب مؤسسات التمويل الدولية للاستثمار في تطوير البنية الأساسية الإقليمية، وتأسيس صندوق إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط. كما تقدمت تل أبيب أيضًا بمقترحات للتنسيق الأمني بين الدول العربية وبينها، وصولاً إلى إقامة نظام للإنذار المبكر يقوم على جمع وتبادل المعلومات الاستخبارية والأمنية بينها وبين الأطراف العربية، وبما يكفل الحيولة دون حدوث أزمات مفاجئة وإدارة الأزمة وقائيًا.

وقد تمكنت إسرائيل من تحقيق نجاح جزئي بدعم تام من الولايات المتحدة وتركيا في مجال التطبيع الاقتصادي وتوقيع معاهدة "سلام" مع الأردن في وادي عربة عام 1994 والتوصل لإعلانات أوسلو بين أعوام 1993 و1995 مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وبادرت دول الخليج العربي وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل لديها، وزادت وتيرة التطبيع السري والعلني، ومن جانبها أقدمت دول الخليج العربية -تجاوبًا مع الوعود والتهديدات الأمريكية- على إلغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة، أي مع الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل أو لها فروع فيها.

وهكذا يمكن لنا ملاحظة أن "شرق الأوسطية" كمشروع أمريكي إسرائيلي صار يتوسع ليضم مختلف الدول العربية؛ حيث تم إفهام هذه الدول أن التطبيع لا بد أن يتضمن حيزًا أوسع. وهذا الطرح التوسيعي لـ"شرق الأوسطية" شدد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد عندما قال: "إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط، وأن تحل محلها حالة عدم الحرب، إن هذا لن يستمر، لكننا نريد السلام الحقيقي، إنني أتحدث عن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي" (4).

توسع المشروع

ومن اللافت للنظر أن معظم النظم العربية -فيما عدا سوريا ولبنان- سارعت إلى الدخول في هذا المشروع شرق الأوسطي الموسع تحت أوهاام عديدة منها أن إدراج

إسرائيل في منظومة شرق أوسطية قائمة علي التعاون والتكامل الاقتصادي والمشروعات السياحية والتنمية المشتركة، وخصوصاً بين مصر وإسرائيل والأردن مع ضغط القاهرة وعمّان على السلطة الفلسطينية للانضمام إليها، من الممكن أن يدفع تل أبيب لتنفيذ التزاماتها الواردة في إعلانات أوسلو بشأن القضية الفلسطينية، وخصوصاً أن معظم النظم العربية توافقت ضمناً مع بعضها البعض من جهة، ومع تل أبيب وواشنطن من جهة أخرى على الحيلولة دون عودة الكفاح المسلح الفلسطيني ضد إسرائيل.

وبالطبع رفضت تل أبيب وواشنطن هذه "المقايضة" وصممتا على الفصل بين التطبيع الثنائي والإقليمي وبين التسوية السلمية للصراع على الجبهات الفلسطينية واللبنانية والسورية.

لكن ذلك الرفض لم تقابله النظم العربية الداخلة في المشروع شرق الأوسطي بتجميد روابط واتصالات التطبيع مع إسرائيل لإدراكها أن بقاء صلات ما بتل أبيب مدخل مهم للغاية لاستمرار علاقاتها الجيدة مع واشنطن، وحيث حرصت على ألا تشوبها أية شائبة، بل إنها التحقت بـ"التجمع شرق الأوسطي الموسع" بالمفهوم الأمني الذي أرادته له كل من واشنطن وتل أبيب عندما حضرت معظم الحكومات العربية ما سُمّي "مؤتمر شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب"، والمقصود "الإرهاب" الفلسطيني خاصة بعد عمليات استشهادية عديدة استهدفت تل أبيب وعسقلان في عام 1996، وعقد المؤتمر بعدها مباشرة ومن أجل انتزاع إدانة رسمية عربية لها، وحضرته إلى جانب الدول العربية تركيا ممثلة في رئيسها وكذلك ممثل عن الاتحاد الأوربي والأمين العام للأمم المتحدة. ومن المفارقات أن حكومات مثل مصر والسعودية أطلقت على المؤتمر تسمية طريفة هي "مؤتمر صانعي السلام بشرم الشيخ"!!

لكن "شرق الأوسطية" هذه تعرضت للتوقف مرحلياً مع مجيء نتتياهو إلى الحكم في إسرائيل في مايو 1996؛ بسبب سياسات الليكود بزعامته المتعسفة والمغالية في القمع الوحشي للشعب الفلسطيني.

التوجه الإمبراطوري الأمريكي

انتهزت دوائر اليمين المحافظ واليمين المسيحي الأمريكية الحاكمة في إدارة بوش الابن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والعدوان على العراق واحتلاله والإطاحة بنظام صدام حسين لفرض تصوراتها عما أسمته "الشرق الأوسط الكبير" والذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيو إستراتيجية للمنطقة العربية تتضمن الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي، والعمل على طمس المقومات الثقافية/ الحضارية عروبية وإسلامية للوطن العربي عبر تزويد هذا الفضاء السياسي الجغرافي التاريخي الثقافي المشترك في نطاق إستراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شمالاً وشرقاً إلى المغرب غرباً.

وقد استندت دوائر اليمين المحافظ واليمين المسيحي وحلفاء إسرائيل ومعها مراكز بحوث مؤثرة في صناعة السياسة think-tanks مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً إلى مزاعم وتصورات غير متناسقة ويسيطر عليها الطابع البراجماتي ومن أهمها أن "الشرق الأوسط" هو منطقة الاضطراب الكبير في العالم ومصدر كبرى المشكلات والتهديدات القديمة والمستجدة للأمن القومي الأمريكي مثل الإرهاب وانتشار أسلحة التدمير الشامل والأصولية والتطرف والهجرة غير المشروعة... إلخ.

وساقت أدلة على ذلك منها وجود نظام صدام حسين نفسه، وكون جميع من نسب إليهم القيام بالهجمات على واشنطن ونيويورك من بلدان عربية، وساعدهم آخرون من تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن وباكستانيون وغيرهم من شرق الأوسطيين. هذا إلى جانب ما كرره المسؤولون الأمريكيون، بدءاً من الرئيس الأمريكي بوش الابن نفسه ونائبه ديك تشيني إلى وزير الخارجية كولن باول إلى مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس إلى وزير الدفاع رامسفيلد وابنته إليزابيث ومستشاره "بيرل" ووكيل الوزارة "دوجلاس فايث" وغيرهم، بناء على بحوث وتقارير قدمتها مراكز بحوث يمينية مرتبطة بفريق بوش مثل "مؤسسة أمريكان إنتربرايز" و"مؤسسة هيريتاج"، ومفادها أن الطابع السلطوي للنظم العربية الحاكمة في دول كبيرة مثل مصر والسعودية وغيرهما إلى جانب مناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية والفساد السياسي والمالي، وكذلك غلبة نظم للحكم وأنماط للتفكير غير عصرية، تُعدّ كلها مسؤولة عن شيوع

التطرف والإرهاب والتعصب وكراهية الولايات المتحدة والغرب وموجات الهجرة إلى الدول الغربية والحرمان الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الملاحظ أن إدارة بوش الابن صممت على أن تقوم الولايات المتحدة بنفسها بهذه المهمة مباشرة وليس عبر إسرائيل.. مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي فيما يعرف الآن بمشروع "الشرق الأوسط الكبير". وكانت إدارة بوش قد خيرت العالم كله بين تأييد ما يسمى بالإرهاب أو محاربتة، وحاول بوش الربط بين الإرهابيين وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وصمم على أن تحتكر إدارته وحدها تحديد التهديدات المختلفة، ولم يقبل بمشاركة الآخرين بمن فيهم الحلفاء الأوربيون أنفسهم في ذلك التحديد، بل هدّد الجميع بأن من لم ينضم إلى تصوره في هذا الصدد إنما يدخل أوماتيكياً في خانة دعم الإرهاب أو التستر عليه(5).

وذكر بوش أيضاً أن أحداث سبتمبر أثبتت أن المؤسسات القديمة وكذلك التحالفات والقواعد لم تعد مناسبة لحماية الشعب الأمريكي، وأنه إذا لم يتمكن من قمع الإرهابيين، فإن ميدان عملهم سوف يتسع، وإذا تمكنوا من الوصول إلى أسلحة التدمير الشامل فسوف تترتب نتائج خطيرة. وخاطب بوش النظم العربية بالذات والعالم عموماً بأن الولايات المتحدة سوف تتصرف في الوقت وبالطريقة التي تلائمها وتراها مناسبة عندما تتوصل إلى وجود رابطة بين الإرهابيين والتكنولوجيا المدمرة. بل ذكر أنه من الضروري هزيمة أعداء الولايات المتحدة وعدم الاكتفاء بالاعتراض على وجودهم(6).

هلح النظم العربية

ذكرنا أن معظم النظم العربية قبلت الدخول في المشروع شرق الأوسطي عندما كان يقتصر على التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني، بل وتسابقت على المشاركة فيه، لكن عندما توالى تصريحات وأفكار إدارة بوش الابن عن أن الشرق الأوسط الكبير هدفه الرئيسي إدخال الشرق الأوسط في دائرة الديمقراطية العالمية بالمعايير الأمريكية طبعاً التي والذي بدأ منذ إدارة ريجان في بداية الثمانينيات من القرن العشرين إلى بداية عهد إدارة بوش الابن، واقتصر على شرق أوروبا وروسيا وأمريكا اللاتينية، فإذا بإدارة بوش الابن تعلن عن تصميمها على ضم الشرق الأوسط إلى دائرة الإصلاح

الديمقراطي والسياسي ولو كان ذلك بالقوة، ولو أدى إلى إغضاب الأصدقاء والحلفاء من النظم العربية الموالية التي تعودت على تجاهل الولايات المتحدة لمثل هذه القضايا وتقديم مصلحتها الاقتصادية معها.

ومن هنا عبرت هذه النظم عن غضبها واستيائها من التصميم الأمريكي، وذكرت أن الديمقراطية لا تفرض من الخارج، مع أن غالبية سياسات وقرارات هذه النظم إنما جاءت وطبقت أساسًا بناء على ضغوط وإغراءات خارجية وأمريكية على وجه الخصوص. يمكن تفسير ذلك من قراءة جوهر مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قدمته إدارة بوش بالفعل إلى قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى القادمة في جورجيا بالولايات المتحدة والتي ستعقد في يونيو/ حزيران 2004 .

وكانت واشنطن قد أجرت مناقشات عديدة مع بعض الوزراء الأوروبيين في العاصمة واشنطن بغرض أن يكون الموضوع الرئيسي على جدول أعمال تلك القمة، وحتى يتم التنسيق بين التصور الأمريكي والتصور الأوروبي الذي تقدمت به ألمانيا ممثلة في وزير خارجيتها يوشكا فيشر في فبراير/ شباط 2003 إبان القمة الأوروبية التي عقدت في ألمانيا والتي دعت إلى إصلاح ديمقراطي في الشرق الأوسط وأساسًا في الدول العربية، ولكن نابع من الداخل إلى جانب مشروع تنمية متكامل وإصلاح عربي وتنمية مستدامة وأثارت المبادرة الألمانية أيضًا أهمية قضية المعرفة(7).

تعهد الرئيس الأمريكي بوش في خطبه منذ نهاية عام 2003 وحتى نهاية فبراير 2004 أن يغفل الحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي أو "سلام الشرق الأوسط"، وقصرها على قضية التغيير السياسي في هذه المنطقة التي صارت تضم أفغانستان وباكستان وإسرائيل وتركيا إلى جانب كل الدول العربية.

مشروع الشرق الأوسط الكبير عبارة عن أفكار غير معدة جيدًا ومتناثرة ولا تشبه خطة محددة أو مشروعًا متكاملًا، فمن أهم ملامح الجانب المتعلق بالتغيير الديمقراطي الذي تريده واشنطن هو ما تحدث عنه بوش في خطابه في السادس من نوفمبر 2003 عندما وصف المجتمع الديمقراطي الناجح المنشود بأنه مجتمع يضع حدودًا على سلطة الدولة وسلطة الجيش؛ لكي تتمكن الحكومة من الاستجابة لإرادة الشعب بدلاً من الاستجابة لإرادة النخبة فقط، وهو المجتمع الذي يشجع قيام

المؤسسات المدنية السليمة وتشكيل الأحزاب ونقابات العمال ووجود الصحف ووسائل الإعلام المستقلة، أما اقتصاد هذه المجتمع فهو قائم على اقتصاد القطاع الخاص ويضمن حق الملكية الفردية ويعاقب الفساد ويخصص الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم للمواطنين ويعترف بحق المرأة، وبدلاً من توجيه مواطنيه نحو كراهية ورفض الآخرين يسعى إلى تحقيق آمال شعبه(8).

وبهذا المعنى أيضاً قدم كولين باول وزير الخارجية مبادرة الشراكة الأمريكية شرق الأوسطية، وإلى جانب القضايا الاقتصادية التي تتشابه مع ما ورد في خطاب بوش سالف الذكر، ذكر باول أن هذه المبادرة صممت لدعم الرجال والنساء والشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون، وتحدث عن برامج واشنطن في هذا الصدد والتي تتضمن ما يلي(9):

- مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط.

- دعم إنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية وشركات وسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات إجراء الاستفتاءات ومؤسسات الفكر والرأي وغيرها.

- برامج شفافية النظم القانونية والتنظيمية وتحسين إدارة العملية القضائية.

- التدريب للمرشحين لمناصب سياسية ولأعضاء البرلمانات وغيرهم من المسؤولين المنتخبين.

- التدريب والتبادل للصحفيين في الصحف التقليدية والصحافة الإلكترونية.

ورغم أن المبادرة تعرضت لقضية الإصلاح التعليمي، فإنها أشارت فقط لبرامج لتعلم القراءة والكتابة وتحسين سبل اكتساب المعرفة ومنح دراسية للكالوريوس في الولايات المتحدة، أما هدف تغيير نظم ومناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية فقد ورد غالباً في تقارير كشف النقاب عنها، والغرض من وراء ضغوط وإغراءات إدارة بوش وراء ذلك متعدد من أهم جوانبه العمل على إنهاء الكراهية والتعصب ضد الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً باعتبار أن هذه النظم والسياسات كما تزعم إدارة بوش هي المسؤولة عن تفريخ الإرهابيين وتشكيل وعيهم!! ثم ذكر بوش في خطب

أخرى له أنه مصمم على تقديم الدعم لأنصار الإصلاحات الديمقراطية في البلاد العربية، وامتدح بعض النظم العربية التي أدخلت بعض الإصلاحات الديمقراطية وخص مصر بالتحديد عندما ذكر أنه أن الأوان لكي تقود مصر جهود الديمقراطية بعد أن قادت جهود ما سماه السلام من قبل.

لم يتوقف الأمر عند حد الدعوات، بل عبرت إدارة بوش عن استعدادها لخوض مواجهة عنيفة في هذا المجال، عندما عبرت عن غضبها الشديد من قيام الحكم المصري باعتقال ومحاكمة مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الدكتور سعد الدين إبراهيم، بل وألححت إلى تصميمها على تخفيض المعونة الأمريكية لمصر إذا ما استمر إبراهيم في السجن. وعبر بوش كذلك في خطابه في السابع من فبراير 2004 بمناسبة افتتاح معرض في مكتبة الكونجرس عن حياة القائد البريطاني ونستون تشرشل عن نفس المعنى وبصراحة أكبر عندما ربط بين مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية في العالم العربي، وأوضح أن أمريكا تتبع ما أسماه إستراتيجية لنشر الحرية في المنطقة وبأنها تواجه أعداء الإصلاح وتتصدى لمن أطلق عليهم حلفاء الإرهاب، وأكد على أن أمريكا صارت تطالب أصدقاءها الآن بما لم تفعل من قبل(10).

وذكر أن الديمقراطية ينبغي أن تفرض من الداخل حتى ينفي عن بلاده أنها تفرض الديمقراطية من الخارج، بالطبع يُعدّ هذا تطوراً بارزاً في موقف إدارة بوش يبدو أنها توصلت إلى أن الديمقراطية لا تفرض من الخارج، وخصوصاً من قوة استعمارية تحتل العراق، بعد سماع نصائح حلفائها الأوربيين. وهو أمر على كل حال يدل على إدراك هذه الإدارة ولو جزئياً لهذه الحقيقة وهو ما أقرت به على الأغلب تحت ضغوط داخلية من الديمقراطيين في حمى التحضير للانتخابات الرئاسية القادمة في نوفمبر 2004، ولكن هذه الإدارة لم تفعل الكثير في صدد التغيير الديمقراطي الفعلي وبما يقنع ولو جزئياً المواطن العربي الذي يرى وحشية قوات الاحتلال الأمريكي في العراق وقوات الاحتلال الصهيوني في فلسطين.

الشرق الأوسط الكبير في طبيعته الأمريكية الجديدة وهي طبعة يمينية محافظة لا تدرك أهمية إيجاد حلول للصراعات الإقليمية وعلى رأسها الصراع العربي -

الصهيوني وضرورة خروجها من العراق كمدخل لتخفيف حدة الاستقطاب، ولا تدرك جسامه التناقض الكائن بين عدم إمكانية التوفيق بين الضربات الوقائية التي تتبناها هذه الإدارة ومتطلباتها الأمنية في إطار محاربة ما يسمى الإرهاب وبين الإصلاح الديمقراطي.

على أننا يجب ألا نغفل التطورات والتفاعلات الجديدة التي طرأت في الآونة الأخيرة، ومن أهمها أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لم يعد أمريكياً محضاً، بل دخل الاتحاد الأوروبي على الخط وتحول إلى "شراكة أوروبية" مع المبادرة الألمانية التي أقرها الاتحاد في قمته سألقة الذكر والتي ربطت أيضاً بين الإصلاح الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي.

ومن المهم أن تدرك النظم العربية، وكلها سلطوية وتحتل مرتبة متقدمة من بين دول العالم في سجلات ومؤشرات انتشار الفساد وغسيل الأموال القذرة، أن الأمر لم يعد يتوقف على إدارة أمريكية قد تأتي إدارة ديمقراطية بدلاً وتعود إلى سياسة عدم إحراج الأصدقاء، فقد انضمت أوروبا إلى الموضوع. والنظم هذه مطالبة بالإصلاح الديمقراطي نزولاً على رغبات شعوبها ونضالاتها التاريخية من أجل العدل الاجتماعي والديمقراطية، وجهود مجتمعها المدني وتياراتها السياسية والثقافية، وهو السبيل الوحيد لتحررها من ضغوط أمريكا وأوروبا في هذا الصدد، ويبقى السؤال: كيف يمكن أن يكسب العرب معركة الديمقراطية ومعركة التحرر الوطني مجدداً - معاً؟! الهوامش:

1- محمد سيد أحمد، "الشرق أوسطية: الأبعاد السياسية والثقافية"، في: نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997، ص 205

2- نفس المصدر، ص 208.

3- وجيه كوثراني، "الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 23، صيف 1995، ص 9.

4- ورد في نشرة الإعلام الأمريكية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية في واشنطن، 1991/10/30

5- انظر كمثال:

Madeleine Albright, "Bridges, Bombs, or Bluster", Foreign Affairs, vol. 2003, September/October 5, no.82

6- انظر كمثال:

Joseph S. Nye, "US Power and Strategy after Iraq ", Foreign Affairs, vol. 2003, July/August 4, no. 82

7- الأهرام القاهرية، 2004/2/25

8- www.aljazeera.net

9- .ibid

10- www.aljazeera.net/programs/washington/articles

** * أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة المصرية

=====

#مشروع الشرق الأوسط الكبير.. مشروب قديم في آنية جديدة

2004/02/23

السفير د. عبد الله الأشعل

أعلنت الإدارة الأمريكية من خلال الصحف والتصريحات الرسمية يوم 9 فبراير 2004 أنها عازمة على نشر الديمقراطية في "الشرق الأوسط الكبير"، على غرار معاهدات هلسنكي لعام 1975 التي ضغطت من أجل نشر الحريات في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. كما أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستكشف عن تفاصيل هذه المبادرة في يونيو 2004، خلال قمة الدول الثماني بولاية جورجيا الأمريكية، وغيرها من القمم الأخرى؛ وأن المحادثات الرسمية قد بدأت فعلا مع بعض الحلفاء الأوروبيين الرئيسيين في هذا الشأن. وأعلن الرئيس بوش عن فشل السياسة السابقة في دعم الزعماء العرب المستبدين، وأن الشرق الأوسط سيظل مكانا تموت فيه الحريات، ما دام يصدر الركود والاستياء والعنف.

والحق أن الإعلان عن هذه المبادرة لا يعدو أن يكون تكرارًا لنفس المبادرة التي أعلنها كولن باول وزير الخارجية في ديسمبر 2002، ووجدت أصداء سلبية في العالم العربي، ولم تغلح في تخدير العالم العربي قبل أن تقدم واشنطن على غزو العراق بعدها بأسابيع قليلة. كما أن نفس المبادرة التي قدمت مقتطفات عنها بزعم أنها مبادرة جديدة تمامًا، وأنها تمثل قفزة في التفكير الأمريكي تجاه العالم العربي، هي نفسها التي قدمها الرئيس بوش بالتفصيل في خطابه الشهير يوم 6 نوفمبر 2003 خلال الاحتفال بمضي 20 عامًا على إنشاء الهيئة الأمريكية لدعم الديمقراطية؛ وهي الهيئة التي تولت تنفيذ التجارب الديمقراطية الفاشلة في إفريقيا، تنفيذًا لمشروع الرئيس بوش الأب الذي أعلن عن قيام نظام دولي جديد قوامه نشر الديمقراطية في العالم؛ وذلك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 سبتمبر 1991. فكأن المبادرة الحالية هي -في الواقع- الطبعة الثالثة المنقحة للمبادرات السابقة لعام 2004، مع عدد من الفوارق البسيطة التي يحسن بنا أن نشير إليها، ونحن بصدد تسجيل الفكر السياسي الرسمي الأمريكي؛ وهي ملاحظات تتصل بمضمون المبادرة، والمدلولات السياسية لها، وتوقيت إعلانها.

ما هي هذه الملاحظات؟

الملاحظة الأولى: الإشارة إلى أن المبادرة الجديدة تشمل العالم العربي وجنوب آسيا؛ وهي المناطق الباقية في المساحات الخالية من العالم، والتي لا تزال تغط في سبات سياسي وركود اجتماعي في نظر واشنطن؛ ومن ثم تكمل واشنطن نشر الديمقراطية في العالم، بعد أن بدأت في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية من خلال معاهدات هلسنكي لعام 1975؛ وهذا ليس إلا محاولة من جانب الرئيس بوش لتذكير الأمريكيين بأن الحركة الدولية لحقوق الإنسان -التي استخدمت في إنهاء الشيوعية- سوف تواصل مهمتها؛ ولكن هذه المرة لقمع الإرهاب الذي يولده غياب الديمقراطية. وهذا التحليل صحيح، ولكن يعيبه عدم جدية الإدارة الأمريكية وعدم مصداقيتها.

الملاحظة الثانية: أن الخلط بين العالم العربي والشرق الأوسط ودمجها فيما أسماه بوش "الشرق الأوسط الكبير" دون تحديد حدوده يشي بأن الخطة معدة للعالم العربي، في موجة جديدة، للانقضاء عليه لصالح المشروع الصهيوني. فلا شك أن الشرق

أوسطية، والشرق الأوسط الجديد، ثم الشرق الأوسط الكبير، كلها مشروعات تركز على إسرائيل كقاعدة، ثم تنطلق لتطويع المنطقة العربية، كما حدث عندما بدأت مخطتها في العراق.

الملاحظة الثالثة: هي أن مشروعات نشر الديمقراطية الأمريكية والغربية في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة قد فشلت تماما؛ ولكنها نجحت خلال الحرب الباردة في تفكيك النظم الشيوعية، ثم إلقاء دولها في أتون الفوضى والتدهور السياسي والاقتصادي، رغم أن الإدارة تنشر دائما الدراسات التي توهم بدور أمريكي في إعادة بناء الأمم. وإذا كانت مشروعات نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان قد ارتبطت بعدد من الحوافز، فقد ارتبط المشروع الجديد بفكرة العصا والجزرة، كما ارتبط المشروع بمزاج أمريكي، يقدم القوة العسكرية والإرهاب السياسي على كل الحوافز التي لوح بها.

الملاحظة الرابعة: المبادرة الجديدة تختلف تكتيكيا عن المبادرات السابقة في الشكل من حيث الحديث عن شرق أوسط كبير، وليس عن عالم عربي ديمقراطي. كما أن هذه المبادرة في طبيعتها الجديدة تتحدث عن العمل الأمريكي مع الزعماء العرب، وليس رغما عن الزعماء العرب. وهي استجابة ذكية، ولكنها مكشوفة للمخاوف التي عبرت عنها بعض الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة؛ بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية ضعف البنية الأساسية للمعارضة وللشارع العربي عموما، وأن قوة الشرطة أقوى من حماس الجماهير، وأشد تأثيرا في حماية الفساد ومنع الإصلاح. وهو على أي حال موقف أمريكي تقليدي إذا استدعينا من الذاكرة ذلك الفصل الأسود في السياسة الأمريكية الذي كتب عنه الكثيرون في مساندة الديكتاتورية، والانقلابات العسكرية، وتطويع النظم للمصالح الأمريكية بقطع النظر عن وحشية هذه النظم ضد شعوبها.

الملاحظة الخامسة: أنه إذا كانت مبادرة 2002 وكذلك مبادرة 2003 قد صدرتا في إطار محاولات الإدارة الأمريكية احتواء الغضب العربي، بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، وصرف الانتباه عن المقاومة العراقية؛ فإن مبادرة 2004 وإن اتصلت بشكل أو بآخر بالملف العراقي فإنها تتوجه بشكل أخص في الواقع إلى الناخب الأمريكي.

فإذا كان الرئيس الأمريكي يواجه مرشحا ديمقراطيا (هو جون كيري) مكتسحا للساحة السياسية الأمريكية من الغرب إلى الوسط صوب الشرق أي واشنطن ونيويورك وبوسطن؛ مما يندرج بمواجهة حاسمة بينه وبين الرئيس بوش.. فإن بوش أراد بهذه المبادرة أن يهدئ من روع العالم العربي، وأن يبدي احتراما لرغبات وخصوصيات دول المنطقة، وهو يعلم علم اليقين أن ذلك بيع للوهم وتسويق للسراب؛ لأنه لا يضمن بقاءه في البيت الأبيض لفترة ثانية.

كما أن الإدارة الأمريكية الحالية قد دخلت من الناحية الفنية في مرحلة الشلل أو ما نسميه بمرض الموت السياسي، الذي يمنع من التصرف، إلى أن يموت المريض أو يشفى شفاء تاما؛ فأراد الرئيس بوش أن يقدم ما يظنه جديدا، ويذكر الناخب الأمريكي بأمجاد السبعينيات والثمانينيات في إدارات كارتر وريجان اللذين أسهما - كل بطريقته- في القضاء على الشيوعية؛ حيث غلف الرئيس بوش مشروعه بغلاف مقدس؛ وهو تقاني الشعب الأمريكي في توسيع دائرة العالم الحر، رغم كل التضحيات؛ وأنه ملتزم التزاما تاما بقيادة الثورة العالمية لنشر الديمقراطية التي تؤدي إلى اقتلاع جذور الإرهاب وتحرير العالم؛ مما يضر البشرية.

ونحن نعتقد أن الرئيس بوش يكمل هذه الصورة، عندما طالب دول العالم يوم 12 فبراير الجاري بالامتنال لاتفاقيات منع إنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، والعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الاتجاه. وهذه دعوة طيبة لولا أنه استثنى إسرائيل، كما أنه سبق أن أعلن عن برامج أمريكية في مجال التسليح غير التقليدي؛ وهو ما يجعل دعوته يشوبها العوار وعدم المصادقية. ستكون المبادرة الأخيرة..

والخلاصة أن المبادرة الأمريكية الجديدة الخاصة بالشرق الأوسط الكبير تعد تلاعبا بأشواق الشعوب العربية التائقة إلى التحرر من النظم المستبدة. كما أنها تعد تلاعبا على المستوى الأمريكي بالاتجاه القومي المتطرف الذي تحدث عنه كروسمان في مقاله القيم في الهيرالد تريبيون يوم 10-2-2004، عندما قارن بين شبكة فوكس للأخبار وما تبثه من أكاذيب تدعم الإدارة الأمريكية، وتعمل في خدمتها، وبين هيئة

الإذاعة البريطانية التي تحترم الجمهور، ولو على حساب مصداقية الحكومة البريطانية.

وأخيراً.. فنحن نعتقد أن القيمة الوحيدة لهذه المبادرة هي أنها قد تكون آخر المحاولات الأمريكية في هذا الصدد؛ لما تتسم به من عدم الجدية، ولصدورها عن إدارة تحتضر سياسياً.. وظني أنها لم تقع موقعا مفيدا عند المتلقي الأمريكي.

=====

#إستراتيجية الشراكة: "معا نقمع الإرهاب" (***)

2004/02/25

كولن باول - وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

* ترجمة وتحرير: سالي هاني

عندما يفكر أغلب الناس في السياسة الخارجية الأمريكية هذه الأيام، فإن أول ما يتبادر إلى أذهانهم هو -فقط- مظاهر الحرب على الإرهاب التي تتجلى في إعادة إعمار كل من العراق وأفغانستان، في مشاكل الشرق الأوسط، في خلايا الإرهاب المختبئة في شرق آسيا، في العلاقات مع أوروبا. وأنا أعتبر هذا الحكم المسبق أمراً طبيعياً.

لقد عصف الإرهاب الدولي بالوطن الأمريكي في 11 سبتمبر 2001، ولأسباب موضوعية ومبررة، يريد الشعب الأمريكي مثول المسؤولين عن ذلك أمام العدالة، كما يريد كذلك فهم أسباب حدوث هذا الهجوم؛ ويطلب بسياسة خارجية تضمن عدم تكرار ذلك مرة أخرى.

ومن الطبيعي أن تنصدر الحرب على الإرهاب أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وستظل كذلك لمدة طويلة؛ لأن الإرهاب -المرتبط واقعياً بتزايد أسلحة الدمار الشامل- يمثل الآن التهديد الأعظم لأرواح الأمريكيين. ويعد القضاء عليه أولوية تقود، ليس فقط إلى التحرك العسكري لكسر شوكة الإرهابيين الفرديين والدول الداعمة لهم، لكن تقود أيضاً إلى التعاون متعدد الأطراف لتفعيل قوة القانون.

إلا أن اتساع إستراتيجية الولايات المتحدة قد تجاوز حدود الحرب على الإرهاب، لأن اعتماد إستراتيجية محدودة للتعامل مع الأخطار لن يؤدي إلا إلى الفشل، كما لو

كنت تحاول نزع الماء من داخل سفينة مثقوبة؛ بيد أن التركيز الشديد على خطوط المواجهة في الحرب ضد الإرهاب، جعل من الصعوبة على الشعوب إدراك حقيقة الإستراتيجية الأمريكية. ونحن جميعاً نعرف الحكمة القائلة بأنك يمكن أن تقود الفرس إلى مصدر الماء، ولكن لا يمكن أن تجبره على الشرب. وتطبق تلك الحكمة تماماً على ما يحدث الآن؛ فالإدارة الأمريكية وضعت إستراتيجية خارجية ولكن يبدو أنها غير قادرة على إيصالها للآخرين.

الإستراتيجية الأمريكية مظلومة

ولا يستغرب أن يقوم منتقدو أي إدارة أمريكية بالقول إن الرئيس الأمريكي ليس لديه رؤية للعالم، وليس لديه بالطبع أي إستراتيجية. وتتسبب كل أزمة إلى هذا التعليل، وكأن العالم يتشكل وفقاً لرغبات الولايات المتحدة. ومع الأسف فهذا الانتقاد يكاد يصدق في عهد بعض الإدارات الأمريكية، إلا أنه لا يصدق مع إدارة الرئيس بوش الابن. فالرئيس بوش لديه رؤية لعالم أفضل؛ ولديه كذلك إستراتيجية لترجمة هذه الرؤية إلى حقيقة.

وكان أول بزوغ لرؤية الرئيس بوش في سبتمبر 2002، مع صدور إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة (NSS (National Security Strategy؛ تلك الوثيقة التي لم تتجاوز أربعين صفحة، ويتحدد خلالها أولويات السياسة الأمريكية في ثمانية محاور، تتضافر جميعها من أجل خلق إستراتيجية شاملة، عميقة وبعيدة المدى، تتيح للولايات المتحدة العديد من الفرص لمجابهة الأخطار التي تواجهها.

وبالتأكيد لا يمكن أن تكون الوثيقة صادقة في كل الخيارات الموضوعية، لكن لا يمكن كذلك التصريح بكل ما تنتوي الولايات المتحدة القيام به من خطط وأفكار. ومع ذلك يعد الأمر مثيراً للاستغراب أن تحظى إستراتيجية السياسة الخارجية بسوء فهم المراقبين الداخليين والخارجيين على السواء. فقد اتهمت إستراتيجية الولايات المتحدة بأنها أحادية التصميم، وأنها غير متوازنة فيما يتعلق بالوسائل العسكرية، وأنها متحيزة تجاه الحرب الاستباقية، وهذا كله غير صحيح.

إلا أنه، ومن السياق العام، يمكن أن نفهم أسباب هذا التحريف والتشويه للإستراتيجية الأمريكية. فقد وضعت إستراتيجية الولايات المتحدة مفهوم "الاستباقية" في الصدارة،

عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وذلك لأسباب وجيهة: أولها طمأنة الشعب الأمريكي بأن الحكومة لديها القدرة على الحكم على الأمور بصورة صائبة وحصيفة. بعبارة أخرى، إذا كان لدينا القدرة على تحديد مكامن الخطر، فلا يجب الانتظار حتى تعاود الهجوم علينا مرة أخرى. وثاني هذه الأسباب، هو إبلاغ خصومنا بأنهم بحق في مشكلة كبرى، وأن مزيداً من الهجمات الإرهابية يعني فرصاً أكبر للوقوع في الأخطاء. علاوة على ذلك، نجد أن بعض الدول تشارك في الإرهاب ليس لأسباب أيديولوجية، ولكن لأسباب نفعية انتهازية. ويجدر بنا -في هذا الصدد- تنبيه قادة تلك الدول بأن تكلفة ذلك ستكون عالية.

وبالرغم من منطقية السببين السابقين، فإن بعض المراقبين يبالغون في تصوير حجم "الاستباقية" في السياسة الخارجية، ومدى أهميتها في إستراتيجية الولايات المتحدة ككل، بالرغم من أن مفهوم الاستباقية لم يرد ذكره في إستراتيجية الولايات المتحدة NSS سوى مرتين على مدار ثمانية فصول كاملة.

وعلى الصعيد الداخلي، تحزّب البعض ضد الإستراتيجية دون إبداء أسباب محددة، في محاولة لتشبيه ظهور مفهوم "الاستباقية" في مطلع القرن الحادي والعشرين بظهور مفهوم "الصاروخ القعقاع" Rocket Rattle في فترة الحرب الباردة.

الشراكة هي شعار إستراتيجيتنا

تلزم إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة بتطبيق مبدأ الاستباقية، ولكن تحت ظروف محددة للغاية، أي أن الإستراتيجية لا تعرّف بأنها "استباقية". وفوق كل هذا، فإن إستراتيجية الرئيس بوش ما هي إلا واحدة من إستراتيجيات الشراكة، الساعية لتأكيد الدور الحيوي للنااتو وباقي حلفاء الولايات المتحدة بما فيهم الأمم المتحدة. وعليه، يمكن اعتبار "الشراكة" هي شعار إستراتيجية الولايات المتحدة، لأن الشراكة لا تعني التمييز عن الآخرين، بل تعني العمل معهم. ومن خلال ذلك، يسعى الرئيس بوش إلى عمل شراكات جديدة، قادرة على مواجهة تحديات بعضها عالمي المنظور، كالشراكة لمكافحة مرض الإيدز، وبعضها إقليمياً كمبادرة شراكة الشرق الأوسط؛ والتي تقدم مساعدات من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي في العالم

العربي. وتتبنى إستراتيجية الرئيس بوش على الترويج للحرية والكرامة عبر العالم كله، وبالطبع نحن نؤيد هذه القيم دائماً وأبداً.

وتحتل مبادرتنا "حرية التجارة" و"المبادرة الأمريكية للتنمية الاقتصادية" مكاناً بارزاً داخل إستراتيجية الرئيس بوش، كما تمثل جهود أسلحة الدمار الشامل جزءاً من هذه الإستراتيجية. وتطالب إستراتيجية بوش بلعب دور أكبر في حل الصراعات الإقليمية، تلك الصراعات التي لا تتطوي فقط على تعذيب شعوبها، بل تمتد لتأجيج الصراعات داخل مجتمعات أخرى آمنة، بما يشعل في النهاية فتيل الإرهاب. وهنا يعد دور الولايات المتحدة في حل الصراعات الإقليمية أكثر أهمية من جمع الفلسطينيين والإسرائيليين على مائدة السلام؛ ولا يعنى هذا التخلي عن الصراع في الشرق الأوسط، بقدر ما يعني تغيير وسائل الدبلوماسية الأمريكية في حل الصراع؛ والتي تمثلت في عقد الشراكة الرباعية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، والأمم المتحدة).

والأهم من ذلك هو تأكيد الإدارة الأمريكية على ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية داخل السلطة الفلسطينية إذا أراد الفلسطينيون تحقيق السلام. وبعد أن بدا واضحاً أن الولايات المتحدة لن تعيق الجهود الإسرائيلية للدفاع عن نفسها ضد الإرهاب الفلسطيني، زادت الأصوات المنادية بالإصلاح داخل المجتمع الفلسطيني، مما أوجد محمود عباس أبو مازن على الساحة، إلا أن جهوده -ومع الأسف- قد أجهضت على يد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والذي ما زال يعيق جهود خلفه أحمد قريع. ولا يبدو الرئيس عرفات متحمساً للسلام بل عائقاً له. وعلى الرغم من إخفاق المحاولات الأمريكية، فإنه قد بدا جلياً للجميع أين يكمن أصل المشكلة.

وقد استرعت الصراعات الإقليمية الأخرى انتباه الولايات المتحدة بنفس قدر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كمعاناة الشعب اللبناني، أزمة السودان، والوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تنس أمريكا البلقان، شمال أيرلندا، وتيمور الشرقية. فنحن نعمل على إحراز التقدم في معظم -إن لم يكن كل- هذه المناطق، وذلك بتدعيم ومشاركة الحكومات الساعية للسلام.

حان وقت التعاون.. لنرحم التاريخ

تعد أهمية تنمية علاقات التعاون بين قوى العالم الكبرى مفتاح نجاح إستراتيجية الولايات المتحدة ضد الحرب على الإرهاب؛ صحيح نحن نقر بأن العالم كان وما زال يتغير، لكن المهم هو تحديد أسلوب تغييره. وأرى أن اللحظة الحاسمة، طوال السنوات القليلة الماضية، كانت لحظة هدم سور برلين في 9 نوفمبر 1989، والتي أعلنت نهاية الحرب الباردة، ونهاية الصراع بين الليبرالية والشمولية الذي شكّل أغلب ملامح القرن العشرين. ويرى الرئيس بوش أن المجتمع الدولي لديه اليوم أفضل الفرص - منذ صعود الدولة القومية في سبعينيات القرن الماضي - لبناء عالم تتنافس فيه القوى الكبرى، لتحقيق السلام بدلاً من الإعداد للحرب.

إن التنافس لبسط النفوذ وامتلاك المواد الخام لم يحقق السلام، بقدر ما يمكن أن يحققه استثمار القوى البشرية، الثقة الاجتماعية، والتعاون بين الدول. ويجب ألا تكون مصادر القوى والأمن لدولة ما مصادر تهديد للدول الأخرى. بل إنه لو سارت كل القوى اليوم - بدلاً من إزهاق الأرواح والثروات بمعادة بعضها البعض - في اتجاه واحد لحل المشاكل المشتركة، فسنرحم التاريخ من كثير من حماقة البشرية.

إن واحداً من المشاكل الشهيرة هو - بالطبع - الإرهاب، وتسعى الإستراتيجية الأمريكية لحل هذه المشكلة من خلال التكامل؛ وتبدو منطقية هذا الاقتراب في حقيقة أن الإرهاب يهدد النظام العالمي نفسه؛ ومن ثم يخلق مصلحة مشتركة بين كل القوى التي تقدر قيم السلام، الرفاهية، ودور القانون. فقد قضى العالم المتقدم آلاف السنين في محاولة للحد من ويلات الحروب، بتحديد الفرق بين المدنيين والعسكريين، الأمر الذي يحاول الإرهاب محوه الآن، إلا أننا لن نسمح باستمراره في هذا، ليس لأننا نريد أن نجعل العالم آمناً من الحروب، ولكن لأن علينا طمأننة الشعوب بأن العالم لم يستبدل أخطار الحاضر بأخطار الماضي. ويعد الصالح العام لكل القوى الكبرى، هو محاربة الإرهاب، وهي الفرصة التي تقدمها الولايات المتحدة الآن من خلال إستراتيجيتها؛ وبالطبع يجب أن تكون البداية من الجانب الأمريكي، ثم الأصدقاء، وعلى رأسهم الناتو.

وقد تنبأ بعض المراقبين بانتهاء الناتو بعد الحرب الباردة؛ وتنبأ آخرون بتصادمات وتعارضات بين شقيه الأمريكي والأوروبي، إلا أن كلا التنبؤين لم يصدقا؛ فقد استمر

الناو بل واتسعت عضويته ومهامه. صحيح أنه حدثت بعض الاختلافات، إلا أنها اختلافات بين الأصدقاء؛ فالعلاقة عبر الأطلانطية مبنية على المصالح المشتركة، والقيم التي تتخطى اختلاف الأشخاص والأحداث. فأوروبا الحديثة والقديمة ما تزال أعز الأصدقاء؛ ولهذا يستمر حديث الرئيس بوش عن الشراكة مع أوروبا وليس الاستقطاب. ونحن لا نوافق على ما يدعيه البعض حول ضرورة التعددية القطبية، ليس لأننا لا نهتم بالتنافسية والاختلاف، بل لأنه لا أقطاب بين أفراد الأسرة الواحدة؛ ونحن نؤمن بضرورة الحديث حول التغلب على الاختلافات بدلاً من الاستقطاب.

معاينة القوى الكبرى

نحن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق علاقات أفضل مع كل الأمم، صغيرها وكبيرها، حديثها وقديمها، إلا أنه ولأسباب عملية، نهتم أكثر بالعلاقات مع القوى الكبرى، خاصة هؤلاء الذين كانت تجمعنا بهم خلافات في الماضي كروسيا والهند والصين. وقد تحولت علاقتنا مع روسيا على نحو واضح منذ نوفمبر 1989؛ هذا بفضل جهود الرئيسين بوش وبوتين، وبعد أن أبدت روسيا اهتمامها بمحاربة الإرهاب، والقضاء على الانتشار العالمي لأسلحة الدمار الشامل. كما توسعت العلاقات الاقتصادية، ونحن في انتظار المزيد في المستقبل. وربما تعارضت أيدولوجيات البلدين يوماً ما، إلا أن روسيا اليوم أصبحت أكثر ديمقراطية؛ وعلينا أن نتحلى بالصبر، حتى تتمكن روسيا من تنمية مؤسساتها الديمقراطية، والقضاء على الفساد المتجذر للحقبة السوفيتية. صحيح أننا لا نتفق معها في كل شيء -بعد أن اتخذت روسيا موقفاً معارضاً للولايات المتحدة في حربها ضد العراق- إلا أننا نأمل أن تغير روسيا من سلوكها تجاه البرنامج النووي الإيراني؛ وكذا المسألة الشيشانية.

وبينما تستمر روسيا في تحقيق الديمقراطية، تعود ديمقراطية الهند إلى تاريخ استقلالها في 1947؛ هذا مع إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية، بما يجعلها بحق سوقاً اقتصادية ناضجة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الهند ما تزال تعاني من بعض التحديات، كالأمية والفقر والانحلال البيئي. وما نريده هو مساعدة الهند للتغلب على هذه التحديات. وبناء عليه، عملنا على توثيق علاقتنا مع الهند؛ وفي نفس الوقت أصبحنا قادرين على تعزيز علاقتنا مع باكستان، في الوقت الذي ما زال

فيه الصراع دائراً بينهما حول إقليم كشمير. وخلال عام 2002 بدت الحرب بينهما - وربما باستخدام الأسلحة النووية- وشيكة. وبالتعاون مع شركائنا الأوروبيين والآسيويين، يمكن إنهاء تلك الأزمة. وتحاول الولايات المتحدة تحقيق ذلك بأن تصبح الضلع الثالث في مثلث حل الصراع الهندي الباكستاني. ليس معنى ذلك أن تقم الولايات المتحدة نفسها كوسيط لحل الصراع، ولكنها تحاول استثمار ثقة كلا الطرفين لحل الصراع سلمياً.

وبالرغم مما شاب العلاقات الأمريكية الصينية من توتر في بداية حكم إدارة بوش، فإن العلاقة أضحت الآن الأفضل منذ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وقد رحبت إستراتيجية الولايات المتحدة بدور عالمي أكثر قوة للصين. وبالرغم من عدم اتساق المصالح الأمريكية الصينية حول كوريا الشمالية تماماً، فإن كلا الطرفين لا يريد تنامياً نووياً في تلك المنطقة، ولا يتمنى بالتأكيد حرباً كورية أخرى. ومن ثم، عملت الصين والولايات المتحدة على توحيد مصالحهما، وتحويلها إلى تعاون بقاء لمواجهة تحديات بيونج يانج؛ هذا بالتعاون مع اليابان وروسيا وكوريا الجنوبية في هذا الشأن. وبالرغم من أن الطريق ما يزال طويلاً في التعامل مع أخطار البرنامج النووي لكوريا الشمالية، فإن الرئيس بوش كان -وما زال يؤكد- على عدم اعتزام الولايات المتحدة شن الحرب على كوريا الشمالية؛ لأن الولايات المتحدة لا تريد إلا السلام والأمن.

وتعد الفرصة الآن سانحة لكوريا الشمالية، لتبديل سلوكها، وإنهاء برنامجها النووي، والوصول إلى حل دبلوماسي للأزمة؛ وعندئذ سنعلن صراحة أن الدبلوماسية الأمريكية صممت لتحقيق المصالح القومية والعالمية على السواء؛ وسنُري العالم كيف يمكن تنمية القوى الأخرى مع، وليس ضد الولايات المتحدة.

ديمقراطية + صحة + تنمية = سلام

يجب علينا ألا نتعامل مع السلام السائد الآن بين الأمم كمسلمة حتمية؛ فالسلام لن يدوم إذا لم ننمه. وبالطبع علينا تعزيز حقوق الإنسان، الديمقراطية، مساعدة الشعوب للتغلب على الفقر والنهوض بالنظام العالمي للصحة العامة. وتلك هي الأهداف المحورية للسياسة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين؛ فنحن نحارب الإرهاب؛ لأن

ذلك أمر حتمي وضروري؛ لكننا نسعى إلى عالم أفضل، ونحن قادرون على ذلك، ونستحق ذلك. وهذا ما يجعلنا نتعهد بتحقيق الديمقراطية، التنمية، الصحة العامة وحقوق الإنسان كبنية صلبة للسلام العالمي.

وقد يكون من الصعب الادعاء بأن السياسة الخارجية لإدارة بوش خالية من الأخطاء، فنحن بشر والبشر خطاءون؛ ولكن عزاءنا أننا نبحث عن مصلحة الشعب الأمريكي، والتي قد تضعنا أحياناً في مواجهة مع الإرهابيين، أو أولئك الذين يريدون لنا الشر؛ وهؤلاء لا نقبل لهم نصيحة، أو تعاوناً، أو شفاعة. وفي النهاية.. فإن ما نحتاجه هو التشجيع.

(عن دورية الشؤون الخارجية عدد يناير / فبراير 2004)

=====

#ماذا وراء "وصفة بوش" الديمقراطية للعرب!؟

2003/11/11

القاهرة - محمد جمال عرفة **

في ديسمبر الماضي 2002 طرح مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية (هاس) خطة أمريكية للديمقراطية في العالم العربي والإسلامي تقوم على تشجيع الديمقراطية في المنطقة العربية، كان ملخصها -وفق خطة هاس- أن إدارة الرئيس بوش "استقادت من عدة دروس، واسترشدت بها في مسعاها الجديد بشأن تلك الدول".. وأن "هجمات سبتمبر ضد مركز التجارة والبنتاجون علمتنا درسا صعبا، وهو أن المجتمعات المقهورة يمكن أن تصبح تربة خصبة للمتطرفين والإرهابيين الذين يستهدفون الولايات المتحدة لدعم أنظمة يعيشون في ظلها".

وفي 3 إبريل 2003 عادت نفس الخطة لتتردد بعدما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية (بيان حقائق) عن الخطة المسماة "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، ركز فيها الرئيس الأمريكي بوش على تقديم معونات مالية (أكثر من ألف مليون دولار سنويا) بهدف تغيير برامج التعليم، والإصلاح الاقتصادي، وتقوية المجتمع المدني في الدول العربية.

ثم جاءت الدعوة الثالثة في 6 نوفمبر الجاري 2003 من الرئيس الأمريكي بوش للعرب للدخول إلى عالم الديمقراطية، وإنهاء عهد الديكتاتورية، وتدخل الجيوش في الحكم؛ لتؤكد أن الخطة الأمريكية مستمرة، وأن هناك إصرارا أمريكيا على تنفيذها لتحقيق الهدف المتعلق بوقف تصدير العنف من هذه الدول - كما يقول المسؤولون الأمريكيون - إلى أمريكا؛ حيث حرص الرئيس بوش هذه المرة على تكرار ما جاء في خطة هاس الأولى بشأن العنف.

حيث قال بوش بوضوح - في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤسسة الوطنية للديمقراطية في واشنطن - : " طالما أن الشرق الأوسط يبقى مكانا لا تزدهر فيه الحرية سيبقى منطقة ركود واستياء وعنف جاهز للتصدير"، وقال: "إن فشل الديمقراطية في العراق سيشجع الإرهابيين في العالم بأسره، وسيزيد من المخاطر على الشعب الأمريكي، وسيقضي على آمال الملايين في المنطقة".

واعتبر أن "الكثير من حكومات الشرق الأوسط بات يعي الآن أن الديكتاتوريات العسكرية والحكومات الشيوعية تؤدي إلى الطريق المسدود فقط، لكن البعض منها لا يزال يتمسك بعادات قديمة تتمثل بحكم مركزي".

كما أوضح أن على هذه الحكومات أن تحد من نفوذ الدولة والجيش والحرص على تطبيق حكم القانون وبناء مجتمع مدني بما في ذلك وسائل إعلام مستقلة وضمان حرية المعتقد واعتماد اقتصاد السوق ومنح المرأة حقوقها السياسية.

واعتبر أن "شعوب هذه المنطقة كانوا لفترة طويلة ضحايا خاضعين، ويستحقون الآن أن يصبحوا مواطنين فاعلين"، مشددا على ضرورة اعتماد "إستراتيجية للحرية" في المنطقة.

وقال الرئيس الأمريكي: إن العالم العربي لم يلحق بالركب الديمقراطي الذي يجتاح العالم، ودلل على قوله هذا بتقرير التنمية البشرية الثاني الذي أصدره برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، والذي جاء فيه أن الموجة العالمية للديمقراطية "بالكاد لامست الدول العربية"؟!!

"خطة" حسب الحاجة!

ومشكلة الخطط الأمريكية الداعية للديمقراطية في العالم العربي والإسلامي أنها ليست لوجه الله، وأن كل خطة منها صدرت لتلبية حاجة ما، وهو ما يشكك في مصداقية الخطة الأصلية بشأن السعي لتطبيق الديمقراطية في العالم العربي لاتقاء خطر انتقال العنف المتولد هناك من المواجهات بين الحكومات والإسلاميين إلى الخارج كما حدث في 11 سبتمبر.

فخطة "هاس" جاءت كرد فعل مباشر لأحداث 11 سبتمبر، وركزت على الرغبة في المساعدة على تطبيق الديمقراطية سلميا وليس فرضها حتى وصل الأمر للإقرار بحق الأحزاب الإسلامية في الوصول للحكم إذا جاءت بها صناديق الانتخاب! و"مبادرة الشراكة" شوهدا سعي بوش لفرض فكرة "الشرق أوسطية" ضمنها؛ بحيث تصبح الدولة الصهيونية جزءا من الخطة، ويصبح تعامل الحكومات العربية معها فرضا، وإلا حُرّم العرب من المشاريع الاقتصادية والفوائد المادية للمبادرة! أما "خطاب بوش" الأخير الذي فتح فيه النار على الحكومات العربية؛ فجاء ليس فقط ليبي حاجة أمريكية تتمثل في التغطية على المشاكل الأمريكية مع المقاومة في العراق والسعي لإلهاء العرب بالجدل حول الديمقراطية، ولكن أيضا ليبي حاجة إسرائيلية تتمثل في الهجوم -من جانب بوش- على أعداء إسرائيل، خصوصا سوريا وإيران، وبالمرّة الغمز واللمز في مصر!

حيث حمل بوش على إيران، وحذر من أن قيادتها يجب أن تحذو حذو هذه الدول، "والرد على توق الشعب الإيراني إلى الديمقراطية، وإلا فقدت آخر عناصر شرعيتها"، وذلك رغم أن إيران بها ديمقراطية يشيد بها الجميع وتداول للسلطة. كما حمل على سوريا والفلسطينيين مركزا على ما أسماه تغاضيمهم عن أنشطة الإرهاب، وعرقلتهم الإصلاحات الديمقراطية.

فقد ظهر بوش في خطابه هذه المرة كمن يمهد للسياسات الصهيونية ضمنا في المنطقة من خلال شن هجوم على الدول التي تعادي أمريكا وإسرائيل لإلهائها بمسألة الديمقراطية عن مواقفها المناهضة للسياسة الأمريكية والإسرائيلية، كما أنه سعى لإلهاء هذه الدول بالديمقراطية بحيث تتشغل ببيوتها الداخلية عن مناكفة أمريكا في العراق ومناكفة الصهاينة في حربهم ضد الفلسطينيين!

فتش عن اللوبي الصهيوني

بل إن عددا من المحللين العرب قالوا: إن المبرر وراء خطاب بوش هو نصره المصالح الصهيونية، ووضع مزيد من الضغوط على الدول العربية، وقال بعضهم: إنه لا يستبعد أن يكون الإسرائيليون هم الذي نصحو الرئيس بوش بالإعلان عن اكتشافه الخطير (الديمقراطية)، والدعوة إلى تطبيقها في العالم العربي وإيران، وغيرها من الدول المعادية لإسرائيل ولأمريكا معا!.. كما لم يستبعدوا أيضا أن يكون "اللوبي اليهودي الأمريكي" هو الذي يقف وراء تلك الدعوة التي يهاجم فيها الرئيس بوش الحكومات العربية، وبالذات تلك التي تعادي إسرائيل رغم حاجة الإدارة الأمريكية لهذه الحكومات في مواجهة من يصفونهم بـ"الإرهابيين".

وربما لفت هذا التخبط من جانب الإدارة الأمريكية نظر صحيفة "واشنطن بوست"؛ فكتبت في مقال تحليلي يوم 7 نوفمبر تشير لما أسمته "المعضلة الأمريكية" التي تتمثل في الرغبة في انتقاد ومهاجمة الحكومات العربية غير الديمقراطية.. وفي الوقت نفسه الحاجة إلى دعم هذه الحكومات فيما يسمى الحرب ضد الإرهاب، فقالت: "إن بوش لم يتحدث عن الواقع الصعب الذي سيد -على الأرجح- من أي تقدم كبير في المستقبل القريب في هذه المنطقة"، و"إن الأولوية الكبرى للولايات المتحدة تبقى مكافحة الإرهاب، وعليها في سبيل ذلك الاعتماد دائما وبقوة على تحالفات مع أنظمة دينية".

صحيح أن بوش انبرى في خطابه للدفاع عن الدين الإسلامي والاتهامات الموجهة له من جانب غربيين بأنه لا يقبل الحكم الديمقراطي، وشدد على أن الديانة الإسلامية "تتسجم تماما مع مبادئ الحكم الديمقراطي، واستشهد بعدد من الدول الإسلامية التي تحكمها أنظمة ديمقراطية، ومنها تركيا وإندونيسيا والسنغال والنيجر.. إلا أنه فشل في الربط بين الإسلام والحكومات العربية عندما تحدث عما أسماه "الحكومات الشيوعية" (أي الدينية) في المنطقة قاصدا على وجه التحديد إيران.

والحقيقة أن القراءة الدقيقة لخطاب بوش تثير بالفعل الحيرة، وتدعو للتساؤل عن الهدف الحقيقي من الخطاب؛ فهو هاجم بقسوة غياب الديمقراطية في العالم العربي وانتعاش الديكتاتوريات، وقال بوضوح: إن هذا يضر بمصالح أمريكا؛ حيث سيتحول

غضب المضطهدين في هذه الدول نحو أمريكا كما حدث في 11 سبتمبر اعتقاداً بأن واشنطن تساند هذه الأنظمة، ولكنه عندما تحدث بالتفصيل عن هذه الدول امتدح دولا غير ديمقراطية في الواقع، وهاجم دولا ديمقراطية!

فالرئيس بوش أشاد بالمملكة العربية السعودية وخطواتها نحو الديمقراطية، وانتقد مصر رغم أن الوضع الديمقراطي في مصر أفضل بكثير من نظيره في السعودية، وهناك نوع من حرية الصحافة وتعدد أحزاب وحقوق جيدة للمرأة، بينما لا توجد أي من هذه الأشياء في المملكة العربية السعودية.

أيضا أشاد بوش بدول ليست ديمقراطية وفق المعايير المعروفة للكلمة، رغم أنها بدأت خطوات إيجابية في هذا الطريق، مثل البحرين وقطر والمغرب وسلطنة عمان، وبالمقابل هاجم إيران بعنف، وتحدث عن فقدان حكومتها الشرعية رغم أنها تطبق معايير ديمقراطية وبها انتخابات حرة.

لماذا الهجوم على مصر؟

والمدعش أن هذه هي المرة الأولى التي يهاجم فيها رئيس أمريكي مصر حليفة الولايات المتحدة منذ السبعينيات؛ حيث قال بوش: "إنه يجب أن تقود (مصر) الطريق إلى الديمقراطية في الشرق الأوسط"، ودعاها إلى تزعم مجهود الديمقراطية في العالم العربي، كما فعلت بتزعمها عملية السلام العربية الإسرائيلية. قائلا: "لقد مهد الشعب المصري العظيم المعتر بنفسه الطريق نحو السلام في الشرق الأوسط، والآن بات عليه أن يمهد الطريق نحو الديمقراطية".

صحيح أن هناك بوادر أزمة في العلاقات بين الدولتين بسبب الموقف المصري المساند للسلطة الفلسطينية والرافض لزيادة الضغوط على الفلسطينيين لحد تفكيك منظمات المقاومة الفلسطينية، وبسبب الموقف المصري المتعلق بتجميد العلاقات مع الصهاينة وسحب السفير المصري من تل أبيب وعدم تعيين جديد.. ولكن الغضب الأمريكي الأكبر على مصر ربما يأتي من أن العقول المنفذة والمديرة لهجمات 11 سبتمبر أغلبها لمصريين خرجوا من مصر وتحمل واشنطن الحكومة المصرية المسئولية عن تصديرهم العنفي إلى نيويورك.

أيضا هناك حالة من الغضب المصري تجاه السلوكيات الأمريكية المتزايدة باتجاه نصره شارون على العرب، وإطلاق يده ضد الفلسطينيين العزل، والغضب من السعي الأمريكي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ومنها مصر، كما حدث في قضية ابن خلدون (إحدى لجان الكونجرس الأمريكي وافقت هذا الأسبوع على طلب بخصم مبلغ مليوني دولار سنويا من المعونة الأمريكية لمصر تخصص لمركز ابن خلدون)، وتصريحات السفير الأمريكي غير اللائقة.

وربما لهذا قال وزير الخارجية المصري أحمد ماهر -ردا على خطاب بوش-: "إن مصر لا تحتاج إلى قرار من أحد بديمقراطيتها"، كما هاجمت الصحف الرسمية المصرية (الأهرام وأخبار اليوم) الرئيس بوش شخصيا ووصفته بـ"الجهل" بما يحدث في الدول العربية، ووصفت سعيه لفرض الديمقراطية على العرب بأنه تدخل في شؤونها الداخلية.

ويبدو أن المحصلة الأخيرة للغمز واللمز في مصر في خطاب بوش استهدفت البدء بالضغط عليها كونها قائدة العالم العربي، وفي الوقت نفسه السعي لوضع مزيد من الضغوط عليها، خاصة أن هناك عشرات التقارير التي تصدر عن مؤسسات أمريكية لها صلات بمؤسسات الحكم بدأت تعرّض بالحكومة المصرية، وتركز على قضايا توريث الحكم والغضب الأمريكي من رفض مصر الضغط على عرفات (مجلة أتلانتك مونثلي الأمريكية عدد أكتوبر 2003).

وصفة بوش!

وقد سعى الرئيس الأمريكي لوضع ما يمكن تسميته "وصفة بوش"، وكي تسير عليها الحكومات العربية لتتال الرضا الأمريكي حرص على الحديث فيها عن مبادئ عامة للديمقراطية.

ففي وصفه للمجتمع الديمقراطي الناجح، قال بوش: "إن المجتمعات الناجحة تضع حدودا لسلطة الدولة وسلطة الجيش لكي تتمكن الحكومة من الاستجابة لإرادة الشعب بدلا من الاستجابة لإرادة النخبة ليس إلا (كلامه يدعم ضمنا حزب العدالة التركي)، والمجتمعات الناجحة تقوم بحماية الحرية عبر القانون الدؤوب وغير المجتزأ، بدلا من تطبيق القانون بصورة انتقائية لمعاقبة خصومها السياسيين. والمجتمعات الناجحة

تسمح بقيام المؤسسات المدنية السليمة، وبتشكيل الأحزاب السياسية، ونقابات العمال، وبوجود الصحف ووسائل الإعلام المستقلة".

وأضاف أن "المجتمعات الناجحة تضمن حرية العقيدة والحق في إجلال الله وعبادته دون خشية التعرض للاضطهاد، والمجتمعات الناجحة تسلم اقتصادياتها للقطاع الخاص، وتضمن حق الملكية الفردية، كما تحظر وتعاقب الفساد الرسمي، وتخصص الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم لمواطنيها. وهي مجتمعات تعترف بحقوق المرأة. وبدلاً من توجيه مواطنيها نحو كراهية ورفض الآخرين فإن المجتمعات الناجحة تسعى لتحقيق آمال شعوبها".

"وصفة بوش" تبدو بالتالي خلطة من النصائح الديمقراطية المنقولة من كتب تعليم الديمقراطية، ومن نصائح مستشاريه في اللوبي الصهيوني ومستشاريه بالخارجية الأمريكية.

ويصعب القول: إن هناك من يعارض تطبيق الديمقراطية في العالم العربي، ولكن الازدواجية الأمريكية في المعايير تثير الشك حول الأهداف الحقيقية لإطلاق هذه الوصفة، وهل الهدف هو الضغط على الحكومات العربية لصالح إسرائيل أيضاً، أم القيام بعمل إعلامي يغطي على خسائر العراق، ويسهم في مزيد من الضغط على مناهضي السياسة الأمريكية في العراق خصوصاً سوريا وإيران؟!

=====

خطاب بوش في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية*

2003/11/10

الرئيس الأمريكي بوش

الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي بوش يوم 6 نوفمبر 2003 في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية بمناسبة مرور عشرين عاماً على إنشائها.

نص الخطاب:

شكراً لدعوتكم إياي للانضمام إليكم بمناسبة مرور عشرين عاماً على إنشاء مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية. لقد شهد موظفو هذه المنظمة ومديروها الكثير من التاريخ خلال العقدين الماضيين. لقد كنتم جزءاً من التاريخ. وقد ضاعفتم، من خلال

مناداتكم بالحرية وتأييدكم لها، آمال الشعوب في جميع أنحاء العالم وكنتم مصدر فخر كبيرا لأمريكا.

إنني أقدر تقدمة فين القصيرة لي... ولكن الأهم من ذلك هو أنني أقدر الدعوة. إنني أقدر أعضاء الكونجرس الموجودين هنا... من الحزبين... وإنني سعيد لأن جمهوريين وديمقراطيين ومستقلين يعملون معا لدفع عجلة حرية البشر.

أسباب الديمقراطية في العالم

يمكن إعادة جذور ديمقراطيتنا إلى إنجلترا وبرلمانها، كما يمكن إعادة جذور هذه المنظمة (اليهما). لقد ألقى الرئيس رونالد ريجان في شهر حزيران/يونيو من عام 1982، كلمة في قصر وستمنستر قال فيها إن نقطة التحول في التاريخ قد حلت. وجادل بأن الشيوعية السوفيتية قد أخفقت بالضبط لأنها لم تحترم شعوبها، وإبداعيتهم، وعبقريتهم، وحقوقهم. وقال الرئيس ريجان إن عصر الاستبداد السوفيتي أخذ في الأفول؛ وإن لدى الحرية زخما لن يتم إيقافه. وقد انتدب هذه المنظمة ومنحها تفويضها لزيادة زخم الحرية عبر العالم. لقد كان ذلك التكليف مهماً قبل عشرين عاما؛ وهو بنفس تلك الأهمية اليوم.

وقد رفض عدد من النقاد خطاب الرئيس ذاك. وجاء في إحدى الافتتاحيات التي نشرت آنذاك: "يبدو من الصعب أن يكون المرء أوروبيا رفيع الثقافة وفي نفس الوقت معجبا بريجان".

ووصف بعض المراقبين في أوروبا وأمريكا الشمالية الخطاب بأنه مفرط في التبسيط وساذج وحتى خطر. والواقع هو أن كلمات رونالد ريجان كانت شجاعة ومتقائلة وصحيحة تماما.

وكانت الحركة الديمقراطية العظيمة التي وصفها الرئيس ريجان قد قطعت شوطا كبيرا. ففي أوائل السبعينيات من القرن الماضي، كانت هناك حوالي أربعين دولة ديمقراطية في العالم. وبحلول منتصف ذلك العقد، أجرت كل من البرتغال وأسبانيا واليونان انتخابات حرة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، ظهرت ديمقراطيات جديدة في أمريكا اللاتينية وكانت المؤسسات الحرة قد أخذت في الانتشار في كوريا وفي تايوان وشرق آسيا. وفي مثل هذا الأسبوع من عام 1989، قامت احتجاجات في مدينتي برلين

الشرقية ولايبِتسغ (لايبزغ). وما أن حلت نهاية ذلك العام، حتى كانت كل الدكتاتوريات في أمريكا الوسطى قد انهارت. وخلال عام آخر، أطلقت حكومة جنوب إفريقيا سراح نلسون مانديلا. وبعد ذلك بأربع سنوات، انتُخب رئيسا لبلده، فتحول، مثله في ذلك مثل فاونسا (زعيم حركة التضامن أو سوليدارنوش البولندي) وهافيل (زعيم الثورة المخملية التشيكوسلوفاكية) من سجين دولة إلى رئيس دولة. ومع انتهاء القرن العشرين، كانت قد أصبحت هناك مائة وعشرون دولة ديمقراطية في العالم. وأستطيع أن أؤكد لكم أن المزيد منها في طريقه إلى الظهور. كان رونالد ريجان سيسعد لو قُدر له أن يعرف ذلك، وكان سيُصاب بالدهشة.

لقد شاهدنا، خلال أقل من جيل واحد، أسرع تقدم للحرية في قصة الديمقراطية التي تمتد عبر ألفين وخمسمائة عام. وسيقدم المؤرخون في المستقبل تفسيراتهم للأسباب التي أدت إلى حدوث هذا، ولكننا نعرف منذ الآن بعض الأسباب التي سيوردونها. فليس من قبيل المصادفة أن هذا العدد الكبير من الديمقراطيات ظهر في نفس الوقت الذي كانت فيه أكثر الدول نفوذا هي نفسها ديمقراطية. فقد قطعت الولايات المتحدة تعهدات عسكرية وأخلاقية في أوروبا وآسيا حَمَت الدول الحرة من العدوان وخلقت الظروف التي يمكن فيها للديمقراطيات الجديدة أن تزدهر. ومع توفيرنا الأمن لدول بأكملها، قدمنا أيضا الإلهام للشعوب المقموعة، في معسكرات السجون، وفي اجتماعات النقابات المحظورة، وفي الكنائس السرية. وقد عرف الرجال والنساء أن العالم لا يشاركهم برمته نفس كابوسهم. وعرفوا أن هناك مكانا واحدا على الأقل، بلدا مشرقا مفعما بالأمل، تحظى فيه الحرية بالأمن والتقدير. وكانوا يبتهلون ألا تتساهم أمريكا أو تنسى رسالة تعزيز الحرية في جميع أنحاء العالم.

وسيدكر المؤرخون أن تقدم الأسواق والأعمال الحرة ساعد، في كثير من البلدان، على إيجاد طبقة متوسطة كان لديها ما يكفي من الثقة بحيث طالبت بحقوقها. وسوف يشيرون إلى دور التكنولوجيا في إحباط الرقابة والسلطة المركزية، ويتعجبون من قدرة الاتصالات الفورية على نشر الحقيقة والأخبار والشجاعة عبر الحدود. وسيفكر المؤرخون في المستقبل مليا بحقيقة استثنائية لا يمكن إنكارها: إن الدول الحرة تزداد قوة بمرور الوقت في حين تزداد الدكتاتوريات ضعفا. وقد تصوّر البعض

في منتصف القرن العشرين أن التخطيط المركزي وإخضاع المجتمع لتنظيم صارم يشكل طريقا مختصرة لتحقيق القوة القومية. والواقع هو أن الازدهار والحيوية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي لشعب ما تتحدد جميعا بشكل مباشر وفقا لمدى حرته. إن الحرية تحترم قدرة البشر الإبداعية وتطلق العنان لها، والإبداع هو ما يحدد قوة وثراء الشعوب. إن الحرية هي خطة الله للإنسانية، وهي في نفس الوقت أفضل أمل للتقدم هنا على الأرض.

وفي حين أن تقدم الحرية اتجاه قوي، إلا أننا نعرف أيضا أنه يمكن فقدان الحرية إن لم يتم الدفاع عنها. ذلك أن نجاح الحرية لا يتحقق بفعل شكل من أشكال الديالكتيك أو الجدل التاريخي. إن نجاح الديمقراطية يقوم على خيارات الشعوب الحرة وشجاعتها وعلى استعدادها للتضحية.

وقد أظهر الأمريكيون بوفرة استعدادنا للتضحية في سبيل الحرية في خنادق الحرب العالمية الأولى، وفي حرب على جبهتين في الأربعينيات من القرن الماضي، وفي المعارك الصعبة في كوريا وفيتنام، وفي مهمات الإنقاذ والتحرير التي قاموا بها في كل قارة تقريبا. ولم تحظ تضحيات الأمريكيين دوما بالاعتراف والتقدير، ولكنها كانت في سبيل ما يستحقها.

وقد أصبحت ألمانيا واليابان دولتين ديمقراطيتين ولم تعدا تشكلان تهديدا للعالم نتيجة لثباتا وثبات حلفائنا. وقد انتهى مأزق التعادل النووي العالمي مع الاتحاد السوفيتي بشكل سلمي، كما انتهى الاتحاد السوفيتي نفسه. والدول الأوروبية آخذة في التحرك الآن نحو الوحدة، لا منقسمة إلى معسكرات مسلحة آخذة في الانزلاق نحو الإبادة الجماعية. لقد تلقنت كل دولة، أو ينبغي أن تكون قد تلقنت، درسا مهما: إن الحرية تستحق القتال في سبيلها، والموت من أجلها، ومناصرتها، وإن تقدم الحرية يقود إلى السلام.

وينبغي علينا الآن أن نطبق ذلك الدرس في وقتنا الحاضر. فقد وصلنا إلى نقطة تحول أخرى عظيمة، وستحدد العزيمة التي نظهرها شكل المرحلة التالية من الحركة الديمقراطية العالمية.

يجري اختبار التزامنا بالديمقراطية في دول مثل كوبا وبورما وكوريا الشمالية وزمبابوي، بؤر الاضطهاد في عالنا. ويعيش الناس في هذه الدول في حالة عبودية وخوف وصمت. إلا أن تلك الأنظمة لا تستطيع كبح الحرية إلى الأبد، وسيبرز في يوم ما زعماء ديمقراطيون جدد من معسكرات السجون ومن زنانات السجون ومن المنفى.

إن الشيوعية والتسلط العسكري وحكم أصحاب النزوات والفاستين أمور من مخلفات حقبة منصرمة. وسنقف إلى جانب هذه الشعوب المضطهدة حتى يحل أخيرا يوم التحرير والحرية.

ويتم اختبار التزامنا بالديمقراطية في الصين. وقد أصبح لدى تلك الدولة الآن شظية أو جزء صغير من الحرية. ولكن الشعب الصيني سيريد حريته في يوم من الأيام كاملة صرفة.

لقد اكتشفت الصين أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى الثروة القومية. وسيكتشف قادة الصين أيضا أن الحرية لا يمكن تجزئتها وأن الحرية الاجتماعية والدينية أساسية هي أيضا للعظمة القومية وللكرامة القومية. وفي نهاية المطاف، سيصر الرجال والنساء الذين سمح لهم بالتحكم بثروتهم على التحكم بحياتهم وبلدهم.

كما يجري اختبار التزامنا بالديمقراطية في الشرق الأوسط، وهو محور اهتمامي اليوم وينبغي أن يكون محور اهتمام السياسة الأمريكية لعقود قادمة. إن الديمقراطية لم تتجذر حتى الآن في الكثير من بلدان الشرق الأوسط، في دول ذات أهمية إستراتيجية عظيمة، ويبرز السؤال: هل تقع شعوب الشرق الأوسط بشكل ما خارج نطاق تأثير الحرية؟ هل حكم على الملايين من الرجال والنساء والأطفال العيش في ظل الاستبداد بسبب التاريخ أو الثقافة؟ هل هم وحدهم دون سواهم الذين لن يعرفوا الحرية ولن يحصلوا إطلاقا حتى على فرصة أن يكون لهم رأي في المسألة؟ أنا شخصا، لا أصدق ذلك. أنا أؤمن أن لدى كل إنسان القدرة والحق في أن يكون حرا.

ويؤكد بعض المشككين في الديمقراطية بأن تقاليد الإسلام لا تلائم نظام الحكم التمثيلي. ولهذا الشعور بالتفوق الثقافي، كما وصفه رونالد ريجان، تاريخ طويل.

فبعد استسلام اليابان في عام 1945، جزم خبير مزعوم بشؤون اليابان بأن الديمقراطية "لن تتجح إطلاقاً"، على حد تعبيره، في تلك الإمبراطورية السابقة. وأعلن مراقب آخر أن فرص (نجاح) الديمقراطية في ألمانيا ما بعد هتلر هي، على حد قوله "غير مؤكدة إطلاقاً، في أفضل الحالات"، وقد أعلن هذا الادعاء في عام 1957.

وقالت صحيفة صنداي لندن تايمز قبل أربعة وسبعين عاماً: إن تسعة أعشار الشعب الهندي "أميون، ليس لديهم أدنى اهتمام بالسياسة"، ولكن الشعب الهندي أظهر التزامه بالحرية، عندما تعرضت الديمقراطية الهندية للخطر في السبعينيات من القرن الماضي، من خلال استفتاء قومي أنقذ طريقة الحكم فيه.

وقد ألقى المراقبون شكوكا المرة تلو المرة حول ما إذا كانت هذه الدولة أو ذلك الشعب أو هذه المجموعة مهيأة للديمقراطية، وكأن الحرية جائزة يفوز بها المرء لانطباق معاييرنا الغربية للتقدم عليه. والواقع هو أن الديمقراطية العملية هي السبيل إلى التقدم. فهو يعلم التعاون، وتبادل الأفكار بحرية، وحل الخلافات سلمياً. وكما يظهر الرجال والنساء من بنجلادش إلى بوتسوانا مروراً بمنغوليا أن ممارسة الحرية هي ما يجعل دولة ما مهيأة للديمقراطية، وتستطيع كل دولة السير في هذا الطريق.

الشرق الأوسط بحاجة للتغيير

وينبغي أن يكون واضحاً للجميع أن الإسلام، الدين الذي يدين به خمس البشر، منسجم مع الحكم الديمقراطي. فالتقدم الديمقراطي موجود في الكثير من الدول التي يشكل المسلمون غالبية سكانها، في تركيا وفي إندونيسيا، وفي السنغال، وفي ألبانيا والنيجر وسيراليون. إن المسلمين والمسلمات مواطنون صالحون في الهند وجنوب إفريقيا، وفي دول أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية. ويعيش أكثر من نصف مسلمي العالم بحرية وفي ظل حكومات تم تشكيلها بطريقة ديمقراطية. وهم يحققون النجاح في المجتمعات الديمقراطية، لا على الرغم من ديانتهم، بل بسببها.

فالدين الذي يأمر بالمحاسبة الفردية الأخلاقية ويشجع على التقاء الفرد بالخالق هو دين منسجم تماماً مع حقوق ومسؤوليات الحكم الذاتي. إلا أن هناك تحدياً كبيراً في الشرق الأوسط اليوم. وكما قال تقرير أصدره باحثة عرب أخيراً، إن موجة

الديمقراطية العالمية، "بالكاد وصلت الدول العربية". ويواصل التقرير: "إن هذا النقص في الحرية يقوض التنمية البشرية وهو ظاهرة من أكثر ظواهر التنمية السياسية المتخلفة إيلاماً".

وللنقص في الحرية الذي يصفونه عواقب رهيبة بالنسبة لشعب الشرق الأوسط وللعالم. فالفقر متأصل في الكثير من دول الشرق الأوسط وهو آخذ في الانتشار. وتفتقر النساء إلى الحقوق ويُحرمن من تحصيل العلم. وما زالت مجتمعات بأكملها تعاني من الركود، في حين يواصل العالم تقدمه. إن هذه ليست إخفاقات ثقافة أو ديانة؛ إنها إخفاقات عقائد سياسية واقتصادية.

لقد شهد الشرق الأوسط، مع انقضاء الحقبة الاستعمارية، إقامة الكثير من الدكتاتوريات العسكرية. وتبنى بعض الحكام المبادئ الاشتراكية؛ فاستولوا على كامل السيطرة على الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والجامعات. وتحالفوا مع الكتلة السوفيتية ومع الإرهاب الدولي. وتعهد الحكام الدكتاتوريون في سورية والعراق باستعادة الشرف القومي، وبالعودة إلى الأمجاد الماضية. وخلفوا، بدلاً من ذلك، تركة من التعذيب والقمع والبؤس والدمار.

كما اكتسب رجال آخرون ومجموعات أخرى من الرجال نفوذاً في الشرق الأوسط وخارج حدوده من خلال أيديولوجية الإرهاب الشيوعي. ويتستر خلف لغتهم الدينية الطموح إلى سلطة سياسية مطلقة. وتظهر زمرهم الحاكمة مثل طالبان طريقتهم في التقوى الدينية من خلال جلد النساء علناً، وقمع أي معارضة أو اختلاف دون رحمة، ودعم الإرهابيين الذين يقومون بالتسليح والتدريب لقتل الأبرياء. لقد وعد نظام طالبان بالنقاء الديني والعزة القومية. وخلف وراءه بدلاً من ذلك المعاناة والمجاعة، نتيجة لتدميره المنظم لمجتمع عامل أبي.

ويدرك الكثير من حكومات الشرق الأوسط الآن أن الدكتاتورية العسكرية والحكم الشيوعي (الديني) هما طريق واسع سهل يوصل إلى لا مكان. ولكن بعض الحكومات ما زالت متشبثة بعادات السيطرة المركزية القديمة. وهناك حكومات ما زالت تخشى وتقمع التفكير المستقل والإبداع في الأعمال الخاصة، وهي الصفات الإنسانية التي تؤدي إلى مجتمعات قوية ناجحة. وحتى عندما تتوفر لدى هذه الدول

موارد طبيعية ضخمة، فإنها لا تحترم أو تطور أعظم مواردها، سواء الموهبة أو نشاط الرجال والنساء الذين يعملون ويعيشون بحرية.

فبدلاً من التركيز المفرط على الأخطاء السابقة ولوم الآخرين، فإن الحكومات في الشرق الأوسط بحاجة إلى مواجهة المشاكل الحقيقية وخدمة مصالح دولها الحقيقية. إن الشعوب الخيرة والقديرة في الشرق الأوسط تستحق الزعامة المسؤولة. لقد كان ولا يزال العديد من مواطني المنطقة مجرد ضحايا وتابعين خاضعين. إنهم يستحقون أن يكونوا مواطنين فعالين.

لقد أصبحت الحكومات في شتى أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدرك الحاجة إلى التغيير، حيث بات في المغرب برلمان جديد يمثل جميع أطراف المجتمع. وقد حثه الملك محمد السادس على توسيع الحقوق لتشمل النساء.

وهكذا شرح صاحب الجلالة الإصلاحات البرلمانية التي أدخلها: 'كيف يستطيع المجتمع تحقيق التقدم في الوقت الذي تنتهك فيه حقوق النساء اللاتي يمثلن نصف عدد السكان في البلاد وهن أيضاً يعانين من الظلم، والعنف والتهميش، متجاهلين بذلك ما منحهن الدين الحنيف من الكرامة والوقار والعدل؟'.

وإن العاهل المغربي محق حين قال إن مستقبل الدول الإسلامية سيكون أفضل للجميع بالمشاركة الكاملة من قبل النساء.

وفي البحرين، قام المواطنون بانتخاب مجلس النواب هناك للمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً تقريباً. أما سلطنة عمان فقد وسعت حق التصويت ليشمل جميع المواطنين البالغين. وفي قطر تم إعداد دستور جديد. وفي اليمن يوجد نظام التعددية السياسية الحزبية. ولدولة الكويت مجلس أمة تم انتخابه انتخاباً مباشراً. أما الأردن فقد جرت فيه انتخابات تاريخية خلال الصيف الماضي. وتكشف الدراسات التي أجريت حديثاً في الدول العربية أن هناك دعماً واسعاً للتعددية السياسية وسيادة القانون وحرية التعبير. إن هذه هي شروط الديمقراطية الشرق أوسطية والتي تحمل معها بشائر بمجيء تغير عظيم. وعند حدوث هذه التغيرات في منطقة الشرق الأوسط، فإنه يتعين على من هم في السلطة أن يسألوا أنفسهم: هل سيتذكروهم الناس من خلال مقاومتهم للإصلاح أم من خلال عزمهم القيام به؟

وفي إيران هناك مطالبة قوية على نطاق واسع بالديمقراطية، فكما رأينا في الشهر المنصرم حين تجمع الآلاف من الناس للترحيب بعودة شيرين عبادي التي فازت بجائزة نوبل للسلام إلى بلدها. إن على النظام في طهران أن يراعي مطالب المواطنين الإيرانيين بالديمقراطية وإلا جازف بفقدان آخر ادعاء له بالشرعية. (تصفيق).

وبالنسبة للشعب الفلسطيني، فإن السبيل الوحيد إلى الاستقلال، والكرامة والتقدم هو سبيل الديمقراطية. (تصفيق) وإن الزعماء الفلسطينيين الذين يعرقلون الإصلاح الديمقراطي ويقوضونه ويغذون الكراهية ويشجعون العنف ليسوا زعماء على الإطلاق، بل إنهم هم الذين يشكلون العقبات الرئيسية أمام السلام وأمام نجاح الشعب الفلسطيني.

وقد اتخذت الحكومة السعودية الخطوات الأولى نحو الإصلاح ومنها خطة لإدخال الانتخابات بصورة تدريجية. ويمكن للحكومة السعودية إبراز الزعامة الحقيقية في المنطقة من خلال منح الشعب السعودي دورا أكبر في المجتمع. لقد مهد الشعب المصري العظيم المعتز بنفسه الطريق نحو السلام في الشرق الأوسط والآن بات عليه أن يمهد الطريق نحو الديمقراطية.

إن أبطال الديمقراطية في المنطقة يدركون أن الديمقراطية غير كاملة وأنها ليست الطريق إلى المدينة الفاضلة لكنها الطريق الوحيد إلى الكرامة والنجاح القومي. وإننا حين نشاهد إصلاحات في المنطقة ونشجعها، فإننا نعي أن التحديث ليس كالتغريب. وإن الحكومات التمثيلية في الشرق الأوسط ستعكس ثقافات وحضارات المنطقة. فهم لا يشبهوننا ولا ينبغي أن يكونوا كذلك. قد تكون الدول الديمقراطية ممالك دستورية، أو جمهوريات فدرالية أو أنظمة برلمانية.

مبادئ الديمقراطية

وإن الديمقراطية الفعالة دائما بحاجة إلى الوقت للتطور كما هو الحال بالنسبة للديمقراطية في بلادنا. فقد خضنا مسيرة استغرقت 200 سنة نحو الشمولية والعدل وهذا ما يجعلنا نتحلى بالصبر والتفهم عندما تكون الدول الأخرى في مراحل مختلفة

من مسيرتها. ورغم ذلك فثمة مبادئ مركزية مشتركة بين جميع المجتمعات الناجحة في سائر الثقافات.

إن المجتمعات الناجحة تضع حدوداً لسلطة الدولة وسلطة الجيش لكي تتمكن الحكومة من الاستجابة لإرادة الشعب بدلاً من الاستجابة لإرادة النخبة ليس إلا. والمجتمعات الناجحة تقوم بحماية الحرية عبر القانون الدعوي، وغير المجتزأ، بدلاً من تطبيق القانون بصورة انتقائية لمعاقبة خصومها السياسيين. والمجتمعات الناجحة تسمح بقيام المؤسسات المدنية السليمة، وبتشكيل الأحزاب السياسية، ونقابات العمال، وبوجود الصحف ووسائل الإعلام المستقلة.

إن المجتمعات الناجحة تضمن حرية العقيدة والحق في إجلال الله وعبادته دون خشية التعرض للاضطهاد. إن المجتمعات الناجحة تسلم اقتصادياتها للقطاع الخاص وتضمن حق الملكية الفردية. كما تحظر وتعاقب الفساد الرسمي، وتخصص الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم لمواطنيها. وهي مجتمعات تعترف بحقوق المرأة. وبدلاً من توجيه مواطنيها نحو كراهية ورفض الآخرين فإن المجتمعات الناجحة تسعى لتحقيق آمال شعوبها.

هذه المبادئ المهمة يجري تطبيقها في أفغانستان والعراق. فبالقيادة الراسخة للرئيس كرزاي يقوم الشعب الأفغاني بتشكيل حكومة مسالمة وعصرية. وفي الشهر القادم سيشارك 500 مندوب في اجتماعات الجمعية الوطنية في كابول للتصديق على الدستور الجديد لأفغانستان. وتتص مسودة مشروع الدستور على إنشاء برلمان مكون من مجلسين، وهو الذي سيرتب لإجراء الانتخابات الوطنية في العام القادم، كما ينص مشروع الدستور على الاعتراف بالهوية الإسلامية لأفغانستان وفي الوقت نفسه حماية حقوق كل المواطنين.

إن أفغانستان تواجه تحديات اقتصادية وأمنية مستمرة وهي ستواجه تلك التحديات في المستقبل كدولة ديمقراطية مستقرة.

وفي العراق، تعمل سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي من أجل بناء الديمقراطية. وهذه ليست مهمة سهلة بعد ثلاثة عقود من الاستبداد والطغيان. إن الدكتاتور السابق كان يحكم بالترويع والغدر، وخلف عادات الخوف وعدم الثقة

المتأصلة بعمق. وتواصل بقايا فلول هذا النظام مع الإرهابيين الأجانب معركتها ضد النظام والتحضر.

إن تحالفنا يرد على الهجمات الأخيرة بشن غارات دقيقة تسترشد بما يقدمه العراقيون أنفسهم من معلومات استخبارية. ونحن نتعاون تعاوناً وثيقاً مع المواطنين العراقيين وهم يعدون دستورهم، ويتجهون نحو إجراء الانتخابات، وتحمل مسؤوليات متزايدة تتعلق بشؤونهم الخاصة.

وكما كان الحال في الدفاع عن اليونان في 1947 ولاحقاً في ظروف إمداد برلين من الجو، فإن قوة الشعوب الحرة وعزيمتها هي الآن على المحك أمام عالم يراقب ما نقوم به، ولسوف ننجح في هذا الاختبار.

إن إشاعة الأمن في العراق هي نتاج عمل أياد كثيرة؛ فالقوات الأمريكية وقوات التحالف تقوم بالتضحيات من أجل السلام في العراق ومن أجل أمن الأمم الحرة. ويواجه عمال الغوث من بلدان عديدة المخاطر من أجل مساعدة الشعب العراقي.

قوتنا في خدمة المبادئ

وتقوم مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية بالترويج لحقوق النساء وبتدريب صحفيين عراقيين وتلقينهم المهارات الخاصة بالمشاركة السياسية. والعراقيون أنفسهم، من رجال شرطة وحرس حدود ومسؤولين محليين، ينضمون إلى هذا العمل وهم يتشاطرون التضحيات.

وهذا مشروع هائل وعسير، وهو يستحق مجهودنا، ويستحق تضحياتنا لأننا نعرف ما هو على المحك؛ ففشل الديمقراطية في العراق إنما سيجعل الإرهابيين أكثر جسارة حول العالم، وسيزيد الأخطار على الشعب الأمريكي وسيخبو أمل الملايين في المنطقة. والديمقراطية العراقية ستتكلل بالنجاح، ومن شأن هذا النجاح أن يبعث برسالة إلى دمشق وطهران مفادها أن الحرية يمكن أن تكون من نصيب كل أمة في المستقبل. إن تأسيس عراق حر في صميم الشرق الأوسط سيكون بمثابة حدث مفصلي بارز في الثورة العالمية للديمقراطية.

إن تساهل دول الغرب حيال انعدام الحرية، وذرائعها لذلك، في الشرق الأوسط، على مدى 60 عاماً، لم يحقق شيئاً لجعلنا في مأمن؛ لأن الاستقرار في الأمد البعيد لا

يمكن أن يُشتري على حساب الحرية. وطالما ظل الشرق الأوسط مكانا لا تزدهر فيه الحرية، فإنه سيبقى مكانا يتسم بالتشنج ومشاعر الامتعاض والعنف، الجاهزة للتصدير. ومع انتشار أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تلحق ضررا كارثيا ببلادنا وبأصدقائنا، سيكون من الطائش لنا أن نقبل بالوضع الراهن.

وعليه، فقد تبنت الولايات المتحدة سياسة جديدة، وإستراتيجية أمامية حيال الحرية في الشرق الأوسط. وهذه الإستراتيجية تتطلب الإصرار والطاقة والمثل العليا ذاتها التي عرضناها من قبل وهي ستؤتي الثمار نفسها. وكما في أوروبا، وفي آسيا وكما في كل منطقة من العالم، فإن تقدم الحرية يؤول إلى السلام. إن تقدم الحرية هو نداء زمننا. وهو نداء بلادنا. فمن "النقاط الأربع عشرة" إلى "الحرية الأربع" ومرورا بالخطاب في وستمنستر وضعت أمريكا قوتنا في خدمة المبادئ. ونحن نعتقد بأن الحرية هي من صنع الطبيعة، ونحن نرى أن الحرية تشكل اتجاه التاريخ. ونحن نعتقد بأن تلبية حاجات البشر والكمال هما ثمرتا الممارسة المسؤولة للحرية.

ونحن نؤمن بأن الحرية -الحرية التي نثمنها- لا نستحقها نحن وحدنا، بل إنها حق من حقوق البشرية ومن قدراتها.

إن العمل من أجل نشر الحرية يمكن أن يكون عملا عسيرا، لكن أمريكا أنجزت أعمالا عسيرة في السابق. إن أمتنا قوية ونحن أقوياء في قلوبنا. ونحن لا نقف وحدنا؛ فالحرية تجد حليفات في كل بلد والحرية تجد حليفات لها في كل ثقافة. وفي الوقت الذي نجابه فيه الإرهاب والعنف في العالم، فإن بمقدورنا أن نكون على يقين من أن مصدر الحرية لن يكون غير مبال بمصير الحرية.

ومع كل الامتحانات العسيرة وتحديات عصرنا، فإن هذا العصر هو من دون شك عصر الحرية في المقام الأول. وإنني أدرك أنكم جميعا هنا في مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية تتعاطون تعاطيا تاما مع القضية الكبرى، قضية الحرية، وأنا أشكركم على ذلك. وليبارك الله عملكم وليستمر في مباركة أمريكا.

** نص الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم 6 نوفمبر 2003

الموافق 12 رمضان 1424 هـ في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية بمناسبة مرور عشرين عاما على إنشائها "نقلا عن موقع وزارة الخارجية الأمريكية"

#المسلمون في مدرسة الديمقراطية الأمريكية.. بالإكراه!

2002/12/12

...

محمد جمال عرفة **

في غمرة احتفال المسلمين بعيد الفطر السعيد، أطلق مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية تصريحات خطيرة عن الخطط الأمريكية (السرية) التي سبق التنويه عنها عقب 11 سبتمبر لفرض الديمقراطية على العالم الإسلامي، وهذه الخطط تكشف حقيقة النوايا الأمريكية بشأن التغيير في النظم العربية والإسلامية، والأهم أنها تكشف الموقف الأمريكي لو فازت أحزاب إسلامية في الانتخابات التي يفترض أن تنتج عن فرض أمريكا الديمقراطية على الحكومات العربية!

فماذا قال المسئول الأمريكي؟.. وما علاقة هذا ببداية واشنطن مؤتمرات تمهيدية في أمريكا استضافت فيها نساء عربيات لمحاضرتهم عن "الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي"؟! وهل حسمت واشنطن بالفعل موقفها من الأحزاب الإسلامية بحيث باتت غير قلقة لوصولها للحكم؟!

يمكن تلخيص أهم بنود الخطة الأمريكية للديمقراطية في العالم العربي والإسلامي وفقاً لخطاب (هاس) على النحو التالي:

1- ستسعى واشنطن لوضع "برنامج سري" (غير معروف لماذا سري؟!) لتشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي.

2- فرض الديمقراطية لن يكون بشكل "ثوري" -وفق التعبير الأمريكي- ولكن بالتدريج وحسب ما يناسب كل بلد!

3- تشجيع الديمقراطية -من وجهة النظر الأمريكية- سيكون بالدعم المالي الذي ستقدمه واشنطن للحكومات بهدف "توسيع دائرة النمو الاقتصادي من خلال انفتاح المجتمعات وإنشاء البنية التحتية للديمقراطية" وفق ما جاء في إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية (نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونجرس في 20 سبتمبر 2002).

4- أن واشنطن مستعدة للقبول بمعضلة الديمقراطية المتمثلة في وصول حزب إسلامي للحكم عبر انتخابات حرة رغم المخاوف من أن يضر هذا بمصالحها!
5- أن الهدف الأمريكي من تعزيز الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي هو الحفاظ على مصالح أمريكا في هذه البلدان خشية وقوع انفجار متوقع في هذه البلدان التي لأمريكا مصالح حيوية فيها كما حدث في إيران الشاه وغيرها.
لغة المصالح.. ولغة المال!

أما تفاصيل هذه البنود السابقة فيكشف بشكل أكبر عن طريقة التعامل الأمريكية الجديدة مع الحكومات العربية والإسلامية. فقد أكد ريتشارد هاس مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن "لن تفرض صيغة جامدة للإصلاح السياسي، لكنها ستعمل مع كل دولة على حدة لصياغة النظام النيابي الذي يناسبها بشكل تدريجي" .. وهو ما يعني بوضوح أن واشنطن تسعى لمنع انزعاج زعماء قد تهددهم مثل هذه التطورات؛ وبالتالي ستقبل في مرحلة أولى المجالس النيابية في دول الخليج على سبيل المثال التي لا تعدو أن تكون مجالس شورية لا تشريعية، كما ستقبل -وفق مصالحها مع كل دولة- الشكل (الديمقراطي) الذي ستطبقه كل دولة على حدة!

وقد وضح هذا في قول (هاس) -في كلمته أمام مجلس العلاقات الخارجية بالكونجرس-: "إن مثل هذا التغيير لن يكون ثوريا، وإنه سيحدث بالتدريج" .. مع التأكيد على: التزام الولايات المتحدة الصارم بالمشاركة بنشاط أكبر (أي مزيد من التدخل في الشؤون الداخلية) في دعم الاتجاهات الديمقراطية في العالم الإسلامي أكثر من ذي قبل!

وكشف هاس عن أن "واشنطن لديها برنامج سري لتشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي من منطلق الفائدة المزدوجة لشعوب تلك الدول وللولايات المتحدة على السواء!!"

وقال إن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول سيعلم خلال الأشهر المقبلة بعض الآليات الخاصة بهذه القضية، ومن بينها زيادة المساعدات إلى الدول العربية عن

المخصصات السنوية الحالية التي تبلغ مليار دولار. وتشجيع التطوير في مجالات التعليم والاقتصاد والإصلاح السياسي بصفتها مجالات حيوية هامة. وقد شرح هاس هذه النقطة بتفصيل أكثر قائلاً: "إن الأساس المنطقي الأمريكي في تشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي هو في نفس الوقت لمصلحتنا ولمصلحة الغير. فالمزيد من الديمقراطية في البلدان ذات الأثرية الإسلامية هو أمر جيد بالنسبة للشعوب التي تعيش هناك. لكنه أيضاً جيد بالنسبة للولايات المتحدة. فالبلدان المبتلاة بالجمود الاقتصادي والافتقار إلى فرص العمل، وبالأظمة السياسية المغلقة، وبالسكان المتكاثرين بسرعة، تغذي العداوة لدى مواطنيها. ويمكن أن تكون تلك المجتمعات، كما تعلمنا من التجربة القاسية أرضاً خصبة لتربية المتطرفين والإرهابيين الذين يستهدفون الولايات المتحدة بحجة دعمها للأظمة التي يعيشون في ظلها.

الأمر الآخر الذي له أهمية معادلة هو أن الهوة المتزايدة بين العديد من الأظمة الإسلامية ومواطنيها قد تعطل قدرة تلك الحكومات في التعاون حول قضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة. هذه الضغوطات الداخلية سوف تحدّ كثيراً من قدرة العديد من أنظمة العالم الإسلامي على توفير العون، أو حتى الموافقة على الجهود الأمريكية الرامية إلى مكافحة الإرهاب أو التعامل مع انتشار أسلحة الدمار الشامل".

وقال إن إدارة الرئيس بوش استفادت من عدة دروس واسترشدت بها في مسعاها الجديد بشأن تلك الدول.. مشيراً إلى أن هجمات سبتمبر ضد مركز التجارة والبنجاجون علمتنا درسا صعبا وهو أن المجتمعات المقهورة يمكن أن تصبح تربة خصبة للمتطرفين والإرهابيين الذين يستهدفون الولايات المتحدة لدعم أنظمة يعيشون في ظلها.

والمشكلة هنا أن واشنطن لا تزال تعتقد أنه بالمال وبلغة المساعدات فقط يمكنها التغيير وتحقيق ما تريد في العالم الإسلامي، بل إن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية (نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونجرس في 20 سبتمبر 2002) أشارت في البند السابع إلى (توسيع دائرة النمو الاقتصادي من

خلال انفتاح المجتمعات، وإنشاء البنية التحتية للديمقراطية)، أي أنهم يعتبرون الاقتصاد فقط هو المدخل للديمقراطية؛ ولهذا طلبوا في هذه الإستراتيجية من الحكومات الإسلامية: "أن تحارب الفساد، وأن تحترم الحقوق الإنسانية الأساسية، وتطبق حكم القانون، وتستثمر في العناية الصحية والتعليم، وتتبع سياسات اقتصادية مسؤولة، وتوفر المقدره لممارسة المبادرات الاقتصادية الفردية"، وأتبعوا هذه الفقرة بعبارة تقول: "سوف تُكافأ -حساب تحدي الألفية- الدول التي أظهرت تغييراً حقيقياً في سياستها، ويجري تحدي تلك الدول التي لم تطبق الإصلاحات المطلوبة؟!".

أيضا قال هاس - في الخطاب الذي جاء بعنوان "نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي" والذي وصفه مساعده بأنه أكثر الرأي شمولا للفكر أو الخطة الأمريكية بشأن تعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي - إنه لا يمكن إنكار أن تجنب الولايات المتحدة التدقيق في الشؤون الداخلية لبعض الدول جاء لضمان مصالح تراوحت بين ضمان تدفق البترول بشكل مستقر واحتواء التوسع السوفيتي والعراقي والإيراني والتعامل مع قضايا تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي ومقاومة الشيوعية في شرق آسيا وتأمين توافر قواعد خارجية للقوات الأمريكية.

واعترف المسئول الأمريكي بأن واشنطن قد أخطأت بعدم إعطاء أولوية كافية في السنوات الماضية، للسعي إلى الديمقراطية، قائلا: "إن هذا أضع علينا فرصة لمساعدة هذه الدول الإسلامية على أن تصبح أكثر استقرارا وأكثر رخاء وأكثر سلما وأكثر قابلية للتكيف مع الضغوط التي تفرضها العولمة"، على اعتبار أن "الدول التي تعاني من ركود اقتصادي، وعدم توفر فرص العمل والنظم السياسية المغلقة والنمو السكاني المتزايد عادة ما تعاني شعوبها من الإحباط، وعدم الانتماء".

ومع أن هاس أشار إلى "أن الديمقراطية يمكن أن تلقى تشجيعا من الخارج"، إلا أنه أعترف "أنه من الأفضل بناؤها من الداخل لأن فرضها سيكون غير إيجابي وغير قابل للاستمرار".. وقال إنه يجب أن يواكب حماسنا الشديد لتشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي تقديم المساعدات اللازمة والسماع لشكوى هذه الشعوب.

واشنطن لا تعارض الأحزاب الإسلامية؟!.

ولعل أكثر ما قاله "هاس" أهميةً هو ما ختم به كلمته أمام أعضاء الكونجرس، إذ كشف عن أن "الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية"، وأن "الإدارة الأمريكية تدرك أن تكثيف الديمقراطية في العالم الإسلامي ينطوي على مغامرة بانتخاب قادة (لا تفضلهم) واشنطن إلا أن واشنطن -كما قال- عاقدة العزم على دعم الديمقراطية حتى وإن أدت إلى تولي أشخاص (لا تحبهم) السلطة في بلادهم!"

وشرح (هاس) هذه النقطة بتفصيل أكثر قائلا: "نحن ندرك تماماً عندما نشجع الديمقراطية أن التحرك المفاجئ نحو الانتخابات الحرة في البلدان ذات الأغلبية الإسلامية قد يأتي بالأحزاب الإسلامية إلى الحكم. لكن السبب لا يكمن في كون الأحزاب الإسلامية تتمتع بثقة السكان الساحقة بل لأنها في الغالب المعارضة المنظمة الوحيدة للحالة الراهنة التي يجدها أعداد متزايدة من الناس غير مقبولة. بعد الذي قلته، دعونا لا نترك مجالاً لسوء الفهم: الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية تماماً كما لا تعارض الأحزاب المسيحية أو اليهودية أو الهندوسية في الديمقراطيات ذات الأسس العريضة. إن طريقة استقبالنا لنتائج انتخابات الشهر الماضي في تركيا تبرهن بوضوح على هذه النقطة. لقد عبّر عن ذلك رئيس وزراء تركيا عبد الله غول على أحسن ما يرام، عندما قال بعد إلقاء القَسَم قبيل تسلمه منصبه: "نريد أن نثبت أن الهوية الإسلامية يمكن أن تكون ديموقراطية، ويمكن أن تكون شفافة، ويمكن أن تتماشى مع العالم المعاصر". و"الأمريكيون على ثقة بأن الشعب التركي قادر على إثبات كل هذا ونريد أن نساعدهم في ذلك".

أما لماذا قال هاس هذه الفقرة الأخيرة تحديداً، فيمكن استنتاجه من قوله -عقب زيارة قام بها لمصر وباكستان والسعودية ودول خليجية أخرى في الأشهر الأخيرة- بأن "الناس أبلغوه بأنهم يشعرون بالإحباط لتقصير الولايات المتحدة في التحدث جهاراً باسم الديمقراطية. فسكوتنا في نظرهم يعني الموافقة الضمنية على الحالة الراهنة!"

بعبارة أخرى كانت واشنطن في حيرة منذ إطلاق الحديث عن التدخل لتعزيز الديمقراطية في البلدان العربية، وتعيش مأزقاً حقيقياً بين (الخطط) التي وضعتها ضمن حملة الرد على اعتداءات 11 سبتمبر ومنها إعادة تأهيل دول عربية وإسلامية ديمقراطياً، وبين (النتائج) التي تبين لها أن هذه الخطط ستضر بمصالحها إذا تم

تنفيذها؟! . إذ إنه وفقا لهذه الخطط يرى الأمريكيون أن جوانب كبيرة من مشاعر الكراهية ضد أمريكا بين العرب والمسلمين تعود في جانب منها لغياب الديمقراطية في البلدان العربية وانتشار الفقر، ما يترتب عليه من انتشار العنف الذي يوجه إلى هذه النظم وأمريكا التي (تتغاضى) عن انتهاك الحريات في هذه الدول ورزوحها تحت الفقر، ولكن النتائج التي بدأ الخبراء الأمريكيان يحذرون إدارتهم منها - ومنهم (هاس) في خطابه الهام - هي أنه لو تم السماح بالديمقراطية في العالم العربي فسوف ينتج عنها انتخابات حرة، وفوز أنصار التيار الإسلامي المفترض أنهم أعداء أمريكا!

ويبدو أن الجولة التي قام بها هاس مؤخرا لعشرات الدول العربية والإسلامية، فضلا عن ورش العمل التي لم تتوقف في الأجهزة الأمريكية المختلفة لبحث (النتائج) التي سوف تترتب على هذه الخطط على المصالح الأمريكية توصلت إلى قناعة أن التعامل المباشر مع الإسلاميين الأكثر شعبية أو أي قوى شعبية عموما قد يكون أفضل من التعامل مع حكومات لا تعبر عن الشارع العربي بشكل حقيقي، وقد يكون ضررها أكبر، مع الأخذ في الاعتبار مقولة يرددها بعض المحللين، مفادها أن فوز الإسلاميين ليس أمرا مطلقا، ولكنه لأنهم المعارضة الأكثر تنظيما.

وربما أسهمت التجربة التركية في لفت أنظار أمريكا إلى أن الإسلاميين ليسوا كما تصورهم التقارير كلهم بن لادن أو الملا عمر، خصوصا أن الإسلاميين الذين فازوا في 4 دول عربية وإسلامية مؤخرا تحدثوا بشكل أكثر اعتدالا عن الرغبة في التعاون مع أمريكا، وعدم عدائهم للشعب الأمريكي، وقصر خلافهم على سياسات الإدارة الأمريكية نحو قضايا العرب والمسلمين وانحيازها لإسرائيل.

ولا ننسى أن "هاس" نفسه استشهد في تقريره بالتجربة التركية، ورد على من يقولون: "إن الديمقراطية مستحيلة في العالم الإسلامي؛ لأنه لديه القليل من التاريخ أو التقاليد الديمقراطية" .. بعبارة "هذا قول أرفضه أيضًا".

مدرسة الديمقراطية الليبرالية تفتح أبوابها!

ومع أن خطط مدرسة الديمقراطية الأمريكية بدأ الحديث عنها بشكل أكثر وضوحا في أول نوفمبر الماضي 2002، بعدما تم الكشف عن تفاصيلها عبر صحف

أمريكية، ونقلتها تفصيلاً صحيفة "البيان" الإماراتية يوم 3 نوفمبر الماضي، وفي أعقاب تصريحات للرئيس بوش ومستشارة الأمن القومي راييس عن تعليم المسلمين الديمقراطية؛ فقد لوحظ أن الدراسة بدأت بالفعل في أواخر أكتوبر 2002 من خلال برنامج يسمى "برنامج الزائر الدولي" طُبق على 50 سيدة عربية من 14 دولة عربية. أما لماذا البدء بالنساء؟ فقد شرحه هاس في خطته أمام الكونجرس في الفقرة السادسة من اقتراحاته التي نصت على أن: "النساء عنصر حيوي في الديمقراطية. لا يمكن أن تتجج البلدان إذا حُرِم نصف سكانها من الحقوق الديمقراطية الأساسية. فالحقوق التي تتمتع بها النساء هي عامل حاسم أساسي في الحياة النابضة لأي مجتمع. فالمجتمعات التي يحكمها الرجال والتي تلعب فيها النساء دوراً تابعاً لدور الرجال هي أيضاً مجتمعات يلعب فيها الرجال دوراً تابعاً لدور رجال آخرين؛ حيث يُحال مبدأ الجدارة إلى المقاعد الخلفية، وتسببه العلاقات الشخصية والمحسوبة ومحاباة الأقرباء".

والبرنامج المذكور الذي شاركت فيها نساء 14 دولة عربية ركز على "بناء الديمقراطية" حتى إن أحد المسؤولين في الخارجية خطب في السيدات العربيات قائلاً: "نعلق آمالاً كبيرة عليك، ونأمل في أن نسمع عن منجزاتك في المستقبل"، وذكرهن بأن برنامج الزائر الدولي استضاف أشخاصاً عديدين صاروا قادة سياسيين، منهم أنور السادات، ومارجريت تاتشر، وعبد السلام المجالي!

ويبدو أن هذا البرنامج هو الخطوة الأولى ضمن سلسلة خطوات أمريكية لتعليم العرب -والبداية بالنساء- مبادئ الديمقراطية الأمريكية، والسعي لتغيير نظم الحكم في المنطقة العربية طوعاً أو كرهاً؛ بدعوى أن "دمقرطة" المنطقة ستؤدي لمكاسب أمريكية كبيرة، وتحجب عنها مخاطر "الإرهاب" كما حدث في 11 سبتمبر؛ إذ أكد مسؤول آخر في الخارجية الأمريكية -ممن تعاقبوا لإلقاء المحاضرات على السيدات العربيات- لهن: "نعتبر أنفسنا مسؤولين عن تغيير الحكومات التي تهدد الأمن والسلام؛ باعتبارنا أقوى دولة في العالم!"

فقد سبق للرئيس الأمريكي جورج بوش التأكيد على أن تطبيق الديمقراطية في العالم العربي أحد أهداف سياسته الخارجية، كما أشارت مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون

الأمن القومي كوندوليزا رايس في سبتمبر 2002 إلى أن الولايات المتحدة تريد أن تكون "قوة محررة" تكرر نفسها "لإحلال الديمقراطية ومسيرة الحرية في العالم الإسلامي". وأضافت في تصريحات لصحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية أن المبادئ الجيوإستراتيجية لما بعد الحرب الباردة تحتم على واشنطن النضال من أجل ما وصفته بالقيم الليبرالية الأمريكية الذي يجب "ألا يتوقف عند حدود الإسلام". وقالت: "إن هناك عناصر إصلاحية في العالم الإسلامي نريد دعمها".

ثم حضرت كوندوليزا رايس في النساء العربيات في برنامج الزائر الدولي -الذي كان تحت عنوان "تمكين المرأة العربية"- عما أسمته "الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي"، وتحدثت عن الخطط الأمريكية في هذا الصدد، ولكن الطريف هنا أن بعض النساء العربيات هاجمن السياسة الأمريكية في فلسطين والعراق أمام رايس، وتلون آيات قرآنية تدعو أمريكا للعدل والبعد عن الظلم مثل: "وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا لَاقْتُلْنَاكَ مِنَ الْغَافِقِينَ"، و"إِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ"، حتى إن مصرية -لم يعرف من هي- أكدت لرايس أن أمريكا إن عملت بهذا القول فستترعب في قلوب العالم!

وقد ركز هذا البرنامج الذي أشرفت عليه إليزابيث تشيني نائبة مساعد وزير الخارجية وابنة نائب الرئيس ديك تشيني على تعليم النساء العربيات أسلوب الحملات الانتخابية وتمويلها، وشجعتهن على عدم الخوف من أي شيء، وإقامة جماعات الضغط النسائي، والإسهام في بناء المجتمع المدني.

والمشكلة أن المشروع الأمريكي لـ"دمقرطة" منطقة الشرق الأوسط -كما ورد في تقرير صادر عن واشنطن، نشرت تفاصيله صحف أجنبية في نوفمبر الماضي-، وكذلك خطة هاس التي تعد أكثر رسمية.. يقران أن هناك مصالح إستراتيجية أمريكية تحكم التحرك تجاه دول عن أخرى بصدد تطبيق الديمقراطية، وفرض عقوبات عليها!

فالتقرير الذي نشرته صحف أمريكية في نوفمبر الماضي يقول: "إن العقوبات الاقتصادية أصبحت تتعارض في بعض الأحيان مع المصالح الإستراتيجية العليا التي لا يمكن تجاهلها". وإن ذلك ينطبق بصورة خاصة على العلاقة مع بعض الدول التي تتفاوت فيما بينها في تطبيق المبدأ الديمقراطي، وفي ذات الوقت لا يمكن أن

نتجاهل المصالح الإستراتيجية العليا التي تشكل حجر الزاوية للإستراتيجية الأمريكية المقبلة!"

ويقول التقرير: إنه سيتم البدء بالعراق -بالقوة طبعاً-، تليه دول الخليج التي ستتأثر بما يحدث في العراق، وستكون سوريا هي المحطة الرئيسية الثالثة بعد منطقة الخليج، وسنحاول أن نحافظ على النظام الجمهوري في سوريا، وتطوير الديمقراطية في داخل الأردن.

أما أخطر ما في هذا التقرير فهو اللعب بورقة الأقليات أو تفتيت بعض الدول، وفصل أجزاء منها بزعم أن هذا سيكون لصالح الاستقرار، والنموذجان المطروحان هنا في التقرير -الذي جرى تسريبه علناً على ما يبدو للإعلام لجس النبض- هما مصر والسعودية؛ حيث المطروح بالنسبة لمصر طرح فكرة دويلة قبطية في صعيد مصر؛ حيث يزعم التقرير أن "الدمقرطة" الكاملة والتطور السياسي الأمثل في مصر سيتحقق من خلال إقامة كيان قبطي في مصر حفاظاً على حقوق وحرقات الأقباط؛ لأنه لا يمكن أن يكون للأقباط حقوقهم الديمقراطية وتمثيلهم العادل في ظل تلك الأكثرية من المسلمين، وفي ظل نظام الحكم الذي يراعي أوضاعاً كثيرة في هذه المسألة، ويتجاهل عن عمد كل طلبات وشكاوى الأقباط.

"أما في السعودية فالمطروح هو أن تكون هناك دويلة خاصة في المنطقة الشرقية، على أن يتولى إدارة هذه المنطقة شركة أرامكو، وأن تكون هذه المنطقة بمثابة المركز السياسي للإدارة السياسية الأمريكية في المنطقة!".

أما خطاب هاس فقد أشار لهذه النقطة بشكل مخفف نسبياً، عندما قال: "إن هناك عدة نماذج للديمقراطية. ليس على العملية الديمقراطية اتباع نموذج واحد. والحقيقة أنه لا يوجد نموذج ديمقراطي واحد لتقليده، بدءاً من الملكيات الدستورية إلى الجمهوريات الفدرالية وإلى الأنظمة البرلمانية من كل الألوان".

ومع أن خطاب هاس والكلمة التي ألقاها وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية (في اجتماع لمجلس بالتميمور للشئون الخارجية)، يتحدثان بوضوح عن "الغضب" الداخلي العربي وحالة التملل والقابلية للانفجار ضد الولايات المتحدة؛ فالملاحظة الخطيرة هنا هي أن اللوبي الصهيوني المتعاطف الشأن داخل إدارة بوش يقصر

غضب الشعوب على الحكام العرب لنقص الديمقراطية، ويغفل تماماً النصف الآخر من العملة، وهو الانحياز الأمريكي الأعمى للدولة الصهيونية الذي وصل لحد قبول سيطرة تل أبيب رسمياً على كل القدس، عندما احتج على قرار يدين الممارسات الصهيونية لضم القدس (الشرقية)، كما يتعمى -عمداً- عن فهم مغزى حرق الأعلام الأمريكية يومياً في العواصم العربية والإسلامية، رغم أن هذا هو مفتاح ترحيب شعوب هذه الدول بأي اعتداء على المصالح الأمريكية.

بعبارة أخرى لم يكلف أحد في إدارة تخطيط السياسة الأمريكية الخارجية الأمريكية نفسه عناء البحث وراء السبب في خروج أول مظاهرات الاحتجاج بضربات 11 سبتمبر من داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان وفلسطين!

المعضلة بالتالي سوف تستمر.. والعداء لأمريكا سيتصاعد؛ لأن المصلحة الأمريكية من وراء فرض الديمقراطية غصبا على "بعض" البلدان الإسلامية سيكون معيارها الوحيد هو "المصلحة الأمريكية"، وليس لغرض إنساني بحت؛ بحيث تستغلها في إخضاع وضرب نظم تخالفها الرأي، ووضعها ضمن محور الشر أو قائمة الإرهاب(!).

=====

#نص خطاب هاس الكامل

نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي**

يسرني ويشرفني أن أكون هنا مساء هذا اليوم. وأن يكون فؤاد عجمي هو الذي قدمني لأمر جيد فعلاً. فؤاد إنسان حكيم وخبير في صناعة الكلام، إذ أنه يوضح في كتبه ومقالاته وتعليقاته ما يبدو غير شفاف في كثير من الأحيان. إنني مدين له مرتين لأنه نقل موقع حصته الدراسية مساء هذا اليوم ليكون معنا. الواقع أنه جاء بحصته إلى هنا. وعليه، فإني أتصور إذاً أنه مدين لي لأنه لم يعد بحاجة إلى إعداد أي محاضرة لإلقائها في حصته. فبإمكاني القول، والحال هذه، أننا متساوون.

ويسرني أيضاً أن أتكلم في مجلس العلاقات الخارجية. أنا أشعر أنني في بيتي لأنني عملت مرة في هذا المجلس. فالمجلس لا يزال مؤسسة الفكر والرأي الرئيسية في هذا الحقل. أقول ذلك بكل إخلاص لأنني، عندما عملت في مكان قريب لدى مؤسسة

زميلة - وقد يقول البعض إنها منافسة - كنا نقيس النجاح بعدد البحاثة لدينا الذين يظهرون على صفحات مجلة فورين أفيرز أو يشاركون في فرق الدراسة أو فرق العمل التابعة للمجلس.

ومن دواعي سروري مساء هذا اليوم أن تسنح لي فرصة التحدث معكم حول فرص تعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي. فمساندة وتوسيع رقعة الديمقراطية كانت دائماً مسألة مركزية بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية. فمذ ظهور نقاط الرئيس وودرو ويلسون الأربع عشرة إلى مشروع مارشال، رأينا في توسع الحرية والديمقراطية مصلحة قومية أساسية. وقد شجعت الولايات المتحدة، في عهد أحدث، بلداناً مختلفة مثل كوريا الجنوبية، والفلبين، والسلفادور، وجنوب أفريقيا، وتشيلي في مراحل انتقالها إلى الديمقراطية. كما لعبنا دوراً قيادياً في تأييد انتشار الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية الشيوعية سابقاً.

لا تزال الديمقراطية نقطة محورية في السياسة الأميركية اليوم. تؤكد استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة: "أن على أميركا أن تقف بحزم إلى جانب مطالب الكرامة الإنسانية غير القابلة للتفاوض: حكم القانون؛ الحد من السلطات المطلقة للدولة؛ حرية التعبير؛ حرية العبادة؛ المساواة في العدالة؛ احترام النساء؛ التسامح الديني والإثني؛ واحترام الملكية الخاصة."

لماذا ركزت الولايات المتحدة بهذه الكثرة على الديمقراطية؟

ففي الدرجة الأعمق أساساً، نحن نساند الديمقراطية كمسألة مبدئية. فهي في صميم ما نحن عليه كدولة وما نمثله نحن كشعب. عند استلامه ميدالية فيلادلفيا للحرية في 4 أيار/مايو 2002، تحدث وزير الخارجية باول "عن مسؤوليتنا كمواطني أعظم ديمقراطية في العالم، في أن نضمن أن بلدنا هو قوة في خدمة الحرية حول العالم. والحقيقة أن الحقوق التي لا تنازل عنها في الحياة، أي الحرية ونشدان السعادة قد وهبها الله لكل الجنس البشري. فهي ملك كل رجل وامرأة وولد على وجه الأرض." وسوف تساعد الولايات المتحدة الدول الأخرى في تحقيق هذه الطموحات الأساسية لأنها كونية. فهذه القيم ليست مجرد نمط حياة تعتقد أميركا أن من واجبها تصديره.

وثمة أيضاً أسباب عملية تدعو الولايات المتحدة إلى تعزيز الديمقراطية في الخارج، للدلالة على أن الواقعية والمثالية يمكنهما التكامل. فبكل بساطة، سوف نزهر أكثر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات بدلاً من عالم من الأنظمة الاستبدادية والفوضوية.

العالم الديمقراطي هو عالم مسالم أكثر. فنمط الديمقراطيات المتأصلة التي لا تتحارب مع بعضها البعض هو أحد أهم النتائج التي أمكن إثباتها في دراسات العلاقات الدولية. هذا لا يعني أنه لا يمكن أن تكون لنا مصالح متشابكة وتعاون مثمر مع بلدان غير ديمقراطية، كما لا يعني أنه لن تكون هناك خلافات قوية في وجهات النظر مع الديمقراطيات الزميلة. لكن كلما ازداد عدد الديمقراطيات في العالم، كلما اتسعت المناطق في العالم التي من المحتمل أن تسعى دولها إلى حل خلافاتها بالطرق الدبلوماسية.

نحن نرى هذا بكل وضوح في أوروبا. اليوم، وعلى الرغم من تاريخ طويل من الحروب الوحشية التي بلغت ذروتها في حربين عالميتين ذات كلفة بشرية هائلة، لم تعد الديمقراطيات الأوروبية تفكر بمحاربة بعضها البعض. على العكس، يكرس الأوروبيون جهودهم لأجل تحقيق تكامل أكبر. لقد دخلت ألمانيا وفرنسا في حرب ثلاث مرات بين 1870 و1940. واليوم، عندما يقوم خلاف بين فرنسا الديمقراطية وألمانيا الديمقراطية، تتفاوضان بشأنه حول طاولة مؤتمر، وليس في ساحة القتال. الانتشار السريع للديمقراطية في أميركا اللاتينية الذي طال المنطقة بكاملها تقريباً قد خفف أيضاً إلى درجة كبيرة من إمكانيات الحرب في نصف القارة الغربي عندنا. وفي حين كانت البرازيل والأرجنتين تعززان الديمقراطية لديهما، فإنهما قررتا التخلي عن السعي وراء السلاح الذري. وعندما تم في ليما، عاصمة البيرو، في نفس يوم هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، التوقيع على شرعة الديمقراطية التي أعدتها منظمة الدول الأميركية، تعهدت كل دولة في نصف القارة الغربية، باستثناء كوبا وحدها، تعزيز الديمقراطية في الداخل وتقديم المساعدة لجيرانها إذا ما تعرضت الديمقراطية فيها إلى تهديد أو تداعيات.

وللديمقراطية أيضاً صلة وثيقة بالازدهار. نحن في أعمال السياسة الخارجية نركز غالباً على الاتجاه نحو نمو اقتصاد السوق مع الوقت لإدخال الديمقراطية. ومن المؤكد أن النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية وتايوان وتشيلي قد ساعد على إقامة أسس أقوى للديمقراطية.

كما أنه، من جهة مقابلة، يساعد حكم القانون الشفاف، وتساوي الفرص الأكبر الذي توفره الديمقراطيات، بدوره في تحفيز النمو الاقتصادي والازدهار. لقد أدى انتقال السلطة سلمياً وبطريقة يمكن توقعها إلى المزيد من الانفتاح وتراجع الفساد في المكسيك مما أنشأ الظروف التي تمكن النمو الاقتصادي المستدام من أن يزدهر.

من المهم، قبل الذهاب إلى أبعد من هذا، تعريف الكلمات. فأنا، عندما أتكلم عن الديمقراطية، لا أتحدث عن أشكالها أو مؤسساتها أو انتخاباتها وحسب. فالديمقراطية تقوم في الأساس على توزيع السلطة - في الحكومة وفي المجتمع. ففي الحكومات الديمقراطية، توزع السلطة بحيث لا يسيطر صوت واحد غير خاضع للمساءلة. الحكومات القومية في الأنظمة الديمقراطية، تتطلب وجود ضوابط وتوازنات، مثلاً، عن طريق المنافسة بين فروع الحكم التشريعية والتنفيذية، وكذلك عن طريق القضاء المستقل. فالحكومة القوية عليها أن تواجه تقييدات المعارضة المنتخبة.

ويمكن أيضاً إدخال الضوابط والتوازنات بين مختلف المستويات الحكومية - القومية والمناطقية، والمحلية. تلك هي الطريقة التي تستمر بها في حالات كثيرة الديمقراطيات المتعددة الإثنيات.

ومن الأمور المركزية لفكرة الديمقراطية أنه يتوجب على القادة إعادة تسليم سلطاتهم المؤقتة. كان جون آدامز رئيساً أميركياً عظيماً لعدة أسباب، لكن لم يكن هناك سبب أهم من قبوله التخلي عن السلطة بطريقة سلمية عندما خسر انتخابات كانت موضع جدل مرير أمام توماس جفرسون. بمعنى آخر، يستأجر القادة الديمقراطيون سلطاتهم بدلاً من امتلاكها - لأن السلطات الممنوحة لهم تأتي من الشعب. فالديمقراطية هي في الحقيقة "من الشعب، بالشعب، وللشعب". فهي تتوقف على الدور النشط للشعب (الأساس في الديمقراطية).

وكما توجد حاجة إلى بعض الضوابط والتوازنات داخل الحكومة، هناك أيضاً حاجة إلى ضوابط وتوازنات بين الحكومة والمجتمع. وهذه أهم بالنسبة للديمقراطية منها للحكومات. فالسلطة يجب أن يشارك فيها مجتمع مدني حيوي وتعددي، مجتمع يمتلك "الحياة المجموعاتيّة" التي كتب عنها الكاتب الفرنسي دي توكفيل قبل 170 سنة، أي، تشكيلة واسعة من المجموعات الخاصة والمؤسسات الخاصة. وتضم هذه الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، وجمعيات رجال الأعمال، والمدارس، ووسائل الإعلام، المستقلة عن بعضها البعض، وعن سيطرة الدولة. يُزاد على ذلك، أنه لا يجوز استبعاد أي مجموعة أثنية، أو جنس، أو طبقة من الشعب عن المشاركة الكاملة في الحياة السياسية، كما يجب حماية الحقوق الفردية، بما فيها حرية التعبير والعبادة.

بهذا المعنى، حققت الديمقراطية بعض النجاحات الهامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فقد بلغت موجة الانتقال إلى الديمقراطية، التي بدأت في البرتغال وأسبانيا في أواسط السبعينات من القرن الماضي إلى أميركا اللاتينية وشرق آسيا في الثمانينات من القرن الماضي، وبلغت ذروتها على أثر انهيار حلف وارسو والاتحاد السوفياتي. أطلق صامويل هنتنغتون ولاري داياموند على هذه الموجة أسم "الموجة الثالثة"، إذ أنها كانت القفزة الثالثة والأهم في عدد الديمقراطيات التي تلت تلك التي ظهرت إثر موجة التحرر من الاستعمار عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية. ومن الجدير بالإشارة إليه هو أن 118 ديمقراطية قد دعيت إلى مجتمع الديمقراطيات الوزاري الذي استضافته جمهورية كوريا بين العاشر والثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر هذه السنة. كانت هذه 118 ديمقراطية تظهر فيها أسس حقيقية للديمقراطية، إضافة إلى 21 دولة دعيت بصفة دول مراقبة. الحقيقة أن كوريا الجنوبية هي نفسها إحدى أوائل هذه الدول في حكاية نجاح الموجة الثالثة، ذلك أن رئيسها كان معارضاً خارجياً وهو الآن قائد انتخب بحرية ويستعد للتخلي عن منصبه بعد إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

تجارب العالم الإسلامي

حضر عدد من الدول ذات الأثرية الإسلامية اجتماع مجتمع الديمقراطيات في سيول، ضم أفغانستان، والجزائر، وبنغلادش، وإندونيسيا، والأردن، والكويت، ومالي، والمغرب، ونيجيريا، وقطر، وتركيا، واليمن. هذه البلدان إما ديمقراطيات أو في طريقها لأن تصبح أكثر ديمقراطية.

إن كون هذا العدد الكبير من البلدان الإسلامية قد دعي إلى سيول أما كديمقراطيات ناضجة أو مراقبة، يعكس الواقع القائل بان تطورات واعدة تحصل حالياً عبر العالم الإسلامي. أستعمل عبارة "العالم الإسلامي" مع بعض التخوف لإدراكي للتنوع الكبير للبلدان التي يشملها هذا التعبير كما وبتساعها الجغرافي - من المغرب إلى إندونيسيا ومن كازاخستان إلى تشاد. لكن، ضمن هذا التنوع، ثمة بعض النقاط المشتركة: أي أن المسلمين، متى تتوفر لهم الفرص، يتبنون القواعد الديمقراطية ويختارون الديمقراطية.

لقد أشار الرئيس بوش إلى هذه النقطة عندما خاطب خريجي كلية وست بوينت العسكرية في الأول من حزيران / يونيو 2002 إذ قال: "عندما تتعلق القضية بالحقوق والاحتياجات المشتركة للرجال والنساء، ليس هناك صدام حضارات. فمتطلبات الحرية تنطبق تماماً على أفريقيا وأميركا اللاتينية وكل العالم الإسلامي. فشعوب الدول الإسلامية تريد وتستحق الحريات ذاتها مثلها مثل الشعوب في كل بلد. ومن واجب حكوماتهم الإصغاء إلى آمالهم."

تدل تجارب الإصلاحات الديناميكية التي تجري حالياً في العديد من أجزاء العالم الإسلامي أن الديمقراطية والإسلام متلائمان. وأود أن ألقى الضوء على بعض هذه التجارب معترفاً بأن هذا البعض أبعد من أن يشكل لائحة كاملة.

ففي المغرب، أدلى المواطنون بأصواتهم في أيلول/سبتمبر الماضي في أكثر انتخابات حرية ونزاهة وشفافية في تاريخ البلاد، وكونوا مجلساً نيابياً منوعاً.

في تشرين الأول/أكتوبر، أدلى مواطنو البحرين بأصواتهم لأول مرة منذ ثلاثين سنة لانتخاب مجلس نيابي جديد. وكانت هذه المرة الأولى أيضاً التي تترشح فيها نساء لمراكز قومية. وفي الأسبوع الماضي، أعلن سلطان عمان قابوس عن منح حق التصويت في انتخابات مجلس الشورى إلى جميع البالغين من سكان البلاد. وفي

مطلع هذا العام، أعلنت قطر عن دستور جديد استعداداً للانتخابات النيابية القادمة. ولا تفاخر اليمن اليوم بنظام متعدد الأحزاب وبمجلس نيابي منتخب فحسب، بل وأيضاً بالانتخاب المباشر للمسؤولين في البلديات، وبدءاً من سنة 1999، بالانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية. بعد حرب الخليج، أعادت الكويت الانتخاب المباشر لمجلسها الوطني؛ ويستعد الكويتيون حالياًً للرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في الصيف القادم.

وفي أماكن أخرى، نشاهد عدة عناصر للديمقراطية في بلدان ذات أغلبية إسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا. ونسمع أصواتاً إسلامية مشجعة تدعو إلى التعددية والديمقراطية، بدءاً من محمد طالبي في تونس إلى نورشوليش مجيد، على مسافة نصف العالم، في إندونيسيا، البلد الإسلامي الأكثر سكاناً. تلك هي فقط بعض الأمثلة عن التّخمر الديمقراطي الذي يحصل في أماكن أخرى من العالم الإسلامي، من ألبانيا إلى جيبوتي ومالي والنيجر والسنغال وسيراليون. هذا النقاش لا زال بعيداً عن الحل تماماً كما لا زال أمام التجارب التي ناقشتها طويلاً قبل أن تثبت فيها الديمقراطية. لكن لا يجوز إغفال التقدم الكبير الذي يحصل.

وعلينا أيضاً الاعتراف بأن المسلمين يشاركون بصورة كاملة وبنشاط في الحياة المدنية للبلدان الديمقراطية حيث لا يشكّلون أغلبية السكان. إن حوالي أربعين بالمائة من المسلمين يعيشون كأقليات بما في ذلك عدة ملايين هنا هم جزء هام ونشط من الديمقراطية الأميركية. ففي بلدان مثل الهند وفرنسا وجنوب أفريقيا، يدحض المسلمون الإشاعات الكاذبة بأن طريقة الحياة الإسلامية لا تتلاءم مع المشاركة الديمقراطية.

كما أننا ندرك إمكانيات قيام ديموقراطيات أكثر في مناطق أخرى من العالم الإسلامي. دعوني أذكر ثلاثة أمثلة فقط. ففي أوساط الشعب الفلسطيني، نستمتع إلى مطالبة قوية بالمؤسسات الديمقراطية. وتعمل الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية لمساعدة الفلسطينيين في إيجاد إطار عمل دستوري جديد وديمقراطية فعّالة. لقد أشار الرئيس بوش إلى "أن نهاية الاحتلال وقيام دولة فلسطينية مسالمة وديمقراطية قد تبدو بعيدة، لكن أميركا وشركاءنا حول العالم على استعداد للمساعدة، لمساعدتكم على جعل ذلك ممكناً بأقرب وقت ممكن. فإذا كانت

الحرية قادرة على أن تزدهر في الأراضي المضطربة للضفة الغربية وغزة، فإنها سوف تلهم ملايين الرجال والنساء حول العالم من المرهقين أيضاً بالفقر والقمع، والمؤهلين بدورهم للفوائد التي تؤمنها الحكومة الديمقراطية.

ونرى في إيران مطالبة شعبية بالإصلاحات على نطاق واسع سوف ينتج عنها، على ما نأمل، مزيداً من الديمقراطية ومزيداً من الانفتاح. فشعب إيران يطمح إلى نفس الحريات وحقوق الإنسان والفرص كما الشعوب الأخرى حول العالم. الشعب الإيراني يصارع مسائل صعبة تدور حول كيفية بناء مجتمع حديث للقرن الحادي والعشرين يكون في نفس الوقت مسلماً، ومزدهراً وحرّاً. ففي الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخرى، وفي حوالي ستة انتخابات برلمانية ومحلية، صوتت الأكثرية العريضة للشعب الإيراني لمصلحة الإصلاح السياسي والاقتصادي.

ويستحق العراق أيضاً أن نذكره في هذا السياق. أميركا صديق لشعب العراق الموهوب ولطموحاته. مطالبنا موجهة فقط إلى النظام الذي يستعبد هذا الشعب ويهدد باقي العالم. عندما سيتحرر العراقيون من ثقل القمع، سوف يصبحون قادرين على المشاركة في تقدم وازدهار عصرنا. الولايات المتحدة وحلفاؤنا على استعداد لمساعدة الشعب العراقي على إنشاء مؤسسات الحرية في عراق حر وموحد.

نقص الحرية والديمقراطية في العالم الإسلامي

على الرغم من هذه الإشارات المشجعة، ينبغي علينا الاعتراف، واقعياً، بوجود نقص في الحريات في العديد من أجزاء العالم الإسلامي، وعلى الأخص في العالم العربي. يدعم آدریان كراتنتسكي، رئيس مؤسسة فريدم هاوس بالوثائق في نشرة المؤسسة تحت عنوان "تقرير وضع الحرية 2001-2002" الفجوة الخطيرة بين مستويات الحرية والديمقراطية في البلدان الإسلامية - على الأخص في قلبها العربي - وفي باقي أنحاء العالم.

الفجوة الديمقراطية بين العالم الإسلامي وباقي أنحاء العالم هائلة. إن واحدة فقط من أصل كل أربع دول ذات أكثرية إسلامية لديها حكومات منتخبة بطريقة ديمقراطية. علاوة على ذلك، تزداد الفجوة اتساعاً بين البلدان الإسلامية وباقي العالم. خلال السنوات العشرين الأخيرة، تمددت الحرية والديمقراطية في بلدان في أميركا اللاتينية،

وأفريقيا، وأوروبا، وآسيا. وعلى العكس من ذلك، لا يزال العالم الإسلامي يصارع. صحيح أن عدد البلدان "الحرّة"، حسب معايير فريدوم هاوس قد ازداد حول العالم بمعدل ستة وثلاثين بلداً تقريباً خلال السنوات العشرين الماضية، لكن لم يكن بين تلك البلدان أي بلد ذي أكثرية إسلامية.

قد يقول البعض إن هذه الأحكام أحكام غريبة وهي بالتالي غير نزيهة. لهؤلاء، أشير إلى وثيقة صدّرت في الصيف الماضي وأعدّها فريق من أكثر من 30 باحثاً عربياً، أي إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي كتب برعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي يصوّر عالماً عربياً لا يساير الركب العالم بالنسبة إلى المناطق الأخرى في أمور أساسية تشمل الحريات الفردية، وتعزيز مكانة المرأة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنه يصف شعباً غير مزدهرة وغير حرة. ويشير إلى اتجاهات مقلقة، مثل ازدياد أعداد الشباب مضافة إليها البطالة بينهم التي تكاد تبلغ حوالي 40 بالمئة في بعض الأماكن وتندر بظروف اجتماعية قابلة للانفجار. يواجه العالم العربي مشاكل جدّية يمكن معالجتها فقط على أيدي أنظمة سياسية أكثر مرونة وديمقراطية.

إنهاء الاستثناء الديمقراطي

لا يمكن للمسلمين لوم الولايات المتحدة على افتقار بلدانهم إلى الديمقراطية عندهم. لكن يبقى أن الولايات المتحدة تلعب دوراً كبيراً على المسرح الدولي كما أن جهودنا الرامية إلى تشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي قد كانت أحياناً عرجاء وغير كاملة. الحقيقة أن الحكومات الأميركية المتعاقبة، الجمهورية والديمقراطية على حد سواء، لم تجعل من الديمقراطية أولوية بشكل كاف في العديد من أجزاء العالم الإسلامي، وعلى الأخص، في العالم العربي.

في بعض الأحيان، تجنّبت الولايات المتحدة النظر بتعمّق في الأعمال الداخلية للبلدان لصالح تأمين دفع متواصل من النفط، ولكبح التوسع السوفيياتي والعراقي والإيراني، وللتعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربي - الإسرائيلي، ومقاومة الشيوعية في شرق آسيا، أو تأمين حق الحصول على القواعد لقواتنا العسكرية. وهكذا، ولإهمالنا تقديم المساعدة لتعزيز المسار التدريجي نحو الديمقراطية في العديد

من علاقاتنا الهامة - بخلقنا ما يمكن تسميته "الاستثناء الديمقراطي" - فانتنا قرصة مساعدة تلك البلدان لكي تصبح أكثر استقراراً، وأكثر ازدهاراً، وأكثر سلاماً، وأكثر تكيّفاً مع ضغوطات عالم في طور التعولم.

ليس من مصلحتنا - أو من مصلحة الشعوب التي تعيش في العالم الإسلامي - أن تواصل الولايات المتحدة هذا الإستثناء. سوف تتعامل السياسة الأميركية بنشاط أكبر لمساندة الاتجاهات الديمقراطية في العالم الإسلامي أكثر من أي وقت مضى. هذه هي رسالة الرئيس الواضحة في وثيقة استراتيجية الأمن القومي.

سوف نفعل ذلك مع علمنا التام أن الديمقراطيات غير كاملة. إنها معقدة. والحقيقة، أن القادة في بعض الدول الإسلامية يقابلون بين الأنظمة الديمقراطية وبين أنظمتهم، وهي أنظمة أكثر نظاماً، ويشيرون بارتياح إلى الاستقرار الظاهري التي تؤمنه أنظمتهم. لكن الاستقرار القائم على السلطة وحدها استقرار وهمي وتستحيل استدامته في نهاية المطاف. لقد شاهدنا في إيران ورومانيا وفي ليبيريا ماذا حصل عندما تنفجر طنجرة الضغط. فالأنظمة الاستبدادية الجامدة لا يمكنها الصمود بوجه صدمات التغيرات الاجتماعية والسياسية أو الاقتصادية، خصوصاً من النوع أو بالوتيرة التي يتميز بها العالم المعاصر.

الدور الذي تلعبه الديمقراطية في تأمين الاستقرار الداخلي بينته بوضوح محادثة أجريتها مع مجموعة إسلامية مؤخراً خلال زيارتي للهند. فقد شرحوا لي الأسباب التي تقف وراء غياب الإرهاب لدى المجتمعات الإسلامية الكبيرة في الهند. كان تفسيرهم أن الهند بلد ديمقراطي، وأن المسلمين يشاركون فيه بالكامل، وفي المناسبات التي لا يشاركون فيها، لهم الحق الكامل في اللجوء إلى النظام القضائي.

عندما نجعل من العملية الديمقراطية أولوية كبرى في تعاملنا مع العالم الإسلامي، علينا قبل أي شيء آخر، على غرار الأطباء، احترام حلف هيبوقراط وعدم التسبب بالإيذاء أولاً. فالحماس غير المنضبط لتحسين العالم قد يجعله أسوأ. علينا القيام بهذه المهمة بتواضع مُتفهمين أن رهان الآخرين أكبر من رهاننا. ففي الوقت الذي تتحرك فيه شعوب العالم الإسلامي نحو تطور أكثر انفتاحاً وديمقراطية، يتوجب علينا ليس

فقط تشجيعهم ومساعدتهم، بل نحتاج أيضاً إلى الإصغاء إلى الشعوب المعنية مباشرة بشكل أكبر.

الدوافع الأميركية

قد يتساءل الناس عن التوقيت، وبالطبع عن الدوافع، لإثارة هذه القضية في هذا الوقت بالذات. وقد يشير البعض إلى أن حديثي هذا المساء يأتي وسط جهود دولية مضاعفة لجعل العراق ينصاع لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد يرى آخرون في كلامي حول الديمقراطية إما محاولة لإخفاء مصلحتنا في تغيير النظام في العراق، أو كإشارة لعائدنا تجاه شعوب العالم الإسلامي. وبالطبع، سوف يذهب البعض إلى حد القول إن الحديث الأميركي حول الديمقراطية يهدف إلى قلب الأنظمة عبر الشرق الأوسط، أو سوف يستخدم كعملية تأديبية ضد الذين ينظر اليهم كأعداء لأميركا. اسمحوا لي أن أتناول بعض هذه المخاوف.

أولاً، ليس هناك برنامج عمل مخفي. إن الأساس المنطقي الأميركي في تشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي هو في نفس الوقت لمصلحتنا ولمصلحة الغير. فالمزيد من الديمقراطية في البلدان ذات الأثرية الإسلامية هو أمر جيد بالنسبة للشعوب التي تعيش هناك. لكنه أيضاً جيد بالنسبة للولايات المتحدة. فالبلدان المبتلاة بالجمود الاقتصادي والافتقار إلى فرص العمل، وبالأنظمة السياسية المغلقة، وبالسكان المتكاثرين بسرعة، تغذي العداوة لدى مواطنيها. ويمكن أن تكون تلك المجتمعات، كما تعلمنا من التجربة القاسية، أرضاً خصبة لتربية المتطرفين والإرهابيين الذين يستهدفون الولايات المتحدة بحجة دعمها للأنظمة التي يعيشون في ظلها. الأمر الآخر الذي له أهمية معادلة، هو أن الهوة المتزايدة بين العديد من الأنظمة الإسلامية ومواطنيها قد تعطلّ قدرة تلك الحكومات في التعاون حول قضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة. هذه الضغوطات الداخلية سوف تحدّ كثيراً من قدرة العديد من أنظمة العالم الإسلامي على توفير العون، أو حتى الموافقة على الجهود الأميركية الرامية إلى مكافحة الإرهاب أو التعامل مع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

خلال الأشهر القليلة الماضية، قمت بزيارة لمصر وباكستان والعديد من دول الخليج، من بينها العربية السعودية، وسنحت لي الفرصة لمناقشة هذه القضايا مع أناس ينتمون إلى تشكيلة واسعة من الخلفيات والاتجاهات. كان أكثر ما صدمني عدد الذين يشعرون بالإحباط بالنسبة لتقصير الولايات المتحدة في التحدث جهاراً بإسم الديمقراطية. فسكوتنا، في نظرهم، يعني الموافقة الضمنية على الحالة الراهنة. ليس هذا هو الواقع دون ريب، لكن محادثاتي أظهرت، عندما يتعلق الأمر بتنفيذ السياسة الخارجية، كيف يكون خطر الامتناع عن العمل مُساوٍ لخطر القيام بعمل.

قد يقول البعض إن الولايات المتحدة على استعداد فقط لمساندة النتائج الانتخابية التي ترضيها. ليس الأمر كذلك. الولايات المتحدة سوف تساند العمليات الديمقراطية حتى إذا كان الذين منحوا السلطة لا يختارون سياسات نحبها. لكن دعوني أوضح هذه النقطة. علاقات الولايات المتحدة مع الحكومات، حتى لو انتخبت بنزاهة، سوف تتوقف على كيفية معاملة هذه الحكومات لشعوبها وكيف تتصرف على المسرح الدولي بالنسبة لقضايا تبدأ من الإرهاب مروراً بالتجارة وعدم انتشار المخدرات.

نحن ندرك تماماً عندما نشجع الديمقراطية، أن التحرك المفاجئ نحو الانتخابات الحرة في البلدان ذات الأغلبية الإسلامية قد يأتي بالأحزاب الإسلامية إلى الحكم. لكن السبب لا يكمن في كون الأحزاب الإسلامية تتمتع بثقة السكان الساحقة بل لأنها في الغالب المعارضة المنظمة الوحيدة للحالة الراهنة التي تجدها أعداد متزايدة من الناس غير مقبولة. بعد الذي قلته، دعونا لا نترك مجالاً لسوء الفهم: الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية تماماً كما لا تعارض الأحزاب المسيحية أو اليهودية أو الهندوسية في الديمقراطيات ذات الأسس العريضة. إن طريقة استقبالنا لنتائج انتخابات الشهر الماضي في تركيا تبرهن بوضوح على هذه النقطة. لقد عبّر عن ذلك رئيس وزراء تركيا، عبد الله غول، على أحسن ما يرام، عندما قال بعد إلقاء القَسَم قبيل تسلمه منصبه: "تريد أن نثبت أن الهوية الإسلامية يمكن أن تكون ديموقراطية، ويمكن أن تكون شفافة، ويمكن أن تتماشى مع العالم المعاصر." والأميركيون على ثقة بأن الشعب التركي قادر على إثبات كل هذا ونريد أن نساعدكم في ذلك.

وهناك من سيقول إن الديمقراطية مستحيلة في العالم الإسلامي لأنه لديه القليل من التاريخ أو التقاليد الديمقراطية. وهذا قول أرفضه أيضاً؛ ذلك أنه، حتى زمن غير بعيد، كان عند القليل من أجزاء أخرى من العالم بعض التجارب الديمقراطية. هذا الإدعاء يعكس ما وصفه الرئيس بوش بأنه "تعصب مقنع يقوم على أدنى التوقعات الممكنة". فكما قال مرة سفير عُمان سابق لدى واشنطن: "إن خنق حرية التعبير في تجربتنا القومية، وحرمان شعبنا من الانتخابات الحرة، أو إدارة شؤوننا دون تأمين الإجماع بشأنها، ومنع النشاط السياسي السلمي عن جماهيرنا، ليست هذه خصوصية عربية أو من شروط العقيدة الإسلامية."

دروس تعلمناها

سوف تعمل الولايات المتحدة بقوة أكثر من أي وقت مضى على تشجيع الديمقراطية بالشراكة مع شعوب وحكومات العالم الإسلامي.

إحدى آليات هذا الهدف سوف تكون شراكة جديدة سيعلم عنها في الأشهر القادمة الوزير باول. وسوف تركز هذه المبادرة على تشجيع التطور في ثلاثة مجالات حساسة بالنسبة للتقدم في العالم العربي: الإصلاحات الاقتصادية، والتعليمية، والسياسية. سوف نؤمن موارد جديدة لهذه الجهود علاوة على المليار دولار أميركي التي ننفقها سنوياً في المساعدة الاقتصادية في العالم العربي. وفي حين سنموّل مشاريع جديدة هادفة إلى توسيع المشاركة السياسية، ومساندة المجتمع المدني وحكم القانون، سوف تُوجّهنا ثمانية دروس تعلمناها في أنحاء أخرى من العالم.

أولاً، هناك عدة نماذج للديمقراطية. ليس على العملية الديمقراطية إتباع نموذج واحد؛ والحقيقة أنه لا يوجد نموذج ديمقراطي واحد لتقليده. فبدءاً من الملكيات الدستورية إلى الجمهوريات الفدرالية وإلى الأنظمة البرلمانية من كل الألوان، يظهر التاريخ تنوع الديمقراطية. فهناك فوارق هائلة عبر العالم الإسلامي ويجب تكييف الأنظمة السياسية لكي تتلاءم مع بيئتها المحلية.

ثانياً، الانتخابات لا تصنع الديمقراطية. فكما رأينا في انتخابات العراق، حيث نال صدام حسين مئة بالمئة من الأصوات، تحاول الأنظمة الأكثر وحشية غالباً إضفاء الصفة الشرعية على حكمها من خلال انتخابات صورية. من هنا، وجب على

الانتخابات لكي تعبر بصدق عن رغبات الشعب، أن تكون مندمجة مع مجتمعات توجد فيها مؤسسات مدنية قوية وناضجة وتوزيع للسلطة. تجربة البحرين تصوّر هذه النقطة: فقد جرت الانتخابات هناك بعد أن اتخذت خطوات لإطلاق سراح السجناء السياسيين، وألغيت السلطات الاعتباطية من الدستور، وتم إصلاح القضاء والسماح لوسائل الإعلام بالعمل بصورة مستقلة. وبالمقابل، ألفت تجربة الجزائر، سنة 1991، الضوء على خطورة إجراء الانتخابات في غياب مجتمع تعددي.

ثالثاً، الديمقراطية تحتاج إلى وقت. إن زرع الأفكار وتطوير العملية السياسية والمؤسسات والتقاليد يحتاج إلى الوقت. فقياس العملية الديمقراطية لا يقاس بالأسابيع أو الأشهر بل بالسنين والعقود والأجيال. فكما لاحظت مؤخراً كونداليزا رايس، مستشارة الأمن القومي: "إستناداً إلى تاريخنا نحن، نعرف في الولايات المتحدة أن علينا أن نكون صبورين ومتواضعين. فالتغيير، حتى عندما يكون المقصود منه الأحسن - كثيراً ما يكون صعباً. والتقدم كثيراً ما يكون بطيئاً". إن ديمقراطيتنا أبعد من أن تكون مثالية، وهي منفتحة دائماً للتحسين، كما دلت على ذلك التعديلات التي أدخلت على دستورنا وكذلك الخطوات التي اتخذت لمنح الأميركيين من أصول إفريقية والنساء كامل حقوق المواطنة.

رابعاً، الديمقراطية تعتمد على شعب مطلع ومتعلم. التعليم يمكّن الشعب من التعرف إلى حقوقه وإلى كيفية ممارستها. فالشعوب المتعلمة القادرة على اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات تساعد الديمقراطية على التجذّر. لقد حققت البلدان في العالم الإسلامي تقدماً بارزاً في تعزيزها القراءة والكتابة، لكنها قامت بجهود أقل في إيجاد شعوب واسعة الاطلاع والقراءة. يلاحظ المعلقون المسلمون أن الأنظمة التعليمية لا تُعدّ الطلاب للنجاح في القرن الواحد والعشرين. يُحدد عبد الحميد الأنصاري، عميد كلية الشريعة في جامعة قطر، المشكلة بصورة مباشرة تماماً: "إن قسماً هاماً من خطابنا التعليمي منقطع عن العلوم الحديثة وهو قائم على نظرة ذات بعد أحادي، مما يخلق عقلية مقفلة ومنحى سهلاً باتجاه التعصّب. فهي تزرع مفاهيم خاطئة تتعلق بالنساء وبالأقليات الدينية أو الإثنية؛ وتسيطر عليها أساليب الحفظ غيباً والتكرارية." التعليم

يعني أكثر بكثير من مجرد الذهاب إلى المدرسة. فالديمقراطيات المزدهرة تتطلب تقاليد المساواة وليس الحفظ عن ظهر قلب.

خامساً، الوسائل الإعلامية المستقلة والمساواة أمور ضرورية. للوسائل الإعلامية دور حاسم تلعبه كعنصر أساسي في المجتمع المدني. تكون هذه الوسائل، في الديمقراطيات، حرة ولا تسيطر عليها الدولة. وهذا يسمح بظهور آراء وأفكار ووجهات نظر متعددة يجري نشرها في ساحة سوق الأفكار. إن أفضل حماية ضد الأفكار التي تنتشرها وسائل الإعلام ولا يوافق عليها الناس هو نشر أكبر عدد من وجهات النظر بدلاً من إسكات الأصوات الإعلامية. على وسائل الإعلام المستقلة، في الوقت نفسه، مسؤوليات كما على الحكومات والمواطنين مسؤوليات. فعليها دعم المعايير المهنية والتشديد على تقارير تكون مستندة إلى حقائق. وعليها التثقيف وليس فقط الدعوة للقضايا.

سادساً، النساء عنصر حيوي في الديمقراطية. لا يمكن أن تنجح البلدان إذا حُرم نصف سكانها من الحقوق الديمقراطية الأساسية. فالحقوق التي تتمتع بها النساء هي عامل حاسم أساسي في الحياة النابضة لأي مجتمع. فالمجتمعات التي يحكمها الرجال والتي تلعب فيها النساء دوراً تابعاً لدور الرجال هي أيضاً مجتمعات يلعب فيها الرجال دوراً تابعاً لدور رجال آخرين، حيث يُحال مبدأً الجدارة إلى المقاعد الخلفية وتسببه العلاقات الشخصية والمحسوبية ومحاباة الأقرباء.

سابعاً، الإصلاحات السياسية والاقتصادية تقوي بعضها البعض. يساعد تحديث الاقتصاد القائم على قوى السوق في إدخال عناصر الديمقراطية: حكم القانون، وصنع القرار بشفافية، وحرية تبادل الأفكار. ويصح قول الشيء نفسه عن عناصر الديمقراطية التي بدورها تدعم وتُسرع النمو الاقتصادي. ولا يحتاج ذلك لأن يكون مساراً متتابعاً كمثل تنمية الاقتصاد التي يتبعها التحرير السياسي. فعندما تيسر الحرية السياسية والحرية الاقتصادية يداً بيد، تقوم بتقوية بعضها البعض. وتوفر الديمقراطية للشباب طريقاً للتعبير عن طموحاتهم. فالديمقراطية هامة بنفس الدرجة إذ أنها تعزز النمو الاقتصادي بحيث يمكنه توفير الأمل للشباب حين يقدم لهم قطعة من الكعكة الاقتصادية المتنامية.

ثامناً، في حين يمكن تشجيع الديمقراطية من الخارج، لكن الأفضل بناؤها من الداخل. فالديمقراطية عملية يدفعها بالأساس أعضاء المجتمع، أو مواطنوها. وهم فقط يمكنهم تعزيز روح وممارسة التسامح بحيث يتأمن الاحترام لحقوق الأقليات والأفراد. وإذا حاولت الولايات المتحدة أو أي فريق آخر فرض المظاهر الخارجية الديمقراطية على بلد ما، فإن النتيجة سوف تكون غير ديمقراطية وغير قابلة للاستدامة. إن الطريقة الوحيدة لتجذّر الديمقراطية هو تركها تنبت في الداخل.

برنامج العمل الديمقراطي وما بعده

ملاحظاتي هذا المساء مُكرّسة بكل وضوح لمسألة الديمقراطية. غير أن الديمقراطية يمكن أن تكون مظهراً واحداً فقط لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. ففي الوقت الذي تقوم فيه قوى الديمقراطية بعمل سحرها على المدى البعيد، نبقى بحاجة إلى التعامل مع قضايا هامة أخرى تصل إلى مكاتبنا كل يوم.

نحتاج إلى مواصلة العمل لأجل وضع حدّ للنزاعات الملتهبة بين إسرائيل والعالم العربي عن طريق تحقيق الرؤيا البعيدة للرئيس بوش حول دولتين ديمقائيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن خلال أقل من ثلاث سنوات. كذلك، سوف تواصل الولايات المتحدة العمل للتأكد من أن العراق قد تم تجريده من سلاحه وأن نزاهة الأمم المتحدة لم تمس. وسوف نواصل أيضاً مساعدة أفغانستان والشعب الأفغاني بعد أن تم تحرير بلدهم. ونحن على استعداد لمساعدة الهند وباكستان - يعيش ضمن حدودهما 300 مليون مسلم- على إقامة علاقات طبيعية أكثر بينهما بما في ذلك إيجاد حل مقبول من الطرفين لقضية كشمير.

لا تقع مهمة تعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي على عاتق الولايات المتحدة وحدها. سوف نعمل سوية مع حلفاء ديمقائيين كأوروبا واليابان. وزيادة على ما نفعله كحكومات، هناك دور حاسم قد تلعبه المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والأفراد. وهناك دور هام مساوٍ سوف تلعبه مجتمعات الأعمال الأميركية التي يمكن أن يكون لها إثر إيجابي هائل من خلال استثماراتها، وممارساتها في التوظيف، ودعمها للتعليم والتدريب.

كما أننا لا ننتقل من العدم. فحكومة الولايات المتحدة تتعامل بعمق وبعده طرق في مساعدة العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة في تطوير مؤسساتها الديمقراطية وبنيتها الاجتماعية التحتية الضرورية لكي تتمكن الديمقراطية من التجذر. لقد شجعنا طيلة سنوات، المبادلات التعليمية والثقافية مع شعوب ومؤسسات في العالم الإسلامي لأجل تعزيز مكونات المجتمع المدني والحكومات التي تشارك شعوبها. ونساعد الطلاب على تطوير أدوار جديدة لهم كمواطنين من خلال برامج تدريب المدرسين وكذلك عبر عملنا الخاص بتعليم اللغة الإنجليزية. وتعمل الولايات المتحدة أيضاً بقوة لتشجيع الازدهار الاقتصادي كمحرك للتغيير الديمقراطي. فالعضوية في منظمة التجارة العالمية تشجع التحرر الاقتصادي والسياسي. والولايات المتحدة مستعدة لتشجيع عملية الاندماج في هذا المجال وهي تدرس إمكانيات عقد اتفاقات للتجارة الحرة كتلك التي أنجزتها مع الأردن والتي تبحثها مع المغرب.

وتعمل الولايات المتحدة أيضاً عبر تشكيلة واسعة من البرامج - بدءاً من برنامج الزوار الدوليين، وصولاً إلى تقديم المنح لمؤسسات التعليم المحلية - بهدف تشجيع التطوير إنتاج الأسس لبناء ديمقراطية تشمل صحافة محترفة متوازنة ومترحة من رقابة الدولة، ومؤسسات غير حكومية نشطة، وقضاء مستقل. وتعمل المؤسسات الأميركية الممولة من الحكومة مثل المعهد الديمقراطي القومي والمعهد الجمهوري الدولي في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة للمساعدة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية. لقد خدم الأميركيون كمراقبين في العالم المتحول نحو الديمقراطية - بما في ذلك العالم الإسلامي - للمساعدة في تأمين انتخابات حرة ونزيهة. وتمول الولايات المتحدة أيضاً قسماً هاماً من نشاطات منظمة الأمن والتعاون لأوروبا في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز المسلمة. وتعمل منظمة الأمن والتعاون لأوروبا، بدءاً من تطوير قواعد انتخابية نموذجية إلى تعزيز دور مراقبي حقوق الإنسان وصولاً إلى التدريب الاحترافي للوسائل الإعلامية المستقلة، وذلك لدعم الديمقراطية في تلك البلدان التي استقلت حديثاً.

طريق الديمقراطية طويل، ويعود إلى الشعوب المعنية اجتيازه بأنفسهم. لقد مشينا في هذا الطريق لمدة 220 سنة خلت ولم نصل بعد إلى هدفنا الأخير الذي هو الديمقراطية المثالية.

إلا أن كل خطوة نخطوها تأتي بفوائد - للمواطنين، وللبلدان، وللمناطق، وللعالم. غير أنه لا يزال العديد من المسلمين يسرون في المؤخرة. يجب أن ينتهي هذا. نحن ندرك أن الولايات المتحدة قادرة ويتوجب عليها أن تفعل أكثر؛ إن تعزيز الديمقراطية، بما في ذلك داخل العالم الإسلامي، هو أولوية بالنسبة للرئيس بوش ولوزير الخارجية بول. نحن الآن بصدد دراسة ما نقوم بعمله حالياً لنتمكن من المساعدة في هذه العملية بطريقة أفضل وأكثر فعالية. وسوف نطلق خلال الأسابيع والأشهر القادمة برامج جديدة مثل المبادرة الأميركية - الشرق أوسطية الهادفة إلى التعاون مع الحكومات والشعوب في العالم الإسلامي.

يبقى أن قرار التحرك باتجاه مسار الديمقراطية يعود، في نهاية المطاف، إلى شعوب العالم الإسلامي. إن من مصلحتهم ومصلحتنا أن يقوموا بذلك. وهذه هي أيضاً الطريقة الوحيدة التي تستطيع فيها هذه المجتمعات، شأنها شأن المجتمعات الأخرى في العالم، الاستفادة على أحسن وجه وإلى أبعد حد من الطاقات الكامنة لدى شعوبها، وتحقيق مستقبل لها يتميز بمزيد من الحرية، ومزيد من السلام، ومزيد من الازدهار.

=====

#أمريكا والعالم الإسلامي: علاقة متأزمة تنتظر الحسم!

2002/11/28

د. بي. دبليو. سينجر *

ترجمة وتحرير: شيرين حامد فهمي **

الأقليات المسلمة.. بؤرة تحدٍ جديدة

ما زالت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 - وما تبعها من ردود أفعال مختلفة - ترمي "بظلالها المحيرة" على السياسة الخارجية الأمريكية؛ مثيرة عدداً من التحديات التي ستكون - في أغلب الظن - بؤرة اهتمام العلاقات الدولية في السنوات

القادمة. تلك التحديات التي تتراوح من الحرب على الإرهاب إلى الدور الأمريكي في عملية السلام الشرق أوسطية، إلى "تصنيع" دبلوماسية أمريكية أكثر جذباً للعالم. وها نحن -للأسف- نجتمع بعد مضي عام كامل على الأحداث؛ لنخطط وندبر.. ولنخرج بالقرارات والسياسات التي نحتاجها لحل هذه التحديات.

وبالرغم من أن العام الماضي قد شهد تفوقاً واضحاً للآلة العسكرية الأمريكية في داخل الأراضي الأفغانية، فإنه شهد في نفس الوقت "تطوراً" سلبياً في العلاقات الأمريكية الإسلامية. والعالم الإسلامي هنا لا يقتصر فقط على الشرق الأوسط، وإنما يمتد إلى دول إسلامية أخرى -وكذلك حركات إسلامية- في إفريقيا، أوروبا، الجمهوريات السوفيتية السابقة في وسط آسيا، جنوب آسيا، جنوب شرق آسيا وغيرها. وأكبر دليل على هذا "التطور السلبي" يتمثل في نتائج الاستطلاعات التي ظهرت في معظم الدول الإسلامية، والتي دلت على مدى البغض -الذي تشكل لدى المسلمين- تجاه الولايات المتحدة الأمريكية؛ هذا بالإضافة إلى التصاعد المستمر للعنف في منطقة الشرق الأوسط.

وفي قلب هذه التطورات المتدهورة، تطل علينا سلسلة من الإشكاليات ((dilemmas)) التي -من المفترض- أن تضاعف من تأزم علاقتنا مع المسلمين، سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الحركات. تلك الإشكاليات لا تنصب فقط فيما يتعلق بالمناطق والأقاليم -من الحرب على الإرهاب إلى حرب العراق المفترضة - بل تمتد وتتمدد إلى ما هو أبعد من ذلك: إلى العلاقات بين العالمين على المدى البعيد. وإلى أن يأتي صانعو القرار بالإستراتيجيات الملائمة لحل تلك الإشكاليات، فإن الأخيرة ستظل عاملاً ضاغطاً ومهيماً على العلاقات الأمريكية الإسلامية، ليس لعدة سنوات، وإنما لعدة أجيال قادمة.

هذا التقرير لا يقدم أية حلول نهائية؛ وإنما يلقي الضوء على الإشكاليات الأولية التي تواجهها الإدارة الأمريكية في "سياستها الطويلة" تجاه العالم الإسلامي. باختصار إذا أرادت الإدارة الأمريكية أن تطور سياسة فعالة تجاه العالم الإسلامي، فعليها التوصل -وبسرعة- إلى "القرارات الصعبة" التي تحل تلك الإشكاليات.

فما هي هذه الإشكاليات؟

*

الديمقراطية: الكلمة الرهيبة

*

إسرائيل وفلسطين وما وراءهما

*

تحدي "الإصلاح"

*

الأقليات المسلمة

*

الحرب الباردة الجديدة

*

الخاتمة

الديمقراطية: الكلمة الرهيبة

على امتداد عقود عديدة، تمحورت السياسة الأمريكية -حيال العالم الإسلامي- حول "مساومة" أساسية، تنص على الآتي: كلما كانت المصالح الإستراتيجية الأمريكية مستتبة ومستقرة (مثل احتواء الشيوعية، والتدفق المستقر للطاقة)، كانت الإدارة الأمريكية مؤيدة للوضع الراهن في العالم الإسلامي؛ ومن ثم، فلا تسعى إلى "إصلاحه" سياسياً أو اقتصادياً. وبالطبع تم بناء هذه "المساومة" على أساس أن حكومات العالم الإسلامي هي الفاعل المهم والوحيد؛ وأنها هي الأقدر -من خلال قدراتها السلطوية- على أداء دورها في تلك المساومة.

أما بعد أحداث سبتمبر 2001 فقد صارت "المساومة" محل جدل واضح وعنيف في أوساط صانعي القرار الأمريكي.. وصار السؤال الملح هو التالي: هل أنهت اعتداءات 11 سبتمبر تلك المساومة؟ والحق يقال بأن المصالح الإستراتيجية الأمريكية في العالم الإسلامي قد تغيرت تغيراً جذرياً بفعل تلك الأحداث؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور تحديات جديدة، قام الإرهابيون بفرضها. هذا بالإضافة إلى اضمحلال قوة الحكومات الإسلامية، وهو ما جعلها أقل قدرة على أداء دورها في

المساومة مع الإدارة الأمريكية. باختصار، لم تعد الحكومات الإسلامية هي الفاعل الوحيد، كما كانت من قبل.

إن الفشل المأساوي -الذي تعاني منه الحكومات في العالم الإسلامي- يقع في لب هذه الإشكالية. ففكرة "الحكومة الصحية" التي توفر الخدمات والاكتفاء الاقتصادي لشعبها تكاد أن تكون غير معروفة -أو شبه معدومة- في العالم الإسلامي الحالي. فالنموذج السائد حالياً، ليس إلا نموذجاً هشاً محصوراً في المحاباة والنفاق.

لا غبار في أن معظم الدول الإسلامية تقع تحت أنظمة سلطوية من الدرجة الأولى. فبالرغم من أن العقود الأخيرة قد شهدت اتجاهاً عالمياً نحو الحرية والديمقراطية، فإن العالم الإسلامي ما زال متأخراً عن الركب. فلا توجد دولة عربية واحدة -سواء في الشرق الأوسط أو في شمال إفريقيا- تطبق نظام الانتخابات الشعبية الحرة. الأمر الذي يترتب عليه ضياع حقوق الإنسان في العالم الإسلامي، مقارنة ببقية العالم. هذا إضافة إلى الفشل الاقتصادي الذي يهيمن على معظم الدول الإسلامية. فعبير الربع الأخير من القرن الماضي، ظل مستوى المعيشة -في أغلب البلدان الإسلامية- إما في تدهور مستمر أو في ثبات مستقر. باختصار شديد، فإنه من الصعب، بل من المستحيل، أن نجد مثلاً واحداً لأي دولة إسلامية يمكن أن تمثل نموذجاً سياسياً أو اقتصادياً ناجحاً.

هذه الأزمة السياسية/الاقتصادية في العالم الإسلامي خلفت ضغطاً داخلياً على الحكومات؛ الأمر الذي مهد الفرصة للجماعات المتشددة (الراдикаلية) بأن تستغل الظروف أسوأ استغلال. وأكبر دليل على ذلك، ما واجهته الكثير من الدول من تحديات إرهابية، متمثلة في "القاعدة" و"الجهاد الإسلامي المصري" .. تلك الجماعات التي أصرت على قلب الحكم. فما كان من رد فعل الحكومات إلا أن انتقلت بالمشكلة إلى الخارج؛ فقامت بنفي تلك الجماعات التي صوبت جام غضبها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لكونها المفتاح الأساسي -كما تعتقد تلك الجماعات- لإبقاء الحكومات الإسلامية في الحكم.

إن فشل "الدولة" في العالم الإسلامي ساهم -بشكل كبير- في تدعيم شعور بالسخط العام تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. فالكثير من المسلمين يرون أن الإدارة

الأمريكية تحافظ على الوضع الراهن "المخزي" الموجود حالياً في البلدان الإسلامية؛ وأنها تؤيد حالة "انعدام الكرامة" و"الذل" التي تشهدها الشعوب الإسلامية كل يوم نتيجة لتصرفات حكوماتها التي لا تتأخر عن استغلال سلطتها في جميع المجالات. والقضية الفلسطينية خير مثال على ذلك. باختصار، الإدارة الأمريكية يُنظر إليها على كونها الراعي للنظام الظالم؛ وممثلاً أساسياً لازدواج المعايير.

إن الشعور العام بالاغتراب في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى فقدان التقدم السياسي والاقتصادي قد ساهما في خلق وتمهيد المناخ الذي أفرز هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما تبعها من ردود أفعال كثيرة في العالم الإسلامي. وحتى لو استطاعت الإدارة الأمريكية للحاق بزعماء القاعدة والقبض عليهم، فإن العاملين -الذين سبق وذكرناهما في أول الفقرة- سيزالان موجودين. ومن ثم يصير "الإصلاح" السياسي والاقتصادي في العالم الإسلامي من أولويات الإستراتيجية الأمريكية. وهذا "الإصلاح" يمكن بالطبع أن يحقق أعظم المنافع للحكومات الإسلامية نفسها؛ خاصة إذا أرادت الأخيرة الاحتفاظ بنظامها... إن التحدي الذي يسيطر على أذهان صانعي القرار الأمريكي اليوم يتمثل حقيقة في كيفية كسر تلك الحلقة -التي يسير في فلها السلطوية والفقر والإحباط والإرهاب- مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بالمصالح الأمريكية.

إذا كان غياب الحرية والشفافية يمثل الجذر الأساسي للمشكلة، فإن "الدمقرطة" يمكن أن تكون الطريق الأوضح للمساهمة في التخلص من حالة الاغتراب التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية. إن "الدمقرطة" يمكن أن تساهم في إيجاد حلول لمشاكل كثيرة في العالم الإسلامي؛ منها: ضعف الحكومات النابع من الأنظمة الديكتاتورية الفاسدة؛ العنف النابع من الصراعات الدائرة مع إسرائيل والهند وغيرها؛ تأييد المتطرفين من قبل العامة التي يتم استبعادها من المشاركة السياسية.

"الدمقرطة" ليست بالمهمة السهلة؛ فهي تستلزم جهوداً مكثفة من قبل الإدارة الأمريكية.. تستلزم وضع أجندة أمريكية جديدة تجاه العالم الإسلامي.. تستلزم "دوراناً للخلف"، وإعادة النظر في العقود الماضية للسياسة الأمريكية. فسياسة "الاستثناء" - التي كانت تطبقها الإدارة الأمريكية سابقاً حيال الحكومات الإسلامية المتحالفة- لن

يكون لها مجال في السياسة الخارجية الأمريكية. وإنما سيجيء بدلاً منها سياسات أخرى، تحض على حقوق الإنسان، وتحض على مبادئ الشفافية والإصلاح. ليس هذا فقط، بل ستكون هذه السياسات شرطاً أساسياً لتقديم برامج المعونات الأمريكية. والمعضلة في هذا الأمر -بالنسبة للإدارة الأمريكية- هي أنها في الوقت الذي ستقوم بالضغط فيه على تلك الحكومات الإسلامية، ستكون في أشد وفي أمس الحاجة إلى تلك الحكومات؛ إذ إن الأخيرة تعتبر فاعلاً أساسياً، تعتمد عليه واشنطن، في اقتلاع جذور الجماعات الإرهابية. ولنا في النظام السوري -الذي يعتبر بعيداً كل البعد عن النظام النيابي- خير مثال.

أما المعضلة الثانية، فتتمثل في كون عملية "الدمقرطة" عملية غير مضمونة. فالتاريخ يشهد على أنها عملية مؤلمة وبطيئة للغاية، فضلاً عن تضمينها مخاطر عديدة تهدد باندلاع أعمال عنف من جانب الجماعات المتطرفة. والسؤال أو الـ dilemma الذي يطرح نفسه هنا هو كالتالي: كيف تدفع الإدارة الأمريكية نحو "الدمقرطة"، بدون التعرض لمخاطر اندلاع العنف الذي يشنه الإسلاميون الراديكاليون؟ فمن خلال "الدمقرطة"، يمكن للإسلاميين الراديكاليين وللجماعات المعارضة بوجه عام - أن ينفذوا من "ثغرة الحرية" ليستولوا على الحكم، كما حدث في الجزائر؛ الأمر الذي لا يصب نهائياً في المصلحة الأمريكية. وأخيراً، تكمن المعضلة الثالثة في كيفية التعامل الأمريكي مع الأحزاب الإسلامية، التي ستتألق مع هبوب رياح "الدمقرطة". ومن المنطقي أن تبدأ الإدارة الأمريكية في تدشين علاقات جديدة وإيجابية مع هذه الأحزاب، راغبة من وراء ذلك "تحسين" و"تعديل" رؤيتها للولايات المتحدة الأمريكية.

والحق يُقال بأن التفوق العسكري الهائل لدى الولايات المتحدة - الذي ظهر جلياً في أفغانستان والذي سيظهر في العراق - لم يقابله، للأسف الشديد، تفوق مماثل في النطاق السياسي. فحتى الآن لم تستطع الإدارة الأمريكية بلورة خطة محكمة عن كيفية التعامل مع الواقع السياسي في الدول الإسلامية، وتعتبر أفغانستان مثلاً حياً لذلك.

خلاصة الأمر أن الإدارة الأمريكية ملزمة إلزاماً شديداً بإيجاد سبيل لتدعيم وتشجيع "الأصوات المعتدلة" التي تؤيد الإصلاح والتسامح؛ وذلك من خلال امتصاص كل مصادر الضيق التي تغذي ظهور الراديكاليين. والذكاء هنا أن يتم كل ذلك دون المساس بالمصالح الأمريكية في العالم الإسلامي.

إسرائيل وفلسطين وما وراءهما

كانت السياسة الأمريكية - وما زالت - تتعامل مع القضية الفلسطينية بمعزل عن علاقاتها مع بقية العالم الإسلامي. ولكن من الواضح أن هذه السياسة لن تستمر طويلاً؛ إذ إن ما يحدث الآن في الأراضي الفلسطينية - ويتصاعد بصورة مستمرة - سيكون له أسوأ الأثر على العلاقات الأمريكية الإسلامية. فالتأييد الأمريكي المستمر - سواء على الصعيد السياسي أو العسكري - لدولة مثل إسرائيل، أبرز الإدارة الأمريكية في صورة اللاعب المتحيز ذاتياً ضد الفلسطينيين، بل ضد المسلمين بصفة عامة؛ الأمر الذي أوجد شعوراً عاماً بالعداء تجاه الولايات المتحدة. وهنا بالضبط تكمن الإشكالية؛ إذ كيف يستطيع صانعو السياسة الأمريكية الملاءمة - أو الموازنة - بين تحالف بلادهم مع إسرائيل، وبين الحفاظ في نفس الوقت على "صورة مشرقة" للولايات المتحدة في العالم الإسلامي؟

وفي لب هذا التحدي الذي يواجهه الإدارة الأمريكية، تطل علينا ظاهرة جديدة وهي: تغير السياق السياسي في كثير من الدول الإسلامية. ويرتكز هذا التغير على تحول ديموغرافي واضح؛ يتمثل أساساً في "انتفاخ شبابي" أو "سيولة شبابية" عبر جميع المجتمعات الإسلامية. فالشباب الذكور باتوا يشكلون فئة متزايدة من سكان العالم الإسلامي؛ ومن ثم باتوا يشكلون مصدراً للقلق وعدم الاستقرار. وحالياً تكمن المخاطر في فشل الحكومات الإسلامية في استيعاب هذه الجماعة، ودمجها في الهياكل السياسية والاقتصادية. ولا ننسى طبعاً، أن هذا الجيل الجديد المتصاعد قد أتى في مرحلة اتسمت بالأسلمة المتزايدة؛ مما لم يسمح له بالمشاركة في التاريخ الطويل للعلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة. وتقوم - بالطبع - هذه "السيولة الشبابية" بإثارة العجز الحكومي الذي يزداد وضوحاً مع تصاعد أحداث العنف الإسرائيلي الفلسطيني.

ومما زاد الطين بلة، أن كلاً من الظاهرتين -تصاعد الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والتحول الديموغرافي - ترعرعا في ظل تطور إعلام جديد في العالم الإسلامي. ففي كثير من الدول الإسلامية، ظهرت منافذ ووسائل جديدة للأخبار -سواء محلية أو عبر قومية- مستبدلة الاحتكار الحكومي لسوق الأخبار. وتعتبر قناة الجزيرة التليفزيونية - التي توفر أخباراً مباشرة من وجهة النظر العربية - ممثلة لهذا التطور الإعلامي.

إن التوسع الكبير - الذي شهدته مصادر المعلومات في العالم الإسلامي - يعتبر ظاهرة إيجابية خلفت مساحة كبرى للجدل والمناظرة والنقد. المشكلة هي -أنه في ظل التصاعد المستمر للعنف في فلسطين- رأت الكثير من القنوات والمنافذ الجديدة أن المبالغة في التقديم أعظم تأثيراً وربحاً من الصحافة المهنية التقليدية. ومن ثم، رأينا آليات التطور الإعلامي الأمريكي تنتقل بحذافيرها إلى الأسواق لإسلامية. فمثلاً، نلمس تزايداً ملحوظاً في برامج الحوار talkshows ، وتألقاً واضحاً لتلك النوعية من البرامج التي صارت متنفساً متعمداً لإخراج ألوان الضيق المختلفة تجاه الولايات المتحدة.

وصارت المحصلة -في النهاية- نشوء بيئة اجتماعية في منتهى الخطورة؛ تتألف من "سيولة شبابية" عارمة ومتزايدة، وحكومات ضعيفة، و"انفجار" للوسائل الإعلامية المختلفة، وأخيراً "تغذية" يومية لمشاهد الانتفاضة الدامية. وكل هذه المؤلفات تضافرت بعد ذلك لتنتج اتجاهاً مضاداً للولايات المتحدة الأمريكية؛ كان له أثر كبير في تقييد حركة الأنظمة المتحالفة مع الولايات المتحدة. كما كان له أثر في تشريع وتقنين أشكال معينة من الإرهاب، وظهور "الأسلمة" في الشارع العربي والإسلامي.

ومن ثم، تجد الإدارة الأمريكية نفسها محاصرة من قبل العديد من الإشكاليات المتباينة.. كيف تستطيع الإدارة الأمريكية تأييد إسرائيل ومعارضة استخدام العنف الإرهابي ضد المدنيين الإسرائيليين، بدون تسوية علاقاتها مع الحكومات الإسلامية التي تلعب دوراً حيويًا في الحرب الأمريكية على القاعدة؟ كيف تؤيد تنامي الإعلام الحر المفتوح في العالم الإسلامي، وهي تعلم جيداً أن هذا الإعلام سيضر بجهودها فيما بعد؟ وأكبر دليل على وجود هذه الإشكالية الأخيرة، هو مطالبة الأنظمة العربية

والإسلامية الآن بالتدخل في القنوات الإعلامية الجديدة، بعد أن كانت تشجع استقلاليتها عن التدخل الحكومي. وأخيراً كيف تستطيع الإدارة الأمريكية تأييد الأنظمة المسلمة المعتدلة التي تعمل لصالح السلام مع إسرائيل، بدون تعريضها للاتهامات التي ستوجه إليها بصدد إذعانها للمطالب الأمريكية؟

خلاصة الأمر أن تجديد عملية السلام ووضع نهاية للعنف الإسرائيلي الفلسطيني سيساهم في حل الكثير من المشاكل التي تعترض علاقة الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي. بالإضافة إلى تخفيف الحمل على الأنظمة المحلية، وامتصاص شحنة الغضب المتوجهة ضد الولايات المتحدة عبر المنطقة. والسؤال المحير هنا، هو: كيف تستطيع الإدارة الأمريكية وضع قدمها على هذا الطريق، بدون التنازل عن الأهداف والمصالح الأخرى؟

تحدي "الإصلاح"

تحدي آخر يواجه السياسة الخارجية الأمريكية - كما يواجه المنظمات غير الحكومية الغربية - هو: كيفية تدعيم القوى الإسلامية المعتدلة، وقوى المجتمع المدني بشكل عام، في ظل حكومات وأنظمة مهددة بالانهيار، من قبل القوى الإسلامية الراديكالية؟ وتأتي أهمية تدشين مجتمع مدني في العالم الإسلامي، من كونها توفر بدائل حقيقية لكل من "الحكومة السلطوية" والجماعات "الراديكالية". فتشجيع هذا المجتمع يُعتبر خطوة أولى لإحداث التغيير والإصلاح. ولكن - بالرغم من ذلك - يظل التساؤل، حول مدى إمكانية تدعيم قوى المجتمع المدني في العالم الإسلامي، بدون التسبب في إحداث تدخل ضار أو غير مرغوب فيه؟

سؤال آخر يطل علينا، وهو: كيف يمكن للإدارة الأمريكية أن تحدد مدى شرعية جماعات المجتمع المدني؛ أي تلك الجماعات التي ستستخدم المعونات الأمريكية لإنجاز ما يُطلب إنجازه؟ الموضوع لا يتعلق فقط بتوجس الإدارة الأمريكية من فساد تلك المعونات، أو سوء إدارتها من قبل الدول المتلقية؛ ولكن توجسها الحقيقي يكمن في "الأجندات" التي تضعها معظم قوى المجتمع المدني المعروفة في العالم الإسلامي؛ تلك "الأجندات" التي لا تتمشى دائماً مع ما يفضله الغرب ويحبذه. فمثلاً، توجد جماعات تركز أنشطتها على توفير الخدمات الصحية والغذائية للفقراء؛ ولكنها

تضع عراقيل كثيرة فيما يخص حقوق المرأة؛ الأمر الذي يضايق المانحين الأمريكيين بشدة.

كيف تستطيع الولايات المتحدة عمل موازنة بين تدعيم المجتمعات المدنية والتدخل الأمريكي غير المرغوب فيه؟ كيف بإمكانها أن تدفع القوى المدنية نحو التغيير الإيجابي، بدون وضعها في قفص الاتهام بالعمالة للأمريكيين؟ باختصار إن الإدارة الأمريكية ملزمة بالابتعاد عن أي صورة تجعل الآخرين ينظرون إليها نظرة "المصحح للإسلام".

ويحتل الإصلاح التعليمي المرتبة الأولى من أولويات الإدارة الأمريكية تجاه قضية "الإصلاح". وقبل الخوض في هذا الأمر، يجب علينا الإعلان صراحة بأن التعليم في العالم الإسلامي بأسره يعاني من مشاكل جمة، جعلته بعيداً كل البعد عن المقاييس العالمية التعليمية. وكانت النتيجة أن ازدادت الضغوط على السيناريو الاقتصادي في العالم الإسلامي؛ الأمر الذي أدى إلى لجم الطموحات والآمال الاقتصادية، وكل هذا ارتبط بتدهور مستمر لفعاليات الحكومات والمجتمعات المدنية. ونظام "المدارس" في باكستان خير مثال على هذا التدهور التعليمي. المشكلة في هذه "المدارس" -التي نشأت منذ قرون مضت- هي كونها أُسست أصلاً لتعليم العلماء والفقهاء المسلمين؛ وليس لتعليم عامة الشعب. ففي وقت ما كانت هذه المدارس تضم المئات من الطلاب؛ أما الآن فهي تضم عشرات الآلاف من الطلاب الذين يتلقون أدنى درجات التعليم، القائمة على الحفظ والتلقين، دون إعدادهم للتعامل مع العالم العصري المتحضر. وما زاد الطين بلة أن عدداً من هذه "المدارس" مرتبط ارتباطاً وثيقاً بجماعات مسلحة خطيرة. ومن ثم، فإن النظام التعليمي السائد حالياً في باكستان، يعطي لنا إطلالة عامة عن الاقتصاد الباكستاني المتذبذب، وكذلك عن العنف الموجود في المنطقة.

إن "المدارس" تشكل تحدياً واضحاً للسياسة الأمريكية. فهي باختصار، تعرقل الجهود الأمريكية تجاه العالم الإسلامي. فما تبنيه الإدارة الأمريكية بيد "الإصلاح"، تجيء المدارس لتهدمه باليد الأخرى. وبما أن موضوع المدارس يعتبر شأناً داخلياً محضاً، يقع في نطاق الدولة الباكستانية ذات السيادة، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن

تتدخل. فمن جهة، هي لا تستطيع أن تغلق هذه المدارس -خاصة أنها مدارس غير حكومية- ومن جهة أخرى، لا تستطيع أن تقيم مدارس بديلة خاضعة للقيم والمعايير الأمريكية.

إن التدعيم الأمريكي للمجتمع المدني في العالم الإسلامي يمكن أن يكون ذات نوايا حسنة؛ ولكنه في نفس الوقت يورط الإدارة الأمريكية في الوقوع في داخل جدالات ومناظرات إسلامية؛ وفي الاهتمامات الأساسية للمجتمعات الأخرى. ومن ثم، فالتحدي الأصلي الذي نواجهه هو: إقامة نظام معين للتأكد من أن عواقب معوناتنا هي عواقب إيجابية. وحتى يتم هذا، فعلى التدعيم الأمريكي أن يصاحبه "قسم المهنة" الذي يقوله الأطباء قبل امتحانهم مهنة الطب: أولاً، لا تلحق ضرراً بأحد.

الأقليات المسلمة

من سخریات القدر، أن المخاوف التي كانت تتأهب لها الإدارة الأمريكية -من الدول "المارقة" أو "محور الشر" - وتعمل لها ألف حساب، أن هذه المخاوف قد تطورت بشكل معين، فصارت تتبع من الدول الصديقة للولايات المتحدة بدلاً من الدول "المارقة". فالكثير من الدول الصديقة باتت تشكل خطراً لا يقل ضراوة عن الدول المارقة. ولم تعد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط هي نفسها السياسة تجاه العالم الإسلامي؛ كما كان هو الأمر من قبل. باختصار إن الولايات المتحدة تواجه إشكالية في سياسة التوسع: كيف تستطيع أن تتعامل مع شؤون المسلمين الذين لا يعيشون في الدول التي ينظر إليها تقليدياً على كونها إسلامية؟

وفي خضم انشغال صانعي القرارات بالسياسة، يغفل عليهم -للأسف- أخذ إحصائيات مهمة في الاعتبار. فالعرب يشكلون أقل من خمس السكان المسلمين. وكما نعلم أن أكثر الدول اكتظاظاً بالمسلمين (إندونيسيا، باكستان، الهند، بنجلاديش)، لا تقع في نطاق الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ثلث المسلمين يعيشون كأقليات في دول غير مسلمة (في الصين، فرنسا، الهند، الفلبين، الولايات المتحدة... إلخ). وفي الهند وحدها، يعيش حوالي 130 مليون مسلم؛ ومن ثم، فإذا كان الشرق الأوسط عامة، والدول المارقة خاصة، يمثلون أهمية لدينا ولدى

قراراتنا، فإن هذا لا يشمل "القصة" كلها. فإذا أرادت الولايات المتحدة إقامة علاقات إيجابية مع العالم الإسلامي "الأوسع" فيجب عليها أن تتبّع سياسات "أوسع".
لا شك، في أن الأقليات المسلمة باتت تمثل اليوم أعداداً مهولة، تتزايد حشودها عاماً بعد عام؛ كما هو الحال في البلقان وفي آسيا الوسطى. وقد تعاظم شأن هذه الأقليات بفعل العولمة، وبفعل الاهتمام المتزايد بمكانة الإسلام في النظام العالمي.

العولمة -التي أتاحت انفتاح الحدود على مصراعيها- أدخلت الأقليات المسلمة في لب العالم الإسلامي؛ بل أدخلتها في لب العالم كله. وكانت النتيجة أن صار ألم دولة واحدة يُسمع في باقي الأمة. فما تجابهه الأقليات المسلمة في الفلبين والبلقان وإقليم سينكيانج لم يعد معزولاً، بل أصبح في محور الصراعات. كما سهلت العولمة انتقال العنف من منطقة إلى منطقة، بمنتهى اليسر والسهولة. فحركة التنقل العالمي للمجاهدين القدماء من الحرب الأفغانية الروسية إلى الجزائر، إلى البوسنة، إلى الشيشان، إلى إندونيسيا، إلى الفلبين، إلى طاجكستان.. خير مثال على كيفية ظهور العنف عبر عدة مناطق، في نفس الوقت.

والخطير في هذا الأمر، أن الغرب نفسه صار حاوياً لتلك الأقليات المسلمة المؤيدة للعنف والراديكالية. وأكبر دليل على ذلك، يتمثل فيمن قاموا باعتداءات 11 سبتمبر، حيث إنهم جميعاً من العرب.. إلا أن منظماتهم تقع أساساً في العالم الغربي. فكثير من التخطيطات يُحتمل أن تكون قد تمت على يد أقليات مسلمة تعيش في هامبورج بألمانيا. وكذلك بالنسبة للقاعدة فليست كل خلاياها تتواجد في داخل الدول المارقة؛ بل يتواجد البعض الآخر في عدد من الدول غير المسلمة والحليفة للولايات المتحدة، مثل أسبانيا وإيطاليا؛ بل حتى في الولايات المتحدة نفسها. ومن ثم، تصير الولايات المتحدة ملزمة -هي وحلفاؤها- بمعرفة الأسباب الحقيقية التي لا تجعل فقط التطرف الإسلامي ينمو ويتوسع في المدارس الباكستانية؛ بل التي تجعله يتوسع أيضاً في مساجد بروكسل، وفي أزقة برمنجهام.

إن الدول الإسلامية ليست هي الجبهة الوحيدة لمواجهة الإرهاب. فالقاعدة نفسها صارت تتبّع إستراتيجية معينة لتجنيد مسلمين لا يمكن الاشتباه فيهم، بغرض التمويه، مثل ريتشارد ريد "مفجر الحذاء" من بريطانيا؛ وجوزيه باديل "المفجر القذر"

من شيكاغو. ونتيجة لذلك -ورغمًا عن النموذج الهوليودي الذي يجسد الإرهابي المسلم في صورة معينة- تصير صورة الإرهابي المعاصر غير مألوفة للإدراك التقليدي.

وتظهر مشكلة أو مصيبة أخرى تتعلق بوضع المسلمين في القارة الأوروبية. فالوضع الراهن يندر بزيادة مفرطة للمواليد المسلمين؛ بالإضافة إلى المهاجرين. إن تواجد الإسلام في أوروبا سيتعاضم بطريقة مثيرة في ظل الجيل القادم. ففي فرنسا مثلاً، تصل نسبة المسلمين إلى 10% من السكان. وفي ألمانيا، وبريطانيا، وهولندا، يشكل المسلمون نسبة مميزة و متميزة. ولكن بالرغم من ذلك تفتقد هذه الجماعات التواصل الكافي مع ما حولها؛ ومن ثم تعاني من وطأة المشاكل، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية؛ مثل مشكلة التحيز والعنصرية.

وهنا يأتي التساؤل: هل سيعمل مسلمو أوروبا على تقريب العلاقات بين الحكومات الأوروبية والإدارة الأمريكية، أم على الإبعاد بينهما؟ وما هي السياسات والإستراتيجيات التي يجب أن تتبعها الإدارة الأمريكية تجاه حلفائها الأوروبيين التقليديين، إذا ما تحسن وضع الجماعات الإسلامية في داخل أوروبا؟

النقطة المهمة في الموضوع، أنه في ظل العولمة التي نعيشها حالياً، تصير الولايات المتحدة مجبرة على توسيع رؤيتها.. فلا تقتصر جهودها على الدول المارقة، وإنما تشمل على ما هو أكبر من منطقة الشرق الأوسط. فالعالم الإسلامي ليس الجبهة الوحيدة للإرهاب، وإنما تُضاف إليه الجماعات المهاجرة. الحرب الباردة الجديدة

إن فكرة اتباع الإدارة الأمريكية لإستراتيجية موحدة وكبيرة كانت سائدة في فترة الحرب الباردة. ومع سقوط سور برلين في عام 1989 اندثرت هذه الفكرة وتلاشت تماماً. ولكن يبدو أنها في طريقها إلى العودة ثانية، فبعد أحداث 11 سبتمبر يتوقع الكثيرون بأن السياسة الخارجية الأمريكية ستعود إلى عهدها القديم.

لقد صارت "الحرب على الإرهاب" نسقاً معرفياً ينظر من خلاله صانعو السياسة الأمريكية إلى العالم. فربط الأجندة الأمريكية مع الخطر الإرهابي صار سبباً مقنعاً

لتبرير عدد كبير من ممارسات السياسة الخارجية. ولا نستبعد أبداً أن تتحول القاعدة إلى "الخطر الأحمر" لهذا العصر.

وبالطبع، يتمثل الجزء الإيجابي في الموضوع أنه يعطي للإدارة الأمريكية "محوراً" و"طاقة" كانت تفنقدها في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولكن هذا لا ينفي وجود إشكالية من شأنها أن تعرقل تلك الإيجابية. وأصل الإشكالية تدور حول الآتي: كيف يمكن بناء نسق معرفي "للحرب على الإرهاب"، يساعد على توفير إطار إستراتيجي لتوجهاتنا، بدون التورط في الأعمال غير الضرورية؟

فمما لا شك فيه أن اتباع الإدارة الأمريكية للإستراتيجية "الموحدة" سيجعلها عرضة للاستغلال من جانب الكثير من الأنظمة. فمنذ اعتداءات 11 سبتمبر استطاعت العديد من الأنظمة أن تقنع الإدارة الأمريكية بإمدادها بمزيد من المساعدات العسكرية، بهدف مساعدتها على محاربة الأعداء والخصوم المحليين، بغض النظر عما إذا كانت تلك الخصوم مرتبطة بالقاعدة أم لا. والمثال الكلاسيكي لهذا، ما يحدث في نبال، حيث تدفع الإدارة الأمريكية -في الوقت الحالي- أكثر من 10% من الميزانية العسكرية التابعة للنظام النابالي. وهذا بالرغم من أن الأخير لا يحارب جماعة إسلامية راديكالية؛ وإنما يحارب جامعة ماوية متمرده.

صحيح أن تدخل الإدارة الأمريكية في كثير من الدول -خاصة ذات الحكومات الضعيفة التي لا تستطيع السيطرة على تنقل عدوى الإرهاب- يصل إلى الأمر الإلزامي، إلا أن مخاطر التدخل لا يجب أبداً تجاهلها. وأول هذه المخاطر اكتساب أعداء جدد للولايات المتحدة من قبل اللاعبين المحليين. وثانيها هي اتساع بقعة أو مساحة الحرب. وثالثها ازدياد اعتماد الأنظمة المحلية على المساعدات الأمريكية، وهو ما يقلل من شأن تلك الأنظمة في عيون شعوبها. وآخر هذه المخاطر هو تدعيم صورة "الإمبريالية الأمريكية الزاحفة" على العالم الإسلامي، الأمر الذي يتناقض تماماً مع الدبلوماسية الأمريكية.

تحدي آخر يظهر أمام الساسة الأمريكيين؛ وهو: هل سيتم التفريق بين الإرهاب وحركات التمرد؟ فقد توجد بعض الجماعات الإسلامية التي ليس لديها أدنى علاقة

بالقاعدة، والتي لا تمتلك أي أجندة مناهضة للولايات الأمريكية؟ فهل تتم مساواة هذه الجماعات بالجماعات الأخرى المنتمية لفكر "القاعدة"؟

خلاصة الأمر لا بد من الرجوع إلى دروس الحرب الباردة، والنظر فيها بتمعن. وكما كانت الحرب الباردة حرباً بين فكرين مختلفين -الرأسمالي والشيوعي- فإن "الحرب على الإرهاب" هي أيضاً بمثابة حرب بين الأفكار. وهناك مقارنات بين التقارب الأمريكي الحالي وبين التقارب الأمريكي في أثناء الحرب الباردة. والذكاء هنا هو "إخراج" الإنجازات القديمة، وتحاشي الأخطاء الماضية.

الخاتمة

بعد عام من اعتداءات 11 سبتمبر، تظل الإدارة الأمريكية أمامها مهمة في غاية الصعوبة، وهي: الوصول إلى قرارات ملحة ومعقدة لبلورة شكل التعامل مع العالم الإسلامي. وأولى خطوات هذه العملية هي تسمية وتحديد الإشكاليات التي تضر بسياستنا. لا بد من معرفة هذه الإشكاليات، والاعتراف بها من أجل التغلب عليها. وأعظم هذه الإشكاليات: الملاءمة والموازنة بين السعي وراء المصالح الأمريكية الملحة وبين السعي وراء تدعيم "الإصلاحات" التي يمكن أن تساعد على تقليل ظاهرة العنف المتطرف. وتزداد هذه الإشكالية صعوبة عند نشوء "العراك" بين ما هو صالح للأمن على المدى القريب، وبين ما هو ضروري للأمن على المدى البعيد...

باختصار على الإدارة الأمريكية أن تواجه "ميراث" خيارات السياسات القديمة.

ومع الإدراك المتعاضم لتلك التحديات -التي ستواجهنا فيما بعد- لا بد من إيجاد "أجندة" للإجابة على هذه الإشكاليات. وهذا سيتطلب تحليلاً متعمقاً لمصالحنا وقدراتنا الأساسية. ومن ثم فعلينا التركيز على بلورة "النهاية" المثلى للسياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي. بمعنى ما هي العلاقة التي تود الإدارة الأمريكية أن تنشئها مع الحكومات والحركات الإسلامية؟

إن تنمية هذه الأهداف الإستراتيجية لا بد من تنفيذها على المستويات العليا لمجلس الأمن القومي، وللهيئات التنفيذية المختصة (وزارة الخارجية، الدفاع، المخابرات) مع وضع إسهامات الأطراف المعنية الأخرى في الاعتبار؛ مثل الخبرات غير الحكومية.

ويحتل "التوجيه الرئاسي للأمن القومي" NSPD الجهاز الأساسي في داخل الحكومة الأمريكية الذي سيخول له النتائج النهائية لهذه الأهداف.

ومع تحديد وتدشين الأهداف النهائية يستطيع صانعو القرار بلورة اقتراب أكثر تنظيماً، بهدف التيقن من المتطلبات التي قد تحتاجها الولايات المتحدة للوصول إلى "العلاقة المستهدفة" مع العالم الإسلامي. وهذه العملية من شأنها أن تخلق إجراءات واضحة بالنسبة لأهم موضوعات المنطقة؛ مثل المناخ العام المناهض للأمركة في دول معينة، و"المجتمع المدني"، ودرجات التعاون على مناهضة الأعمال الإرهابية. أما إذا لم يكتب النجاح لمثل هذا الاقتراب فيصير لزاماً على صانعي القرار أن يبدؤوا -على الأقل- في إقامة مقياس لوزن الآثار المترتبة عن قراراتهم، والآثار على المدى البعيد وعلى المدى القريب، في أثناء مواجهة الإشكاليات السالف ذكرها. ولا ننسى -في خضم كل ذلك- أن نفسح الطريق للاعبين غير الحكوميين، ليدلوا بدلهم في تحديد الأهداف النهائية، وتقييمها باستمرار بين حين وآخر.

إن درس 11 سبتمبر يملي علينا ألا نؤجل -بعد اليوم- اتخاذ القرارات الصعبة. إن "تراجيديا" سبتمبر منحت لنا تفويضاً لكي نغير في سياستنا الخارجية، ولكي ندشن علاقة إيجابية ومستمرة مع العالم الإسلامي. أما عن كيفية حلنا للإشكاليات المرتبطة ببناء هذه الإستراتيجية فإن هذه الكيفية لن تحدد فقط ما ستسفر عنه "الحرب على الإرهاب"، وإنما ستحدد أيضاً "تراث" هذه الحرب.

=====

#الصحافة الأمريكية: المسلمون لا يعادوننا ولكنهم محبطون!

2001/10/13

صحف أمريكية بتاريخ: 2001-10-7

شعور بالإحباط أم شعور بالظلم؟

تقول صحيفة لوس أنجلوس تايمز في تعليق كتبه جراهام فولر، أحد كبار مسئولي المخابرات المركزية الأمريكية (سي.آي.إيه) السابقين، من الخبراء في شؤون العالم الإسلامي:

منذ 11 سبتمبر سمعنا تكررًا أن "المسلمين يكرهون قيمنا الأمريكية"، وتلك نظرة خاطئة وعلى درجة من الخطورة. إن أغلب المسلمين لا يشكون في القيم الأمريكية؛ بل يتساءلون إذا كانت الولايات المتحدة ملتزمة دوماً بقيمها وخاصة في نشر الديمقراطية أم لا. ويعجب المسلمون بالديموقراطية الأمريكية؛ إذ يفتقرون إلى الديمقراطية في بلادهم، ويعانون من حكومات ديكتاتورية وحشية. ويأتي الطلاب المسلمون بالملايين إلى جامعات الولايات المتحدة لتحصيل العلم. ولا يروق التحرر الجنسي في الولايات المتحدة لكثير من المسلمين، ولا تروق لهم أيضا فجاجة وسائل الإعلام.

المسلمون محبطون

إن مأساة الشرق الأوسط هي: أن أغلب مواطنيه يشعرون بالإحباط لعدم قدرتهم على التحكم بمصائرهم.

إن أغلب المسلمين يتوقون إلى تغيير أنظمة الحكم في بلادهم وإلى الإطاحة برؤساء فاسدين وفاشليين وعتاة يحكمونهم مدى الحياة، وملكيات لا تستجيب لمطالبهم وليست لديها أية أولويات سوى رفاهة العائلة المالكة.

إن المسلمين لا يعادون قيمنا.. إن لديهم انطبعا بأننا لا نرغب في المشاركة في تلك القيم التي تخرج الغضب إلى العلن، ويقولون بأننا نعمل لقيمنا في بلادنا ولا نعمل على إخراجها. وأن واشنطن تدفع الديمقراطية قدماً في أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا، ونادراً ما تقوم بذلك في العالم الإسلامي. وعندما تؤيد الديكتاتوريات يحصد المتطرفون نتائج السخط.

الأمريكان: نحن محقون في استخدام القوة

وتحت عنوان "حكومة بوش لم تقدم أي دليل يدين أسامة بن لادن" تقول صحيفة "نيويورك تايمز" في افتتاحيتها:

حتى الآن لم تقدم الولايات المتحدة أي دليل على أن أسامة بن لادن ومنظمة القاعدة هما وراء جرائم الحادي عشر من سبتمبر. وقد تقوم الولايات المتحدة قريباً بضرب أهداف في أفغانستان في ملاحقتها لـ "أسامة بن لادن"، ولكن الأمريكيين ليسوا الوحيدين الذين يتوجب على الحكومة الأمريكية إقناعهم.

إن الولايات المتحدة تنظر في إعلان الحرب على دولة ذات سيادة لا تعترف بأنها أعلنت حرباً علينا. وقبل أن نقوم بذلك علينا أن نوضح للعالم -وخاصة للعالم الإسلامي- أننا محقون في استخدامنا للقوة، وليس لأن حكومة طالبان طلبت تقديم الأدلة، بل لأن ذلك في مصلحة أمننا القومي. وعندما قصفت الولايات المتحدة مصنع الأدوية في السودان عام 1998 -والتي كانت حكومة كلينتون تشك بأنه مصنع أسلحة كيميائية- لم تستطع تقديم أية أدلة على ذلك، وانطلقت المظاهرات المعادية للولايات المتحدة في أنحاء العالم العربي. وهناك خطر وقوع الأنظمة العربية الصديقة للولايات المتحدة في عدم الاستقرار، إذا لم يستطع زعمائها تقديم دليل مقنع لشعوبهم على انضمامهم للولايات المتحدة في الهجوم على أشقائهم المسلمين.

إن إعلان الأدلة لن يضع مصادرنا المخبرانية في خطر. وإذا كانت هناك خلايا إرهابية تعمل في الولايات المتحدة وأوروبا الآن، فمن غير المحتمل أن تعتمد على مزيد من الاتصالات بأسامة بن لادن لتنفيذ مهامها.

جولة رامسفيلد

وتناولت الصحيفة أيضا جولة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ومهمته في عدد من الدول العربية وأوزبكستان، حيث تقول: العمل العسكري قد يبدأ ضد أفغانستان خلال الشهر الجاري، ولكن ذلك ليس مؤكدا.

إن رحلة رامسفيلد -التي يقوم بها هذه الأيام- تشبه رحلة تشيني التي قام بها قبل عشر سنوات أيام كان وزيرا للدفاع قبل حرب الخليج. ولكن القضايا العسكرية والسياسية التي يواجهها رامسفيلد هي أصعب بكثير من التي واجهها تشيني؛ إذ يحاول رامسفيلد بناء تحالف حول هدف لم يتم تحديده بعد، ومن دول تعاني الفقرة، وربما عدم الاستقرار أيضا.

أما المشكلة الإستراتيجية الرئيسية في ذلك، فهي أنه كلما ضغطت الولايات المتحدة على أولئك الزعماء الاستبداديين في الشرق الأوسط للحصول على مساعدتهم ازدادت أوضاعهم خطرا. فإذا ذهبوا بعيدا في تأييدهم للولايات المتحدة، ففي أفضل الأحوال سيتم اعتبارهم عملاء للولايات المتحدة، وفي أسوأ الأحوال ستتم الإطاحة بهم، وسيحل الإسلاميون المتشددون محلهم. وقد تجاهل رامسفيلد باكستان في رحلته

هذه، خشية أن تثير زيارته مشاعر الباكستانيين. ويعتقد أن لدى الباكستان أفضل المعلومات عن أسامة بن لادن.

ولدينا نفس المشكلة مع السعودية التي لدينا على أراضيها الجنود والطائرات؛ ولكنها تقدم الأموال لتمويل المساجد والدعاة الذين ينشدون إسلاما متصلا يُعرف بالوهابية قريبا من إسلام الراديكاليين المتشددين. إن انقسام الولاء السعودي بين الولايات المتحدة وإسلام متشدد لا يسهل علينا اتخاذ خيار إستراتيجي واضح في هذا النزاع الذي يلوح في الأفق.

روسيا واستثمار التحالف

وحول دوافع روسيا في الانضمام إلى تحالف أمريكا تقول صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور"

- إن موسكو تستغل الأحداث الإرهابية لتحقيق أربعة أهداف إستراتيجية، وهي:

*

تطالب روسيا بحرية التعامل مع "الإرهاب" في الشيشان، وتعتقد أن لديها فرصة في إقناع العالم بأن الشيشان ليست حركة تحرر وطني بل مجموعات إرهابية.

*

تريد روسيا من الولايات المتحدة الاعتراف بأن دول الاتحاد السوفيتي السابق -في القوقاز وأوكرانيا وفي وسط آسيا- هي مناطق نفوذ روسية.

*

تريد روسيا إخراج دول البلطيق من دائرة احتمال توسع حلف الأطلسي مستقبلا لضمها إلى الحلف.

*

تريد روسيا أن توقف الولايات المتحدة خططها لتطوير نظام حماية بالدفاعات الصاروخية.

=====

#الإعلان الإمبراطوري الأمريكي*

2002/10/05

ترجمة وإعداد: شيرين حامد فهمي

إسلام أون لاين.نت

"إن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ستعتمد أساسًا على تعاون أمريكي ملموس مع دول العالم؛ ذلك التعاون الذي سيعكس مزجًا بين القيم الأمريكية من جهة، وبين المصالح القومية الأمريكية من جهة أخرى. وهدف هذه الإستراتيجية هو السعي ليس فقط لجعل هذا العالم أكثر أمانًا، ولكن لخلق عالم أفضل من جميع النواحي.."

وردت هذه الفقرة في مقدمة وثيقة خاصة صادرة في سبتمبر 2002 عن الرئاسة الأمريكية بشأن استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في المرحلة المقبلة.

وقد حددت الوثيقة محاور هذه الاستراتيجية على النحو التالي:

*

تعزيز الكرامة الإنسانية

*

التحالفات الإستراتيجية للقضاء على الإرهاب

*

نزع فتيل الصراعات الإقليمية

*

منع أعدائنا من تهديدنا

*

تدشين عهد اقتصادي جديد

*

توسيع دائرة التنمية

*

التعاون مع المؤسسات المركزية

*

تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي

تعزيز الكرامة الإنسانية

الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها الدفاع عن "الحرية" و"العدل"؛ فهذان المبدآن يسعى وراءهما جميع أجناس الأرض. فلا يوجد مجتمع إلا ونجده يأمل ويرغب في "تحرير" أبنائه من الفقر والظلم والعنف. ومن ثم يتحتم على الإدارة الأمريكية أن تقف بكل بصرامة ضد كل ما يهدد وجود الكرامة الإنسانية التي لا يختلف عليها اثنان.

والدستور الأمريكي يتضمن كل ما تتطلبه الكرامة الإنسانية من حرية العبادة، وحرية الكلمة، والعدالة، والتسامح الديني والإثني، واحترام الملكية الخاصة، واحترام المرأة، وتحديد سلطة الدولة، وسيادة القانون.

وخير دليل على ذلك ما نلمسه في التجربة الأمريكية، التي تمثل صرحًا عظيمًا للديمقراطية، حيث تتعايش وتتآلف جميع الأجناس من شتى بقاع الأرض؛ بغض النظر عن دياناتهم وعرقياتهم.

واقتناعًا بمبادئ "الحرية" و"العدل"، قامت الإدارة الأمريكية بتشجيع وتأييد حركات "التغيير" التي تسعى حثيثًا وراء تلك المبادئ، مثلما حدث في أوروبا الشرقية بين عامي 1989 و1991، أو مثلما حدث في بلجراد في عام 2000.

ولذا فإن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لا بد أن تتبع من المعتقدات الأمريكية الراسخة في "العدل" و"الحرية". فتلك المعتقدات هي التي ستقود ممارسات الإدارة الأمريكية تجاه العالم بأسره.

وبناء على هذا، ستتخذ الإدارة الأمريكية الخطوات التالية:

- إدانة كل اختراق أو انتهاك يهدد وجود الكرامة الإنسانية؛ وذلك من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية.

- استخدام المعونات الخارجية الأمريكية من أجل تدعيم "الحرية".

- تطوير المؤسسات الديمقراطية في إطار العلاقات الثنائية.

- بذل جهود خاصة من أجل تدعيم حرية العبادة، وحمايتها من ضغوط الحكومات القمعية..

التحالفات الإستراتيجية للقضاء على الإرهاب

في خطبة للرئيس جورج دبليو بوش يوم 14 سبتمبر 2002، صرح بأن: "مسئوليتنا تجاه التاريخ تتمثل في الرد على الهجمات الإرهابية، وتخليص العالم منها. فقد ابتدأ الآخر بالصراع؛ ونحن الذين سننهيه؛ وفي الوقت الذي يروق لنا". إن حرب الإرهاب الحالية مختلفة كل الاختلاف عن أي حرب أخرى مرت علينا عبر التاريخ. فالعدو في هذه المرة لا يتمثل في دولة بعينها أو في نظام بعينه؛ وإنما هو غير مرئي؛ ويمتد خطره إلى أمد طويل غير محدد.

وتصير الأولوية الأولى والأسمى للإدارة الأمريكية هي القضاء على المنظمات الإرهابية المعروفة عالمياً، ثم تحطيم قياداتها.. وبعد ذلك خنقها تمويلاً. وبالطبع لن تنسى الإدارة الأمريكية دور أصدقائها الأعداء -أو شركائها الإقليميين- في المساهمة في تلك المهمة.

ومن خلال ذلك ستتبع الإدارة الأمريكية خطة مدروسة للقضاء على الإرهاب؛ وستمثل هذه الخطة في التالي:

- التركيز على تلك المنظمات الإرهابية المنتشرة عالمياً؛ وعلى أي إرهابي أو أي دولة داعمة للإرهاب، وداعمة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.

- التخلص من التهديد وإزاحته من قبل أن يصل إلى الأراضي الأمريكية.

- شن "حرب الأفكار" من خلال تشبيه الإرهاب بالرق والاستعباد والقرصنة والقتل الجماعي؛ ومن خلال تأييد الحكومات "المعتدلة" خاصة في العالم الإسلامي؛ وأخيراً من خلال استخدام دبلوماسية فعالة تعمل على تسهيل التدفق الحر للمعلومات والأفكار التي تنادي بالحرية.

وترى الإدارة الأمريكية أن أفضل طرق الدفاع تتلخص في توفير هجوم فعال، وأمن داخلي قوي يمكنه ردع أي هجوم. ولن تنسى - في خضم كل ذلك- أن تستعين بالدول الصديقة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية في الوصول إلى الهدف المنشود. فالكل سيشارك في مطاردة الإرهابيين؛ وفي إعادة تعمير أفغانستان حتى لا تصير مرة أخرى بؤرة للإرهاب..

نزع فتيل الصراعات الإقليمية

الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة -في حالة اندلاع الصراعات الإقليمية- بالعمل مع الدول الصديقة والشريكة في سبيل رفع المعاناة عن الشعوب وإعادة الاستقرار. ومن ثم، فعليها أن تأخذ المبدأين الإستراتيجيين التاليين في الاعتبار:

1- استثمار الوقت والثروات في إقامة علاقات دولية، يمكنها أن تسهم في حل الأزمات المحلية فور اندلاعها.

2- مد يد العون إلى تلك الدول غير الراضية وغير المستعدة لمساعدة أنفسها.

ولدينا مثل حي وواضح في الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث تقوم الولايات المتحدة بالعمل مع دولة إسرائيل -بحكم صلتها الوطيدة بها- وكذلك مع الدول العربية القريبة، من أجل تسوية الصراع. فهي تؤمن بإيجاد دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، تقف جنباً إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية؛ حيث يظلهما السلام والأمن. وهي على استعداد تام لتقديم كل الدعم لإيجاد الدولة الفلسطينية، ولكن بشرط: وهو أن يبدي الفلسطينيون بالمثل استعدادهم لاعتناق الديمقراطية ومحاربة الفساد والإرهاب.

وإسرائيل -بدون شك- لها دور أساسي في إيجاد تلك الدولة على أرض الواقع. فهي ملزمة بالانسحاب إلى ما قبل حدود 28 سبتمبر 2000، وتنفيذ توصيات لجنة ميتشل، ووقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة. وهنا تأتي الفرصة لتدخل الولايات المتحدة، ومطالبة إسرائيل بالامتثال إلى كل ما سبق ذكره.

ولنا في الصراع الهندي الباكستاني مثل آخر، حيث تقوم الإدارة الأمريكية بتوطيد علاقاتها الثنائية مع الهند ومع باكستان في آن واحد؛ مما سهل عليها الأمر بعد ذلك في لعب دور حيوي وبارز في فض النزاعات الهندية الباكستانية التي تندلع من وقت إلى آخر. وكان توطيد العلاقة مع باكستان قائماً على اختيار الأخيرة المشاركة في الحرب ضد الإرهاب، بينما كان توطيد العلاقة مع الهند قائماً على شغف الأخيرة وتحمسها لأن تكون واحدة من أعظم النظم الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

وفي أمريكا اللاتينية سعت الولايات المتحدة إلى إقامة تحالفات مع المكسيك والبرازيل وشيلي وكولومبيا.. في سبيل خلق منطقة ديمقراطية حقيقية، يصير فيها التدخل الأمريكي سبباً وحافزاً للأمن والرخاء، وهازماً لجميع مظاهر المخدرات والإرهاب وجماعات العنف غير المشروعة، مثل الحال في كولومبيا.

وأخيراً في أفريقيا ستعمل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى من أجل انتشار القارة الأفريقية من المرض والفقر والحرب؛ ومن ثم تأهيلها لتكون تربة خصبة قابلة للسلام والحرية والرخاء. فأفريقيا الحالية -بمرضها وفقرها وجوعها- إنما تهدد قيمة أمريكية أساسية، ألا وهي الحفاظ على الكرامة الإنسانية. كما أنها تنذر باستشراء الإرهاب، وهو ما يهدد الأولوية الإستراتيجية الأمريكية التي تتمثل في محاربة الإرهاب..

منع أعدائنا من تهديدنا

وفي خطبة ألقاها جورج دبليو بوش في نيويورك في يونيو 2002، أوضح قائلاً: "إن الخطر الأعظم على الحرية يتمثل في التقاء الراديكالية بالتكنولوجيا. عندما تجتمع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية -بالإضافة إلى تكنولوجيا الصاروخ الباليستي- في أيدي الدول الضعيفة، أو حتى في أيدي الجماعات الصغيرة، تتحول تلك الدول أو تلك الجماعات إلى قوة خارقة وقادرة على ضرب الدول الكبيرة".

إن التحديات الحالية التي تفرضها "الدول المارقة"، والتي يفرضها الإرهابيون، جعلت البيئة الأمنية أكثر تعقيداً وأكثر خطورة. فأعداء اليوم لديهم القابلية والاستعداد لامتلاك الأسلحة المدمرة التي لا تتوفر إلا للدول العظمى. وفي التسعينيات من القرن الماضي، بدأنا نشهد بروز مجموعة من الدول المارقة التي -رغم اختلافها- تتشارك في العديد من الصفات. فهي:

1- تروع شعوبها.

2- تتجاهل القانون الدولي، وتخرق المعاهدات الدولية، وتهدد جيرانها.

3- تسعى وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

4- تمول الإرهاب في العالم كله.

5- ترفض القيم الإنسانية الأساسية.

6- تكره الولايات المتحدة الأمريكية، وتُبغض كل مواقفها وممارساتها.. ومن أمثال

تلك الدول: العراق وكوريا الشمالية.

ولذا ستصير الإدارة الأمريكية ملزمة باتباع إستراتيجية معينة لمواجهة أسلحة الدمار

الشامل؛ وهي ستتضمن الآتي:

- بذل جهود إيجابية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع الخطر قبل وصوله إلى الأراضي الأمريكية.

- منع الدول المارقة ومنع الإرهابيين من الحصول على كل من المواد والتكنولوجيا والخبرة الضرورية لأسلحة الدمار الشامل؛ وذلك من خلال الحد من التسلح، والحد من التصدير متعدد الأطراف، والحد من الأخطار.

- إدارة فعالة للتجاوب والتفاعل مع عواقب استخدام أسلحة الدمار الشامل.

فعلى الولايات المتحدة أن تؤهل نفسها للرد على ما ينتج عن استخدام تلك الأسلحة من آثار وعواقب، سواء كان ذلك الاستخدام ضد أهداف أمريكية في الداخل أو في الخارج. كما عليها أن تؤهل نفسها لمساعدة الأصدقاء والشركاء إذا ما تعرضوا للهجوم.

وتبعاً لطبيعة العدو الحالي فإن الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تستمر في الاعتماد فقط على "سياسة رد الفعل" كما كانت تفعل في السابق؛ باختصار..هي لا تستطيع أن تنتظر العدو لكي يبدأ بالضرب أولاً.

- الكف عن المفاهيم التقليدية للردع الذي لم يعد يمثل دفاعاً فتاكاً، كما كان الأمر من قبل في أثناء الحرب الباردة. فالردع المعتمد فقط على التهديد بالانتقام، لم يعد ذا تأثير على قادة الدول المارقة الذين يقامرون بحياة شعوبهم وثروات بلادهم. كذلك فإن أسلحة الدمار الشامل -التي كانت في يوم ما تستعمل كملاذ أخير- صارت الآن رهن إشارة الدول المارقة.

- منع الدول المارقة من الانتصار على التفوق التقليدي للولايات المتحدة.

إن عدو اليوم لا يستخدم الأساليب التقليدية في الهجوم؛ لأنه يعلم جيداً أن تلك الأساليب مصيرها الفشل. ومن ثم، فهو يعتمد أكثر على عمليات الإرهاب، وعلى أسلحة الدمار الشامل التي يسهل احتواؤها وتخبيئتها. أما هدف هجمات ذلك العدو فيتمثل في القوات الأمريكية والمدنيين الأمريكيين.

وبناء على ذلك، يتحتم على الإدارة الأمريكية أن يكون لديها من الضربات الوقائية ما يدفع عنها تلك الهجمات الإرهابية..

تدشين عهد اقتصادي جديد

مما لا شك فيه أن الاقتصاد العالمي القوي سيؤثر بالإيجاب على الأمن القومي الأمريكي، فإذا نما الاقتصاد العالمي واشتد صلبه من خلال تشجيع "حرية السوق" و"حرية التجارة"، زادت الرواتب والدخول، وزادت فرص العمل؛ الأمر الذي سيسمح للشعوب بانتشال أنفسهم من الفقر، من خلال مواجهة الفساد وتدعيم الحياة الحرة. إن التاريخ يعطي للعالم كله درساً أساسياً في الحياة: وهو أن اقتصاديات السوق الحرة (المتحررة من يد الحكومة) أفضل الاقتصاديات لإيجاد الأمن والرخاء. ومن ثم، فإن السياسات التي تشجع "اقتصاد السوق" مناسبة لجميع الدول: الصناعية، والمتخلفة، والنامية.

وعودة الرخاء الاقتصادي في اليابان وأوروبا إنما هو أمر أساسي لتغذية المصالح الأمنية الأمريكية. فالإدارة الأمريكية ترغب في إنعاش اقتصاد حلفائها، ليس فقط من أجل سلامة الحلفاء، بل أيضاً من أجل سلامة الاقتصاد العالمي، والأمن العالمي. إن توفير الاستقرار في الأسواق الناشئة يعتبر أيضاً من أولويات الإدارة الأمريكية، في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية عالمية. وهذا الاستقرار لن يتأتى إلا من خلال تدفق رؤوس الأموال في الدول ذات الأسواق الناشئة، وهو ما يمهد لها الطريق للاستثمار وتقليل نسبة الفقر. ومن ثم، تعمل الولايات المتحدة على دعم تلك الأسواق، ومدّها بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، وبأقل خسارة.

ومن أجل دفع "السوق الحرة" إلى الأمام قامت الولايات المتحدة بتقديم الإستراتيجية التالية:

- الأخذ بالمبادرة العالمية: وهذا ما فعلته الإدارة الأمريكية في الدوحة - في نوفمبر 2001- عندما قامت بتدشين مفاوضات عالمية جديدة للتجارة؛ ذات أجندة متميزة في الزراعة والصناعة والخدمات، والتي من المفترض أن يتم العمل بها في عام 2005.

- الأخذ بالمبادرات الإقليمية: حيث قامت الولايات المتحدة بالموافقة على تدشين منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين، على أن تبدأ واقعياً في عام 2005.

- الإسراع في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية: فاعتماداً على اتفاق التجارة الحرة الذي عقد بين الولايات المتحدة والأردن في عام 2001 تستهدف الإدارة الأمريكية - في

هذا العام- أن تنتهي من إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع شيلي وسنغافورة. فالهدف هو إقامة اتفاقيات تجارية مع مجموعات مختلفة من الدول الصناعية والدول النامية في شتى مناطق العالم. وسيكون التركيز مبدئياً على أمريكا الوسطى وأفريقيا الجنوبية والمغرب وأستراليا.

- تجديد الشراكة التنفيذية-التشريعية: ستعمل الإدارة الأمريكية مع الكونجرس من أجل تشريع اتفاقيات تجارية جديدة، على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي؛ وذلك تحت مظلة قانون "ترويج التجارة".

- تعزيز الترابط بين التجارة والتنمية: إن السياسات التجارية تستطيع أن تساعد الدول النامية في تدعيم كل من الحقوق الملكية، والمنافسة، وسيادة القانون، والاستثمار، ونشر العلم والمعرفة، والتفاعل الإقليمي.. كل هذا سيؤدي إلى توفير الرخاء والتنمية والثقة في الدول النامية.

ومثالا على ذلك تعمل الولايات المتحدة حالياً على تنفيذ قانون "تنمية أفريقيا" الذي سيربط جميع منتجات الدول الأفريقية جنوب الصحراء تقريبا (53 دولة) بالسوق.

- وضع اتفاقيات وقوانين تجارية ضد الممارسات غير العادلة: من أولويات الإدارة الأمريكية حل النزاعات القائمة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، وكندا، والمكسيك. وأيضاً منع وردع التجسس الصناعي الدولي الذي يجهض المنافسة العادلة.

- مساعدة المصانع المحلية والعمال على التأقلم مع ديناميكية الأسواق المفتوحة: وهو ما يضمن عدم تضرر العمال الأمريكيين بسبب تطبيق بنود التجارة الحرة.

- حماية البيئة والعمال: وذلك من خلال تضمين المسائل المتعلقة بالعمال والبيئة في مفاوضات التجارة الأمريكية؛ ومن ثم إيجاد "شبكة" صحية بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبين منظمة التجارة الدولية.

- تدعيم وتحسين الأمن الطاقوي: وذلك من خلال العمل مع الحلفاء والشركاء التجاريين ومنتجي الطاقة على توسعة مصادر وأنواع الطاقة العالمية المتوفرة لدى الولايات المتحدة.

ولا تتسنى الإدارة -في خضم التنمية الاقتصادية- أن تضبط تركيز الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري الذي سوف ينتج من تلك التنمية؛ ومن ثم احتواءه بدرجة معينة تمنع التدخلات الأدمية الشرسة في المناخ العالمي..

توسيع دائرة التنمية

من أولويات السياسة الأمريكية تجاه العالم إدخال جميع فقراء العالم في دائرة متسعة للتنمية. وللأسف فقد ثبت فشل سياسة المعونات في رفع الفقر عن الدول النامية؛ ذلك لأن نتائج المعونات كانت تُحسب دائماً من خلال الدولارات التي تُدفع من قبل المانحين، بدلاً من أن تُحسب من خلال معدلات التنمية في الدول المتلقية للمعونات. ومن ثم رأت الإدارة الأمريكية ضرورة تغيير أهداف تقديم المعونات، والإستراتيجيات الممهدة لتلك الأهداف. وقد وضعت الولايات المتحدة -بجانب الدول الصناعية الكبرى- هدفاً طموحاً أمام أعينها؛ وهو: مضاعفة حجم اقتصاد أكثر الدول فقراً في العالم، عبر عشر سنوات. وهذه هي الإستراتيجيات التي ستتبعها للوصول إلى ذلك الهدف:

- تقديم المساعدات والمعونات لتلك الدول فقط التي تتبع منهجاً إصلاحياً صحيحاً؛ فنتبعاً لحساب "تحدي الألفية" (Millennium Challenge Account) ستسعى الإدارة الأمريكية إلى دفع بلايين الدولارات لإقامة مشروعات تنموية في تلك البلدان ذات الحكومات العادلة التي تستثمر في شعوبها، والتي تشجع الحرية الاقتصادية.

- تحسين فعالية البنك الدولي والبنوك التنموية الأخرى في رفع المستويات المعيشية: وقد قامت الإدارة الأمريكية -حيال ذلك- برفع الدعم الأمريكي لرابطة التنمية الدولية IDA بنسبة 18% (وهو البنك الدولي الذي يمول الدول الأكثر فقراً)، وكذلك للبنك الأفريقي للتنمية. وكل ذلك يتم على شرط هو: أن تقاس كل المعونات والهبات والقروض والمشاريع على حسب مساهمتها في زيادة الإنتاجية في الدول النامية.

- قياس النتائج للتأكد من أن المعونات التنموية تؤثر بالإيجاب على حياة أكثر الناس فقراً في العالم.

- التركيز على الهبات أكثر من القروض: حيث إن الهبات تمثل أفضل طريق لمساعدة الدول الفقيرة على الاستثمار، خاصة في المجالات الاجتماعية، بدون إقبالهم بضغوط الديون التي تتعاظم يوماً بعد يوم.

وتحت إشراف الولايات المتحدة قامت رابطة التنمية الدولية بالفعل برفع حجم الهبات إلى أفقر دول العالم، بهدف مساعدتها في شتى المجالات: التعليم، والصحة، وأمراض الإيدز، والتغذية، والمياه.

- فتح المجتمعات للتجارة والاستثمار: فحرية السوق والتجارة تمثل دعامة أساسية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

- تأمين الصحة العامة: فبدونها لا تستطيع التنمية أن تحقق مغزاهما. ولهذا قامت الإدارة الأمريكية بتأييد التمويل العالمي الجديد المقدم لمرضى الإيدز الذي ينظمه أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان.

- التركيز على التعليم الذي لا تصح الديمقراطية ولا التنمية بدونه: وسترفع الولايات المتحدة إسهاماتها التمويلية في مجال التعليم بنسبة 20% على الأقل.

- استخدام العلم في التنمية الزراعية: بهدف القضاء على المجاعات المنتشرة بين 800 مليون فقير، منهم 300 مليون طفل..

التعاون مع المؤسسات المركزية

في 1 يونيو 2002، ألقى بوش خطبة في نيويورك قائلاً: "منذ صعود الدولة القومية في القرن السابع عشر، ونحن لدينا أحسن فرصة لإقامة عالم تتنافس فيه القوى الكبرى في سلام بدلاً من أن تتنافس في الإعداد للحرب".

إن الولايات المتحدة لن تستطيع تنفيذ إستراتيجياتها بدون إقامة تحالفات مع الدول الصديقة في كندا وأوروبا؛ وخاصة الأخيرة التي تحتضن أقوى منظمتين عالميتين في العالم: منظمة حلف شمال الأطلسي التي كانت -وما زالت- نقطة ارتكاز للأمن الأوروبي الداخلي؛ والاتحاد الأوروبي الذي يمثل شريك الولايات المتحدة في التجارة العالمية.

وقد تعرضت منظمة حلف شمال الأطلسي لهجمات 11 سبتمبر، كما تعرضت لها الولايات المتحدة. ومن ثم يتحتم عليها تطوير هياكل وقدرات جديدة في سبيل النهوض بمهمتها تحت الظروف الجديدة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر. ومن أجل تفعيل التحالف بين الولايات المتحدة وبين منظمة حلف شمال الأطلسي، ستقوم الإدارة الأمريكية بالتالي:

- توسيع عضوية الحلف لتشمل أكبر عدد ممكن من الدول الديمقراطية التي تكون على استعداد لحماية المصالح الأمريكية والأوروبية ومصالحها هي أيضاً.
- التأكد من أن قوات الحلف لديها من المعدات والأسلحة ما يؤهلها لخوض الحرب الحالية.

- الاستفادة من التقدم الأمريكي على المستوى التكنولوجي، لإمداد الحلف بكل ما يحتاجه لتقليل المخاطر والثغرات التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة وأوروبا. وعلى المستوى الآسيوي، كانت هجمات 11 سبتمبر سبباً مؤدياً للتحالف الأمريكي الآسيوي. فقامت أستراليا بتدشين اتفاقية الأنزوس لتعلن من خلالها أنها تعرضت بالمثل لهجمات سبتمبر. كما قامت اليابان وجمهورية كوريا -بعد أسابيع من الأحداث- بإمداد الولايات المتحدة بإمدادات عسكرية لوجيستية. وكذلك تلقت الولايات المتحدة مساعدات من تايلاند والفلبين وسنغافورة ونيوزيلندا. ومن أجل توطيد العلاقات مع الجناح الآسيوي سعت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ الخطوات التالية:

- تأهيل اليابان لأن تلعب دوراً رائداً في الشؤون الإقليمية والعالمية.
- العمل مع كوريا الجنوبية لأخذ حذرهما من كوريا الشمالية؛ ولكن في نفس الوقت تأهيل المنطقة للاستقرار على المدى البعيد.
- إقامة تحالف أمريكي-أسترالي يمتد لمدة خمسين سنة.
- الاحتفاظ بالقوات الأمريكية في المنطقة، وهو ما يعكس الانتماء الأمريكي للحلفاء الآسيويين.

- تطوير إستراتيجيات إقليمية وثنائية لإحداث تغيير في هذه المنطقة الديناميكية.

ومع روسيا تقوم الولايات المتحدة بتدشين علاقة إستراتيجية جديدة قائمة على حقيقة مركزية؛ وهي أن الولايات المتحدة وروسيا لم يعودا عدوين إستراتيجيين. وقد تبلورت هذه الحقيقة في أثناء "اتفاقية موسكو" بخصوص الحد الإستراتيجي؛ حيث وعدت روسيا بإقامة علاقات إيجابية، وعلى المدى البعيد، مع المجتمع اليورو-أطلنطي والولايات المتحدة.

وقد قامت الإدارة الأمريكية من ناحيتها بعدة خطوات لتدعيم التحالف الأمريكي الروسي:

- 1- إرساء التعاون بين الدولتين لمواجهة الإرهاب العالمي.
 - 2- التمهيد لدخول روسيا في منظمة التجارة العالمية.
 - 3- تدشين مجلس "حلف الأطلسي-روسيا" بهدف تعميق التعاون الأمني بين روسيا والحلفاء الأوروبيين والولايات المتحدة.
- وهذا طبعاً لا ينفي وجود معوقات عديدة، يمكنها أن تثبط من هذا التحالف؛ منها على سبيل المثال:

- 1- عدم إيمان روسيا الكامل بقيم ومبادئ ديمقراطية السوق المفتوحة.
 - 2- الضعف الروسي الواضح.
 - 3- الرفض الروسي لنشر أسلحة الدمار الشامل.
- ولكن بالرغم من ذلك تظل فرص الالتقاء أكبر بين الطرفين.
- ومع الهند تجتمع الولايات المتحدة على عدة مصالح مشتركة منها: التدفق الحر للتجارة، ومحاربة الإرهاب، وإيجاد آسيا مستقرة إستراتيجياً، والحرية السياسية، حيث تعتبر الدولتان من أكبر الديمقراطيات في العالم. وبالرغم من عدم اتفاقهما على برامج الهند النووية، فإن الإدارة الأمريكية تنظر اليوم للهند على كونها دولة تتعاضم قوتها يوماً بعد يوم، حيث تتكون معها مصالح إستراتيجية كثيرة.
- ومع الصين تسعى الإدارة الأمريكية إلى تدشين علاقة بنوية بهدف تغييرها، وتميئتها ديمقراطياً. كما يتعاون الاثنان حيث تلتقي مصالحهما عند محاربة الإرهاب الحالي، وعند دفع الاستقرار في الجزيرة الكورية، وعند التخطيط للمستقبل الأفغاني، وعند صد الأخطار البيئية والصحية مثل انتشار مرض الإيدز.

ومن الجدير بالذكر أن المخاطر عبر الدولية التي تتعرض لها الصين، ستجبرها - عاجلاً أو آجلاً- على أن تصير أكثر انفتاحاً، وأكثر تقبلاً للمعايير الديمقراطية. ولا تنسى الإدارة الأمريكية أهمية الصين الاقتصادية، وكيف أنها ستستفيد من دخول الصين في منظمة التجارة الدولية؛ وهو ما سيخلق فرصاً أكثر للتصدير الأمريكي، ومن ثم فرصاً أكثر للعمل لدى العمال والزراع الأمريكيين، وكذلك الشركات الأمريكية. ولا غرابة في أن تكون الصين هي رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة؛ حيث يبلغ حجم المعاملة التجارية بين الطرفين 100 بليون دولار سنوياً. وبالرغم من تواجد أسباب كثيرة لعدم الاتفاق بين الطرفين -منها مشكلة حقوق الإنسان، وتأييد أمريكا للمسألة التايوانية- فإن الإدارة الأمريكية عازمة على تضيق الفجوات مع الصين؛ لأن واقع ما بعد 11 سبتمبر يحتم عليها ذلك..

تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي

بعد أحداث سبتمبر صارت الإدارة الأمريكية ملزمة بالاحتفاظ بقوة دفاعها أكثر مما سبق. ويقف الدفاع عن الولايات المتحدة في الأولوية العسكرية. ومن ثم، تسعى الإدارة الأمريكية إلى ضمان أصدقائها وحلفائها؛ أثناء أي تنافس عسكري في المستقبل؛ وردع أي تهديدات ضد المصالح الأمريكية، ومصالح الشركاء والأصدقاء؛ وهزيمة أي عدو إذا ما فشل معه سلاح الردع.

إن الجيوش الأمريكية -التي كانت في يوم من الأيام مبنية بهدف ردع جيوش الحرب الباردة- لا بد أن تتحول الآن فتركز أكثر على كيفية اعتداء العدو، بدلاً من التركيز على مكان وتوقيت الاعتداء. ومن أجل مواجهة تحديات الأمن الحالية -التي تولدت بعد أحداث سبتمبر- ستكون الإدارة الأمريكية في حاجة شديدة إلى قواعد ومحطات في أوروبا الغربية وفي شمال شرق آسيا؛ بالإضافة إلى ترتيبات وقتية لنشر القوات الأمريكية على المدى البعيد.

قبل الحرب مع أفغانستان كانت تلك المنطقة بعيدة تماماً عن اهتمام الإدارة الأمريكية؛ أما الآن.. فقد تغير الوضع تماماً؛ وصار التركيز على نشر القوات الأمريكية في تلك المنطقة.

إن الإدارة الأمريكية ستسعى إلى تطوير دفاعها من خلال الإستراتيجيات التالية:

- القدرة على الدفاع أولاً عن الأراضي الأمريكية.
- التأكد من وصول الولايات المتحدة إلى ساحات الحروب البعيدة.
- القدرة على الدفاع عن البنى التحتية الأمريكية في الفضاء الخارجي.
- تجديد وتطوير القوات المسلحة الأمريكية؛ آخذين بأحدث الأساليب التكنولوجية والعلمية.
- تطوير الطريقة التي تُدار بها وزارة الدفاع؛ خاصة من ناحية الإدارة التمويلية، ومن ناحية التوظيف والإقالة.
- توفير عدة اختيارات عسكرية للرئيس الأمريكي، ليختار منها ما يشاء؛ وهو ما يثبط من إمكانيات الهجوم على الولايات المتحدة أو على الدول الصديقة.
- حرمان الأعداء من الحصول على أي أسلحة تفوق الأسلحة الأمريكية.
- تطوير القدرات الاستخباراتية لكي تتلاءم مع العدو الإرهابي الجديد.
- مزج الدفاع مع المخابرات مع تنفيذ القانون.
- الاعتماد على الدبلوماسية للتفاعل مع الدول الأخرى؛ فالدبلوماسيون الأمريكيون يشكلون الخط الأمامي للمفاوضات المعقدة، والحروب الأهلية، والأزمات الإنسانية.
- بذل الجهد في توصيل ثقافة عامة عن "أمريكا" لتتعرف كل شعوب الأرض عليها.
- فالحرب الدائرة الآن هي حرب أفكار؛ ولا بد أن تكون الغلبة للولايات المتحدة..

=====

#رؤية أمريكية.. لماذا يكرهوننا!؟

2001/01/20م

نكولاس كريستوف . كاتب أميركي . خدمة «نيويورك تايمز» *

"بعد مرور خمسة أشهر على أحداث 11 سبتمبر ما زال هناك في أمريكا من يسأل عن سر كراهية العديد من دول العالم خصوصاً في العالمين العربي والإسلامي لأمريكا؟ ومع أن الكثيرين تحدثوا عن أمور حقيقية مثل مساندة أمريكا لإسرائيل ظلماً وعدواناً، فقد لفت هذا المقال أنظار الأميركيين إلى أمور أخرى أهمها أن أمريكا تشجع الحكومات الديكتاتورية وهو ما يُغضب شعوب هذه الدول، كما أنها تتدخل لقمع أي حريات حتى لو كانت حرية نقد أئمة المسلمين لأمريكا على المنابر".

والمقال التالي يوضح جانبا من تفكير أمريكا عن سر كراهية شعوب عديدة في العالم لها:

من بين الأمور التي أفقنا عليها نحن الأميركيين منذ 11 سبتمبر (أيلول) الماضي درجة سخط العالم علينا وامتعاضه منا. ولو اتجهنا من الأرجنتين إلى اليابان، ومن روسيا حتى السنغال، فسندهل من جموع الساخطين على تنصيب أمريكا نفسها شرطيا للعالم، أو من إسرافها في استخدام النفط العالمي، وتهوينها من شأن الاتفاقات والمؤسسات الدولية. ونحن متهمون كذلك بابتلاء الجماهير المسكينة ببييرغر «البيغ ماك» وبرامج «ويندوز مايكروسوفت» الكومبيوترية وبالنجمة جوليا روبرتس، (هل يمكن اعتبار هذه الأمور في عداد الجرائم حقا؟). وحتى في دول حليفة، ووثيقة الصلة بنا مثل كوريا الجنوبية لطالما كانت هناك نقمة عارمة بين الناس العاديين بسبب العجرفة والعريضة الأميركية المفترضة. وكنت كلما مررت أمام مبنى البلازا في العاصمة سيول تعيدني الذكريات إلى عام 1987 عندما صادفت هناك إحدى المظاهرات المنادية بالديمقراطية، حرقت فيها مجموعات راديكالية من الطلبة العلم الأميركي وسط هتافات تأييد أكثر من 100 ألف مشارك، وهذا كله في بلد روته دماء الجنود الأميركيين الذين قتلوا إبان الحرب الكورية.

على كل حال، تظل النقطة المهمة هنا هي التساؤل عما بوسعنا فعله إزاء هذا الوضع. هنا تبدأ أهمية التجربة الكورية، فبينما زادت مشاعر العداة لأمريكا في كثير من أرجاء العالم، نجد أنها تراجع في كوريا الجنوبية. وأعتقد أن هناك دروسا مفيدة لهذه التجربة يمكن الاستفادة منها في علاقاتنا مع السعودية ومصر وغيرهما من الدول. وقد سألت "توماس هبارد" السفير الأميركي لدى كوريا عن أسباب تقلص مشاعر العداة لأمريكا هناك، فأجابني قائلا: "لقد تقلصت تلك المشاعر؛ لأن الناس هنا لم تعد تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها تدعم الأنظمة العسكرية القمعية في كوريا". وأضاف: "يمكن اعتبار كوريا مثالا على كيفية تبديد التيارات الديمقراطية للكراهية والغضب"؛ ولهذا فإن من الدروس المهمة لهذه التجربة أهمية العلاقات العامة بالنسبة للدبلوماسية، ولا بد من التنويه هنا بأن السفارات الأميركية لم تهتم كثيرا بإيصال وجهة النظر الأميركية إلى شعوب الدول الموجودة فيها، كما لم يكن

هناك عدد كافٍ أبداً من السفراء الذين يتحدثون لغة البلاد التي يعملون فيها، من عربية أو كورية أو صينية طليقة، ويشاركون دورياً في البرامج التلفزيونية المحلية لتوضيح المواقف الأميركية إزاء القضايا التي تهم الناس هناك.

وهناك درس آخر يقضي بحاجة واشنطن إلى توثيق علاقاتها مع الشعوب لا مع الأنظمة التي تحكمها بشكل مؤقت فقط. ونحن في ما يخص بعض الدول العربية نكرر الخطأ الذي ارتكبناه في كوريا بالظهور وكأننا نقف إلى جانب الحكام ضد الشعوب. والمفارقة هنا أن البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي تسمع في شوارعه أعلى الأصوات المؤيدة لأمريكا هو إيران التي تعتبر علاقاتنا الرسمية معها هي الأسوأ. آخر دروس هذه التجربة هو أننا سنكون في وضع أفضل عند دعمنا للديمقراطية في تلك البلدان وحتى حق حرق الأعلام الأميركية. فعندما كان متاحاً للكوريين التنفيس عن غضبهم في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات تبدد الإحباط وانتهى.

باختصار، ربما كان من الأحسن لنا ترك علماء الدين الراديكاليين في السعودية وباكستان يتمتعون بحرية شجبنا.

* الشرق الأوسط 16 / 01 / 2002م

=====

#هذا ما جنته أيدينا

2001/10/13

جون غيراسي - (عن موقع زد ماغ) ترجمة: حسام عيتاني السفير / 26 - 9 - 2001
الظلم يجلب غضب الشعوب

لا أستطيع منع نفسي من البكاء فور رؤيتي شخصاً يروي على التلفاز قصة ينفطر لها القلب عن المصير المأساوي لأحبته في كارثة مركز التجارة العالمي، أعجز عن السيطرة على نفسي.

لكنني أتساءل بعد ذلك: لماذا لم أبك عندما محت قواتنا خمسة آلاف شخص فقير في حي "إل كوريللو" في بنما بذريعة البحث عن نورييغا، وكان قادتنا يعلمون أنه مختبئ في مكان آخر؟! لكننا دمرنا إل كوريللو؛ لأن السكان هناك من الوطنيين

الذين كانوا يريدون خروج الولايات المتحدة من بنما نهائياً. وأسوأ من ذلك، لماذا لم أبك عندما قتلنا مليوني فيتنامي أكثرهم من الفلاحين الأبرياء في حرب كان مهندسها الرئيسي وزير الدفاع "روبرت ماكنمارا" يعلم مسبقاً استحالة الانتصار فيها؟! عندما توجهت قبل أيام للتبرع بالدم لاحظت كمبودياً يتبرع هو الآخر بدمه، وذكّرتني ذلك بهذا السؤال: لماذا لم أبك عندما ساعدنا "بول بوت" على ذبح مليون آخر من مواطنيه، بإعطائه السلاح والمال؟ لأنه كان يعارض "عدونا" الفيتنامي (الذي أوقف حقول القتل؟).

وقررت في ذلك المساء التوجه إلى السينما في محاولتي للامتناع عن البكاء. واخترت فيلم "لومومبا" في "منتدى الأفلام". وأدركت هناك مجدداً، أنني لم أبك عندما رتبت حكومتنا مقتل الزعيم الوحيد المحترم الذي عرفته الكونغو واستبدلته بالجنرال موبوتو، الديكتاتور الجشع والخبيث والقاتل. كما لم أبك عندما دبرت وكالة الاستخبارات المركزية الإطاحة بزعيم إندونيسيا سوكارنو الذي قاتل الغزاة اليابانيين في الحرب العالمية الثانية، ونصبت مكانه جنرالاً آخر هو سوهارتو الذي تعاون مع اليابانيين ولاحق وأعدم نصف مليون "ماركسي" على الأقل؟

لا نبكي إلا لبني جلدتنا

شاهدت التلفاز مجدداً الليلة الماضية، وبكيت بسبب صورة ذلك الأب الرائع، المفقود حتى الآن، وهو يلاعب طفله البالغ من العمر شهرين. لكنني عندما تذكرت المذبحة التي ذهب ضحيتها آلاف السلفادوريين الذين وصف "راي بوتر" بتفصيل شديد مأساتهم في "التايمز"؛ أو اغتصاب وذبح أولئك الراهبات الأمريكيات، من قبل عملاء حرضتهم ودربتهم ودفعت لهم وكالة الاستخبارات المركزية، لم أذرف دمعاً واحدة. بل إنني بكيت عندما سمعت مقدار شجاعة بربارا أولسون - زوجة المراقب العام في وزارة العدل - الذي أحتقر آراءه السياسية، لكنني لم أبك عندما اجتاحت الولايات المتحدة الدولة الصغيرة في بحر الكاريبي، غرينادا، وقتلت مواطنين أبرياء كانوا يأملون في تحسين ظروف حياتهم ببناء مطار للسياح، رأت فيه حكومتي إثباتاً على بناء الروس لقاعدة عسكرية. لكن البناء أكمل بعدما تأكد بقاء الجزيرة في معسكر الولايات المتحدة!.

لماذا لم أبك عندما خطط وأمر "إريل شارون"، رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، بذبح ألفي فلسطيني فقير في صبرا وشاتيلا وهو شارون نفسه الذي عمل كغيره من زعماء عصابة أرغون وشترن الإرهابيين بيغن وشامير اللذين قتلا زوجات وأطفال الضباط البريطانيين بتفجير فندق الملك داود؟!

أعتقد أن المرء لا يبكي إلا لبني جلدته. لكن هل يبرر ذلك السعي للانتقام من كل من يختلف معنا؟ هذا ما يبدو أن أمريكا تريد القيام به. حكومتنا ثائرة الآن، وكذلك القسم الأكبر من وسائل إعلامنا. لكن هل نؤمن بأن من حقنا استغلال الفقراء في العالم من أجل مصلحتنا، ولأننا نزعم أننا أحرار وهم ليسوا كذلك؟

إذن، هانحن نمضي إلى الحرب، وكلنا ثقة أننا سنقتني آثار أولئك الذين قتلوا العدد الكبير من إخواننا وأخواتنا الأبرياء. وسننتصر طبعاً ضد أسامة بن لادن، وضد طالبان، وضد العراق، وضد الجميع، وضد كل شيء. أثناء ذلك سنقتل مجدداً بضعة أطفال أبرياء.. أطفال لا يملكون ثياباً للشتاء المقبل، وليس لديهم منزل يحميهم، وليس لديهم مدرسة لتعليمهم. لماذا هم مذنبون، ولم تزد أعمارهم بعد عن سنتين أو أربع أو ست سنوات. ربما سيُدعى المبشران الإنجلييان "فالويل" و"روبرتسون" أن موت الأطفال أمر حسن؛ لأنهم لم يكونوا مسيحيين، وربما سيخرج متحدث باسم وزارة الخارجية ليخبر العالم أن هؤلاء الأطفال كانوا من الفقر بحيث أن وضعهم قد تحسن الآن.

متى نتعلم؟

وماذا بعد؟ هل سنتمكن من إدارة العالم وفق ما نريد؟ ومع كل هذه التشريعات التي تسمح برقابة مكثفة علينا، سيشعر مديرو شركاتنا الكبرى بالسرور؛ لأن من كان يتظاهر ضد العولمة أصيب برعب أبدي. انتهت أعمال الشغب في سياتل وكيببيك وجنوا.

أخيراً حل السلام إلى المرة المقبلة، من سيكون حينها؟ طفل كبر بعدما نجا من مذبحتنا التي راح ضحيتها أهله الأبرياء في إل كوريللو؟ فتاة من نيكاراغوا علمت أن أبويها الطبييين قُتلا على أيدي رجال عصابات أطلقنا عليهم تسمية "الكونترا الديموقراطيون". وكانوا يقرءون في كتاب تعليمات وكالة الاستخبارات المركزية أن

أفضل طريقة لتدمير الحكومة الوحيدة التي حاولت أن تمنح الفقراء في بلدها فرصة حياة أفضل، هي قتل الأساتذة والأطباء والعمال الزراعيين؟ أو ربما يكون رجل تشيلي يشعر بالمرارة لاقتناعه بأن عائلته بأسرها قد قُتلت بناء على أوامر من وزير خارجية نيكسون "هنري كيسنجر" الذي لم يعرف أبدا الفرق بين الشيوعي والاشتراكي الديموقراطي أو حتى القومي؟ متى نتعلم، نحن الأمريكيين، أنه كلما تابعنا محاولتنا إدارة العالم إلى أن يبلغ الحضيض، ووجهنا دائما بغضب أحدهم؟ ما من حرب قادرة أبدا على وقف الإرهاب طالما أننا نستخدم الإرهاب لتحقيق غاياتنا.

لذلك توقفت عن البكاء؛ لأنني توقفت عن مشاهدة التلفاز. وذهبت في نزهة. وعلى بعد أربعة منازل من بيتي، تجمع حشد لوضع الزهور وإضاءة الشموع أمام المركز المحلي للإطفاء. لقد كان مقفلا. وهو مقفل منذ الثلاثاء لأن رجال الإطفاء - وهم مجموعة رائعة من الشبان الودودين - اعتادوا تحية الجيران بابتسامات واسعة، أسرعوا لنجدة ضحايا البرج الأول فاخفقوا معهم لدى انهياره. فبكيت مجددا.

وقلت لنفسي عندما كتبت هذا: لا ترسله للنشر فبعض من تلامذتك وزملائك وجيرانك سيبغضونك وربما آذوك. لكنني أدت التلفاز مجددا؛ وكان هناك وزير الخارجية باول يقول لي بأنه ما من بأس في الذهاب إلى الحرب ضد أولئك الأطفال، أولئك الفقراء، أولئك الكارهين لأمريكا؛ لأننا متحضرون وهم ليسوا متحضرين. فقررت المجازفة. ربما إذا قرأ هذه المقالة شخص سيتساءل: لماذا في العالم هذا العدد من الناس المستعدين للموت ليذيقونا طعم ما نعطيهم لهم؟

=====

#لماذا فاز الإسلاميون في الانتخابات؟

2002/11/06

محمد جمال عرفة **

قادة الأحزاب الإسلامية يشكرون الله على الفوز في أقل من شهرين حققت الحركات السياسية الإسلامية فوزاً يتراوح بين الكاسح والمتوسط في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أربع دول عربية وإسلامية، هي: باكستان والمغرب والبحرين وأخيرا تركيا؛ وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول هذه

الظاهرة العامة أو الانتصار وفق التسميات المختلفة للمحللين السياسيين، وأصبح السؤال الذي يطرحه الجميع هو: لماذا فاز الإسلاميون؟

فقد فاز حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي في المغرب بـ 52 مقعدا من مقاعد البرلمان الـ 325، أي بنسبة حوالي 20%، وحل في المرتبة الثالثة بفارق يُعدّ على أصابع اليد عن الأحزاب التي تسبقه. وفاز تحالف "الأمل" الذي يضم 6 أحزاب إسلامية باكستانية بـ 53 مقعدا من 272 ليحل أيضا في المركز الثالث أيضا بفوارق بسيطة عن الأحزاب التي تسبقه.

وفي أول انتخابات برلمانية تُجرى في البحرين منذ حل البرلمان وإلغاء الدستور عام 1975 فاز المنتمون إلى التيار الإسلامي أيضا بـ 19 مقعدا (15 من السُنّة و 5 من الشيعة) من أصل 40 مقعدا، ليسيطروا على نصف مقاعد البرلمان تقريبا. وجاءت انتخابات تركيا لتكسر كل الحواجز والتوقعات، ويكتسح حزب "العدالة والتنمية" الذي تأسس منذ عام ونصف فقط ليكتسح كل الأحزاب القديمة والجديدة ويفوز بثلاثي مقاعد البرلمان وحده (363 من 550).

الملاحظات الجوهرية التي يجب رصدها هنا تتلخص فيما يلي:

- التيار الإسلامي في البلدان الأربع تميز بعقلانية شديدة، ولم يرفع شعارات عنترية مثلما فعل إسلاميون آخرون في الثمانينيات والتسعينيات (حالة الإنقاذ في الجزائر مثلا)، وإنما تحرك مستندا إلى مطالب الجماهير العادية، والتأكيد على أن حلها متصل بالواقع الإسلامي للمجتمعات العربية والإسلامية، وليس من الخارج.

- هذه الأحزاب الإسلامية الفائزة اختارت اللعب على وتر الاقتصاد والأحوال الاجتماعية في بلادها، وعلى رأسها قضيتا الفقر والفساد الاقتصادي - السياسي - الاجتماعي، حتى إن اثنين من هذه الأحزاب اختارا لنفسيهما من البداية اسما متصلا بهذه القضايا بنفس الاسم في تركيا والمغرب (العدالة والتنمية)؛ حيث تشير الكلمة الأولى إلى الدور الاجتماعي للحزب، وتشير الثانية للدور الاقتصادي، فيما اختار التحالف الباكستاني اسم "تحالف الأمل".

يتصل بالنقطة السابقة تركيز برامج هذه الأحزاب على محاربة الفقر والفساد، مع ملاحظة أن الدول الأربع التي جرت فيها الانتخابات يدور فيها جدل شديد منذ سنوات حول انتشار الفساد بكل أنواعه:

ففي باكستان رفع الإسلاميون شعار محاربة الفساد والفقر بسبب استمرار حالة الفقر والبطالة الحادة، وعدم تحقيق حكومة مشرف أي تقدم فيها رغم المساعدات الأمريكية، وركزت دعاياتهم على رفع شعارات إيجابية بشأن تحسين أحوال الفقراء والأحوال الاقتصادية.

وفي المغرب كان الشعار الأساسي لحملة الإسلاميين الانتخابية هو توفير وظائف للعاطلين، حتى إن عبد الإله بن كيران أحد الأعضاء المؤسسين للحزب قال: "تريد أن نوفر وظائف لملايين من العاطلين".

وهذا هو ما عاد نائب رئيس الحزب الدكتور سعد الدين العثماني ليؤكد به بقوله: "إن المواطنين لم يصوتوا على حزب العدالة والتنمية بهذا الشكل من أجل نشر الإسلام، ولكن من أجل إيجاد الحلول لمشاكل التشغيل والبطالة، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وزرع الثقة المطلوبة في البلاد، والدفع بكل وسائل التنمية إلى الأمام".

وفي البحرين كان التركيز في الدعاية الانتخابية -خصوصاً للمرشحين الشيعة- على التوجه بجدية لمعالجة القضايا الوطنية الملحة، مثل البطالة والإسكان ومحاربة الفساد المالي والإداري والأخلاقي؛ لكي تنصبّ الجهود على توفير البيئة المناسبة لتطوير اقتصاد البلاد، وجلب الاستثمارات، وبالتالي العمل على "حلحلة" المشكلات المزمنة التي تعاني منها قطاعات كبيرة من المحرومين تعيش دون خط الفقر، وتكافح للحصول على مسكن لائق وعمل شريف ورعاية صحية وتعليم لأبنائها.

وفي تركيا لم يرفع حزب العدالة والتنمية شعارات السعي لإصلاح الاقتصاد وتحسين الظروف الاقتصادية فقط، ولكنه تحدث عن برنامج شامل لمحاربة الفقر والفساد معاً، على اعتبار أن الثاني هو عنوان الأول. حيث رفع الحزب شعار التخلص من الائتلاف الحكومي السابق "الفاقد سياسياً والفاشل اقتصادياً" والحد من زيادة نسبة البطالة التي وصلت لأرقام مخيفة (مليون عاطل العام الماضي فقط!) وكذا معالجة مشكلة ديون تركيا الخارجية.

-غالبية هذه الأحزاب سعت لدفع تهمة التطرف عنها في ظل القلق العالمي الذي أفرزته هجمات 11 سبتمبر وحرب الإرهاب الأمريكية، وشددت على أن هدفها ليس تطبيق الشريعة مباشرة، ولكن تطبيق قيم عامة هي في الأصل قيم إسلامية، مثل العدالة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة.

- فالباكستانيون رغم حرصهم على تأكيد أن أحد أهدافهم الانتخابية المرفوعة كانت "فض التحالف الباكستاني العسكري مع أمريكا"، فقد حرصوا بشكل أكبر على تأكيد أنهم ليسوا مثل طالبان وحرص "قاضي حسين" أمير حزب الجماعة الإسلامية الباكستاني في حوار مع صحيفة باكستانية نشره موقع التحالف الإسلامي (MMA) على الإنترنت <http://www.mma.org.pk>، على تأكيد أن التحالف الإسلامي "ليس نسخة" من حركة طالبان بقوله: "We are not Taliban's reincarnation..."، بل سعى الإسلاميون لتصحيح الصورة التي يرسمها الغرب لهم، والتأكيد على أن الأحزاب السياسية الإسلامية لا تتأهض الغرب عموماً، ولن تتخذ بالتالي سياسات مناهضة للغرب، وستقيم علاقات ودية مع القوى الأجنبية. بل إن قاضي حسين ألمح -في لقاء مع وكالة الأنباء الفرنسية- إلى أن معارضة التحالف لوجود القوات الأمريكية قابلة للتفاوض بقوله: "سنظهر مرونة، وسنتخذ جميع الخطوات التي تتفق مع المصالح القومية".

- أما المغاربة فشددوا على أن هدفهم هو تطبيق الشريعة بالتدرج، وسارع عبد الإله بن كيران أحد الأعضاء المؤسسين للحزب بنفي التقارير التي وردت في وسائل إعلام أجنبية بأن حزبه سيضغط من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، وشدد في تصريحات لوكالة رويترز على أن الحزب يفضل "التطبيق التدريجي" للشريعة على مظاهر الحياة اليومية مثل حظر المشروبات الروحية ونوادي القمار واليانصيب.

- وكانت الحالة في تركيا أكثر وضوحاً بسبب الطبيعة العلمانية للدولة، وطبيعة العلاقة بين التيار الإسلامي والجيش، حيث شدد رئيس الحزب رجب طيب أردوغان على تأكيد أن حزبه ليس إسلامياً، ولكنه محافظ، والقول: "نحن حزب علماني معتدل، لا يحارب الدين".

- وضمن هذا الخطاب المعتدل سعى الإسلاميون للحديث عن المشاركة لا للانفراد بالحكم. ولو حظ أن قسما من هذه الأحزاب الفائزة لم يتحدث مباشرة عن سعيه إلى الحكم، بل وفضل البعض الإعلان علنا (المغرب) أنهم غير جاهزين لهذا، ويفضلون التريث لمزيد من ثقل كوادرههم. وكان هذا واضحا في قول مصطفى الرميد رئيس الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية من أن حزبه لا يرغب في الحصول على المرتبة الأولى أو أن يشكل هو الحكومة قائلا: "نرفض أن نكون الأوائل في هذه المرحلة، ونرفض أن نكون من يتحمل المسؤولية الأولى في هذا الظرف"، مُرجِعًا ذلك إلى أن الوضع الداخلي والموقف الخارجي لا يسمح بذلك في هذه المرحلة.

وتأتي الملاحظة الأخيرة والجوهرية وهي أن الإسلاميين الذين شاركوا ليسوا هم كل الإسلاميين في كل البلدان الأربع، ففي باكستان شاركت العديد من القوى تحت اسم "إسلامي"، وفي المغرب رفض الفصيل الإسلامي الكبير (جماعة العدل والإحسان) المشاركة في الانتخابات. وفي تركيا شاركت أحزاب إسلامية أخرى من أنصار رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان في الانتخابات، وحتى البحرين شهدت مقاطعة للانتخابات من أربع جمعيات سياسية، منها جمعيتان إسلاميتان هما: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي تعبر عن التيار السياسي الرئيسي وسط الشيعة، والعمل الإسلامي -شيعية قيد التأسيس- احتجاجا على تعديل أدخل على دستور 1973 يقضي بسلطات تشريعية متساوية للمجلس المنتخب، ومجلس آخر يتولى ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تعيين أعضائه.

لماذا فازوا؟!

ويبقى السؤال: لماذا فاز الإسلاميون؟! هنا نشير إلى أربعة أسباب -مرتبطة بالملاحظات السابقة- تتردد على ألسنة المحللين، وهي:

أولا: رد فعل لحملة الإرهاب الأمريكية.

وهذا السبب تردده غالبا الأوساط الغربية التي تعتبر أن النشاط الإسلامي الزائد في البلدان العربية والإسلامية ما هو إلا رد فعل احتجاجي على حملة الإرهاب الأمريكية التي تطال المسلمين والدول الإسلامية، وتشبه حربا صليبية جديدة. وفي هذا الإطار لفتت الصحافة الغربية الصادرة 5 نوفمبر (لوموند - ليبراسيون - فايننشال تايمز -

دوتشلاندا) الأنظار إلى أن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية يشكل تحديا كبيرا بشأن قدرته على إثبات إمكانية التوفيق بين الديمقراطية والإسلام، كما أنه يشكل تحديا للاتحاد الأوروبي. وأكدت صحيفة "لوموند" أنه تقع على عاتق الحزب الإسلامي "مسؤولية إظهار توافق الإسلام مع الديمقراطية... وكيفية التكيف بين الإسلام والحداثة".

ولكنّ محللين عربا يعتبرون أن أحد الأسباب التي تدفع الناخبين لانتخاب الإسلاميين كون الغرب اختار ميدان المعركة "دينيا" أو هكذا ما بات يدركه المواطن العربي والمسلم، وتحدث بوش وأركان حكمه عن حرب صليبية، فلماذا لا يختار العرب والمسلمون من يفهم هذه اللغة ليدير المعركة بكفاءة أكبر!؟

ثانيا: تغلغل النفوذ الغربي في الحكومات العربية الضعيفة:

وهذا السبب مرتبط نسبيا بالسبب الأول، ويعبر عن احتجاج شعبي تجاه أمر خارجي يتعلق بتزايد تغلغل النفوذ الغربي (الأمريكي تحديدا) في الأوساط السياسية العربية الحاكمة، وهو ما يظهر بوضوح في باكستان والبحرين وتركيا التي تستضيف القواعد الأمريكية.

وقد زادت حالة العجز الرسمي العربي والإسلامي تجاه ما يحدث في فلسطين، وما يُعد للعراق، فكان من الطبيعي -وفق هذا التحليل- أن يصوت الناخبون بقوة للتخلص من الحكومات التقليدية وإخراجها بعنف، ليس من السلطة، بل من الحياة السياسية النيابية ككل (أحزاب الائتلاف الحاكم التركي لم تحصل على مقعد واحد في البرلمان، والأحزاب الباكستانية التقليدية تقهقرت بشكل غير مسبوق، وبعض أحزاب الائتلاف المغربي الحاكم السابق تعرضت لهزيمة منكرة مثل الاتحاد الدستوري الذي خسر 34 مقعدا دفعة واحدة!).

واللافت هنا أن نسبة كبيرة من الناخبين في بعض هذه الدول كانت تدرك أن تصويتها لصالح الإسلاميين لن يأتي بجديد أو بتغيير حقيقي، ففي المغرب كان التعليق الأساسي الذي أدلى به أكثر من سياسي في الأحزاب المغربية تعقيباً على نتائج أول انتخابات تجرى في عهد الملك الجديد "محمد السادس"، وحلول حزب

العدالة والتنمية الإسلامي في المركز الثالث - هو: "حتى لو فاز الحزب بكل المقاعد فلن يكون له أي تأثير على الحياة السياسية في البلاد!".

وسبب هذا التعليق المتشائم - رغم حالة التفاؤل العامة لإجراء انتخابات تتسم بقدر من النزاهة النسبية - أن الدستور المغربي ما زال يعطي الملك حقوقًا أكبر من الحكومات، بل ويعطيه حق تعيين رئيس الوزراء وأربعة من أهم الوزراء في الحكومة؛ وهو ما يعني أنه يحكم ويملك معًا، ويتحكم في أي حكومة حتى لو شكلها الإسلاميون!.

والأمر نفسه قيل في تركيا رغم اكتساح الإسلاميين، بسبب سطوة الجيش التركي، للحد الذي دفع الإسلاميين أنفسهم لتغيير لقبهم إلى "يمين محافظ علماني"؛ لأنهم لا يستطيعون أن يستخدموا أي صفة دينية لحزبهم في تركيا. ناهيك بالطبع عما ترتب على هذا من تدني نسبة التصويت في الانتخابات عموماً استناداً إلى حالة من التشاؤم وعدم توقع تغيير.

ثالثاً: انتشار الفساد والفقر:

وهذا السبب يعتبره البعض سبباً رئيسياً لفوز الإسلاميين؛ على اعتبار أنه هدف يمكن تحقيقه ولو جزئياً، خاصة أنه مرتبط بمصلحة النظم الحاكمة والقوى الأجنبية صاحبة النفوذ فيها بعدما نخر سوس الفساد في العظم، وبدأت تنتشر الاحتجاجات الشعبية بما يهدد العروش نفسها والاستقرار السياسي برمته، فضلاً عن أنه شعار ترفعه الكثير من الحكومات.

وقد سبقت الإشارة إلى رفع كل القوى الإسلامية لشعارات خاصة بالقضاء على الفقر وتحسين الاقتصاد والقضاء على الفساد، ولكن ما يجب التأكيد عليه أن هذه الشعارات ضاربة الجذور في هذه الأحزاب وليست وليدة الانتخابات فقط. ورجب طيب أردوغان رئيس حزب العدالة التركي اشتهر منذ منتصف التسعينيات عندما كان رئيس بلدية إستانبول بأنه الرجل الذي قاد حملة تنظيف إستانبول، وحسّن ظروف المرافق الصحية فيها، كما أنه مشهور بأنه الرجل الذي طهر المدينة من الفساد وحتى من بيوت الدعارة بفضل خطته في تنفيذ فكرة توفير عمل شريف للعاهرات يغنيهن عن بيع أعراضهن.

وكان دافع الناخبين الرئيسي لاختياره أن ينظف لهم تركيا كلها من الفساد كما فعل مع إستانبول، وأن يطبق برامج اقتصادية جيدة تعيد الازدهار الاقتصادي لتركيا، وهو بالمناسبة شعار رفعه هو أيضا في الانتخابات، بل وأكد عليه.

رابعا: اكتساب الإسلاميين خبرات كثيرة سابقة:

وهذا السبب تحديدا لا يمكن إغفاله، وأشار إليه بعض قادة هذه الأحزاب الإسلامية الفائزة، بل اعتبره قادة حزب العدالة والتنمية المغربي أحد أسباب عدم رغبتهم في التسرع بالحكم وتفضيل البقاء في مقاعد المعارضة لمزيد من ثقل الخبرات والكوادر. فليس سرا أن قادة العدالة والتنمية التركي عرّكتهم الحياة السياسية، ونالوا خبرات طويلة منذ عودة الديمقراطية والتعددية للبلاد عام 1983 وما قبلها عبر زعيمهم أربكان الذي دخل الحياة السياسية منذ الستينيات، وقد خاضوا من قبل ثلاثة انتخابات تركية فازوا في بعضها وخسروا الأخرى، وفي كل مرة كان خطابهم السياسي يتحسن ويتعلم من تجارب الماضي.

وكدليل نلاحظ أن أردوغان حرص على تأكيد أنه لن يصطدم بالجيش كما فعل أربكان في 28 فبراير 1997، كما أنه شدد على الطبيعة العلمانية لحزبه، وهو نفس ما فعله الإسلاميون المغاربة الذين شددوا على أنهم مع الدستور المغربي، والباكستانيون الذين تحدثوا عن قبول التعايش مع الوجود الغربي على أرضهم!

ولا يعني هذا تنازلات بقدر ما يمكن أن نطلق عليه "فهما صحيحا للعبة السياسية" وإدارة العلاقات الدولية وفق المضامين الدولية السائدة، فأردوغان عندما قال بأنه سينفذ برنامج صندوق النقد الدولي اشترط أن يرتبط هذا بمصلحة تركيا، وعندما قال بأنه علماني ربط هذا بأن العلمانية لا تحارب الدين، وقادة باكستان عندما أعلنوا التعايش مع الغربيين في بلاهم (كنوع من التعاون الأمني بين الدول) أكدوا رفضهم الوجود الأجنبي العسكري على أرضهم.

ولكن السؤال بعد كل هذا هو: إلى أي حد وأي مدى سوف يتمكن الإسلاميون من التكيف مع الواقع الجديد عقب فوزهم؟! وكيف سيكون حال العلاقة بينهم وبين الجيوش الموالية للغرب في بعض الدول؟

بعبارة أخرى: هل تراهن هذه القوى الإسلامية على تغيير تدريجي مع الزمن؟ وهل تتجح في هذا؟ أم أن مصالح القوى الحاكمة خاصة المرتبطة منها بالنفوذ الخارجي المتعاطم ستقف لها بالمرصاد؟ وما هو المستقبل في هذه الحالة؟

=====

#الشرق أوسطية.. مسمار بوش في المنطقة العربية!

2003/05/12

محمد جمال عرفة **

الشراكة الأمريكية مع العرب لصالح شارون

يبدو أن الرئيس الأمريكي بوش الذي أبدى إعجابه الشديد بوزير الإعلام العراقي "الصحاف"، قرر أن يستلهم طرائف الصحاف، ولكن على طريقة جحا.. تلك الشخصية الفلكلورية صاحبة النوادر والحكايات الضاحكة.. الذي دق مسمارا في مكان يملكه غيره، ثم أخذ يتردد على المكان بين الحين والآخر لزيارة مسماره، وبمرور الوقت ادعى أن المكان ملكه، وحبته في ذلك وسند ملكيته المؤكد هو المسمار!

المسمار الذي بدأ بوش دقه في المنطقة العربية هذه المرة هو ما أسماه يوم 9 مايو الماضي "منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط في غضون عشر سنوات"؛ بحيث يظل يروج لهذا المسمار الذي يخدم إسرائيل بالدرجة الأولى؛ حتى تتحقق الأهداف الأمريكية في المزيد من التفكك العربي والتبعية، وعودة فكرة "الشرق الأوسطية" الإسرائيلية الأصل!

فالخطة (المسمار) التي أعلن عنها بوش في خطابه في جامعة كارولينا الجنوبية في كولومبيا ذات بُعد اقتصادي ظاهري، يقترح "إقامة منطقة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط في السنوات العشر المقبلة"؛ بهدف "قهر الفقر، وتعلم النساء والرجال عادات الحرية"، ولكنها تتضمن أبعادًا سياسية خطيرة تصب في النهاية في خانة تحقيق المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة العربية.

ولم ينكر بوش بعض هذه الأهداف أو الشروط لتحقيق الرفاهية الاقتصادية الموعودة، مثل: قيام الدول العربية بما أسماه "إصلاحات ضرورية كمكافحة الفساد

والإرهاب، وحماية حقوق الملكية، وتحسين مناخ الاستثمار"، وأن تقر وتعترف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية تعيش بسلام مع جيرانها، مع القيام بتغييرات في النظام القضائي العربي (!؟) فيما تولت مصادر أخرى الكشف عن أهداف خطة بوش الشرق أوسطية، والتي هي أهداف إسرائيلية في المقام الأول، ومحاولة جديدة لإحياء مشروع السوق الشرق أوسطية الذي أعلنه شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، وألف كتابا خصيصا له.

وفي هذا السياق أعلن بوش أن بلاده ستنتظم بالتعاون مع مملكة البحرين منتدى لمناقشة "الإصلاحات القضائية" في المنطقة العربية، وعين بالفعل القاضية في المحكمة العليا "ساندرا أكونار" لرئاسة الإصلاحات القضائية في الشرق الأوسط في إطار مبادرته لإقامة منطقة للتجارة الحرة بالمنطقة خلال 10 سنوات.

كما كشفت صحف أمريكية عن أن مشروع الشراكة هذا يتطلب تغييرات في مناهج التعليم العربية، وفي النظم الاقتصادية والقضائية العربية كي تتواءم مع الشروط الأمريكية للشراكة الاقتصادية.

وقالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم 10 مايو 2003: إن من ضمن الشروط الأمريكية لانضمام الدول العربية إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة إنهاء المقاطعة العربية مع إسرائيل؛ تمهيدا للتطبيع الكامل، وإلغاء أو تخفيض الحواجز التجارية في عمليات التجارة والاستثمار مع الشركات الأمريكية، والحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية.

وأعلن روبرت زوليك -الممثل التجاري الأمريكي- أن اتفاقيات التجارة الحرة تستلزم قيام الدول بتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي كبير، وأن التبادل التجاري الحر في المنطقة يعني تنشيط التبادل التجاري العربي مع إسرائيل (أي إلغاء المقاطعة، وهو ثاني مطلب بعد ذكر هذا المطلب في نص اتفاقية خارطة الطريق)، وقال: إنه سيتم عقد منتدى اقتصادي عالمي في الأردن في يونيو 2003 (منتدى دافوس) يحضره وزير الخارجية كولن باول لهذا الغرض.

ومن الواضح أن خطة بوش تقوم على نفس الأسس القديمة لخطة إسرائيلية قديمة بدأ الحديث عنها منذ مؤسس الدولة الصهيونية "تيودور هرتزل"، واستمرت حتى المشروع

الذي أطلقه "شيمون بيريز" في أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993 حول شرق أوسط جديد يقوم على 3 أسس، هي: التكنولوجيا الإسرائيلية، والمال والأسواق الاستهلاكية، والعمالة العربية الرخيصة!

خطة قديمة.. جديدة!

والواقع أن الخطة التي طرحها بوش ليست جديدة؛ فقد سبق أن أعلنتها وزارة الخارجية الأمريكية في 3 إبريل الماضي، كما نوه لها المسؤولون الإسرائيليون، وأكدوا أنها ستوضع موضع التنفيذ فور سقوط نظام الحكم في العراق.

فقد سبق أن أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية يوم 3 إبريل 2003 "بيان حقائق" عن الخطة المسماة "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، تتضمن تقديم أكثر من ألف مليون دولار من المساعدات من الحكومة الأمريكية للدول العربية سنويا، وتخصيص 29 مليون دولار كتمويل مخصص لبرامج المبادرة لدعم الإصلاح السياسي.

وحدد البرنامج ثلاثة محاور سوف تتحرك فيها الولايات المتحدة مع الدول العربية، وهي:

1- التعليم: ويركز على ربط التعليم العربي بالبرامج الأمريكية، وتعليم البنات، والتركيز على الإنترنت.

2- الإصلاح الاقتصادي: ويشمل مساعدة المشروعات الصغيرة، وزيادة الشفافية ومحاربة الفساد.

3- تقوية المجتمع المدني: ويتضمن مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط، وبرامج "ستيزيد شفافية الأنظمة القانونية والتنظيمية، وتحسن إدارة العملية القضائية".

أيضا كان من اللافت أن يعلن "زلمان شوفال" -السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي إريل شارون- قبيل سقوط نظام صدام حسين في التاسع من إبريل 2003.. أن "الأحداث المتسارعة في بغداد، والسقوط القريب لنظام صدام يمكن أن يوجد الظروف المناسبة لقيام شرق أوسط جديد أكثر

سلامًا، نأمل أن يكون له تأثير إيجابي على قوى إرهابية أو تدعم الإرهاب في المنطقة"، وكأنه يعلم بتفاصيل الخطط الأمريكية! والأكثر أهمية أن هذه الخطة المتعلقة بإنشاء "شرق أوسط" تتخرب فيه الدولة العبرية يرجع أساسها إلى آباء الصهيونية الأوائل: هرتزل (الذي دعا لضرورة قيام كومونولث شرق أوسطي يكون لدولة اليهود فيه شأن فاعل، ودور اقتصادي قائد)، وبن غوريون (الذي اقترح على الرئيس الأمريكي أيزنهاور إقامة سد منيع ضد التيار القومي العربي، يضم إسرائيل وتركيا وإيران وإثيوبيا، وذلك في الرسالة التي وجهها إليه عام 1958).

وكان آخرها مشروع "شمعون بيرس" الذي طرحه خلال زيارته للولايات المتحدة في نيسان 1986، على نمط مشروع مارشال لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي نتج عنه قيام السوق الأوروبية المشتركة. ثم أعيد تسويقه عام 1992 عقب اتفاقيات أوسلو.

ومن الواضح إذن أنه في ظل حالة النشوة الأمريكية عقب احتلال العراق، وفرض أمر واقع جديد في المنطقة العربية.. أن الحاجة نشأت لمد المنطقة بـ"جزرة" تشجع القادة العرب على الانخراط في الخطة الأمريكية للشرق أوسطية، وتوازن "العصا" التي رفعها بوش في وجه هذه الحكومات عقب اجتياح العراق، مهددا المعارضين بالويل والثبور..

وإن هذه الخطة التي توهم الجميع بتدفق الخيرات الأمريكية على المنطقة كلها تستهدف في النهاية توفير الأمن للدولة الصهيونية؛ باعتباره -كما قالت كوندوليزا رايس- مفتاح أمن العالم كله، وتسليمها قيادة المنطقة العربية، خصوصا أن اليمين المسيحي المتصهين هو الذي يهيمن على مقاليد الأمور في الإدارة الأمريكية الحالية، ويتبنى المخططات الإسرائيلية للمنطقة.

=====

#الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة

2003/03/29

...

سمير مرقص ** *

الإمبراطورية الأمريكية فاقت التوسع النازي

هل ظهرت النزعة الإمبراطورية الأمريكية الجديدة فجأة ومنفصلة عن سياق قائم؟ وهل كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي البداية التي انطلقت من خلالها الولايات المتحدة لتدشين واقع جديد ورسم معالم الإمبراطورية الجديدة؟ وهل ساهمت الإدارة الأمريكية اليمينية في تشكيل معالم تلك الإمبراطورية أم أنها ساهمت فقط في إبرازها وتجسيدها سريعاً على أرض الواقع؟

حتى نجيب على هذه التساؤلات وغيرها علينا أن نتناول عدداً من النقاط التي تساهم في تشكيل الصورة وإبرازها:

*

الإمبراطورية الأمريكية.. خلفية تاريخية

*

الإدارة الأمريكية الحالية

*

الإدارة الأمريكية الحالية وعسكرة العالم

*

الداخل الأمريكي الآن

الإمبراطورية الأمريكية.. خلفية تاريخية

1- أمريكا.. بناء القوة الذاتية:

عكفت الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها على بناء قوتها الذاتية، وانطلق هذا البلد -بتعبير بول كيندي- في تقدمه بسرعة صاعقة، مستغلاً قلة القيود الاجتماعية والجغرافية، وانعدام الأخطار الخارجية الجسيمة، إضافة إلى تدفق رأس المال الاستثماري وخاصة الداخلي. وقد أدى الازدهار الاقتصادي إلى ازدهار التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي دفع إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية، وبروز الحاجة إلى تشكل سياسة خارجية أمريكية. فلقد ضغطت الجماعات ذات المصالح لفتح أسواق خارجية فيما وراء البحار. وهكذا فإن تنامي القوة الصناعية الأمريكية والتجارة

الخارجية قد خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية، وبدء تحديد الدور الأمريكي في إطار العلاقات الدولية.

2- أمريكا: التوسع من الداخل إلى الخارج:

لقد اعتمدت أمريكا في بناء قوتها الذاتية على التوسع من الداخل إلى الخارج، أي داخل أراضيها أولاً، فبعد انفصال أمريكا عن بريطانيا عام 1783 شرعت في قتل أبناء الأرض الأصليين من الهنود الحمر، فعمل المستوطنون الأمريكيون خلال الفترة 1801 - 1845 على السيطرة على جنوب المحيط الأطلسي (فلوريدا) والوسط وشمال الوسط. ثم أحكمت السيطرة على معظم المناطق في الفترة 1846 - 1890 من الوسط والجنوب والشمال، وصولاً إلى أقصى الغرب الأمريكي حتى ساحل المحيط الهادي. وهكذا اكتملت السيادة التامة على كل أراضي العالم الجديد من عام 1853م، والسيطرة الميدانية لا تعني فقط الوجود الفيزيقي البشري، وإنما ثروات وخيرات هذا العالم البكر.

3- التوسع الخارجي وتشكل السياسة الخارجية الأمريكية:

توسعت أمريكا من الداخل إلى الخارج، بعكس التوسع الأوروبي حيث التوسع إلى المستعمرات أولاً ثم نزح الثروات والعودة إلى الداخل لبناء القوة الذاتية. وقد انعكس هذا الاختلاف موضوعياً على جوهر الرؤية الحاكمة الأمريكية للعلاقات الدولية من جانب، والدور العملي الذي سيتحدد وفقاً لهذه الرؤية من جانب آخر. فالخبرة الأوروبية للتوسع كانت في إطار التوازن الدولي للقوى الأوروبية بحسب معاهدة وستفاليا 1648، بينما الخبرة الأمريكية للتوسع لم تكن في إطار توازن القوى الدولية، وإنما انطلق على قاعدة أن أمريكا؛ القوة البازغة؛ مساوية للنظام الدولي.

بعد أن استكملت الدولة الجديدة السيطرة على كامل "أراضيها"، بدأت في التوسع نحو مجالها الإستراتيجي (أي نحو المحيطين: الهادي والأطلسي)، فنجد أمريكا في اتجاه المحيط الهادي، تسيطر على هاواي وبييرل هاربور في عامي 1842 و1887، ثم جزر الميدواي عام 1867، ثم جزر ساموا عام 1878، ونشبت معركة في الفلبين وقت الحرب الأمريكية الأسبانية، وانتهت بسيطرة أمريكا على تلك الجزر الشاسعة عام 1898.

أما في اتجاه الأطلسي فنجد أمريكا تسيطر على جزر بورتوريكو عام 1898 ثم تتحكم في قناة بنما في عام 1903، ثم غزو فنزويلا ونيكاراجوا وهايتي وكوبا والمكسيك. وهكذا توسعت أمريكا من الداخل إلى الخارج، بعكس التوسع الأوروبي حيث التوسع إلى المستعمرات أولاً، ثم نزح الثروات والعودة إلى الداخل لبناء القوة الذاتية. وقد انعكس هذا الاختلاف موضوعياً على جوهر الرؤية الحاكمة الأمريكية للعلاقات الدولية من جانب، والدور العملي الذي سيتحدد وفقاً لهذه الرؤية من جانب آخر. فالخبرة الأوروبية للتوسع كانت في إطار التوازن الدولي للقوى الأوروبية بحسب معاهدة وستفاليا 1648، بينما الخبرة الأمريكية للتوسع لم تكن في إطار توازن القوى الدولية، وإنما انطلقت على قاعدة أن أمريكا (القوة البازغة) مساوية للنظام الدولي.

4- جوهر السياسة الخارجية الأمريكية: المصلحة القومية العليا (الثروة - القيم/ الدين - القوة):

إن الإمبراطوريات- بحسب كسينجر- لا تهتم بأن تدير شئونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي. هكذا مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في العلاقات الدولية منذ اليوم الأول الذي بدأ فيه توسعها الدولي. يمكن القول: إن جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية وللعلاقات الدولية يقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا بالأساس، والتي تتكون من ثلاثية: الثروة - القيم/ الدين - القوة.

إن تحالف الساسة ورجال المال ورجال الدين في أمريكا قد رسم الخلفية الفكرية الحاسمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة، التي ألفت بظلالها على سياستها الخارجية ودورها في العلاقات الدولية. ويعبر أحد قادة البحرية الأمريكية عما سبق بقوله: "على الولايات المتحدة أن تنتشر نفوذها التجاري في أنحاء الأرض كلها.. والتصدي للأهداف الإمبريالية الأوروبية.. إن مبدأ مونرو يوجب على الولايات المتحدة رفض أي نفوذ آخر.. الأمر محكوم بالمصلحة القومية وحدها، ولا يبدو أن له حدوداً. فعلى الولايات المتحدة الارتقاء إلى مصاف القوى العظمى.. وتكمن المصلحة القومية، من حيث جوهرها المعلن في طلبها بهيمنة أمريكية ممتدة إلى ما بعد البحار..".

إن قراءة كثير من النصوص الواردة على لسان رجال الدين والسياسة والمال تعكس الرغبة للهيمنة الاقتصادية والعسكرية والدينية على العالم. فالمشروع الأمريكي منذ وقت مبكر "بات هو جذب كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالي، تشكل على الأرض الأمريكية، وتحقيقه أولاً بالتسامح، ثم بالقوة عند الاقتضاء، وأخيراً -وهو الأفضل- بالتجارة، إن مهمة أمريكا هي أن تدل بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي، وتراكم الثروة بشتى الطرق".

يعكس ما سبق نظرة للذات "رسالية" و"استعلائية" تجاه العالم الذي لم يزل يعيش في الظلمة بتبني قيمها وبالتجارة طواعية أو بالقوة إذا لزم الأمر. إن الرسالة الأمريكية هي مصلحتها القومية، وتحقيق المصلحة القومية إنما يحقق الرسالة الأمريكية: بالقيم/ الدين، والقوة، والتجارة، إنها استعادة للثلاثية الأوروبية". العسكري والتاجر والمبشر.

بيد أن الثلاثية الأوروبية كانت تعبر عن قوى أوروبية متعددة، أما في الحالة الأمريكية فإنها تعبر عن حاله قوة مطلعة ذات طابع إمبراطوري خارج لعبة التوازن الدولي، وهو فيما يبدو ما حكم الرؤية الأمريكية للعالم على مدى قرنين تقريباً. إن الإمبراطوريات -بحسب كسينجر- لا تهتم بأن تدير شئونها في إطار نظام دولي؛ فهي تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي. هكذا مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في العلاقات الدولية منذ اليوم الأول الذي بدأ فيه توسعها الدولي.

5- السياسة الخارجية الأمريكية بين منهجي روزفلت وويلسون:

الإدارة الأمريكية الحالية- ومنذ أن تسلمت مسئولياتها- قد حملت كلا الاتجاهين، وأصبحت تعبيراً حياً لليمين ببعديه السياسي والديني. فهي تتمثل المفاخرة الويلسونية باستثنائية أمريكا، وكذلك القوة الروزفلتية لتعميم هذه الاستثنائية. ومن جانب آخر، تعبر هذه الإدارة عن اليمين السياسي بسياساته الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية المتشددة، كذلك اليمين الديني برواه "المانوية" للعالم القائمة على ثنائية الخير والشر، كذلك الالتزام بتحقيق الإرادة الإلهية في تنقية أمريكا والعالم من الشر

إن المتتبع لمسيرة السياسة الخارجية الأمريكية وإستراتيجياتها المتعاقبة للعالم منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة بوش الابن سوف يجد أنها تتحدد استجابة لأمرين:

- القوة المتنامية باطراد.

- المصالح التوسعية الإمبراطورية.

وقد تراوحت السياسة الخارجية الأمريكية بين مبدئين:

1- مبدأ "القوة" روزفلتي.

2- مبدأ "تمثل القيم الأمريكية" ويلسوني.

بالنسبة للمبدأ الأول؛ حيث أرساه تيودور روزفلت بما أسماه سياسة العصا الغليظة، وهي السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة دور الشرطي، وبخاصة في أمريكا اللاتينية. إن هذه السياسة كانت تعكس مقدار القوة التي بلغت أمريكا، فنراه يعتبر أمريكا، ليس فقط، صاحبة رسالة كونية، ولكنها أيضا قوة عظمى، وربما أعظم قوة. وإن هذه الرسالة هي القادرة على حراسة وضبط العلاقات الدولية بحكم القوة التي بلغت. ويذكر كيسنجر عن روزفلت أنه "رفض التأثير المفترض للقانون الدولي؛ فالذي لا تستطيع الدول حمايته بقواها الذاتية لن يحميه الآخرون، فالحق الذي لا تدعمه قوة شرٌّ بل هو أكثر إيذاء من القوة المنفصلة عن الحق".

لقد طور روزفلت مبدأ مونرو الذي كان يقضي بمنع التدخل من الخارج إلى حماية مصالح الولايات المتحدة الآخذة في الامتداد إلى مناطق خارج حدودها.

بالنسبة للمبدأ الثاني؛ جاء وودرو ويلسون، الذي يتفق أنه وضع مبدأ ضرورة أن تتمثل الأمم الأخرى القيم الأمريكية من خلال منظومة كونية؛ فالمبرر الذي بموجبه وافق ويلسون على المشاركة في الحرب العالمية الأولى كان إعادة تشكيل العالم على صورة أمريكا.

قد يبدو أن هناك تناقضًا بين المبدئين، إلا أنه تناقض سطحي، حيث لا يوجد خلاف على الهدف الإستراتيجي البعيد؛ ألا وهو السيادة الأمريكية الكونية. فما رآه البعض أحيانا حول سياسة ويلسون بأنها تهدف إلى النزعة الأخلاقية صحيح شكلا، إلا أنه لا يختلف كثيرًا عن النهج روزفلتي؛ فلقد وافق على الدخول في الحرب العالمية

الأولى، ليثبت "عظمة" أمريكا وتميزها، وأنه ليس من حق أمريكا أن تدخر قيمها لنفسها فقط، كما رأى أن أمن أمريكا لا ينفصل عن أمن باقي الجنس البشري كله، إنها المسئولية عن الآخرين التي اتخذت طابعًا أخلاقيًا، حيث أمريكا لديه (أي ويلسون) أمة صاحبة رسالة، وإن كان هذا لا يمنع من ممارسة القوة.

إن الجانب الأخلاقي في الثلاثية الأمريكية يتسم بالطابع الديني؛ وهو ما جعل للنموذج الأمريكي "رحمة الرسالية"، وذلك يعود لتأسيس القارة الجديدة (أمريكا)، أو "إنجلترا الجديدة" new England على يد البيوريتانيين وهم فئة متشددة بروتستانتية، ولقد كانت لهم رؤية خاصة للعالم وللحياة وللإنسان وخلافة. ولا يمكن إغفال أن أمريكا قد تأسس فيها المجتمع والدين في آن واحد، وهو ما سيدفع إلى أن تتحرك مجموعات بشرية لتنظيم نفسها كحركة سياسية اجتماعية ذات مرجعية دينية، وأن تؤسس كيانات وتحالفات عدة في إطار المجتمع المدني لديها رؤية سياسية، وهو ما اصطلح على تسميتهم باليمين الديني، الذي سيعمل كجماعة ضغط، حتى وصول الرئيس بوش الابن إلى الحكم.

الإدارة الأمريكية الحالية

1- اليمين الحاكم: السياسي والديني:

تراوحت السياسة الأمريكية على مدى القرن العشرين بين هذين الاتجاهين غير المتناقضين، على أنه يمكن القول إن الإدارة الأمريكية الحالية -ومنذ أن تسلمت مسؤولياتها- قد حملت كلا الاتجاهين معًا، كذلك أصبحت تعبيرًا حيًا لليمين ببعديه السياسي والديني. فالإدارة الحالية تتمثل المفارقة الويلسونية باستثنائية أمريكا، وكذلك القوة الروزفلتية لتعميم هذه الاستثنائية. ومن جانب آخر تعبر هذه الإدارة عن اليمين السياسي بسياساته الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية المتشددة، كذلك اليمين الديني برؤاه "المانوية" للعالم القائمة على ثنائية الخير والشر، كذلك الالتزام بتحقيق الإرادة الإلهية في تنقية أمريكا والعالم من الشر. ونظرًا لأن بوش الابن من أتباع هذا الاتجاه؛ فإن توليه الرئاسة يعني وصول اليمين الديني للمشاركة في الحكم للمرة الأولى. وهكذا باتت الإدارة الأمريكية الحالية تعبيرًا عن اليميني السياسي الديني. وتعد الإدارة الأمريكية الحالية هي الإدارة المعنية بمواصلة التوسع الإمبراطوري الذي

توقف في فترتي كلينتون، وذلك باحتكار الثروات، وبالحملات العسكرية الرادعة، وبالتبشير الديني القيمي الأمريكي، كما يوضحه الشكل التالي:

وتجدر الإشارة إلى أن رؤية هذه الإدارة لم تكن وليدة الفوز بمقعد الرئاسة، أو حادث الحادي عشر من سبتمبر، وإنما هي تسبق ذلك. وللتدليل على ذلك لا بد من قراءة وثائق الحملة الانتخابية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية من جهة، كذلك الأوراق التي قدمت إلى هذه الإدارة بخاصة حول الشرق الأوسط والعراق في الشهر الأول من توليها مسئولياتها.

2- رؤية الإدارة الحالية للعالم منذ الحملة الانتخابية إلى ما بعد 11 سبتمبر (وثيقة كونداليزا رايس):

الأمر واضح ومباشر في رؤية الحزب الجمهوري، فالمصلحة القومية المباشرة هي الهدف، والقيم تابعة لتحقيق هذه المصلحة. وتحدد كوندوليزا رايس أمرين في غاية الأهمية لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية هما:

- دعم السياسات الاقتصادية الدولية التي تفعل مميزات الاقتصاد الأمريكي، وتوسع أطر التجارة الحرة، باعتبارهما أداتين حاسمتين في صياغة السياسة الدولية.

- أن تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة ومصونة، لأن الولايات المتحدة هي الضامنة الوحيدة للسلام والاستقرار الشاملين.

من الأهمية بمكان ولفهم إدارة الرئيس بوش الحالية من حيث رؤيتها التي تحكم نظرتها إلى العالم، والسلوك الذي سوف يترتب على هذه الرؤية -وبخاصة موقفها من "الشرق الأوسط" والعراق- أن نعود إلى حملته الانتخابية، حيث كانت تتولى السيدة كونداليزا رايس مسئولية مستشارة مرشح الرئاسة للشئون الخارجية أثناء الحملة الانتخابية، وقامت بصياغة وثيقة تعكس رؤية مرشح الرئاسة حول رؤية الحزب الجمهوري المستقبلية للعالم في حالة انتخابه. وقد نشرت هذه الوثيقة في مجلة "فورين أفيرز" في عددها الأول من عام 2000 بعنوان: "حملة 2000: النهوض بالمصالح القومية". Promoting The national Interests2000Campaign .:

ففي هذه الوثيقة يتضح وعي الإدارة الساعية للحكم بأن الولايات المتحدة تعيش مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأنه ينبغي لفت النظر إلى: "أن الولايات المتحدة

الأمريكية قد وجدت صعوبة بالغة في تحديد مصلحتها القومية في غياب القوة السوفيتية. والواقع أننا لا نعرف ما يجب أن يكون عليه رأينا فيما يلي المواجهة الأمريكية السوفيتية من خلال الإشارات المتوالية إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن هذه المراحل الانتقالية مهمة؛ لأنها تقدم فرصا إستراتيجية، وخلال هذا الزمن المرن يمكن التأثير على شكل العالم المستقبلي. ضخامة هذه المرحلة واضحة. فالاتحاد السوفيتي كان أكثر من مجرد منافس تقليدي شامل، بل كان يتوق إلى خلق بديل اشتراكي عالمي للأسواق وللديمقراطية، لقد عزل الاتحاد السوفيتي نفسه، كما عزل عملاءه -غالبًا من غير علمهم- عن شروط الرأسمالية الدولية. وقد زرع في النهاية بذور دماره بنفسه، إذ تحول بسبب انزاله ديناصورًا اقتصاديًا وتكنولوجياً..".

إن نقطة الانطلاق فيما سبق هو أن هذه الفترة هي فترة انتقالية، على الولايات المتحدة استثمارها لرسم معالم العالم مستقبلياً على قاعدة الرأسمالية الدولية ذات البعدين: السوق والديمقراطية، وهي الصيغة التي تروج لها أمريكا تحت لافتة العولمة، على أن يتم ذلك في إطار إعادة تعريف المصلحة القومية الأمريكية بشكل محدد. وتشير السيدة رايس إلى أنه:

"يجب أن تبدأ عملية رسم سياسة خارجية جديدة من الاعتراف بأن الولايات المتحدة تتمتع "بموقع استثنائي" .. بعض الدول تملك قدما داخل القطار وقدما خارجه.. بعض الدول ما زالت تأمل في إيجاد طريقة للفصل بين الديمقراطية والتطور الاقتصادي. بعضها يتمسك بأحقاد قديمة كأساليب لالتهاء عن واجب التحديث الذي ينتظرها. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها موجودون على الجهة الصحيحة من التاريخ".

إنه الترويج لأمريكا جديدة متوافقة مع "التاريخ" متجاوزة كل من لم يزل متمسكا بالقديم. فالوثيقة تؤكد على طبيعة النظام الاقتصادي الذي يجب أن يتبع في ظل استثنائية الولايات المتحدة، وعلى ضرورة أن يلحق بها الآخرون، وأنه لا يمكن الفصل بين السوق والديمقراطية من جهة، والتحديث واتباع النموذج الأمريكي؛ أي اختيار موقع في التاريخ الذي بات أمريكيا من جهة أخرى.

ويمكن بسهولة ملاحظة: أن هذه الأفكار تنتمي لمدرسة فكرية في السياسة الأمريكية يمكن أن نطلق عليها "الاستشراقية الجديدة" من رموزها برنارد لويس وهنتينجتون، وما

أفكارهم إلا تنويعات محدثة للفكر الأمريكي الكلاسيكي فيما يتعلق بالعالم، الذي مثله رؤساء من عينة مونرو وروزفلت وباكسون وويلسون، حيث: استثنائية أمريكا، وضرورة إعلاء المصلحة القومية الأمريكية، وضرورة نشر القيم الأمريكية وإن بالقوة. وحول القوة تستطرد السيدة رايس وتقول: "إن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تعيد التركيز على المصلحة القومية وعلى ملاحقة الأولويات الأساسية، وهذه المهمات هي:

- 1) ضمان أن "القوى" الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تمنع الحروب وتبرز السلطة وتقاتل في سبيل حماية مصالحها، إن لم تنجح في تعويق الحرب.
 - 2) تعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي عبر نشر التجارة الحرة ونظام مالي عالمي مستقر في أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ، بما فيها العالم الغربي الذي تم تجاهله كمنطقة حيوية للمصالح الأمريكية القومية.
 - 3) تجديد علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء الذين يشاطرون القيم الأمريكية، ويمكنهم بالتالي المشاركة في حمل عبء نشر السلام والازدهار والحرية.
 - 4) تركيز الطاقات الأمريكية على عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى، وخصوصًا روسيا والصين، وهي علاقات تستطيع أن تصوغ -وسوف تصوغ- طابع النظام السياسي الدولي.
 - 5) التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة (القوى العدائية)، التي تتخذ بازدياد أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.
- يتضح من المهام السابقة تكرار المفاهيم التقليدية التي تحرص عليها الإدارة الأمريكية المتعاقبة مثل:

- ممارسة القوة لحماية المصالح.
- استقرار النظام المالي العالمي الذي يخدم أهدافها.
- التأكيد على أن هناك "قيما" أمريكية لا بد من نشرها بمعاونة الحلفاء الذين ينتمون لهذه القيم، التي تعني ضمنا أن هناك من ينتمي لقيم أخرى.

- الاهتمام بإعادة صياغة النظام السياسي الدولي إلى جانب أوروبا الحليف الرئيسي
لأمريكا؛ كونه ينتمي لنفس المنظومة القيمية (الغربية) من جانب، ومكونا رئيسيا
للنظام المالي العالمي من جانب آخر، وروسيا والصين.
- صك تعبير "الأنظمة المارقة" rouge regimes، التي لا بد من ترويضها
وردعها.

وتقدم السيدة رايس نموذج التعامل مع الاتحاد السوفيتي؛ باعتباره نموذجا مثاليًا
للسياسة الخارجية الأمريكية، فنقول: "في السبعينيات كان الاتحاد السوفيتي في ذروة
قوته، وهي قوة كان أكثر من مستعد لاستخدامها؛ نظرا إلى قاعدته الاقتصادية
والتكنولوجية الضعيفة"، تبين أن أمجاد تلك المرحلة ما هي إلا انتصار مكلف جدا،
وتحدي الرئيس ريجان للقوة السوفيتية كان حازما، وذا توقيت جيد في آن واحد. وقد
شمل تعهدات أساسية وكثيفة مع موسكو حول السلسلة الكاملة للأمر التي
استعرضت في جدول يضم أقساما أربعة: ضبط التسليح، حقوق الإنسان، المسائل
الاقتصادية، والنزاعات الإقليمية. ثم ركزت إدارة بوش بمزيد من الانتباه على خفض
النفوذ السوفيتي في أوروبا الوسطى والشرقية. ومع تزعزع قوة الاتحاد السوفيتي لم
يعد هذا قادراً على حماية مصالحه، واستسلم على نحو سلمي للغرب، وهو انتصار
هائل للقوة الغربية، وأيضاً للحرية الإنسانية".

الأمر واضح ومباشر في رؤية الحزب الجمهوري؛ فالمصلحة القومية المباشرة هي
الهدف، والقيم تابعة لتحقيق هذه المصلحة. وتحدد كوندوليزا رايس أمرين في غاية
الأهمية لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية هما:

- دعم السياسات الاقتصادية الدولية التي تفعل مميزات الاقتصاد الأمريكي، وتوسع
أطر التجارة الحرة، باعتبارهما أداتين حاسمتين في صياغة السياسة الدولية.

- أن تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة ومصونة؛ لأن الولايات المتحدة هي الضامنة
الوحيدة للسلام والاستقرار الشاملين.

وبالنسبة للقوة العسكرية الأمريكية تفصل رايس رؤيتها بالغة الأهمية كما يلي:
"إن الإدارة (إدارة كلينتون) راحت تنشر القوات الأمريكية في الخارج بإيقاع كثيف،
بمعدل مرة كل تسعة أسابيع. وإلى جانب خفضنا نفقات الدفاع إلى حدها الأدنى

كنسبة مئوية من ناتج النمو الإجمالي منذ بيرل هاربور، نشرت الإدارة القوات المسلحة بمعدل أعلى من أي وقت خلال الأعوام الخمسين الأخيرة.. وسوف يواجه الرئيس الجديد الآن مهمة طويلة من إصلاح الوضع.. بدلا من الاستمرار في البناء على هيكلية الحرب الباردة. ويجب أن تقوّ الميزات التكنولوجية الأمريكية بهدف بناء قوى أخف وأكثر إهلاكا.. يجب أن تكون القوات المسلحة الأمريكية قادرة بشكل حاسم على مواجهة ظهور أية قوة عسكرية عدائية في منطقة آسيا، والمحيط الهادي والشرق الأوسط والخليج الفارسي، وأوروبا، وهي مناطق لا تضم مصالحنا فحسب، بل مصالح كل حلفائنا الأساسيين، وقوات أمريكا المسلحة هي الوحيدة القادرة على تنفيذ مهمة المواجهة والتعويق هذه.. لكن ماذا لو تمت مهاجمة قيمنا في مناطق لا تثير اهتمامنا الإستراتيجي؟ هل يجب على الولايات المتحدة ألا تحاول إنقاذ الأرواح في غياب دافع إستراتيجي قوي؟ بل يجب أن يكون الرئيس الأمريكي الجديد في موقع يتيح له التدخل عندما يكون مقتنعا بأن الولايات المتحدة مضطرة بدافع الواجب إلى التدخل.. يجب أن يتذكر الرئيس أن القوات العسكرية هي أداة خاصة، وهي مقاتلة والمطلوب منها أن تكون كذلك. إنها ليست قوة شرطة مدنية، وليست حكما سياسيا، ومن الأكد أنها لم تؤسس لبناء مجتمع مدني.."

في هذا السياق تتحدث الوثيقة عن الأنظمة المارقة ومن بينها "العراق" حيث تقول تحت عنوان: "التغلب على الأنظمة المارقة":

"... في حين يتجه التاريخ نحو الأسواق والديمقراطية، تركت بعض الدول على جانب الطريق. والعراق النموذج الأمثل لتلك الدول. فنظام صدام حسين منعزل، وقوته العسكرية ضعفت إلى حد بعيد، ويعيش شعبه في حالة من الفقر والرعب، ولا يملك موقعا مفيدا في السياسة الدولية. لذا فهو مصمم على تطوير أسلحة الدمار الشامل. ولن يتغير أي شيء حتى يذهب صدام. لذا يجب على الولايات المتحدة أن تحشد كل الموارد التي يمكنها حشدها، بما فيها دعم معارضيه، في سبيل إطاحته".

هذه هي الرؤية التي طرحها الحزب الجمهوري حول العالم والعراق أثناء الحملة الانتخابية، وهي تمثل عودة إلى المنهج الروزفلتي في السياسة الخارجية بغطاء ويلسوني؛ حيث المصلحة القومية والقوة والنظام الرأسمالي يمثلون الأسس التي ينبغي

أن تقوم عليها سياسة أمريكا الخارجية. ونظن أن الإدارة الحالية تستند على هذه الرؤية في سلوكها وممارساتها وخطابها منذ أن تولت الحكم، وما الحادي عشر من سبتمبر إلا حدث قد ساهم في تسريع التحركات الأمريكية في أعمال هذه الرؤية على أرض الواقع.

3- الإدارة الأمريكية الحالية و"الشرق الأوسط":

".. التطور الأفضل، للمصالح الأمريكية ولشعبي البلدين على حد سواء (العراق وإيران)، هو التغيير السياسي العميق، ويبدو أن التغيير في الأفق في ما يتعلق بإيران، نتيجة ديناميات السياسة الداخلية، أما العراق فمختلف، إذ لا يمكن أن يطرأ تغيير ما هناك إلا من خلال العنف."

تاريخياً لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية "بالشرق الأوسط" إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حين بدأت أمريكا تضطلع بممارسة مسؤولياتها كدولة قطبية ذات مصالح كونية، وحين أخذت الحرب الباردة بين القطبين الغربي والشرقي تنتقل إلى منطقة "الشرق الأوسط". بيد أن أمريكا كانت لها علاقات تجارية بالمنطقة منذ منتصف القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى البعثات التبشيرية الأمريكية التي بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر، التي ركزت جهودها على المسيحيين الشرقيين. ويمكن القول إن الاهتمام الأمريكي بدأ مع استنزاف قدر كبير من احتياطات النفط الأمريكي إبان الحرب العالمية الأولى؛ مما استدعى الاهتمام بمنطقة "الشرق الأوسط"، من خلال الدعوة إلى تطبيق سياسة "الباب المفتوح" التي تم بها تحقيق نوع من تكافؤ الفرص الاستثمارية أمام الدول الرأسمالية -بما فيها أمريكا- عن طريق تقسيم الأسواق لضمان تصريف المنتجات والحصول على المواد الخام؛ لإتاحة القدر نفسه من المشاركة أمام المشروعات الأمريكية في عمليات التنقيب عن البترول وإنتاجه وتسويقه.

وفي مواجهة التهديدات السوفيتية لدول "الشرق الأوسط" أصدرت الإدارة الأمريكية عام 1947 ما عرف "بمبدأ ترومان" الذي يعتمد على تقديم مساعدات اقتصادية ومعونة عسكرية أمريكية لدول المنطقة التي تتعرض لتهديد، ذلك فضلاً عن تطويق

منابع النفط في "الشرق الأوسط" بالقوة العسكرية، دخل الأسطول السادس الأمريكي عام 1948 لتحقيق وجود بحري أمريكي دائم في حوض البحر المتوسط. وبتأسيس الكيان الإسرائيلي أصبح لأمريكا حضور حيوي وفاعل في المنطقة يحقق لها أهدافها ومصالحها؛ باعتبارها "عنصر ردة إقليمياً". ويمكن إيجاز مصالح أمريكا في هذه المنطقة في الآتي:

- تأمين الحصول على النفط وضمان تدفق الأرصدة النقدية العربية.
 - تطويق الأنظمة والحركات الراديكالية.
 - المحافظة على أمن إسرائيل ودوام تفوقها.
- الإدارة الأمريكية الحالية وعسكرة العالم

1- عناصر الرؤية الحاكمة لعمل الإدارة الأمريكية الحالية:

يمكن القول إن موقف الإدارة الحالية من "الشرق الأوسط" والعراق لا يختلف كثيراً عن الموقف التاريخي للحزب الجمهوري من الشرق الأوسط، كذلك عن الرؤية التي وعد بها أثناء الحملة الانتخابية، التي عرضناها سابقاً. ولم يغير الحادي عشر من سبتمبر من هذه الرؤية، وإنما سرع من إيقاع تحقيقها على أرض الواقع، وجعله أكثر ضراوة.

وللحديث عن رؤية الإدارة الأمريكية "للشرق الأوسط" والعراق لا بد من استعراض ملامح الرؤية الفكرية الحاكمة الأمريكية فيما يتعلق بالعالم، وذلك كما يلي:

- 1- السيادة الأمريكية على العالم في كل المجالات.
- 2- تحقيق المصلحة القومية الأمريكية بكل الوسائل.
- 3- النموذج الأمريكي هو النموذج الذي يجب أن يحتذى.
- 4- هناك نظرة أحادية للعالم وللتاريخ يجب أن تستوعب قومياً ودينياً.
- 5- تطبيق مبدأ الخيار صفر في العلاقات الدولية، حيث لا شيء قابل للمساومة.
- 6- تقسيم العالم إلى مجالات حيوية.

وسوف تنفذ هذه الرؤية من خلال المحاور الثلاثة التالية:

- 1- المحور الثقافي - الحضاري - الديني.
- 2- المحور الجغرافي - السياسي بالسيطرة على الثروات والموارد.

3- استخدام القوة بأنواعها: النووية والكيميائية والبيولوجية.

ونوجز ما سبق في الشكل التالي:

2- العسكرية.. العسكرية:

إن الفكرة واقع عملي منذ اليوم الأول لعمل هذه الإدارة؛ حيث بدأ الحديث عن تنفيذ نظام الدرع الصاروخي الذي يضمن سيطرة كونية: فضائية - أرضية، وتدمير أسلحة الدمار الشامل لدى الآخرين، واعتماد مبدأ الحرب الاستباقية (أي العمل على إجهاض أي فعل موجه ضد أمريكا قبل وقوعه)، والأخذ بممارسة القوة بشكل مطلق، وكان من نتاج ذلك تنامي سطوة وزارة الدفاع الأمريكية في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، وإعادة تقسيم العالم على أساس عسكري: 6 مناطق عسكرية يتولى مسؤولية كل منطقة جنرال عسكري له أن يتصل بالرئيس مباشرة.

وفي أعقاب حادث الحادي عشر من سبتمبر فوضت الإدارة الحالية بالإجماع من قبل الكونجرس بمجلسيه لمواجهة ما يهدد الأمة الأمريكية، وهنا أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن رؤيتها التي تتجاوز الدفاع عن الأمة إلى العسكرية الكاملة للإمبراطورية، وذلك في ورقة بعنوان: "تشكيل الجيش" Transforming the Military حيث أشار رامسفيلد الذي قام بإعلانها إلى ضرورة الأخذ بإستراتيجية جديدة تتناسب والمستجدات، وتتجاوز ما كان مطروحًا عقب الحرب الباردة، وكان يسمى "مسرح حربين كبيرتين" Two Major - Theater War.

لقد كانت هذه الإستراتيجية تمكن أمريكا وقواتها العسكرية من خوض حربين في موقعين مختلفين. إلا أن رامسفيلد يؤكد على تجاوز المؤسسة العسكرية عن الإستراتيجية السابقة التي لا تعنى بمواجهة التحدي الذي جد في القرن الحادي والعشرين للدفاع عن الوطن ضد المجهول: غير المرئي، وغير المتوقع. وعليه تم تحويل الإستراتيجية العسكرية القائمة على "مواجهة الخطر" إلى إستراتيجية تعتمد "شحن القدرات" بمختلف الطرق وفي كل الاتجاهات دون انتظار الخطر؛ وذلك بتوفير الردع في 4 مسارح عمليات في الوقت نفسه، ومساندة ذلك الردع بالقدرة اللازمة لإلحاق الهزيمة الحاسمة والسريعة بعدوين في وقت واحد.

وإلى جانب ذلك تم إقرار إمكانية تنفيذ هجوم شامل كاسح واحد في أي وقت ضد عدو محدد، بما يشتمل عليه هذا الخيار من احتلال عاصمة ذلك العدو وتغيير نظام الحكم فيه.

وفي هذه الرؤية حول مستقبل أمريكا العسكري حدد رامسفيلد إستراتيجية أسماها الخطوات الست، تتضمن ما يلي:

- 1- حماية الوطن الأمريكي وقواعده عبر البحار.
 - 2- ضمان تأمين القوة الأمريكية في مواقع العمليات البعيدة.
 - 3- حرمان أعداء أمريكا من الملجأ، والتأكد من أنهم يدركون أنه لا يوجد مكان آمن في العالم يحميهم من أن نصل إليهم.
 - 4- حماية شبكة معلوماتنا من أي هجوم.
 - 5- استخدام تكنولوجيا المعلومات لربط القوى الأمريكية المختلفة ببعضها البعض في العمليات الحربية.
 - 6- تحقيق سيطرة غير مقيدة على الفضاء وحماية القدرات الفضائية الأمريكية من أي هجوم عدائي.
- 3- العراق في ظل العسكرة:

في السياق السابق يأتي التعامل مع العراق؛ حيث جاء في التقرير الرئاسي الذي قدم إلى الرئيس بوش في يناير 2001 الذي سمي: "الإبحار في مياه مضطربة"، حيث تضمن ما يلي:

- دعم مطلق لإسرائيل باعتبارها الركيزة الأولى لضمان الأمن الإقليمي، وكفالة تفوقها النوعي.

- تشجيع التغيير في كل من العراق وإيران مع اختلاف الوسيلة؛ حيث التغيير في إيران يمكن أن يكون بوسائل سياسية، وأما التغيير في العراق فلا يمكن أن يتم بوسائل سياسية.

وحول العراق تحديدا تشير الوثيقة إلى ما يلي:

".. التطور الأفضل للمصالح الأمريكية ولشعبي البلدين على حد سواء (العراق وإيران) هو التغيير السياسي العميق.. ويبدو أن التغيير المتاح في الأفق فيما يتعلق

بايران نتيجة ديناميات السياسة الداخلية، أما العراق فمختلف؛ إذ لا يمكن أن يطرأ تغيير ما هناك إلا من خلال العنف على غرار انقلاب أو ثورة داخلية، وبغية إضعاف النظام وجعله أكثر هشاشة، يجب وضع إستراتيجية شاملة قائمة على خطوات فاعلة للضغط على نظام صدام حسين على كل الجبهات".

".. يجب على الرئيس الجديد إعادة نظر واسعة النطاق في السياسة الأمريكية إزاء العراق؛ بغية توضيح طبيعة التهديد والردود الأمريكية المحتملة. ويجب أن تستكشف هذه المراجعة العناصر اللازمة لكسب دعم دولي على نطاق واسع في اتجاه كبح صدام، واعتماد سياسات أكثر فاعلية ضد نظامه".

"وبشكل عام يجب أن ترد الولايات المتحدة بقوة عسكرية واسعة النطاق إذا ما مارس العراق عمليات عدائية، أو استخدم أسلحة الدمار الشمال ضد بلد آخر، وإذا تابع صدام الإلغاء الوحشي للسلطة الكردية المستقلة في شمال العراق.. فمن الأرجح أن يكون ثمة دعم عالمي أقل للتدخل العسكري، لكن الولايات المتحدة مع ذلك يجب أن تكون مستعدة لاستخدام قوتها، ويجب أن تعمل الولايات المتحدة على كسب اهتمام الأصدقاء والحلفاء بطبيعة التهديد العراقي. من الضروري دعم استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، لكن من دون جعل هذه المسألة حجر الأساس في السياسية الأمريكية بإزاء العراق".

وبالأخير أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 20 سبتمبر الماضي إستراتيجيتها للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث جاء فيها نص:

"... الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ومصالحنا في الداخل والخارج من خلال تحديد التهديدات، والقضاء عليها قبل وصولها إلى حدودنا. وبينما ما زالت الولايات المتحدة مستمرة في جهودها لضمان الحصول على دعم المجتمع الدولي؛ فإننا لن نتردد في اتخاذ خطوات من جانب واحد، وتسديد الضربة الأولى.. إن أفضل دفاع هو الهجوم...".

الداخل الأمريكي الآن

إن المشهد الحالي في الداخل الأمريكي هو أقرب للمشهد الذي عرفته الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية؛ حيث الخوف من الشيوعية وانتشارها في الواقع

الأمريكي؛ الأمر الذي يهدد المشروع الأمريكي، ومن ثم انطلاق الحملة الترويغية، ضد كل من يُشتبه في أنه ينتمي أو يروج لأفكار تقترب من الشيوعية، وهي الحملة التي أطلقها السناتور جوزف مكارثي، الذي يعتبره المؤرخون بداية لتبلور تيار اليمين المحافظ الجديد، التي واصلها السناتور باري جولدووتر الذي قام في عام 1964 بتأسيس كتلة قاعدية في داخل الحزب الجمهوري لدعم سياسيات محافظة جمهورية، ويؤرخ لها الباحثون الأمريكيون بأنها بداية التحول لليمين في أمريكا، ثم مع منتصف السبعينيات بتأسيس مؤسسات بحثية والعديد من الهيئات التي تصب في اتجاه الدعوة للتيار اليميني المحافظ، وأصبحت قادرة على تشكيل الرأي العام، وتعبئة الناس خاصة الطبقات الوسطى الدنيا ذات التوجه المسيحي اليميني، ومن هذه الهيئات:

Heritage Foundation
National conservative Political Action
(Conservative against liberal legislation (call

فلقد استطاع الحزب الجمهوري أن يكون ممثلاً لهذين الاتجاهين (اليمين السياسي واليمين الديني).

وقد وصل إلى الحكم ليصل ما انقطع منذ إدارة ريجان، وخلال شهور حدثت واقعة 11 سبتمبر، حيث دعمت اليمين الأمريكي الحاكم، حيث وفرت العدو الذي يضمن لليمين المتشدد أن يحقق كل ما يصبو إليه، ويؤمن وحدة المجتمع الأمريكي، والحصول على تفويض مطلق من الكونجرس لمواجهة التهديدات والأخطار، وإطلاق يد العسكرية الأمريكية، وتفعيل المؤسسة الصناعية العسكرية، ووضع كل التسهيلات -خاصة المالية- لتأمين الدفاع عن الأمة الأمريكية بميزانيات مفتوحة، وبغير عرقلة من أي نوع -خاصة البرلمانية- وحصار الحريات المدنية باسم مواجهة الإرهاب.

لقد أدت التفاعلات إلى ضمان أغلبية جمهورية في الكونجرس بمجلسيه (النواب والشيوخ) للمرة الأولى في تاريخ أمريكا (بالنسبة للحزب الجمهوري)، كذلك التأييد المطلق للحرب من قبل رجال المال والأعمال؛ حيث أجمعت نخبة معتبرة منهم في نوفمبر الماضي -وذلك من خلال دراسة المسارات المحتملة لأسعار النفط وغير ذلك من الأمور- على أن الاقتصاد الأمريكي سينمو في حال أن تحقق الحرب نصراً

سريعًا بصورة أقوى مما سيكون عليه لو لم تشن الحرب أساسًا؛ فالحرب القصيرة أفضل من اللاحرب أو عدم تغيير النظام؛ ذلك لأنها ستؤدي إلى إزالة حالة اللايقين السائدة.

إن الجمهوريين -من خلال خبرة تاريخية طويلة- يعرفون أن عسكرة السياسة الخارجية إنما تعني تحقيق أهداف داخلية، وهو ما يضع الديمقراطيين في مأزق بين تأييد الحرب ومعارضتها. والمفارقة أنه بمجرد اقتراب الحرب من موعدها فإن الانقسامات الداخلية تتضاءل، ويلتف المواطنون حول الإدارة الحالية بالرغم من أي شيء. ويشار هنا إلى أن الديمقراطيين قد ظهروا في حالة مضطربة أثناء اللقاء الشتوي الذي عقدته اللجنة الوطنية للحزب نهاية فبراير الماضي، بسبب ضغط الهجوم الجمهوري.

وبالرغم من وجود معارضة فإنها غير منظمة، وليس لديهم رؤية واضحة لإدارة حوار حولها. على العكس فإن الجمهوريين يعرفون بدقة -من خلال التحالف بين الرأسمالية، وخاصة النفطية منها من جهة، واليمين الديني من جهة أخرى- إدارة الأزمة؛ الأمر الذي مكنهم من زيادة ميزانية الدفاع.

إن الإدارة الحالية تعتمد على عنصر التعبئة الجماهيرية وإثارة المشاعر القومية حول أمن أمريكا وحماية الأمة والوطن من قوى الشر، وهي هنا تحاول إيجاد علاقة وثيقة بين مقاومة ما يتهدها بالحرب وتنشيط الاقتصاد الأمريكي الذي سوف ينعكس إيجابًا على المواطنين. وعليه فإن الانتصار العسكري سيؤمن استمرار الإدارة الحالية التي تشعر بأن التوسع الخارجي يعني استمرارية التفوق الداخلي.

خلاصة

وبعد إن ما حاولت أن أطرحه في عجالة هو:

- أن التوسع الأمريكي الإمبراطوري ليس وليد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخيًا من جانب.

- أن القوة أو العسكرة مكون أساسي من مكونات النموذج الأمريكي ثلاثي العناصر، وهو حاضر أيضا عبر التاريخ، بيد أن الإدارة الأمريكية الحالية بسبب طبقتها اليمينية المتشددة: سياسيًا ودينيًا قد جسدت ما سبق بشكل واضح وبارز، ووضعت

موضع التحقق، خاصة في مرحلة تاريخية أصبحت فيها أمريكا قوة عظمى، ونموذجاً
منتصراً، أو بعبارة أخرى: إمبراطورية ممتدة.

=====

#الإعلان الإمبراطوري الأمريكي**

2002/10/05

ترجمة وإعداد: شيرين حامد فهمي

إسلام أون لاين.نت

"إن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ستعتمد أساساً على تعاون أمريكي ملموس
مع دول العالم؛ ذلك التعاون الذي سيعكس مزجاً بين القيم الأمريكية من جهة، وبين
المصالح القومية الأمريكية من جهة أخرى. وهدف هذه الإستراتيجية هو السعي ليس
فقط لجعل هذا العالم أكثر أمناً، ولكن لخلق عالم أفضل من جميع النواحي.."

وردت هذه الفقرة في مقدمة وثيقة خاصة صادرة في سبتمبر 2002 عن الرئاسة
الأمريكية بشأن استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في المرحلة المقبلة.

وقد حددت الوثيقة محاور هذه الاستراتيجية على النحو التالي:

*

تعزيز الكرامة الإنسانية

*

التحالفات الإستراتيجية للقضاء على الإرهاب

*

نزع فتيل الصراعات الإقليمية

*

منع أعدائنا من تهديدنا

*

تدشين عهد اقتصادي جديد

*

توسيع دائرة التنمية

*

التعاون مع المؤسسات المركزية

*

تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي

تعزيز الكرامة الإنسانية

الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها الدفاع عن "الحرية" و"العدل"؛ فهذان المبدآن يسعى وراءهما جميع أجناس الأرض. فلا يوجد مجتمع إلا ونجده يأمل ويرغب في "تحرير" أبنائه من الفقر والظلم والعنف. ومن ثم يتحتم على الإدارة الأمريكية أن تقف بكل بصرامة ضد كل ما يهدد وجود الكرامة الإنسانية التي لا يختلف عليها اثنان.

والدستور الأمريكي يتضمن كل ما تتطلبه الكرامة الإنسانية من حرية العبادة، وحرية الكلمة، والعدالة، والتسامح الديني والإثني، واحترام الملكية الخاصة، واحترام المرأة، وتحديد سلطة الدولة، وسيادة القانون.

وخير دليل على ذلك ما نلمسه في التجربة الأمريكية، التي تمثل صرحًا عظيمًا للديمقراطية، حيث تتعايش وتتآلف جميع الأجناس من شتى بقاع الأرض؛ بغض النظر عن دياناتهم وعرقياتهم.

واقتناعًا بمبادئ "الحرية" و"العدل"، قامت الإدارة الأمريكية بتشجيع وتأييد حركات "التغيير" التي تسعى حثيثًا وراء تلك المبادئ، مثلما حدث في أوروبا الشرقية بين عامي 1989 و1991، أو مثلما حدث في بلجراد في عام 2000.

ولذا فإن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لا بد أن تتبع من المعتقدات الأمريكية الراسخة في "العدل" و"الحرية". فتلك المعتقدات هي التي سنقود ممارسات الإدارة الأمريكية تجاه العالم بأسره.

وبناء على هذا، سنتخذ الإدارة الأمريكية الخطوات التالية:

- إدانة كل اختراق أو انتهاك يهدد وجود الكرامة الإنسانية؛ وذلك من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية.

- استخدام المعونات الخارجية الأمريكية من أجل تدعيم "الحرية".

- تطوير المؤسسات الديمقراطية في إطار العلاقات الثنائية.
- بذل جهود خاصة من أجل تدعيم حرية العبادة، وحمايتها من ضغوط الحكومات القمعية..

التحالفات الإستراتيجية للقضاء على الإرهاب

في خطبة للرئيس جورج دبليو بوش يوم 14 سبتمبر 2002، صرح بأن: "مسئوليتنا تجاه التاريخ تتمثل في الرد على الهجمات الإرهابية، وتخليص العالم منها. فقد ابتدأ الآخر بالصراع؛ ونحن الذين سننهيه؛ وفي الوقت الذي يروق لنا". إن حرب الإرهاب الحالية مختلفة كل الاختلاف عن أي حرب أخرى مرت علينا عبر التاريخ. فالعدو في هذه المرة لا يتمثل في دولة بعينها أو في نظام بعينه؛ وإنما هو غير مرئي؛ ويمتد خطره إلى أمد طويل غير محدد.

وتصير الأولوية الأولى والأسمى للإدارة الأمريكية هي القضاء على المنظمات الإرهابية المعروفة عالمياً، ثم تحطيم قياداتها.. وبعد ذلك خنقها تمويلاً. وبالطبع لن تنسى الإدارة الأمريكية دور أصدقائها الأعداء - أو شركائها الإقليميين - في المساهمة في تلك المهمة.

ومن خلال ذلك ستتبع الإدارة الأمريكية خطة مدروسة للقضاء على الإرهاب؛ وستتمثل هذه الخطة في التالي:

- التركيز على تلك المنظمات الإرهابية المنتشرة عالمياً؛ وعلى أي إرهابي أو أي دولة داعمة للإرهاب، وداعمة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.

- التخلص من التهديد وإزاحته من قبل أن يصل إلى الأراضي الأمريكية.

- شن "حرب الأفكار" من خلال تشبيه الإرهاب بالرق والاستعباد والقرصنة والقتل الجماعي؛ ومن خلال تأييد الحكومات "المعتدلة" خاصة في العالم الإسلامي؛ وأخيراً من خلال استخدام دبلوماسية فعالة تعمل على تسهيل التدفق الحر للمعلومات والأفكار التي تنادي بالحرية.

وترى الإدارة الأمريكية أن أفضل طرق الدفاع تتلخص في توفير هجوم فعال، وأمن داخلي قوي يمكنه ردع أي هجوم. ولن تنسى - في خضم كل ذلك - أن تستعين بالدول الصديقة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية في الوصول إلى

الهدف المنشود. فالكل سيشارك في مطاردة الإرهابيين؛ وفي إعادة تعمير أفغانستان حتى لا تصير مرة أخرى بؤرة للإرهاب..

نزع فتيل الصراعات الإقليمية

الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة -في حالة اندلاع الصراعات الإقليمية- بالعمل مع الدول الصديقة والشريكة في سبيل رفع المعاناة عن الشعوب وإعادة الاستقرار. ومن ثم، فعليها أن تأخذ المبدأين الإستراتيجيين التاليين في الاعتبار:

1- استثمار الوقت والثروات في إقامة علاقات دولية، يمكنها أن تسهم في حل الأزمات المحلية فور اندلاعها.

2- مد يد العون إلى تلك الدول غير الراغبة وغير المستعدة لمساعدة أنفسها.

ولدينا مثل حي وواضح في الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث تقوم الولايات المتحدة بالعمل مع دولة إسرائيل -بحكم صلتها الوطيدة بها- وكذلك مع الدول العربية القريبة، من أجل تسوية الصراع. فهي تؤمن بإيجاد دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، تقف جنباً إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية؛ حيث يظلهما السلام والأمن. وهي على استعداد تام لتقديم كل الدعم لإيجاد الدولة الفلسطينية، ولكن بشرط: وهو أن يبدي الفلسطينيون بالمثل استعدادهم لاعتناق الديمقراطية ومحاربة الفساد والإرهاب.

وإسرائيل -بدون شك- لها دور أساسي في إيجاد تلك الدولة على أرض الواقع. فهي ملزمة بالانسحاب إلى ما قبل حدود 28 سبتمبر 2000، وتنفيذ توصيات لجنة ميتشل، ووقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة. وهنا تأتي الفرصة لتدخل الولايات المتحدة، ومطالبة إسرائيل بالامتثال إلى كل ما سبق ذكره.

ولنا في الصراع الهندي الباكستاني مثل آخر، حيث تقوم الإدارة الأمريكية بتوطيد علاقاتها الثنائية مع الهند ومع باكستان في آن واحد؛ مما سهل عليها الأمر بعد ذلك في لعب دور حيوي وبارز في فض النزاعات الهندية الباكستانية التي تندلع من وقت إلى آخر. وكان توطيد العلاقة مع باكستان قائماً على اختيار الأخيرة المشاركة في الحرب ضد الإرهاب، بينما كان توطيد العلاقة مع الهند قائماً على شغف الأخيرة وتحمسها لأن تكون واحدة من أعظم النظم الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

وفي أمريكا اللاتينية سعت الولايات المتحدة إلى إقامة تحالفات مع المكسيك والبرازيل وشيلي وكولومبيا.. في سبيل خلق منطقة ديمقراطية حقيقية، يصير فيها التدخل الأمريكي سبباً وحافزاً للأمن والرخاء، وهازماً لجميع مظاهر المخدرات والإرهاب وجماعات العنف غير المشروعة، مثل الحال في كولومبيا.

وأخيراً في أفريقيا ستعمل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى من أجل انتشال القارة الأفريقية من المرض والفقر والحرب؛ ومن ثم تأهيلها لتكون تربة خصبة قابلة للسلام والحرية والرخاء. فأفريقيا الحالية -بمرضها وفقرها وجوعها- إنما تهدد قيمة أمريكية أساسية، ألا وهي الحفاظ على الكرامة الإنسانية. كما أنها تنذر باستشراء الإرهاب، وهو ما يهدد الأولوية الإستراتيجية الأمريكية التي تتمثل في محاربة الإرهاب..

منع أعدائنا من تهديدنا

وفي خطبة ألقاها جورج دبليو بوش في نيويورك في يونيو 2002، أوضح قائلاً: "إن الخطر الأعظم على الحرية يتمثل في التقاء الراديكالية بالتكنولوجيا. عندما تجتمع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية -بالإضافة إلى تكنولوجيا الصاروخ الباليستي- في أيدي الدول الضعيفة، أو حتى في أيدي الجماعات الصغيرة، تتحول تلك الدول أو تلك الجماعات إلى قوة خارقة وقادرة على ضرب الدول الكبيرة".

إن التحديات الحالية التي تفرضها "الدول المارقة"، والتي يفرضها الإرهابيون، جعلت البيئة الأمنية أكثر تعقيداً وأكثر خطورة. فأعداء اليوم لديهم القابلية والاستعداد لامتلاك الأسلحة المدمرة التي لا تتوفر إلا للدول العظمى. وفي التسعينيات من القرن الماضي، بدأنا نشهد بروز مجموعة من الدول المارقة التي -رغم اختلافها- تتشارك في العديد من الصفات. فهي:

1- ترزع شعوبها.

2- تتجاهل القانون الدولي، وتخرق المعاهدات الدولية، وتهدد جيرانها.

3- تسعى وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

4- تمول الإرهاب في العالم كله.

5- ترفض القيم الإنسانية الأساسية.

6- تكره الولايات المتحدة الأمريكية، وتُبغض كل مواقفها وممارساتها.. ومن أمثال تلك الدول: العراق وكوريا الشمالية.

ولذا ستصير الإدارة الأمريكية ملزمة باتباع إستراتيجية معينة لمواجهة أسلحة الدمار الشامل؛ وهي ستتضمن الآتي:

- بذل جهود إيجابية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع الخطر قبل وصوله إلى الأراضي الأمريكية.

- منع الدول المارقة ومنع الإرهابيين من الحصول على كل من المواد والتكنولوجيا والخبرة الضرورية لأسلحة الدمار الشامل؛ وذلك من خلال الحد من التسليح، والحد من التصدير متعدد الأطراف، والحد من الأخطار.

- إدارة فعالة للتجاوب والتفاعل مع عواقب استخدام أسلحة الدمار الشامل.

فعلى الولايات المتحدة أن تؤهل نفسها للرد على ما ينتج عن استخدام تلك الأسلحة من آثار وعواقب، سواء كان ذلك الاستخدام ضد أهداف أمريكية في الداخل أو في الخارج. كما عليها أن تؤهل نفسها لمساعدة الأصدقاء والشركاء إذا ما تعرضوا للهجوم.

وتبعاً لطبيعة العدو الحالي فإن الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تستمر في الاعتماد فقط على "سياسة رد الفعل" كما كانت تفعل في السابق؛ باختصار..هي لا تستطيع أن تنتظر العدو لكي يبدأ بالضرب أولاً.

- الكف عن المفاهيم التقليدية للردع الذي لم يعد يمثل دفاعاً فتاكاً، كما كان الأمر من قبل في أثناء الحرب الباردة. فالردع المعتمد فقط على التهديد بالانتقام، لم يعد ذا تأثير على قادة الدول المارقة الذين يقامرون بحياة شعوبهم وثروات بلادهم. كذلك فإن أسلحة الدمار الشامل -التي كانت في يوم ما تستعمل كملاذ أخير- صارت الآن رهن إشارة الدول المارقة.

- منع الدول المارقة من الانتصار على التفوق التقليدي للولايات المتحدة.

إن عدو اليوم لا يستخدم الأساليب التقليدية في الهجوم؛ لأنه يعلم جيداً أن تلك الأساليب مصيرها الفشل. ومن ثم، فهو يعتمد أكثر على عمليات الإرهاب، وعلى

أسلحة الدمار الشامل التي يسهل احتواؤها وتخبيئتها. أما هدف هجمات ذلك العدو فيتمثل في القوات الأمريكية والمدنيين الأمريكيين. وبناء على ذلك، يتحتم على الإدارة الأمريكية أن يكون لديها من الضربات الوقائية ما يدفع عنها تلك الهجمات الإرهابية..

تدشين عهد اقتصادي جديد

مما لا شك فيه أن الاقتصاد العالمي القوي سيؤثر بالإيجاب على الأمن القومي الأمريكي، فإذا نما الاقتصاد العالمي واشتد صلبه من خلال تشجيع "حرية السوق" و"حرية التجارة"، زادت الرواتب والدخول، وزادت فرص العمل؛ الأمر الذي سيسمح للشعوب بانتشال أنفسهم من الفقر، من خلال مواجهة الفساد وتدعيم الحياة الحرة. إن التاريخ يعطي للعالم كله درساً أساسياً في الحياة: وهو أن اقتصاديات السوق الحرة (المتحررة من يد الحكومة) أفضل للاقتصاديات لإيجاد الأمن والرخاء. ومن ثم، فإن السياسات التي تشجع "اقتصاد السوق" مناسبة لجميع الدول: الصناعية، والمتخلفة، والنامية.

وعودة الرخاء الاقتصادي في اليابان وأوروبا إنما هو أمر أساسي لتغذية المصالح الأمنية الأمريكية. فالإدارة الأمريكية ترغب في إنعاش اقتصاد حلفائها، ليس فقط من أجل سلامة الحلفاء، بل أيضاً من أجل سلامة الاقتصاد العالمي، والأمن العالمي. إن توفير الاستقرار في الأسواق الناشئة يعتبر أيضاً من أولويات الإدارة الأمريكية، في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية عالمية. وهذا الاستقرار لن يتأتى إلا من خلال تدفق رءوس الأموال في الدول ذات الأسواق الناشئة، وهو ما يمهد لها الطريق للاستثمار وتقليل نسبة الفقر. ومن ثم، تعمل الولايات المتحدة على دعم تلك الأسواق، ومدّها بالتدفقات الكبيرة لرءوس الأموال، وبأقل خسارة.

ومن أجل دفع "السوق الحرة" إلى الأمام قامت الولايات المتحدة بتقديم الإستراتيجية التالية:

- الأخذ بالمبادرة العالمية: وهذا ما فعلته الإدارة الأمريكية في الدوحة - في نوفمبر 2001- عندما قامت بتدشين مفاوضات عالمية جديدة للتجارة؛ ذات أجندة متميزة

في الزراعة والصناعة والخدمات، والتي من المفترض أن يتم العمل بها في عام 2005.

- الأخذ بالمبادرات الإقليمية: حيث قامت الولايات المتحدة بالموافقة على تدشين منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين، على أن تبدأ واقعياً في عام 2005.

- الإسراع في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية: فاعتماداً على اتفاق التجارة الحرة الذي عقد بين الولايات المتحدة والأردن في عام 2001 تستهدف الإدارة الأمريكية -في هذا العام- أن تنتهي من إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع شيلي وسنغافورة. فالهدف هو إقامة اتفاقيات تجارية مع مجموعات مختلفة من الدول الصناعية والدول النامية في شتى مناطق العالم. وسيكون التركيز مبدئياً على أمريكا الوسطى وأفريقيا الجنوبية والمغرب وأستراليا.

- تجديد الشراكة التنفيذية-التشريعية: ستعمل الإدارة الأمريكية مع الكونجرس من أجل تشريع اتفاقيات تجارية جديدة، على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي؛ وذلك تحت مظلة قانون "ترويج التجارة".

- تعزيز الترابط بين التجارة والتنمية: إن السياسات التجارية تستطيع أن تساعد الدول النامية في تدعيم كل من الحقوق الملكية، والمنافسة، وسيادة القانون، والاستثمار، ونشر العلم والمعرفة، والتفاعل الإقليمي.. كل هذا سيؤدي إلى توفير الرخاء والتنمية والثقة في الدول النامية.

ومثالا على ذلك تعمل الولايات المتحدة حالياً على تنفيذ قانون "تنمية أفريقيا" الذي سيربط جميع منتجات الدول الأفريقية جنوب الصحراء تقريبا (53 دولة) بالسوق.

- وضع اتفاقيات وقوانين تجارية ضد الممارسات غير العادلة: من أولويات الإدارة الأمريكية حل النزاعات القائمة بينها وبين الاتحاد الأوربي، وكندا، والمكسيك. وأيضاً منع وردع التجسس الصناعي الدولي الذي يجهض المنافسة العادلة.

- مساعدة المصانع المحلية والعمال على التأقلم مع ديناميكية الأسواق المفتوحة: وهو ما يضمن عدم تضرر العمال الأمريكيين بسبب تطبيق بنود التجارة الحرة.

- حماية البيئة والعمال: وذلك من خلال تضمين المسائل المتعلقة بالعمال والبيئة في مفاوضات التجارة الأمريكية؛ ومن ثم إيجاد "شبكة" صحية بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبين منظمة التجارة الدولية.

- تدعيم وتحسين الأمن الطاقوي: وذلك من خلال العمل مع الحلفاء والشركاء التجاريين ومنتجي الطاقة على توسعة مصادر وأنواع الطاقة العالمية المتوفرة لدى الولايات المتحدة.

ولا تتسى الإدارة -في خضم التنمية الاقتصادية- أن تضبط تركيز الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري الذي سوف ينتج من تلك التنمية؛ ومن ثم احتواءه بدرجة معينة تمنع التدخلات الأدمية الشرسة في المناخ العالمي..

توسيع دائرة التنمية

من أولويات السياسة الأمريكية تجاه العالم إدخال جميع فقراء العالم في دائرة متسعة للتنمية. وللأسف فقد ثبت فشل سياسة المعونات في رفع الفقر عن الدول النامية؛ ذلك لأن نتائج المعونات كانت تُحسب دائماً من خلال الدولارات التي تُدفع من قبل المانحين، بدلاً من أن تُحسب من خلال معدلات التنمية في الدول المتلقية للمعونات. ومن ثم رأت الإدارة الأمريكية ضرورة تغيير أهداف تقديم المعونات، والإستراتيجيات الممهدة لتلك الأهداف. وقد وضعت الولايات المتحدة -بجانب الدول الصناعية الكبرى- هدفاً طموحاً أمام أعينها؛ وهو: مضاعفة حجم اقتصاد أكثر الدول فقراً في العالم، عبر عشر سنوات. وهذه هي الإستراتيجيات التي ستتبعها للوصول إلى ذلك الهدف:

- تقديم المساعدات والمعونات لتلك الدول فقط التي تتبع منهجاً إصلاحياً صحيحاً: فتبعاً لحساب "تحدي الألفية" (Millennium Challenge Account) ستسعى الإدارة الأمريكية إلى دفع بلايين الدولارات لإقامة مشروعات تنموية في تلك البلدان ذات الحكومات العادلة التي تستثمر في شعوبها، والتي تشجع الحرية الاقتصادية.

- تحسين فعالية البنك الدولي والبنوك التنموية الأخرى في رفع المستويات المعيشية: وقد قامت الإدارة الأمريكية -حيال ذلك- برفع الدعم الأمريكي لرابطة التنمية الدولية IDA بنسبة 18% (وهو البنك الدولي الذي يمول الدول الأكثر فقراً)، وكذلك للبنك

الأفريقي للتنمية. وكل ذلك يتم على شرط هو: أن تقاس كل المعونات والهبات والقروض والمشاريع على حسب مساهمتها في زيادة الإنتاجية في الدول النامية.

- قياس النتائج للتأكد من أن المعونات التنموية تؤثر بالإيجاب على حياة أكثر الناس فقراً في العالم.

- التركيز على الهبات أكثر من القروض: حيث إن الهبات تمثل أفضل طريق لمساعدة الدول الفقيرة على الاستثمار، خاصة في المجالات الاجتماعية، بدون إيقالهم بضغط الديون التي تتعاظم يوماً بعد يوم.

وتحت إشراف الولايات المتحدة قامت رابطة التنمية الدولية بالفعل برفع حجم الهبات إلى أفقر دول العالم، بهدف مساعدتها في شتى المجالات: التعليم، والصحة، وأمراض الإيدز، والتغذية، والمياه.

- فتح المجتمعات للتجارة والاستثمار: فحرية السوق والتجارة تمثل دعامة أساسية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

- تأمين الصحة العامة: فبدونها لا تستطيع التنمية أن تحقق مغزها. ولهذا قامت الإدارة الأمريكية بتأييد التمويل العالمي الجديد المقدم لمرضى الإيدز الذي ينظمه أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان.

- التركيز على التعليم الذي لا تصح الديمقراطية ولا التنمية بدونه: وسترفع الولايات المتحدة إسهاماتها التمويلية في مجال التعليم بنسبة 20% على الأقل.

- استخدام العلم في التنمية الزراعية: بهدف القضاء على المجاعات المنتشرة بين 800 مليون فقير، منهم 300 مليون طفل..

التعاون مع المؤسسات المركزية

في 1 يونيو 2002، ألقى بوش خطبة في نيويورك قائلاً: "منذ صعود الدولة القومية في القرن السابع عشر، ونحن لدينا أحسن فرصة لإقامة عالم تتنافس فيه القوى الكبرى في سلام بدلاً من أن تتنافس في الإعداد للحرب".

إن الولايات المتحدة لن تستطيع تنفيذ إستراتيجياتها بدون إقامة تحالفات مع الدول الصديقة في كندا وأوروبا؛ وخاصة الأخيرة التي تحتضن أقوى منطمتين عالميتين في العالم: منظمة حلف شمال الأطلسي التي كانت -وما زالت- نقطة ارتكاز للأمن

الأوروبي الداخلي؛ والاتحاد الأوروبي الذي يمثل شريك الولايات المتحدة في التجارة العالمية.

وقد تعرضت منظمة حلف شمال الأطلسي لهجمات 11 سبتمبر، كما تعرضت لها الولايات المتحدة. ومن ثم يتحتم عليها تطوير هياكل وقدرات جديدة في سبيل النهوض بمهمتها تحت الظروف الجديدة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر.

ومن أجل تفعيل التحالف بين الولايات المتحدة وبين منظمة حلف شمال الأطلسي، ستقوم الإدارة الأمريكية بالتالي:

- توسيع عضوية الحلف لتشمل أكبر عدد ممكن من الدول الديمقراطية التي تكون على استعداد لحماية المصالح الأمريكية والأوروبية ومصالحها هي أيضاً.
- التأكد من أن قوات الحلف لديها من المعدات والأسلحة ما يؤهلها لخوض الحرب الحالية.

- الاستفادة من التقدم الأمريكي على المستوى التكنولوجي، لإمداد الحلف بكل ما يحتاجه لتقليل المخاطر والثغرات التي يمكن أن تتعرض لها الولايات المتحدة وأوروبا.
وعلى المستوى الآسيوي، كانت هجمات 11 سبتمبر سبباً مؤدياً للتحالف الأمريكي الآسيوي. فقامت أستراليا بتدشين اتفاقية الأنزوس لتعلن من خلالها أنها تعرضت بالمثل لهجمات سبتمبر. كما قامت اليابان وجمهورية كوريا -بعد أسابيع من الأحداث- بإمداد الولايات المتحدة بإمدادات عسكرية لوجيستية. وكذلك تلقت الولايات المتحدة مساعدات من تايلاند والفلبين وسنغافورة ونيوزيلندا.

ومن أجل توطيد العلاقات مع الجناح الآسيوي سعت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ الخطوات التالية:

- تأهيل اليابان لأن تلعب دوراً رائداً في الشؤون الإقليمية والعالمية.
- العمل مع كوريا الجنوبية لأخذ حذرهما من كوريا الشمالية؛ ولكن في نفس الوقت تأهيل المنطقة للاستقرار على المدى البعيد.

- إقامة تحالف أمريكي-أسترالي يمتد لمدة خمسين سنة.
- الاحتفاظ بالقوات الأمريكية في المنطقة، وهو ما يعكس الانتماء الأمريكي للحلفاء الآسيويين.

- تطوير إستراتيجيات إقليمية وثنائية لإحداث تغيير في هذه المنطقة الديناميكية. ومع روسيا تقوم الولايات المتحدة بتدشين علاقة إستراتيجية جديدة قائمة على حقيقة مركزية؛ وهي أن الولايات المتحدة وروسيا لم يعودا عدوين إستراتيجيين. وقد تبلورت هذه الحقيقة في أثناء "اتفاقية موسكو" بخصوص الحد الإستراتيجي؛ حيث وعدت روسيا بإقامة علاقات إيجابية، وعلى المدى البعيد، مع المجتمع اليورو-أطلنطي والولايات المتحدة.

وقد قامت الإدارة الأمريكية من ناحيتها بعدة خطوات لتدعيم التحالف الأمريكي الروسي:

- 1- إرساء التعاون بين الدولتين لمواجهة الإرهاب العالمي.
 - 2- التمهيد لدخول روسيا في منظمة التجارة العالمية.
 - 3- تدشين مجلس "حلف الأطلسي-روسيا" بهدف تعميق التعاون الأمني بين روسيا والحلفاء الأوروبيين والولايات المتحدة.
- وهذا طبعاً لا ينفي وجود معوقات عديدة، يمكنها أن تثبط من هذا التحالف؛ منها على سبيل المثال:

- 1- عدم إيمان روسيا الكامل بقيم ومبادئ ديمقراطية السوق المفتوحة.
 - 2- الضعف الروسي الواضح.
 - 3- الرفض الروسي لنشر أسلحة الدمار الشامل.
- ولكن بالرغم من ذلك تظل فرص الالتقاء أكبر بين الطرفين. ومع الهند تجتمع الولايات المتحدة على عدة مصالح مشتركة منها: التدفق الحر للتجارة، ومحاربة الإرهاب، وإيجاد آسيا مستقرة إستراتيجياً، والحرية السياسية، حيث تعتبر الدولتان من أكبر الديمقراطيات في العالم. وبالرغم من عدم اتفاقهما على برامج الهند النووية، فإن الإدارة الأمريكية تنظر اليوم للهند على كونها دولة تتعاضم قوتها يوماً بعد يوم، حيث تتكون معها مصالح إستراتيجية كثيرة.

ومع الصين تسعى الإدارة الأمريكية إلى تدشين علاقة بنوية بهدف تغييرها، وتميئتها ديمقراطياً. كما يتعاون الاثنان حيث تلتقي مصالحهما عند محاربة الإرهاب الحالي،

وعند دفع الاستقرار في الجزيرة الكورية، وعند التخطيط للمستقبل الأفغاني، وعند صد الأخطار البيئية والصحية مثل انتشار مرض الإيدز.

ومن الجدير بالذكر أن المخاطر عبر الدولية التي تتعرض لها الصين، ستجبرها - عاجلاً أو آجلاً- على أن تصير أكثر انفتاحاً، وأكثر تقبلاً للمعايير الديمقراطية.

ولا تنسى الإدارة الأمريكية أهمية الصين الاقتصادية، وكيف أنها ستستفيد من دخول الصين في منظمة التجارة الدولية؛ وهو ما سيخلق فرصاً أكثر للتصدير الأمريكي، ومن ثم فرصاً أكثر للعمل لدى العمال والزراع الأمريكيين، وكذلك الشركات الأمريكية. ولا غرابة في أن تكون الصين هي رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة؛ حيث يبلغ حجم المعاملة التجارية بين الطرفين 100 بليون دولار سنوياً.

وبالرغم من تواجد أسباب كثيرة لعدم الاتفاق بين الطرفين -منها مشكلة حقوق الإنسان، وتأييد أمريكا للمسألة التايوانية- فإن الإدارة الأمريكية عازمة على تضييق الفجوات مع الصين؛ لأن واقع ما بعد 11 سبتمبر يحتم عليها ذلك..

تطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي

بعد أحداث سبتمبر صارت الإدارة الأمريكية ملزمة بالاحتفاظ بقوة دفاعها أكثر مما سبق. ويقف الدفاع عن الولايات المتحدة في الأولوية العسكرية. ومن ثم، تسعى الإدارة الأمريكية إلى ضمان أصدقائها وحلفائها؛ أثناء أي تنافس عسكري في المستقبل؛ وردع أي تهديدات ضد المصالح الأمريكية، ومصالح الشركاء والأصدقاء؛ وهزيمة أي عدو إذا ما فشل معه سلاح الردع.

إن الجيوش الأمريكية -التي كانت في يوم من الأيام مبنية بهدف ردع جيوش الحرب الباردة- لا بد أن تتحول الآن فتركز أكثر على كيفية اعتداء العدو، بدلاً من التركيز على مكان وتوقيت الاعتداء. ومن أجل مواجهة تحديات الأمن الحالية -التي تولدت بعد أحداث سبتمبر- ستكون الإدارة الأمريكية في حاجة شديدة إلى قواعد ومحطات في أوروبا الغربية وفي شمال شرق آسيا؛ بالإضافة إلى ترتيبات وقتية لنشر القوات الأمريكية على المدى البعيد.

قبل الحرب مع أفغانستان كانت تلك المنطقة بعيدة تماماً عن اهتمام الإدارة الأمريكية؛ أما الآن.. فقد تغير الوضع تماماً؛ وصار التركيز على نشر القوات الأمريكية في تلك المنطقة.

إن الإدارة الأمريكية ستسعى إلى تطوير دفاعها من خلال الإستراتيجيات التالية:

- القدرة على الدفاع أولاً عن الأراضي الأمريكية.
- التأكد من وصول الولايات المتحدة إلى ساحات الحروب البعيدة.
- القدرة على الدفاع عن البنى التحتية الأمريكية في الفضاء الخارجي.
- تجديد وتطوير القوات المسلحة الأمريكية؛ آخذين بأحدث الأساليب التكنولوجية والعلمية.
- تطوير الطريقة التي تُدار بها وزارة الدفاع؛ خاصة من ناحية الإدارة التمويلية، ومن ناحية التوظيف والإقالة.
- توفير عدة اختيارات عسكرية للرئيس الأمريكي، ليختار منها ما يشاء؛ وهو ما يثبط من إمكانيات الهجوم على الولايات المتحدة أو على الدول الصديقة.
- حرمان الأعداء من الحصول على أي أسلحة تفوق الأسلحة الأمريكية.
- تطوير القدرات الاستخباراتية لكي تتلاءم مع العدو الإرهابي الجديد.
- مزج الدفاع مع المخابرات مع تنفيذ القانون.
- الاعتماد على الدبلوماسية للتفاعل مع الدول الأخرى؛ فالدبلوماسيون الأمريكيون يشكلون الخط الأمامي للمفاوضات المعقدة، والحروب الأهلية، والأزمات الإنسانية.
- بذل الجهد في توصيل ثقافة عامة عن "أمريكا" لتتعرف كل شعوب الأرض عليها.
- فالحرب الدائرة الآن هي حرب أفكار؛ ولا بد أن تكون الغلبة للولايات المتحدة..

=====

#الولايات المتحدة بين نموذج القوة وقوة النموذج

2002/09/15

...

أ.د. نادية محمود مصطفى*

تمثال الحرية.. رمز النموذج الأمريكي

إذا كانت الولايات المتحدة قد قدمت دائماً نفسها كنموذج القوة العالمية المدافعة عن الحرية والساعية لتحقيق أمن العالم واستقراره وفق منظور مصالحها ووفق منظومة قيمها، فإن السؤال المطروح دائماً هو: هل هذه القوة العالمية تركز على قوة النموذج أم على نموذج القوة؟ وبالطبع قدمت الخبرات الأمريكية الداخلية والخارجية إجابات عدة على هذا السؤال.

فلقد تراجعت في أحيان كثيرة منظومة القيم المعلنة -وعلى رأسها الحرية وحقوق الإنسان- أمام متطلبات المصالح القومية والأمن الأمريكي.

ولعلّ أبرز الأمثلة على ذلك تأتي من تاريخ مساندة الإدارات الأمريكية لنظم تسلطية وعسكرية؛ حفاظاً على متطلبات إدارة الصراع العالمي. وفي المقابل، وإن ظلت القاعدة الظاهرة -في الداخل الأمريكي- هي الترابط بين الحرية والأمن باعتبارهما دعامتي النموذج الأمريكي، فإن استثناءات عديدة كسرت هذه القاعدة في مراحل فاصلة من تاريخ المجتمع الأمريكي مثل قضية الهنود الحمر السكان الأصليين، قضية السود الأمريكيين، مرحلة الماكارثية.

ومع أحداث 11 سبتمبر ارتدّت إشكالية العلاقة بين الأمن والحرية في السياسة الأمريكية ثوباً جديداً يتسق وطبيعة المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي والسياسات العالمية، ومن تطور السياسات الأمريكية. وهي المرحلة التي تتسم ببروز دور الأبعاد الثقافية والحضارية كمحرك لهذه السياسات والتفاعلات، وكمفسر لها، وكمحدد من محددات تقسيم العالم؛ ومن ثمّ كان لا بد لإشكالية العلاقة بين الحرية والأمن أن تتشكّل بدورها بتأثير هذه الأبعاد بعد أن تشكلت بأبعاد أيديولوجية في مرحلة الحرب الباردة.. ولكن كيف؟

بالنسبة للمواطن الأمريكي العادي أثار الهجوم على مركز التجارة العالمي وعلى البنّاجون الأسئلة التالية: من الذي يكرهنا إلى هذا الحد؟ ولماذا؟ ما الذي يحدث في العالم من حولنا لينعكس علينا على هذا النحو؟ لماذا فشل النظام الأمريكي في الحفاظ على الأمن لهذه الدرجة غير المسبوقة؟ ما هو هذا الإسلام الذي أُلصقتُ بأتباعه هذه التهمة؟ وبالنسبة للنظام الأمريكي وللسياسة الداخلية والخارجية الأمريكية كان للهجوم مغزى آخر: فهو ضربة قاتلة ضد أهم رمزين للنموذج الأمريكي (المال،

القوة العسكرية)، وبأسلوب جديد غير مسبوق لا بد وأن يثير التساؤل عن مصدر الهجمات: هل هو من الداخل أم من الخارج؟ ويزداد مغزى الهجوم خطورة في نظر إدارة جمهورية في ظلّ ما هو معروف عن تقاليد البروتستانتية دورها في تشكيل رؤيته للعالم ودور أمريكا فيه، وذلك على نحو يثير التساؤل حول قدر تأثير الأبعاد الثقافية والحضارية -وفي قلبها الدين- على السياسة الأمريكية، وذلك بالمقارنة باعتبار المصلحة القومية التقليدية.

وكان لا بد لهذه الدلالات المتعددة أن تنعكس على إشكالية العلاقة بين الأمن والحرية على صعيد رؤية كل من الإدارة من ناحية، وقوى المجتمع المدني والمواطن الفرد من ناحية أخرى.

الدولة مع الأمن والمجتمع مع الحرية

منذ الساعات الأولى بعد الهجوم، ونظرًا للقفزة الهائلة التي احتلتها المواجهة بين الإسلام والغرب، ثار التساؤل: هل ستصبح الحرية وحقوق الإنسان في العالم بصفة عامة، والحريات المدنية للمسلمين والعرب الأمريكيين والأوروبيين بصفة خاصة، ضحية سبل مقاومة هذا الإرهاب في داخل الولايات المتحدة وخارجها؟ وقد تبلور اتجاهان للإجابة عن ذلك:

الاتجاه الأول: مثلته الحكومات الأوروبية والإدارة الأمريكية، التي مضت قدمًا في طريق دعم الإجراءات الأمنية الجديدة في المطارات والموانئ، وسنّ القوانين الجديدة الخاصة بالهجرة واللجوء السياسي، وانتهاج سبل وإجراءات جديدة في مجال الحجز والاستجواب والمحاكمة. وكان الضحايا الأساسيون لهذه الإجراءات من العرب والمسلمين. وفي الوقت نفسه اتسعت دائرة التنسيق الأمني والاستخباري مع السلطات المعنية في عديد من الدول العربية والإسلامية، وبدأت الحرب ضد أفغانستان، وتوالى التهديدات الأمريكية للجميع، وانطلق الضوء الأخضر لإسرائيل لتنفيذ مخطتها الإرهابي المنظم ضد الشعب الفلسطيني.

وفي المقابل استمر تأكيد القادة الأوروبيين والأمريكيين في قمة السلطة على أن الحرب ضد الإرهاب ليست حرباً ضد الإسلام والمسلمين، وأن الإجراءات الأمنية الجديدة لا تستهدف كل المسلمين الأمريكيين أو الأوروبيين، ولكن "الأشرار منهم فقط".

أما الاتجاه الثاني: فقدمه مفكرون وبرلمانيون وقادة مجتمع مدني أمريكيون وأوروبيون، وحذّر مما قد ينال الحريات المدنية باسم "مكافحة الإرهاب"، وأنه يجب البحث في أسباب الإرهاب، ولكن ظلّ هذا الاتجاه منخفض الصوت غير ذائع الانتشار في الأسابيع التالية مباشرة للهجوم على نيويورك.

ويمكنني التوقف عند بعض النماذج التي تناقش بوضوح العلاقة بين الأمن والحرية: 1 - أنقل من كتاب جون إسبوستيو "حرب غير مقدسة: الإرهاب باسم الإسلام" الذي صدر في أبريل 2002م، ما يلي: "كيف يمكن الاستمرار في الحرب ضد الإرهاب دون أن ندفع بصراع شامل بين الثقافات؟ وهذه الحرب لا يمكن استخدامها لتبرير انهيار قيم مهمة في الداخل أو تصبح ضوءاً أخضر للنظم التسلطية في العالم الإسلامي لتقهر قوى المعارضة السلمية أيضاً. إن اتجاه العداء لأمريكا ليس مصدره عداء دينياً، ولكن الغضب والإحباط من سياسة الولايات المتحدة".

2 - أسجل ما شاهدته في مساء 15 أغسطس على القناة الأمريكية الإخبارية "سبان-2" من وقائع مؤتمر صحفي تم عقده في نادي الصحافة القومية، ونظمه "ائتلاف قوس قزح" الذي يرأسه القس جي جاكسون الديمقراطي. وهو المؤتمر الذي اشترك فيه ممثلون عن اتحاد المرأة، واتحاد المدرسين، واتحاد العمال، واتحاد الأمريكيين من أصل لاتيني، وكذلك جيمس زغبي ممثلاً للجالية العربية الأمريكية. وقد كان المؤتمر بمثابة وقفة صارمة وحاسمة من جانب المتخوفين من عواقب انتهاك الحريات المدنية الأمريكية، في مواجهة المدافعين باسم الأمن عن الإجراءات الأمنية الجديدة من داخل الإدارة الأمريكية الجمهورية المحافظة.

3 - من بين فيض من مقالات الرأي والتعليقات في صحف مختلفة، يمكنني التوقف عند مقال جوناثان تيرلي -أستاذ القانون الدستوري في جامعة جورج واشنطن- بعنوان: "معسكرات للمواطنين: رؤية أشكروفت المميّنة: المدعي العام يظهر نفسه

كتهديد للحرية"، وتم نشره في موقع لوس أنجلوس تايمز (2002-8-14م) www.latimes.com ، ويرى المؤلف أن اقتراح أشكروفت بإنشاء معسكرات للمواطنين الأمريكيين "المتوافقين مع العدو" يجرد المواطنين من حقوقهم الدستورية، وأن الأمر يجب أن تتم مناقشته في جلسات استماع في الكونجرس من أجل إعادة النظر في صلاحية أشكروفت لتولي هذا المنصب المهم. فإذا كان تنظيم القاعدة - كما يقول المؤلف - يهدّد حياة مواطنينا، فإن أشكروفت أضحى تهديداً واضحاً وحالاً لحياتنا.

وبعد أن استعرض المؤلف وقائع ونطاق اقتراح أشكروفت مبيناً خطورته -أيًا كانت مبرراته الخاصة لمواجهة المؤامرات الإرهابية- فهو يقول: "إنه (أشكروفت) يحلم ببلد آمن من نفسه، ولكن مسيطر عليه ومحتوى بشدة من خلال أحكام أشكروفت حول معنى الإخلاق. ولمدة أكثر من 200 عام كانت الحرية والأمن يعتبران قيمًا متعايشة. أما أشكروفت ومعاونوه فيرون أن الأمن يجب أن يسبق الحرية، إن أشكروفت يشجّع المواطنين على قبول حكم أتوقراطي باعتباره الوسيلة الوحيدة لتجنب هجمات إرهابية شاملة، وإن مشكلته الكبرى هي الحفاظ على مستوى من الخوف والفرع قد يدفع بالشعب الحرّ إلى أن يتخلى عن حقوقه الغالية التي حققها له أسلافه.. يأتي في كل جيل أمثال أشكروفت الذين يرون أن القوانين هي عائق وليست حامياً في أوقات الخطر. وقبل أن نسمح لأشكروفت أن يدمر خريطتنا الدستورية يجب أن نتخذ موقفاً، ويكون لدينا الشجاعة لنقول: كفى!".

4 - بعض الجمعيات الأمريكية المدنية ركّزت من جهتها على منحى آخر وبنهج مختلف لمناقشة قضية الأمن وعلاقتها بالحرية. فلم تتخذ منحى الدفاع عن الحريات المدنية في مواجهة تعدي بعض السلطات، ولكن اتجهت للهجوم بشدة على قصور إجراءات أمن حماية الوطن والمواطنين وفشلها في مواجهة هجمات 11 سبتمبر قبل وقوعها، وكذلك اتجهت للهجوم على السرية التي تحيط بالتحقيق في مجريات ما حدث هذا اليوم وقبله، وأخيراً على ما سُمّي "الوطنية العمياء" التي قفزت بعد هذا اليوم، والتي ترى أن كل من يهاجم سياسة بوش وإدارته هم معادون لأمريكا.

إذن، وعلى ضوء كل ما سبق، يرى هذا الاتجاه أن إدارة الحرب ضد الإرهاب وعلى النحو القائم من جانب بوش إنما تمزق أمريكا، وتثير كل فئاتها ضد بعضهم بعضاً: المواطن ضد المهاجر، الجمهوري ضد الديمقراطي، المسيحي ضد المسلم. ومن بين الممثلين لهذا الاتجاه ما يسمّى "مؤسسة السلام والعدالة". ولقد بثّت من على موقعها على شبكة المعلومات مقالاً تحت عنوان "الحقيقة عن الحادي عشر من سبتمبر: أن الألوان لحكومتنا أن تجيب عن الأسئلة"، وهو مقال معبر عن كثير من التساؤلات التي تدور في ذهن الكثيرين والتي لا تتجه بالاتهام المباشر إلى القاعدة وبن لادن، ولكن تنتهم -بصورة واضحة- جهات عديدة رسمية وغير رسمية أمريكية.

المؤسسات الإسلامية تندمج في المجتمع المدني

أضحت المؤسسات الإسلامية الأمريكية طرفاً فاعلاً في هذا الجدل الفكري والسياسي وما ارتبط به من أنشطة كثيفة ومتنوعة. وعلى رأس هذه المؤسسات تأتي "كير" (مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية)، ولقد قادت هذه المؤسسة منفردة أو بالتنسيق مع نظائر لها حملات طمأنة مسلمي الولايات المتحدة، وتوعيتهم بحقوقهم المدنية والدفاع عنها، كذلك حملات لمواجهة الشبهات ضد الإسلام، وتوعية المجتمع الأمريكي بحقائق الإسلام، ودعوة العرب والمسلمين للرد على مقالات الرأي والمواقف المعلنة التي تحمل روح التعصب وعدم التسامح تجاه الإسلام والمسلمين بصفة عامة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وكذلك تنشيط مسلمي أمريكا ودعوتهم للمشاركة المدنية والسياسية الفاعلة لحماية حقوقهم ودعمها.

ولقد أصدرت كير بمناسبة ذكرى مرور عام على أحداث الحادي عشر من سبتمبر تقريراً وافياً عن أحوال مسلمي الولايات المتحدة خلال العام، راصدة فيه ما تعرض له المسلمون من انتهاكات للحريات المدنية، وما بذلته كير والمؤسسات الإسلامية الأخرى من جهود لإدارة الصراع الحضاري الموجه ضد الإسلام من جانب بعض قوى اليمين الديني والسياسي المتطرف في المجتمع الأمريكي والإدارة الأمريكية الراهنة. كما أعلنت عن حملة شاملة تدعو فيها المسلمين للمشاركة في جهود تصحيح صورة الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة. وذلك كاستجابة شاملة لاتجاهات الرأي العام الأمريكي الساعية نحو التعرف على الإسلام، ولمواجهة حملة

التشويه لصورة العرب والمسلمين. حيث لم يقتصر الأمر بعد 11 سبتمبر على إجراءات أمنية جديدة تُعدّ -بمقاييس النموذج الأمريكي السائدة داخليًا- انتهاكًا للحريات المدنية، ولكن اقترن وبصورة واضحة بالحملة على الإسلام والمسلمين. وهي حملة لها سوابق عديدة، إلا أن الحملة الراهنة غير مسبوقة من حيث عمقها ونطاقها، ومن حيث امتدادها إلى الإعلام الغربي بكل روافده، وعدم اقتصارها على دوائر النخب الفكرية والاستشراقية فقط.

بعبارة أخرى، إشكالية العلاقة بين الأمن والحرية في الداخل الأمريكي بعد 11 سبتمبر -التي يقع في قلبها مستقبل وضع العرب والمسلمين في النسيج الاجتماعي والسياسي الأمريكي- لم تكن ذات أبعاد قانونية سياسية فقط، ولكن ذات أبعاد ثقافية حضارية واضحة الدلالة طوال العام المنصرم. وهذه هي الصورة الجديدة التي تأخذها الأزمة الراهنة التي تمر بها هذه العلاقة، بعد أن سبقتها أزمات أخرى -كما في الخمسينيات (الماكارثية)- كان مبعثها صراعات أيديولوجية.

ولذا لا عجب أن نلاحظ الآن في الدوائر الأكاديمية برورًا متجددًا للاهتمام بالعلاقة بين الدين والمجتمع والسياسة بصفة عامة، وفي الولايات المتحدة بصفة خاصة. حقيقة -منذ ما يزيد على العقد من الزمان- نلاحظ تجدد الاهتمام بالعلاقة بين الدين ودراسة الظاهرة الاجتماعية في الدوائر الغربية الأكاديمية والفكرية، ولكن تحققت القفزة مع أحداث 11 سبتمبر.

الخلاصة

إن قضية العلاقة بين الأمن والحرية أو بين المصالح والقيم في السياسة الأمريكية ستظل علاقة مطاطة، حيث تلبس السياسة الخارجية الأمريكية دائمًا قناع نموذج القوة وليس قناع قوة النموذج، في حين أن توازنات القوى الداخلية في المجتمع المدني الأمريكي ما زالت قادرة على الحفاظ على قوة النموذج وعافيته في الداخل الأمريكي.

فهل يمكن أن تستمر هذه الازدواجية أم إن عواقب 11 سبتمبر ستطيح تدريجيًا بنموذج الحريات المدنية تحت مبررات مقتضيات الأمن ومكافحة الإرهاب؟ وبذا تتأكد مخاوف البعض أن ما يحدث الآن في مواجهة المسلمين في أمريكا ليس طارئًا

أو ظرفياً، ولكن علامة على تحول نوعي سينمو تدريجياً ويؤثر على مستقبل الوجود المسلم هناك؟ أم إن قوى المجتمع المدني الأمريكي ستقدر على الموازنة بين اتجاهاتها ومواجهة الإدارة، بحيث تتغلب قيم الحرية والتنوع والتعدد على قيم الأمن والاحتواء؟ وفي هذه الحالة هل سيتم تأثير هذه التوازنات الداخلية إلى التأثير على توجهات السياسات الأمريكية وبنحو يساعد على تغييرها ليساهم هذا التغيير بدور في تجفيف منابع الإرهاب؟ فتلك الأخيرة لا تكمن فقط في أوضاع وظروف الدول العربية والإسلامية - كما تعتقد الإدارة الأمريكية الراهنة - ولكنها تكمن أيضاً في السياسات الخارجية الأمريكية المتراكمة.

وسيطل السؤال التالي مطروحاً: هل التضحية بالحرية المدنية في الولايات المتحدة وهل استمرار التضحية بها في الدول العربية والإسلامية سيحتمل مما يسمى "الإرهاب"؟ إن العدالة والحرية هما التربة الصالحة لإنبات بذور الأمن والطمأنينة في ربوع العالم. ولكن ستظل لغة القوة والمصالح والتوازنات وتوجهات الصراع الحضاري والثقافي، هي العائق أمام نمو هذه البذور لتطرح ثماراً وفيرة، ليس في داخل الولايات المتحدة فقط، ولكن في دولنا العربية والإسلامية أيضاً.

=====

الإستراتيجية الأمريكية.. منع الحرب قبل اندلاعها!! *

2002/07/12

...دونالد رامسفيلد *

ترجمة: شيرين حامد فهمي - إسلام أون لاين.نت

رامسفيلد: كيف نحول الجيش الأمريكي؟

اقرأ في هذه الوثيقة:

* خبرات من مزار شريف

* سرعة التعلم

* سحقاً للقديم

* إستراتيجية سداسية

* كيف نغيّر الجيش

*دروس حرب أفغانستان

خبرات من مزار شريف

في العام الماضي - وتحديداً قبيل إجازة عيد الميلاد- قمت بالسفر إلى أفغانستان وإلى الدول المجاورة، حيث سنحت لي الفرصة لكي أقضي وقتاً لا بأس به مع القوات الأمريكية المتواجدة على جبهة الحرب. ومن ضمن الجنود الذين قابلتهم كانت هناك مجموعة متميزة، تلك المجموعة التي انخرطت في الهجوم على "مزار شريف". وتكتسب تلك المجموعة تميزها من أنها أقدمت سريعاً على التأقلم مع الظروف والأوضاع "الأفغانية" منذ اللحظة الأولى التي وطئت فيها أقدامها أرض أفغانستان. فقد أطلقوا اللحي، وتغطوا بالتلفيعات التقليدية، وركبوا الخيل المدربة على الجري في وسط لهيب الرصاص والنيران. ولم يقتصروا على ذلك، بل استخدموا البغال لنقل أمتعتهم عبر تضاريس جبلية (تُعدّ من أقسى وأصعب التضاريس في العالم) في ظلام حالك؛ يمرون على حقول الألغام من ناحية، وعلى الطرق الجبلية الملتوية من الناحية الأخرى. ومما يصعب الأمر أن معظمهم لم يتعود على ركوب الخيل ولم يتعلم ذلك من قبل.

ومن خلال معاشتهم لحفائهم -القوات المناهضة لطالبان- استطاع هؤلاء الجنود المتميزون أن يتعلموا الكثير عن حقائق الحرب على الأراضي الأفغانية، وهو ما أهّلهم بعد ذلك لتخطيط الهجوم على "مزار شريف".

ففي اليوم الموعد، تسلّل أحد الجنود من الفرقة الخاصة، واختبأ خلف خطوط العدو، مستعداً لإرسال إشارة البدء. وعندما جاءت اللحظة الحاسمة أعطوا الإشارة إلى السلاح الجوي. وفي ثوان معدودة، ومن حيث لا نعلم، انهال كمّ عظيم من القنابل، الموجه بمنتهى الدقة، صوب مراكز طالبان والقاعدة.. لقد كان صوت الانفجارات مدويًا؛ وكان التوقيت مُحددًا بمهارة فائقة، لدرجة أن مئات الفرسان الأفغان - كما يصف الجنود الأمريكيان - ظهروا من بعد الانفجارات مباشرة؛ خارجين من خلف الدخان، يدهسون "العدو" بخيلهم في وسط سحب الضباب والشظايا الطائرة. لقد أدى الاثنان - الأفغان والأمريكان معًا - الهجوم بمنتهى البطولة.. بطولة الفرسان.

لقد كان أول هجوم يقوده سلاح الفرسان الأمريكي في القرن الحادي والعشرين. والغريب أنه بعد المعركة قام جندي أمريكي ليقصّ علينا قصة محارب أفغاني، جاءه وقد بدأ في إخراج رجله من السروال، "لقد اعتقدت أنه يريد أن يريني بعض الإصابات"، ولكن المحارب أراه شيئاً آخر؛ لقد أراه رجلاً صناعية.. لقد دخل المحارب الأفغاني المعركة برجل واحدة!!

إن انتصارنا في معركة "مزار شريف" - التي أدت بعد ذلك إلى سقوط طالبان - كان ثمرة التلاحم بين عبقرية القوات الأمريكية المتميزة (التي أظهرت صلابة الترسانة الأمريكية) وبسالة وشجاعة الفرسان الأفغان الذين امتطوا خيلهم برجل واحدة. في ذلك اليوم المشهود - يوم انتصارنا في "مزار شريف" - الذي شهدته سهول أفغانستان، كانت لحظة التقاء القرن التاسع عشر مع القرن الحادي والعشرين.. أدت إلى التغلب على "عدو خطير" .. إنه نصر عظيم. سرعة التعلّم

عندما استدعاني الرئيس جورج دبليو بوش للعودة إلى البنتاجون - بعد ربع قرن من الزمان - طلب مني إعداد إستراتيجية جديدة للدفاع، بالرغم من أنه يعرف جيداً أنني رجل أنتمي إلى العالم القديم. هل يمكن لبوش أن يتخيل، ولو لمدة ثانية، الرجوع ثانية إلى حرب الفرسان؟

ها نحن في عام 2002م، نخوض أول حرب في القرن الحادي والعشرين، مستخدمين الخيل؛ الأمر الذي يعكس أننا بصدد ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية؛ وأنا في أمسّ الحاجة إلى إيجاد طرق جديدة في التفكير وأساليب مختلفة في القتال، أكثر من احتياجنا إلى إيجاد أسلحة أكثر تطوراً وتقدماً.

ففي الحرب العالمية الثانية مثلاً، قامت ألمانيا بإحداث طفرة حقيقية في نظام الحرب، من خلال الضربات الرعدية المفاجئة، أو ما يسمى بالـ Blitzkrieg. لقد رأى الجيش الألماني أن مستقبل الحرب لا يتعلق بالجيش الكبيرة؛ إنما يتعلق بقوات صغيرة العدد، ولكنها على درجة عالية من الفعالية، بحيث تكون متخصصة في إحداث ضربات جوية خاطفة.

باختصار، لقد طوّر الألمان توليفة فريدة من نوعها، تشتمل على دبابات شديدة السرعة، مشاة ميكانيكية، قاذفات انقضاضية. كل ذلك تركز لينصبّ مرة وحدة على العدو.. وهو ما جعل الأثر مريعًا.

إن الجديد في Blitzkrieg لم يتمثل في القدرات الجديدة التي استخدمها الجيش الألماني؛ إنما يتمثل في الأساليب غير المسبوقة وغير المعهودة التي خلطوا فيها التكنولوجيا الحديثة بالتكنولوجيا القائمة حينذاك.

وكذلك كان الأمر بالنسبة لمعركة "مزار شريف" التي أظهرت تحولاً ملموساً في آلية الحرب. فقد قامت قوات التحالف باستخدام جميع الإمكانيات العسكرية الموجودة - من أكثر الأسلحة تطوراً، مثل أسلحة الليزر، إلى أكثر الأسلحة قدماً وعتاقة، مثل أسلحة الـ s52B التي يصل عمرها إلى أربعين عامًا، إلى أكثر الأسلحة بدائية، رجل يمتطي فرساً، قامت باستخدامها جميعاً في وقت واحد وبطرق غير مألوفة.

وهذا بالطبع ليس معناه أن تصير "تلك التوليفة" نموذجاً يُقتدى به في الحروب القادمة، فالدرس من الحرب الأفغانية ليس الغرض منه هو أن يبدأ الجيش الأمريكي في تخزين المواد الأولية للحرب. وإنما الدرس الذي يجب أن نعيه جيداً هو: أن الإعداد للمستقبل سوف يتطلب طرقاً جديدة في التفكير، كما سيتطلب تنمية القدرات والإمكانيات التي تستطيع أن تتأقلم سريعاً مع التحديات الجديدة والظروف غير المتوقعة. إن القدرة على التأقلم سوف تكون ذات أهمية قصوى، في عالم يتصف بالمفاجأة وعدم الأمان.

في خلال الحرب الباردة واجهنا العديد من المخاطر المتوقعة. لقد كنا نعلم قدرًا كبيرًا من المعلومات عن عدونا وعن قدراته، وعلى هذا الأساس قمنا بتنمية الإستراتيجيات والإمكانيات المطلوبة لردع ذلك العدو.. وكانت النتيجة أننا أظهرنا قدرًا كبيرًا من الإنجازات: فأنشأنا ترسانة نووية، ودخلنا عصر الطائرات النفاثة، وبنينا غواصات وسفنا مزودة بالقوة النووية، وأنشأنا أول صاروخ عابر للقارات.. بالإضافة إلى القوات الضخمة التي قمنا بحشدها داخل أوروبا من أجل منع أي اقتحام سوفيتي على الحدود الشمالية الألمانية.

وكذلك انتهجنا إستراتيجية "الاحتواء" من خلال بعث الخبراء العسكريين بهدف زعزعة الحكومات "الببغاوية" الخاضعة للاتحاد السوفيتي، وأيضا من خلال تدعيم الأنظمة الموالية والمهددة من قبل الاستعمار السوفيتي.

وعلى امتداد نصف قرن أدى ذلك المزج بين كل من الإستراتيجية والقدرات والقوات إلى خلق السلام والإبقاء عليه؛ بالإضافة إلى المحافظة على الحرية. أما الآن.. فقد انقضت الحرب الباردة، واندثر الاتحاد السوفيتي، ومعه البيئة الأمنية التي نشأ عليها شعبنا وترعرع. فكما تعلمنا من أحداث سبتمبر المؤسفة، أصبحت تحديات القرن الجديد مفتقدة لأية توقعات، بعكس القرن الماضي.

من كان يتوقع، منذ شهور مضت، أن يُقدم الإرهابيون على ضرب البنтажون ومركز التجارة العالمي، تاركين آلاف القتلى والضحايا؟ ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد.. ففي السنوات القادمة سنفاجأ بأعداء جدد، يهاجمون بطرق غير متوقعة. وبما أنهم سيكونون أكثر سيطرة وهيمنة على السلاح، فستكون الخسائر بالتالي فادحة، بل أكثر فادحة من خسائر 11 سبتمبر.

إن التحدي الذي نواجهه في هذا القرن الجديد إنما هو تحديّ صعب، بل في غاية الصعوبة. إنه يستلزم منا الدفاع عن بلادنا ضد كل ما هو غير معروف؛ ضد كل ما هو غير مضمون؛ ضد كل ما هو غير مرئي؛ ضد كل ما هو غير متوقع. وقد يتبادر للذهن، منذ أول وهلة، أن تدخل هذه المهمة في نطاق المستحيل.. ولكن الحقيقة غير ذلك. فكل ما علينا هو أن ننأى جانبا عن "الأسلوب المريح" سواء في التفكير أو في التخطيط؛ وأن ننتهج بدلا منه "الأسلوب غير المألوف" فنركب الصعاب ونخوض المخاطر، ونجرب كل ما هو جديد حتى يتسنى لنا ردع أعدائنا، بل وهزيمتهم، من قبل حتى أن يظهروا علينا.

سحقا للتقديم

قبل أحداث 11 سبتمبر، كان القادة الأمريكيون، سواء في المجال المدني أو العسكري، منخرطين في خطة "معهودة" للدفاع. ولكن في ظل مراجعة تقرير الدفاع الأمريكي الذي يتم إعداده كل أربع سنوات، بدأت نظرتنا إلى البيئة الأمنية حولنا تصير أكثر إمعانا وتركيزا، وهو ما أوصلنا إلى ضرورة تبني إستراتيجية جديدة.

لقد قرّرنا أن ننأى بأنفسنا عن منظومة "وجود قوتين أساسيتين على مسرح الحرب"؛ التي كانت تتادي إلى الحفاظ على قوتين عظميين للاحتلال، تتمكنان من اقتحام دولتين عدوتين في لحظة واحدة. ولا غبار على أن هذه الفلسفة قد نفعتنا نفعًا كبيرًا في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ أما الآن.. فهي تشكل تهديدًا لنا؛ إذ تتركنا مستعدين استعدادًا فوق اللزوم تجاه صراعين محددين، بينما تتركنا على الوجه الآخر غير مستعدين تمامًا لأي من تحديات القرن الحادي والعشرين غير المتوقعة.

ومن أجل ضمان توافر الموارد التي تؤهلنا للتأقلم مع المستقبل، ومن أجل مواكبة التحديات الجديدة التي تهدد أمننا الداخلي، صرنا في أمس الحاجة إلى تقييم أكثر واقعية وأكثر اتزانًا لكل ما نحتاجه في حروبنا المستقبلية. فبدلاً من الحفاظ على قوتين للاحتلال، قررنا أن نركّز أكثر على آلية الردع. كما قررنا الاستغناء عن قوة واحدة من القوتين، حتى نوفر جهودنا ومواردنا "للآخر" الذي هو في طريقه إلى التربص بنا.

قرّرنا كذلك هجر الإستراتيجية القديمة القائمة على "التهديد"، تلك الإستراتيجية التي ظلت مسيطرة على خططنا الدفاعية لأكثر من نصف قرن.. والبدء في انتهاج اقتراب جديد قائم على "القدرات"، حيث يتصف الأخير بسياسة أقل تركيزًا على من يمكن أن يهددنا، أو أين، وأكثر تركيزًا على كيف يمكن أن يهددنا، وكيف يمكن أن نصده ونردعه.

وقد يشبهنا هذا الأمر بلصوص المنازل. فأنت لا تستطيع أن تعلم من الذي يريد اقتحام بيتك، أو متى سيقتمه.. ولكن يمكن أن تعرف كيف يمكن أن يقتحم بيتك. فإذا علمت أن بإمكان اللص أن يسرق مفتاحك، فعليك على الفور أن تضع مزلاجًا صلبًا شديد الإحكام على بابك. وإذا علمت أن بإمكانه أن يقتحم النافذة فيكسرهما، فعليك أن تضع آلة إنذار. وأنت تعلم بالطبع أنه من الأفضل منع اللص ووقفه من قبل أن يدخل إلى بيتك؛ ولذلك فأنت بحاجة ماسة إلى قوة أمنية، لتحرس المنطقة وتمنع الصبية الأشرار من الاقتراب.

والمنطق نفسه يمكن أن نطبقه على سياسة الدفاع القومي، فبدلاً من حشد القوات المسلحة، وإعداد الخطط لمحاربة هذه الدولة أو تلك، علينا أن نتجه إلى اختبار

مواطن ضعفنا.. وأن نسأل أنفسنا، كما قال الملك فريدريك الأعظم في كتابه القواعد العامة للحرب، "ماذا كنت سأفعل لو وضعت نفسي مكان العدو؟". ومن ثم، نؤقلم قواتنا كأحسن ما يكون، في سبيل التغلب على ذلك التهديد.

نعلم مثلاً أن القوة الأمريكية لا تضاهيها أية قوة في العالم، سواء في مجال الجو أو البحر أو الأرض؛ ولذا يكون من الغباء المفرط أن يتجه العدو المفترض إلى مبارزة الولايات المتحدة مباشرة في أي من تلك المجالات. ولقد أدرك أعداؤنا جيداً من خلال حرب الخليج أن تحدي قواتنا المسلحة لن يأتي عليهم إلا بالهلاك. ومن ثم فبدلاً من أن يتجه أعداؤنا إلى إقامة جيوش وأساطيل منافسة، سيتجهون أكثر إلى الدخول في تحدٍ غير متناسق؛ وذلك من خلال البحث عن مواطن ضعفنا، محاولين استغلالها بقدر الإمكان.

إن أعداءنا يعلمون جيداً أن الولايات المتحدة الأمريكية كمجتمع مفتوح تعتبر "هشة" إلى درجة يمكن أن تعرضها لأشكال جديدة من الإرهاب. فهم مثلاً يشكون أن ممتلكاتنا الفضائية وشبكاتنا المعلوماتية قابلة للاختراق. وهم يعلمون أن اقتحامنا لأي ركن بعيد في العالم، إنما يعتمد على قواعد خارجية هشة. وهم على علم أيضاً بأنه ليس لدينا دفاع ضد الهجمات الصاروخية الباليستية، وهو ما يشجعهم على إيجاد أسلحة تدمير شامل، وإيجاد السبل لنقلها.

ومن هنا فإن علينا نغلق جميع المنافذ التي تمكّن الأعداء منا، وهو ما يحتم علينا إعداد أنفسنا لأنواع جديدة من الإرهاب، التي يمكن أن تتضمن التالي:

الهجوم على الممتلكات الفضائية الأمريكية، الهجوم الشبكي على شبكاتنا المعلوماتية، الهجوم على صواريخنا الباليستية وصواريخ الكروز، وأخيراً الهجوم على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وفي الوقت نفسه، على الولايات المتحدة أن تهتم بتطوير المجالات التي تتميز فيها، مثل قدراتها الحربية في الفضاء والمعلومات، ودقة أسلحتها في الضرب، وقدرتها في استخدام حروب عسكرية بعيدة المدى.

إستراتيجية سداسية

قبل الهجوم الإرهابي على نيويورك وواشنطن، كنا قد أخذنا في قرارة أنفسنا، أنه من أجل الحفاظ على السلام والدفاع عن الحرية يجب على وزارة دفاعنا أن تحقق ستة أهداف إلزامية:

- 1) حماية الداخل الأمريكي، وحماية قواعدها في الخارج.
- 2) الإبقاء على مستوى قوتنا في الأماكن البعيدة.
- 3) إفهام أعدائنا أنه ليس لديهم مأوى يحميهم منا؛ فيتأكدون أنه ليس هناك ركن، ولا جبل، ولا كهف سيمنعهم منا.
- 4) حماية شبكاتنا المعلوماتية من أي اختراق.
- 5) استخدام التكنولوجيا المعلوماتية لربط القوات الأمريكية المختلفة، وهو ما يؤهلها للقتال معًا في صف واحد.
- 6) الحفاظ على اتصال سهل وسلس بالفضاء الخارجي، وحماية قدراتنا الفضائية من أي هجوم غاشم.

وكانت تجربتنا في يوم 11 سبتمبر، وما تلاها من الحملة الأفغانية، حافزاً رئيسياً لنا لتحريك الدفاع الأمريكي في هذه الاتجاهات؛ ولهذا السبب تم تصميم ميزانية الدفاع لعام 2003م بناء على تقديم هذه الأهداف الستة، على أن تصاحبها زيادة واضحة في التمويل. فقد قمنا برفع حجم التمويل لكل من برامج التحديث التي تدعم التغيير والتطوير، وبرامج التنمية التي تمدنا بقدرات جديدة.

فعلى امتداد السنوات الخمس القادمة سنقوم بزيادة الإنفاق على الدفاع عن قواعدها الداخلية والخارجية بمعدل 47%، وعلى المشاريع التي لن تمكن العدو من الاحتماء بأي مأوى بمعدل 157%، وعلى البرامج التي تحمي التكنولوجيا المعلوماتية وتدعمها بمعدل 125%، على البرامج التي تخترق شبكات العدو المعلوماتية وتحمي شبكاتنا بمعدل 28%، وعلى البرامج التي تضمن اختراق قواتنا للمناطق البعيدة بمعدل 21%، وأخيراً على البرامج التي ستدعم من قدراتنا الفضائية بمعدل 145%.

في الوقت ذاته اقترحنا إبطال عدد من الأنظمة التي لا تتواءم مع إستراتيجية الدفاع الجديدة، مثل المدمرة-21DD، وبرنامج البحرية الصاروخي للدفاع، وصاروخ الحفاظ على السلام. كما قمنا بإلغاء الإمكانيات التي تستلزم تكاليف ضخمة للإبقاء عليها،

مثل مقاتلة 16F، و 1000 هليكوبتر تعود إلى وقت فيتنام. إن هدفنا ليس تغيير الجيش الأمريكي كله في غضون عام واحد، أو حتى خلال عقد من الزمان. فهذا ليس فيه حكمة أو ضرورة.

كيف نُغيّر الجيش؟

إن تغيير الجيش ليس بحدث، إنما هو عملية دائمة لا تتوقف. ومن ثم فلن نتواجد أبدًا اللحظة التي نستطيع أن نعلن عندها أن القوات الأمريكية قد تم "تحويلها". إن التحدي الذي نواجهه حاليًا هو كيف ندافع عن مدننا وأصدقائنا وحلفائنا وقواتنا، وكذلك ممتلكاتنا الفضائية وشبكات حواسيبنا من أشكال هجومية جديدة؛ بينما نكون مستعدين لاستخدام قواتنا في أقاصي الأرض للقضاء على أعداء آخرين. وهذا يتطلب طبعًا قوات مشتركة قادرة على الوصول إلى أبعد المناطق وبسرعة فائقة، لتحطم الأعداء تحطيمًا، سواء في الجو أو في البحر. وهذا أيضًا يتطلب قدرًا عاليًا من الذكاء المعلوماتي الذي يستطيع أن يؤهلنا للتصدي لقدرات الأعداء.

إن دورنا لا يتمثل فقط في خوض الحروب وتحقيق النصر، إنما يتمثل في منعها من الأصل. وفي سبيل تحقيق ذلك علينا أن نفتش عن كل الطرق التي تؤثر في مؤسسة اتخاذ القرار لدى أعدائنا المفترضين، علينا أن نردعهم، ليس فقط عن استخدام الأسلحة الموجودة، بل عن تدشين أي سلاح جديد يكون أكثر خطورة مما سبقه. وكما أن تواجد أسطولنا الأمريكي يثني الآخرين عن الاستثمار في إيجاد أساطيل أخرى منافسة، فإن علينا بالمثل أن نطور ممتلكات جديدة تجعل عدونا يعدل تمامًا عن فكرة التنافس معنا.

فمثلًا تنمية دفاعات صاروخية فعّالة يمكنها أن تثني الآخرين عن الإقبال على شراء الصواريخ الباليستية؛ لأن الأخيرة لن توفر لهم ما يحتاجونه. وكذلك تدعيم أنظمة الفضاء الأمريكية يمكن أن يثني الأعداء المحتملين عن تطوير أقمار صناعية "مدمرة" للقضاء على شبكات الأقمار الصناعية الأمريكية. وأخيرًا فإن استخدام الأسلحة الخارقة للأرض (مثل التي استخدمت مؤخرًا ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان) سيجعل اختباء الإرهابيين تحت الأرض أمرًا مستحيلًا.

وبالإضافة إلى بناء قدرات جديدة يتطلب التغيير العسكري أيضًا إعادة توازن القوات والقدرات المتواجدة على الساحة؛ وذلك من خلال التركيز أكثر على ما ينادي به البنّاجون: ممتلكات ذات "كثافة منخفضة/ طلب مرتفع". فمثلاً، أظهرت التجربة الأفغانية إلى أي مدى يمكن أن تكون "الطائرات بدون قائد" ذات فعالية عظيمة، ولكنها أظهرت أيضًا ضعف هذه الطائرات ومدى افتقادنا لها. لقد أدركت وزارة الدفاع منذ حين افتقادها لعدد كبير من الطائرات بغير قائد، لوحدات الدفاع الكيميائية والبيولوجية، لإمكانات الدفاع الجوية. ولكن للأسف بالرغم من هذا النقص الواضح فإن الوزارة أجلت وأخرت الاستثمارات المطلوبة، وانشغلت بدلاً منها بما هو أقل قيمة.. هذا لا بد أن يتغير.

وبما أننا سنغيّر أولوياتنا الاستثمارية، فعلينا أن نبدأ بنقل التوازن في ترسانتنا النووية بين القدرات الإنسانية وغير الإنسانية، بين الأجهزة ذات المدى البعيد والأخرى ذات المدى القصير، بين الأجهزة الخفية وغير الخفية، بين الأجهزة الهشة وغير الهشة؛ ولا ننسى أن نحقق وثبة عالية في عصر المعلومات الذي يعتبر هو الأساس لكل جهودنا التحولية.

بعد 11 سبتمبر اكتشفنا أن مسئولياتنا الجديدة في الدفاع عن البيت الأمريكي استنفرت واستثارت ما نعانيه من نقص. لا يجوز لرئيس أمريكي أن يختار بين حماية المواطنين في الداخل، وبين حماية القوات الأمريكية عبر البحار. لا بد أن نفعل الاثنين معاً؛ ولذا فإن فكرة إحداث تحول عسكري في ظل تخفيض الميزانية، تعتبر فكرة خاطئة وغير صحيحة.

وبالرغم من أن تحولنا العسكري يتطلب خلق قدرات جديدة وتوسيع الترسانات الحالية، فإنه يتطلب أيضاً خفض مخزون الأسلحة غير الضرورية. فدولتنا لم تعد بحاجة إلى قوة ضخمة لصد قوات الاقتحام السوفيتي التي كانت منتشرة أثناء الحرب الباردة، فساعتها كان الأمن الأمريكي معتمداً على قوة نووية ضخمة في سبيل البقاء ضد الضربة السوفيتية الأولى. أما الآن فقد تغير أعداؤنا، ومن ثم تغيرت حسابات الردع. فالإرهابيون الذين هاجمونا في 11 سبتمبر، لم يُردعوا على الإطلاق.. لم

تردعهم ترسانتنا النووية الضخمة. ومن ثم فعلينا أن نفكر في سبل جديدة لردع أولئك الأعداء.

ولهذا اتخذ الرئيس بوش اقتراباً جديداً للردع: اقتراباً يجمع بين تخفيض حاد في القوات النووية وبين تطوير القدرات التقليدية والدفاعات الصاروخية لحماية الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها وقواتها وحلفائها من أي هجمة صاروخية، حتى ولو كانت محدودة.

وفي الوقت نفسه، بينما نحن نُخفض من عدد أسلحتنا في الترسانة النووية، فعلينا أن نعيد تحديثها مطورين بذلك أجهزة تقليدية جديدة تكون أكثر ملاءمة لردع الأعداء المحتملين. كما علينا أن نتأكد جيداً من فعالية أسلحتنا النووية ومصداقيتها.

ومن هنا.. يشكل هذا "الثلاثي الجديد" - الذي يشتمل على قوات نووية مُخفضة وقدرات تقليدية مُطورة، وعلى عدد من الدفاعات الجديدة المختلفة - نظرية ردعية جديدة. ولكن وصولنا إلى ذلك الثلاثي يتطلب منا اقتراباً جديداً لموازنة المخاطر. ففي الماضي كان الاقتراب القائم على التهديد يركز أساساً على المخاطر قريبة المدى. أما الآن فبناء جيش القرن الواحد والعشرين يتطلب منا موازنة جميع المخاطر القائمة؛ حتى نصير متأهبين للمخاطر الأقرب مدى.

لا بد أن نغير، ليس فقط قواتنا المسلحة، بل أيضاً وزارة الدفاع التي تسهر على خدمتها؛ وذلك من خلال تشجيع ثقافة الإبداع والتعامل مع المخاطر بحنكة وذكاء. لا بد أن نروج لاقتراب يشجع الناس على المبادرة وليس على رد الفعل.. على التعامل كرأسماليين مغامرين أكثر من بيروقراطيين مأمورين؛ على توقع المخاطر قبل ظهورها وإيجاد حلول لردعها، وليس انتظارها حتى تظهر.

وأخيراً علينا أن نغير، ليس فقط إمكاناتنا وقدراتنا، بل نغير طريقة تفكيرنا في الحرب أيضاً. تخيل ولو للحظة أنك استطعت العودة إلى الوراء زمانياً، فقابلت فارساً في محكمة الملك آرثر، وأعطيته -16M. فإذا أخذ السلاح، ورجع على فرسه، واستخدمه ليضرب به رأس عدوه.. فلن يُعد ذلك تحولاً. إنما يحدث التحول الحقيقي عندما يختبئ وراء شجرة ويبدأ في إطلاق النار. إن جميع الأسلحة التكنولوجية في العالم لن

تفوح في تغيير القوات الأمريكية المسلحة إلا بعد أن يحدث تغيير مماثل في أسلوب تفكيرنا وقاتلنا وممارستنا.

دروس حرب أفغانستان

البعض يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية - في خضم حربها الصعبة والخطيرة على الإرهاب - ليس لديها القابلية لتغيير قواتها المسلحة، على افتراض أن التوقيت غير مناسب. أما أنا فأعتقد أن العكس هو الصحيح. فالوقت الحالي هو أنسب وقت لإحداث تلك التحولات. إن أحداث 11 سبتمبر تخلق بقوة حالة الفعل.

في كل يوم جديد تواجه وزارة الدفاع متطلبات ضرورية قريبة المدى، مما يخلق ضغوطاً كبيرة علينا.. فنضطر في النهاية إلى تركها للمستقبل. ولكن 11 سبتمبر جاء ليعلمنا أن المستقبل يحمل في جعبته الكثير من المخاطر غير المعروفة؛ فيصير عدم استعدادنا لها هلاكاً لنا. والتحدي الذي يواجهنا هو أن الوقت يمرّ أمامنا؛ فلا نستطيع أن نرجع عقارب الساعة إلى الوراء.

لقد أعدّ البنّاجون نفسه للمهمة. ففي عام واحد - 2001م - استطعنا أن ننتهج إستراتيجية جديدة للدفاع، فقمنا بتبديل هيكل الحرب الثنائية التقليدية باقتراب أكثر اتساقاً مع القرن الواحد والعشرين. لقد انتهجنا إستراتيجية جديدة لموازنة المخاطر، وأعدنا تنظيم البحوث حول الصاروخ الدفاعي وبرنامج الاختبارات، متحررين من قيود اتفاقية الصواريخ الباليستية المضادة. وأعدنا تنظيم الوزارة لتكون أكثر تركيزاً على القدرات الفضائية. كما انتهجنا اقتراباً جديداً للردع الإستراتيجي يقوم على زيادة نسبة الأمن مع تقليل اعتمادنا على الأسلحة الإستراتيجية النووية. كل ذلك فعلناه في أثناء حربنا ضد الإرهاب - وهذا ليس بداية سيئة أبداً لوزارة مثل وزارتنا، من المفترض أن تكون شديدة الرفض للتغيير.

وطبعاً، في أثناء التغييرات التي يجريها البنّاجون لا يجب أبداً أن نعتقد أن تجربتنا في أفغانستان هي النموذج للحملة العسكرية القادمة. فإعادة الحرب الأخيرة هي خطأ يتكرر على مر التاريخ العسكري؛ ومن ثم يجب علينا تجنبه. ولكن بالرغم من ذلك، يمكننا أن نأخذ الكثير من الدروس والعبر من تجاربنا الأخيرة، والتي يمكن أن نستفيد منها للمستقبل:

أولاً: حروب القرن الحادي والعشرين ستستنفذ كل طاقة الدولة: اقتصادياً ودبلوماسياً وتمويلياً وقانونياً واستخباراتياً. وأخيراً جميع العمليات العسكرية، سواء المعلن عنها أو غير المعلن عنها. وقد قال كلاوتسفيتز Clausewitz: "الحرب هي تكملة للسياسة من خلال أساليب أخرى". وفي هذا القرن معظم تلك الأساليب ليست عسكرية. ثانياً: إن قدرة القوات على التعامل والاتصال مع بعضها البعض على أرض المعركة سيصير عاملاً أساسياً للنجاح. ففي أفغانستان رأينا فرق القوات الخاصة الأمريكية تعمل يداً بيد مع القوات الجوية، والبحرية.. من أجل تعريف الأهداف وضبط توقيت الضربات الجوية. إن الدرس من هذه الحرب يتلخص في كون فعالية القتال تعتمد أساساً على "الاشتراك والتعاون"، بما يعني القدرة على تنسيق قدرات الفروع المختلفة داخل الجيش، وذلك في أثناء اشتعال الحرب. وتحقيق ذلك التعاون في وقت الحرب يتطلب أيضاً تحقيقه في وقت السلم. فلا بدّ أن نتدرب كما نحارب وأن نحارب كما نتدرب.

ثالثاً: إن موافقتنا في هذه الحرب على قبول العون من أي دولة، والسماح للأخيرة بأن تحدد كيف ستكون مساعدتها (بدلاً من أن نكون نحن المحددين) تساعدنا على جني ثمرتين في نفس الوقت: زيادة مشاركة الدول الأخرى، وزيادة فعاليتنا ضد العدو.

رابعاً: الحروب يمكن أن تستفيد من تحالف النوايا والإرادات؛ ولكنها لا يجب أبداً أن تُحارب عن طريق اللجان. فالمهمة هي التي يجب أن تحدد التحالف، وليس العكس. خامساً: إن الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب المنع.. منع الخطر. فمن المستحيل أن نقوم بمدافعة كل تهديد، في كل مكان وفي كل لحظة. إن المدافعة ضد الإرهاب والمخاطر الأخرى تتطلب منا أن نذهب بالحرب إلى العدو. ففي بعض الأحيان يصير أفضل دفاع هو الهجوم الفعّال.

سادساً: لا بد أن يفهم العدو جيداً أننا سنستخدم كل حيلة وسنستنفذ كل فرصة للقضاء عليه.. وأنا على استعداد كامل بأن نقدم كل التضحيات الممكنة والضرورية من أجل تحقيق النصر.

سابعًا: إن جلب القوات الخاصة الأمريكية على أرض المعركة مبكرًا - وبطريقة درامتيكية - يزيد من كفاءة الحملة الجوية. فأفغانستان أظهرت لنا أن القنابل الملقاة من السماء تكون أكثر فعالية إذا كنا ملازمين للأرض.. لكي نعطي للمفجرين التوجيهات اللازمة لأماكن القصف وتحديدها بالضبط.

وأخيرًا: كونوا صرحاء مع الشعب الأمريكي، أخبروهم بالحقيقة وإذا لم تستطيعوا إخبارهم بأمر فقولوا لهم إنكم لا تستطيعون. إن الشعب الأمريكي يدرك جيدًا ما الذي نحاول تحقيقه وما الذي نحتاجه لإنجاز ما نرنو إليه، وأن ذلك لن يكون بالأمر الهين، وأنه سيكون هناك ضحايا. ولا بد أن يعرف جيدًا أنه مهما كانت الأنباء سيئة فسنبخبرهم بالحقيقة. فالتأييد الشعبي لا بد أن يكون مزروعًا في أرض الثقة والفهم والهدف المشترك.

إن رجالنا ونساءنا في زيهم الوطني يقومون بمهمة عظيمة في حربهم ضد الإرهاب. فنحن نقدر مجهوداتهم ونفخر بهم. وأفضل طريقة لنريهم من خلالها تقديرنا لهم، هي أن نتأكد من توفر كل الموارد والقدرات لديهم التي لا تؤهلهم فقط لكسب الحرب الحالية، بل تؤهلهم أيضًا إلى ردعها إذا استدعى الأمر ذلك، والقضاء على الطغاة الذين سنواجههم حتما في هذا القرن الخطير.

=====

#شرطي العالم المتجول في عصر العولمة

2002/07/14

...د. أسامة القفاش-القاهرة **

بوش.. هل ينجح في أن يكون مارشال العالم الجديد؟

في مقال له منشور في مجلة "شئون خارجية" Foreign Affairs عن الإستراتيجية الأمريكية في عدد شهر يونيو 2002، بعنوان "تغيير العسكرية" كتب دونالد رامسفيلد يقول: "عندما اختارني الرئيس جورج دبليو بوش للعودة إلى البننتاجون بعد أن تركته بخمسة وعشرين عاما، وطالبني بأن أجدد إستراتيجية الدفاع كان يعرف أنني من محبي الزمن القديم. وأشك أنه كان يظن ولو للحظة أنني سأعيد الفرسان. ولكن هذا بالتحديد هو التجديد الذي أعنيه".

هنا لا يسعني إلا أن أتذكر حلقة أمريكية من حلقات "مستري موفي" Mystery Movie من بطولة الشرطي المتجول ماكلويد. حيث يدخل المارشال -وهو الشرطي المتجول عبر الولايات على ظهر جواده، في مقابل "الشريف"، وهو شرطي البلدة المستقر - نيويورك بأبراجها وناطحات السحب فيها على ظهر جواده ليقر الأمن فيها ويحل غموض جريمة أفضت مضجع رجال أمنها.

الصورة التي كان يعنيها رامسفيلد هي صورة هجوم رجال القوات الخاصة الأمريكية على صهوات الجياد لاقتحام مواقع قوات الطالبان في "مزار الشريف". كانت القوات الخاصة الأمريكية تقود الهجوم وكان رجال التحالف الشمالي يهجمون. وكان هذا هو الحال نفسه مع ماكلويد، يقود العمليات على ظهر جواده ويقوم رجال الأمن في بنويورك بتنفيذ خطته.

هذا هو التجديد الذي يريده رامسفيلد في عصر العولمة. دور المارشال المتجول في كل أنحاء العالم الذي يحافظ على الموارد الأمريكية في أراضي الغير، ويدافع عن المصالح الأمريكية، خصوصا عندما تتعارض مع مصالح هؤلاء الذين وضعتهم الظروف على الأرض التي تحتوي تلك الموارد.

كيف ولماذا حدث هذا التغيير؟

كيف تقودنا أمريكا إلى التاريخ وما يسمى العقد الفيتنامية؟ إن تاريخ التدخلات الأمريكية المباشرة الذي وصل ذروته مع حرب فيتنام يقدم لنا دروسا عدة، أهمها أن التدخل لا يجب أن يؤدي إلى تدمير في الداخل، وإلا فلن يحقق الحد الأقصى من أهدافه، وتلك خسارة كبيرة. العقدة الفيتنامية لا تعني أنه تدخل خاطئ، لأن التدخل كسياسة ليس موضع تساؤل من الأساس. إنما نعني أنه يجب تقليل حجم الخسائر البشرية وإخفاء الأمر عن الجمهور الأمريكي، وتهيئته لقبول التدخل بشكل أو بآخر. ولقد كان رامسفيلد صريحا عندما قال عن نفسه إنه من "محبى الزمن القديم" فالتجديد الذي يتكلم عنه يعود في الواقع إلى ربع قرن مضى تقريبا منذ أيام ريجان. كانت حكومة ريجان هي أول حكومة أمريكية تقر التعامل مع "فيتنام" (العقدة وليس البلد) باستخدام الأساليب السابقة:

-كيف يمكن تقليل حجم الخسائر البشرية بالاعتماد على القصف الجوي وباستخدام قوات محلية؟ وهذا ما حدث في نيكاراغوا (الكونترا).

-كيف يمكن إخفاء الأمر عن الجمهور الأمريكي؟ التمويل عن طريق ملتو وبطرق غير مباشرة (فضيحة أوليفرنورث).

-كيف يمكن تهيئة الجمهور الأمريكي بزرع الخوف من عدو وهمي؟ (الإرهاب الدولي - إمبراطورية الشر).

ماذا قدم رامسفيلد في هذا الصدد؟ لا شيء إلا استخدام سلاح الفرسان!! وإن هذا يعني الوصول بالسياسة إلى ذروتها!! الاعتماد على المحليين والتكنولوجيا العالمية. ولتهيئة الجمهور الأمريكي ديباجات الحرية وحقوق المرأة وقهر الإرهاب.

والاعتماد على المحليين واستخدام التكنولوجيا العالمية ليس أمرا حديثا أيضا، فهذا ما حدث في كوريا وفيتنام، المشكلة كانت في حجم القوات الأمريكية ومدى تقدم الأسلحة، وهو التجديد الذي يقصده رامسفيلد، لم يعد الكم هو المهم، ولكن الدور الذي تلعبه تلك القوات لعدة أسباب:

1- تقليل الخسائر البشرية.

2- تقليلا للتكلفة المادية.

3- الابتعاد قدر الإمكان عن حدوث ردود أفعال جماهيرية مؤثرة في الولايات المتحدة.

مارشال الولايات المتحدة المتحرك عبر العالم هو الدور الذي يلعبه الآن الجندي الأمريكي. إنه ليس قوة احتلال، ولكنه قيادة القوة المحلية. هذا ما حدث في العراق والبوسنة وأفغانستان وهو المطلوب حدوثه في المنطقة العربية ومع العراق وفي فلسطين.

هناك أمر آخر مهم في مسألة استخدام التنمية العالمية، وهو يلقي الضوء على "لماذا". ببساطة لأنها مكلفة أي إنها عالية التكاليف وتمثل عبئا على دافع الضرائب، ولكنها تمثل أرباحا طائلة للشركات الكبرى وهي الشركات التي تمول الحملات الانتخابية وتختار الرؤساء والحكومات.

هذه الشركات هي التي تتعرض الآن للفضائح المالية الكبرى مثل إنرون وزيروكس وورلدكوم واندرسون وغيرها. هذه الفضائح تطال الإدارة ذاتها فتصلنا الأنباء عن تورط بوش في فضائح مالية إبان فترة رئاسته ولاية تكساس، وكذلك مقاضاة تشيني والكلام عن توم ريديج مسئول الأمن الداخلي الذي أحضره بوش بعد 11 سبتمبر. لقد انخفض مؤشر داوجونز إلى ما تحت 9000 نقطة لأول مرة منذ ما يربو على عامين، والدولار يتراجع بشكل مخيف، حتى إن بوش يلقي خطابا في بورصة نيويورك ليطمئن المستثمرين، والكونجرس يصدر قانونا بتشديد العقوبات على التلاعب في ميزانيات وأرباح الشركات. ورغم أن المحللين الاقتصاديين كانوا يتوقعون هذه الأزمة، فإن حل الأزمة عند الحكومة الأمريكية كان دائما وأبدا هو "حل القوة"، وهو المنطق الذي اعتمد عليه رامسفيلد حين قال: "طوال نصف قرن تقريبا كانت خطة الإستراتيجية والقوة والقدرات هي التي أتاحت لنا الحفاظ على السلام والدفاع عن الحرية". وحل القوة يتطلب إقناع الجمهور الأمريكي الذي يمثل مشكلة دائما، خصوصا بعد المكاسب المذهلة التي تحققت بعد حركات الحقوق المدنية في الستينيات. إقناع الجمهور يعتمد دائما على منطق الخوف. ويضيف رامسفيلد: "علينا أن نتوقع أنه في الأعوام المقبلة سنواجه أعداء جددا، وسيكون علينا أن نتوقع منهم ضربات غير متوقعة". الخوف من المجهول هو الوسيلة التي تعتمد عليها الحكومة الأمريكية لإقناع الجمهور أو إرهابه في الواقع لرفع ميزانيات الدفاع لتحقيق ما أسماه رامسفيلد "الإستراتيجية المتغيرة ذات الأهداف الستة".

ما هي تلك الإستراتيجية؟

1- حماية الأراضي الأمريكية والقواعد الأمريكية في الخارج. أي بصريح العبارة "الحفاظ على مواردنا في أراضيهم" كما قال روبرستون من قبل.

2- إظهار القوة والحفاظ على هذا المظهر في الأراضي البعيدة. أي سياسة "العين الحمراء" أو الردع قبل التفكير في الجريمة، كما صرح من قبل رامسفيلد في معرض تبريره للمعاملة غير الإنسانية الرهيبة التي يلقاها المعتقلون في جوانتانامو.

3- حرمان "أعدائنا" من الملاذ الآمن، و"التأكد أنهم يعرفون أنه لا يوجد ركن في الأرض يبعد عن قبضتنا، ولا جبل يعلو على طيراننا، ولا كهف يصعب علينا

ارتياحه، ولا راحلة تحملها بسرعة لا نستطيع الوصول إليها". وبعيدًا عن البلاغة الرامسفيلية فإن "عطرسة القوة" التي تمثل أيدلوجيا المجموعة الحاكمة في أمريكا الآن تبدو واضحة جلية. لا يوجد مكان في الأرض يبعد عن قبضة الشرطي المتجول المدجج بالسلاح. حتى ولا الفضاء كما في فيلم "رعاة البقر في الفضاء". وهي السياسة التي تطبقها الحكومة الأمريكية الآن بكل دقة.

4- حماية شبكات المعلومات من الهجوم.

5- استخدام تقنية المعلومات للربط بين الأسلحة المختلفة بحيث تحارب بتضامن معاً.

أي إن البندين السابقين يتحدثان بوضوح عن كيفية تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا العالية، وهو الأمر الأكثر جلاء في البند السادس ألا وهو الحفاظ على السيطرة التامة على الفضاء وحماية "قدراتنا" الفضائية من هجوم الأعداء.

ويخبرنا رامسفيلد بالزيادة في الإنفاق الحكومي على هذه الإستراتيجية ذات الأهداف الستة التي تراوحت بين 27-145% أي بمتوسط يصل إلى 85% زيادة يتم التركيز بها على التسلح وزيادة العنف. في الوقت الذي ترفض فيه الحكومة الأمريكية المساهمة في برامج مكافحة الإيدز على مستوى العالم!! هذه الزيادات والإستراتيجيات الجديدة لم تكن لتحدث في إطار معاهدات الحد من الأسلحة النووية والإستراتيجية مثل "سولت 1"، و"سولت 2" ولذا كانت خطوة بوش المهمة في إلغاء هذه المعاهدة، التي يفخر بها رامسفيلد كثيرا ويخبرنا أنها حررت الولايات المتحدة من كل القيود.

سياسة الذراع الطويلة

التحرر من القيود الدولية يشكل جزءًا هامًا من الإستراتيجية، فالولايات المتحدة لم توقع على اتفاقية تكوين المحكمة الجنائية الدولية، وترفض تمديد فترة عمل قوات حفظ السلام في البوسنة ما لم تحصل على ضمانات بعدم محاكمة الجنود الأمريكيين المشتركين في أي قوة لحفظ السلام في العالم، أي حصانة كاملة للجنود الأمريكيين وهي ما حصلت عليه من مجلس الأمن. فالشرطي المتجول قد يضطر

أحيانا إلى استخدام العنف "وجل من لا يخطئ" للوصول للأهداف العظيمة والسامية التي انطلق من أجلها على جواده!!

المذهل أن الكونجرس الأمريكي يناقش مشروع قانون يتيح للقوات الأمريكية حق التدخل لإنقاذ أي جندي أمريكي قد يتهم ويُحتجز في هذه المحكمة. أي مشروع قانون يتيح غزو أمريكا لهولندا حيث تقع المحكمة.

لم تمر تلك التصرفات الأمريكية "مرور الكرام" فقد أعلنت فرنسا مؤخرا قرارها بالانسحاب من القوة الدولية العاملة في أفغانستان لتعذر التعامل مع القوات الأمريكية، مبقية فقط على طائرات الميراج 2000. أيضا احتجت دول العالم كافة على الموقف الأمريكي الذي يريد لِي ذراع الأمم المتحدة برفض تمديد قوات حفظ السلام في البوسنة إلا بعد منح الجنود الأمريكيين الحصانة.

يعتمد التدخل الأمريكي في كل الأحوال هنا على فكرة "الذراع الطويلة" بمعنى أنه لا يجب تقصير القدرات الحربية الأمريكية لأنها تدافع عن أمن العالم، رغم أن العالم لا يريد هذا الدفاع.

كيف نتعامل مع هذا المنطق؟

الحقيقة أن الحكومة الأمريكية الحالية تمثل أكثر الحكومات وضوحا بصدد الإعلان الصريح عن سياستها، وتعبيرها الصريح عن تمثيلها لمصالح مجموعات الشركات الكبرى، ومن ثم يمكننا اعتبار هذه الحكومة أكثر الحكومات التي يمكننا التعامل معها، فلا مجال هنا للحديث عن كيل بمكيالين، أو تعبير عن ديابجات لا معنى لها.

نحن نتعامل مع منطق واضح وصريح "سنحني مصالحننا بالقوة في أي مكان"، وهو منطق الإمبراطوريات في كل العصور. كيف يمكننا التعامل مع هذا المنطق؟ هذا هو السؤال الحاسم، بمعنى آخر: إن كلمات رامسفيلد الأخيرة تنطبق تماما علينا. "علينا أن نخبر الناس بالحقيقة، وعندما لا نستطيع أن نخبرهم بشيء ما فعلينا أن نقول لهم هذا". .. التغيير يبدأ بنا قبل أن نطلب التغيير من الآخر. وإذا كان بوسع القوي أن يكون صريحا، فمن الضروري على الضعيف أن يكون صريحا مع ذاته أيضا.

#من وثائق الكونجرس.. خطة احتلال منابع النفط

2001/2/7

لواء/ دكتور زكريا حسين

أستاذ الدراسات الإستراتيجية

المدير السابق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا - القاهرة

في ليلة 18/17 من يناير الحالي تمرّ عشرة أعوام على بداية العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على رأس ائتلاف عسكري دولي شاركت فيه قوات عسكرية لـ 33 دولة عربية وإسلامية وأوروبية. وقد انتهت العملية العسكرية صباح 28 فبراير عام 1991 بإلحاق هزيمة ساحقة للقوات العراقية. اقرأ في هذا الموضوع:

*

الذكرى العاشرة للحرب

*

فكرة "تأمين منابع النفط"

*

إستراتيجية استخدام القوة المسلحة

*

حجم القوة المقترحة لإدارة العمليات في الخليج

الذكرى العاشرة للحرب

وفي مناسبة الذكرى العاشرة لهذه الحرب أثّرت قضيتان هامتان:

أولاهما: استخدام قنابل اليورانيوم المستنفد بكمية وصلت حتى 340 طنًا في هذه الحرب. وقد قدر العالم الإنجليزي "روجر كوجين" أنها سوف تتسبب في إصابة عدد يصل إلى عشرة آلاف فرد بأمراض سرطان الرئة وسرطان الدم، إلى جانب العديد من الأمراض الأخرى، حيث يحتوي المليجرام من اليورانيوم على 2 مليار ذرة، الأمر الذي دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمطالبة بتكوين لجان متخصصة لمسح

أماكن العمليات الحربية التي استخدم فيها هذا السلاح، وإجراء التحاليل الطبية للأفراد الذين تواجدوا في مواقع الإطلاق. وذلك بعد أن أثبت علماء الطاقة الذرية أن هذه الأسلحة تدخل ضمن أسلحة الدمار الشامل؛ وذلك لشدة فتكها بالبيئة وأوجه الحياة على الأرض لفترات قد تتجاوز عشرات السنين.

ثانيهما: نشر دراسات ووثائق أعدتها مكتبة الكونجرس الأمريكي، إضافة إلى تقارير أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية عن المحاولات الأمريكية السابقة لغزو الخليج العربي، وقد قام الدكتور "أنتوني كوردسمان" بنشرها كاملة في كتابه "الخليج والغرب" الذي صدر في لندن مع مطلع الألفية الجديدة. ولعل أهم الدراسات في هذا المجال تلك التي قام بها "توماس مورجان" - الذي عُيِّن على رأس لجنة فرعية - لدراسة احتمال القيام بعمل عسكري ضد دول منتجة للنفط في حالة فرضها حظرًا نفطيًا، وتقييم الخيارات المتاحة أمام السياسة الأمريكية في نشوب مثل هذه الأزمة. وقد قدمت الدراسة إلى لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في 5 أغسطس 1975

ولعل نشر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية عن السنة المالية 1976 - والذي قدمه "جيمس شليزنجر" وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت - يُعدُّ من أخطر الوثائق التي توضح تفصيلاً الإستراتيجية العسكرية الأمريكية لتأمين منابع النفط الخليجية. وفي هذا المقال عرض لأهم ما تضمنته هذه الوثائق؛ والتي تم إعدادها منذ عام 1975، وتواكب نشرها والإعلان عنها مع الذكرى العاشرة لبدء عملية تحرير الكويت "عاصفة الصحراء". ولعل طرح هذه الوثائق في هذا التوقيت يفسر الكثير من توجهات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة. هذا ويشمل طرح هذه الوثائق على الآتي:

1.

فكرة تأمين منابع النفط.

2.

إستراتيجية استخدام القوة المسلحة.

3.

حجم القوة المقترحة لإدارة العمليات في الخليج.

فكرة تأمين منابع النفط

طرحت فكرة تأمين منابع النفط في الخليج باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في أعقاب الاستخدام السياسي للنفط في حرب أكتوبر 1973... حيث كان للحظر على مبيعات النفط - الذي قرره دول الخليج - انعكاساته الحادة على السياسات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية واليابانية فيما عرف باسم "إستراتيجية الخنق"؛ حيث اجتمع وزراء البترول العرب في دولة الكويت في 17 أكتوبر 1973، وتم الاتفاق على تخفيض الإنتاج الكلي للبترول العربي بنسبة "5%" فوراً، مع زيادة التخفيض بنسبة "5%" شهرياً حتى تتسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل 4 يونيو 1967.

هذا إضافة إلى قرار ست دول بترولية برفع سعرها بنسبة "70%"، كما قررت بعض الدول العربية حظر تصدير البترول كلية إلى الدول التي يثبت تأييدها لإسرائيل بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من الطبيعي أن تُتخذ الإجراءات المضادة لمنع تكرار مثل هذه الإستراتيجية مرة أخرى، حتى لو أدى الأمر إلى استخدام القوة المسلحة الأمريكية بغزو منابع النفط. وقد تبلورت هذه الإستراتيجية خلال عدة دراسات قامت بها لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي ووزارة الدفاع الأمريكية. وقد طرحت الدراسات العديد من الخيارات المتاحة أمام السياسة الأمريكية في حالة نشوب مثل هذه الأزمة.

ولعل أهم ما يثير الدهشة عند استقراء وثائق الكونجرس الأمريكية لتأمين منابع النفط والتي تم إعدادها عام 1975، أن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهموا بحماس شديد في وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ، فقد قام الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" بوضع نواة وهيكل بناء قوة الانتشار السريع الأمريكية اللازمة لوضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ، وساهم الرئيسي الأمريكي "رونالد ريجان" بالجزء الأكبر من بنائها والتخطيط لاستخدامها، وقام الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بالاستخدام الإستراتيجي المخطط لها في عمليات الحشد العسكري في الخليج، والدفاع عن المملكة العربية السعودية فيما أطلق عليه بعملية "درع الصحراء"، ثم

أدار ببراعة بناء حشد عسكري - إلى جانب هذه القوة الأمريكية - شارك فيه قوات تابعة لـ "33 دولة" لتنفيذ العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" بهدف تحرير الكويت، ثم استقر وضع هذه القوات في تمركز دائم بقوات عسكرية، سواء داخل دول شرق أوسطية - "تركيا وإسرائيل" - أو دول خليجية، وقد حدث ذلك في عهد الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلنتون".

ولعل القراءة المتأنية لهذه الوثائق - التي تواكب الإعلان عنها مع ذكرى العاشرة لتحرير الكويت - تشير إلى أن الرئيس العراقي "صدام حسين" بغزوه لدولة الكويت قد هيأ أنسب الطرق لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية لتأمين منابع النفط، كما أوجد المبرر المناسب لاستمرار تواجد وانتشار هذه القوة وتتامي مجموعها، واتساع نطاق مهامها الإستراتيجية - ليس فقط لتأمين منابع النفط - بل لحماية المصالح الأمريكية بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط.

إستراتيجية استخدام القوة المسلحة

لقد تحدد الهدف الإستراتيجي لاستخدام القوة المسلحة الأمريكية - بعد دراسة العديد من الاختيارات الأخرى - للاستيلاء على منطقة حقول النفط الرئيسية الواقعة بالمنطقة الشرقية الممتدة بمحاذاة الخليج الفارسي، وتأمين تدفق أهم حقول النفط السعودية والتسهيلات المصاحبة لها، والاحتفاظ بها أو السيطرة غير المباشرة عليها. هذا وتشمل منابع النفط والتسهيلات المصاحبة لها "أربعة حقول" نفطية متفرقة ونقاط الاختناق في مناطق "دارعين، وبقبق، والظهران، والقطيف"، إضافة إلى "مجمع رأس تنورة، وجويمة، وميناء الدمام، وقاعدة الظهران الجوية، ومضيق هرمز".

وقد ساعد على إعطاء أولوية عالية لاختيار هذا الهدف - دون غيره - عدة اعتبارات، منها: أولاً؛ أن المنطقة الشرقية الواقعة بمحاذاة الخليج الفارسي تضم واحداً من ثلاثة تجمعات سكانية في المملكة العربية السعودية، ويبلغ عدد سكان المدن الأربعة الموجودة بها (100 ألف نسمة) فقط. وثانياً؛ أن التجهيزات المادية المصاحبة للإنتاج البترولي السعودي بهذه المنطقة عالية جداً، حيث يبدأ إنتاج الحقول الرئيسية من "544" بئراً عاملة؛ كل منها يصب "12" ألف برميل يومياً في المتوسط. وثالثاً؛ أن معظم هذه الآبار تتدفق من تلقاء ذاتها، حيث يقوم ضغط

الطبقات الأرضية التحتية بدفع مزيج من الغاز والنفط إلى السطح. ورابعًا؛ أن البترول الخام يتجمع من جميع الحقول في "رأس تنورة" عن طريق خط أنابيب يبلغ طوله "ألف ميل"، حيث تعتمد شبكة الأنابيب على 75 محطة ضخ منتشرة في أماكن مختلفة. وخامسًا؛ أنه توجد ست محطات ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لتوفير القوة الدافعة للنفط في الأنابيب.

كما تحقق محطات الشحن التي تخدم كل حقول النفط السعودية لمسافة 50 ميلًا فقط لمحاذاة الخليج بين رأس تنورة والخبر، ويتم تخزين النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة - انتظارًا لشحنها - في أربع مناطق تخزين بها صهاريج ضخمة، في كل من بقيق والظهران ورأس تنورة ومجمع الميناء في جويمية؛ والذي يوجد به 14 حاوية ضخمة كل منها يبلغ ارتفاعها 72 قدمًا وقطرها يصل إلى 352 قدمًا. وتستوعب كل واحدة منها مليون وربع المليون برميل بكافة استيعاب إجمالية تصل إلى 22.5 مليون برميل... مما يجعل إمكانية القيام بأعمال تخريب ضدها بالشحنات الناسفة التقليدية إمكانية ضخمة جدًا تصل إلى حد استحالة تنفيذها.

ولقد كان من أبرز عوامل تعزيز هذا الهدف أن النفط كان يشكل في ذلك الوقت 46% من جميع أشكال الطاقة التي كانت تستهلكها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأن الحرب الاقتصادية التي يُعدّ الحظر النفطي أبرز صورها يمكن أن تهدد معظم المجتمعات المدنية بنفس الدرجة التي تهددها بها "الأسلحة النووية". وإذا حدث نقص خطير من الطاقة - نتيجة لعقوبات اقتصادية تفرضها دول غير صديقة - فإن على الولايات المتحدة استغلال ثلاثة بدائل أخرى: أولها؛ استخدام المخزون الإستراتيجي الأمريكي لتعويض النفط، والذي بلغ إجمالي هذا المخزون من النفط الخام المخصص للأغراض المدنية (225 مليون) برميل في أكتوبر 1974. وقد كانت الواردات في هذا الشهر تقدر بـ (3.9 مليون) برميل يوميًا، وهذا الاحتياطي يكفي لمدة 65 يومًا فقط إذا توقفت جميع الواردات. والبديل الثاني؛ يتمثل في زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط، وهذا البديل لا يحقق سوى زيادة مباشرة ضئيلة، لا تكفي كل المتطلبات من الطاقة. أما البديل الثالث فهو خفض معدلات الاستهلاك، الأمر الذي يمكن أن يعرض نمط الحياة الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية للخطر.

وعلى ضوء ذلك، فإن العقوبات الاقتصادية التي يمكن أن تفرضها الدول العربية المنتجة للنفط على الولايات المتحدة قد يلحق الفوضى بالأوضاع الداخلية الأمريكية، كما يمكن أن تؤدي عمليات الحظر النفطي الجدية إلى تمزيق أوروبا الغربية واليابان التي يُعَدُّ اعتمادها على البترول في ذلك الوقت أكبر بكثير من اعتماد الولايات المتحدة عليه. وبهذا النحو، فإن قيام الدول المنتجة للنفط بفرض عقوبات حادة ستصيب المصالح الحيوية بهذه البلدان في مرحلة مبكرة جدًا. كما ستخفق اليابان ودول حلف شمال الأطلسي؛ وبالتالي ستعاني المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية من جراء ذلك بالتبعية.

ذلك ما انتهت إليه جلسات الاستماع للجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية الخارجية التابعة للجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي حول تبعات السياسة الخارجية على أزمات الطاقة، والذي صدر عن مكتب الطباعة الحكومية الأمريكية في إبريل عام 1974.

وعلى ضوء ذلك، فقد تحددت المهام العسكرية - التي يمكن أن تكلف بها قوات الغزو لتأمين مصادر النفط - بالاستيلاء على عدد كاف من الحقول والمنشآت النفطية في حالة سلمية تمامًا، مع الاستعداد لتأمينها لفترة طويلة نسبيًا. وأن تكون مجهزة بعناصر الإصلاح المتخصصة والمعدات اللازمة لإصلاح الموجودات والممتلكات التي تكون قد تعرضت للدمار بسرعة؛ مع قيامها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتشغيل المنشآت النفطية التي قد تتعرض للدمار دون مساعدة من دول الأوبك.

هذا وقد تعرضت الدراسة المشار إليها إلى حجم التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها القوات المخصصة لتنفيذ المهمة... حيث انتهت إلى أنها يمكن أن تواجه مقاومة مسلحة محدودة على ضوء الإمكانيات القتالية المتواضعة المتوفرة لهذه القوات. ومن أمثلة ذلك: أن تقوم بمحاولة منع السفن الأمريكية من الملاحة في المياه الإقليمية، أو قيامها بشن حرب عصابات بهدف تخريب الموانئ والمطارات والمنشآت النفطية، أو شن حملات إرهابية ضد المصالح الأمريكية في بعض الدول الأجنبية، أو أن تبادر بالاستسلام من أجل التوصل إلى تسوية باعتبار أن القوات المسلحة الخليجية

مجتمعة أو منفردة تعتبر قليلة من حيث الكم أو الكيف، إذا ما قورنت بالقوات المسلحة التي تملكها الولايات المتحدة وحلفاؤها من القوى الكبرى.

كما تمت دراسة الإمكانيات السوفيتية للتدخل المضاد باعتبارها القوة العظمى التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة في إطار الحرب الباردة التي كانت دائرة بينها في هذا الوقت... وقد أشارت الدراسة بأن الكرملين سيختار أن يقف موقف المتفرج، أو أن يتدخل بشكل غير مباشر في أسوأ الحالات. هذا إلى جانب التعرض لسلسلة من التصعيد السوفيتي يتدرج في شن هجوم دعائي أو زيادة الدعم العسكري للدولة التي وقع عليها "الغزو" من الدول الخليجية؛ أو تدبير استعراضات للقوة بالقرب من مناطق عمليات الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي مكان آخر؛ أو القيام بعمليات إغارة على مناطق عمليات الولايات المتحدة وحلفائها أو في الطريق الموصل إليها. وهذا لا ينفي احتمال شن ضربات جوية ضد المنشآت النفطية أو الاشتباك في قتال بحري في منطقة العمليات أو التصعيد العام، والذي قد يصل إلى استخدام أسلحة نووية تكتيكية وهو أسوأ الاحتمالات على إطلاقها. كما أن احتمال لجوء السوفييت إلى الأعمال الانتقامية النووية بعيد إلى حد كبير. كما وأن الزمن والمسافة والطبيعة الجغرافية الوعرة لهذه المنطقة من أراضي المملكة العربية السعودية تجعل من التدخل المباشر من جانب الجيش الأحمر خيارًا غير مرجح الحدوث.

القوة المقترحة لإدارة العمليات

لقد زادت المخاوف الأمريكية من التهديد الإيراني "للخليج"، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" للإعلان في 23 يناير 1980 - في خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي - عن نظرية أمن صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج تضع كافة الدراسات والوثائق والمناقشات التي تمت - سواء في لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي أو في جلسات الاستماع للجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية الخارجية التابعة للجنة الشؤون الخارجية بنفس المجلس - موضع التنفيذ؛ والتي عرفت بمبدأ كارتر، الذي ينطوي على شقين... أحدهما شق سياسي، أعلنه الرئيس كارتر رسميًا؛ فقال: "إن أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر

في المنطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيه القوة المسلحة".

أما الشق الثاني، فهو تكملة عسكرية للإعلان السياسي. وقد تمثلت في إنشاء ما يسمى "قوة الانتشار السريع" من خلال تقرير قدمته وزارة الدفاع عام 1988 إلى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس، أعدت على أساسه ميزانية هذه القوات لتلك السنة؛ وقد وقف الجنرال كولين باول - رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية - يدافع عنها أمام لجنة العلاقات الخارجية في أول مارس 1990، حيث قال: "يجب أن ننظر إلى التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعلوننا على المستقبل، ومهما كانت الظروف فإن هدفنا لا يمكن أن يصبح حلّ أو تفكيك القوة الأمريكية. إنني توليت منصب كرئيس لهيئة الأركان في الحرب آملاً أن أساعد في تشكيل القوة الأمريكية لمواجهة تحديات المستقبل، وليس لأقوم بتسريح الجيش الأمريكي، وأضعف موقف الولايات المتحدة في العالم".

وقد كان القرار الأمريكي هو إنشاء قوة "تدخل سريع" أمريكية، تتمركز في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وتكون جاهزة لكي تحمل جواً، وبحراً إلى منطقة الخليج عن أي طارئ. وبذلك تكون الولايات المتحدة مستعدة، وتكون قواتها مخصصة لحماية الخليج على أراضيها. وقد أطلق على قيادة هذه القوات قيادة المنطقة المركزية. وقد شكلت هذه القوة من 291.600 فرد، ضمت في تشكيلها أربع فرق محمولة جواً، ولواء مدرع، ومجموعة بحرية، وقوات من مشاة الأسطول، والقوة الجوية السابعة التي تشمل أسراب القتال، والقاذفات الإستراتيجية والاستطلاع والعلميات الخاصة. وقد تم التخطيط الإستراتيجي لاستخدامها لتأمين منابع النفط في الخليج خاصة في المملكة السعودية. كما تولي قيادتها الجنرال "شوارزكوف" الذي كُلف بقيادة قوات التحالف الأمريكي، عندما قام العراق بجريمة غزو الكويت وأعطى الدافع والمبررات اللازمة لتحريك هذه القوات لتنفيذ مهامها المخططة في الخليج.

تلك كانت الحقائق في التفكير والتخطيط التي غابت عن الرئيس العراقي "صدام حسين"، والتي تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مؤهلة للهدف الذي أخذت على عاتقها تحقيقه... وهو تأمين منابع النفط في منطقة الخليج.

وقد حذر الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في 3 أغسطس 1990 النظام العراقي من أي توسيع لقواته في اتجاه المملكة العربية السعودية أو أي دولة بتزولية أخرى. كما درس مع وزير الدفاع الأمريكي عملية دفع قوات "المنطقة المركزية الأمريكية" المخصصة لهذه المهمة إلى المملكة العربية السعودية، وذلك بعد أن تأكدت من كثافة الحشود العراقية على حدود المملكة العربية السعودية، وبطلب من الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة السعودية - بعد عرض الصور الجوية عليه في لقاء مع وزير الدفاع الأمريكي في 6 أغسطس 1990 - دعا الملك فهد القوات الصديقة إلى المملكة لتعزيز الدفاع عنها. وفي 7 أغسطس 1990 بدأ تدفق القوات الأمريكية على المملكة العربية السعودية في إطار عملية حشد إستراتيجي وصلت إلى أكثر من ربع مليون جندي في نهاية أكتوبر 1990. وهكذا استقرت القوات الأمريكية في منطقة الخليج تنفيذاً لمخططها الذي بدأت في تدشينه منذ "إستراتيجية الخنق" التي مارستها الدول العربية في عام 1974.

=====

#التعاون العسكري الخليجي.. أمريكي المضمون

أبو ظبي - سامح راشد

باحث مصري في الشؤون الإستراتيجية والخليجية

اجتمع قبل أيام - في السابع عشر من أكتوبر 2000م - وزراء دفاع دول الخليج، في العاصمة السعودية الرياض، وذلك ضمن سلسلة اجتماعاتهم الدورية لبحث شؤون التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تلك الاجتماعات المستمرة منذ سنوات ولم تسفر حتى الآن عن تطورات إيجابية حقيقية نحو التوصل إلى هذا التعاون المفترض، لكن الاجتماع الأخير لوزراء الدفاع الخليجين يبدو مختلفاً قليلاً عن سابقه، كونه يأتي في ظل تطورات متلاحقة بالمنطقة في اتجاهات متعددة، ترتبط جميعها بأمن الدول العربية والتوازن الإستراتيجي في المنطقة، منها ما يتعلق بوضعية العراق خليجياً وعربياً، ومنها ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من مواجهات ومجازر ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي. واحتمال نشوب حرب يمكن أن تغير شكل وجوه الأوضاع القائمة في المنطقة كلها.

كذلك جاءت اجتماعات وزراء الدفاع الخليجين بعد خمسة أسابيع من اجتماع رؤساء أركان جيوش دول الخليج، التي انعقدت بالرياض في الثاني عشر من سبتمبر 2000م، وهي اجتماعات دورية أيضاً تمهّد للقاء وزراء الدفاع، والجديد في هذه المرة أن رؤساء الأركان قد أقرّوا أخيراً بعض المشروعات والخطط المتعلقة بالتعاون العسكري بين دول الخليج، ثم ناقشها وزراء الدفاع في اجتماعهم.

من هنا تأتي أهمية إلقاء الضوء على هذا الموضوع، ليس لمجرد انعقاد لقاء لوزراء دفاع الخليج، وإنما لكونه يعطي مؤشراً مهماً على مسار التعاون العسكري والدفاعي بين دول الخليج، والأهم دلالات تطور هذا التعاون بالنسبة لمستقبل التعاون العسكري على المستوى العربي ككل.

فرغم أن اجتماع وزراء الدفاع قد أقر بالفعل ما حمله اجتماع رؤساء الأركان الأخير من نتائج مبشرة تدعو للتفاؤل بشأن تفعيل التعاون العسكري البيني في نطاق دول الخليج، فإن هذه النتائج لا تعني بحال أن تعاوناً عسكرياً خليجياً - خليجياً قد ظهر فجأة إلى الوجود، أو بعبارة أدق لا يعني ذلك أن جديداً أضيف إلى الحدود الدنيا القائمة من هذا التعاون المأمول.

نتائج الاجتماع الأخير

وقبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع ينبغي أن نتعرف أولاً على نتائج اجتماع وزراء الدفاع الخليجين الأخير، ووفقاً لما صرح به نائب وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز الذي رأس الاجتماع لقيام الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي بجولة آسيوية، فإن الوزراء ناقشوا خطة مشروع تطوير قوة درع الجزيرة وفق ما سبق إقراره برفع حجمها من خمسة آلاف فرد إلى 22 ألف فرد، مضيفاً أن الوزراء استعرضوا مشروع الحزام الأمني أو التغطية الرادارية الموحدة ونظام الاتصالات المؤمنة اللذين قال إنه تم الانتهاء من العمل فيهما بتكلفة 150 مليون دولار وسيفتتحان خلال شهر نوفمبر. ونفى المسؤول السعودي أن يكون الاجتماع قد ناقش موضوع اتفاقية أمنية دفاعية لدول المجلس مكتفياً بالتأكيد على أن دول المجلس متفقة على التعاون في المجالات الدفاعية.

وتحاول بعض الأوساط الرسمية في منطقة الخليج ترويج أن هذه الخطوات المشار إليها تمثل نقلة في اتجاه مزيد من التعاون العسكري بين دول الخليج، في حين أن واقع الأمر يشير إلى محدودية الخطوة بحد ذاتها، فضلاً عن تضائل احتمالات تطويرها بما يخدم فعلياً فكرة وجود تكامل عسكري خليجي أو حتى مجرد تنسيق عالي المستوى في المجال الدفاعي، ناهيك عما أشار إليه المسؤول السعودي ذاته من أن فكرة تطبيق اتفاقية دفاعية أو أمنية خليجية مشتركة لم تناقش.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل من هذه الإجراءات ظلت محل تباين في المواقف وصل أحياناً إلى الخلاف الصريح بين دول الخليج لسنوات، خاصة فيما يتعلق بمسألة تطوير قوات درع الجزيرة وتوسيع حجمها وتسليحها، وربما كان هذا وراء حرص رئيس الأركان السعودي الذي ترأس اجتماعات رؤساء الأركان الأخيرة على تأكيد وجود إجماع بين دول الخليج حول مثل هذه المسائل، ونفي أي تحفظات على خطة التطوير هذه، هذا على الرغم من عدم الاتفاق على تحديد مدة زمنية لها.

هل ترغب دول الخليج بالفعل في تعاون عسكري بينها؟

إن حرص رئيس الأركان السعودي على تأكيد الإجماع ونفي وجود تحفظات على أي من المشروعات المشار إليها، يشير بحد ذاته إلى أن هذا الإجماع محل شك، وأن تحفظات حقيقية كانت وربما لا تزال قائمة، ثم يأتي نفي نائب وزير الدفاع السعودي مناقشة فكرة تطبيق اتفاقية دفاع خليجية مشتركة ليثير التساؤل ذاته، هل ترغب دول الخليج بالفعل في تعاون عسكري بينها؟

من الطبيعي أن تحمل التصريحات والخطابات الرسمية للمسؤولين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حرصاً شديداً وكاملاً ليس فقط على وجود تعاون عسكري خليجي - خليجي، وإنما أيضاً على تفعيل هذا التعاون والارتقاء به إلى أعلى المستويات. وهو الخطاب الذي دأبت الحكومات الخليجية على تبنيه على مدى السنوات الماضية، لكن الإجابة الدقيقة على هذا التساؤل تستلزم مزيداً من التأمل والبحث في المواقف والسلوكيات الفعلية التي تلتزمها دول الخليج وليست تلك التي تعلنها.

لقد أنشئ مجلس التعاون الخليجي أساساً بدوافع أمنية ودفاعية، وبعبارة أوضح، جاءت فكرة إنشائه بعد بروز التهديد الإيراني إثر قيام الثورة الإسلامية، ثم نشوب الحرب الإيرانية - العراقية، ولم تشمل عضوية المجلس العراق تجنباً من ناحية لاستنزاف إيران، وخشية من هيمنة العراق الدولة الكبرى والأكثر ثقلًا من دول الخليج الست جميعاً من ناحية أخرى.

والحال كذلك، فإن التفكير في إقامة قوة أمنية دفاعية تحمي دول المجلس، وتطوير التعاون العسكري الخليجي البيئي، كان لا بد أن يحتل مكان الصدارة في اهتمامات المجلس منذ إنشائه، لكن سببين حالاً دون ذلك: الأول: هو التركيز على مساندة العراق في حربه مع إيران، وتوجيه قدر كبير من الموارد المالية الخليجية لهذا الغرض، مع بروز اتجاه في ذلك الوقت إلى إمكانية الاعتماد على القدرات العسكرية والبشرية العراقية في الدفاع عن الدول الخليجية باستخدام قدراتها المالية.

السبب الثاني: هو خشية دول الخليج، كل دولة من الأخرى، بإقامة كيان دفاعي عسكري، أو نظام دفاعي موحد، يعني تقديم قدر من التنازل عن سيادة كل دولة، أو على الأقل إخضاع بعض متطلبات أمنها الوطني وخططها الإستراتيجية لاعتبارات إقليمية وليست قُطرية خالصة، ما رفضته بعض الدول، خاصة في ظل التفاوت القائم بينها في رصيد عناصر القوة الشاملة مثل عدد السكان، الوضع الاقتصادي، الموقع الجغرافي، فضلاً عن تفاوت أكثر وضوحاً في الثقل السياسي وحجم الدور الإقليمي.

وكان الإطار المقبول من الجميع هو المجال الاقتصادي، كواجهة يتم التركيز عليها خلال إقامة مؤسسات وهيكل المجلس الرئيسية ليبدو بالفعل مؤسسة تكاملية.

من هنا جاء التباطؤ الشديد في اتجاه دول الخليج إلى إقامة أي نوع من أنواع التعاون العسكري البيئي، ولم يكن الاتفاق على تشكيل قوة درع الجزيرة عام 1986م سوى محاولة لإرضاء بعض دول المجلس التي تحرص بالفعل على وجود كيان خليجي موحد في جميع المجالات، لكن عملية تشكيل القوة ذاتها ووجهت بعقبات عدة حالت دون تطويرها أو إتمامها على النحو المطلوب، وأبرز هذه العقبات أيضاً

محاولة بعض الأطراف الخليجية القوية السيطرة على القوة وجعلها شبه تابعة لها تماماً.

ولم تتغير الأوضاع بعد ذلك إلا إلى الأسوأ، فبكارثة عام 1990م عندما غزا العراق الكويت، تحولت مخاوف دول الخليج من القوة العراقية إلى خطر داهم يطرق أبواب جميع الدول الخليجية، كما كشفت هذه الأزمة عن ضعف شديد في البنى العسكرية والأساسية بهذه الدول، وأنها لا تملك من مصادر القوة سوى مورد النفط، وما يُدرّه من عائدات مالية تظل في النهاية غير قادرة على الدفاع عن دولها، وبالطبع ليست قابلة للتحويل إلى قوة عسكرية تكفل الحد الأدنى من الأمن، وبالتالي فإن إلغاء فكرة الاعتماد على الذات خليجياً؛ لتوفير متطلبات الأمن كان طبيعياً ولا يقبل الشك أو إعادة النظر فيه.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن فكرة توسيع قوة درع الجزيرة في عام 1990م قد نشأت فور وقوع الغزو العراقي للكويت، حيث طالب السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان في القمة الخليجية التي عقدت بالدوحة في ديسمبر من العام ذاته بتحويل "درع الجزيرة" إلى جيش خليجي حقيقي، وتعهد بتبني الفكرة ومتابعة الدراسات الخاصة بها، ولم يلقَ الطرح العُماني أي ترحيب أو مساندة على مدى عام كامل، ثم تكفلت القمة الخليجية التالية في ديسمبر 1991م بوأد الفكرة تماماً مكتفية بالثناء على الحماس العُماني لها! إذن حتى في أكثر الأوقات صعوبة، فإن هواجس الدول الخليجية من بعضها البعض كانت أقوى من رغبتها في التآزر والتعاون لدرء الخطر الخارجي.

وللأسف، تلك الشكوك المتبادلة لا تزال قائمة حتى الآن، فعندما سئل مسؤول خليجي في اجتماعات وزراء الدفاع الأخيرة عن إمكانية أن تعقد دول الخليج صفقاتها التسليحية بشكل مشترك، كخطوة نحو تعاون عسكري حقيقي، كان الرد بأن ذلك الأمر يخضع لسيادة كل دولة، وليس من الوارد أن تتفق دول الخليج على صفقات مشتركة.

بالتالي ليس من الوارد بحال أن تكون لدى أية دولة خليجية رغبة حقيقية في وجود تعاون عسكري حقيقي مع بقية الدول الخليجية، إما لعدم رغبتها في ذلك أصلاً؛ لأنه

ينتقص من مكانتها وثقلها النسبي، أو لاقتناعها بعدم جدواه وألا طائل من ورائه يُرتجى. ولا يعدو الخطاب الإعلامي والسياسي في هذا الموضوع، سوى سلعة للاستهلاك المحلي، ولإضافة مزيد من المبررات والحيثيات لاستمرار المجلس والحفاظ عليه بعد أن أصبح محل تساؤل وعلامات استفهام لقصوره عن أداء المطلوب منه في مجالات عديدة.

مواقف الأطراف الأخرى

ربما كان الأمر سيختلف قليلاً لو كان القرار خليجياً خالصاً، ولو كانت دول الخليج تبني سياساتها وإستراتيجياتها بناء على معطيات ومدخلات خاصة بها فقط، دون تأثيرات أو ضغوط خارجية، بمعنى أنه لو حدث افتراضاً وأتيحت فرصة ولو ضئيلة لإيجاد تعاون أو حتى تنسيق خليجي عسكري، فإن المواقف الخارجية كفيلة بوأد هذه الفرصة في مهدها. وتشمل الأطراف الخارجية هنا ثلاثة مستويات: الخليجي، والإقليمي، والعالمية.

فعلى المستوى الخليجي لا تريد كل من إيران والعراق أن تكون لدول الخليج العربية كلمة موحدة في المجال الدفاعي، وهي مسألة تهّم طهران في المقام الأول؛ لأن أي إضافة إلى حساب القوة الخليجية تعني انتقاصاً بالقدر ذاته من رصيد القوة الإيرانية في الخليج، وتغيراً في ميزان القوة الإستراتيجية في تلك المنطقة.

لكن ثمة تغيراً طرأ على هذا الموقف الإيراني مؤخراً، حيث بدأت طهران تقتنع بأن التقارب مع دول الخليج أفضل من استعدادها، ومع التحولات التي طرأت على مفاهيم الثورة الإسلامية وتراجع فكرة تصدير الثورة إلى العالم العربي، واستقرار القوات الأمريكية وغيرها في مياه الخليج، وظهور اتفاق (إعلان دمشق) إلى الوجود عام 1991م، بدأت إيران في الترويج لمبدأ أن أمن الخليج لا بد أن يكون بأيدي دوله، وتحاول حالياً ترجمة هذا المبدأ من خلال السعي لإقامة تعاون عسكري ودفاعي بينها وبعض دول الخليج العربية، وتجسدت بالفعل مظاهر لهذه المساعي خاصة مع سلطنة عمان. أي أن موقف إيران تحول من التوجس خشية أي تعاون عسكري خليجي - خليجي، إلى محاولة توسيع هذا التعاون لتتضم هي إليه.

وعلى المستوى الإقليمي، يبرز لنا كل من الموقفين السوري والمصري، وقد حاولت الدولتان في أعقاب حرب الخليج الثانية - من خلال ما عرف باتفاق إعلان دمشق - توظيف محدودية القدرات العسكرية الخليجية بمقايضة الدعم الاقتصادي الخليجي لدمشق والقاهرة، بالقوة العسكرية والزخم البشري الوفير في هاتين الأخيرتين. وبعد أن ظهرت تحفظات إيرانية وأمريكية صريحة ضد دور مصري أو سوري في أمن دول الخليج، أتاح تجميد إعلان دمشق الفرصة لتثبيت الوجود العسكري الأجنبي خاصة الأمريكي منه في مياه وأراضي دول الخليج، ومعروف أن أي دور مصري أو سوري في هذا الاتجاه كان سي طرح علامة استفهام حول ضرورة الوجود الأجنبي. أي يمكن القول إن طرح فكرة قيام مصر وسوريا أو إحداهما بدور أمني في الخليج كان بمثابة عامل تسريع؛ لتكريس الوجود الأجنبي العسكري في المنطقة، نتيجة حرص واشنطن وحليفاتها الغربيات على منع أية فرصة أمام هذا الدور العربي، وكذلك قبل أن تجد طهران مبرراً لتطرح نفسها كبديل إقليمي لهذا الدور العربي.

من هنا ربما ساعد الموقف المصري - السوري على التعجيل بترسيخ الوجود العسكري الأجنبي، وتقنينه من خلال اتفاقيات دفاعية أبرمتها دول الخليج العربية مع القوى الكبرى في العالم. كما ساعد بالقدر ذاته على قطع الطريق أمام إقامة كيان أمني خليجي سواء بالمعنى العربي، أو بالمعنى الإقليمي أي بمشاركة إيرانية.

أما على المستوى العالمي، فمن المعروف تماماً أن مصالح القوى الكبرى في العالم - تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية - هي التي دفعتها لإرسال جنودها إلى منطقة الخليج؛ ولذا فليس من الوارد إطلاقاً أن تسمح بقيام أي نوع من أنواع التعاون العسكري البيني في هذه المنطقة، بل نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد أبرمت دول الخليج كل على حدة اتفاقاً عسكرياً ثنائياً مع الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، أو أكثر من دولة في وقت واحد، وليس من الواضح إذا كان هذا التقنين ناتجاً فقط عن حرص واشنطن ولندن وباريس على ألا تكون لدول الخليج كلمة واحدة مشتركة في تعاونها العسكري مع تلك الدول، أم أنه رغبة خليجية أيضاً، أم السببين معاً. أيًا كان السبب، لم نرَ مثلاً اتفاقاً عسكرياً بين واشنطن كطرف، وجميع دول مجلس التعاون كطرف ثان، فربما كان الأمر سيبدو أكثر معقولية أو يمكن تفهمه

بدرجة ما، لكن حتى الاتفاقات المعقودة بين دول الخليج والدول الأجنبية هي اتفاقيات ثنائية، لا روابط ولا قواسم مشتركة بينها، وكأن كل اتفاق منها ينافس الآخر أو يحمي هذه الدولة أو تلك من الأخرى، فكيف يمكن تصور وجود تعاون فعلي فيما بينها؟

لكن نظراً لرغبة بعض الدول الخليجية في تخفيف حدة الانتقادات التي توجه لها بالتبعية الكاملة للدول الأجنبية في المجال الدفاعي، فإن الحدود الدنيا من أشكال التعاون العسكري التي طالبت بها هذه الدول حظيت بموافقة مشروطة من الأمريكيين، وهو ما تجسد بالفعل فيما اتفق عليه أخيراً بشأن توسيع درع الجزيرة، وشبكة الإنذار ونظام الاتصالات، فمن ناحية لن يضير توسيع حجم قوات درع الجزيرة واشنطن وحليفاتها الغربيين شيئاً، ومن ناحية ثانية كل من شبكة الإنذار ونظام الاتصالات يخضع لإشراف وتنفيذ ومراقبة الغرب، حيث تنفذ شبكة الإنذار شركة أمريكية، وتتولى تنفيذ نظام الاتصالات شركة سويدية.

بايجاز، لم تتعدّ - ولن تتعدى - أية خطوات تتبناها دول الخليج في مجال التعاون الدفاعي والعسكري بينها الحدود التي تسمح بها واشنطن والدول الغربية. خليجي الشكل.. أمريكي الجوهر

ولا تقف الخطورة عند هذا الحد من عدم السماح بإيجاد كيان أمني أو دفاعي خليجي خالص، بل فيما هو أبعد من ذلك، فما كشفت عنه اجتماعات وزراء الدفاع - ومن قبلها اجتماعات رؤساء الأركان - أن نظام الاتصالات وشبكة الإنذار سيعملان بشكل متكامل بحيث يتم نقل الاتصالات والمعلومات الخاصة بأي هجوم صاروخي على أية دولة أو منطقة داخل نطاق عمل الشبكة فيما بين جميع غرف العمليات التابعة لجيوش المجلس، ثم المرحلة التالية هي قيام شبكة الإنذار بتوجيه الأوامر لنظام دفاعي يتولى إرسال صواريخ اعتراضية، وما ينبغي الالتفات له هنا أن هذه الصواريخ الاعتراضية ستكون جزءاً من منظومة "دفاع صاروخي خليجي أو أي نظام دفاعي صاروخي آخر" وفقاً لما ورد في تصريحات رسمية لمسؤولين خليجيين، أي ببساطة هناك تلميحات واضحة باحتمال إقامة نظام دفاعي صاروخي في منطقة الخليج، وإن لم يتبلور بعد ما إذا كان ذلك النظام خاصاً بهذه المنطقة تحديداً أو

جزءاً من منظومة أشمل. وكان وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين قد عرض خلال زيارة له إلى المنطقة عام 1999م فكرة إنشاء نظام دفاعي صاروخي يغطي منطقة الخليج.

أي أن الخطوات التي قامت أو على وشك القيام بها دول الخليج لإيجاد أي شكل من أشكال التعاون العسكري فيما بينها، لا تأتي في إطار فكر عسكري مستقل أو حتى تبشّر بذلك، بل العكس هو الصحيح، فإن لم يكن لدى دول الخليج علم أو نية مسبقة لأن تصبح هذه الخطوات جزءاً من المنظومة الأمريكية المقترحة، فإنها ستجد نفسها مطالبة بذلك فيما بعد، ولا توجد أية مؤشرات على قدرتها أو حتى رغبتها في تبني اتجاه مغاير.

إذن فالتعاون العسكري الخليجي سيظل دائماً حتماً غير قابل للتحقق، وإذا حدث ذلك، فلن يكون خليجياً سوى في شكله وأدواته، وبالطبع في تمويله، بينما هو في حقيقته تعاون خليجي - أمريكي قلباً وقالباً.

=====

#الانتخابات الأمريكية:

مراكز القوى تكسب.. والفقراء يخسرون!!

نبيل شبيب

يقول "كاي فون رومور" من مصرف كاوين في بوسطن: "إن مواقف المرشحين لا تؤثر على أسواق الأسهم المالية إلا هامشياً.. ويقول "ماثيو كاسمار" من مصرف دويتشه بنك في نيويورك: "لن تكون لنتائج انتخابات الرئاسة آثار تستحق الذكر في أسواق الأسهم المالية".. ويقول "بيتر لوشمي" أحد الخبراء بالشئون الأمريكية من جامعة جوتينجن الألمانية: "لا توجد فروق أساسية في السياسات الاقتصادية بين بوش وآل جور"، وقد صدرت هذه الأقوال وأمثالها في الأيام الأخيرة من آب/أغسطس 2000م، أي بعد انعقاد المؤتمرين العامين لحزب الجمهوريين وحزب الديمقراطيين، وظهور الخطوط العامة التي يريد كل من المرشحين لمنصب الرئاسة الأمريكية الالتزام بها، أو يعلن في إطار الحملة الانتخابية الحالية أنه سيلتزم بها.. ولا يُنتظر ظهور تفاصيل كبيرة مختلفة عن هذه الصورة العامة، عندما يتواجه

الطرفان ثلاث مرات في المناظرات التلفزيونية التقليدية قبل الانتخابات، أو عندما يتواجه المرشحان لمنصب نيابة الرئاسة تشيني وليبرمان في مناظرتين مماثلتين على الشاشة الصغيرة.

اقرأ في الموضوع:

أولاً: إحجام الناخبين عن المشاركة

ثانياً: أرضية مشتركة، وغياب الفوارق بين الحزبين

ثالثاً: تركة كلينتون، والوعود الانتخابية الباهتة

رابعاً: الخاسرون والكاسبون

أولاً: إحجام الناخبين عن المشاركة

ويبدو لمن يرصد التحليلات والمتابعات الإعلامية حول مجرى المعركة الانتخابية الحالية، أن بعض الأقلام التحليلية، في وسائل الإعلام العربية - وسواها أيضاً - تبحث عن كلمة عابرة، أو جملة جانبية، أو شعار حماسي، ثم تضخم من المحتوى؛ للعثور على فارق حقيقي في الأطروحات الاقتصادية؛ لتلفت الأنظار إليه، فتبرر ضخامة المتابعة لمجرى المعركة الانتخابية، يوماً بيوم، وساعة بساعة، إلى درجة غلبة الاهتمام بها على الاهتمام ببعض القضايا الوطنية، أو القومية أو الإسلامية المشتركة.

وقد انتشرت عموماً الصيغة القائلة: إن آل جور الأشد نقداً للشركات، والأكثر تركيزاً على الجوانب الاجتماعية، يمثل المرشح الأفضل بمنظور الطبقات الاجتماعية الأضعف نسبياً، مقابل بوش الذي يتوجه نحو إلغاء البقية الباقية من تأثير الدولة على ما يصنع أصحاب المال والأعمال، فهو المرشح المفضل لدى هؤلاء، ولكن هل يمكن القبول بهذه الصيغة على إطلاقها؟..

الجواب يتطلب أكثر من إشارة مبدئية إلى عوامل أخرى عديدة، ترتبط بالانتخابات والمفاضلة بين المرشحين، وبنظام الأحزاب، والانتخابات، وبالبنية الهيكلية لصناعة القرار، وموقع صلاحيات رئيس الدولة فيها، وبدور جماعات الضغوط وفق المصالح المشتركة.. وإذا تجاوزنا تلك العوامل عموماً؛ فإنه يصعب في إطار الحديث عن النتائج الاقتصادية المترتبة عن وصول أحد المرشحين للسلطة أن نتجاوز ظاهرة

انخفاض نسبة المشاركة في التصويت في الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع البلدان الغربية الأخرى ذات الأنظمة الديمقراطية، لا سيّما عند الإشارة إلى الخطأ المتكرر في تعليلها بأسلوب التجميل، كما في القول الشائع: إن عزوف غالبية الأفراد الأمريكيين عن التصويت؛ يعود إلى تمتعهم بالرفاهية حتى بات اهتمامهم بممارسة حق التصويت ضعيفاً، وتكفي نظرة في تفاصيل توزيع الفئات المشاركة في التصويت؛ ليظهر نقيض ذلك، فالفئات المرفّهة اقتصادياً تشارك في التصويت بنسبة أعلى غالباً، بينما تكاد الظروف المعيشية السيئة فقراً وتشريداً وبؤساً تمثل عاملاً رئيسياً في الامتناع عن التصويت يأساً من احتمال التغيير، أو ربما نتيجة الانشغال عنه أصلاً، فإذا خرجنا عن مفعول العامل الاقتصادي الداخلي في المشاركة، نجد الإقبال على التصويت مقترناً غالباً بتعبئة بعض الفئات سياسياً، وهو ما يسري على الأقليات مثلاً، ويرتبط بذلك ما يلاحظ حالياً على الأسباب التي يبديها الناخبون المسلمون؛ لتعليل مواقفهم في إطار الحملة الجارية؛ لتنشيط مشاركتهم في التصويت، وفي التأثير على المعركة الانتخابية، وأغلب تلك الأسباب مرتبط بأوضاعهم القانونية وليس الاقتصادية.

4% نسبة الناخبين الحقيقيين:

لم يصل معدّل الناخبين الأمريكيين إلى خمسين في المائة ممّن يحق لهم التصويت إلا نادراً، وعلى ضوء التأمّل في ظاهرة المهرجان الإعلامي الدعائي الفريدة من نوعها عالمياً، والمتجدّدة مع كل جولة انتخابية جديدة، يوجد أيضاً محلّون يطلقون وصف "الناخبين الحقيقيين" على حوالي 4% (أربعة في المائة) فقط من السكان، وهم أولئك الذين يشاركون بالتبرعات المالية لصالح الحزبين الجمهوري والديمقراطي؛ لتغطية نفقات معاركهما الانتخابية، ثم يوجد من هؤلاء من يمكن تبعاً لذلك إطلاق وصف "كبار الناخبين" عليهم، أي الذين يغطّون زهاء تسعين في المائة من التبرعات، ويمثلون أقل من نصف في المائة - أي خمسة بالألف - من السكان.

وإذا نظرنا بهذا المقياس في المعركة الانتخابية الحالية؛ فإننا لا نجد فرقاً كبيراً بين المرشّحين للرئاسة من حيث اهتمام رجال المال والأعمال بهما، فإذا كان التأييد يتناسب طردياً مع نوعية السياسة الاقتصادية المنتظرة من كل منهما، فإنه يمكن

تقديره من خلال رصد "حجمه"، وقد كان حتى نهاية شهر حزيران/ يونيو 2000م يعادل 138 مليون دولار لصالح بوش وحزبه الجمهوري، و 119 مليون دولار لصالح آل جور وحزبه الديمقراطي.

ولتقدير مدى ازدياد "رضى" رجال المال والأعمال عن سياسة الحزبين الاقتصادية؛ تحسن الإشارة إلى أن هذه التبرعات، التي تلقاها الحزبان قبل أن تبدأ المرحلة "الساخنة" من المعركة الانتخابية تعادل ضعف ما تلقاه الحزبان في الفترة نفسها من معركة انتخابات الرئاسة الماضية قبل أربع سنوات.

ثانياً: أرضية مشتركة وغياب الفوارق بين الحزبين

الواقع أن مشكلة البحث عن نقاط الافتراق بين الطرفين على صعيد السياسة الاقتصادية وسواها، لا تطرح نفسها على المحللين والمراقبين الإعلاميين فقط، بل تطرح نفسها على المرشّحين والأجهزة القائمة على تحديد مواقفهما وصياغة خطبهما، وتوزيع مواطن الثقل فيما يظهرانه من اهتمام بهذا الجانب أو ذلك من الميادين السياسية المختلفة، فقد تقاربت سياسات الجمهوريين والديمقراطيين اقتصادياً على الصعيد الداخلي والخارجي تقارباً كبيراً، وبات التعرّف على الفوارق بينهما عسيراً دون الانطلاق من الأرضية المشتركة التي تجمعهما، ثم محاولة العثور على تلك الفوارق في التفاصيل فقط.. وهي في إطار التفاصيل أيضاً فوارق محدودة للغاية، تقتصر حتى الآن على بعض ما يطرحانه بصدد صرف الفائض المتوقع من الميزانية المالية، وهذا فيما لا يمس المحاور والمرتكزات الرئيسية للسياسة الاقتصادية داخلياً أو خارجياً على السواء.

الكل رأسماليون:

ومن الضروري هنا أن نثبت من البداية ما نغفل عنه أحياناً رغم أنه معروف وظاهر للعيان، وهو أن الحزب الديمقراطي حزب رأسمالي عريق، كالحزب الجمهوري الرأسمالي العريق، ولم تصل الفروق بينهما قط إلى المقدار المعروف من الفروق والاختلافات بين أحزاب اليمين واليسار في البلدان الأوروبية، علماً بأن هذه أيضاً بدأت تتلاقى على منتصف المسافة فيما بينها..

ثم توجد عوامل تاريخية قريبة ألغت الفروق أو قلّصتها، فبعد عهد "رونالد ريجان" الذي مال كل الميل نحو رأسمالية متشدّدة للغاية - وتابعه جورج بوش على ذلك جزئيًا.. وكلاهما من الجمهوريين - تميّز عهد الرئيس الحالي "بيل كلينتون" من الديمقراطيين بالتوجه نحو الوسط بشكل ملحوظ، مثله في ذلك مثل "توني بليز" من حزب العمال في بريطانيا، و"جيرهارد شرودر" من الاشتراكيين الديمقراطيين في ألمانيا، وذلك ما يحاول هؤلاء وأقرانهم "تسويقه" عالميًا تحت عنوان الطريق الثالثة، والأصوب وصفها بالطريق الرأسمالية مع بعض أدوات التجميل، ولا يوجد في سائر مواقف آل جور ما يخرج به عن طريق كلينتون اقتصاديًا، أمّا محاولات التميّز بنفسه عنه فتقتصر على الجانب "الأخلاقي" بعد فضائح كلينتون الجنسية، كذلك فمن الملاحظ على جورج بوش الابن، أنه يسعى للميل بحزبه باتجاه الوسط أيضًا، مما ساهم بدوره في تقليص الفجوات القديمة بين الحزبين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

التشكيك في السياسة الاقتصادية مرفوض:

ويوجد عامل آخر لا يقلّ أهمية عن "مضامين الخلاف" وهو أن السياسة الاقتصادية تمثل عاملاً حاسماً في هذه الانتخابات - كسواها - بمقدار ما تتوفر إمكانيات توظيف الشعارات والعناوين المطروحة في المعركة الانتخابية لكسب أصوات الناخبين.. وهذا ما تقوم عليه الآلة الإعلامية والمالية للمعركة الانتخابية كما هو معروف عن الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن بعيد، وبتعبير آخر وفق الخطط المدروسة من جانب المتخصصين في الحملات الانتخابية، لكسب أصوات فئات بعينها، ونظرًا إلى أن غالبية الشرائح المشاركة في الانتخابات هي - بمنظور العامل الاقتصادي - أقرب من الأصل إلى تمثيل الطبقات الاجتماعية الثرية والوسطى، فليس من مصلحة أي من الحزبين التشكيك في الوقت الحاضر في سياسة اقتصادية أوصلت إلى الوضع الاقتصادي الأمريكي الراهن.. وهو في صالح تلك الطبقات ماديًا إلى حدّ كبير، وهذا ما توكّده المقاييس التقليدية للمدرسة الرأسمالية، أي مقاييس نسب النمو السنوية، في مرحلة متميزة من "الازدهار.. وقوّة الدولار في الأسواق المالية.. وانسياح الشركات العملاقة عالميًا".

ثالثاً: تركة كلينتون والوعود الانتخابية الباهتة

وقد كانت السياسة المتبعة اقتصادياً من جانب كلينتون "الديمقراطي" أقرب إلى مواصلة الخطوط العامة للسياسة المتبعة من قبل سلفيه ريجان وبوش الجمهوريين.. وكثيراً ما قيل: إن السبب هو وجود غالبية من الجمهوريين في "الكونجرس" الأمريكي، ومن العسير القبول بذلك وحده كتعليل مقنع، فمن المؤكد أن كلينتون - ومن معه - يتبنى النهج الذي طبّقه اقتصادياً بحماس ونتيجة اقتناع داخلي، وليس نتيجة ظروف نيابية ضاغطة، وهذا ما يتبين مثلاً من تحركه عالمياً على صعيد ما يوصف بالطريق الثالث كما سبقت الإشارة.. وقد جعل منه على أرض الواقع طريقاً تطبيقياً وسطاً بين الاتجاه المتشدّد من مدارسها والأقلّ تشدّداً فحسب.

وإذا خلفه آل جور في السلطة، فلا ينتظر منه أن يصنع جديداً على هذا الصعيد، رغم تركيزه على "خدمة الإنسان الأمريكي.. وتخفيف الضرائب عن الطبقة المتوسطة.. وتحسين الضمانات الاجتماعية.. وتوفير ظروف أفضل للتعليم.."، فجميع ذلك كان موضع الذكر بصورة أشدّ تأكيداً وأكثر تفصيلاً على لسان كلينتون في معركته الانتخابية الرئاسية الأولى على وجه التخصيص، ولم يكن موضع التنفيذ لاحقاً، وقد جاءت معركته الانتخابية تلك مع نهاية الحرب الباردة، أي بعد المرحلة التي استغلها كثير من المرشحين الجمهوريين لانتخابات الرئاسة، لتبرير رفع النفقات العسكرية، وتطوير التقنيات الصناعية، وتوظيف "القروض الخارجية" في سياسة المواجهة.. وجميع ذلك على حساب الجوانب الاجتماعية، فوجد كلينتون وحزبه الفرصة مواتية في اتجاه التغيير من خلال رفع راية تلك الجوانب الاجتماعية، فلا يكاد يوجد ما يمكن لحزب الديمقراطيين وآل جور أن يزيدوا عليه شيئاً في الوقت الحاضر.

وعود باهتة لم تتحقق:

بل على النقيض من ذلك، فعدم تحقيق ما وعد به كلينتون قبل ثماني سنوات، يُفقد خلفه من الحزب نفسه مصداقية الوعود التي يطلقها بصورة باهتة الآن، ونقف عند المحطات الرئيسية من ذلك، على ضوء ما يتكرّر ذكره في الحملة الانتخابية الراهنة،

ويشير إلى أكبر الفوارق المميزة في نطاق التفاصيل ما بين المرشحين الحاليين للرئاسة:

أولاً - كان على رأس الأهداف والشعارات المرفوعة قبل ثماني سنوات، إصلاح شبكة التأمينات الصحية، ولم يتحقق من ذلك قليل ولا كثير، ولم يُعد لهذا البند وجود في البرنامج الرسمي لحزب الديمقراطيين، وإن بقي يتردد في بعض كلمات الدعاية الانتخابية الجارية على لسان آل جور، ولا يتردد على لسان بوش، بينما يقترب الطرفان من بعضهما في قطاع التأمينات الاجتماعية من حيث الهدف المطروح، ويفترقان افتراقاً طفيفاً من حيث الوسيلة إليه هل تكون بمشاركة أكبر من جانب الدولة، أم بتحويل جزء من تلك الضمانات إلى القطاع الخاص.

ثانياً - وكان في مقدمة الجوانب الاجتماعية المطروحة قبل ثماني سنوات أيضاً تحسين أوضاع التعليم.. ولم يبق ما يستحق الذكر من ذلك، إنما يقال حالياً: إن أكبر إنجازات كلينتون كان التعجيل في إدخال الحاسوب والشبكة إلى المدارس الأمريكية، ولكن تحقق هذا الإنجاز بالذات على الأرجح؛ لأنه يعد بعائدات ضخمة لصالح الشركات القائمة على الصناعات التقنية والبرمجية، وهو ما يفسر وقوفها وراءه ودعمها العملي والمالي له، بينما ما زالت سائر المشكلات المطروحة قبل سنوات مطروحة الآن أيضاً، وبحدّة أكبر في بعض ميادين التعليم، حتى ارتفع عدد أطفال الأسر التي تستفيد من القانون الاستثنائي للأخذ بمنهج تعليم الأبناء والبنات في المنزل، إلى ضعف ما كان عليه وبلغ 1.5 (مليوناً ونصف المليون) من أصل 50 مليون تلميذ أمريكي.. وهنا أيضاً لم يطرح آل جور جديداً يختلف به اختلافاً كبيراً عن سلفه أو عن المرشح الجمهوري بوش؛ إذ يريد آل جور تخصيص جزء من فائض الميزانية المتوقع لدعم تدريس أطفال الأسر الفقيرة في المدارس الرسمية، ويريد بوش تخصيص ذلك لدعم تلك الأسر مباشرة؛ لتنتقل أطفالها من المدارس الرسمية إلى المدارس الخاصة..

18 مليون عاطل:

ثالثاً - وربما كان "تخفيض البطالة" أكبر المغالطات المطروحة في الساحة الاقتصادية الأمريكية، قبل الانتخابات ولا يبدو أنه سيطراً عليها تغيير بعدها؛ إذ لا

يطرح الديمقراطيون الموضوع إلا على اعتبار ما تحقق إنجازًا، فلا ينتظر من آل جور إلا أن يسير على خطى كلينتون في هذا المجال، كذلك لا يطرح الجمهوريون؛ لأن الوضع الذي أوجده الخصم السياسي هو الوضع الذي يفضلونه على سواه اقتصاديًا، ويحقق هدفهم من حيث خدمة مصالح أصحاب المال والأعمال لا العمال.. فلا يتوقع من الجمهوريين أيضًا تغيير السياسة الراهنة، ومع ملاحظة أن قضية البطالة على رأس ما يهّم الفرد العادي من نتائج الانتخابات، يحسن النظر في "مغالطة تخفيض البطالة"، وبالتالي في الوضع الذي لا يريد الطرفان تغييره على النحو التالي:

1 - في مطالع عهد ريجان النموذجي في تطبيق الرأسمالية المتشدّدة كانت الموجة الأولى لنشر البطالة بإلغاء أكثر من مليون مكان عمل في الشركات والدوائر الحكومية على السواء..

2 - ومع بداية عهد كلينتون.. كانت الموجة الثانية التي رفعت الرقم المذكور إلى مليونين ونصف مكان عمل..

3 - وكلّما قيل: إن عهد كلينتون حقق نموًا اقتصاديًا مطّردًا، قيل: إنه خفّض أيضًا نسبة البطالة تخفيضًا كبيرًا في الوقت نفسه، والغرض من هذا الوصل بين "الإنجازين" لتأكيد أن النمو الذي يعود بالمكاسب العظمية على أصحاب المال والأعمال، لم يكن على حساب الطبقات الأضعف التي تمثل البطالة أشد المحاور تعبيرًا عن فقرها وأزمة أوضاعها الاجتماعية... وليس هذا صحيحًا، فالفارق كبير بين هذين "الإنجازين"..

4 - لقد أعطى النمو الاقتصادي الشركات والمصارف المالية الأمريكية العاملة داخل البلاد وخارجها أرباحًا مادية مباشرة، فضلًا عن مراكز القوى للتأثير على صناعة القرار السياسي والمالي والاقتصادي، مما بلغ مداه في عصر العولمة كما هو معروف، وانعكست آثار ذلك في صور صارخة (انظر الفقرة التالية) على أرض الواقع..

5 - أما البطالة فيعطي صورة واقعية عنها - مثلًا - كتاب "مستقبل الرأسمالية" لمؤلّفه "ليستر ثرو" الذي اختار عام 1995م في منتصف عهد كلينتون، فبين أن

البطالة - في هذا العام - وفق الأرقام الرسمية تعادل 5.7 (خمسة وسبعة أعشار) في المائة أي سبعة ملايين ونصف المليون، وأعطت القوانين الصادرة في عهد كلينتون بالفعل فرصة الحصول على مكان عمل، ولكن من الناحية الواقعية كان ذلك على شكل تخيير بين أشد درجات الفقر والجوع والتشرد وفق المقاييس الأمريكية، وبين العمل بأجر زهيد يسدّ الرمق جزئياً، وظروف قاسية لا تلغي الفقر وإن وفّرت للشركات قوى عاملة بتكاليف منخفضة، فيضيف المؤلف ما يتراوح بين 5 و 6 ملايين شخص يعملون دون أن يتوفر لهم حدّ أدنى من معايير العمل المعتبرة، فضلاً عن أربعة ملايين ونصف المليون يعملون أيضاً، ولكن جزئياً، لساعات محدودة من النهار، بأجر أدنى لا يكفيهم للمعيشة اليومية.. وبذلك - كما يذكر الكاتب - تصل نسبة البطالة الحقيقية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 14%، أو ما يعادل أكثر من 18 مليون نسمة، وليس سبعة ملايين.

6 - ويبقى التتويه إلى أن المصادر الحكومية الأمريكية أعلنت منذ بداية عام 2000م أنها تتوقع تراجع نسبة النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة مجدداً، ويصادق على ذلك انخفاض مؤشر النمو في الشهور الثلاثة الماضية على التوالي.

رابعاً: الخاسرون والكاسبون

لا يطرح بوش وحزبه الجمهوري مثل تلك الشعارات أصلاً، فالمبدأ الرأسمالي الراسخ لديهم، هو أن المدخل إلى تحسين وضع العامل والفقير والمشرّد هو إلغاء الضرائب عن الشركات، أي أصحاب المال والأعمال؛ ليتضاعف حجم أرباحها، فتستثمر بعضها، فتنشأ أماكن عمل جديدة.. ولا ينتظر من الجمهوريين إذن اتخاذ إجراءات أو استصدار قوانين في صالح الطبقات الفقيرة، إلا عن طريق "زيادة ثراء الأثرياء"، ولكن لا نجد صورة أخرى مقابل ذلك عند الحزب الديمقراطي وآل جور، وكما أن نجاح كلينتون في الانتخابات الماضية بعد رفعه شعارات التغيير الاجتماعي، لم يؤدّ إلى تغيير إيجابي على أرض الواقع، إلا في صالح أصحاب المال والأعمال، كذلك فلا ينتظر من آل جور أن يصنع ذلك وهو يخوض الانتخابات الآن بشعارات مشابهة.. فأقصى ما يمضي إليه هو ما صنعه كلينتون وفق ما أسماه الطريق

الثالث، مما تتمثل حصيلته في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، والتي لا ينتظر تحسّنها مهما كانت نتائج الانتخابات.. وفي مقدّمة ذلك:

- مشكلة التشرّد في أثرى بلدان العالم، وقد بلغ عدد المشرّدين عدة ملايين، وتتوقع المصادر الرسمية وغير الرسمية وصول عددهم إلى سبعة ملايين عام 2005م..

- ويتصل بذلك انتشار الجريمة وآثارها الأسرية، فأربعون في المائة من المشرّدين مدانون بجرائم، ويقضون عقوبة السجن، ويتبع لهؤلاء أكثر من مليون ونصف المليون طفل يعيش كل منهم في أسرة، يقضي الأب أو الأم فيها عقوبة السجن، كما ذكرت صحيفة واشنطن بوسط يوم 2000/8/31م نقلاً عن وزارة العدل الأمريكية.

- ومشكلة الفقر التي وصلت وفق المقاييس الأمريكية، في أثرى دول العالم إلى أكثر من عشرين في المائة من الأطفال، وأكثر من ثلاثين في المائة من السكان بمجموعهم، وبالمقابل، فمن الأوضاع الناجمة عن سياسة كلينتون الاقتصادية ولا يتوقع المساس بها، أنه مقابل تزايد الفقر عمقاً واتساعاً في أنحاء البلاد، ازداد تركيز الثروات الكبرى في أيدي عدد محدود من البشر..

- ذكرت صحيفة نيويورك تايمس بهذا الصدد أن عدد الأسر التي يزيد حجم ثروة كل منها على عشرة ملايين دولار، قد ازدادت خلال التسعينيات الميلادية، وجلّها في عهد كلينتون، إلى أربعة أضعاف ما كان عليه عام 1990م، فبلغ 275 ألفاً، ومن ذلك 41 ألف أسرة في نيويورك فقط.

- وتقول الصحيفة نفسها واصفة السلوك الاستهلاكي لأولاد هذه الأسر بأنهم يمثلون في هذه الأثناء "قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته ويتنامى باستمرار".. وبالمقابل ترتفع نسبة الوفيات نتيجة الإدمان في صفوفهم ارتفاعاً ملحوظاً.

- وتقول "جان هارفي بيرنيو" أستاذة علوم التغذية بجامعة فيرمونت عن أوضاع "أولاد الأثرياء" الصحية: إن سائر أمراض التخمة انتشرت في صفوفهم انتشاراً واسعاً، وظهرت لديهم أمراض لم تظهر من قبل إلا لدى الأكبر سنّاً كبعض أنواع مرض السكر، ومن المنتظر أن تظهر الآثار الصحية الأبعد مدى خلال عشرين سنة، وقد تسبب أمراضاً وأوبئة تكلف معالجتها المليارات..

- كما يقول المعهد القومي للصحة إن في الولايات المتحدة الأمريكية - مقابل انتشار الجوع فقرًا وتشريدًا - زهاء 4 ملايين نسمة يعانون من التخمة وعدد من الأمراض المترتبة عليها، ويزيد وزن كل منهم عن الحدّ الوسطي بأكثر من 45 كيلو جرام.. وتصل نسبة الوفيات بين هذه الفئة المتخمة عشرة أضعاف المعدّل الوسطي للوفاة بين العامة من السكان.

إنّ الفئة المستفيدة من السياسة الاقتصادية للحزبين على السواء، هي الفئة الأقوى ماليًا واقتصاديًا، وأفرادها هم الذين يمولون المعركة الانتخابية، وهؤلاء هم الجالسون على قمة هرم الثراء أمريكيًا، وقمة صناعة القرار الاقتصادي واقعيًا، وقمة التأثير الحاسم والمباشر على البنية السياسية الأمريكية بمجموعها - ومن خلالها عالميًا، وهذه الفئة كانت في الماضي، ولا تزال إلى اليوم هي الكاسبة في الانتخابات الأمريكية على الدوام.. وبالمقابل كانت الفئات الأضعف اقتصاديًا هي فئة الخاسرين على الدوام، ولا يخفى أن النتائج على المستوى الدولي واسعة النطاق أيضًا، فالانتخابات الأمريكية أصبحت تعني بالنسبة إلى دول عديدة حدثًا "مصيريًا" بالنسبة إلى اتجاهات الحكم وممارسات السلطة فيها، كما تعني بالنسبة إلى بعض المناطق ذات العلاقات المتشابكة مع الأمريكيين كأوروبا الغربية، البحث عن نقاط الضعف، ونقاط القوة في الوضع الناشئ عن الانتخابات للتعامل معه تعاونًا حينًا وتنافسًا وصراعًا على النفوذ والهيمنة العالمية حينًا آخر..

وعلى جميع الأحوال يبقى من الثابت أنه مع كل ما يقال عن الميزات الإيجابية القائمة فعلاً في نظام الديمقراطية الغربية على الطريقة الأمريكية، فالواقع التطبيقي يشهد على أن مفعول المال في صناديق التصويت أكبر تأثيرًا من تمثال الحرية على بوابة نيويورك.

=====

#الصواريخ الأمريكية تعجّل الطلاق الأطلسي

2001/2/15

نبيل شبيب - بون

إذا كان تجدد صراع النفوذ أوروبياً، وازدياد أسباب عدم الثقة بين الدول الأوروبية نتيجة الخبرات التاريخية الثقيلة الوطأة عليها - من شأنه أن يفسر جانباً من أسباب التعامل الأوروبي الشديد الاضطراب مع أحداث البلقان - فإن كثيراً من تلك الأحداث قد عكست منظور الدعم الأمريكي لروسيا، وبالتالي تعزيز الموقع الأمريكي المهيمن لدى الأوروبيين بالمقابل.

ويوجد عدد من المعطيات الثابتة على هذا الصعيد:

- أولها أنّ علاقات موسكو بصربيا لم تكن وحدها كافية لفتح ثغرة أمنية تخترق بها السياسة الأوروبية والأطلسية في البلقان..

- ومنها أن روسيا نفسها كانت في غاية الضعف والانهيار داخلياً عندما اندلعت حرب البلقان، ولم يكن عسيراً التدخل أطلسياً أو دولياً دون توقع رد فعل روسي شديد..

- ومنها أن قضية البلقان بقيت فترة لا بأس بها خارج نطاق التأثير الروسي، فكان التعامل مع أحداثها يجري على أرضية السياسة الأوروبية في مؤتمر لاهاي ثم لندن..

- ومنها أنّ أوروبا نفسها كانت - رغم نزاعاتها على النفوذ في البلقان - كانت راغبة في وضع حدّ للحرب القريبة من عواصمها..

أمريكا فتحت ثغرة لروسيا

وقد طُرحت في حينه أسئلة عديدة عن أسباب التأخر زمنياً طويلاً عن اتخاذ قرار التدخل العسكري غربياً أو دولياً، رغم وجود دواعيه والقدرة عليه، بأضعاف ما كان في حرب الخليج الثانية. وكان المانع الرئيسي طوال الأعوام الثلاثة الأولى للحرب هو رفض واشنطن للتدخل أو امتناعها عن الموافقة عليه أطلسياً. ورغم أنّ السياسة الأمريكية في تلك الفترة كانت تتجه إلى تطوير حلف شمال الأطلسي ليكون أداة أمنية -عسكرية خارج نطاق الأمم المتحدة، فقد كانت واشنطن من وراء العمل على نقل قضية البلقان من ساحتها الأوروبية إلى ساحة الأمم المتحدة، حيث كان من المنتظر تلقائياً أن يصبح لموسكو دور مباشر في صناعة قرار الحرب والسلام فيها.. وهو ما يمكن وصفه بالثغرة الرئيسية لعودة موسكو إلى المشاركة في رسم

معالم الخارطة الأمنية في أوروبا، وما ساهم بالمقابل في عودة التمسك الأوروبي بحلف شمال الأطلسي والموافقة على إعادة صياغة مهامه الأمنية وفق رغبات قيادته الأمريكية.

أمريكا توقع بين الدول الأوروبية

وعلاوة على تعزيز موقع موسكو أوروبياً، ساهمت السياسة الأمريكية في تعزيز مخاوف الدول الأوروبية الغربية بعضها من بعض، وهو ما يمكن التذليل عليه عبر مثالين يشيران إلى مواقف يصعب تفسيرها على نحو آخر، منها:

التأييد الأمريكي السريع واللافت للنظر في أواخر عهد "جورج بوش" للوحدة الألمانية دون التشاور التقليدي في مثل هذه القضايا مع لندن وباريس، ورغم علنية الاعتراضات والمخاوف البريطانية والفرنسية آنذاك. ثم اتخاذ الرئيس الأمريكي كلينتون - في مطلع عهده ومع ازدياد التساؤلات الأوروبية - عن مستقبل دور ألمانيا الموحدة، موقفاً استعراضياً يصف فيه ألمانيا بالحليف الأول في أوروبا، مثيراً بذلك حفيظة الحليف البريطاني ومضاعفاً من اعتراضاته كما تشهد مذكرات "مارجريت تاتشر" إلى حدّ كبير .

وفي أثناء تبني ألمانيا دعوة التوسع الأطلسي والأوروبي شرقاً - وهو ما عارضته أمريكا - كان من الحجج الأمريكية التي وردت في لقاء قمة فرنسي - أمريكي الإشارة إلى تعاضد الدور الألماني في أوروبا نتيجة للموقع الجغرافي المتوسط، مما يمكن أن يكون على حساب فرنسا سياسياً وأمنياً. ومقابل ذلك كانت السياسة الأمريكية تركز على التعاون مع ألمانيا في منطقة البلقان كما في ألبانيا، وفي دفعها إلى إقناع فرنسا بالتخلي عن مواقفها "السلبية" من حلف شمال الأطلسي. مع الإشارة لألمانيا إلى أن التميز الأوروبي سيعزز المكانة القيادية لصالح فرنسا؛ بينما تعتبر ألمانيا الآن في موضوع الزعامة الأوروبية، اعتماداً على الطاقة الاقتصادية والمالية وليس العسكرية.

شعرة كوسوفا "تقضم ظهر البعير"

صحيح أن أحداث البلقان كشفت منذ البداية عن نقاط الضعف في البنية العسكرية الأوروبية، ولم تكن مجهولة بطبيعة الحال. ولكن "التجربة" العملية كشفت عمّا يمكن

أن تؤدي إليه في الحالات الجادة. ولا يقتصر الأمر على نوعيات التسلح ومستوياته كما يتردد في الوقت الحاضر؛ ولكن الأهم هو ضعف الثقة بين الدول الأوروبية، وتغليب المصالح المباشرة والذاتية على ما عداها.

فالتحرك الألماني السريع لصالح كرواتيا وسلوفينيا والمضاد لصربيا، كان يقابله ميل السياسة البريطانية والفرنسية إلى دعم صربيا رغم وضوح ممارساتها العدوانية. وكان هذا الخلاف في مقدمة ما استغله الأمريكيون ليصلوا في النهاية إلى "حل أمريكي" في دايتون من جهة، وكذلك إلى التشكيك المباشر في قدرة الأوروبيين على التميز بأنفسهم أمنياً وعسكرياً خارج نطاق حلف شمال الأطلسي.

وكادت تتكرر الصورة نفسها في كوسوفا، لولا أن الحرب الأطلسية ضد يوغوسلافيا من أجل كوسوفا وقعت في ظروف أوروبية جديدة، فقد استطاعت الدول الأوروبية الرئيسية تجاوز قدر كبير من مخاوفها تجاه بعضها بعضاً، كما ازدادت اقتناعاً بأنها لا تستطيع التحرك دولياً دون التكتل سياسياً وأمنياً. وهو ما انعكس في تنشيط ما بدأ تنفيذه في مطلع التسعينيات الميلادية، مثل تشكيل قوات تدخل سريع على المستوى الأوروبي، وترسيخ أرضية العمل الأوروبي الأمني القائم بذاته في منظمة "الاتحاد الأوروبي الغربي"، فضلاً عن التمسك بسياسة التقاهم مع موسكو على سياسة أمنية أوروبية مشتركة بدلاً من "المواجهة" مع موسكو لفرض تلك السياسة وتحت رداء حلف شمال الأطلسي.

وفي كوسوفا تجاوز استعراض الأمريكيين لموقعهم المهيمن على مجرى العمليات العسكرية نفسها، الخطوط الحمراء بالمنظور الأوروبي، فلم يعد الأمر يقتصر على مجرد احتكار المراكز القيادية الرئيسية أطرلسياً، أو حتى بعض أنواع التسلح المؤثر في مجرى المعركة، وإنما انتقل ذلك إلى مستوى الامتناع عن التعامل مع الدول الحليفة تعامل الأنداد على هذا الصعيد أثناء المعارك نفسها. وقد تسرب من ذلك الحديث العلني عن مدى الانزعاج الأوروبي من عدم إطلاعهم في الوقت المناسب وبصورة كافية على الصور الاستكشافية المتجمعة لدى الأمريكيين عن طريق أقمارهم الصناعية.

ولعلّ أحد العناصر الرئيسية في قضية الذخائر المشعة حديثاً، أنّ معظم الأوروبيين منزعجون من جرّاء عدم إطلاعهم بصورة كافية وفي الوقت المناسب على المخاطر المترتبة على تلك الذخائر لاتخاذ الاحتياطات اللازمة. وهو ما ينفيه الأمريكيون، فضلاً عن إصرارهم على استخدامها في المستقبل أيضاً. وهو ما يرفضه الأوروبيون، ليس من زاوية الحفاظ على سلامة جنودهم فقط، وإنّما للخشية أيضاً من عواقب استخدام تلك الذخائر المشعة في مواجهة أزمات على الأرض الأوروبية نفسها، كما في حرب البلقان، ممّا يضاعف مفعول ضغوط الرأي العام على المسؤولين.

في نهاية حرب كوسوفا لم يكن القرار الذي اتخذه الأوروبيون في قمة كولونيا عام 1998م بشأن تشكيل قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلسي جديداً من حيث المضمون، وإنّما من حيث اللهجة التي استخدمت في صياغة هذا القرار وتعليقه، والتي لم تُعدّ تراعي الجانب الدبلوماسي تجاه الحليف الأمريكي. وتبدل لهجة الخطاب بين الجانبين هو ما يشير إلى وصول تطوّر علاقتهما الأمنية في اتجاه الانفصال إلى مرحلة اللاعودة.

"الدرع الصاروخي" .. الوصول إلى مفترق الطرق

لا يعني الوصول إلى مرحلة اللاعودة أن الانفصام المنتظر في أرضية العلاقات الأمنية بين الأوروبيين والأمريكيين سيقع بين عشية وضحاها. ف كلا الطرفين يدرك ما يمكن أن يسبب ذلك من أضرار على حساب مصالحه ومخططاته الدولية. ولكن يعني أنّ كثيراً من هذه المخططات المستقبلية بدأ كل من الجانبين يضعه انطلاقاً من مصالحه أولاً، فلا يراعي مصالح الحليف الآخر إلا بمقدار ما تفرضه الضرورة. وإذا كان هذا يسري على خطوات التميز العسكري الأوروبي السالفة الذكر، فإنّه يسري بالمقابل على مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي أيضاً. وقد كان طرح في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "ريجان" طرحاً مختلفاً تماماً عن الطرح الراهن. واعتبر في حينه وسيلة أطلسية "مشتركة" للضغط على المعسكر الشرقي بأسلوب الردع العسكري ومالياً في الدرجة الأولى، إلى أن لفظ أنفاسه الأخيرة بالفعل..

ولكن الطرف الأمريكي تمسك بالمشروع رغم زوال السبب الرسمي المعلن، والمشارك
أطلسياً، ولم يمتنع عن تنفيذه في حينه إلا لأسباب مالية، وهو ما استدعى تعديله
إلى مشروع مصغر، ولكن على أساس التقنية العسكرية نفسها. ثم تأجل القرار في
عهد كلينتون بسبب الإخفاق في بعض التجارب الأساسية للتأكد من هذه التقنية.
وتحوّل في هذه الأثناء إلى مشروع عسكري أمريكي محض، وهذا في فترة لم يعد
الاتحاد الروسي نفسه يملك من القوّة النووية أو الصاروخية الضاربة، ما يمكن أن
يشكّل خطراً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا داعي هنا للتأكيد أنّ طرح ما أثير تحت عنوان "خطر الدول المارقة" لا يزيد عن
كونه فقاعة إعلامية محضة، بعيدة كل البعد عن الواقع فلا تستدعي نقاشاً جاداً..
وهذا ما يدركه الأوروبيون والأمريكيون على السواء فيما يضعونه لأنفسهم من
مخططات وسياسات أمنية وعسكرية. فلم يعد يوجد مبرر حقيقي للمشروع الأمريكي
سوى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق بعيداً عن الاعتبارات الأطلسية ومصالح
الحلفاء، وبعيداً عن أجواء الوفاق الدولي واتفاقاته، لتكون لها من القوّة العسكرية
الذاتية ما يجعلها في المستقبل قادرة على فرض إرادتها السياسية والاقتصادية دولياً
تحت مسمى النظام العالمي الجديد أو العولمة الحديثة.

ولذا، فإن المحور الرئيسي في المساعي الأوروبية المبذولة يتركز حالياً على تعزيز
القدرات الذاتية قبل قوات الأوان، وقبل أن يزداد حجم الهوّة الأمنية وغير الأمنية على
السواء، الفاصلة بين حلفاء أمس.. ويسري شبيه ذلك على المساعي الروسية،
والمساعي الصينية، وربما مساعي بعض الدول الرئيسية في جنوب شرق آسيا. وما
زال السؤال المفتوح متركزاً على المنطقة الإسلامية ومعها منطقة البلدان النامية
عموماً: هل تبقى هي المنطقة الوحيدة التي لا تكاد تبذل شيئاً يُذكر من الاستعدادات
الواجبة ولا الممكنة لمواجهة الهيمنة الأمريكية الأشدّ خطراً ومفعولاً في المستقبل؟!!

=====

#التحالف الدولي.. ضد من ولماذا؟

2001/09/24

أ.د. نادية محمود مصطفى

منذ أن تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم وهي تستعد للرد. وخلال العشرة أيام الأخيرة (11/ 9-2001) تبلورت هذه الاستعدادات في شكل جهود كثيفة لتشكيل ما يُسمى "التحالف الدولي". وتشير متابعة هذه الجهود إلى أن الولايات المتحدة تفرع طبول حرب حضارية شاملة.

فإذا كانت الهجمات على الولايات المتحدة بمثابة أكثر الأحداث أهمية منذ نهاية الحرب الباردة، فإن عواقب هذه الهجمات ستؤثر بعمق على النظام الدولي، وستمثل ساحة مصيرية لاختبار الأبعاد السياسية للنظام الدولي وإعادة تشكيلها، وعلى رأس هذه الأبعاد قيادة الولايات المتحدة للتحالف الغربي، ودورها العالمي كقوة عظمى وحيدة، ووضع الأمة الإسلامية (شعوبا وأنظمة) في ظل هذه القيادة؛ حيث يرجح أن الأمة هي الطرف الأساسي المستهدف بهذه الحرب. ويمكن تحليل هذه الأبعاد من خلال ثلاثة محاور متراكمة مترابطة، وهي:

*

البعد الثقافي الحضاري في إدراك الغرب لمصادر التهديد التي جسدها الهجمات.

*

مغزى الجهود الأمريكية المحمومة لتكوين ما يُسمى بالتحالف الدولي ضد الإرهاب.

*

النوايا والأهداف الحقيقية وراء استعراض القوة العسكرية الأمريكية المخيف والمثير للشكوك، ووضع هذه القوة بين الأبعاد الأخرى للحرب الحضارية الشاملة.

أولاً: البعد الثقافي الحضاري في إدراك الغرب لمصادر التهديد

لم يخل الخطاب الرسمي في الغرب- على الأقل طوال العقد الأخير- من الإشارة إلى المخاطر التي تتعرض لها الحضارة الغربية، الناجمة من أوضاع الجنوب، وعلى رأسها "الحركات الأصولية المتطرفة"، أو "الإرهاب". ومع ضرب قائدة العالم الغربي في 11-9-2001، لم يكن غريباً أو مفاجئاً أن الأبعاد الثقافية والحضارية قد غلبت على الخطابات الرسمية وغير الرسمية الأمريكية والغربية عامة.

ف نجد أن هذه الخطابات- سواء وردت في تصريحات رسمية، أو تعليقات وتحليلات مكتوبة ومسموعة ومرئية، وعلى رأسها أول تصريحات بورش عقب الهجمات مباشرة

وتصريحاته المتوالية خلال العشرة أيام الأخيرة، وخاصة في خطابه أمام الكونجرس - تصف الهجمات بأنها حرب ضد الديمقراطية والحرية؛ ضد العالم المتحضر؛ ضد قيم وقواعد الحضارة الغربية، وبأنها حرب بين الخير والشر، وبين الحرية والخوف. ومن ناحية أخرى وصفت هذه الخطابات الحرب الجاري إعدادها بأنها حرب القرن الحادي والعشرين لحماية الحضارة الإنسانية ضد أعدائها؛ حرب ضد كل من يرفض قيم الحضارة الغربية ومبادئها في الديمقراطية والحرية؛ حرب ضد عدو جديد بدون وجه وبدون حدود.

من إذن يمثل مصدر هذه التهديدات؟ وإلى من تتجه الحرب الشاملة ضد الإرهاب؟
فصل تكتيكي

بالرغم من التأكيدات الرسمية الأمريكية والغربية على أنه لا يجب الخلط بين الإسلام والإرهاب، أو بين المسلمين والعرب وبين الإرهابيين، فإنها لم تكن إلا تأكيدات ذات طابع تكتيكي تحركها دوافع عدة، على رأسها القلق تجاه قضية الاندماج الداخلي، سواء في المجتمع الأمريكي أو بعض مجتمعات أوروبية؛ ومن ثم الحاجة إلى تأمين التماسك خلال الأزمة.

ومما لا شك فيه أن قضية التعددية الثقافية والدينية في هذه المجتمعات قد زادت أهميتها وخطورتها في الوقت نفسه، خوفاً من أن تصبح مصادر التهديد من الداخل، وليس من الخارج فقط، وخاصة في ظل التساؤلات حول التحديات التي ستفرضها الإجراءات الأمنية والاستخبارية الجديدة على الطابع المدني الديمقراطي لهذه المجتمعات.

ومن ناحية أخرى، كانت هذه التأكيدات تمثل مخرجاً لبعض النظم العربية والإسلامية التي لا بد من تعبئة مشاركتها في التحالف الدولي لتوفير غطاء شرعي عربي وإسلامي لهذه الحرب الجديدة.

وبالرغم من هذه التأكيدات، وجدنا أن العرب والمسلمين هم المتهمون الأساسيون منذ البداية وقبل أن تكتمل التحقيقات وتعلن النتائج. وتثير هذه التحقيقات كثيراً من علامات الاستهزام في ظل التخبط الذي يحيط بقائمة المشتبه فيهم التي تم الإعلان عنها، وفي ظل استبعاد المراقبين ووسائل الإعلام الغربية، مناقشة احتمالات أخرى

حول منفذي الهجمات ومدبريها، والمقصود بذلك بالطبع قوى أخرى، مثل: ميليشيات اليمين المتطرف الأمريكي؛ منظمات الجريمة المنظمة والمخدرات، والموساد... إلخ.

إسرائيل جزء من المنظومة الغربية

وفي المقابل، نجد أن إسرائيل تجتهد لتتطابق مع المعسكر المهدد؛ أي معسكر العالم الحر، الديمقراطي، المتمدين، ولتأكيد أن الصراع العربي- الإسرائيلي ليس مسئولا عن تصعيد العداء للولايات المتحدة، وأن إسرائيل عرضة لـ"الإرهاب الفلسطيني الإسلامي" مثلها مثل الغرب، وأن العرب والمسلمين مصدر التهديد الأساسي للغرب، ناهيك بالطبع عن استغلال ضباب نيويورك وواشنطن لتصعيد العدوان على الشعب الفلسطيني، وانتهاك ما تبقى من ملامح الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة.

هل يعي المسلمون ما يجري؟

ومن ناحية أخرى، وإذا كانت النظم والحكومات العربية والإسلامية قد حرصت على الإشارة إلى أن الإرهاب الإسرائيلي ليس أقل خطورة من مظاهر الإرهاب الأخرى، فإن انضمام البعض منها إلى التحالف الدولي لأداء أدوار متنوعة لم يقترن بموقف جماعي واضح يعلن التمسك بمفهوم متفق عليه للإرهاب، ويميز بين الأعمال الإرهابية وأعمال المقاومة ضد الاحتلال، وأعمال الكفاح من أجل التحرير في أرجاء العالم الإسلامي كافة. ولذا لا بد أن نتساءل: هل تعي هذه النظم العربية والإسلامية حقيقة الحرب الحضارية الشاملة التي تغلف ما يسمى بالتحالف الدولي ضد الإرهاب؟ ألن تعني مشاركتها في مثل ذلك التحالف تقسيما جديدا، ونمطا جديدا من التجزئة في العالم الإسلامي؟ ألن يعني إعادة تشكيل التحالفات الدولية الإقليمية والعالمية على أسس جديدة؟

ثانيا: دلالات الجهود الأمريكية لتشكيل التحالف الدولي

يمثل التحليل التراكمي للاتصالات الرسمية الأمريكية: المعلنة وغير المعلنة؛ على مستويات مختلفة؛ سواء مع حلفائها الأوروبيين، أو مع روسيا والصين، أو مع الدول العربية والإسلامية، منذ بداية الأزمة، منطلقا هاما لدراسة إشكاليات وآفاق هيكل

النظام الدولي ووضع الولايات المتحدة فيه بالمقارنة بالقوى الدولية الأخرى في مرحلة ما بعد الهجمات على نيويورك وواشنطن. ويمكن تسجيل الملاحظات التالية:

موارد الحرب

أ- يقود بوش حملة كثيفة داخلية لتعبئة كل الموارد الممكنة المالية، والمعنوية، والسياسية وراء هذا التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، من أجل حرب وصفها بوش أكثر من مرة بأنها حرب جديدة؛ غير تقليدية؛ لن تكون القوة العسكرية إلا إحدى أدواتها، حيث ستتضافر كل أدوات السياسة الأمريكية في تنفيذها عبر فترة ممتدة.

وبالرغم من بعض الاحتجاجات الأمريكية الداخلية الداعية للنهج السلمي في مواجهة التهديدات، فإن الأصوات الداعية للنهج "الأكثر واقعية" بلغة السياسة الأمريكية هي الأعلى والأكثر انتشاراً، في ظل الحديث عن "الصحة الوطنية الأمريكية". وبالرغم من بعض الانتقادات التي تعالت حول قصور الخدمات الاستخباراتية والأنظمة الأمنية الدفاعية، يبدو أن الأمة الأمريكية بكافة روافدها قد قررت - على الأقل حتى الآن - أن تتوحد وراء الإدارة الجمهورية لخوض هذه الحرب الشاملة، باعتبارها الرد الأمثل على ما أصاب الهيمنة الأمريكية من انتهاك.

ولعل الصورة التي عكسها خطاب بوش بالكونجرس في 19-9-2001 تترجم حقيقة هذا الوضع. فإن كلمات بوش القاطعة والحاسمة، التي تجسد كل معاني غطرسة القوة الأمريكية، قد أظهرته بمظهر جديد لم يظهر عليه منذ توليه الرئاسة. ومع ذلك يظل الأمن الداخلي الأمريكي هاجساً يعكر صفو الاستعداد "للتدخل الخارجي". ومن هنا مغزى تكوين ما سُمي "إدارة الأمن الجديدة" في الولايات المتحدة التي سيرأسها حاكم بنسلفانيا. كذلك يظل وضع الاقتصاد الأمريكي المتأرجح يمثل هاجساً آخر، ليس لأمريكا بمفردها، ولكن للعالم كله.

ولذا يثور التساؤل: كيف ستقوم الولايات المتحدة بتمويل عمليات هذه الحرب الممتدة - وفق وصف بوش - لعدة سنوات قادمة؟ وهل يتم ذلك بكل الوسائل وعبر أرجاء العالم أم ستشارك أطراف أخرى - وخاصة الخليجية - في تحمل بعض الأعباء المالية؟ أم أن هذه الأعباء المالية سيتم توفير الموارد اللازمة لها من خلال التخلي -

ولو مؤقتًا- عن تنفيذ أحد أهم خطط الدفاع الإستراتيجي الأمريكي وهي خطة أو برنامج الدرع الصاروخي؛ حيث أعلن مجلس الشيوخ في 20-9-2001 تحويل ميزانية هذه الدرع لميزانية مكافحة الإرهاب. ومن المعروف أن الكونجرس قد خصص 40 مليار دولار لهذه المكافحة.

مساندة مع التحفظ

ب- بالرغم من إدانة كل الدول للهجمات ضد المدنيين الأبرياء، وإدانة الإرهاب الدولي، وتأكيد الحاجة للتعاون الدولي للقضاء عليه، وبالرغم من إعلان دول عديدة مساندتها الكاملة للولايات المتحدة فيما ستقدم عليه ردًا على هذه الهجمات، يمكن أن نلاحظ أمرين، سواء على الصعيد الأوربي أو الآسيوي أو العربي والإسلامي، ولو بدرجات مختلفة:

- الأمر الأول هو نوع من التردد والحذر من مساندة استخدام القوة العسكرية ضد أفغانستان، وذلك استناداً إلى عدة اعتبارات من أهمها ضرورة التأكد من مسئولية أسامة بن لادن، أو الأضرار الشديدة التي ستحقيق بالمدنيين الأفغان الذين يزرعون تحت خط الفقر، أو مخاطر الانزلاق الأمريكي في مستنقع أفغانستان، أو مخاطر اتساع نطاق استخدام القوة العسكرية على نحو يهدد بحرب إقليمية.

- والأمر الثاني هو نوع من الاتهام - الضمني أحيانًا والصريح أحيانًا أخرى - بأن السياسات الأمريكية العالمية مسئولة عن إثارة العداء ضد الولايات المتحدة، وأن على الولايات المتحدة أن تتأنى في حساباتها وتحركاتها؛ حفاظًا على السلام العالمي.

الدور الإسرائيلي

ج- بالرغم من أن إسرائيل قد أعلنت منذ الساعات الأولى بعد الهجمات، عن ضرورة الملحة لتكوين تحالف دولي ضد الإرهاب، للدفاع عن الحضارة الغربية والعالم الحر، وحيث تصاعدت الأسئلة لاحقًا عن كيفية اشتراك دول عربية وإسلامية في تحالف تشارك فيه إسرائيل، فإننا نجد تصريحًا أمريكيًا - على لسان وزير الخارجية - بأن إسرائيل لن تشارك في هذا التحالف. وبالطبع فإن المقصود هو التحالف العسكري لتوجيه ضربة لأفغانستان، وليس التحالف على أصعدة أخرى قائمة بالفعل بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وعلى رأسها التحالف ضد الحركات

الإسلامية التي يسميها الطرفان "الحركات الأصولية الإسلامية" أو "الإرهاب الإسلامي". كما أن إسرائيل تشارك أطرافًا أخرى - مثل تركيا، والهند، وروسيا، والصرب- في تحالفات ضد قوى إسلامية أخرى.

ويذكرنا هذا السيناريو بسيناريو التحالف الدولي ضد العراق في 1991. والجدير بالتسجيل هنا أن إسرائيل تجني حتى الآن ثمار تحالف لم تشترك فيه منذ عشر سنوات، وهاهي تجني منذ الآن ثمار تحالف جديد يتم تشكيله؛ ولذا فلا بد أن يكون مثارًا بقوة الآن على الصعيد العربي والإسلامي - ما إذا كان لهذه المشاركة العربية والإسلامية مردود إيجابي على القضايا المصيرية للأمة الإسلامية: الداخلية منها أو الدولية أو البينية.

وفي حين أعلنت إسرائيل وضعها القواعد الجوية الإسرائيلية تحت تصرف الولايات المتحدة، فإن عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية أعلن في 21-9-2001 أن الدول العربية لا يمكن أن تشارك في تحالف تشترك فيه إسرائيل. طوعا أو كرها

د- إن الولايات المتحدة ليست بسبيل تعبئة مساندة دولية عارمة نابعة من إرادة حركة في كل الحالات، ولكنها في الواقع تقوم بممارسة ضغوط وتهديدات مباشرة وغير مباشرة على بعض الأطراف، ملوحة أحيانا بالجزرة، وملوحة أحيانا أخرى بالعصا؛ ولذا فإن آليات تشكيل هذا التحالف وطبيعته ونتائجه، خلال المرحلة المقبلة، لا بد وأن تثير أكثر من تساؤل حول هيكل النظام الدولي الجديد وحقيقة القوة الأمريكية: هل هي قوة صلدة تستطيع إجبار الجميع على قبول ما تريده؟ أم هي قوة مرنة تستطيع الإقناع بقبول ما تريده؟ بعبارة أخرى: هل ستؤكد أمريكا انفرادها بوضع القوة العظمى الوحيدة؟ أم ستتواتر المؤشرات على تآكل هذا الوضع نتيجة تراكم التحديات له؟

وهنا يمكن توجيه النظر إلى الحالات التالية: حالة باكستان وما يثير وضعها الخاص من إشكاليات أمام قبول رئيسها التحالف المباشر العسكري لتوجيه الضربة ضد أفغانستان، حالة دول مثل مصر والسعودية وإندونيسيا وتعبئة تحالفها غير المباشر الذي يتمثل في التعاون المالي أو الاستخباراتي أساسًا (فضلا عن توظيف القواعد

الأمريكية في الخليج)، حالة الصين وروسيا وإيران، وتعبئة عدم المعارضة المفتوحة للعمليات العسكرية أساسًا، حالة الاتحاد الأوروبي وتعبئة تحالفه المشروط. فإذا كانت أوروبا قد سارعت بالإعراب- منذ اليوم الثاني للهجمات- عن تضامنها العسكري الكامل مع الولايات المتحدة، من خلال وضع المادة الخاصة بالدفاع الجماعي لحلف الناتو موضع التنفيذ، فسرعان ما بدأت بعض الشروط تظهر على صعيد اجتماعات الأجهزة الأوروبية الرسمية الجماعية، ومن خلال تصريحات بعض قادتها- خاصة شيراك وباستثناء توني بلير- وتتمثل أهم هذه الشروط في ضرورة أن تكون الأعمال العسكرية الأمريكية محددة، وأن تحوز غطاءً شرعيًا من مجلس الأمن.

ولقد أقر اجتماع القمة الأوروبي الاستثنائي في بروكسل في 20-9-2001 هذين الشرطين، كما أقر إجراءات أمنية جماعية جديدة لمكافحة الوجود الإرهابي داخل الدول الأوروبية.

الدلالات بالنسبة للأمة الإسلامية

خلاصة القول بهذا الصدد ودلالته بالنسبة للأمة الإسلامية:

1- أن المرحلة الحالية- في نظر إدارة بوش- تمثل لحظة اختيار صعب وحاسم بالنسبة للجميع، اختيار "أن تكون مع أمريكا أو ضدها"، هكذا قالها بوش، في خطابه أمام الكونجرس. وهي، أكثر من ذلك، لحظة تدشين لمرحلة تقسيم جديدة للعالم. وإذا كانت الدول الكبرى تقدر على المناورة حول شروط هذه الاختيارات، فإن هناك بعض الدول التي تعلن أوضاعها أنه لا سبيل أمامها للاختيار؛ لأن التحالف مفروض عليها أرادت أم لم تزد؛ ولذلك لا عجب أن تجتهد مثل هذه الدول- وهي إسلامية- لإيجاد المبررات لإضفاء شرعية على "اختياراتها"، وعلى رأس هذه المبررات ضرورة الالتزام بمتطلبات "التعاون الدولي" ضد "الإرهاب" وفقًا لمقررات "الشرعية الدولية"، متناسية أنه تعاون في مواجهة دول وشعوب إسلامية ستعرض لضربات عسكرية بقيادة أمريكية وليس ما يسمى الشرعية الدولية.

2- أن كل دولة إسلامية تتبنى موقفها من التحالف بشكل فردي، ولا نجد أية مؤشرات عن مواقف جماعية إسلامية تجاه هذه التطورات الخطيرة التي تمس الأمة الإسلامية بصورة واضحة. فإذا كان الناتو قد اجتمع، وكذلك الاتحاد الأوروبي، بل

منظمة الدول الأمريكية، في اجتماعات استثنائية، فلم ترد بادرة عن إمكانية انعقاد قمة طارئة للجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، هذا بالرغم من أن العرب والمسلمين هم المستهدفون الأساسيون سواء بالإجراءات العسكرية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية.

3- أن الأمر الآن أكثر خطورة مما كان عليه خلال حرب الخليج 1991، أو خلال حرب الناتو ضد الصرب 1999، وهما حدثان - على ما بينهما من اختلافات في السياق المكاني - أثارا الجدل حول مشروعية وشرعية مساندة التحركات الأمريكية تجاههما، فالآن نجد أن الولايات المتحدة خصمًا أساسيًا ومباشرًا، كما أن الائتلاف الجاري إعداده ليس لعقاب دولة مسلمة لاعتدائها على دولة مسلمة أخرى - كما احتجت بذلك الموقف بداية التسعينيات - ولكن الوضع الآن يتصل باستعدادات أمريكية لضرب دولة مسلمة، باعتبارها مؤيدة للإرهاب وفقًا لمفهوم الولايات المتحدة وحلفائها وعلى رأسهم إسرائيل.

لذا لا عجب أن تذرو الرياح بيانات طالبان وقادة الجماعة الإسلامية في باكستان القاضية بعدم شرعية مساعدة الولايات المتحدة ضد دولة إسلامية، كما لا عجب أيضًا أن تذرو الرياح الآراء الداعية الولايات المتحدة لأن تتأني في اتخاذ قراراتها وأن تتجه نحو خيارات أكثر سلمية ومن هذه الآراء تلك التي صرّح بها الرئيس المصري مبارك، موضّحًا أن التهم لم تثبت بعد على أسامة بن لادن وطالبان، ومن ثم فإن الضربة العسكرية الأمريكية يجب أن تتأني حتى لا تؤدي بحياة المدنيين الأبرياء.

ثالثًا: النوايا والأهداف "الحقيقية" الأمريكية

كانت التحركات العسكرية الأمريكية المنفردة الضخمة في كافة أرجاء العالم، هي بالطبع الاستجابة الطبيعية والمتوقعة من جانب الدولة العظمى، التي تعرض أمنها لاختبار جاد مع الهجمات القاتلة على رمزي قوتها: المال والقوة العسكرية.

ولكن يظل السؤال التالي يفرض نفسه بالحاح: هل الهدف الوحيد هو الاستعداد لاستئصال أسامة بن لادن وتنظيمه ونظام طالبان الذي يؤويه؟ أم أن هناك أهدافا أخرى حقيقية تستدعي كل هذه الاستعدادات العسكرية الجارية وحشد ذلك التحالف؟

أعتقد أنه لا يجب البحث عن إجابة هذا السؤال المزدوج في اتصاله المباشر بما يُسمى مكافحة الإرهاب، ولكن يجب النظر إليه في سياق الإستراتيجية الأمريكية العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، وموضع مكافحة الإرهاب منها، ما يتصل بذلك من أحاديث التدخلات الدولية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية. إن الخبرتين السابقتين للاستخدام الأمريكي للقوة العسكرية ضد العراق، وضد صربيا خلال التسعينيات، تقدمان لنا دلالات شديدة الوضوح، وهي أن الولايات المتحدة لا تحرك القوات الضخمة تحت غطاء دولي لتحقيق أهداف محدودة (مثل تحرير الكويت أو حماية ألبان كوسوفا) فقط، ولكن تكون تلك الأخيرة مجرد منطلق لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في المناطق المعنية، ولاختبار التوازنات العالمية حولها، بما يحقق حماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية وتحقيق الأهداف المرتبطة بها وتدعيمها.

مناطق وقضايا خطيرة

ولهذا، وعلى ضوء استدعاء دلالات هاتين الخبرتين، يمكن القول بأن العمليات العسكرية المقبلة ضد أفغانستان - أيا كانت طبيعتها - إنما يحركها ويرتبط بها قضية التوازنات الدولية في آسيا، ووضع العامل الإسلامي في هذه التوازنات؛ ولذا تفرض مجموعة من القضايا نفسها على تحليلنا الراهن، وعلى متابعتنا للتطورات القادمة، مع تنفيذ العمليات وبعدها، وهنا يمكن أن نطرح الأسئلة التالية:

- هل ستقدم جمهوريات آسيا الوسطى وخاصة أوزبكستان وتركمنستان خدماتها اللوجستية للولايات المتحدة؟ ومقابل ماذا؟ وما أثر هذا على تزايد النفوذ الأمريكي في مقابل الروسي؟ هل يمكن أن تتجدد الحرب الأهلية في طاجكستان تحت اعتبارات المساندة مع حكومة طالبان من جانب الجماعات الإسلامية الطاجكية؟

- هل يمكن أن تتزعزع أوضاع باكستان الداخلية من جرار المواجهة بين النظام الباكستاني والقوى الإسلامية المعارضة للتعاون مع الولايات المتحدة، أم أن المكاسب التي سيحققها الاقتصاد الباكستاني قد تؤثر على إضعاف هذه المعارضة في نظر "الشارع الباكستاني"؟

هل ستراقب إيران ضرب نظام طالبان غير الموالي لها؟ وما الفائدة الموجودة؟

*

أين صوت الهند؟

*

هل ستكتفي الصين بإعلان رفضها للخيار العسكري؟ وما الذي يجري في كواليس العلاقات الأمريكية-الصينية، وخاصة مع الإعلان الأمريكي الأخير عن قبولها انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية؟

*

هل ستكتفي روسيا بتحذير الولايات المتحدة من الانزلاق في مستنقع أفغانستان أم ستدفعها حساباتها إلى تقديم التعاون الاستخباراتي وغيره للعمليات العسكرية الأمريكية؟ أم ستكون هذه العمليات الأمريكية القريبة من البطن الروسي ذات آثار مباشرة على الأمن الروسي تقتضي من بوتين حسابات أخرى؟

*

هل ستكون العراق واليمن وليبيا أهدافا متزامنة مع الهدف الأفغاني؟

*

ما الآثار المحتملة لقيام نظام أفغاني جديد موال للولايات المتحدة تكونه قوى المعارضة الشمالية.

أبعد من أفغانستان وتوازنات آسيا

وعلى صعيد آخر، فإن التحركات العسكرية الأمريكية لا تستهدف أفغانستان فقط أو التوازنات الآسيوية بصفة عامة، ولكن تمثل استعراضاً هائلاً للقوة العسكرية، وهي القوة التي تمثل إحدى الدعائم الأساسية في الحرب الحضارية الشاملة الجاري إعدادها بقيادة أمريكية، وبمشاركة أوروبية، وبمراقبة عربية وإسلامية ضد ما يُسمى "الإرهاب الدولي" والدعائم الأخرى لهذه الحرب الممتدة والشاملة عديدة ومتنوعة، فمنها الاقتصادية المتمثلة أساساً في أوراق الضغط المالية والتجارية، ومنها الاستخبارية والأمنية المتمثلة في الإجراءات المتطورة ضد الناشطين الإسلاميين في أوروبا وفي الدول العربية والإسلامية ذاتها، وهي الإجراءات التي تثير في الغرب

الكثير من الجدل حول كيفية الموازنة بين حماية الحريات الفردية والحقوق المدنية في ظل الديمقراطية الغربية، وبين منع استغلال تلك الحريات والحقوق لأغراض إرهابية.

كم يتبقى من حرياتنا؟

وإذا كان هذا الجدل يأخذ أبعادًا جديدة الآن في أوروبا والولايات المتحدة بعد الاتجاه لتطوير الإجراءات الأمنية والاستخبارية في المجتمعات الغربية، فإن نظيره في الدول العربية والإسلامية يحمل أبعادًا أخرى يترجمها السؤال التالي: ما القدر المتبقي من مساحة الحركة أمام الناشطين إسلاميًا: سواء المحجوبون عن الشرعية، أو الذين يتمتعون بها، أو المحاصرون؟ هل ستمثل الهجمات ضد الولايات المتحدة وعواقبها بالنسبة لوضع المسلمين داخل وخارج الولايات المتحدة، منطلقًا جديدًا للسلطات الرسمية نحو مزيد من الحوار والانفتاح؟ أم نحو مزيد من الصدام والمواجهة والحصار، سواء على الصعيد المشاركة السياسية أو المجتمع المدني أو التوجهات الثقافية والخدمية العامة؟ بعبارة أخرى كيف ستجري إدارة الأبعاد غير العسكرية للحرب الحضارية الشاملة ضد ما يُسمى "الإرهاب" داخل وخارج مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

=====

#مؤتمر الدوحة.. خطوة أولى لحوار إسلامي أمريكي

2002/11/04

حسام عبد الحميد **

بن جاسم يدعو العرب لكشف علاقتهم بأمريكا بدعوة من مؤسسة بروكنجز لسياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي ودعم من الحكومة القطرية، استضافت الدوحة مؤتمر العلاقات الأمريكية بالعالم الإسلامي في الفترة من 19 - 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2002 لدراسة العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية المؤثرة بين الطرفين.

وشارك في المؤتمر نحو 60 من علماء وخبراء ومثقفين من الجانب العربي والإسلامي في كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا، بالإضافة إلى الوفد الأمريكي الذي اشتمل على مسلمين ومسيحيين ويهود. وعلى مدى 10 جلسات ناقش المشاركون

عددًا من الموضوعات المهمة، في مقدمتها "العالم الإسلامي والعولمة"، و"الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، و"أثر وسائل الإعلام الحديثة على العالم الإسلامي"، و"تأثير دول الخليج العربي على العالم الإسلامي".

شهداء أم قتلة؟

وقد بدأت وقائع المؤتمر بجلسة عامة عنوانها "شهداء أم قتلة؟.. مشكلة الإرهاب والانتحاريين"؛ رأس هذه الجلسة "ستيفن كوهين" المحاضر في معهد بروكناجز بواشنطن. وتحدث فيها كل من د. خالد أبو الفضل -من كلية القانون بجامعة كاليفورنيا- وفضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي؛ حيث أكد الأخير قناعاته برفض إطلاق صفة الإرهاب على من يمارسون المقاومة ضد إسرائيل، وبالذات الذين يقومون بتفجير أنفسهم، معتبرًا أن هؤلاء شهداء، ورافضًا بشدة وصفهم بالقتلة، منحياً باللائمة على الجانب الإسرائيلي الذي يمارس أبشع صنوف القتل والإهانة، وارتكاب المذابح ضد الأبرياء والمدنيين الإسرائيليين.

بينما رفض الدكتور خالد أبو الفضل -وهو من أصل مصري- إطلاق صفة شهداء على أصحاب هذه العمليات، لكنه رفض في الوقت نفسه إطلاق صفة قتلة عليهم بشكل عام، وقال: إنه يؤيد العمليات التي توجّه ضد أهداف عسكرية.

ومن مداخلته قال "ماريان كرامر" من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والمعروف باتجاهاته الصهيونية: إنه يرفض طروحات د. القرضاوي، معتبرًا أن مثل هذه الطروحات تستهدف تدمير إسرائيل من خلال دعم وتأييد العمليات "الانتحارية".

لكن الدكتور القرضاوي عقب على هذه الآراء متسائلًا: ما الذي يمكن أن نقدمه أكثر مما قدمنا كأطراف عربية وإسلامية؟ مطالبًا إسرائيل بالانسحاب من الضفة وغزة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ورفض القرضاوي وجود أي توجه للرمي بإسرائيل في البحر، كما تردد وسائل الإعلام والسياسة الأمريكية الصهيونية. وقد أبهر القرضاوي الحاضرين بطرحه المتزن ودفاعه عن العمليات الاستشهادية.

وفي تعليقه على مداوات هذه الجلسة قال الدكتور "حمد عبد العزيز الكواري" وزير الإعلام القطري السابق: إن الشيخ القرضاوي أقدر الأشخاص على طرح الفكرة

الإسلامية بصورة واضحة ومؤثرة؛ لأنه يجمع بين كونه عالم دين، وفي نفس الوقت يعلم ما يدور في العالم، وهما جانبان لا يتوفران في الكثير من علماء الدين. أما د. أبو الفضل -الذي أثار رأيه تحفظاً شديداً- فقد قال: إن غير العرب والمسلمين قد بادروا إلى تهنئته بالأداء الجيد، إلا أنه اعترف بأن بقية الحاضرين من العرب وجدوا في حديثه لفاً ودوراناً دون الوصول لهدف معين لتعودهم على الجدية في الطرح.. فإما إدانة أو تأييد. ونفى أبو الفضل أن يكون قد شعر بالهزيمة أمام الشيخ القرضاوي، وقال: إن رد فعله كان متمسماً بأسلوب الدفاع، وإنه كان يتكلم باسم الإسلام ككل، دون ربط الإسلام بالواقعيين الاجتماعيين والتاريخيين. عزل أم اندماج؟

أما جلسة "الأسلمة في السياسة.. عزل أم اندماج؟" فقد ركزت على مناقشة إمكانية السماح للجماعات الإسلامية بالاندماج في العمل السياسي بمجتمعاتها، ومدى نجاح التجارب السابقة؛ حيث تباينت الآراء بين فريق يرى نجاح هذه التجربة كما حدث في اليمن والأردن، وفريق يخشى أن يكون العمل السياسي مجرد واجهة لفرض الشريعة الإسلامية، ومصادرة الأفكار العلمانية.

وقالت جوليان شويدلر، الأستاذة المساعدة في قسم السياسات بجامعة ميريلاند، وهي التي رأست الجلسة: "إن المحور الأساسي تركز حول ما إذا كان يجب السماح للأحزاب الإسلامية في الأنظمة الديمقراطية أم لا؟".

وعرض المشاركون في الجلسة العديد من نماذج الفشل، فيما عرض آخرون نماذج اعتبروها ناجحة، مثل حزب الله، لكن شويدلر قالت: إن الانطباع العام الذي خرج به المشاركون في النقاش هو إمكانية دمج الجماعات الإسلامية في النظام السياسي بشكل عام، رغم وجود بعض التحفظات التي أيدها عدد من المتحدثين.

وعبرت شويدلر عن قناعتها بأهمية دمج هذه الجماعات في العمل السياسي، خاصة أن الاستثناء سياسة سيئة بحد ذاته، ويتعارض تماماً مع الديمقراطية، مشيرة إلى أن التجارب أوضحت أن التطرف يتخذ أشكالاً أكثر حدة مع الاستبعاد والنفى. واستدلت شويدلر بالأردن واليمن كمثالين ناجحين لإمكانية دمج الإسلاميين في السلطة، دون أن يؤدي ذلك إلى أي مشاكل.

لكن متحدثين من سوريا ومصر عبروا عن قلقهم من إمكانية أن تدفع هذه الجماعات بقوة من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، ومصادرة الآراء العلمانية الأخرى. وجاءت وجهة النظر هذه مؤيدة لما ذهب إليه مارتن كرامر -من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى- الذي ظل طوال الجلسة يدافع عن ضرورة استبعاد ممثلي الحركات الإسلامية من الأنظمة.

وقد عارض جميع المتدخلين هذا الموقف، واعتبروا أن فكرة الاستبعاد مناهضة للديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، وشددوا على أن المهم ليس الدعوة إلى الاستبعاد، وإنما ضرورة إيجاد صيغ ملائمة تسمح باندماج هذه الحركات في الأنظمة السياسية العربية والأنظمة السياسية بصفة عامة.

تأثير دول الخليج

أما جلسة "الخليج وتأثيره على العالم الإسلامي"، فقد ناقشت دور دول الخليج في ظهور ما بات يعرف بالإسلام التطهري، وإمكانية قيام دول الأطراف في العالم الإسلامي بلعب دور أكبر في التأثير على دول المركز من ناحية تشجيع الاعتدال والتسامح.

وعن أهم المحاور التي شملتها الجلسة قال "مارتن آنديك" مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق في إدارة كلينتون: إن المجتمعين ناقشوا ما يسمّى بالإسلام التطهري، الذي تم تشجيعه في هذا الجزء من العالم الإسلامي، مشيرًا إلى أن هذا النوع من الإسلام له تأثير قوي في هذه الدول، موضحًا أن السؤال الذي تم مناقشته بشكل عميق هو: هل يمكن للأطراف أن تؤثر على المركز فيما يتعلق بإدخال المزيد من التسامح والتقليل من التوجه التطهري؟

وفي تعليقه على أهم محاور الجلسة قال الدكتور رشيد تلمساني -من معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر: إن المحور الأساسي تمثل في تحديد العلاقة بين الوهابية والإسلام في منطقة الخليج، ومدى إسهام الإسلام في هذه المنطقة في بروز المجموعات الإرهابية، مشيرًا إلى أن تدعيم المؤسسات الثقافية والعلمية -من قبل المملكة العربية السعودية بصفة خاصة والخليج بصفة عامة-

ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في بروز بعض الجماعات الإرهابية، على حد قوله.

وأضاف أن هذه العلاقة لم تشارك في صياغتها الولايات المتحدة وأوروبا اللتان ساهمتا بشكل مباشر في بروز هذه المجموعات، مشيراً إلى أن أمريكا لم تكن عندها إستراتيجية محددة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية إلا في السنوات الأخيرة.

الديمقراطية في العالم الإسلامي

وفي جلسة حملت هذا العنوان "تباينت الآراء" أشار المشاركون من الجانب الأمريكي إلى أن العالم الإسلامي غالباً ما يرمي بمسئولية غياب الديمقراطية على الغرب، بكل ما يعني ذلك من استعمار وما تبعه. كما أن ذات العالم يغضب عندما تحاول الولايات المتحدة مساعدته بدعوى التدخل في الشؤون الداخلية، ويغضب أيضاً عندما تمسك أمريكا عن مساعدته ويطالب بتلك المساعدة.

وقدم الدكتور عبد الحميد الأنصاري -عميد كلية الشريعة بجامعة قطر- ورقة حول هذا الموضوع، قال فيها: إن المعوقات الديمقراطية في البلدان العربية لا تعود إلى طبيعة النظام السياسي؛ لأن العالم العربي جرب ديمقراطيات عديدة في بلدان كثيرة لكنها لم تترسخ، مؤكداً أن الديمقراطية في الدول العربية لم تصل إلى المستوى المطلوب كممارسة.

وحول إشكالية قبول العرب والمسلمين مساعدة غيرهم على بناء الديمقراطية أو رفضهم لذلك.. قال الدكتور الأنصاري: إنها مشكلة حقيقية، لكن على الولايات المتحدة أن تواصل تشجيعها على "دمقرطة" الحياة العربية بالنصح والإرشاد. لكنه قال: إن المشكلة في النهاية هي مشكلة العرب والمسلمين.. فمتى كان لديهم استعداد للديمقراطية؛ فإنهم سيقبلون مساعدة الطرف الآخر في هذا الاتجاه. وضرب مثلاً بالشخص العاجز عن تكوين وبناء نفسه، رغم أن شقيقه يغدق عليه الأموال من أجل ذلك.

وأعرب الأنصاري عن اعتقاده بأن من واجب الدول الغربية تقديم المساعدة لبناء البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية بالتشجيع وليس بالتدخل المباشر؛ وعلى العالم العربي أن يبدأ في التغيير نحو الأحسن، وأن يبدأ في الاعتراف بأن جزءاً من

مظاهر المدنية النسبية التي يعيشها في حياته اليومية أتت بفضل الجهود الغربية. ولا ينفي ذلك أننا قد نختلف مع الغرب في بعض القضايا، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، لكن ذلك الاختلاف يجب ألا يفسد للود قضية.

تأثيرات 11 سبتمبر

وشدد الحاضرون في جلسة تأثيرات الحادي عشر من سبتمبر على ضرورة أن تكون الولايات المتحدة أكثر تفهماً وأقل تجاهلاً للحقائق في العالم الإسلامي. كما طالبوا الدول الإسلامية بالتوقف عن إلقاء اللوم على الغرب في حل مشاكلهم. وركز المشاركون في الجلسة التي تحدث فيها كل من عبد الهادي أبو طالب المستشار السابق للملك الحسن الثاني، ويوسف بن علوي وزير خارجية سلطنة عمان، ومارتن آنديك مدير مركز صباح لسياسة الشرق الأوسط، على ضرورة العثور على الوسائل الكفيلة بتعزيز التفاهم المشترك لتجاوز تبعات هجمات سبتمبر. فقد أكد مارتن آنديك على ضرورة أن تتدخل الولايات المتحدة بشكل أكثر انفتاحاً وفاعلية ورغبة في الاستماع إلى بعض المشاكل والمشاركة في حلها، مبيناً أن هذا هو الحل الوحيد للوصول إلى مستقبل آمن وواضح.

وقال بعض المشاركين في الجلسة: إن آنديك حاول تحديد السياسات الأساسية للولايات المتحدة بعد هجمات 11 سبتمبر من وجهة نظر محايدة وغير منحازة، كما أنه تكلم بنفس الدرجة من الحيادية عن العالم الإسلامي. لكن هؤلاء قالوا: إن لب المشكلة الآن يكمن في تحول أمريكا إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم؛ وهو ما يعني أن أمريكا تستطيع ممارسة هيمنتها وإملاء شروطها، دون أن تواجه بأي اعتراض من أي طرف، مبيناً أن واشنطن باتت تلعب دور شرطي العالم الآن من حيث تحديد ما هو الصواب وما هو الخطأ.

ضرب العراق

وفي الجلسة الأخيرة من جلسات مؤتمر الحوار الإسلامي الأمريكي تمت مناقشة موضوع العراق، وإمكانية تعرضه لضربة عسكرية أمريكية في ضوء تصاعد التهديدات من قبل إدارة بوش. وقد تحدث "فيل جوردان" المحاضر في معهد

بروكنجز، و"جميل مروة" محرر صحيفة الديلي ستار، ورأس الجلسة "جمال السويدي" مدير مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية.

واتفق المشاركون على أن أمريكا قد غيرت من سياساتها بشكل واضح من خلال التزامها بالمظلة الدولية فحسب، بل أيضاً من خلال ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بأن الأمر بالنسبة لواشنطن لا يتعلق بتغيير النظام بقدر ما يرتبط بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة بشأن عودة المفتشين.

وفي هذه الجلسة تباينت وجهات النظر بين المفكرين الإسلاميين؛ حيث أعرب عدد من المثقفين الخليجيين عن قلقهم إزاء سياسات النظام العراقي، فيما كان المتحدثون من دول غير خليجية أقل توجساً من صدام. ورغم الخلافات في الرأي بين المفكرين العرب والمسلمين أنفسهم من جانب، وبينهم وبين الأمريكيين من جانب آخر.. فإن بعض الأمريكيين يعتقدون أن الولايات المتحدة لا تريد الحرب مع العراق؛ وإنما ترى أنه لا مفر من هذه الحرب إذا لم يطبق صدام قرارات الأمم المتحدة بشأن أسلحة الدمار الشامل، وهم يرون أن الأهداف ليست إمبريالية. لكن هذا الخلاف بين الجانبين لم يمنعهما من الاتفاق على أن نتائج الحرب ستكون معقدة وصعبة للغاية؛ حتى بالنسبة للمصالح الأمريكية.

وفي ختام أعمال المؤتمر عبر عدد من المفكرين والمثقفين المشاركين عن أهمية مثل هذا المؤتمر في تقريب وجهات النظر، وخلق بيئة حوارية بين العالم الإسلامي وأمريكا يهدف بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك، التي تمثل في الوقت ذاته نقاط تماس ما زالت تعرقل أي تطور وتقدم في هذه العلاقات.

وأكد المشاركون أن الحوار هو بديل عدم الحوار؛ وهو البديل الحضاري للفوضى والعنف والأعمال العنيفة والإرهابية. وعبر الجانب العربي والإسلامي عن قلقه إزاء السياسات الأمريكية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالعراق والانحياز الأمريكي المتواصل لإسرائيل، مؤكداً أن أي تطور في العلاقات الأمريكية مع الجانب العربي والإسلامي مرهون بإيجاد حل شامل وعادل للصراع العربي الإسرائيلي.

كما أكد المشاركون على أن العلاقات بين أمريكا والدول العربية والإسلامية بحاجة إلى تنظيم سياسي وثقافي وإستراتيجي عام، خاصة في الفترة التي تلت أحداث

سبتمبر. كما أكد الجانب العربي والإسلامي على أهمية الإصلاحات، بشرط أن تكون نابعة من رغبة داخلية، وليست إملاءات أمريكية، مشيراً في هذا الصدد إلى أنه ليس من السهولة بمكان تغيير الأنظمة العربية والإسلامية بالقوة. ووصف كثير من المشاركين مؤتمر الدوحة بأنه الخطوة الأولى لتحقيق فهم أفضل في القضايا الخلافية بين الجانبين؛ لتصحيح المفاهيم الخاطئة لدى هذا الجانب أو ذلك، وتأسيس علاقات إيجابية سليمة. لكنهم أكدوا أن هذا المؤتمر يحتاج إلى مؤتمرات مستقبلية؛ لأن النتائج المرجوة في مثل هذه القضايا لا يمكن أن تتحقق من خلال لقاء أو اثنين.. بل تتحقق من خلال خبرة تراكمية وعلى المدى البعيد.

=====

#الإستراتيجية الأمريكية.. نزوع إمبراطوري ينذر بفوضى دولية

2002/10/08

أحمد منيسي - القاهرة **

بوش وباول.. من يحتوي من؟

ليس ثمة خلاف حول كون الحادي عشر من سبتمبر 2001 يمثل محطة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية، وربما يكمن الخلاف فقط في توصيف طبيعة اللحظة التي تمت فيها الاعتداءات على نيويورك وواشنطن في ذلك اليوم؛ حيث ثمة اتجاهان في هذا الصدد:

الأول: يرى أنها لحظة فارقة أدت إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية جديدة ذات معالم مختلفة عن تلك التي كانت قائمة من قبل.

أما الاتجاه الثاني فيؤكد أنها لحظة كاشفة؛ بمعنى أن السياسة الخارجية الأمريكية التي بدأت تتشكل عقب تلك الاعتداءات لم تكن في الواقع جديدة.. فقد كانت أسس هذه السياسة قائمة بالفعل، وكل ما فعلته أحداث 11 سبتمبر أنها عرّت واقع تلك السياسة، وقدمتها للعالم في صورتها الحقيقية خالية من اللمسات ومحاولات التجميل الزائفة، كسياسة تنزع بشدة نحو الهيمنة على مقدرات عالم ما بعد الحرب الباردة.

حدود الحدث

وبعيدًا عن هذا الخلاف فإن ما يهمنا بالفعل أن أحداث 11 من سبتمبر كانت إحدى المحطات الرئيسية في النظام الدولي لعالم ما بعد القطبية الثنائية، وهو ما يسلم به كل من هذين الاتجاهين، وينبع ذلك من حقيقة أن هذه الأحداث قد أنهت ما عُرف بنظرية الاستثناء الأمريكي؛ فطوال التاريخ كانت الولايات المتحدة مجتمعًا محصنًا ضد الاعتداءات الخارجية، فكل الحروب التي خاضتها، وكل الاعتداءات التي طالت مصالحها.. كانت خارج حدودها.. حتى حادثة "بيرل هاربر" الفريدة أثناء الحرب العالمية الثانية وقعت في أبعد ولاياتها، وهي ولاية "هاواي" التي تبعد 3 آلاف كيلومتر عن اليابسة الأمريكية.

ومن ثم فإن أحداث 11 من سبتمبر التي طالت المعركة إلى عمق الأراضي الأمريكية جاءت كالصدمة التي كان لا بد أن يتبعها تغير مهم في مفهوم الأمن القومي الأمريكي، الذي صار غير قادر على حماية الداخل الأمريكي نفسه. أبعاد التغير

هذه الصدمة خلقت سياسة خارجية أمريكية مسكونة بمحاربة ما يسمى بالإرهاب، الذي انفردت الولايات المتحدة بتحديد مفهومه وآلية مواجهته والنطاقين الجغرافي والزمني لهذه المواجهة. وصار تأمين الخارج لمواجهة هذه "الشرور" هو الهاجس المسيطر على صنع القرار.

وقد أدى هذا الوضع إلى تعزيز التطرف اليميني للحزب الجمهوري الحاكم في الولايات المتحدة، تحت ما بات يعرف بـ"حزب الإمبراطورية الأمريكية"، الذي يستمد توجهاته السياسية من الأصول الفكرية التقليدية للحزب الجمهوري، ومن الخبرة العملية لسياسات الرئيس الأسبق "رونالد ريجان".

ويشمل حزب الإمبراطورية الأمريكية تيارات عريضة في الحزب الجمهوري، وكذلك الحزب الديمقراطي، والعديد من الحركات السياسية والجمعيات وجماعات الضغط. ولهذا التوجه مفكروه في العديد من المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الصحفية والمنابر الثقافية والفكرية الأخرى.

وأصحاب هذا التوجه يسمون أنفسهم "الوطنيون الأمريكيون"، وهدفهم هو إقرار مبدأ سمو أمريكا، وعدم قابليتها للمحاسبة في النظام الدولي، وهيمنتها التامة على الساحة

العالمية، وإخضاعها للقوى الأخرى، حتى ولو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية الفجة بما فيها السلاح النووي.

وقد صاحب هذا التغير بروز دور المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخبارية، على حساب دور الكونجرس. وفي السياق نفسه تراجع مفهوم الأمن الشخصي والحريات العامة لصالح ما سُمي بالأمن المجتمعي.

إستراتيجية جديدة

وقد أفرز هذا التوجه الأمريكي لمحاربة الإرهاب نزوعًا جارفًا نحو الهيمنة، وبات شعار "مكافحة الإرهاب" بعد 11 سبتمبر هو البديل لشعار "مكافحة الشيوعية" زمن الحرب الباردة.

وبدأت السياسة الخارجية الأمريكية تحدث تحولاً في السياسة الدفاعية من كونها سياسة تقوم على مبدأ الاحتواء إلى سياسة دفاعية تقوم على مفهوم الهجوم الوقائي. وفي السياق نفسه وبعيدا عن الوجه السافر لمفهوم الهجوم الوقائي بدأت السياسة الخارجية الأمريكية حملة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ مطالبة بإحداث تغييرات في مناهج التعليم بدعوى أنها تشجع على التطرف وكراهية الآخر.

وبدا العالمان العربي والإسلامي هما المستهدفين الأساسيين من هذه الحملة؛ على اعتبار أن المتهمين باعتداءات 11 من سبتمبر هم من هذه الدول، وقد فعلوا هذا بتحريض مبطن من ثقافة دولهم.

وبهذه الخطوة أرادت الولايات المتحدة بتصور خاطئ عن الإسلام مسخ ثقافة هذه الدول، وإفساح المجال لتكريس النموذج الثقافي الأمريكي، الذي يمثل الأساس الأيديولوجي للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة باعتباره الأرقى، مقارنة بالثقافات الأخرى.

وعلى الرغم من الصراع الحالي الذي تشهده الولايات المتحدة بين من يسمون بالصقور والحمائم في إدارة الرئيس بوش، حول هذا التوجه الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية.. فإن مؤشرات القوة تبدو لصالح الصقور الذين يدفعون في سبيل تكريس هذا التوجه الإمبراطوري.

وقد أدى الانتصار السريع الذي حققته الولايات المتحدة على حركة طالبان إلى تدعيم قناعتها بالاعتماد على مبدأ القوة الفجة كسبيل وحيد لمحاربة ظاهرة الإرهاب، وإعادة ترتيب العالم وفقا للمنظور الأمريكي؛ وهو ما يصب في صالح تصور الصقور.

وعلى خلفية هذا الصراع تبدو الإدارة الأمريكية الحالية منقسمة على نفسها إلى اتجاهين:

الأول: يمثله اليمين من الصقور. ويأتي على رأس هذا التيار ديك تشيني نائب الرئيس بوش، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه المتطرف بول وولفوفيتز، وكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي.

والثاني: يمثله ما يسمى بتيار الواقعية السياسية، وهو تيار صغير جدا يكاد يمثله وزير الخارجية كولن باول منفردا.

ومن المؤكد أن هذا الانقسام يخلق في النهاية سياسة خارجية مضطربة، ولعل الجدل الأمريكي الحالي حول أولوية الحرب ضد العراق تعكس هذا الحال من الاضطراب. وفي سياق انغماس السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر بمحاربة ما تسميه "الإرهاب" لا تقبل واشنطن من الآخرين سوى الانصياع لها.

وقد كان الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش عقب هذا الأحداث واضحا: "فإما مع أمريكا أو مع الإرهاب".

وفي إطار هذا التوجه أيضا خطا بوش خطوة أخرى في خطابه الذي ألقاه عن حالة الاتحاد في فبراير الماضي، والذي قسم فيه العالم إلى "أخيار وأشرار" من خلال ما قاله حول "محور الشر".

أخطار جسيمة

ولا شك أن هذا التحول الذي طال السياسة الخارجية الأمريكية يحمل في طياته أخطارا جسيمة على النظام الدولي القائم؛ حيث أفرز الكثير من المفاهيم الخاطئة والمغلوطة.

فقد حولت الولايات المتحدة حق الدفاع الشرعي عن النفس الذي استخدمته كستار لحربها ضد أفغانستان إلى ظلم وعدوان، وأحدثت في توجهها الجديد خلطا متعمدا

بين الإرهاب وحركات المقاومة، وكان ذلك بسبب أن هذه المفاهيم قد تمت صياغتها من قبل طرف واحد، ولتحقيق مصالح طرف واحد هو الولايات المتحدة. وتتبع مخاطر حدوث انقسام وفوضى في النظام العالم على خلفية تصاعد النزعة الفردية الإمبراطورية الأمريكية، من حقيقة أن الولايات المتحدة إذا كانت قد استطاعت في ظل الشحنة الانفعالية الكبيرة التي أفرزها الهجوم على نيويورك وواشنطن حشد تحالف دولي ضخم للحرب في أفغانستان.. فإن هذا التحالف بدأ بعد إسقاط طالبان غير مستعد للانسياق الكامل وراء الرغبات الخاصة للولايات المتحدة لإعادة صياغة العلاقات الدولية، وفقا للمنطق الأمريكي وحده. ومن الأمثلة الدالة على ذلك: المواقف المتباينة للقوى الأخرى في النظام الدولي إزاء التهديد الأمريكي الراهن بضرب العراق وإسقاط نظام الرئيس صدام حسين عنوة. حيث إن هناك رفض أوروبي معن لهذا الخطوة من قبل ألمانيا مثلا، وهناك رفض مضمّر من قبل آخرين، وهذا معناه عودة العلاقات الدولية إلى مرحلة الاضطراب من جديد.

ومن المؤكد أن هذه الحالة من الاضطراب على الصعيد الدولي سوف تتصاعد مع تمادي هذه النظرة الأحادية للسلوك الأمريكي على الساحة الدولية، ومع استمرار الولايات المتحدة في اعتمادها على الخيار "صفر" في علاقاتها الدولية، الذي لا يتيح للقوى الأخرى مشاركة القوة الأمريكية، بل يكرس حصول واشنطن على ما تريد مقابل الإذعان التام من قبل هؤلاء الآخرين.

وإذا كان البعض يرى أن هذه السياسة كانت موجودة بالفعل قبل أحداث 11 سبتمبر، وهو ما يعني أن تلك الأحداث بريئة من هذا الانحراف الذي لحق بها؛ فإن هذا القول لا يبدو صحيحًا على إطلاقه، حيث إن هذا النزوع الأمريكي الجارف للهيمنة لم يكن متبلورًا كما بدأ حاله عقب هذه الأحداث.

وبالرغم من هذا التشاؤم الذي أحاط بوصول بوش إلى الحكم، تخوفا من إحيائه لنهج إدارة ريجان إبان الحرب الباردة؛ فإن الولايات المتحدة بدت قبل 11 سبتمبر في انتهاج توجه انعزالي ملموس بعيدا عن "شروع العالم"، وهو ما تبخر تمامًا على خلفية هذه الأحداث التي أعادت زرع الوجود الأمريكي المتسلط في كل بقعة على

الخارطة الدولية في إجراءات استباقية لتأمين الداخل الأمريكي ضد احتمال تعرضه مجدداً لما حدث في 11 سبتمبر .

وفي النهاية يمكن القول إن هذه التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تصب في صالح تضيق الخناق على الشرعية الدولية، وهو الأمر الذي يبدو واضحاً من تزايد التجاهل الأمريكي للأمم المتحدة، على النحو الذي يدعم من فرضية شيوع الفوضى في العلاقات الدولية.

=====

#11 سبتمبر والتحولت في السياسة الخارجية الأمريكية

2002/09/12

أ.د. نادية محمود مصطفى**

الإستراتيجية الأمريكية.. مزيد من الاعتماد على القوة

لا يمكن دراسة التغيرات في السياسة الأمريكية -داخلياً وخارجياً- بانفصال عن طبيعة إدراك أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتحديد مرتكبيها؛ وذلك لاعتبارين:

الأول: طبيعة الحدث ذاته: والذي يمكن تلخيصه في عدة نقاط؛ فهو:

- ضرب لرمزي القوة الأمريكية: الاقتصادية (مركز التجارة العالمي) والعسكرية (البنجابون).

- ضرب للأمن الأمريكي من الداخل.

- ضرب بأسلوب عولمي تخطى حواجز الدول والحدود.

- هائل الأثر على الداخل الأمريكي، وتصوره عن أمنه، وتصوره عن نفسه، وعن رؤيته للعالم من حوله.

الثاني: أهمية وضرورة تحديد مرتكبي الحدث:

فإلقاء التهمة على العرب والمسلمين له معنى وله عواقب كثيرة، مهما أعلنت الولايات المتحدة أنها لا تحارب الإسلام والمسلمين. كما أن تهمة "الإرهاب" تفسح الطريق لكل شيء، وبكل الطرق؛ ولذا فإن ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ليس تغييراً، ولكنه كشف عن تحول تكون بالتراكم والتدرج عبر نحو 15 عاماً سواء تجاه العالم

أو تجاه المنطقة العربية. ولكن يظل التساؤل القائم هو: هل ما حدث - وهو جل بالنسبة للولايات المتحدة- سيدفع بها نحو مزيد من سياسات القوة؟ أم نحو مراجعة هذه السياسات التي كانت محلها هي التي قادت إلى ما تعرضت له في الحادي عشر من سبتمبر 2001؟ باعتبار أن ما حدث هو عرض وليس سبباً.

يثير ذلك تساؤلاً هاماً: ما رؤية الولايات المتحدة لهذا الحدث؟ وكيف أدركته؟ وكيف فسرتة؟ هل رأت أن ما حدث ناجم عن مجرد العداء للغرب ونموذجه وللعالم الحر؟ أم هو رد فعل لسياسات ظالمة سابقة تعرضت لها شعوب عديدة؟ ألم يتطرق التفكير والبحث إلى طرف آخر - غير العرب والمسلمين - قد يكون ضالماً في الأحداث؟ ولماذا عدم الإعلان عن الأدلة - مع الرفض في نفس الوقت - وبشكل قاطع وصریح لكل تساؤل حول فواعل أخرى غير القاعدة وأسامة بن لادن؟

تحولات الإستراتيجية الأمريكية العالمية

ومن التساؤلات الأخرى المثارة: هل طبيعة حدث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تقتضي تغييراً عادياً في السياسة الخارجية الأمريكية في نطاق العلاقة بين الاستمرارية والتغير اللذين تشهدهما سياسة أي دولة، أم أنه ولّد تغيرات تؤسس لتحول في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة وللعالم برمّته، أو تكشف عن تحول جرت صياغته تدريجياً، ونعائش الآن مؤشراتته وتجلياته الأولى التي سنتدعم فيما بعد؟

وبعيداً عن رؤية بعض المراقبين التي تميز بين إمكانية وجود تغيرات جوهرية بين الديمقراطيين والجمهوريين في التعامل مع الحدث؛ فإن الشيء المتفق عليه والمتوقع أن التيارين كانا سيختلفان فقط حول سبل إدارة الإستراتيجية العالمية الحديثة وأدواتها، وليس حول جوهرها ومنطقها.. فالسياسة الأمريكية العالمية دخلت تحولاً سواء كان يديرها ديمقراطيون أو جمهوريون. فإذا كانت حرب الخليج 1991 (التي قادها الجمهوريون) قد قدمت مؤشرات على تلك التحولات؛ فإن حرب كوسوفا (التي قادها الديمقراطيون) قدمت مؤشرات أخرى، وتأتي حرب أفغانستان فتقدم مؤشرات ثالثة، والحرب الدائرة في فلسطين تقدم مؤشرات أخرى... وهكذا.

فإن المرحلة التي يعيشها العالم الآن وتشهدها الإستراتيجية الأمريكية العالمية هي مرحلة الأحادية والهيمنة الأمريكية، ولكنها "المتوحشة" المتخفية عن كل قيم وأبعاد النموذج الأمريكي "الإيجابية". والمؤشرات على ذلك عديدة، منها الحرب ضد ما يسمى بالإرهاب كأولوية للسياسة الخارجية التي يطلق عليها "مبدأ بوش"، وتوسيع هذه الحرب، وإعادة فك الارتباط بالعالم، وتوثيق العلاقة بالحلفاء في إطار المصلحة الأمريكية أساسًا.

وتمثل هذه المؤشرات عناصر التحول في السياسة الأمريكية أيًا كان الحزب الحاكم في الولايات المتحدة؛ وهو ما يجعلنا نتوقف عند أمرين:

الأول: كان هناك تحول تم الكشف عنه بعد 11 سبتمبر:

فإذا كان الانتقال من إدارة كارتر إلى إدارة ريجان قد شهد انتقادات الجمهوريين والمحافظين منهم للنمط الديمقراطي (خلال مرحلة اندلاع الحرب الباردة الجديدة التي أسست نهاية الحرب الباردة)، فإن إدارة كلينتون قد شهدت جدالاً أيضاً حول التوجه الجديد للإستراتيجية الأمريكية العالمية في مرحلة جديدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. وكان التساؤل الذي ظل قائماً حول شكل العالم الجديد: هل يكون أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب؟ ومع إدارة بوش الابن -قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001- واجهت إدارة كلينتون السابقة نفس انتقادات ريجان لكارتر. ولكن بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 انكشفت التغيرات عن الكامن التدريجي المتراكم منذ 15 عامًا، وهو الأمر الذي أفرز تحولاً أكد أحادية النظام الدولي، وذلك على ضوء سلوك الولايات المتحدة الخارجي بصفة عامة، وتجاه المنطقة العربية بصفة خاصة.

لذلك فإذا كان بعض المحللين يرى أن "الحرب ضد الإرهاب أو توسيعها" تمثل أولوية للسياسة الخارجية الأمريكية، فإنهم يقطعون الحقيقة؛ إذ لا يشيرون إلى التقسيم الجديد للعالم والمعايير الجديدة لهذا التقسيم، التي تختفي وراء الإعلان عن هذه الحرب. وهي ليست معايير أيديولوجية أو معايير توازن قوى، ولكنها معايير ذات أبعاد ثقافية حضارية لا يستطيع مصطلح "الإرهاب" المطاط إخفاءها؛ لأن هذا التقسيم يضع عالم الإسلام والمسلمين في كفة قوى الشر والقوى غير المتحضرة، وهو

تقسيم يتأثر باعتبارات ثقافية حضارية يفرزها اليمين الديني الأمريكي الذي يلعب دوراً سياسياً محورياً في الإدارة الأمريكية الراهنة.

الثاني: أن الاختلافات بين تقاليد الحزبين الجمهوري والديمقراطي الخارجية تهتز الحدود الفاصلة بينها في أوقات الأزمات، وليس هناك أخطر مما واجهته الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001، ولذا كانت هناك حالة من شبه التوحد وراء بوش رغم ظهور استثناءات، ولكن بصوت منخفض.

لذا فمن الآن فصاعدا لا أرى سبباً لانشغال المحللين بهذا الفارق بين الحزبين؛ وذلك لما أضحى عليه التداخل الكبير بين السمات الكبرى لتقاليد كل منهما في إدارة السياسة الخارجية؛ أي التداخل بين استخدام الأداة العسكرية لحماية المصالح الأمريكية المادية المباشرة (الجمهوريون) والاهتمام بالقيم الأمريكية مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم عدم الإفراط في اللجوء للقوة العسكرية كسبيل للتغيير (الديمقراطيون).

وقد ظهر ذلك التداخل تدريجياً منذ التدخل في كوسوفا؛ حيث استخدم الديمقراطيون القوة العسكرية لحفظ منظومة قيم -كما أعلنوا-، كما ظهر من قبل من جانب الجمهوريين في حرب الخليج الثانية (1991)، عندما أكدوا أن استخدام القوة العسكرية إنما هو من أجل الشرعية الدولية وبناء "نظام عالمي جديد".

كذلك فإن أنماط استخدام القوة العسكرية في أفغانستان، والسكوت عن استخدامها من جانب إسرائيل في فلسطين، والتهديد بها ضد العراق وغيرها.. ليس انعكاساً للتقاليد الجمهورية في صورتها "النقية"، ولكنها مختلطة بالبعد القيمي وفق المفهوم الأمريكي؛ أي مقاومة قوى الإرهاب (قوى الشر)، التي تهدد منظومة قيم العالم الحر بقيادة أمريكية، ومن ثم يهدد الإرهاب صميم المصالح المادية المباشرة بعد أن ضرب بقوة في صميم العاصمتين الأمريكيتين: المالية والسياسية.

وهنا تبرز الخطورة الجديدة في تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية؛ أي التداخل بين أبعاد القوة العسكرية وأبعاد المنظومة القيميّة، وحيث لم تعد الأخيرة تلبس رداء الأيديولوجيا فقط كما حدث خلال الحرب الباردة، ولكن أضحت تلبس رداء الأبعاد

الثقافية الحضارية، وحيث أخذت الولايات المتحدة تستحضر الأساليب اللازمة
لحمايتها، فردية كانت أم جماعية، عسكرية كانت أم ثقافية.

=====

#بأيدينا الأصيلة.. لا بأيديهم المشبوهة

2003/9/18

شيرين حامد فهمي **

الديمقراطية المعكوسة

اكتشفت إليزابيث تشيني فجأة بعد نصف قرن -وهي ابنة نائب الرئيس الأمريكي التي
ترأس برنامج تنمية الديمقراطية في العالم العربي التابع للخارجية الأمريكية- أن
المنطقة العربية "غير ديمقراطية"، وأنها تحتاج إلى "دمقرطة" عاجلة.

وإليزابيث تشيني لم تأت بجديد؛ فبرنامج "تنمية الديمقراطية في العالم العربي" قد تم
الإعلان عنه قبل أكثر من سنة. والحقيقة أن هذا البرنامج -كما يقول الباحث
الفلسطيني خالد الحروب- "يمثل نقطة انعطاف أساسية في السياسة الخارجية
الأمريكية تجاه موضوع الديمقراطية في المنطقة العربية؛ حيث كانت السياسة السابقة
-التي كانت تترك الأمور الداخلية للشعوب والحكومات العربية- مريحة لجميع
الأطراف، سواء الحكومات الاستبدادية أو الإدارة الأمريكية، ما عدا الشعوب العربية".
باختصار.. إن هذا البرنامج قام بتحويل دفة السياسة الأمريكية من "احترام
الخصوصيات الثقافية" إلى التوغل في البنى الداخلية للمجتمعات العربية باعتبارها
"المولد الأساسي للإرهاب".

ويقوم أساس البرنامج على "مبادرة شراكة الشرق الأوسط" (MEPI) The Middle East Partnership Initiative التي تم الإعلان عنها في ديسمبر 2002؛
والممولة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية. وتعمل هذه المبادرة على: الإصلاح
الاقتصادي من خلال تنمية القطاع الخاص وتشغيل الاستثمار؛ والإصلاح التعليمي؛
وتنمية المجتمع المدني، وتفعيل الشفافية (good governance)، وتدعيم مشاركة
الرجال والنساء في العملية السياسية.

ويلفت السيد ياسين انتباهنا إلى أن الحالة العربية أضحت مشكلة عالمية ! ويكفي للتدليل على ذلك -والكلام لياسين- الإشارة إلى التقرير الصحفي الذي أعده كل من "بيتر سليفن" و"روبين راين" بعنوان: إدارة بوش تعلن أن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط هو المهمة الأخلاقية لهذا العصر؛ حيث اعتمد هذا التقرير على الكلمة التي ألقتها كوندوليزا رايس -مستشارة الأمن القومي الأمريكي- أمام الجمعية الوطنية للصحفيين السود؛ فأوضحت أن "تطوير الحرية في الشرق الوسط هو التحدي الأمني والمهمة الأخلاقية لعصرنا"، من خلال إيجاد منطقة ذات مجتمعات مفتوحة بطريقة متزايدة، وازدهار اقتصادي، وحكومات تمثيلية .

وكما نلاحظ -من كلمات كوندوليزا- فهناك ثلاثة مداخل للاقتراب الأمريكي الحالي من المنطقة العربية:

1- الاقتراب الثقافي الاجتماعي، حيث "المجتمعات المفتوحة بطريقة متزايدة".

2- الاقتراب الاقتصادي الذي يتمثل في "الازدهار الاقتصادي".

3- الاقتراب السياسي، حيث "الحكومات التمثيلية".

ولنأخذ كل اقتراب بالتفصيل، محاولين استشفاف ما يكمن وراءه من أهداف حقيقية، ولكنها غير مكتوبة؛ ومحاولين أيضا رصد الممارسات الأمريكية مع الدول العربية - حتى الآن - في هذا الصدد.

الاقتراب الثقافي الاجتماعي

من الملاحظ أن هذا الاقتراب يقوم بالأساس على تبادل الزيارات الطلابية بين الدول العربية والولايات المتحدة، بهدف "تبادل الآراء الذي يساعد في تخطي سوء التفاهم، كما تقول إليزابيث تشيني؛ والتي تضيف: "إننا في نهاية المطاف نعيش جميعا في عالم أصبح أصغر. وأصبحنا أكثر قربا من بعضنا بعضا، ومن المهم الآن -أكثر من أي وقت مضى- أن يفهم بعضنا بعضا. لذا نأمل أن نتمكن من الاستمرار في تشجيع هذه الأمور من خلال مبادرة الشراكة".

ويشكل التعليم عنصرا أساسيا في الاقتراب الثقافي الاجتماعي. ومن الممارسات الأمريكية في هذا الصدد قيام وزارة الخارجية الأمريكية بإعطاء دروس تعليمية

لصحفيي "الشرق الأوسط" في أصول الدقة، والموضوعية، والتوازن في التقارير والإعلام المحلي.

وقد عقدت ورشة عمل بالأردن في أثناء الحرب على العراق، حيث قامت الخارجية الأمريكية بتدريب حوالي 40 أردنيا وفلسطينيا وسعوديا على المهارات الصحفية، والتحليل النقدي، وحرية التعبير. وكذلك قيامها في الجزائر بدعم برامج تنموية - تكلفت أكثر من 500.000 دولار في خلال عام 2002- بهدف تقديم تعليم تطبيقي عن مجال حقوق الإنسان لكل من القضاة والمحامين وممثلي المؤسسات غير الحكومية.

وأیضا قامت بتمويل مؤتمرات للتعليم المدني للنشطين الأردنيين؛ وبتمويل وفد من العلماء الإسلاميين الأردنيين لحضور برنامج "الدين في الولايات المتحدة". أما قضية المرأة فهي تمثل محورا بارزا في الاقتراب الثقافي الاجتماعي. وأكثر ما لفت انتباهي - عند قراءة ممارسات البرنامج الديمقراطي لوزارة الخارجية الأمريكية - هو شيوع "برنامج الزائر الدولي" International Visitor Program في معظم الدول العربية إن لم يكن كلها.

ففي الجزائر مثلا، تم إرسال ثمانية جزائريين إلى الولايات المتحدة لتحصيل الخبرة الأولية في حقوق المرأة ودورها في المناصب الحكومية؛ وكذلك تم تشجيع هذا البرنامج في داخل البحرين.

ومن المغرب سافرت خمس ناشطات سياسيات إلى الولايات المتحدة بهدف مراقبة انتخابات الكونجرس الأمريكية التي أجريت في نوفمبر 2002. كما أرسلت السفارة الأمريكية في لبنان خمس ناشطات لبنانيات إلى الولايات المتحدة، ضمن الخطوات المبرمجة لتأهيل المرأة العربية في الدخول إلى الحلبة السياسية.

وفي خريف 2002 قام البرنامج بدعوة أربع ناشطات كويتيات لإشراكهن في التأهيل الإقليمي المسمى بـ "النساء كمشاركات سياسيات".

وكذلك تشكل برامج "التسامح الديني" لتمثل عنصرا آخر في الاقتراب الثقافي الاجتماعي، وتموله المساعدة الأمريكية USAID. وتتجلى تلك البرامج في مصر

خاصة، حيث تذاق حلقات تليفزيونية باسم "شارع سمس"؛ بالإضافة إلى الحوارات الدينية التي تنظمها السفارة الأمريكية بمصر.

ونجد في إيران -مثلا- تأييد الخارجية الأمريكية للحرية الدينية، خاصة للبهائيين. ومما يلفت الانتباه أن لغة "التسامح" لا تتسحب فقط على موضوع الدين، وإنما تتسحب أيضا على موضوع القانون؛ حيث تم إدراج وسائل أكثر ليونة لحل الأزمات، مثل الوساطة، والاستخدام الواسع "للوثيقة الجنائية"، كما هو الجاري تطبيقه في مصر.

وتلخيصا لما سبق، فإن مهندسي الخارجية الأمريكية يرون أن هذه البرامج (الثقافية والتعليمية والنسوية) من شأنها أن تقلل من حدة اليأس المتفشية في المنطقة العربية، ذلك اليأس الذي تراه إليزابيث تشيني مساهمًا بشكل مباشر في "إيجاد تربة خصبة لأيديولوجيات لا تقنع بالتطلع للتعليم الجامعي والوظائف وتكوين الأسر، بل إلى تفجير أنفسها وقتل أكبر عدد من الأبرياء معهم بقدر الإمكان".

المدخل الاقتصادي

ترى تشيني أن التطرف والإرهاب ينبعان من الفقر، وأن تحسين الظروف الاقتصادية مرتبط بتحسن الأداء الديمقراطي. ومن ثم فمن المهم للغاية -بالنسبة إلى مستقبل المنطقة- أن يتحول النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، وأن يخف تدخل الدولة فيه. وفي الوقت نفسه فقد نفت أن تكون واشنطن تسعى إلى فرض أي سياسة معينة على دول المنطقة.

وأعربت عن اعتقادها بأن ثمة تجانسًا في المصالح بين الدول العربية والولايات المتحدة من أجل حدوث تغيير؛ "لأنه كلما عاش الناس بحرية يتعزز أمننا جميعا"، مؤكدة أن الأمر يتعلق بمصلحة الأمن القومي الأمريكي.

وتضيف تشيني: "نحن نعتقد أن هذه المثل هي الفضلى، والسبب ليس كونها أمريكية، بل لأنه إذا سألنا الناس في أي مكان أو زمان عما إذا كانوا يفضلون التمتع بالفرص لكي يجنوا المال الكافي لإعالة عائلاتهم، أو عما إذا كانوا يفضلون التعبير عن آرائهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، فإن جوابهم سيكون دائما إيجابيا أيا كان

المكان الذي يعيشون فيه؛ لذا نعتقد أن هذه القيم عالمية، وأن التاريخ أظهر أن تمازج الحرية والفرص ضروري لنجاح الشعوب، ونرى أن ذلك ضروري كذلك لضمان أمننا جميعاً".

وفي هذا الصدد نجد الولايات المتحدة على اهتمام بحقوق العمال؛ فنجدها مثلاً تدفع الحكومة الكويتية إلى التركيز على حقوق العمال، خاصة الأجانب منهم، الذين ينتشرون بكثرة في داخل الكويت. وكذلك نجدها تشجع الأحزاب في الأردن على وضع معايير العمل للعمال الأردنيين، خاصة المشتغلين في مصانع الملابس المتزايدة.

الاقترب السياسي

تستهل إليزابيث تشيني الحديث عن الاقتراب السياسي قائلة: "نحن ننظر في تشكيل حكومة ديمقراطية في العراق يمكن أن تكون كمثال للمنطقة بأسرها. وحالياً تقوم الولايات المتحدة بالآتي: برامج تدعيم دور الصحفيين المستقلين واتحادات العمال، وتعديل عمليات إدارة الانتخابات، وتدعيم حوار إقليمي عن الديمقراطية لأعضاء المنظمات غير الحكومية والحكومات".

وتؤكد تشيني أن الأمر يختلف من دولة إلى دولة؛ فكل دولة لها طبيعة خاصة، ومن ثم فلا بد من الاقتراب منها بالطريقة التي تلائمها. فمثلاً في دولة مثل البحرين تم تمويل برامج لتدريب النواب المنتخبين الجدد، وتدعيم المركز الوطني الديمقراطي NDI الذي نظم ورشا للعمل تتمحور حول قضايا المرأة، والمشاركة السياسية، والتدريب النظمي.

وبالنسبة لدور المرأة خاصة فيركز البرنامج الأمريكي على تدريبها في مجالات عدة، مثل: مهارات التواصل، ومهارات تولي القيادة، وتأمين فرص العمل.

وقد برزت الإصلاحات الأمريكية خاصة في مجال القضاء والقانون، وشملت تلك الإصلاحات المساهمة في خلق نظام قضائي أكثر فعالية - كما حدث في البحرين، والمساهمة في عدم تجديد قانون الطوارئ، وفي تطبيق القانون الليبرالي الجديد للمنظمات غير الحكومية - كما هو الحال في مصر، وشملت أيضاً تلك الإصلاحات

تمويل برامج للإصلاح القضائي، التي يتضمنها سفر القضاة وتدريبهم على اللغة الإنجليزية، مثل ما حدث في الأردن.

وأخيرا تلخص تشيني قولها: "علينا أن نعمل جميعا بغية وضع نظام تتوافر فيه الشروط المواتية؛ ليعبر المزيد من الأفراد عن آرائهم ويتمكنوا من المشاركة في العملية السياسية.

لذا سنعمل مع بعض المنظمات غير الحكومية بهذا الهدف، ولكننا نعمل كذلك مع الحكومات نفسها ونجري محادثات معها عن أهمية تلك المسائل، وغالبا ما تكون المرة الأولى التي نتحدث فيها معا عن تلك المسائل، لذا فإنها شراكة نحاول فيها المساعدة لدعم التغيير على مستويات مختلفة".

آفات "البرنامج الديمقراطي"

إن إنزال هذا البرنامج على أرضية الواقع -كما يقول الدكتور حسن نافعة- "لا يعني أبدا أن الانتصار النهائي لنظم الحكم الليبرالية على الطريقة الغربية أصبح نهائيا أو محتما".

ويعلق الدكتور نافعة هذا الأمر على سببين:

الأول هو أن التجربة الغربية عددها ضئيل وسط دول العالم، بالإضافة إلى حداثة نضجها. والثاني هو أن البيئة الخارجية للمنطقة العربية مختلفة تماما عن البيئة التي أنضجت التجربة الغربية.

كذلك فإنه لم يثبت حتى الآن -والكلام للدكتور نافعة- وجود "أي دراسة إمبريقية جادة حول علاقة ارتباط دائم بين شكل النظام وبين سلوكه وتصرفاته على المسرح الدولي"، فهتلر مثلا وصل إلى رئاسة ألمانيا من خلال مسلك ديمقراطي، ولكنه بعد ذلك اتجه إلى الفاشية والنازية، سواء في داخل بلاده أو خارجها، "غير أن الغرور وحده هو الذي صور للنخبة الحاكمة في الولايات المتحدة أن نموذجها (السياسي الاقتصادي الاجتماعي) هو الذي انتصر، وأن العالم لن يكون بوسعه حل المشكلات ومواجهة التحديات التي تواجهه إلا إذا تبني هذا النموذج طوعا أو كرها".

ومثل الدكتور نافعة يستنكر السيد ياسين هذا البرنامج قائلا: "إذا كنا لا نتردد في الموافقة على تشخيص كوندوليزا رايس للحالة العربية الراهنة بأنها تتسم بالافتقار إلى

الممارسات الديمقراطية الحقيقية ، فإننا نرفض تماما المزاعم الأمريكية في كون هدف الولايات المتحدة هو ترسيخ الديمقراطية في الوطن العربي ! ."

ولا يقل خالد الحروب معارضة عن سبق؛ فهو يصف الوضع الأمريكي الحالي، باعتباره نظاما تحكيميا يُدار تحت اسم الديمقراطية، بهدف إجهاض أي تقدم ديمقراطي أصيل. فصارت "مصلحة الأمن القومي الأمريكي" هي الوجهة التي تحدد "السقف" الذي يجب أن يصل إليه الانفتاح السياسي للمجتمعات العربية، وصار هناك "ربط عضوي وتعسفي" بين الشكل السياسي الاجتماعي الذي يجب أن تكون عليه المجتمعات العربية وبين المصلحة الأمريكية العليا؛ وصار مشروع الديمقراطية مدمجا مع مشروع الدعم الأمريكي لإسرائيل.

ملخص القول -كما ينصح الحروب في النهاية- بأن أي مشروع ديمقراطي مقترن بالولايات المتحدة سيخفق في تحقيق الديمقراطية؛ لأنها ستصير مشبوهة، ومن ثم "فإن أفضل خدمة تقدمها الولايات المتحدة للمنطقة هي أن تبقى بعيدة عنها؛ لأن الديمقراطية إذا ولدت بقبالة أمريكية، فإنها ستكون وليدا مشوها مكروها".

والحقيقة أن ما تحاول فعله الخارجية الأمريكية مع المنطقة العربية، يمثل حلقة متصلة تحت عنوان: "أنا والآخر". "فواجب الرجل الأبيض" تجاه "العالم المتخلف" موجود منذ الأزل، وله تاريخ طويل.

فهذا الآخر بالنسبة للرجل الأبيض كان يمثل في البداية "الكافر"، ثم صار يمثل "الهمجي"، ثم "المتخلف"، ثم "الشيوعي"، وأخيرا "الإرهابي". وهو -كما يشير الدكتور علي مزروعى- انتقل من "الديني" إلى "الحضاري" إلى "الاقتصادي" إلى "الأيديولوجي" إلى "الثقافي".

وما نشهده الآن هو اجتياح عظيم للعولمة الأمريكية (عولمة الثقافة وعولمة الاقتصاد) تحت اسم "البرنامج الديمقراطي".

وقضية "أنا والآخر" تجلت بوضوح مع ظهور العولمة، ومع ظهور "القوة الرخوة" soft power التي تحدث عنها جوزيف ناي، وأخطر ما في الموضوع هو التصور الأمريكي الحالي، وهو: إن سبب الإرهاب يكمن في جذور الثقافة الإسلامية، والتي

يحاولون اقتلاعها واجتثاثها بشتى الطرق، مرة تحت اسم "برنامج الزائر الدولي"، ومرة تحت اسم "مؤتمرات التسامح"، ومرة تحت اسم "الإصلاح القضائي".
"إن جوهر الخطر في مفهوم التحديث -كما يقول الدكتور سيف الدين عبد الفتاح- هو أنه وليد الحضارة الغربية وخبرتها، وأن محاولة تعديتها ليس إلا حالة من حالات التعديّة الفكرية، ويعني أننا لم نتغير من الأعماق إلى الدرجة المطلوبة لملاقاة التحدي.

وفي حقيقة الأمر فالمجتمعات الغربية ليست مثلاً أعلى أو وحيداً يقاس التقدم بقدر الاقتراب منه.

إن الذي لا يقتفي أثر خطواتك، ويرفض أن يستمر في السير خلفك، قد تفقد تبعيته لك إلى الأبد، وليس أكثر فعالية في ضمان هذه التبعية من أن تحاول إقناعه باستمرار بأنه ليس هناك هدف أكثر جدارة من أن يحاول اللحاق بك".

مراجع:

*

السيد ياسين، "تشخيص الوضع العربي"، الأهرام 14 أغسطس 2003

*

خالد الحروب، الحياة أغسطس 2003

*

حسن نافعة، "تساؤلات حول مستقبل الليبرالية السياسية.. بعد الحرب على العراق"،

الحياة 2003/8/13

*

موقع وزارة الخارجية الأمريكية www.state.gov.

=====

#طارق البشري يجب على أسئلة الزمن الصعب

11/09/2003

حسام تمام

المستشار طارق البشري

في اللحظات الحرجة والفاصلة في تاريخ الشعوب والأمم -كتلك التي نعيشها- لا بد أن تطرح الأسئلة الحقيقية للبحث لها عن إجابة، وهذا ما أردناه في حوارنا مع المفكر الإسلامي الكبير طارق البشري وقد كان.

طارق البشري لا يتحدث كثيرًا، ولكنه في قليله النفيس واضح لا يحتمل اللبس، وصريح لا تغيب وجهة نظره وراء دبلوماسيته ودمائة خلقه.

والحقيقة أن دماثة خلق البشري ومقامه العزيز هي الصعوبة، وربما التحدي الأكبر لمن يحاوره، ففي حضرة القاضي والحكيم يجد الإنسان أن من الأفضل أن يسمع فحسب؛ إذ ليس سهلاً على النفس أن تعقب على كلام البشري، فضلاً عن أن تقاطعه.

على كل، ذهبنا -رئيس التحرير الأستاذ هشام جعفر وأنا- وطرحنا على الرجل ما لدينا، وسألناه بكل صراحة في كل ما يعتمل بالصدور؛ صدورنا قبل الآخرين:

سألناه عن العلاقة بين النخب السياسية والفكرية في عالمنا العربي والإسلامي بعد أحداث سبتمبر والهجمة الأمريكية على المنطقة؛ كيف يرى ملامح النخب الجديدة وأجندتها ومعايير التصنيف وشكل العلاقات بينها واحتمالات التقارب والتباعد بينها؟

سألناه عن الوضع الراهن الذي يشهد هجمة وتواجداً عسكرياً أمريكياً غير مسبوق.. كيف يصفه؟ وما الإشكالات التي يطرحها؟ كيف يمكن التصدي له ومقاومته؟ وهل يفرض التفوق الأمريكي الساحق علينا تغييراً ثقافياً وفكرياً لمفاهيم مستقرة كالجهد وطريقته؟ وهل تجد أفكار -مثل اللاعنف- طريقها إلى بنيتنا الثقافية والفكرية؟

وتوقفنا معه حول مفارقة أنه ودائماً تتولد في بلادنا حركة معارضة عنيفة تجاه الهجمة الخارجية، ولا نجد مثلها في التصدي للأوضاع الداخلية الأكثر سوءاً! سألناه عن السبب، وهل يرجع إلى سيطرة وتمدد جيل الحركة الوطنية وتأثيره في النخب الحالية؟ أم بسبب تأثر الإسلاميين بالفكر القومي؟ وهل سيتأثر ذلك بتراجع متوقع

للتيار القومي بعد سقوط -البعث- أقوى الأنظمة الداعمة له؟

وسألناه لماذا لم تنشأ حركة فكرية إسلامية ضد الاستبداد بنفس قوتها ضد الاحتلال؟ ولماذا ظل الموقف السني ضعيفاً في مسألة مواجهة الاستبداد؟

طرحنا عليه تساؤلاً مُلِحاً في قضية الإصلاح: هل يمكن أن تلتقي إرادة الخارج في التغيير مع إرادة الداخل في الإصلاح؟ كيف إذا كان ممكناً وبأي شروط؟ وهل يمكن إنجاز مثلث الاستقلال الوطني (سياسي/ حضاري/ اقتصادي) من دون ديمقراطية حقيقية كما هو الحادث في بلادنا؟

ثم تحدثنا معه حول أجندة الفكر الإسلامي التي كانت قد تبلورت حول مسائل الديمقراطية والتعددية والمرأة وحقوق الإنسان، بفعل الدخول الإسلامي المكثف في العمل العام، فهل ستتغير هذه الأجندة في المنظور القريب مع الوضع الجديد؟ وهل يمكن أن نتحدث عن إمكانية صياغة خطاب إسلامي إنساني يتجاوب مع المشكلات والمشتركات الإنسانية؟ ما الأجندة المتوقعة لمثل هذا الخطاب؟ وكيف يمكن للفقهاء الإسلامي -مثلاً- أن يحسم توجهاته الإنسانية في قضايا تحوز الإجماع العالمي (مثل قتل المدنيين/ نزع أسلحة الدمار الشامل/...) .. وتشعب الحديث في أكثر من اتجاه فكان هذا الحوار...

لماذا نقاوم المحتل وننحنى للديكتاتور؟!

11/09/2003

...

حسام تمام

مقاومة وخضوع في نفس الوقت ومن نفس الشعوب؟ ما أغربها من مفارقة؟ والمفارقة التي نقصدها هي تلك المعارضة العنيفة من القوى الوطنية في عالمنا العربي لأي تدخل خارجي، فيما فعل الاستكانة أو اللامبالاة هو سيد الموقف في التصدي للأوضاع الداخلية!

لماذا السخونة هناك والبرودة هنا؟

هل هي سيطرة وتمدد جيل الحركة الوطنية وتأثيره في النخب الحالية؟ أم هو تأثر الإسلاميين بالفكر القومي؟ وهل سيتأثر ذلك بالتراجع المتوقع للتيار القومي بعد سقوط البعث أقوى الأنظمة الداعمة له؟

مثل الألغاز، كانت تلك الأسئلة التي ضمتها أجندة حوارنا مع المستشار طارق البشري.

طرحناها عليه، فطرح علينا تصوره، وأجاب أيضًا على أسئلة لا تقل إلغازًا عنها:
لماذا لم تنشأ حركة فكرية إسلامية ضد الاستبداد بنفس قوتها ضد الاحتلال؟
ولماذا ظل الموقف السني -في نظر البعض- ضعيفا في مسألة مواجهة الاستبداد
مقارنة بالموقف الشيعي؟
واليكم التفاصيل...

** هل كل قضايانا الداخلية لا تكتسب معنى إلا إذا ارتبطت بالتححر الوطني؟ حتى
إن قضية مثل التعليم في دولة كمصر لم تكتسب معنى إلا في إطار حركة إنشاء
تعليم وطني وهو ما تمثل بإنشاء الجامعة المصرية؟
- القضية الحاكمة دائمًا هي التححر الوطني في مواجهة المخاطر الخارجية سواء
للأمريكية أو الصهيونية أو الاستعمارية عموما، وهذا ينطبق على كل جوانب حياتنا:
ثقافية، اجتماعية، اقتصادية... إلخ.

** ألا يشكل هذا تناقضا في شخصيتنا، بحيث إن القضايا لا تكتسب معنى إلا إذا
تعلقت بالمستعمر والمقاومة الخارجية، أما التغيير الداخلي فلا يكتسب قوته بالقدر
الكافي؟ وألا يكون غريبا أن نخرج في مظاهرات لمقاومة المستعمر، بينما مسألة
الديمقراطية لا تحرك فينا ساكنًا، وليس لها بالنسبة لنا هذه الحساسية؟
- إذا كانت الديمقراطية من أجل مواجهة المخاطر الخارجية، تصبح القضية واحدة،
ففي بداية القرن العشرين اختلف المصريون حول أيهما أولى: الإصلاح الداخلي أو
إجلاء النفوذ الأجنبي، وتفرقوا لحزبين ولم يستطيعوا إقامة حركة حقيقية فعالة إلا
حينما توحد الهدفان في هدف واحد؛ فالديمقراطية أداة للتوحد والاجتماع لمواجهة
المخاطر الجانبية، وهذا يعطي واقعا أكبر للديمقراطية.

إذن الاثنان مطلب واحد؛ فقدما في القرن الـ 19 ظهر تعبير "مصر للمصريين"،
وكان هذا تعبيراً ديمقراطياً ووطنياً في نفس الوقت؛ لأنه يساعد على عمل انتخابات
وإعطاء حريات للمواطنين، وفي نفس الوقت هو شعار احتجاجي ضد نخبة انفصلت
وارتبطت بالأطماع الأوروبية الأجنبية، وأتخيل أن الحركات الشعبية خلال الـ 20
سنة الماضية، أهمها كان متعلقا بمشاكل تتعلق بالخطر الخارجي، فمثلا المظاهرات
والحركات التي تمت في مارس وإبريل أثناء الغزو الأمريكي للعراق هذا العام وتلك

التي تمت في سنتي 90 و 91 كانت بمناسبة أحداث غزو العراق للكويت، والمظاهرات في أيام الانتفاضة سنة 2000 و 2001 كانت مرتبطة بالشعب الفلسطيني.

** ولكن لم نشهد في قضايانا الداخلية مثل هذه التحركات؛ فحساسيتنا تجاه القضايا الداخلية لا تذكر بالنسبة لتحركاتنا لمواجهة الاستعمار الخارجي؟

- ولكن هذا يدل على الارتباط بين التحرك الشعبي والقضايا الوطنية والصلة الوثيقة بين التحرك الديمقراطي والأهداف الوطنية، وأقصد بالأهداف الوطنية مقاومة المخاطر الخارجية، سواء عن طريق مقاومة الاحتلال الأجنبي، أو مقاومة النفوذ الأجنبي على السياسات المحلية والداخلية أو قضايا حفظ الأمن القومي للدول.

** لكن لماذا لم تثر حركات التحرر الوطني لتتخذنا من السلطة الاستبدادية، ولماذا لا نتحدث عن الديمقراطية الداخلية بنفس القدر التي تتحرك به من أجل مقاومة الاستعمار الخارجي؟

هل ما نحن فيه الآن مرتبط بالثقافة أو الفقه السني الذي يوجب الصبر على السلطان الجائر طالما أقام الصلاة؟ ثم، أليس هناك مخاوف من أن عودة فكرة التحرر الوطني - التي كانت سائدة في جيلك - قد تقضي على فكرة حركة مقاومة الاستبداد الداخلي؟

- إن ما أريده هو الخروج عن الثنائية لتقرير ما هو الأفضل: الديمقراطية أم الاستقلال الوطني؟ لأن هذه الثنائية مغلوبة؛ فالديمقراطية حق مرتبط بالوطنية ولن تتحقق الديمقراطية إلا في ظل حكومة وطنية. وفي التجربة التي مررنا بها في التاريخ المصري منذ سنة 1919 حتى سنة 1952 كانت الديمقراطية مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالحركة الوطنية بحيث من كان يقف ضد هذه الديمقراطية سيفرط إذن في الاستقلال ومن يضرب الحركة الشعبية سيمهد للاحتلال فكانت القضية واحدة. ثم جاءت فترة عبد الناصر وظل شعار الديمقراطية مرتبطاً بالاستقلال حتى سنة 56، ولكن بعد تأميم القناة وثبوت وطنية النظام سكت الناس عن الديمقراطية من 1956 إلى 1966 وأول مظاهرات حدثت كانت سنة 1968.

كان النظام وطنياً، ولكنه لم يستطع في تكويناته وتركيباته السياسية الداخلية حماية الاستقلال، وقد نقول بأن المشير عبد الحكيم عامر هو السبب، والتكوين الثنائي للدولة مرتبط بعدم النظام، وهذا ما أدى إلى هزيمة 67. وبالنسبة للبلاد العربية الأخرى تبين من التجربة أن الديمقراطية هي الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال الوطني، ومع ذلك تعد الطريق الوحيد أيضاً للخروج من مأزق الطغاة.

إن كل ما أريده هو التأكيد على أن القضية واحدة وليس هناك انفصال ولا أولوية وكل منهما خادم للآخر، ومن الضروري أن يسيرا سوياً، فلا يمكن مواجهة طغيان خارجي أو تحقيق استقلال داخلي أو تحرير إرادة سياسية داخلية أو إزاحة مخاطر عن الأمن القومي إلا إذا وجدت حركة شعبية قوية تقف حارسة بجوارها.

إن الدولة حينما تقف وحدها دون الحركة الشعبية ستفقد بوصلة حركتها وقد تخضع للضغوط الخارجية. وعلى هذه الدول أن تحسم هذا الأمر، فهل هي مع شعوبها أم مع الدول الخارجية؟

* * الخطاب الإسلامي فيما يخص مقاومة الاستبداد والديكتاتورية ضعيف حتى بالنسبة لأدبيات الإسلاميين وفي التراث الإسلامي السني تحديداً، فهل تأثرنا بالفكر القومي في مسألة أولوية حركة التحرر الوطني على مقاومة الاستبداد والديكتاتورية في بلادنا؟

يـهياً لي أن الفكر الإسلامي السياسي الحديث والأحدث استجاب لموضوع الديمقراطية والتنظيمات في هذا الأمر، ولكن الالتباس كان بسبب الرؤية العلمانية في مسألة تطبيق الديمقراطية في بداية القرن العشرين، فلا بد فيها من أن نؤمن بسيادة الأمة، ومن الناحية الفقهية الوضعية في مسألة الأمة، فتعني سيادة الأمة عدم خضوع إرادة الأمة لأي شيء خارج عنها، ومن ضمن هذه الأشياء الدين! لكن الفكر الإسلامي تجاوز هذا الملمح العلماني، والذي حدث هو أن التيار الإسلامي بدأ يأخذ في اعتباره مسألة الديمقراطية فبدأ يصبح شعبياً أكثر منه سلطوياً، وبدأ يهتم بهذا الموضوع من الناحية الوظيفية، وبدأ يشعر بأن التمييز ما بين الجانب الأيدلوجي والجانب التنظيمي مهم ويمكن الفصل بين الاثنين، فأنا لا أتخذ الديمقراطية كسياسة

أمة بحيث لا تخرق سقف المرجعية الدينية، ولكني آخذها على أنها مشروع تنظيمي يحقق مبدأ القرار الجماعي والتعبير الحر للتكوينات الاجتماعية المختلفة. فإذا قلنا مثلاً بأن التجربة التاريخية الإسلامية كانت تعبر عن كثير من ذلك، فذلك لأن المجتمع الأهلي للمجتمعات الإسلامية كان ناضجاً جداً ومتنوعاً وفعالاً جداً بحيث إن الدولة المركزية لم يكن لها من السلطات إلا ما يتعلق بحماية الحوزة وحفظ التوازن الاجتماعي، وبالتالي تظلم ما تظلمه ولكن تظل ضغوط التنظيمات الأهلية والطرق الصوفية وجماعات العلماء وغيرهم قوية على الدولة المركزية.

أما الدولة العلمانية الحديثة في القرن الـ19 فحينما تأسست ضربت التنظيمات الأهلية، وأنشأ النظام الوضعي تنظيمات جديدة مثل النقابات المهنية ونقابات العمال والجمعيات، وأكثر الناس استفادوا من وجود الجمعيات التنظيمات الدينية. والدراسات التي أجريت تؤكد أن الجمعيات الدينية هي الأكثر عدداً والأكثر استمراراً، ولكن الدولة العلمانية ضربت هذه التكوينات وفرضت سيطرتها فضربت التقليدي ولم تستطع أن تجذر الحديث التي هي أساس إنشائها.

**** نفهم من ذلك أن المشكلة ليست في الخطاب الإسلامي؟**

- ليست هناك مشكلة من الناحية الفكرية الإسلامية وتحلها الكتابات الحديثة التي نراها للإسلاميين، المشكلة لا تكمن في بناء الفكر الإسلامي فهو ما زال الفكر القومي، ولكن المشكلة أن الخطر الخارجي له تأثير كبير؛ لأنك عندما تنشأ دولة مستقلة وطنية تواجه ألواناً من الضغوط الخارجية ومؤامرات بالداخل بحيث تكون مشتتة بما فيه الكفاية، فمثلاً فيما حدث في مصر خلال فترة الستينيات ومشاكل الجنوب في السودان وما سيحدث في العراق إذا استقل لفترة، كل ذلك سيحدث نوعاً من المشاكل من ناحية المؤامرة الخارجية، بحيث إن الحلول السريعة التي تلجأ إليها الدولة تغش وتتهزم نتيجة لتسرع الحكومات المركزية الوطنية أمام مشاكلها.

إنما يبقى أنه توجد مشاكل علينا أن نعمل على حلها والنظر في كيفية تأسيس مجتمع شعبي مستقل بدولة مستقلة وطنياً.

**يتضح من الكلام طرح ثنائية ربما تكون جديدة في الأجندة مثل ثنائية الأصالة والحدثة والوفاد والموروث، فهل هناك طرح لثنائية جديدة مثل ما يتعلق بثنائية مقاومة المستعمر والديكتاتور الذي غالبا ما يأتي به؟

- كان الفقه والفكر الإسلامي فيما يتعلق بنظم الدولة قليلا؛ لأنه ترك المسائل للحلول العملية أكثر من ضبطها في صياغتها لتؤدي إلى أمور بعينها فلم توجد مشكلة من الناحية الفكرية، إنما المشكلة في كيفية الفصل بين النماذج التي تريد أن تتبناها لقيام هذه المجتمعات وضبط فعاليتها في نمط أيديولوجي معاصر، إذن سيكون الباب مفتوحا لأي تجربة في العالم ولكن عليك بأخذ النموذج التنظيمي والفصل بينه وبين الإطار المرجعي المخالف، ويخيل لي أن المشكلة ليست فكرية وإنما هي سياسية بالأساس.

**وماذا عن الثنائيات؟

-الثنائيات موجودة بالفعل في هذا الأمر، وهي متعلقة بالإصلاح الداخلي والخارجي، وعلينا أن ننظر لهذه الثنائيات كوجهين لعملة واحدة فلا يتم الفصل بينهما فكيف تكون للديمقراطية والدفاع عن الوطن أمر واحد؟ أو مثلا كيف تكون الدولة والأمة أمرا واحدا؟ بالتأكيد سيحتاج هذا الأمر إلى نوع من التوازن؛ لأن الدولة طغت على الأمة وأزهقت روحها، فنحن نحتاج لقدرة من التوازن وإنشاء تكوينات أخرى.

وهذه التجارب موجودة في الدول الأوروبية وأمريكا؛ فهناك هيئات ومؤسسات المجتمع الأهلي، وهي قوية وقادرة على أن تمارس الضغوط على سياساتها؛ فهذه الثنائيات تصبح نقطة ضعف إذا وضعتها كبداية متناقضة؛ في حين أنها يمكن أن توضع في نسق لتغذي بعضها البعض، وهذه مهمتنا فكريا وتنظيميا وسياسيا، وإن لم تحل الآن فسوف تجد من يتبناها في المستقبل.

ولكن عليك أن تدرك الوضع ونموذج الحل حتى ولو بشكل عشوائي؛ حتى نستطيع أن نستخلص المفيد منها ونتخلص من غير الحميد، وإذا كان جهاز الدولة والإدارة مبنيا بطريقة شبه رشيدة فستجد أن التخصصات وتقسيم العمل والقرار يتجمع بشكل جماعي، وسيوجد تداخل بين الإدارات المختلفة، ولكن كل سيتصرف مع الآخر بإدارة شعبية.

العنف أو اللاعنف.. كيف نقاوم المستعمر؟

11/09/2003

...

حسام تمام

كيف نقاوم؟

نستكين أم نشور؟ وهل لا توجد غير هذه المعادلة الحديدية؟

وكيف يمكننا التعامل مع الوضع الراهن الذي يشهد هجمة وتواجدا عسكريا أمريكيا

غير مسبوق؟ كيف يمكن التصدي له ومقاومته؟

هل يفرض التفوق الأمريكي الساحق تغييرا ثقافيا وفكريا لمفاهيم مستقرة كالجهاد أو

في طريقته؟

وهل تجد مفاهيم مثل "اللاعنف" طريقها إلى بنيتنا الثقافية والفكرية؟

عن كل ذلك وعن إمكانية إنجاز مثلث الاستقلال الوطني (سياسي/ حضاري/

اقتصادي) ناقشنا المستشار طارق البشري، وتحدثنا معه حول أجندة الفكر الإسلامي

التي بدأنا منها النقاش بسؤاله عن تقييمه لها في الـ 20 عاما الماضية، وما الأجندة

المطروحة في الفترة القادمة؟

فأجاب:

- يبدو لي أننا انشغلنا في السنوات الماضية بقضايا أكثر ثانوية دون الالتفات إلى

المشكلة الأساسية. وأقصد بالتحديد موضوع التحرير الوطني؛ ففي خلال الـ 20 عاما

الماضية لم نستطع أن نقول إننا متحررون، إنما قلنا: مارسنا الحوارات وصياغة

المشاكل كما لو كانت قضية الخطر الخارجي علينا أقل مما هو في الواقع بالفعل،

سواء بالنسبة لإسرائيل أو بالنسبة للأطماع الأمريكية بالرغم من محاولتهم توهين

الإرادة الوطنية وتوهين إمكانيات المقاوم.

ومن بين هذه الأمور مثلا: إثارة خلافات داخلية؛ بمعنى أن على مدار الـ 20 سنة

الماضية أثير موضوع حقوق الإنسان وموضوعات تتعلق بين الداخل والداخل، مثل

الخلافات بين الأهالي والحكومة، أو بين المواطنين وبعضهم البعض فيما يتعلق

بحرية التفكير والتعبير، كما أثير موضوع حقوق المرأة والرجل، وأثير موضوع

الأقليات المختلفة، وكلها موضوعات وخلافات الداخل مع الداخل؛ وهو ما يثير علامات الاستفهام مقارنة بما أثير من موضوعات وقضايا في الخمسينيات والستينيات وما قبلها.

** لكن في تلك الفترة (الخمسينيات والستينيات) كانت هناك أيضا قضايا من هذا النوع!!

- أتفق معكم في ذلك لكنها كانت قضايا هامشية، أما الموضوع الأساسي الذي كان مطروحا فهو المُستَعْمِر والمُستَعْمَر وموضوع الشمال والجنوب أو الدول المتقدمة والدول النامية. فدائما ما كانت تثار الموضوعات المتعلقة بالخارج؛ فهذه هو الأكثر خطورة فيما يواجهنا من قضايا، لكن حدث الآن عكس ذلك، ويخيل لي أن هذا يتم بقصد، وهذا القصد آت من الخارج. فوسائل الإعلام ومراكز البحوث الخارجية حولتنا إلى النظر الداخلي فقط دون النظر إلى العلاقة مع الخارج؛ باعتبارها العلاقة الحاكمة والمؤثرة.

ونقول جزى الله الشدائد خيرا!! فالمقاومة الفلسطينية كانت كالقاطرات التي شدتنا إلى تحديد ما هو المشكل الرئيسي، ومن أين يأتي الخطر الرئيسي المتمثل في الاحتلال الأجنبي وخطر الأطماع الأجنبية وهو ما سميناها الاستعمار، والذي لم يظهر فقط أيام بوش، وإنما كان موجودا، ولكن كان يلبس ثوبا مختلفا، مثل التدخل في الشؤون السياسية والتعليم والثقافة، ولكن كان موجودا بأيدينا أكثر مما كان بأيدي خارجية.

** الملمح الأساسي للأجندة إذن هو مقاومة المستعمر أو مقاومة المحتل بشكل أساسي..

- حاليا هذا هو ما يجب أن يمثل الأساس.

** وما هي أبرز القضايا المطروحة الآن بالأجندة؟

- أغلب القضايا التي كانت مثارة ما زالت مطروحة ولكنها محكومة، مثل قضايا الاقتصاد فما زالت موجودة، وقضية الاحتياج للخارج أو عدم الاحتياج له، وتوزيع الدخل في الداخل، كما أن الجانب الثقافي موجود بشكل قوي؛ لأنهم يريدون تغيير هذا الجانب، ولكن كل هذا محكوم بشيء، وهي القضية الأساسية والحاكمة ألا وهي الخطر الخارجي؛ وذلك يتبدى في احتلال أراضي الدول، وكسر الإرادة الوطنية في

دول أخرى، ويتبدى لي أيضا في شكل انتهاكات لموجبات الأمن القومي، إن لم يكن احتلالا عسكريا مباشرا.

فمثلا إسرائيل لا تحتل مصر، ولكنها عندما تضرب رفح يؤثر هذا في الجيوش على الحدود.. أليس هذا عدوانا على الحدود؟!

** هل هناك أولويات يحددها العنصر الحاكم في هذه الأجندة فيما يتعلق بمقاومة المستعمر؟ بمعنى آخر: هل هناك متطلبات أساسية ترتبط بالعنصر الحاكم في مقاومة الاستعمار؟

- من أكثر القضايا المؤثرة هي موضوع الديمقراطية؛ لأنها تتعلق بالعلاقة بين الحكومات وشعوبها فيما يتعلق بموضوع الحركة الوطنية، وموضوع مقاومة الخطر الخارجي. وأعتقد أن الديمقراطية في بلادنا لم تتجح إلا عندما ارتبطت بأكثر القضايا حيوية في المجتمع. فمثلا ممكن أن نقول: ديمقراطية من أجل حرية التعبير الأدبي والفني، أو ديمقراطية من أجل الدفاع عن الوطن.

فإذا نظرنا إلى أفغانستان وباكستان فسنجد أن باكستان أقوى من حيث الجيش وتوافر السلاح، ولكن من كان أكثر في مواجهة الهجوم الأمريكي بعد 11 سبتمبر؟ والإجابة هي أن أفغانستان أثبتت من الصمود والقدرة أكثر من باكستان، كذلك نموذج مثل سوريا ولبنان؛ فنجد أن سوريا أكثر قوة وقدرة، ومع ذلك لا تستطيع أن تكون دولة مُحررة، في حين أن لبنان أضعف من حيث القوة، وجيشها ضعيف، واستطاعت أن تحرر الجنوب اللبناني بعد 22 سنة، وفي خلال 22 سنة لم تكن الأمور هادئة، كانت دائما هناك مقاومة، وكذا العلاقة في فلسطين.. العلاقة بين حركة المقاومة الشعبية والسلطة؛ فنجد أن حركة فتح تعد تنظيما أهليا وليست تابعة للسلطة، إذن فكل التحركات شعبية، أما السلطة فلديها من الضوابط ما يجعل قدراتها محدودة في مواجهة هذا الأمر، ونستطيع القول: إن حركات التحرر الوطني عموما هي حركات شعبية أكثر منها حركات متعلقة بالسلطة.

** ما موقف الدولة في ظل أجندة التحرر الوطني الجديدة؟ وهل هذا التوصيف (أي التحرر الوطني) يتعلق بمسألة الدولة الوطنية التي قد تقيد قوى المجتمع في مواجهة الخطر الخارجي وفي نفس الوقت تعطي المستعمر فرصة التحرك في الداخل؟

- لا بد من مواجهة هذه السياسات، ولن يكون هذا إلا بالعمل الشعبي، ولكن أساليب العمل الشعبي في مواجهة الدول تختلف تماما عن أساليب مقاومة الخطر الخارجي، ويعطينا الدرس الفلسطيني قدوة ومثلاً مهماً الآن. فالفلسطينيون يستخدمون العنف ضد المحتلين الصهاينة، وكل الظروف تحاول أن تدفعهم للعراك مع فلسطين السلطة، وهم يتقادون هذا تماما، وقواهم الله على استبقاء هذا الأمر.

** نفهم من كلامك أنك ترفض أو لا تستسيغ استخدام الفلسطينيين للعنف..

- إذا كانت المقاومة الفلسطينية لا ترى أمامها إلا استخدام العنف لردع العدوان الأمريكي الصهيوني فلا بد من استخدامه، رغم أن ذلك قد يستخدم بالخارج على اعتبار أنه إرهاب، ولكنها ستستخدمه ثم تبرر موقفها لهؤلاء، إنما استخدام العنف ضد المواطنين -أوروبيين أو أجانب أو أمريكيين- في بلادهم خطأ محض، كذلك استخدام العنف ضد مدنيين في بلادنا خطأ محض، واستخدام العنف بين شعوبنا والحكومات مع الاختلافات القوية بينهما هو خطأ محض وضار، ولا بد من مقاومته بكل الوسائل؛ فهذا لا يمثلنا، ونتبرأ منه.

** يقودنا هذا الكلام إلى الحديث عن مفهوم اللاعنف الذي يتم إدراجه ضمن بنية الثقافة والفكر الإسلامي الذي يحاول إسقاط فكرة المقاومة المسلحة طارحاً أسباباً كثيرة، مثل تغيير صورة العرب لدى الغرب، وعدم وجود توازن في القوة.. فهل أنت مع هذا المفهوم؟

- استخدام العنف يضر بك أكثر من غيرك؛ فالتضحيات الداخلية تكون أكثر من تضحيات غيرك؛ فأنت لا تلجأ إليها إلا إما حماقة أو مضطراً، ودعنا من حماقة لأنها خطأ؟ أما المضطر مثل المقاومة الفلسطينية أو في أفغانستان فمع أنه سيخسر فيها من الأرواح والقوى البشرية أكثر كثيراً جداً مما يخسر المحتلون، فإنه ليس أمامه وسيلة أخرى؛ فهو يدافع عن بلده.

** قد تسقط مقاومة العنف بشكل مرحلي ضد العدوان أو الاستعمار، لكن هل ترى أن التطور العالمي والوضع الجديد يمكن أن يسقط الفكرة تماماً لتكون فكرة النضال المدني بديلاً عن العنف؟

- هذه أقاويل الأدباء والمفكرين، وإنما أنت تواجه اقتلاعاً بالقوة المسلحة في فلسطين والعراق وتهديد سوريا باستخدام العدوان المسلح. فمن الصعب استبعاد فكرة استخدام العنف مع وجود محتلين في أرض بلدك.. فكيف يمكن ذلك؟! فهل من انتهاك حرمة البيت تستطيع أن تقنعه بالسلام؟ وحتى إذا طرأت فكرة أنه أقوى مني ففي حالة اقتحام بيتي لن أفكر بهذا الشكل، بل سألجأ إلى العنف بالطبع.

** ألم تقل من قبل إن هذا انتحار؟

- عندما تم التفاوض مع سعد زغلول بعد الحرب العالمية الأولى لأجل مؤتمر السلام دخل له العقلاء بالوفد وواجهوه بأنه متمسك بمطالب مستحيلة، وأنه يواجه أقوى دولة في العالم خرجت من الحرب العالمية منتصرة، ومعها دول أخرى؛ فكان رده كالتالي: "إنهم يسرقون الأوطان"، فالرد هنا لا يعتمد على مقياس ميزان القوة، ولكن هناك لَصًا يجب مواجهته، وليس أمام الفلسطينيين سوى العمليات الاستشهادية، فلا توجد أمامهم إمكانية أخرى، وإذا لم يفعلوا فسيقتلون يومياً، كما أنه ليست هناك وسيلة أمام أفغانستان والعراق سوى ما يفعلونه الآن.

** وهل يمكن للثقافة الفقهية أن تهضم هذا الكلام كنوع من غسيل المخ والتأثير الثقافي؛ وذلك لأن هناك مفكرين وبعض الشخصيات الإسلامية تطرح هذا الكلام باعتبار أن مسيرة البشرية تطورت، وأن صيغة الجهاد العنيف انتهت، والآن جاء دور جهاد الكلمة؟

- وهل كان عدوان الأمريكان عدوان كلمة؟!

** إن هذا الطرح موجه لنا، وليس للأمريكان!!

- أرى أنه يجب ألا نشغل أنفسنا بهذا كثيراً؛ وذلك لأن المسألة تتعلق بالإمكانية المادية فقط؛ فهل توجد وسيلة سلمية لتحقيق الاستقلال للبلاد والدفاع عنها؟ فإذا كانت موجودة فعلي أن أتبعها، أما إذا لم توجد فلا سبيل آخر، والعنف يضر مستخدمه أكثر من المحتل، فمثلاً فيتنام يقال: إن نسبة الضحايا في حربها مع أمريكا كانت من 1 إلى 8، والبعض الآخر يقول من 1 إلى 20؛ أي أنه في مقابل مقتل أمريكي واحد يوجد 20 فيتنامياً يموتون؛ فالثمن رهيب؛ لأن تكلفة العنف باهظة على من يستخدمه وعلى شعبه أولاً؛ فعليه ألا يستخدمها إلا إذا انتفت الوسائل

الأخرى، لكن مسألة أن يتنازل عن أهدافه فهذا بكل المقاييس خيانة، سواء بالفكر
الوضعي أو الفكر الديني الإسلامي أو أي فكر آخر، ونحن سنسأل عما فعلناه تجاه
القدس يوم القيامة والفرقة الناجية الوحيدة هم من استشهدوا.

ديمقراطية واحتلال.. أم قهر واستقلال؟

11/09/2003

...

حسام تمام

"الإصلاح".. تكفي الكلمة في أي جملة لتثير أسئلة عديدة تبدأ بكل أدوات الاستفهام:
ما، ماذا، أين، متى، كيف... لكنها بعد ما يشهده عالمنا العربي والإسلامي صارت
تجبر السائل على البدء بـ"كيف"، يتبعها بكثير من الأسئلة القلقة والمقلقة التي تبدأ
غالباً بـ"هل" و"ما" في المقابل!!

هل يمكن أن تلتقي إرادة الخارج في التغيير مع إرادة الداخل في الإصلاح؟

كيف يلتقيان؟ وإن كان ذلك ممكناً فبأي شروط؟

كالسائل المجبر طرحنا أسئلتنا السابقة على المستشار طارق البشري لتتوالى الأسئلة
حول علاقتنا بالآخر:

هل بإمكاننا صياغة خطاب إسلامي إنساني يتجاوب مع المشكلات والمشكلات
الإنسانية؟

ما الأجندة المتوقعة لمثل هذا الخطاب؟

وكيف يرى ملامح النخب الجديدة وأجندتها ومعايير التصنيف وشكل العلاقات بينها
واحتمالات التقارب والتباعد بينها؟..

** هل يمكن أن تصادف الضغوط الخارجية الرغبات الداخلية، ويلتقي الاثنان في
محاولة للإصلاح الداخلي؛ فتنفق آمال الداخل في الإصلاح مع رغبات أمريكا في
تغيير المنطقة باتجاه الديمقراطية؟

- يجب ألا نقع في هذا الوهم؛ فأمريكا لا تريد إصلاحاً داخلياً، ولا تريد ديمقراطية
في البلاد؛ فالمفهوم الأمريكي للديمقراطية والحرية غير مفهومنا تماماً؛ فدخل أمريكا
العراق باسم التحرير ومع كلمة تحرير تقرر كلمة احتلال، واللفظان يجري

استخدامهما في السياسة الأمريكية في هذه الآونة، فهم يستغلون لغة الديمقراطية والتحرير بقصد تحقيق مصالحهم.

** وماذا ترى في تجربة تركيا الديمقراطية ودعم أمريكا لها بإجبار العسكر على قبول الخيار الديمقراطي الذي أتى بالإسلاميين؟

- لم يتبين آثارها بعد، هي تجربة يقوم بها حزب العدالة، ولا أعلم إذا كانت ستجح أم لا.

** ألا يمكن أن تتلاقى القوة الإسلامية التي تعد الأساس في القوة الشعبية والمصادرة دائماً في عالمنا العربي مع الرغبات الأمريكية في التغيير؟

- هذا أول طريق الضلال؛ فالسياسة الأمريكية سياسة عدوانية استعمارية، أتكلم عن السياسة الأمريكية وليس الأمريكان، ولن تقبل هذه السياسة إلا أن تكون تابعاً سواء لسياسة مثل سياسة بوش أو سياسة كلينتون؛ فكان الرئيس السادات يفكر دائماً في أن يثبت لأمريكا أننا قادرون على حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة؛ فيستغنون عن الإسرائيليين؛ فماذا كانت النتيجة؟ ازدياد دعم إسرائيل عما سبق.

** هناك مقولة بأن أمريكا هي المسيطرة على الأمور في المنطقة.. فلماذا لا يتم التفاهم مع أمريكا من جانب القوة المقهورة الوطنية المحجوبة عن الشرعية والتي نالت من تعسف الحكم والسلطة؟

- لم تسمح أمريكا لأحد أن يتفاهم معها منذ 30 عاماً، حتى السعودية التي ارتبطت معها بعلاقات منذ 50 عاماً، وهناك تجربة شاه إيران الذي كان رجلها في المنطقة، ورغم ذلك لم تسمح له أمريكا بدخولها لاجتأ بعد الثورة عليه وخروجه من إيران. وهذا هو وضع الحركات الإسلامية في أفغانستان التي تحالفت مع أمريكا فلم تستقد بشيء؛ فمن يتحالف مع أمريكا تضربه بعد انتهاء التحالف مباشرة، أو فور انتهاء الهدف من تحالفها معه، قبل أن يستقل عنها تضربه مباشرة تماماً مثل السياسة الصهيونية: اضرب الأجير قبل أن يجف عرقه! وكلما أعطيت تنازلاً في الناحية الوطنية أخذوه بلا مقابل؛ فخريطة الطريق توجب الموافقة بلا قيد ولا شرط، ولكن شارون لم يوافق؛ لأنه في ثاني يوم من مبادرة ولي عهد السعودية مباشرة ضرب الفلسطينيين مباشرة؛ فكان في 29 مارس الاجتياح للضفة؛ فهل هؤلاء من سيتم

التفاهم معهم وسيفهمون النوايا الحسنة؟! لقد حاولنا بالفعل إيجاد صيغة تفاهم ولكنهم لم يقبلوا.

* * وهل ترى أن هناك قدرًا من الأرضية المشتركة بين قوى المجتمع المدني في بلادنا والمجتمع المدني الغربي حتى داخل الولايات المتحدة نفسها؟
- نعم، ويجب أن نضع في اعتبارنا أن هناك قوى أخرى في أمريكا غير النظام الحاكم يجب أن نلتفت إليها، كذلك الالتفات إلى أوروبا وشعوبها. وفي الحقيقة أن الحملة العالمية التي تمت للضغط على الولايات المتحدة لعدم شن حرب ضد العراق في أوروبا وأمريكا يجب أن نلتفت لها ونشيد بها ونستجيب لها. فالحملة الأمريكية على العراق كانت من أجل مصالح نخب ودوائر استعمارية هناك، ولا علاقة لها بالضرورة بالشعوب.

* * فما هي انعكاسات ذلك على حركات التحرر لدينا، خاصة أن هناك توجهًا عالميًا لتحركات المجتمع المدني في مناطق مختلفة يمكن أن تنشأ معها أرضية مشتركة؟
- هذا كان موجودًا من قبل، مثلما كان موقف حزب العمال في بريطانيا في أوائل القرن العشرين من قضية الجلاء الإنجليزي عن مصر بعد احتلالها سنة 1882؛ فكان هناك الكثيرون ضد هذا الاحتلال؛ بمعنى أنه يوجد في الحضارة الغربية والتكوينات السياسية والاجتماعية الغربية من يستطيع أن يتفهم قضيتك ضد الاستعمار الغربي لك.

وقد تلاحظ هذه الظاهرة اليوم بشكل أكبر مما مضى، ولكن نستطيع القول بأنها كانت موجودة على الدوام، وذلك في القرن الـ19 والقرن الـ20؛ لأن الذي يحسمها في النهاية ضد حكوماتهم هو موقفك أنت من قضيتك ومدى قدرتك على أن تقاوم، وهذا يزيد من تأثيرك ومدى احترامك هناك ومدى قدرتك على التعامل مع هؤلاء المؤيدين.

* * فما هي متطلبات التعامل مع هؤلاء؟

- لا نستطيع أن نضع منهجًا معينًا، ولكن هناك مبدأ أن تستجيب لوجود توجهات من هذا النوع في الرأي العام الأوروبي والأمريكي وتلقي الضوء عليه، أما وسائلها وأساليبها فينظر إليها في وضعها المناسب؛ فلا نستطيع أن نضع قاعدة، ولكن يجب

أن يكون واضحًا في أذهاننا أثر أفعالنا على هؤلاء من غير أن يكون هذا الأثر هو الحاكم للموضوع.

** هل ترى أن على القوى الوطنية وبالذات الإسلامية المعارضة التي تسعى أمريكا للتفاهم معها قفزًا على الأنظمة الوطنية.. أن تقبل بالتفاهم معها من أجل بناء مشروع وطني قادم تسليما بموازين القوى، أم أن هذا يعد نوعا من الخروج على الوطنية؟
-السؤال عام، ولكن إذا خصصناه فأنا لا أتعاطف مع هذا؛ فالأمريكان يريدون استغلال أي إمكانية أمامهم بأقل خسائر ممكنة وبأكثر مكسب ممكن، وعندما يتحالف معك سيضربك قبل أن تلتقط أنفاسك (اضرب الأجير قبل أن يخرج عليك) فهو لن يلتفت إلى أنك تعبر عن شعب أو عن تاريخ أو تراث أو تعبر عن قومية، وفي النهاية لا يمثل ذلك بالنسبة له أي أهمية. ونجد أنه حتى كبار الساسة الأمريكيون يقفون علنًا جهازًا يقولون كلامًا غير حقيقي وغير صحيح، ويعلم العالم كله أنه غير صحيح. ألم يحدث هذا في أحداث العراق في خلال 6 شهور في الصحافة وفي الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وحين قدم العراق أوراق برنامج التسلح اغتصبوا هذا الملف من الأمم المتحدة؟

هذه مشكلة داخلية يمكنك أن تحلها داخليًا وليس باللجوء إلى الأمريكان. هل الحرية هي أن تتكرر تجربة العراق في بقية بلادنا؟ إذا كانت هذه هي الحرية فسحقًا لها، وهل فينا من يقبل أن يعمل كذراع للأمريكان وهم ضد بلده؟!

** ما تقييمك لحركة التحرر الوطني التي أوجدت أرضية مشتركة، واستقطبت نخبًا مختلفة، وطرحت محاور سياسية وفكرية جديدة بالرغم من أنهم على أراض ثقافية وفكرية مختلفة؟

- بالنسبة للتوجه الإسلامي والعلماني بدأ هذا الصراع يخمد منذ 6 سنوات، والسبب أن كل طرف قدم كل ما عنده، أو ربما يعود إلى عدم وجود مردود عملي، أو لأن الحدود الفاصلة بين الاتجاهين أصبحت مثل الحدود الفاصلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وقد تكون الفرجة الفكرية عند الجادين من الطرفين قلت كثيرًا؛ فهناك بين المؤيدين للطرفين ما يجمعهم في موضوعات مشتركة حتى في موضوعات الحداثة والمعاصرة.

وأتصور أن الفرز اليوم يتحدد على أساس الموقف من الخطر الخارجي؛ فمثلاً الشريعة الإسلامية موضوع جاد بالنسبة للتيار الإسلامي، وليس مطروحاً أن يكون هناك تفاهم مع عدوان جاء ليقول: غيروا القرآن، كما أن هذا النوع هو ما يواجهه العلماني أيضاً الذي يجد أن العدوان الاستعماري له وجه ثقافي جارف. وفي الحقيقة أن الشدائد خلفت نوعاً من التقارب الثقافي لدى القوى الوطنية سواء كانت علمانية أو إسلامية.

* * إذن هل نستطيع القول بأنه يجب أن نؤخر مطالب الشريعة الإسلامية في أجندة التيار الإسلامي؟

- إن ما يجب أن نضعه في الأولوية هو الخطر الخارجي السياسي والعسكري.
* * هل يمكن طرح أمثلة من نوعية المعارف التي يجب أن نخطط لها في الفترة القادمة؟ قضية المرأة مثلاً.. هل يعاد تعريفها في إطار وطني في الوقت الذي تطرح فيه أجندة المستعمر وضع المرأة في الدول العربية والإسلامية؟

- أعتبر أن هذه القضية ثانوية، والخلاف حولها ثانوي وليس لها أولوية، فليست هي قضية استقلال؛ فالاستقلال هو تحقيق إرادة سياسية، والمحافظة على الأمن القومي.

* * هل يجب أن تحتل قضية تجديد الخطاب الديني أولوية عند التيار الإسلامي؟
- بطريقة ما وبما أحتمه أنا فيه فالخطاب الديني يجدد ومجدد دائماً باحتياجات ذاتية وأدوات ذاتية.

* * لكن يبدو أن هناك تصادف رغبات خارجية ورغبات التيارات الوطنية في التجديد والإصلاح الداخلي، وإن بدا أن هناك اختلافاً في التفاصيل مثل قضية المرأة أو قضية التعليم؛ فهناك حتى من الإسلاميين من يرى أن هناك جزءاً من المناهج التعليمية يجب النظر فيها في إطار تجربة عالمية إنسانية.. ألا ترى أنه وإن حق لنا رفض أن يكون التغيير بما يمليه الخارج تخصيصاً؛ فإن إثارة المسائل خارجياً والضغط عليها يجب ألا تمنعنا من تبني مبدأ التغيير ذاته؟

- لكن يبقى أن يتم هذا في الإطار المقاوم للاحتلال وللقدرة الخارجية، وأن يعمل هذا التجديد لصالح المجتمع الداخلي.

**ولكن من الملاحظ أن المثقفين العرب في أكثر من بلد قاموا في الفترة السابقة بتحرير بيانات للمطالبة بالإصلاح، ولكن تصادف أن أتى هذا مواكبًا مع الضغوط الأمريكية؛ وهو ما أثار الغبار حول مطالبهم.. فكيف لهذه الرغبة أن تظل نقية من الضغوط الأمريكية؟

- لا نستطيع أن نضع معيارًا شكليًا يمكننا أن نحدد ما يمكن تغييره، مع الوضع في الاعتبار أننا نريد التغيير بمعيار استقلالي: بما أحجته أنا وبأدواتي الخاصة وبما لا ينتهك ثوابتي؛ فمثلا هناك رغبة خارجية في حذف مادة الدين لتحل محلها مادة الأخلاق، إذن من أين سيتعلم الطلاب الدين وتعاليمه؛ فالكنيسة مفتوحة لكل المسيحيين لتعليم الدين وغير الدين، بينما المسجد غير مفتوح للمسلمين. ففي هذه الحالة يجب أن نفتح المساجد ونعامل كأقلية في بلدنا! فالمسلم السني الذي يكون 94% من السكان في بلد كمصر.. من الأفضل له أن يعامل كأقلية وبشرط أن يعطى حقوق الأقلية!

**هل يجب أن تطرح في الأجندة قضية الوحدة الوطنية.. ليس في المجتمع المصري، ولكن على المستوى العربي؟

- الوحدة الوطنية هي أهم شيء، وتحقيق التناسق بين السنة والشيعية والمذاهب المختلفة، وبين الوطنيين العلمانيين والإسلاميين، وبين الأقليات الدينية. فإذا تحققت فستجد الحلول السلمية هي الأكثر فعالية، حتى في الدول التي بها عنف مثل فلسطين وأفغانستان سجد النتائج أقوى وأسرع وستقل الخسائر، ويخيل لي أن الوطن مهياً؛ فتجارب الشيعة والسنة على مدار 50 عامًا واضحة في مسألة التوفيق.

**إذن نضيف شرطًا ثانيًا: مسألة الوحدة الوطنية بجانب الديمقراطية، في مسألة التحرر الوطني..

- يمكن أن نرتبها كالتالي: الاستقلال، الديمقراطية، الوحدة الوطنية.

=====

#التعددية الحزبية .. رؤية فقهية...العنوان

تدور أحاديث ومناقشات كثيرة في جلسات خاصة، وندوات عامة، بين الإسلاميين بعضهم وبعض، وبينهم وبين غيرهم من الفئات الأخرى.

فقد اشتهر بين بعض الفصائل الإسلامية أن الإسلام يوجب الوحدة، ويمنع التفرق والاختلاف، وتعدد الأحزاب لا يأتي من ورائه إلا اختلاف الكلمة، وتفرق الأمة. وقد ذكر الإمام الشهيد حسن البنا: أن لا حزبية في الإسلام، وبهذا تمسك الكثيرون في رفضهم لفكر التعدد. ولهم في ذلك شبهات يذكرونها، وأدلة يسوقونها. فما هو رأي فضيلتكم في هذا الموضوع الذي يثار اليوم في أكثر من بلد عربي وإسلامي، وخصوصاً في الأقطار التي تتيح الفرصة للتعددية السياسية وفتاوى بالديمقراطية، فهم يقولون: القوى الإسلامية تنادي بالحرية والتعدد حتى إذا قبضت على زمام الحكم. انفردت هي بالديمقراطية، وألغت كل ما سواها، واعتبرت نفسها هي الحق الذي لا يحتمل الباطل وغيرها هو الباطل الذي لا يحتمل الحق. فبينوا لنا الموقف الشرعي في ذلك مؤيداً بالأدلة، جزاكم الله خيراً وأيدكم بروح من عنده.

جواز تعدد الأحزاب داخل الدولة الإسلامية...السؤال

2007/01/14...التاريخ

العلامة الدكتور يوسف عبد الله القرضاوي...المفتي

.....الحل ...

...

...بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد..

رأيي الذي أعلنته من سنين في محاضرات عامة، ولقاءات خاصة: أنه لا يوجد مانع شرعي من وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إذ المنع الشرعي يحتاج إلى نص ولا نص.

بل إن هذا التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر؛ لأنه يمثل صمام أمان من استبداد فرد أو فئة معينة بالحكم، وتسلطها على سائر الناس، وتحكمها في رقاب الآخرين، وفقدان أي قوة تستطيع أن تقول لها: لا، أو: لم؟ كما دل على ذلك قراءة التاريخ، واستقراء الواقع.

كل ما يشترط لتكتسب هذه الأحزاب شرعية وجودها أمران أساسيان:

1 أن تعترف بالإسلام . عقيدة وشريعة . ولا تعاديه أو تنتكر له، وإن كان لها اجتهاد خاص في فهمه، في ضوء الأصول العلمية المقررة.

2- ألا تعمل لحساب جهة معادية للإسلام ولأمته، أيًا كان اسمها وموقعها.

فلا يجوز أن ينشأ حزب يدعو إلى الإلحاد أو الإباحية أو اللادينية، أو يطعن في الأديان السماوية عامة، أو في الإسلام خاصة، أو يستخف بمقدسات الإسلام: عقيدته أو شريعته أو قرآنه، أو نبيه عليه الصلاة والسلام.

واجب النصح والتقويم للحاكم

ذلك أن من حق الناس في الإسلام بل من واجبهم . أن ينصحوا للحاكم، ويقوموه إذا اعوج، ويأمروه بالمعروف، وينهوه عن المنكر، فهو واحد من المسلمين، ليس أكبر من أن يُنصح ويؤمر، وليسوا هم أصغر من أن ينصحوا أو يأمروا. وإذا ضيعت الأمة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فقدت سر تميزها، وسبب خيريتها، وأصابتها اللعنة كما أصابت من قبلها من الأمم، ممن (كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون) (المائدة: 79).

وفي الحديث: ذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم، فقد تودع منهم" (رواه أحمد بن حنبل في مسنده عن عبد الله بن عمرو وصححه الشيخ شاكر، ورواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي 96/4).

وفي الحديث الآخر: "إن الناس إذا رأوا الظالم، فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده" (رواه أبو داود فيسننه من حديث أبي بكر كما رواه أحمد وأصحاب السنن وقال الترمذي: حسن صحيح).

وعندما ولي أبو بكر الخلافة قال في أول خطبة له: "أيها الناس إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني .. أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم".

وقال عمر: "أيها الناس من رأى منكم في اعوجاجًا فليقومني"، فقال له رجل: والله لو رأينا فيك اعوجاجًا لقومناه بحد سيوفنا ! فقال عمر: "الحمد لله الذي جعل في المسلمين من يقوم اعوجاج عمر بحد سيفه!".

ولكن علمنا التاريخ، وتجارب الأمم، وواقع المسلمين: أن تقويم اعوجاج الحاكم ليس بالأمر السهل، ولا بالخطب اليسير، ولم يعد لدى الناس سيوف يقومون بها العوج، بل السيوف كلها يملكها الحاكم.

تنظيم النصح والتقويم في صورة قوى سياسية الواجب هو تنظيم هذا الأمر لتقويم عوج الحكام بطريقة غير سل السيوف، وشهر السلاح.

وقد استطاعت البشرية في عصرنا. بعد صراع مرير، وكفاح طويل . أن تصل إلى صيغة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقويم عوج السلطان، دون إراقة للدماء، وتلك هي وجود "قوى سياسية" لا تقدر السلطة الحاكمة على القضاء عليها بسهولة، وهي ما يطلق عليها "الأحزاب".

إن السلطة قد تتغلب بالقهر أو بالحيلة على فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد، ولكنها يصعب عليها أن تقهر جماعات كبيرة منظمة، لها امتدادها في الحياة وتغلغلها في الشعب، ولها منابرها وصحفها وأدواتها في التعبير والتأثير.

فإذا أردنا أن يكون لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معناها وقوتها وأثرها في عصرنا، فلا يكفي أن تظل فريضة فردية محدودة الأثر، محدودة القدرة، ولا بد من تطوير صورتها، بحيث تقوم بها قوة تقدر على أن تأمر وتنهى، وتندّر وتحذر، وأن تقول عندما تؤمر بمعصية: لا سمع ولا طاعة. وأن تؤلب القوى السياسية على السلطة إذا طغت، فتسقطها بغير العنف والدم.

إن تكوين هذه الأحزاب أو الجماعات السياسية أصبحت وسيلة لازمة لمقاومة طغيان السلطات الحاكمة ومحاسبتها، وردها إلى سواء الصراط، أو إسقاطها ليحل غيرها محلها، وهي التي يمكن بها الاحتساب على الحكومة، والقيام بواجب النصيحة والأمر بالمعروف، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

تصور غير صحيح للدولة الإسلامية

ربما يتصور بعض المخلصين أن الدولة التي تحكم بشرع الله، وترجع في كل أمورها إلى حكمة، لا تحتاج إلى كل هذا، فهي دولة ملتزمة وقافة عند حدود الله تعالى.

فعلى العاملين أن يجاهدوا حتى تقوم هذه الدولة المنشودة: فإذا قامت كانت كما وصفها الله تعالى: (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر). (الحج) 41

وحينئذ عليهم أن يسلموا لها الزمام، وأن يمنحوها كاملاً لولاء والطاعة والتأييد. وأحب أن أقول لهؤلاء: إن "الدولة الإسلامية" ليست هي "الدولة الدينية" التي عرفت في مجتمعات أخرى، أعني: إنها دولة مدنية تحتكم إلى الشريعة، رئيسها ليس "إماماً معصوماً"، وأعضاؤها ليسوا "كهنة مقدسين" بل هم بشر يصيبون ويخطئون، ويحسنون ويسئون، ويطيعون ويعصون، وعلى الناس أن يعينوهم إذا أحسنوا، ويقوموهم إذا أساءوا، ويرفضوا أمرهم إذا أمروا بمعصية، كما قال أبو بكر رضي الله عنه في خطابه الأول، بل كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة". (متفق عليه عن ابن عمر)

وإذا انتقت العصمة والقداسة فكل الناس بشر، لا يؤمن أن تغرهم الحياة الدنيا ويغرمهم بالله الغرور، فيستبدوا ويظلموا، وأشد أنواع الاستبداد خطراً ما كان باسم الدين، فإذا لم توضع الضوابط، وتهيأ السبل لمنعه من الوقوع، وإزالته إذا وقع، حاق الضرر بالأمة، وأصاب شره الدين أيضاً.

ولهذا كان إيجاد قوى منظمة تعمل في وضوح النهار، وتقدر على أن تعين المحسن وتقوم المسيء، أمراً يرحب به الشرع ويؤيده، لما وراءه من جلب المصالح ودرء المفاسد.

وأكبر الخطأ أن تظن الدولة، أو يظن بعض الموالين لها: أن الحق معها وحدها، والصواب دائماً في جانبها، وأن من خالفها فهو على خطأ، بل على باطل.

ولقد رأينا المعتزلة حين استقلوا بالحكم، وانفردوا بالسلطان في عهد الخليفة المأمون ابن الرشيد، وفي عهدي الواثق والمعتصم من بعده، أرادوا أن يفرضوا رأيهم على الكافة، وأن يحمو الرأي الآخر، من خريطة الفكر، وقاوموا بالسوط والسيوف رأي الفئات الأخرى، التي لا ترى رأيهم في القضية الكبرى التي أثاروها والمعروفة في تاريخ العقيدة والفكر باسم قضية "خلق القرآن".

وكانت محنة عنيفة شديدة العنف، أودى فيها رجال كبار، وأئمة عظام، على رأسهم الإمام النقي الورع أحمد بن حنبل.

وسجل التاريخ على القوم الذين زعموا أنهم أهل العقل وأحرار الفكر، هذه الجريمة المخزية التي يندى لها الجبين، وهي: جريمة اضطهاد المعارضين في الرأي، إلى حد السجن والضرب والتعذيب، ولو كانوا من كبار العلماء.

تعدد الأحزاب كتعدد المذاهب في الفقه:

وعندما نجيز مبدأ التعدد الحزبي داخل الدولة الإسلامية، فليس معناه أن تتعدد الأحزاب، والتجمعات بتعدد أشخاص معينين، يختلفون على أغراض ذاتية، أو مصالح شخصية، فهذا حزب فلان، وذاك حزب فلان، وآخر حزب هيان بن بيان. جمعوا الناس على ذواتهم، وأداروهم في أفلاكهم.

ومثل ذلك التعدد المبني على أساس عنصري، أو إقليمي، أو طبقي، أو غير ذلك من إفرزات العصبية، التي يبرأ منها الإسلام.

إنما التعدد المشروع هو تعدد الأفكار والمناهج والسياسات يطرحها كل فريق مؤيدة بالحجج والأسانيد، فيناصرها من يؤمن بها، ولا يرى الإصلاح إلا من خلالها.

وتعدد الأحزاب في مجال السياسة أشبه شيء بتعدد المذاهب في مجال الفقه.

إن المذهب الفقهي هو مدرسة فكرية لها أصولها الخاصة في فهم الشريعة، والاستنباط من أدلتها التفصيلية في ضوئها، وأتباع المذهب هم في الأصل تلاميذ في هذه المدرسة يؤمنون بأنها أدنى إلى الصواب من غيرها، وأهدى سبيلاً، فهم أشبه بحزب فكري النقي أصحابه على هذه الأصول، ونصروها بحكم اعتقادهم أنها أرجح وأولى، وإن كان ذلك لا يعني بطلان ما عداها.

ومثل ذلك الحزب: أنه مذهب في السياسة، له فلسفته وأصوله ومناهجه المستمدة أساساً من الإسلام الرحب. وأعضاء الحزب أشبه باتباع المذهب الفقهي، كل يؤيد ما يراه أولى بالصواب، وأحق بالترجيح.

قد تلتقي مجموعة من الناس على أن الشورى ملزمة، وأن الخليفة أو رئيس الدولة ينتخب انتخاباً عاماً، وأن مدة رئاسته محددة ثم يعاد انتخابه مرة أخرى، وأن أهل الشورى هم الذين يرضاهم الناس عن طريق الانتخاب، وأن للمرأة حق الانتخاب

وحق الترشيح للمجلس، وأن للدولة حقا لتدخل لتسعير السلع، وإيجار الأرض والعقار وأجور العاملين، وأرباح التجار، وأن الأرض تستغل بطريق المزارعة لا بطريق المؤاجرة، وأن في المال حقوقًا سوى الزكاة، وأن الأصل في العلاقات الخارجية السلم، وأن أهل الذمة يعفون من الجزية إذا أدوا الخدمة العسكرية وهي ما يقابل الزكاة التي تؤخذ من المسلم .. إلخ.

وقد تلتقي مجموعة أخرى من "المحافظين" يعارضون أولئك "المجددين" أو أدعياء التجديد في نظرهم، فيرون الشورى معلمة لا ملزمة، وأن رئيس الدولة يختاره أهل الحل والعقد، ويختار مدى الحياة، وأن الانتخاب ليس وسيلة شرعية، والمرأة ليس لها حق الترشيح ولا حق التصويت، وأن الاقتصاد حر، والملكية مطلقة، وأن الأصل في العلاقات الخارجية هو الحرب، وأن الخليفة أو الرئيس هو صاحب الحق في إعلان الحرب أو قبول السلم، وغير ذلك من الأفكار والمفاهيم التي تشمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وغيرها.

وقد توجد مجموعة أخرى لاهي مع هؤلاء ولا مع أولئك، بل توافق هؤلاء في أشياء وأولئك في أشياء.

فإذا انتصرت فئة من هذه الفئات، وأصبحت مقاليد السلطة بيدها، فهل تلغى الفئات الأخرى من الوجود، وتهيل على أفكارها التراب، لمجرد أنها صاحبة السلطان؟ هل الاستيلاء على السلطة هو الذي يعطي الأفكار حق البقاء؟ والحرمان من السلطة يقضى عليها بالفناء؟

إن النظر الصحيح يقول: لا، فمن حق كل فكرة أن تعبر عن نفسها ما دام معها اعتبار وجيهي سندها، ولها أنصار يؤيدونها.

أما ما ننكره في ميدان السياسة فهو ما ننكره في ميدان الفقه: التقليد الغبي والعصبية العمياء، وإضفاء القداسة على بعض الزعامات كأنهم أنبياء، وهذا هو منبع الوبال والخبال.

التعدد والاختلاف:

ومن الشبهات التي أثيرت هنا : أن مبدأ "التعدد" أو "التعددية" - كما هو المصطلح السائد- يتنافى مع الوحدة التي يفرضها الإسلام، ويعتبرها صنو الإيمان كما يعتبر الاختلاف أو التفرق أذا للكفر والجاهلية.

وقد قال تعالى: (واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) (آل عمران: 103). وقال: (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم). (آل عمران: 105).

وفي الحديث : "لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا". (متفق عليه) وأود أن أنبه هنا على حقيقة مهمة، وهي أن التعدد لا يعني بالضرورة التفرق، كما أن بعضا لاختلاف ليس ممقوتًا، مثل الاختلاف في الرأي نتيجة الاختلاف في الاجتهاد ؛ ولهذا اختلف الصحابة في مسائل فرعية كثيرة، ولم يضرهم ذلك شيئًا.. بل اختلفوا في عصر النبي -صلى الله عليه وسلم- في بعض القضايا مثل اختلافهم في صلاة العصر في طريقهم إلى بني قريظة.. وهي قضية مشهورة، ولم يوجه الرسول الكريم لومًا إلى أي من الفريقين المختلفين.

وقد اعتبر بعضهم هذا النوع من الاختلاف من باب الرحمة التي وسع بها على الأمة وفيها ورد الأثر "اختلاف أمتي رحمة" وفيه ألف كتاب "رحمة الأمة باختلاف الأئمة". ونقلوا عن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز أنه لم يكن يود أن الصحابة لم يختلفوا؛ لأن اختلافهم فتح باب السعة والمرونة واليسر للأئمة، بتعدد المشارب وتنوع المنازع.

وبعضهم جعل اختلاف الرحمة يتمثل في اختلاف الناس في علومهم وصناعاتهم، وبذلك تسد الثغرات وتلبي الحاجات المتعددة والمتنوعة للجماعات.

والقرآن يعتبر اختلاف الألسنة والألوان آية من آيات الله تعالى في خلقه، يعقلها العالمون منهم: (ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين). (الروم: 22)

فليس كل الاختلاف شرًا، بل الاختلاف قسمان : اختلاف تنوع، واختلاف تضاد، والأول محمود، والآخر مذموم. (انظر في ذلك: كتابي "الصحة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم"، ط. دار الوفاء).

وعلى هذا لا غضاضة ولا حرج من اقتباس مبدأ التعدد الحزبي من الديمقراطية الغربية بشرطين.

أولهما: أن نجد في ذلك مصلحة حقيقية لنا، ولا يضرنا أن نخشى من بعض المفسد من جرائه، المهم أن يكون نفعه أكبر من ضرره، فإن مبنى الشريعة على اعتبار المصالح الخالصة أو الغالبة، وعلى إلغاء المفسد الخالصة أو الراجعة.. وقوله تعالى في الخمر والميسر : (قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما) (البقرة: 291) أصل في هذا الباب.

وثانيهما: أن نعدل ونطور فيما نقنّبسه، حتى يتفق مع قيمنا الدينية ومثلنا الأخلاقية، وأحكامنا الشرعية، وتقاليدنا المرعية.

ولا يجبرنا أحد أن نأخذ النظام بحذافيره وتفصيله، ومنها: التعصب للحزب بالحق وبالباطل، ونصرته ظالماً ومظلوماً، على ظاهر ما كان يقوله العرب في الجاهلية : "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" قبل أن يعدل الرسول عليه الصلاة والسلام مفهومها لهم، ويفسرها تفسيراً يجعل لها معنى آخر، فنصره ظالماً بأن تأخذ فوق يديه، وتمنعه من الظلم، فبذلك تنصره على هوى نفسه، ووسوسة شيطانه.

لمن الولاء:

من الشبهات التي أثّرت كذلك : ما قيل من أن وجود أحزاب داخل الدولة الإسلامية يقسم ولاء الفرد بين حزبه الذي ينتمي إليه، ودولته التي بايعها على السمع والطاعة والنصرة والمعونة.

هذا صحيح إذا كان الفرد سيتخذ موقف المعارضة للدولة في كل شيء والتأييد لحزبه في كل شيء.. وهذا ما لا نقول به.

إن ولاء المسلم إنما هو لله ولرسوله ولجماعة المؤمنين، كما قال تعالى : (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون. ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون). (المائدة: 55،56).

وانتماء الفرد المسلم إلى قبيلة أو إقليم، أو جمعية، أو نقابة، أو اتحاد أو حزب . لا ينافي انتماءه للدولة وولاءه لها.

فإن هذه الولاءات والانتماءات كلها مشدودة إلى أصل واحد هو الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، والمحظور كل المحظور هو اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين : (أبيتنغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعاً) (النساء: 139)، (يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء). (الممتحنة: 1)

وإذا كان النمط الحزبي المعهود هو تأييد الفرد لحزبه في مواقفه، وإن اعتقد أنه مبطل بيقين، ومعارضة الدولة وإن اعتقد أنها على حق، فهذا ما لا نقره ولا ندعو إليه، وما ينبغي تعديله إلى صيغة تتفق وقيم الإسلام وأحكامه وآدابه انتهى باختصار من فتوى مطولة لفضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي والله أعلم

=====

#إن كذب الغرب .. فلا تكذب أنت...العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم.

أمّا بعد؛

بدايةً أودُّ أن أشكر كلَّ العاملين والقائمين على هذا الموقع.. بارك الله فيكم، وجعل عملكم في موازين حسناتكم.

أنا طالبٌ في إحدى الجامعات، أقوم بتحضير بحثٍ دعويٍّ بعنوان (يجيدون الكذب)، وهو يتحدّث عن الكذب الذي يمارسه الغرب المستعمر بإتقانٍ تامٍّ، هذه النشرة هي تأكيدٌ على أننا بحاجةٌ لأن نتحرَّر من الجهل والأوهام، وأن ننظر للأشياء بعيوننا نحن وليس بعيون الآخرين من أجل فهمها على حقيقتها.. يُجيدون الكذب دراسةً موضوعيةً تبحث في أوهام الغرب وأكاذيبه من أجل فتح عيون القارئ على الحقيقة، وليس لأننا نريد أن نشتم الغرب وكأننا بذلك نسعى لتلبية احتياجات عاطفية.

المطلوب هو التوعية، وإزالة ركाम الضلالات والزخرف الكاذب عن الشعارات التي يرفعها الغرب.. مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحدّات، والتنمية، والعولمة.. الخ.

ما يهْمُننا بالدرجة الأولى هو تحصين الأمة من الاختراق، وصدّ الغزو الفكري والثقافي الذي يمارسه الغرب علينا باسم هذه الشعارات، بل الأخطر من ذلك هو

استطاعة الغرب من إيجاد نُخبَةٍ ثقافيّةٍ تربّت على يديه وتشرّبت أفكاره تقوم هي بهذا الدور بدلاً منه، وبهذا يقتصر دوره على التمويل ووضع الخطط والبرامج وتمريها عن طريق الأمم المتّحدة، مثل مؤتمر بكين للمرأة، ومؤتمر السكان في القاهرة، ومؤتمر الطفل في نيويورك، كل هذه المؤتمرات وغيرها يفرض فيها الغرب هيمنته الفكرية والثقافية على العالم كما يفرض العقوبات على العراق، ثمّ الحصار ثمّ الحرب التي بعدها سوف تكمل الأمم المتحدة الجريمة وتقوم بإعمار العراق لبسط سيطرة نظامٍ عميلٍ موالٍ للكيان الصهيوني.

إذن؛ الأمم المتحدة حسب تجربة الشعب الفلسطيني والشعوب الإسلامية الأخرى المريرة معها هي فقط وسيلة لتركيعنا والسيطرة علينا.

ولكن هناك مشكلةٌ واجهتني من حيث قلّة المراجع فيما عدا بعض كتب روجيه جارودي ومقالاتٍ أخرى، فهل بإمكانكم أن ترشدوني إلى مقالاتٍ أو كتبٍ مفيدةٍ في هذا المجال؟

وبارك الله فيكم....السؤال

ثقافة ومعارف...الموضوع

الأستاذ وسام فؤاد...المستشار

.....الحل ...

...

...الأخ القعقاع؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكراً لمشاعرك الرقيقة ودعواتك الكريمة.. أسأل الله لك المثوبة، ولي وإخواني العاملين في إسلام أون لاين.نت إخلاص النية، وتلمّس الحق، والبحث عن الحقيقة. الوعي ضرورةٌ حياتية:

الهدف الأساسي الذي بحثت عنه في رسالتك تمثّل في ضرورة استهداف الوعي في بناء مشروع الأمة للنهضة والخلاص من حالة الاستتباع الذي تعيشه أمتنا.

وشقّ الوعي الذي تطالب به هو الشقّ السلبي القائم على التخلّص من التأثير السلبي للدعاية التي تباشرها القوى الدولية الكبرى ذات النواة الاستعمارية، وهو شقّ مكملٌ

لوعي الأمة بذاتها وبرسالتها التي تستهدف محو الظلم من العالم، وتقديم رسالة التوحيد لهذا العالم.

ويسوؤنا أخي قعقاع ما يسوؤك من تلك الدعايات المختلطة بسعي القوى الدوليّة العالميّة فرض نموذجها الحياتي علينا قسراً، والذي يتمّ - ليس بثوب رسالة الرجل الأبيض التي كان يسوّقها الاستعمار الحداثي القديم - بل تلبس الدعاية الجديدة ثوب ضرورة التكيّف مع النظام العالميّ الجديد، حيث يدّعي مروجو هذه الدعاية أنّ "الدول الجنوبيّة" لن تتمكن من العيش في عالم اليوم من دون تبني منظومة الغرب وقيمه.

وقد تكون هذه الدعاية مقبولة إذا ما تعلّقت بأساليب إدارة المؤسّسات بأشكالها المختلفة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، لكن عندما يتعلّق الأمر بتغيير خصوصيّات حياتنا، والتشريعات التي تحكم هذه الحياة، وبخاصّة الأعراف التسليميّة المنبثقة عن الشريعة، فهذا ما يبعث على ضرورة مراجعة عمليّة الاستسلام لأنماط الدعاية الغربيّة هذه.

لكن.. ما هو الغرب؟

عندما نقول لكن.. فهذا يعني استدراكك على ما سبق، واستدراكنا هنا ليس على ما كتبناه سلفاً، بل على ما ذكرته في مضمون استشارتك، وأوّل ما أريد قوله لك هنا أنّ استشارتك حملت قدراً من التجنّي الذي لا يليق بمؤمن يبحث عن الحكمة عقله، ويعتبرها ضالّته، وحين يجدها فهو أحقُّ بها.

الغرب - أخي القعقاع - مكوّن من عدّة اتجاهات، بعض هذه الاتجاهات ماديّ مصلحيّ، تقوده ماديّته نحو انتهاج سياسةٍ وبرنامج حياةٍ استعماريّ حيال الأمم الأخرى، لكن من بين مكوّناته اتجاهات إنسانيّة ترفض الاتجاه الماديّ المصلحيّ الاستعماريّ الصرف، وكلّ كيانٍ اجتماعي يمكنك أن تجد فيه هذه التعدّدية، تلك التي يتعايش في إطارها من يجدد في القوّة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة مصدر نفوذٍ وضغطٍ وتعظيمٍ مصلح، أو يجدها وسيلةً لتحقيق رسالة حضاريّة ما.

من داخل هذا الغرب، وبناء على هذه التعددية جاءنا من ينادي بالعلومة باعتبارها فرضاً للنموذج الحياتي الأمريكي على العالم، وهو ما نسميه "بالأمركة"، ومن ضمن نفس الغرب جاءنا من يرى في العولمة جماعاً للقيم الكليّة الإنسانيّة المشتركة. الاتجاه الأوّل اتجاه استعماريّ لا يمكننا مراجعتك في اتّهامه والخوف منه، لكن الاتجاه الثاني اتجاه يبحث عن القيم السامية التي يحملها إسلامك وإسلامنا. وحرّيّ بك أن تقدّم هذه القيم له، حرّيّ بك كمسلم أن تدعوه لما في هذه القيم من إنسانيّة ونبالة، ولن تستطيع هذا وأنت تعمي عينيك عمّا في هذا الغرب من تعددية، أنت مطالب كمسلم أن تحمل قيم الإسلام للعالمين، وهؤلاء نفر هم هدفك وضالتك، وهم مستعدون لأن يطلّعوا على ما لديك فيأخذونه طوعاً، ويعرضون عليك - طوعاً لا قسراً - ما يعدون لديهم قيماً نبيلة، ومن بين هذه القيم، ما رميته بالزخرف والضلال من قيم ديمقراطيّة وحقوقية.

القيم الضالّة وضالّة المؤمن:

تحدثت يا أخي قعقاع في سؤالك عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحدّات، والتنمية والعلومة، ونكرت أنّها قيم ضالّة وزخرفيّة وكاذبة، فهل ترى أنّ ذلك صحيح؟ دعنا نطرح السؤال بشكل أكثر عمقاً.. هل ترى في الاستبداد السياسي الذي تعاني منه بعض الدول، ولعلّ عراق صدام نموذجها، هل ترى في هذا النموذج فائدة وميزة؟ هل ترى في انتهاك حقوق الناس في هذه البلدان ما يقود إلى سعادة إنسانيّة حقيقية؟ الحقيقة أيّها الأخ الفاضل أنّنا لا نوافق على نفس المضمون الذي يتداوله الغرب لتلك المفاهيم، فلا يزال ينظر إليها باعتبارها منتج حضاريّ له، تأثّر بما تحفل به الحضارة الغربيّة من ماديّة ونسبيّة وتكوين صراعيّ تنافسيّ يبدأ بحقوق الإنسان، وقد ينتهي بانتهاك هذه الحقوق، ولكن هذه القيم يمكن لكلّ البشريّة الاستفادة منها، سواء في مضمون هذه القيم، أو في المؤسّسات التي أنتجتها.

ولنأخذ معاً مثلاً يريك كيف نستفيد من قيمة مثل الديمقراطية.

بالنسبة للديمقراطيّة، يمكن لنا أن نستفيد من المفهوم في تشريح وتفكيك ظاهرة الاستبداد التي نعيشها في دول الجنوب عربيّة أو إسلاميّة أو حتى غير عربيّة أو إسلاميّة، وإلا.. فقل لي: كيف يمكن للأقليات المسلمة أن تحيا في دول غير مسلمة

من غير ديمقراطية؟ وكيف تدعو لدينها من دون تمنعها بحريّات الفكر والاجتماع والتنظيم.

أنا معك في أنّ قيمة الديمقراطية فيها أبعاداً غير مقبولة:
ففيها النسبية: فكلُّ شيءٍ خاضعٌ للتصويت، لكنك يمكنك أن تميّز في ممارستك بين الثوابت والمتغيّرات.

وفيها مخالفة الحاكمية: ويمكنك أنت في ممارستك أن تجعل الشريعة مظلة تشريعك لكن الديمقراطية نموذج يفيد أكثر ممّا نستدرك عليه من عيوب.. كيف؟

- الديمقراطية أمدتك بخبرة تاريخية ونظرية لتفكيك الاستبداد.
- الديمقراطية أمدتك بمؤسّسات وأفكار مؤسّسية تصون الخبرات السياسية.
- الديمقراطية أمدت التاريخ الإنساني بقيم سياسية مهمّة، منها.. أنّ القرار العام لا يكون بيد قلة، وأنّ الكلّ يشرع لنفسه ولا يترك غيره يشرع له وينساق وراءه كالأنعام، وأمدتك بضرورة عدم تركيز السلطات وضرورة الفصل بينها، وأمدتك بأشكال الحقوق، وضرورة حمايتها إلخ.

هذا التراث من الحكمة التي لا ننكرها، ولا ينكر أحدنا أن ديننا الإسلامي رفض الاستبداد، لكنّه تناول الخطوط العريضة، وحضارتنا أنتجت أشكال مضادّة للاستبداد، لكننا لم نستطع إرساء نموذج مستقرّ ودائم يكبح جماح الاستبداد، حتى إنّ بعض مفكرينا طرح فكرة المستبدّ العادل كمخرج فلسفي سياسي - اجتماعي لأمتنا من هذه المأساة.

لم يستطع العلماء فرض نموذج رقابيّ مؤسّس ومستمرّ ومستقرّ، ومن ورائهم اكتفت شعوبنا بالانتفاضة بين الحين والآخر لكبح جماح الاستبداد، فلماذا لا نستلهم تلك الحكمة، كما استلهم الفاروق عمر رضي الله عنه نظام الإدارة الفارسي، وكما استلهم الرسول صلى الله عليه وسلم نظم الآخر الحضاري، ومنها "خندق" سلمان الفارسي، و"فضول" قريش الجاهلي.

لكننا كمسلمين لا نستلهم تراث الآخر كما يستلهمه الآخر العلماني، فالعلمانيون فريقان:

أولهما يستورد تراث الغرب كما هو دونما تحريف.

وثانيهما ينادي بزرع تراث الآخر في بيئتنا بما يلائم خصوصياتنا الاجتماعية (التبئية).

أمّا نحن فنستلهم حكمة الآخر - طالما كانت حكمةً حقيقيةً - وننادي بتفكيكها وإعادة بنائها بما يلائم معطياتنا العقيدية والاجتماعية.

أنا أقول لك هذا - أخي القعقاع - لكي نقف معاً على أرضية أن الآخر ليس شراً كلّه، وليس خيراً كلّه، أنت لا تجابه الشيطان، أنت تجابه جماعةً إنسانيةً فيها الجيد وفيها الرديء، فيها الخير وفيها الشر، وانعزلك في قوقعة ذاتك يحرمك من التواصل مع ما في الآخر من خير، ومن استعدادٍ للصالح.

المسلمون ليسوا حجةً على الإسلام.. والغربيون أيضاً!!

نحن في ممارساتنا نقع في كثيرٍ من الأخطاء عندما نجتهد في فهم الإسلام، وعندما يجابهنا غير المسلمين بسلوكنا كحجةٍ على الإسلام نقول: الإسلام حجةٌ ذاته، ولسنا نحن الحجةٌ عليه، فلماذا نقيّم الغرب بسلوك بعض أفرادهم، قيم الغرب الحكيمة يظلمها أمثال جورج بوش الابن وغيره بممارساتهم، والديمقراطية وحقوق الإنسان أكبر منه.

لكن من هنا أعود معك إلى قاعدةٍ مهمّةٍ مفادها أن الغرب لديه حكمة، وأنت لديك أعظم رسالة، وعليك أن تبحث عن ما يحتاجه الناس، وتقدّمه لهم من زخم ذلك الدين وعطائه غير المجذوذ وغير الممنون إلا بقدر تعطلّ اجتهادنا.

وأظن أخي القعقاع أن إدراك الغرب لنا وإدراكنا له في حاجةٍ إلى إعادة نظرٍ وتغيير. الإدراك من المراهقة إلى الرشد:

منذ بدأ الغرب عصر نهضته بدا كمراهقٍ أغرته ينعة الشباب وقوّته، ورغبته الحثيثة في التمايز وإنكار فضل الآخر الإسلامي عليه، أغرته فلسفته التي ناضل لإرساء دعائمها، وأعزّته تضحياته الكبرى في سبيل ثورته، كلّ هذا أغراه بنرجسيةٍ فريدة، وزهوٍ متعالٍ، وتمركزٍ حول ذاته التي اعتبرها نموذج الحقّ المثالي الذي سعى لإثبات نفسه في إطاره عبر ما طوّره من مناهجٍ بثّ وتراكمٍ فلسفي، وفي غمرة هذا كلّه وجّه احتقاره للآخر.. كل الآخر.

فاعتبر ما دون الغرب همج، وأقاليمهم أرضٌ بلا شعوبٍ ولا أصحاب، نعم حقاً هكذا أسموها "No Man's land" ولعلّ خبرة الاحتلال اليهودية لفلسطين قامت على

أساس مقولة: "أرض بلا شعبٍ لشعبٍ بلا أرض"، وتلك المقولة التي بلورها صاحب نظرية صدام الحضارات "صمويل هنتجتون" في نظريته بقوله: "الغرب والباقون"، أو "The west and the rest" وهي الأطروحة التي ردَّ عليها أصحاب الاتجاه التعاوني من أبناء الغرب أنفسهم، كما رفضناها نحن العرب والمسلمين. وكنا نحن في المقابل مستعمرون، وجاهدنا من أجل استقلالنا، وفي فترة مراهقة هذا الاستقلال - سواء أكنّا إسلاميين أم علمانيين - تصوّرنا أنّ الغرب كلّهُ عدو، وصارت القضية لدينا استقطاباً من النوع الجغرافي الساذج، الذي عميت عينيه عن حقائق التعددية والاختلاف داخل الآخر، والنتيجة أنّنا فقدنا قدرتنا على التواصل مع الاتجاه الإنساني التصالحي التعاوني داخل الغرب، ذلك الاتجاه الذي ناصرنا في مؤتمرات العولمة، ورفض في "مؤتمر السكان" أفكار الإجهاض وتغيير شكل الأسرة، وفي "مؤتمر المرأة" رفض الشكل الصراعي الذي يقمّمه الغرب لإعادة صياغة العلاقة التراحمية بين الرجل والمرأة داخل بنيان الأسرة، وبدلاً من أن ندعم نحن هذا الاتجاه الإنساني داخل الغرب تخليّنا عنه وتركناه يحارب وحده تغوّل المادية في حياة الغرب كما خسّرنا نحن المسلمين مساندة لنا في قضية دعوتنا في المجتمعات الغربية. نحن في حاجة لبناء روابط بيننا وبين من هو مؤمنٌ بمضمون أفكارنا الإصلاحية في كلّ مكانٍ وليس في الغرب فقط، حتى وإن لم يؤمن هؤلاء بمصدر قيمنا الإصلاحية هذه.

أخي القعقاع، وسائر إخوتي الذين يقرؤون هذه السطور؛ لقد ابتعثنا الله رحمة للعالمين، ابتعثنا الله بقيم سامية هدفها إعمار الكون، وإنقاذ الإنسان - كلّ الإنسان - من الشقاء، كان الإعمار والرحمة هدفاً لله من هذا الابتعاث، أمّا الإيمان فقد شدّد الله تعالى على أنّه غاية، لكنّها ليست الغاية التي يتمّ فرضها قسراً، لقد أمر الله نبيّه بتوصيل هذه الرسالة، وأردف أمره بالتأكيد على أنّ أكثر الناس لن يؤمنوا، ولو حرص النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك، أنت أيها الأخ منوطٌ بحمل الرحمة، ولست منوطاً بإكراه الناس على قبول الإيمان، فإن أحسنت عرض بضاعتك فيها ونعمت، وإن أعجب الناس إحدى بضاعتك دون الأخرى فهو هدى الله يهدي به من يشاء.

الاستعمار شيء آخر:

قال الدكتور محمد عمارة أننا حين نتعامل مع الغرب لا يجب أن نعتبره كتلة صماء، بل هو منقسم على نفسه إلى، ثلاثة أقسام:

1- الغرب كإنسان.

2- الغرب كتقنية.

3- الغرب كمشروع استعماري.

ومع تحفظنا الشديد على هذه التقسيمة التي ربّما تتجاهل تقسيمات فرعية أخرى نجده يقول: أمّا الإنسان فهو هدف رسالة الإسلام، وأمّا التقنية فما كان مباحًا منها قبلناه، وما كان حرامًا رفضناه، وأمّ المشروع الاستعماري فلا وألف لا، وقد سمعت منه هذه المقولة ذات يوم في إحدى ندواته.

وأنا أكرّر معه جملته الأخيرة، فلا يقبل مسلم حرّ أن ينهب أحد أرضه، أو أن يسلبه ثروته وموارده ومقدّراته الاقتصادية، كما لا يقبل مسلم حرّ أن يبيع قيمه المستفادة قطعًا من وحي قطعيّ الدلالة في وجوب الالتزام بهذه القيم.

فالتواصل ضرورة، وتلمّس الحكمة غاية، وقبول الاستعماريّ في أيّ صورة من صورهِ حرامّ قطعًا.

مراجع لبحثك:

وختامًا.. أريد أن أوجّهك إلى أنّ أفضل من كتب في المجال الذي تريد البحث فيه علماء وكتاب وساسة غربيون أيضًا.. ولعلك لا تحقّق على هذا، ولكنك نفسك عندما تحدّثت عمّا هو متوفّر لديك من مراجع ذكرت كتب "روجيه جارودي"، وهو مفكّر غربي.. طبعًا هو مفكّر غربيّ مسلم، لكن إسهاماته في المجال الذي تبحث فيه سبقت إسلامه، بل إنّ إسلامه أتى كنتيجة لما درسه وبحثه قبل ذلك.

وفي هذا الإطار أشير عليك بكتبٍ مثل:

- "المتلاعبون بالعقول" لهيربرت تشيلر، وهو ضمن سلسلة "عالم المعرفة" الكويتية القيمة.

- "من يجرؤ على الكلام" لبول فيندلي، وهو ضابط مخابرات أمريكي.

- "الديمقراطية" لناعوم تشومسكي، اليهودي الأمريكي عالم اللغة.

- كتابات المفكرين الغربيين النقديين أمثال.. هيربرت ماركيز، ويورجين هابرماس،
وحنا أرندت، ويورجين يوركها يمر.

- بالإضافة إلى صفحة الإسلام وقضايا العصر بإسلام أون لاين.نت.
أرجو أن أكون قد أفدتك، وتقبل دعواتي بالتوفيق لما فيه الخير.

=====

#الإسلام ليس نسخة من الديمقراطية

بقلم / شيرين حامد فهمي

ما أجمل الوثائق الدستورية في كل أنحاء العالم! وما أجمل الدستور الأمريكي إذا
قرأناه بالعين المجردة، فسنجد فيه معاني العدل والمساواة والإخاء. ولكننا إذا رجعنا
إلى تاريخ وضع هذا الدستور، فسنكتشف أنه يناقض تمامًا ما نص عليه.

لقد تم وضع الدستور الأمريكي على يد توماس جيفرسون Thomas Jefferson
الذي كان معروفًا بمناهضته لحقوق تحرير العبيد، الذي كان يعتقد اعتقادًا راسخًا في
أن تحريرهم سيدمر الدولة الأمريكية؛ ولذلك، فهو يخاطب - في ذلك الدستور -
الأحرار ولا يأخذ عبيد الأمة في الاعتبار. نعم، إن المخاطب في الدستور الأمريكي
هو الأبيض الخالص، أو الـ Wasp. والمقصود بالجنس في الدستور الأمريكي هو
الجنس الأبيض الخالص القادم أصلاً من أوروبا. والمثالية التي يتحدث عنها
الدستور إنما هي مثالية قائمة فقط على من ينتمون إلى الجنس الأبيض الخالص،
وليس قائمة أبدًا على غير البيض. وعندما يقول الدستور الأمريكي: إنه لا فرق بين
الأجناس، فإنه يقصد بذلك أنه لا فرق بين الألماني الأبيض والفرنسي الأبيض، أي
أنه لا فرق بين الأجناس الأوروبية البيضاء.

والواقع التاريخي هو أكبر دليل على ذلك. فقد قتل أبراهام لينكولن Abraham
Lincoln لأنه طالب بتحرير العبيد. وحتى لينكولن، لم يطالب بحقوق العبيد حبًا
فيهم وإنما كسبًا للانتخابات. غير أننا لا نستطيع أن ننكر تعاطفه مع العبيد في
الجنوب؛ لأنه كان من سكان الجنوب الذين عايشوا ورأوا أحوال السود المزعجة، مما
أدى إلى تعاطفه معهم.

ومن دلائل الواقع أيضًا أنه منذ صدور الدستور الأمريكي في عام 1776 حتى عام 1964 والجنس الأسود الأمريكي محكوم عليه بالانفصال التام عن الجنس الأبيض الأمريكي. ومن أمثلة ذلك الاضطهاد أن التلاميذ الزوج كان يتم نقلهم إلى مدارس كلها زوج حتى ولو كانت على مسافة بعيدة من منازلهم. بمعنى أن المدارس القريبة من بيوت الأسر الزنجية كانت تغلق أبوابها في وجوه التلاميذ الزوج لمجرد أنها مدارس "بيضاء"؛ وكان ذلك يجبر أسرة التلميذ الزنجي على البحث عن مدارس "سوداء" تسمح بدخول ابنهم. وكان هذا النظام يسمى نظام الـ Buffing.

وقد ظل الوضع هكذا حتى جاء مارتن لوثركينج Martin Lutherking الذي ناضل طويلاً من أجل كسب حقوق الزوج، والذي طالب بقبول الجنس الأسود الأمريكي في داخل المجتمع الأمريكي. واستمرت العنصرية بقتل مارتن لوثركينج، ولكن الزوج واصلوا كفاحهم حتى حصلوا أخيراً على حقوقهم المدنية التي تسمى بالـ Civil liberties.

طيلة 200 سنة والحرب دائرة على من يقصده الدستور بالمخاطبة. وحتى عام 1964 كان من المعروف جيداً أن المخاطب هو المواطن الأبيض الخالص. ولكن عندما قام الزوج بثوراتهم المتعددة ضد هذه المظالم، تقهقرت الحكومة الأمريكية قليلاً إلى الوراء وأعلنت سياسياً (فقط) أن الكل-الأبيض والأسود- مخاطب.

أما إجرائياً، فقد تقنن المحامون والقضاة الأمريكيون في كسب الجولات القضائية ضد السود. وهنا تظهر مهارة هؤلاء المحامين والقضاة في إنكار استخدام الحقوق.

ولنا مثل واقعي آخر في دولة ليبيريا، وهي دولة أفريقية يسكنها زوج الولايات المتحدة الأمريكية. وهم يعيشون الحياة الأمريكية بكل حذافيرها. وهم أمريكيون إلى النخاع. وفي أثناء الحرب الباردة، كانت أمريكا تستقطب هذه الدولة وتشغلها لحسابها ضد الاتحاد السوفيتي. أما بعد انتهاء الحرب الباردة لصالح أمريكا، وبعد قضاء المصالح، انقلبت السياسة الأمريكية ضد دولة ليبيريا والشعب الليبيري. وبعد أن كانت الدولارات الأمريكية تضخ يميناً وشمالاً، صارت ليبيريا منطقة جذب تقنن إلى كل سبل الحياة الكريمة. إن هذا دليل على مدى الاضطهاد الذي يلاقه الزوج الأمريكيون.

إن المشكلة العامة - التي تخص الدستور الأمريكي وغيره من الدساتير - تتمثل في الازدواجية القائمة في الدستور منذ زمن بعيد. تلك الازدواجية ناتجة عن الآتي: كل الدساتير أصدرتها نُخب للحفاظ على مصالحها. فعندنا مثلاً الدستور الفرنسي الذي أُصدر عقب الثورة الفرنسية يتحدث عن "حقوق المواطن" ، وعن الأخوة والمساواة. ولكن، يا ترى لمن هذه الأخوة؟ ولمن هذه المساواة؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن نطرحه؛ ولكي يتم الإجابة عليه، فعلينا أن نعلم من الذين وضعوا تلك القوانين واللوائح الفرنسية. إنهم طبقة البرجوازيين الذين يصفون "المواطن" بأنه الفرنسي الذي يملك، أي أن المواطن الفرنسي هو المواطن المالك والذي تجوز عليه تطبيق الأخوة والمساواة. بمعنى آخر، إن المواطن صاحب الحقوق هو المالك صاحب السلطان. وفي عصر الثورة الفرنسية كان يوجد شاعر فرنسي اسمه La Fontaine وكان يقول ساخراً: "أعجب من الذين يقولون: إن فرنسا ليس فيها مساواة، وقد نجد الغني يستطيع أن ينام تحت الكوبري مثله مثل الفقير".

ولدينا مثل آخر في إعلان حقوق الإنسان أو الهيومان رايتس Human Rights. ومن العجيب أن هذا المسمى لم ينشأ إلا في عام 1948 ، والأعجب منه أن ينشأ هذا الإعلان في نفس العام الذي تم فيه اغتصاب حقوق الفلسطينيين وكأن الفلسطينيين غير مخاطبين في هذا الإعلان. ألم نقل قبل ذلك أن الوثائق العامة التي يعدها البشر تخاطب مجموعة خاصة من الناس؟ إنها الحقيقية المرة بكل أسف. إذًا، كل الدساتير الوضعية تخاطب فئة من الناس وليس كل الناس؛ ولذا فهي تأتي ظالمة في كل الأوقات؛ أما الدستور الوحيد الذي يخاطب كل الناس - المؤمنين وغير المؤمنين، فهو القرآن الكريم المنزل من عند الله سبحانه وتعالى العادل؛ ولذا فلا يمكننا أبدًا أن نقارن بين الدستور الأمريكي أو أي دستور وضعي وبين الإسلام، فالدستور البشري فيه تحيز وأنانية، أما الدستور الإلهي فهو يمثل العدل المطلق. وبناء على ذلك، فلا يجوز أبدًا القول بأن الدستور الأمريكي دستور إسلامي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدستور الأمريكي لا يحتوي على أية مفاهيم غيبية أو سنية. باختصار، ليس فيه أي بعد غيبي، فكيف نستطيع أن نصفه بعد ذلك بأنه إسلامي؟

إن الإسلام إيمان وعمل، فأين البعد الإيماني في ذلك الدستور؟

أما إذا تحدثنا عن المجتمع الأمريكي، فهو ليس بأحسن من المجتمعات العربية. فالحياة الأمريكية فيها العيوب مثل المجتمعات الإنسانية الأخرى. والتناقض بين الإعلانات الدستورية والتطبيق موجود في أمريكا مثلما هو موجود في المجتمعات العربية. فالفقير في أمريكا مثلاً يموت جوعاً ومرصاً، مثله مثل الفقير في مجتمعاتنا العربية.

وانتخابات الكونجرس مسيرة بالمال والنفوذ مثل ما يحدث في كل مكان. وهم يواجهون نفس المشاكل التي نواجهها في كيفية تمويل الانتخابات. فعند غياب الأخلاق – سواء في أمريكا أم في غيرها – تسود السلطة التنفيذية. إن النصوص المثالية كثيرة، ولكن أين التطبيق؟ لقد كان من الأجدى أن يناقش الكاتب هذا التضارب بين النظرية والتطبيق، وكيفية حصول المسلمين على حقوقهم في ظل تلك الدساتير "الرائعة".

هناك فارق بين الشورى والديمقراطية

نريد أن نوضح في هذا الصدد حقيقة هامة؛ وهي حقيقة ذات شقين: أولاً، أن الديمقراطية ليست كفرًا؛ وثانيًا: أن مبادئ الشورى ليست نسخة من الديمقراطية. فالشورى فيها من المبادئ ما يرقى عن الديمقراطية بمراحل.

ولنبدأ بالشق الأول؛ أولاً: إن من يقول: إن الديمقراطية كفر بدون فهم أو تريث، فهو خاطئ في حكمه. فمن القواعد المقررة لدى علمائنا السابقين أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. وبالتالي، فمن حكم على شيء يجهله – كما يقول الدكتور يوسف القرضاوي _ فحكمه خاطئ وإن صادف الصواب اعتباطاً؛ لأنها رمية من غير رامٍ.

ثانيًا: هل يعقل أن تكون الديمقراطية التي كافحت من أجلها الشعوب في الغرب وصارعت صراعاً مريباً لتتخلص من الطغاة والمستبدين، منكرًا أو كفرًا؟ ثم، أليست الشعوب الإسلامية في أمس الحاجة إلى الديمقراطية لكبح جماح الحكم التسلطي؟

ثالثًا: "إن جوهر الديمقراطية من صميم الإسلام" كما يشير الدكتور يوسف القرضاوي. أو بقول آخر: إن دولة الإسلام تقوم على أفضل ما في الديمقراطية من مبادئ. وأفضل ما في الديمقراطية – أو جوهرها – أن يختار الناس من يسوس أمرهم، وأن يكون لهم حق محاسبته إذا أخطأ، وعزله إذا انحرف. والإسلام متفق جدًا

مع مبدأ اختيار الحاكم. وأكبر دليل على ذلك أن الإسلام ينكر أن يؤم الناس في الصلاة من يكرهونه، فما بالناس بالحياة السياسية؟ إذًا، فالاثنتان يتفقان في محاربة الطغيان والفساد.

رابعًا: إن البشرية أوجدت للديمقراطية صيغًا وأشكالاً مثل الانتخاب والاستفتاء وترجيح حكم الأكثرية، وتعدد الأحزاب السياسية، وحرية الصحافة، واستقلال القضاء، وحق الأقلية في المعارضة.. إلخ. وكل هذه الأشكال ابتكرها الغرب وسبقنا فيها. وكان من الأجدر أننا كمسلمين أن نكون نحن السابقين؛ إذ إن الإسلام -ديننا الحنيف- سبق الديمقراطية بألف سنة؛ سبقها بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها. وفي نفس الوقت ترك "الأشكال" والتفاصيل لاجتهاد المسلمين وفق أصول دينهم ومصالح دنياهم وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان وتجدد أحوال الإنسان. ولكن، للأسف الشديد، تقاعس المسلمون؛ فسبقهم الغرب. وإلى أن يتيسر للمسلمين أن يطوروا من أساليب الديمقراطية لتحقيق الحياة المثلى، فعليهم الاقتباس، أي اقتباس الصيغ والضمانات الديمقراطية الضرورية التي ستوفر لهم العدل والشورى والوقوف أمام جبايرة الأرض. وبالمناسبة، فإن الشرع لا يمنع اقتباس فكرة نظرية أو حل عملي من غير المسلمين. فقد اقتبس رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكرة الخندق من الفرس، كما أنه جعل أسرى بدر المشركين يُعلمون المسلمين القراءة والكتابة. وكذلك اقتبس عليه الصلاة والسلام ختم كتبه من الملوك. واقتبس عمر بن الخطاب نظام الدواوين ونظام الخراج. وعلينا أن نعلم في النهاية أن: الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها.

ومن هنا، لا يلزم من الدعوة إلى الديمقراطية اعتبار حكم الشعب بديلاً عن حكم الله؛ إذ لا تناقض بينهما. فعند المسلم تعتبر الدعوة إلى الديمقراطية شكلاً للحكم يجسد مبادئ الإسلام السياسية في اختيار الحاكم وإقرار الشورى والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومقاومة الجور. بمعنى آخر، عندما يطالب المسلمون بالديمقراطية، فهم يطالبون بوسيلة تساعد على تحقيق أهداف حياة كريمة يستطيعون من خلالها الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى. ولن يضرهم أبداً أن يستخدموا

لفظًا غريبًا -كالديمقراطية- فإن مدار الحكم ليس على الأسماء، بل على المسميات والمضامين.

وبالرغم من كل ذلك، فإننا لا نستطيع أبدًا اعتبار الشورى نسخة من الديمقراطية، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: الشورى لها حدود وضوابط شرعية لا تتعدها أبدًا، بينما الديمقراطية لا تعترف بتلك الحدود ولا بتلك الضوابط. فقد تنادي الديمقراطية بتحكيم الأكثرية، ولكن بغض النظر عن مبدأ الصواب أو الخطأ. بمعنى آخر، أي رأي يفوز بالأغلبية المطلقة هو الرأي النافذ حتى ولو كان باطلاً. أما الشورى في الإسلام فلا تعتد بهذه الوسيلة، بل تنظر في ذات الرأي. فإن كان صوابًا من الناحية الشرعية نفذ وإن لم يكن معه صوت واحد، وإن كان خطأ رفض وإن كان معه (99) من الـ(100). والقرآن نفسه يدل على كون الأكثرية دائمًا في صف الباطل: (ولكن أكثر الناس لا يعلمون) الأعراف: 187؛ (ولكن أكثر الناس لا يؤمنون) هود: 17. أما المؤمنون فهم الأقلية (إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم) ص: 24. فالجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك. والأمور الشرعية القطعية وأساسيات الدين ليس لها تصويت في الشورى. إنما الشورى أو التصويت يجوز فقط في الأمور الاجتهادية أو "المصالح المرسلة" مثل بناء منشآت صناعية أو إصدار قوانين لضبط المرور.

إدًا، فرأي الأكثرية ليس مؤشرًا على الصلاح، وليس دليلاً على الصواب كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية التي أباحت الشذوذ الجنسي، والتي أباحت شرب الخمر وبيعها وشراءها من خلال رأي الأكثرية. إن الديمقراطية غير محكومة بأصول تقيدها ولا قيم تضبط سيرتها؛ فتحلل الحرام كيفما تريد. وليس أدل على ذلك مما أبداه البرلمان الإنجليزي حينما قال: إنه يستطيع أن يقرر أي شيء إلا أن يُحول النساء رجالاً أو الرجال نساء. بل إن رأي الأكثرية في الديمقراطية يمكن أن يلغي الديمقراطية نفسها؛ ولذا فإن الديمقراطية يمكن أن يكون لديها أنياب أشد شراسة وفتكًا من الديكتاتورية.

ومن أثر عدم وجود تلك الأصول والقيم في الديمقراطية، نجد المرشح يرشح نفسه للانتخابات بدون توافر مواصفات أخلاقية كالعدل والأمانة، فيزيف الحقائق وينهب

ليحقق مصالح الطبقة التي يخدمها. وكذلك الناخب نجده لا يشهد بالحق. أما في الإسلام، فيشترط أن يكون الناخب فيه ما فيه من الشاهد من العدالة وحسن السيرة "وأشهدوا ذوي عدل منكم" (الطلاق: 2). وكذلك المرشح، فيجب أن يكون حفيظاً عليماً إشارة إلى قوله تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: "اجعني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم" (يوسف: 55) أو قوياً أميناً إشارة إلى قوله تعالى على لسان ابنة الشيخ الكبير في قصة موسى: "يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين" (القصص: 26).

المراجع:

(1) الأستاذ الدكتور علي الغنيت: المفكر وأستاذ القانون المقارن والقانون الدولي بجامعة القاهرة والمحكم الدولي - "محاضرة عن حقوق الإنسان والمواطن بين مثالية النصوص والمخاطبين بها" جامعة القاهرة - قسم اقتصاد وعلوم سياسية، مارس 1998.

(2) الأستاذ الدكتور علي الغنيت - حوار - 4 يوليو 2000.

(3) الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي، الفقيه والداعية الإسلامي، "فتاوى عن الإسلام والديمقراطية" و"بين الشورى والديمقراطية" و"هدى الإسلام في اختيار الحكام"، يونيو 2000.

=====

#المسلمون والديمقراطية الأمريكية: مع أم ضد؟

بقلم/ مقتدر خان ترجمة وتحرير/ شيرين فهمي

في هذه المقالة يتعرض الكاتب إلى الرد على بعض المسلمين الأمريكيين الذين يتبنون فكرة الانعزالية عن المجتمع الأمريكي، ومن ثم عدم المشاركة في السياسات المحلية الأمريكية. ويرى الكاتب أن الحجج التي يسوقها هؤلاء إنما تنبع من عدم الإحاطة الكافية بطبيعة السياسة الأمريكية؛ بالإضافة إلى الأفكار غير المدروسة وغير المبنية على أسس سليمة.

وأول هذه الحجج تقول: إن إيمان المسلمين بالله سبحانه وتعالى على أنه المشرع الأعلى لا يتفق إطلاقاً مع اتباعهم للقيادات الغربية، سواء كانت هذه القيادات

سياسية أم دينية. بمعنى آخر، يرى مؤيدو الانعزالية أن الإسلام يحرم على الناس شغل وظيفة التشريع أو أخذ دور المشرع؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو الوحيد الذي يمنح القانون ويعطي الشرع. ومن ثم، فهم يؤمنون بأن الديمقراطية ليست إلا تحقيقاً لسيادة الإنسان (أو سيادة عقله) وتطويع القوانين -سواء كانت أخلاقية، اقتصادية، أو سياسية- لصالحه ولصالح راحته، بحيث تكون في النهاية غير خاضعة لله سبحانه وتعالى؛ ولذا فهم يؤمنون بأن المشاركة في العملية السياسية الأمريكية بمثابة تأكيد السيادة الإنسانية بدلاً من السيادة الإلهية؛ وهذا طبعاً غير مقبول.

الديمقراطية مع الإسلام وليست ضده

هذه الحجة -للأسف- مبنية على فهم خاطئ للعملية الديمقراطية؛ تلك العملية التي تعني أساساً إفساح المجال لكل المواطنين لكي يشاركوا في الحكم وفي اتخاذ القرار. إن الديمقراطية هي الدرع الواقي من أزمة احتكار السلطة ووقوعها في أيدي حفنة صغيرة من الناس. تلك الحفنة التي تشرع القوانين المساعدة في تحقيق مصالحها على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي. تلك الحفنة التي تستخدم الدولة كأداة للسيطرة على الجماهير وعلى الشعب في سبيل تحقيق المصالح المرجوة؛ ولذا فإن من أولى وظائف الديمقراطية تمكين هؤلاء الذين تم تهميشهم ومن ثم منحهم صوتاً لتحديد مصائرهم.

إن الديمقراطية هي تطبيق مبدأ تحديد المصير ووضعه عملياً في حيز التنفيذ. وإذا قررت الشعوب أن تعيش بمبادئ الإسلام، فلن تكون الديمقراطية عائقاً أبداً، بل ستكون مساعداً ومسهلاً.

الديمقراطيات لها أشكال متعددة

الديمقراطية لها أشكال متعددة. ففي بريطانيا مثلاً، حدث تحول تدريجي من الدولة الدينية (theological state) إلى الدولة العلمانية (secular state). وظلت بريطانيا على ديمقراطيتها في خلال هذا التحول. وفي عالمنا الإسلامي، قام مولانا أبو الأعلى المودودي وآية الله الخميني بتطوير محدود للمشروع الديمقراطي.

فنظرية الخميني "للدولة" قائمة على مبدأ "ولاية الفقيه" حيث يحكم العلماء المتدينون العادلون باسم الإسلام. وهم مكلفون وملزمون بممارسة الشريعة الإسلامية طبقاً

لاحتياجات الجمهورية الإسلامية. ويرى الخوميني أن الديمقراطية ستعمل على إبعاد العلماء غير العادلين وغير المؤتمنين.

أما نظرية المودودي "الدولة"، فهي قائمة على مبدأ الديمقراطية الدينية (theodemocracy) أي بمعنى حكومة إسلامية ديمقراطية. وهي ديمقراطية ليست قائمة على أية أفكار نخبوية؛ إنما هي قائمة على تفعيل مبدأ الشورى. فالمجلس التشريعي المنتخب يستقي القوانين الإسلامية من القرآن والسنة؛ ثم يشرف على تنفيذها. وتقوم الانتخابات الديمقراطية حينئذ بالإسهام في توفير الشرعية.

إن نظرية "الديمقراطية الدينية" التي تبناها المودودي تعتمد أساسًا على مبدأ الشورى التمثيلية (representative shura). وهذا يلزم الأعضاء المنتخبين في مجلس الشورى الإسلامي بالسير طبقًا للقواعد الشرعية. أما إذا شذوا عنها فستكون النتيجة ضياع مراكزهم في الانتخابات القادمة.

الخلافة الإسلامية

إن مفهوم الخلافة الإسلامية يضع التوكيل السياسي في يد الأمة؛ بمعنى أن يكون الخليفة وكيلاً عنها في إدارة شئونها، فإذا ما ثبت عدم كفاءة الخليفة في تلك المهمة سحبت منه الأمة هذا التوكيل. إن الأمة تمثل مركز السيادة الحقيقي المكلف باختيار، وتعيين أو انتخاب الخليفة الذي سيعمل بعد ذلك كوكيل من وكلاء الله على الأرض.

ويجب أن ننوه هنا على الفارق بين مفهوم الخليفة من ناحية ومفهوم الخلافة من ناحية أخرى. فالخليفة، كما أشرنا من قبل، هو وكيل الأمة. أما مفهوم الخلافة فهو ينطوي على معنى أكبر: وهو جعل الله سبحانه وتعالى الإنسان - كل إنسان من الأمة الإسلامية - خليفة له على الأرض. أي أن كل عضو من هذه الأمة - سواء كان رجلاً أم امرأة - هو خليفة الله على الأرض، ومن ثم فهو مكلف من الله سبحانه وتعالى بتطبيق دينه وإعلاء كلمته.

البيعة والديمقراطية

حسب المعطيات الموجودة لدينا، تصير الديمقراطية هي أسهل الطرق لخوض عملية انتخاب الخليفة. فعدد المسلمين قد وصل حالياً إلى أكثر من 1.3 بليون نسمة؛ هذا

بالإضافة إلى أن المجتمع صار أكثر تعقيدًا؛ ولذا فإنه من الصعب جدًا إيجاد أي طريق لانتخاب الخليفة إلا من خلال الديمقراطية.

والذين يتمسكون بنظام البيعة في الإسلام يحصرون أنفسهم في مصطلح معين، وينسون -على الوجه الآخر- الظروف التي كانت قائمة في عصر الخلافة حيث كانت البيعة تمارس من قبل بضعة آلاف مواطن. ونظرًا لأعداد المسلمين الضخمة التي نراها اليوم، فإن قول "نعم" أو "لا" -سواء من خلال الوسيلة الورقية أو عبر الإنترنت- سيخدم -بلا شك- نظام البيعة... الأمر باختصار، أنه إذا ألقينا نظرة إلى الخطوات الديمقراطية فسنجدها لا تتعارض مع الإسلام.

الغرب أخذ نظرياته من الإسلام

لقد قمت بعمل دراسة واسعة على مفهوم السيادة (sovereignty) في الإسلام من ناحية، وفي النظرية السياسية الغربية من الناحية الأخرى. وكانت نتيجة هذه الدراسة أنني اكتشفت أن الكثير من مبادئ السيادة التي يتبناها الغرب لا تتعارض مع الإسلام، بل على العكس تتبع مباشرة من الإسلام.

فأوائل الباحثين النظريين في أوروبا احتكوا احتكاكًا مباشرًا مع مفهوم السيادة في الإسلام. فجون بودين Jean Bodin وجان جاك روسو Jean Jaques Rousseau من أشهر الباحثين الذين نظروا نظرية السيادة الحديثة؛ وقد استعانوا في ذلك بمفاهيم السيادة المطلقة والسيادة الشعبية التي يتبناها الإسلام. وقد قام روسو بعمل دراسة مكثفة عن فترة حكم الرسول (عليه الصلاة والسلام) في المدينة؛ لينهل ويستقي منها الأفكار المتعلقة بمفهوم السيادة؛ ولذا نجد أن الإسلام قد ألقى بظلاله -بدون شك- على النظرية الديمقراطية.

الديمقراطية الأمريكية وديمقراطية المودودي

إذا ما ألقينا النظر إلى الديمقراطية الأمريكية، فسنجد أن نموذج تلك الديمقراطية يشبه إلى حد كبير الديمقراطية الدينية التي يتبناها المودودي كما أشرنا من قبل. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، توجد الشورى التمثيلية (الكونجرس) التي تستقي قوانينها من الدستور الأمريكي. وتسعى هذه الشورى التمثيلية إلى تشريع القوانين التي لا تتعارض -على الأقل- مع الدستور الأمريكي. وبينما نجد المشرعين المسلمين -في ظل

الديمقراطية المسلمة- يسعون إلى حماية القرآن والسنة وتطبيق ما فيهما من تشريعات وأحكام، نجد المشرعين الأمريكيين يسعون إلى حفظ دستورهم وتطبيق ما فيه من بنود وقوانين.

والناقدون للديمقراطية الأمريكية دائماً ما يلصقونها بالكفر أو بأكثر من ذلك؛ وهم للأسف يطلقون أحكامهم دون تحليل مسبق. وإذا قاموا بتحليل أو بآخر، فإنه يخرج هشاً ضعيفاً؛ ولذا فقد يستلزم علينا تركيز مناقشاتنا المستقبلية -بطريقة مباشرة- على محتوى الدستور الأمريكي، ومن ثم التعرف على بنوده، وإدراك ما إذا كانت هذه البنود متوافقة مع المبادئ الإسلامية أم غير متوافقة معها. فإن إدانة الدستور الأمريكي على الدوام يمكن أن تلحق الضرر الشديد بالأمريكيين المسلمين. نحن في حاجة إلى مرونة

يا ترى، ماذا سيكون رد فعلنا إذا قام بعض الناس غير المسلمين بقراءة كتاب عن الإسلام ثم انصرفوا عنه ورفضوه رفضاً قاطعاً؟ ألن نسارع باتهامهم بالسطحية؟ ألن نصفهم بالتحيز وعدم التعقل في رفضهم للإسلام؟ إذاً، فلنعطى غيرنا نفس مقدار الفضول وحب الاستطلاع الذي نريده. ولنعطى أنفسنا الفرصة لكي ندرس -على الأقل- موقف الآخر برقة ولطف وحذق ومهارة من قبل أن نصدر الأحكام. فالأحكام السريعة غير المبنية على معلومات دقيقة ليست إلا مؤشراً عن الجهل وعدم التسامح.

وهذا -بدون أدنى شك- سيبعاد بين الناس والمسلمين والإسلام... إنني أريد أن أوجه هنا سؤالاً للقراء: ما الذي ترونه ضد الإسلام أو ضد الله في مثل هذا الدستور؟ وما هو الشيء غير الإسلامي أو غير الإلهي في هذا الدستور؟

الدستور الأمريكي لا يناقض الإسلام

إن من ضمن نصوص الدستور الأمريكي ما يلي: "نحن شعب الولايات المتحدة الأمريكية -من أجل تشكيل اتحاد أكثر قوة وصلابة- نقيم العدل، نحافظ على الهدوء المحلي، نقوم على توفير الدفاع العام، نُرقي من الخدمات الاجتماعية، ونحمي حرياتنا وممتلكاتنا: [من أجل كل ذلك] نقيم ذلك الدستور للولايات المتحدة الأمريكية".

إني أود أن أعرف ما الذي يمكن أن ترفضه أي دولة إسلامية من هذا الدستور؟ وما الذي يمكن أن ترغب عنه وترفض إعطائه لشعبها؟ هل الإسلام يسعى إلى حرمان المسلمين مما ينص عليه الدستور الأمريكي من العدل، والاستقرار، والخدمات الخيرية، والحرية والترف؟ (بالطبع لا).

هذا الدستور -طبعًا- لا يُعرّف نفسه على كونه إسلاميًا. (وكيف له أن يفعل ذلك؟) إنما مفهوم ذلك الدستور يتعرض للإسلام، وإن لم يتعرض للمسلمين. فهو خالٍ من المسلمين ولكنه ليس خاليًا من الإسلام. إنه يحتوي على الكثير من القيم الإسلامية؛ أما ما هو غير إسلامي فسأتركه لمن يريد أن ينقده.

ولدينا طريقتان في فهم الإسلام: إما أن نفهم الإسلام وندرکه عمليًا، أو أن نفهم الإسلام في حيز الرموز والإعلام أو الملصقات. ومن الظاهر أن المسلمين أكثر شغفًا بظواهر الإسلام المرئية الخارجة عن شغفهم بالإسلام كمؤسسة وكتطبيق للقيم والمثل الإسلامية. وهذا طبعًا لا يعني أن كل شيء في أمريكا إسلامي: بالطبع، لا. إن أمريكا بعيدة كل البعد عن المجتمع الإسلامي المثالي، وكذلك بعيدة كل البعد عن الدستور الذي تتعهد بتنفيذه. ولكن، على الأقل فإن أمريكا تعرف أهدافها جيدًا أكثر من معظم المجتمعات المسلمة مثل دولة صدام، أو دولة القذافي، أو دولة الأسد (التي صارت الآن دولة بشار).

أنا لا أريد أن أخرج القراء باستعراض بقية القائمة. ولكني أرغب التنويه إلى أن هذه الدولة [الأمريكية] -بفضل مبادئها- تعامل المسلمين أحسن من معظم البلاد المسلمة. وإذا كنت غير موافق على ذلك، فاجمع حقائقك واذهب الآن إلى المكان الذي تريده والذي تعتقد أنك ستصير فيه أكثر إحساسًا بالسعادة والأمن والحرية في تطبيق الإسلام. إنه واجبك الإسلامي، والامتناع عن فعل ذلك سيكون نفاقًا.

المقالة نزلت بموقع الـ iviews.com في 27 يونيو 2000، الكاتب يشغل حاليًا المحرر الإداري للجريدة الأمريكية للعلوم الإسلامية الاجتماعية، ويرأس مجلس رابطة الباحثين الاجتماعيين المسلمين.

=====

#تحرير المرأة في عصر "الشرق الأوسط الكبير"

2004/06/14

المشروع الأمريكي عبر هجماته/مبادراته "الإصلاحية" للشرق الأوسط، احتوى على قضية مركزية وهي المرأة. وهذا يطرح تساؤلات مهمة حوله، يجعل من الضروري الالتفات إليها تأملاً ومناقشة، فحين نجد أنفسنا بين مطرقة المشاكل الحقيقية التي نعاني منها وسندان الهيمنة الأمريكية التي علينا رفضها.. ماذا نفعل؟ خصوصاً أننا أمام تحديات جديدة تنقلنا من نفق التقاليد غير الإسلامية إلى حافة هاوية "الفردية" المتمركزة حول الجسد. وما الذي يمكن أن تضيفه أمريكا في مبادرتها "الشرق الأوسط الكبير" لقضية تحرير المرأة؟ وكيف تخرج المرأة العربية من موقع المتفرج إلى موقع الفاعل في كل ما يدور حولنا من أحداث؟ وكيف يمكن تفهيم أولئك الذين لا يزالون يدورون في فلك "الجسد/الفتنة" حين يختزلون تحرير المرأة - داخلياً وخارجياً - في "العري"؟ وكيف يمكن النظر إلى التعديلات التي طاولت -ولا تزال- المرأة الخليجية؟.. أسئلة مهمة تناقشها هبة رؤوف عزت (***) خلال هذا الحوار.

* تعيش المرأة العربية مأزقاً خطيراً يتمثل في شعورنا - نحن النساء - بأن هناك مشكلة حقيقية تعاني منها المرأة العربية.. وهي مشكلة الفقر والجهل والبطالة والتمييز.. وهي مشاكل يشترك معنا في كثير منها كثير من الرجال، ولكن تتركز مشكلتنا في ذلك الاستخدام السيئ من قبل قوى خارجية (كأمريكا) وقوى داخلية (أنظمتنا العربية) لهذه المشاكل لمصلحتها. فنجد أنفسنا بين مطرقة المشاكل التي نعاني منها وسندان الهيمنة الأمريكية التي علينا رفضها... ماذا نفعل حيال هذا الأمر؟

- لا توجد حلول فورية لتغيير أوضاع الفقر والجهل والبطالة والتمييز الجاهلي (التقليدي والمستورد) ضد المرأة؛ فالتغيير يأخذ وقتاً ويحتاج إستراتيجيات ولن نستطيع تغييره، ولن نستطيع أمريكا تغييره ببيانات أو مشروعات أو تصريحات. نعتقد أننا بحاجة حقيقية أولاً لمعرفة الواقع، وهذه مهمة تقوم بها -بنشاط- هيئات دولية تدرس وتجمع الإحصاءات وتحلل البيانات، ولا تقوم بها هيئاتنا الإسلامية التي

تتصرف إلى كتابة المقالات وإعداد الدراسات النظرية والانتقاد القوي لأطروحات الاستعمارية دون رصد حقيقي وواقعي للتحويلات التي تشهدها تلك المرأة العربية. ويجب التذكير بأن هذه المرأة التي نتكلم عنها، تشكل الفتيات النسبة الغالبة في تكوينها، وأن النسبة المتزايدة هي من سكان الحضر والمدن، ونحن أمام تحديات جديدة نتقلنا من نفق التقاليد غير الإسلامية التي بها تمييز ضد المرأة، إلى حافة هاوية "الفردية" المتمركزة حول الجسد؛ سواء لإعادة صياغة التصورات حول معنى الحرية أم بتفكيك البنى الاجتماعية والمؤسسات المختلفة الجماعية.

بين المطرقة والسندان يمكن أن يكون هناك عجينة لينة قابلة للتشكيل، ويمكن أن يكون هناك كتلة صلبة من الحديد تكسر المطرقة والسندان، والفعل الذي يتم السؤال عنه - في نظري - هو الفعل اليومي، والفعل المتراكم والفعل الممكن الذي يدفع سقف المستحيل، وربما في لحظة معينة تصبح مواجهة الإمبراطورية عن طريق الأفعال الصغيرة أكثر تأثيراً من الخطاب الضخم الذي لا يدل الناس على آليات يومية بسيطة.

ماذا نفعل؟ أنا شخصياً بالأمس كنت في لقاء أشارك فيه بتقرير عن أوضاع المرأة العربية، مع إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة، التي لا أرى من المفيد تركها للهيمنة الأمريكية؛ لأنها ليست ملكاً خاصاً لأمريكا، لكنني اليوم طوال الصباح كنت في اجتماع مع مجموعة من النشطاء نسعى لتجاوز الاختلافات الأيديولوجية وتسجيل منظمة أهلية ضد الفساد في مجتمعي، فالانعزال في دوائر مغلقة لا يفيد، وإنما حركة واسعة لكل واحد منا في مجاله ثم التشبيك والتنسيق حتى يتراكم الفعل.

لننظر حولنا.. في أسرتنا وفي الحي وفي مجال العمل، ولنفكر: كيف يمكن الدفاع عن حقوق المضطهدين وتحسين أوضاع الناس بآليات بسيطة؟ باختصار: ما هو الفعل الممكن الذي يبني زخماً لتغيير ديمقراطي يومي يحترم إنسانية الإنسان؟. إننا لا نستطيع أن نواجه الهيمنة الأمريكية ومشاريع الشرق الأوسط الكبير - أو الصغير - ببشر لا يشعرون بآدميتهم، وإذا شعروا بها لا يتشاطرونها مع الآخرين بشكل عادل وكريم!.

لكن مع هذا نحتفظ دائما بالأمل وشعلة النشاط في القلب؛ لأن الله غالب على أمره، ونحن حتى الآن لم نستوف شروط النصر؛ لأننا أهملنا (اقرأ)، وأهملنا (وقل اعملوا)، ولم نبذل كل الوسع بعد.

* لكن ما هي الإضافة الأمريكية في مبادرتها "الشرق الأوسط الكبير" لقضية تحرير المرأة، خصوصا أن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة قد غطت الجانب النظري والتنفيذي لما يخص الجوانب المختلفة لقضية المرأة؟.

- الخطط الأمريكية قديمة والتدخل الأمريكي جارٍ على قدم وساق منذ فترة طويلة، والتعليم تم إعادة هيكلته لخلق كوادر . رجال ونساء . تقبل القيم الاستهلاكية، هذه هي الإضافة المستمرة التي يتم تجديد إستراتيجياتها كي نصبح سوقا بلا ثقافة ولا هوية تستطيع المقاومة.

إن ما تود الولايات المتحدة الأمريكية الآن تحقيقه هو تجاوز مرحلة خلق النخب التي تحدث منذ مائة عام أو يزيد عبر التعليم وبرامج التدريب وطرح الرؤى والأفكار واختراق المجتمع المدني، إلى أن يصبح هذا المد الاستهلاكي عامًا وجماهيريا. وأعتقد أن أخطر ما يمكن أن يحدث للمرأة العربية في المستقبل هو إبعادها عن الثقافة الإسلامية، في الطبقات الوسطى والعليا، ووضع هؤلاء النساء في مواقع صنع القرار فتم سرقة واختطاف رؤى التحرير والمساواة للمرأة لتخرج خارج إطار النضال الديمقراطي، وهذا حدث بالفعل في بعض البلدان ومنها مصر، فقد تم تأميم الحركة النسائية بالمعنى الذي كان سائدا في الستينيات والسبعينيات، والتي كانت ذات توجه يساري لكنه كان وطنيا وعروبيا.

أما الآن، فالاتجاه إلى الفكر والخيال النسوي، وفصل جهد تمكين النساء عن معركة الديمقراطية الواسعة حتى يظن الناظر إلى الخريطة العربية أن النساء قد حققن مكاسب وهو ليس صحيحا خاصة حين تتولى المناصب القيادية نساء من نفس النخبة السائدة المتأسسة على روابط قبلية أو فئوية أو عرقية أو طبقية.

إن إعادة تشكيل النخبة وإعادة تشكيل الثقافة عبر تهميش التعليم الوطني العام والاحتفاء بالتعليم الأجنبي في المراحل ما قبل الجامعية والجامعية: مسألة حاسمة في خلق أجيال مستفيدة من الاندماج في دوائر الأعمال الأجنبية بأوطاننا وتوسيع هامش

الفئات التي تحمل هوية هجينة ملتبسة، وحين يتم الدفع بها إلى مواقع صنع القرار لن تكون أولوياتها وطنية، وقضية المرأة لا تنفك عن كل هذه التحولات. والجديد ليس اختراعاً لمفهوم أو لقضية، بل تحويل المسارات وتغيير الأشكال والتكتيكات، وهنا يجب أن نتابع أوضاعنا جيداً ونرصد تحولات المجتمع والثقافة؛ لأنها أخطر من تصريحات السياسة أو خطب الأنظمة في المناسبات المختلفة. التغيير من أسفل وضرب البنية التحتية الاجتماعية على هذا النطاق هو الجديد والمتجدد.

* كيف تخرج المرأة العربية من موقع المتفرج إلى موقع الفاعل في كل ما يدور حولنا من أحداث؟

- "التسلط الذكوري" أحيانا يكون ضاغظاً جداً جداً، لكنه - أحيانا - أسطورة نبكي بسببها دون أن نرى مصادر القوة في بنيتنا التقليدية الأسرية. أعتقد أنه في ظل أكثر العلاقات استبدادا مع الذكور في الأسرة أو الدائرة الاجتماعية يمكن التماس مسارات للتمكين وللعمل، بالنسبة للسيدات العاديات مثلاً.

السياسة ليست الوصول إلى سدة الحكم، بل هي المشاركة في التأثير على توزيع الموارد المادية والمعنوية في المجتمع بشكل يسمح بعدالة أوسع، في تقاسم السلطة، والثروة. وعلى ذلك فإن كل امرأة يمكنها أن تؤثر في تلك المعادلة، لكننا إما أن نحبس أنفسنا في البيوت، أو نتطلع لرئاسة الوزراء!

في حين أن الفعل المدني الأهلي اليومي قد يكون أكثر تأثيراً وأوسع مدى من الانضمام إلى أي من الأحزاب أو الخروج إلى الترشيح في الانتخابات على أهمية كل هذه الأشكال.

وبالنسبة للأمم، من المفيد أن تعلم أنها يمكن أن تكون مسئولة ومشاركة في المجتمع، بل ومؤثرة في السياسات العامة من خلال "الحضور المستمر" في حياة أسرتها، والخروج لمتابعة مصالح تلك الأسرة.

ويمكن لي التمثيل هنا بالتعليم والصحة. في مدرسة أولادي مجلس للآباء، وهو غير يوم لقاء الآباء بالمدرسين، ورغم أن المرأة المصرية في الطبقة الوسطى يمكنها الحركة والمشاركة فإننا يوم الاجتماع الأول لمجلس الآباء في مدرسة بها ألف تلميذ

لم يحضر سوى عشرة، منهم ثلاث نساء. وقد استوقفتني هذا الأمر؛ فقد كنت دائما أدعو إلى المشاركة السياسية القوية للمرأة والتي أعتقد أنها واجب شرعي وليس ترفا، ولي في ذلك كتابات عديدة شرعية وسياسية، لكنني وجدت نفسي في موقف أتساءل فيه: كيف يمكن أن تشارك المرأة في الجدل الديمقراطي وفي الشأن العام السياسي وفي الدفاع عن حقوقها وحقوق الإنسان وفي المطالبة بتوزيع أكثر عدلا للسلطة وللثروة إذا كانت لا تخرج أصلا لمتابعة السياسة التعليمية في داخل مدرسة أولادها؟ ولا أظن أنه في أي مجتمع ذكوري سيمنعها أحد من ذلك. لكن المشكلة أن المرأة لا تريد أن تكون أكثر فاعلية وأكثر مسؤولية في أحيان كثيرة لأسباب مختلفة، منها ما هو مرتبط في بعض المجتمعات العربية بالرفاهة الزائدة، ومنها ما هو مرتبط في مجتمعات أخرى بالفقر، ومنها ما هو قرين السلبية واستمرار دور الضحية المقهورة. دعوني أؤكد لكم أنني قابلت كثيرا من النساء هن شغلة من النشاط والفعل والمشاركة، رغم أنهن أميات لا يقرأن ولا يكتبن لكنهن على علم باحتياجات المجتمع الصغير الذي يمارسن فيه دورا فاعلا، كما أنهن يدركن الأمومة بشكل إيجابي ونشط.

إن المرأة في أشد أوضاع التسلط الذكوري قادرة على توسعة هامش الحرية والفعل والتواصل مع ثقافتها من أجل التغيير واستكشاف مواطن الضعف في تلك البنى الذكورية والضغط عليها، وأزعم أن هناك أفقا دائما للتغيير، وأزعم أيضا أن الله أرحم بكل امرأة من أن يجعلها عاجزة تماما عن أي فعل.

لكن المهم أن نتظر كل واحدة إلى مساحات الممكن وتوسع هامشها بدلا من أن تتطلع إلى المستحيل وتظل تتباكى على أنها مقهورة، وأنا أعتقد أن تغيير الخطاب يجب أن يتأسس على ربط اليومي بالمدني، وإتاحة الفرصة لأشكال مختلفة من الفعل وعدم التعميم في تجارب التمكين الفردي والجماعي وتبادل التجارب في نفس الوقت. ويمكن تبادل الأفكار ونشرها عبر الشبكة، أو الاندراج في برنامج للتعليم المستمر، أو مراسلة "إسلام أون لاين.نت" في قضايا تهتمك وجمع المعلومات من على الشبكة في هذا المجال أو الانضمام إلى ساحة من ساحات الحوار الثقافي حول قضية ما.

هناك آفاق كثيرة وهناك دائما.. الإمكانية. دعونا نفكر كيف يمكن أن نتحرك خطوة ولو صغيرة إلى الأمام، وكيف يمكن أن نساعد على رؤية بصيص أمل.

* الغرب واليهود يريدون أن يشاهدوا المرأة العربية والمسلمة تمشي في الشارع شبه عارية - إن لم نقل: عارية - وهذا هو الإصلاح الذي يريدون؟.

- لا شك أن هناك اختلافا في منظومة القيم، والعري جزء من الحرية الفردية في الثقافة الغربية، رغم أنه عندهم أيضا له مساحات وحدود، وهناك تقنين لحقوق الجسد أو - على الأقل - مسيرة من السعي لتوسعة التقنيات.

الأطروحة الغربية تقوم على أولوية الوجود في المجال العام كمؤشر على الفاعلية والقوة، في حين أننا في تصورنا الإسلامي نعتقد أن المجال العام المدني وأيضا المجال الاجتماعي الأسري لا يقل أهمية، وأنه أيضا مساحة حرة حتى إن كان فيها في جانب مساواة، وفي جانب آخر توزيع لبعض (وأكرر: بعض) الأدوار.

حين جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم برسالة هي رحمة للعالمين لم تكن قريش يعجبها أن تخرج المرأة، وكان الدور الأسري للمرأة القرشية هو الدور الأول وربما الوحيد، ونذكر أن الموسرات كن يستأجرن الرجال من أجل المتاجرة في أموالهن كما فعلت خديجة رضي الله عنها، لكن المرأة في المدينة كانت تشارك في المجال العام زراعة وتجارة، وكن متواجدات بالرأي وبالحضور في خارج أوارهن الأسرية، رغم أنهن كن أمهات رائعات . لكن زوجات قويات.

التحول الاجتماعي الذي أدى إليه النهج النبوي لم يدفع باتجاه نموذج المرأة القرشية أو المكية، بل دفع باتجاه نموذج المرأة في المدينة، وإن شئت فعد إلى سيرة أم سليم التي هي أم أنس بن مالك، تر نموذجا فريدا لامرأة قوية ومؤمنة صلبة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب زيارة بيتها، بل ودعوة الصحابة إليه للطعام، ويحتفي بمشاركتها في مجالس النساء في المسجد تسأل وإن أخرجت أسئلتها عائشة!

لم يقل أحد حينئذ إن الخروج يعني السفور، وهذه النقلة تمت مصادرتها تاريخيا حين مُنعت النساء من المساجد في المرحلة الأخيرة من عصر الخلفاء، على اختلاف بعدها تاريخيا في درجة مشاركة المرأة في المجال العام والسياسي والاقتصادي في المجتمعات الإسلامية بعد الفتوح بحسب الثقافة الأصلية للبلدان.

هذه المقدمة ضرورية حتى لا يكون رد فعلنا تجاه "تحرير المرأة" الغربي والهجمة الأمريكية على المنطقة على هذا المسار هو أن نخون تصوراتنا الإسلامية، ونخون الله ورسوله بالتضييق على النساء بزعم أن أي مساحة للفعل توافق المخطط الأمريكي.

إن سد الذرائع لا يجب أن يؤدي إلى سد الشرائع. ويعنيني أكثر من الذي تريده أمريكا: ماذا نريد نحن؟ في زمن خرجت فيه المرأة للتعليم والعمل ولديها مساحات من الحرية، هل ما يقدمه الخطاب الإسلامي هو مشروع يحترم المرأة - أمًا وفتاة وامرأة عاملة وناشطة في المجتمع - ويدفعها إلى أن تدافع لا عن حريتها فقط وإنما عن حرية الأوطان، وحرية أبنائها السياسية في المستقبل واحترام حقوقهم في فرص متكافئة في التعليم والعمل من أجل مستقبل أفضل لأغلبية الشعوب وليس لأقليات فيها؟

هل تأتي قضية الكرامة والحماية من التمييز والتحرش وضمان الحقوق النقابية والمكتسبات القانونية للأمهات العاملات وللطالبات وللنساء العاملات في المجال المدني والأهلي على رأس قائمة الهموم، أم ندور فقط حول قضية السفور والحجاب، وكأن الحجاب هو قرين الحجب لأن الخروج هو قرين السفور والانحلال؟! القضايا لا تعالج هكذا، وأخشى ما أخشاه أن تكون الهجمة الأمريكية معوقا للتجديد الإسلامي الشرعي المنضبط المستقيم، ويكون رد فعلنا هو غلو وتبسيط، نكون نحن الخاسرين فيه وليس أمريكا، بل أزعم أنه سيحول دون أن نطور مشاريع ناجحة للمقاومة والتعبئة.

خريطة القضايا واسعة، وتعميق التصورات مهمتنا معا، فلنفكر سوياً في كيف نضبط مساحات الحرية حتى لا نرى العري في شوارعنا، ولكن دون أن نختزل فكرة الحرية إلى الجسد. ثم كيف نضبط مساحات الحرية بحرية وبمراهنة على الفطرة السوية داخل نفوس الغالبية كما كان يعلمنا الشيخ محمد الغزالي رحمه الله؛ لأن الإفراط في استدعاء القانون أو استدعاء الدولة يفتح مجالاً لها في مساحات المجتمع فتدخل لتصادر الحرية على جميع المستويات.

وفي عصر العولمة كيف يمكن أن نصوغ رسائل واضحة ومركبة في نفس الوقت تكون أفقا للكرامة للناس فنكتسب الأنصار، ونفتح دوائر لا يمكن أن يفتحها خطاب الإدانة.

الاجتهاد هنا فريضة؛ لأن سياقات المدن وجسور الاتصال لا ينفع معها كثير من طرقنا في التناول. والتحدي هو كيف نستطيع تطوير رؤانا بشكل واثق للتعامل مع تلك المستجدات؟

ربما نحتاج إلى أن نتبادل الأفكار أكثر، فالمسافة لم تعد فارقة لهذه الدرجة؛ لأن قانون المدنية الحديثة يحكم الأمكنة.

* هل الإصلاحات - فيما يخص المرأة الخليجية - هي إصلاحات وهمية ومنساقاة لرغبات أمريكا فقط، دون رغبة حقيقية من النظام هناك في إصلاح وضع المرأة؟ - إن وضع المرأة الخليجية لن يتحسن فعلا إلا في ظل تحول ديمقراطي واجتماعي عميق، وأخشى أن بعض الإصلاحات الجزئية قد تستغل لحجب الإصلاح العميق المطلوب في دول الخليج. ولا أقصد فقط الثقافة التي تقوم - حتى الآن - على إقصاء المرأة من المجال العام، بل أقول أيضا: الثقافة الاستهلاكية لمجتمعات نفطية، وهي ثقافة تنذر بأن خروج المرأة من بيتها - غالبا - لن يكون لدعم قضايا العدل الاجتماعي والمشاركة السياسية، بل سيكون في دعم دوائر الأعمال في اقتصاد يزداد ارتباطا باقتصاد السوق العالمية.

أعتقد أن تحريك الماء الراكد في وضع المرأة في الخليج مهم، خاصة أن من الإسلاميين هناك من يقفون ضد حصول المرأة على حقوق سياسية مكفولة لها في الشرع، وليس عندي أي استعداد للمداهنة أو التلطف في هذه المسألة، والحالة الكويتية نموذج في كيف تحولت قضية المرأة إلى ورقة في النزاع السياسي رغم أن الإسلاميين أولى بأن يكونوا هم طليعة التغيير الاجتماعي لصالح المرأة؛ لأن النساء حين لا يجدن خطابا إسلاميا رشيدا منصفا فإنهن سينتقلن إلى مساحات أخرى تقدم عدالة ومشاركة حتى إن كان الثمن هو التحرر الوطني ذاته، وهذا في أي مجتمع. لا أحد يستطيع أن يعرف نوايا التغيير، لكننا نستطيع أن نضبط مساراته إذا شئنا أن نشارك بقوة في صياغته بدلا من التساؤل ونحن جلوس نضرب أخماسا في أسداس.

* ما المقصود بتحرير المرأة في مفهومكم؟

- إن الحرية تصور مرتبط بالإطار المرجعي؛ فهي في فكرة التنوير بدأت تحررا للفكر من الكنيسة وليس من الدين، ثم تطورت إلى تحرر من الدين، يكفي أن نقارن هنا بين فكر جون لوك المؤمن وفكر روسو العلماني المتطرف، وفي هذا السياق كان تحرير المرأة - في بداياته - حصولها على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحول الرأسمالي الصناعي حيث كانت النساء والأطفال يعانون من ظروف غير إنسانية في داخل الآلة الاقتصادية (وهو ما أنشأ النقد الماركسي للرأسمالية). وكانت قيمة المساواة هي الحاكمة، ثم ما لبث الفكر النسوي أن تطور عبر أجيال مختلفة وتفرقت سبله لنجد فيها المتطرف الذي يرى الرجال مصدر الشر والعنف، والنساء مصدر السلام والرحمة، في رؤية أقرب إلى العنصرية النسوية المعادية للرجال، أما الأسرة فمبكرا تفككت بعد أن سحبت الدولة وظائفها، ثم اختلت العلاقات بداخلها لصالح فك الارتباط ما بين الحب والزواج والجنس والإنجاب، ولذلك أبعاد طبية وأبعاد نفسية وأبعاد اقتصادية ليست بعيدة عن صعود ثم هبوط نموذج دولة الرفاهة.

من المهم أن نفهم سياقات فكرة تحرير المرأة وعلاقتها بالاقتصادي والسياسي. ويمكنني بإيجاز أن أقول: إن الحرية عندي مقترنة بالعدل، يتم تسكينها في أبنية اجتماعية تتوازن فيها الحقوق والواجبات، وتبني هذه الوحدات مجتمعا يحترم العدل في المال والشورى في الأمر، وبذلك تنبني علاقة مركبة بين الشخصي والأسري والاجتماعي، والمدني والسياسي، في شكل دوائر متتالية وأيضاً متقاطعة، وتوجد منظومة من القيم الأخلاقية على مستويات شتى تضم هذه الدوائر حتى لا تنتشظى.

هذا أقرب إلى متن شديد التركيز - على نهج علماء السلف - يحتاج إلى هامش طويل لشرحه، يدخل فيه تفصيل معنى القوامة والاستخلاف والولاية وإنسانية المرأة في علاقتها بأنوثة المرأة وتداخل الأدوار وتفاعل المساحات وتنوع مضمون القيم ودلالاتها حين تنتقل من المستوى الفردي إلى المستوى الجمعي وهكذا.

ولكون الإجابات الموجزة في مثل هذه القضايا المركبة عادة تكون مضللة تماما، لا بد من مطالعة - على سبيل المثال - دراسة لي حول القوامة في صفحة (الإسلام

وقضايا العصر) على الموقع هنا لتعطيك نموذجاً لكيفية تناول المفاهيم واستكشاف مساحتها ثم علاقتها بمفاهيم أخرى في أنساق فكرية وأيديولوجية مختلفة تقارباً أو ربما تنافراً.

=====

#مشروع الشرق الأوسط الكبير

الديمقراطية بدعة العصر

الديمقراطية هي بدعة العصر التي انبهر بها كثير من أبناء جلدتنا الجهال المتعالمين عن محاسن شريعتنا الغراء، المندحرين أمام بهرج الحياة الغربية الزائفة المتلقفين لقشور تلك الحضارة بعجزها وبجرها، يريد أسيادهم اليوم فرضها على بلاد المسلمين فرضاً بمقاس خاص ومواصفات محددة ستعرف معالمها فيما يأتي، ومعلوم عند كل من يعرف حقيقة الديمقراطية ويفهم دين الإسلام وملة التوحيد أن الديمقراطية دين كفري لا يمت إلى الإسلام بصلة بل يناقضه ويعارضه ويضاده، وقد بينت ذلك وفصلته في رسالتي (الديمقراطية دين... ومن يبتغي غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه)، وعندما كتبت هذه الرسالة واخترت لها هذا العنوان كنت أقصد تحديداً حقيقة الديمقراطية وأصلها الذي يقوم على رد سلطة التشريع المطلقة للناس لا لرب الناس، وبينت أن هذا كفر بواح وشرك صراح لا يحل لمن شم رائحة التوحيد أن ينتهجه وكشفت شبه المموهين المجادلين عن الديمقراطية الملبسين الحق بالباطل والشورى بالديمقراطية، الساعين إلى تطهير الخلق والبلاد بالنجاسة، الحالمين بتحكيم شرع الله من خلال الكفر وبواسطة الإشراف، المستفتحين وظيفتهم الكفرية ونيابتهم الشركية بالقسم بالله العظيم على احترام الكفر البواح والإخلاص في الولاء لأعداء الله!! ويزيد بعضهم على ذلك سفهاً (وذلك في طاعة الله ورسوله!!). [الكاتب: أبو محمد المقدسي]

=====

#حقوق الأقليات بين الإسلام والغرب

[الكاتب: أبو محمد المقدسي]

فإذا تكلمنا عن الأقليات واضطهادها، فإنه في مقابل غدر الأوروبيين ونقضهم السريع لعهودهم وعقودهم التي كانوا يبرمونها مع الأقليات المسلمة الذين سقطت ولاياتهم تحت أيدي الاسبان بين يدي سقوط الأندلس، وفي مقابل إبادة أولئك المسلمين وإكراههم على تغيير دينهم أو تخييرهم بين ذلك أو الموت في محاكم التفتيش في غرناطة وغيرها...

في مقابل ذلك فإن المسلمين - دعنا من فترات تاريخهم الذهبية التي لم تشهد صورة من صور إكراه غير المسلمين على الإسلام بل كانت الدولة تتكفل بحمايتهم ورعايتهم وحفظ حقوقهم، عملاً بالنصوص الشرعية الكثيرة التي تأمر بأداء الأمانات والوفاء بالعهود والعقود والأحاديث التي تتوعد من آذى ذمياً أو مستأماً ؛ وحين تعجز الدولة في بعض أطرافها وولاياتها عن حمايتهم ترد عليهم جزيتهم.. أقول دعك من تلك العصور وتعال معي إلى الخلافة في شيخوختها حيث كانت الأقليات غير المسلمة من الأرمن والروم واليهود في اسطنبول إبان الحكم العثماني تتصل مع أعداء الدولة المسلمة وتكيد لها المكائد وتثير القلاقل والمشاكل مما أغضب السلطان سليم الأول فأصدر قراراً بإجبار هذه الأقليات على اعتناق الدين الإسلامي، فهل رضي بذلك المسلمون وهل أقره عليه العلماء.. إن التاريخ يخبرنا أن العلماء أنكروا عليه ذلك أشد الإنكار ومنهم شيخ الإسلام (زمبيلي علي جمال) الذي ساءه ذلك جداً وواجه السلطان بقوله: (أيها السلطان إن هذا مخالف للشرع إذ لا إكراه في الدين، وإن جدكم محمد الفاتح عندما فتح اسطنبول اتبع الشرع الإسلامي فلم يكره أحداً على اعتناق الإسلام بل أمن الجميع على عقيدتهم فعليك بإتباع الشرع الحنيف واتباع عهد جدكم محمد الفاتح) وهدد بخلع السلطان إن هو أصر على قراره.. ولكن السلطان الذي كان يحترم العلماء استجاب له وترك للأقليات غير المسلمة دينها وعقيدتها..

وقصة السلطان سليمان القانوني مع يهودي أبي أن يبيع كوخاً له في أرض أراد السلطان إقامة مسجد جامع عليها، صورة مشرقة من ذلك، فمع إصرار اليهودي على رفضه البيع ذهب السلطان إلى كوخ اليهودي يرجوه ويسترضيه ويعرض عليه أضعافاً مضاعفة لثمن كوخه، وذهل اليهودي لمشهد السلطان يرجوه ويسترضيه لأجل بيع الكوخ.. وهو القادر على طرده من الدولة كلها، فوافق على البيع وقام

مسجد السلطان سليمان القانوني على تلك البقعة بعد استرضاء وموافقة ذلك اليهودي!!

أقول هذا حدث في شيخوخة الدولة الإسلامية وهرمها وتهلها، وأمثاله والله كثير ولست هنا في صدد تتبعه واستقصائه. ومنه تعرف أن وتر الأقليات في الدولة المسلمة والذي يطنطن أحياناً عليه أعداء الإسلام إنما يعزف عليه ويترب لها أصحاب المآرب الخبيثة الذين يسعون في الحقيقة إلى سيطرة تلك الأقليات التي توافقهم وتقاربهم في الدين على مقاليد الحكم في بلاد المسلمين..

فأنت ترى أن اليهود والنصارى كانوا ينعمون بالأمن والأمان على ممتلكاتهم وعباداتهم وكنائسهم وأنفسهم وذراريهم في ظل دولة الإسلام، ولم يكونوا يكلفون الدفاع عن الدولة أو يجندون تجنيداً إجبارياً بل تتحمل الدولة حمايتهم مقابل جزية زهيدة تدفع بالسنة مرة وكان كثير من الخلفاء والولاة يسقطونها عن كبر وعجز منهم.. ويردونهم عليهم في حال عجز الدولة عن حمايتهم وتأمينهم.. كل ذلك عملاً بقوله تعالى: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (المتحنة:8).. وعملاً بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل الذمة والمعاهدين الذين يحفظون عهودهم ويلزمون حدودهم فلا يعتدون على الإسلام وأهله.. أليست غضبة عمر ومقاتته التي ذهبت مثلاً: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) قيلت انتصاراً لقبطي من مصر ضربه ابن للوالي هناك؟

لن أتكلف هنا إثبات أن الأقليات غير المسلمة كانت تحظى في ظل الدولة الإسلامية بالصون والأمان ما داموا كذلك ؛ وأنهم ذاقوا من الأمن والأمان في ظل عدل الإسلام مالم يذوقوه تحت حكم أبناء جلدتهم وأهل ملتهم ؛ لأنني سأذهب إلى أبعد من ذلك فأقرر أنهم كانوا يعاملون بالعدل والمعروف والإحسان حتى في حال غدرهم بالمسلمين وتعديهم على الإسلام وأهله..

وليس أدل على ذلك من مؤامرة قتل الخليفة الفاروق وتعامله رضي الله عنه وهو مطعون على فراش الموت معها، وتعاطي المسلمين بعد موته معها.. إذ يكاد المؤرخون يجمعون على أن القاتل أبا لؤلؤة المجوسي ما هو إلا منفذ لهذه المؤامرة،

بينما كان يقف خلفه ويشاركه كل من الهرمزان - الذي كان حاكماً فارسياً على الأهواز وأسر ثم أمنه الفاروق فعاش في المدينة وأظهراً الإسلام - وجفينة النصراني، وقد رأى عبد الرحمن بن عوف السكين ذا الرأسين الذي قتل به عمر قبيل يوم واحد مع الهرمزان وجفينة فسألها عنها فقالا: نقطع بها اللحم فإننا لا نمس اللحم، ورأى عبد الرحمن بن أبي بكر الثلاثة يتحدثون خفية قبل مقتل عمر، ولما فاجأهم قاموا وقوفاً فسقط منهم الخنجر ذاته، ومع هذا كله فما هو رد فعل الفاروق يوم طعن؟ لقد قال كلمته التي لم ينسها له التاريخ: (إن عشت فالأمر لي وإن مت فالقصاص؛ رجل برجل).. الله أكبر رجل برجل، الخليفة الفاروق ومع وضوح المؤامرة لا يرضى من القصاص إلا رجل برجل!! ولما ثار ابنه عبيد الله بن عمر بسبب ما سمعه من عبد الرحمن بن أبي بكر فقتل رأس المؤامرة الهرمزان ثم قتل نصيره جفينة، ما كان من الصحابة إلا أن أنكروا عليه وقاموا باعتقاله وحبسه وشاورهم الخليفة عثمان في إقامة القصاص عليه كونه قتل المتآمرين دون محاكمة لهم، ثم دعا القمادبان ابن الهرمزان فأمكنه من عبيد الله بن عمر وقال له: يا بني هذا قاتل أبيك فاذهب فاقتله، يقول القمادبان: فخرجت به وما في الأرض أحد إلا معي، إلا أنهم يطلبون إلي فيه. فقلت: ألي قتله؟ قالو: نعم، وسبوا عبيد الله. فقلت ألكم أن تمنعوه؟ قالوا: لا، وسبوه. فتركه لله ولهم، فاحتملوني فوالله ما بلغت منزلي إلا على رؤوس الرجال وأكفهم. ثم دفع عثمان دية من قتل من ماله. كل ذلك رغم ظهور المؤامرة..

هذا هو ديننا العظيم وهذه عينة من عدالته مع الأقليات في ظل دولته وسلطانه، وقد تقدمت أمثلة من ذلك من شيخوخة الدولة أيضاً..

والآن فلنلتفت قليلاً إلى أعداء الإسلام وسلوكياتهم في الحرب والسلام مع الأقليات بل والشعوب المسلمة أو غيرها يوم كانت تسقط بلادهم في أيدي أولئك الأعداء أو يتسلطون عليها..

تقدمت بعض أفاعيل الصليبيين في بيت المقدس إثر سقوطها في أيديهم وما قابلهم صلاح الدين به من العفو والتسامح يوم فتحها، ولو توقعنا عند هذا المثال وخضنا في تفاصيله لكفى.. لكنني سأتحول إلى غيره مخافة السامة من التكرار فلست مضطراً له لأن الأمثلة لا تكاد تحصى.. تأمل مثلاً ما فعله النصارى يوم سقطت صقلية

بأيديهم، إذ بادروا أولاً إلى تحويل مساجدها جميعاً إلى كنائس أو إسطبلات للخيل، ودمرت قرى المسلمين كاملة، وإذا كان المسلمون يأخذون من النصارى الذمة جزية لمرة واحدة في السنة مقابل حمايتهم ويردون عليها في حال عجزهم عن ذلك، فإن التاريخ يخبرنا هنا أن النصارى أرغموا المسلمين بعد مصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم وتدمير قرأهم وذبح طائفة منهم واستعباد طائفة أخرى وتسخيرهم للعمل في أراضي النصارى ؛ أرغموا من تبقى منهم على دفع الجزية مرتين في العام.. وتعرض كثير منهم للإبادة والتنصير القسري، حتى إن المؤرخ الأوروبي دانيال يعلق على ذلك بقوله: (إن هذا الذي حدث هو حقيقة الرحمة التي كانت أوروبا تقدمها دائماً للمسلمين فهي رحمة مشروطة بالقضاء على دينهم) أهـ.

وفي أسبانيا عندما فتحها المسلمون سنة 93هـ كان اليهود محكوماً عليهم بالطرده والقمع والاضطهاد من قبل النصارى ومصادرة أموالهم وفرض التعميد التنصيري على أبنائهم إذا وصلوا سن السابعة، فجاء الفتح الإسلامي منقذاً لهم من استبداد النصارى وقمعهم، ولذلك فرحوا بالفتح الإسلامي ورحبوا بالمسلمين وعاشوا على امتداد الحكم الإسلامي في الأندلس (93 - 897هـ) آمنين يتمتعون بعدالة الإسلام وسماحته.. بل إن بعض حكام المسلمين المتساهلين بالغوا في إكرامهم إلى حد الوقوع في المخالفة الشرعية بتوليتهم الوزارة والولايات المختلفة، فصار المسلمون يقفون بأبوابهم ويحجبون ويذلون، وتجراً بعضهم كالوزير اليهودي (ابن النرغيلة) فصنف كتاباً يطعن فيه بالإسلام، مما حدا بالإمام ابن حزم إلى الرد عليه ودحره في كتابه (الرد على ابن النرغيلة)، ولا شك أن هذا التساهل كان من أسباب ضعف المسلمين في الأندلس إذ استغل اليهود هذه المناصب للنخر في الدولة واستغلوا ضعف الدولة فأخذوا يتكثرون للمسلمين ويغدرون بهم ويمالئون النصارى عليهم ويدلوهم على عوراتهم، ونسوا كيف كان حال آبائهم تحت نير حكم النصارى وما نعموا على المسلمين إلا تسامحهم معهم وعدالتهم، فأعانوا النصارى وظاهروهم على إسقاط حكم المسلمين.. فيماذا جازاهم النصارى يا ترى!؟

لقد سلطهم الله عليهم فأذلهم وأبعدوهم وصادروا أموالهم وأرغموهم على التنصر كما فعلوا بالمسلمين وكان لهم نصيب من عذابات محاكم التفتيش التي أقيمت أصلاً

للمسلمين، وتحدث التاريخ عن الفظائع التي ارتكبت بالمسلمين فيها، وطرد النصارى مائة وخمسين ألفاً من اليهود لجأ أكثرهم ولانوا بالعالم الإسلامي الذي تأمروا عليه من قبل فأووا إلى كثير من دول شمال إفريقيا..

هذه لمحات من حضارة المسلمين وهذه أمثلة من مبادئنا وعدالتنا ومعاملاتنا للأقليات يشهد بها العدو المنصف قبل الصديق، فهذه ليست قصصاً أو أفلاماً خيالية بل هي حقائق تاريخية مسطورة ومحفورة في تاريخ الغرب نفسه قبل التواريخ الإسلامية..
وتلك هي حضارتهم ومبادئهم وأفعالهم المشينة ليس مع الأقليات وحسب بل مع الأمم والشعوب التي تسلطوا عليها.

إن من يسمون اليوم بالأقليات غير المسلمة يعيشون في بلاد المسلمين وينالون من الحقوق والامتيازات والمناصب في ظل أنظمة الكفر الحاكمة ما لا يحلم به المسلمون المسحوقون المضطهدون من قبل هذه الأنظمة وأسيادها الغربيين، وقد تسلط كثير من أولئك الموصوفين بالأقليات على ثروات المسلمين ومراكز القرار في بلادهم، ولهم من المؤسسات والمنظمات والمراكز التي تبسط سيطرتها على مقدرات المسلمين وتنتشر إلحادها وفسادها وتبث وتدعو إلى عقائدها وأديانها.. كل ذلك ببركات كفر هذه الأنظمة وبدعم الغرب الكافر لتلك الأقليات.. والناظر إلى جنوب السودان وما وصل إليه اليوم (جون قرنق) بدعم أمريكا، والمتأمل بأحوال الأقباط في مصر والنصارى ونشاطهم في الخليج وغيره يعرف أننا لا نتكلم من فراغ..

ومع ذلك يخرج علينا بعض نصارى الغرب ليدعي أن غير المسلمين مساكين في بلاد المسلمين لا ينالون حقوقهم! ولا يستحيون من جعل ذلك سهماً ومطاعن يوجهونها إلى نحر الإسلام مع أنه مغيب غير حاكم في ظل هذه الأنظمة: فهذا الكاردينال الإيطالي (روبرتو توتشي) يزعم (أن الإسلام لا يعطي احتراماً كافياً لغير المسلمين باعتبارهم مواطنين حقيقيين) ويضيف الكاردينال الذي كان مديراً لإذاعة الفاتيكان على مدى عشرين عاماً: (إن المسيحيين في الدول الإسلامية!! يعانون دونية اجتماعية ويواجهون بالتالي مصاعب اقتصادية وثقافية) أهـ.

وأنا هنا لن أتكلف الرد على هذا الهراء خصوصاً بعدما قدمته لك من أمثلة وحقائق لا يقدر على جحدها وإنكارها والتعامي عنها إلا الكاذبون الحاقدون.. بل سأكتفي

بايراد مقتطفات من رد أحد أبناء ملة هذا الكاردينال وهو الكاتب النصراني (جورج حداد) حيث كتب رداً في جريدة الدستور الأردنية بتاريخ 2004/1/17م تحت عنوان (ادعاءات الكاردينال المجرور بخديعة اليهود) جاء فيه: (يظل اختراق اليهود وتسللهم إلى حلقات صنع القرار في الأوساط الحزبية والسياسية والإعلامية الغربية أقل خطراً وضراً من اختراقهم الكنائس المسيحية والعبث بلاهوتها ومفاهيمها بحيث يبدو الأمر وكأن التمرس بالقيم المسيحية والإيمان المسيحي لا يستقيم إلا بالتعرض للإسلام والتعريض برسائله وتعاليمه الإنسانية..) - ثم ذكر كلام الكاردينال آنف الذكر - وقال (مثل هذا الاتهام ومثل هذا التعميم عندما يطلق من إذاعة الفاتيكان يكون الخطأ فيه، موازياً للخطيئة..)

إلى أن يقول: (إذا وجد نوع من التمييز ضد مواطنين مسيحيين أو غير مسيحيين في بلد غالبية العظمى من مواطنين مسلمين، فلا يمكن رد السبب إلى الإسلام. بل إلى الفهم الأعوج لجوهر الإسلام ورسائله وتعاليمه السامية! فالإسلام الذي تنص تعاليمه على أن " .. الناس سواسية كأسنان المشط " وأنه " .. لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى " .. ليس ولا يمكن أن يكون مسئولاً عن الشذوذ والانحراف الذي يأتيه، أو يتورط منه بعض أذعيائه، أو المنتسبين إليه!!) إلى أن يقول: (أما ما زعمه الكاردينال توتشي عن معاناة المسيحيين مما أسماه (دونية اجتماعية) و (مجابهة مصاعب اقتصادية وثقافية) في الدول الإسلامية!! فلا يعتقد عاقل مطلع، منزه عن الغرض والمرض، إلا أنه اتهام ظالم متعسف، لا يبدو أنه خال من التعصب الجهول، حتى لا نقول من الإيحاءات والأصابع اليهودية) أه. مختصراً.

=====

#الغرب هو مبدع التسلط وصانع الديكتاتوريات

[الكاتب: أبو محمد المقدسي]

وإذا تركنا هلوسات هذا الكاردينال الحاقد واكتفينا برد أحد أبناء ملته عليه.. والتفتنا قليلاً إلى حال الأقليات بل الأكثريات والشعوب المخالفة لهم في الدين أو القومية أو حتى اللون في بلادهم، ولن نكرر هنا ما أشرنا إليه من محاكم التفتيش في أوروبا وما فعله الصليبيون في بيت المقدس وسائر بلاد المسلمين...

بل سنذكر شيئاً من جرائمهم وثمرات عنصريتهم وأحقادهم في العصر الحديث..
ابتداء من إبادة شعوب بأكملها واحتلال أراضيها ومصادرة مقدراتها كما فعلوا مع
شعب الآزتيك وغيرهم من شعوب أمريكا اللاتينية (الهنود الحمر) بدافع العنصرية
ونزع صفة الإنسانية عنهم، وإذلال واحتقار وامتهان من تبقى منهم (ولذلك تقف
أمريكا اليوم - كما سيأتي - إلى جنب إسرائيل بقوة ؛ فإن الأخيرة لا تفعل اليوم في
فلسطين إلا ما فعلته أمريكا مع سكان أمريكا الأصليين) ومثل ذلك فعلوا في أستراليا
وشعبها وسكانها الأصليين الذين يعرفون (بالأبورجينز)...
ومعلوم أن حملة كريستوفر كولومبوس التي وصل الأوروبيون بها إلى أمريكا كانت
تضم أعداداً كبيرة من السجناء العتاة والمجرمين الذين أرادت ملكة إسبانيا التخلص
منهم ومن شرورهم فضمتهم إلى حملة كولومبوس، فهؤلاء هم أجداد الأمريكان
الفاتحين!!

ويقول الكاتب الأمريكي (دي توكفيل) في كتابه (الديمقراطية في أمريكا): (نزلت أول
جالية إنجليزية في فرجينيا عام 1607م وكانوا يسعون وراء الذهب، وكانوا قوماً
مقامرين نفعيين لا أخلاق لهم) أه.

ثم تأمل كيف بنى هؤلاء أمريكا لقد بنوها بسواعد وجهود الأفارقة الذين كانوا
يختطفونهم من شواطئ أفريقيا ويجلبونهم بالسلاسل إلى أمريكا فيسترقونهم ويبيعونهم
ويسخرونهم في الأعمال الشاقة والفظيعة وازدهرت بذلك تجارة الرقيق، وكانوا
يعيشونهم كقطعان الدواب ويستعبدون نسلهم ويتاجرون بهم أيضاً.

وحتى بعد انتهاء حقبة الرق والعبيد لا زالت سلالات أولئك العبيد تعاني إلى اليوم
من العنصرية والتفرقة وسوء الحالة المعيشية وتدني مستويات الدخل وتقشي البطالة،
والمتمأمل لمناطق سكانهم وأحوالهم في أمريكا لا يجادل في هذه الحقائق ويعرف
عنصرية الحضارة الأمريكية المعاصرة وتمييزها!!

وأيضاً فالمتمأمل لتاريخ أمريكا منذ تأسيسها، وتدخلاتها في أنحاء العالم، يجدها تقوم
على تحقيق مصالحها بغض النظر عن خسة الوسائل ومخالفتها لمبادئ الحرية
والعدالة والحقوق التي تتغنى بها، الشيء الذي يفضح دعاوى ترويجها للديمقراطية
والحريات...

فأمريكا هي قامعة كثير من الثورات ضد الدكتاتوريات المختلفة ليس في العالم الإسلامي وحسب بل في العالم كله..

تأمل تدخلاتها في دول أمريكا اللاتينية مثلاً...

فمخبراتها هي التي أطاحت بحكومة منتخبة (أي ديمقراطية في عرفهم) في (جواتيمالا) عام 1954م وأخضعها لحكم دكتاتوري أربعة عقود ذهب ضحيته عشرات الألوف من الرجال والنساء تحت صنوف التعذيب والقتل الجماعي والخطف والإعدام..

وما حدث في تشيلي فصل آخر من ذلك، حيث أطاحت (بسلفادور الليندي) الذي وصل إلى الحكم من خلال ديمقراطيتهم، و مع ذلك فلمعارضته لأمريكا وميوله الماركسية و مع أنه سعى لجعل تشيلي نموذجاً ديمقراطياً!! وسعى في محاربة الفساد، ونادى بأن يتمتع الشعب بثروات البلاد، إلا أن واشنطن سلطت مخبراتها لإسقاطه، واغتالته في 11/9/1973م وخربت اقتصاد البلد ونشرت الفقر ودعمت الفساد وساندت انقلاباً دموياً أوصل إلى الحكم حكومة ديكتاتورية ذهب ضحيته آلاف الرجال والنساء تحت التعذيب والقتل، حتى استعملت الكلاب المدربة في اغتصاب النساء، كل ذلك ببركات أمريكا..

وهكذا فلا تكاد توجد دولة في العالم سلمت من تدخلات واشنطن في سياساتها الداخلية، وولدت هذه التدخلات في كثير من البلدان حكماً فاسدين متسلطين جداً.. أليسوا هم من زرعو الشاه في إيران وأعادوه بعد أن أبعده حكومة محمد مصدق ففضوا عليها وأعادوه إلى الحكم عام 1952م؟

أليسوا هم من صنعوا ودعموا الدكتاتور ماركوس في الفلبين؟ وسوهارتو في إندونيسيا، وسوموزا في نيكاراغوا، وباتستا في كوبا، وبينوشيه في تشيلي.

وفي الدومينكان تدخلوا عام 1916م ضد ثورة الشعب على السلطة الفاسدة وفرضوا حكومة عسكرية عميلة لهم.. وهكذا في جواتيمالا والبرتغال وبولونيا وهاتي كلها شواهد على تدخلات أمريكية لصالح الحكومات الاستبدادية الديكتاتورية العميلة لها ضد رغبات الشعوب. ثم لا يستحيوا مع هذا كله أو يخجلوا أن يتكلموا أو يُنظروا في

الديمقراطية والحريات!!

وتاريخهم الأسود في فينتام شاهد على أشنع جرائمهم ضد الإنسانية من عام 1965 إلى عام 1975م حيث خرجوا يجرون أذيال الخيبة رغم أنهم أبادوا فيها الحرث والنسل.. إلى غير ذلك من تاريخهم الخبيث.. ولعل (أرنولد توينبي) المؤرخ والمفكر البريطاني نظر في شيء من هذا التاريخ الأسود يوم قال مقالة في الستينات لو أدرك زماننا لترسخت وتعززت عنده حيث قال: (إن الولايات المتحدة تقود حركة مضادة للثورات على نطاق العالم في سبيل مصالحها، إنها تصارع من أجل ما كانت تصارع من أجله روما ؛ ووقفت إلى جانب الأغنياء ضد الفقراء، ولأن الفقراء هم الأكثر فإن سياسة روما قامت على الظلم ؛ إن من يراقب حركة التاريخ الآن يجد أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب الأغنياء ضد الفقراء، وإلى جانب المستبدين ضد أنصار الحرية، وتقف إلى جانب العناصر الفاسدة والمفسدة ضد دعاة الإصلاح ومحاربة الجهل والفقر والمرض) أه.

أقول: فهي تتقمص روح الإمبراطورية الرومانية على رأي توينبي، الإمبراطورية التي كانت ترى أن من حقها وحدها فقط أن تتصرف في العالم وتحكمه، ولكن الذي لم يشر إليه توينبي هنا أن عجلة التاريخ داست روما وأصبحت إمبراطوريتها نسياً منسياً وكان مصيرها مصير أمثالها من المتجبرين في الأرض..

=====

#بعض ملامح الديمقراطية الغربية في بلاد المسلمين

[الكاتب: أبو محمد المقدسي]

أما عداؤهم المتجذر للمسلمين وعنصريتهم الحاقدة تجاه الحضارة الإسلامية فحدث عنه ولا حرج..

ابتداء بما فعلوه هم وإخوانهم الأوروبيين ولا زالوا يفعلونه في بلاد المسلمين التي احتلوها ونهبوا خيراتها ولم يخرجوا منها إلا بعد أن نَصَبُوا ديكتاتوريات خبيثة عميلة موالية لهم ولمصالحهم، وأذئاب لكفرهم حكموا البلاد وأفسدوا العباد بمناهجهم ومذاهبهم وقوانينهم الكافرة.. ولا داعي لأن أستعرض ذلك في بلادنا دولة دولة، فالتاريخ الحديث ما زال ماثلاً لم ينس بعد.. ولم يسلم من بغيهم وحقدهم وعدوانهم

وجرائمهم حتى مسلمو أوروبا؛ فمجازر البوسنة والهرسك وألبانيا وكوسوفو لا زال العهد بها قريباً..

وتصريحات قادتهم وأقطابهم وكتاباتهم المعادية للحضارة الإسلامية (كهلال الأزمات) لكيسنجر، وتصريحات رئيس الوزراء الإيطالي (برلسكوني) ومطاعنه في الحضارة الإسلامية وتصريحات جنرالات أمريكا ضد المسلمين وأنهم يعبدون وثناً، وآخرهم نائب وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات (وليام بويكن) الذي نادى بالجهاد المسيحي ضد الإسلام، وحريهم المعلنة على الحجاب في كثير من دول الغرب معلومة...

ومحاربتهم للمدارس والمعاهد الدينية في الباكستان واليمن وإندونيسيا وغيرها وضغطهم على طواغيت هذه البلاد وغيرها لإغلاقها والتضييق على طلبتها ومدرسيها وسعيهم إلى تغيير مناهج المدارس عموماً لتدجينها أكثر وأكثر مما هي عليه أصلاً وتخنيثها لسياساتهم، والتضييق على الدعاة والعاملين في لجان الزكاة ومحاربة الهيئات الخيرية وتجميد أموالها ومصادرتها، ومطاردة المجاهدين والكيد لهم والتعاون مع أنظمة بلادنا العميلة في اعتقالهم وتسليمهم والتحقيق معهم بل وتصفيتهم، كل ذلك معلوم ومكشوف لم يعد يجادل فيه أحد...

هذا غير مما لأتهم وتسويغهم لجرائم أذناهم وغيرهم في حق المسلمين في شتى البلاد سواء في الفلبين أو إندونيسيا وجزر الملوك وكشمير والشيشان واليوم في الباكستان والسعودية وغيرها... تحت غطاء حق تلك الدول في مكافحة الإرهاب داخل حدودها وأن ما يجري فيها من مذابح للمسلمين وحرب على الإسلام شأن داخلي، بخلاف ما إذا كان المستهدف فيها من عباد الصليب أو بعض أذناهم من المنتسبين للإسلام اسماً فالموازين ساعتها تنقلب رأساً على عقب..

أما ما فعلته أمريكا في الصومال وفي أفغانستان من هدم للمساجد والبيوت فوق رؤوس الشيوخ والنساء والأطفال وحرق الأخضر واليابس تحت ستار مكافحة الإرهاب؛ فمشاهده لم تمح بعد من الذاكرة...

ثم ماذا كان بعد أن أسقطوا حكم طالبان وأقاموا حكم عميلهم قرضاي؟ لقد نشروا التبرج والفسق والعهر والفجور، وغضوا الطرف عن عودة الإجرام وخطف واغتصاب

النساء وقطع الطريق وزراعة الأفيون ورواج تجارة المخدرات التي كانت قد تقلصت بل تكاد تكون انعدمت في ظل حكم الطالبان، فأصبحت أفغانستان اليوم في ظل حكم قرضاي أكبر منتج للأفيون في العالم وفقاً لتقرير ذكر في صحيفة (بوسطن غلوب) كل ذلك حصل ولا يزال يمارس إلى اليوم تحت غطاء تحقيق الديمقراطية!! والحرية وتكريس حقوق المرأة وحقوق الإنسان!!

أرأيتم.. ماذا يعنون بهذه المسميات!!

ومارست أمريكا خلال ذلك كل أنواع القرصنة والخطف والإرهاب بالتعاون مع عملائها في أفغانستان والباكستان وجورجيا ودول جنوب شرق آسيا والأنظمة العربية. فقامت بختف كل من تشتهه بأنه يتعاطف مع الطالبان والقاعدة والجهاد ولم يسلم من ذلك كثير من الشيوخ والقاصرين والأطفال في عرفهم وقوانينهم، وسُجنوا في قاعدة غوانتنامو خارج حدود بلادهم، ولماذا؟ قالوا: كي يأخذ المحققون راحتهم ويرتفع عنهم الحرج فلا يكون التحقيق مقيداً بقوانين الولايات المتحدة!!

وللدعوى والسبب ذاته كانوا يقومون بالتحقيق مع بعض المعتقلين في قاعدة باغرام الأمريكية الجوية بالقرب من العاصمة الأفغانية كابل.. وكانوا يوكلون في أحيان أخرى أمر التحقيق القمعي مع بعض المعتقلين والمخطوفين لمخابرات بعض الأنظمة العربية، ويشاركونهم في التحقيق في كثير من البلاد.

واللعبة ذاتها مارسوها في العراق بالاشتراك مع محققين عراقيين في عموم العراق ومحققين أكراد من جماعة طالباني وبرزاني في شمال العراق.. حتى إن الغر عندما ينظر في هذا يظن أو ربما يصدق أن سجونهم ومحاكمهم وقضاءهم خال من التحقيق القمعي والتعذيب، أي أن ديمقراطيتهم تمنع ممارساتهم هذه داخل أمريكا وتجيئها لهم خارج حدودهم!!

والحقيقة أسوأ من هذا، فما تعرض له كثير من المعتقلين المسلمين في سجونهم الأمريكية ومن بينهم الدكتور عمر عبد الرحمن، مع أنه ضريح مريض، من إذلال وتعذيب جسدي ونفسي قد سمع به كل أحد. وما تعرض له خالد شيخ محمد وأمثاله من المجاهدين من أصناف التعذيب فيما يعرف عندهم بفندق كاليفورنيا أشد وأعظم كما جاء في مقالة مفصلة عن أساليب التعذيب الوحشية الحديثة التي صُبَّت على

خالد شيخ من استعمال أصوات مزعجة تصم الآذان، وإضاءة شديدة تذهب بالبصر، والحرمان من النوم والتجوع والمنع من الشرب في كثير من الأحيان والعزل عن العالم والتعرية والعبث بالأعضاء التناسلية والتعريض للحرارة اللاهبة تارة وللبرودة تارة أخرى إلى غير ذلك من الأساليب التي لا تترك آثاراً ولكنها تؤثر بالدرجة الأولى على عقل الإنسان والتي فصلها الكاتب (الكساندر شفايه) في صحيفة (دير شبيغل) الألمانية تحت عنوان (كيف ستتم معاملة صدام في فندق كاليفورنيا؟) وذكر أن مراكز التحقيق هذه منتشرة في أماكن سرية عديدة في الولايات المتحدة، كل ذلك نقله الكاتب عن مجلة (ذي أتلانتيك مونثلي) الأمريكية في عددها الصادر في شهر آب من العام الماضي، أضف إلى هذا كله الأحوال التي عاشها عموم المسلمين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول والتي تُظهر أنهم يخالفون ديمقراطيتهم في داخل أمريكا كما في الخارج؛ فالاعتقال العشوائي والتوقيف التعسفي والأحكام القائمة على شهود مجهولين إضافة إلى الإذلال والتمييز العنصري والتوقيف الطويل للأبرياء.. هذا وغيره شهده العالم، كما شهد القاضي والداني بمخالفة أوضاع السجناء في معتقل غوانتانامو لحقوق الإنسان وأدنى معايير العدالة والإنسانية، واستنكره عدد كبير من المنظمات الحقوقية وتابعت باستمرار رفضها للحالة التي تم بها اعتقال واحتجاز الأسرى في غوانتانامو كما ذكرت صحيفة (لوموند) الفرنسية في مطلع يناير عام 2004 وركزت الوثيقة التي وقعها آلاف المحتجين وتم تقديمها إلى (برشلونة)، وكذلك منظمة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة ومنظمة العفو الدولية، إذ عبر كل منهم عن سخطه واستنكاره للإجراءات القانونية لهؤلاء المعتقلين وفي الاتجاه نفسه - والكلام للوموند - عبر عدد كبير من القضاة الأمريكيين عن تساؤلهم واستغرابهم للحالة القانونية للمحتجزين وقدموا وثائق استنكار في محكمة فدرالية في ولاية كاليفورنيا، ودعت المحكمة إلى أن يتم على الأقل الاستفادة من القوانين والمحاكم الأمريكية أو أن يتم محاكمتهم في بلدانهم، إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت تسليمهم لبلدانهم وقررت أن المحتجزين الأجانب لا يمكنهم الاستفادة من القانون الأمريكي كما ذكرت لوموند.

إذن يحق للأمريكان وفقاً لديمقراطيتهم من الممارسات والمخالفات والتجاوزات ما لا يحق لغيرهم!!

أمريكا اليوم تمارس هذه البلطجة على مستوى العالم كله وتخالف كل الأعراف والاتفاقيات والقوانين الدولية التي تعتبر هي من يخالفها دولاً مارقة يتوجب على العالم وضع عقوبات عليه وتصنيفه ضمن محور الشر والدول الراحية للإرهاب والمخالفة لحقوق الإنسان، تستعمل هذه العصا ضد خصومها فتلوح وتضرب بها من تشاء، مع أنها أكبر مخالف لذلك يستحق أن يضرب بهذه العصا كما تقدم، ولا زالت تخطف كل من تصفه بأنه عدو محارب لها وتجزئ لنفسها وفقاً لقانون الحرب تصنيفته أو خطفه وأسرره دون محاكمة، وتتعامل على مستوى العالم كله بقانون الحرب الوقائية تحت دعوى الحرب على الإرهاب فتقصف بطيرانها من تشاء في جبال أفغانستان وداخل الحدود الباكستانية وتعربد فوق مدن العراق وتقصف من حيث شاءت في عمق الأراضي اليمنية فتقتل من تريد وتتدخل في مصائر الشعوب وقراراتها بل وثقافتها ودينها.. ومع هذا كله فهي دولة ديمقراطية!! ليس هذا وحسب بل تريد تعليب وتصدير الديمقراطية للعالم!!!

=====

#بعض تطبيقات الديمقراطية الغربية في العراق

[الكاتب: أبو محمد المقدسي]

وفي العراق جاءوا بطائراتهم وأساطيلهم ودباباتهم وحدهم وحديدتهم تحت غطاء منح الحرية للشعب العراقي، ونقلت لنا الفضائيات الأمريكية وأذناها من فضائيات أنظمة بلادنا العميلة وركزت على فضائع صدام ومقابره الجماعية وسجونته ومعتقلاته وكأن سائر الأنظمة المجرمة التي ترعاها أمريكا في بلادنا ليست كذلك!! كما نقلت صورة العراقيين وهم يتظاهرون في الشوارع ولم تنس أن تنقل لنا بخبث أيضاً صورهم وهم يسرقون البيوت والمتاجر والمتاحف!! أليست هذه هي الحرية على طريقة الكابوي الأمريكي؟ نعم ولكن هذا لا يعني الفضائيات الأمريكية، إنما الذي يعنيها أن تفهم الناس أن العراقي إنسان لص سارق وأمريكا ستعمل على تحضيره وتطويره وجعله إنسان ديمقراطي يطالب بحقوقه بطريقة حضارية وتلك هي صورة المظاهرات...

أجل تريد الفضائيات الأمريكية وصحافتهم أن تري العالم أنهم جاءوا إلى العراق ليلقنوا العراقيين دروساً في الديمقراطية والحرية ولذلك نقلوا لنا صورة الحاكم الأمريكي بول بريمر وهو يفترش مجلساً متواضعاً على الأرض يشارك فيه بإفطار بسيط بعض العراقيات من داعيات تحرير المرأة...

نقلت لنا فضائياتهم ذلك كله لكنها نسيت أو تناست أن تنقل لنا صور الجنود الأمريكان وهم يدوسون ببساطيرهم على رؤوس وأعناق العراقيين كما تناقلتها الصحف والفضائيات الأخرى شارحة ومصورة للطريقة التي يُعلم الأمريكان ويلقنون بها العراقيين دروس الحرية والديمقراطية الأمريكية.. وهي الطريقة ذاتها التي تلقن بها إسرائيل دروس الحرية للفلسطينيين ونقلت لنا الصحافة الأخرى أيضاً صور الجنود الأمريكان وهم يروّعون الأطفال والنساء ويمتهنهن ويذلونهن بل ويعتقلونهن ضغطاً على أزواجهن ليسلموا أنفسهم، كما اعتقلوا العلماء وأذلوا وجوه العشائر؛ وإذا كانت سجون صدام ممتلئة باللصوص والمجرمين وطائفة من معارضي نظامه؛ فإن السجون اليوم تعج بأضعاف أضعاف ما كانت عليه زمن حكم صدام، وجل المعتقلين اليوم من الأحرار والمقاومين والمجاهدين بينما اللصوص وقطاع الطرق والمجرمون المحترفون أحرار طلقاء في الصحاري والمدن والشوارع وفي مجلس الحكم أيضاً!!!

فهؤلاء جميعاً ينعمون بحرية وديمقراطية أمريكا وحراسة دباباتها وحماية طائراتها ودوس بساطيرها أيضاً، أما الأحرار فمغيبون خلف الأسوار وليس لهم من تلك الحرية نصيباً لأن أمريكا لم تجلبها لهم وإنما جلبتها لأذنباتها وعملائها...

وقد تكلم الكاتب (توماس فريدمان) في صحيفة (نيويورك تايمز) عن حقيقة هذه الحرية وذكر أنواعاً من هذا الإذلال اليومي الذي يمارسه الأمريكان مع العراقيين تحت عنوان (عنصر الإذلال في العلاقات الدولية) وكتب (لوك هاردنج) في صحيفة (الغارديان) مقالة مشابهة لكن بعنوان (حذاء في الفم بدل حرية الكلمة) نُشرت ترجمته في صحيفة الدستور 2004/1/15م وذكر فيه بعض ما تعرض له بعض الصحفيين والمصورين العراقيين العاملين في وكالة رويترز للأنباء من اعتقال دون سبب وإذلال وتعذيب وتعرية من الملابس وتهديد باللواط وحشو الأحذية في فمهم

أثناء التحقيق معهم من قبل الجنود الأمريكيين، إلى غير ذلك من ممارسات الحرية والديمقراطية الأمريكية التي جلبوها للعراقيين!! وإذا قدر لهؤلاء العراقيين أن ينجوا من ربة الأسر وتمكنوا من إيصال ما حصل معهم إلى الصحافة كونهم من العاملين في وكالة أنباء دولية؛ فهل يتمكن المواطن العراقي العادي من ذلك؟ وإذا كان هذا الإذلال والإهانة والتحقير والتهديد باللواط يمارس مع صحفيين وراءهم وكالات صحافة أوروبية فما هو نوع الحرية والديمقراطية التي يمارسها الأمريكيان يا ترى مع المواطن العراقي العادي؟

ذكرت صحيفة الإتحاد عن الكاتب (باتريك سيل) وهو كاتب بريطاني متخصص في شؤون الشرق الأوسط، ونشر ذلك في صحيفة الدستور بتاريخ 2004/3/9م أن عدد العراقيين الذين قتلهم أمريكا منذ الغزو على العراق قبل سنة من الآن وفقاً للتقديرات المتحفظة يعادل تقريباً (عشرين ألف) قتيل من المدنيين والعسكريين إضافة إلى ما بين (عشرين إلى ثلاثين ألف) جريح منهم عدد لا بأس به من النساء الأطفال أضف إلى هذا وفاة قرابة (خمسمائة ألف) عراقي بينهم عدد كبير من الأطفال كنتيجة لثلاثة عشر سنة من العقوبات والحصار، كل ذلك كان تحت دعوى البحث عن أسلحة الدمار الشامل الموجودة في إسرائيل!!! وليس في العراق.

أقول أن مجرد تأمل هذه الأرقام الهائلة مع هذه الحجة الفارغة التي علمت الدنيا كلها زيفها؛ يعرفك بحقيقة الديمقراطية والحرية التي مارستها أمريكا مع المواطن العراقي العادي.. هذا غير استخدامها لقنابل المدفعية ذات الرؤوس المحتوية على اليورانيوم المنضب والتي ضاعفت من انتشار مرض السرطان بنسبة مخزية على حد تعبير الكاتب نفسه في مقالة نشرت في صحيفة الحياة بعنوان (دروس من مدريد) وذكرت صحيفة البيان الإماراتية في 2004/2/23م عن مصادر مطلعة في قوات التحالف أن رامسفيلد ووكالة المخابرات الأمريكية وقيادة قوات التحالف في العراق قد استأجروا عدداً كبيراً من فرق الموت وعصابات المرتزقة من القتل والمجرمين الدوليين المعروفين من مختلف دول العالم مثل صربيا وكرواتيا وجنوب أفريقيا وإيرلندا وألمانيا وإسرائيل يقودهم مجرمي الحروب الذين برزوا في هذه البلدان واشتهروا في عالم الجريمة والقتل، وذكرت المصادر أن نسبة هذه العصابات المكلفة بملاحقة جماعات

المقاومة العراقية ورموزها وإرهاب المواطنين العراقيين وقتلهم بشكل عشوائي أكبر بكثير من نسبة الجيش البريطاني المشارك في احتلال العراق، والأجر الذي يتقاضاه هؤلاء القتلة والمجرمون هو خمسة عشر ألف دولار يومياً للقادة وأقل منها بقليل للأفراد ويضاف إلى هذه الأرقام مبالغ إضافية لقاء كل رأس يصطاده هؤلاء المجرمون المسلحون بأحدث الأسلحة من المقاومين العراقيين تماماً كما كان يدفع الأميركيان للقتلة المحترفين والخارجين على القانون لقاء رأس كل مواطن هندي أحمر يصطادونه على حد قول صحيفة البيان.

أقول هذه هي أدوات الحرية عندهم وهذه هي ديمقراطيتهم!! ثم لا يستحيي (رامسفيلد) وقادته من الطعن في المجاهدين ووصفهم بالإرهابيين، وفي المقاومة العراقية بدعوى أنها تستعين بإرهابيين يتسللون عبر الحدود العراقية!! تأملوا المنطق الأمريكي؛ يجوز لأمريكا الغازية المحتلة أن تستعين بإرهابيين من شتى أنحاء العالم وكيف شاءت، ولا يجوز ذلك للمدافعين عن دينهم وأرضهم وعرضهم!!

لا تعجبوا؛ إنها الديمقراطية والحرية التي جاؤوكم بها!!!

والسؤال بعد هذا كله وبغض النظر عما يحصل في العراق وواقع الديمقراطية المفروضة بالباسطير الأمريكية هناك؛ هل يصدق أحد أن أمريكا تريد إزالة الديكتاتوريات في بلادنا ودمقرطة الشرق الأوسط بالصورة الغربية التي تدعيها؟؟ أقول حتى الكتاب الغربيين ومؤسساتهم ومسئولهم لا يصدقون ذلك.

وكيف يصدقون وتقارير المجلس القومي للاستخبارات الأمريكية تقول علانية: إن البدائل المنظورة لأنظمة الحكم القائمة في بلادنا ستكون أنظمة حكم إسلامية راديكالية!! ويقول مسئولون أمريكيون أن البيت الأبيض لا يمكن أن يضع وعوده وتعهداته تجاه محاولة فرض الديمقراطية في المنطقة موضع التنفيذ لأن ذلك قد يؤدي إلى رد فعل عكسي لما هو مرغوب فيه ويأتي الراديكاليين المسلمين إلى السلطة.

لذلك فإن منتقدي (بوش) يقولون: إنه يحاول أن يكون له طريقان: تصوير نفسه بأنه بطل التغيير، في الوقت الذي يتمسك فيه بالوضع الراهن.

أقول لا شك أن بوش وغيره من الساسة الأمريكيان لا يمكن أن يفرضوا بالوضع الراهن، لأنه الوضع المثالي لتحقيق وحفظ مصالحهم وقمع وإقصاء أعدائهم من المجاهدين، وما دام أذناهم في أنظمة الحكم في الشرق الأوسط يتكفلون بذلك فلن تتخلى عنهم واشنطن ولو كانوا من أعتى الديكتاتوريات. ولذلك انحازت أمريكا وفرنسا وسائر أوروبا للاستبداد والعسكرة والديكتاتورية في الجزائر كمثال، وغضت الطرف عن قمع نتائج ديمقراطيتهم المصدرة للجزائر لمجرد أن أحست أن جهة تمت للإسلام كانت على وشك الوصول من خلالها إلى سدة الحكم، وهكذا هم يدعمون سائر الأنظمة الديكتاتورية في الشرق الأوسط التي هي صنيعتهم أصلاً، ولحرصهم على بقائها يحاولون تجميل وجهها القبيح ببعض مساحيق تجميلهم متمثلة ببعض الصفات الإصلاحية الشكلية وإنشاء أو دعم بعض المنظمات الحقوقية والنسائية ونحوها، حفاظاً على هذه الأنظمة أن تستبدل إذ يعرفون أن لا بديل لها اليوم عند شعوب المنطقة إلا الخيار الإسلامي، وسابقاً كانت هذه الصفات تمنح سراً كمنصائح ومؤامرات مع هذه الأنظمة، أما اليوم ولشدة خوفهم من العملاق الإسلامي الذي أفاق من غفلته ورعبهم من أن يصل إلى سدة الحكم صاروا يفرضون هذا التجميل فرضاً ولو بواسطة عمليات جراحية الشيء الذي جعل بعض عملائهم في المنطقة يشعر بالمهانة والإذلال كمصر والسعودية ونحوها... والظاهر أن الأمور ستسوى بينهم في خاتمة المطاف على أن تظهر تلك العمليات على أنها إصلاحات داخلية غير مفروضة كي تلقى قبولاً داخلياً من الشعوب، وأياً يكن الأمر فالمهم في النهاية أن تبقى هذه الأنظمة صالحة لحراسة مصالح واشنطن وحليفاتها إسرائيل وسداً دون وصول الإسلام إلى الحكم... فهذا هو الإصلاح المنشود في المشاريع الأمريكية..

أما أن يتصور أن الهدف هو إزالة الديكتاتوريات فهذا عين الوهم محض الخيال....

يقول الكاتب (ستان مور) في صحيفة (ورلدميديا مونيتورز) ناقلاً عن كتاب بعنوان (ما وراء الحرب على الإرهاب) الذي نُشر مؤخراً؛ كانت أمريكا طيلة عقود تتلاعب بالشرق الأوسط لمصالحها الاقتصادية، فإذا تطلبت مصالح أمريكا الاقتصادية أو مصالح شركاتها الكبرى تنصيب دكتاتور مثل شاه إيران وحكومته القمعية أو الإطاحة بدكتاتور آخر سبق أن دعمته وسلحته مثل صدام حسين فيتم إنجاز

المهمة... وهكذا كانت الديمقراطية كلمة عابرة تتناقض كلياً مع الحقيقة، فالمسؤولون الذين انتخبوا بشكل ديمقراطي في الحكومات الأجنبية مثل محمد مصدق في إيران أطاحت أمريكا بهم، بل إن بعضهم تعرض للاغتيال على أيدي عملاء أمريكيين، يقول مور: لقد أصبح من الواضح أن الديمقراطية التي تتدخل في المصالح الأمريكية لن تدوم وهذا ما يكشفه الكتاب الجديد بالتفصيل وبدقة موثقة. إلى أن يقول:

لكن ماذا عن العراق ومستقبل العراق؟ هل ثمة من يعتقد فعلاً أن الرئيس (جورج بوش) يسعى لتطبيق الحرية الديمقراطية في العراق؟ الحقيقة أن بوش ومستشاريه ذوي العلاقات الوثيقة مع الشركات الكبرى يريدون السيطرة على العراق وموجوداته وأصوله واقتصاده بشكل نهائي.. بوش يريد النفط العراقي وتحويل موارده إلى أمريكا حتى تدفع الكلفة المالية الباهظة للغزو والاحتلال وإعادة إعمار البنية التحتية في العراق. وليس مهماً ما يريده أغلب المواطنين العراقيين.

إن الحكومة الأمريكية تعرف جيداً أن أغلبية العراقيين لا يوافقون على سيطرة أمريكا على موجوداتهم واقتصادهم، ويعرفون بأن الديمقراطية هي آخر ما يرغب فيه الرئيس بوش وحكومته للعراق. بوش يريد السيطرة، وشكل الديمقراطية الوحيد الذي تسمح به السيطرة الأمريكية هو ديمقراطية زائفة، ديمقراطية تعيين وليس انتخاباً، أمريكا تريد حكومة ذيلية في العراق يتم تعيينها والموافقة عليها في واشنطن وليس في الفلوجة أو البصرة أو بغداد..

أمريكا ليست مهتمة بالحرية والديمقراطية، أمريكا مهتمة بالبنزس (الأعمال والأرباح) أمريكا مجنونة بالمال والاستثمار والودائع والموجودات وتشجع على الفساد في سبيل مصالحها.

وإذا استطاعت أمريكا تحقيق الأمن وسيطرت على العراق فستحكم العالم.. انظروا إلى الفساد فيها هم المسؤولون الأوروبيون يريدون الانضمام إلى حملة الحصول على المغامر هذه.. انظروا إلى الشركات الكبرى كيف بدأت تتجمع مثل قطع الأسود على جيفة حمار وحشي، إنها سلوكيات الافتراس وستسود هذه السلوكيات إذا فشلت المقاومة العراقية.

وإذا كانت الأخلاق والشرف والعدالة والصدق مجرد اهتمامات هامشية لدى الشعب الأمريكي فستتجح عملية ابتلاع العراق وتحويله إلى مستعمرة فاسدة خلال السنوات القليلة المقبلة بحيث تصبح بغداد بوسطن الجديدة وسيتعرض الإسلام للتآكل من الداخل وسيحقق الغرب الانتصار في صراع الحضارات. لكن هذا لن ينجح (باعنقادي). أه. نقلا عن صحيفة الدستور 2003/12/20م.

وما دامت مصالح أمريكا وحليفاتها إسرائيل محفظة محروسة في ظل أنظمة الشرق الأوسط فلا مانع عند أمريكا أن تمنحها جوازات ديمقراطية وشهادات حسن سيرة وسلوك وتصنفها ضمن محور الخير..

فما دامت تزكع لأمريكا وتسجد لإسرائيل فهي ديمقراطية وفقاً للتصنيف الأمريكي ولو كان يتربح على عروشها أعتى الديكتاتوريات كما هو حال جميع الأنظمة العربية، والمثال اللببي صارخ للعيان الآن فما قد دخل الجنة الأمريكية بمجرد انبطاحه تحت أقدام الأمريكان.. فمع أن سياساته تجاه الإسلام وحرية للمجاهدين هي لم تتغير، ومع أن سجونه لا زالت تغص بالمجاهدين والمضطهدين والمعذبين وما زال الخطف والقتل والتصفية لكل معارض سياسة واضحة لدكتاتوره إلا أن القلم قد رفع عنه عند واشنطن ما دام قد دخل جنتها وسجد في محرابها وسيصنّف عما قريب كدولة ديمقراطية مثالية.

مهلاً؛ هذا فقط من حيث السياسات الداخلية؛ فيصنف من هذه الناحية دولة ديمقراطية مهما ارتكب من جرائم في حق الشعب اللببي.. أما من حيث المصالح الأمريكية والإسرائيلية، فلن ترفع واشنطن حذاءها عن رأسه أبداً مهما انبطح وانقاد فهذه هي أصول الديمقراطية الأمريكية وهكذا تدلل واشنطن عملاءها..

وتحت عنوان (وهم الديمقراطية في دولة عربية) كتب الكاتب البريطاني (روبرت فيسك) في صحيفة (الاندبندنت) حول ما يحدث في العراق والخطة الأمريكية لإقامة الديمقراطية في الشرق الأوسط (إننا " الغرب " الذين صنعنا اغلب الحكام الطغاة في الشرق الأوسط فنحن لم نرد أبداً أن تكون الدول العربية ديمقراطية).

ونقلت (الاندبندنت) عن (فيسك) قوله (عندما حاول المصريون في الثلاثينات إقامة ديمقراطية تدخل البريطانيون ووضعوا المعارضين في السجون، ونحن الغربيين الذين

رسمنا حدود اغلب الدول العربية وصنعنا اغلب حكامها الطغاة. الآن يأتي بوش
وبلير ويريدان إقامة الديمقراطية في العالم العربي). اهـ. نقلا عن الدستور
2004/2/14م

=====

#الغرب والديمقراطية الإسرائيلية

[الكاتب: أبو محمد المقدسي]

لكن ماذا عن إسرائيل؟! أيجوز أن نغادر هذا الفصل دون أن نعرِّج على ديمقراطيتها
مع الفلسطينيين وعلاقات واشنطن والغرب عموماً بهذه الديمقراطية؟!
إن إسرائيل تقوم أصلاً على ثقافة دينية يهودية تمتلئ كتبها المقدسة بنصوص
وتبريرات لاستعباد أو إبادة جميع الشعوب التي تقع تحت سيطرتها.
انظر على سبيل المثال عهدهم القديم سفر التثنية (10/20 - 17).
وهو على كل حال أمر معلوم لا يخفى على أحد..

لكن الذي قد يخفى على البعض أن أمريكا ولكثير من الغربيين ارتباط وثيق بهذه
الثقافة، وجذور هذا الارتباط ترجع إلى الفترة التي انتقلت فيها الدعوة إلى الأصولية
البروتستانتية الإنجيلية من بريطانيا إلى أمريكا مع الاحتلال البريطاني لأمريكا..
حيث تقوم هذه الأصولية على نبوءات توراتية يهودية تدور حول دور إسرائيل الرئيس
في حرب نهاية العالم (هرمجدون) التي تسبق عودة المسيح، وقد ازدادت هذه العلاقة
تجذراً في عهد رونالد ريغان الذي كان من الإنجيليين الذين رسّخوا التحالف اليهودي
الأمريكي بإعلانه تأييده المطلق لسياساتها بل واعتقاده بأنه سيكون من الجيل الذي
سيشهد (هرمجدون) التي ستهيئ لعودة المسيح..

وظهر المروجون لهذه العقيدة بتكتل اليمين المسيحي تحت اسم (المحافظين الجدد)
الذين تمكنوا من تحقيق فوز بوش الأب وجاء بوش الابن ليكمل المسيرة ولكن بقوة
وعلانية أكبر وأوسع، حيث انخرط في التحالف الصليبي اليهودي الموجه ضد
الإسلام، وأفرز تحالف المحافظين الجدد مع الأصوليين الإنجيليين التوحد الكامل
بين أمريكا وإسرائيل، توحد يقوم على أساس عقائدي ديني..

حتى إن (توم ديلاي) وهو من المحافظين الجدد يقول: (إسرائيل لا تعتبر مشكلة في الشرق الأوسط بل إسرائيل هي الحل) اهـ.

والحل عند هؤلاء المتطرفين أن تحقق إسرائيل النبوءة التوراتية المزعومة، فتهدم المسجد الأقصى لتبني مكانه الهيكل لتهيئ لعودة المسيح بعد معركة (هرمجدون) حيث سيتبع اليهود جميعهم المسيح ويؤمنون به بحسب عقائد هؤلاء الصليبيين، والحقيقة أنهم سيتبعون المسيح الدجال لأن المسيح الحقيقي لم يؤمنوا به بل حاولوا قتله..

وهكذا فإن حقيقة العلاقة بين أمريكا وإسرائيل لا تقوم فقط على توحيد المصالح والسياسات والتطلعات بل وتوحد العقيدة والمصير.. فتطلعاتهم وسياساتهم وعلاقتهم تستلهم رؤاها من أفكار وعقائد الأصولية الصليبية اليهودية مباشرة، وعندما نقول أصولية هنا فلا نعني ارتكازهم إلى أصول المسيحية التي قررها المسيح، كلا! بل نعني اعتمادهم على أصولهم التوراتية المحرفة..

وعليه فدولة كأمریکا تتحرك من هذا المخزون العقائدي الخبيث وتتحكم بسياساتها ثلة من المتطرفين المؤمنين بنبوءاته؛ لا يمكن أن تتخلى أبداً عن حليفها العقائدية إسرائيل، وستكون قطعاً كاذبة مخادعة في أي وعود قد تقطعها إذا ما كانت تخالف مصالح إسرائيل في المنطقة..

يقول (كولن باول): (منذ أن قامت دولة إسرائيل قبل 50 عاماً والولايات المتحدة ملتزمة التزاماً متواصلاً باتجاه إسرائيل، دولتان مرتبطتان معا إلى الأبد بواسطة قيم وأعراف مشتركة، وهذا لن يتغير إلى الأبد) اهـ. الدستور 2003/11/25م

ولذلك فلا ينبغي للمتابع للسياسة الأمريكية وتصريحات مسؤوليها المتعاطفة والمؤيدة دوماً لإسرائيل وفي كل الظروف والأحوال أن يستغرب ذلك أو أن يتوقع غيره مهما اقترفت إسرائيل من جرائم أو مجازر أو مخالفات وخروقات، وستبقى المكاييل والمعايير والمبادئ والقيم والأعراف والقوانين تتغير وتتلون وتتأرجح عند الساسة الأمريكان لتوافق المصالح الإسرائيلية..

ولذلك ورغم أن استطلاعات الرأي الشعبية الغربية قد أظهرت أن غالبية الغربيين يعتقدون أن إسرائيل أكبر خطر على الأمن والسلام العالمي؛ إلا أن أعتى ما قد

يصدر من أمريكا وأوروبا الرسمية من نقد لإسرائيل لا يمكن أن يتعدى في أفضع صورته وفي حال أخطر التجاوزات والمجازر الإسرائيلية عتب أم صبورة وتعاملها مع ابنها الشقي الأرعن الذي تحاول أن تلفت نظره بلطف بالغ كي لا يؤدي نفسه متحملة شتائمهم وقرفه وإهاناته.

وبالنسبة للسلاح النووي والكيميائي الذي تمنع أمريكا من امتلاكه خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط مخافة أن يقع تحت أيدٍ إسلامية أو حكم إسلامي في يوم من الأيام..

فهذا المنع لا يطال إسرائيل أبداً، ولا تُحاصر أو تعاقب أو تُحارب كما يحارب ويحاصر غيرها ممن قد يفكر بامتلاك ذلك، بل هو حق مشروع لها تحتاجه لضمان أمنها، أما الآخرون فلا أمن لهم ولا سلام ولا حتى حياة.. أريتم الديمقراطية الأمريكية!؟

إسرائيل تمتلك اليوم زهاء ستمائة رأس نووي ولديها ترسانة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وبرامج ضخمة لتطوير السلاح، وتستفيد من جميع برامج التكنولوجيا الأمريكية في مجالات التسليح والأقمار الصناعية وغيرها..

=====

وأمريكا تدعم إسرائيل دعماً مالياً سخياً..

وحسب قول الأمريكي (جيمس ديفيد): (فإن إسرائيل كلفت دافعي الضرائب الأمريكيين أكثر من (240) مليار دولار في السنوات الأربعين الماضية))، وتدفع لها أمريكا سنوياً ثلاثة مليارات دولار

وأمريكا تدعم إسرائيل إعلامياً، والمتابع لوسائل الإعلام الأمريكية من صحافة وإذاعة وفضائيات يجد التحيز الظاهر والواضح والصريح لصالح إسرائيل ولا يكاد يرى نقداً أو إظهاراً لمجازر إسرائيل أو إجرامها..

بل حتى التربية الأمريكية لطلبة المدارس تنطلق من هذا التحيز الظاهر؛ فبينما يتأمر طواغيت العرب لتجريد الأجيال من كل ما قد يعزز ثقافة الجوارح ويعملون جاهدين لبث ثقافة الدواجن من خلال الإعلام بل وخطب المساجد، ويسطون اليوم على ما قد يوجد من مسحة إسلامية في المناهج المدرسية ويعملون على طمس تلكم

المسحة أو مسخها لتوائم انبطاحهم لليهود والصليبيين وتناسب أخوتهم لليهود تحت مسمى بث روح التسامح والإخاء والمحبة (الموالة) وبدعوى نبذ كل ما يدعو إلى العنف والإرهاب (الجهاد) والكراهية والبغضاء (الولاء والبراء)؛ مع هذا فإننا نرى المناهج الدراسية في المدارس الأمريكية كانت ولا زالت تسرد تاريخ المسلمين والصراع الإسلامي الإسرائيلي سرداً مضللاً مشوّهاً يظهر اليهود على الدوام كأصحاب حق في فلسطين وأنها وطنهم الذي عادوا إليه بعد اضطهاد وتشرد وشتات طويل، ولا تتعرض بحال لذكر أي جريمة من جرائم إسرائيل ومجازرها ومذابحها منذ قيامها إلى اليوم، بل تطمس وتغيّب بخبث كل حقيقة قد تسيء إلى إسرائيل، وتكيل لها الثناء دوماً في كتب التاريخ وأغلب الكتب المدرسية، فإسرائيل في هذه الكتب تُقدّم دائماً للطلاب كدولة ديمقراطية تقدمية رائدة في منطقة البحر المتوسط..

وانظر حول ذلك بحثاً بعنوان (صورة الصراع العربي الإسرائيلي في كتب التاريخ الأمريكي المدرسية في الثانويات الأمريكية للباحث إباد القزاز من جامعة كاليفورنيا).

=====

#بعض ملامح الديمقراطية الإسرائيلية

[الكاتب: أبو محمد المقدسي]

والآن إلى استعراض سريع لبعض ملامح هذه الديمقراطية الإسرائيلية التي تدعمها وتمتدحها أمريكا في تصريحات ساستها وفي إعلامها ومناهجها..

أكد منسق التحالف الدولي الذي يضم حوالي (400) مؤسسة دولية وفرد في عضويته؛ الحقوقي الأمريكي (جوزيف شاكلا) الذي عمل في مكتب المفوض لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في غزة ما بين عامي (1998 - 2000م) أن إسرائيل تمارس سلسلة من جرائم الحرب بحق الشعب الفلسطيني وتمارس القتل المتعمد ضد المدنيين وترتكب المجازر الجماعية وتهدم المنازل وتشرد اللاجئين وتحل محلهم المهاجرين اليهود من مختلف دول العالم، وأنها تمارس التمييز العنصري ضد السكان العرب الأصليين في الأراضي المحتلة عام 1948م

وتذكر الإحصاءات المختلفة أنه خلال الثلاثة أعوام التي سبقت عام 2003م قد قتل (3500) فلسطيني بينهم ما يقارب (700) طفل وأكثر من (200) امرأة..

فيما بلغ عدد الجرحى نحو (47) ألف جريح ثلثهم من الأطفال، ومنهم ثمانية آلاف فلسطيني أصيبوا بإعاقات دائمة، بينما وصل عدد المعتقلين نحو (35) ألف معتقل لا يزال حوالي (7500) منهم في معسكرات الاعتقال..

كما تم تدمير (7500) ورشة ومحل ومنشأة صناعية، هذا غير تدمير الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة..

وقصفت أكثر من (200) مدرسة وتم تحويل أكثر من (45) مدرسة إلى ثكنات عسكرية..

وطالت الانتهاكات والاعتداءات جميع مجالات الحياة الأخرى فشملت المستشفيات والجامعات والمباني العامة ومنازل الفلسطينيين، وبالأرقام فقد دمرت قوات الاحتلال خلال السنوات الثلاث المذكورة (72) ألف منزل منها حوالي 5 آلاف منزل دمرت تدميراً شاملاً كلياً وكثير منها دمرت مع أثاثها ومحتوياتها دون أن يمهل أصحابها لإخراجه..

ولسائل أن يسأل لو أن هذه المنازل وضع بعضها فوق بعض فكم برج كأبراج التجارة ستعادل..؟

ومع ذلك فالذين دمروا برجى التجارة إرهابيون عند الغرب ويجوز لأمریکا أن تنتهك جميع الأعراف والمعاهدات والحقوق والقوانين والأخلاق في الحرب عليهم، أما إسرائيل حين تفعل هذه الأفاعيل فهي دولة ديمقراطية تمارس حقها الشرعي في الدفاع عن النفس!! ومقاومة أفاعيلها هذه إرهاب عند الساسة الأمريكان لا يجوز ولو كان دفاعاً عن النفس!!

وكثير من الإحصاءات المتقدمة ذكرتها منظمة العفو الدولية واستنكرت ممارسات القمع والاعتقال والهدم والمصادرة كما ذكرتها أيضاً إضافة إلى المنظمات العربية والفلسطينية منظمات حقوقية يهودية، ولم يترك جيش الاحتلال سلاحاً خلال هذه الانتهاكات إلا استعمله باستثناء السلاح النووي؛ ففتحت القوات الإسرائيلية ترسانتها على مصراعيها وجعلت الفلسطينيين حقل تجارب لأسلحتها الحديثة والقديمة فلم تتردد عن استعمال السلاح الخفيف والثقيل والقنص وغيره مروراً بالطائرات المروحية والنفثة والدبابات والمدفعية والجرافات والنسف والتفجير والوحدات النظامية والخاصة،

وحتى الأسلحة الكيماوية فقد أكدت صحيفة هآرتس اليهودية استخدام الجيش الإسرائيلي للأسلحة الكيماوية الحارقة ضد الأطفال الفلسطينيين..

هذا عن السنوات الثلاث قبل عام 2003 م..

أما عام 2003م نفسه فقد ذكر تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان - نشر في الدستور 2004/3/13م - أنه قد قتل خلال العام المنصرم 2003م ما لا يقل عن (627) فلسطيني من بينهم (123) طفل و (17) امرأة، وتجاوز عدد الجرحى (2000) جريح. وشملت حملات الاعتقال (6206) فلسطيني طالت في كثير من الأحيان أقرباء منفذي العمليات ضد إسرائيل..

ومن بين المعتقلين (275) طفلاً و (77) امرأة.

أما هدم المنازل فتم إلحاق الضرر بما لا يقل عن (2000) منزل هدم منها بشكل كلي (790) منزلاً.

أما تجريف الأراضي فتم تجريف ما لا يقل عن (3570) دونماً زراعياً.

وبالطبع فهذه التقارير لا تتعرض للمنازل والأراضي والقرى الكاملة التي دمرت وصودرت وأبيدت في المناطق المحتلة عام 1948م وحلت مكانها المستوطنات والمدن الإسرائيلية الجديدة ولا المذابح الفظيعة والمجازر الرهيبة التي وقعت فيها كدير ياسين والدوايمة والطنطورة وقبية وغيرها فذلك كله قد أصبح نسياً منسياً..

كل ما تقدم من جرائم قتل وتدمير وغيره يمارس بالمال والسلاح والدعم المعنوي الأمريكي بل والمادي والعملي أحياناً؛ فهل نسينا كيف سارع الأسطول الأمريكي إلى شواطئ بيروت ليساند إسرائيل في غزو لبنان عام 1982م

وهل نسينا مشاركة حامله الطائرات (أيزنهاور) في دك بيروت بالصواريخ في الوقت نفسه الذي كانت قذائف الجنرال شارون وجيشه تدكها؟

وتؤكد الباحثة النرويجية في حقوق الإنسان (آن كريستين): (أن 70% من أفراد الجيش الإسرائيلي هم مجرمو حرب وفقاً للمعايير الدولية، وأنه أصبح من المعتاد أن يطلق الجندي الإسرائيلي النار بهدف قتل الفلسطينيين دون أن يعاقب على ذلك) اهـ. هذا كله غير آثار الجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل وصادرت آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين وحولتها إلى كانتونات معزولة. وآثاره المدمرة طالت أكثر من

(200) قرية وبلدة وسيتم بواسطته فصل أكثر من (100) قرية وبلدة فلسطينية بشكل كامل عن أراضيها الزراعية، حتى دعا ذلك منظمة يهودية وهي منظمة (بتسليم) الحقوقية الإسرائيلية إلى استنكار انتهاكات الجدار والتحذير منها، وأشارت في تقرير لها نشر في صحيفة الدستور في 25/12/2003م أن الجدار يصادر قرابة 28 ألف دونم من الأراضي الزراعية أما عموم الأراضي الزراعية وغيرها التي يصادرها الجدار فتجاوز مجموعها في إحصاءات أخرى (164) ألف دونم.

وتكلمت (بتسليم) عن بوابات الإذلال التي أقيمت على الجدار الذي فصل بين الناس ومصالحهم ومزارعهم والطلبة ومدارسهم، ويقف عليها كل يوم المزارعون والطلبة والعمال وغيرهم طوابير طويلة مرهقة ومذلة للوصول إلى مدارسهم أو مزارعهم أو أماكن عملهم وورشهم التي حال الجدار بينها وبينهم، بل إنه شرد كثيراً من الأسر الفلسطينية وقسم الأسرة الواحدة بين طرفيه. وكم من النساء الفلسطينيات الحوامل وضعن حملهن عند هذه البوابات وغيرها من بوابات الإغلاق أثناء انتظارهن الطويل للسماح لهن بالمرور إلى مستشفيات الولادة..

كما أضافت إسرائيل مؤخراً إلى هذا الجدار بناءها لجدار آخر يحاصر القدس ويكرس تهويدها ويحكم السيطرة اليهودية عليها..

وعلى الرغم من المعارضة الدولية للجدار ومسرحية محاكمته في المحكمة الدولية في (لاهاي) ومخالفة ذلك لقوانينهم الدولية واتفاقات جنيف الأربعة لعام 1949م التي وضعت كي تفرض على سلطات أي احتلال عدم انتهاك حقوق الإنسان وممتلكاته في البلد المحتل.. ورغم أن الأطراف المتعاقدة على الإتفاقية أكدت انطباق الإتفاقية على وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة في مؤتمريها اللذين عقدا في تموز 1999م وكانون الأول 2001م؛ ورغم ذلك فإن إسرائيل تصر على عدم الاعتراف بانطباق الإتفاقية وأحكامها على الأراضي الفلسطينية.. تماماً كما تصر أمريكا على عدم انطباق أحكام هذه الاتفاقيات المتعلقة بأسرى الحرب على معتقلي جوانتنامو!! وعلى كل ما تشتهيه وتهواه وتختاره من أفاعيل..

وهكذا هو شأنهم مع جميع الاتفاقيات والقوانين والمعاهدات الدولية؛ يشاركون في وضعها وفقاً لأهوائهم ثم يفسرونها وفقاً لمصالحهم فيقررون انطباقها حيث يشاءون وعدم انطباقها حيث يشاءون..

ولم تعرف الأمم المتحدة في تاريخها دولة متمرده على قراراتها وقوانينها كإسرائيل والولايات المتحدة..

ووفقاً للوثائق فقد صدر عن الأمم المتحدة ومنظماتها وجمعيتها ومجالسها المختلفة أكثر من (800) قرار يدين إسرائيل في قضايا مختلفة؛ كلها رفضتها إسرائيل وانتهكتها وضربت بها عرض الحائط واليوم تضرب بها عرض الجدار العازل!!

هذا عندما تصدر مثل هذه القرارات، وهو أمر نادر الحدوث، اللهم إلا في الجمعية العمومية ونحوها من أروقة الأمم المتحدة التي لا قيمة إلزامية لقراراتها؛ وإلا فالأصل أن الأمم المتحدة ألعوبة بيد أمريكا وإسرائيل.. وعلى فرض أن أمريكا أو إسرائيل واجهت في بعض الأحوال بعض القرارات أو التصويتات المزعجة في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن؛ فإن حق الفيتو الأمريكي سيكون جاهزاً لاعتراض وتعطيل مثل هذه القرارات، وقد فعلت أمريكا ذلك مراراً وتكراراً..

ومع ذلك فأمريكا دولة ديمقراطية!!.. وإسرائيل أيضاً دولة ديمقراطية!! كما يصرح دوماً الساسة الأمريكيان ابتداء من بوش إلى أدنى مسئول في البيت الأبيض..

وأخر تصريح صدر عنهم ما قاله مساعد وزير الخارجية الأمريكية (مارك غروسمان) في لقاء مع الصحافة في السفارة الأمريكية في عمان بتاريخ 3 / 3 / 2004 م حيث أعلن أن: (إسرائيل دولة ديمقراطية وليس مستغنياً ولا مفاجئاً أن تدعم بلاده إسرائيل وهذا أمر طبيعي ولا تتردد بلاده في الوفاء بدعمها لإسرائيل!!) أ هـ من صحيفة الدستور 4 / 3 / 2004 م

لماذا دولة إسرائيل الديمقراطية!! بلا دستور!؟:

سؤال أخير أطرحه قبل أن أغادر هذا الموضوع تأكيداً للتحيز الأمريكي لإسرائيل، والتلاعب بمعايير الديمقراطية وغيرها لأجل مصالحها..

تقرر القوانين والأعراف الدولية في هذا العصر أنه لا بد لكي تأخذ الدولة الطابع الديمقراطي العصري المرضي عنه دولياً أن تتخذ دستوراً يبيّن الخطوط العريضة في

سياسة الحكم ويحتوي على مواد تكفل حقوق الشعب وتكفل حقوق الإنسان وتعلن عن احترام حقوق الأقليات والمرأة والطفل واحترام حرية العبادة وحق التعليم، وتبين طبيعة الدولة وحدودها، وتحدد طريقة ولاية الحكم جمهورياً كان أم ملكياً أم غيره.. وتحدّد مهام سلطات الدولة من تنفيذية وقضائية وتشريعية والخطوط العامة لسياساتها والمصادر المعتمد عليها في التشريع ونحو ذلك..

ويعرف الدستور عند القانونيين بأنه (أبو القوانين) لأنه يحدد الخطوط العامة لنظام الحكم ولأن سائر القوانين الفرعية تشرّع وتسن على ضوء خطوطه العامة..

وقد بيّنت في كثير من كتاباتي كفر الدساتير الوضعية وأنها وضعت واخترعت من زبالات أفكار وأهواء القانونيين وعلى نهج الدساتير الغربية ولذلك فهي تتاقض الإسلام وتضاد ملة التوحيد.. وقد ضربت أمثلة على ما تحويه هذه الدساتير من كفر بواح وشرك صراح في أكثر من كتاب مما كتبه بفضل الله تعالى، انظر على سبيل المثال (كشف النقاب عن شريعة الغاب) النسخة الكويتية والنسخة الأخرى الأردنية المختصرة..

وقد بينت هناك استعناء المسلمين بدينهم واستعلائهم بقرآنهم عن أن يحتاجوا لشيء من هذه الدساتير، وإنما يحتاجها ويفرح بها ويُعظّم من شأنها من لا دين له ويمشي مكبا على وجهه أو أنه عانى من الاستبداد السياسي ولم يجد في دينه المحرف المهلهل ما يرفع عنه ذلك الاستبداد ويمنحه تلك الحقوق التي تتغنى بها هذه الدساتير..

وقد جرى الغربيون واعتادوا أن ينتقدوا الدول التي لا تتخذ دساتير معلنة ويعدون ذلك مطعناً وإهداراً لحقوق الإنسان والديمقراطية فيها.. ولذلك وبعد سقوط أفغانستان والعراق كانت القيادة الأمريكية تلح على ضرورة وضع دستور.. يحقق كما يدعون أمانى الشعب ويكفل حقوق طوائفه المختلفة ويحدد السياسات العامة للنظام هنا وهناك.. وضغطت بكل قوة كي لا يكون الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع في هذه الدساتير، مع أن هذه الصيغة - كما بيّنا في كتاباتنا المشار إليها لو سمحوا وتفضلوا به على هذه الدول لا يخرج عن الشرك البواح حتى يكون (الإسلام هو

المصدر الرئيسي والوحيد للتشريع)، دعنا من هذا الآن فليس هو موضوعنا هنا وقد فصلته وأشبعته في الكتب المشار إليها؛ ولنرجع إلى السؤال الذي توقفنا هنا لأجله.. إذا كان هذا هو العرف الدولي وهو عرف أمريكا الديمقراطية!! بالتأكيد، ولذلك تظهر المطالبة به بإلحاح في العراق وأفغانستان..

فلماذا إذن لا تطالب به إسرائيل؟ ولماذا إسرائيل منذ أكثر من نصف قرن وإلى اليوم ترفض وضع دستور محدد المعالم للدولة؟

ولماذا توصف بأنها دولة ديمقراطية رغم أنها لا دستور لها؟؟

أما الجواب الأمريكي العنصري المتحيز على هذا السؤال فهو؛ أن إسرائيل دولة ديمقراطية، سواء أوضعت دستورا أم لم تضع..!

أما الحقيقة فلأن الدستور يقيد ويحدد معالم الدولة وسياساتها وخطها ونهجها، وفي الدول التي تحكمها وتسيّرهما أمريكا تتعجل فيها وتضغط عليها ولا تغادرها حتى تضع فيها دساتير تكون محددة المعالم وفق الخط والنهج والسياسات التي تريدها أمريكا ووفقا لما يناسب مصالحها ومصالح حليفها إسرائيل.. ولذلك أشرف على اللجنة التي وضعت الدستور العراقي (نوح فيلد مان) اليهودي الأمريكي..!!

أما بالنسبة لحليفها إسرائيل فالخط والنهج والسياسة بل والحدود غير محددة، ولأن إسرائيل يجب أن تبقى حرة في كل الظروف والمواقف والخيارات والتوسعات فلا داعي إذن لدستور قد يقيد مواقفها ويحدد حدودها وتصرفاتها.. ولذلك فالجواب الإسرائيلي الصريح على هذا السؤال يقدمه لنا (ديفيد بن غوريون).. الذي خاض سنة 1949م قبل انتخابات الجمعية التأسيسية معركة من أجل عدم كتابة دستور لإسرائيل، وكان بعض العلمانيين مؤيدين لوضع الدستور، أما المتدينون فعارضوا ذلك بشدة، ورجّح كفتهم بن غوريون مع أنه محسوب على العلمانيين، وحين طرحت مسودة للدستور الإسرائيلي للنقاش لمدة أربعة أشهر نجح بن غوريون في أن يخرج بالاتفاق على تأجيل الموافقة على الدستور، وإلى هذه الساعة لا زال مؤجلا.. فلماذا؟؟..

يقول بن غوريون ومن يؤيده من المتدينين على عدم وضع دستور: (إن هذه الأرض الفلسطينية ما هي إلا جزء من أرض اليهود وليست كلها ولا يجوز وضع دستور لها

إلا بعد أن تستكمل شروط قيام الدولة اليهودية؛ بأن تمتد مساحتها إلى ما بين نهري النيل والفرات كما يشير العلم الإسرائيلي أولاً..

وثانيا لا يمكن وضع دستور ديمقراطي حتى يشارك في وضعه كل يهود العالم وذلك عند استكمال انتقالهم وهجرتهم إلى إسرائيل..)

إذن فبسبب عدم وضع إسرائيل لدستورها؛ أن الدولة لم تأخذ شكلها النهائي بعد لا من جهة الحدود!! ولا من جهة الشعب والسكان!!..

وقد أشاد (ناحوم نيررافالكس) رئيس لجنة الدستور والتشريع القضائي (بأن أهم قرارات الجمعية التأسيسية هو إلغاء مشروع الدستور، لأن لإسرائيل أهدافاً عديدة لم تكتمل بعد، وبدون الدستور نستطيع دوما تحقيق أهدافنا شيئاً فشيئاً..)

أخيراً.. فإن أمريكا تقرر دوماً أن إسرائيل دولة ديمقراطية، رغم أنها دولة قامت على احتلال بلد آخر (لأنها في ذلك تماما كأمريكا) وتشريد شعبه وإحلال شعبها محله (مثل أمريكا) ورغم ارتكابها المجازر والمذابح والانتهاكات في كل كان (كأمريكا) ورغم أنها تضرب بعرض الحائط كل المواثيق والعهود والقرارات الدولية وغيرها (كأمريكا)

أضف إلى ذلك أنها لا دستور لها!!

فأمريكا تقرر رغم ذلك كله أن إسرائيل دولة ديمقراطية رضي العالم بذلك أم أبى..

ولذلك فأمريكا أيضا دولة ديمقراطية!!

إنها شريعة الغاب أو قل قانون القوة قانون المخالب والأنياب.. ولن ترفع أمريكا بأسها عنا ولن تكف عن تدخلها في شؤون أمتنا؛ حتى تنمو مخالبنا وأنيابنا التي قلمها عملاء أمريكا في بلادنا..

عندها سترتدع أمريكا وستقف عند حدها..

بل وستعدنا ديمقراطيين مهما فعلنا..

=====

#حقوق الطفل بين حضارتهم وحضارتنا

[الكاتب: أبو محمد المقدسي]

إن حياة الطفل في فلسطين عبارة عن موت يومي ومعاناة دائمة وآلام وعذابات، فكثير من الأطفال الفلسطينيين وضعتهم أمهاتهم وولدتهم على بوابات الإغلاق والإذلال التي تفصل وتقطع أجزاء القرى والمدن الفلسطينية، إما في سيارة تنتظر السماح لها الدخول للوصول إلى مستشفى، أو وضعت في العراء قرب هذه البوابات تستتر بصخرة، فإن لم تتعسر ولادته وعاش وكبر قال لأقرانه أمي وضعتني هنا إلى جنب تلك الصخرة!! وقد يناله رصاص القناصة أو شظايا القذائف قبل أن يكمل رضاعته، وصورة الطفلة الرضيعة إيمان حجو لم تنس بعد، وقد يطلق عليه الرصاص علانية وأمام شاشات الفضائيات العالمية بدم بارد دون مبالاة، وصورة الصبي محمد الدرة وهو يلتصق ويحتمي بظهر أبيه قبل أن يلفظ أنفاسه ويتمدد ساكناً لا زالت ماثلة للعيان.. وإذا نجا من هذا وذاك لم يسلم من الألغام التي يخلفها الجيش الإسرائيلي على شكل أجسام ملونة يظنها الطفل المسكين ألعاباً فتقتله أو تبتتر بعض أطرافه وتحدث له إعاقات دائمة، هذا غير الصدمات النفسية التي تؤثر على الأطفال وقد تبقى آثارها خصوصاً إذا حصلت في الأعمار الصغيرة.. بل قد أكدت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية استخدام الجيش الإسرائيلي للأسلحة الكيماوية الحارقة ضد الأطفال واستخدام الكلاب ضدهم حال اعتقالهم وتحويلهم إذا كانوا فوق 12 سنة إلى المحاكم العسكرية، وهذا تمارسه أيضاً الأنظمة العربية العميلة في بلادنا فتحاسب الأطفال على أحلامهم بالجهاد والاستشهاد وتحاكمهم في المحاكم العسكرية خصوصاً إذا كانت أحلامهم تحوم حول أسياذ هذه الأنظمة من اليهود والغربيين والأمريكان!! وبمجرد أن يوصم هؤلاء الأطفال بالإرهاب من هذه المحاكم أو من إعلام هذه الأنظمة، فلن تجد من أدعياء الحريات والحقوق من يدافع عنهم بل سيصمّون آذانهم ويغضون أبصارهم عن كل قمع وتسلط وأذى وتعذيب وأحكام ظالمة مبالغ فيها بحق هؤلاء الأطفال.. وهذا مشاهد ابتداءً من المغرب ومحاكمتهم للفتيات الصغار بتهم الإرهاب ومروراً بمصر والأردن حيث يحاكم الأحداث بمحاكم عسكرية بتهم الإرهاب إلى النظام السعودي واليميني وغيره.. وما دام المستهدف هو الإسلام ولو من خلال الفتية والصغار؛ فهذه الدول لم تخالف الديمقراطية والحقوق

والحريات بل معظمها يشهد له الغرب بالديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان وفي مقدمتهم طبعاً إسرائيل...

فالطفل المسلم عموماً ينشأ اليوم ويشب وسط القمع والاضطهاد؛ توجه إلى صدره فوهات البنادق ويضرب بالعصي والهرات، أو يشاهد والده وإخوانه كذلك يضربون أو يذلون أو يقتلون، وهذا كله لا يخالف الديمقراطية وحقوق الطفل عند الغرب ما دام المضطهد مسلماً..

ألم يعلم العالم كله أن ضمن معتقلي جوانتنامو فتيانا أحداثاً مصنفين كأطفال في إعلانهم العالمي لحقوق الطفل..؟ ومع هذا تواطأ مع أمريكا؛ فما داموا قد صنّفوا عند أمريكا تحت مسمى الإرهاب فلتفعل بهم أمريكا ما تشاء فهذا لا يخالف حقوق الطفل عندهم ولا يخالف إعلاناتهم ولا ديمقراطيتهم أبداً ما دام هؤلاء الأطفال مسلمون، ولذلك غضوا أبصارهم عن ممارسات أمريكا القمعية واللاإنسانية تجاههم مع أنها مخالفة لجميع أعرافهم وقوانينهم ومبادئهم التي يتغنون بها.

ألم يشاهد العالم كله مئات الأطفال في أفغانستان يُقتلون تحت أسقف منازلهم جراء القصف العشوائي للمدن والقرى الأفغانية بقنابل أمريكا الغبية التي يزن كثير منها أكثر من طن..

ألم يتآمر العالم مع أمريكا على أطفال العراق ثلاثة عشر عاماً ووضعهم تحت حصار ظالم طوال هذه المدة بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل الموجودة في إسرائيل وليس في العراق!!؟

وكم من الأطفال قد قتلوا في حربهم الأخيرة على العراق!!؟ أنسينا صور الأطفال القتلى والجرحى أو المقطعة أيديهم وأرجلهم والتي ظهر بعضها على شاشات الفضائيات، والكثير منها لم يظهر حفاظاً على مشاعر الديمقراطية الأمريكية..!!

إن العالم كله اليوم يشاهد كيف تُواجه حصيات الأطفال الفلسطينيين بالدبابات والمدافع الرشاشة والرصاص الحي ومع ذلك يقف متفرجاً بل وأحياناً عاتباً على الأطفال الفلسطينيين لاستعمالهم تلك الحصيات واعتدائهم بها على الدبابات والمصفحات والمدركات الإسرائيلية!!

نقلت وكالة (فرانس برس) عن بعض المنظمات الإنسانية أن نسبة القتلى والجرحى من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (15) عاماً بلغت (20%) من إجمالي القتلى خلال انتفاضة الأقصى..

وأشارت دراسة لمؤسسة الشرق الأدنى الثقافية والتعليمية الكندية إلى أن عدداً كبيراً من الأطفال قتلوا بالرصاص الحي خلال الانتفاضة وأن معظمهم أصيبوا بقذيفة في الرأس أو الصدر أو المعدة مما يثبت النية المتعمدة لقتلهم أو إصابتهم بجروح خطيرة..

وكان أحد جنرالات الجيش الإسرائيلي قد دعا علناً إلى زرع الخوف والجبن في نفوس الأطفال الفلسطينيين حتى تقتل روح المقاومة في الأجيال القادمة.. (نقلاً عن تقرير حول انتهاكات إسرائيل لاتفاقية حقوق الطفل نشر في صحيفة الدستور بتاريخ 2004/2/1م).

ونشرت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية اعترافات قناص إسرائيلي ضمن إجاباته على أسئلة الصحيفة جاء فيها:

ماذا يقولون لكم في التعليمات العسكرية بالنسبة لإطلاق النار على الأطفال؟

- يسمح لنا بإطلاق النار على طفل عمره (12) عاماً فأكثر لأنه ليس بطفل!!

لكن حسب القانون الدولي فإن الطفل هو من يقل عمره عن 18 عاماً

- الأطفال هم من تقل أعمارهم عن 12 عاماً حسب تعليمات الجيش الإسرائيلي.

هل توجد تعليمات بإطلاق النار على الذين تتراوح أعمارهم بين 12 عاماً و 18 عاماً؟

- بالطبع!

هل محض الصدفة أن يصاب الأطفال في رؤوسهم؟

- إذا شاهدت أطفالاً مصابين برؤوسهم فهذه الرماية لقناص.

لكنه يظل طفلاً عمره 12 عاماً لا يحمل سلاحاً؟

- إذا لم يكن يحمل سلاحاً، فإنه قد يحمل زجاجة حارقة.

انتهى الحوار، لكن السؤال الذي لم تسأله الصحيفة الإسرائيلية هو: - حتى لو افترض حمل الطفل لزجاجة حارقة؛ فلماذا لا تختار الطلقة سوى الرأس، ألا يمكن

إصابته في رجله أو في يده؟ خصوصاً إذا كان الرامي قنصاً. تجيب عن ذلك صحيفة (يدعوت أحرانوت) الإسرائيلية بخبر مفاده: (إن باراك قد أصدر أمراً للتعامل مع الأطفال الفلسطينيين المتحمسين وطنياً كما لو كانوا جنوداً مسلحين).

وقد أكدت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (أن إسرائيل تمعن في انتهاك حقوق الأطفال الفلسطينيين من خلال عمليات القتل التي طالت المئات من الأطفال الفلسطينيين وسقوط الآلاف من الجرحى؛ جزء كبير منهم أصيبوا بإعاقات دائمة..).

ليتبين لكل أحد بمنتهى الوضوح أننا أمام سياسة رسمية عقائدية منهجية تستهدف الطفل في فلسطين.. فهناك فتاوى دينية لباحثات تستبيح دماء الأطفال غير اليهود عموماً.. معتمدة ومستندة إلى نصوص توراتهم المحرفة والتي توصي المقاتل اليهودي مع الشعوب التي يتغلب عليها أن يستعبد طائفة منهم، وطائفة لا يبغي منهم نسمة، كما في سفر التثنية (10/20 - 17). هناك تعليمات عسكرية من أعلى المستويات في الدولة الإسرائيلية عُممت على الجنود والضباط اليهود بقتل الأطفال المتحمسين بلا هوادة.. وهناك أوامر للقنصاة اليهود باستهدافهم ما داموا فوق 12 عاماً ولو لم يكونوا مسلحين؛ وكأن القناص المتحصن على ظهر مبنى أو خلف دبابة سيسأل الطفل عن عمره هل تجاوز 12 عاماً!! وحسب إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد بلغ عدد الأطفال القتلى في انتفاضة الأقصى (512) طفلاً بينما بلغ عدد الجرحى حوالي (15) ألف طفل.. كما أشار تقرير فلسطيني صادر عن مركز غزة للحقوق والقانون إلى (أن ما يزيد عن (30) طفلاً فلسطينياً توفوا نتيجة منع الجنود الإسرائيليين للأمهات الفلسطينيات من الوصول للمستشفيات لوضع مواليدهن.. وهذا في غزة وحدها.. أما وفيات الأطفال جراء إعاقة وصول الأطفال المرضى أو المصابين إلى المستشفيات أو منع سيارات الإسعاف من نقلهم فحدث ولا حرج.. حتى إن (د. أيل غروس) عضو رابطة حقوق المواطن في إسرائيل والأستاذ المحاضر في قسم الدستور والقانون الدولي بجامعة تل أبيب أشار إلى (أن حياة الفلسطينيين رخيصة جداً في نظر إسرائيل، وأن القضاء الإسرائيلي يتسامح مع جرائم قتل الأطفال الفلسطينيين) أهـ. من (يوميات الدم في أجندة أطفال فلسطين) الدستور 2004/2/1م وجاء في اليوميات نفسها: (أنه قد سقط خلال انتفاضة

الأقصى منذ عام 2000م إلى اليوم نحو ثمانية آلاف طفل فلسطيني - حسب التصنيف العالمي لسن الطفل وفق المادة الأولى لاتفاقية حقوق الطفل التي نصت على أن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره - ما بين شهيد وجريح إلا أن المجتمع الدولي لم يبد حيال ذلك سوى الفرجة واللامبالاة بل إن بعض الردود الدولية لامت أطفال الحجارة لأنهم هم الذين يعتدون على الدبابات والجرافات الإسرائيلية بالحجارة ويعرضون الأمن الإسرائيلي للخطر) أهـ. وهذا كله يتم كما تقدم بالسلح والمال والدعم المادي والمعنوي الأمريكي، وفي ظل حمايته بالفيتو الأمريكي من أية إدانات.. والغريب المضحك أن دولة إسرائيل كانت من بين الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل المشار إليها والتي أقرت من هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني 1989م ودخلت حيز التنفيذ عام 1991م.. ولسائل أن يسأل؛ أين أطفال فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها من أمثال هذه الاتفاقيات؟! لماذا لا تعبأ دبابات وطائرات وقنابل ورصاص اليهود والأمريكان هناك بهذه الاتفاقيات التي يتغنى بها الغرب؟! ولا يخلجوا أو يستحيوا أن يلمزوا ويهمزوا بالإسلام والمسلمين إذا ما تحفظوا على شيء من موادها أو انتقدوها.. ويصفونهم لأجل ذلك بالقسوة على الأطفال وانتهاك حقوق الطفل وربما تخيروا بعض النصوص الإسلامية كالأمر النبوي الشريف بتعليم الصبيان الصلاة لسبع وضربهم عليها لعشر؛ وكأن نبينا صلى الله عليه وسلم حين أمر بهذا قصد الضرب المبرح أو القاتل؟! لا ضرب التأديب الذي يرحم الوالد فيه ولده.. والذي يجمع على ضرورته بقدره المناسب ومكانه الضروري كافة العقلاء بل وكثير من علماء التربية والنفس، حتى إن كثيراً من محاكمهم أقرته قانونياً بعد أن ضاقوا ذرعاً بالفوضى التي يعيشون فيها وتمرد الأبناء الصغار على الآباء بحيث لا يتجرأ الوالد على تأديب ولده أو ابنته الصغيرة مخافة أن ترفع به شكوى إلى القضاء.. فهذه (المحكمة الكندية العليا تقرر أنه للآباء الكنديين مواصلة العقاب البدني لأطفالهم بين سن الثانية والمراهقة. وقررت أن تحويل الآباء إلى مجرمين لاستخدامهم قوة معقولة لتأديب أبنائهم من سن الثانية وحتى سن المراهقة سيكون أكثر ضرراً للأسرة.) (الدستور 2004/2/1م) وغير ذلك في الأخبار كثير، لم يستوعبوه ويقرروه إلا بعد تمرد أبنائهم وتحلل أسرهم..

أما ديننا العظيم فقد قرر نظاماً تربوياً أسرياً رؤوفاً رحيماً عادلاً متوازناً شاملاً لكل المجالات قبل أربعة عشر قرناً.. أليس هو الدين الذي كتب الإحسان على كل شيء ليس فقط الإحسان للأطفال والإنسان عموماً المسلم والكافر.. بل والإحسان إلى الحيوان والنبات فدم إهلاك الحرث والنسل وأمر بالإحسان حتى في القتل والذبح وفي الحديث: " إن الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليُرح ذبيحته " رواه مسلم. فنهى عن تعذيب الحيوان حتى عند ذبحه وأرشد إلى الآداب التي تهون الذبح الذي لا بد منه، وكذلك القتل أمر بإحسانه حتى مع الأعداء فنهعن المثلة والتحريق بالنار لغير ضرورة.. ونهى عن قتل النساء والأطفال ونحوهم من غير المقاتلين، وحث على إطعام الأسارى والإحسان إليهم وأمر بالرحمة العامة كما في الحديث " من لا يرحم لا يُرحم " رواه البخاري في كتاب الأدب (باب رحمة الناس والبهائم) وذكر فيه أيضاً حديث " ما من مسلم غرس غرساً فأكل منه إنسان أو دابة إلا كان له به صدقة " .

ولذلك حث ديننا على الرفق في التعامل مع الإنسان عموماً بل والحيوان وفي الحديث أن بغياً (أي: مومس) دخلت الجنة بكلب رآته عطشان فرحمته وسقته شربة ماء؛ فغفر لها بذلك ودخلت الجنة، ودخلت امرأة النار في هرة حبستها حتى ماتت لا هي أطعمتها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض.. وفي الحديث " الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه " رواه مسلم. فإسلامنا وديننا العظيم قد أغنانا عن قراراتهم المتخبطة وقوانينهم وإعلاناتهم المتخلفة حول حقوق الطفل وسبق ذلك كله بأربعة عشر قرناً بحقوق عظيمة حقيقية لا مثيل لها في قوانين الدنيا كلها، في كل مناحي الحياة ومن ذلك حقوق الطفل؛ وضعت بحكمة عليم خبير رؤوف رحيم يعرف مصلحة الطفل ما ينفعه وما يضره.. بينما إعلاناتهم وقوانينهم تتناقض وتتخبط تبعاً لأهوائهم، فالיום تقرر عدم جواز تأديب الأولاد والبنات حتى تجرئهم على آبائهم فتجعل الأبناء يؤدبون الآباء ويحاكمونهم إذا حاولوا التدخل في سلوكياتهم أو انحرافاتهم أو شذوذاتهم.. ثم يتداركون ذلك بعد فوات الأوان فيرقعونه ويبدّلونه.. وتراهم كما في المادة (14) من إعلانهم العالمي لحقوق الطفل يكفلون للطفل وفقاً لعقولهم وأفكارهم النخرة حق الردة والكفر وتبديل الدين عموماً تحت دعوى حق الطفل

في حرية اختيار الدين...!! ثم يريدوننا أن نترك ما عندنا من شرع عظيم في حقوق الطفل وغيرها ونقبل منهم مثل هذه الزيالات.. وجميع العقلاء يعلمون أن الطفل قاصر الأهلية، وأن عقله خصوصاً قبل البلوغ ليس من النضوج والتميز الذي يؤهله للاختيار الصحيح وأنه يسهل التغيير به، ولذلك أناط ديننا مسؤولية الطفل القاصر في هذا الأمر وأشياء أخرى بوالديه، ومن عدالته العظيمة أنه يتبعه بدينهما فإن كان والداه مسلمان فهو مسلم بالتبعية لهما؛ له حقوق المسلمين.. وإن كانا غير ذلك تبع دينهما ولا يجبر أو يكره على الإسلام ما دام لوالديه ولاية عليه حتى يبلغ فتكون له حرية الاختيار إن شاء أسلم أو لم يسلم..

والمادة (20) من الإعلان المذكور تجيز التبني وتجعل حقوق الطفل المتبنى معادلة ومساوية لحقوق الابن الحقيقي.. فأى عدالة هذه التي يتفاخرون بها؟ بل هي والله منتهى الظلم للأبناء الحقيقيين بأن يشاركهم ويشاطرهم الأبناء بالتبني حقوقهم الشرعية قهراً دون رضا منهم بذلك.. ثم إذا هم قننوا ذلك وأقروه بإعلاناتهم فهل تقره الفطر السليمة وتستقيم معه العواطف الإنسانية؟ وهل لنصوص القانون سلطان على القلوب والعواطف والرحمة والفطرة الإنسانية التي زرعت في قلوب الآباء والأمهات..؟ ولأن ذلك لا يستقيم مع الفطر والعواطف فكم تطالعنا صحافتهم من انتهاكات له، خصوصاً مع قوم لا يؤتمنون على أولادهم الحقيقيين فكيف بغيرهم؟ فتلك أمريكية تقتل طفلها بالتبني لأجل أن أكل قطعة بسكويت خلسة دون إذنها، فتعاقبه بلف كامل جسده بشريط لاصق طوال الليل ولا تبرز من جسده إلا أنفه فيموت مختنقاً من الاستفراغ.. (الدستور 2004/1/31م) وأبوان يسيئان معاملة أطفالهما بالتبني ويستعملانهم كالعبيد، وآخرا ن يستغلانهم جنسياً.. إلى غير ذلك مما تطالعنا به صحافتهم كل يوم.

أما ديننا العظيم فقد راعى الفطر في تشريعاته لأن أحكامه جاءت من لدن خالق الإنسان العالم بما ينفعه ويناسبه ويصلحه (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)؟! (الملك:14) ولذلك ألغى نظام التبني الذي كان موجوداً في الجاهلية وحث في مقابل ذلك على كفالة الأيتام وأمر بالإحسان إليهم، قال تعالى: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (الضحى:9) وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " أنا وكافل اليتيم في

الجنة هكذا " وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما. وتوعد الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً بعذاب السعير، وشرع الوصية لهم ولغيرهم ممن هم من غير الورثة.. فحافظ بذلك على حقوق الأبناء الحقيقيين في إرثهم أن تمس أو يساويهم فيها أحد غيرهم، وأبقى الباب مفتوحاً لفعل الخيرات بالوصية بحد معقول لغير الورثة.. فيا له من دين عظيم.. أفيجوز لأمة عندها مثل هذا الدين العظيم أن تترك أو تعرض عن هذا الشرع العظيم وتلتفت إلى إعلانات الغرب الساقطة أو شرائعه وقوانينه التي أهانت الطفل ولم تكرمه معنوياً ولا نفسياً ولم تعبأ بضياح أصله ونسبه وانتمائه الأسري حين أجازت تولده من علاقات محرمة فجوّزت التنازل خارج رباط الزوجية (الزنا) بل حطمت الأسرة بتجويزها الزواج المثلي وزواج الشاذين جنسياً..

وكثير من قوانينهم الغربية وعلى رأسها قوانين الثورة الفرنسية العظمى!! التي ملؤوا الدنيا جعجة بالتغني بعدالتها ومساواتها وحقوقها المزعومة!!

أقول كثير من قوانينهم هذه لا تعتبر الجنين في بطن أمه إنساناً!! ومن ثم فلا تثبت له حقوقاً بل تسلبه حتى حقه في الحياة، ولذلك تجيز قوانينهم قتله والتخلص منه بإباحة الإجهاض تسهياً لعهرهم وفجورهم وتقديماً لشهواتهم ونزواتهم على الروح الإنسانية. وعلى غرار ذلك جرت القوانين الأمريكية التي تعتبر الإجهاض حقاً دستورياً بناءً على طلب قرار المحكمة العليا الأمريكية لعام 1973م ولم تتحرك ضمائرهم لهذا الظلم والتخلف الحضاري إلا قبل أشهر معدودات، وليتها تحركت تحركاً عادلاً إذ لم تسعفهم عقولهم النخرة ولم تسمح لهم شهواتهم وأهوائهم أن يلغوه كلياً بل قننوه فوق رئيسهم بوش على حظره جزئياً فقط في المراحل المتأخرة من الحمل، وأبقوا أصله على الإباحة ولازال هذا التقنين الجزئي إلى الساعة عندهم بين أخذ ورد ومعارض ومؤيد وترقيع وطعن ونقاش في أكثر من مدينة أمريكية ثم يأتون للأغبياء المنبهرين بحضارتهم الزائفة في بلادنا يُنظرون عليهم في حقوق الإنسان والأطفال...!!

أيها القوم اعلموا أننا نشمئز من قوانينكم وننقرز منها، ولا يستسيغها أو ينبهر بها في بلادنا إلا من كان منسلخاً عن دينه أو جاهلاً لا يعرف عظمة شرائعه وحقارة شرائع الغرب...

إن إسلامنا وقبل إعلاناتكم وقوانينكم هذه بأربعة عشر قرناً من الزمان قد جعل للطفل حقوقاً شرعية ونفسية ومعنوية لا أقول بعد ولادته، بل قبل زواج والديه وقبل تخلق والتقاء نطفتي أبويه ولذلك حث ابتداء على اختيار الزوجة الصالحة في دينها كي تصلح لتتحمل أمانة تربية الطفل ورعايته، كما حث على تَخْيِير الزوج الصالح الدّين الخلق الذي يصلح لتحمل مسؤولية رعاية الطفل وليضمن صلاح الأبناء وتنشئتهم في ظل أسرة نظيفة ترعاهم وفق ما يحبه الله ويرضاه، بل حث على النظر إلى الزوجة قبل الزواج ليتخير الخلقة الحسنة السليمة المعافاة التي تسره إذا نظر إليها وإلى ذريتها..

وحرم الزنا ومنع من نسبة الولد بواسطته حتى يحفظ كرامة الطفل ونسبه ويمنع تناسله من حرام بخلاف قوانين الغرب التي تسهل ذلك وتشجع عليه، ولا فرق عندهم من تولد الولد من نكاحٍ أو من سفاحٍ، وراعى ديننا الطفل أيضاً قبل التقاء نطفتي والديه فأوصاهما حفاظاً عليه من نزغات الشياطين أن يدعوا له قبل اتصالهما بدعاء " بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا " إنه دين عظيم دين نظيف يرضى الأسرة والطفل في كل مرحلته..

وجعل له حقوقاً وهو جنين في بطن أمه حتى قبل أن تنفخ فيه الروح فقال محذراً الزوجات المطلقات كتمان حملهن بأطفالهن على آبائهم (وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...) الآية (البقرة: من الآية 228)، و (ما) تستخدم لغير العاقل أي قبل أن تنفخ فيه الروح..

وجعل له حقوقاً وإنسانية وعدّه نفساً وهو في بطن أمه ولذلك حرم الإجهاض وجعل في التسبب فيه دية خاصة بالجنين تدعى (الغرة)، ومنع من إقامة الحدود على أمه الحامل قبل وضعه وانتهائها من رضاعته

وضمن كفالته صيانة له حتى ولو كان ابناً لها من الزنا، فكيف إذا كان ابناً شرعياً؟ وشرع العدة للمطلقة المتوفى عنها زوجها حفاظاً على حقوق الطفل الجنين في بطنها وحفاظاً على صحة نسبة وصيانة لحقوقه وحقوق سائر إخوانه وجعل له وهو في بطن أمه حقوقاً من إرث ووصية وهبه وغيرها. والغرب لا يعدونه إنساناً ولا يمنحونه حق الحياة فضلاً عن أن يعطونه شيئاً من هذه الحقوق...

أضف إلى ذلك كله أن ديننا العظيم رعاية للطفل قد خفف كثيراً من التكاليف الشرعية المهمة عن أمه فترة حمله فأباح لها الفطر في رمضان ووضع عنها الصلاة والصيام بعد وضعه مدة النفاس أربعين يوماً وقد تزيد كل ذلك إعانة لها على التفرغ لرعايته وتخفيفاً عنها فترة حمله ووضع.. ورخص لها الفطر في رمضان في فترة رضاعته حفاظاً على حقه في الرضاعة الطبيعية التي حددها الله بسنتين وتوعد من يمنع أولادهن هذه الرضاعة دون عذر، وجعل حقوقاً في الحضانة، وأمر بالعدل بين الأولاد في العطية ونهى عن التمييز بينهم، وكان اهتمام النبي صلى الله عليه وسلم بالأطفال عظيماً.. فكان يدعو لهم ويحنيك ويبارك المواليد منهم وسن العقيدة ذبيحة شكر لله على المولود، وكان يحملهم ويلاعبهم حتى أن بعضهم ربما بال عليه، فَيُعَلِّمُ أمته الرأفة بالأطفال فلا حرج في ذلك ولا يحتاج الأمر أكثر من نضح أثر البول بالماء، ومن رحمته بهم كان يقصر الصلاة لبكاء صبي سمعه في صلاته رحمة به وبأمه إذا كانت في الصلاة معه صلى الله عليه وسلم وكان يطيلها للهو طفل (الحسن أو الحسين) ارتحله (أي ركب على ظهره وهو ساجد) فيطيل السجود حتى يقضي الطفل لهوه ولا يقطع ذلك عليه أو يعنفه، وصلى وهو يحمل (أمامة) وهي طفلة يضعها إذا سجد ويحملها إذا قام، ورأى الحسن والحسين يدخلان المسجد عليهما حلة يعثران بها وهو قائم على المنبر يخطب فقطع الخطبة ونزل عن المنبر وحملهما مخافة أن يقعا ورجع إلى خطبته، وكان يمر بالصبيان في سكك المدينة فيسلم عليهم تواضعاً منه وتعليماً لأمته الاهتمام بالصغار.

إلى غير ذلك من المحاسن والمزايا التي يطول تتبعها ويصعب حصرها وقد سبق إليها ديننا العظيم ونباهي بها الدنيا كلها...

فهذه شريعتنا العالية السامية المطهرة.. وتلك هي قوانينهم العفنة النتنة الخبيثة... هذه هي شريعتنا التي نباهي بها الدنيا كلها، ونستعلي بها ونستغني عن قوانينهم وإعلاناتهم المتناقضة المتهاففة وإنما يحتاج لتلك الإعلانات ويفرح بها ويتغنى من لم يكن عنده دين عظيم كديننا وإسلام راق كإسلامنا... وقران كريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه كقرآننا

=====

الأمة الإسلامية من جديد

وليس الشرق الأوسط الجديد

تأليف

الدكتور : أحمد بن سعد بن غرم الغامدي

بسم الله الرحمن الرحيم

هدايات ربانية

الهداية الأولى :

قول الله تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (النور : 55) .

الهداية الثانية :

قول الله تعالى : (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ) (القصص : 5) .

الهداية الثالثة :

قوله تعالى : (فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) (الروم : 4) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد :

فهذه رسالة بعنوان : (الأمة الإسلامية من جديد لا الشرق الأوسط الجديد) .

اجتهدت في كتابتها لأسباب سامية من أبرزها الآتي :

1. رجاء أن تكون موعظة للمغرب بهم الذين لم يتجاوزوا بأنفسهم ما رسمته لهم دول الاحتلال الغربي بعد سقوط الدولة العثمانية .

2. رجاء أن تكون نذارة للغافلين الذين لم يشعروا بعظم الخطر القادم من دول الاحتلال الجديد المتمثل في أمريكا ومن سار في ركابها والذي كان من أواخره

احتلال أفغانستان والعراق والحرب اللبنانية وغيرها تمهيداً لمشروع : (الشرق الأوسط الجديد) ، أو غيره ، والذي سيزيد في الفرقة والتشرذم والبعد عن روح الوحدة الإسلامية .

3. رجاء أن تكون رداً للخادعين الذين يفتون في عضد الأمة الإسلامية بالطعن في عوامل الوحدة الإسلامية ومحاربتها .

4. رجاء أن تشد هم المبادرين للم شعث أمتنا الإسلامية ، ونظمها في منظومة واحدة قوية تحقيقاً لوعد الله تعالى بخلافة الأرض ووراثتها ، الوعد الذي لا يتغير ولا يتبدل .

5. استجابة لما تمليه العقيدة الإسلامية الصحيحة ، والأخوة الإيمانية الصادقة ، والضرورة الحياتية الملحة ، على الغيورين بالدفاع عن الحقوق الإسلامية ، والتي من أبرزها وحدة الأمة الإسلامية .

هذا و للرسالة أهمية كبرى تبرز عبر الآتي :

1. أنها تسعى أن تقوم بواجب النصيحة الدينية التي أخذت على المسلمين بعامه ، وأهل العلم بخاصة.

2. أنها تساهم في رد الوحدة الإسلامية كما كانت واقعاً في حياة الأمة الإسلامية من قبل اتفاقية سايكس بيكو الإحتلالية .

3. أنها تسهم في التأكيد بأن الوحدة الإسلامية حل ناجح لغالب ما يعيشه المسلمون في العصر الحاضر ، من تخلف وضعف وهوان وتبعية ، لأنها تشكل القوة التي تضمن بعد الله تعالى الحياة الكريمة .

4. أنها تحاول أن تساعد في التجاوز بالمسلمين إلى السعة بعد الضيق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، هذا الضيق الذي رسمته الولاءات الغربية ، و الدعوات القومية ، والنعرات الطائفية ، والقوانين العشائرية ، والتحكيمات الأسرية .

وأما محاور الرسالة فهي كالآتي :

المحور الأول : مدخل في التعريف بواقع الأمة الإسلامية .

المحور الثاني : التعريف بالأمة الإسلامية .

المحور الثالث : مقومات الأمة الإسلامية ، وفيه :

- أولاً : العقيدة الإسلامية الصحيحة التي تطمئن الشعوب إليها .
- ثانياً : الأرض التي يملكها الشعب ويدافع عنها .
- ثالثاً : الإنسان الذي تتألف منه الأمة .
- رابعاً : العزة والحمية الإيمانية القوية .
- خامساً : النظام السياسي الذي يمثل الأمة .
- المحور الرابع : سمات الأمة الإسلامية ، وفيه :
- أولاً : إفراد الله تعالى وحده دون سواه بالطاعة .
- ثانياً : إفراد القدوة في النبي محمد صلى الله وسلم وحده دون سواه .
- ثالثاً : القيام بالعدل والإحسان
- رابعاً : الحرص على التعاون على البر والتقوى .
- خامساً : عدم التشبه بالكافرين .
- المحور الخامس : واجبات تجاه الأمة الإسلامية ، وفيه :
- أولاً : الدفاع عن عقيدة الأمة الإسلامية .
- ثانياً : الدفاع عن وجود الأمة الإسلامية .
- ثالثاً : الدفاع عن بلاد الأمة الإسلامية .
- رابعاً : الدفاع عن ثروات و مقدرات الأمة الإسلامية .
- خامساً : الدفاع عن وحدة الأمة الإسلامية .
- سادساً : الدفاع عن حق الأمة الإسلامية في اختيار من يحكمها .
- ولا ريب أن هذا الموضوع العظيم لا يكفي في بعثه رسالة مختصرة كهذه ، لكنني أمل أن تفتح الباب وغيرها الآن أمام دراسات صادقة جريئة تعيد الحق الغائب والمسلوب إلى نصابه .
- وفق الله الجميع للقيام بواجب الدفاع عن الأمة الإسلامية ، عبادة لرب العالمين ، وحمية للدين ، ونصرة للمظلومين .

الباحث

الدكتور . أحمد بن سعد بن غرم الغامدي

المحور الأول : مدخل في التعريف بواقع الأمة الإسلامية :

من نافلة القول أن الأمة الإسلامية تعرضت لنكبات عدة قسمت أرضها وفرقت بين شعوبها وأحيت النعرات العرقية والطائفية بينها ، وما تعيشه الأمة الإسلامية الآن هو مرحلة من مراحل ذلك التقسيم ، وحيث إن هذه المرحلة استنفدت أغراضها عند المحتل وأدت الدور في كبح جماح المد الشيوعي الذي كان يهدد المعسكر الغربي والأمريكي تمثلت في معاهدة لوزان واتفاقية سايكس بيكو وغيرها ، كان من الطبيعي عند العدو النهم الجشع أن يبادر بمشروع يقتل ما بقي من عوامل الوحدة الإسلامية ، وكان هذا المشروع الإحتلالي الجديد هو ما يسمى بـ " الشرق الأوسط الجديد " ، ولأهمية هذا المشروع جعل الخبراء والمراقبون والمحللون السياسيون والدبلوماسيون يحرصون بقوة على معرفة خارطته الجديدة والاهتمام بتفاصيله الجغرافية والسياسية ، ويجدر بنا هنا الحديث بإلمامة عن أهم عناصر التقسيمات قديماً وحديثاً :

أولاً : التقسيمات قديماً :

هناك مؤامرة قديمة تعود إلى مئات السنين للوراء ، وكانت في الماضي القديم كما هي اليوم تستهدف إيقاظ النعرة المذهبية والطائفية والعرقية في الحاضر الإسلامي بهدف تمزيقه رغم أنه ممزق ، وبهدف تركيعه ، وشطب بعض دُولِهِ عن خارطة الوجود أو تقسيمها أو فرض دول جديدة مصطنعة ، ثم رسم خارطة جديدة بعد كل هذه المتغيرات تجسد من ضمن ما تجسد الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى أمريكا اليوم إلى صناعته بما يتفق مع المصلحة (الأمريكية - الإسرائيلية) فقط !! نعم هكذا كانت أهداف هذه المؤامرة في الماضي القديم وهكذا هي أهدافها اليوم ، وهي نفس الأهداف لم تتغير سوى أن فاشية (بوش - ريس) تحاول أن تتحدث عنها اليوم بمصطلحات العصر الحاضر وتعابيره السياسية والإعلامية مع الاحتفاظ بنفس المعنى بالضبط .

وفي وثيقة محفوظة في دار الوثائق القومية في باريس ، هي عبارة عن رسالة كان قد أرسلها لويس التاسع ملك فرنسا عندما أُسر في دار ابن لقمان بالمنصورة في مصر خلال فترة الحروب الصليبية حيث يقول في هذه الرسالة الآتي : " إنه لا يمكن الانتصار على المسلمين من خلال حرب ، وإنما يمكن الانتصار عليهم بواسطة السياسة بإتباع الآتي :

أ- إشاعة الفرقة بين قادة المسلمين ، وإذا حدثت فليعمل على توسيع شقتها ما أمكن حتى يكون هذا الخلاف عاملاً في إضعاف المسلمين .

ب- عدم تمكين البلاد الإسلامية والعربية أن يقوم فيها حكم صالح .

ج- إفساد أنظمة الحكم في البلاد الإسلامية بالرشوة والفساد والنساء ، حتى تتفصل القاعدة عن القمة .

د- الحيلولة دون قيام جيش مؤمن بحق وطنه عليه يضحى في سبيل مبادئه .

هـ - العمل على الحيلولة دون قيام وحدة عربية في المنطقة .

و- العمل على قيام دولة عربية في المنطقة العربية تمتد ما بين غزة جنوباً أنطاكية شمالاً ، ثم تتجه شرقاً ، وتمتد حتى تصل إلى الغرب."

وعند التأمل في هذه الوثيقة نجد أن فكرة المشروع الصهيوني لم تكن فكرة صهيونية فقط بل هي فكرة عربية كذلك ، وهي ليست فكرة جديدة تعود إلى مؤتمر بازل الذي عقد عام 1897م بل هي فكرة قديمة تعود إلى فترة الحروب الصليبية الأولى ، فيها هو لويس التاسع ملك فرنسا يدعو صراحة في هذه الوثيقة إلى إقامة دولة عربية على أرض فلسطين التاريخية ، بحيث تكون هذه الدولة مشروعاً استيطانياً قابلاً للامتداد في العمق الإسلامي والعربي شرقاً ونحو أنطاكية شمالاً ، أي الحرص على الهيمنة على لبنان على الأقل وصولاً إلى أنطاكية ، وما يجري على أرض الواقع اليوم هو صدى عملي لتلك الوثيقة ، بل إن الأبجديات الأساس لمشروع الشرق الأوسط الجديد نجدها في هذه الوثيقة ، إذ أن هذه الوثيقة كما هو واضح لكل من يتأملها تدعو إلى إحياء النعرات المذهبية والطائفية والعرقية في العمق الإسلامي والعربي ، وتدعو للإبقاء على أنظمة حكم تبعية فاسدة ، وتدعو إلى تجريد الحاضر الإسلامي والعربي من ثقافة المقاومة ، وتدعو إلى مواصلة شرذمة الحاضر الإسلامي والعربي إلى دويلات ، وإن كل هذه المطالب التي تدعو إليها هذه الوثيقة هي ذات المطالبة العلنية أو المدفونة بين السطور التي يدعو إليها مشروع الشرق الأوسط الجديد ، مع بض التعديلات إضافة أو حذفاً ،

ولم أقل أن مشروع (الشرق الأوسط الجديد) ليس جديداً استناداً إلى هذه الوثيقة فقط بل هناك عشرات الوثائق الأخرى التي جاءت بعد هذه الوثيقة وسأذكرُ بأهمها ، ومن

أهمها ما نجده من أفكار متناثرة لمشاريع عمل يدعو إلى تنفيذها لورانس ملك العرب في كتابه المعروف (أعمدة الحكمة السبعة) ، فهو الذي عمل على إسقاط (مبدأ الخلافة) لتمزيق الحاضر الإسلامي إلى شذر مذر ، وهو الذي عمل على فرض شرح عميق بين الحاضر العربي وتركيا ، وهو الذي هيا الأرضية لمشروع (سايكس-بيكو) فيما بعد ، وهذا ما كان حيث تم تقسيم الحاضر الإسلامي والعربي وفق مصالح (بريطانيا- فرنسا) ، وهو الذي هيا الأرضية من خلال كل ذلك لإنجاح المشروع الصهيوني فيما بعد على أرض فلسطين التاريخية ، لذلك فإن لورانس ملك العرب كان ممن مارسوا عملياً فرض شرق أوسط جديد فيما مضى ، ولعله لا يختلف عن مشروع (بوش- راييس) إلا ببعض الفروع وإلا فالجوهر واحد والمستهدف واحد ، ولكن في هذه المرة ليس لصالح (بريطانيا- فرنسا) بل لصالح المؤسسة (الأمريكية- الإسرائيلية) ، وبذلك قدم لورانس النموذج العملي لمن بعده ، ومن أهم هذه الوثائق فيما بعد وثيقة " مؤتمر لوزان " وما حملت من شروط فرضتها بريطانيا يومها على تركيا ، حيث اشترطت بريطانيا على تركيا بواسطة هذه الوثيقة أنها لن تتسحب من الأراضي التركية إلا بعد تنفيذ الشروط الآتية :

أ- إلغاء الخلافة الإسلامية ، وطرد الخليفة من تركيا ومصادرة أمواله .

ب- أن تتعهد تركيا بإخماد كل حركة يقوم بها أنصار الخلافة .

ج- أن تقطع تركيا صلتها بالإسلام .

د- أن تختار لها دستوراً مدنياً بدلاً من دستورها المستمد من أحكام الإسلام ، فكان أن نفذ كمال أتاتورك الشروط السابقة فانسحبت الدول المحتلة من تركيا ، ولما وقف كرزون وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم البريطاني يستعرض ما جرى مع تركيا ، احتج عليه بعض النواب البريطانيين بعنف واستغربوا كيف اعترفت بريطانيا باستقلال تركيا ، التي يمكن أن تجمع حولها الدول الإسلامية مرة أخرى وتهجم على الغرب ، فأجاب كرزون : " لقد قضينا على تركيا ، التي لن تقوم لها قائمة بعد اليوم ... لأننا قضينا على قوتها المتمثلة في أمرين : الإسلام والخلافة " ، ولو تأملنا هذه الوثيقة وممارسات كرزون لوجدنا فيها خطوات سابقة ومتقدمة سعت إلى فرض شرق أوسط جديد كجزء من خارطة عالم إسلامي وعربي جديدة تقوم على أساس تفكيك

عناصر القوة في العمق الإسلامي والعربي ، والتي كان فيها كرزون على قناعة أنه لن يتم تفكيكها إلا بإلغاء مبدأ الخلافة ، لأن إلغاء مبدأ الخلافة يعني إلغاء مبدأ القدرة على بناء وحدة إسلامية تجسد معسكراً مقاوماً للطمع الإحتلالي الغربي في العمق الإسلامي ، ومن أهم هذه الوثائق فيما بعد ما نجده من تقييم لحاضر ومستقبل العالم الإسلامي والعربي وما نجده من مشاريع مقترحة قرينة لهذا التقسيم في كتاب : (الإسلام قوة الغد) للرحالة الألماني (بول أشميد) حيث يقول (أشميد) في هذا الكتاب : (إن مقومات القوة في الشرق الإسلامي تنحصر في عوامل ثلاثة :

أ- في قوة الإسلام كدين وفي الإعتقاد به ، وفي مُثله ، وفي مؤاخاته بين مختلفي الجنس واللون والثقافة .

ب- في وفرة مصادر الثروة الطبيعية في رقعة الشرق الإسلامي ، وتمثيل هذه المصادر العديدة لوجهة اقتصادية سليمة قوية ، ولاكتفاء ذاتي ، لا يدع المسلمين في حاجة مطلقاً إلى أوروبا أو إلى غيرها إذا ما تقاربوا وتعاونوا .

ت- خصوبة النسل البشري لدى المسلمين ، مما جعل قوتهم العددية قوة متزايدة ، ثم يقول (أشميد) : (فإذا اجتمعت هذه القوى الثلاث ، فتآخى المسلمون على وحدة العقيدة ، وتوحيد الله ، وغطت ثروتهم الطبيعية حاجة تزيد عددهم ، كان الخطر الإسلامي خطراً منذراً بفناء أوروبا وبسيادة عالمية في منطقة هي مركز العالم كله) ، ثم يقترح (أشميد) أن يتضامن الغرب شعوباً وحكومات ويعيدوا الحروب الصليبية في صورة أخرى ملائمة للعصر !! ولكن بأسلوب نافذ حاسم !! ولو تأملنا كتاب (أشميد) جيداً لاكتشفنا بسهولة أنه يتحدث عن (صدام الحضارات) دون أن يستخدم هذا المصطلح، ويتحدث عن ضرورة تفكيك عناصر القوة في العالم الإسلامي ، ويتحدث عن ضرورة غزو عسكري غربي في عقر دار العمق الإسلامي قبل أن يتحول هذا الحاضر الإسلامي إلى مارد يهدد أوروبا بالفناء !! وهي تحليلات سبق بها مدرسة (صدام الحضارات) في أمريكا !! وهي دعوة لصناعة شرق أوسط جديد تضمن فيه أوروبا دوام العجز الإسلامي !! وهي دعوة لأوروبا كي تتحد وكي تعود إلى حملاتها الصليبية تحت مسميات جديدة ، وبذلك يكون (أشميد) أذكى من (بوش الابن) الذي أعلنها حرباً صليبية غربية على المكشوف ، عندما بدأ يستعد لغزو أفغانستان ، ثم

غزو العراق ، ثم الانتشار في العمق الإسلامي !! ولذلك فإن الدور العدائي الذي تقوم به أمريكا ضد الحاضر الإسلامي على صعيد مفكرها وسياسيها ليس جديداً بكل ما قدم من أفكار مثل فكر (صدام الحضارات) ومن مشاريع مثل مشروع (الشرق الأوسط الجديد) ، بل أن هذا الدور العدائي الأمريكي فكراً ونهجاً هو استمرار للدور الغربي السابق شبراً بشبر وذراعاً بذراع سوى بعض المتغيرات التي تقتضيها قبل كل شيء المصلحة الأمريكية الإسرائيلية.

ومن الضروري أن نعلم أن روح هذه الوثائق ومعانيها وما تحمل من أفكار ومشاريع قد واصل العالم الغربي الحديث عنها شفاهة أو كتابة ، وواصل تحديد علاقته مع العالم الإسلامي على ضوءها حتى اليوم ، وعلى سبيل المثال فما هي مجلة روز اليوسف تنقل في عددها الصادر بتاريخ 1963/6/29 لأحد المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية ما قاله عام 1952م وقد جاء فيه ما يلي : " ليست الشيوعية خطراً على أوروبا فيما يبدو لي ، إن الخطر الحقيقي الذي يهددنا تهديداً مباشراً وعنيفاً هو الخطر الإسلامي ، فالمسلمون عالم مستقل كل الاستقلال عن عالمنا الغربي ، فهم يملكون تراثهم الروحي الخاص بهم ، ويتمتعون بحضارة تاريخية ذات أصالة ، فهم جديرون أن يقيموا قواعد عالم جديد ، دون حاجة إلى إذابة شخصيتهم الحضارية والروحية في الحضارة الغربية ، فإذا تهيات لهم أسباب الإنتاج الصناعي في النطاق الواسع ، انطلقوا في العالم يحملون تراثهم الحضاري الثمين ، وانتشروا في الأرض يزيلون منها قواعد الحضارة الغربية ، ويقذفون برسالتنا إلى متاحف التاريخ ، وقد حاولنا نحن الفرنسيين خلال حكمنا الطويل للجزائر أن نتغلب على شخصية الشعوب المسلمة ، فكان الإخفاق الكامل نتيجة مجهوداتنا الكبيرة الضخمة ، إن العالم الإسلامي عملاق مقيد ، عملاق لم يكتشف نفسه حتى الآن اكتشافاً تاماً ، فهو حائر وهو قلق ، وهو كاره لانحطاطه وتخلفه ، وراغب رغبة يخالطها الكسل والفوضى في مستقبل أحسن وحرية أوفر .. فلنعط هذا العالم الإسلامي ما يشاء ، ولننقو في نفسه الرغبة في عدم الإنتاج الصناعي والفني حتى لا ينهض ، فإذا عجزنا عن تحقيق هذا الهدف ، بإبقاء المسلم متخلفاً ، وتحرر العملاق من قيود جهله وعقدة الشعور بعجزه ، فقد بؤنا بإخفاق خطير ، وأصبح خطر العالم العربي وما

وراءه من الطاقات الإسلامية الضخمة خطراً داهماً ينتهي به الغرب ، وتنتهي معه وظيفته الحضارية كقائد للعالم " . ولو تأملنا أقوال هذا المسؤول الفرنسي لوجدنا أنها تحمل روح أفكار (أشميد) الألماني وتدعو في سطرها الأخير إلى (صدام حضارات) اضطراري وفق رؤية هذا المفهوم الفرنسي ، لأنه وفق رؤيته لا يمكن التعايش بين الحضارة الإسلامية العربية وبين الحضارة الغربية ، وحتى تحافظ الحضارة الغربية على بقائها وتفوقها يجب عليها أن تمنع انبعاث جديد للحضارة الإسلامية !! هكذا يفكر هذا المسؤول الفرنسي وإذا افترضنا أنه يعبر عن فكر المؤسسة الفرنسية الرسمية فعندها سنفهم لماذا تبنت فرنسا إقامة المشروع الذري الإسرائيلي في ديمونا والذي عُرف باسم (خيار شمشوم) !! ولماذا منعت فرنسا الحجاب الإسلامي في أراضيها !! ولماذا كانت فرنسا اللاعب الأساس في صياغة قرار مجلس الأمن الأخير رقم (1701) الذي يطمعون من ورائه القضاء على ثقافة المقاومة في العمق الإسلامي !!

، وها هو أيوجين روستو رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية ومساعد وزير الخارجية الأمريكية ومستشار الرئيس جونسون لشؤون الشرق الأوسط حتى عام 1967م يقول : " إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا إنما هي جزء مكمل للعالم الغربي ، فلسفته، وعقيدته، ونظامه وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقي الإسلامي ، بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامي ، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف في الصف المعادي للإسلام ، وإلى جانب العالم الغربي والدولة الصهيونية ، لأنها إن فعلت عكس ذلك فإنها تنتكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها " ، فهذا روستو لا يخفي ما يريد !! إنه يريد تدمير الحضارة الإسلامية ، وتبني دولة إسرائيل ، والسير خلف خُطى العالم الغربي المحاربة للإسلام !!(1)

ب (التقسيمات حديثاً :

. مشروع الشرق الأوسط الجديد :

أن صاحب امتياز هذا الاسم " الشرق الأوسط الجديد " هو شيمون بيريز ، المسؤول الإسرائيلي وقطب حزب العمل الشهير والذي طرحه عبر كتابه الذي حمل اسم "الشرق الأوسط الجديد" - صدر عن دار نشر (إيليمينت) البريطانية عام ،1994

وأصدرت دار الجيل بعمان الأردن ترجمة عربية له في ذات العام، وفيه طرح بيريز مفهوماً لهذا الشرق الأوسط الذي بدأ أنه علي وشك ولوج حقبة جديدة، في أعقاب إنجاز التسوية الأمريكية للملف الفلسطيني - الإسرائيلي، المتمثلة في اتفاق أوسلو الموقع بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي المغتال، اسحق رابين عام 1993، ومن هنا جاء مشروع " الشرق الأوسط الجديد " متكيفاً مع هذه الظروف المستجدة ، دون أن يتخلي بأي صورة من الصور عن مستهدفاته الإستراتيجية الثابتة، مستهدفات المشروع الصهيوني الإمبريالي الأصلي ، لكنها هذه المرة مع التحوير الضروري والملائم، الذي عبر عنه اسحق رابين رئيس الوزراء الصهيوني المقتول، قبل اغتياله، بقوله ساخراً من فجاجة معارضيه من حزب الليكود وضيق منظورهم! : (إن هؤلاء يقيسون قوة إسرائيل بمساحة ما تستولي عليه من أراض، أما نحن فنقيس قوة إسرائيل بمقدار ما تسيطر عليه من أسواق) . وكان أحد الأهداف المهمة لهذا الطرح، هو استبدال الهوية الإسلامية التاريخية والثقافية للمنطقة، بأخري مصطنعة، مشوشة، مائعة، هي الهوية الشرق أوسطية التي تعني إذابة العرب في كيان هلامي غير واضح المعالم ، أوضح ما فيه هو خضوعه للهيمنة الإسرائيلية المباشرة والكاملة، وقد تطور هذا الطرح في أعقاب 11 سبتمبر، وما تلاه من تداعيات أبرزها احتلال العراق وتدمير بنيته المؤسسية، وتحول دولة المنطقة وبالذات الخليجية إلي مستعمرات وقواعد عسكرية ومراكز استخباراتية وإدارية لآلة الحرب الأمريكية ، التي رأت أنه من الصالح لها التدخل المباشر لفرض السيطرة علي منابع النفط العربي ، من غير وسيط !. وتقدم مشروع الهيمنة الأمريكي في هذا السياق بتطوير أمريكي لمشروع "الشرق الأوسط الجديد" وطرحه في صور مستحدثة باسم " الشرق الأوسط الكبير " ، روج لها الرئيس بوش وأركان حربه، وعلى رأسهم وزيرة الخارجية كونداليزا رايس ، ونائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وغيرهم من أركان الإدارة الأمريكية، وفحوى مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما قدمه الخبراء الأمريكيون يتبلور في عملية مزدوجة، لتفكيك وإعادة تركيب دول المنطقة بإجراء تقسيمات وتخطيطات جديدة تعيد رسم خرائطها على النحو الذي يضمن المصالح العليا الأمريكية، وأساسهاً البترول،

وإسرائيل باستخدام القوة والتدخل المباشر، في مسار مشابه لما جرى عام 1916، حينما تم تقاسم تركيا " الرجل العثماني المريض " بين الإمبراطوريات الغربية المهيمنة آنذاك، وبالذات الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية... (2)

ج) تقسيمات " مشروع الشرق الأوسط الجديد " :

توضح الخارطتان المرفقتان بالتقرير طبيعة التغيير المقترح ، وهاتان الخارطتان ليستا سوى خارطتين من جملة خرائط أخرى متداولة في أوساط البننتاغون ولكنها جميعاً تقوم على المبدأ نفسه ، التقسيم والتمزيق .

فقد نشرت مجلة "القوات المسلحة الأمريكية" في عددها الأخير، والذي يرسم مستقبلاً للمنطقة يقوم على "إعادة هيكلة الشرق الأوسط" - وكان هذا هو عنوان التقرير - بحيث يجرى تقسيم العراق وسوريا والسعودية، إلى دويلات طائفية متنازعة، فيما يتم توسيع المملكة الأردنية الهاشمية، على حساب العراق والسعودية، وتحافظ "إسرائيل" على سيطرتها على جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، ليكون "السلام" قائماً على أساس قوة الردع "الإسرائيلية" من ناحية، وتمزق وتنازع دول المنطقة فيما بينها وفي داخلها من ناحية أخرى.

وبالنظر إلى خارطة المنطقة الحالية وخارطة المشروع الجديد يتبين الفرق وعظم الخطر ، فالخارطة الأولى التي الخارطة الحالية التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو و هي كالتالي:

والتقرير أعده الخبير (رالف بيتر) الكولونيل المتقاعد من الجيش الأمريكي، الذي سبق له أن عمل في سلاح المدرعات وشعبة الاستخبارات العسكرية، وهو ما يزال على صلة وثيقة بمراكز الأبحاث التي يشرف عليها البننتاغون.

والرجل يملك دراية واسعة بتاريخ المنطقة وهو ملم إلى حد كبير بالرؤية الاستراتيجية التي يعبر عنها المحافظون الجدد، ناهيك عن معرفته عن قرب بالعوائق والصعوبات التي يمكن أن تعترض المشروع الأمريكي وتحول دون ترجمته على أرض الواقع.

وكان هذا الخبير العسكري عبر عن مخاوفه بهذا الصدد على مفض في حوار مع جيمي جلازوف رئيس تحرير المجلة الصهيونية الشهيرة Front page بتاريخ 2 أغسطس - آب الجاري بالقول : (أن هذه الحرب أول حرب تخسرها إسرائيل إعلامياً

وعسكرياً). ويتابع : (إنه لا خيار لإسرائيل سوى تعديل الكفة... ودفع قواتها البرية بأقصى ما تملك للقضاء على حزب الله كلياً. فالمعركة مصيرية وهي مسألة حياة أو موت للكثير من الرهانات في المنطقة).

فحكومة بوش عملت ما في وسعها لتمنح "إسرائيل" الوقت الكافي لإكمال المهمة وتحقيق الأهداف لكن صلابة المقاومة اللبنانية أثبتت أن حكومة أولمرت تعد الأضعف في تاريخ "إسرائيل" عسكرياً. وبيت القصيد في هذا الحوار، كما في كتابه Never Quit the Fight - لا تتخلي عن القتال مطلقاً - أن تستمر الحرب على نحو لا يجب إيقافها أبداً كما يبدو من عنوان الكتاب الذي اختاره.

وكان (رالف بيتر) استعار جوانب مهمة من هذا الكتاب في إعداد التقرير الذي قدمته مجلة " القوات المسلحة الأمريكية".

ولكي نقدم أبرز ما جرى في التقرير، تجدر الإشارة إلى أنه لا يتحدث أبداً عن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" بل عن "مشروع الشرق الأوسط الجديد"، وذلك عطفاً على تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أثناء تعليقها على ما جرى في مجزرة قانا الرهيبة، والذي قالت فيه : (أن ذلك هو بمثابة الألم الذي لا بد منه للولادة العسيرة لمشروع الشرق الأوسط الجديد) !.

وكان من الواضح أنها اختارت تعبيراً كان يخضع في الأصل لمداولات وخطط وخرائط داخل المؤسستين العسكرية والسياسية حول شكل البيئة الإقليمية المناسبة لكي تعيش "إسرائيل بأمن وسلام" !.

. أهمية " مشروع الشرق الأوسط الجديد " استراتيجياً :

يكشف التقرير أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة عمّا عداها، لا يعدم تبريراً وأهميته للآتي :

أولاً : لأن المنطقة تقع على خطوط الممرات الجوية والبرية والبحرية ذات الأهمية الكبرى لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على أنها شريان الطاقة العالمي بامتياز طوال خمسين سنة المقبلة.

ثانياً : إن هذه المنطقة تحفل بتهديدات شتى ، سواء تلك التي بدرت رفض شعوب المنطقة للمشروع الأمريكي أم تلك التي ستظهر مع تعاظم دول الشرق الأقصى - الصين، والهند...- العملاقان المقبلان .

ثالثاً : إن تكسير الجدار العربي مقدمة لتكسير أكثر الهويات التاريخية تجذراً وممانعة في تاريخ هذه المنطقة، تمهيداً لتكسير هويات قومية وثقافية أخرى للاستفراد بالعالم وإحلال هيمنة الثقافة الواحدة والنظام السياسي الواحد وتسييج العولمة بثوب ومقاس الإمبراطورية الجديدة.

الوجه الأول : ملامح خارطة "الشرق الأوسط" حالياً :

ويبدو أن نشر التقرير كان يعنى فيما يعنيه أن الحرب العدوانية "الإسرائيلية" على لبنان ليست سوى محطة من محطات أخرى للحرب المعلنة والخفية على الشعوب العربية والإسلامية في المنطقة بعامة والدول والتنظيمات الممانعة بخاصة.

ويقترح التقرير، أن يتم تقويض أركان دول وإعادة رسم جديدة لكيانات دول جديدة وابتعاث دول أخرى ، إذ تمثل الخريطة الجديدة المعروضة " للشرق الأوسط الجديد" إعادة رسم جذرية لكيانات الدول الوطنية التي خرجت من معطف الاستعمار الإنجليزي والفرنسي، وستتغير ملامح دول لتندمج بعض مناطقها في دول أخرى من ناحية، كما ينذر المشروع باقتطاع أجزاء من دول وطنية من ناحية أخرى، ناهيك أن حدود الخريطة الجديدة واضحة وتختلف عن الخريطة القديمة في مجملها، إذ إن الخريطة المقترحة تتضمن تعديلاً وتقسيماً يمس الدول التالية: سوريا، إيران، العراق، السعودية، باكستان، الإمارات العربية المتحدة، تركيا. وما يتم اقتطاعه يتم إحاقه بالدول التالية: الأردن، اليمن وأفغانستان، كما يلوح المشروع بـ " دولة كردستان الجديدة " ، وبداية، يعلن التقرير ضرورة إعادة رسم حدود وكيان الدول التالية على المدى القصير والمتوسط، بحيث تأتي العراق والسعودية وإيران على قائمة الدول المعرضة للبلقنة والتقسيم على أساس طائفي ومذهبي ، وما جرى في العراق أثبت أن "الديموقراطية" التي بشر بها المسؤولون الأمريكيون في مشروعهم الأول، لم تؤد إلى كسب رهان السيطرة على العراق كلياً ، بيد أن العراق يكتوي حالياً بمؤامرة الحرب الأهلية وسياسات فرق تسد ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، بطبيعة الحال، تعرض

الخريطة الجديدة ميلاد " دولة كردستان الكبرى" تضم شمال العراق -كركوك النفطية- ومحافظات الموصل و خانقين وديالى والمناطق الكردية التي يتم اقتطاعها من تركيا وسوريا وإيران وأرمينيا وأذربيجان. ويتم هذا بدعوى "رد حقوق الأقليات التي هضمت تاريخياً". وبطبيعة الحال، بهدف كسبها لصالح الدفاع عن المشروع الأمريكي- "الإسرائيلي" في المنطقة، ويعرض التقرير حدود هذه الدولة التي تمتد من ديار بكر التركية إلى تبريز في إيران. ومؤدى هذا المشروع أن ترك الأنظمة العربية كما هو عليه حالها اليوم، لن يمنع عن الولايات المتحدة من أن تتلقى مصالحها ردود فعل شعبية عنيفة في المنطقة، ستكتوي بنارها طال أم قصر الزمن. وبالتالي أصبح الرهان على الديمقراطية مجرد وهم نحن غير جديرين بها على ضوء هذا المشروع الجديد، ما دامت تجربة (حماس) وفوزها في الانتخابات بددت حسابات ورهانات الإدارة الأمريكية حول الديمقراطية في "الشرق الأوسط".

ويمكن القول إن ما تسعى إليه إدارة بوش الجديدة هو وضع لبنات تغيير ملامح "الشرق الأوسط" قاطبة، على نحو يأتي مقاسه يناسب حذاء "إسرائيل": الحليف الوحيد الذي يمكن أن تثق به.

ويقوم عنوان هذه الخريطة الجديدة على تقسيم طائفي ومذهبي وعرقي يشمل خريطة "الشرق الأوسط" برمتها. وينتظر أن يشكل تقسيم العراق إلى دويلة للأكراد في الشمال، دويلة للشيعية في الجنوب ودويلة للسنة في الوسط النموذج الذي سيتم تعميمه في كل المنطقة.

ومن خلال هذا التقسيم يمكن أن تلعب الجماعات "الشيعية" الموالية للولايات المتحدة في العراق دور المساندة والدعم لإخوتهم "الشيعية" في محافظة الأحساء - موطن الأقلية الشيعية في السعودية - تمهيداً لإلحاقهم بـ"دولة عربية شيعية" في جنوب العراق تحول دون حلم "جمهورية إيران الإسلامية" أن تصبح "قبلة كل شيعية العالم". لا يخفى هذا المشروع أن جمع الأقليات "الشيعية" في دولة يكون عمادها الجنوب العراقي وحكامها من "الشيعية" الموالين لواشنطن، تمكننا من فهم دلالات الحرب الدائرة ضد "حزب الله" في لبنان ومحاولة القضاء عليه للتخلص نهائياً من "مشروع

شيوعي" يدافع عن القضايا القومية العربية ويقف حائلاً أمام إدماج لبنان في "مشروع الشرق الأوسط الجديد".

وتمتد حدود هذه "الدولة الشيعية العربية" إلى الجزء الشرقي من السعودية والأجزاء الغربية من إيران الذي يعرف بالأهواز. ويمكن القول أن هذه "الدولة الشيعية العربية" سيلقى على عاتقها الوقوف في وجه إيران الحالية، فوجود "دولة شيعية" موالية للولايات المتحدة سيكون بمثابة قوة التوازن مع وجود "دولة شيعية" معادية، وستكون الأولى، بما يتوفر لديها من إمكانيات مادية - نفطية بالدرجة الأولى - وبما لديها من "آيات الله" تم ترويضهم لخدمة المصالح "الإسرائيلية"، قادرة على سحب البساط من تحت أقدام النزعة الثورية في إيران.

غير أن ما يتهدد البلدان الأخرى، بخاصة السعودية لا يقتصر على إذكاء نار التفرقة المذهبية والطائفية بين "الشيعية والسنة"، بخاصة في منطقة (الأحساء) التي تقطنها أقليات "شيعية"، فخبايا المشروع تهدف إلى حرمان خزينة المملكة من عوائد النفط التي تزرع بها المنطقة الغنية بالنفط، تمهيداً لتجريد "الدولة السعودية" من أي قوة وأية موارد، و"سيكون ذلك بمثابة العقاب النهائي على قيام سعوديين - وهابيين بتفجيرات 11 سبتمبر 2001"! - ف"الوهابية" التي تثرى بالنفط اليوم يجب أن تقفر وتتسغل بحروب داخلية بين نجد والحجاز والأحساء لاستعادة أمجاد الماضي - الراهن -.

ويحمل في طياته ظهور "فاتيكان جديد" للعرب في إمارة الحجاز، يوكل الإشراف عليها لأمير هاشمي يعول عليه في إذكاء وإحياء نار الصراع المذهبي الذي حدث سنة 1924، بين آل سعود وآل هاشم حكام الأردن حالياً ، تمهداً لخروج الأماكن المقدسة من سيطرة "الدولة السعودية"، بحيث يتم إعداد لجنة دينية مكونة من المذاهب الإسلامية يعهد لها مهمة الإشراف على مناسك الحج والشؤون الدينية.

بطبيعة الحال، فأن ما يبرر ظهور هذا "الفاتيكان" الجديد في إمارة الحجاز، يجد سنداً في المزاعم التاريخية الآتية :

فالإمارة وقعت بالفعل تحت إمرة الأشراف، فرع بني هاشم الذين حكموها إلى غاية سنة 1924، موعد سقوطها في يد آل سعود. والهدف هو تحجيم التأثير الوهابي

المسؤول في نظر واشنطن عن "التطرف الإسلامي"، كما عن امتداده وتغلغله في باقي البلدان العربية والإسلامية.

ويتعمد أصحاب المشروع تناسي الدور الذي قام به آل سعود من جهود لتوحيد قبائل المملكة في حينه وضمان الأمن في ربوع الحجاز ومنع لانتشار الفوضى القبلية، وما قام به الشيخ محمد بن عبد الوهاب من رد البدع وعدم التمسح بالأضرحة والقبور والدعاء ، ومهما يكن من أمر، فإن هذه الدعوة يتم اتخاذها مطية للتبشير بتقويض دور السعودية الديني ودورها في العالم العربي والإسلامي عبر السيطرة على الأماكن المقدسة، مما يسهل من أمر بعث هذه الإمارة من جديد. وما يتم تقديمه من ذرائع في هذا الباب يستند على ضرورة إحيائها من جديد، بحيث تتم الإشارة التاريخية إلى مؤسس الدولة الهاشمية الحسين بن علي وأبنائه - علي، عبد الله، فيصل وزيد - . فابنه علي أكبرهم كان أمير الحجاز قبل سقوط الإمارة في يد سعود الكبير موحد الجزيرة العربية، أما عبد الله فتولى مقاليد الأردن ومن بعده جاء الملك الراحل الحسين . بينما عرف حكم فيصل للعراق فشلاً ذريعاً بعد قيام الثورة. وهذا القسم الذي يتم بتره وإحاقه بالمملكة الأردنية الهاشمية، يمثله الحجاز والقسم المتعلق بشمال وشرق المملكة.

مؤدى هذا التحول إغراق السعودية في بحر القلاقل والتوترات وعزل حكم آل سعود في منطقة نجد، ما يرشح المملكة الهاشمية الأردنية أن تمد من نفوذها وتستعيد ماضيها التليد في الحجاز. لكن الهدف من هذا كله هو ضمان عمق جغرافي وغيره "لإسرائيل" عبر هذه الدولة الحليفة، تحول دون أي مفاجآت قد تأتي من منطقة نجد. ويعتبر التقرير أن المملكة العربية السعودية ليست سوى كيان مصطنع لا يملك شرعية تاريخية ولا مقومات البقاء، بالقياس إلى أن تاريخ نشأة المملكة حديث مقارنة مع تاريخ الدول والممالك.

لذلك تراه يعول بالأساس إلى ركوب موجة التذمر والغضب المستشرية بين الناقلين على آل سعود، بخاصة في منطقة (الأحساء وعسير والحجاز)، فهذه المناطق تعتبر مفتاحاً لإثارة المزيد من التوترات وإشعال فتيل الفتنة الطائفية والمذهبية، بغاية تفجيرها في الوقت المناسب لإعادة صياغة خريطة المملكة.

وما يقدمه التقرير من تحليل لإسناد مشروع التقسيم على أساس طائفي ومذهبي وعرقي يستند في عموميته إلى ما يلي :

إن طبيعة منطقة الحجاز أبعد ثقافياً واجتماعياً ومذهبياً من تمثل المذهب الوهابي الذي تم فرضه بحد السيف والإكراه فيها. فأهل الحجاز تبنا طويلاً مذهب الحنفية المعتدل، بحيث لن العودة لإذكاء نار الاحتراب الداخلي على قاعدة مذهبية يعنى محاولة تقليد أظافر الوهابية وإرجاعها إلى موطنها الأصلي في (الدرعية) وربوع نجد بعد تجريد آل سعود وآل الشيخ من الإشراف على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة على نحو يضمن ويقلل من شرعية آل سعود القائمة على توحيد البلد سياسياً ومذهبياً ، فالحجاز قلب الإسلام، وأي سيطرة على المدينة ومكة يخول لصاحبها دوراً ومكانة رمزية لا يستهان بها، كما أن هوية الحجاز الإقليمية وطباع أهلها في نظر التقرير يؤهلها للاستقلال عن حكم آل سعود، بحيث تتميز مدن جدة والطائف عن سائر مدن المملكة طباعاً وسلوكاً ومذهباً ، علاوة أنهم اعتماداً على التقارير التي استندوا إليها وتصلهم من عين المكان تقوم على دراسة طباع أهل الحجاز، تثبت بالنسبة لهم أن أهلها يختلفون في كثير من تقاليدهم وعاداتهم عن عادات البدو الصلدة وأهل نجد. فأهلها في نظرهم متسامحون دينياً بفعل إتباعهم مذهب الحنفية الوجه النقيض للوهابية، مما ساعدهم على نبذ التعصب الديني. كما أنهم منفتحون ومن أكثر الناس اختلاطاً ، إذ تزوجوا مع كثير من الوافدين من خارج الجزيرة.

ويتنبه الخبير (رالف بيتر) إلى أهمية استغلال عامل إضافي قد يذكي النعرات القبلية والمذهبية بشدة، فهو يرى "أن آل سعود أحكموا قبضتهم على موارد البلاد، ما وضع أهل الحجاز في مرتبة دونية"، أي جعلهم مواطنين من الدرجة الثانية يأتي بعدهم "الشيعة" في المرتبة الثالثة. ويطرح الخبير ضرورة بلورة مخطط لفصل الحجاز وانشاقه بمساعدة عودة الهاشميين إلى الحكم في إمارة الحجاز، فهو يرى أن عودة أمير هاشمي لحكم إمارة الحجاز سيفتح آفاقاً أمام الأسرة الحاكمة في المملكة الأردنية الهاشمية كي تلعب دوراً كبيراً في المنطقة بمساعدة الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ومن شأنه إضعاف آل سعود إلى الأبد.

لا يقف هوس العداة إلى أي حد بحيث يتم اتهام السعودية بأنها "تقف وراء الإرهاب"، خاصة عندما يعتبر "أن انتماء عدد من منفذي أحداث 11 سبتمبر هم من منطقة عسير"، والمقصود من هذه الإشارة التي لا تخلو من مغزى، أن منطقة (عسير) أصبحت في نظرهم خزاناً لتفريغ المتطرفين والإرهابيين، لذلك يجب استغلال هذا الوضع لدفع أهلها لتفجير نهمهم وغضبهم على آل سعود. ومن ثم التمهد لانفصال هذه المحافظة عن السعودية وإعادة إلحاقها وإدماجها في اليمن.

أما بخصوص سيناريو الخريطة الجديدة بالنسبة لإيران، فهو يشابه في ضرره ما سيلحق السعودية أو يزيد، بحيث يلحقها الاقطاعات الآتية :

جزء كردى يلتحق بـ"الدولة الكردية"، و"دولة شيعية عربية"، و"دولة بلوشية"، ودفع "الأقلية الأذربيجانية" للانفصال - حدثت بالفعل توترات كبيرة في هذه المنطقة مؤخراً ، وفي نفس الوقت، يتم اقتطاع جزء من أفغانستان الذي توجد به "أقلية شيعية" كي يتم إلحاقه بإيران الجديدة. كما يرى التقرير ضرورة اقتطاع أجزاء من باكستان وإلحاقها بأفغانستان الجديدة.

وبطبيعة الحال، يتم تبرير هذا التقسيم ومنطق الحدود الذي يتضمنها "مشروع الشرق الأوسط الجديد" استناداً للدعاوى الآتية :

1- لم تعد الحدود الموروثة عن الاستعمار البريطاني والفرنسي تقي بضمان مصالح الإمبراطورية الجديدة وممارستها الوصاية على الممرات البحرية والبرية على نحو كامل، ويتم ترجمة ذلك بلغة دبلوماسية، مفادها "أن الحدود الإقليمية الموروثة غير عادلة وأضرت كثيراً بالعديد من الأقليات والطوائف..."

2- منطق الجغرافيا السياسية الحالية في "الشرق الأوسط" تمت لصالح طوائف ومذاهب بعينها كرست الاستبداد والاستحواذ على السلطة، لذلك يجدر إعادة التوازن برسم "خريطة جديدة تمكن أقليات وطوائف ومذاهب لعب دور التوازن". ومؤدى هذا الأمر إضعاف الدول الوطنية الحالية وتحويل المنطقة إلى أشبه بمقاطعات... دائماً بحاجة إلى الحماية الأمريكية.

3- بدعوى أن العديد من الأقليات والطوائف تتحمل وزر الحدود الحالية، يجب تغيير الحدود السياسية وفق منطق طائفي يجعل في نظرها الحدود الجديدة أكثر ثباتاً

وأمن الدول أكثر استقراراً ، ويشير التقرير إلى كثير من الأمثلة مثل ما لحق يوغوسلافيا من تفتيت وما تمخض عنه التقسيم: كوسوفو، صربيا وما جرى أيضاً في القوقاز .

4- الحدود الحالية في "الشرق الأوسط" تخدم أنظمة أقلية تسيطر على الدولة - الأمة وتستقر بثرواتها على حساب الأقليات القومية والدينية والعرقية، ما يولد رد فعل لدى هذه الأقليات ويدفع العديد من أفرادها لحمل السلاح والتطرف. وبإيجاز شديد، هكذا، انقلب مشروع "نشر الديمقراطية" على ظهر دبابه إلى مشروع طائفي وعرقي بامتياز ، حيث يتم تسويغ مفاهيم حقوق الأقليات والمطالبة بالتوازن ورد الاعتبار للأقليات - الأكراد، البلوش، الشيعة العرب، المسيحيين...- كي يتم صياغة خريطة "الشرق الأوسط الجديد".

وبالعودة إلى ما سبق هذا التقرير من مشاريع سبقته وتحمل نفس المضمون، سنجد دراسة زشاري لطيف التي تم نشرها سنة 2002، أي قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، لتكون دليلاً على أن يتم التخطيط له في البنتاغون ينفذ بالفعل في آخر المطاف. فقد اقترحت هذه الدراسة التي طبق "الحاكم المدني بريمر" بعض ما ورد فيها تقسيم العراق طائفيًا وإخراج بدائل سياسية عرقية ومذهبية في كل من شمال ووسط وجنوب العراق، وقد شددت نفس الدراسة على ضرورة إعادة تشكيل خريطة العراق وإيران والسعودية وتقسيمها إلى عدة دويلات.

. الوجه الثاني لمشروع (رالف بيتر) :

أنه يجمع في محتوياته أيضاً ما كان قد اقترحه "شيمون بيريز" سنة 1992، للإجهاز على ما تبقى من لحمة "جامعة الدول العربية" المعطوبة وضم دولها إلى حظيرة "سوق مشتركة في الشرق الأوسط" تضمن من خلالها "إسرائيل" الاعتراف والتطبيع والريادة. غير أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وفشل محاولات بيل كلينتون في "الشرق الأوسط" قبر المشروع في ذلك الوقت.

ولكن، يبدو أن الوقت قد حان، للبدء بمحاولات جديدة لمشروع " الشرق الأوسط

الجديد " كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس . (3)

وصدق الله تعالى حيث يقول : (وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَاكِرِينَ) (الأنفال : 30) ، ويقول تعالى : (وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتِطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُم عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (البقرة : 217)

إن هذا المكر الغربي الخادع بهذه المشاريع التقسيمية الإحتلالية وغيرها مما سيأتي غداً ، هو بحاجة ماسة من كل مؤمن غيور إن يدفعه بقوة بمشروع مضاد له ، يجمع الأمة الإسلامية ويشد من قوتها ، ويستوعب طموحاتها ، وليس ثمة مشروع يحقق الهدف ممثل مشروع الأمة الإسلامية من جديد ، وهذا المشروع الرباني هو ما تبشر به هذه الرسالة .

المحور الثاني : التعريف بالأمة الإسلامية .

أولاً : في اللسان العربي المقصود بالأمة : الجماعة . (4)

ثانياً : أقسام الأمة :

الأمة قسمان :

القسم الأول : أمة الدعوة ، وتشمل الثقلين جميع الإنس والجن ، كما جاء في حديث أبي هريرة . رضي الله عنه . عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (والذي نفس محمد بيده ، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة : يهودي ولا نصراني ، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به ، إلا كان من أصحاب النار) . (5)

والقسم الثاني : أمة الإجابة ، وهي الأمة التي استجابت للدعوة الإسلامية ، ونسبتها إلى الإسلام لتمسكها به ، وكل من أستسلم لله تعالى بالتوحيد وانقاد له بالطاعة وخلص من الشرك دخل في جماعة المسلمين ، قال الله تعالى : (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) (الأنبياء : 92) ، وعن عرفة . رضي الله عنه . قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إنه ستكون هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان) . (6)

والأمة الإسلامية بهذا الوصف تشمل البر وغيره ، كما قال تعالى : (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ

بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ) (فاطر : 32) وبهذا أفادت الأخبار النبوية ، فعن أبي سعيد الخدري . رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يكون في أمتي فرقان فيخرج من بينهما مارقة يلي قتلهم أولاهم بالحق) . (7) ، وهذه الأمة هي أعز الأمم على الله تعالى ، وآخرها بقاء ، وأكثر الأمم دخولا الجنة ، كما قال تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ) (آل عمران : 110) وعن ابن عباس . رضي الله عنهما . قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم (عرضت علي الأمم فأجد النبي يمر معه الأمة ، النبي يمر معه النفر ، والنبي يمر معه العشرة ، والنبي يمر معه الخمسة ، والنبي يمر وحده ، فنظرت فإذا سواد كثير قلت : يا جبريل هؤلاء أمتي ؟ قال لا ولكن انظر إلى الأفق ، فنظرت فإذا سواد كثير ، قال : هؤلاء أمتك ، وهؤلاء سبعون ألفاً قدامهم لا حساب عليهم ولا عذاب ، قلت : ولم ؟ قال : كانوا لا يكتوبون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون) . فقام إليه عكاشة بن محصن فقال : ادع الله أن يجعلني منهم قال : (اللهم اجعله منهم) . ثم قام إليه رجل آخر قال : ادع الله أن يجعلني منهم قال : (سبقك بها عكاشة) . (8) ، وعلى التحقيق فأول هذه الأمة خير من آخرها وفي كل خير كما جاء عن عبدالله . رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (خير أمتي القرن الذين يلوني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم) (9) وأما عن بقائها فقد جاء عن معاوية . رضي الله عنه . قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، وإنما أنا قاسم ، والله يعطي ، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله) . (10)

والجدير بالذكر هنا أن هذه الأمة يدخل فيها ظاهراً من ليس منها باطنياً كالمنافقين الذين يظهرون الإسلام ، وكذا يدخل فيها من أهل البدع طوائف كثيرة ، وهم يقربون ويتعدون عن الإسلام بحسب قريهم منه وبعدهم عن هدي النبوة النقي ، كما قال تعالى : (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) (البقرة : 14) وعن أهل البدع جاء عن أبي هريرة . رضي الله عنه .

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة ، وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة ، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة) . (11)

وفي الجملة لكل طائفة من الطوائف التي تنتسب للإسلام حقها من الولاء والبراء بقدر قربها وبعدها من السنة النبوية ولا ينكر ما معها من الحق ، وتؤمر بالمعروف وتنهى عن المنكر .

المحور الثالث : مقومات الأمة الإسلامية .

لم تقم أمة من الأمم قديماً أو حديثاً إلا بمقومات تتظافر في لم شعثها ووحدة كلمتها ومواقفها ، وهذه المقومات كالاتي :

الأول : العقيدة التي تؤمن بها الشعوب وتقدسها وترتبط بها .

وعلى وجه اليقين التام ليس ثمة عقيدة تصدق بها النفوس ، وتطمئن لها القلوب ، وتزكي الروح والجسد ، وتبني الدنيا والآخرة ، وتجيب عن كل التساؤلات عن الله تعالى ، وما يجب له وما يمتنع عليه ، وعن الحياة والكون وما فيها ، والموقف من ذلك كله ، وعن المصير ، سوى هذه العقيدة الإسلامية الصحيحة التي كان عليها سلف هذه الأمة ، كما قال تعالى على لسان رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم : (قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قَيْمًا مِثْلَ آبَائِي حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (الأنعام : 161) ، وكما قال تعالى : (قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (الأنعام : 162) ، إن هذه العقيدة هي التي سلمت من التحريف والتغيير والتبديل ، وهي التي تشبع حاجات الروح والجسد معاً ، وهي التي تلبى نداء الفطرة ، كما أكد الشرع الحنيف أن كل إنسان فطر مسلماً ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه كان يحدث قال النبي صلى الله عليه وسلم (ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء) . ثم يقول أبو هريرة . رضي الله عنه . : (فَأَقَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (الروم : 30) ، ثم عقب علماءنا على هذا الحديث العظم ببيان يؤكد هذا المعنى ، فقال النووي . رحمه الله

تعالى . : (يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه) يجعلانه يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً حسب ملتهمما بترغيبهما له في ذلك أو بتبعيته لهما ، (تنتج البهيمة) تلد الدابة العجماء ، (بهيمة جمعاء) تامة الأعضاء مستوية الخلق ، (تحسون) تبصرون ، (جدعاء) مقطوعة الأذن أو الأنف أو غير ذلك أي إن الناس يفعلون بها ذلك ، فكذلك يفعلون بالمولود الذي يولد على الفطرة السليمة . (اقرؤوا إن شئتم) أن تتأكدوا هذا المعنى . (فطرة الله) ملة الإيمان والتوحيد ومعرفة الخالق سبحانه . (فطر الناس) خلقهم . (الآية) (13) ، إن هذه العقيدة هي التي تحقق للعبد عبوديته لله تعالى كما أراد الله تعالى لا كما أراد العبد والتي مصادرها الكتاب العزيز ، والثابت من السنة النبوية ، بدلالة اللغة العربية ، وفي ضوء فهم السلف الصالح لها لا غير ، وفي معنى العبادة كلام نفيس لابن القيم . رحمه الله تعالى . يعلن أن العقيدة الصحيحة هي تحرر العباد من كل طاعة إلا طاعة الله وحده وما أمر بطاعته في المعروف ديناً قال : التحقق بمعنى قوله : " إني أعبدك " : التزام عبوديته من الذل والخضوع والإنابة ، و امتثال أمر سيده ، و اجتناب نهيه ، و دوام الافتقار إليه ، و اللجوء إليه ، و الاستعانة به ، و التوكل عليه ، و عياد العبد لربه ، و لياذ به ، و أن لا يتعلق قلبه بغيره محبة و خوفاً و رجاءاً ، و فيه أيضاً : إني عبد من جميع الوجوه : صغيراً و كبيراً ، حياً و ميتاً ، مطيعاً و عاصياً ، معافى و مبتلى ، بالروح و القلب و اللسان و الجوارح ، و لا حياة و لا نشوراً ، و أن ناصيتي بيدك ، أنت المتصرف في تصرفني كيف تشاء ، لست أنا المتصرف في نفسي و كيف يكون له في نفسه تصرف من نفسه بيد ربه و سيده ، و ناصيته بيده ، و قلبه بين أصبعين من أصابعه ، و موته و حياته ، و سعادته و شقاوته ، وعافيته و بلاؤه كله إليه سبحانه ليس إلي منه شيء ، بل هو في قبضة سيده أضعف من عبد مملوك ضعيف حقير ، ناصيته بيد سلطان قاهر مالك له ، تحت تصرفه و قهره ، بل الأمر فوق ذلك ، و متى شهد العبد أن ناصيته و نواصي العباد كلها بيد الله وحده يصرفهم كيف يشاء لم يخفهم بعد ذلك ، و لم يرهبهم ، و لم ينزلهم منزلة المالكين بل منزلة عبيد مقهورين مربوبين ، المتصرف فيهم سواهم ، و المدبر لهم غيرهم ، فمن شهد نفسه بهذا المشهد صار فقره و ضرورته إلى ربه وصفاً لازماً

له ، و متى شهد الناس كذلك لم يفتر إليهم و لم يتعلق أمره و رجاءه بهم فاستقام توحيده و توكله و عبوديته (14) . و قد أبان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن هذه العقيدة بما لا مزيد عليه .

فقال : أهل السنة و الجماعة : " الفرقة الناجية " وسط في النحل كما أن ملة الإسلام وسط في الملل ، فالمسلمون وسط في أنبياء الله و رسله و عباده الصالحين ، لم يغلوا فيهم كما غلت النصارى ، و لم يجفوا عنهم كما جفت اليهود ، و هم وسط في شرائع دين الله ، فلم يجرموا على الله أن ينسخ ما شاء و يمحو ما شاء و يثبت ما شاء ، كما قالته اليهود ، و لا جوزوا لأكابر علمائهم و عبادهم أن يغيروا دين الله فيأمروا بما شاءوا ، و ينهوا عما شاءوا كما يفعله النصارى .

و هم كذلك وسط في باب صفات الله تعالى : فإن اليهود وصفوا الله تعالى بصفات المخلوق الناقصة ، و النصارى وصفوا المخلوق بصفات الخالق المختصة به ، هذا في باب يطول حصره .

و أما أهل السنة و الجماعة في الفرق فهم وسط كذلك ، فهم في باب أسماء الله وصفاته وسط بين أهل التعطيل الذين يلحدون في أسماء الله و آياته و يعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه ، حتى يشبهوه بالعدم و الموات ، و بين أهل (التمثيل و التشبيه) الذين يضربون له الأمثال و يشبهونه بالمخلوقات . و أما هم : فيؤمنون بما وصف الله به نفسه و ما وصفه به رسوله - ﷺ - من غير تحريف و لا تعطيل و لا تكيف و لا تمثيل .

و أما في باب الخلق و الأمر ، فهم وسط بين المكذبين بقدره الله الذين لا يؤمنون بقدرته الكاملة و مشيئته الشاملة و خلقه لكل شيء ، و بين المفسدين لدين الله الذين لا يجعلون له مشيئة و لا قدرة و لا عملاً فيعطلون الأمر و النهي و الثواب و العقاب ، فيصيرون بمنزلة المشركين الذين قالوا : [لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ] [الأنعام / 148] .

و أما أهل السنة و الجماعة فوسطيتهم في إيمانهم بأن الله على كل شيء قدير ، فيقدر أن يهدي العباد ، و يقلب قلوبهم ، و أنه ما شاء الله كان و ما لم يشأ لم يكن ، فلا يكون في ملكه ما لا يريد و لا يعجز عن إنفاذ أمره و أنه خالق كل شيء من

الأعيان و الصفات و الحركات ، كما يؤمنون في الوقت نفسه أن العبد له قدرة و مشيئة و عمل و أنه مختار ، و لا يسمونه مجبوراً (أي فيما كلف به) إذ إن المجبور من أكرة على خلاف اختياره ، و الله سبحانه و تعالى جعل العبد مختاراً لما يفعله فهو مختار مريد ، و الله خالقه و خالق اختياره .

و هم في باب الأسماء و الأحكام و الوعد و الوعيد وسط بين الوعيدية الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار و يخرجونهم من الإيمان بالكلية ، و يكذبون بشفاعة النبي - r - و بين المرجئة الذين يقولون : إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء ، و الأعمال الصالحة ليست من الدين و الإيمان ، و يكذبون بالوعد و العقاب بالكلية ، فيؤمن أهل السنة و الجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان و أصله ، و ليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة ، و أنهم لا يخلدون في النار ، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان ، أو مثقال خردلة من إيمان .

و هم في أصحاب رسول الله - r - وسط بين الغالية الذين يغالون في علي - رضي الله عنه - و أهل البيت ، فيفضلون علياً على أبي بكر و عمر ، و يعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما ، و أن الصحابة ظلموا و فسقوا ، و كفروا الأمة بعدهم كذلك ، و ربما جعلوه نبياً و إلهاً ، و بين الجافية الذين يعتقدون كفره و كفر عثمان ، و يستحلون دماءهما و دماء من تولاهما ، و يستحبون سب علي و عثمان و نحوهما ، و يقدحون في خلافة علي - رضي الله عنه - و إمامته .

[وهم وسط في تعاملهم مع الحاكم المسلم بين الغلاة والجفاة] ، الغلاة الذين أطاعوا في المعصية و أقروا بالباطل و دعوا إليه ، و بين الجفاة الذين عصوا في المعروف فلم يقدروا المصالح و المفاسد .

و وسطيتهم في سائر أبواب السنة راجع لتمسكهم بكتاب الله تعالى و سنة رسوله - r - و ما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين و الأنصار و الذين اتبعوهم بإحسان (15) .

الثاني من مقومات الأمة : الأرض التي يملكها الشعب و يدافع عنها .

إذا لم يكن هناك أرض يملكها الإنسان ، فيها متاعه وعليها استقراره وتكاثره ، بحيث تستوعب نشاطاته وطموحاته ، فليس ثمة أمة على الحقيقة ، وفي ذلك يقول الله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ) (البقرة : 36) ، وقد حرص الإسلام كل الحرص على تحقق هذا المقوم حيث عرض النبي صلى الله عليه وسلم نفسه على القبائل ليوفر لأتباعه أرضاً تمكنهم من تكوين أمة فاعلة في الحياة ، وكان السبق والفضل للأنصار في المدينة النبوية مهاجرة صلى الله عليه وسلم ، كما حكى الله تعالى : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَأُ وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ) (الأنفال : 74) وهكذا امتدت الأرض بامتداد الأمة الإسلامية التي رضيت به ديناً ، فكانت كلها أرض للجميع يملكها وينعم بها ويستमित في الدفاع عنها ، ومن نعم الله تعالى على هذه الأمة أنه أنزلها أحسن أرض وأوسطها ، وأكثرها مقدرات متنوعة ، بحيث تسهم بشدة في استقراره وحسن عيشه .

الثالث من مقومات الأمة : الإنسان الذي تتألف منه الأمة .

والإنسان محور أصل في الأمة إذ بمجموعه تكن الأمة ، وتكاثره وتناسله والحفاظ على وجوده صحيحاً سليماً يمكن من وجود أمة عزيزة منيعة ، وقد حرص النبي صلى الله عليه وسلم على توافره وتكاثره ، فعن معقل بن يسار. رضي الله عنه . قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وإنها لا تلد أفأتزوجها ؟ قال : (لا) ، ثم أتاه الثانية فنهاه ، ثم أتاه الثالثة ، فقال : (تزوجوا الودود الولود فإنني مكاثر بكم الأمم) . (16)

ومن نعم الله تعالى على هذه الأمة أنها وبرغم ما يراد لها من تقلص عددي إلا أنها أكثر الأمم قاطبة ، ومن أعاجيب الدنيا الآن أن يصبح تناسل الإنسان المسلم عند من لا بصيرة له كارثة يجب الحد منها خلافاً للأمم الأرض قاطبة التي تسعى بكل ما أوتيت أن تكون كتلة بشرية هائلة تكن مصدر وجود وقوة لها .

الرابع من مقومات الأمة : العزة والحمية الإيمانية القوية .

إن الأمة المنيعة من أطماع الآخرين وبطشهم ، هي الأمة التي حرمت على نفسها الاستخذاء والجبن والخور ، وامتلات قلوب أفرادها بالعزة والشهامة والشجاعة والحمية

الإيمانية ، المقرونة بأسباب القوة المادية والمعنوية ، والتي ترخص الحياة عند أهلها إذا تعرضت لهوان ، كما قال تعالى : (يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (المنافقون : 8)) وقد نهى الله تعالى عباده الخالص عن الوهن وبشرهم بالعلو و الرفعة إن هم صدقوا في إيمانهم ، فقال جل ذكره : (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (آل عمران : 139) وحذر الله تعالى من ابتغاء العزة من الكافرين فقال تعالى : (الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِئْتَعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) (النساء : 139) وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ) (المتحنة : 1) وأبان جل في علاه أن الإستقواء بغير المسلمين محرم على أهل الإيمان وأنه سمة أهل القلوب المريضة ، كما قال تعالى : (فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ نُصِيبًا دَائِرَةً فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ) (المائدة : 52) وخروجاً من الضعة والاستعباد لغير الله تعالى أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم بأسباب القوة حتى أقام أمة لم تزل مضرب المثل لكل منصف ، ففي حديث عقبة بن عامر . رضي الله عنه . يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ألا أن القوة الرمي ألا أن القوة الرمي ألا أن القوة الرمي) . (17) وكل من مكن لعقيدته ، وعظمت عنده حرية ، واستغنى عن غيره ، و رد العدوان عن نفسه وعقيدته ومقدراته ، فهو العزيز القوي حقاً ، وهكذا يجب أن تكون أمة الإسلام اليوم كما كانت بالأمس عزيزة منيعة حرة ، ومن العجب العجاب أن بعض أبناء الأمة الإسلامية يشك في إمكانية عزة الأمة ووحدتها الآن ، وكأنه بمغيب عن تجارب الأمم المعاصرة مع فساد المعتقد وبعد الروابط إلا أنها تمكنت من بناء أمة كالصين والهند وغيرها .

الخامس من المقومات : النظام السياسي الذي يمثل الأمة :

يختلف النظام السياسي في الإسلام عن غيره من النظم الأخرى جملة وتفصيلاً ،
ونجمل ذلك الاختلاف في الآتي :

1 . أن النظام السياسي في الإسلام يجعل الأمر والحكم لله تعالى ، لأنه هو الذي خلق الخلق وهو أعلم بمصالحهم في العاجل والأجل ، كما قال تعالى : (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) (الأعراف : 54) ، ومن الأمر الحكم ، كما قال تعالى : (وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (القصص : 70)

2 . أن النظام السياسي في الإسلام يتخذ الكتاب العزيز والثابت من السنة النبوية مصدراً للتشريع في النظام السياسي الإسلامي ، كما قال تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا) (النساء : 105) ، وقال تعالى : (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) (المائدة : 44)

3 . أن النظام السياسي في الإسلام يقيم العدل في الحكم ، كما قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) (النساء : 58) .

4 . أن النظام السياسي في الإسلام يرفع الدين والدنيا ، كما قال تعالى : (الَّذِينَ إِذَا مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) (الحج : 41) ، وقال تعالى : (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) (القصص : 83) .

5 . أن النظام السياسي في الإسلام يقوم على الشورى ، كما قال تعالى : (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (الشورى : 38) ، وقال تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) (آل عمران : 159) . وعن عمر بن الخطاب .

رضي الله عنه . قال : (من بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين ، فلا يتابع هو ولا الذي بايعه) . (18)

6 . أن النظام السياسي في الإسلام يقوم على مبدأ الخلافة أو الإمامة لا الملك العضوض المتوارث ، وهي عقد طرفه بيد الأمة ، وطرف آخر بيد من توافرت فيه شروط الإمامة ، يكون كالوكيل عنها من غير أن يفتات على مشاورتها في ما تتطلبه الشورى ، كما قال تعالى : (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) (ص : 26) ، وقال تعالى : (وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ) (القصص : 5) وعن أبي مسعود قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل . فكلمه . فجعل ترعد فرائضه . فقال له : (هون عليك . فإني لست بملك . إنما أنا ابن امرأة تأكل القديد) . (19)

7 . أن النظام السياسي في الإسلام يوجب إقامة خليفة أو إمام للأمة الإسلامية ، وعلى هذا اتفقت جميع طوائف المسلمين من إقامة إمام عادل يقيم في الأمة أمر الله تعالى ، ويسوسها بأحكام الشريعة . (20)

8 . أن النظام السياسي في الإسلام اشترط شروطاً في الإمام العادل وأوجب توافرها ، وهي : الإسلام ، والذكورية ، والحرية ، والتكليف ، والعلم ، والعدل ، والكفاية ، والسلامة ، والقرشية إن أمكن . (21)

9 . أن النظام السياسي في الإسلام لا يعقد الإمامة لأحد ما لم تبايعه الأمة عن رضاً واختيار . وكان هذا واضحاً عند الصحابة رضي الله عنهم ، كما جاء عن أبي بكر . رضي الله عنه . قال : (أيها الناس هذا علي بن أبي طالب فلا بيعة لي في عنقه وهو بالخيار من أمره ألا وأنتم بالخيار جميعاً في بيعتكم إياي فإن رأيتم لها غيري فأنا أول من يبايعه فلما سمع ذلك علي من قوله تحلل عنه ما كان قد دخله فقال لا حل لا نرى لها غيرك فمد يده فبايعه هو والنفر الذين كانوا معه وقال جميع الناس مثل ذلك فردوا الأمر إلى أبي بكر) . (22). وعن أبي السفر أن أبا بكر أشرف من كنيف أو رفيف وأسماء بنت عميس هي ممسكته وهي موشومة اليدين : (

أترضون بمن استخلف عليكم فوالله ما ألوت ولا تلوت ولا ألوت عن جهد رأي ولا وليت ذا قرابة استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا قالوا سمعنا وأطعنا) . (23) وفي قوله أترضون دلالة على أن البيعة لا تتعد للإمام إلا برضا الناس واختيارهم ويؤكد ذلك فعل الصحابة رضي الله عنهم ، : (فلما دفن عمر . رضي الله عنه . جمع المقداد أهل الشورى في بيت المسور بن مخرمة ، ويقال في بيت المال ، ويقال في حجرة عائشة بإذنها ، وهم خمسة معهم ابن عمر وطلحة غائب وأمروا أبا طلحة أن يحجبهم ، وجاء عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ، فجلسا بالباب فحصبهما سعد واقامهما ، وقال تريدان أن تقولوا حضرنا وكنا في أهل الشورى ، فتنافس القوم في الأمر وكثر بينهم الكلام ، فقال أبو طلحة أنا كنت لأن تدفعوها أخوف مني لأن تنافسوها ، لا والذي ذهب بنفس عمر لا أزيدكم على الأيام الثلاثة التي أمرتم ، ثم أجلس في بيتي فأنظر ما تصنعون ، فقال عبدالرحمن : أيكم يخرج منها نفسه ويتقلدها ، على أن يوليها أفضلكم ؟ فلم يجبه أحد ، فقال : فأنا أنخلع منها ، فقال عثمان : أنا أول من رضي ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أمين في الأرض أمين في السماء ، فقال القوم : قد رضينا ، وعلي ساكت ، فقال : ما تقول يا أبا الحسن ؟ قال : أعطني موثقاً لتوثرن الحق ولا تتبع الهوى ولا تخص ذا رحم ولا تألو الأمة ، فقال : أعطوني موثيقكم على أن تكونوا معي على من بدل وغير وأن ترضوا من اخترت لكم علي ميثاق الله ألا أخص ذا رحم لرحمه ولا ألو المسلمين ، فأخذ منهم ميثاقاً وأعطاهم مثله ، فقال : لعلي إنك تقول إنني أحق من حضر بالأمر لقربتك وسابقتك وحسن أثرك في الدين ولم تبعد ؟ ولكن رأيت لو صرف هذا الأمر عنك فلم تحضر من كنت ترى من هؤلاء الرهط أحق بالأمر ؟ قال : عثمان ، وخلا بعثمان ، فقال : تقول شيخ من بني عبد مناف وصهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وابن عمه لي سابقة وفضل لم تبعد ، فلن يصرف هذا الأمر عني ؟ ولكن لو لم تحضر فأبي هؤلاء الرهط تراه أحق به ؟ قال : علي ، ثم خلا بالزبير فكلمه بمثل ما كلم به علياً وعثمان ، فقال : عثمان ، ثم خلا بسعد ، فكلمه فقال : عثمان ، فلقي علي سعداً ، فقال : وانتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً أسألك برحم ابني هذا من رسول الله صلى الله عليه

وسلم وبرحم عمي حمزة منك ألا تكون مع عبدالرحمن لعثمان ظهيراً علي ، فإنني أدلي بما لا يدلي به عثمان ، ودار عبدالرحمن لياليه يلقي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن وافى المدينة من أمراء الأجناد ، وأشرف الناس يشاورهم ، ولا يخلو برجل إلا أمره بعثمان ، حتى إذا كانت الليلة التي يستكمل في صبيحتها الأجل أتى منزل المسور بن مخرمة بعد ابهيرار من الليل ، فأيقظه فقال : ألا أراك نائماً ولم أذق في هذه الليلة كثير غمض ، انطلق فادع الزبير وسعداً فدعاهما فبدأ بالزبير في مؤخر المسجد في الصفة التي تلي دار مروان ، فقال له : خل ابني عبد مناف وهذا الأمر ، قال : نصيبي لعلي ، وقال لسعد أنا وأنت كلاله ، فاجعل نصيبك لي فأختار ، قال : إن اخترت نفسك فنعم وإن اخترت عثمان فعلي أحب إلي أيها الرجل ، بايع لنفسك وأرحنا وارفع رؤوسنا قال : يا أبا إسحاق إني قد خلعت نفسي منها ، علي أن أختار ، ولو لم أفعل وجعل الخيار إلي لم أردتها ، إني أريت كروضة خضراء كثيرة العشب فدخل فحل فلم أر فحلاً قط أكرم منه ، فمر كأنه سهم لا يلتفت إلى شيء مما في الروضة حتى قطعها لم يعرج ، ودخل بغير يتلوه ، فاتبع أثره حتى خرج من الروضة ، ثم دخل فحل عبقرى يجر خطامه يلتفت يميناً وشمالاً ويمضي قصد الأولين حتى خرج ، ثم دخل بغير رابع فرتع في الروضة ، ولا والله لا أكون الرابع ، ولا يقوم مقام أبي بكر وعمر بعدهما أحد فيرضى الناس عنه ، قال سعد : فإنني أخاف أن يكون الضعف قد أدركك ، فامض لرأيك فقد عرفت عهد عمر وانصرف الزبير وسعد ، وأرسل المسور بن مخرمة إلى علي ، فناجاه طويلاً وهو لا يشك أنه صاحب الأمر ، ثم نهض وأرسل المسور إلى عثمان فكان في نجيتهما حتى فرق بينهما أذان الصبح ، فقال عمرو بن ميمون قال لي عبدالله بن عمر : يا عمرو من أخبرك أنه يعلم ما كلم به عبدالرحمن بن عوف علياً وعثمان فقد قال بغير علم ، فوقع قضاء ربك على عثمان فلما صلوا الصبح جمع الرهط ، وبعث إلى من حضره من المهاجرين وأهل السابقة والفضل من الأنصار ، وإلى أمراء الأجناد ، فاجتمعوا حتى التج المسجد بأهله ، فقال : أيها الناس إن الناس قد أحبوا أن يلحق أهل الأمصار بأمصارهم ، وقد علموا من أميرهم ، فقال سعيد بن زيد إنا نراك لها أهلاً ، فقال : أشيروا علي بغير هذا ، فقال عمار : إن أردت ألا يختلف

المسلمون فبايع علياً ، فقال المقداد بن الأسود : صدق عمار إن بايعت علياً قلنا سمعنا وأطعنا ، قال ابن أبي سرح : إن أردت ألا تختلف قريش فبايع عثمان ، فقال عبدالله بن أبي ربيعة : صدق إن بايعت عثمان قلنا سمعنا وأطعنا ، فشم عمار ابن أبي سرح ، وقال متى كنت تتصح المسلمين ، فتكلم بنو هاشم وبنو أمية ، فقال عمار أيها الناس إن الله عز وجل أكرمنا بنبيه وأعزنا بدينه فأني تصرفون هذا الأمر عن أهل بيت منكم ، فقال رجل من بني مخزوم : لقد عدوت طورك يا بن سمية ، وما أنت وتأمير قريش لأنفسها ، فقال سعد بن أبي وقاص : يا عبدالرحمن افرغ قبل أن يفتتن الناس ، فقال عبدالرحمن : إني قد نظرت وشاورت فلا تجعل أيها الرهط على أنفسكم سبيلاً ، ودعا علياً ، فقال : عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفين من بعده ؟ قال : أرجو أن أفعل وأعمل بمبلغ علمي وطاقتي ، ودعا عثمان ، فقال له مثل ما قال لعلي ، قال نعم فبايعه ، فقال علي حبوته حبو دهر ، ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا ، فصير جميل والله المستعان على ما تصفون ، والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك ، والله كل يوم هو في شأن ، فقال عبدالرحمن : يا علي لا تجعل على نفسك سبيلاً ، فإني قد نظرت وشاورت الناس فإذا هم لا يعدلون بعثمان ، فخرج علي وهو يقول سيبلغ الكتاب أجله ، فقال المقداد : يا عبدالرحمن أما والله لقد تركته من الذين يقضون بالحق وبه يعدلون ، فقال : يا مقداد والله لقد اجتهدت للمسلمين ، قال إن كنت أردت بذلك الله فأثابك الله ثواب المحسنين ، فقال المقداد : ما رأيت مثل ما أوتي إلى أهل هذا البيت بعد نبيهم ، إني لأعجب من قريش أنهم تركوا رجلاً ما أقول إن أحدا أعلم ولا اقضى منه بالعدل ، أما والله لو أجد عليه أعواناً ، فقال عبدالرحمن : يا مقداد اتق الله ، فإني خائف عليك الفتنة ، فقال رجل للمقداد : رحمك الله من أهل هذا البيت ، ومن هذا الرجل ؟ قال : أهل البيت بنو عبدالمطلب ، والرجل علي بن أبي طالب ، فقال علي : إن الناس ينظرون إلى قريش وقريش تنتظر إلى بيتها ، فتقول إن ولي عليكم بنو هاشم لم تخرج منهم أبداً ، وما كانت في غيرهم من قريش تداولتموها بينكم ، وقدم طلحة في اليوم الذي بويع فيه لعثمان ، فقيل له بايع عثمان ، فقال : أكل قريش راض به ، قال : نعم ، فأتى عثمان ، فقال له عثمان أنت علي

رأس أمرك إن أبيت رددتها ، قال أتردها ؟ قال : نعم ، قال : أكل الناس بايعوك ؟ قال : نعم ، قال : قد رضيت لا أغرب عما قد أجمعوا عليه وبايعه) . (24) ولما قتل عثمان . رضي الله عنه . ذهب الصحابة . رضي الله عنهم إلى علي يعرضون عليه أن يبايعوه ، فقال : (لا حاجة لي في أمركم ، فترددوا مراراً وصمموا على مبايعته ، فقال : إذن في المسجد ، فاجتمع الناس وبايعوه) . (25)

10 . أن النظام السياسي في الإسلام لا يقر توريث الخلافة أو الإمامة ولا ولاية العهد لأحد بعد الإمام ، كما تفعل الملوك ، لأن ذلك مخالفة صريحة للشورى التي أمر الله بها المؤمنين في كل أمر ذي بال ، ولا شك أن أمر الإمامة والخلافة من أهم الأمور ، كما قال تعالى : (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (الشورى : 38) ، وهكذا فهتم الأمة هذا الحق ، كما جاء (أن مروان لما تكلم في البيعة ليزيد بن معاوية قال سنة أبي بكر وعمر فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر بل سنة هرقل) . (26) وكان خير مثال لرد الأمر إلى نصابه ما فعل عمر بن عبد العزيز . رحمه الله . لما استخلفه سليمان بن عبد الملك ، صعد المنبر وقال : (إني والله ما استؤمريت في هذا الأمر وأنتم بالخيار) وفي رواية (أيها الناس إني قد

ابتليت بهذا الأمر من غير رأي كان مني فيه ولا طلبه له ولا مشورة من المسلمين ، وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي فاختاروا لأنفسكم) . (27)

11 . أن النظام السياسي في الإسلام يحدد حقوق الأمة و حقوق الإمام ، فحقوق الأمة على الإمام رعاية الدين ، وسياسة الدنيا به ، وحفظ الأمة وحمايتها ، ورعايتها وحماية مصالحها ، وحقوق الإمام على الأمة السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره ، في غير معصية الله تعالى .

المحور الرابع : سمات الأمة الإسلامية . وفيه :

أولاً : أفراد الله تعالى وحده دون سواه بالطاعة .

إن توحيد الله تعالى وإفراده بالعبادة والطاعة هو أعظم سمات الأمة الإسلامية ، وهو أول واجب على المكلف وآخر واجب عليه ، وهو تحقيق لمعنى لا إله إلا الله ، تلك الكلمة العظيمة التي حررت الإنسان من غير طاعة الله تعالى وعبادته ، كما قال

تعالى (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ) (آل عمران : 32) ، وقال تعالى : (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا

عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) (محمد : 21) ، وللأسف الشديد فقد خرج عن مفهوم الطاعة لله تعالى من أطاع غيره في معصية الله تعالى وليس في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) (النساء : 59) حجة له لأن الطاعة في الآية لغير الله تعالى مقيدة بما عرف حسنه شرعاً ، دل على ذلك بوضوح حديث علي . رضي الله عنه . : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً فأوقد ناراً وقال ادخلوها فأراد الناس أن يدخلوها وقال الآخرون إنا قد فررنا منها فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذين أرادوا أن يدخلوها : (لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة) وقال للآخرين قولاً حسناً وقال (لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف) . (28) وقد أكد المحققون من العلماء أن طاعة غير الله تعالى فيما حرم الله تعالى شرك ، مستدلين على ذلك بحديث عن عدي بن حاتم قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم و في عنقي صليب من ذهب فقال : (يا عدي اطرح هذا الوثن من عنقك) فطرحته فأنتهيت إليه و هو يقرأ سورة براءة فقرأ هذه الآية (اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) (التوبة : 31) حتى فرغ منها فقلت : إنا لسنا نعبدهم فقال : (أليس يجرمون ما أحل الله فتحرمونه و يحلون ما حرم الله فتستحلونه ؟) قلت بلى قال : (فتلك عبادتهم) . (29) ، ويستوي في ذلك طاعة العلماء والأمراء وغيرهم من أهل الأمر والنهي ، ومع بالغ الأسى فإن هذا النوع من التوحيد يكاد يكون غائباً الآن ، أو يراد له أن يغيب ، ولازم ذلك ما نال جموعاً من هذه الأمة من الخروج عن الطاعة الحق إلى الطاعة المحرمة ، مما جعلها تنتكب الصراط المستقيم ، وترتمي في رغبات وأهواء من لا يستطيع أن يبرها كبر الله تعالى بها ، ولا يرعى مصالحها ، كراية الله لها ، إن الطاعة المطلقة لغير الله تعالى في ما حرم الله تعالى ، هي تحكم في عباد الله تعالى ، وتعبيدهم لغيره جل وعز ، والله

تعالى يأبى ذلك على المؤمنين مهما نالهم من ذلك ، إن مثل هذه الطاعة في واقعنا المعاصر أفسدت الدين والدنيا معاً ، فغدت أمة الإسلام شذر مذر كل قطر له من يأمره وينهاه ، فتفرقت الجموع وتنازعت الفئات ، ورضي كل فريق بما معهم من الطاعة فما رفعت بذلك رأساً ولا بنت به مكرمة .

ثانياً : إفراد القدوة في النبي محمد صلى الله وسلم دون سواه .

السمة الثانية من سمات الأمة الإسلامية : هي إفراد القدوة في النبي محمد صلى الله وسلم دون سواه ، لأنه النبي والرسول والأمام والقائد والمعلم الذي ارتضاه الله لها قدوة ، كما قال تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْأَخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا) (الأحزاب : 21) ، فطاعته من طاعة الله تعالى ، كما قال تعالى : (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ) (النور : 54) ، وعن عرياض بن سارية قال : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر ، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ، ذرفت لها الأعين ووجلّت منها القلوب ، قلنا أو قالوا: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فأوصنا قال : (... عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدثة بدعة وان كل بدعة ضلالة) (30) وهذه القدوة والأسوة يجب أن تكون في جميع مناسط الحياة من عبادة وسياسة واقتصاد واجتماع وغيرها ، وللأسف الشديد فقد انحسر مفهوم القدوة والطاعة النبوية في العبادة فقط دون السياسة والاقتصاد والاجتماع الآن في واقع الأمة الإسلامية ، مما جعلها متذبذبة في القدوة بين المذاهب العالمية ، حتى كاد يستقر بها الحال إلى اتباع الغرب في السياسة والاقتصاد والاجتماع ، وصدق عليها حديث أبي سعيد رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه) ، قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى ؟ قال (فمن) (31) ، وما دام الحال هكذا بعداً عن إفراد القدوة في الرسول صلى الله عليه وسلم فإن الأمة ستنتفرك عن القدوة بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وعندها لن تكون أمة

أسلامية واحدة أبداً ، حتى تعود إلى أفراد القدوة في الرسول صلى الله عليه وسلم باطناً وظاهراً في العبادة والسياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها.

ثالثاً : القيام بالعدل والإحسان .

ومن سمات الأمة الإسلامية القيام بالعدل والإحسان ويتأتى العدل في كل مجال من عقائد و شرائع و سير مع الناس في الأمانات و ترك الظلم و الإنصاف و إعطاء الحق (32) .

كما قال الله تعالى : [إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ] [النحل / 90] فهذه الآية عامة في كل ما يفتقر صلاحه إلى العدل ، لأن الألف و اللام فيه للعموم ، كما يشعر بذلك حذف المعمول (33) .

فشملت العدل بين العبد و بين ربه ، و ذلك بإيثار حقه تعالى على حظ نفسه ، و تقديم رضاه على هواه ، و الاجتناب للزواجر ، و الامتنال للأوامر ، و ذلك لمقتضى خلق الله تعالى له حيث جعل الغاية من خلقه عبادته تعالت ، كما قال سبحانه : [وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] [الذاريات / 56] والعدالة تقتضي القيام بعبادة الله على النحو الذي ذكر ، و من لم يفعل كان مفرطاً ، و ذلك هو الظلم بعينه .

و شملت العدل بينه و بين نفسه ، و ذلك بمنعها عما فيه هلاكها كما قال الله تعالى : [وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ] [النازعات / 40] و عزوب الأطماع عن الإلتباع ، و لزوم القناعة في كل حال و معنى ، لأنه إذا لم يفعل ذلك جرته نفسه إلى إلتباع الهوى ، و ارتكاب حدود الله تعالى ، كما قال الله تعالى : [إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ] [يوسف / 53] ، و إذا فعل ما أمرته كان مجانباً

للعدل معها ، كما قال الله تعالى : [وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ] [الطلاق/1] .

و شملت العدل بينه و بين الخلق ، و ذلك ببذل النصيحة لهم ، و ترك خيانتهم فيما قل أو كثر ، و الإنصاف من النفس لهم بكل وجه ، و لا يوصل إلى أحد مساءة بقول و لا يفعل ، لا في سر و لا علن ، و الصبر على ما يصيبه منهم من البلوى

و إذا لم يفعل ذلك فلا أقل من الإنصاف من النفس و ترك الأذى (34) . و من الآيات العامة في العدل قوله تعالى : [قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ] [الأعراف / 29] . و قوله تعالى : [لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ] [الحديد / 25] .

و من الواضح أن الإحسان درجة أعلى و دائرة أشمل من العدل ، لأن العدل يعني أن يأخذ الإنسان ماله و يعطي ما عليه ، و الإحسان يعني أن يأخذ الإنسان أقل مما له و أن يعطي أكثر مما عليه ، فالإحسان بذلك زائد على العدل ، و العدل يكون في الأحكام و الإحسان يكون في المكارم ، و إذا كان تحري العدل من الواجبات فإن تحري الإحسان ندب و تطوع ، و كلاهما مأمور به في قوله تعالى : [إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ] [النحل / 90] . و بالعدل و الإحسان يستحق العبد الخلافة في الأرض و عمارتها ، و غاية الإحسان أن يقع من الإنسان أفضل الإحسان من غير فكر و لا روية كأنه مطبوع عليه (35) .

شمول الإحسان :

من البين للباحث المدقق في النصوص الكريمة الواردة في الإحسان أنه مع العدل يشكل مضامين العلاقة مع الإنسان نفسه و الإنسان الآخر و أحكامها ، و أن دائرة هذا الإحسان تتسع لتشمل النفس و الأسرة و الأقارب ثم المجتمع و الإنسانية عامة ، و الحياة بأسرها .

فالدائرة الأولى : و هي دائرة الإحسان إلى النفس ، و تتضمن كمال الطاعة و إتقانها و إخلاصها لله تعالى على أكمل وجه و كأن الطائع يرى ربه تعالى ، كما تتضمن القيام على شؤون نفسه بما يصلحها في الظاهر و الباطن . قال الله تعالى : [إِنَّ أَحْسَنَكُمْ أَحْسَنُكُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا] [الإسراء / 7] .

أما الدائرة الثانية : فتشمل الإحسان إلى القرابة الأندنين و هم الوالدان ، و الزوجة ، و الأولاد . قال الله تعالى : [وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا] [الإسراء / 23] .

أما الدائرة الثالثة : فإنها تشمل الإحسان إلى القرابة الأبعد من الوالدين ، و الزوجة ، و الأولاد ، و هم الإخوان و الأخوات و الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات و

أبناءؤهم و بقية الأنساب و الأصهار . قال الله تعالى : [وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ [البقرة / 83] .

أما الدائرة الرابعة : فهي أوسع من سابقتيها فإنها تضم الإحسان إلى المسلم و تشمل الجيران ، و الإخوان في الله و بقية أفراد المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان و الإحسان هذا أكثر ما ينصب على الجانب الفقير في المجتمع ، كاليتامى و المساكين و ابن السبيل و المماليك . قال الله تعالى : [وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا [النساء / 36] و في الآية أمر بالإحسان إلى من ذكر ، و نهى عن الترفع عنهم كبراً و اختيالاً .

أما الدائرة الخامسة : و هي الأوسع في العلاقات الإنسانية فتشمل الإحسان إلى المخالفين في العقيدة الذين لا يدينون بدين الإسلام غير المحاربين للمسلمين قال الله تعالى : [لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ [(36)] الممتحنة / 8 - 9] .

و أما الدائرة السادسة : و هي الإحسان مع غير الإنسان و تضم الإحسان إلى الملائكة الكرام - عليهم السلام - و النباتات و الحيوانات و الجمادات و غيرها فلا تؤذي الملائكة بمنظر أو ريح كريه ، ولا النبات و الحيوان و الجماد بالإفساد .

رابعاً : الحرص الشديد على التعاون البر و التقوى .

ومن سمات الأمة الإسلامية ، الحرص الشديد على التعاون على جميع خصال الخير ، في الدنيا والآخرة ، وعمل كل ما من شأنه تحقيق تقوى الله تعالى بالتواصي بالحق والصبر عليه ، كما قال تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (المائدة : 2) ، وقال تعالى : (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ

حَكِيمٍ) (التوبة : 71) ، وقال تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ) (العصر : 3) ، إن هذه السمة ضرورة لإقامة أمة إسلامية حقيقية ، لأن الإنسان لا يستطيع بمفرده الاستقلال بمصالحه الدينية والدنيوية ، فكان لا بد من تعاون وتكافل وتآزر يمكن من لم الشعث وتحقيق المصالح تعبداً لله تعالى ، وقياماً بواجب الأخوة الإيمانية ، بعيداً عن المتاجرة والمعاوضة ، يؤيد ذلك حديث أبي هريرة . رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كل سلامى من الناس عليه صدقة ، كل يوم تطلع فيه الشمس قال : تعدل بين الاثنين صدقة ، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة ، قال : والكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة ، وتميط الأذى عن الطريق صدقة) . (37) ، والسلامى : هي مفاصل العظام في الإنسان ، ونختم هذا المحور بالتأكيد الشديد أن توافر العقيدة التي تطمئن الشعوب إليها ، والأرض التي يملكها الشعب ويدافع عنها ، و الإنسان الذي تتألف منه الأمة ، والعزة والحمية الإيمانية القوية ، وإفراد الله تعالى وحده دون سواه بالطاعة ، وإفراد القدوة في النبي محمد صلى الله عليه وسلم دون سواه ، والحرص على التعاون البر والتقوى ، هي أهم المقومات والسمات لقيام أمة إسلامية صحيحة الجسد فاعلة في الحياة نشطة ، تستحق خلافة من سبقها من القرون المفضلة في صدر الإسلام .

خامساً : عدم التشبه بالكافرين .

من السمات الفيصل بين أفراد الأمة الإسلامية وجماعاتها وأنماط حياتها ، وبين أفراد الأمم الأخرى وجماعاتها وأنماط حياتها ، عدم التشبه بهم ، فيما اقتصوا به من عبادة وسلوك و طرائق حياة ، يؤيد ذلك حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من تشبه بقوم فهو منهم) . (38) ، إن الإسلام بهذا الهدي المتميز يلزم أتباعه نهج الصراط المستقيم لا غير ، كما قال تعالى : (اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (الفاحة : 6 . 7) ، وهنا يقول شيخ الإسلام . رحمه الله . : (إن الصراط المستقيم هو أمور باطنة في القلب من اعتقادات وإرادات وغير ذلك ، وأمور ظاهرة من أقوال وأفعال قد تكون عبادات ، وقد تكون أيضاً عادات في الطعام واللباس والنكاح

والمسكن والاجتماع والافتراق والسفر والإقامة والركوب وغير ذلك ، وهذه الأمور الباطنة والظاهرة بينهما ولا بد ارتباط ومناسبة فإن ما يقوم بالقلب من الشعور والحال يوجب أموراً ظاهرة ، وما يقوم بالظاهر من سائر الأعمال يوجب للقلب شعوراً وأحوالاً ، وقد بعث الله عبده ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بالحكمة التي هي سنته وهي الشرعة والمنهاج الذي شرعه له ، فكان من هذه الحكمة أن شرع له من الأعمال والأقوال ما يباين سبيل المغضوب عليهم والضالين وأمر بمخالفتهم في الهدى الظاهر وإن لم يظهر لكثير من الخلق في ذلك مفسدة لأمر منها :

1. أن المشاركة في الهدى الظاهر تورث تناسباً وتشاكلاً بين المتشابهين ، يقود إلى الموافقة في الأخلاق والأعمال ، وهذا أمر محسوس فإن اللابس لثياب أهل العلم مثلاً يجد من نفسه نوع انضمام إليهم ، واللابس لثياب الجند المقاتلة مثلاً يجد في نفسه نوع تخلق بأخلاقهم ويصير طبعه مقتضياً لذلك إلا أن يمنعه من ذلك مانع .

2. أن المخالفة في الهدى الظاهر ، توجب مباينة ومفارقة توجب الانقطاع عن موجبات الغضب وأسباب الضلال ، والانعطاف إلى أهل الهدى والرضوان ، وتحقق ما قطع الله من الموالاة بين جنده المفلحين وأعدائه الخاسرين ، وكلما كان القلب أتم حياة وأعرف بالإسلام ، الذي هو الإسلام لست أعني مجرد التوسم به ظاهراً أو باطناً بمجرد الاعتقادات التقليدية من حيث الجملة كان إحساسه بمفارقة اليهود والنصارى باطناً أو ظاهراً أتم وبعد عن أخلاقهم الموجودة في بعض المسلمين أشد .

3. أن مشاركتهم في الهدى الظاهر توجب الاختلاط الظاهر حتى يرتفع التمييز ظاهراً بين المهديين المرضيين وبين المغضوب عليهم والضالين إلى غير ذلك من الأسباب الحكمية .

هذا إذا لم يكن ذلك الهدى الظاهر إلا مباحاً محضاً لو تجرد عن مشابهتهم فأما إن كان من موجبات كفرهم فإنه يكون شعبة من شعب الكفر فموافقتهم فيه موافقة في نوع من أنواع ضلالهم ومعاصيهم .

وهنا نكتة وهي أن الأمر بموافقة قوم أو بمخالفتهم قد يكون لأن نفس قصد موافقتهم أو نفس موافقتهم مصلحة ، وكذلك نفس قصد مخالفتهم أو نفس مخالفتهم مصلحة بمعنى أن ذلك الفعل يتضمن مصلحة للعبد أو مفسدة وإن كان ذلك الفعل الذي

حصلت به الموافقة أو المخالفة لو تجرد عن الموافقة والمخالفة لم يكن فيه تلك المصلحة أو المفسدة ولهذا نحن ننتفع بنفس متابعتنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم والسابقين من المهاجرين والأنصار في أعمال لولا أنهم فعلوها لربما قد كان لا يكون لنا فيها مصلحة لما يورث ذلك من محبتهم وائتلاف قلوبنا بقلوبهم وإن كان ذلك يدعونا إلى موافقتهم في أمور أخرى إلى غير ذلك من الفوائد كذلك قد نتضرر بموافقتنا الكافرين في أعمال لولا أنهم يفعلونها لم نتضرر بفعلها ، وقد يكون الأمر بالموافقة والمخالفة لأن ذلك الفعل الذي يوافق العبد فيه أو يخالف متضمن للمصلحة والمفسدة ولو لم يفعله لكن عبر عنه بالموافقة والمخالفة على سبيل الدلالة والتعريف فتكون موافقتهم دليلاً على المفسدة ومخالفتهم دليلاً على المصلحة ، واعتبار الموافقة والمخالفة على هذا التقدير من باب قياس الدلالة وعلى الأول من باب قياس العلة وقد يجتمع الأمران أعني الحكمة الناشئة من نفس الفعل الذي وافقناهم أو خالفناهم فيه ومن نفس مشاركتهم فيه وهذا هو الغالب على الموافقة والمخالفة المأمور بهما والمنهي عنهما فلا بد من التفطن لهذا المعنى فإن به يعرف معنى نهي الله لنا عن اتباعهم وموافقتهم مطلقاً ومقيداً .

واعلم أن دلالة الكتاب على خصوص الأعمال وتفصيلها إنما يقع بطريق الإجمال والعموم أو الاستلزام وإنما السنة هي التي تفسر الكتاب وتبينه وتدل عليه وتعتبر عنه .

وبهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الحنيفية وبعض حكمة ما شرعه الله لرسوله من مباينة الكفار ومخالفتهم في عامة أمورهم لتكون المخالفة أحسم لمادة الشر وأبعد عن الوقوع فيما وقع فيه الناس ، ثم إن الله شرع على لسان خاتم النبيين من الأعمال ما فيه صلاح الخلق على أتم الوجوه وهو الكمال المذكور في قوله تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (المائدة : 3) . (39)

المحور الخامس : واجبنا تجاه الأمة الإسلامية . وفيه :

أولاً : الدفاع عن عقيدة الأمة الإسلامية .

الدفاع عن عقيدة الأمة الإسلامية يتخذ صوراً شتى منها :

الصورة الأولى : الدفاع عنها بالحجة والبيان والرد على الطاعنين فيها ، وهذا النوع من الدفاع هو أكبر الدفاع وأجله ، كما قال تعالى : (وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ، فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا) (الفرقان : 51 - 52) ، قال ابن القيم . رحمه الله . قوام الدين بالعلم والجهاد ولهذا كان الجهاد نوعين :

الأول : جهاد باليد والسنان وهذا المشارك فيه كثير .

والثاني : الجهاد بالحجة والبيان .

وهذا جهاد الخاصة من اتباع الرسل وهو جهاد الأئمة وهو أفضل الجهادين لعظم منفعتة وشدة مؤنته وكثرة أعدائه قال تعالى في سورة الفرقان وهي مكية (وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ، فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا) (الفرقان : 51 . 52) فهذا جهاد لهم بالقرآن وهو أكبر الجهادين وهو جهاد المنافقين أيضاً فإن المنافقين لم يكونوا يقاتلون المسلمين بل كانوا معهم في الظاهر وربما كانوا يقاتلون عدوهم معهم ومع هذا فقد قال : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (التوبة : 73) ، ومعلوم أن جهاد المنافقين بالحجة والقرآن والمقصود أن سبيل الله هي الجهاد وطلب العلم ودعوة الخلق به إلى الله ولهذا قرن سبحانه بين الكتاب المنزل والحديد الناصر كما قال تعالى (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) (الحديد : 25) فذكر الكتاب والحديد إذ بهما قوام الدين كما قيل :

فما هو إلا الوحي أو حد مرهف ... تميل ظباه اخدعا كل ما يل

فهذا شفاء الداء من كل عاقل ... وهذا دواء الداء من كل جاهل . (40)

والجدير بالذكر هنا أنه يجب على المسلمين في جميع أدوار بقائهم أن يتفرغ منهم جماعة ، لتتبع الآراء السائدة في طوائف البشر والعلوم المنتشرة بينهم ، وفحص كل ما يمكن أن يأتي من قبله ضرر على المسلمين ، لا سيما في المعتقد الذي لا يزال ينبوع كل خير راسخاً رصيناً ويصير منشأ كل فساد إن استحال واهناً واهياً ، فيدرسون هذه الآراء ، والعلوم دراسة أصحابها أو فوق دراستهم ليجدوا فيها ما يدفعون به الشكوك التي يستثيرها أعداء الدين بوسائل عصرية ، حتى إذا صوب متقصد

سهماً منها نحو التعاليم الإسلامية من معتقد وأحكام وأخلاق ، ردها إلى نحره اعتماداً على حقائق تلك العلوم وتجاربها واستناداً على إبداء نظريات تقضي على نظريات المشككين . وجل الدين الإسلامي أن يصطدم مع حقائق العلوم . وأقاموا دون تسرب تلبيساتهم سوراً حصيناً واقياً ، وعبأوا الأمة على أنظمة يتطلبها الزمن في غير هواده ولا توان ، ودونوا ما استخلصوه من تلك العلوم من طرائق الدفاع في كتب خاصة ، بأسلوب يعلق بالخاطر وتستسيغه العامة ، لتكون سداً محكماً مدى الدهر دون مفاجأة جوارف الشكوك ، وإن لم يفعلوا ذلك يسهل على الأعداء أن يجدوا سبيلاً إلى مواقع خصبة بين المسلمين ، تنبت فيها بذور تلبيساتهم ، بحيث يصعب اجتثاث عروقها الفوضوية ، بل تسري سموم الإلحاد في قلوب خالية تتمكن فيها فيهلك الحرث والنسل ، هذا ولقد غزت قلوب كثير من المسلمين عقائد وأفكار ونحل ومبادئ وأحكام وآراء ، واستولت على بعض تلك القلوب التي زين لها الشيطان أن لا تعارض بين تلك الآراء والعقائد ، وبين الإسلام ، وأن لا حرج على المسلم أن يكون مسلماً شيوعياً ، أو مسلماً علمانياً أو ليبرالياً في آن واحد ، حتى خرج الإسلام من تلك القلوب وتمكن فيها الإلحاد والزندقة ،

فالواجب على كثير من المسلمين القادرين علماً وقلماً نصيباً من المؤاخذة ، على ما آل إليه قلوب كثير من المسلمين ، إن لم يقولوا ولم يدرسوا ولم يكتبوا وينشروا ، ومن الحق أن يقرأ علماءنا خاصة ، ويقرئوا في دروسهم ويقولوا ذلك في خطبهم مما هو حق وصريح في رد الإلحاد وقمعه) . (41)

الصورة الثانية : الدفاع بالقتال عن عقيدة الأمة الإسلامية :

إذا رأت الأمة الإسلامية أن القتال هو الحل الناجع للدفاع عن العقيدة الإسلامية فقد أذن الله بذلك ، كما قال تعالى : (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ) (البقرة : 193) ، وانتفاء الفتنة يتحقق بأحد ثلاثة أمور :

الأول : بدخول المشركين في الإسلام فتزول فتنتهم فيه .

والثاني : بأن يقتلوا جميعاً فتزول الفتنة بقاء الفاتنين .

الثالث : انتهاء الفتنة بظهور المسلمين عليهم ومصير المشركين ضعفاء أمام قوة المسلمين ، بحيث يخشون بأسهم وهذا حل مؤقت في غير جزيرة العرب ، لأن الفتنة لما كانت ناشئة عن التصلب في دينهم وشركهم لم تكن بالتالي تضمحل عند ضعفهم ، لأن الإقدام على إرضاء العقيدة يصدر حتى من الضعيف ، كما صدر من اليهود غير مرة في المدينة ، في مثل قصة الشاة المسمومة ، وقتلهم عبد الله بن سهل في خيبر ولذلك فليس المقصود هنا إلا أحد أمرين : إما دخولهم في الإسلام ، وإما إفناؤهم بالقتل وقد حصل كلا الأمرين في المشركين ففريق أسلموا وفريق قتلوا يوم بدر وغيره من الغزوات ومن ثم قال علماءنا : لا تقبل من مشركي العرب الجزية ومن ثم فسر بعض المفسرين الفتنة هنا بالشرك تفسيراً باعتبار المقصود من المعنى لا باعتبار مدلول اللفظ ، وقوله (ويكون الدين لله) عطف على (لا تكون فتنة) فهو معمول لأن المضمرة بعد حتى أي وحتى يكون الدين لله . أي حتى لا يكون دين هنالك إلا لله أي وحده ،

فالتعريف في الدين تعريف الجنس لأن الدين من أسماء المواهي التي لا أفراد لها في الخارج ، فلا يحتمل تعريفه معنى الاستغراق ، واللام الداخلة على اسم الجلالة لام الاختصاص ، أي حتى يكون جنس الدين مختصاً بالله تعالى على نحو ما قرر في قوله : الحمد لله وذلك يؤول إلى معنى الاستغراق ، ولكنه ليس عينه إذ لا نظر في مثل هذا للأفراد والمعنى : ويكون دين الذين تقاتلونهم خالصاً لله لا حظ للإشراك فيه ، والمقصود من هذا تخليص بلاد العرب من دين الشرك على الأخص لاختصاص الإسلام بها ؛ لأن الله اختارها لأن تكون قلب الإسلام ومنبع معينه فلا يكون القلب صالحاً إذا كان مخلوط العناصر وتخليص بلاد المسلمين على وجه العموم . (42)

ومما يجب التنبيه عليه هنا أن فئة من الأمة الإسلامية انطلقت عليها دعوات الحوار مع الآخر بزعمهم مع عدم توافر شروطه التي تحقق الغرض من الحوار ، أو أخوة الأديان كما قالوا ، ولعمر الله إنها لغش و لدس للسم في العسل حتى تكون الهلكة الماحقة ، وصدق الله تعالى حيث يقول : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِن

اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (البقرة : 217) .
ثانياً : الدفاع عن وجود الأمة الإسلامية .

إن وجود الأمة الإسلامية مرهون بوجود أفرادها ، وزوالها مرهون بزوال أفرادها ، وقد قررت الأدلة الشرعية المتظافرة أن حياة الفرد المسلم عزيزة عند الله تعالى جد عزيزة ، فكيف بحياة جماعات من المسلمين يشردون ويقتلون ، ويسبون ويؤسرون ويفتنون ، على سمع ونظر الأمة جميعاً ، جاء ذلك صريح في حديث عبد الله بن عمرو- رضي الله عنه . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم) . (43) وإذا كان الحال كذلك فإن الدفاع عن وجود الأمة الإسلامية واجب شرعي لا مناص منه ، يؤكد الكتاب العزيز والسنة المطهرة ، ففي استفهام إنكاري يقول الله تعالى : (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا) (النساء : 75) وليس الأمر مقتصر على فئة دون فئة بل الواجب أن تكون الأمة الإسلامية كلها كالجسد الواحد يتداعى بعضه لنصرة بعض كما جاء عن النعمان بن بشير . رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) (44) وعن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحاسدوا ولا تتاجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخوانا المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره التقوى ههنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) . (45) وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته) . (46)

، وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) . فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان

ظالما كيف أنصره ؟ قال (تحجزه أو تمنعه من الظلم فإن ذلك نصره) (47) ووجه الدلالة هنا وجوب نصره المسلم و تحريم خذلانه ، وإسلامه للعدو ، وما ينطبق على الفرد ينطبق على الجماعة ، والله تعالى تكفل بالنصر لمن نصر المسلمين ، فقال تعالى : (الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدِمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ) (الحج : 40) وقد ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم مثلاً رائعاً في الدفاع عن وجود الأمة الإسلامية حيث : صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً عام الحديبية على أن يضعوا الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض فدخلت خزاعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخل بنو بكر في عهد قريش فعدت بنو بكر على خزاعة ونقضوا عهدهم وكان سبب ذلك دما كان لبني بكر عند خزاعة قبل الإسلام بمدة فلما كانت الهدنة المنعقدة يوم الحديبية أمن الناس بعضهم بعضاً فاغتم بنو الدليل من بني بكر - وهم الذين كان الدم لهم - تلك الفرصة وغفلة خزاعة وأرادوا إدراك ثأر بني الأسود بن رزن الذين قتلهم خزاعة فخرج نوفل بن معاوية الديلي فيمن أطاعه من بني بكر بن عبد مناة حتى يبيتوا خزاعة واقتتلوا وأعانت قريش بني بكر بالسلاح وقوم من قريش أعانواهم بأنفسهم فانهزمت خزاعة إلى الحرم على ما هو مشهور مسطور فكان ذلك نقضاً للصالح الواقع يوم الحديبية فخرج عمرو بن سالم الخزاعي وبديل بن ورقاء الخزاعي وقوم من خزاعة فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغيثين به فيما أصابهم به بنو بكر وقريش وأنشده عمرو بن سالم فقال :

(يا رب إني ناشد محمدا ... حلف أبينا وأبيه الأتدا)

(كنت لنا أبا وكنت ولدا ... ثمت أسلمنا ولم ننزع يدا)

(فانصر هداك الله نصراً عتدا ... وادع عباد الله يأتوا مددا)

(فيهم رسول الله قد تجردا ... أبيض مثل الشمس ينمو سعدا)

(إن سيم خسفاً وجهه تريدا ... في فيلق كالبحر يجري مزيدا)

(إن قريشاً أخلفوك الموعدا ... ونقضوا ميثاقك المؤكدا)

(وزعموا أن لست تدعوا أحدا ... وهم أذل و أقل عددا)

(هم بيتونا بالوتير هجدا ... و قتلونا ركعاً و سجدا)

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا نصرت إن لم أنصر بني كعب ثم نظر إلى سحابة فقال إنها لتستهل لنصر بني كعب) يعني خزاعة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبديل بن ورقاء ومن معه : (إن أبا سفيان سيأتي ليشد العقد ويزيد في الصلح ، وسينصرف بغير حاجة ، فندمت قریش على ما فعلت ، فخرج أبو سفيان إلى المدينة ليستديم العقد ويزيد في الصلح ، فرجع بغير حاجة ، كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما هو معروف من خبره ، وتجهز رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ، ففتحها الله وذلك في سنة ثمان من الهجرة) . (48)

ومما يحسن ذكره هنا أنه إذا كان من أحميا نفساً واحدة فأجره كمن أحميا الناس جميعاً فكيف بمن دافع عن وجود الأمة جميعاً ، لا شك أن أجره مضاعف بقدر ما أحميا من النفوس المسلمة ، يقول الله تعالى : (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ) (المائدة : 32) وهنا وقفة أتسأل فيها لمن بقي في قلبه ذرة من عزة وحمية إيمانية ، أين العلماء الريانيون الذين يربون الأمة على العزة والكرامة ؟ أين العلماء الريانيون الذين لا يشترتون بآيات الله ثمناً قليلاً ، أين العلماء الريانيون الذين لا يحرفون الكلم عن مواضعه ؟ أين العلماء الريانيون الذين لا يبدلون الشريعة نزولاً عند رغبة أحد من الخلق ؟ أين الساسة الصادقون الذين يمثلون طموحات شعوبهم ، أين الساسة الصادقون الذين لا يستقوون بغير الله تعالى ؟ أين الساسة الصادقون الذين لا يعتزون بغير المؤمنين ؟ أين تجار الأمة وأرباب الأموال الذين يسدون جوعها ؟ أين تجار الأمة وأرباب الأموال الذين يجهزون الغزاة للدفاع عنها ؟ أين طلاب الحسنات والثواب المقاتلون الصابرون ، عن أنين المستضعفين والمستضعفات ؟ يقول الله تعالى : (أُوذِيَ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ) (الحج : 39) عجباً لأمة ربطت مصيرها بيد غيرها أو بيد واحد منها ، وتخلت عن حقوقها ، وأصبحت سوقاً لباعة الكلمة والمواقف على حساب عقيدتها ووجودها ، يقررون عدوها وصاديقها ، وحررها وسلمها .

ثالثاً : الدفاع عن بلاد الأمة الإسلامية .

لم يختلف سلف هذه الأمة على أهمية الدفاع عن بلاد الأمة الإسلامية أبداً ، لذا قال الإمام أحمد . رحمه الله . : (الفيء فيه حق لكل المسلمين وهو بين الغني والفقير ، ويبدأ بالأهم فالأهم من سد ثغر وكفاية أهله لأن أهم الأمور حفظ بلاد المسلمين وأمنهم من عدوهم ، وحاجة من يدفع عن المسلمين) . (49)

وإذا دخل العدو بلاد الإسلام فلا ريب أنه يجب دفعه على الأقرب فالأقرب إذ بلاد الإسلام كلها بمنزلة البلدة الواحدة وأنه يجب النفير إليه بلا إذن والد ولا غريم ، و يجب على جميع أهل المكان النفير حتى تتحقق الكفاية ، أما إن كان العدو كثيراً لا طاقة للمسلمين به لكن يخاف إن انصرفوا عن عدوهم عطف العدو على من يخفون من المسلمين ، فهنا يجب أن يبذلوا مهجهم ومهج من يخاف عليهم في الدفع حتى يسلموا ، ونظيرها أن يهجم العدو على بلاد المسلمين وتكون المقاتلة أقل من النصف فإن انصرفوا استولوا على الحريم ،

فهذا وأمثاله قتال دفع لا قتال طلب لا يجوز الانصراف فيه بحال ووقعة أحد من هذا الباب ، والواجب أن يعتبر في أمور الجهاد برأي أهل الدين الصحيح الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا دون الذين يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين فلا يؤخذ برأيهم ولا برأي أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا، والرباط أفضل من المقام بمكة إجماعاً . (50)

وليس القتال هنا من باب الندب بل من باب الوجوب ، كما قال تعالى : (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) (البقرة : 190) ، وكما قال تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (البقرة : 216) وأكد الإيجاب وعظم أمر الجهاد في عامة السور المدنية وذم التاركين له ووصفهم بالنفاق ومرض القلوب فقال تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ) (التوبة : 24) وقال تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ

لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ) (الحجرات : 15) و قال تعالى : (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُرِلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَى لَهُمْ ، طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ) (محمد : 20 . 21) وهذا كثير في القرآن وكذلك تعظيمه وتعظيم أهله في سورة الصف التي يقول فيها (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ، وَأُخْرَى نُحِبُّونَهَا نَضْرَ مِنْ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ) (الصف 10 . 13) وكقوله تعالى : (أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ، الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ، يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ ، خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ) (التوبة 18 . 22) وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (المائدة : 54) وقال تعالى : (مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ، وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (التوبة : 120 . 121)

والأمر بالجهاد وذكر فضائله في الكتاب والسنة أكثر من أن يحصر ، ولهذا كان أفضل ما تطوع به الإنسان ، وكان باتفاق العلماء أفضل من الحج والعمرة ومن الصلاة التطوع والصوم التطوع ، كما دل عليه الكتاب والسنة عن معاذ بن جبل .

رضي الله عنه . قال : قلت يا رسول الله : أخبرني بعمل يدخلني الجنة ؟ قال : بخ بخ ! لقد سألت عن عظيم ، و إنه ليسير على من يسره الله عليه ، صل الصلوات المكتوبة ، و أد الزكاة المفروضة ، أولا أخبرك برأس الأمر و عموده و ذروة سنامه ؟ أما رأس الأمر فالإسلام من أسلم سلم ، و عموده الصلاة ، و ذروة سنامه الجهاد في سبيل الله) . (51)

وعن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن في الجنة مائة درجة أعداها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة ، و فوقه عرش الرحمن ومنه تقجر أنهار الجنة) (52)

وعن أبي عبيس هو عبد الرحمن بن جبر . رضي الله عنه . : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار) . (53)

عن سلمان . رضي الله عنه . قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمله وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان) . (54) عن أبي صالح مولى عثمان قال : سمعت عثمان . رضي الله عنه . قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل) . (55)

عن ابن عباس . رضي الله عنه . قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (عيان لا تسهما النار عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس في سبيل الله) . (56)

وعن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دلني على عمل يعدل الجهاد ؟ قال : (لا أجده) . قال : (هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تقتر وتصوم ولا تقطر) . قال : ومن يستطيع ذلك ! قال أبو هريرة : إن فرس المجاهد ليستن في طوله فيكتب له حسنات (57) . (

والجهاد في سبيل الله باب واسع و لم يرد في ثواب الأعمال وفضلها مثل ما ورد فيه فهو ظاهر عند الاعتبار فإن نفع الجهاد عام لفاعله ولغيره في الدين الدنيا ومشتمل

على جميع أنواع العبادات الباطنة والظاهرة فإنه مشتمل من محبة الله تعالى والإخلاص له والتوكل عليه وتسليم النفس والمال له والصبر والزهد وذكر الله وسائر أنواع الأعمال على ما لم يشتمل عليه عمل آخر والقائم به من الشخص والأمة بين إحدى الحسينيين دائماً إما النصر والظفر وإما الشهادة والجنة ، ثم إن الخلق لا بد لهم من محيا وممات ، ففيه استعمال محياهم ومماتهم في غاية سعادتهم في الدنيا والآخرة ، وفي تركه ذهاب السعادتين أو نقصهما فإن من الناس من يرغب في الأعمال الشديدة في الدين أو الدنيا مع قلة منفعتهما ، فالجهاد أنفع فيهما من كل عمل شديد وقد يرغب في توكية نفسه حتى يصادفه الموت فموت الشهيد أيسر من كل ميتة وهي أفضل الميتات . (58)

رابعاً : الدفاع عن ثروات و مقدرات الأمة الإسلامية .

إن الله تعالى بواسع منه وكرمه ، اختار للمسلمين أواسط الأرض التي استودع باطنها الكنوز العظيمة ، وظاهرها كل ما يضمن بقاء الحياة الكريمة ، مما يمكن المسلمين من القيام بواجب الرسالة الإسلامية في يسر وسهولة ، بعيداً عن الخضوع إلى أمة من الأمم ، ولما علم العدو هذه الخاصية للأمة الإسلامية التي لا تتم للمسلمين إلا بوحدهم الإسلامية ، سعى جاهداً في تمزيق أوصال الأمة حتى يفترق كل قطر إلى مقوم من مقومات الحياة فلا يجدها ، ثم بحيلة ما وحسب اتفاقيات يضطره إلى تحصيلها من عنده فقط ، وتفرّد هو لنهب كنوز الأمة ومقدراتها المتنوعة ، بالسطو عليها عند احتلاله لبلاد المسلمين ، أو بشرائها بثمن بخس تحت قوة الهيمنة على القرار السياسي ، ناهيك عن إفساد التربة والبذور ، والحرب على مصادر المياه ، وقبر النفايات المضرّة في بلاد المسلمين مما يفسد الحرث والنسل ، إن هذا الواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية الآن أضعف قدراتها ، وعرضها لمديونيات هائلة للغرب المادي الربوي ، إن هذا الواقع يستدعي الدفاع عن مقدرات الأمة الإسلامية التي لعب بها السفهاء والحمقى والمغفلون والعملاء الذين ساهموا في سرقة تلك المقدرات وأصبحت أرصدهم في البنوك الغربية محركاً رئيساً لاقتصادها ، وسرعان ما يغضب الغرب على أحدهم لأمر ما فيجمد أرصده ، فلا سعد بما سرق ، ولا سلم من أثمه ، هكذا أصبحت مقدرات الأمة الإسلامية نهباً لكل طامع ، وتسعة

أعشار المسلمين يعيشون تحت خط الفقر بستين درجة ، ومع هذا الحال المشين قلما تسمع حراً يطالب بحق الأمة في التصرف في مقدراتها وترشيد استهلاكها ، ومن المسلم به أن لصاحب الحق مقال ، وأن المناضلة دون أموال الأمة مشروعة ، فالله تعالى حرم أكل الأموال بالباطل وما يقال في المال الخاص يقال في المال العام ، كما قال تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة : 188) وفي حديث أبي هريرة . رضي الله عنه . قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال فلا تعطه مالك قال أرأيت إن قاتلني ؟ قال قاتله قال أرأيت إن قاتلني ؟ قال فأنت شهيد قال أرأيت إن قاتلته ؟ قال هو في النار) . (59)

خامساً: الدفاع عن وحدة الأمة الإسلامية .

حرص الإسلام كل الحرص على إقامة جماعة واحدة تكون هي النواة الأولى للأمة الإسلامية ، ولأجل ذلك رغب القرآن الكريم في الهجرة إلى المدينة النبوية أجمل ترغيب ، فقال تعالى : (وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) (النساء : 100) ، وبهذه النواة الأولى قامت الأمة الإسلامية والدولة الأولى ، وتحددت ملامح الحكم والسياسة الإسلامية ، وفي هذا يقول الله تعالى : (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) (الأنبياء : 92) ، وقال تعالى : (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ مَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) (المؤمنون : 52) ، ويقول تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (آل عمران : 103) ، وقد امتن تعالى على المؤمنين بهذه الوحدة فقال تعالى : (وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (الأنفال : 63) وبهذه النصوص وأمثالها تحددت الوحدة ، وبقوله تعالى : (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ

سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى
النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ
النَّصِيرُ) (الحج : 78) ، تحددت التسمية ، فهي الأمة الإسلامية الواحدة ، وجاءت
النصوص الأخرى لتبين التركيبة الجسدية والنفسية والروحية لهذه الأمة الفتية التي
يتولى بعضها بعضاً بالمحبة والنصرة والتأييد والكون معها باطنياً وظاهراً ، كما قال
تعالى : (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ
اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (التوبة : 71) ، وعن النعمان بن بشير . رضي الله عنه . قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل
الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) . (60) ،
وعن أبي موسى . رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً) . (61) ، ولم تكتفِ النصوص الشرعية
بهذا القدر من الوشيجة بل جسدتها في مصطلح الأخوة الإيمانية السامي ، كما قال
تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)
(الحجرات : 10) وكان من لوازم هذه الأخوة الإيمانية النصح لها ، والقيام بحقوقها
، كما جاء عن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : (لا تحاسدوا ولا تتاجسوا ، ولا تباغضوا ولا تدابروا ، ولا يبيع بعضكم على
بيع بعض ، وكونوا عباد الله إخواناً ، المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يخذله ولا
يحقره ، التقوى ههنا ، ويشير إلى صدره ثلاث مرات ، بحسب امرئ من الشر أن
يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه) . (62) ،
وعن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا
تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه
تحاببتم ؟ أفشوا السلام بينكم) . (63) ، إن هذه الوحدة الإسلامية الرائعة الجميلة
وإلى وقت قريب ، كانت من البدايات والمسلمات عند المسلمين مما أغنى عن
التأليف فيها أو الإطناب في الحديث عنها ، غير أن العدو المحتل مزق أوصالها ،
وسدت هذه الحاجة بالقوميات والنعرات الجاهلية ، والتحزبات السياسية ، مثل

الجامعة العربية ، وغيرها، فحلت القومية محل الأخوة الإيمانية ، والقطرية محل العالمية ، وملوك الطوائف محل الخلافة الإسلامية ، وفرح كل بما هو فيه ، وأغرقت الأمة في ملذات الحياة في ناحية ، وأشغلت بالسعي لسد رمق الحياة في ناحية أخرى ، وفتح باب التغريب على الجميع ، وروضت الأمة بالإعلام ، والمناهج الدراسية وغيرها ، حتي ألقت هذا الواقع الممسوخ ، وتعاضم حكامها فكل يحكي التاريخ المجيد

له ولآبائه ، وحتى لا نبخس الواقع صدقته فقد أسست رابطة العالم الإسلامي جسداً صغيراً هزياً بغير روح ، وزاد الأمر سوء أنها توظف لصالح جهة أو أخرى ، إن هذا الواقع المرير بحاجة ماسة إلى تغيير في الشكل والمضمون ، تغييراً مناسباً في الحال والمقال ، والزمان والمكان ، يحمل هذا التغيير الخالص من أبناء هذه الأمة يتعصبون له ويبشرون به ، ويصبرون على الأذى فيه ، مستصحبين فقه المقاربات ، لا يهدمون النافع من الواقع بل يصلحونه وينون عليه إن كان صالحاً ، وصدق الله تعالى حيث يقول : (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ) (الرعد : 11) ، هذا ومن المناسب التأكيد بأن واقع الأمة الإسلامية الآن أقرب للوحدة الإسلامية أكثر من ذي قبل ، وذلك لما رأيت من فشل الطروحات القومية ، والعلمانية ، والشيعوية ، والعشائرية ، والأسرية ، التي طمست معالم هويتها الدينية ، وأسلمتها للعدو وشاركت في دفن كرامتها ، وسرقت خيراتها ، وعرضتها للإحتلال من جديد ، فبالله تعالى لا غيره يكون النصر والظفر، وبالهدى والبيئات يزول الضلال والزلزل ، وبأيدي العصابة المؤمنة تكون المدافعة والمغالبة ، والله تعالى يقول : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَاَنْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) (الروم : 47) ، وقال تعالى : (إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ) (آل عمران : 160) ، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه كيف تكون الوحدة الإسلامية ، والمسلمون طوائف عدة ؟ والجواب أن أصول تلك الطوائف كانت في القرون المفضلة ، وقد كان هناك خطاباً شرعياً وسياسياً وقدرات مكنة من القدر الأساس وزيادة في تحقيق مفهوم

الوحدة الإسلامية ، وبتحديد معالم ذلك الخطاب والقدرات يمكن أن نحقق القدر الأساس الذي يمكن من الوحدة الإسلامية ، وهذا لا يعني أن يزوب الحق في غيره بل الحق هو المثال الذي يؤمر به ويدعى إليه .

ومن المؤكد إن الوحدة الإسلامية عائدة حقيقة ، لأنها وعد الله تعالى الذي لا يخلف الميعاد بأن الاستخلاف والوراثة في الأرض للمؤمنين ، كما قال تعالى : (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (آل عمران : 139) ، وقال تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (النور : 55) ، إن هذا الوعد أنجزه الله تعالى للمؤمنين السابقين ، وهو منجز وعده الحق بالوراثة في الأرض للمؤمنين اللاحقين كما قال تعالى : (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ) (القصص : 5) وبهذا الجزم صرحت السنة النبوية ، فعن معاوية . رضي الله عنه . قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، وإنما أنا قاسم ، والله يعطي ، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله) (64).

إن هذا الوعد الحق أمل لاحت بيارقه ، وسطعت شمسه ، وتهللت أساريه ، وصدق الله تعالى حيث يقول : (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (يوسف : 21)

سادساً : الدفاع عن حق الأمة الإسلامية في اختيار من يحكمها وعزله .

إن للأمة الإسلامية الحق الشرعي في اختيار من يحكمها وعزله ، وهذا الحق تقرره النصوص الشرعية بوضوح تام ، كالاتي :

1 . أنه مقتضى الشورى التي أمر الله بها ، كما قال تعالى : (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (الشورى : 38) .

2 . أنه مقتضى سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين من بعده في الحكم والإمامة ، فعن العرياض بن سارية . رضي الله عنه . قال : (صلى بنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقال قائل يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا ؟ فقال : أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) . (65) وفي الحديث ثلاث مسائل مهمة :

الأولى : أن من الناس من فهم الحديث بوجوب الطاعة لمن تولى على المسلمين بالغلبة ، وإن لم تتوافر فيه الشروط وهذا مخالفة صريحة للنصوص المحكمة التي تعارض ذلك ، ومن ذلك آخر الحديث الذي يفسر أوله بقوله : (فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) ، فسنة الخلفاء الراشدين تفر ولاية من توافرت فيه شروط الإمامة وتنفي من لم تتوافر فيه ، مع رفضها الشديد لتوريث الإمامة .

الثانية : المبالغة و التأكيد الشديد على السمع والطاعة لمن توافرت فيه الشروط ، وبايعته الأمة عن رضا واختيار ، لا إقرار إمامة العبد والمتغلب على الأمة ووجوب السمع والطاعة له ، وذلك نظير قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) (الزخرف : 81) فهو من باب ضرب المستحيل ، لا إقراره ، والمعنى على فرض جواز أن يكون لله ولد تعالى الله عن ذلك وتتنزه وهذا مستحيل ، فأنا أول المؤمنين بعبودية الله تعالى ، وعليه فمعنى الحديث على فرض جواز إمامة العبد الآبق وهذا مستحيل ، فاسمعوا وأطيعوا لمن توافرت فيه الشروط .

الثالثة : أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم ينص على وجه الإلزام بإمامة أبي بكر . رضي الله عنه . من بعده ، يدل على ذلك اختلاف الأنصار والمهاجرين في سقيفة بني ساعدة إذ كيف يختلفون على أمر الرسول صلى الله عليه وسلم لو كان هناك أمر فلما لم يكن ساغ الاختلاف حتى حصل الإتفاق علىبيعة أبي بكر عن رضا واختيار كما سبق بيانه . يؤيد ذلك مقالة عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال :

قيل لعمر ألا تستخلف ؟ قال إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأتوا عليه فقال راغب وراهب وددت أني نجوت منها كفافاً لا لي ولا علي لا أتحمّلها حيا وميتا . (66) ولا يفهم من الحديث في الاستخلاف الإلزام بل هو الترشيح من عمر . رضي الله عنه . وهذا حق له يرشح من يراه مناسباً كما سبق بيانه في نظام الإسلام في الحكم ، ويكفي في تأييد ذلك قول عبدالرحمن . رضي الله عنه . : (يا علي لا تجعل على نفسك سبيلاً فإني قد نظرت وشاورت الناس فإذا هم لا يعدلون بعثمان) (67) .

وأما حق الأمة في جواز عزل الأمام أو عماله ، فمن أجاز لهم حق اختيار يجيز لهم حق العزل إذا كان هناك مصلحة من عزله فللوكيل أن يفسخ الوكالة عن موكله إذا لم يتحقق الغرض من الوكالة .

هذا وإذا انظم ما هنا من تقرير على ما سبق في نظام الإسلام في الإمامة تقرر بوضوح حق الأمة في اختيار من يحكمها ، وإن الدفاع عن هذا الحق مشروع لأنه هدي النبوة الراشدة ، وسنن الخلفاء الراشدين ، فعن حذيفة بن اليمان . رضي الله عنه - قال : (إن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم فدعا الناس من الضلالة إلى الهدى ومن الكفر إلى الإيمان فاستجاب له من استجاب فحيى بالحق من كان ميتاً ومات بالباطل من كان حياً ثم ذهبت النبوة فكانت الخلافة على منهاج النبوة ثم يكون ملكاً عضوضاً فمن الناس من ينكر بقلبه ويده ولسانه والحق استكمل ومنهم من ينكر بقلبه ولسانه كافاً يده وشعبة من الحق ترك ومنهم من ينكر بقلبه كافاً يده ولسانه وشعبتين من الحق ترك ومنهم من لا ينكر بقلبه ولسانه فذلك ميت الأحياء) (68) .

وفي الختام : فإن الدفاع عن الأمة الإسلامية مسئولية الجميع كل بحسب قدراته ، وعندما تتظافر الجهود ، وترسم الخطط ، وتحدد الأهداف والوسائل ، ويعطى المشروع حقه من الوقت الكافي لإعادة ما دمرته الدول والهيئات والأشخاص من وحدة الأمة ، كما قال تعالى : (فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ) (الروم : 4) يفرح المؤمنون بالتمكين ، كما قال تعالى : (وَتُرِيدُ أَنْ

تَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَجَعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ) (القصص : 5) ، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه .



الفهرس العام

- الباب الخامس 2
- الشرق الأوسط الكبير 2
- #مستجدات الخطة الصهيونية للشرق الأوسط 2
- #الشرق الأوسط الجديد مسرحية هزليه تنتظر طلقة الرحمة 5
- #رؤية أميركية في ملفات الشرق الأوسط 10
- #تفط الشرق الأوسط .. لا تضع كل البيض في سلة واحدة!! 14
- #فراغ القوة في الشرق الأوسط! 18
- #الشرق الأوسط بين الجديد والكبير 26
- #حكاية مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط 29
- #الشرق الأوسط بانتظار أسابيع خطيرة 34
- #ماذا تفعل كوندوليزا في الشرق الأوسط؟! 38
- #التغيير بين طموحات الشعوب وأطماع الأمريكان 42
- #المطامع العسكرية والبتروولية في الشرق الأوسط 45
- #ولادة شرق أوسط من لبنان طليعته المقاومة! 49
- #الشرق الأوسط بين الجديد والكبير 53
- #الشرق الأوسط الجديد سفاح أمريكي صهيوني 56
- #الشرق الأوسط الجديد سفاح أمريكي صهيوني 59
- #بوش ومسلسل الانتكاسات في الشرق الأوسط 62
- #صدمة أخرى لمشروع الشرق أوسطية! 64

- #الشرق الأوسط في ناظري كوفي أنان 68
- #تركيا والدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط..... 73
- #ضجيج الإصلاح .. جردة حساب أولية 76
- #ماذا حل بمشروع الشرق الأوسط الكبير ؟ 79
- #هل تراجع الأمريكيون عن مشروع الشرق الأوسط الكبير ؟ 83
- #أمريكا وديمقراطية التقسيم..... 85
- #أسامة قاضي:آلية الإصلاح ضرورة في الوطن العربي..... 88
- #الصراع على المياه في الشرق الأوسط 91
- #تركيا الدولة النموذج أمريكياً..... 97
- #البنزس والسياسة:التطبيع مع إسرائيل مُنتجاً 101
- #الاستخبارات الإسرائيلية وصناعة الخطر النووي الإيراني! 106
- #أرى خلل الرماد وميض نار! 111
- #علي بوخمسین علاقات القوة..... 114
- #دور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير 120
- #فلسطين ومشروع الشرق الأوسط الكبير 126
- #وثيقة أمريكية ترسم ملامح الشرق الأوسط الجديد 131
- #تص مشروع الشرق الأوسط الكبير 137
- #مشروع الشرق الأوسط الكبير 150
- #الاتحاد الأوروبي يدفع باتجاه الشرق الأوسط الكبير 162
- #الخطة الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط من منظور إسرائيلي..... 165
- #مشروع الشرق الأوسط الكبير أم وجه جديد للاستعمار بشكليته القديم والجديد؟
- 169
- #قمة الثمانية والشرق الأوسط الكبير 177
- #حملة أمريكية تروج لمبادرة الشرق الأوسط الكبير 183
- #تفاصيل المشروع الأمريكي لدمقرطة الشرق الأوسط..... 184
- #بين مطرقة "خطة شارون" وسندان "الشرق الأوسط الكبير"! 197

- #بين الجامعة العربية و (الشرق الأوسط الكبير) 201
- #بوش يعلن بدء تنفيذ المؤامرة الكبرى 205
- #العراق « نافذة » بوش لمشروع الشرق الأوسط الكبير 217
- #الشرق الأوسط الكبير والمشاريع المقابلة له .. العربية والأوروبية 219
- #أمة تحت الوصاية 226
- #الشرق الأوسط الكبير إشاعة للديمقراطية أم تبعية أمريكية 230
- #المناخ الدولي والإقليمي والشرق الأوسط الجديد 237
- #مشروع الشرق الأوسط الكبير قراءة في البعد الثقافي (2 - 2) 248
- # الشرق الأوسط الكبير .. مصطلح جديد للهيمنة الأمريكية 253
- #الشرق الأوسط الكبير 259
- #الشرق الأوسط (الكبير) رشوة جديدة لصانعي الرئاسيات 263
- #تص المبادرة الفرنسية الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط 268
- #الدكتور اللاوندي: في العصر الأمريكي .. لا مكان للأمم المتحدة! 275
- #عوض القرني: إسرائيل تفرح بصراعاتنا الطائفية 282
- #محنة أهل السنة ... هل تكون العراق بوابة للاختراق الشيعي الإيراني! 285
- #الصحة الإسلامية في السنغال .. نجاحات ثقافية واقتصادية 303
- #تبرئة قاتل إيمان!! 309
- #أثر القلم النسائي في معالجة القضايا 312
- #لا صلة للسودان بالتمرد في اتشاد! 314
- #. زينب: تحريف القرآن دعائي لترجمته 319
- #بيت سيئ السمعة 322
- #المرأة السعودية بين التحرير والتطوير 326
- #معالجات المسألة الثقافية بين قرنين 349
- #الشرق الأوسط بين "الجديد" و "الكبير" 353
- # المرأة بين التَّحرير من الحجابِ والتَّحرُّر من الشَّرْفِ 356
- # (...) في إسرائيل! 362

- 365#تقرير "البيان" الاستراتيجي الثاني
- 371#المبادرة الخامسة : حتمية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني
- 377#للليبراليون الجدد.. في حِقة ما (تحت) الحداثة!
- 385#وهذا البلد الأمين (الحلقة الأولى)
- 395#إدارة المعلومة في الحرب على الإرهاب
- 396#صحافة ضد المقاومة: جريدة الشرق الأوسط أنموذجاً (3/1)
- 427#إحلال القيم... الانتخابات نموذجاً
- 430#دور المرأة في المحن والشدائد
- 437# عندما تذهب السكره... وتجيء الفكرة
- 442# الشرق الإسلامي بين المشاريع الرومانية والأطماع الفارسية
- 449# غزّة وابن تيمية والنشيد الوطني الصهيوني
- 457#من يجني ثمار الجهاد في العراق؟؟
- 462# أفي جهاد الصليبيين الغزاة شك؟
- 470# من وحي الهجرة
- 475# عزة المؤمن
- 480# سنة التغيير
- 485# الحملات المسعورة ضد الإسلام وأهله
- 490# الشرق الأوسط الجديد
- 495#...مسار المأساة وأسبابها بين الحملتين الصليبيتين الثانية والثالثة (1798 م - 1990م)
- 527#...هزائم العرب والمسلمين وتفككهم و مسيرهم نحو قعر الهاوية خلال النصف الثاني من القرن العشري:
- 560#...من تكتيكات (حرب الأفكار) الأمريكية :
- 565# العقيدة هي كل لا يتجزأ
- 571#خلاصة واقع الحملات الأمريكية و الواقع العربي
- 578#هـ - حلفاء أمريكا وعملائها داخل الصف العربي والإسلامي:

- # أمريكا ومشروع التقسيم في العراق 581
- # عندما تذهب السكره ... وتجيء الفكرة..... 589
- # عولمة الغضب 595
- # أسلمة الديمقراطية .. حقيقة أم وهم ؟ (2/1) 611
- # الإصلاح على الطريقة الأميركية 622
- # الترابي.. في مواجهة أ مطار غزيرة!..... 624
- # الحوار بين الحضارات 628
- # الليبراليون الجدد في حِقبة ما تحت الحداثة!..... 636
- # تفكيك إيران صراع السحالي والملاي 644
- # الدول الإسلامية بين التفكيك والتقسيم 649
- #حاجة البشرية جمعاء إلى الإسلام 663
- #حزب الله يقاتل اليهودمحاولة للاستنتاج .. ولا تثريب..... 666
- # دور الرسالة الإعلامية في توحيد المسلمين حول قضاياهم الكبرى 685
- (فلسطين نموذجاً)..... 685
- # صحافة ضد المقاومة جريدة الشرق الأوسط أنموذجا (3/1) 704
- #غفلنا عن الكراع فطمعوا في الذراع !!!..... 735
- #قانون الأخلاق..... 740
- #مبادرة الشرق الأوسط الكبير 742
- #مشروع الشرق الأوسط الكبير!..... 743
- #معالجات المسألة الثقافية بين قرنين 749
- #تحرير المرأة في عصر "الشرق الأوسط الكبير" 753
- #ماذا يريد مشروع الشرق الأوسط الكبير من المرأة المسلمة ؟ 762
- #المدارس الأجنبية في بلادنا ... غزو آن له أن ينتهي 770
- #ثلاث رسائل 777
- #إطالة على أحداث لندن 782
- #رايس تقضح عملاء أميركا في الشرق الأوسط..... 786

- # الشرق الإسلامي بين المشاريع الرومانية والأطماع الفارسية 789
- # أفي جهاد الصليبيين الغزاة شك؟ 797
- # ربح الجنة تهب من الفلوجة 806
- #الجامعة العربيّة وظاهرة القمم 807
- #في العصر الأمريكي .. لا مكان للأمم المتحدة! 810
- #تقرير التنمية .. تقييم جيد لكن أين الحل؟! 817
- #حقيقة التغيّر في الموقف الفرنسيّ من سوريا 821
- #الحكيم والحرب الطائفية في كل المنطقة!! 824
- #المغاربة والتطبيع العسكري في الناتو! 827
- # "دافوس" شرم الشيخ .. تكريس سياسات الهيمنة 830
- #المصالحة مع الذات لمواجهة التحدي الخارجي ! 833
- #بعد عشر سنوات..ماذا حقق مشروع برشلونة؟ 836
- #محنة أهل السنة 843
- هل تكون العراق بوابة للاختراق الشيعي الإيراني! 843
- #قمة الكبار .. في مواجهة التحديات ! 861
- #الصحة الإسلاميّة في السنغال 865
- نجاحات ثقافيّة واقتصاديّة 865
- #ابتزاز " أردوغان" بالعسكر ونظريّات الإصلاح!! 870
- #الشرق الأوسط الجديد .. قديم(1) 872
- #الشرق الأوسط الكبير 877
- # الولايات المتحدة وديمقراطية الأنايب من المغرب إلى باكستان! 881
- # البعد الثقافي في مشروع الشرق الأوسط الكبير (2/1) 890
- # بوش والشرق الأوسط والخطة السرية! 901
- #. حبيب: مبادرة الإخوان إصلاح شامل 906
- #ملاحقة أمريكا للإسلام.. طريقها للهاوية 912
- #القمة العربية..من أجل شارون وبوش! 916

- 920#العقلية الإسرائيلية.. كيف تفكر!
- 925#قمة الأزمة.. أم أزمة القمة؟
- 930#قنابل موقوتة وراء الشرق الكبير ..
- 937#القمة العربية .. منزلقات جديدة!
- 939#قمة تونس .. أسباب التأجيل وقصة إصلاح الجامعة
- 942#صراع الانتخابات البلدية في تركيا
- 946#المسكوت عنه في قمة تونس المؤجلة !!
- 951#واشنطن .. وتعميم النموذج التركي
- 955#الإصلاح الأمريكي يحقق هدف من؟
- 960#لماذا تقشل مشروعات الإصلاح؟!
- 963#مفتي فلسطين: بلادنا ليست مزرعة لبوش
- 968#الشرق الأوسط..الكبير..الجديد!!
- 975#قمة تونس وتجاوز المأزق العربي!
- 980#قمة الثمانية.. والشرق الأوسط الكبير
- 986#القمة ومحركة المقاومة
- 988#من يملأ الفراغ الاستراتيجي العربي؟
- 992#فرض الإصلاح ..مستحيل
- 994#البطحي: تقرير(راند) يستهدف السعودية
- 1000#الشرق الأوسط بين "الجديد" و "الكبير"
- 1003#الإصلاح على أسنّة الرّماح
- 1007# المرأة بين التّحرير من الحجاب والتّحرُّر من الشّرف
- 1013#ميل لـ CIA: نحن نساهم في إشعال الحرب الأهلية بالعراق(1)
- 1018#الصّراع في دارفور ومخاطر التّقسيم
- 1022#'كوندي' تبشر بشرق أوسط جديد!
- 1025#لماذا يشتري الإسرائيليون الأراضي التركيّة؟
- 1028#الاقتصاد والإرهاب ودلال اليهود لدى (كيري) و(بوش)

- 1032#تقرير "البيان" الاستراتيجي الثاني
- 1038#المبادرة الخامسة : حتمية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني
- 1043#رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية: لا نسعى لعتبات الحكام
- 1051#فرنسا والمغرب العربي..العودة للدور القديم
- 1054#منتدى المستقبل واجهة الشرق الأوسط الجديدة
- 1057#وهم الدراسات المستقبلية!
- 1063#للليبراليون الجدد.. في حِقة ما (تحت) الحداثة!
- 1071#تراجعات عربية والإصلاح هو وسيلة الابتزاز
- 1074#بوشارون: المخلوط السياسي الذي يحاصر المنطقة العربية
- 1077#إدارة المعلومة في الحرب على الإرهاب
- 1079#عون وجنبلاط .. وسرقة الأضواء !
- 1081#هل تراجع الأمريكيون عن مشروع الشرق الأوسط الكبير؟؟
- 1083#هل تنتهي طموحات "الأخ القائد" في أحضان شارون؟؟
- 1088#تقرير " ميليس " بين الحياد والتسييس !
- 1091#"رايس" وتسويق الخداع بالشرق الأوسط !
- 1094#البوليساريو...ولعبة المصالح الدولية !
- 1100#أمريكا وبلدان المغرب العربي: تعاون أم استقطاب؟
- 1104#اتحاد المغرب العربي .. والمسيرة المتعثرة
- 1110#حرب لبنان تفضح العجز الأوروبي
- 1114#الحوار بين الحضارات
- 1122#"العدالة والتنمية" والطريق إلى السلطة
- 1127#لماذا الإصرار على الطائفية يا أهل لبنان؟
- 1130#من يدقّ طبول الحرب في واشنطن؟
- 1136#لملاحقة النفوذ الأمريكي والصيني
- 1140#الطابور الخامس!
- 1142#كسر شوكة الإسلام هدفهم ..

- 1147#هلاً انتهزنا الفرص السانحة!
- 1150#لهذا يحاربون الإسلام ..
- 1150 ويسعون للقضاء على المسلمين (1 من 2)
- 1155#القضية الفلسطينية: الواقع والآفاق
- 1157#محو الحضارة العراقية من التاريخ
-#تزايد حركة التصير وإرسال بعض الكوادر لتلقي دورات تدريبية في واشنطن
- 1162
- 1166#ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير
- 1170#سعد الدين العثماني:
- 1171 الحل في تحديث "الحركات" وإصلاح الذات
- 1176#عبد الصمد فتحي: "لا نهوض لأمتنا إلا بالتكتل"
- 1182#الإصلاح العربي.. بالثورة على الفساد
- 1186#الشرق الأوسط: من الاستعمار التقليدي إلى التعريف الأمريكي
- 1192#مصر وتركيا و"الشرق الأوسط الكبير"
- 1202#مصر وتركيا و"الشرق الأوسط الكبير"
- 1213#أمريكا تبحث عن شريك إسلامي "مودرن"
- 1219#هل تفرض واشنطن إصلاحاتها على النظم العربية!؟
- 1228#ديمقراطية بلا إسلاميين وإصلاح بلا ديمقراطيين
- 1231#حمزة منصور: الحركة الشعبية مقابل الشرق أوسطية
- 1236#تنص مبادرة الإخوان للإصلاح في مصر
- 1253#تنص المبادرة الفرنسية الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط
- 1260#أمريكا مغارياً: الأمن أولاً.. الديمقراطية ثانياً
- 1265#هاني فحص: الإصلاح يبدأ بتجديد الذات
- 1266#أمريكا للأحزاب المصرية: لن نفرض الإصلاح
- 1268#وجاء دور التنفيذ: مشروع الشرق الأوسط الكبير *

- #مشروع أميركا للديموقراطية في الشرق الأوسط "الكبير" - نعم لكن مع من؟*
1273
- #من سايكس بيكو إلى الشرق الأوسط الكبير*
1276
- #الشرق الأوسط الكبير
1278
- #مشروع الشرق الأوسط الكبير.. مشروب قديم في أنية جديدة
1291
- #إستراتيجية الشراكة: "معا نقمع الإرهاب" (***)
1295
- #ماذا وراء "وصفة بوش" الديمقراطية للعرب؟!
1302
- # خطاب بوش في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية*
1308
- #المسلمون في مدرسة الديمقراطية الأمريكية.. بالإكراه!
1320
- #تص خطاب هاس الكامل
1329
- #أمريكا والعالم الإسلامي: علاقة متأزمة تنتظر الحسم!
1346
- #الصحافة الأمريكية: المسلمون لا يعادوننا ولكنهم محبطون!
1361
- #الإعلان الإمبراطوري الأمريكي**
1364
- #رؤية أمريكية.. لماذا يكرهوننا؟!
1378
- #هذا ما جنته أيدينا
1380
- #لماذا فاز الإسلاميون في الانتخابات؟
1383
- #الشرق أوسطية.. مسمار بوش في المنطقة العربية!
1391
- #الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة
1394
- #الإعلان الإمبراطوري الأمريكي**
1413
- #الولايات المتحدة بين نموذج القوة وقوة النموذج
1426
- #الإستراتيجية الأمريكية.. منع الحرب قبل اندلاعها!!*
1433
- #شرطي العالم المتجول في عصر العولمة
1446
- #من وثائق الكونجرس.. خطة احتلال منابع النفط
1452
- #التعاون العسكري الخليجي.. أمريكي المضمون
1460
- #الانتخابات الأمريكية:
1468
- #الصواريخ الأمريكية تعجل الطلاق الأطلسي
1478

- 1483#التحالف الدولي.. ضد من ولماذا؟
- 1494#مؤتمر الدوحة.. خطوة أولى لحوار إسلامي أمريكي
- 1501#الإستراتيجية الأمريكية.. نزوع إمبراطوري ينذر بفوضى دولية
- 1506#11 سبتمبر والتحول في السياسة الخارجية الأمريكية
- 1510#بأيدينا الأصيلة.. لا بأيديهم المشبوهة
- 1517#طارق البشري يجيب على أسئلة الزمن الصعب
- 1535#التعددية الحزبية .. رؤية فقهية...العنوان
- 1544#إن كذب الغرب .. فلا تكذب أنت...العنوان
- 1552#الإسلام ليس نسخة من الديمقراطية
- 1558#المسلمون والديمقراطية الأمريكية: مع أم ضد؟
- 1563#تحرير المرأة في عصر "الشرق الأوسط الكبير"
- 1573#مشروع الشرق الأوسط الكبير
- 1573#الديمقراطية بدعة العصر
- 1573#حقوق الأقليات بين الإسلام والغرب
- 1579#الغرب هو مبدع التسلط وصانع الديكتاتوريات
- 1582#بعض ملامح الديمقراطية الغربية في بلاد المسلمين
- 1586#بعض تطبيقات الديمقراطية الغربية في العراق
- 1593#الغرب والديمقراطية الإسرائيلية
- 1595# وأمريكا تدعم إسرائيل دعماً مالياً سخياً..
- 1596#بعض ملامح الديمقراطية الإسرائيلية
- 1603#حقوق الطفل بين حضارتهم وحضارتنا
- 1614# الأمة الإسلامية من جديد
- 1616# المحور الأول : مدخل في التعريف بواقع الأمة الإسلامية :
- 1633# المحور الثاني : التعريف بالأمة الإسلامية .
- 1635# المحور الثالث : مقومات الأمة الإسلامية .
- 1646# المحور الرابع : سمات الأمة الإسلامية . وفيه :

المحور الخامس : واجبنا تجاه الأمة الإسلامية . وفيه :1654